

حَوَاشِي الشَّرْحِ إِلَى الْعَبْدِ

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأليف

الشيخ محمد عبد الرزاق الشيرازي الشيخ محمد بن قاسم العبادي
١٣٠١هـ ٩٩٢هـ

شَرْحُ كِتَابِ الْمُنْهَاجِ

الإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي

٩٧٣هـ

اجتنب به ورامته

الدكتور أنس الشامي

كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

المجلد الثامن



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

اسم الكتاب : **جَوَاهِرُ الشَّعْرِ فِي الْعِبَادَاتِ**

مُهَذَّبَةٌ لِمُهَذِّبِهَا

اسم المؤلف : **السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ**

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ

اسم المحقق : **الدُّكْتُورُ أَسْنُ الشَّامِي**

القطـع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٧٨٤ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - للمجلد الثامن**

سنة الطبع : **١٤٢٧ هـ - ٢٠١٦ م**

رقم الإيداع : **٥٠٥٨ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٦٩**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

أي مسائل قسمة الموارث. جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير فهي هنا شرعاً نصيب مُقَدَّرٌ للوارث غلبت على غيرها لِفَضْلِهَا بِتَقْدِيرِ الشَّارِعِ لها وليكثرتها ووردها الحث على تعلّمه وتعلّمه في خير ضعيف «تعلّموا الفرائض وعلموه فإنه نصف العلم» أي صنّف منه أو لِعَلِّقَهُ بالموت المُقَابِلَ للحياة وهو يُنْسَى وهو أوّل علم يُتَرْغَمُ من أُمْتِي أي يموت أهله وصح «تعلّموا الفرائض وعلموه فأني امرؤ مقبوض وإنّ العلم سيقتبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بها» وصح أيضاً «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى - أي أقرب - رجل ذكره وفائدة ذكره.....»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

• فؤد: (أي مسائل قسمة الموارث إلخ) حاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكِتَابِ الْمَسَائِلَ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ اضْطِلَاحًا لِجُمْلَةٍ مِنَ الْعِلْمِ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى مَسَائِلَ وَالْمُرَادُ بِالْفَرَائِضِ الْمَوَارِثُ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِلْمُقَدَّرَةِ لِكَيْتَنَاهَا غَلَبَتْ عَلَى غَيْرِهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَوْلُهُ قِسْمَةٌ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُضَافِ الْمُقَدَّرِ أَهْ سَيَدُ عُمَرَ. • فؤد: (بمعنى التقدير) عبارة النهاية والفرض لغة التقدير ويُرَدُّ بمعنى القطع والتبيين والإنزال والإخلال والمطاءء اه قال الرشيد ظاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ مَجَازٌ فِي غَيْرِهِ أَوْ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي وَاسْتِعْمَالُهُ فِي التَّقْدِيرِ أَكْثَرُ وَعِبَارَةٌ وَالِدُهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ بَعْدَ أَنْ أوردَ تِلْكَ الْمَعَانِي بِشَوَاهِدِهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَرْضُ حَقِيقَةً فِي هَذِهِ الْمَعَانِي أَوْ فِي الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ وَهُوَ التَّقْدِيرُ فَيَكُونُ مَقُولًا عَلَيْهَا بِالْأَشْرَافِ اللَّفْظِيَّ أَوْ بِالتَّوَاتُؤِ وَأَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِي الْقَطْعِيِّ مَجَازًا فِي غَيْرِهِ لِتَضَرِيعِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ بِأَنَّهُ أَضْلُهُ اه. • فؤد: (فهو إلخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى وَهُوَ بِالْوَاوِ. • فؤد: (هنا) أي في كِتَابِ الْفَرَائِضِ. • فؤد: (نصيب مُقَدَّرٌ) أي شَرْعًا نِهَابَةً وَمَعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ فَخَرَجَ بِمُقَدَّرِ أَي لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالرَّدِّ وَلَا يَنْقُصُ إِلَّا بِالْعَوْلِ مَا يُؤْخَذُ بِالتَّمْصِيبِ وَبِشَرْعًا مَا يُؤْخَذُ بِالْوَصِيَّةِ وَيَقُولُهُ لِلْوَارِثِ أَي الْخَاصُّ رُبُّهُ الْمُشْرِئُ مَثَلًا فِي الزَّكَاةِ ابْنُ الْجَمَالِ وَيُجِيرُ مِي. • فؤد: (غَلَبَتْ) أي فِي التَّرْجُمَةِ أَهْ سَيَدُ عُمَرَ. • فؤد: (عَلَى تَعْلِيمِهِ إلخ) أَي عِلْمُ الْفَرَائِضِ. • فؤد: (وَعَلِّمُوهُ) أَي عِلْمُ الْفَرَائِضِ وَرَوِي وَعَلِّمُوها أَي الْفَرَائِضَ أَهْ مَعْنَى. • فؤد: (أَوْ لِعَلِّقَهُ بِالْمَوْتِ) اسْتَحْسَنَ الْمَعْنَى وَالنِّهَايَةُ هَذَا التَّوْجِيهُ فَذَكَرَ الْأَوَّلَ بِلَفْظِهِ قَبْلَ وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ لَا شَكَّ أَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ التَّنْصِيفِ إِذْ لَا تَسَاوِي بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْعِلْمَ قِسْمَانِ قِسْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْحَيَاةِ وَآخَرُ بِالْمَوْتِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ قِتَامًا أَه. • فؤد: (أي أَقْرَبَ رَجُلٍ إلخ) أَرَادَ بِالْأَقْرَبِ مَا يَشْمَلُ الْأَقْرَبَ أَهْ ش. • فؤد: (وفائدة ذكره إلخ) عبارة

بَيَانُ أَنَّ الرَّجُلَ يُطَلَّقُ بِإِزَاءِ الْمَرْأَةِ فَيَتَّصِلُ بِالصَّبِيِّ فِيخُصُّ بِالْبَالِغِ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ تَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ وَهُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى عِلْمِ الْفَتَوَى وَالتَّسْبِ وَالْحِسَابِ (يُتَذَرُ) وَجَوَابًا (مِنْ تَرْكِهِ الْمَيِّتِ) وَهِيَ مَا يُخْلَفُ مِنْ حَقِّ كَخْيَارٍ وَحَدِّ قَذْفٍ أَوْ اخْتِصَاصٍ أَوْ مَالٍ كَخَمْرِ تَخَلَّلَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَدِيَّةٍ أُخِذَتْ مِنْ قَاتِلِهِ لِدُخُولِهَا فِي مِلْكِهِ.....

المُعْنَى، فَإِنْ قِيلَ مَا فَايِدُهُ ذَكَرَ بَعْدَ رَجُلٍ أَجِيبَ بِأَنَّهُ لِلتَّكْيِيدِ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُقَابِلُ الصَّبِيِّ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ مُقَابِلُ الْأُنْثَى، فَإِنْ قِيلَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذَكَرٍ كَفَى فَمَا فَايِدُهُ ذَكَرَ رَجُلٍ مَعَهُ أَجِيبَ بِأَنَّهُ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ عَامٌّ مَخْصُوصٌ اهـ. فَوُدَّ: (بَيَانُ أَنَّ الرَّجُلَ الْإِنْسَانَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بَيَانُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّجُلِ هُنَا مَا قَابِلُ الْمَرْأَةِ فَيَشْمَلُ الصَّبِيَّ لَا مَا قَابِلُ الصَّبِيِّ الْمُخْتَصَّصَ بِالْبَالِغِ اهـ وَهِيَ أَوْلَى. فَوُدَّ: (يُطَلَّقُ بِإِزَاءِ الْمَرْأَةِ فَيَعْنَمُ) أَيِ وَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذَكَرٍ لَمْ يُسْتَفْهَدْ أَنَّ الرَّجُلَ يُطَلَّقُ بِهَذَا الْمَعْنَى اهـ سَم. فَوُدَّ: (وَهُوَ الْإِنْسَانُ) أَيِ عِلْمُ الْفَرَائِضِ بِمَعْنَى قِسْمَةِ التَّرِكَاتِ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي يَخْتِاجُ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَمَّا الْفَرَائِضُ الَّتِي فِي التَّرْجُمَةِ الْمُفَسَّرَةِ بِمَسَائِلِ قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ فَإِنَّهَا تَخْتِاجُ إِلَى شَيْئَيْنِ فَقَطُّ: الْمَسَائِلِ الْحِسَابِيَّةِ وَفَهْمِ الْمَوَارِيثِ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ لِلزَّوْجَةِ كَذَا اهـ بَجَيْرِمْ. فَوُدَّ: (فَهْمُ الْفَتَوَى) بِأَنَّ يَعْلَمَ نَصِيبَ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ التَّرِكَةِ، وَالتَّسْبِ بِأَنَّ يَعْلَمَ الْوَارِثَ مِنَ الْمَيِّتِ بِالتَّسْبِ وَكَيْفِيَّةَ انْتِسَابِهِ لِلْمَيِّتِ، وَعِلْمُ الْحِسَابِ بِأَنَّ يَعْلَمَ مِنْ أَيِّ حِسَابٍ تُخْرَجُ الْمَسْأَلَةُ وَحَقِيقَةُ مُطْلَقِ الْحِسَابِ أَنَّهُ عِلْمٌ بِكَيْفِيَّةِ التَّصَرُّفِ فِي عَدَدٍ لَا سِيَخْرَاجٍ مَجْهُولٍ مِنْ مَعْلُومٍ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوُدَّ: (وَجَوَابًا) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مِنْ حَقِّ إِلَى كَخَمْرِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فِي النَّهَايَةِ. فَوُدَّ: (وَجَوَابًا) أَيِ عِنْدَ صَبِيٍّ التَّرِكَةَ وَالْأَقْتَدَابُ اهـ بَجَيْرِمْ وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. فَوُدَّ: (وَهِيَ) أَيِ التَّرِكَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ سَمٌ عَلَى حَيْثُ أَيِ وَإِنْ لَمْ يَتَأَثَّرْ مِنْهُ التَّجْهِيْزُ وَلَا قَضَاءُ الدِّيُونِ كَحَدِّ الْقَذْفِ اهـ ع. ش. فَوُدَّ: (أَوْ اخْتِصَاصٍ) كَالسَّرْجِينِ وَالْخَمْرِ الْمُخْتَصِمَةِ وَالْكَلَابِ الْمُعَلَّمَةِ وَكَذَا الْقَابِلَةُ لِلتَّعْلِيمِ فِي الْأَصَحِّ اهـ ابْنُ الْجَمَالِ. فَوُدَّ: (أَوْ اخْتِصَاصٍ) انْظُرْ لَوْ كَانَ لِمَا يُؤْخَذُ فِي مُقَابَلَةِ رَفْعِ الْيَدِ عَنْهُ أَيِ الْاخْتِصَاصِ وَقَعَ هَلْ يُكَلَّفُ الْوَارِثُ ذَلِكَ وَتَوَقَّيْ مِنْهُ دُبُونُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِمَا فِيهِ مِنْ بَرَاءَةِ دِمَةِ الْمَيِّتِ وَنَظِيرُهُ مَا قِيلَ إِنَّ الْمُفْلِسَ إِذَا كَانَ بِيَدِهِ وَظَائِفُ جَرَتِ الْعَادَةُ بِأَخِذِ الْعَوَاضِ فِي مُقَابَلَةِ التَّزْوُلِ عَنْهَا كُلفَ ذَلِكَ اهـ ع. ش. فَوُدَّ: (كَخَمْرِ تَخَلَّلَتْ) فَإِنْ لَمْ تَخَلَّلْ فَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ الْاخْتِصَاصِ وَقَدْ مَرَّ اهـ ع. ش. فَوُدَّ: (وَدِيَّةُ الْإِنْسَانِ) أَيِ سَوَاءٌ وَجِبَتْ ابْتِدَاءً كَدِيَّةِ الْخَطَا أَوْ بِالْمَعْفُوِّ مِنْهُ أَوْ مِنْ وَارِثِهِ عَنِ الْقِصَاصِ اهـ ع. ش. فَوُدَّ: (لِدُخُولِهَا الْإِنْسَانُ) أَيِ تَقْدِيرًا اهـ سَم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْفَرَائِضِ)

فَوُدَّ: (يُطَلَّقُ بِإِزَاءِ الْمَرْأَةِ فَيَعْنَمُ) أَيِ وَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذَكَرٍ لَمْ يُسْتَفْهَدْ أَنَّ الرَّجُلَ يُطَلَّقُ بِهَذَا الْمَعْنَى. فَوُدَّ: (وَهِيَ مَا يُخْلَفُ) أَيِ مِنْ حَيْثُ هِيَ. فَوُدَّ: (لِدُخُولِهَا فِي مِلْكِهِ) أَيِ تَقْدِيرًا.

وكذا ما وَقَعَ بِشَبَكَةِ نَصَبِهَا فِي حَيَاتِهِ عَلَى مَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ لانتقالها بعد الموت للورثة فالواقع بها من زَوَائِدِ التَّرِكَةِ وَهِيَ مُلْكُهُمْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ سَبَبَ الْمَلِكِ نَصْبُهُ لِلشَّبَكَةِ لَا هِيَ وَإِذَا اسْتَنَدَ الْمَلِكُ لِغَلِيلِهِ يَكُونُ تَرِكَةً.

(تنبيه) أَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَنْ عَاشَ بَعْدَ مَوْتِهِ مُعْجِزَةً لِنَبِيِّ بِأَنَّهُ يَتَبَيَّنُ بَقَاءُ مُلْكِهِ لِتَرِكَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ بِالْإِحْيَاءِ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ وَذَلِكَ خِلَافُ الْفَرَضِ فِي سُؤَالِهِ إِذْ لَا تُوجَدُ الْمُعْجِزَةُ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الْمَوْتِ عِنْدَ تَحَقُّقِهِ يَنْتَقِلُ الْمَلِكُ لِلْوَارِثِ إِجْمَاعًا فَإِذَا وَجَدَ الْإِحْيَاءُ كَانَتْ هَذِهِ حَيَاةً جَدِيدَةً مُبْتَدَأَةً بِلَا تَبْيِيْنٍ عَوْدِ مُلْكٍ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَسَاءَهُ لَوْ تَزَوَّجْنَ أَنْ تُعْدَنَ إِلَيْهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَبْقَى نِكَاحُهُنَّ لِمَا تَقَرَّرَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ زَوَالَ الْمَلِكِ وَالْعِصْمَةَ مُحَقَّقٌ وَعَوْدُهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ فَيُسْتَصْحَبُ زَوَالُهُ حَتَّى يَثْبُتَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْعَوْدِ وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ فَوُجِبَ الْبَقَاءُ مَعَ الْأَصْلِ وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ فِي الصَّدَاقِ حُكْمُ الْمَمْسُوحِ حَيَوَانًا أَوْ جَمَادًا بِالنِّسْبَةِ لِمُخْلَفِهِ فَرَاجِعُهُ (بِمُؤَنَةِ تَجْهِيزِهِ) مِنْ نَحْوِ كَفْنٍ وَخُنُوطٍ وَمَاءٍ وَأُجْرَةٍ غُسْلِ وَحَمَلٍ

• فَوُدَّ: (وَكَذَا مَا وَقَعَ الْخ) ظَاهِرٌ كَلَامِ النَّهَائَةِ كَالشَّارِحِ اغْتِمَاذُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ لِأَنَّ الصِّدْقَ لَيْسَ مِنْ زَوَائِدِ التَّرِكَةِ وَإِنْ كَانَتْ أَلَّةٌ فِي تَخْصِيلِهِ سَيِّدٌ عَمَرَ وَابْنُ الْجَمَالِ. • فَوُدَّ: (هَلَى مَا قَالَه الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ كَمَا قَالَه الْخ. • فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَمَا نَظَرَ بِهِ مِنْ انْتِقَالِهَا الْخ رَدُّ بَانَ سَبَبُ الْخ. • فَوُدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الشَّخْصَ لَوْ غَضِبَ شَبَكَةً وَنَصَبَهَا ثُمَّ وَقَعَ فِيهَا صَيِّدٌ كَانَ لِلْغَاصِبِ لَا لِلْمَالِكِ فَهَذَا مِثْلُهُ أَوْ أَوْلَى مُغْنِي وَسَيِّدٌ عَمَرَ. • فَوُدَّ: (فِي سُؤَالِهِ) أَيِ الْمُسْتَفْنَى. • فَوُدَّ: (إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الْمَوْتِ) أَيِ بِإِخْبَارِ نَحْوِ مَقْصُومٍ أَوْ ش. • فَوُدَّ: (بِلَا تَبْيِيْنٍ الْخ) بِلَا تَبْيِيْنٍ مِنْ قَبِيلِ بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجِهَةِ الْأَسَدِ يَغْنِي بِلَا تَبْيِيْنٍ بَقَاءَ مُلْكٍ وَيَلَا عَوْدَ مُلْكٍ أَوْ بِتَبْيِيْنٍ لِمَوْضِعٍ عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ. • فَوُدَّ: (وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْخ) قَالَ فِيهِ فِي مَبْنَحٍ لِتَشْطِيرٍ وَتَبَّ بِقَوْلِهِ فِي حَيَاتِهِ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْمَوْتِ لَا تَشْطِيرُ فِيهَا لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ جَمِيعُهُ كَمَا مَرَّ وَكَالْمَوْتِ مَسْنُوعٌ أَحَدُهُمَا حَجَرًا، فَإِنْ مِصَّخَ الزَّوْجُ حَيَوَانًا فَكَذَلِكَ مَهْرٌ لَا عِدَّةَ وَارِثٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْخِ انْتَهَى أَوْ سَمَّ وَجِبَارَةُ النَّهَائَةِ فِي الْمَبْنَحِ الْمَذْكُورِ وَيَلْحَقُ بِالْمَوْتِ مَسْنُوعٌ أَحَدُهُمَا جَمَادًا بِخِلَافِ مَسْنُوعِ حَيَوَانًا وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ وَكَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَإِنَّمَا تَنْتَجِزُ الْفُرْقَةُ كَمَا فِي التَّدْرِيبِ وَلَا يَنْسَقُطُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ عَوْدُهُ لِلزَّوْجِ لَانْتِهَاؤِ أَهْلِيَّةِ تَمْلِكِهِ وَلَا لِلزَّوْنَةِ لِأَنَّهُ حَيٌّ فَيَنْقُضُ لِلزَّوْجَةِ وَلَوْ مِصَّخَتْ حَيَوَانًا حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ مِنْ جِهَتَيْهَا وَعَادَ كُلُّ الْمَهْرِ لِلزَّوْجِ كَمَا فِي التَّدْرِيبِ أَوْ بِحَذْفٍ.

• فَوُدَّ (سَيِّ): (بِمُؤَنَةِ تَجْهِيزِهِ) وَلَوْ كَافِرًا نِهَائَةً أَيِ غَيْرِ حَرْبِيٍّ وَلَا مُرْتَدِّعٍ ش وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ فَاقِدًا لِمَا

• فَوُدَّ: (يَنْتَقِلُ الْمَلِكُ لِلْوَارِثِ) قَدْ يُقَالُ الْإِنْتِقَالُ لِلْوَارِثِ شَرْطُهُ الْمَوْتُ الَّذِي لَانْتِهَاؤِ الْأَجَلِ بِخِلَافِ مَا لِعَارِضٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَعْيَاهُمْ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا نَأْتُهُ اللَّهُ بِمَاءٍ عَذْبٍ ثُمَّ نَسْفَعُهُ﴾.

• فَوُدَّ: (وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ الْخ) قَالَ فِيهِ فِي مَبْنَحِ التَّشْطِيرِ وَبِقَوْلِهِ أَيِ وَتَبَّ بِقَوْلِهِ فِي حَيَاةٍ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْمَوْتِ لَا تَشْطِيرُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ لَجَمِيعِهِ كَمَا مَرَّ وَكَالْمَوْتِ مَسْنُوعٌ أَحَدُهُمَا حَجَرًا فَإِنْ مِصَّخَ الزَّوْجُ حَيَوَانًا فَكَذَلِكَ مَهْرٌ لَا عِدَّةَ وَإِذَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَوْ. • فَوُدَّ: (بِمُؤَنَةِ تَجْهِيزِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ

وحفر حيث لا زوج أو لا مَوْنَةٌ عليه لِنُشُوزِ ثُمَّ تَجْهِيْزُ مُمُوْنِهِ بِمَا يَلِيْقُ بِهِمَا عُرْفًا اَلَّآ يُسْرًا وَعُسْرًا، وَإِنْ خَالَفَ حَالُهُمَا فِي الْحَيَاةِ وَفِي اجْتِمَاعِ مُمُوْنَيْنِ لَهُ كَلَامٌ لِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ (ثُمَّ)

يُجْهَزه فَمُوْنَةٌ تَجْهِيْزه عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ سَيِّدٍ، فَإِنْ تَعَلَّرَ فَعَلَى بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ تَعَلَّرَ فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ فَرَضُ كِفَايَةِ اهـ ابْنُ الْجَمَالِ.

• فَوَدَّ: (خَبْرٌ لَا زَوْجَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُسْتَشَى مِنْ اِطْلَاقِ الْمُصْطَفِ الْمَرْأَةَ الْمَرْوُجَةَ وَخَادِمَهَا فَتَجْهِيْزُهُمَا عَلَى زَوْجٍ غَنِيٍّ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا أَوْ لَوْ غَنِيَّةً وَكَالزَّوْجَةِ الْبَائِسِ الْحَامِلِ اهـ زَادَ ابْنُ الْجَمَالِ وَكَذَا أُمَةٌ سَلَّمَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا وَرَجْعِيَّةً فِي عِدَّةٍ وَخَرَجَ بِالنِّسَاءِ يَجِبُ نَفَقَتُهَا التَّائِيْزَةُ وَالصَّغِيْرَةُ وَبِالْغَنِيِّ الْمُغْنِيْ فَمُوْنٌ تَجْهِيْزُهَا فِي مَالِهَا اهـ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ تَجْهِيْزُ مُمُوْنِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ: وَتَجْهِيْزُ مُمُوْنِهِ وَالْمَيْتِ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى وَفِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ احْتَرَزَ عَنْ مُمُوْنِهِ الْمَيْتِ بَعْدَهُ فَلَا يَجِبُ تَجْهِيْزُهُ مِنْ تَرْكِه لِانْتِقَالِهَا إِلَى مِلْكِ الْوَارِثِ قَبْلَ مَوْتِ ذَلِكَ الْمُمُوْنِ، الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ: (مُمُوْنٌ) شَامِلٌ لِرَقِيْقِهِ حَتَّى فِي مَسْأَلَةِ الْمَعِيَّةِ لَكِنْ قَدْ يُشْكِكُ فِيهِ بِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ الْمِلْكُ، وَالْمِلْكُ مُتَقَبَّ عِنْدَ مَوْتِهِ لِمُقَارَئَتِهِ لِمَوْتِ السَّيِّدِ الَّذِي يَقْتَضِي انْقِطَاعَ الْمِلْكِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمَّا لَمْ يَتَأَخَّرْ وَقْتُ الْوُجُوبِ عَنْ مَوْتِ السَّيِّدِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ اهـ سَمِ. أَقُولُ: صَرِيحُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلِيِّ عَدَمُ الْوُجُوبِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَعِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ الْمُغْنِي أَيْضًا عِبَارَتُهُ وَيَبْدَأُ أَيْضًا بِمُوْنَةٍ تَجْهِيْزُ مَنْ عَلَى الْمَيْتِ مَوْتُهُ إِنْ مَاتَ فِي حَيَاتِهِ اهـ.

• فَوَدَّ: (بِهِمَا) الْأَوَّلَى هُنَا وَفِي قَوْلِهِ: (حَالَهُمَا) إِفْرَادُ الضَّمِيرِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ خَالَفَ الْخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَلَا غَيْرُهُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ مِنْ إِسْرَافِهِ وَتَغْيِيْرِهِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَفِي اجْتِمَاعِ مُمُوْنَيْنِ الْخ) وَفِي النِّهَايَةِ وَسَمِ وَابْنُ الْجَمَالِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ جَمْعٌ مِنْ مُمُوْنِهِ وَمَاتُوا دَفْعَةً وَاحِدَةً قَدْ مَنَ يُخْشَى تَغْيِيْرُهُ وَإِنْ بَعْدَ وَكَانَ مَفْضُولًا ثُمَّ الزَّوْجَةُ ثُمَّ الْمَمْلُوكُ الْخَادِمُ لَهَا ثُمَّ غَيْرُهُ ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْأُمُّ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبَ وَقَدْ مَنَ أَبَ

وَتَجْهِيْزُ مُمُوْنِهِ الْمَيْتِ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ وَفِيهِ أَمْرَانِ (الْأَوَّلُ) أَنَّهُ احْتَرَزَ عَنْ مُمُوْنِهِ الْمَيْتِ بَعْدَهُ فَلَا يَجِبُ تَجْهِيْزُهُ مِنْ تَرْكِه لِانْتِقَالِهَا إِلَى مِلْكِ الْوَارِثِ قَبْلَ مَوْتِ ذَلِكَ الْمُمُوْنِ فَلَمَّ يَمُتْ إِلَّا وَمَاتَتْ عَاجِزٌ عَنْ تَجْهِيْزِهِ لِعَدَمِ بَقَاءِ مِلْكِهِ (وَالثَّانِي) أَنَّ قَوْلَهُ مُمُوْنِهِ شَامِلٌ لِرَقِيْقِهِ حَتَّى فِي مَسْأَلَةِ الْمَعِيَّةِ فَلْيَلْزَمْ تَجْهِيْزُهُ فِيهَا وَهَذَا يَنْسَبِقُ إِلَى الذَّهْنِ لَكِنْ قَدْ يُشْكِكُ فِيهِ بِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ الْمِلْكُ وَالْمِلْكُ مُتَقَبَّ عِنْدَ مَوْتِهِ لِمُقَارَئَتِهِ لِمَوْتِ السَّيِّدِ الَّذِي يَقْتَضِي عَدَمَ الْمِلْكِ وَانْقِطَاعَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا لَمْ يَتَأَخَّرْ وَقْتُ الْوُجُوبِ عَنْ مَوْتِ السَّيِّدِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ عَلَيْهِ الْوُجُوبِ حَتَّى يَوْجَدَ مَا يَحْتَاجُ وَيُوجَدُ وَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَحْتَاجُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَفِي اجْتِمَاعِ مُمُوْنَيْنِ لَهُ كَلَامٌ لِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ مَا نَعَصَهُ، وَلَوْ اجْتَمَعَ مَعَ مُمُوْنِهِ وَلَمْ يَبْقَ الْمَالُ إِلَّا بِأَحَدِهِمَا فَظَاهِرٌ تَقْدِيْمُهُ أَوْ اجْتِمَاعُ جَمْعٍ مِنْ مُمُوْنِهِ فَإِنْ مَاتُوا دَفْعَةً فَالَّذِي فِي الزَّوْجَةِ وَالْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمَنْ خُشِيَ تَغْيِيْرُهُ ثُمَّ بَابِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ حُرْمَةً ثُمَّ أُمُّهُ؛ لِأَنَّ لَهَا رَجَمًا ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَلَا اقْرَبَ وَيُقَدَّمُ الْأَكْبَرُ سَبًّا مِنْ أَخَوَيْنِ مَثَلًا وَيُفْرَعُ بَيْنَ زَوْجَتَيْهِ إِذَا لَا مَزِيَّةَ اهـ وَيُظْهَرُ أَنَّ الزَّوْجَةَ تُقَدَّمُ عَلَى جَمِيعِ الْأَقَارِبِ وَإِنَّ الْمَمْلُوكَ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الْعَلَقَةَ بِهِمَا أَثَمَ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ

بعد مؤنة التجهيز (تُفَضَّى ذُبُونُهُ) مُقَدَّمًا مِنْهَا ذَبْنُ اللَّهِ تَعَالَى كَرَاةٍ وَكَفَّارَةٍ وَحَجٍّ عَلَى ذَهْنِ
الْأَدَمِيِّ (لَمْ) بَعْدَ الدَّيْنِ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا ثَبِتَ بِإِقْرَارِ الْوَارِثِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْوَصِيَّةِ أَوْ قَبْلَهَا كَمَا عَلِمَ
مِمَّا تَقْلَاهُ عَنِ الصَّيْدَلَانِيِّ وَمِنْ غَيْرِهِ (تُنْفَذُ وَصَايَاهُ) وَمَا أُلْحِقَ بِهَا مِمَّا يَأْتِي فِيهِ مُتَأَخِّرَةً عَنِ
الدَّيْنِ وَعَكْسُهُ فِي الْآيَةِ الَّتِي شَذَّ بِهَ أَبُو نُورٍ لِحَثِّ الْوَرِثَةِ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِإِخْرَاجِهَا لِتَوَانِيهِمْ عَنْهُ
غَالِيًا (مَنْ) لِلْإِبْتِدَاءِ فَتَدْخُلُ الْوَصِيَّةُ بِالثَّلَاثِ أَيْضًا (فَلْتَبِ الْبَاقِي) بَعْدَ الدَّيْنِ إِنْ أُخِذَ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ

عَلَى ابْنِ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ يَنْحَوِي فِيهِ وَابْنٌ عَلَى أُمِّهِ لِفَضِيلَةِ الذُّكُورَةِ وَرَجُلٌ عَلَى صَبِيِّ وَهُوَ عَلَى خُتْنَى
وَهُوَ عَلَى أَنْثَى وَأَقْرَبُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ وَبَيْنَ الْمَمَالِكِ مُطْلَقًا إِذَا لَا مَرِيَّةٌ أَيْ مِنْ حَيْثُ الزَّوْجِيَّةُ وَالْمِلْكُ وَقُدِّمَ
الْأَكْبَرُ سِنًا مِنْ نَحْوِ الْأَخَوَيْنِ وَالْأَفْضَلُ يَنْحَوِي فِيهِ إِذَا اسْتَوَى فِيهِ أَمَّا إِذَا تَرْتَّبُوا فَيَقْدِّمُ السَّابِقُ حَيْثُ أَمِنَ فَسَادُ
غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدَ وَكَانَ مَفْضُولًا هَذَا كُلُّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ بِأَمْرِ الْجَمِيعِ وَإِلَّا فَكَمَا فِي الْفِطْرَةِ فَتَقْدِّمُ الزَّوْجَةُ
فَالْوَلَدُ الصَّغِيرُ فَالْأَبُ فَالْأُمُّ فَالْكَبِيرُ وَذَكَرُ هُمُ الْأَخَوَيْنِ هُنَا مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ تَجِبُ مُؤَنَتُهُ لَعَلَّهُ
إِذَا انْحَصَرَ تَجْهِيْزُهُمَا فِيهِ بَانَ لَمْ يَكُنْ تَمَّ غَنِيٌّ إِلَّا هُوَ أَوْ الزَّوْمَةُ بِهِ مَنْ يَرَى وَجُوبَ مُؤَنَتِهِمَا عَلَيْهِ أ.

• فَوَلَدُ (سَنِي) (ذُبُونُهُ) أَيْ الْمُتَعَلِّقَةُ بِذِمَّتِهِ أَمَّا الْمُتَعَلِّقَةُ بِغَيْرِ الثَّرِكَةِ فَسَتَأْتِي نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدُ: (مُقَدَّمًا)
إِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ أُخِذَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (الَّذِي شَذَّ بِهِ أَبُو نُورٍ). • فَوَدُ: (كَرَاةٍ وَكَفَّارَةٍ وَحَجٍّ إِلَى) أَمَّا
بَعْضُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَعَ بَعْضٍ فَهَلْ يُخَيَّرُ فِي تَقْدِيمِهِ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَالْكَلَامُ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّكَاةِ
مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ تَلَفَ الْمَالُ حَتَّى تَكُونَ فِي الذَّمَّةِ أَمَّا لَوْ كَانَ بَاقِيًا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِهِ تَعَلَّقَ شَرِكَةُ إِهْرَاقِ ش.
• فَوَدُ: (أَوْ قَبْلَهَا) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • فَوَدُ: (وَمَا أُلْحِقَ بِهَا إِلَى) أَيْ مِنْ عِنْتِي حَلَقٌ بِالمَوْتِ وَتَبَرُّعٌ تُجَزَّ فِي
مَرَضِ المَوْتِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. • فَوَدُ: (وَعَكْسُهُ إِلَى) أَيْ تَقْدِيمُ الْوَصِيَّةِ فِي الْآيَةِ عَلَى الدَّيْنِ
ذَكَرَ الَّذِي انْتَرَدَ بِتَقْدِيمِهَا عَلَيْهِ أَبُو نُورٍ قَوْلًا وَحُكْمًا. • فَوَدُ: (لِحَثِّ الْوَرِثَةِ إِلَى) خَبَرٌ (عَكْسُهُ).
• وَفَوَدُ: (لِتَوَانِيهِمْ إِلَى) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَثِّ. • فَوَدُ: (بَعْدَ الدَّيْنِ) أَيْ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ بِشَمِّ مُغْنِي وَنِهَآيَةً.
• فَوَدُ: (إِنْ أُخِذَ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَهُ.

كَلَامِهِمْ فِي التَّفَقَّاتِ وَقِيَاسُ كَلَامِهِمْ فِيمَا لَوْ دُفِنَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ فِي قَبْرِ أَنَّهُ يُقَدَّمُ هُنَا فِي نَحْوِ الْأَخَوَيْنِ
الْمُسْتَوَيْنِ سِنًا الْأَفْضَلُ يَنْحَوِي فِيهِ أَوْ وَرَعَ وَأَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ قَرَعٌ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ جَنْبِهِ بِخِلَافِهِ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ
فَيَقْدِّمُ أَبٌ عَلَى ابْنِ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ وَابْنٌ عَلَى أُمِّهِ لِفَضِيلَةِ الذُّكُورَةِ وَرَجُلٌ عَلَى صَبِيِّ وَهُوَ عَلَى خُتْنَى
وَهُوَ عَلَى امْرَأَةٍ فَإِنْ اسْتَوَا أَقْرَبُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ وَغَيْرَهُ قَالُوا عَقِبَ كَلَامِ الرِّوَضَةِ السَّابِقِ وَفِي
تَقْدِيمِ الْأَكْبَرِ مُطْلَقًا نَظَرٌ إِذَا كَانَ الْأَصْغَرُ أَتَقَى وَأَعْلَمَ وَأَوْرَعَ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ إِلَى أَنْ قَالَ أَمَّا إِذَا تَرْتَّبُوا
فَيَقْدِّمُ السَّابِقُ حَيْثُ لَمْ يُخْشَ عَلَى غَيْرِهِ فَسَادَ وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا هَذَا إِذَا أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ بِأَمْرِ الْجَمِيعِ وَإِلَّا
فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ يَجْرِي هُنَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْفِطْرَةِ فَتَقْدِّمُ الزَّوْجَةُ فَالْوَلَدُ الصَّغِيرُ فَالْأَبُ فَالْأُمُّ فَالْكَبِيرُ ثُمَّ
رَأَيْتِ الزَّرْكَشِيَّ يَحْتَجُّ إِلَى أَنْ قَالَ وَذَكَرُ هُمُ الْأَخَوَيْنِ لَعَلَّهُ إِذَا انْحَصَرَ تَجْهِيْزُهُمَا فِيهِ أَوْ الزَّوْمَةُ بِهِ مَنْ يَرَى
وَجُوبَ مُؤَنَتِهِمَا أ. وَفِي هَامِشِهِ كَلَامٌ لَنَا عَلَى بَعْضِهِ.

وبقي بعده شيء فلا يقتضي عدم نفوذها إذا استغرق فلو أبرأ أو تبرع أحد بوفائه بأن نفوذها وتقل الشخان في الإقرار عن الأكرين صورة يتساوى فيها الذين والوصية وصورة تقدم فيها الوصية ويثبت ما في ذلك في خطبة شرح الغباب بما يتعين الوقوف عليه قال بعضهم ووجوب الترتيب فيما ذكر إنما هو عند المزاحمة.....

هـ فؤد: (فلا تقتضي إلخ) الأولى ترك التفرع عبارة المغني تنبيه قول المصنف من ثلث الباقي قد يوهم أنه لو استغرق الذين التركة لم تنفذ الوصية ولم يحكم بانعقادها حتى لو تبرع بقضاء الذين أو أبرأ المستحق منه لا تنفذ الوصية حيثيذ وليس مراداً بل يحكم بانعقادها وتنفيذ حيثيذ كما ذكره في باب الوصية اهـ. هـ فؤد: (أخذ) تنازع فيه أبرأ وتبرع قاله سيّد عمر والأولى لزجاء ضمير أبرأ بيناء المعلوم إلى المستحق المعلوم من المقام وبيناء المجهول إلى الميت. هـ فؤد: (بأن نفوذها) أي فالوصية موقوفة إن تبرع متبرع بقضاء الذين أو أبرأ المستحق منه تبين انعقادها وإلا فلا اهـ ع ش. هـ فؤد: (صورة يتساوى إلخ) هما أنه لو ادعى واحد أن له على الميت ألف دينار وآخر أنه أوصى له بثلاث ماله والتركة ألف وصدقهما الوارث معاً قسّمت التركة بينهما أرباعاً، فإن صدق مدعي الوصية أولاً قدّمت قال في شرح الإرشاد ليكن الأصح بل الصواب كما في الروضة تقديم الذين على الوصية سواء صدقهما معاً أم لا كما لو ثبتا بالبينّة اهـ سم وكذا في النهاية إلا قوله قال في شرح الإرشاد قال الرشيدي قوله قسّمت التركة إلخ أي بأن يقسم الموصى به إلى الذين ويقسم التركة على وفق نسبة حق كل منهما إلى مجموع الموصى به والذين اهـ عبارة ع ش قوله قسّمت التركة بينهما أرباعاً أي لثلاثين على مخرج الثلث بسطه وهو واحد ونعطي للموصى به وهو ربيع وحاصله أن إقرار الوارث بالذين يجعل كوصية أخرى فكان الميت أوصى لرجل بجميع ماله ولآخر بثلاثة وطريق قسم ذلك أن يزداد على الكسر بسطه وهو واحد ثم يقسم المال بينهما بحسب ذلك كما تقدّم اهـ. هـ فؤد: (ووجوب الترتيب إلخ) قضية ذلك أنه لو عكس فدفع للوارث أولاً مثلاً لم يصح ولم يجعل وقد يمنع إطلاق ذلك ويتنجه الجدل حيث لم يظن عند البدء بالمؤخر الفوات على المقدّم والثفوذ حيث بأن وصول كل إلى حقه فليتأمل. وحيثيذ فليست هذه نظير مسألة الحج اهـ سم. وأقول ما ذكره متنبّه لا دافع له لكن يبقى النظر فيما لو دفع للوارث قبل الدائين أي بشرطه المار فهل يجوز للورثة التصرف وتنفيذ تصرفه؟ محل تأمل انتهى سيّد عمر. وأقول لا مانع من ذلك إذ لا فائدة لصحة الدفع له وجله قبل الدائين إلا جل ونفوذ التصرف، فإن تصرف ثم تبين خلافه غيرنا الحكم اهـ ابن الجمالي.

هـ فؤد: (صورة يتساوى فيها الذين والوصية إلخ) هما أنه لو ادعى واحد أن له على الميت ألف دينار وآخر أنه أوصى له بثلاث ماله والتركة ألف وصدقهما الوارث معاً قسّمت التركة بينهما أرباعاً فإن صدق مدعي الوصية أولاً قدّمت قال في شرح الإرشاد ليكن الأصح بل الصواب كما في الروضة تقديم الذين على الوصية سواء صدقهما معاً أم لا كما لو ثبتا بالبينّة اهـ.

فلو دفع الوصي مثلاً مائةً للدائنين ومائةً للموصى له ومائةً للوارث معاً لم يتجعة إلا الصُّحَّةُ أي
والجُلّ ويُوجَّه بأنه حينئذٍ لم يُقَارِنْ الدفعَ مانعٍ ونظيره من عليه حجة الإسلام وغيرها فإنهم
صرحوا بوجوب الترتيب بينهما قالوا والمراد به أن لا يتقدَّم على حجة الإسلام غيرها لا أن
يُقَارِنَهَا غيرها ومَرَّ آخِرُ الزَّهْنِ حُكْمُ مَا لَوْ غَابَ الدَّائِنُ (ثم يُقَسِّمُ الباقي) عنها (بين الورثة) على
ما يَأْتِي بعني أَنَّهُمْ يَتَسَلَّطُونَ عَلَى التَّصَرُّفِ حينئذٍ وإلا فالدَّيْنُ لا يَمْنَعُ الْإِرْثَ ومن ثمَّ فازوا
بزوايد التَّركَةِ كما مرَّ وسيُفْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الوصِيَّةِ أَنَّهُ يَقْبُولُهَا سِوَاءَ الْمُعَيَّنَةِ كَهَذَا وَغَيْرِهَا
كَالثَّلَاثِ يَتَبَيَّنُ مَلِكُهَا بِالْمَوْتِ فَهِيَ مَانِعَةٌ لَهُ حِينَئِذٍ فِي عَيْنِ الْأَوَّلِ وَثُلُثُ الثَّانِي شَائِعًا لَا قَبْلَهُ؛
لأنَّ الْأَمْرَ فِيهِ مَوْقُوفٌ وَمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ بَعْضِ الْعِبَارَاتِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُعَيَّنَةِ وَالْمُطْلَقَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ
جِهَةِ الْخِلَافِ لَا غَيْرَ .

(قُلْتُ) مَحَلُّ تَأْخِيرِ الدَّيْنِ عَنْ مُؤْنِ التَّجْهِيزِ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِعَيْنِ التَّركَةِ حَقٌّ (فَإِنْ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّركَةِ
حَقٌّ) بِغَيْرِ حَجَرٍ فِي الْحَيَاةِ قَدْ مَرَّ (كَالزَّكَاةِ) الْوَاجِبَةُ فِيهَا قَبْلَ مَوْتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ
فَتَقَدَّمَ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ بَلْ عَلَى سَائِرِ الْحُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّركَةِ لِأَمْرٍ أَنَّ تَعَلُّقَهَا تَعَلُّقُ شَرِكَةِ

• فَوُدَّ: (فَلَوْ دَفَعَ الْوَصِيُّ الْخ) أَيِ فِيمَا لَوْ كَانَتِ التَّركَةُ أَرْبَعِمِائَةٍ فَأَكْثَرَ . فَوُدَّ: (هَنَّا) أَيِ التَّركَةِ .
• فَوُدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيِ مِنْ بَيَانِ الْأَنْصِبَاءِ . فَوُدَّ: (بِعْنِي أَنَّهُمْ) تَفْسِيرٌ لِلْمَعْنَى . فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ بَعْدَ
وَفَاءِ الدَّيْنِ . فَوُدَّ: (لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ الْخ) أَيِ وَإِنَّمَا يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ . فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَاخِرِ الزَّهْنِ
أَهْ سَم . وَقَالَ ع ش . أَيِ فِي قَوْلِهِ فَالْوَاقِعُ بِهَا مِنْ زَوَائِدِ التَّركَةِ الْخ أَه . فَوُدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ الْمَوْصَى لَهُ
يَقْبُولُهَا أَيِ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ . فَوُدَّ: (الْمُعَيَّنَةُ) أَيِ الْوَصِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ . فَوُدَّ: (بِمَلِكُهَا) أَيِ الْوَصِيَّةِ بِعْنِي
الْمَوْصَى بِهِ . فَوُدَّ: (فَهِيَ) أَيِ الْوَصِيَّةِ وَقَوْلُهُ حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ إِذْ وَجَدَ الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ . فَوُدَّ: (فِي)
عَيْنِ الْأَوَّلِ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرٍ لَهُ الْعَائِدِ لِلْإِرْثِ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ غَيْرَ مَرَّةٍ . فَوُدَّ: (وَتِلْكَ الثَّانِي) لَعَلَّ الصَّوَابَ
وَقَدَّرُ الثَّانِي كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ الصَّحِيحَةِ . فَوُدَّ: (لَا قَبْلَهُ) أَيِ قَبْلَ الْقَبُولِ . فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِيمَا قَبْلَ
الْقَبُولِ . فَوُدَّ: (مَحَلُّ تَأْخِيرٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ أَثَرُ بِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ هُوَ كَمَا بَعْدَهُ إِلَى فَإِذَا تَعَلَّقَ . فَوُدَّ: (إِذَا
لَمْ يَتَعَلَّقْ الْخ) خَبَرَ قَوْلَهُ مَحَلُّ تَأْخِيرِ الْخ . فَوُدَّ: (بِغَيْرِ حُجَّةٍ الْخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرُهُ عَقِبَ قَوْلِ الْمُنِيِّ وَاللَّهِ
أَعْلَمُ . فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ) أَيِ كَشَاةٍ فِي خَمْسَةِ مِنَ الْإِبِلِ أَهْ ع ش . فَوُدَّ: (لِأَمْرٍ) أَيِ
فِي بَابِ الزَّكَاةِ . فَوُدَّ: (أَنَّ تَعَلُّقَهَا) أَيِ الزَّكَاةِ .

• فَوُدَّ: (فَلَوْ دَفَعَ الْوَصِيُّ الْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ عَكَسَ فَدَفَعَ لِلْوَارِثِ أَوَّلًا مَثَلًا لَمْ يَصِحَّ بَلْ وَلَمْ يَجُلْ ،
وَقَدْ يَمْنَعُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ وَيَتَجَهَّ الْجُلُّ حَيْثُ لَمْ يُظَنَّ عِنْدَ الْبُدَاةِ بِالْمُؤَخَّرِ الْفَوَاتِ عَلَى الْمَقْدَمِ وَلَا لَزِمَ
تَأْخِيرُ لَهُ وَقَعَ عَلَى الْمَقْدَمِ مَعَ طَلَبِهِ وَالتَّمَوُّذِ حَيْثُ بَانَ وَصُولُ كُلِّ إِلَى حَقِّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَلْيَنْسَ هَذَا نَظِيرُ مَسْأَلَةِ
الْحَجِّ أَه . فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي الزَّهْنِ . فَوُدَّ: (بِغَيْرِ حَجَرٍ) يَأْتِي مُحْتَزَّرُهُ فِي قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِي بِغَيْرِ
حَجَرٍ الْخ .

غير حَقِيقِيَّةٍ لِجَوَازِ الْأَدَاءِ مِنْ غَيْرِهَا فَكَانَتْ التَّرِكَةُ كَالْمَرْهُونَةِ بِهَا، وَلَوْ تَلَفَ النَّصَابُ بَعْدَ التَّحْكُنِ إِلَّا قَدَرَ الزَّكَاءُ كَشَاءٍ مِنْ أَرْبَعِينَ مَاتَ عَنْهَا فَقَطْ لَمْ يُقَدَّمْ إِلَّا رُبْعُ غُضْرِهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ حَقِّ الْفُقَرَاءِ مِنَ التَّالِفِ دُيُونٌ مُوسَلَّةٌ فَتَوَخَّرَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي زَكَاةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِعَيْنٍ مَوْجُودَةٍ (وَالْجَانِي) هُوَ كَمَا بَعْدَهُ أَمِثْلُهُ لِلتَّرِكَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا حَقٌّ فَمَا قَبْلَهُ إِمَّا عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّهُ مِثَالٌ لِلْحَقِّ كَمَا مَرَّ فِيهِ تَوْزِيْعٌ وَإِمَّا مُرَادٌ بِهِ الْمَالُ الزَّكَوِيُّ فَإِذَا تَعَلَّقَ أَرْضُ الْجَنَابَةِ بِرَقَبَتِهِ، وَلَوْ بِالْعُقُورِ عَنْ قُوْدِهِ قُدِّمَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ بِأَقْلَ الْأَمْزِينَ مِنَ الْأَرْضِ وَقِيَمَةِ الْجَانِي حَتَّى عَنْ الْمَوْتَيْنِ لَا نَحْصَارَ تَعَلُّقُهَا فِي الرَّقَبَةِ فَلَوْ قُدِّمَ غَيْرُهَا فَاتَتْ وَالرَّهْنُ يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ أَيْضًا أَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ قُوْدٌ أَوْ بِذِمَّتِهِ مَالٌ فَلَا يُسْتَحَقُّ تَصَرُّفُ الْوَارِثِ فِيهِ. (وَالْمَوْهُونُ) رَهْنًا مُجْعَلًا، وَإِنْ حُجِرَ عَلَى الرَّاهِنِ بَعْدَهُ.....

• قُوْدٌ: (مِنْ غَيْرِهَا) أَيِ غَيْرِ عَيْنٍ تَعَلَّقَ بِهَا الزَّكَاءُ. • قُوْدٌ: (مَاتَ عَنْهَا) أَيِ الشَّاءِ. • قُوْدٌ: (لَمْ يُقَدَّمْ) أَيِ الْمُسْتَحَقُّ وَقَوْلُهُ إِلَّا رُبْعُ الْخِ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ أَيِ بَرْئِ الْخِ. • قُوْدٌ: (فَتَوَخَّرَ) أَيِ عَنْ مُؤَيِّنِ التَّجْهِيزِ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّذْكِيْرُ بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْحَقِّ. • قُوْدٌ: (كَمَا) الْمُنَاسِبُ وَمَا. • قُوْدٌ: (فَمَا قَبْلَهُ) أَيِ كَالزَّكَاءِ. • قُوْدٌ: (أَنَّهُ الْخِ) يَبَيِّنُ لظَاهِرِهِ. • قُوْدٌ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ بِقَوْلِهِ الْوَاجِبَةُ فِيهَا الْخِ. • قُوْدٌ: (فَقِيَهُ) أَيِ فِي الْمَتْنِ. • قُوْدٌ: (وَأَمَّا مُرَادٌ بِهِ الْمَالُ) أَيِ بِذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ بِكَسْرِ اللَّامِ وَإِرَادَةِ الْمُتَعَلِّقِ بِفَتْحِ اللَّامِ. • قُوْدٌ: (فَإِذَا تَعَلَّقَ الْخِ) الْفَاءُ تَفْصِيْلِيَّةٌ. • قُوْدٌ: (قُدِّمَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ) مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَتِ الْجِنَابَةُ قَبْلَ الْمَوْتِ فَلَوْ وَقَعَتْ بَعْدَهُ قُدِّمَتْ مُؤَيِّنُ التَّجْهِيزِ لِتَعَلُّقِهَا بِالْجَانِي بِالْمَوْتِ فَقَدْ سَبَقَ تَعَلُّقُهَا بِالْجِنَابَةِ فَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا وَكَذَا لَوْ قَارَنْتِ الْمَوْتَ كَمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُ الدَّمِيرِيِّ وَصُورَةُ الثَّانِيَةِ أَيِ الْجَانِي أَنْ يَجْنِيَ الْعَبْدُ جِنَابَةَ تَوْجِبُ مَالًا ثُمَّ يَمُوتَ السَّيِّدُ الْخِ قَالَ الْعَلَامَةُ سَمَ وَلَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ أَهْ أَبْنُ الْجَمَالِ. • قُوْدٌ: (وَالرَّهْنُ يَتَعَلَّقُ الْخِ) أَيِ فِي تَقْدِيمِ الْجِنَابَةِ جَمْعُ بَيْنِ الْمُضْلَحَتَيْنِ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ. • قُوْدٌ: (أَوْ بِبَيْعِهِ مَالٌ) كَمَا لَوْ اقْتَرَضَ مَالًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَأَتْلَفَهُ وَقَوْلُهُ فَلَا يَمْنَعُ الْخِ أَيِ فَلَا يُقَدَّمُ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ وَالْمُقْرَضُ عَلَى غَيْرِهِمَا وَلِلْوَارِثِ التَّصَرُّفُ فِي رَقَبَتِهِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ أَبْنُ الْجَمَالِ وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش أَيِ وَيَتَقَى الْقَرْضُ فِي ذِمَّةِ الرَّقِيقِ إِلَى أَنْ يَغْتَنَّقَ وَيُوسِرَ وَيُمْكِنَ مُسْتَحَقُّ الْقِصَاصِ الْاِقْتِصَاصَ مِنْهُ مَتَى شَاءَ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْاِقْتِصَاصِ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَهُ إِنْ جَهِلَ بِتَعَلُّقِ الْقِصَاصِ بِرَقَبَتِهِ وَاسْتَمَرَّ جَهْلُهُ إِلَى الْاِقْتِصَاصِ، فَإِنْ عَلِمَهُ حِينَ الشَّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَفْسَخْ فَلَا رُجُوعَ وَلِئَلَّامُهُ تَجْهِيزُهُ سَمَ عَلَى حَقِّهِ بِالْمَعْنَى أَهْ. • قُوْدٌ: (بَعْدَهُ) أَيِ الرَّهْنِ.

• قُوْدٌ: (لَمْ يُقَدَّمْ إِلَّا رُبْعُ غُضْرِهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اِغْتَمَدَهُ م ر. • قُوْدٌ فِي (سَيِّ): (وَالْجَانِي) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ وَقَعَتْ الْجِنَابَةُ قَبْلَ الْمَوْتِ فَلَوْ وَقَعَتْ بَعْدَهُ فَهَلْ يُقَدَّمُ أَيْضًا أَوْ تَقَدَّمُ مُؤَيِّنُ التَّجْهِيزِ لِتَعَلُّقِهَا بِالْجَانِي فَقَدْ سَبَقَ تَعَلُّقُهَا بِالْجِنَابَةِ فَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا، وَلَوْ قَارَنْتِ الْمَوْتَ فَهَلْ هِيَ كَمَا لَوْ سَبَقَتْهُ أَوْ كَمَا لَوْ تَأَخَّرَتْ فِي كُلِّ ذَلِكَ نَظِيرٌ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ زَايْتُ الدَّمِيرِيِّ قَالَ وَصُورَةُ الثَّانِيَةِ أَيِ الْجَانِي أَنْ يَجْنِيَ الْعَبْدُ جِنَابَةَ تَوْجِبُ مَالًا ثُمَّ يَمُوتَ السَّيِّدُ الْخِ وَهِيَ تُشِيرُ بِأَنَّ الْجِنَابَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَيْسَتْ

أو أثر به بعض غرمايه في مرض موته إن أقْبَضَهُ له دون واريته على الأوجه فيَقْدَمُ حَقُّه على مُؤْنِ التَّجْهِيزِ وَالْحَقُّ بَعْضُهُم بِالْمَرْهُونِ حَقَّةُ الْإِسْلَامِ إِذَا مَاتَ وَقَدْ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ لِعَتْلُقِهَا بِعَيْنِ التَّرِكَةِ حِينَئِذٍ قَالَ فَلَا يَصْحُحُ تَصَرُّفُ الْوَرِثَةِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حَتَّى يَمُرَّ الْحَاجُّ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ أَعْمَالِ الْحَجِّ إِلَّا لِيَضْرُورَةٍ كَأَنَّهُ خِيفَ تَلَفُ شَيْءٍ مِنْهَا إِنْ لَمْ يُبَادِرْ إِلَى بَيْعِهِ اهـ وَقَوْلُهُ: لِعَتْلُقِهَا إِلَى آخِرِهِ بِحَتَّاجٍ لِسَنَدٍ بَلْ تَأْخِيرِ الْحَجِّ عَنْ مُؤْنِ التَّجْهِيزِ الَّذِي مَرُّؤُهُ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَحْوِ زَكَاةٍ فِي الذَّمَّةِ وَكَأَنَّهُ فِيهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْلُقِ بِالْعَيْنِ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ فَوْزًا إِلَى إِخْرَاجِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ مُثْلِهِمُ الْمَذْكُورَةِ وَيَأْتِي فِي تَعْلِيلِ تَعْلُقِ الْغُرَمَاءِ بِمَالِهِ بِالْحَجْرِ مَا يُوضِّحُ رَدُّ مَا قَالَهُ فَالْإِسْتِثْنَاءُ مُتَقَطِّعٌ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَهَا حِينَئِذٍ الْحَاجُّ لَا الْوَارِثُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَسْلِيهِمْ بِظَهَرِ جَوَازِ التَّصَرُّفِ بِمُجَرَّدِ فَرَغِهِ مِنَ التَّحْلِيلِ الثَّانِي، وَإِنْ بَقِيََتْ وَاجِبَاتٌ أُخْرَى؛ لِأَنَّ الدَّمَ يَقُومُ مَقَامَهَا وَلَئِنْ يَضْدُقُ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَالَ أَنَّ ذِمَّةَ الْمَيِّتِ بَرَّتْ مِنَ الْحَجِّ وَحَيْثُ بَرَّتْ ذِمَّتُهُ مِنْهُ جَازَ التَّصَرُّفُ لِأَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا كَانَ لِمَصْلَحَةِ بَرَاءَتِهَا (وَالصَّحِيحُ).....

فَوُدَّ: (أَوْ أَثَرُ بِهِ) أَيِ الرَّاهِنِ بِالزَّهْنِ. فَوُدَّ: (إِنْ أَقْبَضَهُ لَهُ الْخ) أَيِ إِنْ أَقْبَضَهُ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ لَا إِنْ أَقْبَضَهُ لَهُ وَارِثُ الرَّاهِنِ بَعْدَ مَوْتِ مَوْرَثِهِ فَلَا يُقْدَمُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. فَوُدَّ: (حَقَّةُ) أَيِ الْمُرْتَهِنِ. فَوُدَّ: (الَّذِي مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِهِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ ثُمَّ يَقْضَى ذُبُونُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْحِ ذَلِكَ اهـ سَم. فَوُدَّ: (بَيْنَهَا) أَيِ حَقَّةِ الْإِسْلَامِ. فَوُدَّ: (إِلَى إِخْرَاجِهِ) أَيِ الْحَقِّ مِنَ الْعَيْنِ. فَوُدَّ: (مِنْ مُثْلِهِمْ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَالتَّاءِ جَمْعٌ مِثَالِ. فَوُدَّ: (الْمَذْكُورَةِ) أَيِ فِي الْمَنْعِ. فَوُدَّ: (وَيَسْلِيهِمْ) أَيِ مَا قَالَهُ الْبُغْضُ. فَوُدَّ: (فَالْإِسْتِثْنَاءُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ إِلَّا لِيَضْرُورَةٍ اهـ سَم. فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ الضَّرُورَةِ. فَوُدَّ: (وَيُظْهِرُ الْخ) أَيِ وَيَسْلِيهِمْ بِظَهَرِ الْخ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا بَاعَهُ لِلضَّرُورَةِ لَا يَتَصَرَّفُ فِي شَيْءٍ مِنْ ثَمَنِهِ إِلَّا بَعْدَ فَرَغِهِ عَنِ الْحَجِّ اهـ ع شِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ وَيُظْهِرُ الْخَ عَطَفَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْخَ فَيَكُونُ أَيْضًا مُفْرَعًا عَلَى تَسْلِيمِ مَا مَرَّ وَيُحْتَمَلُ بِنَاوُهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِكَيْتَهُ فِيهِ مَا سَبَقَ لِلْمَحْشَى عِنْدَ قَوْلِهِ وَوُجُوبُ التَّرْتِيبِ الْخَ فَرَاغَهُ اهـ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الدَّمَ الْخ) قَدْ يُقَالُ الدَّمُ قَدْ يَكُونُ مَالِيًا لِأَزْمًا لِجِهَةِ الْمَيِّتِ وَيَقُوتُ بِقَوَاتِ التَّرِكَةِ. فَوُدَّ: (وَلَا تَهْ يَضْدُقُ الْخ) قَدْ يُقَالُ ذِمَّتُهُ وَإِنْ بَرَّتْ مِنَ الْحَجِّ لَمْ تَبْرَأْ مِنَ الْوَاجِبِ اللَّازِمِ لِجِهَتِهِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ابْنُ الْجَمَالِ.

كَمَيِّ قَبْلَهُ وَلَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ. فَوُدَّ: (دُونَ وَارِثِهِ) أَيِ بَانَ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ إِقْبَاضِ الزَّهْنِ وَأَقْبَضَهُ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِلْمُرْتَهِنِ فَلَا يُقْدَمُ حَقُّهُ هُنَا. فَوُدَّ: (فَلَا يَصْحُحُ الْخ) هَذَا التَّفْرِيعُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّعْلُقِ بِالْعَيْنِ لِمَا تَقْدَمُ مِنْ تَقَدُّمِ الدِّينِ عَلَى تَصَرُّفِ الْوَارِثِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَنَعُ التَّصَرُّفِ، وَلَوْ فِي مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ قَطَّ ظَهَرُ التَّفْرِيعِ وَظَاهِرُ الْكَلَامِ مَنَعُ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الْفَرَاغِ وَإِنْ كَانَ الْحَاجُّ عَنْهُ قَبْضُ أَجْرَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (الَّذِي مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِهِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ ثُمَّ يَقْضَى ذُبُونُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْحِ ذَلِكَ. فَوُدَّ: (فَالْإِسْتِثْنَاءُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ إِلَّا لِيَضْرُورَةٍ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الدَّمَ يَقُومُ مَقَامَهَا) قَدْ يُقَالُ الدَّمُ قَدْ يَكُونُ مَالِيًا لِأَزْمًا لِجِهَةِ الْمَيِّتِ وَيَقُوتُ بِقَوَاتِ التَّرِكَةِ. فَوُدَّ: (وَلَا تَهْ يَضْدُقُ الْخ) قَدْ يُقَالُ ذِمَّتُهُ وَإِنْ بَرَّتْ مِنَ الْحَجِّ لَمْ تَبْرَأْ مِنَ الْوَاجِبِ اللَّازِمِ

بشمن في الذمة (إذا مات المشتري مُفْلِسًا) بشمنه ولم يكن هناك مانع من الفسخ فيمكنُ البائع منه ويُفَوِّزُ به حَجَرٌ عليه قبل موته أم لا وليكون الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لم يخرج به عن كونه تركه فإن وُجِدَ مانع كتملُّقٍ حقٍّ لازمٍ به وكتأخير فسخه بلا عذرٍ قُدِّمَ التَّجْهِيزُ لانتفاء التملُّقِ بالعين حينئذٍ وإنما (قُدِّمَ) ذلك الحقُّ في تلك الصُّورِ (على مؤنة تجهيزه) إشارًا للأهم كما تُقَدِّمُ تلك الحقوقُ على حقِّه في الحياة (والله أعلم) وخرج بقولي بغير حَجَرٍ تعلقُ الغرماءِ بماله بالحجر فيقَدِّمُ التَّجْهِيزُ إن تعلقَ بعين ماله قبل موته لأنه لم يخرج عن كونه مُرْسَلًا في الذمة، ولو اجتمعت الزكاة والجنابة في عبد تجارة فالذي يظهرُ تقديمُ الزكاة لانحصارِ تملُّقٍ كلِّ في العين وتزيدُ الزكاة بأن فيها حقِّين فكانت أولى والمستثنيات لا تنحصرُ فيما ذُكِرَ وقد بيَّنتُ أكثرها مع فوائد نفيسة في شرح الإرشاد.

قوله: (بشمن في الذمة) إلى قوله: (وقد بيَّنت) في النهاية.

قوله (سني): (إذا مات المشتري مُفْلِسًا) وفي معنى مؤنه مُفْلِسًا ما لو ثبت للبائع حقُّ الفسخ لبقاء مال المشتري وعدم صير البائع ثم مات المشتري حينئذٍ أي قبل الفسخ فلم يجد البائع سوى المبيع فإنه يُقَدِّمُ به نهاية وابن الجُمَالِ. قوله: (بشمنه) أي كلاً وكذا بعضاً فإذا قبضَ البائع شيئاً من الثمن قُدِّمَ بما لم يقبض له مُقَابِلًا فيمكنُ من الفسخ ويقوِّزُ به ابنُ الجُمَالِ. قوله: (وليكون الفسخ إلخ) جوابٌ عن استشكل السبكي لاستثناء المبيع وتفصيلهما في النهاية والإمداد. قوله: (من حينه) أي الفسخ وكذا ضميرُ به. قوله: (حقٍّ لازمٍ) أي ككتابية. قوله: (وكتأخير فسخه إلخ) يفيد أنه قورِيَّ اه سم أي كما صرح به الإمداد والنهاية. قوله: (وإن تعلق) أي حقُّ الغرماءِ اه سم. قوله: (لأنه لم يخرج إلخ) يتأمل مع كونه في صورة الرهن، والمبيع كذلك سم ورشيدِي وَلَكِ أَنْ تُجِيبَ بِظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّمَلُّقِ الْمَامِّ كَمَا هُنَا وَالتَّمَلُّقِ الْخَاصِّ كَمَا فِي الرَّهْنِ وَالْمَبِيعِ. قوله: (فالذي يظهر إلخ) أقول هذا الاستظهار داخل في قوله السابق بل على سائر الحقوق إلخ الذي ظاهره التعلُّقُ عَنِ الْأَصْحَابِ فَلَا وَجْهَ لِيُخْبِرَهُ اه ابنُ الجُمَالِ. قوله: (حقِّين) أي حقُّ الله وحقُّ آدمي اه رشيدِي. قوله: (لا تنحصر إلخ) أي كما أشار إليه بالكاف في أولها والحاصرُ لَهَا التَّمَلُّقُ بِالْعَيْنِ اه مُغْنِي. قوله: (في شرح الإرشاد) قال فيه منها سَكُنَى الْمُعْتَدَةِ عَنِ الْوَفَاءِ فَتَقَدِّمُ بِهِ أَي بِأَجْرَتِهِ عَلَى مُؤْنِ التَّجْهِيزِ وَمِنْهَا مَا وَجِبَ لِلْمُكَاتَبِ عَلَى سَيِّدِهِ مِنَ الْإِنْتَاءِ مِنْ نُجُومِ الْكِتَابَةِ إِذَا قَبِضَهَا السَّيِّدُ وَمَاتَ قَبْلَ الْإِنْتَاءِ وَالْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ بَاقٍ فَالْمُكَاتَبُ مُقَدَّمٌ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَمِنْهَا الْقَرْضُ فَإِذَا مَاتَ الْمُقْتَرِضُ عَمَّا اقْتَرَضَهُ فَقَطُّ فَالْمُقَرِّضُ مُقَدَّمٌ بِهِ وَمِنْهَا عَامِلُ الْقِرَاضِ إِذَا اتَّلَفَ صَاحِبَ الْمَالِ مَالِ الْقِرَاضِ بَعْدَ الرُّبْعِ وَقَبْلَ الْقِسْمَةِ إِلَّا قَدَرَ حِصَّةَ الْعَامِلِ وَمَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهُ فَالْعَامِلُ مُقَدَّمٌ بِهِ وَمِنْهَا مَا لَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ بِمَيْبٍ إِلَى الْبَائِعِ وَمَاتَ قَبْلَ إِقْبَاضِهِ الثَّمَنَ أَوْ إِلَى وَارِثِهِ

لِحَبَّتِهِ. قوله: (وكتأخير فسخه بلا عذر) يفيد أنه قورِيَّ. قوله: (إن تعلق) أي حقُّ الغرماءِ. قوله: (لأنه لم يخرج عن كونه مُرْسَلًا في الذمة) يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك.

(وأسباب الإرث أربعة) مُجْمَع عليها (قراءة) يأتي تفصيلها نعم، لو اشترى بعضه في مرض موته عتق عليه ولا يرث لأداء توريثه إلى عديمه كما يُعْلَم من الدور الحكمي الآتي في الزوجة

بعد موته فيَقْدَم المشتري بالمبيع حيث لم يوجد غيره ومنها ما لو أضدقها عتقا ثم طلقها قبل الدخول وماتت عن العين أو نصفها فقط فيَقْدَم الزوج بالنصف ومنها ما لو سَلَم الغاصب قيمة المَقْصُوب لِلْحَيْلُولَةِ ثم قُدر عليه فإنه يجب عليه رده ويرجع بما أعطاه، فإن كان تالفاً تعلق حقه بالمَقْصُوب وقُدِّم به ومنها الشفيع فإنه مُقْدَم بالشفيع إذا دَفَعَ كَمَنَّهُ لِلْوَرثة ولم يحصل منه تأخير بغير علم ومنها نفقة الأمية المُرْجوة إذا قبضها السيد ولم يؤدّها نفقتها فيَقْدَم بها ومنها كَسْب العبد إذا قبضه السيد فإن نفقة زوجته تَتَعَلَّقُ به فيَقْدَم بها ومنها التذرّيشي مُعَيَّن فيَقْدَم إخراجها لِلْجِهَةِ الْمُعَيَّنَةِ ومنها اللقطة إذا ظهر مالكها بعد التملك وهي موجودة فيَقْدَم بها وإن كان لِلْمَلْطِيط مالٌ سواها ومنها إذا ثبِت لِلْمُشْتَرِي الأرض ووجد القمَرُ بعينها فيَقْدَم بالأرض منه ومنها إذا تحالفاً ومات المشتري قبل فسخ العقد قبل البيع فسُخِهُ والرجوع في المبيع فيَقْدَم به ومنها إذا فسخ المُسَلَّم بعد موت المُسَلِّم إليه لسبب ورأس المال باقي فيَقْدَم به ومنها أنه لو مات آخذ الزكاة المعجلة التي وجب ردها لسبب قبل ردها فيَقْدَم مالكها بها على مؤن التجهيز ويظهر تقديم المعتدة على بائع المفلّس والمفرض وتقديم ذي الأرض على الرّد بالعيب ومثل ذي الأرض الفاسخ في صورتَي التحالف والسلم وتقديم المكاتب بالإتياء على من يتصور اجتماعه معه ويقدم كل من الزكاة والفطرة والكفارة والتذرّ وجزاء الصيد والحج على دين الآدمي اهـ. ملخصاً اهـ ابن الجمل.

❦ قول (سني): (وأسباب الإرث إلخ) اعلم أن الإرث يتوقّف على ثلاثة أمور: وجود أسبابه، وشروطه، وانتهاء موانعه. وقد شرع المصنّف في بيان الأمر الأول فقال وأسباب الإرث إلخ وأما شروطه فأربعة أيضاً أولها تحقّق موت المورث أو إلحاقه بالموتى تقديرًا كجنين انفصل ميتًا في حياة أمه أو بعد موتها بجناية عليها موجبة للفرقة فيَقْدَرُ أَنَّ الجنين عرّض له الموت ليتورث عنه الفرقة أو حكمًا كمفقود حكم القاضي بموته اجتهادًا، وثانيها تحقّق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو بلمحظة، وثالثها معرفة إذلايه لِلْمَيِّتِ بقراءة أو نكاح أو ولاء، ورابعها معرفة بالجهة المُقتضية لِلإرث تفصيلًا وهذا يختص بالقاضي فلا يقبل شهادة الإرث مُطلقة بل لا بد من بيان الجهة التي اقتضت الإرث منه والدرجة التي اجتمع فيها وأما موانع الإرث فتأتي في كلامه اهـ فمغني بتصرف وقد يقال إن الشرط الرابع يُغني عن الثالث ولعل لهذا ذكر بعضهم بذل الثالث شرط تحقّق وجود الوارث عند موت المورث ولو نُطِفَ قال شيخنا ولا يُغني عن الثاني لصدقه بمن حدّث من الورثة بعد موت المورث اهـ.

❦ قول: (مُجْمَع عليها) عبارة النهاية ثلاثة مُجْمَع عليها وأما الرابع فعندنا وعند المالكية خلافًا لِلْحَقِيقَةِ والحنابلة اهـ.

❦ قول (سني): (قراءة) أي خاصة شرح المنهج أي المُجْمَع على إزهم من الذكور والإناث فخرَجَ دَوو الأرحام بوجوبهم. ❦ قول: (يأتي تفصيلها) إلى قوله ابن زياد في النهاية. ❦ قول: (الآتي) أي آتياً.

(ونكاح) صحيح، ولو قبل الدخول نعم، لو أعتق أمة تُخرج من ثلثه في مرض موته وتزوج بها لم ترثه للذور إذ لو ورثت لكان عتقها وصية لوارث فيتوقف على إجازة الورثة وهي منهم وإجازتها تتوقف على سبب حرثها وهي متوقفة على سبب إجازتها فأدى إزائها لعدم إزائها وبه يُعلم أن الكلام في غير المستولدة؛ لأن عتقها، ولو في مرض الموت لا يتوقف على إجازة أحد؛ لأن الإجازة إنما تُقتبَر بعد الموت وهي به تعتق من رأس المال (وولاء) ويختص دون سابقه بطرف (فيرث المعتق) ومن يُدلي به (العتق ولا عكس) إجماعاً إلا ما شذ به ابن زياد والخبر فيه محمول على أنه أعطاه مصلحة لا إزناً على أن البخاري ضعفه وقد يتوارثان بأن يُعتقه حربي فيستولي على سيده ثم يُعتقه أو حربي أو ذمي فيرق فيشرته ويُعتقه أو يشتري أبا مُعتقه ثم يُعتقه فله على مُعتقه ولاء الانجرار ولا يرد لأنه لم يرث من حيث كونه عتيقاً. (والزابع الإسلام).....

• قوله (سني): (ونكاح) وإن كان في مرض الموت خلافاً للإمام مالك رحمته الله تعالى فإن العقد عنده باطل في مرض الموت ولا إزنت قاله الشنقوري في شرح الرحيبة وقال فيه أيضاً ولو تزوجت في مرض الموت رجلاً لم يرثها ابن الجمل. • قوله: (ولو قبل الدخول) أي ولو وقع الموت قبل الدخول اه سيّد عمر عبارة ابن الجمل وإن لم يحصل وطء ولا خلوة اه. • قوله: (تُخرج من ثلثه) وكذا لو لم تُخرج وأجازت الورثة عتقها اه ع. • قوله: (فيتوقف) أي عتقها. • قوله: (وهي منهم) يقتضي أن الوصية للوارث تتوقف على إجازته اه بجيرمي. • قوله: (وهي متوقفة) أي الحرية. • قوله: (وبه يُعلم) أي بتزجيه الذور. • قوله: (أن الكلام في غير المستولدة) أي أما هي فترث حيث أعتقها وتزوج بها لأن عتقها لا يتوقف على إجازة بل ولو لم يُعتقها في مرضه لَمَتَّ بِمَوْتِهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ اه ع. • قوله: (وهي به) أي المستولدة بالموت.

• قوله (سني): (وولاء) في شرح الفصول لشيخ الإسلام لو أعتق الكافر كافراً فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم أعتقه السيّد الثاني فالراجع أن ولاءه للثاني انتهى سم وابن الجمل. • قوله: (إلا ما شذ به إلخ) أي القول الذي شذ به اه ع. عبارة ابن الجمل وشذ ابن زياد لإحديث ضعيف اه. • قوله: (والخبر فيه) أي في العكس. • قوله: (على أنه) أي رحمته الله تعالى أعطاه أي العتيق من تركبة المُعتق. • قوله: (فيرق) أي مُعتقه الحربي أو الذمي بأن التحق الذمي بدار الحرب فاسترق. • قوله: (فله على مُعتقه إلخ) فترفع على قوله أو يشتري إلخ. • قوله: (ولا يرد إلخ) أي كُُلٌّ مِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا عَكْس. • قوله: (من حيث إلخ) أي بل من حيث كونه مُعتقاً اه ع.

• قوله في (سني): (ولاء) في شرح الفصول لشيخ الإسلام لو أعتق الكافر كافراً فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم أعتقه السيّد الثاني فليل ولاؤه للسيّد الأول لا سيغراه له أولاً وقيل للثاني؛ لأن عتقه أقرب إلى الموت وهو الرجوع وأطال في ذلك وما يتعلّق به بما يُهم فليطالع.

أي جهته ومن ثم جاز نقله عن بلد المال على ما اقتضاه كلامهم وإعطاؤه لواحد وبذلك فارق الزكاة لكن اعتمد غير واحد امتناع نقله كهي وعليه يجوز للإمام نقلها (فتصرف التركة) أو بعضها إذا كان الميث مسلماً (ليت المال إرثاً) للمسلمين بسبب العسوية لأنهم يعقلون عنه كأقاربه (إذا لم يكن) له (وارث بالأسباب الثلاثة) المتقدمة وقيل مصلحة كالمال الصائغ فعلى الأول لا تصرف منه شيء يقين ولا كافر ولا قاتل نعم، يجوز لمن له وصية ولمن اعتق أم ولد أو أسلم بعد موته ويؤجبه بأن فيه شائبة إرث وشائبة مصلحة فغلبت الأولى في تلك لقبحها

قود: (أي جهته) إلى قوله ويؤجبه في النهاية والمغني إلا قوله لكن إلى المتي. قود: (أي جهته) قال شيخ الإسلام وفي جفله أي ابن الهائم جهة الإسلام سبباً تنبيه على أن الوارث هو المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل إن التحقيق أنه أي الوارث جهة الإسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لهم ليس بشيء انتهى اه سم وابن الجوالي أقول ورجح القول بأن الوارث جهة الإسلام لا المسلمون المغني وهو ظاهر قول الشارح والنهاية كشرح المنهج أي جهته وقولهما ومن ثم إلخ كالصريح فيه إذ المعنى من أجل أن الوارث جهة الإسلام خلافاً لقول ابن الجوالي أي من أجل أن الوارث المسلمون جاز إذ التفرغ لا يظهر عليه بل قولهما الآتي في شرح بل المال إلخ لأن الإرث لجهة الإسلام صريح فيه وفي البجيرمي إنما فسر الإسلام بالجهة لئلا يلزم عليه استيعاب جميع المسلمين بالإرث لو كان الإسلام هو السبب لوجوده فيهم ولئلا يلزم عليه أخذ المسلمين له مع أن الإمام هو الذي يأخذه ويضعه في بيت المال اه وبذلك يتدفق قول السيد عمر. قود: (أي جهته) قد يقال فيه إلهام احتياج إخراج العبارة عن ظاهرها وليس بضروري اه. قود: (جاز نقله إلخ) اعتمدته النهاية والمغني. قود: (على ما اقتضاه) عبارة النهاية كما اقتضاه إلخ. قود: (مسلمًا) سيدكر مختزر قول المصنف لبيت المال قال ابن الجوالي إذا كان مستظماً كما يعلم من كلامه فيما بعد ثم قال بعد كلام طويل فإذا علمت ذلك علمت إجماع الأربعة على عدم توريث بيت المال اليوم اه. قود: (لأنهم يعقلون هـ) أي من جهة كونهم جهة الإسلام فتخرج الدية من بيت المال، فإن لم يكن فيه شيء فعلى القاتل وإلا فلا شيء على أحد من المسلمين اه ع ش. قود: (يقين) أي من فيه رقب فيشمل المبعوض والمكاتب كما صرح بهما النهاية والمغني. قود: (نعم يجوز إلخ) عبارة المغني والنهاية ولو أوصى لرجل بشيء من التركة أعطيه وجاز أن يعطى منها أيضاً فيجتمع بين الإرث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئاً بلا إجازة اه. قود: (بان فيه) أي في ذلك المال. قود: (في تلك) أي

قود: (أي جهته) قال شيخ الإسلام في شرح الفصول ما نصه وفي جفله جهة الإسلام سبباً تنبيه على أن الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أن التحقيق أنه جهة الإسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لهم ليس بشيء وستعرف الجواب عن دليله

والثانية في هذه لعدمه وكان هذا هو سبب قوله الرابع لئِنَّه به على أَن بينه وبين الثلاثة قبله مُغايرة فيسأل عنها أَمَّا الذَّمِّي الذي لا وارث له وَمَنْ له أَمَّا نَقَصَهُ واستُرِقَ ثم مات وله مالٌ عندنا فإن مالهما يُصْرَفُ لبيت المال فيمَا.

(والمُجمَع على إزْلهم من الرجال) أي الذُّكور (عَشْرَة) بطريق الاختصار وخمسة عَشْرَ بالبسط (الابن وابنه، وإن سَقَلَ والأب وابوه، وإن علا والأخ) مُطْلَقًا (وابنه إلا من الأم والعَم) للمَيِّت وأبيه وجده (إلا للأم) وكذا ابنه والزوج والمُعتق وَمَنْ يُذَلِّي به في حكمه (ومن النساء سبع) بالاختصار وبالبسط عَشْرَ (البنت وبنت الابن، وإن سَقَلَ) عدل عن قول أصله سَقَلَتْ، وإن وافق الأكثر في عَوْد الضمير على المضاف لإيهامه أَن بنت الابن وارثة (والأم والجدة) من الجهتين بشرط إذلايتها بوارث (والأخت) لأبوين أو لأب أو لأم (والزوجة) الأفضح زوج لكنهم آثروا المزجج للاحتياج للتمييز هنا (والمُعققة) وَمَنْ يُذَلِّي بها في حكمها.....

في القن والكافر والقاتل وقوله في هذه أي فيمن له وصية إلخ اه سيّد عَمَر. ة قُود: (وكان هذا) أي قوله نَعَمْ يجوز إلخ عبارة المُعني ولَمَّا كانت الأسباب الثلاثة خاصة لم يُغَرِّد كلاً منها بالذكر ولَمَّا كان الرابع عامًا أقرّده اه. ة قُود: (فيسأل) بيناء المفعول عنها أي المُغايرة وسببها. ة قُود: (لا وارث له) أي أو له وارث غير مُستغرق وقوله فإن مالهما أي أو باقيه اه نهاية. ة قُود: (يُصْرَفُ لبيت المال إلخ) أي ولو غير مُنظَّم لجوز الإمام مثلاً وانتظامه إنما هو شرط في الإزث لا في الفيء اه شيخنا على الرّحبة.

ة قُود: (فينا) كذا في النهاية ومُعني. ة قُود: (أي الذُّكور) إلى قوله وافهم في النهاية وكذا في المُعني إلا قوله لم يَقل إبنان إلى المتن. ة قُود: (أي الذُّكور) ولو غيّر به كان أولى لكن المراد الجنس فيشمل غير البالغين من الذُّكور اه مُعني.

ة قُود (سُي: (وإن سَقَلَ) أي بمخص الذُّكور فَخَرَج ابن البنت وكُل من في نسبته إلى الميت أنثى وسَقَلَ بفتح الفاء وضمها كما ضَبَطَه المائز وزاد عليه في العُباب الكسر تاركًا الضم فيه الحركات كُلها اه. وقوله مُطْلَقًا أي شقيقًا أو لأب أو لأم وقول المتن وابنه أي ابن الأخ وإن نَزَلَ بمخص الذُّكور وقول المتن إلا من الأم أي شقيقًا أو لأب وقول المتن إلا للأم اللأم فيه وفي نظائره بمعنى من، وقوله وجده أي وإن علا وقول المتن وكذا ابنه أي ابن العَم لأبوين أو لأب اه ابن الجمل. ة قُود: (وَمَنْ يُذَلِّي به إلخ) أي بالمُعني فلا يَرُد على الحضر في المشر ذلك اه نهاية عبارة المُعني والمراد به أي المُعني مَنْ صَدَرَ منه الإعتاق أو وِث به فلا يَرُد على الحضر في المشر عَصَبَةُ المُعني ومُعتق المُعني اه.

ة قُود: (وَمَنْ يُذَلِّي بها إلخ) عبارة المُعني وهي مَنْ صَدَرَ منها العتق أو وِثت به كما مرّ اه. ة قُود: (وَمَنْ يُذَلِّي بها إلخ) تبع فيه مَنْ سَبَق من الشراح كالمُحقّق المحلّي وهو صحيح حُكمًا لكن فيه

ة قُود في (سُي: (إلا من الأم) أي إلا الأخ من الأم فَلَيْسَ ابنه وارثًا وقوله والعَم إلا للأم أي بان يكون أبا أبيه لأمه في عَم الميت وهكذا.

(ولو اجتمع كل الرجال) ويلزم منه كون الميت أنثى (ورث الأب والابن والزوجة فقط)؛ لأن من بقي محجوب بغير الزوج إجماعاً ويصح أصلها من اثني عشر (أو) اجتمع (كل النساء) ويلزم كون الميت ذكراً (فه) الوارث هو (البنت وبنت الابن والأم والأخت للأبوين والزوجة) لأن غيرهن محجوب بغير الزوجة ويصح أصلها من أربعة وعشرين. (أو) اجتمع كل من (الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين) (فه) الوارث هو (الأبوان والابن والبنت) لم يقل الابن مطلقاً كالذي قبله لإيهام هذا دون ذلك لشهرته فاندفع ما للزكشي هنا (وأحد الزوجين).....

شيء من حيث إن الكلام فيمن يرث من النساء فتأمل اللهم أن يكون مرادهم بما ذكره مغيضة المغيضة ومع ذلك فلا حاجة إليه لشمول المغيضة لها اه سيّد عمر قول المتن كل الرجال أي فقط وكذا قوله والنساء ثم يجوز فيه الجر بتقدير كل والرفع بلا تقدير اه مغي. ه قوله: (لأن من بقي محجوب إلخ) فابن الابن بالابن والجد بالأب وكل من الباقي بكل منهما أو بالابن لقوته على الأب عصوبة فإسناد الحجب إليه أولى اه ابن الجمل. ه قوله: (وتصح أصلها من اثني إلخ) وفي بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها اثني إلخ عبارة المثني وتصح مسائلهم من اثني عشر لأن فيها ربّعا وسدساً للزوج الربع وللأب السدس وللإبن الباقي اه. ه قوله: (من اثني عشر) للأب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة وللإبن الباقي سبعة اه ابن الجمل عبارة الحلبي لأن فيها ربّعا من أربعة وهو فرض الزوج وسدساً من ستة وهو فرض الأب والحاصل من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ذلك ثلاثة للزوج وهي الربع واثنان للأب وهما السدس والباقي وهو سبعة للإبن اه. ه قوله: (لأن غيرهن محجوب إلخ) فالجدة بالأم والأخت للأم بالبنت وهو أولى لقوتها أو ببنت الابن أو بهما معاً والأخت للأب والممتقة بالشقيقة لانتها صارت عصبة مع الغير فتحكمها حكم الشقي اه ابن الجمل. ه قوله: (وتصح أصلها من أربعة إلخ) وفي بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أربعة إلخ. ه قوله: (من أربعة وعشرين) للأم السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللبن النصف اثنا عشر ولبن الابن السدس تكملة الثلثين أربعة والواحد الباقي للشقيقة اه ابن الجمل عبارة الحلبي لأن فيها سدساً من ستة وهو فرض كل من بنت الابن والأم وثمانين ثمانية وهو فرض الزوج والحاصل من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ذلك للبن النصف اثنا عشر ولبن الابن السدس وهو أربعة والأم السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللأخت الواحد الباقي اه. ه قوله: (أو اجتمع كل إلخ) الموصول من صيغ العموم فلا حاجة لتقدير كل اه سيّد عمر.

ه قوله: (لإيهام هذا) أي أن المراد بالابنتين الابن وابن الابن اه ع ش. عبارة ابن قاسم والسيّد عمر وابن الجمل أي أن المراد تشية الابن حقيقة اه. ه قوله: (دون ذلك إلخ) ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدّد بخلاف الابن اه سم. ه قوله: (لشهرته) أي لفظ الأبوين في الأب والأم فلا يتوهم إرادة الأب والجد اه

ه قوله: (في السبي) (ولو اجتمع كل الرجال) أي فقط وقوله كل النساء أي فقط.

ه قوله: (لشهرته) أي ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدّد بخلاف الابن.

لِحَجْبِهِمْ مَنْ عَدْلَهُمْ ثُمَّ هِيَ وَالْمَيِّتُ ذَكَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَتَصِيحُ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ أَوْ وَهُوَ
أَنْثَى مِنْ اثْنَيْنِ عَشَرَ وَتَصِيحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ وَأَقْهَمُ قَوْلُهُ يُعْكِفُ اسْتِحَالَةَ اجْتِمَاعِ الرُّوجِ وَالزَّوْجَةِ
عَلَى مَيِّتٍ وَاحِدٍ نَعَمْ، لَوْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً عَلَى مَيِّتٍ مَلْفُوفٍ فِي كَفِّهِ أَنَّهُ امْرَأَتُهُ وَهَؤُلَاءِ أَوْلَادُهُ
مِنْهَا وَأَقَامَتِ امْرَأَةٌ بَيِّنَةً أَنَّهَا زَوْجَتُهُ وَهَؤُلَاءِ أَوْلَادُهَا مِنْهُ فَكُشِفَ عَنْهُ فَإِذَا هُوَ خُنْفَى لَهُ الْآلَتَانِ إِذْ
هُوَ الَّذِي يُعْكِفُ أَنْصَاحَهُ وَإِسْكَالَهُ وَأَمَّا مَنْ لَهُ ثَقْبَةٌ فَهُوَ مُشْكِلٌ أَبَدًا فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهُ وَلَا يُعْمَلُ
بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ فَعَنِ النَّصِّ يُقْسَمُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا وَعَلَيْهِ يُعْكِفُ اجْتِمَاعُ الْكُلِّ وَحِينَئِذٍ مَنْ لَا
يَخْتَلِفُ نَصِيحَتُهُ كَالْأَبَوَيْنِ حَكْمُهُ وَاضِحٌ وَهُوَ أَنَّ لِهَمَا السُّدُسَيْنِ وَمَنْ يَخْتَلِفُ كَالزَّوْجَيْنِ حَكْمُهُ
أَنَّ الزَّوْجَةَ تُنَازِعُ الزَّوْجَ فِي ثُمْنٍ فَيُقْسَمُ بَيْنَهُمَا وَأَوْلَادُهَا يُنَازِعُونَهُ فِي ثُمْنٍ فَيُقْسَمُ بَيْنَهُمَا فَيُعْطَى
الثُّمْنُ وَهِيَ نَصْفُ الثُّمْنِ وَيُقْسَمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْأَوْلَادِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَوَقَعَ

سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (لِحَجْبِهِمْ مَنْ عَدْلَهُمْ) الْأَوَّلَى لِحَجْبٍ مَنْ عَدْلَهُمْ بَعْدَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ سَيِّدُ
عُمَرُ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ هِيَ) أَيِ الْمَسْأَلَةِ. قَوْلُهُ: (وَالْمَيِّتُ ذَكَرٌ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ) لِكُلِّ
مِنْ الْأَبَوَيْنِ السُّدُسُ أَرْبَعَةٌ وَلِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ ثَلَاثَةٌ وَالْبَاقِي ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ مُتَكَبِّرَةٌ عَلَى الْإِبْنِ وَالْبَنَاتِ وَتَبَائِيهُمَا
فَتَضْرِبُ الثَّلَاثَةُ عَدَدَ رُءُوسِهَا فِي الْأَرْبَعَةِ وَالْعِشْرِينَ فَتَصِيحُ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ثُمَّ تُضْرَبُ أَرْبَعَةٌ لِكُلِّ مِنْ
الْأَبِ وَالْأُمِّ فِي الثَّلَاثَةِ فَيَنْخَصُلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا اثْنَا عَشَرَ وَثَلَاثَةٌ لِلزَّوْجَةِ فِي الثَّلَاثَةِ بَيِّنَةٍ وَالثَّلَاثَةُ عَشْرُ الْبَاقِيَةِ
لِلْإِبْنِ وَالْبَنَاتِ فِي الثَّلَاثَةِ بَيِّنَةٍ وَثَلَاثِينَ لِلْإِبْنِ مِنْهُمَا سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ وَلِلْبَنَاتِ ثَلَاثَةُ عَشْرٍ أَوْ ابْنُ الْجَمَالِ
بِأَذْنَى تَضْرِبُ. قَوْلُهُ: (أَوْ وَهُوَ) أَيِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَظْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَالْمَيِّتُ ذَكَرٌ. قَوْلُهُ: (مِنْ اثْنَيْنِ عَشَرَ)
لِكُلِّ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ السُّدُسُ اثْنَانِ وَلِلزَّوْجِ الرَّبْعُ ثَلَاثَةٌ وَالْخُمْسَةُ الْبَاقِيَةُ لِلْإِبْنِ وَالْبَنَاتِ تَبَائِنَ عَدَدُهُمَا
فَتَضْرِبُ الثَّلَاثَةُ عَدَدَهُمَا فِي الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ فَتَصِيحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ثُمَّ يُضْرَبُ الْاِثْنَانِ لِكُلِّ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ
فِي الثَّلَاثَةِ بَيِّنَةٍ وَثَلَاثَةٌ لِلزَّوْجِ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ لِلْإِبْنِ وَالْبَنَاتِ فِيهَا بَيِّنَةٌ عَشْرَةٌ
وَلِلْبَنَاتِ خُمْسَةٌ أَوْ ابْنُ الْجَمَالِ. قَوْلُهُ: (وَهَؤُلَاءِ أَوْلَادُهُ الْخ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِيُفِيدَ بَيِّنَتَهُ الْقَطْعَ فَتُضْلَعُ دَافِعَةٌ
لِبَيِّنَةِ الْمَرْأَةِ أَوْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِذَا هُوَ) أَيِ ذَوِ الْاِثْنَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَإِسْكَالُهُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (ثَقْبَةٌ) أَيِ
لَا ثَقْبَةٍ وَاجِدَةٌ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَوْ ابْنُ الْجَمَالِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْمَلُ بِوَاحِدَةٍ الْخ) أَيِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ مَا شَهِدَتْ
بِهِ. قَوْلُهُ: (فَعَنِ النَّصِّ الْخ) جَوَابٌ لَوْ أَقَامَ الْخ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْخ) أَيِ النَّصِّ. قَوْلُهُ: (اجْتِمَاعُ الْكُلِّ)
أَيِ كُلِّ الرُّجَالِ وَكُلِّ النِّسَاءِ أَوْ ابْنِ الْجَمَالِ. قَوْلُهُ: (فَيُقْسَمُ) أَيِ الثُّمْنُ بَيْنَهُمَا أَيِ الزَّوْجَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَأَوْلَادُهَا يُنَازِعُونَهُ فِي ثُمْنٍ) أَيِ لَاتِهِمْ يَدْعُوهُ لِكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْبَاقِي بَعْدَ الْفُرُوضِ بِمُقْتَضَى
بَيِّنَةِ أُمِّهِمْ أَوْ سَمٍ. قَوْلُهُ: (فَيُقْسَمُ) أَيِ الثُّمْنُ بَيْنَهُمَا أَيِ الزَّوْجِ وَأَوْلَادِ الزَّوْجَةِ. قَوْلُهُ: (فَيُعْطَى) أَيِ الزَّوْجِ
وَقَوْلُهُ هِيَ الْخ أَيِ وَتُعْطَى الزَّوْجَةُ نِصْفَ الثُّمْنِ. قَوْلُهُ: (وَيُقْسَمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْأَوْلَادِ الْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ

قَوْلُهُ: (يُنَازِعُونَهُ فِي ثُمْنٍ) أَيِ لَاتِهِمْ يَدْعُوهُ لِكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْبَاقِي بَعْدَ الْفُرُوضِ بِمُقْتَضَى بَيِّنَةِ أُمِّهِمْ.
قَوْلُهُ: (وَيُقْسَمُ الْبَاقِي) أَيِ بَعْدَ السُّدُسَيْنِ وَالرَّبْعِ أَيِ كَمَا يُقْسَمُ نِصْفُ الثُّمْنِ بَيْنَهُمْ كَذَلِكَ قَالَ شَيْخُ

لشارح هنا ما يخالف ذلك فاجتنبه، وإن أمكن تأويله وقال الأستاذ أبو طاهر بينة الرجل أولى لأن الولادة صحت من طريقي المشاهدة والإلحاق بالأب أمر حكيم والمشاهدة أقوى وهو وجية منذر كما ثم رأيت البلقيني قال أنه الأرجح وأن الأول مفرغ على ضعيف هو استعمال البيهقي عند التعارض اه على أنهم قالوا إن هذا النص غريب نقلًا.

(ولو فُقدوا) أي الورثة (كلهم فأصل المذهب أنه لا يورث ذؤو الأرحام) الآتي يأتهم لما صبح أنه عليه السلام استغني فيمن ترك عمته وخالته لا غير فرفع رأسه إلى السماء فقال اللهم رجل ترك عمته وخالته لا وراث له غيرهما ثم قال أين السائل؟ فقال: ها أنا ذا قال لا ميراث لهما وبه يعتضد الحديث المرسّل أنه عليه السلام ركب إلى قباء يستخير الله في العمّة والخالة فأنزل الله

بالنسبة إلى نصف الثمن المستزج من الزوج فإن المنيار اختصاص أولادها به لأنه إنما ثبت لهم بينة أنهم ومقتضى بينة الزوج أن يكون له لا لأولاده فكلنا البيهقي مقتضيان على عدم استحقات أولاده له فليتأمل سيّد عمر اه ابن الجمال .ه. فود: (الباقى الخ) أي الذي بعد السدسين والرّبع أي كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك اه سم أقول والآنسب الأخصر أي الذي بعد السدسين والثمن ونصفه.

.ه. فود: (وقال الأستاذ الخ) اعتمدته النهاية وابن الجمال أيضًا .ه. فود: (بينة الرجل أولى) أي فيعمل بها وجوبًا وعلى هذا فلم يجتمع الزوجان اه ش .ه. فود: (لأن الولادة صحت الخ) مقتضى هذا التعليل أنه إذا لم يكن هناك أولاد وإنما ادعى الرجل أن الملفوف زوجته والمزاة أنه زوجها فكشيف الخ أن لا تقدم بينة الرجل قال العلامة ابن قاسم ويتبني حيثيذ أن يجري فيه ما يجري في غيره مما إذا أقام المتنازعين بيهقين فلا بد من مرجح من المرجحات اه وهو واضح اه ابن الجمال .ه. فود: (بطريق المشاهدة الخ) هذا واضح بالنسبة إلى الأولاد لا بالنسبة إلى الزوجة اللهم إلا على سبيل التبعية فقد ثبتت الشبهة ضمنا بما لا يثبت به أصالة كالتنسب والإزث بشهادة النساء تبعًا لشهادتهن بالولادة اه سيّد عمر .ه. فود: (وهو وجية) أي ما قاله الأستاذ وهو المعتقد م ر اه سم .ه. فود: (أي الورثة) إلى قول المتن غير الزوجين في النهاية.

الإسلام في شرح الفصول الصغير فأصلها اثنا عشر باختيار السدسين مع ربع الزوجة أو أربعة وعشرون باختيارهما مع ربع الزوج وثمان الزوجة نظرًا إلى الأصل وإن لم يأخذ إلا الربع موزعًا عليهما بقدر فرضيهما ويحتمل أن يقال أصلها ثمانية وأربعون نظرًا إلى أن الزوجة تأخذ نصف الثمن ومخرجه يوافق مخرج السدس بالنصف فيكون أصلًا زائدًا على الأصول المعروفة .ه. فود: (بينة الرجل أولى) قال شيخ الإسلام في شرح الفصول فعليه أصل المسألة اثنا عشر ولا يخفى تفصيلها اه .ه. فود: (لأن الولادة صحت من طريقي المشاهدة الخ) هذا التعليل يتخلف إذا لم يكن هناك أولاد وإنما ادعى الرجل أن الملفوف زوجته والمزاة أنه زوجها ويتبني حيثيذ أن يجري فيه ما في غيره مما إذا أقام المتنازعين بيهقين فلا بد من مرجح من المرجحات المقررة إلى آخر ما تقرّر هناك .ه. فود: (وهو وجية) هو المعتقد م ر وعلى الجملة في الكلام نصريح بصحة الشهادة على الملفوف.

الميراث لهما (ولا) استئناف لفساد المظن بإيهامه التناقض (يرد على أهل الفرض) فيما إذا وجد بعضهم ولم يستغرق كسب أو أخب فلا يرد عليهما الباقي لقلما يتطل فرضهما المتقدر (بل المال) وهو الكل في الأول والباقي في الثاني (بيت المال)، وإن لم ينتظم بأن جاز متولي أو لم يكن أهلاً؛ لأن الإرث لجهة الإسلام ولا ظلم من المسلمين فلم يتطل حقهم بجور الإمام ومعنى الأصل هنا المعروف الثابت المستقر من المذهب وقد يطرأ على الأصل ما يقتضي مخالفته . (و) من ثم (افتى المتأخرون) من الأصحاب وفي الروضة أنه الأصح أو الصحيح عند محققي الأصحاب منهم ابن سراقه من كبار أصحابنا ومقدميهم ثم صاحب الحاوي والقاضي حسين والمتولي وآخرون وبه كقول ابن سراقه هو قول عامة شيوخنا اعترض تخصيصه بالمتأخرين وقد يجاب بأنه أراد أكثرهم كما دل عليه كلامه في الروضة فلا ينافي أن كثيرين من المتقدمين عليه ومن هذا يؤخذ أن المتأخرين في كلام الشيعين ونحوهما كل من كان بعد الأربعمائة وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيعين (إذا لم ينتظم أمر بيت المال) بأن فقد الإمام أو بعض شروط الإمامية كأن جاز.....

• قوله: (استئناف إلخ) أي أو مغطوف على جملة لو فقدوا إلخ سم ورشيدتي أي باختيار المعنى والتقدير كما في المعنى وأصل المذهب أيضاً فيما إذا لم يقدوا كلهم بأن وجد بعضهم ولم يستغرق التركة أنه لا يرد ما بقي على أهل الفرض . • قوله: (لفساد المظن) أي على قوله لا يورث إلخ .
• قوله: (إيهامه التناقض) أي لأن الكلام مفروض فيما لو فقدوا كلهم وعلى المظن يصير التقدير أنهم فقدوا كلهم وأنه مع ذلك وجد من يرد عليه اهـ ش . • قوله: (إيهامه التناقض) وقد يقال مجرد الإيهام لا يصلح علة للفساد اهـ سم أقول قد يدفع ما ذكره بأن المراد بالإيهام الإيقاع في الوهم أي الذهن اهـ سيد عمر أي لا تفيض المظنون . • قوله: (وهو الكل) إلى قوله وما أوهمته في المعنى . • قوله: (في الأول) أي في فقد الكل وقوله في الثاني أي في وجود البعض الغير المستغرق . • قوله: (المستغرق من المذهب) أي فيما بين الأصحاب اهـ ش . • قوله: (ومن ثم) أي من أجل طرو ما يقتضي ذلك هنا .
• قوله: (ومتقدميهم) لأنه كان موجوداً قبل الأربعمائة اهـ معني . • قوله: (وبه) أي بقول الروضة منهم ابن سراقه إلخ . • قوله: (تخصيصه) أي المصنف الرد . • قوله: (وقد يجاب إلخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء اهـ سيد عمر . • قوله: (بأنه إلخ) أي المصنف . • قوله: (أكثرهم) أي المتأخرين . • قوله: (عليه) أي الرد . • قوله: (ومن هذا) أي الجواب . • قوله: (أو بعض شروط الإمامية) في الاختفاء بقصد بعض الشروط مع توفر العدالة وإصالح الحقوق نظر من حيث المعنى لا سيما إذا كان المفقود نحو نسب سيد عمر أقول وما أحق هذا الكلام بالاعتماد اهـ ابن الجمال .

• قوله: (استئناف لفساد المظن) لا حاجة للاستئناف لإمكان المظن على جملة ولو فقدوا إلخ .
• قوله: (إيهامه التناقض) قد يقال مجرد الإيهام لا يصلح علة للفساد .

(بالرّد على أهل الفرض) للاتفاق على انحصار مضرّف التركة فيهم أو في بيت المال فإذا تعذر
تعيينوا وإنما جاز دفع الزكاة للجائز لأن للمزكي غرضًا في الدفع إليه ليتيقنه به براءة ذمته وتوفر
مؤنة التفريق عليه ودفع خطر ضمانه بالتلف بعد التمكن لو لم يُبادر بالدفع إليه ولا غرض هنا
وأيضًا فمستحقو الزكاة قد ينحصرون بالأشخاص فيطالبون ولا كذلك جهة المصالح
فكانت أقرب للضبايح وأيضًا فالشارع نص على ولاية الإمام للزكاة دون الإرث وما أوهمته
عبارة من أنه عند فقد ذوي الأرحام وغيرهم لا يضرّف على رأي المتأخرين لغير المنتظم غير
مراد بل على من هو بيده صرّفه لقاضي البلد الأهل ليضرّفه في المصالح إن شملتها ولايته .

• قوله: (فيهم أو في بيت المال) أو يمنع الخلو اهـ سم . قوله: (فإذا تعذر) أي بيت المال لعدم انتظامه
تعيينوا أي أهل الفرض . • قوله: (لأن للمزكي غرضًا في الدفع إليه ليتيقنه الخ) لا يخفى ما فيه من
المصادرة إلا أن يجعل اللام بمعنى من البيانية . • قوله: (ولا غرض هنا) أي في الميراث اهـ معني .
• قوله: (دون الإرث) فيه تردد فقد ورد «أنا وارث من لا وارث له أغفل عنه وأرثته» ثم رأيت المحققي
سم بته عليه سيد عمر اهـ ابن الجمال . • قوله: (وما أوهمته عبارة من أنه الخ) كذا في النهاية لكن لا
يظهر وجه هذا الإيهام إلا أن يكون لا في قوله لا يضرّف زائدة عبارة المعني وكلامه قد يوهّم أنه إذا قلنا
بعدم الردّ أنه يضرّف لبيت المال وإن لم ينتظم وليس مرادًا قطعًا بل إن كان في يد أمين يُعزّل إن كان في
البلد قاضٍ مآذون له في التصرف دفع إليه وإن لم يكن قاضٍ بشرطه صرف الأمين بنفسه إلى المصالح
اهـ وهي ظاهرة . • قوله: (صرّفه لقاضي البلد الخ) أقول هذا البيان لا يخلو عن قصور يظهر لك بما
أذكره فلو قيل صرّفه للقاضي الأهل الشامل ولايته لها، فإن لم تشملها ولايته تخير بين صرّفه له وصرّفه
بنفسه إن كان عارِفًا وإن لم يكن أمينًا لأن المدار على وصول الحق لأهله وإنما اشترطنا الأمانة فيمن
يدفع له لأجل حلّ الدفع إذ الخائن لا يؤمن لا لأجل صحة التصرف ثم رأيت في أصل الروضة أن غير
الأمين يدفعه للأمين ولعل وجهه أنه لا يأمن على نفسه من الخيانة عليه فيتعين الدفع لذلك وهذا لا
ينافي صحة التصرف حيث وقع الموقع ودفعه لأمين عارِف، فإن لم يكن القاضي أهلاً تخير بين
الآخرين، فإن لم يكن هو أمينًا أو كان ولكنه غير عارِف تعين الأول والآخر سيد عمر اهـ ابن الجمال
يعني تخير بين صرّفه للقاضي الأهل الغير الشامل ولايته للمصالح وصرّفه لأمين عارِف فلو فقد
القاضي الأهل تعين الأخير . • قوله: (الأهل) أي الجامع لشروط القضاء .

• قوله في (نسي): (بالرّد الخ) قال شيخ الإسلام في شرح الفصول وإطلاق الأضحاب القول بالرّد وإباز
ذوي الأرحام يقتضي أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اهـ . • قوله: (فيهم أو في بيت المال)
انظره مع صرّف التركة لهما إذا انتظم وكذا إن لم ينتظم في أصل المذهب، وقد يجاب بأن أو يمنع
الخلو لئنه قد لا يناسب التغيير بالانحصار . • قوله: (دون الإرث) هل فيه إشكال مع ما روي أغفل عنه
وأرثته .

فَإِنْ لَمْ تَشْمَلْهَا تَخَيَّرَ بَيْنَ صَرْفِهِ لَهُ وَتَوَلَّيْهِ صَرْفَهُ لَهَا بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَمِينًا عَارِفًا كَمَا لَوْ فَقَدَ الْأَهْلُ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمِينًا فَوَضَّهَ لِأَمِينٍ عَارِفٍ وَعِبَارَةُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إِذَا جَارَ الْمُلُوكُ فِي مَالِ الْمَصَالِحِ
وظَفِرَ بِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِعَرَفِهَا صَرْفَهُ فِيهَا وَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى ذَلِكَ بَلِ الظَّاهِرُ وَجُوبُهُ (غَيْبٍ) بِالْجَرِّ صِفَةُ
لِأَهْلِ عَلَى مَا قِيلَ وَيُؤَجِّهُ بِتَعَرُّفِهَا بِالْإِضَافَةِ إِنْ وَقَعَتْ بَيْنَ ضِدِّينَ عَلَى مَا فِيهِ وَالتَّنَصُّبُ عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ وَهُوَ أَوَّلَى أَوْ مُتَعَيِّنٌ (الزَّوْجِيْنَ) إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ لَا رَجِمَ لَهَا وَمَنْ تَرِثُ زَوْجَةُ تَذَلِّي
بِعُمُومَةٍ أَوْ خُؤُولَةٍ بِالرَّجِمِ لَا بِالزَّوْجِيَّةِ (مَا) مَعْمُولٌ لِلرَّوْدِ.....

• قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ فَقَدَ الْأَهْلُ) أَيُّ كَمَا يَجُوزُ تَوَلَّيْتُ الصَّرْفَ بِنَفْسِهِ لَوْ فَقَدَ الْخَ قَلَيْسَ الْمُرَادُ تَشْيِيبُ التَّخْيِيرِ
الْمَذْكُورِ بَلِ مَا تَصَمَّتْ مِنْ جَوَازِ الصَّرْفِ بِنَفْسِهِ عِنْدَ فَقْدِ شُمُولِ وَلَايَةِ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (تَخَيَّرَ الْخ) أَيُّ
بَشْرُطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ كَمَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْخ) أَيُّ مَنْ بِيَدِهِ الْمَالُ. • قَوْلُهُ: (لِأَمِينٍ
عَارِفٍ) شَامِلٌ لِلْقَاضِي الْأَهْلِ الْغَيْرِ الشَّامِلِ وَلَايَتِهِ لِلْمَصَالِحِ. • قَوْلُهُ: (صَرْفَهُ فِيهَا) وَلَا يَجِبُ عَلَى
الْمُبَاشِرِ لِذَلِكَ صَرْفَهُ عَلَى أَهْلِ مَحَلَّتِهِ أَيُّ الْمَيْتِ فَقَطُّ بَلِ إِنْ رَأَى الْمُضْلَحَةَ فِي صَرْفِهِ فِي مَحَلَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنْ
مَحَلَّتِهِ وَجَبَ نَقْلُهُ إِلَيْهَا وَفِي سَمٍ عَلَى مَنَهِجٍ هُنَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ لِلْمُبَاشِرِ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ مَا
يَحْتَاجُهُ اهْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ بَقِيَّةُ الْعُمُرِ الْغَالِبِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ تَمَّ مَنْ هُوَ أَخَوُجُ مِنْهُ لَأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ
يَذْفَعُهُ لَهُ الْإِمَامُ الْعَادِلُ اهْ ع ش وَسَكَتْ شَيْخُنَا وَسَمَّ عَنْ قَبْدِ الْحَيْثِيَّةِ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (بَلِ الظَّاهِرُ
وَجُوبُهُ) أَيُّ بَشْرُطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ اهْ شَيْخُنَا. • قَوْلُهُ: (هَلَى مَا فِيهِ) أَيُّ لَأَنَّ الزَّوْجِيْنَ لَيْسَا ضِدِّينَ لِأَهْلِ
الْفُرُوضِ بَلِ مِنْهُمْ رَشِيدِي وَسَمَّ. • قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى الْمَثْنِ فِي التَّهْلِيهِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ تَرِثُ
الْخ) أَيُّ زِيَادَةٍ عَلَى حَصَّتِهَا بِالزَّوْجِيَّةِ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (بِعُمُومَةٍ أَوْ خُؤُولَةٍ) وَقَوْلُ الْمُغْنِي هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ
مِنْ دَوِي الْأَرْحَامِ الْخ صَرِيحَانِ فِي أَنَّ عِلَّةَ الرَّدِّ مُطْلَقُ الْقَرَابَةِ وَفِي سَمٍ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ قُلْتَ كَانَ
مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَسْتَنْتَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ مِنْ دَوِي الْأَرْحَامِ فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِمَا قُلْتَ مَنُوعٌ فَإِنَّ الرَّدَّ مُخْتَصٌّ
بِدَوِي الْفُرُوضِ النَّسَبِيَّةِ فَعِلَّةُ الرَّدِّ الْقَرَابَةُ الْمُسْتَحَقَّةُ لِلْفَرْضِ لَا مُطْلَقُ الْقَرَابَةِ اهْ وَفِي ابْنِ الْجَمَالِ بَعْدَ ذِكْرِ
مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ قُلْتَ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْخُلْفُ لَفْظِيًّا لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمَا يَأْخُذَانِ الْمَالُ
جَمِيعًا سَوَاءً قُلْنَا أَنَّهُ بِالرَّدِّ أَوْ بِالرَّجِمِ قُلْتَ تَظْهَرُ فَالِدَتُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ غَيْرُهُمَا مِنْ دَوِي الْأَرْحَامِ كَمَا إِذَا
خُلِفَ الْمَيْتُ بِتْنِي خَالَةٍ إِحْدَاهُمَا زَوْجَتُهُ أَوْ ابْنَتِي خَالٍ أَحْدُهُمَا زَوْجُهُ فَقَلَى الْأَوَّلِ اسْتَقْلَلَ الزَّوْجُ أَوْ
الزَّوْجَةُ بِالْبَاقِي وَلَمْ يُشَارِكْ مِنْ ذَكْرِ مَعَهُ لَأَنَّ الرَّدَّ مُقَدَّمٌ عَلَى دَوِي الْأَرْحَامِ مَعَ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمُشَارَكَةَ

• قَوْلُهُ: (بَيْنَ ضِدِّينَ) انْظُرْ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ الزَّوْجِيْنَ مِنْ أَفْرَادِ أَهْلِ الْفَرْضِ فَكَيْفَ يُضَادُّهُ ثُمَّ انْظُرْ مَا الْمَانِعُ
مِنْ أَنْ تَجْعَلَ إِضَافَةَ أَهْلِ لِلْجِنْسِ فَيَجُوزُ مُعَامَلَتُهُ مُعَامَلَةَ الْمُعَرَّفِ فَالْأَمُّ الْجِنْسِ فَيُوصَفُ بِالتَّكْرَةِ، وَقَدْ
صَرَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِانْقِسَامِ الْإِضَافَةِ انْقِسَامَ الْإِزَامِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمَانِعَ أَنْ جَعَلَ الْإِضَافَةَ لِلْجِنْسِ
يَقْتَضِي أَنَّهُ يَكْفِي الرَّدُّ عَلَى بَعْضِهِمْ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ مِنْهُمْ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ تَرِثُ زَوْجَةُ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ
الْفُصُولِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ (فَإِنْ قُلْتَ) كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَسْتَنْتَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ مِنْ دَوِي الْأَرْحَامِ فَإِنَّهُ يَرُدُّ

على ضغيف فيه. (فصل عن فروضهم بالنسبة) أي بنسبة فروضهم إن اجتمع أكثر من صنف، وعدد سبهايمهم أصل المسألة طلباً للعدل فلبنت وحدها الكل ومع الأم ثلاثة أرباع وربيع للأم؛ لأن أصلها من ستة وسبهايمها منها أربعة فاجعلها أصل المسألة واقسمها بينهما أرباعاً وبصح أن تقول يبقى سهمان للأم وربعها نصف.....

فَتَمَّيْنِ عَدَمَ الْإِسْتِثْنَاءِ اهـ. فؤد: (على ضغيف فيه) أي لانه مَصْدَرٌ مَقْرُونٌ بِأَلِ اهـ سم. فؤد: (بنسبة فروضهم) أي نسبة سبهايم كل واحد منهم إلى مجموع سبهايمهم. فؤد: (طلباً للعدل) علة لِكَوْنِ الرَّدِّ بنسبة الفروض اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. فؤد: (فلبنت وحدها الكل إلخ) الأولى أن يقول فلبنت مع الأم إلخ ثم يقول عقب قوله إلى أربعة وإن لم يجتمع أكثر من ذلك، فإن كان من يَرُدُّ عليه شخصاً واحداً كَبِنْتِ فَلَهُ كُلُّ التَّرِكَةِ فَرَضاً وَرَدّاً وإن كان جماعة من صنف كَبَنَاتِ قَسَمَ بِنَتَهُمَ بالسوية. فؤد: (فاجعلها) أي الأربعة. فؤد: (واقسمها) أي الأربعة بينهما أي البنت والأم. فؤد: (وبصح أن تقول يبقى إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ فِي بِنْتِ وَأُمٍّ يَبْقَى بَعْدَ إِخْرَاجِ فَرْضَيْهِمَا سَهْمَانِ مِنْ سِتَّةٍ لِلْأُمِّ رُبُعُهُمَا يَنْصُفُ سَهْمَ وَلِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعُهُمَا فَتَصِيحُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ إِنْ اغْتَبِرَ مَخْرُجُ النُّصْفِ وَمِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ إِنْ اغْتَبِرَ مَخْرُجُ الرُّبْعِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْقَاعِدَةِ وَتَرْجِعُ بِالِاخْتِصَارِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ إِلَى أَرْبَعَةٍ لِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ وَاحِدٌ أَهْ قَالَ الْحَلَبِيُّ قَوْلُهُ بَعْدَ إِخْرَاجِ فَرْضَيْهِمَا إلخ وَهُمَا النُّصْفُ لِلْبِنْتِ وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ النُّصْفُ ثَلَاثَةٌ وَالسُّدُسُ وَاحِدٌ الْبَاقِي اثْنَانِ يُقَسَّمَانِ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعاً لِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعُهُمَا وَهُوَ وَاحِدٌ وَيَنْصُفُ وَلِلْأُمِّ رُبُعُهُمَا وَهُوَ نِصْفٌ انْكَسَرَتْ عَلَى مَخْرَجِ النُّصْفِ تُضْرَبُ اثْنَانِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ سِتَّةٌ تَبْلُغُ اثْنَيْ عَشَرَ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فَتَصِيحُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ إلخ لِلْبِنْتِ النُّصْفُ سِتَّةٌ وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ اثْنَانِ فَالْحَاصِلُ لِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعَ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي هِيَ السِتَّةُ وَلِلْأُمِّ رُبُعُهَا وَهِيَ الْإِثْنَانِ تَقْطَعُ الْبِنْتُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ ثَلَاثَةً وَالْأُمُّ وَاحِدًا فَيَكْمُلُ لِلْبِنْتِ نِصْفُ وَالْأُمُّ ثَلَاثَةٌ وَهَذِهِ الْأَعْدَادُ مُتَوَافِقَةٌ بِالْإِثْلَافِ فَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثٍ مَا مَعَهُ فَيُؤْخَذُ مِنَ الْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ وَهِيَ ثَلَاثُ التَّسْعَةِ وَمِنْ الْأُمِّ وَاحِدٌ وَهُوَ ثَلَاثُ الثَّلَاثَةِ وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ وَقَوْلُهُ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْقَاعِدَةِ وَهِيَ أَنَّ الْبَاقِي بَعْدَ إِخْرَاجِ الْفُرُوضِ يُقَسَّمُ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ بِنِسْبَةِ فُرُوضِهِمْ وَالْبَاقِي هُنَا وَهُوَ اثْنَانِ لَا رُبْعَ لَهُمَا فَقَدْ انْكَسَرَتْ عَلَى مَخْرَجِ الرُّبْعِ فَتُضْرَبُ أَرْبَعَةً فِي السِتَّةِ اهـ.

عليهما (قلت) ممنوع فإن الرَّدَّ مُخْتَصٌّ بِذَوِي الْفُرُوضِ النَّسَبِيَّةِ وَلِذَلِكَ عُلِّلَ الزَّافِعِيُّ تَقْدِيمَ الرَّدِّ عَلَى إِزْثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ بِأَنَّ الْقَرَابَةَ الْمُغْفِدَةَ لَا سِتِحْقَاقَ الْفَرْصِ أَقْوَى فَقِيلَ أَنَّ عِلَّةَ الرَّدِّ الْقَرَابَةُ الْمُسْتَحَقَّةُ لِلْفَرْصِ لَا مُطْلَقُ الْقَرَابَةِ وَإِنْ كَانَ مَعَهَا فَرْصٌ آخَرُ فَالزَّوْجَانِ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا مُطْلَقًا وَإِنْهُمَا بِالرَّجْمِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ الرَّدِّ فَافْهَمْ اهـ وَبِإِثْرِهِ شَرَحَ الْغَوَافِضُ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَى الزَّوْجَيْنِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالرَّجْمِ وَلَا رَجْمَ لِلزَّوْجَيْنِ مِنْ حَيْثُ الزَّوْجِيَّةُ وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ رَجْمٌ كَبِنْتِ عَمٍّ أَوْ بِنْتِ خَالٍ فَلَا يَفْرَضُ لَهُمَا بَغِيرُ الزَّوْجِيَّةِ وَيَأْخُذَانِ الْبَاقِي بِالرَّجْمِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَلَيْسَ لَهُمَا فَرْصٌ بِالنَّسَبِ اهـ. فؤد: (على ضغيف فيه) أي؛ لانه مَقْرُونٌ بِأَلِ.

يُضْرَبُ فِي السُّتَةِ فَتَصِيحُ مِنْ اثْنِي عَشَرَ وَتَرْجِعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى أَرْبَعَةٍ، وَلَوْ تَعَدَّدَ ذُو فَرَضٍ قِسْمٌ
بَيْنَهُم بِالسُّوَيَةِ فَقَلِيلٌ أَنَّ الرَّدَّ ضِدُّ الْعَوْلِ الْآتِي (فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا) أَيُّ ذَوُو الْفُرُوضِ (صُرِفَ إِلَى ذَوِي
الْأَرْحَامِ) إِزْنًا عُصُوبَةً فَيَأْخُذُهُ كُلُّهُ مِنْ انْفِرَادٍ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَتَى وَعَيْنًا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «الْخَالَ
وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ» وَقَدْ رُفِيَ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ الْقَرَابَةَ الْمُفِيدَةَ لِمُتَحَقِّقِ الْفَرَضِ أَقْوَى وَفِي إِزْنِهِمْ إِذَا
اجْتَمَعُوا مَذْهَبُ أَهْلِ الْقَرَابَةِ وَهُوَ تَقْدِيمُ الْأَقْرَبِ لِلْمُتِّ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ التَّنْزِيلِ.....

• فَوَدَّ: (يُضْرَبُ فِي السُّتَةِ الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَهُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ حَاصِلُ ضَرْبِ التَّنْصِيفِ فِي
السُّتَةِ ثَلَاثَةٌ قَتَامِلُ أَهْلِ سَيْدٍ عُمَرُ وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ مَبْنِيٌّ عَلَى
اعْتِبَارِ مَخْرَجِ التَّنْصِيفِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الرَّدَّ ضِدُّ الْعَوْلِ الْخ) لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي قَدْرِ السَّهَامِ
وَتَقْصُصٌ فِي عَدِّهَا وَالْعَوْلُ تَقْصُصٌ فِي قَدْرِهَا وَزِيَادَةٌ فِي عَدِّهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِزْنًا) عَلَى الْأَصَحِّ
عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ مُصْلَحَةٌ وَرَجَّحَهُ الرَّافِعِيُّ وَابْنُ الْجَمَالِ وَمُغْنِي وَسَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (عُصُوبَةً) أَيُّ
بِالْمُصُوبَةِ فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (عُصُوبَةً) كَذَا فِي النَّهْائَةِ هُنَا وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ
وَقَعَ لِلشَّارِحِ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْعُصْبَةِ الْآتِي فِي الْمَثْنِ مَا يُنَاقِضُ هَذَا وَجِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَالْعُرَى وَقَضِيَّةُ
كَلَامِهِمْ أَنَّ إِزْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ كِلَاؤُهَا مَنْ يُدْلُونَ بِهِ فِي أَنَّهُ إِمَّا بِالْفَرَضِ أَوْ بِالْعُصُوبَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ
الْقَاضِي تَوْرِيثُهُمْ تَوْرِيثٌ بِالْعُصُوبَةِ لِأَنَّهُ يُرَاعَى فِيهِ الْقُرْبُ وَيُقْضَلُ الذَّكَورُ وَيَحُورُ الْمُتَّفَرِّدُ الْجَمِيعُ تَفْرِيعٌ
عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْقَرَابَةِ أَهْ وَكَذَا جِبَارَةُ النَّهْائَةِ إِلَّا أَنَّهُمَا اسْتَفْطَلَتْ قَوْلَ الْقَاضِي إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ فِي
كَلَامِ النَّهْائَةِ تَنَاقُضًا أَيْضًا كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ مَوْلَانَا السَّيِّدُ عُمَرُ أَيُّ وَالرَّشِيدِيُّ أَيْضًا أَهْ ابْنُ الْجَمَالِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ
خَبْرًا) وَقِيلَ يَخْتَصُّ بِهِ الْفُقَرَاءُ مِنْهُمْ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْخَالَ الْخ) وَيَحْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ
لِلْجَوَابِ عَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (اسْتَفْتَيْ فِيمَنْ تَرَكَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ لَا غَيْرُ فَقَالَ: لَا
مِيرَاثَ لَهُمَا إِلَّا أَنْ يُدْعَى نَسْخُهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْخَالَ أَهْ سَمِ الْقَوْلُ أَنَا الْقِيَاسُ فَلَا بُدَّ مِنْهُ وَأَمَّا دَعْوَى النَّسْخِ
فَمُسْتَفْتَى عَنْهُ لِحُجُوزِ أَنْ يُحْمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا إِذَا انْتَضَمَ بَيْنَ الْمَالِ وَالْآخَرِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَنْتَضَمْ وَهَذَا
أَحْسَنُ مِنْ تَكْلُفِ دَعْوَى النَّسْخِ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِإِبْطَالِ تَأْخِيرِ التَّارِيخِ وَمُجَرَّدِ الْجَوَازِ غَيْرُ كَافٍ فِيهِ لِأَنَّهُ نَسْخُ
الْأَوَّلِ بِالثَّانِي لَيْسَ أَوَّلَى مِنْ عَكْسِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَيِّدُ عُمَرُ أَهْ ابْنُ الْجَمَالِ أَقُولُ ذَلِكَ الْحَمْلُ أَشَدُّ تَكْلُفًا مِنْ
دَعْوَى النَّسْخِ إِذَا الْمُتَبَايِرُ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ الْمَذْكُورَ كَانَ عَمَّا وَقَعَ بِالْفِعْلِ. • فَوَدَّ: (وَفِي إِزْنِهِمْ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي
النَّهْائَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ فَيُجْعَلُ إِلَى فَنِي بَشْت. • فَوَدَّ: (وَفِي إِزْنِهِمْ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ مَذْهَبُ أَهْلِ
الْقَرَابَةِ. • فَوَدَّ: (وَمَذْهَبُ أَهْلِ التَّنْزِيلِ) وَهُوَ الْأَصَحُّ مُغْنِي وَنِهَائَةً وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ وَقَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَيْهِ

• فَوَدَّ: (ذُو فَرَضٍ) أَيُّ كِبَنَاتٍ.

• فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا صُرِفَ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ) يَحْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ لِلْجَوَابِ عَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ
اسْتَفْتَيْ فِيمَنْ تَرَكَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ لَا غَيْرُ فَقَالَ: «لَا مِيرَاثَ لَهُمَا» إِلَّا أَنْ يُدْعَى نَسْخُهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى
الْخَالَةِ.

بأن يُنزَّلَ كلُّ منزلةٍ منْ يُذلي به فيجعلُ ولَدَ البنت والأخت كأُمِّهما وبنْتِ الأخ والعَمِّ كأبيهما
والخال والخالَّة كالأمِّ والعَمِّ للأُمِّ والعَمَّة كالأبِ ففي بنتِ بنتِ وبنتِ بنتِ ابنِ المالِ بينهما
أرباعاً وإذا نزل كلُّ كما ذُكِرَ قَدَّمَ الأسبقُ للوارثِ لا للميتِ فإنْ استَوَوْا قُدِّرَ كأنَّ الميتَ خَلَفَ
منْ يُذلون به ثمَّ يَجْعَلون نصيبَ كلِّ لِمَنْ أَذلى به على حسبِ إرثه منه لو كان هو الميتُ إلا
أولادَ ولَدِ الأمِّ.....

بالترجيح عليه دونَ مذهبِ أهلِ القراية. هـ. فَوَدَّ: (بأنْ يُنزَلَ الخ) والتَّزْيِيلُ إنما هو بالنسبةِ للإرثِ لا
لِلْحَبِيبِ فلو ماتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَبنتِ بنتٍ لا تُخَجِّبُها إلى الثُّمَنِ نِهَايةً وَمُعْنَى قال الرُّشَيْدِيُّ قوله لا
لِلْحَبِيبِ يَغْنِي حَجَبَ أَصْحَابِ الفُرُوضِ الْأَصْلِيَّةِ بِذَلِيلِ تَمْثِيلِهِ فلا يُنَافِيهِ ما يَأْتِي من قوله ويراعَى
الحَجَبُ ففهم الخ هـ. فَوَدَّ: (فَيَجْعَلُ وَلَدَ البنتِ الخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأَوَّلَى التَّشْبِيهُ كَيْتَا
الأخ والعَمِّ والأوْلَى فِيهِمَا أَيْضاً كأُمِّيهِمَا وَأَبَوَيْهِمَا هـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (وَبنتِ الأخ والعَمِّ كأبيهما) يَغْنِي
أَنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُتَّفَرِّدَةٌ كأبيهما فَتَحَوُّزُ جَمِيعِ التَّرَكَةِ هـ. رَشِيدِيُّ. هـ. فَوَدَّ: (والعَمَّة) مُطْلَقاً سَمِ أَي
سِوَاكَ كَانَتْ لَا بَوَيْنَ أَوْ لَا بَ أَوْ لَا أُمِّ هـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (المالُ بَيْنَهُمَا الخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَعَلَى الْأَوَّلِ أَي
مَذْهَبِ أَهْلِ التَّزْيِيلِ تُجْعَلَانِ بِمَنْزِلَةِ بِنْتٍ وَبنتِ ابْنِ فَتَحَوُزَانِ الْمَالُ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ أرباعاً بِنسبةِ إرثَيْهِمَا
وَعَلَى الثَّانِي أَي مَذْهَبِ أَهْلِ الْقَرَابَةِ الْمَالُ لِبِنْتِ الْبِنْتِ لِقُرْبَاهَا إِلَى الْمَيْتِ هـ. فَوَدَّ: (أرباعاً) أَي لَأَنَّ بِنْتَ
الْبِنْتِ تُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْبِنْتِ وَبنتِ ابْنِ تُنْزَلُ مَنْزِلَةُ بِنْتِ الابْنِ وَهُوَ لَوْ مَاتَ شَخْصٌ عَنْ هَذَيْنِ كَانَ الْمَالُ
بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ فَرَضاً وَرَدّاً هـ. ش. هـ. فَوَدَّ: (عَلَى حَسَبِ إرثِهِ مِنْهُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى عَلَى حَسَبِ مِيرَاثِهِمْ مِنْهُ
لَوْ كَانَ هُوَ الْمَيْتُ، فَإِنْ كَانُوا يَرْتَوُونَ بِالمَصُوبَةِ اقْتَسَمُوا نَصِيْبَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ أَوْ بِالْفَرَضِ
اقْتَسَمُوا نَصِيْبَهُ عَلَى حَسَبِ فُرُوضِهِمْ هـ. زَادَ ابْنُ الْجَمَالِ وَمَنْ انْفَرَدَ بِوَارِثٍ انْفَرَدَ بِنَصِيْبِهِ هـ. فَوَدَّ: (الْأَ
أولادِ الخ) عِبَارَةُ ابْنِ الْجَمَالِ وَيُسْتَنَتَّى مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَتَانِ إِخْدَاهُمَا أَوْلَادُ وَلَدِ الْأُمِّ فَإِنَّهُمْ يُنْزَلُونَ مَنْزِلَةَ وَلَدِ
الْأُمِّ وَيَقْتَسِمُونَ نَصِيْبَهُ عَلَى عَدَدِ زَمَوِسِهِمْ يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى كَأَوْلَادِ الْأُمِّ وَلَوْ وَرِثُوا نَصِيْبَهُ عَلَى
حَسَبِ مِيرَاثِهِمْ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ لَوْ كَانَ هُوَ الْمَيْتُ كَانَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ عَلَى الْقِيَاسِ الثَّانِي إِذَا اجْتَمَعَ
أَحْوَالُ مِنَ الْأُمِّ وَخَالَاتٍ مِنْهَا نَزَلُوا مَنْزِلَةَ الْأُمِّ فَيَرْتَوُونَ نَصِيْبَهَا لَكِنْ يَقْتَسِمُونَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَلَوْ
وَرِثُوا نَصِيْبَ الْأُمِّ عَلَى حَسَبِ مِيرَاثِهِمْ مِنْهَا لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيْتُ لَا اقْتَسَمُوهُ عَلَى عَدَدِ زَمَوِسِهِمْ بِالسَّوِيَّةِ .
(تَنْبِيْهٌ): وَقَعَ فِي الْمُعْنَى وَالتَّخْفَةِ وَالتَّهَافِيَةِ تَبَعًا لِشَرْحِ الرُّوْضِ فِي مَوْضِعٍ أَنَّ الْأَحْوَالَ مِنَ الْأُمِّ
وَالْخَالَاتِ مِنْهَا لَا يَرْتَوُونَ نَصِيْبَهَا بِالسَّوِيَّةِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْمَقْوُولِ فِي الرُّوْضَةِ وَسَائِرِ كُتُبِ الْفَرَائِضِ مِنْ
أَنَّهُمْ يَقْتَسِمُونَ نَصِيْبَهَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَوَقَعَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْأَحْوَالِ وَالْخَالَاتِ
وَالْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ أَنَّ لِلْأَحْوَالِ وَالْخَالَاتِ الثَّلَاثِ يَقْتَسِمُونَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَهُوَ مُوَافِقٌ
لِلْمَقْوُولِ فِي الرُّوْضَةِ وَشَرْحِ الْفُصُولِ لَهُ أَغْنَى شَارِحَ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ كُتُبِ الْفَرَائِضِ فَجَلَّ مَنْ

هـ. فَوَدَّ: (والعَمَّة كالأب) أَي مُطْلَقاً .

والأحوال والخالات منها فبالسوية ويُراعى الحجب فيهم كالمُشبهين بهم ففي ثلاث بنات إخوة مُتفرقين لبنت الأخ للأُم الشدسُ ولبنت الشقيق الباقي وتُحجب بها الأخرى كما يحجب أبوها أباها .

(تنبيه) وقَعَ لِلدَمِيرِي فِي عَمَّةٍ لَأُمِّ وَبَنَتْ أَخَ شَقِيقِي أَنَّ الثَّانِيَةَ تُقَدَّمُ عِنْدَ الْجَمِيعِ الْمُقَرَّبِينَ وَالْمُنْزَلِينَ وَهُوَ غَلَطٌ مَنَشُوهُ الْغَفْلَةُ عَمَّا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا وَجَزَيْتُ عَلَيْهِ أَنِّي أَنَا الْعَمَّةُ وَلَوْ لِلأُمِّ تُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْأَبِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَخِ وَحِينَئِذٍ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْعَمَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ (وَهُمْ) شَرَعًا كُلُّ قَرِيبٍ وَفِي اصْطِلَاحِ الْفَرَضِيِّينَ (مَنْ يَسُوَّى الْمَذْكُورِينَ مِنَ الْأَقَارِبِ) مَنْ كُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ فَرَضٌ وَلَا عَصُوبَةٌ (وَهُمْ عَشْرَةٌ اصْنَافٍ) وَبِالْمُذَلِّي الْأَنِّي يَصِيرُونَ أَحَدَ عَشَرَ (أَبُو الْأُمِّ وَكُلُّ جَدٍّ وَجَدَّةٍ سَاقِطِينَ) كَأَبِي أَبِي الْأُمِّ وَأُمُّ أَبِي الْأُمِّ، وَإِنْ عَلَيَا هَؤُلَاءِ صِنْفٌ (وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ) ذُكُورًا وَإِنَانًا وَمِنْهُمْ أَوْلَادُ بَنَاتِ الْإِبْنِ (وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ) مُطْلَقًا دُونَ ذُكُورِ غَيْرِ الْإِخْوَةِ لِلأُمِّ (وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ)

لَا يَسْهُو أَحَدٌ بِحَدْفٍ وَفِي سَمٍّ مَا يُوَافِقُهُ . فَوُدَّ: (مِنْهَا) أَيِ الْأُمِّ . فَوُدَّ: (فَبِالسُّوْيَةِ) أَيِ بَيْنَ ذَكَرِهِمْ وَأُنْثَاهُمْ وَلَوْ نَزَلُوا مَنَزِلَةَ الْوَارِثِ وَمَنْ أَذْلُوا بِهِ لَقَسِمَ الْمَالُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ اه ع ش . فَوُدَّ: (أَبُوهَا) أَيِ بَنَتْ الشَّقِيقَ وَقَوْلُهُ أَبَاهَا أَيِ بَنَتْ الْأَخَ مِنَ الْأَبِ اه ع ش . فَوُدَّ: (وَجَزَيْتُ عَلَيْهِ) أَيِ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا . فَوُدَّ: (أَنِّي) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَالْعَمَّةُ كَالأَبِ . فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْعَمَّةِ الْإِنِّ) وَهُوَ وَاضِحٌ وَإِنْ أَمَكُنَّ أَنْ يَرْجِعَ كَلَامُ الدَمِيرِي بِأَنَّهُ جَرَى عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَمَّةَ تُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْعَمِّ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ اه ابْنُ الْجَمَالِ . فَوُدَّ: (شَرَحَهَا) إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَبَنَاتُهُمْ ذُكِرَتْ فِي بَنَاتِ الْإِخْوَةِ . فَوُدَّ: (شَرَحَهَا الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لَعَنَةُ كُلِّ قَرِيبٍ وَشَرَعًا مَنْ يَسُوَّى الْإِنِّ .

فَوُدَّ (سُيِّ): (بَيْنَ الْأَقَارِبِ) بَيَانٌ لِمَنْ الْإِنِّ .

فَوُدَّ (سُيِّ): (وَكُلُّ جَدٍّ وَجَدَّةٍ سَاقِطِينَ) ضَائِبُ الْجَدِّ السَّاقِطِ كُلُّ جَدٍّ يُذَلِّي بِأَنِّي، وَضَائِبُ الْجَدَّةِ السَّاقِطَةِ كُلُّ جَدَّةٍ تُذَلِّي بِذَكَرٍ بَيْنَ أَنْثَيَيْنِ، وَعَطْفُ الْجَدِّ السَّاقِطِ عَلَى أَبِي الْأُمِّ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ اه ابْنُ الْجَمَالِ . فَوُدَّ: (وَإِنْ عَلَيَا) الْأَنْسَبُ عَلُوا لِأَنَّ عَلَا وَآوَيْتُمْ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَةِ لِحَجِّ أَنَّ الْبَاءَ لَعَنَةُ اه ع ش . فَوُدَّ: (هَؤُلَاءِ الْإِنِّ) الْأَوَّلَى زِيَادَةُ الْوَائِي عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَهَذَانِ صِنْفٌ وَاحِدٌ وَمَنْ جَعَلَهُمَا صِنْفَيْنِ عَدَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ أَحَدَ عَشَرَ اه . فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ لَا بَوَيْنَ أَوْ لَا بِ أَوْ لَا أُمِّ . فَوُدَّ: (غَيْرِ الْإِخْوَةِ الْإِنِّ) نَعَتْ لِلذَّكَورِ .

فَوُدَّ: (وَالْأَخَوَاتِ) مِنْهَا فَبِالسُّوْيَةِ كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَقَالَ وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ أَوْلَادُ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ وَالْأَخَوَاتِ وَالْخَالَاتِ مِنْهَا فَلَا يَفْتَسِمُونَ ذَلِكَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ بَلْ يَفْتَسِمُونَ بِالسُّوْيَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ اه وَفِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّ قَوْلَهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يُعْلَمُ مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ خِلَافٌ ذَلِكَ فِي الْأَخَوَاتِ وَالْخَالَاتِ مِنَ الْأُمِّ فَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الرُّوْضِ فَضَلَّ وَالْأَخَوَاتِ وَالْخَالَاتِ بِمَنَزِلَةِ الْأُمِّ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ فِيهِ وَتُلْكَ لِلْخَالِ وَالْخَالَةِ لِلأُمِّ كَذَلِكَ وَتَصِحُّ مِنْ تَسْمِيَةِ

مُطْلَقًا (وَبَنُو الإِخْوَةِ لِلأُمِّ) وَبَنَاتُهُمْ ذُكِرَتْ فِي بَنَاتِ الإِخْوَةِ (وَالْعَمُّ لِلأُمِّ) أَيُّ أَخُو الأبِ لِأُمِّهِ (وَبَنَاتُ الأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ) بِالرَّفْعِ (وَالأُخْوَالُ وَالخَالَاتُ) وَعُطِفَ عَلَى عَشْرَةِ قَوْلِهِ (و) الْفُرُوعُ (الْمَذْلُونَ بِهِمْ) أَيُّ الْمَذْكُورِينَ مَا عدا الأَوَّلَ؛ لِأَنَّ الأُمَّ تُذَلِّي بِهِ وَهِيَ ذَاتُ فَرْصٍ .

فصل في بيان الفروض التي في القرآن الكريم وذويها

(الْفُرُوضُ) أَيُّ الْأَنْصِبَاءِ (الْمُقَدَّرَةُ) فَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا وَلَا يُنْقُصُ عَنْهَا إِلَّا لِرَدِّ أَوْ عَوْلِ (فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى) لِلْوَرِثَةِ (سِتَّةً) وَأَخْصَرَ مَا يُعْتَرَى بِهِ عَنْهَا الرَّبْعُ وَالثُلُثُ وَنِصْفُ كُلِّ وَضَعْفُهُ وَثُلُثُ مَا يَبْقَى فِيمَا يَأْتِي مَزِيدٌ لِدَلِيلٍ آخَرَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهَا بِأَخْذِهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ لِأَنَّ فِيهِمْ مَنْ أَخَذَ بِالإِجْمَاعِ أَوْ الْقِيَاسِ كَمَا يَأْتِي (التَّصْفُ) بَدَّعُوا بِهِ لِأَنَّهُ نِهَاءُ الْكُشُورِ الْمُفْرَدَةِ فِي الْكَثَرَةِ

• قَوْلُهُ: (ذُكِرَتْ فِي بَنَاتِ الإِخْوَةِ) أَيُّ وَفُهِمْنَ بِالأَوَّلَى مِنْ وَبَنُو الإِخْوَةِ لِلأُمِّ . قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الأُمَّ تُذَلِّي الْإِنِّ) فِيهِ تَأْمُلٌ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَابْنُ الْجَمَالِ أَيُّ الْعَشْرَةِ مَا عدا السَّاقِطَ مِنَ الْجَدِّ وَالْجَدَّةِ إِذْ لَمْ يَتَّقْ فِي ذَلِكَ السَّاقِطَ مَنْ يُذَلِّي بِهِ أَهْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ .

(فَصْلٌ: فِي بَيَانِ الْفُرُوضِ)

• قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ الْفُرُوضِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَظَاهِرُ الْإِنِّ . قَوْلُهُ: (وَفُذِيهَا) وَهَمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا لَا يَزِيدُ وَلَا يُنْقُصُ إِلَّا لِمَارِضِ عَوْلِ فَيَنْقُصُ أَوْ رَدِّ فَيَزِيدُ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (لِلْوَرِثَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُقَدَّرَةِ . قَوْلُهُ: (الْمَنْ سِتَّةً) خَبَرُ الْفُرُوضِ . قَوْلُهُ: (وَتِلْكَ مَا يَبْقَى الْإِنِّ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ مَزِيدٌ الْإِنِّ . قَوْلُهُ: (فِيمَا يَأْتِي) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي الْفَرَاوَيْنِ كَزَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَزَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ وَفِي مَسَائِلِ الْجَدِّ حَيْثُ مَعَهُ ذُو فَرْصٍ كَأَمٍّ وَجَدٍّ وَخَمْسَةُ إِخْوَةٍ أَهْ . قَوْلُهُ: (مَزِيدٌ) أَيُّ عَلَى السُّتَةِ الْمَذْكُورَةِ . قَوْلُهُ: (لِلدَّلِيلِ) آخَرَ) عِبَارَةُ ابْنِ الْجَمَالِ بِاجْتِهَادِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - أَهْ . قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْإِنِّ) لَا يُنَافِي قَوْلَهُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلِ الْمُقَدَّرَةُ فِيهِ لِكُلِّ مَنْ يَرِثُ مِنْهَا بَلِ الْمُرَادُ فِي الْجُمْلَةِ أَهْ سَم . قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيُّ السُّتَةِ .

• قَوْلُهُ (النِّصْفُ) أَيُّ أَخْذِهَا النِّصْفُ وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ بِتَثْلِيثِ نَوْنِهِ وَالرَّابِعَةُ نَصِيفٌ كَطَرِيفِ أَهْ

وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِمَامُ الْإِنِّ . وَالثَّانِي أَنَّهُ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ كَغَيْرِهِ بِخِلَافِهِ فَقَالَ وَاللَّفْظُ لِشَرْحِهِ الصَّغِيرِ مَا نَصَّهُ وَبُسْتَنَى مِنْ إِبْرَاهِيمَ الْمُصَنِّفِ مَسْأَلَتَانِ إِحْدَاهُمَا إِذَا اجْتَمَعَ أَخْوَالُ وَخَالَاتُ مِنَ الأُمِّ يَتَرَلَوْنَ مَتَرَلَتَهَا وَيَرْتُونَ نَصِيبَهَا لَكِنْ يَنْتَسِمُونَهُ يَنْتَهَمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثِيَيْنِ ، وَلَوْ وَرِثُوا نَصِيبَهَا عَلَى حَسَبِ مِيرَاثِهِمْ مِنْهَا لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمِيتَةُ لَا تَنْتَسِمُوهُ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ يَنْتَوِي فِيهِ ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ إِخْوَتُهَا مِنْ أُمِّهَا وَهَذِهِ تُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْآخَرِيِّ مَعَ إِشْكَالٍ فِيهَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ .

(فَصْلٌ)

• قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْإِنِّ) وَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ: (الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلِ الْمُقَدَّرَةُ فِيهِ لِكُلِّ مَنْ يَرِثُ بِهَا بَلِ الْمُرَادُ فِي الْجُمْلَةِ .

وبعضهم بدأ بالثلاثين اقتداء بالقرآن أي ولأنه نهاية ما ضوِّعَ (فرض خمسة زوج) بالجرِّ ويجوزُ الرُّفْعُ وكذا التَّصْبُّ لولا تغيُّره للفظ المتين وبدَّعُوا به تَسْهِيلاً لِلتَّعْلِيمِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا قُلَّ الْكَلَامُ فِيهِ يَكُونُ أَرْسَخَ فِي الذَّهْنِ وَهُوَ عَلَى الزَّوْجَيْنِ أَقْلُ مِنْهُ عَلَى غَيْرِهِمَا وَالْقَرَأْنُ الْعَزِيْزُ بِالْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْمُ عِنْدَ الْأَدَمِيِّ وَمَنْ ثُمَّ ابْتَدَعُوا فِي تَعْلِيمِ الْقَرَأْنِ بِأَجْرِهِ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ فِي قِرَاءَتِهِ (لَمْ تُخْلَفْ زَوْجَتُهُ وَلَدًا وَلَا وَلَدٌ ابْنٌ) ذَكَرْنَا أَوْ أَنْثَى وَإِنَّا لِلْآيَةِ وَابْنُ الْإِبْنِ، وَإِنْ سَقَلَ مُلْحَقٌ بِهِ إِجْمَاعًا (وَبِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ أَوْ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ مُتَفَرِّدَاتٍ) عَمَّنْ يَأْتِي.....

ابنُ الجَمَالِ. ة فَوَدُ: (وِبَعْضُهُمْ) هُوَ أَبُو التَّجَاهِ ابْنُ الْجَمَالِ. ة فَوَدُ: (أَيُّ وَلَانَةٍ) أَيُّ مَا ذُكِرَ مِنَ الثَّلَاثِينَ اه ع ش وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِفْرَادُ بِتَأْوِيلِ الْفَرْضِ. ة فَوَدُ: (نِهَآيَةُ مَا ضَوْعِفَ) أَيُّ مِنَ الْكُسُورِ يَعْْنِي أَنَّ الْكُسُورَ إِذَا ضَوْعِفَتْ انْتَهَتْ الْمُضَاعَفَةُ إِلَى الثَّلَاثِينَ لِأَنَّ النُّصْفَ لَا يُضَاعَفُ اه كُزْدِيْ عِبَارَةٌ سَمَّيْتُهُ مَا ضَوْعِفَ أَيُّ مَا عَبَّرَ بِهِ عَنْهُ فِي الْفَرَائِضِ اه. ة فَوَدُ: (بِالْجَرِّ) أَيُّ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ خَمْسَةِ وَقَوْلُهُ وَيَجُوزُ الرُّفْعُ أَيُّ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَخْذُوفٍ وَقَوْلُهُ وَكَذَا النَّصْبُ أَيُّ بِاعْنِي الْمُقْتَدِرُ. ة فَوَدُ: (لَوْلَا تَغْيِيْرُهُ الْخ) بِهَامِشٍ أَنَّ هَذَا وَجَدَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ بِخَطِّهِ م ر اه وَلَقَدْ وَجَّهْتُ أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَخْرِيجَهُ أَيُّ النَّصْبِ عَلَى لَفْظٍ رَّيْبَةٍ اه ع ش. ة فَوَدُ: (لِلْفُظِّ الْمَتْنِ) يَعْْنِي لِصَوْرَتِهِ الْخَطِيَّةِ وَالْأَقْتَفِيرُ اللَّفْظُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ فَلَوْ عَبَّرَ بِمَا فَسَّرْتُهُ بِهِ لَكَانَ أَوْضَحَ اه سَيِّدُ عَمَرَ. ة فَوَدُ: (بِهِ) أَيُّ الزَّوْجِ. ة فَوَدُ: (لَأَنَّ كُلَّ مَا قُلَّ الْخ) الْأَوَّلَى كَمَا فِي الْمُنْهَى لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِمَا يَقْلُ فِيهِ الْكَلَامُ أَهْضَلُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ اه. ة فَوَدُ: (وَهُوَ) أَيُّ الْكَلَامِ. ة فَوَدُ: (وَالْقَرَأْنُ الْخ) عَطَفَ عَلَى ضَمِيرٍ بَدَّعُوا. ة فَوَدُ: (وَمِنْ ثُمَّ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَيَدَّعُوا بِهِ تَسْهِيلاً الْخ. ة فَوَدُ: (ابْتَدَعُوا الْخ) أَيُّ جَزَتْ الْعَادَةُ بَيْنَهُمْ بِذَلِكَ اه ع ش. ة فَوَدُ: (ذَكَرْنَا الْخ) مُفْرَدًا أَوْ جَمْعًا يَعْْنِي مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ مِنْ زَيْنَا ابْنِ الْجَمَالِ. ة فَوَدُ: (وَارِثًا) أَيُّ بِالْقَرَابَةِ الْخَاصَّةِ وَخَرَجَ بِالْوَارِثِ وَلَدًا قَامَ بِهِ مَانِعٌ مِنْ تَحْوِيقِ كُفْمٍ بِالقَرَابَةِ الْخَاصَّةِ الْوَارِثُ بِعُمُومِهَا كَوَلَدِ الْبِنْتِ مُغْنِي وَابْنُ الْجَمَالِ. ة فَوَدُ: (وَابْنُ الْإِبْنِ الْخ) عِبَارَةٌ ابْنِ الْجَمَالِ وَوَلَدُ الْإِبْنِ سَمِّيَ وَلَدًا إِمَّا حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِهِ فِي الْإِزْثِ وَالْحَبْثِ وَالتَّعْصِيبِ إِجْمَاعًا اه وَعِبَارَةُ الْمُنْهَى وَلَفْظُ الْوَلَدِ يَشْمَلُهُمَا إِعْمَالًا لَهُ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازَهُ اه أَيُّ كَمَا عَلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ ابْنُ الْجَمَالِ.

ة فَوَدُ: (سَيِّ) (أَوْ بِنْتُ ابْنٍ) أَيُّ عِنْدَ فَقْدِ الْبِنْتِ اه ابْنُ الْجَمَالِ وَأَوْ هُنَا فِيهِ قَوْلُهُ أَوْ أُخْتُ بِمَعْنَى الْوَاوِ.

ة فَوَدُ: (سَيِّ) (مُتَفَرِّدَاتٍ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ اجْتَمَعَتْ مَعَ إِخْوَتِهِنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ اجْتَمَعَ بَعْضُهُنَّ مَعَ بَعْضٍ كَمَا يَأْتِي وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْإِفْرَادَ مُطْلَقًا فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ كُلِّ مِنْ الْأَرْبَعِ زَوْجٌ فَلَهَا النُّصْفُ أَيْضًا نِهَآيَةً وَمُنْهَى. ة فَوَدُ: (هَمَّنْ يَأْتِي) أَيُّ فِي شَرْحِ وَيَتَّى ابْنِ فَكَثَّرَ الْخَ عِبَارَةً ابْنِ الْجَمَالِ أَيُّ عَمَّنْ يَغْصِبُهَا أَوْ يُسَاوِيهَا مِنَ الْإِنَاثِ مِنْ أُخْتٍ لِلْجَمِيعِ وَبِنْتُ عَمِّ لِبْنَتِ الْإِبْنِ.

(فَائِدَةٌ): الَّذِي يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَهُ مِنْ أَصْحَابِ النُّصْفِ الزَّوْجِ وَالْأُخْتُ شَقِيقَةٌ أَوْ لِأَبٍ اه.

ة فَوَدُ: (مَا ضَوْعِفَ) أَيُّ مِمَّا عَبَّرَ بِهِ فِي الْفَرَائِضِ.

للآيات فيهن مع الإجماع على الثانية وعلى إخراج الأخت للأُم من الآية .
 (والرُبْع فرض) اثنين (زوج لزوجته وَلَدٌ أو وَلَدُ ابْنٍ) ذَكَرَ أو أنثى وَاِثْنِ، وإن نزل للآية مع الإجماع في وَلَدِ الابنِ فَإِنْ قُتِلَ الْوَلَدُ أو كان غيرَ وَاِثْنِ لِنَحْوِ قَتْلِ أو وِثْرَ بِمَعْنَى الْقَرَابَةِ كَفَرَعَ البنت فله التَّصَفُّ (وزوجة) فأكثر إلى أَرْبَعِ بَلْ وَإِنْ زِدْنَا فِي حَقِّ نَحْوِ مَجُوسِي (ليس لزوجها واحد منهما) كما ذَكَرَ لِلآيةِ (وَالثُّمْنُ) لِوَاحِدٍ؛ لَأَنَّهُ (فَرُشَهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ فَأَكْثَرُ (مع أحدهما) كما ذَكَرَ لِلآيةِ أَيْضًا وَجُعِلَ لَهُ فِي حَالَتَيْهِ ضِعْفُ مَا لَهَا فِي حَالَتَيْهَا؛ لِأَنَّهُ فِيهِ ذُكُورَةٌ وَهِيَ تَقْتَضِي التَّعْصِبَ فَكَانَ مَعَهَا كَالِابْنِ مَعَ الْبِنْتِ وَسَيَذْكَرُ تَوَارُثُ الزَّوْجَيْنِ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ .
 (وَالثُّلَاثَانِ فَرَضُ) أَرْبَعِ (بَتْنَيْنِ فَصَاعِدًا) لِلآيةِ وَفَوْقَ فِيهَا صِلَةٌ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ لِلْبَتْنَيْنِ الثُّلَاثَيْنِ الْمُسْتَبِيدَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُا نَزَلَتْ فِي بَتْنَيْنِ وَزَوْجَةٍ وَابْنِ عَمٍّ فَقَضَى وَاللَّهُ لِلزَّوْجَةِ بِالثُّمْنِ وَلِلْبَتْنَيْنِ بِالثُّلَاثَيْنِ وَابْنِ الْعَمِّ بِالْبَاقِي (وَبَتْنِي ابْنِ فَأَكْثَرُ).....

• فَوُدَّ: (لِلآيَاتِ فِيهِنَّ مَعَ الْإِجْمَاعِ الْخ) يَغْنِي لِلآيَاتِ فِيمَا عَدَا الثَّانِيَةَ وَلِلْإِجْمَاعِ فِيهَا وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَأْتِي فِي ابْنِ الْإِبْنِ فِي حَنْبِهِ لِلزَّوْجِ أَهْ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَعَ الْعَتْنِ وَفَرَضُ بِنْتٍ أَوْ بَنِي ابْنٍ وَإِنْ سَقَلَ لِقَوْلِهِ مَعَهُ فِي الْبِنْتِ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا التَّصَفُّ وَبَنِي ابْنِ كَالْبِنْتِ بِمَا مَرَّ فِي وَلَدِ ابْنِ أَهْ وَهُوَ الْأَحْسَنُ الْمَوَافِقُ لِظَاهِرِ الشَّارِحِ . • فَوُدَّ: (عَلَى الثَّانِيَةِ) أَيِ بَنِي ابْنِ أَهْ ع ش . • فَوُدَّ: (وَارِثُ) أَيِ بِالْقَرَابَةِ الْخَاصَّةِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ مِنْ زَنَا مُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ وَابْنُ الْجَمَالِ . • فَوُدَّ: (بِمَعْنَى الْقَرَابَةِ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مَعَ عَدَمِ ذِكْرِ خُصُوصِ الْقَرَابَةِ الْمُخْرِجِ لِلْوَارِثِ بِمَعْنَاهَا كَمَا فَعَلَهُ أَيِ الذَّكَرُ غَيْرُهُ أَهْ سَيَذْكَرُ عَمَرُ . • فَوُدَّ: (فَلَهُ التَّصَفُّ) أَيِ لِلزَّوْجِ مَعَ الْوَارِثِ الْعَامُّ .

• فَوُدَّ (لِسُنِّي: وَزَوْجَةٍ) وَقَدْ تَرِثُ الْأُمُّ الرُّبْعَ فَرَضًا فِي حَالِ يَأْتِي فَيَكُونُ الرُّبْعُ لثَلَاثَةٍ أَهْ مُغْنِي .
 • فَوُدَّ: (فِي حَقِّ نَحْوِ مَجُوسِي) أَيِ لِلْحَكْمِ بِصِحَّةِ نِكَاحِ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مُفْسِدٌ يَغْتَقِدُونَهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مُبَاحِهِ اخْتَارَ مُبَاحَهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ نِكَاحُهُنَّ أَهْ ع ش . • فَوُدَّ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيِ ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى وَارِثَ بِخُصُوصِ الْقَرَابَةِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ مِنْ زَنَا وَإِنْ نَزَلَ أَيِ الْإِبْنِ . • فَوُدَّ: (وَسَيَذْكَرُ) أَيِ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ . • فَوُدَّ: (فِي جِدَةِ الطَّلَاقِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَوَارُثَ .

• فَوُدَّ: (بَلْ وَإِنْ زِدْنَا الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَجُعِلَ قَوْلُهُ فَأَكْثَرُ مَا لَوْ مَاتَ ذِمِّي عَنْ ثَمَانٍ بِسُورَةٍ فَيَقْسَمُ بَيْنَهُنَّ الرُّبْعُ أَوْ الثُّمْنُ وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْقَفَالِ وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْقَاصِ لِيَصِحَّ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِمْ .
 • فَوُدَّ: (وَسَيَذْكَرُ تَوَارُثُ الزَّوْجَيْنِ) أَيِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ . • فَوُدَّ: (وَفَوْقَ فِيهَا صِلَةٌ) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَغْصَانِ﴾ فَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى الْبَتْنَيْنِ وَيُقَاسُ بِهِمَا بَنُو ابْنِ أَوْ هُمَا دَاخِلَتَانِ فِيهِمَا بِنَاءٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةُ ع ش . • فَوُدَّ: (صِلَةٌ) أَيِ زَائِدَةٌ وَقَوْلُهُ لِلْإِجْمَاعِ صِلَةٌ قَوْلُهُ صِلَةٌ أَهْ . • فَوُدَّ: (وَابْنِ عَمٍّ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى وَابْنِ عَمٍّ فِي الْمَشْكَاءِ وَالْفَرَزِ أَنَّهُ عَمٌّ فَلْيَتَأَمَّلِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَهْ سَيَذْكَرُ عَمَرُ عِبَارَةُ ابْنِ الْجَمَالِ وَوَقَعَ فِي الثُّغْفَةِ ابْنُ عَمٍّ وَابْنِ عَمٍّ فِي الْمَشْكَاءِ وَالْفَرَزِ

إجماعاً (وأختين فأكثر لأبوين أو لأب) للآية في الثنتين وللإجماع فيما زاد على أنها نزلت في
قصة جابر لما مريض وسأل عن إزب أخواته السبع منه وما قيل لنا مات غلط لأنه عاش بعد
النبي ﷺ بكثير فكان تقديرها ثنتين فأكثر وبشترط انفراذهن عنهن فخصبهن أو بحجبهن
جزماناً أو نقصاناً . (والثلث فرض) اثنين فرض (أم ليس لغيرها ولد ولا ولد ابن) وإرب (ولا الثاني
من الإخوة والأخوات) يقيناً فإن شك في نسب اثنين فسيأتي في الموانع للآية وولد الولد
كالولد إجماعاً وجمع الإخوة فيها المراد به عدد من هذا الجنس إجماعاً قبل ظهور خلاف
ابن عباس رضي الله عنهما وسيأتي أن فرضها في إحدى الفرائض ثلث الباقي (وفرض اثنين فأكثر من ولد
الأم) لقوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ أَصْحَابُ الْأُحْشَى﴾ [النساء: ١٢] الآية أي من أم إجماعاً وهو في قراءة شاذة
وهي إذا صبح سندها كخبر الواحد في وجوب العمل بها خلافاً لشرح مسلم (وقد يفرض)
الثلث (للجد مع الإخوة) فيما يأتي وبه يكون الثلث لثلاثة، وإن كان الثالث ليس في القرآن .

فوق (سني): (ولا ولد ابن) أي وإن نزل . فود: (وارث) أي بخصوص القرابة ذكر أو أنثى أو حتى اه
ابن الجمل .

فوق (سني): (ولا اثنين من الإخوة والأخوات) أي للثنتين سواء كانوا أبقاء أم لا ذكراً أم لا محجوبين
بغيرها كأخوين لأم مع جد أم لا نهاية ومغني وابن الجمل . فود: (فإن شك الخ) كان ويطر اثنين امرأة
بشبهة وأتت بولد واشتبه الحال ثم مات الولد قبل لحوقه بأحدهما ولاخيهما دون الآخر ولدان فإلام
من مال الولد السدس في الأصح أو الصحيح كما في زيادة الرزوة اه مغني . فود: (وجمع الإخوة)
مبتدأ والإضافة للبيان وقوله المراد به الخ خبره . فود: (قبل ظهور خلاف الخ) قد يقال قبلية الظهور لا
تكفي بل لا بد من قبلية نفس الخلاف اه سم عبارة ابن الجمل وأجمع التابعون على القول بحجبها
بالثنتين بعد ابن عباس وهذه مسألة أصولية فإن الأصح أن الإجماع الحاصل عقب الخلاف حجة اه
وعلى هذا كان الصواب أن يقول الشارح بعد ظهور الخ لكن النهاية والمغني عبرا بقول الخ كالشارح .
فود: (في أحد الفرائض) وقد مر في أول الفصل . فود: (مع الإخوة) أي الأبقاء أو لأب أو هما اه
ابن الجمل . فود: (فيما يأتي) أي فيما إذا نقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بأن زادوا على مثليه كما لو
كان معه ثلاث إخوة ولم يكن معهم ذو فرض . فود: (ليس في القرآن) بل ثبت باجتهاد الصحابة اه
حلي .

وكتب الفرائض عم فكان ما فيها سبق قلم اه . فود: (إجماعاً) وقد مر عن المغني أيضاً دليل آخر لبني
ابن عباسي عنه دليل آخر للأكثر . فود: (فكان تقديرها الخ) تفرع على قوله على أنها الخ .
فود: (ثنتين فأكثر) وفسر بالأخوات أو البنات بنات الابن بل من داخلات في البنات على القول
بإعمال اللفظ في حقيقته ومجازه اه ابن الجمل . فود: (قبل ظهور خلاف ابن عباس) قد يقال قبلية
الظهور لا تكفي بل لا بد من قبلية نفس الخلاف .

(والشُّدُسُ فرضٌ صبعة أبٍ وجَدٌ) لم يُذَلِّ بأنثى (لَمَتَّيْهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ) وارِثٌ لِلآيَةِ وَالْجَدُّ كَالأَبِ فِيهَا (وَأُمٌّ لِمَتَّيْهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ) وارِثٌ (أَوِ الثَّانِي مِنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ)، وَإِنْ لَمْ يَهْرَثَا لِيَحْجِبِيهِمَا بِالشَّخْصِ دُونَ الْوَصْفِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَأْتِيَ كَأَخٍ لِأَبٍ مَعَ شَقِيقِي وَلَأُمٍّ مَعَ جَدٍّ، وَلَوْ كَانَا مُتَنَصِّقَيْنِ وَلِكُلِّ رَأْسٍ وَيَمْدَانِ وَرِجْلَانِ وَفَرَجٌ إِذْ حَكُمْتُهُمَا حَكْمُ الْاِثْنَيْنِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ كَمَا نَقَلُوهُ عَنْ ابْنِ الْقَطَّانِ وَأَقْرَبُوهُ وَظَاهَرُ أَنَّ تَعَدُّ غَيْرِ الرَّأْسِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ مَتَى عُلِمَ اسْتِقْلَالُ كُلِّ بَحِيَاةٍ كَانَتْ نَامٌ دُونَ الْآخَرِ كَمَا كَذَلِكَ .

(تَبِيَّةٌ) سُمِّيَتْ عَنْ مُتَنَصِّقَيْنِ ظَهَرَ أَحَدُهُمَا فِي ظَهْرِ الْآخَرِ وَلَمْ يُفَكِّرْ انْفِصَالَهُمَا فَأَحْرَمَا بِالْحَجِّ ثُمَّ أَرَادَ أَحَدُهُمَا تَقْدِيمَ الشَّقِي عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالْآخَرُ تَأْخِيرَهُ إِلَى مَا بَعْدَ طَوَافِ الرُّكْنِ فَمِنْ الْمَجَابِ وَهَلْ إِذَا فَعَلَ أَحَدُهُمَا مَا لَزِمَهُ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ بِمُوَافَقَةِ الْآخَرِ ثُمَّ أَرَادَ الْآخَرُ ذَلِكَ يَلْزَمُ الْأَوَّلُ مُوَافَقَتُهُ وَالْمَشْيُ وَالرُّكُوبُ مَعَهُ إِلَى الْفَرَاغِ أَيْضًا أَوْ لَا وَهَلْ يَلْزَمُ كُلُّهُ أَنْ يَنْقَلَّ مَعَ الْآخَرِ وَاجِبُهُ مِنْ نَحْوِ صَلَاةٍ سِوَاةٍ أَوْ حَجٍّ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ مَا وَجِبَ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ لَا ضَاقَ الْوَقْتُ أَمْ لَا ؟ فَأُجِبَتْ بِقَوْلِي الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ قَوَائِدِنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا مُوَافَقَةُ الْآخَرِ فِي فِعْلٍ شَيْءٍ أَرَادَهُ مِمَّا يَخُصُّهُ أَوْ يُشَارِكُهُ الْآخَرُ فِيهِ لِأَنَّ تَكْلِيفَ الْإِنْسَانِ بِفِعْلٍ لِأَجْلِ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ نِسْبَتِهِ لِتَقْصِيرٍ وَلَا لِيَسْبِ فِيهِ مِنْهُ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا نَظَرَ لِضَيْقِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُمَا مَعًا لَا تُفَكِّرُ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ تَخَالَفَ وَجْهَيْهِمَا فَإِنْ قُلْتُ لِمَ لَا تُعْجِرُهُ وَيُلْزَمُ الْآخَرُ بِالْأَجْرَةِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ مَسَائِلَ ذَكَرُوهَا قُلْتُ تِلْكَ لَيْسَتْ نَظِيرَ مَسَائِلَتِنَا؛ لِأَنَّهُمَا تَرْجِعُ إِلَى حِفْظِ التَّقْوَى تَارَةً

• **قَوْلُ (سَيِّ):** (أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ) أَيِ وَإِنْ تَزَلَّ • **قَوْلُ:** (وَارِثٌ) أَيِ قَرْنٌ وَارِثٌ بِخُصُوصِ الْقَرَابَةِ، فَإِنْ كَانَ الْقَرْنُ الْوَارِثَ ذَكَرًا فَلَا شَيْءَ لِلأَبِ أَوْ الْجَدِّ غَيْرُهُ أَوْ أُنْتَى وَقُضِلَ عَنِ الْفُرُوضِ شَيْءٌ أَخَذَهُ تَقْصِيصًا فَيُجْمَعُ إِذَا ذَاكَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالتَّقْصِيصِ أَهَابُ الْجَمَالِ • **قَوْلُ:** (فِيهَا) أَيِ الْآيَةِ نَعَتْ لِلأَبِ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ .

• **قَوْلُ:** (وَارِثٌ) أَيِ قَرْنٌ وَارِثٌ بِخُصُوصِ الْقَرَابَةِ .

• **قَوْلُ (سَيِّ):** (أَوْ اِثْنَانِ مِنْ إِخْوَةٍ إِنْخ) سِوَاةٍ كَانَا شَقِيقَيْنِ أَوْ لَابٍ أَوْ لَأُمٍّ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ أَهَابُ الْجَمَالِ .

• **قَوْلُ:** (دُونَ الْوَصْفِ) كَالْكَفْرِ وَالرَّقِّ أَدْعَ ش • **قَوْلُ:** (وَلَأُمٍّ مَعَ جَدٍّ) يَغْنِي وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ بَدَلُ الْإِخْ لِلأَبِ وَالشَّقِيقِ أَوْ الْمَعْنَى وَأَخٌ لَأُمٍّ مَعَ جَدٍّ وَمَعَ الشَّقِيقِ الْمَذْكُورِ فَتَأْمَلُ أَهْرَ شَيْءٍ أَيِ إِذَا الْكَلَامُ فِي اِثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ • **قَوْلُ:** (وَلَوْ كَانَا مُتَنَصِّقَيْنِ إِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَهْرَثَا • **قَوْلُ:** (فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ) أَيِ قِيَاصٍ وَدِيَّةٍ وَغَيْرُهَا أَهْمُنِي • **قَوْلُ:** (كَمَا نَقَلُوهُ عَنْ ابْنِ الْقَطَّانِ) اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا • **قَوْلُ:** (وَهَلْ إِذَا إِنْخ) وَالْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ هَلْ إِلَى قَوْلِهِ يَلْزَمُ الْأَوَّلُ إِنْخ • **قَوْلُ:** (وَالْمَشْيُ إِنْخ) عَطَفَ تَفْسِيرَ عَلَى قَوْلِهِ مُوَافَقَتُهُ • **قَوْلُ:** (مِنْ غَيْرِ نِسْبَتِهِ لِتَقْصِيرٍ) لَعَلَّهُ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ تَكْلِيفِ زَوْجٍ أَفْسَدَ نُسُكَهَا هَذَا بِالْخُرُوجِ مَعَهَا لِقَضَائِهِ نُسُكَهَا • **قَوْلُ:** (وَلَا لِيَسْبِ إِنْخ) لَعَلَّهُ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ تَكْلِيفِ وَلِيٍّ أَحْرَمَ مَوْلَاهُ بِإِخْصَارِهِ لِلْأَعْمَالِ • **قَوْلُ:** (فِيهِ مِنْهُ) أَيِ فِي الْغَيْرِ مِنَ الْإِنْسَانِ • **قَوْلُ:** (وَيُلْزَمُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَفْعَالِ .

كموضوعة تعيّن والمال أخرى كوديع تعيّن وما هنا إنما هو إيجاباً لمحض عبادة وهي يُقتَرَفُ فيها ما لا يُقتَرَفُ فيها فإن قُلْتُ عَهْدُنَا الإيجابُ بالأجرة للعبادة كتعليم الفاتحة بالأجرة قُلْتُ يُفَرَّقُ بأنّ ذاك أمر يدوم نفعه بفعل قليل لا يتكرّر بخلاف ما هنا فإنه يلزم تكرّر الإيجاب بل دوائمه ما بقيت الحياة وهذا أمر لا يُطَاق فلم يَنْجُ إيجابه فإن رَفَعَا الأمر للحاكم في شيء من ذلك أعرض عنهما إلى أن يضطّلحا على شيء يتفقان عليه أخذاً مما ذكره أو أخيراً العارضة بل أولى فتأمل ذلك فإنه منهم فإذا اجتمع معها ولَدَ وأخوان فالحاجِبُ لها الولد فقط؛ لأنه أقوى (وجدة) فأكثر لما صَحَّ «أنّه يَصْطَلِحُ أعطاهما الشُّدْسَ وأنه قضى به للجدّتين» (ولبت ابن) فأكثر (مع بنت صُلْب) أو بنت ابن أعلى منها إجماعاً (ولأخت أو أخوات لأب مع أخت لأبوين) قياساً على الذي قبله (ولو اُحِدَ من وَلَدِ الأمّ) ذكرًا أو أنثى وقد يَرِثُ بعض المذكورين بالتعصيب كما يُفْلَمُ مما باتي .

فصل في الحجب

وهو لغة المنع وشرعاً منع من قام به سبب الإرث بالكليّة أو من أوفر حظيه ويُسمّى الأوّل حجب جزماني وهو إما بالشخص أو الاستغراق وهو المراد هنا أو الوصف وسيأتي والثاني حجب نقصاني وقد مرّ ومنه حجب الفرع للزوج أو الزوجة أو للأبوين .
(الأب والابن والزوج لا يحجبهم) من الإرث جزماناً (أحد) إجماعاً لأنّ كلّاً منهم يُذلي للثبّت بنفسه وليس فرعاً عن غيره بخلاف المُعتق فإنه، وإن أذلى بنفسه لكُتفه فرعٌ عن التَّسَبُّبِ.....

• فَوَدَ: (فلذا اجتمع معها) أي مع الأمّ وقوله وَلَدَ المراد به ما يَشْمَلُ وَلَدَ الابن . • فَوَدَ: (وأخوان) أي أو أختان . • فَوَدَ: (فالحاجِبُ لها الولد) انظر هل لِنَحْصِصِ الحجب بالولد دون الأخوين فائدة اهـ ش وَيَسَطُ ابنُ الجَمَالِ في بيان الفائدة راجعة .
• فَوَدَ (سني): (وجدة) وإرثة لأب أو لأمّ اهـ مُعْنِي . • فَوَدَ: (فأكثر لما صَحَّ) إلى الفضل في النهاية والمُعْنِي . • فَوَدَ: (أعلى) أي أَقْرَبَ . • فَوَدَ: (على الذي قبله) أي بنت الابن مع بنت الصُلْبِ .
• فَوَدَ: (بعض المذكورين إلخ) عبارة المُعْنِي وقد يَرِثُ الأب والجد بالتعصيب فقط وقد يَجْمَعَانِ بَيْنَهُمَا وسيأتي بيانه اهـ .

فصل: في الحجب

• فَوَدَ: (في الحجب) إلى قول المتن وابن الأخ للأبوين في المُعْنِي لإِقْوَالِهِ بخلاف المُعْنِي إلى المتن وإلى قول المتن والبُتْ في النهاية . • فَوَدَ: (بالكليّة) أي من الإزب بالكليّة . • فَوَدَ: (وهو المراد) أي الحجب بالشخص أو الاستغراق اهـ ش . • فَوَدَ: (هنا) أي في هذا الفضل . • فَوَدَ: (وسيأتي) أي في مواضع الإزب . • فَوَدَ: (ومنه) أي ممّا مرّ .

وإن كان حجبنا بالاستفراق لكانه لا يخرج عن كونه حجباً بأقرب منه فزوماً يرد على تعبيره المذكور ولا يشمله قوله الآتي وكل عصبية تحجب أصحاب فروض مستفارقة؛ لأن الأخت هنا لم تأخذ إلا تعصيتا نعم، أجاب ابن الرفعة بأن الكلام في مطلق من يحجب وكل من البنت أو بنت الابن والشقيقة لا تحجب عن الإطلاق.

(و) الأخ (لأن يحجب أب وجد وولد وابن)، وإن سفل، ولو أنشئ للخبر الصحيح أنه فسز الكلالة في الآية التي فيها لزت وليد الأم كما مر بأنه من لم يحلف ولداً ولا والداً.

(وابن الأخ لأبوين يحجبه سقة أب وجد)، وإن علا؛ لأنه أقوى منه وقيل يقاسم أبا الجد لاستواء درجتيهما كالأخ مع الجد ويؤد بأن هذا خارج عن القياس كما يأتي فلا يقاس عليه (وابن وابنه وأخ لأبوين ولأب)؛

فرد: (وإن كان حجبنا إلخ) يرد عليه أنه ليس منه كما اعترف هو به بعد بقوله لأن الأخت، وقوله لكانه لا يخرج إلخ يرد عليه أن الحاجب له إن كان هو الشقيقة فقط فليست أقرب منه بل مسافتها إلى الميت واحدة وإن كان البنت وخدماً أو المجموع فليست البنت وإن كانت أقرب حاجة للأخ من الأب لأنها صاحبة فرض غير مستفرك والحاجب ليس إلا أصحاب الفروض المستفركة على ما فيه فعلم من ذلك أن الأخ من الأب تحجبه الشقيقة إذا كانت عصبية مع الغير كما صرحوا به ولا يرد ذلك على المتن لأنه ليس في كلامه ما يفيد الحصر اهـ ابن الجمال. فرد: (بأقرب منه) قال المحشي سم فيه تأمل اهـ لعل وجهه عدم إشعار المتن بهذا القيد اهـ سيد عمر. فرد: (يرد على تعبيره إلخ) كان وجه الإيراد أنه يتبادر من العبارة انحصار حاجته فيمن ذكر سم ورشيدى وقد مر عن ابن الجمال دفع الإيراد بأنه ليس في كلام المصنف ما يفيد الحصر. فرد: (ولا يشمله إلخ) أي خلافاً لمن ادعى شموله أي كالتميرى ففرض الشارح بهذا الرد عليه اهـ رشيدى. فرد: (في مطلق من يحجبه) الأولى من يحجبه على الإطلاق وقوله عند الإطلاق الأولى على الإطلاق سم ورشيدى.

فرد (وسفر): (وولد) أي ذكرًا كان أو أنثى اهـ منفي. فرد: (كما مر) أي لآية في شرح وفرض اثنتين فأكثر من الأم وتذكير الفعل بتأويل القول. فرد: (لأنه أقوى إلخ) عبارة المنفي مع المتن أب لأنه يحجب أباه فهو أولى وجد لأنه في درجة أبيه فتحجبه كإيه وابن وابنه لأنهما يحجبان أباه فهو أولى اهـ وعبارة ابن الجمال مع المتن أب وجد وإن علا لأن جهتهما مقدمة فيكون من القاعدة الثانية ويؤيد الأب بكونه حاجباً لأبيه الذي هو الأخ لأنه أدنى به فيكون حاجباً له بالأولى فيكون من القاعدة الأولى أيضاً وعلل في الشنفة كون الجد يحجبه بأنه أقوى منه فقد علمت بما مر فيه وأنه ليس هناك اشتراك بين ابن الأخ والجد في جهة ولا قرب حتى نل بأن أقوى اهـ بخذف، وقوله: (بما مر) يعني به ما قدمه في

فرد: (يرد على تعبيره) كان وجه الإيراد أنه يتبادر من العبارة انحصار حاجته فيمن ذكر. فرد: (في مطلق من يحجبه) الأولى فيمن يحجبه على الإطلاق. فرد: (هذه الإطلاق) الأولى على الإطلاق.

لأنه أقرب منه وذكر ستة هنا ليرفع إيهام التكرار المحض عن هذا وما يليه وليفيد أن قوله (والأب) هذا معطوف على لأبوين الأول لا على ما يليه (يحجبه هؤلاء) الستة (وابن أخ لأبوين)؛ لأنه أقرب منه .

(والمعم لأبوين يحجبه هؤلاء) السبعة (وابن أخ لأب)؛ لأنهم أقرب منه (و) المعم (لأب يحجبه هؤلاء) الثمانية (وعم لأبوين) كذلك (وابن عم لأبوين يحجبه هؤلاء) التسعة (وعم لأب و) ابن عم (لأب يحجبه هؤلاء) عشرة (وابن عم لأبوين) كذلك ولا يرد عليه أن كلا من المعم بمسئته يُطلق على عم الميت وعم أبيه وعم جده مع أن ابن عم الميت، وإن نزل يحجب عم أبيه، وابن عم أبيه وإن نزل يحجب عم جده وذلك؛ لأن الكلام بقرينة السياق في عم الميت لا عم أبيه ولا عم جده .

(والمعتق يحجبه عصبة النسب) إجماعاً؛ لأن النسب أقوى ومن ثم اختص بالمحرمة.....

أول الفصل من بيان ما يتبني عليه بأن الحجب من قاعدتين ومقتلقاتهما . راجعه فإنه نفيس . فود: (لأنه أقرب منه) أي عبارة ابن الجمل لأن جهته مقدمة فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التخصة أي والنهاية التعليل بأنه أقرب منه وقد علمت أنا ما تنظر إلى القرب إلا بقدر الاتحاد في الجهة ولا فالنظر إلى الجهة اهـ . فود: (وذكر ستة إلخ) أي الضبط هنا بالمعنى دون غيره . فود: (هن هذا) أي ولأب الأول وما يليه أي ولأب الثاني ولو قال في قوله ولأب ويؤيد أنه معطوف إلخ لكان أخصر وأولى . فود: (الأول) أي من قوله وابن أخ لأبوين . فود: (لا على ما يليه) أي لا على لأبوين من قوله وأخ لأبوين ولو قال لا الثاني لكان أخصر وأوضح . فود: (لأنه أقرب) عبارة النهاية والمغني لأنه أقوى وعبارة ابن الجمل لأنه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التخصة التعليل بأنه أقرب منه فأوله مولانا السيد عمر بأنه أزيد قرابة اهـ . فود: (إجماعاً) إلى قوله: (وقال جتمع) في المغني وإلى قول المتن: (والمؤتممة) في

فود: (لأنهم أقرب منه) أي السبعة وابن الأخ لأب ولكن الأولى الإفراد كسابقه لما يلزم عليه من التكرار ومنافاة مقصده من الاختصار اهـ سيد عمر عبارة ابن الجمل أما من عدا ابن الأخ لأب فلما تقدم فيهم من كون جهتهم مقدمة وكذا ابن الأخ لأب فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التخصة التعليل بأنهم أقرب منه وقد علمت ما فيه اهـ . فود: (كذلك) عبارة ابن الجمل أما فيما عدا المعم لأبوين فلما تقدم فيهم وأما فيه فلاه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية، ووقع في التخصة أيضاً التعليل بأنه أقرب وحيث يذ فتيجر في التأويل المار عن شيخنا السيد عمر اهـ .

فود (سبي): (وعم لأب) أما فيما عدا فلما تقدم وأما فيه فلاه أقرب منه اهـ ابن الجمل .

فود: (للملك) أي لأنه أقرب منه بالتأويل المار بالنسبة للمعطوف وبدونه بالنسبة للمعطوف عليه .

فود: (بمسئته) أي لأبوين ولأب . فود: (وابن عم أبيه) عطف على ابن عم الميت . فود: (وذلك) أي عدم ورود .

ورجوب التَّفَقُّه وسُقُوط القَوْد والشَّهَادَةِ ونَحْوِهَا.

(والْبَنْتُ وَالْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ لَا يُخْجَبِينَ) جِزْمَانًا إِجْمَاعًا (وَبَنْتُ الْإِبْنِ بِحَبْئِهَا ابْنٌ) مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ أَبُوهَا أَوْ عَمُّهَا (أَوْ بَنَاتَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَنْ يَحْصِيهَا) لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُ مِنَ الثَّلَاثِينَ شَيْءٌ فَإِنْ وُجِدَ مَعَهَا ذَلِكَ كَأَخِيهَا أَوْ ابْنِ عَمِّهَا أَخَذَتْ مَعَهُ الثَّلَاثَ الْبَاقِي تَحْصِيًّا (وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ لَا بِحَبْئِهَا إِلَّا الْأُمُّ) لِإِذْلَائِهَا بِهَا وَلَا كَذَلِكَ الْأَبُ وَالْجَدُّ (وَالْجَدَّةُ لِلْأَبِ بِحَبْئِهَا الْأَبُ) لِإِذْلَائِهَا بِهِ وَقَالَ جَمْعُ مُجْتَهِدُونَ لَا بِحَبْئِهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ لَكِنْ ضَعَّفَهُ عَبْدُ الْحَقِّ وَغَيْرُهُ وَقَدْ تَرِثُ وَابْنُ ابْنِهَا أَوْ ابْنُ بَنْتِهَا حَتَّى مِنْ ابْنِهِ فِي صَوْرَةٍ هِيَ أَنْ تَكُونَ جَدَّةً مِنْ جِهَتَيْنِ بِأَنْ يَمُوتَ ابْنُهَا أَوْ بَنْتُهَا وَيَتْرَكَ وَلَدًا مُتَزَوِّجًا بَنَتْ عَمَّتُهُ أَوْ خَالَتُهُ وَلَهُ مِنْهَا وَلَدٌ فَيَمُوتَ هَذَا الْوَلَدُ بَعْدَ مَوْتِ أُمِّهِ وَأُمُّهَا وَيَتْرَكَ أَبَاهُ وَجَدَّتُهُ الْعُلْيَا الَّتِي هِيَ أُمُّ أُمِّهِ وَأُمُّ أَبِي أَبِيهِ أَوْ وَأُمُّ أُمِّ أَبِيهِ فَتَرْتُهُ مِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُ ابْنُ بَنْتِ ابْنِ بَنْتِهَا.....

الْنَّهْيَةُ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقَصَّرَ) إِلَى: (نَعَمْ) وَقَوْلُهُ: (لِيَتَحَقَّقَ) إِلَى: (وَالْجَدَّاتُ) وَقَوْلُهُ: (بَيِّنْهَا).

• قَوْلُهُ: (وَرُجُوبُ التَّفَقُّهِ) أَيِ فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ لِغَيْرِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَقَارِبِ إِذْ عَرَضَ أَقُولُ وَكَذَلِكَ قِيْدُ فِي الْجُمْلَةِ مُغْتَبَرٌ فِيمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ. • قَوْلُهُ: (وَنَحْوِهَا) أَيِ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ وَمَا بَعْدَهُ.

• قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَالْبَنْتُ الْإِنْسَانُ) شُرُوعٌ فِي حَجَبِ الْإِنْسَانِ وَقَدْ تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى الذُّكُورِ لِشَرْفِهِمْ أَهْلُ ابْنِ الْجَمَالِ. • قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) لِإِمَارَتِهِ فِي الْأَبِ وَالْإِبْنِ وَالزَّوْجِ.

(مُتَابِعَةٌ): ضَابِطٌ مَنْ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْحَجَبُ بِالشَّخْصِ كُلِّ مَنْ آذَلَى إِلَى الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ إِلَّا الْمُتَقَرِّقُ وَالْمُتَقَرِّقَةُ أَهْلُ مَعْنَى. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاكَ كَانَ مَعَهَا مَنْ يَحْصِيهَا أَمْ لَا. • قَوْلُهُ: (مِنْ الثَّلَاثِينَ) أَيِ الثَّلَاثِينَ هُمَا قَرَضُ الْبَنَاتِ. • قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ مَنْ يَحْصِيهَا. • قَوْلُهُ: (أَوْ ابْنِ عَمِّهَا) أَيِ وَإِنْ سَقَلَ. • قَوْلُهُ: (الثَّلَاثُ الْبَاقِي) أَيِ بَعْدَ الثَّلَاثَيْنِ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ الْأَبُ وَالْجَدُّ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى فَلَا تُحْجَبُ بِالْأَبِ وَلَا بِالْجَدِّ أَهْلُ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَرِثُ) أَيِ الْجَدَّةُ لِلْأَبِ وَقَوْلُهُ وَابْنُ ابْنِهَا الْإِنْسَانُ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ وَقَوْلُهُ مِنْ ابْنِهِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَرِثُ وَالضَّمِيرُ أَيِ الْحَيِّ الَّذِي هُوَ ابْنُ الْإِبْنِ أَوْ ابْنُ الْبَنْتِ. • قَوْلُهُ: (أَنْ تَكُونَ) أَيِ الْمَرْأَةِ. • قَوْلُهُ: (بَنَتْ عَمَّتُهُ أَوْ خَالَتُهُ) تَشْرُوعُ عَلَى تَرْتِيبِ الْكَلَمِ. • قَوْلُهُ: (وَيَتْرَكَ) أَيِ الْمَيِّتُ الَّذِي هُوَ الْإِبْنُ أَوْ الْبَنْتُ. • قَوْلُهُ: (وَلَهُ مِنْهَا) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ لِذَلِكَ الْوَلَدِ مِنْ زَوْجَتِهِ الَّتِي هِيَ بَنْتُ عَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ.

• قَوْلُهُ: (وَأُمُّهَا) أَيِ أُمُّ الْأُمِّ. • قَوْلُهُ: (أُمُّ أُمِّهِ) أَيِ فِي الصُّورَتَيْنِ مَعًا. • قَوْلُهُ: (وَأُمُّ أَبِي أَبِيهِ) أَيِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ ابْنُهَا وَيَتْرَكَ وَلَدًا مُتَزَوِّجًا بَنَتْ عَمَّتُهُ وَقَوْلُهُ أَوْ أُمُّ أُمِّ أَبِيهِ أَيِ فِي الثَّانِيَةِ وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ بَنْتُهَا وَيَتْرَكَ وَلَدًا مُتَزَوِّجًا بَنَتْ خَالَتُهُ أَهْلُ سَم. • قَوْلُهُ: (فَتَرْتُهُ) أَيِ تَرِثُ الْجَدَّةُ الْعُلْيَا مِنْ ذَلِكَ الْوَلَدِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُ ابْنُ بَنْتِ بَنْتِهَا الْإِنْسَانُ) أَيِ لِأَنَّهَا مِنْ الْجِهَةِ الْأُولَى جَدَّةٌ لِلْأُمِّ وَهِيَ لَا يَحْجَبُهَا إِلَّا

• قَوْلُهُ: (وَأُمُّ أَبِي أَبِيهِ) أَيِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ ابْنُهَا وَيَتْرَكَ وَلَدًا مُتَزَوِّجًا بَنَتْ عَمَّتُهُ وَقَوْلُهُ أَوْ وَأُمُّ أُمِّ أَبِيهِ أَيِ فِي الثَّانِيَةِ وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ بَنْتُهَا وَيَتْرَكَ وَلَدًا مُتَزَوِّجًا بَنَتْ خَالَتِهِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُ ابْنُ بَنْتِ بَنْتِهَا الْإِنْسَانُ) أَيِ لِأَنَّهَا مِنْ الْجِهَةِ الْأُولَى جَدَّةٌ لِلْأُمِّ وَهِيَ لَا يَحْجَبُهَا إِلَّا الْأُمُّ مَقْهُودَةٌ وَمِنْ

لا من جهة كونه ابن ابن ابنتها (والأم) إجماعاً ولأنها أقرب منها في الأئمة التي بها الإرث .

(و) الجدّة (القريبة من كل جهة تحجب البغدى منها) سواء أذلت بها كأم أب وأم أم أب وأم أم وأم أم الأم لا كأم أب وأم أبي أب وقصر اتحاد الجهة على المذلية فالمنع في المثال الأخير للأقربية مع اختلاف الجهة اصطلاح آخر غير ما في المتن هنا يُناسبه ما يأتي في شرح في

الأم والأم مفقودة هنا ومن الجهة الثانية أي بشقيها جدّة لأب وهي يعجبها كل من الأب والأم والأب موجود هنا فيجبها أم سم . فود: (لا من جهة كونه ابن ابن ابنتها) أي الذي في الصورة الأولى وقوله أو ابن ابن بنتها أي الذي في الصورة الثانية . فود: (إجماعاً) إلى قوله والقري من جهة أمهات الأب في المثني إلا قوله وقصر إلى نعم وقوله ليتحق إلى والجدات وقوله بتيقنها . فود: (أذلت) أي البغدى بها أي القري . فود: (وقصر إلخ) مُبتدأ خبره قوله اصطلاح آخر . فود: (فالمنع) أي على هذا القصر الذي هو اصطلاح آخر . فود: (غير ما في المتن هنا) ولهذا أدخل في اتحاد الجهة الذي كلام المثني فيه بدليل منها في قوله تحجب البغدى منها . فود: (أم لا كأم أب إلخ) وقد يمنع دلالة منها على ذلك أم سم . فود: (يناسبه) أي الاصطلاح الآخر ما يأتي إلخ أي قوله والقري من جهة الأم إلخ فإن ذلك قد اشتمل على عد غير المذلية جهة أخرى وحكم في الصورة الثانية منه وهي قوله والقري من جهة الأب إلخ بأن القري لا تسقط البغدى فلو اعتبرنا اصطلاح المثني هنا كان ذلك من اتحاد الجهة فيرد على قوله هنا والقري من كل جهة تحجب البغدى إلخ فلما نظرنا في ذلك إلى الاصطلاح الآخر لم يدخل في قوله هنا والقري من كل جهة إلخ فلم يرد عليه وهذا معنى قوله فلا يرد عليه وفيه نظر لأنه إن اعتبر الإذلاء في الاتحاد لم يصح إدخال قوله أم لا إلخ في كلامه هنا وإلا كان ما يأتي وارداً عليه هنا وأما اختياره في البغض دون البغض فلا دليل عليه في كلامه قلّل الأقرب حمل كلامه هنا على اختياره وأما تعدد الجهة فيها تفصيل أم سم بحذف .

الجهة الثانية جدّة لأب وهي يعجبها كل من الأب والأم والأب موجود هنا فيجبها . فود: (وقصر) مُبتدأ خبره قوله: (اصطلاح) . فود: (فالمنع) أي على هذا القصر الذي هو اصطلاح آخر غير ما هنا . فود: (غير ما في المتن هنا) ولهذا أدخل في اتحاد الجهة التي كلام المثني فيها بدليل منها في قوله يعجب البغدى منها قوله أم لا كأم أب إلخ ، وقد يمنع دلالة منها على ذلك . فود: (يناسبه ما يأتي) أي وهو قوله والقري من جهة أمهات الأب كأم أم أب تسقط بغدى جهة أبائه إلخ فإن ذلك قد اشتمل على عد غير المذلية جهة أخرى وحكم في الصورة الثانية منه وهي قوله والقري من جهة أبائه كأم أبي أبيه لا تسقط بغدى من جهة أمهات إلخ بأن القري لا تسقط البغدى فلو اعتبرنا اصطلاح المثني هنا كان ذلك من اتحاد الجهة فيرد على قوله هنا والقري من كل جهة تحجب البغدى إلخ فلما نظرنا في ذلك إلى الاصطلاح الآخر لم يدخل في قوله هنا والقري من كل جهة تحجب البغدى فلا يرد عليه وهذا معنى

الأظهر فلا يرد عليه نعم، إن كانت البغدى من جهة أخرى لم تُحجب كما في الجدة العليا في الصورة السابقة فإن بنتها التي هي أم أم الميت لا تُسقطها لأنها أعني العليا أم أم أبيه فهي مُساوية لها من جهة الأب فورثت معها لا من جهتها وليس لنا جدة ترث مع بنتها الوراثية إلا هذه. (والقريب من جهة الأم) كأم أم (تُحجب البغدى من جهة الأب كأم أم أب)؛ لأن لها قوتين: قُربها بذرجة، وكون الأم كالأصل لِتَحَقُّقِ نِسْبَةِ المِيتِ لها ولا كذلك الأب والجدات كقربها. (والقريب من جهة الأب) كأم أب (لا تُحجب البغدى من جهة الأم) كأم أم الأم (في الأظهر) بل يشتر كان في الشُّدْسِ لأن الأب لا يحجبها فالجدة المُذلية به أولى وفارق هذا

• فود: (لم تُحجب) أي فيكون الشُّدْسُ يَتَّبِعُهَا بِضَمَّتَيْنِ اه مُعْنَى. • فود: (كما في الجدة العليا) في التَّمثِيلِ به نَظَرُ يَظْهَرُ بِالتَّامُّلِ وقوله فهي مُساوية إلخ في المُساوَاةِ نَظَرُ مَبْنِيٍّ عَلَى التَّظَرِّ السَّابِقِ اه سَيَدُ عُمَرُ وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّظَرِّ الْأَوَّلِ أَنْ بَنَتْ الْعُلْيَا الْمَذْكُورَةَ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ مَفْرُوضٌ مَوْتُهَا فَلَيْسَتْ بِوَارِثَةٍ وَوَجْهَ التَّظَرِّ الثَّانِي أَنْ الرَّاِطَةَ بَيْنَ الْعُلْيَا وَالْمِيتِ اثْنَانِ وَبَيْنَ بَنَتِهَا عَلَى قُرْبِ حَيَاتِهَا وَالْمِيتِ وَاحِدَةٌ فَلَا مُساوَاةَ. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَصُورَتُهَا لِيَزَيِّنَ مَثَلًا بَتَانِ حَفْصَةُ وَعُمَرُ وَلِحَفْصَةَ ابْنٌ وَلِعُمَرُ بَنَتْ بَنَتْ فَتَنَحَّجَّ ابْنُ حَفْصَةَ بَنَتْ بَنَتْ خَالَتِهِ عُمَرُ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ فَلَا تُسْقَطُ عُمَرُ الَّتِي هِيَ أُمُّ أُمِّ الْوَلَدِ أُمُّهَا زَيْنَبُ لَأَنَّهَا أُمُّ أُمِّ ابْنِ الْوَلَدِ اه وهي ظاهرة. • فود: (في الصورة السابقة) أي في قوله وقد ترث وابن ابنها أو ابن بنتها هي إلخ اه ع ش. • فود: (أم أم أبيه) لعل هذا في الشُّقِّ الثَّانِي مِنَ الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وهو ما لو مات عن بنتها وترك ولداً مَتَزَوَّجًا بَنَتْ خَالَتِهِ إلخ أَمَا الشُّقُّ الْأَوَّلُ مِنْهَا فَيَقَالُ فِيهِ أُمُّ أَبِي أَبِيهِ اه سم. • فود: (كالأصل) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى هِيَ الْأَصْلُ اه. • فود: (بل يشتر كان) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ وَلَعَلَّ التَّذْكِيرَ بِتَأْوِيلِ الْوَارِثِينَ مَثَلًا. • فود: (وفارق هذا) أي الْقُرْبُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ وَلَعَلَّ التَّذْكِيرَ بِتَأْوِيلِ الْوَارِثِ مَثَلًا.

قوله فلا يرد عليه. واعلم أنه تحصل من المقام أن غير المُذلية تارة تكون القُربى حَاجِبَةً لِلْبَغْدَى فِيهَا وَتَارَةً لَا وَأَنَّ الْمُصَنَّفَ عَلَى تَقْرِيرِ مَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ لَمْ يَعُدَّ غَيْرَ الْمُذليةِ مِنْ اتِّحَادِ الْجِهَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلْ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ بِدَلِيلِ كَلَامِهِ هُنَا وَفِيمَا سَيَأْتِي. لَكِنْ عَدَّ غَيْرَ الْمُذليةِ مِنْ اتِّحَادِ الْجِهَةِ فِي الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ لَيْسَ لَهُ كَبِيرُ مَعْنَى بَلْ لَعَلَّ الْأَقْعَدَ جَعَلَهَا جِهَةً أُخْرَى مُطْلَقًا وَيَكُونُ كَلَامُهُ هُنَا فِي اتِّحَادِ الْجِهَةِ وَكَلَامُهُ الْآتِي وَتَفْصِيلُهُ فِيهِ مَعَ اخْتِلَافِهَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ عُدَّتْ غَيْرُ الْمُذليةِ مِنْ اتِّحَادِ الْجِهَةِ مُطْلَقًا لَمْ يَرُدَّ مَا يَأْتِي عَلَى مَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ حَبِيزٌ يَكُونُ مُقْبَدًا لِمَا يَأْتِي أَوْ مُخَصَّصًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَنَافٍ بَيْنَ الْمُطْلَقِ وَالْمُقْبَدِ وَلَا بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فود: (فلا يرد عليه) أي على قوله هنا والقُربى مِنْ كُلِّ جِهَةِ إلخ وفيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ اغْتَبِرَ الْإِذْلَاءُ فِي الْإِتِّحَادِ لَمْ يَصِحَّ إِذْخَالُ قَوْلِهِ أَمْ لَا إلخ فِي كَلَامِهِ هُنَا وَإِلَّا كَانَ مَا يَأْتِي وَارِدًا عَلَيْهِ هُنَا وَأَمَّا اغْتِبَارُهُ فِي الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ فَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ حَمْلُ كَلَامِهِ هُنَا عَلَى اغْتِبَارِهِ وَأَمَّا تَعَدُّ الْجِهَةِ فِيهَا تَفْصِيلٌ. • فود: (أم أم أبيه) لعل هذا في الشُّقِّ الثَّانِي مِنَ الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وهو ما لو مات ابن بنتها وترك ولداً مَتَزَوَّجًا بَنَتْ خَالَتِهِ إلخ أَمَا الشُّقُّ الْأَوَّلُ مِنْهَا فَيَقَالُ أُمُّ أَبِي أَبِيهِ.

القرى من جهة الأم لقوة قرابتها بتبقيها ومن ثم حجب جميع الجدات من الجهتين بخلافه والقرى من جهة أمهات الأب كأم أم أب تُسقط بُغدى جهة أبيه كأم أم أبي الأب وأم أبي أبي الأب والقرى من جهة أبيه كأم أبي لا تُسقط بُغدى جهة أمهاته كأم أم أم الأب على الأظهر أخذًا برواية أهل المدينة عن زيد؛ لأنهم لكونهم أهل بلده أعرف بمزوجه من غيرهم .
(والأخت من الجهات) كلها (كالأخ) منها فيحجبها من يحجبها بتفصيله السابق نعم، الشقيقة أو التي لأب لا يحجبها فروض مُستغرفة حيث فرض لها والتي لأب لها الشدس مع الشقيقة والأخ ليس كذلك ولا يرد للعلم به من كلامه (والأخوات الخُلص لأب يحجبهن أخصًا) شقيقة مع بنت لاستغراقهما (أختان لأبوين) لأنه لم يبق من الثلثين شيء.....

• فود: (لقوة قرابتها) أي الأم. • فود: (بتبقيها) أي قرابتها. • فود: (حجبت) أي الأم. • فود: (بخلافه) أي الأب. • فود: (لا تُسقط الخ) بل تُشتركان في الشدس قال في شرح الرزوي والقرى من جهة أبي الأب كأم أبي الأب لا تحجب البغدى من جهة أمهات الأب كما سَمَلَه كلامه أي الرزوي واقتضاء كلام أضله لكن قال ابن الهائم الأصح خلافه لما قطع به الأكثرون أن قرى كل جهة تحجب بُعداها ومن أكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيما صححناه اه فَعَلِمَ أن الشارح غير موافق على ما صححه ابن الهائم اه سم بحذف. وفي ابن الجُمَالِ بُعد ذكر كلام شرح الرزوي ما نصه وجرى على هذا أي ما صححه ابن الهائم غيره اه. • فود: (كلها) إلى قول المتن يحجب في المتني لإا قوله ولا يرد إلى المتن وقوله شقيقة إلى المتن. • فود: (بتفصيله) فتحجب الأخت لأبوين بالأب والابن وابن الابن وتُحجب الأخت لأب بهؤلاء وأخ لأبوين، والأخت لأب باب وجد وولد وفرع ابن وإرث اه مُعْنِي. • فود: (فروض مُستغرفة) كزوج وأم وولديها وقوله حيث فرض لها أي للشقيقة أو التي لأب الشدس وتعمل المسألة إلى تسعة اه ابن الجُمَالِ. • فود: (والتي لأب الخ) عطف على الشقيقة الخ. • فود: (والأخ ليس كذلك) فإنه يسقط في الأولى بالاستغراق ويحجب في الثانية بالشقيق. • فود: (للعلم به من كلامه) أما الأولى فَيَمَّا يَأْتِي ابن الجُمَالِ أي في فصل إزيت الحواشي وأما الثاني فَمِنْ قوله السابق أي في الفروض ولأخت أو أخوات لأب مع أخت لأبوين مُعْنِي. • فود: (مع بنت) أي أو بنت ابن اه سم.

• فود: (والقرى من جهة أبيه كأم أب أبيه لا تُسقط بُغدى جهة أمهاته الخ) في شرح الرزوي والقرى من جهة أبيه كأم أبي الأب لا تحجب البغدى من جهة أمهات الأب كأم أم أم الأب كما سَمَلَه كلامه واقتضاء قول أضله نَقْلًا عَنِ الْبَقَوِيِّ فِيهِ الْقَوْلَانِ يُعْنِي فِي مَسْأَلَةِ قَبْلُهَا لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْهَائِمِ الْأَصْحَحُ خِلَافَهُ لِمَا قَطَعَ بِهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّ قُرَى كُلِّ جِهَةٍ تَحْجُبُ بُعْدَاها وَلِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِنْ كَلَامِ الْبَقَوِيِّ حِكَايَةُ الْقَوْلَيْنِ بِلَا تَرْجِيحٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّرْتِيبِ عَلَى خِلَافِ الْأَتِّحَادِ فِي الرَّاجِحِ مِنْهُ قَالَ وَمَنْ أَكْثَرَ النَّظَرِ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ لَا يَتَوَقَّفُ فِيمَا صَحَّحْنَاهُ انْتَهَى فَعَلِمَ أَنَّ الشَّارِحَ غَيْرَ مُوَافِقٍ عَلَى مَا صَحَّحَهُ ابْنُ الْهَائِمِ. • فود: (مع بنت) أي أو بنت ابن.

وخرج بالخُلص ما لو كان معهم أخ لأب فيعصبهون وبأخذ الثلث هو وهما. (والمعتقة كالمعتق) فيحجبها عصباء النسب (وكل عصبية) لم تنتقل للفرض وهو غير ابن لما قدمه أولاً أنه لا يحجب (يحجب) استشكل تسمية هذا حجباً بما يزوده أنه لا مشاحة في الاصطلاح فأخذ شارح بقضية الإشكال ليس في محلّه (أصحاب فروض مستغرفة) للمال كزوج وأم وولد أم وعم لا شيء للعَمّ للخبر الموثق عليه «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر» وخرج بقولي لم ينتقل للفرض الأخ لأبوين في المشرقة والأخت لأبوين أو لأب في الأكدرية فكل منهما عصبية ولم يحجبها الاستغراق؛ لأنه انتقل للفرض، وإن لم يرث به في الأكدرية. (تنبيه) شرط الحجب في كل ما مر الإرث فمن لا يرث لمانع مما يأتي لا يحجب غيره جزمائاً ولا نقصائاً أو يحجب فذلك إلا في صور كالإخوة مع الأب يحجبون به ويؤدون الأم من الثلث إلى السدس وولدها مع الجد يحجبان به ويؤدّانها إلى السدس ففي زوج وشقيقة وأم وأخ لأب لا شيء للأخ مع أنه مع الشقيقة يؤدّان الأم إلى السدس.

• فؤد: (وخرج بالخُلص إلخ) هذا في مسألة المن لا فيما زاده اسم. • فؤد: (وبأخذ الثلث هو إلخ) أي للذكر مثل حظ الأنثيين إله ابن الجمال. • فؤد: (وهما) الأولى وهن كما في ابن الجمال. • فؤد: (كزوج إلخ) إلى قوله إلا في صور في المعنى وإلى الفصل في النهاية. • فؤد: (في المشرقة) بفتح الزاء وكسرها أي في زوج وأم أو جدّة وإخوة لأم وعصبية شقيق فاضلها من بيتة للزوج النصف ثلاثة وللأم أو الجدّة السدس واحد وللإخوة للأم الثلث اثنان فلم يبق للعصبية الشقيق شيء وكان مقتضى الحكم السابق أن يسقط لاستغراق الفروض لكن المشهور عن الإمام الشافعي الذي قطع به الأصحاب التثريب بين الإخوة للأم والإخوة الأبقاء كأنهم كلهم أولاد الأم وتقسيم الثلث بينهم بالسوية اه ششوري. • فؤد: (في الأكدرية) أي في زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب فاضلها من بيتة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس فيأخذه الجد وكان مقتضى ما سبق أن يسقط الأخت لكن مذهبنا كالمالكية والحنابلة أن يفرض النصف للأخت والسدس للجد حتى تعول المسألة إلى تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجد واحد وللأخت ثلاثة ولما كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها لزادت على الجد ردت بقدر الفرض إلى التصيب بالجد فيقسم حصته ليحصبها وتقسم الأربعة بينهما اثلاثاً للذكر مثل حظ الأنثيين اه ششوري. • فؤد: (لما ياتي) أي في الموانع. • فؤد: (أو ليحجب) عطف على قوله لمانع. • فؤد: (يحبون) ببناء المفعول وقوله: (ويؤدون) ببناء الفاعل. • فؤد: (وولدها) أي الأم عطف على الإخوة. • فؤد: (وفي زوج إلخ) عطف على قوله: (في صور)، وعدم عطفيه على الإخوة كما فعله بعض الشراح لعله لعدم استقلال الحاجب هنا في الحجب. • فؤد: (لا شيء للأخ) فللزوج النصف وللشقيقة النصف وللأم السدس ويسقط الأخ من الأب وهو

• فؤد: (وخرج بالخُلص إلخ) هذا في مسألة المن لا فيما زاده.

فصل: في إرث الأولاد ولولاد الابن اجتماعاً وانفراداً

(الابن) المنفرد (يستغرق المال) بالمصوبة (وكذا البثون) إجماعاً (وللبنت) المنفردة عمن يعصبها (التصف ولينتين) كذلك (فصاعداً الثلثان) كما مرّ وذكر هنا تميمًا ونوطقة لقوله (ولو اجتمع بثون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الأنثيين) للآية والإجماع وفُضِّل الذكر لا اختصاصه بنحو الثمرة وتحمل العقل والجهاد وصلاحيته للإمامة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلاً؛ لأن له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الأولى بل قد تستغني بالزوج ولم يُنظر إليه لأن من شأنها الاحتياج ولأنه قد لا يرغب فيها غالباً إذا لم يكن لها مال فأبطل تعالى حزمًا الجاهلية لها. (وأولاد الابن) وإن سفلوا (إذا انفردوا كأولاد الصلب) فيما ذكر إجماعاً لتزويجهم منزلتهم (فلو اجتمع العتقان) أي أولاد الصلب وأولاد الابن (فلان كان من ولد الصلب ذكر) وحده أو مع أنثى (حجب أولاد الابن) إجماعاً (والا) يمكن منهم ذكر (فلان كان للصلب بنت فلها التصف والباقي لولد الابن الذكور أو الذكور والإناث) للذكر مثل حظ الأنثيين كأولاد الصلب (فلان لم يكن) منهم (إلا أنثى أو إناث فلها أو لهنّ الشدس) تكملة الثلثين إجماعاً

مع الشققة حباً الأم إلى الشدس فهي مخجوبة بمخجوب ووارثه ابن الجمال أي وتعمل الستة أصل المسألة إلى سبعة.

(فصل: في إرث الأولاد)

• قوله: (في إرث الأولاد) إلى الفصل في النهاية لآ قوله تنية إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله وقد يدخل إلى المتن وقوله ولو كان في هذا المثال إلى قالوا.

• قوله (سبي): (يستغرق) المال لو عثر هنا وفيما سياتي بالتركة لتشمل غير المال كان الأولى اه مغني.

• قوله: (المنفردة عمن يعصبها) عبارة المغني الواحدة اه. • قوله: (كذلك) أي المنفردتان عمن يعصبهما. • قوله: (كما مرّ) أي في فصل أصحاب الفروض. • قوله: (تتميمًا) أي للأقسام مغني.

• قوله (سبي): (بنون وبنات) المراد به الجنس الصادق بالقليل والكثير. • قوله: (وهي لها) أي الأنثى.

• قوله: (ولم يُنظر إليه) أي الزوج اه ع ش أي الاستغناء بالزوج. • قوله: (وإن سفلوا) عبارة المغني وإن نزل اه وهي الأولى.

• قوله (سبي): (إذا انفردوا) أي عن أولاد الصلب. • قوله: (أو مع أنثى) عبارة المغني أو مع غيره اه أي ذكرًا أو أنثى. • قوله: (والا) أي يمكن منهم أي من أولاد الصلب.

• قوله (سبي): (لولد الابن الذكور) فقط بالسوية بينهم مغني. • قوله: (كأولاد الصلب) أي قياساً عليهم. • قوله: (فلان لم يكن منهم) أي من أولاد الابن اه مغني.

(فصل)

• قوله: (ولم يُنظر إليه) كان المراد إلى أنه يكفيها فلا تكون محتاجة لتفسيها أيضًا.

ولخير مسلم وأنه عليه السلام قضى به للواحدة (وإن كان للصلب بنتان فصاعداً أخذتا) أو أخذن (الثلثين) إما سبق (والباقي لوليد الابن الذكور أو الذكور والإناث) للذكر مثل حظ الأنثيين (ولا شيء للإناث الخُلص) إجماعاً (إلا أن يكون أسفل منهن) أو مساوينهن كما فهم بالأولى وقد يدخل فيما قبله بجعل قوله لوليد الابن للجنس الصادق بأخيهن وابن عمتهن بل صرح بذلك في قوله الآتي إلا أن بنات الابن يعصبنهن من في درجتين أو أسفل.

(تنبيه) المتبادر من كلامهم أن المراد بالخُلص أن لا يكون معهن مُعَصَّبٌ مُساوٍ أو أنزل عليه فلا استثناء مُتَقَطِّعٌ لأنهن مع وجوده لسن بخُلص ويصح كونه مُتَّصِلاً بجعل الخُلص مقصوراً على من ليس معهن أخ وحينئذ يختص المُساوي الذي أشرنا لدخوله بابن العم وفيه ما فيه (ذكر في معصبتهم) لتعذر إسقاطه لكونه عصباً ذكراً وحيارته مع بُعْده أو مساواته فأخذ الواحد منه مثلي نصيب الواحدة منهن.....

• قوله: (قضى به) أي بالسُّنن. • قوله: (لِلوَاحِدَةِ) أي وقس بها الأكثر اه ابنُ الجُمَال. • قوله: (إما سبق) أي في فصل أصحاب الفروض.

• قوله: (سُنن) (لَوْلِيدِ ابْنِ الذَّكَوْر) أي بالسُّوِيَّةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • قوله: (وَقَدْ يَدْخُلُ) أي حُكْمُ الْمُسَاوِي فِيمَا قَبْلَهُ أَيْ فِي قَوْلِهِ أَوِ الذَّكَوْرُ وَالْإِنَاثُ مِنْ قَوْلِهِ وَالبَاقِي لَوْلِيدِ ابْنِ الذَّكَوْرِ إلخ. • قوله: (بِجَعْلِ قَوْلِهِ لَوْلِيدِ ابْنِ) أي الابن في هذا المَرْكَبِ الإِصْطَفَى. • قوله: (الصَّادِقِ بِأَخِيهِنَ إلخ) أي بَنَاتِ الصُّلْبِ.

• قوله: (بَلْ صَرَّحَ بِذَلِكَ) أي بِحُكْمِ الْمُسَاوِي. • قوله: (إِلَّا أَنْ بَنَاتُ إلخ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي.

• قوله: (وَيَصْبَحُ كَوْنُهُ) أي الْإِسْتِثْنَاءُ. • قوله: (مَقْصُورًا عَلَى مَنْ إلخ) أي فَوْجُودُ ذَكَرٍ أَسْفَلَ لَا يَنْتَعِ أَنَّهُنَّ خُلَصَ بِهَذَا الْمَعْنَى. • قوله: (وَحَيْثُ يَخْتَصُّ إلخ) لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخْتَصَّ الْمُسَاوِي بِابْنِ الْعَمِّ كَانَ الْمَعْنَى وَلَا شَيْءَ لِلْإِنَاثِ الْخُلَصَ عَنِ الْإِخِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ مَنْ فِي دَرَجَتَيْنِ مِنَ الْإِخِ وَابْنِ الْعَمِّ أَوْ أَسْفَلَ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ بِالنَّسْبَةِ لِلْإِخِ. • قوله: (أَشْرْنَا إلخ) أي يَقُولُهُ أَوْ مُسَاوِيَهُنَّ.

• قوله: (بَابِنِ الْعَمِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَخْتَصُّ. • قوله: (بَابِنِ الْعَمِّ) لَا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي خُصُوصِ أَوْلَادِ ابْنِ فَالْمُرَادُ بِالْخُلَصِ مَنْ لَيْسَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ مِنْ أَوْلَادِ ابْنِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ وَوُجُودُ ذَكَرٍ أَسْفَلَ لَا يَنْتَعِ أَنَّهُنَّ خُلَصَ بِهَذَا الْمَعْنَى سَمِ ابْنُ الْجُمَالِ. • قوله: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) إِذْ لَا وَجْهَ لِلِإِخْتِصَاصِ فَلَا يَخْلُو ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ عَنِ الْإِشْكَالِ فِي الْمُتَّصِلِ فَتَمَيَّنِ الْمُتَقَطِّعُ اه كُرْدِي. • قوله: (وَحْيَارَتُهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى إِسْقَاطِ إلخ عِبَارَةَ الْمُعْنَى إِذْ لَا يُمَكِّنُ إِسْقَاطُهُ لَآتِهِ عَصَبَةً ذَكَرًا وَلَا إِسْقَاطُ مَنْ فَوْقَهُ وَإِفْرَادُهُ بِالْمِيرَاثِ مَعَ بُعْده إلخ وَعِبَارَةُ ابْنِ الْجُمَالِ لِتَعَذُّرِ إِسْقَاطِهِ لِكَوْنِهِ عَصَبَةً ذَكَرًا وَلَا يُمَكِّنُ إِسْقَاطُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَحْيَارَتُهُ لِلْبَاقِي دُونَهَا فَأَخَذَتْ مَعَهُ الْبَاقِي لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَفِي التَّأْوِيلِ بِالْأَوَّلَى اه.

• قوله: (وفي ما فيه) لا يخفى أن كلام المصنف في خصوص أولاد الابن فالمراد بالخُلص من ليس معهن ذكر من أولاد الابن والاستثناء مُتَّصِلٌ وَوُجُودُ ذَكَرٍ أَسْفَلَ لَا يَنْتَعِ أَنَّهُنَّ خُلَصَ بِهَذَا الْمَعْنَى.

ويُسَمَّى الأخ المَبَارَك. (وأولادُ ابنِ الابنِ مع أولادِ الابنِ كأولادِ الابنِ مع أولادِ الصُّلب) في جميع ما مرَّ (وكذا سائرُ المنازِلِ) فلكلِّ ذي دَرَجَةٍ نازِلَةٍ مع أعلى منها حكمٌ ما دُكِرَ (وإنما يعصِبُ الذَّكَرُ التَّأْزِلَ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ) كأخته وبنت عَمِّه فيأخذُ مثليها استغْفِرُ الثَّلَاثَانِ أم لا وخرج بمنَّ في دَرَجَتِهِ مَنْ هِيَ أَسْفَلُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يُسْقِطُهَا (ويعصِبُ مَنْ) هِيَ (لَوْ أَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثِينَ) كَبْنَتَيْنِ وبنتِ ابْنِ وَابْنِ ابْنِ ابْنٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لَهَا مِنْهُمَا شَيْءٌ كَبْنَةٍ وبنتِ ابْنِ وَابْنِ ابْنِ ابْنِ فَلَهَا الشُّدُسُ وَتَسْتَفْنِي بِهِ وَلَهُ الثُّلُثُ الْبَاقِي، وَلَوْ كَانَ فِي هَذَا الْمِثَالِ بَنْتُ ابْنِ ابْنٍ أَيْضًا قُسِمَ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَا شَيْءَ لَهَا فِي الشُّدُسِ الَّذِي هُوَ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ فَعَصَبَهَا قَالُوا وَلَيْسَ لَنَا مَنْ يَعَصِبُ أختَهُ وَعَمَّتَهُ وَعَمَّةُ أَبِيهِ وَجَدُّهُ وَبَنَاتُ أَعْمَامِهِ وَأَعْمَامُ أَبِيهِ وَجَدُّهُ إِلَّا الْمُسْتَقِيلُ مِنْ أَوْلَادِ ابْنِ.

فصل في كيفية إرث الأصول

وقدَّم الفروع؛ لأنَّهم أقوى (الأب يَرِثُ بفرضي) فقط هو الشُّدُسُ غيرَ عَائِلٍ (إذا كان معه ابنٌ أو ابْنُ ابْنٍ) وَاِرِثَ أو بنتانِ وأُمَّ وعَائِلًا إذا كان معه بنتانِ وأُمَّ وزَوْجٌ (و) يَرِثُ (بتعصيب) فقط (إذا لم يكن) معه (ولَدٌ ولا وَلَدٌ ابْنٍ) سواءً انْفَرَدَ أو كان معه ذُو فَرْضٍ آخَرَ كزَوْجَةٍ أو أُمَّ أو جَدَّةٍ (و) يَرِثُ (بهما إذا كان) معه (بنتٌ أو بنتٌ ابْنٍ) أو هما أو بنتانِ أو بنتا ابْنٍ (له الشُّدُسُ فرضًا).....

• فَوَدَّ: (وَيُسَمَّى الأخ المَبَارَك) راجع المَرَادُ بِأَخَوْتِهِ فِي الْأَسْفَلِ مُطْلَقًا وَفِي الْمُسَاوِي إِذَا كَانَ ابْنُ عَمِّهِ أَسْمَ وَقَدْ يُقَالُ الْمَرَادُ بِالْأَخِ مُطْلَقًا الْقَرِيبُ مِنَ الْحَوَاشِي مَجَازًا كَمَا يُؤَيِّدُهُ تَسْمِيَةُ بَعْضِهِمْ لَهُ بِالْقَرِيبِ الْمَبَارَكِ. • فَوَدَّ: (فَلِكُلِّ ذِي دَرَجَةٍ نَازِلَةٍ إلخ) كأولادِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ مع أولادِ ابْنِ ابْنِ. • فَوَدَّ: (فَيَأْخُذُ) أَيِ الذَّكَرُ التَّأْزِلَ مِنْ أَوْلَادِ ابْنِ ابْنِ وَقَوْلُهُ مِثْلِيهَا أَيِ الْأُنثَى الَّتِي فِي دَرَجَتِهِ مِنْهُمْ. • فَوَدَّ: (اسْتَغْفِرُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ الثَّلَاثَانِ نَائِبٌ فَاعِلُهُ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَيَعَصِبُهَا مُطْلَقًا سِوَاءً أَفْضَلَ لَهَا مِنَ الثَّلَاثِينَ شَيْءٌ أَمْ لَا أ. • فَوَدَّ: (فَلَهَا الشُّدُسُ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي لَمْ يَعْصِبْهُمَا لِأَنَّ لَهَا فَرْضًا اسْتَفْنَتْ بِهِ عَنْ تَعْصِيهِ وَلَا يُقَالُ تَأْخُذُ الشُّدُسُ وَيَعْصِبُهَا فِي الْبَاقِي لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ فَرْضَيْنِ وَتَعْصِيْبٍ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ خِصَائِصِ الْأَبِ وَالْجَدِّ أ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَبْنَتَيْنِ ابْنِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَنَتِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ. • فَوَدَّ: (قَالُوا إلخ) أَيِ قَالَ الْفُرْصِيُّونَ لَيْسَ فِي الْفَرَائِضِ مَنْ إلخ أ. مُغْنِي.

(فَصَلِّ: فِي كَيْفِيَّةِ إِرْثِ الْأَصُولِ)

• فَوَدَّ: (وقدَّم للفروع) أَيِ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ. • فَوَدَّ: (لأنَّهم أقوى) أَيِ بِدَلِيلِ أَنَّ ابْنَ قَدْ فُرِضَ لِلأَبِ مَعَ الشُّدُسِ وَأَعْطِيَ هُوَ الْبَاقِي وَلِأَنَّهُ يَعْصِبُ أختَهُ بِخِلَافِ الْأَبِ أ. ع. ش. • فَوَدَّ: (فَقَطُّ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَعَائِلًا) أَيِ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ. • فَوَدَّ: (أَوْ هُمَا) قَالُوا فِي كَلَامِهِ مَا يَمْنَعُهُ خُلُوُّ لَا مَا يَمْنَعُهُ جَمْعُهُ نَهَايَةً.

• فَوَدَّ: (وَيُسَمَّى الأخ المَبَارَك) راجع المَرَادُ بِأَخَوْتِهِ فِي الْأَسْفَلِ وَفِي الْمُسَاوِي إِذَا كَانَ ابْنُ عَمِّهِ. • فَوَدَّ: (مَنْ هِيَ أَسْفَلُ مِنْهُ) يَدْخُلُ فِيهَا بَنَتُهُ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ هَذِهِ لَا شَيْءَ لَهَا) فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهَا قَدْ يَكُونُ لَهَا

والباقي بعد فرضيهما) أي فرض الأب وفرض بنت الابن قيل لا يصح إفراد الضمير وإن وجب بعد العطف بأو لاقتضائه أنه عند اجتماعيهما يأخذ الباقي بعد فرض أحدهما انتهى وهو صحيح إلا قوله وأن إلى آخره بناء على أن الضمير كما تقرر في حله للأب والبنت أو وبنت الابن ولم يسيق في هذين قول المحشني قوله : أو بعد فرضي البنت وبنت الابن ليس هذا في النسخ بأيدينا اهـ . عطف بأو على أنها تدخل في عبارته ويصح شمول عبارته للبنت وبنت الابن فيصح ما قاله ويؤيد عليه فرضا البنين وبنتي الابن.....

• قوله (سني): (والباقي إلخ) أي وله الباقي وهو الثلث أو السدس اهـ معني . • قوله: (إفراد الضمير) أي ضمير فرضيهما . • قوله: (وإن وجب إلخ) أي إفراد الضمير مطلقاً وإنما عبر بكلمة الوصل لما تقدم عن سم عن ابن هشام أن أو التويعية أي كما هنا كالواو في رعاية المطابقة وعليه لا يجب الإفراد هنا بل لا يجوز وإن لم يقتض ما ذكر . • قوله: (لاقتضائه) أي الإفراد هنا على أن أو يمنع الخلو فقط . • قوله: (إنه) أي الأب . • قوله: (هنا اجتماعيهما) أي اجتماع البنت وبنت الابن مع الأب . • قوله: (يأخذ الباقي إلخ) أي ليس كذلك فلاجل ذلك الاقتضاء القاصد عدل عن الأفراد الواجب اهـ كزدي . • قوله: (بعد فرض أحدهما) أي فرض البنت وبنت الابن وفي هذا الصنيع قصور في المعنى ؛ لأن الذي يأخذه بالمصوبة ليس الباقي بعدما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضاً فليتأمل اهـ سم . • قوله: (إلا وإن إلخ) أي قوله وإن إلخ . • قوله: (بناء على إلخ) أي عدم صحة قوله المذكور مبني على إلخ . • قوله: (في حله) أي حل الضمير وتفسيره . • قوله: (لم يسنق في هذين عطف بأو) أي لم يسنق في إفادة هذين الازتياطين أي ازياط البنت مع الأب وازتياط بنت الابن مع الأب عطف بأو وإنما هو في إفادة ازياط بنت الابن مع البنت وبه يندفع ما لهم هنا . • قوله: (عطف بأو) بل ولا غيرها . • قوله: (على أنها إلخ) أي هذا المبني عليه أغني كونه الضمير للأب والبنت إلخ مبني على أن الأب والبنت وبنت الابن تدخل في عبارة المصنف بجعل أو لمنح الخلو فقط في الحل بخلاف ما إذا لم تدخل فيها أي بجعل أو لمنح الخلو والجمع ممّا . • قوله: (ويصح شمول عبارته إلخ) عبارة ابن الجمل ويصح رجوع ضمير فرضيهما للبنت وبنت الابن وحيث لا يصح إفراد الضمير وإن وجب بعد العطف بأو ؛ لأن محله مع صحة المعنى وهنا يمتنع لاقتضائه أنه عند اجتماعيهما إلخ اهـ . • قوله: (فيصح ما قاله) أي بتمامه . • قوله: (ويؤيد عليه) على المصنف مطلقاً سواء رجع الضمير إلى الأب والبنت أو وبنت الابن أو إلى البنت وبنت الابن قال ابن

في ذلك السدس مع أن قضية كونهما في درجته أنها تأخذ بالتعصيب مطلقاً فليراجع
(فصل)

• قوله: (أو بعد فرضي البنت وبنت الابن) في هذا الصنيع قصور في المعنى ؛ لأن الذي يأخذه بالمصوبة ليس الباقي بعدما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضاً فتأمله وقوله على أنها تدخل إلخ أي بجعل أو لمنح الخلو فقط . • قوله: (لاقتضائه) فيه نظر فليتأمل . • قوله: (ولم يسنق في هذين) إن كان المشار إليه

فإن له ما فضل عن فرضيهما أيضاً (بالفصولة) للخبر السابق آنفاً .
 (وللأم الثلث أو الشدس في الحالين السابقين في الفروض) وذكر تميمًا وتوطئة لقوله (ولها في
 مسألتني زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج) أصلها من اثنين للزوج واحد يبقى واحد
 على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنين وللأم واحد ثلث
 ما بقي (أو الزوجة) أصلها من أربعة؛ لأن فيها ربما وثلث ما يبقى ومنها تصح للزوجة واحد
 وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعفها؛ لأن كل أنفى مع ذكر من جنسها له
 مثلاًها، وقال ابن عباس بعد إجماع الصحابة على ما تقرر، وخزق الإجماع إنما يحرم على
 من لم يكن موجوداً عنده كما يأتي في العول لها الثلث كأملاً لظاهر القرآن وأجاب الآخرون
 بتخصيصه بغير هذين الحالين لنص القرآن على أن له مثليهما عند انفادهما فكذا عند اجتماع
 غيرهما معهما إذ لا يتمثل بين الحالين فرق ولم يغيروا شدس في الأول وربيع في الثاني....

الجمال وجوابه أي الإيراد المذكور أن المراد بقول المتن إذا كان بث الخ مثلاً فلا يراد به أقول، وقد
 يجاب أيضاً بحمل البنت وبنت الابن في كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة .
 • فؤد: (فإن له ما فضل عن فرضيهما) أي وعن الشدس أيضاً فرضاً والباقي بالمصوبة وإن أوهمت
 عبارته تخصيصه بالثاني فتأمل اه سيّد عمر . • فؤد: (للمخبر السابق إلخ) أي في شرح وكل عصبية يخجبه
 أصحاب إلخ . • فؤد: (وذكر تميمًا) إلى الفضل في النهاية الآفوله وزعم إلى قوله ويلقبان .
 • فؤد: (أصلها من اثنين) مخالفت لما عليه الجمهور بل الاتفاق كما في الروضة من أن أصلها بنت
 وسباني أي في كلام الشيخ في فضل التضحيق والله أعلم اه سيّد عمر عبارة المصنف في الزوج في
 المسألة الأولى وهي من اثنين النصف والباقي ثلث للأم وثلث للأب وأقل عدده نصف صحيح وثلث
 ما يبقى بنت فتكون من بنت فهي تاصيل لا تضحيق كما سباني في الأصلين الزائدين اه . • فؤد: (ومنها
 تصح) أي من الأربعة تصح المسألة . • فؤد: (له) أي للأب وقوله ضعفها أي الأم أي نصيبها .
 • فؤد: (من جنسها) أي بأن كانا في درجة واحدة وتساويا في الصفة اه ع ش . • فؤد: (وخزق الإجماع)
 مبتدأ خبره قوله إنما يحرم إلخ والجمله اعتراضية . • فؤد: (إنما يحرم إلخ) أي فلا إجماع حقيقة اه
 سم . • فؤد: (هذه) أي وقت انعقاد الإجماع . • فؤد: (لها الثلث إلخ) مقول قال . • فؤد: (بتخصيصه)
 أي ظاهر القرآن اه رشدي . • فؤد: (بغير هذين الحالين) أي اللذين في المتن . • فؤد: (هنا انفادهما)
 أي الأبوين . • فؤد: (غيرهما) يعني أحد الزوجين . • فؤد: (بين الحالين) أي حال الانفرد والاجتماع .
 • فؤد: (في الأول) أي في مسألة الزوج وقوله في الثاني أي في مسألة الزوجة .

الأب والبنت أو وبنت الابن فكان اللائق أن يقول ولم يسبق في الأوليين وإن كان ذلك يجعله واحدة
 وما بعده لم يتأت قوله ولم يسبق فيما بعده وإن كان للبنت وبنت الابن لم يتأت قوله ولم يسبق وهو
 ظاهر فتأمل . • فؤد: (وخزق الإجماع) هو حال وقوله إنما يحرم أي فلا إجماع حقيقة .

تأدباً مع ظاهر لفظ القرآن وزعم أنه لا تأدب مع مخالفة معناه ليس في محله؛ لأن المخالفة للدليل كما هنا واجبة فليتمدح مخالفة المعنى وإمكان موافقة اللفظ كانت الموافقة له تأدباً أي تأدب وثلقبان بالفراوين تشبيها لهما بالكوكب الأعز أي المضيء لشهرتهما وبالغريتين؛ لأنه لا نظير لهما وبالغريتين لقضاء عمر رضي الله عنه فيهما بذلك .
(والجد كالأب) في جميع ما تقدم حتى في جمعه بينهما فيما مر، وقيل لا يأخذ في هذه إلا بالتعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو أوصى بشيء يثا يبقى بعد الفرض أو بمثل فرض بعض ورثته أو بمثل أقلهم نصيباً فإذا أوصى ليزيد بثلث ما يبقى بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلى الأول هي ليزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث التصيب ولا يرد عليه جمع زوج هو ابن عم أو معتق وزوجة معتقة بين الفرض والتعصيب؛ لأنه بجهتين والكلام في جميعهما بجهة واحدة (إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات) للميت كما مر (والجد يقاسمهم إن كانوا لأبوين أو لأب) كما يأتي تفصيله (والأب يسقط أمه) لأنها تذل به (ولا يسقطها) أي أم الأب (الجد)؛ لأنها لا تذل به.....

• قوله: (تأدباً مع ظاهر القرآن) فإن ظاهر القرآن أن لها ثلث جميع المال وهو مخالف لما لها هنا من السدس أو الربع اهـ ع ش. • قوله: (وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله ليس في محله. • قوله: (لأن المخالفة الخ) أي مخالفة ظاهر القرآن لأجل الدليل الضارب عنه. • قوله: (وثلقبان) أي مسألنا المتن والتذكير بتأويل الحالين.

• قوله (سبي): (كالأب) أي عند غيره. • قوله: (في جميع ما تقدم) أي في هذا الفصل وغيره ليكون الاستثناء متصلاً به رشدي إذ الحالان الأولان سبقا في فصل الحجب والثاني سبق في هذا الفصل كما ببه عليه السيد عمر رداً على سم. • قوله: (بينهما) أي الفرض والتعصيب. • قوله: (فيما مر) أي في قول المتن وبهما إذا كان بنت أو بنت ابن الخ أي في نظيرها. • قوله: (في هذه) أي فيما مر من مسألة جمع الأب بين الفرض والتعصيب. • قوله: (لزيد) أي الوصية المذكورة وصية لزيد. • قوله: (ولا يرد عليه) ما طريق الإيراد والمصنف لم يدع حضراً اهـ سم أقول يمكن أن يقال منشأ توهم المعتز ما اشتهر من أن الشكوت في مقام البيان يقتضي الحضرة فحيث أفاد المتن أن الأب والجد يرثان بهما أو هم ذلك الحضرة فيهما لكنه مدفوع بأن المقصود بيان كيفية إرث الأصول لا بيان من يرث بهما وحيث قل جواب الشارح على سبيل التنزيل والله أعلم اهـ سيد عمر. • قوله: (بجهتين) أي بالزوجية وبنوة العم أو الولاء في الأولى وبالزوجية والولاء في الثانية. • قوله: (في جميعهما) أي الفرض والتعصيب. • قوله: (كما مر) أي في فصل الحجب. • قوله: (لأنها لا تذل به) عبارة المصنف؛ لأنها زوجته والشخص لا يسقط زوجة

• قوله: (في جميع ما تقدم) هذا يوجب انقطاع الاستثناء الآتي أراد ما تقدم في هذا الفصل أو أعم فلهذا قال في جميع أخواله ليتمصل الاستثناء. • قوله: (ولا يرد عليه) ما طريق الإيراد والمصنف لم يدع حضراً.

(والأب في زوج أو زوجة وأبوين يزود الأم من الثلث إلى ثلث الباقي ولا يزودها الجد) بل تأخذ الثلث كاملاً؛ لأنه لا يساويها فلا يلزم تفضيلها عليه ولا يرذ على خصمه أن جد المعتني بحجبه أخو المعتني وابن أخيه وأبو المعتني بحجبهما؛ لأنه سيذكر ذلك بقوله لكن الأظهر إلى آخره وأن الأب لا يرث معه إلا جدة واحدة والجد يرث معه جدتان؛ لأنه معلوم من قوله والأب يسقط إلى آخره وأبو الجد ومن فوقه كالجد في ذلك وكل جد بحجب أم نفسه ولا يحجبها من هو فوقه فكل ما علا الجد درجة زاد معه جدة وإرثه فيرث مع الجد جدتان ومع أبي الجد ثلاث ومع جد الجد أربع وهكذا. (وللجدة الشدس) لما تقدم (وكذا الجدات) أي الجدتان فأكثر؛ لأن المراد بالجمع في هذا الباب ما فوق الواحد وذلك للحديث الصحيح أنه **«قضى للجدتين من الميراث بالشدس بينهما وفي مرسلي أنه أعطاه لثلاث جدات وعليه إجماع الصحابة (وترث منهن أم الأم وأمهاتها المذليات بإناث خلص) كأم أم الأم وإن علّت اتفاقاً ولا ترث من جهة الأم إلا واحدة دائماً (وأم الأب وأمهاتها كذلك) أي المذليات بإناث**

نفسه فالأب والجد سيان في أن كلا منهما يسقط أم نفسه اهـ. فود: (لا يساويها) أي في الدرجة. فود: (فلا يلزم تفضيلها عليه) أقول بل يلزم تفضيلها عليه في مسألة الزوج فلو قال فلا مخذور في تفضيلها عليه لكان نسب اهـ سيّد عمر وسمّ عبارة النهاية والمُعني فلا يلزم تفضيله عليها اهـ قال الرشيدي أي لا يلزمنا تفضيله عليها فاللزم بمعنى الوجوب لا اللزوم المنطقي. فود: (ولا يرذ على خصمه إلخ) يمكن دفعه أيضاً بأن ترتيب عصابات الولاء لم يسبق له ذكر فليس داخل في المشتكى منه اهـ سيّد عمر. فود: (وأبو المعتني يحجبهما) جملة حالة. فود: (سيذكر ذلك إلخ) أي في فصل الولاء. فود: (وإن الأب إلخ) عطف على قوله: (إن جد المعتني إلخ). فود: (لأنه معلوم إلخ) عطف على قوله: (لأنه سيذكر إلخ) فهو من العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد من غير تقدم المنجور ولا يجوز الجمهور. فود: (إلا جدة واحدة) وهي التي من جهة الأم. فود: (ومن فوقه) أي فوق الجد من أبيه. فود: (كالجد) خبر وأبو الجد. فود: (في ذلك) أي أنه يرث معه جدتان. فود: (فكل ما علا الجد درجة إلخ) وفي المعني هنا بسط وإيضاح تام حتى رسم هنا جنولاً. فود: (جدتان) أي أم الأب وأم الأم وإن علتا. فود: (ثلاث) أي أم الأب وأم الأم وأم الجد. فود: (أربع) أي والزابعة أم أبي الجد. فود: (لما تقدم) عبارة المعني كما مرّ وذكر توطئة لقوله وكذا الجدات اهـ وهي أحسن.

فود: (سني) (وكذا الجدات) سواء استويين في الإذلاء أم زادت إحداهما بجهة اهـ معني، وقد مرّ في المحجب مثال ذات الجهتين. فود: (في هذا الباب) أي باب الفرائض. فود: (وفي مرسلي) عبارة المعني وفي مراسيل أبي داود اهـ. فود: (وعليه إلخ) أي على ما في المرسلي. فود: (اتفاقاً) لو ذكره

فود: (فلا يلزم تفضيلها عليه) انظره في الأولى فلا قال فلا مخذور في تفضيلها عليه.

خُلصَ لِمَا صَحَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَسَمَ الشُّدُسَ بَيْنَ أُمِّ الْأُمِّ وَأُمِّ الْأَبِ لِمَا قِيلَ لَهُ، وَقَدْ أَثَرُ بِهِ الْأُولَى أُعْطِيَتْ التِّي لَوْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا وَمَنْعَتْ التِّي لَوْ مَاتَتْ وَرِثَهَا (وكذا أُمُّ أَبِي الْأَبِ وَأُمُّ الْأَجْدَادِ فَوْقَهُ وَأُمُّهَا تَهْنُ يَرِثُنَّ عَلَى الْمَشْهُورِ)؛ لِأَنَّهُنَّ يُذَلِّلْنَ بَوَارِثَ فَهِنَّ كَأُمِّ الْأَبِ لَا كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ (وضابطه) أَيِ إِرْثِهِنَّ الْمَعْلُومَ مِنَ السِّيَاقِ أَنْ تَقُولَ (كُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِمَحْضِ إِبْنِهَا) كَأُمِّ أُمِّ أُمِّ (أَوْ بِمَحْضِ ذُكُورِ) كَأُمِّ أَبِي الْأَبِ (أَوْ بِمَحْضِ إِبْنِهَا) كَأُمِّ أُمِّ أَبِي (أَوْ بِمَحْضِ ذُكُورِ) كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ (فَلَا تَرِثُ وَحَكِي ابْنُ الْمُثَنِّبِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ بِذِكْرِ بَيْنِ اثْنَيْنِ) كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ (فَلَا تَرِثُ وَحَكِي ابْنُ الْمُثَنِّبِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ).

فصل في إرث الحواشي

(الإخوة والأخوات لأبوين إذا) وفي نسخة إن (انفردوا) عن الإخوة والأخوات لأب (ورثوا كأولاد الصلب) فيأخذ الواحد فأكثر كل المال أو الباقي والواحدة نصفه والثنتان فأكثر ثلثيه والمُجْتَمِعُونَ الذَّكَرُ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَقَدْ أَمَّا الْإِبْنُ لَا يُعْجَبُ بِخِلَافِ الشَّقِيقِ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ هُنَا (وكذا إن كانوا لأب) وانفردوا عن الأبقاء فيأخذون المال كما ذُكِرَ إجماعاً (إلا) استثناءً مِمَّا تَصَمَّنَهُ كَلَامُهُ.....

عَقِبَ وَتَرِثُ مِنْهُنَّ كَمَا فِي الْمُثَنِّي لِيُظْهَرَ رُجُوعُهُ لِكُلِّ مِّنَ الْأَرْبَعِ كَانَ أُولَى. قُود: (لَمَّا قِيلَ الْخ) ظَرَفَ لِقَوْلِهِ قَسَمَ. قُود: (وَقَدْ أَثَرُ) أَيِ أَبُو بَكْرٍ بِهِ أَيِ بِالسُّدُسِ الْأُولَى أَيِ أُمِّ الْأُمِّ أَدْعَى ش. قُود: (أُعْطِيَتْ) وَقَوْلُهُ الْآتِي: (مَنْعَتْ) بَفَتْحِ التَّاءِ. قُود: (لَمْ يَرِثْهَا) أَيِ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ بَنِي. قُود: (وَرِثَهَا) أَيِ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ ابْنِ أَدْعَى ش.

قُود: (سَيِّ) (وَأُمُّهَا تَهْنُ) انظُرْ مَا فَائِدَتُهُ. قُود: (أَيِ إِرْثِهِنَّ) أَوْ يُقَالُ أَيِ مَنْ يَرِثُ مِنْهُنَّ بَلْ لَعَلَّهُ أَقْرَبُ إِلَى عِبَارَةِ الضَّابِطِ أَدْعَى ش. قُود: (حَتَّى ذَلِكَ) أَيِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الضَّابِطِ أَدْعَى ش.

(فصل: في إرث الحواشي)

قُود: (فِي إِرْثِ الْحَوَاشِي) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُهُ كَتَرِيفِ الْعَصَبَةِ أَدْعَى ش. قُود: (وَفِي نَسْخِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَقِيلَ إِلَى الْمُثَنِّي وَقَوْلُهُ لِيَرَاخِي إِلَى الْمُثَنِّي. قُود: (هَنَ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ) وَانظُرْ مَا فَائِدَتُهُ فِي حَقِّ الْأَشْيَاقِ مَعَ أَنَّ حَالَهُمْ لَا يَخْتَلِفُ بِالْأَنْفِرَادِ وَالْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورَيْنِ أَدْعَى ش. قُود: (كُلُّ الْمَالِ) أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَوْ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ وَقَوْلُهُ أَوْ الْبَاقِي أَيِ إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ. قُود: (الذَّكَرُ) بَدَلٌ مِنَ الْمُجْتَمِعُونَ أَيِ وَيَأْخُذُ الْمُجْتَمِعُونَ مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ الذَّكَرُ مِنْهُمْ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ. قُود: (هُنَا) أَيِ فِي التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَا قَدَّمَ.

قُود: (لَمْ يَرِثْهَا) أَيِ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ بَنِي وَقَوْلُهُ وَرِثَهَا أَيِ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ ابْنِ. قُود: (أَيِ إِرْثِهِنَّ) أَوْ يُقَالُ إِنَّ مَنْ يَرِثُ مِنْهُنَّ بَلْ لَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى عِبَارَةِ الضَّابِطِ. قُود: (كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ) فِي شَرْحِ الْفُصُولِ وَأُمِّ أَبِي أُمِّ أَبِي.

(فصل)

قُود: (هُنَا) أَيِ فِي التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَخْصُوصًا بِمَا قَدَّمَ.

أَنَّ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ كَالْأَشِقَاءِ (فِي الْمَشْرُوكَةِ) يَفْتَحُ الرِّاءَ الْمُشَدَّدَةَ، وَقَدْ تُكْسَرُ (وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ) أَوْ جَدَّةٌ (وَوَلَدًا أُمٌّ) فَكَثُرَ (وَأَخٌ) فَكَثُرَ (لِأَبَوَيْنِ) سِوَاءَ أَكَانُوا ذُكُورًا أَمْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا (فِي شَارِكِ الْأَخِ) الشَّقِيقِ فَكَثُرَ (وَلَدَيِ الْأُمِّ فِي الْفُلْثِ) بِأَخَوَةِ الْأُمِّ فَيَأْخُذُ كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي ذَلِكَ سِوَاءَ لاشْتِرَاكِهِمْ فِي الْقَرَابَةِ الَّتِي وَرَثُوا بِهَا وَهِيَ بُنُوَّةُ الْأُمِّ، وَقِيلَ يَسْقُطُ الشَّقِيقُ؛ لِأَنَّهُ عَصْبَةٌ وَلَمْ يَتَّقْ لَهُ شَيْءٌ (وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْأَخِ) لِأَبَوَيْنِ (أَخٌ لِأَبٍ) وَحَدَهُ.....

• فَوَدَّ: (أَنَّ الْإِخْوَةَ الْإِخ) يَبَيِّنُ لِمَا الْمُضْمُولَةِ. • فَوَدَّ: (يَفْتَحُ الرِّاءَ) أَيِ الْمَشْرُوكِ فِيهَا الشَّقِيقُ وَوَلَدُ الْأُمِّ عَلَى الْحَذَفِ وَالْإِصَالِ. • وَفَوَدَّ: (وَقَدْ تُكْسَرُ) بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ الشَّرِيكِ مَجَازًا.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَهِيَ زَوْجٌ الْإِخ) وَتُسَمَّى هَذِهِ أَيْضًا بِالْجِمَارِيَّةِ وَالْحَجَرِيَّةِ وَالْيَمِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي زَمَنِ سَيِّدِنَا عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَحَرَّمَ الْأَشِقَاءَ فَقَالُوا هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ جِمَارًا أَلَسْنَا مِنْ أُمٍّ وَاحِدَةٍ فَشَرَكُ بَيْنَهُمْ وَرَوِي كَانَ حَجَرًا مَلَقَى فِي الْيَمِّ وَبِالْيَمْنِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْهَا عَلَى الْجِنْتِ وَأَصْلُ الْمَسَالَةِ يَتَّصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الْأَخِ مَنْ يُسَاوِيهِ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ أُخْتُ صَحَّتْ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ وَلَا تَفَاضَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ جَدَّةٌ) يَتَّبِعِي فَكَثُرَ أَسْمَ عِبَارَةٍ شَرَحَ الْمَنْهَجُ وَالْجَدَّةُ كَأُمِّ حُكْمًا أَمْ لَا أَسْمَا أَيْ لَا تُسَمَّى مُشْرُوكَةً بِجَنِينٍ. • فَوَدَّ: (أَمْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا) الْأَوَّلَى قَطُّ أَوْ مَعَهُمُ اثْنَتَا تَامِلُ.

• فَوَدَّ: (وَإِنَاثًا) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ إِنَاثًا أَسْمَ. • فَوَدَّ: (فَيَأْخُذُ) أَيِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ الذَّكَورِ وَالذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ. • فَوَدَّ: (الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى) أَيِ مِنْ أَوْلَادِ الْأَبَوَيْنِ وَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ أَيِ فِي الْأَخِذِ كَوَاحِدٍ مِنْ أَوْلَادِ الْأُمِّ. • فَوَدَّ: (لِاشْتِرَاكِهِمْ الْإِخ) تَغْلِيلٌ لِكُلِّ مِنْ قَوْلِهِ فَيَأْخُذُ الْإِخ وَقَوْلُهُ الذَّكَرُ الْإِخ. • فَوَدَّ (سُيِّ): (وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْأَخِ الْإِخ) وَلَوْ كَانَ بَدَلَهُ حَتَّى يَفْتَقِدِي دُكُورَتِهِ هِيَ الْمَشْرُوكَةُ وَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ كَمَا مَرَّ وَبِتَقْدِيرِ أَنْوَتِهِ تَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ وَبَيْنَهُمَا تَدَاخُلُ فَتَصِحَّانِ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ وَالْأَصْرُ فِي حَقِّهِ دُكُورَتُهُ وَفِي حَقِّ الزَّوْجِ وَالْأُمِّ أَنْوَتُهُ وَيَسْتَوِي فِي حَقِّ وَلَدَيِ الْأُمِّ الْأُمْرَانِ إِذَا قَسَمْتَ فَضْلَ أَرْبَعَةٍ مَوْقُوفَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأُمِّ فَإِنْ بَانَ أَتَى أَخَذَهَا أَوْ ذَكَرًا أَخَذَ الزَّوْجُ ثَلَاثَةَ وَالْأُمُّ وَاحِدًا نِهَايَةً وَمُغْنِي وَشَرَحَا الزَّوْجِ وَالْمَنْهَجُ.

• فَوَدَّ: (يَفْتَحُ الرِّاءَ) أَيِ الْمَشْرُوكِ فِيهَا وَقَوْلُهُ، وَقَدْ تُكْسَرُ أَيِ عَلَى نِسْبَةِ الشَّرِيكِ إِلَيْهَا مَجَازًا. • فَوَدَّ: (أَوْ) جَدَّةٌ) يَتَّبِعِي فَكَثُرَ. • فَوَدَّ: (وَإِنَاثًا) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ إِنَاثًا. • فَوَدَّ: (وَلَدَيِ الْأُمِّ) هَلَا زَادَ الشَّارِحُ هُنَا أَيْضًا قَوْلَهُ فَكَثُرَ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ أَحَالَهُ عَلَى فَهْمِهِ مِمَّا قَبْلَهُ، وَقَدْ يُقَالُ فَهَلَا أَحَالَهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ فَيَشَارِكُ الْأَخُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ تَبَّ بِالضَّرِيحِ بِهِ عَلَى مِثْلِهِ فِيمَا بَعْدَهُ لِتَلَّا يَفْعُلَّ عَمَّا تَقَدَّمَ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْأَخِ الْإِخ) قَالَ فِي شَرَحِ الزَّوْجِ، وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْعَصْبَةِ فِي الْمَشْرُوكَةِ حَتَّى لِأَبَوَيْنِ فَيَتَقَدَّرُ دُكُورَتِهِ هِيَ الْمَشْرُوكَةُ وَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ إِنْ كَانَ وَلَدُ الْأُمِّ اثْنَتَيْنِ وَبِتَقْدِيرِ أَنْوَتِهِ تَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ وَبَيْنَهُمَا تَدَاخُلُ فَتَصِحَّانِ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ فَيُعَامَلُ بِالْأَصْرِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ وَالْأَصْرُ فِي حَقِّهِ دُكُورَتُهُ وَفِي حَقِّ الزَّوْجِ وَالْأُمِّ أَنْوَتُهُ وَيَسْتَوِي فِي حَقِّ وَلَدَيِ الْأُمِّ الْأُمْرَانِ إِذَا قَسَمْتَ فَضْلَ أَرْبَعَةٍ مَوْقُوفَةٍ

أو مع أخته أو أختيه (مَقَطٌ) هو وَهْنٌ إجماعاً لِفَقْدِ قرابة الأُمِّ ويُسمَّى الأخ المشكُومُ، أو أختٌ أو أختانٌ لأبٍ فُرِضَ لها التَّصَفُّ ولهما الثُّلثانِ وعالَتْ كما لو كانت شقيقة أو شقيقتان .
(ولو اجتمع الصُّنفانِ) أي الأُشبَّاءُ والإخوةُ لأبٍ (فكاجتماع أولاد الصُّلبِ وأولادِ ابنته) فإن كان الشَّقِيقُ ذَكَراً حَجَبَهُم إجماعاً أو أنشَى فلها التَّصَفُّ أو أكثرُ فلهما الثُّلثانِ، ثم إن كان وَلَدُ الأبِ ذَكَراً أو مع إناثٍ أخذوا الباقي لِلذَّكَرِ مثلَ حَظِّ الأُنثيين أو أنشَى أو أكثرُ فلها أو لهما مع شقيقة المُدَّسِ تَكْمِلَةُ الثُّلثينِ ومع شقيقتينِ لا شيءَ لهما.....

• **قوله:** (أو مع أخيه أو أختيه) عبارة النهاية مع أخيه أو أخته أو قوله أو أخته الأولى فأكثر .
• **قوله:** (وهنّ) المناسِبُ ومهما . • **قوله:** (المشوم) أضله مشومٌ نُقلت حركة الهزّة إلى الشين، ثم حُدِثت الهزّة فَوَزَنَتْ قَبْلَ الثَقُلِ مفعولٌ ويُعَدُّ مفعول امرع ش . • **قوله:** (أو أخت الخ) عطف على أخ لأب وقوله أو أختان الخ الأولى فأكثر . • **قوله:** (وعالَتْ) أي إلى تسعة أو عشرة . • **قوله:** (فإن كان لشقيق الخ) لا يخفى ما فيه من القصور عبارة المُغني فإن كان من أولاد الأبوين ذكراً، ولو مع أنثى حُجِبَ أولاد الأب أو أنثى فَلَهَا النصفُ والباقي لأولاد الأب الذكور فقط أو الذكور والإناث لِلذَّكَرِ مثل حُطَّ الْأُنثَيْنِ فإن لم يكن من ولد الأب إلا أنثى أو إناث فَلَهَا أو لَهُنَّ السُّدُسُ تكملة الثلثين وإن كان ولد الأبوين أنثيين فأكثر فَلَهَا أو لَهُنَّ الثَّلاثانِ والباقي لَوِلْدِ الأب الذكور فقط أو الذكور والإناث ولا شيء للإناث الخُلص منهن مع الْأَخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ فأكثر . • **قوله:** (ذَكَرَا) أي ولو مع أنثى . • **قوله:** (فَلَهُمَا) الأولى فَلَهُنَّ أو فَلَهَا أو لَهُنَّ . • **قوله:** (ذَكَرَا) كان يتبني أن يزيد عَقِبَهُ لِيُظْهَرَ ما بعده قوله فقط فَلَهُ الْبَاقِي . • **قوله:** (أو لَهُمَا) فيه ما مرَّ أَيْضًا . • **قوله:** (لا شيء لَهُمَا) الظاهر لَهَا أو لَهُمَا وكذا يُقَالُ فِي تَالِيَةِ فَلَيْتَأَمَّلْ اه سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ بِل

بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأُمُّ فَإِنْ بَانَ أَتَى أَخَذَهَا أَوْ ذَكَرًا أَخَذَ الزَّوْجُ ثَلَاثَةَ وَالْأُمُّ وَاحِدًا هـ. وَاعْلَمْ أَنَّ طَرِيقَ الْعَمَلِ أَنْ تَقُولَ بَيْنَ الْمَسَالَتَيْنِ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ وَالثَّلَاثَةِ تَدْخُلُ فَيُكْتَمَى بِأَكْبَرِهِمَا فَهِيَ الْجَامِعَةُ وَالْمُرَادُ أَنَّ الْجَامِعَةَ مِثْلَ الْأَكْبَرِ ؛ لِأَنَّ جَامِعَةَ الْمَسَالَتَيْنِ غَيْرُهُمَا وَإِنَّمَا كَانَتْ جَامِعَةً لِانْقِسَامِهَا عَلَيْهِمَا وَالخَارِجُ مِنْ قِسْمِهَا عَلَى الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ جِزْءٍ سَهْمٌ مَسَالَتُهَا وَهِيَ وَاحِدٌ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ جِزْءٍ سَهْمٌ مَسَالَتُهَا اثْنَانِ فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ إِحْدَاهُمَا يَأْخُذْهُ مَضْرُوبًا فِي جِزْءِ سَهْمِهَا، ثُمَّ يُعَامَلُ مَنْ يَخْتَلِفُ إِزْنُهُ بِالْأَصَرِّ وَيُوقَفُ الْبَاقِي فَلِلزَّوْجِ مِنْ مَسَالَةِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةٌ فِي اثْنَتَيْنِ بَيْتَةٍ وَمِنْ مَسَالَةِ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ ثَمْعَةٌ فِي وَاحِدٍ بَيْتَعَةٍ فَيُعْطَى السَّتَّةُ الْأَقْلَ مُعَامَلَةً بِالْأَصَرِّ وَلِلْأُمِّ مِنْ مَسَالَةِ الثَّلَاثَةِ وَاحِدٌ فِي اثْنَتَيْنِ وَمِنْ مَسَالَةِ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ ثَلَاثَةٌ فِي وَاحِدٍ بِثَلَاثَةِ قُتْعَطِي الْاِثْنَيْنِ الْأَقْلَ مُعَامَلَةً بِالْأَصَرِّ وَلِكُلِّ مِنَ وَلَدَيِ الْأُمِّ مِنْ مَسَالَةِ الثَّلَاثَةِ وَاحِدٌ فِي اثْنَتَيْنِ بَاثْنَيْنِ وَمِنْ مَسَالَةِ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ اثْنَانِ فِي وَاحِدٍ بَاثْنَيْنِ فَلَازِمُهُمَا لَا يَخْتَلِفُ فَلِكُلِّ اثْنَانِ بِكُلِّ حَالٍ وَلِلْخَتْنَى مِنْ مَسَالَةِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةٌ فِي اثْنَتَيْنِ بَيْتَةٍ وَمِنْ مَسَالَةِ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ اثْنَانِ فِي وَاحِدٍ بَاثْنَيْنِ فَيُعْطَى اثْنَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَصَرُّ وَيُوقَفُ الْفَاضِلُ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ فَإِنْ بَانَ أَتَى أَخَذَهَا أَوْ ذَكَرًا أُعْطِيَ الزَّوْجُ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ وَالْأُمُّ وَاحِدًا.

إلا إن كان معهما أَخٌ يُعْصِبُهُمَا وَيُسَمَّى الْأَخَ الْمُبَارَكَ لَا ابْنَ أَخٍ كَمَا قَالَ (إِلَّا أَنْ بَنَاتِ ابْنٍ يُعْصِبُهُنَّ مَنْ فِي ذَرْجَتِهِنَّ أَوْ أَسْفَلَ) كَمَا مَرَّ.

(وَالْأَخْتُ لَا يُعْصِبُهَا إِلَّا أَخُوهَا) بِخِلَافِ ابْنِ أَخِيهَا بَلِ الْكُلُّ لَهُ دُونَهَا، وَالْفَرْقُ أَنَّ ابْنَ الْأَخِ لَا يُعْصِبُ أخته فَمَثَلُهُ أُولَى، وَابْنُ ابْنِ يُعْصِبُ عَمَّتَهُ فَأَخْتُهُ أُولَى. (وَاللَّوْحِدُ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ وَلِلْأَبْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثُ) كَمَا مَرَّ وَذَكَرَ تَوَطُّعُهُ لِقَوْلِهِ (سِوَاةُ ذَكَرَهُمْ وَإِنَّا هُمْ) إِجْمَاعًا إِلَّا رِوَايَةً شَاذَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ~~صَحِيحًا~~ وَلَأنَّ إِرْثَهُمْ بِالزَّوْجِ كَالْأَبْوَيْنِ مَعَ الْوَلَدِ وَإِرْثُ غَيْرِهِمْ بِالْمُصَوِّبَةِ وَهِيَ تَقْتَضِي تَفْصِيلَ الذَّكَرِ وَهَذَا أَحَدُ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَمَيَّزُوا بِهَا وَبِالْبَقِيَّةِ أَنَّ ذَكَرَهُمُ الْمُتَفَرِّدَ كَأَنَّهُمُ الْمُتَفَرِّدَةُ وَأَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَعَ مَنْ يُذَلُّونَ بِهِ وَأَنَّهُمْ يَحْبُوبُونَ مَنْ يُذَلُّونَ بِهِ

الظَّاهِرُ فِي الْأَوَّلِ لَهَا أَوْ لَهَا فِي الثَّانِي مَعَهَا أَوْ مَعَهَا فِي الثَّالِثِ يُعْصِبُهَا أَوْ يَرِثُهَا. فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ كَانَ مَعَهُمَا أَخٌ) هَذَا مَعَ دُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ مَعَ إِنْثَاءٍ مُسْتَنْزَكٍ لَا يَأْتِي مَعَ فَرْضِ وَلَدِ الْأَبِ الْمُسْتَنْتَى هَذَا مِنْهُ أَتَى أَوْ أَكْثَرُ أَيْ فَقَطْ بِدَلِيلٍ مُقَابِلَتِهِ بِمَا قَبْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَوْ رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ الْإِنْسَاءُ مُتَّفَعًا؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ انْفِرَادُهُمَا وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ حَالَةَ الْاجْتِمَاعِ سَبَقَتْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَكَرَهُ تَوَطُّعُهُ لِمَا بَعْدَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَوَدَّ: (لَا ابْنَ أَخٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَخٌ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ كَانَ مَعَهُمَا أَخٌ أَوْ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي فَضْلِ إِرْثِ الْأَوْلَادِ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ ابْنِ أَخِيهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لَا ابْنَ الْأَخِ وَلَا ابْنَ الْعَمِّ فَلَوْ خَلَفَ شَخْصٌ أُخْتَيْنِ لِأَبْوَيْنِ وَأَخْتًا لِأَبٍ وَابْنَ أَخٍ لِأَبٍ فَلِلْأَخْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ وَبِالْبَاقِي لَابْنِ الْأَخِ وَلَا يُعْصِبُ الْأُخْتُ أَوْ يَحْكُمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكُلِّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ كُلُّ الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الشَّقِيقَتَيْنِ فَأَكْثَرُ. فَوَدَّ: (بَلِ الْكُلُّ لَهُ دُونَهَا) أَيْ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ أَيْ الْأُخْتُ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ ابْنِ أَوْ بَنَاتِ ابْنِ فَالْبَاقِي لَهَا أَيْ الْأُخْتُ دُونَهُ أَيْ ابْنِ الْأَخِ كَمَا سَيَأْتِي أَوْ سَمِ. فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ أَنَّ ابْنَ الْأَخِ) وَأَيْضًا ابْنُ ابْنِ يُسَمَّى ابْنًا حَقِيقَةً أَوْ سَجَاةً وَابْنُ الْأَخِ لَا يُسَمَّى أَخًا وَسَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَمَّا لَوْ اجْتَمَعَ أَخٌ لِأَبْوَيْنِ وَلِأَبٍ وَلِأُمٍّ وَحُكْمُهُمْ أَنَّ لِلْأَخِ لِلْأُمِّ السُّدُسَ وَبِالْبَاقِي لِلشَّقِيقِ وَلَا شَيْءَ لِلْأَخِ لِلْأَبِ فَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ إِنَاثًا كَانَ لِلشَّقِيقَةِ النِّصْفُ وَلِلَّتِي لِلْأَبِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثَيْنِ وَلِلَّتِي لِلْأُمِّ السُّدُسُ أَوْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي فَضْلِ الْفُرُوضِ. فَوَدَّ: (إِلَّا رِوَايَةً) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ إِلَّا مَا يُقَالُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ شَاذًا. فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيْ اسْتِوَاءُ ذَكَرَهُمْ وَإِنَاثِهِمْ، ثُمَّ قَوْلُهُ هَذَا إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِيِّ. فَوَدَّ: (تَمَيَّزُوا) أَيْ أَوْلَادُ الْأُمِّ عَنْ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ. فَوَدَّ: (وَالْبَقِيَّةُ) أَيْ مِنَ الْخَمْسَةِ. فَوَدَّ: (مَعَ مَنْ يُذَلُّونَ بِهِ) أَيْ الْأُمُّ وَكَذَا قَوْلُهُ وَأَنَّهُمْ يَحْبُوبُونَ مَنْ يُذَلُّونَ بِهِ أَيْ الْأُمُّ وَقَوْلُهُ إِنَّ ذَكَرَهُمْ

فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ كَانَ مَعَهُمَا أَخٌ) هَذَا مَعَ دُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ مَعَ إِنْثَاءٍ فَهُوَ مُسْتَنْزَكٌ لَا يَأْتِي مَعَ فَرْضِ الْأَبِ الْمُسْتَنْتَى هَذَا مِنْهُ أَتَى أَوْ أَكْثَرُ أَيْ فَقَطْ بِدَلِيلٍ مُقَابِلَتِهِ بِمَا قَبْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ ابْنِ أَخِيهَا) شَامِلٌ لِابْنِ أَخِيهَا أَوْ مُتَحَصِّرٌ فِيهِ. فَوَدَّ: (بَلِ الْكُلُّ لَهُ دُونَهَا) أَيْ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ ابْنِ أَوْ بَنَاتِ ابْنِ فَالْبَاقِي لَهَا دُونَهُ كَمَا سَيَأْتِي. فَوَدَّ: (مَعَ مَنْ يُذَلُّونَ بِهِ) أَيْ

حُجِبَ نَفْسَانِ وَإِنْ ذَكَرَهُمْ يُذَلِّي بِأُنْثَى وَيَرِثُ .

(والأخوات) أو الأخت (لأبوين أو لأب مع) البنت أو (البنات) مع بنت الابن (أو بنات الابن عصبية كالأخوة) إجماعاً إلا ما حكى عن ابن عباس وغيره أنه لا تَرِثُ أخت مع بنت بل الباقي للعصبية كابن الأخ أو العم وإذا كُنْ عصبية (فَسَقَطَ أخت لأبوين مع البنت) أو بنت الابن (الأخوات لأب) كما يُسْقَطُ الشقيق الأخ لأب .

(ويؤثر الإخوة لأبوين أو لأب كلٌ منهم كآبيه اجتماعاً وانفراداً) فيستغرق الواحد أو الجمع المالَ إِنْ انفردَ وإلا سَقَطَ ابْنُ الشقيقِ ابْنُ الأخ لأب (لكن يُعَالِفُونَهُمْ) أي أباءهم (في أنهم لا يؤدُّونَ الأُمَّ) من الثُلُثِ (إلى الشَّصِصِ) وفارقوا ولَدَ الولدِ بأنه يُسَمَّى وَلَدًا مَجَازًا مشهوراً بل حقيقة وابنُ الأخ لا يُسَمَّى أختاً كذلك (ولا يرثون مع الجد) إجماعاً؛ لأنه كأخ والأخ يُسْقَطُهُمْ (ولا يُعْصِبُونَ أخواتهم)؛ لأنَّهُنَّ من ذَوِي الأرحام لِتراخي قُرْبِهِمْ مع ضَعْفِ الأثوثة (ويُسْقَطُونَ في المُشْرَكة) أي أولاد الإخوة الأَشِقَاءِ.....

يُذَلِّي بِأُنْثَى أي الأُمَّ اهـ سم . هـ فَوَدُ: (ومع بنت الابن) الأولى الأَخَصَرُ أو بنت الابن .

هـ فَوَدُ (سُي): (الأخوات لأب) تُسْقَطُهُمُ الأختُ الشقيقة وكذا الأخ لأب كما في الرِّوَضِ والمنهَجِ اهـ سم عبارة المُغْنِي الإخوة والأخوات لأب كما يُسْقَطُهُمُ الأخ الشقيق . (تَنْبِيه): لو قال بَدَلَ الأخواتِ لأب أولاد الأب لكان أولى لِيَشْمَلَ ما قَدَّرْتَهُ اهـ . هـ فَوَدُ: (إِنْ انفردَ إلخ) عبارة النهاية والمُغْنِي المالَ عند الانفرادِ وَيَأْخُذُ ما فَضَلَ عَنِ الفُرُوضِ وعند اجتماعهم يُنْقِطُ ابْنُ الشقيقِ ابْنُ الأخ لأب اهـ . هـ فَوَدُ: (بل حقيقة) عبارة النهاية بل قِيلَ حَقِيقَةً اهـ . هـ فَوَدُ: (وفارقوا) أي أولاد الأخ . هـ فَوَدُ: (كذلك) أي أختاً لا حَقِيقَةً ولا مَجَازًا مشهوراً . هـ فَوَدُ: (لأنه) أي الجد كأخ بدليل تقاسمهما إذا اجتمعَا اهـ مُغْنِي . هـ فَوَدُ: (أي أولاد الإخوة إلخ) تَفْسِيرٌ لِضَمِيرِ يَسْقَطُونَ . هـ فَوَدُ: (الأَشِقَاءُ) أي بخلاف أولاد الإخوة لأب؛ لأنَّ

وهي الأُم وكذا قوله وإِنَّهُمْ يَخْجُبُونَ مَنْ يُذَلُّونَ بِهِ أي وهي الأُم .

هـ فَوَدُ في (سُي): (والأخوات لأبوين أو لأب إلخ) عبارة الفُصُولِ وشرحه لِشَيْخِ الإسلامِ والأختُ مِن الأبوين أو مِن الأب حال كَوْنِهَا عاصِبةً مع غيرها تَخْجُبُ مَنْ يَخْجُبُهَا أخوها؛ لأنها في دَرَجَتِهِ فَتَخْجُبُ هُنَا الإخوة والأعمامَ وَبَيْنَهُمُ والشقيقةُ تَخْجُبُ الأخَ لِلأبِ بخلاف ما إذا كانت صاحبةَ قَرْضٍ فإنَّها لا تَخْجُبُ مَنْ يَخْجُبُهَا أخوها اهـ . فالأختُ لِلأبِ مع البنتِ أو بنتِ الابنِ أو البناتِ أو بناتِ الابنِ تَخْجُبُ ابْنَ أخيها وَسَيَاتِي بخلاف ما إذا كانت مع أُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ فَيَقْدَمُ ابْنُ الأخِ عليها كما تَقْدَمُ قِيَاخُذُ الباقي دونها . هـ فَوَدُ في (سُي): (الأخوات لأب) وكذا الأخُ لِلأبِ كما قال في الرِّوَضِ فالأختُ لِلأبوينِ مع البنتِ أي أو بنتِ الابنِ أو معها تَخْجُبُ الأخَ لِلأبِ انتهى وعبارة المنهَجِ فَتُسْقَطُ أختُ لأبوينِ مع بنتِ وَلَدِ أب قال في شرحه وتفسيره يَوْلِدُ الأبُ أعمُ مِنْ تَغْيِيرِهِ بالأخواتِ اهـ . هـ فَوَدُ: (أي أولاد الإخوة الأَشِقَاءِ) بخلاف أولاد الإخوة لِلأب؛ لأنَّ أباءهم يَسْقَطُونَ في المُشْرَكةِ فَمِنْ كَابَاتِهِمْ في السُّقُوطِ فلا

كما صرح به أصله وعلم مما مر أن أولاد الأب يسقطون فيها فأولى أبناء الأشفاء المحجوبون بهم وذلك؛ لأن مأخذ التشريك قرابة الأم وابن ولد الأم لا يرث وفي أن أولاد الأشفاء لا يحجبون الإخوة لأب بخلاف الأشفاء وأن الأخ لأب يحجب ابن الشقيق وابنه لا يحجبه وإن بني الإخوة لا يرثون مع الأخوات إذا كنَّ عَصَبَاتٍ مع البنات بخلاف آبائهم وهذه الثلاثة عُلِمَتْ من كلامه كما يظهر بأدنى تأمل.

الإخوة لأب وبنيهم بيان في السقوط في المشرقة فلا يتصور المخالفة وكان المصنف ترك التقييد لظهوره مما سبق سم ومثني. □ فؤد: (كما صرح به) أي باختصاص هذه المخالفة بأولاد الإخوة الأشفاء. □ فؤد: (أصله) أي المحرر. □ فؤد: (وعلم مما مر) إلى قوله وذلك إلخ لا يظهر له فائدة إذ لو أراد به الاعتذار عن ترك التقييد فالعبارة لا تساعده، ولو أراد به تغليل المتن فمع عدم مساعدة العبارة يغني عنه قوله وذلك؛ لأن إلخ ولعل لذلك أسقطه المثني. □ فؤد: (إن أولاد الأب إلخ) فيه أن هذا عين مما مر لا علم منه. □ فؤد: (وذلك إلخ) تغليل للمثني. □ فؤد: (وابن ولد الأم إلخ) والأولى كما في المثني وهي مفقودة في ابن الأخ. □ فؤد: (وفي أن إلخ) عطف على قول المصنف في أنهم إلخ عبارة المثني تبييه قد اقتصر المصنف تبعاً للرافعي على استثناء هذه الصور الأربع وزاد في الروضة ثلاث صور أخرى، ثم ذكر مثل ما في الشارح إلى قوله بخلاف آبائهم. □ فؤد: (وإن بني الإخوة) أي مطلقاً لأبوين أو لأب وكذا قوله مع الأخوات. □ فؤد: (مع البنات) أي أو بنات الابن أو البنات أو بنات الابن كما مر. □ فؤد: (بخلاف آبائهم) يوهى أن المراد أن آباءهم يرثون مع الأخوات إذا كنَّ عَصَبَاتٍ مع البنات وليس كذلك؛ لأن الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبتها فلا تكون عَصَبَةً مع البنات والذي لأب إذا وجد معها حجب بها أو مع التي للأب المجتمعمة مع البنات عصبتها بل المراد أنهم يرثون مع الأخوات المجتمعمة مع البنات بأن يعصّبوهن ويأخذون معهن للذكر مثل حظ الأنثيين سم ورشدي، ولو قدّمه الشارح وذكره عقب المتن كما فعل المثني لسلم عن ذلك الإيهام. □ فؤد: (وهذه الثلاثة عُلِمَتْ من كلامه إلخ) أما الأوليان فعُلِمَتْ من فضل الحجب وأما الثالثة فمن قوله أنفاً عَصَبَةً كالأخوة أي كاخوتهن فتكون الشقيقة كاخوها والتي لأب كاخوها فتذكر وتدبر اه سيّد عمر.

يُتَصَوَّرُ الْحُكْمُ بِمُخَالَفَتِهِمْ لِأَبَائِهِمْ فِي ذَلِكَ وَكَانَ الْمُصَنَّفُ تَرَكَ التَّقْيِيدَ لظهوره مما سبق.

□ فؤد: (بخلاف آبائهم) كذا قالوه، وقد يسبق إلى الفهم منه أن المراد أن آباءهم يرثون مع الأخوات إذا كنَّ عَصَبَاتٍ مع البنات ولا يتبني أن يكون مراداً؛ لأن الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبتها فلا تكون عَصَبَةً مع البنات والذي لا أب له إذا وجد معها حجب بها أو وجد مع التي للأب الموجودة مع البنات عصبتها بل المراد أنهم يرثون مع الأخوات الموجودات مع البنات بأن يعصّبوهن ويأخذون معهن للذكر مثل حظ الأنثيين. □ فؤد: (وهذه الثلاثة عُلِمَتْ من كلامه) الأولى والثانية من هذه الثلاثة عُلِمَتْ من فضل الحجب والثالثة عُلِمَتْ بالنسبة لبني الإخوة للأب من قوله هنا كل منهم كآبيه مع

(والعم لأبوين أو لأب) سواء عم الميت وعم أبيه وعم جدّه وهكذا (كالأخ من الجهتين اجتماعاً وانفراداً) فيأخذ الواحد فأكثر منهم المال أو ما بقي ويُسقط العم الشقيق للعم لأب وهو يُسقط بني الشقيق ومز ما يُعلم منه أنّ بني الإخوة من الجهتين يحجبون الأعمام (وكذا قياس بني العم) لأبوين أو لأب فيحجب بنو العم الشقيق بني العم لأب (وسائر أي باقي) عصبه النسب) كبني بني الإخوة وبني بني العم وهكذا فكل ابن منهم كأبيه وليس بعد بني الأعمام عصبه وبنو الأخوات العصبه ليسوا مثلهم ولا يردّ عليه؛ لأنّ الكلام في العصبه بنفسه بل يتأمل أنّ أولادهم خرجوا بقوله عصبه النسب يندفع الإيراد من أصله .

(والعصبه) بنفسه وبغيره ومع غيره وهو يشمل الواحد والمُتعدّد والذكر والأنثى (من ليس له سهم مُقدّر) حالة تمصيه من جهة التعصيب (من المُجمّع على توريثهم) خرج بمُقَدَّر ذو الفرض وبما بعده ذُو الأرحام بناءً على أنّ من ورثهم لا يُستبهم عصبه.....

• قول (سني): (من الجهتين) أي لأبوين أو لأب. • قول (سني): (اجتماعاً وانفراداً) منصوبان بترع الخافض أي في الاجتماع والانفراد أو على التمييز أي من جهة الاجتماع والانفراد اهـ مُعني. • قول: (أو ما بقي) أي بعد الفرض. • قول: (وهو) أي العم لأب وقوله بني الشقيق أي بني العم الشقيق .

• قول: (ومز) أي في فضل الحجب. • قول: (ما يُعلم منه) وهو قول المُصنّف وعم لأبوين يحجبه هؤلاء وابن أخ لأب وعم لأب يحجبه هؤلاء وعم لأبوين اهـ فأدخل في هؤلاء الأولى ابن أخ لأبوين وفي الثانية ابن أخ لأب. • قول: (وبنو الأخوات إلخ) عبارة المُعني فإن قيل يردّ على المُصنّف بنو الأخوات التي هنّ عصبه مع البنات مع أنّ بنهنّ ليسوا مثلهم وهنّ من عصبه النسب أوجب بأنّ الكلام في العصبه بنفسه اهـ. • قول: (بل يتأمل إلخ) هذا إن جُمِل سائر مغلوطاً على بني العم كما هو الظاهر فإن عطف على العم تعيّن دفعه بما سبق من أنّ الكلام في العصبه بنفسه والله أعلم اهـ سيّد عمر. • قول: (إنّ أولادهم) أي الأخوات العصبه. • قول: (خرجوا بقوله عصبه النسب) إذ ليسوا من عصبه النسب بل هم من ذوي الأرحام اهـ سم. • قول: (وهو إلخ) جُملة اعتراضية دفع بها ما يردّ من أنّ التفرقة يكون للماهية والعصبه جُمع عاصب. • قول: (يشمل إلخ) قاله المطرزيّ وتبعه المُصنّف وأنكر ابن الصلاح إطلاقه على الواحد؛ لانه جُمع عاصب ومعناه لغة قرابة الرجل لأبيه وشرعاً ما قاله المُصنّف اهـ مُعني. • قول: (والذكر إلخ) لو ترك المطلق هنا لكان أنسب إذ هو تفصيل لسابقه فلا تغاير اهـ سيّد عمر. • قول: (من جهة التعصيب) يُعني عمّا قبله فتأمل اهـ سيّد عمر. • قول: (وبما يُعلمه) أي في المتن اهـ سم. • قول: (ذو الأرحام إلخ) زاد المُعني عقيب المتن قوله وغيرهم من ذوي الأرحام، ثم قال وأدخلت في كلامه ذوي الأرحام إذ الصحيح في توريثهم مذّهب أهل التزليل كما مرّ فإنهم يُنزّلون كلّ

قوله فتسقط أخت لأبوين وبالنسبة لبني الإخوة لأبوين. • قول: (خرجوا بقوله عصبه النسب) أي إذ ليسوا من عصبه النسب بل هم من ذوي الأرحام. • قول: (وبما يُعلمه) أي في المتن .

وفيه خلاف بل على مذهب أهل التنزيل ينقسمون إلى ذوي فرض وعصبات ودخل في الحد بمراعاة قولنا حالة تعصبيه إلى آخره البنت مع الابن والأخت مع البنت والأب والجد وابن العم الذي هو أخت لأُم أو زوج فإن أخذهم للفرض ليس في حالة التعصيب ولا يُنافي ما قررته من سُئول الحد للثلاثة تفرغ ما يختص بالعاصب بنفسه أو بنفسه وبغيره وهو قوله (فِيرِث المال) المُخْلَف كله إذا لم يكن معه ذو فرض؛ لأنهم قد لا يلاحظون في التفرع بعض ما سبق.

منهم منزلة من يذلي به وهم ينقسمون إلى ذوي فرض وعصبات اهـ. قود: (وفيه إلخ) أي في تسميتهم عصباً. قود: (ينقسمون إلخ) قال رحمته الله تَمَلَّنْ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ سَابِقًا صُرِفَ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ مَا لَفْظُهُ إِذَا عَصُوبَةٌ اهـ فَتَأَمَّلْ مَا يَتَنَهَمَانِ مِنَ التَّنَاقُضِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. قود: (ودخل في الحد بمراعاة إلخ) أي دخل بقوله حالة تعصبيه البنت والأخت المذكورتان إذ يصدق على كُلِّ منهما أنه ليس له سَهْمٌ مُقَدَّرٌ حالة تعصبيه وإن كان له سَهْمٌ مُقَدَّرٌ في حالة أخرى وبقوله من جهة التعصيب الأب والجد وابن العم المذكور فإن كُلًّا منهم يصدق عليه أنه ليس له نصيب مُقَدَّرٌ حالة التعصيب من جهة التعصيب وإن كان له نصيب مُقَدَّرٌ فيها من جهة الفرض اهـ سم. قود: (ليس في حالة التعصيب) أي من جهة التعصيب اهـ سم عبارة السيد عَمَرُ الظاهرُ زيادته أولاً من جهة التعصيب فإن كُلًّا من الثلاثة الأخيرة له سَهْمٌ مُقَدَّرٌ في حالة التعصيب لكن لا من جهته فلو اقتصَرَ على ما تركه كان أولى لإغنايه عما ذكره ولا عكس كما سَلَفَ أَيْضًا فَتَذَكَّرْ واللَّهِ أَغْلَمُ اهـ. قود: (لِلثَلَاثَةِ) أي العصبية بنفسه والعصبية بغيره والعصبية مع غيره.

قود: (أو بنفسه وبغيره) يريد بهذا أن الابن مع أخته يَرْتَانِ جَمِيعَ الْمَالِ قِيَصْدُقُ أَنَّ الْعَصْبَةَ بِنَفْسِهِ وبغيره معاً أخذوا جميع المالِ زيادتي اهـ بَجَيْرِ مِيْ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ هَذَا قِسْمٌ وَاحِدٌ مُرَكَّبٌ مِنْ عَصْبَةٍ بِنَفْسِهِ وَعَصْبَةٍ بِغَيْرِهِ كَالْإِبْنِ وَالْبِنْتِ وَالْأَخِ وَالْأُخْتِ قِيلَغُ الْمَالُ كُلُّهُ أَوْ الْبَاقِي لِمَجْمُوعِ الْاِثْنَيْنِ قَبِيْنِ أَنَّ لِلْعَصْبَةِ قِسْمًا رَابِعًا أَيْ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ وَلَا مَعَ غَيْرِهِ فَتَأَمَّلْ اهـ.

قود: (سُئِلَ) (فِيرِث المال) أي وما ألحق به اهـ مُغْنِي. قود: (إذا لم يكن معه ذو فرض) وإن لم يَنْتَظِمِ في صورة ذوي الأرحام يَثِّتُ الْمَالِ اهـ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُتَهَجِّجُ. قود: (لأنهم قد يلاحظون إلخ) تعليل

قود: (ودخل في الحد بمراعاة إلخ) أي دخل بقوله حال تعصبيه البنت والأخت في الصورتين المذكورتين إذ يصدق على كُلِّ منهما أنه ليس له سَهْمٌ مُقَدَّرٌ في حالة أخرى وبقوله من جهة التعصيب الأب والجد وابن العم المذكور فإن كُلًّا منهم وإن جمع بين الفرض والتعصيب قِيَصْدُقُ عَلَيْهِ أنه ليس له نصيب مُقَدَّرٌ حال التعصيب من جهة التعصيب وإن كان له نصيب مُقَدَّرٌ لا من جهة التعصيب بل من جهة الفرض. قود: (ليس في حالة التعصيب) أي من جهة التعصيب. قود: (في التفرع) التفرع صادق بأن يَثْبُتَ الْمُفْرَعُ لِلْمُفْرَعِ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ وَقَوْلُهُ يَرِثُ كُلُّ مَنُهَا إِنْخَ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِالتَّعْصِيبِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ.

على أَنَّ الآخرين يَرِثُ كُلُّ مِنْهُمَا على جِدَّتِهِ كُلِّ الْمَالِ إِذَا لَمْ يَنْتَظِمِ أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ وَذَلِكَ لِلخَبَرِ السَّابِقِ فَمَا أَبَقَتِ الْفُرُوشُ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ (أَوْ مَا فَضَّلَ بَعْدَ الْفُرُوشِ) أَوْ الْفَرِضِ وَهَذَا يَحْتُمِ الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ.

فصل في الإرث بالولاء

(مَنْ لَا عَصِيَّةَ لَهُ بِنَسَبٍ وَلَهُ مُعْتَقٌ اسْتَقَرَّ وَلَاؤُهُ عَلَيْهِ فَخَرَجَ عَتِيقُ حَرْبِي رِقٍّ وَعَتَقَهُ مُسْلِمٌ فَإِنَّهُ الَّذِي يَرِثُهُ عَلَى النَّصِّ (فَمَالُهُ) كُلُّهُ (أَوْ الْفَاضِلُ عَنِ الْفُرُوشِ) أَوْ الْفَرِضِ (لَهُ) وَسَيُفْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْعَتِيقِ كُلُّ مُنْتَسِبٍ إِلَيْهِ (رَجُلًا كَانَ) الْمُعْتَقُ (أَوْ امْرَأَةً) لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ» وَلِلْإِجْمَاعِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيُّ يُوجَدُ الْمُعْتَقُ مُطْلَقًا أَوْ بِصِفَةِ الْإِرْثِ (فَهُ) الْمَالُ (لِعَصْبَتِهِ) أَيُّ الْمُعْتَقِ (بِنَسَبِ الْمُتَعَصِّبِينَ بِأَنْفُسِهِمْ).....

لِقَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي الْخ. هـ. قُودُ: (عَلَى أَنَّ الْآخَرِينَ) أَيُّ الْعَصْبَةَ بِغَيْرِهِ فَقَطُّ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ أَهْ سَيَذْكُرُهُ عَمَرُ.
هـ. قُودُ: (الْآخَرِينَ) بِكُسْرِ الْخَاءِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ الْآخِرِينَ أَهْ قَالَ ع ش هُمَا قَوْلُهُ وَابْنُ الْعَمِّ الَّذِي هُوَ أَخٌ لِأُمِّ وَقَوْلُهُ أَوْ زَوْجٍ أَهْ. هـ. قُودُ: (يَرِثُ كُلُّ مِنْهُمَا الْخ) فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْمُتَعَصِّبِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ عَلَى جِدَّتِهِ الْخ لَا يَخْفَى أَنَّهُ حَيْثُ لَيْسَ عَصْبَتُهُ مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْ أَهْ. هـ. قُودُ: (وَذَلِكَ لِلخَبَرِ السَّابِقِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ وَعَلَى هَذَا كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَ بَعْدَ الْمَغْطُوفِ. هـ. قُودُ: (الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ) أَيُّ الْعَصْبَةَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مَعًا وَالْعَصْبَةَ بِغَيْرِهِ وَالْعَصْبَةَ مَعَ غَيْرِهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي.
(نَتَبِيَّةٌ): قَوْلُهُ فَتَرِثُ الْمَالُ صَادِقٌ بِالْعَصْبَةِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ وَبِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مَعًا وَالْعَصْبَةَ بِغَيْرِهِ هُنَّ الْبَنَاتُ وَالْأَخَوَاتُ غَيْرُ وَلَدِ الْأُمِّ مَعَ أَخِيهِنَّ وَقَوْلُهُ أَوْ مَا فَضَّلَ الْخ صَادِقٌ بِذَلِكَ بِالْعَصْبَةِ مَعَ غَيْرِهِ وَهُنَّ الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتُ الْابْنِ فَلَيْسَ لَهُنَّ حَالٌ يَسْتَفْرِقُ الْمَالَ أَهْ.

فصل: في الإرث بالولاء

هـ. قُودُ: (فِي الْإِرْثِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ ابْنُهُ وَقَوْلُهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ. هـ. قُودُ: (فَخَرَجَ الْخ) أَيُّ بِقَوْلِهِ اسْتَمَرَ الْخ. هـ. قُودُ: (زُقَى) أَيُّ الْعَتِيقُ أَهْ ع ش. هـ. قُودُ: (وَعَتَقَهُ) الْأَوَّلَى كَمَا فِي النِّهَايَةِ أَعْتَقَهُ مِنَ الْإِفْعَالِ. هـ. قُودُ: (مُسْلِمٌ) لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ التَّضْيِيدِ بِهِ أَهْ سَيَذْكُرُهُ عَمَرُ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهُ مَحَلُّ النَّصِّ وَالْأَقْمَثُ لَهُ نَحْوُ الدَّمِيِّ. هـ. قُودُ: (فَإِنَّهُ الَّذِي يَرِثُهُ) أَيُّ الْمُسْلِمِ أَهْ ع ش.
هـ. قُودُ (سُيَ): (فَمَالُهُ) أَيُّ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ أَهْ مُغْنِي. هـ. قُودُ: (مُطْلَقًا أَوْ بِصِفَةِ الْإِرْثِ) لَوْ ائْتَصَرَ عَلَى الثَّانِي لَكَانَ أَخْصَرَ إِذْ هُوَ صَادِقٌ بِالْأَوَّلِ أَهْ سَيَذْكُرُهُ عَمَرُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مُطْلَقًا شَرْعًا أَوْ جِسًّا أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ شَرْعًا أَيُّ بَانَ قَامَ بِهِ مَانِعٌ أَهْ. هـ. قُودُ: (فَالْمَالُ) أَيُّ كُلُّهُ أَوْ الْفَاضِلُ.
هـ. قُودُ (سُيَ): (فَلِعَصْبَتَيْهِ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ امْرَأَةٍ ائْتَمَّتْ عِبْدًا، ثُمَّ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ ابْنًا، ثُمَّ مَاتَ الْابْنُ

(فصل)

هـ. قُودُ (سُيَ): (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِعَصْبَتَيْهِ الْخ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ امْرَأَةٍ ائْتَمَّتْ عِبْدًا ثُمَّ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ ابْنًا، ثُمَّ

لا يثبت له) العصبية بغيرها (وأخته) العصبية مع غيرها؛ لأنّ الولاء أضعف من التسبب المترأخي وإذا تراخى التسبب لم ترث الأنتى كبنات الأخ وعم وعلم من تفسيري يمكن بما مرّ ردّ ما أورده البلقيني وغيره عليه من أنّ كلامه صريح في أنّ الولاء لا يثبت للعصبية في حياة المعتق بل بعد

وترك ابن عم له، ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم إرثه وأطال جدّا في الاحتجاج لذلك نقلاً ومعنى اسم ويأتي عن ابن الجمل ما يوافقه.

• قول (سني): (لا يثبت) قال الزيلعي الحنفّي في شرح الكثر، ولو مات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر رواية أصحابنا ويوضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا يفتنون بدفع المال إليها لا بطريق الإرث بل؛ لأنها أقرب الناس إلى الميت فكانت أولى من بيت المال ألا ترى أنها لو كانت ذكرًا كانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال، ولو دفع إلى السلطان أو القاضي لا يصرفه إلى المستحق ظاهراً وعلى هذا ما فصل عن فرض أحد الزوجين يرثه عليه؛ لأنه أقرب الناس إليه ولا يوضع في بيت المال والابن والبنات من الرضاع يصرّف إليهما إذا لم يكن هناك أقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية اه سيّد عمر اه ابن الجمل.

• قول (سني): (لا يثبت وأخته) أي، ولو مع أخوينها المعصيتين لهما نهاية ومعنى. • قوله: (لم ترث الأنتى) (الخ) عبارة المغني ورث الذكور دون الإناث كبنات الأخ وبنات العم دون أخواتهم فإذا لم ترث بنت الأخ وبنت العم فينت المعتق أولى أن لا ترث؛ لأنها أبعد منهما اه. • قوله: (صريح) (الخ) عبارة المغني كالصريح اه وعبارة سم ولعل مراده أي البلقيني بالصرحة الظهور؛ لأنه أي كلام المصنف قريب من الصراحة فهو كالصرحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوصية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح اه بخذف.

مات الابن وترك ابن عم له، ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة، وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم إرثه وأطال جدّا في الاحتجاج لذلك نقلاً ومعنى ومن جملة ما احتج به قول الرافعي للأصحاب عبارة ضابطة لمن يرث بولاء المعتق إذا لم يكن المعتق حياً وهي أنه يرث العتيق بولاء المعتق ذكر يكون عصباً للمعتق لو مات المعتق يوم مات العتيق بعقبته وهذا الضابط يخرج عنه عصبه المعتق قطعاً؛ لأن المرأة لو ماتت وابن عم ولديها موجود لم يرثها إجماعاً وقول الرافعي أيضاً ولا ميراث لغير عصبات المعتق إلا لمعتق أبيه أو جدّه ولا شك أنّ عصبه العصبية غير عصبه المعتق قد دخلوا في هذا التقى اه كلام السيوطي ولا شك أنّ قول المتن فلعصبته بنسب الخ يفيد ذلك أيضاً. • قوله: (ردّ ما أورده البلقيني) قد يقال المتبادر من قوله لم يكن عدم وجوده مطلقاً فما أورده البلقيني هو ظاهر المتن ولعل مراده بالصرحة الظهور؛ لأنه قريب من الصراحة فهو كالصرحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوصية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح نعم قد يمنع دلالة المتن على ما قاله البلقيني رأساً؛ لأن الذي أفاد توقّفه على موته هو أخذ المال لا ثبوت الولاء وهو غير أخذ المال بل

موته وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان مسلماً وأعتق نصرانياً ثم مات ولمعتقه أولاداً نصارى ورثوه مع حياة أبيهم (ورثيهم) هنا (كترتهم في النسب) فيقدم عند موت المعتق ابن فابنه وإن سفل الأقرب فالأقرب فأب فجد وإن علا فبقيته الحواشي كما مر (لكن الأظهر أن أبا المعتق) لأبوين أو لأب (وابن أخيه) كذلك (يقدمان على جده) هنا وفي النسب الجد يشارك الأخ ويسقط ابن الأخ أما في الأول فلأن تعصيب الأخ يشبه تعصيب الابن لإدلائه بالبنوة وهي مقدمة على الأبوة وكان قياس ذلك أنه في النسب كذلك لكن صد عنه الإجماع وأما في الثانية فلعمدة البنوة كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الأب ويجري ذلك في عم المعتق أو ابنه وأبي جده فيقدم عمه أو ابن عمه وفي كل عم اجتمع مع جده.....

فرد: (ثم مات) أي المعتق النصراني اهـ ش. فرد: (ولمعتقه أولاد الخ) وكذلك لو اعتقه مسلم، ثم ارتد وأولاد المعتق مسلمون، ثم مات المعتق ورثه أولاد المعتق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع اهـ ش وقوله، ثم مات المعتق أي المسلم. فرد: (فيقدم عند الخ) إلى الفصل في المعنى إلا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه. فرد: (ابن) أي للمعتق وكذا قوله فأب فجد. فرد: (فجد) هذا تفسير للمتن بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجمال ثم الجد والأخ، ثم الشقيق، ثم الذي للأب، ثم ابن الشقيق، ثم للأخ من الأب ثم للعم الشقيق، ثم للأب، ثم ابن العم الشقيق، ثم للأب ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن الخ. اهـ فرد: (فبقيته الحواشي الخ) وهم أي الحواشي ما عدا الأصول والفروع وأما الأصول والفروع فهم عمود النسب فالحواشي الإخوة والأعمام اهـ بجريمي عن العريزي وبه ظهر أنه كان الأولى إسقاط لفظ بقية. فرد: (كذلك) أي لأبوين أو لأب.

فرد: (سلي) (يقدمان على جده) أي فلا شيء له مع وجود أحدهما اهـ ش. فرد: (أما في الأول) أي تقدم الأخ على الجد هنا وكان الأولى إسقاط في. فرد: (لإدلائه بالبنوة) أي والجد يذلي بالأبوة. فرد: (قياس ذلك) أي التعليل المذكور وكان الأولى أن يذكر هنا عقب قوله الآتي على الأب. فرد: (إنه) أي الجد وقوله كذلك أي يسقط بالأخ. فرد: (لكن صد هـ الإجماع) أي إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على أن الأخ لا يسقط الجد ولا قياس في الولاء فصرنا إلى القياس اهـ معني. فرد: (وأما في الثانية) كان الانسب تذكير هذا أو تأنيث عدليه المار. فرد: (كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الأب) أي بأن يرده من الثلث إلى السدس. فرد: (ويجري ذلك) أي الأظهر المذكور. فرد: (أو ابنيه) أي عم المعتق. فرد: (ولم يجله) أي المعتق.

هو سبب لأخيه إلا أن يقال توقف أخيه على الموت يدل على توقف سببه عليه وفيه نظر. فرد: (وفي كل هـ الخ) عبارة التصحيح وكل عم مع جد أدلى ذلك العم بابن ذلك الجد. فرد: (وقد أدلى ذلك العم باب الخ) عبارة كنز شيخنا البكري بابن ذلك الجد.

وقد أذلى ذلك المم بأب دون ذلك الجد وصم في الروضة لئنيك ما إذا كان للمعتق ابنا عم أحدهما أخ لأم فإنه يقدم وفي النسب يستويان فيما يبقى بعد فرض أخوة الأم؛ لأنه لما أخذ فرضها لم تصلح للثغوية وهنا لا فرض لها فتخصصت للزوج (لأن لم يكن له عصة فلمعتق المعتق، ثم عصبته) من النسب (كذلك) أي كالترتيب السابق في عصبية المعتق فإن فقدوا فلمعتق معتق المعتق ثم لعصبته وهكذا، ثم ليست المال. (ولا توث امرأة بولاء إلا معتقها) بفتح التاء ومنه خلافا لمن اعترض المتن أبوها أو ابنها إذا ملكته فعنق قهرا وقهرية عتقه عليها لا تخرجه عن كونه معتقها شرعا؛ لأن قبولها لنحو شرائه بمنزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر (أو مضميا إليه بنسب) كابن ابنه وإن سفل (أو ولأه) كعتيقه وعتيق عتيقه وهكذا؛ لأن النعمة على الأصل نعمة على فروعه فلو اشترت امرأة أباهها وعتق عليها، ثم هو عبدا وأعتقه فمات الأب عنها وعن ابن مثلا، ثم عتقه عنهما فميراثه لابن دونها؛ لأنه عصبه معتق من النسب بنفسه وهي معتقة لمعتق والأولى مقدمة قيل أخطأ في هذه أربعمائة قاض غير المتفق عليه حيث قدموها.

• فود: (باب دون ذلك الجد) عبارة التصحيح وكثر شيخنا البخاري بابن ذلك الجد اه سم.
• فود: (وصم في الروضة إلخ) عبارة ابن الجمل ويستثنى مع ما ذكر من الجد والأخ أو ابنه ابنا عم إلخ. • فود: (لئنيك) عبارة النهاية لئنيك قال ع ش أي أخ المعتق وابن أخيه اه. • فود: (فإنه يقدم) أي على أخيه الذي ليس فيه أخوة الأم. • فود: (لأنه) أي الأخ لأم وقوله فرضها أي أخوة الأم.
• فود: (سني) (فإن لم يكن له عصة فلمعتق المعتق إلخ) هذا يفيد ما في ابن الجمل عن كتب كثيرة مما نصه ولا إزث لعصبة عصبية المعتق بحال إذا لم يكونوا عصبه المعتق فلو مات ابن المعتقة بعدها عن أبيه أو عمه أو ابن عمه مثلا ثم مات عتيقها أو عتيق عتيقها عنهم فميراثه لأقرب عصباتها كأخيها فإن لم يكونوا فليسلمين لا لعصبة ابنها عند الشافعي ومالك وأبي حنيفة والجمهور وأصح الروايتين عن أحمد إلا أن يكون عصبته عصبه لها فترثه من حيث كونها عصبتها لا من حيث كونها عصبه الابن اه.
• فود: (بفتح التاء) أي بخطه وهو من اعتقه اه مضمي. • فود: (ومنه) أي من مضميها خبر لقوله الآتي أبوها إلخ (قول المتن إليه) أي إلى مضميها. • فود: (كابن ابنه إلخ) عبارة المضمي وابن الجمل وشرح الروض والبهجة والمنهج كابنه. • فود: (ثم هو عبدا) أي، ثم اشترى أبوها المعتق عبدا. • فود: (هنا وعن ابن) أي عن بنته المعتقة إياه وعن ابن له. • فود: (ثم عتيقه) أي عتيق الأب وقوله عنهما أي البنت والابن. • فود: (معتقة مضمي) فهي عصبه المعتق من الولاء. • فود: (والأولى) أي عصبه المعتق من النسب مقدمة أي على عصبته من الولاء ويؤخذ من ذلك أن ذكر الابن مثال والآخر من عصبه النسب كالأخ والمم يقدم عليها اه ع ش. • فود: (حيث قلّموها) أي البنت وجعلوا الميراث لها.

• فود في (سني): (إلا مضميها) أي فلا توث عتيق أبيها الغير العتيق لها مثلا. • فود: (كابن ابنه) عبارة شرح الروض كابنه.

فصل في احكام الجد مع الإخوة

إذا اجتمع جدّ وإن غلا (وإخوة وأخوات لأبوين أو لأب) ففيه خلافٌ مُنتَشِرٌ بين الصحابة رضوان الله عليهم ومن ثمَّ عُدَّوا الكلام فيه خطيرًا حتى قال عمرُ وعليٌّ رضي الله عنهما أجزؤكم على قسم الجدِّ أجزؤكم على التارِ وقال عليٌّ من سرَّه أن يقتحمَ جرائيمَ جهنَّمَ بخُرِّ وجهه فليقض بين الجدِّ والإخوة وقال ابنُ مسعودٍ سلوني عَمَّا يَشْتُمُّ من عُضْلِكُمْ ولا تَسألوني عن الجدِّ لا حياءَ الله ولا بَيَّاه . والحاصلُ أَنَّهُم أجمَعُوا على أَنَّهُم لا يُسَقَطُونَهُ، ثمَّ قال كثيرٌ من الصحابة وأكثرُ التابعين أَنَّهُ يَحْبُبُهُمْ كالأبِ وَذَهَبَ إليه أبو حنيفة واختاره جمعٌ من أصحابنا وقال الأئمة الثلاثة كثيرٌ من الصحابة أَنَّهُ يُقَاسِمُهُمْ على تفصيلٍ فيه حاصِلُهُ أَنَّهُ متى اجتمع معهم (فإن لم يكن معهم ذو فرضٍ فله الأَكْثَرُ من ثُلْثِ المالِ ومُقَاسَمَتُهُمْ كأخٍ؛ لأنَّهُ اجتمع فيه جهتا فرضٍ وتخصيبٍ، ووجه تخصيصِ الثُلْثِ أَنَّهُ مع الأمِّ يأخذُ مثليها والإخوة لا ينقصونها عن الشُّدُسِ فوجبَ أن لا ينقصوه عن ضغيفه . والمُقَاسِمَةُ أَنَّهُ مُسْتَوٍ معهم في الإذلاءِ بالأبِ (فإن أخذَ الثُلْثَ فالباقى لهم) لِلذِّكْرِ مثلُ حَظِّ الأنثيين، ثمَّ إن كانوا مثليه لكونهم أخوين أو أختين وأختين أو أربع أخوات استويا.....

(فصل: في حُكْمِ الجدِّ مع الإخوة)

• فَوُدَّ: (في حُكْمِ الجدِّ) إلى قوله وأما هو في النِّهَايَةِ إلَّا قوله، وَوَجْهُهُ إلى، وقيل وقوله اه إلى وَيَتَبَنَّى وقوله وأما هو إلى المثنى .

• فَوَلَّى (سُنِّي): (وَأَخَوَات) الواو فيه بمعنى أو التي لِمَنْعِ الْخُلُوءِ. • فَوُدَّ: (فَضِيه) أي في الاجْتِمَاعِ أي حُكْمِهِ. • فَوُدَّ: (أَن يَفْتَحِمَ) أي يَدْخُلُ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ. • فَوُدَّ: (جَرَائِمِ جَهَنَّمَ) أي أَصُولُهَا وَقَعْرُهَا .

• فَوُدَّ: (بِخُرِّ وَجْهِهِ) أي بِخَالِصِهِ. • فَوُدَّ: (لَا حَيَاءَ) أي لَا مَلَكَه وقوله وَلَا بَيَّاه أي لَا أَضْحَكَه كَذَا نُقِلَ عَنِ السُّيوطِيِّ. • فَوُدَّ: (هَمَّا يَشْتُمُّ الْخ) أي عَنِ مَسَائِلِ الْخِ اه ع ش. • فَوُدَّ: (هَلَّى أَنَّهُم الْخ) أي الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ .

• فَوَلَّى (سُنِّي): (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي لَمْ يَوْجَدْ. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ) إلى قولِ المَثْنِ فالباقى في الْمُفْنَى إلَّا قوله، ثم قيل إلى أو دون مثليهِ. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ اجتمع فيه جهتا فرضِ الْخ) فيه نَظَرٌ مِنْ وَجْهِهِ الْأَوَّلِ أَنَّ مَحَلَّ اجْتِمَاعِ الْجِهَتَيْنِ فيه إذا كان هناك فَرَعٌ أَتَى وَارِثٌ وَلَيْسَ مَوْجُودًا هُنَا كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ وَالثَّانِي أَنَّ مَنْ اجتمع فيه الْجِهَتَانِ يَرِثُ بِهِمَا كَمَا سَيَأْتِي لَا بِأَكْثَرِهِمَا وَالثَّالِثُ أَنَّ فَرَضَهُ الَّذِي يَرِثُ بِهِ إِنَّمَا هُوَ الشُّدُسُ إِذْ هُوَ الَّذِي يُجَامِعُ التَّعْصِيبَ وَيُجَابُ عَنْ الثَّانِي بَأَنَّ مَحَلَّ الْإِزْثِ بِالْجِهَتَيْنِ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا سَبَبًا مُسْتَقِيلًا كَالزَّوْجِيَّةِ وَبُتْرَةِ الْعَمِّ وَإِزْثُ الْجَدِّ بِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الْأَبَوَةُ اه بِجَيْرِ مِي. • فَوُدَّ: (إِنَّهُ مَعَ الْأُمِّ) أي وَلَيْسَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا. • فَوُدَّ: (هَنْ ضَغِيفِهِ) أي ضَغِيفِ الشُّدُسِ اه ع ش .

• فَوُدَّ: (وَالْمُقَاسِمَةُ) عَطَفَ عَلَى الثُّلْثِ. • فَوُدَّ: (اسْتَوِيَا) أي الثُّلْثُ وَالْمُقَاسِمَةُ اه ع ش .

ثم قيل يحكم على مأخوذه بأنه الثلث فرضاً وصححه ابن الهائم ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الأم، ووجهه أنه مهما أمكن الأخذ بالفرض كان أولى لقوته وتقديم صاحبه، وقيل بل هو تعصيب وهو ظاهر كلام الزايعي رحمته الله واعتمده الزر كشي قال وقد تضمن كلام ابن الرفعة نقلاً عن بعضهم أن جمهور أصحابنا عليه انتهى لكن قول المتن السابق، وقد يفرض للجد مع الإخوة صريح في الأول وقول الشبكي رحمته الله لو أخذ بالفرض لأخذت الأخوات الأربع فاكتر في الصورة الثالثة الثلثين بالفرض لعدم تعصيبه لهن ولفرض لهن إذا كان ثم ذو فرض يجاب عنه بأن تغليب أخيه بالفرض نظراً لما فيه من جهة الولادة كالأم المنصوص عليه فيها لا يقتضي قطع النظر عما فيه من جهة التعصيب للأخوات نظير ما يأتي في الأكرية وينبغي عليهما ما لو أوصى بجزء بعد الفرض أو دون مثليه لكونهم أختاً أو أختين أو ثلاث أخوات أو أختاً وأختاً فالمقاسمة خير له أو فوق مثليه . وذلك فيما عدا الأمثلة المذكورة فالثلث خير له (وإن كان) معهم.....

• قوله: (ثم قيل إلخ) أي في حالة الاستواء؟ • قوله: (وقيل بل إلخ) مال إليه المفتي وكذا النهاية عبارته لكن ظاهر كلام الزايعي أنه تعصيب إلخ. • قوله: (قال) أي الشبكي. • قوله: (وقد يفرض) أي الثلث اه سم. • قوله: (صريح في الأول) الصراحة ظاهرة فليتأمل اه سم وقال السيد عمر قوله صريح في الأول محل تأمل؛ لأنه لا عموم في عبارته ولا قرينة على إرادة هذه بخصوصها بل يتحمل حملها عليها وعلى ما إذا كان الثلث خيراً له فإن أخذه له حبيز بالفرض بالاتفاق وعليهما مقابل لعل الثاني أقرب والله أعلم اه. • قوله: (وقول الشبكي) أي معللاً للثاني. • قوله: (في الصورة الثالثة) أي فيما إذا كانوا فوق مثليه. • قوله: (لعدم تعصيبه) لإزته بالفرض. • قوله: (والفرض إلخ) أي وليس كذلك كما يأتي في المتن آتياً. • قوله: (المنصوص عليه) أي أخذه بالفرض فيها أي الصورة الثالثة اه سم. • قوله: (نظير ما يأتي في الأكرية) فيه شيء إذ ليس هذا على نمط ما في الأكرية. • قوله: (ويشني عليهما) أي قولي الفرض والتعصيب. • قوله: (بجزء بعد الفرض) أي فإن قلنا بالأول حبيب الجزء مما زاد على نصيب الجد وإن قلنا بالثاني لم يكن ثم فرض فيؤخذ الجزء من أصل التركة اه سم. • قوله: (أو دون مثليه) وقوله أو فوق مثليه كل منهما مخطوف على قوله مثليه من قوله، ثم إن كانوا مثليه. • قوله: (لكونهم إلخ) الأولي بأن يكون معه أخت أو أخ إلخ. • قوله: (الأمثلة المذكورة) أي للمثليين وللدون.

(فضل)

• قوله: (لكن قول المتن السابق) قول المتن المذكور لا يتحقق بغير هذه الصورة ونحوها فدعوى الصراحة الآتية لا إشكال فيها وقوله، وقد يفرض أي الثلث. • قوله: (صريح في الأول) الصراحة ظاهرة فليتأمل. • قوله: (نظير ما يأتي في الأكرية) فيه شيء إذ ليس على نمط ما في الأكرية فتأمل.

(ذو فرض لله) بعد الفرض (الأكثر من سُدُس) جميع (التَّرِكَة وتُلْت الباقي والمُقاسمة) وجه السُّدُس أَنَّ الأولاد لا يَنْقُصُونَهُ عنه فالإخوة أولى وتُلْت الباقي أَنَّهُ لو قُفِدَ ذُو الفرض أَخَذَ ثُلُث المالِ والمُقاسمة ما مَرَّ من تنزِيله منزلة الأخ وذَوَاتُ الفرض معهم بَنَتْ ابنَ أُمِّ جَدَّة زوجة زوج فالسُّدُس خَيْرٌ له في زوجة وبنتين وجدٍّ وأخ وتُلْت الباقي في جَدَّة وجدٍّ وخمسة إخوة والمُقاسمة في جَدَّة وجدٍّ وأخ . (وقد لا يَبْقَى شيء) بعد أصحاب الفروض (كبنين وأُم وزوج فيفرض له سُدُس ويُزاد في العول) إِذْ هي من اثني عَشَرَ وعَالَتْ لِثَلَاثَةِ عَشَرَ فَيُزَادُ له إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ (وقد يَبْقَى دون سُدُس كبنين وزوج فيفرض له ويُهَال) إِذْ هي من اثني عَشَرَ يُفْضَلُ واحدٌ

فَوَيْلٌ (سُنِّي: (فَلَّه الأَكْثَرُ) أَي وَإِنْ رَضِيَ بِالْإِتْقَانِ وَقَوْلُهُ وَتُلْتُ الْبَاقِي أَي بَعْدَ الْفَرْضِ وَقَوْلُهُ وَالْمُقَاسِمَةُ أَي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فِي الْبَاقِي أَهْ أَبْنُ الْجَمَالِ . فَوَيْلٌ: (أَنَّ الْأَوْلَادَ) أَي لِمَنْ يَلْتَمِثُ لَا يَنْقُصُونَهُ أَي الْجَدُّ عَنْهُ أَي السُّدُسُ . فَوَيْلٌ: (وَتُلْتُ الْبَاقِي) وَقَوْلُهُ الْآتِي وَالْمُقَاسِمَةُ كُلُّ مَنْهُمَا عَطَفَ عَلَى السُّدُسِ . فَوَيْلٌ: (أَخَذَ ثُلُثَ الْمَالِ) أَي إِذَا خَرَجَ قَدْرُ الْفَرْضِ مُسْتَحَقًّا أَخَذَ ثُلُثَ الْبَاقِي وَكَانَ الْفَرْضُ تَلَفَ مِنَ الْمَالِ أَهْ مُعْنَى . فَوَيْلٌ: (وَذَوَاتُ الْفَرْضِ مَعَهُمْ) أَي الْمُتَصَوِّرُ إِزْنُهَا مَعَهُمْ . فَوَيْلٌ: (بَنَتْ) أَي فَاتَّخَذَ وَكَذَا يُقَالُ فِي بَنَاتِ ابْنِ وَجَدَةٍ وَزَوْجَةٍ . فَوَيْلٌ: (فَالسُّدُسُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوضُ وَضَابِغٌ مَعْرِفَةً الْأَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفَرْضُ نِصْفًا قَمَا دُونَهُ فَالْقِسْمَةُ أَغْبَطُ إِنْ كَانَ الْإِخْوَةُ دُونَ مِثْلَيْهِ وَإِنْ زَادُوا عَلَى مِثْلَيْهِ فَتُلْتُ الْبَاقِي أَغْبَطُ وَإِنْ كَانُوا مِثْلَيْهِ اسْتَوَى . وَقَدْ تَسْتَوِي الثَّلَاثَةُ وَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ ثُلُثَيْنِ فَالْقِسْمَةُ أَغْبَطُ إِنْ كَانَ مَعَهُ أُخْتُ وَإِلَّا فَلَّه السُّدُسُ وَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ بَيْنَ النِّصْفِ وَالثُّلُثَيْنِ كَنِصْفٍ وَثَمَنِ فَالْقِسْمَةُ أَغْبَطُ مَعَ أُخْتٍ أَوْ أَخٍ أَوْ أُخْتَيْنِ فَإِنْ زَادُوا فَلَّه السُّدُسُ أَهْ . فَوَيْلٌ: (فِي زَوْجَةٍ وَبَنَتَيْنِ الْخ) مَسْأَلَتُهُمْ مِنْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّ فِيهَا ثَمَنًا وَثُلُثَيْنِ لِلزَّوْجَةِ ثَمَنُ ثَلَاثَةٍ وَثُلُثَيْنِ الثَّلَاثَانِ سِتَّةَ عَشَرَ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ أَرْبَعَةٌ وَيَبْقَى وَاحِدٌ لِلْأَخِ أَوْ ش . فَوَيْلٌ: (فِي جَدَّةٍ وَجَدٍّ الْخ) مَسْأَلَتُهُمْ مِنْ سِتَّةٍ لِلْجَدَّةِ السُّدُسُ وَاحِدٌ وَيَبْقَى خَمْسَةٌ عَلَى سِتَّةٍ وَثُلُثًا خَيْرٌ لِلْجَدِّ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ وَالسُّدُسُ قُضِرَتْ ثَلَاثَةٌ فِي سِتَّةٍ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ لِلْجَدَّةِ سُدُسُهَا ثَلَاثَةٌ وَلِلْجَدِّ ثُلُثُ الْبَاقِي وَهُوَ خَمْسَةٌ يَبْقَى عَشْرَةٌ لِكُلِّ أَخٍ اثْنَانِ أَوْ ش . فَوَيْلٌ: (بَعْدَ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ) الْأَوَّلَى بَعْدَ الْفُرُوضِ .

فَوَيْلٌ (سُنِّي: (كَبْنَيْنِ وَأُمٍّ وَزَوْجٍ) أَي مَعَ جَدٍّ وَإِخْوَةٍ أَهْ مُعْنَى . فَوَيْلٌ: (إِذْ هِيَ) أَي الْمَسْأَلَةُ . فَوَيْلٌ: (مِنْ اثْنَيْنِ عَشَرَ) لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ثَمَانِيَةٌ وَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ ثَلَاثَةٌ وَيَبْقَى لِلْأُمِّ سَهْمٌ أَهْ مُعْنَى . فَوَيْلٌ: (وَهَالَتْ) أَي الْمَسْأَلَةُ بِوَاحِدٍ قَبْلَ اغْتِيَارِ الْجَدِّ وَقَوْلُهُ فَيُزَادُ له أَي يُزَادُ فِي عَوْلِهَا بِالسُّدُسِ الْمَفْرُوضِ لِلْجَدِّ أَهْ أَبْنُ الْجَمَالِ .

فَوَيْلٌ (سُنِّي: (وَقَدْ يَبْقَى دُونَ سُدُسٍ) فَاعِلٌ يَبْقَى ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى شَيْءٍ السَّابِقِ وَمُتَعَلِّقٌ دُونَ حَالٍ مِنْهُ فَلَا يَتَوَقَّعُ أَنَّهُا مُتَصَرِّفَةٌ وَتُجْعَلُ فَاعِلًا إِذْ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو لِذَلِكَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . فَوَيْلٌ (سُنِّي: (كَبْنَيْنِ وَزَوْجٍ) أَي مَعَ جَدٍّ وَإِخْوَةٍ أَهْ مُعْنَى . فَوَيْلٌ (سُنِّي: (فَيَفْرَضُ لَهُ) أَي السُّدُسُ لِلْجَدِّ . فَوَيْلٌ: (يُفْضَلُ) أَي بَعْدَ فَرْضِ لِبَنَتَيْنِ ثَمَانِيَةً وَفَرْضِ الزَّوْجِ ثَلَاثَةً وَقَوْلُهُ وَاحِدٌ أَهْ وَهُوَ أَقْلُ مِنَ السُّدُسِ .

يُرَادُّ له عليه آخرُ فتعالِ ثلاثةَ عَشَرَ (وقد يبقى سُدُسٌ كبنتين وأُمٌّ) أصلُها سِتَّةٌ يُفْضَلُ واحدٌ (فيُفْزَرُ) به الجَدُّ وتسقطُ الإخوةُ والأخواتُ (في هذه الأحوالِ)؛ لأنَّهم عَصَبَةٌ ولم يَبْنُ بعدَ الفُرُوضِ شيءٌ، ولو كان مع الجَدِّ إخوةٌ وأخواتُ لأبوينِ ولأبٍ (فحكمُ الجَدِّ ما سبقَ) من خَيْرِ الأمرينِ حيثُ لا صَاحِبَ فَرَضٍ وخَيْرِ الثلاثةِ مع ذِي فَرَضٍ كما لو لم يَكُنْ معه إلا أَحَدُ الصَّنْفَيْنِ المذكورِ أَوَّلُ الفصلِ ومن ثَمَّ عَطَفَ ثَمَّ بأو وهنا بالواو .

(ويُعَدُّ أولادُ الأبوينِ عليه أولادُ الأبِ في القِسْمَةِ) أي يُدْخِلُونَهُم معهم فيها إذا كانت خَيْرًا له (فلذا أخذَ حِصَّتَهُ فإن كان في أولادِ الأبوينِ ذَكَرٌ واحدٌ أو أَكثَرُ معه أنثى أو أَكثَرُ أو كان الشَّقِيقُ ذَكَرًا وحده أو أنثى معها بنتٌ أو بنتُ ابنٍ وأخٌ لأبٍ (فالباقي) في الأولى بأقسامِها (لهم) للذَكَرِ مثلُ حَظِّ الأنثيينِ وفي الثانيةِ له وفي الثالثةِ لها أي تمصيبًا لما مرَّ أَنها معها عَصَبَةٌ مع الغيرِ (وسقطَ أولادُ الأبِ) كما في جَدٍّ وشَقِيقٍ وأخٍ لأبٍ للجَدِّ الثُلُثُ والباقي للشَّقِيقِ وحجابه مع أَنَّ أَحدهما غيرُ وارِثٍ كما يحجبانِ الأُمَّ عن الثُلُثِ بجَمايعِ أَنَّ له ولادةً كهي وكما يحجبها معه

• قولُ (سُئِلَ): (كَبَتَيْنِ وَأُمٌّ) أي مع جَدٍّ وإخوةٍ اه مُعْنَى . • قُودُ: (يُفْضَلُ) بَعْدَ فَرَضِ البَتَيْنِ أربعةَ فَرَضٍ الأُمُّ واحدٌ .

• قولُ (سُئِلَ): (في هذه الأحوالِ) أي الثلاثة . • قُودُ: (من خَيْرِ الأمرينِ) أي المُقاسَمَةِ وثُلُثُ جَمِيعِ المالِ وقولُه وخَيْرُ الثلاثةِ أي المُقاسَمَةِ وثُلُثُ الباقي وسُدُسُ الجَمِيعِ . • قُودُ: (مع ذِي فَرَضٍ) أي ، وقد فَضَّلَ بَعْدَهُ أَكثَرُ مِنَ السُّدُسِ اه ابنُ الجَمَالِ . • قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّ الكلامَ هنا في اجْتِمَاعِهِمَا بخلافِ ما هناك اه مُعْنَى . • قُودُ: (عَطَفَ) أي قولُه لأبٍ على قولِه لأبوينِ :

• قولُ (سُئِلَ): (ويُعَدُّ) أي يَحْسِبُ أولادُ الأبوينِ بالزَّعْمِ بِحَظِّهِ فاعِلٌ يُعَدُّ عليه أي الجَدُّ أولادُ الأبِ بالتَّصْبِ بِحَظِّهِ مَفْعُولٌ يُعَدُّ اه مُعْنَى . • قُودُ: (فيها) أي القِسْمَةِ . • قُودُ: (له) أي لِلْجَدِّ .

• قولُ (سُئِلَ): (حِصَّتَهُ) وهي الأَكثَرُ مِنَّا سَبَقَ مُعْنَى . • قُودُ: (مَعَهُ) أي الذَّكَرِ . • قُودُ: (أو كان إلخ) عَطَفَ على كان مِنْ قولِ المُصَنِّفِ فَكان . • قُودُ: (الشَّقِيقُ) عِبارةُ النِّهايةِ البَعْضِ اه وهي أَحْسَنُ . • قُودُ: (وأخٍ لأبٍ) عَطَفَ على قولِه بَنَتْ وانظُرْ ما فائدةُ التَّضْرِيحِ بِذلك مع أَنَّ الكلامَ في اجْتِمَاعِ الصَّنْفَيْنِ .

• قُودُ: (بأقسامِها) أي الأربعةَ . • قُودُ: (أَنها معها) أي الأُخْتِ مع البَنْتِ أو بَنْتِ الابنِ . • قُودُ: (وَحِجَابُهُ) أي الشَّقِيقُ والأخُ لأبٍ الجَدُّ هذا مِثَالٌ لِلثَّانِيَةِ مِنَ الصُّوَرِ الثَّلَاثِ المُتَقَدِّمَةِ مِنَ المُقاسَمَةِ لِلشَّقِيقِ إلى الثُلُثِ اه ع ش . • قُودُ: (مع أَنَّ أَحدهما) وهو وَلَدُ الأبِ الصَّادِقُ بالأخِ والأُخْتِ . • قُودُ: (كما يَحْجُبَانِ) الأُمَّ صَادِقٌ بالأخِ والأُخْتِ اه ع ش . • قُودُ: (كما يَحْجُبَانِ إلخ) أي قِياسًا عليه . • قُودُ: (أَنَّ لَهُ) أي الجَدِّ . • قُودُ: (كهي) أي الأُمُّ . • قُودُ: (مَعَهُ) أي الجَدُّ وكذا ضَمِيرُ بِهِ .

• قُودُ: (أولادُ) أي أو وَلَدَانِ أو يُحْمَلُ أولادُ على ما فَوْقَ الواجِدِ . • قُودُ: (إذا كانت خَيْرًا) فيه إشارةٌ إلى أَنَّهُ إذا كان غَيْرُها هو الخَيْرُ له لا يَخْتَلِفُ الحالُ بَعْدَهُم أو بَعْدَ عَدَمِ فَلْيَتَأَمَّلْ . • قُودُ: (مَعَهُ) أي الجَدُّ

ولداها مع حجبهما به وكما أنهم يزدونها إلى الشدس والأب يحجبهم ويأخذ ما نقص من الأم وفارق ما تقرر اجتماع أخ لأم مع جد وشقيق فإن الجد هو الحاجب له مع أنه لا يقر بجهته بأن الأخوة جهة واحدة فجاز أن يثوب أخ عن أخ ولا كذلك الجدود والأخوة وأيضا ولد الأب الممدود غير محروم أبدا بل قد يأخذ كما يأتي فكان لعده وجه والأخ لأم محروم بالجد أبدا فلا وجه لعده (والأب يمكن فيهم ذكر بل تمحصوا إنانا فتأخذ الواحدة إلى النصف) أي النصف تارة كجد وشقيقة وأخ لأب من خمسة وتصبح من عشرة للجد أربعة وللشقيقة النصف خمسة أي فرضا يفضل واحد للأخ من الأب ودونه أخرى كجد وزوجة وأم وشقيقة

فود: (وكما أنهم) أي الإخوة. فود: (والأب يحجبهم) أي والحال. فود: (وفارق) إلى قول المتن إلا في الأندرية في المغني إلا قوله وعدم زيادة الواحدة إلى المتن (قولهما تقرر) أي من أن الشقيق لما حجب ولد الأب فاز بحصته اه سم. فود: (له) أي الأخ لأم. فود: (أخ) أي الشقيق وقوله عن أخ أي لأم. فود: (ولا كذلك الجدود والأخوة) فإنهما جهتان مختلفتان فلا يجوز أن يستحق الجد نصيب الأخ اه مغني. فود: (الممدود) أي على الجد. فود: (كما يأتي) أي في شرح إلى النصف وفي قول المصنف، وقد يفضل الخ. فود: (ولا يمكن فيهم ذكر) أي ولا أتى معها بنت أو بنت ابن أخذا مما مر أيضا سيد عمر وسم ورشيد أي في شرح فإذا أخذ حصته الخ. فود: (أي النصف الخ) أي تأخذ النصف تارة الخ. فود: (من خمسة الخ) أي أصلها من خمسة عدد الرؤوس؛ لأن الشقيقة تعد الأخ من الأب على الجد فيكون معه مثل ونصف فالمقاسمة أحط له فتأخذ اثنتين من الخمسة وتأخذ الشقيقة بنصفها ولا ينصف لها صحيح فاضرب مخرج النصف اثنتين فيها تبلغ عشرة اه ابن الجمل عبارة عن قول من خمسة وتصبح من عشرة؛ لأن فيها نصفًا ومخرجه اثنان فيضربان في عدد رؤوسهم وهو خمسة بعشرة للأخت النصف اثنان بالمقاسمة وثلاثة تبلغ تبلغ بهما النصف وللجد أربعة بالمقاسمة للأخت والأخ ويفضل واحد بعد حصتيهما للأخ اه. فود: (ودونه الخ) عطف على قوله النصف فيه جعل دون متصرفه مفعولا بلا ضرورة وهو خلاف المقرر في النحو. فود: (كجد وزوجة وأم وشقيقة الخ) فالمقاسمة للأخوة في الباقي بعد فرض الزوجة والأم أحط للجد والرؤوس خمسة فتضربها في أصلها اثني عشر تصبح من ستين للزوجة ربعها خمسة عشر وللأم سدسها عشرة والباقي وهو خمسة وثلاثون للجد منها بالمقاسمة أربعة عشر يبقى واحد وعشرون تأخذها الشقيقة وهي دون النصف إذ هي ربع وعشر ولا شيء للأخ للأب ابن

وقوله به أي الجد. فود: (ما تقرر) أي من أن الشقيق لما حجب ولد الأب فاز بحصته. فود: (وإن لا يمكن فيهم ذكر) فلا قال أخذا مما سبق ولا أتى معها بنت أو بنت ابن ولعله إقناعهم ذلك مما سبق سكنت عنه. فود: (أي النصف تارة ودونه أخرى) لأجل ذلك غير المصنف بقوله إلى النصف ولم يعبّر بقوله فتأخذ الواحدة النصف وكذا يقال في قوله الآتي إلى الثلثين. فود: (وللشقيقة النصف) في شرح الفصول لشيخ الإسلام وقوله فللشقيقة النصف أي يجعل لها ابتداء من غير قسمة وهذا ما قال ابن اللبان

وأخ لأبٍ للشقيقة هنا الفاضل وهو دون النصف؛ لأنه رُبْعٌ وعُشْرٌ (و) تَأْخُذُ (الثَّانِيَانِ) فصاعداً إلى الثَّلَاثَيْنِ أي الثَّلَاثَيْنِ تَارَةً كَجَدٍّ وَشَقِيقَتَيْنِ وَأَخٍ لأبٍ من سِتَّةٍ ولا شيء للأخ ودونهما أخرى كَجَدٍّ وَشَقِيقَتَيْنِ وَأَخِيَتٍ لأبٍ من خَمْسَةٍ لِلشَّقِيقَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ وهي دون الثَّلَاثَيْنِ وعدمُ زيادةِ الواحدةِ إلى النصفِ والثَّانِيَتَيْنِ إلى الثَّلَاثَيْنِ يَدُلُّ على أَنَّ ذلكَ تعصِبٌ ولا زَيْدٌ وَأَعِيلٌ وظاهرُ أَنَّ هذا تعصِبٌ بالغيرِ وإنْ لم يَأْخُذْ مثليها؛ لأنَّه لِمَارِضٍ هو اختلافُ جِهَةِ الجُدودَةِ والأخُوَّةِ (ولا يُفْضَلُ عن الثَّلَاثَيْنِ شيءٌ)؛ لأنَّ الجَدَّ لا يَأْخُذُ أَقْلَ من الثُّلُثِ (وقد يُفْضَلُ عن النصفِ) شيءٌ (فيكونُ لأولادِ الأبِ) كما مرَّ في جَدٍّ وَشَقِيقَةٍ وَأَخٍ لأبٍ .
(والجدةُ مع أخواتِ كَأَخٍ فلا يُفَرِّضُ لهنَّ معه) ولا تُعَالُ المسألةُ ينهنَّ.....

الجمالِ وع ش وقوله اثني عشر أي؛ لأن فيها رُبْعُ الزوجةِ وسُدُسُ الأم. ٥ فود: (أي الثَّلَاثَيْنِ) أي تَأْخُذَنَّ الثَّلَاثَيْنِ. ٥ فود: (من سِتَّةٍ) هذا إن اغْتَبَرَ عَدَدَ الرُّمُوسِ وإن اغْتَبَرَ مَخْرَجَ الثُّلُثِ فالمسألةُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَخْرَجِ الثُّلُثِ الذي يَأْخُذُهُ الجَدُّ. ٥ فود: (ولا شيءٌ للأخ) إذ يَبْدُو الشَّقِيقَتَانِ الأخ من الأبِ على الجَدِّ فَتَسْتَوِي له المُقَاسَمَةُ وتُلْتِ جَمِيعُ المَالِ فإذا أَخَذَهُ كان الثَّلَاثَانِ الباقِيَانِ لِلشَّقِيقَتَيْنِ اه ابنُ الجَمَالِ. ٥ فود: (من خَمْسَةٍ) أي عَدَدِ الرُّمُوسِ. ٥ فود: (وهَذَا زيادةُ إلخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قوله يَدُلُّ إلخ. ٥ فود: (أن ذلك) أي ما يَأْخُذُهُ الشَّقِيقَةُ وَاحِدَةً أو أَكْثَرَ. ٥ فود: (تَعْصِبُ بالغيرِ) وهو الجَدُّ. ٥ فود: (وإن لم يَأْخُذْ) أي الغَيْرُ وقوله مثليها أي الشَّقِيقَةُ. ٥ فود: (لأن الجَدَّ إلخ) عِبَارَةٌ ابنُ الجَمَالِ؛ لأنَّ الجَدَّ فيما إذا لم يَكُنْ معهم صَاحِبُ فَرَضٍ لا يَأْخُذُ أَقْلَ من الثُّلُثِ وفيما إذا كان معهم صَاحِبُ فَرَضٍ لا يَتَّقَى بَعْدَ أَخِيذِ صَاحِبِ الفَرَضِ نَصِيهِه والجَدُّ الِأَقْلَ من الثَّلَاثَيْنِ كما تَقَدَّمَ فلا شيءٌ لِلْأخُوَّةِ من الأبِ مع الشَّقِيقَتَيْنِ اه. ٥ فود: (كما مرَّ) أي آتِياً. ٥ فود: (يَنْهَنْ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِسَيِّئِهِنَّ اه. ٥ فود: (وَأَمَّا هو) أي الجَدُّ وكذا الضَّمِيرُ في قوله: (له)

إِنَّهُ الصَّوَابُ كما نَقَلَهُ عَنْه الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لأنَّ إِدْخَالَهم فِي الحِسَابِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ التَّقْصِصِ عَلَى الجَدِّ فإذا أَخَذَ فَرَضَهُ فلا معنى لِلْقِسْمَةِ وَعَنْ بَعْضِ الفُرَاضِيَّيْنَ أَنَّهُ يَجْعَلُ البَاقِي بَيْنَهَا وَيَبْنِي الأبِ نِم يَرْدُونَ عَلَيْهَا قَدْرَ فَرَضِهَا انتهى وفي شرحِ الرُّزْصِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّ الْأَخْتَ تَأْخُذُ ذَلِكَ بِالْفَرَضِ وهو ما صَوَّبَهُ ابْنُ اللَّبَّانِ، ولو كان مع الجَدِّ زَوْجَةٌ وَأُمٌّ وَشَقِيقَةٌ وَأَخٌ لأبٍ أَخَذَتِ الشَّقِيقَةُ الفَاضِلَ وهو رُبْعٌ وعُشْرٌ ولا تُزَادُ عَلَيْهِ وهذا يَدُلُّ على أَنَّ ما تَأْخُذُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِالتَّعْصِيبِ وَالْأَزِيدَ وَأَعِيلَتْ وَيُؤَيِّدُهُ قولُهُم لا يُفَرِّضُ لِلْأَخْتِ مع الجَدِّ إِلَّا فِي الْأَكْثَرِيَّةِ لِكُنْه مُعَارِضٌ بَأَنَّ ما تَأْخُذُهُ بَعْدَ نَصِيبِ الجَدِّ لو كان بِالتَّعْصِيبِ لَكَانَتْ إِنَّمَا عَاصِبَةً بِنَفْسِهَا وهو باطلٌ قَطْعًا أو بغيرِها فَكَذَلِكَ وَإِلَّا لَكَانَ لَهَا نِصْفٌ ما لِمُعْصِيهَا أو مع غيرِها فَكَذَلِكَ أَيْضًا لِمَا مَرَّ فِي بَيَانِ أَقْسَامِ المَصْصَةِ، وقد يُخْتَارُ الثَّانِي وَيُقَالُ هَذَا البابُ مُخَالِفٌ لِغَيْرِهِ انتهى. ٥ فود: (وأخ لأبٍ) المُقَاسَمَةُ هُنَا خَبَرٌ لِلْجَدِّ. ٥ فود: (لأنه رُبْعٌ وعُشْرٌ) أي؛ لأنَّ أَضْلَ المسألةِ اثْنَا عَشَرَ؛ لأنَّ فِيهَا رُبْعُ الزَّوْجَةِ وسُدُسُ الأمِّ وَنِصْفٌ مِنْ سِتِّينَ وَالفَاضِلُ مِنْهَا بَعْدَ الرُّبْعِ وَالسُّدُسِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ لِلْجَدِّ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ عَشَرَ يُفْضَلُ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ لِلْأَخْتِ وهي رُبْعُ السِّتِّينَ وَعُشْرُهَا.

وأما هو فقد يُفرض له ويُعال كما مر؛ لأنه صاجِب فرض فرجع إليه عند الضرورة (إلا في الأكدرية) قيل نسبة لأكدَر الذي سألها عنها عبد الملك فأخطأ أو للذي ألقاها على ابن مسعود أو زوج الميتة أو بلدها أو لأكدرة وهي الميتة، وقيل؛ لأن زَيْدًا كدَر على الأخت بإعطائها التصف، ثم استرجاعه بعضه منها، وقيل: لأنها كدَرَت عليه مذهبه فإنه لا يُفرض للأخوات مع الجد ولا يُعيل، وقد فرض فيها وأعال، وقيل لتكدر أقوال الصحابة فيها (وهي زوج وأُم وجد وأخت لأبوين أو لأب فللزوجة نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف) إذ لا تُسقط لها ولا تُعصب؛ لأن الجد لو عصبها نقص حقه (فتقول) المسألة بنصفها من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (أثلاثا له الثلثان) لا ينقسم عليهما فتضرب ثلاثة في تسعة للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وقسم الثلثان بينهما لتعذر

وقوله: (لأنه) وقوله: (فَرَجَعَ). فُرد: (كما مر) أي في قول المصنف فيفرض له سدس ويؤاد في العول اهـ مُعْنَى.

فُرد (بشي): (إلا في الأكدرية) بين شرح كشف الغوايب أنه يفرض لها في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة وجعل ذلك وإردا على حصرهم هذا فراجع اهـ سم. وأجاب ابن الجوالي بأن محل الحصر المذكور بدليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمُعْنَى بأن الفرض هناك أي في المسائل الأخرى المُسَمَّاة بالمُعَادَة باختيار وجود الأخ لا بالجد. فُرد: (عنها) أي عن تلك المسألة. فُرد: (أو زوج الميتة إلخ) بتقدير مُتَبَدِّلًا عَطْفٌ على قوله: (ألقاها إلخ). فُرد: (وقيل لأنها كدَرَت إلخ) وعلى هذا كان يتبعي تسميتها مُكَدَّرَةً لا أَكْدَرَةً اهـ مُعْنَى. فُرد: (فيها) أي الأكدرية. فُرد: (ولو عصبها) أي ابتداء وإلا فهو يُعْصِبُها انتهاء كما يأتي. فُرد: (نقص حقه) وهو السدس مُعْنَى عبارة البَجَرِي؛ لأنه لو عصبها ابتداء لكان الفاضل لهما واجدا فيكون له ثلثا ولها ثلثه اهـ. فُرد: (بنصيبها) أي الأخت وهو ثلاثة اهـ مُعْنَى. فُرد: (وهما) أي نصيب الجد ونصيب الأخت. فُرد: (لا ينقسم) أي مجموع نصيبهما الأربعة وقوله: (عليهما) أي الأخت والجد المعلوم باختيار سهمه اثنتين عبارة النهاية والمُعْنَى ولها الثلث فانكسرت أي الأربعة على مخرج الثلث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة إلخ اهـ. فُرد: (وقسم الثلثان) لعله أراد بالثلثين الأربعة التي ثلث الستة لكن يراد عليه أن المُقْسِم الأربعة التي من أجزاء التسعة لا التي من أجزاء الستة وفتان ما بينهما ولعل لهذا عدل النهاية والمُعْنَى إلى التغيير بالثلث ولعلهما أراداه به ثلث التسعة فرض الأخت وإنما اقتصرنا عليه وإن كان الواجد فرض الجد منها مُقْسِمًا أيضًا نظرًا إلى أن أصل القصد دفع فضلها على الجد بتقسيص سهمها والله أعلم.

فُرد في (بشي): (إلا في الأكدرية) بين في شرح كشف الغوايب أنه يفرض لها في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة ويُجْعَل ذلك وإردا على حصرهم هذا فراجع اهـ.

تفضيلها عليه كما في سائر صور الجد والإخوة ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب رعاية للجائزين قال القاضي: ومحل الفرض لها إذا لم يكن معها أخت أخرى لا تساويها ولا أخذت الشدس ولم تزد وهذه إما يغلط فيها كثيرا انتهى ويوجه ذلك بأن تعدد الأخنتين حجب الأم عن الثلث فبقي شدس فتعين للشفقة لعدّها أختها عليه وقوله: لا تساويها ليس بقيد إلا في أخذها الشدس وحدها إذ لو كان معها شقيقة مثلها حجب الأم وأخذت الشدس.

فصل في موانع الإرث وما معها

(لا يعزّث مسلم وكافر) بتسب وغيره للحديث المتفق عليه «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» وللإجماع على الثاني.....

• قوله: (وقسم بينهما) أي وقّع التقسيم بينهما. • قوله: (إذا لم يكن معها إلخ) أي إذا لم يكن مع الشقيقة أخت لأب وقوله وإلا أخذت أي الشقيقة. • قوله: (ولم تزد) أي لا تمول المسألة. • قوله: (فتعين للشفقة) ثم قوله وأخذت الشدس قضية الافتصار على الشدس أنه تعصيب اه سم. • قوله: (أختها) أي التي لأب عليه أي الجد. • قوله: (إذ لو كان معها إلخ) عبارة النهاية والمغني والروض مع شرحه، ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فللأم الشدس ولهما الشدس الباقي ولا عول اه.

(فصل: في موانع الإرث)

• قوله: (في موانع الإرث) إلى قوله وخبر الحاكم في المغني وإلى قول المتن لكن المشهور في النهاية قال ابن الجمالي وهو أي الموانع جُمع مانع وهو في اللغة الحائل وفي العرف ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم قال الرافعي ويتنوّن بالمانع ما يجابع السبب من نسب وغيره ويجابع الشرط فيخرج اللعان فإنه يقطع النسب الذي هو السبب ويخرج استنهام تاريخ الموت بفرق ونحوه لعدم الشرط ويخرج الشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والحمل لعدم الشرط أيضا وهو تحقق وجود المذلي عند موت المورث انتهى. • قوله: (وما معها) أي من قوله ولو خلف حملا يرث إلخ قاله البخاري لكن مقتضى ما مرّ آتفا عن ابن الجمالي أن قوله، ولو مات متوارثان إلخ منه أيضا.

• قوله: (بتسب وغيره) عبارة المغني ولا فرق بين الولاء والتسب على المنصوص في الأم والمختصر وغيرهما وأجمع عليه أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه وعبارة ابن الجمالي فلو خلف الكافر ابنا مسلما وعمّا أو مغيبا كافرا ورثة العم أو المغيث الموافقان في دينه دون الابن المخالف على المنصوص حتى في الولاء في الأم والمختصر خلافا للقاضي حنين في الولاء حيث قال يتقبل الإرث إلى بيت المال اه. • قوله: (المتفق عليه) أي بين البخاري ومسلم اه ع ش. • قوله: (هلى الثاني) أي عدم إرث

• قوله: (فتعين للشفقة)، ثم قوله: (وأخذت الشدس) قضية الافتصار على الشدس أنه تعصيب. • قوله: (إذ لو كان معها شقيقة مثلها إلخ) عبارة الرّوض أو أختان فللزوج النصف وللأم الشدس وللجد الشدس والباقي لهما أي للأختين ولا عول اه.

وفارق جواز نكاح المسلم للكافرة بأن مَبْنَى ما هنا على الموالاة ولا موالاة بينهما بوجوه وأما النكاح فمن نوع الاستخدام وخبر الحاكم وصححه ولا يرث المسلم التضراني إلا أن يكون عبده أو أمته مؤول بأن ما في يده للشيد كما في الحياة لا الإرث الحقيقي من العتيق؛ لأنه سواه عبده علي أنه أعلى واعتراض المتن بأن نفى التفاعل الصادق بانتفاء أحد الطرفين لا يستلزم نفى كل منهما المصريح به في أصله ويؤيد بأنه عول في ذلك على شهرة الحكم فلم يُبال بذلك الإيهام على أن التفاعل يأتي كثيراً لأصل الفعل كما قبض اللص وبأنه يؤهم أنه لو مات كافراً عن زوجة حامل ثم أسلمت، ثم ولدت لم يرث ولذها؛ لأنه مسلم تبعاً لها وليس في محلّه؛ لأن العبرة بالاتحاد في الدين حالة الموت وهو محكوم بكفره حينئذ والإسلام هنا إنما طرأ بعده وإنما ورث مع كونه جماداً؛ لأنه بأن بصيرورته للحيوانية أنها كانت موجودة فيه بالقوة ومن ثم قيل لنا جماد يملك وهو النطفة واعتراضه بأن الجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيواناً أي.....

الكافر من المسلم. • فؤد: (وفارق إلخ) أي عدم إرث المسلم من الكافر جواز إلخ وهذا رد لمقابل الجمهور القائل بإرث المسلم من الكافر قياساً على النكاح. • فؤد: (بأن مَبْنَى ما هنا) أي بناء التوارث. • فؤد: (على أنه) أي الخبر وقوله أجل أي فلا يحتاج به ادع ش. • فؤد: (المصريح به في أصله) أي المحرر عبارته لا يرث المسلم الكافر وبالمكس. • فؤد: (ويؤيد بأنه إلخ) هذا إنما يفيد لو ادعى المفترض عدم صحة تغيير المصنف وأما إذا ادعى أوصحية تغيير الأصل منه كما هو المستفاد من المثني فلا قلعل لهذا عتبه بالجواب الملو. • فؤد: (كما قبض اللص) تأمل ما في هذا التمثيل اللهم إلا أن يُحمل على التظير أي كما أن المفاعلة تأتي لأصل الفعل وإن كان الأصل فيها الاشتراك سيّد عمر اه ابن الجمال وفيه ع ش مثله. • فؤد: (وبأنه يؤهم إلخ) عطف على بأن نفى التفاعل إلخ والضمير راجع إلى المتن، ثم هذا الاعتراض وجوابه بخبرين في كلام المحرر أيضاً. • فؤد: (وليس إلخ) أي الاعتراض الثاني. • فؤد: (حينئذ) أي وقت موت أبيه. • فؤد: (وإنما ورث) أي الحمل وقوله أنها كانت إلخ أي الحيوانية اه ع ش. • فؤد: (ومن ثم) أي من أجل أنه ورث مذ كان حَمَلاً. • فؤد: (قيل لنا جماد إلخ) ولو قيل لنا جماد يرث كان أغرب لظهور أن الجماد قد يملك كالمساجد سم اه سيّد عمر وابن الجمال. • فؤد: (وهو النطفة) أي وإن لم تستدخلها إلا بعد موته ليتبين أنها ولذ له عند موته اه سم. • فؤد: (واعتراضه) أي ما قيل.

(فَضْل)

• فؤد: (لنا جماد يملك) قد يقال لو قيل لنا جماد يرث كان أغرب لظهور أن الجماد قد يملك كما في المساجد فإنها تملك. • فؤد: (وهو النطفة) أي وإن لم تستدخلها إلا بعد موته ليتبين أنها ولذ بعد موته وإن كانت حينئذ نطفة.

ولا خرج من حيوان وإلا لم يتم الاعتراض يَرُدُّ بآن هذا تفسيرٌ للجَمَادِ في بعض الأبواب لا مُطْلَقًا فلا يَرُدُّ .

(ولا يَرِثُ) زنديقٌ وهو مَنْ لا يتدبَّرُ بدين ولا (مُوتِدٌ) حال الموت بحالٍ وإن أسلم؛ لأنَّه لا مُناصرةَ بينه وبين أحدٍ لإهداره ويبحثُ ابن الرُّفْعَةِ إرثَه إذا أسلمَ خارقٌ للإجماع قاله الشُّبْكِيُّ (ولا يَرِثُ) بحالٍ بل ماله فيءٌ لبيت المالِ سواءً ما اكتسبه في الإسلامِ والرُّدَّةُ ارتدَّ في صحته أو مَرَضِه وسيأتي في الجراح أن وارثَه لولا الرُّدَّةُ يستوفي قوَدَ طَرَفِه .

(ويَرِثُ الكافرُ الكافرَ وإن اختلفت ملثهما)؛ لأنَّ جميعَ مِلَلِ الكُفْرِ في البطلانِ كالمِلَّةِ الواحدةِ قال تعالى ﴿فَمَآذًا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ ليويس: ٣٢ ونَقَلَ الْمُصَنِّفُ في شرحِ مسلمٍ عن

• قوَد: (أي ولا خَرَجَ إلخ) الأنسبُ أي ولا يصيرُ حيوانًا اه سيّدُ عَمَرٍ . قوَد: (ولا خَرَجَ من حيوانٍ) أي وهذا خَرَجٌ من حيوانٍ فلا يكونُ جَمَادًا اه سم . قوَد: (والأ) أي وإن لم يَرُدُّ قوله ولا خَرَجَ إلخ .

• قوَد: (لَمْ يَتِمَّ الاعتراضُ) قد يُؤَيِّدُ الْمُعْتَرِضُ بآن هذا حيوانٌ بالقوَّةِ قِيَمُ الاعتراضِ بدوِي الزيادةِ كذا قاله الْمُحَسِّي وهو وجبةٌ سيما وقولُ الشَّارِحِ ولا خَرَجَ إلخ شاملٌ لِلْفَضْلَاتِ قِيَحْتاجُ إلى التَّجْيِيدِ اه سيّدُ عَمَرٍ . قوَد: (يَرُدُّ إلخ) خَبَرُ قوله واعتراضُه . قوَد: (زنديقٌ) إلى قولِ المتنِ لَكِنِ المَشْهُورُ في الْمُغْنِي إلّا قوله ونَقَلَ الْمُصَنِّفُ إلى قوله وتَصْوِيرُ إلخ . قوَد: (وهو مَنْ لا يتدبَّرُ إلخ) ويُعَبَّرُ عنه بِمَنْ يُظْهِرُ الإسلامَ ويُخْفِي الكُفْرَ وهما مُتضاربانِ اه النهايةُ أي والإندادُ وهو محلُّ تأمُّلٍ اه سيّدُ عَمَرٍ لَعَلَّ وجهه أن يَتَنَهَمَا عُمومًا وخُصوصًا وجهيًا قَالَيْنِ التَّضَارُبُ . قوَد: (ولا مُرْتَدٌّ إلخ) وكذا نُصِرَانِي تَهَوَّدُ أو نُحُوهُ اه مُغْنِي .

• قوَد: (وإن أسلمَ) أي بَعْدَ مَوْتِ مَوْرَثِه اه مُغْنِي . قوَد: (ويبحثُ ابن الرُّفْعَةِ إرثَه إذا أسلمَ خارقٌ إلخ) وفي شرحِ الشَّرِيبِ ولا يَرِثُ مُرْتَدٌّ وإن أسلمَ قَبْلَ قِسْمَةِ الثَّرَكَةِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ اه، ثم رَأَيْتُ مُخَالَفَتَه في مُتَنَهَى الإِرَادَاتِ مِنْ فُرُوعِ الحَنَابِلَةِ قَفِي قولِ التَّحْفَةِ ويبحثُ ابن الرُّفْعَةِ إلخ وقولُ الإندادِ ولا يَرِثُ مُرْتَدٌّ ونُحُوهُ كيهوديٌّ تَنَصَّرَ وإن أسلمَ بَعْدَ المَوْتِ إجماعًا اه فيهما نَظَرٌ لِمَا عَلِمْتُ أَنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ قَانِلٌ بذلك وحيثُ قَبَحْتُ ابن الرُّفْعَةِ موافقٌ لِمَا قاله الإِمَامُ أَحْمَدُ اه ابنُ الجَمَالِ . قوَد: (والرُّدَّةُ) أي وما اكتسَبَه في الرُّدَّةِ . قوَد: (وسيأتي إلخ) عبارةُ ابنِ الجَمَالِ ولا فَرْقَ بَيْنَ المالِ والقِصاصِ وإن استوفاه وارثَه لولا الرُّدَّةُ؛ لأنَّه لا يَسْتَوْفِيه إرثًا كما نَقَلَه الشُّبْكِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ اه عبارةٌ ش قوله يَسْتَوْفِي قوَدَ طَرَفِه أي تَشَقُّبًا لا إرثًا كما أَفْهَمَهُ قوله لولا الرُّدَّةُ اه . قوَد: (يَسْتَوْفِي إلخ) أي بَعْدَ مَوْتِه بالسَّرايَةِ وقوله: (قوَدَ طَرَفِه) أي المَقْطُوعِ في الإسلامِ مع المُكَافَاةِ اه مُغْنِي وَسَمَّ . قوَد: (ونَقَلَ الْمُصَنِّفُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِه

• قوَد: (ولا خَرَجَ من حيوانٍ) أي وهذا خَرَجٌ مِنْ حَيَوَانٍ فلا يكونُ جَمَادًا، وقد يُرِيدُ الْمُعْتَرِضُ أَنَّ هذا حَيَوَانٌ بالقوَّةِ والمَالِ قِيَمُ الاعتراضِ بدوِي هذه الزيادةِ . قوَد: (وسيأتي في الجراح) عبارةُ الْمُصَنِّفِ هناك، ولو اِزْتَدَّ المَجْرُوحُ وماتَ بالسَّرايَةِ فَالْتَفُسُ هَذَرٌ وَيَجِبُ قِصاصُ المَجْرُوحِ في الْأَطْلَهِ يَسْتَوْفِيه قَرِيْبُهُ المُسْلِمُ، وقيلَ الإِمَامُ .

الأصحاب أَنَّ الحربيين فِي بلدَيْن مُتَحَارِبَيْن لَا يَتَوَارَثَانِ سَهْوً وَتَصَوِيرُ إِزْثِ الْيَهُودِيِّ مِنَ التَّضْرَانِيِّ وَعَكْشُهُ مَعَ أَنَّ الْمُتَنَقِّلَ مِنْ مِلَّةٍ لِمِلَّةٍ لَا يُقَرُّ ظَاهِرٌ فِي الْوَلَاءِ وَالتَّكَاحِ وَكَذَا التَّنَسُّبُ فَيَمُنُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ يَهُودِيٌّ وَالْآخَرُ نَضْرَانِيٌّ فَإِنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَكَذَا أَوْلَادُهُ فَلِبَعْضِهِمْ اخْتِيَارُ الْيَهُودِيَّةِ وَلِبَعْضِهِمْ اخْتِيَارُ التَّضْرَانِيَّةِ (لَكِنِ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا تَوَارُثَ بَيْنَ حَرْبِيٍّ وَذِمِّيٍّ) أَوْ مُعَاهِدٍ أَوْ مُسْتَأْمِنٍ بِبِلَادِنَا لِانْتِفَاءِ الْمَوَالَةِ بَيْنَهُمَا وَتَوَارُثَ ذِمِّيٍّ وَمُعَاهِدٍ وَمُسْتَأْمِنٍ وَاحِدٌ هَؤُلَاءِ بِبِلَادِهِمْ وَحَرْبِيٍّ .

(وَلَا يَوْرَثُ مَنْ فِيهِ رِقٌّ) وَإِنْ قُلَّ إِجْمَاعًا وَلَآكِنَّ لَوْ وَرِثَ مَلِكُهُ السَّيِّدُ وَهُوَ أَجَنَّبِيٌّ عَنِ الْمِثِّتِ وَإِنَّمَا لَمْ يَقُولُوا بِإِرْثِهِ، ثُمَّ تَلَقَّى سَيِّدُهُ لَهُ بِالْمَلِكِ كَمَا قَالُوهُ فِي قَبُولِ قَتْلِهِ لِنَحْوِ وَصِيَّةٍ أَوْ هِبَةٍ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ عَقُودُ اخْتِيَارِيَّةٍ تَصِبُّ لِلْسَّيِّدِ فَإِقْبَاعُهَا لِقَتْلِهِ إِبْقَاعٌ لَهُ وَلَا كَذَلِكَ الْإِرْثُ وَأَقْنَهُمُ الْمَتْنُ أَنَّ الْحُرَّ يَرِثُ وَإِنْ اسْتَفْرِقتْ مَنَافِقُهُ بِالْوَصِيَّةِ وَسَيَاتِي مَا فِيهِ ثُمَّ (وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَوْرَثُ) جَمِيعُ مَا مَلَكَه بِبَعْضِهِ الْحُرُّ؛ لِأَنَّهُ تَأَمَّ الْمَلِكُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ وَأَقْنَهُمْ هَذَا مَا بَأَصْلِهِ أَنَّ الرِّقِيقَ لَا يَوْرَثُ إِلَّا فِي صُورَةٍ هِيَ كَافِرٌ لَهُ أَمَانٌ إِنْ جُنِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ نَقَضَ الْأَمَانَ فَسَبِيٍّ وَاسْتَرْقَ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ قَتْلًا فَقَدَرُ الدِّيَّةِ لِوَارِثِهِ وَنُجَابَ بِأَنَّهُمْ.....

قوله: (سَهْوً) . قود: (وَتَصَوِيرُ إِزْثِ الْيَخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ ظَاهِرٌ . قود: (فَأَنَّهُ) أَيِ مِنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ الْيَخ وَكَذَا ضَمِيرُ أَوْلَادِهِ . قود: (بِيلَادِنَا) خِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ كَمَا بَاتِي وَلِظَاهِرِ الْمُغْنِي حَيْثُ اسْقَطَهُ .

قود: (بِيلَادِنَا) كَمَا قَيَّدَ بِهِ الصَّبْرِيُّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَقَّدَ الْإِمَامُ الدِّيَّةَ لِطَائِفَةٍ قَاطِنَةٍ بِدَارِ الْحَرْبِ أَتَهُمْ يَتَوَارَثُونَ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَجُوزُ تَنْزِيلُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْغَالِبِ فَلَا مُخَالَفَةَ لَهُ سَم . زَادَ ابْنُ الْجَمَالِ وَخَالَفَ الْعَلَمَةُ الرَّمْلِيُّ فِي النَّهَائِيَّةِ حَيْثُ قَالَ وَقَضَيْتُهُ إِطْلَاقَهُ كَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الذَّمِّيِّ بِدَارِنَا أَوْ لَا وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَمَا اقْتَضَاهُ تَقْيِيدُ الصَّبْرِيِّ مَزْدُودٌ بِإِطْلَاقِهِمْ أَه . قود: (بِيلَادِهِمْ) أَيِ لِلْكَفَّارِ . قود: (وَحَرْبِيٍّ) عَطَفَ عَلَى ذِمِّيٍّ .

قود: (سَبِيٍّ) (وَلَا يَرِثُ مَنْ فِيهِ رِقٌّ) مُدْبَّرًا أَوْ مُكَاتَّبًا أَوْ مُبْعُضًا أَوْ أُمٍّ وَلَدٍ نِهَابَةً وَمُغْنِي . قود: (وَهُوَ) أَيِ السَّيِّدِ . قود: (لَهُ) أَيِ لِلْمَمْلُوكِ . قود: (لِنَحْوِ وَصِيَّةٍ أَوْ هِبَةٍ لَهُ) أَيِ لِقَبْلِ مُتَعَلِّقٍ بِالْوَصِيَّةِ وَالْهِبَةِ . قود: (وَأَقْنَهُمْ هَذَا) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْجَدِيدُ الْيَخ . قود: (أَنَّ الرِّقِيقَ الْيَخ) لَا يَوْرَثُ بَيَانٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ . قود: (أَيِ إِلَّا فِي صُورَةٍ الْيَخ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ . قود: (فَقَدَرُ الدِّيَّةِ الْيَخ) أَيِ دِيَّةِ الْجُرْحِ لَا دِيَّةِ النَّفْسِ وَإِطْلَاقُ الدِّيَّةِ عَلَيْهَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ عَزِيزِي وَعَنَانِي أَهْ بِجَنِينِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قَدَّرَ الْأَرْضَ مِنْ قِيَمَتِهِ يَوْرَثُهَا أَه . قود: (وَنُجَابَ الْيَخ) أَيِ عَنْ إِبْرَادِ هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى مَفْهُومِ الْمَتْنِ وَمُنْطَوِي أَصْلِهِ .

قود: (بِيلَادِنَا) كَمَا قَيَّدَ بِهِ الصَّبْرِيُّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَقَّدَ الْإِمَامُ الدِّيَّةَ لِطَائِفَةٍ قَاطِنَةٍ بِدَارِ الْحَرْبِ أَتَهُمْ يَتَوَارَثُونَ مَعَ دَارِ الْحَرْبِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَجُوزُ تَنْزِيلُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْغَالِبِ فَلَا مُخَالَفَةَ . أَه .

إِنَّمَا أَخَذُوهَا نَظَرًا لِلْحُرِّيَّةِ السَّابِقَةِ لِاسْتِقْرَارِ جَنَائِهَا قَبْلَ الرُّقِّ فِيهِ الْحَقِيقَةُ لَا اسْتِثْنَاءَ إِلَّا بِالنَّظَرِ لِكُونِهِمْ حَالَةَ الْمَوْتِ أَحْرَارًا وَهُوَ قَوْلُ .

(وَلَا يَرِثُ) (قَاتِلُ) بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ وَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ كَالْقَاضِي بِحُكْمٍ بِهِ مِنْ مَقْتُولِهِ شَيْقًا كَأَنَّ حَفَرَ بَفَرًا بِدَارِهِ فَوَقَعَ بِهَا مُؤَرَّثُهُ لِأَخْبَارٍ فِيهِ يُقْوَى بِمَعْضَاهَا بَعْضًا وَإِنْ لَمْ تَخُلْ مِنْ ضَعْفٍ نَعَمْ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي بَعْضِهَا لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنْ مَقْتُولِهِ شَيْءٌ إِنَّهُ صَحِيحٌ بِالْإِتِّفَاقِ وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الصِّدْقِ قِيلَ وَتَطَابَقَتْ عَلَيْهِ الْمِلَّةُ السَّابِقَةُ لِأَنَّهُ لَوْ وَرِثَ لَاسْتَعَجَلَ الْوَرِثَةُ قَتْلَهُ فَيُؤَدِّي إِلَى خَرَابِ

• قَوْلُهُ: (إِنَّمَا أَخَذُوهَا) أَيِ الْوَرِثَةِ الدِّيَّةِ. • قَوْلُهُ: (جَنَائِهَا) أَيِ الدِّيَّةِ وَالْإِضَافَةُ فِيهِ مِنْ إِضَافَةِ السَّبَبِ إِلَى الْمُسَبَّبِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِاسْتِقْرَارِهَا بِمَا قَبْلَ الرُّقِّ أَه. • قَوْلُهُ: (بِالنَّظَرِ لِكُونِهِمْ) أَيِ الْوَرِثَةِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْخ) وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَتَلَهُ بِالْحَالِ أَوْ بَعَيْنِهِ فَيَرِثُ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ أَه. ش.

• قَوْلُهُ (لَسِي) (وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ) (فَرِخ) : سَقَاءَ دَوَاءٍ فَإِنْ كَانَ عَارِفًا وَرِثَهُ أَوْ غَيْرَ عَارِفٍ لَمْ يَرِثْهُ مَرَكَا فِي حَاشِيَةِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَفِي شَرْحِ تَحْرِيرِ الْكِفَايَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ إِطْلَاقُ عَدِّ سَقْفِي الدَّوَاءِ مِنَ الْمَوَانِعِ وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ قَاعِدَةُ الْبَابِ ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ غَيْرَ مَلْحُوظٍ هُنَا وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَإِنَّمَا يُنَاسِبُ حُكْمَ التَّضَمُّنِ عَلَى أَنَّهُ فِي النِّهَايَةِ قَبِيلُ مَبْحَثِ الْخِتَانِ مَشَى عَلَى ضَمَانِ الطَّيِّبِ وَالْمُتَطَيَّبِ وَإِنْ مَشَى غَيْرُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ بَيْنَ الطَّيِّبِ الْحَافِظِ فَلَا يَضْمَنُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَيَضْمَنُ أَه. أَقُولُ وَكَذَلِكَ أَطْلَقَ ابْنُ الْجَمَالِ كَوْنُ سَقْفِي الدَّوَاءِ مَانِعًا عِبَارَتَهُ وَمِنَهَا إِذَا سَقَى الْوَارِثُ مَوْرَثَهُ الدَّوَاءَ أَوْ بَطَّ جُرْحَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَالَجَةِ إِذَا أَنْصَى إِلَى الْمَوْتِ أَه. وَكَذَلِكَ أَطْلَقَهُ شَيْخُنَا عِبَارَتَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ سَقْفِي دَوَاءٍ أَنْصَى إِلَى مَوْرَثِهِ كَمَا فِي شَرْحِ التَّرْتِيبِ أَه. • قَوْلُهُ: (بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ كَانَ قَتْلُهُ بِحَقٍّ لِتَخَوُّ قَوْلِهِ أَوْ دَفْعِ صَائِلٍ سَوَاءَ كَانَ بِسَبَبٍ أَمْ بِشَرْطٍ أَمْ بِمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ كَانَ مُكْرَهًا أَوْ حَاكِمًا أَوْ شَهِيدًا أَوْ مُرَكَّبًا أَه. فَالْقَاتِلُ مُسْتَعْمَلٌ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجِبَ) أَيِ الْقَتْلِ عِبَارَةُ الشُّشُورِيِّ، وَلَوْ كَانَ بِغَيْرِ قَصْدٍ كَنَائِمٍ وَمَجْنُونٍ وَطِفْلٍ، وَلَوْ قَصَدَ بِهِ مَضْلَحَةً كَضَرْبِ الْأَبِ لِلابْنِ لِلتَّأْدِيبِ وَبَطَّ الْجُرْحِ لِلْمُعَالَجَةِ أَه. وَقَوْلُهُ مِنْ مَقْتُولِهِ صِلَةُ يَرِثُ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (كَأَنَّ حَفَرَ بَفَرًا بِدَارِهِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَرِثُ سَوَاءَ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِحَفَرِهَا أَمْ لَا وَسَيَاتِي فِي كَلَامِهِ هُنَا فِي التَّشْبِيهِاتِ اشْتِرَاطُ التَّعَدِّي. • قَوْلُهُ: (لَأَخْبَارٍ فِيهِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (إِنَّهُ صَحِيحٌ بِالْإِتِّفَاقِ) مَقُولٌ قَالَ. • قَوْلُهُ: (وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى عَدَمِ إِزْثِ الْقَاتِلِ. • قَوْلُهُ: (وَتَطَابَقَتْ عَلَيْهِ) أَيِ عَدَمِ الْإِزْثِ فِي الْعَمْدِ الْعُدُونِ. • قَوْلُهُ: (وَلَأَنَّهُ الْخ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِأَخْبَارٍ الْخ عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلِثَنُهَا اسْتِغْجَالُ قَتْلِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ وَسَدُّ لِلْبَابِ فِي الْبَاقِي أَه.

• قَوْلُهُ: (لِاسْتِقْرَارِ جَنَائِهَا الْخ) قَدْ يُقَالُ الْمَوْجُودُ قَبْلَ الرُّقِّ لَا يُسَاوِي الدِّيَّةَ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا بِالنَّظَرِ الْخ) كَفَى هَذَا خُصُوصًا وَالْعَبْرَةَ بِحَالَةِ الْمَوْتِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالْإِزْثِ إِنَّمَا يُثَبَّتُ حِينَئِذٍ عَلَى أَنْ دَعَاوَاهُ اسْتِقْرَارَ الْجَنَائَةِ قَبْلَ الرُّقِّ مَعَ اغْتِرَافِهِ بِأَنَّ سَرَائِثَهَا بَعْدَ الرُّقِّ مَنُوعَةٌ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجِبَ) أَيِ الْقَتْلِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ مَقْتُولِهِ) صِلَةُ يَرِثُ.

العالم فاقترضت المصلحة منع إرثه مطلقاً نظراً لمعطية الاستعمال أي باعتبار السبب فلا يُنافي كونه مات بأجله كما هو مذهب أهل السنة ويرث المقتني بقتله وراوي خبر موضوع به على الأوجه؛ لأن قتله لا يُنسب إليهما بوجه؛ لأن ما صدر عنهما لا يختص بمقتني حتى يقصد به بخلاف حكم الحاكم (وقيل إن لم يضمن ويرث)؛ لأنه قُتل بحق ويؤدّه أن المعنى إذا لم ينضبط أنيط الحكم بوصف أعم منه مُشتمل عليه مُنضبط غالباً كالمشقة في السفر وقصد الاستعمال هنا وبه يندفع ما قيل كاذ الشافعي أن يكون ظاهرياً محضاً في هذه المسألة قال المصنف رحمه الله ويضمن بضم أوله ليدخل فيه القاتل خطأ فإن العاقلة تضمنته ورُدُّ بأنه متبني على ضعيف أن الدية تلزمهم ابتداءً، وقد يرث المقتول قاتله كأن يجرّعه، ثم يموت هو قبله

• فؤد: (مطلقاً) أي قتله عمداً أو بدونه كما في التائب والمجنون والطفل. • فؤد: (أي باختيار السبب) أي سبب الموت وهو القتل. • فؤد: (ويرث المقتني إلخ) ولو في مُعَيَّن نِهَايةً وابن الجمل. • فؤد: (وراي خبر موضوع) أي أو صحيح أو حسن بالأولى اهـ ع ش. • فؤد: (لأن ما صدر إلخ) عبارة النهاية إذ قد لا يعمل به اهـ. • فؤد: (حتى يقصد به) أي يقصد المُعَيَّن بما صدر منهما. • فؤد: (سبي) (إن لم يضمن) كان وقع قصاصاً وحذاً اهـ مُعني عبارة ابن الجمل بقصاص أو بدية أو بكفارة اهـ؛ لأنه قُتل بحق ويُحْمَلُ الخَبَرُ على غير ذلك لِمَعْنَى اهـ مُعني. • فؤد: (ويؤدّه إلخ) قد يُقال كَوْنُ القَتْلِ بِحَقٍّ أو بِغَيْرِ حَقٍّ أَمْرٌ مُنضَبَطٌ لا تَفَاوُتُ فِيهِ اهـ سم. • فؤد: (أن المعنى إلخ) أي المعنى المُفْتَضَى لِلْحُكْمِ وهو الذي يُسَمَّى الأصوليون عِلَّةَ الْحُكْمِ فَالْحُكْمُ هُنَا مَنَعُ الْإِزْثِ وَالْمَعْنَى كَوْنُ الْقَتْلِ عُدْوَاناً اهـ كُرْدِي. • فؤد: (كالمشقة في السفر إلخ) اسْتَشْكَلَهُ سم. • فؤد: (وبه) أي بالرّد. • فؤد: (أن يكون ظاهرياً) أي آخذاً بظاهر الحديث اهـ ع ش. • فؤد: (بضم أوله) أي وفتح ثالِثِه بلا شَدِّ وإسناده إلى ضمير القتل. • فؤد: (ليدخل فيه) أي في القاتِلِ الْغَيْرِ الْوَارِثِ اهـ كُرْدِي. • فؤد: (تضمنته) أي القتل خطأ. • فؤد: (ورُدُّ بأنه إلخ) أي فَيَجُوزُ فِيهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ اهـ ع ش وأجاب سم عن ذلك الرّدُّ بأن المُصَنَّفَ أَرَادَ الضَّمَانَ الْمُسْتَقَرَّ كَمَا هُوَ الْمُتَبَايِرُ فَلَا رَدَّ بِهِ اهـ. • فؤد: (تلزمهم) أي العاقلة. • فؤد: (كان يجرّعه) أي موزّته. • فؤد: (ثم يموت هو) أي الجارح قبله أي مَوْتِ الْمَجْرُوحِ وَعبارة المُعْنَى، ثم يموت المجروح من تلك الجراحة اهـ.

• فؤد: (ويؤدّه أن المعنى إذا لم ينضبط إلخ) يُتَأَمَّلُ فِيهِ، وَقَدْ يُقَالُ كَوْنُ الْقَتْلِ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ أَمْرٌ مُنضَبَطٌ لَا تَفَاوُتُ فِيهِ وَقَوْلُهُ كَالْمَشَقَّةِ فِي السَّفَرِ إِنْ كَانَ مِثَالاً لِلْوَصْفِ الْأَعْمِ الْمُضَبِّطِ فَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا انضِبَاطٌ لِلْمَشَقَّةِ بَلِ الْمَنَاطُ وَصَفُ السَّفَرِ وَأَيْضاً فَمَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي لَمْ يَنْضَبِطْ حَتَّى عَدَلْنَا عَنْهُ إِلَى هَذَا إِنْ كَانَ السَّفَرُ فَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلِ السَّفَرُ أَضْبَطُ مِنَ الْمَشَقَّةِ أَوْ غَيْرُهُ فَمَا هُوَ وَإِنْ كَانَ مِثَالاً لِمَعْنَى الَّذِي لَمْ يَنْضَبِطِ الْمَعْدُولُ عَنْهُ فَوَاضِحٌ إِذْ لَيْسَ لَهَا انضِبَاطٌ غَالِباً وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلَا حَاجَةَ لِيَبَانِ عَدَمِ انضِبَاطِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. • فؤد: (ورُدُّ إلخ) المُصَنَّفُ أَرَادَ الضَّمَانَ الْمُسْتَقَرَّ وَهُوَ الْمُتَبَايِرُ فَلَا رَدَّ.

ومن الموانع الدوزر الحكمي كما مرّ آخِرُ الإقرارِ وكونُ الميتِ نَبِيًّا قال عليه السلام نحن مُعاشِرُ الأنبياءِ لا نُورَثُ ويحتاجُ لذلك عند موت عيسى صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ على نَبِيِّنا وعليه وعلى سائرِ الأنبياءِ .

(تنبيهات) منها وَقَعَ في كلامِ الشيخين وغيرهما تقييدُ ما ذُكِرَ في الحفرِ بالمُذَوِّانِ فَمَنْ قَتَلَ مورثه بِبُيْرٍ حَفَرَهَا بِمِلْكِهِ يَرِثُهُ وكذا وَضَعَ الحجرَ ونَصَبَ الميزابَ وبنَاءَ حَائِطٍ وَقَعَ عليه وغير ذلك وَمَنْ صَرَخَ بذلك المأوَزديّ وسبقه إليه ابنُ سُرَيْجٍ فإنه لَمَّا نَقَلَ عن أبي حنيفة وصاحبيه رَجَعَهُمُ اللهُ تعالى أَنَّهُ لو أخرجَ كنيفًا أو ميزابًا أو ظُلَّةً أو تَطْهَرُ بماءٍ أو صَبَّ ماءً في الطَّرِيقِ أو أَوْقَفَ دَابَّةً فيه فَبَالَتْ مثلاً فماتَ بذلك مورثه ورثه قال وهذا كله مُخْرَجٌ على قياس قول الإمام الشافعي على معنيين : أحدهما أَنَّ كُلَّ شيءٍ فعله من ذلك يَمْلِكُ له فعله لم يمنع لِمَوْتِهِ ومِمَّا ليس له فعله أو كان مُتَعَدِّيًا فيه أو كان عليه جَفَظُهُ كالسَّائِقِ والقائِدِ لم يَرِثْهُ وَلَمَّا نَقَلَ الأذْرعي هذا قال عَقِبَهُ وظاهرُ كلامِ الأصحابِ أَنَّ المذهبَ أَنَّ كُلَّ مُهْلِكٍ مَضْمُونٌ عليه أو على عاقِلته بما ذُكِرَ في الذِّبَاتِ يمنعُ الإرثَ وقال أيضًا عَقِبَ ما مرّ من التَّفْصِيلِ بين الحفرِ المُذَوِّانِ وغيره إِنَّهُ الصَّحِيحُ أو الصَّوَابُ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ فقال إِنَّهُ الصَّوَابُ ولم ينظروا لِقَوْلِ بعضِ الأصحابِ مَشْهُورُ المذهبِ أَنَّهُ لا فرقَ لِقَوْلِ المَطْلَبِ وتَبِعَهُ في الجواهرِ لا خلافَ أَنَّ مَنْ حَفَرَ بُيْرًا بِمِلْكِهِ أو وَضَعَ حَجَرًا فماتَ به قَرِيبُهُ ولا تَغْرِيطُ من صاحبِ المِلْكِ أَنَّهُ يَرِثُهُ . وكذا إذا وَقَعَ عليه حَائِطُهُ؛ لأنَّهُ لا يُنْسَبُ إليه القَتْلُ اسمًا ولا حكمًا انتهى ومنها ما ذُكِرَ أَنَّهُ لا فرقَ بين المُبَاشَرَةِ والسَّبَبِ والشرطِ هو ما صرحوا به حتى الشيخانِ فإنَّهما وإنِ اقْتَصَرَا على الأولينِ مثلاً لا اشتباه

• فَوَدَّ: (عند موت عيسى) أي أو الخضرِ على القولِ بِبُيْرَتِهِ وآتِهِ حَيٌّ وهو الرَّاجِعُ فِيهِمَا اهـ ع ش .

• فَوَدَّ: (ما ذُكِرَ في الحفرِ) وهو قوله كان حَفَرَ بُيْرًا بدارِهِ إلخ في تَمَثُّلِ القاتِلِ اهـ كزديّ .

• فَوَدَّ: (بالمُذَوِّانِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْيِيدِ . • فَوَدَّ: (فَمَنْ قَتَلَ مورثه بِبُيْرٍ إلخ) يَنْبَغِي مَنْ ماتَ مورثه بِوُقُوعِهِ في بُيْرٍ إلخ . • فَوَدَّ: (أو تَطْهَرُ) أي بماءٍ . • فَوَدَّ: (على مَفْتَنَيْنِ) أي أَمْرَيْنِ أو ضابطينِ والجاءَ مُتَعَلِّقٌ بقوله مُخْرَجٌ . • فَوَدَّ: (أحدهما) أي وَسُكُونُهُ عَنِ ثَانِيِ المَعْتَنَيْنِ لَعَلَّهُ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ غَرَضِهِ بِهِ . • فَوَدَّ: (أو كان مُتَعَدِّيًا فيه) لَعَلَّ أو هنا بمعنى الواو . • فَوَدَّ: (وَلَمَّا نَقَلَ الأذْرعي هذا) أي قول ابنِ سُرَيْجٍ . • فَوَدَّ: (كُلُّ هَلَاكِ مَضْمُونٍ عليه) أي على فاعِلِهِ المعلومِ مِنَ السِّيَاقِ وَيَحْتَمِلُ رُجُوعَ الضَّمِيرِ على الهلاكِ بمعنى المُهْلِكِ على طَرِيقِ الاستِخدامِ . • فَوَدَّ: (عَقِبَ ما مرّ) أي أَنفًا في أوَّلِ التَّنْبِيهِ . • فَوَدَّ: (إنه الصَّوَابُ) أي التَّفْصِيلُ . • فَوَدَّ: (ولَمْ ينظروا) أي الأذْرعي والزَّرْكَشِيُّ . • فَوَدَّ: (مشهورُ المذهبِ إلخ) مَقُولُ القولِ .

• فَوَدَّ: (أنه لا فرقَ) أي بَيْنَ المُذَوِّانِ وغيرِهِ في مَنَعِ الإرثِ . • فَوَدَّ: (لقولِ المَطْلَبِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بقوله لم يَنْظُرْ أو عِلَّةً لِعَدَمِ النَّظَرِ . • فَوَدَّ: (وتَبِعَهُ إلخ) أي القمولي . • فَوَدَّ: (انتهى) أي قولِ المَطْلَبِ . • فَوَدَّ: (ما ذُكِرَ) أي عَقِبَ قولِ المُصَنِّفِ ولا يَرِثُ مِنْ قَوْلِهِ بَأَيِّ وَجْهِ كانَ قَوْلُهُ أَنَّهُ لا فَرَقَ إلخ بَيَانٌ لَهُ باغْتِيَابِ مَعْنَاهُ .

السَّبَبِ ببعضِ صورِ الشرطِ كالحفرِ فقالوا أو السَّبَبُ كَمَنْ حَفَرَ بَفَرًا عُدُوَانًا ومنها يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ فِي صَوْرِ الْحَفْرِ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرُوهُ فِي الدُّبَاتِ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْعُدُوَانِ وَغَيْرِهِ أَنَّ قَوْلَهُمْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَضْمُونِ وَغَيْرِهِ مَحَلِّهِ فِي الْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبِ دُونَ الشَّرْطِ وَيُفْرَقُ بَأَنَّ الْمُبَاشَرَةَ مُحَصِّلَةٌ لِلْقَتْلِ وَالسَّبَبُ لَهُ دَخْلٌ فِيهِ فَلَمْ يُفْتَرَقِ الْحَالُ فِيهِمَا بَيْنَ الْمَضْمُونِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ الشَّرْطِ فَإِنَّهُ لَا يُحْصَلُهُ وَلَا يُؤْتُو إِذْ هُوَ مَا حَصَلَ التَّلَفُّ عِنْدَهُ لَا بِهِ فَلْيُعَدِّ إِضَافَةُ الْقَتْلِ إِلَيْهِ اخْتِيجَ إِلَى اشْتِرَاطِ التَّقَدِّي فِيهِ وَمِنْهَا مَا وَقَعَ فِي بَحْرِ الرُّوْيَانِيِّ أَمْسَكَهُ فَقَتَلَهُ آخَرُ وَرَبَّهُ الْمُضْمِيكُ لَا الْقَاتِلُ؛ لِأَنَّهُ الضَّامِنُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُ لَكِنْ جَزَمَ بَعْضُ مُتَأَخِّرِي الْفُرُصِيِّينَ بِخِلَافِهِ فَقَالَ لَا يَرِثُ الْمُضْمِيكُ لِلجَلَادِ أَوْ غَيْرِهِ وَيُوجِّهُ الْأَوَّلُ بَأَنَّ الْإِمْسَاكَ شَرْطٌ لَا سَبَبٌ كَمَا صَرَحُوا بِهِ . وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرْطِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَدِّي فَاعِلِهِ لِيُضَغِّفَهُ وَقَضِيَّتُهُ رِعَايَةُ ضَغْفِهِ اشْتِرَاطٌ أَنْ لَا يَقْطَعَهُ غَيْرُهُ كَمَا فِي الْمُضْمِيكِ مَعَ الْحَازِّ لَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ وَأُيْطِ الْأَمْرُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَحَدَّهُ لَا ضَمِيخَالٍ فَعَلِ ذَلِكَ فِي جَنْبِ فَعْلِهِ وَمِنْهَا لَا يَرِثُ شُهُودُ التَّرَكِيَّةِ وَلَا الْإِحْصَانِ سِوَاءِ شَهِدُوا بِهِ قَبْلَ الزُّنَا أَوْ بَعْدَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ الْمَنْقُولُ فِي الْفَرْجِ عِنْدَ الرُّجُوعِ، ثُمَّ اسْتَشْكَلَ مَا هُنَا بِأَنَّهُمْ بَعْدَ الرَّجْمِ لَوْ رَجَعُوا هُمْ وَشُهُودُ الزُّنَا غَرِمَ شُهُودُ الزُّنَا لَا الْإِحْصَانِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِشَهَادَتِهِمَا فِي الْقَتْلِ فَيُنَافِي مَا هُنَا أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّ الْمُلْحَظَ مُخْتَلِفٌ إِذْ هُوَ هُنَا مُجْرَدٌ وَجُودِهِ فِي الْوَقْتِ، وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ وَإِنْ جَازَ أَوْ وَجِبَ، وَلَوْ لَمْ يَضْمَنْ بِهِ حَسَمًا لِلْبَابِ وَلَا كَذَلِكَ، ثُمَّ؛ لِأَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا هُنَا مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا بِنَظِيرِهِ فِي الضَّامِنِ وَآثَرُ فِيهِ أَنَّ الْقَتْلَ بَعْدَ الرُّجُوعِ إِنَّمَا يُضَافُ لِشُهُودِ الزُّنَا لَا غَيْرُ.....

• فُودَ: (كَمَنْ حَفَرَ بَفَرًا) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّنْظِيرِ وَلَعَلَّ هَذَا الْبَيِّنُ بِهِمَا مِنْ أَنْ يُمَثَّلَا لِلْسَّبَبِ بِعُزِّيَّتَابِ الشَّرْطِ أَوْ يُؤَوَّلَ كَلَامُهُمَا بِأَنَّهُمَا أَرَادَا بِالسَّبَبِ مَا يُقَابِلُ الْمُبَاشَرَةَ فَيَشْمَلُ الشَّرْطَ وَالْقَرِينَةَ التَّمْيِيزَ بِمَا ذَكَرَ اه سَيِّدُ عَمَرَ. • فُودَ: (مِنْ كُلِّ الْخ) بَيَانٌ لِلتَّخَوُّعِ وَقَوْلُهُ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيَانٌ لِمَا تَقَرَّرَ. • فُودَ: (لِلجَلَادِ الْخ) مُتَمَلِّقٌ بِالْمُضْمِيكِ. • فُودَ: (وَيُوجِّهُ الْأَوَّلُ) أَيِ مَا فِي الْبَحْرِ مِنْ إِزِثِ الْمُضْمِيكِ. • فُودَ: (لِضَغْفِهِ) أَيِ الشَّرْطِ. • فُودَ: (وَقَضِيَّتُهُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ. • فُودَ: (أَنْ لَا يَقْطَعَهُ الْخ) أَيِ الشَّرْطِ يَعْنِي أَنْ لَا يَجْعَلَهُ فِعْلٌ غَيْرُهُ كَالْمَعْدُومِ. • فُودَ: (كَمَا فِي الْمُضْمِيكِ الْخ) مِثَالٌ لِلتَّنْفِي بِالْبَيْمِ. • فُودَ: (لَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ) أَيِ الْمُضْمِيكِ وَكَانَ الْأَسْبُكُ وَلَمْ يُنْظَرْ الْخ بَوَارِ الْاسْتِثْنَاءِ. • فُودَ: (بِالْمُبَاشَرَةِ) أَيِ الْحَازِّ. • فُودَ: (وَهُوَ الْمَنْقُولُ) أَيِ التَّمْيِيزِ الْمَذْكُورِ. • فُودَ: (ثُمَّ اسْتَشْكَلَ) أَيِ الزَّرْكَشِيِّ. • فُودَ: (بِأَنَّهُمْ لَوْ رَجَعُوا الْخ) أَيِ شُهُودِ التَّرَكِيَّةِ وَالْإِحْصَانِ. • فُودَ: (لَا الْإِحْصَانِ) أَيِ وَلَا التَّرَكِيَّةِ. • فُودَ: (لِشَهَادَتِهِمَا) أَيِ نَوْعِي شُهُودِ التَّرَكِيَّةِ وَشُهُودِ الْإِحْصَانِ. • فُودَ: (أَنَّ لَهَا) أَيِ لِشَهَادَتِهِمَا. • فُودَ: (تَأْثِيرًا) أَيِ فِي الْقَتْلِ. • فُودَ: (إِذْ هُوَ هُنَا) أَيِ فِي مَنَعِ الْإِزِثِ. • فُودَ: (وَإِنْ جَازَ الْخ) الْقَتْلُ. • فُودَ: (وَلَوْ لَمْ يَضْمَنْ) أَيِ الْقَاتِلُ بِهِ أَيِ بِالْقَتْلِ. • فُودَ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الضَّامِنِ. • فُودَ: (وَآثَرُ فِيهِ أَنَّ الْقَتْلَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الرُّكَّةِ، وَلَوْ قَالَ وَإِنَّمَا آثَرُ فِيهِ أَيِ الضَّامِنِ رُجُوعُ شُهُودِ الزُّنَا لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ إِنَّمَا يُضَافُ بَعْدَ الرُّجُوعِ لِشُهُودِ الزُّنَا الْخ لِأَنَّهُ صَحَّحَ

فَمَاتَ وَمِنْهَا صَرَحُوا فِي الرَّهْنِ فِي مَسَائِلَ أَنَّ الْمَيِّتَةَ بِالْوِلَادَةِ السَّبَبُ فِي مَوْتِهَا الْوُطْءُ فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَوْ أَحْبَلَهَا الرَّاهِنُ فَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ ضَمِنَ قِيَمَتَهَا؛ لِأَنَّ وَطْأَهَا هُوَ السَّبَبُ فِي هَلَاكِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ زَنَى بِأَمَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَوْلِيَ عَلَيْهَا فَمَاتَتْ بِإِحْبَالِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمَّا قَطَعَ نِسْبَةَ الْوَلَدِ عَنْهُ انْقَطَعَ نِسْبَةُ الْوُطْءِ إِلَيْهِ . وَقِيلَ لَا يَضْمَنُ الرَّاهِنُ لَاحْتِمَالِ أَنْ الْمَوْتُ لَيْسَ مِنْ وَطْئِهِ بَلْ لِعَارِضٍ آخَرَ وَلَا يَضْمَنُ زَوْجَتَهُ بَلَا خِلَافٍ لِتَوَلَّدَ هَلَاكُهَا مِنْ مُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا هُوَ وَطْؤُهُ وَنَارَعَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي إِطْلَاقِهِمُ الْمَذْكُورِ فِي الزَّانِي بِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ وَلَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ؛ لِأَنَّ إِفْضَاءَ الْوُطْءِ إِلَى الْإِنْتِلَافِ وَالْفَوَاتِ لَا يَخْتَلِفُ بَيْنَ كَوْنِ السَّبَبِ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا تَرَى صَرِيحٌ فِي أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَرِثُ زَوْجَتَهُ الَّتِي أَحْبَلَهَا فَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ لِمَا عُلِمَتْ أَنَّ الْوُطْءَ الَّذِي هُوَ فَعْلُهُ سَبَبٌ فِي الْهَلَاكِ بِوَاسِطَةِ الْإِحْبَالِ النَّاشِئِ عَنْهُ الْوِلَادَةُ النَّاشِئُ عَنْهَا الْمَوْتُ وَلَا نَظَرُ لَاحْتِمَالِ طُرُقِ مُهْلِكِ آخَرَ لِمَا عُلِمَتْ أَنَّهُمْ أَعْرَضُوا عَنْ النَّظَرِ لِقَائِلِهِ حَيْثُ عَبَّرُوا عَنْهُ بِقَوْلِهِمْ، وَقِيلَ لَا يَضْمَنُ الرَّاهِنُ لَاحْتِمَالِ أَنْ الْمَوْتُ إِلَى آخِرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ قَالَ يَنْبَغِي أَنْ يَرِثَ وَغَلَّهَ بِأَنَّ أَحَدًا لَا يَقْصِدُ الْقَتْلَ بِالْوُطْءِ فَلَا يُسَمَّى فَاعِلُهُ قَاتِلًا وَبِأَنَّهَا لَمْ تُمْثُ بِالْوُطْءِ الَّذِي هُوَ فَعْلُهُ بَلْ بِالْوِلَادَةِ النَّاشِئَةِ عَنْ الْحَبْلِ النَّاشِئِ عَنْهُ فَهُوَ مَجَازٌ بَعِيدٌ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي الْمَعْنَى وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ كِلَا تَعْلِيلَيْهِ لَا يُنْتِجُ لَهُ مَا يَحْتَجُّهُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا تَسْمِيَتَهُ قَاتِلًا بَلْ أَنْ يَكُونَ لَهُ دَخْلٌ فِي الْقَتْلِ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ أَوْ شَرِطٍ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوُطْءَ كَذَلِكَ بَلْ كَلَامُهُمُ الَّذِي فِي الرَّهْنِ مُصَرَّحٌ

المقام . فَوَدَّ: (فَتَأَمَّلْهُ) لَعَلَّ وَجْهَهُ الْإِشَارَةُ إِلَى الْمُصَادَرَةِ فِي تَغْلِيلِ عَزَمِ شُهُودِ الزَّانَا لَا غَيْرَ فِي الرَّجُوعِ بَعْدَ الرَّجْمِ . فَوَدَّ: (أَنَّ الْمَيِّتَةَ الْخ) أَيِ بَأَنَّ الْمَيِّتَةَ . فَوَدَّ: (فَمِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِمَّا يُصَرَّحُ بِذَلِكَ .
 فَوَدَّ: (بِإِحْبَالِهِ) أَيِ بِالْوِلَادَةِ النَّاشِئَةِ عَنْهُ . فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْخ) مِنْ جُمْلَةِ مَقُولِهِمْ . فَوَدَّ: (وَلَا يَضْمَنُ) أَيِ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ أَيِ الْمَيِّتَةَ بِالْوِلَادَةِ النَّاشِئَةِ عَنْ وَطْئِهِ وَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءٌ أَوْ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ، وَقِيلَ الْخ . فَوَدَّ: (بِمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْخ) أَيِ لَمْ يَنْظُرْ إِذْ لَحِقَ الْوَلَدُ بِالْفَرَاشِ ظَنًّا . فَوَدَّ: (كَوْنِ السَّبَبِ) وَهُوَ الْوُطْءُ هُنَا . فَوَدَّ: (أَعْرَضُوا عَنْ النَّظَرِ لِقَائِلِهِ) أَيِ قَائِلِ ذَلِكَ لَاحْتِمَالِ يَغْنِي لَمْ يُعَيَّنُوا الْقَائِلَ وَقَالُوا، وَقِيلَ الْخ، وَلَوْ اغْتَبَرُوا بِقَوْلِهِ لَقَالُوا قَالَ فَلَانَ كَمَا هُوَ الشَّائِعُ اهْكَرْدِي . فَوَدَّ: (فَاعِلُهُ) أَيِ الْوُطْءِ .
 فَوَدَّ: (هَنَ) أَيِ الْوُطْءِ . فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ إِطْلَاقِ الْقَائِلِ عَلَى الْوَاطِي . فَوَدَّ: (فَلَمْ يَدْخُلْ) أَيِ الْوَاطِي . فَوَدَّ: (فِي اللَّفْظِ الْخ) أَيِ لَفْظِ الْقَائِلِ وَمَعْنَاهُ وَهَذَا مُبَالَغَةٌ فِي نَفْيِ التَّسْمِيَةِ وَالْأَوَّلُ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْمَعْنَى الْحِكْمَةُ . فَوَدَّ: (مَا يَحْتَجُّهُ) أَيِ الْإِزْث . فَوَدَّ: (أَمَّا الْأَوَّلُ) أَيِ التَّغْلِيلِ بِعَدَمِ التَّسْمِيَةِ . فَوَدَّ: (لَمْ يَشْتَرِطُوا) أَيِ فِي مَنَعِ الْإِزْث . فَوَدَّ: (تَسْمِيَتِهِ) أَيِ تَسْمِيَةِ مَنْ لَهُ دَخْلٌ فِي الْقَتْلِ أَيِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْ عَدَمِ التَّسْمِيَةِ الْإِزْث . فَوَدَّ: (أَنَّ الْوُطْءَ) الْأَوَّلَى الْوَاطِيَّ بِصِيغَةِ الْفَاعِلِ .
 فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ لَهُ دَخْلٌ فِي الْقَتْلِ بِالسَّبَبِ .

بأنه يُسَمَّى قَاتِلًا وبأن الوطء يُفْضِي لِلْهَلَاكِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِاحْتِمَالِ طُرُؤِ مُهْلِكٍ . وبأن الشَّارِعَ قَطَعَ نِسْبَةَ الْوَلَدِ لِلزَّانِي فَلَمْ يَضْمَنْ الْمَزْنِيَّ بِهَا وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهُمْ مُصَرَّحُونَ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي مَنَعَ مَالِهِ دَخَلَ فِي الْقَتْلِ بَيْنَ الدَّاخِلِ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ كَتَرْكِه مُرَكَّبِي الشَّاهِدِ بِإِحْصَانِ الْمُورِثِ الزَّانِي فَتَأَمَّلْ بَعْدَ هَذَا الْمُدْخَلَ مَعَ مَنَعِهِ الْإِرْثَ فَيُطْلَقُ جَمِيعٌ مَا وَجَّهَ بِهِ بَحْثُهُ الَّذِي أَفَادَهُ بِذِكْرِهِ بَعْدَ ذِكْرِ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُمْ فِي الزَّهْنِ أَنَّهُ أَعْنَى بَحْثِهِ مُخَالَفٌ لِلْمَنْقُولِ، وَوَجْهٌ مُخَالَفَتُهُ لَهُ مَا قَوَّزْتَهُ، لَكِنْ صَرَّحَ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الزَّوْجَ يَرِثُ جَائِزًا بِهِ جَزَمَ الْمَذْهَبُ وَحَيْثُ ذَكَرْتُ فِي جَزْئِهِ عَلَى قَوَاعِيدِهِمْ دِقَّةَ الَّذِي يَتَضَرَّعُ بِهِ جَزْئُهُ عَلَيْهَا أَنْ يُقَالَ لَا شَكَّ أَنَّ الْوَطْءَ مِنْ بَابِ التَّمَتُّعَاتِ وَهِيَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ لَا يُقْصَدَ بِهَا قَتْلٌ وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا وَإِنَّمَا خَالَفُوهُ فِي الزَّهْنِ لِيَكُونَ الزَّاهِنُ حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ بِهِ فِي الْمَرْهُونَةِ فَاتَّقَضَى الْإِحْتِيَاظُ لِيَحَقَّ الْمَوْتَتَيْنِ مَنَعَ الزَّاهِنِ مِنَ الْوَطْءِ لِحَرَمَتِهِ وَنِسْبَةُ التَّفْوِيتِ إِلَيْهِ بِوَسِطَةِ نِسْبَةِ الْوَلَدِ إِلَيْهِ لِيَقَرَّمَ الْبَدَلُ وَأَمَّا هُنَا فَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرْطِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ جَنْسٍ مَا يُقْصَدُ بِهِ التَّفْوِيتُ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ الْقَتْلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّعَدِّيِّ بِهِ لِيُعْطَى إِضَافَةُ الْقَتْلِ إِلَيْهِ فَمَا لَا تَعَدِّيَّ بِهِ لَا يَمْنَعُ فَإِذَا كَانَ هَذَا لَا يَمْنَعُ فَأُولَى إِذْ الشَّرْطُ مِنْ جَنْسٍ مَا يُقْصَدُ وَلَا كَذَلِكَ الْوَطْءُ . وَمِنْهَا اللَّعَانُ وَالشَّكُّ فِي التَّنَسُّبِ فَلَوْ تَنَازَعَا مَجْهُولًا وَلَا حُجَّةَ فَإِنْ مَاتَا قَبْلَهُ وَقَفَّ إِلَى الْبَيَانِ مِنْ تَرْكِه كُلُّ إِزْثٍ وَلَدٍ أَوْ عَكْسَهُ وَقَفَّ مِنْ تَرْكِه إِزْثُ أَبِي وَسُيِّلَتْ عَشْرٌ وَطُفَّتْ بِشَبْهَةٍ فَاتَتْ بِوَلَدٍ أَيْ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنَ الزَّوْجِ وَوَاطِيِ الشُّبْهَةِ، وَقَدْ وَطَّاهَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ فَمَاتَ قَبْلَ لُحُوقِهِ بِأَحَدِهِمَا وَلَا أَحَدَهُمَا وَلَدَانِ مِنْ غَيْرِهَا فَهَلْ تَرِثُ الشُّدْسُ أَوْ الثَّلَثُ فَأَجَبْتُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ.....

• قَوْلُهُ: (قَطَعَ نِسْبَةَ الْوَلَدِ لِلزَّانِي) أَيْ وَلَوْ لَمْ يَقْطَعْهَا لَسَمِيَ الزَّانِي قَاتِلًا. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الثَّانِي) أَيْ التَّغْلِيلُ بِبَعْدِ سَبَبِيَّةِ الْوَطْءِ لِلْقَتْلِ. • قَوْلُهُ: (فِي مَنَعَ مَالِهِ دَخَلَ الْخ) أَيْ لِلْإِرْثِ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْخ) بِضَمِّ الْبَاءِ مَفْعُولٌ قَوْلُهُ فَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (فَيُطْلَقُ) بَيَانُ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِبْطَالِ وَقَوْلُهُ جَمِيعُ الْخِ بِالتَّضَمِّ مَفْعُولُهُ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ الْخِ مَفْعُولُهُ. • قَوْلُهُ: (جَائِزًا بِهِ جَزَمَ الْمَذْهَبُ) وَكَذَا جَزَمَ بِهِ جَزَمَ الْمَذْهَبُ الْمُغْنِي وَكَذَا جَزَمَ شَيْخُنَا بِذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الشَّنْشُورِيِّ وَفِي ابْنِ الْجَمَالِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ التَّرْتِيبِ مَا نَصَّهُ وَفِي التَّحْفَةِ فِيهَا أَيْ فِي مَسْأَلَةِ إِزْثِ الزَّوْجِ كَلَامٌ مُبْسُوطٌ مُحْصَلُهُ آخِرًا أَنَّهُ يَرِثُ أَهْلُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ إِنَّ مَرَضِيَّ الشَّارِعَ يَغْنِي التَّحْفَةُ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ مَنَعَ الْإِرْثِ وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ هُنَا بَيَانٌ لِذَلِكَ الْوَجْهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ بَيَانِ وَجْهِ الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّارِعَ مَرَضِيًّا عَنْدَهُ كَمَا فِي بَيَانِ وَجْهِ الْمُقَابِلِ لِلصَّحِيحِ أَهْلُ. أَقُولُ إِنَّ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ الْجَمَالِ مِنْ أَنَّ مَرَضِيَّ الشَّارِعِ الْإِرْثُ هُوَ الظَّاهِرُ وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِعُ أَوَّلًا مُعْجَزٌ بِحَبْثٍ وَمَدَارُ الْفَقْهِ عَلَى الثَّقَلِ وَهُوَ مَعَ الثَّانِي فَقَطْ. • قَوْلُهُ: (وَفِي جَزْئِهِ) أَيْ مَا جَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ. • قَوْلُهُ: (عَلَى قَوَاعِيدِهِمْ) أَيْ قَوَاعِيدِ الْأَصْحَابِ هُنَا. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ بِالزَّهْنِ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا هُنَا) أَيْ فِي الْمَنَعَ لِلْإِرْثِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ الْخِ) فَاعِلٌ تَقَرَّرَ. • قَوْلُهُ: (فَإِذَا كَانَ هَذَا) أَيْ الشَّرْطُ الَّذِي لَا تَعَدَّى بِهِ. • قَوْلُهُ: (مَجْهُولًا) أَيْ وَلَدًا مَجْهُولًا نَسَبُهُ صَغِيرًا كَانَ أَوْ مَجْنُونًا أَهْلُ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ عَكْسَهُ) أَيْ وَجِدَ عَكْسَهُ بِأَنْ يَمُوتَ الْوَلَدُ قَبْلَ الْمُنْتَازِعِينَ وَكَذَا إِذَا

المذكور بأنها تأخذ الشُّدُس؛ لأنها تَسْتَحِقُّه على كُلِّ تَقْدِيرٍ وَيُوقَفُ الشُّدُسُ الْآخَرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ إِلَى الْبَيَانِ لِلشُّكِّ فِي مُسْتَحَقِّهِ مَعَ اِحْتِمَالِ ظُهُورِهِ لَهَا أَوْ لِغَيْرِهَا فَلَا مَقْتَضِي بَقِيَّةً لِأَخْذِهَا لَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا حَكَى فِيهَا وَجْهَيْنِ وَقَالَ أَصْحُهُمَا الشُّدُسُ انْتَهَى وَكَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ شَكَّ فِي وَجُودِ أَخَوَيْنِ فَهَلِ لِلأُمِّ الثُّلُثُ أَوِ الشُّدُسُ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَقَيَّنُّ وَجْهَانِ أَرَجَحُهُمَا الثَّانِي ١ هـ .

وَلَمْ يَتِمَّ مَوْضِعُ الْوَقْفِ الشُّدُسِ الْآخِرِ وَلَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا ذَكَرْتُهُ وَعَدَمُ تَحَقُّقِ حَيَاةِ الْوَارِثِ عِنْدَ مَوْتِ الْمَوْرِثِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ، (وَلَوْ مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بِغَرَقٍ أَوْ قَتْلٍ أَوْ نَحْوِهِمَا كَخَرَقٍ (أَوْ فِي غَرْبَةٍ مَعًا أَوْ جَهْلٍ أَسْغَمَهُمَا) وَمَنْهُ أَنَّ يُعْلَمَ سَبْقُ وَلَا يُعْلَمُ عَيْنُ السَّابِقِ أَيْ وَلَا يُجْزِي نِيَّانُهُ وَلَا يُقَفَّ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِنْ نَظَائِرٍ لَهُ تَأْتِي (لَمْ يَتَوَارَثَا) لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا التَّوَارِثَ بَيْنَ مَنْ قُتِلَ فِي يَوْمِ الْجَمَلِ وَصِيفَيْنِ وَالْحُرَّةُ إِلَّا فِيمَنْ عَلِمُوا تَأَخَّرَ مَوْتُهُ (وَمَالُ كُلِّ) مِنْهُمَا (لِبَاقِي وَرَثَتِهِ) إِذْ لَوْ وَرَثْنَا أَحَدَهُمَا كَانَ تَحَكُّمًا أَوْ كَلًّا مِنَ الْآخِرِ تَيَقُّنًا الْخَطَأَ، وَلَوْ عَلِمَ السَّابِقُ، ثُمَّ نُسِيَ وَقَفَّ لِلْبَيَانِ أَوِ الصُّلْحِ وَنَفْيِهِ التَّوَارِثَ بِاعْتِبَارِ الْحُكْمِ وَالْأَغْلَبُ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِبْهَامُ امْتِنَاعِهِ فِي نَفْسِ

مَاتَ قَبْلَ أَحَدِهِمَا. ٥ فَوُدَّ: (المذكور) أَيِ آيِنَا بِقَوْلِهِ فَلَوْ تَنَازَعَا إلخ. ٥ فَوُدَّ: (حَكَى فِيهَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ وَطْءِ الشُّبْهَةِ. ٥ فَوُدَّ: (مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ) أَيِ فِي غَيْرِ الْمَنْهَاجِ. ٥ فَوُدَّ: (وَعَدَمُ تَحَقُّقِ إلخ) عَطَفَ عَلَى اللَّعْنَانِ. ٥ فَوُدَّ: (هَذَا) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَالْأَفْلَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي نَسْخِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَكَلَامُ الْبَسِيطِ الْمَوْجِبِ خِلَافَ ذَلِكَ مُؤَوَّلٌ. ٥ فَوُدَّ: (وَمَنْهُ أَنَّ يُعْلَمَ إلخ) أَيِ مِنَ الْجَهْلِ بِالسَّابِقِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْجَهْلُ بِالسَّابِقِ صَادِقٌ بَانَ يُعْلَمُ أَصْلَ السَّابِقِ وَلَا يُعْلَمُ عَيْنُ السَّابِقِ وَبَانَ لَا يُعْلَمُ سَبْقُ أَصْلًا وَصَوْرُ الْمَسْأَلَةِ خَمْسُ الْعِلْمُ بِالْمَعْيَةِ الْعِلْمُ بِعَيْنِ السَّابِقِ وَعَيْنُ السَّابِقِ الْجَهْلُ بِالْمَعْيَةِ وَالسَّابِقُ الْجَهْلُ بِعَيْنِ السَّابِقِ مَعَ الْعِلْمِ بِالسَّابِقِ الْيَاسُ السَّابِقِ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ عَيْنِهِ فَمِنْ الصُّورَةِ الْآخِرَةِ يُوقَفُ الْمِيرَاثُ إِلَى الْبَيَانِ أَوِ الصُّلْحِ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ تُقَسَّمُ التَّرِكَةُ وَفِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ مَالُ أَيِ تَرِكَةٍ كُلِّ لِبَاقِي وَرَثَتِهِ ١ هـ .

٥ فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَا) أَيِ بَانَ رُجْعِي نِيَّانُهُ. ٥ فَوُدَّ: (وَصِيفَيْنِ) كَبَيْتَيْنِ مُوَضَّعٍ قُرْبَ الرِّقَّةِ بِشَاطِئِي الْفَرَاتِ كَانَتْ بِهِ الْوَقْعَةُ الْمُظْمَى بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ١ هـ فَوُدَّ: (وَالْحُرَّةُ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مُوَضَّعٍ بِظَاهِرِ الْمَدِينَةِ تَحْتَ وَاقِمٍ وَبِهِ كَانَتْ وَقْعَةُ الْحُرَّةِ أَيَّامَ يَزِيدَ ١ هـ فَوُدَّ: (تَيَقُّنًا الْخَطَأَ)؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ مَاتَا مَعًا فَفِيهِ تَوَرِثٌ مِنْ مَيِّتٍ أَوْ مُتَعَايِنَيْنِ فَفِيهِ تَوَرِثٌ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ تَأَخَّرَ فَيَقْدَرُ فِي حَقِّ كُلِّ مَيِّتٍ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَفْ الْآخَرُ ١ هـ مُغْنِي. ٥ فَوُدَّ: (وَنَفْيُهُ التَّوَارِثَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ كَانَ الْأَوَّلَى التَّغْيِيرُ بِقَوْلِهِ لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ كِمِثَارَةِ التَّنْبِيهِ فَإِنَّ اسْتِنْبَاهَ تَارِيخِ الْمَوْتِ مَانِعٌ مِنَ الْحُكْمِ بِالْإِزْثِ لَا مِنْ نَفْسِ الْإِزْثِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَتَوَارَثَا لَيْسَ بِحَاصِرٍ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَرِثُ مِنَ الْآخَرِ دُونَ عَكْسِهِ كَالْعَمَّةِ وَابْنِ أَخِيهَا كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ ١ هـ فَوُدَّ: (فَلَا يَرُدُّ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ الْمُرَادُ لَا يُلْفَعُ الْإِبْرَازَ. ٥ فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ نَفْيِ الْمُصَنِّفِ التَّوَارِثَ. ٥ فَوُدَّ: (إِبْهَامُ امْتِنَاعِهِ إلخ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى

الأمر ولا أن أحدهما قد يرث من الآخر دون عكسه كالمئة وابن أخيها وكثير من تلك المواضع فيه تجوز لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط الموقوف بقيض الحكم فانتفاء الإرث إما لانتفاء الشرط أو السبب .

(ومن أسر أو قُيد وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بيمته بموته أو تمضي مدة) من ولادته (يغلب على الظن) وفي بعض النسخ إسقاط على ويغلب إما بضم الفوقية وتشديد اللام أو بفتح التحتية

مفعوله والأصل إيهام التفي امتناع إلخ ، ثم هو مع قوله : (ولا أن أحدهما إلخ) الموقوف على قوله : (إيهام إلخ) نشر على ترتيب اللف . فود : (ولا أن أحدهما إلخ) أي فلا يشمل نفى الإرث هنا نفى التوارث الذي عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء إرث أحدهما أصالة نفى التوارث لا يقال هذا لا يوافق قوله ومال كل لياقي ورثته ؛ لأننا نقول هذا لا ينافيه بل يصدق معه فتأمل اه سم . فود : (وكثير من تلك المواضع إلخ) عبارة المعنى وشرح المنهج قال ابن الهائم في شرح كفايته المواضع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد عليها فتسميته ماينما مجاز . وقال في غيره إنها ستة الأربعة المذكورة والردة واختلاف المهدي وأن ما زاد عليها مجاز وانتفاء الإرث معه لا ؛ لأنه مانع بل لانتفاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب كما في انتفاء السبب وهذا أوجه اه وعبارة ابن الجمال فائدة تقدم في أول الكلام على المواضع أن مرادهم بالمانع ما يجامع السبب من نسب وغيره ويجامع الشرط فخرج بذلك اللعان فإن انتفاء الإرث به لانتفاء سببه وهو النسب واستيهاهم تاريخ الموت فعدم الإرث فيه لفقد الشرط وهو تحقق تأخر حياة الوارث عن موت المورث قال في التحفة ومن المواضع الشك في النسب فلو تنازعا إلخ أقول فيه بحث فإن انتفاء الإرث فيه حالا لا يكونه مانعا ؛ لأنه الوصف الوجودي إلخ وليس هو وصفا قائما بالولد بل عدم الإرث حالا للشك في استحقاقه من تركه أحد المتنازعين على الثغين فهو نظير ما لو مات متوارثان بنحو عرق وعلمنا السبق لكن لا نعلم عين السابق مع رجاء بيانه فإننا نوقف الإرث للبيان اه بحذف . فود : (فانتفاء الإرث) أي في ذلك الكثير . فود : (إما لانتفاء الشرط) كما في جهل التاريخ أو السبب أي كما في انتفاء السبب بنحو اللعان أي والانتفاء وصف علمي لا وجودي .

فود (سني) : (ترك ماله) أي وقف ماله ولم يقسم إن كان له مال وأريد الإرث منه اه معني .
فود (سني) : (يغلب على الظن) أراد المصنف بغلبة الظن نفس الظن كما قاله بعض المحققين وإنما عبروا بهذه العبارة للتشبيه على أن الغلبة أي الرجحان مأخوذ في ماهية الظن اه معني أقول هذا كلام يتبين أن يكتب بماء العين فإني طالما كنت استشكل هذه العبارة وخلاصة استشكلها أنا لا تشك أن بين

فود : (ولا أن أحدهما قد يرث) أي فلا يشمل نفى الإرث هنا نفى التوارث الذي عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء إرث أحدهما أصالة نفى التوارث لا يقال لكن هذا لا يوافق قوله ومال كل لياقي ورثته ؛ لأننا نقول هو لا ينافيه بل يصدق معه فلتأمل . فود : (وفي النسخ إسقاط على إلخ) فيه أمران

وتخفيف اللام فالرابط محذوف أي بسببها ومعنى تغليبها الظن فوقها له بحيث يصير قريباً من العلم فلا يكفي أصل الظن (أله لا يعيش فوقها) ولا تتقدّر بشيء على الصحيح (فيجتهّد القاضي ويحكم بموته)؛ لأن الأصل بقاء الحياة فلا يورث إلا بيقين أو ما نزل منزلته ومنه الحكم؛ لأنه إن استند إلى المدة فواضح أو إلى العلم وإن لم تمض مدة فهو منزلة منزلة البيّنة المنزلة منزلة اليقين (ثم بعد الحكم بموته يُعطى ماله من يورثه).....

الشك واليقين مراتب متفاوتة لكن من راجع وجد أنه وأنصف من نفسه أخواته اغترّف أنه لا سبيل إلى تحصيل أماره تميز له ما يسمى ظناً وما يسمى غلبة ظن مع الإذعان بما سلف من أن ثم مراتب متفاوتة في القوة أجلّة في الترتيبي فيها إلى أن ينتهي لمرتبة اليقين فتأمل إن كنت من أهله سيّد عمر اه ابن الجتالي. ة فود: (فالرابط إلخ) راجع إلى الثاني فقط ولا موقع للتفريع. ة فود: (محذوف) فيه أنه إن أراد به رابط المبتدأ وهو من لم يصح؛ لأن رابط موجود في خبره وكذا فيما تعلق به من الغاية؛ لأن ضمير بموته وضمير يعيش راجعان إليه أيضاً وإن أراد رابط الموصوف وهو مدة لم يصح أيضاً؛ لأن رابطها موجود في صفتها وهي يغلب إلخ؛ لأن ضمير فوقها راجع للمدة اه سم. ة فود: (ومعنى تغليبها الظن إلخ) أي على النسخة الأولى ولم يبين معنى الغلبة على الثانية ولا معنى على عليها ويُمكن حمل على معنى في المعنى والمعنى يكون الغالب في الظن أنه لا يعيش فوقها ومُلخصه أن يكون المظنون أنه لا يعيش فوقها اه سم أقول هذا المُلخص إنما ينافي ما مرّ عن المُعني دون قول الشارح فلا يكفي إلخ. ة فود: (ولا تتقدّر) إلى قوله وقول بعضهم في المُعني إلا قوله بعد الحكم بموته وقوله بأن يستعزّ حياً إلى فراغ الحكم وقوله أو معه. ة فود: (بشيء)، وقيل تُقدّر بسبعين سنة، وقيل بثمانين، وقيل بثمانين، وقيل بمائة، وقيل بمائة وعشرين اه مُعني وشرح البهجة.

ة فود (سني): (فيجتهّد القاضي إلخ) خرّج به المُحكم فليس له ذلك؛ لأنه يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يتصور منه الرضا اه ع ش. ة فود: (ومنه) أي ما نزل منزلة اليقين. ة فود: (إلى العلم) أي علم القاضي أي إذا كان مُجتهداً. ة فود: (فهو) أي الحكم المستند إلى العلم. ة فود (سني): (ثم يُعطى ماله إلخ) أي وتفتد زوجته وتزوج بعد انقضاء عدتها اه شرح الرّوض.

الأول أن قوله فالرابط محذوف مما لا محلّ له؛ لأنه إن أراد رابط المبتدأ وهو من لم يصح؛ لأن رابط موجود في خبره وهو ترك ماله وفيما تعلق به من الغاية؛ لأن ضمير بموته راجع إليه وضمير يعيش راجع إليه أيضاً وإن أراد رابط الموصوف وهو مدة لم يصح أيضاً؛ لأن رابطها موجود في صفتها وهي يغلب إلخ؛ لأن ضمير فوقها راجع للمدة والثاني أنه كما احتاج إلى بيان المعنى على هذه النسخة فهو محتاج إلى بيانه على الأولى فإنه ما معنى الغلبة على الظن وما معنى على على هذا فكان ينبغي بيانه أيضاً بل هو أخرج إلى البيان ويُمكن حمل على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن أنه لا يعيش فوقها ومُلخصه أن يكون المظنون أنه لا يعيش فوقها.

وقت الحكم) بأن يستمر حياً إلى فراغ الحكم فمن مات قبله أو معه لم يرثه وكلام البسيط المؤيد خلاف ذلك مؤول هذا إن أطلق فإن قيدته البيئة أو قيده هو في حكمه بزمن سابق اغتبر ذلك الزمن ومن كان وارثه حينئذ ولا تنصصن قسمة الحاكم الحكم بموته إلا إن وقفت بعد رفع إليه؛ لأن الأصح أن تصرف الحاكم ليس بحكم إلا إذا كان في قضية رفقت إليه

• قوله (سني): (وقت الحكم) قال غيره أو قيام البيئة وإبارة شرح المنهج حين قيام البيئة أو الحكم انتفتت وهي صريحة في أنه لا يحتاج مع البيئة إلى حكم فيكون قوله فيجته القاضي ويحكم الخ خاصاً بمضي المدة لكن لا بد في البيئة من نحو قبول القاضي لها؛ لأنها بمجرد ما لا يقول عليها سم ورشيد زاذ ابن الجمال وإبارة الإمداد قضيت أنه عند قيامها لا يحتاج للحكم بالموت بل يكفي الثبوت المجرد وقضية إبارة أضله بخلافه وكلام الشيخين وغيرهما يوافق الأول وإبارة فتح الجواد ولا يحتاج بقدر ثبوتها أي بالبيئة إلى الحكم به على الأوجه اهـ. أقول وكعبارة شرح المنهج إبارة المغي بل قول الشارح كالتلهاية فهو منزل منزل البيئة وقوله فإن قيدته البيئة الخ وقوله ويعلم مما تقرر أنه لا يكفي الخ كل منها يقيد مفاعها. • قوله: (إلى فراغ الحكم الخ) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف من يرثه عقب الحكم اهـ سم ويعلم جوابه مما يأتي عن شرح البهجة. • قوله: (قبله الخ) أي الحكم وقرأه.

• قوله: (وكلام البسيط الخ) هو قوله يرثه من كان حياً قبيل الحكم. • قوله: (مؤول) أي أوله الشبكي بما حاصله حمل كلام البسيط على من استمر حياً إلى فراغ الحكم حتى لو مات مع الحكم لا يرث فقول الأضحاب الموجودين وقت الحكم أي وقت الفراغ منه فلا خلاف بينهما اهـ شرح البهجة.

• قوله: (هذا) أي قول المصنف وقت الحكم أي وقول غيره وقت الحكم أو قيام البيئة. • قوله: (إن أطلق) بيناه المفعول أي الحكم إبارة المغي إذا أطلق الحكم فإن استند إلى ما قبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقه وحكم بموته من تلك المدة السابقة فينبغي أن يعطى من كان وارثه ذلك الوقت وإن كان سابقاً على الحكم ومثل الحكم في ذلك البيئة بل أولى اهـ. • قوله: (أو قيده هو) أي القاضي. • قوله: (اغتبر ذلك الزمن الخ) أي ونضاف سائر الأحكام إلى ذلك الزمن وعليه فلو كانت زواجه متفضية العدة باختيار ذلك الوقت تزوجن حالاً اهـ ع ش. • قوله: (ومن كان الخ) عطف على ذلك الزمن. • قوله: (بغذ رفع إليه) أي وطلب الفضل منه. • قوله: (ليس بحكم) اعتمده م ر أي والمغي اهـ سم.

• قوله: (وقت الحكم) قال غيره أو قيام البيئة وإبارة المنهج وحينئذ قال في شرحه أي وحين قيام البيئة أو الحكم اهـ. وهو صريح في أنه لا يحتاج مع البيئة إلى حكم فيكون قوله فيجته القاضي ويحكم خاصاً بمضي المدة لكن لا بد في البيئة من نحو قبول القاضي؛ لأنها بمجرد ما لا يقول عليها.

• قوله: (إلى فراغ الحكم فمن مات الخ) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف من يرثه عقب الحكم. • قوله: (ليس بحكم إلا إذا كان الخ) اعتمده م ر.

وطلب منه فصلها ويُعلم مما تقرّر أنّه لا يكفي مُضيّ المُدّة وحدها بل لا بُدّ معه من الحكم وقول بعضهم لا يحتاج معها إليه لقولهم في قنّ انقطع خبره بعد هذه المُدّة لا تحبّ فطرته ولا يُجزئ عن الكفارة اتفاقاً ولم يذكروا هنا الحكم انتهى فيه نظّر بل لا يصح؛ لأنّ ما هنا أمرٌ كُلّيّ يترتّب عليه مصالح ومفاسد عامّة فاحتيط له أكثر .

(ولو مات من يرثه المفقود) كلاً أو بعضاً قبل الحكم بموته (وقلنا حصته) أي ما حصّه من كلّ المال إن انفرد وبعضه إن كان مع غيره حتى يتبيّن أنّه كان عند الموت حيّاً أو ميتاً وبما قرّرت به كلامه اندفع ما توهّم أنّه لا التقام بين يرثه الظاهر في إرث الكلّ وحصته الظاهر في إرث البعض، ولو مات عن أخوين أحدهما مفقود وجب وقف نصيبه إلى الحكم بموته، ثم إذا لم تظهر حياته في مُدّة الوقف يَمُودُ كلّ مال الميت الأوّل إلى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شيء إذ لا إرث بالشكّ لاحتمال موته قبل مُوَرّثه ذكره الغزالي رحمه الله وغيره وهو ظاهر (وعملنا في) حقّ (الحاضرين بالأسوا) فمنّ يُسقطه المفقود لا يُغطّي شيئاً ومنّ تنقّض حياته أو موته يُغطّي اليقين ففي زوج مفقود وشقيقتين وعمّ يُغطيّان أربعة من سبعة ويُوقّف الباقي وفي

• فود: (مما تقرّر) يعني قوله، ثم بعد الحكم بموته يغطّي الخ عبارة المُعني أفهم كلامه أنّه لا بُدّ من اعتبار حكم الحاكم فلا يكفي الخ. • فود: (وخذها) الأولى التذكير. • فود: (بل لا بُدّ معه من الحكم) أي حتّى لو تعلّز الرّفق إلى القاضي أو امتنع من الحكم إلا بدراهم ولم تدفعها المرأة ولا غيرها لم يَجْز لها التزوُّج قبل الحكم اهـ ش. • فود: (معها) أي مع المُدّة أي مُضيها. • فود: (قبل الحكم) أي وإقامة البيّنة مُعني وشرح المنهج. • فود: (وبما قرّرت الخ) يعني قوله كلاً أو بعضاً مع قوله أي ما حصّه الخ قال سم قد يقال ما قرّر به كلامه لا يُناسب قول المُصنّف وعملنا في الحاضرين إلخ اهـ وفي المُعني ما يوافق. • فود: (اندفع ما توهّم الخ) وعلى هذا فقوله الآتي وعملنا الخ أي إن كان معه غيره، وقد تصوّر المتن بما إذا كان معه غيره فقط ولا يُنافيه قوله يرثه؛ لأنّ فيه الحذف والإيصال والأصل يرثه منه وترك على هذا ما إذا لم يكن معه على المُقايضة. اهـ سم. • فود: (لا التقام الخ) أي، ولو قال من يرث منه لحصل الالتئام اهـ مُعني. • فود: (لَمْ تظهر حياته الخ) يتبيّن أخذاً ممّا مرّ زيادة وقام البيّنة أو حكّم الحاكم بموته. • فود: (فمنّ يُسقطه) إلى المتن في المُعني. • فود: (يغطيّان) الأولى التائيث عبارة المُعني إن كان الزوج حيّاً فللاختين أربعة من سبعة وسقط العمّ أو ميتاً فللّهما سهمان من ثلاثٍ والباقي لِلعمّ فيَقْدَرُ في حقّهم حياته اهـ. • فود: (من سبعة) هي المسألة بقولها بواحد.

• فود: (وبما قرّرت به كلامه الخ) قد يقال ما قرّر به كلامه لا يُناسب قوله وعملنا في الحاضرين الخ. • فود: (اندفع ما توهّم) وعلى هذا فقوله الآتي وعملنا في الحاضرين بالأسوا أي إن كان معه غيره وقد تصوّر المتن بما إذا كان معه غيره فقط ولا يُنافيه قوله يرثه؛ لأنّ فيه الحذف والإيصال والأصل يرثه منه ونزّل هذا على ما إذا لم يكن معه على المُقايضة.

أَخ لأب مفقودٍ وشقيقٍ وجدٌ يُقَدَّرُ حَيًّا فِي حَقِّ الْجَدِّ وَمَيِّتًا فِي حَقِّ الْآخِرِ وَيُوقَفُ الشُّدُسُ وَمَنْ لَا يَخْتَلِفُ حَقُّهُ بِحَيَاتِهِ وَمَوْتِهِ كزَوْجٍ وَابْنٍ مَفْقُودٍ وَبَنَتٍ تُغَطِّي الزَّوْجَ الرَّبْعَ؛ لِأَنَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَالٍ وَتَلَفُ الْمَوْقُوفِ لِلغَائِبِ يَكُونُ عَلَى الْكُلِّ فَإِذَا خَصَرَ اسْتَرَدَّ مَا دَفِعَ لَهُمْ وَقُسِمَ بِحَسَبِ إِرْثِ الْكُلِّ كَمَا صَرَحُوا بِهِ فِيمَا إِذَا بَانَتْ حَيَاةُ الْحَمَلِ وَذُكُورَةُ الْخُنْفَى فِيمَا بَاتِي .

(وَلَوْ خَلَفَ حَمَلًا يَرِثُ) مُطْلَقًا لَوْ كَانَ مُتَفَصِّلًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ كَأَنَّ مَاتَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ عَنْ زَوْجَةِ ابْنِ حَايِلٍ (أَوْ قَدْ يَرِثُ) بِتَقْدِيرِ الذُّكُورَةِ كَحَمَلِ خَلِيلَةِ الْأَخِ أَوِ الْجَدِّ أَوِ الْأُتُوْتَةِ كَمَنْ مَاتَ عَنْ زَوْجٍ وَشَقِيقَةٍ وَحَمَلٍ لِأَيُّهَا فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ وَلَمْ يُفَضَّلْ لَهُ شَيْءٌ أَوْ أَنْثَى وَرِثَتْ الشُّدُسُ وَأُعِيلَتْ (عَمِلَ بِالْأَحْوِطِ فِي حَقِّهِ) أَيِ الْحَمَلِ (وَحَقُّ غَيْرِهِ) كَمَا بَاتِي (فَإِنْ انْفَضَّلَ) كُلُّهُ (حَيًّا) حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً يَقِينًا وَتُغَرَّفُ بِنَحْوِ قَبْضٍ يَدٍ وَبَسْطِهَا لَا بِمُجَرَّدِ نَحْوِ

• فُودَ: (فِي حَقِّ الْجَدِّ) أَيِ قِيَاخُذُ الثَّلَثِ وَقَوْلُهُ فِي حَقِّ الْأَخِ أَيِ قِيَاخُذُ النِّصْفِ . • فُودَ: (وَيُوقَفُ الشُّدُسُ) أَيِ فَإِنْ تَبَيَّنَ مَوْتُهُ فَلْيُجَدِّ أَوْ حَيَاتُهُ فَلْيَلَاخُ . • فُودَ: (يُغَطِّي الزَّوْجُ) أَيِ وَتُغَطِّي الْبِنْتُ ثُلُثَ الْبَاقِي وَيُوقَفُ الْبَاقِي مِنْهُ فَإِنْ بَانَ حَيَاةُ الْمَفْقُودِ أَخَذَهُ أَوْ مَوْتُهُ أَخَذَتْهُ الْبِنْتُ قَرْضًا وَرَدًّا بِشَرْطِهِ أَهـ سـ .

• فُودَ: (وَتَلَفُ الْمَوْقُوفِ الْخ) يَغْنِي إِذَا وَقَفَ لِلغَائِبِ شَيْءٌ، ثُمَّ تَلَفَ، ثُمَّ رَجَعَ الْغَائِبُ يَجِبُ حِصَّتُهُ عَلَى الْكُلِّ أَهـ كُزْدِي . • فُودَ: (اسْتَرَدَّ مَا دَفِعَ الْخ) أَيِ جَمِيعَهُ وَمِنْ قَوَائِدِ الْمَشَارِكَةِ فِي زَوَائِدِ التَّرَكَةِ أَهـ ع ش . • فُودَ: (مُطْلَقًا الْخ) أَيِ ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى أَوْ خُنْفَى مُتَفَرِّدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا ابْنُ الْجَمَالِ وَمُغْنِي . • فُودَ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيِ الْحَمَلُ مِنْهُ أَيِ الْمَيِّتِ . • فُودَ: (هَنْ زَوْجَةُ أَبٍ) هَذَا لَا يُوَافِقُ الْإِرْثَ مُطْلَقًا فَالضَّوَابُ إِذَا انْقِطَاعُ أَبٍ كَمَا فِي الْمُغْنِي أَوْ إِبْدَالُهُ بِابْنٍ كَمَا فِي النِّهَايَةِ . • فُودَ: (كَحَمَلِ خَلِيلَةِ الْأَخِ الْخ) أَيِ لِأَبُوَيْهِ أَوْ لِأَبٍ فَإِنَّ الْحَمَلُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فِي الصُّورَتَيْنِ وَرِثَ وَالًا فَلَا . • فُودَ: (فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ) أَيِ الْحَمَلُ . • فُودَ: (وَرِثَتْ الشُّدُسُ) أَيِ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ وَأُعِيلَتْ أَيِ لِسَبْعَةٍ . • فُودَ: (كَمَا بَاتِي) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَيَانُ الْخ .

• فُودَ (سَيِّ): (فَإِنْ انْفَضَّلَ الْخ) أَيِ، وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ أُمِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَهـ ع ش . • فُودَ: (يَقِينًا) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ شَخْصٍ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ وَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ مَاتَ وَأَلْفَتْ بَجْنِيًا بَعْدَ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ وَمَكَتَ حَيًّا نَحْوَ يَوْمٍ وَمَاتَ فَهَلْ يَرِثُ أَوْ لَا وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ الْإِرْثِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ كَامِلًا فَهُوَ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ أَقْلَ مَدَّةِ الْحَمَلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَامِلًا فَحَيَاتُهُ غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ وَهِيَ مُشْتَرِطَةٌ لِلْإِرْثِ فَاحْفَظْهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَلَا تُفْتَرِ بِمَنْ ذَكَرَ خِلَافَهُ أَهـ ع ش . • فُودَ: (وَتُغَرَّفُ) أَيِ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ أَهـ ع ش .

• فُودَ: (بِنَحْوِ قَبْضٍ يَدٍ وَبَسْطِهَا) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي أَنْ مُجَرَّدَ ذَلِكَ عَلَامَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الْجَنَابَاتِ إِنْ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ هِيَ الَّتِي يَكُونُ مَعَهَا إِنْصَارٌ وَنُطْقٌ وَحَرَكَةٌ اخْتِيَارٌ أَوْ مُجَرَّدُ قَبْضِ الْيَدِ وَبَسْطِهَا لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ عَنْ اخْتِيَارٍ أَهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَابْنُ الْجَمَالِ وَتُعْلَمُ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ بِاسْتِهْلَالِهِ صَارِحًا أَوْ بِطَوَائِهِ

• فُودَ: (يُغَطِّي الزَّوْجُ) أَيِ وَتُغَطِّي الْبِنْتُ ثُلُثَ الْبَاقِي وَيُوقَفُ الْبَاقِي مِنْهُ فَإِنْ بَانَ حَيَاةُ الْمَفْقُودِ أَخَذَهُ أَوْ مَوْتُهُ أَخَذَتْهُ الْبِنْتُ قَرْضًا وَرَدًّا بِشَرْطِهِ .

اختلاج؛ لأنه قد يقع مثله لانضغاط وتقلص عصب ومن ثم ألغوا كل ما لا تعلم به الحياة لاحتمال أنه لعارض آخر (لو قت يُعلم) أو يُظن إذ الحاق الولد بالفراش ظني أقامه الشارع مقام العلم فالعلم في كلاهما المراد به الحقيقي أو المنزّل منزله (وجوده عند الموت) بأن انفصل لأقل من أكثر من مدة الحمل ولم تكن فراشا لأحد أو لدون ستة أشهر وإن كانت فراشا أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت (ورث) لثبوت نسبه وخرج بكلمه موته قبل تمام انفصاله فإنه كالميت هنا وفي سائر الأحكام إلا في الصلاة عليه إذا استهل، ثم مات قبل تمام انفصاله . وفيما إذا حرّ إنسان رقبته قبل انفصاله فإنه يُقتل به وبجناية مُستقرّة ما لو انفصل وحياته لبث كذلك كأن شك فيها أو في استقرارها فهو في حكم الميت (والا) بأن انفصل ميتا ولو بجناية أو حيا ولم يُعلم وجوده عند الموت (فلا) يرث؛ لأن الأول كالعدم والثاني مُنتفٍ نسبه عن الميت ولا ينافي هذا المقتضي لتوقيف إرثه على ولادته بشرطها ما مرّ أنّه ورث وهو جماد؛

أو التأوُّب أو التمام التذي أو نحو ذلك اهـ . قول (سني) : (يُعلم وجوده) أي ، ولو بمادته كالميت اهـ سم . قول (سني) : (عند الموت) أي مَرّت موزنه اهـ مُعني . قول : (بأن يتفصل) إلى قوله ولا ينافي المُعني إلا قوله أو اعترف إلى المتن وقوله كان شك إلى المتن . قول : (أو اعترف الورثة) أي أو انفصل لفرق ستة أشهر ودون فرقي أربع سنين وكان فراشا لكن اعترف إلخ اهـ ش وإبارة السيد عَمَر أي وإن ولدته لستة أشهر فأكثر وهي فراش ؛ لأن الحق لهم اهـ . قول : (لثبوت نسبه) أي لثبوت ثبوت نسبه للميت حال الموت فتحقق سبب الإرث فيه سيّد عَمَر وابن الجمال . قول : (وفيما إذا حرّ إلخ) عطف على في الصلاة إلخ . قول : (إذا حرّ إنسان رقبته) أي وفي حياة مُستقرّة كما قاله الأذرع اهـ مُعني . قول : (وبجناية مُستقرّة) عطف على قوله بكلمه وكان يتبغي أن يزيد قوله يقينا ليظهر قوله الآتي كان شك إلخ . قول : (كان شك إلخ) كان الأولى بأن انفصل حيا حياة غير مُستقرّة أو شك إلخ . قول : (بأن انفصل) إلى التنبيه في النهاية . قول : (ولو بجناية) أي على أمه . قول : (أو حيا) أي حياة مُستقرّة . قول : (لأن الأول) هو قوله بأن انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله أو حيا ولم يُعلم إلخ اهـ ش . قول : (ولا ينافي هذا) أي قول المُصنّف فإن انفصل إلخ اهـ ش . قول : (بشرطها) وهو الانفصال حيا لو قت يُعلم إلخ . قول : (ما مرّ) أي قيل قول المُصنّف ولا يرث مُرتد . قول : (ما مرّ أنّه ورث إلخ) قد يُقال ما مرّ مشروط بهذا فلا إشكال فإنه إذا كان جمادا عند الموت فإن انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت وإلا فلا سم ورشيدني وأشار المُعني إلى دفع المُنافاة بما نُصّه ومرّ أنّ الحمل يرث قبل قول : (يُعلم وجوده) أي ، ولو بمادته كالميت . قول : (ما مرّ أنّه ورث إلخ) قد يُقال ما مرّ مشروط بهذا فلا إشكال فإنه إذا كان جمادا عند الموت فإن انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت وإلا فلا ، وقد يُقال هذا يرجع لما ذكره .

لأن هذا باعتبار الظهور وذاك باعتبار التبيين، ثم رأيت الإمام ذكر ما يصرح بذلك وأن
المشروط بالشرطين إنما هو الحكم بالارث لا الارث نفسه وبعضهم أجاب بما يؤهم خلاف
ذلك فلا يقول عليه واعلم أن من يرث مع الحمل لا يُعطى إلا اليقين (بيانه) أن تقول (إن لم
يكن وارث سوى الحمل أو كان من قد يحجب به) الحمل (وقف المال) إلى انفصاليه (وإن كان من
لا يحجب به) الحمل (وله) سهم (مقدّر أعطيه عائلاً إن أمكن عول كزوجة حامل وأبوين لها ثمن
ولهما سدسان عائلان) لاحتمال أنه بنتان فتكون من أربع وعشرين وتقول لسبعة وعشرين
للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية ويُوقف الباقي فإن كان بنتين فهو لهما وإلا كُمل الثمن
والسدسان وهذه هي المنبرية لأن عائلاً كرم الله وجهه شغل عنها وهو يخطب بمنبر الكوفة
على زوي العين والألف فقال ارتجالاً صار ثمن المرأة تسعاً (وإن لم يكن له مُقدّر كأولاد لم

ولادته ولكن شرط استغراق ملكه للارث ولادته حياً كما قال فإن انفصل إلخ. فود: (لأن هذا) أي ما
هنا وقوله وذاك أي ما مر. فود: (باعتبار التبيين) لو قال باعتبار نفس الأمر لكان أفتد إذ التبيين قريب من
الظهور أو عینه سيد عمر اه ابن الجمال. فود: (وإن المشروط) أي ولأن إلخ اه ع ش.

فود: (بالشرطين) أي انفصاليه حياً وإن لم يعلم وجوده عن الموت سم وكردني ورشيدني وقال ع ش
مما كونه حياً حياة مستقرة يقيناً اه. فود: (واغلم إلخ) دخول في المنى.

فود (سني: (بيانه) أي بيان العمل بالأخوط في حقه وحق غيره اه سم ولك أن تقول نظراً لصنيع
الشارح أي عدم الإغطاء إلا اليقين.

فود (سني: (إن لم يكن) أي في مسألة الحمل وقوله من أي وارث وقوله عائلات بمثناة فوقية أي
التمن والسدسان اه مغني. فود: (لاحتمال) إلى التثنية في المغني. فود: (أنه) أي الحمل وقوله
فتكون أي المسألة. فود: (من أربع) كذا في أصله رَكِبَ اللَّهُ تَعَالَى بَنَاتِكَ التاء اه سيد عمر وعبارة النهاية
والمغني وابن الجمال أربعة بالتاء. فود: (فإن كان) أي الحمل. فود: (بنتين) أي فأكتر اه سم.

فود: (فلهما) أي فالباقي لهما. فود: (والاكمل) أي بأن كان بنتاً وحيث يفضّل عن الفرض واحد
يأخذه الأب أيضاً تنصيصاً أو كان ابناً فتأخذ الباقي تنصيصاً اه سم عبارة المغني أو ذكرًا فأكتر أو ذكرًا
وأنتى فأكتر كُمل للزوجة الثمن بغير عول وللأبوين السدس كذلك والباقي للأولاد اه. فود: (على
زوي العين إلخ) فيه تسماع إذ الزوي هي العين فقط وأما الألف فوصل على أن إطلاق الزوي على
الحرف الذي بُنى عليه الاسجاع محل تأمل اه سيد عمر وعبارة المغني وكان أول خطبته الحمد لله

فود: (بالشرطين) أي انفصاليه حياً وإن لم يعلم وجوده عند الموت.

فود في (سني: (بيانه) أي بيان العمل بالأخوط في حقه وحق غيره. فود: (فإن كان بنتين) أي فأكتر.

فود: (والاكمل) أي وإلا بأن كان بنتاً وحيث يفضّل عن الفرض واحد يأخذه الأب أيضاً تنصيصاً أو
كان ابناً فتأخذ الباقي تنصيصاً.

يُفْطَرُونَ) حَالًا شَيْئًا إِذْ لَا ضَبْطَ لِلْحَمْلِ؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ مِنْهُ فِي بَطْنِ خَمْسَةٍ وَسَبْعَةٍ وَاثْنَا عَشَرَ وَكَذَا أُرْبَعُونَ عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ رحمته الله وَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ كَانَ كَالْإصْبَعِ وَأَتَاهُمْ عَاشُوا وَرَكِبُوا الْخَيْلَ مَعَ أَبِيهِمْ فِي بَغْدَادَ وَكَانَ مِنْ سِلَاطِينِهَا.

(تَنْبِيْهٌ) إِذَا لَمْ يُفْطَرْ شَيْئًا حَالًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ غَيْرُ حِصَّتِهِمْ مِنَ التَّرِكَةِ فَالْكَامِلُ مِنْهُمْ الْحَكْمُ فِيهِ ظَاهِرٌ وَهُوَ أَنَّهُ يُحْصَلُ كِفَايَةً نَفْسِهِ إِلَى الْوَضْعِ؛ لِأَنَّ حِصَّتَهُ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ وَأَمَّا الْمَحْجُورُ فَهُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ لِلنَّظَرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ أَنَّ الْوَلِيَّ الْوَصِيَّ أَوْ غَيْرَهُ يَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي لِيَقْعَلَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي هَرَبٍ نَحْوِ عَامِلِ الْمُسَاقَاةِ إِذَا تَعَذَّرَ بَيْعُ نَصِيْبِهِ وَلَمْ يُوجَدْ مُتَبَرِّعٌ وَفِي اللَّقِيطِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مُفَرِّضٌ وَلَا يَسْتُ مَالٍ وَلَا مُتَبَرِّعٌ فَحَيْثُ يُفْتَرَضُ لَهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ الزَّيْمُ الْأَغْنِيَاءُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ قَوْضًا فَإِنْ تَعَذَّرَ الْقَاضِي، وَلَوْ بِغَيْبَتِهِ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى أَوْ خِيفَ مِنْهُ عَلَى الْمَالِ اقْتَرَضَ الْوَلِيُّ. وَلَهُ الْإِنْفَاقُ مِنْ مَالِهِ وَالْوُجُوعُ إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّهُ لَزِمَ صَلَاحَاءُ الْبَلَدِ إِقَامَةً مَنْ يَقْعَلُ مَا ذَكَرَ أَخَذًا مِنْهُ أَوْ اخِرَ الْحَجَرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَخَذًا مِنْهُ فِي زَكَاةٍ نَحْوِ الْمَغْصُوبِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَقْتَرِضُ هُنَا لِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفَطْرِ بَلْ يُؤَخَّرُ لِلْوَضْعِ، ثُمَّ يُخْرِجُ لِمَا مَضَى وَفَارَقَتِ التَّفَقُّةُ بِأَنَّهَا حَالًا ضَرُورَةٌ وَلَا كَذَلِكَ الزَّكَاةُ وَيَجْرِي ذَلِكَ كُلُّهُ فِي سَائِرِ صَوَرِ الْوَقْفِ فِي كَلَامِهِمْ (وَقِيلَ أَكْثَرُ الْحَمْلِ أَرْبَعَةٌ) بِالْإِسْتِقْرَاءِ وَانْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ (فَيُفْطَرُونَ الْيَقِينُ) فَيُوقَفُ مِيرَاثُ أَرْبَعَةٍ وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي فِيهِ ابْنُ زَوْجَةٍ حَامِلٍ لَهَا الثُّمْنُ وَلَهُ خُمُسُ الْبَاقِي وَيُمْكِنُ مَنْ دُفِعَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَلَا يُطَالَبُ

الَّذِي يَحْكُمُ بِالْحَقِّ قَطْعًا وَيَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْتَمِي وَإِلَيْهِ الْمَأْبُورُ وَالرُّجْمَى قُسِيلٌ حَيْثُ عَنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ ازْتِجَالًا صَارَ ثَمْنُ الْمَرْأَةِ ثَمْنًا وَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ يَغْنِي أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ كَانَتْ تَسْتَحِقُّ الثَّمْنَ فَصَارَتْ تَسْتَحِقُّ الثَّمْنَ أَيْ بِالْعَوْلِ. قُود: (وَأَنَّ كُلَّ الْخ) عَطَفَ عَلَى مُقَدِّمِ الْأَصْلِ مِنْ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ فِي بَطْنٍ وَاجِدَ أَرْبَعِينَ وَلَدًا وَإِنَّ كُلَّ الْخ. قُود: (أَنَّهُ يَخْصُلُ الْخ) أَيْ بِنَحْوِ الْقَرْضِ. قُود: (وَلَمْ يُوَجَدْ مُتَبَرِّعٌ) أَيْ بِالْعَمَلِ. قُود: (وَلَا مُتَبَرِّعٌ) أَيْ بِالْإِنْفَاقِ. قُود: (يُقْتَرَضُ) أَيْ الْقَاضِي وَكَذَا ضَمِيرُ الزَّيْمِ وَقَوْلُهُ لَهُمْ أَيْ لِلْمَحْجُورِينَ مِنَ الْأَوْلَادِ، وَلَوْ أَفْرَدَ لَكَانَ أَوْلَى وَكَذَا يُقَالُ فِي ضَمِيرِ عَلَيْهِمْ. قُود: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيْ لِلْمَحْجُورِينَ مِنَ الْأَوْلَادِ. قُود: (مَا ذَكَرَ) أَيْ الْإِقْتِرَاضُ، ثُمَّ الْإِزَامُ الْأَغْنِيَاءُ بِالْإِنْفَاقِ. قُود: (لِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفَطْرِ) أَيْ عَنِ الْمَحْجُورِ.

قُود: (سُيْ) (فَيُفْطَرُونَ) أَيْ الْأَوْلَادُ أَوْ مُغْنِي. قُود: (فَيُوقَفُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُطَالَبُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ. قُود: (وَلَهُ خُمُسُ الْبَاقِي الْخ) عِبَارَةُ ابْنِ الْجَمَالِ وَالْمُغْنِي لَا يُصْرَفُ لِلْإِبْنِ شَيْءٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَعَلَى الثَّانِي لَهُ خُمُسُ الْبَاقِي عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُمْ أَرْبَعَةُ ذُكُورٍ وَعَلَى هَذَا هَلْ يُمَكِّنُ الَّذِينَ صُرِفَ إِلَيْهِمْ حِصَّتُهُمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا وَجِهَانِ أَصْحُومًا نَعَمْ وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةٌ لِلصَّرْفِ أ. قُود: (وَيُمْكِنُ الْخ) مُسْتَأْنَفٌ أ. م. ش.

بضامين وإن احتمل تَلَفُ الموقوف ورُدُّ ما أخذه ليقسَم بين الكل كما مرَّ.
(تنبيه) بُكِّنَتْ في الوقف بقولها أنا حامل وإن ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيخين أنه متى احتمل لقرب الوطء وقِفَ وإن لم تدَّعه .
(والخُتْيُ المشكِل) وهو من له ألتا الرجل والمرأة، وقد يكون له كثُفَةُ الطَّائِر وما دام مُشكِلاً استَحَالَ كونه أباً أو جدّاً أو أمّاً أو زوجاً أو زوجةً وهو من تَخَنَّتِ الطَّعَامُ اشْتَبَهَ طَعْمُهُ المقصودُ بطعم آخر (وإن لم يختلف إزته) بذكورتِه أو أنوثته (كولِدِ أُمُّ ومعتني فذلك) واضح أنه يذْفَعُ له نصيبه (والا) بأن اختلف إزته بالذكورة وخِضْها (فهغسل باليقين في حقّه وعقّ غيره ويوقِفُ)

• فَوَدَّ: (وإن احتمل الخ) أي لانه يملكه ظاهراً والأصل السلامة فلا وجه لمطالبيته بضامين فيما ملكه اه
ع ش. • فَوَدَّ: (ليقسم بين الكل) فيه إشارة إلى تبين بطلان القسم الأولي ومن فَوَائِدُ بطلانها أنه لا يَنْقُزُ بالزوايد بل يَقْسَمُ بين الورثة بالمحاصرة اه ع ش. • فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي قبيل قول المصنّف، ولو خَلَفَ. • فَوَدَّ: (بل ظاهر كلام الشيخين الخ) عبارة الرّوض، ولو لم تدَّعه أي المرأة الحمل واحتمل لقرب الوطء ففي الوقف تردّد قال في شرحه وكلام الأصل يقتضي ترجيح الوقف اه اه سم .
• فَوَدَّ: (وهو) أي الخُتْيُ من له إلى قوله وزعم أنه في المُغْنِي وإلى الفضل في النهاية إلّا قوله، وقد يكون له كَثُفَةُ الطَّائِر. • فَوَدَّ: (من له ألتا الرجل والمرأة) فإن أمتى هذا من ذكره أو بال منه دون فرجه فهو ذَكَرٌ، ولو كبيراً وإن حاضٍ أو حبِلٍ أو أمتى أو بالٍ من فرج النساء فهو أنثى وإن بالٍ من ذكره وفرجه ممّا ولكن سبق البول من أحدهما فالحكم له وإن بالٍ منهما على السواء ومالٍ إلى الرجال فهو امرأة أو مالٍ إلى النساء فهو رجل وإن مالٍ إليهما على السواء أو لم يميل إلى واحد منهما فهو مُشكِلٌ ولا أثر للنجاسة ولا ليهود نذّي ولا لثقاوت أضلع اه ابن الجمل زاد المُغْنِي ولا يكتفي إخباره قبل بلوغه وعقله ولا بغدّهما مع وجود شيء من العلامات السابقة؛ لأنها مخصوصة معلومة الوجود وقيام الميل غير معلوم فإنه رُبما يكذب في إخباره اه. • فَوَدَّ: (وقد يكون كثُفَةُ الطَّائِر) أي لا تشبه آلة الرجل ولا فرج المرأة وهذا مُشكِلٌ حتّى يتلغ ويحيض أو يحبل فيكون أنثى أو لا يحيض ولا يحبل ويُخبر عن نفسه أي بغدّ عقله أنه يميل إلى الرجال فيكون امرأة وإلى النساء فيكون رجلاً أو إليهما على السواء أو لا يميل إلى فريق منهما فيكون مُشكِلاً اه ابن الجمل عبارة المُغْنِي ولا يتحصّل ذلك أي اتصاحه في الميل بل يُعرَفُ أيضاً بالحيض والمنى المُتصِفِ بصفة أحد التوعّين اه. • فَوَدَّ: (وهو) أي الخُتْيُ من تَخَنَّتِ الخ أي مأخوذ منه. • فَوَدَّ: (اشتبه الخ) سُمِّيَ الخُتْيُ بذلك لاشتراك الشبهين فيه اه مُغْنِي .
• فَوَدَّ (سُي) (كولِدِ أُمُّ) أي فإن له السُدَسَ سواء كان ذَكَراً أو أنثى. • فَوَدَّ: (ومُعْتَنِي) أي فإن له جميع المال عند الانفراد ذَكَراً أو أنثى اه ابن الجمل .

• فَوَدَّ: (بل ظاهر كلام الشيخين) عبارة الرّوض، ولو لم تدَّعه أي الحمل المرأة واحتمل لقرب الوطء ففي الوقف تردّد قال في شرحه وكلام الأصل يقتضي ترجيح الوقف اه .

الباقى (المشكوك فيه حتى يتبين) حاله ولو بقوله وإن اتهم فإن ورث بتقدير لم يدفع له شيء ووقف ما يرثه على ذلك التقدير وإن ورث عليهما لكن اختلف إرثه أعطى الأقل ووقف الباقي أمثلة ذلك التي في أصله ولذ ختنى وأخ يضرب للوليد التصف ولذ ختنى وبنت وعم يعطى الختنى والبنت الثلثين بالسوية ووقف الثلث بين الختنى والمعم ولذ ختنى وزوج وأب للزوج الربع وللأب الشدس وللختنى التصف ووقف الباقي بينه وبين الأب، ولو مات الختنى مدة الوقف والورثة غير الأولين أو اختلف إرثهم لم يبق إلا الصلح ويجوز من الكمل في حق أنفسهم على تفاوت وتساو وإسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو تواهب واعتبر مع الجهل للضرورة ولا يصالح نحو ولي محجور على أقل من حقه بضر إرثه .

فرد: (ولو بقوله إلخ) قال في الروضة فلو قال أي الختنى أنا رجل أو امرأة صدقناه بيمينه لا إن قال أنا رجل وهو مخني عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق أه سم زاد ابن الجمل، وقيل يصدق كما في الأولى وقرئ الأول بأن الأصل براءة ذمة الجاني فلا يرتفع بقوله بخلافه ثم أه، وقد مر أنه لا ينفي إخباره قبل بلوغه وعقله. فرد: (وإن اتهم) أي؛ لأنه لا يعلم إلا منه أه ابن الجمل. فرد: (فإن ورث) أي الختنى. فرد: (بتقدير) أي كولد الأخ أو الجد. فرد: (عليهما) أي التقديرين. فرد: (أمثلة ذلك) أي قول المصنف ولا يعمل باليقين في حقه وحق غيره. فرد: (النصف) أي ووقف الباقي، ثم إن بأن ذكرنا أخذ الباقي وإن بأن أتى أخذه الأخ أه سم. فرد: (بين الختنى والمعم) أي فإن بأن ذكرنا أخذه أو أتى أخذه المعم. فرد: (ويوقف الباقي) وهو سهم واحد من اثني عشر. فرد: (بينه وبين الأب) أي فإن بأن ذكرنا أخذه أو أتى أخذه الأب. فرد: (أو اختلف إرثهم) أي من الأول والختنى أه سم.

فرد: (لم يبق إلا الصلح) أي لتعذر بيان الحال أه سم. فرد: (ويجوز) أي الصلح سم وع ش. فرد: (وإسقاط إلخ) عطفه على الضمير المستتر في يجوز أولى من عطفه على الصلح عبارة المغني بعد ذكر جواز الصلح من الكمل دون الولي نفسه، ولو أخرج بعضهم نفسه من البين وذهب لهم على جهل بالحال جاز أيضا كما قاله أه. فرد: (ولا بد من لفظ صلح أو تواهب) ظاهر صنيع الشارح رجوعه لكل من مسألتي الصلح والإسقاط، ولو قيل برجوعه للأولى فقط وتعين نحو لفظ الهبة في الثانية كما يقبده صنيع المغني لم يبعد فليراجع. فرد: (نحو ولي إلخ) أسقط التحو النهاية والمغني وابن الجمل. فرد: (على أقل من حقه إلخ) انظر إذا اختلف قدر إرثه لاختلاف قدر إرث الختنى

فرد: (ولو بقوله وإن اتهم) قال في الروضة فلو قال أي الختنى أنا رجل أو امرأة صدقناه بيمينه لا وهو مخني عليه أي لا إن قال أنا رجل وهو مخني عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق. فرد: (للولد النصف) أي، ثم إن بأن ذكرنا أخذ الباقي وإن أتى أخذه الأخ. فرد: (أو اختلف إرثهم) من الأول والختنى. فرد: (لم يبق إلا الصلح) أي لتعذر بيان الحال وقوله ويجوز أي الصلح. فرد: (على أقل من حقه) انظر إذا اختلف قدر إرثه لاختلاف قدر إرث الختنى بتقدير الذكورة والأنوثة.

(وَمِنْ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَتَا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ كَزَوْجٍ هُوَ مُعْتَقٌ أَوْ ابْنٌ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا) لاختلافيهما فيأخذُ التَّصَفُّفَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْبَاقِيَّ بِالْوَلَاءِ أَوْ بِبُتُوَّةِ الْعَمِّ وَخَرَجَ بِهِمَا فَرَضٌ وَتَعْصِيبٌ إِزْتُ الْأَبُ بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ فَإِنَّهُ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الْأَبَوَةُ (قُلْتُ فَلَوْ وَجَدَ فِي نِكَاحِ الْمَجْهُوسِ أَوْ الشُّبْهَةِ بِنْتُ هِيَ أُمُّهُ) لِأَبٍ بِأَنَّ وَطْئَ بِنْتِهِ فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا، ثُمَّ مَاتَتِ الْعُلْيَا عَنْهَا فَهِيَ أَخْتُهَا مِنْ أَبِيهَا وَبِنْتُهَا (وَرِثْتُ بِالْبُتُوَّةِ) فَقَطْ؛ لِأَنَّهُمَا قَرَابَتَانِ يُوَرِّثُ بِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْفَرَضِ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ فَبِأَقْوَاهُمَا عِنْدَ الْجُمُعَةِ كَالْأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ لَا تَرِثُ التَّصَفُّفَ بِأُخُوَّةِ الْأَبِ وَالشُّدُسَ بِأُخُوَّةِ الْأُمِّ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ مِنَ انْتِفَاءِ التَّوْرِيثِ بِجِهَتَيْنِ فَرَضٍ انْتِفَاؤُهُ بِجِهَتَيْنِ فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَقْوَى مِنَ التَّعْصِيبِ فَإِذَا لَمْ يُؤْتَرِثْ فَأَوْلَى التَّعْصِيبِ وَلَا يَرُدُّ مَا مَرَّ فِي الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا هُنَا فِي جِهَتَيْنِ فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ مِنْ جِهَةِ الْقَرَابَةِ (وَقِيلَ) تَرِثُ (بِهِمَا) التَّصَفُّفَ بِالْبُتُوَّةِ وَالْبَاقِيَّ بِالْأُخُوَّةِ وَهُوَ قِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي ابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأُمِّ حَيْثُ يَأْخُذُ بِأُخُوَّةِ الْأُمِّ وَبُتُوَّةِ الْعَمِّ.....

بِتَقْدِيرِ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى إِنْ سَمَّيْنَا الْأَقْرَبَ الْجَوَارِ إِذَا اقْتَضَتْهُ الْمَضْلَعَةُ كَانَ احْتِاجٌ إِلَى تَمَيُّنِ عَفَاكِ يَشْتَرِيهِ لِعَمَلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ قَوْلُ (سَيِّ) (جِهَتَا فَرَضٍ إلخ) الْمُرَادُ بِالْجِهَةِ السَّبَبُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ. □ قَوْلُ (سَيِّ) (وَتَعْصِيبٍ) أَيِ بِنْفِيسِهِ بِنَجْرِمِيٍّ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِاخْتِلَافِهِمَا إلخ) عِبَارَةٌ مُغْنِي؛ لِأَنَّهُ وَارِثٌ بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَتِ الْقَرَابَتَانِ فِي شَخْصَيْنِ إِنْ هُوَ: قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَاتَتِ الْعُلْيَا) وَلَوْ مَاتَتِ الصُّغْرَى أَوَّلًا فَالْكَبِيرَى أَثْمًا وَأَخْتُهَا لِأَبِيهَا فَتَرِثُ بِالْأُموميةِ قَطْعًا وَلَا يَجْرِي الْوَجْهَ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّ هُنَا فَرَضَيْنِ وَفِي تِلْكَ فَرَضٌ وَعَصُوبَةٌ إِنْ سَمَّيْنَا الشُّهَابَ الْبُرْلُسِيَّ. □ قَوْلُهُ: (فَقَطْ) أَيِ لَا بِهَا وَبِالْأُخُوَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا إلخ. □ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ أَنَّهُ إلخ) أَيِ لِإِبْطَالِ الْقِيَاسِ عَلَى الْأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ انْتِفَاءِ التَّوْرِيثِ إلخ) أَيِ فِي الْمَقْيَاسِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ وَقَوْلُهُ انْتِفَاؤُهُ بِجِهَتَيْنِ فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ أَيِ فِي الْمَقْيَاسِ وَهُوَ بِنْتُ هِيَ أُمُّهُ لَا أَبٍ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ) أَيِ عَلَى مَا أَفَادَهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قُلْتُ إلخ مِنْ امْتِنَاعِ التَّوْرِيثِ بِجِهَتَيْنِ فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ إلخ. □ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي الزَّوْجِ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ وَرِثَ بِجِهَتَيْنِ فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ إِنْ سَمَّيْنَا (لَأَنَّ كَلَامَنَا إلخ) يَتَأَمَّلُ إِنْ سَمَّيْنَا السَّيِّدَ عَمَرَ فِيهِ أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا سَيَّاتِي فِي ابْنِ عَمٍّ أَخٌ لَأُمِّ فَإِنَّ إِزْتِمَامَهُمَا بِهِمَا مِنْهُمَا إِنْ هُوَ: قَوْلُهُ: (مِنْ جِهَةِ الْقَرَابَةِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فَإِنَّ الْفَرَضَ فِي مِثَالِهِ مِنْ جِهَةِ النِّكَاحِ وَالتَّعْصِيبُ مِنْ جِهَةِ الْوَلَاءِ فِي الْأَوَّلِ وَمِنْ جِهَةِ بُتُوَّةِ الْعَمِّ فِي الثَّانِي.

□ قَوْلُهُ: (إِزْتُ الْأَبُ) كَانَ مَعْنَى خُرُوجِهِ أَنَّ الْأَبَ وَإِنْ اجْتَمَعَ فِيهِ الْفَرَضُ وَالتَّعْصِيبُ مَعَ بِنْتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ لَكِنْ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ لَا بِجِهَتَيْنِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْأَخْذِ بِجِهَتَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (بِجِهَتَيْنِ فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ) أَيِ فَهَلَا وَرِثَتْ النِّصْفَ فَرَضًا بِالنِّسْبَةِ وَالْبَاقِيَّ تَعْصِيبًا بِالْأَخْتِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَاتٌ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ مَا مَرَّ) مَا كَيْفِيَّةُ وَرُودِهِ وَقَوْلُهُ فِي الزَّوْجِ أَيِ حَيْثُ وَرِثَ بِجِهَتَيْنِ فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ كَلَامَنَا إلخ) يَتَأَمَّلُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ قِيَاسُ إلخ) قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الْبُرْلُسِيَّ أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْقَرَابَتَيْنِ

إلا أن يُفَرَّق بَأَن وجود ابن العم فقط معه أو جَب له تَمَيُّزًا عليه فَوَجَبَ العملُ بقضيته وهنا لا مَوجِبَ لِلتَّمَيُّزِ لِاتِّحَادِ الْأَخِذِ فَإِن قُلْتَ قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لو كَانَ مع هذه البنت التي هي أخت لأبٍ أختٌ أُخْرَى خَيْرٌ بَأَن أَخَذْتَ الْأُولَى التَّصَفُّفَ بِالْبُتْنَةِ وَقَسِمَ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا بِالْأُخُوَّةِ وَكَلَامُهُمْ بِأَيِّ ذَلِكَ وَيَقْتَضِي أَنَّ الْبَاقِي لِلثَّانِيَةِ فَقَط . قُلْتَ لَيْسَ قَضِيَّتُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّعْصِيبَ فِي الْأُولَى إِنَّمَا جَاءَ فِيهَا مِنْ جِهَةِ الْبِنْتِيَّةِ الَّتِي فِيهَا، وَقَدْ أَخَذْتَ بِهَا بِخِلَافِ بُتْنَةِ الْعَمِّ فِي الْأَخِ لِلْأَمِّ فَإِنَّ تَعْصِيبَهُ بِهَا لَيْسَ مِنْ جِهَةِ أُخُوَّتِهِ الَّتِي أَخَذَ بِهَا وَقَوْلُهُم السَّابِقُ فِي الْوَلَاءِ لَمَّا أَخَذَ فَرَضُهَا لَمْ تَصْلُحْ لِلتَّقْوِيَةِ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَهَذَا اسْتِدْرَاكٌ عَلَى إِطْلَاقِ أَصْلِهِ أَنَّ مَنْ فِيهِ جِهَتَانِ فَرَضٌ وَتَعْصِيبٌ يَرِثُ بِهِمَا وَقَوْلُ جَمِيعٍ مِنَ الشُّرَاحِ لَا يَحْتَاجُ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ لِعِلْمِهَا مِنْ

• فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْإِخ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَن هَاتَيْنِ الْقَرَابَتَيْنِ يَجْتَمِعَانِ فِي الْإِسْلَامِ اخْتِيَارًا بِخِلَافِ الْأَوَّلَيْنِ اهـ سَم . • فَوَدَّ: (بَأَن وجود ابن العم الْإِخ) فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ وجودُهُ مَعَ شَرْطًا لِإِزْنِهِ بِهِمَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَسَّنِيَّ أَشَارَ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ اهـ سَيِّدُ عَمَر . • فَوَدَّ: (مَعَهُ) أَيِ مَعَ ابْنِ الْعَمِّ الَّذِي هُوَ أَخٌ لَأُمِّ وَكَذَا ضَمِيرُهُ لَهْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ فَقَطَّ وَقَوْلُهُ بِقَضِيَّتِهِ أَيِ التَّمَيُّزِ .

• فَوَدَّ: (قَضِيَّةُ ذَلِكَ) أَيِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَقَالَ ع ش أَيِ قَوْلُهُ لِاتِّحَادِ الْأَخِذِ اهـ . • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لو كَانَ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لو لَمْ يَكُنْ إِلَّا ابْنُ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لَأُمِّ لَمْ يَأْخُذْ بِجِهَتَيْ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ اهـ سَم .

• فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى) وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْمُتَنِّ . • فَوَدَّ: (مِنْ جِهَةِ الْبِنْتِيَّةِ) أَيِ أَنَّ التَّعْصِيبَ بِسَبَبِ الْاجْتِمَاعِ مَعَ الْبِنْتِيَّةِ اهـ سَم . • فَوَدَّ: (لَمَّا أَخَذَ) أَيِ ابْنُ عَمِّ الْمُفْتِقِ الَّذِي هُوَ أَخٌ لَأُمِّ لَهْ . • وَفَوَدَّ: (فَرَضُهَا) أَيِ الْأُخُوَّةَ لَأُمِّ . • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قُلْتَ قُلُوْ وَجَدَ الْإِخ . • فَوَدَّ: (اسْتِدْرَاكٌ عَلَى أَصْلِهِ الْإِخ) وَهَذَا الْاسْتِدْرَاكُ مُسْتَلْزَمٌ إِذْ لَيْسَ مَعَ الْأُخْتِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِنْتُ حَتَّى تَكُونَ الْأُخْتُ مَعَ الْبِنْتِ عَصَبَةً وَإِنَّمَا الْأُخْتُ نَفْسُهَا هِيَ الْبِنْتُ فَكَيْفَ تَعْصِبُ نَفْسَهَا وَأَيْضًا الْكَلَامُ فِي الْعَاصِيَةِ بِتَقْيِيهِ .

(تَنْبِيْهُ): لو ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ عِبَارَةَ الْمُحَرَّرِ لَمْ يَحْتَاجَ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ وَإِذَا اجْتَمَعَتْ قَرَابَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الْإِسْلَامِ قَضْدًا لَمْ يَرِثْ بِهِمَا وَذَلِكَ يَشْمَلُ الْفَرَضَيْنِ وَالْفَرَضَ وَالتَّعْصِيبَ وَإِنْ كَانَ مِثَالُهُ يَخْصُصُ بِالثَّانِي وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ قَضْدًا عَنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ فَإِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ اهـ مُفْنِي وَسَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ اشْتَرَكَ الْإِخَ الْاَعْيَادُ عَنْ الْمُصَنِّفِ . • فَوَدَّ: (وَقَوْلُ جَمْعِ الْإِخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ غَيْرُ

تَجْتَمِعَانِ فِي الْإِسْلَامِ اخْتِيَارًا بِخِلَافِ الْأَوَّلَيْنِ اهـ، ثُمَّ قَالَ (فَرَعَ): لو مَاتَتْ الصُّغْرَى أَوَّلًا فَالْكَبْرَى أُمُّهَا وَأَخْتُهَا لَا يَبِهَا فَتَرِثُ بِالْأُمُومَةِ قَطْعًا وَلَا يَجْرِي الْوَجْهَ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّ هُنَا قَرَضَيْنِ وَفِي تِلْكَ قَرَضٌ وَعُصُوبَةٌ اهـ .

• فَوَدَّ: (قَضِيَّةُ ذَلِكَ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لو لَمْ يَكُنْ إِلَّا ابْنُ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لَأُمِّ لَمْ يَأْخُذْ بِجِهَتَيْ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ . • فَوَدَّ: (مِنْ جِهَةِ الْبِنْتِيَّةِ) أَيِ أَنَّ التَّعْصِيبَ بِسَبَبِ الْاجْتِمَاعِ مَعَ الْبِنْتِيَّةِ وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ كَوْنَ الْبِنْتِ تَعْصِبُ نَفْسَهَا وَمَنْعَ الْاجْتِمَاعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ ب ر .

قوله الآتي ومن اجتمع فيه جهتا فرضي نعم، أفادت حكاية وجه ليس في أصله غير سديد؛ لأن ما هنا من قاعدة اجتماع فرض وتخصيص إذ الأخت عصبة مع البنت وما يأتي من قاعدة اجتماع فرضين ولا يلزم من رعاية الفرض الأقوى، ثم رعاية خصوص الفرض وأنه الأقوى هنا نعم، في عبارة أصله ما يفهم هذا الاستدراك ولعله أشار لذلك بقوله فلو تفرعاً على ما في أصله المفهم له ومع ذلك هو حسن لوضوحه وخفاء ذلك؛ لأن في التضييع من الوضوح وبيان المراد ما ليس في غيره لا سيما ما فيه خفاء.

(ولو اشترك الثمان في جهة عصبية وزاد أحدهما بقراءة أخرى كابنتي عم أحدهما أخ لأُم) بأن يتعاقب أحوان على امرأة وتلد لكل ابناً ولأخيهما ابن من غيرها فابنهما ابناً عم الآخر وأحدهما أخوه لأُمه (فله الشدش) فرضاً بأخوة الأُم (والباقي بينهما بالتسوية) وإنما أخذ الأخ من الأُم في الولاء جميع المال لما مر أن أخوة الأُم لا إرث بها فيه فتخصت للترجيح بخلافه هنا (فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما) بالتسوية ليقطع أخوة الأُم بالبنت (وقيل يخص به الأخ)؛ لأن أخوته للأُم لما حجبت تمخصت للترجيح كأخ لأبوين مع أخ لأب ويرد بوضوح الفرق فإن الحجب هنا أبطل اعتبار قرابة الأُم فكيف ترجح بها حينئذ ولا يرد ما مر في الولاء؛

سديد. فود: (حكاية وجه) وهي قوله، وقيل بهما. فود: (ولا يلزم من رعاية الخ) انظر هل ينافي هذا ما ذكره في شرح ورثت بالبنة من قوله وزعم أنه الخ ممنوع؛ لأن الفرض الخ. فود: (من رعاية الفرض الأقوى) أي من الفرضين المجتمعين في وارث، ولو قال من رعاية أقوى الفرضين لكان أوضح. فود: (ثم) أي فيما يأتي. فود: (وأنه) أي الفرض الأقوى أي من التخصيص وهو عطف على خصوص الخ. فود: (في عبارة أصله الخ) قد ذكرناها آنفاً عن المعنى. فود: (على امرأة) أي بوطء نكاح أو شبهة. فود: (فابنة) أي الأخد وقوله ابنة عم الآخر أي الولد الآخر وكان الأوضح أن يقول ابنة عم لأبن الآخر. فود: (لما مر) أي في الولاء.

فوق (سبي: به) أي بالباقي. فود: (لما حجب الخ) أي لم يورث بها لا حجباً اضطلاعاً بقريته قوله الآتي فإن الحجب هنا الخ اه. سيد عمر عبارة سم قوله كأخ لأبوين قضية هذا التظير أن أخوة الأُم حجبت هنا بأخوة الأب مع أن الأخ للأب لا يحجب الأخ للأُم وكان فيه مسامحة والمراد أن أخوة الأُم لما لم يورث بها هنا تمخصت للترجيح اه. فود: (أبطل اعتبار قرابة الأُم) قد يقال إن أريد إنطال

فود: (في عبارة أصله) هل عبارة المنهاج كذلك. فود: (كأخ لأبوين) قضية هذا التظير أن أخوة الأُم حجبت هنا بأخوة الأب مع أن الأخ للأب لا يحجب الأخ للأُم وكان فيه مسامحة والمراد أن أخوة الأُم لما لم يورث بها هنا تمخصت للترجيح فليتأمل. فود: (أبطل اعتبار قرابة الأُم) قد يقال إن أريد إنطال اعتبارها مطلقاً فهو أول المسألة أو باعتبار منع الإرث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمستقل والحجب لإحدى جهتي شخص واحد بالأخرى فإن الأولى أقوى لكن قضيته

لأنها ثم لم يوجد مقتضى الإرث بها وهنا وجد مانع لها عنه وشأن ما بينهما .
 (ومن اجتمع فيه جهتا فرضي ورث بأقواهما فقط) إما مر (والقوة بأن تحجب إحداهما الأخرى)
 حجب جزمان أو نقصان (أو لا تحجب) أصلاً والأخرى قد تحجب (أو تكون أقل حجباً) من
 الأخرى (فالأول كنب هي أخت لأُم بأن يها مجوسى أو مسلم بشبهة أمه فتلد بنتاً) فالأخوة للأُم
 ساقطة بالبنتية وصورة حجب النقصان أن ينكح مجوسى بنته فتلد بنتاً ويموت عنهما فلهما
 الثلثان ولا عبرة بالزوجية؛ لأن البنت تحجب الزوجة من الربع إلى الثمن (والثاني كأُم هي أخت
 لأب بأن يها بنته فتلد بنتاً) فترث بالأُمومة؛ لأنها لا تحجب جزماناً أصلاً والأخت تحجب
 (والثالث كأُم هي أخت) لأب (بأن يها هذه البنت الثانية فتلد ولداً فالأولى أم أمه) أي الولد
 (واخته) لأبيه فترث بالجدودة؛ لأنها أقل حجباً إذ لا يحجبها إلا الأُم والأخت يحجبها جماعة
 نعم، إن حجبت القوة وورثت بالضعيفة.....

اغتیارها مطلقاً فهو أول المسألة أو باغتيال منع الإرث بها فهذا لا يمنع التزجيج بها نعم قد يفرق بين
 الحجب بمسئول والحجب لإحدى جهتي شخص واحد بالأخرى فإن الأولى أقوى اه سم .

• قوله: (مقتضى الإرث بها إلخ) قد يقال ما وجد مقتضى الإرث به لكن له مانع أقوى مما لم يوجد
 مقتضى الإرث به فهلا كان أولى بالتزجيج اه سم . • قوله: (وجد مانع) وهو البتة وقوله إما مر أي في
 شرح ورثت بالبنة من قوله؛ لأنهما قرأتان إلخ اه ع ش . • قوله: (حجب جزمان) إلى الفصل في
 المعنى إلا قوله نعم إلى أن قال الشيخان .

• قوله (سني): (فالأول) أي حجب إحداهما الأخرى . • قوله: (فالأخوة للأُم إلخ) أي فترث هذه البنت
 من أبيها بالبنتية لا بالأختية؛ لأن أخوة الأُم ساقطة بالبنتية ولا تكون هذه الصورة إلا والميت رجل اه
 معني . • قوله: (وصورة حجب النقصان إلخ) عطف على مقدّر أي ما ذكر صورة حجب الجزمان
 وصورة إلخ . • قوله: (أن ينكح) أي يتزوج . • قوله: (هنهما) أي عن البنتين اللتين إحداهما زوجة .

• قوله (سني): (والثاني) وهو أن لا تحجب إحداهما أصلاً .
 • قوله (سني): (بأن يها) أي من ذكر اه معني . • قوله: (فترث) أي والدتها منها بالأُمومة أي لا بالأختية
 لأب .

• قوله (سني): (والثالث) وهو أن تكون إحداهما أقل حجباً . • قوله: (فترث بالجدودة) أي دون الأختية .

وفاً لظاهر تنظير الشارح أن أخوة الأُم في الأخ لأبوين حجب بأخوة الأب فيه مع أن الأخ للأُم لا
 يحجب بالأخ لأبوين فكان في الكلام تجوزاً اه . • قوله: (مقتضى الإرث بها) قد يقال ما وجد مقتضى
 للإرث به لكن له مانع أقوى مما لم يوجد مقتضى الإرث به فهلا كان أولى بالتزجيج .

• قوله (سني): (حجباً) مضمر المجهول أي مخجوبة . • قوله: (وأن ينكح مجوسى) أي يتزوج .

كما لو مات هنا عن الأم وأُمها فأقوى جهتي العُلما وهي الجُدودَةُ محجوبةٌ بالأم فترث بالأخوة فللأم الثلث بالأمومة ولا تنقصها أخوةٌ نفسها مع الأخرى عن الثلث إلى السدس وللعلما النصف بالأخوة ويُلفَرُّ بها فيقال قد تَرِثَ الجدَّةُ أم الأم مع الأم ويكون للجدَّة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يرثون هنا بالزوجية قطعاً لبطاليتها وفيه نظرٌ بناءً على الأصح من صحة أنكِحتهم.

فصل في أصول المسائل وما يقول منها وتوابع لذلك

(إن كانت الورثة عَصَابَت) بالنفس وتأتي فيه الأقسام الثلاثة الآتية أو بالغير ويختص بالثالث (قسم المال) يعني التركة من مال.....

❦ فَوَدُ: (كما لو مات) أي الولد المذكور. ❦ فَوَدُ: (قال الشيخان إلخ) لِكِتْمَها حَكِيًا عَنِ الْبَقَوِي فِي كِتَابِ الْكَحاحِ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ بَنَى التَّوَارِثَ عَلَى الْخِلَافِ فِي صِحَّةِ أَنْكِحْتَهُمْ كَذَا فِي الْمُغْنِي وَعِبَارَةُ التَّهَائِيَةِ وَقَوْلُ الشَّيْخَيْنِ فَلَا تَرِثُ هُنَا بِالزَّوْجِيَّةِ قَطْعًا يُعَارِضُهُ أَيُّ الْقَطْعِ مَا حَكِيَاهُ عَنِ الْبَقَوِي إلخ اه سَيِّدُ عُمَرَ.

❦ فَوَدُ: (ولا يرثون) عبارة التَّهَائِيَةِ وَلَا تَرِثُ اه عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يورثون اه وَكُلُّ مِنْهُمَا ظَاهِرٌ وَلَعَلَّ مَا فِي الشَّارِحِ مُعْرِفٌ عَنِ الثَّانِيَةِ. ❦ فَوَدُ: (هنا) أي فِي مَسَائِلٍ وَطَى الْمَجُوسِي. ❦ فَوَدُ: (وفيه نظر) أي فِي الْقَطْعِ اه ع ش

(فَصْل: فِي أَصُولِ الْمَسَائِلِ)

❦ فَوَدُ: (في أصول إلخ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالَّذِي يَقُولُ فِي التَّهَائِيَةِ. ❦ فَوَدُ: (في أصول المسائل) أي فيما تَنَاصَلُ مِنْهُ الْمَسَائِلُ وَيَصِيرُ أَضْلًا بَرَاءِيَهُ اه بُجَيْرِي. ❦ فَوَدُ: (وتوابع لذلك) كَتَوْنِ أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ مُمَاتِلًا أَوْ مُوَاتِقًا أَوْ مُبَاتِلًا لِأَخْرَ اه ع ش. ❦ فَوَدُ: (فيه) أي فِي الْعَصَبَةِ بِالنَّفْسِ. ❦ فَوَدُ: (الأقسام الثلاثة إلخ) أي تَمَحُّضُ الذُّكُورِ وَتَمَحُّضُ الْإِنَاثِ وَاجْتِمَاعُهُمَا وَاسْتَشْكَلَهُ سَمِ بَاتَهُ كَيْفَ يَأْتِي فِيهِ الثَّلَاثُ مَعَ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ الْعَصَبَةِ بِالنَّفْسِ وَالْعَصَبَةِ بِالغَيْرِ وَأَجَابَ عَنْهُ الرَّشِيدِيُّ وَابْنُ الْجَمَالِ بِأَنَّهُ مُرَادُهُ تَأْتِيهِ فِيهِ بِمَحْضِ النَّظَرِ إِلَى الذُّكُورِ وَقَطْعَهُ عَنِ الْإِنَاثِ لَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ بَلْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَدَمِ مِنَ النَّفْسِ وَكَذَا اسْتَشْكَلَ سَمِ.

❦ فَوَدُ: (ويختص بالثالث) بِأَنَّ الثَّلَاثَ لَيْسَ عَصَبَةً بِالغَيْرِ بَلْ مُرَكَّبٌ مِنْهُ وَمِنْ الْعَصَبَةِ بِالنَّفْسِ وَأَجَابَ عَنْهُ أَيْضًا بِتَظْيِيرِ الْجَوَابِ السَّابِقِ. ❦ فَوَدُ: (أو بالغير) وَتَرَكَ الْعَصَبَةَ مَعَ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ سَمِ وَابْنُ الْجَمَالِ.

❦ فَوَدُ: (كما لو مات) أي الولد.

(فَصْل)

❦ فَوَدُ: (الأقسام الثلاثة) كَيْفَ يَأْتِي الثَّلَاثُ مَعَ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ وَيَخْتَصُّ بِالثَّلَاثِ عَصَبَةً بِالغَيْرِ بَلْ مُرَكَّبٌ مِنَ الْعَصَبَةِ بِالنَّفْسِ وَالْعَصَبَةِ بِالغَيْرِ وَتَرَكَهُ الْعَصَبَةَ مَعَ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ كَمَا لَا يَخْفَى.

وغيره (بينهم بالسوية إن تمحضوا ذكورا) كبنين أو إخوة (أو إناثا) كثلاث نسوة أعتقن قنًا بالسوية ولا يتصور في غيرهن على أن الشبكي نازع في أنه وجد فيها اجتماع عصابات حائزات لكن بما لا جدوى له (وإن) عطف على أن الأولى لا الثانية لفساد المعنى لكنه يوهم أن هذا القسم ليس فيه أن الورثة عصابات ولم يُبال به لوضوح المراد (اجتمع الصنفان) من

فؤد: (وغيره) من الاختصاصات اهـ. فؤد: (بالسوية) قيد به ليطابق قول المتن بالسوية سم فإن تفاوت الملوك تفاوت الإرث بحسبه مفعلي. فؤد: (ولا يتصور في غيرهن) زاد المفعلي، وقد يتصور أيضا في النسب في مسائل الرد اهـ. فؤد: (فيها) أي المقتضات ولو قال فيهن لكان اتسب. فؤد: (بما لا جدوى له) وهو أن كل واحدة منهن لو انفردت لم تحز المال وإنما تأخذ قدر حصتها من الولاء اهـ رشيد، وزجه عدم الجدوى أن حيازتهن حين اجتماعهن كاف في التصور. فؤد: (عطف على أن الأولى) فيه تسميع ومراعاة أن هذه الجملة الشرطية عطف على الجملة الشرطية الأولى لا الثانية ثم لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وإن كانت الورثة عصابات فقدر كل ذكر أنثيين إن اجتمع الصنفان بل هذا أقرب مما قاله خصوصًا مع سلامته من الإيهام الذي أورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربط إن وجب؛ لأنه يقدر أي قدر كل ذكر منهم سم اهـ رشيد وابن الجمال عبارة السيد عمر قول المتن إن كانت الورثة عصابات جملة شرطية أولى وقوله إن تمحضوا شرطية ثانية حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه وقوله وإن اجتمع الخ من الشرطية وجوابها مفعول على إن تمحضوا مع جوابها ومجموع الشرطيتين جواب الأولى والمعنى إن كان الورثة عصابات فإن تمحضوا ذكورا وإناثا قسم المال بينهم بالسوية وإن اجتمع فيهم الصنفان فقدر كل ذكر أنثيين وهذا مما لا غبار عليه فلا وجه لإنسية الفساد إليه والله أعلم اهـ. فؤد: (لفساد المعنى) أي؛ لأنه حينئذ يفيد أن قوله قسم المال بالسوية مسلط عليه أيضا اهـ رشيد.

فؤد: (سبي): (اجتمع الصنفان) أي الذكور والإناث كابنتين وبنتين.

فؤد: (بالسوية) قيد به ليطابق قول المتن بالسوية. فؤد: (عطف على أن الأولى) أقول لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وإن كانت الورثة عصابات فقدر كل ذكر أنثيين إن اجتمع الصنفان أي الذكور والإناث بل هذا أقرب مما قاله خصوصًا مع سلامته من الإيهام الذي أورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربط إن وجب؛ لأنه يقدر أي قدر كل ذكر منهم على أن ما ذكره لا يصح على ظاهره إذ ليست واحدة من أن في المواضع الثلاث مفعولًا ولا مفعولًا على بل ذلك العطف من عطف الجميل (فإن قلت) لا ينبغي إيراد مثل ذلك عليه؛ لأنه تسميع في التعبير قلت قد أورد مثل ذلك على الشارح المحقق في باب الجنائز حيث قال في قول المصنف وكذا الزوج مفعول على أصل التركة مع أنه تسميع في التعبير ومراعاة أنه مفعول على جملة أصل التركة أو أراد العطف بحسب المعنى فتأمل.

التنسب (قَدْزَ كُلُّ ذِكْرِ اثْنَيْنِ) عدَلَ إِلَيْهِ عَنْ قَدْزَ لِلْأُنثَى نَصِيبُهُ لَا تُفَاقِمُهُمْ عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ الْكَسْرِ (وَعَدَدُ الرُّؤُوسِ الْمُقْشُومِ عَلَيْهِمْ) يُقَالُ لَهُ (أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ) قِيلَ الْأَحْسَنُ إِعْرَابُ أَصْلٍ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَمُجَابٌ بَأَنَّ الْمُرَادَ الْحُكْمَ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ بِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا قَدْزَتُهُ فِي ابْنِ وَبْنِ هِيَ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَكَذَا فِي الْوَلَاءِ إِنْ لَمْ يَتَفَاوَتْوا فِي الْمَلِكِ وَالْأَصْلُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَخْرَجِ الْمَقَادِيرِ كَالْفُرُوضِ .

(وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ) أَيِ الْوَرِثَةِ لَا الْعَصَبَاتِ وَإِنْ ذَلَّ السِّيَاقُ عَلَيْهِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى (ذُو فَرْضٍ أَوْ ذَوَا)

قُودَ: (عَدَلَ إِلَيْهِ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنْ مَا عَدَلَ عَنْهُ تَغْيِيرُ الْأَصْلِ أَوْ الْأَصْلُ فِي التَّغْيِيرِ وَكُلُّ مِنْهُمَا مَحَلٌّ تَأْمَلُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يُقَالُ يَقْدَرُ لِلْأُنثَى نِصْفُ نَصِيبِهِ لِثَلَا يُنْطَقَ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ الطُّنْقِ بِهِ أَهْ. قُودَ: (عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ الْكَسْرِ) أَيِ فِي تَضْحِيحِ الْمَسَائِلِ فِيمَا يَظْهَرُ وَالْأَوَّلَى فِي بَيَانِ نُكْتَةِ ذَلِكَ التَّغْيِيرِ فِيمَا ظَهَرَ لِهَذَا الْحَقِيرِ مُلَاحِظَةً لِنُظْمِ الْقُرْآنِ الشَّرِيفِ الْمُصَوَّنِ عَنِ التَّجْدِيلِ وَالتَّخْرِيفِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ أَيِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾. قُودَ: (قِيلَ الْأَحْسَنُ الْخ) أَقُولُ وَجْهَهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَحَقُّ مَا يُرَادُ بِبَيَانِهِ أَنْ يُجْعَلَ مُبْتَدَأٌ وَيُحْكَمَ عَلَيْهِ بِتَفْسِيرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْمَحْدُودُ مُبْتَدَأً وَالْحَدُّ خَبَرًا فَجُعِلَ قَوْلُهُ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مُبْتَدَأً هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقْصُودِ وَالمُطَابِقُ لِقَاعِدَةِ الْبَيَانِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ التَّقْدِيرِ أَهْ سَم. قُودَ: (إِعْرَابُ أَصْلِ الْخ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ. قُودَ: (مُبْتَدَأُ الْخ) خَبَرُهُ وَالْمُجْمَلَةُ خَبَرُ الْأَحْسَنُ، وَلَوْ قَالَ جُعِلَ أَصْلُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا لَكَانَ حَسَنًا. قُودَ: (وَمُجَابٌ بَأَنَّ الْمُرَادَ الْخ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ أَيْضًا وَجَزَمَ فِي الْمُغْنِي تَبَعًا لِابْنِ شُهْبَةَ بِأَنَّ الْأَصْلَ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قُودَ: (وَكَذَا فِي الْوَلَاءِ الْخ) أَيِ يُقَالُ أَصْلُهَا عَدَدُ رُؤُوسِ الْمُعْتَقَيْنِ أَهْ ع ش. قُودَ: (أَيِ الْوَرِثَةِ) هُوَ الْمُتَبَاوِرُ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ وَالْمُقْسَمُ. قُودَ: (وَإِنْ ذَلَّ السِّيَاقُ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ قَدْ يُقَالُ إِنَّ مُقَابَلَةَ قَوْلِهِ إِنْ كَانَتِ الْوَرِثَةُ الْخ بِقَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ الْخ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْوَرِثَةِ، وَلَوْ تَنَزَّلْنَا عَنْ ذَلِكَ لَا تُسَلِّمُ الْفَسَادَ لِحْوَازِ حَمَلٍ فِي عَلَى الْمُصَاحِبَةِ أَيِ وَإِنْ كَانَ مَعَ الْعَصَبَاتِ ذُو فَرْضٍ الْخ أَهْ سَم.

قُودَ: (قِيلَ الْأَحْسَنُ الْخ) أَقُولُ وَجْهَهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَحَقُّ مَا يُرَادُ بِبَيَانِهِ أَنْ يُجْعَلَ مُبْتَدَأً وَيُحْكَمَ عَلَيْهِ بِتَفْسِيرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْمَحْدُودُ مُبْتَدَأً وَالْحَدُّ خَبَرًا فَجُعِلَ قَوْلُهُ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مُبْتَدَأً هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقْصُودِ وَالمُطَابِقُ لِقَاعِدَةِ الْبَيَانِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ التَّقْدِيرِ فَفِي مُلَاقَاةِ الْجَوَابِ حَيْثُ يُدْكَرُ هَذَا الْقِيلُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَا هِر. قُودَ: (أَيِ الْوَرِثَةِ) هُوَ الْمُتَبَاوِرُ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ وَالْمُقْسَمُ فَاحْتَزَ مَا زَعَمَهُ الشَّارِحُ. قُودَ: (وَإِنْ ذَلَّ السِّيَاقُ) فِي دَلَالَةِ السِّيَاقِ نَظَرٌ بَلْ قَدْ يُقَالُ: إِنْ مُقَابَلَةَ قَوْلِهِ: إِنْ كَانَتِ الْوَرِثَةُ عَصَابَاتُ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَاوِرَ مِنْ هَذَا الصَّنِيعِ وَهَذِهِ الْمُقَابَلَةُ أَنَّهُ ارَادَ تَقْسِيمَ الْوَرِثَةِ الْمُقْسَمِينَ إِلَى أَنَّهُمْ عَصَابَاتُ وَأَنَّ فِيهِمْ ذَوِي فَرْضٍ فَلْيُحْتَزَ مَا زَعَمَهُ الشَّارِحُ عَلَى أَنَّا لَوْ تَنَزَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ لَمْ تُسَلِّمَ مَا زَعَمَهُ مِنَ الْفَسَادِ لِحْوَازِ حَمَلٍ فِي عَلَى الْمُصَاحِبَةِ أَيِ وَإِنْ كَانَ مَعَ الْعَصَبَاتِ ذُو فَرْضٍ أَوْ ذُو فَرْضَيْنِ الْخ فَلْيُتَأْمَلُ.

بالتثنية (فرَضَيْنِ) أو كانوا كلُّهم ذَوِي فَرَضٍ أو ذَوِي فَرَضَيْنِ فالأقتصارُ على الصُّورة الأولى
لِلتثنية (فَمُتَالَيْنِ فالمسألة) أصلُها (من مَخْرَجِ ذلك الكسر) ففي بنتِ وعَمٍّ هي من اثنتين وفي أمٍّ
وأخٍ لأمٍّ وأخٍ لأبٍ هي من ستَّةِ زوجٍ وشقيقةٍ أو أختٍ لأبٍ هي من اثنتين وتُسَمَّى اليتيمةُ إذا
ليسَ لَنَا شَخْصَانِ يَرِثَانِ المَالَ مُنَاصِفَةً فَرَضًا سِوَاهُمَا وَأَخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ هي من ثلاثةٍ
والمَخْرَجُ أَقْلٌ عَدِيدٌ يَصْحُحُ منه الكسرُ (فَمَخْرَجُ النصفِ الثَّانِي والثُلُثِ) والثَّلَاثِينَ (ثلاثةٍ والرَّبعُ أربعةٍ
والخُمْسُ ستَّةُ والْمُثْنِي ثمانية) وكلُّها مُشْتَقَّةٌ من اسمِ العَدَدِ لفظًا ومعنى إلا النِّصْفُ فَإِنَّهُ من
الْمُنَاصِفَةِ لِتَنَاصُفِ الْقِسْمَيْنِ واستَوَاتِيهِمَا، ولو أُريدَ ذلك لَقِيلَ ثُنْيٌ بِضَمٍّ أَوَّلُهُ كَثَلْتُ وما بعده .
(وإن كان) أَي وَجِدَ (فَرَضَانِ مُخْتَلِفًا المَخْرَجُ فَإِنَّ تَدَاخُلَ مَخْرَجَاهُمَا فَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ أَكْبَرُهُمَا

• فَوَدَ: (بِالتثنية) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ الَّذِي يُعَوَّلُ فِي الْمُثْنِي. • فَوَدَ: (أَوْ ذَوِي فَرَضَيْنِ) وَصَحَّ جَعْلُهُ خَبَرًا
عَنْ ضَمِيرِ الْجَمْعِ إِذِ الْمُرَادُ بِالْجَمْعِ مَا قَوْقُ الْوَاحِدِ أَحَدٌ ش، وَقَدْ يُقَالُ فَحَبِيتُذْ هُوَ دَاخِلٌ فِيْمَا قَبْلَهُ وَلَا
حَاجَةَ لِذِكْرِهِ. • فَوَدَ: (فَالْأَقْتِسَارُ الْخ) عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ إِدْرَاجَ مَا زَادَهُ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ فَإِنَّهُمْ إِذَا كَانُوا
كُلُّهُمْ ذَوِي فَرَضٍ صَدَقَ أَنَّ فِيْهِمْ ذَا فَرَضٍ وَإِذَا كَانُوا ذَوِي فَرَضَيْنِ صَدَقَ أَنَّ فِيْهِمْ ذَوِي فَرَضَيْنِ أَحَدُ سَمِ
وَاسْتَوْضَحَّ مَا قَالَهُ فِي الْأَوَّلَى شَيْخُنَا وَمَوْلَانَا السَّيِّدُ عَمَرُ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَقَالَا فِيْهَا مَحَلُّ تَأْمِلِ أَحَدٌ وَهُوَ صَحِيحٌ
أَمِ ابْنُ الْجَمَالِ. • فَوَدَ: (عَلَى الصُّورَةِ الْأَوَّلَى) أَي صُورَةُ اجْتِمَاعِ الْعَصْبَةِ وَذَوِي الْفَرَضِ. • فَوَدَ: (فَقِي
بَنَتْ الْخ) وَقَوْلُهُ وَفِي أُمٍّ الْخ مِثَالًا لِمَا فِي الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَزَوْجُ الْخ وَقَوْلُهُ وَأَخْتَيْنِ الْخ مِثَالًا لِمَا زَادَهُ
الْشَّارِحُ ثَانِيًا وَالْأَوَّلُ لِلتَّمَاثُلِ فِي الْفَرَضِ وَالْمَخْرَجِ وَالثَّانِي لِلتَّمَاثُلِ فِي الْمَخْرَجِ فَقَطُّ وَلَمْ يَذْكُرْ مِثَالًا لِمَا
زَادَهُ أَوَّلًا فَلْيَرْاجِعْ. • فَوَدَ: (وَتُسَمَّى الْيَتِيمَةُ الْخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَتُسَمَّى النِّصْفِيَّةُ إِذْ لَيْسَ لَنَا الْخ وَتُسَمَّى
أَيْضًا بِالْيَتِيمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُظَيَّرُ لَهَا كَالذَّرَةِ الْيَتِيمَةِ أَحَدٌ. • فَوَدَ: (فَرَضًا سِوَاهُمَا) احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ فَرَضًا عَمَّا لَوْ
مَاتَ عَنْ بَنَاتٍ وَشَقِيقَةٍ أَوْ لَابٍ أَوْ مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَأَخٍ أَوْ عَمٍّ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ فِيْهَا اثْنَتَيْنِ لِكُلِّ
النِّصْفِ لَكِنْ أَحَدُهُمَا بِالْفَرَضِ وَالْآخَرُ بِالنِّصْفِ أَحَدٌ ش. • فَوَدَ: (وَالْمَخْرَجُ) هُوَ مَفْعَلٌ بِمَعْنَى الْمَكَانِ
فَكَانَ مَوْضِعَ يَخْرُجُ مِنْهُ سِيْهَامُ الْمَسْأَلَةِ صَحِيحَةٌ وَالْكَسْرُ أَصْلُهُ مُصَدَّرٌ وَالْمُرَادُ بِهِ الْجُزْءُ الَّذِي دُونَ الْوَاحِدِ
أَمِ مُثْنِي. • فَوَدَ: (وَالثَّلَاثِينَ) سُكُوتُ الْمُصَنَّفِ عَنِ الثَّلَاثِينَ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَيْسَ جُزْءًا بِرَأْسِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ
تَضْعِيفُ الثَّلَاثِ أَمِ مُثْنِي. • فَوَدَ: (لَقِيلَ ثُنْيٌ) أَي يُعْبَرُ عَنِ النِّصْفِ بِثُنْيٍ لِيَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الْعَدَدِ وَهُوَ اثْنَانِ
أَمِ سَمِ. • فَوَدَ: (بِضَمٍّ أَوَّلُهُ) أَي عَلَى وَزْنِ هُدًى.

• فَوَدَ (سَمِي): (فَإِنَّ تَدَاخُلَ الْخ) وَالْمُتَدَاخِلَانِ عَدَدَانِ مُخْتَلِفَانِ أَقْلُهُمَا جُزْءٌ مِنَ الْآخَرِ لَا يَزِيدُ عَلَى نِصْفِهِ
كَثَلَاثَةٍ مِنْ تِسْعَةٍ أَوْ سِتَّةٍ أَمِ مُثْنِي.

• فَوَدَ: (فَالْأَقْتِسَارُ الْخ) عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ إِدْرَاجَ مَا زَادَهُ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ فَإِنَّهُمْ إِذَا كَانُوا كُلُّهُمْ ذَوِي
فَرَضٍ صَدَقَ أَنَّ فِيْهِمْ ذَا فَرَضٍ وَإِذَا كَانُوا ذَوِي فَرَضَيْنِ صَدَقَ أَنَّ فِيْهِمْ ذَوِي فَرَضَيْنِ. • فَوَدَ: (لَقِيلَ ثُنْيٌ)
أَي يُعْبَرُ عَنِ النِّصْفِ بِثُنْيٍ لِيَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الْعَدَدِ وَهُوَ اثْنَانِ.

كشُدس وثُلث) في أم وأخ لأم وعم هي من ستة (وإن قوالفا) بأحد الأجزاء (ضرب وفق أحدهما في الآخر . والحاصل أصل المسألة كشُدس وثُمْن) في أم وزوجة وابن (فالأصل أربعة وعشرون) حاصلة من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر وهو أربعة في ستة أو ثلاثة في ثمانية (وإن تباينا ضرب كل منهما (في كل . والحاصل الأصل كثلث وزُبع) في أم وزوجة وشقيق (الأصل اثنا عشر) حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة أو عكسه (فالأصل) أي المخارج (سبعة) فزعه على ما قبله لعليه من ذكره للمخارج الخمسة وزيادة الأصلين الآخرين (الثاني وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون)؛ لأن الفروض القرآنية لا يخرج جسابها عن هذه وزاد متأخرو الأصحاب أصلين آخرين في مسائل الجد والإخوة حيث كان ثلث الباقي بعد الفروض خيرا له ثمانية عشر كجد وأم وخمسة إخوة لغير أم؛ لأن أقل عدد له سُدس صحيح وثلث ما يبقى هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وأم وجد وستة إخوة لغير أم؛ لأن أقل عدد له زُبع وسُدس صحيحان وثلث ما يبقى هو الستة والثلاثون واستصوب المتولي والإمام هذا واختاره في الروضة.....

• قوله: (بأحد الأجزاء) عبارة ابن الجمل بجُزء أو أجزاء والمُعْتَبَر أدقهما اهـ .

• قوله (سُي): (وفق الخ) والوفق مأخوذ من الموافقة اهـ مُعْنِي .

• قوله (سُي): (وإن تباينا) والمتباينان هما المددان اللذان ليس بينهما موافقة بجُزء من الأجزاء اهـ مُعْنِي .

• قوله (سُي): (الأصل اثنا عشر) أي أصل كل مسألة اجتمع فيها ما ذكر اثنا عشر اهـ مُعْنِي .

• قوله: (للمخارج الخمسة) أي النصف والثلث والزُبع والسُدس والثُمْن وقوله وزيادة الأصلين الخ بالجر عطفا على ما ذكره الخ وبالتصبي على أنه مفعول معه وإليه يُشير قول ابن الجمل مع زيادة الأصلين الخ اهـ . • قوله: (الأصلين الآخرين) أي أصلي التوافق والتباين وأما التداخل فلم يزد على الخمسة سم ورشيدتي وفسرهما المُعْنِي وابن الجمل بالاثني عشر والأربعة والعشرين وهو الأحسن وإن كان مآلها واحداً . • قوله: (وزاد متأخرو الأصحاب الخ) يعني ما اقتصر عليه المصنف هو الذي جرى عليه قدماء الأصحاب وزاد متأخروهم أصلين آخرين أحدهما ثمانية عشر والثاني ستة وثلاثون اهـ كُردِي . • قوله: (بعد الفروض) المراد بالجمع هنا الجنس الصادق للقليل والكثير . • قوله: (ثمانية عشر) مع قوله وستة وثلاثين بذلك من أصلين آخرين أو مفعول لأعني المقدرة . • قوله: (هذا) أي طريق المتأخرين . • قوله: (واختاره الخ) ويُؤيده مقتضى القواعد الجسائية فيما إذا اجتمع كسر مضاف للباقي مع كسر للجُملة كما هنا وفي الفرائض وذلك أن تأخذ مخرج الكسر المضاف إلى الجُملة وتأخذ من ذلك الكسر وتقسم الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي فإن انقسم فمخرج الكسر المضاف للجُملة هو مخرجها ففي زوجة وأبوين وهي إحدى الفرائض إذا أخذنا من مخرج فرض الزوجة ربعه

• قوله: (وزيادة الأصلين) أي أصلي التوافق والتباين وأما التداخل فلم يزد على الخمسة .

لأنه أخضر ولأن ثلث ما يبقى فرض ضم لغيره فلتكن الفريضة من مخرجيهما كما في زوج وأبوين هي من ستة اتفاقاً فلولا ضم ثلث الباقي للتصيف لكانت من اثنين وتصح من ستة ونوزع في الاتفاق بأن جمعاً جعلوها من اثنين واعتذر الإمام عن القدماء بأنهم إنما جعلوا ذلك تصحيحاً لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول إنما هي موضوعة للمجتمع عليه .
(والذي يقول منها) أي من هذه الأصول ثلاثة ومرو أن العول زيادة في السهام ونقص في الأنصباء، وقد أجمع الصحابة عليهم السلام عليه لئلا يجمعهم عمر مستشكلاً القسمة في زوج وأختين فأشار عليه العباس به أخذاً مما هو معلوم فيمن مات وترك.....

وقسمنا الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي انقسم فالجامع لهما مخرج فرض الزوجة وهو الأربعة وإن لم ينقسم فإن بايته فاضرب مخرج الكسر المضاف إلى الباقي في المخرج المضاف إلى الجملة . والحاصل هو المخرج الجامع لهما ففي أم وجد وخمسة إخوة لغير الأم السدس والباقي وهو خمسة والأخط للجد فيها ثلث الباقي فإذا أخذنا السدس من الستة للأم وقسمنا الباقي على مخرج الثلث لا ينقسم ويأين لتضرب مخرج الثلث في الستة يصير المخرج الجامع لهما ثمانية عشر وفي مسألة أم وزوجة وسبعة إخوة فغير أم وجد للأم السدس اثنان من اثني عشر وللزوجة ربع ثلاثة منها وثلث الباقي أخط للجد وليس له أي الباقي ثلث صحيح فتضرب مخرج الثلث في الاثني عشر يحصل ستة وثلاثون وإن وافق فاضرب وفق المخرج المضاف للباقي في المخرج المضاف للجملة كما لو اجتمع ثلث وربع الباقي فمخرج الكسر المضاف للجملة ثلاثة فإذا أخذ من ثلث الباقي اثنين يوافقان مخرج الربع المضاف للباقي بالتصيف فاضرب نصفه اثنين في مخرج الكسر المضاف إلى الجملة يحصل ستة فهي مخرج الثلث وربع الباقي اه ابن الجلال . هـ قوله: (لأنه أخضر) أي من جعلهما تصحيحاً لكثرة العمل اه سم . هـ قوله: (وتصح من ستة) ؛ لأن للزوج واجداً ويتقى واحد وليس له ثلث صحيح فتضرب مخرج الثلث في اثنين فتصير ستة اه مغني . هـ قوله: (ونوزع في الاتفاق إلخ) عبارة المغني لكن قال في المطلب أنه غير سالم من النزاع فإن جماعة من الفرضيين ذكروا أن أصلها من اثنين اه اه . هـ قوله: (جعلوها) أي مسألة زوج وأبوين من اثنين وعليه منى الشارح رحمته الله تعالى فيما سبق في شرح قول المغني ولها يعني الأم في مسألتين زوج وأبوين إلخ فتذكر اه سيّد عمر . هـ قوله: (إنما جعلوا ذلك تصحيحاً إلخ) عبارة المغني لم يقدّمها مع ما سبق اه وعبارة السيّد عمر قوله إنما جعلوا ذلك إلخ أي جعلوا الأولى من ثمانية عشر والثانية من ستة وثلاثين تصحيحاً لا تاصيلاً فأصلها عندهم في الأولى مخرج فرض الأم ستة وفي الثانية حاصل ضرب وفق مخرج فرضها في مخرج فرض الزوجة مثلاً اثنا عشر إذا علمت ذلك فالأولى ذئلك لا ذلك اه . هـ قوله: (في السهام) أي عديهما وقوله في الأنصباء أي قدرها . هـ قوله: (فأشار عليه العباس به) أي العول، وقيل إن المشير علي، وقيل زيد بن

هـ قوله: (لأنه أخضر) أي من جعلهما تصحيحاً لكثرة العمل .

سنة وعليه لرجل ثلاثة ولاخر أربعة أن المال يُجْعَلُ سبعة أجزاء ووافقوه، ثم خالف فيه ابن عباس رضي الله عنهما وكأنه يرى أن شرط انعقاد الإجماع الذي تخوم مخالفته انقراض المضير وسكوته ليس لظنه أن عمر لا يقتل الحق لو ظهر له بل لكونه لم يقوَ عنده سبب المخالفة كذا قيل ويلزم منه أن لا إجماع إلا أن يقال إن عدم ظهور شيء له حينئذ صيرته كالعدم بالنسبة لانعقاد الإجماع وإن جاز له خرقه بعد النظر لعدم انقراض المضير بل بالنظر لهذا يجوز له خرقه وإن وافق المجيعين أولاً ونظيره ما وقع لعلي كرم الله وجهه في بيع أم الولد حيث وافقهم على منعه، ثم رأى جوارزه فقال له عبدة السلماني رأيتك في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك وحينئذ لا إشكال أصلاً. (الثمة إلى سبعة كزوج وأختين) لغير أم فتقول بمثل سدسها ونقص من كل شئ ما نطق له به (والى ثمانية كهم) إذ حال الكاف على الضمير لغة عدل إليها مع قلتها رومًا للاختصار (وأم) لها السدس وكزوج وأخت لغير أم وأم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللقن؛ لأن عمر لما قضى فيها بذلك خالفه ابن عباس بعد موته فجعل للأخت ما بقي بعد التصيف والثلث فقيل له خالفت الناس فطلب المباهلة المذكورة في الآية

ثابت قال السبكي والظاهر أنهم كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر - رضي الله تعالى عنه - إياهم اه ابن الجمالي. ة فؤد: (سنة) أي من الدراهم. ة فؤد: (أن المال إلخ) بيان لما هو معلوم إلخ. ة فؤد: (ثم خالف فيه إلخ) عبارة المغني وكان ابن عباس صغيراً قلماً كبيراً أظهر الخلاف بعد موت عمر اه. ة فؤد: (وكانه ممن يرى أن شرط إلخ) أي وإن كان الراجح عند المحققين عدم اشتراط ذلك اه ابن الجمالي. ة فؤد: (وسكوته ليس إلخ) لعل به بأن عمر كان من أشد الناس انقياداً إلى الحق كما عرف من أخلاقه اه ابن الجمالي. ة فؤد: (بل لكونه إلخ). والحاصل أن المسائل اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر بحيث يجب المصير إليه فسأغ له عدم إظهار ما ظهر له اه ابن الجمالي. ة فؤد: (ويلزم منه) أي من ذلك القول أي أن سكوته ليس إلخ المبني على المزجوح من أنه يشترط في انعقاد الإجماع انقراض المضير. ة فؤد: (شيء) أي دليل ظاهر وقوله حينئذ أي في حياة عمر رضي الله تعالى عنه أو حين انعقاد الإجماع. ة فؤد: (صيرته) أي ابن عباس. ة فؤد: (بعد) أي بعد الانعقاد. ة فؤد: (لهذا) أي عدم الانقراض. ة فؤد: (ونظيره) أي نظير خرقه بعد الموافقة هنا. ة فؤد: (رأيتك) وهو منع البيع في الجماعة أي معهم وقوله من رأيك إلخ أي الجواز. ة فؤد: (وحيث) أي حين أن يقال إن عدم ظهور شيء له إلخ. ة فؤد: (لا إشكال) أي في تحقق الإجماع على العول وفي خرق ابن عباس ذلك الإجماع. ة فؤد: (سني) (السنة خبر والذي إلخ) وقوله إلى سبعة متعلق بتعول مخدوفاً أي أن السنة تعول إلى أربع مرات على توالي الأغداد إلى عشرة في ثلاثة عشر مسألة مشتتة على ثيب وثمانين صورة اه ابن الجمالي، ثم ذكر تلك المسائل راجعاً. ة فؤد: (فتعول إلخ) وهذه أول فريضة عالت في الإسلام في زمن عمر - رضي الله تعالى عنه - اه ابن الجمالي. ة فؤد: (وكزوج إلخ) عبارة المغني ومن صور العول لثمانية زوج إلخ. ة فؤد: (فطلب المباهلة) عبارة ابن الجمالي والمغني فقيل له ما بالكم لم تقل هذا

وفيه ما مرّ آنفاً (والى تسعة كههم وأخ لأُم) له الشدُس (والى عشرة كههم وأخ لأُم) له الشدُس وتُسَمَّى أُم الفُروخ بالخاء المُفجَّمة والجيم لكثرة الإناث فيها أو لكثرة سهايمها العائِلَة والشُرْبَحِيَّة؛ لأنَّ القاضي شُرْبَحَا أَوَّل مَنْ جعلها عشرة (والاثنَا عَشْرَ) تَقُولُ (الى ثلاثة عَشْرَ) كزوجة وأُم وأختين لِغَيْرِ أُم تَقُولُ بنصفِ شُدُيسِها (والى خمسة عَشْرَ كههم وأخ لأُم) له الشدُس (وسبعة عَشْرَ كههم وأخ لأُم) له الشدُس وكثلاث زوجات وَجَدَتَيْنِ وأربع أخوات لأُم وثمان أخوات لِغَيْرِ أُم وتُسَمَّى أُم الأَرامِل؛ لأنَّ فيها سبع عشرة أنثى مُتساويات والدَّهْنَارِيَّة؛ لأنَّ المِثَّ لو تَرَكَ سبعة عَشْرَ دِينَارًا خَصَّ كُلًّا دِينَارًا (والأربعة والعشرون) تَقُولُ (الى سبعة وعشرين) فقط (كسنتين وأربعين وزوجة) تَقُولُ بمثل ثَمَنِها وَمَرَّ أَنَّها تُسَمَّى المنبَرَّة .

(وإذا تماثل العددين) ثلاثية وثلاثية (لهذا) ظاهره أَنَّهُ يَكْتَفِي بأحديهما (وإن اختلفا) وفي الأَكْثَرِ بالأقلِّ مَرَّتَيْنِ فأَكْثَرُ ثلاثية مع ستة أو تسعة أو خمسة عَشْرَ (لَمُتَداعِلَيْنِ) لِدُخُولِ الأَقْلِّ فِي

لِعَمَرٍ فَقَالَ كَانَ رَجُلًا مُهَابًا فَهَبْتُهُ فَقَالَ لَهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي زَبَاحٍ إِنَّ هَذَا لَا يُغْنِي عَنِّي وَلَا عَنكَ شَيْئًا لَوْ مِثَّ أَوْ مِثَّ لَقَسِمَ مِيرَاثَنَا عَلَى مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْآنَ فَقَالَ فَإِنْ شَاءُوا فَلْتَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَهُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَهُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَهُمْ، ثُمَّ يَبْتَهِلُ فَتَجْعَلَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ فَسَمَّيْتُ الْمُبَاهِلَةَ لِذَلِكَ مِنَ الْبَهْلِ وَهُوَ اللَّعْنُ اهـ . فَوَدَّ: (ما مرّ آنفاً) أي بقوله وكأنه يَمُرُّ إِلَى الْمُتَنَ .

فَوَدَّ (سُي: (وَأَخْرَجَ) أَي وَأَخْرَجَ . فَوَدَّ: (وَتُسَمَّى أُمُ الْفُروخِ الْخ) عبارة ابن الجَمَالِ وَتَلَقَّبَ هَذِهِ بِأُمِ الْفُروخِ لِكثرة السَّهَامِ الْعائِلَةِ شَبَّهَتْ بِطَائِرٍ حَوْلَهَا أَفْرَاحُها وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي الْفُصولِ وَيُقَالُ لَهَا أُمُ الْفُروخِ بِالْجِيمِ ذَكَرَهُ الْقُمُولِيُّ؛ لأنَّ أَكْثَرَ مَنْ فِيهَا نِسَاءً، وَقِيلَ أَنَّ أُمُ الْفُروخِ بِالْجِيمِ وَالْخَاءُ لَقَبٌ لِكُلِّ عَائِلَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْهَائِمِ فِي كِفَايَتِهِ فِي أَخْرِجْها وَجَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِها هُنَا وَمَشَى عَلَيْهِ التَّخْفَةُ اهـ . فَوَدَّ: (وَلِكثرة إِسْهامِها الْخ) لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مَرْتَبٍ اهـ سَيَدُ عَمَرَ . فَوَدَّ: (تَعْمُولُ الْخ) أَي ثَلَاثَ مَرَاتٍ أَوْتَارًا الْأَوَّلَى إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ الْخ . فَوَدَّ: (وَكثَلَاثَ زُوجَاتِ الْخ) عبارة الْمُغْنِي رَمِنَ صَوْرَها أُمُ الْأَرامِلِ وَهِيَ ثَلَاثُ الْخ . فَوَدَّ: (مُتساويات) أَي فِيما تَأْخُذُهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ اهـ سَم . فَوَدَّ: (وَالدَّهْنَارِيَّة) أَي الصَّغْرَى نِهَايَةً وَمُغْنِي زَادَ ابْنُ الْجَمَالِ وَقَوْلُهُمُ الصَّغْرَى فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ لَهُمْ كُثْرَى وَسَتَانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اهـ . فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَي فِي مَسَائِلِ الْحَمْلِ قِيلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُقَدَّرٌ . فَوَدَّ: (كثَلَاثَةٌ وَثَلَاثَةٌ) مَخْرَجِي الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثَيْنِ كَمَا فِي مَسْأَلَةٍ وَلَدَيَّ أُمُّ وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمِّ مُغْنِي وَنِهَايَةً .

فَوَدَّ (سُي: (وَقَفِي) بِالْكَسْرِ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ اهـ ش .

فَوَدَّ (سُي: (كثَلَاثَةٌ مَعَ سِتَّةٍ الْخ) فَإِنَّ السَّتَّةَ تَقْنَى بِاسْقَاطِ الثَّلَاثَةِ مَرَّتَيْنِ وَالثَّلَاثَةُ بِاسْقَاطِهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ وَالْخَمْسَةُ عَشْرَ بِاسْقَاطِهَا خَمْسَ مَرَاتٍ مُغْنِي وَنِهَايَةً . فَوَدَّ: (لِدُخُولِ الْأَقْلِّ الْخ) أَي سَمِّيَ بِذَلِكَ لِدُخُولِ الْخِ اهـ مُغْنِي .

فَوَدَّ: (مُتساويات) أَي فِيما تَأْخُذُهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ .

الأكثر حينئذ وهو المراد من التفاضل فيكتفي بالأكثر ويجعل أصل المسألة كما مر (وإن) اختلفا (ولم يُفنيهما إلا عدد ثالث فتوافقان بجزئه كأربعة وستة) فإنهما متوافقان (بالنصف)؛ لأن الأربعة لا تُفني الستة بل يبقى منها اثنان يُفنيان كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بجزئه وهو النصف؛ لأن المبرة بنسبة الواحد لما وقع به الإفاء ونسبته للاثنتين النصف وللثلاثة كسبعة وأثنى عشر إذ لا يُفنيهما إلا الثلاثة الثلث وإلى الأربعة كثمانية وأربعين مع اثنين وخمسين إذ لا يُفنيهما إلا أربعة الربع ولم يُعتَبَر هنا إفاء الاثنين؛ لأنَّه سبق مثال التوافق بالنصف وهكذا إلى العشرة فإن كان المُفْنَى أكثر من عشرة فالتوافق بالأجزاء كجزء من أحد عشر ومتى تعدد المُفْنَى فالتوافق بحسب نسبة الواحد إلى كل من ذلك المتعدد كاثني عشر مع ثمانية عشر يُفنيهما ثلاثة وستة واثنان ونسبة الواحد للأولى ثلث وللثانية سدس وللثالثة نصف فتوافقهما بالأثلاث والأسداس والأنصاف ومر أن حكمهما أنك تضرب وفق أحد المعددين في الآخر لكن المبرة بأدق الأجزاء كالسدس هنا (وإن) اختلفا (لم يُفنيهما إلا واحد) لم يقل عدد واحد؛ لأنه ليس بعدد عند أكثر الحساب (قبائها)؛ لأنَّ مُفْنِيهما وهو الواحد من غير جنسهما.....

قوله: (كما مر) أي في أوائل الفصل.

قوله (بشيء) (بجزئه) أي ذلك العدد الثالث المُفْنَى لهما. قوله: (لأن المبرة بنسبة الواحد لما وقع به إلخ) عبارة المُفْنَى؛ لأن المبرة بنسبة الواحد إلى العدد الذي وقع به الإفاء فما كانت نسبته إليه كانت الموافقة بتلك النسبة ونسبة الواحد إلى الاثنين نصف إلخ اه. قوله: (هنا) أي في ثمانية وأربعين إلخ. قوله: (وللثلاثة) أي ونسبة الواحد للثلاثة الثلث وقوله كسبعة إلخ مُعْتَرَض اه رَشِيدِي وكذا يقال في قوله وإلى الأربعة إلخ. قوله: (لأنه سبق إلخ) هَلَا قال مع أن المُعْتَبَر أدق الأجزاء اه سم. قوله: (فقال التوافق إلخ) الأولى مثلاً للتوافق. قوله: (وهكذا إلى العشرة) أي فبالعشر اه مُفْنَى. قوله: (المُفْنَى) أي العدد الثالث المُفْنَى للمعددين المختلفين. قوله: (كجزء من إحدى عشر) أي وغير ذلك إلى ما لا نهاية له اه مُفْنَى. قوله: (ومر) أي في أوائل الفصل. قوله: (أن حكمهما) أي المتوافقين أنك تضرب وفق أحد المعددين في الآخر أي. والحاصل أصل المسألة اه مُفْنَى. قوله: (لكن المبرة إلخ) الأولى ذكره عقب قوله المار والإنصاف. قوله: (بأدق الأجزاء) أي أقلها. قوله: (كالسدس هنا) أي والعشر في المتوافقين بالأخماس والأعشار اه مُفْنَى. قوله: (لم يقل عدد إلخ) أي كما قال قبله. قوله: (لأنه) أي الواحد ليس بعدد بل هو مبدؤه اه مُفْنَى. قوله: (لأن مُفْنِيهما إلخ) أي سَمِيَا مُتَبَايِنَيْن؛ لأن إلخ. قوله: (وهو الواحد) جُمْلَةٌ مُعْتَرِضة بين اسم إن وخبرها. قوله: (من غير جنسهما) أي من مُبَايِنِيهما.

قوله: (لأنه سبق إلخ) هَلَا قال مع أن المُعْتَبَر أدق الأجزاء.

وهو العدد وكأنه أشار إلى هذا الفرق بتغيير الجزء الموجب للسؤال عن حكمته (كثلاثية وأربعة) يضرب أحدهما في الآخر ويحصل الحاصل أصل المسألة كما مر.

(والمُتداخِلان مُتَوَافِقان) أي كل مُتداخِلين مُتَوَافِقان بأجزاء ما في العدد الأقل ككثلاثية مع ستة بينهما توافق بالاثلاث (ولا عكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل مُتَوَافِقين مُتداخِلين لوجود التوافق ولا تداخل كستة مع ثمانية؛ لأن شرط التداخل أن لا يزيد الأقل على نصف الأكثر والمراد بالتوافق هنا مطلقه الصادق بغير الثبائن لا التوافق السابق؛ لأنه قسيم التداخل كما عرفت من حديثهما السابقين فكيف يصدق عليه ألا ترى أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة؛ لأن شرطه أن لا يفتنيهما إلا ثالث والثلاثة تُفني الستة.

(الفرع): في تصحيح المسائل ولتوقيفه على معرفة تلك الأحوال الأربعة وطاً له بيانها وجعل الفرع ترجمة له؛ لأنه المُتدرِج تحت كلّي سابق فالترجمة به هنا أظهر منها فيما بعد ولكون القصد به سلامة الحاصل.....

• فُود: (وهو) أي جنسهما العدد أي والواحد ليس بعدد. • فُود: (إلى هذا الفرق) أي بين الواحد وغيره وقوله بتغيير الجزء أي جزء الكلام وقوله الموجب أي التغيير.

• فُود (سب): (كثلاثية وأربعة)؛ لأنك إذا استقطت الثلاثة من الأربعة يبقى واحد فإذا سلطته على الثلاثة فنت به اه. مفني وكذا كل عددين متوالين متباينان كسبعة وثمانية وستة وسبعة اه ابن الجمال.

• فُود: (كما مر) أي في أوائل الفصل. • فُود: (متوافقان بأجزاء إلخ) أي مشتركان في جزء من الأجزاء اه بجزيم عن الحلبي. • فُود: (توافق بالاثلاث) أي اشتركا في الانقسام إلى ثلاثة أجزاء صحيحة، وفي المعنى وشرح المنهج بالثلث بدل بالاثلاث. • فُود: (بالمعنى اللغوي) أي وأما بالمعنى المُصطلح عليه في المنطق وهو تبديل أحد جزأي القضية بالآخر مع بقاء كَيْفِ الأصل وصدقَه فالكس هنا بعض المتوافقين مُتداخِلان إذ الموجبة مطلقاً تُعكس إلى موجبة جزئية. • فُود: (ولا تداخل) جملة حالبة عبارة ابن الجمال حيث لا تداخل اه. • فُود: (هنا) أي في قوله والمُتداخِلان مُتَوَافِقان. • فُود: (مطلقه إلخ) عبارة ابن الجمال غير الثبائن اه وهي أخصر. • فُود: (بغير الثبائن) عبارة شرح المنهج بالتمائل والتداخل والتوافق اه. • فُود: (السابقين) أي ضمنا في قول المُصنّف وإن اختلفا إلخ. • فُود: (حقيقة) أي بالمعنى السابق. • فُود: (لأن شرطه) أي التوافق بالمعنى السابق. • فُود: (أن لا يفتنيهما) أي العددين المتوافقين. • فُود: (إلا ثالث) أي عدد ثالث (فرع في تصحيح المسائل). • فُود: (ولتوقيفه) أي التصحيح مُتعلّق بقوله وطاً. • فُود: (تلك الأحوال إلخ) أي التماثل والتداخل والتوافق والثبائن.

• فُود: (وطاً) أي المُصنّف من التوطئة وقوله له أي للتصحيح وقوله ببيانها أي تلك الأحوال الأربعة. • فُود: (وجعل إلخ) استئناف. • فُود: (ترجمة له) أي للتصحيح. • فُود: (ولكون القصد إلخ) مُتعلّق بقوله سمي إلخ عبارة المعنى والمراد بتصحيحها بيان كيفية العمل في القسمة بين المُستحقّين من أقل عدد بحيث ينلّم الحاصل لكلّ منهم من الكسر ولذا سمي بالتصحيح اه. • فُود: (به) أي تصحيح

لِكُلِّ مِنَ الْكَسْرِ سُمِّيَ تَصْحِيحًا. (إِذَا عُرِفَتْ أَصْلُهَا) أَيِ الْمَسْأَلَةِ (وَانْفَقَسَتْ السَّهَامُ عَلَيْهِمْ) أَيِ الْوَرِثَةِ بِلَا كَسْرِ كَزَوْجٍ وَثَلَاثَةِ بَنِينَ (فَذَلِكَ) وَاضِحٌ غَنِيٌّ عَنِ الْعَمَلِ (وَإِنْ انْكَسَرَتْ) السَّهَامُ (عَلَى صَنْفٍ) مِنْهُمْ (فَقُولْتُ) سَهَامُهُ الْمُتَكْسِرَةُ (بَعْدَهُ فَإِنْ تَبَايَنَّا) أَيِ السَّهَامِ وَالْوَرِثَةِ (ضُرِبَ عَدْدُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهَا إِنْ عَالَتْ) فَمَا اجْتَمَعَ صَحَّحْتُ مِنْهُ كَزَوْجَةٍ وَأَخَوَيْنِ لَهَا ثَلَاثَةُ مُتَكْسِرَةٍ يُضْرَبُ اثْنَانِ عَدْدُهُمَا فِي أَرْبَعَةٍ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ تَبْلُغُ ثَمَانِيَةً وَمِنْهَا تَصِيحٌ وَكَزَوْجٍ وَخَمْسِ أَخَوَاتٍ لَهَا أَرْبَعَةٌ لَا تَصِيحُ بِضَرْبِ عَدْدِهَا فِي سَبْعَةٍ وَمِنْهَا تَصِيحٌ (وَإِنْ تَوَافَقَا ضُرِبَ وَفْقَ عَدْدِهِ) أَيِ الصَّنْفِ (فِيهَا) بِقَوْلِهَا إِنْ كَانَ (فَمَا تَبْلُغُ صَحَّحْتُ مِنْهُ) كَأُمٍّ وَأَرْبَعَةِ أَعْمَامٍ لَهُمْ سَهْمَانِ يُوَافِقَانِ عَدْدَهُمَا بِالتَّصْفِ فَيُضْرَبُ اثْنَانِ فِي ثَلَاثَةٍ وَمِنْهَا تَصِيحٌ وَكَزَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَسِتُّ بَنَاتٍ تَعُولُ لِخَمْسَةِ عَشَرَ لِلْبَنَاتِ ثَمَانِيَةً تُوَافِقُ عَدْدَهُنَّ بِالتَّصْفِ فَيُضْرَبُ نِصْفُهُنَّ ثَلَاثَةً فِي خَمْسَةِ عَشَرَ تَبْلُغُ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ وَمِنْهَا تَصِيحٌ.

المسائل اه مُعْنَى. ة فَوَدُ: (لِكُلِّ) أَيِ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ. ة فَوَدُ: (مِنَ الْكَسْرِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (سَلَامَةُ الْخِ).

ة فَوَدُ: (كَزَوْجٍ وَثَلَاثَةِ بَنِينَ) هِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ لِكُلِّ مِنْهُمْ وَاحِدٌ.

ة فَوَدُ (سُيْ): (أَهْلَى صَنْفٍ) وَيَتَصَوَّرُ وَفَوْقَهُ فِي كُلِّ مِنَ الْأَصُولِ التَّسْعَةِ اه ابْنُ الْجَمَالِ.

ة فَوَدُ (سُيْ): (بَعْدِهِ) أَيِ رُءُوسِ ذَلِكَ الصَّنْفِ. ة فَوَدُ (سُيْ): (فَإِنْ تَبَايَنَّا الْخِ) وَإِنَّمَا انْعَصَرَتْ النِّسْبَةُ هُنَا فِي الْمُبَايَنَةِ وَالْمَوَافَقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَازِلَةَ لَا انْكِسَارَ فِيهَا وَالْمُدَاخِلَةَ إِنْ كَانَ عَدَدُ الصَّنْفِ دَاخِلًا فِي نَصِيهِهِ فَكَذَلِكَ لَا انْكِسَارَ فِيهَا وَإِنْ كَانَ الْعَكْسُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَوَافَقَةِ إِذْ هِيَ أَعْمٌ مِنَ الْمُدَاخِلَةِ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ سَمَ وَابْنُ الْجَمَالِ. ة فَوَدُ: (كَزَوْجَةٍ الْخِ) أَيِ مِثَالِهَا بِلَا عَوْلِ كَزَوْجَةٍ. ة فَوَدُ: (وَكَزَوْجٍ الْخِ) أَيِ مِثَالِهَا بِالْعَوْلِ كَزَوْجٍ الْخِ أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةً ة فَوَدُ: (لَهَا) أَيِ الْأَخَوَاتِ. ة فَوَدُ: (لَا تَصِيحُ) أَيِ الْأَرْبَعَةِ عَلَيْهِنَّ أَيِ وَلَا تَوَافِقُ ة فَوَدُ: (يُضْرَبُ هَذَا) أَيِ الْخَمْسَةِ ة فَوَدُ: (فِي سَبْعَةٍ) هِيَ الْمَسْأَلَةُ بِقَوْلِهَا. ة فَوَدُ: (وَمِنْهَا) أَيِ مِنْ خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ الْحَاصِلَةِ بِالضَّرْبِ اَعْلَمَ أَنَّ الضَّرْبَ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ تَضْعِيفُ أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ بَعْدَ مَا فِي الْآخَرِ مِنَ الْأَحَادِ اه مُعْنَى.

ة فَوَدُ (سُيْ): (وَإِنْ تَوَافَقَا) مِنَ التَّوَافِقِ التَّدَاخُلِ كَمَا مَرَّ اه سَم. ة فَوَدُ: (كَأُمٍّ الْخِ) أَيِ مِثَالِهَا بِلَا عَوْلِ أُمٍّ وَأَرْبَعَةِ أَعْمَامٍ هِيَ مِنْ ثَلَاثَةِ لَلْأُمِّ سَهْمٌ وَلَهُمْ أَيِ الْأَعْمَامِ سَهْمَانِ الْخِ. ة فَوَدُ: (وَمِنْهَا) أَيِ مِنَ السَّتَةِ الْحَاصِلَةِ بِالضَّرْبِ. ة فَوَدُ: (وَكَزَوْجٍ الْخِ) أَيِ مِثَالِهَا بِالْعَوْلِ زَوْجٍ الْخِ ة فَوَدُ: (تَعُولُ الْخِ) أَيِ مِنْ اثْنَيْنِ

ة فَوَدُ (سُيْ): (وَإِنْ انْكَسَرَتْ) عِبَارَةُ الْفُصُولِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَيِ قَسَمَ نَصِيبُ الصَّنْفِ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُبَايَنًا لِمَعْدَدِ ذَلِكَ الصَّنْفِ أَوْ مُوَافِقًا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ وَإِنَّمَا انْعَصَرَتْ النِّسْبَةُ هُنَا فِي الْمُبَايَنَةِ وَالْمَوَافَقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَازِلَةَ لَا انْكِسَارَ فِيهَا وَالْكَلَامُ فِيهِ وَأَمَّا الْمُدَاخِلَةُ فَلَا تَلَاثَةً إِنْ كَانَ عَدَدُ الصَّنْفِ دَاخِلًا فِي نَصِيهِهِ فَلَا انْكِسَارَ أَيْضًا أَوْ الْعَكْسُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَوَافَقَةِ إِذْ هِيَ أَعْمٌ مِنَ الْمُدَاخِلَةِ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ فَاعْتَبِرِ الْأَعْمُ لِمَقْدَرِ اخْتِيَارِ الْأَخَصِّ اه. ة فَوَدُ (سُيْ): (وَإِنْ تَوَافَقَا) مِنَ التَّوَافِقِ التَّدَاخُلِ.

(وإن انكسرت على صنفين قولتَ بهما كل صنف) منهما (بعدده فإن توافقا) أي سهام كل منهما وعدده ويحتل عود الضمير على مطلق السهام والعدي ليشمل توافق واحد فقط (رُد الصنف) الموافق أي عدد رؤوسه (إلى) جزء (وفقه وإلا) يتوافقا كذلك بأن تباينا في كل من القسمين أو أحدهما (ثرك) عدد كل فريق بحاله في الأولى وترك المباين بحاله في الثانية فهذه ثلاثة أحوال إما أن يوافق كل أو لا يوافق واحد منهما أو يوافق أحدهما فقط وفي كل منهما أربع نسب بين ذوات الصنفين توافق وتداخل وقسماهما (ثم إن تماثل عدد الرؤوس) في تلك الأحوال (ضرب أحدهما في أصل المسألة بقولها) إن كان (وإن تداخل ضرب أكبرهما) في ذلك (وإن توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر، ثم ضرب (الحاصل في) أصل (المسألة) بقولها إن كان (وإن تباينا ضرب أحدهما في الآخر، ثم ضرب (الحاصل في) أصل (المسألة) بقولها إن كان (فما بلغ) الضرب في نوع مما ذكر (صحت المسألة منه) ويسمى المضروب في المسألة من المثل أو الأكبر أو الوفي أو الكل أو حاصل كل جزء السهم وأمثلة.....

عشر. • فود: (ويحتل عود الضمير إلخ) جعله المُنهي مساويا للأول وكذا ابن الجمال عبارته أي سهام كل صنف وعدده أو سهام صنف وعدده دون الآخر وإنما جعلت المتن على ذلك وإن كان صاحب التحفة جعله احتمالا ليتضح قوله بعد رد الصنف الموافق إلى جزء وفقه به حيث لم يقل رد كل منهما إلى وفقه اه. • فود: (توافق واحد) أي صنف واحد اه ش. • فود: (في الأولى) أي في التباين في كل من الصنفين. • وفود: (في الثانية) أي في التباين في أحدهما فقط. • فود: (فهذه) أي الأحوال المغتبرة بين كل صنف وسهامه المذكورة في قول المصنف فإن توافقا إلخ. • فود: (إما أن يوافق كل إلخ) أي الأول أن يوافق كل من الصنفين سهامه والثاني أن يباينها والثالث أن يوافقها أحدهما دون الآخر. • فود: (وفي كل منها) من هذه الأحوال الثلاثة. • فود: (وقسماهما) وهما التماثل والتباين. • فود (سني): (ثم إن تماثل عدد الرؤوس) أي في الصنفين برّد كل منهما إلى وفقه أو يبقائه على حاله أو برّد أحدهما وبقاء الآخر ضرب أحدهما أي المعدّين المتماثلين اه مُعني. • فود: (في تلك الأحوال) أي الثلاثة.

• فود (سني): (وإن تداخل) أي المعدان اه مُعني. • فود: (أو الوفي أو الكل) هذان خاصان بما إذا كان الانكسار على صنف وما عداهما بما إذا كان على صنفين فأكثر والله أعلم اه سيّد عمر عبارة سم قوله أو الوفي أو الكل لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا يقسم الانكسار على صنفين؛ لأن جزء السهم فيه فيما إذا توافق عدد الرؤوس أو تباينا الحاصل من ضرب وفق أحدهما في التوافق أو كله في التباين في الآخر لا مجرّد الوفي أو الكل كما هو ظاهر اه. • فود: (أو حاصل كل) أي من ضرب الوفي أو الكل في الآخر اه سم. • فود: (جزء السهم) أي حظ السهم الواحد من أصل المسألة أو مبالغها

• فود: (أو الوفي أو الكل) لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا يقسم الانكسار على صنفين؛

تلك الأحوال الاثنا عشر ظاهرة منها للتوافق مع التماثل أم وستة إخوة لأُم وثنا عشرة أختا لغير أم للإخوة سهمان من سبعة يوافقان عددهم بالتصنيف فترجع لثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فترجع لثلاثة فتماثلا فتضرب ثلاثة في سبعة ومنها تصبغ ومنها للتباين ثلاث بنات وأخوان لغير أم . تصبغ من ثمانية عشر ومنها.....

بالمول إن عالت من التصحيح ، وجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهائم أنه إذا قُسم المصحح على الأصل تاما أو عائلا خرج هو ؛ لأن الحاصل من الضرب إذا قُسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه يُسمى سهما والحظ يُسمى جزءا فليذلك قبل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المُتتهي إليه بالمول اهـ فنشوري .

• فود : (تلك الأحوال الاثنا عشر) أي الحاصلة من ضرب الأحوال الثلاثة بين سهام الصنفين وعددهما من التوافق في الكل والتباين فيه والتوافق في أحدهما والتباين في الآخر في الأحوال الأربعة بين عددي الصنفين من التماثل والتداخل والتوافق والتباين . • فود : (منها إلخ) أي الأمثلة . • فود : (للتوافق مع التماثل) عبارة المُغني فكل حالة من الثلاثة لها أربع مسائل أمثلة الحالة الأولى وهي فيما إذا كان بين الصنفين وعددهما توافق أم وستة إخوة لأُم وثنا عشرة أختا لأب هي من ستة وتعمل إلى سبعة للإخوة سهمان إلخ أم وثمانية إخوة لأُم وثمان أخوات لأب يُرَدُّ عدد الإخوة إلى أربعة والأخوات إلى اثنتين وهما متداخِلان فتضرب الأربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصبغ أم واثنا عشر أخا لأُم وستة عشرة أختا لغير أم تُرَدُّ عدد الإخوة إلى ستة والأخوات إلى أربعة وهما متوافقان فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في سبعة تبلغ أربعة وثمانين ، أم وستة إخوة لأُم وثمان أخوات لأب تُرَدُّ عدد الإخوة إلى ثلاثة والأخوات إلى اثنتين وهما متباينان فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثني وأربعين ومنها تصبغ اهـ . • فود : (ومنها للتباين إلخ) عبارة المُغني أمثلة الحالة الثانية وهي فيما إذا كان بين الصنفين وعددهما تباين ثلاث بنات وثلاثة إخوة لأب هي من ثلاثة والعددان متماثلان تضرب أحدهما في ثلاثة تبلغ تسعة ومنها تصبغ ثلاث بنات وستة إخوة لغير أم والعددان متوافقان بالثلث تضرب ثلث أحدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصبغ ثلاث بنات وأخوان لغير أم والعددان متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصبغ اهـ . • فود : (تصبغ من ثمانية عشر) إذ بين سهام الصنفين وعددهما تباين وبين عددهما كذلك تباين فتضرب أحد العددين في الآخر تبلغ ستة

لأن جزء السهم فيه فيما إذا توافق عدد الرؤوس أو تباينا الحاصل من ضرب وفق أحدهما في التوافق أو كله في التباين في الآخر لا مجرد الوفاق أو الكل كما هو ظاهر وأما قوله أو حاصل كل أي من الوفاق أو الكل في الآخر فهو راجع لقسم الانكسار على صنفين فليتماثل .

لِلتَّوَافِقِ فِي أَحَدِهِمَا مَعَ التَّدَاخُلِ أَرْبَعُ بَنَاتٍ وَأَرْبَعَةُ إِخْوَةٍ لِغَيْرِ أُمٍّ يَرْجِعُ عَدَدُهُنَّ لِاثْنَيْنِ
فِي تَدَاخُلَيْنِ فَتُضْرَبُ أَرْبَعَةٌ فِي ثَلَاثَةٍ تَبْلُغُ اثْنَيْ عَشَرَ وَمِنْهَا تَصْبِحُ (وَيُقَاسُ عَلَى هَذَا) الْمَذْكُورِ
(الْإِنْكَسَارُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ) كَجَدَّتَيْنِ وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ لَأُمٍّ وَعَمَّتَيْنِ (وَأَرْبَعَةٍ) كزَوْجَتَيْنِ وَأَرْبَعِ
جَدَّاتٍ وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ لَأُمٍّ وَعَمَّتَيْنِ فَيُنْظَرُ فِي سِهَامِ كُلِّ صِنْفٍ وَعَدِدِ رُغُوبِهِمْ فَحَيْثُ وَجَدْنَا
الْمُوَافَقَةَ رَدَدْنَا الرُّغُوسَ إِلَى جُزْءِ الْوَفْقِ وَالْأَبْقَيْنَاهَا بِحَالِهَا، ثُمَّ فِي عَدَدِ الْأَصْنَافِ تَمَثُّلاً وَتَوَافُقاً
وَقَسَمَيْنَهُمَا فَالْأُولَى مِنْ سِتَّةٍ وَتَصْبِحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ وَالثَّانِيَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَتَصْبِحُ مِنْ اثْنَيْنِ
وَسَبْعَيْنِ (وَلَا يَزِيدُ الْإِنْكَسَارُ عَلَى ذَلِكَ) فِي غَيْرِ الْوَلَاءِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَرِثَةَ فِي الْفَرِيضَةِ
الْوَّاحِدَةِ عَنْ اجْتِمَاعِ كُلِّ الْأَصْنَافِ لَا يُمَكِّنُ زِيَادَتَهُمْ عَلَى خَمْسَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ
وَمِنْهُمْ الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالزَّوْجُ وَلَا تَعْدُّ فِيهِمْ (فَإِذَا أُرْذِتْ) بَعْدَ فِرَاقِكَ مِنْ تَصْحِيحِ الْمَسْأَلَةِ (مَعْرِفَةُ
نَصِيبِ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ مَبْلَغِ الْمَسْأَلَةِ فَاضْرِبْ نَصِيبَهُ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ) بِقَوْلِهَا إِنْ كَانَ (فِيهَا ضَرْبَتُهُ
فِيهَا لَمَّا بَلَغَ فَهُوَ نَصِيبُهُ لَمْ تَقْسِمْهُ عَلَى عَدَدِ الصُّنْفِ) مِثَالُهُ بَلََا عَوَّلِ جَدَّتَانِ وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ
وَعَمٍّ مِنْ سِتَّةٍ وَتَصْبِحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ جُزْءاً سَهْمُهَا سِتَّةٌ لِلْجَدَّتَيْنِ وَاحِدٌ فِيهَا بِسِتَّةٍ وَلِلْأَخَوَاتِ

تُضْرَبُ فِي أَصْلِهَا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ تَبْلُغُ مَا ذَكَرَ . هـ فُودَ: (لِلتَّوَافِقِ فِي أَحَدِهِمَا مَعَ التَّدَاخُلِ) وَائْتِلَةُ التَّوَافِقِ فِي
أَحَدِهِمَا مَعَ التَّمَاتِلِ أَوْ التَّوَافِقِ أَوْ التَّبَايُنِ فِي الشَّنْشُورِيِّ وَابْنِ الْجَمَالِ رَاجِعُهُمَا . هـ فُودَ: (وَقَسَمَيْنَهُمَا)
وَهُمَا التَّدَاخُلُ وَالتَّبَايُنُ أَحَدُ ش . هـ فُودَ: (وَتَصْبِحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ) إِذْ بَيَّنَّ كُلٌّ مِنَ السَّهَامِ وَعَدَدِ الْأَصْنَافِ
تَبَايُنَ وَبَيَّنَّ الْجَدَّتَيْنِ وَالْعَمَّتَيْنِ تَمَاتِلُ وَبَيَّنَّ الْإِخْوَةَ تَبَايُنَ فَيُضْرَبُ اثْنَانِ عَدَدَ أَحَدِهِمَا فِي الثَّلَاثَةِ
عَدَدِ الْإِخْوَةِ تَبْلُغُ سِتَّةٌ تُضْرَبُ فِي السَّتَةِ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ تَبْلُغُ مَا ذَكَرَ أَحَدُ ش . هـ فُودَ: (وَتَصْبِحُ مِنْ اثْنَيْنِ
وَسَبْعَيْنِ) مِنْ ضَرْبِ سِتَّةٍ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَحَدُ سَمِ عِبَارَةُ ع ش ؛ لِأَنَّ وَفْقَ رُغُوبِ الْجَدَّاتِ اثْنَانِ وَعَدَدُ
الزَّوْجَاتِ اثْنَانِ وَعَدَدُ الْأَعْمَامِ اثْنَانِ فَالْثَّلَاثَةُ أَصْنَافٌ مُتَمَاتِلَةٌ يُكْتَفَى بِأَحَدِهَا وَهُوَ اثْنَانِ وَبَيَّنَّهَا وَبَيَّنَّ
الْثَّلَاثَةَ عَدَدِ الْإِخْوَةِ تَبَايُنَ فَيُضْرَبُ الْإِثْنَانِ فِي الثَّلَاثَةِ تَبْلُغُ سِتَّةٌ، ثُمَّ تُضْرَبُ السَّتَةُ فِي الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ تَبْلُغُ مَا
ذَكَرَ أَحَدُ .

هـ فُودَ (سَمِي): (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ أَحَدُ مُغْنِي . هـ فُودَ: (فِي غَيْرِ الْوَلَاءِ) وَالْوَصِيَّةِ أَمَّا الْوَلَاءُ
وَالْوَصِيَّةُ فَيَزِيدُ الْكَسْرُ فِيهِمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ أَحَدُ مُغْنِي . هـ فُودَ: (وَلَا تَعْدُّ فِيهِمْ) وَأَمَّا الْإِبْنُ فَيَتَعَدَّدُ وَكَذَا
الْهَيْثُ فَيَكُونَانِ صِنْفَيْنِ وَفِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْكَسَارَ يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةٍ بَلْ رُبَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا
يَزِيدُ عَلَى صِنْفَيْنِ وَأَجِيبْ بِأَنَّ الْأُمَّ تَخْلُقُهَا الْجَدَّةُ وَفِيهَا التَّعَدُّ وَالزَّوْجُ تَخْلُقُهَا الزَّوْجَةُ وَفِيهَا التَّعَدُّ فَهَذَانِ
صِنْفَانِ فَيُضْمَانِ لِلصَّنْفَيْنِ السَّابِقَيْنِ وَأَمَّا الْأَبُ فَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّعَدُّ فَقُلِمْ أَنَّ الْإِنْكَسَارَ لَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةٍ
فِي صُورَةِ اجْتِمَاعِ مَنْ يَرِثُ مِنَ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ فَيَكُونُ غَيْرُ زَائِدٍ فِي غَيْرِهَا بِالطَّرِيقِ الْأُولَى أَحَدُ مُجِيرِمِي
عَنْ شَيْخِهِ الْعَشْمَاوِيِّ . هـ فُودَ: (وَالْبَاقِي) وَهُوَ سِتَّةٌ . هـ فُودَ: (جُزْءاً سَهْمُهَا سِتَّةٌ) أَيِ حَاصِلَةٍ مِنْ ضَرْبِ

هـ فُودَ: (وَتَصْبِحُ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعَيْنِ) مِنْ ضَرْبِ سِتَّةٍ فِي اثْنَيْ عَشَرَ .

أربعة فيها بأربعة وعشرين والباقي للعلم وبقول زوجتان وأربع جدات وست شقيقات من اثني عشر وتقول لثلاثة عشر جزءاً سهمها ستة فتصيح من ثمانية وسبعين من له شيء منها أخذهُ مَضْرُوباً في ستة.

(فرغ): في المناسَخات وهي من جُمْلَةِ تصحيح المسائل فلذا حُسِّنَتْ ترجيحُها بفرع كالذي قبلها وهي لُغَةٌ مُفَاعَلَةٌ من التسخ وهو لُغَةٌ الإزالة والتقل وشرعاً هنا أن يموت أحد الورثة قبل القسمة والمعنى اللغوي موجود فيه إذ المسألة الأولى ذَهَبَتْ وصار الحكم للثانية مثلاً وأيضاً فالمال قد تناسختهُ الأيدي وهي من عوِيصِ علم الفرائض .

(مات عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فإن لم يورث الثاني غير الباقيين وكان إزئهم) أي الباقيين (منه) أي الثاني (كل إزئهم من الأول مجمل) الحال بالنظر للحساب (كأن الثاني) من ورثة الأول (لم يكن وقسم) المال (بين الباقيين كالأخوة وأخوات) لغير أم (أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) وقدم الأخوة لأئحاد إزئهم من الأول والثاني إذ هو بالأخوة بخلاف البنين فإنه في الأول بالبنوة وفي الثاني بالأخوة وما أشعر به كلامه وتمثيله من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبة ليس بشرط ألا ترى أنها لو ماتت عن زوج وبنين من غيره، ثم مات أحد الابنين قبل القسمة فوارث الثاني هو الابن الباقي.....

اثنتين هما عدد الزوجتين وعدد وفق الجدات الأربع المتماثلين في ثلاثة هي عدد وفق الشقيقات الست . فود: (فتصح من ثمانية وسبعين) أي من ضرب الست جزء السهم في أصل المسألة بقولها وهو ثلاثة عشر (فرغ في المناسَخات) . فود: (لغة) لا موقع له وقوله مُفَاعَلَةٌ أي على وزنها . فود: (الإزالة) كما في نسخت الشمس الظل إذا أزالته وحلت محله اه معني . فود: (والتقل) عطفت مُغَايِرَ ع ش أي كَسَخَتْ الكتاب إذا نقلت ما فيه بغيره . فود: (هنا) أي في عُرْفِ الفرضيتين . فود: (أن يموت إلخ) أي ما يترتب على ذلك من الأعمال الآتية من إطلاق السبب على المُسَبِّب اه يُجِيرُمي عبارة السيد عَمَرَ فيه مُسَامَحَةً؛ لأن المناسخة هي نفس تصحيح مسألة يموت فيها أحد الورثة قبل القسمة اه .

فود: (والمعنى اللغوي) أي كل من المعنيين اللغويين فقولهُ: (إذ المسألة إلخ) مع قوله: (وايضاً إلخ) نُشِرَ على ترتيب اللَّفِّ عبارة ابن الجُمَالِ عن شيخ الإسلام لإزالة أو تغيير ما صَحَّتْ منه الأولى بموت الثاني أو بالمصحح الثاني أو لانتقال المال من وارث إلى آخر وهي أحسن اه . فود: (قد تناسختهُ إلخ) أي تداولته بالاستخفاف فلا يُثَابِهي أنه مات قبل قسمة المال اه ع ش . فود: (من عوِيصِ) بالعين المُهْمَلَةُ بمعنى الصغيب عبارة القاموس والعويص من الشجر ما يَصْعُبُ استخراج مغناه اه .

فود: (بالنظر للحساب) والاختصار فيه لا يكونه واجباً شرعاً اه معني . فود: (إذ هو) أي إزئهم . فود: (فإنه) أي إزث البنين . فود: (في الأول إلخ) لُفْظَةٌ في هنا وفي قوله: (وفي الثاني) بمعنى منه كما عبّر بها النهاية .

وهو عصبية فيهما دون الزوج وهو ذو فرض في الأولى وغير وارث في الثانية فيفرض أن الميت الثاني لم يكن ويُدْفَعُ زُجْعُ التَّرِكَةِ لِلزَّوْجِ وَالْبَاقِي لِلابْنِ (وإن لم ينحصِرْ إِرْثُهُ فِي الْبَاقِيْنَ) لِيَكُونَ الْوَارِثُ غَيْرُهُمْ أَوْ لِيَكُونَ الْغَيْرُ يُشَارِكُهُمْ فِيهِ . (أَوْ انْخَصَرَّ) إِرْثُهُ فِيهِمْ . (وَاخْتَلَفَ قَدْرُ الْاسْتِخْفَاقِ) لَهُمْ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي (فَهَضَخَ) مَسْأَلَةَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ مَسْأَلَةَ الثَّانِي، ثُمَّ إِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي مِنْ مَسْأَلَةِ الْأَوَّلِ عَلَى مَسْأَلَتِهِ فَذَلِكَ) وَاصْبَحَ كَزَوْجٍ وَأَخْتَيْنِ لِأَبٍ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ الْأُخْرَى وَبَنَاتٍ فَالْأَوَّلَى بِعَوْلِهَا مِنْ سَبْعَةٍ وَالثَّانِيَةُ مِنْ اثْنَيْنِ وَنَصِيبُ الْمَيِّتَةِ اثْنَانِ مِنَ الْأَوَّلَى يَنْقَسِمُ عَلَى مَسْأَلَتِهَا (وَالَا) يَنْقَسِمُ (فَلِإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضَرْبٍ وَفُقِيَ) مَسْأَلَتُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْأَوَّلِ كَجَدَّتَيْنِ وَثَلَاثِ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ مَاتَتْ الْأَخْتُ لِأُمٍّ عَنْ أُخْتٍ لِأُمٍّ هِيَ الشَّقِيقَةُ فِي الْأَوَّلَى وَأُمُّ أُمٍّ هِيَ إِحْدَى الْجَدَّتَيْنِ وَعَنْ شَقِيقَتَيْنِ فَالْأَوَّلَى مِنْ سِتَّةٍ وَتَصْبَحُ مِنَ اثْنَيْ عَشَرَ وَالثَّانِيَةُ مِنْ سِتَّةٍ صَحِيحَةٍ وَنَصِيبُ الْمَيِّتَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْأَوَّلَى اثْنَانِ يُوَافِقَانِ مَسْأَلَتَهَا بِالتَّصْفِ فَيُضْرَبُ نَصْفُ مَسْأَلَتِهَا فِي الْأَوَّلَى تَبْلُغُ سِتًّا وَثَلَاثِينَ لِكُلِّ مِنَ الْجَدَّتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى سَهْمٌ فِي ثَلَاثَةِ ثَلَاثَةٍ وَلِلْوَارِثَةِ فِي الثَّانِيَةِ سَهْمٌ فِي وَاحِدٍ بِوَاحِدٍ وَلِلْأَخْتِ لِلْأَبِ فِي الْأَوَّلَى سَهْمَانِ فِي ثَلَاثَةِ بَسْتَةٍ وَلِلْأَخْتِ لِلأَبَوَيْنِ فِي الْأَوَّلَى سِتَّةٌ فِي ثَلَاثَةِ بِشْمَانِيَةِ عَشَرَ وَفِي الثَّانِيَةِ سَهْمٌ فِي وَاحِدٍ بِوَاحِدٍ وَلِلشَّقِيقَتَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ أَرْبَعَةٌ فِي وَاحِدٍ بِأَرْبَعَةٍ (وَالَا) يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ بَلْ تَبَايُنٌ وَلَا يَأْتِي هُنَا التَّمَاثُلُ وَالتَّدَاخُلُ . (ضَرْبٌ)

- فَوَدَّ: (وَهُوَ عَصَبَةُ الْخ) وَقَوْلُهُ وَهُوَ ذُو فَرَضٍ الْخ كُلُّ مَنْهُمَا جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ.
- فَوَدَّ (سُيْ): (إِرْثُهُ) أَيِ الْمَيِّتِ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (غَيْرُهُمْ) أَيِ فَقَطُّ أَيِ أَوْ بَعْضُهُمْ فَقَطُّ وَقَوْلُهُ يُشَارِكُهُمْ أَيِ أَوْ بَعْضُهُمْ فَالْأَخْوَالُ أَرْبَعَةٌ خِلَافًا لِابْنِ الْجَمَالِ حَيْثُ جَعَلَهَا خَمْسَةً. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ الْإِرْثِ.
- فَوَدَّ: (وَنَصِيبُ الْمَيِّتَةِ) أَيِ الثَّانِيَةِ.
- فَوَدَّ (سُيْ): (بَيْنَهُمَا) أَيِ نَصِيبِ الثَّانِي وَمَسَالِيهِهِ امْرُؤِشَيْدِي. • فَوَدَّ: (وَأُمُّ أُمٍّ) عَطْفٌ عَلَى أُخْتٍ.
- فَوَدَّ: (وَعَنْ شَقِيقَتَيْنِ) وَلَمْ تَرْتَأِ فِي الْأَوَّلَى أَيْضًا لِقِيَامِ مَانِعٍ بِهِمَا عِنْدَهَا كَرَقٍّ وَكَانَ زَانِلًا عِنْدَ الثَّانِيَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى عِبَارَةِ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ وَعَنْ شَقِيقَتَيْنِ تَبَعَ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِذْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْوَارِثُ فِي الْأَوَّلَى مِنْ أَوْلَادِ الْأُمِّ جَمْعًا إِلَّا وَاحِدًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ قِيَامُ مَانِعٍ نَحْوِ رِقٍّ بِهَاتَيْنِ عِنْدَ مَوْتِ الْأَوَّلِ فَلْيَتَأْمَلْ اهـ. • فَوَدَّ: (وَتَصْبَحُ مِنَ اثْنَيْ عَشَرَ) مِنْ ضَرْبِ اثْنَتَيْنِ عَدَدِ الْجَدَّتَيْنِ الْمُتَكَبِّرِ عَلَيْهِمَا سَهْمُهُمَا الْوَاحِدُ الْمُبَايِنُ لِعَدَدِهِمَا فِي سِتَّةٍ هِيَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ.
- فَوَدَّ: (نَصْفُ مَسْأَلَتِهَا) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلَى وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ. • فَوَدَّ: (وَلِلْوَارِثَةِ) أَيِ الْجَدَّةِ الْوَارِثَةِ. • فَوَدَّ: (فِي وَاحِدٍ) وَهُوَ وَفُقِ اثْنَتَيْنِ هُمَا نَصِيبُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى. • فَوَدَّ: (وَلَا يَأْتِي هُنَا) أَيِ بَيِّنِ نَصِيبَ الْمَيِّتِ الثَّانِي مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى وَبَيِّنِ مَسَالِيَهُ التَّمَاثُلِ وَالتَّدَاخُلِ أَيِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ التَّمَاثُلِ مُنْقَسِمٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَكَذَا مَعَ تَدَاخُلِ الْمَسْأَلَةِ فِي النِّصَبِ وَإِنْ كَانَ الْعَكْسُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَوَافَقَةِ ابْنُ الْجَمَالِ وَزِيَادِي.

كلها فيها فما بَلَغَ صَحْتًا منه، ثُمَّ قُلْ (مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ) الْمَسْأَلَةِ (الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِيمَا ضُرِبَ فِيهَا) وهو جميعُ المسألة الثانية أو وفقها (وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي نَصِيبِ الثَّانِي مِنَ الْأُولَى) (إِنْ تَبَايَنَّا) (أَوْ) فِي (وَفِيهِ إِنْ كَانَ بَيْنَ مَسْأَلَتِهِ وَنَصِيبِهِ وَفُقْ) كزوجة وثلاثة بنين وبنيت ماتت البنت عن أم وثلاثة إخوة هم الباقون من ورثة الأول فالأولى من ثمانية والثانية تصبَحُ من ثمانية عَشَرَ ونصيبُ الميِّتَةِ مِنَ الْأُولَى سَهْمٌ يُبَايِنُ مَسْأَلَتَهَا فَتَضْرِبُ الثَّانِيَةَ فِي الْأُولَى تَبْلُغُ مِائَةَ وَأَرْبَعًا وَأَرْبَعِينَ لِلزَّوْجَةِ مِنَ الْأُولَى سَهْمٌ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ وَمِنَ الثَّانِيَةِ وَاحِدٌ فِي ثَلَاثَةٍ وَلِكُلِّ ابْنٍ مِنَ الْأُولَى سَهْمَانِ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ وَمِنَ الثَّانِيَةِ سَهْمٌ وَاحِدٌ وَمَا صَحْتًا مِنْهُ يَصِيرُ كَمَسْأَلَةِ أُوْلَى فَإِذَا مَاتَ ثَالِثٌ عَمِلَ فِي مَسْأَلَتِهِ مَا عَمِلَ فِي مَسْأَلَةِ الثَّانِي وَهَكَذَا.

• فَوَيْلٌ لِسَيِّئَةِ (كُلُّهَا فِيهَا) أَيِ كُلِّ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْأُولَى. • وَفُودُ: (صَحْتًا) أَيِ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَوْ مُغْنِي. • فُودُ: (جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ إلخ) نَشَرَّ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ. • فُودُ: (إِنْ تَبَايَنَّا) أَيِ مَسْأَلَةِ الثَّانِي وَنَصِيبِهِ مِنَ الْأُولَى. • فُودُ: (هَمُّ الْبَاقُونَ) أَيِ الْأُمُّ وَالثَّلَاثَةُ إِخْوَةٌ. • فُودُ: (تَصْبِحُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ) مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةِ عَدَدِ الْإِخْوَةِ الْمُتَكَبِّرِ عَلَيْهِمْ سَهْمُهُمُ الْخَمْسَةُ فِي سِتَّةٍ هِيَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ. • فُودُ: (سَهْمٌ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ) أَيِ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ أَوْ مُغْنِي. • فُودُ: (وَاحِدٌ فِي ثَلَاثَةٍ) كَذَا فِي الْتَّهْيَاةِ وَهَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ لاسْتِخْرَاجِ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ مِنْ تَضْحِيحِ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ التَّاصِيلِ لَا مِنْ تَضْحِيحِ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي التَّنَاسُخِ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ فَلَمَّا لَمْ يَصْرَبِ الْمُطَابِقُ لِلْمَعْنَى قَوْلُ الْمُغْنِي ثَلَاثَةً فِي وَاحِدٍ بِثَلَاثَةِ أَوْ. • فُودُ: (فِي وَاحِدٍ) وَهُوَ نَصِيبُ الْمَيِّتَةِ مِنَ الْأُولَى. • فُودُ: (فَإِذَا مَاتَ إلخ) رَاجِعِ الْمُغْنِي وَابْنَ الْجَمَالِ إِنْ رُمِتِ التَّفْصِيلُ وَالتَّخْفِيلُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَصَايَا

قِيلَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُوصَى، ثُمَّ يَمُوتُ، ثُمَّ تُقَسَّمُ تَرَكَهُ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ عِلْمَ قِسْمَةِ الْوَصَايَا وَدَوْرِيَّاتِهَا مُتَأَخَّرٌ عَنْ عِلْمِ الْفَرَائِضِ وَتَابِعٌ لَهُ فَتَعَيَّنَ تَقْدِيمُ الْفَرَائِضِ كَمَا دَرَجَ عَلَيْهِ أَكْثَرُهُمْ جَمْعُ وَصِيَّةٍ مُضَدَّرٌ أَوْ اسْمُهُ وَمِنْهُ ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ [النساء: ١٠٦]، وَبِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَمِنْهُ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ﴾ [النساء: ١١] مِنْ وَصِيَّتِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ بِالتَّخْفِيفِ وَصَلَّتْهُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ فِي الْقَامُوسِ وَصَى كَوَعَى وَصَلَ وَاتَّصَلَ وَ﴿يُوصِيكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١] يَفْرِضُ عَلَيْكُمْ وَتَوَاصَوْا بِهِ أَوْصَى بِهِ أَوْلَهُمْ آخِرُهُمْ أَهْ وَيُقَالُ وَصَى وَأَوْصَى بِكَذَا لِغُلَّانٍ بِمَعْنَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَصَايَا

• فَوَدَّ: (قِيلَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهَا لِخ) اِزْتَضَى بِهِ الْمُنْعَى. • فَوَدَّ: (تَقْدِيمُهَا لِخ) أَي تَقْدِيمُ الْوَصَايَا عَلَى الْفَرَائِضِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لِخ) وَلِأَنَّ الْوَصِيَّةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمِيرَاثِ أَه سَم. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ لِخ) كَانَ حَاصِلُ الرَّدِّ أَنَّ الْعَمَلَ فِي مَسَائِلِ الْوَصَايَا قَدْ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْفَرَائِضِ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ بِتَصْيِبِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ وَيَجُزُّ مِمَّا يَبْقَى بَعْدَ التَّصْيِبِ أَه سَم. • فَوَدَّ: (وَدَوْرِيَّاتِهَا) أَي عِلْمُ دَوْرِيَّاتِ الْقِسْمَةِ وَقَدْ مَرَّ بِثَالِثِهَا عَنْ سَم أَنفَاءً. • فَوَدَّ: (فَتَعَيَّنَ لِخ) كَيْفَ يَتَعَيَّنُ مَعَ وُجُودِ الْوَجْهِ الظَّاهِرِ لِلْأَوَّلِ كَذَا أَفَادَهُ الْمُحَقِّقُ سَم وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ لَا وَجْهَ لِلتَّوَقُّفِ بَعْدَ تَسْلِيمِ التَّوَقُّفِ كَمَا سَبَقَ لَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَه سَم. • فَوَدَّ: (جَمْعُ وَصِيَّةٍ) أَي وَهِيَ أَي الْوَصَايَا جَمْعُ الْخ كَهَدِيَّةٍ وَهَدَايَا أَه نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (مُضَدَّرٌ) أَي بِمَعْنَى الْإِبْصَاءِ أَوْ اسْمُ الْإِبْصَاءِ أَه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَي مِنْ لَفْظِ الْوَصِيَّةِ بِالمَعْنَى الْمُضَدَّرِيَّ مُضَدَّرًا أَوْ اسْمُهُ. • فَوَدَّ: (وَبِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُضَدَّرٌ لِخ بِاِغْتِيَارِ الْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ وَصِيَّتِ لِخ) أَي مَأْخُودٌ مِنْهُ خَبَرٌ ثَانٍ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالْخَبَرُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: (مُضَدَّرٌ) وَالْأَصْلُ وَهِيَ أَي الْوَصِيَّةُ مُضَدَّرٌ لِخ وَمَأْخُودٌ مِنْ وَصِيَّتِ لِخ. • فَوَدَّ: (يَفْرِضُ لِخ) تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَكَذَا قَوْلُهُ أَوْصَى بِهِ لِخ تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ أَوْلَهُمْ بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَقَوْلُهُ آخِرُهُمْ بِالتَّصْيِبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. • فَوَدَّ: (وَيُقَالُ وَصَى) أَي مِنْ بَابِ التَّعْمِيلِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَصَايَا

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُوصَى) أَي وَلِأَنَّ الْوَصِيَّةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمِيرَاثِ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ لِخ) كَانَ حَاصِلُ الرَّدِّ أَنَّ الْعَمَلَ فِي مَسَائِلِ الْوَصَايَا قَدْ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْفَرَائِضِ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ بِتَصْيِبِ أَحَدِ الْوَرَاثِ وَيَجُزُّ مِمَّا بَقِيَ بَعْدَ التَّصْيِبِ. • فَوَدَّ: (مُتَأَخَّرٌ) لَمْ ذَلِكَ وَفِيهِ مَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (فَتَعَيَّنَ) كَيْفَ يَتَعَيَّنُ مَعَ وُجُودِ

وأوصى إليه ووصاه وأوصاه توصيةً ووصيةً عهد إليه، وجعله وصيةً فعلم إطلاق الوصية على التبرع الآتي قريباً والمهدي الآتي آخِر الباب وأنها لغة الإيصال؛ لأن الموصي وصل خير دُنياه بخير عُقباه، كذا وقع في عبارة وفي عبارة شارح وصل القرية الواقعة بعد الموت بالقرابات المنجزة في حياته، وهذا أوضح؛ لأن القصد بالوصية إيصال ثوابها إلى ما قدمته منجزةً في حياته، وشرعاً لا بمعنى الإيصال لما يأتي فيه تبرع بحق مضاف ولو تقديره لما بعد الموت ليس بتذبير ولا تعليق عتي بصفة، وإن التحق بها حكماً كتبرع نُجز في مرض الموت، أو ما ألحق به وهي سنة مؤكدة إجمالاً وإن كانت الصدقة بصحة فمعرض

• قوله: (ووصاه) من باب التثنية عبارة القاموس ووصاه توصيةً عهد إليه، والاسم الوصاء والوصاية والوصية وهو الموصى به أيضاً اه. • قوله: (فعلم الخ) يعني علم إطلاقه على التبرع من قوله ويقال وصى وأوصى له بكذا الخ وإطلاقه على المهدي من قوله وأوصاه توصيةً ووصيةً الخ لكن في علم الإطلاق الأول بما ذكره خفاء ولو ذكر ما قدمته من القاموس لظهر التبرع. • قوله: (وأنها لغة الخ) عطف على إطلاق الوصية الخ. • قوله: (وصل خير دُنياه) كان المراد بخير دُنياه ما صدر منه من الخير في حياته وبخير عُقباه ما يقع بعد موته من الخير الذي تسبب فيه بالوصية اه سم. • قوله: (كذا وقع في عبارة) اقتصر عليها النهاية والمغني وشرح المنهج. • قوله: (القرية الواقعة بعد الموت) أي القرية التي تسبب في وقوعها بعد الموت بالوصية. • قوله: (لا بمعنى الإيصال) أي جعل الشخص وصياً اه كُردى. • قوله: (بحق) أي من مالي وغيره. • قوله: (مضاف) نعت تبرع اه كُردى. • قوله: (ولو تقديره) أي كأن يقول أوصيت لفلان بكذا اه سم على منهج فإنه بمنزلة إعلان بعد موته كذا اه ع ش أي؛ لأن الوصية صريحة، وإن لم يذكر بعدها لفظ بعد الموت. • قوله: (وإن التحق) أي التذبير والتعليق بها أي بالوصية وقوله كتبرع الخ أي كالحاقه. • قوله: (أو ما ألحق به) أي بمرض الموت كتدبيره لنحو القتل بما سيأتي. • قوله: (وهي سنة) إلى التثنية في النهاية إلا قوله فمعرض وقوله شرعاً وقوله إن لم يقصد إلى وأركانها وقوله وإلا ففيه نظر إلى كما تصح وقوله إلا بالحق إلى المتن، وقوله وتسوية قبره ولو بها وقوله أي لغير تعبد الخ. • قوله: (سنة مؤكدة) والوصية للأقرب غير الوارث فالأقرب ثم ذي رضاء ثم صهر ثم ذي ولا ثم ذي جوار أفضل منها لغيره كما في الصدقة المنجزة، وتقدم فيها أن القريب البعيد يقدم على الأجنبي، وأن أهل الخير المحتاجين ممن ذكر أولى من غيرهم فينبغي مجيئه هنا، وصرح

الوجه الظاهر للأول. • قوله: (وصل خير دُنياه) كان المراد بخير دُنياه ما صدر منه من الخير في حياته وبخير عُقباه ما يقع بعد موته من الخير الذي تسبب فيه بالوصية. • قوله: (بالقرابات المنجزة في حياته) قد يقال القرية الصادرة من الموصي ليس إلا الإيصال وهو في حياته، والواقع بعد موته إنما هو أثر الإيصال وهو وصول الموصى به للموصى له، وقد يجاب بأن نحو الإغاثي الموصى بإيقاعه بعد الموت وإعطاء زيد بعد موته الموصى به فموته يُنسب إليه لتسببه فيها.

أَفْضَلُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُغْفَلَ عَنْهَا سَاعَةً كَمَا نَهَى عَلَيْهِ الْخَيْرُ الصَّحِيحُ «مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ يَبِيتُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ» أَيُّ مَا الْحَزْمُ أَوْ الْمَعْرُوفُ شَرْعًا إِلَّا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَدْرِي مَتَى يَفْجَأُهُ الْمَوْتُ، وَقَدْ تُبَاحُ كَمَا يَأْتِي وَعَلَيْهِ حُجْلُ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ إِنَّهَا لَيْسَتْ عَقْدٌ قُرْبَى أَيِّ دَائِمًا بِخِلَافِ التَّذْيِيرِ، وَتَجِبُ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ بِهِ نَحْوُ مَرَضٍ حَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنْ يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِهِ وَطَلَّقَ حَامِلٌ مَا يُضَرِّحُ بِتَقْيِيدِ الْوَجُوبِ بِالْمَخُوفِ وَنَحْوِهِ بِحَضْرَةِ مَنْ يَبْثُ الْحَقُّ بِهِ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى تَرْكِهَا ضَيَاعُ حَقٍّ عَلَيْهِ

الْأَصْلُ بِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْمَحَارِمِ أَيِّ مِمَّنْ ذُكِرَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ أَهْ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قُودُ: (أَفْضَلُ) أَيِّ مِنْ صَدَقَتِهِ مَرِيضًا وَبَعْدَ الْمَوْتِ مُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ. قُودُ: (هَئِنَا) أَيُّ الْوَصِيَّةِ. قُودُ: (مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ الْخ) مَا بَعَثَنِي لَيْسَ وَقَوْلُهُ مُسْلِمٌ وَقَوْلُهُ لَهُ شَيْءٌ صِفَتَانِ لِقَوْلِهِ امْرِئٍ، وَقَوْلُهُ يُوصِي بِهِ صِفَةٌ لَيْسَ. قُودُ: (يَبِيتُ الْخ) عَلَى حَذْفٍ أَنَّ خَبَرَ مَا وَالْمُسْتَنْتَى حَالٌ وَالْيَتُونَةُ فِي لَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَتَيْنِ لَيْسَتْ بِقَيْدٍ، وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابَةِ الْإِشْهَادُ وَالْمُرَادُ مَا الْحَزْمُ وَالرَّأْيُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَنْضَى عَلَيْهِ زَمَنٌ إِلَّا وَالْحَالُ أَنَّ وَصِيَّتَهُ مُشْهَدٌ عَلَيْهَا أَهْ يُجَنَّبُ بِتَضَرُّفٍ وَجِبَارَةٍ شَ قَالَ الطَّبِييُّ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ مَا بَعَثَنِي لَيْسَ، وَقَوْلُهُ يَبِيتُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لِامْرِئٍ، وَيُوصِي فِيهِ صِفَةٌ شَيْءٌ وَالْمُسْتَنْتَى خَبَرُهُ قَالَ الْمَطْهَرِيُّ قَيْدُ لَيْلَتَيْنِ تَأْكِيدٌ وَلَيْسَ بِتَحْدِيدٍ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْضَى عَلَيْهِ زَمَانٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ أَقُولُ فِي تَخْصِيصِ لَيْلَتَيْنِ تَسَامُحٌ فِي إِرَادَةِ الْمُبَالِغَةِ أَهْ. قُودُ: (شَرْحًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنَ الْأَخْلَاقِ أَهْ.

قُودُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيُّ فِي فَكِّ أَسَارَى كُفَّارٍ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ كِبَارَةَ كَيْسِيَّةٍ. قُودُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى أَنَّهَا قَدْ تُبَاحُ. قُودُ: (أَيِّ دَائِمًا) أَيُّ فَكَلَامُهُ مِنْ سَلْبِ الْمُعْمُومِ لَا مِنْ عُمُومِ السَّلْبِ. قُودُ: (مَا يَضَرِّحُ بِتَقْيِيدِ الْوَجُوبِ الْخ) مُقْتَضًى أَهْ ش. قُودُ: (بِالْمَخُوفِ) أَيُّ بِعُرُوضِ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ. قُودُ: (بِحَضْرَةِ مَنْ يَبْثُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَاسِبُ مَا الْكَلَامُ فِيهِ مِنْ الْوَصِيَّةِ بِمَعْنَى التَّبَرُّعِ أَهْ رَشِيدِي. قُودُ: (بِحَضْرَةِ مَنْ يَبْثُ الْحَقُّ بِهِ) وَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ أَهْ مُغْنِي أَيُّ إِنْ كَانَ حَقًّا مَالِيًّا كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَقُولُ ظَاهِرُهُ كِفَايَتُهُ وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي لَا يَحْكُمُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ كَالْحَقِّ فَلْيُرَاجَعْ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي الْإِبْصَاءِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ نَعَمْ مِنْ بِإِقْلَامٍ يَتَعَلَّدُ فِيهِ مَنْ يَبْثُ بِالْخَطِّ أَوْ يَقْبَلُ الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى مِنْهُ بِذَيْنِكَ أَهْ. قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ قَوْلُهُ بِإِقْلَامٍ لَوْ قَالَ يَبْلَدٌ لَكَانَ أَوْلَى فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ. قُودُ: (إِنْ تَرْتَّبَ الْخ) أَيُّ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ أَيُّ الْحَقُّ مَنْ يَبْثُ بِقَوْلِهِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ بِهِ مَنْ يَبْثُ بِقَوْلِهِ فَلَا تَجِبُ الْوَصِيَّةُ بِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا لَمْ يَخْشَ مِنْهُمْ كَثَمَانَهُ كَالْوَرِثَةِ وَالْمَوْصَى لَهُمْ أَهْ وَهُوَ حَسَنٌ مُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ. قُودُ: (حَقٌّ عَلَيْهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةٍ وَحَجٍّ أَوْ حَقٌّ لِأَكَمَتَيْنِ كَوَدِيعَةٍ وَمَغْصُوبٍ أَهْ.

قُودُ: (أَوْ ضَيَاعُ الْخ) انْظُرْ إِذْخَالَهُ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَا بِمَعْنَى الْإِبْصَاءِ، وَيَعْرُضُ الْخ أَيُّ فَالْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ مُتَّصِرَةٌ فِيهَا.

أَوْ عِنْدَهُ وَلَا يُكْتَفَى بِعِلْمِ الْوَرِثَةِ أَوْ ضَيَاعِ نَحْوِ أَطْفَالِهِ لِمَا يَأْتِي فِي الْإِبْصَاءِ وَتَحْرُمُ لِمَنْ عُرِفَ مِنْهُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ لَهُ شَيْءٌ فِي تَرَكَةِ أَفْسَدَهَا، وَتُكْرَهُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ جُزْأً مِنْ وَرَثَتِهِ، وَلَا حُرْمَتُ عَلَى مَا يَأْتِي وَأَرَكَاثُهَا مُوصًى وَمُوصًى لَهُ وَمُوصًى بِهِ وَصِيغَةٌ.
وَذَكَرَهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ مُبْتَدَأً بِأَوَّلِهَا؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَقَالَ (تَصِحُّ وَصِيَّةٌ كُلُّ مُكْلَفٍ حُرٌّ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ مُخْتَارٌ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ (وَإِنْ كَانَ) مُفْلِسًا أَوْ سَفِيهًا لَمْ يُخْجَرْ عَلَيْهِ أَوْ (كَافِرًا) وَلَوْ حَرْبِيًّا وَإِنْ أَمِيرٌ وَرَقٌ بَعْدَهَا كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ، وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ إِنْ مَاتَ حُرًّا وَلَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَالِ فِي الْوَصِيَّةِ مُعْتَبَرٌ بِحَالِ الْمَوْتِ وَهُوَ غَيْرُ مَالِكٍ حِينَئِذٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَحَلُّ اعْتِبَارِهِ حِينَئِذٍ فَيَمُنُّ يُتَصَوَّرُ مَلِكُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِكَيْتَهُ بَعِيدٌ، وَذَلِكَ كَمَا يَصْهَرُ سَائِرُ عُقُودِهِ وَالتَّنْظِيرُ فِي هَذِهِ أَخْذًا مِنْ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا زِيَادَةُ الْأَعْمَالِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ لَا عَمَلَ لَهُ بَعْدَهُ يُرَدُّ بِأَنَّ الْمُنْتَظَرِ إِلَيْهِ فِيهَا بِطَرِيقِ الذَّاتِ كَوْنِهَا عَقْدًا مَالِيًّا لَا خُصُوصَ ذَلِكَ، وَمَنْ تَمَّ صَحَّتْ صِدْقَتُهُ وَعَقْدُهُ وَيَأْتِي فِي الْوَدْعَةِ أَنَّ

• فَوَدَّ: (وَعِنْدَهُ) لَمَلُّ الْمُرَادِ بِهِ نَحْوُ الْوَدِيعَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ ضَيَاعِ الْخ) هَذَا اسْتَطْرَادِيٌّ وَإِلَّا فَالْكَلَامُ فِي الْوَصِيَّةِ بِمَعْنَى التَّبَرُّعِ لَا الْإِبْصَاءَ عِبَارَةٌ سَمَّيْنَاهُ قَوْلُهُ أَوْ ضَيَاعِ الْخ انْظُرْ إِذْخَالَهُ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ لَا بِمَعْنَى الْإِبْصَاءِ اهـ. • فَوَدَّ: (نَحْوِ أَطْفَالِهِ) أَيِ كَالْمَجَانِينِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَتَحْرُمُ) أَيِ مَعَ الصَّحَّةِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (إِنْ حَرَفَ الْخ) وَكَذَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمَوْصَى لَهُ يَضُرُّ الْمَوْصَى بِهِ فِي مَغْصَبَةِ فَتَحْرُمُ الْوَصِيَّةُ وَتَصِحُّ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَتُكْرَهُ الْخ) أَيِ فَالْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ مُتَصَوِّرَةٌ فِيهَا اهـ سم. • فَوَدَّ: (مُتَّبِعًا الْخ) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ. • فَوَدَّ: (مُخْتَارٌ الْخ) نَفَثَ ثَانِي لِمُكْلَفٍ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ الْقَوْلِ بِمَدَمُ تَكْلِيفِ الْمُكْرَهَةِ الْمُتَصَوِّرِ فِي الْأَصُولِ اهـ. وَفِي الْبَحْثِ مِمَّنْ عَنِ الْعَنَانِي لَا يُغْنِي عَنْهُ التَّكْلِيفُ؛ لِأَنَّ الْمُكْرَهَةَ مُكْلَفٌ عَلَى الصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَا فِي جَمْعِ الْجَوَابِعِ وَلَوْ سَكَتَ عَنْهُ لَافْتَضَى صِحَّةَ وَصِيَّةِ الْمُكْرَهَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ اهـ أَقُولُ هَذَا هُوَ الرَّاجِعُ. • فَوَدَّ: (هَذَا الْوَصِيَّةِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْقِيُودِ الثَّلَاثَةِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لَمْ يُخْجَرْ عَلَيْهِ) أَيِ وَسَيَّاتِي الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ اهـ سم. • فَوَدَّ: (وَرَقٌ بَعْدَهَا) زَادَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى وَمَالَهُ عِنْدَنَا بِالْأَمَانِ كَمَا بَخَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمَالُهُ أَيِ وَالْحَالُ وَقَوْلُهُ عِنْدَنَا بِالْأَمَانِ احْتَرَزُوا بِهِ عَمَّا لَوْ كَانَ مَالُهُ بَدَارِ الْحَرْبِ وَبَقِيَ فِيهَا اهـ. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ إِنْ مَاتَ حُرًّا) جَزَمَ بِهِ النِّهَايَةُ. • فَوَدَّ: (مَحَلُّ اخْتِيَارِهِ) أَيِ الْمَالِ فِي الْوَصِيَّةِ حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ الْمَوْتِ وَقَوْلُهُ فَيَمُنُّ الْخ خَيْرٌ مَحَلُّ الْخ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ صِحَّةَ وَصِيَّةِ الْكَافِرِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَالتَّنْظِيرُ فِيهِ. • فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيِ الْوَصِيَّةِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْكَافِرِ وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ أَيِ الْمَوْتِ. • فَوَدَّ: (وَمَنْ تَمَّ صَحَّتْ الْخ) عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ أَنَّهُ يُجَازَى عَلَيْهَا فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ كَانَ الْمَوْصَى بِهِ لَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَوْصَى لَهُ إِلَّا بِالْقَبُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ اهـ ع ش أَقُولُ وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ يُجَازَى عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ أَيْضًا بِتَرْكِ عَذَابٍ بَعْضِ مَعَاصِيهِ الْفُرُوعِيَّةِ أَوْ تَخْفِيفِهِ. • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي الْخ) كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ.

• فَوَدَّ: (لَمْ يُخْجَرْ عَلَيْهِ) وَسَيَّاتِي الْمَخْجُورُ.

وصية المرتد موقوفة وسُجِّلَ الحد المحجور عليه بسفهِه أيضاً لكن صُرح به ليُبين ما فيه من الخلاف الذي لا يأتي في غير المحجور وإن أتى فيه خلاف آخر مخرج من الخلاف في أنه هل يعود الحَجْرُ بطُرُو السفه من غير حَجْر حاكم أو لا ؟ فقال (وكذا محجور عليه بسفهِه على المذهب) لصحة عبارته ومن ثم نَقَدَ إقراره بعقوبة وطلاقة واحتياجه للثواب (لا مجنون ومُفْسى عليه وصبي) إذ لا عبارة لهم بخلاف السكران وإن لم يكن له تمييز كما يُعلم مما يأتي في الطلاق (وفي قول نصيحه من صبي مُتَمَيِّز) لأنها لا تُزيل الملك حالاً، ويُجاب بأنه لا نظَرُ لذلك مع فساد عبارته حتى في غير المال (ولا رقيق) كله عندها ولو مكاتباً لم يَأْذَن له سيده لعدم ملكه أو أهليته (وقيل إن عتق) بعدها (ثم مات صححت) منه، ويُردُّ بنظير ما مرَّ في المُتَمَيِّز أما المُبْعَضُ فتَصِحَّحَ بما ملكه ببعضه الحُرُّ إلا بالعتق كما قاله جمع؛

• فَوَدَّ: (وسُجِّلَ الحد) أي الضمني للموصي. • فَوَدَّ: (وإن أتى فيه) أي في غير المحجور.
• فَوَدَّ: (خلاف آخر إلخ) عبارة الدميِّ واحترز عن السفه الذي لم يَحْجُرْ عليه الحاكم فإنها تصحُّ منه على الأصح كسائر تصرفاته إلا على قول إن الحَجْرَ يعود بنفس التَّيْذِيرِ إذا بَلَغَ رَشِيداً من غير تَوْقُفٍ على حُكْمٍ فيكون كالمحجور عليه اهـ. رَشِيدِي أقول يُنافيه قول المُغْنِي والنهاية فالسفيه بلا حَجْرٍ تصحُّ وصيته جَزْماً اهـ. • فَوَدَّ: (مخرج) أي من الأصحاب لا منصوص من الإمام. • فَوَدَّ: (هل يعود إلخ) الرَّاجِحُ أنه لا يعود بدون حَجْرٍ الحاكم اهـ ش. • فَوَدَّ: (بطرُو السفه) أي على مَنْ بَلَغَ رَشِيداً.
• فَوَدَّ: (فقال إلخ) عَطَفَ تفصيل على قوله: (صرح إلخ).
• فَوَدَّ (سني): (بسفيه) خَرَجَ به حَجْرُ الفليس فتَصِحَّحَ الوصية معه جَزْماً مُغْنِي وِنهاية. • فَوَدَّ: (وطلاقة) عَطَفَ على إقراره، ويَحْتَمِلُ عَطْفُهُ على عقوبة كما هو صريح صنيع النهاية.
• فَوَدَّ (سني): (لا مجنون) أي ومعتوه ومُبَرَّسَمَ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ (سني): (ومُفْسى عليه) واستثنى الزركشي منه ما لو كان سببه سُكْراً عَصَى به، وكلامه مُنْتَظِمٌ فتَصِحَّحَ وصيته اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بخلاف السكران) أي المُتَعَدِّي فتَصِحَّحَ وصيته مُغْنِي وسَمَّ وع ش. • فَوَدَّ: (لأنها) أي الوصية وكذا ضمير عندها. • فَوَدَّ: (كله) أي وسَيَاتِي المُبْعَضُ. • فَوَدَّ: (لم يَأْذَن له سيده) أما إذا أذن له سيده فتَصِحَّحَ وصيته لصحة تبرُّعه بالإذن مُغْنِي وِنهاية وسَمَّ قال ع ش قوله إذا أذن له أي للمكاتب كتابةً صحيحةً اهـ. • فَوَدَّ: (لنعم ملكه) لعله في رقيق غير مكاتب وقوله أو أهليته في المكاتب كما يدلُّ عليه قول شرح المنهَج أو ضفِّيه اهـ. • فَوَدَّ: (إلا بالعتق) وفقاً لِشَيْخِ الإسلام وخِلافاً لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي وسَمَّ حَيْثُ قالوا: وَاللَّفْظُ لِلْمُغْنِي والذي يَظْهَرُ كما

• فَوَدَّ: (بخلاف السكران) أي المُتَعَدِّي. • فَوَدَّ: (لم يَأْذَن له سيده) أفهم صححتها إذا أذن، وهو ظاهر كسائر تبرُّعاته المأذون فيها. • فَوَدَّ: (إلا بالعتق إلخ) المُتَجَّه الصَّحَّةُ بالعتق أيضاً؛ لأن الرُّقَّ يزول بالموت الذي هو وثق حصول العتق فهو من أهل الولاء حَيْثُ لا يُقال لا بُدَّ أن يكون من أهل ذلك التصرُّف عند الوصية؛ لأننا نقول لو صحَّ ذلك ما صحَّت وصية المحجور بسفه قَلْباً مُلِّمٌ.

لأنه ليس من أهل الولاء. (وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية) ولا مكرورها أي لذاته لا لعارض كما يُعلم مما يأتي في التذير فيهما، وكذا إذا أوصى لغير جهة يُشترط عدم المعصية والكرهية أيضًا، ومن ثم بطلت لكافر بنحو مسلم أو مُضحف، وكان وجه اقتصاره على الأولى كثرة وقوعها وقصدها بخلاف غير الجهة وشمل عدم المعصية القرية كبناء مسجد ولو من كافر ونحو قبة على قبر نحو عالم في غير مُسبلة وتسوية قبره ولو بها لا بنائه ولو بغيرها للثني عنه وفي زيادات المبادئ لو أوصى بأن يُدفن في بيته بطلت الوصية ولعله بناء على أن الدفن في البيت مكروه، وليس كذلك، والمباحة كفك أسارى كُفار ميتا وإن أوصى به ذمي وإعطاء غني وكافر وبناء رباط ليزول أهل الذمة أو سُكناهم به، وإن سناه كنيسة ما لم يأت بما يذل على أنه للتعبد وحده.....

قال شَيْخِي الصَّحَّة؛ لأن الرُّقَّ يَنْقَطِعُ بِالْمَوْتِ، والعنق لا يكون إلا بعده اهـ. قُود: (لأنه ليس) أي البُغْض. قُود: (أي لذاته) أي ما ذُكِرَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَالْكَرَاهَةِ وَقَوْلُهُ لَا لِعَارِضٍ كَيْتَبَ الْعِنَبِ وَالرُّطْبِ لِعَارِضٍ الْخَمْرُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ اتِّخَاذُهُ خَمْرًا وَمَكْرُوهٌ حَيْثُ تَوَقَّعَهُ فَتَصِيحُ الْوَصِيَّةِ اهـ ع ش. قُود: (فيهما) أي المعصية والمكروه. قُود: (بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كَيْتَبَهُ مِنْهُ سَمَ وَجَبَرِيٍّ زَادَ الْأَوَّلُ، وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية وإن أسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حيث كان مذهبًا اهـ ويوافقه قول ع ش قوله أو مُضَحِّفٍ أي إذا بقي على الكفر لموت الموصي اهـ. قُود: (على الأولى) أي الجهة العامة وقوله كثرة وقوعها أي الأولى أي وقوع الوصية عليها. قُود: (ونحو قبة) عبارة النهاية القباب والقناطر اهـ. قُود: (قبر نحو عالم) عبارة النهاية والمغني قُبُورُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ اهـ. قُود: (وتسوية قبره ولو بها) خالفه النهاية هنا وقال ع ش والمُعْتَمَدُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْجَنَائِزِ اهـ أي من جواز الوصية لتسوية وصارة قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الْمُسَبَّلَةِ. قُود: (وليس كذلك) أي فتصيح الوصية اهـ ع ش. قُود: (والمباحة) عطف على القرية اهـ ع ش ثم قوله ذلك إلى المتن في المغني. قُود: (كفك أسارى إلخ) سيأتي تخصيصه بالمُعْتَمَدِينَ اهـ ع ش. قُود: (وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بمُعْتَمَدِينَ. قُود: (ما لم يأت إلخ) أي فلا تصيح الوصية اهـ ع

قُود: (لأنه ليس من أهل الولاء) قد يقال الرُّقُّ يزول بالموت الذي هو وقت العنق فهو من أهل الولاء عند العنق فالمتجه صحتها بالعنق أيضًا كما مرَّ وهل يجري ذلك في المُكَاتِبِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ. قُود: (بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كَيْتَبَهُ مِنْهُ، وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية وإن أسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حيث كان مذهبًا. قُود: (ولو بغيرها) خولف فيه م ر. قُود: (وكافر) شامل للحرابي ولا ينافيه قوله الاتي أهل حرب؛ لأن صورته أنه عتبر بأهل حرب الدال على قصد جهة الجراءة المعصية، وقضية ذلك أنه لو عتبر هنا بكافر كاته. قُود: (وإن سناه كنيسة) اعتمد م ر وقوله أو مع نزول اعتمد اهـ ع ر.

أو مع نزول المازة على الأوجه أما إذا كانت معصية فلا تصح من مسلم ولا كافر (كجمارة) أو ترميم (كنيسة) للتعبيد وكتابة نحو تورا وعلم محرم وإعطاء أهل حرب أو ردة ووقود كنيسة بقصد تعظيمها لا نفع مقيم بها أي لغير تعبد فيما يظهر واختار جمع المنع مطلقاً.
(تنبيه) وقَعَ لشيخنا في شرح الروض أنه علَّلَ صحتها بقك الكفار من أسرونا بأن الوصية لأهل

ش. فود: (أو مع نزول المازة) اعتمدَه المُغني أيضاً قال ع ش ومنه الكنائس التي في جهة بيت المقدس التي ينزلها المازة فإن المقصود بينائها التعبد ونزول المازة طارئ اه. فود: (على الأوجه) أي تغليبا للحرمة اه. مُغني. فود: (أما إذا كانت معصية) أي أو مكروهاً أخذاً بما مرّ اه. ش. فود: (من مسلم) بل قيل إن الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ولا تصح أيضاً ببناء مؤذيع لبعض المعاصي كالخمارة اه. مُغني.

فود (سني): (كجمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بجمارة الكنيسة للجهة العامة إلا أن يجمل نظيراً، أو يقال أراد بالجهة العامة ما ليس شخصاً معيناً بدليل المبالغة أو يقال هي جهة عامة باعتبار المتبوع بها فإنه غير معين.

(تنبيه) يتبادر أن حقيقة الكنيسة ما هي للتعبد وقضية ذلك حملها على ذلك عند الإطلاق حتى لو أوصى لكنائس ببلد كذا وجهلنا حالها هل هي للتعبد أو لا حكم بطلان الوصية، فإن تبين أنها ليست للتعبد تبطل صحتها اه. سم. فود: (وكتابة نحو تورا الخ) عبارة المُغني وكتابة التورا والإنجيل وقرائتهما وكتابة كتب الفلسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة اه. زاد النهاية وقراءة أحكام شريعة اليهود والتصارى اه. قال ع ش قوله وكتابة التورا والإنجيل أي ولو غير مبذلين؛ لأن فيه تعظيماً لهم اه. فليراجع. فود: (أهل حرب أو ردة) بخلاف أهل الذمة نهاية وسم. فود: (بقصد تعظيمها) أو لا بقصد شيء اه. سيد عمر عبارة ع ش وزجّع في ذلك إله أي الموصي فإن لم يعلم منه شيء عمل بالقرائن فإن لم تظهر قرينة بطلت عملاً بالظاهر، والأصل من أن الوصية لها لتعظيمها اه. وقد مرّ عن سم ما يوافقه. فود: (لا نفع الخ) أي لا بقصد نفع مقيم بها إقامة لغير تعبد فإنها تصح بهذا القصد اه. كزدي. فود: (مطلقاً) أي قصد تعظيمها أو نفع المقيم بها لغير تعبد. فود: (صحتها) أي الوصية

فود في (سني): (كجمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بجمارة الكنيسة للجهة العامة إلا أن يجمل نظيراً، أو يقال أراد بالجهة العامة ما ليس شخصاً معيناً بدليل المبالغة أو يقال هي جهة عامة باعتبار المتبوع فإنه غير معين.

(تنبيه) يتبادر أن حقيقة الكنيسة ما هي للتعبد وقضية ذلك حملها على ذلك عند الإطلاق حتى لو أوصى لكنائس ببلد كذا وجهلنا حالها هل هي للتعبد أو لا حكم بطلان الوصية فإن تبين أنها ليست للتعبد تبطل صحتها اه. سم. فود: (وكتابة التورا الخ) عبارة المُغني وكتابة التورا والإنجيل وقرائتهما وكتابة كتب الفلسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة اه. زاد النهاية وقراءة أحكام شريعة اليهود والتصارى اه. قال ع ش قوله وكتابة التورا والإنجيل أي ولو غير مبذلين؛ لأن فيه تعظيماً لهم اه. فليراجع. فود: (أهل حرب أو ردة) بخلاف أهل الذمة نهاية وسم. فود: (بقصد تعظيمها) أو لا بقصد شيء اه. سيد عمر عبارة ع ش وزجّع في ذلك إله أي الموصي فإن لم يعلم منه شيء عمل بالقرائن فإن لم تظهر قرينة بطلت عملاً بالظاهر، والأصل من أن الوصية لها لتعظيمها اه. وقد مرّ عن سم ما يوافقه. فود: (لا نفع الخ) أي لا بقصد نفع مقيم بها إقامة لغير تعبد فإنها تصح بهذا القصد اه. كزدي. فود: (مطلقاً) أي قصد تعظيمها أو نفع المقيم بها لغير تعبد. فود: (صحتها) أي الوصية

الحرب جائزة، فالأسارى أولى ثم ناقضه بعد بقوله في شرح صحتها لحربي وموتد والكلام في المتيين فلا يصح لأهل الحرب والرذة، ويجاب بأن مراده بأهل الحرب في الأول ما صدقه أي جماعة متعين منهم فلا ينافي كلامه آخرًا كما دل عليه تقريره المذكور فيه.

(أو أوصى (لشخصي) واحد أو متعدّد (فالشرط أن) يكون متعينًا كما بأصله أي ولو بوجه لما يأتي في إن كان يبطئها ذكر واكتفي عنه بما بعده خلافاً لمن اعترضه؛ لأنّ المتبهم كأحد الرجلين لا يتصور له ما دام على إبهامه الملك الذي نحن فيه، وهو ما يحصل بعقد مالي، وإنما صغ أعطوا هذا أحدهما؛ لأنه تفويض لغيره وهو إنا يعطى متعينًا، ومن ثمّ صغ قوله يؤكّله به لأحدهما وأن يكون ممن يؤكّن أن (يتصور له الملك) حال الوصية كما سيصرّح به في الحمل، ومن ثمّ لو أوصى لحمل سيحدث.....

وقوله بفك الخ متعلّق بضمير المضمر، وقد مرّ ما فيه غير مرّة. فود: (والكلام الخ) مقول القول وقوله في المتين أي الحربي والموتد المتين. فود: (أي جماعة الخ) بالجرّ تفسير لأهل الحرب المذكور في أول كلام شرح الرّوض. فود: (فلا ينافي) أي كلام شرح الرّوض أولاً. فود: (كما دل عليه) أي ذلك المراد وقوله المذكور فيه أي في كلامه آخرًا بقوله فلا يصح الخ هذا ما ظهر لي في حلّ عبارته لكن يرد عليه أنه كان المناسب حينئذ تقديم ذلك على قوله فلا ينافي الخ إلا أن يقال تأخيرها إلى هنا للاختصار بالإضمار في قوله فيه. فود: (أو أوصى) إلى قوله إلا أن يفرّق في النهاية لإلا قوله خلافاً لمن اعترضه. فود: (أن يكون متينًا) أي وعدم المصلحة له مغي، وقد أفاده أيضاً الشارح والنهاية بقوليهما السابق، وكذا لو أوصى لغير جهة الخ. فود: (ولو بوجه) أي ولو كان التّعين بوجه. فود: (لما يأتي الخ) تغليل للغاية. فود: (واكتفي منه) أي عن قوله أن يكون متينًا اه. ع ش. فود: (بما بعده) أي بقوله أن يتصور له الملك. فود: (اعترضه) أي المتن. فود: (لأن المتبهم الخ) توجية لكفاية ما ذكره عمّا حذفه واستلزامه له. فود: (وهو) أي الملك الخ. فود: (بعقد مالي) قد ينافيه قوله الآتي بإلزام. فود: (صغ أعطوا) أي صحت الوصية بلفظ أعطوا الخ. فود: (وهو) أي الغير. فود: (وأن يكون الخ) عطف على قوله أن يكون متينًا. فود: (كما يصرّح به) أي بقيد حال الوصية. فود: (ومن ثمّ) أي

بخلاف أهل الذمة كذا بخط شيخنا بهامش المحلّي وسباني وفي شرح المنهج بعد قوله وتصح لكافر ولو حربياً وموتد الخ ما نصّه أما لو أوصى لمن يرتد أو يحارب أو يقتله أو يقتل غيره عدواناً فلا يصح؛ لأنها مغبية اه وبقي ما لو أوصى لزيد الكافر أو الحربي أو المرتد، ويحتمل البطلان أيضاً إذ وصفه بما ذكر يجمّله منظوراً إليه، وهو مغبية وأي فرق بين قوله أهل الحرب أو أهل الرذة وقوله لزيد الكافر أو الحربي أو المرتد ولا ينافي ذلك ما سباني من صحتها لقاطع الطريق لجواز أنه مصور بمن لم يوصف بقطع الطريق، ويحتمل الصحة كما يشير به تغييرهم للبطلان بمن يرتد الخ دون التغير بالمرتد الخ.

بَطَلْتُ وَإِنْ حَدَثَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ وَتَمْلِكُ الْمَعْدُومَ مُتَعْتِقٌ وَلَئِنَّهُ لَا مُتَعَلِّقٌ
لِلْعَقْدِ فِي الْحَالِ فَأَشْبَهَ الْوَقْفَ عَلَى مَنْ سَيُؤَدُّ لَهُ، وَقَدْ صَرَحُوا بِذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ بِقَوْلِهِمْ لَوْ
أَوْصَى لِمَسْجِدٍ سَيَبْنِي بَطَلُ أَيِّ وَإِنْ بُنِيَ قَبْلَ مَوْتِهِ فَقَوْلُ جَمْعِ حَالِ مَوْتِ الْمُوصِي فِيهِ إِيهَامٌ
بِإِثْبَاتِ أَوْ مُعَاقَدَةِ وَلِيِّ، فَخَرَجَ الْمَعْدُومُ وَالْمَيْتُ وَالْبَهِيمَةُ فِي غَيْرِ مَا يَأْتِي نَعْمَ، إِنْ جُعِلَ الْمَعْدُومُ
تَبَعًا لِلْمَوْجُودِ كَانَ أَوْصَى الْأَوْلَادِ زَيْدُ الْمَوْجُودِينَ وَمَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ صَحْتُ لَهُمْ
تَبَعًا كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْوَقْفِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْوَصِيَّةِ أَنْ يُقْصَدَ بِهَا مُعَيَّنٌ مَوْجُودٌ بِخِلَافِ
الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ لِلدَّوَامِ الْمُقْتَضِي لِشُؤْلِهِ لِلْمَعْدُومِ ابْتِدَاءً. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ اعْتَمَدَ الْقِيَاسَ، وَأَيَّدَهُ
بِقَوْلِ الرُّوضَةِ الْأَوْلَادُ وَالذُّرُوءُ وَالتَّسْلُ وَالْعَقَبُ وَالْعَتَرَةُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْوَقْفِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ لِمَا
يَأْتِي أَنَّ الْمَلِكَ ثُمَّ نَاجِزٌ وَهَذَا مُتَنْظَرٌ فَلِذَا كَفَتْ التَّبَعِيَّةُ فِي التَّاجِرِ فَأَوْلَى فِي الْمُتَنْظَرِ، وَلَا يُنَافِيهِ
تَمْلِيلُ الرَّافِعِيِّ الْآتِي لِمَا عَلِمْتُ أَنَّ التَّمْلِيكَ فِيهَا لَا يَتَّصِلُ بِهِ أَثَرُهُ فَلَمْ تُضَرَّ التَّبَعِيَّةُ فِيهِ وَجَمَعَا

مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِحَالِ الْوَصِيَّةِ لَا الْمَوْتِ. فَوُدَّ: (بَطَلْتُ) اعْتَمَدَ الْمُعْنَى أَيْضًا. فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ
الْوَصِيَّةِ تَمْلِكُ الْخُ تَغْلِيلٌ لِلْبُطْلَانِ. فَوُدَّ: (وَلِأَنَّهُ) أَيِ الشَّأْنِ. فَوُدَّ: (وَقَدْ صَرَحُوا بِذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ
إِلخ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَتَمِّهِمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ مَعَ أَنَّهُ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي الشَّامِلِ الصَّغِيرِ عَلَى
الِإِطْلَاقِ عِبَارَتُهُ لَا لِأَخِي الْعَبْدَيْنِ أَيِ فَلَا يَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لَهُ وَمَنْ سَيُوجَدُ أَحَدُ رَشِيدَيْ. فَوُدَّ: (فَقَوْلُ جَمْعِ
إِلخ) تَبَعُهُمُ الْمُعْنَى. فَوُدَّ: (فِيهِ إِيهَامٌ) أَيِ إِيهَامٌ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُهُ وَقَدْ وَصِيَّ أَحَدُ رَشِيدَيْ عِبَارَةً
الْكُزْدِيِّ أَيِ إِيهَامٌ أَنَّهَا تَصِحُّ لِمَسْجِدٍ سَيَبْنِي أَوْ لِحِمْلٍ سَيَحْدُثُ وَهُوَ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لَهُمْ أَحَدٌ.
فَوُدَّ: (بِإِثْبَاتِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَلِكِ أَحَدُ سَم. فَوُدَّ: (وَالْمَيْتُ) وَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ التَّيْمُنِ أَنَّهُ لَوْ
أَوْصَى بِمَاءٍ لِأَوَّلَى النَّاسِ بِهِ، وَهُنَاكَ مَيِّتٌ قُدِّمَ عَلَى الْمُتَجَسِّسِ وَالْمُخْبِرِ الْحَيِّ عَلَى الْأَصَحِّ هَذِهِ فِي
الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ وَصِيَّةٌ لِمَيِّتٍ بَلْ لِوَارِثِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى أَثَرَهُ أَحَدُ مُعْنَى. فَوُدَّ: (صَحْتُ الْخُ) مُعْتَمَدٌ
أَحَدُ ش. فَوُدَّ: (لَهُمْ تَبَعًا) الْأَوَّلَى تَبَعًا لَهُمْ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. فَوُدَّ: (الْأَوْلَادُ الْخُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ عَلَى مَا
ذَكَرْنَا فِي الْوَقْفِ وَالْجُمْلَةُ مَقُولُ الْقَوْلِ ع ش وَكُزْدِي. فَوُدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) أَيِ الْقِيَاسُ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ
الْآتِي وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ ثُمَّ أَيِ فِي الْوَقْفِ، وَقَوْلُهُ هُنَا أَيِ فِي الْوَصِيَّةِ. فَوُدَّ: (مُتَنْظَرٌ) أَيِ إِلَى الْمَوْتِ.
فَوُدَّ: (الْآتِي) أَيِ آتِيًا. فَوُدَّ: (لِمَا عَلِمْتُ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِهِ لَا يُنَافِيهِ. فَوُدَّ: (لَا يَتَّصِلُ بِهِ) أَيِ
بِالتَّمْلِيكِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَثَرِهِ وَضَمِيرُ فِيهِ. فَوُدَّ: (أَثَرُهُ) وَهُوَ تَمْلِكُ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَوْصَى بِهِ.
فَوُدَّ: (وَجَمَعَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَعْضُهُمْ.

فَوُدَّ: (بِإِثْبَاتِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَلِكِ. فَوُدَّ: (إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْوَصِيَّةِ الْخُ) إِنْ أَرَادَ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ
الْوَصِيَّةِ مَا ذَكَرَ أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا كَذَلِكَ فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ مَا عَدَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عُلْيَةَ وَقُوعِ
الشَّيْءِ لَا يُنَافِيهِ وَقُوعُ غَيْرِهِ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ، وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهَا دَائِمًا لَا تَقَعُ إِلَّا كَذَلِكَ فَهَذَا بَعْدَ
تَسْلِيمِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ خِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ وَقُوعِ الشَّيْءِ لَا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِهِ.

اعتمدوا الفرق فقالوا لأنها للتثليلك وتمليك المعدوم مُنتَبِع كما صرح به الزافعي تعليلاً للمذهب من بطلان الوصية لما سَخِمَ له هذا المرأة، واستدل بعضهم لذلك بقول البيان لو أوصى لعقب زيد فمات الموصي، ثم زهد فالوصية لولده أو لأولاد زيد صُرف للموجودين يوم الوصية دون من يولد له بعده اهـ وفي فرقه بين العقب والأولاد نظراً وعلى ما قاله أولئك من البطلان فالذي يظهر بطلان الوصية في التصيف قياساً على ما يأتي في الوصية لزيد والجدار أو نحوه بما لا يوصف بالملك، ولا شك أن من سيحدث من ذلك فإتاء بعضهم بالغاء ذكرهم وصحتها بالكل للموجودين غير صحيح وتخريجها على الوصية للأقارب وقلنا لا تدخل وزنته فاسد؛ لأنه ثم لم يذكر الورثة حتى يُوزع عليهم فكانهم لم يذكروا، ومن ثم لو قلنا بدخولهم بطل في نصيبهم، ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته ليكنه استدلال بما لا ينهض ولا ينافي البطلان صحة الإيصاء على أطفاله الموجودين ومن سيولد له أخذاً منها قيل أن الشافعي رضي الله عنه فعل ذلك في وصيته؛ لأنه لا تملك هنا بخلافه فيما مر وأورد عليه صحتها مع عدم ذكر جهة ولا شخص كأوصيت بثلاث مالي، ويصرف للفقراء والمساكين أو بثلاثة لله ويصرف في وجوه البر، ويجاب بأن من شأن الوصية أن يُقصد بها أولئك فكان إطلاقها

فرد: (اختلوا الفرق) ضيف اهـ ش. فرد: (كما صرح به) أي بذلك التثليل. فرد: (لذلك) أي للفرق. فرد: (لوليه) أي الموجود يوم الوصية والمحدث بعده. فرد: (أو أولاد زيد) عطف على قوله لعقب زيد سم. فرد: (وعلى ما قاله إلخ) أي المزجج. فرد: (من ذلك) خبران والإشارة لما لا يوصف بالملك. فرد: (ذكرهم) لأولى الأفراد. فرد: (وتخريجها) مبتدأ خبره قوله فاسد، والضمير راجع إلى الوصية للموجودين ومن سيحدث. فرد: (لأنه) أي الموصي ثم أي في الوصية للأقارب وقوله فكانهم أي الورثة لم يذكروا أي لا صراحة ولا ضمناً. فرد: (ولا ينافي البطلان) أي على ما قاله الجنب المتقدم المزجج. فرد: (بما ذكرته) أي ببطلان الوصية في التصيف. فرد: (وأورد عليه) أي المصنف أي ما اقتضاه تقسيمه أنه لا بد من ذكر الموصى له مئتي أو عاماً اهـ مغني عبارة الكردني أي على المتن كان وجه الإيراد أنه لما ذكر الجهة والشخص توهم عدم الصحة بغير ذكر واحد منهما مع صحتها بدون ذكرهما اهـ. فرد: (ويصرف إلخ) أي فإنه يصح مع عدم ذكر مصرف ويصرف للفقراء إلخ اهـ ش. فرد: (في وجوه البر) أي ولا يختص بالفقراء والمساكين اهـ ش. فرد: (ويجاب إلخ) في هذا الجواب ما لا يخفى اهـ سم. فرد: (أولئك) أي الفقراء والمساكين ووجوه البر اهـ ش.

فرد: (أو لأولاد) عطف على لعقب. فرد: (وأورد عليه إلخ) أقول إنما يشبه هذا الإيراد لو شرط المصنف لصحتها ذكر الجهة أو الشخص، وليس كذلك بل إنما ذكر شرط الجهة إن وقعت الوصية لها والشخص إن وقعت الوصية له وهذا لا ينافي جواز الوصية من غير ذكر واحد منهما فليتأمل. فرد: (ويجاب إلخ) في هذا الجواب ما لا يخفى.

بمنزلة ذكرهم فيه ذكر جهة صفتا، وبهذا فازقت الوقف فإنه لا بُد فيه من ذكر المصريف، وسيأتي صحتها بغير المملوك، وليس قضية المتني هنا خلاف ذلك خلافاً لمن زعمه لما يأتي من الفرق الواضح بين الوصى به وله.

(فرغ): صرح الصيغري وصاحب التنبيه وتبعهم ابن الرفعة والقشولوي ولم يُباليا باقتضاء كلام الزافعي خلافه بأنه يصح تعليق الوصية بالشرط في الحياة أو بعد الموت كأوصيت بكذا له إن تزوج بنتي أو رجع من سفره أو إن ميت من مرضي هذا أو إن شاء زهد فشاء أو إن ملكت هذا فملكه، وصرح الماوردي بقبولها للتعليق بأن يُدخل الأداة على أصل الفعل وللشرط بأن يجزئ بالأصل، ويشترط فيه أمراً آخر حيث قال لو أوصى بعقها على أن لا تزوج عتقت على الشرط فإن تزوجت لم يطل العتق والتكاح؛ لأن عدم الشرط يمنع إمضاء الوصية ونفوذ العتق بمنع الرجوع فيه لكن يُرجع عليها بقيمتها تكون ميراثاً وإن طلقها الزوج، ولو أوصى لأُم ولديه بالف على أن لا تزوج أعطيتها فإن تزوجت استرجعت منها بخلاف العتق اهـ. وبه يُعلم أنه لو

- فود: (فإنه لا بُد فيه إلخ) هذا هو الحكم والمطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها اهـ سم.
- فود: (وسيأتي صحتها إلخ) كانه دفع به ما يتوهم من قول المصنف أن يتصور له الملك من عدم صحتها بغير المملوك اهـ رشدي. • فود: (خلاف ذلك) الإشارة راجعة إلى الصحة اهـ سم.
- فود: (بالشرط في الحياة أو بعد الموت) أي يتجدد أمر في حياة الموصي أو بعد موته وبهذا ظهر أن الواو لا موقع لها. • فود: (كأوصيت إلخ) هذه الأمثلة كل منها يصح مثلاً للشرط في الحياة والشرط بعد الموت إلا قوله أو إن ميت من مرضي هذا فلا يصح مثلاً لواجب منهما، وقوله أو إن ملكت إلخ فمختص بالشرط في الحياة ثم قوله فشاء في المثال الرابع وقوله فملكه في المثال الخامس لا مدخل لهما في التمثيل، ولا يظهر لتخصيص هذين المثالين بذكر تحقق الشرط دون ما قبلهما فائدة تأمل.
- فود: (بأن يُدخل الأداة إلخ) أي كالأمثلة المارة آنفاً. • فود: (وللشرط) عطف على قوله للتعليق.
- فود: (بأن يجزئ بالأصل إلخ) أي كالأمثلة الآتية آنفاً. • فود: (حيث قال) أي الماوردي.
- فود: (عتقت) أي بمجرّد الموت والقبول وقوله على الشرط يعني مع رعاية شرط عدم الزوج.
- فود: (لأن عدم الشرط إلخ) أي بالزوج مع قوله ونفوذ العتق إلخ نشر على ترتيب اللف، فالأول علة لقوله على الشرط والثاني علة لقوله فإن تزوجت لم يطل إلخ. • فود: (يمنع الرجوع فيه) أي في العتق بالطلاق. • فود: (لكن يرجع إلخ) ببناء المفعول وقوله وإن طلقها إلخ غاية. • فود: (ولو أوصى إلخ) عطف على لو أوصى إلخ. • فود: (أعطيتها) ببناء المفعول وكذا قوله استرجعت. • فود: (وبه يُعلم إلخ) أي بما قاله الماوردي.

• فود: (فإنه لا بُد فيه إلخ) هذا هو الحكم والمطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها. • فود: (خلاف ذلك) الإشارة راجعة إلى الصحة.

أَوْصَى لِفُلَانٍ بَعَيْنٍ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ الْبُلُوغِ فَهِيَ لِوَارِثِيهِ أَوْ بَعَيْنٍ إِنْ بَلَغَ وَبِمَنْفَعَتِهَا قَبْلَ بُلُوغِهِ صَحَّ، وَعَمِلَ بِشَرْطِهِ نَعَمْ، لَا بُدَّ مِنَ الْبُلُوغِ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ فِي مَتْنِي أَوْ إِنْ دَخَلَتِ الدَّارُ أَوْ شِفَتْ فَأَنْتَ مُذَيَّرٌ أَوْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي لَا بُدَّ مِنَ الدُّخُولِ أَوْ الْمَشِيْقَةِ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ كَسَائِرِ الصُّفَاتِ الْمُعْلَقَةِ عَلَيْهَا فَإِنْ دَخَلَ أَوْ شَاءَ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ فَلَا تَذْيِيرَ وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّ التَّذْيِيرَ لَهُ أَحْكَامٌ خَاصَّةٌ بِهِ فِي الْحَيَاةِ فَاشْتَرَطَ لِتَحَقُّقِهَا وَجُودَ الْمُعْلَقِ بِهِ فِي الْحَيَاةِ لِتُعْلَمَ وَالْوَصِيَّةُ لَا يَتَّبِثُ لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ شَيْءٌ قَبْلَ الْمَوْتِ لِجَوَازِ الرُّجُوعِ عَنْهَا بِالْقَوْلِ فَلَمْ يُحْتَاجْ لَوْجُودَ الْمُعْلَقِ بِهِ فِي الْحَيَاةِ بَلْ لَا يُغْتَذَرُ بِوُجُودِهِ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ أَوْ أَوْصَى لَهُ بِكَذَا إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا فَقَبِيلٌ وَتَصَرَّفَ فِي الْمُوصَى بِهِ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ بَانَ بِطُلَانِ الْوَصِيَّةِ وَالتَّصَرُّفُ فَيَرْجِعُ الْوَارِثُ بِعَيْنِ الْمُوصَى بِهِ أَوْ بِذَلِكَ، وَلَوْ بَعْدَ مَدَدٍ وَأَعْوَامٍ وَتَنَقُّلِهِ مِنْ أَيْدٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَأَمَّا مَا فِي تَلْسِيبِ الْبُلُقَيْنِي مِنْ قَبُولِ الْوَصِيَّةِ لِلتَّعْلِيقِ دُونَ الشَّرْطِ فَضَعِيفٌ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ تَصْرِيحِ الْمَاوَزْدِيِّ بِخِلَافِهِ وَلَوْ أَشَارَ لِمَمْلُوكٍ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ أَوْصَيْتُ بِهِذَا، ثُمَّ مَلَكَهُ صَحَّحْتُ كَمَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ.

(فَتَصِحُّ لِحَمَلٍ وَتَنْفَذُ) بِالْمُتَّجِمَةِ (إِنْ الْفَصْلُ عَمَّا) حَيَاةً مُسْتَقْبَرَةً وَإِلَّا لَمْ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا كَالْإِرْثِ (وَعَلِمَ) أَوْ ظَنَّ (وُجُودَهُ عِنْدَهَا) أَيِ الْوَصِيَّةِ (بَانَ الْفَصْلُ لِمَنْ سَتَّةً أَشْهَرٍ) مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِرَاشًا لِرُجُوعٍ أَوْ سَيِّدٍ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ مُدَّةٍ الْحَمَلِ فَيُعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَهَا (فَلِإِنْ الْفَصْلُ لِسِتَّةٍ أَشْهَرٍ

فُودُ: (إِلَّا أَنْ يَمُوتَ) أَيِ الْفُلَانِ الْمُوصَى لَهُ، وَكَذَا ضَمِيرُ إِنْ بَلَغَ وَضَمِيرُ بُلُوغِهِ. فُودُ: (لِتَحَقُّقِهَا) أَيِ الْأَحْكَامِ، وَكَذَا ضَمِيرُ لَتُعْلَمَ. فُودُ: (وُجُودَ الْمُعْلَقِ بِهِ) الْبَاءُ هُنَا وَفِي تَطْوِيلِهِ الْآتِي بِمَعْنَى عَلَى. فُودُ: (أَوْ أَوْصَى الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَوْصَى لِفُلَانٍ بَعَيْنٍ الْخ. فُودُ: (إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا) أَيِ شُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ الدُّخَانِ أَوْ الرُّجُوعِ إِلَى بَلَدِهِ مَثَلًا. فُودُ: (فَقَبِيلُ الْخ) أَيِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي. فُودُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ بِقَبُولِهِ كُلًّا مِنْهُمَا. فُودُ: (وَلَوْ أَشَارَ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَاقِقُ السِّتَّةَ أَشْهُرٍ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. فُودُ: (وَلَوْ أَشَارَ الْخ) كَأَنَّهُ دَفَعَ بِهِ مَا يَتَوَقَّعُهُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ يَتَصَوَّرُ لَهُ الْيَمْلُكُ مِنْ عَدَمِ صِحَّتِهَا بِمَالٍ الْغَيْرِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُغْنَى مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. فُودُ: (لِمَمْلُوكٍ غَيْرِهِ الْخ) فَإِنْ كَانَ يَمْلُكُ بَعْضُهُ صَحَّحْتُ قَطْعًا اهْ مُغْنَى. فُودُ: (صَحَّحْتُ كَمَا يَأْتِي) وَهُوَ الْمُغْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُغْنَى أَيِ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْوَصِيَّةِ بِوَقْتِ الْمَوْتِ قَبْلَ وَرْدِ عَشْرِ.

فُودُ (سَيِّ) (لِحَمَلٍ) حُرًّا كَانَ أَوْ رَقِيقًا مِنْ زَوْجٍ أَوْ شَبْهَةٍ أَوْ زَنَآءٍ نِهَآيَةً. فُودُ: (حَيَاةً مُسْتَقْبَرَةً) أَيِ يَتَبَيَّنُ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا أَيِ بَانَ الْفَصْلُ مَيِّتًا وَلَوْ بِجِنَايَةٍ أَوْ حَيَاةً غَيْرَ مُسْتَقْبَرَةٍ أَوْ شُكٍّ فِي حَيَاتِهِ أَوْ فِي اسْتِقْرَارِهَا، وَقَوْلُ الْمُنِيِّ بَانَ الْفَصْلُ الْخ أَيِ أَوْ اغْتَرَفَ الْوَرْتَةَ بِوُجُودِهِ الْمُتَمَكِّنِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ، وَهَذَا كُلُّهُ مَأْخُودٌ بِمَا مَرَّ فِي إِزْبِ الْحَمَلِ فَلْيُرَاجَعْ. فُودُ: (فَيُعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَهَا) وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ إِنْ الْحَمَلُ يُعْلَمُ أَنَّهُ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمَعْلُومِ، وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَجَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ اهْ

فاكثر منها (والمرأة فراش زوج أو سيّد) وأمكن كون الولد من ذلك الفراش (لم يستحق) لاحتمال حدوثه من ذلك الفراش بعد الوصية فلا يستحق بالشك، ومنه يؤخذ اتجاه قول الإمام لا بُدَّ أن يُمكن غشيان ذي الفراش لها أي عادة فإن أحواله العادة كأن كان بين أوله والوضع دون ستة أشهر أو كان ممسوحاً كان كالمدم لما يأتي أن الظاهر وجوده عند الوصية إلى آخره والحاquem الستة أشهر فقط هنا بما فوقها لا يخالف ما ذكره في الطلاق والمُدد من الحاقها بما دونها؛ لأنَّ الملحظ ثم الاحتياط للبضع، وهو إنما يحصل بتقدير لحظة العلوق أو مع الوضع نظرًا للغالب من أنه لا بُدَّ منهما فتقصوهما من الستة فصارت في حكم ما دونها. وأما هنا فالأصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط، وذلك الغالب يُمكن أن لا يقع بأن يفارن الإنزال العلوق والوضع آخر الستة فنظروا لهذا الإمكان وألحقوا الستة هنا بما

١٥. سبب عَمَر. ٥. فود: (لاحتمال حدوثه الخ) ولا مبالاة بتقص مدّة الحمل في ذلك عن ستة أشهر بلخطة الوطء والعلوق؛ لأنَّ زَمَنَ العلوق محسوب من الستة اه سم عن المحلّي. ٥. فود: (ومنه يؤخذ الخ) أي من التعليل. ٥. فود: (غشيان الخ) أي وطؤه. ٥. فود: (بين أوله) أي الفراش. ٥. فود: (أو كان) أي ذو الفراش. ٥. فود: (كان) أي الفراش اه ع ش. ٥. فود: (لما يأتي) أي في شرح استحقاق في الأظهر. ٥. فود: (هنا) أي في الوصية. ٥. فود: (لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمغني هو الذي في الروضة وغيرها وهو المُعتمد اه. ٥. فود: (ثم) أي في الطلاق والمُدد. ٥. فود: (لخطة العلوق الخ) أي سببه، وهو الوطء عبارة النهاية والمغني بتقدير زَمَنَ يسع الوطء والوضع اه. ٥. فود: (وأما هنا) أي في الوصية. ٥. فود: (والوضع آخر الستة) قد يقال إذا قارن آخر الستة فمدّة الحمل دون ستة أشهر، والإنفصال لما دونها فيم يفارن هذا قوله السابق بأن انفصل لدون ستة أشهر وأي فارق بين دون ودون اه سم وقد يقال إنه لما تعدّ الفرق بين الدوتين جعل مُطلق الدون مُقابلاً للستة في الحكم.

٥. فود: (لاحتمال حدوثه من ذلك الفراش بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثه معها أو بعدها، وزاد المحلّي في التعليل والأصل عدمه عندها، قال شيخنا: يُريد الأصل الذي لم يُمارضه ظاهر أي فلا يرد أن الأصل أيضًا فيما إذا لم تكن فراشاً بعدم وجوده عندها، وزاد المحلّي أيضًا أنه لا مبالاة بتقص مدّة الحمل في ذلك عن ستة أشهر بلخطة الوطء والعلوق أخذًا مما ذكر قال شيخنا كأنه يُريد بهذا ما صرح به في شرح المنهج من أن زَمَنَ العلوق محسوب من الستة أشهر فلا يُقدح في ذلك نقص مكث الحمل في البطن عن ستة أشهر باختيار كون زَمَنَ العلوق من جملة الستة، ثم اعلم أن هذا لا يُشكل بما سيأتي من الاستحقاق إذا ولدته لأربع سنين ولم تكن فراشاً؛ لأننا إذا مشينا على مقتضى ما تقرّر بأن حسبنا زَمَنَ العلوق من جملة الأربع لا إشكال في الاستحقاق حينئذ؛ لأنه صدق أنها لم تلد لأزيد من أكثر الحمل فليتأمل فإنه قد يلتبس. ٥. فود: (والوضع آخر الستة) قد يقال إذا قارن آخر الستة فمدّة الحمل دون ستة أشهر والإنفصال لما دونها فيم يفارن هذا قوله السابق بأن انفصل لدون ستة

فوقها وهذا الذي ذكرته هنا أولى من قول شيخنا في شرح منتهجه ما حاصله أن العبرة بإمكان
مقارنة العلوق لأول السنة المستلزم لإلحاق السنة بما فوقها في الكل، ولا ينافيه من ألحقها
بما دونها؛ لأنه نظر في سائر الأبواب للغالب أنه لا مقارنة فلا بُد من لحظة اه، وذلك لأن
إلغاء اللحظة في سائر الأبواب نظرا لإمكان المقارنة ثناب لتصريحهم في محال متعمدة
باعتبارها بل مع لحظة أخرى للوضع فإن أراد بذلك صحة كل من التعبيرين نظرا للإمكان
وللغالب قلنا يلزم انبهاام المحتمل إذ لا يندى من ذلك أن العبرة بالإمكان أو بالغالب فالوجه بل
الصواب ما قررته من الأخذ بالإمكان هنا وبالغالب في بقاء الأبواب إما تقرر من الفرق فتأمل
فإنه مهم، وسيفلم من كلامه قبيل العدد أن التوأمين حمل واحد فاندفع قول جمع يرد عليه ما
لو انفصل أحد توأمين لستة أشهر، ثم انفصل توأم آخر بينه وبين الأول دون ستة أشهر فإنه
يستحق، وإن انفصل لفرق ستة أشهر من الوصية (فإن لم تكن فراشا) لزوج أو سيّد أو كانت
(وانفصل) ليدون ستة أشهر منه.....

فود: (ذكرته) أي في الفرق بين البابين. فود: (في الكل) أي في جميع الأبواب هنا وغيره.
فود: (ولا ينافيه) أي كون العبرة بإمكان المقارنة إلخ. فود: (من لحظة) أي للوطء. فود: (وذلك)
أي كون ما ذكرته أولى من قول الشيخ. فود: (في سائر الأبواب) أي في جميعه. فود: (في محال
متعمدة) كالطلاقي والعددي. فود: (فإن أراد) أي الشيخ بذلك أي بقوله ولا ينافيه إلخ صحة كل من
التعبيرين إلخ أي كما هو صريح قوله آخرًا، وبذلك علم إن كان صحيح. فود: (من التعبيرين) أي
إلحاق السنة بما فوقها وإلحاقها بما دونها. فود: (وسيفلم) إلى المتن في النهاية والمغني.
فود: (عليه) أي المصنف. فود: (ليستة أشهر) عبارة المغني وكذا الرّوض كما في سم ليدون ستة
أشهر اه وعبارة السيّد عمر قوله ليستة أشهر كذا في أصله ~~كذلك~~ تملك وهو ينافي ما تقرر من إلحاقها
بما فوقها اه. وقال الكزدي إنه على حذف مضاف أي ليدون ستة إلخ. فود: (لفوق ستة إلخ) الأوفى
لما قدمه ليستة أشهر فأكتر. فود: (أو كانت وانفصل إلخ) هذا ما أخرجه الشارح عن قول المصنف
المار، والمرأة فراش زوج إلخ بقوله وأمكن كون الولد من ذلك الفراش فكان الأنسب أن يزيد أو كان
منسوخا. فود: (ليدوني ستة أشهر إلخ) قد يقال لا معنى للتشديد بدون ستة أشهر مع فرض أن الانفصال

أشهر وأي فرق بين دون ودون. فود: (فإن أراد بذلك إلخ) أقول وإن أراد أنه يُعتبر الإمكان عند تحقّقه
والغالب عند عدم تحقّقه فيتوجه أنه لم يُعرف تحقّق أحدهما بعينه. فود: (ما لو انفصل أحد توأمين
ليستة أشهر، ثم انفصل توأم آخر إلخ) عبارة الرّوض فإن أتت ليدون ستة أشهر من الوصية بولد، ثم بعده
ليدونها من الولادة بآخر استحقا اه. فود: (أو كانت وانفصل ليدوني ستة أشهر منه) قد يقال لا معنى
للتشديد بدون ستة أشهر مع فرض أن الانفصال لاكثر من أربع سنين من الوصية إذ من لازم ذلك عدم
وجوده عند الوصية، وإن كانت فراشا وانفصل ليستة أشهر فأكتر منه، وكان الذي يتبني أن يترك ما زاده

والأكثر من أربع سنين) من الوصية (فكذلك) لا يستحق للعلم بخدوئه بعد الوصية (أو لدونه) أي الأكثر (استحق في الظاهر)؛ لأن الظاهر وجوده عند الوصية إذ لا سبب هنا ظاهر محال عليه وتقدير الزنا إساءة ظن بها ووطء الشبهة نادر وبهذا اتضح الفرق بين إلحاح الأربع بما دونها والستة بما فوقها، وحاصله أن وجود الفراش ثم وعدمه هنا غلب على الظن التفرقة بينهما بما ذكر، والكلام كله حيث عرف لها فراش سابق، ثم انقطع أما من لم يعرف لها فراش أصلاً، وقد انفصل لأربع سنين فأقل.....

لأكثر من أربع سنين من الوصية إذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية، وإن كانت فراشاً وانفصل ليلة أشهر فأكثر منه فكان ينبغي أن يترك ما زاده، ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشاً أم لا وسواء انفصل لدون ستة أشهر من الفراش أو أكثر منه ويرد ذلك الإغتراض أيضاً على تفيد المثني بعدم الفراش في صورة الانفصال لأكثر من أربع سنين لكن يجاب عنه بأنه ذكره توطئة للصورة الثانية ومع الانفصال أقل اه سم وقوله ويقول عقب إلخ أقول لا يخفى ما فيه بل الذي ينبغي أن يقول عقب قوله لا يستحق، وكذلك لا يستحق لو كانت فراشاً وانفصل لأكثر من أربع سنين من الوصية سواء انفصل لدون ستة أشهر من الفراش أو أكثر منه. فـ: (ولأكثر إلخ) وقول المثني أو لدونه كل منهما راجع لصورة الفراش التي في الشارح وصورة عدمه التي في المثني ولا ينافي رجوعه للتي في الشارح قوله الاتي إن وجود الفراش ثم وعدمه هنا إلخ إذ المراد وجوده ثم حقيقة وحكمه هنا ولو حكماً؛ لأن الفراش الذي انفصل لدون ستة أشهر منه كالعدم اه سم. فـ: (أي الأكثر) أي من الوصية اه سم عبارة المغني أي دون الأكثر، وهو الأربع فأقل اه. فـ: (وبهذا) أي بوجود السبب الظاهر هنا دون هنا. فـ: (ثم) أي في الانفصال ستة أشهر فأكثر. فـ: (وعلمه) أي ولو حكماً اه سم. فـ: (هنا) أي في الانفصال لأربع فأقل. فـ: (حيث عرف لها) أي لمن أوصى لحملها، وكذا يقال في قوله أما من إلخ اه ع ش. فـ: (سابق) أي على الوصية. فـ: (أصلاً) أي لا قبل الوصية

ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشاً أم لا، وسواء انفصل لدون ستة أشهر من الفراش أو لأكثر منه ويرد الإغتراض أيضاً على تفيد المثني بعدم الفراش في صورة الانفصال لأكثر من أربع سنين إذ لا فرق فيها بين وجود الفراش وعدمه كما تبين لكن يجاب عنه بأنه ذكره توطئة للصورة الثانية، وهي الانفصال أقل فليتأمل.

فـ: (في سني) (لأكثر من أربع سنين) أي في الحالين. فـ: (في سني) (أو لدونه) لا يقال هو راجع لعدم الفراش فقط وإن أوهم تقرير الشارح خلافه حيث زاد قوله أو كانت بدليل قوله الاتي وحاصله إلخ؛ لأننا نقول بل راجع لهما وقوله أو لدونه من الوصية وقوله وحاصله لا ينافي ذلك؛ لأن قوله فيه وعدمه هنا أي ولو حكماً؛ لأن الفراش الذي انفصل لدون ستة أشهر منه كالعدم. فـ: (أي الأكثر) أي من الوصية. فـ: (وعلمه هنا) أي ولو حكماً.

ولسنة أشهر فأكثر فلا استحقاق قطعاً لانحصار الأمر حينئذ في وطء الشبهة أو الزنا وكلاهما يحتمل الحدوث فيضاف إلى أقرب زمان يمكن؛ لأن الأصل عدمه فيما قبله قاله الشبكي ويقبل الوصية ولو قبل انفصاله على المعتقد ولكه بتقدير خروجه.

(وإن أوصى لعبد) أو أمة وقد يشتملها لغيره سواء المكاتب وغيره (فاستقر رقه) إلى موت الموصي (فالوصية لسيده) عند موت الموصي أي تُحمل على ذلك لتصح، وإن قصد العبد على الأوجه بل إطلاعهم هنا وتفصيلهم الآتي في الدائبة كالصريح في ذلك وفارق بطلان نحو الوقف والهبة بهذا القصد؛ لأن الملك فيهما ناجز، وهو ليس من أهله وهنا مُتَنَظَرٌ، ولعله يُعْتَقَى

ولا بعدها. فؤد: (ولسنة أشهر إلخ) أي بخلاف ما لو انفصل لدون سنة أشهر من الوصية فإنه يستحقه كما هو ظاهر للقطع بأنه كان موجوداً عندها، وغايته أنه من شبهة أو زنا، وقد تقدم صحة الوصية للحمل بينهما ع ش ورشيدتي. فؤد: (فلا استحقاق قطعاً) كذا في النهاية والمغني. فؤد: (على المعتقد) وفاقاً للنهاية وكذا للمغني آخر. فؤد: (وليه) ولو وصياً أه مغني. فؤد: (وقد يشتملها) أي العبد الأمة وقوله لغيره مُتَعَلِّقٌ بعبد أه سم. فؤد: (وقد يشتملها) أي حقيقة عند ابن حزم ومجازاً بإرادة مطلق الزقيني عند غيره. فؤد: (سواء المكاتب إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وتصح الوصية لأُم ولده؛ لأنها تُعْتَقَى بموته ومكاتبه؛ لأنه مُسْتَقْبَلٌ بالملك ومُدَبَّرٌ كالقن فإن عتق المكاتب فهي له وإلا فوصية للوارث أو عتق المدبر، وخرج عتقه مع وصيته من الثلث استحقاقاً وإن لم يخرج منه إلا أحدهما فقدم العتق فيعتق كله ولا شيء له بالوصية، وإن لم يَفِ الثلث بالمدبر عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن بعثه للوارث أه. فؤد: (هند الموت) أي وإن لم يكن مالِكاً له عند الوصية أه ع ش. فؤد: (وإن قصد العبد إلخ) خلافاً للنهاية والمغني وشرح الروض عبارتهم ومحل صحة الوصية للعبد إذا لم يتصدق بتملكه فإن قصده لم تصح كتنظيره في الوقف، قاله ابن الرقعة أه قال ع ش قوله لم تصح أي بطلت، وهذا هو الراجح. فؤد: (وفارق) وهذا الفرق قال النهاية والمغني وشرح الروض للشبكي. فؤد: (لأن الملك فيهما ناجز) فيه نظر بالنسبة للهبة فإن الملك فيها مُتَنَظَرٌ لثوقفه على القبض فإن الملك إنما يحصل عند القبض، ولهذا صرحوا بأن زوائد الموهوب الحاصلة بين العقد والقبض للواهب أه سم. فؤد: (من أهله) أي الملك. فؤد: (وهنا) أي في الوصية للعبد مع قصد تملكه.

فؤد: (ولو قبل انفصاله على المعتقد) كذا م ر. فؤد: (وقد يشتملها) أي يشتمل العبد الأمة وقوله لغيره مُتَعَلِّقٌ بالعبد. فؤد: (وإن قصد العبد) أي وإن قصد تملكه كما يصرح به قوله بل إطلاعهم هنا وتفصيلهم إلخ، وذلك مُصَرَّحٌ به في عبارة غيره ويصرح به أيضاً قوله الآتي وبه فارتت العبد مع ما قبله. فؤد: (لأن الملك فيهما ناجز) فيه نظر في الهبة. فؤد: (وهنا مُتَنَظَرٌ) هلا قيل ذلك في الهبة فإن الملك فيها مُتَنَظَرٌ لثوقفه على القبض، ولعله يُعْتَقَى قبله وهذا البحث مُتَقَدِّحٌ إن كان الملك إنما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا صرحوا بأن زوائد الموهوب الحاصلة بين العقد والقبض للواهب.

قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي فَيَكُونُ الْمَلِكُ لَهُ وَقَضِيَّتُهُ صَحَّةٌ وَقِفِهِ عَلَى زَيْدٍ، ثُمَّ عَلَى عَبْدٍ فَلَا يَنْقُضُ تَمْلِيكُهُ؛ لِأَنَّ اسْتَحْقَاقَ فِيهِ مُنْتَظَرٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ وَضِعَ الْوَقْفُ أَنَّ الْمَلِكَ فِيهِ نَاجِزٌ فَلَا تَنْظَرُ لَهُذِهِ الصُّورَةُ، وَيَقْبَلُهَا هُوَ وَإِنْ نَهَاها سَيِّدُهُ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ مَعَهُ لَا سَيِّدُهُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَأَهَّلِ الْقَبُولُ لِنَحْوِ صِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ عَلَى أَحَدٍ اِحْتِمَالَيْنِ لَا يُقْبَلُ تَرْجِيحُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا رَجَحَهُ، وَيُظْهِرُ أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ أَجْبَزَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَصْخُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَضَّرٌ اِكْتِسَابَ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُمْ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ مَعَهُ، وَأَنَّهُ لَوْ أَصْرَهُ عَلَى الْاِمْتِنَاعِ تَأْتَى فِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُوصِي لَهُ يُجْبِزُ عَلَى الْقَبُولِ أَوْ الرَّدِّ وَلَا تَنْظَرُ هُنَا إِلَى عَدَمِ اسْتَحْقَاقِ الْعَبْدِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى كَوْنِهِ مُخَاطَبًا لَا غَيْرَ (فَلَنْ عَقَّقَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي فَلَهُ) الْوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ حُرٌّ حَيْثُ وَلَوْ عَقَّقَ بَعْضُهُ فَقِيَاسَ قَوْلِهِمْ فِي

قَوْلِهِ: (فَيَكُونُ الْمَلِكُ لَهُ) زَادَ شَرْحُ الرُّوضِ وَالْمُغْنِي عَنْ الشُّبْكِيِّ مَا نَصَّهُ أَوْ لَا أَيْ أَوْ لَا يُعْتَقُّ قَلَمًا لِكِبَرِهِ أَوْ زَادَ الْتَهْيَاةُ لِكِنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الشُّقِّ الْأَخِيرِ بَطْلَانُ الْوَصِيَّةِ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لِكِنَّ الْمُعْتَمَدَ أَيْ عَلَى مَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ وَإِلَّا فَمَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ بِشِقِيهِ ضَعِيفٌ أ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيْ الْفَرْقِ صِحَّةُ الْخِ وَهُوَ مُتَجَعَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَمَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي الْمَتَّبِعِ نِهَآةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَجَعَّةُ الْخِ) هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْوَقْفِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ عَلَى الْعَبْدِ نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ كَانَ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ إِلَّا أَنْ يَقْبَدَ مَا فِي الْوَقْفِ بِمَا إِذَا اسْتَمَرَّ رُفَّهُ أ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَضَدُ تَمْلِيكِهِ) جُمْلَةً حَالِيَةً عَلَى تَقْدِيرٍ قَدْ أَوْ مَضَرَّرَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ. قَوْلُهُ: (وَيَقْبَلُهَا هُوَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَإِنْ أَوْصَى لِدَائِيَّةً فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى أَحَدٍ اِحْتِمَالَيْنِ إِلَى وَيُظْهِرُ قَوْلُهُ أَوْ مَعَهُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهِرُ إِلَى أَنَّ الْخِطَابَ وَقَوْلُهُ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ إِلَى وَالْبَيْرُةُ. قَوْلُهُ: (لَا سَيِّدُهُ) عَطَفَ عَلَى هُوَ مِنْ قَوْلِهِ وَيَقْبَلُهَا هُوَ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَصْخُ) أَيْ قَبُولُهُ بِالْإِجْبَارِ. قَوْلُهُ: (لَا سَيِّدُهُ) أَيْ وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أ. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ لَمْ يَصْخُ) أَيْ الْقَبُولُ. قَوْلُهُ: (يُجْبِزُ عَلَى الْقَبُولِ الْخِ) أَيْ وَالزَّاجِعُ أَنَّهُ إِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ خَيَّرَهُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ أَبَى حَكِمَ عَلَيْهِ بِإِبْطَالِ الْوَصِيَّةِ أ. هـ. ش.

قَوْلُهُ (سَيِّدُهُ) (قُلَّةً) أَيْ وَإِنْ قَصَدَ الْمُوصِي السَّيِّدَ وَقَتَهَا فَلَا تَنْظَرُ إِلَى ذَلِكَ حَيْثُ صَارَ حُرًّا أ. هـ. ش. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا تَمْلِكُ الْخِ) وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ عَقَّقَ بِوُجُودِ صِفَةٍ قَارَنَتْ مَوْتَ سَيِّدِهِ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُوصِي تَمْلِكُ الْمُوصَى بِهِ وَكَذَا لَوْ قَارَنَ عَقْدَهُ مَوْتَ الْمُوصِي إِذَا كَانَ غَيْرُهُ أ. هـ. نِهَآةً وَهَذَا أَوْجَهُ فِيمَا يُظْهِرُ مِمَّا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أ. هـ. سَيِّدٌ عُمَرُ وَقَدْ مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرِ مَا يُوَافِقُ التَّهْيَاةَ وَقَوْلُهُ مِمَّا يَأْتِي الْخِ يَنْفِي بِهِ قَوْلَهُ أَوْ مَعَهُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَقَّقَ بَعْضُهُ الْخِ) وَلَوْ بَاعَ

قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ الْمَلِكُ لَهُ) زَادَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ الشُّبْكِيِّ أَوْ لَا أَيْ أَوْ لَا يُعْتَقُّ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي قَلَمًا لِكِبَرِهِ أ. هـ. لِكِنَّ الْمُعْتَمَدَ الْبَطْلَانُ إِذَا لَمْ يُعْتَقَّ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي م. ر. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ صِحَّةٌ وَقِفِهِ عَلَى زَيْدٍ، ثُمَّ عَلَى عَبْدٍ فَلَا يَنْقُضُ تَمْلِيكُهُ) أَيْ فَإِنْ مَاتَ زَيْدٌ وَلَمْ يُعْتَقَّ عَبْدٌ فَلَا يَنْقُضُ الْوَقْفُ حَيْثُ م. ر.

الوصية لمُبْعَضٍ ولا مُهَابِةً يُقَسِّمُ بينهما أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ هُنَا بِقَدْرِ حُرِّيَّتِهِ، والباقي لِلسَّيِّدِ قاله الزَّرْكَشِيُّ وعليه فلا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ وجودِ مُهَابِةٍ وَعَدَمِهَا، وَتُفَرَّقُ بِأَنَّ وجودَ الحُرِّيَّةِ عِنْدَ الوصِيَّةِ اقْتَضَى ذَلِكَ التَّفْصِيلَ بِخِلَافِ طُرُوقِهَا بَعْدَهَا والعبرةُ فِي الوصِيَّةِ لِمُبْعَضٍ، وَتَمَّ مُهَابِةً بِذِي التَّوْبَةِ يَوْمَ المَوْتِ كَيَوْمِ القَبْضِ فِي الهِبَةِ (وَأَنْ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ) أَوْ مَعَهُ (ثُمَّ قَبْلَ بُنْي) القولُ بِمِلْكِهِ لِلْمَوْصِي بِهِ (عَلَى أَنَّ الوصِيَّةَ بِمِثْلِكَ)، والأَصَحُّ أَنَّهَا تُمْلِكُ بِالمَوْتِ بِشَرْطِ القَبُولِ فَتَكُونُ لِلسَّيِّدِ وَلَوْ بِيَعَ قَبْلَ مَوْتِ المَوْصِي فَلِلْمُشْتَرِي، وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي قَبْلِ عِنْدَ الوصِيَّةِ فَلَوْ أَوْصَى لِخَرٍّ فَرَّقَ لَمْ تَكُنْ لِسَيِّدِهِ بَلْ لِهَذَا عَتَقَ وَإِلَّا فَهِيَ فِيءٌ وَتَضْبِيعٌ لِقَبْضِهِ بِرَقَبَتِهِ فَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ نَقَذَتْ فِي ثُلْثِ رَقَبَتِهِ فَيُعْتَقُ وَبَاقِي ثُلْثِ مَالِهِ وَصِيَّةٌ لِمَنْ بَعْضُهُ خَرٌّ وَبَعْضُهُ مَلِكٌ

بَعْضُهُ فَالْمَوْصِي بِهِ يَبَيِّنُ السَّيِّدَيْنِ أَحَدُ مَعْنَى. فَوَدَّ: (يُقَسِّمُ) أَيِ المَوْصِي بِهِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْخ) خَيْرُ قَوْلِهِ قِيَاسُ الْخ وَقَوْلُهُ بِقَدْرِ حُرِّيَّتِهِ مُعْتَمَدٌ أَحَدُ ش. فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ الْخ) يَتَأَمَّلُ أَحَدُ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ وَتُفَرَّقُ الْخ فِيهِ نَظَرٌ، وَالَّذِي يُتَجَعُّ التَّفْصِيلُ هُنَا كَتَمَ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَهُمُ الْآتِي فِي الوصِيَّةِ لِعَبْدِهِ بِثُلْثِ مَالِهِ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ، وَيَقْدَحُ فِي فَرْقِ الشَّارِحِ فَرَاغَهُ وَتَأَمَّلْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَح. أَقُولُ رَاجِعُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّأْيِيدِ بَلْ لَا يَتَصَوَّرُ فِيمَا يَأْتِي الْمُهَابِةُ كَمَا لَا يَخْفَى. فَوَدَّ: (هَذَا الوصِيَّةِ) أَيِ لِلْمُبْعَضِ.

فَوَدَّ: (ذَلِكَ التَّفْصِيلِ) أَيِ بَيْنَ الْمُهَابِةِ وَعَدَمِهَا أَحَدُ ش. فَوَدَّ: (وَالْعِبْرَةُ الْخ) وَلَوْ خُصَّصَ بِهَا أَيِ الوصِيَّةِ بَعْضُهُ الْحُرُّ أَوْ الرَّقِيقُ أَوْ أَحَدُ السَّيِّدَيْنِ اخْتَصَّ أَحَدُ مَعْنَى. فَوَدَّ: (كَيَوْمِ القَبْضِ الْخ) فَلَوْ وَقَعَتْ الهِبَةُ فِي تَوْبَةِ أَحَدِهِمَا، وَالْقَبْضُ فِي تَوْبَةِ الْآخَرِ كَانَ الْمُوهُوبُ لِمَنْ وَقَعَ الْقَبْضُ فِي تَوْبَتِهِ أَحَدُ ش. فَوَدَّ: (وَالأَصَحُّ أَنَّهَا تُمْلِكُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ قُلْنَا بِالمَوْتِ بِشَرْطِ القَبُولِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ بِالمَوْتِ فَقَطَّ فَهِيَ لِلْمُغْنِي وَإِنْ قُلْنَا بِالْقَبُولِ فَقَطَّ فَلِلْمُغْنِي أَح. فَوَدَّ: (وَالأَصَحُّ) إِلَى الْمَنْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَقِنْ وَارِثَهُ الْخ.

فَوَدَّ (سَيِّدِي): (ثُمَّ قَبْلَ) يُفِيدُ اخْتِيَارَ قَبُولِهِ هُوَ دُونَ السَّيِّدِ، وَلَوْ بَعْدَ عِنْتِهِ بَعْدَ مَوْتِ المَوْصِي أَحَدُ سَمِ. فَوَدَّ: (فَلِلْمُشْتَرِي) أَيِ مُشْتَرِي الْعَبْدِ. فَوَدَّ: (وَإِلَّا) أَيِ بِأَنْ يَبِيعَ بَعْدَ مَوْتِ المَوْصِي أَحَدُ ش. فَوَدَّ: (فَإِنْ أَوْصَى الْخ) الْأَوَّلَى الْوَأُو بَدَلُ الْفَاءِ كَمَا فِي الْمُغْنِي وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِمَالٍ ثُمَّ اخْتَقَهُ فَهُوَ لَهُ أَوْ بَاعَهُ فَلِلْمُشْتَرِي، وَإِلَّا بِأَنْ مَاتَ وَهُوَ فِي مِلْكِهِ فَوَصِيَّةٌ لِلْوَارِثِ، وَسَيَّاتِي حُكْمُهَا. وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ وَشَرَطَ تَقْدِيمَ عِنْتِهِ فَازَ مَعَ عِنْتِهِ بَاقِي الثُّلْثِ انْتَهَى. فَوَدَّ: (فَيُعْتَقُ) أَيِ ثُلْثِ رَقَبَتِهِ. فَوَدَّ: (وَبَاقِي ثُلْثِ الْخ) الْأَوَّلَى وَثُلْثُ بَاقِي أَمْوَالِهِ الْخ. فَوَدَّ: (وَبَاقِي ثُلْثِ أَمْوَالِهِ وَصِيَّةٌ الْخ) وَيُشْتَرَطُ

فَوَدَّ: (لَا سَيِّدِي) أَيِ وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ. فَوَدَّ: (فَقِيَاسُ قَوْلِهِمْ فِي الوصِيَّةِ لِمُبْعَضٍ وَلَا مُهَابِةً الْخ) قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ حَصَلَتْ حُرِّيَّةٌ بَعْضُهُ مَعَ عَدَمِ الْمُهَابِةِ لَهُ حُكْمُ الرَّقِيقِ الْمُخَصِّصِ. فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ الْخ) يَتَأَمَّلُ. فَوَدَّ: (هَذَا الوصِيَّةِ) أَيِ لِلْمُبْعَضِ.

فَوَدَّ فِي (سَيِّدِي): (ثُمَّ قَبْلَ) يُفِيدُ اخْتِيَارَ قَبُولِهِ هُوَ دُونَ سَيِّدِهِ وَلَوْ بَعْدَ عِنْتِهِ بَعْدَ المَوْتِ. فَوَدَّ: (وَإِلَّا) يَشْمَلُ

للوارث ولقرن وارثه، وتوقف على الإجازة مطلقاً ما لم يبيعه قبل موت الموصي وإلا فهي للمشتري

(وإن أوصى لدائبة) بصح الوقف عليها كالخيل المسبلة أولاً (وقصد تملكها أو اطلاق فباطلة)؛ لأن مطلق اللفظ للتملك، وهي لا تملك حالاً ولا مآلاً وبه فازت العبد وتقبل دعوى الوارث المبطل بيمينه وفي البيان لو قال: ما أذري ما أراد مؤزني بطلت قطعاً (وإن) قصد علفها أو (قال ليصرف في علفها) بفتح اللام المأكول وبساكنها المضمر ونقلًا عن ضبطه (فالمنقول صحتها)؛ لأن مؤنتها على ماليتها فهو المقصود بالوصية، ومع ذلك يمين صرّفه في مؤنّها وإن انتقلت لآخر رعاية لغرض الموصي، ومن ثم لو دلت قرينة ظاهرة على أنه إنما قصد به ماليتها وإنما ذكرها تجملًا أو مباسطة تعين له على الأوجه كما أشار إليه الأذرعى أخذًا مما قاله في الهبة ويتولاه الوصي وإلا فالقاضي.....

قبوله فلو قال له وهبت لك أو ملكتك رقتك اشترط قبوله فوزًا إلا إن نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال يوصيه اغتبه ففعل، ولا ترد أي الوصية برّده أه نهاية قال ع ش قوله اشترط قبوله فوزًا أي بخلاف ما لو قال أوصيت لك برقتك فإنه يشترط القبول بعد الموت وقوله برّده أي العبد فيما لو قال يوصيه اغتبه أو نوى بقوله وهبتك نفسك أو ملكتكها إعتاقها فلا ينافي قوله قبل ويشترط قبوله أه.

• قوله: (ولقرن وارثه) عطف على قوله لقرنه. • قوله: (وتوقف) أي الوصية لقرن وارثه. • قوله: (مطلقاً) لعل المراد به سواء كانت الوصية بالثلث أو بأكثر منه وقوله ما لم يبيعه أي الوارث قته، والأولى إلا إن باعه. • قوله: (يصح الوقف عليها إلخ) خلافاً للمفتي والنهاية في صورة الإطلاقي عبارتهما قال الزركشي وقياس ما مر في صحة الوقف على الخيل المسبلة صحة الوصية لها أي عند الإطلاق بل أولى أه.

• قوله (سني): (أو أطلق) أي أطلق في قصده فلم يقصد شيئاً أه رشيدى. • قوله: (لأن مطلق اللفظ) إلى قوله انتهى في النهاية إلا قوله كما أشار إليه الأذرعى وقوله ولو المالك إلى ولو ماتت. • قوله: (وتقبل إلخ) وإن قال أراد الملق صحت انتهى نهاية. • قوله: (المبطل) مفعول دغوى أه سم.

• قوله (سني): (صحتها) فلو باعها ماليتها قبل الموت انتقلت الوصية للمشتري أو بعده فهي للبائع كالعبد في التقديرين على الأصح فعليه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلها وإن صارت ملك غيره نهاية ومغني قال ع ش قوله يلزمه صرف ذلك إلخ ففائدة كونه ملكه أن الدابة لو ماتت وقد بقي من الموصى به شيء كان للبائع أه. • قوله: (تعين له إلخ) عبارة النهاية ملكه ملكاً مطلقاً كما لو دفع دزهما لآخر وقال اشتر به عمامة مثلاً أه. • قوله: (ويتولاه) أي الصرف الوصي إلخ ولو

البيع مع الموت وفيه تأمل. • قوله: (المبطل) مفعول دغوى. • قوله: (ويتولاه) أي الصرف الوصي وإلا فالقاضي لو توقف الصرف على مؤنة كان عجز الوصي أو الحاكم عن حمل الملق وتقديمه إليها أو

أو مأمور أحدهما ولو المالك، ولا يُسَلَّم له بغير إذن أحدهما ولو ماتت كان ما بقي لِمَالِكِها كما هو ظاهر، ويُسْتَرَطُّ قبوله قال الأذرعِي وأن لا تكون مُتَّخَذَةً لِمَعْصِيَةٍ كَقَطْعِ الطَّرِيقِ اهـ. وقياس ما يأتي من صحة الوصية لقاطع الطريق إلا أن قال ليقطعها تَوَقَّفَ الْبُطْلَانُ هنا على قوله ليقطعها عليها إلا أن يُفَرَّقَ بأن الوصية له لم تنحصر في المعصية لاحتمال صَرْفِهِ الْمُوصَى به

تَوَقَّفَ الصَّرْفُ على مؤنة أو كان مِمَّا يُخْلُ بِمُرُوءَةِ الْقَاضِي أو الوصِي، وَلَمْ يَتَبَرَّعْ بهما أَحَدٌ فَالَّذِي يَظْهَرُ لي أنها تَتَعَلَّقُ أي المؤنة بالوصي به، ولو أوصى بَعْلَفِ الدَّابَّةِ التي لا تَأْكُلُهُ عَادَةً فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُوصِي جَاهِلًا بِحَالِهَا بَطَلَتْ أو عَالِمًا انصَرَفَتْ لِمَالِكِها. ولو كان الْعَلَفُ الْمُوصَى به مِمَّا تَأْكُلُهُ عَادَةً لَكِنْ عَرَضَ لَهَا امْتِنَاعُهَا مِنْ أَكْلِهِ فَيُخْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنْ أَيْسَ مِنْ أَكْلِهَا إِيَّاهُ عَادَةً صَارَ الْمُوصَى بِهِ لِلْمَالِكِ كما لو ماتت، وَالْأَخْفَظُ إِلَى أَنْ يَتَأْتِيَ أَكْلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَيْثُ اهـ ع ش. ة فؤد: (أو مأمور أحدهما) عبارة الْمُغْنِي وَالتَّهْيِةُ الوَصِي أو نَائِيهِ مِنْ مَالِكٍ أو غَيْرِهِ ثُمَّ الْقَاضِي أو نَائِيهِ كَذَلِكَ اهـ. ة فؤد: (كان ما بقي لِمَالِكِها) وكذا الْجَمِيعُ لو وَقَعَ الْمَوْتُ قَبْلَ اغْتِلَافِهَا شَيْئًا مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ مَالِكِهَا عِنْدَ الْمَوْتِ وَإِنْ انْتَقَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ اهـ سَمِ. ة فؤد: (وَيُسْتَرَطُّ الْإِخ) عبارة الْمُغْنِي وَعَلَى الْمَنْقُولِ يُسْتَرَطُّ قَبُولُ مَالِكِ الدَّابَّةِ كَسَائِرِ الْوَصَايَا اهـ. ة فؤد: (قال الأذرعِي الْإِخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. ة فؤد: (وَأَنْ لَا تَكُونَ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبُولُهُ وَقَوْلُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مُعْتَرِضَةً. ة فؤد: (كَقَطْعِ الطَّرِيقِ الْإِخ) عبارة التَّهْيِةُ كَفَرَسَ قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَالْحَزْبِيُّ وَالْمُحَارِبُ لِأَهْلِ الْعَدْلِ اهـ. ة فؤد: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي الْإِخ) هُوَ الْوَجْهَ سَمِ وَع ش. ة فؤد: (تَوَقَّفَ الْبُطْلَانُ الْإِخ) خَبَرٌ وَقِيَاسٌ الْإِخ. ة فؤد: (عَلَى قَوْلِهِ لِيَقْطَعَهَا الْإِخ) يَنْتَجِ فِي الْمَقْيَاسِ

كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُخْلُ بِمُرُوءَتِهِ وَلَمْ يَتَبَرَّعْ بِهَا أَحَدٌ فَهَلْ تَتَعَلَّقُ تِلْكَ الْمُؤْنَةُ بِالْمَوْصَى بِهِ فَيُصَرَّفُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَيْمَةِ الْقِيَامِ بِتِلْكَ الْوَصِيَّةِ أَوْ تَتَعَلَّقُ بِمَالِكِ الدَّابَّةِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي هُوَ الْأَوَّلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَلَوْ أَوْصَى بِعَلَفِ الدَّابَّةِ الَّذِي لَا تَأْكُلُهُ عَادَةً فَهَلْ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ أَوْ يَنْصَرِفُ لِمَالِكِها أَوْ يُفْصَلُ فَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي جَاهِلًا بِحَالِهَا بَطَلَتْ أَوْ عَالِمًا لَصَرِفَتْ لِمَالِكِها فِيهِ نَظَرٌ، وَالْقَائِلُ غَيْرُ بَعِيدٍ وَلَوْ كَانَ الْعَلَفُ الْمُوصَى بِهِ مِمَّا تَأْكُلُهُ عَادَةً لَكِنْ عَرَضَ لَهَا امْتِنَاعُهَا مِنْ أَكْلِهِ فَيُخْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِذَا أَيْسَ مِنْ أَكْلِهَا إِيَّاهُ عَادَةً صَارَ الْمُوصَى بِهِ لِلْمَالِكِ كما لو ماتت وَالْأَخْفَظُ لِي تَأْتِي أَكْلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فؤد: (ولو ماتت كان ما بقي لِمَالِكِها) وكذا الْجَمِيعُ لو وَقَعَ الْمَوْتُ قَبْلَ اغْتِلَافِهَا شَيْئًا مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ مَالِكِهَا عِنْدَ الْمَوْتِ وَإِنْ انْتَقَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ. ة فؤد: (وَيُسْتَرَطُّ قَبُولُهُ) لَوْ انْتَقَلَتْ عَنْ مَالِكِها عِنْدَ الْمَوْتِ إِلَى غَيْرِهِ قَبْلَ الْقَبُولِ، فَالْوَجْهَ أَنَّ الْمُسْتَرَطَّ قَبُولُهُ هُوَ وَمَالِكِها عِنْدَ الْمَوْتِ وَإِنْ انْتَقَلَتْ عَنْ مِلْكِهِ أَخَذًا مِمَّا اغْتَمَدَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنْ أَنَّهَا لَوْ بِيَعَتْ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْمُشْتَرِي أَوْ بَعْدَهُ كَانَتْ لِلْبَائِعِ، ثُمَّ فُرِّعَ عَلَى التَّفْصِيلِ أَنَّهُ لَوْ قَبِلَ الْبَائِعُ، ثُمَّ بَاعَ الدَّابَّةَ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ صَرْفُ ذَلِكَ لِعَلْفِهَا وَإِنْ صَارَتْ مِلْكُ غَيْرِهِ اهـ وَعَلَى هَذَا مَا اسْتَظْهَرْنَاهُ فِيمَا مَرَّ أَنَّهَا إِذَا مَاتَتْ الدَّابَّةُ كَانَ الْعَلَفُ أَوْ مَا بَقِيَ مِنْهُ لِمَالِكِها عِنْدَ الْمَوْتِ. ة فؤد: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي الْإِخ) هُوَ الْوَجْهَ.

في غير ذلك بخلافها فيها فإن قصدها بالرفق مع علم قطع الطريق عليها فيه إعانة على معصية، ويظهر أنه يأتي ما ذكر في الوصية بشيء ليصرف في مؤنة قن الغير وأن ذكرهم للدابة إنما هو للغالب لا غير ومن ثم لو أوصى بعمارة دار غيره لزم وتعين الصرف لعمارتها رعاية لغرض الموصي. (وتصح لعمارة) نحو (مسجد) ورباط ومدرسة ولو من كافر إنشاء وترميمًا؛ لأنها من أفضل القرب ولتصالحه لا لمسجد سيئ إلا تنقأ على قياس.....

والمقيس عليه إن قصد قطع الطريق كالنصريح به أخذًا مما مر آنفاً، وعليه فلو اختلف الوارث والموصى له فالقول قول الوارث أخذًا مما سبق اه سيّد عمر. ة قود: (بخلافها فيها) أي بخلاف الوصية للدابة المتخذة لقطع الطريق ففي بمعنى اللام. ة قود: (فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية غير متعين لجواز علفها لعمل مباح اه سم. ة قود: (ويظهر أنه يأتي إلخ) انظر لو عتق في هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يتعد أن يقال إنه في الأول تصح الوصية، وتكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها في مؤنته وفي الثاني تصح وتكون للسيد، ويتعين صرفها في مؤنة العتيق فإن مات كان ما بقي منها للسيد اه سم. ة قود: (ما ذكر) أي في الوصية لعلف الدابة وقوله في الوصية إلخ متعلق بيأتي. ة قود: (لزم إلخ) ويشترط قبول صاحب الدار اه مئني. ة قود: (نحو مسجد) أي مما فيه منفعة عامة للقناطر والجسور والآبار المسبلة وغيرها اه ع ش. ة قود: (ورباط) إلى قول المتن ولو ارث في النهاية لإاقوله وقيل إلى ويظهر وفي المئني لإاقوله، ويظهر إلى المتن وقوله أو يفعل كذا إلى المتن. ة قود: (إنشاء وترميمًا) وهل يتوقف على إنشاء صيغة وقف منه أم لا فيه نظر الأقرب الثاني حيث كانت العمارة ترميمًا، وأما لو أوصى بإنشاء مسجد فاشترى قطعة أرض وبناها مسجدًا فالظاهر أنه لا بد من الوقف لها ولما فيها من الأبنية من القاضي أو نائبه أخذًا مما مر آنفاً في الوصية للدابة قوله: ولو كان المسجد غير محتاج لما أوصى به حالاً فيبني حفظ ما أوصى به له حيث توقع زمان يمكن الصرف فيه فإن لم يتوقع كان كأن محكم البناء بحيث لا يتوقع له زمان يصرف فيه فالظاهر بطلان الوصية اه ع ش وقوله من القاضي إلخ أي إن لم يكن وصي ولا فمينه أو من نائبه أخذًا مما مر آنفاً في الوصية للدابة، وقوله ولو كان المسجد غير محتاج إلخ فيه وقفة قليراجع. ة قود: (لأنها) أي عمارة نحو المسجد. ة قود: (لا لمسجد سيئ) أي بالنسبة للمصالح كما هو ظاهر اه رشيد. ة قود: (على قياس إلخ)

ة قود: (فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية لم تتعين لجواز علفها لعمل مباح. ة قود: (ويظهر أنه يأتي ما ذكر في الوصية بشيء ليصرف في مؤنة قن الغير) انظر لو عتق في هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يتعد أن يقال هو في الأول تصح الوصية وتكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها في مؤنته وفي الثاني تصح وتكون للسيد ويتعين صرفها في مؤنة العتيق فإن مات كانت أو ما بقي منها للسيد؛ لأنها بالموت انصرفت له كما أن الدابة إذا انتقلت فيه بعد الموت لا يتغير الحكم، ويختل الفرز قليراجع.

ما مَرَّ آتِناً (وكذا إن أطلق في الأصح) بأن قال أوصيت به للمسجد وإن أَرَادَ تمليكه لِمَا مَرَّ في الوقف أَنَّهُ حُرٌّ بِمِلْكِكَ أَي مَنَزَلُ مَنْزِلَتِهِ (وَتَحْمَلُ) الوصية حينئذ (على عمارته ومصالحه) ولو غير ضرورة عملاً بالفرض ويصرفه الناظر للأهم والأصلح باجتهاده وهي للكعبة وللضريح النبوي على مشرفه أفضل الصلاة والسلام تُصرف لمصالحهما الخاصة بهما كترميمهما، وهي من الكعبة دون بقية الحرم وقيل في الأول لِمَسَاكِينِ مَكَّةَ وللحرم يدخل فيها مصالحهما، ويظهر أخذاً بما تقرر ومما قالوه في التذير للقبر المعروف بجرجان صحتها كالوقف للضريح الشيخ الفلاني، ويصرف في مصالح قبره والبناء الجائر عليه ومن يخدمونه أو يقرءون عليه ويؤيد ذلك ما مَرَّ آتِناً من صحتها ببناء بقية على قبر ولي أو عالم أما إذا قال للشيخ الفلاني ولم ينو ضريحه ونحوه فهي باطلة (ولذمّي) ومعاهد ومستأمن ولأهل الذمة أو المهدي لكن.....

راجع على الاستثناء فقط، والآن قد مرَّ المُسْتَتَنِي مِنْهُ بِتَفْصِيلِهِ. فَوَدَّ: (مَرَّ آتِناً) أي في شرح أن يتصور له المِلْكُ. فَوَدَّ: (ويصرفه الناظر إلخ) أي فليس للموصي الصرف بنفسه بل يذقعه للناظر أو لمن أمانه مقامه ويثقل التذير للأضحية المشهورة كضريح إمامنا الشافعي - رضي الله تعالى عنه - فيجب على الناظر صرفه لمُتَوَلِّيه القائم بمصالحه، وهو يفعل ما يراه فيه ومنه أن يصنع بذلك طعماً لخدمته الذين جرت العادة بالإنفاق عليهم اهـ ش. فَوَدَّ: (وهي للكعبة إلخ) لو أوصى بدارهم ككسوة الكعبة أو الضريح النبوي وكانا غير محتاجين لذلك حالاً، وفيما شرط من وقفه لخدمتهما ما بقي بذلك فينبغي أن يقال بصحة الوصية، وتذكر ما أوصى به أو تجدد به كسوة أخرى لما في ذلك من التعميم اهـ ش. فَوَدَّ: (ما وهي من الكعبة) أي سقط منها اهـ ش وفي المعنى وينبغي كما قال ابن شُهْبَةَ إلحاق الكسوة بالعمارة فإنها من جملة المصالح اهـ. فَوَدَّ: (في الأول) وهو الوصية للكعبة. فَوَدَّ: (وللرحم إلخ) أي والوصية للحرم. فَوَدَّ: (مصالحهما) لَمَلِّ الضمير للكعبة وبقية الحرم سم، والأظهر أَنَّهُ للكعبة والضريح النبوي اهـ سيد عمر عبارة الكُرْدِي قوله وللحرم فيدخل فيها مصالحهما أي ولو أوصى لحرم من الحرمين يدخل في تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اهـ. فَوَدَّ: (لضريح) متعلّق بضمير صحتها. فَوَدَّ: (قبره) إظهار في مقام الإضمار. فَوَدَّ: (ومن يخدمونه) هل يجري هذا في الوصية للكعبة والضريح النبوي كما هو قياسه اهـ سم. فَوَدَّ: (أو يقرءون عليه) هل المراد من اعتاد القراءة عليه أو مطلق القاري وإن اتفقت قراءته عليه فيه نظر ولا يتعد الأول اهـ ش. فَوَدَّ: (للشيخ الفلاني) أي أو للشيء اهـ ش. فَوَدَّ: (ولم ينو ضريحه إلخ) وتعلم بإخباره اهـ ش. فَوَدَّ: (فهي باطلة) شمل قوله ولم ينو إلخ ما لو أطلق وقياس الصحة عند الإطلاق في الوقف على المسجد الصحة هنا، وتحمل على عمارته ونحوها اهـ ش.

فَوَدَّ: (مصالحهما) لَمَلِّ الضمير للكعبة وبقية الحرم. فَوَدَّ: (ومن يخدمونه) هل يجري هذا في الوصية للكعبة والضريح النبوي كما هو قياسه.

لا بنحو مضخف، وذلك كما تجل الصدقة عليهم (وكذا حرمت) بغير نحو سلاح (ومرئد) حال الوصية لم يمت على رذته (في الأصح) كالصدقة أيضًا وفازت الوقف بأنه يراد للدوام وهما مقتولان ولا تصح لأهل الحرب والرذة ولا لمن يرتد أو يخارب أو يفعل كذا وهو معصية بل أو مكروه فيما يظهر.

(وقاتل) بأن يوصي لشخص فيقتله هو أو سيده ولو عمدًا فهو قاتل باعتبار الأول (في الظاهر) لأنها تملك بعقد فاشتهت الهبة لا الإرث وخبر ليس للقاتل وصية ضعيف ساقط، ولا تصح لمن يقتله إلا إن جاز قتله وتصح لقاتل فلان بعد القتل لا قبله إلا إن جاز قتله.....

فرد: (لا بنحو مضخف) أي حيث مات الموصى له كافرًا أما لو أسلم قبل موت الموصي تبين صحة الوصية كما تقدم للشارح في البيع اهـ ع ش. فرد: (لا بنحو مضخف) كالعبد المسلم.

فرد (سني): (وكذا حرمت) ومرئد أي مغيثي اهـ مغيثي وصورته أن يقول أوصيت لفلان ولم يزد، وكان في الواقع حرثًا أو مرئدًا أما لو قال أوصيت لزيد الحرثي أو الكافر أو المرئد لم تصح ع ش وسم.

فرد (سني): (وقاتل في الظاهر) قال في القوت والخلاف في الحر فلو أوصى للقاتل الرقيق صححت قطعًا، قاله ابن الرقعة؛ لأن المستحق لذلك غيره وهو السيد اهـ وقياسه صحة الوصية لمن يقتله إذا كان رقيقًا وقد يقال إنه لو أوصى لرقيق يقتله فالأمر إلى حصولها له بعينه كما سبق تبين فسادها؛ لأنها وصية للقاتل نفسه لا لغيره اهـ سم. فرد: (بأن يوصي الخ) عبارة المغيثي وصورته أن يوصي لجارحه ثم يموت أو لإنسان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له؛ لأن الوصية لعبد وصية لسيد كما مر اهـ.

فرد: (ولو عمدًا) أي تعديًا اهـ مغيثي. فرد: (باعتبار الأول) أي بالمجاز الأولي. فرد: (ضعيف) أي ضغفًا قويًا كما أفهمه قوله ساقط اهـ ع ش. فرد: (إلا إن جاز قتله) أي فصيح وصية الحرثي لمن يقتله. فرد: (بعد القتل) أي ولو تعديًا أخذًا بما مر. فرد: (إلا إن جاز قتله) أي الموصي، وقوله بعد القتل أي بعد حصول سبب القتل كأن جرحه إنسان ولو عمدًا، ثم أوصى للجراح ومات الموصي وقيل الموصى له الوصية أو لمن حصل منه القتل بالفعل، ثم قال آخر أوصيت للذي قتل فلانًا بكذا فتصح الوصية؛ لأن الغرض من قوله للذي قتل فلانًا تعيين الموصى له لا حمله على معصية اهـ ع ش.

فرد في (سني): (وقاتل في الظاهر) قال في القوت والخلاف إنما هو في الوصية للقاتل الحر فلو أوصى للقاتل الرقيق صححت قطعًا قاله ابن الرقعة؛ لأن المستحق لذلك غيره وهو السيد ولا خلاف أنه لو أوصى لمن يقتله أن الوصية باطله اهـ وقد يقال إنه إذا أوصى لرقيق لعل صورته إذا أوصى له إن قتله أما إذا أوصى له، ولم يقتله فقتله وآل الأمر له فلا يتبين فسادها وآل الأمر إلى حصولها له بعينه كما سبق إنما يتبين فسادها؛ لأنها وصية للقاتل نفسه لا لغيره، وقد يقال إنه لو تحتم قتله جناية أو زحمة فأوصى لمن يباشر ذلك بإذن الإمام أنه تصح الوصية له كالأجرة والجمالة إذا توجه ذلك عليه لفقد بيت المال فتأمل اهـ كلام القوت وقياس ما قاله أولًا صحة الوصية لمن يقتله إذا كان رقيقًا.

(ولواريث) من ورثة متعددين (في الأظهر إن أجاز باقي الورثة المطلقين التصرف، وقلنا بالأصح إن إجازتهم تنفيذ لا ابتداء عطية وإن كانت الوصية ببعض الثلث للخير بذلك وإسناده صالح، وبه يخص الخبر الآخر لا وصية لوارث وحيلة أخذه من غير توقف على إجازة أن يوصي لفلان بألف أي وهو ثلثه فأقل إن تبرع لولده بخمسمائة أو بألفين كما هو ظاهر فإذا قبل وأدى لابن ما شرط عليه أخذ الوصية ولم يشارك ببقية الورثة الابن فيما حصل له، ويوجه بأنه لم يحصل له من مال الميت شيء تميز به حتى يحتاج لإجازة بقية الورثة. فيه ومنه يؤخذ ما أفتيت به أنه لو أوصى لمستولذته بكذا إن خدعت أحد أولاده كذا بعد موته ففعلت استحققت

﴿قول (سني): (ولواريث) قرع في فتاوى الشيوطي مسألة رجل مات وأوصى جماعة وجعل زوجته أحد الأوصياء وأوصى لهم بمبلغ فهل يجوز للزوجة أن تأخذ نظير ما يأخذه أحد الأوصياء الجواب والذي يظهر استحقاق الزوجة نظير ما يأخذه أحد الأوصياء؛ لأنه ليس تبرعاً محضاً بل شبه الأجرة أو الجمالة للدخول في الوصايا، وما يترتب عليها من الأخطار والتظير والقيام بحال الأولاد والأمور الموصى بها انتهى وأقول قد يفضل بين أن يصرح بجعل المبلغ في نظير الوصاية فتستحق الزوجة بدون إجازة الورثة وأن لا يصرح بذلك فلا تستحق إلا إن أجازوا فلي تأمل. وفي الشق الأول لو زاد ما يخص الزوجة على أجرة الحيل فهل تتوقف الزيادة على إجازة بقية الورثة راجعاً من نظائره اهـ سم.

﴿قول (سني): (لواريث) أي وتصح الوصية لوارث وإن لم تخرج من الثلث اهـ مغني. ﴿فرد: (من ورثة متعددين) سيذكر مختزلاً.﴾

﴿قول (سني): (إن أجاز الخ) أي وتتخذ إن أجاز الخ فهو قيد لمحذوف اهـ بجريمي. ﴿فرد: (المطلقين) إلى قوله ويوجه بأنه في النهاية والمغني. ﴿فرد: (المطلقين التصرف) نعت للورثة وكان الأولى لفظاً ومعنى جعله نعتاً للباقي. ﴿فرد: (وإن كانت الوصية الخ) راجع إلى المنى أي وتوقف على الإجازة وإن كانت الخ. ﴿فرد: (للخير بذلك) عبارة المغني لقوله ﷺ «لا وصية لوارث إلا أن يعيظه الورثة» رواه البيهقي بإسناد قال الذمهي صالح اهـ. ﴿فرد: (صالح) أي ليس بضعيف ولم يرتق إلى درجة الصحيح. ﴿فرد: (وبه) أي بذلك الخبر. ﴿فرد: (وحيلة الخ) عبارة المغني فائدة من الحيل في الوصية لوارث الخ. ﴿فرد: (أخذه) أي الواريث وقوله على إجازة أي من بقية الورثة وقوله لولده أي الموصي اهـ ش. ﴿فرد: (فإذا قبل وأدى الخ) عبارة المغني فإذا قبل لزمه دفعها إليه اهـ. ﴿فرد: (للابن) الأوفى لما قبله للوليد. ﴿فرد: (وبينه) أي التوجيه المذكور. ﴿فرد: (كذا) أي سنة مثلاً وقوله بعد موته متعلق

﴿فرد: (وإسناده صالح) أي كما قاله الذمهي قال في شرح الروضي لكن قال البيهقي إن عطاة أي رايه عن ابن عباس غير قوي ولم يذكر ابن عباس اهـ.

(فرع) في فتاوى الشيوطي مسألة رجل مات وأوصى جماعة وجعل زوجته أحد الأوصياء وأوصى لهم بمبلغ فادعى مدعي أنه لا يجوز للزوجة أن تأخذ نظير ما أوصى به للأوصياء؛ لأنها وارثة الجواب أما

الوصية من غير اعتبار إجازة البقية لما تقرّر أنه لم يحصل له من مال الميت شيء بخلاف ما لو علّق عتق عبده بخدمته بعض أولاده فإنه يحتاج للإجازة؛ لأن المنفعة المضروفة للمخدوم من جُحلة التركة قال شارح وقيدت الوارث في المتن بالخاص احترازًا عن العام كوصية من لا يرثه إلا بيت المال بالثلث فأقل فتصح قطعًا ولا يحتاج لإجازة الإمام، ويؤدّ بأن الوارث جهة الإسلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج لإحتراز عنه كما يُعلم ممّا مرّ في إرث بيت المال، وخرج بما ذكرته وصية من ليس له إلا وارث واحد فإنها باطلة لتعذر إجازته لنفسه،

بقوله حَدَّثْتُ. ة. فُود: (أنه الخ) أي الأخذ المخدم. ة. فُود: (فإنه يحتاج) أي العتق. ة. فُود: (قال) إلى المتن في النهاية الأقره وخرج إلى وسباني. ة. فُود: (قال شارح الخ) وافقه المغني. ة. فُود: (كوصية من لا يرثه) أي لإنسان أه مغني. ة. فُود: (ولا يحتاج) أي نفوذ الوصية. ة. فُود: (لا خصوص الموصى له) إن أراد لا خصوصه فقط مع تسليم أنه وارث لم يُفد أولًا خصوصه مطلقًا فهو ممنوع. نعم يكفي الإغذار بأن الموصى له لما لم يجب الصرف إليه كان بمنزلة الأجنبي سم على حج أه رشيد. ة. فُود: (فلا يحتاج الخ) أي؛ لانه ليس بوارث أه ش. ة. فُود: (بما ذكرته) أي بقوله من ورثة متعددين.

ة. فُود: (وصية من ليس له إلا وارث واحد) أي لذلك الوارث الواحد أه سم. ة. فُود: (فإنها باطلة) على الأصح أه. مغني. ة. فُود: (لتعذر إجازته الخ) لقائل أن يقول لم اعتبر إجازته لنفسه إذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تُعتبر إذا لم يُنفرد حتى صحت إن أجاز البقية سم وهو وجيه فالأولى التعليل بأنه يستحقه بلا وصية فهي لأعية نظير ما يأتي في المتن بل هي من جزئياته فلا حاجة لإيرادها وتقييد المتن بما

أصل الوصية للوارث فلا يُطلق القول بإبطالها بل هي موقوفة على إجازة الورثة، وأما هذه المسألة بخصوصها فالذي يظهر فيها استحقاق الزوجة نظير ما يأخذه أحد الأوصياء؛ لانه ليس تبرعًا محضًا بل شبه الأجرة أو الجمالة للدخول في الوصايا وما يترتب عليها من الأخطار والتطر والقيام بحال الأولاد والأمور الموصى بها هذا ما ظهر لي، وقد رفع السؤال إلى الشيخ شمس الدين المقيسي ووافقني على ما أفتيت به وإلى الشيخ سراج الدين العبادي فخالف وأجاب بوقف نصيب الزوجة جزئيًا على القاعدة ولم تظهر لي موافقته أه. (وأقول) قد يفصل بين أن يصرح بجعل المبلغ في نظير الوصايا فتستحق الزوجة بدون إجازة الورثة وأن لا يصرح بذلك فلا تستحق إلا إن أجازوا فليتأمل وفي الشق الأول لو زاد ما يخص الزوجة على أجرة المثل فهل تتوقف الزيادة على إجازة بقية الورثة راجعه من نظائره.

ة. فُود: (ممّا مرّ في إرث بيت المال) قد مرّ هناك أن التحقيق أن الوارث المسلمون جهة الإسلام، وبه يُعلم ما في زده المذكور وقوله فيه لا خصوص الموصى له إن أراد لا خصوصه فقط مع تسليم أنه وارث لم يُفد إذ لا خصوصية مطلقًا فهو ممنوع نعم يكفي الإغذار بأن الموصى له لما لم يجب الصرف إليه كان بمنزلة الأجنبي. ة. فُود: (إلا وارث واحد) أي لذلك الوارث الواحد. ة. فُود: (لتعذر إجازته لنفسه) لقائل أن يقول لم اعتبر إجازته لنفسه إذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تُعتبر إذا لم يُنفرد حتى صحت إن

وسياتي أن الإمام تَعَمَّرَ إجازته بما زاد على الثُلث؛ لأنَّ الحقَّ للمسلمين ولا تَصِحُّ إجازةٌ وليَّ محجورٍ ولا يضمنُ بها إلا إن قبضَ بل تَوَقَّفَ إلى كماله على الأوجه وإن استبعده الأذرعُ بعد أن رجحه مَرَّةً والبطلانُ أخرى . بل قال قد أفتيت به فيما لا أُحصي وانتصر له غيره ليعظم الإضرارُ بالوقف لا سيما فيمن أوصى بكلِّ ماله وله طفلٌ مُحتاجٌ ويُردُّ بأنَّ التَّصَرُّفَ وَقَعَ صحيحًا فلا مَسَاعَ لإبطاله، وليس في هذا إضرارٌ لإمكانِ الاقتراضِ عليه ولو من بيت المالِ إلى كماله، وظاهرٌ أنَّ القاضي في حالة الوقفِ يَحْتَمِلُ في بقائه وبيعِهِ وإيجاره بالأصلحِ ومن الوصيةِ له إبرأؤه وحيثه والوقفُ عليه نعم، لو وَقَفَ عليهم ما يخرجُ من الثُلثِ على قدرِ نصيبهم نَفَذَ من غيرِ إجازةٍ فليس لهم نَقْضُهُ كما مرَّ في الوقفِ ولا بُدَّ لِصَحَّةِ الإجازةِ من معرفةِ قدرِ المُجازِ أو عينه فإن ظُنَّ كثرةُ التَّركَةِ فَبَانَ قِلْتُها فسيأتي (ولا عبرةُ بزدهم وإجازتهم في حياة

يُخْرِجُها اه سيّد عُمَرُ أَقُولُ قد تَقَدَّمَ في الفرائضِ في أسبابِ الإزثِ في شَرْحِ ونكاحِ ما يَقْتَضِي اغْتِيَارَ إجازةِ الوارثِ الموصى له إذا لم يَنْفَرِدْ أيضًا . ٥ فَوَدَّ: (وَلَا تَصِحُّ) عَطَفَ على قوله وسَيأتي إلخ عبارةُ الْمُفْنِي وبِالْمُطْلَقَيْنِ التَّصَرُّفُ ما لو كان فيهم صَغِيرٌ أو مُجْنُونٌ أو مُحجورٌ عليه بِسَفَوٍ فلا تَصِحُّ منه الإجازةُ ولا مِن وَلِيِّهِ اه وهي أَحْسَنُ سَبْكًَا . ٥ فَوَدَّ: (وَلَا يضمنُ بها) أي الوليُّ بالإجازةِ اه ش .

٥ فَوَدَّ: (بل تَوَقَّفَ) أي الوصيةُ اه رَشِيدِي . ٥ فَوَدَّ: (إلى كماله) سَيأتي في الوصيةِ لِأَجْنَبِيٍّ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلْثِ اسْتِثْنَاءً مَن جُنُونُهُ مُسْتَحْكَمٌ مِنَ الْمُحْجُورِ قَتَبُطْلُ على تَفْصِيلِ قَيْتَبْنِي أن يَأْتِي تَظْيِيرُهُ هُنا أيضًا اه سيّد عُمَرُ . ٥ فَوَدَّ: (وإن استَبَدَّه) أي الوقفُ . ٥ فَوَدَّ: (والبطلانُ) عَطَفَ على الهاءِ في رَجْعِهِ . ٥ فَوَدَّ: (به) أي البطلانِ . ٥ فَوَدَّ: (فلا مَسَاعَ) عبارةُ النِّهَايَةِ فلا مَسَوَعًا اه . ٥ فَوَدَّ: (بِالْأَصْلَحِ) وإذا بَاعَ أو آجَرَ أَبْقَى الثَّمَنَ أو الأَجْرَةَ إلى كمالِ المُحْجُورِ فإن أَجَارَ دَفَعَ ذَلِكَ لِلْمَوْصَى له وَالْأَقْسَمَ على الوَرْتَةِ كما هو ظاهرٌ اه رَشِيدِي . ٥ فَوَدَّ: (ومن الوصيةِ) إلى المَثَنِ في الْمُفْنِي . ٥ فَوَدَّ: (لَهُ) أي لِلْوَارِثِ . ٥ فَوَدَّ: (إبرأؤه وحيثه إلخ) أي قَيْتَوَقَّفَ نَفْوَها على إجازةِ الوَرْتَةِ، والكلامُ في التَّبَرُّعَاتِ الْمُتَنَجِّزَةِ في مَرَضِ المَوْتِ أو الْمُعْلَقَةِ بِالمَوْتِ أَمَّا ما نَجَّزَهُ في الصَّحَةِ فَيَنْفَذُ مُطْلَقًا ولا حُرْمَةً وإن قَصَدَ به جِزْمَانِ الوَرْتَةِ كما يَأْتِي في أَوَّلِ الفَصْلِ الآتِي اه ش . ٥ فَوَدَّ: (وَلَا بُدَّ لِصَحَّةِ الإجازةِ إلخ) عبارةُ الْمُفْنِي ولا أَثَرَ لِلْإجازةِ بعدَ المَوْتِ مع جَهْلِ قدرِ المالِ الموصى به كالإبراءِ عن مَجْهُولٍ نَعَمْ إن كانت الوصيةُ بِمُعَيَّنٍ كَعَبْدٍ وَقَالُوا بعدَ إجازتهم ظَنَّتْنا كَثْرَةَ المالِ، وأنَّ العَبْدَ يَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثَةِ فَبَانَ قَلِيلًا أو تَلَفَ بَعْضُهُ أو ذَبَنَ على المَبْتِ صَحَّتْ إجازتهم فيه، وإن كانت الوصيةُ بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ وادَّعى المُجَبِّرُ الجَهْلُ بِقدرِ التَّركَةِ كَأَن قال كُنْتُ اغْتَقَدْتُ كَثْرَةَ المالِ، وقد بَانَ خِيالُهُ صُدَّقَ بِيمينِهِ في دَعْوَى الجَهْلِ إن لم تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِعِلْمِهِ بِقدرِ المالِ عندَ الإجازةِ، وتَنَفَّذَ الوصيةَ فيما ظَنَّهُ فإن أَقِيمَتْ لم يُصَدَّقْ وتَنَفَّذَ الوصيةَ في الجَمِيعِ اه . ٥ فَوَدَّ: (فَسَيأتي) أي في أوَائِلِ الفَصْلِ الآتِي زادَ النِّهَايَةَ فَلَوْ أَجَارَ عَالِمًا بِمِقْدَارِ التَّركَةِ ثم ظَهَرَ له مُشَارِكٌ في الإزثِ وقال

أَجَارَ البَقِيَّةَ . ٥ فَوَدَّ: (حَلَى الأَوْجِهَ) كذا م ر . ٥ فَوَدَّ: (والبطلانُ) عَطَفَ على الهاءِ في رَجْعِهِ .

الموصي) إذ لا حق لهم حينئذٍ لاحتمال بُرْئِهِ وموتهم بل بعد موته في الواقع، وإن ظَنَّهُ قبله كما يُفْلَمُ مِمَّا مَرَّ فَيَحْتَمِلُ بَاعَ مَا لَ أَبِيهِ ظَانًّا حَيَاتِهِ فَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِبُطْلَانِ الْقَبُولِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِمَوْتِ الْمُورِثِ وَإِنْ بَانَ بَعْدَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَوْ تَرَاخَى الرَّدُّ عَنِ الْقَبُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ لَمْ يُرْفَعْ الْعَقْدُ عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَمَدِ الْآتِي إِلَّا مِنْ حِينِهِ كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْمُوصِي لَهُ بِسُجُوتِ الزَّوَائِدِ الْحَادِثَةِ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالرَّدِّ، وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِجَازَةَ تَنْفِيذٌ لَا ابْتِدَاءٌ عَطِيَّةٌ إِذْ صَرِيحُهُ أَنَّ الْمُمْلِكَ هُوَ الْوَصِيَّةُ وَالْقَبُولُ فَيَكُونُ الرَّدُّ قَاطِعًا لِلْمَلِكِ بِذَلِكَ لَا رَافِعًا لَهُ مِنْ أَصْلِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ مَلِكٌ ضَعِيفٌ جِدًّا فَلَا يَقْتَضِي مَلِكُ الزَّوَائِدِ كَالِهِيَّةِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَهَذَا أَقْرَبُ (وَالْعَبْرَةُ فِي كَوْنِهِ وَإِلَّا يَوْمَ الْمَوْتِ) أَيُّ وَقْتِهِ دُونَ الْقَبُولِ كَمَا يُفْلَمُ مِمَّا سَأَذْكُرُهُ فِي مَبْنِيَّتِهِ فَلَوْ أَوْصَى لِأَخِيهِ فَحَدَّثَ لَهُ ابْنٌ قَبْلَ مَوْتِهِ فَوْصِيَّةً لِأَجْنَبِيٍّ أَوْ وَلَدَ ابْنٌ فَمَاتَ.....

إِنَّمَا أَجْزَتْ ظَانًّا حَيَاتَتِي لَهُ بَطَلَتْ الْإِجَازَةُ فِي نَصَبِ شَرِيكِهِ، وَشُبِّهَ بِطَلَانِهَا فِي نَصَبِ نَصَبٍ نَفْسِهِ وَلِلْمُوصِي لَهُ تَخْلِيْفُهُ عَلَى نَفْسِي عَلَيْهِ بِشَرِيكِهِ فِيهِ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ فِي نَصَبِ نَصَبٍ إِلَيْهِ لَعَلَّهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُوصِي بِهِ النِّصْفَ وَالْمُشَارِكُ بِالنِّصْفِ أَهْ. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا حَقٌّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَرَاخَى فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيُّ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي. قَوْلُهُ: (وَمَوْتِهِمْ) أَيُّ قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ ظَنَّهُ) أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الرَّدِّ وَالْإِجَازَةِ أَهْ عَ شَ قَبْلَهُ أَيُّ الْمَوْتِ. قَوْلُهُ: (فَجَزَمَ) (إِلْخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ. قَوْلُهُ: (بِطُلَانِ الْقَبُولِ) أَيُّ قَبُولِ الْمُوصِي لَهُ أَوْ بَقِيَّةِ الْوَرْتَةِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَانَ) أَيُّ وَجُودِ الْقَبُولِ بَعْدَهُ أَيُّ الْمَوْتِ أَهْ. رَشِيدِيُّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَرَاخَى الرَّدُّ) أَيُّ رَدُّ بَاقِيِ الْوَرْتَةِ عَنِ الْقَبُولِ أَيُّ قَبُولِ الْوَارِثِ الْمُوصِي لَهُ الْوَصِيَّةُ هَذَا مَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ وَالْأَفْخِلَافُ الْآتِي فِيمَا إِذَا رَدَّ الْمُوصِي لَهُ بَعْدَ قَبُولِهِ الْوَصِيَّةَ وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ مُتَعَلِّقٌ بِالْقَبُولِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُزْفَغْ) أَيُّ الرَّدِّ. قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَمَدِ الْآتِي) أَيُّ فِي فَضْلِ الْمَرْضِ الْمَخُوفِ فِي شَرْحٍ وَلَا يَصِحُّ قَبُولُ وَلَا رَدُّ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي. قَوْلُهُ: (إِلَّا مِنْ حِينِهِ) أَيُّ الرَّدِّ. قَوْلُهُ: (إِذْ صَرِيحُهُ) أَيُّ أَنَّ الْإِجَازَةَ تَنْفِيذٌ إِلْخ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُمْلِكَ إِلْخ) هَذَا الْكَلَامُ يُفِيدُ حُصُولَ الْمَلِكِ بِالْقَبُولِ، وَأَنَّ الْوَقْفَ فِي نَحْوِ تَغْيِيرِ الرُّوْضِ بِأَتَاهَا مَوْقُوفَةً عَلَى إِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرْتَةِ لَيْسَ لِأَصْلِ الْمَلِكِ بَلْ لِذَوَامِهِ وَتَمَامِهِ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَلِكِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْوَصِيَّةِ وَالْقَبُولِ.

قَوْلُهُ: (كَالِهِيَّةِ إِلْخ) فِيهِ أَنَّ الْهِيَّةَ قَبْلَ الْقَبْضِ غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ رَأْسًا بِخِلَافِ مَا هُنَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَقْرَبُ) أَيُّ عَدَمِ مَلِكِ الْمُوصِي لَهُ لِلزَّوَائِدِ. قَوْلُهُ: (دُونَ الْقَبُولِ إِلْخ) الْأَنْسَبُ لِمَا بَعْدَهُ دُونَ الْوَصِيَّةِ. قَوْلُهُ: (فِي مَبْنِيَّتِهِ) أَيُّ الْقَبُولِ. قَوْلُهُ: (فَحَدَّثَ لَهُ) أَيُّ لِلْمُوصِي. قَوْلُهُ: (قَبْلَ مَوْتِهِ) لِمَجَرَّدِ التَّأَكِيدِ. قَوْلُهُ: (فَوْصِيَّةً لِأَجْنَبِيٍّ) أَيُّ فَتَصِحُّ بِهَا إِجَازَةُ أَنْ خَرَجَتْ مِنَ الثَّلَاثِ، وَتَتَوَقَّفَ عَلَيْهَا إِنْ

قَوْلُهُ: (إِذْ صَرِيحُهُ إِلْخ) هَذَا الْكَلَامُ يُفِيدُ حُصُولَ الْمَلِكِ بِالْقَبُولِ، وَأَنَّ الْوَقْفَ فِي نَحْوِ تَغْيِيرِ الرُّوْضِ بِأَتَاهَا مَوْقُوفَةً عَلَى إِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرْتَةِ لَيْسَ لِأَصْلِ الْمَلِكِ بَلْ لِذَوَامِهِ وَتَمَامِهِ. قَوْلُهُ: (كَالِهِيَّةِ) فِيهِ أَنَّ الْهِيَّةَ نَبْلَ الْقَبْضِ غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ رَأْسًا بِخِلَافِ مَا هُنَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ.

قبله فَوْصِيَّةٌ لِوَارِثٍ. (وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَاَرِثٍ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ) مُشَاعًا كَنَصْفٍ وَثُلُثٍ (لَفَقْ)؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِّلْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ لَا مُخَالَفَ لَهُ بِخِلَافِ تَعَاطِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ (وَبَعَيْنٍ هِيَ قَدْرُ حِصَّتِهِ) كَانَ تَرَكَ ابْنَيْنِ وَدَارًا وَقَتًا قِيمَتُهُمَا سَوَاءً فَخَصَّ كُلًّا بِوَاحِدٍ (صَحِيحَةٌ وَتَقْتَضِي إِلَى الْإِجَازَةِ فِي الْأَصَحِّ) لاختلاف الأغراض بالأعيان، ولذا صَحَّحْتُ بَيْعَ عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ لِرَزِيدٍ وَلَوْ وَصَّى لِلْفُقَرَاءِ بِشَيْءٍ لَمْ يَجُزْ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُعْطِيَ مِنْهُ شَيْئًا لِوَرِثَةِ الْمَيِّتِ وَلَوْ فَقَرَاءَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} فِي الْأُمِّ حَيْثُ قَالَ فِي قَوْلِ الْمَوْصِي ثُلُثُ مَالِي لِفُلَانٍ يَصْغُهُ حَيْثُ يَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْ أَوْ حَيْثُ يَرَاهُ هُوَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا وَلَا يُعْطِي مِنْهُ وَارِثًا لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ مَا كَانَ يَجُوزُ لِلْمَيِّتِ بَلْ يَصْرِفُهُ فِي الْقُرْبِ الَّتِي

لَمْ تُخْرَجْ مِنْهُ اه ع ش. ٥ فَوَدُ: (قَبْلَهُ) أَيْ الْمَوْصِي. ٥ فَوَدُ: (فَوْصِيَّةٌ لِوَارِثٍ) أَيْ فَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ مُطْلَقًا.

٥ فَوَدُ (سُي): (لِكُلِّ وَاَرِثٍ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَوْصَى لِبَعْضِهِمْ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ كَانَ أَوْصَى لِأَحَدٍ بَيْنَهُ الثَّلَاثَةُ بَثْلُثُ مَالِهِ فَإِنَّهَا نَصِيحٌ، وَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ فَإِنْ أَجَازَهَا أَخَذَهَا وَقَسَمَ الْبَاقِي بَيْنَهُم بِالسَّوِيَّةِ مُغْنِي وَسَمَ.

٥ فَوَدُ (سُي): (وَبَعَيْنٍ الْخ) أَيْ وَلِكُلِّ وَاَرِثٍ بَعَيْنٍ هِيَ الْخ فَخَرَجَ بِعَضُ الْوَرِثَةِ لَكِنْ حُكْمَهُ كَالْكُلِّ بِالْأَوَّلَى اه سم قال الْمُغْنِي وَالَّذِينَ كَالْعَيْنِ فِيْمَا ذَكَرَ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اه.

٥ فَوَدُ (سُي): (وَتَقْتَضِي إِلَى الْإِجَازَةِ) سَوَاءٌ كَانَتْ الْأَعْيَانُ مِثْلِيَّةً أَمْ لَا اه. زِيَادَةُ الْزِيَادِي وَإِنَّمَا يَظْهَرُ الْإِنْتِقَازُ إِلَى الْإِجَازَةِ إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ مِنْ ذَوَابِ الْقِيَمَةِ أَمَّا الْمِثْلِيَّاتُ كَثَلَاتُ أَصْعَ حِنْطَةٍ أَوْ صِي بَصَاعٍ مِنْهَا لِابْنَتِهِ وَبِصَاعَيْنِ لِابْنِهِ وَلَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُمَا فَتَصِيحُ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُقْتَضَرُ إِلَى الْإِجَازَةِ إِذَا كَانَتْ الْأَصْعُ مُخْتَلِطَةً مُتَّحِدَةً النَّوْعِ، وَقَسَمَهَا ثُمَّ أَوْصَى أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُخْتَلِطَةٍ وَلَكِنَّهَا مُتَّحِدَةٌ الصِّفَةِ اه وهو مُخَالَفٌ لِكَلَامِ الشَّارِحِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ مِثْلِيَّةٌ عَلَى مَا لَوْ اخْتَلَفَتْ صِفَتُهَا بِحَيْثُ تَخْتَلِفُ الْأَغْرَاضُ فِيهَا اه. ٥ فَوَدُ: (لِاخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ) إِلَى قَوْلِهِ حَيْثُ قَالَ فِي النِّهَايَةِ. ٥ فَوَدُ: (وَلِذَا صَحَّحْتُ بَيْعَ عَيْنٍ الْخ) أَيْ وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْوَارِثِ ذَلِكَ حَيْثُ قَبْلَ زَيْدٍ الشَّرَاءَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْوَصِيَّةِ لَهُ غَرَضُ الْمَوْصِي كَالرَّفْعِ بِهِ أَوْ يُعْذِرُ مَالَهُ مِنَ الشُّبْهَةِ اه ع ش. ٥ فَوَدُ: (فِي قَوْلِ الْمَوْصِي) أَيْ فِي بَيَانِ حُكْمِهِ. ٥ فَوَدُ: (لِفُلَانٍ) أَيْ مُقَوِّضٍ أَمْرَهُ لَهُ. ٥ فَوَدُ: (أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الْخ) مَقُولُ قَالَ. ٥ فَوَدُ: (لَأَنَّهُ) أَيْ لِفُلَانٍ الْوَصِي.

٥ فَوَدُ فِي (سُي): (لِكُلِّ وَاَرِثٍ) يَخْرُجُ بِهِ الْبَعْضُ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةُ بَنِينَ فَأَوْصَى لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ مُعَيَّنٌ بَثْلُثُ مَالِهِ فَتَصِيحُ الْوَصِيَّةُ لَكِنْ تَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْبَاقِينَ فَإِنْ أَجَازَهَا قَاسَمَهُمَا فِي الثَّلَاثِينَ الْبَاقِينَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

٥ فَوَدُ فِي (سُي): (وَبَعَيْنٍ) أَيْ لِكُلِّ وَاَرِثٍ بَعَيْنٍ هِيَ قَدْرُ حِصَّتِهِ فَخَرَجَ بِعَضُ الْوَرِثَةِ لَكِنْ حُكْمَهُ كَالْكُلِّ بِالْأَوَّلَى.

يَنْتَفِعُ بِهَا الْمَيِّتُ، وَلَيْسَ لَهُ حَيْثُ عِنْدَهُ وَلَا إِيدَاعُهُ لِغَيْرِهِ وَلَا يَبْقَى مِنْهُ فِي يَدِهِ شَيْئًا يُفَكِّكُهُ أَنْ يُخْرِجَهُ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَقُرَاءَةُ أَقَارِبِهِ أُولَى، ثُمَّ أَحْفَادُهُ، ثُمَّ جِيرَانُهُ وَالْأَشَدُّ تَعَقُّقًا وَقَرًّا أُولَى أَهْلِ مُلْخَصًا وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِأَحْفَادِهِ مُحَارِبَتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ لِيَنْتَظِمَ التَّرْتِيبُ، وَإِنَّمَا أَخَذَ الْوَاقِفُ الْفَقِيرَ مِمَّا وَقَفَهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ ثُمَّ لِلَّهِ فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَّا لِمَنْ وَجَدَ فِيهِ الشَّرْطُ وَهَذَا الْحَقُّ لِيَقِيَةَ الْوَرِثَةِ وَلِلْمَيِّتِ فَلَمْ يُعْطَ وَارِثُهُ وَقَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُ رَضَا عَنْهُ عَدَمُ إِعْطَاءِ الْوَارِثِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ بَقِيَّةَ الْوَرِثَةِ لَوْ رَضُوا بِإِعْطَاءِ الْوَارِثِ الْفَقِيرَ جَازَ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَهُ إِذَا تَقَدَّثَ بِرِضَاهُمْ مَعَ التَّضَرُّعِ بِهِ فَأُولَى إِذَا دَخَلَ ضِمْنًا وَلَكَ زَوْدُهُ بِمَنْعِ دَخُولِهِ فِيهَا هُنَا بِالْكَافِيَةِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يُوصَى لَهُ عَادَةً فَلَا تَنْصَوِّرُ الْإِجَازَةَ حَيْثُ بِخِلَافِ مَا إِذَا نَصَّ عَلَيْهِ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ وَالْمَوْصَى بِهِ شَرْطٌ مِنْهَا كَوْنُهُ قَابِلًا لِلنَّقْلِ بِالِاخْتِيَارِ فَلَا تَصِحُّ بِنَحْوِ قَوْلِهِ وَحَدِّ قَذْفٍ لِغَيْرٍ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَلَا بِحَقِّ تَابِعٍ لِلْمَلِكِ كَخِيَارٍ وَشَفْعَةٍ لِغَيْرٍ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ لَا يُبْطِلُهَا التَّأخِيرُ لِنَحْوِ تَأْجِيلِ الشَّيْءِ وَكَوْنُهُ مَقْصُودًا بِأَنْ يَجْلُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ شَرْعًا فَتَصِحُّ بِعَيْنِ مَمْلُوكَةٍ لِلغَيْرِ كَمَا يَأْتِي.

(وَتَصِحُّ بِالْحَمَلِ) الْمَوْجُودِ وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ وَبِكُلِّ مَجْهُولٍ وَمَعْجُوزٍ عَنْ تَسْلِيمِهِ وَتَسْلِيمِهِ وَيُظْهَرُ فِي الْوَصِيَّةِ بِاللَّبَنِ الْمَوْجُودِ أَخَذًا مِمَّا ذُكِرَ فِي الْحَمَلِ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِمَا وَجَدَ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ دُونَ مَا حَدَّثَ بَعْدَ، وَأَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَارِثِ فِي قَدْرِهِ بِبَيِّنَةٍ وَأَنَّهُ لَوْ انْفَصَلَ وَضُمِّنَ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ فِي بَدَلِهِ، وَلَا فَلَا (وَيُشْتَرَطُ) لِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ بِهِ (إِنْفِصَالُهُ حَتَّى يُلَاقِيَ يَوْفَهُ وَجُودَهُ عِنْدَهَا)

• قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَحْفَادُهُ) عَقِلَتْ عَلَى أَقَارِبِهِ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا الْحَقُّ) الْآتِبُ لِمَا قَبْلَهُ وَالْحَقُّ هُنَا. • قَوْلُهُ: (لِيَقِيَةَ الْوَرِثَةَ) فِيهِ تَأْمُلٌ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ بَقِيَّةَ الْوَرِثَةِ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَقَضِيَّةُ الْخ. • قَوْلُهُ: (فَأُولَى) الْخ. فِيهِ تَأْمُلٌ. • قَوْلُهُ: (وَالْمَوْصَى بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فَتَصِحُّ إِلَى الْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لِغَيْرٍ مَنْ هُوَ الْخ) تَصِحُّ بِهِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَالْعُقُودُ عَنْهُ فِي الْمَرَضِ نِهَاجٌ وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لَا يُبْطِلُهَا) الْخ. أَيِ أَمَّا الَّتِي يُبْطِلُهَا التَّأخِيرُ فَلَا تَنْصَوِّرُ الْوَصِيَّةَ بِهَا؛ لِأَنَّ اسْتِغْنَالَهُ بِالْوَصِيَّةِ يُقَوِّتُ الشُّفْعَةَ فَلَمْ يَنْتَفِ شَيْءٌ يَوْصَى بِهِ أَحَدٌ ش. • قَوْلُهُ: (فَتَصِحُّ) الْخ. هَذَا التَّفْرِيعُ فِيهِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (وَاللَّبَنِ) الْخ. أَيِ وَالصَّوْفِ عَلَى ظَهْرِ الْغَنَمِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَقَالَ وَجَزَّ عَلَى الْعَادَةِ أَهْ مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَبِكُلِّ مَجْهُولٍ) أَيِ وَيُزَجَّعُ فِي تَفْسِيرِهِ لِلْوَارِثِ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ الْمَوْصَى أَحَدٌ ش. عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِالْمَجْهُولِ كَالْحَمَلِ الْمَوْجُودِ فِي الْبَطْنِ مُتَّفَقًا عَنْ أُمِّهِ أَوْ مَعَهَا وَعَبْدٌ مِنْ عَبِيدِهِ أَه. • قَوْلُهُ: (وَمَعْجُوزٍ) الْخ. كَالطَّيْرِ الطَّائِرِ وَالْعَبْدِ الْآبِقِ أَه. مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (فِي الْوَصِيَّةِ بِاللَّبَنِ) الْخ. وَكَذَا فِي الْوَصِيَّةِ بِالصَّوْفِ أَه. مُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لَوْ انْفَصَلَ) أَيِ اللَّبَنِ. • قَوْلُهُ: (وَضُمِّنَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (وَالْإِ) أَيِ بَانَ انْفَصَلَ بِجَنَابَةِ نَحْوِ الْحَزْبِيِّ مَثَلًا. • قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُغْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُمْكِنُ إِلَى وَإِذَا

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ انْفَصَلَ) حَمَلُ الْأَمِّيَّةِ أَيِ مِثْلًا.

أي الوصية أما في الآدمي فيأتي فيه ما تقرر في الوصية له، وأما في غيره فيؤجج لأهل الخبرة في مدة حمله ولو انفصل حمل الآدمية بجناية مضمونة نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حمل البهيمية؛ لأن الواجب فيه ما نقص من قيمة أمه ولا تعلق للموصى له بشيء منه، وإنما لم يفرقوا فيما مر في الموصى له بين المضمون وغيره؛ لأن المدار في أهلية الملك كما مر وبصح القبول قبل الوضع؛ لأن الحمل يعلم وتعييرهم بالحي للغالب إذ لو دُبِحت الموصى بحملها فوجد يطنها جنين أخلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو ظاهر (وبالمنافع) المباحة وحدها مؤبدة ومطلقة ولو لغير الموصى له بالعين؛ لأنها أموال ثقاتل بالموصى كالأعيان، ويمكن صاحب العين المسلوقة المنفعة تخصيلها، وإذا رد ذو المنفعة انتقلت للورثة لا للموصى له بالعين.

(وكذا) يصح الوصية بمملوك للغير إن قال إن ملكته، ثم ملكه وإلا فلا كما اعتمده جمع

وقوله وتعييرهم إلى المثنى. قود: (لأهل الخبرة) أي قول اثنين منهم فيما يظهر اهـ ع ش. قود: (ولو انفصل الخ) أي ميتا مُغني وسم. قود: (فيما ضمن به) وهو عُشر قيمة أمه اهـ ع ش. قود: (بخلاف حمل البهيمية) أي إذا انفصل ميتا أما إذا انفصل حيا متألما بالجناية واستمر متألما بها إلى أن مات فيتبني أن يضمن فلينأمل اهـ سم. قود: (ما نقص الخ) أي بذله. قود: (بشيء منه) أي من بدل ما نقص الخ فيكون للوارث اهـ مغني. قود: (وغيره) كحمل المرتدة من مرتدة حيث أسلم بعد الوصية أحد أصوله اهـ ع ش. قود: (يعلم) أي على الزاجع اهـ مغني. قود: (أخلته ذكاتها) في التثييد به نظر لما سيأتي من صحة الوصية بالإخصاص فلعله ليصح تغيير بالملك في قوله ملكه الخ أو يفرق بين ما هنا وما سيأتي اهـ سيد عمر ولعل الظاهر الأول وعدم الفرق. قود: (مؤبدة الخ) أي ومقيدة مغني وع ش. قود: (ومطلقة) ويحمل الإطلاق على التأييد روض ومغني وع ش. قود: (ولو لغير الموصى له الخ) عبارة المغني وتصح بالعين دون المنفعة والعين لواحد والمنفعة لآخر اهـ. قود: (ويمكن) من الأفعال وقوله صاحب الخ مفعوله وقوله تخصيلها فاعله عبارة المغني: وإنما صححت في العين وخدها لشخص مع عدم المنفعة فيها لإمكان صيرورة المنفعة له بإجارة أو إباحة أو نحو ذلك اهـ. قود: (والأ) أي وإن لم يقله.

قود: (بخلاف حمل البهيمية) أي إذا انفصل حيا متألما بالجناية واستمر متألما بها إلى أن مات فيتبني أن يضمن فلينأمل.

(فرع) في فتاوى الشيوطي ما نصه مسألة أوصى لرجل بما سيخذه الله تعالى لأمته من الأولاد وله وارث مستغرق، ثم توفي وقبل الموصى له وعلم الوارث بالوصية، ثم إن الوارث المذكور وطى الأمة المذكورة فأولدها ولذا فهل يكون الولد رقيقا أو يتقيد خرا، وإذا انقصد خرا يلزمه القيمة أو لا الجواب هذه المسألة لم أرها متقولة لكن مقتضى ما ذكره الأصحاب في صورة نظيرها أن الولد يتقيد خرا، وأن

مُتَأَخَّرُونَ وَحَكِيَ الرَّافِعِيُّ الْإِتْفَاقَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ لَكِنَّ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ هُنَا صَحَّتْهَا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ وَبِمَرْهُونٍ جَعَلًا أَوْ شَرْعًا، ثُمَّ إِنْ بَيَّعَ فِي الدَّيْنِ بَطَلَتْ وَالْأَفْلَا وَالْقِيَاسُ صَحَّةُ قَبُولِ الْمُوصَى لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَقَبْلَ فَكِّ الرَّهْنِ نَظِيرُ مَا مَرَّ مِنْ صَحَّتِهِ قَبْلَ عَلَيْهِ بِالْمَوْتِ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِشْتَاءٍ غَيْرِ وَاحِدٍ يَبْطُلُهَا بِمَوْتِ الرَّاهِنِ وَإِنْ انْفَكَّ الرَّهْنُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ.
(بِشْمُورَةٍ أَوْ حَمَلٍ سَيَحْدَثَانِ) ثَنَاءً؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لِيَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْحَيَوَانُ ضِدُّ الشَّجَرَةِ.....

• قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ هُنَا صَحَّتْهَا الْخ) اعْتَمَدَ التَّهَائِيَّ وَالْمُغْنِيَّ كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (وَلَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ) أَيِ إِنْ مَلَكَتْهُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ شَرْعًا) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ صَوْرِهِ مَا لَوْ مَاتَ مَوْزَنُهُ مَذْبُونًا قَبِيصًا إِيصَاؤُهُ بِمَا وَرَثَهُ مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ مَرْهُونٌ شَرْعًا بِدَيْنٍ مَوْزَنُهُ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (بَطَلَتْ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ مُسْتَقَرًّا لِقِيَمَتِهَا أَهْ سَيِّدَ عَمَرُ. • قَوْلُهُ: (وَالْقِيَاسُ صَحَّةُ الْخ) الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْمِلْكُ بِهَذَا الْقَبُولِ لِقِيَامِ التَّعْلُقِ الْمَانِعِ مِنَ التَّمْلِيكِ، وَلَوْ أُمِنَ الْمِلْكُ بِهَذَا الْقَبُولِ لَزِمَ صَحَّةُ بَيْعِ الْمَرْهُونِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ وَلَا يُمَكِّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ قَالَهُ سَم ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا حَاصِلَهُ الْمِيلُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ التَّعْلُقُ بَعْدَ الْقَبُولِ تَبَيَّنَ حُصُولُ الْمِلْكِ مِنْ حِينَ الْإِنْقِطَاعِ لَا مِنْ حِينَ الْمَوْتِ. • قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ الْخ) كَوْنُهُ نَظِيرَهُ وَتَغْلِيلُهُ بِاعْتِبَارِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فِيهِ نَظَرٌ لِيُوجِدَ التَّعْلُقُ بِالْعَيْنِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عِنْدَ الْقَبُولِ هُنَا لَا ثُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا التَّعْلُقُ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ إِذَا وَجَدَ الْبَيْعُ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ أَهْ سَم.

• قَوْلُهُ: (يَبْطُلُهَا) أَيِ الْوَصِيَّةُ بِالْمَرْهُونِ وَقَوْلُهُ بِمَوْتِ الرَّاهِنِ أَيِ قَبْلَ فَكِّ الرَّهْنِ، وَقَوْلُهُ وَإِنْ انْفَكَّ الْخ أَيِ بَعْدَ الْمَوْتِ. • قَوْلُهُ: (ثَنَاءً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَخَمَرٍ فِي التَّهَائِيَّ إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتَ إِلَى وَإِذَا اسْتَحَقَّ وَقَوْلُهُ وَكَلَّبَ نَحْوَ صَيِّدٍ إِلَى بِخِلَافٍ، وَقَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَيُؤْخَذُ. • قَوْلُهُ: (لَا الْحَمْلَ لِيَكُونَ الْخ) دُفِعَ بِهِ مَا قِيلَ أَنَّ الْحَمْلَ أَعْمُ مِنَ الشَّجَرَةِ فَلَا يَصِحُّ تَثْبِيهُ الضَّمِيرِ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّثْبِيهِ بَعْدَ الْمُطْفِئِ بَأَوْ وَقُوعُهَا بَيْنَ

عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِلْمَوْصَى لَهُ أَهْ. • قَوْلُهُ: (أَوْ شَرْعًا) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَوْرِهِ مَا لَوْ مَاتَ مَوْزَنُهُ مَذْبُونًا، قَبِيصًا إِيصَاؤُهُ بِمَا وَرَثَهُ مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ مَرْهُونٌ شَرْعًا بِدَيْنٍ مَوْزَنُهُ. • قَوْلُهُ: (وَالْقِيَاسُ صَحَّةُ قَبُولِ الْمُوصَى لَهُ الْخ) الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْمِلْكُ بِهَذَا الْقَبُولِ لِقِيَامِ التَّعْلُقِ الْمَانِعِ مِنَ التَّمْلِيكِ وَلَوْ أُمِنَ الْمِلْكُ بِهَذَا الْقَبُولِ لَزِمَ صَحَّةُ بَيْعِ الْمَرْهُونِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ إِذَا انْقَطَعَ التَّعْلُقُ بَعْدَ الْقَبُولِ فَهَلْ يَمْلِكُهُ مِنْ حِينَ الْإِنْقِطَاعِ فَقَطْ، وَإِنْ لَزِمَ تَخَلُّفُ الْمِلْكِ عَنِ الْقَبُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ؛ لَأَنَّهُ لِمَانِعٍ أَوْ يَتَبَيَّنُ الْمِلْكُ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ، وَلَزِمَ عَلَيْهِ حُصُولُ الْمِلْكِ حِينَ قِيَامِ التَّعْلُقِ الْمَانِعِ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَنَّهُ مَعَ انْقِطَاعِ التَّعْلُقِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ يَلْزَمُ تَبَيُّنُ صَحَّةِ الْبَيْعِ إِذَا انْقَطَعَ التَّعْلُقُ وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

• قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) فِي كَوْنِهِ نَظِيرَهُ وَتَغْلِيلُهُ بِاعْتِبَارِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ نَظَرٌ لِيُوجِدَ التَّعْلُقُ بِالْعَيْنِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عِنْدَ الْقَبُولِ هُنَا لَا ثُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا التَّعْلُقُ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ إِذَا وَجَدَ الْبَيْعُ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ.

• قَوْلُهُ فِي (سُي): (سَيَحْدَثَانِ) اعْتَمَدَ ابْنُ هِشَامٍ وَجُوبَ الْمُطَابَقَةِ بَعْدَ أَوْ الَّتِي لِلتَّنْوِيعِ وَقَدْ يُدْعَى هُنَا أَنَّهَا

فاندفع الاعتراض عليه بأن الأولى سيحدث (في الأصح) لاحتمال وجوه من الغرر فيها وفقاً بالتاس، ولا حق له في الموجود عندها بأن ولدته الأدمية لدون ستة أشهر منها مطلقاً أو لدون أكثر من أربع سنين وليس ثبوت فراشا أو البهيمه لزمن قال الخبراء أنه موجود عندها، ويدخل خلافاً لما في التدريب في الوصية بدائية نحو حمل وصوف ولبن موجود عند الوصية وبشجرة ما يدخل في بيعها من غير المتأثر مثلاً عند الوصية، ويجب بقاؤه إلى الجذاذ ونظير اعتبار الوصية هنا ما لو أوصى لأولاد فلان فإنه إنما يتناول المنفصل عند الوصية لا المنفصل بعد بخلاف الوقف؛ لأنه ثراء للذوام كما مر وهي بما تحمله ولا نية لكل حمل على الأوجه؛ لأن

صديقين، وحاصل الجواب أنه إذا أريد بالحمل الحيوان كان مباحاً للثمرة فتتعين الثنية وكتب عليه سم على حنج اغتد ابن هشام وجوب المطابقة بعد أو التي للتوزيع، وقد يدعي هنا أنها له ا ه ع ش .
 • قوله: (فاندفع الاعتراض إلخ) عبارة المغني ثنية الضمير بعد العطف بأو مذهب كوفي أما البصري فيفرده فكان الأحسن للمصنف أن يقول سيحدث اه . • قوله: (فيها) أي الوصية . • قوله: (وفقاً بالتاس) وتوسعة فتصح بالمقدم كما تصح بالمجهول اه مغني . • قوله: (ولا حق له إلخ) أي للموصى له عبارة المغني وإذا قلنا بالصحة في الحمل فولدته لدون ستة أشهر لم يكن موصى به؛ لأنه كان مزجواً، وإنما أوصى بما سيحدث أو لاكثر من أربع سنين كان موصى به أو بينهما وهي ذات زوج صحت وإلا فلا اه . • قوله: (مطلقاً) أي فراشا كانت أم لا اه ع ش . • قوله: (أو لدون أكثر إلخ) أي لأربع سنين فأقل اه . • قوله: (قال الخبراء) أي اثنان منهم فيما يظهر اه ع ش . • قوله: (عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وإن كان متصلاً عند الموت والقبول، وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما اه سم وجزي ع ش على القضية المذكورة عبارته أي فإذا مات الموصي وقبل الموصى له الوصية استحق الحمل والصور للذين كانا موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فإنهما للورث اه .
 • قوله: (وبشجرة ما يدخل إلخ) عطف على قوله بدائية نحو حمل إلخ اه سم . • قوله: (ويجب بقاؤه إلخ) أي بخلاف الثمرة المؤبرة وقت الوصية والحادث بعدها قبل موت الموصي فإنها للورث اه ع ش . • قوله: (بقاؤه) عبارة النهاية إنقاؤه من الأفعال وهي أحسن . • قوله: (ونظير) مبتدأ خبره قوله ما لو أوصى إلخ . • قوله: (اختيار الوصية) أي وقتها . • قوله: (وهي) أي الوصية مبتدأ وقوله بما تحمله أي كل من الدابة والشجرة متعلق به، وقوله لكل حمل أي شامل له خبره عبارة المغني وإذا أوصى بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به، وإن أطلق فقال أوصيت بما يحدث فهل يتم كل سنة أو يختص بالسنة الأولى قال ابن الرقعة الظاهر العموم، وسكت عليه السبكي وهو ظاهر اه . • قوله: (على الأوجه) عبارة النهاية كما استظهره ابن الرقعة وسكت السبكي اه .

له . • قوله: (عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها، وإن كان متصلاً عند الموت والقبول، وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما . • قوله: (وبشجرة) عطف على بدائية . • قوله: (وكلب نحو صيد إلخ)

ما للعموم، ثم رأيت ما سأذكره عن الزر كشي وغيره آخِر مَبْحَث الوصية بالمنافع وهو صريح فيما رجحته وإذا استحق الثمرة فاحتاجت هي أو أصلها ليشفي لم يلزم واحدًا منهما كما مر، ويظهر أن يأتي هنا ما مر آخِر فرع باع شجرة (وبأحد عبده) مثلاً ويُعَيَّن الوارث؛ لأنها تحتل الجاهالة فالإبهام أولى، وإنما لم تصح لأحد الرجلين؛ لأنه يُحْتَمَل في الموصى به لكونه تابعاً ما لا يُحْتَمَل في الموصى له ومن ثمَّ صَحَّت بحمل سيحدث لا يحمل سيحدث. (وبنحاسة يحل الانتفاع بها) لثبوت الاختصاص فيها وانتقالها بالارث والهبة لا بما يحرم الانتفاع به كخمر غير مخترمة وخنزير وفرعه وكلب عقور وكلب نحو صييد لمن لا يصيد مثلاً بناءً على الأصح من حرمة اقتنائه له؛ لأنه يُنافي مقصود الوصية بخلاف ما يحل (ككلب معلّم) وجزو قابل للتعليم ليحل اقتنائيهما ككلب يحرم الدور قيل.....

فرد: (آخِر إلخ) مُتَعَلِّقُ بقوله سأذكره. فرد: (وإذا استحق الثمرة) أي بالموت والقبول وقوله واجداً منهما أي من الوارث والموصى له.

فرد (سني): (وبأحد عبده) وتصح بجور الكتابة وإن لم تكن مُسْتَقَرَّةً وبالمكاتب وإن لم يقل إن عَجَزَ نفسه اه. مُغْنِي. فرد: (وَيُعَيَّن) إلى قوله قيل في المغني. فرد: (وَيُعَيَّن الوارث) ظاهره الوجوب كما هو صريح الرضخ والإرشاد مع شَرْحِهما عبارتهما والتغني للمُغْنِيَّين منهما واجب على الوارث اه. وعبارة ع ش والمراء بقوله ويُعَيَّن إلخ أن ذلك باختياره ولو كان المُعَيَّن أَدَوْنَ من الباقي لا أنه يُعَيَّر على تبيين واجد بعينه وهل له الرجوع عما عيَّنه لغيره أم لا؟ فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأنه بتعيينه له تعلّق به اختصاص الموصى له، ويُؤَيِّدُه ما سيأتي في الفصل الآتي بعد قول المُصَنِّف في قول عطية إلخ من قوله ولا رجوع للمُجِيز قَبْلَ القَبْضِ اه. فرد: (لكونه تابعاً) أي للموصى له اه ع ش. فرد: (والهبة) أي صورة؛ لأنه يجوز بذل المال في مُقَابِلَةِ الاختصاص اه رَشِيدِي. فرد: (كخمر إلخ) قَضِيَّتُهُ وإن تَحَلَّلَتْ، ويُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهَا بما إذا لم تَحَلَّلْ فَلْيُرَاجَع اه ع ش. فرد: (لمن لا يصيد إلخ) خِلَافاً لِلنَّهَايَةِ والمغني كما يأتي عبارة سم اعتمد شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ صَحَّةَ الوصية بكلب يُقْتَنَى وإن لم يحل للموصى له اقتناؤه بأن لا يُحْتَاجَ إِلَيْهِ لِتَحْوِ جَرَاةٍ؛ لأنه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بأن يحدث له الإحتياج، وإن لم يحل حيث يُقْتَنَى لِمَنْ يحل له حيث اه. فرد: (من حرمة اقتنائه) أي كلب نحو الصييد، وقوله له أي لمن لا يصيد مثلاً. فرد: (لأنه إلخ) تَعْلِيلُ لِقَوْلِهِ لا بما يحرم إلخ. فرد: (ببخلاف إلخ) دُخُولُ فِي الْمَتْنِ وَحَالٍ مِنْ فَاعِلٍ يُنَافِي.

فرد (سني): (ككلب معلّم) شَيْلُ كَلَامُهُ ما لو لم يكن الموصى له صاحب زرع ولا ماشية ونحوهما

(فرغ) اعتمد شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ صَحَّةَ الوصية بكلب يُقْتَنَى وإن لم يحل للموصى له اقتناؤه بأن لا يُحْتَاجَ إِلَيْهِ لِتَحْوِ جَرَاةٍ؛ لأنه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بأن يحدث له الإحتياج إِلَيْهِ حَيْثُ، وإن لم يحل حيث يُقْتَنَى لِمَنْ يحل له اه وقياسه جواز إعطاء غير المناسِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ خِلَافاً لِقَوْلِ

ولا يُسمى مُعلِّماً؛ لأنّه يدفع بطبيعته وفيه نظرٌ والمشاهدة تُردّه ويُؤخذ من حلّ اقتناء قابلٍ للتعليم حلّ الاقتناء لِمَنْ يُريدُ تعلّم الصنيد وهو قابلٌ لذلك (وزيل) ولو من مُعلِّطٍ على الأوجه لِتسميد الأرض والوقود ومِيتة ولو مُغلّطَةً لِإطعام الجوارح (وعصيرٍ مُحترمة) وهي ما عُصِرَتْ بِقصدِ الخليّة أو لا بِقصدٍ شيءٍ، ويُتّجه أنّه لو غيّر قصده قبلَ تَحْمِرها تَغَيَّرَ الحكمُ إليه، وأنّها لا تُدفع للموصى له بل ليقعة إلا إنْ عُرِفَتْ دِيارُته وأمنَ شُرُوبه لها، وبحث ابنِ الزُّفعة فيما أيسر من عَوْدِها خلاًّ إلا بِصُنْع آدميٍّ أي بغيرِ حرمةٍ إمساكها فلا تَصِحُّ الوصيّةُ بها وتُوزعُ بأنّه قد يستعملُها في أغراضٍ أُخرى كإطفاءِ نارٍ، ويُردُّ بأنّ اليأسَ من تَحْلِيلِها صَيَّرَها كغيرِ المُحترمة وهي لا يَجوزُ إمساكُها لِتلك الأغراضِ بل تجبُ إراقتها فوراً مُطلقاً.

(ولو أوصى لِشخصٍ (بكلِّبٍ من كِلابه) المُنتفع بها، ثم مات وله كِلابٌ (أعطى) الموصى له (أحدها) بخيرة الوارث إن احتاج للصنيد والحراسة ممّا فإن احتاج لأحدهما فقط.....

وهو كذلك فتَجوزُ الوصيّةُ له بها كما اعتمدَه الوالدُ رحمته الله تَمَكَّنَ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ نَقْلِ يَدِهِ لِمَنْ لَهُ اقْتِنَاؤُهُ اه
نِهَايَةُ فِي الْمُغْنِي مِثْلُهُ. قُود: (ولا يُسمى) أي كَلْبٌ يَحْرُسُ الدَّورَ. قُود: (والمشاهدة تُردّه) مَحَلُّ تَأْمُلٍ اه سَيِّدٌ عَمَرُ. قُود: (لِمَنْ يُريدُ تعلّم الصنيد) أي أو يُريدُ شراءَ ماشيةٍ حالاً اه ع. ش. قُود: (تعلّم الصنيد) أي الاضطیاد بالكلب. قُود: (ومِيتة) عَطَفَ على كَلْبٍ مُعلِّم. قُود: (بِقصدِ الخليّة الخ) مُخْرِجٌ لِمَا عُصِرَتْ بِقصدٍ أَنْ تُسْتَعْمَلَ عَصيراً أو دِيساً مثلاً، وظاهرٌ أنّها مُحترمةٌ قَلو عِبَرٍ كغيرِهِ بَعَا لِلزَّافِعِي فِي إِحْدَى عِبَارَتَيْهِ الْمُخْتَارَةِ وَهِيَ مَا عُصِرَ لَا بِقصدِ الْخَمْرَةِ لَكَانَ أَوَّلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ اه سَيِّدٌ عَمَرُ. قُود: (أو لا بِقصدٍ شيءٍ) أي أو كان العاصِرُ لها دِميّاً ولو بِقصدِ الْخَمْرَةِ اه ع. ش. قُود: (قَبْلَ تَحْمِرها) أي أو بعده سم وع. ش. قُود: (وأنّها لا تُدفع الخ) قد يُقالُ لو تَمَّ لِلزَّيْمِ أَنْ يَجِبَ نَزْعُ الْمُحترمةِ مِنْ صَاحِبِهَا إِذَا كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ اه سَيِّدٌ عَمَرُ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِنْتِدَاءِ. قُود: (فلا تَصِحُّ الخ) خَالَفَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَاعْتَمَدَا النِّزَاعَ الْآتِيَّ.
قُود: (وَيُردُّ) أي النِّزَاعُ الْمَذْكُورُ. قُود: (وهي) أي الْخَمْرُ الْغَيْرُ الْمُحترمة. قُود: (مُطلقاً) أي لِتلك الأغراضِ أو لِغيرِها.

الشارح الآتي أعطى ما يُناسبه. قُود: (ويؤخذ من حلّ الخ) فيه نظرٌ والفرقُ مُمَكِّنٌ. قُود: (ولو مُغلّطَةً) شَامِلٌ لِمِيتَةِ الْخِنْزِيرِ وَالْكَلْبِ الْعَمُورِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُمَا نَفْسُهُمَا لَا تَصِحُّ الْوصِيَّةُ بِهِمَا. قُود: (قَبْلَ تَحْمِرها) يُتّجهُ أو بعده. قُود: (وتوزع) اعتمدَه م. ر. قُود: (ويُردُّ الخ) قد يُجَابُ بِالْفَرْقِ بِأَنْ غَيْرِ الْمُحترمةِ إِنَّمَا حَرَّمَ إِمْسَاكُهَا لِفَسَادِ الْقصدِ أَوَّلًا. قُود: (وهي لا يَجوزُ إِمْسَاكُهَا لِتلك الأغراضِ) قد يُقالُ بل يَتَّبَعِي جَوَازَ إِمْسَاكِهَا لِتلك الأغراضِ بِنَاءً عَلَى مَا يَتَّبَعُ مِنْ اِغْتِيَابِ تَغْيِيرِ الْقصدِ بَعْدَ التَّحْمِْرِ؛ لِأَنَّ إِمْسَاكُهَا لَهَا حَاصِلُهُ تَغْيِيرُ الْقصدِ بَعْدَ التَّحْمِْرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ عَصْرَهَا بِغَيْرِ قصدِ الْخَلِيَّةِ مِنَ الْأغراضِ الْمُبَاحَةِ كإطفاءِ النَّارِ وَكَعَصْرِ مَلْهُقِ الْقصدِ الْخَلِيَّةِ فِي جَفْلِهَا مُحترمةٌ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ قَلْبًا تَأْمُلُ.

أَعْطَيْتِ مَا يُنَاسِبُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَا مَرَّ مِنْ بُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ.
 (تَبَيَّنَ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ بِخِيَرَةِ الْوَارِثِ هُنَا وَفِي مَسَائِلَ تَأْتِي قَوْلُهُمْ فِيهَا مَرَّةً أُخْرَى وَيُعَيَّنُهُ الْوَارِثُ أَنَّهُ لَا
 دَخَلَ لِلْوَصِيَّةِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ مُخْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ الْمَالِكُ فَلَا يَتَصَرَّفُ عَلَيْهِ مَعَ كَمَالِهِ فِيمَا قَدْ
 يَضُرُّهُ، وَالظَّاهِرُ فِي النَّاقِصِ الْوَقْفُ لِكَمَالِهِ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ لَمْ يَتَصَرَّفِ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَلِيُّ وَيُؤَمَّرَ فِي
 التَّعْيِينَ بِالْأَحْوِطِ لِلْوَارِثِ قُلْتَ لَوْ قِيلَ بِهِ لَمْ يَتَّخِذْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا لَمْحُوا أَنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ فِي تَعْيِينَ
 الْأَحْظَ فَيَتَصَرَّفُ الْمَالِكُ وَهُوَ بَعِيدٌ فَإِنْ عَدَّالَتَهُ وَحَذَقَهُ يَمْنَعَانِ ذَلِكَ (فَلَا يُمْكِنُ لَهُ) عِنْدَ الْمَوْتِ
 إِذِ الْمَبْرُةُ بِهِ (كَلَبَتْ) يَنْتَفِعُ بِهِ (لَقَدْ) الْوَصِيَّةُ وَإِنْ قَالَ مِنْ مَالِي لِتَعْتَرِ شَرَايِهِ وَلَا يَكْلُفُ الْوَارِثُ
 أَنَّهُمَا بِهِ وَبِهِ فَارَقَ عَبْدًا مِنْ مَالِي وَلَا عَبْدَ لَهُ.

(وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَكِلَابٌ) مُنْتَفِعٌ بِهَا (وَوَصَّى بِهَا أَوْ بَعْضُهَا فَلَا صِحَّ تَقْوُذُهَا) فِي الْكِلَابِ جَمِيعُهَا
 (وَأَنْ كَثُرَتْ وَقُلَّ الْمَالُ) وَإِنْ كَانَ أَذْنَى مُتَقَوِّمٌ كَدَانِي إِذَا الشَّرْطُ بَقَاءُ ضِعْفِ الْمَوْصَى بِهِ لِلْوَرِثَةِ،
 وَقَلِيلُ الْمَالِ خَبَرٌ مِنْ كَثِيرِ الْكِلَابِ إِذَا لَا قِيَمَةَ لَهَا وَتَقْدِيرُ أَنْ لَا مَالٌ أَوْ أَنَّ لَهَا قِيَمَةً حَتَّى تَنْفُذَ

• قَوْلُهُ: (أَعْطَيْتِ) مَا يُنَاسِبُهُ هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ ثَانِيهِمَا أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ الْوَارِثُ وَهُوَ أَرْجَحُهُمَا شَرْحُ م ر ه سَم
 عِبَارَةُ النَّهَايَةِ هُنَا بِخِيَرَةِ الْوَارِثِ وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ كَانَ مَا أَغْطَاهُ لَا لَا يُنَاسِبُ حَالَهُ أ. وَفِي
 الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهَا. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِمْ إِلَخ وَقَوْلُهُ وَيُعَيَّنُهُ الْوَارِثُ مَقُولٌ لَهُ، وَقَوْلُهُ
 إِنَّهُ لَا دَخَلَ إِلَخَ خَبَرٌ قَضِيَّةِ إِلَخ. • قَوْلُهُ: (فِي النَّاقِصِ) أَيِ الْوَارِثِ النَّاقِصِ بِنَحْوِ صَبَا. • قَوْلُهُ: (الْوَقْفُ) أَيِ
 لِلتَّعْيِينَ. • قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونُوا إِلَخ) أَيِ الْأَصْحَابِ. • قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْمَوْتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَقْدِيرُ أَنْ لَا مَالٌ فِي
 الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (إِذِ الْمَبْرُةُ بِهِ) مُتَبَدِّأً وَخَبَرٌ وَعِلَّةٌ
 لِلتَّشْدِيدِ بَعْدَ الْمَوْتِ. • قَوْلُهُ: (لِتَعْتَرِ شَرَايِهِ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبَعِي أَنْ يَجُوزَ بِذَلِكَ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ الثَّرْوِ
 عَنْ الْإِخْتِصَاصِ فَهَلَا صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ إِذَا قَالَ مِنْ مَالِي لِإِمْكَانِ تَخْصِيلِهِ بِالْمَالِ بِهَذَا الطَّرِيقِ سَم وَع
 ش. • قَوْلُهُ: (أَنْتَاهَا) أَيِ صَوْرَةٍ وَالْأَمَّا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا تَصِحُّ هِبَتُهُ وَحَيْثُ يُقَالُ فِي الشَّرَاءِ مِثْلُ ذَلِكَ؛
 لِأَنَّهُ يَجُوزُ بِذَلِكَ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ الْإِخْتِصَاصِ أ. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ عَبْدًا إِلَخ) أَيِ فَإِنَّهُ يُشْتَرَى لَهُ
 وَيَكْلُفُ الْوَارِثُ أَنْتَاهَا أ. ع ش.

• قَوْلُهُ (وَكِلَابٌ) أَوْ نَجَاسَةٌ أُخْرَى وَإِنْ كَثُرَ أ. مُغْنِي.
 • قَوْلُهُ (سَبِي) (أَوْ بَعْضُهَا) يُفْهَمُ بِالْأَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ بِهَا أَيِ كُلِّهَا. • قَوْلُهُ: (فِي الْكِلَابِ جَمِيعُهَا) أَيِ
 الْمَوْصَى بِهَا مِنْ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ أ. رَشِيدِي وَلَوْ قَالَ الشَّارِحُ فِي تِلْكَ الْكِلَابِ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ لَكَانَ
 أَوْضَحَ. • قَوْلُهُ: (وَتَقْدِيرُ أَنْ لَا مَالٌ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُحَقِّقِ الْمَحَلِّيِّ وَالثَّانِي لَا تَنْفُذُ إِلَّا فِي ثَلَاثِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتُ
 مِنْ جَنْبِهِ حَتَّى نَقْصَمَ إِلَيْهِ، وَالثَّلَاثُ تَقْوَمُ بِتَقْدِيرِ الْمَالِيَّةِ فِيهَا وَنَقْصَمَ إِلَى الْمَالِ وَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةُ فِي ثَلَاثِ

• قَوْلُهُ: (أَعْطَيْتِ مَا يُنَاسِبُهُ) هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ ثَانِيهِمَا أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ الْوَارِثُ وَهُوَ أَرْجَحُهُمَا شَرْحُ م ر.
 • قَوْلُهُ: (لِتَعْتَرِ شَرَايِهِ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبَعِي أَنْ يَجُوزَ بِذَلِكَ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ الثَّرْوِ عَنْ الْإِخْتِصَاصِ
 فَهَلَا صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ إِذَا قَالَ مِنْ مَالِي لِإِمْكَانِ تَخْصِيلِهِ بِالْمَالِ بِهَذَا الطَّرِيقِ.

في ثلثها فقط يُشبه التحكّم ولو أوصى بثلثه لواحد وبها لآخر لم تنفذ إلا في ثلثها كما لو لم يكن له إلا كِلَابٌ ويُنظر فيه إلى عددها بخلاف ما إذا اختلفت أجناس غير المُتَمَوِّل فإنه يُنظر إلى قيمتها بتقدير المال عند مَنْ يراها.

(ولو أوصى بطَبْلٍ) سواء أقال من طَبُولِي أم لا (وله طَبْلٌ لَهْوٍ) لا يصلح لِمُبَاحٍ (وطَبْلٌ يَحِلُّ الانتفاع به كطَبْلٍ حربٍ) يُقصدُ به التَهْوِيلُ (أو حَجِيجٍ) يُقصدُ به الإعلامُ بالنزولِ والرحيلِ أو غيرهما كطَبْلٍ البازِ (حُجِّلَ على الثاني) لِتَصَحِّحِ؛ لأنَّ الظاهرَ قصدهُ للثوابِ أو صلحَ تَخْيِيرِ الوارِثِ أو بعودِ من عيدانه وله عُودٌ لَهْوٍ لا يصلح لِمُبَاحٍ وعُودٌ بناءٍ وأطلقَ بَطْلَتٌ لانبصَرافِ مُطْلَقِهِ لِعُودِ لَهْوٍ والطَبْلُ يقعُ على الكلِّ إطلاقاً واحداً (ولو أوصى بطَبْلٍ لَهْوٍ) وهو الكُوبَةُ الآتِيَةُ في الشهاداتِ (لَقَّتْ) الوصِيَّةُ؛ لأنَّه معصيةٌ.....

الجميع أي قدره من الكِلَابِ اه فتأملُها حتَّى يَظْهَرَ لك ما في قولِ الشارحِ حتَّى تنفَذَ في ثلثها فقط اه سيّدُ عَمْرٍ أي فالتناسبُ إسقاطُ قوله أو أنَّ لها قيمةً كما في المُغْنِي أو تأخيرُهُ عن قوله حتَّى تنفَذَ الخ مع زيادةٍ حتَّى تنفَذَ في ثلثِ الجميع الخ. • فُود: (وتقديرُ الخ) إشارةٌ إلى ردِّ المُقابِلِ فإن قال إنَّ الكِلَابَ لَيْسَ مِن جِنْسِ المالِ، فيَقْدَرُ أن لا مالَ له اه كُردِي.

• فُود: (ولو أوصى) إلى الفضلِ في المُغْنِي إلّا قوله أو صلحَ تَخْيِيرِ الوارِثِ. • فُود: (بِثْلَيْهِ) أي المالِ. • فُود: (لَمْ تنفَذْ) أي الوصِيَّةُ بالكِلَابِ. • فُود: (إِلّا في ثلثها) لأنَّ ما يَأْخُذُهُ الورْثَةُ مِنَ الثَّلَاثَيْنِ هو حَظُّهُم بِسَبَبِ الثَّلَاثِ الذي نَفَذَتْ فيه الوصِيَّةُ فلا يَجُوزُ أن يُحْسَبَ عليهم مرَّةً أُخْرَى في وصِيَّةٍ غيرِ المُتَمَوِّلِ مُغْنِي وشرحَ الرُّوضِ. • فُود: (إِلّا كِلَابٌ) أي وأوصى بها كُلُّها نَفَذَ في ثلثها فقط أو كُلِّبَ فقط وأوصى به نَفَذَ في ثلثه أو أربَعَ وأوصى باثْنَيْنِ منها نَفَذَ في واحدٍ وثلثَ مُغْنِي وشرحَ الرُّوضِ. • فُود: (ويُنظرُ فيه) أي فيما إذا لم يَكُنْ لِلْمَوْصِي إلّا كِلَابٌ وأوصى بها كُلُّها. • فُود: (إِلَى هَذِيهَا) أي لا قيمَتِها إذ لا قيمةَ لها ويُزَجَّعُ في التَّعْيِينِ لِلْوَارِثِ ع ش مُغْنِي. • فُود: (بِخِلَافِ ما إذا اختلفت الخ) عبارةُ المُغْنِي والرُّوضِ مع شَرْحِهِ لو كان له أَجْناسٌ كِكِلَابٍ وخَمَرٍ مُحْتَرَمَةٍ وشَحْمٍ مَيْتَةٍ، وأوصى بواحدٍ منها اغْتَبِرَ الثَّلَاثُ بِفَرْضِ القيمةِ لا بالعَدِّ ولا بالمنفعةِ إذ لا تناسُبُ بَيْنَ الرُّءُوسِ ولا المنفعةِ اه.

• فُود (سُي): (طَبْلٌ لَهْوٍ) كالْكُوبَةِ صَبَقَ الوَسْطِ واسِعَ الطَّرَفَيْنِ اه مُغْنِي. • فُود: (كَطَبْلٍ البازِ) هو لَقَبٌ وَلِهَ لِه اسمُهُ عبدُ القادرِ الجِلانيِّ والمرادُ بِطَبْلٍ البازِ طَبْلُ الفُقَرَاءِ بأنواعِهِ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أَصِيفَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَتَشَأَ وَقِيلَ سَمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَهَيِّجُ البازِ أي الصَفَرَ على الصَّيْدِ كما يَهَيِّجُ الفُقَرَاءُ على الذِّكْرِ اه بَجَيْرِمِي. • فُود: (كَطَبْلٍ البازِ) قد يُقالُ البازُ المَوْجُودُ الآنَ مِنَ الكُوبَةِ اه سم. • فُود: (أو صلحَ الخ) مُقابِلُ قوله لا يَصْلُحُ لِمُبَاحٍ وقد يُقالُ يُغْنِي عنه قولُ المُصَنِّفِ الآتِي إلّا أن يَصْلُحَ الخ. • فُود: (أو بعودِ) عَطَفَ على قولِ المُصَنِّفِ بِطَبْلٍ. • فُود: (لِانْبِصَافِ مُطْلَقِهِ الخ) أي أنَّ العودَ لا يَبْأَثَرُ مِنْهُ إلّا ذَلِكَ.

• فُود: (كَطَبْلٍ البازِ) قد يُقالُ البازُ المَوْجُودُ الآنَ مِنَ الكُوبَةِ. • فُود: (أو صلحَ) مُقابِلُهُ لا يَصْلُحُ لِمُبَاحٍ.

(إلا أن يصلح لحرب أو عجاج) أو منفعة أخرى مباحة ولو مع تغيير لكن إن بقي معه اسم الطبل، وإلا لثت وإن كان رضاءه من نقد أو جزهر.

فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض

(ينبغي) لمن ورثته أغنياء أو فقراء (أن لا يوصي بأكثر من ثلث ماله) بل الأحسن أن ينقص منه شيئاً؛ لأنه استكثره فقال الثلث والثلث كثير ومن ثم صرح جمع بكراهة الزيادة عليه، وأما

فوق (سني): (إلا أن يصلح إلخ) محلّه عند الإطلاق فإن قال الموصي أرذت به الإنفاق على الوجه الذي عيّل له لم يصح كما جزم به الوافي واستظهره الزركشي مغني ونهاية. فوق: (اسم الطبل) أي طبل الجبل اه حلي. فوق: (وإلا لثت) بحث بعضهم أن محلّ البطلان إذا وصى به لآدمي متعين فلو وصى به لجهة عامة كالساكنين أو لتخو مسجد وكان رضاءه مالا فيظهر الجزم بالصحة، ويكون المقصود رضاءه وما فيه من المآلة شرح م ر اه سم وجزم بالصحة حينئذ الحلي.

فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض

فوق: (في الوصية) إلى قوله وأيضاً في النهاية والمغني. فوق: (وحكم التبرعات إلخ) أي وما يلحق بذلك كالوصية بحاضر هو ثلث ماله اه ع ش.

فوق (سني): أي يطلب منه على سبيل التذّب اه مغني. فوق: (بل الأحسن أن ينقص إلخ) أي؛ لأن الوصية بالثلث خلاف الأولى اه ع ش عبارة المغني ويسن أن ينقص عن الثلث شيئاً خروجا من خلاف من أوجب ذلك ولا يستثنى الثلث في الخبر، وسواء كانت الورثة أغنياء أم لا وإن قال المصنف في شرح مسلم إنهم إذا كانوا أغنياء لا يستحب التقصص ولا استحب اه. فوق: (فقال الثلث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الإغراء أو بتقدير أعطى ورفعته على أنه فاعل أي يكتفيك الثلث أو مبتدأ حذف خبره أو خبر لمخدوف اه أي الثلث كافيك أو كافيك الثلث اه ع ش.

فوق: (ومن ثم إلخ) أي من أجل إتياء ما ذكر ونذبه. فوق: (صرح جمع إلخ) متمم وقوله بكراهة الزيادة أي وقت الوصية فيما يظهر إذ لا تعلم حال المال وقت الموت اه ع ش عبارة سم ولم تبطل

فوق: (وإن كان رضاءه إلخ) بحث بعضهم أن محلّ البطلان إذا كان رضاءه مالا إذا كانت الوصية لآدمي متعين فإن كانت لجهة أو لمسجد فيظهر القطع بالصحة ويكون المقصود رضاءه وما فيه من المآلة شرح م ر.

فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض

فوق: (ومن ثم صرح جمع بكراهة الزيادة عليه) لا يقال فلتبطل الوصية حينئذ؛ لأن الوصية بالمكروه باطلة؛ لأننا نقول الوصية بالمكروه هنا وقتت تابعة للأصل التي هي غير مكروهة بل مطلوبة ويقتصر في التابع ما لا يقتصر في غيره ويمكن أن يدعى أن المكروه الوصية بالزيادة لا الزيادة والباطل الوصية بالمكروه لا الوصية بالمكروه، وظاهر أن الكراهة عند الوصية كقوله أوصيت بثلاثة أرباع مالي

تصريح آخرين بحرمتها فهو ضعيف وإن قصد بذلك جزمًا ورثته كما عليم مما قدمته في شرح قوله في الوقف كجمارة الكنائس فباطل، وأيضًا فهو لا جزمًا منه أصلًا أما الثلث فلأن الشارح وسع له في ثلثه ليتدارك به ما فوط منه فلم يؤثر قصده به ذلك، وأما الزائد عليه فهو إنما ينفذ إن أجازوه ومع إجازتهم لا ينسب إليه جزمًا فهو لا يؤثر قصده وتحريره عقيد الفضولي لا يشهد للقائلين بالتحريم هنا خلافاً لمن زعمه؛ لأنه تلبس بعقيد فاسد ولا كذلك هنا؛ لأن الملك له فصيح التصرف فيه ألا ترى أنه لو برأ نفذ لكانت غير لازم لجواز إبطاله له ولو ارثه، ومن ثم كان الأصح أن إجازته تنفيذاً لا ابتداء عطية (فإن زاد) على الثلث (ورد الوارث) الخاص المطلق التصرف الزيادة (بطلت) الوصية (في الزائد) إجماعاً؛ لأنه حكمه فإن كان عائداً بطلت ابتداءً من غير رد؛ لأن الحق للمسلمين فلا مَجِيزَ . (وإن أجاز) وهو مطلق

الوصية مع كرامتها؛ لأنها وقعت تابعة للوصية بالأصل المطلوبة، ويُقتَر في التابع ما لا يُقتَر في غيره، وظاهر أنه لا يتأتى النظر لحال الموت بالنسبة للكرامة، وأن الكرامة إنما هي عند الوصية كقوله أوصيت بثلاثة أرباع مالي وكذا بمائة وماله مائتان نعم إن غلب على ظنه حصول مالي آخر بحيث يصير المائة ثلثاً أو أقل فتبني عدم الكرامة اهـ. فود: (وإن قصد بذلك) أي بالثلث والزائد عليه كذا يُقيد قوله الآتي أما الثلث إلخ وكان الأولى الإقيصار على الزائد على الثلث كما فعله غيره؛ لأن قول الحرمة مع قصد الجزمان ما سبق في كلامه. فود: (فهو) أي الجزمان. فود: (ولا كذلك) يمتنع ما تقدم في الشارح غير مرة من عد الوصية عقداً وقوله لأن الملك له إلخ لا يخفى ما في تقريره. فود: (لو برأ) أي من زاد تبرعه المنجز في المريض المخوف على الثلث من ذلك المريض، وقوله نفذ أي بأن نفوذ تصرفه في الكل كما يأتي في فصل المريض المخوف. فود: (لكنه إلخ) استدراك على صحة التصرف. فود: (لجواز إبطاله) أي التصرف وقوله له إلخ أي للموصي متعلق بالجواز. فود: (ومن ثم) أي من أجل صحة ذلك التصرف. فود: (أن إجازته) أي الوارث.

فود (س): (ورد الوارث إلخ) أي الحائز ولو بالرد بشرطه وإلا بأن كان وارث خاص آخر فتبطل فيما يخصه من الزائد فقط اهـ سم. فود: (الخاص) إلى قول المتن وفي قول في المغني إلا قوله بأن شهد إلى المتن وإلى قول المتن ويُعتبر من الثلث في النهاية. فود: (فإن كان هاماً بطلت) أي في الزائد اهـ سم. فود (س): (وإن أجاز) أي الوارث الخاص إن كان حائزاً وإن لم يكن حائزاً فباطلة في قدر ما يخص الآخر إن كان يثبت المال وموقفه فيه إن كان غيره اهـ سم. فود (س): (وإن أجاز) أي بنحو أجزت الوصية أو أمضيتها أو رخصت بما فعله الموصي اهـ سم.

وكذا بمائة وماله مائتان نعم إن غلب على ظنه حصول مالي آخر بحيث يصير المائة ثلثاً أو أقل فتبني عدم الكرامة وظاهر أنه لا يتأتى النظر لحال الموت بالنسبة للكرامة حتى يحكم بها فيما لو كان الموصي به دون الثلث إذا صار عند الموت فوق الثلث فليتأمل. فود في (س): (وإن أجاز إلخ) عبارة

التَصَرُّفُ وإلا لم تَصَحَّ إِجَازَتُهُ ولا رَدُّه بل تُوقَفُ لِكَمَالِهِ على الأوجه كما مرَّ بما فيه مع فُرُوعٍ أُخَرُ تأتي هنا قَبْلَ مَحَلِّهِ إِنْ رُجِيَ وإلا كَجُنُونٍ مُسْتَحْكِمٍ أَيْسَ مِنْ بُرْئِهِ بَطَلَتْ الوَصِيَّةُ وهو مُتَّجَعٌ إِنْ غَلِبَ على الظَّنِّ ذلك بأنَّ شَهِدَ به خَبِيرَانِ وإلا فلا؛ لأنَّ تَصَرُّفَ المُوصِي وَقَعَ صحيحًا كما تَقَرَّرَ فلا يُعْطَلُ إلا مانِعٌ قَوِيٌّ وعلى كُلِّ فَمْتَى بَرًّا وأَجَازَ بَانَ نُفُودُهَا (فإِجَازَتُهُ تَنْفِيذُ) أي إِمضاءُ تَصَرُّفِ المُوصِي بِالزَّيَادَةِ على الثُّلُثِ لِصِحَّتِهِ كما مرَّ وَحَقُّ الوَارِثِ إِنَّمَا يَتَبَيَّنُ فِي ثَانِي الحَالِ فَاشْتَبَهَ عَفْوُ الشَّفِيعِ (وهي قولُ عَطِيَّةٍ مُتَبَدِّأَةً وَالْوَصِيَّةُ بِالزَّيَادَةِ لَفْظٌ) لِنَهْيِهِ ﷺ سَفَدَ بَنَ أَبِي وَقَاصٍ عَنِ الوَصِيَّةِ بِالتَّصْفِيفِ وَبِالثُّلَاثِينَ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَبُجَابُ أَنَّ التَّهْيِ إِنَّمَا يَقْتَضِي الفَسَادَ إِنْ كَانَ لِذَاتِ الشَّيْءِ أَوْ لَزِمَهُ وهو هنا ليس كذلك؛ لأنَّه لِخَارِجٍ عَنْهُ وهو رِعايَةُ الوَارِثِ، وَإِنْ

• فُودَ: (بل تُوقَفُ) أي الوَصِيَّةُ أَمْرٌ شَيْدِي. • فُودَ: (كما مرَّ) أي فِي شَرْحِ إِنْ أَجَازَ باقِي الوَرْتَةِ.

• فُودَ: (مَحَلُّهُ) أي الوَقْفُ إِنْ رُجِيَ أي الكَمَالُ.

• فُودَ: (بَطَلَتْ الوَصِيَّةُ) أي ظَاهِرًا لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لو أَفَاقَ وَأَجَازَ نُبِذَتْ إِجَازَتُهُ أَمْرٌ ش. • فُودَ: (وهو مُتَّجَعٌ إلخ) وَحَيْثُذِ لو تَصَرَّفَ فِي جَمِيعِ المَالِ، ثُمَّ بَرًّا وَأَجَازَ فَهَلْ يَتَبَيَّنُ بَطْلَانُ التَّصَرُّفِ وَصِحَّتُهُ على قِيَاسِ مَا سَيَأْتِي فِي وَلَوْ أَوْصَى بِعَيْنِ حَاضِرَةٍ إلخ؟ فِيهِ نَظَرٌ أَمْرٌ سَمِ وَجْهَ التَّنْظِيرِ أَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ فِيمَا سَيَأْتِي عَدَمُ المَانِعِ، وَكَوْنُ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ المِلْكَ فِيهِ مَوْقُوفٌ على الإِجَازَةِ، فَالتَّصَرُّفُ قَبْلُهَا تَصَرُّفٌ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ فَيَكُونُ باطلاً. • فُودَ: (وَعَلَى كُلِّ) أي سِوَاةِ أَيْسَ مِنْ بُرْئِهِ أَمْ لا أَمْرٌ ش. • فُودَ: (بَانَ نُفُودُهَا) أي الوَصِيَّةُ بِالزَّيَادَةِ على الثُّلُثِ. • فُودَ: (كما مرَّ) أي آتِيًا. • فُودَ: (فِي ثَانِي الحَالِ) أي بَعْدَ المَوْتِ وَأَوَّلُ الحَالِ مَا قَبْلَهُ وَقَوْلُ ع ش وهو بَعْدَ الإِجَازَةِ لا وَقْتُ المَوْتِ أَمْرٌ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. • فُودَ: (فَاشْتَبَهَ) أي إِجَازَةُ الوَارِثِ فَكَانَ الأَوَّلَى التَّائِيَةَ عِبَارَةً المُغْنِي المُغْنِي بِعَبِّ الشَّفِيعِ المُشْفُوعِ أَمْرٌ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ لَفْظًا لِجُوعِ الضَّمِيرِ لِلتَّصَرُّفِ. • فُودَ: (عَفْوُ الشَّفِيعِ) أي مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بَعْدَ البَيْعِ لا قَبْلَهُ أَمْرٌ ش.

• فُودَ (سُئِلَ): (وَالْوَصِيَّةُ إلخ) مِنْ جُمْلَةٍ هَذَا القَوْلِ أَمْرٌ ش عِبَارَةً المُغْنِي وَقَوْلُهُ وَالْوَصِيَّةُ إلخ لا فَايِدَةً لَهُ بَعْدَ الحُكْمِ أَنَّ الزَّيَادَةَ عَطِيَّةٌ مِنَ الوَارِثِ أَمْرٌ. • فُودَ: (لأنَّه الخَارِجُ عَنْهُ إلخ) فِيهِ أَنَّ خُرُوجَهُ لا يَنَافِي

الرَّوْضِ وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ كَانَتْ الوَصِيَّةُ بِالزَّيَادَةِ مِمَّنْ لَهُ وَارِثٌ خَاصٌّ فَمَوْقُوفَةٌ أَيْ فِي الزَّيَادَةِ على إِجَازَةِ الوَرْتَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنْ كَانُوا حَاضِرِينَ، ثُمَّ قَالَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا حَاضِرِينَ قَبَاطِلَةٌ فِي قَدْرِ مَا يَخْصُ غَيْرَهُمْ مِنَ الزَّيَادَةِ أَمْرٌ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ المُرَادَ الحَاضِرِينَ وَلَوْ بِطَرِيقِ الرَّدِّ بِشَرْطِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَتَبَيَّنْ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَا إِذَا وَرِثَ مَعَهُمُ بَيْتُ المَالِ أَمَّا إِذَا أَجَازَ بَعْضُ الوَرْتَةِ فَلَا يَتَبَيَّنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا باطلاً فِيمَا يَخْصُ غَيْرَهُمْ بل يَوْقَفُ فِيمَا يَخْصُ غَيْرَهُمْ. • فُودَ: (بَطَلَتْ الوَصِيَّةُ وهو مُتَّجَعٌ إِنْ غَلِبَ إلخ) فَلَوْ قُلْنَا بِالْبَطْلَانِ حَيْثُذِ وَتَصَرَّفَ فِي جَمِيعِ المَالِ، ثُمَّ بَرًّا وَأَجَازَ وَبَانَ نُفُودُهَا كَمَا سَيَأْتِي فَهَلْ يَتَبَيَّنُ بَطْلَانُ التَّصَرُّفِ أَمْ حَيْثُذِ على قِيَاسِ مَا يَأْتِي فِي وَلَوْ أَوْصَى بِعَيْنِ حَاضِرَةٍ إلخ فِيهِ نَظَرٌ. • فُودَ: (لأنَّه الخَارِجُ عَنْهُ) هَذَا:

تَوَقَّفَ الْأَمْرُ عَلَى إِجَازَتِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُخْتَارُ لِلْفِظِ هِيبَةٌ وَتَجْدِيدُ قَبُولٍ وَقَبْضٍ وَلَا رُجُوعٍ
لِلْمُجِيزِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَتَنْفُذُ مِنَ الْمُفْلِسِ وَعَلَيْهِمَا لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ لِقَدْرِ مَا يُجِيزُهُ مَعَ التَّرِكَةِ إِنْ
كَانَتْ بِمُشَاعٍ لَا مُعَيَّنٍ وَمَنْ نَمَّ لَوْ أَجَازَ وَقَالَ ظَنَنْتُ قَلَّةَ الْمَالِ أَوْ كَثْرَتَهُ وَلَمْ أَعْلَمْ كَمِّيَّتَهُ وَهِيَ
بِمُشَاعٍ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ، وَتَفَذَّتْ فِيهَا ظَنُّهُ فَقَطْ أَوْ بِمُعَيَّنٍ لَمْ يَقْبَلْ. (وَيُخْتَارُ الْمَالُ) حَتَّى يُعْرَفَ

لُرُومِهِ، وَلَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ التَّهْمُ عَنْ الزِّيَادَةِ لِأَمْرِ لَا يَزِمُ لِلْوَصِيَّةِ وَهُوَ التَّثْوِيتُ عَلَى الْوَارِثِ لَيْكُنْهُ لَا يَزِمُ
أَعْمُ لِحُصُولِ التَّثْوِيتِ بِغَيْرِ الْوَصِيَّةِ، وَالتَّهْمُ لِلْإِزِمِ الْأَعْمُ لَا يَقْتَضِي الْفَسَادَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الْآيَاتِ
الْبَيِّنَاتِ اهـ سَمِ وَأَقْرَهُ الرَّشِيدِيُّ. هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ الْخ) أَيِ التَّنْفِيزِ بَيَانٌ لِفُتْرَةِ الْخِلَافِ.

هـ قَوْلُهُ: (وَقَبْضٍ) أَيِ إِبْقَاضٍ عَطَفَ عَلَى لَفْظِ هِيبَةٍ أَوْ عَلَى قَبُولٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا رُجُوعٍ لِلْمُجِيزِ) أَيِ صَحِيحٍ
اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْقَبْضِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُجِيزِ. هـ قَوْلُهُ: (وَتَنْفُذُ) أَيِ الْإِجَازَةُ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمَا لَا
بُدَّ الْخ) لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ التَّرِكَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا هِيبَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُقَالُ عَلَيْهِمَا مَعًا أَنْ مَعْرِفَةَ
الْقَدْرِ الْمُجَازِ فِيهَا إِذَا كَانَتْ بِمُشَاعٍ كَيْصِفَ مَثَلًا تَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَةَ التَّرِكَةِ فَمَا فَائِدَةُ اشْتِرَاطِ مَعْرِفَتِهَا أَيْضًا
فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ أَوْ قَوْلُ عِبَارَةِ الْنَهَايَةِ مِنَ التَّرِكَةِ بَيْنَ الْجَازَةِ بِدَلٍّ مَعَ وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنِ الْإِشْكَالِ،
وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنْ مَعْرِفَةَ قَدْرِ الْجُزْءِ تَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِ كُلِّهِ، وَمَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِسْتِلْزَامِ مَمْنُوعٌ. ثُمَّ
رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِأَقْسَرٍ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ لِقَدْرِ مَا يُجِيزُهُ أَيِ أَهْوِ الرُّبْعِ أَوْ الثُّمْنِ مَثَلًا مَعَ مَعْرِفَةِ التَّرِكَةِ
أَهْوِ قُمَاشٍ أَمْ عَقَارٍ، وَقَدْ رَأَاهَا فَقَوْلُهُ مَعَ التَّرِكَةِ مُتَعَيَّنٌ وَمَا وَجَدَ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ عَنْ شَيْخِنَا السَّيِّدِ
يَلْزَمُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ مَعْرِفَةُ التَّرِكَةِ بَعِيدًا اهـ. هـ قَوْلُهُ: (مَعَ التَّرِكَةِ) أَيِ لَا بُدَّ أَنْ يُعْرَفَ الْوَارِثُ قَدْرَ الزَّائِدِ
عَنِ الثَّلَاثِ وَقَدْرِ التَّرِكَةِ فَلَوْ جُهِلَ أَحَدُهُمَا لَمْ تَصِحَّ كَالْإِبْرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ زِيَادَتِي اهـ بُجَيْرِي.

هـ قَوْلُهُ: (بِمُشَاعٍ) الْأَوَّلَى بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (خَلَفَ الْخ) أَيِ صَلَّقَ بِيَمِينِهِ فِي دَعْوَى
الْجَهْلِ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بَعْلِيَّةٌ فَإِنْ أَقِيمَتْ لَمْ يُصَدَّقْ وَتَنْفُذُ فِي الْجَمِيعِ مُغْنِي وَعَنَانِي. هـ قَوْلُهُ: (وَتَفَذَّتْ فِيهَا
ظَنُّهُ) أَيِ وَإِنْ قُلَّ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى كَذِبِهِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ بِمُعَيَّنٍ) عَطَفَ عَلَى بِمُشَاعٍ.
هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْبَلْ) أَيِ لَمْ يُؤْمَرْ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِهِ لَا يَضُرُّ فِي صِحَّةِ الْإِجَازَةِ، وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ لَكَانَ أَوَّلَى وَلَعَلَّ
الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَالْمُشَاعِ أَنَّ الْمُعَيَّنَ يَغْلِبُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ فَيَبْعُدُ عَدَمَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ قَبْلَ إِجَازَتِهِ بِخِلَافِ
جُمْلَةِ التَّرِكَةِ فَإِنَّهَا قَدْ تَخَفَى عَلَى الْوَارِثِ حَتَّى يَظُنَّ قَلَّةَ التَّرِكَةِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (حَتَّى يُعْرَفَ) إِلَى قَوْلِهِ
وَلَوْ أَوْصَى بِعَيْنٍ فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلُهُ وَبِهَذَا مَعَ مَا بَاقِيَ إِلَى الْمَثْنِ.

يَصِحُّ أَنْ يُرَدَّ بِهِ كَوْنُهُ لِلْإِزِمِ؛ لِأَنَّ الْإِزِمَ الْخَارِجَ فَكَوْنُهُ بِخَارِجٍ لَا يُنَافِي الْإِزِمَ، وَلَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ
التَّهْمُ عَنْ الزِّيَادَةِ لِأَمْرِ لَا يَزِمُ لِلْوَصِيَّةِ وَهُوَ التَّثْوِيتُ عَلَى الْوَارِثِ لَيْكُنْهُ لَا يَزِمُ أَعْمُ لِحُصُولِ التَّثْوِيتِ بِغَيْرِ
الْوَصِيَّةِ وَالتَّهْمُ لِلْإِزِمِ الْأَعْمُ لَا يَقْتَضِي الْفَسَادَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي تَغْلِيْقِنَا عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ
لِلْمَحَلِّ الْمُسَمَّى بِالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ.

قَدَرُ الثُّلُثِ مِنْهُ (يَوْمَ الْمَوْتِ) أَي وَقْتَهُ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَمْلِكُ بَعْدَهُ وَبِهِ تَنْزِمُ مِنْ جِهَةِ الْمُوصِي وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ فَوَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ صُمِّتَ لِمَالِهِ حَتَّى لَوْ أَوْصَى بِثُلَاثِهِ أَخَذَ ثُلُثُهَا (وَقِيلَ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ) فَلَا عِبْرَةَ بِمَا حَدَثَ بَعْدَهَا كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ بِثُلَاثِ مَالِهِ اغْتَبِرَ يَوْمَ النَّذْرِ وَرُدُّ بَاتِهِ وَقْتُ الزُّرُومِ فَهُوَ نَظِيرُ يَوْمِ الْمَوْتِ هُنَا، وَمَرُّ أَنَّ الثُّلُثَ إِنَّمَا يُغْتَبَرُ لَهَا بَعْدَ الدِّينِ وَأَنَّهَا مَعَهُ وَلَوْ مُسْتَقَرِّقًا صَحِيحَةً حَتَّى لَوْ أَبْرَأَ مُسْتَحِقَّهُ نَقَذَتْ، وَلَمْ يُبَيِّنِ الْإِعْتِبَارَ فِي قِيَمَةِ مَا يَفُوتُ عَلَى الْوَرِثَةِ وَمَا يَبْقَى لَهُمْ وَحَاصِلُهُ الْإِعْتِبَارُ فِي الْمُنْجَزِ بِوَقْتِ التَّفْوِيتِ، ثُمَّ إِنْ وُثِّقَ بِجَمِيعِهَا ثُلُثُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَفِيمَا يَبْقَى بِهِ وَفِي الْمُضَافِ لِلْمَوْتِ بِوَقْتِهِ وَفِيمَا بَقِيَ لَهُمْ بِأَقْلٍ قِيَمَةٍ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى الْقَبْضِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى يَوْمِ الْمَوْتِ فِي مَلِكِهِمْ وَالتَّقْصُصَ عَنْ يَوْمِ الْقَبْضِ لَمْ يَدْخُلْ فِي يَدِهِمْ فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِمْ.

(وَيُغْتَبَرُ مِنَ الثُّلَاثِ أَيْضًا) رَاجِعٌ لِغُتْبَرِ الثُّلَاثِ لِتَقْدَمِ لَفْظُهُمَا أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ

• قَوْلُ (يَوْمَ الْمَوْتِ) قَلَّ أَوْصَى بِعَبِيدٍ وَلَا عَبْدَ لَهُ ثُمَّ مَلَكَ عِنْدَ الْمَوْتِ عَبْدًا انْتَقَلَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ إِيَّاهُ مُغْنِي. • قَوْلُ: (بَعْدَهُ وَبِهِ) كُلُّ مِمَّنِ الضَّمِيرَيْنِ لِلْمَوْتِ. • قَوْلُ: (وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ) أَيِ التَّغْلِيلِ. • قَوْلُ: (لَوْ قُتِلَ) بَيَانُ الْمَفْعُولِ أَيِ الْمُوصِي. • قَوْلُ: (فَوَجَبَتْ فِيهِ) أَيِ بِنَفْسِ الْقَتْلِ دِيَّةٌ بِأَنَّ كَانَ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ أَمَّا لَوْ كَانَ عَمْدًا يَوْجِبُ الْقِصَاصَ فَقَعِيَ عَنْهُ عَلَى مَالٍ بَعْدَ مَوْتِهِ لَمْ يُقْسَمَ لِلتَّرَكَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَالُهُ وَقْتُ الْمَوْتِ إِيَّاهُ ش. • قَوْلُ: (أَخَذَ) أَيِ الْمُوصَى لَهُ ثُلُثُهَا أَيِ الدِّيَةِ إِيَّاهُ ش. • قَوْلُ: (كَمَا لَوْ نَذَرَ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُ: (بَاتِهِ) أَيِ يَوْمِ النَّذْرِ وَقَوْلُهُ وَمَرَّ أَيِ أَوَّلِ الْفَرَائِضِ، وَقَوْلُهُ إِنَّمَا يُغْتَبَرُ لَهَا أَيِ الْوَصِيَّةِ وَقَوْلُهُ وَأَنَّهَا مَعَهُ أَيِ الْوَصِيَّةِ مَعَ الدِّينِ إِيَّاهُ ش. • قَوْلُ: (حَتَّى لَوْ أَبْرَأَ الْخ) أَيِ أَوْ قَضَى عَنْهُ إِيَّاهُ مُغْنِي.

• قَوْلُ: (وَلَمْ يُبَيِّنِ) أَيِ الْمُصَنَّفُ إِيَّاهُ ش. • قَوْلُ: (مَا يَفُوتُ الْخ) وَهُوَ الْمُوصَى بِهِ إِيَّاهُ كَرَدِّيْ عِبَارَةً ش. أَيِ فِيمَا لَوْ كَانَ الْمُوصَى بِهِ مُتَقَوِّمًا كَعَبْدٍ أَوْ مِثْلِيٍّ إِيَّاهُ. • قَوْلُ: (بِوَقْتِ التَّفْوِيتِ) وَهُوَ وَقْتُ التَّصَرُّفِ قَبْلَ تَقْدَمِ فِي ثُلَاثِ الْمَوْجُودِ، وَرُدُّ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ ظَاهِرًا ثُمَّ إِنْ تَغَيَّرَ الْحَالُ عَمِلَ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ كَمَا يُقِيدُهُ قَوْلُهُ ثُمَّ إِنْ وُثِّقَ الْخ إِيَّاهُ ش. • قَوْلُ: (بِجَمِيعِهَا) أَيِ التَّبَرُّعَاتِ الْمُنْجَزَةِ فِي الْمَرَضِ وَقَوْلُهُ ثُلُثُهُ أَيِ الْمَالِ.

• قَوْلُ: (وَفِي الْمُضَافِ الْخ) وَقَوْلُهُ وَفِيمَا بَقِيَ الْخ كُلُّ مِنْهُمَا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْمُنْجَزِ الْخ. • قَوْلُ: (لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَوْمَ الْمَوْتِ أَقْلُ فَالزِّيَادَةُ حَصَلَتْ فِي مَلِكِ الْوَارِثِ أَوْ يَوْمَ الْقَبْضِ أَقْلُ فَمَا تَقَصَّ قَبْلَهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي يَدِهِ فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ إِيَّاهُ. • قَوْلُ: (لِتَقْدَمِ لَفْظُهُمَا) أَيِ لِتَقْدَمِ لَفْظُ يُغْتَبَرُ الْمَالُ وَلَفْظُ مِنَ الثُّلَاثِ عَلَى هَذَا أَحَدُهُمَا صَرِيحًا وَالْآخَرُ ضَمْنًا وَلِذَا قَالَ أَمَّا الْأَوَّلُ أَيِ تَقْدَمِ لَفْظُ يُغْتَبَرُ الْمَالُ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ وَيُغْتَبَرُ الْمَالُ، وَأَمَّا الثَّانِي أَيِ تَقْدَمِ لَفْظُ مِنَ الثُّلَاثِ فَلَأَنَّ هَذَا أَيِ قَوْلِهِ وَيُغْتَبَرُ مِنَ الثُّلَاثِ عَطَفَ عَلَى يَتَّبِعِي أَيِ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ وَالْمُتَعَلِّقِ بِالثُّلَاثِ ضَمْنًا؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ يَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ الْوَصِيَّةُ بِالثُّلَاثِ فَأَقْلُ أَيِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ التَّبَرُّعُ الَّذِي عُلِّقَ بِالْمَوْتِ مِنَ الثُّلَاثِ إِيَّاهُ كَرَدِّيْ، وَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ فِيهِ تَشْبِيهَ الْجُزْئِيَّ أَيِ الْعِنْتِ الْمُعْلَقِ بِالْكَلْمِ أَيِ التَّبَرُّعِ الْمُعْلَقِ إِلَّا أَنْ يُخَصَّ السَّابِقُ الْمُشَبَّهَ بِهِ بِغَيْرِ الْعِنْتِ.

هذا عَطَفٌ على ينبغي المتعلّق بالتلث كما أنّ هذا متعلّق به وبهذا مع ما يأتي الصريح في أنّ محلّ المتعلّق بالموت التلث بندفع ما قيل لم يبيّن حكم المتعلّق بالموت من غير العتق الذي هو الأصل، وأما يبيّن حكم الملحقي به وهو المنجّز (عتق علق بالموت) في الصّحة أو المرض نعم، لو قال صحيح ليقنه أنت حرّ قبل مَرَضٍ موتي بيوم، ثمّ مات من مَرَضٍ بعد التعليق بأكثر من يوم أو قبل موتي بشهر مثلاً، ثمّ مَرَضَ دونه ومات بعد أكثر من شهر عتق من رأس المال؛ لأنّ عتقه وقع في الصّحة وكذا لو مات بعد أن مَرَضَ شهراً فأكثر.....

• فُرد: (كما أنّ هذا) أي قوله ويُعتَبَرُ إلخ متعلّق به أي بالتلث صريحاً اه كُردّي. • فُرد: (وبهذا) أي بقوله: وأما الثاني فلأنّ هذا عَطَفٌ على يتنبّئ إلخ. • فُرد: (مع ما يأتي) كأنه يُريدُ به قوله وإذا اجتمع تبرّعات إلخ اه سم عبارة الكُردّي. • فُرد: (مع ما يأتي) أي مع ملاحظة ما يأتي فكأنه قال أولاً: ويُعتَبَرُ من التلث المتعلّق بالموت ثمّ قال ويُعتَبَرُ أيضاً من التلث عتق علق بالموت اه كُردّي. • فُرد: (ما قيل لم يبيّن إلخ) حاصله أنّ المُصنّف لم يبيّن حكم المتعلّق بالموت غير العتق المُشبه به العتق فلفظ أيضاً لغو وقوله الذي هو إلخ صفة المتعلّق غير العتق وكونه أضلاً؛ لانه المقصود من الباب اه كُردّي عبارة سم قوله الذي هو الأصل جاءت أصالته من إلحاق المنجّز به اه. • فُرد: (بأكثر من يوم) أي من مَرَضٍ تأخّر عن التعليق بأكثر من يوم، ولعلّ سبب اختيار الأكثرية أنّه لو لم يكن بين التعليق والمرض إلا يوم فقط لم تكن الحرّية قبل المَرَضِ بيوم بل بأقلّ بقدر ما حصلت فيه الحرّية اه سم. • فُرد: (ثمّ مَرَضَ إلخ) صورة المسألة أنّه مَرَضَ عشرة أيام مثلاً، واتّصل موته بها ولكن بين موته والتعليق أكثر من شهر فيكون العتق وإقما في الصّحة اه سم. • فُرد: (دونه) أي مَرَضاً مدته دون شهر. • فُرد: (بعد أكثر إلخ) أي من التعليق اه سم. • فُرد: (عتق إلخ) أي في الصورتين اه ع ش. • فُرد: (وكذا لو مات إلخ) أي وإن وُجدت الصّفة حيثيّد في المرض اه سم.

• فُرد: (مع ما يأتي) كأنه يُريدُ قوله وإذا اجتمع تبرّعات إلخ. • فُرد: (الذي هو الأصل) جاءت أصالته من إلحاق المنجّز به والذي نفى للمتعلّق. • فُرد: (بأكثر من يوم) أي من مَرَضٍ تأخّر عن التعليق أكثر من يوم، ولعلّ سبب اختيار الأكثرية أنّ معنى الصّيغة أنت حرّ في زمن بينه وبين مَرَضٍ موتي يوم فلا بدّ من زمن زائد على اليوم تحضّل فيه الحرّية ليصدق أنّها في زمن بينه وبين المَرَضِ يوم، ولو لم يكن بين التعليق والمرض إلا يوم فقط لم تكن الحرّية قبل المَرَضِ بيوم بل بأقلّ بقدر ما حصلت فيه الحرّية، وقد يقال ملاً حصلت الحرّية مع آخر الصّيفة واستغني عن اختيار تلك الزيادة، وقد يقال المراد ذلك ولا ينافي اختيار الأكثرية بناء على أنّ معنى قوله بعد التعليق بعد ابتداء التعليق فليراجع. • فُرد: (ثمّ مَرَضَ) صورة المسألة أنّه مَرَضَ عشرة أيام مثلاً واتّصل موته بها ولكن بين موته وبين التعليق أكثر من شهر فيكون العتق وإقما في الصّحة؛ لانه قبل الموت بشهر، والمرض في آخر ذلك الشهر. • فُرد: (بعد أكثر من شهر) أي من التعليق. • فُرد: (فأكثر) أي وإن وُجدت الصّفة حيثيّد في المرض.

كما لو علقه بصفة في الصَّحَّة فوجدت في مَرَضِهِ بغير اختياره ولو أوصى بعقٍّ عن كفَّارته المَحْشُورَةِ اغْتَبِرَتْ على ما قالوا إنه الأقْبَسُ عند الأئِمَّةِ بعدما قالوا عن مُقَابِلِهِ إنه الأصَحُّ الزَّيَادَةُ على الأقلِّ من الإطعام والكسوة من الثُّلث لِحُصُولِ الإجزاء بدونه (وتَجَزَّعُ نَجْزُ فِي مَرَضِهِ) أي الموت (كوقف) وعارية عيني سنةً مثلاً وتاجيل ثمن مبيع كذلك فيَغْتَبِرُ منه أَجْرَةُ الأولى وثمن الثانية . وإن باعها بأضعافٍ ثمنٍ مثلها؛ لأنَّ تَفْوِيتَ يَدِهِمْ كَتَفْوِيتِ مَلِكِهِمْ (وهية وعقٍّ).....

• فَوَدَّ: (كما لو علقه بصفة إلخ) عبارة العُبابِ والعِتْقُ إنَّ عُلُقَ فِي مَرَضِ المَوْتِ فَمِنَ الثُّلثِ أو في الصَّحَّةِ بصفةٍ وُجِدَتْ فِي المَرَضِ باختياره كالدُّخُولِ أو بغير اختياره كالمَطَرِ فَمِنَ الْأَصْلِ انْتَهَى سَمَ أَي فَمُقْتَضَاهَا أَنَّ قَوْلَ الشَّرْحِ بغير اختياره أي السَّيِّدِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ . • فَوَدَّ: (على ما إلخ) أي على قولٍ قال الشَّيْخَانِ فِي شَأْنِهِ أَنَّ هَذَا الْقَوْلُ الْأَقْبَسُ إلخ بعد قولهما في شَأْنِ مُقَابِلِهِ الَّذِي هُوَ اغْتِيَارُ جَمِيعِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ مِنَ الثُّلثِ أَنَّهُ أَي ذَلِكَ الْمُقَابِلِ الْأَصَحُّ . • فَوَدَّ: (الزَّيَادَةُ إلخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ أَوْصَى بِعَقٍّ عَنْ كَفَّارَتِهِ الْمُحْشُورَةِ اغْتَبِرَ جَمِيعُ قِيَمَةِ الْعَبْدِ مِنَ الثُّلثِ لِحُصُولِ الْبَرَاءَةِ بِدُونِهِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَبْقِ الثُّلُثُ بِتَمَامِ قِيَمَتِهِ وَلَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ لَمْ يَصِحَّ الْوَصِيَّةُ وَيُغْدَلُ إِلَى الْإِطْعَامِ أَوِ الْكُسُوَّةِ أَوْ مَالٍ عَ شَإٍ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الشَّرْحُ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ مِنَ الثُّلثِ إِنَّمَا هُوَ الزَّائِدُ مِنَ الْقِيَمَةِ لَا جَمِيعُهَا . • فَوَدَّ: (بدونه) أي الْعِتْقُ كَالْإِطْعَامِ عَ شَإٍ وَكُرْدِي . • فَوَدَّ: (وعارية إلخ) قال فِي شَرْحِ الرُّوْضِ حَتَّى لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْعَارِيَةِ وَلَوْ فِي مَرَضِهِ وَاسْتَرَدَّ الْعَيْنَ اغْتَبِرَتْ الْأَجْرَةُ مِنَ الثُّلثِ أَوْ سَمَ . • فَوَدَّ: (وتأجيل ثمن إلخ) عبارة العُبابِ أَي وَالرُّوْضِ وَلَوْ بَاعَهُ بِمُؤَجَّلٍ وَحَلَّ قَبْلَ مَوْتِهِ نَقَدَ مِنَ الْأَصْلِ وَإِنْ لَمْ يَحُلَّ إلخ انْتَهَتْ سَمَ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ أَوْصَى بِتَأْجِيلِ الْحَالِ اغْتَبِرَ مِنَ الثُّلثِ وَلِلرَّوْيَانِي احْتِمَالُ أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ إِلَّا التَّعَاوُثُ قَالَ الزَّكَوْنِيُّ وَهُوَ قَوِيٌّ أَوْ .

• فَوَدَّ: (كذلك) أَي سَنَةً . • فَوَدَّ: (فَيَغْتَبِرُ مِنْهُ) أَي الثُّلُثُ وَقَوْلُهُ أَجْرَةُ الْأَوَّلَى أَي الْعَارِيَةُ كُرْدِي وَعَ شَإٍ . • فَوَدَّ: (وَمَنْ الثَّانِيَةِ) أَي الْمَبِيعَةِ فَإِنْ لَمْ يَخْتَمِلْهُ الثُّلُثُ وَرَدَّ الْوَارِثُ مَا زَادَ عَلَيْهِ تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ فَنَسَخِ الْبَيْعِ وَإِجَارَتِهِ الثُّلُثَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ لِتَشْقِيقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ فَإِنْ أَجَارَ فَهَلْ يَزِيدُ مَا صَحَّ فِيهِ الْبَيْعُ إِذَا أَدَّى الثُّلُثَ فِيهِ وَجْهَانِ أَحْصَاهُمَا لَا لِانْقِطَاعِ الْبَيْعِ بِالرَّدِّ انْتَهَى أَوْ سَمَ . • فَوَدَّ: (لأنَّ تَفْوِيتَ يَدِهِمْ إلخ) عِلَّةٌ لِصَوَرَتِي الْعَارِيَةِ وَالتَّأْجِيلِ عِبَارَةً عَ شَإٍ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ تَفْوِيتَ يَدِهِمْ إلخ قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ هَذِهِ

• فَوَدَّ: (كما لو علقه بصفة إلخ) عبارة العُبابِ والعِتْقُ إنَّ عُلُقَ فِي مَرَضِ المَوْتِ مِنَ الثُّلثِ أو في الصَّحَّةِ بصفةٍ وُجِدَتْ فِي المَرَضِ باختياره كالدُّخُولِ أو بغير اختياره كالمَطَرِ فَمِنَ الْأَصْلِ أَوْ .

• فَوَدَّ: (وعارية عيني) قال فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لَوْ انْقَضَتْ مُدَّتُهَا أَي الْعَارِيَةُ وَلَوْ فِي مَرَضِهِ، وَاسْتَرَدَّ الْعَيْنَ اغْتَبِرَتْ الْأَجْرَةُ مِنَ الثُّلثِ . • فَوَدَّ: (وتأجيل ثمن مبيع إلخ) عبارة العُبابِ وَلَوْ بَاعَهُ بِمُؤَجَّلٍ وَحَلَّ قَبْلَ مَوْتِهِ نَقَدَ مِنَ الْأَصْلِ وَإِلَّا لَمْ يَحُلَّ إلخ . • فَوَدَّ: (وَمَنْ الثَّانِيَةِ) فَإِنْ لَمْ يَخْتَمِلْهُ الثُّلُثُ وَرَدَّ الْوَارِثُ مَا زَادَ عَلَيْهِ تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ فَنَسَخِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فِي الثُّلُثِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ لِتَشْقِيقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ فَإِنْ أَجَارَ فَهَلْ يَزِيدُ مَا صَحَّ فِيهِ الْبَيْعُ إِذَا أَدَّى الثُّلُثَ فِيهِ وَجْهَانِ حَكَاهُمَا فِي التَّهْذِيبِ أَحْصَاهُمَا

لغير مستولذته إذ هو فيه هنا من رأس المال (وابراء) وهبة في صحة وإقباض في مرض باتفاق المثهب والوارث والا خلف المثهب؛ لأن العين في يده وقضيته أنها لو كانت بيد الوارث وأدعى أنه ردها إليه أو إلى مؤثرته وديعة أو عارية صدق الوارث أو بيد المثهب وقال الوارث أخذتها غصباً أو نحو وديعة صدق المثهب وهو مُحْتَمَلٌ ولو قيل يأتي هنا ما قالوه في تنازع الزاهين والواهب مع المؤثرين والمثهب في القبض من التفصيل لم يتغذ، ولو ادعى المؤثر موته من مرض تبرعه والمُتَبَرِّع عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو فجأة فإن كان مخوفاً صدق الوارث والا فالآخر أي؛ لأن غير المخوف بمنزلة الصحة وهما لو اختلفا في وقوع التصرف فيها أو في المرض صدق المُتَبَرِّع عليه؛ لأن الأصل دوام الصحة فإن أقاما يثبتين قدمت بينة المرض؛ لأنها نائلة. (وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت) تَرْتَبَتْ أَوَّلًا.....

العلة اغتبار قيمة العين المعارة دون أجرتها لقوات يدهم عنها مدة الإعارة إلا أن يقال: لما صار أصل العارية عديم اللزوم فكأنها لم تخرج عن يدهم على أن العين لم تخرج عن يدهم بدليل أن لهم بيعها منسوبة المنفعة تلك السنة واغتيال قيمة المبيع من الثلث دون ما زاد عليها من الثمن؛ لأنه لو قوت ملكه فيها بأن أوصى بها نفسها اغتبرت قيمتها لا غير اهـ. فؤد: (لغير مستولذته) إلى قوله باتفاق المثهب في المغني. فؤد: (إذ هو لها فيه الخ) أي العتق للمستولذته في مرض الموت يتغذ من رأس المال. فؤد: (وهبة في صحة الخ) في عطفه على ما قبله تأمل عبارة المغني ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اغتبر من الثلث أيضاً إذ لا أثر لتقدم الهبة اهـ وهي أحسن. فؤد: (باتفاق المثهب الخ) أي على وقوع القبض في المرض. فؤد: (والأخلف المثهب) أي إن القبض وقع في الصحة فتكون من رأس المال اهـ ع ش. فؤد: (وقضيته) أي التعليل. فؤد: (واذعى) أي المثهب وقوله وهو مُحْتَمَلٌ مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. فؤد: (ولو ادعى الخ) ولو ملك في مرض مؤته أي بلا عوض من يعتق عليه فعتقه من الأصل أي رأس المال وإن اشتراه بتمن مثله صح، ثم إن كان مذبوناً بيع للدين ولا فعتقه من الثلث أو بدوياً تمن المثل فقدر المحاباة هبة يعتق من الأصل ولا يتعلق به الدين، وإذا عتق من الثلث لم يرث أو من الأصل ورث اهـ نهاية قال ع ش قوله فعتقه من الأصل ظاهره وإن كان عليه دين، وقوله لم يرث أي؛ لأنه لو ورث لتوقف نفوذ عتقه على الإجازة وهي غير صحيحة منه لامتناع إجازته في حق نفسه فيؤدى إزته إلى عدم إزته وقوله ورث أي لعدم توقف إزته حينئذ على إجازة اهـ. فؤد: (وهما) أي الوارث والمُتَبَرِّع عليه. فؤد: (ترتب الخ) أي في الوجود وقول المشي وعجز الثلث يرجع لجميع الأمثلة أخذاً من قوله متعلقة بالموت اهـ سم.

لا لا يقطع البيع بالرد والثاني نعم؛ لأن ما يحصل للورثة يتبع أن تصحح الوصية في مثل يضيفه فعلى هذا يصح البيع في قدر يضيف المؤدى وهو السدس بسدس الثمن فإذا أدى ذلك السدس زيد بقدر يضيف الثمن وهكذا إلى أن يحصل الاستيعاب اهـ.

(وَعَجَزَ الثَّلْثُ) عنها (فإن تمحض العتق) كأعتقتكم أو أنتم أحراراً أو سألتم وغانم وخالداً أحراراً بعد موتي أو سألتم حرّاً بعد موتي وغانم كذلك أو ذُبِّرَ عبداً وأوصى بإعتاق آخر (أقرع) فمن قرع عتق منه ما بقي بالثلث للخبر الآتي . ولأن القبض من العتق التخلُّص من الرِّقِّ ولا يحصل مع التَّشْقِيقِ (أو تمحض غيره فسط الثلث) على الكل باعتبار القيمة أو المقدار لعدم المرجح مع اتِّحاد وقت الاستحقاق فلو أوصى لِزَيْدٍ بِمِائَةٍ وَلِبَكْرِ بِخَمْسِينَ وَلِعَمْرٍو بِخَمْسِينَ وَثُلْثَهُ مِائَةً أَعْطِيَ الْأَوَّلَ خَمْسِينَ وَكُلَّ مِنَ الْآخَرَيْنِ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ (أو اجتمع) (هو أي العتق) (وغيره) كأن أوصى بعتي سألِمَ وَلِزَيْدٍ أَوْ الْفُقَرَاءِ بِمِائَةٍ أَوْ عَيْنٍ مِثْلِيَّةٍ أَوْ مُتَقَوِّمَةٍ (فسط) الثلث عليهما (بالقيمة) أو مع المقدار لِاتِّحاد وقت الاستحقاق نعم، لو تعدَّد العتق أقرع.....

• فَوُدَّ: (كَأَعْتَقْتَكُمْ) إلى قوله؛ لآته هنا في النهاية وكذا في المُفْهِمِ إلّا قوله أو عَيْنٌ مِثْلِيَّةٌ أَوْ مُتَقَوِّمَةٌ .
• فَوُدَّ: (بعد موتي) راجع لكلٍّ مِنَ الْأُمْتِلَةِ الثَّلَاثَةِ . • فَوُدَّ: (أو سألِمَ حرّاً إلخ) وقوله أو ذُبِّرَ مِثْلَانِ لِقَوْلِهِ أَوَّلًا وَمَا قَبْلَهُ لِمَا قَبْلَهُ . • فَوُدَّ: (فمن قرع) أي خَرَجَتْ لَهُ الْفُرْعَةُ أهرع ش وفي سم قول العتق أقرع محلّه ما لم يكن العتق لبعض كُلِّ، وَلَمْ يَزِدْ مَا اعْتَقَهُ عَلَى الثَّلْثِ وَلَا فَلَا أَفْرَاقَ كَمَا سَيَأْتِي أهر . • فَوُدَّ: (لِالخبر إلخ) يعني ولا يُعْتَقُ مِنْ كُلِّ بَعْضِهِ لِلْخَبَرِ الْآتِي أَي فِي شَرْحِ أَقْرَعَ فِي الْعِتْقِ . • فَوُدَّ: (أو المقدار) أي فيما إذا لم يُخْتَجِ لِلتَّقْوِيمِ بَأَنِ اسْتَوَتْ الْقِيَمَةُ كَدَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ أهرع ش عبارة التَّجِيرِ مِ قَوْلِهِ بِإِغْيَارِ الْقِيَمَةِ أَي فِي الْمُتَقَوِّمَاتِ كَانَ أَوْصَى لِزَيْدٍ بِثَوْبٍ قِيَمَتُهُ مِائَةٌ وَلِعَمْرٍو بِثَوْبٍ قِيَمَتُهُ خَمْسُونَ، وَلِبَكْرِ بِثَوْبٍ كَذَلِكَ وَثُلْثُ مَالِهِ مِائَةٌ فَتَقَدَّرَ الْوَصِيَّةُ فِي نِصْفِ كُلِّ مِنَ الثِّيَابِ وَقَوْلُهُ أَوْ الْمَقْدَارِ أَي فِي الْمِثْلِيَّاتِ كَانَ أَوْصَى بِمِائَةِ دِينَارٍ لِعَمْرٍو وَبِخَمْسِينَ لِبَكْرِ أهر .

• فَوُدَّ (سُيْ): (أو هو وغيره) عَطَفَ عَلَى الْعِتْقِ فِي قَوْلِهِ فَإِنْ تَمَحَّضَ الْعِتْقُ، وَلَمَّا لَمْ يَتَأَتَّ تَقْدِيرُ تَمَحَّضَ هُنَا قَدَرُ اجْتِمَاعِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ:

هَلَفْنَاهَا بِنَاءٍ وَمَاءٍ بَارِدًا

لِكَيْتِه يُشْكِلُ بَأَنَ ذَاكَ مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ أهر سم . • فَوُدَّ: (أو مع المقدار) أي كَانَ أَوْصَى بِعِتْقِ سَالِمٍ

• فَوُدَّ فِي (سُيْ): (وَعَجَزَ الثَّلْثُ) يَرْجِعُ لِجَمِيعِ الْأُمْتِلَةِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ مُتَقَلِّقَةً بِالْمَوْتِ .
• فَوُدَّ فِي (سُيْ): (فإن تمحض العتق أقرع) محلّه ما لم يكن العتق لبعض كُلِّ، وَلَمْ يَزِدْ مَا اعْتَقَهُ عَلَى الثَّلْثِ وَلَا فَلَا أَفْرَاقَ كَمَا سَيَأْتِي، وَكَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْإِشَادِ وَشَرْحِهِ الْآتِيَةِ فِي قَوْلِهِ أَقْرَعَ فِي الْعِتْقِ وَالْكَلَامُ فِي الْعِتْقِ الْمُضَافِ لِلْمَوْتِ كَمَا هُوَ قَرَضٌ مَا هُنَا .

• فَوُدَّ فِي (سُيْ): (أو هو وغيره) عَطَفَ عَلَى الْعِتْقِ فِي قَوْلِهِ فَإِنْ تَمَحَّضَ الْعِتْقُ، وَلَمَّا لَمْ يَتَأَتَّ تَقْدِيرُ تَمَحَّضَ هُنَا قَدَرُ اجْتِمَاعِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ:

هَلَفْنَاهَا بِنَاءٍ وَمَاءٍ بَارِدًا

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [النحر: ١٩] لِكَيْتِه مُشْكِلٌ؛ لِأَنَ ذَاكَ مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ .

فيما يخصه أو دبر فته وهو بياضة وأوصى له بياضة وثلث ماله مائة قُدِّم عتقه ولا شيء له بالوصية (وفي قول يُقدِّم العتق) لقوته ولو رتب المعلقة بالموت كأعتقوا ساليما، ثم غانما وكأعطوا زيدا مائة، ثم عمرا مائة وأعتقوا ساليما، ثم أعطوا زيدا مائة قُدِّم ما قُدِّمه؛ لأنه هنا صرح باعتبار وقوعها من غيره كذلك فوجب امتثاله بخلافه فيما لو رتبها في الوجود فإنه لا صراحة فيه على أنها كذلك بعد الموت فاندفع ما للقنوي هنا (أو اجتمع تبرعات (منجزة)

وقيمة مائة ولزيد بياضة وثلث ماله مائة فيعتق نفسه ويعطى زيد نصف المائة اهـ. بُجِرمي. قود: (فيما يخصه) أي العتق. قود: (لقوته) ليعتق حتى الله تعالى وحتى الآدمي به اهـ. مغني. قود: (ولو رتب المعلقة بالموت إلخ) عبارة الإزشاء وقُدِّم ما رتب بتتجيز أو شرط اهـ ومثل الشارح في شرحه الأول بقوله كأن أبرأ ثم وهب وأقبض والثاني بقوله كأعطوا فلانا كذا بعد موتي ثم فلانا كذا أو أعتقوا ساليما ثم غانما ثم نافعاً، ثم قال وليس من الشرط قوله إذا ميت فسالم حر ثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بأن التبرعات ثم اعتبار الموصي وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اختياره بخلافه هنا فيفترغ بينهم كما يأتي خلافاً للقنوي حيث سوى بين الصورتين اهـ، واعتد شيخنا الشهاب الزملي تسوية القنوي اهـ سم وعبارة المغني في شرح أفرع بينهم نفسه وإنما لم يعتبر ترتيبها مع إضافتها للموت لاشتراكها في وقت نفاذها وهو الموت، بل لا يُقدِّم العتق المعلق بالموت على الموصي بإعتاقه وإن كان الثاني يحتاج إلى إنشاء عتقه بعد الموت بخلاف الأول؛ لأن وقت استحقاقهما واحد نعم إن اعتبر الموصي وقوعها مرتبة كأن قال أعتقوا ساليما بعد موتي ثم غانما ثم بكرًا قُدِّم ما قُدِّمه جزماً فإن قيل لم لو قال إذا ميت فسالم حر ثم غانم ثم نافع لم يُقدِّم الأول فالأول بل هم سواء كما أفهمه كلام المصنف أوجب بأن التبرعات فيما مثلوا به اعتبر الموصي وقوعها مرتبة فلا بد أن تقع على وفق اختياره بخلاف هذا اهـ وهي كما ترى موافقة لما مر عن شرح الإزشاء. قود: (لأنه) أي الموصي وقوله هنا أي فيما ذكر من الأمثلة الثلاثة وقوله باختيار وقوعها إلخ أي باختيار الموصي وقوع التبرعات وقوله من غيره أي من غير الموصي وقوله كذلك أي مرتبة. قود: (فوجب) أي على الغير. قود: (في الوجود) أي كما هو المراد من قوله السابق ترتبت أولاً اهـ سم. قود: (هلى أنها) أي التبرعات والجاء متعلق بصراحة كذلك إلخ أي تقع مرتبة. قود: (أو اجتمع) إلى قول المتن وإن اختلف في النهاية إلا قوله كما يأتي إلى المتن

قود: (ولو رتب المعلقة إلى قوله قُدِّم ما قُدِّمه إلخ) عبارة الإزشاء وقُدِّم ما رتب بتتجيز أو شرط اهـ ومثل الشارح في شرحه الأول بقوله كأن أبرأ، ثم وهب وأقبض والثاني بقوله كأعطوا فلانا كذا بعد موتي، ثم فلانا أو أعتقوا ساليما، ثم غانما، ثم نافعاً، ثم قال وليس من الشرط قوله إذا ميت فسالم حر، ثم غانم، ثم نافع وفارق نظيره السابق بأن التبرعات ثم اعتبار الموصي وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اختياره بخلافه هنا فيفترغ بينهم كما يأتي خلافاً للقنوي حيث سوى بين الصورتين اهـ واعتد شيخنا الشهاب الزملي تسوية القنوي. قود: (في الوجود) أي كما هو المراد من قوله السابق ثبت

مُرْتَبَةً كَانَ أَعْتَقَ، ثُمَّ تَصَدَّقَ، ثُمَّ وَقَفَ، ثُمَّ وَهَبَ وَأَقْبَضَ وَكَقوله سَالِمٌ حُرٌّ وَغَانِمٌ حُرٌّ لَا حُرَّانٍ (قَدْ أَمَرَ الْأَوَّلُ فَاَلْأَوَّلُ حَتَّى يَتِمَّ الْكُلُّ) لِقَوْنِهِ بِسَبْقِهِ . وَيَتَوَقَّفُ مَا زَادَ عَلَيْهِ عَلَى الْإِجَازَةِ وَلَوْ تَقَدَّمتِ الْهَبَةُ وَتَأَخَّرَ الْقَبْضُ اغْتَبِرَ وَقْتُهُ كَمَا مَرَّ لِتَوَقُّفِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ . نَعَمْ، الْمُحَابَاةُ فِي نَحْوِ بَيْعٍ لَا تَفْتَقِرُ لِقَبْضٍ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ (فَإِنْ وَجَدْتَ دَفْعَةً) بِضَمِّ الدَّالِ كَمَا بَأْتِي بِمَا فِيهِ فِي الْجِرَاحِ (وَاتَّخَذَ الْجَنْسُ كَمَتْنِي عَبْدٌ أَوْ إِبْرَاءُ جَمْعٍ) كَأَعْتَقْتُكُمْ أَوْ أِبْرَأْتُكُمْ (أَقْرِعْ فِي الْعَتَقِ) خَاصَّةً لِمَا مَرَّ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةً لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ فَذَعَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا وَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً» (وَقُشِطَ فِي غَيْرِهِ) بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ أَوْ الْمِقْدَارِ أَوْ هُمَا وَفِيمَا إِذَا كَانَ فِيهَا خَلْجٌ تَطْلُوعٌ يُغْتَبَرُ أَجْرُهُ الْمَثَلُ؛ لِأَنَّهَا قِيَمَةُ الْمَنْفَعَةِ وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَوْ أَعْتَقْتُهُمَا، وَشَكَتَ فِي التَّرْتِيبِ وَالْمَمْلُوكَةِ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا يُغْتَقَى مِنْ كُلِّ نَصْفِهِ وَفِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ يُقْرَعُ وَكَالْشَّكْلِ مَا لَوْ عَلِمَ تَرْتِيبَ دُونَ عَيْنِ السَّابِقِ أَوْ نُسِيتُ أَيُّ وَلَمْ يُزَجَّ يَبَاقُهَا (وَإِنْ اخْتَلَفَ) الْجَنْسُ

وقوله وفي الشرح الصغير يُقْرَعُ . فُود: (مُرْتَبَةً) أَي كَمَا يُقْبِلهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْأَوَّلُ فَاَلْأَوَّلُ أَمْ سَمِىَ أَيْ وقوله فَإِنْ وَجَدْتَ دَفْعَةً . فُود: (لَا حُرَّانٍ) أَي لِحُصُولِ عَقْبِهِمَا مِمَّا فَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فَيُقْرَعُ بَيْنَهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ إِنْ لَمْ يَخْرُجَا عَنْ الثَّلَاثِ أَمْ . ع ش . فُود: (اغْتَبِرَ وَقْتُهُ) أَي الْقَبْضُ . فُود: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ وَإِبْرَاءِ الْخ . فُود: (لَا تَفْتَقِرُ لِقَبْضٍ) أَي يُغْتَبَرُ فِيهَا وَثَقَ عَقْدُ الْبَيْعِ لَا وَثَقَ قَبْضُ الْمَبِيعِ، فَإِنْ خَرَجَ وَثَقَ عَقْدُ الْبَيْعِ مَا حَاطَ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ نَفَذَ وَإِلَّا فَلَا أَمْرَ ش .

فُود (سَيِّ): (فَإِنْ وَجَدْتَ الْخ) إِمَّا مِنْهُ أَوْ بِوَكَاةٍ أَمْ مُعْنَى . فُود: (لِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ) الْأَوَّلَى لِخَبَرِ مُسْلِمٍ لِمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . فُود: (فَجَزَّاهُمْ) بِتَشْدِيدِ الزَّيِّ أَي قَسَمَهُمْ أَمْ ش . فُود: (أَوْ هُمَا) أَي كَانَ كَانَ الْمَوْصَى بِهِ عَبْدًا وَمِائَةً . فُود: (وَفِيمَا إِذَا كَانَ فِيهَا خَلْجٌ تَطْلُوعٌ) لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يَقُولَ أَوْصَيْتُ بِجَحْجَحَةٍ تَطْلُوعٌ وَلِزَيْدٍ وَمَسْجِدٍ كَذَا بِمِائَةِ فَالْتَّبَرُّعَاتُ مِنْ جَنْسٍ وَاجِدٍ وَهُوَ التَّصَدَّقُ، وَالْمِائَةُ مَثَلًا تَقْشُرُ عَلَيْهَا فَلَا إِشْكَالَ فِي قَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ الْخَ مَعَ كَوْنِ الْمُقْسَمِ أَنَّهَا وَجَدَتْ دَفْعَةً، وَأَنَّهَا مِنْ جَنْسٍ وَاجِدٍ أَمْ ش وَفِيهِ أَنَّ الْمُقْسَمَ أَصَالَةَ التَّبَرُّعَاتِ الْمُتَجَزَّةِ وَتَصْوِيرُهُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَوْتِ . فُود: (وَلَا يُقَدَّمُ) أَي الْحَجُّ عَلَى غَيْرِهِ أَي فَإِنْ خَصَّهُ مَا يَبْقَى بِالْأَجْرَةِ فَذَلِكَ وَإِلَّا اسْتَوْجِرَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِمَا يَخُصُّهُ حَيْثُ أُمِكنَ فَإِنْ تَعَلَّرَ لَقَتِ الْوَصِيَّةُ بِالْحَجِّ وَرَجَعَ مَا يَخُصُّهُ لِلزَّوْثَةِ أَمْ ش . فُود: (يُغْتَقَى مِنْ كُلِّ نَصْفِهِ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى وَلَمْ يَتَّخِذْ لِمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ . فُود: (دُونَ هَذَيْنِ السَّابِقِ) قَدْ سَبَقَ لَهُ فِي الْفَرَايِضِ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْيِيدُ هَذِهِ أَيْضًا بِعَدَمِ رَجَاءِ الْبَيَانِ فَلَعَلَّ قَوْلَهُ هُنَا أَي وَلَمْ يَزَجَّ يَبَاقُهَا رَاجِعٌ إِلَى

أَوَّلًا . فُود: (مُرْتَبَةً) أَي كَمَا يُقْبِلهُ الْأَوَّلُ فَاَلْأَوَّلُ .

فُود فِي (سَيِّ): (أَقْرِعْ فِي الْعَتَقِ) قَالَ فِي الْإِزْشَادِ وَشَرْحِهِ لِلشَّارِحِ وَلَوْ لثَلَاثَةِ أَي وَلَوْ لِأَجْلِ ثَلَاثَةِ أَغْبَدٍ اغْتَقَى بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمْ وَلَا يَنْفِكُ غَيْرَهُمْ وَقِيمَتُهُمْ سَوَاءٌ كَانَ قَالَ ثَلَاثُ كُلِّ مِنْكُمْ حُرٌّ خَلْزًا مِنْ التَّشْقِيقِ هَذَا إِنْ اغْتَقَى بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمْ مُتَجَزًّا لَا إِنْ أَضَافَ عَتَقَ كُلُّ إِلَى مَا بَعْدَهُ أَيِ الْمَوْتِ كَثَلْتُ كُلِّ مِنْكُمْ حُرٌّ بَعْدَ

(و) صورة وقوعها معاً حينئذ إما بأن قيل له اعتقت وأبرأت ووقفت فيقول نعم، أو بأن (تصرف) وكلاء) له فيها بأن وكل وكلاء في هبة وقبض وآخر في صدقة وآخر في إبراء وتصرفوا معاً (فإن لم يكن فيها عتق فسط) الثلث على الكل (وإن كان) فيها عتق (فسط) الثلث وأقرع فيما يخص العتق كما مر (وفي قول يقدم) العتق كما مر ولو اجتمع منجزة ومعلقة بالموت قدمت المنجزة للزومها.

(ولو كان له عبدان فقط) أي لا ثالث له غيرهما ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا مجرّد تصوير فلا اعتراض عليه (سالم وغانم) وهو يخرج من الثلث وحده (فقال إن اعتقت غانماً

المسالكين قبله والله أعلم اه سيّد عمر. ة فود: (وصورة وقوعها) إلى قول المتن ولو أوصى في النهاية إلا قوله ولا توزع للثلث عليهما وقوله وفارق إلى فإن لم يخرج وقوله ويستثنى إلى وعلم.

ة فود: (ليقول نعم) أي قاصداً بها إنشاء المذكورات لا الإقرار بها إذ لا يكون حينئذ نصاً في المعية اه سيّد عمر. ة فود: (وأقرع فيما يخص) وذلك فيما إذا تعلّد العتق ولم يف ما يخص العتق بجميعهم فلو اعتق سالمًا وغانمًا وتصدّق على زيد بمانّة معاً وثلث ماله مائة أعطى زيد خمسين وأقرع بين العبدَيْن فمن خرج له القرعة عتق كله إن كانت قيمته خمسين وقدرها فقط إن زادت قيمته عليها فإن كانت قيمته دون الخمسين عتق كله وعتق من الآخر ما بقي بالخمسين اه ع ش. ة فود: (كما مر) أي في شرح وقسط بالقيمة. ة فود: (ولو اجتمع) إلى المتن في المغي. ة فود: (قدمت المنجزة) قال في شرح الإرشاد وظاهر أن المنجزة تقدّم على المعلق وإن لم تكن مرتبة، ثم رأيت في الروضة ما نصّه وظاهر أنّه لا فرق بين تقدّم المنجزة وتأخرها فلو قال أعتقوا غانمًا بعد موتي ثم أعطى عمرًا مائة قدمت المائة اه سم. ة فود: (أي لا ثالث له إلخ) عبارة المغي قوله فقط من زيادته على المحرّر وفيه نظر؛ لأنه إما أن يريد لا مال له سواهما أو لا عبد، فإن أراد الأول لم يستقيم قوله أعتق إلخ وإن أراد الثاني فينبغي حمله على ما إذا كان الثلث لا يخرج منه إلا أحدهما اه بحذف. ة فود: (ولا يخرج من الثلث إلخ) قد يُفني عنه قوله الاتي وهو يخرج إلخ. ة فود: (إلا أحدهما) أي بكما له فقط كما هو المتبادر وأخذًا مما يأتي من قوله وهو يخرج إلخ وقوله أو خرج إلخ. ة فود: (فلا اعتراض عليه) أي بأن الحكم لا يتعبّد بخصوص ما ذكره من أن يكون له عبدان فقط إلخ اه رشيد. ة فود: (وهو يخرج إلخ) أي غانم.

موتني فيعتق من كل الثلث ولا يفترغ إذ لا سريّة بعد الموت قال الشيخان إلا أن يزيد ما اعتقه على الثلث كأن قال نصفكم حرّ بعد موتني فيفترغ ليزد الزيادة انتهى اه وسباني المضاف في قوله الاتي ويستثنى إلخ. ة فود: (قدمت) قال في شرح الإرشاد وظاهر أن المنجزة تقدّم على المعلق وإن لم تكن مرتبة، ثم رأيت في أصل الروضة ما يفهم ذلك حيث قال ولو وقعت تبرّعات منجزة ومعلقة قدمت المنجزة؛ لأنها نفيد الملك ناجزًا ولايتها لازمة لا يملك المريض الرجوع فيها، وظاهر أنّه لا فرق بين تقدّم المنجزة وتأخرها فلو قال أعتقوا غانمًا بعد موتي، ثم أعطوا عمرًا مائة قدمت المائة ووقع في كلام

فسأله حُرٌّ سواء أقال في حال إعتاقه في غانمًا أم لا (لَمْ أَعْتَقْ غَانِمًا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ عَتَقَ) غَانِمٌ (ولا) تَوَزِيعٌ لِلثُلُثِ عَلَيْهِمَا وَلَا (إِقْرَاعٌ) لِقَلٍّ يُؤَدِّي لِإِرْقَاقِهِمَا مَعًا؛ لَأَنَّهَا قَدْ تَخْرُجُ لِسَالِمٍ فَيَرُقُ غَانِمٌ فَيَرُقُ سَالِمٌ؛ لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ بِعَتَقِ غَانِمٍ وَفَارَقَ مَا لَوْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ حَالُ تَزْوِيجِي فَتَزَوَّجَ فِي الْمَرَضِ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ فَإِنَّ الثُّلُثَ يُوزَعُ عَلَى الزِّيَادَةِ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَقِيَمَةِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا لَمْ يُوزَعُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ كَمَا لَا يُفْرَعُ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ ثُمَّ مُغْلَقًا بِالنِّكَاحِ وَالتَّوَزِيعِ لَا يَرْفَعُهُ وَعَتَقَ سَالِمٌ مُغْلَقًا بِعَتَقِ غَانِمٍ كَامِلًا وَالتَّوَزِيعُ يَمْنَعُ مِنْ تَكْمِيلِ عَتَقِ غَانِمٍ فَلَا يُفَكِّحُ إِعْتَاقُ شَيْءٍ مِنْ سَالِمٍ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ عَتَقَ بِقِسْطِهِ أَوْ خَرَجَ مَعَ سَالِمٍ عَتَقًا أَوْ مَعَ بَعْضِهِ عَتَقَ وَبَعْضُ سَالِمٍ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ كُلُّهُ كَلَامُهُ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ الْإِقْرَاعِ أَيْضًا مَا لَوْ قَالَ ثُلُثٌ كُلُّ حُرٍّ بَعْدَ مَوْتِي فَيَفْتَقُ مِنْ كُلِّ ثُلُثِهِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ وَلَا قُرْعَةً كَمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْعَتَقِ، وَغَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى بِأَنْوَاعٍ فَعَجَزَ الثُّلُثُ عَنْهَا وَزَعَّ عَلَى قِيَمَتِهَا

• فُود: (لَأَنَّهَا) أَيِ الْقُرْعَةِ. • فُود: (فَيَرُقُ سَالِمٌ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فَيَقُوتُ شَرْطُ عَتَقِ سَالِمٍ
 اهـ. • فُود: (لَأَنَّهُ الْخ) أَيِ عَتَقَ سَالِمٌ. • فُود: (وَفَارَقَ الْخ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا إِقْرَاعَ.
 • فُود: (حَالُ تَزْوِيجِي) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ بِهِ فَيَقْدَمُ الْمَهْرُ عَلَى الْعَتَقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوَضُ اهـ سَم.
 • فُود: (تَزْوِيجِي) الْمُنَاسِبُ لِسَابِقِهِ وَلَا حَاجَةَ تَزْوِيجِي مِنْ بَابِ التَّغْلِيلِ. • فُود: (فَإِنَّ الثُّلُثَ الْخ) بَيَانٌ لِلْمُفَارَقَةِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ الْخ تَغْلِيلٌ لِلتَّوَزِيعِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ الْخ تَغْلِيلٌ لِلْمُفَارَقَةِ وَبَيَانٌ لَوُجُوهِهَا فَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يُوزَعِ الْخ إِلَّا سَبْكَ الْأَخْصَرِ وَلَا يُوزَعُ الْخ بِإِسْقَاطِ إِنَّمَا وَإِنْدَالِ لَمْ يَلَا عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ يُوزَعُ.
 • فُود: (وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ) عَطْفٌ عَلَى الزِّيَادَةِ. • فُود: (لَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ النِّكَاحِ الْمَوْجِبِ لِلْمَهْرِ وَبَيْنَ الْعَتَقِ لِتَقْيِيدِهِ بِوُقُوعِهِ حَالَةَ التَّوَزِيعِ. • فُود: (لَا يَزْفَعُهُ) أَيِ النِّكَاحُ. • فُود: (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ الْخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ وَهُوَ يَخْرُجُ الْخ وَقَوْلُهُ أَوْ خَرَجَ مُخْتَرَزٌ وَلَهُ وَخَدَهُ. • فُود: (وَبَعْضُ سَالِمٍ) عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي عَتَقَ فَكَانَ حَقُّهُ عَتَقَ هُوَ وَبَعْضُ الْخ بِتَوْكِيدِ الْمُتَّصِلِ بِالْمُنْفَصِلِ. • فُود: (أَيْضًا) أَيِ كَاسْتِثْنَاءٍ مَا فِي الْمَثْنِ. • فُود: (عِنْدَ الْإِمْكَانِ) احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ. • فُود: (وَعَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ) لَعَلَّهُ مِنْ مَسْأَلَةِ تَغْلِيلِ الْعَتَقِ بِالتَّوَزِيعِ وَمَعَ بَعْدِهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُتَدَرِّجٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ أَوْ غَيْرِهِ قُسْطُ الثُّلُثِ الْخ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَنْبِيهِ كَوْنِهِ مَعْلُومًا بِمَا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْ.

الشارح يعني الجوزجري خلاف ذلك فاجتنبه اهـ. • فُود: (وَفَارَقَ مَا لَوْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ حَالُ تَزْوِيجِي فَتَزَوَّجَ الْخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ بِقَوْلِهِ حَالُ تَزْوِيجِي فَيَقْدَمُ الْمَهْرُ قَالَ فِي الرَّوَضِ فَإِنْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَتَزَوَّجَ فِي الْمَرَضِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمَهْرِ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الزِّيَادَةَ وَقِيَمَةَ الْعَبْدِ مِنَ الثُّلُثِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ كَذَا ذَكَرُوهُ تَوَزِيعًا فَإِنَّ الْمَهْرَ أَسْبَقَ فَإِنَّهُ يَجِبُ بِالنِّكَاحِ، وَالْعَتَقُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ لَكِنْ مُقْتَضَى قَوْلِنَا أَنَّ الْمَرْتَبَ وَالْمَرْتَبَ عَلَيْهِ يَقَعَانِ مَعًا وَلَا يَتَلَاخِقَانِ مِنْ حَيْثُ الزَّمَانُ أَنْ لَا يَقْدَمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ يُوزَعُ الثُّلُثُ عَلَى الزِّيَادَةِ وَقِيَمَةِ الْعَبْدِ اهـ.

وأَجَزَّتْهَا كإطعام عَشْرَةِ وَحْمَلٍ آخَرِينَ إِلَى مَحَلِّ كَذَا وَالحَجَّ عَنْهُ، وَلَوْ أَوْصَى بِبَيْعِ كَذَا لَزِيدَ تَعْيِينَ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ رَفَقٌ بِهِ ظَاهِرًا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ غَرَضٌ فَإِنْ أَبَى بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَيَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ لغيره بخلاف ما لو أَوْصَى بِأَنَّهُ يَحُجُّ عَنْهُ بِكَذَا فامتنع فَإِنَّهُ يُسْتَأْجَرُ عَنْهُ أَيْ تَوْسِيعَةً فِي طَرِيقِ الْعِبَادَةِ وَوُصُولِ ثَوَابِهَا إِلَيْهِ يَحُجُّ الْغَيْرُ وَلَا كَذَلِكَ شَرَاءَ الْغَيْرِ.

(وَلَوْ أَوْصَى بِتَقْيِنِ حَاضِرَةٍ هِيَ ثَلَاثُ مَالِهِ وَبِاقِيهِ ذَيْنَ أَوْ غَائِبٍ) وَلَيْسَ تَحْتَ يَدِ الْوَارِثِ (لَمْ تَذْفَعْ كُلُّهَا) وَلَا بَعْضُهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي التَّصَرُّفِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ (إِلَيْهِ فِي الْحَالِ) لِحَوَازِ ثَلَاثِ الْغَائِبِ فَلَا يَحْصُلُ لِلوَرِثَةِ مَثَلًا مَا حَصَلَ لَهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَتَسَلَّطُ) مِنْ غَيْرِ إِذْ هُمْ (عَلَى التَّصَرُّفِ) كَالِاسْتِخْدَامِ (بِثَلَاثٍ) مِنَ الْعَيْنِ (أَيْضًا) كَثَلَاثِيهَا لِلَّذِينَ لَا خِلَافَ فِيهِمَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَسَلُّطَهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَسَلُّطِهِمْ عَلَى مِثْلِيٍّ مَا تَسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُتَعَدِّزٌ.....

• قَوْلُهُ: (وَالْحَجَّ عَنْهُ) أَيْ ثُمَّ إِذَا كَانَ الْحَجَّ عَنْهُ مَفْرُوضًا، وَوَقَّى مَا يَخُصُّهُ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِالْأَجْزَةِ فَظَاهِرٌ وَلَا تَمَّتْ مِنْ بَاقِي الثَّرِكَةِ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَفِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ قَرِيبِ أَمْرٍ شَأْنٍ أَيْ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ فِيهَا حَجٌّ تَطَوُّعُ الْخ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ الْخ) أَيْ بَأَنِّ عِلْمٍ فِيهِ مَا لَا يَوَافِقُ غَرَضَ الْوَارِثِ مِنْ مَنَفْعَةٍ تَعُودُ عَلَيْهِ أَمْرٌ ش. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَبَى) أَيْ زَيْدٌ مِنَ الشَّرَاءِ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَقُولَ) أَيْ الْمَوْصِي وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ يَحُجُّ أَيْ زَيْدٌ مَثَلًا وَقَوْلُهُ فامتنع أَيْ زَيْدٌ أَمْرٌ ش. • قَوْلُهُ: (فَلِإِنَّهُ يُسْتَأْجَرُ) أَيْ الْوَارِثُ أَمْرٌ ش وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ نَحْوَ الْوَصِيِّ أَيْضًا جَعَلَهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (ذَيْنَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِاقِيٍّ مَا تَقَرَّرَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا بَعْضُهَا إِلَى الْمُتَنِيِّ وَقَوْلُهُ عِلْمٌ مِنْ قَوْلِي ذَيْنَ أَنَّهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ تَحْتَ يَدِ الْخ) وَقَدْ تَقَرَّرَ الْمَوْتُ أَوْ وَقْتُ إِرَادَةِ الذَّفْعِ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي) بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِيمَا يَأْتِي.

• قَوْلُهُ (سَيِّئًا) (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيْ الْمَوْصِي لَهُ أَمْرٌ ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ إِذْ هُمْ) قُلُوْا إِذْ نَوَالَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي الثَّلَاثِ صَحَّ كَمَا قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • قَوْلُهُ: (كَثَلَاثِيهَا الْخ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِيِّ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (لِلَّذَيْنِ) فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ بِلَامٍ وَاجِدَةٍ. أَمْرٌ سَيِّدٌ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (عَلَى يَفْلِي مَا تَسَلَّطَ الْخ) أَيْ مِنْ الْعَيْنِ الْحَاضِرَةِ رَشِيدِيٍّ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخ) أَيْ تَسَلَّطَ الْوَارِثُ عَلَى ثَلَاثِي الْحَاضِرِ أَمْرٌ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَعَدِّزٌ) وَيَتَبَنَّى كَمَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ تَخْصِيصُ مَنَعَ الْوَارِثِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي ثَلَاثِي الْحَاضِرِ فِي التَّصَرُّفِ النَّاقِلِ لِلْمِلْكِ كَالْبَيْعِ فَإِنْ كَانَ بِاسْتِخْدَامِ وَإِجَارٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا مَنَعَ مِنْهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمَاوَرْدِيِّ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ تَخْصِيصُ مَنَعَ الْوَارِثِ الْخ يَتَأَمَّلُ وَجْهَهُ فَإِنَّ عِلَّةَ الْمَنَعِ مِنَ التَّصَرُّفِ احْتِمَالُ سَلَامَةِ الْمَالِ الْغَائِبِ فَتَكُونُ الْعَيْنُ كُلُّهَا لِلْمَوْصِي لَهُ وَيَفْرَضُ ذَلِكَ فَلَا حَقَّ لِلوَرِثَةِ فِيهَا بِوَجْهِهِ فَكَيْفَ سَاعَ تَصَرُّفُهُمْ فِيهَا بِالِاسْتِخْدَامِ أَوْ غَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ فَلَا مَنَعَ مِنْهُ أَيْ وَيَقْوَرُ بِالْأَجْزَةِ إِنْ تَبَيَّنَ

• قَوْلُهُ: (وَلَا بَعْضُهَا) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ أَوْصَى بِحَاضِرٍ هُوَ ثَلَاثُ مَالِهِ لَمْ يَتَسَلَّطَ مَوْصِي لَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ حَالًا أَمْرًا.

لا احتمال سلامة الغائب فتكون له ومن تصرف فيما منعه منه، ثم بان له صحح كما علم مما مر
أجز رابع شروط البيع وعلم من قلبي دين أنه لو أوصى بثلث ماله وله عين ودفع للموصى
له ثلث العين وكلما نض من الدين شيء دفع له ثلثه وقياس ما تقر أن المدين لو مات عن
تركة غائبة إلا أعياناً أوصى بها، وهي تخرج من الثلث أن الأمر يوقف إلى حضور الغائب ولا
تباع تلك الأعيان في الدين نظراً لمنفعة الغرماء؛ لأن فيه ضرراً لأصحابها ببيعها مع احتمال
أنها ملكهم بتقدير سلامة الغائب لكن أخذ بعضهم من الإجماع على تقديم الدين مع زعن
التركة به أنها تباع، ثم إن وصل الغائب بان بطلان البيع وإلا فلا واستدل لذلك بمفروع لا تدل
إلا لثبوت بطلان البيع بوصول الغائب وهذا لا نزاع فيه، وإنما الذي يظهر فيه التراجع الإقدام
على بيع الأعيان قبل تلف الغائب نعم، لو ترتب على وقفها ضرر خوف تلفها أو نحوه باعها
الحاكم وخفيظ ثمتها إلى تبين الأمر، وأفتى ابن الصلاح بأنه لو باع الحاكم مال غائب في
دينه فقديم وأبطل الدين بان بطلان بيع الحاكم كما اعتمده خلافاً لقول الروياني بمنضي
بيعه، ويغطي الغائب ثمن ما باعه وإن تبقي القمولي وقد قال بعضهم هذا لا يوافق مذهبتنا بل
مذهب أبي حنيفة.

استحقاقه لما أجره، وإلا بان حضر الغائب فقضية قوله صحح كما علم إلخ أنها للموصى له ليتبين أنه
ملك العين بموت الموصي اهـ. وفي السيد عمر ما يوافق قوله الأولى. قود: (لا احتمال سلامة
الغائب) علم منه أن محل ذلك إذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتقدير الوصول إليه لخوف أو نحوه،
والأ فلا حكم للغيبة وسلم للموصى له الموصى به، ويتخذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب اهـ
نهاية. قود: (فيكون) أي الجميع كما في المفتي أو الحاضر كما في الرشيد أو باقي العين الحاضرة
كما في ع ش. قود: (له) أي للموصى له اهـ ع ش. قود: (ومن تصرف) إلى قوله وقياس ما تقر في
المفتي إلا قوله علم من قلبي دين أنه. قود: (صح إلخ) أي اختياراً بما في نفس الأمر اهـ نهاية.
قود: (لو أوصى بثلث ماله إلخ) ولو كان له مائة درهم حاضرة وخمسون غائبة وأوصى لرجل
بخمسين من الحاضرة ومات قبل الوصية أعطى خمسة وعشرين والورثة خمسين، وتوقف خمسة
وعشرون فإن حضر الغائب أعطى الموصى له لموقوف وإن تلف الغائب قيمت الخمسة والعشرون
أثلاثاً قبل الموصى له ثلثها وهي ثمانية وثلث والباقي للورثة اهـ. نهاية. قود: (وقياس ما تقر) أي في
المن والشارح. قود: (نظراً لمنفعة إلخ) جلة المفتي وقوله؛ لأن فيه إلخ جلة التقي.
قود: (لأصحابها) يعني الموصى لهم ولو غير به لكان اتسب لما بعده. قود: (بيئها مع احتمال أنها
إلخ) الأولى الأصغر؛ لأنها إلخ. قود: (وأبطل الدين) أي أثبت بطلانه اهـ كزدي. قود: (هذا) أي
قول الروياني.



فصل في بيان المرض المخوف

والمُلْحَق به المقتضي كُلُّ منهما لِلْحَجَرِ عَلَيْهِ فيما زاد على الثَّلْثِ وَعَقِبَهُ بِالصَّبِغَةِ لِمَا يَأْتِي (إِذَا ظَنَّنَا الْمَرَضَ مَخُوفًا) لِتَوَلَّدَ الْمَوْتُ عَنْ جَنْبِهِ (لَمْ يَنْفُذْ) بِفَتْحِ فَسُكُونٍ فَصَمٌّ فَمُعْجَمَةٌ (تَبَرُّعٌ زَادَ عَلَى الثَّلْثِ)؛ لِأَنَّهُ مَحْجُوزٌ عَلَيْهِ فِي الزِّيَادَةِ لِحَقِّ الْوَرِثَةِ، قِيلَ إِنَّ أَرِيدَ عَدَمَ التَّقْوِذِ بَاطِلًا لَمْ يُنْظَرِ لِظَنَّنَا بَلْ لِيُوجِدَهُ، وَإِنْ ظَنَّنَاهُ غَيْرَهُ أَوْ ظَاهِرًا خَالَفَ الْأَصَحُّ.....

فصل في بيان المرض المخوف

• فَوَدُ: (فِي بَيَانِ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ بَرَأَ فِي الْهَيَاةِ مَعَ تَغْيِيرِ سِيرٍ فِي اللَّفْظِ .
• فَوَدُ: (لِلْمُقْتَضَى كُلِّ مِنْهُمَا الْخ) صِفَةً لِأَزْمَةِ مُبَيَّنَةٍ لِسَبَبِ ذِكْرِ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ هُنَا، وَقَوْلُهُ وَعَقِبَهُ أَيَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ أَهْ ع ش وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِلْمُلْحَقِ بِالْمَرَضِ الْمَخُوفِ . • فَوَدُ: (لِمَا يَأْتِي) أَيَّ قَبِيلِ الصَّبِغَةِ . • فَوَدُ: (لِتَوَلَّدَ الْمَوْتُ عَنْ جَنْبِهِ) أَيَّ كَثِيرًا نِهَآيَةً أَيَّ لَا نَادِرًا وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ مُغْنِي وَع ش وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ .
• فَوَدُ (سُي): (لَمْ يَنْفُذْ) أَيَّ إِلَّا أَنْ أَجَازَ الْوَرِثَةَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَهْ سَمَ زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بَعْدَ أَهْ . • فَوَدُ: (بِفَتْحِ فَسُكُونٍ الْخ) وَيَجُوزُ ضَمُّ الْبَاءِ وَقَتُّحِ التَّوْنِ وَتَشْدِيدُ الْفَاءِ أَهْ مُغْنِي . • فَوَدُ: (قِيلَ إِنَّ أَرِيدَ هَذَا التَّقْوِذَ بَاطِلًا الْخ) يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِاخْتِيَارِهِ وَقَوْلُهُ لَمْ يُنْظَرِ لِظَنَّنَا بَلْ لِيُوجِدَهُ، قُلْنَا وَجُودُهُ وَخَدَهُ لَا يَكْفِي فِي هَذَا الْحُكْمِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَثْبُتَ وَجُودُهُ عِنْدَنَا حَتَّى تُرْتَبَ عَلَيْهِ هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ظَنَّنَا أَهْ سَمَ . • فَوَدُ: (قِيلَ إِنَّ أَرِيدَ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِ مَعْنَى الْمَخُوفِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَقُرْعَ الْمَوْتِ بِالْفِعْلِ فَكَانَتْ قَالَ إِذَا ظَنَّنَا وَقُرْعَ الْمَوْتِ بِالْفِعْلِ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ بَأَنَّ تَرْجَحَ عِنْدَنَا ذَلِكَ وَهُوَ ضَاطِعُ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ، وَحَيْثُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِمُسَاوَاتِهِ لِقَوْلِ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ الْمَرَضُ مَخُوفًا فَتَأْمَلْ أَهْ زَشِيدِيُّ وَهُوَ فِي الْمَالِ عَيْنُ الْجَوَابِ الْآتِي عَنِ السَّيِّدِ عُمَرَ . • فَوَدُ: (لَمْ يُنْظَرِ لِظَنَّنَا بَلْ لِيُوجِدَهُ الْخ) أَقُولُ وَجُودُهُ وَخَدَهُ لَا يَكْفِي فِي هَذَا الْحُكْمِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَثْبُتَ وَجُودُهُ عِنْدَنَا حَتَّى تُرْتَبَ عَلَيْهِ هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ظَنَّنَا الْخ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الظَّنَّ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ بَلْ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَحَاصِلُ الْمَعْنَى إِذَا مَاتَ

فصل في بيان المرض المخوف والملحق به

• فَوَدُ فِي (سُي): (لَمْ يَنْفُذْ) أَيَّ قَهَرًا عَلَى الْوَرِثَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ . • فَوَدُ: (لَمْ يُنْظَرِ لِظَنَّنَا) بَلْ لِيُوجِدَهُ قُلْنَا وَجُودُهُ وَخَدَهُ لَا يَكْفِي فِي هَذَا الْحُكْمِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَثْبُتَ وَجُودُهُ عِنْدَنَا حَتَّى تُرْتَبَ عَلَيْهِ هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ظَنَّنَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ الظَّنَّ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ بَلْ بَعْدَ الْمَوْتِ فَحَاصِلُ الْمَعْنَى إِذَا مَاتَ الْمَوْصِي مُتَّصِلًا بِالْمَرَضِ فَإِنْ ظَنَّنَاهُ بَعْدَ الْمَوْتِ مَخُوفًا بَأَنَّ يَثْبُتَ عِنْدَنَا ذَلِكَ نَبِيَّتًا حَيْثُ عَدَمَ تَقْوِذِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلْثِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٍ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَإِنْ ظَنَّنَاهُ بَعْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ مَخُوفٍ فَإِنْ حُمِلَ الْمَوْتُ عَلَى الْفَجَاءَةِ بَيِّنٌ تَقْوِذُ مَا زَادَ وَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْفَجَاءَةِ بَيِّنٌ أَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْهُ الْمَوْتُ، وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ غَيْرَ مَخُوفٍ فَيَبَيِّنُ عَدَمَ التَّقْوِذِ فَلْيَتَأْمَلْ .

من جواز تزويج الولي مَنْ أَعْتَقَتْ فِيهِ وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ؛ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ ظَاهِرَةٌ، ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِهِ إِنْ خَرَجَتْ مِنَ الثُّلُثِ أَوْ أَجَازَ الْوَرِثَةُ اسْتَمَرَّتِ الصَّحَّةُ وَالْأَفْلَا، وَأَجَابَ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ التَّفْوِذِ الْوَقْفُ أَيْ وَقْفُ اللَّزُومِ وَالِاسْتِمْرَارِ لَا وَقْفُ الصَّحَّةِ لِيَنْتَظِمَ الْكَلَامَانِ وَقَوْلُهُ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ لَا يُلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِمْ الَّذِي قَدَّمَهُ الْعَبْرَةُ بِالثُّلُثِ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا الْوَصِيَّةِ فَإِنْ أَرِيدَ الثُّلُثُ عِنْدَهُ لَمْ يَنْظُرْ لِنُظُنَّا أَيْضًا قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ : وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ لَمْ يَنْفُذْ تَبَرُّعٌ مُتَجَرِّعٌ فَإِنْ

الْمَوْصِي مُتَّصِلًا بِالْمَرَضِ فَإِنْ ظَنَّنَاهُ بَعْدَ الْمَوْتِ مَخُوفًا بِأَنْ ثَبَّتَ عِنْدَنَا ذَلِكَ نَبَيَّا حَيْثُ عَدَمَ تَفْوِذَ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٍ لَا إِشْكَالَ فِيهِ. وَإِنْ ظَنَّنَاهُ بَعْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ مَخُوفٍ فَإِنْ حُجِّلَ الْمَوْتُ عَلَى الْفُجَاءَةِ نَبَيَّا تَفْوِذَ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْفُجَاءَةِ نَبَيَّا أَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنَ الْمَوْتِ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ غَيْرَ مَخُوفٍ فَيَتَعَيَّنُ عَدَمُ التَّفْوِذِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِ أَقُولُ هُوَ كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ لَا يَلَايِمُ قَوْلَ الْمُتَنِّ فَإِنْ بَرَأَ الْخُ وَقَوْلُهُ فَإِنْ ظَنَّنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ فَمَاتَ قَرْنَبَ الْمَوْتُ عَلَى الظَّنِّ فَكَيْفَ يُحْمَلُ عَلَى الظَّنِّ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَكِنْ أَنْ تُحْمَلَ الْمُتَنِّ عَلَى وَجْهِ يَزُولُ بِهِ الْإِلْتِيَّاسُ بِأَنْ تَقُولَ قَوْلُهُ إِذَا ظَنَّنَا الْمَرَضَ مَخُوفًا أَيْ ثَبَّتَ ذَلِكَ عِنْدَنَا فِي زَمَنِ الْمَرَضِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ لَا بَعْدَ الْمَوْتِ كَمَا أَفَادَهُ الْمُحَقِّقُ وَمَاتَ بِهِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ فَإِنْ بَرَأَ الْخُ لَمْ يَنْفُذْ تَبَرُّعٌ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ أَيْ يُحْكَمُ عِنْدَ الْمَوْتِ بِعَدَمِ تَفْوِذِ التَّبَرُّعِ الزَّائِدِ عَلَى الثُّلُثِ حَيْثُ فَإِنْ بَرَأَ نَفَذَ وَإِنْ ظَنَّنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ أَيْ ثَبَّتَ عِنْدَنَا فِي زَمَنِ الْمَرَضِ أَنَّهُ غَيْرَ مَخُوفٍ فَمَاتَ فَإِنْ حُجِّلَ عَلَى الْفُجَاءَةِ نَفَذَ أَيْ حَكَمْنَا بَعْدَ الْمَوْتِ بِتَفْوِذِهِ وَإِلَّا فَلَا لَا يُقَالُ تَقْيِيدُ الثُّبُوتِ بِزَمَنِ الْمَرَضِ يَقْتَضِي أَنَّ الثُّبُوتَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ بَعْدَ الْمَوْتِ أَنَّ الْمَرَضَ مَخُوفٌ أَوْ غَيْرَ مَخُوفٍ رُتِبَ عَلَى كُلِّ حُكْمِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ التَّقْيِيدَ بِذَلِكَ لِيَتَأْتِيَ التَّقْسِيمُ بِسَائِرِ شُقُوفِهِ، وَهُوَ لَا يَتَأْتِي فِي الثُّبُوتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ شِقُّ الْبُزْءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ تَصَرَّفَ فِي مَرَضٍ غَيْرٍ مَخُوفٍ، ثُمَّ عَقِبَهُ مَرَضٌ مَخُوفٌ وَمَاتَ بِهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ أَنَّ الْمَرَضَ الْأَوَّلَ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ الثَّانِي عَادَةً نَفَذَ التَّصَرُّفُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ الثَّانِي عَادَةً فَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ فِيهِ عَدَمُ التَّفْوِذِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ مَنْسُوبَ إِلَيْهِ وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَنْ الْإِمَامِ مَا حَاصِلُهُ إِنْ كَانَ يُفْضِي إِلَى الْمَخُوفِ غَالِيًا فَمَخُوفٌ أَوْ نَادِرًا فَلَيْسَ بِمَخُوفٍ أَهْ وَيُعْلَمُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى أَنَّ مَا لَا يُفْضِي إِلَيْهِ بِوَجْهِ لَيْسَ بِمَخُوفٍ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (مِنْ جَوَازِ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ) أَيْ مِنْ التَّنَسُّبِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيْ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ أَهْ ع. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَلَا) أَيْ وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ مَهْرُ الْجِثْلِ إِنْ وَطِئَ وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِبٌ إِنْ وَجِدَ أَهْ ع. قَوْلُهُ: (وَأَجَابَ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْخُ) وَهُوَ حَمَلٌ صَحِيحٌ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَيْ وَقْفُ اللَّزُومِ الْخُ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ الْمُقَوَّدُ لَا تَوَقَّفَ أَهْ ع. قَوْلُهُ: (لِيَنْتَظِمَ الْكَلَامَانِ) أَيْ قَوْلُهُمْ بَعْدَ تَفْوِذِ تَبَرُّعٍ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ، وَقَوْلُهُمْ بِصِحَّةِ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ مَنْ أَعْتَقَتْ الْخُ وَقَوْلُهُ عِنْدَهُ أَيْ الْمَوْتِ أَهْ ع. قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْظُرْ لِنُظُنَّا) أَنَّهُ الثُّلُثُ عِنْدَ الْمَوْتِ بَلْ لِكُونِهِ كَذَلِكَ بِحَسَبِ نَفْسِ

قَوْلُهُ: (وَأَجَابَ الزَّرْكَشِيُّ الْخُ) يُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِاخْتِيَارِ الشَّقِّ الْأَوَّلِ.

التَّبَرُّعُ الْمُعْلَقُ بالموت لا حَجَرٌ عليه فيه . ولو زاد على الثَّلْثِ؛ لَأَنَّ الاعتبارَ بِالثَّلْثِ عند الموت، وهذا إِنَّمَا يُعْرَفُ بعدَ الموت وأما المُنَجَّزُ فَيَنْبُتُ حُكْمُهُ حالاً فَيُحَجَرُ عليه فيما زاد على الثَّلْثِ اهـ وفي جميعه نَظَرٌ كجوابِ الزَّرْكَشِيِّ؛ لَأَنَّ وَقْفَ الزُّرُومِ الذي ذكره لا يَتَقَيَّدُ بظَنِّنا كما هو واضحٌ مِمَّا تَقَرَّرَ في مسألةِ العتيقة، وما ذُكِرَ عن الجلالِ عجيبٌ مع ما تَقَرَّرَ في الثَّلْثِ أَنَّهُ لا يَتَقَيَّدُ إلا عندَ الموت مُطْلَقاً وفي مسألةِ العتيقة أَنها تُزَوِّجُ حالاً مع كونها كُلُّ مالِهِ اعتباراً بالظَّاهِرِ من صِحَّةِ التَّصَرُّفِ الآنَ فلا فرقَ بين المُنَجَّزِ والمُعْلَقِ والذي يَنْدَفِعُ به جميعٌ ما اغْتَرَضَ به عليه أَنَّ كلامه الآتِي مُبَيِّنٌ لِإِرادِهِ مِمَّا هُنَا أَنَّ مَحَلَّهُ فيما إذا طَرَأَ على المَرَضِ قاطِعٌ له من نَحْوِ غَرَقٍ أو حَرْقٍ فحينئذٍ إِن كُنَّا ظَنَّنَا المَرَضَ مَخُوفاً بقولِ خَبِيرِينَ لم يَنْفُذْ تَبَرُّعُ زاد على الثَّلْثِ حينئذٍ مُنَجَّزاً كان أو مُعْلَقاً بالموت، وَإِنْ كُنَّا ظَنَّنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ وَحَمَلْنَا الموتَ على نَحْوِ الفُجَاءَةِ لِكُونِهِ نَحْوَ جَرَبٍ أو وَجَعٍ ضَرَسٍ نَفَذَ المُنَجَّزُ، وَإِنْ زاد على الثَّلْثِ حينئذٍ فَاتَّصَحَّ

الأمرُ كما سَبَقَ في المَرَضِ المخوفِ، وهو المُشَارُ إِلَيْهِ بقوله أيضاً اهـ سَيِّدُ عُمَرُ . فَوُدَّ: (لا حَجَرُ عليه) أي الآنَ وقوله ولو زاد إلخ غايةً اهـ ع ش . فَوُدَّ: (وفي جميعه) أي ما قاله الجلالُ، وقال الزَّرْدِيُّ أي جميع ما اغْتَرَضَ به اهـ . فَوُدَّ: (الذي ذَكَرَهُ) أي الزَّرْكَشِيُّ . فَوُدَّ: (كما هو واضحٌ مِمَّا تَقَرَّرَ إلخ) فيه نَظَرٌ لاحْتِمَالِ فَرَضِ ما تَقَرَّرَ في مسألةِ العتيقِ فيما إذا ثَبَتَ عندنا وَقُوعُ العتيقِ في مَرَضٍ مخوفٍ كما قُلْنَا عن ع ش ما يُشِيرُ بِذَلِكَ . فَوُدَّ: (وما ذُكِرَ إلخ) بالتَّصَبُّعِ عَطَفَ على وفقِ الزُّرُومِ . فَوُدَّ: (مُطْلَقاً) أي مُعْلَقاً كان التَّبَرُّعُ أو مُنَجَّزاً سَيِّدُ عُمَرُ وع ش . فَوُدَّ: (وفي مسألةِ العتيقة) عَطَفَ على قوله في الثَّلْثِ .

فَوُدَّ: (مع كَوْنِها) أي العتيقة . فَوُدَّ: (أَنَّ كلامه الآتِي) أي في التَّكاحِ مِنْ صِحَّةِ تَزْوِيجِ العتيقةِ المازية . فَوُدَّ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أي كَلَامِهِ هُنَا فيما إذا طَرَأَ إلخ يَلْزَمُ على هذا أَنَّ الْمُصَنَّفَ سَكَتَ عن حُكْمِ ما إذا ماتَ به الذي هو الأصلُ اهـ رَشِيدِي . فَوُدَّ: (فَحينئذٍ إِن كُنَّا ظَنَّنَا المَرَضَ إلخ) قد يُقالُ هذا لا يَنْدَفِعُ الإشْكَالُ؛ لَأَنَّهُ لا يَنْظَرُ لظَنِّنا بل لوجوده فَيُحْتَاجُ إلى أَنْ يُقالَ مُجَرَّدُ وجوده لا يَثْبُتُ به حُكْمُ ما لم يَظُنَّه، وَحينئذٍ يُمكنُ الاستِغْنَاءُ عن اغْتِيَارِ القاطِعِ ويُجابُ بما مرَّ اهـ سم . فَوُدَّ: (فَحينئذٍ إِن كُنَّا إلخ) خُلاصةً ما تَقَرَّرَ أَنَّ المخوفَ إذا طَرَأَ قاطِعٌ كالفُجَاءَةِ أو الفَرَقِ فَالتَّبَرُّعُ في زَمَنِ المخوفِ مِنَ الثَّلْثِ وغيرِ المخوفِ إذا طَرَأَ قاطِعٌ فَمِنْ رَأْسِ المالِ سائِرِ التَّبَرُّعَاتِ قَبْلَ القاطِعِ فَفِيهِمَا رَجَعْنَا إلى ظَنِّنا حينئذٍ اهـ بِاقْشِيرِ . فَوُدَّ: (حينئذٍ) أي حِينَ الطُّرُوءِ . فَوُدَّ: (وَحَمَلْنَا الموتَ إلخ) أي حَاجَةً لِذَلِكَ مع أَنَّ فَرَضَ المُقْسِمِ طُرُوءَ قاطِعٍ مِنْ نَحْوِ غَرَقٍ أو حَرْقٍ اهـ سم . فَوُدَّ: (هَلَى نَحْوِ فُجَاءَةٍ) أي كَغَرَقٍ وَحَرْقٍ وَهَذَمٍ وَقَتْلِ اهـ مُغْنِي .

فَوُدَّ: (فَحينئذٍ إِن كُنَّا ظَنَّنَا المَرَضَ مَخُوفاً إلخ) قد يُقالُ هذا لا يَنْدَفِعُ الإشْكَالُ؛ لَأَنَّهُ لا يَنْظَرُ لظَنِّنا بل لوجوده فَيُحْتَاجُ إلى أَنْ يُقالَ مُجَرَّدُ وجوده لا يَثْبُتُ به حُكْمُ ما لم يَظُنَّه وَحينئذٍ يُمكنُ الاستِغْنَاءُ عن اغْتِيَارِ القاطِعِ، ويُجابُ بما مرَّ في المقالةِ التي قَبْلَ هذه . فَوُدَّ: (وَحَمَلْنَا الموتَ إلخ) أي حَاجَةً لِذَلِكَ مع أَنَّ فَرَضَ المُقْسِمِ طُرُوءَ قاطِعٍ مِنْ نَحْوِ غَرَقٍ أو حَرْقٍ .

أَنَّ اعتبارَ الثَّلَاثِ حينَ طُرُوِّ القاطِعِ لا يُخَالِفُ ما مرَّ أَنَّ العبرةَ فيه بالموت؛ لأنَّنا لم نَعْتَبِرْهُ ههنا إلاَّ عِنْدَ الموتِ . (فَإِنْ بَرَأَ نَفَذَ) أَي بَانَ نَفْؤُهُ مِنْ حِينَ تَصَرُّفِهِ فِي الكُلِّ قَطْعًا لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ لا مَخُوفَ وَمَنْ صارَ عَيْشُهُ عَيْشَ مَذْبُوحٍ لِمَرَضٍ أو جُنَايَةٍ فِي حُكْمِ الأَمُوتِ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الاعتِدَادِ بِقَوْلِهِ (وَإِنْ ظَنَّنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ فَمَاتَ) أَي اتَّصَلَ بِهِ المَوْتُ (فَإِنْ حُمِلَ عَلَى الفَجْأَةِ) لِيَكُونَ المَرَضُ الَّذِي بِهِ لا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ مَوْتُ كَجَرْبٍ وَوَجَعٍ عَيْنٍ أو ضَرْبٍ وَهِيَ بِضَمِّ الأَوَّلِ والمَدِّ وَيَفْتَحُ فَشْكُونٌ وَاعْتِرَاضُهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا تَنْكِيزُهَا يَزِيدُهُ حَدِيثُ «مَوْتُ الفَجْأَةِ أَخَذَهُ أَسْفَى» أَي لغيرِ المُسْتَعِدِّ وَالْأَوَّلُ فَهُوَ رَاحَةٌ لِلْمُؤْمِنِ كَمَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى (نَفَذَ) جَمِيعُ تَبَوُّعِهِ (وَالْأَوَّلُ) يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ لِيَكُونَ المَرَضُ الَّذِي بِهِ غَيْرَ مَخُوفٍ، لَكِنَّهُ قَدْ يَتَوَلَّدُ عَنْهُ المَوْتُ كإِسْهَالٍ أو حُمَّى يَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ وَكَانَ التَّبَرُّعُ قَبْلَ أَنْ يَمْرُقَ وَاتَّصَلَ المَوْتُ بِهِ (فَمَخُوفٌ) فَلَا يَنْفَذُ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ،.....

• قولُه (سُيْ): (فَإِنْ بَرَأَ) يَفْتَحُ الرِّاءَ وَكَسَرُهَا أَي خَلَصَ مِنَ المَرَضِ اهْمُغْنِي . • قُودُ: (أَي بَانَ نَفْؤُهُ) إِلَى قَوْلِ المَثْنِ قَوْلُنِي فِي النِّهَايَةِ . • قُودُ: (تَصَرُّفُهُ فِي الكُلِّ) يَتَّبِعِي تَقْيِيدَ هَذَا وَقَوْلُهُ الآتِي نَفَذَ جَمِيعَ تَصَرُّفِهِ بِالْمُنْجَزِ . • قُودُ: (وَمَنْ صارَ عَيْشُهُ) لَعَلَّ الأَوَّلَى تُقَدِّمُهُ عَلَى قَوْلِ المَثْنِ فَإِنْ بَرَأَ إلخَ عِبَارَةُ المُغْنِي فَإِنْ مَاتَ بِهِ قَالَ المُصَنِّفُ تَبَعًا لِلْبَغْوِيِّ أَي يَهْذُمُ أو غَرِقَ أو قُتِلَ أو تَوَدَّ لَمْ يَنْفَذْ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثِ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَتَّهَ إِلَى حَالَةٍ يَقْطَعُ فِيهَا بِمَوْتِهِ فَإِنْ انْتَهَى إِلَى ذَلِكَ بَانَ شَخْصَ بَصَرُهُ أَي فَتَحَ عَيْنَيْهِ بِغَيْرِ تَحْرِيكِ جَفْنِي أو بَلَّغَتْ رَوْحُهُ الحُلُقُومَ فِي التَّرَجِّعِ أو ذُبِحَ أو شُقَّ بَطْنُهُ وَخَرَجَتْ أَمْعَاؤُهُ أو غَرِقَ قَعْمَرُهُ المَاءُ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ السَّباحَةَ فَلَا عِبْرَةَ بِكَلَامِهِ فِي وَصِيَّتِهِ وَلَا فِي غَيْرِهَا فَهُوَ كَالْمَيِّتِ عَلَى تَفْصِيلِ يَأْتِي فِي الجُنَايَةِ اهـ .

• قُودُ: (بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الإِجْتِدَادِ إلخ) أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِقِسْمَةِ تَرْكِتِهِ وَنِكَاحِ زَوْجَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى المَوْتِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ: وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ وَصُولُهُ لِذَلِكَ بِجُنَايَةِ التَّحَقُّقِ بِالمَوْتِ، وَإِنْ كَانَ بِمَرَضٍ فَكَالْأَصْحَاءِ ثُمَّ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ بِالنِّسْبَةِ إلخَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ عَقْلِهِ حَاضِرًا أو لَا اهـ ع ش . • قُودُ: (بِقَوْلِهِ) لَا فِي وَصِيَّتِهِ وَلَا تَصَرُّفِهِ وَلَا إِسْلَامٍ وَلَا تَوْبَةٍ اهـ كُودِي . • قُودُ: (أَي اتَّصَلَ بِهِ المَوْتُ) أَي وَإِنْ طَالَتْ مُدَّةُ المَرَضِ فَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ المَوْتِ عَقِبَ الظَّنِّ اهـ ع ش .

• قولُه (سُيْ): (عَلَى الفَجْأَةِ) قَالَ فِي العُبَابِ أو عَلَى سَبَبٍ خَفِيِّ اهـ سَم . • قُودُ: (هَيزَ مَخُوفٌ) لَكِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ . • قُودُ: (كإِسْهَالٍ) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ لِإِضَافَتِهِ إِلَى يَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ أَيْضًا اهـ سَم . • قُودُ: (أو حُمَّى يَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ) أَي بَانَ انْقَطَعَتْ بَعْدَهُ، • قُودُ: (وَكَانَ التَّبَرُّعُ) قَبْلَ أَنْ يَمْرُقَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّبَرُّعُ بَعْدَ المَرَقِ حُسِبَ مِنَ رَأْسِ المَالِ اهـ ع ش . • قُودُ: (وَاتَّصَلَ المَوْتُ بِهِ) أَي بَانَ مَاتَ قَبْلَ المَرَقِ اهـ ع ش .

• قولُه (سُيْ): (فَمَخُوفٌ) أَي تَبَيَّنَا بِإِصْصَالِهِ بِالمَوْتِ أَنَّهُ مَخُوفٌ لَا أَنَّ إِسْهَالَ يَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ مَخُوفٌ فَلَا

• قُودُ فِي (سُيْ): (فَإِنْ بَرَأَ) وَمِنْ لَازِمِ البُرْءِ عَدَمُ طُرُوِّ القاطِعِ المَذْكُورِ، وَالحَاصِلُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِطُرُوِّ القاطِعِ إِنَّمَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ لَمْ يَنْفَذَ إلخَ . • قُودُ فِي (سُيْ): (عَلَى الفَجْأَةِ) قَالَ فِي العُبَابِ أو عَلَى سَبَبٍ خَفِيِّ . • قُودُ: (كإِسْهَالٍ) كَأَنَّهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ لِإِضَافَتِهِ إِلَى يَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ أَيْضًا .

وفائدة الحكم في هذا بأنه إن اتَّصَلَ به الموتُ مَخُوفٌ وإلا فلا أنه إذا حُرْ غُثُّهُ أو سَقَطَ من عالٍ مثلاً كان من رَأْسِ المالِ بخلافِ المَخُوفِ فإنه يكونُ من الثُّلُثِ مُطْلَقًا كما تَقَرَّرَ (ولو شككنا) قبلَ الموتِ (في كونه) أي المَرَضِ (مَخُوفًا لم يَثْبُثْ) كونه مَخُوفًا (إلا ب) قولِ (طَبِيبينِ حُرَّينِ عَدْلَينِ) مقبولي الشهادةِ لِتَعْلُقِ حَقِّ المَوْصِي له والورثةِ بذلك فُسِّحَتِ الشهادةُ به ولو في حياته كَانَ عُلُقَ شَيْءٍ بكونه مَخُوفًا واعتَرَضَ اقتصاؤه على الحُرِّيَّةِ وحَدُّهُ الإسلامَ والتَّكْلِيفَ وذِكْرُهُ العدالةِ الْمُغْنِيَّةِ عن الحُرِّيَّةِ إن أريدَ بها عدالةُ الشهادةِ . ويُجَابُ بأنه لَوْحٌ بِذِكْرِ الحُرِّيَّةِ إلى أَنَّ المَرَادَ عدالةُ الشهادةِ لا الرِّوَايَةِ ولا العدالةِ الظَّاهِرَةِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَثْبُثُ بِرَجُلٍ وامرأتَيْنِ ولا بِمَحْضِ النِّسْوَةِ وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ عِلَّةٍ بَاطِلَةٍ بِامْرَأَةٍ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الطَّبِيبَيْنِ أَنَّهُ غَيْرُ

يُنَافِي مَا يَأْتِيهِ مِنْهُ . فَوُدَّ: (وفائدة الحكم الخ) عبارةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ المَرَضُ إِنْ اتَّصَلَ بِالمَوْتِ كَانَ مَخُوفًا، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةٌ لَنَا فِي مَعْرِفَتِهِ أَجَبَ أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ أَوْ غَرِقَ مَثَلًا فِي هَذَا المَرَضِ أَنَّ حُكْمَنَا أَنَّهُ مَخُوفٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَمَا مَرَّ وَإِلَّا نَقَدْ أَه. فَوُدَّ: (في هذا) أي في المَرَضِ الَّذِي ظَنَنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ، هَذَا ظَاهِرُ سِيَاقِهِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَنَّ المُشَارَ إِلَيْهِ مُطْلَقُ المَرَضِ . فَوُدَّ: (إِنْ اتَّصَلَ بِهِ المَوْتُ) أي وَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى الفَجَاءَةِ . فَوُدَّ: (أَنَّهُ إِذَا حُرْ الخ) قَضِيَّةُ السِّيَاقِ رُجُوعُهُ لِلْقِسْمَيْنِ أَغْنَى قَوْلُهُ إِنْ اتَّصَلَ بِهِ المَوْتُ مَخُوفٌ، وَإِلَّا فَلَا فَيَكُونُ الحُكْمُ أَنَّهُ مَخُوفٌ إِذَا لَمْ يَطْرَأَ قَاطِعٌ مِنْ نَحْوِ حَزٍّ أَوْ سُقُوطٍ مِنْ عَالٍ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ بِخِلَافِ المَخُوفِ الخ؛ لِأَنَّهُ فِي المَخُوفِ فِي نَفْسِهِ قَلِيلٌ أَجْعَلْ أَه. سَم. فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أي سِوَا طَرَأَ نَحْوِ حَزٍّ أَوْ لَا أَه. ش. فَوُدَّ: (قَبْلَ المَوْتِ) لَقَلَّ وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّهُ بَعْدَ المَوْتِ لَا يُحْتَاجُ لِلْإثْبَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ المَوْتُ عَلَى الفَجَاءَةِ لَمْ يَكُنْ مَخُوفًا، وَإِلَّا فَمَخُوفٌ فَلْيُحَرَّرْ أَه. سَم. أَقُولُ قَدْ بَيَّنَّ الشَّارِحُ مُحْتَزَّرَ هَذَا التَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ الْآتِي أَمَّا لَوْ اخْتَلَفَ الخ وَفِي الرَّشِيدِي بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَلَامَ سَمِ المَارِ اتِّفَاقًا مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى الفَجَاءَةِ لَمْ يَكُنْ مَخُوفًا فِيهِ مَنَعُ ظَاهِرٍ أَه. فَوُدَّ: (مَقْبُولِي الشهادةِ) فَيَسْتَرْطُ زِيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ مُحَافَظَتُهُمَا عَلَى مَرُوءَةِ امْتِنَالِهِمَا أَه. ش. فَوُدَّ: (فُسِّحَتِ الشهادةُ) مُفَرَّغٌ عَلَى قَوْلِهِ: (لِتَعْلُقِ الخ) أَه. ش. فَوُدَّ: (كَأَنَّ حُلُقَ الخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّعَ وَأُرِيدَ إِقَامَةُ الْيَتِيمِ عَلَى صِفَةِ مَرَضِهِ إِلَّا أَنْ لَا تُسْمَعَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ أَه. ش. فَوُدَّ: (بأنه لَوْحٌ الخ) مَا وَجَّهَ التَّلْوِيحَ إِلَى عَدَمِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ أَه. سَم. فَوُدَّ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَكْفِي فِي الْمُغْنِي . فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي عَدَمُ الثُّبُوتِ بَعْنِ ذِكْرِ

فَوُدَّ: (أَنَّهُ إِذَا حُرْ غُثُّهُ أَوْ سَقَطَ مِنْ عَالٍ الخ) قَضِيَّةُ سِيَاقِهِ رُجُوعُهُ لِلْقِسْمَيْنِ أَغْنَى قَوْلُهُ إِنْ اتَّصَلَ بِهِ المَوْتُ مَخُوفٌ، وَإِلَّا فَلَا فَيَكُونُ الحُكْمُ أَنَّهُ مَخُوفٌ إِذَا لَمْ يَطْرَأَ قَاطِعٌ مِنْ نَحْوِ حَزٍّ أَوْ سُقُوطٍ مِنْ عَالٍ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ بِخِلَافِ المَخُوفِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الثُّلُثِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ فِي المَخُوفِ فِي نَفْسِهِ قَلِيلٌ أَجْعَلْ . فَوُدَّ: (قَبْلَ المَوْتِ) كَانَ وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّهُ بَعْدَ المَوْتِ لَا يُحْتَاجُ لِلْإثْبَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ المَوْتُ عَلَى الفَجَاءَةِ لَمْ يَكُنْ مَخُوفًا وَإِلَّا فَمَخُوفٌ فَلْيُحَرَّرْ . فَوُدَّ: (وَيُجَابُ أَنَّهُ لَوْحٌ الخ) مَا وَجَّهَ التَّلْوِيحَ إِلَى عَدَمِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ . فَوُدَّ: (وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ الخ) عِبَارَةُ الرِّوَايَةِ وَفَرْجُهُ ذِكْرُ أَنَّ فِيمَا لَا يَخْتَصُّ النِّسَاءَ

مَخُوفٌ أَيْضًا خِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى وَقَدْ لَا تَرُدُّ عَلَيْهِ يَارْجَاعٍ ضَمِيرٌ يَبْثُثُ إِلَى كُلِّ مَنْ طَرَفَنِي الشُّكَّ أَمَّا
لَوْ اخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْمُتَبَرِّعُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ بِنَحْوِ غَرْقِي فِي الْمَرَضِ فَيَصْدُقُ الثَّانِي وَعَلَى
الْوَارِثِ الْبَيِّنَةُ وَيَكْفِي فِيهَا غَيْرُ طَبِيبَيْنِ إِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي نَحْوِ الْحُمَى الْمُطَبَّقَةِ وَوَجَعَ
الضَّرْسِ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْأَطِبَاءُ رُجِّحَ الْأَعْلَمُ فَالْأَكْثَرُ عَدَدًا فَمَنْ يُخْبِرُ بِأَنَّهُ مَخُوفٌ.
(وَمَنْ) الْمَرَضِ (الْمَخُوفِ) لَمْ يَذْكُرْ حَدَّهُ لِعُطُولِ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فَقِيلَ كُلُّ مَا يُسْتَعَدُّ
بِسَبَبِهِ لِلْمَوْتِ بِالْإِقْبَالِ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَقِيلَ كُلُّ مَا اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ
وَتَبِعَاهُ كُلُّ مَا لَا يَتَطَاوَلُ بِصَاحِبِهِ مَعَ الْحَيَاةِ وَقَالَ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَاهُ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا
غَلْبَةً مُحْصُولِ الْمَوْتِ بِهِ بَلْ عَدَمُ تَذَرَّتْهُ كَالْبِرْسَامِ الَّذِي هُوَ وَزَمٌ فِي حِجَابِ الْقَلْبِ أَوْ الْكَبِدِ
يَضَعُدُّ أَثَرَهُ إِلَى الدِّمَاغِ، وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَعَلِمَ أَنَّهُ مَا يَكْثُرُ عَنْهُ الْمَوْتُ
عَاجِلًا وَإِنْ خَالَفَ الْمَخُوفُ عِنْدَ الْأَطِبَاءِ (قَوْلُنَّج) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَعَ اللَّامِ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِهَا.....

وقوله من طَرَفَنِي الشُّكَّ أي كَوْنُهُ مَخُوفًا وَغَيْرَ مَخُوفٍ أَمَّا ع. ش. فَوَدَّ: (أَيْضًا) أي كَمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا فِي أَنَّهُ
مَخُوفٌ أَمَّا سَم. فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ اخْتَلَفَ الْوَارِثُ إلخ) أي كَأَنَّ قَالَ الْوَارِثُ كَانَ الْمَرَضُ مَخُوفًا وَالْمُتَبَرِّعُ
عَلَيْهِ كَانَ غَيْرَ مَخُوفٍ أَمَّا سَم. فَوَدَّ: (فَيَصْدُقُ الثَّانِي) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَكَذَا أَي يَخْلِفُ الْمَوْصَى لَهُ لَوْ
اخْتَلَفَا فِي عَيْنِ الْمَرَضِ أَوْ أَنَّ التَّبَرُّعَ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ انْتَهَتْ أَمَّا سَم. فَوَدَّ: (وَيَكْفِي فِيهَا) أي
الْبَيِّنَةُ. فَوَدَّ: (إِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ إلخ) أي كَأَنَّ قَالَ الْوَارِثُ كَانَ حُمَى مُطَبَّقَةً وَالْمُتَبَرِّعُ عَلَيْهِ كَانَ وَجَعَ
ضَرْسٍ نِهَآةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (رُجِّحَ الْأَعْلَمُ) أي وَلَوْ نَفْيًا، وَقَوْلُهُ فَمَنْ يُخْبِرُ بِأَنَّهُ مَخُوفٌ أَي وَإِنْ كَانَ أَقْلُ
عَدَدًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ تَغْلِيلُهُ بِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ غَامِضِ الْعِلْمِ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ لَكِنَّ مُقْتَضَى الْمُطْلَبِ بِالْفَاءِ أَنَّ
ذَلِكَ عِنْدَ اسْتِوَائِهِمَا فِي الْعَدِّ أَمَّا ع. ش. فَوَدَّ: (فَقِيلَ كُلُّ مَا إلخ) هَذَا التَّعْرِيفُ لِإِزْمٍ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّهُ
الَّذِي يَتَوَلَّدُ الْمَوْتُ مِنْ جَنْبِهِ كَثِيرًا أَمَّا ع. ش. فَوَدَّ: (يُسْتَعَدُّ إلخ) أي عَادَةً ع. ش. فَوَدَّ: (وَقِيلَ كُلُّ مَا
اتَّصَلَ إلخ) يَدْخُلُ فِيهِ نَحْوُ وَجَعَ الضَّرْسِ، وَيَخْرُجُ عَنْهُ مَا لَوْ ظَنَّنَاهُ غَيْرَ مَخُوفٍ وَمَاتَ بِنَحْوِ حَزِّ الرِّقْبَةِ
وقوله مَعَ الْحَيَاةِ أَي عَادَةً أَمَّا ع. ش. فَوَدَّ: (قَالَ إلخ) كَذَا بَلَا عَطَفٍ فِي نُسْخَةٍ مُعْتَبَرَةٍ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ
بِالْوَاوِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ إلخ. فَوَدَّ: (بَلْ هَدَمَ تَذَرَّتْهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالتَّذَرُّدِ مَا يَصْدُقُ بِالْقَلَّةِ بِقَرِينَةٍ
قَوْلِهِ الْآتِي فَعَلِمَ أَنَّهُ إلخ أَمَّا رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمُخْتَمَدُ) أَي مَا تَقْلَاهُ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ غَلْبَةِ
الْمَوْتِ. فَوَدَّ: (فَعَلِمَ إلخ) أَي مِنَ الْاِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ. فَوَدَّ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ لَا مَقِيدَادِ الْحَيَاةِ مَعَ
فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (مَعَ اللَّامِ) أَي مَعَ ضَمِّهَا.

بِالْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ غَالِيًا فَإِنْ لَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ غَالِيًا فَارْبَعٌ أَي فَيَكُونُ فِيهِ أَرْبَعٌ نِسْوَةٌ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ
أ. ه. فَوَدَّ: (أَيْضًا) أي كَمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا فِي أَنَّهُ مَخُوفٌ. فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ اخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْمُتَبَرِّعُ عَلَيْهِ) أي
كَأَنَّ قَالَ الْوَارِثُ كَانَ الْمَرَضُ مَخُوفًا وَالْمُتَبَرِّعُ عَلَيْهِ كَانَ غَيْرَ مَخُوفٍ. فَوَدَّ: (فَيَصْدُقُ الثَّانِي إلخ) عِبَارَةُ
الْعُبَابِ وَكَذَا أَي يَخْلِفُ الْمَوْصَى لَهُ لَوْ اخْتَلَفَا فِي عَيْنِ الْمَرَضِ أَوْ أَنَّ التَّبَرُّعَ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ.

وهو أن تتفقد أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا تنزل، ويضعف بسببه بُخار إلى الدماغ فيهلك وهو أفسام عند الأطباء ولا فرق بين مُعتاده وغيره (وذاث جنب) وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد، ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك، وإنما كانت مخوفة لقربها من الرئيسين القلب والكبد ومن علاماتها الحمى اللازمة وشدة الوجع تحت الأضلاع وضيق النفس والشعال (ورعاف) بثلاث أوله (دايم) لإسقاطه القوة بخلاف غير الدائم. ويظهر أن مرادهم بالذائم المتتابع، وأنه لا بد في تتابعه من مُضي زمن يُفضي مثله فيه عادة كثيرًا إلى الموت، ولا يُضبط بما يأتي في الإسهال؛ لأن القوة تماسك معه نحو اليومين بخلاف الدم؛ لأنه قوام الروح (واسهال متواتر) أي متتابع أحيانًا لذلك (ودق) بكسر أوله وهو داء يُصيب القلب ولا يبقى معه الحياة غالبًا، وخرج به السُّل وهو داء يُصيب الرئة فينقص البدن ويضعف فليس بمخوف مطلقًا لامتداد الحياة معه غالبًا، وتعريفه بما ذكر لا يُوافق تعريف الموحز له أولًا بأنه قرحة في الرئة معها حمى دقية وثانيًا بأنه قرحة في الرئة يلزمها حمى دقية وهذا هو الصواب كما قاله العلامة القطب الشيرازي ومن تبعه، ويُمكن توجيه ما ذكره

• قوله: (وهو أن تتفقد الخ) ويتفقه أمور منها التين والزبيب والمبادرة إلى التقيية بالإسهال والقهي، ويضعفه أمور منها حبس الزيج واستعمال الماء البارد اه مُعني. • قوله: (فَيَهْلِك) أي يؤدي إلى الهلاك انتهى مُعني. • قوله: (ولا فرق) وفاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ هَذَا إِنْ أَصَابَ مَنْ لَمْ يَغْتَدِهِ فَإِنْ كَانَ يَمُوتُ يُصِيبُهُ كَثِيرًا، وَيُعَافَى مِنْهُ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فَلَا انْتَهَى، وَقَدْ يُقَالَ إِنْ هَذَا غَيْرُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْأَطِبَّاءِ أَقْسَامٌ اه وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ إِنْ مَحَلَّهُ إِنْ أَصَابَ مَنْ لَمْ يَغْتَدِهِ الْخ رَدَّ الْوَالِدَ ~~وَالْمَوْلُودَ~~ تَمَلَّنَ بَمَنْعِ كَوْنِهِ مِنَ الْقَوْلُجِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ سَمَّاهُ الْعَوَامُ بِهِ وَبِتَقْدِيرِ تَسْمِيَّتِهِ بِذَلِكَ فَهُوَ مَرَضٌ يُخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ عَاجِلًا، وَإِنْ تَكَرَّرَ لَهُ اه. • قوله: (ثُمَّ تَنْفَتِحُ فِي الْجَنْبِ) أي من داخل اه ع ش. • قوله: (الحمى اللازمة الخ) يعني أن كلاً من هذه بانفراده علامة فلا يُشترط اجتماعها اه ع ش. • قوله: (قوام الزوج) بكسر القاف قال في المختار قوام الأمر بالكسر نظامه وجماده انتهى اه ع ش. • قوله: (أي متتابع) قال الزبائدي والمراد بالمتتابع ما لا يُقَدَّرُ معه على إتيان الخلاه اه ع ش. • قوله: (لِلْهَلِكِ) أي لإسقاطه القوة بتسفيه رطوبات البدن اه مُعني. • قوله: (وهو) أي السُّل. • قوله: (فَلَيْسَ بِمَخُوفٍ الْخ) قال البُنَيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْوَسِيطِ وَلَمَلَّ وَجَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ مِثْلُهُ اه نَهْيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ أَيْ السُّلُ وَظَاهِرُهُ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ؛ لِأَنَّ الْأَطِبَّاءَ يَقُولُونَ إِنَّهُ أَيْ الْإِسْتِغْنَاءُ رِيحِي وَحَيَوَانِي وَزَقِّي اه. • قوله: (مطلقًا) أي ابتداءً ودوامًا اه ع ش. • قوله: (وتعريفه) أي السُّل اه كَرَدِي. • قوله: (وهذا) أي الثاني.

• قوله في (سني): (واسهال متواتر) قال في الرُّوض لا إسهال يؤمنين قال في شَرْحِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ إِلَّا أَنْ يَنْصَحَ إِلَيْهِ عَدَمُ اسْتِمْسَالِهِ الْخ.

المُفْهَاءُ بِأَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا هَذَا الْاِخْتِلَافَ فِيهِ غَبَرُوا بِمَا يَحْتَمِلُ كُلًّا مِنْهَا مُعَوِّلِينَ عَلَى تَفْصِيلِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ إِذِ الدَّاءُ شَامِلٌ لِلْأَمْرَيْنِ سَوَاءٌ أَكَانَ الثَّانِي جُزْءًا أَمْ لَا زِمًا وَظَاهِرُ الْمُتَيْنِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الدَّقَّ لَيْسَ مِنَ الْحُمَيَّاتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ الْمُرَادُّ مِنَ الْحُمَى الدَّقِيَّةِ فِي كَلَامِ الْأَطِبَّاءِ . وَعَرَفْنَاهَا فِي الْمَوْجِزِ بِأَنَّهَا الَّتِي تَنْشَبُ بِالْأَعْضَاءِ الْأَصْلِيَّةِ فَهِيَ لَا مَحَالَةَ تُفْنِي رُطُوبَتَهَا وَفِيهِ أَيْضًا حُمَى الدَّقِّ أَكْثَرُ مَا تَكُونُ انْتِقَالِيَّةٌ أَيْ عَنْ حُمَى أُخْرَى تَسْبِقُهَا وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ كَلَامِ الْمُفْهَاءِ فِي الدَّقِّ الْمُخَالِفِ ظَاهِرُهُ لِكَلَامِ الْأَطِبَّاءِ بِأَنَّ ذَلِكَ التَّنَشُّبُ أَعْظَمُ مَا يُمْكِنُ بِالْقَلْبِ فَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ تِلْكَ الْأَعْضَاءِ الْأَصْلِيَّةِ (وَابْتِدَاءُ فَالِجٍ) وَهُوَ أَعْنَى الْفَالِجِ عِنْدَ الْأَطِبَّاءِ اسْتِرْحَاءُ عَالَمٍ لِأَحَدٍ يَشْقَى الْبَدَنَ طَوْلًا وَعِنْدَ الْمُفْهَاءِ اسْتِرْحَاءُ أَيْ غَضَبٍ كَانَ وَسَبَبُهُ غَلْبَةُ الرُّطُوبَةِ وَالبَلْغَمِ وَوَجْهُ الْخَوْفِ فِي ابْتِدَائِهِ أَنَّهُمَا يَهْمِجَانِ حِينَئِذٍ فَرُبَّمَا أَطَقَا الْحَرَّ الْغَرِيزِيَّ، وَذَلِكَ مُنْتَفٍ مَعَ دَوَابِهِ (وَخُرُوجِ الطَّعَامِ غَيْرِ مُسْتَحِيلٍ) لِيَزُولِ الْقُوَّةُ الْمَاسِكَةُ وَيَلْزَمَ مِنْ هَذَا الْإِسْهَالُ لَكِنْ لَا يُشْتَرَطُ تَوَاتُرُهُ فَلِهَذَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ (أَوْ كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ وَوَجَعٍ) وَيُسَمَّى الزَّحِيرَ وَإِفَادَةُ الْمُضَارِعِ فِي حَيْزٍ كَانَ لِلتَّكْرَارِ الْمُرَادِّ هُنَا اخْتَلَفَ فِيهَا الْأَصُولِيُّونَ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ يُفِيدُهُ عُرْفًا لَا وَضْعًا.....

• فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ فِي تَعْرِيفِ السَّلِّ، وَيُحْتَمَلُ فِي الْمَوْجِزِ . • فَوَدَّ: (لِلْأَمْرَيْنِ) أَيْ الْفَرْخَةُ وَالْحُمَى الدَّقِيَّةُ وَقَوْلُهُ سَوَاءٌ كَانَ الثَّانِي أَيْ الْحُمَى الدَّقِيَّةُ . • فَوَدَّ: (جُزْءًا) أَيْ كَمَا فِي التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا زِمًا أَيْ كَمَا فِي التَّعْرِيفِ الثَّانِي، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ جَعَلَ الْحُمَى الدَّقِيَّةَ لَا زِمًا لِلْفَرْخَةِ لَا لِلْسَّلِّ وَلَا مَانِعٍ مِنْ تَرْكُوبِ الشَّيْءِ مِنْ جُزْأَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ تَعْرِيفِي الْمَوْجِزِ وَالتَّعْيِيرِ بِالْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ وَبِالْزُرْمِ فِي الثَّانِي مُجَرَّدُ تَقْنُنٍ . • فَوَدَّ: (وَفِيهِ) أَيْ الْمَوْجِزِ . • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ الْقَلْبِ .

• فَوَدَّ (سُي): (وَابْتِدَاءُ فَالِجٍ) أَيْ إِذَا لَمْ يُجَاوِزْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ أَمَعَ ش . • فَوَدَّ: (وَهُوَ أَهْنِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْمَذْهَبُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِتَسْلِيمِ أَغْيَمَادِهِ . • فَوَدَّ: (حَيْثُيْذٍ) أَيْ فِي الْإِبْتِدَاءِ . • فَوَدَّ: (أَطَقَا) أَيْ الرُّطُوبَةُ وَالبَلْغَمُ . • فَوَدَّ: (الْحَرَّ الْغَرِيزِيَّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى الْحَرَارَةُ الْغَرِيزِيَّةُ أَمْ .

• فَوَدَّ (سُي): (غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ) مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْحَالِ وَيَمْتَنِعُ الْجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ لِكُونِهِ نَكِيرَةً وَمَا قَبْلَهُ مَعْرِفَةٌ، إِلَّا أَنَّ يُجْعَلُ أَلْ فِيهِ لِلْجِنْسِ أَمْ فِي الْمُعْنَى . • فَوَدَّ: (ذَكَرَهُ) أَيْ خُرُوجِ الطَّعَامِ الْخِ وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ أَيْ الْإِسْهَالِ أَمْ ع .

• فَوَدَّ (سُي): (بِشِدَّةٍ) أَيْ سُرْعَةً أَمْ ع . • فَوَدَّ: (وَالْتَّحْقِيقُ الْخِ) قَالَ الْكَمَالُ الْمُقْدِسِيُّ فِي حَاشِيَةِ جَمْعِ الْجَوَابِيعِ وَفِي دَلَالَةٍ كَانَ مَعَ الْمُضَارِعِ عَلَى التَّكْرَارِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ أَحَدُهَا أَنَّهُمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لُغَةً، وَالثَّانِي تَدُلُّ عَلَيْهِ عُرْفًا لَا لُغَةً، وَالثَّلَاثُ أَنَّهُمَا لَا تُفِيدُهُ لَا لُغَةً وَلَا عُرْفًا أَمْ سَم .

• فَوَدَّ (سُي): (وَخُرُوجِ الطَّعَامِ الْخِ) سَكَتَ الشَّارِحُ هُنَا عَنِ التَّكْرَارِ . • فَوَدَّ: (وَإِفَادَةُ الْمُضَارِعِ فِي حَيْزٍ كَانَ لِلتَّكْرَارِ إِلَى أَنْ قَالَ يُفِيدُهُ عُرْفًا لَا وَضْعًا) قَالَ الْكَمَالُ الْمُقْدِسِيُّ فِي حَاشِيَةِ جَمْعِ الْجَوَابِيعِ وَفِي دَلَالَةٍ كَانَ مَعَ الْمُضَارِعِ عَلَى التَّكْرَارِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ أَحَدُهَا أَنَّهُمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لُغَةً وَالثَّانِي أَنَّهُمَا تَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ

(أو) يخرج (ومعه دم) من عضو شريف كالكبد دون البواسير؛ لأنه يسقط القوة. قال الشبكي وما بأصله من أن خروجه بشدة ووجع معه دم إنما يكون مخوفاً إن صحبه إسهال ولو غير متواتر هو الصواب، ثم بين هو ومن تبعه أن أصل نسخة المصنف موافقة لأصله، وإنما فيها إلحاق اشتبه على الكتبة فوضعوه بغير محله وكل ذلك فيه نظر وكلام الأطباء موضح بأن الزحير وحده مخوف، وكذا خروج دم العضو الشريف فالوجه أخذاً مما أشعرت به كأن حبل ما في المتن على ما إذا تكرّر ذلك تكراراً يُفِيدُ إسقاط القوة وإن لم يكن معه إسهال، ويُحْمَلُ كلام أصله ومن تبعه على أنه إذا صحبه إسهال نحو يومين لا يُشْتَرَطُ فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين العبارتين (وحشى) شديدة (مطبعة) بكسر الباء أشهر من فتحها أي لازمة لا تبرح بأن جاوزت يومين لإذهابها حينئذٍ للقوة التي هي دوام الحياة فإن لم تجاوزهما فقد مرّ حكمها (أو غيرها) من وزد تأتي كل يوم وغب تأتي يوماً وتُفْلِحُ يوماً وتُثَلِّبُ تأتي يومين وتُفْلِحُ في الثالث وحشى الأخوين تأتي يومين وتنقطع يومين، وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الأربعة بين طول زمنها وقلة (الارزغ) بكسر أوله كالبقية وهي التي تأتي يوماً وتُفْلِحُ يومين؛ لأنه يتقوى في يومي الإفلاج، ومحلّه إن لم يتصل بها الموت وإلا فقد مرّ فيها تفصيل بين أن

﴿قوله (سبي): (أو ومعه دم) وكذا لو كان الخارج دماً خالصاً حيث استغرق زمناً يغلب الموت بسببه فيه اهـ ع ش. قود: (قال الشبكي) (الخ) وافقه المصنف. قود: (وكل ذلك الخ) من كلام الشارح اهـ ع ش. قود: (أشعرت به كان) أي كلمة كان. قود: (ويحمل الخ) بالتضبيب معطوف على قوله حمل الخ. قود: (شديدة) فالحشى اليسيرة ليست مخوفة بحال اهـ م ص. قود: (فقد مرّ) أي في شرح وإلا فَمَخُوفٌ اهـ سم. قود: (حكمها) وهو أنها غير مخوفة اهـ ع ش. قود: (تأتي كل يوم) ظاهر وإن قلّ الزمن اهـ ع ش. قود: (تأتي يوماً) أي ولو في بعضه اهـ ع ش. قود: (وتفليح يوماً) وقوله وتُفْلِحُ في الثالث أي لا تأتي فيه أصلاً اهـ ع ش. قود: (بين طول زمنها وقليتها) قال المصنف سم ما المراد بهذا مع قولهم تأتي يوماً وتُفْلِحُ يوماً مثلاً اهـ وقد يقال المراد به كثرة التوب وقليتها، فالمراد بالزمن الزمن الذي تُعْرِضُ في أثنائه وذلك من ابتداء عروضاها إلى انتهائها بصحة أو موت الذي تُعْرِضُ فيه فَحَسَبَ واللّه أعلم اهـ سيد حمّز.

﴿قوله (سبي): (الارزغ) يتخي والخمس وما بعدها مما هو مذكور في كتّيب الطب بل هي أولى اهـ سيد حمّز. قود: (كالبقية) أي في كسر أولها اهـ ع ش عبارة المصنف والرزغ والوزد والغب والثلث بكسر أولها اهـ. قود: (ومحلّه) أي استثناء الرُبْعِيَّة. قود: (ولاً فقد مرّ فيها تفصيل) قال المصنف في شرح

عُرْفاً لا لغة، والثالث أنها لا تُفِيدُ لا لغة ولا عُرْفاً اهـ باختصار كبير. قود: (فقد مرّ حكمها) أي في شرح قول المصنف وإلا فَمَخُوفٌ. قود: (بين طول زمنها الخ) المراد بهذا مع قولهم تأتي كذا الخ أي يوماً وتُفْلِحُ يوماً مثلاً. قود: (ولاً فقد مرّ) أي في شرح قوله، وإلا فَمَخُوفٌ.

يكون القيح قبل العرق وبعدّه . وكان الأنسب تسميتها الثلث كما في ألسنة العائقة لكن جمع لمؤيون ومجهول الأول بأنه من ربيع الإبل وهو ورود الماء في اليوم الثالث وبقي من المخوف أشياء منها جروح نفذ لجوف أو على مقتل أو محل كثير اللحم أو صبحه ضربان شديد أو تأكل أو تورم وقية دام أو صبحه خلط، ويظهر أن العبر في ذوايمه بما مر في الإسهال لا الوعاف والوباء والطاعون أي زمنيها فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثلث لكن قيده في الكافي بمن وقع الموت في أمثاله واستحسنه الأذرعى وهل يقيده به بتسليم اعتماده إطلاقهم حرمة دخول بلد الطاعون أو الوباء والخروج منها لغير حاجة أو يفرق محل نظير

والأقمخوف اه. والذي مرّم في حصى يوم أو يومين لا في حصى الزرع فليأمل اه سيد عمر عبارة ع ش الذي تقدّم فيه التفصيل هو ما كانت الحصى يومًا أو يومين، وأصل بها الموت وكان قبل العرق، وأما التفصيل بين كون التصريف قبل العرق أو بعده مع عدم اتصالها بالموت فلم يتقدّم إلا أن يقال قوله السابق: وأصل به الموت أي بأن مات قبل العرق من تلك الحصى أما إذا مات بعد العرق فمِن راس المال وعليه فلا تخالف اه وعبارة المغني ويستثنى أيضًا حصى يوم أو يومين إلا إن اتصل بها قبل العرق موت فقد بانث مخوفة بخلاف ما إذا اتصل بها بعد العرق؛ لأن أثرها زال بالعرق والموت بسبب آخر اه. قوله: (وهو ورود الماء في اليوم الثالث) أي من أيام عدم الورد، ولو قيل في اليوم الرابع وأريد من يوم الورد السابق لكان أنسب لما فيه من الإشارة إلى وجه التسمية اه سيد عمر. قوله: (وبقي) إلى قوله وهل يقيده في المغني إلا قوله ويظهر إلى قوله والطاعون. قوله: (منها جرح الخ) ومنها هيجان المزة الصفراء والبلغم والدم بأن يتورّم وينصب إلى عضو كبد ورجل فيخمر ويتقيح مغني وشرح الرّوض. قوله: (أو على مقتل) كقوله الآتي أو صبحه ضربان عطف على نفذ وقوله أو محل الخ عطف على مقتل. قوله: (أو تأكل) أي اللحم اه ع ش. قوله: (أو صبحه) عطف على دام عبارة المغني والرّوض مع شرحه ومنه القية الدائم أو المضروب بخلط من الأخلاط كالبلغم أو دم اه.

قوله: (والوباء) عطف على قوله خرج. قوله: (بما مر في الإسهال) هو قوله أيامًا اه ع ش. قوله: (والوباء والطاعون) عبارة النهاية ويلحق بالمخوف أشياء كالوباء والطاعون الخ وهي أحسن كما هو ظاهر اه سيد عمر. قوله: (والطاعون) وهو هيجان الدم في جميع البدن وانفاسه مغني وشرح الرّوض. قوله: (مخسوب من الثلث) أي وإن مات لغيره اه ع ش. قوله: (بمن وقع الخ) عبارة النهاية بما إذا وقع الخ وعبارة المغني ومنه الطاعون وإن لم يصيب المتبرع إذا كان مما يحصل لأمثاله كما قاله الأذرعى اه. قوله: (واستحسنه) أي ذلك التقييد الأذرعى عبارة النهاية وهو أحسن كما قاله الأذرعى اه.

قوله: (واستحسنه الأذرعى) إشارة لقوله قبله والوباء والطاعون أي من المخوف فتصرف الناس فيه كلهم محسوب من الثلث لكن قيده في الكافي بمن وقع لموت في أمثاله، واستحسنه

وعدم الفرق أقرب (والمذهب أنه يلحق بالمخوف أمر كُفَّارٍ أو مسلمين) (اعتادوا قتل الأسرى والتحام قتال بين اثنين أو جزئين) (مُتَكَافِئِينَ) أو قريبتَي التَّكَافُؤِ اتَّحَدَا إِسْلَامًا وَكُفْرًا أَمْ لَا (وتقدِّمُ القَتْلَ) بنحو (قصاصٍ أو رَجْمٍ) ولو بإقراره (واضطراب رِيحٍ وَهَيَّجَانٍ مَوْجٍ) الجمع بينهما تأكيدٌ لِتَلَازِمِهِمَا عَادَةً (فهي) حقٌّ (واكب سفينة) بتعريف أو نَهْرٍ عَظِيمٍ كالتَّيْلِ والفُرات وإن أحسن السَّباحة وقرب من البرِّ على ما اقتضاه إطلاقهم؛ لأنَّ ذلك كُلُّهُ يُخَافُ منه الموتُ كثيرًا بل هو لِكُونِهِ لَا يَنْفَعُ فِيهِ دَوَاءٌ أَوَّلَى مِنَ الْمَرَضِ . وخرج باعتادوا غيرهم كالزُّوم وبالاتحام الذي هو اتِّصَالُ الْأَسْلِحَةِ ما قبله وإن تَرَامَوْا بِالنُّشَابِ والجِرَابِ وَبِمُتَكَافِئِينَ الغالبية بخلاف المغلوبة

فُود: (وعدم الفرق أقرب) زاد النهاية وعموم التَّهْيِيشِ مُطْلَقًا اه قال ع ش قوله وعدم الفرق أي بَيَّنَّ تَقْيِيدَ حُرْمَةِ الْخُرُوجِ بَمَنْ وَقَعَ فِي أَمثَالِهِ وَبَيَّنَّ تَقْيِيدَ الْإِلْحَاقِ بِالْمَخُوفِ بَمَنْ وَقَعَ فِي أَمثَالِهِ، وقوله أقرب أي فَيَقْيِدُ حُرْمَةً مَا ذَكَرَ بِمَا إِذَا وَقَعَ فِي أَمثَالِهِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَي وَقَعَ فِي أَمثَالِهِ أَوْ فِي غَيْرِهِمْ لَكِنَّ التَّقْيِيدَ أَقْرَبُ كَمَا قَدَّمَهُ اه .

فُود (سني): (أنه يلحق بالمخوف أمر كُفَّارٍ إلخ) وَالْحَقُّ الْمَاوَزِدِيُّ بِذَلِكَ مَنْ أَدْرَكَهُ سَبِيلٌ أَوْ نَارٌ أَوْ أَمْنٌ قَاتَلَهُ أَوْ أَسَدَّ، وَلَمْ يَتَّصِلْ ذَلِكَ بِهِ لَكِنَّهُ يُدْرِكُهُ لَا مُحَالَةً أَوْ كَانَ بِمَفَازَةٍ وَلَيْسَ ثُمَّ مَا يَأْكُلُهُ وَاشْتَدَّ جَوْعُهُ وَعَطَشُهُ اه نهاية. فُود: (أو مسلمين) إلى قوله وظاهرُ تَغْيِيرِهِمْ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَقَرَّبَ إِلَى وَخَرَجَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَصِيغَتُهَا فِي النِّهَايَةِ .

فُود (سني): (اعتادوا قتل الأسرى) وَلَوْ اغْتَاذَ الْبَغَاةُ أَوْ الْقَطَاعُ قَتَلَ مَنْ أَسْرَوْهُ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّزْكَشِيُّ اه مُعْنَى . فُود: (بنحو قصاص إلخ) أَي كَقَطْعِ طَرِيقٍ اه مُعْنَى عِبَارَةٌ ع ش أَي كَتَرَكِ صَلَاحِهِ اه . فُود: (ولو بإقراره) إِنَّمَا أَخَذَهُ غَايَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ جَوَازِ رُجُوعِهِ عَنْهُ عَدَمُ الْإِلْحَاقِ بِالْمَخُوفِ اه ع ش .

فُود (سني): (واضطراب رِيحٍ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَهَيَّجَانِ الْبَحْرِ بِالرَّيْحِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ هَيَّجَانِهِ بَلَا رِيحٍ اه سم . فُود: (وإن أحسن السَّباحة وقرب من البرِّ إلخ) أَي حَيْثُ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ النَّجَاءُ مِنْهُ اه نهاية قال ع ش أي عَادَةً فَلَا يُقَالُ إِذَا هَلَكَ بِهِ كَيْفَ يُعْرَفُ أَنَّهُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَوْ لَا اه وَخَالَفَهُمَا الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُعْصِيهَا وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ السَّاحِلِ أَلَّا يَكُونَ مَخُوفًا كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ اه . فُود: (على ما اقتضاه إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ الْإِلْخ .

الْأَذْرَعِيُّ وَهَلْ يَقْيِدُ بِتَسْلِيمِ أَغْيَاذِهِمْ حُرْمَةً دُخُولِ بَلَدِ الطَّاعُونَ أَوْ الرِّوَاءِ وَالْخُرُوجِ مِنْهَا لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ يُفَرِّقُ مَحَلَّ نَظَرٍ وَعَدَمُ الْفَرْقِ أَقْرَبُ اه . كَلَامُ الشَّارِحِ، ثُمَّ قَوْلُهُ وَعَدَمُ الْفَرْقِ أَقْرَبُ وَافَقَ عَلَيْهِمَا م ر . فُود (سني): (واضطراب رِيحٍ وَهَيَّجَانٍ مَوْجٍ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَهَيَّجَانِ الْبَحْرِ بِالرَّيْحِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ هَيَّجَانِهِ بَلَا رِيحٍ . فُود: (وإن أحسن السَّباحة وقرب من البرِّ إلخ) حَيْثُ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ النَّجَاءُ م ر .

وبتقديم لذلك الحبس له وإنما جُعل مثله في وجوب الإيصاء الوديعة ونحوها احتياطاً لحفظ مال الآدمي عن الضياع، وظاهر تعبيرهم بالتقديم للقتل أن ما قبله ولو بعد الخروج من الحبس إليه لا يُعتبر وهو ظاهر يُغيد السبب حينئذ، وأنه بعد التقديم لو مات بهذم مثلاً كان تبرُّعه بعد التقديم محسوباً من الثلث كالصوت أتمام الطغيان بغير الطاعون (وطلق حاميل) وإن تكررث ولاذئها ليعظم خطره ومن ثم كان موثقاً منه شهادة، وخرج به نفس الحمل فليس بمخوف ولا أثر لتوليد الطلق المخوف منه؛ لأنه ليس بمرضى وبه فارق قولهم لو قال الخبزاء إن هذا المريض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لا نادرًا كان كالمخوف (وبعد الوضع) يولد مخلوق (ما لم تفصل المشيمة) وهي التي تُسميها النساء الخلاص؛ لأنها تشبه الجرح الواصل إلى الجوف ولا خوف في إلقاء علقه أو مضغفة بخلاف موت الولد في الجوف أما إذا انفصلت المشيمة فلا خوف، ومخله إن لم يحصل من الولادة مجروح أو صرَباً شديداً أو ورم ولا فحتى يزول الركن الرابع الصيغة وفصل بينه وبين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله؛ لأن لهما مناسبة بما ذكره قبلهما من الإجازة في الوصية للوارث ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد لا.....

• قوله: (وإنما جعل) أي الحبس وقوله مثله أي التقديم اهـ ع. ش. • قوله: (وهو ظاهر) في ظهوره نظر اهـ سم. • قوله: (وأنه إلخ) عطف على قوله أن ما قبله.

• قوله (سبي): (وطلق حاميل).

(فائدة): روى الثعلبي في تفسير آخر سورة الأخفاف عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا عير على المرأة ولاذئها فليكتب في صحيفة ثم يغسله ويسقي وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب السماوات ورب الأرض ورب العرش العظيم ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٧٦] ﴿كأنهم يوم يذبحون ما يؤذون﴾ [البقرة: ١٧٧] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٧٩] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٠] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨١] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٢] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٣] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٦] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٧] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٨] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٨٩] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٠] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩١] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٢] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٣] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٤] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٥] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٦] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٨] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ١٩٩] ﴿كأنهم يوم يذبحون لا يذبحون﴾ [البقرة: ٢٠٠]

• قوله: (وهو ظاهر) في ظهوره نظر. • قوله: (وبه فارق) لم يظهر من هذا فرق مغنوي.

وقد يكون في المرض وقد لا فذلَّ بهما ليتفرَّغ الذَّهْنُ لِلرَّابِعِ لِصُعُوبَتِهِ وَطَوِيلِ الْكَلَامِ فِيهِ.
(وصيَّتها) أي الوصية ما أشعر بها من لفظ أو نحوه كإشارة وكتابة صريحاً كان أو كناية فمن
الصريح (أوصيت) فما أفهمته تعريف الجزأين من الحضر غير مُراد (له بكذا) وإن لم يُقلْ بعد
موتي لوضَّعها شرعاً لذلك (أو اذفَعُوا إِلَيَّ) كذا (أو أعطوه) كذا وإن لم يُقلْ من مالي على
المعتمد أو وهبته أو حبَّوته أو ملكته كذا أو تصدَّقت عليه بكذا (بعد موتي) أو نحوه الآتي
راجع لما بعد أوصيت، ولم يُبالِ بإبهام رجوعه له اتِّكالا على ما عرِفَ من سياقه إن أوصيت
وما اشتقَّ منه موضوعاً لذلك (أو جعلته له أو هو له بعد موتي) أو بعد عيني أو إن قضى الله
علي، وأراد الموت وإلا فهم لَقَوُ، وذلك لأنَّ إضافة كلِّ منها للموت صيَّرتها بمعنى الوصية،
وكان حِكْمَةُ تَكَرُّرِهِ بعد موتي اختلاف ما في السياقين إذ الأوَّل محض أمر والثاني لفظه لفظ
الخبر ومعناه الإنشاء، وزعم أنها لو تأخَّرت.....

هَذَا الْفَضْلُ وَلِلَّذِي قَبْلَهُ عَلَى سَبِيلِ اللَّفِّ وَالتَّشْرِيقِ. فَوَدَّ: (وَقَدْ يَكُونُ) أَيِ الْمَوْصَى بِهِ بِمَعْنَى
الْوَصِيَّةِ قَوْلُهُ فَذَلَّلَ أَيِ الرُّكْنِ الثَّالِثِ بِهِمَا أَيِ مَا فِي هَذَا الْفَضْلِ وَمَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ. فَوَدَّ: (أَيِ الْوَصِيَّةِ)
إِلَى قَوْلِهِ أَوْ عَلَى ثَلَاثِ مَالِي فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (مَا أَشْعَرَ الْإِنْخ) خَبَرٌ وَصِيَّتُهَا. فَوَدَّ: (مَا أَشْعَرَ بِهَا مِنْ لَفْظِ
إِنْخ) أَيِ ثَمَّ إِنْ كَانَ الْإِشْعَارُ بِهَا قَوِيًّا فَصَرِيحَةً وَإِلَّا فَكِنَايَةً أَمَعَ ش. فَوَدَّ: (كَكِنَايَةٍ) أَيِ مَعَ نِيَّةٍ كَمَا سَيَأْتِي
أَهْ نِهَايَةً. فَوَدَّ: (وَإِشَارَةً) عِبَارَةً النَّهَايَةِ وَإِشَارَةً أُخْرَى أَمَعَ ش خَرَجَ بِإِشَارَةِ التَّائِيَةِ فَلَقَوُ وَظَاهِرُهُ
وَأَنَّ كَانَتْ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَهُ أَوْصِيَتْ بِكَذَا فَأَشَارَ أَيِ نَعَمْ أَمَ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْإِنْخ صَرَّحَ بِهِ الْمُعْنَى
وَشَرَّحَ الرُّوْضِ. فَوَدَّ: (تَعْرِيفُ الْجَزَائِنِ) هُمَا صِيَّتُهَا وَأَوْصِيَتْ وَتَعْرِيفُ الْأَوَّلِ بِالْإِضَافَةِ وَالثَّانِي
بِالْعِلْمِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا أُريدَ بِهَا لَفْظُهَا صَارَتْ عَلَمًا عَلَى مَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ أَمَعَ ش.

فَوَدَّ: (لِلَّذِي) أَيِ لِلتَّمْلِيكِ بَعْدَ الْمَوْتِ أَمَعَ ش. فَوَدَّ: (كَذَا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ وَهَبْتَهُ الْإِنْخ. فَوَدَّ: (أَوْ
نَحْوَهُ الْآتِي) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ بَعْدَ عَيْنِي الْإِنْخ وَقَوْلُهُ رَاجِعٌ أَيِ قَوْلُهُ بَعْدَ مَوْتِي وَقَوْلُهُ رُجُوعُهُ لَهُ أَيِ لِقَوْلِهِ
أَوْصِيَتْ أَمَعَ ش. فَوَدَّ: (عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ سِيَاقِهِ) انْظُرْ مَا وَجَّهَ عَلَيْهِ مِنْ سِيَاقِهِ أَمَعَ شِيدِي.

فَوَدَّ: (لِلَّذِي) أَيِ لِلتَّمْلِيكِ بَعْدَ الْمَوْتِ أَمَعَ ش. فَوَدَّ: (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بِقَوْلِهِ بَعْدَ عَيْنِي وَقَوْلُهُ
إِنْ قَضَى اللَّهُ الْإِنْخَ الْمَوْتَ فَهُمَا أَيِ هَذَانِ الْقَوْلَانِ لَقَوُ، وَأَمَّا الْإِقْتِصَارُ عَلَى جَعَلْتَهُ لَهُ أَوْ هُوَ لَمْ يَسَيَّأَتِي
حُكْمُهُ وَقَوْلُ ع ش قَوْلُهُ، وَإِلَّا أَيِ وَإِنْ لَمْ يُضَمَّ إِلَى قَوْلِهِ جَعَلْتَهُ لَهُ أَوْ هُوَ لَمْ يَضْمَ إِلَى قَوْلِهِ فَهُمَا لَقَوُ أَيِ جَعَلْتَهُ لَهُ
وَهُوَ لَهُ أَمَعَ ش كَوْنُهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ يَرُدُّهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ. فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى هُوَ لَهُ الْإِنْخ وَقَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ عَلَى
جَعَلْتَهُ لَهُ احْتِمَالُ الْإِنْخ. فَوَدَّ: (لَأَنَّ إِضَافَةَ كُلِّ مِمَّا) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ اذْفَعُوا إِلَيْهِ وَمَا بَعْدَهُ مَتَّأً وَشَرَّحَ أَمَعَ ش
ش. فَوَدَّ: (إِذِ الْأَوَّلِ مَحْضُ أَمْرِ الْإِنْخ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَخَّرَ قَوْلَهُ أَوْ وَهَبْتَهُ الْإِنْخ عَنْ قَوْلِهِ وَجَعَلْتَهُ لَهُ كَانَ اتَّسَبَ
أَمَعَ ش. فَوَدَّ: (وَزَعَمَ أَنَّهَا الْإِنْخ) وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الزَّعْمِ اخْتِصَاصُ الْأَوَّلَى بِأَعْطَاهُ وَالثَّانِيَةِ بِهِوَ لَهُ سَمَ

فَوَدَّ: (وَزَعَمَ أَنَّهَا لَوْ تَأَخَّرَتْ الْإِنْخ) وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الزَّعْمِ اخْتِصَاصُ الْأَوَّلَى بِأَعْطَاهُ وَالثَّانِيَةِ بِهِوَ لَهُ.

لم تُعْذَ لِلْكَلِّ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ بِأَوْ ضَعِيفٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الْوَقْفِ . (فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى) نَحْوِ وَهَبْتَهُ لَهُ فَهُوَ هَبَةٌ نَاجِزَةٌ أَوْ عَلَى نَحْوِ ادْفَعُوا إِلَيْهِ كَذَا مِنْ مَالِي فَتَوَكَّلْ يَرْتَفِعُ بِنَحْوِ الْمَوْتِ، وَفِي هَذِهِ وَمَا قَبْلَهَا لَا تَكُونُ كِنَايَةً وَصِيَّةً أَوْ عَلَى جَعَلْتَهُ لَهُ احْتَمَلَ الْوَصِيَّةَ وَالْهَبَةَ فَإِنْ غَلِمْتَ نَيْتَهُ لِأَحَدِهِمَا وَلَا يَطْلُ أَوْ عَلَى ثُلُثٍ مَالِي لِلْفُقَرَاءِ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا وَلَا وَصِيَّةً، وَقِيلَ وَصِيَّةً لِلْفُقَرَاءِ وَيُظْهَرُ اخْتِذَا مِمَّا يَأْتِي فِي هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَصِيَّةٌ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بِهَذَا سَابِقِي قُلْتَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَالِي الصَّرِيحُ فِي بَقَائِهِ كُلُّهُ عَلَى مَلِكِهِ يَنْفِي ذَلِكَ وَإِنْ أَمَكَّنَ تَأْوِيلُهُ إِذْ لَا الْإِزَامَ بِالشَّكِّ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ ثُلُثُ هَذَا الْمَالِ لِلْفُقَرَاءِ لَمْ يُعْذَ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ لِيَصْحَ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْمُكَلِّفِ مَتَى أَمَكَّنَ حَمْلُهُ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فِيهِ لِذَلِكَ خِجَلٌ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى (هُوَ لَهُ) لِإِقْرَارٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَرَائِحِهِ، وَوُجِدَ نَفَادًا فِي مَوْضُوعِهِ فَلَا يَجْعَلُ كِنَايَةً وَصِيَّةً وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ هُوَ صَدَقَةٌ أَوْ وَقَفْتُ عَلَى كَذَا فَيُنْجِزُ مِنْ حَيْثُذْ وَإِنْ وَقَعَ جَوَابًا يَمُنُّ قِيلَ لَهُ أَوْصِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يُغْنِي عَنْهُ خِلَافًا لِأَبِي نُزَيْرٍ وَالْمُزَنِّيِّ (إِلَّا أَنْ يَقُولَ هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ وَصِيَّةً) أَيْ كِنَايَةً

وَرَشِيدِي . قُودُ: (لَمْ تُعْذَ لِلْكَلِّ) لِأَنَّ الْعُودَ لِلْكَلِّ إِنَّمَا هُوَ فِي حُرُوفِ الْعُطْفِ الْجَامِعَةِ بِخِلَافِ مَا لِأَحَدٍ الشَّيْئَيْنِ مِثْلُ أَوْ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَرَفِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ قَيْتَعَيْنُ حَيْثُذْ ذَكَرَهُ عَقِبَ كُلِّ صِيغَةٍ أَمْ مُغْنِي . قُودُ: (هَلَى نَحْوِ وَهَبْتَهُ لَهُ) أَدْرَجَ بِالنَّحْوِ قَوْلُهُ حَبَوْتَهُ لَهُ الْخ . قُودُ: (أَوْ هَلَى نَحْوِ ادْفَعُوا إِلَيْهِ الْخ) أَدْرَجَ بِالنَّحْوِ قَوْلَهُ أَوْ أَعْطَوْهُ كَذَا . قُودُ: (وَفِي هَذِهِ) أَيْ نَحْوِ صِيغَةِ ادْفَعُوا الْخ وَقَوْلُهُ وَمَا قَبْلَهَا أَيْ نَحْوِ صِيغَةٍ وَهَبْتَهُ لَهُ وَقَوْلُهُ لَا يَكُونُ كِنَايَةً وَصِيَّةً أَيْ لِمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَرَائِحِهِ الْخ أَمْ ش .

قُودُ: (فَإِنْ غَلِمْتَ نَيْتَهُ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ مِنْ صَوَرِ الْعِلْمِ مَا لَوْ أَخْبَرَ الْوَارِثَ الرَّشِيدَ بِأَنَّهُ نَوَى أَمَّا غَيْرُهُ كَالصَّبِيِّ فَلَاخْبَارُهُ لَفَوَّ، وَلَوْ أَخْبَرَ وَلِيُّ الطِّفْلِ بِأَنَّهُ مَوْرَثُهُ نَوَى فَلَا قُرْبَ عَدَمَ قَبُولِهِ مِنْهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّقْوِيَةِ عَلَى الطِّفْلِ أَمْ ش . قُودُ: (وَلَا يَطْلُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا حَيْثُ لَمْ تَوْجِدْ مُغْتَبَرَاتٍ كُلِّ مِنَ الْوَصِيَّةِ كَالْقَبُولِ وَالْهَبَةِ كَالْقَبْضِ فِي الْحَيَاةِ، وَلَا فَيَمْلِكُهُ لِتَحَقُّقِ الْمِلْكِ وَإِنْ أَتَبَهُمْ سَبَبُهُ كَذَا فِي هَامِشِ تَخْفَةِ الشَّيْخِ مُصْطَفَى الْحَمَوِيِّ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرٍ وَقَوْلُهُ وَلَا فَيَمْلِكُهُ الْخ قَدْ يَرُدُّهُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَتَنْقِذُ بِكِنَايَةٍ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ بَلْ فِي قَوْلِهِ صَدَقَةٌ لِاحْتِمَالِهِ الْخ . قُودُ: (بَطْلُ) يَتَّبِعِي اخْتِذَا مِمَّا يَأْتِي تَقْيِيدُهُ بِمَا لَمْ يُؤْمَرْ الْوَارِثُ بِالْحَلِفِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ إِرَادَتَهُ فَيَتَّكِلُ فَيَخْلِفُ الْمُدْعَى أَنَّهُ أَرَادَ الْوَصِيَّةَ . قُودُ: (وَيُظْهَرُ اخْتِذَا الْخ) عِبَارَةٌ الْتَهَامِيَّةُ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بَلْ كِنَايَةً وَصِيَّةً عَلَى الرَّاجِحِ أَمْ . قُودُ: (أَنَّهُ كِنَايَةً وَصِيَّةً) كَذَا رَأْسُ م .

قُودُ: (لِمَ لَمْ يَكُنْ) أَيْ قَوْلُهُ ثُلُثُ مَالِي لِلْفُقَرَاءِ . قُودُ: (لَأَنَّهُ مِنْ صَرَائِحِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي قَوْلِهِ هَذَا صَدَقَةٌ فِي الْتَهَامِيَّةِ . قُودُ: (وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ هُوَ صَدَقَةٌ الْخ) هَذَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى نَحْوِ وَهَبْتَهُ الْخ لَكَيْتَهُ ذَكَرَهُ هُنَا تَوْطِئَةً لِقَوْلِهِ وَإِنْ وَقَعَ جَوَابًا لِخ أَمْ ش . قُودُ: (لَأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ) أَيْ وَضْعَهُ جَوَابًا وَقَوْلُهُ لَا يُغْنِي عَنْهُ أَيَّ صَرْفِهِ عَنْ كَوْنِهِ صَدَقَةً أَوْ وَقْفًا أَمْ ش . قُودُ: (أَيْ كِنَايَةً الْخ) وَفَافًا

قُودُ: (أَنَّهُ كِنَايَةً وَصِيَّةً) كَذَا ر .

فيها لاحتماله لها والهبة التاجزة فافتقر للتبينة، وبه يؤد ترجيح الشككي أنه صريح وعلى الأول لو مات ولم تعلم نيته بطل؛ لأن الأصل عدمها والإقرار هنا غير متأث لأجل قوله مالي نظير ما مر (وتنفذ بالكتابة) وهي ما احتمل الوصية وغيرها كقوله عيّنت هذا له أو عبدي هذا له كالبيع بل أولى وفي قوله هذا صدقة بعد موتي على فلان مثلاً لكتابة ليست في الوصية؛ لأن هذا صريح فيها بل في قوله صدقة لاحتماله الملك والوقف فإن جهل ما أراد به بطل ما لم يؤمر الوارث بالحلف أنه لا يعلم إرادته فينكّل فيحلف المدعي أنه أراد الملك أو الوقف، ويغفل به حينئذ. وصرح جمع متأخرون بصحة قوله لعمري إن ميت فأعطى فلاناً ذهبي الذي عليك أو ففروقه على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من تبينة به (والكتابة) بالتاء (كتابة) فتعقد بها مع التبة ولو من ناطق ولا بد من الاعتراف بها نطقاً منه أو من واريته وإن قال هذا خطي وما فيه

للتهاية والمغني وشرح المنهج. قود: (وبه) أي بقوله لاحتماله إلخ. قود: (بطل) يتبني تقييده بنظير قوله الآتي ما لم يؤمر إلخ. قود: (غير متأث إلخ) تقدم في الإقرار أنه لو أراد الإقرار بنحو ذلك صحّ اه سم. قود: (كالبيع) أي في الإنقاذ بالكتابة، وهل يكتفى في التبة بأقربائها بجزء من اللفظ أو لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع، والأقرب الأول ويترق بينهما بأن البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش. قود: (بل أولى) لأنها لا تقتصر إلى القبول في الحال فاشبهت ما يستعمل به الإنسان من التصرفات اه مغني. قود: (وصرح بجمع إلخ) قد يقال هذا صريح فيما يظهر فما نكتة لإرياده هنا اه سيد عمر. قود: (ولا يقبل قوله) أي المدين وقوله في ذلك أي في أن الدائن قال له إن ميت فأعطى إلخ. قود: (بالتاء) إلى قوله وهذا يخالف في التهاية. قود: (من الإغتراف بها) أي التبة وقوله أو من واريته قصصته عدم قبوله من ولي لوارث وهو موافق لما قدمناه من أنه الأقرب اه ع ش.

قود: (أو من واريته) أي بعد موته اه مغني. قود: (وإن قال إلخ) غاية لقوله، ولا بد إلخ وهذه الغاية ظاهرة فيما لو قال هذا خطي إذ لا يلزم من مجرد كتابته تبة الوصية أما قوله هذا ما فيه وصي فقد يشكّل بأن ما فيها لا يكون وصية إلا إذا نوى إلا أن يقال لما كان قوله ما فيه وصي محتملاً لأن يكون المغني هذا ما كُتبت فيه لفظ الوصية لم يغني ذلك عن الإغتراف بالتبة نطقاً؛ لأن الأصل عدمها اه ع ش وقوله ما كُتبت فيه إلخ الأولى ما أريد أن أوصي به عبارة سم قوله وإن قال هذا إلخ لا يقال هذا القول صريح في إرادة الوصية؛ لأننا نقول لكن لا في إرادتها حين الكتابة اه. قود: (وإن قال إلخ) عبارة المغني ولو كتب أوصيت لفلان بكذا وهو ناطق وأشهد جماعة أن الكتاب خطه وما فيه وصيته ولم يطلعهم على ما فيه لم تتعقد وصيته كما لو قيل له أوصيت لفلان بكذا فأشار أن نعم اه. قود: (وما فيه إلخ) كذا في

قود: (والإقرار هنا غير متأث لأجل قوله مالي إلخ) تقدم في الإقرار أنه لو أراد الإقرار بنحو ذلك صحّ. قود: (كقوله عيّنت هذا له إلخ) هل هذا مقيّد بما إذا زاد بعد موتي. قود: (ولا بد من الإغتراف بها) أي بالتبة. قود: (وإن قال هذا إلخ) لا يقال هذا القول صريح في إرادة الوصية؛ لأننا نقول لكن لا

وصييتي وليس للشاهد التحمل حتى يُقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه وإشارة من اغتيل لسانه ينبغي أن يأتي فيها تفصيل الآخرس فإن فهمتها كل أحد فصرحة، وإلا فكناية ومز أن كنياته لا بُد فيها من نية، وأنه يكفي الإعلام بها بإشارة أو كتابة ولو قال من ادعى علي شيئا أو أنه أوفى مالي عنده فصَدَّقوه بلا حجة كان وصية على الأوجه فإن قال في الثانية صدَّقوه بيمينه أو بلا يمين لم يكن وصية على الأوجه أيضا؛ لأنه لم يُسمح له بشيء، وإنما قنع منه بحجة بذل حجة وهذا مخالف لأمر الشارع فليكن لغوا ويكلف البيئة فإن قلت: لم يكن وصية لمن ادعى الوفاء وخلف؟ قلت: ليس هذا وضع الوصية ولا قريبا منه فلم يُحمل عليها سواء أعين الغرماء أم أحملهم فما أوهمه كلام أبي رزعة من أنه إذا عيّن الغريم وقدر مدعاه كان وصية بيمينه جدا لما قرزته أن اشتراطه اليمين إعراض عن الوصية بكل وجه كما هو ظاهر.....

المعني بالواو وعبر النهاية بأو بدل الواو. □ فود: (لشاهد) أي على الوصية اءع ش. □ فود: (حتى يُقرأ) أي الموصى عليه أي الشاهد الكتاب أي ويعترف بما فيه اءع ش. □ فود: (أو يقول أنا عالم بما فيه وقد أوصيت به) ضرب على قوله وقد أوصيت به وأثبت م ر اء سم. □ فود: (والا فكناية) عبارة ع ش أو الفطن فكناية والافلغوا. □ فود: (أن كنيته) أي الآخرس اءع ش. □ فود: (الإعلام بها) أي النية. □ فود: (بإشارة أو كتابة) أي ثانية اءع ش. □ فود: (بلا حجة) راجع لكل من المنطوف والمنطوف عليه. □ فود: (كان وصية إلخ) اعتمد المعني أيضا. □ فود: (على الأوجه) اعتمد هنا وفيما بعده م ر اء سم. □ فود: (لم تكن وصية إلخ) أي ويكون من رأس المال اءع ش أي إذا ثبت بالبيئة كما يأتي. □ فود: (فإنما قنع به) أي بمن عليه الدين اء سم. □ فود: (بحجة) وهي اليمين وقوله بذل حجة وهي البيئة. □ فود: (وقدر إلخ) عطف على الغريم.

في إرادتها حين الكتابة. □ فود: (أو يقول أنا عالم بما فيه) وقد أوصيت به ضرب على قوله وقد أوصيت به وأثبت م ر. □ فود: (على الأوجه) اعتمد هنا وفيما بعده م ر. □ فود: (فإن قال في الثانية صدَّقوه بيمينه إلخ) في فتاوى السيوطي رجل له مساطر على غرماء من عشرين سنة وأكثر وأقل وأوصى أن من أنكر شيئا مما عليه أو ادعى وفاء يحلف ويترك فهل يعمل بذلك والحال أن في الورثة أطفا؟ الجواب نعم يعمل به خصوصا إذا لم تكن بيئة تشهد بما في المساطر فإنها لا تقوم بها حجة، ولو كان صاحب الحق حيا فإذا أجاب المذيون أنه لا شيء عليه مما في المنطوق قبل ذلك منه وخلف ويرى وأقل أمور ذلك إذا شهدت بما في المنطوق بيئة مقبولة أن يعمل وصية تُحسب من الثلث، وأما إذا لم تشهد به بيئة فتسقط من رأس المال لعدم ثبوته اء وما ذكره فيما إذا شهدت بيئة بما في المنطوق من أنه وصية مع أن الفرض أنه شرط تخليفه بخالفه قول الشارع فإن قال في الثانية صدَّقوه بيمينه أو بلا يمين لم تكن وصية على الأوجه أيضا إلخ إلا أن يفرق بالتصريح بالوصية هنا كما يدل قول السؤال وأوصى أن من أنكر شيئا

وفي الإشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان فصّدقوه فمات قال الجرجاني هذا إقرار بمجهول وتعيينه للورثة، وسكت عليه الزركشي وغيره وفيه نظر؛ لأن قوله يدعيه تبوّؤ منه ولأن أمره لغيره بتصديقه لا يقتضي أنه هو مُصدّقه فلو قيل إنه وصيّة أيضاً لم يتعدّ أو ما في جريدتي قبضته كله كان إقراراً بالنسبة لما عُلِمَ أنه فيها وقته.

(وإن أوصى لغير مُعَيّن) يعني لغير محصور (كالفقراء لزمّت بالموت بلا) اشتراط (قبول) ليعلمه منهم ومن ثم لو قال لفقراء محلّ كذا، وانحصر وأبان سهل عادة عدّهم تعيين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولو ردّ غير المحصورين لم ترتدّ برّدهم كما أفهّمه قوله لزمّت بالموت ودعوى أن عدم حصرهم يستلزم عدم تصوّر ردّهم تردّد بأن المراد بعدم الحصر كثرتهم بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه تصوّر ردّهم وعليه فالمراد بتعدي قبولهم تعديره غالباً أو باعتبار ما من شأنه تجوز الاقتصاد على ثلاثة من غير المحصورين ولا تجب التسوية بينهم (أو) وصى (لمُعَيّن) محصور لا كالمعلوّة؛ لأنهم كالفقراء (اشترط القول) منه إن تأهل، وإن كان الملك لغيره كما مرّ في الوصيّة للفقير، وإلا فمن وليه أو سيّده أو ناظر المسجد على

• فود: (وفي الإشراف لو قال المريض) أي فرّق بين ما يدعيه فلان فصّدقوه وبين من ادّعى شيئاً فصّدقوه إلا بزيادة بلا حجة اه سم وقرّق بعضهم بأن هذا فيه تعيين المدّعي فأمكّن كونه إقراراً بخلاف ذلك اه سيّد عُمَرُ أقول قد يأتي فيه ما قلّفته عنه على قول الشارح ولا بطل. • فود: (هذا إقرار بمجهول وتعيينه للورثة) جزم به المُعْنِي. • فود: (أي كقوله من ادّعى عليّ شيئاً فصّدقوه. • فود: (أو ما في جريدتي) عطف على قوله من ادّعى عليّ شيئاً إلخ وهو إلى قوله وبهذا التفصيل في النهاية. • فود: (بالنسبة لما عُلِمَ إلخ) أما ما جهل حاله أو عُلِمَ أنه حدّث بعد فلا يكون إقراراً به اه ع ش. • فود: (وقته) أي الإقرار.

• فود: (سُمي) (وإن أوصى) مُستأنف اه ع ش. • فود: (ووجبت التسوية إلخ) أي واستيعابهم مُعْنِي وع ش. • فود: (ويلزم منه) أي من إمكان استيعابهم. • فود: (من غير المحصورين) منه ما وقع السؤال عنه في الوصيّة لمجاوري الجايح الأزهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب؛ لانه يشق عادة استيعابهم، ويختل وجوب التسوية لانحصارهم لسهولة عدّهم؛ لأن أسماءهم مكتوبة مضبوطة اه ع ش. • فود: (إن تأهل) إلى قوله وبهذا التفصيل في المُعْنِي. • فود: (وإن كان إلخ) غاية اه ع ش. • فود: (والأ) أي وإن لم يتأهل فمن وليه أو سيّده فيه تصرّيح بصحّة قبول السيّد فيما إذا أوصى لبعده

إلخ وفيه نظر؛ لأن هذا لا يقتضي الوصيّة للمذيون بل هو وصيّة لجماعته بمعاملته بهذه المعاملة. • فود: (وفي الإشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان إلخ) أي فرّق بين ما يدعيه فلان فصّدقوه وبين من ادّعى شيئاً فصّدقوه إلا بزيادة بلا حجة. • فود: (والأ) أي وإن لم يتأهل فمن وليه أو سيّده فيه تصرّيح بصحّة قبول السيّد فيما إذا أوصى لبعده الغير المتأهل وفيه تردّد للزركشي.

الأوجه بخلاف نحو الخيل المسبلة بالشفور لا تحتاج لقبول؛ لأنها تشبه الجهة العامة ولو كانت الوصية للمعني بالمتي كأعتقوا هذا بعد موتي سواء أقال غني أم لا لم يشترط قبوله؛ لأن فيه حقاً مؤكداً لله فكان كالجهة العامة، وكذا المذبح بخلاف أوصيت له برفقته لاقتضاء هذه الصيغة القبول وبهذا التفصيل فيه الناظر إلى أن الأول تحرير والثاني تملك فارق ما مر في المسجد؛ لأنه تملك لا غير فناسبه القبول مطلقاً.

(ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي) ولا مع موته إذ لا حق له إلا بعد الموت فليمن رد حيثذ القبول بعد الموت وعكسه بخلافهما بعد الموت نعم، القبول بعد الرد لا يفيد، وكذا الرد بعد القبول قبل القبض أو بعده على المعتمد ومن صريح الرد ردّها أو لا أقبّلها أو أبطلتها أو ألقيتها ومن كنياته نحو لا حاجة لي بها وأنا غني عنها وهذه لا تليق بي فيما يظهر قال الزركشي وظاهر كلامهم أن المراد القبول اللفظي وبشبه الاكتفاء بالفعل وهو الأخذ كالهديّة اهـ. وسبقه إليه القبولي فقال في الرهن يكفي التصرف بالرهن ونحوه وكلاهما ضعيف، والفرق.....

الغير المتأهل وفيه تردد للزركشي اهـ سم. فؤد: (لم يشترط قبوله) أي ومع ذلك لا يقتضي إلا بالإعتاق من الوارث أو الوصي فلو امتنع الوارث من إعتاقه أجبر عليه للزومه اهـ ع ش. فؤد: (بخلاف أوصيت له إلخ) قال في الباب فرغ لو قال لبعده أوصيت لك برفقتك اشترط قبوله كالوصية وهبت لك أو ملكتك رقتك اشترط قبوله فوراً إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه أعتقه ففعل فلا يرتد برده اهـ سم. فؤد: (وبهذا التفصيل فيه) أي العتيق والوصية به، وكذا الضمير في قوله الآتي فارق.

فؤد: (أن الأول) أي قوله أعتقوا هذا بعد موتي مثلاً وقوله والثاني أي قوله أوصيت له برفقته.

فؤد: (مطلقاً) أي سواء قال أعطوا كذا لمسجد كذا بعد موتي أو قال أوصيت كذا لمسجد كذا.

فؤد: (ولا مع موته) إلى قوله قال الزركشي في النهاية. فؤد: (حيثذ) أي في الحياة أو مع الموت.

فؤد: (نعم القبول إلخ) لا موقع للإستدراك. فؤد: (بعد الرد) أي بعد الموت وقوله بعد القبول أي بعد الموت. فؤد: (على المعتمد) وإفاً للنهية والمعني. فؤد: (وهذه لا تليق بي إلخ) أي وإن كانت لا يهت به في الواقع؛ لأن هذا قد يذكر لإظهار التعقّب اهـ ع ش. فؤد: (أن المراد القبول اللفظي) وهو الأوجه نهايةً ومعني. فؤد: (وبشبه الاكتفاء بالفعل) ضعيف اهـ ع ش. فؤد: (وكلاهما) أي قول

(فرغ) قال في الباب فرغ لو قال لبعده أوصيت لك برفقتك اشترط قبوله كالوصية أو وهبتك لك أو ملكتك رقتك اشترط قبوله فوراً إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه أعتقه ففعل فلا يرتد برده فلو قيل قبل إعتاقه فهل يشتري بقيمته مثله كأضحية أو تبطل الوصية فيه تردد اهـ وقوله فيه تردد قال في تجريده فقد حكى الماوردني عن المزنّي أنه يشتري بقيمته عبداً، ويقتن كما يفعله بقيمة الأضحية المنذورة قال ويحتمل أن تبطل الوصية اهـ.

بين هذا والهدية ونحو الوكيل اوضح إذ التقل للإكرام الذي استلزمته الهدية عادة يقتضي عدم الاحتياج للفظ في القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضي تملك شيء فلا يشبه ما هنا، وإنما يشبهه الهبة وهي لا بُد فيها من القبول لفظاً (ولا يشترط بعد موته الفوز) في القبول؛ لأنه إنما يشترط في عقد ناجز يحصل قبوله بإيجابه نعم، يلزم الولي القبول أو الرد فوراً بحسب المصلحة. فإن امتنع بها اقتضت المصلحة عناداً انزعول أو متأولاً قام القاضي مقامه، والأوجه صحة الاختصار على قبول البعض؛ لأن المطابقة بين الإيجاب والقبول إنما هي في البيع، وما

الزكشي وقول القمولي. □ فود: (بين هذا) أي الوصية. □ فود: (الذي إلخ) نفت للإكرام، وقوله يقتضي إلخ خبر التقل. □ فود: (ونحو الوكالة لا يقتضي) مبتدأ وخبر. □ فود: (وإنما يشبهه) أي ما هنا الهبة إلخ اعتمدته النهاية والمفني أيضاً. □ فود: (وهي) أي الهبة.

□ فود: (سبي) (ولا يشترط بعد موته إلخ) وللوارث مطالبة الموصى له المطلق التصرف بالقبول أو الرد فإن امتنع حكيم عليه بالرد اه مفني. □ فود: (في القبول) إلى العن في النهاية إلا قوله وما ألحق به كالهبة. □ فود: (نعم يلزم لولي إلخ) ولو أوصى لصبي أو وهب له فلم يقبل الولي فالمعتد الذي في شرح البهجة وغيره أن للصبي إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة اه سم بتصريف. □ فود: (انزعول) أي وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضي القبول عند عدم الإمتناع، وهل إذا كان الولي الأب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضي؛ لأن الولاية له بعد الأب ويتجه نعم وهل قيام القاضي مقامه إذا امتنع متأولاً وإن وجد الجد اه سم وقوله هل للقاضي إلخ الظاهر لا إلا إن كان الولي قتيماً من قبله فمُحتمل، وقوله وهل إذا كان الولي الأب إلخ الظاهر ما استوجهه رحمه الله تعالى وقوله وهل قيام القاضي مقامه إلخ الظاهر نعم إذ امتناعه والحالة هذه لا يقتضي انيزاله حتى تتفعل الولاية للجد ولا ولاية للجد على الأب فيتصرف القاضي عنه بالولاية العامة والله أعلم اه سيد عمر. □ فود: (انزعول) وقضية الإنيزال بذلك أنه كبيرة وقوله والأوجه صحة الاختصار إلخ أي للموصى له وكذا وليه إن اقتضت المصلحة ذلك، وإلا فينبغي أنه إن قل ذلك عناداً انزعول فلا يصح قبوله أو متأولاً صح فيما قبله وقام الحاكم مقامه في الباقي اه ع ش. □ فود: (والأوجه صحة الاختصار على قبول البعض إلخ) الأوجه كذلك في الهبة أيضاً شرح م ر اه سم.

□ فود: (وإنما يشبهه) أي ما هنا. □ فود: (نعم يلزم لولي القبول أو الرد إلخ) حاصل ما في شرح البهجة وغيره عن الراعي وهو المعتد م ر فيما لو أوصى لصبي أو وهب له فلم يقبل الولي أن للصبي إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة. □ فود: (فإن امتنع إلخ) انزعول أي وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر، ويراجع هل للقاضي القبول عند عدم الإمتناع، وهل إذا كان الولي الأب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضي؛ لأن الولاية له بعد الأب ويتجه نعم وهل قيام القاضي مقامه إذا امتنع متأولاً وإن وجد الجد. □ فود: (والأوجه صحة الاختصار على قبول البعض إلخ) الأوجه ذلك في الهبة

أَلْحَقَ بِهِ كَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ (لَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَهُ) أَي قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي وَكَذَا لَوْ مَاتَ مَعَهُ (تَطَلَّتْ) الْوَصِيَّةُ لِعَدَمِ لُزُومِهَا وَأَيُّلَوَلَتْهَا لِلزُّوْمِ حِينَئِذٍ (أَوْ بَعْدَهُ) أَي بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَقَبْلَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ لَمْ تَبْطُلْ (فَيَقْبَلُ) أَوْ يَرُدُّ (وَارِثُهُ) وَلَوْ الْإِمَامُ فَيَمَنُّ بِرِثَتِهِ بِمَتِّ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ خَلِيفَتُهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَبِلَ قَضَى ذَيْنَ مَوْرَثَتِهِ مِنْهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ وَاِرْثَ الْمُوصِي لَهُ لَوْ كَانَ وَاِرْثًا لِلْمَيِّتِ دُونَ مَوْرَثَتِهِ لَمْ يَكُنْ وَصِيَّةً لَوَاِرْثٍ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي كَوْنِهِ وَاِرْثًا يَوْمَ الْمَوْتِ كَمَا مَرَّ فَلَا تَنْظَرُ لِلْقَبُولِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مُبَيَّنٌّ لِاسْتِقْرَارِ مَلِكِ الْمُوصِي لَهُ بِالْمَوْتِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ هُنَا مِنْ جِهَةِ الْوَصِيَّةِ بَلْ مِنْ جِهَةِ إِزْثَةِ لِلْوَاِرْثِ وَهُمَا جِهَتَانِ مَخْتَلِفَتَانِ، وَيَلْزَمُ وَلِيِّ الْوَاِرْثِ الْأَصْلَحُ مِنَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ نَظِيرَ مَا مَرَّ أَيْضًا، وَقَدْ يَتَخَالَفَانِ أَعْنِي قَبُولَ الْمُوصِي لَهُ وَقَبُولَ وَاِرْثِهِ فِيمَا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِوَلَدِهِ فَإِنَّهُ إِنْ قَبِلَهُ هُوَ وَرِثَ مِنْهُ أَوْ وَاِرْثُهُ حَجَبَ الْمُوصِي بِهِ الْقَابِلَ كَأَخِي الْأَبِ أَمْ لَا كَأَخِي الْوَلَدِ فَلَا يَرِثُ لِلذُّوْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حَجَبَهُ بَطُلَ قَبُولُهُ فَيَبْطُلُ عَقْدُ الْوَلَدِ فَلَا يَرِثُ فَادَى إِزْثَتُهُ لِعَدَمِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهُ فَكَذَلِكَ إِذْ لَوْ وَرِثَ لَخَرَجَ أَخُوهُ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْقَبُولِ فِي التَّصْفِيفِ وَلَا يُشَكُّ أَنَّ يَقْبَلُهُ الْوَلَدُ الْمُوصِي بِهِ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى إِزْثَةِ الْمُتَوَقِّفِ عَلَى عَقْدِهِ الْمُتَوَقِّفِ عَلَى قَبُولِهِ فَتَوَقَّفَ قَبُولُهُ عَلَى قَبُولِهِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِذَا اقْتَصَرَ الْقَبُولُ عَلَى التَّصْفِيفِ بَقِيَ نَصْفُهُ رَقِيقًا وَمَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ لَا يَرِثُ.

• قَوْلُهُ: (كَالْهَبَةِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْبَيْعِ، وَالْوَصِيَّةُ وَالْهَبَةُ لَيْسَا كَذَلِكَ اهـ. • قَوْلُهُ: (أَي قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ يَرُدُّ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَي الْوَاِرْثِ. • قَوْلُهُ: (لَوْ قَبِلَ) أَي الْوَاِرْثِ وَلَوْ إِمَامًا وَقَوْلُهُ قَضَى ذَيْنَ مَوْرَثَتِهِ أَي الْمُوصِي لَهُ، وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَي الْمُوصِي بِهِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي مِنْ قَوْلِهِ لَوْ قَبِلَ إلخ. • قَوْلُهُ: (لِلْمَيِّتِ) أَي الْمُوصِي. • قَوْلُهُ: (دُونَ مَوْرَثَتِهِ) أَي الْوَاِرْثِ يَغْنِي وَلَمْ يَكُنْ الْمُوصِي لَهُ وَاِرْثًا لِلْمُوصِي. • قَوْلُهُ: (فِي كَوْنِهِ) أَي الْمُوصِي لَهُ. • قَوْلُهُ: (بَيْنُومَ الْمَوْتِ) خَبَرٌ أَنَّ يَغْنِي أَنَّ الْمُوصِي لَهُ فِي يَوْمِ الْمَوْتِ الْمَوْرِثَ لَا وَاِرْثَهُ. • قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي أَظْهَرُهَا الثَّالِثُ فَكَانَ الْأَحْسَنُ لِمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (بِالْمَوْتِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَلِكِ الْمُوصِي لَهُ. • قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ) أَي عَطَفَ عَلَى لَأَنَّ الْعَبْرَةَ إلخ، وَالضَّمِيرُ لِلْمَالِ الْمُوصِي بِهِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَمْلِكْ بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَقَوْلُهُ بَلْ مِنْ جِهَةِ إِزْثَةِ إلخ أَي بَلْ مِنْ جِهَةِ كَوْنِ الْمُوصِي بِهِ مَوْرُوثًا لَوَاِرْثِ الْمُوصِي لَهُ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَتَخَالَفَانِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (إِذَا أَوْصَى لَهُ) أَي لِلْمُوصِي لَهُ. • قَوْلُهُ: (وَرِثَ مِنْهُ) أَي عَقْدَ الْوَلَدِ وَوَرِثَ مِنَ الْمُوصِي لَهُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ وَاِرْثُهُ) عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي قَوْلِهِ قَبْلَهُ. • قَوْلُهُ: (حَجَبَ إلخ) أَي سَوَاءٌ حَجَبَ إلخ وَقَوْلُهُ الْقَابِلَ مَفْعُولٌ حَجَبَ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَرِثُ) أَي الْوَلَدُ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (فَكَذَلِكَ) أَي بَطُلَ قَبُولُهُ. • قَوْلُهُ: (وَإِذَا اقْتَصَرَ إلخ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ الْقَبُولُ أَي قَبُولُ الْوَاِرْثِ وَقَوْلُهُ عَلَى التَّصْفِيفِ أَي نِصْفِ الْوَلَدِ.

أَيْضًا شَرَحَ م ر. • قَوْلُهُ: (وَرِثَ) أَي الْوَلَدُ مِنْهُ أَي مِنَ الْمُوصِي لَهُ وَقَوْلُهُ الْقَابِلَ مَفْعُولٌ حَجَبَ وَقَوْلُهُ فَلَا يَرِثُ أَي الْمُوصِي بِهِ.

(وهل) جرى على العُرف في استعمال هل مقام طَلَبِ التَّصَوُّرِ الذي هو محلُّ الهمزة في مثل هذا المقام ؟ ولذا أتى في حَيِّزِهَا بالمعطَفِ بأمِ المُنايِبِ للهمزة لا لهل فإنه إنما يعطف في حَيِّزِهَا بأو هذا كله إن قلنا بما قاله صاحبُ المُغْنِي وجرى عليه صاحبُ التَّلْخِصِ وشارحه، وكلامه أَنَّ الهمزة في نحو أَزَيْدٌ في الدَّارِ أم عمرو ؟ وَأَزَيْدٌ في الدَّارِ أم في المسجد ؟ لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ أما على ما حَقَّقَهُ السَّيِّدُ أَنَّ الهمزة في نحو هذين لَطَلَبِ التَّضْديقِ؛ لأنَّ السَّائِلَ مُتَّصِرٌ لِكُلِّ من زَيْدٍ وعمرو وللدارِ والمسجدِ قبل جوابِ سؤَالِهِ وبعدَ الجوابِ لم يَزِدْ له شيءٌ في تَصَوُّرِهَا أصلاً بل بقي تَصَوُّرُهَا على ما كان، والحاصلُ بالجوابِ هو التَّضْديقُ أي الحكمُ الذي هو إدراكُ أَنَّ التَّسْبَةَ إلى أحدهما بَقِيَّةٌ واقعةٌ أولاً فهل في كلامِهِ باقيةٌ على وَضْعِهَا من طَلَبِ التَّضْديقِ الإيجابيِّ أو السَّلْبِيِّ خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه،.....

• فَوُدَّ: (جَزَى) إلى التَّثْبِيهِ في النِّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (جَزَى) أي الِجْنَاهُجُ في قوله وهل يَمْلِكُ الموصى له الخ
 اه سم. • فَوُدَّ: (لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ) أي لِلْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ في الجِثَالِ الأوَّلِ وَلِلْمُسْتَدِّ في الجِثَالِ الثاني، وقوله إلى أحدهما أي في الجِثَالِ الأوَّلِ وبأحدهما في الجِثَالِ الثاني. • فَوُدَّ: (فَهَلْ في كَلَامِهِ باقيةٌ الخ) قد يُمنَعُ هذا التَّفْرِيعُ بل يَجُوزُ أن تكونَ لِلتَّصَوُّرِ إلّا أن يُريدَ جَوَازَ بَقَائِهَا على وَضْعِهَا اه سم. • فَوُدَّ: (لَمَنْ وَهَمَ) أي من ابنِ هِشَامٍ وَمَنْ تَبِعَهُ وقوله فيه أي في التَّضْديقِ السَّلْبِيِّ فَتَمَّاه فقال إنَّ هَلْ لَطَلَبِ التَّضْديقِ الإيجابيِّ فَقَطَّ.

• فَوُدَّ: (جَزَى) أي الِجْنَاهُجُ في قوله وهل يَمْلِكُ الموصى له بَمَوْتِ الموصي أم بَقُولِهِ أم مَوْقُوفٌ الخ على العُرفِ في استعمالِ هَلْ في مقامِ طَلَبِ التَّصَوُّرِ إلى آخِرِ كَلَامِهِ قال في المُغْنِي في حَرْفِ البَاءِ هَلْ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لَطَلَبِ التَّضْديقِ الإيجابيِّ دونَ التَّصَوُّرِ ودونَ التَّضْديقِ السَّلْبِيِّ إلى أن قال: وَنَحْوُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أم عمرو ؟ إذا أُريدَ بأمِ الْمُتَّصِلَةِ أي يَمْتَنِعُ ذَلِكَ قال الدَّمامِينِيُّ السَّبَبُ فيه أَنَّ أمِ الْمُتَّصِلَةِ لِتَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَذَلِكَ لا يَكُونُ إلّا بعدَ التَّضْديقِ بأضِلِّ الحُكْمِ والتَّرَدُّدِ في تَعْيِينِ شَيْءٍ من الْأَجْزَاءِ، فَيَجِبُ أن يَكُونَ مُعَادِلُهَا الهمزةُ الطَّالِيَةُ لِلتَّصَوُّرِ دونَ هَلِ الطَّالِيَةِ لِلتَّضْديقِ لِمَا بَيَّنَّ حُصُولِ التَّضْديقِ وَطَلَبِهِ من المُنَافَاةِ وَتَصَبُّحِ مُقَابَلَةِ هَلْ بأمِ الْمُتَّصِلَةِ؛ لِأَنَّهَا إِضْرَابٌ عن حُكْمٍ وَطَلَبِ لِحُكْمٍ آخَرَ فلا تُنافِيها هَلِ الطَّالِيَةُ لِلتَّضْديقِ وهذا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ على أن هَلْ مَقْصُورَةٌ على طَلَبِ التَّضْديقِ، وقد أسْلَفْنَا في أوَائِلِ الْكَلَامِ على الْإِلَافِ الْمُفْرَدَةِ أن ابنَ مَالِكٍ قال إنَّ هَلْ قد تَأْتِي بِمَعْنَى الهمزةِ مُعَادِلُهَا أمِ الْمُتَّصِلَةِ وفي الرِّضِيِّ ورُبَّمَا تَجِيءُ هَلْ قَبْلَ الْمُتَّصِلَةِ على الشَّدُوذِ اه فَيَصْبُحُ تَخْرِيجُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ على ما نَقَلَهُ عن ابنِ مَالِكٍ. • فَوُدَّ: (فَهَلْ في كَلَامِهِ باقيةٌ هلى وَضْعِهَا) قد يُمنَعُ هذا التَّفْرِيعُ بل يَجُوزُ أن تكونَ لِلتَّصَوُّرِ إلّا أن يُريدَ جَوَازَ بَقَائِهَا على وَضْعِهَا. • فَوُدَّ: (مِنْ طَلَبِ التَّضْديقِ الإيجابيِّ أو السَّلْبِيِّ) قال في جَمْعِ الْجَوَامِعِ هَلْ لَطَلَبِ التَّضْديقِ الإيجابيِّ لا لِلتَّصَوُّرِ ولا لِلتَّضْديقِ السَّلْبِيِّ قال المَحَلِّيُّ في شَرْحِهِ التَّضْيِيدَ بِالْإِيجَابِ وَنَقِي السَّلْبِيِّ على مِثَالِهِ أَخَذًا من ابنِ هِشَامٍ سَهْوُ بَرِيٍّ من أن هَلْ لا تَدْخُلُ على مَنْفِيٍّ فَهِيَ لَطَلَبِ

وَأَمَّ فِي كَلَامِهِ مُتَقَطِعَةً لَا مُتَّصِلَةً وَلَا مَانِعَ مِنْ وَقْعِهَا فِي خَيْرٍ هَلْ تَنْشِئُهَا لَهُ بِوَقْعِهَا فِي خَيْرٍ
الهمزة التي بمعناها (يملك الموصى له) الْمُعَيَّنُ الموصى به الذي ليس بإعتاق (يموت الموصى
أو بقبوله أم) الملك (موقوف) ومعنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عَقِبَ الموت بشيء (فإن قيل
بأنَّ أَمَّ مَلِكٌ بِالْمَوْتِ وَالْإِذَا يَقْبَلُ بِأَنْ رَدَّ (بأنَّ) أَنَّهُ مَلِكٌ (لِلوَارِثِ) مِنْ حِينَ الْمَوْتِ (أَقْوَالُ أَظْهَرُهَا
الثالث) لِتَعْدِلَ جَعْلُهُ لِلْمَيِّتِ مُطْلَقًا وَلِلوَارِثِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَصِيَّةِ وَلِلْمَوْصَى لَهُ وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ رَدُّهُ

• فَوَدَّ: (وَأَمَّ فِي كَلَامِهِ إلخ) إِنْ أَرَادَ فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ إِذْ لَا يُنَاسِبُ كَلَامَهُ إِلَّا
الْمُتَّصِلَةُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى طَلَبِ التَّعْيِينِ لَا الْإِضْرَابَ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ أَظْهَرُهَا الثَّالِثُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ أَمَّ سَمِىَ وَالْأَصْلُ مُتَّصِلَةٌ لَا مُتَقَطِعَةٌ. • فَوَدَّ: (تَنْشِئُهَا لَهُ) أَيُّ لَوْقُوعِ
أَمَّ فِي خَيْرٍ هَلْ. • فَوَدَّ: (الَّذِي لَيْسَ بِإِعْتَاقٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا لَوْ أَوْصَى بِإِعْتَاقٍ إلخ.

• فَوَدَّ: (الْمُعَيَّنُ) خَرَجَ غَيْرُهُ وَتَقَدَّمَ أَمَّ سَمِىَ.

• فَوَدَّ (سَمِىَ): (يَمُوتُ الْمَوْصَى) أَيُّ كَالِإِزْثِ وَالتَّذْيِيرِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يَسْتَعْرِ بِالْقَبُولِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو
حَامِدٍ وَالْعِرَاقِيُّونَ أَمَّ بِقَبُولِهِ أَيُّ الْمَوْصَى لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِكُ كَالْبَيْعِ أَمَّ مَعْنَى. • فَوَدَّ: (هَذَا الْحُكْمُ عَلَيْهِ) أَيُّ
الْمَوْصَى بِهِ.

• فَوَدَّ (سَمِىَ): (أَنَّهُ مَلِكٌ) بِصِيغَةِ الْمَاضِي، وَقَوْلُ الشَّارِحِ أَنَّهُ مَلِكٌ بِصِيغَةِ الْمَضْدَرِّ. • فَوَدَّ: (لِتَعْدِلَ) إِلَى
التَّثْبِيهِ فِي الْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (لِتَعْدِلَ جَعْلُهُ لِلْمَيِّتِ) أَيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيُّ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَصِيَّةِ
وَبَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (وَالْوَارِثِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى وَلَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ لِلْوَارِثِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ إِلَّا
بَعْدَ الْوَصِيَّةِ وَالذِّينَ وَلَا لِلْمَوْصَى لَهُ وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ رَدُّهُ كَالِإِزْثِ فَتَمَيَّنَ وَقَفَّ فَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِمَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ
لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقَبُولُ بَلْ لَهُ الرَّدُّ وَلَا يُعْتَقُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْبَلَ الْوَصِيَّةَ أَمَّ. • فَوَدَّ: (وَالْإِذَا) أَيُّ وَإِنْ كَانَ مِلْكًا
لِلْمَوْصَى لَهُ.

التَّصْدِيقُ أَيُّ الْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ أَوْ الْإِنْتِفَاءِ كَمَا قَالَ السَّكَّاكِيُّ وَغَيْرُهُ يُقَالُ فِي جَوَابِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ مَثَلًا نَعَمْ أَوْ
لَا أَمَّ. فَمَنْشَأُ السَّهْوِ التِّيَاسُ مَذْخُولُهَا بِالْمَطْلُوبِ بِهَا فَتَوَهَّمُ اتِّحَادُهُمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي
جَوَابِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ لَا أَوْ لَمْ يَقُمْ فَالْمُسْتَفَادُ تَصْدِيقٌ سَلْبِيٌّ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هَلْ لَمْ
يَقُمْ زَيْدٌ؟ فَقَالَ الشَّارِحُ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَوْ السَّلْبِيِّ فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى السَّهْوِ
الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُحَلِّيُّ أَيُّ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِي التَّصْدِيقِ السَّلْبِيِّ فَتَفَاهُ بِسَبَبِ الْإِلْتِيَاسِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (وَأَمَّ
فِي كَلَامِهِ) إِنْ أَرَادَ فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ إِذْ لَا يُنَاسِبُ كَلَامَهُ إِلَّا الْمُتَّصِلَةُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى
عَلَى طَلَبِ التَّعْيِينِ لَا الْإِضْرَابَ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ أَقْوَالُ أَظْهَرُهَا الثَّالِثُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ
تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. • فَوَدَّ: (مُتَقَطِعَةٌ لَا مُتَّصِلَةٌ) يَتَأَمَّلُ فَقَدْ يُشْعِرُ بِأَنَّ الهمزة إِذَا كَانَتْ لِلتَّصْدِيقِ تَكُونُ أَمَّ
مُتَقَطِعَةٌ وَهُوَ مَنْصُوعٌ بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةٌ وَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ التَّصْدِيقُ كَمَا لَوْ أَتَى بِمَا هُوَ بِمَعْنَاهَا مَعَ
أَمَّ نَحْوُ أَيُّ الرَّجُلَيْنِ فِي الدَّارِ مَثَلًا؟. • فَوَدَّ: (الْمُعَيَّنُ) خَرَجَ غَيْرُهُ وَتَقَدَّمَ.

فَتَعَيَّنَ الْوَقْفُ (وعليها) أَيِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ (تُبْنَى الثَّمَرَةُ وَكَسِبَ عَبْدٌ حَصْلًا) لَا قَلَاقَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ ثَمَرَةٍ جَنْسِيٍّ فَسَاوَى التَّنْكِيرِ فِي كَسْبٍ وَوَقَعَ حِينَئِذٍ حَصْلًا صِفَةً لَهَا مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ فِيهِ (بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ) وَكَذَا بَقِيَّةُ الْفَوَائِدِ الْحَاصِلَةِ حِينَئِذٍ (وَنَفَقَتُهُ وَفَطْرَتُهُ) وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُؤْنِ فَعَمِلَ الْأَوَّلُ لَهُ الْأَوَّلَانِ وَعَلَيْهِ الْآخِرَانِ وَعَلَى الثَّانِي لَا وَلَا قَبْلَ الْقَبُولِ بَلْ لِلْوَارِثِ وَعَلَيْهِ وَعَلَى الْمُعْتَمِدِ هِيَ مَوْقُوفَةٌ فَإِنْ قَبِلَ فَلَهُ الْأَوَّلَانِ وَعَلَيْهِ الْآخِرَانِ، وَإِلَّا فَلَا وَإِذَا رَدَّ فَالزَّوَائِدُ بَعْدَ الْمَوْتِ لِلْوَارِثِ، وَلَيْسَتْ مِنَ التَّرِكَةِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ذَنْنٌ.

(تَبَيَّنَ) مَرُّ فِي الْوَقْفِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوَاقِفِ وَالْمُسْتَحْقِّينَ فِي أَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى التَّأْيِيرِ وَعَدِيمِهِ وَفِيهِمْ عَلَى الْمَوْجُودِ وَعَدِيمِهِ وَحِينَئِذٍ فَلَوْ أَوْصَى بِتَخْلِيلِهِ فَهَلِ الْمُؤَيَّرُ عِنْدَ الْمَوْتِ تَرِكَةٌ كَمَا قُلْنَا، ثُمَّ إِنَّهُ لِلوَاقِفِ وَغَيْرِهِ لِلْمَوْصَى لَهُ وَإِنْ بَرَزَ قَبْلَ الْمَوْتِ أَوْ أَنَّ مَا وَجَدَ عِنْدَ الْمَوْتِ تَرِكَةٌ تَأَيَّرَ أَوْ لَا وَمَا حَدَّثَ بَعْدَهُ لِلْمَوْصَى لَهُ كُلُّ مُخْتَمَلٍ، وَالْأَقْرَبُ هُنَا الثَّانِي، وَتُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاقِفِ بِأَنَّ الْمُتَمَلِّكَ ثُمَّ الصَّبِيغَةَ وَحَدَّاهَا فَاعْتَبَرْنَا حَالَ الثَّمَرَةِ عِنْدَهَا كَالْبَيْعِ وَهَنَا لَا اعْتِبَارَ بِالصَّبِيغَةِ؛ لِأَنَّ وَقْتُ الْقَوْلِ وَالتَّمْلِكِ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا بَلْ بِالْمَوْتِ بِشَرْطِ الْقَبُولِ فَاعْتَبَرْنَا وَاعْتَبَرْنَا وَجُودَ الثَّمَرَةِ عِنْدَهُ فَتَكُونُ تَرِكَةٌ وَبَعْدَهُ فَتَكُونُ وَصِيَّةً (وَيُطَالَبُ) يَصْغُ بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ فَالضَّمِيرُ لِلْعَبْدِ وَلِلْمَفْعُولِ فَهُوَ لِكُلِّ مَنْ صَلَحَتْ مِنْهُ الْمُطَالَبَةُ كَالْوَارِثِ أَوْ وَلِيِّهِ وَالْوَصِيِّ.....

• قَوْلُهُ: (لَا قَلَاقَةَ فِيهِ) وَلَقَدْ وَجَّهَهَا عِنْدَ مَنْ ادَّعَاهَا أَنَّ الثَّمَرَةَ مَعْرِفَةٌ وَكَسِبُ عَبْدٍ نِكْرَةٌ فَجُمِلَتْ حَصْلًا لَا يَحْسُنُ إِغْرَابُهَا حَالًا مِنْهُمَا لِتَنكِيرِ كَسْبِ عَبْدٍ وَلَا صِفَةً لَهَا لِتَعْرِيفِ الثَّمَرَةِ وَالْجُمْلُ بَعْدَ الْمَعَارِفِ أَحْوَالٌ وَبَعْدَ التَّكْرَارِ أَوْصَافٌ وَهِيَ هُنَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ وَنِكْرَةِ، وَمُرَاعَاةُ إِخْدَامِهَا دُونَ الْأُخْرَى تَحْكُمُ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ عَطْفَ النِّكَرَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ كَمَكْنِهِ مُسَوِّغٌ لِمَجِيءِ الْحَالِ مِنْهُمَا فَالتَّضْيِيرُ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّنْكِيرَ فِي الثَّمَرَةِ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (فَعَمِلَ الْأَوَّلُ) أَيِ مَلَكِ الْمَوْصَى لَهُ بِالْمَوْتِ وَقَوْلُهُ لَهُ أَيِ لِلْمَوْصَى لَهُ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْقَبُولِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ. • قَوْلُهُ: (هِيَ مَوْقُوفَةٌ) أَيِ الثَّمَرَةُ وَالْكَسْبُ وَالتَّقَفُّ وَالْفِطْرَةُ. • قَوْلُهُ: (وَإِذَا رَدَّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَوْ رَدَّ فَعَمِلَ الْأَوَّلُ لَهُ وَعَلَيْهِ مَا ذُكِرَ وَعَلَى الثَّانِي لَا وَلَا وَعَلَى الثَّقِي فِي الْمَوْضِعَيْنِ يَتَمَلَّقُ بِالْوَارِثِ اه. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْوَاقِفِ الْخ) يَغْنِي بِالنِّسْبَةِ لِثَمَرَةِ الْوَقْفِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ) أَيِ الْوَاقِفِ وَاسْتِخْقَاقِهِ وَقَوْلُهُ فِيهِمْ أَيِ الْمُسْتَحْقِّينَ. • قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُ) عَطْفٌ عَلَى الْمُؤَيَّرِ. • قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ مَا هُنَا مِنْ الْوَصِيَّةِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَيِ فِي الْوَقْفِ وَقَوْلُهُ هُنَا فِي الْوَصِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَبَعْدَهُ) أَيِ الْمَوْتِ عَطْفٌ عَلَى عِنْدَهُ.

• قَوْلُهُ (سَيِّ) (وَيُطَالَبُ) أَيِ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ اهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (يَصْغُ بِنَاؤُهُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهٌ إِلَى وَثْنِهِ وَقَوْلُهُ وَعَلَى الثَّانِي إِلَى وَبَحْثِ. • قَوْلُهُ: (فَالضَّمِيرُ لِلْعَبْدِ الْخ) هَذَا عَلَى مَا فِي نُسْخَةِ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ مِنْ أَنْ يُطَالَبَ بِالْيَاءِ، وَقَالَ الْمُغْنِي إِنَّهُ بِالتَّوْنِ أَوَّلُهُ بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ اه. • قَوْلُهُ: (لِلْعَبْدِ) أَيِ الرَّقِيقِ الْمَوْصَى بِهِ، وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِكُلِّ مَنْ صَلَحَتْ مِنْهُ الْمُطَالَبَةُ. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ لِكُلِّ الْخ) يَغْنِي الطَّلَبُ الْمَفْهُومُ مِنْ يُطَالَبُ اهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (كَالْوَارِثِ الْخ) أَيِ الرَّقِيقِ

(الموصى له بالتفقة إن توقف في قبوله وزده) فإن لم يقبل ولم يرد خيره الحاكم بينهما فإن أبى حكيم عليه بالإبطال كمتحجر امتنع من الإحياء، وقضية المتن جريان ذلك على كل قول واستشكل جريانه على الثاني بأن الملك لغيره فكيف تطالب بالتفقة، وقد يؤجبه بأن مطالبتة بها وسيلة لفصل الأمر بالقبول أو الرد فجاز لذلك وبهذا يجاب أيضا عن ترجيح ابن الرفعة على قول الوقف وجوب التفقة عليهما كائنين عقدا على امرأة وجهل السابق، وفوق الشككي بأن كلا منهما معترف بوجود التفقة عليه، وليس متمكنا من دفع الآخر بخلافهما هنا. ويروى ما مر في خيار البيع أنهما يطالبان على القول بالوقف مع فقد نظير ما ذكره من الاعتراف فعلم أنه ليس هو السبب في مطالبتيهما، والكلام في المطالبة حالا ما بالنسبة للاستقرار فهي على الموصى له إن قبل، وإلا فعلى الوارث وفي وصية التملك أما لو أوصى بإعتاق قرن معين بعد موته فالملك فيه للوارث إلى عتقه قطعا كما قاله فالكسب وبذلك لو قتل له، والتفقة عليه كما اقتضاه كلامهما وضبح في البحر أن الكسب له؛ لأنه استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يسقط بوجبه،

الموصى به.

• قول (شئ): (بالتفقة) أي وسائر المؤن اه معني. • قول: (فإن لم يقبل) إلى قوله وقد يؤجبه في المعني. • قول: (بالإبطال) أي البطلان اه معني. • قول: (جريان ذلك) أي قول المصنف وطالب الخ اه معني. • قول: (على الثاني) هو قول المصنف أم بقوله اه ع ش. • قول: (لغيره) أي للوارث وقيل للميت اه معني. • قول: (وبهذا يجاب أيضا عن ترجيح ابن الرفعة الخ) أي وإن كان ضعيفا. • قول: (عليهما) أي الموصى له والوارث. • قول: (كلا منهما) أي من العاقدتين على امرأة. • قول: (بخلافهما) أي الموصى له والوارث. • قول: (يزده الخ) خبر قوله وفوق الشككي الخ. • قول: (أنهما) أي البائع والمشتري. • قول: (بالوقف) أي وقف ملك المبيع في زمن الخيار. • قول: (أنه ليس هو) أي الإعتراف اه ع ش. • قول: (حالا) أي في زمن التوقف. • قول: (ولا) أي وإن رد اه معني. • قول: (وفي وصية التملك عطف على قوله في المطالبة الخ اه ع ش. • قول: (فالملك فيه) أي في القرن بعد موت الموصي. • قول: (وضبح في البحر الخ) وهو المعتد نهاية ومعني وشرح الزوض. • قول: (أن الكسب) أي كسب العبد الحاصل بعد موت الموصى له أي العبد اه ع ش.

• قول: (وضبح في البحر أن الكسب الخ) وهو المعتد شرح م ر والذي في شرح الزوض ما نصه، وقضية ذلك أن أحساب العبد الموصى بعتقه قبل عتقه للوارث لكن قال الزوياني قيل إنها على الخلاف في الموصى له والأصح القطع بأنها للعبد ليقرر استحقاقه العتق بخلاف الموصى له فإنه مختير، وبما قاله جزم الجرجاني وجرى عليه المصنف كأصله في كتاب العتق اه فقد نقل ما صححه في البحر عن الزوض وأصله في كتاب العتق وبه يعلم أن الشارح أخذ بمقتضى كلام الشيخين هنا وترك ما صرحا به

والأول أوجه ولو نظرنا لما علّل به لما أوجبنا التّفقّة عليه ولا يُقال هو مُقَصّر بتأخير الإعتاق؛ لأنّه قد يُفَوّض لغيره كالوصيّ، ومثله ما لو أوصى بوقف شيء فتأخّر وقفه فعلى الأول هو للوارث وبه أفتى جماعة واعتمده الأذرعى وغيره وعلى الثاني هو للموقوف عليهم وبه أفتى بعضهم وكلام الجواهر يميل إليه ورجحه بعض المحقّقين وبحسب الزركشي أنّه لو أوصى بشراء عقار بثلّيه ووقفه على زَيْد وعمرو وثمّ على الفقراء فمات أحدهما قبل وقفه لم يتطلّ في نصف الميّت بل ينتقل للفقراء وفارق الوقف على هذين، ثمّ الفقراء فإنّ أحدهما إذا مات انتقل نصيبه للآخر بأنّه هنا مات بعد الاستحقاق وثمّ قبله فكأنّه لم يُوجد، ومن ثمّ لو وقف على زَيْد وعمرو فبأنّ أحدهما ميّتاً كان الكلّ للآخر كما قاله الخفاف وغيره.

• فُود: (والأول أوجه) بخلافاً للنهاية والمُعني وشرح الرّوض كما مرّ آنفاً. • فُود: (لما خلل) أي البحر. • فُود: (عليه) أي الوارث، وقوله لا يُقال أي في الاستدلال لإيجاب التّفقّة اهـ كُرديّ. • فُود: (هو مُقَصّر) أي الوارث. • فُود: (ومثله) أي ما لو أوصى بإعتاق قَيْن مُعَيّن إلخ. • فُود: (فتأخّر وقفه) أي بعد موته، وحصل منه ريح اهـ نهاية. • فُود: (فعلى الأول) أي ما اقتضاه كلامهما. • فُود: (هو) أي الرّيع للوارث اعتمده النهاية. • فُود: (وعلى الثاني) أي ما في البحر. • فُود: (هو) أي الرّيع للموقوف عليهم إلخ هذا ظاهر إنّ كان الوقف على جهة عامّة فإنّه لا يُحتاج فيها لقبول أمّا إذا كان على مُعَيّن مَحْصُور فكلام الأذرعى أظهر؛ لأنّه مُخَيَّر بين القبول والرّد ولو أوصى بأمّته لزوجها فقبل الوصيّة تبيّن انقضاء النكاح من وقت الموت وإنّ ردّ استمرّ النكاح، وإنّ أوصى بها لأجنبيّ، والزّوج وارث الموصي وقيل لأجنبيّ الوصيّة لم يتفسيخ النكاح وإنّ ردّ انفسخ هذا إن خرجت من الثلث فإن لم تخرج منه أو أوصى بها لوارث آخر، وأجاز الزّوج الوصيّة فيها لم يتفسيخ ولا انفسخ اهـ مُعني. • فُود: (ووقفه) بالجرّ عطفاً على شراء إلخ. • فُود: (في نصف الميّت) أي في نصيبه. • فُود: (بل ينتقل إلخ) أي نصف الميّت اهـ ش. • فُود: (بأنّه هنا) أي في الوقف على هذين إلخ. • فُود: (وثمّ) أي فيما لو أوصى بشراء عقار إلخ. • فُود: (قبله) أي قبل الاستحقاق هل المراد قبله قبل القبول أو قبل حصول منفعة الوقف اهـ سم. أقول قضية السياق أنّ المراد قبل وجود الوقف بالكلّيّة. • فُود: (وثمّ قبله) قضيته أنّه لو مات ثمّ بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء اهـ سم وقوله للفقراء لعلّ صوابه للآخر. • فُود: (ومن ثمّ لو وقف إلخ) انظر ما وجه هذا الاستنتاج مع أنّ الظاهر أنّ الذي يُشجّه ما مرّ من الفرق عدم الإنقضاء في هذا الآخر كالأول إذ هو هنا مات أيضاً قبل الاستحقاق بل وقبل الوقف بالكلّيّة اهـ رشيدّي. • فُود: (على زَيْد وعمرو) أي ثم على الفقراء.

في كتاب العتق فتأمّله. • فُود: (فعلى الأول) هو للوارث اعتمده م ر. • فُود: (وثمّ قبله) أي قبل الاستحقاق هل المراد بما قبله قبل القبول أو قبل حصول منفعة الوقف. • فُود: (وثمّ قبله) قضيته أنّه لو مات، ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء.

(تنبيه) الوجه في أوصيت له برقبته أنه ليس كما لو أوصى بإعتاقه لاقتضاء الأولى أنه ملكه رقبته كما مرّ بخلاف الثانية كما تقرر، وحيث فلو كان غير مُتأهل للقبول في الأولى لِسَقْفِهِ أو جُنُونٍ وَقَفَ كَسْبُهُ وإِنْفَاقُهُ إلى قبوله نظير ما مرّ في وصية التَّحْلُكِ ولا يُنْظَرُ لِتَضَرُّرِ الْوَرِثَةِ لِيَكُونَ إِفَاقَةُ الْمَجْنُونِ غَيْرَ مُنْتَظَرَةٍ؛ لَأَن تَعْلُقَ حَقَّ الْوَصِيَّةِ بِهِ أَوْجِبَ الْإِحْتِيَاظَ لَهُ، وَهُوَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْوَقْفِ فَيَسْتَكْبِيهِ الْقَاضِي وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ إِلَى تَأْهِلِهِ.

فصل في أحكام لفظية للموصى به وله

إذا (أوصى بشاة) وأطلق (تناول) لفظه (صغيرة الجئة وكبيرتها سلمة ومعيبة) وكون الإطلاق يقتضي السلامة إنما هو في غير ما أنيط بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية، ومن ثم لو قال: اشتروا له شاة أو عبداً تعين التسليم؛ لأن إطلاق الأمر بالشراء يقتضيه كما في التوكيل به (صائناً ومعزاً) وإن كان عرّف الموصي اختصاصها بالصائناً؛ لأنه عرّف خاص وهو لا يُعارض اللغة ولا العرف العام، وخرج بهما نحو أرنب وظني ونعام وحُمُرٍ وخشٍ وبقره وزَعَمُ ابْنِ عُصْفُورٍ إطلاقها على هذه كلها ضعيف بل شاذ نعم، لو قال شاة من شياهي، وليس له إلا ظباء أعطي ظبية (وكذا ذكر) وخنثى (في الأصح)؛ لأنها اسم جنس كالإنسان.....

• فؤد: (كما مر) أي في شرح اشتراط القبول. • فؤد: (ليكون الخ) علة للتضرر وقوله؛ لأن الخ علة لنفي النظر وقوله به أي القن الغير المتأهل.

فصل في أحكام لفظية للموصى به وله

• فؤد: (في أحكام لفظية) إلى قوله ونوزع في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وإن كان إلى وخرج وقوله وزعم إلى نعم. • فؤد: (وأطلق) سيذكر مختاراً بقوله ومحل الخلاف الخ. • فؤد: (في غير ما أنيط الخ) أي في غير ما قالوا إنه يتعلّق بمحض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كتفليل الشيء بنفسه؛ لأنه لم يثبت على أمر معنوي اخرج عبارة المغني لأمر زائد على مقتضى اللفظ، وهنا لا يزداد عليه لعدم الدليل عليه اهـ. • فؤد: (كالبيع الخ) مثال للغير اخرج ش. • فؤد: (وإن كان الخ) غاية. • فؤد: (وهو) أي العرف الخاص. • فؤد: (ولا العرف الخ) عطف على اللغة وذكره استطراداً. • فؤد: (وخرج بهما الخ) وخرج أيضاً ما تولّد بين الصائنين أو المعز وغيره وإن كان على صورة أحدهما اخرج ش. • فؤد: (نحو أرنب وظني الخ) فلو أراد الوارث إعطائه لم يكن له ذلك ولا للموصى له قبوله اهـ مغني. • فؤد: (وظني الخ) ظاهره وإن لم يكن له إلا ظباء وعليه قلعل الفرق بينه وبين ما لو قال شاة من شياهي وليس له إلا ظباء حيث يُعطى واحدة منها أن إضافة الشيء إليه قرينة على إرادة ما يختص به اخرج ش. • فؤد: (وبقره) ومثله الاهلي بالأولى اخرج ش. • فؤد: (وليس له إلا ظباء) شاملاً لما لو لم يكن له وقت الوصية إلا ظباء

فصل في أحكام لفظية للموصى به وله

• فؤد: (كالبيع) مثال للغير.

وتأوها للوحدة وتوزع فيه بأنه في الأم نص على أنها لا تشمله للعرف قال الشبكي وهو أعرف باللغة فلم يخرج عنها إلا لعرف مطرد فإن صح عرف بخلافه أتبع اهـ. وقد يؤخذ منه الجواب بأن الأكثرين لم يخرجوا عما قاله إلا؛ لأنه ثبت عندهم أن العرف لم يثبت أطراذه بخلاف اللغة فمآل الخلاف إلى أن العرف العام هنا هل خالف اللغة أو لا ومقتضى ترجيح الشيخين كالأكثرين للدخول أنه لم يخالفها، ويؤيده قول الرافعي وربما أفهمك كلامهم توطئا وهو تنزيل النص على ما إذا عم العرف باستعمال البعير بمعنى الجمال، والعمل بقضية اللغة إذا لم يتم قال الزركشي، وينبغي مجيئه في تناول الشاة للذكر اهـ وهذا كله صريح فيما ذكرته من أن مأخذ الخلاف في تناول الذكر الخلاف في العرف العام هل خالف اللغة أو لا، ويؤيده ما يأتي أن العرف العام مقدم على اللغة في الدائبة فتقدمه عليها حيث أتفق على وجوده لا نزاع فيه يقتضيه به وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده هو الأصح ومحل الخلاف حيث لم يأت بمخصص ففي شاة ينزها يمتنع الذكر الصالح لذلك.....

وقت الموت إلا غنم أو ظباء وغنم، ولما إذا اقتصر على الصيغة المذكورة، ولم يقتد بعمد موتي أو غيره ولما إذا قيدها بعمد موتي، والظاهر أخذنا من نظائره الآتية أن البقرة بوقت الموت اهـ ش، وسباني عن السيد عمر ما يوافقه. هـ قوله: (وتأوها للوحدة) أي لا للتأنيب كحمام وحمامة، ويدل له قولهم لفظ الشاة يذكّر ويؤنث ولهذا حملوا خبر في أربعين شاة على الذكور والإناث نهاية ومغني وقولهما كحمام الخ مثال لما تأوها للوحدة. هـ قوله: (وتوزع فيه) أي في قول المصنف وكذا ذكر الخ.

هـ قوله: (بأنه الخ) أي الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه، وكذا الضمير في قوله وهو أعرف الخ وقوله فلم يخرج وقوله عما قاله. هـ قوله: (على أنها) أي لفظة الشاة لا تشمله أي الذكر. هـ قوله: (عرف بخلافه) أي بالشمول. هـ قوله: (وقد يؤخذ منه) أي من قول الشبكي. هـ قوله: (بخلاف اللغة) متعلق بالأطراذ. هـ قوله: (بأن الأكثرين الخ) أي المشار إليهم بقول المصنف في الأصح. هـ قوله: (فمآل الخلاف) أي المشار إليه بقول المصنف في الأصح. هـ قوله: (هنا) أي في الشاة. هـ قوله: (للدخول) أي دخول الذكر في اسم الشاة. هـ قوله: (ويؤيده) أي المآل المذكور. هـ قوله: (والعمل الخ) عطف على تنزيل النص. هـ قوله: (مجيئه الخ) أي قول الرافعي ونظيره. هـ قوله: (وهذا كله) أي قول الشبكي وقول الزركشي. هـ قوله: (في تناول الذكر) من إضافة المضمر إلى مفعوله وقوله الخلاف الخ خبر أن.

هـ قوله: (ويؤيده) أي المآل المذكور. هـ قوله: (لا نزاع الخ) خبر فتقدمه الخ. هـ قوله: (هو الأصح) خبر وتقدمها عليه الخ. هـ قوله: (ومحل الخلاف) أي المشار إليه بقول المصنف في الأصح ثم ذلك إلى قوله ولو كان له نصف في النهاية والمغني. هـ قوله: (ينزها) أي على غنمه اهـ مغني. وفي ع ش عن

هـ قوله: (وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده هو الأصح) قد يقال كل ذلك لا يسوغ مع مخالفة النص وإن لم يسلم له دليله فتأمل.

وَيُنْزِي عَلَيْهَا أَوْ يَنْقُضُ بِذَرِّهَا أَوْ نَسْلِهَا تَتَمَيَّنُ الْأَنْثَى الصَّالِحَةُ لِذَلِكَ، وَيُنْتَفِعُ بِصُوفِهَا يَتَمَيَّنُ صَانٌ، وَشَعْرُهَا يَتَمَيَّنُ مَعَزٌ (لَا سَخْلَةَ) وَهِيَ الذَّكَرُ أَوِ الْأُنْثَى مِنَ وَلَدِ الصَّانِ وَالْمَعَزِ مَا لَمْ يَبْلُغْ سَنَةً (وَعَنَاقٍ) وَهِيَ أَنْثَى الْمَعَزِ مَا لَمْ يَبْلُغْ سَنَةً وَالْجَذْيُ ذَكَرُهُ وَهُوَ مِثْلُهَا بِالْأُولَى وَذَكَرُهُمَا فِي كَلَامِهِمْ مَعَ دَخُولِهِمَا فِي السَّخْلَةِ لِلإِبْضَاحِ (فِي الْأَصَحِّ) لِيَتَمَيَّنَ كُلُّ بِاسْمٍ خَاصٍّ فَلَمْ يَشْمَلْهُمَا فِي الْعُرُوفِ الْعَامِّ لَفْظُ الشَّاةِ. (وَلَوْ قَالَ أَعْطَوهُ شَاةً مِنْ غَنَمِي) بِعَدِّ مَوْتِي (وَلَا فَتَمَّ لَهُ) عِنْدَ الْمَوْتِ (لَفَتْ) هَذِهِ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ كَانَ لَهُ ظِبَاءٌ لِعَدَمِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ، وَالظَّبَاءُ إِنَّمَا تُسَمَّى شِيَاءَ الْبَرِّ لَا غَنَمَهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ، وَتَوَهَّمَ شَارِخٌ أَنَّ مِنْ شِيَائِي كَمَنْ غَنَمِي وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ فَيُفْطَلُ وَاحِدَةً مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ أُعْطِيَهَا وَلَوْ كَانَ لَهُ نِصْفٌ مِثْلًا مِنْ وَاحِدَةٍ

الْمُخْتَارِ هُوَ بَضْمُ الْبَاءِ وَتَخْفِيفُ الزَّايِ وَسُكُونُ التَّوْنِ وَيَتَشَدَّدُهَا مَعَ فَتْحِ التَّوْنِ، يُقَالُ أَتَرَاهُ عَلَى غَنَمِهِ وَتَرَاهُ تَنْزِيَةً أَوْ أَيَّ وَبَيْنَاءِ الْفَاعِلِ هُنَا وَالْمَفْعُولِ فِيمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (وَيُنْزِي) وَقَوْلُهُ (وَيُنْتَفِعُ بِصُوفِهَا) الْأُولَى فِيهِمَا أَوْ يَبْدُلُ الْوَاوِ. □ فَوَدَّ: (وَشَعْرُهَا) الْأُولَى أَوْ بِشَعْرٍ بَاوٍ وَالْبَاءِ.

□ فَوَدَّ (سُي): (لَا سَخْلَةَ) وَيَتَّبِعِي أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ لَوْ قَالَ: شَاةً مِنْ شِيَائِي إِنْ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَقُلْ: شَاةً مِنْ غَنَمِي، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا السَّخَالُ وَلَا صَحَّتْ وَأُعْطِيَ أَخْذًا مِنْ ش. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَبْلُغْ سَنَةً) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ مَا نَقَصَتْ بِهِ السَّنَةُ كَلَحْظَةِ أَحَدٍ ش. □ فَوَدَّ: (ذَكَرُهُ) أَيِ الْمَعَزِ مَا لَمْ يَبْلُغْ سَنَةً. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مِثْلُهَا) أَيِ وَالْجَذْيِ مِثْلُ الْعَنَاقِ فِي عَدَمِ الدَّخُولِ أَحَدٍ ش. □ فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) أَيِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا ذَكَرَ فِي الْأَصَحِّ. □ فَوَدَّ: (وَذَكَرُهُمَا) أَيِ الْعَنَاقِ وَالْجَذْيِ أَحَدٍ ش. □ فَوَدَّ: (لِعَدَمِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ) أَيِ الْوَصِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمَشْرِ لَفَتْ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَوْصِيَتْ لَهُ بِشَاةٍ أَوْ أَعْطَوهُ شَاةً وَلَا غَنَمَ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ هَلْ تَبَطَّلَ الْوَصِيَّةُ أَوْ يُشْتَرَى لَهُ شَاةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي كَمَا لَوْ لَمْ يَقُلْ مِنْ مَالِي وَلَا مِنْ غَنَمِي أَتَاهَا لَا تَبَطَّلُ، وَجِبَارَةُ الْكَثَرِ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ مِنْ مَالِي وَلَا مِنْ غَنَمِي لَمْ يَتَمَيَّنْ غَنَمُهُ إِنْ كَانَتْ انْتَهَتْ أَحَدٌ سَم. □ فَوَدَّ: (فَيُفْطَلُ وَاحِدَةً مِنْهَا إِنْ خَرَجَتْ مِنْهَا الْخ) كَمَا لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً عِنْدَ الْوَصِيَّةِ وَالْمَوْتِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ غَنَمِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ وَإِنْ تَرَضَا؛ لِأَنَّهُ صُلِحَ عَلَى مَجْهُولٍ مُغْنِي وَنَهَايَةَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَاحِدَةً مِنْهَا أَيِ كَامِلَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى نِصْفَيْنِ مِنْ شَاتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَاةً وَقَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ غَنَمِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَرْقَاءِ أَح.

□ فَوَدَّ: (أَعْطِيَهَا) أَيِ تَمَيَّنَتْ إِنْ خَرَجَتْ مِنَ الثَّلَاثِ نِهَايَةَ وَمُغْنِي أَيِ وَالْأَعْطَى مَا يَخْرُجُ مِنْهُ وَلَوْ جَزَاءً شَاةً فِيمَا يَظْهَرُ أَحَدٍ ش. □ فَوَدَّ: (أَعْطِيَهَا) أَيِ فَيَحْمَلُ قَوْلُهُ مِنْ غَنَمِي عَلَى بَيَانِ أَتَاهَا مَمْلُوكَةً لَهُ فَقَطَّ لَا بَيَانَ تَقْيِيدًا بِكَوْنِهَا بَعْضُ الْمَمْلُوكِ لَهُ بِالْفِعْلِ أَحَدٌ سَم.

□ فَوَدَّ فِي (سُي): (لَفَتْ) سَكَتَ عَمَّا لَوْ لَمْ يُصَرِّحْ بِقَوْلِهِ مِنْ غَنَمِي أَوْ غَيْرِهِ بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ أَوْصِيَتْ لَهُ بِشَاةٍ أَوْ أَعْطَوهُ شَاةً وَلَا غَنَمَ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ هَلْ تَبَطَّلَ الْوَصِيَّةُ أَوْ يُشْتَرَى لَهُ شَاةٌ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي كَمَا لَوْ لَمْ يَقُلْ مِنْ مَالِي وَلَا مِنْ غَنَمِي أَتَاهَا لَا تَبَطَّلُ وَجِبَارَةُ كَثَرِ الْأَسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ مِنْ مَالِي وَلَا

ونصف من أخرى فهل يُعطى الجزأين؛ لأن مجموعهما شاة، واللفظ يجب تصحيحه ما أمكن أو لا يُعطى ذلك؛ لأن الشاة إذا أُطلقت لا تتناول إلا الكاملة دون المُلَفَّقة؟ كلُّ مُحْتَمَلٍ، وبأني ذلك فيما لو حَلَفَ أن لا شاة له وله نصفان وقضية تعليلهم دخول المعية بقولهم وكون الإطلاق إلى آخره رُبما يُؤيِّد الأول، ثم مُحْتَمَلٌ أن محل هذا التردُّد ما لم يُقاسم الوارث الشريك، ويحصل بالقسمة كاملة ولا أُعطيها ويُحْتَمَلُ خلافه؛ لأن العبرة في الوصية بحالة الموت ولم يحصل شاة كاملة عنده (وإن قال) أعطوه شاة (من مالي) ولا غنم له كما بأصله أي عند الموت (اشترت له شاة) ولو معية أو وله غنم أُعطي واحدة ولو على غير صفة غنمه كما لو لم يُقل من مالي ولا من غنمي.

فؤد: (بقولهم) متعلق بالتعليل. فؤد: (رُبما يُؤيِّد الأول) ومَرَّ آتِفاً عن ع ش ما يُؤيِّد الثاني.
فؤد: (الشريك) أي شريك الموصي. فؤد: (أعطوه شاة) إلى قول المتن والجمَل في النهاية والمُعني. فؤد: (ولا غنم له إلخ) قد يقال أسقط هذا القيد من أصله قَصْداً لِلتَّعْمِيمِ فقوله اشترت له شاة أي وجوباً في حالة وجوازاً في أخرى ويقع في استغمالهم كثيراً أنهم يوجهون قضيته بجهتين باعتبار حالتيهما كما يظهر لك بالتبَيُّع، ويُحْتَمَلُ أن يقال أسقطه لدلالة الجزاء عليه إذ المُبادَرُ منه الوجوب ولا يُنْقَلُ لإيجاب الشراء إلا حينئذٍ اه سبِّد عُمُرُ. فؤد: (ولو معية) عبارة النهاية والمُعني بأي صفة كانت ولو معية وإن قال اشترى له شاة تَعَيَّنَتْ سَلِيمَةٌ كما مرَّ؛ لأن إطلاق الأمر بالشراء يقتضيها كما في التوكيل بالشراء، ويُقاس بما ذُكِرَ أي في المتن أعطوه رأساً من رقبتي أو رأساً من مالي أو اشترى له ذلك ولو قال أعطوه رقبتي واقْتَصَرَ على ذلك فكما لو قال من مالي في أنه يَتَخَيَّرُ بَيْنَ إعطائه من أرقائه أو غيرهم. ويُقاس عليه ما لو قال أعطوه شاة ولم يُقل من مالي ولا من غنمي اه قال ع ش قوله أعطوه رأساً إلخ أي فإنَّه في هذه يجوز المعية اه. فؤد: (ولو معية) مع قوله السابق وبين ثم لو قال اشترى له شاة إلخ صريح في الفرق بين كَوْنِ الأمر بالشراء صريحاً وكَوْنِهِ لازماً اه سم. فؤد: (أو وله غنم) عَطَفَ على ولا غنم له اه سم. فؤد: (كما لو لم يُقل من مالي ولا من غنمي) أي فإنَّه يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الإغطاء

من غنمي لم يَتَيَّنْ غَنَمُهُ إن كانت انتهت. فؤد: (فهل يُعطى الجزأين إلخ) قوَّة هذا التردُّد موافقة لما قاله آه لو كان له الشاة كاملة فَقَطَّ أُعطيها وإن لم يظهر حينئذٍ قوله من غنمي وكان وجهه حمل قوله من غنمي على بيان أنها مملوكة له فَقَطَّ لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل على أنه يُمكن حمل من على الإتياء وغنمي على جنس الغنم التائب له فيظهر قوله من غنمي وإن لم تكن له إلا شاة واحدة ونظيره صدق قولهم ثم وصاياه من ثلث الباقي على ما إذا كانت الوصايا قدر الثلث يجعل من للإتياء كما صرحوا بذلك فَلْيَتَأَمَّلْ. فؤد: (ولو معية) هذا مع قوله السابق وبين ثم لو قال اشترى له شاة إلخ صريح في الفرق بين كَوْنِ الأمر بالشراء صريحاً وكَوْنِهِ لازماً. فؤد: (أو وله غنم) عَطَفَ على ولا غنم فؤد: (ولو على غير صفة غنمه) هذا يدلُّ على أنه يجوز أنه يشتري له إذا قال من مالي وله غنم.

(والجمل والتافة) قال أهل اللغة إنما يقال جمل وناقاة إذا أربعا فأما قبل ذلك فمَقْعُودٌ وقَلُوصٌ وبَكْرٌ اهـ وحينئذ فهل تُغْتَبَرُ هذه الأسماء ولا يتناول أحدُها الآخرَ عَمَلًا بِاللُّغَةِ أو ما عدا الفصيل الذَّكَرُ بِشَمْلِهِ الجَمْلُ، والأُنثى تَشْمَلُهُ التافة لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ والذي يُتَّجِهُ أَخْذًا بِمَا مَرَّ وسَأَذْكُرُهُ أَنَّهُ إِنْ عُرِفَ عُرُوفٌ عَامٌّ بِخِلَافِ اللُّغَةِ عَمِلَ بِهِ وَإِلَّا فِيهَا واقتضاء كلام غير واحد من الشُّراح وغيرهم الثاني أعني ما عدا الفصيل في إطلاقه نَظَرٌ ظَاهِرٌ (يتناولانِ البخاتِي) بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ وتخفيفِهَا (والعِرَابِ) السَّليْمِ والصَّغِيرِ وَضِدُّهُمَا لِصِدْقِ الْأَسْمِ عَلَيْهِمَا (لَا أَحَدُهُمَا الْآخَرُ) فَلَا يَتَنَاوَلُ الْجَمْلُ التَّافَةَ وَعَكْسُهُ لِاخْتِصَاصِهِ بِالذَّكَرِ وَهِيَ بِالْأُنْثَى فَمَنْ تَمَّ لَمْ تَتَنَاوَلِ الْبَعِيرُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالظَّاهِرُ الْجَزْمُ بِهِ (وَالْأَصَحُّ تَنَاوُلُ بَعِيرٍ نَاقَةٍ) وَغَيْرُهَا مِنْ نَظَائِرِ مَا مَرَّ فِي الشَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ

مِنْ غَنَمِهِ حَيْثُ كَانَ لَهُ غَنَمٌ وَتَيْنَ الشَّرَاءِ مِنْ غَيْرِهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ تَعَيَّنَ الشَّرَاءُ مِنْ مَالِهِ اهـ ع ش .
 ٥ فَوُدُ: (إِذَا أَرَبَا) أَي دَخَلَا فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ اهـ ع ش عبارة القاموس يُقَالُ أَرَبَعَتِ الْغَنَمُ إِذَا دَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ وَأَرَبَعَتِ ذَاتُ الْحَاظِرِ فِي الْخَامِسَةِ وَذَاتُ الْخُفِّ فِي السَّابِعَةِ اهـ . ٥ فَوُدُ: (أَوْ مَا عَدَا الْفَصِيلَ الْإِنْخِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ يَشْمَلُهُ الْجَمْلُ، وَالْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةٍ تُغْتَبَرُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْإِنْخِ، وَقَوْلُهُ الذَّكَرُ نَعَتْ مَا عَدَا الْفَصِيلَ وَقَوْلُهُ وَالْأُنْثَى الْإِنْخِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ الذَّكَرُ الْإِنْخِ . ٥ فَوُدُ: (بِمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحٍ وَكَذَا ذَكَرَ فِي الْأَصَحِّ وَقَوْلُهُ وَسَأَذْكُرُهُ أَي فِي شَرْحٍ وَالتَّوَرُّ لِلذَّكَرِ . ٥ فَوُدُ: (أَهْنِي مَا عَدَا الْفَصِيلَ) أَي إِلَى آخِرِهِ . ٥ فَوُدُ: (فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرُ الْإِنْخِ) بَقِيَ أَنَّهُ عَلَى التَّنْظَرِ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْده إِلَّا مَا ذَكَرَ فَيَتَّبِعِي الثَّانِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْده إِلَّا الْفُضْلَانِ فَلَا يَتَّعَدُ الْإِعْطَاءُ مِنْهُمْ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْإِطْلَاقَ عَلَيْهِمْ مَجَازٌ وَالْإِنْحِصَارُ فِيهِمْ يَضْلُحُ قَرِينَةً عَلَيْهِ اهـ س م .

٥ فَوُدُ (سُيْ): (الْبَخَاتِي) وَاحِدُهُمَا بُخْتِي وَبُخْتِيَّةٌ وَهِيَ جَمَالٌ طَوَالُ الْأَغْنَانِ مُثْنِي وَسَيَدُ عَمْرُ .
 ٥ فَوُدُ: (بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ بَعْضُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ الْبُغْلُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا تَغْرِيفُ الْفَصِيلِ وَالْجُمْلَةِ . ٥ فَوُدُ: (السَّليْمِ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالسَّليْمِ الْإِنْخِ بِالْوَاوِ . ٥ فَوُدُ: (لِصِدْقِ الْإِسْمِ) أَيِ اسْمِ الْجَمْلِ وَالتَّافَةِ عَلَيْهِمَا أَيِ الْبَخَاتِي وَالْعِرَابِ .

٥ فَوُدُ (سُيْ): (لَا أَحَدُهُمَا الْآخَرُ) هَلْ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا أَحَدُهُمَا وَلَوْ عَبَّرَ بِالْآخَرِ وَأَضَافَهُ إِلَيْهِ اهـ س م .
 ٥ فَوُدُ: (وَهِيَ) أَيِ التَّافَةِ . ٥ فَوُدُ: (فَمَنْ تَمَّ لَمْ تَتَنَاوَلِ الْبَعِيرُ) يَتَأَمَّلُ فَالِدَتُهُ سَمَ وَرَشِيدِي عِبَارَةٌ شَ تَتَأَمَّلُ مع مَا بَعْدَهُ فَإِنَّ الْبَعِيرَ شَامِلٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فَلَا مَعْنَى لِعَدَمِ تَنَاوُلِ التَّافَةِ الْخَاصَّ بِالْأُنْثَى لِطَوْلِ الْبَعِيرِ

٥ فَوُدُ: (فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ) بَقِيَ أَنَّهُ عَلَى التَّنْظَرِ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْده إِلَّا مَا ذَكَرَ فَيَتَّبِعِي الثَّانِي، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْده إِلَّا الْفُضْلَانِ فَلَا يَتَّعَدُ الْإِعْطَاءُ مِنْهُمْ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْإِطْلَاقَ عَلَيْهِمْ مَجَازٌ وَالْإِنْحِصَارُ فِيهِمْ يَضْلُحُ قَرِينَةً عَلَيْهِ .

٥ فَوُدُ (سُيْ): (لَا أَحَدُهُمَا الْآخَرُ) هَلْ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا أَحَدُهُمَا وَقَدْ عَبَّرَ بِالْآخَرِ وَأَضَافَهُ إِلَيْهِ .
 ٥ فَوُدُ: (فَمَنْ تَمَّ الْإِنْخِ) تَتَأَمَّلُ فَالِدَتُهُ .

جنس ومن ثم سُمِعَ حَلَبَ بَعِيرِهِ إِلَّا الْفَصِيلَ وَهُوَ وَلَدُ النَّاقَةِ إِذَا فُصِّلَ عَنْهَا (لَا) بَغْلَةً ذَكَرًا وَلَا (بَقْرَةً فَوْزًا) بِالْمَثَلَةِ وَلَا عَجَلَةً وَهِيَ مَا لَمْ يَبْلُغْ سَنَةً لِلْعُرُوفِ الْعَامِّ . وَإِنْ اتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى إِطْلَاقِهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَهَرْ عُرُفًا (وَالْعُرُوفُ) أَوْ الْكَلْبُ أَوْ الْجِمَارُ أَوْ الْبَغْلُ مَضْرُوفٌ (لِلذَّكْرِ) فَقَطْ لِذَلِكَ وَزَعَمَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ فِي نَحْوِ الْجِمَارِ وَالْجَمَلِ وَالْبَغْلِ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا شَاذٌ أَوْ خَفِيُّ وَإِنْ بُنِيَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ بَغْلًا أَوْ بَغْلَةً حَيْثُ فِي كُلِّ بِهِمَا، وَأَنْ بَغْلَتَهُ ﷺ الشَّهْبَاءُ الْمُسَمَّاةُ بِالذَّلْدَلِ الْبَاقِيَةُ إِلَى زَمَنِ مُعَاوِيَةَ أَنْشَى كَمَا أَجَابَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ أَوْ ذَكَرُو كَمَا نُقِلَ عَنْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَيَذَلُّ لَهُ قَوْلُهُ ﷺ إِبْرُوكَ ذُلْدُلٌ وَلَمْ يُقَلِّ إِبْرُوكِي وَأَنَّ نَمْلَةَ سُلَيْمَانَ أَنْشَى أَوْ ذَكَرُو، وَزَعِمَ أَنَّ تَاءَ قَالَتْ تَذَلُّ عَلَى التَّانِيثِ رَدَّهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَنُقِلَ أَنَّهُ الْقَائِلُ بِهِ وَوَجْهَ الرَّدِّ أَنَّهُ تَأْنِيثٌ لَفْظِي كَتَاءِ جَرَادَةٍ وَشَاةٍ وَفِي الْقَامُوسِ الْفَرَسُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَهُوَ فَرْسَةٌ وَقَضِيَّةٌ فَرْسَةٌ أَنَّ الْفَرَسَ فِي كَلَامِ الْمُوصِي لِلذَّكَرِ؛ لِأَنَّهُمْ عَمِلُوا اخْتِصَاصَ نَحْوِ الْجِمَارِ بِالذَّكَرِ بِأَنَّهُ يُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُنْثَى بِالتَّاءِ، وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ لَهَا فَيُخَيَّرُ الْوَارِثُ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ نَحْوَ جِمَارَةٍ مَشْهُورٌ فَاقْتَضَى

الشَّامِلُ لَهَا وَلِلذَّكَرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُرَادُهُ بِالْبَعِيرِ الذَّكَرُ وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَهْمِهِ مِنْ قَوْلِهِ فَلَا يَتَأَوَّلُ الْخُ أَه .
 • قَوْلُهُ: (سُمِعَ) أَيِ مِنَ الْعَرَبِ حَلَبَ بَعِيرِهِ وَصَرَعَنِي بِعِيرِي أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (إِلَّا الْفَصِيلَ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ وَغَيْرِهَا . قَوْلُهُ: (وَهُوَ وَلَدُ النَّاقَةِ إِذَا فُصِّلَ عَنْهَا) يَتَأَمَّلُ إِلَى مَتَى يَسْتَوِي هَذَا الْإِطْلَاقُ وَمَا حُكِّمَ وَلَدِهَا قَبْلَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الثَّانِي عَدَمَ دُخُولِهِ بِالْأَوَّلَى أَهْ سَبَدَ عَمَرٌ عِبَارَةٌ عَ ش قَوْلُهُ إِذَا فُصِّلَ عَنْهَا أَيِ وَلَمْ يَبْلُغْ سَنَةً، وَإِلَّا سُمِّيَ ابْنُ مَخَاضٍ أَوْ بَنَتَهَا أَهْ . قَوْلُهُ: (عَلَى إِطْلَاقِهَا) أَيِ الْبَقْرَةِ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الْقَوْرِ وَلَوْ قَالَ مِنْ بَقْرِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا الْأَثْوَارُ وَكَانَ عَارِفًا بِاللُّغَةِ فَيَتَّبِعُهُ الْحَمْلُ عَلَى الْأَثْوَارِ بَلْ قَدْ يَتَّبِعُهُ ذَلِكَ أَيْضًا حَيْثُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَارِفًا أَهْ سَم . قَوْلُهُ: (لِلذَّكْرِ) أَيِ لِلْعُرُوفِ أَهْ عَ ش . قَوْلُهُ: (يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا) أَيِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى . قَوْلُهُ: (وَإِنْ بُنِيَ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ الْخُ) انْظُرِ الْبِنَاءَ فِي جَيْتِهِ فِي بَغْلَةٍ بِالذَّكَرِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ بَغْلَةً فِي الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ قَوْلُهُ يَشْمَلُ ذَلِكَ أَهْ سَم وَيَجْرِي نَظِيرُهُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَأَنَّ نَمْلَةَ الْخُ . قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ) أَيِ مِنَ الْحَلِيقَتَيْنِ بِهِمَا أَيِ بِالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى . قَوْلُهُ: (وَأَنْ بَغْلَتَهُ الْخُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّ نَمْلَةَ الْخُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ الْخُ أَيِ وَبُنِيَ عَلَى ذَلِكَ التَّرَدُّدُ فِيمَا ذَكَرَ يَعْني لَوْ لَمْ يَصِحَّ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِمَا لَتَعَيَّنَ اخْتِصَاصُ مَا ذَكَرَ بِالْأُنْثَى بَلَا تَرَدُّدٍ فِيهِ . قَوْلُهُ: (كَمَا أَجَابَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ) أَيِ حِينَ سُئِلَ عَنْهُ أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى أَهْ كُرْدِي . قَوْلُهُ: (وَزَعِمَ الْخُ) مُتَبَدِّئًا خَبَرَهُ قَوْلُهُ رَدَّهُ الْخُ وَقَوْلُهُ أَنَّ تَاءَ قَالَتْ أَيِ فِي الْآيَةِ وَقَوْلُهُ عَلَى التَّانِيثِ أَيِ تَأْنِيثِ نَمْلَةِ سُلَيْمَانَ .
 • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ أَبَا حَنِيفَةَ الْقَائِلُ بِهِ أَيِ بِكَوْنِ نَمْلَةِ سُلَيْمَانَ أُنْثَى . قَوْلُهُ: (وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ لَهَا) لَعَلَّهُ أَوْجَهَ

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ اتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى إِطْلَاقِهَا) أَيِ الْبَقْرَةِ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الْقَوْرِ وَلَوْ قَالَ مِنْ بَقْرِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا الْأَثْوَارُ، وَكَانَ عَارِفًا بِاللُّغَةِ فَيَتَّبِعُهُ الْحَمْلُ عَلَى الْأَثْوَارِ بَلْ قَدْ يَتَّبِعُهُ ذَلِكَ أَيْضًا حَيْثُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَارِفًا . قَوْلُهُ: (وَإِنْ بُنِيَ عَلَى ذَلِكَ الْخُ) انْظُرِ الْبِنَاءَ فِي جَيْتِهِ فِي بَغْلَةٍ بِالذَّكَرِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ بَغْلَةً فِي الْمَبْنِيِّ

حَذَفَ التَّاءَ اخْتِصَاصُ مَحْذُوفِهَا بِالذِّكْرِ وَلَا كَذَلِكَ الْفَرْسُ، وَهَذَا أَقْرَبُ وَلَا يَتَنَاوَلُ الْبَقَرُ جَامُوسًا وَعَكْسُهُ عَلَى مَا قَالَه جَمَعَ لِلْعُرْفِ أَيْضًا فَلَا يُنَافِيهِ تَكْمِيلُ نِصَابِهَا بِهَا وَلَا عَدُّهَا فِي الرُّبَا جَنْسًا وَاحِدًا . لَكِنْ بَحْثُ الشَّيْخَانِ تَنَاوُلُهَا لَهَا وَلَا يَقْرُ وَخَشِ نَعَمْ، إِنْ قَالَ مَنْ يَقْرِي وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا يَقْرُ وَخَشِ دَخَلَ كَالْجَوَامِيسِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا خِنِثٌ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ يَقْرٍ بِأَكْلِهِ لَحْمَ يَقْرٍ وَخَشِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ وَمَا هُنَاكَ إِنَّمَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَضْطَرِبْ وَهُوَ فِي ذَلِكَ مُضْطَرِبٌ كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَهُوَ عَجِيبٌ إِذْ قَضَيْتُهُ بَلْ صَرِيحُهُ تَقْدِيمُ الْعُرْفِ هُنَا عَلَى اللَّفْظِ، وَإِنْ اضْطَرَبَ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا؛ لِأَنَّ مَعْنَى اضْطِرَابِهِ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ التَّوَاخِي فَأَيُّ مُقَدَّمٍ مِنْهَا وَرِعَايَةُ عُرْفِ الْمُوصِي يَلْزِمُهُ بِإِطْلَاقِهِ مُنَافَاةٌ لِأَكْثَرِ كَلَامِهِمْ، وَالَّذِي يُتَّبَعُ فِي الْفَرْقِ كَمَا يُقْلَمُ مِمَّا هُنَا وَثُمَّ أَنَّ اللَّفْظَ ثُمَّ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْعُرْفِ إِنْ اشْتَهَرَتْ وَالْأَوَّلُ فَالْعُرْفُ الْمُطَرِّدُ فَالْخَاصُّ بِعُرْفِ الْحَالِيفِ وَهِيَ فِي الْبَقَرِ مُشْتَهَرَةٌ بِشُمُولِهِ لِيَقْرَ الْوُخْشَ فَقِيلَ بِهَا ثُمَّ، وَأَمَّا هُنَا فَالْعُرْفُ الْعَامُّ مُقَدَّمٌ عَلَيْهَا وَإِنْ اشْتَهَرَتْ وَهُوَ قَاضٍ بِتَخْصِصِ الْبَقَرِ بِالْأَهْلِيِّ فَقِيلَ

وَيُوجِبُهُ بَأَن مُرَادِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمَارِ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْإِنْتَى إِلَّا مَعَ التَّاءِ، وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى تَخْصِصِ الْمُجَرَّدِ بِالذِّكْرِ بِخِلَافِ الْفَرْسِ فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَى الْإِنْتَى أَيْضًا فَرَسَةٌ . وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَيُوجِبُهُ الْخُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَهْ سَيِّدُ عَمْرُو . هُوَ قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ الْفَرْسُ) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ الْفَرَسَةَ بِالتَّاءِ هـ . هُوَ قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَحْثُ الشَّيْخَانِ الْخُ) جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضِ أَهْ سَمَّ وَكَذَا جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى . هُوَ قَوْلُهُ: (تَنَاوُلُهَا لَهَا) أَيِ تَنَاوُلِ الْبَقَرِ لِلْجَامُوسِ وَسَكَتَ الشَّارِحُ كَالْمُعْنَى عَنِ الْعَكْسِ، وَذَكَرَهُ النَّهَايَةُ عِبَارَتَهُ وَيَتَنَاوَلُ الْبَقَرُ جَامُوسًا وَعَكْسُهُ كَمَا بَحَثْنَاهُ بِذَلِكَ تَكْمِيلُ نِصَابِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ وَعَدُّهُمَا فِي الرُّبَا جَنْسًا وَاحِدًا أَهْ وَرَدَّهُ أَهْ شَ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَيَتَنَاوَلُ الْبَقَرُ جَامُوسًا خِلَافًا لِجَحِّ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَقَوْلُهُ وَعَكْسُهُ قَدْ يُنَمَّنُ بَأَن اسْمَ الْجَامُوسِ لَا يَتَنَاوَلُ الْعِرَابُ الْمُسَمَّاةُ فِي الْعُرْفِ بِالْبَقَرِ بِخِلَافِ تَنَاوُلِ الْبَقَرِ لِلْجَوَامِيسِ فَإِنَّ الْبَقَرَ جَنْسُ الْعِرَابِ وَالْجَوَامِيسِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ نُظِرَ لِتَكْمِيلِ نِصَابِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ لَقِيلَ يَتَنَاوَلُ الضَّانُّ الْمَغَزَّ وَعَكْسُهُ هـ . هُوَ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ عَجِيبٌ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَالْجَوَامِيسِ عَلَى الْأَوَّلِ . هُوَ قَوْلُهُ: (هَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ قَوْلِ الْجَمْعِ . هُوَ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَا هُنَا) أَيِ فِي الْوَصِيَّةِ وَقَوْلُهُ وَمَا هُنَاكَ أَيِ فِي الْإِيمَانِ . هُوَ قَوْلُهُ: (كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ) اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عَلَى مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ أَيْضًا . هُوَ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْوَصِيَّةِ . هُوَ قَوْلُهُ: (إِنَّ اللَّفْظَ ثُمَّ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْعُرْفِ إِنْ اشْتَهَرَتْ) هَذَا زَيْمًا يُخَالِفُ مَا اشْتَهَرَ أَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ أَهْ رَشِيدِي . هُوَ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ فَالْعُرْفُ) أَيِ وَإِنْ لَمْ تَشْتَهَرْ اللَّفْظُ يُقَدَّمُ الْعُرْفُ الْخُ . هُوَ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ اللَّفْظِ . هُوَ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا هُنَا فَالْعُرْفُ الْعَامُّ مُقَدَّمٌ الْخُ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ عِبَارَتَهُ أَنَّ مَا أَجْمَلَهُ الْمُوصِي يُحْمَلُ عَلَى اللَّفْظِ مَا امْتَكَنَ وَالْأَوَّلُ فَالْعُرْفُ الْعَامُّ ثُمَّ الْخَاصُّ الْخُ

عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ قَوْلُهُ يَشْمَلُهُ . هُوَ قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَحْثُ الشَّيْخَانِ الْخُ) جَزَمَ بِهِ الرُّوْضُ . هُوَ قَوْلُهُ: (كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَهُوَ عَجِيبٌ الْخُ) اقْتَصَرَ مَرَّ عَلَى مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ .

به هنا فإن انتفى العرف العام فاللغة ما أمكن فالخاص ببلد الموصي فاجتهاد الوصي فالحاكم فيما يظهر فتأمل، ويفرق بين البابين بأن الأمر هنا منوط بغير الموصي من الورثة والموصى له فنظرنا إلى ما يمتاز فونه ليكون حجة على أحد الفريقين للفريق الآخر، وثم منوط بالحالف فيما بينه وبين نفسه فأمرنا بالنظر لما هو الأصل وهو اللغة والحاصل أن التنازع هنا أوجب تقديم العرف العام؛ لأنه القاطع له بواسطة أنه يغلب على الظن أن الموصي أراد، وعدم التنازع ثم أوجب الرجوع للأصل؛ لأنه لم يعارضه شيء، ثم بعد العرف العام هنا واللغة ثم ألحقوا بكل ما يناسبه من المراتب المذكورة. (والمذهب حمل الذابية) وهي لغة كل ما يدب على الأرض (على فرس وبغل وجمار) أهلي.....

قال الرشدي قوله ما أمكن شمول ما إذا خفيت فتقدم على العرف الخاص إذ لا يرجع إليه لا إذا لم تمكن كما علم من قوله ولا إلخ، وهذا يخالف ما مر آنفاً اهـ. فود: (ويُفرق بين البابين إلخ) إذا تأملت هذا الفرق وحاصله الآتي ظهر لك أنه كان مقتضاه أن يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة؛ لأنه أقطع للتنازع وأقرب إلى إرادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اهـ سم أقول قوله إذا إلخ في غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال إلخ محل تأمل إذ العام مطردة فهو لا يجامع الخاص اللهم إلا أن يدعى أنه مشترك في بلد الخاص بينه وبين العام، وقد يقال لا تقديم حيث لا بالقرينة اهـ سيد عمر. فود: (المذكورة) أي آنفاً. فود: (وهي لغة) إلى الفرع في النهاية إلا قوله على يزاع فيه. فود: (يدب إلخ) بكسر الدال كما في المختار اهـ ع ش.

فوق (سني): (والمذهب حمل الذابية إلخ) ولو أوصى بأحسن دوابه وعنده الأجناس الثلاثة فيبني الحمل على الجمار أو بأشرف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس، ويحتمل الحمل على الإبل؛ لأنها أشرف أموال العرب اهـ سم.

فوق (سني): (هلي فرس وبغل وجمار) ولو ذكرنا ومعينا وصغيرا اهـ معني عبارة ع ش قول المتن على فرس أي ذكر وأنتى وقوله وبغل ذكر وقوله وجمار ذكر اهـ والأول هو الظاهر المعتين. فود: (أهلي) ولو لم يكن له إلا حمز وخشية قال ابن الرفعة فالأشبه الصحة حذرا من إلغاها انتهى، وهو نظير ما مر

فود: (ويُفرق بين البابين إلخ) إذا تأملت هذا الفرق وحاصله الآتي ظهر لك أنه كان مقتضاه أن تقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة؛ لأنه أقطع للتنازع وأقرب إلى إرادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام.

فود في (سني): (والمذهب حمل الذابية هلي فرس وبغل وجمار) لو أوصى بأحسن دوابه وعنده الأجناس الثلاثة فيبني الحمل على الجمار أو بأشرف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس، ويحتمل الحمل على الإبل؛ لأنها أشرف أموال العرب أو بأحسنها، وقد تعدد الأخس فهل يغطي الجميع أو راجدة فيه نظر.

وَأَنْ لَمْ يُنَكِرْ رُكُوبَهَا خِلَافًا لِمَا فِي التَّمَقُّهِ فَيُغْفَلُ أَحَدُهَا فِي كُلِّ بَلَدٍ عَمَلًا بِالْفُرُوفِ الْعَامِّ وَزَعْمُ
خُصُوصِهِ بِأَهْلِ مِصْرَ مَشْنُوعٌ كَزَعْمِ أَنَّ عُرْفَهُمْ يَخْصُصُهَا بِالْفَرَسِ كَالْمِرَاقِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْبِلَادِ،
وَيَتَعَيَّنُ أَحَدُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرُهُ أَوْ إِنْ ذُكِرَ مُخَصَّصُهُ كَالْكُرِّ وَالْفَرِّ أَوْ الْقِتَالِ
لِلْفَرَسِ وَالْحَقُّ بِهَا إِذَا قَالَ ذَلِكَ قِيلَ اغْتِنِدَ الْقِتَالُ عَلَيْهِ وَكَالْحِمْلِ لِلْأَخِيرَيْنِ وَحِينَئِذٍ لَا يُغْفَلُ...

فِي الشَّاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا طِبَاءُ أَحَدٍ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يُنَكِرْ رُكُوبَهَا) أَيِ لِيَصْرِفَهَا مَثَلًا أَوْ ش. ٥
٥ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَا فِي التَّمَقُّهِ) أَيِ وَالْمُغْنِي مِنْ اشْتِرَاطِ امْتِكَانِ الرُّكُوبِ. ٥ فَوَدَّ: (فَيُغْفَلُ أَحَدُهَا) وَيُخَيَّرُ
الْوَارِثُ فِي إعْطَائِهِ أَحَدَهَا إِنْ كَانَ عِنْدَهُ الْأَجْنَاسُ الثَّلَاثَةُ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عِنْدَهُ جَنَسَانِ مِنْهَا فَيُخَيَّرُ الْوَارِثُ
بَيْنَهُمَا مُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ. ٥ فَوَدَّ: (فَيُغْفَلُ) إِلَى الْمَشْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ
وُقِفَ إِلَى كَمَا لَوْ قَالَ قَوْلُهُ وَزَعْمُ خُصُوصِهِ أَيِ خُصُوصِ إِطْلَاقِ الذَّابَّةِ عَلَى فَرَسٍ وَيُغْلَى وَجِمَارٍ أَوْ
مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَيَتَعَيَّنُ أَحَدُهَا) أَيِ الْفَرَسِ وَالْبُغْلِ وَالْجِمَارِ. ٥ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْمَوْتُ غَيْرُهُ) هَذَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى لَهُ مَا لَيْسَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤَافَقُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخُ لَكِنْ هَذَا
ظَاهِرٌ إِنْ قَالَ مِنْ دَوَائِي، أَمَّا لَوْ قَالَ مِنْ مَالِي، أَوْ لَمْ يَقُلْ مِنْ مَالِي وَلَا مِنْ دَوَائِي فَيَتَبَيَّنُ أَنْ يُشْتَرَى لَهُ كَمَا
فِي تَطْيِيرِهِ مِنْ مَسَائِلِ الشَّاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مِنْ مَالِي أَوْ لَمْ يَقُلْ مِنْ مَالِي وَلَا مِنْ دَوَائِي،
وَلَهُ أَحَدُهَا أَنْ يُشْتَرَى لَهُ غَيْرُهَا مِنْهَا أَيِ يَجُوزُ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَحَدُ سَم. ٥ فَوَدَّ: (أَحَدُهَا أَيِ) أَوْ اثْنَانِ مِنْهَا
وَقَوْلُهُ غَيْرُهَا مِنْهَا أَيِ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ صِفَتِهَا. ٥ فَوَدَّ: (هَذَا الْمَوْتُ غَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ الْأَحَدِ وَكَذَا ضَمِيرُ
مُخَصَّصِهِ. ٥ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهَا) أَيِ الْفَرَسِ. ٥ فَوَدَّ: (وَكَالْحِمْلِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَالْكُرِّ الْخُ وَقَوْلُهُ

٥ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْمَوْتُ غَيْرُهُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى لَهُ مَا لَيْسَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمَوْتِ
وَيُؤَافَقُهُ قَوْلُهُ الْآتِي، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخُ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ قَالَ مِنْ دَوَائِي أَمَّا لَوْ قَالَ مِنْ مَالِي أَوْ لَمْ يَقُلْ
مِنْ مَالِي وَلَا مِنْ دَوَائِي فَيَتَبَيَّنُ أَنْ يُشْتَرَى لَهُ كَمَا فِي تَطْيِيرِهِ مِنْ مَسَائِلِ الشَّاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ
قَالَ مِنْ مَالِي أَوْ لَمْ يَقُلْ مِنْ مَالِي وَلَا مِنْ دَوَائِي وَلَهُ أَحَدُهَا أَنَّهُ يُشْتَرَى لَهُ غَيْرُهَا مِنْهَا أَيِ يَجُوزُ ذَلِكَ
فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ إِنْ ذُكِرَ مُخَصَّصُهُ كَالْكُرِّ وَالْفَرِّ أَوْ الْقِتَالِ لِلْفَرَسِ الْخُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَإِنْ
قَالَ أَعْطُوهُ دَابَّةً لِيُتَاجَلَ أَوْ يَكُرَّ أَوْ يَبْرَّ عَلَيْهَا خَرَجَ مِنَ الْوَصِيَّةِ غَيْرُ الْفَرَسِ فَتَعَيَّنَ الْفَرَسُ أَوْ لِيُتَمَتَّعَ بِظَهْرِهَا
وَنَسْلُهَا خَرَجَ مِنْهَا الْبُغْلُ لَا بِرَدُّونَ اغْتِنِدَ الْحِمْلُ عَلَيْهِ فَلَا يَخْرُجُ أَوْ قَالَ أَعْطُوهُ دَابَّةً لِيُظْهَرُهَا وَدَرَّهَا تَعَيَّنَتْ
الْفَرَسُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ. وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا كَانَ مِنْ مِمَّنْ يَغْتَادُونَ شَرْبَ الْبَيَانِ الْخَيْلِ، وَالْأَقْتَعَيْنِ الْبَقَرَةَ قُلْتُ
أَوْ التَّاقَةَ وَقَالَ الْمُتَوَلَّى وَقَوَاهِ التَّوَوَّى إِذَا قَالَ أَعْطُوهُ دَابَّةً لِلْحِمْلِ عَلَيْهَا دَخَلَ فِيهَا الْجِمَالُ وَالْبَقَرُ إِنْ
اغْتَادُوا الْحِمْلَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الرَّافِعِيُّ فَضَمَّمَهُ بَاتًا إِذَا اتَّرَلْنَا الذَّابَّةَ عَلَى الْأَجْنَاسِ الثَّلَاثَةِ يَتَشَطَّطُ حِمْلُهَا عَلَى
غَيْرِهَا بِقَيْدٍ أَوْ صِفَةٍ فَلَوْ قَالَ أَعْطُوهُ دَابَّةً مِنْ دَوَائِي وَمَعَهُ دَابَّةٌ مِنْ جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ الثَّلَاثَةِ تَعَيَّنَتْ أَوْ
دَابَّتَانِ مِنْ جِنْسَيْنِ مِنْهُ تَخَيَّرَ الْوَارِثُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهَا عِنْدَ مَوْتِهِ بَطَلَتْ وَصِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْغَبْرَةَ
يَوْمَ الْمَوْتِ لَا يَوْمَ الْوَصِيَّةِ نَعَمْ إِنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ النَّعَمِ أَوْ نَحْوِهَا فَالْقِيَاسُ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ

إلا صالِحًا له أخذًا مما مَرَّ فَإِنْ اغْتَبَدَ عَلَى الْبَرَادِينِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْجِمَالِ دَخَلَتْ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ
فَيُغَطَّى أَحَدُهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثِ بَطَلَتْ وَبَحَثَ الْبَلْقِينِي وَالْأَذْرَعِي
وَسَبَقَهُمَا إِلَيْهِ صَاحِبُ الْبَيَانِ الصُّحَّةُ وَيُغَطَّى مِنْ غَيْرِهَا إِنْ كَانَ لَهُ نَعَمٌ أَوْ غَيْرُهَا لِتَعْيِينِ الْمَجَازِ
بِتَعْيِينِ الْوَاقِعِ كَمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَوْلَادُ وَلَدٍ وَكَمَا لَوْ قَالَ مِنْ شِيَاهِي وَلَيْسَ
لَهُ إِلَّا ظِلَاءٌ.

(وَيَتَأَوَّلُ الرَّقِيقُ صَغِيرًا وَأَنْثَى وَمَعِيًا وَكَافِرًا وَعُكُوسَهَا) وَخُتْنِي لِيَصْدِقِ الْاسْمِ نَعَمْ، إِنْ خَصَصَهُ

لِلْأَخِيرَيْنِ أَيْ الْبَقْلِ وَالْجِمَالِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا صَالِحًا لَهُ) أَيْ لِلْحَمَلِ أَعْرَضَ ش. هـ. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ قُبِيلَ قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ لَا سَخَلَةً. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اغْتَبَدَ) أَيْ الْحَمْلُ عَلَى الْبَرَادِينِ الْخِ أَيْ بَانَ تَكَرَّرَ ذَلِكَ وَاشْتَهَرَ بَيْنَهُمْ
بَحِثٌ لَا يُتَكَرَّرُ عَلَى فَاعِلِهِ أَعْرَضَ ش. هـ. قَوْلُهُ: (هَلَى نِزَاعٍ فِيهِ) عِبَارَةٌ ش قَوْلُهُ أَوْ الْبَقَرِ فِي جَوَازِ إِعْطَاءِ الْبَقَرِ
إِذَا اغْتَبَدَ الْحَمْلُ عَلَيْهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اسْمَ الدَّابَّةِ لَا يَسْمَلُهَا غَرْفًا وَوَصَفُ الدَّابَّةِ بِالْحَمْلِ عَلَيْهَا مُخَصَّصٌ لَا
مُعْتَمَدٌ عِبَارَةُ الرُّوضِ إِذَا قَالَ دَابَّةٌ لِلْحَمْلِ دَخَلَ فِيهَا الْجِمَالُ وَالْبَقَرُ إِنْ اغْتَادُوا الْحَمْلَ عَلَيْهَا قَالَ شَارِحُهُ،
وَأَمَّا الرَّافِعِي فَضَعَفَهُ بَأَنَّا إِذَا نَزَلْنَا الدَّابَّةَ عَلَى الْأَجْنَاسِ الثَّلَاثَةِ لَا يَتَيَقَّنُ حَمْلُهَا عَلَى غَيْرِهَا بِقَبِيلٍ أَوْ صِفَةٍ
أ. هـ. قَوْلُهُ: (فَيُغَطَّى أَحَدُهَا) أَيْ وَلَوْ كَانَ الْمُغَطَّى صَغِيرًا كَسَخَلٍ لِيَصْدِقِ اسْمَ الدَّابَّةِ عَلَيْهِ أَعْرَضَ ش.

هـ. قَوْلُهُ: (بَطَلَتْ) هَذَا وَاضِحٌ إِنْ قَالَ مِنْ دَوَاتِي وَإِلَّا كَأَوْصَيْتُ لَهُ بِدَابَّةٍ أَتَجَهَّ أَنْ يُشْتَرَى لَهُ سَمٌ وَرَشِيدِي
عِبَارَةٌ ش هَذَا وَاضِحٌ إِنْ كَانَتْ الصِّبْغَةُ نَحْوَ أَغْطُوهُ دَابَّةٌ مِنْ دَوَاتِي أَمَّا لَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ لَهُ بِدَابَّةٍ، وَأُطْلِقَ
أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي فَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي أَغْطُوهُ شَاءَ مِنْ مَالِي أَنْ يُشْتَرَى لَهُ دَابَّةٌ أ. هـ. ثُمَّ سَأَلَ عَنْ سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ
عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُؤَيِّدُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبَلْقِينِي الْخِ) اعْتَمَدَ التَّهَابُ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَوْلَادُ وَلَدٍ) الْمَعْنَى الْمَجَازِيُّ فِي صَوْرَةِ الْوَقْفِ وَاقِعٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَصَلَحَ قَرِينَةُ
لِلرَّادِيَةِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ إِذِ الْحُكْمُ فِيهِ مَنْوُطٌ بِالْمَوْجُودِ وَعَدِمُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا عِنْدَ الْوَصِيَّةِ؛ نَعَمْ لَوْ
فُرِضَ انْحِصَارُ الْمَوْجُودِ فِي الْمَجَازِيِّ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ أَيْضًا لَأْتَضَحَّ مَا ذَكَرُوهُ حَيْثُ لَكِنْ كَلَامُهُمْ عَلَى
الْمُجْمُومِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّاةِ أَيْضًا أ. هـ. سَيِّدُ عَمْرٍ.

هـ. قَوْلُهُ (وَيَتَأَوَّلُ الرَّقِيقُ) أَيْ إِذَا أَوْصَى بِهِ أَوْ بِإِعْتَاقِهِ أ. هـ. قَوْلُهُ: (وَخُتْنِي) إِلَى الْفَرْعِ فِي
الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ غَيْرَ بِالْخِ وَإِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ الْفَرْقُ وَاضِحٌ فِي التَّهَابِ إِلَّا قَوْلُهُ وَحَيْثُ يَكُونُ بَدَلُهُ إِلَى
الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ مُضَمَّنًا وَغَيْرَهُ إِلَى هَذَا كُلِّهِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِيَصْدِقِ الْاسْمِ) أَيْ لِيَصْدِقِ اسْمَ الرَّقِيقِ عَلَى

الصُّحَّةِ وَيُغَطَّى مِنْهَا لِيَصْدِقِ اسْمَ الدَّابَّةِ عَلَيْهَا حَيْثُ كَمَا لَوْ قَالَ أَغْطُوهُ شَاءَ مِنْ شِيَاهِي، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا
ظِلَاءٌ فَإِنَّهُ يُغَطَّى مِنْهَا كَمَا مَرَّ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ شَامِلٌ لِذَلِكَ بِخِلَافِ كَلَامِ أَصْلِهِ أَنْتَهَى، وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ أَوْ
لِيَتَنَمَّ بِظَهْرِهَا وَنَسْلُهَا خَرَجَ مِنْهَا الْبَقْلُ وَقَوْلُهُ أَوْ قَالَ أَغْطُوهُ دَابَّةٌ لِيُظْهِرَهَا وَقَدْهَا تَعَيَّنَتِ الْفَرَسُ وَاضِحٌ؛
لِأَنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنَ التَّغْلِيلِ مَا يَجُوزُ تَنَاوُلُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (بَطَلَتْ) كَذَا شَرَحَ م وَهَذَا وَاضِحٌ إِنْ قَالَ مِنْ دَوَاتِي
وَإِلَّا كَأَوْصَيْتُ لَهُ بِدَابَّةٍ أَتَجَهَّ أَنْ يُشْتَرَى لَهُ.

تَخَصُّصَ نَظِيرَ مَا مَرَّ، فَقِي يُقَاتِلُ مَعَهُ أَوْ يَخْدُمُهُ فِي السَّفَرِ يَتِمُّنُ الذَّكَرُ وَكَوْنُهُ فِي الْأُولَى سَلِيمًا
 مِنْ نَحْوِ عَمَى وَزَمَانَةٍ وَلَوْ غَيْرَ بِالْبَيْعِ وَفِي الثَّانِيَةِ سَلِيمًا مِمَّا يَمْنَعُ الْخِدْمَةَ غُرُفًا، وَيَحْضُنُ وَلَدَهُ
 تَتِمُّنُ الْأُنْثَى وَيُظْهِرُ فِي يَتَنَتُّعُ بِهِ تَتِمُّنُ الْأُنْثَى السَّلِيمَةَ مِنْ مُثَبِّتِ خِيَارِ التَّكَاحِ.
 (فَرَعَ) بَحَثَ بَعْضُهُمْ فِي الْوَصِيَّةِ بِطَعَامٍ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ عَلَى عُرُوفِهِمْ دُونَ عُرُوفِ الشَّرْعِ الْمَذْكُورِ فِي
 الرُّبَا وَالْوَكَالَةِ، وَيُوجِّهُ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يَشْتَهَرْ فَيُتَّخَذُ قَضْدُهُ وَيُؤَافِقُهُ إِفْتَاءُ جَمْعِ يَتَنَتُّعِينَ فَيَمْنَعُ أَوْصَى
 بِغَنَمٍ وَحَبٍّ لِمَنْ يَمْرُقُونَ عَلَيْهِ بِإِجْرَاءِ ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِمُ الْمُطَرَّدَةِ بِهِ فِي عُرُوفِ الْمُوصِي (وَقِيلَ)
 إِنْ أَوْصَى بِإِعْتَاقٍ (عَبْدٍ) أَوْ أُمَةٍ تَطْطَوُّعًا (وَجِبَ الْمُجْزِئُ كَفَّارَةً)؛ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ فِي الْإِعْتَاقِ أَوْ يُرَدُّ
 بِأَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْوَصِيَّةِ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ فَقَدْ مَرَّ وَكَفَّارَةُ ضَبَطَهُ بِخَطِّهِ بِالتَّضْبِيعِ وَهُوَ إِذَا عَلَى
 نَزْعِ الْخَافِضِ وَإِنْ كَانَ شَاذًا.....

الجميع. فُود: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) أَي فِي الشَّاءِ وَالذَّابَّةِ. فُود: (يَتَمَتُّعُ الذَّكَرُ الْخ) يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي الْفِيلِ
 بِالْأُولَى، وَأَنَّهُ لَوْ اعْتِيدَ مُقَاتِلَةُ الْإِنَاثِ أَوْ خِدْمَتُهُنَّ فِي السَّفَرِ لَا يَكُونُ مَا ذُكِرَ مُخَصَّصًا بِالذَّكَرِ أَهْ سَيِّدُ
 عَمَرُ. فُود: (وَكَوْنُهُ) عَطَفَ عَلَى الذَّكَرِ وَقَوْلُهُ فِي الْأُولَى أَي يُقَاتِلُ مَعَهُ. فُود: (وَلَوْ غَيْرَ بِالْبَيْعِ) خِلَافًا
 لِلْأَفْزَعِيِّ حَيْثُ قَالَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا أَهْ وَأَخْرَجَهُ الْمُغْنِي. فُود: (مِمَّا يَمْنَعُ الْخِدْمَةَ الْخ) كَالصَّغَرِ أَهْ
 ع ش. فُود: (وَيَحْضُنُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يُقَاتِلُ مَعَهُ، وَكَانَ الْأُولَى الْمَطْفُ بِأَوْ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.
 فُود: (تَتَمَتُّعُ الْأُنْثَى) أَي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتُ لَبَنٍ وَقَوْلُهُ مِنْ مُثَبِّتِ خِيَارِ التَّكَاحِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْ
 الْوَارِثِ الْمَعْيِيَةِ بِغَيْرِ مَا يُثَبِّتُ الْخِيَارَ كَالْمَعَى فَلْيُراجِعْ أَهْ ع ش. فُود: (فَرَعَ بَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخ) عِبَارَةٌ
 النِّهَايَةِ وَالْأَوَّجَهُ حَمَلَ الْوَصِيَّةِ بِطَعَامٍ عَلَى عُرُوفِهِمْ الْخ. فُود: (عَلَى عُرُوفِهِمْ) أَي قَلَّوْا طَرَدَ عُرُوفَهُمْ بِشَيْءٍ
 أَتَّبَعَ وَإِنْ كَانَ خَسِيسًا أَهْ ع ش. فُود: (بِأَنَّ هَذَا لَمْ يَشْتَهَرْ الْخ) وَيَفْرَضُ اشْتِهَارُهُ فَهُوَ عُرْفٌ خَاصٌّ
 وَعُرْفُ الْمُوصِي خَاصٌّ آخَرُ فَهُوَ مُقَدَّمٌ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ وَإِنْ اشْتَهَرَ عُرْفُ الشَّرْعِ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُهُ نَعَمْ
 إِنْ أَرَادَ بِالْإِشْتِهَارِ طَرَادَهُ وَعُمُومَهُ فَهُوَ عُرْفٌ عَامٌّ حَبِيبُذِ، ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ مُشْكِلٌ بِإِغْيَارِ أَنَّ الطَّعَامَ لَهُ مَعْنَى
 لُغَوِيٌّ قَالَ فِي الصَّحَاحِ الطَّعَامُ مَا يُؤْكَلُ، وَرُبَّمَا خُصَّ الطَّعَامُ بِالْبَرِّ وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ (كُنَّا نُخْرِجُ
 صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) انْتَهَى فَمَا وَجَّهَ تَقْدِيمَ الْعُرْفِ
 الْخَاصِّ حَبِيبُذِ عَلَى اللَّغَةِ مَعَ مَا مَرَّ لَهُ مِنْ أَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ مَا أَمْكَنَ تَقَامُلَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ. فُود: (وَيُؤَافِقُهُ)
 أَي ذَلِكَ الْبَحْثُ. فُود: (بِإِجْرَاءِ ذَلِكَ) أَي الْمُوصَى بِهِ مِنَ الْغَنَمِ وَالْحَبِّ وَكَذَا ضَمِيرُ بُو. فُود: (فِي
 عُرُوفِ الْمُوصِي) انْظُرْ هَلْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ عَادَتِهِمْ. فُود: (تَطْطَوُّعًا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْخِلَافُ فِي عِنَقِ
 التَّطْطَوُّعِ قَلَّوْا قَالَ عَنْ كَفَّارَةٍ تَتَمَتُّعُ الْمُجْزِئُ فِيهَا أَوْ تُلْزِمُ قَسِيَّتَانِي فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ.
 فُود: (وَكَفَّارَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي الْمُغْنِي. فُود: (عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ) أَي وَالْأَصْلُ فِي كَفَّارَةِ أَهْ
 ش. فُود: (وَإِنْ كَانَ شَاذًا) فِيهِ أَنَّهُ كَيْفَ يَسُوغُ حَبِيبُذِ لِلْمَوْلِدِ اسْتِعْمَالَهُ وَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ وَقَدْ

فُود: (أَنَّهُ يُحْتَمَلُ عَلَى عُرُوفِهِمْ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر.

أو حال أو تمييز أو مفعول لأجله مراداً به التكفير لا به إفساد المعنى.

(ولو أوصى بأحد رقيقه) مذهباً (فماثوا أو قتلوا قبل موته) ولو قتلوا مضمناً أو اعتقهم أو باعهم مثلاً (بطلت) الوصية إذ لا رقيق له عند الموت، ويُفروق بين هذا وبين ما مر في الحمل واللبن إذا تلبغا تلقاً مضمناً فإن الوصية في بديهما بأن الوصية ثم بمعتن شخصي فتناولت بذلك وهنا بمذهبهم وهو لا يدل له فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت، وحينئذ يكون بذلك مثله لتبين شمول الوصية له حينئذ بخلاف التالف قبله فإنه لم يتحقق شمولها له.....

يجاب بأن المصنف اختار القول بأنه قياسي وفي الصبان وغيره، والزاجح أنه سماعي لكنه في كلام المؤلفين كثير ملحق بالقياسي اهـ. فود: (أو حال) لعله حينئذ مؤول بالمكفر به اهـ سم. فود: (أو تمييز) أي من النسبة ومؤول بمكفراً به. فود: (أو مفعول لأجله إلخ) فيه أن المتبادر أن فاعل التكفير هو المكفر فلم يتجد الفاعل إلا أن ينشأ على قول من لا يشترط ذلك اهـ سم وقوله أن المتبادر إلخ لعله إشارة إلى أنه يمكن على بُعد اختياره من المبني للمفعول مع رعاية الحذف والإصالح اهـ سيد عمر أي والأصل كفارة به أي لأن يكون مكفراً به. فود: (مراداً به التكفير) أي لا المكفر به الذي هو الظاهر منه، وإنما أريد ذلك؛ لأن المفعول لأجله لا يكون إلا مضراً اهـ رشيد. فود: (لا به) أي لا مفعول به وقوله إفساد المعنى أي؛ لأن الأجزاء حاصل به لا واقع عليه اهـ ع ش وقال سم يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المعجز مفعلي المصحف اهـ.

فود: (سبي) (بأحد رقيقه) هو مفرد مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد فهو بمعنى أحد أرقائه فيكون من باب الكل لا الكلية اهـ ع ش. فود: (وبين ما مر إلخ) أي في شرح وتصيح بالحمل. فود: (تلقاً مضمناً) قبله النهاية بقوله بعد الموت اهـ قال ع ش الظاهر أن هذا التقييد لا بد منه؛ لأن ما تلب قبل الموت تلب قبل تعلق حق الموصى له به إلا أن يقال لما كان بدل الموصى به قائماً مقامه تعلق الحق به ثم رأيت قوله السابق ولو انفصل حمل الآتمى بجناية مضمونة نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حمل البهيمه؛ لأن الواجب فيه ما نقص من قيمة أم اهـ وهو ظاهر في اختيار التقييد وعليه فهذا التقييد يمنع الإيراد من أصله فإنه في مسألة الرقيق إذا قتلوا بعد الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمهم كاللبن والحمل إذا تلب بعد الموت اهـ. فود: (وحيث) أي حين وجود ما يصدق عليه المذهب عند الموت، يكون بذلك مثله في أن الكلام في الموجود عند الموت، وهو كالموجود قبله من أفراد المذهب لا يدل من الموجود قبل الموت ثم رأيت قوله الآتي هذا كله إلخ فلا إشكال.

فود: (أو حال) لعله حينئذ مؤول بالمكفر به. فود: (أو مفعول لأجله) فيه أن المتبادر من فاعل التكفير هو المكفر فلم يتجد الفاعل إلا أن ينشأ على قول من لم يشترط ذلك. فود: (لا به) يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المعجز مفعلي المصحف فليتأمل.

(وإن بقي واحد تعين) للوصية لصديق الاسم فليس للوارث إمسأكه ودفع قيمة مقتول أما إذا قتلوا بعد الموت قتلاً مضمناً فيصرف الوارث قيمة من شاء منهم أو مضمناً وغيره فله تعيين الغير للوصية هذا كله إن قيد بالموجودين وإلا أعطى واحداً من الموجودين عند الموت وإن تجدد بعد الوصية (أو) أوصى (بإعتاق رقاب) بأن قال أعتقوا عني بثلاثي رقاباً أو اشتروا بثلاثي رقاباً وأعتقوهم (فثلاث) من الرقاب يتعين شراؤها إن لم تكن بماله وعتقها عنه؛ لأنها أقل مستحق الجمع أي على الأصح الموافقة للمؤلف المشتبه فلا عبرة باعتقاد الموصي أن أقله اثنان كما هو ظاهر ومعنى تعيينها عدم جواز التقص عنها لا منع الزيادة عليها بل هي أفضل فقد قال الشافعي رحمه الله الاستكثار مع الاستزاحص أولى من الاستقلال مع الاستغلاء عكس الأوصية ولو صرفه لثنتين مع إمكان الثالثة ضمنها بأقل ما يجد به رقة ولو فضل عن أنفس ثلاث ما لا

فوق (س) : (وإن بقي واحد إلخ) ومثله لو خرجوا عن ملكه بما مر إلا واحداً اهـ.
 فؤد : (للوصية) إلى قول المتن فإن عجز في المعنى إلا قوله أو مضمناً إلى هذا كله وقوله فلا عبرة إلى ومعنى تعيينها.
 فؤد : (فلنيس للوارث إمسأكه) أي ولو رضي الموصى له بذلك لما قلده فيما لو قال أعطوه شاة إلخ من قوله ولنيس للوارث أن يعطيه من غيرها وإن رضيها؛ لأنه صلح على مجهول اهـ.
 ش. فؤد : (أما إذا قتلوا إلخ) عبارة المعنى وخرج بقوله قبل موته ما بعده فإن كان القتل أو الموت بعد القبول أو قبله وقبل انتقال حقه إلى قيمة أحدهم في صورة القتل بخيرة الوارث ولا شيء له في صورة الموت، ولزمه أي الوارث تجهيزه في الحالين اهـ.
 فؤد : (ولأ أعطني إلخ) عبارة المعنى فإن أوصى بأحد أرقابه فمات الذين في ملكه أو خرجوا عن ملكه وتجدد له غيرهم لم تبطل الوصية على الأصح.
 فإذا بقي واحد من الموجودين لا يتعين بل للوارث أن يعطيه من الحادث اهـ.
 فؤد : (يتعين شراؤها) والمشتري لذلك هو الوصي ثم الحاكم اهـ.
 ش. فؤد : (إن لم تكن بماله) هذا القيد لا يناسب قوله اشتروا إلخ سم إذ ظاهره وجوب شراء الرقاب وإن كانت بماله.
 فؤد : (الاستكثار مع الاستزاحص أولى إلخ) معناه أن إعتاق خمس رقاب مثلاً قليلة القيمة أفضل من إعتاق أربع مثلاً كثيرة القيمة اهـ.
 فؤد : (ضمنها إلخ) ظاهره في صحة صرفه لثنتين مع تعديه به اهـ.
 سم. فؤد : (ولو فضل إلخ) أي حيث لم يمكن أن يحصل بالثلث أربعمائة غير نفسه، وإلا فلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها كما هو الظاهر اهـ.
 سم أقول يتبين تقيده أخذاً مما يأتي في التثنية بما إذا قال بثلاثي رقاباً ولا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل لكن لا يكون الفاضل حبيزاً للورثة كما هو ظاهر.
 فؤد : (من أنفس ثلاث إلخ) يتأمل المراد بالتقاسة هل تكون بالنسبة إلى حصول كمال ديني أو ذبوتي سهل معه على العتيق

فؤد : (إن لم تكن بماله) هذا القيد لا يناسب اشتروا.
 فؤد : (ضمنها إلخ) ظاهره في صحة صرفه لثنتين مع تعديه به.
 فؤد : (ولو فضل إلخ) أي حيث لم يمكن أن يحصل بالثلث أربعمائة غير نفسه وإلا فلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها مع إمكان تحصيل أربع غير أنفس بلا فضل أو بفضل

يأتي برقية كاملة فهو للورثة نظير ما يأتي (فإن عجز ثلثه عنهم فالمذهب أنه لا يشتري شقص) مع رقتين؛ لأن ذلك لا يسمى رقاها (بل يشتري) نفيسة أو (نفيستان به) أي الثلث وقضية قوله نفيستان أنه حيث وجدهما تعين شراؤهما وإن وجد رقة أنفس منهما وله وجه؛ لأن التعلد أقرب لغرض الموصي فحيث أمكن تعين وليست الأنفسية غرضا مستقبلا حتى ترجع على المدعي، ويحتمل أنه يتخير؛ لأن في كل غرضا (فإن فضل) من الموصي به (عن أنفس) رقة أو (رقتين شيء للورثة) وتبطل الوصية فيه ولا يشتري شقص وإن كان باقية حرا على الأوجه؛ لأنه لا يسمى رقة.

(تنبيه) تصوير المتن بأعقوا عني بثلثي رقاها هو ما في الروضة وغيرها، وظاهر المتن أنه لا يحتاج إليه ولا تخالف؛ لأن الثلاث حيث وسعها الثلث واجبة فيهما، وأما الزائد ففي الأولى يجب إلى استكمال الثلث وفي الثانية لا يجب، وقوله فإن عجز ثلثه عنهم يأتي في كل منهما؛ لأنه إذا صرح بالثلث وعجز ثلثه عن ثلاث لم يشتري الشقص كما لو لم يصرح به ولو أوصى أن يشتري له عشرة أفيرة جنطة جيدة بمائتي درهم، ويتصدق بها وكان ثمنها مائة

الاستقلال وتخصيل المؤن الضرورية كحرفة وقوة وشباب أو ما هو أعم منه حتى يكتفى بمجرد ارتفاع الجنس عرفا وحسن الصورة اه سيد عمر. ة فود: (نظير ما يأتي) قال الولي العراقي ويظهر أنها أولى بأن لا يشتري الشقص من مسألة الكتاب لحصول اسم الجمع هنا، ولو أوصى بشراء شقص اشترى فإن لم يوجد إما لعدم أو قلة الباقي بطلت الوصية وردت للورثة اه مغني وقوله أو قلة الباقي فيه وقفة فليراجع. ة فود: (مع رقتين) الأولى لما يأتي مع رقة أو رقتين. ة فود: (لأن ذلك إلخ) أي مجموع رقتين وشقص، ولو قال رقة بالافراد لاستغني عن هذا التكلف. ة فود: (أنه حيث وجدهما إلخ) انظر أي محل يجب تخصيلهما منه، ويحتمل وجوب التخصيل مما دون مسافة القصر اخذا من نظائره كما لو فقد الثمر الواجب في رد المصرة في بلد البيع وجده فيما دون مسافة القصر فإنه يجب تخصيله منه اه ع ش. ة فود: (ويحتمل أنه يتخير) ضميم اه ع ش. ة فود: (أنه لا يحتاج إليه) أي إلى قوله بثلثي رشيدني وع ش وسيد عمر. ة فود: (ولا تخالف إلخ) بل ذكره في الروضة مجرد تصوير اه سيد عمر. ة فود: (لأن الثلاث إلخ) أي حيث وسع الثلث ثلاثا فالثلاث واجبة فيهما أي في الروضة والمتن أي في قولهما، وأما الزائد ففي الأولى أي في كلام الروضة يجب وفي الثانية أي في كلام المتن لا يجب، وقوله إذا صرح بالثلث أراد به ما في الروضة وقوله كما لو لم يصرح به أراد به ما في المتن اه كزدي. ة فود: (واجبة فيهما) أي في صورتَي التقييد بالثلث وعده سيد عمر وع ش.

ة فود: (وأما الزائد) أي على الثلاث وقال ع ش أي عن الثلث اه. ة فود: (ففي الأولى) أي فيما لو صرح بثلثي. ة فود: (وقوله فإن عجز ثلثه عنهم) أي إلى آخره. ة فود: (وكان ثمنها مائة) أي فوجدهما

أقل كما هو الظاهر وقضية ذلك أنه لا يجوز صرفه لثنتين مع إمكان الثالثة.

فأوجه رجح زُدَ الجائِةُ الزائدة للورثة أي أخذًا مِنّا هنا لكنَّ الفرقَ واضحٌ؛ لأنَّ المدارَ هنا على اسم الرّبة ولم تُوجد كما تقرّر وثمَّ على بَرِّ الفقراء وهو مقتضى لصرف الجائِة في شراء جنطة بهذا السُّعر والتصدّق بها كما هو وجه آخر يظهر ترجيحُه وهل المراد الأنفس باعتبار محلّ الموصي أو الوصي أو الورثة وقت الموت أو إرادة الشراء، وهل يُنتظر وجود الأنفس ولو رجا وعليه فما ضابط الرجاء؟ لم أر في ذلك شيئًا، ويظهر اعتبار محلّ الموصي عند تبشّر الشراء من مال الوصية (ولو قال قلّني للعتي اشترى بشفص) أي جاز ذلك وإن قدر على الكامل خلافًا لجمع من شراح الحاوي وغيرهم ليصدق اللفظ به لكنَّ الكامل أولى.

(فرع): قال لغيره أعتق عتيّ عتقًا بجائِة دينار فالمُتبادر منه على ما قاله بعضهم الرّبة الكاملة فتتميمٌ؛ لأنَّ التبعيض يُؤدّي إلى السراية على الأمير ما لم يُقلّ بعد موتي فلا تتميمٌ وإذا اشتراها بثمانين وهي تساوي الجائِة صَحَّ وأعتقها عنه وصُرف الزائد للعتي لا للوارث، ولو أوصى بثلثه

الوصي بجائِة، ولم يَجِد جنطة تساوي الجائتين اه نهاية. هـ فود: (فأوجه إلخ) عبارة النهاية فهل يشتريها بجائِة، ويَزُد الباقي للورثة أو هي وصية يبيع الجنطة أو يشتري بها جنطة، ويتصدّق بها ووجه أصحّها أوّلها اه قال ع ش قوله فهل يشتريها بجائِة إلخ مُعتمد اه. هـ فود: (رجح زُد الجائِة إلخ) اعتمدَه م ر اه سم. هـ فود: (لكنَّ الفرق واضح إلخ) قد يُضعف الفرق أنّه كما أنّ عدم وجود مُسمّى الرّبة مانع من الشفص فالتقييد بالعمرة أفيرة مانع من أخذ الزيادة لعدم الإذن فيها، وإن قلنا لا مفهوم للعمدة اه سم.

هـ فود: (لأنَّ المدار هنا) أي في مسألة العتي وقوله ثمَّ أي في مسألة الجنطة اه ع ش. هـ فود: (اختيار محلّ الموصي) أي لا الوصي ولا الورثة وقوله عند تبشّر الشراء إلخ أي لا عند الموت ولا عند إرادة الشراء اه نهاية قال ع ش قوله اختيار محلّ الموصي حتّى لو زاد قيمتها بمحلّ الموصى على قيمتها ببلد الشراء اغتبر ببلد الموصي اه. هـ فود: (لجمع من شراح الحاوي إلخ) واقفهم النهاية والمغني فقالا والذي صرّح به الطاووسي والبارزي أنّه إنّما يشتري ذلك عند المعجز عن التكميل، وهو كما قاله البلقيني أقرب وإن قال بعض المتأخرين إنّ الأقرب الأوّل اه. هـ فود: (فتتميم) انظر لو تعلّزت الكاملة اه سم أقول قضية ما مرّ أيضًا تعيّن الشفص حبيذ. هـ فود: (ما لم يُقلّ إلخ) طرّف لقوله فتتميم، ويختمل لقوله فالمُتبادر إلخ. هـ فود: (وهي تساوي الجائِة) قد يقال ما وجه التقييد به اه سيّد عمر وقد يقال وجهه أخذًا من نظائره عدم الصحّة لو لم تساوها لقوت غرض الانقياس. هـ فود: (وصُرف الزائد للعتي) ظاهره

هـ فود: (رجح زُد الجائِة إلخ) اعتمدَه م ر. هـ فود: (لكنَّ الفرق واضح) قد يُضعف الفرق أنّه كما أنّ عدم وجود مُسمّى الرّبة مانع من الشفص فالتقييد بالعمرة أبيرة مانع من أخذ الزيادة لعدم الإذن فيها وإن قلنا لا مفهوم للعمدة. هـ فود: (خلافًا لجمع من شراح الحاوي إلخ) واقفهم م ر. هـ فود: (فتتميم) انظر لو تعلّزت الكاملة. هـ فود: (وصُرف الزائد للعتي) ظاهره ولو شقصًا، وإن أدّى إلى السراية على الأمير فليحترز.

وقال يُصْرَفُ منه كذا فَصْرَفَ وبقي منه فَضْلَةٌ فالأوجه أنها للمساكين إما مؤنثه لا يُشْتَرَطُ في الوصية بيانُ المضْرَفِ؛ لأنَّ غالبها لهم، وليس كمَنْ أوصى بعتي رَقِيَّةَ فلم يَفِ ثلثه بأذن رَقِيَّةَ رُذُّ للورثة خلافًا لِمَنْ زعم أنه مثله، ويُفَرَّقُ بأنَّه عَيَّنَ هنا جهةً مخصوصةً وقد تعدَّرت وفي مسألتنا لم يُعَيَّنْ للفاضلِ جهةً فحُمِلَ على الغالبِ المُتَبَادِرِ ولو زاد فيها لله صِرْفَ الفاضلِ لوجوه القُرْبِ. (ولو أوصى ليحملها) بكذا (فأثت بولدين) حَيَّينَ مَعًا أو مُرْتَبًا بينهما أَقْلٌ من ستَّةِ أشهر (فلهما) الموصى به بالسوية بينهما الأنثى كالأذكر، وكذا لو أثت بأكثر؛ لأنه مُفْرَدٌ مُضَافٌ فيعُمُّ (أو) أثت (بعي وميت فكله للحي في الأصح)؛ لأنَّ الميتَ كالمعدوم (ولو قال إن كان حملك ذكراً) أو غلاماً فله كذا. (أو قال) إن كان حملك (أنثى فله كذا فولدتها) أي الذكور والأنثى (لغت) الوصية لِشْرطِهِ صِفةُ الذَّكُورَةِ أو الأُنُوثَةِ في جُفْلَةِ الحمل، ولو تَحَصَّلَ ولو وَلَدَتْ ذكْرَيْنِ فأكثر أو أنثيين فأكثر قُسِمَ بينهما أو بينهم أو بينهما بالسوية.....

ولو شَفَصَا وإن أدى إلى السراية على الأمر فليَحْرُزْ.

(فَرَعَ) لو أوصى بإعتاقِ شَفَصٍ بعشرة مثلاً فَهَلْ يَجُوزُ شِرَاءُ الكامِلِ بها فيه نَظَرٌ، ولا يَتَعَدُّ الجوازُ؛ لأنه خَيْرٌ مِمَّا ذَكَرَهُ م ر اه سم وقوله وإن أدى إلخ ظاهره ولو قال بعد موتي كما يفيدُه السياق وفيه تَوَقُّفٌ إذ الظاهرُ عَدَمُ السراية حَيْثُ يُذَكَّرُ كما يفيدُه كلامُ الشارحِ المُتَقَدِّمِ أَيْضًا. فُود: (يُصْرَفُ منه كذا) أي يُصْرَفُ بمضه لِلْعَتِي مثلاً. فُود: (حَيَّينَ هنا) أي في مسألة العتي. فُود: (ولو زاد فيها) يعني في مسألتنا.

فُود: (حَيَّينَ مَعًا) إلى قولِ المتي ويُعطيه الوارثُ في المُتَمَنِّي إلا مسألة الأكثر من اثنتين وإلى قولِ المتي ولو أوصى لِجِيرَانِهِ في النهايةِ لِأَقُولِهِ ولا يُعَارِضُهُ إلى المتي. فُود: (حَيَّينَ إلخ) ذَكَرَيْنِ أو أنثيين أو مُخْتَلِفَيْنِ اه مُعْنِي. فُود: (لأنه مُفْرَدٌ مُضَافٌ إلخ) فيه بَحْثٌ؛ لأنَّ هذه الإضافة إنما تُفِيدُ العمومَ في أفرادِ الحملِ كما هو ظاهرُ أي كُلُّ حَمَلٍ لها سواءَ هذا الحملُ وغيره، وأما شمولُ الوصيةِ بِجَمِيعِ ما في بطنها ولو مُتَعَدِّداً فَإِنَّمَا جاءَ مِن صِدْقِ الحملِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ مِن غيرِ احتياجِ إلى مَعُونَةِ الإضافةِ كما لا يَخْفَى فكان الاضْوَ بَ التَّغْلِيلِ بِذَلِكَ، وإلاَّ فَمَا اقْتَضَتْهُ الإضافةُ المذكورةُ لم يَقُولُوا به فَتَأَمَّلْ اه رَشِيدِي.

فُود (سُئِلَ): (لَغَتْ) ومثل ذلك ما لو وَلَدَتْ حُثْيً؛ لأنَّما لَمْ تَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ ذَكَراً ولا أنثى، أمَّا لو قال إن كان حملك أحدهما فأثت بختي أعطيت الأقل؛ لأنه لا يخلو عن كونه أحدهما م م مُعْنِي وقوله صِفةُ الذَّكُورَةِ أي في الصيغة الأولى وقوله أو الأُنُوثَةِ أي في الصيغة الثانية. فُود: (لِشْرطِهِ إلخ) عبارةُ النهايةِ والمُعْنِي؛ لأنَّ حَمْلَهَا كُلَّهُ لَيْسَ ذَكَراً ولا أنثى اه. فُود: (ولو وَلَدَتْ ذَكَرَيْنِ إلخ) أي في الأولى وقوله أو أنثيين إلخ أي في الثانية اه مُعْنِي.

(فَرَعَ) لو أوصى بإعتاقِ شَفَصٍ بعشرة مثلاً فَهَلْ يَجُوزُ شِرَاءُ الكامِلِ بها فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الجوازُ؛ لأنه خَيْرٌ مِمَّا ذَكَرَهُ م ر.

وفي إن كان حملها ابناً أو بنتاً فله كذا لا يستحق إلا المنفرد وفارق الذكر والأنثى بأنهما اسماً جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت، ووجه قول المصنف ردّاً على الرافعي أنه واضح أن المدار في الوصايا على المتبادر غالباً، وهو من كل ما ذكر فيه فأنصح الفرق (ولو قال إن كان بتطعيمها ذكر فله كذا فولدتهما) أي الذكر والأنثى (استحق الذكر)؛ لأن الصيغة ليست حاصرة للحمل فيه (أو ولدت ذكراً فالأصح صحتها)؛ لأنه لم يحصر الحمل في واحد، وإنما حصر الوصية فيه (ويطعمه الوارث) إن لم يكن وصي وإلا فهو كما هو ظاهر من كلامهم ولا يعارضه ما قدمته في تنبيه في شرح قوله أعطني أحدهما أي الكلاب؛ لأن ذاك فيما قد يتصور فيه ضرر على الوارث لو فوّض الأمر للوصي. وهذا لا يتصور فيه ذلك؛ لأن الموصى به معين بشخصه، وإنما التخيير في المغطى له ففوّض للوصي؛ لأن الميت أقاته فيما لا ضرر فيه على الوارث مقام نفسه، ويقاس بكل من الطرفين ما في معناه (من شاء منهما) ولا يشرك بينهما لاقتضاء التكثير هنا التوحيد بخلافه فيما مر في إن كان حملك؛ لأن قرينة جفله

• فؤد: (وفي إن كان حملها إنا) أي وفيما لو قال إن كان حملها ابناً فله كذا، أو قال إن كان حملها بنتاً فله كذا فولدت ابنتين أو بنتين فلا شيء لهما، والفرد أن الذكر والأنثى للجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت اهـ مئني. • فؤد: (وفارق الذكر والأنثى) أي فيما لو قال إن كان حملك ذكراً أو أنثى فولدت أكثر من ذكر أو أنثى حيث يقسم اهـ ع ش. • فؤد: (بخلاف الابن والبنت) أي فإن كلا منهما خاص بالواحد اهـ ع ش. • فؤد: (ووجه قول المصنف) يعني في الروضة وقوله ردّاً على الرافعي أي في قوله وليس الفرق بواضح، والقياس التسمية اهـ رشيد في عبارة المئني قال الرافعي: وليس هذا الفرق بواضح والقياس التسمية، وتبعه السبكي وقال المصنف بل الفرق واضح وهو المختار أو يمكن حمل كلام الرافعي أنه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف أنه واضح من جهة العرف. وإلا ففي وضوح الفرق كما قال شيخنا نظر اهـ وعبارة سم قوله إنه واضح إلى أن قال فأنصح الفرق؛ الإنصاف أنه لا وضوح فيه ومما وجه به مجرد دعوى اهـ. • فؤد: (أنه) أي الفرق واضح مقول قول المصنف وقوله أن المدار إلخ خبر قوله ووجه إلخ وقوله وهو من كل أي والمتبادر من كل إلخ اهـ رشيد. • فؤد: (ما ذكر) أي استحقاق المتعدد بالتسمية في الأولى وعدم استحقاقه أصلاً في الثانية. • فؤد: (والأفهم إلخ) مغمّد، وقضيته أنه يسلم للوارث عند فقد الوصي وإن كان الحاكم موجوداً، وقياس تقديم الوصي على الوارث تقديم الحاكم عليه أيضاً فليراجع اهـ ع ش أقول سيذكر الشارح في شرح ولو جمعهما إلخ وشرح وله التفضيل ما يفيد تقديم الحاكم على الوارث. • فؤد: (ولا يعارضه) أي تقديم الوصي على الوارث هنا. • فؤد: (معيّن بشخصه) ويتبعني أو بقدره ونوعه وصفته. • فؤد: (من الطرفين) أي الموصى به والموصى له. • فؤد: (لاقتضاء التكثير إلخ) عبارة النهاية والفرق بين هذه وما لو أوصى لحملها أو ما

• فؤد: (أنه واضح) إلى أن قال (فأنصح الفرق) الإنصاف أنه لا وضوح فيه وما وجه به مجرد دعوى.

صفة الذكورة مثلاً لجملة الحمل يقتضي عدم الوحدة فعجل في كل بما يُنابيه أو إن ولدت ذكراً فله مائة أو أنثى فلها خمسون فولدت خُنثى دُفِعَ له الأقل ووقِفَ الباقي، وقضية كلامهم هنا أنه لو أوصى لمُحمَّد بن بنته وله بنتان لكل ابن اسمه مُحمَّد أعطاه الوصي، ثم الوارث من شاء منهما، ونَحَثُ بعضهم أنه يُوقَفُ حتى يَضَلِّحَا؛ لأنَّ الموصى له مُعَيَّنٌ باسمه العلم لا يُحْتَمَلُ إبهامه إلا في القصد بخلافه هنا يُمكنُ رَدُّه بأنَّه لا أثر هنا لهذا التعيين التائي عن الوضع العلمي لمساواته بالنسبة إلى جهلنا بعين الموصى له منهما لذكر فيما قالوه، وأما كون هذا مُبْهَماً وضماً وذلك مُعَيَّنٌ وضماً فلا أثر له هنا، ويُمكنُ توجيهه بأنَّ عين الموصى له هنا يُمكنُ معرفتها بمعرفة قصد الميت ويدعوى أحدهما أنه المراد فينكُلُ الآخر عن الحليف على أنه لا يعلِّمه أرادَه فيحلف المدعي ويستحق وفيما قالوه لا يُمكنُ ذلك وهذا أوجه.

(ولو أوصى لجيرائه) بكسر الجيم

في بطنها وأثت بذكرين أو أنثيين حيث يُقسَّمُ أنَّ حنلها مُفَرَّدٌ مُضَافٌ لمعرفة قِيَعُمَ وما عامة بخلاف التكررة في الأولى أي في قول المُصَنِّفِ إنَّ كان يَبْطِنُها ذَكَرٌ إلخ فأنها لِلتَّوْحِيدِ اه قال الرشيدِيُّ قوله بخلاف التكررة إلخ أي أما التكررة في غيرها فأنها وَقَعَتْ خَبَرًا عن حنلها أو ما في بطنها الذي هو عام اه. فُود: (أو إن ولدت ذكراً إلخ) عَطَفَ على قول المُصَنِّفِ إنَّ كان يَبْطِنُها ذَكَرٌ إلخ عبارة المُفَنِّي: ولو قال إن ولدت غلاماً أو كان في بطنك غلامٌ أو كُنت حَامِلاً بغلام فَلَهُ كذا أو أنثى فلها كذا فَوَلَدَتْهُمَا أُعْطِيَ كُلُّ مِثْمَا ما أوصى له به، ولو ولدت ذكْرَيْنِ ولو مع أنثيين أُعْطِيَ الوارثُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا كما مرَّ، وإن ولدت خُنْثَى أُعْطِيَ الأقل كما في الرُّوضَةِ وأضليها اه. فُود: (هنا) أي في هذا المبحث.

فُود: (أعطاه الوصي ثم الوارث) تَدَكَّرَ ما مرَّ فيه عن ع ش. فُود: (ونَحَثُ بعضهم إلخ) مُبْتَدَأَ خَبَرَهُ قوله يُمكنُ إلخ. فُود: (رَدُّه) أي البحث.

فُود: (لذكر) صِلَةُ مُساوِيَةِ اه ع ش. فُود: (فيما قالوه) أي قاله أصحابنا وذَكَرَهُ المُصَنِّفُ بقوله ولو قال إنَّ كان يَبْطِنُها ذَكَرٌ فَلَهُ كذا إلخ. فُود: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيهَهُ) أي البحث عَطَفَ على قوله يُمكنُ رَدُّه إلخ.

فُود: (ويَدْعَوِي إلخ) عَطَفَ على قوله بِمَعْرِفَةِ إلخ وقوله أَحَدُهُمَا أي الإِثْنَيْنِ. فُود: (وهذا) أي الفَرْقُ أَوْجَهَ هذا ظاهرٌ في اغْتِمَادِهِ البحث وقال ع ش لا دَلَالَةَ في كَلَامِهِ على اغْتِمَادِهِ بل ظَاهِرٌ كَلَامِهِ اغْتِمَادُ الْأَوَّلِ وهو أنَّ الوصي ثم الوارث يُعْطِيهِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ولا يُشْكِلُ عليه قوله وهذا أوجه؛ لأنَّ المراد به أنَّ رَدَّ الرَّدِّ أَوْجَهَ مِنَ الرَّدِّ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يُثْبِتُ مُجَرَّدَ الْإِحْتِمَالِ اه. فُود: (بِكُسْرِ الْجِيمِ) أي وَفَتْحِهَا لَحْنٌ مُفَنِّي وَع ش.

فُود: (وقضية كلامهم إلخ) كذا شَرَحُ م ر. فُود: (ونَحَثُ بعضهم إلخ) كذا شَرَحُ م ر.

(فلأربعين داراً من كل جانب)

❏ قوله (سني): (فلأربعين داراً الخ) ولو وجد فوق الدور دور آخر فلا يتعد أن يصرّف أيضاً لأربعين من كل جانب من جوانب العلو الأربع، ولو وجد في العلو أربعون داراً بعضها فوق بعض لم يتعد استحقاق الأربعين في جهة العلو أيضاً وعلى هذا فيزيد المدد جداً اسم.

❏ قوله (سني): (فلأربعين داراً الخ) لو كان الموصي من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها، وحسبان هذه الدار من الأربعين بالنسبة لهم، ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على مساكنه في دار واحدة اسم الاحتمال الأول أقرب وعليه فهل تعتبر زائدة على الأربعين من كل جانب؛ لأنها دار الموصي، وإن كان ساكناً في بيت منها مثلاً أو من الأربعين وهو مشكّل؛ لأن أي جهة اعتبرت هي منها فهو ترجيح بلا مرجع لكن ينبغي أن يكون محل ما ذكر حيث كان مستقلاً ببيت من الدار، وإلا بأن لم يكن في الدار إلا بيت أو كان بها بيوت وكان معه في بيته مغاير فلا يعطى قطعاً فيما يظهر إذ لا يسمى جازاً عرقاً ولا لغةً أه سيّد عمر وقوله الاحتمال الأول أقرب ثم قوله أو من الأربعين جزم بكل منهما مع شى عبارته قوله والأوجه أن يكون الزرع ويثله الوكالة كالدار الخ أي إذا كان الموصي ساكناً خارجه أما إن كان فيه فيعد كل بيت من بيوته داراً فإن كان استوفى المدد المعتبر فذاك، وإلا ثم على بيوته من خارجه أه بل كل منهما مستفاد من قول الشارح الآتي. أما الملاصق لها الخ فقوله وهو مشكّل الخ يجاب عنه بتفويض الأمر للموصي ثم الوارث نظير ما مرّ آنفاً في المتن، وسباني عن المفتي ما يؤيده وقوله بأن لم يكن في الدار إلا بيت ينبغي إسقاطه؛ لأنه خارج عن موضوع المسألة كما هو ظاهر، وقوله فلا يعطى الخ أي الذي معه في بيته فقط.

❏ قوله (سني): (من كل جانب الخ) ويعتبر فيمن يدفع إليه تسميتهم جيراناً بحسب العرف فلو فتح

❏ قوله في (سني): (فلأربعين داراً من كل جانب) لو كان الموصي من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الأربعين بالنسبة لهم، ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على مساكنه في دار واحدة، ولو وجد فوق الدور دور آخر فلا يتعد أن يصرّف أيضاً لأربعين داراً من كل جانب من جوانب العلو الأربع ولو وجد في العلو أربعون داراً بعضها فوق بعض لم يتعد استحقاق الأربعين في جهة العلو أيضاً وعلى هذا فيزيد المدد جداً انتهى.

❏ قوله في (سني): (فلأربعين داراً من كل جانب) الوجه الوجه الذي لا يتجه غيره أن هذا كالحديث جزئي على الغالب من أن للدار جوانب أربعاً، وأن ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مثنى مثلاً ولاصق كل ثمن داراً اعتبر أربعون من كل ثمن، ولو لم يلاصق إلا دارين فقط بأن اتسعت مسافة الملاصق فعمت إحدى الدارين جهتين من جهاتها الأربع والأخرى الجهتين الباقيتين اعتبر أربعون من إحدى الملاصقتين وأربعون أخرى من الملاصقة الأخرى فتكون الجملة ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر لكن لاصق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بأن اتسعت مسافة الدارين وضافت مسافة ملاصقهما من الدور فهل يعتبر مع كل واحدة من الدارين تسعة وثلاثون على الإمتداد من كل ملاصقة

من جَوَانِبِ دَارِهِ الأَرْبَعَةِ حَيْثُ لَا مُلَاصِقَ لَهَا فِيمَا عَدَا أَرْكَانَهَا كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَنَّ مُلَاصِقَ
أَرْكَانِ كُلِّ دَارٍ يَتَمُّ جَوَانِبُهَا فَلِذَا عَبَّرُوا بِمَا ذُكِرَ تُصَرَّفُ الوَصِيَّةُ فِيهِ مِائَةً وَسِتُّونَ دَارًا

الْبُعْدُ بَيْنَ بَعْضِ جَوَانِبِ دَارِهِ وَالدَّوْرِ الَّتِي فِي جِهَتِهِ أَوْ حَالَ بَيْنَ الدَّارِ وَالدَّوْرِ الْمُقَابِلَةِ لَهَا نَهْزٌ عَظِيمٌ
فَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يُصَرَّفَ لَهُمْ لِعَدَمِ تَسْمِيَّتِهِمْ جِيرَانًا، وَلَوْ فَقِدَتْ الْجِيرَانُ مِنْ بَعْضِ الْجَوَانِبِ كَانَ وَلِيَّ بَعْضِ
الْجَوَانِبِ بَرِيَّةً خَالِيَةً مِنَ الشُّكَّانِ أَوْ نَقَصَ بَعْضُ الْجَوَانِبِ عَنْ أَرْبَعِينَ صُرِفَ الموصى بِهِ لِمَنْ فِي بَقِيَّةِ
الْجَوَانِبِ، وَإِنْ قُلَّ وَكَانَ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ أَوْصَى لَهُمْ ابْتِدَاءً أَهْ عَشْرَ وَسِتِّينَ عَنِ الْمُغْنَى مَا يُخَالِفُهُ .

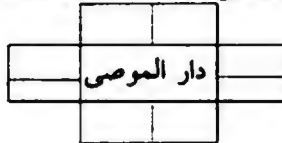
• فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا مُلَاصِقَ لِلْخ) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ فَلَا رَيْعِينَ دَارًا لِخ. • فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ الْغَالِبُ) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ لَا
مُلَاصِقَ لَهَا لِخ وَالْكَافُ بِمَعْنَى عَلَى وَقَوْلُهُ أَنَّ مُلَاصِقَ الْخ بَيَانٌ لِمَدْخُولِهَا. • فَوَدَّ: (فَلِذَا) أَيِ؛ لِأَنَّ مَا
ذُكِرَ هُوَ الْغَالِبُ وَقَوْلُهُ بِمَا ذُكِرَ أَيِ فِي الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (تُصَرَّفُ الوَصِيَّةُ) بَيَانٌ لِمُتَمَلِّقِي لَامٍ لَارْئِعِينَ لِخ .

• فَوَدَّ: (فَهِيَ مِائَةٌ وَسِتُّونَ دَارًا) غَالِيًا وَإِلَّا فَقَدْ تَكُونُ دَارُ الموصى كَبِيرَةً فِي التَّرْبِيعِ قِيَاسِيَّتُهَا مِنْ كُلِّ
جَانِبٍ أَكْثَرَ مِنْ دَارٍ لِصِغَرِ الْمُسَامِيتِ لَهَا أَوْ يُسَامِئُهَا دَارَانِ، وَقَدْ يَكُونُ لِدارِهِ جِيرَانٌ فَوْقَهَا وَجِيرَانٌ تَحْتَهَا
أَهْ نِهَاجَةً أَيْ فَيُغْتَبَرُ ذَلِكَ أَيِ مِنْ فَوْقَهَا وَمِنْ تَحْتِهَا وَلَوْ بَلَغَ أَلْفًا أَهْ عَشْرَ وَسِتِّينَ سَمِ الْوَجْهِ الْوَجْهِ الَّذِي لَا
يَنْجُو مِنْهُ أَنْ هَذَا أَيِ قَوْلُهُمْ لَارْئِعِينَ دَارًا لِخ كَالْحَدِيثِ عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ لِلدَّارِ جَوَانِبَ أَرْبَعًا، وَأَنَّ
مُلَاصِقَ كُلِّ جَانِبٍ دَارٌ وَاحِدَةٌ فَلَوْ كَانَتِ الدَّارُ مُتَمَّةً مَثَلًا وَلَا صَقَ كُلُّ ثَمْنٍ دَارٍ اغْتَبَرُ أَرْبَعُونَ مِنْ كُلِّ ثَمْنٍ
وَلَوْ لَمْ يُلَاصِقْ إِلَّا دَارَانِ فَقَطْ بَانَ اتَّسَعَتْ مَسَافَةُ الْمُلاصِقِ فَعَمَّتْ إِحْدَى الدَّارَيْنِ جِهَتَيْنِ مِنْ جِهَاتِهَا
الأَرْبَعِ وَالْأُخْرَى الْجِهَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ اغْتَبَرُ أَرْبَعُونَ مِنْ إِحْدَى الْمُلاصِقَتَيْنِ، وَأَرْبَعُونَ مِنَ الْمُلاصِقَةِ
الأُخْرَى فَيَكُونُ الْجُمْلَةُ ثَمَانِينَ فَقَطْ فَلَوْ لَاصَقَهَا دَارَانِ فَقَطْ كَمَا ذُكِرَ لَكِنْ لَاصَقَ كُلُّ دَارٍ مِنْ هَاتَيْنِ
الدَّارَيْنِ دَوْرٌ كَثِيرَةٌ بَانَ اتَّسَعَتْ مَسَافَةُ الدَّارَيْنِ وَضَاقَتْ مَسَافَةُ مُلاصِقِهِمَا مِنَ الدَّوْرِ فَهَلْ يُغْتَبَرُ مَعَ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنَ الدَّارَيْنِ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ عَلَى الْإِمْتِدَادِ مِنْ كُلِّ مُلاصِقَةٍ لَهَا حَتَّى لَوْ لَاصَقَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا دَارَانِ
اغْتَبَرُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ حَتَّى يَكُونَ مَجْمُوعُ الْجِيرَانِ مِائَةً وَثَمَانِيَةً وَخَمْسِينَ . وَكَانَ كُلُّ
وَاحِدَةٍ مِنَ الْمُتَسَبِّعَتَيْنِ الْمُلاصِقَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ دَارَيْنِ أَوْ لَا يُغْتَبَرُ إِلَّا تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ فَقَطْ مِمَّا يَبْدُو كُلِّ مِنْ
الْمُتَسَبِّعَتَيْنِ عَلَى الْإِمْتِدَادِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُتَّجِهَ الْأَوَّلُ وَعَلَى الثَّانِي فَالْخَيْرَةُ لِلْوَارِثِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ
أَهْ. وَقَوْلُهُ وَثَمَانِيَةً صَوَابُهُ وَسِتَّةٌ وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى وَاعْتَرَضَ هَذَا الْعَدَدُ أَنَّ دَارَ الموصى قَدْ تَكُونُ كَبِيرَةً فِي

لَهَا حَتَّى لَوْ لَاصَقَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا دَارَانِ اغْتَبَرُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ، وَحَتَّى يَكُونُ
مَجْمُوعُ الْجِيرَانِ حِينَئِذٍ مِائَةً وَثَمَانِيَةً وَخَمْسِينَ . وَكَانَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمُتَسَبِّعَتَيْنِ الْمُلاصِقَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ
دَارَيْنِ أَوْ لَا يُغْتَبَرُ إِلَّا تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ فَقَطْ مِمَّا يَبْدُو كُلِّ مِنَ الْمُتَسَبِّعَتَيْنِ عَلَى الْإِمْتِدَادِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِهَ الْأَوَّلُ
وَعَلَى الثَّانِي فَالْخَيْرَةُ لِلْوَارِثِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْجَلَالَ السَّيُوطِيَّ قَالَ فِي فَتَاوَاهِ كَلَامُ
الْأَصْحَابِ فِي الْجَوَانِبِ الأَرْبَعَةِ أَخَذًا مِنَ الْحَدِيثِ الْوَاردِ فِي ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ فَلَوْ كَانَتِ الدَّارُ
عَلَى غَيْرِ التَّرْبِيعِ يُغْتَبَرُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِهَا، وَتَزِيدُ الْعِدَّةُ عَلَى مِائَةٍ وَسِتِّينَ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَهْ
وَلَوْ كَانَ بِجَانِبِ دَارِهِ خَانٌ ذُو مَخَازِنٍ مَسْكُونَةٍ فَهَلْ هُوَ كَالدَّارِ الْوَاحِدَةِ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (مِنْ جَوَانِبِ
دارِهِ) لَوْ كَانَتْ دَارُهُ عِنْدَ الوَصِيَّةِ غَيْرَهَا عِنْدَ المَوْتِ بَانَ بَاعٌ مَثَلًا الْأَوَّلَى وَاشْتَرَى غَيْرَهَا وَسَكَنَهَا فَالْقِيَاسُ

لخبر فيه مُسْتَدًّا من طَرُقٍ يُفِيدُ مجْثوعُها حَسَنَهُ ومُزَسَّلًا من طَرِيقٍ صَحِيحٍ ونُظَرَ في التَّحْدِيدِ بِمِائَةٍ وَسِتِّينَ بما أَجَبَتْ عَنْهُ فِي شَرْحِ الإِرْشَادِ، وَيَجِبُ اسْتِيعَابُ الْمِائَةِ وَالسَّتِّينَ إِنْ وَقَى بِهِمْ بِأَنْ يَحْصُلَ لِكُلِّ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ وَلَا قُدَّمَ الْأَقْرَبُ أَمَّا الْمُلَاصِقُ لَهَا فِيمَا عَدَا الْأَرْكَانَ الشَّامِلَ لِمَا فَوْقَهَا وَتَحْتَهَا.....

التَّرْبِيعَ قِيَاسِيَّتُهَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ قَبْرِيذَ الْعَدَدُ، وَهَذَا مِثَالُهُ :



وَقَدْ تُسَامِيَتْ دَارُ الْمَوْصِي دَارَانِ يَخْرُجُ مِنْهُمَا شَيْءٌ عَنْهَا قَبْرِيذَ الْعَدَدِ أَيْضًا، وَهَذَا مِثَالُهُ :



وَرُبَّمَا يُقَالُ التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ جَزْئِي عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ كُلَّ جَانِبٍ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ وُجِدَتْ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ أَيْ مَا فِي الْمَشْنِ اخْتَارَ الْوَارِثُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ الْقَدْرَ الْمُعْتَبَرُ وَإِنْ وُجِدَ فِي أَحَدٍ بَعْضُ الْجَانِبَيْنِ زِيَادَةٌ وَفِي آخَرَ نَقْصٌ يَتَّبِعِي أَنْ يَكْمَلَ النَّاقِصُ مِنَ الزَّائِدِ وَيُقَسَّمْ عَلَيْهَا .

(فَائِدَةٌ) رَوَى الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي تَرْجُمَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «الْبُرِّ وَالصَّلَةِ وَحَسَنُ الْجَوَارِ حِمَارَةٌ لِلذِّبَارِ وَزِيَادَةٌ فِي الْأَعْمَارِ» اهـ . قَوْلُهُ : (لِخَبَرٍ فِيهِ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ لِخَبَرٍ «خَقِ الْجَوَارِ أَرْبَعُونَ دَارًا هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ قَدَمًا وَخَلْفًا وَبَيْنًا وَشِمَالًا» اهـ .

قَوْلُهُ : (فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) عِبَارَتُهُ وَاسْتَشْكَلَ ابْنُ الْقَتِيبِ التَّحْدِيدَ بِمِائَةٍ وَسِتِّينَ بِأَنَّ دَارَ الْمَوْصِي قَدْ تَكُونُ كَبِيرَةً فِي التَّرْبِيعِ قِيَاسِيَّتُهَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ أَكْثَرُ مِنْ دَارٍ لِصِغَرِ الْمُسَامِيَةِ لَهَا أَوْ يُسَامِيَّتُهَا دَارَانِ يَخْرُجُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا شَيْءٌ عَنْهَا قَبْرِيذَ الْعَدَدِ، وَقَدْ يُجَابُ بِحَمْلِ كَلَامِهِمْ عَلَى الْغَالِبِ فَقِيمًا ذَكَرُوهُ فِي بَعْضِ بُيُوتِ مِصْرَ الَّذِي يَكُونُ قَوْفَهُ بُيُوتٌ وَتَحْتَهُ بُيُوتُ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُصْرَفُ لِجَمِيعِ الْمُلَاصِقِينَ لِلدَّارِ وَمَا فَوْقَهَا وَمَا تَحْتَهَا، وَإِنْ زَادَ عَلَى مِائَةٍ وَسِتِّينَ اهـ . قَوْلُهُ : (وَيَجِبُ اسْتِيعَابُ الْمِائَةِ وَالسَّتِّينَ) افْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهْيُ وَالْمُغْنَى وَاسْتَفْطَا قَوْلَهُ إِنْ وَقَى بِهِمْ الْخ وَقَالَ سَمِ قَوْلُهُ إِنْ وَقَى بِهِمْ الْخ الْقِيَاسُ الصَّرْفُ لِلْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَفِ قَيْسَلُمُ الْقَدْرُ لِلْجَمِيعِ يَتَّبِعُونَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُمَكِّنِ اهـ . وَعِبَارَةٌ عَشْرٌ وَلَوْ قُلَّ الْمَوْصَى بِهِ جِدًّا بِحَيْثُ لَا يَتَأْتِي قِسْمَتُهُ عَلَى الْعَدَدِ الْمَوْجُودِ دَفَعَ إِلَيْهِمْ شَرِكَةٌ كَمَا لَوْ مَاتَ إِنْسَانٌ عَنْ تَرِكَةِ قَلِيلَةٍ وَوَرِثَتُهُ كَثِيرَةٌ اهـ .

قَوْلُهُ : (لَهَا) أَيْ لِدارِ الْمَوْصِي . قَوْلُهُ : (لِمَا فَوْقَهَا الْخ) أَيْ وَلِبُيُوتِ غَيْرِ الْبَيْتِ الَّذِي سَكَنَتْهُ فِيهِ الْمَوْصِي

اغْتِيَارَ حَالِ الْمَوْتِ، وَهَذَا غَيْرُ مَا يَأْتِي فِي غَيْرِ الشَّرْحِ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْخ . قَوْلُهُ : (إِنْ وَقَى بِهِمْ) الْقِيَاسُ الصَّرْفُ لِلْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَفِ قَيْسَلُمُ الْقَدْرُ لِلْجَمِيعِ يَتَّبِعُونَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُمَكِّنِ .

فَيَقْدُمُ عَلَى الْمَلَاصِي كَمَلَاصِي أَرَكَانِهَا، ثُمَّ مَا كَانَ أَقْرَبَ لِلْمَلَاصِي فِيمَا يَظْهَرُ فِي كُلِّ ذَلِكَ؛
لأنَّهُ أَحَقُّ بِاسْمِ الْجَوَارِ مِنْ غَيْرِهِ وَأَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْمُوصِي وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اتَّسَعَتْ جَوَائِزُهَا بِحَيْثُ
زَادَ مُلَاصِقُهَا عَلَى مِائَةِ وَسْتَيْنَ دَارًا صُرِفَ لِلْكُلِّ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا إِنْ وَفَى بِهِمْ لِصِدْقِ اسْمِ
الْجَوَارِ عَلَى الْكُلِّ صِدْقًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ، وَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى عِدَدِ الدُّورِ، ثُمَّ مَا خَصَّ
كُلَّ دَارٍ عَلَى عِدَدِ سُكَّانِهَا أَيْ بِحَقِّ عِنْدَ الْمَوْتِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا وَإِنْ كَانُوا كُلُّهُمْ فِي مُؤْنَةٍ
وَاحِدَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سِوَاةً فِي ذَلِكَ الْمُسْلِمِ وَالْغَنِيِّ وَالْخَرُّ وَالْمُكَلَّفُ وَضِدُّهُمْ كَمَا شَمِلَهُ
إِطْلَاقُهُمْ نَعَمْ، يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْ وَرَثَتِهِ وَإِنْ أُجِيزَتْ وَصِيَّتُهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَا
يُوصَى لَهُ عَادَةً وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مَا يَأْتِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، ثُمَّ رَأَيْتَ نَصَّ الشَّافِعِيِّ
الَّذِي قَدَّمْتُهُ فِي مَبْحَثِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَا خَصَّ الْقَيْنَ لِسَيِّدِهِ
وَالْمُبْتَغَضَ بَيْنَهُمَا بِنِسْبَةِ الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ حَيْثُ لَا مَهَابَةَ وَلَا فِلَمْنَ وَقَعَ الْمَوْتُ فِي نَوْبَتِهِ وَلَوْ
تَعَدَّدَتْ دَارُ الْمُوصِي صُرِفَ لِجِيرَانٍ أَكْثَرِهَا سُكْنَى.....

فِيمَا لَوْ كَانَ الْمُوصِي مِنْ سُكَّانِ دَارٍ تَعَدَّدَ سُكَّانُهَا كَمَا مَرَّ. ٥. قَوْلُهُ: (فَيَقْدُمُ الْخ) أَيِ الْمَلَاصِي لَهَا الْخ.
٥. قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اتَّسَعَتْ الْخ) وَالْأَوْجَهُ أَنْ يَكُونَ الزَّنْعُ كَالدَّارِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى بُيُوتٍ حَتَّى يَسْتَوْجِبَ
دَوْرَهُ وَلَوْ زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِينَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَالْأَوْجَهُ الْخ حَاصِلُهُ كَمَا نَقَلَهُ الشَّهَابُ
سَمَّ عَنْ الشَّارِحِ أَنَّ الزَّنْعَ يُعَدُّ دَارًا وَاحِدَةً مِنَ الْأَرْبَعِينَ وَيُصْرَفُ لَهُ حِصَّةُ دَارٍ وَاحِدَةٍ تُقَسَّمُ عَلَى بُيُوتِهِ وَإِنْ
كَانَ فِي نَفْسِهِ دَوْرًا مُتَعَدِّدَةً أَوْ عِبَارَةً الْبُحَيْرِ مِمَّا عَنِ الْعَنَانِيِّ وَفِي بَعْضِ بُيُوتٍ مِصْرَ الَّذِي قَوْلُهُ بُيُوتٌ وَتَحْتَهُ
بُيُوتٌ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُصْرَفُ لِجَمِيعِ الْمَلَاصِي لِلدَّارِ وَمَا قَوْلُهَا وَمَا تَحْتَهَا وَإِنْ زَادَ عَلَى مِائَةٍ وَسِتِّينَ فَإِنْ
فَضَلَ مِنَ الْعَدَدِ فَيَكْمُلُهُ مِنَ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعِ أ. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ وَفَى بِهِمْ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيُقَسَّمُ الْمَالُ)
إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى ظَاهِرٍ وَقَوْلُهُ مَحَلُّ نَظَرٍ إِلَى وَمَرَّ. ٥. قَوْلُهُ: (هَلَى عِنْدَ الدُّورِ) أَيِ لَا
عَلَى هَذِهِ السُّكَّانِ أَوْ مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (هَلَى هَذِهِ سُكَّانُهَا) فَالْبُحَيْرَةُ بِالسَّائِكِينَ لَا بِالْمَالِكِ أَوْ مُعْنَى عِبَارَةً عَنْ
قَوْلِهِ عَلَى عَدَدِ سُكَّانِهَا أَيْ دُكُورًا وَإِنَاثًا كِبَارًا وَصِغَارًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانُوا كُلُّهُمْ الْخ قُلُوْا لَمْ يَكُنْ بِهَا
سَائِكِينَ فَهَلْ يَذْفَعُ مَا يَخْصُصُهَا لِإِمَالِكِهَا السَّائِكِينَ بِغَيْرِهَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَقِيلَ عَنْ حَوَاشِي
شَرْحِ الرُّوضِ ذَلِكَ فِي الدُّرُسِ عَنِ الْكُوْمِيكَلُونِيِّ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ السَّائِكِينَ بِهَا مُسَافِرًا هَلْ يُحْفَظُ لَهُ مَا
يَخْصُصُهَا إِلَى عَوْدِهِ مِنَ السَّفَرِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أ. ٥. قَوْلُهُ: (لَا يَوْصَى لَهُ) أَيِ لِلْوَارِثِ.

٥. قَوْلُهُ: (وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مَا يَأْتِي الْخ) أَيِ لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْ وَرَثَتِهِ فِي كُلِّ مَا يَأْتِي الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ
تَعَدَّدَتْ دَارُ الْمُوصِي الْخ) وَلَوْ كَانَتْ دَارُهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ غَيْرَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ بِأَنْ بَاعَ مَثَلًا الْأَوَّلَى وَاشْتَرَى

٥. قَوْلُهُ: (وَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى عَدَدِ الدُّورِ، ثُمَّ الْخ) وَالْأَوْجَهُ أَنْ يَكُونَ الزَّنْعُ كَالدَّارِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى بُيُوتٍ
حَتَّى يَسْتَوْجِبَ دَوْرَهُ وَلَوْ زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَالْأَمَّا اشْتَمَلُ عَلَيْهِ دَوْرًا مُتَعَدِّدَةً فَلَا تُعَدُّ دَارًا وَاحِدَةً شَرْحُ
مَرْحُومِ حَاصِلُهُ كَمَا قَالَ إِنْ الزَّنْعَ يُعَدُّ دَارًا وَاحِدَةً مِنَ الْأَرْبَعِينَ وَيُصْرَفُ لَهُ حِصَّةُ دَارٍ وَاحِدَةٍ تُقَسَّمُ عَلَى

فإن استويا فالى جيرانهما أي مائة وستين من كل أو ثمانين من كل محل نظري، والأول أقرب ومز فيمن أخذ مسكنه حاضِر الحرم تفصيل لا يَتَّخِذُ مَجِيءَ بَعْضِهِ هنا إذ حاضِر الشيء وجازهُ مُتَقَارِبَانِ فكما حكم العُزُوفُ، ثم يُحْكَمُ هنا وبحث الأذرعِي اعتبارَ التي هو بها حالَتِي الوصِيَّةِ والموت والزَّر كَشِي اعتبارَ التي مات بها، وكلاهما فيه نَظَرٌ كَبَحَثِ الزَّر كَشِي أَنَّ جَارَ المسجدِ مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ لِيخْبِرَ فِيهِ لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَتَمَّ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى الْعُزُوفِ كَمَا تَقَرَّرَ وَذَلِكَ عَلَى تَخْصِيلِ الْفَضِيلَةِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ فَلَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا.

(وَالْعُلَمَاءُ) فِي الْوَصِيَّةِ لَهُمْ هُمُ الْمَوْصُوفُونَ يَوْمَ الْمَوْتِ لَا الْوَصِيَّةُ كَمَا هُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ بِأَنَّهُمْ (أَصْحَابُ عُلُومِ الشَّرْعِ مِنْ تَفْسِيرِ) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ مَعْنَى كُلِّ آيَةٍ وَمَا أُرِيدَ بِهَا نَقْلًا فِي التَّوْقِيفِي وَاسْتِنَابًا فِي غَيْرِهِ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْفَارِقِي لَا يُضَرَّفُ لِمَنْ عِلْمُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ دُونَ أَحْكَامِهِ؛ لِأَنَّهُ

غَيْرَهَا وَسَكَنَهَا، فَالْقِيَاسُ اغْتِيَاؤُ حَالِ الْمَوْتِ وَهَذِهِ غَيْرُ مَا قَالَه الشَّارِحُ اه سم. فُود: (فَإِنْ اسْتَوَيَا الْخ) أَي قَلَوْ جُهْلُ الْإِسْتِوَاءِ أَوْ عِلْمُ التَّفَاوُثِ وَشُكٌّ وَلَمْ يُزَجَّ الْبَيَانُ قِيَّتِي أَنَّهُ كَمَا لَوْ عِلْمُ الْإِسْتِوَاءِ، أَمَّا لَوْ عِلْمُ التَّفَاوُثِ وَرُجِي الْبَيَانُ قِيَّتِي التَّوْقُفُ فِيمَا يُضَرَّفُ لَهُ إِلَى ظُهُورِ الْحَالِ اه ع ش. فُود: (وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ) بَلْ مُتَعَيَّنٌ وَالثَّانِي لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُهُ اه سَيِّدُ عَمْرُ. فُود: (وَمَرَّ) أَي فِي بَابِ الْحَجِّ. فُود: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي) مُقَابِلُ مَا جَزَمَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ اسْتَوَيَا الْخ رَشِيدِيَّيْ ع ش. فُود: (اِغْتِيَاؤُ الَّذِي هُوَ بِهَا الْخ) ضَعِيفٌ اه ع ش. فُود: (كَبَحَثِ الزَّر كَشِي الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ وَالْوَجْهَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ جِيرَانَ الْمَسْجِدِ كَجِيرَانِ الدَّارِ فِيمَا لَوْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ، وَلَوْ رَدَّ بَعْضُ الْجِيرَانِ رَدًّا عَلَى بَقِيَّتِهِمْ فِي أَوْجِهِ احْتِمَالَيْنِ اه قَالَ ع ش أَي فَإِذَا أَوْصَى لِجِيرَانِ الْمَسْجِدِ يُضَرَّفُ لِأَرْبَعِينَ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ اه.

فُود: (فِي الْوَصِيَّةِ لَهُمْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَيَدْخُلُ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَوْصَى إِلَى وَيَكْفِي وَقَوْلُهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى وَالصَّوْفِيَّةُ. فُود: (هُمُ الْمَوْصُوفُونَ الْخ) خَبَرُ الْعُلَمَاءِ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُمْ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَوْصُوفُونَ الْخ. فُود: (وَهُوَ مَعْرِفَةُ مَعْنَى كُلِّ آيَةِ الْخ) ظَاهِرُهُ اغْتِيَاؤُ مَعْرِفَةِ الْجَمِيعِ بِالْفِعْلِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ اه سَمِ أَقُولُ التَّوْقُفُ وَاضِحٌ فِي الْإِسْتِنَابِي فَقَطْ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ التَّوْقِيفِي لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ فِي كُلِّ آيَةٍ، وَأَمَّا الْإِسْتِنَابِي فَيَكْفِي فِيهِ تَخْصِيلُ مَلَكَةٍ يَتَكَدَّرُ بِهَا عَلَيْهِ اه سَيِّدُ عَمْرُ.

فُود: (وَمَا أُرِيدَ بِهَا الْخ) أَي مِنَ الْأَحْكَامِ اه ع ش. فُود: (وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْفَارِقِي الْخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالتَّسْخِيرِ فِي كَلَامِ الْفَارِقِي التَّوْقِيفِي وَبِالْأَحْكَامِ الْإِسْتِنَابِيَّيْ أَيِ الْمَأْخُودِ مِنْ مُمَارَسَةِ قَوَائِدِ الْعُلُومِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهَا التَّسْخِيرُ بِقَرِينَةٍ، قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ كِتَابِلِ الْحَدِيثِ اه سَيِّدُ عَمْرُ. فُود: (وَهُوَ جَلَمُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَعْرِفَةُ مَعَانِيهِ وَرِجَالِهِ وَطُرُقِهِ وَصَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ وَعَلِيلِهِ وَمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ.

بُيُوتِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ دَوْرًا مُتَعَدِّدَةً انْتَهَى. فُود: (وَهُوَ مَعْرِفَةُ مَعْنَى كُلِّ آيَةٍ) ظَاهِرُهُ اغْتِيَاؤُ مَعْرِفَةِ الْجَمِيعِ بِالْفِعْلِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ.

كنافيل الحديث (وحديث) وهو علم يُعرف به حال الراوي قوةً وضدّها والمزوي صحةً وضدّها وعُلل ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ والسماع (وفقه) بأن يعرف من كل باب طرفاً صالحاً يَهْتَدِي به إلى معرفة باقيه مُدْرَكًا واستنباطاً، وإن لم يكن مجتهداً خلافاً لما يؤمّمه بعض العبارات عملاً بالعرف المُطَرِّد المَحْمُول عليه غالب الوصايا فإنه حيث أُطلق العالم لا يتبادر منه إلا أحد هؤلاء، ومن ثم لو أوصى للفقير لم يُشترط فيه ما ذُكر بل من حصل شيئاً من الفقه وإن قلّ نظيره ما في الوقف أي بأن يُحصل طرفاً من كل باب بحيث يتأهل لفهم باقيه أخذاً من كلام الإحياء ويكفي ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو عيّن علماء بَلَدٍ أو قُراء مثلاً ولا عالم أو لا فَمَيّر فيهم يوم الموت بطلت الوصية. ولو اجتمعت الثلاثة في واحد أخذ بأحدها فقط نظيره ما يأتي في قسم الصدقات ولو أوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء ليعلم الفقه بأكثر العلوم والمُتَّفَقَة من اشتغل بتحصيل الفقه، وحصل شيئاً منه له وقع (لا مفرئ) وإن أحسن طرق القرآن وأداعها وضبط معانيها وأحكامها (وأديت) وهو من يعرف العلوم العربية نحواً وبياناً وصرفاً ولغةً وشِعْراً ومُتَمَلِّقاتها (ومُعَبِّق) للثرائي التُومِيَّة والأفصح عابِر من عبّر بالتخفيف وفي الحديث الرؤيا لأول عابِر (وطبيب) وهو من يعرف عوارض بَدَن

فُود: (يُعرف به حال الراوي إلخ) هل العبرة بمعرفة حال كل راوٍ أو لا وعلى الأول فهل يُشترط المعرفة بالفعل أو بالقوة لم أر في ذلك شيئاً لكن الأقرب من الأولين الأول ومن الثانيين الثاني وكذا يقال في المزوي اه سيّد عمر. فُود: (مُدْرَكًا واستنباطاً) ويُرجع في حده في كل زمنٍ إلى عرف أهل محلّه ففي زماننا العارف لما اشتهر الإفتاء به من مذهبه يُعدّ قبيهاً وإن لم يستخضر من كل باب ما يَهْتَدِي به إلى باقيه اه ع ش ولو قيل بنظيره في المُفسّر والمُحدِّث لم يمتد. فُود: (عملاً بالعرف إلخ) تعليل للمتن. فُود: (بطلت الوصية) قد يُتجه أن محلّه ما لم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة، وإلا حُمل عليهم كما لو أوصى بشاة ولا شاة له وعنده طباة تُحْمَل الوصية عليها فليَتَأَمَّل سم على حج وأما لو لم يمتن في وصيته أهل محلّ صرف إليهم في أي محلّ اتفق وجودهم فيه، وإن بعد وله الصرف إلى غير بلد الموصي وإن كان فيه علماء أو قُراء اه ع ش. فُود: (ولو اجتمعت) إلى قوله والمُتَّفَقَة في المُفني. فُود: (والمُتَّفَقَة) أي في كلام الموصي.

فُود (سبي): (لا مفرئ) بالرفع عطفت على أصحاب علوم إلخ. فُود: (وأداعها) عطفت على طرق إلخ وقوله وضبط عطفت على أحسن وقوله وأحكامها عطفت على معانيها. فُود: (والأفصح إلخ) كما قال تعالى ﴿لِرُؤْيَا تَعْبُورَاتٍ﴾ [يوسف: ١٧] ومنهم من أنكر التشديد انتهى مُفني. فُود: (وفي الحديث الرؤيا إلخ) يعني أن من رأى رؤيا وقصّها على جماعة طابقت ما قاله أولهم وظاهره وإن لم يكن من أهل

فُود: (بطلت) قد يُتجه أن محلّه ما لم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة وإلا حُمل عليهم كما لو أوصى بشاة ولا شاة له وعنده طباة تُحْمَل الوصية عليها فليَتَأَمَّل.

الإنسان صحةً وضدّها وما يحصل أو يُزيل كلّ منهما (وكذا مُكَلِّمٌ عندَ الأكثرين) وإن كان علمه بالتظنّ لمُتعلِّقه أَفْضَلَ العلوم وأصولي ماهرٌ وإن كان الفقه مَبْنِيًّا على عليه؛ لأنّه ليس بفقيهٍ ومُنطِقِيٍّ وإن تَوَقَّفت كمالُ الثُُلُوم على عليه وصوفيٍّ وإن كان التَّصَوُّفُ المَبْنِيُّ عليه تَطْهِيرُ الباطنِ والظاهرِ من كلّ خُلُقِيٍّ دَنِيٍّ وتَخْلِيَتُهُمَا بِكُلِّ كَمَالٍ دِينِيٍّ هو أَفْضَلُ الثُُلُومِ لِما مرَّ من العُروفِ ولو أَوْصَى للقَوَّاءِ لم يُغَطِّ إلا مَنْ يَحْفَظُ كُلَّ الْقُرْآنِ عن ظَهْرِ قَلْبٍ أو لِأَجْهَلِ النَّاسِ صُرِفَ لِإِمْبَادِ الوَثَنِ فَإِنْ قَالَ من المسلمين فَمَنْ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ واستَشْكَلْتُ صِحَّةَ الوَصِيَّةِ بِأَنّهَا مَعْصِيَةٌ وهي في الجِهَةِ مُبْطَلَةٌ، ويُجَابُ بِأَنَّ الصَّارَ ذَكَرَ المَعْصِيَةَ لا ما قد يَسْتَلْزِمُهَا أو يُقَارِنُهَا كما هنا ومن ثَمَّ ينبغي بل يَتَمَيَّنُ بِطَلَانِهَا لو قال لِمَنْ يَبْعُدُ الوَثَنَ أو يَسُبُّ الصَّحَابَةَ وَقَبُولُ شَهَادَةِ السَّابِّ لا تَمْنَعُ عِصْيَانَهُ بِالسَّبِّ كما يُقَلِّمُ مِمَّا يَأْتِي فِيهِ أو لِلشَّادَةِ فَالْمُتَبَادَرُ عُرْفًا أَنَّهُمُ الْأَشْرَافُ الْأَتْيَ بَيَانُهُمْ، وقال بعضهم بل هم شرعًا وعُرْفًا الْعُلَمَاءُ وَالصُّوفِيَّةُ الْعَامِلُونَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.....

التَّعْبِيرُ وَلَكِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ التَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّهُ إِفْتَاءٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ اِمْرَعُ ش.
 ٥ قول (سبي): (وَكَذَا مُكَلِّمٌ) أَي عَالِمٌ بِالْعَقَائِدِ اِمْرَعُ ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَأَصُولِيٍّ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ تَنْبِيهُ قَضِيَّةٍ كَلَامِهِ الْحَضَرُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْعِلْمُ بِأَصُولِ الْفِقْهِ وَمِثْلُهَا كَمَا قَالَ الصَّبِيْرِيُّ وَصَاحِبُ الْبَيَانِ اِمْرَعُ ش. ٥ قَوْلُهُ: (لِإِمْرَعٍ) أَي فِي شَرْحِ وَفْقِهِ وَهَذَا عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَا مُفَرِّقَ الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَوْصَى لِلْقَرَّاءِ الْخ) وَلَوْ أَوْصَى لِلْمُقَرَّاءِ دَخَلَ الْفَاضِلُ دُونَ الْمُتَبَدِّي مِنْ شَهْرِ وَنَحْوِهِ وَلِلْمُتَوَسِّطِ بَيْنَهُمَا دَرَجَاتٌ يَجْتَهِدُ الْمُغْنِي فِيهَا، وَالْوَرَعُ تَرَكَ الْأَخِذَ أَوْ لِلزُّهَادِ فَلَمَنْ لَمْ يَطْلُبْ مِنَ الدُّنْيَا سِوَى مَا يَكْفِيهِ وَعِيَالَهُ أَيْ فِي الْحَالَةِ الزَّاهِيَةِ أَوْ لِابْتِخَالِ النَّاسِ صُرِفَ إِلَى مَا نَبِىَ الزَّكَاءُ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ اِهْ نِهَآيَةً. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يُغَطِّ إِلَّا مَنْ يَحْفَظُ كُلَّ الْقُرْآنِ) فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ أَوْصَى لِلرَّقَابِ صُرِفَ إِلَى الْمُكَاتِبِينَ كِتَابَةَ صَحِيحَةٍ، وَأَقْلُ مَا يُجْزِئُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى ثَلَاثَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا مُكَاتِبٌ وَقَفَّ الثَّلَاثُ لِجَوَازِ أَنْ يُكَاتِبَ رَقِيقٌ فَإِنْ رَقَّ الْمُكَاتِبُ بَعْدَ أَخْذِهِ مِنَ الْوَصِيَّةِ اسْتَرَدَّ الْمَالُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِهِ أَوْ يَدِ سَيِّدِهِ أَوْ لِسَبِيلِ اللَّهِ صُرِفَ إِلَى الْفَرَاةِ مِنَ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ اِمْرَعُ ش. ٥ قَوْلُهُ: (هَنْ ظَهَرَ قَلْبُ) أَي عُرْفًا فَلَا يَصْرُ غَلَطٌ بِسِرٍّ وَلَا لَحْنٌ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ اِمْرَعُ ش. ٥ قَوْلُهُ: (صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ) أَي لِإِمْبَادِ الْوَثَنِ وَلَمَنْ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ وَقَوْلُهُ بِأَنّهَا أَيْ الْوَصِيَّةُ لِمَنْ ذَكَرَ وَقَوْلُهُ وَهِيَ أَيْ الْمَعْصِيَةُ مُطْلَقًا.
 ٥ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ أَنْ الصَّارَ ذَكَرَ الْمَعْصِيَةَ. ٥ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي فِيهِ) أَي فِي بَابِ الشَّهَادَةِ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ، وَتَقَبَّلَ شَهَادَةَ كُلِّ مُبْتَدِعٍ لَا تُكْفَرُهُ بِإِذْعَنِهِ وَإِنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ وَضَوَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَوْ اسْتَحْلَ أَمْوَالَنَا وَدِمَائَنَا اِمْرَعُ ش. ٥ قَوْلُهُ: (فَالْمُتَبَادَرُ عُرْفًا) بَلْ شَرْعًا اِهْ نِهَآيَةً. ٥ قَوْلُهُ: (الْأَتْيَ بَيَانُهُمْ) أَي آيَفَا بِقَوْلِهِ وَالشَّرِيفُ الْمُتَسَبِّبُ الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (وَالصُّوفِيَّةُ) أَي فِي الْوَصِيَّةِ لَهُمْ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ الْعَامِلُونَ الْخ.
 ٥ قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا الْخ).

وسيد الناس الخليفة؛ لأنه المتبادر منه والشريف المنتسب من جهة الأب إلى الحسين أو الحسين؛ لأن الشرف وإن عم كل رفيع إلا أنه اختص بأولاد فاطمة عليها السلام عروفاً مطرداً عند الإطلاق وأعدل الناس وأكثهم أزهدهم في الدنيا وأحقهم أسفهم عند المآزدي والمثلث عند الزوباني.

(ويدخل في وصية الفقراء المساكين) والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيتعين المسلمون (وعكسه) ومن عبارات الشافعي رضي الله تعالى عنه البديعة إذا افترقا اجتماعاً وإذا اجتمعما افترقا، ويجوز النقل هنا إلى غير فقراء بلد المال والوصية لليتامى والمحميان والزمنى ونحوهم كالحجاج.....

(فرغ) وقَعَ السؤال عما لو أوصى للأولياء هل يصح وصيته وتصرف للأصلح أو تلفوا فيه نظر، والجواب أن الظاهر أنه إن وجد من يطبق عليه تعريف الولي بأنه الملازم للطاعة التارك للمفصية الغير المنهيك على الشهوات أعطى الموصى به له ولا نكت الوصية ولا يشترط وجود الولي في بلد الموصي بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولي وإن بعد عن بلد الموصي أعطيه لما يأتي من أنه يجوز النقل هنا إلى غير فقراء البلد إلخ اهـ ع ش وقوله لغة هذا يوافق ما تقدم في شرح وفقه لكن قضية ما قلنا أيفا عن المعنى في الوصية للرقاب وقف الثلث إلى وجود الولي. قود: (وسيد الناس الخليفة) أي الإمام مبتدأ وخبر. قود: (والشريف المنتسب إلخ) لعل هذا باختيار زمنه ولا تعرف الجواز وحواليه في زمننا أن الشريف الأول فقط، وأن الثاني هو السيد. قود: (إلا أنه اختص بأولاد فاطمة إلخ) وهؤلاء هم الذين جعلت لهم الإمامة الخضراء ليتنازوا بها فلا يليق لغيرهم من بقية آل عليه السلام لبسها؛ لأنه تزي بزيمهم فيؤسبه للحسن أو الحسين مع انتفاء نسبه عنهما ويمنع من ذلك فاعله اهـ ع ش. قود: (والمثلث إلخ) معتد اهـ ع ش. قود: (والمراد بهما) إلى قول المتن ولو جمعهما في المعنى وإلى قول المتن أو ليجمع معين في النهاية إلا قوله وبه يجاب إلى ولو أوصى لشخص.

قود: (فيتعين المسلمون) ولا يدخل الفقير المكتفي بتقفة قريب أو زوج ولا الممالك اهـ معني. قود: (ويجوز النقل هنا) أي حيث أطلق الوصية فإن خصها بأن قال أوصيت لفقراء بلد كذا مثلاً اختص بهم فإن لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كما تقدم اهـ ع ش. قود: (والوصية إلخ) مبتدأ خبره تختص بفقراهم اهـ سم. قود: (الليتامي) أو الأرميل أو الأيتام أو أهل السجون أو الغارمين أو ليتكفين الموتى أو حفر قبورهم واليتيم صغير لا أب له واليتيم والأرملة من لا زوج لها إلا أن الأرملة من باتت من زوجها بموت أو بينونة، واليتيم لا يشترط فيها تقدم زوج ويشتركان في اشتراط الخلو عن الزوج حالاً، ولو أوصى للأرميل أو الأيتام لم يدخل فيهن الرجال وإن لم يكن لهم زوجات أو للمزاب صرف لرجل لا زوجة له ولا تدخل المرأة الخلية في وجه الرأتين نهاية ومعني.

قود: (والوصية) مبتدأ خبره تختص بفقراهم.

على ما في الروضة، ويؤجّه وإن أطيل في رده بأن الحج يستلزم السفر بل طوله غالباً، وهو يستلزم الحاجة غالباً فكان مُشيراً بالفقر تختص بفقراهم (ولو جمعهما) أي التوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهما أي شركة الوصي إن كان والا فالحاكم (نصفين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه للمساكين كما في الزكاة وبه فارق ما لو أوصى لبني زيد وبني عمرو فإنه يُقسم على عددهم ولا يُنصف (وأقل كل صنف) من الفقراء والمساكين مثلاً حيث لم يُقيدوا بمحل أو قيدوا به وهم به غير محصورين (لثلاثة)؛ لأنها أقل الجمع فإن دفع الوصي أو الوارث وكذا الحاكم بغير اجتهاد أو تقليد صحيح كما هو ظاهر لاثنين غريمٍ للثالث أقل مُتَوَلٍّ، ثم إن لم يتمم استقل بالرفع إليه لبقاء عدالته والا وعلم حرمة ذلك كما هو ظاهر

• فود: (على ما في الروضة ويؤجّه الخ) عبارة النهاية والمغني يقتضى اشتراط فقرهم وإن استبعد الأذرع في الحجاج ووجه اختياره فيهم أن الحج يستلزم الخ وبه عليم أن الضمير المُستتر في قوله ويؤجّه والضمير المجزوء في قوله في رده لاخصاص الوصية للحجاج بفقراهم الذي تضمنه قوله الآتي تختص بفقراهم. • فود: (وهو) أي طول السفر. • فود: (فكان) أي الحج بل الوصية للحجاج وقوله مُشيراً بالفقر أي باختيار الفقر فيهم. • فود: (تختص بفقراهم) ثم إن انحصر ووجب تميمهم وإلا جاز الإقتصار على ثلاثة اه مغني. • فود: (بفقراهم) أي ما ينطلق عليه اسم الفقير أو المسكين شرعاً اه ع ش. • فود: (والأفالحاكم) يتبني أخذاً مما تقدم أو الوارث ثم رأيت قوله الآتي أيضاً فإن دفع الوصي الخ وهو دال على ذلك اه سم. • فود: (فيجعل نصف الموصى به الخ) فلا يُقسم ذلك على عدد رءوسهم ولا يجب استيعابهم بل يستحب عند الإمكان نهايةً ومغني أي فيكفي ثلاثة من كل صنف هذا كما يأتي إن كانوا غير محصورين فإن انحصر ووجب قبولهم واستيعابهم ع ش. • فود: (وبه فارق الخ) أي بقوله كما في الزكاة. • فود: (فإنه يُقسم على عددهم الخ) والفرق بين ذلك وبين ما لو قال أوصيت للفقراء والمساكين حيث شرك بينهما مناصفة أن بني زيد وبني عمرو لم يقصد بذكر بني فيهما إلا مُجرّد التمييز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والمساكين فإنهما لما اتصفا بوصفتين متباينتين دلّ ذكرهما على استغلال كل منهما بحكم فقيس بينهما مناصفة اه ع ش. • فود: (أو الوارث) لم يتقدم ما يُقيد أن للوارث الدفع بل قوله أي شركة الوصي الخ أنه ليس له الدفع فله أفاد به أنه وإن ليس له الدفع لانهام ليكن لو تعدى ودفع اغتد به اه ع ش. • فود: (غريمٍ للثالث الخ) أي إن كان موصراً ولو مآلاً اه ع ش عبارة السيد عمر وهل له أن يسترد منهما أو من أحدهما ما يدفعه للثالث أخذاً من تغليب الأذرع الآتي في كلام الشارح أو لالم أر في ذلك شيئاً، ولعل الأول أقرب ثم رأيت حاشية عبد الحق على المحل نقل عن الأذرع ما استغربته اه. • فود: (والأ) أي وإن تعمّد.

• فود: (والأفالحاكم) يتبني أخذاً مما تقدم أو الوارث، ثم رأيت قوله الآتي أيضاً فإن دفع الوصي الخ وهو دال على ذلك.

دفعه للقاضي وهو يدفعه له أو يؤدّه للدافع ويأمره بالدفع له كذا قالوه وهو مُشْكِلٌ؛ لأنهم بعد أن قرروا فسقه بتعمّده لذلك كيف يُجوزون للقاضي الدفع إليه ولو ليدفعه لغيره، فالوجه حمل كلامهم على ما إذا تاب إذ الظاهر أنّه لا يُشترط في مثل هذا استبراء، وبحث الأذرعِي تعيّن الاستزادٍ منهما إن أعسر الدافع؛ لأنّه ليس أهلاً للشرع (وله) أي الوصيّ والأفاحكُم (التفصيل) بين أحاد كل صنف، ويتأكّد تفضيل الأشدّ حاجةً والأولى إن لم يرز التعميم الأفضل تقديم أرحام الموصي ومَحَارِمِهِم أُولَى فَمَحَارِمِهِ رِضَاعًا فَجِيرَانِهِ فَمَعَارِفِهِ، ومَرَّ أَنَّهُمْ متى انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم والتسوية بينهم وإن تفاوتت حاجاتهم خلافًا للقاضي أبي الطيّب، وكان بعضهم أخذ من كلامه ما يأتي عنه آخر الباب أنّه لو فوّض للوصي التفرقة بحسب ما يراه لزمه تفضيل أهل الحاجة إلى آخره، وقد يُفَرَّقُ بأنّه هنا ربط الإعطاء بوصف الفقر مثلاً فقطع اجتهاز الوصي، ونَمَّ وَكُلَّ الأمر لاجتهاده فلزمه ذلك.

(أو) أوصى (لزيادة الفقراء فالمذهب أنّه كأحدهم في جواز إعطائه أقلّ مُتَمَوِّلٍ)؛ لأنّه.....

• قوله: (وهو) أي القاضي اهرع ش. • قوله: (كذا قالوه) اقتصر المُفني على ما قالوه. • قوله: (ونَحَثُ الأفزهي) عبارة النهاية والأوجه كما بحثه الأذرعِي إلخ. • قوله: (تعين الاستزادٍ منهما) أي من الاثنين المدفوع لهما انظر ما يُستزاد هل هو الجميع لفساد الدفع أو ثلث ما دفعه إليهما أو أقلّ مُتَمَوِّلٍ؛ لأنّه الذي يقرّمه لو كان مويّرًا فيه نظر، والأقرب الثالث وعليه هل يتعين فيما يستردّه أن يكون منهما أو يكفي من أحدهما، وكان ما بقي بيده هو الذي دفعه له ابتداءً فيه نظر ولعلّ الثاني أقرب اهرع ش عبارة السيد عمّر قوله الاستزادٍ منهما أو من أحدهما فيما يظهر بناءً على جواز التفصيل الآتي. • قوله: (ولاً) فالحاكم) ولو اختلف اعتقاد الموصى له والحاكم فهل العبرة باعتقاد الحاكم أو لا فيه نظر والأقرب الأول اهرع ش. • قوله: (يفني) إلى قوله خلافًا للقاضي في المُفني لا قوله ومَحَارِمِهِم إلى فجيرانه.

• قوله: (الأفضل) وصف للتعميم اهرسم. • قوله: (تقديم أرحام الموصي) أي أقاربه الذين لا يرثون منه أمّا أقاربه الذين يرثون منه فلا يصرف إليهم شيئاً، وإن كانوا مُحتاجين إذ لا يوصى لهم عادة شَرَحَ الرّوض والمُفني. • قوله: (ومَحَارِمُهُمْ) أي نَسَبًا أو لا مُبْتَدَأً وَخَبَرٌ وقوله فَمَحَارِمُهُ إلخ عطف على أرحام الموصي. • قوله: (رِضَاعًا) لم يذكّر محارم المصاهرة ويتبني أنهم بعد محارم الرضاع اهرع ش.

• قوله: (ومَرَّ) أي في بحث القبول أنهم أي الفقراء. • قوله: (من كلامه) أي القاضي. • قوله: (ما يأتي عنه) أي عن البعض وقوله أنّه لو أوصى إلخ بيان لما يأتي إلخ. • قوله: (وقد يُفَرَّقُ) أي على الأول سم أي القائل بوجوب التسوية. • قوله: (فلزمه ذلك) أي تفضيل أهل الحاجات.

• قوله: (سني: (في جواز إعطائه إلخ) أفهم أنّه لا يتعين الأقلّ قلّه الزيادة على ذلك بحسب ما يراه اهرع ش.

• قوله: (الأفضل) وصف للتعميم. • قوله: (ومَرَّ) أي في بحث القبول أنهم أي الفقراء. • قوله: (وقد يُفَرَّقُ) أي على الأول.

أَلْحَقَهُ بِهِمْ (لكن لا يحرم) وإن كان غَنِيًّا لِنَصِّهِ عَلَيْهِ، ولو وَصَفَهُ بِصِفَتِهِمْ كَزَيْدِ الْفَقِيرِ فَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَنَصِيَّتُهُ لَهُمْ أَوْ فَقِيرًا فَكَمَا مَرُّ أَوْ بغيرِهَا كَزَيْدِ الْكَاتِبِ أَخَذَ التَّصْفِ وَكَانَ الشُّبْكِيُّ أَخَذَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى مُدْرَسٍ وَإِمَامٍ وَعَشْرَةِ فُقَهَاءَ قُسِمَ عَلَى ثَلَاثَةِ الْعَشْرَةِ ثُلُثُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ أَوْصَى لَزَيْدٍ بِدَيْنَارٍ وَلِلْفُقَرَاءِ ثُلُثُ مَا لَهُ لَمْ يُصَرَّفْ لَزَيْدٍ وَلَوْ فَقِيرًا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِهِ قَطَعَ اجْتِهَادَ الْوَصِيِّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى أَنْ يُحْطَ مِنْ دَيْنِهِ عَلَى فَلَانٍ أَرْبَعَةً مَثَلًا وَأَنْ يُحْطَ جَمِيعُ مَا عَلَى أَقَارِبِهِ وَفَلَانٌ مِنْهُمْ لَمْ يُحْطَ عَنْهُ غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ بِإِفْرَادِهِ وَلَأَنَّ الْمَدَدَ لَهُ مَفْهُومٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبِهِ يُجَابُ عَنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ النَّصُّ عَلَى زَيْدٍ أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ لِقَلَّ يَحْرُمُ جَازَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ هُنَا أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الدِّينَارِ لِقَلَّ يَنْقُصُ عَنْهُ، وَأَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يَقْصِدَ عَيْنَ زَيْدٍ لِلدِّينَارِ وَجَهَةَ الْفُقَرَاءِ لِلْبَاقِي فَيَسْتَوِي فِي غَرَضِهِ الصَّرْفُ لَزَيْدٍ وَغَيْرِهِ هـ .
وَوَجْهُ الْجَوَابِ أَنَّ زَيْدًا فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ لَقَبٌ وَلَا قَائِلٌ يُعْتَدُّ بِهِ بِحُجِّيَّةِ مَفْهُومِهِ بِخِلَافِ مَفْهُومِ

فُود: (أَلْحَقَهُ بِهِمْ) أَيْ ضَمَّهُ إِلَيْهِمْ .

فُود: (لكن لا يحرم) بِخِلَافِ أَحَدِهِمْ لِمَدَمَ وَجُوبِ اسْتِيعَابِهِمْ مُعْنَى وَشَرْحِ الرُّوضِ .

فُود: (وإن كان غَنِيًّا) غَايَةً . فُود: (لِنَصِّهِ) فَلِلنَّصِّ فَايْدَتَانِ مَنَعَ الْإِخْلَالَ بِهِ وَعَدَمَ اغْتِيَابِ فَقَرِهِ مُعْنَى، وَشَرْحِ الرُّوضِ . فُود: (ولو وَصَفَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى هَذَا إِذَا أُطْلِقَ فَإِنَّ وَصْفَهُ الْخ هـ . فُود: (فَكَمَا مَرَّ) أَيْ آيَفَا فِي الْمَتْنِ اِهـ ش . فُود: (أو بغيرِهَا الْخ) أَوْ قَرَنَهُ بِمُخْصُورِينَ كَزَيْدٍ وَأَوْلَادِ فَلَانٍ أُعْطِيَ زَيْدُ النَّصْفِ وَاسْتَوْعِبَ بِالنَّصْفِ الْآخِرِ الْجَمَاعَةُ الْمَخْصُورُونَ مُعْنَى وَزِيَادِي وَشَرْحِ الرُّوضِ . فُود: (وَكَانَ الشُّبْكِيُّ أَخَذَ الْخ) وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا أَخَذَ الشُّبْكِيُّ مَا لَوْ أَوْصَى لَزَيْدٍ وَمُخْصُورِينَ كَبَنِي غَمْرٍ فَإِنَّهُ يَنْصَفُ بَيْنَهُمَا اِهـ سَيَدُ غَمْرٍ . فُود: (أَخَذَ مِنْ هَذَا الْخ) قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُ هَذَا مِنْ مُسْتَبْطَاتِ الشُّبْكِيِّ قَوْلُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ اِهـ سـم . فُود: (لِلْعَشْرَةِ ثُلُثُهَا) أَيْ وَلِكُلِّ مِنَ الْمُدْرَسِ وَالْإِمَامِ ثُلُثٌ . فُود: (ولو أَوْصَى لَزَيْدٍ بِدَيْنَارٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي الْمُعْنَى . فُود: (بِتَقْدِيرِهِ) أَيْ بِتَقْدِيرِ الْمَوْصَى الدِّينَارَ لَهُ اِهـ ش .

فُود: (وقَضِيَّتُهُ) أَيْ ذَلِكَ التَّحْلِيلُ . فُود: (لأنَّهُ أَخْرَجَهُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَذَكِّرٍ لِيَكُونَهُ مِنْ أَقَارِبِهِ اِهـ ش . فُود: (وَبِهِ يُجَابُ) أَيْ بِالتَّحْلِيلِ الثَّانِي . فُود: (الصَّرْفُ) أَيْ صَرَفُ الْبَاقِي .

فُود: (وَكَانَ الشُّبْكِيُّ أَخَذَ مِنْ هَذَا قَوْلَهُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُ هَذَا مِنْ مُسْتَبْطَاتِ الشُّبْكِيِّ قَوْلُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ . فُود: (أَنْ زَيْدًا فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ لَقَبٌ) كَوْنُ زَيْدٍ لَقَبًا لَا مَفْهُومَ لَهُ مِمَّا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْفَرْقِ لِيُثْبِتَ اسْتِحْقَاقَهُ سَوَاءً أَتَبَيَّنَ لَهُ مَفْهُومًا أَوْ لَمْ تُثْبِتْ لِدُخُولِهِ بِكُلِّ حَالٍ وَآثَرُ الْمَفْهُومِ إِنَّمَا هُوَ إِخْرَاجُ غَيْرِهِ لَوْ عَمِلَ بِهِ فَيَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنْ يُقَالَ النَّصُّ عَلَى زَيْدٍ لَا يُفِيدُ سِوَى دَفْعِ جُزْأِيَةٍ لِدُخُولِهِ بِدُونِ النَّصِّ مَعَ امْتِنَانِ جُزْأِيَةٍ فَإِذَا نُصَّ عَلَيْهِ لَمْ يُفِدِ النَّصُّ عَلَى الدِّينَارِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ مَنَعَ كُلِّ مِنَ النَّصْفِ وَالزِّيَادَةِ نَظَرًا لِمَفْهُومِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . فُود: (لَقَبٌ الْخ) هَذَا كَلَامٌ لَا مَوْقِعَ لَهُ؛ لِأَنَّ الرَّافِعِيَّ لَمْ يَقُولْ فِيمَا قَالَهُ عَلَى ثُبُوتِ الْمَفْهُومِ أَوْ عَدَمِهِ إِذْ آثَرُ الْمَفْهُومِ خُرُوجُ غَيْرِ زَيْدٍ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ وَلَوْ عَوَّلَ عَلَى مَا ذَكَرَ لَمْ يُفِدْ أَنَّ اللَّقَبَ

العدد أو ما تضمنته كالدينار فإن كثيرين عليه بل هو نص الشافعي كما تقرر، وإذا روعي مفهومه على القول به أو ذكره المتبادر منه عادة الاختصار عليه وإن لم يقل بالمفهوم اتضح الفرق بين المسألتين، وأن النص على الدينار له قطع اجتهاز الوصي أن ينقصه أو يزيد عليه فتأمل ولو أوصى لشخص، وقد أسند وصيته إليه بألف، ثم أسند وصيته لجمع هو منهم وأوصى لكل من يقبل وصيته منهم بألفين فالذي يتجه أنه إن صرح أو دللت قرينة ظاهرة على أن الألف المذكورة أولاً مرتبطة بقبول الإيصاء لم يستحق سوى ألفين؛ لأن الأولى حينئذ من جملة أفراد الثانية وإلا استحق ألفاً، ثم إن قيل استحق ألفين أيضاً؛ لأنهما حينئذ وصيتان متفايزتان الأولى محض تبوع لا في مقابل الثانية نوع جمالية في مقابلة القبول والعمل فليس هذا كالإقرار له بألف، ثم بألفين أو بألف ولم يذكّر سبباً، ثم بألف وذكّر لها سبباً؛ لأنه لم يفايز بينهما من كل وجه فأمكن حمل أحدهما على الآخر بخلافه في مسألتنا، وبهذا يندفع ما

فرد: (أو ما تضمنته) أي مفهوم ما تضمنته العدد. فرد: (عليه) أي مفهوم العدد وحجتيه، وكذا قوله بل هو. فرد: (أو ذكره) أي العدد وقوله المتبادر منه أي ذكر العدد وقوله الاختصار عليه أي على العدد. فرد: (وإن لم يقل) بيناء المفعول غاية. فرد: (وأن النص إلخ) عطف على الفرق. فرد: (وقد أسند وصيته إليه) أي بأن جعله وصياً على تركته اهـ ش. فرد: (لكل من يقبل إلخ) أي ويقبل كذا أخذاً من قوله الآتي والعمل ولعل في العبارة سقطاً اهـ ش وقد يقال إن قبول الوصية متضمن للعمل فقوله الآتي من عطف اللازم ولا سقط. فرد: (لأن الأولى) أي الوصية الأولى أي الوصية لشخص بألف، وقوله حينئذ أي حين إذ وجد التضييع أو القرينة وقوله من جملة أفراد الثانية يعني داخله في الوصية الثانية أي الوصية لكل من يقبل وصيته من الجمع المذكور بألفين. فرد: (وإلا) أي وإن لم يوجد التضييع ولا القرينة استحق ألفاً أي مطلقاً. فرد: (فليس هذا) أي ما نحن فيه من الوصيتين حين انقضاء كل من التضييع والقرينة المازين. فرد: (فأمكن حمل أحدهما على الآخر) أي فيكون مؤثراً له في الأولى بألفين وفي الثانية بألف اهـ ش. فرد: (بخلافه) أي الموصي.

لا مفهوم له؛ لأن الجار والمجرور كقوله هنا لزيد في أوصيت لزيد بدينار له مفهوم معتبر وإنما عول على أن زيداً في مسألة المشي لما استحق بدون النص عليه فجعل فائدة النص عدم جواز جرمانه فيجوز أن يكون النص على الدينار في المسألة الأخرى لمنع التقصيص؛ لأنه يجوز إعطاؤه الدينار بدون النص عليه فيبني أن يكون فائدة ذكره منع التقصيص فيكون في الفرق أن يقال النص على زيد لا فائدة له إلا مجرد منع جرمانه لاستخفافه مع النص وبدونه بخلاف النص على الدينار؛ لأنه لا يتعين مع النص عليه بدونه فلا فائدة لذكره إلا إثبات استخفافه دون غيره من أزيد منه أو انقاص؛ لأن له مفهومًا، نعم للرافعي أن يقول شرط المفهوم أن لا يظهر للتخصيص بالذكر فائدة وهي هنا منع التقصيص المناسب للإحسان بالوصية دون الزيادة لمناسبتها الإحسان فلا يقصد منها فليتأمل. فرد: (أفراد الثانية) تأمله.

وقَعَ في فتاوى أبي رزعة مِمَّا يُخَالِفُ بعض ذلك على أَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ فِيهِ وما أبعد قوله لَعَلَّ حَمَلَ الْمُطْلَقِ من حيث اللَّفْظُ على الْمُقَيَّدِ أَوَّلًا وإنَّ كَانَتْ مَادَّتُهُمَا مُخْتَلِفَةً اعتبَارًا بِاللَّفْظِ من غيرِ نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنَى.

(أو) أَوْصَى (لِجَمِيعِ مُقَيَّدِينَ غَيْرِ مُنْخَصِرٍ كَالْمَلُوءَةِ) وَهُمْ الْمُنْشَوِبُونَ لِغَلِيٍّ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ فَاطِمَةَ كَوْنِ اللَّهِ وَجْهَهُمَا وَبَنِي تَمِيمٍ (صَحَّحْتُ فِي الْأَظْهَرِ وَلَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ) كَالْوَصِيَّةِ لِلْفُقَرَاءِ، وَالْفَرْقُ بَأَنَّ الشَّرْعَ خَصَّصَهُمْ بِثَلَاثَةٍ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ يُجَابُ عَنْه بَأَنَّا نَتَّبِعُ فِي الْوَصَايَا عُرْفَ الشَّارِعِ غَالِبًا حَيْثُ عَلِمَ أَوْ يُزَيِّدُ وَلِلَّهِ كَانَ يُزَيِّدُ التَّصَفُّ وَالْبَاقِي لِيُوجِوهَ الْخَيْرِ أَوْ يُزَيِّدُ وَنَحْوِ جَبْرِيلَ أَوْ الْجِدَارِ مِمَّا لَا يُوصَفُ بِمِلْكٍ وَهُوَ مُفْرَدٌ فَلِزَيِّدٍ التَّصَفُّ وَبَطَلَتْ فِي الْبَاقِي نَعَمْ، لَوْ أَضَافَ الْجِدَارَ لِمَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ زَيِّدٍ صَحَّحْتُ لَهُ وَصَرِّفْتُ فِي عِمَارَتِهِ كَمَا بَحَثْنَاهُ الْأَذْرَعِي أَوْ يُزَيِّدُ وَنَحْوِ الرِّيحِ فَلَهُ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ، وَبَطَلَتْ فِيْمَا عَدَاهُ وَلَوْ أَوْصَى بِثَلَاثَةِ اللَّهِ تَعَالَى صَرِّفَ فِي وَجْهِهِ الْبِرِّ وَيَأْتِي آخِرَ الْبَابِ بَيَانُهُمْ وَمِثْلُهُمْ وَجْوهَ الْخَيْرِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمْ وَرَثَتُهُ نَظِيرَ مَا مَرَّ وَيَأْتِي.....

• فَوَدَّ: (وَمَا ابْتَدَأَ قَوْلَهُ) أَيِ أَبِي رُزْعَةَ وَقَوْلُهُ لَعَلَّ الْخِ مَقُولُهُ. • فَوَدَّ: (حَمَلَ الْمُطْلَقِ الْخِ) يَنْهَى أَنْ حَمَلَ الْوَصِيَّةِ الْأُولَى الْمُطْلَقَةَ عَنْ شَرْطِ قَبُولِ الْإِبْصَاءِ عَلَى الْوَصِيَّةِ الثَّانِيَةِ الْمُقَيَّدَةِ بِذَلِكَ أُولَى. • فَوَدَّ: (وَلَاِنْ كَانَتْ مَادَّتُهُمَا مُخْتَلِفَةً) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِمَادَّتِهِمَا الْمَوْصَى بِهِ. • فَوَدَّ: (اخْتِيارًا بِاللَّفْظِ الْخِ) مَخْمُولٌ لِقَوْلِهِ أُولَى وَيَبَيِّنُ لِيُوجِوهَ الْأُولَى وَالْمُرَادَ بِاللَّفْظِ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا وَصِيَّةً لِشَخْصٍ. • فَوَدَّ: (وَهُمُ الْمُنْشَوِبُونَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ ابْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَاعْتَزَّضَ الرَّافِعِيُّ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَتَقَلَّ الْأُسْتَاذُ إِلَى وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ وَقَوْلُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى وَأَقُولُ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُمَا كَمَا تُفِيدُ إِلَى الْمُثْنِ. • فَوَدَّ: (وَبَنِي تَمِيمٍ) عَطَفَ عَلَى الْمَلُوءَةِ. • فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ) أَيِ فَرْقُ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَالثَّانِي الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّ التَّعْمِيمَ يَقْتَضِي الْإِسْتِمَابَ وَهُوَ مُتَتَّبِعٌ بِخِلَافِ الْفُقَرَاءِ فَإِنَّ عُرْفَ الشَّرْعِ خَصَّصَهُ بِثَلَاثَةٍ فَاتَّبَعَ أَهْلًا.

• فَوَدَّ: (يُجَابُ عَنْهُ) أَيِ عَنِ الْفَرْقِ. • فَوَدَّ: (أَوْ يُزَيِّدُ وَلِلَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَثُرُوا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مِمَّا لَا يُوصَفُ بِمِلْكٍ الْخِ) كَالرِّيحِ وَالشَّيْطَانِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُفْرَدٌ) سَبَدُكُ مُخْتَرَعَةٌ.

• فَوَدَّ: (صَحَّحْتُ لَهُ) أَيِ الْوَصِيَّةِ لِلْجِدَارِ. • فَوَدَّ: (وَصَرِّفْتُ) الْأُولَى كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَصَرِّفَ التَّصَفُّ قَالَ ع ش فَإِنْ فَضَّلَ مِنْهُ أَيِ التَّصَفُّ شَيْءٌ أَذْجَرَ لِلْعِمَارَةِ إِنْ تَوَقَّعَ احْتِجَاجُهُ إِلَيْهَا، وَالْأَرْدُ عَلَى الْوَرْتَةِ أَهْلًا. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثْنَاهُ الْأَذْرَعِيُّ) جَزَمَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَنَحْوِ الرِّيحِ) كَالْمَلَايِكَةِ وَالْجِبَّاطِ مِمَّا لَا يُوصَفُ بِمِلْكٍ وَهُوَ جَمْعٌ، وَانْظُرْ مَا حُكِّمَ الْمُثْنِ وَالْجَمْعُ الْمَخْصُورُ وَلَعَلَّهُمَا كَالْمُفْرَدِ فِي التَّقْسِيطِ ثُمَّ الْإِبْطَالُ فِي الْبَاقِي بَعْدَ حِصَّةِ زَيْدٍ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ لَوْ أَوْصَى لِجَبْرِائِيلَ الْخِ، وَيَأْتِي أَيِ فِي الْمُثْنِ آخِرَ الْفَصْلِ.

• فَوَدَّ: (وَبَنِي تَمِيمٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُثْنِ كَالْمَلُوءَةِ وَفِي شَرْحِ م ر أَوْ لِأُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ وَهُنَّ ثَلَاثٌ وَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فَهَلْ هُوَ كَذَلِكَ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الشُّبْكِيِّ الْمَارَةِ فِي الشَّرْحِ.

فَإِنْ لَمْ يُقَلِّ لِهٖ تَعَالَى صَحَّ وَصِيْفٌ لِّلْمَسَاكِينِ، وَفُرِّقَ فِي الرُّوْضَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَقْفِ بِأَنَّ غَالِبَ الْوَصَايَا لِّلْمَسَاكِينِ فَحُجِّلَ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ وَبِأَنَّ الْوَصِيَّةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ أَيْ حَيْثُ تَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ وَالتَّجَسُّسِ وَغَيْرِهِمَا بِخِلَافِ الْوَقْفِ فِيهِمَا، وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ هُنَا مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَاحْذَرُوهُ.

(أَوْ) أَوْصَى (لِلْأَقَارِبِ زَيْدٌ دَخَلَ كُلُّ قَرَابَةٍ) لَهُ (وَإِنْ بَعْدَ) وَارِثًا وَكَافِرًا وَعَنْيًا وَضِدَّهُمْ فَيَجِبُ اسْتِيعَابُهُمْ وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ وَإِنْ كَثُرُوا وَشَقَّ اسْتِيعَابُهُمْ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَوْ لَمْ يَنْحَصِرُوا فَكَالْعَلَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا تَعَذَّرَ حَضْرُهُمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَذْكُرُ عَرَفًا شَائِعًا لِإِرَادَةِ جِهَةِ الْقَرَابَةِ فَعُمِّمْ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا قَرِيبٌ صُرِفَ لَهُ الْكُلُّ وَلَمْ يُنْظَرُ لِيَكُونَ ذَلِكَ اللَّفْظُ جَمْعًا وَاسْتَوَى الْأَبْعَدُ مَعَ غَيْرِهِ مَعَ كَوْنِ الْأَقَارِبِ جَمْعَ أَقْرَبَ وَهُوَ أَقْفَلُ تَفْصِيلٍ، وَاعْتَرَضَ الرَّافِعِيُّ التَّحْلِيلَ بِالْجِهَةِ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجِبِ اسْتِيعَابُ كَالْوَصِيَّةِ لِلْفُقَرَاءِ،

• فَوُدَّ: (فَإِنْ لَمْ يُقَلِّ لِهٖ تَعَالَى الْخ) وَلَوْ أَوْصَى لِأُمَهَاتِ أَوْلَادِهِ وَهُنَّ ثَلَاثٌ وَلِلْفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ جُمِلَ الْمَوْصَى بِهِ بَيْنَهُمْ أَثَلَاثًا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَيْ مَا ذُكِرَ مِنَ الْوَصِيَّةِ بَلَا ذِكْرِ الْمَضْرِبِ أَيْ وَبَيَّنَ الْوَقْفَ أَيْ بَلَا ذِكْرِ مَضْرِبٍ فَلَا يَصِحُّ. • فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ الْغَالِبُ. • فَوُدَّ: (وَغَيْرِهِمَا) الْأَوَّلَى كَغَيْرِهِمَا. • فَوُدَّ: (فِيهِمَا) أَيْ الْغَلْبَةُ وَالْمُسَاهَلَةُ الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَيْ الْمَجْهُولُ وَالتَّجَسُّسُ.

• فَوُدَّ (لِسَيِّدٍ) (لِلْأَقَارِبِ زَيْدٌ) أَيْ أَوْ رَجَحَهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ. • فَوُدَّ: (وَارِثًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَاعْتَرَضَ الرَّافِعِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوُدَّ: (وَارِثًا الْخ) هَذَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ دُخُولِ الْوَرْتَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي وَرْتَةِ الْمَوْصِي قَلَوِ أَوْصَى لِأَقَارِبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرْتَهُ نَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي وَالْمَوْصَى لَهُمْ هُنَا أَقَارِبُ زَيْدٍ وَهُمْ مِنْ غَيْرِ وَرْتَةِ الْمَوْصِي قَلَوِ أَتَوْقُ أَنْ بَعْضَ أَقَارِبِ زَيْدٍ مِنْ وَرْتَةِ الْمَوْصِي لَمْ يَدْخُلْ لَهُ شَيْءٌ أَحَدٌ ش. • فَوُدَّ: (وَعَنْيًا الْخ) وَخَرًا وَرَقِيًّا، وَيَكُونُ نَصِيْبُهُ لِسَيِّدِهِ أَوْ نِهَائِيَّةً زَادَ الْمُغْنِي إِلَّا إِنْ دَخَلَ سَبِيْدُهُ لِثَلَاثٍ يَتَكَرَّرُ الصَّرْفُ لِلْسَيِّدِ بِاسْمِهِ وَاسْمِ رَقِيْقِهِ أَح. • فَوُدَّ: (فَيَجِبُ اسْتِيعَابُهُمْ الْخ) هَذَا إِنْ انْتَحَصَرُوا وَإِنْ لَمْ يَنْحَصِرُوا فَكَالْوَصِيَّةِ لِلْعَلَوِيَّةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَسَيْفِيْدُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ الْخ. • فَوُدَّ: (كَمَا شَمِلَهُ) أَيْ قَوْلُهُ وَإِنْ كَثُرُوا الْخ وَكَذَا ضَمِيرُ وَلَا يُنَافِيهِ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ الْخ) أَيْ الْمَارِءُ آيَفًا. • فَوُدَّ: (لَوْ لَمْ يَنْحَصِرُوا) أَيْ الْمَوْصَى لَهُمْ كَأَقَارِبِ زَيْدٍ مَثَلًا فَكَالْعَلَوِيَّةِ أَيْ فِي جَوَازِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَالتَّفْصِيلِ.

• فَوُدَّ: (لِأَنَّ مَحَلَّهُ) أَيْ قَوْلُهُمُ الْمَذْكُورَ وَقَوْلُهُ حَضَرَهُمْ أَيْ الْمَوْصَى لَهُمْ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ) أَيْ أَقَارِبَ زَيْدٍ مَثَلًا. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَذْكُرُ عَرَفًا الْخ. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يُنْظَرُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ صُرِفَ لَهُ الْخ وَقَوْلُهُ وَاسْتَوَى الْخ عَلَى قَوْلِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ الْخ.

• فَوُدَّ: (وَاسْتَوَى) عَطَفَ عَلَى لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا قَرِيبٌ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُ الْوَارِثِ مَا لَوْ كَانَ قَرِيبُهُ رَقِيْقًا فَتَصِحُّ وَيَكُونُ نَصِيْبُهُ لِسَيِّدِهِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا بَيَّنَّهُ التَّائِيْدِيُّ وَإِنْ تَعَقَّبَهُ فِي الْإِسْعَادِ فَقَالَ يَتَّبَعِي دُخُولُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ آخَرَارَ فَإِنْ كَانَ فَلَا دُخُلَ لَهُمْ مَعَهُمْ لِعَدَمِ قَصْدِهِمْ

وَيُجَابَ بِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ جِهَةٍ حَقِيقَةٍ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْقَرَابَةِ الْحَضَرِ، وَأَمَّا الْمُتَبَادُّرُ مِنْ ذِكْرِهَا مَا يَتَبَادَّرُ مِنَ الْجِهَةِ بِالنِّسْبَةِ لِإِعْطَاءِ مَنْ ذُكِرَ وَقَوْلُهُمْ بِذِكْرِ غُرْفًا شَائِعًا لِإِرَادَةِ جِهَةِ الْقَرَابَةِ يُشِيرُ لِمَا ذَكَرْتَهُ (لَا أَصْلًا) أَيُّ أَبَا أَوْ أُمًّا (وَقَرَعًا) أَيُّ وَلَدًا (فِي الْأَصَحِّ) وَنَقَلَ الْأَسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ إِجْمَاعَ الْأَصْحَابِ عَلَيْهِ وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ مُزْدَوْدٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَا يُسَمُّونَ أَقَارِبَ غُرْفًا أَيُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَصِيَّةِ فَلَا يُنَافِي تَسْمِيَتُهُمَا أَقَارِبَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَعُدِلَ عَنْ قَوْلِ أَصْلِهِ الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ لِتَفْيِذِ دُخُولِ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ وَالْأَحْفَادِ، وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي الْوَقْفِ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَوْلَادُهُمْ صُرِفَ إِلَيْهِمْ لِمَا مَرَّ، ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ هُنَا قَرِيبٌ غَيْرُ أَوْلَيْكَ صُرِفَ إِلَيْهِمْ.

(وَلَا تَدْخُلُ قَرَابَةُ الْأُمِّ فِي وَصِيَّةِ الْعَرَبِ فِي الْأَصَحِّ) وَنُقِلَ عَنِ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْتَحِرُونَ بِهَا وَلَا يَتَقَدَّرُونَ قَرَابَةَ الْأَصَحِّ فِي الرُّوضَةِ، وَنُقِلَ عَنِ الْأَكْثَرِينَ دُخُولَهُمْ كَالْمَعْجَمِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَفْتَحِرُونَ بِهَا فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ «سَعْدُ خَالِي فَلَيْتَنِي أَمْرُؤُ خَالَهُ» وَيَدْخُلُونَ فِي الرَّجْمِ اتِّفَاقًا (وَالْعَبْرَةَ) فِي صَبْطِ الْأَقَارِبِ (بِأَقْرَبِ جَدٍّ يُنْسَبُ إِلَيْهِ زَيْدٌ) أَوْ أُمُّهُ بِنَاءً

• قَوْلُهُ: (وَيُجَابَ بِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ بِإِغْتِيَابِ أَصْلِ الْوَضْعِ لَيْسَ جِهَةً وَإِغْتِيَابِ الْإِسْتِعْمَالِ الْعُرْفِيِّ جِهَةً فَلَوْحِظَ فِي وَجُوبِ الْإِسْتِعْمَالِ الْأَوَّلِ وَفِيمَا عَدَاهُ الثَّانِي هَذَا وَلَمَّا لُفِّتِ الْقَرَابَةُ أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُلْحَظَ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْإِسْتِعْمَالِ عَدَمُ الْحَضَرِ لَا الْجِهَةُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ انْتَحَصَرَتْ أَيُّ الْجِهَةِ وَجَبَ الْإِسْتِعْمَالُ فِيهَا أَيْضًا كَمَا سَلَفَ فِي مَبْنَحِ الْقَبُولِ إِنْ سَيِّدَ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِإِخْطَاءِ الْخ) يَتَأَمَّلُ إِنْ سَمَّيْتُمْ. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ الْخ) مُتَّبَعًا خَبَرَهُ قَوْلُهُ يُشِيرُ الْخ.

• قَوْلُهُ (سَمَّيْتُمْ): (لَا أَصْلًا وَقَرَعًا) كَذَا فِي نُسْخِ الشَّرْحِ بِلَا التَّفَنِّي وَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ وَجْهٌ تَصَبُّبٍ أَصْلًا الْخ وَالَّذِي فِي الْمُحَلِّيِ وَالنَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِيِّ إِلَّا أَصْلًا الْخ بِالنِّسْبَةِ هَذَا ظَاهِرٌ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ أَبَا أَوْ أُمًّا) أَيُّ بِالذَّاتِ فَقَطْ وَقَوْلُهُ أَيُّ وَلَدًا أَيُّ الصُّلْبِ فَقَطْ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ لَا أَصْلًا وَقَرَعًا. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمْ) أَيُّ الْأَبِّ وَالْأُمِّ وَالْوَلَدِ. • قَوْلُهُ: (لَا يُسَمُّونَ أَقَارِبَ) أَيُّ بِخِلَافِ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ وَالْأَحْفَادِ مُثْنِي. • قَوْلُهُ: (تَسْمِيَتُهُمَا) أَيُّ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ. • قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ ذَلِكَ) الْأَوَّلَى فِي غَيْرِهَا. • قَوْلُهُ: (لِتَفْيِذِ دُخُولِ الْأَجْدَادِ الْخ) أَيُّ فِي الْأَقَارِبِ بِخِلَافِ تَعْيِيرِ أَصْلِهِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي خُرُوجَهُمْ كَالْأَبْرَئِينَ وَالْأَوْلَادِ سَيِّدَ عُمَرُ وَسَمَّ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْخ) نَائِبٌ فَاعِلٍ يُؤْخَذُ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيُّ فِي الْوَصِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (غَيْرِ أَوْلَيْكَ) أَيُّ الْأَبِّ وَالْأُمِّ وَالْفَرْعِ.

• قَوْلُهُ (سَمَّيْتُمْ): (وَلَا تَدْخُلُ قَرَابَةُ أُمِّ) أَيُّ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْأَقَارِبِ إِنْ مُثْنِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمْ لَا يَفْتَحِرُونَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ قَوَّةِ الْجِهَةِ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيُّ بِقَرَابَةِ الْأُمِّ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ فِي الرُّوضَةِ الْخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائِيَّةً وَمُثْنِي وَمَنْهَجٌ. • قَوْلُهُ: (دُخُولُهُمْ) أَيُّ أَقَارِبِ الْأُمِّ. • قَوْلُهُ: (فِي الرَّجْمِ) أَيُّ فِي الْوَصِيَّةِ

بِالْوَصِيَّةِ إِنْ سَمَّيْتُمْ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ بِالنِّسْبَةِ الْخ) يَتَأَمَّلُ. • قَوْلُهُ: (لِتَفْيِذِ دُخُولِ الْأَجْدَادِ الْخ) أَيُّ فِي الْأَقَارِبِ.

على دخول أقاربها (وتعدُّ أولاده) أي ذلك الجدُّ (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولادُ جدِّ فوقه أو في ذرَّجته فلو أوصى لأقاربٍ حسنيٍّ لم تدخلُ الحسينيون وإن انتهوا كلُّهم إلى عليٍّ كرم الله وجهه أو لأقاربٍ الشافعيٍّ دخل كلٌّ من يُنسبُ لشافعٍ؛ لأنَّه أقربُ جدُّ عُرِفَ به الشافعيُّ لا لِمَن يُنسبُ لجدِّ بعد شافعٍ كأولادِ أخوتي شافعٍ عليٍّ والعباسِ؛ لأنَّهم إنما يُنسبون للشُّطْلِبِ أو لأقاربٍ بعض أولادِ الشافعيٍّ دخل فيها أولاده دون أولادِ جدِّه شافعٍ (ويدخلُ في أقربِ أقاربه) أي زَيْدٍ (الأصل) أي الأبوان (والفرع) أي الولد، ثمَّ غيرُهما عند فقديهما على التفصيل الآتي رعايةً لوصفِ الأقرَبِ المقتضي لزيادة القُربِ أو قوَّةِ الجِهَةِ وبهذا الذي ذلَّ عليه قوله وأخَّ على

للمرَّجِمِ. ٥. فودَّ: (لأقاربٍ حسنيٍّ) أي شخصٍ منسوبٍ إلى سَيِّدنا الحسنِ. ٥. وقود: (لم تدخلُ الحسينيون) أي المنسوبون إلى سَيِّدنا الحسين وقوله وإن انتهوا إلخ أي الحسينيون والحسينيون. ٥. فودَّ: (لا لِمَن يُنسبُ لجدِّ) عطفٌ على قوله دخل كلٌّ من يُنسبُ إلخ بحسبِ المعنى ولو حذفَ اللامَ لظَهَرَ المطفُ عبارةً المُعْنَى والوصيةُ لأقاربٍ الشافعيٍّ في زَمَنِهِ أو بعدَ موته لأولادِ شافعٍ إلخ ولا يضرُّفُ إلى من يُنسبُ إلى جدِّ بعد شافعٍ كأولادِ عليٍّ والعباسِ أخوتي شافعٍ اه وهي ظاهرة. ٥. فودَّ: (أو لأقاربٍ بعض أولادِ الشافعيٍّ إلخ) أي لو أوصى في هذا الوقتِ لأقاربٍ بعضِ إلخ اه معني قال التَّهْيَاةُ قد مرَّ في الزَّكَاةِ أله ٥ فلو أوصى لِآلٍ غيرِهِ صَحَّتِ الوصيةُ وحُمِلَ على القرابةِ في أوجهِ الوجهين لا على اجتِهَادِ الحاكِمِ وأهلِ البيتِ كالآلِ نَعَمْ تَدْخُلُ الزَّوْجَةُ فيهِم أي أهلِ البيتِ أيضًا أو لأهلِهِ من غيرِ ذِكْرِ البيتِ دَخَلَ كُلُّ مَنْ تَلَزَمَهُ مَوْتُهُ أو لِأَبَائِهِ دَخَلَ أَجْدَادُهُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ أو لِأُمَّهَاتِهِ دَخَلَتْ جَدَّاتُهُ مِنْهُمَا أيضًا ولا تَدْخُلُ الْأَخَوَاتُ فِي الْإِخْوَةِ كَمَكْسِيهِ وَالْأَخْمَاءُ أَبَاءُ الزَّوْجَةِ، وكذا أُمُّ زَوْجَةٍ كُلُّ مَحْرَمٍ رَجِمَ حَمُوً وَالْأَصْهَارُ فَشَمِلَ الْأَخْتَانُ وَالْأَخْمَاءُ. ويدخلُ في المَحْرَمِ كُلُّ مَحْرَمٍ بَنَسَبٍ أو رِضَاعٍ أو مُصَاهَرَةٍ والوصيةُ لِلْمَوَالِي كَالْوَقْفِ عَلَيْهِم اه زاد المُعْنَى ولا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْمُتَبَرُّ ولا أُمُّ الْوَلَدِ اه قال ع ش قوله الْأَخْتَانُ أي أَقَارِبَ الزَّوْجَةِ وقوله كَالْوَقْفِ عَلَيْهِم أي فَيَشْمَلُ الْعَتِيقَ وَالْمُتَقِّ اه. ٥. فودَّ: (أي الولد) أي أولادِ الصُّلْبِ. ٥. فودَّ: (رعايةً) تعليلٌ لِلْمَتْنِ مع ما زاده الشارحُ بقوله ثمَّ غيرُهما إلخ. ٥. فودَّ: (وبهذا) أي

٥. فودَّ: (ويَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ) قال في التَّكْمِيلَةِ نَوْعٌ فِي تَغْيِيرِهِ بِالْإِصْطِلَاحِ مع أَنَّهُ لَيْسَ أَقْرَبُ الْأَقَارِبِ غَيْرُهُمَا فَلَوْ قَالَ وَأَقْرَبُ الْأَقَارِبِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ لَكَانَ أَضَوِّبٌ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَيَصِحُّ إِطْلَاقُ الدُّخُولِ بِمَعْنَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا دَاخِلٌ وَإِذَا أَخَذْنَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُوصِي لِأَقَارِبِهِ فَقَدْ لَا يَكُونَانِ وَلَهُ أَقَارِبُ غَيْرُهُمَا وَأَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ مَثَلًا الْأَخُ وَالْعَمُّ فَتَكُونُ الْوَصِيَّةُ وَبِهَذَا يَكُونُ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ أَحْسَنَ انْتَهَى وقوله بل بالنسبة إلى الموصي لأقاربه هَلَا قَالَ لِأَقْرَبِ أَقَارِبِهِ فَإِنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ فَإِذَا أَوْصَى لِأَقْرَبِ أَقَارِبِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ وَلَا فَرْعٌ قَدَّمَ الْأَخُ عَلَى الْجَدِّ وَالْعَمُّ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى جِهَةً وَأَقْرَبُ كَمَا تُفِيدُهُ عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ وَهِيَ أَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبِ أَقَارِبِهِ فَلِلذِّقَةِ قُرْبَى قُرْبَى فَأَبْوَةٌ فَأَخَوَةٌ فَبَنُوْنَةٌ فَجَدُودَةٌ انْتَهَى. ٥. فودَّ: (وبهذا) أي قوله أو قوَّةِ الجِهَةِ انْدَفَعَ الْإِغْتِرَاضُ عَلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ وَجْهَ

جَدَّ اَنْدَفَعَ اَلْعِتْرَاضُ عَلَيْهِ بِاَنَّهُ يُؤْهِمُ اَنْ تَمَّ اقْرَبُ مِنْ غَيْرِ الْاَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَاَنْدَفَعَ قَوْلُ شَارِحِ الْمُرَادِ بِالْاَصْلِ الْاَبُ وَالْاُمُّ وَاَصُولُهُمَا (وَالْاَصْحَحُّ تَقْدِيمُهُ) الْفُرُوعُ وَاِنْ سَفَلُوا وَلَوْ مِنْ اَوْلَادِ الْبَنَاتِ الْاَقْرَبُ فَالْاَقْرَبُ فَيَقْدَمُ وَلَدُ الْوَلَدِ عَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ، ثُمَّ الْاَبَوَةُ، ثُمَّ الْاُخُوَةُ وَلَوْ مِنَ الْاُمِّ، ثُمَّ بَنُوَةُ الْاِخْوَةِ، ثُمَّ الْجُدُودَةُ مِنْ قِبَلِ الْاَبِ أَوِ الْاُمِّ الْقَرْبَى فَالْقَرْبَى نَظَرًا فِي الْفُرُوعِ إِلَى قُوَّةِ الْإِرْثِ وَالْمُصَوَّبَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَفِي الْاُخُوَةِ إِلَى قُوَّةِ الْبَنُوَةِ فِيهَا فِي الْجُمْلَةِ، ثُمَّ بَعْدَ الْجُدُودَةِ الْمُصَوَّبَةُ وَالْحُوُولَةُ فَيَسْتَوِيَانِ، ثُمَّ بَنُوَتُهُمَا وَيَسْتَوِيَانِ أَيْضًا لَكِنْ بَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ تَقْدِيمُ الْعَمِّ وَالْعَمَّةِ عَلَى أَبِي الْجَدِّ وَالْخَالِ وَالْخَالَةِ عَلَى جَدِّ الْاُمِّ وَجَدَّتْهَا ا ه قَالَ غَيْرُهُ وَكَالْعَمِّ فِي ذَلِكَ ابْنُهُ كَمَا فِي

قَوْلِهِ أَوْ قُوَّةُ الْجِهَةِ اَنْدَفَعَ اَلْعِتْرَاضُ اِلَيْهِ يُحْتَمَلُ اَنْ وَجْهَ اَنْدِفَاعِهِ اَنَّ الْمُرَادَ بِالْاَقْرَبِيَّةِ مَا يَشْمَلُ قُوَّةَ الْجِهَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَوْ قُوَّةُ الْجِهَةِ وَالْاَقْرَبُ بِهَذَا الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ الْاَصُولِ وَالْفُرُوعِ مُتَحَقِّقٌ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي الْاَخِ الْمَقْدَمِ عَلَى الْجَدِّ، وَيُحْتَمَلُ اَنْ وَجْهَهُ اَنَّ الْاَقْرَبَ حَقِيقَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ فِي الْجُمْلَةِ اَي بَعْدَ تَقْدِ الْاَصْلِ وَالْفُرْعِ كَالْاِخُوَةِ بِالنِّسْبَةِ لِيَنْبَغُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي اقْتِضَاءِ وَضْفِ الْاَقْرَبِيَّةِ قُوَّةَ الْجِهَةِ بِدُونِ زِيَادَةِ اقْرَبِيَّةِ نَظَرًا لَا يَخْفَى ا ه سَمَ وَفِي تَقْفِيهِ الْاِحْتِمَالِ الْاَوَّلُ بِقَوْلِهِ وَفِي اقْتِضَاءِ وَضْفِ الْاَقْرَبِيَّةِ اِلَيْهِ مِثْلُ اِلَى تَرْجِيحِ الْاِحْتِمَالِ الثَّانِي كَمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُفَنِّي لَكِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ كَالصَّرِيحِ فِي اِرَادَةِ الْاِحْتِمَالِ الْاَوَّلِ وَالْاَقْرَبُ قَوْلُهُ أَوْ قُوَّةُ الْجِهَةِ مُسْتَنْدَرَكًا وَيُمْكِنُ اَنْ يَكُونَ الْمُشَارُ اِلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ ثُمَّ غَيْرُهُمَا اِلَيْهِ .

• فَوَدَّ: (وَاَنْدَفَعَ قَوْلُ شَارِحِ اِلَيْهِ) اِنْ كَانَ وَجْهَ اَنْدِفَاعِهِ اَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ وَأَصُولُهُمَا تَقْدِيمُ الْاَخِ مِثْلًا عَلَى اَصُولِهِمَا فَيَرُدُّ عَلَيْهِ اَنْ كَلَامَ ذَلِكَ فِي مُجَرَّدِ دُخُولِهِمْ فِي اقْرَبِ الْاَقَارِبِ وَاتِّصَافِهِمْ بِهَذَا الْوَضْفِ، وَاَمَّا التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ فَامْرُؤٌ آخَرُ مَعْلُومٌ بِمَا يَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ ا ه سَمَ . فَوَدَّ: (تَقْدِيمُ الْفُرُوعِ) إِلَى الْفُرْعِ فِي الْمَعْنَى اِلَّا قَوْلُهُ قَالَ غَيْرُهُ إِلَى الْمَعْنَى . فَوَدَّ: (لَوْ مِنْ اَوْلَادِ الْبَنَاتِ) غَايَةُ وَقَوْلُهُ الْاَقْرَبُ فَالْاَقْرَبُ تَفْصِيلُ لِقَوْلِهِ تَقْدِيمُ الْفُرُوعِ اِلَيْهِ . فَوَدَّ: (فَيَقْدَمُ وَلَدُ الْوَلَدِ اِلَيْهِ) وَيَسْتَوِي اَوْلَادُ الْبَنِينَ وَاَوْلَادُ الْبَنَاتِ ا ه مُعْنَى . فَوَدَّ: (ثُمَّ الْاَبَوَةُ) عَطَفَ عَلَى الْفُرُوعِ . فَوَدَّ: (مِنْ قِبَلِ الْاَبِ أَوِ الْاُمِّ الْقَرْبَى فَالْقَرْبَى) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ بَنُوَةُ الْاِخُوَةِ ثُمَّ الْجُدُودَةُ . فَوَدَّ: (نَظَرًا فِي الْفُرُوعِ اِلَيْهِ) تَعْلِيلٌ لِّلْتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ .

• فَوَدَّ: (وَيَسْتَوِيَانِ اَيْضًا) اَي يَسْتَوِي بَنُوَةُ الْعُمُومَةِ وَبَنُوَةُ الْحُوُولَةِ . فَوَدَّ: (لَكِنْ بَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ اِلَيْهِ) ضَعِيفٌ ا ه ع ش . فَوَدَّ: (وَالْخَالِ اِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى الْعَمِّ . فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) اَي فِي التَّقْدَمِ عَلَى أَبِي

اَنْدِفَاعِهِ اَنَّ الْمُرَادَ بِالْاَقْرَبِيَّةِ مَا يَشْمَلُ قُوَّةَ الْجِهَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَوْ قُوَّةُ الْجِهَةِ وَالْاَقْرَبُ بِهَذَا الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ الْاَصُولِ وَالْفُرُوعِ مُتَحَقِّقٌ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي الْاَخِ الْمَقْدَمِ عَلَى الْجَدِّ وَيُحْتَمَلُ اَنْ وَجْهَهُ اَنَّ الْاَقْرَبَ حَقِيقَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ فِي الْجُمْلَةِ اَي بَعْدَ الْاَصْلِ وَالْفُرْعِ كَالْاِخُوَةِ بِالنِّسْبَةِ لِيَنْبَغُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي اقْتِضَاءِ وَضْفِ الْاَقْرَبِيَّةِ قُوَّةَ الْجِهَةِ بِدُونِ زِيَادَةِ اقْرَبِيَّةِ نَظَرًا وَلَا يَخْفَى . فَوَدَّ: (وَاَنْدَفَعَ قَوْلُ شَارِحِ) اِنْ كَانَ وَجْهَ اَنْدِفَاعِهِ اَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ وَأَصُولُهُمَا تَقْدِيمُ الْاَخِ مِثْلًا عَلَى اَصُولِهِمَا فَيَرُدُّ عَلَيْهِ اَنْ كَلَامَ ذَلِكَ الشَّارِحِ فِي مُجَرَّدِ دُخُولِهِمْ فِي اقْرَبِ الْاَقَارِبِ وَاتِّصَافِهِمْ بِهَذَا الْوَضْفِ وَاَمَّا التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ فَامْرُؤٌ آخَرُ

الولاء إذا تقرر ذلك عليم منه تقديم (ابن) وبنت وذريتهما (على أب) و تقديم (أخ) وذريته من أي جهاته (على جد) من أي جهاته (ولا يرجع بذكورة ووراثية بل يستوي الأب والأم والابن والبنت) والأخ والأخت لاستواء الجهة في كل؛ نعم، يُقدّم الشقيق على غيره ويستوي الأخ للأب والأخ للأم (ويُقدّم ابن البنت على ابن ابن الابن)؛ لأنه أقرب منه في الدرجة.

(فرع): أوصى لجماعة من أقرب أقارب زيد وجب استيعاب الأقربين واستشكله الرافعي بأن القياس بطلان الوصية؛ لأن لفظ جماعة منكرو فهو كما لو أوصى لأحد رجلين أو لثلاثة لا على التعمين من جماعة معينين قال الأذرعوي ويحتاج إلى الفرق ١هـ وأقول يمكن أن يفرق بأن ما ذكره فيه إيهام من كل وجه من غير قرينة تبيّنه وما هنا ليس كذلك؛ لأنه لما ربط الموصى لهم بوصف الأقربة عليم أن مراده إناطة الحكم بها من غير نظر لمن؛ لأنها كما تُفقد التبعيض

الجد. • قوله: (إذا تقرر ذلك) أي الترتيب بقوله والأصح تقديم الفروع إلخ.

• قوله (سني): (بل يستوي الأب والأم إلخ) كما يستوي المسلم والكافر اهـ. • قوله: (نعم يُقدّم الشقيق إلخ) أي هنا وفي الوقف اهـ ش. • قوله: (يُقدّم الشقيق إلخ) عبارة المُنهي يُقدّم ولّد الابن من الإخوة والأخوات والأعمام والعَمات والأخوال والخالات وأولادهم على ولد أحدهما ويُقدّم أخ لأب على ابن أخ لأبوين اهـ.

• قوله (سني): (ابن البنت) عبارة شرح المنهج ولّد البنت اهـ. • قوله: (وجب استيعاب الأقربين) يتأمل هذا مع قوله من أقرب أقارب زيد وما المراد من الأقربين الذين يجب استيعابهم اهـ ش أقول المراد منهم معلوم من قول المصنف ويدخل في أقرب أقاربه إلخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند فقديهما إلخ. • قوله: (واستشكله الرافعي إلخ) أقول يجوز أن يكون الصورة المرادة لهم ما لو كان ذلك بلفظ أعطوا جماعة إلخ وعليه فلا إشكال اهـ سيد عمر. • قوله: (فهو) أي ما نحن فيه من الوصية. • قوله: (بأن ما ذكره) أي الرافعي. • قوله: (من كل وجه إلخ) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين اهـ سم. • قوله: (لأنه لما ربط إلخ) استشكله سم راجعه.

معلوم مما يأتي فلي تأمل. • قوله: (من كل وجه) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين. • قوله: (لأنه لما ربط الموصى لهم بوصف الأقربة عليم إلخ) يُرد عليه أنه لم يربطه بمجرّد ذلك الوصف بل مع منى من التي المُبادر منها في مثل هذا التركيب التبعيض المؤيد بأنه لو أراد البيان لكان الظاهر ترك لفظتي جماعة ومن والإقيصار على قوله أوصيت لأقرب أقارب زيد إذ لا فائدة في زيادة تبيك اللفظتين على ذلك التقدير مع إيهامهما خلاف مراده عليه أيضاً وأما الاستغراق فلا موقع له هنا كما لا يخفى فانظر مع ذلك قوله فأنصح ما ذكره فأني أتصاح له وكان ينبغي إن كان ولا بد أن يقول فقرب في الجملة ما ذكره فتنبّه. • قوله: (عليم) ممنوع وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لتلك على البيان.

تُعَيَّد الاستفراق أو الابتداء فأعرضوا عنها لانيهاهما وقَصَّوْا بالقرينة التي ذكرتْها على أَنَّ لنا أنْ نقولَ إنها هنا للبيان لا غيرَ بمَعْنَى تلك القرينة فَاتَّضَحَ ما ذكره واندفع ما لشيخنا هنا المُستَلْزِمُ لإخراج كلايهم عن ظاهره بل صريحه المُصرَّح به كلامُ الرَّافِعِيِّ (ولو أوصى لأقارب نفسه) أو أقربِ أقاربِ نفسه (لم تَدْخُلْ وَرَثَتُهُ فِي الْأَصَحِّ) وإنْ صَحَّحْنَا الوَصِيَّةَ لِلوَارِثِ؛ لأنَّه لا يُوصى له عادةً فَتَخْتَصُّ بالباقيين وفي الروضة لو أوصى لأهله فهم مَنْ تَلَزَّمَتْ نَفَقَتُهُمْ أي غيرِ الورثة فيما يظهر من كلايهم ويظهر أيضًا فيمن أوصى بركاة أو كفارة عليه أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ وَالْقَاضِي الصَّرْفُ لِلوَارِثِ في هذه؛ لأنَّ الْأَخِذَ فيها لم يأخذ بِجِهَةِ الوَصِيَّةِ إِلَيْهِ قَصْدًا؛ لأنَّ المَصْرِفَ هنا غيرُ مقصودٍ وإِنَّمَا المقصودُ بَيَانُ ما اشْتَبَهَتْ به ذِمَّتُهُ لِتَبَرُّأٍ لا غيرٍ وَحَيْثُ فَلَا يَأْتِي هنا قولهم؛ لأنَّه لا يُوصى له عادةً بخلافِ الوَصِيَّةِ بالتَّصَدُّقِ عنه مَثَلًا فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْهُ قَصْدُ المَصْرِفِ مِنْ نَحْوِ الْفُقَرَاءِ لِمَا مَرَّ أَنَّ غَالِبَ الوَصَايَا لَهُمْ وَمَتَى أَدْبَرَ الْأَمْرُ عَلَى قَصْدِ المَصْرِفِ اتَّضَحَ عَدَمُ دُخُولِ وَرَثَتِهِ نَظَرًا لِلْعَادَةِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنْ لم يكن غيرُهم فَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ كَمَا مَرَّ أَنفَاءً وَيُخْتَمَلُ الْفَرْقُ بِنَاءً أَفَادَهُ التَّعْلِيلُ أَنَّ الوَارِثَ لا يُوصى له عادةً بخلافِ غيره.

فَوُدَّ: (فَأَعْرَضُوا عَنْهَا الْخ) أَي لَفْظُهُ مِنْ. فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّ الْخ) مَنُوعٌ وَقَوْلُهُ بِمَعْنَى تلك القرينة لا دَلَالَةٌ لِتِلْكَ عَلَى الْبَيَانِ اه سم. فَوُدَّ: (فَاتَّضَحَ مَا ذَكَرُوهُ) أَي وَجُوبُ اسْتِعْمَالِ الْأَقْرَبِينَ. فَوُدَّ: (وَانْدَفَعَ مَا لِشَيْخِنَا الْخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَ سَوَقِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَقَوْلِ الْأَفْزَعِيِّ مَا نَصَّهُ، وَقَدْ يُقَالُ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ هُنَا أَنَّ يَقُولُ لِأَقْرَبِ أَقَارِبِ زَيْدٍ وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَوْصَى لِجَمَاعَةٍ مِنْ أَقْرَبِ أَقَارِبِ زَيْدٍ انْتَهَتْ اه سم. فَوُدَّ: (أَوْ أَقْرَبِ أَقَارِبِ نَفْسِهِ) وَالتَّرْتِيبُ حَيْثُ كَمَا مَرَّ لَيْكُنْ لو كَانَ الْأَقْرَبُ وَارِثًا صُرِفَ الْمَوْصَى بِهِ لِلْأَقْرَبِ مِنْ غَيْرِ الْوَارِثِينَ إِذَا لم يُجْزِ الْوَارِثُونَ الْوَصِيَّةَ مُعْنَى رَوْضٍ. فَوُدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ. فَوُدَّ: (هَلِيهِ) أَي الْمَوْصَى. فَوُدَّ: (لأنَّه لا يُوصى الْخ) مَقُولٌ قَوْلِهِمْ. فَوُدَّ: (غَيْرُهُمْ) أَي غَيْرُ الْوَرَثَةِ فَيُخْتَمَلُ الْخ لَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ قَلِيلٌ اجْع. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ أَنفَاءً) أَي فِي شَرْحِ لَا أَضْلًا وَفَرَعًا فِي الْأَصَحِّ.



فَوُدَّ: (وَانْدَفَعَ مَا لِشَيْخِنَا) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَ سَوَقِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَقَوْلِ الْأَفْزَعِيِّ وَيُخْتَجُّ إِلَى الْفَرْقِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُقَالُ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ هُنَا أَنَّ يَقُولُ لِأَقْرَبِ أَقَارِبِ زَيْدٍ وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَوْصَى لِجَمَاعَةٍ مِنْ أَقْرَبِ أَقَارِبِ زَيْدٍ انْتَهَى.

فصل في أحكام معدوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفقه

(أصبح الوصية بمنافع) نحو (عبد ودار) كما قدمته ووطأ به هنا لما بهذه (وغلة) غطف على منافع (حائوت) ودار مؤبدية ومؤقتة ومطلقة وهي للتأبيد، وما اقتضاه غطف الغلة على المنفعة من تغايرهما صحيح، ومن ثم اعترض الشيخان إطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة والكسب والخدمة في القن والمنفعة والشكنى والغلة في الدار، ثم استحسننا أن المنفعة تتناول الخدمة والشكنى أي وغيرهما مما صرحا به قبل لكن بقيده الآتي في الغلة، وأن كلاً من الخدمة والشكنى لا ينفيد غيره ومن ثم لو استأجر قنًا للخدمة لم يكلفه نحو كتابة وبناء قالا بل ينفي أن الوصية بالغلة أو الكسب لا تنفذ استحقاق شكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من

فصل في أحكام مفتونة للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت

هـ فؤد: (في أحكام مفتونة) إلى قوله ومن ثم اعترض في النهاية وكذا في المفتني إلا قوله وما اقتضاه إلخ. هـ فؤد: (نحو عبد ودار) من الدواب والمقاربات اهـ مفتني. هـ فؤد: (كما قلتم) أي أول الباب بقوله وبالمنايف. هـ فؤد: (لما بهذه) أي لأجل ترتيب الأحكام الآتية اهـ كزدي عبارة المفتني وإنما أعادها ليرتب عليها قوله ويملك الموصى له إلخ. هـ فؤد: (وهي) أي المطلقة اهـ مفتني. هـ فؤد: (والمنفعة إلخ) أي وبين المنفعة والشكنى إلخ. هـ فؤد: (ومن ثم استحسننا إلخ) قال الشبكي والمنافع والغلة متقاربان، وكل عين فيها منفعة فقد يحصل منها شيء غير تلك المنفعة إما بفعله كاستغلال أو بعوض عن فعل غيره أو من عند الله تعالى وذلك الشيء يسمى غلة فالموصى له به يملكه من غير ملك العين، والمنفعة كأجرة العبد والدار والحائوت وكسب العبد، وما يثبت من الأرض كله غلة تصبغ الوصية به كما تصبغ المنفعة اهـ مفتني. هـ فؤد: (تتناول الخدمة) أي في العبد وقوله الشكنى أي في الدار اهـ سم. هـ فؤد: (بما صرحا به إلخ) من الإجارة والإعارة والوصية بها، والأكساب المعتادة كالإحتطاب والإحتشاش والإضطياذ وأجرة الحرفة؛ لأنها أبدال منافع اهـ سم. هـ فؤد: (لكن بقيده) أي الغير. هـ فؤد: (الآتي في الغلة) يَحْتَمَلُ أنه إشارة إلى اختيار ما يحصل لا بتفسيه احترازًا عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الآتي فالغلة قسمان إلخ اهـ سم وقال الكزدي وهو قوله التي هي الفوائد العينية اهـ والأول هو الظاهر. هـ فؤد: (وبناء) بكسر الباء وتخفيف التون. هـ فؤد: (وبواحد) غطف على قوله بالغلة وقوله من هذه الثلاثة أي الشكنى والركوب والاستخدام.

فصل في أحكام مفتونة للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفقه

هـ فؤد: (تتناول الخدمة) أي من العبد والشكنى أي في الدار. هـ فؤد: (بما صرحا به) منه الإجارة والإعارة والوصية بها والأكساب المعتادة كالإحتطاب والإحتشاش والإضطياذ وأجرة الحرفة؛ لأنها أبدال منافع اهـ سم. هـ فؤد: (الآتي في الغلة) يَحْتَمَلُ أنه إشارة إلى اختيار ما يحصل لا بتفسيه احترازًا عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الآتي فالغلة قسمان إلخ.

هذه الثلاثة لا تُفيد استحقاق غَلَّةٍ ولا كسبٍ؛ لأنَّ الغَلَّةَ فائدةٌ غَنِيَّةٌ والمنفعةُ مُقَابِلَةٌ لِلْعَيْنِ اهـ. ولا يُنافي ما ذكرناه في المنفعةِ خلافاً لِمَنْ تَوَهَّمَهُ شُمُولُهَا لِلْكَسْبِ لِمَا بَأْتِيَ أَنَّهُ بَدَلُهَا، وقولُ ابنِ الرَّفْعَةِ الجَدْمَةُ أَنْ تُفِيدَ ما تُفِيدُهُ المنفعةُ ضَعِيفٌ، وكذا قوله إِنَّ الغَلَّةَ تُفِيدُ الشُّكْنَى وقوله ليس في للغَلَّةِ محتملٌ في الدَّارِ غيرُ المنفعةِ، وكوْنُ المنفعةِ مُقَابِلَةً لِلْعَيْنِ لا يمنعُ أَنَّ الغَلَّةَ المُضَافَةَ لِلدَّارِ بمعنى المنفعةِ اهـ وقال غيرهُ الوجه أَنَّ المنافعَ تُشْمَلُ الغَلَّةُ والكسبُ، والغَلَّةُ وإنْ كانتْ فائدةً غَنِيَّةً هي معدودةٌ من منافعِ الأرضِ والغَلَّةُ والكسبُ لا تُفِيدُ نَحْوَ رُكُوبٍ وشُكْنَى ومنفعةٍ بل ما يحصلُ من الغَلَّةِ والكسبِ خاصَّةً. والمفهومُ من المنفعةِ أَعْمُ ممَّا يُفْهَمُ منهما اهـ وفي بعضِهِ نَظَرٌ يُفَرِّقُ مِمَّا تَقَرَّرَ، والحاصلُ أَنَّ ما ذكره الشيخانِ صحيحٌ ومن ثَمَّ اعتمده المُحَقِّقُونَ، وَأَنَّ المنفعةَ تُطَلَّقُ على ما يُقَابَلُ الْعَيْنَ ومن ثَمَّ فسرَها الإمامُ وغيره هُنا بِأَنَّها ما مُلِكَ بِعَقْدِ الإِجَارَةِ الصَّحِيحِ والمملوكُ به قَصْدًا هو محضُ المنفعةِ لا غيرُ واستِباعُها لِلْعَيْنِ

• فَوَدَّ: (لأنَّ الغَلَّةَ إلخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِمَا بل يَتَّبِعِي أَنَّ الوَصِيَّةَ بِالْغَلَّةِ لا تُفِيدُ اسْتِحْقَاقَ سُكْنَى إلخ وبِوَاجِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لا تُفِيدُ اسْتِحْقَاقَ غَلَّةٍ فَقَوْلُهُ والمنفعةُ أَيِ الشَّامِلَةِ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ تَغْلِيلٌ لِاعْتِرَاضِ الشَّيْخَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ. • فَوَدَّ: (ما ذَكَرَنا فِي الْمَنْفَعَةِ) أَيِ مِنْ أَنَّهَا مُقَابِلَةٌ لِلْعَيْنِ وقَوْلُهُ شُمُولُهَا لِلْكَسْبِ أَيِ مَعَ أَنَّهُ عَيْنٌ وَيُثَلِّهِ غَلَّةٌ تَحْصُلُ بَدَلُ اسْتِيفَاءِ مَنَفْعَةٍ أَخَذًا مِمَّا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَالْغَلَّةُ قِسْمَانِ إلخ اهـ سَمِ. • فَوَدَّ: (وقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ الْجَدْمَةُ أَنَّ إلخ) هَذَا مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِمَا السَّابِقِ إِنَّ الْجَدْمَةَ لا تُفِيدُ غَيْرَهُ هِيَ وَقَوْلُهُ أَنَّ الغَلَّةَ إلخ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِمَا السَّابِقِ أَنَّ الوَصِيَّةَ بِالْغَلَّةِ لا تُفِيدُ اسْتِحْقَاقَ سُكْنَى، وَقَوْلُهُ لَيْسَ لِلْغَلَّةِ إلخ مُقَابِلٌ اعْتِرَاضُهُمَا إِبْطَالُ قَهْمِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمَنْفَعَةِ وَالْغَلَّةِ فِي الدَّارِ. • فَوَدَّ: (تَحْصُلُ فِي الدَّارِ) الْأَوَّلَى الْقَلْبُ. • فَوَدَّ: (وَكُوْنُ الْمَنْفَعَةِ إلخ) جَوَابُ سَوَالِ. • فَوَدَّ: (لَا يَمْنَعُ إلخ) خَبَرُ الْكُوْنِ. • فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ ابْنِ الرَّفْعَةِ. • فَوَدَّ: (وَالْغَلَّةُ إلخ) جُمْلَةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ إلخ غَايَةً. • فَوَدَّ: (وَالْغَلَّةُ وَالْكَسْبُ إلخ) أَيِ وَإِنَّ الغَلَّةَ إلخ. • فَوَدَّ: (لَا تُفِيدُ نَحْوَ رُكُوبٍ إلخ) مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ قَالَا بل يَتَّبِعِي إلخ اهـ سَمِ. • فَوَدَّ: (خَاصَّةً) خَبَرٌ مَا يَحْصُلُ. • فَوَدَّ: (وَفِي بَعْضِهِ) أَيِ بَعْضُ مَا قَالَهُ الْغَيْرُ، وَلَقُلْ مُرَادُهُ بِذَلِكَ الْبَقِيضِ قَوْلُهُ أَنَّ الْمَنَافِعَ تُشْمَلُ الغَلَّةُ، وَقَوْلُهُ وَالْمَفْهُومُ مِنَ الْمَنْفَعَةِ أَعْمُ مِمَّا يُفْهَمُ مِنَ الغَلَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَالْحَاصِلُ) أَيِ حَاصِلُ مَا فِي هَذَا الْمَقَامِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْوَصِيَّةِ. • فَوَدَّ: (وَاسْتِباعُهَا) أَيِ

• فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرَنا فِي الْمَنْفَعَةِ) أَيِ مِنْ أَنَّهَا مُقَابِلَةٌ الْعَيْنِ. • فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ شُمُولُهَا لِلْكَسْبِ) أَيِ مَعَ أَنَّهُ عَيْنٌ وَيُثَلِّهِ غَلَّةٌ تَحْصُلُ بَدَلُ اسْتِيفَاءِ مَنَفْعَةٍ أَخَذًا مِمَّا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَالْغَلَّةُ قِسْمَانِ إلخ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْمَنَافِعَ تُشْمَلُ الغَلَّةُ وَالْكَسْبُ) هَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ شُمُولُهَا لِلْكَسْبِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ بَدَلُهَا مَعَ مَا فِيهِ، وَيُوَافِقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَعْمُ مِمَّا يُفْهَمُ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ تُشْمَلُ الْكَسْبُ وَالْغَلَّةُ. • فَوَدَّ: (لَا تُفِيدُ نَحْوَ رُكُوبٍ وَشُكْنَى) مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ قَالَا بل يَتَّبِعِي إلخ. • فَوَدَّ: (وَفِي بَعْضِهِ) يَتَأَمَّلْ.

إنما هو للضرورة أو الحاجة كما يشوه ثم، وهذا الإطلاق هو المتبادر منها هنا فمن ثم حملوها عليه كما حملوا الوصية على عود الله فيما مر لذلك، وقد تطلق على ما هو أعظم من ذلك فتشمل حتى الغلة التي هي الفوائد العينية الحاصلة لا بفعل أحد وهذا لا يُغفل به هنا إلا لقرينة فالغلة قسمان قسم يحصل بذل استيفاء منفعة فتتناوله المنفعة بلا قرينة وقسم يحصل بنفسه فهو أجنب عن المنفعة فاحتاج تناولها له إلى قرينة ومن هذا يُعلم أنه لا يصح الإيصاء بذراهم يتجر فيها الوصي، ويتصدق بما يحصل من ربحها؛ لأن الربح بالنسبة لها لا يُسمى غلة ولا منفعة للعين الموصى بها؛ لأنه لا يحصل إلا بعد زوالها، وهذا واضح خلافًا لمن وهم فيه، وأن الذي يتجر فيه نحو التخلية والشاة أنه إن أوصى بفوائدهما أو بقلتهما اختص بنحو الثمرة واللبن والصوف أو بمنافيهما لم يدخل نحو الثمرة إلا إن قامت قرينة ظاهرة على إرادة ما يشمل الغلة بأن لم يكن لها منفعة تُقصَد غير نحو ثمرتها، أو اطرَد عرف الموصي بذلك، وقد مر لذلك نظائر فإن قلت ما منفعة التخلية والشاة غير الغلة قلت زبط نحو الدواب في التخلية ونشر نحو الثياب عليها ونحو دياسة الشاة للحب، فإنه يصح استجارها لذلك كما صرحوا به (تنبيه) وقَعَ في الروضة هنا أنه لو أوصى بخدمة عبده سنة غير متعينة كان تميمها للوارث، ونازع فيه الأزرعي ثم قال ينبغي حملها على سنة متصلة بموته وكأنه أخذ هذا من نظيره الآتي أنه لو أوصى بمنفعة داره سنة حُمِلت على السنة التي تلي الموت، وهو أخذ ظاهر إلا أن يُفَرَّق بأنه هنا أبقي للوارث شركة في المنافع إذ ما عدا الخدمة من نحو كتابة وبناء له خلافًا

المنفعة أو الإجارة. فود: (ثم) أي في الإجارة. فود: (وهذا الإطلاق) أي إطلاق المنفعة على مقابل العين. فود: (كما حملوا الوصية) أي بعود. فود: (وقد تطلق) أي المنفعة. فود: (الحاصلة لا بفعل أحد) أي كالثمرة. فود: (وهذا) أي إطلاق الثاني القليل. فود: (ومن هذا) أي من الحاصل اهرع ش، ويُحتمل من اقتصار المصنف على المنافع والغلة. فود: (يُعلم أنه لا يصح إلخ) أقره ش كابن سم. فود: (بالنسبة لها) أي للذراهم. فود: (وأن الذي إلخ) عطف على قوله أنه لا يصح إلخ. فود: (بأن لم يكن لها) أي التخلية، ولو تلى الضمير ليرجع إلى الشاة أيضًا لكان أنسب. فود: (أو اطرَد) عطف على قوله لم يكن إلخ. فود: (بذلك) أي بإطلاق منفعة التخلية على نحو ثمرتها. فود: (استجارها) أي الشاة ولو تلى الضمير ليرجع إلى التخلية أيضًا لكان أنسب. فود: (هنا) أي في باب الوصية. فود: (وكانة) أي الأزرعي. فود: (الآتي) أي في شرح إن أوصى بمنفعته مدة. فود: (إلا أن يُفَرَّق بأنه إلخ) فَرَّق في المعنى بهذا الفرز أيضًا اه سيّد عمر. فود: (هنا) أي في مسألة العبد وقوله أبقي أي الموصي.

فود: (لأن الربح إلخ) انظر هذا التعليل مع أنه لم يذكر ما يُفيد تصوّر المسألة بالإيصاء بالمنفعة أو الغلة.

لابن الزفعة كما تقرّر وعند بقاء حقّ للوارث تكون الخيرة في تسليم ما عدها إليه؛ لأنّه أصليّ والموصى له عارضٌ فليقوّة حقّه كان التعمين إليه، وأمّا ثمّ فلم يبقَ له حقّاً في المنفعة فلم يعارض حقّ الموصى له فانصرف حقّه لأوّل سنة تلي الموت إذ لا معارض له فيها فتأمّله وممّا يؤيّد ذلك قول القاضي لو أوصى بشجرة هذا البستان سنة، ولم يُعيّنها فتعيّنها للوارث أي؛ لأنّه بقيت له المنافع غير الثمرة فهو كالوصيّة بالخدمة فيما ذكر (ويملك الموصى له بالمنفعة وكذا بالقلّة إن قامت قرينة على أنّ المراد بها مطلق المنفعة أو اطرد العرف بذلك فيما يظهر نظير ما مرّ (منفعة) نحو (العبد) الموصى بمنفعته فليست إباحة ولا عارية للزومها بالقبول . ومن ثمّ جاز له أن يؤجّر ويُعيّر ويوصي بها ويُسافر به عند الأمن، ويده يد أمانة وورث عنه، ومحلّ ذلك في غير مؤقّته بنحو حياته على اضطراب فيه، وإلا كانت إباحة فقط.....

• فود: (كما تقرّر) أي في أوّل الفصل . فود: (لأنّه) أي الوارث أصليّ لعلّ الاتّسب إسقاط الباء .
 • فود: (وأمّا ثمّ) أي في مسألة الدار . فود: (فلم يعارض) أي حقّ الوارث قضية سالية لا تقتضي وجود الموضوع . فود: (وممّا يؤيّد ذلك) أي الفرق . فود: (بالمنفعة) إلى قوله ويستحلّ في النهاية .
 • فود: (نظير ما مرّ) أي قبيل التبيين . فود: (فليست) أي الوصيّة بالمنفعة إباحة إلخ خلافاً لأبي حنيفة وقوله للزومها بالقبول أي بخلاف المارية اه معني . فود: (ويوصي بها) أي بالمنفعة وقوله ويُسافر به أي بمحلّ المنفعة اه رشيد . فود: (ومحلّ ذلك) عبارة النهاية وإطلاقه المنفعة يقتضي عدم الفرق بين المؤبدّة والمؤقّته لكن قيده في الروضة بالمؤبدّة أو المطلقة، أمّا إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فالمجزوم به في الروضة وأصلها هنا أنّه ليس تملكاً، وإنّما هو إباحة فليست له الإجارة وفي الإجارة وجهان أصحهما كما قاله الإسنوي المنع اه وعبارة المعني ثنية إطلاق المنفعة يقتضي عدم الفرق بين المؤبدّة والمقيدة، وهو كذلك كما قطعاً به في باب الإجارة خلافاً لما مشا عليه هنا من أنّ الوصيّة المقيدة إباحة فلا يؤجّر اه قال ع ش قوله يقتضي عدم الفرق مُتَمَدّ وقوله حياتك أو حياة زبيد، وقوله فالمجزوم به إلخ مُتَمَدّ وقوله كما قاله الإسنوي إلخ مُتَمَدّ اه . فود: (بنحو حياته) ظاهره أنّ المؤقّته بنحو حياته إباحة، وإن لم يُعبّر خلاف ظاهر شرح الرّوض أي والمعني بالفعل وهو صريح قول الشيخين، أمّا إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فهو إباحة وليس بتمليك انتهى اه سم . فود: (وإلا)

• فود: (في غير مؤقّته بنحو حياته إلخ) ظاهره أنّ المؤقّته بغير حياته إباحة وإن لم يُعبّر خلاف ظاهر شرح الرّوض بالفعل وهو صريح قول الشيخين، واللفظ لأصل الروضة أمّا إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فهو إباحة وليس بتمليك فليست له الإجارة وفي الإجارة وجهان، وإذا مات الموصى له رجّع الحق إلى ورثة الموصي، ولو قال أوصيت لك بأن تسكن هذه الدار أو بأن يخدمك هذا العبد فهو إباحة أيضاً لا تملك بخلاف قوله أوصيت لك بسكنائها أو خدمته هكذا ذكره الفقهاء وغيره انتهى لكن أوّل في شرح الرّوض قوله بمنافعه من قوله نعم قوله أوصيت لك بمنافعه حياتك إباحة بقوله أي بأن تتّبع به .

كما لو أوصى له بأن ينتفع أو يسكن أو يركب أو يخدمه فلا يملك شيئاً مما مر، ويأتي لأنه لما غيّر بالفعل وأسندته إلى المخاطب اقتضى قصوره على مباشرته بخلاف منفعة أو خدمته أو سكنها أو ركبها خلافاً لابن الرقبة، والتعبير بالاستخدام كهو بأن يخدمه بخلاف الخدمة كما هو واضح، ويستقل الموصى له بتزويج العبد أي إن كانت الوصية مؤبدة ولا احتيج إلى إذن الوارث أيضاً فيما يظهر كما أنه لا بُد من رضاها في الأمة مطلقاً (و) يملك أيضاً (أكسابه المعتادة) كاحتطاب واصطياد وأجرة جرفة؛ لأنها أبدال المنافع الموصى بها (لا الناجرة) كهبة ولقطة إذ لا تقصد بالوصية (وكذا مهرها) أي الأمة إذا وطئت بشبهة أو نكاح يملكه الموصى له بتنافيها (في الأصح)؛ لأنه من ثماء الرقبة كالكسب،.....

أي بأن كانت مؤقتة بنحو حياة كانت إباحة أي بخلاف المؤقتة بنحو سنة فليست إباحة بل تمليك كما يفيد كلام كل من الشارح والنهاية والمغني. □ فود: (كما لو أوصى) إلى قوله بخلاف منفعة في المغني. □ فود: (مما مر) أي من الإجارة وما عطف عليها وقوله ويأتي أي في قوله ويملك أيضاً أكسابه إلخ. □ فود: (بخلاف بمنفعته إلخ) أي بخلاف ما لو قال أوصيت بمنفعة إلخ اهـ رشدي.

□ فود: (والتعبير بالاستخدام كهو) بأن يخدمه بخلاف الخدمة أي يقصر الأول على مباشرته بنفسه ولا يجوز له نحو الإجارة بخلاف الثاني. □ فود: (ويستقل الموصى له إلخ) خالف النهاية والمغني فقالا وفقاً للشهاب الرملي إن المزوج للموصى بمنفعته ذكرنا أن أثنى الوارث بإذن الموصى له أي مطلقاً مؤبدة أو مؤقتة قال ش إن المزوج إلخ قوله هو ظاهر في الأثنى بأن يجبرها عليه فيترولى تزويجها، أما العبد فالمراد بتزويجه الإذن له فيه وعليه فكان الظاهر أن يقول ولا يصح تزوج العبد الموصى بمنفعته إلا بإذن الوارث والموصى له اهـ. □ فود: (مؤبدة) أي بأن ذكر فيها لفظ التأبيد أو أطلفت. □ فود: (والأ) أي بأن كانت مؤقتة. □ فود: (مطلقاً) أي مؤبدة أو مؤقتة. □ فود: (كاحتطاب) إلى قوله وكما يملكه الموقوف عليه في المغني وإلى قوله لا ولدها في النهاية إلا قوله فيما إذا أبذت المنفعة. □ فود: (لأنها أبدال المنافع إلخ) ومن ذلك لبن الأمة فهو للموصى له فله منع الأمة من سقي ولدها الموصى به لإخرا لغير اللبأ أما هو فيجب عليه تمكينها من سقي للولد اهـ ش. □ فود: (لا الناجرة) هو في النهاية والمغني بالقلم الأسود لكن عبارة الثاني بخلاف الناجرة. □ فود: (إذا وطئت بشبهة إلخ) عبارة المغني وشرح الروض إن زوجت أو وطئت بشبهة اهـ. □ فود: (يملكه إلخ) خبر مهرها في المتن.

□ فود: (ويستقل الموصى له بتزويج العبد) قال شيخنا الشهاب الرملي المعتقد أن الموصى له لا يستقل بتزويج العبد بناء على أن الكسب الناجر لمالك الرقبة، وأن مؤن النكاح تتعلق بالكسب الناجر ففي النكاح ضرر على الوارث فلا يفعل بغير إذنه وما في الوسيط مبنئ على أن مؤن النكاح لا تتعلق بالنادر أو أنه للموصى له بالمنفعة انتهى وقال ولدم ر في شرحه والمزوج له ذكرنا كان أو أثنى الوارث بإذن الموصى له كما أثنى به شيخنا الشهاب الرملي.

وكما يملكه الموقوف عليه، وما لا في الروضة وأصلها إلى أنه ملك لورثة الموصي، وفوق الأذرع بينه وبين الموقوف عليه بأن ملك الثاني أقوى لملكه التايز والولد بخلاف الأول .
ويملك الوارث الرقبة هنا لا ثم قال غيره ولأنه يملك الرقبة على قول فقوي الاستباض بخلافه هنا ورؤ هذا بأن الموصى له بالمنفعة أبدا قيل فيه أنه يملك الرقبة أيضا، ويؤد الأولان بأن الموصى له يملك الإجارة والإعارة والتفر بها وتورث عنه المنفعة ولا كذلك الموقوف عليه فكان ملك الموصى له أقوى وعدم ملكه التايز إنما هو لعدم تباير دخوله، والولد إنما هو لما يأتي ولأنه حصة من الأم وهو لا يملكها لأن ذلك ليضعف ملكه، ومن ثم كان المعتمد ملكه المهر وفاقا للإسنوي وغيره، وأنه فيما إذا أبدت المنفعة لا يحد لو وطئ بخلاف الموقوف

• فؤد: (وكما يملكه إلخ) عطف على قوله لأن إلخ . • فؤد: (وفوق الأذرع) أي على مقابل الأصح الذي مالا إليه في الروضة وأصلها اهـ ش . • فؤد: (بينه) أي الموصى له . • فؤد: (والولد) بالتصنيف عطفًا على التايز . • فؤد: (ويملك الوارث) هو بالياء الموحدة عطفًا على قوله بأن ملك الثاني أقوى اهـ رشيدي . • فؤد: (قال غيره) أي غير الأذرع وقوله ولأنه إلخ عطف على قوله لملكه إلخ ، ولو قال وبأنه إلخ عطفًا على قوله بأن ملك إلخ كان أنسب . • فؤد: (بخلافه إلخ) أي الاستباض في ملك الموصى له . • فؤد: (ورؤ هذا) أي فرق الغير . • فؤد: (ويؤد الأولان) أي فرقا الأذرع . • فؤد: (والتفر بها) يعني بالعين الموصى بمنفعتهما اهـ ش . • فؤد: (ولا كذلك الموقوف عليه) أي قلبي له واحد منها والمراد بمنع الإجارة منه أنه لا يؤجر إن لم يكن ناظرًا، وإلا فالإجارة من وظيفته لكن لا من حيث كونه موقوفًا عليه اهـ ش . • فؤد: (وعدم ملكه) مبتدأ خبره إنما هو إلخ وقوله والولد بالتصنيف عطفًا على التايز .

• فؤد: (لما يأتي) أي في شرح لا ولما وقوله ولأنه إلخ عطف على لما يأتي . • فؤد: (ولأنه حصة من الأم إلخ) هذا موجود ثم أيضًا اهـ سم أي فيما يأتي فتحه أن يحدف . • فؤد: (لا أن ذلك) أي عدم تملك الموصى له التايز والولد وهو مغطوف على قوله إنما هو لعدم تباير دخوله ولما يأتي . • فؤد: (ومن ثم) أي إن ملك الموصى له أقوى . • فؤد: (كان المعتمد ملكه المهر).

(فرغ) الوجه أن الموصى له كالأجنبي في حزمة الخلوة والتظر سم على حجة قضيته أنه لا فرق في التظر بين كونه بشهوة أو لا وأنه لا فرق بين التظر لما بين السرة والركبة وغيره اهـ ش . • فؤد: (وأنه إلخ) عطف على قوله ملكه المهر . • فؤد: (فيما أبدت المنفعة إلخ) والمعتمد كما قال شيخنا أنه لا حد مطلقًا اهـ مخني عبارة النهاية ومن ثم لم يحد الموصى له لو وطئ الموصى بها ولو مؤقتة خلافا لبعض المتأخرين قال ع ش منهم حج حيث قيد بالمؤبد اهـ . • فؤد: (لا يحد) أي ويعزز اهـ ش .

• فؤد: (ولأنه حصة من الأم إلخ) هذا موجود ثم أيضًا . • فؤد: (ومن ثم كان المعتمد إلخ شرح هذه المقالة) اعتمدهم رثم أيضًا .

(فرغ) الوجه أن الموصى له كالأجنبي في حزمة الخلوة والتظر .

عليه إما تقرر من أن ملكه أضعف وأيضاً فالحق في الموقوفة للبطن الثاني، ولو مع وجود البطن الأول ولا حق هنا في المنفعة لغير الموصى له فاندفع ما قيل الوجه التسوية بينهما أو وجوب الحد في الوصية دون الوقف، والأوجه في أرض البكارة أنه للورثة؛ لأنه بدل لإزالة جزء من البدن الذي هو ملك لهم ولو عيئت المنفعة كخدمة قن أو كسبه أو غلة دار أو سكنها لم يستحق غيرها كما مر فليس له في الأخيرة عمل الحدادين والقصارين إلا إن دلت قرينة على أن الموصي أراد ذلك على الأوجه (لا ولدها) أي الموصى بمنفعتها أمة كانت، والحال أنه من زوج أو زناً أو غيرها فلا يملكه الموصى له ويُفترق بينه وبين ولد الموقوفة بأن ملك الموقوف عليه له لم يُعارضه أقوى منه بخلافه هنا فإن إبقاء ملك الأصل للوارث المستتبع له مُعارض أقوى لملك الموصى له فقدّم عليه (في الأصح بل هو) إن كانت حاملاً به عند الوصية؛ لأنه كالجُزء منها أو حملت به بعد موت الموصي؛ لأنه الآن من فوائده ما استحق منفعته بخلاف الحادث.....

• قوله: (وأيضاً الخ) عطف على قوله إما تقرر الخ. • قوله: (فالحق في الموقوفة للبطن الثاني الخ) يعني أنه موقوف عليه وهو من أهل الوقف، وإن لم يستحق إلا بعد البطن الأول على ما هو مقرر في محله، وبه يتدفع ما في حاشية الشيخ وكان الأولى في عبارة الشارح وأيضاً فتحق البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو مع وجود البطن الأول انتهت. اهـ رشدي. • قوله: (التسوية بينهما) أي في سقوط الحد عنهما أو وجوبه عليهما اهـ ع. ش. • قوله: (في أرض البكارة) أي وأرض طرفة المقطوع مغني وع. ش. • قوله: (أنه للورثة الخ) جزم به المصنف. • قوله: (كخدمة قن) ويتبني أن تحمل على الخدمة المُعْتَادَة للموصى له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخداؤه فيه اهـ ع. ش. • قوله: (لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدّم من ملكه للمنفعة الموصى بها يملك هذه وإن كانت خاصة اهـ ع. ش. • قوله: (كما مر) أي في أول الفصل. • قوله: (في الأخيرة) أي في الوصية بسكنى الدار. • قوله: (أراد ذلك) أي ما يشمله. • قوله: (أمة كانت) إلى قول المتن وعليه في النهاية إلا قوله ومنه يؤخذ إلى وكالكفارة التذر وقوله وظاهر إلى المتن. • قوله: (والحال أنه من زوج أو زناً) فإن كان من شبهة فسَيأتي في شرح وله إغناؤه اهـ سم عبارة ع. ش. بخلافه من الموصى له أو الوارث فإنه حر، وكذا لو كان من أجنبي بشبهة اهـ. • قوله: (أو غيرها) أي كهيمة سم وع. ش. • قوله: (له) أي الولد والجاري متعلق بملك الخ. • قوله: (بخلافه) أي الولد هنا أي في الوصية. • قوله: (المستتبع) أي يملك الأصل له أي يملك الولد، ويحتمل أن الضمير الأول للأصل والثاني للولد. • قوله: (إن كانت) إلى المتن حقه أن يؤخر ويكتب محلّ قوله جزءاً منها. • قوله: (بخلاف الحادث الخ) أي فهو يملك للوارث اهـ ع. ش.

• قوله: (والحال أنه من زوج أو زناً) فإن كان من شبهة فسَيأتي أي في شرح وله إغناؤه. وقوله أو غيرها أي كدابة.

بعد الوصية . وقبل الموت وإن وُجدَ عنده لحدوثه فيما لم يستحقه إلى الآن (كالأم) في حكمها فتكون (منفعة له ورثته للوارث)؛ لأنه جزء منها ولو نص في الوصية على الولد دخل قطعاً ولو قُتل الموصى بمنفعته فوجب مالٌ وجب شراء مثله به رعاية لقرض الموصي فإن لم يَف بكايل فيشقص والمشتري الوارث، ويُفارق بينه وبين الوقف فإن المشتري فيه الحاكم بأن الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله، والموقوف عليه ليس مالِكاً له فلم يكن له نظَر في البدل فتعين الحاكم، ويُباع في الجناية وحينئذ يتطلُّ حق الموصى له بخلاف ما إذا قُدي. (وله) أي الوارث ومثله موصى له برثته دون منفعة (اعتاقه) يعني القن الموصى بمنفعته كما بأصله.....

• فود: (بعد الوصية إلخ) أي وإن انفصل بعد موت الموصي اهـ بجزيم. • فود: (وقبل الموت) ولو قازن الحمل خروج الروح فهل يلحق بما بعد الموت أو بما قبله فيه نظَر والأقرب الثاني اهـ ش .
• فود: (ولأن وُجدَ عنه) أي انفصل عند الموت. • فود: (فيما لم يستحقه) أي الموصى له إلى الآن أي أن حدوث. • فود: (ولو نص) أي الموصي وقوله على الولد أي الحادث بعد الموت اهـ ش والأولى التعميم وإزجاعه لجميع أنواع الحمل المتقدمة آنفاً. • فود: (ولو قُتل) إلى قوله ويُفارق في المعنى .
• فود: (فوجب مال) أي بأن كانت الجناية عليه خطأ أو شبه عَمْد أو عَفِي عن القصاص على مال فإن اقتصر بطلت الوصية اهـ ش. • فود: (والمشتري الوارث) أي إن لم يكن وصي ولا قَسْتَل ويُقدَّم على الوارث سم على حج اهـ ش. • فود: (ويُفارق بينه) أي بين الوصية. • فود: (ويُباع في الجناية إلخ) عبارة النهاية والمعنى ولو قُتل الموصى بمنفعته قتلاً يوجب القصاص فاقتصر الوارث من قاتله انتهت الوصية كما لو مات أو انهدمت الدار وتطلت منفعته فإن وجب مالٌ بعفو أو بجناية توجب اشتري به مثل الموصى بمنفعته ولو كانت الجناية من الوارث أو الموصى له، ولو قطع طَرَفه فالأرض للوارث وإن جنى عَمداً اقتصر منه أو خطأ أو شبه عَمْد أو عَفِي على مالٍ تعلق برثته ويبيع في الجناية إن لم يقدياه فإذا زاد الثمن على الأرض اشترى في الزائد مثله وإن قدياه أو أحدهما أو غيرهما عاد كما كان، وإن قدي أحدهما نصيبه فقط يبيع في الجناية نصيب الآخر اهـ. • فود: (إذا قُدي) بيناه المفعول. • فود: (يفني القن الموصى بمنفعته كما بأصله) أي قد يوهب المثن أن الضمير للولد اهـ سم قال المعنى ولا يرجع العتيق عليه بقيمة المنفعة؛ لأنه ملك الرقة مسلوقة بالمنفعة، ولو ملك هذا العتيق رقيقاً بالارث أو الهبة أو بغير ذلك فاز بكسبه، وله أن يستعير نفسه من سيده قياساً على ما لو آجر الحر نفسه وسلمها ثم

• فود: (ولو قُتل الموصى بمنفعته فوجب مالٌ وجب شراء مثله به إلخ) والمشتري الوارث، ويُفارق بينه وبين الوقف فإن المشتري فيه الحاكم بأن الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالِكاً له فلم يكن له نظَر في البدل فتعين الحاكم شرعاً وسكت عن الموصي فهل يشارك الوارث أو يستقل أو لا ولا ينبغي أن يستقل ويُقدَّم على الوارث. • فود: (يفني القن) أي قد يوهب المثن أن

ولو مؤبداً؛ لأنه خالص ملكه نعم، يستغنى إعتاقه عن الكفارة وكتابته لعجزه عن الكسب ومنه يؤخذ أنها لو أقتت بزمن قريب لا يحتاج فيه لنفقة أو بقي من الشدة ما لا يحتاج فيه لذلك صنع إعتاقه عنها وكتابته لعدم عجزه حينئذ وعلى هذا يحمل ما بحثه الأذرعى فتأمله وكالكفارة التذر على الأوجه؛ لأنه يسلك به مسلك الواجب، والوصية بحالها بعد العتق ومؤنته في بيت المال ولا فعلى مياسير المسلمين وللوارث أيضاً وطؤها إن أمِنَ حبَلها، ولم يموت به على الموصى له منفعة يستحقها فإن لم يأمنه امتنع خوف الهلاك بالطلاق والتقصي والضعف بالحمل أما ولدها من الوارث فحرٌ نسيب، وعليه قيمته يشتري بها مثله لينتفع به الموصى له وتخصير أم ولده فتعنى بموته مسلوقة المنفعة، وظاهر أن الواطئ بشبهة يلحقه الولد ويكون حراً وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله كما ذكر (وعليه) أي الوارث ومثله الموصى له برقبته (نفقة) يعني مؤنة الموصى بمنفعته فتأ كان أو غيره.....

استأزها هـ. فؤد: (ولو مؤبداً) إلى قوله ومنه يؤخذ في المئني. فؤد: (نعم يستغنى إعتاقه إلخ) وعليه فلو فعل عتق مجاناً فيما يظهر اهـ ع ش. فؤد: (لعجزه عن الكسب) يؤخذ منه عدم صحة وفقه لعدم منفعة ترتب على الوقف فإن الموصى له يستحق جميع منافعه فلم يبق منفعة للموقوف عليه اهـ ع ش أقول ينبغي تفسيده بالمؤبد، وتكون الوصية بجميع منافعه كما يفيد تغليله. فؤد: (ومنه يؤخذ أنها إلخ) بخلاف إظهار إطلاق المئني ولصريح النهاية عبارته وسواء في ذلك أكانت الوصية مؤقتة بمدة قريبة أم لا كما شملهم خلافاً للأذرعى اهـ قال ع ش قوله كما شملهم خلافاً ليحج حيث قال ومنه يؤخذ أنها لو أقتت إلخ اهـ. فؤد: (وعلى هذا) أي قوله لو أقتت إلخ. فؤد: (وكالكفارة التذر) جزم به شرح الروض أي بأن نذر إعتاق عبد فلا يعجزه إعتاق هذا عن هذا التذر اهـ سم. فؤد: (على الأوجه) عبارة المئني قاله الزركشي ويؤخذ من ترجيح المصنف في باب التذر أن المعيب يجزئ أن هذا يجزئ أيضاً اهـ. فؤد: (وللوارث) إلى المشي في المئني. فؤد: (إن أمِنَ حبَلها) قضية الجواز حينئذ عدم وجوب المهر، وهو كذلك فيما يظهر اهـ ع ش. فؤد: (فإن لم يأمنه امتنع) ولو وطئها حينئذ لم تميز به مستولدة قال في العباب والمغتمد عدم وجوب المهر اهـ ع ش. فؤد: (والتقصي إلخ) عطف على الهلاك. فؤد: (يشتري بها) أي بقيته وقت الولادة مثله أي من ذكر أو أنثى اهـ ع ش. فؤد: (وتخصير أم ولده) ولو أحبلها الموصى له لم يثبت استيلاؤها؛ لأنه لا يملكها وعليه قيمة الولد اهـ نهاية قال ع ش أي والولد حرٌ نسيب وقياس ما مرَّ أي أن يشتري بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصى له فلو لم يمكن شراء مثله بقيته بقياس ما مرَّ في القتل شراءً شقص، وهو الأقرب اهـ. فؤد: (أي الوارث) إلى قول المشي وبيعه في النهاية. فؤد: (أو غيره) عبارة النهاية والمئني وحلف

الضمير للولد. فؤد: (وكالكفارة التذر على الأوجه) جزم به شرح الروض عن الأذرعى أي بأن نذر إعتاق عبد فلا يعجزه إعتاق هذا عن هذا التذر. فؤد: (إن أمِنَ حبَلها إلخ) كذا م ر.

ومنها فطرَةُ الْقَرْنِ (إِنْ أَوْصَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَهُوَ الْأَحْسَنُ، وَيَصُحُّ لِلْفَاعِلِ وَحُذِفَ لِلْعَلَمِ بِهِ
أَيِ إِنْ أَوْصَى الْمُوصَى (بِمَنْفَعَتِهِ مُدَّةً)؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الرَّقَبَةِ وَالْمَنْفَعَةُ فِيهَا عِدَا تِلْكَ الْمُدَّةِ . وَفِيمَا
إِذَا أَوْصَى بِمَنْفَعَةٍ عَبْدٍ أَوْ دَارٍ سَنَةً تُحْمَلُ عَلَى السَّنَةِ الْأُولَى لِقَوْلِهِمْ لَوْ أَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ سَنَةً ثُمَّ
أَجْرَهُ سَنَةً وَمَاتَ فَوَرَّأَ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مَنْفَعَةُ السَّنَةِ الْأُولَى، وَقَدْ فَوَّتَهَا وَعَلَى تَعْيِينِ
الْأُولَى لَوْ كَانَ الْمُوصَى لَهُ غَائِبًا عِنْدَ الْمَوْتِ، وَجَبَ لَهُ إِذَا قَبِلَ الْوَصِيَّةُ بِذَلِكَ مَنْفَعَةُ تِلْكَ السَّنَةِ
الَّتِي تَلِيَ الْمَوْتَ، وَإِنْ تَرَخَى الْقَبُولُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ بِهِ يَتَبَيَّنُ اسْتِحْقَاقُهُ مِنْ حِينَ الْمَوْتَ كَمَا عَلِمَ
مِمَّا مَرَّ عَلَى مَنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ ظَنُّ فَوَاتَ حَقَّهُ
بَغْيَتِهِ، ثُمَّ رَتَّبَ عَلَيْهِ بِحَقِّهِ أَنَّهُ لَا سَنَةً مِنْ حِينَ الْمَطَالَبَةِ (وَكَذَا أَبَدًا فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ
مَلِكُهُ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ دَفْعِ الصَّرَرِ عَنْهُ بِالْإِعْتَاقِ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَفْتَى صَاحِبُ الْبَيَانِ بِأَنَّهُ وَإِنْ عَتَقَ

الدَّابَّةَ كَتَفَقَّهَ الرَّقِيقِ، وَأَمَّا سَقِيُّ الْبُسْتَانِ الْمُوصَى بِشَرِّهِ فَإِنْ تَرَاضَا عَلَيْهِ أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَظَاهِرٌ،
وَلَيْسَ لِلْآخَرِ مِنْهُ وَإِنْ تَنَازَعَا لَمْ يُجْبَرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِخِلَافِ التَّفَقُّهِ لِحُرْمَةِ الزَّوْجِ اهـ . قُودُ: (وَمِنْهَا) أَيِ
الْمُؤْنَةِ . قُودُ: (وَحُذِفَ لِلْعَلَمِ بِهِ) فِيهِ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْذَفُ إِلَّا فِيمَا اسْتَشْنَى فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ
رَاجِعٌ لِلْمَوْصَى الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ سَمِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ . قُودُ: (وَفِيمَا إِذَا أَوْصَى بِمَنْفَعَةٍ عَبْدٍ إلخ) لَا مُنَاسَبَةَ
لَهُ هُنَا، وَكَانَ الْأُولَى تَقْدِيمَهُ أَوَّلَ الْفَضْلِ أَوْ تَأْخِيرَهُ اهـ رَشِيدِي . قُودُ: (بِمَنْفَعَتِهِ) أَيِ الْقَرْنِ .

قُودُ: (وَمَاتَ) أَيِ الْمُوصَى . قُودُ: (لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ) أَيِ بِالْوَصِيَّةِ، وَقَوْلُهُ وَقَدْ فَوَّتَهَا أَيِ الْمُوصَى
بِالْإِجَارَةِ اهـ ع ش . قُودُ: (وَعَلَى تَعْيِينِ الْأُولَى إلخ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِعَدَمِ وَقُوفِهِ عَلَى الثَّقَلِ مَعَ أَنَّهُ فِي الرِّوَايَةِ
وَأَصْلُهَا عِبَارَتُهَا وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ يَعْني قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ فَوَجْهَانِ أَحْسَنُهُمَا أَنَّهُ إِنْ انْقَضَتْ قَبْلَ سَنَةِ
مِنْ يَوْمِ الْمَوْتِ كَانَ الْمَنْفَعَةُ بِمَقَرَّةِ السَّنَةِ لِلْمَوْصَى لَهُ، وَتَبَطَّلَ الْوَصِيَّةُ فِيمَا مَضَى وَإِنْ انْقَضَتْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ
يَوْمِ الْمَوْتِ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ، وَالثَّانِي أَنَّهُ يَسْتَأْنِفُ لِلْمَوْصَى لَهُ سَنَةً مِنْ يَوْمِ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ وَلَوْ لَمْ يُسَلِّمْ
الْوَارِثُ حَتَّى انْقَضَتْ سَنَةٌ بَلَا غَدَرٍ فَمُقْتَضَى الْوَجْهَ الْأَوَّلِ أَنَّهُ تَقْوُمُ قِيَمَةُ الْمَنْفَعَةِ وَمُقْتَضَى الثَّانِي تَسْلِيمُ
سَنَةٍ أُخْرَى انْتَهَتْ . وَبِمَا تَقَرَّرَ ظَهَرَ لَكَ مَا فِي إِطْلَاقِ الشَّارِحِ وَجُوبِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْوَارِثِ عِنْدَ غَيْبَةِ
الْمَوْصَى لَهُ فَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الشَّارِحَ لَمْ يُطْلَقِ الْوُجُوبُ بَلْ قَيَّدَهُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ . قُودُ: (مِمَّا
مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ فَضْلِ أَوْصَى بِشَاءٍ . قُودُ: (عَلَى مَنْ اسْتَوْلَى إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِوُجُوبِ سَمِ وَكُرْدِي وَقَالَ
الرَّشِيدِي مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بِذَلِكَ اهـ . قُودُ: (مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ) أَيِ قُلُوْ لَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا أَحَدٌ فَاتَتْ عَلَى
الْمَوْصَى لَهُ فَلَا يَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ اهـ ع ش . قُودُ: (ثُمَّ رَتَّبَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى ذَلِكَ الظَّنِّ .
قُودُ (سَمِ): (وَكَذَا أَبَدًا إلخ) بَأَن يَقُولُ أَبَدًا أَوْ مُدَّةَ حَيَاةِ الْعَبْدِ أَوْ يُطْلَقُ لِمَا مَرَّ اهـ مُعْنِي .

قُودُ فِي (سَمِ): (وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِنْ أَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ مُدَّةً وَكَذَا أَبَدًا فِي الْأَصَحِّ) وَعَلَفُ الدَّابَّةِ كَتَفَقَّهَ الرَّقِيقِ
وَأَمَّا سَقِيُّ الْبُسْتَانِ الْمُوصَى بِشَرِّهِ فَإِنْ تَرَاضَا عَلَيْهِ أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَظَاهِرٌ وَلَيْسَ لِلْآخَرِ مِنْهُ وَإِنْ
تَنَازَعَا لَمْ يُجْبَرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِخِلَافِ الْمَنْفَعَةِ لِحُرْمَةِ الزَّوْجِ شَرْحُ م ر .

يَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ حُكْمُ الْأَرْقَاءِ لاسْتِغْرَاقِ مَنَافِعِهِ عَلَى الْأَبَدِ بِخِلَافِ الْمُسْتَأْجَرِ لَانْتِهَاءِ مَلِكِ مَنَافِعِهِ،
وَاعْتِمَادِهِ الْأَصْحِي فِي كِتَابِهِ الْأَسْرَارِ وَخَالَفَهُمَا أَبُو سُكَيْلٍ وَالتَّبَيُّ فَقَالَ بَلْ لَهُ حُكْمُ الْأَحْرَارِ،
وَرَجَحَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الثَّانِي بِأَنَّهُ أَوْفَقُ لِإِطْلَاقِ الْأَيْمَةِ إِذْ لَمْ يَمُدَّ أَحَدٌ مِنْ مَوَانِعِ نَحْوِ الْإِرْثِ
وَالشَّهَادَةِ اسْتِغْرَاقِ الْمَنَافِعِ هـ . وَقَوْلُ الْهَزَوِيِّ لَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ بِحَتْمِ كُلِّ مِنَ الرَّائِيْنِ أَمَّا
الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ لاسْتِغْرَاقِ مَنَافِعِهِ وَإِنْ كَانَ حُرًّا، وَمَحَلُّهُ إِنْ زَادَ اشْتِغَالَهُ بِهَا عَلَى
قَدْرِ الظُّهْرِ وَالْأَزْمَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِمَالِكٍ مَنَافِعُهُ مِثْلُهَا كَالسَّيِّدِ مَعَ قَتْلِهِ (وَبَيْعِهِ) أَيِ الْمُوصَى
بِمَنْفَعَتِهِ فَهُوَ مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ وَحُذِفَ فَاعِلُهُ وَهُوَ الْوَارِثُ لِلْعَلَمِ بِهِ، وَيَصِحُّ عَوْدُ الضَّمِيرِ
لِلْوَارِثِ السَّابِقِ فَهُوَ مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ (إِنْ لَمْ يُؤْذَرْ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَحُذِفَ لِلْعَلَمِ بِهِ أَيِ الْمُوصَى
الْمَنْفَعَةُ لِلْمَفْعُولِ أَيِ إِنْ لَمْ تُؤْذَرْ الْوَصِيَّةُ بِمَنْفَعَتِهِ (كَ) بَيْعِ الشَّيْءِ (الْمُسْتَأْجَرِ) فَيَصِحُّ الْبَيْعُ، وَلَوْ
لِغَيْرِ الْمُوصَى لَهُ وَأَقْنَمَ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنَ الْعَلَمِ بِالْمُدَّةِ وَهُوَ كَذَلِكَ فإِبْدَاءُ ابْنِ الرَّفْعَةِ.....

هـ فُودَ: (بَلْ لَهُ حُكْمُ الْأَحْرَارِ) مُعْتَمَدٌ هـ ع ش وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُقَيَّدُ اعْتِمَادُهُ. هـ فُودَ: (اسْتِغْرَاقِ
الْمَنَافِعِ) مَفْعُولٌ لَمْ يَمُدَّ. هـ فُودَ: (انْتَهَى) أَيِ قَوْلِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. هـ فُودَ: (أَمَّا الْأَوَّلُ) هُوَ قَوْلُهُ يَسْتَمِرُّ
عَلَيْهِ حُكْمُ الْأَرْقَاءِ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا الثَّانِي هُوَ قَوْلُهُ لَهُ حُكْمُ الْأَحْرَارِ هـ ع ش. هـ فُودَ: (فَهُوَ) أَيِ عَدَمِ لُزُومِ
الْجُمُعَةِ. هـ فُودَ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ مَحَلِّ عَدَمِ اللَّزُومِ عَلَى الثَّانِي. هـ فُودَ: (كَالسَّيِّدِ مَعَ قَتْلِهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ التَّشْبِيهَ
بِالنَّسْبَةِ لِعَدَمِ الْمَنْعِ لَا غَيْرُ، وَأَمَّا اللَّزُومُ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْقَيْنِ لِنَقْصِهِ هـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ فُودَ: (أَيِ الْمُوصَى
بِمَنْفَعَتِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَآتِهِ تُعْتَبَرُ الْخُ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَأَقْنَمَ التَّشْبِيهِ إِلَى وَلَا وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَوْصَى
بِمَنْفَعَةٍ كَافِرٍ إِلَى فَإِنْ قُلْتَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يُدْفَعَ مِنْ غَلَّةٍ إِلَى وَلَوْ أَوْصَى بِمَنْفَعَةٍ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُرَدُّ
إِلَى وَلَوْ أَوْصَى بِأَمَةٍ وَقَوْلُهُ أَيِ وَقُلْنَا إِلَى قَاغَتْهَا الْوَارِثُ. هـ فُودَ: (وَيَصِحُّ عَوْدُ الضَّمِيرِ لِلْوَارِثِ) أَيِ
وَحُذِفَ مَفْعُولُهُ لِلْعَلَمِ بِهِ. هـ فُودَ: (وَحُذِفَ لِلْعَلَمِ بِهِ) فِيهِ تَطْيِيرٌ مَا مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُحْشَى وَكَانَ عَدَمُ تَقَرُّضِهِ
هُنَا اكْتِفَاءً بِمَا سَبَقَ لِقُرْبِهِ هـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ فُودَ: (الْمَنْفَعَةُ) مَفْعُولٌ يُؤْذَرْ فِي الْمُتَنِّ. هـ فُودَ: (وَلِلْمَفْعُولِ) الْوَاوُ
بِمَعْنَى أَوْ. هـ فُودَ: (أَيِ إِنْ لَمْ تُؤْذَرْ الْوَصِيَّةُ الْخُ) أَيِ وَالتَّذْكِيرُ فِي الْمُتَنِّ بِتَأْوِيلِ التَّبَرُّعِ أَوْ لَأَنَّ الْمُضَدَّرَ
الْمُؤَنَّثَ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ. هـ فُودَ: (وَلَوْ لِغَيْرِ الْمُوصَى لَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِلْمُوصَى لَهُ قَطْعًا وَلِغَيْرِهِ عَلَى
الرَّاجِحِ هـ. هـ فُودَ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالْمَغْنِيِّ وَشَرْحِ الرُّوْضِ وَخِلَافًا لِلثَّاهِيَةِ عِبَارَتُهُ وَشَمَلُ مَا
لَوْ كَانَتِ الْمُدَّةُ مَجْهُولَةً وَطَرِيقُ الصَّحَّةِ حَيْثُ مَا ذَكَرُوهُ فِي اخْتِلَاطِ حَمَامِ الْبُرْجَيْنِ مَعَ الْجَهْلِ هـ قَالَ ع
ش قَوْلُهُ مَا لَوْ كَانَتِ الْمُدَّةُ مَجْهُولَةً أَيِ مُدَّةُ الْوَصِيَّةِ كَانَ قَالَ إِلَى مَجْهِيْ ابْنِي مَثَلًا مِنْ السَّغَرِ وَقَوْلُهُ مَا
ذَكَرُوهُ الْخُ أَيِ قِيَاغٍ لِثَالِثٍ وَيُوزَعُ الْقَمْنُ عَلَى قِيَمَتِهِ مَسْلُوبِ الْمَنْفَعَةِ وَقِيَمَتِهِ مُتَقَمًّا بِهِ، وَيُدْفَعُ مَا يَخْصُصُ

هـ فُودَ: (وَحُذِفَ لِلْعَلَمِ بِهِ) فِيهِ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْذَفُ إِلَّا فِيمَا اسْتَشْنَى فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ
لِلْمُوصَى الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ. هـ فُودَ: (وَفِيمَا إِذَا أَوْصَى بِمَنْفَعَةٍ هَبْدٍ أَوْ دَارِ سَنَةٍ تُحْمَلُ عَلَى السَّنَةِ الْأُولَى)
تَقَدَّمَ خِلَافَ هَذَا عَنِ الرُّوْضَةِ فِيمَا إِذَا عَبَّرَ بِالْخِدْمَةِ فَكَأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخِدْمَةِ وَالْمَنْفَعَةِ وَتَقَدَّمَ تَجْوِيزُ

ذلك بخلافه لعدم كون هذا نصاً فيه وإلا كالمقتدره بحياته لم يصح بيعه أي لا للموصى له كما عليم من قوله (وإن أبدت) المنفعة ولو بإطلاقها لما مر أنه يقتضي التأييد (فالأصح أنه يصح بيعه للموصى له دون غيره) إذ لا فائدة ظاهرة لغيره فيه، ومن ثم إن اجتماعاً على بيعه من ثالث صَحَّ على الأوجه من وجهين فيه لوجود الفائدة حينئذٍ . ولم ينظروا هنا لفائدة الاعتاق كالزمن؛ لأنه لم يخل أحد بين المشتري وبين منافعهم، وهنا الموصى له لما استحق جميع منافعهم على التأييد صار حائلاً بينه وبين مراده شراه فلم يصح كما عليم مما مر في ثالث شروط البيع وإذا لم يصح بيعه إلا للموصى له فأسلم القين والموصى له والوارث كإيران فالذي يظهر أنه يُحال بينهما وبينه، ويُستكسب عند مسلم ثقة للموصى له ولا يُعْجِرَان على بيعه لثالث؛ لأنه لا يُنْزَرى ما يُخْصُصُ كلاً من الثمن، ولو أوصى بمنفعة كافر لمسلم أبداً فأسلم القين فهل

المنفعة للموصى له وما بقي للوارث اه وفيه نظر إذ المنفعة المجهولة لا يُمكن تقويمها كالمؤبدة .
 ٥ قوله: (ذلك) أي اشتراط العلم بالمدة . ٥ قوله: (لعدم كون هذا) أي التشبيه . ٥ قوله: (ولاً) أي وإن كانت المدة مجهولة وقوله بحياته أي زيد اه معني . ٥ قوله: (لم يصح بيعه إلخ) وفقاً للمنهج والمعني وشرح الروض وخلافاً للنهاية كما مر آنفاً . ٥ قوله: (وإن أبدت المنفعة إلخ) أي أو كانت مدة مجهولة اه معني . ٥ قوله: (إذ لا فائدة إلخ) قضية هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة الموصى بها كأن أوصى بكنس دونه غيره صح بيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فتتبع الرقبة في البيع وهو ظاهر اه ع ش أي كما صرح به الروض وشرحه . ٥ وقوله: (لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق التأدي أي كوجدان كثر سم ومعني وع ش وقال السيد عمر بعد ذكر ذلك عن سم ما نصه أقول بل الأنسب أنه إشارة إلى فائدة الإعتاق بدليل تعرضه لها اه . ٥ قوله: (صح) أي ويوزع الثمن بالنسبة على قيمة الرقبة والمنفعة فإذا كانت قيمته بمنافعه مائة ويدونها عشرين فليملك الرقبة خمس الثمن وليملك المنفعة أربعة أخماسه اه ع ش . ٥ قوله: (على الأوجه) كذا في المعني . ٥ قوله: (ولم ينظروا هنا) أي في البيع لغير الموصى له . ٥ قوله: (ويبين منافعهم) أي الزمن اه سم . ٥ قوله: (صار) أي الموصى له .
 ٥ قوله: (ويستكسب) بيناء المفعول . ٥ قوله: (ولا يُعْجِرَان على بيعه) أي وإن صح كما تقدم اه سم .
 ٥ قوله: (لأنه لا يُنْزَرى ما يُخْصُصُ كلاً إلخ) هذا يقتضي إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال

الشارح الفرق بينهما . ٥ قوله: (على من استولى إلخ) متعلق بوجوب . ٥ قوله: (إن لم يؤخذ) وشيلاً ما لو كانت المدة مجهولة وطريق الصحة حينئذٍ ما ذكره في اختلاط حمام البرجين مع الجهل شرح م ر .
 ٥ قوله: (إذ لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق التأدي . ٥ قوله: (على الأوجه) كذا م ر .
 ٥ قوله: (لوجود الفائدة) بقي أن كلاً لا يُنْزَرى ما يُخْصُصُ من الثمن ثم رأيت ما يأتي . ٥ قوله: (ويبين منافعهم) أي الزمن . ٥ قوله: (ولا يُعْجِرَان على بيعه) أي وإن صح كما تقدم . ٥ قوله: (لأنه لا يُنْزَرى إلخ) هذا يقتضي شكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال إنه اغتفر للضرورة وإن أمكن بيع أحدهما من الآخر .

يُجْبَرُ الْوَارِثُ الْكَافِرُ عَلَى بَيْعِهِ لِلْمُوصَى لَهُ إِنْ رَضِيَ بِهِ تَخْلِيصًا لَهُ مِنْ ذُلِّ بَقَائِهِ فِي مِلْكِهِ الْمَوْجِبِ لاسْتِثْلَاثِهِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ أَوْ لَا كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ فَإِنْ قُلْتُ بِشَكْلِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ صِحَّةِ بَيْعِهِمَا لِثَالِثٍ مَا مَرَّ أَنَّهُمَا لَوْ بَاعَا عَبْدَهُمَا لِثَالِثٍ لَمْ يَصْخُ وَإِنْ تَرَضَّيَا . قُلْتُ يُفَوَّقُ بَأَنَّ كُلًّا مِنَ الْقَتْنَيْنِ مَثَلًا مَقْصُودٌ لِذَاتِهِ فَقَدْ بَقِيَ التَّرَاوُعُ بَيْنَهُمَا فِي التَّقْوِيمِ لَا إِلَى غَايَةٍ بِخِلَافِ أَحَدِ الْمُبِيعِينَ هُنَا فَإِنَّهُ تَابِعَ فَشَوِّمِخَ فِيهِ، وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يُذْفَعَ مِنْ غَلَّةِ أَرْضِهِ كُلِّ سَنَةٍ كَذَا لِمَسْجِدٍ كَذَا مَثَلًا، وَخَرَجَتْ مِنَ الثُّلُثِ لَمْ يَصْخُ بَيْعُ بَعْضِهَا وَتَرَكَ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْمُعْتَرِ لاختلاف الأجرة فقد تَسْتَفْرُقُهَا فَيَكُونُ الْجَمِيعُ لِلْمُوصَى لَهُ نَعَمْ، يَصْخُ بَيْعُهُمَا لِمَالِكِ الْمَنْفَعَةِ . وَفِيمَا إِذَا قَالَ بِمِائَةٍ مِنْ غَلَّتْهَا فَلَمْ تَأْتِ الْغَلَّةُ إِلَّا بِمِائَةٍ فَقَدْ تَعَارَضَ مَفْهُومٌ مِنْ وَمَفْهُومٌ مِائَةٍ فَمَا الْمُرْجُحُ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَقْدِيمُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْمِائَةَ لَا تُطْلَقُ عَلَى مَا دُونَهَا وَمِنْ قَدْ تَكُونُ لابتداء الغاية كما تَقَدَّمَ فِي : ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلُثِ الْبَاقِي أَنَّهُ يَشْمَلُ الْوَصِيَّةَ بِالثُّلُثِ، وَتَكُونُ مِنْ لِلْإِبْتِدَاءِ وَلَوْ أَوْصَى بِمَنْفَعَةٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ فَظَاهِرٌ كَلَامُ بَعْضِهِمْ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ عَلَيْهِ فَيُجْبَرُ عَلَى نَقْلِهَا لِمُسْلِمٍ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ كَافِرٌ مُسْلِمًا غَيْثًا،

إِنَّهُ اغْتَبِرَ لِلضَّرُورَةِ وَإِنْ أَمَكَّنَ بَيْعَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ أَهَ سَمِ عِبَارَةٌ شَ قَدْ يَشْكُلُ هَذَا مَعَ صِحَّةِ الْبَيْعِ مِنْهُمَا مَعَ جَهْلِ كُلِّ بِمَا يَخْصُهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا رِضًا مِنْهُمَا بِالضَّرَرِ الْمَتَرْتَّبِ عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ مِنَ التَّنَازُعِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِهِ بِالِاخْتِيَارِ الْإِجْبَارُ عَلَيْهِ أَه . قُودُ: (لَآئِهِ لَا يَنْزِي الْإِخ) بِهَذَا يُفَارِقُ بَحْثَهُ الْإِجْبَارِ فِيمَا بَعْدَهُ أَه سَم . قُودُ: (إِنْ رَضِيَ) أَيِ الْمَوْصَى لَهُ بِهِ أَيِ بَشَائِرِهِ . قُودُ: (تَخْلِيصًا لَهُ مِنْ ذُلِّ بَقَائِهِ فِي مِلْكِهِ الْمَوْجِبِ الْإِخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ قَفِي أَصْلُ الرِّزْوَةِ فَيَمْلِكُ بَقِي الْمَوْصَى لَهُ إِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَى الْعَبْدِ الْمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ وَبِهِ جَزَمَ الرِّزْوُ، وَأَقْرَبُهُ شَارِحُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بَوَقْتِ الْإِنْتِفَاعِ أَه سَبَدُ عُمَرُ . قُودُ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ لِلْبَيْعِ . قُودُ: (بِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْقَتْنَيْنِ الْإِخ) أَقُولُ وَبِأَنَّ الضَّرُورَةَ فِي الْجُمْلَةِ هُنَا دَعَتْ إِلَى الْمُسَامَحَةِ بِذَلِكَ كَمَا فِي اخْتِلَاطِ حَمَامِ الْبُرْجَيْنِ وَلَا ضَرُورَةَ بَوَجُوهِ فِي بَيْعِ الْعَبْدَيْنِ أَه سَبَدُ عُمَرُ وَقَدْ مَرَّ عَنْ سَمِ مِثْلُهُ . قُودُ: (مَثَلًا) الْأَوَّلَى وَكُرَّهَ عَقَبَ قَوْلِهِ السَّابِقِ عَبْدَهُمَا .

قُودُ: (بِخِلَافِ أَحَدِ الْمُبِيعَيْنِ الْإِخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْأَحَدِ الرَّقَبَةَ . قُودُ: (وَخَرَجَتْ) أَيِ الْأَرْضُ . قُودُ: (فَقَدْ يَسْتَفْرُقُهَا) أَيِ الْمُعْتَرِ الْأَجْرَةَ . قُودُ: (فَيَكُونُ الْجَمِيعُ) أَيِ جَمِيعِ الْغَلَّةِ لِلْمُوصَى لَهُ أَيِ فَيُخَالِفُ مَفْهُومَ مِنْ بِلَا مُعَارِضٍ لَهُ . قُودُ: (فِي ثُمَّ وَصَايَاهُ) أَيِ فِي شَرْحِهِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْوَصِيَّةَ بِالثُّلُثِ وَتَكُونُ الْإِخ بَيَانٌ لِمَا تَقَدَّمَ . قُودُ: (فَظَاهِرٌ كَلَامُ بَعْضِهِمْ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ) وَعَلَى هَذَا فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ أَوْصَى بِمُسْلِمٍ لِكَافِرٍ وَمَاتَ الْمَوْصَى وَالْمَوْصَى لَهُ بَاقٍ عَلَى كُفْرِهِ حَيْثُ قَالَ الشَّارِحُ يَتَّبِعُ بَطْلَانُ الْوَصِيَّةِ بِأَنَّ إِذْلالَ الْمُسْلِمِ بِمِلْكِ الْكَافِرِ لَهُ أَقْوَى مِنْ مُجَرَّدِ مِلْكِ الْمَنْفَعَةِ، وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْإِجَارَةِ أَنْ يَكْلَفَ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ بِإِجَارِ لِمُسْلِمٍ أَه ش . قُودُ: (فَيُجْبَرُ عَلَى نَقْلِهَا لِمُسْلِمٍ) أَيِ لِلْوَارِثِ وَلَوْ بِالْبَيْعِ أَوْ لِغَيْرِهِ

قُودُ: (لَآئِهِ لَا يَنْزِي الْإِخ) بِهَذَا يُفَارِقُ بَحْثَهُ الْإِجْبَارِ فِيمَا بَعْدَهُ .

وقد نفهم المتن أنه لا يصح بيع الموصى له بالمنفعة المؤبدية إلا للوارث وهو كذلك، ونظيره ما مر في بيع حق نحو البناء أو المرور، وقد يراد على هذا الحضر قولهم لو جئني فقدى الوارث أو الموصى له نصيبه بيع في الجنابة نصيب الآخر، واستشكله الشيخان بأنه إن فديت الرقبة فكيف ثباغ المنافع وحدها . وأجيب بأنه معقول صرحوا به في بيع حق نحو البناء كما تقرر وبأنها ثباغ وحدها بالإجارة وفيه نظر؛ لأن الإجارة المحضة إنما تتصور في مؤقت معلوم،

بتخو الإجارة . فود: (وقد نفهم المتن إلخ) المتن ذكر بيع العين وهذا بيع المنفعة اه سم .

فود: (بالمنفعة المؤبدية) متعلق بالموصى له ومفعول البيع ضمير المنفعة المحذوف للعلم به .

فود: (وهو كذلك) وفاقاً للنهاية هنا دون ما ذكره قبل وخلافاً للمفني وسم عبارة الرشيد في قوله وهو كذلك يناقض ما قدمه قريباً في قوله ولو أراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحتها من غير الوارث أيضاً كما اقتضاه تعليلهم خلافاً للدارمي ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام الشهاب ابن حجر ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض وعن حكاية الزركشي عن جزم الدارمي ولك أن تقول إنما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الإنشاع بها وحدها، والمنفعة يتنفع بها باستيفائها فالمنفعة صحتها بيعها من غير الوارث أيضاً فإن قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لو أثر هذا لا ينتج بيع رأس الجدار أبداً مع أنه صحيح إلى آخر ما ذكره رحمته الله اه . وعبارة ش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق، ولو أراد صاحب المنفعة بيعها إلخ ولم يذكر حج المسألة الأولى، ويمكن حمل ما هنا على المؤبدية وما تقدم على خلافه اه وعبارة المفني ولو أراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشي قياساً ما سبق الصحة من الوارث دون غيره، وجزم به الدارمي والظاهر كما قال شيخنا الصحة مطلقاً؛ لأن علة المنع المتقدمة لا تأتي هنا اه . فود: (ونظيره إلخ) انظر التظير في ماذا وإن كان المراد في صحة إيراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدية فليُنظر ما تقدم في الإجارة من عدم صحة إيراد لفظ البيع على المنفعة إلا أن يراد بالبيع هنا إيراده بلفظ الإيجار اه سم . فود: (وأجيب بأنه) أي بيع المنافع وحدها . فود: (لأن الإجارة إلخ) يتبني أن يُنظر المراد منه هل هو أنه يمتنع الإجارة فيما أوصى به على التأييد ومؤقتاً بحياة الموصى له أو غير ذلك فإن كان الأول فمحمل تأمل وإن كان الثاني فليبين اه سم سيد عمر .

فود: (وقد نفهم المتن إلخ) المتن ذكر بيع العين وهذا بيع المنفعة . فود: (وهو كذلك) نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزركشي له عن جزم الدارمي ولك أن تقول إنما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الإنشاع بها وحدها والمنفعة يتنفع بها باستيفائها فالمنفعة صحتها بيعها من غير الوارث أيضاً فإن قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لو أثر هذا لا ينتج بيع رأس الجدار أبداً مع أنه صحيح ولا يملك به عين فليُتأمل وبذلك يتدفع قوله الآتي ولأن قضية الجواب الأول إلى ولم يقولوا به وقوله ونظيره إلخ انظر التظير في ماذا وليُنظر ما تقدم في الإجارة من عدم صحة إيراد لفظ البيع على المنفعة إلا أن يراد بالبيع هنا إيراده بلفظ الإيجار . فود: (ونظيره إلخ) كان المراد في صحة إيراد لفظ

والمنفعة هنا ليست كذلك ولأن قضية الجواب الأول صحة بيع الموصى له المنفعة بغير الوارث مطلقاً ولم يقولوا به فالذي يتجه في الجواب أن هذا بيع لصرف الجناية فشومع فيه دون غيره ولو أوصى بأمه لرجل وبحملها لآخر فأعتقها مالِكها لم يعتق الحمل؛ لأنه لما انفرد بالملك صار كالمستقل أو بما تحمله وقلنا بما مر أن الوصية تستغرق كل حمل وجد في المستقبل فأعتقها الوارث وتزوجت ولو بعثر فعن بعضهم أن أولادها أرقاء، وصوب الزركشي رحمه الله انمقأدهم أحراراً. وبغرم الوارث قيمتهم؛ لأنه بالإعتاق قوتهم على الموصى له ١ هـ وهو عجيب مع قولهم الآتي في العتي لو كان الحمل لغير المعتق بوصية أو غيرها لم يعتق يعتق الأم فقلیم أن الوجه هو الأول؛ لأن تعلق حق الموصى له بالحمل يمنع سرمان العتي إليه فيبقى على ملكه (و) الأصح (أنه تعتب قيمة العبد) مثلاً (كلها) أي مع منفعته (من الثلث إن

٥ فود: (والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن إيجازها مدة بعد أخرى إلى استيفاء الحق ١ هـ سم عبارة السيد عمر قد يقال إذا أوجر بقدر ما يقتضيه الأرض تعينت المدة فلا محذور فليتأمل وليراجع ١ هـ. ٥ فود: (ولأن قضية الجواب الأول) إلى ولم يقولوا به يتدفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك ١ هـ سم. ٥ فود: (مطلقاً) أي في الجناية وغيرها. ٥ فود: (ولم يقولوا به) قد مر عن المغني وغيره القول بذلك. ٥ فود: (إن بيع هذا) أي بيع نصيب الموصى له في مسألة الجناية. ٥ فود: (فيه دون غيره) الأولى الثاني. ٥ فود: (لرجل) أي مثلاً. ٥ فود: (لأنه لما انفرد بالملك إلخ) يؤخذ منه أنه لو أوصى بحمل أمه دونها ثم أعتقها لم يعتق الحمل ويبقى فيه الوصية؛ لأنه يصدق عليه أنه انفرد بالملك على تقدير تمام الوصية ١ هـ ش أقول وهذا صريح قول الشارح كالتأية أو بما تحمله إلخ المغطوف على قوله بأمه إلخ. ٥ فود: (بما مر) أي في شرح بامرة أو حمل سبحدثان. ٥ فود: (أن أولادها أرقاء) قياس ذلك أنه يمتنع على الحر تزوجها إلا بشرط نكاح الأمة؛ لأن علة منع نكاح الأمة خوف رق الولد وهي موجودة سم على حجة أقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنا حر لا يتكح إلا بشروط الأمة وهي الموصى بأولادها إذا أعتقها الوارث ١ هـ ش عبارة السيد عمر وعليه قيلغز ويقال لنا رقيق تولد بين حريين ١ هـ. ٥ فود: (وهو عجيب) أي تصويب الزركشي ما ذكر. ٥ فود: (هو الأول) أي رقة أولادها وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي ١ هـ سم. ٥ فود: (والأصح أنه تعتب) إلى الفرع في المغني إلا مسألتي عدم وفاء الثلث وفي النهاية لا قوله والكلام في الوصية إلى أو بالمنفعة لواحد. ٥ فود: (مثلاً) عبارة المغني ذكر المصنف العبد مثال فإن منفعة الدار وثمره البستان كذلك ١ هـ. ٥ فود: (أي مع منفعته) الأخسن كما في المغني رقبته

البيع على المنفعة المؤبدية. ٥ فود: (والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن إيجازها مدة بعد أخرى إلى استيفاء الحق. ٥ فود: (أن أولادها أرقاء) قياس ذلك أنه يمتنع على الحر تزويجها إلا بشرط نكاح الأمة؛ لأن العلة علة منع نكاح الأمة خوف رق الولد وهي موجودة. ٥ فود: (فقلیم أن الوجه هو الأول) م ر به أفتى شيخنا الشهاب الزملي.

أَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ أَبَدًا) أَوْ مُدَّةً مَجْهُولَةً؛ لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَارِثِ وَلِتَعْدِلَ تَقْوِيمُ الْمَنْفَعَةِ بِتَعْدِيلِ الْوُقُوفِ عَلَى آخِرِ عُمْرِهِ فَيَتَعَيَّنُ تَقْوِيمُ الرِّقَبَةِ مَعَ مَنْفَعَتِهَا فَإِنْ احْتَمَلَهَا الثُّلُثُ لَزِمَتْ الْوَصِيَّةُ فِي الْجَمِيعِ، وَإِلَّا فَمِمَّا يَحْتَمِلُهُ فَلَوْ سَاوَى الْعَبْدُ بِمَنْفَاعِهِ مِائَةً وَبَدَوْنَهَا عَشْرَةً اغْتَبِرَتْ الْمِائَةُ كُلُّهَا مِنَ الثُّلُثِ فَإِنْ وَقَى بِهَا فَوَاضِحٌ، وَإِلَّا كَانَ لَمْ يَفِ إِلَّا بِنَصْفِهَا صَارَ نَصْفُ الْمَنْفَعَةِ لِلْوَارِثِ، وَالَّذِي يَنْتَهِجُ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِيفَائِهَا أَنَّهُمَا يَنْتَهِيَانِهَا (وَأَنْ أَوْصَى بِهَا مُدَّةً) مَعْلُومَةً (قَوْمٌ بِمَنْفَعَتِهِ لَمْ) قَوْمٌ (مَسْلُونُهَا تِلْكَ الْمُدَّةُ، وَيُخَسَّبُ النَّاقِصُ مِنَ الثُّلُثِ)؛ لِأَنَّ الْحَيْلُولَةَ لَهُ بِصَدْدِ الزَّوَالِ . فَإِذَا سَاوَى بِالْمَنْفَعَةِ مِائَةً وَبَدَوْنَهَا تِلْكَ الْمُدَّةُ تَسْمِينِ فَالْوَصِيَّةُ بِعَشْرَةٍ فَإِنْ وَقَى بِهَا الثُّلُثُ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا كَانَ وَقَى بِنَصْفِهَا فَكَمَا مَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْكَلَامُ فِي الْوَصِيَّةِ بِجَمِيعِ الْمَنَافِعِ فَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِيَعِضِهَا كَلَبَنَ شَاءَ فَقَطَّ قَوْمَتْ بِأَلَيْهَا ثُمَّ خَلِيَتْ عَنْهُ أَبَدًا أَوْ إِلَى الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ إِنْ ذَكَرَهَا وَنُظِرَ فِي التَّفَاوُتِ أَهْتَفَهُ الثُّلُثُ أَمْ لَا، وَلَوْ أَوْصَى بِالرِّقَبَةِ فَقَطَّ لَمْ تُخَسَّبَ مِنَ الثُّلُثِ؛ لِأَنَّ الرِّقَبَةَ الْخَالِيَةَ مِنَ الْمَنَافِعِ كَالثَّالِثَةِ فَلَا قِيَمَةَ لَهَا أَوْ بِالْمَنْفَعَةِ لِوَاحِدٍ وَبِالرِّقَبَةِ لِأَخَرٍ فَرُدُّ الْأَوَّلُ رَجَعَتْ الْمَنْفَعَةُ لِلْوَارِثِ عَلَى الْأَوْجَهِ، وَلَوْ أَعَادَ الدَّارَ بِأَلَانِهَا عَادَ حَقُّ الْمَوْصَى لَهُ بِمَنْفَاعِهَا.

وَمَنْفَعَتِهِ . قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ أَيُّ الْمَوْصَى حَالُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِتَقْوِيَةِ الْيَدِ كَمَا لَوْ بَاعَ بَشَرًا مُؤَجَّلًا هـ . قَوْلُهُ: (عَلَى آخِرِ عُمْرِهِ) أَيُّ فِي الْمُؤَبَّدَةِ وَعَلَى آخِرِ الْمُدَّةِ فِي مَجْهُولِهَا . قَوْلُهُ: (اغْتَبِرَتْ الْمِائَةُ كُلُّهَا) أَيُّ لَا التَّسْمُونَ فَيُغْتَبَرُ فِي نَفْذِ الْوَصِيَّةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِائَتَانِ آخِرَانِ هـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَفِ الثُّلُثُ بِالْعَشْرَةِ كَانَ يُحْتَاجُ فِي مُؤَيِّنِ التَّجْهِيزِ وَالذُّيُونِ إِلَى مَا لَا يَبْقَى بَعْدَهُ إِلَّا مَا يَبْقَى ثَلَاثَةً لَهَا هـ سَم . قَوْلُهُ: (أَنَّهُمَا يَنْتَهِيَانِهَا) أَيُّ الْمَوْصَى لَهُ وَالْوَارِثُ الْمَنْفَعَةُ . قَوْلُهُ (سَيُّ) (بِهَا) أَيُّ مَنْفَعَةُ الْعَبْدِ هـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (لَمْ تُخَسَّبَ) أَيُّ الرِّقَبَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يُخَسَّبَ الْعَبْدُ هـ . قَوْلُهُ: (لَوْ أَعَادَ الدَّارَ) أَيُّ أَحَدُهُمَا أَوْ غَيْرُهُمَا هـ شَرْحُ الرُّوضِ . قَوْلُهُ: (بِأَلَيْهَا) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا بِغَيْرِ أَلَيْهَا لَا تَعُودُ مَنْفَعَةُ الْمَوْصَى لَهُ، وَأَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا بِأَلَيْهَا وَغَيْرِهَا لَا تَكُونُ الْمَنْفَعَةُ لِلْمَوْصَى لَهُ

قَوْلُهُ: (أَوْ مُدَّةً مَجْهُولَةً) عِبَارَةُ الْغُبَابِ قَالُوا أَوْ سَنَةً غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ انْتَهَى، وَتَقَدَّمَ أَنَّ إِطْلَاقَ السَّنَةِ يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ . قَوْلُهُ: (فَالْوَصِيَّةُ بِعَشْرَةٍ) فَإِنْ قُلْتَ مِنْ لَزِمَ الْعَشْرَةُ مِنْ مِائَةٍ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُ الْمِائَةِ أَتَاهَا دُونَ الثُّلُثِ؛ لِأَنَّهُ عَشْرٌ وَهُوَ دُونَ الثُّلُثِ قَطْمًا فَكَيْفَ يَتَأْتَى التَّفْصِيلُ فِيمَا بَيَّنَّ أَنَّ يَوْفِي بِهَا الثُّلُثُ أَوْ لَا كَمَا فِي قَوْلِهِ فَإِنْ أَوْصَى الْخ قُلْتَ قَدْ يُحْتَاجُ فِي مُؤَيِّنِ التَّجْهِيزِ وَالذُّيُونِ إِلَى مَا لَا يَبْقَى ثَلَاثَةً بِهَا فَإِنَّ الْمُغْتَبَرِ لِلْوَصِيَّةِ ثَلَاثٌ مَا يَبْقَى بَعْدَ الْمُؤَيِّنِ وَالذُّيُونِ . قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِي الْوَصِيَّةِ بِجَمِيعِ الْمَنَافِعِ) فِي الرُّوضِ فَضَّلَ وَالْمُغْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ فِيمَا لَوْ أَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ أَيُّ مُؤَبَّدًا كِبِسْتَانِ أَوْصَى بِشَرْعِهِ مُؤَبَّدًا قِيَمَةُ الرِّقَبَةِ وَالْمَنْفَعَةُ انْتَهَى فَقَدْ أَوْصَى فِي الْمِثَالِ بِبَعْضِ الْمَنَافِعِ وَهُوَ الْقَمَرَةُ كَلَبَنَ الشَّاءَ فِي مِثَالِ الشَّارِحِ وَمَعَ ذَلِكَ اغْتَبِرَتْ قِيَمَةُ الْجُمْلَةِ مِنَ الرِّقَبَةِ وَالْمَنْفَعَةِ مِنَ الثُّلُثِ فَهَذَا قَدْ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ، وَالْكَلَامُ فِي الْوَصِيَّةِ بِجَمِيعِ الْمَنَافِعِ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِبَيْسْتَانِ مَنْفَعَةٌ إِلَّا الْقَمَرَةُ .

(فرع): لو أوصى بأن يُعطى خادِمٌ تُزَيِّتُهُ أو أولاده مثلاً كل يوم أو شهر أو سنة كذا أُعْطِيَ كَذَلِكَ إِنْ عَيَّنَ إعطاءه من ريع ملكه ولا أُعْطِيَ اليوم الأول إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ وَبَطَلَتِ الوَصِيَّةُ فيما بعده؛ لأنَّهُ حينئذٍ لا يُعْرَفُ قَدْرُ المَوْصَى به في المُسْتَقْبَلِ حَتَّى يُعْلَمَ أُخْرِجَ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ

كَذَلِكَ وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنْ تُقَسَمَ المنفعةُ بَيْنَهُمَا بالمُحَاصَصةِ في هذه المَعْرِضِ عِبَارَةٌ سَمَّيْتُهَا فِي الخَادِمِ وَاحْتَرَزْتُ بِقَوْلِهِ بِأَلَيْهَا عَمَّا إِذَا أعَادَهَا بِغَيْرِ تِلْكَ الآلَةِ فَلَا حَقَّ لِلْمَوْصَى لَهُ فِي أَلَيْهَا قَطْعًا كَمَا جَزَمَ بِهِ المَاوَرْدِيُّ ائْتَهَى أَقُولُ يَتَّبِعِي اسْتِحْقَاقَهُ فِي غَلَةِ المَرَصَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ فِي أَلَيْهَا قَالَ فِي المَبَابِ فَرَعَ إِذَا ائْتَهَدَتِ الدَّارُ المَوْصَى بِمَنْفَعَتِهَا فَلِلْمَوْصَى لَهُ إِعَادَتُهَا بِأَلَيْهَا لَا بِغَيْرِهَا فَإِنْ أُعِيدَتْ بِهَا عَادَ الحُكْمُ كَمَا كَانَ ائْتَهَى اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ أَوْلَادِهِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى تَزْيِينِهِ. فَوَدَّ: (مِنْ رِيْعٍ مَلِكِيهِ) هَلْ لِلوَارِثِ حَيْثُ يَبِيعُ ذَلِكَ المَلِكُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ تَبْقَى الوَصِيَّةُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ السَّابِقَ: وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يُدْفَعَ مِنْ غَلَةِ أَرْضِهِ الْخُ هـ. سَمَّيْتُ قَوْلَهُ السَّابِقَ أَيْ فِي شَرْحِهَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْمَوْصَى لَهُ دُونَ غَيْرِهِ. فَوَدَّ: (أُعْطِيَهِ اليَوْمَ الأولُ) أَيْ مِثْلًا اهـ سَمَّيْتُ قَوْلَهُ: (وَبَطَلَتِ الوَصِيَّةُ فيما بعده) هَلَا صَحَّتْ فيما يَكْمُلُ بِهِ الثَّلَاثُ بعده اهـ سَمَّيْتُ قَوْلَهُ هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ فَلْيُرَاجِعْ.

فَوَدَّ: (فَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِبَعْضِهَا كَلْبَيْنِ شَاةٍ فَقَطْ قَوِّمَتْ بِلَيْبِنِهَا ثُمَّ خَلِيَتْ هُنَا أَبَدًا) لَا يُقَالُ لَمْ يَظْهَرْ مُخَالَفَتُهُ هَذَا لِمَا قَبْلَهُ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ الجَمِيعَ أَنَّهُ يَقُومُ الشَّيْءُ بِجُمْلَتِهِ ثُمَّ يَقُومُ مَسْلُوبٌ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ كُلِّ المَنَافِعِ أَوْ بِبَعْضِهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ مُخَالَفَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ ظَاهِرَةٌ فَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ أَوْصَى بِجَمِيعِ المَنَافِعِ فَإِنْ كَانَ أَوْصَى بِهَا مُؤَبَّدًا اغْتَبَرَتْ قِيَمَةُ كُلِّ الْعَيْنِ مَعَ مَنْفَعَتِهَا مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ مُدَّةُ اغْتِبَارِ التَّفَاوُثِ بَيْنَ قِيَمَتِهَا مَعَ مَنْفَعَتِهَا وَقِيَمَتِهَا مَسْلُوبَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ أَوْصَى بِبَعْضِ المَنَافِعِ اغْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ التَّفَاوُثُ مُطْلَقًا سَوَاءً أَوْصَى بِالْبَعْضِ مُؤَبَّدًا أَوْ مُؤَقَّتًا. فَوَدَّ: (خَلَى الْأَوْجِهَ) كَذَا م ر. فَوَدَّ: (وَلَوْ أَحَادَ الدَّارَ بِأَلَيْهَا) قَالَ فِي الخَادِمِ وَاحْتَرَزْتُ بِقَوْلِهِ بِأَلَيْهَا عَمَّا إِذَا أعَادَهَا بِغَيْرِ تِلْكَ الآلَةِ فَلَا حَقَّ لِلْمَوْصَى لَهُ فِي آلَيْهَا قَطْعًا كَمَا جَزَمَ بِهِ المَاوَرْدِيُّ ائْتَهَى أَقُولُ يَتَّبِعِي اسْتِحْقَاقَهُ فِي غَلَةِ المَرَصَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ فِي آلَيْهَا قَالَ فِي المَبَابِ. (فَرَعَ) إِذَا ائْتَهَدَتِ الدَّارُ المَوْصَى بِمَنْفَعَتِهَا فَلِلْمَوْصَى لَهُ إِعَادَتُهَا بِأَلَيْهَا لَا بِغَيْرِهَا فَإِنْ أُعِيدَتْ بِهَا عَادَ الحُكْمُ كَمَا كَانَ ائْتَهَى. فَوَدَّ: (عَادَ حَقَّ المَوْصَى لَهُ) قَالَ فِي الخَادِمِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا فِي إِعَادَةِ الوَارِثِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَزَلْ بِالْإِنْهَادِ اسْمُ الدَّارِ أَمَّا إِذَا ازْتَمَعَ الاسْمُ فَإِنَّ الوَصِيَّةَ تَبْقَى فِي المَرَصَةِ وَتَبْطُلُ فِي التَّقْصِصِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا فَيَقْوَى عَدَمُ العَوْدِ كَمَا كَانَ ثُمَّ رَأَيْتُ عَنْ أَبِي الفَرَجِ البَرَزِيِّ فِي تَغْلِيْقِهِ التَّضْرِيحَ بِمَا أَبْدَيْتُهُ فَقَالَ وَسَاقَ كَلَامَهُ وَأَقُولُ لَعَلَّ هَذَا كُلُّهُ مَنْرُوعٌ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فيما بَعْدَ المَوْتِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَإِنَّمَا يَنْجُو مَا قَالَ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ قَبْلَ المَوْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (مِنْ رِيْعٍ مَلِكِيهِ) هَلْ لِلوَارِثِ حَيْثُ يَبِيعُ ذَلِكَ المَلِكُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ تَبْقَى الوَصِيَّةُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يُدْفَعَ مِنْ غَلَةِ أَرْضِهِ كُلُّ سَنَةٍ كَذَا لِمَسْجِدٍ كَذَا مِثْلًا وَخَرَجَتْ مِنَ الثَّلَاثِ الْخُ. فَوَدَّ: (أُعْطِيَهِ اليَوْمَ الأولُ) أَيْ مِثْلًا. فَوَدَّ: (وَبَطَلَتِ الوَصِيَّةُ فيما بعده) هَلَا صَحَّتْ الوَصِيَّةُ فيما يَكْمُلُ بِهِ الثَّلَاثُ بعده.

لا ومن ذلك ما لو أوصى لوصيه كل سنة بمائة دينار ما دام وصيًا فيصح بالمائة الأولى إن خرجت من الثلث لا غير خلافاً لمن غلط فيه.

(وتصح الوصية بحج تطوع) أو غمرت أو هما (في الأظهر) بناءً على الأظهر من جواز التباية فيه، ويخصب من الثلث أما الفرض فيصح قطعاً (ويخرج من بلده أو) من (المقات) أو من غيرهما إن كان أبعد من المقات (كما قيّد) عملاً بوصيته هذا إن وفي ثلثه بالحج ممّا عينه قبل المقات وإلا فمن حيث ينبغي نعم، لو لم يف بهما يُمكن الحج به من المقات أي مقات الميت كما عليم ممّا مرّ في الحج بطلت الوصية وعاد للورثة قطعاً؛ لأنّ الحج لا يتبعض بخلاف ما مرّ في المتق (وإن أطلق) الوصية (فمن المقات) يخرج عنه (في الأصح) حملاً على أقلّ الدرجات (وحجّة الإسلام) أو التذرّ أي في الصّحة كما قاله جمع وإلا فمن الثلث (من رأس المال) وإن لم يوص بها كسائر الدُّيُون، ويخرج عنه من المقات فإن قيّد بأبعد منه.....

• فؤد: (وتصح الوصية بحج) إلى قول المتن: ويخرج من المقات في النهاية. • فؤد: (أو هما) الأولى بهما. • فؤد: (فيه) أي تطوع الشُّك. • فؤد: (ويخصب) أي الشُّك الموصى به. • فؤد: (أما الفرض) أي الوصية بالشُّك الفرض. • فؤد: (إن كان) أي الغير وقوله من المقات أي مقات الميت بل ومقات من ينوب عنه. • فؤد: (هذا) أي كون الحج ممّا قيّد به.

• فؤد: (ثلثه) أي أو ما يخصّس الحج منه وقوله بالحج أي بأجرته وقوله نعم إلخ استدراك على قوله فمن حيث ينبغي الشامل لما بعد المقات أيضاً. • فؤد: (لو لم يف) إلى قوله ويخرج عنه من المقات في المغني. • فؤد: (بما يُمكن الحج به) الأخصر الأوضح بالحج. • فؤد: (بطلت الوصية إلخ) محلّه في التقلّ أما الفرض فإنه يُحمّل من رأس المال تأمل سلطان ومثله م ر اه بجزيرمي. • فؤد: (وعاد للورثة قطعاً؛ لأنّ الحج إلخ) فيه وثقة؛ لأنّ الإحرام من المقات ليس من الحج إذ غايته أنه واجب فيه فلا يأتي هذا التقليل، ثم رأيت شيخنا م ر رجّع عنه ومضى على الصّحة خلافاً لحجّ فقوله من المقات ليس بقيّد والصحيح أنه يُخرج عنه ولا تبطل الوصية كما في سم وقلوببي اه بجزيرمي. • فؤد: (لأنّ الحج لا يتبعض إلخ) عبارة المغني وقرق بينه وبين ما لو أوصى بالعتي ولم يف ثلثه بجميع ثمن الرّقة حيث يتيقّ بقدره على وجوبه بأن عتق البعض فزبة كالكلّ والحج لا يتبعض اه. • فؤد: (فمن المقات يخرج عنه) هذا إذا قال أحجوا عتيّ من ثلثي فإن قال أحجوا عتيّ بثلثي فعلى ما يُمكن به ذلك من حجّتين فأكثر فإن فصل ما لا يُمكن أن يحجّ كان للوارث مغني ونهاية وروض.

• فؤد (سني): (وحجّة الإسلام إلخ) وكذا كل واجب بأصل الشرع كالعمرة والزكاة والكفارة سواء أوصى في الصّحة أم في المرض اه مغني. • فؤد: (أي في الصّحة) يزجّع للتذرّ اه سم. • فؤد: (ولأنّ) أي بأن وقع التذرّ في المرض. • فؤد: (فإن قيّد إلخ) قد يُغني عنه ما مرّ آنفاً.

• فؤد: (أي في الصّحة) يزجّع للتذرّ.

وَوُفِّيَ بِهِ الثُّلُثُ فُجِّلَ وَلَوْ عَيِّنَ شَيْقًا لِيُحَجَّجَ بِهِ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ إِذْنُ الْوَرِثَةِ أَيْ وَلَا الْوَصِيِّ لَمْ يَحُجَّجْ عَنْهُ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْاسْتِجَارِ؛ لِأَنَّ هَذَا عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ لَا مُحَضٍّ وَصِيَّةٌ ذَكَرَهُ الْبُلْقَيْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْجَمَاعَةَ كَالْإِجَارَةِ نَعَمْ، لَوْ قَالَ إِذَا أَحْجَجْتُ لَهُ غَيْرَكَ فَلَيْتَ كَذَا فَاسْتَأْجَرَ لَمْ يَسْتَحِقَّ مَا عَيْتَهُ الْمَيْثُ وَلَا أَجْرَةً لِلْمُبَايَعِ بِإِذْنِهِ عَلَى التَّرِكَةِ كَمَا لَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ عَقْدٍ بَلْ عَلَى مُسْتَأْجَرِهِ (فَلِإِنْ أَوْصَى بِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ) مِنَ (الثُّلُثِ عَمِلَ بِهِ) أَيْ بِقَوْلِهِ . وَيَكُونُ فِي الْأَوَّلِ لِلتَّكْيِيدِ وَفِي الثَّانِي لِقَصْدِ الرَّفْعِ بِوَرِثَتِهِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَصَايَا أُخْرَى؛ لِأَنَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ تُزَاجِمُهُمَا حِينَئِذٍ فَإِنَّ وَفَى بِهَا مَا خَصَّصَهَا وَلَا كُمُلْتُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ وَصَايَا فَلَا فَايِلَةَ فِي نَصِّهِ عَلَى الثُّلُثِ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقَيْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ ضَافَ الْوَصِيَّةَ الزَّائِدَةَ عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ إِلَى رَأْسِ الْمَالِ كَأَحْجَجُوا عَنِّي مِنْ رَأْسِ مَالِي بِخَمْسِمِائَةٍ، وَالْأَجْرَةُ مِنْ الْمِيقَاتِ بِأَتَانٍ فَهُمَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَالثَّلْثِمِائَةِ مِنَ الثُّلُثِ (وَإِنْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ بِهَا فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ

• فُودَ: (وَوُفِّيَ بِهِ) أَيْ بِالْمُتَاوَاتِ بَيْنَ أَجْرَتِي حَجَّةٍ مِنَ الْمِيقَاتِ وَحَجَّةٍ مِنَ الْأَبَعَدِ الَّذِي قَبْلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ أَوْهَمْتَ عِبَارَتَهُ خِلَافَهُ هَذَا وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنْ يَأْتِيَ هُنَا تَطْيِيرٌ مَا مَرَّ أَيْضًا مِنْ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَفِ الثُّلُثُ بِمَا عَيْتَهُ فَيَحُجَّجْ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْقَى أَحَدُ سَيِّدِ عَمَرَ. • فُودَ: (لَمْ يَكُنْ) أَيْ فِي اسْتِخْقَاقٍ مِنْ يَحُجَّجُ بِالشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ أَحَدُ كَرْدِي. • فُودَ: (لِأَنَّ هَذَا عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ إِنْخ) قَضِيَّةٌ هَذَا التَّغْلِيلُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ مَا يُحَجَّجُ بِهِ وَلَا كَانَتِ الْحَجَّةُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَلْيُزَاجِعْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ كِلْتَا الْقَضِيَّتَيْنِ مُعْتَبَرَةً فِيمَا يَظْهَرُ فَلِأَنَّهُمَا مِنْ مَفْهُومِ الْأَوَّلَى كَمَا هُوَ وَاضِحٌ سَيِّدُ عَمَرَ ش. • فُودَ: (لِأَنَّ هَذَا إِنْخ) أَنْظُرْ مَا مَرَّ جَعِ الْإِشَارَةُ فَإِنْ كَانَ هُوَ مَا صَلَدَ مِنَ الْوَصِيِّ فَلَا خَفَاءَ فِي عَدَمِ صِحَّتِهِ إِذْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ هُوَ مَا يَقَعُ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ كَانَ مِنْ تَغْلِيلِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ أَحَدُ رَشِيدِي أَيْ فَكَانَ يَتَّبِعِي حَذْفُ عَقْدٍ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْوَصِيَّةَ نَفْسَهَا يَسْمَوْنَهَا عَقْدًا كَمَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ غَيْرَ مَرَّةٍ. • فُودَ: (نَعَمْ إِنْخ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنْخ أَحَدُ سَمِ. • فُودَ: (لَوْ قَالَ) أَيْ الْوَارِثُ أَحَدُ شِ أَيْ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ غَيْرُهُمَا. • فُودَ: (لَمْ يَسْتَحِقَّ) أَيْ الْمُخَاطَبُ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْوَارِثِ وَالْمُبَايَعِ أَحَدُ شِ. • فُودَ: (مَا هَيْتَهُ الْمَيْثُ) أَيْ بَلْ مَا عَيْتَهُ الْمُجَاعِلُ. • فُودَ: (كَمَا لَوْ حَجَّجَ عَنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ عَقْدٍ) أَيْ لَوْ إِذْنُ الْغَيْرِ وَذَكَرَ عَوَضًا أَحَدُ سَمِ.

• فُودَ: (وَيَكُونُ) أَيْ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ. • فُودَ: (وَصَايَا أُخْرَى) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ. • فُودَ: (لِأَنَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ تُزَاجِمُهُمَا إِنْخ) رَاجِعُ الْمُغْنِيِّ أَوْ الْبَحْرِ مِمَّا إِنْ رُمَتْ صُورَةُ الْمَزَاحِمَةِ الْمُتَوَقِّفَةِ عَلَى الْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ. • فُودَ: (مَا خَصَّصَهَا) فِيهِ حَذْفُ الْمَفْعُولِ مَعَ حَذْفِ الْجَارِ وَالْإِصْصَالِ وَالْأَصْلُ خَصَّصَهَا بِهَا.

• فُودَ: (وَلِإِنْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ بِهَا) أَيْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ بِأَنَّ لَمْ يَقْدِمَا بِرَأْسِ مَالٍ وَلَا ثُلُثٍ فَمِنْ رَأْسِ

• فُودَ: (لِأَنَّ هَذَا عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ إِنْخ) قَضِيَّةٌ هَذَا التَّغْلِيلُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ مَا يُحَجَّجُ بِهِ وَلَا كَانَتِ الْحَجَّةُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَلْيُزَاجِعْ. • فُودَ: (نَعَمْ لَوْ قَالَ إِنْخ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْجَمَاعَةَ كَالْإِجَارَةِ. • فُودَ: (لَوْ حَجَّجَ عَنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ عَقْدٍ) أَنْظُرْ لَوْ إِذْنُ الْغَيْرِ وَذَكَرَ عَوَضًا.

وقيل من الثلث؛ لأنها من رأس المال أصالةً فذكرها قرينةً على إرادته الثلث، ويؤدّه أنّه كما يُحتمل ذلك يُحتمل أنّه أراد التأكيد، وإذا وقع التردد وجب الرجوع للأصلي على أنّ الاحتمال الثاني أرجح؛ لأنّ تقصير الورثة في أداء حقّ الميت الغالب عليهم يُرجّح إرادة التأكيد (ويُصحّ) عنه (من الميقات)؛ لأنّه الواجب فإنّ عيّن أبعد منه ووسّعه أو أقرب منه الثلث فعمل ولا فمن الميقات، ولو قال أحجوا عني زيدا بكذا لم يُجزّ نقصه عنه حيث خرج من الثلث، وإن استأجره الوصي بدونه أو وجد من يُحجّ بدونه.....

المال كما لو لم يوص، وتُحتمل الوصية بها على التأكيد أو التذكّار بها اهـ مُعني. قوّد: (ويؤدّه) أي تمليل القليل. قوّد: (الغالب) أي التقصير.

قوّل (سني): (ويصحّ من الميقات) مُفرّغ على القولين اهـ مُعني. قوّد: (أو أقرب منه) عطف على الهاء في وسّعه وقوله الثلث فاعل وسّعه اهـ سم. قوّد: (أو أقرب من الثلث) أي أو وسّعه الثلث أقرب من الأبعد إلى مكّة وأبعد من الميقات اهـ كُردّي. قوّد: (ولاً فَمِن الميقات) ظاهره أنّه لو وسّعه الثلث الأبعد أو الأقرب منه إلى الميقات فقط حجّ من الميقات، وفيه وقعةً فهلاً صرّف من الثلث على ما قبل الميقات، ثم من رأس المال على الباقي فيكون الحجّ ممّا قبله اهـ سم. أقول ويؤدّه قول المُعني فإن أوصى أن يُحجّ عنه من دورّة أهل امثّل نعم إن أوصى بذلك من الثلث، وعجز عنه فَمِن حيث أمكن اهـ. قوّد: (ولو قال أحجوا عني) إلى قوله ومحلّه في المُعني وإلى قوله وأما بحثُ بعضهم في النهاية إلّا قوله ثم رأيت في الجواهر إلى ولو عيّن الأجير. قوّد: (وإن استأجره الوصي بدونه) أي بدون ما عبّته الموصي، ويدفع له جميع الموصى به كما لو أوصى بشيء لإنسانٍ من غير سبب اهـ ع ش وقضيّته أنّه لا فرق بين كون الإجارة صحيحةً وكونها فاسدةً فليُرجع. قوّد: (وإن استأجره الوصي إلخ) إن أريد

قوّد: (لأنّ الواجب) قال في شرح الرّوض ولهذا لو مات وعليه كفارة يُمين لا يجوز أن يُخرج من ماله إلّا أقلّ الخصال انتهى. قوّد: (أو أقرب منه) عطف على الهاء في وسّعه وقوله والثلث فاعل وسّعه. قوّد: (ولاً فَمِن الميقات) ظاهره أنّه لو وسّعه الثلث الأبعد أو الأقرب منه إلى الميقات فقط حجّ من الميقات وفيه وقعةً فهلاً صرّف من الثلث على ما قبل الميقات ثم من رأس المال على الباقي فيكون الحجّ ممّا قبل. قوّد: (وإن استأجره الوصي بدونه إلخ) إن أريد أنّ هذا الاستئجار صحيحٌ ويجب دفع الزائد إليه أيضاً فيتبني الاحتياج للقبول، لأنّه وصيّةٌ وهل يجري فيما يستحقّه زيد هنا إذا المعين أكثر من أجره المثل التضميل المشار إليه فيما يأتي عن المُباب من قوله في الفرع يتبني إلحاقه إلخ أو يُفرّق فيه نظر فإن كان هذا مصوّراً بالإيصاء بحجّ معيّن تميّن الجريان وبعبارة المُباب ولو قال أحجوا عني بمائة من يراه زيد فمعيّن زيد رجلاً فامتنع فهل له تميّن آخر وجهان فمن قال لوكيله ادفع هذا إلى من رأيت أو لا قرأ رجلاً فأبى قبضه ففي جواز دفعه لمن رآه ثانياً وجهان.

(فرغ) لو أوصى أن يُحجّ عنه بألف فاستأجر الوصي بخمسمائة وجعل الأجير الحال ثم علّم فهل له

وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمُعَيَّنُ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ الْمَثَلِ لِظُهُورِ إِرَادَةِ الْوَصِيَّةِ لَهُ وَالتَّبَرُّعِ عَلَيْهِ حَيْثُ بَدَلَ . وَلَا جَارَ نَقْصُهُ عَنْهُ وَلَوْ كَانَ الْمُعَيَّنُ وَارِثًا فَالزُّيَادَةُ عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ وَصِيَّةٌ لِوَارِثٍ فِي الْجَوَاهِرِ فِي أَحْجُوا عَنِّي زَيْدًا بِالْفِ بِيَضْرَفُ إِلَيْهِ الْأَلْفُ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ حَيْثُ وَسِعَهَا الثَّلَاثُ إِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا ، وَلَا تَوَقَّفَ الزَّائِدُ عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ عَلَى الْإِجَارَةِ ، وَلَوْ حُجَّ غَيْرُ الْمُعَيَّنِ أَوْ اسْتَأْجَرَ الْوَصِيَّ الْمُعَيَّنُ بِمَالٍ نَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِ جَنْسِ الْوَصِيِّ بِهِ أَوْ صِفَتِهِ رَجَعَ الْقَدْرُ الَّذِي عَيَّنَهُ الْوَصِيُّ لِوَرِثَتِهِ ، وَعَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ بِأَقْسَامِهَا أَجْرَةُ الْأَجِيرِ مِنْ مَالِهِ ، وَلَوْ عَيَّنَ قَدْرًا فَقَطْ فَوُجِدَ مَنْ يَرْضَى بِأَقْلٍ مِنْهُ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ جَارَ إِحْجَاهُ وَالباقِي لِلْوَرِثَةِ ، وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ الصَّحِيحُ وَجُوبَ صَرْفُ الْجَمِيعِ لَهُ وَبِمَعْيُورِ الْجَمْعِ بِمَا ذَكَرْتَهُ أَوَّلًا بِأَنْ يُحْمَلَ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُعَيَّنُ قَدْرَ أَجْرَةِ الْمَثَلِ عَادَةً ، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا زَادَ عَنْهَا ثُمَّ رَأَيْتَ فِي الْجَوَاهِرِ فِيمَا لَوْ عَيَّنَ قَدْرًا فَقَطْ زَائِدًا عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ قِيلَ يُحْجَى بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ فَقَطْ ، وَقِيلَ يُحْجَى بِالْمُعَيَّنِ كُلِّهِ إِنْ وَسِعَهُ الثَّلَاثُ وَبِهِ يُشْعِرُ نَفْسَهُ فِي الْأُمِّ ، وَأَجَابَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ هـ . وَلَوْ عَيَّنَ الْأَجِيرُ فَقَطْ أَحْجَى عَنْهُ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ فَأَقْلُ إِنْ رَضِيَ ذَلِكَ الْمُعَيَّنُ عَلَى الْأَوْجَهِ أَوْ شَخْصًا لَا سَنَةَ

أَنْ هَذَا الْإِسْتِجَارَ صَحِيحٌ ، وَيَجِبُ دَفْعُ الزَّائِدِ إِلَيْهِ أَيْضًا فَيَنْتَبِهُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْقَبُولِ ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ هـ سَمِ وَفَدَ يُقَالُ يُقْتَرَفُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُقْتَرَفُ فِي الْمَشْبُوعِ نَظِيرُ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ فِي الْمُحَابَاةِ بِالْبَيْعِ عَلَى أَنَّ قَبُولَ الْإِجَارَةِ مُتَضَمِّنٌ لِقَبُولِ الْوَصِيَّةِ هـ فَوَدَ : (وَمَحَلُّهُ) أَيَّ عَدَمِ جَوَازِ النِّقْصِ هـ فَوَدَ : (فَنَفِي الْجَوَاهِرِ) أَيَّ لِلْقَمُولِي ، وَهَذَا اسْتِذْلَالٌ عَلَى مَا قَالَهُ هـ شـ هـ فَوَدَ : (أَجْنَبِيًّا) يَنْفِي غَيْرَ وَارِثٍ . هـ فَوَدَ : (وَعَلَيْهِ) أَيَّ الْوَصِيِّ وَقَوْلُهُ وَفِي الثَّانِيَةِ هِيَ قَوْلُهُ اسْتَأْجَرَ الْخـ هـ فَوَدَ : (أَجْرَةُ الْأَجِيرِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلْتُ مِمَّا عَيَّنَهُ الْوَصِيَّ وَفِيهِ وَفَقَةٌ بَلْ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ لَمْ يَجَزْ نَقْصُهُ الْخ وَقَوْلُهُ الْآتِي ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ الْخ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرِدِ الْمُعَيَّنُ عَلَى أَجْرَةِ الْمَثَلِ ، وَسَكَتَ عَنِ التَّشْيِيدِ بِذَلِكَ اكْتِفَاءً بِمَا تَقَدَّمَ وَمَا يَأْتِي ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَجْرَةِ الْأَجِيرِ الْخ مَا إِنْ عَيَّنَهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ فِي الْآخِرِينَ ع شـ وَكَزَدِي هـ فَوَدَ : (فَقَطْ) أَيَّ دُونَ مَنْ يُحْجَى عَنْهُ هـ شـ هـ فَوَدَ : (بِأَنْ يُحْمَلَ الْأَوَّلُ) أَيَّ قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ هـ فَوَدَ : (قَدْرَ أَجْرَةِ الْمَثَلِ) أَيَّ أَوْ أَقْلُ الْمَعْلُومِ بِالْأَوَّلَى هـ فَوَدَ : (وَالثَّانِي) أَيَّ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ هـ فَوَدَ : (فَقَطْ) أَيَّ دُونَ قَدْرِ الْأَجْرَةِ هـ فَوَدَ : (أَوْ شَخْصًا لَا سَنَةَ) إِلَى قَوْلِهِ كَالْمَطْلُوعِ زَادَ الْمُغْنِي عَقِبَهُ قَالَ أَيَّ الْأَذْرَعِيِّ وَفِيهِ احْتِمَالٌ لِمَا فِي التَّأْخِيرِ مِنَ الْغَرَرِ هـ ، وَهَذَا أَظْهَرَ هـ فَيَنْبَغِي أَنْ مَثَلُ الْمُغْنِي إِلَى الْفَوْرَةِ مُطْلَقًا هـ سَيِّدُ عَمَرٍ هـ فَوَدَ : (أَوْ شَخْصًا الْخ) أَيَّ عَيَّنَ قَدْرًا أَوْ لَا .

طَلَبُ الْبَاقِي يَنْبَغِي لِحَاقِهِ بِمَا لَوْ أَوْصَى بِشِرَاءِ عَبْدٍ زَيْدٍ بِالْفِ وَإِعْتَاقِهِ فَاشْتَرَاهُ الْوَصِيُّ بِخَمْسِمِائَةٍ وَاعْتَقَهُ وَجَهْلُ الْبَائِعِ الْوَصِيَّةَ فَإِنْ سَاوَى الْمُبْدَأُ أَلْفًا فَالْبَاقِي لِلْوَرِثَةِ أَوْ بِخَمْسِمِائَةٍ فَلِلْبَائِعِ أَوْ بَيْنَهُمَا كَمَا مِائَةٌ فَلَهُ مَا زَادَ عَلَى قِيَمَةِ الْمَثَلِ وَهُوَ مِائَتَانِ وَلِلْوَارِثِ الزَّائِدُ عَلَى الثَّمَنِ التَّاقِصِ عَنْ قِيَمَةِ الْمَثَلِ وَهُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ انْتَهَتْ عِبَارَةُ الْمُبَابِ .

فأراد التأخير إلى قابل فيه تردّد، وبحث الأذرعى أنّه إن مات عاصياً لتأخيرهِ مُتَهَاوِنًا حتى مات أُتِبَ غيرُهُ رَفَقًا لِمُضَيَّانِ المِيت وَلِوُجُوبِ الفُورِيَّةِ فِي الإِنَابَةِ عَنْهُ وَالْأُخْرَثُ إِلَى الْيَأْسِ مِنْ حُجِّهِ؛ لَأَنَّهَا كَالتَطَوُّعِ وَلَوْ امْتَنَعَ أَصْلًا، وَقَدْ عَيَّنَ لَهُ قَدْرٌ أَوْ لَا أُحِجَّ غَيْرُهُ بِأَقْلٍ مَا يُوجَدُ وَلَوْ فِي التَّطَوُّعِ، وَفِيمَا إِذَا عَيَّنَ قَدْرًا إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ فَوَاضِحٌ، وَإِلَّا فَيَقْدَرُ أَقْلٌ مَا يُوجَدُ مِنْ أَجْرَةِ مِثْلِ حُجِّهِ مِنَ المِيقَاتِ مِنْ رَأْسِ المَالِ، وَالرَّائِدُ مِنَ الثُّلُثِ.

(فرع): حيث استأجر وصي أو وارث أو أجنبي من يَحُجُّ عَنْ المِيتِ امْتَنَعَ الإِقَالَةَ؛ لِأَنَّ العَقْدَ وَقَعَ لِلْمِيتِ فَلَمْ يَمْلِكْ أَحَدٌ إِبْطَالَهُ وَحَمَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى مَا لَا مَصْلَحَةَ فِي إِقَالَتِهِ وَإِلَّا كَانَ عَجَزُ الْأَجِيرِ أَوْ خِيفَ خَبْثُهُ أَوْ فَلَسَهُ أَوْ قَلَّتْ دِهَانَتُهُ جَازَتْ قَالَ الزَّيْلِيُّ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْأَجِيرِ إِلَّا إِنْ رُئِيَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِالْبَصْرَةِ مِثْلًا حَجَّجَتْ أَوْ اعْتَمَرَتْ بِلَا يَمِينٍ، وَأَمَّا بَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ يَمِينِهِ وَإِلَّا صُدِّقَ مُسْتَأْجِرُهُ بِيَمِينِهِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي قَوْلِ الْوَكِيلِ أَتَيْتُ بِالتَّصَرُّفِ الْمَآذُونِ فِيهِ، وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ فَيَرُدُّ بِأَنَّ الْعِبَادَاتِ يُتَسَامَحُ فِيهَا أَلَا تَرَى إِلَى مَا مَرَّ أَنَّ الزَّكَاةَ لَيْسَ فِيهَا يَمِينٌ وَاجِبَةٌ وَإِنْ أَتَيْتُمْ، وَذَلِكَ الْقَرِينَةُ عَلَى كَيْدِهِ وَوَارِثُ الْأَجِيرِ مِثْلُهُ وَفِي إِنْ حَجَّجْتَ عَنِّْي فَلكَ كَذَا لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَإِلَّا خَلَفَ الْقَائِلُ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُهُ حُجٌّ عَنْهُ وَفَارَقَتْ الْجَمَاعَةُ الْإِجَارَةَ بِأَنَّهُ هُنَا اسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ بِالْعَقْدِ اللَّازِمِ وَالْأَدَاءِ مُفَوَّضٌ إِلَى أَمَانَتِهِ وَتَمَّ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا بِالْإِثْبَانِ بِالْعَمَلِ، وَالْأَصْلُ عَدْمُهُ فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِيهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

• فَوَدَّ: (فَارَادَ) أَيِ ذَلِكَ الشَّخْصِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ أَيِ المَوْصِي أَمَعَ ش. • فَوَدَّ: (لِغَضِيَانِ المِيتِ) أَيِ دَوَامِهِ. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ بَأْنَ لَمْ يَكُنْ اسْتَقَرَّ الْحُجُّ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ أَمْ مُتَّفَعِي. • فَوَدَّ: (أُخْرَثَ) أَيِ الإِنَابَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ امْتَنَعَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُتَّفَعِي. • فَوَدَّ: (وَقَدْ عَيَّنَ لَهُ قَدْرًا أَوْ لَا) الْأَوَّلَى اسْقَاطُ أَوْ لَا كَمَا فِي التَّهْيِائَةِ أَوْ وَقَدْ: (وَفِيمَا عَيَّنَ قَدْرًا) أَيِ عَيَّنَ شَخْصًا أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (حَيْثُ اسْتَأْجَرَ الْخ) أَيِ إِجَارَةِ صَحِيحَةٍ. • فَوَدَّ: (مَنْ يَحُجُّ عَنْ المِيتِ) قَرْضًا أَوْ تَطَوُّعًا. • فَوَدَّ: (وَحَمَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ الْخ) مُعْتَمَدٌ أَمَعَ ش. • فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ رُئِيَ الْخ) أَيِ وَإِنْ كَانَ وَلِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِخَوَارِقِ الْعَادَاتِ أَمَعَ ش. • فَوَدَّ: (مِثْلًا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَن قَوْلُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَقَوْلُهُ بِالْبَصْرَةِ. • فَوَدَّ: (حَجَّجْتَ الْخ) مَقُولُ الْأَجِيرِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ أَتَيْتُمْ) أَيِ مَالِكِ النَّصَابِ فِي قَوْلِهِ أَتَيْتُمْ. • فَوَدَّ: (وَوَارِثُ الْأَجِيرِ مِثْلُهُ) أَيِ قَبْضَتِي بِلَا يَمِينٍ. • فَوَدَّ: (لَا يُقْبَلُ) أَيِ قَوْلُهُ حَجَّجْتَ أَوْ اعْتَمَرْتَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَيِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا فِي تِلْكَ المَوَاقِفِ فِي السَّنَةِ الْمُتَمَيَّنَةِ لَا عَلَى أَنَّهُ حُجٌّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ أَمْ قَتَحَ الْقَدِيرِ. • فَوَدَّ: (خَلَفَ الْقَائِلُ) أَيِ الْمُجَاعِلِ. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ الْجَمَاعَةُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ الْإِجَارَةَ الْفَاسِدَةَ كَالْجَمَاعَةِ أَمْ سَم. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ هُنَا) أَيِ فِي الْإِجَارَةِ وَقَوْلُهُ وَتَمَّ أَيِ فِي الْجَمَاعَةِ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ الْإِثْبَانِ.

• فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ الْجَمَاعَةُ الْخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ الْإِجَارَةَ الْفَاسِدَةَ كَالْجَمَاعَةِ.

(وللأجنبي) فضلاً عن الوارث الذي بأصله، ومن ثم اختص الخلاف بالأجنبي الشامل هنا لقريب غير وارث (أن يخرج عن الميت) الحج الواجب كحجة الإسلام وإن لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد؛ لأنها لا تقع عنه إلا واجبة فألحقت بالواجب (بغير إذنه) يعني الوارث (في الأصح) كمضاء ذمته بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث أو أجنبي إلا بإصائه، وإنما جعلت الصمير للوارث على خلاف السياق؛ لأن محل الخلاف حيث لم يأذن الوارث ولا صَحَّ قطعاً وإن لم يوص الميت، ويصح بقاء السياق بحاله من عوده للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع؛ لأن إذن وارثه أو الوصي أو الحاكم في نحو القاصر قائم مقام إذنه ويجوز كون أجبر التطوع لا الفرض ولو نذرنا قنًا ومميزًا ونازع فيه الأذرع فيقال لا ينبغي أن يستأجر لتطوع أوصى به إلا كاملاً لا سيمًا، وهو يقع فرض كفاية وكالحج زكاة المال والفطر. ثم ما قيل عنه بلا وصية لا يثبت عليه إلا إن غلِز في التأخير كما قاله القاضي أبو الطيب (ويؤذي الوارث) ولو عامًا (عنه) من التركة (الواجب المالي) ولو في كفارة مؤتية) كفارة قتل وظهار ودم نحو تمتع ويكون الولاء في العتق للميت وكذا البدني إن كان صومًا كما قدمه فيه (ويطعم)

• قول (سني): (وللأجنبي) أي يجوز له ع ش. • قوله: (فضلاً عن الوارث) إلى قول المتن ويتفق الميت في النهاية. • قوله: (ومن ثم اختص الخلاف إلخ) عبارة المُنْهِي وقوله للأجنبي قد يفهم أن للقريب أن يخرج عنه جزئاً، وإن لم يكن وارثاً ويؤذيه ما سبق في الصوم عنه لكن قيده في الشرح والروضة بالوارث، وهو المعتد وفي معنى الوارث الوصي كما قاله الدارمي والسيّد.

• قوله: (الحج الواجب) إلى قول المتن ويتفق الميت في المُنْهِي إلا قوله ونازع إلى وكالحج وقوله والتعلق بالعين إلى المتن. • قوله: (كحجة الإسلام) وكذا عمرته وحجة التلوي وعمرته اهـ مُنْهِي قال ع ش وقضية إطلاقه الواجب صحت حج الأجنبي عن الميت التطوع الذي أفسده؛ لأنه حيث أفسده وجب القضاء اهـ. • قوله: (لا يجوز عنه من وارث أو أجنبي إلخ) قاله العراقيون ونقل المصنف في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه مع حكايته هنا تبعاً للرافعي عن السرخسي أن للوارث الاستئابة، وأن الأجنبي لا يستقبل به على الأصح وما ذكره في كتاب الحج هو المعتد اهـ مُنْهِي. • قوله: (في نحو القاصر) عبارة المُنْهِي حيث لا وارث أو كان الوارث الخاص طفلاً ونحوه اهـ. • قوله: (قائم مقام إذنه) أي قيصور المتن بعدم إذنه وارثه أيضاً اهـ سم. • قوله: (ويجوز كون أجبر التطوع إلخ) معتد اهـ ع ش. • قوله: (قنًا ومميزًا) ومعلوم أن العاقدة في الأول السيّد وفي الثاني الولي اهـ ع ش وقوله السيّد أي أو القرن بإذنه. • قوله: (وكالحج زكاة المال إلخ) أي في كونه من رأس المال وصحته فعل الأجنبي له من غير إذن مُنْهِي وع ش. • قوله: (ولو هائما) كبيت المال اهـ ع ش.

• قول (سني): (عنه) أي الميت. • قول (سني): (الواجب المالي) كعتق وإطعام وكسوة نهاية ومُنْهِي.

قوله: (قائم مقام إذنه) أي قيصور المتن بعدم إذن وارثه أيضاً.

وَيُكْسَى الوَارِثُ بِمَعْنَى أَوْ (فِي الْمُخَيَّرَةِ) ككَفَّارَةِ يَمِينٍ وَنَحْوِ خَلْقِي مُخَرِّمٍ وَنَذِيرٍ لِحَاجِّ (وَالأَصْحَ أَنَّهُ يَحْتَقُّ) عَنْهُ مِنَ التَّرِكَةِ (أَيْضًا) كَالْمُرْتَبَةِ؛ لَأَنَّهُ نَائِيَةٌ شَرْعًا فَجَازَ لَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ مِنَ الْخِصَالِ فِي حَقِّهِ أَقْلَهَا قِيَمَةً (وَالأَصْحَ أَنَّهُ) أَيِ الْوَارِثِ (الْأَدَاءُ مِنْ مَالِهِ) فِي الْمُرْتَبَةِ وَالْمُخَيَّرَةِ (إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرِكَةٌ) سِوَاءِ الْعَتَقِ وَغَيْرِهِ كَقَضَاءِ الدَّيْنِ، وَكَذَا مَعَ وَجُودِ التَّرِكَةِ أَيْضًا كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ مِنْهُمْ الْبُلْقَيْنِي وَوَجَّهَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَمْسَاكَ عَيْنُ التَّرِكَةِ وَقَضَاءُ دَيْنِ الْآدَمِيِّ الْمَجْنِيِّ عَلَى الْمُضَاهَاةِ مِنْ مَالِهِ فَحَقُّ اللَّهِ أَوَّلِي، وَالتَّعَلُّقُ بِالْعَيْنِ مَوْجُودٌ فِيهِمَا، وَتَعَلُّقُ الْعَتَقِ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ كَمَا لَا يَمْنَعُ الْوَارِثُ مِنْ شِرَاءٍ غَيْرِ عَبِيدِهَا، وَيَعْتَقُهُ كَذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ شِرَاءِ ذَلِكَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَعَلَّقْ الْعَتَقُ بِعَيْنِ عَبْدٍ (وَالأَصْحَ أَنَّهُ) أَيِ مَا قُبِلَ عَنْهُ مِنْ طَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ (يَنْفَعُ) عَنْهُ لَوْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ) وَهُوَ هُنَا غَيْرُ الْوَارِثِ كَمَا مَرَّ (بِطَعَامٍ أَوْ كِسْوَةٍ) كَقَضَاءِ دَيْنِهِ (لَا إِعْتَاقِي) فِي مُرْتَبَةٍ أَوْ مُخَيَّرَةٍ (فِي الْأَصْحَ) لِاجْتِمَاعِ بُغْدِ الْعِبَادَةِ عَنِ التَّيَّابَةِ وَبُغْدِ إِبْتِاثِ الْوَلَاءِ لِلْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ نَائِيَةِ الشَّرْعِيِّ، وَمَا فِي الرُّوضَةِ مِنْ جَوَازِهِ فِي الْمُرْتَبَةِ مَبْنِيٍّ عَلَى ضَعِيفٍ. (وَيَنْفَعُ الْمَيِّتَ صَدَقَةً) عَنْهُ.....

• فَوَدَّ: (فِي حَقِّهِ) أَيِ الْوَارِثِ أَهْ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (وَكَمَا مَعَ وَجُودِ التَّرِكَةِ الْخ) وَلَعَلَّ تَقْيِيدَ الْمُصَنِّفِ بِعَدَمِ التَّرِكَةِ لِإِبْتِاثِ الْخِلَافِ لَا يَلْمَعُ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. • فَوَدَّ: (مَوْجُودٌ فِيهِمَا) أَيِ دَيْنِ الْآدَمِيِّ وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَيَنْفَعُهُ) بِالتَّصْبِ عَطْفًا عَلَى شِرَاءِ الْخ. • فَوَدَّ: (مِنْ طَعَامٍ الْخ) هَذَا لَا يَنَاسِبُ قَوْلَ الْمُتَنِي الْآتِي لَا إِعْتَاقِي.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (لَوْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ) وَلَوْ مَاتَ شَخْصٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَا تَرِكَةَ فَأَذَاهُ الْوَارِثُ مِنْ مَالِهِ وَجِبَ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ الْقَبُولُ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَبَرَّعَ بِهِ أَجْنَبِيٌّ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ قَائِمٌ مَقَامَ مَوْرِثِهِ أَهْ مُعْنِي.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (لَا إِعْتَاقِي) تَبَرَّعَ بِهِ أَجْنَبِيٌّ عَنِ الْمَيِّتِ فَلَا يَقَعُّ عَنْهُ أَهْ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ سِوَاءِ كَانَ الْمُتَصَدِّقُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ فَقَوْلُهُ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ الْخ رَاجِعٌ لِهَذَا وَمَا بَعْدَهُ أَهْ رَشِيدِي وَلَعَلَّ هَذَا

• فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ مِنَ الْخِصَالِ فِي حَقِّهِ أَقْلَهَا قِيَمَةً) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ فِي الْإِيمَانِ أَوْ كَانَتْ أَيْ الْكُفَّارَةُ ذَاتَ تَخْيِيرٍ وَجِبَ مِنَ الْخِصَالِ الْمُخَيَّرِ فِيهَا أَقْلَهَا قِيَمَةً وَكُلٌّ مِنْهَا جَائِزٌ لَكِنْ الزَّائِدُ عَلَى أَقْلَهَا قِيَمَةً يُحْسَبُ مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا يَأْتِي أَنْتَهَى ثُمَّ قَالَ وَلَوْ أَوْصَى فِي الْمُخَيَّرَةِ بِالْعَتَقِ عَنْهُ وَزَادَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ عَلَى قِيَمَةِ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ حَسَبَ قِيَمَتِهِ مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ بَرَاءَةَ الدَّيْنَةِ تَحْصُلُ بِمَا دُونَهَا فَإِنْ وَفَى الثَّلَاثُ بِقِيَمَةِ عَبْدٍ مُجْزِيٍّ اغْتَفَتْ عَنْهُ وَلَا عَدَلَ عَنْهُ إِلَى الطَّعَامِ أَوْ الْكِسْوَةِ وَبَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ الْأَصْلُ وَنَقَلَ عَنْهُ وَجَّهًا أَنَّ قِيَمَةَ أَقْلَهَا قِيَمَةً يُحْسَبُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَالزِّيَادَةُ إِلَى تَمَامِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى أَنْ قَالَ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَهَذَا الْوَجْهَ أَتَيْتُ عِنْدَ الْأَيْمَةِ وَوَافَقَهُ التَّوَدِيُّ فِي بَابِ الْوَصِيَّةِ أَنْتَهَى وَهَذَا الْوَجْهَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ وَصِيَّةً. • فَوَدَّ: (وَكَمَا مَعَ وَجُودِ التَّرِكَةِ الْخ) وَلَعَلَّ تَقْيِيدَ الشَّارِحِ بِعَدَمِ التَّرِكَةِ لِإِبْتِاثِ الْخِلَافِ لَا يَلْمَعُ شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَهُوَ هُنَا غَيْرُ الْوَارِثِ) قَالَ فِي الْقَوْتِ الْمُرَا

ومنها وَقَفَ لِمُصْحَفٍ وَغَيْرِهِ وَحَفَرُ بَقَرٍ وَغَرَسَ شَجَرٍ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ (وَدُعَاءٌ) لَهُ (مَنْ وَارِثٌ وَأَجَنَّبِي) إِجْمَاعًا وَصَحَّ فِي الْخَيْرِ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ دَرَجَةَ الْعَبْدِ فِي الْجَنَّةِ بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِهِ لَهُ» وَهُمَا مُخَصَّصَانِ وَقِيلَ نَاسِخَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩) إِنْ أُرِيدَ ظَاهِرُهُ وَإِلَّا فَقَدْ أَكْثَرُوا فِي تَأْوِيلِهِ، وَمِنْهُ أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى الْكَافِرِ أَوْ أَنَّ مَعْنَاهُ لَا حَقَّ لَهُ إِلَّا فِيمَا سَعَى، وَأَمَّا مَا فُعِلَ عَنْهُ فَهُوَ مُحَضَّرٌ فَضْلٌ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَظَاهَرٌ مِمَّا هُوَ مُفَرَّزٌ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَقِّ هُنَا نَوْعٌ تَعَلَّقَ وَنِسْبَةٌ إِذْ لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ ثَوَابًا مُطْلَقًا خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ وَمَعْنَى نَفْعِهِ بِالصَّدَقَةِ أَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ تَصَدَّقَ، وَاسْتِعْبَادُ الْإِمَامِ لَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْثُرْ بِهِ نَحْمُ تَأْوِيلُهُ أَنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْمُصَدِّقِ وَيُنَالُ الْمَيِّتُ بِرُكْنِهِ رَدُّهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ وَقُوعِ الصَّدَقَةِ نَفْسِهَا عَنِ الْمَيِّتِ حَتَّى يُكْتَبَ لَهُ ثَوَابُهَا هُوَ ظَاهَرُ الشُّنَّةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَوَأَسْبَغَ فَضْلُ اللَّهِ أَنْ يُثَبِّتَ الْمُصَدِّقُ أَيْضًا . وَمَنْ نَحْمُ قَالَ أَصْحَابُنَا يُسَنُّ لَهُ نِيَّةُ الصَّدَقَةِ عَنْ أَبِيهِ مِثْلًا فَإِنَّهُ تَعَالَى يُثَبِّتُهُمَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ مَا ذَكَرَ فِي الْوَقْفِ يُلْزِمُهُ تَقْدِيرُ دَخُولِهِ فِي مِلْكِهِ، وَتَمْلِكُ الْغَيْرَ وَلَا نَظِيرَ لَهُ . وَهُدًى بِأَنَّهُ هَذَا يُلْزَمُ فِي الصَّدَقَةِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا لَمْ

مَنْبِيَّ عَلَى عَطْفٍ وَحَفَرُ بَقَرٍ الْخِ عَلَى صَدَقَةٍ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى وَقَفِ فُرْجُوهُ لِصَدَقَةٍ مُغْنٍ عَنْ رُجُوعِهِ لِمَا بَعْدَهَا . □ فُودُ: (وَبِنَهَا وَقَفَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ كَالْحَيِّ فِي النَّهَايَةِ . □ فُودُ: (وَعَرَسَ شَجَرٍ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يُثْبِرْ أَحَدٌ ش . □ فُودُ: (بَعْدَ مَوْتِهِ) يُظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يُؤَيِّدُهُ مَا بَاقِي عَنْ بَاقِشِيرٍ وَعَ شَ فِي إِدْعَاءِ الْوَلَدِ . □ فُودُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِلَّا فَقَدْ فِي الْمُغْنَى . □ فُودُ: (بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِهِ) كَانَ يَقُولُ اسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِلْإِلَادِي أَوْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ أَحَدٌ ش . □ فُودُ: (وَهُمَا مُخَصَّصَانِ) أَيِ الْإِجْمَاعُ وَالْخَيْرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخِ أَيِ لِمَفْهُومِهِ وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ فِي سَعْيٍ غَيْرِهِ فَيُخَصُّ بِغَيْرِ الصَّدَقَةِ وَالِدْعَاءِ لِلْمَيِّتِ أَحَدٌ بَحْرِيٍّ م . □ فُودُ: (فَقَدْ أَكْثَرُوا) أَيِ الْعُلَمَاءُ . □ فُودُ: (فَهُوَ) يَغْنِي الْإِثَابَةَ عَلَى مَا فُعِلَ عَنْهُ . □ فُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي مُقَابِلِهِ مَا فَعَلَهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ عَنْهُ . □ فُودُ: (وَمَعْنَى نَفْعِهِ) أَيِ انْتِفَاعِهِ . □ فُودُ: (وَاسْتِعْبَادُ الْإِمَامِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ رَدُّ الْخِ . □ فُودُ: (لَهُ) أَيِ لِلْمَغْنَى الْمَذْكُورِ . □ فُودُ: (هَنْ الْمُصَدِّقِ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ بَابِ التَّفَعُّلِ . □ فُودُ: (وَوَاسِعٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ فَضَّلَ اللَّهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ عَلَى مَا جَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ مِنْ ابْتِدَاءِ الصَّفَةِ بِلاَ اعْتِمَادٍ عَلَى تَقْيِ الْإِسْتِغْفَامِ وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلُهُ السَّادُّ مَسَدُ خَبَرِهِ . □ فُودُ: (يُسَنُّ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ فِي الْمُغْنَى . □ فُودُ: (مَثَلًا) أَيِ أَوْ عَنْ مَشَابِيحِهِ . □ فُودُ: (فِي الْوَقْفِ) أَيِ عَنِ الْمَيِّتِ . □ فُودُ: (تَقْدِيرُ دَخُولِهِ) أَيِ نَفْعُ الْمَوْقُوفِ وَقَوْلُهُ فِي مِلْكِهِ وَتَمْلِكُ أَيِ الْمَيِّتِ وَقَوْلُهُ الْغَيْرُ أَيِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ . □ فُودُ: (وَلَا نَظِيرَ لَهُ) أَيِ لَيْسَ فِي بَابِ مِنَ الْفِقْهِ أَنْ يَدْخُلَ الشَّيْءُ فِي مِلْكِ الْمَيِّتِ وَهُوَ يَمْلِكُ الْغَيْرَ

بِالْأَجَنَّبِيِّ غَيْرِ الْوَارِثِ وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا لَهُ وَأُطْلِقَ فِي الْبَيَانِ أَنَّ الْوَصِيَّ كَالْوَارِثِ فِي الْعِتْقِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ أَرَادَ الْوَصِيَّ فِي ذَلِكَ ظَاهِرًا أَوْ فِي قَضَاءِ دُيُونِهِ فَكَذَلِكَ أَوْ فِي أَمْرِ أَطْفَالِهِ فَبَعِيدٌ أَنْتَهَى .

بنظروا له؛ لأن جفله كالمُتَصَدِّقِ محضُ فضلٍ فلا يَصُرُ خُرُوجُهُ عن القواعدِ لو احتجَّ لذلك التقديرُ على أنه لا يُحتَاجُ إليه بل يصحُّ نحوُ الوقفِ عن الميتِ وللفاعلِ ثوابُ البرِّ والميتِ ثوابُ الصَّدَقَةِ الْمُتَرْتِبَةِ عليه، ومعنى نفعه بالدُّعَاءِ حصولُ المدْعُوِّ به له إذا اسْتَجِيبَ واستجابته محضُ فضلٍ من الله تعالى لا تُسَمَّى ثوابًا عَرَفًا أمَّا نفسُ الدُّعَاءِ وثوابه فهو لِلدَّاعِي؛ لأنَّ شَفَاعَةَ أَجْرَها لِلشَّافِعِ ومقصودُها لِلْمَشْفُوعِ له وبه فارقٌ ما مرَّ في الصَّدَقَةِ نعم، دُعَاءُ الولدِ يحصلُ ثوابه نفسه للوالدِ الميتِ؛ لأنَّ عَمَلَ وَلَدِهِ لِيَتَسَبَّحَ في وجوده من جُمْلَةِ عَمَلِهِ كما صرح به خبرٌ «ينقطعُ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ إلا من ثلاثٍ ثم قال أو وَلَدٍ صالحٍ أي مسلمٍ يدعُو له» جعلَ دُعَاءَهُ من عَمَلِ الوالدِ، وإنَّما يكونُ منه ويُسْتَتَنَّى من انقطاعِ العملِ إنَّ أريدَ نفسُ الدُّعَاءِ لا المدْعُوُّ به وأفهمَ المتنُّ أنه لا ينفعُه غيرُ ذينك من سائرِ العباداتِ ولو القِرَاءَةُ نعم، ينفعُه نحوُ رَكْعَتَي الطَّوافِ تبعًا للحجِّ والصَّومِ عنه السابقِ في بابهِ . وفارقٌ كالحجِّ القِرَاءَةُ لاحتياجهِ فيهما لِبَرَاءَةٍ ذمته مع أنَّ للمالِ فيهما دَخْلًا ومن ثَمَّ لو مات وعليه قِرَاءَةُ مَنْدُورَةٍ احتَمَلَ كما قاله الشَّيْخُ جوازُها عنه وفي القِرَاءَةِ وجهٌ وهو مذهبُ الأئِمَّةِ الثلاثةِ على اختلافٍ فيه عن مالِكٍ بوصولِ ثوابها للميتِ بمَجْرَدِ قَضِيهِ بها ولو بعدَها،

اه كُرْدِي . ٥ فُود: (وَلِلْفَاعِلِ ثَوَابُ الْبِرِّ إلخ) قد يُقَالُ هَذَا لَا يَلَايِمُ مَا نَقَلَهُ آيَفَا عَنْ الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا اه سَيِّدُ عَمَرَ . ٥ فُود: (مَا مَرَّ فِي الصَّدَقَةِ) يَغْنِي قَوْلُهُ وَمَعْنَى نَفْعِهِ بِالصَّدَقَةِ إلخ . ٥ فُود: (يَخْصُلُ ثَوَابُهُ نَفْسُهُ إلخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ عَيْنَ الثَّوَابِ الْمُتَرْتِبِ عَلَى الدُّعَاءِ يَكُونُ لِلْوَالِدِ السَّبَبِ البعيدِ لَا لِلْوَلَدِ السَّبَبِ القريبِ الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ حَقِيقَةً ، وَهُوَ بَعِيدُ كُلِّ الْبُعْدِ وَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ مَا يَدُلُّ لَهُ فَالْأَوَّلَى أَنَّ يُقَالُ إِنَّ ثَوَابَ الدُّعَاءِ الْمُتَرْتِبِ عَلَيْهِ شَرَعًا لِلْوَلَدِ ، وَأَنَّ الْوَالِدَ يَخْصُلُ لَهُ ثَوَابٌ فِي الْجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِمُصَدِّقِ هَذَا الْعَمَلِ فِي الْجُمْلَةِ اه سَيِّدُ عَمَرَ . ٥ فُود: (لِلْوَالِدِ الْمَيِّتِ) وَمِثْلُهُ الْحَيُّ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ اه ع ش عبارة عبد الله بأقشِيرِ قَوْلُهُ الْمَيِّتُ أَي مَثَلًا وَإِلَّا فَالْحَيُّ كَذَلِكَ وَكَانَ قَبْدٌ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمُسْتَدَّلَّ بِهِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي إِذَا مَاتَ إلخ فِي الْمَيِّتِ اه . ٥ فُود: (وَإِنَّمَا يَكُونُ) أَي دُعَاءُ الْوَلَدِ وَكَذَا ضَمِيرُ وَيُسْتَتَنَّى . ٥ فُود: (مِنْهُ) أَي مِنْ عَمَلِ الْوَالِدِ . ٥ فُود: (لَا الْمَذْهُوبُ بِهِ) أَي ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ لِلْمَيِّتِ سَوَاءً صَدَرَ مِنَ الْوَلَدِ أَوْ غَيْرِهِ اه كُرْدِي . ٥ فُود: (غَيْرُ ذَيْنِكَ) أَي الصَّدَقَةُ والدُّعَاءُ عِبَارَةٌ تَنْهَائِيَّةٌ وَالْمُغْنِي سَوَى ذَلِكَ اه قَالَ الرَّشِيدِيُّ يَغْنِي الْحَجُّ وَمَا بَعْدَهُ اه . ٥ فُود: (نَحْوُ رَكْعَتَي الطَّوافِ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِنَحْوِهِمَا عِبَارَةُ الرُّوضِ وَالْمُغْنِي وَلَا يَصْلَى عَنْهُ إِلَّا رَكْعَتَا الطَّوافِ اه . ٥ فُود: (وَفَارَقَ) أَي الصَّوْمُ . ٥ فُود: (لِاحْتِيَاجِهِ فِيهِمَا إلخ) فِيهِ نَظَرٌ لِحَوَازِ ثَقُلِ الْحَجِّ عَنْهُ وَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّ إلخ فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَرَّبُوا بَيْنَ حَوَازِ صَوْمِ الصَّبِيِّ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهِ وَعَدَمُ حَوَازِ حَجِّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِاحْتِيَاجِهِ لِلْمَالِ دُونَ الصَّوْمِ اه سَيِّدُ عَمَرَ . ٥ فُود: (وَلَمَّا الْقِرَاءَةُ وَجْهٌ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي التَّنْهِائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ وَقَوْلُهُ وَلَوْ بَعْدَهَا . ٥ فُود: (بِوُصُولِ إلخ) نَعَتْ لَوْجَهُ أَي وَجْهٌ قَائِلٌ بِوُصُولِ إلخ .

واختاره كثيرون من أثبتنا قيل فينبغي نيتها عنه لاحتمال أن هذا القول هو الحق في نفس الأمر أي فينوي تقليده لقلًا يتلبس بعبادة فاسدة في ظنه ولا يُنافيه في رعاية احتمال كونه الحق مُنازعة الشككي في بعض ماصدقاته حيث قال لم يُصرِّح أحد بأن مُجرّد التّبيّ بعدها يكفي قال ومن غراه للشّالوسي من أصحابنا فقد وهم؛ لأنّه إنّما يقول بإفادّة الجعل والظاهر أنّه لا يشترط الدّعاء وعليه فهو ليس من الإيثار بالقرب المختلف في حرّمته؛ لأنّ الذي منه أن يقرأ عنه أو له؛ لأنّ جعله عبادته نفسها لغيره يُخرجه عن كونه مُتقرّبًا بها لربّه، وإنّما الذي فيه تصوّفه في

• فود: (واختاره) أي ذلك. • فود: (كثيرون من أثبتنا) منهم ابن الصّلاح والمحب الطّبري وابن أبي الدّم وصاحب الذّخائر وابن عسرون وعليه عمّل النّاس وما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسنًا. • فود: (لاحتمال أن هذا القول) إشارة إلى الوجه لكن عبّر عنه بالقول نظرًا إلى أنّه مذهب الأئمة الثلاثة اه كزدي. • فود: (هو الحق الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز أن يُجعل ثواب القراءة للميت؛ لأنّه تصوّف في الثّواب من غير إذن الشارع، وحكى القرطبي في التّذكرة أنّه رُني في المنام بعد وفاته فسئل عن ذلك وقال كنت أقول ذلك في الدّنيا والآل بأن لي أن ثواب القراءة يصل إلى الميت كمذهب الأئمة الثلاثة اه معني. • فود: (فينوي تقليده الخ) فيه كالذي علّل به نظر اه سم لعلّ وجه التّظنّ في التّغليب المنع إذ افتiran القراءة بهذه التّبيّ لا تفسدها، وإنّما محلّ الخلاف هل تُجدي هذه التّبيّ في وصول الثّواب أو لا وجه التّظنّ في المعلّل ما أشار إليه الفاضل في شرح أبي شجاع في مبحث تجرّد الجنّية عن الحدّث الأصغر بما حاصله أنّه لا يلزم عند التّظنّ إلى الخلاف أن يُقلّد القائل به إذ ليس من الخروج من الخلاف بل أن يعمل به اه سيّد عمر. • فود: (احتمال كونه) أي ذلك القول الذي عبّر عنه أوّلاً بالوجه وقوله في بعض ماصدقاته أي أجرائه وهو قوله ولو بعدها. • فود: (بأن مُجرّد التّبيّ) أي بدون دّعاء وجعل. • فود: (قال) أي الشككي ومن غراه أي القول بكفاية مُجرّد التّبيّ بعدها.

• فود: (لأنّه إنّما يقول) أي الشّالوسي. • فود: (والظاهر) أي ظاهر كلام الشّالوسي أنّه الخ عبارته كما في الكبير إنّ نوى القارئ بقراءته أن يكون ثوابها للميت لم يلحقه لكن لو قرأها، ثم جعل ما حصل من الأجر له فهذا دّعاء بخصول ذلك الأجر للميت فينفع الميت اه فالشّالوسي لا يشترط الدّعاء بل ما يتضمّن الدّعاء وهو جعل الأجر له اه كزدي. • فود: (وعليه) أي على ذلك القول الذي عبّر عنه أوّلاً بالوجه، وقال الكزدي أي قوله يكفي اه. • فود: (فهو ليس) أي مُجرّد التّبيّ قاله الكزدي ويجوز إزجاع الضمير والجعل الذي قال الشّالوسي بإفادته. • فود: (لأنّ الذي الخ) متعلّق بقوله ليس الخ وقوله منه أي الإيثار وقوله: لأنّ جعله الخ تغليل. • فود: (وإنّما الذي فيه) أي في مُجرّد التّبيّ بعدها قاله الكزدي وظاهر سياق الشّارح أن الضمير لمُجرّد التّبيّ وللمجعل الذي اختاره الشّالوسي بتأويل ما ذكر لقوله إنّ الذي منه الخ وقوله يُخرجه أي ذلك الجاعل.

• فود: (فينوي تقليده الخ) فيه كالذي علّل به نظر تأمل.

الثواب وهو غير القرية بجعله لغيره ولم يقل به؛ لأن الشرع لم يجعل له تصرفاً فيه قبل حصوله ولا بعده بنية ولا جعل لكونه خالف ذلك فقال كابن الرفعة الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصِد به نفع الميت نفعه إذ قد ثبت أن القارئ لما قصد بقراءته نفع المندوع نفعه، وأقر ذلك رحمته بقوله: وما يُذكرك أنها رقية؟ وإذا نعتت الحي بالقصد كان نفع الميت بها أولى اهـ. ولك زده بأن الكلام ليس في مُطلق النفع بل في حصول ثوابها له، وهذا لا يدل عليه حديث المندوع لما قرره هو أن الشرع لم يجعل له تصرفاً فيه بنية ولا بجعل نعم، حمل جمع عدم الوصول الذي قال عنه المصنف في شرح مسلم: لأنه مشهور المذهب على ما إذا قرأ لا بخضرة الميت ولم ينو القارئ ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع له.....

• قوله: (وهو) أي الثواب وقوله يجعله أي الثواب مُتعلق بقوله تصرفه. • قوله: (ولم يقل) بضم الباء وفتح القاف اهـ كزدي. • قوله: (لكنه إلخ) أي السبكي يعني أن السبكي قرّر مراد الشالوسي ثم خالفه فقال كما قال ابن الرفعة إلخ اهـ كزدي. • قوله: (فقال) إلى قوله ولك زده في المغني إلا قوله كابن الرفعة. • قوله: (نفع الميت) وتخفيف ما هو فيه اهـ مغني. • قوله: (بقراءته) أي الفاتحة. • قوله: (انتهى) أي كلام السبكي. • قوله: (نعم) إلى قوله أما الحاضر في النهاية. • قوله: (حمل جمع إلخ) اعتمد م ر قول هذا الجمع وزاد الإكفاء بنية جعل الثواب له وإن لم يدع فالحاصل أنه إذا نوى ثواب قراءة له أو دعا عقيبها بحصول ثوابها له أو قرأ عند قبره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل للقارئ أيضاً الثواب فلو سقط ثواب القارئ لمُسقط كان غلب الباعث الدنيوي لقراءته بأجرة فيتبني أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت، ولو استؤجر للقراءة للميت ولم يتو بها ولا دعا له بعدها ولا قرأ عند قبره لم يترأ من واجب الإجارة، وهل تكفي تية القراءة في أولها وإن تخلل فيها سكوت يتبني نعم إذا عُد ما بعد الأول من ثوابه م ر سم على حجة اهـ ش و رشدي. • قوله: (قال هنه) أي في عدم الوصول. • قوله: (هلى ما إذا إلخ) مُتعلق بقوله حمل إلخ. • قوله: (أو نواه ولم يدع) ضعيف أخذاً من كلام سم المذكور اهـ ش.

• قوله: (نعم حمل جمع إلخ) اعتمد م ر قول الجمع وزاد هذا الإكفاء بنية جعل الثواب له وإن لم يدع فالحاصل أنه إذا نوى ثواب قراءة له أو دعا عقيبها بحصول ثوابها له أو قرأ عند قبره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل للقارئ أيضاً الثواب فلو سقط ثواب القارئ لمُسقط كان غلب الباعث الدنيوي كقراءته بأجرة فيتبني أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت ولم يتو بها ولا دعا له بعدها ولا قرأ عند قبره لم يترأ من واجب الإجارة وهل تكفي تية القراءة في أولها وإن تخلل فيها سكوت يتبني نعم إذا عُد ما بعد الأول من ثوابه م ر. • قوله: (نعم حمل جمع إلخ) صريح هذا الحمل أنه إذا نوى ثواب القراءة للميت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد أنه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارئ ثواب قراءته وللميت مثله أو المراد أنه لا يحصل للقارئ حبيذ ثواب وإنما يحصل للميت فقط فيه نظر والقلب للأول أميل وهو الموافق لما يُشعر به كلام ابن الصلاح المذكور. • قوله: (أو نواه ولم يدع)

أما الحاضر ففيه خلاف منشؤه الخلاف في أن الاستحجار للقراءة على القبر يُحمل على ماذا فالذي اختاره في الروضة أنه كالحاضر في شمول الرحمة التازلة عند القراءة له، وقيل محملها أن يُعقبتا بالدعاء له، وقيل أن يجعل أجره الحاصل بقراءته للميت وحمل الرافعي على هذا الأخير الذي دل عليه عمل الناس وفي الأذكار أنه الاختيار قول الشالوسي إن قرأ ثم جعل الثواب للميت لحقه وأنت خير.....

• قوله: (أما الحاضر) أي الميت الحاضر عند القراءة. • قوله: (أنه) أي القبر أي أهله المقروء عنه وقوله كالحاضر أي الحي الحاضر. • قوله: (عند القراءة له) أي الحي والجار متعلق بشمول إلخ. • قوله: (محملها) أي الإجارة للقراءة على القبر. • قوله: (للميت) متعلق بيجعل. • قوله: (على هذا الأخير إلخ) أي قوله وقيل أن يجعل إلخ وقوله أنه أي الأخير. • قوله: (قول الشالوسي) مفعول حمل.

فصيته أنه لا بد من التبة والدعاء ولا يغني الدعاء عن التبة؛ لأن التبة حال القراءة والدعاء بعد القراءة قليلاً.

(فرغ) قال في القوت فصل في مسائل مهمة نختم بها الباب. الأولى رأيت بخط الكمال إسحاق أحد شيوخ المصنف تلميذ ابن الصلاح في مسائل متشورة نقلها عن الأصحاب أنه لو قال أعطوا زيدا ما يتقى من ثلثي ولم يكن قد أوصى بشيء يغطي الثلث كاملاً انتهى وفي النفس منه شيء ثم قال الرابعة قال الصيمري: لو قال إن زُفّت ولذا أو سلمت من سفري أو مات فلان أو وجدت كذا فقد أوصيت بثلث مالي جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا تلز في المعنى فينظر في قوله أو مات فلان وما أشبهها من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة إذا ادعى صرّف الثلث إلى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء أم لا، وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وكذبوه، ويفارق ما لو أوصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق الوصي عليهما؛ لأن الحق هاهنا لمعين وهناك لغيره فالوصي نائب عن المساكين قاله الفقهاء وقد يخرج منه أن فقراء البلد المحصورين كالمعتنين. السابعة قال الفقهاء في الفتاوى ولو ادعى أن أباكم أوصى لي بألف لم تُسمع الدغوى ما لم يقل وقيل الوصية، وهذا مشكل انتهى وكان الاستشكال لإجماع الفتاوى من أصحابه، ورأيت في أدب القضاء للزبيلي أنه إذا ادعى أن أباه أوصى بشيء لا قوام على يده لم تُسمع دغواه؛ لأنه لا يدعي لنفسه ولو ادعى قوم أن أباه أوصى لهم بمال حلف أنه لا يعلم أن أباه أوصى لهم بذلك فإن نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا وإن لم يكونوا معينين قال أبو سعيد على وجهين أحدهما يحكم على الوارث والثاني يُحبس حتى يخلف انتهى، ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدغوى من المعتين ولكنه ظاهر؛ لأن من شرط الدغوى كونها ملزمة، وليست قبل القبول ملزمة، وقد يقال إن الدغوى والطلب يتضمن القبول وفيه وقفة الثامنة لو أوصى أن يُبنى على قبره مسجد أو قبة أو نحو ذلك لفت وصيته كما سبق في الجنائز انتهى، ثم شنع لي من يفعل ذلك ومن يتفذه من القضاة.

أَنَّ هذا كالثاني صريح في أَنَّ مُجَرَّد نِيَّةِ وَصُولِ الثَّوَابِ لِلْمَيِّتِ لَا يُفِيدُ وَلَوْ فِي الْحَاضِرِ، وَلَا يُنَافِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مِثْلَهُ فِيمَا ذُكِرَ إِنَّمَا يُفِيدُهُ مُجَرَّدُ نَفْعٍ لَا حُصُولِ ثَوَابٍ الْقِرَاءَةِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ، وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ عَلَى نَذْبِ قِرَاءَةِ مَا تَنَشَّرُ عِنْدَ الْمَيِّتِ وَالِدُعَاءِ عَقِبَهَا أَي؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ أُرْجَى لِلْإِجَابَةِ، وَلِأَنَّ الْمَيِّتَ يَنَالُهُ بَرَكَةُ الْقِرَاءَةِ كَالْحَيِّ الْحَاضِرِ لَا الْمُسْتَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمَاعَ يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ فَهُوَ عَمَلٌ وَهُوَ مُتَقَطِّعٌ بِالمَوْتِ وَسَمَاعُ الْمَوْتَى هُوَ الْحَقُّ وَإِنْ قِيلَ لَا يَلْزَمُ مِنَ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ سَمَاعُهُمْ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِهِ الدُّعَاءُ بِالسَّلَامَةِ لَهُمْ مِنَ الْآفَاتِ كَمَا فِي السَّلَامِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَيَنْبَغِي الْجُزْمُ بِنَفْعِ اللَّهْمِ أَوْصِلَ ثَوَابَ مَا قَرَأَهُ أَي مِثْلَهُ فَهُوَ الْمُرَادُ، وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ لِفُلَانٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَعَ الدُّعَاءَ بِمَا لَيْسَ لِلدَّاعِي فَمَا لَهُ أَوْلَى، وَيَجْرِي هَذَا فِي

• فَوَدَّ: (أَنَّ هَذَا) أَي الْآخِرَ كَالثَّانِي أَي قَوْلُهُ وَقِيلَ مَحْمَلُهَا الْخ. • فَوَدَّ: (إِنَّ مُجَرَّدَ نِيَّةِ الْخ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (مَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُ) أَي الَّذِي اخْتَارَهُ فِي الرِّوَايَةِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ كَوْنَهُ) أَي الْمَيِّتِ الْحَاضِرِ. • فَوَدَّ: (مِثْلَهُ) أَي الْحَيِّ الْحَاضِرِ وَقَوْلُهُ فِيمَا ذُكِرَ أَي فِي شُمُولِ الرَّحْمَةِ النَّازِلَةِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ لَهُ. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا يُفِيدُهُ الْخ) الْإِتْسَابُ إِنَّمَا يُفِيدُ حُصُولَ مُجَرَّدِ نَفْعٍ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ نَصَّ الْخ) وَتَعْلِيلُ لِقَوْلِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ نِيَّةِ وَصُولِ الثَّوَابِ لِلْمَيِّتِ الْخ. • فَوَدَّ: (أَي؛ لِأَنَّهُ) أَي الدُّعَاءَ حِينَئِذٍ أَي حِينَ كَوْنِهِ عَقِبَ الْقِرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ الْمَيِّتَ الْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ الْخ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَي الْإِسْتِمَاعُ. • فَوَدَّ: (لَا الْمُسْتَمِيعِ) أَي لَا كَالْحَيِّ الْمُسْتَمِيعِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي الْعَمَلُ. • فَوَدَّ: (وَلِإِنْ قِيلَ الْخ) غَايَةٌ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِمْ) أَي الْأَمْوَالِ. • فَوَدَّ: (قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الْإِجَارَةِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ أَي مِثْلُهُ إِلَى لَاقِهِ إِذَا. • فَوَدَّ: (بِنَفْعِ اللَّهْمِ الْخ) وَلَا يُخْتَلَفُ فِي ذَلِكَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَي مِثْلَهُ الْخ) يُخَدِّشُ هَذَا التَّقْدِيرُ تَعْلِيلَهُ فَإِنَّ الَّذِي لَهُ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ لَا مِثْلَ ثَوَابِهَا فَتَأْتِلُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ سَمِ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَارِّ حَمَلٌ جَمَعَ الْخَ نَفْسَهُ صَرِيحٌ هَذَا الْحَمَلُ أَنَّهُ إِذَا تَوَى ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ لِلْمَيِّتِ وَدَعَا حَصَلَ لَهُ ثَوَابُهَا لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ مِثْلُ ثَوَابِهَا فَيَحْصُلُ لِلْقَارِئِ ثَوَابُ قِرَاءَتِهِ وَلِلْمَيِّتِ مِثْلُهُ أَوِ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لِلْقَارِئِ حِينَئِذٍ ثَوَابٌ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ لِلْمَيِّتِ فَقَطُّ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقَلْبُ لِلْأَوَّلِ أَتَمُّلُ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا يُشِيرُ بِهِ كَلَامُ ابْنِ الصَّلَاحِ الْمَذْكُورِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ) أَي بِالْمِثْلِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَيَنْبَغِي الْجُزْمُ الْخ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَي الْمِثْلُ. • فَوَدَّ: (إِذَا نَفَعَهُ الدُّعَاءَ بِمَا لَيْسَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي إِذَا نَفَعَ الدُّعَاءَ وَجَازَ بِمَا لَيْسَ لِلدَّاعِي فَلَا يُجُوزُ بِمَا لَهُ أَوْلَى أَهْ. • فَوَدَّ: (فَمَا لَهُ أَوْلَى) قَدْ يَخْدِشُ فِيهِ أَنَّ الْمِثْلَ لَيْسَ لَهُ سَيِّدُ عُمَرُ وَلَا يَخْدِشُ فِي طَلَبِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَهْ عَبْدُ اللَّهِ بِأَفْشَرٍ وَيَخْدِشُ حِينَئِذٍ فِي دَعْوَى الْأَوَّلِيَّةِ. • فَوَدَّ: (وَيَجْرِي هَذَا الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِشَارَةَ رَاجِعَةٌ لِقَوْلِ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَيَنْبَغِي الْجُزْمُ الْخَ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ أَيْضًا وَحِينَئِذٍ فَهَرُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا صَلَّى أَوْ صَامَ مَثَلًا، وَقَالَ اللَّهُمَّ أَوْصِلْ ثَوَابَ هَذَا لِفُلَانٍ يَصِلْ إِلَيْهِ ثَوَابٌ مَا فَعَلَهُ مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّوْمِ مَثَلًا فَتَنْبَغِي وَرَاجِعُ أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ بَلْ ظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّهُ مِنْ

سائر الأعمال وبما ذكره في أوصل ثواب ما قرأناه إلى آخره يندفع إنكار البرهان الفراري قولهم اللهم أوصل ثواب ما تلوته إلى فلان خاصة وإلى المسلمين عامة؛ لأن ما اختص بشخص لا يتصور التعميم فيه اهـ . ثم رأيت الزركشي قال الظاهر خلاف ما قاله فإن الثواب يتفاوت فأغلا ما خصه وأذناه ما عظمه وغيره والله تعالى يتصرف فيما يعطيه من الثواب بما يشاء ومنع التاج الفراري من إهداء القرب لنبينا ﷺ مُعَلَّلًا له بأنه لا يتجوأ على جنابه الرفيع بما لم يؤذن فيه شيء انفرد به ومن ثم خالفه غيره واختاره الشبكي رحمه الله، ومز في الإجارة ما له تعلق بذلك ولو أوصى بكذا ليعن بقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن، ولم يُعَيَّن المدة صَحَّ ثم من قرأ على قبره مدة حياته استحق الوصية وإلا فلا كذا أفنى به بعضهم وفي فتاوى الأصبهاني لو أوصى بوقف أرض على من يقرأ على قبره حُكِمَ القُوفُ في غَلَّةِ كل سنة بسنتها فمن قرأ بعضها استحق بالقيسط أو كلها استحق غَلَّةُ السنة كلها أو بنفس الأرض فإن عَيَّن مدة لم يستحق الأرض إلا من قرأ جميع المدة، وإن لم يُعَيَّن مدة فالاستحقاق تعلق بشرط مجهول لا آجر لوقته فيُشبه مسألة الدينار المجهولة اهـ ومُرادُه بمسألة الدينار ما مر في الفرع قبل قوله

كلام ابن الصلاح وعلى فرض أنه ليس منه فائق الشروح الثلاث على الجزيان المذكور كاف في اغتماده وجواز العمل بذلك عبارة القدير للكردي الحج عنه ﷺ لا يصح وجعل ثواب الحج له ﷺ بعده على جهة الدعاء صحيح ولا يصح بيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات اهـ ويأتي أيضًا في الشارح كالتأية والمغني جواز إهداء ثواب القرب لنبينا ﷺ . هـ . فُرد: (يندفع إنكار البرهان إلخ) لا يخفى أن كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليقه، وهو حبيذ حقيق بالاغتماد وكذا يقال لو لوحظ المثل غير مُتَمَدِّد الزوم المنحدر، وأما إذا لوحظ مُتَمَدِّد فواضح الصعوبة ولا يخالف فيه البرهان فيما يظهر كما يؤخذ من تعليقه اهـ سيّد هَمَر . هـ . فُرد: (ومنع التاج) مُبْتَدَأ خبره قوله شيء انفرد به . هـ . فُرد: (بما لم يؤذن فيه) ولم يؤذن إلا في الصلاة عليه وسؤاله الوسيلة اهـ مُغني .

هـ . فُرد: (واختاره) أي الجواز الشبكي واحتج بأن ابن هَمَر - رضي الله تعالى عنهما - كان يفتي عن النبي ﷺ هَمَرًا بعد موته من غير وصية، وحكى الفراري في الإحياء عن علي بن الموفق وكان من طبقة الجُنَيْد أنه حج عن النبي ﷺ حجاجًا وعدّها القضاءي شين حجة وعن محمد بن إسحاق السراج التيسابوري أنه ختم عن النبي ﷺ أكثر من عشرة آلاف ختمه وضعى عنه مثل ذلك اهـ، ولكن هؤلاء أئمة مُجتهدون فإن مذهب الشافعي أن التضحية عن الغير بغير إذنه لا يجوز كما صرح به المُصَنِّف في باب الأضحية اهـ مُغني . هـ . فُرد: (وإلا فلا) ظاهره أن من ترك القراءة في بعض الأيام لا يستحق شيئًا، ولو كان الترك لِعَلٍّ وقضاء بعد وفيه وقفة، ولعل لذلك عقبه بما في فتاوى الأصبهاني فإن قياسه الاستحقاق بالقيسط هنا فليراجع . هـ . فُرد: (بسنتها) أي الغلة بياء فسين فنون ولعله من تخريف الساخين، والأصل بسنتها بياء فنون فسين بقاء فالضمير للسنة أو القراءة . هـ . فُرد: (أو بنفس الأرض) غُطِّفَ على قوله بوقف أرض إلخ . هـ . فُرد: (ومُرادُه) أي الأصبهاني . هـ . فُرد: (قبل قوله) أي المُصَنِّف .

وَتَصِحُّ بِحُجِّ تَطَوُّعٍ وَاعْتِرَاضٍ بِأَنَّهُ لَا يُشْبِهُهَا أَيُّ لِمَا كَانَ حِمْلُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ لاسْتِخْقَاقِ
الْوَصِيَّةِ قِرَاءَتِهِ عَلَى قَبْرِهِ جَمِيعَ حَيَاتِهِ فَلْيُحْتَمَلْ عَلَيْهِ تَصَحُّيْحًا لِلْفَقْطِ مَا أَمَكْنَ وَمَرُّ فِي الْوَقْفِ مَا
لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ فَرَاجِعُهُ.

فصل في الرجوع عن الوصية

(له الرجوع عن الوصية) إجماعاً وكالهيبة قبل القبض.....

• فَوَدَّ: (بأنه) أي الإيصاء بنفس الأرض بلا تعيين مُدَّةٍ وكذا الإشارة بقوله هذا الآتي. • فَوَدَّ: (لإمكان
خُفْلِ هَذَا الْخ) أي تَطْيِيرُ مَا مَرَّ آتِفاً فِي الْوَصِيَّةِ لِمَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ جُزْءَ قُرْآنٍ. • فَوَدَّ: (فَرَاغَهُ).
(فُرُغَ): فِي الْقَوْتِ فَضْلٌ فِي مَسَائِلٍ مُهِمَّةٍ نَحْتِمُ بِهَا الْبَابَ الْأَوَّلَى رَأَيْتُ بِحُطِّ الْكَمَالِ إِسْحَاقَ نَقْلًا عَنْ
الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَعْطُوا زَيْنًا مَا يَبْقَى مِنْ ثُلْثِي، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ أَوْصَى بِشَيْءٍ يُغَطِّي الثُّلْثَ كَامِلًا أَوْ فِي
النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ ثُمَّ قَالَ الرَّابِعَةُ قَالَ الصِّمَرِيُّ لَوْ قَالَ إِنْ زُرْتُ وَلَدًا أَوْ سَلِمْتُ مِنْ سَفَرِي هَذَا أَوْ مَاتَ
فُلَانٌ أَوْ وَجَدْتُ كَذَا فَقَدْ أَوْصَيْتُ بِثُلْثِ مَالِي جَازَ ذَلِكَ وَعُمِلَ بِالشَّرْطِ قُلْتُ وَهَذَا تَذَرُّ فِي الْمَعْنَى فَيُنْظَرُ
فِي قَوْلِهِ أَوْ مَاتَ فُلَانٌ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْقَضْدِ الصَّالِحِ بِذَلِكَ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ قَالَ السَّادِسَةُ إِذَا ادَّعَى الْوَصِيُّ
صَرَفَ الثُّلْثَ إِلَى الْفُقَرَاءِ صَدَقَ سِوَاةَ صَدَقَةِ الْفُقَرَاءِ أَمْ لَا، وَكَذَا لَوْ قَالَ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ
وَفُلَانٍ فَكَذَّبُوهُ وَيُقَارِقُ مَا لَوْ أَوْصَى لِفُلَانٍ الْفَقِيرِ وَفُلَانٍ بِكَذَا لَمْ يُصَدَّقْ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ هَاهُنَا لِمُعَيَّنٍ
وَهُنَاكَ لِغَيْرِهِ، فَالْوَصِيُّ نَائِبٌ عَنِ الْمَسَاكِينِ قَالَهُ الْقَفَالُ وَقَدْ يَخْرُجُ مِنْهُ أَنَّ فُقَرَاءَ الْبَلَدِ الْمَخْصُورِينَ
كَالْمُعَيَّنِينَ السَّابِعَةَ قَالَ الْقَفَالُ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّ أَبَاكَمِ أَوْصَى لِي بِالثَّلَاثِ لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى مَا لَمْ يَقُلْ وَقِيلَتْ
الْوَصِيَّةُ، وَهَذَا مُشْكِلٌ أَوْ رَأَيْتُ فِي آدَبِ الْقَضَاءِ لِلزَّيْلَعِيِّ أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى أَنَّ أَبَاهُ أَوْصَى بِشَيْءٍ لَا قَوَامَ عَلَى
يَدِهِ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِي لِنَفْسِهِ وَلَوْ ادَّعَى قَوْمٌ أَنَّ أَبَاهُ أَوْصَى لَهُمْ بِمَالٍ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ أَبَاهُ
أَوْصَى لَهُمْ بِذَلِكَ فَإِنْ نَكَلَ وَالْقَوْمُ مُعَيَّنُونَ خَلَفُوا وَاسْتَحَقُّوا، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُعَيَّنِينَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى
وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا يُحْكَمُ عَلَى الْوَارِثِ وَالثَّانِي يُخْبَسُ حَتَّى يَخْلِفَ أَوْ، وَلَمْ يَتَّعِزْ لاشْتِرَاطِ الْقَبُولِ فِي
صِحَّةِ الدَّعْوَى، وَلَكِنَّهُ أَيُّ الْإِشْتِرَاطِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الدَّعْوَى كَوْنُهَا مُلْزِمَةً، وَلَيْسَتْ قَبْلَ الْقَبُولِ
مُلْزِمَةً ثُمَّ قَالَ الثَّامِنَةُ لَوْ أَوْصَى بَأَنِّ يُبْنَى عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدٌ أَوْ قُبَّةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ لَفَتْ وَصِيَّتُهُ أَوْ، ثُمَّ شَتَعَ عَلَى
مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَمَنْ يَنْتَفِذُهُ مِنَ الْقَضَاةِ أَوْ سَمَ.

فصل في الرجوع عن الوصية

• فَوَدَّ: (فِي الرُّجُوعِ الْخ) أَي فِي بَيَانِ حُكْمِ الرُّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ وَمَا يَخْصُلُ بِهِ أَدْعَى ش. •
• فَوَدَّ (سَمَى): (لَهُ الرُّجُوعُ) أَي يَجُوزُ لَهُ، وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ يَأْتِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ غَلَبَ
عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمَوْصِيَّ لَهُ يَضْرِبُهُ فِي مَكْرُوهِ كَرِهَتْ أَوْ فِي مُعْرَمٍ حَرَمَتْ قِيْقَالُ هُنَا بَعْدَ حُصُولِ الْوَصِيَّةِ
وَإِنْ كَانَتْ مَطْلُوبَةً حِينَ فِعْلِهَا إِذَا عَرَضَ لِلْمَوْصِيَّ لَهُ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَضْرِبُهَا فِي مُعْرَمٍ وَجِبَ الرُّجُوعُ أَوْ
فِي مَكْرُوهِ يُدْبِ الرُّجُوعُ أَوْ فِي طَاعَةِ كَرِهَتْ الرُّجُوعُ أَدْعَى ش. • فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَسُئِلْتُ فِي التَّهَابَةِ
إِلَّا قَوْلُهُ وَالْأَرْجَى إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَسِوَاةِ أَنْسَى الْوَصِيَّةَ أَمْ ذَكَرَهَا. • فَوَدَّ: (وَكَالِهِيَّةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَآئِهِ

بل أولى ومن ثم لم يرجع في تبرع نَجْرَه في مَرَضِه وإن اُغْتَبِرَ من الثُلث؛ لأنه عقد تام إلا إن كان لفرعه (وعن بعضها) ككلها ولا تُقْبَلُ بَيْنَةُ الْوَارِثِ به إلا إن تعرضت لكونه بعد الوصية ولا يكفي عنه قولها رجوع عن جميع وصاياها وبحصل الرجوع (بقوله نقضت الوصية أو أبطلتها أو زجفت فيها أو فسختها) أو ردذتها أو أزلتها أو رفعتها وكلها صرائح كهو حرام على الموصى له والأوجه صحة تعليق الرجوع عنها على شرط لجواز التعليق فيها فأولى في الرجوع عنها (أو) بقوله (هذا) إشارة إلى الموصى به (لوارثي) أو ميراث عتي وإن لم يقبل بعد موتي سواء أنسي الوصية أم ذكرها؛ لأنه لا يكون كذلك إلا وقد أبطل الوصية فيه فصار كقوله ردذتها، ويُفَرَّقُ بينه وبين ما لو أوصى بشيء لزيد ثم به لعمرو فإنه يشرك بينهما لاحتمال نسيانه للأولى بأن الثاني هنا لما ساوى الأول في كونه موصى له وطريقاً استحقاقه لم يمكن ضمه إليه صريحاً في رفعه فأنزله فيه احتمال التسيان وشركنا إذ لا مرجح بخلاف الوارث فإنه مغاير له واستحقاقه

عطية لم يزل عنها ملك مُعْطِيهَا فَأَشْبَهَتْ الْهَبَةَ قَبْلَ الْقَبْضِ اهـ. فؤد: (بل أولى) أي لَعَدَمِ تَجْزِئِهَا بخلاف الهبة وقوله ومن ثم أي من أجل أن الرجوع في الوصية جائز لِعَلْقِهَا بِالْمَوْتِ كما فهم من قياسها على الهبة اهـ ش عبارة الرشيد قوله ومن ثم إلخ انظر من أي شيء استتج هذا ولعله سقط قبله تعليل الوصية والهبة قبل القبض بَعْدَ التَّمَامِ. ويدل على ما ذكرته عبارة شرح الرُّوضِ اهـ وقد قدّمنا عن الْمُعْثَنِي ما يُؤَيِّدُهُ. فؤد: (نَجْرَه في مَرَضِه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر اهـ سم أي فيما لا يتم إلا بالقبض كالهبة بخلاف نحو الإغتاقي كما هو ظاهر. فؤد: (لَمْ يَجْعَ) أي لم يجز الرجوع.

فؤد: (إلا إن إلخ) استثناء من قوله تبرع نَجْرَه إلخ. فؤد: (ولا يكفي هه) أي عن الترضي قولها أي البينة اهـ ش. فؤد: (أو ردذتها) إلى قوله والأوجه في المعنى. فؤد: (سواء أنسي إلخ) هل الحكم كذلك وإن علم بعد ذلك أنه لم يقبله إلا ناسياً لها بأن يقول: إنما قلت ناسياً لما صدر عني من الوصية بها أو لا محل تأمل، وعلى الثاني فهل تقوم القرينة القولية مقام القول أم لا اهـ سيّد عَمَرُ أقول ما يأتي من قول الشارح وشركنا إذ لا مرجح ثم قوله وعلم من قولنا إذ لا مرجح إلخ يرجع الثاني من التردد الأول والأول من الثاني. فؤد: (لأنه إلخ) تعليل لقوله أو بقوله هذا لوارثي أو ميراث عتي بقطع النظر عن التعميم بقوله سواء إلخ ويتدفع بذلك قول السيّد عَمَرُ قوله لأنه لا يكون إلخ فيه ما فيه وكذا قوله فصار إلخ اهـ. فؤد: (بينة) أي بين ما لو قال هذا لوارثي أو ميراث عتي حيث حكم فيه بالرجوع عن الوصية، ولم يشرك بين الوارث والموصى له. فؤد: (ما لو أوصى بشيء إلخ) في سم عن الرُّوضِ ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمرو بأبنتها فالوصية لزيد والأبنة بينهما اهـ. فؤد: (بأن الثاني) أي عمراً.

فصل في الرجوع عن الوصية

فؤد: (نَجْرَه في مَرَضِه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر. فؤد: (فإنه يشرك بينهما) قال في الرُّوضِ ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمرو بأبنتها فالعزصة لزيد والأبنة بينهما، فإن أوصى لعمرو

أصلي فكانَ ضَعفه إليه رافعا لِقُوته . ثم رأيت مَنْ فَرَّقَ بِقَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ هَذَا أَوْضَحُ وَأَيُّنُ
كَمَا يُفْلَمُ بِتَأْمُلِهِمَا ، وَمَنْ فَرَّقَ بَأَنَّ عَمْرًا لَقَبَ وَلَا مَفْهُومَ لَهُ وَارِثِي مَفْهُومُهُ صَحِيحٌ أَيْ لَا لِغَيْرِهِ
وَفِيهِ مَا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مُتَقَضٍّ بِمَا لَوْ أَوْصَى لِزَيْدٍ بِشَيْءٍ ، ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِغَيْرِهِ أَوْ قَرِيبِهِ غَيْرِ الْوَارِثِ
فَإِنْ صَرِيحٌ كَلَامُهُمُ التَّشْرِيكُ بَيْنَهُمَا هُنَا مَعَ أَنَّ الثَّانِي لَهُ مَفْهُومٌ صَحِيحٌ فَتَعَيَّنَ مَا قُوتَتْ بِهِ وَلَا
أَثَرَ لِقَوْلِهِ هُوَ مِنْ تَرَكْتِي وَعِلْمٌ مِنْ قَوْلِنَا إِذْ لَا مُرْجِعَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ بِمَا أَوْصَيْتُ بِهِ لِعَمْرٍو أَوْ أَوْصَى
بِشَيْءٍ لِلْفُقَرَاءِ ثُمَّ أَوْصَى بِبَيْعِهِ وَصَرَفَ ثَمَنَهُ لِلْمَسَاكِينِ أَوْ أَوْصَى بِهِ لِزَيْدٍ ثُمَّ بَعَثَهُ أَوْ عَكْسَهُ
كَانَ رُجُوعًا لَوْجُودِ مُرْجِعِ الثَّانِيَةِ مِنَ التَّصَرُّعِ عَلَى الْأُولَى الرَّافِعِ لِاحْتِمَالِ التَّسْيَانِ الْمُقْتَضِي
لِلتَّشْرِيكِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَ ذَاكِرًا لِلأُولَى اخْتَصَرَ بِهَا الثَّانِي كَمَا بَحْثُ.....

• وفود: (لِقُوته) عِلَّةٌ لِلرُّفْعِ وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِلْوَارِثِ اهـ رَشِيدِي . • فود: (وَمَنْ فَرَّقَ بَأَنَّ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَنْ
فَرَّقَ بِقَرِيبٍ الْخ . • فود: (وَمَنْ فَرَّقَ بَأَنَّ عَمْرًا الْخ) وَفَرَّقَ بِهِ كَالأَوَّلِ الْمُعْنَى . • فود: (لَقَبَ) أَيْ غَيْرُ مُشْتَقٍّ
كُرْدِي وَع ش . • فود: (وَلَا مَفْهُومَ لَهُ) أَيْ لَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ مَفْهُومٌ مُخَالِفٌ وَهُوَ لَا غَيْرَ عَمْرٍو اهـ كُرْدِي عِبَارَةُ ع
ش قَوْلُهُ وَلَا مَفْهُومَ لَهُ أَيْ فَشَرَكْنَا بَيْنَهُمَا اهـ . • فود: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) لَعَلَّ وَجْهَ مَا فِيهِ أَنَّ عَمْرًا وَإِنْ كَانَ لَقَبًا لَا
مَفْهُومَ لَهُ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ لِعَمْرٍو مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لَهُ مَفْهُومٌ مُغْتَبَرٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَاضِلُ الْمُحْسَنِي فِي
شَرْحِ أَوْ لِزَيْدٍ وَالْفُقَرَاءِ الْخ فَقَوْلُهُ لِعَمْرٍو كِلَوَارِثِي لَكِنَّ الشَّارِحَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَعَ لَهُ هُنَاكَ تَظْيِيرٌ هَذَا فَتَذَكَّرْ
اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ . • فود: (لَهُ مَفْهُومٌ الْخ) أَيْ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ اهـ كُرْدِي . • فود: (وَلَا أَثَرَ الْخ) مُسْتَأَنَفٌ وَهُوَ فِي
الْمَعْنَى مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ لِيَارِثِي اهـ ع ش . • فود: (بِمَا أَوْصَيْتُ بِهِ لِعَمْرٍو) وَالْمُطَابِقُ لِمَا سَبَقَ أَنْ يَقُولَ لِزَيْدٍ
سَيِّدُ عَمْرٍ وَرَشِيدِي . • فود: (أَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ لِلْفُقَرَاءِ) كَانَ فَائِدَةُ الرُّجُوعِ فِي هَذِهِ تَعَيَّنَ الْبَيْعُ وَصَرَفَ
الثَّمَنِ فَلَا يَجُوزُ صَرَفُ عَيْنِهِ ، وَأَمَّا الْمَضْرُفُ فَلَمْ يَخْتَلَفْ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَقَدْ يُقَالُ مِنْ قَوَائِدِهِ أَيْضًا عَدَمُ
وُجُوبِ التَّصْيِفِ بَيْنَهُمَا فَاخْتَلَفَ الْمَضْرُفُ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ ، وَسُئِلْتُ عَمَّنْ أَوْصَى لِزَيْدٍ بِدَيْنٍ لَهُ فِي ذِمَّةِ
عَمْرٍو ، ثُمَّ وَكَّلَ الْمُوصِي زَيْدًا مَثَلًا فِي اسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ الْحَذُورِ هَلْ يَكُونُ تَوَكُّلُهُ فِي اسْتِيفَائِهِ رُجُوعًا عَنْ
الْوَصِيَةِ السَّابِقَةِ فَاجَبَتْ بَأَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ رُجُوعٍ ، وَأَنَّ الْوَصِيَّةَ بَاقِيَةً وَإِنْ اسْتَوْفَى الدَّيْنَ وَأَوْصَلَهُ إِلَى
الْمُوصِي نَعَمْ إِنْ نَصَّرَفَ فِيهِ الْمُوصِي بِمَا يَكُونُ رُجُوعًا فَالْحُكْمُ ظَاهِرٌ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ وَقَوْلُهُ ، وَقَدْ يُقَالُ مِنْ
قَوَائِدِهِ أَيْضًا الْخ فِيهِ تَظَرُّرٌ ظَاهِرٌ . • فود: (الْمُقْتَضِي الْخ) نَعَتْ لِلِاحْتِمَالِ اهـ س . • فود: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ كَانَ
ذَاكِرًا الْخ) أَيْ فِيمَا لَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ بِهِ لِزَيْدٍ ثُمَّ أَوْصَى بِهِ فِي وَقْتٍ آخَرَ لِعَمْرٍو ، وَلَمْ يَذْكُرْ زَيْدًا بِاللَّفْظِ

بُسْكُنَاهَا قَالَ بَعْضُهُمْ اخْتَصَرَ بِالْمَنْعَةِ وَاسْتَشْكَلَ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيْ اسْتَشْكَلَهُ الْأَصْلُ فَقَالَ ، وَكَانَ
يُحْتَمَلُ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي الْمَنْعَةِ كَالْأَبْنِيَةِ . وَالتَّصَرُّعُ أَيْ فِيمَا إِذَا أَوْصَى لِزَيْدٍ بِخَاتَمٍ ثُمَّ لِعَمْرٍو بَفَضِهِ فَإِنْ
الْخَاتَمُ لِزَيْدٍ ، وَالْفَضْ بَيْنَهُمَا وَفَرَّقَ ابْنُ الرُّفْعَةِ بَأَنَّ الْمَنْعَةَ مَغْدُومَةٌ وَالْأَبْنِيَةُ وَالْفَضْ مَوْجُودَانِ وَبَاتَهُمَا
مُنْتَدِرَجَانِ تَحْتَ اسْمِ الدَّارِ وَالْخَاتَمُ فَهُمَا بَعْضُ الْمُوصَى بِهِ بِخِلَافِ الْمَنْعَةِ انْتَهَى . • فود: (الْمُقْتَضِي)
نَعَتْ لِلِاحْتِمَالِ وَقَوْلُهُ وَمِنْ كَوْنِ الْخ عَطَفَ عَلَى مِنَ التَّصَرُّعِ .

ومن كون الثانية مُغايرة للأولى فيتَعَدُّ التَّشْرِيكَ وقد يُنَازَعُ في ذلك البحث تعليلهم التَّشْرِيكَ باحتمال إرادته له دون الوجوع إلا أن يُقال هذا الاحتمال لا أثر له؛ لأنَّه يأتي في هذا لوارثي فالوجه ما سبق. وشيئت عَمَّا لو أوصى بثُلث ماله إلا كُتِبَ ثم بعد مُدَّةٍ أوصى له بثُلث ماله ولم يستثن هل يُعْمَلُ بالأولى أو بالثانية فأجبت بأن الذي يظهر العمل بالأولى؛ لأنها نص في إخراج الكُتْبِ والثانية مُحْتَمَلَةٌ أَنَّهُ تَرَكَ الاستثناء فيها لِتَصْرِيحِهِ بِهِ فِي الْأُولَى، وَأَنَّهُ تَرَكَ إِبْطَالَ لَهُ. وَالنَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُحْتَمَلِ وَأَيْضًا فَقَاعِدَةُ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ تَقْدُّمُ الْمُقَيَّدِ أَوْ تَأَخُّرُ تَصْرُوحُ بِذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِيهَا لو أوصى له بِمِائَةٍ ثُمَّ بِخَمْسِينَ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ ثُمَّ صَرِيحَةٌ فِي مُنَاقَضَةِ الْأُولَى وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لَأَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ مَحَلِّهِ، وَهَذَا الْقَرِينَةُ الْمُنَاقِضَةُ فَعْمَلٌ.....

لَيْكِنَ كَانَ عَالِمًا بِالْوَصِيَّةِ الْأُولَى بِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِهَا ثُمَّ وَصَّى بِهَا لِلثَّانِي بَلَا تَرَاحُ يُحْتَمَلُ مَعَهُ النِّسْيَانُ اهـ ع ش.
 ٥ فَوَدَّ: (وَمِنْ كَوْنِ الثَّانِيَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ النَّصِّ وَقَوْلُهُ الثَّانِيَةِ هِيَ قَوْلُهُ ثُمَّ وَصَّى بِبَيْعِهِ الْخ اهـ ع ش عبارة السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ الثَّانِيَةَ الْمُرَادُ بِهِ مَا عَدَا الْأُولَى قَيْشَمَلُ الثَّلَاثِ بَعْدَ الْأُولَى اهـ. ٥ فَوَدَّ: (فَيَتَعَدُّ التَّشْرِيكَ) فِيهِ تَأَمُّلٌ اهـ سَمِ أَيَّ يَتَعَدُّ الْقَوْلُ بَتَعْيِينِ التَّشْرِيكَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي مَسْأَلَةِ الْفُقَرَاءِ كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَرَّ، وَكَانَ الْمُحَقِّقُ أَشَارَ إِلَى مَا فِي عِبَارَتِهِ مِنَ الْإِيهَامِ بِقَوْلِهِ فِيهِ تَأَمُّلٌ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. ٥ فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ الْبَحْثِ) أَيِ الَّذِي ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ كَمَا بَحَثَ. ٥ فَوَدَّ: (بِاحْتِمَالِ إِرَادَتِهِ) أَيِ الْمَوْصَى لَهُ أَيِ التَّشْرِيكَ.
 ٥ فَوَدَّ: (فَالْوَجْهَ مَا سَبَقَ) هُوَ قَوْلُهُ لِاحْتِمَالِ النِّسْيَانِ اهـ ع ش عبارة الْكَرْدِيِّ هُوَ قَوْلُهُ يُشْرِكُ بَيْنَهُمَا لِاحْتِمَالِ نِسْيَانِهِ اهـ وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَالَ الشَّيْخُ قَوْلُهُ فَالْوَجْهَ مَا سَبَقَ أَيِ مِنْ اخْتِصَاصِ الثَّانِي بِهَا فِيمَا بُحِثَ اهـ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. ٥ فَوَدَّ: (لَوْ أَوْصَى لَهُ) أَيِ لِيَزِيدَ مَثَلًا. ٥ فَوَدَّ: (أَوْصَى لَهُ) أَيِ لِلْمَوْصَى لَهُ الْأُولَى. ٥ فَوَدَّ: (الَّذِي يَظْهَرُ الْعَمَلُ بِالْأُولَى) وَيُحْتَمَلُ الْعَمَلُ بِالثَّانِيَةِ كَمَا لو أَوْصَى بِخَمْسِينَ ثُمَّ بِمِائَةٍ وَإِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِمَا يَأْتِي اهـ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ قَوْلَهُ، وَيُحْتَمَلُ الْعَمَلُ الْخ هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ. أَمَّا أَوَّلًا فَلَمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُ تَعَلَّى مِنَ الْقِيَاسِ. وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَمَّا مَالِي مُفْرَدٌ مُضَافٌ قِيَمُ الْكُتْبِ فَهُوَ نَصٌّ فِيهَا أَيْضًا لَا مُحْتَمَلٌ لَهَا، وَأَمَّا الْإِحْتِمَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ تَعَلَّى فَلَا يَخْفَى بُغْدُهُ مَعَ أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِالْإِحْتِمَالِ قِيَسًا قَطَانٍ وَيَتَّقَى الْعَمَلُ بِمَا يَفْتَضِيهِ اللَّفْظُ، وَهُوَ نَصٌّ فِي شُمُولِهَا وَبِمَا ذَكَرَ تَبَيَّنَ مَا فِي قَوْلِهِ رَحِمَهُ فَقَاعِدَةُ حَمْلِ الْمُطْلَقِ الْخ نَعَمْ لَوْ تَمَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذِ الْأَصَحُّ أَنَّ عَطَفَ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ لَا يُخَصِّصُهُ كَمَا أَفَادَهُ التَّاجُ السُّبْكِيُّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ فَكَيْفَ يُفِيدُهُ مَعَ تَأَخُّرِهِ عَنْهُ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. ٥ فَوَدَّ: (تَرَكَهُ) أَيِ الْإِسْتِثْنَاءَ وَكَذَا ضَمِيرُ لَهُ. ٥ فَوَدَّ: (صَرِيحَةٌ فِي مُنَاقَضَةِ الْأُولَى) وَفِيهِ نَظَرٌ اهـ سَمِ. ٥ فَوَدَّ: (مَحَلَّهُ) أَيِ عَدَمِ الْحُجَّةِ لِقَرِينَةِ الْمُنَاقِضَةِ الْأُولَى قَرِينَةٌ هِيَ الْمُنَاقِضَةُ.

٥ فَوَدَّ: (فَيَتَعَدُّ التَّشْرِيكَ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. ٥ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ الْعَمَلُ بِالْأُولَى) وَيُحْتَمَلُ الْعَمَلُ بِالثَّانِيَةِ كَمَا لو أَوْصَى لَهُ بِخَمْسِينَ ثُمَّ بِمِائَةٍ وَإِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِمَا يَأْتِي. ٥ فَوَدَّ: (صَرِيحَةٌ فِي مُنَاقِضَةِ الْأُولَى) فِيهِ نَظَرٌ.

بالثانية؛ لأنها المتيقنة فهي عكس مسألتنا؛ لأن المتيقن فيها هو الأولى كما تقرر ولا يتأتى هنا اعتبارهم نسيان الأولى فيما مر؛ لأنهم إنما اعتبروه في الوصية لاثنتين فقالوا فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين لواحد فإن الثانية وصية مبطللة للأولى فاحتيط لها باشتراط تحقق مناقضتها للأولى فتأمل ذلك فإنه دقيق، ولو أوصى بأمة وهي حامل لواحد وبحملها لآخر أو عكس شريك بينهما في الحمل بناء على أن الوصية بالحامل تسري لحملها؛ لأنه حينئذ توارثت عليه وصيتان لاثنتين فشركتنا بينهما فيه وإنكارها بعد أن سئل عنها رجوع إن كان لغير غرض (وبيع) وإن فسخ في المجلس (واعتاق) وتعليقه وإيلاذ وكتابة (واصدق) لما وصى به، وكل تصرف ناجز لازم إجماعاً، ولأنه يبدل على الإعراض عنها (وكذا هبة أو زهن) له (مع قبضي) لزوال

فؤد: (بالثانية) أي بالوصية بخمسين. فؤد: (فيها) أي في مسألتنا. فؤد: (فيما مر) أي في شرح هذا لوارثي. فؤد: (فإن الثانية مبطللة للأولى فاحتيط إلخ) استشكله سم راجع. فؤد: (ولو أوصى بأمة) إلى قوله، ومرآته في النهاية إلا قوله نحو تزويج إلى قوله وطء. فؤد: (وبحملها) الأولى ثم بحملها ليخرج العكس فيحسن عطفه عليه اه سيّد عمر. فؤد: (في الحمل) أي دون الأم. فؤد: (لأنه) أي الحمل فقط. فؤد: (وإنكارها) أي الوصية مبتدأ خبره رجوع. فؤد: (بعد أن سئل عنها) مفهومه أنه إن ابتدأ بالإنكار من غير سؤال أحد كان رجوعاً مطلقاً ولعله غير مراد اه ع ش أي بل المدار على القرينة الدالة على الغرض وعديها. فؤد: (رجوع إن كان إلخ) وهذا التفصيل هو المعتمد اه معني.

فؤد: (لغير غرض) يتردد النظر فيما لو اختلفت الوارث والموصى له في وجود الغرض هل القول قول الموصى له؛ لأن الوصية تحققت والوارث يدعي رفقها، والأصل عدمه أو الوارث لأن اللفظ صريح في الرجوع إلا لإمنايع، والأصل عدمه ولأن استحقاقه أصل واستحقاق الموصى له طارئ والأول أقوى محل تأمل، ولعل الثاني أقرب اه أقول هذا عند عدم القرينة ولا فهي متبعة كما يفيد به عبارة النهاية والمعني.

فؤد: (سئل) وتنفذ هذه التصرفات ولا تعود الوصية لو عاد المالك اه معني. فؤد: (وتعليقه) أي العتق بصفة. فؤد: (ولأنه) أي التصرف بما ذكر.

فؤد: (بخلاف الوصيتين لواحد فإن الثانية وصية مبطللة للأولى إلخ) إنطال الثانية للأولى ليس إلا باعتبار ظاهرها لا قطعاً ولا لأخذ بها ولا شك أن الثانية فيما مر مبطللة للأولى باعتبار ظاهرها بل بالأولى ولهذا عملنا بها في الجملة بخلاف الثانية هنا فلم نعمل بها مطلقاً فكما احتيط هنا لأجل ذلك باشتراط تحقق مناقضة الثانية أي أن يعلم إرادة إطلاقها فهلاً احتيط فيما مر باشتراط تحقق المناقضة أي بأن يعلم رجوعه عن الأولى كلاً أو بعضاً. وقد يفرق فيما مر بأنه لما تعلّق المستحق فيما مر، وتعلّق حق الثاني في الجملة احتطنا له إقلاً يلزم الجزمان مطلقاً، وأما هنا فالمستحق واحد فلم يثبت له زيادة بالاحتمال مع عدم لزوم الجزمان مطلقاً لحصول شيء له بكل حال.

الملك في الهبة وتعريضه للبيع في الزهن (وكذا دونه في الأصح) لذلالتيهما على الإعراض وإن لم يوجد قبول بل وإن فسدا من وجه آخر على الأوجه (ويؤصيه بهذه التصرفات) البيع وما بعده لإشعارها بالإعراض (وكذا توكيل في بيعه وعرضه) بصح رفقه، وكذا جره فيفيد أن توكيله في العرض رجوع (عليه في الأصح) بخلاف نحو تزويج لمن لم ينص له على التسري بها ووطء وإن أنزل ولا نظر لإفضائه لما به الرجوع ليفيده بخلاف العرض؛ لأنه يوصل غالبا لما به الرجوع وموآته لو أوصى له بمنفعة شيء سنة ثم أجره سنة ومات عقيب الإجارة بطلت الوصية؛ لأن المستحق بها هي السنة التي تلي الموت، وقد صرفها لغيرها فإن مات بعد نصفها بقي له نصفها الثاني، ولو حبسه الوارث السنة بلا غدر غرم للموصى له الأجرة أي أجرة مثله تلك المدة كما هو ظاهر ومن المذنب حبسه من غير انتفاع.....

• قوله: (وإن لم يوجد قبول) يظهر أن نحو البيع كذلك اه سيّد عَمَر عبارة ع ش ويثلهما جميع ما تقدّم من الصيغ، ويدل له ما يأتي من أن العرض على نحو البيع أو التوكيل فيه رجوع اه. • قوله: (وإن فسدا من وجه آخر) أي كاشماليهما على شرط فاسد اه ع ش. • قوله: (على الأوجه) كذا في المصنف.

• قوله (سري) (وكذا توكيل إلخ) أي وإن لم ينع، ويؤخذ من قوله؛ لأنه يوصل إلخ أن مثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه ع ش.

• قوله (سري) (وعرضه عليه) أو على الزهن أو الهبة اه مضمي عبارة الزوض مع شرحه وكذا يحصل الرجوع بالعرض عليها اه أي على التصرفات المذكورة من البيع، وكما عطف عليه. • قوله: (رفقه) أي عطفًا على توكيل وقوله جره أي عطفًا على بيعه قال ع ش وهو أي الجر أولى لإفادته حصول الرجوع بالعرض بالأولى اه. • قوله: (بخلاف نحو تزويج) عبارة الزوض وليس التزويج والخنان والتعليم أي لصنعة والإعارة والإجارة والركوب والنس والإذن أي للرفيق في التجارة رجوعًا اه زاد المصنف.

(تنبيه): هذا كله في وصية معين فإذا أوصى بثلاث ماله، ثم هلك وتصرف في جميعه ببيع أو غيره لم يكن رجوعًا؛ لأن الثلث مطلق لا يختص بما ملكه وقت الوصية بل العبرة بما ملكه عند الموت زاد أو نقص أو تبدل كما جزم به في الروضة وأصلها وغيرهما اه، ويأتي في الشارح مثله. • قوله: (لمن لم ينص له على التسري بها) ولينظر وليراجع هل هذا قيد أم لا وقد استظهره المصنف والزوض وشرحه.

• قوله: (لما به الرجوع) وهو الإحبال اه ع ش. • قوله: (ومر) أي في أوائل الفصل الذي قيل هذا الفصل.

• قوله: (لأن المستحق بها) أي بالوصية. • قوله: (السنة إلخ) خبر أن على حذف مضاف أي منقعتها.

• قوله: (وقد صرفها) أي تلك السنة بالإجارة لغيرها أي غير الوصية. • قوله: (بعد نصفها) أي مثلاً.

• قوله: (ولو حبسه الوارث) أي أو غيره. • قوله: (السنة) أي التي تلي الموت كلاً أو بعضاً.

• قوله: (أي أجرة مثله) قد يقال ما فائدة هذا القيد إذ لا يُحتمل غيره لا يقال كانه إشارة إلى أن الوارث

• قوله: (على الأوجه) كذا شرح م ر.

لإثبات الوصية كما هو ظاهر أيضًا وكذا لطلبه من القاضي من تكون العين تحت يده خوف خيانة الموصي له فيها لقرينة فيما يظهر (وخلطه جنطة فعينة) وصى بها بمثلها أو أجود أو أردأ بحيث لا يمكن التمييز منه أو من مآذونه (رجوع) لتعذر التسليم بما أخذته في العين بخلاف ما إذا أمكن التمييز أو اختلطت بنفسها أو كان الخلط من غيره بغير إذنه على الأوجه لما يأتي من الفرق بين الهدم ونحو الطحن.

(تنبيه) كذا أطلقوا الغير هنا وهو ثنائى لقولهم في الغصب لو صدر خلط ولو من غير الغاصب لمغصوب مثلي أو متقوم بما لا يتميز من جنسه أو غيره أجود أو أردأ أو مماثلاً كان إهلاكاً فيملكه الغاصب، وكذا لو غصب من اثنين شيئين وخلطهما كذلك فيملكهما أيضًا بخلاف خلط مماثليين بغير تميز فإنه يميزهما مشتركين اهـ. وحينئذ فيتميز فرض ما هنا في خلط لا يقتضي ملك المخلوط للخاليط والا بطلت الوصية.....

لو أجزه من أجنبي لم يلزم الوارث إلا أجره المثل؛ لانا نقول هذا ظاهر الفساد إذ إيجاز الوارث والحالة هذه فأيّد، والواجب على الأجنبي أجره المثل للموصى له هذا ولو اختلف فهل الواجب أقصاها أو أقلها أو الأول في الوارث، والثاني في الأجنبي محل تأمل اهـ سيّد عمر أقول قياس نظائره الثالث لكن إذا كان الأجنبي جاهلاً ولا فالأول والله أعلم. قود: (لإثبات الوصية) صلة حبسه.

قود: (لطلبه) أي الوارث وقوله من تكون العين أي الموصى بتمتعها.

قود: (سئ) (وخلط جنطة) ويتبعني أن مثل الخلط التوكيل فيه وإن لم يخلط اهـ ش. قود: (وصى بها) إلى قوله على الأوجه في المظني وإلى قوله ولا شرعته في النهاية إلى قوله وكذا إلى وحينئذ.

قود: (بنة) صلة خلط اهـ ش أي والضمير للموصي. قود: (كلما أطلقوا الغير) أي من قوله أو كان الخلط من غيره اهـ ش. قود: (ولو صدر خلط ولو من غير الغاصب) إلى قوله فيملكه الغاصب هذا الصنيع يقتضي ملك الغاصب وإن كان الخلط من غيره فراجع اهـ سم. قود: (كذلك) أي خلطاً لا يمكن معه التمييز. قود: (وحيثئذ) أي حين الثافي. قود: (فرض ما هنا) أي قوله أو كان الخلط من غيره بغير إذنه فيما يظهر أي فلا يكون رجوعاً مطلقاً سواء كان المخلوط به أجود أو أردأ أو مساوياً اهـ ش. قود: (لا يقتضي ملك المخلوط الخ) أي كان يخلط بملك الموصي من غير استيلاء الخاليط حتى

قود: (بنة) أي من الخلط. قود: (على الأوجه) كذا م ر. قود: (لو صدر خلط ولو من غير الغاصب) إلى قوله فيملكه الغاصب هذا الصنيع يقتضي ملك الغاصب وإن كان الخلط من غيره فراجع.

قود: (لا يقتضي ملك المخلوط الخ) أي كان يخلط بملك الموصي من غير نظير؛ لأن الخلط إن وقع قبل موت الموصي فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه إلى ملك الخاليط، وإن وقع بعد الموت وقبل الموصى له تبين أن الملك من حين الموت لا للوارث والخروج إنما هو من ملك الموصى له أي ويدخل في ملكه من ملك الخاليط بقدر ما خرج منه وإن لم يقبل أمكن تصور الخروج

ولا شركة ولا بطلت في نصفه لاستلزام الشركة خروج نصف الموصى به عن ملك الموصي أو واريته إلى ملك الخالط وقُرْع شَيْخُنَا رحمه الله على عدم الرجوع أن الزيادة الحاصلة بالجودة غير مُتَمَيِّزة فتَدْخُلُ في الوصية وفيه نُظِرَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْخَلْطَ إِنْ كَانَ بِفَعْلِ الْمُوصِي أَوْ مَأْذُونِهِ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ وَمِلْكُ بَطَلَتْ أَوْ لَا بِفَعْلِ أَحَدٍ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ وَلَمْ يُمْلِكْ وَلَا شَارَكَ فَكَيْفَ يَمْلِكُ الْمُوصَى لَهُ صِفَةٌ لَمْ تَنْشَأْ مِنَ الْمُوصِي وَلَا نَائِيهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَرُدَّ الْقِيَمَةُ بِذَلِكَ الْخَلْطِ، وَلَا وَجِبَ لِمَالِكِ الْجَيِّدِ الْمُخْتَطِطِ التَّفَاوُثُ بَيْنَ مَا حَصَلَ لَهُ بِتَقْدِيرِ خَلْطٍ غَيْرِ

يَكُونُ غَاصِبًا هـ سَمِ عِبَارَةٌ شِ أَي بَانَ كَانَ الْخَالِطُ غَيْرَ غَاصِبٍ أَوْ كَانَ غَاصِبًا، وَخَلَطَ مَالُ الْمُوصِي بِمَالِهِ الْآخِرِ هـ قُودُ: (وَلَا شَرِكَةَ) عَطَفَ عَلَى مِلْكِ الْمُخْلُوطِ الْخِ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ كَانَ يَخْلُطُ الْأَجَنَّبِيَّ مِلْكَهُ بِالْمُوصَى بِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِلاءٍ عَلَيْهِ هـ قُودُ: (أَوْ وَارِثِهِ) فِيهِ نُظِرَ؛ لِأَنَّ الْخَلْطَ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي فَلَا يَمْلِكُ لِلْوَارِثِ حَبِيبٌ حَتَّى يَتَصَوَّرَ خُرُوجَ عَنْ مِلْكِهِ إِلَى مِلْكِ الْخَالِطِ، وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْمُوصَى لَهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمِلْكَ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ لَهُ لَا لِلْوَارِثِ، وَالْخُرُوجُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ مِلْكِ الْمُوصَى لَهُ أَيْ وَيَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ مِنْ مِلْكِ الْخَالِطِ بِقَدْرِ مَا خَرَجَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ أَمَكَّنَ تَصَوُّرُ الْخُرُوجِ عَنْ مِلْكِ الْوَارِثِ لَكِنْ الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي فَلَا يُنَاسِبُ الْحَمْلُ عَلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ هـ سَمِ قُودُ: (وَقُرْعَ شَيْخُنَا عَلَى هَذِهِ الرُّجُوعِ) أَي فِيمَا إِذَا خَلَطَهَا غَيْرُهُ أَوْ اخْتَلَطَتْ بِنَفْسِهَا وَلَوْ بِأَجُودَ هـ سَمِ قُودُ: (فَتَدْخُلُ فِي الْوَصِيَّةِ) وَيُوجِبُهُ بَانَ الْخَلْطَ حَيْثُ لَمْ يَمْلِكْ بِهِ الْخَالِطُ يَصِيرُ الْمُخْتَطِطَانِ مُشْتَرَكَيْنِ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمُ الْمَذْكُورِ، وَحَبِيبٌ قَيْصِرُ الْمُوصَى لَهُ شَرِيكًا لِمَالِكِ الْخَالِطِ بِالْأَجْزَاءِ سَوَاءَ الْوَارِثُ وَغَيْرُهُ فَيَقْتَسِمَانِهِ سَوَاءً اسْتَوَيَا فِي الْجُودَةِ أَمْ لَا هـ زَيْهَاءُ وَأَقْرَهُ سَمِ عِبَارَةٌ شِ قَوْلُهُ شَرِيكًا لِمَالِكِ، وَالْفَرَضُ أَنَّ الْمَالِكَ الْخَالِطَ غَيْرَ الْمُوصِي، وَإِلَّا بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ وَكَانَ الْأَظْهَرُ لِمَالِكِ الْمُخْلُوطِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهَا اخْتَلَطَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ كَانَ الْخَلْطُ مِنْ غَيْرِ الْمُوصِي وَمَأْذُونِهِ وَقَوْلُهُ بِالْأَجْزَاءِ سَوَاءً الْخِ أَي خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ حَيْثُ قَالَ يُبْطَلَانِ الْوَصِيَّةُ فِي التَّصْفِ هـ قُودُ: (أَنَّهُ يُحْمَلُ) أَي كَلَامُ الشَّيْخِ هـ قُودُ: (لِمَالِكِ الْجَيِّدِ) أَقُولُ كَلَامُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَخْلُو عَنْ خَفَاءٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ بَقَالَ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُوصَى لَهُ مَا يَبَيِّنُ قِيَمَتِي الْمُوصَى بِهِ مَخْلُوطًا بِالْجَيِّدِ وَغَيْرِ مَخْلُوطٍ بِهِ هَذَا، وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ لِلْمُوصَى لَهُ عَلَى مَالِكِ الرَّدِيِّ لَوْ خُلِطَ بِالْمُوصَى بِهِ مَا يَبَيِّنُ حَالَتِهِ مِنَ التَّفَاوُثِ هـ سَيِّدُ عُمَرُ هـ قُودُ: (بَيْنَ مَا حَصَلَ لَهُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ لِلْمُوصَى لَهُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ الْإِظْهَارَ

عَنْ مِلْكِ الْوَارِثِ لَكِنْ الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي فَلَا يُنَاسِبُ الْحَمْلُ عَلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ هـ قُودُ: (وَقُرْعَ شَيْخُنَا عَلَى هَذِهِ الرُّجُوعِ) أَي فِيمَا إِذَا خَلَطَهَا غَيْرُهُ أَوْ اخْتَلَطَتْ بِنَفْسِهَا وَلَوْ بِأَجُودَ هـ قُودُ: (وَقُرْعَ شَيْخُنَا عَلَى هَذِهِ الرُّجُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ فَيَدْخُلُ فِي الْوَصِيَّةِ) وَيُوجِبُهُ بَانَ الْخَلْطَ حَيْثُ لَمْ يَمْلِكْ الْخَالِطُ يَصِيرُ الْمُخْتَطِطَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمُ الْمَذْكُورِ وَحَبِيبٌ قَيْصِرُ الْمُوصَى لَهُ شَرِيكًا لِمَالِكِ الْخَالِطِ بِالْأَجْزَاءِ سَوَاءَ الْوَارِثُ وَغَيْرُهُ فَيَقْتَسِمَانِهِ سَوَاءً اسْتَوَيَا فِي الْجُودَةِ أَمْ لَا شَرْحُ م ر .

الجيد به وما حصل للموصى له بتقدير خلط الجيد به. (ولو أوصى بصاع من صبرة) مُعْتَبَرَةٌ (فخلطها) هو أو مأذونه (بأجود منها) خلطاً لا يُمكن معه التمييز (فرجوع)؛ لأنه أحدث بالخلط زيادة لم يرص بتسليمها ولا يُمكن بدونها (أو مثلها فلا) قطعاً؛ لأنه لم يُحدث تغييراً إذ لا فرق بين المثليين (وكذا بأردأ في الأصح) قياساً على تعيب الموصى به أو إتلاف بعضه، ولو تلفت إلا صاعاً فهل يتعين للوصية عُلِمَت صيغتها أو لا أو يُفروق كما في البيع بين المعلومة فينزّل على الإشاعة والمجهولة فإذا بقي صاع منها تعين للوصية كل مُحْتَمَل وعلى الأول الأقرب يُفروق بأن الملك ثم قازن أجور الصيغة فتظنونا فيه بين تنزيله على المُتبادر من الإشاعة أو عديمها وهنا لا ملك إلا بعد الموت والقبول ولا ننري هل تلك المُعْتَبَرَةُ تبقى عنده أو لا فصَحَحْنَاهَا في صاع من الموجود منها عند الموت، ولم ننظر للمعلومة الصيغتين وغيرها؛ لأن الوصية إحسانٌ وبرٌّ والمقصود تصحيحها فيما ذكره الموصي ما أمكن ومَرَّ فيما لو أوصى بأحد رقيقه فلم يبق إلا واحد ما يؤيد ما ذكرته (وطعن جنطية) مُعْتَبَرَةٌ (وصى بها) أو ببعضها (وبذرهما وعجن

هنا والإضمار فيما يأتي آنفاً. ٥ قوله: (من صبرة مُعْتَبَرَةٌ) إلى قوله ولو تلفت في النهاية والمُغْنَى. ٥ قوله: (من صبرة مُعْتَبَرَةٌ) وإن أوصى بصاع من جنطية ولم يصفها، ولم يَعيِّن الصاع فلا أثر للخلط ويُعطيه الوارث ما شاء من جنطية التركة فإن قال من مالي حصّله الوارث فإن وصفها وقال من جنطيتي الفلانية فالوصف مزع فإن بطل بخلطه بطلت الوصية اهـ. ٥ قوله: (ولو تلفت إلا صاعاً) ولو تلفت إلا بعض صاع فهل تُعطيه الظاهر نعم؛ لأن إتلاف البعض إذا لم يكن رجوعاً قتلته أولى اهـ. سيّد عمر. ٥ قوله: (فهل يتعين للوصية) قد يقال لا يُحتمل غير التَّعَيُّن أَخْذًا مِمَّا لو أوصى بأحد رقيقه فماتوا إلا واحداً أنه يتعين كما تقدّم ثم رأيت الشارح أشار لذلك بل قد يقال ما هنا أولى بتعين الباقي للوصية ممّا هناك اهـ سم. ٥ قوله: (صاع منها) أي المجهولة. ٥ قوله: (وعلى الأول) وهو التَّعَيُّن مُطْلَقًا. ٥ قوله: (الأقرب) صفة الأول. ٥ قوله: (ثم) أي في البيع. ٥ قوله: (أو حدّتها) لعل الأولى المعطف بالواو وتذكير الضمير. ٥ قوله: (وهنا) أي في الوصية. ٥ قوله: (فصححناها) أي الوصية وقوله منها أي الصبرة. ٥ قوله: (سبي) (وطعن جنطية إلخ) وكذا إخضاً يبيض لِنَحْوِ دَجَاجٍ لِيَتَفَرَّخَ وَدَبُغٌ جَلْدُ اهـ مُغْنَى. ٥ قوله: (جنطية مُعْتَبَرَةٌ) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية إلا قوله وقد يُراعى إلى قوله والحاصل وقوله فإن كانت الوصية إلى ولو أوصى له مرة. ٥ قوله: (سبي) (وبذرهما) بمُفْجَمَةٍ بَخَطَ أي جنطية وصى بها، وكذا يُقدَّرُ في بقيّة المعطوفات اهـ مُغْنَى.

٥ قوله: (فهل يتعين للوصية إلخ) قد يقال لا يُحتمل غير التَّعَيُّن أَخْذًا مِمَّا لو أوصى بأحد رقيقه فماتوا إلا واحداً أنه يتعين كما تقدّم ثم رأيت الشارح أشار لذلك بل قد يقال ما هنا أولى بتعين الباقي للوصية ممّا هناك.

فَلْيَقْبِ (وَلْيَبْخُ لَحْمٍ وَشَيْءٍ وَجَعَلَهُ وَهُوَ لَا يَفْسُدُ قَدِيدًا (وَعَزْلُ قُطْنٍ) أَوْ جَعَلَهُ حَشَوًا مَا لَمْ يَتَّحِدْ
الْمَوْصَى لَهُ بِالشُّوْبِ وَالْقُطْنِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَلْيَلْحَقْ بِهِ تَطَائُرُهُ بِشَرِطِ أَنْ لَا
يَزُولَ اسْمُ أَحَدِ الْمُتَيْنِ بِمَا فَعَلَهُ وَجَعَلَ خَشَبَةً أَبَا وَخَبِرَ فَنِيًّا وَعَجِينَ خُبْرًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
تَجْفِيفِ الرُّطْبِ غَيْرُ خَفِيِّ إِذْ هُوَ يُقْصَدُ بِهِ الْبَقَاءُ فَهُوَ كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ مَقْطُوعٍ أَوْصَى بِهِ وَكَتْفِيدِ
لَحْمٍ يَفْسُدُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَخَبِرِ الْعَجِينَ مَعَ أَنَّهُ يَفْسُدُ لَوْ تَرَكَ بِأَنَّ التَّهْنِيفَةَ لِلْأَكْلِ فِي الْخُبْرِ
أَغْلَبَ وَأَظْهَرَ مِنْهَا فِي الْقَدِيدِ (وَتَسْجُ عَزْلٍ وَقَطْعُ ثَوْبٍ قَمِيصًا) مَثَلًا (وَبِنَاءٌ وَغِرَاسٌ فِي عَرْصَةِ
رُجُوعٍ) إِنْ كَانَ يَفْعَلُهُ أَوْ يَفْعَلُ مَاذُونَهُ سَوَاءٌ اسْمَاهُ بِاسْمِهِ أَمْ قَالَ بِهِذَا أَوْ بِمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ مَثَلًا
لِإِشْعَارِ ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْإِعْرَاضِ هَذَا كُلُّهُ فِي الْمُتَيْنِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلَوْ أَوْصَى بِنَحْوِ ثَلَاثِ مَالِهِ، ثُمَّ
تَصَرَّفَ فِي جَمِيعِهِ وَلَوْ بِمَا يُزِيلُ الْمَلِكُ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِثَلَاثِ مَالِهِ الْمَوْجُودِ عِنْدَ
الْمَوْتِ لَا الْوَصِيَّةِ وَلَوْ اخْتَصَّ نَحْوُ الْفِرَاسِ بِيَعُضِ الْعَرْصَةِ اخْتَصَّ الرُّجُوعُ بِمَحَلِّهِ،

• قَوْلُهُ: (وَلْيَبْخُ لَحْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلَهُ مَا لَمْ يَتَّحِدْ إِلَى وَجَعَلَ خَشَبَةً وَقَوْلَهُ
سَوَاءٌ اسْمَاهُ إِلَى إِشْعَارِ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَفْسُدُ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ اللَّحْمَ مِمَّا لَا يَفْسُدُ إِنْ لَمْ يُجَعَلَ
قَدِيدًا احْتِرَازًا عَنِ اللَّحْمِ الَّذِي لَا يَفْسُدُ إِنْ لَمْ يُجَعَلَ قَدِيدًا فَإِنَّ جَعْلَهُ قَدِيدًا لَا يَكُونُ رُجُوعًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
صَوْنٌ لَهُ عَنِ الْفَسَادِ أَهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ جَعَلَهُ حَشَوًا) أَيِ لِفِرَاسٍ أَوْ جُبَّةٍ أَهْ مُنْفَى. • قَوْلُهُ: (وَيَبْنِي
تَجْفِيفِ الرُّطْبِ) أَيِ خَبِثَ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا شِ سَم. • قَوْلُهُ: (مَقْطُوعٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْفَى وَبِخِلَافِ مَا لَوْ
خَاطَ الثَّوْبَ وَهُوَ مَقْطُوعٌ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَوْ غَسَلَهُ أَوْ نَقَلَ الْمَوْصَى بِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ وَلَوْ بَعِيدًا عَنْ مَحَلِّ
الْوَصِيَّةِ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ رُجُوعًا إِذْ لَا إِشْعَارَ لِكُلِّ مِنْهَا بِالرُّجُوعِ أَه. • قَوْلُهُ: (وَكَتْفِيدِ لَحْمٍ الْخ) عَطَفَ
عَلَى كَخِيَاطَةِ الْخِ أَيِ فَإِنَّهُ لَيْسَ رُجُوعًا فِيهِمَا أَه سَم. • قَوْلُهُ: (وَكَتْفِيدِ لَحْمٍ الْخ) مَلَّ يَلْحَقُ بِهِ شَيْءٌ صَوْنًا
لَهُ عَنِ الْفَسَادِ مَدَّةً كَمَا هُوَ مُتَعَادٍ فِي بَعْضِ التَّوَاحِي أَوْ لَا يَلْحَقُ بِهِ مُطْلَقًا بَلْ هُوَ كَالْخُبْرِ عَرَضُ التَّهْنِيفَةِ
لِلْأَكْلِ فِيهِ أَظْهَرَ أَوْ يُفَصِّلُ بَيْنَ أَنْ يَطْرُدَ عُرْفُ الْمَوْصَى بِهِ وَأَنَّ الْأَكْلَ مُحْتَكَمًا، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ
لِلْإِطْلَاقِ فِيهِ الشَّيْءَ وَلِتَقْلِيلِهِمُ الْمَذْكُورَ فِي الْخُبْرِ أَه سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (وَأَظْهَرَ مِنْهَا فِي الْقَدِيدِ) يُفْهِمُ أَنَّ
التَّقْدِيدَ يُقْصَدُ بِهِ التَّهْنِيفَةُ لِلْأَكْلِ وَهُوَ مَحَلٌّ تَأَمَّلِ فَلَعَلَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ أَه سَيِّدُ عُمَرَ.

• قَوْلُهُ (سَبِي) (وَقَطْعُ ثَوْبٍ الْخ) وَصَبْنُهُ أَوْ قِصَارَتُهُ أَه مُنْفَى. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ الْخ) أَيِ الطَّخَنُ وَمَا عُطِفَ
عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (سَوَاءٌ اسْمَاهُ بِاسْمِهِ) أَيِ حَالِ الْوَصِيَّةِ بِهِ كَقَوْلِهِ أَوْصَيْتُ لَهُ بِهِذَا الْغَزْلِ الْخِ أَه شِ عِبَارَةُ
الْكُرْدِي بِأَنَّ قَالَ أَوْ صَبِيتُ بِهِذِهِ الْجَنَظَةِ مَثَلًا أَه. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَصَرَّفَ فِي جَمِيعِهِ) أَوْ هَلَكَ نِهَآيَةً وَمُنْفَى.

• قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ) عِبَارَةُ الْقَوْتِ وَلَوْ حَشَا بِالْقُطْنِ فِرَاشًا أَوْ جُبَّةً فَرُجُوعٌ فِي الْأَصَحِّ قُلْتُ
وَيَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ فِي حَشْوِ الْجُبَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَوْصَى بِالْفِرَاسِ وَالْجُبَّةِ لِلْمَوْصَى لَهُ بِالْقُطْنِ فَلَا؛ لِأَنَّ
الظَّاهِرَ أَنَّهُ قَصِدُ إِصْلَاحِهَا انْتَهَى. • قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَجْفِيفِ الرُّطْبِ) أَيِ فَإِنَّهُ رُجُوعٌ.
• قَوْلُهُ: (وَكَتْفِيدِ لَحْمٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى كَخِيَاطَةِ أَيِ فَإِنَّهُ لَيْسَ رُجُوعًا فِيهِمَا.

وقد بُرِغِيَ تَغْيِيرُ الاسْمِ كما إذا أوصى بدارٍ، ثُمَّ انْهَدَمَتْ فِي حَيَاتِهِ بِنَفْسِهَا أَوْ بِفَعْلِ الْغَيْرِ فَإِنَّهُ رُجُوعٌ فِي التَّقْضِ دُونَ الْعَرْضَةِ وَالْاسْمِ أَوْ بِفَعْلِهِ فَإِنَّهُ رُجُوعٌ فِي الْكُلِّ لِزَوَالِ الْاسْمِ عَنْهُ بِالْكَلِمَةِ بخلافه فيما مَرَّ فِي نَحْوِ طَخَنَ الْجَنْطَةَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ دَقِيقٌ جَنْطَةٌ فَلَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ إِلَّا فَعْلُهُ أَوْ فَعْلُ مَاذُونِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَعَ أَحَدِ هَذَيْنِ يُقَدِّمُ الْمُشِيرُ بِالْإِعْرَاضِ إِشْعَارًا قَوِيًّا، وَإِنْ لَمْ يُزَلَّ الْاسْمُ وَمَعَ عَدَمِهِمَا لَا يُنْظَرُ إِلَّا لِزَوَالِ الْاسْمِ بِالْكَلِمَةِ فَتَأَمَّلْهُ . وَخَرَجَ بِالْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ الزَّرْعُ وَبِقَطْعِ الثُّوبِ لُبْسُهُ لَضَعِيفِ إِشْعَارِهِمَا بِذَلِكَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ دَامَ بَقَاءُ أَصُولِهِ أَيْ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي الْأَصُولِ وَالشَّامِرِ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ مَا يُفْهَمُهُ كَانَ كَالْغِرَاسِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ لَزِيدَ ثُمَّ لَعَمِرُوا شَرَكَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ اثْنَانِ وَنِسْبَةُ كُلِّ إِلَيْهَا التَّصَفُّ فَهُوَ عَلَى

قَوْلِهِ: (وَقَدْ بُرِغِيَ الْإِلْح) وَلَوْ عَمَرَ بُسْتَانًا أَوْصَى بِهِ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا إِلَّا إِنْ غَيَّرَ اسْمَهُ كَانَ جَمَلُهُ خَاتَمًا أَوْ لَمْ يَغْيَرْهُ لَكِنْ أَخَذَتْ فِيهِ بَابًا مِنْ عِنْدِهِ فَيَكُونُ رُجُوعًا أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (ثُمَّ انْهَدَمَتْ فِي حَيَاتِهِ) وَلَا أَثَرُ لِانْهَادِمِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْقَبُولِ، وَإِنْ زَالَ اسْمُهَا بِذَلِكَ لَا سِيَغَرَارِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَوْتِ وَبَقَاءِ اسْمِ الدَّارِ يَوْمَئِذٍ أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ بِفَعْلِ الْغَيْرِ) أَيْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْصِي. قَوْلُهُ: (أَوْ بِفَعْلِهِ) أَيْ أَوْ بِفَعْلِ مَاذُونِهِ.

قَوْلُهُ: (لِزَوَالِ الْاسْمِ الْإِلْح) قَدْ يُقَالُ زَوَالَ الْاسْمِ بِالْكَلِمَةِ إِنْ كَانَ سَبَبُهُ الْإِنْهَادُ قَبْلَ تَحْصُلِ الرُّجُوعِ فِي الْعَرْضَةِ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ فَعْلُهُ وَخَلَدَ أَوْ مَعَ الْإِنْهَادِ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ إِذْ مُجَرَّدُ فَعْلِهِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي زَوَالِ الْاسْمِ بِالْكَلِمَةِ أَوْ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذَا الدَّارِ الْمُطِيلُ لِأَسْمَائِهَا رُجُوعٌ فِي التَّقْضِ مِنْ طَوْبٍ وَخَشَبٍ وَفِي الْعَرْضَةِ أَيْضًا لَيُظْهِرُ ذَلِكَ فِي الصَّرْفِ عَنْ جِهَةِ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْهَادُهَا لَوْ بِهِذَمَ غَيْرُهُ يَطِيلُهَا فِي التَّقْضِ لِطِلَانِ الْاسْمِ لَا فِي الْعَرْضَةِ وَالْأَسْلُ لِقَائِيهِمَا بِحَالِهِمَا هُوَ وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنِ الْإِشْكَالِ.

قَوْلُهُ: (قَوْلُهُ أَنَّهُ) أَيْ الشَّانَ مَعَ أَحَدِ هَذَيْنِ أَيْ فَعْلِهِ وَفَعْلُ مَاذُونِهِ يُقَدِّمُ أَيْ لِلرُّجُوعِ. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِالْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ الزَّرْعُ) أَيْ فَلَا يَكُونُ رُجُوعًا أَوْ ع. ش. قَوْلُهُ: (لِضَعْفِ إِشْعَارِهِمَا الْإِلْح) أَيْ فَلَا يَكُونَانِ رُجُوعًا لِضَعْفِ الْإِلْح. قَوْلُهُ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) أَيْ بِأَنْ يُجَزَّ بِرَارًا وَلَوْ فِي دَوْنِ سَنَةٍ وَحَيْثُ يُقَوَّى شَبَهُهُ بِالْغِرَاسِ الَّذِي يُرَادُ بِإِقَاوَةِ أَبْدَا أَوْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ أَوْ هَذَا لَوَائِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْآخَرِ فِي الْمَغْنِي. قَوْلُهُ: (شَرَكُ بَيْنَهُمَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا عَنِ الْوَصِيَّةِ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ الشَّرِيكَ فَيَشْرِكُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ أَوْصَى لَزِيدَ بِمَائَةٍ وَلَعَمِرُوا بِمَائَةٍ ثُمَّ قَالَ لِآخَرٍ أَفَرَكْتُكَ مَعَهُمَا أُعْطِيَ نِصْفَ مَا بَيْنَهُمَا أَوْ ع. ش. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْجُمْلَةَ اثْنَانِ الْإِلْح) أَيْ جُمْلَةُ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ مِنَ الْعَدَدِ فَالْمَوْصَى بِهِ أَيْضًا اثْنَانِ وَنِسْبَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ إِلَى الْجُمْلَةِ التَّصَفُّ وَقَوْلُهُ مَا يَأْتِي

قَوْلُهُ: (لِزَوَالِ الْاسْمِ عَنْهُ الْإِلْح) قَدْ يُقَالُ زَوَالَ الْاسْمِ بِالْكَلِمَةِ إِنْ كَانَ سَبَبُهُ الْإِنْهَادُ قَبْلَ تَحْصُلِ الرُّجُوعِ فِي الْعَرْضَةِ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ فَعْلُهُ وَخَلَدَ أَوْ مَعَ الْإِنْهَادِ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ إِذْ مُجَرَّدُ فَعْلِهِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي زَوَالِ الْاسْمِ بِالْكَلِمَةِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُقَالُ دَقِيقٌ جَنْطَةٌ الْإِلْح) قَدْ يُقَالُ هُنَا تَقْضُ دَارٍ إِلَّا أَنْ يُقَالُ الدَّقِيقُ هُوَ كُلُّ الْجَنْطَةِ وَالتَّقْضُ لَيْسَ كُلُّ الدَّارِ.

طَبَقِي مَا يَأْتِي عَنِ الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ زَاعِمًا أَنَّ مَحَلَّ التَّشْرِيكِ هُنَا هُوَ مَحَلُّ الرُّجُوعِ
نَظِيرُ مَا يَأْتِي عَنِ الْإِسْنَوِيِّ فَإِنْ رَدَّ أَحَدُهُمَا أَخَذَ الْآخَرُ الْجَمِيعَ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَوْصَى بِهِ لِهَما
ابْتِدَاءً فَرَدَّ أَحَدُهُمَا يَكُونُ التَّصْفُ لِلْوَارِثِ دُونَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ لَهُ إِلَّا التَّصْفُ نَصًّا، وَلَوْ
أَوْصَى بِهَا لِوَاحِدٍ ثُمَّ بَنَصَفِهَا لِآخَرٍ كَانَتْ أَثْلَاثًا لِلأَوَّلِ ثَلَاثًا لِلثَّانِي ثَلَاثًا، وَزَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ
هَذَا غَلَطٌ، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهَا أَرْبَاعٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَحَلَّ التَّشْرِيكِ هُوَ مَحَلُّ الرُّجُوعِ هُوَ الْغَلَطُ
كَمَا قَالَ الْبُلْفَنِيُّ؛ لِأَنَّ الْمَرْعِيَّ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ طَرِيقَةُ الْعَوْلِ بِأَنْ يُضَافَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ لِلْآخَرِ،
وَيُنَسَّبُ كُلُّ مَنَهُمَا لِلْمَجْمُوعِ فَيُقَالُ هُنَا مَالٌ وَنِصْفُ مَالٍ يُزَادُ التَّصْفُ عَلَى الْجُمْلَةِ يَصِيرُ
مَعْنَى ثَلَاثَةِ ثُلُثٍ عَلَى التَّسْبِغِ لِصَاحِبِ الْمَالِ الثَّلَاثِينَ وَلِصَاحِبِ التَّصْفِ الثَّلْثُ فَإِنْ كَانَ الْوَصِيَّةُ
لِلْآخَرِ بِالثَّلْثِ كَانَ لَهُ الرُّبْعُ وَفِي الْأَوَّلِ لَوْ رَدَّ الثَّانِي فَالْكُلُّ لِلأَوَّلِ أَوِ الْأَوَّلُ فَالتَّصْفُ لِلثَّانِي،
وَوَقَعَ لِشَارِحٍ خِلَافُ ذَلِكَ وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَلَوْ أَوْصَى لَهُ مَرَّةً ثُمَّ مَرَّةً تَأْتِي هُنَا فِي التَّعْدِيدِ
وَالِاتِّحَادِ مَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ.....

إِنْ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ لَوْ أَوْصَى بِهَا لِوَاحِدٍ ثُمَّ بَنَصَفِهَا الْخُ أَهْ كُرْدِيَّ أَيْ وَكَانَ الْأَوَّلَى عَزَوَهُ هُنَاكَ إِلَيْهِمَا كَمَا
فَعَلَ النَّهْيَةُ وَالْمُنْهِي لَتَظْهَرَ هَذِهِ الْحَوَالَةُ وَقَوْلُهُ الْآتِي عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخَيْنِ . فَوَدَّ : (هُوَ مَحَلُّ
الرُّجُوعِ) وَهُوَ التَّصْفُ الثَّانِي سَمِعَ وَجَّ ش . فَوَدَّ : (فَإِنْ رَدَّ أَحَدُهُمَا الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ فَهُوَ عَلَى طَبَقِي مَا
يَأْتِي الْخُ . فَوَدَّ : (لَوْ أَوْصَى بِهَا) أَيْ بِالْعَيْنِ . فَوَدَّ : (هُوَ الْغَلَطُ) خَبَرٌ قَوْلُهُ وَزَعَمَ الْخُ . فَوَدَّ : (لِأَنَّ
الْمَرْعِيَّ عِنْدَهُمْ طَرِيقَةُ الْعَوْلِ الْخُ) وَقَدْ ذَكَرَهَا الشَّيْخَانِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي فِي حِسَابِ الْوَصَايَا أَهْ نِهْيَةُ
عِبَارَةُ الْمُنْهِي، وَالصَّوَابُ الْمُعْتَمَدُ الْمَقُولُ فِي الْمَذْهَبِ مَا ذَكَرَاهُ عَمَلًا بِطَرِيقَةِ الْعَوْلِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا
الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ وَاخْتَارَهَا ابْنُ الْحَدَّادِ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ طَرِيقَةُ الْعَوْلِ أَيْ لَا طَرِيقَةَ التَّدَاعِي الَّتِي بَنَى
عَلَيْهَا الْإِسْنَوِيُّ كَلَامَهُ أَهْ . فَوَدَّ : (بِأَنْ يُضَافَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ الْخُ) أَيْ بِأَنْ يُفْرَضَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْجُمْلَةِ
وَالْتَّصِفُ مِنْهَا فَيَصِيرُ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثَةً وَنِسْبَةُ الْجُمْلَةِ إِلَى ذَلِكَ الْمُرَكَّبِ بِالثَّلَاثِينَ وَنِسْبَةُ التَّصْفِ إِلَيْهِ بِالثَّلْثِ
وَقَوْلُهُ مَعْنَى مَالٍ وَنِصْفُ الْخُ فَالْمَالُ اثْنَانِ؛ لِأَنَّهُ مَخْرُجُ التَّصْفِ وَمَخْرُجُ التَّصْفِ اثْنَانِ فَالتَّصْفُ وَاحِدٌ فَإِذَا
ضُمَّ الْوَاحِدُ إِلَى الْإِثْنَيْنِ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثَةً، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ يُزَادُ التَّصْفُ الْخُ أَهْ كُرْدِيَّ .

فَوَدَّ : (كَانَ لَهُ الرُّبْعُ) وَذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ مَعْنَى مَالٍ وَثُلُثُ مَالٍ يُضَمُّ الثَّلْثُ إِلَى الْمَالِ ثُمَّ يُقَسَّمُ الْمَجْمُوعُ
فَصَاحِبُ الثَّلْثِ لَهُ الرُّبْعُ لِأَنَّهُ رُبْعُ الْمَالِ وَثُلُثُهُ إِذْ مَجْمُوعُهُمَا أَرْبَعَةُ أَثْلَاثٍ أَهْ ع . ش . فَوَدَّ : (وَفِي الْأَوَّلَى)
أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ لِلْآخَرِ بِالتَّصْفِ . فَوَدَّ : (تَأْتِي هُنَا فِي التَّعْدِيدِ الْخُ) أَيْ فَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفَا جِنْسًا وَلَا صِفَةً
فَوَصِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا فِئَتَانِ أَهْ ع . ش . فَوَدَّ : (مَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ) أَيْ مِنَ التَّعْدِيدِ حَيْثُ وَصَفَهُمَا بِصِفَتَيْنِ
مُخْتَلِفَتَيْنِ وَالِاتِّحَادِ حَيْثُ لَمْ يَصِفَهُمَا كَذَلِكَ أَهْ ع . ش . فَوَدَّ : (وَيُرَدُّ عَلَيْهِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا لَا يُرَدُّ
عَلَى الْبَعْضِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ الْوَصِيَّةَ كَالِإِقْرَارِ مِنْ جِهَةِ التَّعْدِيدِ وَالِاتِّحَادِ خَاصَّةً لَا فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ وَمَا

فَوَدَّ : (هُوَ مَحَلُّ الرُّجُوعِ) أَيْ وَهُوَ التَّصْفُ .

ما لو أوصى بمائة ثم خمسين ليس له إلا الخمسون لِتَضْمَنِ الثانية الرجوع عن بعض الأولى، ذكره المصنف وأخذ منه بعضهم أنه لو أوصى بثلاثة لزيد ثم بثلاثة له ولعمرو تناصفاً وبطلت الأولى، ويُؤخذ منه أيضاً أنه لو أوصى لزيد بثلاث ماله ثم أوصى ثانياً لعمرو بثلاث غنمه ولزيد الأول بثلاث نخله ولم يعمد لبقاى الثلاث أن زهدا ليس له إلا ثلث النخل وبطلت وصيته الأولى؛ لأن الثانية أقل منها، والحاصل أن محل قولهم لو أوصى لزيد بشيء ثم أوصى به لعمرو تناصفاً ما لم يوص لزيد ثانياً بما هو أقل من حصته في الأولى، ولا بطلت في الحصص ولم يكن له سوى الثانية ثم ما بطلت فيه يعمد للورثة لا لعمرو كما هو واضح ولو أوصى لزيد بعين ثم لعمرو بثلاث ماله كان لعمرو رُبُّها؛ لأنها من جُمْلَةِ ماله الموصى له بثلاثة فهو كما لو أوصى لإنسان بعين وآخر بثلاثها فيكون للآخر رُبُّها على قياس ما مر عن الشيخين لا يقال قياس ما تقرر عن المصنف في مائة ثم خمسين من تضمين الثانية الرجوع عن بعض الأولى أن العين إن ساوت الثلث أخذ الموصى له بها نصفها والآخر ما يساوي نصف الثلث. وإن كانت أقل أو أكثر وزع الثلث على قيمتها وقدر الثلث وأعطى كل ما يخصه؛ لأننا نقول تضمين الرجوع إنما هو في وصيتين لواحد كما هو فرض صورة المصنف وأما في غير ذلك

أورد عليه من الصورة المذكورة الحكم فيها الاتحاد في البابين غاية الأمر أن الوصية تكون بالأقل والإفراؤ بالمعكس فهو بالأكثر فتأمل اهـ رشيدى. قود: (لو أوصى بمائة ثم الخ) وإن أوصى له بخمسين ثم بمائة فبائة؛ لأنها المتينة فلو وجدنا الوصيتين ولم نعلم المتأخرة منهما تعطى المتبقية وهو خمنون لاحتمال تأخر الوصية بها ثمغني وأسنى. قود: (ليس له) أي الموصى له اهـ ع ش. قود: (بثلاث) أي ثلاث ماله مثلاً وقوله ثم بثلاثة أي ثلاث ماله وقوله تناصفاً أي الثلث اهـ ع ش. قود: (وبطلت الأولى) المناسيب للمقيس عليه أن يقول، وكان رجوعاً في بعض الأولى وهي نصف الثلث فتأمل اهـ رشيدى. قود: (وصيته الأولى) أي وصيته لزيد بثلاث ماله. قود: (ما لم يوص الخ) خبر أن محل الخ. قود: (ولو أوصى لزيد بعين) إلى قوله لا يقال في النهاية. قود: (كان لعمرو رُبُّها) أي مع ثلاث غيرها. قود: (على قياس ما مر عن الشيخين) يعني به قوله الماز: ولو أوصى بها لواحد ثم ينصفها الخ. قود: (على قياس ما مر الخ) وذلك بأن يقال معنا مالاً وثلاث ماله فيقسم الثلث إلى المال ثم يقسم المجموع فصاحب الثلث له الربع؛ لأنه ربع المال وثلاثة إذ مجموعهما أربعة أثلاث اهـ ع ش. قود: (أخذ الموصى له) وهو زيد بها أي العين والجاء متعلق بالموصى له وقوله ينصفها مفعول أخذ وقوله والآخر وهو عمرو عطف على الموصى له وقوله ما يساوي الخ عطف على ينصفها. قود: (وإن كانت أقل الخ) أي فإذا كانت قيمة العين عشرة والثلث عشرون يوزع العشرون على

قود: (ما لو أوصى بمائة ثم خمسين ليس له إلا الخمسون) أي بخلاف ما لو أوصى له بخمسين ثم بمائة فله مائة.

فلا يتضمَّنهُ، وإنما يتضمَّنُ المشاركة بين الوصَّيَّين فُعِلَ فيهما بما مرَّ ويُؤَيِّدُ ذلك إثناء شيخنا
فيمرُّ أوصى لإنسان بثورٍ ولآخرَ بجملٍ ولآخرَ بنصفِ ماله ولآخرَ بثُلثِ ماله بأنَّ لذي النصفِ
نصفَ جميعِ المالِ حتى في الثورِ والجملِ ولذي الثلثِ ثلثُ جميعه حتى فيهما؛ لأنَّ كلاً من
الوصَّيَّين مُضافة إلى جميعِ ماله ومنه الثورُ والجملُ وحينئذٍ للموصى له بالنصفِ من كلِّ
منهما ثلاثة أجزاءٍ من أحدِ عَشَرَ وبالثلثِ جزءانِ من أحدِ عَشَرَ ولكلِّ من الموصى له بالثورِ
والجملِ ستة أجزاءٍ أي؛ لأنك تزيدُ على وصيةِ كلِّ ثلثها ونصفها وهما من ستة خمسة
فَرُدَّهما عليها تصيرُ الجُمْلَةُ أحدَ عَشَرَ على قياسِ ما مرَّ عن الشيخين.

(فصل في الإيصاء)

وهو كالوصاية لغة يرجع لما مرَّ في الوصية، وشرعاً إثباتُ تصرفٍ مُضافٍ لما بعد الموت
فالفرقُ بينهما اصطلاحٌ فقهي (يُسنُّ) لكلِّ أحدٍ (الإيصاء) عدلٌ إليه عن قولِ أصله الوصاية؛
لأنه أبعدُ عن لفظِ الوصية فيتَّضحُ به عندَ المبتدئ الفرقُ أكثرَ (بقضاء الدين) الذي لله كالزكاةِ
أو لآدمي ورَدُّ المظالمِ كالمغصوبِ وأداءِ الحقوقِ كالعقاريِّ والودائعِ إن كانت ثابتةً بفرضٍ
إنكارِ الورثة.

الثلاثينَ فيحصلُ لقيمةِ المِئَةِ ثلثُ العِشرينَ وللثلثِ ثلثا العِشرينَ ويُؤَيِّدُ ثلثا العِشرينَ قدرَ مِئَتَيْنِ ما ليزيدُ
بقيةِ الثلثِ، وفي المكسِ يُعطى زَيْدٌ ثلثُ العِشرينَ وعَمْرُو قدرَ نصفِ ما ليزيدُ بقيةِ الثلثِ. • فَوَدَّ: (فُعِلَ
فيهما) أي في الوصَّيَّين المارتين بقوله ولو أوصى ليزيدَ بعَيْنِ الخ. • فَوَدَّ: (بأنَّ لذي النصفِ نصفَ
جميعِ المالِ الخ) أي على فرضِ إجازةِ الورثةِ أو على مقتضى الوصيةِ في نفسها تأمل. • فَوَدَّ: (حتى
فيهما) أي في الثورِ والجملِ. • فَوَدَّ: (لأنَّ كلاً الخ) تعليلٌ لِلنَّائِبَيْنِ. • فَوَدَّ: (من كُلِّ منهما) أي الثورِ
والجملِ. • فَوَدَّ: (حلى وصيةِ كُلِّ) أي من الثورِ والجملِ اه سم. • فَوَدَّ: (وهما) أي ثلثُ ونصفُ كُلِّ من
الثورِ والجملِ، وقوله من ستة أي وهي قيمةُ الثورِ وقيمةُ الجملِ والجارُّ والمنجورُ حالٌ من هما على
مذهبِ سيبويه وقوله خمسةٌ خيرٌ وهما وقوله فَرُدَّهما أي الثلثُ والنصفُ اللذينِ هما خمسةٌ عليها أي
الستة.

فصل في الإيصاء

• فَوَدَّ: (في الإيصاء) أي وما يتَّبَعُ ذَلِكَ كَتَصَدِيقِ الوليِّ الخ اه ع ش. • فَوَدَّ: (وهو كالوصاية) إلى قوله
قال ولا يَمُنَّ يخافُ في النهايةِ إلى قوله وكان سَبَبُ اغْتِيَارِ إلى وَلِلْمُشْتَرِي من نَحْوِ وصي. • فَوَدَّ: (لما
مرَّ) أي من أنها الإيصاء الخ اه ع ش. • فَوَدَّ: (فالفرقُ بينهما) أي الإيصاء والوصية. • فَوَدَّ: (لأنَّ) أي
الإيصاء. • فَوَدَّ: (وَرَدُّ المظالمِ) وقوله وأداءِ الحقوقِ عَطَفَ على قِضائِ الدينِ وقوله والودائعِ عَطَفَ على
العقاريِّ. • فَوَدَّ: (إن كانت) أي المظالمِ والحقوقِ والدينِ. • فَوَدَّ: (ثابتةً) أي بها شهودٌ.

• فَوَدَّ: (حلى وصيةِ كُلِّ) أي من الثورِ والجملِ.

ولم يردها حالاً ولا وجب أن يُعلم بها غير وارث تثبت بقوله ولو واحداً ظاهر المدالة أو يردها حالاً خوفاً من خيانة الوارث، وواضح أن نحو المصوب لِقادرٍ على رده فوراً لا تخيير فيه بل يعمى الرد، ويظهر الاكتفاء بخطه بها إن كان في البلد من يثبته؛ لأنهم كما اكتفوا بالواحد مع أنه وإن انصم إليه يعمى غير حجة عند بعض المذاهب نظراً لِمَن يراه حجة فكذا الخط نظراً لذلك نعم، من بإقليم، يعمى فيه من يثبت بالخط أو يقبل الشاهد واليمين ينبغي أن لا يُكتفى منه بذلك (وتنفذ الوصايا) إن أوصى بشيء. وإنما صحت في نحو رد عين وفي دفعها حالاً والوصية بها لِمُعَيَّنٍ وإن كان لِمُسْتَحِقِّهَا الاستقلال بأخذها من التركة بل لو أخذها أجنبي من التركة ودفعها إليه لم يضمنها كما صرح به الماوردى وذلك؛ لأن الوارث قد يخفيها أو يُلْفِئها ويُطالب الوصي الوارث بنحو ردها ليترأ الميت ولتبقى تحت يد الموصي

• قوله: (ولم يردها حالاً) لا يلائم هذا مع قوله أو يردها حالاً المذكور في ذيل والآ فكان ينبغي إسقاطه. • قوله: (ولو واحداً ظاهر المدالة) لا يلائم قوله تثبت بقوله ولا يلائم سياقه الآتي اهـ سيّد عمر. • قوله: (وواضح أن الخ) وواضح أيضاً أن الآدمي إذا طالب بدنيه الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فوراً اهـ سم. • قوله: (إن كان في البلد) ومثل البلد ما قُرب منها كما يُرشد إليه قوله نعم من بإقليم الخ فالمدار على كونه بمحل يمكن الإثبات فيه بالخط أو الشاهد واليمين وقوله من يثبته أي يثبت الحق بخطه كالمالكية اهـ ع ش عبارة السيّد عمر قوله من يثبته ينبغي أن يزداد ومن يعرف خطه وقوله يثبته كأنه من باب الحذف والإيصال اهـ. • قوله: (من بإقليم) لو قال ببلد لكان أولى فيما يظهر لما في الإيضاح به في الأقاليم من المشقة اهـ سيّد عمر. • قوله: (وإنما صحت) أي الوصايا اهـ رشيدى. • قوله: (في نحو رد عين) أي مودعة مثلاً عبارة الكُردى أي معينة مفصولة اهـ قال ع ش ومثل العين ذين في التركة جنسه كما يأتي عند قول المصنف لم يفرّد الخ اهـ. • قوله: (وفي دفعها الخ) أي العين الموصى بها إلى الموصى له اهـ كُردى. • قوله: (والوصية بها لِمُعَيَّنٍ) جملة حالية سيّد عمر وع ش أي من ضمير دفعها. • قوله: (ودفعها الخ) أي فلو تلفت في يده ضمنها مطلقاً لكن يأتي أن المعتقد إباحة الإقدام خلافاً لما بحثناه وهو قد يقتضي عدم الضمان إلا أن يقال لا يلزم من جواز الإقدام عدم الضمان لجواز أنه تصرف مشروط بسلامة العاقبة اهـ ع ش. • قوله: (وذلك) إشارة إلى ما ذكر في المتن والشرح جميعاً اهـ كُردى عبارة السيّد عمر قوله وذلك؛ لأن الوارث الخ الأولى ترك وذلك فتبتر اهـ أي ليتعلق قوله؛ لأن الخ بقوله، وإنما صحت الخ وقوله ولطالب الخ وقوله لتبقى الخ معطوفان على قوله؛ لأن الوارث فهو من قوائد صحتها فيما ذكر اهـ رشيدى. • قوله: (ولتبقى تحت يد الموصي) معتد اهـ ع ش.

فصل في الإيصاء

• قوله: (وواضح أن نحو المصوب الخ) وواضح أيضاً أن الآدمي إذا طالب بدنيه الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فوراً.

لا الحاكم لو غاب مُستحقُّها وكذا لو تعذَّر قبولُ الوصّي له بها على ما بحثه ابنُ الرُّفعة وقال الشُّبكي هي قبلَ القبولِ ملكٌ للوارثِ فله الامتناعُ من دَفْعِها للوصّي فَيأخذُها الحاكمُ إلى أن يستقرَّ أمرُها ومعنى قوله ملكٌ للوارثِ أي بفرضِ عدمِ القبولِ فكان له دَخْلٌ فيمنَ تبقى تحتَ يده والذي يُتجه فيما إذا أوصى للفقراءِ مثلاً أنه إن عيّنَ لذلك وصياً لم يكن للقاضي دَخْلٌ فيه إلا من حيثُ المطالبةُ بالحسابِ، ومنعُ إعطاءٍ من لا يستحقُّ ولا تولى التصرفِ هو أو نائبه ولو أخرج الوصّي الوصيّة من ماله ليرجع في التركة رجع إن كان وارثاً وإلا فلا أي.....

• فَوُدَّ: (لا الحاكم) فلو رَدَّها إليه بلا طَلَبٍ من الحاكم هل يَضْمَنُ أو لا فيه نَظَرُ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (لو غاب مُستحقُّها) كأنه مفروضٌ في غيبيته مع قبوله وإلا لَنَأْتَى فيه اختلافٌ كَلَامِي ابنِ الرُّفعة والشُّبكي كما هو واضح اهـ سيّد عَمَرُ أقولُ قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ حَقَّ الوارثِ الغائبِ يَسْلَمُ لِلْوَصِيِّ لا الحاكمِ وقد يُدْعَى دُخُولُهُ في كَلَامِ الشَّارِحِ فَلْيُراجِعْ. • فَوُدَّ: (وكذا لو تعذَّر قبولُ الوصّي له) أي يطالبُ الوصّي الوارثَ بالعينِ الوصّي بها عندَ تعذُّرِ قبولِ الوصّي له بنحوِ غيبيته فَيأخذُها الوصّي ليحفظَها إلى حضورِ الوصّي له فإن قَبِلَ سَلَمَها له وإن رَدَّ دَفَعَهَا لِلْوَارِثِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (على ما بحثه ابنُ الرُّفعة) مُعْتَمَدُ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (ومعنى قوله) أي الشُّبكي. • فَوُدَّ: (فكان له) أي الوارثِ دَخْلٌ فيمنَ تبقى الخ وهل تَجِبُ التَّفَقُّةُ في مُدَّةِ الإِنْتَظَارِ على الوارثِ أو لا وعلى وجوبِها عليه هل يَزِجُّ بها على الوصّي له إذا قَبِلَ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ اتَّفَقَ على يَمْلِكُ غَيْرَهُ أو لا فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ أَنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ رَفْعِ الأَمْرِ إلى الحاكمِ وَلَمْ يَفْعَلْ لا رُجُوعٌ له لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ طَلَبِ القَبُولِ مِنَ الوصّي له لِيَعْلَمَ هَلْ يَقْبَلُ أَمْ لا اهـ ع ش أقولُ تَقَدَّمَ في المَثْنِ وَيُطَالِبُ الوصّي له بِالتَّفَقُّةِ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ وَرَدَّهُ، وقال الشَّارِحُ في شَرْحِهِ والكَلَامُ فِي الْمُطَالِبَةِ حَالاً أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلإِسْتِغْرَارِ فَهِيَ عَلَى الوصّي له إِنْ قَبِلَ وَإِلَّا فَعَلَى الوارثِ اهـ فَمُقْتَضَى كَلَامُ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ التَّفَقُّةُ فِي مُدَّةِ الإِنْتَظَارِ عَلَى الوارثِ، ومُقْتَضَى كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الوارثَ لو اتَّفَقَ فِيهَا يَزِجُّ بها عَلَى الوصّي له إِذَا قَبِلَ الوصيّة، وإن لم يَزِجْ الأَمْرُ إِلَى الحاكمِ مُطْلَقاً فَلْيُراجِعْ. • فَوُدَّ: (ولو أخرج الوصّي الخ) قَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِالْوَصِيِّ أَنَّهُ غَيْرُهُ إِذَا أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ لَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِذَ بَدَلٍ مَا صَرَفَهُ مِنَ التَّرِكَةِ، وإن كان وارثاً فَطَرِيقُ مَنْ أَرَادَ التَّصَرُّفَ فِي تَرِكَةِ الْمَيِّتِ وَلَا

• فَوُدَّ: (وَالَا تَوَلَّى) ظاهرُهُ وَإِنْ وُجِدَ وارثٌ لَكِنْ قَوْلُ الْعُبَابِ الآتِي مُطَالِبَةُ الْوَرَثَةِ بِالْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْوَارِثِ تَوَلَّى الصَّرْفِ وَعبارةُ الْعُبَابِ وَلَوْ قَالَ اجْعَلْ كَفَنِي مِنْ هَذِهِ الذَّرَاهِمِ فَلَهُ الشَّرَاءُ بِعَيْنِهَا أَوْ فِي الذَّمِّ وَيَقْضِي مِنْهَا وَلَوْ أَوْصَى بِتَجْهِيزِهِ وَلَمْ يُعَيِّنْ مَالاً فَأَرَادَ الْوَارِثُ بِذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَمْنَعْنِ الْوَصِيَّ وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَ بَعْضٍ لِذَلِكَ، وَأَرَادَ الْوَصِيَّ أَنْ يَتَاعَاهُ فَأَيُّهُمَا أَحَقُّ وَجِهَانِ انْتَهَتْ فَانْظُرْ قَوْلَهُ فَأَيُّهُمَا أَحَقُّ هَلْ يَشْكُلُ عَلَى قَوْلِهِ لِلْوَصِيِّ بِقَضَاءِ الذَّيْنِ وَتَنْفِيزِ الْوَصِيَّةِ مُطَالِبَةُ الْوَرَثَةِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِإِعْطَائِهِ التَّرِكَةَ لِيَفْعَلَ فَإِنْ بَاعَ بِلَا مُرَاجَعَةٍ بَطُلَ فَإِنْ غَابُوا اتَّجَهَ مُرَاجَعَتُهُ لِلْقَاضِي لِئَاذَنْ لَهُ فِيهِ انْتَهَى فَإِنَّهُ إِذَا وَجَبَتِ الْمُرَاجَعَةُ فَكَيْفَ يَتَمَكَّنُ مِنَ الْبَيْعِ مَعَ مُنَازَعَةٍ مَنْ يَجِبُ مُرَاجَعَتُهُ حَتَّى يَكُونَ أَحَقُّ إِلَّا أَنْ يُسْتَشْتَى هَذَا أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ

إِلَّا إِنْ أُذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ أَوْ جَاءَ وَقْتُ الصَّرْفِ الَّذِي عُيِّنَ الْمَيْتُ، وَفَقَدَ الْحَاكِمُ وَلَمْ يَتَسَرَّ بِبَيْعِ التَّرِكَةِ فَأَشْهَدَ بِنَيْةِ الرُّجُوعِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ وَسَيَاتِي مَا يُؤَيِّدُهُ وَلَوْ أَوْصَى بِبَيْعِ بَعْضِ التَّرِكَةِ لِإِخْرَاجِ كَفَيْهِ مِنْ ثَمَنِهِ فَافْتَرَضَ الْوَصِيُّ دَرَاهِمَ وَصَرَفَهَا فِيهِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ وَلَزِمَهُ وِفَاءُ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِ. وَمَحَلُّهُ فِيمَا يَظْهَرُ حَيْثُ لَمْ يَضْطُرَّ إِلَى الصَّرْفِ مِنْ مَالِهِ وَإِلَّا كَانَ لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًا رَجَعَ إِنْ أُذِنَ لَهُ حَاكِمٌ أَوْ فَقَدَهُ وَأَشْهَدَ بِنَيْةِ الرُّجُوعِ نَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ وَلَوْ أَوْصَى بِقَضَاءِ الدَّيْنِ مِنْ عَيْنٍ بَتَعْوِضِهَا فِيهِ وَهِيَ تُسَاوِيهِ أَوْ تَزِيدُ وَقَبِلَ الْوَصِيَّةَ بِالزَّائِدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ مِنْ ثَمَنِهَا تَعَيَّنَ فَلَيْسَ

وَصَايَةً لَهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْحَاكِمَ فَتَبَّهَ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا مِنْهُ. **قُودُ:** (إِلَّا إِنْ أُذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ الْخ) صَرِيحُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّ أُذْنَ الْحَاكِمِ يَكْفِيهِ فِي الرُّجُوعِ إِذَا صَرَفَ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ كَانَ فِي التَّرِكَةِ مَا يَتَسَرَّرُ الصَّرْفُ مِنْهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ كَمَا يُدَلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ إِذْ هُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَيْسَ عَلَى قِيَاسِ النَّظَائِرِ، وَيُصْرِّحُ بِهِ مَا سَبَّأْتِي فِيمَا لَوْ أَوْصَى بِبَيْعِ بَعْضِ التَّرِكَةِ وَإِخْرَاجِ كَفَيْهِ مِنْ ثَمَنِهِ مِنْ أَنْ أُذِنَ الْحَاكِمُ إِنَّمَا يُعَيَّنُ عِنْدَ التَّعَدُّرِ ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ نَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ إِذْ هَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ بِمَا تَقَرَّرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَكُونُ نَظِيرُهُ إِلَّا إِنْ سَاوَاهُ فِيمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ رَشِيدِي. **قُودُ:** (فَأَشْهَدَ بِنَيْةِ الرُّجُوعِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْوَرِثَةِ مَنْ هُوَ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ بِصِبَا أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ مِنْهُ. **قُودُ:** (بِبَيْعِ بَعْضِ التَّرِكَةِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ بَأَنِّ قَالَ يَبِيعُوا بَعْضَ تَرِكَتِي وَكَفُونَنِي مِنْهُ فَلْيُرَاجَعْ أَحْمَدُ رَشِيدِي. **قُودُ:** (وَلِإِخْرَاجِ كَفَيْهِ) أَيِ مَثَلًا.

قُودُ: (فَافْتَرَضَ الْوَصِيُّ دَرَاهِمَ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ وَارِثًا، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَمَا قَبْلَهَا بِأَنَّهُ هُنَا لَمَّا عَيَّنَ لِلْكَفَنِ عَيْنًا، وَعَلَّقَهُ بِخُصُوصِهَا كَانَ ذَلِكَ أَكْثَرًا مِمَّا لَوْ قَالَ أَعْطُوا زَيْنًا كَذَا مِنْ الدَّرَاهِمِ مَثَلًا فَعُلُظَّ عَلَى الْوَصِيِّ حَيْثُ خَالَفَ غَرَضَ الْمَوْصِي فَأَلْزِمَ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِ، وَلَوْ وَارِثًا بِخِلَافِ تِلْكَ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ فِيهَا جِهَةٌ كَانَ الْأَمْرُ أَوْسَعَ فَسُمِيَخَ لِلْوَارِثِ لِقِيَامِهِ مَقَامَ مَوْرَثِهِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْهُ. **قُودُ:** (وَلَعَلَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ فَعُلُظَّ عَلَيْهِ حَيْثُ خَالَفَ الْخ وَمَالَ إِلَيْهِ الرَّشِيدِي) كَمَا مَرَّ آيَفًا وَعِبَارَةً سَمِعَ عَنِ الْعُبَابِ. وَلَوْ قَالَ اجْعَلْ كَفَنِي مِنْ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ فَلَهُ الشَّرَاءُ بِعَيْنِهَا أَوْ فِي الذَّمَّةِ، وَيَقْضِي مِنْهَا وَلَوْ أَوْصَى بِتَجْهِيزِهِ وَلَمْ يُعَيَّنْ مَالًا فَأَرَادَ الْوَارِثُ بَدَلَهُ مِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَمْنَعَهُ الْمَوْصِي. **قُودُ:** (امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ الْخ) هَلْ يَأْتِي مَا ذَكَرَ فِيمَا لَوْ أَوْصَى بِتَجْهِيزِهِ وَلَمْ يُعَيَّنْ مَالًا وَلَيْسَ فِي التَّرِكَةِ نَقْدٌ يَصْرَفُ فِيهِ أَوْ لَا وَقِيَاسُ مَا هُنَا الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ. **قُودُ:** (كَأَنَّ لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًا) أَيِ أَوْ خِيفَ تَعَيُّرُ الْمَيْتِ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْبَيْعِ مِنْهُ. **قُودُ:** (بِتَعْوِضِهَا فِيهِ) أَيِ الدَّيْنِ. **قُودُ:** (وَقَبِلَ الْوَصِيَّةَ بِالزَّائِدِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فِيهِ فَإِنَّهُ فِي التَّعْوِضِ عَنِ الدَّيْنِ بِغَيْرِ جَنْبِهِ لَا بُدَّ مِنْ صِبْغَةٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْقَبُولِ مَا ذَكَرَ فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ بِالزِّيَادَةِ وَإِنْ كَانَ قَبُولًا آخَرَ فَمَا وَجْهَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مُحَابَاةٌ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ أَحْمَدُ سَيِّدُ عُمَرَوِ وَهُوَ وَجِيهٌ.

الْآخِرُ، وَلَعَلَّ الْأَوْجَهَ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَتْ مُرَاجَعَتُهُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ إِسْكَاتَ التَّرِكَةِ وَالصَّرْفَ مِنْ مَالِهِ وَعِنْدَ إِرَادَةِ بَيْعِ الْبَعْضِ لِذَلِكَ انْتَفَعَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ فَجَارَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْآخِرِ مِنْهُمَا انْتَهَى.

للورثة إمسأكتها ومنه يُؤخذ أنه لا يلزم استئذانهم فيها بخلاف ما إذا لم يُعَيَّن لا يتصرف حتى يستأذِنهم؛ لأنها ملكهم فإن غابوا استأذنَ الحاكم، وبحث صحة: إذا مِتَ ففَرَّقْ ما لي عليك من الدين للفقراء فيكون وصيًا ومؤخر الوكالة ما يصرح به، وكأن سبب اغتفار اتحاد القايض والمُقتبِض هنا تقدير أن الفقراء وكلاؤه كما قُدِّرَ أن المُعْتَمِرِينَ وكلاؤه في إذن الأجير للمستأجر في العِمارة، وقد يُقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل سببه الخوف من استيلاء نحو قاضٍ بالقبض منه ثم إقباضه، وإن كان هو القياس؛ لأن الغالب في القضاة ونحوهم الخيانة لا سيما في الصدقات، وقد قال الأزرعي عن قضاة زَمَنِهِ وهم أحسن حالاً مِن بَعْضِهِمْ إنهم كَقَرِيبِي عَهْدٍ بالإسلام وللمشتري من نحو وصيٍّ وقِيمٍ ووَكِيلٍ وعامِلٍ قراض أن لا يُسَلِّمَهُ الثَمَنَ حتى تَبَيَّنَ ولا يَتَّهَى عِنْدَ القاضِي قال القاضي أبو الطَّيِّب ولو قال صُغْتُ ثَلَاثِي حَيْثُ شِئْتُ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْأَخْذُ لِنَفْسِهِ أَيَّ وَإِنْ نَصَّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ لِاتِّحَادِ الْقَايِضِ وَالْمُقْتَبِضِ. قال الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَمُنُّ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ أَيَّ إِلَّا أَنْ يَنْصُ لَهُ عَلَيْهِ لِمُسْتَقْبَلٍ إِذْ لَا اتِّحَادَ وَلَا تَهْمَةَ حِينَئِذٍ قَالَ وَلَا يَمُنُّ بِخَافٍ مِنْهُ أَيَّ وَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ شَرْطُ الْإِعْطَاءِ وَالْإِغْثَاءِ وَجَعَلْتُعْطَاءَهُ وَلَوْ خَوْفًا مِنْهُ قَالَ وَلَا يَمُنُّ بِمُسْتَصْلَحِهِ وَكَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ غَيْرُ صَالِحٍ فَيُعْطِيهِ لِيَتَأَلَّفَهُ حَتَّى يَبْقَى صَالِحًا وَفِيهِ نَحْوُ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ وَجِدَ فِيهِ شَرْطُ الْإِعْطَاءِ جَازَ مُطْلَقًا أَوْ غَيْرَهُ لَمْ يَجُزْ مُطْلَقًا (والتَّظَرُّرُ فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ) وَالْمَجَانِينِ وَالْمُفْهَمَاءِ، وَكَذَا الْحَمْلُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ الْإِبْصَاءِ.....

• فَوَدَّ: (لَا يَتَصَرَّفُ حَتَّى يَسْتَأْذِنَهُمُ الْخ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ لَمْ يَقْبَلِ الْمَوْصَى لَهُ الْعَيْنَ الَّتِي أَوْصَى بِتَقْوِضِهَا لَهُ أَحَدٌ ش. • فَوَدَّ: (وَكَانَ سَبَبُ اغْتِفَارِ الْخ) لَمْ لَا يُقَالُ اغْتَفَرُوا ذَلِكَ تَوْسِيعًا فِي حُصُولِ الثَّوَابِ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْقِيَاسِ كَمَا خَالَفَهُ هُنَا فِي مَسَائِلَ عَدِيدَةٍ لِلذَّكَاءِ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (اسْتِئْذَانُ نَحْوِ قَاضِي الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَمِنَ قَاضِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ لَا يَصِحُّ مَا ذَكَرَ مَعَ أَنَّ كَلَامَهُمْ بِإِطْلَاقِهِ صَادِقٌ بِذَلِكَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَلْحُوظَ فِي التَّغْلِيلِ الشَّأْنُ وَالْغَالِبُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَجُزْ لَهُ) أَيَّ وَلَهُ الصَّرْفُ لِمَنْ شَاءَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَوَارِثِ الْوَصِيِّ وَغَيْرِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَذْفَعَ مِنْهُ شَيْئًا لِوَرَثَةِ الْمَوْصِي كَمَا مَرَّ وَمِثْلُهُ أَيَّ الْوَصِيِّ الْمُطْلَقِ الْوَكِيلُ بِالصَّدَقَةِ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ أَيَّ لِلْمَوْكَلَّ عَيْنَ لِي مَا أَخَذَهُ وَيُمَيِّزُهُ وَيَذْفَعُهُ لَهُ أَحَدٌ ش. • فَوَدَّ: (أَيَّ وَإِنْ نَصَّ الْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَمْ لَا يُغْتَفَرُ كَمَا اغْتَفِرَ فِيمَا مَرَّ أَيْضًا سَيِّمًا عَلَى التَّوْجِيعِ الثَّانِي فَإِنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ وَجْهَ الْمُنْعِ التَّهْمَةُ لَا غَيْرُ وَهِيَ مُتَقَبِّةٌ بِالتَّعْيِينِ سَيِّمًا مَعَ تَعْيِينِ الْبِقْدَارِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيَّ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ أَحَدٌ ش. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيَّ الْأَخْذِ لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ الْخ. • فَوَدَّ: (لِمُسْتَقْبَلٍ) عِبَارَةُ الْتَهَامَةِ بِمُسْتَقْبَلِ الْبَاءِ قَالَ ع ش أَيَّ بِقَدْرِ مُسْتَقْبَلٍ أَه. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَيَّ الدَّارِمِيِّ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ خَوْفًا مِنْهُ) أَيَّ وَلَوْ كَانَ الْإِعْطَاءُ لَهُ خَوْفًا مِنْهُ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيَّ نَحْوُ مَا قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيَّ قَصْدَ صِلَاخِهِ أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (أَوْ هَلَمِ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ وَالْأ. • فَوَدَّ: (وَالْمَجَانِينِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَآخًا

ولو مُسْتَقْبَلًا كما اقتضاه كلامُ جمع مُتَقَدِّمِينَ وَسَكَتَ عليه جمعُ مُتَأَخِّرِينَ ويدخلُ مَنْ حَدَثَ بعدَ الإيصاءِ على أولاده تَبَعًا على الأوجه كما في الوقف، وبحث الأذرعِي وجوبه في أمرِ نحوِ الأطفالِ إلى ثقة مأمُونٍ وجيه كافٍ إذا وجده وغلب على ظَنِّه أَن تَرَكَهُ يُؤَدِّي إلى استيلاءِ خائِنٍ من قاضٍ أو غيره على أموالِهِم وفي هذا ذهابٌ إلى أَنه يلزمُه جَفْظُ مالِهِم بما قَدَرَ عليه بعدَ موته كما في حياته.

وَأَركَانُهُ أَرْبَعَةٌ مَوْصِيٌّ وَمَوْصِيٌّ فِيهِ وَصِيغَةٌ (وشرطُ الوصِي) تَعْيِينٌ وَ (تَكْلِيفٌ) أَي بُلُوغٌ وَعَقْلٌ؛ لِأَن غَيْرَهُ لَا يَلِي أَمْرَ نَفْسِهِ فَغَيْرُهُ أَوَّلَى وَسَيَدُّ كَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِفُلَانٍ حَتَّى يَبْلُغَ وَلَهُ فَإِذَا بَلَغَ فَهُوَ الْوَصِيُّ جَازٌ وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ فِي الْإِصْبَاءِ الْمُتَجَرِّزِ وَذَلِكَ إِبْصَاءٌ مُتَعَلِّقٌ (وَحَوْثَةٌ) كَامِلَةٌ وَلَوْ مَالًا كَمُذَبَّرٍ وَمُسْتَوْلَدَةٍ فَلَا يَصِحُّ لِمَنْ فِيهِ رِقٌّ لِلْمَوْصِي أَوْ لِغَيْرِهِ وَإِنْ أِذِنَ سَيِّدُهُ؛ لِأَنَّ

مِنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي النَّهَايَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُسْتَقْبَلًا) أَي بَأَنَّ كَانَ الْإِصْبَاءُ فِي حَقِّ الْحَمْلِ فَقَطُّ كُرْدِيٍّ وَع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ) فِي الْإِصْبَاءِ لِأَوْلَادِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (تَبَعًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ) فَلَمَّ صَحَّةُ الْإِصْبَاءِ عَلَى الْحَمْلِ الْغَيْرِ الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْإِصْبَاءِ تَبَعًا لَهُ سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَجُوبُهُ فِي أَمْرِ نَحْوِ الْأَطْفَالِ الْخ) إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَدُّ أَهْلٌ لِلْوِلَايَةِ أَهْ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَلْزَمُهُ) أَي عَلَى الْآبَاءِ أَيْ الْأَصْلِ. ٥. قَوْلُهُ: (جَفْظُ مَالِهِمْ) أَي الْمَوْجُودِ بَأَنَّ أَلَّ إِلَيْهِمْ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ وَمَا يَتَوَلَّى إِلَيْهِمْ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَهْ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (تَغْيِينٌ) هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بِصِيغَةٍ أَوْصَى عَنِّي أَحَدٌ هَذَيْنِ أَوْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ بَلْفِظِ ادْفَعُوا هَذَا لِأَحَدِ هَذَيْنِ، وَلَقَدْ الثَّانِي أَقْرَبُ ثُمَّ زَايَتْ قَوْلَهُمُ الْآتِي فِي قَوْلِهِ الْوَصِيَّةُ أَوْصَى عَنِّي بِتَرْكِتِي إِلَى مَنْ شِئْتَ أَنَّهُ يَصِيحُ وَيُوصِي عَنْهُ وَهُوَ صَرِيحٌ بِصِحَّةِ مَا نَحْنُ فِيهِ بِالْأَوَّلَى أَهْ سَيِّدُ عَمَر. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ) أَي مِنْ حَيْثُ جَعَلَ ابْنَهُ وَصِيًّا قَبْلَ الْبُلُوغِ أَهْ سَم عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَي لَا يَرُدُّ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّكْلِيفِ وَوَجْهُ وُجُودِهِ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ ابْنَهُ وَصِيًّا قَبْلَ التَّكْلِيفِ نَعَمْ إِنَّمَا يَظْهَرُ الْوُرُودُ لَوْ كَانَ الْبُيْرَةُ بِالتَّكْلِيفِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ لَكِنْ سَيَاتِي أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُغْتَبَرُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَحَيْثُ فَالْوُرُودُ فِيهِ خَفَاءٌ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ لَا يَعْلَمُ وَقْتُ مَوْتِهِ وَلَقَدْ ابْنَهُ عِنْدَهُ يَكُونُ مُكَلَّفًا قَتَامُلَ أَهْ رَشِيدِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي مَا هُنَا وَقَوْلُهُ وَذَلِكَ مَا سَيَذْكُرُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (كَامِلَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ فِي الْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَالًا) أَي بَأَنَّ يَكُونُ بِحَيْثُ يَكُونُ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْقَبُولِ وَهُوَ الْمَوْتُ حُرًّا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تَمْثِيلِهِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ مُطْلَقُ الْمَالِيَّةِ الصَّادِقَةِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ أَهْ رَشِيدِيِّ أَقُولُ مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَاللَّفْظُ لَهُ وَتُغْتَبَرُ هَذِهِ الشُّرُوطُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا عِنْدَ الْإِصْبَاءِ وَلَا بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّسَلُّطِ عَلَى الْقَبُولِ حَتَّى لَوْ أَوْصَى إِلَى مَنْ خِلَا عَنْ الشُّرُوطِ أَوْ بَعْضُهَا كَصَبِيٍّ وَرَقِيٍّ، ثُمَّ اسْتَكْمَلَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ صَحَّ أَهْ هَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مُطْلَقُ الْمَالِيَّةِ فَلْيَرَأِج. ٥. قَوْلُهُ: (لِمَنْ فِيهِ رِقٌّ) أَي رِقٌّ لَا يَزُولُ بِمَوْتِ الْمَوْصِي كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا قَبْلَهُ أَهْ

٥. قَوْلُهُ: (تَبَعًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ) فَلَمَّ صَحَّةُ الْإِصْبَاءِ عَلَى الْحَمْلِ الْغَيْرِ الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْإِصْبَاءِ تَبَعًا.

٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ) أَي مِنْ حَيْثُ جَعَلَ ابْنَهُ وَصِيًّا قَبْلَ بُلُوغِهِ.

الوصاية تستدعي فراغاً، وهو ليس من أهله وأخذ منه ابن الرفعة منع الإيصاء لمن آخر نفسه في عمل مدة لا يمكنه التصرف فيها بالوصاية ولا يرد عليه أن له حينئذ الإنابة؛ لأنه الآن عاجز وذلك؛ لأن الاستنابة تستدعي نظراً في التائب والفرض أنه مشغول (وعدالة) ولو ظاهرة فلا تصبح لفاسق إجماعاً؛ لأنه ولاية ولو وقع نزاع في عدالته اشترط ثبوت العدالة الباطنية كما هو ظاهر (وهداية إلى التصرف الموصى به) فلا يجوز لمن لا يهتدي إليه لفسقه أو هزم أو تقبل إذ لا مصلحة فيه. ولو فرق فاسق مثلاً ما فوض له تفرقة غريمه وله استرداد بدل ما دفعه بشرط عرفه ليتبين أنه لم يقع الموقع فإن بقيت عين المدفوع استردده القاضي وأسقط عنه من الغرم بقدره كما هو ظاهر، ومز أن للمستحق لعين الاستقلال بأخذها وللأجنبي أخذها ودفعها إليه فما هنا

رشيدي قد تقدم ما فيه. □ فود: (وأخذ منه ابن الرفعة الخ) أثره المغني أيضاً ورده النهاية فقال: وما أخذه ابن الرفعة منه من منع الإيصاء لمن آخر نفسه الخ، مردود لبقاء أهليته وتمكنه من استنابة يفعه يعمل عنه تلك المدة اه. □ فود: (والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في التائب اه سم هذا محل تأمل إذ لو فرض أن شغله يمنع النظر أيضاً فلا وجه للتوقف وإلا فهو خلاف الفرض اه سيّد عمر.

□ فود (سني): (وعدالة) قضية الإكفاء بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من خاتم المروءة، والظاهر خلافه، وأن المراد بالمذلل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع اه ع ش. □ فود: (ولو ظاهرة) وفقاً للمغني وبعض نسخ النهاية قال ع ش: قوله: (ولو ظاهرة) عبارة شينخنا الزيادي تبع فيه الهروي، والمعتد أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً كما هو مذكور قبيل كتاب الصلح اه وقول الزيادي الباطنة أي التي تثبت عند القاضي بقول المرتقي، وقوله أيضاً: (مطلقاً) أي وقع نزاع في عدالته أو لا وفي نسخة أي للنهاية وعدالة باطنة وهي موافقة لما في الزيادي اه. □ فود: (فلا تصبح لفاسق) إلى قول المتن (وإسلام) في النهاية. □ فود: (لفسقه الخ) أي أو مرض اه مغني. □ فود: (ولو فرق فاسق الخ) أي فيما لو كان الموصى به غير معين والموصى له كذلك فلا ينافي ما مر في قوله: (وإنما صحت الخ) كما نبّه عليه بقوله: (ومر الخ) ثم الكلام في الوصية أما لو دفع شخص في حياته شيئاً لفاسق عليم فسقه وأذن له في تفرقه ففرقه على الوجه المأذون له فيه فلا يظهر إلا الإعتداد به ويصدق في ذلك اه. ع ش.

□ فود: (بدل ما دفعه الخ) وهل يسترد بدل ما لم يدفعه أي فيما لو ألتف أخذ بعض الموصى به في يد الموصي الفاسق مثلاً هو أو القاضي أو كل منهما لم أر فيه شيئاً، ولعل الثاني أوجه اه سيّد عمر. □ فود: (فإن بقيت عين المدفوع) أي في يد من أخذ ممن فرق اه ع ش. □ فود: (وأسقط الخ) أي أورد له منه بقدره إن كان قد أخذه كما هو ظاهر اه سيّد عمر. □ فود: (هنة) أي الفاسق. □ فود: (ومر) أي في شرح وتنفيذ الوصايا. □ فود: (فما هنا) أي من الغرم والاسترداد اه رشيدي.

□ فود: (والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في التائب.

في غير ذلك (وإسلام) فلا يصح من مسلم لكافر لثبته نعم، إن كان المسلم وصي ذمي فَوْضَ إليه وصاية على أولاده الذميين جاز له إيصاء ذمي عليهم على ما بحثه الاستوئي وزده ابن العباد ويثبوه بأن الوصي يلزمه النظر بالمصلحة الراجحة والتفويض لمسلم أرجح في نظر الشرع منه لذمي فالوجه تعيين المسلم هنا أيضًا أي إن وُجد مسلم فيه الشروط يقتل ولا جاز الذمي الذي فيه الشروط فيما يظهر وأخذ من التعليل المذكور أنه لو كان لمسلم ولد بالغ ذمي سفية لم يجز أن يوصي به إلى الذمي وفيه نظر والفرق بين الأب والوصي ظاهر، وذكر الإسلام بعد العدالة؛ لأن الكافر قد يكون عدلاً في دينه وبفرض عليه من العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الأصح جواز وصية ذمي) أو نحوه ولو حربياً كما هو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذمي) أو معاهد أو مستأمن فيما يتعلق بأولاده الكفار بشرط كون الوصي عدلاً في دينه كما يجوز أن يكون ولياً لأولاده. وتعرف عدالته بتأثيرها من العارفين بدينه أو بإسلام عارفين وشهادتهما بها، ويشترط أيضًا أن لا يكون الوصي عدواً للموصي عليه أي عداوة دنيوية فأخذ الاستوئي منه عدم صحة وصاية نصراني ليهودي وعكسه مردود نعم، في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صغره بغد،.....

• فود: (فلا يصح من مسلم) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمغني إلا قوله أي إن وُجد إلى وأخذ.
 • فود: (وأخذ من التعليل المذكور إلخ) اعتمدته النهاية والمغني. • فود: (من التعليل المذكور) يعني قوله بأن الوصي يلزمه إلخ اه رشيدي. • فود: (وفيه نظر والفرق إلخ) هذا الفرق مردود بجواب أن كلا منهما يلزمه رعاية المصلحة الراجحة في الشرع نهاية ومغني. • فود: (أو نحوه) من المعاهد والمستأمن اه مغني. • فود: (ولو حربياً) إلى قوله وهل يحرم الإيصاء في النهاية إلا قوله نعم إلى ويمكن وقوله على أن إلى واليبرة. • فود: (مفصوم) قضيته امتناع إيصاء الحزبي إلى حزبي سم على حجب وهو ظاهر؛ لأن الحزبي لا بقاء له اه ع ش. • فود: (ويشترط أيضًا) إلى قوله نعم في المغني. • فود: (أي عداوة دنيوية) أي فلا تفرض الدنيوية لكن من المعلوم أن محلها حيث لم تستلزم الدنيوية فإن انفكاكها عنها نادر إذ الغالب على من هو في أسر الطبيعة أنه يساء بما يسرُّ عدوه الدنيي ويسرُّ بما يساء به فتحققَّت الدنيوية أيضًا، وهذا ولو استثنى من يدعو ليدعته لكان حسنًا؛ لانه يخشى منه إفساد دينه الذي هو أضرب من إفساده دنياه اه سيّد عمر. • فود: (فأخذ الاستوئي منه) أي من اشتراط عدم العداوة. • فود: (للطفل) يؤخذ منه أن محل الإيصاء بالنسبة لغير المميز كما هو ظاهر اه سيّد عمر. • فود: (من صغره) متعلق بالمجنون والضمير لال الموصولة. • فود: (بغد) قد يدفع البغد في المجنون بأن تحصل العداوة قبل

• فود: (نعم إن كان المسلم إلخ) ينبغي أن يكون التعبير بالمسلم احترازًا عن الذمي فله الإيصاء إلى ذمي كالموصي الأصلي. • فود: (وأخذ من التعليل إلخ) اعتمدته م ر. • فود: (مفصوم) قضيته امتناع إيصاء الحزبي إلى حزبي. • فود: (بغد) قد يدفع البغد في المجنون بأن تحصل العداوة قبل جنونه

وكونُ وليِّ العدوِّ عدوًّا ممنوعٌ، ويُشكِّكُ تصوُّره بأنَّ يكونَ عُرفٌ من الوصيِّ كراهتهما
لِلمُوجبِ أو غيره على أنَّ اشتراطَ عدالته تُغني عن اشتراطِ عدمِ عداوته نظيرُ ما يأتي في وليِّ
التكاح المُجبرِ لكن ما أُجبت به عنه ثم لا يتأتَّى هنا ضامُّه فإنَّه غايضٌ والعبرة في هذه الشروطِ
بوقتِ الموت؛ لأنَّه وقتُ التسلُّطِ على القبولِ فلا يضرُّ فقدُّها قبله ولو عند الوصيَّة، وهل يحزُّمُ
الإبصاءُ لنحوِ فايقي عندها؛ لأنَّ الظاهرَ استمرارُ فسقه إلى الموت فيكونُ مُتعاطيًّا لِعقدِ فايقي
باعتبارِ المالِ ظاهرًا أو لا يحزُّمُ؛ لأنَّه لم يتحقَّقْ فساده لاحتمالِ عدالته عند الموت ولا إثمٌ مع
الشكِّ كلِّ مُحتمَلٍ ومما يُرجَّحُ الثاني أنَّ الموصي قد يترجى صلاحه لِوُثوقه به فكأنَّه قال
جعلته وصيًّا إنَّ كانَ عدلاً عند الموت . وواضحٌ أنَّه لو قال ذلك لا إثمٌ عليه فكذا هنا؛ لأنَّ
هذا مُرادٌ وإنَّ لم يذكرْ، ويأتي ذلك في نصبِ غيرِ الجدِّ مع وجوده بصفةِ الولاية لاحتمالِ
تغيُّرها عند الموت فيكونُ كمن عيَّنه الأبُّ لِوُثوقه به (ولا يضرُّ العنى في الأصح)؛ لأنَّ الأعمى
كاملٌ، ويُشكِّكه التوكيلُ فيما لا يُشكِّكه وبُحث الأذرعِي امتناع الوصيَّة للأخرس وإنَّ كان له
إشارةٌ مُفهِمة، ونظَرُ غيره فيه وتَّجَّه الصَّحَّة فيمن له إشارةٌ مُفهِمة إذا وُجِدَتْ فيه بقيَّةُ الشروطِ
(ولا تُشترطُ المذكورة) إجماعاً.....

جُنونه فتستصحبُ لأنَّ الأصلَ والظاهرَ بقاؤها كذا أفاده الفاضلُ المُحتفي وهو عجيبٌ مع قولِ الشارح
من صغره، فالظاهرُ أنَّ هذه الزيادة لم تكن في نسخة المُحتفي فإني رأيتها في أصلِ الشارح مُلحقةً
بخطِّه اه سيِّدُ عُمَر وقد يُدْفَعُ المَجِبُ بأنَّ الصغَرَ يُشَمَلُ حالة التَّمييزِ إلى البلوغ . هـ فود: (وكونُ وليِّ الخ)
مُبتدأً خبره ممنوعٌ . هـ فود: (على أنَّ اشتراطَ عدالته يُفني الخ) لو أغنى شرطُ العدالة عنه لما أطبقوا على
الجمع بينهما في الشهادة اه . سيِّدُ عُمَر . هـ فود: (بوقتِ الموت) هل يُعْتَبَرُ في الفايقي إذا تاب مُضيَّ مُدَّةِ
الاستِبراء قبلَ الموتِ أو يُكْفَى كونه عدلاً عنده وإنَّ لم تَمْضِ المُدَّةُ المذكورة فيه نظَرُ، والثاني هو
الأقربُ قياساً على عَدَمِ اشتراطِ ذلك في حقِّ الوليِّ إذا أراد أن يُزَوِّجَ موليَّته بعد التَّوبة اه ع ش أقول وقد
يُفرَّقُ بينَ التَّصرفِ الماليِّ وغيره بل هو الظاهرُ فليُراجَع . هـ فود: (فكأنَّه قال جعلته وصيًّا الخ) وقد يُقالُ
فَرَّقَ بينَ ما لو قال أوصيت له إذا صارَ عدلاً وبينَ ما إذا أسقطَه واقتصرَ على قوله أوصيت لِزَيْدٍ بأنَّه إذا
صرَّحَ بقوله إنَّ كانَ عدلاً وقتَ الموتِ أشعَرَ ذلكَ بتردِّده في حاله فيُحتمَلُ القاضي على البُحْثِ عن حاله
وقتَ الموتِ بخلافِ ما لو سكَّت عنه فإنَّه يظُنُّ من إيصائه له حَسَنَ حاله، ورُبَّما خَفِيتُ حاله عند
الموتِ على القاضي فيُعْتَرُ بِتَوْضيهِ الأمرِ له فيسَلِّمُه المالَ على أنَّ في إثباتِ الوصيَّةِ له قبلَ الموتِ
حَمَلًا له على المنازعةِ بعدَ الموتِ فربَّما أدى إلى إفسادِ التَّركَةِ اه ع ش . هـ فود: (ويأتي ذلك) أي
نظيره . هـ فود: (فيكونُ) أي الإبصاء . هـ فود: (لأنَّ الأعمى) إلى قوله وقول غيرِ واحدٍ في المُعْنَى وإلى
قوله فإن قلت يُمكنُ في النهاية . هـ فود: (فيمن له إشارةٌ مُفهِمة) ظاهره، وإن اختلفتْ بِفَهْمِها المُطلون
ويتَّبعني تَخْصِيصُها بما إذا قَهَمَها كُلُّ أَحَدٍ لِتَكُونَ صريحةً اه ع ش .

(وَأَمَّ الْأَطْفَالَ) الْمُسْتَجْمِعَةَ لِلشُّرُوطِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ وَقَوْلٍ غَيْرِ وَاحِدٍ عِنْدَ الْمَوْتِ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ الْآتِيَةَ إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهَا الْمُوصِي، وَهُوَ لَا عِلْمَ لَهُ بِمَا عِنْدَ الْمَوْتِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ عِنْدَ إِرَادَتِهِ الْوَصِيَّةَ جَامِعَةً لِلشُّرُوطِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُوصِيَ إِلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ قُلْتَ لَا فَايْدَةُ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَصَلَّحَ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ لَا الْمَوْتِ قُلْتَ الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا هِيَ عَلَيْهِ فَإِنْ قُلْتَ يُعْكِزُ تَصَحُّيْخُ مَا قَالُوهُ بِأَنْ يُوصِيَ إِلَيْهَا مُعْلَقًا عَلَى اسْتِجْمَاعِهَا لِلشُّرُوطِ عِنْدَ الْمَوْتِ قُلْتَ لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ لَمْ يَحْتَاجْ لِقَوْلِهِمُ الْمُسْتَجْمِعَةَ لِلشُّرُوطِ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَى ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِ فَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا أَوَّلَى مُطْلَقًا، ثُمَّ إِنْ اسْتَجْمَعَتْ الشُّرُوطُ عِنْدَ الْمَوْتِ بَقِيَتْ عَلَى وَصَايَتِهَا وَإِلَّا فَلَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ قِيلَ لَمْ يَحْسُنْ أَيْضًا لِعَدَمِ وَجُودِ مُحَقِّقِ الْأَوَّلِيَّةِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهَا إِنْ اسْتَجْمَعَتْ الشُّرُوطَ وَجِبَ تَوَلِّيُّهَا، وَإِلَّا لَمْ يَخْزُ وَتَرَوُّجُهَا لَا يُبْطَلُ وَصَايَتُهَا إِلَّا إِنْ نَصَّ عَلَيْهِ الْمُوصِي وَإِنْ أَبْطَلُ حَضَانَتَهَا بِشَرْطِهِ (أَوَّلَى) بِإِسْنَادِ الْوَصِيَّةِ إِلَيْهَا بَلْ وَيَتَفَوِّضُ الْقَاضِي حَيْثُ لَا وَصِيَّةَ أَمْرَهُمْ إِلَيْهَا (مِنْ غَيْرِهَا)؛ لِأَنَّهَا أَشْفَقَ عَلَيْهِمْ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَإِنَّمَا يَظْهَرُ كَوْنُهَا أَوَّلَى إِنْ سَاوَتْ الرَّجُلَ فِي الْاسْتِزْبَاحِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْقَائِمَةِ.

• قول (بَلَى): (وَأَمَّ الْأَطْفَالَ الْغ) وَهَلِ الْجَدَّةُ كَذَلِكَ وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْآبِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أَشْفَقَتْ مِنَ الْأَجَانِبِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوضَةِ فِي بَابِ الْفَرَائِضِ يَشْمَلُهَا أَحَدُ ش. • فَوَدَّ: (تَضَحَّيْخُ مَا قَالُوهُ) أَيِ عِنْدَ الْمَوْتِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَخْتَجِ لِقَوْلِهِمُ الْمُسْتَجْمِعَةَ الْغ) قَدْ يُقَالُ دَفَعُوا بِهِ تَوَهُّمَ إِرَادَةِ الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهَا مُسْتَنَتَى مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ لِمَزِيدِ شَفَقَتِهَا عَلَى نَحْوِ الْآبِ أَحَدُ سَم. • فَوَدَّ: (مِنْ وَجُودِهِ) أَيِ الْاسْتِجْمَاعِ لِلشُّرُوطِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ بَدُونِ تَقْيِيدِ بِاسْتِجْمَاعِ الشُّرُوطِ. • فَوَدَّ: (حَلَى أَنْ ذَلِكَ) أَيِ أَنَّهَا أَوَّلَى مُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا إِنْ اسْتَجْمَعَتْ الشُّرُوطَ) أَيِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَقَوْلُهُ وَجِبَتْ تَوَلِّيُّهَا إِنْ أَرَادَ وَإِنْ لَمْ يَوْصِ إِلَيْهَا الْآبُ فَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهَا الْإِضْطَحَارِيُّ الْمَرْجُوحُ فِي الْمَذْمُوبِ، وَإِنْ أَرَادَ بَقَاءَ وَصَايَتِهَا فَلَا يَتِمُّ التَّطْلِيْقُ لِظُهُورِ مُحَقِّقِ الْأَوَّلِيَّةِ حِينَئِذٍ وَهُوَ تَعَيُّنُ الْمُشْفِقِ فِي حَقِّ الْأَطْفَالِ. • فَوَدَّ: (وَتَرَوُّجُهَا لَا يُبْطَلُ الْغ) مُسْتَأْنَفٌ. • فَوَدَّ: (إِنْ نَصَّ عَلَيْهِ) أَيِ شَرْطِ عَدَمِ التَّرَوُّجِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ أَبْطَلُ) أَيِ تَرَوُّجُهَا.

• فَوَدَّ: (بِإِسْنَادِ الْوَصِيَّةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَكَذَا الْقَاضِي فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَيَتَفَوِّضُ الْقَاضِي الْغ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَاللَّحَاكِمُ تَفْوِضُ أَمْرَ الْأَطْفَالِ إِلَى أَمْرَاءٍ حَيْثُ لَا وَصِيٌّ فَتَكُونُ قِيَمَةً، وَلَوْ كَانَتْ أُمُّ الْأَوْلَادِ فَهِيَ أَوَّلَى كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي بَسِيطِهِ أَحَدُ.

• قول (بَلَى): (مِنْ غَيْرِهَا) مِنْ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ أَحَدُ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا أَشْفَقَتْ) وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ الْإِضْطَحَارِيِّ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّهَا تَلِي بَعْدَ الْآبِ وَالْجَدَّ أَحَدُ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (قَالَ الْأَزْهَرِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَادَ فِي الْمُغْنِي.

فَيُتَضَحَّحُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ بِقَاوِمَا. • فَوَدَّ: (لَمْ يَخْتَجِ لِقَوْلِهِمُ الْمُسْتَجْمِعَةَ الْغ) قَدْ يُقَالُ دَفَعُوا بِهِ تَوَهُّمَ إِرَادَةِ الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهَا مُسْتَنَتَاةٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ لِمَزِيدِ شَفَقَتِهَا عَلَى نَحْوِ الْآبِ.

(وَيَعزَلُ الوَصِيَّ) وَقِيمُ الْحَاكِمِ بِلِ وَالْأَبَ وَالْجَدُّ (بِالْفِسْقِ) وَإِنْ لَمْ يَعْزَلْهُ الْحَاكِمُ لَزَوَالِ أَهْلِيَّتِهِ نَعَمْ، تَعَوُّدُ وَلَايَةِ الْأَبِ وَالْجَدِّ بِعَوْدِ الْعَدَالَةِ؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُمَا شَرْعِيَّةٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا لِتَوَقُّفِهَا عَلَى التَّقْوِيضِ فَإِذَا زَالَتْ احتاجت لِتَقْوِيضٍ جَدِيدٍ وَكَذَا يَنْعَزِلُونَ بِالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ لَا بِاخْتِلَالِ الْكِفَايَةِ بَلْ يَضُمُّ لَهُ الْقَاضِي مُعَيَّنًا بَلْ أَقْبَى السُّبْكِيِّ بِحُثِّ بَأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ضَمُّ آخَرٍ لِلْوَصِيِّ بِمُجَرَّدِ الرِّبِّيَّةِ، ثُمَّ قَالَ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ يَقْتَضِي الْمَنْعَ أَهْ وَالَّذِي يَظْهَرُ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى قُوَّةِ الرِّبِّيَّةِ وَالثَّانِي عَلَى ضَعْفِهَا، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ يَحْتَجُّ بِذَلِكَ وَزَادَ أَنَّ هَذَا فِي مُتَّبَرِّعٍ أَمَّا مَنْ يَتَوَقَّفُ ضَمُّهُ عَلَى جُعْلٍ فَلَا يُعْطَاهُ إِلَّا عِنْدَ غَلْبَةِ الظَّنِّ لِقُلَا يَضِيغُ مَالُ الْيَتِيمِ بِالتَّوَهُُّمِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ظَاهِرٍ، وَيَعزَلُ الْقَاضِي قِيَمَةَ بِمُجَرَّدِ اخْتِلَالِ كِفَايَتِهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَلَّاهُ (وَكَذَا الْقَاضِي) يَنْعَزِلُ بِمَا ذُكِرَ (فِي الْأَصْح) لَزَوَالِ أَهْلِيَّتِهِ أَيْضًا، وَيُتَّجِهُ فِي فَايِسِي وَلَّاهُ ذُو شَوْكَةٍ مَعَ عَلَيْهِ بِفُسْقِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ إِلَّا طَرَوْ مُفْسِقِي آخَرَ أَقْبَحَ؛ لِأَنَّ مَوْلِيَّتَهُ قَدْ لَا يَرْضَى بِهِ (لَا الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ) فَإِنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِمَا ذُكِرَ لِتَعْلُيِ الْمَصَالِحِ الْكَلْبِيَّةِ بِوَلَايَتِهِ وَخَالَفَ فِيهِ كَثِيرُونَ فَتَنَقَّلَ الْقَاضِي الْإِجْمَاعُ فِيهِ مُرَادُهُ بِهِ إِجْمَاعُ الْأَكْثَرِ.

• قَوْلُ: (نَعَمْ تَعَوُّدُ وَلَايَةِ الْأَبِ إلخ) وَمِثْلُهُمَا فِي ذَلِكَ الْحَاصِئَةُ وَالتَّائِيْرُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ وَبَعْضُهُمْ زَادَ الْأُمَّ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً أَوْ عَشْرًا. • قَوْلُ: (بِالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ زَمَنُهُمَا أَوْ عَشْرًا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ كَالْفِسْقِ فِي الْإِنْعِزَالِ بِهِ قُلُوْ أَوَّاقٍ غَيْرِ الْأَصْلِ وَالْإِمَامُ الْأَعْظَمُ لَمْ تَعُدْ وَلَايَتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَلِي بِالتَّقْوِيضِ كَالْوَكِيلِ بِخِلَافِ الْأَصْلِ تَعَوُّدُ وَلَايَتِهِ وَإِنْ انْعَزَلَ؛ لِأَنَّهُ يَلِي بِمَا تَقْوِيضٍ وَبِخِلَافِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمُ كَذَلِكَ لِلْمُضْلَحَةِ الْكَلْبِيَّةِ فَإِنْ أَوَّاقٍ الْإِمَامُ وَقَدْ وَلِيَ الْآخَرَ بَذَلِكَ تَعَذَّرَتْ تَوَلِيَّتُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً، وَإِلَّا فَلَا فَيَوَلَّى الْأَوَّلُ قَالَ الْإِمَامُ وَلَا أَشْكُ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِالرَّدَّةِ وَلَا تَعَوُّدُ إِمَامَتِهِ أ. • قَوْلُ: (حَمْلُ الْأَوَّلِ) أَيْ جَوَازِ الضَّمِّ بِمُجَرَّدِ الرِّبِّيَّةِ وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي هُوَ قَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ إلخ أَوْ عَشْرًا. • قَوْلُ: (وَيَنْعَزِلُ الْقَاضِي إلخ) هَلْ يَتَمَيَّنُ عَزْلُهُ أَوْ يَجُوزُ ضَمُّ آخَرَ إِلَيْهِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ أ. سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ وَيَظْهَرُ الْجَوَازُ إِذَا افْتَضَّهَ الْمُضْلَحَةُ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ الْمُتَقَدِّمَ بَلْ يَضُمُّ إلخ شَامِلٌ لِقِيَمِ الْحَاكِمِ أَيْضًا.

• قَوْلُ: (لَأَنَّهُ الَّذِي وَلَّاهُ) قَالَ النَّهَائِيُّ وَيَظْهَرُ جَرِيَانُ مَا مَرَّ مِنَ التَّفْصِيلِ فِيمَا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوْى فِي زَمَانِنَا مِنْ نَصْبِ نَاطِرٍ جَنْسِيَّةٍ مُنْضَمًّا إِلَى التَّائِيْرِ الْأَصْلِيِّ أ. قَالَ عَشْرًا قَوْلُهُ مَا مَرَّ أَيْ مِنْ قَوْلِهِ بَلْ أَقْبَى إلخ أ. • قَوْلُ: (بِمَا ذُكِرَ) شَامِلٌ لِلْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ أ. سَم. • قَوْلُ: (أَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيِّ عَدَمُ انْعِزَالِهِ بِزِيَادَتِهِ أَوْ بِطَرَوْ فِسْقِي آخَرَ إِنْ كَانَ يَحِيْثُ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا بِهِ حَالُ تَوَلِيَّتِهِ لَهُ لَوْلَا مَعَهُ وَإِلَّا انْعَزَلَ؛ لِأَنَّ مَوْلِيَّتَهُ حَيَثُ لَا يَرْضَى بِهِ أ. • قَوْلُ: (لَأَنَّ مَوْلِيَّتَهُ قَدْ لَا يَرْضَى بِهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ بِالْعَادَةِ أَوْ قَرِينَةٍ رِضَا مَوْلِيَّةٍ بِذَلِكَ الْمُفْسِقِ الْآخَرَ الْأَقْبَحَ لَمْ يَنْعَزِلْ بِهِ أ. سَم. وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنِ النَّهَائِيِّ مَا يَصْرَحُ بِهِ.

• قَوْلُ: (لَأَنَّ مَوْلِيَّتَهُ قَدْ لَا يَرْضَى بِهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ بِالْعَادَةِ أَوْ قَرِينَةٍ رِضَا مَوْلِيَّةٍ بِذَلِكَ الْفِسْقِي الْآخَرَ الْأَقْبَحَ لَمْ يَنْعَزِلْ بِهِ. • قَوْلُ: (بِمَا ذُكِرَ) شَامِلٌ لِلْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ.

(ويصح الإيصاء بقضاء الدين) ورّد الحقوق (وتنفيذ الوصية من كل حق سكران أو مكلف) مختار نظير ما مرّ في الموصي بالمال، ومن ثم يأتي هنا نظير ما مرّ هناك فلو أوصى السفهية بمال وعيّن من يُنفّذه تعيّن على الأوجه وتنفيذ بالياء مضدراً هو ما في أكثر النسخ كأصله وغيره، وحكي عن خطئه حذف الياء مضارعاً قيل والأولى أولى إذ يلزم الثانية تكرار محض؛ لأنه قدّم الوصية بقضاء الدين أوّل الفصل وحذف بيان ما تُنفّذ فيه ومخالفة أصله وفيه نظر؛ لأن الجار متعلّق بيصح أيضاً فلا تكرار وحذف ذلك يُغني عنه قوله الآتي، ويشتَرط بيان ما يوصى فيه (ويشتَرط) في الموصي (في أمر الأطفال) والمجانين والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرّية والتكليف وغيرهما ممّا.....

• فود: (ورّد الحقوق) إلى قول المتن فإن أذن في النهاية. • فود: (تعين) أي من عيّنه السفهية اه ع ش .
 • فود: (على الأوجه) أي من احتمالين ثانيهما منعه قبيله الحاكم أو وليه ومال إليه المُغني .
 • فود: (مضارعاً) أي من الثلاثي. • فود: (قيل والأولى) أقرّه المُغني عبارته وفي خط المُصنّف تنفّذ بلا تحتانية مضموم الفاء والذال وسكون التّوْن وهو مغلوط هل يَصيح، ويتعلّق بهما قوله منه إلخ فصار كلامه حبيّزاً مُشتملاً على مسألتين إحداهما صحّة الوصية بقضاء الدين والأخرى نفوذ الوصية من الحرّ المكلف، ويلزم على هذا كما قاله ابن شُهبة مخدورات: أخذها التّكرار فإن الوصية بقضاء الدين تقدّم أوّل الفصل أنّها سنّة فلا فائدة لِلْحُكْم ثانياً بصحّتها. ثانيها صيرورة الكلام في الثانية غير مُرتبط فإنّه لم يذكّر في أيّ شيء تنفّذ. ثالثها مخالفة أصله أي من غير فائدة اه. • فود: (والأولى) أي النسخة التي بالياء مضدراً وقوله الثانية أي النسخة التي بدونها مضارعاً. • فود: (تكرار محض) أي في قوله بقضاء الديون وقوله وحذف إلخ وقوله ومخالفة إلخ عطف على قوله تكرار إلخ اه كزدي أقول الحذف المذكور موجود في الأولى أيضاً. • فود: (لأن الجار متعلّق إلخ) إن أراد التعلّق المعنوي فواضح أو الإصطلاحي فلا يخفى ما فيه من التّسامح إذ المتعلّق بأحد الفعلين نظير المتعلّق بالآخر؛ لانه من باب التنازع اه سيّد عمّر. • فود: (أي كتّله بتنفّذ. • فود: (فلا تكرار إلخ) هذا واضح في نفي التّكرار الذي أفاده ذلك القائل لكن يلزمه الوقوع في تكرار آخر إذ الأولى من جزئيات الثانية اه سيّد عمّر أقول بل الأولى مطلقة مخمولة على الثانية المُقيّدة بالتّكرار الذي أفاده القائل باقي على حاله. • فود: (وحذف إلخ) لا يخفى ما فيه على التّبيه فإنّ الآتي مُجمل، وهذا مُفصل والمُجمل لا يُغني عن المُفصل كما هو واضح فلو استند إلى ما ذكر أوّل الفصل لكان مُتّجهاً اه سيّد عمّر. • فود: (وحذف ذلك يُغني إلخ) الإغناء ليس عن الحذف بل عن الذّكر اه سم أي فكان يتّبعني أن يزيد لفظ لانه قيل قوله يُغني اه رشيد. • فود: (والمجانين) إلى قوله ولو بلغ الإين في المُغني إلّا قوله وغيره ممّا أشرنا إليه وقوله وبَحَث الأذرعِي إلى المتن. • فود: (والسفهاء) أي الذين بلغوا كدلك اه مُغني .

• فود: (وحذف ذلك يُغني هه) الإغناء ليس عن الحذف بل عن الذّكر .

أشرنا إليه (أن يكون له ولاية عليهم) مُبْتَدَأَةً من الشرع وهو الأب أو الجدُّ المُستجيبُ للشروط وإنَّ علا دون الأمِّ وسائر الأقاربِ والوصيِّ والحاكمِ وقيمه ومنه أبٌ أو جدٌّ نصَّبه الحاكمُ على مالٍ مَنْ طَرَأَ سَفَهُهُ؛ لأنَّ وليه الآنَ الحاكمُ دونهما، وبحثِّ الأذرعِ أَنَّهُ لا يصحُّ إيصاءُ الفايقي فيما تَرَكه يُولِده من المالِ لِتَسْلُبِ ولايته على وليه وهو معلومٌ من المتن.

(وليس لوصيٍّ) توكيلٌ إلا فيما يمجِزُ عنه أو لا يتولاه مثله على ما مرَّ في الوكالةِ ولا (لإيصاء) استقلالاً قطعاً (فإنَّ أذنَّ له فيه) من الموصي وعيَّن له شخصاً أو فوضه لِمَشِيقَتِهِ بأنَّ قال له أوص بتركتي فلاناً أو مَنْ شِئتَ فإنَّ لم يُقَلِّ بتركتي لم يصحَّ (جاء في الأطهر)؛ لأنَّ استثنائه فيه كالوكيلِ يُوكَّلُ بالإذنِّ ثمَّ إنَّ قال له أوص عني أو عنك فواضحٌ وإلا وصي عن الموصي لا عن نفسه على الأوجه (و) ليكون الوصية بكل من معنيَّتها السابقين تحصيلُ الجهالات والأخطارَ جازَ فيها التوقيفُ والتعليلُ كما يأتي فعليه (لو قال أوصيت) ليزيد ثم من بعده ليمرو أو (إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيدٍ فإذا بلغ أو قدِمَ فهو الوصي جازٌ بخلاف أوصيت إليك فإذا ميتٌ فقد أوصيت إلى مَنْ أوصيت إليه أو فوصيك وصيٍّ؛ لأنَّ الموصى إليه مجهولٌ من كلِّ وجه.

فود: (مما أشرنا إليه) يعني بقوله مُختاراً. فود: (وإنَّ خلا) أي الجدُّ. فود: (ومنه) أي القيم اهر ش. فود: (من المتن) أي من قوله أن يكون له ولاية إلخ اهر ش. فود: (أو لا يتولاه إلخ) أي لا يليق به فعله بنفسه اهر نهاية.

فود: (سبي: (فإنَّ أذنَّ) بالنِّسبةِ لِلْمَفْعُولِ بِخَطِّهِ نِهائياً ومُغْنِي. فود: (فإنَّ لم يُقَلِّ بتركتي) يَنْبَغِي أو نَحْو قوله بتركتي كَفَى أمرُ أطفالي اهر سم. فود: (فواضح) أي بوصي في الأوَّلِ عن الموصي وفي الثاني عن نفسه. فود: (وإلا) أي بأنَّ أطلق، ولم يُقَلِّ عني ولا عنك لكن بعد التقييد بإضافة التركة إلى نفسه الذي هو شرطُ الصَّحَةِ اهر رشيدي. فود: (على الأوجه) وفقاً لِلْمُغْنِي وإخلاقاً لِلنَّهائِيَّة. فود: (على الأوجه) هذا مساوٍ لما في الرِّضِ وشرحه وهو الصَّوابُ بخلاف ما في الشَّارحِ أي النَّهائِيَّة اهر رشيدي.

فود: (السابقين) أي في أوَّلِ البابِ بقوله قُلِّمَ إطلاقُ الوصية على التَّبَرُّعِ والعهدِ اهر كُرْدِي.

فود: (سبي: (جاز) أي هذا الإيصاءُ واخْتَفَرَ فيه التَّاقِيْتُ في قوله إلى بلوغ ابني أو قدوم زيدٍ والتَّعْلِيْقُ في قوله فإذا بلغ أو قدِمَ فهو الوصي اهر مُغْنِي. فود: (بخلاف أوصيت) إلى المتن في النَّهائِيَّةِ إلا قوله ولو بلغ الابنُ إلى قيل. فود: (فإذا ميتٌ) بفتح التاء وكذا قوله مَنْ أوصيت. فود: (أو فوصيك إلخ) عَطَفَ على قوله فقد أوصيت إلخ. فود: (لأنَّ الموصى إليه مجهولٌ من كلِّ وجه) أي لِمَنْ يُبَاشِرُ الإيصاءَ فلا

فود: (فإنَّ لم يُقَلِّ بتركتي) يَنْبَغِي أو نَحْو قوله بتركتي كَفَى أمرُ أطفالي. فود: (ثمَّ إنَّ قال له أوص عني إلخ) إنَّ قال له وصَّ عني أو بتركتي أو نَحْوِهما وصى عنه شرَّحُ م ر.

ولو بَلَغَ الابْنُ أو قَدِيمٌ زَيْدٌ غَيْرُ أَهْلِ فَهَلْ يَنْعَزِلُ الْأَوَّلُ فَيُلْقِي الْحَاكِمُ أو يَسْتَمِرُّ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ إِذَا بَلَغَ أو قَدِيمٌ أَهْلًا لِذَلِكَ الَّذِي رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ الثَّانِي وَلَهُ احْتِمَالٌ أَنَّهُ يُفْرَقُ بَيْنَ الْجَاهِلِ بِالْوَصَايَةِ إِلَى غَيْرِ الْأَهْلِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيرُ هَذَا عَقِبَ قَوْلِهِ الْآتِي، وَيَجُوزُ فِيهِ التَّوْقِيتُ وَالتَّعْلِيلُ فَإِنَّهُ مِثَالٌ لَهُ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّهُمَا هُنَا ضَمْنِيَانِ فَلَوْ أَخَّرَ هَذَا إِلَى هُنَاكَ رُبَّمَا تَوَهَّمُ قَضَرُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا لِيَكُونَ هَذَا مُفِيدًا لِلضَّمْنِيِّ وَذَلِكَ مُفِيدًا لِلصَّرِيحِ وَكَوْنُ هَذَا مُغْنِيًا عَنْ ذَلِكَ لَا يُفْتَرَضُ بِهِ مِثْلُ الْمَنْهَاجِ. (وَلَا يَجُوزُ) لِلْأَبِ (نَضْبُ وَصِيٍّ) عَلَى الْأَوْلَادِ (وَالجَدُّ عَمِّي بِصِفَةِ الْوِلَايَةِ) عَلَيْهِمُ.....

يُرَدُّ قَوْلُهُ لَوْصِيَهُ أَوْصِي بَرَكَتِي إِلَى مَنْ شِئْتُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. ة فَوَدَّ: (وَلَوْ بَلَغَ الْإِبْنُ الْخ) وَلَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ لَكَ سَنَةً إِلَى قُدُومِ ابْنِي ثُمَّ إِنَّ الْإِبْنَ قَدِيمٌ قَبْلَ مُضِيِّ السَّنَةِ هَلْ يَنْعَزِلُ الْوَصِيُّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَوْصَيْتُ لَكَ سَنَةً مَا لَمْ يَقْدَمْ ابْنِي قَبْلَهَا فَإِنْ قَدِيمٌ فَهُوَ الْوَصِيُّ فَيَنْعَزِلُ بِمَحْضِ الْإِبْنِ وَيَصِيرُ الْحَقُّ لَهُ وَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ وَلَمْ يَحْضُرِ الْإِبْنُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ فِيهَا بَعْدَ السَّنَةِ إِلَى قُدُومِ الْإِبْنِ لِلْحَاكِمِ لِأَنَّ السَّنَةَ الَّتِي قَلَرَهَا لَوْصَايَتِهِ لَا تَشْمَلُ مَا زَادَ أَهْ ش. ة فَوَدَّ: (الَّذِي رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) عِبَارَةٌ الْتَهَامِيهَ فَالْأَقْرَبُ انْتِقَالُ الْوِلَايَةِ لِلْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا مُغْنِيَةً بِذَلِكَ أَهْ وَعِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهَا مُغْنِيَةٌ بِذَلِكَ أَهْ. ة فَوَدَّ: (الثَّانِي) أَيِ الْإِسْتِمْرَارِ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنْ الْتَهَامِيهَ وَالْمُغْنِي تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ أَيِ الْإِنْخِلَالِ وَالْإِنْخِلَالِ لِلْحَاكِمِ. ة فَوَدَّ: (بَيْنَ الْجَاهِلِ بِالْوَصَايَةِ الْخ) أَيِ بَعْدَ صِحَّتِهَا إِلَى غَيْرِ الْأَهْلِ فَيَنْعَزِلُ وَقَوْلُهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أَيِ بَيْنَ الْعَالَمِ بِذَلِكَ فَلَا يَنْعَزِلُ أَهْ كُرْدِي. ة فَوَدَّ: (قَبْلَ كَانَ الْخ) الْقَائِلُ الْمُتَكِّتُ كَمَا فِي الْتَهَامِيهَ، وَوَاقَفَهُ أَيِ الْمُتَكِّتُ الْمُغْنِي. ة فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّهُمَا هُنَا ضَمْنِيَانِ الْخ) إِنَّ أَرَادَ بِالضَّمْنِيِّ مَا لَا تَصْرِيحَ فِي صِيغَتِهِ بِالتَّوْقِيتِ وَالتَّعْلِيلِ فَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَوْ مَا لَمْ يُصَرِّحِ الْمَوْصِي بِوَضِيفِهِ بِهِمَا فَمَا يَأْتِي لَمْ يُرَدِّ مِنْهُ مَا صَرَّحَ فِيهِ الْمَوْصِي بِذَلِكَ أَوْ مَا لَمْ يُصَرِّحَ فِيهِ الْمُصَنَّفُ بِوَضِيفِهِ بِهِمَا فَهَذَا لَا فَايِدَةَ فِي إِفْرَادِهِ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ رَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (رُبَّمَا تَوَهَّمُ الْخ) هَذَا التَّوَهَّمُ مَعَ التَّمْنِيلِ كَانَ يَقُولُ كَقَوْلِهِ كَذَا لَا يَأْتِي أَهْ سَمِ. ة فَوَدَّ: (قَضَرُ ذَلِكَ) أَيِ التَّوْقِيتِ وَالتَّعْلِيلِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمَا أَيِ الضَّمْنِيَيْنِ أَهْ كُرْدِي. ة فَوَدَّ: (وَكَوْنُ هَذَا مُغْنِيًا الْخ) يَتَأَمَّلُ أَهْ سَمِ أَيِ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ اعْتِقَادِهِمُ الضَّمْنِيَّ اعْتِقَادُ الصَّرِيحِ. ة فَوَدَّ: (لِلْأَبِ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا نَقَلَاهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، وَبَحَثَ الشُّبْكِيُّ إِلَى وَخَرَجَ وَالْإِى قَوْلَهُ وَقِيَّاسٌ مَرَّرَ فِي الْتَهَامِيهَ. ة فَوَدَّ: (هَلَى: أَوْلَادِهِ) أَيِ الصَّبْيَانِ وَالْمَجَانِينِ وَالسُّفَهَاءِ.

ة فَوَدَّ: (فَهَلْ يَنْعَزِلُ الْأَوَّلُ الْخ) اعْتَمَدَ مَرِ الْإِنْخِلَالِ. ة فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّهُمَا هُنَا ضَمْنِيَانِ الْخ) إِنَّ أَرَادَ بِالضَّمْنِيِّ مَا لَا تَصْرِيحَ فِي صِيغَتِهِ بِالتَّوْقِيتِ وَالتَّعْلِيلِ فَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَوْ مَا لَمْ يُصَرِّحِ الْمَوْصِي بِوَضِيفِهِ بِهِمَا فَمَا يَأْتِي لَمْ يُرَدِّ مِنْهُ مَا صَرَّحَ فِيهِ الْمَوْصِي بِذَلِكَ أَوْ مَا لَمْ يُصَرِّحَ فِيهِ الْمُصَنَّفُ بِوَضِيفِهِ بِهِمَا فَهَذَا لَا فَايِدَةَ فِي إِفْرَادِهِ فَتَأَمَّلْهُ. ة فَوَدَّ: (رُبَّمَا تَوَهَّمُ الْخ) هَذَا التَّوَهَّمُ مَعَ التَّمْنِيلِ كَانَ يَقُولُ كَقَوْلِهِ كَذَا لَا يَأْتِي. ة فَوَدَّ: (وَكَوْنُ هَذَا مُغْنِيًا) يَتَأَمَّلُ.

حَالِ الْمَوْتِ أَيْ لَا يُفْتَدُ بِمَنْصُوبِهِ إِذَا وَجِدَتْ وِلَايَةُ الْجَدِّ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ ثَابِتَةٌ بِالْشَّرْعِ كَوِلَايَةِ الزَّوْجِ أَمَّا لَوْ وَجِدَتْ حَالُ الْإِبْصَاءِ ثُمَّ زَالَتْ عِنْدَ الْمَوْتِ فَيُفْتَدُ بِمَنْصُوبِهِ كَمَا بَحَثَهُ الْبَلْقِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالشَّرْطِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَبَحَثَ الشُّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَازَهُ عِنْدَ غَيْبَةِ الْجَدِّ إِلَى حُضُورِهِ لِلضَّرُورَةِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ فَإِنَّ الْغَيْبَةَ لَا تَمْنَعُ حَقَّ الْوِلَايَةِ أَيْ وَيُمْكِنُ الْحَاكِمُ أَنْ يَثُوبَ عَنْهُ أَهْلُ وَيُتَّجِهَ جَوَازُهُ لَوْ كَانَ ثُمَّ ظَالِمٌ لَوْ اسْتَوْلَى عَلَى الْمَالِ أَكَلَهُ لِتَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ حِينَئِذٍ وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ كَلَامُ الشُّبْكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَخَرَجَ بِحَالِ الْمَوْتِ حَالُ الْوَصِيَّةِ فَلَا عِبْرَةَ بِهَا بَلْ يَجُوزُ عَلَى مَا مَرَّ نَصْبُ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ بِصِفَةِ الْوِلَايَةِ حِينَئِذٍ ثُمَّ يُنْظَرُ عِنْدَ الْمَوْتِ لِأَهْلِ الْجَدِّ وَعَدَمِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَمَّا عَلَى الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا فَيَجُوزُ مَعَ وَجُودِ الْجَدِّ فَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهَا فَالْجَدُّ أَوْلَى بِأَمْرِ الْأَطْفَالِ وَوَفَاءِ الَّذِينَ وَنَحْوِهِ، وَالْحَاكِمُ أَوْلَى بِتَنْفِيزِ الْوَصَايَا عَلَى مَا نَقَلَاهُ عَنِ الْبَقَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرِهِ لَكِنْ بِمَا يُشِيرُ بِالتَّجَرُّبِيِّ مِنْهُ، وَمَنْ ثُمَّ اعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَ الْقَاضِي إِنْ قَضَاءَ الدُّيُونِ إِلَى الْحَاكِمِ أَيْضًا، وَغَلَطَ الْبَقَوِيُّ.

• فَوُدَّ: (حَالِ الْمَوْتِ) نَعَتْ لِبَصِفَةِ الْوِلَايَةِ. • فَوُدَّ: (أَيْ لَا يُفْتَدُ الْخ) أَيْ وَلَا إِنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ فَسَادَ الْوَصِيَّةِ لِحَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ بِصِفَةِ الْوِلَادَةِ قَبْلَ الْمَوْتِ أَهْ ع ش. • فَوُدَّ: (بِمَنْصُوبِهِ) أَيْ الْأَب. • فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ الْمَوْتِ. • فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ إِلَى ذِمَّتِي. • فَوُدَّ: (بِالشَّرْطِ الْخ) خَبَرٌ أَنْ لَوْ قَالَ فِي الشَّرْطِ بِحَالِ الْمَوْتِ لَكَانَ أَوْضَحَ. • فَوُدَّ: (وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ) وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخِي هُوَ الظَّاهِرُ أَهْ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (أَكَلَهُ) أَيْ أَتَلَّفَهُ. • فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيْ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَضُرُّ الْعَمَى. • فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ آيَفَا. • فَوُدَّ: (أَمَّا عَلَى الدُّيُونِ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ عَلَى الْأَوْلَادِ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (فَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهَا) أَيْ الْأَطْفَالِ وَالدُّيُونِ وَالْوَصَايَا يَغْنِي بِشَيْءٍ مِنْهَا. • فَوُدَّ: (فَالْجَدُّ أَوْلَى) قَدْ يُفْهِمُ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لَمْ يَكُنْ لِلْجَدِّ وَفَاءُ الَّذِينَ وَنَحْوِهِ لَكِنَّ كَلَامَ الرَّوْضِ وَغَيْرِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ لِلْجَدِّ بَلْ لِسَائِرِ الْوَرَثَةِ ذَلِكَ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (فَالْجَدُّ أَوْلَى) يَغْنِي بِمَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ أَهْ ع ش. • فَوُدَّ: (عَلَى مَا نَقَلَاهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا قَالَ الْبَقَوِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي أَه. • فَوُدَّ: (بِمَا يُشِيرُ) أَيْ بِعِبَارَةِ تُشِيرُ الْخ. • فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيْ كَتَفَيْدِ الْوَصَايَا.

• فَوُدَّ: (وَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوُدَّ: (أَمَّا عَلَى الدُّيُونِ الْخ) مُقَابِلُ عَلَى الْأَوْلَادِ. • فَوُدَّ: (فَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهَا فَالْجَدُّ أَوْلَى الْخ) قَدْ يُفْهِمُ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لَمْ يَكُنْ لِلْجَدِّ وَفَاءُ الَّذِينَ وَنَحْوُهُ لَكِنَّ قَوْلَ الرَّوْضِ كَغَيْرِهِ وَالْمَنْصُوبُ لِقَضَاءِ الَّذِينَ يُطَالِبُ الْوَرَثَةَ بِقَضَائِهِ أَوْ تَسْلِيمِ الثَّرِكَةِ أَيْ لِشِبَاعِ فِي الَّذِينَ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَكَقَضَاءِ الَّذِينَ قَضَاءُ الْوَصَايَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَضْلُ انْتَهَى صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ وَأَنَّ لِلْجَدِّ ذَلِكَ وَقَوْلُهُمْ فَالْجَدُّ أَوْلَى يَتَّبِعِي أَنَّ الْجَدَّ مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ مِثَالٌ كَمَا يُفْهِمُهُ التَّغْيِيرُ بِالْوَرَثَةِ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ كَمَا أَنَّهَا تَوْهَمُ أَنَّ لِلْوَرَثَةِ السَّيِّعَ لَوَفَاءِ الَّذِينَ وَنَحْوِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

(و) لا يجوز (الإيصاء بتزويج طفل وبنت) ولو مع عدم ولي؛ لأن الوصي لا يعتني بدفع العار عن النسب وسيأتي توقف نكاح السفية على إذن الولي ومنه الوصي (ولفظه) أي الإيصاء كما بأصله أي وصيقته (أوصيت إليك أو فوضت إليك) (ونحوهما) كآقمتك مقامي، وقياس ما مر اشتراط بعد موتي فيما عدا أوصيت، ويظهر أن وكنتك بعد موتي في أمر أطفالي كناية؛ لأنه لا يصلح لموضوعه فيكون كناية في غيره وقياسه إن وليك كذلك وهو ما رجحه شيخنا لكن ظاهر كلام الأذرعى أنه صريح هنا وقد يؤجبه بأنه أقرب إلى مذلول فوضت إليك الصريح من وكنتك ويؤيده ما يأتي من صحة الوصية بالإمامة لواحده بعد موتي وظاهره صحتها بلفظ أوصيت وفوضت وإذا ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت، وليس هذا من قاعدة ما كان صريحاً في بابه؛ لأننا إذا جوزنا الوصية بالإمامة كان الباب واحداً فما كان صريحاً هناك يكون

• قوله: (ولو مع عدم ولي) إلى قوله وقد يؤجبه في المعنى إلا قوله، ويظهر إلى وليك كذلك.
 • قوله: (توقف نكاح السفية) أي البالغ كذلك اه معني. • قوله: (وبنت) أي الولي. • قوله: (أي الإيصاء) أي إيجاب الإيصاء من ناطق اه معني. • قوله: (كما بأصله) أي لا كما فهم بعضهم من رجوع الضمير إلى الوصي اه رشدي. • قوله: (كآقمتك مقامي) في أمر أولادي أو جعلتك وصياً اه معني.
 • قوله: (وقياس ما مر) أي في الوصية وقوله في أمر أطفالي أي أو في قضاء ديني أو نحوه اه ع ش.
 • قوله: (وقياسه أن وليك إلخ) قال في النهاية فهو أي وليك كذا بعد موتي صريح خلافاً للأذرعى حيث بحث أنه كناية؛ لأنه أقرب إلى مذلول إلخ فتأمل ما فيه من المخالفة في الثقل حيث نقل عن الأذرعى أنه كناية واختار أنه صريح ووجهه بما أفاده الشارح إلى قوله ويكفي إشارة الأخرس، ولعل التامس حرف للأذرعى عن الشيخ اه سيد عمر وفي الرشدي ما يوافقه. • قوله: (وهو ما رجحه شيخنا) استظهره المعني. • قوله: (أنه صريح هنا) اعتمدته النهاية كما مر آنفاً. • قوله: (وقد يؤجبه) أي كونه وليك صريحاً وكذا ضمير ويؤيده الآتي. • قوله: (الصريح) بالجبر وصف لقوله فوضت إليك وقوله من وكنتك أي المار في كلامه آنفاً متعلق بأقرب اه رشدي. • قوله: (بالإمامة) أي العظمى اه ع ش.
 • قوله: (لواحد) كقوله بالإمامة متعلق بالوصية وقوله بعد موته متعلق بالإمامة. • قوله: (وظاهره) أي ما يأتي من إلخ صحتها أي الوصية بالإمامة. • قوله: (وفوضت) الواو بمعنى أو. • قوله: (وإذا ثبت ذلك) أي صحة الوصية بالإمامة. • قوله: (وليس هذا) أي وليت رد ليدل شيخ الإسلام على كناية وليت، عبارة المعني وهل تنقذ الوصاية بلفظ الولاية كوليكتك بعد موتي كما تنقذ بأوصيت إليك وجهان في الشرح والزوضة بلا ترجيح رجح الأذرعى منهما الإنعقاد، والظاهر كما قاله شيخنا أنه كناية؛ لأنه صريح في بابه، ولم يجد نقاداً في موضوعه اه. • قوله: (كان الباب) أي باب الوصية بالإمامة وغيرها. • قوله: (فما كان صريحاً هناك) أي في الوصية بالإمامة كوليكتك وقوله هنا أي في الوصية بغير الإمامة.

• قوله: (لكن ظاهر كلام الأذرعى أنه صريح هنا) اعتمدته م ر.

صريحاً هنا، وعكسه غايه الأمر أن الموصى فيه إمامة وغيرها وهذا لا يؤثر . وتكفي إشارة الأخرس المفهومة وكتابته وكذا التاطق إذا سكّت وأشار برأيه أن نعم، وقد قرئ عليه كتاب الوصية من غير قراءة ومز ذلك مزيد في مبحث صبيح الوصية (ويجوز فيه التوقيف) كأوصيت إليك سنة سواء أقال بعدها وصيتي فلان أم لا أو إلى بلوغ ابني (والصلقي) كإذا ميت أو إذا مات وصيتي فقد أوصيت إليك كما مر (ويقتضط بيان ما يوصى فيه) وكونه تصرفاً مالياً مباحاً كأوصيت إليك في قضاء دئوني أو في التصرف في أمر أطفالتي أو في ردّ أبيي أو ودائمي أو في تنفيذ وصاياي فإن جمع الكل ثبت له أو خصّصه بأحدها لم يتجاوز، ولو أطلق كأوصيت إليك في أمري أو تركتي أو في أمر أطفالتي ولم يذكر التصرف صريح، ويظهر أن الأول عام ويُفترق بين الأول وفساد نظيره السابق في الوكالة بأن ذاك لو صبح لحق المؤكل به ضرر لا يستدرك كعتقي ووقف وطلاق بخلافه هنا لتقيّد تصرفه بالمصلحة؛ لأنه على الغير الذي لم يأذن في خلافه ولو أطلق وصحّحناه ثم أوصى لآخر في مُعيّن فالقياس أن ذلك يصير عزلاً

• فود: (وتكفي إشارة الأخرس) إلى قوله ويُفترق في المُعني إلّا قوله ومز إلى المشي وقوله سواء إلى أو إلى بلوغ وإلى قول المشي والقبول في النهاية إلّا هذين وقوله ولو أطلق وصحّحناه إلى والمُعتمد وقوله نعم إلى فالذي . • فود: (المفهمه) هل يأتي فيه ما قلّمنا عن ع ش في حاشية شرح ولا يضر المعنى لكن قوله وكتابته يُرجح بالإطلاق؛ لأن الكتابة كناية مُطلقاً . • فود: (إذا سكّت إلخ) عبارة النهاية والمُعني ويلحق به أي بالأخرس ناطق اغتيل لسانه وأشار بالوصية برأيه أن نعم لقراءة كتابها إليه لمجزه اه وعبارة الرّوض وتصح بالإشارة المفهومة من العاجز عن الطّلق قال في شرحه كالأخرس دون القادر عليه اه . • فود: (ولا تكفي) أي إشارة التاطق . • فود: (أقال بعدها) الأنسب وبعدها بالواو اه سيّد عمر . • فود: (أو إلى بلوغ إلخ) عطف على سنة . • فود: (كما مر) أي بقول المشي لو قال أوصيت إليك إلى بلوغ ابني إلخ . • فود: (ولو أطلق إلخ) عبارة المُعني ولو اقتصر على قوله أوصيت إليك أو أقمتك مقامي في أمر أطفالتي، ولم يذكر التصرف كان له التصرف في المال وجفّظه اغتماداً على المُرف اه . • فود: (ويظهر أن الأول) أي قوله أوصيت إليك في أمري أو تركتي . • فود: (بين الأول) أي في أمري . • فود: (به) أي التظير والجاء مُتعلّق بلحق . • فود: (لتقيّد تصرفه إلخ) قد يقال الوكيل يلزمه أيضاً رعاية المصلحة حيث لا إذن في خلافها اه سم . • فود: (لأنه) أي الإيصاء . • فود: (فالقياس أن ذلك إلخ) قد يقال قياس ما مر في الوصية بأمة حايل ثم بحملها أن يشارك بينهما في المُعيّن ويختص الأول بما عداه اه سيّد عمر أقول وسيُفترق الشارح بينهما في شرح ولو أوصى لاثنتين .

• فود: (وكذا التاطق إذا سكّت) عبارة الرّوض وتصح بالإشارة المفهومة من العاجز عن الطّلق قال في شرحه كالأخرس دون القادر عليه . • فود: (بخلافه هنا لتقيّد إلخ) قد يقال الوكيل يلزمه أيضاً رعاية المصلحة حيث لا إذن في خلافها .

لِلأَوَّلِ عَنْهُ فَيَتَصَرَّفُ الثَّانِي فِيمَا عُيِّنَ لَهُ، وَيَقَى الْأَوَّلُ عَلَى مَا عَدَاهُ فَإِنْ وَصَّى لِثَانٍ فِيمَا وَصَّى بِهِ لِلأَوَّلِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ شَرْكَهُ وَوَجِبَ اجْتِمَاعُهُمَا؛ لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ وَالْمَعْتَمَدُ فِي الثَّانِي أَنَّهُ لِلْحِفْظِ وَالتَّصَرُّفِ فِي مَالِهِمْ لِلشُّرُوفِ وَفِي الْأَنْوَارِ أَنَّ قَوْلَ الْقَاضِي وَلَيْسَ مَالُ فُلَانٍ لِلْحِفْظِ فَقَطْ وَمَوْ آخِرَ الْحَجَرِ بَيَانُ أَنَّ قَاضِي بَلَدٍ الْمَالِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْحِفْظِ وَنَحْوِهِ وَقَاضِي بَلَدٍ الْمَحْجُورِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ . نَعَمْ، بَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّ نَظَرَ وَصَايَاهُ لِقَاضِي بَلَدٍ مَالِهِ أَخْذًا مِثْلًا مَرَّةً أَوَّلَ الْفَرَائِضِ مِنْ أَنَّ مَنْ مَاتَ بِلَا وَارِثٍ اخْتَصَّ بِمَالِهِ أَهْلُ بَلَدِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَلَا شَاهِدَ لَهُ فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ فَالَّذِي يَنْتَهِجُهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ فِي الْحَجَرِ أَنَّهُ لِيَلْدِ الْمَالِكِ وَسَيَاتِي جَوَازُ التَّقْلِيلِ فِي الْوَصِيَّةِ فَلَيْسَتْ كَالزَّكَاةِ حَتَّى يُقْتَبَرُ فِيهَا بَلَدُ الْمَالِ (فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَوْصِيَّتِ إِيكَ لَهَا) كَوَكُلْتُكَ وَلَئِنْ لَا عُرْفَ يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَمَا قَالُوهُ وَنَازَعَ فِيهِ الشُّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّ الْعُرْفَ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ جَمِيعُ التَّصَرُّفَاتِ أَهْـ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْحَقُّ مَا قَالُوهُ وَمَا قَالَهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ فَلَا يُقَوَّلُ عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْبَيَانِيِّينَ : إِنَّ حَذْفَ الْمُعْمُولِ يُؤْذِنُ بِالتَّعْمِيمِ وَجَزَمَ الزَّيْلِيُّ بِصَحَّةِ فُلَانٍ وَصِيٍّ أَهـ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْبَيَانِيِّينَ لَيْسَ فِي مِثْلِ مَا نَحْنُ فِيهِ وَكَلَامُ الزَّيْلِيِّ إِثْمًا ضَعِيفٌ أَوْ مُفَرَّقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا بِأَنَّ مَا قَالَهُ مُخْتَلِفٌ لِلْإِقْرَارِ وَهُوَ يَقْبَلُ الْمَجْهُولَ فَصَحَّ فِيهِ مَا

• قَوْلُهُ: (فِيمَا وَصَّى بِهِ الْإِنْسَانُ) عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا وَإِطْلَاقًا أَوْ تَعْيِينًا. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ) أَيِ وَإِنْ تَعَرَّضَ الْأَوَّلُ كَانَ رُجُوعًا عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي شَرْحِ وَلَوْ أَوْصَى لِثَانٍ أَهـ كَزَيْدٍ. • قَوْلُهُ: (وَالْمَعْتَمَدُ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ، وَيُظْهِرُ أَنَّ الْأَوَّلَ الْإِنْسَانُ. • قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي) وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ فِي أَمْرِ أَطْفَالِي سَمِيعَ ش. • قَوْلُهُ: (أَنَّ نَظَرَ وَصَايَاهُ الْإِنْسَانُ) أَيِ إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ لِذَلِكَ وَصِيًّا. • قَوْلُهُ: (لِقَاضِي بَلَدٍ مَالِهِ) أَيِ لَا لِقَاضِي بَلَدِهِ أَيِ الْمَوْصِي. • قَوْلُهُ: (أَهْلُ بَلَدِهِ) أَيِ الْمَالِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْفَرَائِضِ. • قَوْلُهُ: (لِيَلْدِ الْمَالِكِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ، وَالْمُرَادُ وَاصِحُّ أَيِ لِقَاضِي بَلَدِ الْمَالِكِ أَهـ سَيَدُّ عُمَرُ عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ لِقَاضِي بَلَدِ الْمَالِكِ لَا الْمَالِ أَهـ أَيِ فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْحِفْظِ وَغَيْرِهِ فَيُخَالِفُ مَالَهُ مَالُ الْمَحْجُورِ ع. ش. • قَوْلُهُ (سَمِيعَ): (فَإِنْ اقْتَصَرَ الْإِنْسَانُ) أَيِ لَمْ يُبَيِّنِ الْمَوْصِي فِيهِ. • قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ فِيهِ) أَيِ فِيمَا قَالُوهُ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيِ فِي التَّرَاجُعِ وَكَذَا ضَمِيرُ يُؤَيِّدُهُ. • قَوْلُهُ: (وَجَزَمَ الزَّيْلِيُّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْبَيَانِيِّينَ. • قَوْلُهُ: (لَـ) لِأَنَّ كَلَامَ الْبَيَانِيِّينَ لَيْسَ فِي مِثْلِ الْإِنْسَانِ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ كَلَامَ الْبَيَانِيِّينَ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِشَيْءٍ نَعَمْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُ الْبَيَانِيِّينَ لَزُومٌ ذَلِكَ بَلِ إِنَّ الْحَذْفَ صَالِحٌ لَهُ فَلَا يُنَافِي عَدَمَ اخْتِيَارِهِ عِنْدَ الشُّكِّ أَوْ وُجُودَ مُقْتَضَى الْإِحْتِيَاطِ وَنَحْوِهِ أَهـ سَمِيعَ. • قَوْلُهُ: (مُخْتَلِفٌ لِلْإِقْرَارِ) بِأَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى أَوْصِيَّتُ لِي بِشَيْءٍ لَهُ عِنْدِي كَوَدِيعَةٍ أَهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْإِنْسَانُ) أَيِ الْإِقْرَارُ. • قَوْلُهُ: (فَصَحَّ فِيهِ) أَيِ فِيمَا قَالَهُ مَا يَحْتَمِلُهُ أَيِ الْجَهْلُ الَّذِي

• قَوْلُهُ: (وَالْمَعْتَمَدُ فِي الثَّانِي) أَيِ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي أَمْرِ أَطْفَالِي. • قَوْلُهُ: (لَـ) لِأَنَّ كَلَامَ الْبَيَانِيِّينَ لَيْسَ فِي مِثْلِ مَا نَحْنُ فِيهِ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ كَلَامَ الْبَيَانِيِّينَ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِشَيْءٍ نَعَمْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُ الْبَيَانِيِّينَ لَزُومٌ ذَلِكَ بَلِ إِنَّ الْحَذْفَ صَالِحٌ لَهُ فَلَا يُنَافِي عَدَمَ اخْتِيَارِهِ عِنْدَ الشُّكِّ أَوْ وُجُودَ مُقْتَضَى الْإِحْتِيَاطِ وَنَحْوِهِ.

يَحْتَمِلُهُ وَحِيلَ عَلَى الْعَمُومِ إِذْ لَا مُرْجِعَ وَمَا هُنَا مُحَضٌّ إِنِّشَاءً وَهُوَ لَا يَقْبَلُ الْجَهْلُ بَوَاجِهِ (و) يُشْتَرَطُ (الْقَبُولُ) مِنَ الْوَصِيِّ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ تَصَرُّفٍ كَالْوَكَالَةِ وَمَنْ تَمَّ اكْتَفَى هُنَا بِالْعَمَلِ كَهُوَ تَمَّ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَجَزَمَ بِهِ الْقَطَالُ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ اعْتِمَادِ الشُّبْكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ اشْتَرَاظَ اللَّفْظِ (وَلَا يَصُحُّ) الْقَبُولُ وَلَا الرَّدُّ (فِي حَيَاتِهِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ تَصَرُّفِهِ كَالْمُوصَى لَهُ بِالْمَالِ بِخِلَافِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا يُشْتَرَطُ بَعْدَهُ الْفَوْرُ فِي الْقَبُولِ مَا لَمْ يَتِمَّ تَنْفِذُ الْوَصَايَا أَوْ يَمْرَضَهَا عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا عِنْدَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ مَا تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ إِلَيْهِ. (وَلَوْ وَصَّى لِأَتَمِّينَ) وَشَرَطَ اجْتِمَاعَهُمَا أَوْ أَطْلَقَ بِأَنَّ قَالَ أَوْصِيَتْ إِلَيْكُمَا أَوْ إِلَى فَلَانٍ تَمَّ قَالَ وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ أَوْصِيَتْ إِلَى فَلَانٍ أَوْ قَالَ عَنْ شَخْصٍ هَذَا وَصِيَّتِي تَمَّ قَالَ عَنْ آخَرَ هَذَا وَصِيَّتِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَلَيْهِ بِالْأَوَّلِ وَعَدَمِهِ وَعَلَيْهِ يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَنَظِيرِهِ السَّابِقِ قَبْلَ الْفَصْلِ بِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هُنَا مَمَكُونٌ مَقْصُودٌ لِلْمُوصَى؛ لِأَنَّ فِيهِ مَضْلَحَةٌ لَهُ وَتَمَّ اجْتِمَاعُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْمُوصَى بِهِ مُتَعَدِّ وَالتَّشْرِيكَ خِلَافَ مُؤَدَى اللَّفْظِ فَتَعَيَّنَ النَّظَرُ لِلْقَرِينَةِ وَهِيَ وَجُودُ عَلَيْهِ وَعَدَمُهُ وَلَوْ قَالَ أَوْصِيَتْ إِلَيْهِ فِيمَا أَوْصِيَتْ فِيهِ لَزَيْدٌ كَانَ رُجُوعًا (لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا) فِيمَا إِذَا قِيلَ بِتَصَرُّفٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَيْهِ بِأَنَّ تَصَدَّرَ عَنْ رَأْيِهِمَا وَلَوْ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ أَوْ بِإِذْنِ لِثَالِثٍ فِيهِ.....

يَحْتَمِلُهُ الْإِفْرَازُ. ■ فُود: (وَيُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَوْ وَصَّى فِي الْتَهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى الْمَتْنِ. ■ فُود: (كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ الْإِخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نَعَمْ تَبْطُلُ بِالرَّدِّ وَيُسَنُّ قَبُولُهَا لِمَنْ عَلِمَ الْأَمَانَةَ مِنْ نَفْسِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَالْأَوَّلَى لَهُ عَدَمُهُ فَإِنْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ الضَّعْفَ أَيْ أَوْ الْخِيَانَةَ فَالظَّاهِرُ حُرْمَةُ الْقَبُولِ حِينَئِذٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ■ فُود: (لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ تَصَرُّفِهِ الْإِخ) فَلَوْ قِيلَ فِي حَيَاتِهِ تَمَّ رَدُّ بَعْدَ وَفَاتِهِ لَمَّا أَوْ رَدُّ فِي حَيَاتِهِ تَمَّ قَبْلَ بَعْدَ وَفَاتِهِ صَحَّ اهْ مُغْنِي. ■ فُود: (مَا لَمْ يَتَمَّ تَنْفِذُ الْإِخ) وَمَعَ ذَلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَبْطُلَ بِالتَّأَخِيرِ، وَإِنْ أَتَمَّ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ مَا يَفْسُقُ بِسَبَبِهِ اهْ ع ش. ■ فُود: (أَوْ يَكُونُ) الْأَوَّلَى أَوْ يَكُنْ بِالْجَزْمِ. ■ فُود: (وَشَرَطَ اجْتِمَاعَهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ قَالَ عَنْ شَخْصٍ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمَتْنِ فِي الْتَهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ قَالَ عَنْ شَخْصٍ إِلَى وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ. ■ فُود: (إِلَيْكُمَا الْإِخ) أَوْ إِلَى زَيْدٍ وَعَمِيْرٍ اهْ مُغْنِي. ■ فُود: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا الْإِخ) رَاجِعٌ إِلَى الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَقَطُّ. ■ فُود: (بِأَنَّ الْجَمَاعَةَ هُنَا) أَيْ فِي الْمَوْصَى فِيهِ أَوْ فِي الْإِبْصَاءِ. ■ فُود: (وُجُودُ هَلِيبِهِ) أَيْ فَتَكُونُ الْوَصِيَّةُ الثَّانِيَةُ رُجُوعًا عَنْ الْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ وَعَدَمُهُ أَيْ فَتَكُونُ تَشْرِيكًا وَجَعَلُهُ عَدَمَ الْعِلْمِ قَرِينَةً فِيهِ تَسَامُحٌ وَلَوْ قَالَ وَعَدَمُهَا عَطْفًا عَلَى الْقَرِينَةِ لَسَلِمَ عَنْهُ. ■ فُود: (فِيمَا إِذَا قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ بِأَنَّ يَشْتَرِي فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ■ فُود: (بِتَصَرُّفٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَنْفِذِهِ. ■ فُود: (أَوْ بِإِذْنِ لِثَالِثٍ) مَنْصُوبٌ بِأَنَّ مُضْمَرَهُ بَعْدَ أَوْ وَالْمُضَدَّرُ الْمُنْسَبِكُ مِنْهُمَا وَمِنْ

■ فُود: (وَهُوَ أَوْجَهُ الْإِخ) اعْتَمَدَهُ م ر. ■ فُود: (أَوْ بِإِذْنِ لِثَالِثٍ) هَلْ شَرَطَ الْإِذْنَ لِثَالِثٍ أَنْ يَعْجِزَا أَوْ لَا يَلِيقَ بِهِمَا اخْتِذَا مِمَّا تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي الشَّارِحِ.

أو بأن يشتري أحدهما لأحد الطفلين من الآخر شيئاً للطفل الآخر فيما إذا شرط عليهما الاجتماع في تصرف كل منهما عملاً بالأحوط فيه وهو الاجتماع؛ لأن أحدهما قد يكون أعزف والآخر أوثق وإنما يجب فيما يمتلئ بالطفل وماله وتفرقة وصية غير مؤقتة وقضاء ذنب ليس في التركة جنسه بخلاف رد ودبعة وعارية ومغصوب وقضاء ذنب في التركة جنسه فلكل الانفراد به؛ لأن لصاحبه الاستقلال بأخذه وبحث فيه الشيخان بأن معنى ذلك أن يُقتد به ويقع موقعه لا أنه يجوز الإقدام عليه؛ لأنه بالوصية فليكن بحسبها. ويُجاب عنه بأن الذي يقتد بالوصية هو ما يختلف الغرض فيه باختلاف المتصرفين وأما ما ليس كذلك كما في تلك المثل فلا وجه للتقييد بها فيه.....

منصوبها مغطوف على إذن أحدهما نظير قوله تعالى ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (النور: ٥١) والمعنى بإذن أحدهما للآخر أو بإذنيهما لثالث وليس منصوباً لمطوفه على يُصدّر لإيهامه حيثيذ عدم صدوره عن رايهما في تلك الحالة، وليس كذلك كما هو واضح اه سيّد عمر قال سم هل شرط الإذن لثالث أن ينفجز أو لا يلق بهما أخذاً مما تقدّم قريباً في الشارح اه أقول الظاهر نعم. فؤد: (أو بأن يشتري) عطف على قوله بأن يُصدّر الخ قال سم قوله أو بأن يشتري الخ هذا ما أفتى به العراقي وهو ممنوع بتضريح الإضطخري في أدب القضاء بامتناع شراء أحد الوصيين من الآخر شرح م ر اه وسيذكر الشارح قبيل قول المصنّف وللوصي والموصى له الخ ما يوافقه. فؤد: (فيما إذا شرط الخ) متعلق بقوله أو بأن يشتري أحدهما اه كزدي وكتب عليه السيّد عمر أيضاً ما نصّه تأمل الجمع بين هذا وقوله وشرط الاجتماع أو أطلق اه وقد يجاب بأن المراد بشرايط الاجتماع هنا ما يشمل الإطلاق. فؤد: (عملاً بالأحوط الخ) تعليل للمتن عبارة النهاية والمعنى عملاً بالشرط في الأول أي في شرط الاجتماع واحتياطاً في الثاني أي في الإطلاق اه وهي أحسن. فؤد: (ولأنما يجب) أي الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد. فؤد: (ولأنما يجب) إلى قوله ويبحث فيه في النهاية والمعنى. فؤد: (الانفراد به) أي بما ذكر من الرد والقضاء. فؤد: (لأن لصاحبه) أي ما ذكر من الوديعة والخ والذين. فؤد: (ويبحث فيه) أي في جواز الانفراد وكذا الإشارة بقوله معنى ذلك. فؤد: (أن يقتد به) أي برّد ما ذكر للمستحق اه ع ش. فؤد: (بحسبها) أي بوفق الوصية وهو الاجتماع اه كزدي. فؤد: (ويجاب عنه الخ) عبارة النهاية والمعنى وقضية الاعتداد به ووقعه موقعه لإباحة الإقدام عليه، وهو الوجه وإن بحثنا خلافه اه. قال ع ش قوله إباحة الإقدام ومع ذلك هل يضمن لو تلفت في يده أو لا فيه نظراً، وقد تقتضي الإباحة عدم الضمان وقوله عليه أي الرد اه وزاد فيما مرّ على ذلك ما نصّه إلا أن يقال لا يلزم من جواز الإقدام عليه الضمان لجواز أنه تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه وهذه الزيادة هي الأقرب. فؤد: (في تلك المثل) بضم الميم والثاء جمع مثال. فؤد: (بها فيه) أي بالوصية فيما ليس كذلك.

فؤد: (أو بأن يشتري أحدهما لأحد الطفلين الخ) هذا ما أفتى به العراقي وهو ممنوع بتضريح الإضطخري في أدب القضاء بامتناع شراء أحد الوصيين من الآخر شرح م ر.

أما إذا قِيلَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ أَوْ قِيلَا ثُمَّ رُدَّ أَحَدُهُمَا فِي الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ لِلْبَاقِي التَّصَرُّفُ وَلَا يُعَوِّضُ الْحَاكِمُ بَدَلَ الرَّادِّ وَيُوجِبُ أَخْذًا مِنْ كُلِّهِمَا بِأَنَّ التَّشْرِيكَ فِيهِمَا لَيْسَ مَأْخُوذًا مِنْ تَصْرِيحِ الْمُوصِي بِهِ بَلْ مِنْ اِحْتِمَالِ إِرَادَةِ التَّشْرِيكِ الْمُقَوِّي لَهُ عَدَمُ تَعَرُّضِهِ فِي الثَّانِيَةِ لِإِطْلَاقِ الْأَوَّلَى الْمُقْتَضِي أَنَّهُ مَلَكَ كُلًّا عَنْهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ مُتَعَدِّزٌ فَوَجِبَ التَّشْرِيكَ بِخِلَافِ مَا لَوْ رُدَّ أَحَدُهُمَا فِي نَحْوِ أَوْصِيَتْ إِلَيْكُمَا فَيُعَوِّضُ بَدَلَهُ؛ لِأَنَّ الْمُوصِيَّ جَعَلَ لِكُلِّ التَّصَدِّفِ صَرِيحًا فَلَمْ يَتَطَلَّ بِرُجُوعِ الْأَخِيرِ لِكَيْتَهُ لَمْ يَرْضَ بِنَظَرِهِ وَحَدِّهِ فَوَجِبَ التَّعْوِضُ وَلَوْ اخْتَلَفَا وَصِيًّا التَّصَرُّفِ الْمُسْتَقْلَلَيْنِ فِيهِ نَفَذَ تَصَرُّفَ السَّابِقِ أَوْ غَيْرِ الْمُسْتَقْلَلَيْنِ أَلْزَمًا الْعَمَلُ بِالْمُضْلَحَةِ الَّتِي رَأَاهَا الْحَاكِمُ فَإِنْ امْتَنَعَ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ خَرَجَا أَوْ أَحَدُهُمَا عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ أَنْابَ عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا أَمِينَيْنِ أَوْ أَمِينًا أَوْ فِي الْمَضْرِبِ أَوْ الْحِفْظِ وَالْمَالِ مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ.....

- فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا قِيلَ أَحَدُهُمَا إلخ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ إِذَا قِيلَا أَيْ وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (فَفِي الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ) وَهُمَا قَوْلُهُ أَوْ إِلَى فَلَانٍ، ثُمَّ قَالَ إلخ وَقَوْلُهُ أَوْ قَالَ عَنْ شَخْصٍ إلخ. • فَوَدَّ: (وَيُوجِبُهُ) أَيْ قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا قِيلَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ أَوْ قِيلَا إلخ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ التَّشْرِيكَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِوُجُوهِ قَوْلِهِ فِيهِمَا أَيْ فِي الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيْ التَّشْرِيكَ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّصْرِيحِ وَقَوْلُهُ الْمُقَوِّي لَهُ نَعَتْ لِلِإِحْتِمَالِ، وَالضَّمِيرُ الْمَخْرُورُ رَاجِعٌ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ إلخ أَيْ مِنَ الْوَصَائِيَّتَيْنِ وَقَوْلُهُ الْمُقْتَضِي إلخ نَعَتْ لِإِعْدَمِ التَّعَرُّضِ، وَقَوْلُهُ إِنَّهُ أَيْ الْمُوصِيَّ كُلًّا أَيْ مِنَ الْوَصِيَّتَيْنِ كُلَّهُ أَيْ كُلُّ الْمُوصَى فِيهِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُتَعَدِّزٌ أَيْ التَّمْلِيكَ الْمَذْكُورُ. • فَوَدَّ: (فَوَجِبَ التَّشْرِيكَ) أَيْ فِيمَا إِذَا قِيلَا. • فَوَدَّ: (لَوْ رُدَّ أَحَدُهُمَا) أَيْ أَوْ لَمْ يَقْبَلْ أَخْذًا مِنْ مُقَابِلَةِ الْمَارِ آتِيًا. • فَوَدَّ: (فَفِي نَحْوِ أَوْصِيَتْ إلخ) أَيْ كَقَوْلِهِ أَوْصِيَتْ لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَقَوْلُهُ زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَصِيٌّ. • فَوَدَّ: (فَوَجِبَ إلخ) أَيْ عَلَى الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ اخْتَلَفَ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الثَّاهِيَةِ. • فَوَدَّ: (الْمُسْتَقْلَلَيْنِ) أَيْ بِأَنَّ صَرَّحَ الْمُوصِي بِالْإِنْفِرَادِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيْ التَّصَرُّفِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِاخْتِلَافِ. • فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِ الْمُسْتَقْلَلَيْنِ) أَيْ بِأَنَّ صَرَّحَ الْمُوصِي بِالِاجْتِمَاعِ أَوْ أَطْلَقَ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ امْتَنَعَ أَوْ أَحَدُهُمَا) أَيْ مِنَ الْعَمَلِ بِالْمُضْلَحَةِ إلخ وَكَذَا الْإِمْتِنَاعُ مِنْ قَبُولِ الْوَصِيَّةِ كَمَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ خَرَجَا) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ خَرَجَا إلخ) أَيْ بِالْمَوْتِ أَوْ الْجُنُونِ أَوْ الْفُسْقِ أَوْ الْغَنِيَةِ أَوْ الْمُغْنِي وَعَظْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ امْتَنَعَ إلخ الْمُتَعَرِّعُ عَلَى الْإِزَامِهِمَا الْعَمَلُ الْمُتَعَرِّعُ عَلَى اخْتِلَافِ غَيْرِ الْمُسْتَقْلَلَيْنِ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (أَنْابَ هُنُومًا) أَيْ وَلَا يَتَغَزَّلَانِ فِي صُورَةِ الْإِمْتِنَاعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضِ أَمْ سَم. • فَوَدَّ: (أَوْ فِي الْمَضْرِبِ إلخ) عَظْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِيهِ أَمْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَالْمَالُ إلخ) قَيْدٌ لِلْحِفْظِ فَقَطْ عِبَارَةُ الْفَتْحِ مَعَ الْمُتَنِّ، وَإِنْ اخْتَلَفَا أَيْ الْوَصِيَّانِ اسْتَقْلَالًا أَوْ لَا فِي تَفْيِيزِ مَضْرِبِ أَيْ مَنْ تَصَرَّفَ الْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ فَالْقَاضِي يُعَيِّنُ مَنْ رَأَاهُ أَوْ فِي حِفْظِهِ، وَالْمَالُ مِمَّا يُقَسَّمُ قُسِمَ أَيْ قَسَمَهُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمَ جَمَلُهُ تَحْتَ يَدَيْهِمَا كَانَ يَجْعَلُهُ فِي بَيْتٍ وَيُغْلِقُهُ فَإِنْ لَمْ يَتَرَاحِيَا فَيُحِثُّ يَدَ نَائِبِيهِمَا فَإِنْ امْتَنَعَ حِفْظَهُ. • فَوَدَّ: (أَنْابَ هُنُومًا) أَيْ وَلَا يَتَغَزَّلَانِ فِي صُورَةِ الْإِمْتِنَاعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضِ.

استقلالاً أو تولاه القاضي فإن انقسم قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب الإذن فإن تنازعا في عين النصف المحفوظ أقرع بينهما فإن نص على اجتماعهما في الحفظ لم ينفرد أحدهما بحال (إلا إن صرح به) أي الانفرد فيجوز حينئذ الكو كالة وكذا لو قال إلى كل منكما أو كل منكما وصي في كذا أو أنشأ وصيائي في كذا، ويفرق بين هذا وأوصيت إليكما بآته هنا....

الحاكم اهـ. فؤد: (استقلالاً أو لا تولاه القاضي) الظاهر كما في شرح م ر استقلالاً أو لا تولاه الخ قال في الباب ولو اختلفا فممن يعطى عيته القاضي أو في حفظ المال إلى التصرف، وهو يتقسم قسم ثم يتصرفان معاً فيما بيد كل منهما ثم ليس لأحدهما رد نصيبه إلى الآخر ولو تنازعا في عين المقسوم أقرع أو لا يتقسم حفظه معاً بجعله في بيت يقيلايه أو مع نائب لهما برضاهما، وإلا أناب عنهما ولو واجداً فإن رجعا عن الامتناع رده إليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به أحدهما مطلقاً انتهى اهـ سم. وقوله الظاهر أقول بل الصواب وقوله كما في شرح الخ أي وبعض نسخ الشارح وقوله استقلالاً أو لا أي سواء استقلالاً أم لم يستقل فجواب الشرط قوله تولاه الخ. فؤد: (في عين النصف) أي بأن قال كل أنا أحفظ هذا النصف. فؤد: (بحال) أي سواء قبل المال الانقسام أم لا. فؤد: (أي الانفرد) إلى قوله ولو فرض لأثنين في النهاية والمغني. فؤد: (فيجوز) أي الانفرد فإذا ضمت أحدهما انفرد الآخر كما لو مات أو جن ولإمام نصب من يعين الآخر، وإذا تعين اجتماعهما على التصرف أي بالنص عليه أو بالإطلاق واستقل أحدهما به لم يصح تصرفه، وضمن ما اتفق على الأولاد أو غيرهم اهـ مغني. فؤد: (بين هذا) أي أنشأ وصيائي في كذا اهـ فتح الجواد.

فؤد: (استقلالاً أو تولاه القاضي) الظاهر كما في شرح م ر استقلالاً أو تولاه الحاكم انتهى قال في الباب ولو اختلفا فممن يعطى عيته القاضي أو في حفظ المال إلى التصرف وهو يتقسم قسم ثم يتصرفان معاً فيما بيد كل منهما ثم ليس لأحدهما رد نصيبه إلى الآخر ولو تنازعا في عين المقسوم أقرع أو لا يتقسم حفظه معاً بجعله في بيت يقيلايه أو مع نائب لهما برضاهما وإلا أناب القاضي عنهما ولو واجداً فإن رجعا عن الامتناع رده إليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به أحدهما مطلقاً انتهى وفي فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل أسند وصيته لأقوام متعددة بصيغة تدل على اجتماعهم وهو قوله أسندت وصيتي لفلان ولفلان ولفلان فرد جماعة منهم الوصية فهل يتصرف الباقي أم لا بد من إقامة واحد عن الذي رد الجواب إذا صرح باجتماع الأوصياء على التصرف أو أطلق لم يجز للباقين الانفرد بالتصرف بل يتصيب الحاكم بدلاً ممن رد يتصرف معهم لكن هذه الصيغة المذكورة في السؤال عندي في دلالتها على الاجتماع نظر بل هي ظاهرة في استقلال كل واحد من أجل إعادة الجار في كل اسم فلو حذف الجار يما بعد الأول فقال لفلان ولفلان ولفلان كانت صورة الإطلاق انتهى.

فؤد: (فدل الخ) في هذا التصریح كقوله الآتي بخلافه ثم نظر لا يخفى إذ مجرد إثبات وصف الوصاية لا يدل على الاستقلال وإثبات ذلك الوصف موجود ثم أيضاً.

أُثْبِتَ لِكُلِّ وَصَفِ الْوَصَايَةِ فَذَلَّ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَلَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا مُشْرِفًا أَوْ نَاطِرًا لَمْ يَثْبُتْ لَهُ تَصَرُّفٌ وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مُرَاجَعَتِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَّا فِي نَحْوِ شَرَاءٍ يَقِلُّ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ لِنَظَرٍ وَلَوْ فَوْضَ لَانْتَيْنَ صَرَفٌ ثَلَاثَةٌ لِقِرَاءَةِ خُتْمَاتٍ مَعْلُومَةٍ فَقَسَمًا ثَلَاثَةً نَصَفَيْنَ، وَاسْتَأْجَرَ كُلَّ الْآخَرِ لِقِرَاءَةِ النَّصْفِ فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ كُلًّا إِنْ اسْتَقْلَلَ جَازَ وَإِلَّا فَلَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ لِكُلِّ مِنَ الْمُسْتَقْلِلِينَ الشُّرَاءِ مِنَ الْآخَرِ أَيْ لِنَفْسِهِ أَوْ لِطِفْلِهِ أَوْ وَاعْتَرِضَ بِإِطْلَاقِ الْإِصْطِخْرِيِّ امْتِنَاعَ شَرَاءِ كُلِّ مِنَ الْآخَرِ وَيُرَدُّ بِحَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَقْلِلِينَ، وَكَذَلِكَ إِطْلَاقُ بَعْضِهِمْ فِي مَسْأَلَتِنَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ.

(وَاللَّمُوصِي وَالْوَصِي الْعَزْلُ) أَيْ لِلْمُوصِي عَزْلُ الْوَصِيِّ وَلِلْوَصِيِّ عَزْلُ نَفْسِهِ لَكِنْ يَلْزِمُهُ إِعْلَامُ الْحَاكِمِ فَوْزًا وَإِلَّا ضَمِنَ (مَتَى شَاءَ) لِحُجُوزِهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَالْوَكَالَةِ نَعَمْ، إِنْ تَعَيَّنَ عَلَى الْوَصِيِّ بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ كَافٍ غَيْرُهُ أَوْ غَلَبَ عَلَى طَنْهُ تَلَفُّ الْمَالِ بِاسْتِيلَاءِ ظَالِمٍ أَوْ قَاضِي سُوءٍ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ لَمْ يَحْزَرْ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ وَلَمْ يَنْقُذْ لَكِنْ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ مَجَانًا بَلْ بِالْأَجْرَةِ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّى أَخْذَهَا إِنْ خَافَ مِنْ إِعْلَامِ قَاضٍ جَائِرٍ لِيَتَعَذَّرَ الرِّفْعُ إِلَيْهِ وَالتَّحْكِيمُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رِضَا الْخَصْمَيْنِ مَحَلُّ نَظَرٍ.....

• قَوْلُهُ: (أُثْبِتَ لِكُلِّ وَصَفِ الْوَصَايَةِ) لِأَنَّ الثَّبِتَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْمُتَفَرِّدِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيْ الْوَصِي أَوْ عَلَيْهِمَا أَيْ الْوَصِيَّيْنِ. • قَوْلُهُ: (مُشْرِفًا أَوْ نَاطِرًا) قَضِيَّةُ الْمَطْلَبِ مُغَايَرَتُهُمَا فَلْيَنْظُرْ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ هُوَ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَأَوْ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ مَجَازًا عَنْ الْوَاوِ أَوْ شِ أَوْ لَوْ يُؤَيِّدُهُ أَفْصَارُ الْمُغْنِيِّ عَلَى الْمُشْرِفِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَثْبُتْ لَهُ) أَيْ الْمُشْرِفِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ) أَيْ التَّصَرُّفِ. • قَوْلُهُ: (كُلُّ) أَيْ مِنَ الْإِثْنَيْنِ وَقَوْلُهُ فِي قِرَاءَةِ النَّصْفِ أَيْ نِصْفِ الْخُتْمَاتِ. • قَوْلُهُ: (وَاعْتَرِضَ) أَيْ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ وَقَوْلُهُ وَيُرَدُّ أَيْ الْإِغْتِرَاضُ بِحَمْلِهِ أَيْ إِطْلَاقِ الْإِصْطِخْرِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ إِطْلَاقُ بَعْضِهِمْ) أَيْ فَيَحْمَلُ عَلَى غَيْرِ مُسْتَقْلِلَيْنِ فِي مَسْأَلَتِنَا أَيْ مَسْأَلَةِ الْخُتْمَاتِ إلخ. • قَوْلُهُ: (أَيْ لِلْمُوصِي) إِلَى قَوْلِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجَارَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ يَلْزِمُهُ إِلَى الْمُتَى، وَقَوْلُهُ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّى أَخْذَهَا إِلَى وَالْأَوْجَهُ. • قَوْلُهُ: (لِحُجُوزِهَا) أَيْ الْوَصَايَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّى فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَيَّنَ) أَيْ الْإِبْصَاءُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ غَلَبَ إلخ) عَطْفٌ عَلَى تَعَيَّنَ. • قَوْلُهُ: (بِاسْتِيلَاءِ ظَالِمٍ أَوْ قَاضِي سُوءٍ) قَضِيَّةُ الْمَطْلَبِ مُغَايَرَتُهُمَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ بِحَمْلِ الظَّالِمِ عَلَى مُتَغَلِّبٍ لَا وِلَايَةَ لَهُ وَحَمْلِ الْقَاضِي عَلَى مُتَوَلٍّ لِفَضْلِ الْأَحْكَامِ وَالْخُصُومَاتِ لِكَيْتَ يَجُوزَ فِي حُكْمِهِ أَوْ شِ. • قَوْلُهُ: (لَا يَلْزِمُهُ) أَيْ الْوَصِي ذَلِكَ أَيْ الْإِسْتِغْرَاءُ عَلَى الْوَصَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالْتَّحْكِيمُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الرِّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رِضَا الْخَصْمَيْنِ) أَيْ وَهُوَ مُتَعَذَّرٌ. • قَوْلُهُ: (مِنْ رِضَا الْخَصْمَيْنِ) مِنْ الثَّانِي سَمِ

• قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رِضَا الْخَصْمَيْنِ) مِنْ الثَّانِي.

ولو قيل بجوازِه بشرطِ إخبارِ عارفينَ له بقدرِ أجرِه مثله ولا يعتدُّ معرفةُ نفسه احتياطاً لم يفتدُّ والأوجهُ أنَّه يلزمُه القبولُ في هذه الحالة، وأنَّه يمتنعُ عزلُ الموصي له حينئذٍ لما فيه من ضياعِ نحوٍ ودائعه أو مالٍ أولاده، ويمتنعُ عليه عزلُ نفسه أيضاً إذا كانت إجارةٌ بموَضٍ فإنَّ كانت بموَضٍ من غيرِ عقدٍ فهي جمالةٌ قال الماورديُّ واعتزَّضَ بأنَّ شرطَ صحَّةِ الإجارةِ إمكانُ الشروعِ في المُستأجرِ له عَقِبَ العقدِ وهنا ليس كذلك وبأنَّ شرطَها العلمُ بأعمالِها، وأعمالُ الوصايةِ مجهولةٌ وأجابَ الشُّبكيُّ عن الأولِ بأنَّ صورته أن يستأجره الموصي على أعمالٍ لنفسه في حياته ولطْفِله بعدَ موته أو يستأجره القاضي على الاستمرارِ على الوصيةِ لمصلحةٍ رآها بعدَ موتِ الموصي ويُجابُ عن الثاني بأنَّ الغالبَ علمُها وبأنَّ مَسِيَسَ الحاجةِ إليها اقتضى المُسامحةَ بالجهلِ بها . وقولُ الكافي : لا يصحُّ الاستئجارُ لذلك ضعيفٌ، وإذا لَزِمَتْ الوصايةُ بإجارةٍ وعَجَزَ عنها استؤجرَ عليه من ماله مَنْ يقومُ مقامه فيما عَجَزَ عنه وجازَ ذلك مع أنَّها إجارةٌ غَيْبٍ وهي لا يُستوفى فيها من غيرِ المُتَميِّن قال الأزرعيُّ : لأنَّ ضَمَفَه بمنزلةِ غَيْبٍ حَادِثٍ فيعملُ الحَاكِمُ ما فيه المصلحةُ من الاستبدالِ به والضَّمُّ إليه (تنبية) تسميةُ رُجوعِ

قد يُقالُ الثاني هو الموصي عليه اه سَيَدُ عَمَر . فُود : (ولو قيل بجوازِه بشرطِ إخبارِ الخ) أطلقَ المُغني جَوَازَ الأخذِ بِعِبَارَتِهِ وإذا كانَ التَّائِيذُ فِي مَالِ الطِّفْلِ أَجْنَبِيًّا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الطِّفْلِ قَدْرَ أَجْرَةِ عَمَلِهِ فَإِنْ كَانَتْ لَا تَكْفِيهِ أَخَذَ قَدْرَ كِفَايَتِهِ بِشَرْطِ الضَّمَانِ وَإِنْ كَانَ أَبَا أَوْ جَدًّا أَوْ أُمًّا بِحُكْمِ الْوَصِيَّةِ لَهَا وَكَانَ فَقِيرًا فَتَقَفَّتْ عَلَى الطِّفْلِ ، وَلَهُ أَنْ يُتَّفَقَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ حَاكِمٍ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ اه . فُود : (لَهُ) أَيِ الْوَصِيِّ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِإِخْبَارِ الْخِ وَقَوْلُهُ وَلَا يُعْتَمَدُ الْخِ بِالنَّصْبِ عَلَى إِخْبَارِ .

فُود : (فِي هَذِهِ الْحَالَةِ) أَلَّنْ فِيهِ لِلْجِنْسِ الشَّامِلِ لِحَالَةِ الثَّمِينِ وَحَالَةِ غَلْبَةِ ظَنِّ الثَّلَفِ . فُود : (هَزُلُ الْمَوْصِي لَهُ) أَيِ الْوَصِيِّ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِعَزْلِ الْخِ . فُود : (إِذَا كَانَتْ) أَيِ الْوَصَايَةِ . فُود : (إِجَارَةٌ بِمَوْضٍ) سَيَذْكُرُ صُورَةَ الْإِجَارَةِ ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ بِمَوْضٍ إِجَارَةٌ . فُود : (فَهِىَ جَمَالَةٌ) أَيِ وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ مَتَى شَاءَ اه ع ش . فُود : (قَالَ) أَيِ قَوْلِهِ وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْخِ . فُود : (هَنْ الْأَوَّلَى) هُوَ قَوْلُهُ إِنْ شَرَطَ صِحَّةَ الْإِجَارَةِ إِمَّاكَانَ الشُّرُوعِ . فُود : (بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي) تَنَازَعَ فِيهِ قَوْلُهُ يَسْتَأْجِرُهُ الْخِ وَقَوْلُهُ رَأَاهَا .

فُود : (هَنْ الثَّانِي) هُوَ قَوْلُهُ وَأَنْ شَرَطَهَا الْعِلْمُ الْخِ . فُود : (بِأَنَّ الْغَالِبَ الْخِ) يَتَأَمَّلُ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ بِأَنَّ الْغَالِبَ الْخِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَالْأَوَّلَى الْإِقْصَاؤُ عَلَى الْجَوَابِ الثَّانِي اه . فُود : (وَبِأَنَّ مَسِيَسَ الْحَاجَةِ) أَيِ قُوَّةِ الْحَاجَةِ اه ع ش . فُود : (إِلَيْهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ .

فُود : (بِالْجَهْلِ بِهَا) أَيِ بِالْأَعْمَالِ . فُود : (اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ) أَيِ الْوَصِيِّ . فُود : (لَأَنَّ ضَمَفَه) أَيِ الْوَصِيِّ الْأَجِيرِ . فُود : (مِنْ الْإِسْتِدَالِ بِهِ الْخِ) قَدْ يُقَالُ الْمَيْبُ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْفُسْخَ لَا الْإِسْتِدَالِ اه س م .

فُود : (مِنْ الْإِسْتِدَالِ بِهِ الْخِ) قَدْ يُقَالُ الْمَيْبُ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْفُسْخَ لَا الْإِسْتِدَالِ .

الموصي عن الإيصاء إليه عزلاً مع أنه لا عبرة بالقبول في الحياة كما مر مجازاً وكذا تسمية رجوع الوصي عن القبول إذ قطع السبب الذي هو الإيصاء بالرجوع عنه أو بعدم قبوله مُنزَل منزلة قطع المُسَبَّب الذي هو التصرف لو ثبت له وبهذا الذي قوّضته اندفع بناء الشبكي لذلك على ضعيف أن العبرة بالقبول في الحياة، وبما تقرّر في مسألة الإجارة يُعلم بطلان جفله لمن يتجرّ لطفله شيئاً أجرة، وكذا تبطل الوصية له كل سنة بكذا أو ما دام ولها على ولده في غير السنة الأولى كما مر لأنّ الجهل بأخير مدة استحقاقه يُصيّرها مجهولة لا يُمكن اعتبارها من الثلث كمسألة الدينار المشهورة وإفتاء بعضهم بصحتها وهم . وحكى الإمام عن والده أنه لو جعل لوصيه جُعللاً قدر أجره المثل لم يُجزّ العدول عنه لِمُتَّبِع قال الإمام ومحلّه إن كان الوصي كافياً والجهل ينفي به الثلث فإن لم يكف أو زاد الجهل على الثلث ولم يرخص بالثلث فالوجه القطع بالعدول للمُتَّبِع (وإذا بلغ الطفل) أو أفاق المجنون أو رشّد السفه (ونازعه) أي بحاله الوصي (في) أصل أو قدر نحو (الإنفاق) (اللائي) (عليه) أو على مُتَوَنّيه (صُدّق الوصي)

• قوله: (كما مر) أي أنفاً بقول المُصَنَّف ولا يصحّ في حياته . • قوله: (مجازاً) فإن العزل فرع الولاية ولا ولاية قبل موت الوصي فالأولى التخيّر بالرجوع كما في الروضة وأصلها اه مُعْنَى . • قوله: (وكذا تسمية رجوع الوصي عن القبول) بمعنى عدم قبوله كما يدل عليه ما يأتي، وإلا فهو بعد القبول رجوع حقيقة اه رَشِيدِي وقوله رجوع حقيقة صوابه عزل حقيقة . • قوله: (لو ثبت الخ) أي التصرف .
• قوله: (وبهذا الذي الخ) أي من المجاز . • قوله: (لذلك) أي لتسمية رجوع الوصي أو الوصي عزلاً . • قوله: (أن العبرة الخ) يدل من ضعيف . • قوله: (وبما تقرّر الخ) يعني بالجوابين عن الإغراضين . • قوله: (له) أي لشخص . • قوله: (في غير السنة الأولى) مُتَعَلِّقُ بِتَبَطُّل . • قوله: (كما مر) أي قَبِيل قول المُصَنَّف، وتصحّ بحجّ تطوع اه كُرْدِي . • قوله: (يُصيّرها) أي الوصية بمعنى الوصي به .
• قوله: (لا يُمكن اختيارها من الثلث) قد تقدّم عن السيّد عمّر ما فيه . • قوله: (كمسألة الدينار) أي المازة قَبِيل قول المُصَنَّف وتصحّ بحجّ تطوع . • قوله: (قدر أجره المثل) بماذا تنضبط أجره المثل إذ المدة لا ضابط لها اه سيّد عمّر . • قوله: (هه) أي الوصي بجعل . • قوله: (والجهل ينفي به الخ) أو لا ينفي ورصي به اه سيّد عمّر . • قوله: (ينفي به الثلث) انظر بماذا يُعلم وفاء الثلث بذلك فإن العبرة فيه كما مر بحال الموت لا بحال الوصية . • قوله: (بالعدول الخ) ظاهره تعيّن العدول حيث لا جواز له فليُراجع .
• قوله: (سئ) (وإذا بلغ الطفل) أي رَشِيداً اه مُعْنَى . • قوله: (أو أفاق المجنون) إلى قوله يمينه لتعدي في المُعْنَى وإلى قوله ويؤيّده في النهاية . • قوله: (أي الوصي) أو نحوه كالآب مُعْنَى عبارة سم قوله أي

• قوله: (أي الوصي) أي أو الأب أو الجدّ وعبارة المنهج وصدّق يمينه ولهي مال في إنفاق على مواله لا يقي لا في دفع المال انتهى وقوله ولهي مال قال في شرحه وصياً كان أو قِيماً أو غيره انتهى فشمّل الأصل والحاكم فلا بد من يمين الحاكم قبل عزله وبعده خلافاً لمن خالف م ر .

بِيمِينِهِ، وَكَذَا قِيمُ الْحَاكِمِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَمِينٌ وَيَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لِلْمُضْلَحَةِ . أَمَّا غَيْرُ اللَّائِقِ فَيُصَدَّقُ الْوَلَدُ فِيهِ قِطْعًا بِبَيْمِينِهِ لِيَتَعَدَّى الْوَصِيُّ بِفَرْضِ صِدْقِهِ، وَلَوْ تَنَازَعَا فِي الْإِسْرَافِ وَعَيِّنَ الْقَدْرَ يُنْظَرُ فِيهِ وَصَدَّقَ مَنْ يَقْتَضِي الْحَالُ تَصْدِيقَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ صَدَّقَ الْوَصِيُّ وَمَا ذُكِرَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنْ احتِياجِ الْوَلَدِ لِلْيَمِينِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَخَذًا مِمَّا تَقَرَّرَ آخِرًا أَنَّهُ مَتَى عَلِمَ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ غَيْرُ لَائِقٍ لَمْ يُخْتَجِ لِيَمِينِ الْوَلَدِ بَلْ إِنْ كَانَ مِنْ مَالِ الْوَلِيِّ فَلَقُوهُ أَوْ الْوَلَدُ ضَمِينَهُ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ أَهْوَا لَائِقٌ أَوْ لَا ؟ وَلَا بَيِّنَةٌ صَدَّقَ الْوَصِيُّ بِبَيْمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ خِيَانَتِهِ أَوْ فِي تَارِيخِ مَوْتِ الْأَبِ وَأَوَّلِ مَلِكِهِ لِلْمَالِ الْمُتَنَقِّي عَلَيْهِ مِنْهُ

الوصي أي أو الأب أو الجد وعبارة المنهج وصدق بيمينه ولي ماله في إيفاء على موته لائق لا في دفع المال انتهى، وقوله ولي ماله قال في شرحه وصيًا كان أو قيمًا أو غيره انتهى فشمّل الأصل والحاكم فلا بُدَّ مِنْ يَمِينِ الْحَاكِمِ قَبْلَ عَزْلِهِ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ اهـ . فَوُدَّ : (وَكَذَا قِيمُ الْحَاكِمِ) أَي إِلَّا الْحَاكِمَ فَيُصَدَّقُ بِبَلَا يَمِينٍ وَإِنْ عَزَلَ حَلْبِي وَحَجَرَ وَاعْتَمَدَ رَأْيَهُ لَا بُدَّ مِنْ يَمِينِهِ قَبْلَ الْعَزْلِ وَبَعْدَهُ سَمِ اهـ بِخِيَرَتِي أَقُولُ قَضِيَّةٌ أَطْلَقَ مَا مَرَّ عَنِ الْمُتَنَبِّهِ وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي كَالْمُتَنَبِّهِ وَالْأَوَّلُ أَنَّ الْحَاكِمَ الثَّقَّةَ مِثْلُهُمَا الْخُصْمُ وَصَرِيحُ الْأَسْنَى أَنَّ الْحَاكِمَ لَا بُدَّ مِنْ يَمِينِهِ كَمَا قَالَ هـ ر وَيَتَّبِعُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الزَّمَلِيِّ وَبَيْنَ الشَّارِحِ وَغَيْرِهِ يَمْتَنُّ ذِكْرُ إِنَّمَا هُوَ فِي أَنَّ الْمُصَدَّقَ بِبَيْمِينِهِ فِي دَفْعِ الْمَالِ الْحَاكِمِ الثَّقَّةَ أَوْ الْوَلَدَ . وَاخْتَارَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ يَمْتَنُّ مَرَّ الْأَوَّلِ وَالتَّهْلُكَةِ الثَّانِي . فَوُدَّ : (فَيُصَدَّقُ الْوَلَدُ فِيهِ) أَي فِي غَيْرِ اللَّائِقِ أَي فِي إِكْثَارِهِ صَرْفَهُ عِبَارَةً سَمِ قَوْلُهُ فَيُصَدَّقُ الْوَلَدُ لَعَلَّ الْمُرَادَ فِيمَا عَدَا الْقَدْرَ اللَّائِقِ وَفِي الْعُبَابِ لَا فِي الزَّائِدِ عَلَى اللَّائِقِ أَي لَا يُصَدَّقُ الْوَلَدُ فِيهِ وَهُوَ بَدَلُ لِمَا قُلْنَا اهـ . فَوُدَّ : (بِبَيْمِينِهِ) سَيَذْكُرُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ . فَوُدَّ : (لِيَتَعَدَّى الْوَصِيُّ) أَي بِإِيفَائِهِ غَيْرَ اللَّائِقِ وَقَوْلُهُ بِفَرْضِ صِدْقِهِ أَي الْوَصِيُّ . فَوُدَّ : (وَعَيِّنَ الْقَدْرَ) أَي قَدْرَ مَا أَدْعَاهُ مِنَ الْإِيفَاءِ اهـ شَرَحَ الرُّضِ . فَوُدَّ : (نُظَرُ فِيهِ) يَنْظُرُ أَنَّ النَّاطِقَ الْقَاضِي أَوْ نَائِبَهُ اهـ سَيَذْكُرُ عَمَرٌ . فَوُدَّ : (وَصَدَّقَ الْخُصْمَ) أَي بِبَلَا يَمِينٍ اهـ ع ش . فَوُدَّ : (مَنْ يَقْتَضِي الْحَالُ تَصْدِيقَهُ) يَنْبَغِي لَا يُصَدَّقُ مَنْ يُكْذِبُهُ الْجِسْمُ اهـ كُرْدِي . فَوُدَّ : (وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنِ الْخُصْمَ) قَدْ يُقَالُ الدَّعْوَى حِينَئِذٍ مَجْهُولَةٌ فَاتَى تَصِيحٌ وَبِفَرْضِ صِدْقِهَا لَوْ نَكَلَ الْوَصِيُّ عَنِ الْيَمِينِ بِمَاذَا يُقْضَى عَلَيْهِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ اهـ سَيَذْكُرُ عَمَرٌ .

فَوُدَّ : (صَدَّقَ الْوَصِيُّ) أَي بِبَيْمِينِهِ كَمَا فِي شَرَحِ الرُّضِ وَيُقْبَلُ أَيْضًا مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ السَّيِّدِ عَمَرٌ . فَوُدَّ : (فِي الْحَالَةِ الْأُولَى) هِيَ قَوْلُهُ أَمَّا غَيْرُ اللَّائِقِ اهـ ع ش . فَوُدَّ : (بِمِمَّا تَقَرَّرَ آخِرًا) يَنْبَغِي قَوْلُهُ وَصَدَّقَ مَنْ يَقْتَضِي الْحَالُ تَصْدِيقَهُ . فَوُدَّ : (بَلْ إِنْ كَانَ) أَي الزَّائِدُ عَلَى اللَّائِقِ . فَوُدَّ : (أَوْ فِي تَارِيخِ مَوْتِ الْأَبِ) كَأَنَّ قَالَ مَاتَ مِنْ سِتِّ سِنِينَ وَقَالَ الْوَلَدُ مِنْ خَمْسٍ وَاتَّفَقَا عَلَى الْإِيفَاءِ مِنْ يَوْمِ مَوْتِهِ اهـ شَرَحَ الرُّضِ . فَوُدَّ : (أَوْ أَوَّلِ مَلِكِهِ) أَي الْوَلَدُ عَطَفَ عَلَى تَارِيخِ الْخُصْمِ عِبَارَةً شَرَحَ الرُّضِ وَمِثْلُهُ أَيِ التَّرَاخُ فِي تَارِيخِ

فَوُدَّ : (فَيُصَدَّقُ الْوَلَدُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ فِيمَا عَدَا الْقَدْرَ اللَّائِقِ وَفِي الْعُبَابِ لَا فِي الزَّائِدِ عَلَى اللَّائِقِ أَي لَا يُصَدَّقُ الْوَلَدُ فِيهِ وَهُوَ بَدَلُ لِمَا قُلْنَا .

صَدَّقَ الْوَلَدُ بِبَيْمِينِهِ وَكَالْوَصِيُّ فِي ذَلِكَ وَارِثُهُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لَوْ ادَّعَى وَارِثُ الْوَدِيعِ أَنَّ مُؤَرَّثَهُ رَدَّ عَلَى الْمَالِكِ صَدَّقَ الْوَارِثُ بِبَيْمِينِهِ وَقَوْلُ الْبَغْوِيِّ: لَا بُدَّ مِنَ الْبَيْتَةِ ضَعِيفٌ. وَلِلْأَصْلِ الْإِنْفَاقُ مِنْ مَالِهِ لِلْمَصْلَحَةِ وَيُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ فِي قَضَائِهِ الرُّجُوعَ فَيَرْجِعُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْوَصِيِّ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِنْ أُذِنَ لَهُ الْقَاضِي، وَكَذَا إِذَا وَقَى الْوَصَايَا أَوْ مُؤَوَّنَ التَّجْهِيزَ مِنْ مَالِهِ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِنْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ أَوْ قَصَدَ الرُّجُوعَ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ عِنْدَ فَقْدِ الْحَاكِمِ كَمَا مَرَّ وَكَانَ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ تَقْوُدِ عَلَى الْمَوْلَى كَكَسَادِ مَالِهِ وَرَجَاءِ رَيْجِهِ بِتَأْخِيرِ بَيْعِهِ، نَعَمْ: إِنْ دَفَعَ الْوَصِيُّ، وَلَوْ وَارِثًا بِإِذْنِ الْوَرِثَةِ فِي الْأَوَّلَى وَبَقِيَّتِهِمْ فِي الثَّانِيَةِ رَجَعَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ إِطْلَاقُ الْمُبَادِي رُجُوعَ الْوَارِثِ (أَوْ تَنَازَعًا) (فِي دَفْعِ) الْمَالِ (إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ) أَوْ الْإِفَاقَةِ أَوْ الرُّشْدِ أَوْ فِي إِخْرَاجِهِ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ (صَدَّقَ الْوَلَدُ) بِبَيْمِينِهِ، وَلَوْ عَلَى الْأَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَسَّرُ إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ وَهَذِهِ.....

مَوْتِ الْأَبِ مَا لَوْ نَازَعَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ الْقِيَمُ فِي أَوَّلِ مَدَّةٍ مَلَكَهَ لِلْمَالِ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْهُ اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَكَالْوَصِيُّ فِي ذَلِكَ) أَيِ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثْنِ وَالشَّارِحُ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ كَوْنُ وَارِثِ الْوَصِيِّ مِثْلَهُ. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْبَغْوِيِّ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ وَقَوْلُهُ لَا بُدَّ الْخَبَرِ أَيِ لِيُؤَارِثَ الْوَدِيعَ.

• قَوْلُهُ: (وَلِلْأَصْلِ) هَلْ يَشْمَلُ الْأُمُّ الْوَصِيَّةَ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (نَحْوُ الْوَصِيِّ) كَقِيَمِ الْحَاكِمِ بِخِلَافِ الْحَاكِمِ الْأَمِينِ أَخَذًا مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْآتِي آيَفَا وَقَوْلُهُ الْآتِي وَالْأَوْجَهُ الْخَبَرُ. • قَوْلُهُ: (إِنْ أُذِنَ لَهُ الْقَاضِي) وَيُظْهِرُ أَخَذًا بِمَا يَأْتِي آيَفَا أَوْ قَصَدَ الرُّجُوعَ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ عِنْدَ فَقْدِ الْحَاكِمِ وَكَانَ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ الْخَبَرِ وَلَوْ كَانَ فَصْلَهُ بِكَذَا يَوْمَهُمْ خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ فِي تَنْفِيذِ الْوَصَايَا. • قَوْلُهُ: (كَكَسَادِ مَالِهِ) أَيِ الْمَوْلَى. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ إِذَا كَانَ الْوَصِيُّ غَيْرَ وَارِثٍ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَيِ إِذَا كَانَ وَارِثًا سَبَدَ عَمَرَ وَهَلْ يَقُومُ الْعِلْمُ بِرِضَاهُمْ بِالْذَّفْعِ ثُمَّ الرُّجُوعُ يَقُومُ مَقَامَ إِذْنِهِمْ أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (أَوْ تَنَازَعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَوْصَى بِثُلْثِ تَرْكِهِ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْأَوْجَهُ إِلَى وَلَا يُطَالَبُ أَمِينٌ وَقَوْلُهُ أَوْ اشْتَرَى مِنْ وَصِيٍّ آخَرَ إِلَى وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَقَوْلُهُ قَبْلَ الْخَوْضِ فِيهِ وَقَوْلُهُ لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مُصَدَّقًا لِيَايَمِهِ إِلَى لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ وَكِيلٍ. • قَوْلُهُ: (تَنَازَعًا) الْمُنَاسِبُ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ نَازَعَهُ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ.

• قَوْلُهُ (سُئِلَ): (بَعْدَ الْبُلُوغِ) أَيِ رَشِيدًا اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ فِي إِخْرَاجِهِ) أَيِ الْوَصِيَّ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِهِ أَيِ الطُّفْلِ فِيمَا يُظْهِرُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ لَكِنْ أَقْنَى الْوَالِدُ رُكْنًا تَحْتَ بَاتِهِ لَا بُدَّ مِنْ بَيْتِهِ اهـ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ. • قَوْلُهُ: (بِبَيْمِينِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُصَدَّقُ أَحَدُهُمَا فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَهَلِ) أَيِ مَسْأَلَةُ الْمَثْنِ.

• قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى وَبَقِيَّتِهِمْ فِي الثَّانِيَةِ) الْمُرَادُ بِالْأَوَّلَى الْوَصِيَّ وَبِالثَّانِيَةِ الْوَارِثَ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَلَى الْأَبِ) قَالَ الْمُزْجَدُ فِي التَّجْرِيدِ لَوْ تَنَازَعَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ وَالصَّبِيُّ فِي دَفْعِ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَطَرِيقَانِ أَصْحُهُمَا فِي الْجَوَاهِرِ الْقَطْعُ بِقَبُولِ قَوْلِهِمَا وَفِي الْأَفْرَعِيِّ أَنَّ مَفْهُومَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ قَبُولُ قَوْلِ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ وَصَرَّحَ غَيْرُهُمَا بِأَنَّهُمَا كَالْوَصِيِّ فِي الرَّدِّ مِنْهُمْ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَهُوَ الظَّاهِرُ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَالْكِفَايَةِ

لم تَتَقَدَّم في الوكالة؛ لأنَّ تلك في القِيم وهذه في الوصيِّ وليس مُساوياً له من كلِّ وجهٍ، نعم: جِكايتُهُ الخلافَ في القِيم وجِزْمُهُ في الوصيِّ مُعْتَرِضٌ بأنَّ الخلافَ فيهما ويَصْدُقُ أحدهما في عدم الخيانة وتَلَفٍ بنحوٍ غَضَبٍ أو سِرْقَةٍ كالوديع لا في نحوٍ يبيع لِحاجةٍ أو غِيْطَةٍ أو تركٍ أخِذَ بِشَفْعَةٍ لِمَصْلَحَةٍ إِلَّا بَيِّنَةٌ بِخلافِ الأبِّ والجَدِّ يُصَدَّقَانِ بَيَمِينِيهِمَا والأَوْجَهُ أَنَّ الحَاكِمَ الثَّقَةَ الأَمِينِ مثْلَهُمَا وإلا فكَالوصيِّ وعلى هذا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ ما وَقَعَ لِلشُّبْكِيِّ وغيرِهِ في ذلك من التَّنَاقُضِ ولا يُطَالَبُ أَمِينٌ كَوْصِيٍّ وَمُقَارِضٍ وَشَرِيكَ وَوَكِيلٍ بِحَسَابٍ بَلْ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ خِيَانَةً خَلَفَ ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي الوَصِيِّ وَالْهَرَوِيُّ فِي أَمْنَاءِ الْقَاضِي وَمَثْلُهُمْ بَقِيَّةُ الْأَمْنَاءِ وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْقَاضِي أَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ رَاجِعٌ لِرَأْيِ الْقَاضِي بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَرَجَحٍ، وَلَوْ لَمْ يَنْدَفِعْ نَحْوُ ظَالِمٍ إِلَّا بِدَفْعٍ نَحْوِ مَالٍ لَزِمَ الْوَلِيُّ دَفْعُهُ وَيَجْتَنِبُهُ فِي قَدَرِهِ وَيُصَدَّقُ فِيهِ بَيَمِينِهِ، وَلَوْ بَلَا قَرِينَةً عَلَى الْأَوْجَهُ إِلَّا بَتَعْيِينِهِ جَازٍ لَهُ بَلْ يَلْزِمُهُ أَيْضاً لَكِنْ لَا يُصَدَّقُ فِيهِ لِسَهُولَةِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ. وَلَوْ أَرَادَ وَصِيٌّ شَرَاءَ شَيْءٍ مِنْ مَالِ الطِّفْلِ رَفَعَ لِلْحَاكِمِ لِيَبَيِّنَهُ أَوْ

فُود: (لَمْ تَتَقَدَّمِ الْخ) أَي حَتَّى تَكُونَ مُكَرَّرَةً كَمَا قِيلَ. فُود: (لَآنَ تِلْكَ) أَي الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الْوَكَالَةِ.
 فُود: (وَلَيْسَ) أَي الْوَصِيُّ. فُود: (فِيهِمَا) خَيْرٌ أَنَّ. فُود: (أَحْلَهُمَا) أَي الْوَصِيَّ وَالْقِيمَ وَكَانَ الْأَوَّلَى كُلُّ مِنْهُمَا بَلْ الْإِضْمَارُ كَمَا فِي الْنَهَايَةِ لِيَرْجَعَ الضَّمِيرُ لِمُطْلَقِ الْوَلِيِّ. فُود: (أَوْ تَرَكَ أَخِذَ بِشَفْعَةٍ) عَطَفَ عَلَى نَحْوِ يَبِيعَ وَلَقَدْ فَايِدَةُ هَذَا أَنَا إِذَا صَدَقْنَا الْوَلَدَ بَقِيَّتْ شَفْعَتُهُ اهْ رَشِيدِي. فُود: (بِخِلَافِ الْأَبِّ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ لَا فِي نَحْوِ يَبِيعَ الْخ. فُود: (مِثْلُهُمَا الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ كَالْوَصِيِّ لَا كَالأَبِّ وَالْجَدِّ اه. فُود: (وَالْإِلَّا) أَي وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَاكِمُ ثَقَةً أَمِينًا فَكَالْوَصِيِّ أَي فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بَيِّنَةٌ.
 فُود: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ) أَي فِي الْحَاكِمِ. فُود: (فِي ذَلِكَ) أَي الْحَاكِمِ وَقَوْلُهُ مِنَ التَّنَاقُضِ بَيَانٌ لِمَا وَقَعَ الْخ. فُود: (بِحَسَابٍ) أَي فِي الْكُلِّ اه ع ش وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِطَالِبٍ. فُود: (بَلْ إِنْ ادَّعَى) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ نَائِبٌ فَاعِلِهِ. فُود: (هَلِيهِ) أَي عَلَى الْأَمِينِ قَالَ ع ش وَمِثْلُهُ وَارِثُهُ اه. فُود: (يَخْلِفُ) أَي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَلَوْ بِجُمْلٍ اه ع ش. فُود: (أَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْخ) أَي فِي الْوَصِيَّةِ وَمِثْلُهُ الْقَاضِي بِخِلَافِ الْوَكِيلِ وَالْمُقَارِضِ وَالشَّرِيكَ فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ لِلْمَالِكِ فَإِنْ طَلَبَ حِسَابَهُ أَجِيبَ وَإِلَّا فَلَا وَمَا وَقَعَ فِيهِ التَّرَاغُ الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الْأَمِينِ اه ع ش أَي بَيَمِينِهِ. فُود: (وَرَجَحَ) أَي مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْقَاضِي. فُود: (وَلَوْ لَمْ يَنْدَفِعْ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ يَلْزِمُهُ فِي الْمُغْنِي. فُود: (وَلَوْ بَلَا قَرِينَةً) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الظَّالِمَ إِنَّمَا يَأْخُذُ غَالِيًا عَلَى وَجْهِ السَّرِّ فَيَتَعَذَّرُ الْإِشْهَادَ عَلَى أَخِيذِهِ فَلَوْ لَمْ يُصَدَّقِ الْوَصِيُّ لَأَمْتَنَعَ النَّاسُ عَنِ الدُّخُولِ فِي الْوَصَايَةِ اه سَيِّدُ عُمَرَ. فُود: (أَوْ إِلَّا بِتَعْيِينِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِلَّا بِدَفْعِ الْخ. فُود: (لِسَهُولَةِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ) إِنْ زَادَ

وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَهُوَ مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي التَّنْبِيهِ فِي بَابِ الْحَنْجَرِ انْتَهَى. فُود: (بِخِلَافِ الْأَبِّ وَالْجَدِّ) مِثْلُهُمَا الْأُمُّ الْوَصِيَّةُ عَلَى الْمَتَّجِهَةِ م ر. فُود: (لَكِنْ لَا يُصَدَّقُ فِيهِ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ الْأَنْزَعِيِّ هَلْ يُصَدَّقُ يُنْظَرُ إِنْ دَلَّ الْحَالُ عَلَى صِدْقِهِ فَتَقَمَّ وَإِلَّا فَلَا وَفِيهِ احْتِمَالٌ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِ

اشترى من وصي آخر مُستَقِلَّ كما أفتى به الأذرعِي ولا يجوز له أن يبيع مِنَّ لا يبيع له الوكيل
وينعزل بما ينعزل به ولا تُقبلُ شهادته لِمَوْلِيه فيما هو وصي فيه إن قَبِلَ الوصايةَ ولا قَبِلَ وإن
قال أوصى إليَّ فيه، وكذا لو عَزَلَ نفسه قَبْلَ الخوض فيه، ولو اشترى شيئاً من وصي وسلَّمه
الثمن فكلَّم المولى عليه وأنكر كون البائع وصياً عليه واستردَّ منه المبيع رجع على الوصي بما
أداه إليه وإن وافقه على أنه وصي خلافاً للقاضي لقولهم لو اشترى شيئاً مُصَدَّقاً لِبايعه على
ملكه له ثم أقبضه الثمن ثم استحقَّ رجع عليه بالثمن؛ لأنه إنَّما أقرَّ له بناءً على ظاهر الحال،
وكذا لو اشترى شيئاً من وكيل وسلَّمه الثمن وصَدَّقَه على الوكالةِ ثم أنكرها المُوكَّلُ ونزع منه
المبيع فيرجع على الوكيل ومن اعترف أنَّ عنده مالاً لِفلان الميت وزعم أنَّ قال له هذا لِفلان
أو أنت وصي في صَرفه في كذا لم يُصَدَّقْ إلا بِبَيِّنَةٍ كما رجحه الغزِّي وغيره وهو أحدُ
وجهين في الثانية وترجيحُ الشككي في الأولى أنَّه يُصَرَّفُ للمُقرَّر له بعيداً إلا أن يكون مراده أنَّه
يجوز له بل يلزمه باطناً دَفَعَه له لكن هذا لا نزاع فيه، ولو أوصى بثُلثٍ تَرَكة لِمن يُصَرِّفُها في
وجوه البرِّ وهي مُشْتَمِلَةٌ على أجناسٍ مختلفة باع الوصي الثُلثَ بِتَقْدِ البلدِ كما أشار إليه

الإشهاد على التَّغْيِيبِ فَقَطْ فأيُّ فائدة فيه، وإن أراد على سببه وهو طَلَبُ الطَّالِمِ له ففیه تطير ما مرَّ فيما
قَبْلَه فما تَقَلَّه المُحْشِي عن شرح الرُّوضِ أوجهٌ اه سيّدُ عَمَرٍ عبارة المُحْشِي قوله لَكِنْ لا يُصَدَّقُ فيه إلخ
قال في شرح الرُّوضِ والأوجه التَّشْوِيعُ بَيْنَ هَذَا، وما قاله آيَفاً في أنَّه لا فَرْقَ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ
غَالِيَا انْتَهَى. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ) أَيِ لِلْوَصِيِّ بَلْ لِمُطَلَقِ الْوَلِيِّ. ٥ فَوُدَّ: (بِمَا يَنْعَزِلُ) أَيِ الْوَكِيلِ وقوله
شهادته أَيِ الوصي وقوله وصي فيه أَيِ دُونِ غَيْرِهِ اه ع ش. ٥ فَوُدَّ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الوصايةَ وقوله
قَبِلَ الْأَوَّلَى كما في التَّهْيِية قُبِلَتْ بِالتَّائِيَةِ وفي سَمِ ما نُصِّه قوله وَلَا قَبِلَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَبِلَ بَعْدَ ذَلِكَ اه.

٥ فَوُدَّ: (وَكَذَا إلخ) أَيِ تُقْبَلُ شهادته لِمَوْلِيه إلخ وقوله قَبِلَ الخوض فيه يُفْهَمُ أنَّه لا تُقْبَلُ شهادته بَعْدَ
الخوض في الدَّعْوَى مُطْلَقًا. ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ اشْتَرَى) أَيِ الشَّخْصِ. ٥ فَوُدَّ: (وَأَنْكَرَ كَوْنَ الْبَائِعِ وَصِيًا إلخ)
أَيِ وَلَمْ يَنْتِهِ الْمُشْتَرِي. ٥ فَوُدَّ: (رَجَعَ عَلَى الْوَصِيِّ) أَيِ رَجَعَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَوَائِدِ الَّتِي
اسْتَوْفَاهَا مُدَّةً وَضَعِ يَدَهُ عَلَيْهِ كَمَا يَزِجُّ عَلَى الْغَاصِبِ بِمَا اسْتَوْفَاهُ لِتَيْنِ قَسَادِ شِرَائِهِ اه ع ش.

٥ فَوُدَّ: (وَأَنَّ وَافَقَهُ) أَيِ وَافَقَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ. ٥ فَوُدَّ: (لَوْ اشْتَرَى) أَيِ شَخْصٍ. ٥ فَوُدَّ: (وَرَزَعَهُ) أَيِ قَالَ
اه ع ش. ٥ فَوُدَّ: (لَمْ يُصَلِّقْ إلخ) أَيِ فِيمَا رَزَعَهُ بِصَوَرَتَيْهِ. ٥ فَوُدَّ: (وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ إلخ) مُتَعَمِّدٌ اه ع
ش. ٥ فَوُدَّ: (لِمَنْ يُصَرِّفُهَا) كَقَوْلِهِ بَثْلُثٍ تَرَكَتْهُ مُتَعَلِّقٌ بِأَوْصَى لَكِنَّهُ بِمَعْنَى الْإِصْصَاءِ بِالنَّسْبَةِ لِلْأَوَّلِ وَبِمَعْنَى
الْوَصِيَّةِ بِالنَّسْبَةِ لِلثَّانِي وقوله وهي أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ التَّرِكَةَ إلخ. ٥ فَوُدَّ: (بَاعَ الْوَصِي) هَلِ الْمُرَادُ جَوَازًا أَوْ

الرُّوضِ وَالْأَوَجَهُ التَّشْوِيعُ بَيْنَ هَذَا وَمَا قَالَ آيَفاً فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ غَالِيَا انْتَهَى. ٥
فَوُدَّ: (وَلَا قَبِلَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَبِلَ بَعْدَ ذَلِكَ.

الْبَلْقَيْنِي فِي فِتَاوَيْهِ . قَالَ غَيْرُهُ وَهُوَ مُرَادُّ الْأَصْحَابِ بِلَا شَكٍّ وَفِيهَا فَيَمَنُ أَوْصَى بِأَنَّهُ نَذَرَ بِشَيْءٍ أَنَّهُ يُضَرِّفُ فِي وَجْهِهِ الْبِرَّ وَالْقُرْبَاتِ أَنَّهُ يُضَرِّفُ فِي ذَلِكَ، وَوَجْهُ الْبِرِّ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ [البقرة: ١٧٧] الْآيَةُ وَالْقُرْبَاتُ كُلُّ نَفَقَةٍ فِي وَاجِبٍ أَوْ مُنْدُوبٍ أَوْ مُلْخَصًا وَمَا ذَكَرَهُ فِي وَجْهِهِ الْبِرِّ خَالَفَ فِيهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ إِنَّ أَفْرَدَ الْبِرِّ أَوْ الْخَيْرِ أَوْ الثَّوَابِ كَانَ قَالَ لِسَبِيلِ الْبِرِّ اخْتَصَّ بِأَقَارِبِ الْمَيِّتِ أَيْ غَيْرِ الْوَارِثِينَ لِمَا مَرَّ أَنَّهُمْ لَا يُفْعَلُونَ لَكِنْ نَازَعَهُمَا فِي ذَلِكَ جَمْعٌ وَأَطَالُوا لَا سِيَّمَا الْأُذْرَعِي فِي التَّوَسُّطِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَفِيهَا إِذَا فُوضَ لِلْوَصِيِّ التَّفَرُّقَةَ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ يَلْزِمُهُ تَفْضِيلُ أَهْلِ الْحَاجَةِ لَا سِيَّمَا مِنْ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ إِذْ عَلَيْهِ فِي تَقْدِيرِ الْأَنْصِبَاءِ رِعَايَةُ مُصْلَحَةِ الْمَيِّتِ بِمَا فِيهِ مَزِيدُ أَجْرِهِ وَثَوَابِهِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ وَهُوَ مُتَّبَعُ الْمَذْكُورِ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ قَضِيَّةٍ إِبْلَاقِهِمْ أَنَّ مُحَارِمَةَ الَّذِينَ لَا يَرْتَوْنَهُ أَوْلَى، وَلَوْ أَوْصَى لِلْإِنْسَانِ بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ يُضَرِّفُهُ فِيمَا أَوْصَى بِهِ وَلِجِهَاتِ الْخَيْرِ فَمَاتَ وَلَمْ يُقْلَمَ مَا أَوْصَى بِهِ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ فِي نَصْفِ مَا عَيْتَهُ إِذَا أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةِ وَصِيَّتِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٌ وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِصَحَّتِهَا كَمَا لَوْ أَوْصَى بِثُلَاثِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ مُضَرِّفًا مَزْدُودًا بِأَنَّ غَالِبَ الْوَصَايَا لِلْمَسَاكِينِ فَحُجِّلَ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ وَهَذَا لَا سَبِيلَ لِلْمُضَرِّفِ إِلَيْهِمْ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ الْمَضَرِّفَ الَّذِي جُهِلَ غَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ يَنْبَغِي الصَّحَّةُ فِي الْكُلِّ لَا لِمَا ذُكِرَ بَلْ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ بِلَ وَالْمُطَرِّدُ فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي جِهَةٍ خَيْرٍ فَلِذَا جُهِلَ مَا أَوْصَى بِهِ حُجِّلَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ جُحْلَةٍ جِهَاتِ الْخَيْرِ الَّتِي ذَكَرَهَا بِلَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا سَكَتَ عَنْ بَيَانِ مَا أَوْصَى بِهِ لِشُمُولِ قَوْلِهِ وَلِجِهَاتِ الْخَيْرِ لَهُ وَالْعَمَلُ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرَائِنُ جَائِزٌ لِلْوَصِيِّ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ.

وَجُوبًا فَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلُ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَلْقَيْنِي. قَوْلُهُ: (وَفِيهَا) أَيْ فِتَاوَى الْبَلْقَيْنِي خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ أَنَّهُ يُضَرِّفُ الْخَيْرَ وَقَوْلُهُ فَيَمَنُ أَوْصَى مُتَعَلِّقٌ بِالْخَيْرِ. قَوْلُهُ: (وَالْقُرْبَاتِ) عَطَفَ عَلَى وَجْهِهِ الْبِرِّ. قَوْلُهُ: (وَالْقُرْبَاتِ كُلُّ نَفَقَةٍ الْخَيْرِ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ وَوَجْهِهِ الْبِرِّ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْخَيْرُ وَلَوْ أَفْرَدَ الْقُرْبَاتِ وَحَذَفَ كَلِمَةَ كُلِّ كَانَ أَوْلَى. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ غَيْرَ مَرَّةٍ. قَوْلُهُ: (وَفِيهَا فُوضَ لِلْوَصِيِّ التَّفَرُّقَةَ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْخَيْرِ) أَيْ وَلَمْ يَرِيطَ الْإِعْطَاءَ بِوَصْفِ الْفَقْرِ مَثَلًا وَلَا فَلَا يَجِبُ تَفْضِيلُ أَهْلِ الْحَاجَةِ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُتَعَمِّدِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَاخِرِ فَصْلِ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا رَاجِعُهُ. قَوْلُهُ: (إِذْ عَلَيْهِ) أَيْ الْوَصِيِّ. قَوْلُهُ: (بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ) مُتَعَلِّقٌ بِرِعَايَةِ الْخَيْرِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ مَا قَالَهُ الْبَغْفُصُ، وَكَذَا ضَمِيرُ كَانَ. قَوْلُهُ: (لِلْإِنْسَانِ بِجُزْءٍ) الْجَارِزَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِأَوْصَى نُظِيرُ مَا مَرَّ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَلِجِهَاتِ الْبِرِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا أَوْصَى بِهِ وَاللَّامُ بِمَعْنَى فِي. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُقْلَمَ) بَيْنَاءُ الْمُفْعُولِ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِعْلَامِ أَيْ وَلَمْ يُبَيِّنْ وَيُؤَيِّدْ قَوْلَهُ الْآتِي، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ بَيَانِ الْخَيْرِ. قَوْلُهُ: (مَا هِيَ) أَيْ الْجُزْءُ الَّذِي عَيْتَهُ. قَوْلُهُ: (غَيْرُهُمْ) أَيْ غَيْرَ الْمَسَاكِينِ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيْ غَيْرِهِمْ. قَوْلُهُ: (جَائِزُ الْخَيْرِ) خَبَرٌ سَبَبِيٌّ لِقَوْلِهِ وَالْعَمَلُ وَفِي الْمُنْفِي خَاتِمَةٌ لَا يُخَالِطُ الْوَصِيَّ الْعُطْلُ بِالْمَالِ إِلَّا فِي الْمَأْكُولِ كَالدَّقِيقِ وَاللَّحْمِ لِلطَّيْنِخِ

وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْإِزْفَاقِ وَعَلَيْهِ حُجِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ تُحَايِلُواهُمْ﴾ [يوسف: ٢٢٠] الْآيَةُ وَلَا يَسْتَقِيلُ بِقِسْمَةِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ؛ لَأَنَّ الْقِسْمَةَ إِنْ كَانَتْ بَيْنَمَا فَلَيْسَ لَهُ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَوْ إِفْرَازًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ مِنْ نَفْسِهِ لِتَفْهِمِهِ وَلَوْ بَاعَ لَهُ شَيْئًا حَالًا لَمْ يَلْزَمْ الْإِشْهَادُ فِيهِ بِخِلَافِ الْمُؤَجِّلِ وَلَوْ فَسَقَ الْوَلِيُّ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَّحَهُ الْأَذْعَرِيُّ ، وَلَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى زَيْدٍ حُجِلَ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى التَّبَرُّكِ اهـ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

هي لُفَةٌ مَا وُضِعَ عِنْدَ غَيْرِ مَالِكِهِ لِجِفْظِهِ مِنْ وَدْعٍ يَدْعُ إِذَا سَكَنَ؛ لَأَنَّهُ سَاكِئَةٌ عِنْدَ الْوَدِيعِ وَقِيلَ مِنَ الدَّعِيَةِ أَيْ الرَّاحَةِ؛ لَأَنَّهُا تَحْتَ رَاحَتِهِ وَمُرَاعَاتِهِ وَشَرْعًا الْعَقْدُ الْمُقْتَضِي لِلِاسْتِحْفَافِ أَوْ الْعَيْنِ الْمُسْتَحْفَظَةِ فَهِيَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا وَتَصِيحُ إِرَادَتُهُمَا وَإِرَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي التَّرْجُمَةِ ثُمَّ عَقْدُهَا فِي الْحَقِيقَةِ تَوْكِيلٌ مِنْ جِهَةِ الْمُودِعِ وَتَوَكُّلٌ مِنْ جِهَةِ الْوَدِيعِ فِي جِفْظِ مَالٍ أَوْ اخْتِصَاصِ كَنْجَسٍ مُتَنَفِّعٍ بِهِ فَخَرَجَتْ اللَّفْظَةُ وَالْأَمَانَةُ الشَّرْعِيَّةُ كَأَن طَافَتْ نَحْوَ رِيحٍ شَيْئًا إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَحَلِّهِ وَعِلْمُ بِهِ وَالْحَاجَةُ بِلِ الْضَّرُورَةِ دَاعِيَةٌ إِلَيْهَا وَأَرَكَاثُهَا.....

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

• فُودُ: (هي لُفَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَّقِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيَصِيحُ إِرَادَتُهُمَا إِلَى ثُمَّ عَقْدُهَا وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَأَنَّ جَوَزَ إِلَى الْمُثْنِ. • فُودُ: (مِنْ وَدْعٍ) بِضَمِّ الدَّالِ سَكَنَ شَوْبَرِي لَكِنْ فِي الْقَامُوسِ وَدْعٌ كَكَرْمٍ وَوَضَعَ فَهُوَ وَدِيعٌ وَأَوْدَعَ سَكَنَ انْتَهَى إِهْ عَ ش. • فُودُ: (وَإِرَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا) يُؤَيِّدُ إِرَادَةَ الْعَيْنِ مَنْ عَجَزَ عَنْ جِفْظِهَا إِهْ سَمِ عِبَارَةُ عَ ش لَكِنْ إِنْ حُمِلَتْ فِي التَّرْجُمَةِ عَلَى الْعَقْدِ وَجَبَ أَنْ يُرَادَ بِالضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ عَنْ جِفْظِهَا الْعَيْنُ فَيَكُونُ فِيهِ اسْتِخْدَامُ إِهْ. • فُودُ: (فَخَرَجَتْ الْخ) أَيْ بِتَفْسِيرِهَا شَرْعًا بِأَنَّهَا الْعَقْدُ الْمُقْتَضِي الْخَ إِهْ عَ ش. • فُودُ: (الْلَفْظَةُ وَالْأَمَانَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْخ) أَيْ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا الْاسْتِحْفَافُ أَيْ طَلَبُ الْجِفْظِ مِنَ الْغَيْرِ وَلَا التَّوَكُّلُ وَالتَّوَكُّلُ إِهْ سَمِ. • فُودُ: (وَالْأَمَانَةُ) عَطَفَهَا عَلَى اللَّفْظَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّبَ فِي اللَّفْظَةِ مَعْنَى الْإِكْتِسَابِ إِهْ عَ ش. • فُودُ: (وَالْحَاجَةُ بِلِ الْضَّرُورَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِهِمْ أَنْ تَوَدَّوْا الْأَمَنَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فَهِيَ وَإِنْ نَزَلَتْ فِي رَدِّ مِفْتَاحِ الْكُفْبَةِ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ لَكِنَّهَا عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَمَانَاتِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلْيَوَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُعْتَدِلِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وَخَبَرُ «إِذْ الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تُخَافُ مِنْ خَائِكَ» وَلِأَنَّ بِالنَّاسِ حَاجَةً بِلِ ضَرُورَةٍ إِلَيْهَا إِهْ. • فُودُ: (بِلِ الْضَّرُورَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُجْعَلَ ائْتِمَالًا لَا ائْتِمَالًا إِذْ قَدْ

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

• فُودُ: (عِنْدَ غَيْرِ مَالِكِهِ لِجِفْظِهِ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ إِيدَاعُ الْبَائِعِ الَّذِي لَهُ حَقُّ حَبْسِ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ أَنْ هَذَا إِيدَاعٌ لُفَةٌ وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ مَنَعُ ذَلِكَ. • فُودُ: (وَإِرَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا) يُؤَيِّدُ إِرَادَةَ الْعَيْنِ مَنْ عَجَزَ عَنْ جِفْظِهَا. • فُودُ: (كَنْجَسٍ مُتَنَفِّعٍ بِهِ) إِنْ كَانَ قَبْدُ الْإِنْتِضَاعِ بِهِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ وَدِيعَةٌ فَاسِدةٌ فَالْقَبْدُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصَدُ بِالْغَرِيبِ جَمِيعُ الْأَفْرَادِ وَلَوْ فَاسِدةً وَإِنْ كَانَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَدِيعَةً مُطْلَقًا فَقَدْ يُمْنَعُ. • فُودُ: (فَخَرَجَتْ اللَّفْظَةُ وَالْأَمَانَةُ الشَّرْعِيَّةُ) أَيْ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا الْاسْتِحْفَافُ أَيْ طَلَبُ الْجِفْظِ مِنَ الْغَيْرِ وَلَا التَّوَكُّلُ وَالتَّوَكُّلُ. • فُودُ: (بِلِ الْضَّرُورَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُجْعَلَ ائْتِمَالًا لَا ائْتِمَالًا إِذْ قَدْ يَكُونُ الدَّاعِي

بمعنى الإبداع أربعةً وديعةً ومودعٌ ووديعٌ وصيغةٌ وشرطُ الوديعَةِ - كما عَلِمَ مِنَّا - : تَقَرُّرٌ كونهَا مُحْتَرَمَةً كَنَجَسٍ يُقْتَنَى وَحَبَّةٍ بُرٍّ بِخِلَافِ نَحْوِ كَلْبٍ لَا يَنْفَعُ وَآلِهِ اللَّهْوُ (مَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا) أَيْ أَخَذُهَا؛ لِأَنَّهُ يُعْرَضُهَا لِلتَّلَفِ وَإِنْ وُثِّقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ (وَمَنْ قَدَّرَ) عَلَى حِفْظِهَا (و) هُوَ أَمِينٌ وَلَكِنَّهُ (لَمْ يَتَّقِ بِأَمَانَتِهِ) فِيهَا حَالًا أَوْ مُسْتَقْتَلًا بِأَنْ جَوَّزَ وَقُوعَ الْخِيَانَةِ مِنْ فِيهَا مَوْجُوحًا أَوْ عَلَى السَّوَاءِ . وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْكَرَاهَةُ بِالْأَوَّلَى إِذَا شَكَّ فِي قُدْرَتِهِ وَإِنْ وُثِّقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ (كُرْةٌ لَهُ) أَخَذُهَا مِنْ مَالِكِهَا الرَّشِيدِ الْجَاهِلِ بِحَالِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَّعِنْ عَلَيْهِ قَبُولُهَا وَقِيلَ بِحُرْمِمْ وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ وَيُؤْخَذُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُجَرَّدِ الْخَشْيَةِ الْوُقُوعُ وَلَا ظَنُّهُ وَمِنْ ثَمَّ.....

يَكُونُ الدَّاعِي إِلَيْهَا حَاجَةً ، وَقَدْ يَكُونُ ضَرُورَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ سـم . فَوُدَّ : (بِمَعْنَى الْإِبْدَاعِ) هَلَا قَالَ بِمَعْنَى الْعَقْدِ اهـ سـم عِبَارَةٌ ش قَوْلُهُ بِمَعْنَى الْإِبْدَاعِ أَيْ لَا الْعَيْنِ اهـ أَيْ فَالْمُرَادُ بِالْإِبْدَاعِ الْعَقْدُ .
 فَوُدَّ : (وَشَرْطُ الْوَدِيعَةِ) الْمُتَبَادَرُ إِرَادَةُ شَرْطِ صِحَّتِهَا لَا تَسْمِيَتُهَا مُطْلَقًا اهـ سـم . فَوُدَّ : (وَشَرْطُ الْوَدِيعَةِ) أَيْ لِيَأْتِيَ فِيهَا الْأَحْكَامُ الْآتِيَةُ وَقَوْلُهُ وَآلَهُ لَهْوٌ أَيْ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حِفْظُهَا وَلَا مُرَاعَاتُهَا اهـ ش .
 فَوُدَّ : (مِمَّا تَقَرَّرَ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ مِنْ جِهَةِ الْوَدِيعِ الْخ . فَوُدَّ : (أَيْ أَخَذُهَا) كَانَ وَجْهُ التَّسْيِيرِ بِذَلِكَ أَنَّ الْقَبُولَ لَفْظًا لَا يُشْتَرَطُ كَمَا سَيَأْتِي لَكِنْ سَيَأْتِي أَيْضًا أَنَّهُ يَكْفِي الْفَلْظُ مِنْ جِهَةِ الْوَدِيعِ فَهَلْ يَحْرُمُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِلْأَخْذِ الْحَرَامِ أَوْ ؛ لِأَنَّهُ تَعَاطِي عَقْدٍ فَايَسِدُ سَم عَلَى حَجِّ أَقْوَلِ الظَّاهِرِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ حَيْثُ عَلِمَ الْمَالِكُ بِحَالِهِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمَالِكَ إِذَا عَلِمَ بِحَالِ الْآخِذِ لَا يَحْرُمُ الْقَبُولُ وَلَا يُكْرَهُ لَكِنْ قَوْلُهُ أَيْ الْمُصَنِّفِ وَلَمْ يَتَّقِ الْخ يَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ فِي هَذِهِ أَيْضًا اهـ ش . وَقَوْلُهُ لَا يَحْرُمُ الْقَبُولُ الْخ أَيْ عِنْدَ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى خِلَافًا لِلشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ أَيْ أَخَذُهَا أَيْ لَا مُجَرَّدُ قَبُولِهَا بِالْفَلْظِ إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْمَوْدِعِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْعَقْدِ الْفَايِسِدِ اهـ . فَوُدَّ : (حَالًا) اسْقَطَهُ الْمُغْنَى وَلَعَلَّهُ الْأَوَّلَى لِمُتَنَافَايَةِ لِقَوْلِهِ أَوَّلًا وَهُوَ أَمِينٌ . فَوُدَّ : (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْكَرَاهَةِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَّقِ بِأَمَانَتِهِ بِأَنْ جَوَّزَ الْخ .
 فَوُدَّ : (كُرْةٌ لَهُ أَخَذُهَا) هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ مُغْنَى . فَوُدَّ : (مِنْ مَالِكِهَا الرَّشِيدِ الْخ) هَذِهِ الْقِيُودُ مُعْتَبَرَةٌ فِي حُرْمَةِ الْأَخْذِ الْمَارِّ كَمَا يُفِيدُهُ آخِرُ كَلَامِهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهَا هُنَا ثُمَّ الْإِضْمَارُ هُنَا . فَوُدَّ : (وَقِيلَ يَحْرُمُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى تَنْبِيهُ جَزْمُهُ بِالْكَرَاهَةِ لَا يُطَابِقُ كَلَامَ الْمُحَرَّرِ فَإِنَّهُ قَالَ لَا يَتَّبَعِي أَنْ يُقْبَلَ وَمُخَالَفٌ لِمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا مِنْ حِكَايَةِ وَجْهَيْنِ بِالْحُرْمَةِ وَالْكَرَاهَةِ بَلَا تَرْجِيحِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَبِالتَّخْرِيمِ أَجَابَ الْمَاوَزْدِيُّ وَصَاحِبُ الْمُهَذَّبِ وَالزَّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ الْمُخْتَارُ قَالَ وَلَيْكُنْ مَحَلُّ الرَّجْهَيْنِ فِيمَا إِذَا أُوْدِعَ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ مَالٌ نَفْسِهِ وَإِلَّا فَيَحْرُمُ قَبُولُهَا مِنْهُ جَزْمًا اهـ بِحَذْفِ .

إِلَيْهَا حَاجَةً وَقَدْ يَكُونُ ضَرُورَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . فَوُدَّ : (بِمَعْنَى الْإِبْدَاعِ) هَلَا قَالَ بِمَعْنَى الْعَقْدِ .
 فَوُدَّ : (وَشَرْطُ الْوَدِيعَةِ الْخ) الْمُتَبَادَرُ إِرَادَةُ شَرْطِ صِحَّتِهَا لَا تَسْمِيَتُهَا مُطْلَقًا . فَوُدَّ : (أَيْ أَخَذُهَا) كَانَ وَجْهُ التَّسْيِيرِ بِذَلِكَ أَنَّ الْقَبُولَ لَفْظًا لَا يُشْتَرَطُ كَمَا سَيَأْتِي لَكِنْ سَيَأْتِي أَيْضًا أَنَّهُ يَكْفِي الْفَلْظُ مِنْ جِهَةِ الْوَدِيعِ فَهَلْ يَحْرُمُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِلْأَخْذِ الْحَرَامِ أَوْ ؛ لِأَنَّهُ تَعَاطِي عَقْدٍ فَايَسِدُ .

لو غلب على ظنه وقوع الخيانة منه فيها حرّم عليه قبولها قطعاً كما هو ظاهرُ أما غيرُ مالِكها كَوَلِيّه فيحرّم عليه إيداع مَنْ لم يَتَّقْ بأمانته وإن ظنَّ عدمَ الخيانة ويحرّم عليه قبولها منه وأما إذا علم المالكُ الرّشيدُ بحالِ الأولِ أو الثاني فلا حرمةَ ولا كراهةَ في قبولها على ما بحثه ابنُ الرّفعة وفيه نظرٌ وإن أقروه الشّككي وغيره وسبقه إليه ابنُ يونسَ والذي يَتَّبِعُه في الأولِ الحرمةُ عليهما إن كان في ذلك إضاعةُ مالٍ مُحَرَّمَةٍ لِمَا يَأْتِي وبقاءِ كراهةِ القبولِ في غيرِ ظنِّ الخيانة وحرمتها فيها أما على المالكِ فلا تَه حَاطِلٌ له بالإعطاءِ على الخيانة المُحَرَّمَةِ وأما على القابلِ

• فَوُدَّ: (لو غَلَبَ على ظَنِّه الخ) والظَاهِرُ الَّذِي يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَحُرْمَتُهُ فِيهَا أَنَّ مُجَرَّدَ الظَّنِّ كَافٍ فِي الْحُرْمَةِ وَلَعَلَّ اغْتِيَاظَهُ غَلَبَتْهُ هُنَا لِأَجْلِ قَوْلِهِ قَطْعًا. • فَوُدَّ: (أما غيرُ مالِكها الخ) لَا يَخْفَى أَنَّ كَلَامَهُ هُنَا لَا يَخْلُو عَنْ إِجْمَالٍ فَيَتَّبِعُه أَنْ يُقَالَ إِنَّ لَمْ يَتَّقِ الْمُوَدَّعُ الْغَيْرُ الْمَالِكِ بِأَمَانَةِ الْوَدِيعِ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْإِدَاعَ سِوَاهُ أَوْتَقَّ الْوَدِيعُ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ أَوْ لَا وَإِنْ وَتَقَّ جَازَ لَهُ الْإِدَاعُ وَأما الْوَدِيعُ فَإِنْ لَمْ يَتَّقِ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْقَبُولَ وَإِنْ وَتَقَّ الْمُوَدَّعُ أَيِ الْغَيْرِ الْمَالِكِ بِأَمَانَتِهِ وَإِنْ وَتَقَّ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ لَمْ يَحْرُمْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ .

• فَوُدَّ: (كَوَلِيّه) أَيِ أَوْ وَكِيْلِهِ. • فَوُدَّ: (إيداعُ مَنْ الخ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدَّرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَضَمِيرُ لَمْ يَتَّقِ لِلْمَوْصُولِ. • فَوُدَّ: (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَيِ الْوَدِيعِ. • فَوُدَّ: (بِحَالِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي) الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ قَوْلُ الْمُتَنِّ مَنْ عَجَزَ الْخِ وَيَالثَانِي قَوْلُهُ وَمَنْ قَدَّرَ الْخِ اهـ سَم. • فَوُدَّ: (حَلَى مَا يَحْتَهُ ابْنُ الرّفعة) اعْتَمَدَهُ النُّهَاقُ وَالْمُغْنِي وَسَمَّ فَقَالُوا وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الرّوْحَةَ تَحْرِيْمُهُ عَلَيْهِمَا أَمَّا عَلَى الْمَالِكِ فَلِلْإِضَاعَةِ مَالَهُ الْخِ مَزْدُودٌ إِذَا الشَّخْصُ إِذَا عَلِمَ مِنْ غَيْرِهِ أَخَذَ مَالَهُ لِيُتَّفَقَ أَوْ يَذْفَعَهُ لِغَيْرِهِ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَمَكُّنُهُ مِنْهُ وَلَا الْأَخْذُ إِنْ عَلِمَ رِضَاهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَمَكُّنُهُ الْخِ أَيِ مَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ صَرْفُهُ فِي مَقْصُودٍ وَلَا أَحْرَمُ اهـ. • فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) يَعْني الْمَاجِزَ عَنِ الْحِفْظِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمَا أَيِ الْمُوَدَّعِ وَالْوَدِيعِ. • فَوُدَّ: (إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ إِضَاعَةٌ مَالٍ الْخِ) هَذَا يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُخَالِفُهُ أَحَدٌ اهـ سَم يَعْني أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ هَلْ فِي ذَلِكَ تِلْكَ الْإِضَاعَةُ أَمْ لَا. • فَوُدَّ: (مُحَرَّمَةٍ) نَعَتْ إِضَاعَةَ الْخِ. • فَوُدَّ: (وَبَقَاءُ كَرَاهَةِ الْقَبُولِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْحُرْمَةُ عَلَيْهِمَا بَدْوِي مِلَاحَظَةٍ قَوْلُهُ فِي الْأَوَّلِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْهُ. • فَوُدَّ: (وَحُرْمَتِهِ) عَطَفَ عَلَى كَرَاهَةِ الْقَبُولِ وَقَوْلُهُ فِيهَا أَيِ ظَنِّ الْخِيَانَةِ وَأَتَتْ الضَّمِيرَ نَظَرًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ. • فَوُدَّ: (أما على المالكِ الخ) أَيِ عَ أما الْحُرْمَةُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْمَالِكِ .

• فَوُدَّ: (بِحَالِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي) الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ قَوْلُهُ فِي الْمُتَنِّ مَنْ عَجَزَ الْخِ وَالثَّانِي قَوْلُهُ فِيهِ وَمَنْ قَدَّرَ الْخِ. • فَوُدَّ: (حَلَى مَا يَحْتَهُ ابْنُ الرّفعة الخ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوُدَّ: (إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ إِضَاعَةٌ مَالٍ مُحَرَّمَةٍ) هَذَا يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُخَالِفُهُ أَحَدٌ. • فَوُدَّ: (وَحُرْمَتُهُ فِيهَا الْخِ) هَذَا غَيْرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَمِنْ قَم الْخِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعَ عَلَمِ الْمَالِكِ بِخِلَافِ ذَاكَ. • فَوُدَّ: (أما على المالكِ فلا تَه حَاطِلٌ له بِالْإِطْعَامِ عَلَى الْخِيَانَةِ الْمُحَرَّمَةِ) فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ حَبِيْظُ أَنَّ الْمَالِكَ مُمَكِّنٌ غَيْرَهُ مِنْ تَصْرِفِهِ فِي مَالِهِ لِتَفْسِيهِ أَغْنَى نَفْسَ ذَلِكَ الْغَيْرِ الَّذِي هُوَ الْوَدِيعُ أَوْ ذَقَمَهُ لِشَخْصٍ آخَرَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ لِتَفْسِيهِ وَالْمَالِكُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَمَكِّنٌ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ

فَلْتَسْبِيهِ إِلَى وَقُوعِ الْخِيَانَةِ الْغَالِيَةِ مِنْهُ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ نَظَرَ فِيهِ أَيْضًا عِنْدَ الْعَجْزِ ثُمَّ قَالَ الْوَجْهَ
تَحْرِيمُهُ عَلَيْهِمَا لِإِضَاعَةِ الْمَالِكِ مَا لَهُ أَيُّ إِنْ غَلَبَ ظَنُّ حُصُولِهَا حِينَئِذٍ وَإِلَاعَانَةِ الْوَدِيعِ عَلَيْهِ
وَعَلَّمَ الْمَالِكُ بِعَجْزِهِ لَا يُبَيِّحُ لَهُ الْقَبُولَ أَهـ . وَأَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا فَلَا كَرَاهَةَ وَلَا حَرَمَةَ عَلَى
مَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَيْضًا وَفِي عُمُومِهِ نَظَرُ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَرْفَعُ كَرَاهَةَ الْقَبُولِ فِي غَيْرِ
الْأُولَى دُونَ الْحَرَمَةِ فِيهَا؛ لِأَنَّ دَرْءَ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ وَحَيْثُ قَبِلَ مَعَ الْحَرَمَةِ
أَيْتَمَ وَلَمْ يَضْمَنْ عَلَى مَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَفِيهِ نَظَرُ وَعَلَيْهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْوَجْهَ تَخْصِيصُهُ
بِالْمَالِكِ الْجَائِزِ التَّصَرُّفِ فِيهِ نَحْوِ وَدِيعٍ لَهُ الْإِيدَاعُ وَوَلِيِّ يَضْمَنْ بِمَجْرَدِ الْقَبْضِ (فَلَنْ وَفَقْ)

• قَوْلُهُ: (فَلْتَسْبِيهِ إِلَيْهِ) وَظَاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّسْبِيْبَ إِنَّمَا يَخْرُجُ حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ رِضَا الْمَالِكِ إِذَا كَانَتْ الْخِيَانَةُ
بِتَصَرُّفٍ مُبَاحٍ فِي نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ الْغَالِيَةِ هَذَا إِنَّمَا يَصْلُحُ لِقَوْلِهِ وَخُرْمَتُهُ فِيهَا دُونَ مَا قَبْلَهُ أَهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (نَظَرُ
فِيهِ) أَيُّ فِيمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَقَدْ مَرَّ عَنِ النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَسَمِ جَوَابُ ذَلِكَ التَّنْظِيرُ . قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُّ
كَالْشَّارِحِ . قَوْلُهُ: (الْوَجْهَ تَحْرِيمُهُ) أَيُّ الْمَقْدُ . قَوْلُهُ: (حُصُولُهَا) أَيُّ الْإِضَاعَةِ . قَوْلُهُ: (وَإِلَاعَانَةِ الْوَدِيعِ
عَلَيْهِ) أَيُّ الْإِضَاعَةِ . قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْأُولَى) كَانَ مُرَادُهُ بِالْأُولَى الْعَجْزَ عَنْ حِفْظِهَا أَهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (دُونَ
الْحَرَمَةِ فِيهَا) قَدْ يُقَالُ مَحَلٌّ هَذَا إِنْ كَانَ الْإِيدَاعُ لِحَاجَةٍ أَمَّا إِذَا كَانَ لِبُضْرَةٍ كَانَ خَشْيَ مِنْ اسْتِيلَاءِ ظَالِمٍ
عَلَيْهِ لَوْ لَا الْإِيدَاعُ وَعَلِمَ بِذَلِكَ الْوَدِيعُ أَيْضًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ تَسَاوَى فِي ظَنِّ الْوَدِيعِ الْخَوْفُ مِنْ نَفْسِهِ
وَمِنْ الظَّالِمِ فِي الظَّنِّ أَوْ الشَّكِّ وَالتَّوَهُّمِ جَازَ الْقَبُولُ وَتَرْكُهُ وَإِنْ تَرَجَّحَ الْخَوْفُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ حَرَّمَ الْقَبُولُ
أَوْ مِنْ جِهَةِ الظَّالِمِ وَجَبَ الْقَبُولُ أَهـ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ وَيُظْهَرُ فِي صَوْرَةِ التَّسَاوِيِ الْحُرْمَةُ . قَوْلُهُ: (وَخَيْثُ
قَبْلَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا بَحَثَهُ إِلَى الْوَجْهِ . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَضْمَنْ إِلَيْهِ) لِأَنَّهُ وَضَعَ
يَدَهُ لِإِذْنِ الْمَالِكِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلٌّ عَدَمُ الضَّمَانِ إِذَا لَمْ تَتَلَفْ بِتَعَمُّدٍ تَقْرِيطُهُ أَوْ إِتْلَافِهِ وَلَا فَيَتَّبِعِي الضَّمَانُ؛
لِأَنَّ إِذْنَ الْمَالِكِ لَا يَتَضَمَّنُ التَّسْلِيْطَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ أَهـ سَمِ وَقَوْلُهُ فَيَتَّبِعِي إِلَيْهِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ
بَلَمْ يَضْمَنْ أَنَّهُ لَا يَضْمَنْ بِمَجْرَدِ وَضْعِ الْيَدِ بَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْوَدِيعِ فَيَضْمَنْ بِطَرِيقٍ مِمَّا يَأْتِي إِذَا الْإِيدَاعُ
صَحِيحٌ مَعَ الْحُرْمَةِ أَهـ سَيِّدُ عَمَرَ . قَوْلُهُ: (فَقِي نَحْوِ وَدِيعٍ إِلَيْهِ) أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ الْوَكِيلَ . قَوْلُهُ: (يَضْمَنْ) أَيُّ
مَضْمُونٌ عَلَى الدَّافِعِ وَالْأَخِيذِ .

بِمَالِهِ وَمَجْرَدُ هَذَا التَّمَكِينِ لَيْسَ مِنَ الْخِيَانَةِ الْمُحَرَّمَةِ وَلَا مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ الْمُحَرَّمَةِ وَلَا الْمَكْرُوهِةِ حَيْثُ
كَانَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُضَيِّعُهُ تَضْيِيعًا مُحَرَّمًا اتَّجَعَ تَحْرِيمُ التَّمَكِينِ لَهُ .

• قَوْلُهُ: (فَلْتَسْبِيهِ إِلَى وَقُوعِ الْخِيَانَةِ الْغَالِيَةِ) وَظَاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّسْبِيْبَ إِنَّمَا يَخْرُجُ حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ رِضَا الْمَالِكِ
إِذَا كَانَتْ الْخِيَانَةُ بِتَصَرُّفٍ مُبَاحٍ فِي نَفْسِهِ . قَوْلُهُ: (الْغَالِيَةِ) هَذَا إِنَّمَا يَصْلُحُ لِقَوْلِهِ وَخُرْمَتُهُ فِيهَا دُونَ مَا
قَبْلَهُ . قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْأُولَى) كَانَ مُرَادُهُ بِالْأُولَى الْعَجْزَ عَنْ حِفْظِهَا . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَضْمَنْ عَلَى مَا بَحَثَهُ
الشُّبْكِيُّ) أَيُّ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ بِإِذْنِ الْمَالِكِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلٌّ عَدَمُ الضَّمَانِ إِذَا لَمْ تَتَلَفْ بِتَعَمُّدٍ تَقْرِيطُهُ أَوْ
إِتْلَافِهِ وَلَا فَيَتَّبِعِي الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ إِذْنَ الْمَالِكِ لَا يَتَضَمَّنُ التَّسْلِيْطَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ .

بأمانة نفسه وَقَدَّرَ عَلَى حِفْظِهَا (اسْتَحَبَّ) لَهُ قَبُولُهَا؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّعَاوُنِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَخَفَ الْمَالِكُ مِنْ ضَيَاعِهَا لَوْ تَرَكَهَا عِنْدَهُ أَيْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا لَزِمَهُ قَبُولُهَا حَيْثُ لَمْ يَخْشَ مِنْهُ ضَرَرًا يُلْحَقُهُ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ تَعَيَّنَ لَكِنْ لَا مَجَانًا بَلْ بِأَجْرَةٍ لِعَمَلِهِ وَحِزْزِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ جَوَازُ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْوَاجِبِ الْمُتَعَيَّنِّ كِلَانْفَادِ غَرِيبِي وَتَعْلِيمِ نَحْوِ الْفَاتِحَةِ، وَلَوْ تَعَدَّدَ الْأَمْنَاءُ الْقَادِرُونَ فَلَا وَجْهَ تَعْيِينِهَا عَلَى كُلِّ مَنْ سَأَلَهُ مِنْهُمْ إِلَّا بِمَا يُؤَدِّي التَّوَكُّلَ إِلَى تَلَفِهَا وَيُظْهِرُ فِيهَا لَوْ عَلِمُوا حَاجَتَهُ إِلَى الْإِدَاعِ لَكِنَّهُ لَمْ يَسْأَلْ أَحَدًا مِنْهُمْ أَنَّهُ لَا وَجُوبَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَوَاكُلَ حِينَئِذٍ وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِكُلِّ مَنْهُمْ أَنْ يَرْضَ لَهُ بِقَبُولِهِ الْإِدَاعَ إِنْ أَرَادَهُ وَقَدْ يَشْتَمِلُ الْمَتْنُ هَذِهِ الصُّورَةَ.

• فَوُدَّ: (بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْأَمْنَاءُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ حَيْثُ لَمْ يَخْشَ إِلَى لَكِنْ لَا مَجَانًا وَإِلَى قَوْلِهِ، وَيُظْهِرُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. • فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ الْإِسْتِحْبَابُ. • فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ يَخَفَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِنْ لَمْ يَتَّعَيَّنْ عَلَيْهِ فَإِنْ تَعَيَّنَ بَأَن لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ كَادَاءُ الشَّهَادَةِ اهـ.

• فَوُدَّ: (هَذِهِ) أَيْ الْمَالِكُ. • فَوُدَّ: (أَيْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْخ) حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَ بَعْدَ قَوْلِهِ وَالْإِثْمُ يُزَادُ مِثْلُهُ فِي حَقِّ الْوَدِيعِ بَأَن يُقَالُ وَإِنْ خَافَ الْمَالِكُ مِنْ ضَيَاعِهَا فَكُلُّ مِنْهُمَا طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ وَقَرَأَ الضَّمَانِ عَلَى مَنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ تَحْتَ يَدِهِ وَقَوْلُهُ بِمُجَرَّدِ الْقَبْضِ أَيْ قَبْضٍ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ لَا يَتَّقَ بِأَمَانَتِهِ اهـ ع ش أَيْ أَوْ لَا يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهَا حِينَئِذٍ أَيْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَكَذَا عَلَى ظَنِّ الْوَدِيعِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فَوُدَّ: (لَزِمَهُ قَبُولُهَا) فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ عَصَى وَلَا ضَمَانَ اهـ نِهَايَةً وَفِي سَمْعٍ عَنِ الْقَوِي وَهَلْ يَجِبُ قَبُولُهَا مِنَ الذَّمِّ كَالْمُسْلِمِ الْأَشْبَهَ نَعَمْ وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ الْمُعَاهَدُ وَالْمُسْتَأْمَنُ فِيهِ نَظَرٌ اهـ. • فَوُدَّ: (مِنَهُ) أَيْ الْقَبُولِ وَقَوْلُهُ يُلْحَقُهُ أَيْ الْوَدِيعُ. • فَوُدَّ: (وَلِإِنْ تَعَيَّنَ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ لَزِمَهُ قَبُولُهُ الْخ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْدَ لَا مَجَانًا.

• فَوُدَّ: (لَكِنْ لَا مَجَانًا) اسْتِثْنَاءُ عَلَى قَوْلِهِ لَزِمَهُ قَبُولُهَا. • فَوُدَّ: (لَوْ عَلِمُوا) أَيْ الْأَمْنَاءُ الْقَادِرُونَ.

• فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا وَجُوبَ هُنَا) فَاعِلُ قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ الْخ، وَيُنْتَفِي تَقْيِيدُهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنْ ع ش بِمَا إِذَا عَلِمُوا عَلِمَ الْمَالِكُ بِهِمْ وَيَمُوافَقَتِهِمْ فَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ لَا تَوَاكُلَ حِينَئِذٍ) هَذَا وَاضِحٌ، وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الَّذِي يَتَّعَيَّنُ عَلَيْهِ الْقَبُولُ إِذَا عَلِمَ ضَرُورَةَ الْمَالِكِ بِحَيْثُ إِذَا تَرَكَهَا فِي يَدِ نَفْسِهِ تَلَفَتْ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّمَسُّكُ بِهَا مِنْ صِيَانَةٍ لَهَا سَبِيحًا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ أَوْ عَالِمًا بِهِ، وَلَا يَغْلَمُ مِنْهُ الْمُوافَقَةُ عَلَى قَبُولِهَا مَحَلٌّ تَأَمَّلْ اهـ سَبَدٌ عَمَّرَ وَاسْتَقَرَّ ع ش الْوُجُوبَ عِبَارَتُهُ بَقِيَ مَا لَوْ تَعَيَّنَ وَلَمْ يَغْلَمُ بِهِ الْمَالِكُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ عَنِ الْمَالِكِ وَأَخْذُهَا مِنْهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اهـ. • فَوُدَّ: (إِنْ أَرَادَهُ) أَيْ أَرَادَ الْمَالِكُ الْإِدَاعَ. • فَوُدَّ: (هَذِهِ الصُّورَةُ) وَهِيَ قَوْلُهُ وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْخ.

• فَوُدَّ: (لَزِمَهُ قَبُولُهَا الْخ) هَلْ يَجِبُ قَبُولُهَا مِنَ الذَّمِّ كَالْمُسْلِمِ الْأَشْبَهَ نَعَمْ وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ الْمُعَاهَدُ وَالْمُسْتَأْمَنُ فِيهِ نَظَرٌ قَوْتُ. • فَوُدَّ: (فَالأَوْجَهُ تَعْيِينُهَا الْخ) أَيْ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالرَّزْكَشِيُّ وَقَدْ يُقَالُ يَتَعَدُّ ذَلِكَ تَفْلًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا شَرَطُوا لِلْوُجُوبِ عَدَمَ غَيْرِهِ بَلْ كَانَ الْمُنَاسِبُ اشْتِرَاطُهُمْ سُؤَالَهُ فَقَطُّ

(وشرطهما) أي المودع والوديع الدال عليهما ما قبلهما (شرط مؤكل ووكيل) لما مر أنها توكيل في الحفظ فلا يجوز إيداع مخبر صيداً ولا كافر نحو مضحف وموت شرطهما في الوكالة مع ما يستثنى منها ليعنى لا يأتي هنا فلا يرد عليه ويجوز إيداع مكاتب لكن بأجرة لا متناع تبرعه بمنافعه من غير إذن السيد (ويشترط) المراد بالشرط هنا ما لا بد منه (صيغة المودع) بلفظ أو إشارة آخر من مفهية صريحة كانت (كاستودعك هذا أو استخفظك) هـ (أو أتيتك في حفظه) أو أودعته أو أستودعه أو استخفظه أو كناية كخذه وكناية مع التية فلا يجب على حامي حفظ ثياب من لم يستخفظه خلافاً لقول القاضي يجب للعادة فعلى الأول لا يضمنها لو ضاعت وإن فوط في حفظها بخلاف ما إذا استخفظه وقيل منه أو أعطاه

• فود: (أي المودع) إلى قول المتن والأصح أنه لا يشترط في النهاية. • فود: (لما مر) أي في أول الفصل. • فود: (فلا يجوز إيداع مخبر) إلى قوله وموت في المعنى. • فود: (إيداع مخبر إلخ) من إضافة المضدر إلى مفعوله الأول. • فود: (ولا كافر نحو مضحف) انظره مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة ازتهان واستيداع واستعارة المسلم نحو المضحف وبكراهة إجارة عييه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المرهون عند عدل ويتوب عنه مسلم في قبض المضحف؛ لأنه محدث سم على حج وقال شيخنا الزيادي ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد اهـ لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديع فإن الوديع ليس له الاستنباط في حفظها اهـ ع ش. • فود: (ويجوز إيداع مكاتب) من إضافة المضدر إلى مفعوله والمراد بقوله الوديع وعليه فلو قبلها بلا إذن سيده لم يجز ولزم المودع أجره مثل عمل الوديع ومع ذلك لو تلفت فلا ضمان؛ لأن غايته أنها فائدة وهي كالصحيحة في عدم الضمان اهـ ع ش. • فود: (المراد بالشروط إلخ) أي يشمل الركن ومنه الصيغة اهـ سيد عمر. • فود: (بلفظ أو إشارة إلخ) لا يخفى ما في هذا الجواز عبارة المعنى التاطق باللفظ وهي إما صريح كاستودعك هذا إلخ وإما كناية ويتعقد بها مع التية كخذه أو مع القربة كخذه أمانة أما الآخر فتكفي إشارته المفهومة اهـ وهي أحسن. • فود: (فلا يجب) إلى قوله أي وهو في المعنى إلا قوله أو أعطاه أجره لحفظها. • فود: (فملى الأول) أي عدم الوجوب المعتبر. • فود: (وإن فوط) أي بما يأتي أيضاً. • فود: (وقيل منه) أي فإنه يضمن جميع الحوائج ظاهرها وباطنها إذا كانت مما جرت العادة بحفظه في الجملة بخلاف كيس نفود مثلاً ما لم يعيئه له بشخصه فإن عيئه له كذلك ضمن ومحل ما لم يتنهر السارق الفرصة فإن اتتهزها فلا ضمان وقولنا يضمن جميع الحوائج أي سواء فسدت الإجارة كان لم تجر صيغة إجارة أم لا كان استأجره لحفظها مدة معينة اهـ ع ش. • فود: (أو أعطاه إلخ) عطف على وقيل منه. • فود: (وإن أعطاه أجره) لم فتأمل. • فود: (ولا كافر نحو مضحف) انظره مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة ازتهان واستيداع واستعارة المسلم نحو المضحف وبكراهة إجارة عييه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المرهون عند عدل ويتوب عنه مسلم في قبض المضحف؛ لأنه محدث انتهى.

أَجْرَةٌ لِحِفْظِهَا فَيَضْمَنُهَا إِنْ فُوتَ كَانَ نَامَ أَوْ نَعَسَ أَوْ غَابَ وَلَمْ يَسْتَحْفِظْ غَيْرَهُ أَيُّ وَهُوَ مِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ فَسَدَتْ الْإِجَارَةُ وَمِثْلُ ذَلِكَ الدُّوَابُّ فِي الْخَانِ فَلَا يَضْمَنُهَا الْخَانِيُّ إِلَّا إِنْ قَبِلَ الِاسْتَحْفَافَ أَوْ الْأَجْرَةَ . وَلَيْسَ مِنَ التَّفْرِيطِ فِيهِمَا مَا لَوْ كَانَ يُلَاحِظُهُ كَالْعَادَةِ فَتَقَفُّهُ سَارِقٌ أَوْ خَرَجَتْ الدَّابَّةُ فِي بَعْضِ غَفَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَصِّرْ فِي الْحِفْظِ الْمُعْتَادِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ يَمْنِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْصِيرِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ) مِنَ الْوَدِيعِ لِصِغَةِ الْعَقْدِ أَوْ الْأَمْرِ (لَفْظًا) يُحْتَمَلُ أَنَّهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ وَأَنَّهَا عَاطِفَةٌ عَلَى لَا يُشْتَرَطُ (يَكْفِي) مَعَ عَدَمِ اللَّفْظِ وَالرَّدِّ مِنْهُ (الْقَبْضُ)، وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي كَمَا فِي الْوَكَالَةِ وَالْمُرَاةِ بِالْقَبْضِ هُنَا حَقِيقَتُهُ السَّابِقَةُ فِي الْبَيْعِ لِقَوْلِهِمْ لَا يَكْفِي الْوَضْعُ هُنَا بَيْنَ يَدَيْهِ مُطْلَقًا أَيُّ حَيْثُ لَمْ يُمْلَ مِثْلًا ضَعْفَهُ لِمَا يَأْتِي فِيهِ وَفَارَقَ ذَلِكَ بَانَ التَّسْلِيمِ ثُمَّ وَاجِبٌ لَا هُنَا وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ مَعَ الْقَبُولِ لَا يُشْتَرَطُ قَبْضُ فُلُو قَالَ هَذَا وَدِيعَتِي عِنْدَكَ كَذَا عَجَزَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ عَنِ الْبَقْوِيِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثَالٌ وَأَنَّهُ يَكْفِي هَذَا وَدِيعَةً إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى الْمُرَادِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا نَقَلَ هَذِهِ عَنِ التَّهْذِيبِ وَبَغْيِي حَمَلَهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ أَوْ أَحْفَظُهُ فَقَالَ قَبِلْتُ أَوْ ضَعْفَهُ فَوَضَعَهُ فِي مَوْضِعٍ كَانَ إِيدَاعًا وَهُوَ مَا قَالَهُ الْبَقْوِيُّ وَقَالَ الْمُتَوَلَّى لَا

يُقْبَلُ بِاللَّفْظِ وَلَا بُدَّ مِنْ لَفْظٍ مِنَ الْمَالِكِ وَبِهِ يُشْمَرُ قَوْلُهُ أَغْطَاهُ الْخُ أَجْرَةً أَمْ ع . ش . قُودُ : (وَإِنْ فَسَدَتْ الْخُ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ فَيَضْمَنُهَا الْخُ أَمْ ع . ش . قُودُ : (إِلَّا إِنْ قَبِلَ الْإِسْتِحْفَافَ) وَمِنْهُ أَذْهَبَ وَخَلَّهَا وَفِي الْمُبَابِ لَوْ قَالَ أَيْنَ أَرَبْتُهَا فَقَالَ الْخَانِيُّ هُنَا ثُمَّ فَقَدْهَا لَمْ يَضْمَنْ أَمْ أَقُولُ وَيُقَالُ مِثْلُهُ فِي الْحَمَامِيِّ فَلَوْ وَجَدَ الْمَكَانَ مَزْحُومًا مِثْلًا فَقَالَ لَهُ أَيْنَ أَضَعْتُ خَوَائِجِي فَقَالَ ضَمْنُهَا هُنَا فَضَاعَتْ لَمْ يَضْمَنْ أَمْ ع . ش . قُودُ : (وَلَيْسَ مِنَ التَّفْرِيطِ فِيهِمَا) أَيُّ مَسْأَلَتِي الْحَمَامِيِّ وَالْخَانِيِّ . قُودُ : (أَنَّهُ) أَيُّ كَلَامٍ مِنَ الْحَمَامِيِّ وَالْخَانِيِّ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيُّ عَدَمِ التَّقْصِيرِ . قُودُ : (لِصِغَةِ الْعَقْدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ بِالْقَبْضِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . قُودُ : (وَيَكْفِي الْقَبْضُ) عَقَارًا كَانَتْ أَوْ مَتَقُولًا فَإِذَا قَبِضَهَا تَمَّتِ الْوَدِيعَةُ أَمْ مُثْنِي . قُودُ : (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا) أَيُّ الْوَاوُ . قُودُ : (مُطْلَقًا) يُحْتَمَلُ أَخْذًا وَمِمَّا سَيَذْكُرُهُ أَنَّ الْمَعْنَى سَوَاءٌ عُدَّ مُسْتَوَلِيًا عَلَيْهِ أَوْ لَا وَيُحْتَمَلُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْمُعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى سَوَاءٌ أَقَالَ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ أُرِيدُ أَنْ أُوْدِعَكَ أَمْ لَا . قُودُ : (مِثْلًا ضَعْفَهُ) الْأَوَّلَى ضَعْفَهُ مِثْلًا . قُودُ : (لِمَا يَأْتِي) أَيُّ آيِنًا فِي قَوْلِهِ أَوْ ضَعْفَهُ فَوَضَعَهُ الْخُ . قُودُ : (وَفَارَقَ) أَيُّ عَقْدُ الْوَدِيعَةِ ذَاكَ أَيُّ الْبَيْعِ أَيُّ حَيْثُ كَفَى الْقَبْضُ الْحُكْمِي فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ . قُودُ : (وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ جَزَمَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ إِلَى وَكَلَامِ الْبَقْوِيِّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَالَ الْمُتَوَلَّى إِلَى سَوَاءِ الْمَسْجُودِ . قُودُ : (نَقَلَ هَذِهِ) أَيُّ كِفَايَةِ هَذَا وَدِيعَةً . قُودُ : (هَلَى مَا ذَكَرْتُهُ) أَيُّ هَلَى وَجُودُ الْقَرِينَةِ . قُودُ : (أَوْ أَحْفَظُهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَدِيعَةً الْخُ . قُودُ : (فَقَالَ الْخُ) عَطَفَ هَلَى قَالَ مِنْ قَوْلِهِ فَلَوْ قَالَ الْخُ وَقَوْلُهُ أَوْ ضَعْفَهُ الْخُ عَطَفَ هَلَى قَوْلُهُ قَبِلْتُ أَوْ قَوْلُهُ هَذَا وَدِيعَتِي عِنْدَكَ وَقَوْلُهُ كَانَ إِيدَاعًا جَوَابَ فَلَوْ قَالَ الْخُ . قُودُ : (وَهُوَ) أَيُّ قَوْلُهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبْضُ مَعَ

قُودُ : (وَلَيْسَ مِنَ التَّفْرِيطِ الْخُ) كَذَا شَرَحَ م . ر . قُودُ : (وَهُوَ مَا قَالَهُ الْبَقْوِيُّ) اعْتَمَدَهُ م . ر .

بُذ من قبضه وفي فتاوى الغزالي لو قال ضَغَه فَوَضَعَه في موضع بيده كان إبداعاً وإلا كان نظراً إلى متاعي في دُكَّاني فقال، نعم : لم يكن إبداعاً وكلامُ البَغْوِيِّ أوجه سواء المسجِدُ وغيره؛ لأنَّ اللَّفْظَ أقوى من مُجَرَّدِ الفعل . ثم رأيت الرافعي في الصَّغِيرِ والأذْرَعِي رجحاه أيضاً ومن ثمَّ جَزَمَ به في الأنوارِ ومن تبعه فقالوا في صَبِيٍّ جاءَ بِجِمارٍ لِرَاعٍ أي والجِمارُ لِغَيْرِهِ الآذِنُ له في ذلك ولا نَظَرُ لِفَسَادِ العقْدِ هنا كما هو ظاهرُ إذ الصَّبِيُّ لا يَصْحُحُ تَوَكُّلُهُ عن غيره في غير نحو إِبْصَالِ الهدْيَةِ؛ لأنَّ للفائِدِ حَكَمَ الصَّحِيحِ ضماناً وعدمه فإطلاقُ ذا كِري هذه المسألة مُحْتَمَلٌ على ذلك إما بِأَنِّي في إبداعِ الصَّبِيِّ ماله فقال له دَغِه يرتع مع الدُّوَابِّ ثم ساقها كان مُستودِعاً له وواضحٌ أنَّ سَوَقَهَا ليس بشرطٍ، نعم، يُتَجَهَّ ما قاله الغزالي آخرًا؛ لأنَّ مآخذَ الفسادِ فيه إما كَوْنُ أنَّ أمرَه بالنَظَرِ لا يستلزمُ إبداعاً وإنَّ أجابَ بِنَعَمٍ أو قِيلَتْ، أو أنَّ كَوْنَه بيَدِ المَالِكِ يمنعُ من استيلائه عليه . ومن ثمَّ صَوَّرَ كلامُ البَغْوِيِّ بما إذا كان الوضعُ بين يَدَيْهِ بحيثُ يُعَدُّ

القبولُ اه كُزِدِيَّ ما قاله البَغْوِيُّ اعْتَمَدَ الثَّهَابُ والمُعْنَى أيضاً . فُودَ : (وَالَا) أي وإنَّ لم يَكُنِ المَوْضِعُ بِيَدِهِ . فُودَ : (كانَظَرُ إلى متاعي في دُكَّاني إلخ) يَتَجَهَّ أَنَّهُ إِنْ فَتَحَ الدُّكَّانَ كانَ إبداعاً وإلا فلا وَيُؤَيِّدُهُ نَظَائِرُ له م ر اه سم . فُودَ : (أوجه) أي من كَلَامِ الْمُتَوَلَّى وأَوَّلِ كَلَامِ الغزالي . فُودَ : (سواء المسجِدُ إلخ) أي على كَلَامِ البَغْوِيِّ . فُودَ : (لأنَّ اللَّفْظَ إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ : وكَلَامِ البَغْوِيِّ إلخ . فُودَ : (رَجَحَاهُ) أي كَلَامُ البَغْوِيِّ وَقَوْلُهُ أيضاً : أي كما رَجَحَهُ الشَّارِحُ بِنَفْسِهِ . فُودَ : (فقالوا في صَبِيٍّ إلخ) هذا التَفْرِيعُ مَحَلُّ نَظَرٍ بَلِ الظَّاهِرُ تَفْرِيعُ مَسْأَلَةِ الجِمارِ على كَلَامِ الْمُتَوَلَّى لا غَيْبَارِ الشَّقِيقِ فيها، وإنَّ قال الشَّارِحُ وواضحٌ إلخ اه سَيِّدُ عَمَرَ . فُودَ : (لغيره) أي غيرِ الصَّبِيِّ وكذا ضَمِيرُهُ لهُ . فُودَ : (كما هو) أي الفسادُ . فُودَ : (إذ الصَّبِيُّ إلخ) عِلَّةٌ لِفَسَادِ العقْدِ، وَمُمْكِنٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الصَّبِيَّ غَيْرُ وَكِيلٍ بَلِ مُجَرَّدُ مُخْبِرٍ عن إِذْنِ المَالِكِ، وإِنَّمَا المودِعُ إِنَّمَا هو المَالِكُ م ر اه سم وقوله : (لِفَسَادِ العقْدِ) أي لِيُظْهِرَهُ . فُودَ : (لأنَّ لِلْفَائِدِ إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ : (ولا نَظَرُ إلخ) اه سم . فُودَ : (هذه المسألة) أي مَسْأَلَةُ الجِمارِ وقوله : (على ذَلِكَ) أي كَوْنُ الجِمارِ لِغَيْرِ الصَّبِيِّ الآذِنِ له إلخ . فُودَ : (فقال له) أي قال الرَّاعِي لِلصَّبِيِّ والجُمْلَةُ عَطْفٌ على قوله جاءَ بِجِمارٍ إلخ، وقوله : كان مُستودِعاً له مَقُولٌ فَقَالُوا . فُودَ : (ما قاله الغزالي آخرًا) وهو قوله : كانَظَرُ إلخ . فُودَ : (من استيلائه) أي الوديع . فُودَ : (كَلَامُ البَغْوِيِّ) نَائِبٌ فَاعِلٍ صَوَّرَ .

فُودَ : (وَالَا كانَظَرُ إلى متاعي في دُكَّاني فقال نَعَمَ لم يَكُنِ إبداعاً) يَتَجَهَّ أَنَّهُ إِنْ فَتَحَ الدُّكَّانَ كانَ إبداعاً وإلا فلا وَيُؤَيِّدُهُ نَظَائِرُ له م ر . فُودَ : (ولا نَظَرُ لِفَسَادِ العقْدِ هنا إلخ) قد يَشْكُلُ الإِعْتِدَادُ بِهَذَا الإبداعِ وإنَّ كانَ فائِداً لِعَدَمِ الإِعْتِدَادِ بِإِبداعِهِ مَالٌ نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ المودِعُ حَقِيقَةُ المَالِكِ، والصَّبِيُّ مُخْبِرٌ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . فُودَ : (إذ الصَّبِيُّ لا يَصْحُحُ تَوَكُّلُهُ إلخ) عِلَّةٌ لِفَسَادِ العقْدِ وَمُمْكِنٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الصَّبِيَّ غَيْرُ وَكِيلٍ بَلِ مُجَرَّدُ مُخْبِرٍ عن إِذْنِ المَالِكِ وَأَنَّ المودِعَ إِنَّمَا هو المَالِكُ م ر . فُودَ : (لأنَّ لِلْفَسَادِ إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ : ولا نَظَرُ .

مُسْتَوْلِيَا عَلَيْهِ ثُمَّ رَأَيْتَ غَيْرَ وَاحِدٍ اعْتَمَدُوا مَا اعْتَمَدْتَهُ مِنْ كَلَامِ الْبَقْوِيِّ وَآخِرُ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ فَجَزَمُوا بِأَنْ مَنْ قَالَ لِأَخَرٍ عَنْ مَتَاعِهِ بِمَسْجِدٍ، أَوْ دَارٍ بَابَهُ مَفْتُوحٌ أَحْفَظْهُ فَقَالَ : نَعَمْ، ثُمَّ خَرَجَ الْمَالِكُ، ثُمَّ الْآخَرُ وَتَرَكَ الْبَابَ مَفْتُوحًا ضَمِنَهُ أَيُّ إِنْ عُدَّ مُسْتَوْلِيَا عَلَيْهِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ أُغْلِقَ الْمَالِكُ الْبَابَ . ثُمَّ قَالَ لِأَخَرٍ : أَحْفَظْهُ وَانْظُرْ إِلَيْهِ فَأَهْمَلَهُ فَسَرِقَ فَلَا يَضْمَنُهُ، وَمَتَى رَدُّ ثُمَّ ضَمَّ كَأَنْ ذَهَبَ وَتَرَكَهَا وَلَمْ يَكُنْ قَبْضُهَا، أَوْ قَبْضُهَا حِسْبَةً بِأَنْ صَانَهَا عَنْ ضَيَاعِ عَرَضَتْ لَهُ، وَلَوْ مِنْ مَالِكِهَا الرَّشِيدِ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ خِلَافَهُ وَلَمْ يَضْمَنْهَا وَذَهَابَتْ بِدُونِهَا وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ رَدُّ وَلَا إِنْ تَمَّ عَلَيْهِ هُنَا مُطْلَقًا فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ بَعْضُ الْعُبَارَاتِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الرَّدِّ الَّذِي عَلِمَ بِهِ الْمَالِكُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ تَقْصِيرٌ بَوَاحٍ بِخِلَافِهِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَقْبَلْ وَلَمْ يَقْبِضْ فَإِنَّهُ بِأَثْمٍ إِنْ ذَهَبَ وَتَرَكَهَا بَعْدَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُ عَزَاهُ،.....

• فَوُدَّ: (وَأَخِرُ الْخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى كَلَامِ الْبَقْوِيِّ. • فَوُدَّ: (وَمَتَى) إِلَى قَوْلِهِ مُطْلَقًا فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ مِنْ مَالِكِهَا إِلَى لَمْ يَضْمَنْهَا. • فَوُدَّ: (وَمَتَى رَدُّ الْخ) أَيِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْحِفْظِ. • فَوُدَّ: (كَأَنَّ ذَهَبَ الْخ) تَصْوِيرٌ لِلتَّضْيِيعِ. • فَوُدَّ: (عَرَضَتْ لَهُ) أَيِ الْوَدِيعَةِ لِلضَّيَاعِ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ مِنْ مَالِكِهَا) أَيِ وَلَوْ كَانَ أَيِ التَّعْرِيفِ لِلضَّيَاعِ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهَا) جَوَابٌ وَمَتَى الْخ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهَا) سَكَتَ عَنِ الْإِثْمِ فِيمَا إِذَا رَدُّ ثُمَّ ضَمَّ كَأَنَّ ذَهَبَ وَتَرَكَهَا فِي غَيْبَةِ الْمَالِكِ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْضُهَا وَلَا قَبْلَهُ بَنَحُو ضَمُّهُ قَوْضُوعَهُ، وَقَدْ يَتَّبِعُهُ الْإِثْمُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ بِالرَّدِّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَلِمَ وَقَصَّرَ أَهْ سَمِ أَقُولُ وَقَدْ يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الرَّدِّ الْخ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهَا) أَيِ حَيْثُ تَلَفَّتْ بِلَا تَقْصِيرٍ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَظَاهِرُ كَلَامٍ حَجٍّ الْآتِي عَدَمُ الضَّمَانِ مُطْلَقًا وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ سَمِ وَيُوجِبُهُ بِأَنْ خَوْفَ ضَيَاعِهَا سَوَّغَ وَضَعَ الْيَدَ حِسْبَةً عَلَيْهَا فَكَانَتْ بِذَلِكَ التَّزَمَ حِفْظُهَا أَهْ ش. • فَوُدَّ: (وَذَهَابَتْ) أَيِ مَنْ سَالَ عَنِ الْحِفْظِ وَلَمْ يَقْبَلْ وَلَمْ يَقْبِضْ. • فَوُدَّ: (وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ) جُمْلَةً حَالِيَةً وَقَوْلُهُ رَدُّ خَيْرٌ وَذَهَابُهُ. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) مَرَّ آتِيًا عَنْ شِئْنٍ مَا فِيهِ. • فَوُدَّ: (فِيمَا إِذَا الْخ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ الْمَالِكَ طَلَبَ مِنْهُ الْحِفْظَ أَهْ ش. • فَوُدَّ: (لَمْ يَقْبَلْ) الْإِتْسَابُ لَمْ يُرَدِّ.

• فَوُدَّ: (أَوْ قَبْضُهَا حِسْبَةً الْخ) هَذَا الصَّنِيعُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَغْنَى قَبْضُهَا حِسْبَةً لَوْ ذَهَبَ وَتَرَكَهَا لَمْ يَضْمَنْ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُحَرِّزْ وَلْيُرَاجِعْ. • فَوُدَّ: (أَوْ قَبْضُهَا حِسْبَةً الْخ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَوْ قَبْضُهَا حِسْبَةً ثُمَّ ضَمَّ كَأَنَّ ذَهَبَ وَتَرَكَهَا لَمْ يَضْمَنْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالَّذِي فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فِي صَوْرَةِ الْقَبْضِ حِسْبَةً مَا نَعْنَاهُ أَوْ أَوْجَبَ لَهُ حِينَ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرَدَّهُ هُوَ ضَمْنٌ بِالْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَدِيعٍ إِنْ قَبِضَ إِلَّا إِنْ كَانَ مُتَعَرِّضًا لِلضَّيَاعِ فَقَبْضُهُ حِسْبَةً صَوْنًا لَهُ عَنِ الضَّيَاعِ فَلَا يَضْمَنْ إِلَّا بِالتَّضْيِيعِ لَهُ بِأَنْ ذَهَبَ وَتَرَكَهَا فَلَا يَضْمَنْ وَإِنْ إِيَّاهُ بِأَنْ كَانَ ذَهَابُهُ بَعْدَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ انْتَهَى وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ فِي صَوْرَةِ الْقَبْضِ حِسْبَةً أَنَّهُ لَا يَضْمَنْ بِهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَإِنْ إِيَّاهُ بِهِ فَهُوَ شَامِلٌ لِمَا لَوْ عَلِمَ الْمَالِكُ بِالرَّدِّ قَبْلَ غَيْبَتِهِ وَقَصَّرَ فِي أَخْذِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهَا) سَكَتَ عَنِ الْإِثْمِ فِيمَا إِذَا رَدُّ ثُمَّ ضَمَّ كَأَنَّ ذَهَبَ وَتَرَكَهَا فِي غَيْبَةِ الْمَالِكِ وَلَمْ يَكُنْ قَبْضُهَا وَلَا قَبْلَهُ بَنَحُو صِغَةً قَوْضُوعَهُ وَقَدْ يَتَّبِعُهُ الْإِثْمُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ بِالرَّدِّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَلِمَ

ولو وُجِدَ لفظٌ من الوديعة وأعطاه من المودع كان إيداعاً أيضاً على الأوجه وفقاً للأذرعِي والزَرَكَشِي وخلافاً لما يُوهِمُهُ المتن وغيره فالشرطُ لفظُ أحدهما وفعلُ الآخرِ لِحُصولِ المقصودِ به ويدخلُ وَلَدُ الوديعة تبعاً لها؛ لأنَّ الأصحَّ أَنَّ الإيداعَ عقدٌ لا مُجَرَّدُ إذْنٍ في الحِفْظِ فلا يجبُ رَدُّه إلا بالطلبِ وقيل أمانته شرعيةٌ فيجبُ رَدُّه عَقِبَ علمه به فوزراً ويُفَرَّقُ بينه وبين وَلَدِ المَرْهُونَةِ والمُؤَجَّرَةِ بأنَّ تعلقَ الرهنِ، أو الإجارةِ به فيه إلحاقُ صَرَرِ المَالِكِ لم يَرْضَ به بخلافِ ما هنا؛ لأنَّ حِفْظَهُ منفعةٌ له فهو راضٍ به قطعاً . ويأتي في التعليقِ هنا ما مرَّ في الوكالةِ.

(ولو أودعَه صبي)، ولو مُراهقاً كإميلَ العقلِ (أو مجنونٌ مالمَّا لم يقبله) أي لم يَحْزُرْ له قبوله؛ لأنَّ

• فَوَدَ: (ولو وُجِدَ) إلى قوله ويُفَرَّقُ في المُغْنِي وإلى قوله وَيَأْتِي في التَّعليقِ في النِّهاية . • فَوَدَ: (وَلَدُ الوديعة) أي وكانت حالُ العقدِ حايلاً كذا في النِّهاية وهو محلُّ تأملٍ اه سيّدُ عَمَرَ عبارةٌ ع ش هل المراد بَوَلَدِ الوديعة ما وَلَدَتْهُ عندَ الوديعة أو ما يَتَّبِعُهَا بعدَ إيداعِها أو كلاهما، والمُتَبَادَرُ مِنَ التَّعبِيرِ بالدُّخُولِ الثاني سم على حَجٍّ لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِ الشَّارِحِ أي وكانت حالُ العقدِ حايلاً الأوَّلُ ومفهومُهُ أَنَّ الوَلَدَ المُتَفَصِّلَ قَبْلَ الإيداعِ لا يَدْخُلُ في العقدِ وَحَيْثُ يَفْشَكُلُ قَوْلُهُ ويُفَرَّقُ الخ؛ لأنَّ وَلَدَ المَرْهُونَةِ إِنْ كَانَ حَمَلاً وَقَتَ الرِّهْنِ دَخَلَ . نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ مَفْهُومَ قَوْلِهِ وكانت حايلاً الخ فيه تَفْصِيلٌ، وهو أَنَّ الوَلَدَ المُتَفَصِّلَ لا يَدْخُلُ في الإيداعِ بخلافِ الحَمْلِ الحادثِ في يَدِ الوديعة اه بِحَذْفِ . • فَوَدَ: (لأنَّ الأصحَّ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ تَبَعاً الخ . • فَوَدَ: (ويأتي في التَّعليقِ الخ) عبارةٌ المُغْنِي ولو عَلَّقَهَا كَانَ قال إذا جاء رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ أودَعْتَكَ هذا لم يَصِحَّ كالوكالةٍ كما بَحَثَ في أَصْلِ الرِّوَضَةِ وَجَرَى عليه ابنُ الْمُقَرِّي وَقَطَعَ الزَّوْيَانِي بِالصَّحَّةِ وَعَلَى الأوَّلِ يَصِحُّ الحِفْظُ بعدَ وَجُودِ الشَّرْطِ كما يَصِحُّ التَّصَرُّفُ في الوكالةِ حَيْثُ قَنَائِدَةُ البُطْلَانِ سَقُوطُ الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ والرُّجُوعُ إلى أَجْرَةِ الْجِثْلِ اه . • فَوَدَ: (ما مرَّ في الوكالةِ) ولو قال له خُذْ هَذَا يَوْمًا وديعةً وَيَوْمًا غَيْرَ وديعةً فَوَدِيعةً أَبَدًا أو أَخَذَهُ يَوْمًا وديعةً وَيَوْمًا عَارِيَّةً فَوَدِيعةً في اليَوْمِ الأوَّلِ وعَارِيَّةً في اليَوْمِ الثاني وَلَمْ يَعُدَّ بعدَ يَوْمِ العَارِيَّةِ وديعةً ولا عَارِيَّةً بل تَصِيرُ يَدُهُ يَدَ ضَمَانٍ قال الزَّكَكَشِيُّ قُلُو عَكَسَ الأوَّلُ قال خُذْهُ يَوْمًا غَيْرَ وديعةً وَيَوْمًا وديعةً، فالقياسُ أَنَّها أمانةٌ لَآتِهِ أَخَذَهَا بِإِذْنِ المَالِكِ، وَلَيْسَتْ عَقْدَ وديعةٍ وَإِنْ عَكَسَ الثَّانِيَةَ فالقياسُ أَنَّها في اليَوْمِ الأوَّلِ عَارِيَّةٌ وفي الثاني أمانةٌ وَيُشَبِّهُ أَنَّها لا تَكُونُ وديعةً نِهَايَةً وَمُغْنِي قال ع ش قَوْلُهُ فالقياسُ أَنَّها أمانةٌ أَي مِنْ وَقْتِ الْأَخْذِ فَتَكُونُ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ إِنْ قَرُطَ فِي حِفْظِهَا قَبْلَ إِعْلَامِ المَالِكِ اه .

• فَوَدَ (سني): (ولو أودعَه) أي الرَّشِيدَ صَبِيٍّ والمرادُ أَنَّهُ أودَعَ مَالَ نَفْسِهِ أو غَيْرِهِ بلا إِذْنٍ مِنْهُ فَإِنْ أودَعَ بِإِذْنٍ مِنَ المَالِكِ الْمُعْتَبَرِ إِذْنُهُ لَمْ يَضْمَنْ الوديعةُ اه ع ش . • فَوَدَ: (ولو مُراهقاً) إلى قولِ المثنى ولو أودَعَ

وَقَصَرَ . • فَوَدَ: (وَيَدْخُلُ وَلَدُ الوديعة) هل المرادُ بَوَلَدِ الوديعة ما وَلَدَتْهُ عندَ الوديعة أو ما يَتَّبِعُهَا بعدَ إيداعِها أو كلاهما والمُتَبَادَرُ مِنَ التَّعبِيرِ بالدُّخُولِ الثاني .

فعله كالمدم (فإن قبله ضمين) ه بأقصى القيم كما هو ظاهر إذا قبضه ولم يترأ إلا برده لِمَالِكِ أمره؛ لأنه كالفاسد يوضع يده عليه بغير إذن معتبر فاندفع ما يقال فأيده الوديعه كصحيحها وما يقال أخذًا من هذا يفرق بين باطل الوديعه وفاسدها، ووجه اندفاع هذا أنها حيث قبضت بإذن معتبر ففاسدها كصحيحها وحيث لا فلا فالفرق بين الباطل والفاسد هنا لا يصح بإطلاقه والكلام حيث لم يخف ضياعها فإن خافه وأخذها حسبه لم يضمن كما مر.....

في النهاية إلا قوله لا يصح بإطلاقه فقال بذلك غير محتاج إليه، وكذا في المعنى إلا قوله وما يقال أخذ إلى الكلام. ه فود: (إذا قبضه) متعلق بضمينه وقوله ولم يترأ عطف عليه أي ضمينه. ه فود: (فاندفع) أي بقوله يوضع يده بغير إذن معتبر اه رشيدي عبارة المعنى ضمين لقدم الإذن المعتبر كالفاسد ولهذا التعليل لا يقال صحيح الوديعه لا ضمان فيه فكذا فاسدها قال السبكي ولا يحتاج إلى أن يقال هو باطل، ويفرق بين الفاسد والباطل أي بل يقال ذلك اه. ه فود: (وما يقال إلخ) عطف على ما يقال فأيده الوديعه إلخ. ه فود: (أخذًا من هذا) أي مما يقال فأيده الوديعه إلخ. ه فود: (ووجه اندفاع هذا إلخ) لا يخفى على المتأمل أن هذا الوجه الذي ذكره لم يتدفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق لا ينافي صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا أن يراد فيما يقال أن مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذي حكمه حكم الصحة اه سم أقول الأمر كما قاله المحقق فالوجه أن يقال إن كان انتفاء الصحة لانتهاء الإذن المعتد به فهي باطلة ولا تلحق بالصحة فيما ذكر. وإن كان لانتهاء شرط آخر مع وجود الإذن المعتد به فهي فاسدة ملحقه بالصحة فيما ذكر فتدبره مع أنه لا خلاف في المعنى اه سيّد عمر. ه فود: (بإذن معتبر) أي ومنه إذن مالك الجمار في مسأله السابقة ولا أشكل بما هنا اه سم. ه فود: (فإن خافه وأخذها حسبه) هل له تركها حيث يترأ منها بدون ردّها لِمَالِكِ الأمر الوجه لا وهو نظير ما تقدّم في قوله أو قبضها حسبه إلخ والوجه فيه أيضًا أنه ليس له تركها ولا يترأ إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو ردّها لغير مالك الأمر سم وع ش. ه فود: (كما مر) أي آتيا.

ه فود: (ووجه اندفاع هذا إلخ) لا يخفى على المتأمل أن هذا الوجه الذي ذكره لم يتدفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق فلا ينافي صحته في الجملة وهو المدعى فيما قال إلا أن يراد فيما يقال إن مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذي حكمه حكم الصحة. ه فود: (بإذن معتبر) أي ومنه إذن مالك الجمار في مسأله السابقة ولا أشكل بما هنا. ه فود: (فإن خافه وأخذها حسبه إلخ) هل له تركها حيث يترأ منها بدون ردّها لِمَالِكِ الأمر الوجه لا وهو نظير ما تقدّم في قوله أو قبضها حسبه والوجه فيه أيضًا أنه ليس له تركها حيث يترأ إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو ردّها لغير مالك الأمر وليس في قوله المعتد أو قبضها حسبه أنه يجوز تركها ويترأ منها كما أشرنا إليه فيما مر.

وكذا لو أْتَلَفَ نَحْوُ صَبِيٍّ مُودِعٍ وَدَيْعَتَهُ؛ لَأَنَّ فَعْلَهُ لَا يُمَكِّنُ إِجْبَاطَهُ، وَتَضْمِينُهُ مَا لِنَفْسِهِ مُحَالٌ فَصَحِّتْ بَرَاءَةُ الْوَدِيعَةِ.

(ولو أودع) مالك كابل (صبيًا)، أو مجنونًا (مألاً فتلّف عنده)، ولو بتفريطه (لم يضمن) هـ إذا لا يصح التزامه للحفاظ (وإن أتلّفه) وهو متمول إذ غيره لا يضمن (صبي) هـ (في الأصح). وإن قلنا إنه عقد؛ لأنه من أهل الضمان ولم يسلطه على إتلافه وبه فارق ما لو باعه شيئاً وسلّمه له فأتلفه لا يضمنه؛ لأنه سلطه عليه أما لو أودعه غير مالك، أو ناقص، فإنه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمحجور عليه لفسقه كالصبي) مودعاً وديعاً فيما ذكر فيهما بهما جميع عدم الاعتداد بفعل كل، وقوله: أما السفية الممهل فالإيداع منه وإليه كسائر تصرفاته فيصح والقن بغير إذن مالكة كالصبي فلا يضمن بالتلف وإن فرط بخلاف ما إذا أتلّف فيمعلق برقبته. (وتوقّف) الوديعة أي ينتهي حكمها بما ترتفع به الوكالة معاً مرّ فترتفع.....

• فود: (وكذا لو أتلّف نحو صبي مودع وديعته) زاد النهاية والمغني بلا تسليط من الوديع اهـ. وفي سم بعد ذكره عن الأول ما نصّه وقضيه أنه إن سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع، وعليه يُحتمل أن محله إن كان غير مُمَيِّز؛ لأنّ فعله حيثيذ كفيل مُسلطه فليراجع اهـ سم عبارة ع ش قوله بلا تسليط أي فإن كان بتسليط منه صبي مُمَيِّزاً كان الصبي أم لا على ما أفهمه كلامه اهـ. • فود: (مالك كابل) إلى قول المتن وترتفع في النهاية. • فود: (ولو بتفريطه) كأن نام أو نَسَ أو غاب ولم يستحفظ غيره. • فود: (وبه) أي بقوله ولم يسلط إلخ. • فود: (غير مالك) كالولي والوكيل. • فود: (أو ناقص) كصبي أو مجنون وقوله فإنه أي الصبي اهـ ع ش. • فود: (فيما ذكر إلخ) أي قيضن الآخذ منه في الأول ويضمنن بإتلاف دون التلّف عنده في الثاني. • فود: (وقوله) بالجبر عطفًا على فعل كل. • فود: (أما السفية الممهل) وهو من بلغ مُضِلِحًا ليدنيه وماله ثم يذّر ولم يحجز عليه القاضي أو فسق اهـ ع ش. • فود: (والقن) ولو بالغا عاقلاً اهـ ع ش. • فود: (فلا يضمن بالتلف) كذا أطلقاه، وقيدَه الجرجاني بعدم التفريط اهـ مغني. • فود: (وإن فرط إلخ) وفاقاً للنهاية وإخلاقاً لظاهر المغني كما مرّ والشهاب عميرة كما في ع ش.

• فود: (وكذا لو أتلّف نحو صبي مودع وديعته) زاد م ر في شرحه بلا تسليط اهـ وقضيه أنه إذا سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يُحتمل أن محله إن كان غير مُمَيِّز؛ لأنّ فعله حيثيذ كفيل مُسلطه فليراجع. قوله: (وكذا على المودع لمفلس إلخ) كذا شرح م ر. قوله: (وكذا على المودع لمفلس) ثم قال أو الحاكم في المفلس وكلاهما صريح في ارتفاع الوديعة بفلس المودع وجوب ردها إلى الحاكم لكنّ قوله في شرح الزواصي في فصل يصدق الوديع ما نصّه قال الأذرعى ولو مات المالك محجوراً عليه بفلس فيظهر أنه ليس للوديع ردها على الورثة الرُشداً بل يُراجع الحاكم انتهى يدل على خلاف ذلك، وأنه لا يجب ردها قبل الموت وإن لم يكن صريحاً في ذلك.

(بموت المودع أو المودع ومخونه وأغمائه) أي بقيده السابق في الشريعة كما هو ظاهر وبالحجر عليه لسنقه قال القمولي، ولو حُجِرَ عليه حجر فلَسَ فلا تَقَلَّ فيها عن الأصحاب وبظهر أن الإيداع لا يرتفع وتُسَلَّم للحاكم اهـ والصمير في عليه للمالك كما يَصْرُحُ به سياقه ويؤجبه عدم ارتفاعه ببقاء أهلية المُفْلِس حتى في الأموال كالشراء في الذمة وتسليمها للحاكم أي من الوديع إذا أراد رَدَّ الوديع فإن يَدَّ المالك لا أهلية فيها بالنسبة لأعيان الأموال خوف إتلافها لها. أما الحجر بالفلس على الوديع فترتفع به كما هو ظاهر مما تقرر أن يَدَّه لا أهلية فيها لبقاء الأموال تحتها وبغزل الوديع لنفسه وبغزل المالك له وبالإلزام لغير غرض؛ لأنها وكالة في الحفظ وهي ترتفع بذلك وبكل فعل مُضْمَن وبالإقرار بها لِأَخَرٍ وَتَنْقُلُ المالك الملك فيها ببيع، أو نحوه وفائدة الارتفاع أنها تُصِيرُ أمانة شرعية فعليه الرَدُّ لِمَالِكِهَا، أو وليه إن عَرَفَهُ أي إعلانه بها، أو بِمَحَلِّهَا فَوْزًا عِنْدَ التَّمَكُّنِ وإن لم يُطْلَبْ كضالة وجدها وعَرَفَ مالِكها فإن غاب رَدُّها للحاكم أي الأمين أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي وَلَا ضَمِنَ وفي المُهَذَّب أن الطائِرَ ليس.....

□ قوله (سني: بموت المودع) بكسر الدال وقوله أو المودع بفتحها اهـ مُغْنِي. □ قوله: (أي بقيده السابق إلخ) عبارته هناك نَعَم الإغماء الخفيف بأن لم يَسْتَفْرِقْ وقت فَرَضِ صَلَاةٍ لم يُوَثِّرْ اهـ.
□ قوله: (وبالحجر عليه) إلى قوله وفي المُهَذَّب في النهاية الآقوله قال القمولي إلى وبغزل الوديع.
□ قوله: (وبالحجر عليه) أي على كُلِّ مِنْهُمَا اهـ ع ش الأولى على أَحَدِهِمَا. □ قوله: (فلا تَقَلَّ فيها) أي صورة حجر الفلس. □ قوله: (في عليه) أي التي في كلام القمولي. □ قوله: (للحاكم أي من الوديع إذا أراد إلخ) الظروف الثلاثة مُتَعَلِّقَةٌ بقوله وتسليمها وقوله فَإِنَّ يَدَّ المالك إلخ الأولى وَيَأْنُ إلخ كما في بعض النسخ عطفًا له على قوله بقاء أهلية إلخ كما هو ظاهر السياق، أو لآته إلخ على آتة خبر وتسليمها إلخ. □ قوله: (فترتفع به) وفاقًا لِلنَّهْيَةِ. □ قوله: (وبغزل الوديع إلخ) عطف على بموت المودع في المتن. □ قوله: (وبالإلزام إلخ) أي عَمْدًا مِنْ الوديع أو المودع. □ قوله: (وبكل فعل إلخ) أي يَأْتِي فِي الْمَثَلِ بَعْضُهُ. □ قوله: (وبالإقرار) ظاهره ولو مِنْ الوديع وَيَأْتِي أَنْفًا عَنْ سَمٍ مَا يُفِيدُهُ. □ قوله: (أنها تُصِيرُ أمانة شرعية) ظاهره الرُّجُوعُ لِجَمِيعِ مَا سَبَقَ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِالنَّسْبَةِ لِقَوْلِهِ وَبِكُلِّ فِعْلٍ مُضْمَنٍ بَلْ وَلِقَوْلِهِ وَبِالإقْرَارِ بِهَا لِأَخَرٍ إِذْ مَعَ صُدُورِ الْفِعْلِ الْمُضْمَنِ الْمُقْتَضِي لِلتَّعْذِي كَيْفَ تَثْبُتُ الْأَمَانَةُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَرْتَفِعُ بِمَوْتِ إلخ وتعليله يُقْتَضِي أَنَّهَا بِالْفِعْلِ الْمُضْمَنِ لَا تُصِيرُ أمانة لِتَعْذِيهِ اهـ ع ش. □ قوله: (فوزًا إلخ) ظاهره وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ اهـ ع ش. □ قوله: (وإن لم يُطْلَبْ) غايَةٌ.
□ قوله: (فإن غاب) يَتَّبَعِي أَوْ لَمْ يَعْرِفْهُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ قوله: (أن الطائِرَ إلخ) إِنْ فُرِضَ فِي طَيْرٍ جَرَتْ

□ قوله: (وفائدة الارتفاع أنها تُصِيرُ أمانة شرعية) ظاهره الرُّجُوعُ لِجَمِيعِ مَا سَبَقَ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِالنَّسْبَةِ لِقَوْلِهِ وَبِكُلِّ فِعْلٍ مُضْمَنٍ بَلْ وَلِقَوْلِهِ وَبِالإقْرَارِ بِهَا لِأَخَرٍ إِذْ مَعَ صُدُورِ الْفِعْلِ الْمُضْمَنِ الْمُقْتَضِي لِلتَّعْذِي كَيْفَ تَثْبُتُ الْأَمَانَةُ.

مثلها وفيه نظر وإن أمكن توجيهه وفي فتاوى البقوي في قرن حرب ودخل ملكه وعلم به وبما إليه فلم يُغْلِضْه فخرج لا بضمه وفيه نظر أيضا وإن اعتمده الفرزي بل الأوجه قول القمولي: إنه كالنوب .

(ولهما) يعني للمالك (الاسترداد) للوديع (الرد كل وقت) لجوازها من الجائزين، نعم: محرم الرد حيث وجب القبول ويكون خلاف الأولى حيث نُدِب ولم يرضه المالك وتثنية الضمير هنا لا يُنافيها إفراده قبله خلافاً لمن وهم فيه فقال لا وجه لذلك؛ لأن هذا سياق آخر لا تعلق له بذلك بل يلزمه على تعلّقه به فساد الحكم وهو تقييد قوله ولهما بحالة ارتفاعها ولا قائل به (وأصلها)، ولو بجعل وإن كانت فائدة بقيدها السابق (الأمانة) بمعنى أنها متأصلة فيها لا تتبع كالزهرني؛ لأن الله تعالى.....

عادته يعود له لمحلّه المالك بعد طهرانه فله وجه وجيه ولا فمحل تأمل اه سيّد عمر . قود: (بمثلها) أي الضالة . قود: (وإن أمكن توجيهه) كانه: أن له نوع اختيار فلم يلحق بالجمادات كالنوب اه سيّد عمر . قود: (بل الأوجه إلخ) يُؤخذ منه ترجيح إلحاق الطائر بالنوب بالأولى اه سيّد عمر وقوله إلحاق الطائر أي الغير المعتاد بالعود بمحلّه المالك أخذاً مما مرّ عنه أيضاً . قود: (أنه كالنوب) اعتمده ع ش عبارته ومنها أي الضالة قن أو حيوان حرب من ماله أذ دخل في داره فيجب عليه حفظه إلى أن يتلّم ماله فلو تركه حتى خرج دخل في ضمائه اه . قود: (لجوازها من الجائزين) إلى قوله ومن كلامه في النهاية . قود: (نعم) إلى قوله وتثنية الضمير في المعنى . قود: (ولم يرضه) أي الرد المالك الظاهر أنه راجع للمساكين فليراجع اه رشدي أقول صنيع المعنى كالصريح في الرجوع للثانية فقط .

قود: (وتثنية الضمير) عبارة المعنى أفرد المصنف الضمير أولاً؛ لأن العطف بأو ثم ثانياً قال الزركشي ولا وجه له اه أقول لو أفرد الضمير لكان المعنى كما هو مقتضى أو ولاخيهما إلخ ليس بمفيد مع فساد أو لكل منهما وهو مع بعده فائدة أيضاً، وأما على التثنية فهو تركيب القوم ذوابهم والتثمين الملحوظ هنا محال على المتبادر اه سيّد عمر . قود: (بل يلزم إلخ) لا يخفى أنه لو أفرد الضمير هنا نظراً للعطف بأو لم يلزم التعلّق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور، وأنه مع تثنية الضمير يُحتمل التعلّق أيضاً إذ مجرّد التثنية لا يمنع ذلك فلي تأمل اه سم . قود: (ولو بجعل) إلى قوله ومن كلامه في المعنى إلا قوله بقيدها السابق وقوله؛ لأن إلى لئلا يزعب . قود: (وإن كانت فائدة) الأخصر أو فائدة . قود: (بقيدها السابق) هو أن تُقبض بإذن مُعتبر سم وع ش . قود: (بمعنى أنها) أي الأمانة . قود: (كالزهرني) لأن موضوعه التوثيق والأمانة عارضة . قود: (لأن إلخ) تغليب للمعنى .

قود: (بل يلزم إلخ) اللزوم ممنوع نعم يومهم والتثنية أيضاً توهم ذلك فتأمل ولا يخفى أنه لو أفرد الضمير هنا نظراً للعطف بأو لم يلزم العنق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور، وأنه مع تثنية الضمير يُحتمل التعلّق المذكور إذ مجرّد التثنية لا يمنع ذلك فلي تأمل . قود: (بقيدها السابق) هو أن تُقبض بإذن

سماها أمانة بقوله عز قائلًا ﴿فَلْيَوَدَّ الَّذِينَ آوَتَيْنَ آمَنَتُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ولقلاً يرغب الناس عنها وعلم من قولي وإن كانت فائدة أنه لو شرط ركوبها، أو لبسها كانت قبل ذلك أمانة وبعدة عارية فائدة ومن كلامه أنها لو بقيت في يده مدة بعد التعدي لزمه أجرها لارتفاع الأمانة به (وقد تصير مضمونة بقوارض منها أن يودع غيره)، ولو ولدته وزوجته وقتها، نعم: له كما سيأتي الاستعانة بهم حيث لم تزل يده ليجريان العرف به (بلا إذن ولا عذر فيضمن الودعة؛ لأن المالك لم يرض بأمانة غيره ولا يده أي يصير طريقاً في ضمانها فعلم أن القراز على من تلفت عنده ما لم يكن الثاني جاهلاً؛ لأن يده يده أمانة كما علم مما مر في الغصب. وللمالك تضمين من شاء فإن ضمن الثاني وهو جاهل رجع وإن كان التالف عنده على الأول، أو عالم فلا؛ لأنه غاصب،.....

• فود: (سماها) أي الودعة. • وفود: (هنا) أي قبلها. • فود: (وعلم من قولي الخ) عبارة المفتي قال الكافي لو أودعه بيمينه فأذن له في ركوبها أو ثوباً وأذن له في لبسها فهو إيداع فإيداع؛ لأنه شرط فيه ما ينافي مقتضاه فلو ركب أو لبس صارت عارية فإيداع فإذا تلف قبل الركوب والاستعمال لم يضمن كما في صحيح الإيداع أو بعده ضمن كما في صحيح العارية اهـ. • فود: (قبل ذلك) أي الركوب أو اللبس اهـ رشيدتي. • فود: (وبعد عارية فإيداع) انظر وجه الفساد، ولعل وجه فسادها أنه لم يجعل الإعادة فيها مقصودة، وإنما جعلها شرطاً في مقابلة الحفظ اهـ ع ش. • فود: (ومن كلامه) أي وعلم من قول المصنف وأصلها الأمانة اهـ كزدي. • فود: (ولو ولدته) إلى قوله نعم إن وطالت في النهاية وإلى قوله عند تعدد المالك الخ في المفتي لا قوله نعم له إلى المتن، وقوله فعلم إلى وللمالك وقوله أو الأول إلى المتن وقوله أي عرفاً إلى جاز إيداعها وقوله ومحلّه إلى ويلزم القاضي. • فود: (وزوجته) الواو بمعنى أو كما عبر به المفتي. • فود: (وقتة) أي أو القاضي وإيداعهم بأن يرفع يده عنها ويقوض أمر حفظها إليهم اهـ ع ش أي ويقطع نظره عنها. • فود: (نعم له) الأولى جعله خارجاً بقوله أن يودع غيره؛ لأن مجرد الاستعانة بغيره ليس إيداعاً اهـ ع ش. • فود: (حيث لم تزل الخ) أي بأن يمدح حافظاً لها عرفاً اهـ ع ش. • فود: (لجريان العرف به) أي الاستعانة.

• فود (سني): (بلا إذن) أي من المودع اهـ مفتي. • فود: (وهو جاهل) هل يجوز للمالك مطالبة الجاهل وإن كان عالماً بجعله أو يهمل، وهل إذا رد الثاني على الأول يرتفع عنه الضمان والطلب أو يستعير كل منهما محل تأمل اهـ سيد عمر أقول الذي يستأذ من إطلاق الشرح الشق الأول من التردد الأول والثاني من الثاني والله أعلم. • فود: (على الأول) متعلق برجوع. • فود: (أو عالم) عطف على جاهل وقوله فلا أي فلا رجوع له إن كان التالف عنده كما يأتي. • فود: (لأنه) أي الثاني العالم غاصب أي لا وديع.

معتبر. • فود: (أي يصير طريقاً ثم قوله والقراز الخ) إطلاقهما لا يناسب ما بعدهما من التفصيل في الرجوع.

أو الأول رجع على العالم لا الجاهل (وقيل إن أودع القاضي لم يضمن)؛ لأنه نائب الشرع والأصح أنه لا فرق وإن غاب المالك؛ لأنه قد لا يرضى به، نعم، إن طالت غيبته أي عوقفاً وإن كان لدون مسافة القصر فيما يظهر جاز إيداعها له كما بحثه جمع ومحلّه في ثقة أمين وذلك؛ لأنه نائبه ولأن في مصابرة حفظها مع طول الغيبة مثلاً للناس من قبولها ويلزم القاضي قبول عين الغائب إن كانت أمانة بخلاف الدين والمضمونة كما يأتي بما فيه قبيل القسم؛ لأن بقاءهما في ذمة المدين وبذ الضامين أحفظ أما مع العذر كسفر أي مباح كما بحثه الأذرعى ومريض وخوف فلا يضمن بإيداعها عند تعذر المالك ووكيله لقاض أي أمين ثم لعدل كما يغلّم بها يأتي وتوزع في التقييد بالمباح ويؤد بأن إيداعها لغيره رخصة فلا يبيحها سفر المعصية (وإذا لم يؤزل) بضّم التحتيّة فكسر وبصح بضّم الفوقيّة ففتح وعكسه (هذه عنها جازت) له (الاستعانة بمن يحملها)، ولو خفيفة أمكنه حملها من غير مشقة على الوجه (إلى الجزى) أو يحفظها، ولو أجنبياً إن بقي نظره عليها كالعادة وهل يشترط كونه ثقة الذي يظهر نعم، إن غاب عنه لا إن لازمه كالعادة.....

• قوله: (أو الأول) عطف على الثاني، وقوله على العالم أي الثاني العالم. • قوله: (لا فرق) أي بين القاضي وغيره في صيرورة الوديعه مضمونة بالإيداع إليه بلا إذن ولا عذر، وقوله وإن غاب الخ غاية وقوله المالك أي ووكيله. • قوله: (غيبته) أي المالك. • قوله: (أي عوقفاً) عبارة المُنْهَى أي وتضجر من الحفاظ كما في التّجَمُّع اهـ. • قوله: (إيداعها له) أي للقاضي. • قوله: (كما بحثه جمع) وفقاً للمُنْهَى وخلافه للنهاية كما أشرنا إليه. • قوله: (ويلزم القاضي) إلى قوله وقولهم متى كانت في النهاية إلا قوله ويصح إلى المتن. • قوله: (ويلزم القاضي قبول عين الخ) وهو واضح إن جاز لمن هي تحت يده دفعها له أما عند امتناعه فقد يتوقّف فيه وحمل ما هنا على ما إذا كان للوديع عذر خلاف الظاهر فإن الكلام على الإيداع عند العذر يأتي قريباً اهـ ش أقول ذكر المُنْهَى هذا الكلام في شرح فإن قدّمهما فالقاضي قسّم عن الإشكال. • قوله: (بخلاف الذين الخ) محلّه ما لم يعلّب على الظن قواً ما ذكر بفلس أو حنجر أو فسني، وإلا وجب أخذه عينا كان أو دينا اهـ ش. • قوله: (والمضمونة) بل لا يجوز له أخذها اهـ ش أي مباح قضية قوله بعد فلا يبيحها سفر المعصية أنه أراد بالمباح غير الحرام فيشمل المكروه اهـ ش. • قوله: (هذه تعذر المالك الخ) أي ووليّه. • قوله: (بما يأتي) أي في المتن أيضاً. • قوله: (بضم التحتية الخ) أي ببناء الفاعل من الإزالة، وقوله بضّم الفوقيّة الخ أي ببناء المفعول منها وقوله وعكسه أي ببناء الفاعل من الزوال. • قوله: (أو يحفظها) كقول المتن أو يضعها عطف على قوله يحملها. • قوله: (ولو أجنبياً الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله الآتي في مسألة المخزن يختص به هل يتأتى أو لا اهـ سيّد عمّر أقول أشار الشارح إلى الجمع بتقييد ما هنا بقوله إن بقي نظره الخ وتعميم ما يأتي بقوله وإن لم يلاحظه. • قوله: (كالعادة) أي على العادة. • قوله: (لا إن لازمه) أي ولو كان صغيراً كوكله وزيقه

وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَهَا مَعَ مَنْ يَسْقِيهَا وَهُوَ غَيْرُ ثِقَةٍ ضَمِنَهَا، وَقَوْلُهُمْ مَتَى كَانَتْ بِمَخْزَنِهِ فَخَرَجَ وَاسْتَحْفَظَ عَلَيْهَا ثِقَةً يَخْتَصُّ بِهِ أَيُّ بَأْنٍ يَقْضِي الْعُرْفُ بِغَلْبَةِ اسْتِخْدَامِهِ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ ضَبْطُهُ بِمَنْ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ اسْتِخْدَامِهِ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ لَمْ يُلَاحِظْهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا اسْتَحْفَظَهُ غَيْرُ ثِقَةٍ، أَوْ مَنْ لَا يَخْتَصُّ بِهِ، أَوْ وَضَعَهَا بِغَيْرِ مَسْكِنَةٍ وَلَمْ يُلَاحِظْهَا (أَوْ يَضْمَهَا فِي خِزَانَةٍ) بِكَسْرِ الْخَاءِ مِنْ خَشَبٍ، أَوْ بِنَاءٍ مَثَلًا كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُمْ (مَشْتَرَكَةٍ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَيْرِ. وَيَظْهَرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ مُلَاحَظَتُهُ لَهَا وَعَدَمُ تَمَكُّينِ الْغَيْرِ مِنْهَا إِلَّا إِنْ كَانَ ثِقَةً (وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا) مُبَاحًا كَمَا مَرَّ وَإِنْ قَصَرَ وَظَاهَرُ مِثْلًا قَدَمْتُهُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُبَاحِ هُنَا لَيْسَ بِالنَّسْبَةِ لِلرُّودِ لِلْمَالِكِ أَوْ وَكَيْلِهِ بَلْ لِمَنْ بَعْدَهُمَا (فَلْيُرَدُّ إِلَى الْمَالِكِ)، أَوْ وَلِيِّهِ (أَوْ وَكَيْلِهِ) الْعَامُّ أَوْ الْخَاصُّ بِهَا حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ رِضَاهُ بِبَقَائِهَا عِنْدَهُ فِيمَا يَظْهَرُ لَا سِيَّمَا أَنْ قَصَرَ السَّفَرَ كَالْخُرُوجِ لِتَحْوِيلِ مِيلٍ مَعَ سُرْعَةِ الْعَوْدِ وَمَتَى رَدَّهَا مَعَ وَجُودِ أَحَدِهِمَا لِقَاضِيٍّ أَوْ غَدَلٍ ضَمِنَ وَفِي جَوَازِ الرُّودِ لِلْوَكِيلِ إِذَا عَلِمَ فِسْقَهُ وَجَهْلَهُ الْمُوَكَّلُ وَعَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ فِسْقَهُ لَمْ يُؤْكَلْهُ نَظَرُ ظَاهِرٍ (فَلَنْ فَقَدْهُمَا) لِقَيْبِيَّةٍ، أَوْ خَبَسٍ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِ الْوُصُولِ لَهَا (فَالْقَاضِي) يُرَدُّهَا إِلَيْهِ إِنْ كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْغَائِبِ وَيَلْزَمُهُ الْقَبُولُ

حَيْثُ لَازِمُهُ اهـ ع ش . فُودُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْإِشْتِرَاطِ الْمَذْكُورِ . فُودُ: (وَقَوْلُهُمْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَأْتِي ثُمَّ قَوْلُهُ ذَلِكَ إِلَى الْمُتَنِي فِي الْمَغْنَى . فُودُ: (وَلَنْ لَمْ يُلَاحِظْهُ) الْأَوَّلَى لَمْ يُلَاحِظْهَا بِالتَّائِبِ . فُودُ: (وَلَمْ يُلَاحِظْهَا) صَرِيحٌ صَنَعَ الْمَغْنَى أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ وَضَعَهَا الْخ فَقَطْ . فُودُ: (بِكَسْرِ الْخَاءِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي فَإِنْ فَقَدَهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ عَقِبَ قَوْلِهِ وَالْإِشْهَادُ عَلَى نَفْسِهِ بِقَبْضِهَا مَا نَصَّهُ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ اهـ .

فُودُ (سُي): (مُشْتَرَكَةٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ خِزَانَةٌ مُخْتَصَّةٌ أُخْرَى اهـ س م . فُودُ: (مِمَّا قَلَعْتَهُ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْمَالِكِ وَوَكَيْلِهِ، أَقُولُ وَكَذَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِي السَّابِقِ وَلَهُمَا الْإِسْتِزَادُ وَالرُّودُ كُلُّ وَقْتٍ . فُودُ: (الْعَامُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى مُطْلَقًا أَوْ وَكَيْلُهُ فِي اسْتِزَادٍ هَذِهِ اهـ . فُودُ: (حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ) أَيِ الْوَدِيعِ رِضَاهُ أَيِ الْمَوْجِعِ . فُودُ: (وَمَتَى رَدَّهَا الْخ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَمَتَى تَرَكَ الْخ . فُودُ: (مَعَ وَجُودِ أَحَدِهِمَا) الْأَوَّلَى لِتَشْمَلِ الْوَلِيَّ الَّذِي زَادَهُ أَحَدُهُمْ . فُودُ: (وَفِي جَوَازِ الرُّودِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَقَدْ يُقَالُ بِمَنْعِ دَفْعِهِ لَوْكَيْلِهِ إِذَا عَلِمَ الْخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَقَدْ يُقَالُ الْخ مُعْتَمَدٌ اهـ . فُودُ: (لِقَيْبِيَّةٍ) أَيِ طَوِيلَةٍ بَأْنٍ كَانَتْ مَسَافَةً قَصْرٍ نِهَابَةً وَمَغْنَى . فُودُ: (أَوْ خَبَسٍ) وَيُقَاسُ بِالْخَبَسِ الثَّوَارِي وَنَحْوِهِ اهـ مُغْنَى . فُودُ: (مَعَ هَذَا تَمَكُّنِ الْوُصُولِ الْخ) وَيَتَغْنَى أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ الْمَشَقَّةُ الْقَرِيبَةُ الَّتِي لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِي مِثْلِ ذَلِكَ اهـ ع ش . فُودُ (سُي): (فَالْقَاضِي) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: وَإِنَّمَا يَخْجُلُهَا إِلَى الْحَاكِمِ بَعْدَ أَنْ يُعْرِفَهُ الْحَالُ وَيَأْذَنَ لَهُ فَلَوْ حَمَلَهَا ابْتِدَاءً قَبْلَ أَنْ يُعْرِفَهُ ضَمِنَ اهـ مُغْنَى . فُودُ: (يُرَدُّهَا إِلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ الْفَرْقُ فِي الْمَغْنَى .

فُودُ فِي (سُي): (مُشْتَرَكَةٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ خِزَانَةٌ مُخْتَصَّةٌ أُخْرَى .

كما مرَّ والإشهادُ على نفسه بقبضِها، ولو أمره القاضي بدفعِها لأمينٍ كفى إذ لا يلزمه تسَلُّمُها بنفسِه (فإن فقدَه فأمينٌ) بالبلدِ يدفعُها إليه إقلاً يتصرَّر بتأخير السَّفرِ ويلزمه الإشهادُ على الأمين بقبضِها على الأوجهِ وكان الفرقُ أنَّ أئمةَ القاضي تأبى الإشهادَ عليه فيلزمه أن يُشهِدَ على نفسه بخلافِ الأمين . وتكفي فيه العدالةُ الظَّاهرةُ ما لم يتيسَّر عدلٌ باطناً فيما يظهرُ ومتى ترك هذا الترتيبَ مع قُدْرته عليه ضَمينٌ وبه يُعلمُ أنه لا عبرةَ بوجودِ القاضي الجائزِ ومن ثمَّ حملَ الفارقي إطلاقَهم له على زَمَنِهم قال أما في زَمَانِنَا فلا يضمنُ بالإيداعِ ليثقةَ مع وجودِ القاضي قطعاً لما ظهر من فسادِ الحُكَّامِ ودُكِرَ أنَّ شيخَه الشيخَ أبا إسحاقَ أمرَه في نحوِ ذلك بالدفعِ للحاكمِ فتوقَّفَ فقال له يا بُنَيَّ التحقيقُ اليومَ.....

- فُود: (كما مرَّ) أي أَيْناً . فُود: (والإشهادُ على نفسه) قاله الماوردِي والمُعْتَمَدُ خِلافَه اهـ نهاية .
- فُود: (والإشهادُ على نفسه إلخ) وفقاً للمُعْنِي وخِلافاً لِلنَّهْيَةِ . فُود: (على نفسه بقبضِها) فلو كان قاضي البلد لا يرى وجوبَ الإشهادِ على نفسه فهل يَغيْدُلُ إلى الأمين أو لا مَحَلَّ تَأَمُّلٍ والقلبُ إلى الأولِ أنبئُ اهـ سيّدُ عَمَرَ . فُود: (ولو أمرَه القاضي بدفعِها لأمينٍ إلخ) وقياسُ ما تقدَّم في القاضي أنه لا يَجِبُ الإشهادُ على الأمين ؛ لأنَّه باستِثْناءِ القاضي له صارَ أمينُ الشَّرعِ اهـ ع ش وقوله ما تقدَّم أي في النَّهْيَةِ خِلافاً لِلشَّارِحِ والمُعْنِي كما مرَّ أَيْناً . فُود: (كفى) أي كفى الحاكمِ في الخُروجِ عَنِ الإثْمِ اهـ رشيدِي .
- قولُ (سُ): (فإن فقدَه) أي القاضي أو كان غيرَ أمينٍ .
- (تنبية) قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أنه لا رُتْبَةَ في الأشخاصِ بعدَ الأمينِ وهو كَذَلِكَ واغْرَبَ في الكافي فقال فإن لم يجِدْه، وسَلَّمْها إلى فاسِقٍ لا يصيرُ ضامِناً في الأصَحِّ اهـ مُعْنِي . فُود: (ويلزمُه) أي الوديعُ الإشهادُ على الأمينِ وفقاً للمُعْنِي وخِلافاً لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وهل يلزمُه الإشهادُ عليه بقبضِها وجهانِ حكاهما الماوردِي أوجهُهما عَدَمُهُ كما في الحاكمِ اهـ قال ع ش أي فلا يصيرُ ضامِناً بتركِ الإشهادِ حينَ اعْتَرَفَ الأمينُ بأخذِها أمّا لو اتَّكَرَّ الأمينُ أخذَها مِنه لم يُقْبَلِ قولُ الوديعِ إلَّا بِبَيِّنَةٍ اهـ . فُود: (وكان الفرقُ إلخ) هذا الفرقُ غيرُ مُجِيدٍ اهـ نهاية .
- فُود: (أنَّ أئمةَ القاضي إلخ) والأئمةُ كَسُكْرَةُ العَظْمَةِ والبَهْجَةُ والكِبَرُ اهـ قاموسٌ . فُود: (فيلزمُه) أي القاضي . فُود: (ومتى تركَ) إلى قولِ المثنى ولو سافرَ في النَّهْيَةِ إلَّا قولُه عَلا أي مع إمكاني إلى وَصَلِ وقوله وبه يُعلمُ إلى قال وقوله وكان الفرقُ إلى المثنى . فُود: (وبه يُعلمُ) أي بقوله مع قُدْرته عليه ولو دَكَرَه عَقِبَ قوله السَّابِقِ إنَّ كان يَثِقُ مأموناً لكان اتَّسَبَ . فُود: (ومن ثمَّ) أي من أجْلِ أنه لا عبرةَ إلخ .
- فُود: (إطلاقَهم له) أي لِلتَّرتِيبِ أو القاضي ويُرجَّعُ الأولُ صَنِيعَ النَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ مع قُدْرته عليه ضَمينٌ قال الفارقي إلَّا في زَمَانِنَا فلا يضمنُ بالإيداعِ ليثقةَ إلخ . فُود: (قال) أي الفارقي وكذا ضَميرُ قوله ودُكِرَ وقوله فتوقَّفَ . فُود: (فقال) أي الشيخُ أبو إسحاقَ له أي الفارقي . فُود: (التَّحْقِيقُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قوله
- فُود: (والإشهادُ على نفسه بقبضِها) قاله الماوردِي والمُعْتَمَدُ خِلافَه شَرَحُ م ر . فُود: (في الأمينِ ويلزمُه الإشهادُ إلخ) المُعْتَمَدُ عَدَمَ الزُّرُومِ م ر .

تخريق، أو تمزيق ويؤخذ منه أن محلّ العدول بها عن الحاكم الجائر ما لم يخش منه على نحو نفسه، أو ماله وحينئذ يظهر أن سفره بها مع الأمن خير من دفعها للجائر، ولو عاد الوديع من السفر جاز له استردادها وإن نازع فيه الإمام، ولو أذن له المالك في السفر بها إلى بلد كذا في طريق كذا فسافر في غير تلك الطريق أي مع إمكان السفر فيما نص له عليه فيما يظهر ووصل لبلد فتهبث منها ضمنتها لدخولها في ضمانه بمجرّد عدوله عن الطريق المأذون فيها ويظهر أنه لو كان للبلد طريقان تميّن سلوك أمنيتهما فإن استويا ولا عرض له في الأطول فأقصرهما (فإن دفنتها)، ولو في جزر (وسافر ضمن)؛ لأنه عرضها للضياع (فإن أعلم بها أمينا) وإن لم يره إثاها (يسكن الموضع). وهو جزر مثلها أو يراقبه من سائر الجوانب، أو من فوق مراقبة الحارس واكتفى جمع بكونه في يده (لم يضمن في الأصح)؛ لأن ما في الموضع في يد

تخريق الخ وقوله اليوم متعلق بالتحقيق. □ فؤد: (تخريق) أي ليرض من طلب التحقيق وإجراء الأمور على وجهها باطنا فيتبني لمن أدخل نفسه في أمر ما أن يجري على ظاهر الشرع اهـ ش.

□ فؤد: (ويؤخذ منه) أي مما جرى بين الفارقي وشيخه. □ فؤد: (وحيثئذ) أي حين الخشية من الحاكم الجائر. □ فؤد: (أن سفره بها مع الأمن الخ) قد يقتضي أنه مع عدمه يدفع إلى الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجح كأن يكون خطر الطريق دون خطر الدفع له أو عكسه وبالتخير عند عدمه لم يتعد، ويؤيده ما سيأتي في كلامه في الطريقين اهـ سيّد عمر وقد يقال إن الشارح أراد بقوله مع الأمن الأمن بالنسبة إلى الدفع إلى الجائر. □ فؤد: (خير من دفعها الخ) ويتبني أنه لو احتاج في سفره بها إلى مؤنة لحملها مثلاً صرّفها وزجّع بها إن أشهد أنه يصرّف بقصد الرجوع اهـ ش. □ فؤد: (جاز له استردادها) أي من القاضي أو الأمين أي وله تركها عندهما، ولا يقال إنما جاز دفعها لهما لضرورة السفر، وقد زالت فيجب الاسترداد اهـ ش. □ فؤد: (أي مع إمكان السفر الخ) يتأبه التعليل الآتي بقوله لوصولها في ضمانه الخ. □ فؤد: (فتهبث منها) الأولى فيها. □ فؤد: (بمجرّد عدوله الخ) ظاهره ولو كانت الثانية أسهل من الأولى أو أكثر أمثا منها ويوجه بأنه لم يؤذن له في السفر بها من تلك الطريق بل نهي عنه؛ لأن الأمر بسلوك الأولى نهي عن سلوك غيرها اهـ ش. □ فؤد: (تعيّن سلوك أمنيتهما) ومحلّ ذلك حيث أطلق في الإذن، ولم يعيّن طريقاً أخذاً مما قبله اهـ ش.

□ فؤد: (يسكن الموضع) أي الذي دُفنت فيه اهـ مغني. □ فؤد: (ولو في جزر) إلى قوله وإن لم تحضره في المغني إلا قوله واكتفى إلى المتن. □ فؤد: (وهو جزر مثلها) خرج به ما لم يكن كذلك فإنه يضمها جزماً وإن أعلم بها غيره كما قاله الماوردی اهـ مغني. □ فؤد: (أو يراقبه الخ) صنع المغني صريح في عطفه على يسكن الموضع، وجوز سم عطفه على وهو جزر الخ أيضاً. □ فؤد: (واكتفى جمع الخ) ضعيف اهـ ش. □ فؤد: (بكونه) أي الموضع في يده أي وإن لم يسكنه اهـ سم عبارة ش

□ فؤد: (واكتفى جمع بكونه) أي الموضع في يده أي وإن لم يسكنه لا يقال لا حاجة لذلك مع قوله أو

ساكنيه فكأنه أودعه إياه ومنه يؤخذ أن محل ذلك عند تعذر القاضي الأمين وإلا ضمن ثم رأيتهم صرحوا به ثم قيل هذا الإعلام إسهاد فيجب رجلاين، أو رجل وامرأتان على الدفن والأصح أنه ائتمان كما تقرر فيكفي إعلام امرأة وإن لم تحضره وعليه فظاهر كلامهم أنه لا يجب إسهاد هنا وكان الفرق أنها هنا ليست في يد الأمين حقيقة بخلافه ثم وهو مشتج إن كان بحيث لا يتمكن من أخذها وإلا فالذي يشج وجوب الإسهاد؛ لأنها حينئذ كالتي بيده (ولو سافر) من أودعها في الحضر ولم يعلم أن من عادته السفر، أو الانتجاع (بها) وقدر على دفعها لغيره بترتيبه (ضمن) وإن كان في برآمن؛ لأن جزر السفر دون جزر الحضر ومن ثم جاء عن بعض السلف المسافرين وماله على قلب أي بفتح القاف واللام هلاك إلا ما وقى الله ووهب من رواه حديثا كذا نقل عن المصنف وممن رواه حديثا الدنمسي وابن الأثير وسندهما ضعيف لا موضوع. أما إذا أودعهما في السفر فاستمر مسافرا، أو أودع بذويها، ولو في الحضر، أو مشتجاً فانتجع بها فلا ضمان لرضا المالك بذلك حين أودعه عالماً بحاله ومن ثم لو دلت قرينة حاله على أنه إنما أودعه فيه لقربه من بلده امتنع إنشاؤه لسفر ثانٍ (إلا إذا وقع حريق، أو غارة وعجز عن بدفعها إليه) من المالك، أو وكيله ثم الحاكم ثم أمين (كما سبق)

قوله في يده أي الساكن وإن لم يعلمه اهـ، والظاهر هو الأول. فود: (ومنه) أي التعليل. فود: (أن محل ذلك عند تعذر القاضي إلخ) وقد علم بذلك أن المراد الدفع إلى القاضي أو إعلامه به أو الدفع إلى الأمين أو إعلامه اهـ. فود: (وإن لم تحضره) أي الدفن. فود: (وعليه) أي الأصح. فود: (هنا) أي في الدفن مع إعلام الأمين، وقوله ثم أي في الدفع إلى الأمين. فود: (والأ فالذي يشج إلخ) خلافاً للنهاية. فود: (حينئذ) أي حين تمكن الأمين من أخذها. فود: (من أودعها) إلى قول المتن إلا إذا في النهاية وكذا في المتن إلا قوله ومن ثم جاء إلى أما إذا. فود: (من أودعها) بيناء المفعول. فود: (ولم يعلم) أي المالك. فود: (وإن كان في برآمن) أي وتلفت بسبب آخر اهـ. فود: (أما إذا أودعها إلخ) مختار قوله من أودعها في الحضر إلخ على ترتيب اللف، وكان الأولى أما من أودعها إلخ عبارة المتني أما لو أودعها المالك مسافراً فسافر بها إلخ وهي واضحة. فود: (ومن ثم إلخ) عبارة المتني وله إذا قديم من سفره أن يسافر بها ثانياً لرضا المالك به ابتداءً إلا إذا دلت قرينة على أن المراد إخراجها بالبلد فيمتنع ذلك اهـ.

فود (سني): (إذا وقع حريق إلخ) أي أو نهب اهـ. فود: (من المالك) إلى قول المتن والحريق

يراقبه إلخ فإذا اكتفى عن كونه يسكنه بمراقبته فكيف بكونه في يده؛ لأننا نقول هذا بعد تسليم أن الكون في يده أقوى من المراقبة إنما يرد لو عطف أو يراقبه على يسكن الموضع أما لو عطف على وهو جزر مثلها فلا.

قريباً فلا يضمن للعدو بل إذا علم أنه لا يُنَجِّيهَا من الهلاك إلا السَّفرُ لَزِمَ بها وإن كان مَخَوفاً فإن لم يعلم ذلك فإن كان احتمالُ الخوفِ في الحَضَرِ أَقْرَبَ جازاً، ولو قيلَ يجبُ لم يَتِمَّذْ وَيُتَّجَهْ وجوبُ مؤنَّةٍ نحو حملِها هنا على المَالِكِ؛ لأنَّ المَصْلَحَةَ له لا غيرُ وبأُتِي في الرُّجُوعِ بها ما يَأْتِي قريباً في التَّفَقُّعِ وما اقتضاه سِياقُه أَنَّهُ لا بُدَّ في نَفْيِ الضَّمَانِ مِنَ العُدْرِ والمَجْزِ المَذْكُورِينَ غيرُ مُرَادٍ بل المَجْزُ كافٍ كما عَلِمَ من كَلَامِهِ قَبْلَ (والحريقُ والغارةُ) الأَفْصَحُ الإِغَارَةُ ومع ذلك الغارَةُ هنا أُولَى؛ لأنَّهَا الأَثَرُ وهو العُدْرُ في الحَقِيقَةِ (في البَقْعَةِ وإِشْرَافِ الحِزْزِ على الخرابِ) ولم يَجِزْ في الكلِّ ثُمَّ جِزْزاً يَنْقُلُهَا إِلَيْهِ (أَعْدَاؤُ كَالسَّفَرِ) في جَوَازِ إِبْدَاعِ مَنْ مَرَّ بِرَتْبِهِ. (وإذا مَرَضَ) مَرَضاً (مَخَوفاً فَلْيَزِدْهَا إِلَى المَالِكِ)، أو وَلَيْهِ (أو وَكِيلِهِ) المَالِمُ، أو الخاصُّ بها (وإلا) يُمكنُ رَدُّهَا لأَحَدِهِمَا (فَالْحَاكِمُ) الثِّقَةُ المَأْمُونُ يَزِدُّهَا إِلَيْهِ (أو أَمِينٌ) يَزِدُّهَا إِلَيْهِ إِنْ فَقَدَ القَاضِيَّ وَسِوَاةٍ فِيهِ هُنَا وَفِي الوَصِيَّةِ الْوَارِثُ وَغَيْرُهُ وَلَوْ ظَنَّهُ أَمِيناً فَكَانَ غَيْرَ أَمِينٍ ضَمِينٌ؛

فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ قِيلَ يَجِبُ لَمْ يَتِمَّذْ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ لَمْ يَتِمَّذْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُتَّجَهْ إِلَى وَمَا اقْتَضَاهُ وَقَوْلُهُ أَيْ مَعَ تَقْصِيرِهِ إِلَى وَمَحَلُّهُ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا كَانَ إِلَى وَيُشْتَرَطُ وَقَوْلُهُ قَالَ. هـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَ بِهَا الْخ) وَلَوْ حَدَّثَ لَهُ فِي الطَّرِيقِ خَوْفٌ أَقَامَ بِهَا فَإِنْ هَجَمَ عَلَيْهِ الْقَطَاعُ فَطَرَحَهَا بِمَضْمُونَةٍ لِيَحْفَظَهَا فَضَاعَتْ ضَمِينٌ وَكَذَا لَوْ دَفَعَهَا خَوْفاً مِنْهُمْ عِنْدَ إِقْبَالِهِمْ ثُمَّ أَضَلَّ مَوْضِعَهَا كَمَا قَالَه الْقَاضِي وَغَيْرُهُ إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَضِيرَ حَتَّى تُوَخَّذَ مِنْهُ فَتَقْصَرَ مَضْمُونَةٌ عَلَى أَخِيذِهَا نِهَايَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَضَاعَتْ ضَمِينٌ أَيْ وَإِنْ جَهِلَ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْحُكْمِ لَا يُنْقِطُ الضَّمَانُ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ) أَيْ حَيْثُ أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الرُّجُوعِ بِهَا) أَيْ الْمُؤَنَّةُ اهـ س م. هـ. قَوْلُهُ: (بَلِ الْمَجْزُ كَافٍ) أَيْ بِخِلَافِ الْعُدْرِ لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ دَفْعُهَا لِلْمَالِكِ مَثَلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ السَّفَرُ بِهَا وَإِنْ وَجَدَ حَرِيْقٌ أَوْ غَارَةً قَالُوا وَفِي قَوْلِهِ وَعَجَزَ لَيْسَتْ بِمَعْنَى أَوْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ س م وَقَوْلُهُ قَالُوا وَالْخ رَدٌّ عَلَى النِّهَايَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ) يَتَأَمَّلْ اهـ س م وَالتَّنْظَرُ ظَاهِرٌ اهـ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (الْأَفْصَحُ الْإِغَارَةُ) فِيهِ مَعَ مَا بَعْدَهُ نَظَرٌ اهـ س م وَكَانَ وَجْهُ التَّنْظَرِ أَنَّ قَوْلَهُ الْأَفْصَحُ الْإِغَارَةُ مَعْنَاهُ أَنَّ فِيهِ لَعْنَتَيْنِ الْإِغَارَةُ وَالْغَارَةُ غَيْرُ أَنَّ أَوَّلَاهَا أَفْصَحُ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا الْأَثَرُ يُنَاقِضُ ذَلِكَ وَيَقْتَضِي أَنَّ اللَّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ الْإِغَارَةُ فَقَطْ، وَأَنَّ الْغَارَةَ أَثَرُهَا عَلَى أَنَّهُ قَدْ لَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ الْغَارَةِ أَثَرُهَا فَتَأَمَّلْ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنَى الْغَارَةُ لُغَةً قَلِيلَةً وَالْأَفْصَحُ الْإِغَارَةُ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (رَدُّهَا لِأَحَدِهِمَا) قَدْ يَمَالُ الْأَتْسَبُ لِأَحَدِهِمْ لِإِزَادَتِهِ الرُّوْلَى لِكَيْتَهُ مَذْفُوعٌ بِأَنَّ هَذَا الْبَيَانَ مَسْوقٌ لِحُلِّ الْمُتَنِّ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. هـ. قَوْلُهُ: (يَزِدُّهَا إِلَيْهِ) أَوْ يُوصِي بِهَا إِلَيْهِ اهـ مُغْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَسِوَاةٍ فِيهِ) أَيْ فِي الْأَمِينِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي الرَّدِّ وَقَوْلُهُ وَفِي الوَصِيَّةِ أَيْ الْآتِيَةِ آيَافاً.

هـ. قَوْلُهُ: (فِي الرُّجُوعِ بِهَا) أَيْ الْمُؤَنَّةُ. هـ. قَوْلُهُ: (بَلِ الْمَجْزُ كَافٍ) أَيْ بِخِلَافِ الْعُدْرِ لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ دَفْعُهَا لِلْمَالِكِ مَثَلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ السَّفَرُ بِهَا وَإِنْ وَجَدَ حَرِيْقٌ أَوْ غَارَةً قَالُوا وَفِي قَوْلِهِ وَعَجَزَ لَيْسَتْ بِمَعْنَى أَوْ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ) يَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (الْأَفْصَحُ الْإِغَارَةُ) فِيهِ مَعَ مَا بَعْدَهُ نَظَرٌ فَتَأَمَّلْهُ.

لأنَّ الجَهْلَ لا يُؤَثِّرُ فِي الصَّمَانِ أَيِ مَعَ تَقْصِيرِهِ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ فَلَا يُنَافِي مَا بَاتِيَ أَنَّهُ قَدْ يُؤَثِّرُ فِيهِ كَمَا لَوْ ظَنَّ الْوَلِيُّ مَالِكًا، أَوْ نَقَلَ بَظْنَ أَنَّهَا مَلَكَهْ وَمَحَلَّهُ إِنْ وَضَعَ الْمُظْنُونُ أَمَانَتَهُ بِيَدِهِ عَلَيْهَا وَلَا لَمْ يَضْمَنْ الْوَدِيعُ عَلَى الْأُوجْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ فِيهَا فِعْلًا (أَوْ غَطَفَ عَلَى مَا بَعْدَ إِلَّا لِإِنْفِيدِ ضَعْفِ قَوْلِ التَّهْدِيدِ بِكَفْيِهِ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ أَمَكْنَهُ الرَّذُّ لِلْمَالِكِ (نُوصِي بِهَا) إِلَى الْحَاكِمِ فَإِنْ قُفِدَ فَمَالِي أَمِينٍ كَمَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ كَلَامُهُ السَّابِقُ مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَمِينِ فِي الدَّفْعِ فَكَذَا الْإِبْصَاءُ فَالتَّخْيِيرُ الْمَذْكُورُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ وَالْمُرَادُ بِالْوَصِيَّةِ الْأَمْرُ بِرَدِّهَا بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَلَّمَهَا لِلْوَصِيِّ وَلَا كَانَ إِبْدَاعًا فَيَضْمَنْ بِهِ إِنْ كَانَ الْوَصِيُّ غَيْرَ أَمِينٍ أَوْ أَمَكْنِ الرَّذُّ إِلَى قَاضِي أَمِينٍ

• قُودُ: (لأنَّ الْجَهْلَ لَا يُؤَثِّرُ) أَقُولُ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّ هَذَا لَيْسَ جَهْلًا بِالْحَكْمِ بَلْ جَهْلٌ بِحَالِ الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَا نَبَعَ مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَى تَقْصِيرِهِ فِي دَفْعِهَا لَهُ أَمَّا ش. • قُودُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ الصَّمَانِ فِيمَا إِذَا ظَنَّ غَيْرَ الْأَمِينِ أَمِينًا. • قُودُ: (الْمُظْنُونُ) فَاعِلٌ وَضَعَ وَقَوْلُهُ أَمَانَتُهُ نَائِبٌ فَاعِلٍ الْمُظْنُونُ وَقَوْلُهُ مُدَّةٌ مَفْعُولٌ وَضَعَ.

• قُودُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْوَدِيعِ. • قُودُ: (هَلَى مَا بَعْدَ إِلَّا) أَيِ عَلَى الْحَاكِمِ. • قُودُ: (إِلَى الْحَاكِمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ بِالْوَصِيَّةِ فِي الْمُغْنِي. • قُودُ: (مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَمِينِ فِي الدَّفْعِ الْخ) حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْحَاكِمِ بَيْنَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ وَالْوَصِيَّةِ لَهُ وَعِنْدَ الْمَجْزُ عَنْ بَيْنَ الدَّفْعِ لِأَمِينٍ وَالْوَصِيَّةِ لَهُ أَمَّا مُغْنِي. • قُودُ: (فَالْتَّخْيِيرُ الْمَذْكُورُ) أَيِ بِقَوْلِهِ أَوْ يَوْصِي أ. ه سَمَّ عِبَارَةً الْمُغْنِي قَضِيَّةً كَلَامِيَّةً لَوْلَا مَا قُدِّرَتْهُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا أ. ه. • قُودُ: (مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ) أَيِ إِنَّ الْحَاكِمَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَمِينِ أ. ه سَمَّ. • قُودُ: (وَالْمُرَادُ بِالْوَصِيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ يَذَّ فَمَنْ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ وَلَا إِلَى وَيُشْتَرَطُ.

• قُودُ: (الْأَمْرُ بِالرَّذِّ الْخ) عِبَارَةٌ الْأَكْثَرِ الْإِعْلَامُ بِهَا وَالْأَمْرُ بِرَدِّهَا وَهِيَ تَوْهَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ حَتَّى لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِعْلَامِ فَقَطُّ أَوْ عَلَى الْأَمْرِ بِالرَّذِّ فَقَطُّ لَمْ يَجْزِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْزِيَ الْأَوَّلُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْوَدِيعَةُ بَيِّنَةً لَمْ يَجِبْ الْإِبْصَاءُ بِهَا، وَكَذَا الثَّانِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَنِيعُ الشَّارِحِ هُنَا نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنْ يَتَّقَيَّدَ الثَّانِي بِمَا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى وَجْهِ يُشِيرُ بِأَتَاهَا وَدِيعَةً، وَإِلَّا، فَلَوْ قَالَ ادْفَعُوا هَذَا لِفُلَانٍ قَرِيبًا أَوْ هَمَّ كَوْنُهُ وَصِيَّةً فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْوَصَايَا فَالَّذِي تَحَرَّرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِعْلَامِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ عَكْسًا مَا فَعَلَ لَكَانَ أَوْلَى أ. ه سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ بِإِزْجَاعِ ضَمِيرِ بَرَدِّهَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ إِلَى الْوَدِيعَةِ بِوَضْفِ الْوَدِيعَةِ بِكُونِ تَعْبِيرِهِ مُوَافِقًا لِتَعْبِيرِ الْأَكْثَرِ. • قُودُ: (أَوْ أَمَكْنِ الرَّذِّ الْخ) أَيِ أَوْ الْإِبْصَاءُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الرَّذُّ فِيمَا يَظْهَرُ أ. ه سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ مَا اسْتَظْهَرَهُ صَرِيحُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَارِ أَنْفًا فَكَذَا الْإِبْصَاءُ، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ الشَّارِحِ هُنَا

• قُودُ: (وَمَحَلُّهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. • قُودُ: (فَالْتَّخْيِيرُ الْمَذْكُورُ) أَيِ بِقَوْلِهِ أَوْ يَوْصِي وَقَوْلُهُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ أَيِ إِنَّ الْحَاكِمَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَمِينِ. • قُودُ: (فَيَضْمَنْ لَهُ الْخ) قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى مَا قَبْلَ، وَالْمُرَادُ الْخ لَا عَلَى قَوْلِهِ وَلَا كَانَ إِبْدَاعًا؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ حَيْثُ يَذَّ مَعَ مَا قَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَمَانَةِ فَيَمْنُ يُوَدِّعُهُ وَتَقْدِيمِ الْحَاكِمِ عَلَى غَيْرِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَوْهَمٌ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ لَا يُنَاسِبُ الْعِبَارَةَ.

وَيُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ ذَلِكَ صَوْنًا لَهَا عَنِ الْإِنْكَارِ وَأَنْ يُشِيرَ لِعَيْنِهَا، أَوْ يَصِفَهَا بِمُخَيَّرِهَا وَحِينَئِذٍ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي تَرَكْتِهِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ، أَوْ وَصَفَهُ فَلَا ضَمَانَ كَمَا رَجَحَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَهُوَ مُتَّجَةٌ وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي الْإِنْتِصَارِ لِخِلَافِهِ قَالَ وَلَا ضَمَانَ فِيمَا إِذَا عِلِمَ تَلَفَهَا بَعْدَ الْوَصِيَّةِ بِلَا تَفْرِيطٍ فِي حَيَاتِهِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَبْلَ تَمَكُّنِ الْوَارِثِ مِنَ الرَّذِّ وَرَجَحَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ ضَمَانَ وَارِثٍ قَصَرَ بَعْدَ إِعْلَامِ مَالِكٍ جَهْلَ الْإِبْصَاءِ، أَوْ بَعْدَ الرَّذِّ بَعْدَ طَلْبِهِ وَتَمَكُّنِهِ مِنْهُ وَإِنْ وَجَدَ مَا هُوَ بِتِلْكَ الصَّفَةِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّدٍ لَمْ يَقْبَلِ الْوَارِثُ أَنَّهَا غَيْرُ الْوَدِيعَةِ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا أَقَرَّ بِهِ مُؤَوِّدُهُ أَنَّ مَا بِهِذِهِ الصَّفَةِ لَيْسَ لَهُ فَقِيلَ أَنَّ قَوْلَهُ عِنْدِي وَدِيعَةٌ لِفُلَانٍ، أَوْ ثَوْبٌ لَهُ لَا يَدْفَعُ الضَّمَانَ عَنْهُ وَجَدَ فِي الثَّانِيَةِ فِي تَرَكْتِهِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ، أَوْ أَثَوَابٌ أَوْ لَمْ يُوجَدْ، وَكَذَا لَوْ وَصَفَهُ وَوُجِدَ عَنْده أَثَوَابٌ بِتِلْكَ الصَّفَةِ لِتَقْصِيرِهِ فِي الْبَيَانِ.....

لِإِرَادَتِهِ بِالْوَصِيِّ مَا يَشْمَلُ الْقَاضِي تَأَمَّلْ. قُود: (وَيُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ الْخ) هَذَا لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمَ وَجُوبِ الإِشْهَادِ عَلَى الْقَاضِي وَالْأَمِينِ، وَذَلِكَ لِتَفَرُّقِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ سُلِّمَتْ لِإِنَائِبِ الْمَالِكِ شَرْحًا وَهُوَ الْقَاضِي وَالْأَمِينُ فَكَانَ كَتَسْلِيمِهَا لِلْمَالِكِ، وَهُنَا لَمْ تُسَلِّمْ لِأَحَدٍ، وَإِنَّمَا أَمِرَ بِرَدِّهَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ أَوَّلُ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِبْصَاءُ إِلَى الْقَاضِي، وَيُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ بِمَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ الْمُحْسَنِيُّ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ مَا تَقَدَّمَ الْخ مَا مَرَّ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ سَافَرَ الْخ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ الْخ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ أَرَادَ مَا مَرَّ فِي شَرْحِ فَإِنْ قَدَّمَ هُمَا فَالْقَاضِي الْخ فَمُعْتَمَدُ الشَّارِحِ هُنَاكَ الْوَجُوبُ أَيْضًا نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْخ مُعْتَمَدُ النَّهَايَةِ كَمَا قَدَّمَ الْمُحْسَنِيُّ هُنَاكَ يُظْهِرُهُ مَا ذَكَرَهُ. قُود: (هَلَى مَا فَعَلَهُ الْخ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ عَلَى ذَلِكَ أَيِ الْإِبْصَاءِ. قُود: (فَلَا ضَمَانَ) أَيِ عَلَى الْوَرِثَةِ أَهْ ش. قُود: (بَعْدَ الْوَصِيَّةِ) وَكَذَا قَبْلَ الْوَصِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِتَلَفِهَا فِي الْحَيَاةِ كَمَا سَبَّأَتِي التَّضَرُّعُ بِإِعْتِمَادِهِ قَرِيبًا أَهْ رَشِيدِي أَيِ فِي شَرْحِ بِأَنَّ مَا تَفَجَّأ. قُود: (فِي خِيَاتِهِ الْخ) كَقَوْلِهِ السَّابِقِ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِتَلَفِهَا. قُود: (وَرَجَحَ الْمُتَوَلَّى الْخ) مُعْتَمَدُ أَهْ ش وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَأْنَفٌ وَلَيْسَ مُقَابِلًا لِقَوْلِهِ قَالَ وَلَا ضَمَانَ الْخ كَمَا يُوْجِهُ السِّيَاقُ فَلَوْ اسْتَقَطَّ قَالَ كَمَا فَعَلَهُ النَّهَايَةُ سَلِمَ عَنْ ذَلِكَ الْإِيهَام. قُود: (جَهْلَ الْخ) أَيِ الْمَالِكِ. قُود: (وَتَمَكُّنِهِ) أَيِ الْوَارِثِ مِنْهُ أَيِ الْإِعْلَامِ وَالرَّذِّ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. قُود: (لَيْسَ لَهُ) أَيِ لِلْمُورِثِ سَمِ وَع ش. قُود: (فَقِيلَ الْخ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَأَنْ يُشِيرَ لِعَيْنِهَا الْخ. قُود: (أَنْ قَوْلَهُ عِنْدِي) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي. قُود: (لَا يَدْفَعُ الضَّمَانَ عَنْهُ) أَيِ الْمُورِثِ أَهْ ش. قُود: (فِي الثَّانِيَةِ) هِيَ قَوْلُهُ أَوْ ثَوْبٌ لَهُ. قُود: (لِتَقْصِيرِهِ فِي الْبَيَانِ الْخ) إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا عِلِمَ مُقَارَنَةً التَّعَدُّدِ لِلْإِبْصَاءِ، وَالْأَفْهَمُ مُخْتِاجٌ إِلَى التَّأَمُّلِ نَعَمْ إِنْ طَرَأَ الْغَيْرُ، وَتَمَكَّنَ بَعْدَهُ مِنْ إِعَادَةِ

قُود: (وَيُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ الْخ) هَذَا لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمَ وَجُوبِ الإِشْهَادِ عَلَى الْقَاضِي وَالْأَمِينِ وَذَلِكَ لِتَفَرُّقِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ سُلِّمَتْ لِإِنَائِبِ الْمَالِكِ شَرْحًا وَهُوَ الْقَاضِي وَالْأَمِينُ فَكَانَ كَتَسْلِيمِهَا لِلْمَالِكِ وَهُنَا لَمْ يُسَلِّمْ لِأَحَدٍ، وَإِنَّمَا أَمِرَ بِرَدِّهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (لَيْسَ لَهُ) أَيِ لِلْوَارِثِ.

وفَارَقَ وجودُ غَينٍ واحدةٍ هنا من الجنسِ وجودُ واحدةٍ بالوصفِ؛ لأنَّه لا تَقْصِيرُ ثُمَّ بخلافه هنا ولا يَغْطِي شَيْئًا مِمَّا وَجَدَ فِي هَذِهِ الصُّورِ خِلَافًا لِلشُّبْكِ وَمِنْ تَبَعِهِ وَكَالْمَرَضِ الْمُخُوفِ مَا أَلْحَقَ بِهِ مِمَّا مَرَّ. نَعَمْ، الْحَبْسُ لِلْقَتْلِ فِي حُكْمِ الْمَرَضِ هُنَا لَا ثُمَّ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ أَدْمِي نَاجِزٌ فَاحْتِيطَ لَهُ أَكْثَرُ بِجَعْلِ مُقَدِّمَةٍ مَا يُظَنُّ مِنْهُ الْمَوْتُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرَضِ (فَلِإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) كَمَا ذُكِرَ (ضَمِنَ) لِتَقْصِيرِهِ بِتَمَرِضِهَا لِلْفَوَاتِ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ بِعَيْتِهِ ظَاهِرُ الْيَدِ وَيُدْعِيهَا لَهُ وَإِنْ وَجَدَ خَطَأَ مُورِثِهِ؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ وَقِيْدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا بَيِّنَةٌ بَاقِيَةً وَهُوَ ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ وَتَرَدَّدَ الرَّافِعِيُّ فِي أَنَّ هَذَا الضَّمَانَ يَتَبَيَّنُ بِالْمَوْتِ وَجُودُهُ مِنْ أَوَّلِ الْمَرَضِ حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ فِيهِ ضَمِنُهَا، أَوْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهُ إِلَّا بِالْمَوْتِ وَالَّذِي رَجَحَهُ الْأَزْغَمِيُّ كَالشُّبْكِ وَسَبَقَهُمَا إِلَيْهِ

الِإِصَاءِ بِمَا يُمَيِّزُهُ فَالظَّاهِرُ وَجُوبُهُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. ة فُودَ: (وَفَارَقَ وَجُودَ غَينٍ هُنَا الْخ) أَيِ فِيمَا لَوْ قَالَ الْوَدِيعُ الْمَرِيضُ عِنْدِي ثَوْبٌ لِفُلَانٍ فَوُجِدَ فِي تَرَكِيهِ ثَوْبٌ وَاجِدَ حَيْثُ لَا يَذْفَعُ الضَّمَانَ عَنْهُ كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ وَجُودُ وَاحِدَةٍ بِالْوَصْفِ أَيِ فِيمَا لَوْ وَصَفَ الْوَدِيعَةُ بِمُمَيِّزِهَا فَوُجِدَ فِي تَرَكِيهِ غَينٌ وَاحِدَةً فَقَطُّ بَتِلْكَ الصَّفَةِ حَيْثُ يَذْفَعُ الضَّمَانَ عَنْهُ كَمَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ بَأَنَّهُ لَا تَقْصِيرُ ثُمَّ أَيِ فِي الثَّانِيَةِ لَوْضَفِهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا عَنْ غَيْرِهَا، وَقَوْلُهُ بِخِلَافِهِ هُنَا أَيِ فِي الْأَوَّلَى لِنَزْكِهِ الْوَصْفَ. ة فُودَ: (وَلَا يَغْطِي الْخ) اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا.

ة فُودَ: (وَلَا يَغْطِي شَيْئًا مِمَّا وَجَدَ) أَيِ لَا يَجِبُ بَلْ يَكُونُ الْوَاجِبُ لَهُ الْبَدَلُ الشَّرْعِيُّ فَيُعِيْثُهُ الْوَارِثُ مِمَّا شَاءَ اهـ ع ش. ة فُودَ: (فِي هَذِهِ الصُّورِ) هِيَ قَوْلُهُ عِنْدِي وَدِيعَةٌ أَوْ ثَوْبٌ اهـ ع ش أَيِ وَقَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ وَصَفَهُ الْخ. ة فُودَ: (خِلَافًا لِلشُّبْكِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ الثَّوْبُ الْمَوْجُودُ اهـ. ة فُودَ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الْوَصِيَّةِ. ة فُودَ: (هُنَا) أَيِ فِي الْوَدِيعَةِ لَا ثُمَّ أَيِ فِي الْوَصِيَّةِ. ة فُودَ: (كَمَا ذُكِرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُشْهَدُ فِي الثَّهَابَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيْدَهُ إِلَى وَتَرَدَّدَ الرَّافِعِيُّ. ة فُودَ: (وَيُدْعِيهَا لَهُ) أَيِ لِنَفْسِهِ اهـ مُغْنِي، وَيَصِحُّ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِلْمُورِثِ. ة فُودَ: (وَقِيْدَهُ) أَيِ الضَّمَانَ. ة فُودَ: (وَتَرَدَّدَ الرَّافِعِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الثَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَمَحَلُّ الضَّمَانِ بِغَيْرِ إِصَاءٍ وَإِدَاعٍ إِذَا تَلَفَتْ الْوَدِيعَةُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا قَبْلَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَمَالَ إِلَيْهِ الشُّبْكِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ كَالسَّفَرِ فَلَا يَتَحَقَّقُ الضَّمَانُ إِلَّا بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ ذَهَبَ الْإِسْتَوْثَى إِلَى كَوْنِهِ ضَامِنًا بِمَجَرَّدِ الْمَرَضِ حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ بَاقِيَةً فِي مَرَضِهِ أَوْ بَعْدَ صِحَّتِهِ ضَمِنَتْهَا كَسَائِرِ أَسْبَابِ التَّقْصِيرِ، وَمَحَلَّهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْقَاضِي أَمَّا هُوَ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَوْجَدْ مَالُ الْيَتِيمِ فِي تَرَكِيهِ فَلَا يَضْمَنُهُ وَإِنْ لَمْ يَوْصِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينُ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا قَرَّطَ قَالَ الشُّبْكِ وَهَذَا تَضَرُّعٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ عَدَمَ إِصَاءِهِ لَيْسَ تَضَرُّعًا، وَإِنْ مَاتَ عَنْ مَرَضٍ وَهُوَ الْوَجْهَ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَاضِي الْأَمِينِ كَمَا مَرَّ أَمَّا غَيْرُهُ فَيَضْمَنُ قَطْعًا، وَالضَّمَانُ فِيمَا ذُكِرَ ضَمَانٌ تَعَدُّ بِتَرْكِ الْمَامُورِ لَا ضَمَانٌ عَقْدٌ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ ضَمَانٌ تَعَدُّ أَيِ فَيَضْمَنُهَا بِالْبَدَلِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ الْبَدَلُ فِي الْبَدَلِ وَالْقِيَمَةُ فِي الْمُتَقَرِّمِ، وَسَوَاءٌ تَلَفَتْ بِذَلِكَ السَّبَبِ أَوْ بغيرِهِ اهـ. ة فُودَ: (حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ فِيهِ) أَيِ الْمَرَضِ أَوْ بَعْدَ صِحَّتِهِ يَضْمَنُهَا

ة فُودَ: (وَالَّذِي رَجَحَهُ الْأَزْغَمِيُّ إِلَى آخِرِ الثَّانِي) هُوَ الَّذِي اِغْتَمَدَهُ م ر.

الإمام الثاني وجهه أن الموت كالتفر فلا يتحقق الضمان إلا به ورجح الإسني أن يشهد له أنه بمجرود المرض بصير ضامناً إذا لم يوص وإن شفي ولا يشهد له ما لو لم يطمعها حتى مضت مدة يموت مثلها فيها غالباً فإنها تصير مضنونة وإن لم تثبت؛ لأن في هذا فعلاً مضمناً للتلف ظناً وليس مجرد ترك الإيصاء كذلك (إلا منقطع)؛ لأن المقسم مرض مخوفاً (إذا لم يتمكن بأن مات فجأة) أو قتل غيلة لا انتفاء التقصير. ولو أوصى بها على الوجه المعتبر فلم توجد بتركه لم يضمنها كما مر، وكذا لو لم يوص فادعى المودع أنه قصّر وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب لتقصير فيصدق كما نقله عن الإمام وأقره واعتز به الإسني بأن الإمام إنما قاله عند جزم الوارث بالتلف لا عند تزديده فيه فإنه صحح حينئذ الضمان ولك رده بأن الوارث لم يتردد في التلف بل في أنه وقع قبل نسبه لتقصير، أو بعده وحينئذ فلا ينافي ما نقله عن الإمام ودعواه لتلفها عند مورثه بلا تعدد، أو رد مورثه لها مقبولة كما قاله ابن أبي الدّم في وارث الوكيل ورجحاه في الثاني وإن خالف في ذلك الشبكي وغيره،

أي كسائر أبواب التقصير نهايةً ومثني. فؤد: (الثاني) أي الدخول بالموت. فؤد: (ولا يشهد الخ) أي خلافاً لما في شرح الرّوض اه سم. فؤد: (له) أي للإسني. فؤد: (لم يطمعها) أي الذابة المودوعة. فؤد: (فغلا الخ) الأولى تركاً. فؤد: (منقطع) إلى قوله ودعواه لتلفها في المثني إلا قوله ولو أوصى بها إلى وكذا وإلى قوله ولو جهل حالها في النهاية إلا ذلك القول. فؤد: (أو قتل غيلة) أي فلا يضمن مثني وسم. فؤد: (كما مر) أي أيضاً في شرح أو يوصي بها. فؤد: (وكذا لو لم يوص)، وبهذا ونحوه يعلم أن ترك الإيصاء لا يكون مضمناً مطلقاً بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطاً أو غيره اه سم. فؤد: (وقال الوارث لعلها الخ) عبارة الرّوض وادعى الوارث التلف، وقال إنما لم يوص لعله كان بغير تقصير اه سم. فؤد: (فيصدق) أي الوارث. فؤد: (بأن الوارث لم يتردد الخ) أي في قوله لعلها تلفت الخ الذي نقله عن الإمام أي؛ لأن الترجيحي هي كلامه المذكور راجع إلى القيد فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف أي فالإسني لم يصيب فيما فهمه عن الشيخين اه رشدي.

فؤد: (فلا ينافي) أي ما نقله ما نقله الخ أي الإسني. فؤد: (ودعواه) أي الوارث مبتدأ وخبره مقبولة. فؤد: (أو رد مورثه) عطف على تلفها. فؤد: (ورجحاه) أي قول ابن أبي الدّم في الثانية وهي دعوى رد المورث. فؤد: (وإن خالف في ذلك الشبكي الخ) عبارة المثني، وصحح الشبكي أنه لا

فؤد: (ولا يشهد له الخ) أي خلافاً لما في شرح الرّوض. فؤد: (أو قتل غيلة) أي فلا يضمن.

فؤد: (وكذا لو لم يوص فادعى المودع أنه قصّر، وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب لتقصير) بهذا ونحوه يعلم أن ترك الإيصاء لا يكون مضمناً مطلقاً بل يستثنى منه ما إذا ادعى الوارث مسقطاً أو نحوه. فؤد: (وقال الوارث لعلها الخ) عبر في الرّوض بقوله وادعى الوارث التلف، وقال إنما لو يوص لعله كان بغير تقصير.

ولو جهل حالها ولم يقبل الوارث شيئاً بل قال لا أعلم وأجوز أنها تلفت على حكم الأمانة فلم يوص بها لذلك ضمنها كما اقتضاه كلام الرافعي وغيره؛ لأنه لم يدع مسقطاً هذا كله إن لم يثبت تعديه فيها قال الشبكي كغيره، أو يوجد في تركته ما هو من جنسها، أو ما يمكن أن يكون اشتراه بمال القراض في صورته ولم يكن قاضياً، أو نائيه؛ لأنه أمين الشرع فلا يضمن إلا إن تحققت خيائته أو تفريطه مات عن مرض، أو لا محل في الأمين نظير ما مر. ولا يقبل قول وارث الأمين أنه رد بنفسه، أو تلفت عنده إلا بينة وسائر الأمتاء كالوديع فيما ذكر (ومنها) ما تضمنه قوله (إذا نقلها) لغير ضرورة (من محله) إلى محله أخرى (أو دار إلى دار أخرى دونها في الجزئ).....

يقبل قولهم في دعوى التلف والرد إلا بينة اهـ. قود: (ولو جهل حالها) أي الوديعة. قود: (حاله) الظاهر الثاني. قود: (ضمنها الخ) وإفاداً للمعنى والأسنى وخلافاً للنهاية ورد عليه سم راجع. قود: (هذا كله) إلى المثني في النهاية قال الكزدي إذا إشارة إلى قوله وكذا لو لم يوص اهـ. ويظهر أنه إشارة إلى قول المصنف فإن لم يفعل ضمن إلا الخ وقول الشارح ولو أوصى بها على الوجه الخ إلى هنا من الصور الأربع، وأن قوله أو يوجد الخ عطف على قوله يثبت الخ وقوله ولم يكن الخ على قوله لم يثبت الخ، وأن هذه الأقوال الثلاثة موزعة على تلك الصور الست المتقدمة فقوله لم يثبت الخ وقوله أو يوجد الخ راجعان إلى جميع ما تقدم إلا قول المصنف فإن لم يفعل ضمن ورجوعه إلى مسألة الجهل لمجرد إفادة أنها منقولة ومنصوصة وقوله ولم يكن الخ راجع إلى أول قول المصنف وأخر أقوال الشارح وما في سم مما نصه قوله أو يوجد الخ هذا مع قوله بعد ولم يكن الخ منطوق على قوله إن لم يثبت اهـ فيه تساهل يتبني حمله على ما قلته. قود: (في صورته) أي القرض. قود: (لأنه) أي القاضي أو نائيه. قود: (فلا يضمن) أي وإن لم يوص كما صرح به ابن الصلاح سم ونهاية ومعنى. قود: (ومحله) أي عدم ضمان القاضي ونائيه. قود: (في الأمين) خير ومحله. قود: (نظير ما مر) أي مرازاً. قود: (أنه رد) أي الوارث اهـ ع ش. قود: (أو تلفت عنده) أي ولم يتمكن من الرد اهـ

قود: (ولو جهل حالها ولم يقبل الخ) عبارة شروح م ر ولو جهل حالها ولم يقبل الوارث شيئاً بل قال لا أعلم فلا ضمان عليه، وإن قيل إن قضية كلام الرافعي وغيره الضمان اهـ ويشكل عليه رد اغتراض الاستثنائي السابق بما تقدم الذي وافق عليه، وذلك لأن ذلك الرد لا حاجة إليه بل لا يبعد مع التزام عدم الضمان، ويشكل عليه أيضاً ما نقله الاستثنائي بقوله لا عند تردده فإنه صريح حينئذ الضمان، وذلك لأن الوارث متردد فيما نحن فيه إلا أن يخالف هذا الذي نقله الاستثنائي فليأمل. قود: (ضمنها الخ) هكذا في شرح الرزوي. قود: (أو يوجد الخ) هذا مع قوله بعد ولم يكن الخ منطوق على قوله إن لم يثبت. قود: (فلا يضمن) أي وإن لم يوص كما صرح به ابن الصلاح وهذا مع قوله أو تفريطه قال الشبكي نصريح بأن عدم إيصائه ليس تفريطاً. قود: (إنه رد بنفسه) فاعل الرد الوارث وقوله أو تلفت

وإن كانت جزرٌ مثلها على المعتمد (صين)؛ لأنه عرّضها للتلف سواءً أتلفت بسبب الثقل أم لا، نعم، إن ثقلها بظن المالك لم يضمن بخلاف ما لو انتفع بها بظنه؛ لأنّ التعدي هنا أعظم (والإ) يكن دونه بأنّ تساوي فيه، أو كان المنقول إليه أحرز (فلا) يضمن وإن كان الثقل لقربة أخرى لا سفرَ بينهما ولا خوف، ولو حصل الهلاك بسبب الثقل لعدم التفريط من غير مخالفة وخرج إلى أخرى ثقلها بلا نية تعدد من بيت لبيت في دار وخانٍ واحد فلا ضمان به حيث كان الثاني جزرٌ مثلها هذا كله حيث لم يمتد المالك جزراً ولا نهي عن الثقل ولا كان الجزرُ

رشيدي عبارة سم قوله أنه ردّ إلخ فاعل الردّ الوارث وقوله تلفت أي عند الوارث هذا هو المراد فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدّم من قبول دعوى وارث غير القاضي ردّ مورثه أو التلف عنده بلا تفصيل فإن الظاهر أنّ وارث القاضي إن لم يكن أولى من وارث غيره في ذلك فلا أقلّ أن يكون مثله اهـ.

فردّ: (وإن كانت جزرٌ مثلها إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بتصوير المتن بما إذا عيّن المالك جزراً فإن لم يمتد فلا ضمان بثقلها إلى الأذن حيث كان جزرٌ مثلها اهـ سم وتبعه أي الشهاب الرملي النهاية في ذلك كما تبعه عليه الرشيدي، وخالفه المغني كالشارح فقلاً وفقاً لشيخ الإسلام بال ضمان في الثقل إلى الأذن مطلقاً سواءً كان جزرٌ مثلها أو لا عيّن الجزرُ أو لا. فردّ: (سواءً أتلفت إلخ) عبارة المغني سواءً أتناهى عن الثقل أم لا عيّن تلك المحلة أم أطلق بعيدتين كانتا أم قريبتين لا سفرَ بينهما ولا خوف أم لا كما يؤخذ ذلك من إطلاق المصنف اهـ. فردّ: (نعم) إلى قوله وإن كان الثقل في النهاية إلى قوله ولو حصل الهلاك في المغني. فردّ: (فيه) أي الجزر. فردّ: (ولو حصل الهلاك إلخ) وفقاً لإطلاق النهاية وشرح الروض وخلاًفاً لإطلاق المغني. فردّ: (وخرج) إلى قوله هذا كله في النهاية والمغني. فردّ: (حيث كان الثاني جزرٌ مثلها) وإن كان الأول أحرز مغني وروض. فردّ: (هذا كله) أي

أي عند الوارث هذا هو المراد فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدّم من قبول دعوى وارث غير القاضي ردّ مورثه أو التلف عنده بلا تفصيل فإن الظاهر أنّ وارث القاضي إن لم يكن أولى من وارث غيره في ذلك فلا أقلّ أن يكون مثله. فردّ: (وإن كانت جزرٌ مثلها على المعتمد) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بتصوير المتن بما إذا عيّن المالك جزراً فإن لم يمتد فلا ضمان بثقلها إلى الأذن حيث كان جزرٌ مثلها، والمسألة مبسوطة في التصحيح وأشار إلى الاختلاف في فهم كلام الشيخين. فردّ: (وخرج) إلى أخرى إلى حيث كان الثاني جزرٌ مثلها) وعلم مما تقرّر أنه لو ثقلها إلى محلة أو دار هي جزرٌ مثلها من أحرز منها ولم يمتد المالك جزراً لم يضمن عند جمهور اليراقين، ونقل ابن الرفعة في الاتفاق، وقال الأذرعى إنه الصحيح اهـ وهو المتمدّد وإن نسب للشيخين الجزم بخلافه وكان أخذه من كلامهما في المحرر والمنهاج وفي الروضة وأصلها في السبب الرابع، وقد أطلق في السبب الثامن الجزم بعدم الضمان بالثقل إلى جزرٍ مثلها من أحرز منه، وكذا فيما لو عيّن المالك جزراً ثقله أحفظها في هذا البيت أنه لا يضمنها بثقلها إلى بيت مثله إلا إن تلفت بسبب الثقل كأنه داهم البيت الثاني والسرقة منه

مُسْتَحَقًّا لَهُ أَمَا إِذَا عَيَّنَهُ فَلَا أَثَرَ لِتَقْلِيلِهَا لِمِثْلِهِ، أَوْ أَعْلَى مِنْهُ إِحْرَازًا، وَلَوْ فِي قَرْبَةٍ أُخْرَى بِقَيِّدِهِ
السَّابِقِ حَمَلًا لَيُعَيِّنُهُ عَلَى اعْتِبَارِ الْجُزْئِيَّةِ دُونَ التَّخْصِصِ إِذْ لَا غَرَضَ فِيهِ بِخِلَافِهِ مِنْ غَيْرِ
ضَرُورَةٍ لِدُونِهِ . وَإِنْ كَانَ جِزْرٌ مِثْلُهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ، وَكَذَا بِأَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ إِنْ هَلَكَتْ بِسَبَبِ التَّقْلِيلِ
كَأَنَّهُ انْهَدَمَ عَلَيْهَا الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ سُرِقَتْ أَوْ غُصِبَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجَهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ
الْشَيْخَيْنِ وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُمَا خِلَافًا لِمَنْ اعْتَمَدَ أَنَّهُمَا كَالْمَوْتِ أَخَذَا مِنْ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ وَذَلِكَ؛
لَأَنَّ التَّلَفَّ حَصَلَ هُنَا بِسَبَبِ الْمُخَالَفَةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ وَأَمَّا مَعَ التَّهْيِ، أَوْ كَوْنِ الْجُزْرِ مُسْتَحَقًّا
لِلْمَالِكِ فَيَضْمَنُ بِالتَّقْلِيلِ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ حَتَّى لِلْأَحْزَرِ لِيُعَدِّهِ بِخِلَافِهِ لِيَضْرُورَةٍ نَحْوِ غَرَقٍ أَوْ أَخْذٍ لِيَصُ
فَإِنَّهُ يَجِبُ وَيَضْمَنُ بِتَرْكِهِ وَيَتِمُّ مِثْلُ الْجُزْرِ الْأَوَّلِ إِنْ وُجِدَ، نَعَمْ، إِنْ نَهَا عَنْهُ، وَلَوْ مَعَ الْخَوْفِ
فَلَا وَجُوبَ وَلَا ضَمَانَ بِتَرْكِهِ وَلَا بِفَعْلِهِ وَلَا أَثَرَ لِنَهْيِ نَحْوِ وَلِيِّ.....

الضَّمَانُ وَعَدَمُهُ الْمَازَانِ . قَوْلُهُ: (مُسْتَحَقًّا لَهُ) أَيِ لِلْمَالِكِ . قَوْلُهُ: (أَمَا إِذَا عَيَّنَهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا
قَوْلَهُ وَلَوْ فِي قَرْبَةٍ إِلَى بِخِلَافِهِ وَقَوْلُهُ خِلَافًا إِلَى وَأَمَّا مَعَ التَّهْيِ . قَوْلُهُ: (بِقَيِّدِهِ السَّابِقِ) أَيِ لَا سَفَرٌ بَيْنَهُمَا
وَلَا خَوْفٌ . قَوْلُهُ: (إِذْ لَا غَرَضَ فِيهِ) أَيِ التَّخْصِصِ . قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ التَّقْلِيلِ عَنِ الْمُعَيَّنِ وَقَوْلُهُ لِدُونِهِ
مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ خِلَافِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ . قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَضْمَنُ) أَيِ سِوَاةِ تَلَفَتْ بِسَبَبِ التَّقْلِيلِ أَمْ لَا أَهْ سَرُخُ
الرَّزْوَصِ وَيُقَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَكَذَا الْخ . قَوْلُهُ: (بِأَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ) أَيِ مِثْلِ الْجُزْرِ الْمُعَيَّنِ وَأَعْلَى مِنْهُ أَه
كُرْدِي . قَوْلُهُ: (إِنْ هَلَكْتَ الْخ) بِهَذَا خَالَفَتْ حَالَةَ التَّثْنِيَةِ حَالَةَ عَدَمِهِ أَه سَمِ أَيِ خِلَافًا لِمَا يَوْجِبُهُ صَنِيعُ
الشَّارِحِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ فِيمَا قَبْلُ وَكَذَا أَيْضًا . قَوْلُهُ: (كَأَنَّهُ انْهَدَمَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَأَنَّهُ انْهَدَمَ الْبَيْتُ الثَّانِي
وَالسَّرِقَةُ مِنْهُ، وَذَكَرَ فِي الْأَنْوَارِ مَعَهَا الْغُصْبُ مِنْهُ لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمَا اعْتِمَادُ الْحَاقَةِ بِالْمَوْتِ، وَجَمَعَ
الْوَالِدُ عَلَيْهِمَا تَمَلُّقَ بَيْنَهُمَا بِحَمَلِ كَلَامِ الْأَنْوَارِ فِيمَا إِذَا كَانَ سَبَبُ الْغُصْبِ التَّقْلِيلُ وَكَلَامُهُمَا فِي خِلَافِهِ
أه . وَفِي سَمِ نَحْوُهَا، وَأَمَّا مَعَ التَّهْيِ إِلَى قَوْلِهِ نَحْوِ غَرَقٍ فِي الْمُثْنِيِّ . قَوْلُهُ: (مُسْتَحَقًّا لِلْمَالِكِ) أَيِ مِلْكًا
أَوْ إِجَارَةً أَوْ إِعَارَةً أَه مُثْنِي . قَوْلُهُ: (مِثْلُ الْجُزْرِ الْأَوَّلِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ جِزْرٌ مِثْلُهَا وَلَا بَأْسَ بِكَوْنِهِ دُونَ
الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَجِدْ أَحْزَرَ مِنْهُ أَه . قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرَ لِنَهْيِ نَحْوِ وَلِيِّ) أَيِ بَلِ الْوَاجِبُ عَلَى الْوَدِيعِ مُرَاعَاةُ

وَالْغُصْبُ أَيِ إِذَا كَانَ بِسَبَبِ التَّقْلِيلِ فَلَوْ ضَمَّ إِلَى تَعْيِينِ الْبَيْتِ التَّهْيِ عَنِ التَّقْلِيلِ فَتَقَلَّ بِلا ضَرُورَةٍ فَذَكَرَا أَنَّهُ
يَضْمَنُ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ أَحْزَرَ لِيَصْرِحَ بِالْمُخَالَفَةِ بِلا حَاجَةٍ فَإِنْ تَقَلَّ لِيَضْرُورَةٍ غَارَةً أَوْ حَرَقِي أَوْ غَلَبَةٍ
لُصُوصٍ لَمْ يَضْمَنَ إِذَا كَانَ الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ جِزْرٌ مِثْلُهَا وَلَا بَأْسَ بِكَوْنِهِ دُونَ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَجِدْ أَحْزَرَ مِنْهُ وَلَوْ
تَرَكَ التَّقْلِيلَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ضَمِينَ وَإِنْ حَدَّثَتْ ضَرُورَةٌ فَلَا وَلَا يَضْمَنُ بِالتَّقْلِيلِ أَيْضًا حَيْثُ تَبَيَّنَ سَرُخُ م ر .

قَوْلُهُ: (وَكَذَا بِأَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ إِنْ هَلَكْتَ الْخ) بِهَذَا خَالَفَتْ حَالَةَ التَّثْنِيَةِ حَالَةَ عَدَمِهِ . قَوْلُهُ: (كَأَنَّهُ انْهَدَمَ
عَلَيْهَا الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ سُرِقَتْ أَوْ غُصِبَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجَهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ الْخ) فِي
الْأَنْوَارِ أَيْضًا الْحَاقُ الْغُصْبُ مِنَ الْبَيْتِ الثَّانِي بِإِنْهَادِهِ عَلَيْهَا وَسَرِقَتِهَا مِنْهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْحَاقَةُ
بِالْمَوْتِ، وَجَمَعَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَيْنَهُمَا بِحَمَلِ كَلَامِ الْأَنْوَارِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ سَبَبُ الْغُصْبِ التَّقْلِيلُ

وَيُطَالَبُ الْوَدِيعُ بِإثباتِ الضَّرورةِ الحامِلَةِ لَهُ عَلَى التَّقْلِ (وَمِنْهَا أَنْ لَا يَدْفَعُ مُتْلَفَاتِهَا) الَّتِي يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهَا عَلَى الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَصُولٍ حِفْظُهَا فَقِيلَ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِخِزَانَتِهِ حَرِيقٌ فَبَادَرَ لِنَقْلِ أَمْتَعَتِهِ فَاحْتَرَقَتِ الْوَدِيعَةُ لَمْ يَضْمَنْهَا مُطْلَقًا وَوَجَّهَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْإِبْدَاءِ بِنَفْسِهِ وَنَظَرَ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَا لَوْ أَمَكَّنَتْهُ إِخْرَاجُ الْكُلِّ دَفْعَةً أَيْ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ لِمِثْلِهِ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ كَانَتْ فَوْقَ فَتْحَاهَا وَأَخْرَجَ مَالَهُ الَّذِي تَحْتَهَا وَالضَّمَانُ فِي الْأَوَّلَى مُتَّبَعَةٌ وَفِي الثَّانِيَةِ مُحْتَمَلٌ إِنْ تَلَفَتْ بِسَبَبِ التَّنْحِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ رَجَعَ مَا رَجَحْتَهُ فِيهِمَا، وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْوَدَائِعُ لَمْ يَضْمَنْ مَا أَخْرَجَهُ مِنْهَا مَا لَمْ يَكُنِ الَّذِي أَخْرَجَهُ يُتِمَكَّنُ.....

المُضْلَحَةُ فِي تَقْلِيلِهَا وَعَدَمِهِ اهـ ع ش. ٥. فَوُدْ: (وَيُطَالَبُ الْوَدِيعُ الْخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَحَيْثُ مَنَعْنَا التَّقْلِيلَ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَاخْتَلَفَا فِيهَا صُدَّقَ الْمَوْدَعُ بِبَيْتِهِ إِنْ عُرِفَتْ، وَإِلَّا طُولِبَ بَيْتُهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ صُدَّقَ الْمَالِكُ بِبَيْتِهِ اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ فَاخْتَلَفَا فِيهَا أَيْ قَالَ الْوَدِيعُ نَقَلْتُ لِلضَّرُورَةِ وَتَلَفْتُ وَأَتَكَرَّهَا الْمَالِكُ وَقَوْلُهُ وَصُدَّقَ الْمَوْدَعُ بِبَيْتِهِ أَيْ فِي التَّلَفِ وَقَوْلُهُ طُولِبَ بَيْتُهُ أَيْ ثُمَّ يُصَدَّقُ بِالْبَيْتِ وَقَوْلُهُ صُدَّقَ الْمَالِكُ بِبَيْتِهِ أَيْ فِي نَقْيِ مُدْعَى الْوَدِيعِ اهـ. ٥. فَوُدْ: (الَّتِي يَتِمَكَّنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتِ هُنَا إِلَى الْفَرْعِ. ٥. فَوُدْ: (فَقِيلَ) لَعَلَّ مِنْهُ قَوْلُهُ عَلَى الْعَادَةِ. ٥. فَوُدْ: (لَوْ وَقَعَ بِخِزَانَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ مُطْلَقًا فِي الْمُغْنِي. ٥. فَوُدْ: (مُطْلَقًا) أَيْ سِوَاةِ أَمَكَّنَتْهُ إِخْرَاجُ الْكُلِّ دَفْعَةً أَوْ لَا، وَسِوَاةِ كَانَتْ أَمْتَعَتُهُ فَوْقَ فَتْحَاهَا الْخ أَمْ لَا. ٥. فَوُدْ: (إِخْرَاجُ الْكُلِّ) أَيْ كُلُّ الْأَمْتَعَةِ الْوَدِيعَةِ وَيَتَّبِعِي أَوْ بَعْضُهَا أَيْ الْوَدِيعَةُ. ٥. فَوُدْ: (دَفْعَةً) يَتَّبِعِي أَوْ دَفْعَتَيْنِ فَاتَّكَرَّ قَبْلَ وَقْتِ احْتِرَاقِ الْوَدِيعَةِ. ٥. فَوُدْ: (وَالضَّمَانُ فِي الْأَوَّلَى الْخ) هَذَا مِنْ عِنْدِ الشَّارِحِ وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ. ٥. فَوُدْ: (فِي الْأَوَّلَى) هِيَ قَوْلُهُ مَا لَوْ أَمَكَّنَتْهُ الْخ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ هِيَ قَوْلُهُ أَوْ كَانَتْ فَوْقَ الْخ وَقَوْلُهُ مُحْتَمَلٌ مُغْتَمَدٌ اهـ ع ش. ٥. فَوُدْ: (مُحْتَمَلٌ إِنْ تَلَفَتْ الْخ) قَدْ يَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ لَوْ تَرَكَ التَّنْحِيَةَ وَبَادَرَ إِلَى اخْتِذِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ أَمَكَّنَتْهُ أَخَذَ أَمْتَعَتَهُ الْوَدِيعَةَ ضَمِينَ لِتَقْصِيرِهِ بِالتَّوَانِي بِالْإِشْتِغَالِ بِالتَّنْحِيَةِ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمُبَادَرَةِ كَذَلِكَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ اخْتِذِ الْجَمِيعِ فَلَا ضَمَانَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَمَّ وَقَوْلُهُ أَمَكَّنَتْهُ الْخ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي التَّمَكُّنِ وَعَدَمِهِ بظَنِّ الْوَدِيعِ فَلْيُرَاجِعْ وَقَوْلُهُ مِنْ اخْتِذِ الْجَمِيعِ الْخ أَيْ جَمِيعِ الْأَمْتَعَةِ الْوَدِيعَةِ وَيَتَّبِعِي أَوْ بَعْضُهَا. ٥. فَوُدْ: (لَوْ تَعَدَّدَتْ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُغْنِي. ٥. فَوُدْ: (مَا أَخْرَجَهُ مِنْهَا) أَيْ مَا أَخْرَجَ أَخَذَهُ حَيْثُ لَمْ يَتَّبِعِي بِهِ لَا أَنَّهُ نَحَاةً مِنْ مَوْضِعِهِ وَأَخَذَ مَا

وَكِلَاهُمَا عَلَى خِلَافِهِ. ٥. فَوُدْ: (وَيُطَالَبُ الْوَدِيعُ بِإثباتِ الضَّرورةِ الحامِلَةِ لَهُ عَلَى التَّقْلِ) قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَحَيْثُ مَنَعْنَا التَّقْلِيلَ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَاخْتَلَفَا فِيهَا صُدَّقَ الْمَوْدَعُ بِبَيْتِهِ إِنْ عُرِفَتْ، وَإِلَّا طُولِبَ بَيْتُهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ صُدَّقَ الْمَالِكُ بِبَيْتِهِ انْتَهَى. ٥. فَوُدْ: (وَفِي الثَّانِيَةِ مُحْتَمَلٌ إِنْ تَلَفَتْ بِسَبَبِ التَّنْحِيَةِ) قَدْ يَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ لَوْ تَرَكَ التَّنْحِيَةَ وَبَادَرَ إِلَى اخْتِذِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ أَمَكَّنَتْهُ أَخَذَ أَمْتَعَتَهُ الْوَدِيعَةَ ضَمِينَ لِتَقْصِيرِهِ بِالتَّوَانِي بِالْإِشْتِغَالِ بِالتَّنْحِيَةِ وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمُبَادَرَةِ كَذَلِكَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ اخْتِذِ الْجَمِيعِ فَلَا ضَمَانَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوُدْ: (رَجَعَ مَا رَجَحْتَهُ فِيهِمَا) فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يُرَجَعْ فِي الثَّانِيَةِ شَيْئًا.

أي يسهل عادة الابتداء به، أو جمعه مع ما أخذه منها. (فلو أودعه دابة فترك غلقها) بإسكان اللام، أو سقيها مدة يموت مثلها فيها جوعاً، أو عطشاً ولم ينهه (صمتها) أي صارت مضمونة عليه وإن لم تمت لتسببه إلى تلفها حتى لو تلفت بسبب آخر غريم قيمتها وموتها قبل تلك المدة لا شيء فيه ما لم يكن بها جوع، أو عطش سابق ويعلمه وحينئذ يضمن الكل على المعتمد وإنما لم يأت هنا نظير التفصيل الآتي في التجويع أول الجراح؛ لأنه ثم متعمد من أول الأمر بالحبس والمنع بخلافه هنا.

(فرع): قال الأذرع عن بعض الأصحاب لو رأى أمين كوديع وراع مأكولاً تحت يده وقع في مهلكة فذبحه جاز وإن تركه حتى مات لم يضمنه ثم قال وفي عدم الضمان إذا أمكنه

وراءه اهـ ش. قود: (أي يسهل عادة الابتداء به) لعل المراد بالنسبة إلى ما أخذه منها بأن يكون الابتداء بالمتروك أسهل من الابتداء بالمأخوذ بخلاف ما إذا عكس الأمر أو تساوى فلا ضمان.

قود: (منها) أي الودائع. قود: (بإسكان اللام) أي على المضدر إلى قوله وإنما لم يأت في المغني. قود: (أو سقيها) يظهر أن ترك إدخال الذابة في محل دافع للبرد مثلاً كترك سقيها. قود: (مدة إلخ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمزجج إلى أهل الخبرة بها نهاية ومغني. قود: (يموت إلخ) يتبني أو يتعيب اهـ سم. قود: (أي صارت إلخ) عبارة النهاية صميتها إن تلفت، ونقص أرشها إن نقصت اهـ. قود: (ويعلمه) وإن لم يعلمه فلا ضمان شرع الرزق سم على حج وقد يشكل بما تقرّر أن ما كان من خطاب الوضع لا فرق فيه بين العلم وعدمه اهـ ش وقد يجاب أن هذا مستثنى منه ترغياً في قبول الودائع كما مر ما يؤيده عن السيد عمر. قود: (على المعتد) وإن جزم ابن المقرئ كصاحب الأنوار بضمانه بالقسط ويؤيد الأول أي ضمان الكل ما لو جوع إنساناً وبه جوع سابق، ومنه الطعام مع علمه بالحال فمات فإنه يضمن الجميع نهاية ومغني. قود: (التفصيل الآتي إلخ) عبارته مع المتن هناك ولا تمضي تلك المدة ومات بالجوع مثلاً لا ينحو هدم فإن لم يكن به جوع وعطش سابق على حبيبه فبني عمده وإن كان به بعض جوع وعطش الواو بمعنى أو وعلم الحابس الحال فعمد وإلا يعلم الحال فلا يكون عمداً في الظاهر بل شبهه قبيح يصف دية لحصول الهلاك بالأمريين اهـ. بخلاف وعلم بهذا أن الفرق بين ما هنا وما يأتي إنما هو عند عدم العلم فيضمن التصف فيما يأتي ولا يضمن هنا أصلاً. قود: (وراع إلخ) ومعلوم أن الكلام في البالغ العاقل، وقوله وفي عدم الضمان إلخ متعمد اهـ ش أقول ويتعد الضمان فيما إذا لم يوجد من يشهده وقلنا بما استظهره الشارح فيما يأتي من عدم قبول قوله بعد ذبحها لم أجد شهوداً على سببه، ثم رأيت قول الشارح وإلا فلا إلخ وهو صريح في عدم الضمان إذا ترك الذبح لفقد الشهود.

قود: (مدة يموت) يتبني أن يتعيب. قود: (ويعلمه) أخرج ما لا يعلمه قال في شرح الرزق وإن لم يعلمه فلا ضمان انتهى. قود: (على المعتد) اعتمده مراً أيضاً.

ذلك بلا كلفة نظر واستشهد غيره للضمان بقول الأنوار وتبعه الغزي لو أودعه بوا أي مثلاً
 فوقع فيه الشوس لزمه الدفع عنه فإن تمتر باعه بإذن الحاكم فإن لم يجده تولّى بيعه وأشهد
 والذي يثبت أنه إن كان ثم من يشهد على سبب الذبح فتركه ضمن وإلا فلا لعذره؛ لأن
 الظاهر أن قوله ذبحتها لذلك لا يقبل ثم رأيت مضرخاً به فيما يأتي ويفرق بينه وبين قبول قوله
 في نحو لبسها لدفع نحو الدود فإن الظاهر قبوله ثم رأيت ما يأتي في مسألة الخاتم . وهو
 صريح فيه بأن ما هنا فيه إذهاب لعينها المقصودة بالكليّة فاحتيط له أكثر ويؤيد ذلك ما مر في
 تعيب الوصي للمال خشيّة ظالم ويظهر أيضاً أنه لا يقبل قوله بعد ذبحها لم أجد شهوداً على
 سببه، وكذا بعد البيع لنحو الشوس احتياطاً لإتلاف مال الغير، نعم، إن قامت قرينة ظاهرة
 على ما قاله احتمل تصديق (فإن نهاه) المالك (عنه) أي علفها (فلا) ضمان عليه (في الأصح)
 وإنما أئتم كما لو أذن له في الإتلاف ولا أثر لنتهي نحو ولي قال الأذرعني إن علم الوديع الحال

• فود: (بقول الأنوار إلخ) في الاستشهاد بما ذكر نظر إذ ليس في كلام الأنوار تعرض للضمان
 أصلاً اللهم إلا أن يقال إنه أخذ الضمان من قوله لزمه الدفع عنه؛ لأن الأصل أن من ترك فعل ما لزمه
 في مال غيره ضمنه لينسبته إلى تقصير مع إثمه بالترك اهـ ع ش . • فود: (وتبعه إلخ) أي الأنوار .

• فود: (والذي يثبت) إلى قوله ويفرق قال ع ش بعد ذكره عن الشارح ما نصه وظاهر إطلاق الشارح
 يعني النهاية عدم الضمان مطلقاً وجد شهوداً يشهدهم أو لا اهـ . • فود: (لأن الظاهر إلخ) تعليل للعذر .

• فود: (فيما يأتي) أي في شرح ومنها أن يضيّعها إلخ . • فود: (بينه) أي قوله ذبحتها لذلك حيث لا
 يقبل . • فود: (ما يأتي) أي في شرح ومنها أن يتنفع بها إلخ . • فود: (وهو) أي ما يأتي في الخاتم صريح
 فيه أي في قبول قوله في نحو لبسها لدفع نحو الدود . • فود: (بأن ما هنا إلخ) وأيضاً فاحتياج نحو
 الصوف للبس لدفع المهلك غالب أو كثير ولا كذلك الذبح المذكور فإن الاحتياج إليه نادر لندرة سببه
 اهـ سم . • فود: (ويؤيد ذلك) أي الفرق وقوله ما مر في تعيب إلخ قد مر ما فيه عن السيد عمر .

• فود: (ويظهر أيضاً أنه لا يقبل إلخ) قضية ما مر أيضاً عن ع ش عن إطلاق النهاية القبول وهو أيضاً
 قضية ما سيذكره الشارح من الفرق بين الوديع والمساواة، وأيضاً أن في منع القبول منع الأمانة عن نحو
 ذبح المأكولة المشرفة للهلاك عند عدم وجدان الشهود قلير اجع . • فود: (أي علفها) عبارة المغني عن
 الطعام أو الشراب فماتت بسبب ترك ذلك اهـ . • فود: (وإن أئتم) إلى قوله إن أمكن في المغني إلا قوله
 ومر الفرق إلى الممن، وكذا في النهاية إلا قوله أي إن علم إلى الممن . • فود: (قال الأذرعني إن علم إلخ)
 هذا التقييد محمول على استغراق الضمان عليه، وإلا فلا فرق بين العلم أي بكونه ولياً والجهل في أصل
 الضمان نهاية ومغني قال ع ش قوله في أصل الضمان أي ويكون قراؤ الضمان في صورة الجهل على

• فود: (بأن ما هنا إلخ) وأيضاً فاحتياج نحو الصوف للبس لدفع المهلك غالب أو كثير ولا كذلك
 الذبح المذكور فإن الاحتياج إليه نادر لندرة سببه .

ويجب عليه أن يأتي الحاكم ليخبر مالِكها إن حضر، أو ليأذن له في الإنفاق ليرجع عليه إن غاب، ولو نهاه لنحو ثخمة امتثل وجوباً فإن علقها مع بقاء العلة ضمن أي إن علم بها كما بحث ومز الفرق بين ما هنا وظن كونه أميناً (فإن أعطاه المالك علقاً بفتح اللام علقها منه وإلا) بأن لم يقطع شيئاً (فغير إجمعه، أو وكيله) ليؤدها، أو يُنفقها وإذا أعطاه علقاً لم يحتاج لتقديره بل له الممثل فيه بالمادة (فإن فقد الحاكم) يراجعهُ ليؤجزها ويُنفقها من أجزائها فإن عجز اقترض على المالك حيث لا مال له حاضر، أو باع بعضها أو كلها بالمصلحة والذي يُنفقهُ على المالك هو الذي يحفظها من التقيب لا الذي يُسمنها، ولو كانت سمينة عند الإيداع فالذي يُتجه من وجهين فيه أنه يجب علقها بما يحفظ نقصها عن عيب يُنقص قيمتها، ولو فقد الحاكم اتفق بنفسه ثم إن أراد الرجوع أشهد على ذلك إن أمكن وإلا نوى الرجوع. وحينئذ يرجع على ما

الولي اهـ. فؤد: (ولو نهاه إلخ) عبارة المغني هذا إن نهاه لا يعلق فإن كان لها كقولنج أو ثخمة لزمه امتثال نهيه فلو خالف وقفل قبل زوال العلة ضمن كذا أطلقاه، قال ابن شهاب: ويتبين أن يقيّد الضمان بما إذا علم بعليتها اهـ. فؤد: (أي إن علم بها) وفقاً للمغني وخلافاً للنهاية عبارته وإن لم يعلم بعليتها فيما يظهر خلافاً لبعض المتأخرين اهـ قال ع ش قوله وإن لم يعلم إلخ؛ لأن المضمنات لا يفترق الحال فيها بين علمها وجهلها، وقوله خلافاً لبعض المتأخرين مراده به حجة اهـ. فؤد: (ومر) أي في شرح أو أمين.

فؤد (سني): (فإن أعطاه) المالك علقاً بفتح اللام اسم للمأكول ولم ينته نهاية ومغني. فؤد: (ليؤدها) الاتسب لئسرتها اهـ سيد عمر عبارة المغني لئسرتها أو يعطي علقها أو يعلقها اهـ.

فؤد (سني): (فإن فقد) بالتثنية بخطه اهـ مغني. فؤد: (فإن عجز) أي الحاكم بأن لم ييسر له إيجار عبارة المغني ليقترض على المالك أو يؤجزها ويصرف الأجرة في مؤنتها أو يبيع جزءاً منها أو جميعها إن رآه اهـ. فؤد: (ولو فقد الحاكم اتفق بنفسه إلخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك، والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك إذا لم يوجد من يشهد ولم يكتف عن الرجوع بنفيه اهـ سم وقوله والضمان بتركه يوافقه قول الشارح السابق، ثم قال وفي عدم الضمان إلخ وقوله ثم قد يستبعد ذلك إلخ يوافقه قوله السابق وإلا فلا لعلوه. فؤد: (إن أمكن وإلا نوى الرجوع إلخ) خالفه المغني والنهاية وسم فقالوا فإن لم يشهد لم يرجع في أحد وجهين، وهو الممتد كما في حرب الجمال اهـ.

فؤد: (ويجب عليه إلخ) راجع لمسألة التهي أي في المشي. فؤد: (ولو فقد الحاكم اتفق بنفسه إلخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك إذا لم يوجد من يشهد ولم يكتف عن الرجوع بنفيه. فؤد: (وإلا نوى الرجوع) في الإكفاء بنية الرجوع نظر ومخالفة لما في نظائره كما يعلم بالمرآة. فؤد: (وإلا نوى الرجوع) يفيد أنه يرجع في هذه الحالة ولا نظر لئذرة فقد الشهود فانظر نظائره، وليس في شرح م ر.

جَزَمَ بِهِ شَارِخٌ وَثَنَافِيهِ مَا فِي الْمُسَاقَاةِ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الشُّهُودِ لَا يَرْجِعُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ فَقَدَهُمْ نَادِرٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ يُتِمَّكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْوَدِيعَ مُحْصِيٌّ فَنَاسِبُ التَّوَسُّيعِ عَلَيْهِ بِرُجُوعِهِ بِمُجَرَّدِ قَضِيهِ الرُّجُوعِ عِنْدَ تَعْدِيرِهِمْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ بَحَثَ فِي اتِّفَاقِ الْأَمِّ عِنْدَ فَقْدِ الْقَاضِي مَا يُوَافِقُ الْأَوَّلَ وَالزَّرْكَشِيَّ وَغَيْرَهُ مَا يُوَافِقُ الثَّانِيَّ وَعَنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نَحْوُ الْبَيْعِ، أَوْ الْإِبْجَارِ، أَوْ الْاِقْتِرَاضِ كَالْحَاكِمِ وَيَنْبَغِي تَرْجِيحُهُ عِنْدَ تَعْدِيرِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا مُطْلَقًا إِلَّا بِذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَرَّرَ عَنِ الْأَنْوَارِ هَذَا كُلُّهُ فِي مَعْلُوفَةٍ أَمَّا الرَّاعِيَةُ فَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَجُوبَ تَسْرِيجِهَا مَعَ ثِقَةٍ فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ وَاتَّفَقَ عَلَيْهَا لَمْ يَرْجِعْ أَهْوَاءُ وَإِنَّمَا يَنْجَحُ إِنْ كَانَ الزَّمَنُ أَمَنًا وَوَجَدَ ثِقَةً مُتَبَرِّعًا، أَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ وَلَمْ تَزِدْ عَلَى قِيَمَةِ الْمَلْفِ وَحِينَئِذٍ يَأْتِي فِيهَا مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَلْفِ فَإِنْ فَقَدَهُ وَتَعَدَّرَتْ مُرَاجَعَةُ الْمَالِكِ سَاوَتْ الْمَعْلُوفَةَ فِيمَا مَرَّ فِيهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ اغْتَبَدَ رَغْبِهَا بِلَا رَاعٍ مَعَ غَلْبَةِ سَلَامَتِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّارِمَ لَهُ مُرَاعَاةُ الْعَادَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي، أَوْ لَا بُدَّ مِنَ الْأَمِينِ مُطْلَقًا احْتِيَاطًا لِحَقِّ الْغَيْرِ كُلِّ مُخْتَمَلٍ وَخَرَجَ بِالذَّائِبَةِ نَحْوَ التَّخْلِ إِذَا لَمْ يَأْمُرْهُ بِسَقْيِهِ فَتَرَكَهُ وَمَاتَ.....

• قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ نَوَى الرُّجُوعَ أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (مَا يُوَافِقُ الْأَوَّلَ) أَيِ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِنَيْتَةِ الرُّجُوعِ عِنْدَ عَدَمِ الشُّهُودِ، وَقَوْلُهُ مَا يُوَافِقُ الثَّانِيَّ أَيِ عَدَمِ الرُّجُوعِ عِنْدَ عَدَمِ الشُّهُودِ مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (وَعَنِ أَبِي إِسْحَاقَ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ) أَيِ لِلْوَدِيعِ عِنْدَ فَقْدِ مَنْ مَرَّ مِنَ الْمَالِكِ وَرَكِيلِهِ فَالْحَاكِمِ.

• قَوْلُهُ: (نَحْوُ الْبَيْعِ الْخ) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِالتَّخْوِ الْجَمَالَ. • قَوْلُهُ: (كَالْحَاكِمِ) أَيِ بِالْمُضْلَحَةِ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِهِ الْإِتِّفَاقَ بِتَبَرُّعٍ قَلِيلٍ رَاجِعٍ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ. • قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ عَنْ الْأَنْوَارِ) أَيِ فِي الْفَرْعِ الْمَارِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَرْجِعْ) أَيِ إِنْ لَمْ يَتَعَدَّرْ عَلَيْهِ مَنْ يُسَرِّحُهَا مَعَهُ، وَإِلَّا فَيَرْجِعُ بِهَايَةِ وَمُضِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَنْجَحُ) أَيِ مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ أَجْرَةِ الْجِثْلِ، وَكَانَتْ أَقَلُّ مِنْ قِيَمَةِ الْمَلْفِ لَا يَجِبُ دَفْعُهَا لَهُ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَقَوْلُهُ وَلَمْ تَزِدْ إِلَّا مَقْتَضَاهُ أَنَّهَا إِذَا سَاوَتْ يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَيْضًا وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ الدَّفْعِ فِي الْأَوَّلَى وَبِالتَّخْيِيرِ فِي الثَّانِيَةِ لَكَانَ مُتَّجِهًا أَهْوَاءُ سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَوْلُهُ وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ الدَّفْعِ فِي الْأَوَّلَى إِلَّا هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ الزِّيَادَةِ وَقَوْلُهُ يَأْتِي فِيهَا أَيِ فِي تِلْكَ الزِّيَادَةِ قَالَهُ الْكَرْدِيُّ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى وَحِينَ إِذَا كَانَ الزَّمَنُ أَمَنًا وَوَجَدَ ثِقَةً بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ إِلَّا يَأْتِي فِي أَجْرَةِ الْجِثْلِ نَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَلْفِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ أَغْطَاهُ الْمَالِكُ الْأَجْرَةَ سَرَّحَهَا بِهَا، وَإِلَّا فَيُرَاجِعُ الْخ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَقَدَهُ) أَيِ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ الزَّمَنُ أَمَنًا وَوَجَدَ الْخَ بَانَ أَنَّ كَانَ الزَّمَنُ مَخُوفًا أَوْ لَمْ يَجِدْ الثِّقَةَ الْمَذْكُورَةَ. • قَوْلُهُ: (مُرَاجَعَةُ الْمَالِكِ) أَيِ وَرَكِيلِهِ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرَّ فِيهَا) أَيِ مِنْ أَنَّهُ يُرَاجِعُ الْحَاكِمَ لِيُؤَجِّرَهَا وَيُفَقِّهَا مِنْ أَجْرَتِهَا الْخ. • قَوْلُهُ: (فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ) أَيِ التَّسْرِيعِ. • قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَمِنْهَا أَنْ لَا يَدْفَعُ مُتْلَفَاتِهَا، وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَوْ بَعَثَهَا مَعَ مَنْ يَسْقِيهَا لَمْ يَضْمَنْ فِي الْأَصَحِّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَمِينِ) أَيِ مِنَ الرَّاعِي الْأَمِينِ.

• قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ اغْتَبَدَ رَغْبِهَا بِلَا رَاعٍ أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (كُلُّ مُخْتَمَلٍ) وَالْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ لَا سَبِيلًا إِذَا كَانَ عَادَةُ الْمَالِكِ أَنْ يُسَرِّحَ فِي مِثْلِ هَذَا الزَّمَنِ بِلَا رَاعٍ.

فإنه لا يضمنه بخلافها لحرمة الروح . وقضية قولهم لم يأمره بسقيها أنه لو أمره به فتركه ضمن
ويؤجه بأنه التزم الحفظ بتقييد السقي فلزمه فعله لكن لا مجاناً فيقبل فيه ما مر في الإنفاق فإن
قلت ظاهر كلامهم أن السقي من غير أمر لا يلزم الوديع فينافي ما يأتي في نحو اللبس من
لزومه والضمان بتركه فما الفرق قلت يفرق باعتبار الوديع فعله لسهولة وعدم اختلاف
الغرض به غالباً بخلاف السقي لفسره واخ تلاف الغرض به (ولو بغيرها) في زمن الأمن (مع من
يسقيها) وهو ثقة، أو غيره ولا حظه كما علم مما مر (لم يضمنها في الأصح) وإن لاق به
مباشرة بنفسه؛ لأنه العادة وهو استنباط لا إبداع أما في زمن الخوف، أو مع غير ثقة ولم
يلاحظه فيضمن قطعاً.

(وعلى المؤدع) بفتح الدال (تعريض لباب الصوف) ونحوها من شعر ووبر وغيرهما (للريح) وإن
لم يأمره المالك به فيخرجها حتى من صندوق مقفل علم بها فيه يفتحه لينشرها ويظهر أنه إن
أعطاه مفتاحه لزمه الفتح وإلا جاز له.....

قوله: (فإنه لا يضمنه) خلافاً للنهاية وفاقاً للمعني وشرح الروض عبارتهما لم يضمن، وهو أحد
وجهين في الروضة وأصلها بلا ترجيح صححه الأذرع، وقرئ بعزيمة الروح قال والظاهر أن محل
الوجهين فيما لا يشرب بعروقه وفيما إذا لم يثقه عن سقيها اهـ. قوله: (ما مر في الإنفاق) أي من أنه
يراجع المالك أو وكيله فإن فقداً فالحاكم إلخ. قوله: (في زمن الأمن) إلى قوله وظاهر كلامهم في
النهاية إلا مسألة غير الثقة وقوله ثم رأيت إلى المنى وقوله ولو في حال إلى بأن تميّن وقوله كذا أطلقه
إلى فإن ترك.

قوله (سقي) (يسقيها) أي يغلفها نهاية ومعني. قوله: (وهو ثقة) والمراد بالثقة حيث أطلق العذل
القادر على مباشرة ما فوض له اهـ ع ش. قوله: (ولا حظه) أي الغير. قوله: (بما مر) أي في شرح
جازت الاستمانة بمن يعيّلها إلى الجز. قوله: (أما في زمن الخوف إلخ) وأما مع إخراج دوابه معها
للسقي أو كونه غير معتاد يسقي دوابه بنفسه فلا يضمن قطعاً اهـ معني. قوله: (فيضمن) أي دخلت في
ضمانه حتى لو تلفت بغير السبب الذي تعدى به لم يسقط عنه الضمان فهو ضمان جنابة اهـ ع ش.

قوله: (ونحوها إلخ) عبارة المعني ونحوه كسفر ووبر وخز مركب منحرير وصوف وليد وكذا بسط
واكسية وإن لم تسم ثياباً عرفاً اهـ. قوله: (بفتح لينشرها) كل من الجازين متعلق بقوله فيخرجها وقوله
ويظهر أنه إلخ تفصيل لقوله بفتح. قوله: (والأجاز له) ظاهره وإن أدى فتحة إلى إثلاف القفل، وهو
قريب إن كان القصص للقفل دون القصص الحاصل بترك التهوية اهـ ع ش.

قوله: (فإن قلت ظاهر كلامهم أن السقي إلخ) في الروض وشرجه وهل يضمن تحلاً استودعها لم
يأمره بسقيها فتركه كالحوان أو لا وجهان صحح منهما الأذرع الثاني، وقرئ بعزيمة الروح قال
والظاهر أن محل الوجهين فيما لا تشرب بعروقه وفيما إذا لم يثقه عن سقيها اهـ.

ثم رأيت ما يأتي وهو صريح فيه (كفي لا يفيدھا الدود، وكذا لبسها عند حاجتها) إليه، ولو في نحو نَوْمٍ تَوَقَّفَ الدفع عليه بأن تَعَيَّنَ طريقًا لدفع الدود بسبب ريح الآدمي بها، نعم إن لم يُلْقَ به لبسها لبسها من يُلْقَ به بهذا القصد قدر الحاجة مع ملاحظته كذا أطلقه الأذرعِي بحثًا فيحتمل تقييد وجوب الملاحظة بغير الثقة نظير ما مرَّ أنه نهاه ويحتمل الفرق بأن ما هنا استعمال فاحتيط له وهو الأقرب فإن ترك ذلك ضيِّع ما لم ينهه.....

• قود: (ثم رأيت ما يأتي إلخ) لَمَلَّه يُريدُ قوله أو لم يُعطِه ويفتأحه لم يَضْمَنها فَإِنَّه يَدُلُّ على عَدَمِ الوجوب بل مُجَرَّد الجواز اه سم.

• قود (وسمي: (وكذا) أي عليه أيضًا لبسها بنفسه إن لاقَ به مُغْنِي ونهاية. • قود: (ولو في حال إلخ) أي ولو كان اللبس وقوله تَوَقَّفَ الدفع إلخ نَعَتْ سَبَبِي لحال نَوْمٍ وقوله عليه أي اللبس في حال التَّوَم وقوله بأن تَعَيَّنَ إلخ تصوُّيرٌ للحاجة إلى اللبس وقوله بسبب إلخ مُتَعَلِّقٌ بدفع الدود. • قود: (نعم) إلى قوله كذا أطلقه في المُغْنِي. • قود: (إن لم يُلْقَ به لبسها) لِضَبِّهَا أو لِصِفْرِه أو نُحْوِ ذَلِكَ اه مُغْنِي عبارة سم يَتَّبِعِي أَنَّ المراد اللَّيَاقَةُ ولو شَرَعًا حَتَّى لو كان ذَكَرًا وهي ثيابٌ خَرِيرٌ لِبْسُهَا مَنْ يَجُوزُ له لبسها فإن لم يَتَيَسَّرَ وتَعَيَّنَ لبسُه هو طريقًا في دفع المخدور فالوجه جَوَازُه اه وعبارة النهاية نعم لو كان مِمَّنْ لا يجوز له لبسُه كَتَوْبِ خَرِيرٍ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَلْبَسُه مِمَّنْ يجوز له لبسُه أو وجده وَلَمْ يَرْضَ إِلَّا بِأَجْرَةٍ فالوجه الجواز أي جَوَازُ اللُّبْسِ بَلِ الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مَضِيٍّ زَمَنٍ يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ فالأقرب أن له رَفَعَ الأمر إلى الحاكم لِيَفْرِضَ له أجرة في مُقَابَلَةِ لبسها إذ لا يَلْزَمُه أن يَبْذُلَ مَنَفَعَتَهُ مَجَانًا كالجزء اه وكذا في المُغْنِي إلا قوله بَلِ الوجوب قال ع ش قوله بَلِ الوجوب قد تَوَقَّفَ في الوجوب بل في الجواز من أضله إذ لا ضرورة لللبس مع وجود من يُلْقَ به لبسها بَلِ القياس أن يَزَقَّعَ أمرها للحاكم لِإِسْتِأْجَرِ مَنْ يَلْبَسُهَا اه وَيُؤَيِّدُ التَّوَقَّفَ في الوجوب اقتصار المُغْنِي وسم على الجواز كما مرَّ.

• قود: (كذا أطلقه إلخ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُ النهاية والمُغْنِي اِعْتِمَادُ الإطلاق. • قود: (فيحتمل تقييد وجوب إلخ) هذا الإحتمال أنسب بكلامهم والقلب إليه أميل؛ لأنه إذا فُرِضَ ثِقَةٌ فَكُلُّ مخدورٍ يُتَخَيَّلُ مُنْذَفِعٌ اه سَيِّدٌ عَمَرٌ وهو الظاهر لَكِنْ قَضِيَّةٌ صَنِيعُ النهاية والمُغْنِي اِعْتِمَادُ الإحتمال الثاني كالشرح كما مرَّ آنفًا.

• قود: (نظير ما مرَّ) أي في شرح جازت الإسماعنة بمن يحملها إلى الجزر. • قود: (ويحتمل الفرق) أي بين ما هنا وما مرَّ. • قود: (فإن ترك ذلك) أي ما ذُكِرَ من التَّغْرِيبِ واللبس واللباس. • قود: (ضمن ما لم ينهه) عبارة المُغْنِي فإن لم يَفْعَلْ فَسَدَتْ ضَمْنٌ سِوَا أمره المالك أم سَكَتَ فإن نهاه المالك عن

• قود: (ثم رأيت ما يأتي إلخ) كَاتَه يُريدُ قوله أو لم يُعطِه ويفتأحه لم يَضْمَنها فَإِنَّه يَدُلُّ على عَدَمِ الوجوب بل مُجَرَّد الجواز. • قود: (نعم إن لم يُلْقَ به لبسها) يَتَّبِعِي أَنَّ المراد اللَّيَاقَةُ ولو شَرَعًا حَتَّى لو كان ذَكَرًا وهي ثيابٌ خَرِيرٌ لِبْسُهَا مَنْ يَجُوزُ له لبسها فإن لم يَتَيَسَّرَ، وتَعَيَّنَ لبسُه هو طريقًا في دفع المخدور فالوجه جَوَازُهُ.

وظاهر كلامهم أنه لا بُدَّ من نية نحو اللبس لأجل ذلك وإلا صَحَّ به ويُوجَّه في حال الإطلاق بأنَّ الأصل الضمان حتى يوجد صارف له ويُؤَيِّدُه قول الأزرعي السابق بهذا القصد . ولو لم يندفع نحو الدود إلا بلبس تنقُصُ به قيمتها نقصاناً فاجشاً فهل يُفَعِّلُه مع ذلك كما هو مقتضى إطلاقهم، أو يَمَعِّنُ بيعها أخذاً مما مرَّ عن الأنوارِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ، ولو قيل يَمَعِّنُ الأصلح لم يَمَعَّذْ، ولو خاف من نحو التشير، أو اللبس ظالماً عليها ولم يَتَبَيَّرْ دَفْعُهَا لِنَحْوِ مَالِكِهَا تَعَيَّنَ البيع فيما يظهر وأفهم قوله كني لا إلى آخره وجوب ركوب دابة أو تسييرها خوفاً عليها من الزمانة، ولو تركها لكونها بنحو صندوق ولم يعلم بها، أو لم يُعْطِهُ مِفْتَاحَهُ لم يضمنها، ولو ترك الوديع شيئاً مما لزمه لجهله بوجوبه عليه وغَيْرَ لِنَحْوِ بَعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي تَضْمِينِهِ وَقَعْدَةٍ لَكِنَّهُ مَقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ، ولو قيل إنَّ علم المالك ولم يُتَبَيَّنْهُ فَهُوَ الْمُقَصِّرُ وَإِلَّا فَالْمُقَصِّرُ الْوَدِيعُ لم يَمَعَّذْ . (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور به من المودع (وتلقت بسبب الغدول) الْمُقَصِّرُ هو به (فيضمن) ليُحْصِلَ التَّلَفُ مِنْ جِهَةِ مُخَالَفَتِهِ وَتَقْصِيرِهِ (فلو قال لا ترقُدْ على الصندوق) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَقَدْ يُفْتَحُ (فَرَقْدٌ) وَانْكَسَرَ بِقَعْلِهِ وَتَلَفَ مَا فِيهِ صَحِيحٌ) لِذَلِكَ (وإن تلف بغيره) أَيِ الْغَدُولِ، أَوِ الثَّقَلِ كَأَن سُرِقَ وَهُوَ فِي بَيْتٍ مُخَرَّزٍ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ كَانَ أَوْ صَخْرَاءَ مِنْ رَأْسِ الصُّنْدُوقِ (فلا) يضمن (على الصحيح)؛ لَأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا وَلَمْ يَأْتِ التَّلَفُ مِمَّا عَدَلَ إِلَيْهِ وَنَحْوِ الرُّقُودِ وَقَعْلِ الْغُلَّيْنِ زِيَادَةً فِي

ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا الْوَدِيعُ كَأَن كَانَ فِي صُنْدُوقٍ مُقْفَلٍ فَلَا ضَمَانَ أَهـ . فُؤد: (وظاهر كلامهم) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ أَقْرَبُ سَمْعٍ وَش . فُؤد: (وإلا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَكَّنِ الْلَبْسُ لِأَجْلِ دَفْعِ الدُّودِ بِأَن نَوَى غَيْرَهُ أَوْ أَطْلَقَ . فُؤد: (ويؤيدُه) أَيِ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ . فُؤد: (أخذاً مما مرَّ) أَيِ فِي الْفَرْعِ . فُؤد: (تَعَيَّنَ الْبَيْعُ) أَيِ وَالْإِشْهَادُ إِنْ امْتَكَنَ اخْتِذَا مِمَّا مَرَّ . فُؤد: (وأفهم قوله) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ لَمْ يُعْطِهُ مِفْتَاحَهُ الْخِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قِيلَ فِي النَّهْيَةِ . فُؤد: (وأفهم قوله كني لا إلخ وجوب ركوب إلخ) وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا قَالَه الْأَزْرَعِيُّ وَجَعَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِثَالًا، وَأَنَّ الضَّابِطَ خَوْفُ الْفَسَادِ بِهَايَةِ وَمُغْنِي . فُؤد: (ولو تركها) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَرَكَ الْوَدِيعُ كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ وَأَفْهَمَ الْخِ . فُؤد: (لَمْ يضمنها) وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْفَتْحُ أَهـ رَشِيدِي . فُؤد: (لَكِنَّهُ) أَيِ التَّضْمِينِ . فُؤد: (مَقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ) مُعْتَمَدٌ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ الضَّمَانَ هُنَا مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ وَلَا يَفْتَرِقُ فِيهِ الْحَالُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ أَهـ ع ش .

فُؤد: (سني: (إلى الصندوق) أَيِ الَّذِي فِيهِ الْوَدِيعَةُ وَقَوْلُهُ وَتَلَفَ مَا فِيهِ أَيِ بَانْكَسَارِهِ أَهـ مُغْنِي . فُؤد: (لِلَّذَلِكَ) أَيِ لِحُصُولِ التَّلَفِ مِنْ جِهَةِ مُخَالَفَتِهِ وَتَقْصِيرِهِ . فُؤد: (أَيِ الْغَدُولِ الْخِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَيِ بِسَبَبِ غَيْرِ الْإِنْكَسَارِ كَسَرَقَةِ أَهـ . فُؤد: (كَأَن كُسِرَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَلَوْ جَعَلَهَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيِ الشَّانِ . فُؤد: (وهو فِي بَيْتٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ فِي بَيْتٍ مُخَرَّزٍ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَنَحْوِ الرُّقُودِ إِلَى فَلَا نَظَرَ . فُؤد: (أو بصخرة) الْمُرَادُ بِهَا غَيْرُ الْجَزْزِ أَهـ بُجَيْرِي . فُؤد: (وَنَحْوِ الرُّقُودِ) هُوَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي بِالرُّقَادِ يُعَيِّدُ أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ لِرَقْدٍ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ الْمُضْبَاحُ أَهـ ع ش .

الجَفْظُ فلا نَظَرَ لِتَوَهُّمِ كونه إِغْرَاءً لِلشَّارِقِ عليها . أَمَّا إِذَا سُرِقَ من جَانِبِ صُنْدُوقٍ من نَحْوِ صَخْرَةٍ فيضْمَنُ لَكِنْ إِنْ سُرِقَ من جَانِبٍ كان يَرَقُدُ فيه عَادَةً لو لم يَرَقُدْ فوقه؛ لِأَنَّهُ بِالرُّقَادِ فوقه أَخْلَى جَانِبَهُ فَتَسَبَّبَ التَّلَفُ لِفعْلِهِ بخلاف ما لو سُرِقَ من غَيْرِ مَرْقَدِهِ أو في بَيْتٍ، مُخَرَّزٍ أو لا مع نَهْيٍ وَإِنْ سُرِقَ من مَحَلٍّ مَرْقَدِهِ؛ لِأَنَّهُ زَادَ احتِياطًا ولم يَحْصُلِ التَّلَفُ بفعْلِهِ ويضْمَنُ أيضًا لو أَمَرَهُ بِالرُّقَادِ أَمَامَهُ فَرَقَدَ فوقه فَسُرِقَ من أَمَامِهِ . (وكذا لو قال لا تَقِيلُ عليه) فَأَقْلَى، أو (قُفْلَيْنِ) بَضَمَ القَافِ (فَأَقْلَهُمَا) فلا ضَمَانَ لِمَا مَرَّ (ولو قال اربطْ) بكسر الباءِ أَشْهَرُ من ضَمِّهَا (الدرَاهِمِ) في كُمِّكَ فامْتَسِكْهَا في يَدِهِ فَتَلِفْتَ فالمذهب أَنَّهُ أَيُّ الشَّأْنِ (إِنْ ضَاعَتْ بِنَوْمٍ وَلِسَانٍ) الواوُ فيه بِمعْنَى، أو (ضَمِنَ) لِحَصُولِ التَّلَفِ من جِهَةِ الْمُخَالَفَةِ إِذْ لو رُبِطَتْ لم تَضِغْ بِأَحَدٍ ذَنبِكَ (أو) تَلِفْتَ (بِأَخْذٍ غَاصِبٍ) فلا ضَمَانَ؛ لِأَنَّ الْيَدَ أَمْنَعُ له من الرِّبْطِ، نعم إِنْ نَهَاها عن أَخْذِهَا بِيَدِهِ ضَمِنَ مُطْلَقًا وقَضِيَةُ الْمُتَنِي أَنَّهُ إِذَا امْتَثَلَ الرِّبْطَ لا يَضْمَنُ مُطْلَقًا وفيه تَفْصِيلٌ هو أَنَّهُ إِنْ جَمَلَ الخِيَطَ من خَارِجِ الكُمِّ ضَمِنَ إِنْ أَخْذَهَا الطَّرَازُ؛ لِأَنَّهُ أَغْرَاهُ عليها بِإِظْهَارِهَا له وَإِنْ اسْتَرْسَلَتْ فلا إِنْ أَحْكَمَ الرِّبْطَ وَإِنْ جَعَلَهُ دَاخِلَهُ انْتَكَسَ الْحَكْمُ ولا يَشْكُلُ بَأَنَّ الْمَأْمُورَ به مُطْلَقُ الرِّبْطِ .

• فَوَدُ: (لِتَوَهُّمِ كَوْنُهُ الْخ) أَيُّ الَّذِي عُلِّلَ بِهِ الثَّانِي أَيُّ مُقَابِلِ الصَّحِيحِ الضَّمَانِ بِذَلِكَ اهْزَاهِيَّةً .
 • فَوَدُ: (كَأَنَّ يَرَقُدُ فِيهِ عَادَةً الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لو لم يَرَقُدْ فوقه لَرَقَدَ فِيهِ اهْ أَيُّ كَانَ يَكُونُ الصُّنْدُوقُ فِي نَحْوِ الْمِخْرَابِ . • فَوَدُ: (مِنْ غَيْرِ مَرْقَدِهِ) أَيُّ غَيْرِ الْجَانِبِ الَّذِي كَانَ يَرَقُدُ فِيهِ عَادَةً الْخ . • فَوَدُ: (أو فِي بَيْتِ الْخ) وَقَوْلُهُ أو لا مع نَهْيٍ مَعْطُوفَانِ عَلَى مِنْ غَيْرِ مَرْقَدِهِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ سُرِقَ الْخ غَايَةُ لُهُمَا وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ زَادَ احتِياطًا الْخ تَلْغِيلٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَعْطُوفَيْنِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ . • فَوَدُ: (فَسُرِقَ مِنْ أَمَامِهِ) أَيُّ بِصَخْرَةٍ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِيمَا يَظْهَرُ اهْ سَبَدَ عَمَرَ . • فَوَدُ: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ آتِيًا فِي شَرْحِ عَلَى الصَّحِيحِ . • فَوَدُ: (الواوُ فِيهِ بِمَعْنَى أو) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي وَلَوْ جَمَلَهَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ فُرِضَ إِلَى الْمُتَنِي . • فَوَدُ: (ضَمِنَ مُطْلَقًا) أَيُّ سَوَاءَ كَانَ التَّلَفُ بِنَوْمٍ أو نِسْيَانٍ أو أَخْذٍ غَاصِبٍ اهْ ع ش . • فَوَدُ: (وَفِيهِ تَفْصِيلُ الْخ) وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصَانِ فَرَبَطَهَا فِي التَّخْتَانِي مِنْهُمَا فَيَظْهَرُ عَدَمُ ضَمَانِهِ سَوَاءَ أَرَبَطَ دَاخِلَ الكُمِّ أَمْ خَارِجَهُ لِانْتِفَاءِ الْمُعْنَى الْمَذْكُورِ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَزِيَادِي . • فَوَدُ: (الطَّرَازُ) مِنَ الطَّرْ وَهُوَ الْقَطْعُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى الْقَاطِعُ اهْ . • فَوَدُ: (أو اسْتَرْسَلَتْ فلا) لا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لا إِنْ اسْتَرْسَلَتْ بِانْجِلَالِ الْمُقَدِّمَةِ وَضَاعَتْ، وَقَدْ احتاطَ فِي الرِّبْطِ فلا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ انْحَلَّتْ بَقِيَّةُ الْوَدِيعَةِ فِي الكُمِّ اهْ . • فَوَدُ: (إِنْ أَحْكَمَ الرِّبْطَ) وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ اهْ ع ش . • فَوَدُ: (انْتَكَسَ الْحَكْمُ) فَيَضْمَنُهَا إِنْ اسْتَرْسَلَتْ لِتَأْتِيَهَا بِالْانْجِلَالِ لا إِنْ أَخْذَهَا الْقَاطِعُ لِعَدَمِ تَنْبِيهِه مُعْنَى وَنِهَايَةً . • فَوَدُ: (ولا يَشْكُلُ) أَيُّ هَذَا التَّفْصِيلُ اهْ ع

• فَوَدُ: (إِنْ نَهَاها عن أَخْذِهَا بِيَدِهِ ضَمِنَ مُطْلَقًا) قَدْ يُشْكِلُ الضَّمَانُ حَيْثُ يُشَكِّلُ الضَّمَانَ بِأَخْذٍ غَاصِبٍ عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ فِيمَا لو قال له لا تَرَقُدْ عَلَى الصُّنْدُوقِ فَرَقَدَ عَلَيْهِ وَتَلِفَ بغيرِهِ بِجُرْزٍ مِنَ التَّصْحِيحِ فِي الْوَدِيعَةِ بِجَامِعِ أَنَّهُ إِذَا خَيْرًا فِيهِمَا كَمَا عُلِّلُوا بِذَلِكَ ثُمَّ مع وُجُودِ التَّهْيِي فِيهِمَا، وَجَبَابُ بَأَنَّ الْمُخَالَفَةَ هُنَا فِي نَفْسِ الْجُرْزِ وَلَا

فإذا أتى به لم يُنظر لجهات التَّلف كما لو قال احفظه في البيت فوضَّعه بزاوية فانهدمت، ولو كان غيرها لتسليم؛ لأنَّ الرُّبْط من فعله وهو جزؤ من وجهٍ دون وجه، وقوله: «اربطه مُطلق لا شمول فيه فإذا جاء التَّلف مِمَّا آثره ضَمِنَ ولا كذلك زوايا البيت ولأنَّ الرُّبْط للزُّوف دَخَلَ في تخصيصه بالمُحكَم وإن شِملَ لفظه غيره ولا كذلك البيت إذ لا دَخَلَ للزُّوف في تخصيص بعض زواياه وإن فُرِضَ اختلافها بناءً وقرباً من الشَّارع على ما اقتضاه إطلاقهم (ولو جعلها) وقد قال له اربطها في كُتْل (في جيبه) وهو المعروف، أو الذي بإزاء الحلق (بدلاً عن الرُّبْط في الكُف) فصاعث من غير ثَقْب فيه لِمَا يَأْتِي (لم يضمن)؛ لأنَّه أحرز ما لم يكن واسِعاً غير مَزْرُور. (تنبيه) صريح كلامهم أنَّ الواضع غير المَزْرُور لا يُكْتَفَى به وإن شتر بثوب فوقه وأنَّ الضَّيق أو

ش. قُود: (ولو كان إلخ) الواو حالية. قُود: (لأنَّ الرُّبْط إلخ) لك أن تقول والوضع في زاوية من البيت من فعله اه سيّد عُمَرُ عبارة المُعْنَى؛ لأنَّ الرُّبْط ليس كافياً على أي وجه فُرِض بل لا بُدَّ من تَصْمِيهِ الحِفْظ ولهذا لو رُبطَ رِبطاً غير مُحكَم ضَمِنَ وإن كان لَفْظُ الرُّبْط يَشْمَلُ المُحكَمَ وغيره اه. قُود: (مطلق لا شمول فيه) لك أن تقول والبيت كذلك إذ ليس المأمور كُلُّ زاوية من زواياه لاستيحاليته اه سيّد عُمَرُ عبارة ع ش قوله ولا كذلك زوايا البيت نعم هو كذلك في الزوايا اتَّفَقَها أما الوضع في واحدةٍ منها فَمِنْ فعله، وهو مُطلق فإذا جاء التَّلف من الجهة التي اختارها ضَمِنَ اه ويُمكن أن يُجاب بأنَّ البيت وإن لم يكن فيه شمول الكُفِّ لِجُزْئِيَّاتِهِ لَكِنْ فيه شمول الكُلِّ لِأَجْزَائِهِ فقوله احفظه في البيت في قُوَّة احفظه في أي زاوية من زواياه شئت عبارة المُعْنَى وَلَفْظُ البيت مُتناول لِكُلِّ من زواياه، والمُعرف لا يُخصَّصُ مَوْضِعاً مِنْه اه. قُود: (للمُعرف دَخَلَ إلخ) محلّ تأمل اه سيّد عُمَر. قُود: (وقد قال له) إلى قوله وللتَّظَرِّ فيهما مجال في التَّهْيِية والمُعْنَى. قُود: (وهو المعروف) زاد التَّهْيِية بِشَرَطِ أن يكون مُعْطَى بثوب فوقه كما هو ظاهر اه ثم قال بعد كلام وقد عَلِمَ أنه لا بُدَّ من كونه ضَيِّقاً أو مَزْرُوراً أنه يَكْفِي فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُ هنا على ما إذا كان واسِعاً غير مَزْرُورٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وهو المعروف) أي ما يُجْمَلُ على الفخذ اه ع ش. قُود: (أو الذي بإزاء الحلق) وهو الذي ذَكَرَهُ الجوهري وغيره من أئمَّة اللُّغة ويوافقه كلامُ الأَصْحَابِ في سِتْرِ العَوْرَةِ في الصَّلَاة وهو مُتَعَادٍ عِنْدَ الْمُغَارِبَةِ أو ما يُتَعَادَهُ بعضُ النَّاسِ مِنْ جَعْلِهِ عِنْدَ طَرَفِهِ فَتَحَةً نَازِلَةً كَالْخَرِيطَةِ اه نِهَايةً عبارة المُعْنَى عَقِبَ المَثْنِ الذي في جَنْبِ قَمِيصِهِ أو لَبَنَةٍ أو غير ذلك اه وعِبَارَةُ البَجَرِ مِي، والمُرَادُ به ما في الصَّدْرِ وما في الجَنْبِ مِنَ السَّيَالَةِ وإطلاق الجَنْبِ على الذي في فَتْحَةِ القَمِيصِ والذي في جَانِبِهِ مِنْ تَحْتِ اضْطِلَاحٍ لِلْفُقَهَاءِ، وإلَّا فَمُقْتَضَى ما في اللُّغة أنَّ الجَنْبَ هو نَفْسُ طَوْرِ القَمِيصِ فَمِنِ المِضْبَاحِ جَنْبُ القَمِيصِ ما يُفْتَحُ على التَّخْرِ اه. قُود: (لِمَا يَأْتِي) أي في شَرْحٍ أو جَعْلِهَا فِي جَيْبِهِ لَمْ يَضْمَنْ. قُود: (ما لم يكن إلخ) مُتَعَلِّقٌ بَلَمْ يَضْمَنْ كما هو صَرِيحُ صَنِيعِ المُعْنَى. قُود: (أنَّ الواضع غير المَزْرُور إلخ) وقوله وأنَّ الضَّيِّق إلخ ظاهر المُعْنَى اغْتِمَادُ

كَذَلِكَ ثُمَّ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وهو المعروف) بِشَرَطِ أن يكون مُعْطَى بثوبٍ فوقه كما هو ظاهر شَرْحِ م ر.

المزور يكفي وإن لم يستز وللتظير فيهما مجال؛ لأن ستر الأول يمنع الأخذ منه غالباً لكنه لا يمنع السقوط منه بنوم، أو نحوه وظهور الثاني مُفْرِ للطَّوَارِ عليه وإن مَنَعَ سَقوطه، ولو قيل في الأول بضمن إن سقط لا إن أخذه طَوَارَ وفي الثاني بالعكس لم يَتَغَذَّ (وبالعكس) بأن أمره بوضيها في الجيب فربطها في الكُم (بضمن) قطعاً لما تقرر أن الجيب بشرطه أحرز منه ونازع البلقيني فيما ذكر بأن الجيب وإن ضاق ليس أحرز من الربط في الكُم؛ لأن الجيب قد تَنَسَّرَبَ الفِصَّةُ منه بتقلُّب من نوم ونحوه وقد تُوْخِذَ ويُزْدُ بمنع ما ذكره أن الفرض أن ضيقه يمنع سقوط ما فيه وإلا كان واسقاً بالنسبة له وأيضاً فالجيب أقرب إلى البدن المُوجِبِ لإحساس ذهاب ما فيه من الكُم فأتجّه لإطلاقهم أن الجيب أحرز من الكُم.

(ولو أعطاه ذراهم بالشوق) مثلاً (ولم يُبَيِّنْ كيفية الحفظ) فإن عاد بها إلى بيته لزمه إحرازها فيه وإلا ضَمِنَ مُطْلَقاً على ما أفهمه كلام الماوردِي لكن قضية كلام الشيخين أنه يرجع في ذلك للمادة وإن لم يُعْذَر بها إليه (فربطها في كُمه وأمسكها) مثلاً (بيده، أو جعلها في جيبه) المذكور بشرطه (لم يضمن)؛ لأنه احتاط في الحفظ بخلاف ما إذا كان الجيب واسقاً غير مزور،.....

إطلاقهما، وظاهر النهاية اعتماد إطلاق الثاني وتقييد الأول بعَدَمِ السَّترِ كما مرَّ. ٥ قوله: (لأن ستر الأول) أي الواضع الغير المزور وقوله وظهور الثاني أي الضيق أو المزور وقوله في الأول أي الواضع الغير المزور إذا ستر وقوله وفي الثاني أي الضيق أو المزور إذا لم يستر. ٥ قوله: (بأن أمره) أي قوله وأيضاً فالجيب في النهاية. ٥ قوله: (أن الجيب بشرطه) وهو كونه ضيقاً أو مزوراً اهـ ش أي أو مستوراً بثوب فوقه على ما مرَّ عن النهاية وكونه غير مثقوب. ٥ قوله: (قد تَنَسَّرَبَ) أي تَسَقَطَ اهـ نهاية. ٥ قوله: (بمنع ما ذكره) عبارة النهاية بأن الكُم كذلك، وبأن هذا لا يتأتى إلا في واسع غير مزور وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقاً أو مزوراً وهو حَيْثُ أُحْرِزَ من الكُم بلا شبهة اهـ. ٥ قوله: (بالنسبة له) أي لما في الجيب.

٥ قوله: (وأيضاً فالجيب أقرب إلخ) فيه بالنسبة للجيب المعروف تَطَرَّ. ٥ قوله: (فإن عاد) إلى المتن يُغني عنه ما يأتي في شرح فإن أحرز بلا عُدْرٍ ضَمِنَ من قوله فإن لم يُقَلَّ له شيئاً إلخ. ٥ قوله: (ولاً) أي وإن لم يُحْرِزها في البيت وقوله مُطْلَقاً أي خَرَجَ بها مزبونة أو لا. ٥ قوله: (أنه يرجع إلخ) وهذا هو الظاهر مُغني ونهاية. ٥ قوله: (وإن لم يُعْذَر) عَطَفَ على قوله إن عاد إلخ ودُخِلَ في المتن. ٥ قوله: (مثلاً) مَوْقِعُهُ ذَيْلُ في كُمه عبارة المُغني في كُمه أو نحوه كَعَلَى يَكْبِهِ كما قال القاضي حُسَيْنٌ أو على طَرَفِ ثَوْبِهِ اهـ.

٥ قوله (سئ): (أو جعلها إلخ) عبارة المُغني أو لم يربطها بل جعلها في جيب الضيق أو الواضع المزور اهـ. ٥ قوله: (المذكور) إلى قوله، ويظهر أن محلّه في النهاية إلا قوله وهو مُتَّجِهٌ إلى وبخلاف ما إذا وقوله أي مِمَّا يُعْتَادُ إلى قال وكذا في المُغني إلا قوله قال إلى ولو رُبطها. ٥ قوله: (بشرطه) يُغني عَمَّا قَبْلَهُ.

٥ قوله (سئ): (لم يضمن) وإن أمسكها بيده لم يضمن إن أخذها غاصب، ويضمن إن تَلَفَ بِقِفْلَةٍ أو نَوْمٍ

أو مثقوباً وإن جهله كما أطلقه الماوردي وقال صاحب الكافي لا يضمن إن خذت الثقب بعد الوضع وهو متشبه إن كان خدونه لا بسبب الوضع ولا بسبب آخر يُظن حصوله عادة وبخلاف ما إذا ربطها فيه ولم يُخسِكها بيده فيضمن على ما أفهمه المتن لكن الذي في الروضة كاصلها وغيرهما أنه يتأتى فيه ما مرّ فيما لو أمره بربطها في كُفّه وبخلاف ما لو وضعها في كُفّه بلا ربط فسقطت فإنه يضمن الخفيفة؛ لأنه لا يشعر بها إذا سقطت بخلاف الثقيلة أي مما يُقتاد وضع مثله في الكُف. قال الرافعي وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال، ولو ربطها في الثكبة، أو وضعها في كور عمامته وشدها لم يضمن ويظهر أن محلّه إن أخذت من غير طرؤ إلا وقد ظهر جزؤها فينبغي أن يضمن؛ لأنه أغراه عليها حينئذ (وإن قال) له وقد أعطاها له في السوق مثلاً (احفظها في البيت) فقيل (فلنمضي إليه) حالاً (ويُخبرها) عَقِب وصوله (فإن أُخِر) شيئاً من ذلك (بلا عذر) صار ضامناً لها فإذا تَلَفَت، ولو في البيت (ضمين) لتربطه وإن كانت خسيصة، أو كان في سوقه وحائوته وهو جزؤ مثليها، ولو لم تجر عادته بالقيام منه إلا عشاء على المنقول كما بيّنه الأذرع راداً به على من قيد بشيء.....

أه أعلم أن هذا من المتن، وقد سقط من النسخة التي شرح عليها الشارح والآن فهو في جدة متون مصححة وقفت عليها منها نسخة مصححة على أضل الإمام التووي بخطه وعليها شرح المحقق المحلي وشيخنا في النهاية وشيخ مشايخنا في المغني ولم يثبت أحد منهم على سقوطه في نسخة ولا أعلم أحدًا من الشراح وافق الشارح على إسقاطه أه سيّد عمر. ة فؤد: (أو مثقوباً) أو حصلت بين ثوبيته ولم يشعر بها فسقطت أه مغني. ة فؤد: (لا يضمن إن خذت الخ) مُعْتَمَد أه ش. ة فؤد: (ما مرّ) أي النظر لِكَيْفِيَةِ الرَبْط وَجْهَ التَّلَفِ نِهَايَةً وَمُغْنِي عِبَارَةً سَمِىَ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ، وَقَضِيَةُ الْمَثْنِ أَنَّهُ إِذَا امْتَنَلَ الرَبْطُ لَا يَضْمَنُ مُطْلَقًا الْخ أه. ة فؤد: (بخلاف الثقيلة) لا يضمن قاله الماوردي هذا إذا لم يكن يفعله فلو نفّض كُفّه فسقطت ضمير وإن كان سهواً قاله القاضي نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة فؤد: (أي مما يُقتاد الخ) أقره ع ش وسم. ة فؤد: (أن محلّه) أي عَدَمَ الضَّمَانِ فِي مَسْأَلَتِي الثَّكْبَةِ وَكُورِ الْعِمَامَةِ. ة فؤد: (وقد أعطاهَا لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ة فؤد: (أو كان الخ) أي الْوَدِيعُ. ة فؤد: (وهو) أي الْحَانُوتُ جَزْءُ الْخِ مَرَّ أَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ لَهَا جِزْأً، وَنَقَلَهَا إِلَى أُخَرَ أَوْ مُسَاوٍ لَا يَضْمَنُ فَيُظْهَرُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَانُوتُهُ أُخَرَ مِنْ بَيْتِهِ أَوْ مُسَاوٍ لَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَقْلُهَا إِلَى بَيْتِهِ وَكُلَّامُهُمْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ الْبَيْتَ أُخَرَ مِنَ السُّوقِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَهُوَ وَجِبَةٌ لَكِنْ يَرُدُّهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَهُوَ جِزْءٌ مِنْهَا أَه. ة فؤد: (كما بيّنه الأذرع الخ) وهذا هو الأوجه ولا اختيار حينئذٍ بما دلت؛ لأنه ورط نفسه بقبولها

ة فؤد: (ما مرّ فيما لو أمره بربطها في كُفّه) أي الْمَذْكُورُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ وَقَضِيَةُ الْمَثْنِ أَنَّهُ إِذَا امْتَنَلَ الرَبْطُ لَا يَضْمَنُ الْخ. ة فؤد: (وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال) ومحل ذلك إن لم يكن يفعله فلو نفّض كُفّه فسقطت ضميتها ولو سهواً قاله القاضي شرح م رز.

من ذلك ويُؤخذ منه أَنَّ المُذَرَّ هنا ليس هو الآتي في التأخير بعد الطلب؛ لأنَّ هذا أَصَبُّ فليكن المُرَادُّ بالمُذَرِّ فيه الضَّروريُّ، أو القريب منه، ولو قال له وقد أعطاهَا له في البيت احفظها في البيت فخرج بها، أو لم يخرج ورَبَطَهَا في نحو كُفِّهِ مع إمكانِ حِفْظِهَا في نحو ضُنْدُوقِ ضَمِينٍ بخلاف ما إذا لم يَجِدْ مفتاحه مثلاً لا إنَّ شَاهِدَهَا مِمَّا يَلِي أَضْلَاعَهُ أي ولم يكن التَّلَفُّ في زَمَنِ الخُرُوجِ بسببِ المُخَالَفَةِ كما بحثه الأذْرَعِيُّ؛ لأنَّ هذا أَحَرُّ من البيت فإنَّ لم يَقُلْ شيئاً جازَ له أنْ يخرجَ بها مَرْبُوطَةً كما أشعرَ به كلامُهم قاله الرَّافِعِيُّ . ثم بحث فيه بأنَّه ينبغي أنْ يُرجَّحَ فيه للعَادَةِ وهو مُثَبِّتٌ وإنَّ نازعه الأذْرَعِيُّ بأنَّ قَضِيَّةَ كلامِ الماؤزديِّ المؤيَّدِ بنصِّ الأُمِّ أَنَّ المَحَلَّ متى كان جِزْئاً لها فخرجَ بها منه ضَمِينُهَا، ولو نام ومعه الوديمة فضاغَتْ فإنَّ كان بخِصْرَةٍ مَن يَحْفَظُهَا، أو في مَحَلِّ جِزْئٍ لها لم يَضْمِنْ وإلا ضَمِنَ كما دُلَّ عليه كلامُهم ثم رأيتَ التَّصْرِيحَ به الآتِي (ومنها أنْ يُضَيِّقَهَا)، ولو لِنَحْوِ نِسْيَانٍ (بأنَّ) تَقَعَّ في كلامِهِ كغيرِهِ بمعنى

ولو قال له احفظْ هذا في يَمِينِكَ فَجَعَلَهُ في يَسَارِهِ ضَمِينٌ وبِالعَكْسِ لا يَضْمِنْ ؛ لأنَّ اليمينَ أَحَرُّ ؛ لأنها تُسْتَعْمَلُ أَكْثَرَ غَالِباً، قال الأذْرَعِيُّ لَكِنْ لو هَلَكَ لِلْمُخَالَفَةِ ضَمِينٌ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ آتَتْهُ لو كان غَسَرَ انْتَكَسَ الحُكْمُ وآتَتْهُ لو كان يَفْعَلُ بهما على السَّوَاءِ كانا سَوَاءً نِهَائَةً وَمُعْنًى قال ع ش قوله وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ إلخ وقوله وآتَتْهُ لو كان يَفْعَلُ إلخ كُلُّ مِنْهُمَا مُعْتَمَدٌ اهـ . فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) الْأَوَّلَى مِنْ ضِدِّ ذَلِكَ .

فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي مِمَّا بَيَّنَّه الأذْرَعِيُّ . فَوَدَّ: (أو القريب مِنْهُ) ما ضابطُ القريبِ مِنَ الضَّروريِّ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ . فَوَدَّ: (ولو قال له) إلى قوله وإنَّ نازَعَهُ الأذْرَعِيُّ في الْمُعْنَى وإلى قوله ثم رَأَيْتَ في النِّهَايَةِ عِبَارَتَهُمَا، وَخَرَجَ بالسَّوِيِّ ما لو أَغْطَاهُ دَرَاهِمٌ في البَيْتِ وقال احفظها فيه فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الحِفْظُ فيه قَوْراً فإنَّ أَخْرَجَ بلا مانعٍ ضَمِنَ، وإنَّ لم يَحْفَظْهَا فيه ورَبَطَهَا في كُفِّهِ أو شَدَّهَا في عَضْدِهِ لا يَمَّا يَلِي أَضْلَاعَهُ، وَخَرَجَ بها أو لم يَخْرُجْ وَأَمَكَّنَ إِخْرَاجَهَا في البَيْتِ ضَمِنَ ؛ لأنَّ البَيْتَ أَحَرُّ مِنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ ما إذا شَدَّهَا في عَضْدِهِ مِمَّا يَلِي أَضْلَاعَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَرُّ مِنَ البَيْتِ وَقِيْدَهُ الأذْرَعِيُّ بما إذا حَصَلَ التَّلَفُّ في زَمَنِ الخُرُوجِ لا مِنْ جِهَةِ المُخَالَفَةِ وإلا قِيَضَ ضَمِنَ اهـ . فَوَدَّ: (لا إنَّ شَدَّهَا إلخ) عَطَفَ على لو لم يَخْرُجْ إلخ .

فَوَدَّ: (كما يَحْتَسِبُ الأذْرَعِيُّ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش قال السَّيِّدُ عُمَرُ قولُ الأذْرَعِيِّ في زَمَنِ الخُرُوجِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لو وَقَعَ التَّلَفُّ بِسَبَبِ المُخَالَفَةِ لا في زَمَانِهِ كَأَن دَخَلَ غَاصِبٌ واقتَصَرَ على سَلْبِ ما يَلِيهِ أَنَّهُ لا يَضْمِنْ، وهو مَحَلٌّ تَأَمَّلِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ والتَّشْيِيدُ به لِلْغَالِبِ فلا مَفْهُومٌ له اهـ . فَوَدَّ: (الآتِي) أَي آتِياً .

فَوَدَّ (سُئِلَ) (وَمِنْهَا) أَي عَوَارِضِ الضَّمَانِ . فَوَدَّ: (ولو لِنَحْوِ نِسْيَانٍ) إلى قولِ المَتْنِ أو يَدُلُّ في النِّهَايَةِ إِلا قَوْلُهُ وقد يَرُدُّ إلى وَقَضِيَّةٍ . فَوَدَّ: (لِنَحْوِ نِسْيَانٍ) كَأَن قَعَدَ في طَرِيقٍ، ثم قامَ ونَسِيَهَا أو دَفَنَهَا بِجِزْئٍ ثم

فَوَدَّ: (فَخَرَجَ بها أو لم يَخْرُجْ إلخ) عِبَارَةُ الكَثَرِ ولو شَدَّهَا في عَضْدِهِ، وَخَرَجَ لم يَضْمِنْ إنَّ كان مِمَّا يَلِي الْأَضْلَاعَ وإلا ضَمِنَ انْتَهَى .

كان كثيراً كما في هذا الباب إذ أنواع الصّياح كثيرة منها أن تقع دابة في مهلكة وهي مع راع، أو وديع فيتزك تخليصها الذي ليس عليه فيه كبير كلفة، أو ذبحها بعد تعذر تخليصها فتُموت فيضمونها على ما مرّ ولا يصدّق في ذبحها لذلك إلا بيّنة كما في دعواه خوفاً الجأه إلى إيداع غيره ومنها أن ينأى عنها إلا إن كانت برّخله ورُقفته حوله أي مُستيقظين كما هو ظاهر إذ لا تقصير بالتّوهم حينئذ وأن (يضمها في غير جزز مثلها) بغير إذن مالِكها وإن قصد إخفاءها كما لو هَجَم عليه قُطاع فألقاها بمَضْمِعة، أو غيرها إخفاء لها فضاغت والتنظير فيه غير صحيح وبحسب أنه لو جاءه من يخاف منه على نفسه، أو ماله فهزّب وتركها أي ولم يُمكنه أخذها وهي في جزز مثلها لم يضمها إذ لا تقصير منه.

نسيه نهايةً ومُغني قال ع ش قوله ثم قام ونسيها ومنه ما لو كان معه كيس دراهم مثلاً فَوَضَعَه في جِحره، ثم قام ونسيه فَصَاحَ قِيَضَمْنُ اهـ. قول: (تَقَع) أي لَفْظَةً بَأَن. قول: (فِيضَمْنُهَا عَلَى مَا مَرَّ) أي في شَرْح قَوْلِ أَوْدَعَهُ دَابَّةً تَزَكَّ عَلَفَهَا ضَمِينَ عِبَارَةٌ ش قوله على ما مرّ أي من الخلاف فيه، وقد سبق أن الْمُغْتَمَدَ مِنْهُ هو الضَّمان، وقد قلنا عن حَجَّ أن الذي يَتَجَهَّأ أَنَّهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ مَنْ يُشْهَدُ عَلَى سَبَبِ الذَّبْحِ تَزَكَّ ضَمِينَ وَإِلَّا فَلَا اهـ. قول: (وَلَا يَصْدَقُ فِي ذَبْحِهَا لِلْبَلَكِ الْإِنْج) بقِيَ ما لم يَكُنْ رَاعِيًا وَلَا مَوْدَعًا وَرَأَى نَحْوَ مَا كَوَّلَ لِغَيْرِهِ وَقَعَ فِي مَهْلَكَةٍ وَأَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَبْحُهُ بِنَيْةِ حِفْظِهِ لِمَالِكِهِ وَإِذَا تَزَكَّ مِنْ غَيْرِ ذَبْحٍ لَا يَضْمَنُ أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَبْحُهُ وَلَهُ تَزَكُّهُ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ بِالتَّزَكُّ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لَكِنْ لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ كَمَا قَالَهُ فِي الرَّاعِي فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ احْتِمَالُ تَصَدِيقِهِ كَمَا قَالَ حَجَّ فِي الرَّاعِي، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ مَفْرُوضٌ فِي عَارِفٍ يُعَيِّرُ بَيْنَ الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْهَلَاكِ وَغَيْرِهَا اهـ ع ش. قول: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ الْإِنْج) أي أَوْ كَانَ فِي مَحَلِّ جِزْزٍ لَهَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا. قول: (وَرُقَفَتُهُ الْإِنْج) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. قول: (أَيُّ مُسْتَيْقِظِينَ الْإِنْج) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ فِيهِمْ مُسْتَيْقِظًا وَلَوْ وَاحِدًا يَحْصُلُ بِهِ الْحِفْظُ اهـ زَشِيدِي أَقُولُ وَمَرَّ أَيْضًا فِي الشَّارِحِ مَا يَصْرُحُ بِذَلِكَ. قول: (وَأَنْ يَضْمَنَهَا) وَفِي هَامِشٍ نُسْخَةٌ لِبَعْضِ الْفَضْلَاءِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَإِنْ لَيْسَتْ مُوجُودَةٌ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا سَقَطَتْ مِنْ قَلَمِ اهـ أَقُولُ الصَّوَابُ عَدَمُ وَجُودِهَا كَمَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ وَبَعْضُ النَّسَخِ الْمُتَدَاوِلَةِ حَالًا، وَقَوْلُهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا الْإِنْج مَنْشُؤُهُ تَوْهُمُ الْمُطْفِئِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ أَنَّ يَتَأَمَّ الْإِنْج وَهُوَ ظَاهِرُ الْخَطَا وَالْأَبْقَى بَابٌ فِي الْمُتَنِ بِلَا مَدْخُولٍ.

قول: (بِغَيْرِ إِذْنٍ مَالِكِهَا وَإِنْ قَصَدَ إِخْفَاءَهَا) كَذَا فِي الْمُغْنِي. قول: (بِمَضْمِعة) قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ الْمَضْمِعةُ مِثْلُ مَعِيشَةٍ بِمَعْنَى الصَّيَاحِ، وَيَجُوزُ سُكُونُ الضَّادِ وَقَتُّهَا الْيَاءُ وَزَانٌ مُسَلِّمَةٌ وَالْمُرَادُ بِهَا الْمَفَازَةُ الْمُتَقَطِّعَةُ اهـ ع ش. قول: (وَيَحْتَأَنَّ أَنَّهُ الْإِنْج) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ. قول: (عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ الْمَالُ وَكَثُرَتِ الْوَدِيعَةُ فَلْيُرَاجَعِ اهـ زَشِيدِي. قول: (وَهِيَ فِي جِزْزٍ مِثْلِهَا الْإِنْج) مَفْهُومُهُ الضَّمَانُ إِذَا لَمْ تَكُنْ

قول: (وَهِيَ فِي جِزْزٍ مِثْلِهَا) مَفْهُومُهُ الضَّمَانُ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي جِزْزٍ مِثْلِهَا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَهْرَبْ قُتِلَ مَثَلًا، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْ أَخْذُهَا وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ أَوْ أَنَّ الْوَجْهَ خِلَافَهُ.

(تنبيه) ضابط الجزر هنا كما فصلوه في السرقة بالنسبة لأنواع المال والمحال ذكره في الأنوار قال غيره وهو مقتضى كلامهم وفروع بعضهم عليه أن الدار المغلقة ليلاً ولا نائم فيها غير جزر هنا أيضاً وإن كانت يتلذذ أمين وأنه لو قال أي لمن معه في الدار كما عليم بها مرة أول الباب احفظ داري فأجاب فذهب المالك وبائها مفتوح ثم الآخر ضمين، بخلاف المغلقة على التفصيل الآتي ثم، وقد يرد على ذلك جزم بعضهم بأنه لو سرق الوديعه من الجزر من يساكنه فيه فإن اتهمه قبل ذلك ضمين وإلا فلا اهـ وقضية قولهم ثم ليس مخزراً بالنسبة للضيف والساكن أنه يضمن هنا مطلقاً وهو الأوجه، ولو ذهب بها فإثر من جزرها في جدار لم تجز لِمَالِكِهَا حِفْظُهُ مَجَاناً؛ لأن مَالِكَهُ لم يَتَعَمَّدْ بخلاف ما إذا تعدى نظيره ما قالوه في دينار وقع بمحبرة، أو فصيل بيبي ولم يتمكن إخراجها إلا بكسرها أو هذبه فكسرها ويهدم بالأرض إن لم يتعمد مالك الظرف وإلا فلا أرض (أو يدل عليها) مع تعيين محلها (سارقاً) أو نحوه (أو من يصادر

في جزر مثلها، وإن علم أنه لو لم يهرُب قُتِلَ مثلاً والفرض أنه لم يتمكن أخذهما ولا يخفى إشكاله، وإن الوجه خلافه اهـ سم. هـ فود: (كما فصلوه إلخ) خبر ضابط إلخ. هـ فود: (عليه) أي الضابط المذكور. هـ فود: (وأنه لو قال أي لمن إلخ) قد استظهره في شرح أو يضمنها في خزانة إلخ أنه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها إلا إن كانت ثقة اهـ وقياس ذلك أنه حيث لاحظها، ولم يتمكن الساكن منها إذا لم يكن ثقة أو مكته إذا كان ثقة فتفقهله وسرقها لا ضمان فليتأمل اهـ سم. هـ فود: (فأجاب إلخ) أي صريحاً اهـ ع ش. هـ فود: (الآتي ثم) أي في السرقة. هـ فود: (وقد يرد على ذلك) أي على الضابط المذكور أو على التثريح الثاني. هـ فود: (بالنسبة للضيف إلخ) أي فالوديع مقتصر حيث وضعها فيما ذكر؛ لأنه وضعها في غير جزر مثلها اهـ ع ش. هـ فود: (مطلقاً) أي سواء كان متهماً أم لا اهـ ع ش. هـ فود: (تكسر إلخ) ظاهره أنه يقتضى بجواز ذلك وليس مراداً بل يقال لصاحب الفصيل والديار إن هدمت البيت وكسرت الدواة غرمت الأرض وإلا فلا يلزم المالك إتلاف ماله لعدم تعديه اهـ ع ش. هـ فود: (سني: (أو يدل عليها) أي ولو مع غيره؛ لأن الغير لم يلتزم حفظها بخلافه هو اهـ ع ش عبارة المثني بخلاف ما إذا أعلمه بها غيره؛ لأنه لم يلتزم حفظها وبخلاف ما إذا ضاعث بغير ذلك أو به ولم يعين موضعها ولو أعلمه بها هو وغيره وعليه هو الضمان لِمَا مَرَّ اهـ. هـ فود: (مع تعيين محلها) إلى قوله ونظر شارح في المثني وإلى قول المتن فلو أكرهه في النهاية إلا قوله ويترق إلى ولو قال قال السيد عمر ومقتضى صنيعه أنه لا بد من التعيين في مسألة المصادير أيضاً، وهو صريح شرح الرزوي أي والمثني

هـ فود: (وأنه لو قال أي لمن معه إلخ) كذا شرح م ر وقد تقدم في شرح أو يضمنها في خزانة مشتركة قوله ويظهر أنه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها إلا إن كان ثقة انتهى، وقياس ذلك أنه حيث لاحظها ولم يتمكن الساكن منها إذا لم يكن ثقة أو مكته إذا كان ثقة فتفقهله وسرقها لا ضمان فليتأمل. هـ فود: (مع تعيين محلها) أي بخلاف ما إذا لم يمتعه شرح الرزوي.

المالك)؛ لأنه أتى بتقييض ما التزمه من الحفظ . ومن ثم كان طريقتا في الضمان وإن أكره على الدلالة وعليه يُحتمل ما اقتضاه كلامهما من ضمانه وعلى عدم القرار عليه حمل الزركشي قول الماوردی لا يضمن وفارق محرمًا دل على صيد بأنه لم يلتزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فيهما ونظر شارح في حمل الزركشي المذكور بأنه يلزم منه أن قرار الضمان على الدال على وجه أي حكاه الماوردی مقابلًا لقوله لا يضمن ولا قائل به ١هـ ويرد بمنع لزوم ذلك نظرًا لغذره مع عدم مباشرته للتسليم، أو بالتزامه نظرًا لالتزامه الحفظ، وقوله : لا قائل به شهادة نفي وقضية المتن ضمانه بمجرود الدلالة وإن تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما أنه لا يضمن ويفرق بينه وبين ما مر في ترك الملف وتأخير الذهاب للبيت غدوانًا بأن كلاً من ذلك فيه تسبب لإذهاب عينها بالكلية بخلاف الدلالة هنا

ومقتضى صنع الشارح المحقق المحلي أنه لا يشترط فيها بل يكفي الإغلام، وهو المُنْتَجَه مَعْنَى إِذ الْفَرْقُ وَاضِحٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ صَنِيعَ أَصْلِ الرُّوضَةِ هُوَ مَا أَفَادَهُ صَنِيعُ الْمُحَقِّقِ الْمَحَلِّيِّ بَلِ التَّقْيِيدُ فِي السَّارِقِ بِالتَّغْيِينِ نَقْلُهُ الشَّيْخَانِ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَتَعَقُّبُهُ فِي الْخَادِمِ بِأَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْجُمْهُورِ فِيهِ التَّضْمِينُ، وَهُوَ أَقْرَبُ وَبَيْنَهُمَا الْعَبَادِيُّ وَالْقَطَالُ وَالْغَزَالِيُّ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ وَسَيَّاتِي عَنْ سَمٍ فِي مَسْأَلَةِ التَّهْنِي عَنْ الْإِخْبَارِ اسْتِشْكَالُ اشْتِرَاطِ التَّغْيِينِ هُنَا دُونَ هُنَاكَ، ثُمَّ الْجَوَابُ عَنْهُ لَكِنَّ الْإِشْكَالَ أَقْوَى كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَمٌ نَفْسُهُ. ٥ فَوُد: (وَعَلَيْهِ) أَي طَرِيقُ الضَّمَانِ. ٥ فَوُد: (قَوْلُ الْمَاوَرْدِيِّ الْإِخ) أَي عَنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَهْ مُعْنَى. ٥ فَوُد: (وَفَارَقَ مُحْرِمًا الْإِخ) أَي حَيْثُ أَيْمٌ وَلَا ضَمَانَ أَهْ س. ٥ فَوُد: (وَيَرُدُّ بِمَنْعِ لَزُومِ ذَلِكَ نَظَرًا الْإِخ) فِي مُلَاقَاةِ هَذَا الْجَوَابِ لِلْإِغْتِرَاضِ نَظَرٌ إِذْ هُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَاوَرْدِيُّ فِي ضَمَانِ الْقَرَارِ قِيَّتٌ أَي ضَمَانُ الْقَرَارِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَهَذَا لَا يَنْدَفِعُ بِمَا ذَكَرَهُ قَتَامُلُهُ أَهْ سَمٍ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ وَيَرُدُّ بِمَنْعِ الْإِخ فِيهِ نَظَرٌ إِنْ كَانَ مَوْضُوعُ كَلَامِ الْمَاوَرْدِيِّ فِي دَلَالَةِ الْمُكْرَهَةِ كَمَا هُوَ الْمُبَادَرُ مِنَ السِّيَاقِ أَهْ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الْمُعْنَى. ٥ فَوُد: (أَوْ بِالْإِزَامَةِ) أَي اللَّزُومِ وَقَوْلُهُ نَظَرًا لِاتِّزَامِهِ أَي الْوَدِيعِ. ٥ فَوُد: (شَهَادَةُ نَفْيٍ) لَا يُحِيطُ بِهَا الْعِلْمُ أَهْ نِهَآيَةً. ٥ فَوُد: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ الْإِخ) اِغْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى أَيْضًا كَمَا مَرَّ. ٥ فَوُد: (وَيُفَرِّقُ الْإِخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ أَهْ سَمٍ وَسَيَّاتِي عَنْ السَّيِّدِ عَمَرَ مَا يَتَضَحُّ بِهْ وَجْهُ الْخَفَاءِ. ٥ فَوُد: (وَتَأْخِيرُ الذَّهَابِ الْإِخ) يَخْتِاجُ إِلَى التَّأَمُّلِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. ٥ فَوُد: (وَعَدُوا) الْمُبَادَرُ أَنَّهُ قَبْدٌ لِلتَّأْخِيرِ وَيَمَعْنَى الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ الْمُنْذِرِ وَفِي بَعْضِ الْهَوَاشِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ عَدُوا أَي عُدْوَانًا كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ بِخَطِّهِ عَلَى هَاشِمٍ نُسَخَتْ أَهْ. ٥ فَوُد: (مِنْ ذَيْنِكَ) أَي التَّرَكِّ والتَّأْخِيرِ. ٥ فَوُد: (بِالْكَلْبَةِ) أَي مَعَ عَدَمِ امْتِنَانِ التَّدَارُكِ وَلَوْ بِالْبَدْلِ نَعَمْ يَتَضَحُّ هَذَا فِي تَرْكِ الْعَطْفِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ.

٥ فَوُد: (وَيَرُدُّ بِمَنْعِ لَزُومِ ذَلِكَ نَظَرًا لِمُغْذَرِهِ الْإِخ) فِي مُلَاقَاةِ هَذَا الْجَوَابِ لِلْإِغْتِرَاضِ نَظَرٌ إِذْ هُوَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَاوَرْدِيُّ فِي ضَمَانِ الْقَرَارِ قِيَّتٌ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَهَذَا لَا يَنْدَفِعُ بِمَا ذَكَرَهُ قَتَامُلُهُ. ٥ فَوُد: (وَيُفَرِّقُ الْإِخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ.

فلم يدخل بها في ضمانه، ولو قال لا تُخْبِرُ بها فخالف فإن أخذها مخبّره، أو مخبّر مخبّره ضمين وإن لم يُعَيّن موضعها وإلا فلا خلافاً لما يرويه كلام العبادي.
(فرع): أعطاه مِفْتَاحَ حائوته، أو بيته فدفعه لأجنبي، أو ساكن معه ففَتَحَ وأخذ المتاع لم يضمنه؛ لأنه إنما التزم جَفْظَ المِفْتَاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمينه أيضاً (فلو أكرهه ظالم) وإن كانت ولايته عامة كما يصرّح به كلامهم وإن قال الزركشي لا يخلو عن احتمال (حتى سلّمها إليه)، أو لغيره (فللمالك تضمينه) أي الوديع (في الأصح) لمباشرة التسليم، ولو مضطراً إذ لا يؤثّر ذلك في ضمان المباشرة ويُفوّق بين هذا وعدم فطر المكَرّه كما مرّ بأن ذاك

□ فود: (ولو قال لا تُخْبِرُ بها إلخ) عبارة المُغني ولو نهاه عن دخول أحدٍ عليها أو عن الاستعانة على جفّظها بحارس أو عن الإخبار بها فخالفه فيه ضمين إن أخذها الدّاخل عليها أو الحارس بها أو تَلَفَتْ بسبب الإخبار وإن لم يُعَيّن موضعها وإن أخذ غير من ذُكِرَ أو تَلَفَتْ لا بسبب الإخبار فلا ضمان اهـ.
□ فود: (ضمن) يتبني طريقاً لا قراراً وقوله وإن لم يُعَيّن إلخ فَلَمَ اشترط التّعين في مسألة الدلالة السابقة إلا أن يُفَرّق بالتهني حتى لو وُجِدَ ثم لم يُشترط التّعين اهـ سم. □ فود: (ومن ثم لو التزمه إلخ) أي جَفْظَ الأَمْنِيَةِ كَانَ استَحْفَظَهُ على المِفْتَاح وما في البيت من الأَمْنِيَةِ فَالتَزَمَ ذَلِكَ اهـ ع ش. □ فود: (ضمنه إلخ) قال الشّيخ ع ش في حاشيته وظاهره وإن لم يره الأَمْنِيَةِ ولا سلّمها له، وقد يشكّل عليه ما قاله الشّارح في الحفراء إذا استَحْفَظُوا على السّكّة حيث لم يضمنوا الأَمْنِيَةَ لَعَدَمَ تسليمها لهم وَعَدَمَ رُفْعِهِمْ لِيَاها اهـ قلت لا إشكال؛ لأن الصّورة أنه تسلم المِفْتَاح كما يدلّ عليه قوله أيضاً، وإذا تسلم المِفْتَاح مع التزام جَفْظِ المتاع فهو مُتَسَلِّمٌ لِلْمَتَاعِ مَعْنَى بل جَساً لِمَكْنِهِ من الدّخول إلى محلّه، وأيضاً فالاستحفاظ هنا على المتاع، وهناك على السّكّة وأيضاً فالأَمْنِيَةُ هنا مُتَعَيِّنَةٌ نَوْعَ تَعْيِينٍ إذ هي مَحْصُورَةٌ في المَحَلِّ المُسْتَحْفَظِ عليه لا تَزِيدُ ولا تَنْقُصُ بخلاف يَبُوتِ السّكّة التي بها سُكَّانُهَا يَزِيدُونَ وَيَنْقُصُونَ، وأيضاً فَالْمُسْتَحْفَظُ هنا مالِكُ المتاع، وَثَمَّ المُسْتَحْفَظُ هو الحاكِمُ فَتَدَبَّرَ اهـ رشدي وقوله سُكَّانُهَا إلخ الاتّسَبُ الأَمْنِيَةُ تَزِيدُ وَتَنْقُصُ.

□ فود (سني): (فلو أكرهه) أي الوديع ظالم على تسليم الوديع وقوله فَلِلْمَالِكِ تضمينه وله مطالبة الظالم أيضاً اهـ مُغني. □ فود: (أو لغيره) إلى قول المتن ومنها في النهاية، وكذا في المُغني إلا قوله، وقال الغزالي إلى واعتدّه الأذرعِي وقوله بخلاف ما إلى المتن. □ فود: (وعَدَمَ فطر المكَرّه إلخ) كَوْنُ تَرْكِ المُطْعَرِ في الصّوم من خِطَابِ التّكْلِيفِ لا خِطَابِ الوضْعِ مَحَلٌّ تَأَمُّلٍ إذ هو شَرَطٌ لِصِحَّتِهِ كما هو ظاهر اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. □ فود: (بأن ذاك إلخ) عبارة المُغني بأن هنا استيلاء على ملك الغير فقصناه وفي الصّوم فَعَلَهُ كَلَّا فِعْلٌ؛ لأنّ الحقّ فيه لله تعالى اهـ. وهي سائلة عن إشكال السيّد عَمَرَ المارّ أيضاً.

□ فود: (ضمن) يتبني طريقاً لا قراراً وقوله وإن لم يُعَيّن إلخ فَلَمَ اشترط التّعين في مسألة الدلالة السابقة إلا أن يُفَرّق بالتهني حتى لو وُجِدَ ثم لم يُشترط التّعين.

حَقُّ اللَّهِ تعالى ومن بابِ خطابِ التَّكْلِيفِ فَأَثَرُ فِيهِ الْإِكْرَاهُ وَهَذَا حَقُّ الْآدَمِيِّ وَمِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ فَلَمْ يُؤْثَرِ فِيهِ شَيْءٌ (ثُمَّ يَرْجِعُ) الْوَدِيعُ (عَلَى الظَّالِمِ) وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتَسَلَّمُهَا لَوْ لَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا حَقِيقَةً أَمَّا لَوْ أَخَذَهَا الظَّالِمُ قَهْرًا مِنْ غَيْرِ فَعَلِيَ مِنَ الْوَدِيعِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ قَطْعًا وَيَلْزَمُ الْوَدِيعَ دَفْعُ الظَّالِمِ بِمَا أَمَكَّنَهُ أَيْ، وَلَوْ بِتَعْيِينِهِ لَهَا فِيمَا يَظْهَرُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوَصِيِّ فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْحَلْفِ جَازَ وَكَفَّرَ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ يَجِبُ أَيْ بِاللَّهِ دُونَ الطَّلَاقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعَاطَمَدَةُ الْأَذْرَعِيُّ إِنْ كَانَتْ حَيَوَانًا يُرِيدُهُ قَتْلَهُ أَوْ قِتْلًا يُرِيدُهُ الْمُجَوْرُ بِهِ وَتَمَّتْ خَلْفَ بِالطَّلَاقِ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكْرِهْهُ عَلَيْهِ بَلْ خَيَّرَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّسْلِيمِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخَذَ قُطَاعَ مَالٍ

• فَوَدُ: (وَيَلْزَمُ الْوَدِيعَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَجِبُ عَلَى الْوَدِيعِ إِتْكَارُ الْوَدِيعَةِ عَنِ الظَّالِمِ، وَالْإِمْتِنَاعُ مِنْ إِغْلَابِهِ بِهَا جَهْدَهُ فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ضَمِنَ أَه. • فَوَدُ: (بِمَا أَمَكَّنَهُ) مَعَ تَنْظِيرِهِ بِالْوَصِيِّ يُشِيرُ بَأَنَّهُ لَمْ يَنْدَفِعْ بِهَا إِذَا لَمْ تَنْدَفِعْ إِلَّا بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدُ: (وَتَكْفَرُ) إِنْ كَانَ بِاللَّهِ أَه نِهَآيَةَ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ وَيَجِبُ أَنْ يُوَرِّيَ فِي يَمِينِهِ إِذَا خَلَفَ وَأَمَكَّنَتْهُ الثَّوْرِيَّةُ وَكَانَ يَغْرِفُهَا لِيَلَّا يَخْلِفَ كَاذِبًا فَإِنْ لَمْ يُوَرِّ كَفَّرَ فَإِنْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعَيْتِ مُكْرَمًا عَلَيْهِ أَوْ عَلَى غَيْرِافِهِ فَخَلَفَ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ قَدَى الْوَدِيعَةِ بِزَوْجَتِهِ أَوْ رَقِيقَةٍ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهَا وَسَلَّمَهَا ضَمِنَتْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدَى زَوْجَتِهِ أَوْ رَقِيقَةٍ بِهَا وَلَوْ أَعْلَمَ اللَّصُوصُ بِمَكَانِهَا فَضَاعَتْ بِذَلِكَ ضَمِنَ لِمُتَانَفَاةِ ذَلِكَ الْحِفْظِ لَا إِنْ أَعْلَمَهُمْ بِأَنَّهُا عَنْده مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مَكَانِهَا فَلَا يَضْمَنُ بِذَلِكَ أَه. • فَوَدُ: (وَاخْتَمَمَهُ) أَيْ وَجُوبَ الْحَلْفِ بِاللَّهِ كَمَا يَنْتَضِيهِ السِّيَاقُ، وَحَمَلَهُ عَ شَ عَلَى وَجُوبِ مُطْلَقِ الْحَلْفِ الشَّامِلِ بِالطَّلَاقِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدُ: (إِنْ كَانَتْ حَيَوَانًا) أَيْ مُخْتَرَمًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدُ: (خَيْثُ) وَبَقِيَ مَا لَوْ أَكْرَمَهُ عَلَى الْحَلْفِ فَقَطُّ فَخَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِاللَّهِ فَهَلْ يَخْنُثُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَه عَ ش. • فَوَدُ: (لَا تَهْمُ أَكْرَهُهُ الْخ) أَيْ فَلَا يَخْنُثُ؛ لِأَنَّهُمْ الْخَ أَه عَ شَ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ مَا نَصَّهُ قَدْ يُقَالُ مَا بِهِ الْجَنْثُ لَوْ قِيلَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ الْإِنْخَابُ لَا الْحَلْفُ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا بِهِ الْجَنْثُ فِي الثَّانِيَةِ لَيْسَ مُكْرَمًا عَلَيْهِ بِالْكَلِّيَّةِ وَفِي الْأَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْرَمًا عَلَيْهِ بِعَيْنِهِ لَكِنَّهُ مُكْرَمٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ نَظَرًا لِلتَّخْيِيرِ أَه. • فَوَدُ: (بَعْدَ أَخْلِيهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ أَمَّا إِذَا فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَبْلَ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلُ. • فَوَدُ: (لَا بَنِيَّةَ ذَلِكَ) أَيْ لَا بَنِيَّةَ الْإِنْتِفَاعِ وَالْأَصَارَ ضَامِنًا بِنَفْسِ الْأَخْذِ أَه رَشِيدِي أَيْ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثَنِ. • فَوَدُ: (نَحْوُ الْوُوبِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَثِيرٌ إِلَى وَكَذَا. • فَوَدُ: (أَيْ لَيْغِرٍ مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ) عِبَارَةُ الثَّهَابَةِ وَالْمُغْنِيِّ أَيْ إِلَّا لِعُذْرِهِ أَه.

• فَوَدُ: (بِخِلَافِهِ لِنَحْوِ دَفْعِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ خِيَانَةً لَيْسَ الصَّوْفُ وَنَحْوُهُ لِدَفْعِ الدَّوْدِ وَنَحْوُهُ وَرُكُوبُ الْجَمُوحِ لِنَسْفِ أَوْ خَوْفِ الزَّمَانَةِ عَلَيْهَا أَه. • فَوَدُ: (بِمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ وَكَذَا لَيْسُهَا

• فَوَدُ: (وَقَالَ الْغَزَالِيُّ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدُ: (وَبِخِلَافِ الْخَاتَمِ إِذَا لَيْسَ الرَّجُلُ فِي غَيْرِ الْخَنْصَرِ الْخ) نَعَمْ يَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِمَنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْإِسْتِعْمَالَ وَبِمَنْ لَمْ يَغْتَدِ اللَّيْسَ فِي غَيْرِهِ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعَامَّةِ شَرْحُ م ر وَغَيْرِ الْخَنْصَرِ لِلْمَرْأَةِ كَالْخَنْصَرِ وَالْخَتْنِ مُلْحَقٌ بِالرَّجُلِ فِي أَوْجِهِ أَحْتِمَالَيْنِ إِذَا لَيْسَ فِي

رجل ولم يتركوه حتى يحلف به أنه لا يخبر بهم فأخبر بهم؛ لأنهم أكرهوه على الحلف عتياً (ومنها أن يتفقد بها) بعد أخذها لا بنية ذلك (بأن يلبس) نحو الثوب أو يجلس عليه مثلاً (أو يركب) الدابة، أو يطالع في الكتاب (خيانة) بالخاء أي لغير ما أذن له فيه فيضمن لعتده بخلافه لنحو دفع الدود مثلاً وبخلاف الخاتم إذا لبسه الرجل في غير الخنصر فإنه لا يعد استعمالاً له. وكثير يعتادون لبس شيء في إبهامهم فقط وقضية ما تقرر أنه لا يضمن إلا بلبسه في الإبهام من غير نية الحفظ، وكذا في الخنصر بقصد الحفظ إذ لا يعلم إلا منه ويأتي ذلك في لبس الثوب كما مر وإنما صدق المالك فيما لو اختلفا في وقوع الخوف لسهولة البنية به ولا يرد عليه ما لو استعملها ظاناً أنها ملكه فإن ضمانها مع عدم الخيانة معلوم من كلامه في الغصب فإن لم يستعملها لم يضمنها وقول الاستوئي ظن المالك عذر إنما هو بالنظر لعدم الإنم لا للضمان؛ لأنه يجب حتى مع الجهل والتسيان (أو) بأن (ياخذ الثوب) مثلاً (ليلبسه، أو

عند حاجتها. • قوله: (إذا لبسه الرجل الخ) أي لا بنية الانتفاع سواء نوى الحفظ أو أطلق، وفي النهاية ما نضه وغير الخنصر للمرأة كالخنصر والخنثى ملحق بالرجل في أوجه احتمالين إذا لبسه في غير خنصره فإن أمره الوديع بوضعه في خنصره فجعله في يمينه لم يضمن؛ لأنه أحرز لكونه أغلظ إلا أن جعله في أغلاه أو في أوسطه أو انكسر ليلظ البصير فيضمن وإن قال أجعله في البصير فجعله في الخنصر فإن كان لا ينتهي إلى أصل البصير فالذي فعله أحرز فلا ضمان ولا ضمان وهذا كله في المغني إلا إلحاق الخنثى بالرجل فإنه اعتد إلحاقه بالمرأة قال الرشيد قوله وغير الخنصر للمرأة كالخنصر يشمل نحو السباية مع أنه لا يعتد اللبس فيها للنساء أصلاً فليراجع اه. • قوله: (وكثير يعتادون الخ) عبارة النهاية نعم يجب تقيده بمن لم يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد اللبس في غيره كما فعله كثير من العامة لا إن قصد بلبسها فيها الحفظ فلا يضمن، وقضيته تضديقه في دعواه أنه لبسها للحفظ اه.

• قوله: (وقضية ما تقرر) أي قوله فإنه لا يعد الخ أنه لا يضمن أي من اعتاد اللبس في الإبهام. • قوله: (إلا بلبسه) أي الخاتم وقوله من غير نية الحفظ أي بأن نوى الاستعمال أو أطلق. • قوله: (وكذا في الخنصر) عطف على قوله في غير الخنصر اه كزدي. • قوله: (إذ لا يعلم الخ) علة لمخدوف أي وصدق فيه إذ لا يعلم الخ أي قصد الحفظ وقوله ويأتي ذلك بغير التضديق في قصد الحفظ. • قوله: (كما مر) أي في شرح فترك علقها ضمن. • قوله: (ولا يرد عليه) أي المصنف أي على مفهوم قوله خيانة. • قوله: (فإن ضمانها الخ) تعليل لعدم الورود، وحاصله أن ذلك مستثنى منه وأفاده كلامه في باب الغصب. • قوله: (فإن لم يستعملها) أي الوديعه التي أخذها من محلها على ظن أنها ملكه. • قوله: (ظن الملك) أي للوديعه التي استعملها.

غير خنصره؛ لأن الأصل عدم الضمان شرح م ر. • قوله: (إذ لا يعلم) أي القصد إلا منه أي فلذا صدق فيه.

الدراهم لِيُثَقِّقَهَا فِيضْمَنُ) قِيَمَةُ الْمُتَقَوِّمِ بِأَقْصَى الْقِيَمِ وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ إِنْ تَلَفَ وَأُجْرَةُ الْمِثْلِ إِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ عِنْدَهُ لِمِثْلِهَا أُجْرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ وَيُنْفِقْ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ، أَوِ الْقَبْضَ لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَيْتَةِ التَّعْدِي صَارَ كَقَبْضِ الْغَاصِبِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ الدَّرَاهِمُ أَخَذَ بَعْضُهَا كَيْدَرَهُمْ فِيضْمَنُهُ فَقَطُّ مَا لَمْ يَفْضُ خُتْمًا أَوْ يَكْسِرَ قُفْلًا فَإِنْ رَدَّهُ لَمْ يَزُلْ ضِمَانُهُ حَتَّى لَوْ تَلَفَ الْكُلُّ ضَمِينَ دِرْهَمًا، أَوِ التَّصَفُّ ضَمِينَ نِصْفَ دِرْهَمٍ وَلَا يَضْمَنُ الْبَاقِي بِخَلْطِهِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ بِخِلَافٍ رَدَّ بَدَلَهُ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ. أَوْ تَقَصَّتْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ فَجَرَى فِيهِ مَا لَوْ خَلَطَهَا بِمَالِهِ قَبْلَ مِثْلٍ بِمِثَالَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِنَيْتَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَالثَّانِي لِنَيْتَةِ الْأَخْذِ وَالْإِمْسَاكِ اهـ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلِ الْأَوَّلُ لِنَيْتَةِ الْإِمْسَاكِ أَيْضًا وَالثَّانِي لِنَيْتَةِ الْإِخْرَاجِ (وَلَوْ نَوَى) بَعْدَ الْقَبْضِ (الْأَخْذَ) أَيِ قَصْدَهُ قَصْدًا مُصَحَّحًا (وَلَمْ يَأْخُذْ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ

فُودَ: (قِيَمَةُ الْمُتَقَوِّمِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِيِّ. فُودَ: (إِنْ تَلَفَ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ. فُودَ: (وَأُجْرَةُ الْمِثْلِ الْخ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ اللَّبْسِ فَقَطُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ رَشِيدِي.
 فُودَ: (هِنْدَةٌ) أَيِ الْوَدِيعِ بَعْدَ التَّعْدِي. فُودَ: (وَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِ الْمُتَنِ قَبْضَمَنْ.
 فُودَ: (لِأَنَّ الْعَقْدَ أَوِ الْقَبْضَ الْخ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اقْتِرَانِ النَّيْتِ بِالْقَبُولِ أَوْ الْقَائِمِ مَقَامَهُ مِنَ الْإِسْتِجَابِ أَوِ الْقَبْضِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِاقْتِرَانِ الْفِعْلِ بِنَيْتَةِ التَّعْدِي اهـ وَظَاهِرُهَا أَنَّ الْعَبْرَةَ بِحَالَةِ الْقَبْضِ فَقَطُّ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْكَزْزَدِيِّ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ أَيِ أَخْذَ الْوَدِيعَةِ مِنْ مَحَلِّهَا وَقَوْلُهُ أَوِ الْقَبْضَ أَيِ مِنَ الْمَالِكِ اهـ. فُودَ: (فِيضْمَنُهُ فَقَطُّ) أَيِ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى اخْتِذِهِ تَلَفٌ لِيَاقِيَهَا كَانَ عَلِيمَ السَّارِقِ بِهَا عِنْدَ إِخْرَاجِهَا وَأَخْذَ الدَّرَاهِمِ مِنْهَا وَكَالْوَدِيعَةِ مَا لَوْ سَأَلَهُ إِنْسَانٌ فِي شِرَاءٍ مَتَاعٍ لَهُ وَدَفَعَ لَهُ دِرَاهِمَ ثُمَّ ضَاعَتْ قِيَاتِي فِيهَا هَذَا التَّقْصِيلُ اهـ ع ش. فُودَ: (مَا لَمْ يَفْضُ خُتْمًا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِذَا لَمْ يَفْتَحْ قُفْلًا عَنْ صُنْدُوقٍ أَوْ خُتْمًا عَنْ كَيْسٍ فِيهِ الدَّرَاهِمُ فَإِنْ فَتَحَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ دِرَاهِمَ مَثَلًا مَذْفُونَةً فَنَبَشَهَا ضَمِينَ الْجَمِيعِ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا الْجِرَزُ وَفِي ضَمَانِ الصُّنْدُوقِ وَالْكَيْسِ وَجِهَانِ أَوْجُهُمَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الضَّمَانُ اهـ. وَقَوْلُهُ وَفِي ضَمَانِ الصُّنْدُوقِ الْخ كَذَا فِي النِّهَايَةِ. فُودَ: (فَلَنْ رَدَّهُ) أَيِ بَعْيِهِ سَمَ وَمُغْنِي.
 فُودَ: (ضَمِينَ نِصْفَ دِرْهَمٍ) يَظْهَرُ أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ خَلَطَ خَلْطًا غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ وَالْأَقْيَسُ أَنَّ الْحُكْمَ بِخُصُوصِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فُودَ: (بِخِلَافٍ رَدَّ بَدَلَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ رَدَّ بَدَلَهُ إِلَيْهَا لَمْ يَمْلِكْهُ الْمَالِكُ إِلَّا بِالْذَّفْعِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَتَرَأَّ مِنْ ضَمَانِهِ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ عَنْهَا ضَمِينَ الْجَمِيعِ لِيَخْلُطَ الْوَدِيعَةُ بِمَالٍ نَفْسِهِ، وَإِنْ تَمَيَّزَ عَنْهَا فَالْبَاقِي غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَمَيَّزَ عَنْ بَعْضِهَا لِمُخَالَفَتِهِ لَهُ بِصِفَةِ كَسْرَادٍ وَبَيَاضٍ وَسِكَّةٍ ضَمِينَ مَا لَا يَتَمَيَّزُ خَاصَّةً اهـ. فُودَ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْبَدَلُ مَلَكُهُ أَيِ الْوَدِيعِ. فُودَ: (قِيلَ مِثْلُ بِيْمَالَيْنِ الْخ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِي نِكَّةِ التَّعْدِي إِنْ الْأَوَّلُ مِثَالٌ لِلِانْتِزَاعِ مَعَ بَقَاءِ الْعَيْنِ وَالثَّانِي لَمْ يَبْقَ دَهَايَهَا نَعَمْ قَدْ يُقَالُ الضَّمَانُ فِي الثَّانِي مَفْهُومًا بِالْأَوَّلَى مِنْهُ فِي الْأَوَّلِ فَكَانَ الْأَوَّلَى عَكْسَ التَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ، وَإِنْ كَانَ التَّصْرِيحُ بِمَا يُعْلَمُ التَّرَامًا لَا يَأْسُ بِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فُودَ: (أَيْضًا) أَيِ كُنْيَةِ الْإِسْتِعْمَالِ.
 فُودَ: (سُيْ) (وَلَوْ نَوَى الْأَخْذَ) أَيِ لِلْوَدِيعَةِ خِيَانَةً، وَنَوَى تَغْيِيبَهَا وَلَمْ يَأْخُذْ وَلَمْ يَغَيِّبْ اهـ مُغْنِي.

فُودَ: (فَلَنْ رَدَّهُ) أَيِ بَعْيِهِ.

يُحْدِثُ فَعْمًا وَلَا وَضَعَ يَدَ تَعْدِيًا لِكُنْهَ بِأَتَمٍّ، وَأَجْرَى الرَّافِعِي الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا نَوَى عَدَمَ الرَّدِّ وَإِنْ طَلَبَ الْمَالِكُ لَكِنْ ذَكَرَ غَيْرَهُ أَنَّهُ يَضْمَنُ هُنَا قِطْعًا؛ لِأَنَّهُ مُفْهِمٌ لِنَفْسِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ أَمَّا إِذَا أَخَذَ فَيَضْمَنُ بِالْأَخِذِ لَا بِالنِّيَّةِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ النِّيَّةِ لَا يَضْمَنُ وَوُجُودُ الْمَنَوِيِّ بَعْدَهَا لَا يُوجِبُ تَأْثِيرَهَا وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ إِنَّ الْمَتْنَ يُفْهِمُ ضِمَانَهُ مِنْ حِينِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ يُرَدُّ بِمَنْعِ إِفْهَامِهِ ذَلِكَ. (وَلَوْ خَلَطَهَا) عَمْدًا لَا سَهْوًا عَلَى مَا بَحْثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا يَصِحُّ مَعَ إِطْلَاقِهِمْ هُنَا وَفِي الْغَصْبِ أَنَّ الْخَلْطَ مِنْهُ يَمْلِكُهُ (بِمَالِهِ)، أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ، وَلَوْ أَجْرَدَ (وَلَمْ يَتَمَيَّزْ) بِأَنَّ عَسَرَ تَمَيُّزُهَا كِبَرُ بَشْعِيرٍ (ضَمِنْ) ضِمَانِ الْغَصْبِ بِأَقْصَى قِيمِ الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلِ الْمِثْلِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ وَلِدْخُولِهَا فِي مِلْكِهِ بِمُجَرَّدِ الْخَلْطِ الَّذِي لَا يُعْكِسُ فِيهِ التَّمْيِيزَ أَمَّا لَوْ تَمَيَّزَتْ بِنَحْوِ سِكَّةٍ فَلَا يَضْمَنُهَا إِلَّا إِنْ نَقَصَتْ بِالْخَلْطِ. (وَلَوْ خَلَطَ دِرَاهِمَ كَيْسِينَ لِلْمُودِعِ) وَلَمْ تَتَمَيَّزْ

قوله: (وَلَا وَضَعَ يَدَ) بِالْإِضَافَةِ. ق. قوله: (وَأَجْرَى الرَّافِعِي الْخِلَافَ) مُتَعَمِّدٌ أَمَّا ع. ش. قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ) هُوَ يُشِيرُ بِتَرْجِيحِ جَرَيَانِ الْخِلَافِ وَمُقْتَضَاهُ عَدَمَ الضَّمَانِ أَمَّا ع. ش. قوله: (لَا بِالنِّيَّةِ السَّابِقَةِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَأَقْفَهُمْ كَلَامُهُ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَهَا يَضْمَنُهَا مِنْ وَقْتِ نِيَّةِ الْأَخِذِ حَتَّى لَوْ نَوَى يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَأَخَذَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَضْمَنُ الْمَنْفَعَةَ وَالْأَرْضَ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ، وَالْمُرَادُ بِالنِّيَّةِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ تَجَرُّدُ الْقَصْدِ لِأَخِذِهَا لَا مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ وَدَاعِيَةُ الدِّينِ تَدْفَعُهُ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ وَإِنْ تَرَدَّدَ الرَّائِي، وَلَمْ يَجْزِمِ فَالظَّاهِرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا حُكْمَ لَهُ حَتَّى يُجْرَدَ قَصْدُ الْمُدَوِّانِ أَمَّا قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَمَّا جَرَّدَ قَصْدَهُ لِلْأَخِذِ، وَاتَّصَلَ بِهِ بَعْدَ نَزْلِ مَنَزَلَةِ الْمُسْتَوَلِّي مِنْ حِينَ النِّيَّةِ وَلَا فَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ لَا يَضْمَنُ لِقَاءِ الْأَمَانَةِ فِي حَقِّهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ أَمَّا يُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا اسْتَمَرَّتْ نِيَّتُهُ السَّابِقَةُ إِلَى الْأَخِذِ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَجَعَتْ عَنْ تِلْكَ النِّيَّةِ ثُمَّ حَدَّثَتْ نِيَّةٌ أُخْرَى فَالْمَدَارُ حِينَئِذٍ عَلَى النِّيَّةِ الثَّانِيَةِ فَقَطُّ.

قوله: (عَمْدًا لَا سَهْوًا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَمَتَى طَلَبَهَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمَتْنِ. ق. قوله: (هَلَى مَا يَحْتَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا يَحْتَهُ الْخ.

قوله: (سَيِّ) (بِمَالِهِ) أَيِ وَإِنْ قُلَّ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَمَّا مُعْنَى. ق. قوله: (بِأَنَّ عَسَرَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَمَتَى صَارَ فِي الْمُعْنَى. ق. قوله: (بَنَحْوِ سِكَّةٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ تَمَيَّزَتْ بِسِكَّةٍ أَوْ عِنْتِي أَوْ حَدَائِقٍ أَوْ كَانَتْ دِرَاهِمَ فَخَلَطَهَا بِدَنَانِيرَ لَمْ يَضْمَنَ أَمَّا وَقَالَ سَمَّ قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ السِّكَّةِ لَا تَقْتَضِي التَّمْيِيزَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ سَهْوَتُهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بِأَنَّ عَسَرَ تَمَيُّزُهَا، وَقَدْ تَخْتَلِفُ السِّكَّةُ وَيَعْسُرُ التَّمْيِيزُ لِكثْرَةِ الْمُخْتَطِطِ أَمَّا وَلَكِ أَنْ تَقُولَ لَمْ يُرَدِّ

قوله: (بَلْ لَا يَصِحُّ) لَا يُنَافِي هَذَا قَوْلَهُمْ لَوْ قَطَعَ وَدِيعٌ دَابَّةً يَدَهَا أَوْ أُخْرَقَ وَدِيعٌ ثَوْبٌ بِمَضَاهُ فَإِنْ كَانَ خَطًّا ضَمِنْ الْمُتَلَفِّ دُونَ الْبَاقِي أَوْ عَمْدًا أَوْ شِبَّةَ عَمْدٍ ضَمِنْهَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ تَسْوِيَّتُهُمُ الْخَطَا بِالْعَمْدِ فِي الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا فِي ضِمَانِ الْإِنْتِلَافِ كَمَا فِي الْبُغْضِ الْمُتَشَلِّفِ فِي مَسْأَلَتِنَا لَا فِي ضِمَانِ التَّعَدِّي كَمَا فِي الْبَاقِي فِيهَا إِذْ لَا تَعْدِي فِيهِ انْتَهَى، وَذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ الْخُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ق. قوله: (أَمَّا لَوْ تَمَيَّزَتْ بِنَحْوِ سِكَّةٍ) قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ السِّكَّةِ لَا تَقْتَضِي التَّمْيِيزَ؛ لِأَنَّ

وقد أودعهما غير مختومين (ضمين) تلك الدراهم بما مر (في الأصح) ليعديه أما لو كانا مختومين فيضمن ما في كل بقص الخاتم فقط كفتح الصندوق المقل بخلاف خل خيط يُشد به رأس الكيس، أو رزمة القماش؛ لأن القصد هنا منع الانتشار لا كتمه عنه (ومضى صارت مضمونة بانتفاع وغيره ثم ترك الخيانة لم يترأ) كما لو جحدتها ثم أقر بها ولمزمه ردّها فوزاً . بخلاف مزلتهن، أو وكيل تعدى وكان الفرق ما مر من ارتفاع أصلي الوديعه بالخيانة بخلاف غيرها (فلان أحدث له المالك) الرشيد قبل أن يودّها له (استثماناً)، أو إذناً في حفظها، أو إبراء، أو إبداءاً (برئ) الوديع من ضمانها (في الأصح)؛ لأنه أسقط حقّه، ولو اتلفها فأحدث له استثماناً، أو نحوه في البدل.....

الشارح مطلق السكّة بل ما سهل بها التمييز بقرينة أوّل كلامه عبارة المغني قال الرزكشي وليس الضابط التمييز بل سهولته حتى لو خلط جنطاً بشمير مثلاً كان ضامناً فيما يظهر اه وهذا ظاهر إذا عسر التمييز اه. فود: (بما مر) وهو قوله وبمثل المثل اه كزدي. فود: (أما لو كانا مختومين إلخ) أي أو أخذها اه نهاية زاد المغني وأما إذا كانت أي الدراهم لمودعين فأولى بالضمان ولو قطع الوديع يد الدابة المودعة أو أخرج بعض الثوب المودع عنده خطأ ضمن المثلّف فقط دون الباقي لعدم تعديه فيه أو شبه عمد أو عمداً ضمنتهما جميعاً ليعديه اه وهو موافق لما مر عن النهاية من الفرق بين العمد والسهو في الخلط خلافاً للشارح. فود: (فيضمن) أي وإن ختمه بعد ذلك وقوله بقص الختم أي ما قصه فقط حيث لم يخلط اه ش. فود: (فقط) عبارة النهاية والمغني وإن لم يخلط اه. فود: (لأن القصد) عبارة المغني لم يضمن؛ لأن القصد إلخ إلا أن يكون مكتوماً عنه فيضمن ولو خرج الكيس من فوق الختم لم يضمن إلا بتقصان الخزقي نعم إن خرج مضمداً ضمن جميع الكيس ولو عدّ الدراهم المودعة أو وزنها أو ذرع الثوب كذلك ليغرف قدر ذلك لم يضمنه كما جزم به صاحب الأنوار اه. فود: (لا كتمه عنه) قضيته أنه لو دلت القرينة على قصد كتمه عنه ضمين اه سم وقد مرّ أيضاً عن المغني ما يوافقه. فود: (كما لو جحدتها إلخ) لا يخفى ما فيه إذ هي داخلّة في قول المصنّف وغيره إلا أن يقيد الغير بكونه مزاً كما فعله المغني. فود: (ولزمه) إلى قوله وكان الفرق في المغني. فود: (بخلاف مزلتهن أو وكيل) أي فإنه لا يلزمهما الرد فوزاً وإن تعديا لبقاء الرهن والوكالة وإن زالت الأمانة اه ش. فود: (بخلاف غيرها) الأنسب الأخصر بخلافهما. فود: (أو إذناً إلخ) عبارة المغني كقوله استأثرتك عليها أو أبرأتك من ضمانها أو أمره بردّها إلى الجزر اه. فود: (لأنه أسقط) إلى قوله وإنما يتجه في المغني إلا قوله لا على وجوب إلى المتن وقوله أو مُحكم وقوله وهي لا تكون إلى المتن. فود: (في البدل) أي وهو في ذمة المثلّف بخلاف ما لو أخذه المالك منه ثم ردّه إليه فإنه يترأ؛ لأن

المراد به سهولته بدليل قوله بأن عسر تمييزها، وقد تختلف السكّة ويفسر التمييز لكثرة المختلط. فود: (لا كتمه عنه) قضيته أنه لو دلت القرينة على قصد كتمه عنه ضمن.

لم يترأ وخرج بأحدت قوله له قبل الخيانة إن خُنت ثم تَرُكت عُذت أمينا فلا يترأ به قطعاً؛ لأنه إبراء عما لم يجب، وكذا لو أبرأه نحو وكيل وولي (ومتى طلبها المالك) لِكُلِّها المُطْلَقِي التَّصْرِيفِ، ولو سكران على الأوجه لا على وجه يُلَوِّحُ بِجَحْدِهَا كأنَّ طالِبَه بِحَضْرَةِ ظالِمٍ مُتَشَوِّفٍ إِلَيْهَا (لِزِمَةِ الرَّدِّ) على الفور ولا يجوز له التأخير للإشهاد وإن سلَّمها له بإشهاد لِقَبُولِ قوله في الرَّدِّ وليس المراد به حقيقته بل التمكين من الأخذ (بأن يُخَلِّيَ بينه وبينها) ومؤنة الرَّدِّ على المالك أما مالكٌ حَجَرَ عليه لِنجو سَفَهٍ، أو فلسٍ فلا يَرُدُّ إلا لِوَلِيِّهِ ولا ضَمِنَ كالرَّدِّ لِأَحَدِ شَرِيكَيْنِ، أو دَعَاهُ فَإِنْ أَبَى إِلَّا أَخَذَ حِصَّتَهُ رَفَعَهُ لِقَاضِيٍّ، أو مُحْكَمٍ يَقْسِمُهَا لَهُ وَعَلِمَ.....

الرَّدُّ ابْتِدَاءً لِدَاعِ اه ع ش. ة فوَد: (لَمْ يَتَرَأْ) بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْبَدَلُ إِلَى الْمَالِكِ اه مُغْنِي. ة فوَد: (قَوْلُهُ) أَيِ الْمَالِكِ لَهُ أَيِ الْوَدِيعِ. ة فوَد: (لِأَنَّهُ لِإِبْرَاءِ الْخ) وَتَغْلِيظُ لِلْوَدِيعَةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة فوَد: (وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَهُ نَحْوُ وَكَيْلٍ الْخ) هُوَ مُخْتَرَزُ الْمَالِكِ اه سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا خِفَاءَ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِمَانِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَالِكِ خَاصَّةً لَا لِلْوَلِيِّ وَالْوَكِيلِ وَنَحْوِهِمَا بَلْ لَا يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ وَلَوْ قَعَلُوهُ لَمْ يَعُدَّ أَمِينًا قَطْعًا اه.

ة فوَد (سَي): (الْمَالِكُ) أَوْ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ اه مُغْنِي، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْمَنْزَ شَامِلٌ لَهُ. ة فوَد: (لِكُلِّهَا) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَالِكِ وَسَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُ. ة فوَد: (الْمُطْلَقُ التَّصْرِيفِ) إِلَى قَوْلِهِ مُتَبَرِّحًا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَا عَلَى وَجْهِ إِلَى الْمَنْزِ وَقَوْلُهُ أَوْ مُحْكَمٌ وَقَوْلُهُ هِيَ لَا تَكُونُ إِلَى الْمَنْزِ وَقَوْلُهُ أَوْ إِعْلَامُ الْمَالِكِ إِلَى الْمَنْزِ. ة فوَد: (لَا عَلَى وَجْهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِطَلَبِهَا. ة فوَد: (يَلْوُحُ) أَيِ يُشِيرُ. ة فوَد: (كَانَ طَلَبُهُ الْخ) يَنَالُ لِلْمَنْزِ لَا لِلْمَنْزِي اه سَم. ة فوَد: (مُتَشَوِّفٌ) أَيِ مُشْتَاقٌ اه كُرْدِي.

ة فوَد (سَي): (لِزِمَةِ الرَّدِّ) وَلَوْ أَوْدَعَهُ مَعْرُوفٌ بِاللُّصُوصِيَّةِ وَعَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا لِغَيْرِهِ ثُمَّ طَالَبَهُ لِزِمَةِ الرَّدِّ فِيمَا يَظْهَرُ لِظَاهِرِ الْبَيِّنَاتِ اه نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ مَنْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ لِمَالِكِهَا خُذْ وَدِيعَتَكَ لِزِمَةِ أَخْذِهَا اه. ة فوَد: (لِقَبُولِ قَوْلِهِ) أَيِ الْوَدِيعِ. ة فوَد: (حَقِيقَتُهُ) أَيِ حَمْلِهَا إِلَى مَالِكِهَا اه مُغْنِي. ة فوَد: (وَمُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. ة فوَد: (لِنَحْوِ سَفَهٍ أَوْ فُلْسٍ الْخ) فِيهِ أَنَّ مَحْجُورَ الْفُلْسِ لَا وَلِيَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْوَلِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ الْحَاكِمَ فَلْيُرَاجَعْ كَذَا أَفَادَهُ الْفَاضِلُ الْمُحْسَنِي سَمِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ ذَلِكَ وَقَدْ سَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَبْسُوطًا سَيِّدَ عَمَرٍ وَه. ة فوَد: (ضَمِنَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَا يَلْزِمُهُ الرَّدُّ إِلَيْهِ بَلْ يَحْرُمُ فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ ضَمِنَ اه. ة فوَد: (رَفَعَهُ) أَيِ رَفَعَ الْوَدِيعَ الْأَمْرَ. ة فوَد: (أَوْ مُحْكَمٌ) قَدْ يُقَالُ شَرَطَ التَّحْكِيمَ رِضَا الْخَصْمَيْنِ وَالْوَدِيعَ وَكَيْلٌ فِي الْحِفْظِ لَا فِي الْقِسْمَةِ فَلْيُرَاجَعْ اه سَيِّدَ عَمَرٍ أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ الْإِشْكَالَ اقْتِصَارُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالرَّوَضِ عَلَى الْقَاضِي. ة فوَد: (يَقْسِمُهَا لَهُ) أَيِ إِنْ انْقَسَمَ نِهَايَةً وَشَرَحَ

ة فوَد: (وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَهُ نَحْوُ وَكَيْلٍ وَوَلِيِّهِ) هُوَ مُخْتَرَزُ الْمَالِكِ. ة فوَد: (كَانَ طَالِبُهُ الْخ) يَنَالُ لِلْمَنْزِ لَا لِلْمَنْزِي. ة فوَد: (فَلَا يَرُدُّ إِلَّا لِوَلِيِّهِ) فِيهِ أَنَّ مَحْجُورَ الْفُلْسِ لَا وَلِيَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْوَلِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ الْحَاكِمَ فَلْيُرَاجَعْ.

من ذلك أَنَّ مَنْ أَعْطَى غَيْرَهُ خَاتَمَهُ مِثْلًا أَمَارَةً لِقَضَاءِ حَاجَةٍ وَأَمَرَهُ بِرَدِّهِ إِذَا قُضِيَتْ فَتَرَكَهُ بَعْدَ قَضَائِهَا فِي جِزْوِهِ فَضَاعَ لَمْ يَضْمَنْهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُلْزَمُهُ التَّخْلِيَةُ لَا غَيْرُ . وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ (فَلَا أَمْرَ) التَّخْلِيَةُ بَعْدَ الطَّلَبِ، أَوْ إِعْلَامَ الْمَالِكِ بِحُصُولِ مَالِهِ بِيَدِهِ بِنَحْوِ هُبُوبِ رِيحٍ إِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ، أَوْ بِحُصُولِهِ فِي جِزْوٍ كَذَا إِنْ عَلِمَهُ لَا بِقَيِّدِ كَوْنِهِ فِي ذَلِكَ الْجِزْوِ (بَلَا غُدْرٍ ضَمِنَ) لِيَتَعَدَّ بِهِ بَخْلَافِهِ لِنَحْوِ صَلَاةٍ وَطَهْرٍ وَأَكْلٍ دَخَلَ وَقْتُهَا وَهِيَ بِغَيْرِ مَجْلِسِهِ وَمُلَازِمَةِ غَرِيمٍ، وَكَذَا الْإِشْهَادُ عَلَى وَكِيلٍ، أَوْ وَلِيِّ أَوْ حَاكِمٍ طَلَبَهَا مِنْهُ أَوْ دَعَا إِثَابَهَا لِاحْتِمَالِ عَزْلِهِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْوَدِيعِ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ فَكَانَ تَأْخِيرُهُ الدَّفْعَ إِلَيْهِ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْأَخْذِ مِنْهُ

الرَّوْضِ بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الرَّوْضُ لِيُقْسِمَهُ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ حِصَّتَهُ مِنْهُ اهـ . قُودُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّدِّ بِالتَّخْلِيَةِ . قُودُ: (إِذَا قُضِيَتْ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ . قُودُ: (فِي جِزْوِهِ) أَيِ جِزْوٍ مِثْلِهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النِّهَايَةُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَيِ وَالْمُغْنِيِّ . قُودُ: (وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا) يَوْمَهُمْ هَذَا عَدَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَمْرِ بِالرَّدِّ السَّابِقِ فِي الطَّلَبِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ الْإِشْكَالَ اقْتِصَارُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ عَلَى مَا قَبِلْتُهُ . قُودُ: (أَوْ إِعْلَامَ الْخ) عَطَفَ عَلَى التَّخْلِيَةِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَاحْتَرَزَ بِتَفْسِيرِ الرَّدِّ بِالتَّخْلِيَةِ عَنْ رَدِّ الْأَمَانَاتِ الشَّرْعِيَّةِ كَتَوْبِ طَيْرَتِهِ الرِّيحِ فِي دَارِهِ فَإِنَّ رَدَّهَا بِالْإِعْلَامِ اهـ . قُودُ: (لِنَحْوِ صَلَاةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ خِلَافِهِ الرَّاجِعِ لِلتَّأْخِيرِ بِعِبَارَةِ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ أَخَّرَهُ ضَمِنَ لَا إِنْ أَخَّرَهُ بِغُدْرٍ كَاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْخُرُوجِ وَهُوَ فِي ظِلَامٍ أَوْ فِي حَمَامٍ أَوْ مَطَرٍ أَوْ طَعَامٍ وَنَحْوِهِ يَمَّا لَا يَطُولُ زَمَنُهُ غَالِيًا نَحْوَ صَلَاةٍ وَقَضَاءِ حَاجَةٍ وَطَهَارَةٍ وَمُلَازِمَةِ غَرِيمٍ يُخَافُ هَرَبَهُ فَلَا يَضْمَنُ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ، وَلَهُ أَنْ يَنْشِئَ مَا يَتَأَنَّى إِنْشَاؤُهُ مِنْ ذَلِكَ كَالطَّهْرِ وَالْأَكْلِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا إِذَا كَانَتْ الْوَدِيعَةُ بَعِيدَةً عَنْ مَجْلِسِهِ اهـ . قُودُ: (وَكَذَا الْإِشْهَادُ الْخ) بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُلْزَمَ الْمَالِكُ الْإِشْهَادُ بِخِلَافِ مَا لَوْ طَلَبَهَا وَكِيلُ الْمُوْدَعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي دَفْعِهَا إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ الَّذِي أَوْدَعَهُ حَاكِمًا ثُمَّ طَالَبَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِالْبِرَامَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَزَلَ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ قَالَهُ الْإِضْطَحْرِيُّ فِي أَدَبِ الْقَضَاءِ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ وَيَجِبُ مِثْلُهُ إِذَا كَانَ الْمُوْدَعُ يَنْوِبُ عَنْ غَيْرِهِ بِوِلَايَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ اهـ وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الْخ كُلُّهُ فِي النِّهَايَةِ قَالَ ع ش وَفَائِدَةُ وَجُوبِ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ مَعَ قَبُولِ قَوْلِ الْوَدِيعِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ تَخْلِيصُ نَحْوِ الْحَاكِمِ مِنْ وَرْطَةِ لُزُومِ غَرْزِهِ بَعْدَ الْعَزْلِ اهـ . قُودُ: (طَلَبَهَا) أَيِ الْوَكِيلِ أَوْ الْوَلِيِّ الْخ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ فِي أَوْدَعَهُ وَفِي يَشْهَدُ وَالْمَجْرُورِ فِي عَزَلَهُ وَقِي إِلَيْهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ . قُودُ: (فَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْوَدِيعِ الْخ) فِي الرَّوْضِ وَإِنْ أَخَّرَهُ أَيِ الْإِعْطَاءِ عَنْ وَكِيلٍ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي عَدَمِ الرَّدِّ عَلَيْهِ اهـ وَهَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوَكِيلَ فِيمَا ذَكَرَهُ أَيِ الشَّارِحِ هُوَ الْمُوْدَعُ اهـ سَمِ وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ

قُودُ: (أَوْ إِعْلَامَ) عَطَفَ عَلَى التَّخْلِيَةِ . قُودُ: (فَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْوَدِيعِ الْخ) فِي الرَّوْضِ وَإِنْ أَخَّرَهُ أَيِ الْإِعْطَاءِ عَنْ وَكِيلٍ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي عَدَمِ الرَّدِّ عَلَيْهِ أَنْتَهَى وَهَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوَكِيلَ فِيمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْمُوْدَعُ .

عُذْرًا، ولو طَالَ زَمَنُ الْقُدْرِ كُنْزٍ اعْتِكَافٍ شَهْرٍ مُتَتَابِعٍ فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يُلْزِمُهُ تَوْكِيلُ أَمِينٍ يُؤَدُّهَا إِنْ
 وَجَدَهُ مُتَتَبِعًا وَلَا يُؤَكَّلُ رَفْعُ الْمُودِعِ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ لِإِلْزَمِهِ بَيِّضٌ مَنْ يُسَلِّمُهَا لَهُ فَإِنْ أَبَى أَرْسَلَ
 الْحَاكِمُ أَمِينَهُ لِيُسَلِّمَهَا لَهُ كَمَا لَوْ غَابَ الْوَدِيعُ ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَإِنَّمَا يُتَّجَهُ مَا ذَكَرَهُ آخِرًا إِنْ كَانَ
 خُرُوجُهُ لِذَلِكَ يَقْطَعُ تَتَابُعَ اعْتِكَافِهِ وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ التَّوْكِيلِ لَزِمَهُ الْخُرُوجُ وَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ
 تَتَابُعُهُ فَحِينَئِذٍ يُلْزِمُهُ الْحَاكِمُ بِالْخُرُوجِ بِنَفْسِهِ قَالَ وَمَتَى تَرَكَ مَا لَزِمَهُ هُنَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ضَمِنَ
 وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِهِمْ تَرْجِيحُ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْفَوْرِيَّةِ فِيمَا ذُكِرَ إِنَّمَا هُوَ لِيَذْفَعَ الضَّمَانَ لَا غَيْرُ فَلَا
 يَأْتِمُ بِالتَّأْخِيرِ وَإِنْ ضَمِنَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ لَا يَقْتَضِي الْفَوْرَ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَكِنْ الْأَوْجَهُ مَا
 ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ مِنَ الْإِثْمِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ مَا لَمْ تَذَلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى الْفَوْرِ وَهِيَ هُنَا دَالَّةٌ
 عَلَيْهِ إِذْ طَلَبَ الْمَالِكُ أَوْ وَكِيلَهُ، وَقَوْلُهُ : أَعْطَاهَا لِأَخِيذِ أَمِينٍ، أَوْ مَنْ قَدَّرْتَ عَلَيْهِ مِنْ وَكَلَاتِي فَقَدَّرَ
 عَلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ أَحَدِهِمْ ظَاهِرٌ فِي احتِجَاجِهِ لَهَا، أَوْ فِي نَزْعِهَا مِنْهُ وَمَنْ ثَمَّ ضَمِنَ بِالتَّأْخِيرِ
 بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ أَذْفَقَهَا لِمَنْ شِئْتَ مِنْ ذَيْنَ، أَوْ مِنْ وَكَلَاتِي فَأَبَى فَإِنَّهُ لَا يَمْصِي كَمَا فِي أَصْلِ
 الرُّوضَةِ بَلْ وَلَا يَضْمَنُ كَمَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ وَجْهَيْنِ أُطْلِقَاهُمَا بِهِ وَيُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَمَا
 قَبْلَهَا بِأَنَّ تِلْكَ فِيهَا الضَّمَانُ وَمَنْ لَزِمَهُ الْإِثْمُ غَالِيًا وَهَذِهِ لَا إِثْمَ فِيهَا وَلَا ضَمَانَ فَاتَّجَهَ مَا ذَكَرْتَهُ
 مِنَ الْإِثْمِ وَانْدَفَعَ الْأَخْذُ مِنَ الْآخِرَةِ عَدَمُ الْإِثْمِ فِيمَا قَبْلَهَا فَتَأَمَّلْ.

مَا يُوَافِقُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي الْحُكْمِ دُونَ التَّغْلِيلِ وَعَنِ الْأَوَّلِ مَا يُوَافِقُ مَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَعُدُولُهُمَا
 عَنِ تَغْلِيلِ الشَّارِحِ لَعَلَّهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا يَأْتِي فِي شَرْحٍ عَلَى مَنْ اتَّعَنَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ فَوَدَّ: (كُنْزٍ اعْتِكَافٍ الْخ)
 وَإِحْرَامٍ يَطُولُ زَمَنُهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا يُؤَكَّلُ) الْأَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يُؤَكَّلْ. ٥ فَوَدَّ: (لِيُلْزِمَهُ) أَيِ بَعْدِ
 ثُبُوتِ الْإِبْدَاعِ عِنْدَهُ اهْمُتْنِي. ٥ فَوَدَّ: (لِيُلْزِمَهُ) أَيِ يُلْزِمُ الْحَاكِمُ الْوَدِيعَ الْمُتَتَبِعَ مِنَ التَّوْكِيلِ اهْمُتْزِدِي.
 ٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَبَى) أَيِ الْوَدِيعُ مِنَ الْبَيْضِ. ٥ فَوَدَّ: (مَا ذَكَرَهُ آخِرًا) وَهُوَ قَوْلُهُ فَإِنْ أَبَى الْخِ اهْمُتْزِدِي.
 ٥ فَوَدَّ: (قَالَ) أَيِ الْأَذْرَعِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (وَمَتَى تَرَكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي الْمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (مَا لَزِمَهُ هُنَا) أَيِ
 مِنَ التَّوْكِيلِ وَالْبَيْضِ وَالْخُرُوجِ. ٥ فَوَدَّ: (لَكِنْ الْأَوْجَهُ الْخ) قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي آتِفًا عَنِ الْمُعْنَى عَدَمُ الْإِثْمِ
 بِمُجَرَّدِ التَّأْخِيرِ بَلَا نَهْيٍ عَنْهُ. ٥ فَوَدَّ: (لَا مَحَلَّ مَا ذُكِرَ) أَيِ إِنْ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ وَكِيلَهُ) أَيِ
 أَوْ وَلِيهِ أَوْ الْحَاكِمِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ. ٥ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ: الْخ) عَطَفَ عَلَى طَلَبِ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (فِي احتِجَاجِهِ الْخ)
 رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ إِذْ طَلَبَ الْخ وَقَوْلُهُ أَوْ فِي نَزْعِهَا الْخ إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُهُ أَعْطَاهَا الْخ عَلَى طَرِيقِ اللَّفْظِ.
 ٥ فَوَدَّ: (ضَمِنَ بِالتَّأْخِيرِ) وَلَوْ لَمْ يُطَالِيهِ الْوَكِيلُ وَلَوْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ وَلَا تُؤَخَّرُ فَأَخَّرَ عَصَى أَيْضًا اهْمُتْنِي.
 ٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَهْ يُعْلَمُ فِي الْمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَا يَمْصِي) أَيِ بِالتَّأْخِيرِ لِيُعْطِيَ
 آخَرَ سَمٍّ وَمُعْنَى.

٥ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَا يَمْصِي) أَيِ بِالتَّأْخِيرِ لِيُعْطِيَ آخَرَ.

(وإن ادعى الوديع تلفها ولم يذكر سببا) له، أو ذكر سببا (خفيا كسرقة) وغضب وبحث حمله على ما إذا ادعى وقوعه بخلو (صدق بيمينه) إجماعا ولا يلزمه بيان السبب، نعم يلزمه الحلف له أنها تلفت بغير تفريط منه، ولو تكلم عن اليمين على السبب الخفي حلف المالك أنه لا يعلمه وغرمه البدل (وإن ذكر ظاهرا كحريق) وموت وبحث حمله على ما إذا ادعى وقوعه بخضرة جمع (فإن عرف) بالبينة، أو الاستفاضة (الحريق وعمومه صدق بلا يمين) لإغناء ظاهر

فوق (سبي): (أو ذكر خفيا كسرقة) وشمل إطلاقهم دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أردها ولم يُخبره بالسرقة، ثم طلبه فأخبره وهو الوجه نهاية ومغني وسم. فود: (وغضب) إلى قول المتن وجودها في النهاية إلا قوله بالبينة أو الاستفاضة وكذا في المغني إلا مسألة الموت. فود: (ويبحث خفيا) أي الغضب اهـ ع ش عبارة المغني وسم والغضب كالسرقة كما قاله البغوي وقال الرافعي إنه الأقرب وقيل كالموت ورجحه المتولي، وقال الأذري إن ادعى وقوعه في مجتمع طوبى ببينة وإلا فلا اهـ، ويتبع حمل الكلامين على ذلك اهـ. فود: (على ما إذا ادعى الخ) وإلا طوبى ببينة نهاية وسم قال ع ش قوله وإلا طوبى الخ معتمد اهـ. فود: (بخلو) أي في محل ليس فيه أحد اهـ ع ش. فود: (ولا يلزمه الخ) أي في الأولى مغني ورشيد. فود: (نعم يلزمه الحلف الخ) لعله إذا طلب تخليفه اهـ سم. فود: (على السبب الخفي) عبارة المغني عند ذكر السبب الخفي اهـ. فود: (أنه لا يخلو الخ) أي فلا يكتف الحلف أنها لم تلتف اهـ ع ش. فود: (وموت) أي فهذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الحريق في حكمه الآتي، ومن ثم لم يذكره معه في تفصيله، والظاهر أن حكمه وجوب البينة نعم إن استفاض قيتني تصديقه بلا يمين نظير الحريق، ويدل على ذلك قوله الآتي وإلا صدق بيمينه اهـ رشيد. فود: (ويبحث خفيا) أي الموت على ما إذا الخ جزم به النهاية. فود: (على ما إذا ادعى وقوعه الخ) وإلا صدق بيمينه نهاية وسم. فود: (بالبينة) عبارة الأسنى بالمشاهدة اهـ.

فود: (أو ذكر سببا خفيا كسرقة الخ) وشمل إطلاقه دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أردها ولم يُخبره بالسرقة، ثم طلبه فأخبره وهو الوجه وفصل العبادي فقال إن كان يزجو وجودها فلا ضمان وإن أيسر منها ضمين ونقله الزركشي عنه، وأقره شرح م ر والضمان هنا حيث لزم تأخير الدفع بلا عذر لا يتبع المدول عنه. فود: (ويبحث خفيا) أي إذا ادعى وقوعه بخلو) أي وإلا طوبى ببينة عليه شرح م ر. فود: (نعم يلزمه الحلف له الخ) لعله إذا طلب تخليفه. فود: (ويبحث خفيا) عبارة القوت ومنها أي التنبهات عند المتولي موت الحيوان والغضب من الأسباب الظاهرة والحق البغوي الغضب بالسرقة قال الرافعي، وهو الأقرب قلت ويتبعي أنه إن ادعى موت الحيوان بقرية أو رفقة سفر فكما قال المتولي أو بيرة حال انفراد فكالسرقة، وكذا يقال في الغضب إن ادعى وقوعه في مجتمع كرفقة أو سوق طوبى ببينة وإلا فلا انتهى. فود: (على ما إذا ادعى وقوعه بخضرة جمع) أي وإلا فهو من الخفي.

الحال عنها، نعم، إن أنهم بأن احتُمِلَ سلامتها خَلَفَ وجوباً (وإن عَرَفَ دون عمومها) واحتُمِلَ سلامتها (صَدَقَ بِمِيقَةٍ) لاحتمال ما ادَّعاه (وإن جَهِلَ طُولَ بَيِّنَةٍ) على وقوعه (ثم يَخْلِفُ على التَّلَفِ به) لاحتمال سلامتها وإنما لم يُكَلِّفْ بَيِّنَةً على التَّلَفِ به؛ لأنه مما يخفى فإن نَكَلَ خَلَفَ مالِكمُها على نفِي العلم بالتَّلَفِ ورجع عليه.

(وإن ادَّعى) وديع لم يضمن الوديعه بتفريط، أو تعدُّ (رَدُّها على من اتَّخَذَته) وهو أهل للمقبض حال الرَّدِّ مالِكمُ كان، أو وليه، أو وكيله، أو قِيَمًا، أو حاكمًا (صَدَقَ بِمِيقَةٍ)؛ لأنه رَضِيَ بأمانته فلم يحتاج لإشهاد عليه به وأفتى ابن الصَّلاح بتصديق جاب ادَّعى تسليم ما جباه استأجره على الجباية كوكيل بجفلي ادَّعى تسليم الثمن لموكِّله (أو ادَّعى الوديع الرَّدِّ (على غيره) أي غير من اتَّخَذَته).....

• فَوَدَّ: (بأن احتُمِلَ سلامتها إلخ) قد يُقال المراد بالعموم في كلام الأصحاب شمول السَّبَبِ لِلوَدِيعَةِ فلا حاجة لما زاده المتأخرون من التَّشْيِيدِ باحتمال السلامة ثم رأيت في شرح الرُّوضِ أشارَ إِمَّا لِمَحْتَمَلِهِ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (بأن احتُمِلَ سلامتها) بأن عَمَّ ظاهراً لا يَقِيَنًا مُغْنِي وشرح الرُّوضِ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وإن عَرَفَ) أي الحريق وقوله وإن جَهِلَ أي ما ادَّعاه من السَّبَبِ الظَّاهِرِ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ (سُنِّي): (ثم يَخْلِفُ على التَّلَفِ به) قد يُقال هَلَا فَصَلَ بَيْنَ ما إذا تَعَرَّضَتِ الْبَيِّنَةُ لِكُيُودِ الْحَرِيقِ مَثَلًا عَرَفَ وعمومه فَيَصْدُقُ الْوَدِيعُ بِلا يَمِينٍ وَبَيْنَ ما إذا لم تَتَعَرَّضْ فَيُخْتِاجُ لِلْيَمِينِ اه رَشِيدِي أَقُولُ وَيُصْرَحُ بهذا التَّفْصِيلُ قولُ الشَّارِحِ المارِّ بِالْبَيِّنَةِ عَقِبَ قولِ الْمُصَنِّفِ فإن عَرَفَ. • فَوَدَّ: (فإن نَكَلَ إلخ) عبارة الْمُغْنِي فإن لم يَقُمْ بَيِّنَةٌ أو نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ خَلَفَ إلخ اه. • فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْ الْوَدِيعَةُ إلخ) أي لم يَسْبِقْ لَهُ تَفْرِيطٌ أو تَعَدُّ يَقْتَضِي دُخُولَ الْوَدِيعَةِ فِي ضَمَانِهِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْ الْوَدِيعَةُ بِتَفْرِيطِ إلخ) لا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَهُ يَتَأْتِي فيما مرَّ في دَعْوَى التَّلَفِ لَكِنِّه إِنَّمَا خَصَّ هَذَا بِالتَّشْيِيدِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ مُبَرِّئٌ دُونَ التَّلَفِ قَرِيبًا يَتَوَهَّمُ أَنَّ دَعْوَى الرَّدِّ كَالرَّدِّ فَدَفَعَهُ بِمَا ذَكَرَ اه رَشِيدِي أَقُولُ وَقَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ كَثِيرُهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ نَعَمْ يَلْزَمُهُ الْحَلْفُ إلخ. • فَوَدَّ: (مَالِكًا كَانَ إلخ) تَفْصِيلٌ لِمَنْ اتَّخَذَهُ فَهَمَّ مَوْدِعُونَ اه سم. • فَوَدَّ: (لأنه رَضِيَ) أي مَنْ اتَّخَذَهُ وَكَذَا ضَمِيرُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (بِهِ) أي الرَّدِّ. • فَوَدَّ: (بِتَصَدِيقِ جَابِ إلخ) بِخِلَافِ جَابِي وَفَقِ أَقَامَهُ غَيْرُ نَاطِرِهِ كَوَاقِفِهِ ادَّعى تَسْلِيمَ ما جباه لِنَاطِرِهِ لا يُصَدَّقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِمِنْهُ سَمٌّ عَلَى حَنْجٍ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ غَيْرُ نَاطِرِهِ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهُ نَاطِرُهُ لِلْجَبَايَةِ قَبْلَ دَعْوَاهِ التَّسْلِيمِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (لِمُسْتَأْجَرِهِ إلخ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَمِثْلُهُ مَا لَوْ أُذِنَ لِشَخْصٍ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عَوَظٍ اه ع ش.

• فَوَدَّ: (مَالِكًا كَانَ إلخ) تَفْصِيلٌ لِمَنْ اتَّخَذَهُ فَهَمَّ مَوْدِعُونَ. • فَوَدَّ: (وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِتَصَدِيقِ جَابِ ادَّعى إلخ) بِخِلَافِ جَابِي وَفَقِ أَقَامَهُ غَيْرُ نَاطِرِهِ كَوَاقِفِهِ ادَّعى تَسْلِيمَ ما جباه لِنَاطِرِهِ لا يُصَدَّقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِمِنْهُ م ر. • فَوَدَّ: (ادَّعى تَسْلِيمَ الثَّمَنِ لِمَوْكِّلِهِ) هَذَا لَا يُخَالِفُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ أَتَيْتُ بِالْتَّصَرُّفِ مَآذُونٍ فِيهِ وَاتَّكَرَ الْمَوْكِّلُ صِدْقَ الْمَوْكِّلِ.

(كوارثه، أو ادعى وارث المودع) بفتح الدال (الرد) منه (على المالك) للوديع (أو أودع) الوديع (عند سفره أمينا) لم يمينه المالك (فادعى الأمين الرد على المالك طوب) كل ممن ذكر (بيته) كما لو ادعى من طهرت الریح نوباً لنحو داره وملتقط الرد على المالك؛ لأن الأصل عدم الرد ولم يأت منه أمنا لو ادعى وارث الوديع أن مورثه ردها على المودع، أو أنها تلفت في يد مورثه، أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفريط فيصدق يمينه كما مر؛ لأن الأصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم تعديهما وأفهم المتن تصديق الأمين في الأخيرة في ردها على الوديع وهو كذلك؛ لأنه اشتمل بناء على أن للوديع أخذها منه بعد عوده من السفر كما مر (وجحودها بعد طلب المالك) لها بأن قال لم تودعني يمنع قبول دعواه الرد، أو التلف المسقط للضمان قبل ذلك للتناقض لا طلبه تخليف المالك ولا البينة بأحدهما لاحتمال نسيانه. وقضيته أنه لا تقبل دعواه النسيان حيث لا بينة وقد يوجه بأن التناقض من متكلم واحد أفتح فغلط فيه أكثر

• قوله (سني: كوارثه) أي المالك اه مغني أي ووكيل المودع كما مر عن الروض والمغني.
• قوله (سني: وارث المودع) ومثله وارث الوكيل أخذاً من قوله الآتي وما ذكره من التفصيل الخ اه ع
ش. • قوله: (بني) أي من الوارث لا من مورثه فإنه يأتي حكمه. • قوله: (لم يمينه الخ) لم يمين مخترزه اه سيد عمر أقول قد يتبين مما مر عن الروض والمغني في حاشية قوله فلا يقبل قول الوديع الخ أنه لا مفهوم له راجع وتأمل. ولعل لهذا لم يذكر المغني ذلك القيد. • قوله: (وملتقط) عطف على من طهرت الخ وقوله الرد مفعول ادعى. • قوله: (كما مر) أي قبيل قول المصنف منها إذا نقلها الخ اه كزدي في خلاف قوله أو يده قبل التمكن الخ راجعه. • قوله: (على أن للوديع أخذها الخ) معتد اه ع ش.
• قوله: (كما مر) أي في شرح فإن قلده فأمين. • قوله: (بأن قال) إلى الكتاب في النهاية إلا قوله المسقط للضمان وقوله وفارق إلى بخلاف نحو. • قوله: (يمنع قبول الخ) خبر وجحودها. • قوله: (المسقط الخ) نعت التلف. • قوله: (قبل ذلك) متعلق بالرد أو التلف فخرج به ما لو ادعى الرد أو التلف بعد ذلك أي بعد الجحود فإنه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن أي البدل ولا يصدق في دعوى الرد إلا بيته كما يستفاد مما يأتي عن شرح الروض اه سم. • قوله: (لا طلبه) أي الوديع وقوله ولا البينة مقطوفان على قبول الخ. • قوله: (بأحدهما) أي الرد والتلف. • قوله: (لاحتمال نسيانه) أي نسيان الوديع أصل الإيداع. • قوله: (وقضيته) أي التحليل. • قوله: (أنه لا يقبل دعواه النسيان) أي في الأول نهاية أي في دعواه الرد.

• قوله: (قبل ذلك) يتعلق بالرد والتلف فخرج به ما لو ادعى الرد والتلف بعد ذلك أي بعد الجحود فإنه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن ولا يصدق في دعوى الرد إلا بيته كما يستفاد مما يأتي عن شرح الروض. • قوله: (بأن التناقض الخ) قد يقال التناقض المذكور حاصل مع البينة أيضاً ضرورة أنه فرع الدعوى.

وفازق ما هنا ما مرّ في المراجعة بأن التناقص ثم صريح لا يقبل تأويلاً بخلافه هنا لاحتمال أن يُريد بلم تُودعني لم يقع منك إيداع لي بعد التلّف، أو الردّ بخلاف نحوه قوله لا وديعة لك عندي يُقبل منه الكل إذ لا تناقض هذا كله حيث تليت وإلا فهو بقسمته (مُضْمَنٌ) وإذا ادّعى غلطاً، أو نسياناً لم يُصدّقه فيه المالك؛ لأنه خيانة، نعم، إن طلبها منه بخضرة ظالم خشي عليها منه فبحجّها دفقاً للظالم لم يضمن؛ لأنه مُحْسِنٌ بالجحود حينئذٍ وخرج بطلب المالك قوله ابتداءً أو جواباً لسؤال غير المالك، ولو بخضرتة، أو لقول المالك لي عندك وديعة لا وديعة لأخذ عندي؛ لأن إخفاءها أبلغ في حفظها، ولو أنكراً أصل الإيداع الثابت بنحو بينة مُحْسِنٍ وهل يكفي جوابه بلا تَسْحِيقٍ عليّ شيئاً لِتَضْمِينِهِ دَعْوَى تَلْفِهَا، أو رَدّها، أو لا فيه تَرُدُّ والظاهر منه على ما قاله الزركشي الأول.

• فُرد: (لا يُقبل تأويلاً) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين أن يذكَرَ لِقَاطُهُ وَجْهًا مُخْتَمَلًا قُسْمُغُ بَيْتِهِ وَإِنْ لَا فَلَا قَلْبًا مِلَّ اه سم. • فُرد: (بخلاف نحوه قوله إلخ) حال من لم تودعني من قوله بأن قال لم تودعني. • فُرد: (يُقبل منه الكل) أي دَعْوَى الرَّدِّ أو التَّلْفِ والبَيِّنَةُ اه ع ش أي وطلب تخليف المالك. • فُرد: (يُقبل منه الكل) قال في شرح الرُّوضِ نعم إن اعترف بعد الجُحود بأنها كانت باقية يؤمّه لم يُصدّق في دَعْوَاهِ الرَّدِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ انْتَهَى أي وأما دَعْوَاهِ التَّلْفِ فَيُصدّقُ فيها بيمينه وَيُضْمَنُ كما يُستَقَادُ من قول الرُّوضِ وشرّحه بعد ذلك وإن ادّعى التَّلْفَ بعد أي الجُحود صُدّقَ بيمينه وَضُمِنَ البَدَلُ لِخِيَانَتِهِ بِالْجُحُودِ كَالغَاصِبِ سواء قال في جُحُودِهِ لا شَيْءَ لك عندي أم قال لم تودعني وإن ادّعى الرَّدَّ بعده لم يُقبل إِلَّا بِبَيِّنَةٍ انْتَهَى اه سم. • فُرد: (فهو) أي الجُحودُ بِقِسْمَتِهِ أي لم تودعني ولا وديعة له عندي اه سم وع ش وكَرَدِي. • فُرد: (وإن ادّعى إلخ) غايه ثم هذا إلى قوله وخرج في الْمُغْنِي. • فُرد: (لم يُصدّقه فيه إلخ) صفة قوله غلطاً أو نسياناً. • فُرد: (لأنه) أي الجُحود. • فُرد: (إن طلبها منه إلخ) سواء طالب الظالم المالك بها أم لا اه مُغْنِي. • فُرد: (أو لقول المالك إلخ) عَطَفَ على قوله لسؤال إلخ وقوله ولا وديعة لأخذ إلخ مقولٌ للقول ابتداءً إلخ. • فُرد: (وهل يكفي جوابه) أي لِدَعْوَى الإيداع الثابت اه سم عبارة

• فُرد: (لا يُقبل تأويلاً) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين أن يذكَرَ لِقَاطُهُ وَجْهًا مُخْتَمَلًا قُسْمُغُ بَيْتِهِ وَإِلَّا فَلَا قَلْبًا مِلَّ اه سم. • فُرد: (يُقبل منه الكل) قال في شرح الرُّوضِ نعم إن اعترف بعد الجُحود بأنها كانت باقية يؤمّه لم يُصدّق في دَعْوَاهِ الرَّدِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ انْتَهَى أي وأما دَعْوَاهِ التَّلْفِ فَيُصدّقُ فيها بيمينه وَيُضْمَنُ كما يُستَقَادُ من قول الرُّوضِ وشرّحه بعد ذلك، وإن ادّعى التَّلْفَ بعد أي الجُحود صُدّقَ بيمينه وَضُمِنَ البَدَلُ لِخِيَانَتِهِ بِالْجُحُودِ كَالغَاصِبِ سواء قال في جُحُودِهِ لا شَيْءَ لك عندي أم قال لم تودعني وإن ادّعى الرَّدَّ بعده لم يُقبل إِلَّا بِبَيِّنَةٍ انْتَهَى. • فُرد: (وإلا فهو) أي الجُحودُ بِقِسْمَتِهِ أي لم تودعني ولا وديعة لك عندي. • فُرد: (وهل يكفي جوابه) وإن كان المراد جوابه بعد إنكار أصل الإيداع المذكور فَمُسْجَلٌ؛ لأنه تقدّم أن إنكار أصل الإيداع يمنع قبول دَعْوَى الرَّدِّ والتَّلْفِ فكيف يُقبل دَعْوَى ما يَنْصَرُّ

(تبيية) ما ذُكِرَ من التفصيل في التَّلف والرَّد يُخْرِجُ فِي كُلِّ أَمِينٍ إِلَّا الْمُزْنَتَيْنِ وَالْمُسْتَأْجِرَ فَإِنَّهُمَا لَا يُصَدَّقَانِ فِي الرَّدِّ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الدَّعَاوَى أَنَّ نَحْوَ الْغَاصِبِ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَى التَّلفِ أَيْضًا لِقَوْلِهِ بِخَلْدٍ حَبِشَهُ ثُمَّ يَفْرَمُ الْبَدَلُ وَأَقْبَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِيمَنْ عِنْدَهُ وَدِعَةٌ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهَا بَعْدَ الْبَحْثِ التَّامِّ وَيُظْهِرُ أَنَّ يُلْحَقَ بِهَا فِيمَا يَأْتِي لِقَطْعَةِ الْحَرَمِ بِأَنَّهُ يَضُرُّهَا فِي أَهَمِّ الْمَصَالِحِ إِنْ عَرَفَ وَإِلَّا سَأَلَ عَارِفًا وَيُقَدَّمُ الْأَحْوَجُ وَلَا يَتَنَبَّأُ بِهَا مَسْجِدًا . قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَلَامُ غَيْرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَدْفَعُهَا لِقَاضِي أَمِينٍ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِفَسَادِ الزَّمَانِ قَالَ كَالْجَوَاهِرِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَرَّفَهَا كَاللَّقَطْعَةِ فَلَعَلَّ صَاحِبَهَا نَسِيَهَا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ صَرَفُهَا فِيمَا ذُكِرَ أَهْلُهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا مَالٌ ضَائِعٌ فَمَتَى لَمْ يَتَأَسَّ مِنْ مَالِكِهِ أَمْسَكَهُ لَهُ أَبَدًا مَعَ التَّعْرِيفِ نَذْبًا، أَوْ أَعْطَاهُ لِلْقَاضِي الْأَمِينِ فَيَحْفَظُهُ لَهُ كَذَلِكَ وَمَتَى أَيْسَ مِنْهُ أَيْ بِأَنَّهُ يَتَعَدَّى فِي الْعَادَةِ وَجُودُهُ فِيمَا يَظْهَرُ صَارَ مِنْ جُحْلَةٍ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ فَيَضُرُّهُ فِي مَصَارِفِهَا مَنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ، وَلَوْ لِبِنَاءِ نَحْوِ مَسْجِدٍ، وَقَوْلُهُ : وَلَا يَتَنَبَّأُ بِهَا مَسْجِدًا لَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ الْأَفْضَلِ وَأَنَّ غَيْرَهُ أَهَمُّ مِنْهُ وَإِلَّا فَقَدْ صَرَحُوا فِي مَالٍ مَنْ لَا وِارِثَ لَهُ بِأَنَّهُ لَهُ بِنَاءٌ، أَوْ يَدْفَعُهُ لِلْأَمِّ مَا لَمْ يَكُنْ جَائِزًا فِيمَا يَظْهَرُ.

الرَّشِيدِيُّ أَيْ مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ بِأَصْلِ الْإِدَاعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ فَلْيُرَاجَعْ أَهْلُ أَيْ وَيُعْلَمُ مِنْهُ كِفَايَتُهُ جَوَابًا عَنْ غَيْرِ الثَّابِتِ بِالْأَوَّلَى . قَوْلُهُ : (مَا ذُكِرَ مِنَ التَّفْصِيلِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَسَيُعْلَمُ إِلَى وَأَقْبَى وَقَوْلُهُ وَيُظْهِرُ إِلَى بَأْتِهِ . قَوْلُهُ : (إِلَّا الْمُزْنَتَيْنِ وَالْمُسْتَأْجِرَ) وَالضَّابِطُ أَنَّ يُقَالُ كُلُّ مَنْ ادَّعَى التَّلفَ صُدِّقَ وَلَوْ غَاصِبًا، وَمَنْ ادَّعَى الرَّدَّ فَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ يَدَ ضَمَانٍ كَالْمُسْتَلِيمِ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً، وَإِنْ كَانَ أَمِينًا فَإِنَّ ادَّعَى الرَّدَّ عَلَى غَيْرِ مَنْ اتَّكَمَنَهُ فَكَذَلِكَ أَوْ عَلَى مَنْ اتَّكَمَنَهُ صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ إِلَّا الْمُكْتَرِيَّ وَالْمُزْنَتَيْنِ أَهْلُ ش . قَوْلُهُ : (لَا يُصَدَّقَانِ فِي الرَّدِّ) أَيْ وَيُصَدَّقَانِ فِي التَّلفِ أَهْلُ مَعْنَى . قَوْلُهُ : (أَنَّ نَحْوَ الْغَاصِبِ) أَيْ مَنْ يَدُهُ يَدَ ضَمَانٍ كَالْمُسْتَلِيمِ . قَوْلُهُ : (وَيُظْهِرُ) أَيْ لِلشَّارِحِ . قَوْلُهُ : (لِقَطْعَةِ الْحَرَمِ) أَيْ حَرَمُ مَكَّةَ لَا الْمَدِينَةَ لِجَوَازِ تَمَلُّكِ لِقَطْعَتِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ أَهْلُ ش . قَوْلُهُ : (وَلَعَلَّهُ) أَيْ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَهْلُ كُرْدِيِّ . قَوْلُهُ : (قَالَ) أَيْ الْأَذْرَعِيُّ . قَوْلُهُ : (بِأَنَّهُ يَتَعَدَّى فِي الْعَادَةِ) إِنْ كَانَ مُرَادُهُ مَا مَرَّ فِي الْفَرَائِضِ فِي الْمَقْضُودِ قَوَاضٍ وَإِلَّا فَالْإِتِّقَاعُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ ثُمَّ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ خَشِيَ مِنْ أَطْلَاعِ الْقَاضِي تَلَفَهَا فَيَتَنَبَّأُ غَيْرَ عَدَمِ الْحُكْمِ ثُمَّ يَتَقَيَّ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ حَالِهِ شَيْئًا أَهْلُ سَيِّدُ عُمَرَ . قَوْلُهُ : (فَيَضُرُّهُ فِي مَصَارِفِهَا) أَيْ وَلَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا لِنَفْسِهِ لِاتِّحَادِ الْقَاضِي وَالْمُقْبِضِ أَهْلُ ش وَقد مَرَّ خِلَافُهُ وَسَيَأْتِي أَيْضًا عَنْهُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ قَسَمِ الْفَيْءِ خِلَافُهُ . قَوْلُهُ : (بِأَنَّهُ لَيْسَ) أَيْ لِمَنْ تَحْتَ يَدِهِ مَالٌ مَنْ لَا وِارِثَ لَهُ . قَوْلُهُ : (أَوْ يَدْفَعُهُ لِلْإِمَامِ) الْخِمْ مُقَابِلُ قَوْلِهِ فَيَضُرُّهُ فِي مَصَارِفِهَا مَنْ هُوَ تَحْتَ الْخِمْ أَهْلُ رَشِيدِيِّ . قَوْلُهُ : (فِيمَا يَظْهَرُ) وَحَيْثُ فُرِضَ الْإِمَامُ غَيْرَ جَائِزٍ فَلَيْمَ لَا يَتَعَيَّنُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ إِذَا تَصَرَّفَ فِيمَا ذُكِرَ حَيْثُ يَدُهُ

ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ جَوَابَهُ لِدَعْوَى الْإِدَاعِ الثَّابِتِ قَوَاضٍ، وَيَكُونُ وَجْهُ التَّرَدُّدِ عَدَمَ الصَّرَاحَةِ فِي دَعْوَى الرَّدِّ أَوْ التَّلفِ

فَلْيُرَاجِعْ اه سَيِّدُ عُمَرَ .

(خاتمة) لو تَنَازَعَ الوديعَةُ اثْنَانِ بَانَ ادَّعى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهَا بِلْكُهُ فَصَدَّقَ الوديعُ أَحَدَهُمَا بِمَنِّهِ فَلِلْآخَرِ تَحْلِيْفُهُ فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَتْ دَعْوَى الْآخَرِ ، وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْآخَرُ وَغَرِمَ لَهُ الوديعُ الْقِيَمَةَ وَإِنْ صَدَّقَهُمَا فَالْيَدُ لَهُمَا وَالْخُصُومَةُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ قَالَ هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَأَنَسَيْتَهُ فَكَذَّبَاهُ فِي التَّنْبِيْهِ ضَمِنَ كَالْغَاصِبِ وَالْغَاصِبُ إِذَا قَالَ الْمَغْضُوبُ لِأَحَدِكُمَا وَأَنَسَيْتَهُ فَحَلَفَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْبَيِّنَةِ لَمْ يَقْضِهِ تَعَيَّنَ الْمَغْضُوبُ لِلْآخَرِ بِلَا يَمِينٍ وَلَوْ ادَّعى الْوَارِثُ عِلْمَ الوديعِ بِمَوْتِ الْمَالِكِ وَطَلَبَ مِنْهُ الوديعَةَ فَلَهُ تَحْلِيْفُهُ عَلَى نَفْسِي الْعِلْمُ بِذَلِكَ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْوَارِثُ وَأَخَذَهَا وَإِنْ قَالَ الوديعُ حَبَسْتُهَا عِنْدِي لِأَنْظُرَ هَلْ أَوْصَى بِهَا مَالِكُهَا أَوْ لَا فَهُوَ مُتَعَدِّ ضَامِنٌ ، وَلَوْ أَوْدَعَهُ وَرَقَةً مَكْتُوبَةً فِيهَا الْحَقُّ الْمُقَرَّبُ بِهِ أَيْ مَثَلًا وَتَلَفَتْ بِتَقْصِيرِهِ ضَمِنَ قِيَمَتَهَا مَكْتُوبَةً وَأَجْرَةَ الْكِتَابَةِ اه مُغْنِي زَادَ التَّهَابُ وَمِنْ نَظَائِرِ مَسْأَلَتِنَا مَا لَوْ أَعَارَ أَرْضًا لِلدَّفْنِ فَحَفَرَ فِيهَا الْمُسْتَعِيرُ ثُمَّ رَجَعَ الْمُعِيرُ قَبْلَ الدَّفْنِ فَمُؤْنَةُ الْحَفْرِ عَلَيْهِ لِوَلِيِّ الْمَيِّتِ وَمَا لَوْ وَطِنَ زَوْجَتَهُ أَوْ نَقَضَ وَضُوءَهَا بِاللَّمَسِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ ثَمَنُ مَاءِ الْفُسْلِ وَالْوَضُوءِ ، وَمَا لَوْ حَمَى الْوَطِيسَ أَيْ الْفُرْنَ لِتُخْبِزَ فِيهِ فَجَاءَ آخَرُ وَبَرَّدَهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَجْرَةُ مَا يُخْبِزُ فِيهِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ ضَمِنَ كَالْغَاصِبِ وَحُكْمُهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ وَالْغَاصِبُ لَوْ قَالَ إِنْ خَالَفْتُ قَوْلَهُ وَأَجْرَةُ الْكَاتِبِ أَيْ الْمُعْتَادَةُ وَمِنْ ذَلِكَ الْحُجْبُ الْمَعْرُوفَةُ وَالتَّذَاكُرُ الدِّيَوَانِيَّةُ وَنَحْوُهَا وَلَا نَظَرَ بِمَا يَقْرَأُ عَلَى مِثْلِهَا حِينَ أَخَذَهَا لِتَعَدِّي أَخْذِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ نَقَضَ وَضُوءَهَا إِنْ خَالَفْتُ قَوْلَهُ أَوْ نَقَضَ وَضُوءَهَا أَوْ نَقَضَتْ وَضُوءَهُ ، وَالْقِيَاسُ أَنَّهَا تَضْمَنُ مَاءَ غُسْلِهِ وَوَضُوءَهُ بَلْ لَوْ نَقَضَ وَضُوءَهُ أَجْنَبِيَّةً أَوْ نَقَضَتْ وَضُوءَهُ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ مِنَ التَّفَقَّاتِ اه .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ قِسْمِ الْفَنِيِّ وَالْغَنِيْمَةِ

(قسم) بفتح القاف مضمر بمعنى القسمة، وهو بكسرها التصيب (الفني) مضمر فاء يعني إذا رجع سُمِّيَ به المال الآتي لرجوعه إلينا من استعمال المضمر في اسم الفاعل؛ لأنه راجع، أو المفعول؛ لأنه مزدود سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ الله تعالى خَلَقَ الدُّنْيَا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسبيله الرُّدُّ إلى مَنْ يُطِيعُهُ (والغنيمة) فاعلة بمعنى مفعولة من الغنم أي الزَّيْج والمشهور تقاتلوهما كما دُلَّ عليه المطفُ وقيل اسم الفنيء يشملها؛ لأنها راجعة إلينا أيضًا ولا عكس فهي أخصَّ وقيل هما كالفقير والمسكين.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ قِسْمِ الْفَنِيِّ وَالْغَنِيْمَةِ

• فُود: (بفتح القاف) إلى قوله: وهو الأنسب في المُعْنَى إلّا قوله، وهو بكسرها التصيب، وإلى قول المتن فيَحْصُرُ في النهاية إلّا قوله: حَزَبَيْنِ إلى وَخَرَجَ، وقوله: وما صولِحَ إلى المتن، وقوله: فاندفع جوابُ السُّبُكِ إلى كَوْنِهَا بِمَعْنَى. • فُود: (وهو إلخ) الأولى إسقاط هو. • فُود: (لرجوعه إلخ) أي: من الكُفَّار. اه مُعْنَى. • فُود: (في اسم الفاعل) الأولى إسقاط اسم كما في المُعْنَى. • فُود: (سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لأن إلخ) قد يُقال: قد تَقَدَّمَ ما سُمِّيَ لِأَجْلِهِ فَيَأْتِي قوله: ثم سُمِّيَ به المال إلخ وهذا الذي ذَكَرَهُ هنا لَيْسَ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ، وإنما هو بَيَانٌ مَعْنَى الرُّجُوعِ إلَيْنَا الذي تَقَدَّمَ أَنَّهُ وَجْهُ التَّسْمِيَةِ، عبارة الدِّمِيرِيِّ أي: والمُعْنَى: والفنيء مضمر فاء يعني إذا رَجَعَ؛ لأنه مال راجع من الكُفَّارِ إلى المُسْلِمِينَ، قال القفال: سُمِّيَ فَيْنَا؛ لأنَّ الله تعالى خَلَقَ الدُّنْيَا إلخ فَجَعَلَ ما قاله القفال شَرْحًا وَبَيَانًا لِمَا قال قَبْلَهُ. اه رشيدِي.

• فُود: (وَمَنْ خَالَفَهُ) أي: بالكُفْرِ. • فُود: (وَسَبِيلُهُ) أي: مَنْ خَالَفَهُ. اه كُرْدِي. • فُود: (فَمِيلة إلخ) استعملت شَرْعًا في رِيح من الكُفَّارِ خَاصًّا، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُا فَضْلٌ، وَفَائِدَةٌ مُحْضَةٌ وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ قوله تعالى: ﴿بَنَّا آفَاقَهُ عَلَى رُسُلِهِ﴾ (الحشر: ٧) وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنفال: ١١) الْآيَتَيْنِ، وَفِي حَدِيثٍ وَفِي عَبْدِ قَيْسٍ وَقَدْ قَسَرَ لَهُمُ ﷺ الْإِيمَانُ: وَأَنْ تَغْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. اه مُعْنَى، وقوله: وَالْأَصْلُ إلخ في النهاية مثله. • فُود: (وَلَا عَكْس إلخ) قد يُقال:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ قِسْمِ الْفَنِيِّ وَالْغَنِيْمَةِ

• فُود: (وَلَا عَكْس) قد يُقال: حَيْثُ نَظَرَ هَذَا الْقَائِلُ لِلْمَعْنَى حَيْثُ قال: لِأَنَّهُا رَاجِعَةٌ إلَيْنَا فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُثَبِّتَ الْعَكْسَ؛ لِأَنَّ الْفَنِيءَ رِيحٌ؛ لِأَنَّهُ فَائِدَةٌ.

ولم يجعل لغيرنا بل كانت تأتيهم ناز من السماء تحرق ما جمعوه وكانت في صدر الإسلام له خاصة؛ لأن النشرة ليست إلا به ثم نسيخ ذلك واستقر الأمر على ما يأتي قيل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السيرة، وهو الأنسب وقد يقال بل هذا أنسب؛ لأنه قد علم أن ما تحت أيدي الكفار من الأموال ليست لهم بطريق الحقيقة فهم كوديع تحت يده مال لغيره سبيله رده إليه فلذا ذكر عقب الوديعة لمناسبتها لها وهذه مناسبة دقيقة لا تستفاد إلا من هذا الصنيع فكان أولى فإن قلت بل هم كالفاسق فكان الأنسب ذكره عقب الغصب قلت التشبيه بالفاسق، وإن صَح من وجه لكن فيه تكلف وإنما أظهر التشبيه بالوديعة من حيث إنه مع جواز تصرفهم فيه مستحق الرد لغيرهم (الفيء مال) ذكره؛ لأنه الأغلب، وإن قيل حذف المال أولى ليشمل الاختصاص (حصل) لنا (من كفار) حريين، أو غيرهم لما يأتي في الأمثلة فتقيّد شيخنا بالحريين مؤمنين، وإن أمكن توجيهه على بقائه باعتبار أنهم الأصل لا لإخراج غيرهم نعم، يشترط كونه ملكهم ليخرج ما استولوا عليه لنحو مسلم فإنه يجب رده إليه كما يأتي قريباً وخرج به نحو صيد دارهم الذي لم يستولوا عليه فإنه مباح فيملكه آخذه كما في أرضنا (بلا قتال وإجاف) أي إسراع نحو (خيل وركاب) أي إبل وبلا مؤنة أي لها وقع كما هو

حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال: لأنها راجعة إلخ فكان ينبغي أن يثبت العكس؛ لأن الفيء ربح لأنه فائدة. اهـ. فؤد: (ولم يجعل) عبارة المصنف والنهاية: ولم يجعل الغنائم. اهـ. فؤد: (نحرق ما جمعوه) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح: دخل في عموم أكل النار السيرة، وفيه بعد، ويمكن أن يستثنى من ذلك وفي شرح المشارق أن من قبلنا إذا غنموا الحيوانات تكون ملكاً للغانيمين دون أتباعهم، وإذا غنموا غير الحيوانات جمعوها فتجبيء ناز فتخرجها انتهى. اهـ. ش. فؤد: (وهو الأنسب) جرى عليه المصنف. فؤد: (بل هذا) أي: صنع المصنف.

فؤد: (مع جواز تصرفهم إلخ) قد يقال: الأنسب جواز وضع أيديهم إذ هو الذي يختلف فيه الوديعة والغاصب، وأما التصرف فممتنع على كل حال اهـ. سيد عمر عبارة الرشيد: لعل المراد بالتصرف نحو الوضع في الجزر، والتقل من محل إلى آخر للحاجة ونحو ذلك. اهـ. فؤد: (ذكر إلخ) أي: المال. فؤد: (لنا) خرج به ما حصل لأهل الذمة من أهل الحرب فإنه لا يتزع منهن. اهـ. مصنف.

فؤد: (ما استولوا عليه إلخ) عبارة المصنف: ما أخذوه من مسلم، أو ذمي، أو نحوه بغير حق فإننا لا نملكه بل يرد على مالكه إن عرف ولا يقيحفظ. اهـ. فؤد: (وخرج به) أي: بقوله: حصل إلخ.

فؤد: (نحو صيد إلخ) كحشيشها. اهـ. سيد عمر. فؤد: (نحو خيل إلخ) كغالي وحميز وسفن

فؤد: (لأنه قد علم أن ما تحت أيدي الكفار إلخ) لا يخفى أنهم لم يتكلموا في هذا الباب على تلك الأموال من حيث إنها كالوديعة، بل من حيثيات لا تناسب إلا باب السيرة على أنه قد يقال: إن تشبيه تلك الأموال بالأموال المغصوبة أقرب ثم رأيت الشارح ذكر ذلك.

ظاهر (كجزية) وخراج ضرب على حكمها كذا قيده شارح والوجه أنه لا فرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الأجرة حتى لا يسقط بإسلامهم ويؤخذ من مال من لا جزية عليه؛ لأنه، وإن كان أجرة يصدق عليه حد الفيه ومنه نحو صبي دخل دارنا فأخذه مسلم وضال حربي ببلادنا بخلاف كامل داخل دارنا فأخذه؛ لأن أخذه محتاج لمؤنة أي غاليا (وعشر تجارة) يعني ما أخذه من أهلها ساوى العشر، أو لا وما صولخ عليه أهل بلد من غير نحو قتال (وما جلوا) أي هربوا (عنه خوفا) ولو من غيرنا فيما يظهر ثم رأيت الأذعري بحثه أيضا ورد تقييدا لبعض الشراح بالمسلمين أخذنا من عبارة الشيخين قيل الأولى خذته ليشمل ما جلوا عنه لنحو صبر أصابهم ويؤد بأنه يدخل فيه إما تقرر أنه شامل لخوفهم منا ومن غيرنا نعم، لو فرض أنهم تركوا مالا لا ليمتنى، أو لنحو عجز ذواتهم عن حمله فهو فيء أيضا كما هو ظاهر وقد يؤد هذا عليه إلا أن يجاب بأن التقييد بالخوف للغالب وما جلوا عنه بعد تقابل الجيشين غنيمة لكأنه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال فلم يؤد (ومال) واختصاص (مؤد قتل، أو

ورجالة. اهـ. مؤني. فؤد: (على حكمها) عبارة المؤني عليهم على اسم الجزية. اهـ. فؤد: (قيده شارح الخ) وافقه المؤني. فؤد: (بيته) أي: الخراج الذي ضرب على حكم الجزية. فؤد: (حتى لا يسقط الخ) متفرع على كونه في حكم الأجرة. فؤد: (ويؤخذ الخ) عطف على لا يسقط يعني لما كان في حكم الأجرة فلا يسقط بإسلامهم الخ، ويؤخذ الخ. اهـ. كزدي، وقال الرشدي: قوله: (حتى لا يسقط الخ) بيان لخاصية الخراج الذي في حكم الأجرة، وكذا قوله: (ويؤخذ بالتصبي. اهـ، والأول أحسن بل متعين إذ الظاهر أن حتى هنا تفرعية، فيرتفع مدخولها وما عطف عليه. فؤد: (لأنه الخ) متعلق بقوله: لا فرق الخ وعلة له. اهـ. كزدي. فؤد: (يصدق عليه حد الفيه) أي: إلى إسلامهم كما علم من قول المصنف من كفار، فأما ما يؤخذ منهم بعد الإسلام فلا يصدق عليه الحد. اهـ. رشدي.

فؤد: (ومنه) أي: الفيه. فؤد: (نحو صبي) أسقط النهاية لفظة نحو ولعل الشارح أدخل بها المجنون والمزاة، ثم رأيت في ع ش ما نصه: ويتنبى أن مثل الصبي المزاة حيث دخل بلا أمان منا اهـ. فؤد: (لأن أخذه يحتاج الخ) أي: فيكون غنيمة. اهـ. ع ش. فؤد: (من أهلها) أي: التجارة ويحتمل أن الضمير للعشر، وقد يؤيده قول المؤني من كفار شربت عليهم إذا دخلوا دارنا. اهـ.

فؤد: (وما صولخ الخ) كذا في المؤني. فؤد: (ولو من غيرنا) جزم به المؤني. فؤد: (أخذ الخ) الظاهر تعلقه بقوله: تقييد الخ. فؤد: (خلفه) أي: خوفا. اهـ. سم. فؤد: (ويؤد الخ) متمم. اهـ. ع ش. فؤد: (بأنه يدخل الخ) أي: ما جلوا عنه الخ فيه أي: الخوف. فؤد: (أو لنحو عجز الخ) أي: أو ظنهم عدوا فبان خلافه. اهـ. ع ش. فؤد: (وقد يؤد هذا) أي: ما تركوه لا ليمتنى الخ. فؤد: (إلا أن يجاب) هذا الجواب لا يؤد أولوية الحدف. فؤد: (وما جلوا عنه الخ) مستأنف.

فؤد: (قيل: الأولى خلفه) أي: خوفا.

مات) على الرِّدَّة (و) مَالٌ واختصاصُ (فِيهِ)، أو مُعَاهِد، أو مُسْتَأْمَن (مات بلا وارث) مُسْتَفْرَقٌ بأن لم يترك وارثاً أصلاً، أو ترك وارثاً غير جائزٍ فجميع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كما بيَّنه الشُّبْكِيُّ وألَّفَ فيه ردًّا على كثيرين أخطئوا في ذلك فإنَّ خَلْفَ مُسْتَفْرَقِينَ لِمِيرَاثِهِ بمقتضى شرعنا ولم يترافعوا إلينا لم تَعْرَضْ لَهُمْ فِي قِسْمَتِهِ وَاعْتَرَضَ الْحَدُّ بِشُمُولِهِ لِمَا أَهْدَاهُ كَافِرٌ فِي غَيْرِ حَرْبٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِفِيٍّ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِغَنِيمَةٍ مَعَ صِدْقٍ تَعْرِيفِ الْفِيٍّ عَلَيْهِ وَلَمَّا أُجِزَ بِسَرِقَةٍ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مَعَ أَنَّهُ غَنِيمَةٌ مُحْكَمَةٌ وَكَذَا مَا أَهْدَاهُ وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ وَبِأَنَّ مَا فِي حَيْزٍ لَا لَبْدٌ مِنْ انْتِفَاءِ جَمِيعِهِ وَالْمَبَارَةُ تَحْتَمِلُ انْتِفَاءَ مَجْمُوعِهِ فَكَانَ يَنْبَغِي إِعَادَةُ لَا وَجِبَابٌ بِأَنَّ قَرِينَةَ نَفْيِ الْقِتَالِ وَالْإِجَابِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي حُصُولِ

قوله: (مُسْتَفْرَقٌ) قد يقال المثنى مُسْتَفْرَقٌ عَنِ التَّقْيِيدِ بِمُسْتَفْرَقٍ؛ لِأَنَّ مَنْ لَهُ وَارِثٌ إِنْ كَانَ مُسْتَفْرَقًا فَلَهُ جَمِيعُ الْمَالِ، وَإِلَّا فَلَهُ بَعْضُهُ وَبَعْضُهُ فِيٍّ، فَبَيَّنا الْمَقْهُومَ تَفْصِيلًا فَلَا يَزِيدُ بِإِغْيَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَالِ السَّابِقِ جَمِيعُهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (فَجَمِيعُ مَا لَهُ) الْأَوَّلَى كَوْنُهُ بِفَتْحِ اللَّامِ. قوله: (وَمَا فَضَّلَ مِنْ وَارِثِهِ) فِي شَرْحِ الْفُصُولِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ. وَإِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ الْقَوْلَ بِالرَّدِّ وَبِإِزَاتِ دَوِي الْأَرْحَامِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى. أَهْ سَمِ. إِنْ كَانَ مُرَادُهُ تَقْيِيدَ كَلَامِ الشَّارِحِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَفْرَقٌ عَنْهُ لِعِلْمِهِ بِمَا سَبَقَ فِي الْفَرَاغِ، أَوْ تَقْيِيدِهِ فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ مَحْمُولًا عَلَى الْأَصْلِ مِنْ انْتِظَامِ أَمْرِ بَيْتِ الْمَالِ. أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (لَبَيْتُ الْمَالِ كَمَا بَيَّنَّهَ الْخ) انْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ؟ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْتَظِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُهُ إِزَاتًا. أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ: يُؤْخَذُ بِمَا مَرَّ قَبْلَ الْبَابِ وَمِنْ مَوَاضِعَ فِي كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ هَذَا الْمَالُ تَحْتَ يَدِهِ يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِ بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي عِشْرَتِي مَا يَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ مَا يَصْرُحُ بِهِ. قوله: (مُسْتَفْرَقِينَ) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ. قوله: (لَمْ تَعْرَضْ لَهُمْ فِي قِسْمَتِهِ) أَي: وَإِنْ اقْتَسَمُوهُ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى شَرْعِنَا فِيمَا يَظْهَرُ. أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (وَاعْتَرَضَ الْحَدُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِأَنَّ مَا فِي حَيْزٍ لَا فِي الْمَغْنَى. قوله: (فَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِيٍّ الْخ) بَلْ هُوَ لِمَنْ أَهْدَى لَهُ. أَهْ مُغْنِي. قوله: (بِسَرِقَةٍ) أَوْ هَبَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَلْقَطَةٌ. أَهْ مُغْنِي. قوله: (مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ) أَي: غَنِيمَةٌ مُحْكَمَةٌ. أَهْ كُرْدِي. قوله: (وَبِأَنَّ الْخ) عَطَفَ عَلَى بِشْمُولِهِ. قوله: (مَا فِي حَيْزٍ لَا) وَهُوَ قِتَالٌ، وَإِجَابُ خَيْلٍ وَرِكَابٍ وَقَوْلُهُ: لَا لَبْدٌ مِنْهُ الْخ وَانْتِفَاءُ الْخ أَي: بِحَسَبِ الْمُرَادِ هُنَا، وَقَوْلُهُ: تَحْتَمِلُ انْتِفَاءَ مَجْمُوعِهِ أَي: كَمَا تَحْتَمِلُ انْتِفَاءَ جَمِيعِهِ الْمُرَادُ. قوله: (انْتِفَاءَ مَجْمُوعِهِ) أَي: فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قِتَالًا بِانْتِفَاءِ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَإِنْ وَجَدَ الْآخَرَانِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْمَجْمُوعِ نَفْيٌ لِلْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ يَتَحَقَّقُ بِنَفْيِ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعَ وَجُودِ الْآخَرَيْنِ. أَهْ عِشْرَتِي، وَقَوْلُهُ: فَكَانَ يَنْتَبِهُ الْخ أَي: حَتَّى تَكُونَ نَصًا فِي الْمَقْصُودِ. قوله: (إِعَادَةُ لَا) بِأَنَّ يَقُولُ: وَلَا إِجَابُ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ. أَهْ مُغْنِي.

قوله: (وَمَا فَضَّلَ عَنْ وَارِثِهِ فِي الثَّانِي) فِي شَرْحِ الْفُصُولِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَإِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ الْقَوْلَ بِالرَّدِّ بِإِزَاتِ دَوِي الْأَرْحَامِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى.

بغير عقد ونحوه بشا لا يئة فيه للمأخوذ منه وهذا حاصل بذلك فمن ثم اتجة حكمهم عليه بأنه ليس بفنيء ولا غنيمة واتجة أنه لا يرد على حد الفيه وبأن السارق لما خاطر كان في معنى القاتل على أنه سيد كثر حكمه في السير كالملتقط الأظهر إيرادا من السارق لولا ذكره ثم ما يفيد أنه غنيمة؛ لأن فيه مخاطرة أيضا إذ قد يئهمونه بأنه سرقها على أن الأذرع بحث أن أخذ ما لهم بدارنا بلا أمان كهو في دارهم ويوجه بأن فيه مخاطرة أيضا بخلاف أخذ الصالة السابق وبأن الحرب لما كانت قائمة كانت في معنى القتال وبأن الأصل فيما في خير التقى انتفاء جميعه لا مجموعهم كما أشاروا إليه في تفسير ولا الضالين وسيأتي قبيل التفويض ما له تعلق بذلك فاندفع جواب الشكي بأن الواو قبل ر كاب بمعنى، أو قبل إيجاب تحتل ذلك وبقاءها على حقيقتها من الجمع على أنه مزدود بأن كونها بمعنى أو إنما هو في جانب الإثبات في حد الغنيمة لا التقى في حد الفيه بل هي على بابها إذ المراد انتفاء كل على انفراد (فتمسك) جميع الفيه خمسة أسهم متساوية وقال الأئمة الثلاثة: يضرر جميعه

• فود: (وهذا حاصل) أي: ما أهده كافر لنا في غير حزب. • وفود: (بذلك) أي: بعقد، أو نحوه. اه
نهاية. • فود: (كالملتقط) أي: كذكره حكم الملتقط. • وفود: (الأظهر) نكت الملتقط. • وفود: (من السارق) أي: بما سرقه السارق، وقوله: لولا ذكره ثم أي: ذكر المصنف في السير. • وفود: (ما يفيد إلخ) مفعول (ذكره). • وفود: (إنه) الأولى الثاني إذ الضمير للقطعة. • فود: (لأن فيه) أي: أخذ للقطعة. • فود: (كهو في دارهم) متمد. اه ع ش. • فود: (السابق) أي: آفا. • فود: (وبأن الأصل إلخ) هذا لا يدفع الإحتمال الذي هو مدعى المعتز. اه سم. • فود: (في تفسير ولا الضالين) أي: من أن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم وهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين، فاشترط لكونه صراطا مستقيما نفى كل من كونه صراط المغضوب وصراف الضالين. اه ع ش. • فود: (بأن كونها بمعنى إلخ) وهو أظهر. اه معني. • فود: (إذ المراد) أي: في جانب التقى في حد الفيه. • فود: (انتفاء كل على انفراده) فيه أن (أو) بعد التقى تصلح لنفي كل على انفراده. اه سم ووجه كما في المعني أن أحد الثلاثة أعم في كل واحد منها وانتفاء الأعم يستلزم انتفاء الأخص كاستلزام انتفاء الحيوان لانتفاء الإنسان. • فود: (جميع الفيه) إلى قوله: (وهذا السهم) في المعني إلا قوله: (وزعم) إلى المتن وإلى

• فود: (وبأن الأصل فيما في خير التقى لانتفاء جميعه لا مجموعهم كما أشاروا إليه في تفسير ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [نقطة: ٧] إلخ) هذا لا يدفع الإغراض؛ لأنه مع مخالفته لما قرره الأئمة في باب الإيمان أن العطف بالواو بدون إعادة الثاني يقتضي نفى المجموع لا يدفع الإحتمال الذي هو مدعى المعتز فتأمل، وقد تمنع المخالفة بأن حملهم على نفى المجموع لاحتمال اللفظ لذلك؛ لانا لا نحث بالشك. • فود: (إذ المراد انتفاء كل على انفراده) فيه أن أو بعد التقى تصلح لنفي كل على انفراده.

لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ لَنَا الْقِيَاسُ عَلَى الْغَنِيمَةِ الْمُخْتَصِمَةِ بِالنَّصِّ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا رَاجِعٌ إِلَيْنَا مِنَ الْكُفَّارِ وَاختِلَافُ السَّبَبِ بِالْقِتَالِ وَعَدَمُهُ لَا يُؤَثِّرُ وَزَعَمَ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ بَعِيدًا لِمَا عُرِفَ مِنْهَا تَقَرُّرٌ وَيَأْتِي أَنَّ الْفَيْءَ وَالْغَنِيمَةَ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ شَرْعًا فَلَمْ يَنْتَصِرْ هُنَا مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ (وَعُصْمَةُ لِحْمَةِ) مُتَسَاوِيَةٌ (أَحَدُهَا مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ كَالثَّقُورِ)، وَهِيَ مُحَالٌ الْخَوْفِ مِنْ أَطْرَافِ بِلَادِنَا فَتُشْحَنُ.....

قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَالثَّانِي) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَزَعَمَ) إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلَهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ حَضْرُهُ) إِلَى (وَقَالَ الْمَآوَزِيُّ): وَقَوْلَهُ: (تَنْبِيْهُ) إِلَى (فَائِدَةٍ)، وَقَوْلَهُ: (قِيلَ: لَا يَجُوزُ) إِلَى (قِيلَ: مَا يُنْطَلِقُ). ٥. فَوَدَّ: (لَنَا) أَيِ: لِلشَّافِعِيَّةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَزَعَمَ الْخ) أَيِ: فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى التَّخْمِيسِ. ٥. فَوَدَّ: (بِالنَّصِّ) فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي آيَتِهِمَا ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُ﴾ [الأنفال: ١١] الْخَ دَلِيلٌ عَلَى التَّخْمِيسِ. ٥. فَوَدَّ: (إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ) جَرَى عَلَيْهِ الْمُعْنَى وَكَذَا سَمِ وَأَطَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي.

٥. فَوَدَّ: (حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ الْخ) لِكَ أَنَّ تَقَوْلَ تَغَايُرُهُمَا لَا يُنَافِي إِطْلَاقَهُمَا قَسَمَ أَحَدُهُمَا وَتَقْيِيدَ قَسَمِ الْآخَرِ بِكُونِهِ أَخْمَاسًا، وَحَمْلَ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي عَلَى أَنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ فَلَوْ كَانَ التَّغَايُرُ مَانِعًا مِنَ الْحَمْلِ كَانَ مَانِعًا مِنَ الْقِيَاسِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ الْأَصُولِيِّينَ، وَأَمْتَلَتْهُمْ عَلِمَ أَنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ جَازٌ فِي الْمُتَغَايِرِ. ٥. سَمِ بِحَذْفٍ. ٥. فَوَدَّ: (فَلَمْ يَنْتَصِرْ هُنَا الْخ) هَذَا يَقْتَضِي الْإِسْتِحَالَةَ لَا مُجَرَّدَ الْبُعْدِ الَّذِي ادَّعَاهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْبُعْدَ بِجَمَاعٍ الْإِسْتِحَالَةَ. ٥. سَمِ. ٥. فَوَدَّ: (وَعُصْمَةُ) أَيِ: الْفَيْءُ لِحْمَةُ فَالْقِسْمَةُ مِنْ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ. ٥. مُعْنَى.

٥. فَوَدَّ: (مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ) فَلَا يُضَرَفُ مِنْهُ لِكَافِرٍ. ٥. مُعْنَى.

٥. فَوَدَّ: (سَمِ: كَالثَّقُورِ) وَكِعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاظِرِ وَالْحُصُونِ. ٥. مُعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (مِنْ أَطْرَافِ الْخ) أَيِ: الَّتِي تَلِي بِلَادَ الْمُشْرِكِينَ فَيَخَافُ أَهْلُهَا مِنْهُمْ. ٥. مُعْنَى فَتُشْحَنُ الْخَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَيِ: سَدُّهَا

٥. فَوَدَّ: (لَنَا الْقِيَاسُ عَلَى الْغَنِيمَةِ الْمُخْتَصِمَةِ) فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي آيَتِهِمَا ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُ﴾ [الأنفال: ١١] الْخَ دَلِيلٌ عَلَى التَّخْمِيسِ. ٥. فَوَدَّ: (وَيَأْتِي أَنَّ الْفَيْءَ، وَالْغَنِيمَةَ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ شَرْعًا) لِكَ أَنَّ تَقَوْلَ: تَغَايُرُهُمَا لَا يُنَافِي إِطْلَاقَهُمَا قَسَمَ أَحَدُهُمَا، وَقَيَّدَ قَسَمَ الْآخَرِ بِقَوْلِهِ: أَخْمَاسًا، وَحَمْلَ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي فَتَأَمَّلْ. عَلَى أَنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ فَلَوْ كَانَ تَغَايُرُ الْحَقِيقَتَيْنِ مَانِعًا مِنَ الْحَمْلِ كَانَ مَانِعًا مِنَ الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ تَأَمُّلِ كَلَامِ الْأَصُولِيِّينَ، وَأَمْتَلَتْهُمْ عَلِمَ أَنَّ حُكْمَ الْمُطْلَقِ، وَالْمُقَيَّدِ مِنْ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ شَامِلٌ لِلْأَمْرَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ اللَّذَيْنِ أُطْلِقَتْ جِهَةٌ لِأَحَدِهِمَا، وَقَيَّدَتْ فِي الْآخَرِ كَالْقِسْمِ الَّذِي أُطْلِقَ فِي الْفَيْءِ، وَقَيَّدَ فِي الْغَنِيمَةِ. ٥. فَوَدَّ: (فَلَمْ يَنْتَصِرْ هُنَا الْخ) يُفِيدُ الْإِسْتِحَالَةَ لَا مُجَرَّدَ الْبُعْدِ الَّذِي ادَّعَاهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْبُعْدُ بِجَمَاعٍ الْإِسْتِحَالَةَ.

٥. فَوَدَّ: (سَمِ: وَخَمْسَةُ لِحْمَةِ) لَمْ يُبَيِّنْ أَنَّ قِسْمَةَ هَذَا الْخُمْسِ مِنَ الْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ بِالْقُرْعَةِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْغَنِيمَةِ كَمَا يَأْتِي فَلْيُرَاجَعْ.

بالْعُدَّةِ والمَدَدِ (وَالْقَضَاءُ) أَي : قَضَاءُ الْبِلَادِ لَا الْمَسْكُورُ وَهُمْ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ لِأَهْلِ الْفَنَاءِ فِي مَفْزَاهُمْ فَيُزَوِّقُونَ مِنَ الْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ لَا مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ كَأَيْمَتِهِمْ وَمُؤَدَّنِيهِمْ (وَالْعُلَمَاءُ) يَعْنِي الْمُشْتَغِلِينَ بِعُلُومِ الشَّرْعِ وَآلَاتِهَا وَلَوْ مُبْتَدِّئِينَ وَالْأَيْمَةُ وَالْمُؤَدَّنِينَ وَلَوْ أَغْنِيَاءَ وَسَائِرُ مَنْ يَشْتَغِلُ عَنْ نَحْوِ كَسْبِهِ بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ لِمَمُومِ نَفْسِهِمْ وَالْحَقُّ بِهِمُ الْعَاجِزُونَ عَنِ الْكَسْبِ وَالْمُعْطَاءُ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ مُعْتَبَرًا سَمَةَ الْمَالِ وَضَيْقَهُ وَهَذَا السَّهْمُ كَانَ لَهُ بِطَرَفِ يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَيُدْخِرُ مِنْهُ مُؤَنَةً سَنَةً وَيَضْرِفُ الْبَاقِي فِي الْمَصَالِحِ كَذَا قَالَه الْأَكْثَرُونَ وَقَالُوا وَكَانَ لَهُ

وَشَحْنُهَا بِالْمَدَدِ وَالْمُقَاتِلَةِ . اهـ . فَوَدَّ : (بِالْمُدَّةِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَشَدَّ الذَّالِ أَي : آتَى الْحَرْبِ .

فَوَدَّ : (وَالْمُدَّةُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ يَعْنِي مِنَ الرِّجَالِ وَهَذَا أَصَوَّبٌ مِمَّا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ . اهـ وَشَيْدِي مِنْ حَمَلِهِ عَلَى ضَمِّ الْعَيْنِ وَتَفْسِيرُهُ لِمَا يُسْتَعَانُ بِهِ فَإِنْ كَانَ فِيهِ تَكَرَّرٌ ، وَالتَّاسِيسُ خَيْرٌ مِنْهُ . فَوَدَّ : (وَهُنَّ) أَي : قَضَاءُ الْمَسْكُورِ . وَقَوْلُهُ : كَأَيْمَتِهِمْ الْخُ أَي : كَمَا تُزَوِّقُ أَيْمَةُ الْعَسَاكِرِ وَمُؤَدَّنِيهِمْ مِنَ الْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ . فَوَدَّ : (وَمُؤَدَّنِيهِمْ) أَي : وَغَمَّالَهُمْ . اهـ مُغْنِي . فَوَدَّ : (وَالْأَيْمَةُ الْخُ) أَي : وَمُعَلِّمِينَ لِلْقُرَّانِ . اهـ مُغْنِي . فَوَدَّ : (وَلَوْ أَغْنِيَاءَ) رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ كَمَا تَصَرَّحَ بِهِ عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ سَمِ وَرَشِيدِي .

فَوَدَّ : (وَسَائِرُ مَنْ يَشْتَغِلُ الْخُ) تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ : وَلَوْ أَغْنِيَاءَ يَقْتَضِي أَنَّ التَّعْمِيمَ غَيْرُ مُرَادٍ فِيهِمْ ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَلْيُرَاجَعْ . اهـ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ فِي عِشْرٍ مَا يُصَرِّحُ بِجَرَيَانِ التَّعْمِيمِ فِيهِمْ أَيْضًا عِبَارَتُهُ ، وَتَبَغْيِي أَنَّ يُقَالُ بِقَوْلِهِ أَي : التَّعْمِيمُ بِقَوْلِهِ : وَلَوْ أَغْنِيَاءَ فِي سَائِرِ مَنْ يَشْتَغِلُ عَنْ نَحْوِ كَسْبِهِ بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ : وَالْحَقُّ بِهِمُ الْعَاجِزُونَ عَنِ الْكَسْبِ بِلَا غَيٍّ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يُكْتَبُ مِنَ الْجَامِعِيَّةِ لِلْمُشْتَغِلِينَ بِالْعِلْمِ مِنَ الْمُدْرَسِينَ وَالْمُعْتَمِدِينَ وَالطَّلَبَةِ وَلَوْ مُبْتَدِّئِينَ فَيَسْتَحِقُّونَ مَا تَعَيَّنَ لَهُمْ مِمَّا يُوَازِي قِيَامَهُمْ بِذَلِكَ ، وَلَكِنْ يَتَّبَعِي لِمَنْ يَتَصَرَّفُ فِي ذَلِكَ مُرَاعَاةَ الْمَضْلَحَةِ فَيَقْدُمُ الْأَخْوَجَ ، فَالْأَخْوَجُ وَيُفَاوِثُ يَتَّبَعُهُ فِيمَا يَدْفَعُ لَهُمْ بِحَسَبِ مَرَاتِبِهِمْ ، وَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ وَالْمُعْطَاءِ الْخُ وَمَحَلُّ إِعْطَاءِ الْمُدْرَسِينَ وَالْأَيْمَةَ وَنَحْوِهِمْ أَنَّ لَا يَكُونُ لَهُمْ مَشْرُوطٌ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ بَيْتِ الْمَالِ كَالرُّوَافِفِ الْمُعْتَمِدَةِ لِلْإِمَامِ وَالْخَطِيبِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ وَاقِفِ الْمَسْجِدِ مَثَلًا ، فَإِنْ كَانَ وَلَمْ يُوَازِ تَعَبَهُمْ فِي الرُّوَافِفِ الَّتِي قَامُوا بِهَا دَفْعَ إِلَيْهِمْ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ زِيَادَةً عَلَى مَا شَرَطَ لَهُمْ مِنْ جِهَةِ الْأَوْقَافِ . اهـ ، وَكَذَا صَنِيعُ الْمُغْنِي صَرِيحٌ فِي جَرَيَانِ التَّعْمِيمِ الْمَذْكُورِ فِيهِمْ أَيْضًا . فَوَدَّ : (بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ) كَمَا يَشْتَغِلُ بِتَجْهِيزِ الْمَوْتَى مِنْ حَفْرِ الْقَبْرِ وَنَحْوِهِ . اهـ ع ش . فَوَدَّ : (وَالْحَقُّ بِهِمُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَي : وَالْنَّهْيَةُ قَالَ الْغَزَالِيُّ وَيُعْطَى أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ الْعَاجِزُ عَنِ الْكَسْبِ لَا مَعَ الْغِنَى . اهـ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْغِنَى مِقْدَارُ الْكِفَايَةِ وَحَيْثُ قَدْ قَدَّمَ الْغِنَى بِهِ يَقْتَضِي الدُّخُولَ فِي الْمَسَاكِينِ الْآتِينَ فَمَا وَجَّهَ انْتِدَاجِهِ فِي هَذَا الْقِسْمِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ . فَوَدَّ : (وَالْمُعْطَاءُ الْخُ) أَي : قَدَرِ الْمُعْطَى . فَوَدَّ : (مُؤَنَةً سَنَةً) أَي : لِإِعْيَالِهِ دُونَ نَفْسِهِ . فَوَدَّ : (وَالْبَاقِي) أَي : مِنْ هَذَا السَّهْمِ . فَوَدَّ : (قَالُوا) أَي : الْأَكْثَرُونَ .

فَوَدَّ : (وَلَوْ أَغْنِيَاءَ) رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ كَمَا فِي الزَّكَاةِ ، وَغَيْرِهَا .

الأربعة الأخماس الآتية فجُمِلَتْ ما كان يأخُذُه إحدى وعشرين من خمسة وعشرين قال الروياني وكان يَضْرِبُ العشرين التي له للمصالح قيل وجوباً ونَدْباً وقال الغزالي وغيره بل كان الغنيء كله له في حياته وإنما خُمُسَ بعد موته ويُؤَيَّدُ حضره قولنا لنا القياس إلخ إذ لو خُمُسَ في حياته لم يحتج للقياس وقال الماوردي وغيره : كان له في أول حياته ثم نُسِخَ في آخرها ويُؤَيَّدُ الأول الخبر الصحيح « ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخُمُسُ والخُمُسُ مَرْدُودٌ عليكم » ولم يُردَّ عليهم إلا بعد وفاته .

(تنبيه) وَقَعَ لِلرَّافِعِيِّ هنا أَنَّهُ ﷺ مع تَصَرُّفه في الخُمُسِ المذكور لم يكن يملكه ولا يَتَقَبَّلُ منه إلى غيره إزناً وسبقه لذلك جمع مُتَقَدِّمُونَ ورُدُّ بأن الصواب المنصوص أَنَّهُ كان يملكه وقد غَلَطَ الشيخ أبو حامد مَنْ قال لم يكن ﷺ يملك شيئاً وإنما أُبَيِّحَ له ما يحتاج إليه وقد يُؤَوَّلُ كلام الرافعي بأنَّه لم ينفِ الملك المُطْلَق بل الملك المقتضي للارث عنه ويُؤَيَّدُ ذلك اقتضاء كلامه في الخصائص أَنَّهُ يملك وإنما لم يُورَث كالأنبياء إِمَّا لِقَلَّا يَتَمَنَّى وارثهم موتهم فيهلك؛ لأنَّ ذلك كُفِّرَ كما قاله المحابلي قال الزركشي وقربت منه ما ذُكِرَ أَنَّ حِكْمَةَ عدم شبيهه ﷺ أَنَّ التَّسَاءَ بِكَرْهَتِهِ وكرهته منه كُفِّرَ وإِمَّا لِقَلَّا يَظُنُّ فيهم الرَّغْبَةَ في الدُّنْيَا بجميعها ليورثتهم (فائدة) مَنَعَ السُّلْطَانُ المُسْتَحْقِّينَ حُقُوقَهُمْ من بيت المال ففي الإحياء قيل لا يجوز لأحدهم

• فَوُدَّ : (إحدى وعشرين) كذا في أصله لَكِنْ لا يَخْطئه فَلَعَلَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ التَّاسِيخِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ خَيْرًا أَفْجَمُ إلخ وخبر كان قوله : يَأْخُذُهُ . اهـ سِيدُ عَمَرُ ، وقوله : فَإِنَّ الظَّاهِرَ إلخ أقول : بَلِ الْمُتَمَيَّنُّ .

• فَوُدَّ : (وَيُؤَيَّدُ إلخ) قد ثَنَانِي دَعَوَى عَدَمَ التَّخْمِيسِ فِي حَيَاتِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ الْآتِي : لِأَنَّهُ ﷺ وَضَعَ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى الَّذِي فِي الْآيَةِ فِيهِمْ . اهـ سَم . فَوُدَّ : (حَضَرَهُ) أَيِ الْغَزَالِيِّ وَمَنْ مَعَهُ . اهـ كُرْدِي . فَوُدَّ : (إِذْ لَوْ خُمُسَ إلخ) أَيِ : صَحَّ التَّخْمِيسُ وَبَيَّنَّ . فَوُدَّ : (لَمْ يَخْتَجِ لِلْقِيَاسِ) فِيهِ نَظَرٌ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ مَعَ النَّصِّ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ لَهُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِحْتِيَاجِ بِهِ . اهـ سَم ، وَلَكِنْ أَنْ تُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ الشَّارِحِ : لَمْ يَخْتَجِ إِلَى الْقِيَاسِ لَمْ يَقْتَضِرُوا عَلَى الْإِحْتِيَاجِ بِالْقِيَاسِ وَلَمْ يَضْطَرُّوا إِلَيْهِ . فَوُدَّ : (كَانَ لَهُ فِي أَوَّلِ حَيَاتِهِ إلخ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي . فَوُدَّ : (ثُمَّ نُسِخَ إلخ) أَيِ : وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى مَا يَأْتِي . اهـ مُغْنِي .

• فَوُدَّ : (وَيُؤَيَّدُ الْأَوَّلَ) أَيِ : قَوْلُهُ : وَهَذَا السَّهْمُ كَانَ لَهُ إلخ . اهـ ع . ش . فَوُدَّ : (وَرُدُّ) أَيِ : قَوْلُ الرَّافِعِيِّ وَالْجَمْعِ ، وَقَوْلُهُ : قَدْ غَلِطَ إلخ تَأْيِيدٌ لِلرَّدِّ . فَوُدَّ : (وَيُؤَيَّدُ ذَلِكَ) أَيِ : الْحِكْمَةُ الْمَذْكُورَةُ . فَوُدَّ : (وَقَرِيبَ مِنْهُ) أَيِ : مَا قَالَهُ الْمُحَابِلِيُّ . فَوُدَّ : (وَكُرَاهَتُهُ) أَيِ : السَّبَبُ مِنْهُ أَيِ : النَّبِيُّ ﷺ . فَوُدَّ : (فَائِدَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَخَالَفَهُ إِلَى وَاقَفِي الْمُصَنَّفِ . فَوُدَّ : (مَنَعَ السُّلْطَانُ) أَيِ : لَوْ مَنَعَ إلخ فَقَوْلُهُ : فِيهِ الْإِحْيَاءُ إلخ جَوَابٌ لَو الْمُقَدَّرَةُ أَيِ : لَوْ مَنَعَ السُّلْطَانُ الْمُسْتَحْقِّينَ حُقُوقَهُمْ مِنْ بَيْتِ

• فَوُدَّ : (وَيُؤَيَّدُ إلخ) قد ثَنَانِي دَعَوَى عَدَمَ التَّخْمِيسِ فِي حَيَاتِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ الْآتِي ؛ لِأَنَّهُ ﷺ وَضَعَ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى الَّذِي فِي الْآيَةِ فِيهِمْ . فَوُدَّ : (إِذْ لَوْ خُمُسَ فِي حَيَاتِهِ لَمْ يَخْتَجِ لِلْقِيَاسِ) فِيهِ نَظَرٌ بِنَاءً عَلَى

أَخَذَ شَيْءٍ مِنْهُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ وَلَا يَدْرِي حِصَّتَهُ مِنْهُ وَهَذَا غُلُوٌّ وَقِيلَ بِأَخْذِ كِفَايَةِ يَوْمٍ بِيَوْمٍ وَقِيلَ كِفَايَةُ سَنَةٍ وَقِيلَ مَا يُغْطَى إِذَا كَانَ قَدَرُ حَقِّهِ وَالْباقُونَ مَظْلُومُونَ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ لَيْسَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ تَمَّ مَنْ مَاتَ وَلَهُ فِيهِ حَقٌّ لَا يَسْتَحِقُّهُ وَإِثْنَاهُ وَخَالَفَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فَتَمَنَعَ الظَّفَرَ فِي الْأَمْوَالِ الْعَائِيَةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ وَمَالِ الْمَجَانِينِ وَالْأَيْتَامِ وَأَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِأَنَّ مَنْ غَضِبَ أَمْوَالًا لِأَشْخَاصٍ وَخَلَطَهَا ثُمَّ فَرَّقَهَا عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حُقُوقِهِمْ جَازَ لِكُلِّ أَحَدٍ قَدْرُ حَقِّهِ، أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ لَزِمَ مَنْ وَصَلَ لَهُ شَيْءٌ قَسَمْتَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبَاقِينَ بِنِسْبَةِ أَمْوَالِهِمْ وَمَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ أَوْجَهٌ مِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ إِذْ كَلَامُهُمُ الْآتِي فِي الظَّفَرِ يُؤَدُّهُ وَلَا يُعَارِضُهُ هَذَا الْإِفْتَاءُ؛ لِأَنَّ أَعْيَانَ الْأَمْوَالِ يُخْتَاطُ لَهَا مَا لَا يُخْتَاطُ لِشَجَرٍ تَعْلَقُ الْحُقُوقُ (يُقَدَّمُ الْأَهَمُّ عَلَى الْغَرِيبِ) وَجُوبًا وَأَهَمُّهَا سُدُّ الثُّغُورِ.

المال، فالقياس كما قاله الغزالي في الإخياء جواز أخذه ما يغطاه؛ لأن المال إلخ عبارة المُنْفِي قال في الإخياء: لو لم يَدْفَعِ السُّلْطَانُ إلخ فَهَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؟ فِيهِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ أَخَذَهَا: إِلَى أَنْ قَالَ، وَالرَّابِعُ: يَأْخُذُ مَا يُغْطَى، وَهُوَ حِصَّتُهُ قَالَ: وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ إلخ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ: الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (غُلُوٌّ) أَيِ: تَجَاوُزُ عَنِ الْحَدِّ. قَوْلُهُ: (مَا يُغْطَى) ظَاهِرُهُ أَنَّ مَحَلَّ جَوَازِ الْأَخْذِ فِيمَا لَمْ يَفْرُزْ مِنْهُ لِأَحَدٍ مِنْ مُسْتَحِقِّهِ، أَمَّا ذَلِكَ فَيَمْلِكُهُ مَنْ أَفْرَزَ لَهُ، فَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ، وَمِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ الثَّرَكَاتُ الَّتِي تَتَوَلَّى لِبَيْتِ الْمَالِ فَمَنْ ظَفِرَ بِشَيْءٍ مِنْهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَدْرُ مَا كَانَ يُغْطَاهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ كَثْرَةِ الْمُحْتَاجِينَ وَقِلَّتِهِمْ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْتِيَاظُ فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ صَرَفَهُ أَمِينُ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهُ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ عَرَفَ احتياجه ما كان يغطاه. اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (قَدْرُ حَقِّهِ) لَعَلَّ الْأَوْضَحَ الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِ وَخَذْفُ مَا قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ: الْقَوْلِ الْأَخِيرِ. قَوْلُهُ: (هُوَ الْقِيَاسُ) مُعْتَمَدٌ. اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِيهِ) أَيِ: فِي بَيْتِ الْمَالِ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: مَا فِي الْإِخْيَاءِ زَادَ الْمُغْنِي عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ وَأَقْرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَلَى هَذَا الرَّابِعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَمَالِ الْمَجَانِينِ) عَطَفَ عَلَى الْأَمْوَالِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَالِ الْمَجَانِينِ إلخ بِالْكَافِ بَدَلُ الْوَائِ. قَوْلُهُ: (وَخَلَطَهَا) أَيِ: خَلَطًا لَا يُمَيِّزُ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ) عَطَفَ عَلَى عَلَيْهِمْ. قَوْلُهُ: (قَسَمْتَهُ عَلَيْهِ إلخ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ غَلَّةٍ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ حَيْثُ لَمْ تُصَرَّفْ لِيَقِيَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ. اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ) أَيِ: تَرْجِيحُهُ الْقَوْلَ الْأَخِيرَ مِنَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ الْمَازِيَةِ. قَوْلُهُ: (يُؤَدُّهُ) أَيِ: مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُعَارِضُهُ) أَيِ: مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ هَذَا الْإِفْتَاءُ أَيِ: إِفْتَاءُ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا أَغْقَبَ فِي الْمُنْفِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُنْزِ وَالنِّسَاءِ فِي النِّهَايَةِ.

جَوَازِ الْقِيَاسِ مَعَ التَّحَصُّ، وَهُوَ مَا حَكَاهُ النَّاجِ السُّبْكِيُّ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ عَنِ الْأَنْكُرِ، وَإِنْ مَشَى عَلَى خِلَافِهِ فِي جَمْعِ الْجَوَائِزِ، وَعَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْقِيَاسِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ ذِكْرِهِ، وَالْإِحْتِيَاجُ بِهِ.

(والثاني بنو هاشم و) بنو (المطلب) المسلمون؛ لأنه ﷺ وَصَّعَ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى الَّذِي فِي آيَةِ فِيهِمْ دُونَ بَنِي أُخَيْهِمَا شَقِيقَهُمَا عَبْدَ شَمْسٍ وَمَنْ ذُرِّيَّتُهُ عُثْمَانُ وَأَخْيَهُمَا لِأَبِيهِمَا نَوْفَلٌ مُجِئًا عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ «نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْ لَمْ يُفَارِقُوا بَنِي هَاشِمٍ فِي نُصْرَتِهِ ﷺ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا وَالْعَبْرَةُ بِالْإِتْسَابِ لِلْآبَاءِ دُونَ الْأُمَمَاتِ؛ لَأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُغَطِّ الزُّبَيْرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا مَعَ أَنَّ أُمَّهُمَا هَاشِمِيَّانِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَنَّ أَوْلَادَ بَنَاتِهِ يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ فِي الْكِفَاةِ وَغَيْرِهَا كَابْنِ بِنْتِ رُقَيْةَ مِنْ عُثْمَانَ وَأُمَامَةَ بِنْتِ بَنِي زَيْنَبَ مِنْ أَبِي الْعَاصِ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ مَتَا صَغِيرَيْنِ فَلَا فَائِدَةَ لِيَذْكُرَهُمَا وَإِنَّمَا عَقَّبَ أَوْلَادَ فَاطِمَةَ مِنْ عَلِيٍّ ﷺ وَهُمْ هَاشِمِيُّونَ أَبَا وَالْكَلَامِ فِي الْإِعْطَاءِ مِنَ الْفَنَاءِ أَمَّا أَصْلُ شَرَفِ النَّسَبِ إِلَيْهِ ﷺ وَالسِّيَادَةِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُعْمُّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ مُطْلَقًا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي آلِهِ أَنَّهُمْ هُنَا مَنْ ذُكِرَ وَفِي مَقَامِ نَحْوِ الدُّعَاءِ كُلِّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ كَمَا فِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ (بَشَرَكُ) فِيهِ (الْفَنَاءُ وَالْفَقِيرُ) لِإِطْلَاقِ آيَةِ الْإِعْطَاءِ ﷺ الْعَبَّاسَ وَكَانَ غَنِيًّا وَقَيْدَهُ الْإِمَامُ بِسَعَةِ الْمَالِ وَلَا قُدَمَ الْأَحْوَجُ (وَالنِّسَاءُ)؛ لِأَنَّ فَاطِمَةَ وَصَفِيَّةَ عَمَّةَ أَبِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا بِأَخْذَانِ مِنْهُ (وَيُفَضَّلُ الذَّكْرُ كَالْإِرْثِ) بِجَمَاعٍ أَنَّهُ

• فَوَدَّ: (وَبَنُو الْمُطَّلِبِ) مِنْهُمْ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - . اهْ مُعْنَى . فَوَدَّ: (فِيهِمْ) أَيْ: بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ . • فَوَدَّ: (دُونَ بَنِي أُخَيْهِمَا الْخ) مَعَ سُؤْلِهِمْ لَهُ اهْ مُعْنَى أَيْ: لِلْقَسَمِ عَلَيْهِمْ أَيْضًا .
• فَوَدَّ: (مَنْ ذَلِكَ) أَيْ: الْوَضْعُ فِي بَنِي الْأَوَّلِينَ دُونَ بَنِي الْآخِرِينَ . • فَوَدَّ: (لَمْ يُفَارِقُوا) أَيْ: بَنُو الْمُطَّلِبِ . • فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّ أُمَّهُمَا هَاشِمِيَّانِ) أَمَّا الزُّبَيْرُ فَأُمُّهُ صَفِيَّةُ عَمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا بَيَّنَّا، وَأَمَّا عُثْمَانُ فَأُمُّهُ كَمَا فِي جَامِعِ الْأَصُولِ أَرَوَى بِنْتُ كُرَيْزٍ بِنْتُ رُبَيْعَةَ بِنْتُ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ أَسْلَمَتْ اهْ، وَعَلَيْهِ فَنِي قَوْلِهِ: أُمَّهُمَا هَاشِمِيَّانِ نَظَرًا بِالنَّظَرِ لِعُثْمَانَ . اهْ ع . ش . • فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيْ: عَلَى قَوْلِهِ: وَالْعَبْرَةُ الْخ . • فَوَدَّ: (كَابْنِ بِنْتِهِ الْخ) اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ . اهْ مُعْنَى . • فَوَدَّ: (أَهَقَبَ) أَيْ: خَلَفَ ﷺ .
• فَوَدَّ: (مَنْ عَلَى الْخ) الْيَأْنُ الْوَاقِعُ لَا مَفْهُومَ لَهُ . • فَوَدَّ: (أَوْلَادَ الْبَنَاتِ) أَيْ: بَنَاتِهِ ﷺ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيْ: سِوَا أَوْلَادِ بَنَاتِ صَلْبِهِ ﷺ بَلَا وَاسِطَةً أَوْ بَوَاسِطَةَ الذَّكُورِ أَوْ الْإِنَاثِ . • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ: خُمْسِ الْخُمْسِ . • فَوَدَّ: (لِإِطْلَاقِ آيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتَ فِي الْمُعْنَى لِأَقَوْلِهِ: وَقَيْدَهُ الْإِمَامُ إِلَى الْمُتْنِ .
• فَوَدَّ: (وَقَيْدَهُ الْإِمَامُ بِسَعَةِ الْمَالِ الْخ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ . • فَوَدَّ: (وَلَا) أَيْ: بَأَنَّ كَانَ الْمَالُ يَسِيرًا لَا يَسُدُّ سَدًّا بِالتَّوْزِيعِ . اهْ نِهَايَةُ . • فَوَدَّ: (قُدَمَ الْأَحْوَجِ) وَتَمَلَّكُهُمَا بِالْإِفْرَازِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: يَجُوزُ بَيْعُ الْمُرْتَزِقَةِ مَا أَقَرَّزَ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ فَإِنَّ جَوَازَ الْبَيْعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَمْلِكُوهُ . اهْ ع . ش . • فَوَدَّ: (عَمَّةَ أَبِيهَا) أَيْ: فَاطِمَةَ أَيْ: عَمَّةَ النَّبِيِّ ﷺ . • فَوَدَّ: (كَانَا بِأَخْذَانِ) الظَّاهِرُ الثَّانِيثُ . • فَوَدَّ: (بِجَمَاعٍ أَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: فَانْدَفَعَ فِي النَّهَايَةِ .

• فَوَدَّ: (وَالْكَلَامُ فِي الْإِعْطَاءِ مِنَ الْفَنَاءِ أَمَّا أَصْلُ شَرَفِ النَّسَبِ الْخ) هَذَا الصَّنِيعُ يَقْتَضِي التَّفَاوُتَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَمَعَ التَّأَمُّلِ يَظْهَرُ عَدَمُ التَّفَاوُتِ .

استحقاق بقراءة الأب فله مثل حظي الأنتى بخلاف الوصية فإن قلت يُنافي ذلك أخذ الجد مع الأب وابن الابن مع الابن واستواء مُذِلّ بهجتين ومُذِلّ بجهة قلت لا يُنافيه؛ لأن التشبيه بالإرث من حيث الجملة لا بالتسوية لكل على انفرادِه فاندفع ترجيح جمع القول بالاستواء نظرًا لذلك وبحسب الأدزعي أن الخُنتى يُعطى كالأنتى ولا يُوافق له شيء وقد يُوجه بأن الوقف إنما يتأتى فيما فيه ملكٌ حقيقي كالإرث والوصية وما هنا ليس كذلك لأخذه شبهًا من كل كما تقرر فلم يُناسبه الوقف وأفهم التشبيه استواء الصغير والعالمِ وضدّهما، وأنهم لو أعرضوا لم يسقط وسيد كره في السير.

(والقالب المتأني) الآية (وهو أي اليتيم (صغير) لم يبلغ بسن، أو احتلام لخبر لا يتم بعد احتلام حشنته المصنّف وضدّه غيره (لا أب له) وإن كان له جد ولو لم يكن من أولاد المُرترقة ويدخل فيه ولد الزنا والمنفي لا اللقيط على الأوجه؛ لأننا لم نتحقق فقد أبيه.....

• فود: (ينافي ذلك) أي: قول المصنّف كالإرث. • فود: (من حيث الجملة) يعني: جملتهم مُشبهة بجملتهم. اه كزدي. • فود: (ترجيح جمع الخ) عبارة المُعني وحكى الإمام في أن الذكر يُفضل على الأنتى إجماع الصحابة ونقل عن المُرزقي وأبي نور وابن جرير التوبة. اه. • فود: (بالاستواء) أي: بين الذكر والأنتى. • فود: (نظرًا لذلك) أي: ليكون التشبيه بالتسوية لكل على انفرادِه قاله الكزدي، ويحتمل أن الإشارة إلى أخذ الجد مع الأب الخ. • فود: (ويبحث الأذرع أن الخُنتى) لئلا يُقتضى التشبيه بالإرث وقف تمام نصيب ذكر، وهو الأوجه نهايةً ومُعني. • فود: (لأخذه شبهًا) في تقريب هذا التعليل نظر. • فود: (من كل) أي: من الإرث والوصية. • فود: (فلما يُناسبه) خلافًا للنهاية والمُعني كما مر. • فود: (وأفهم) إلى المتن في النهاية والمُعني. • فود: (وأفهم التشبيه استواء) عبارة النهاية والمُعني: ويؤخذ منه أي: من قوله: كالإرث أنهم لو أعرضوا الخ ومن إطلاق الآية استواء صغيرهم الخ. • فود: (لم يسقط) وعليه فهل يُقاتلون على عدم أخذه كما قالوه في الزكاة أو لا ويُترق؟. فيه نظر، والأقرب الثاني ثم قضية عدم سقوطه أنه يُحفظ إلى أخذه إياه فإن أيسر من أخذه له، فيحتمل أن الإمام يضرّفه في المصالح، ويحتمل تنزيلهم منزلة المفقودين من الأضناف فيردّ نصيبهم على بقية الأضناف. اه ع ش. • فود: (لم يبلغ) إلى قوله: ولا يُد في المُعني إلا قوله لا اللقيط إلى المتن وإلى قول المتن والزابع في النهاية إلا هذا القول. • فود: (وإن كان له جد) هذا غاية في تسميته يتيمًا ليس إلا، ومعلوم أنه لا يُعطى إذا كان جده غنيًا. اه رشدي. • فود: (لا اللقيط) خالفه المُعني والنهاية فقالا:

• فود: (لا يُنافيه؛ لأن التشبيه بالإرث الخ) قد يقال: مقصود الجمع المذكور أن هذه الأحكام تدلّ على عدم جريان هذا على طريق الإرث، وقضية ذلك استواء الذكر والأنتى، وهذا لا يتدفع بأن التشبيه بالإرث من حيث الجملة. • فود: (ويبحث الأذرع أن الخُنتى يُعطى كالأنتى، ولا يوقف له شيء الخ) الأوجه أن يوقف بقية نصيبه ذكر م ر. • فود: (لا اللقيط على الأوجه) خالف م ر وعبارة شرجه نعم لو

على أنه غني بنفقته في بيت المال مثلاً أما فاقد الأم فيقال له مُنْقَطِعٌ وَيَتِيمٌ الْبَهَائِمُ فَاقِدُ أُمِّهِ وَالطُّيُورُ فَاقِدُهُمَا (وَيُشْتَرَطُ) إِسْلَامُهُ وَ (فَقْرُهُ)، أَوْ مَسْكَتُهُ (على المشهور)، لِأَنَّ لَفْظَ الْيَتِيمِ يُشِيرُ بِالْحَاجَةِ وَفَائِدَةُ ذِكْرِهِمْ هُنَا مَعَ شُؤْلِ الْمَسَاكِينِ لَهُمْ عَدَمُ جِزْمَانِهِمْ وَإِفْرَادُهُمْ بِخُمُسٍ كَامِلٍ وَلَا بُدَّ فِي ثُبُوتِ الْيَتِيمِ وَالْفَقْرِ هُنَا مِنَ الْبَيِّنَةِ وَكَذَا فِي الْهَاشِمِيِّ وَالْمُطَّلِبِيِّ نَعَمْ، ذَكَرَ جَمْعٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَهَا فِيهِمَا مِنْ اسْتِفَاضَةٍ لِنَسَبِهِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ هَذَا النَّسَبَ أَشْرَفُ الْأَنْسَابِ وَيَقْلِبُ ظُهُورُهُ فِي أَهْلِهِ لِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى إِظْهَارِ أَحْوَالِهِمْ فَاحْتِيطَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ لِذَلِكَ وَلِلسَّهُولَةِ وَجُودِ الْاسْتِفَاضَةِ بِهِ غَالِيًا وَهَلْ يَلْحَقُ أَهْلُ الْخُمُسِ الْأَوَّلِ بِمَنْ يَلِيهِمْ فِي اشْتِرَاطِ الْبَيِّنَةِ، أَوْ بِمَنْ يَأْتِي فِي الْإِكْفَاءِ بِقَوْلِهِمْ مَحَلُّ نَظَرٍ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِلسَّهُولَةِ الْأَطْلَاعِ عَلَى حَالِهِمْ غَالِيًا.

(وَالزَّائِعُ وَالْخَامِسُ الْمَسَاكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ) وَلَوْ بِقَوْلِهِمْ بِلَا تَمَيُّنٍ، وَإِنْ أَتَيْتُمَا نَعَمْ، يَظْهَرُ فِي مُدْعَى تَلَفِ مَالٍ لَهُ عَرَفَ أَوْ عِيَالٍ أَنَّهُ يُكَلِّفُ بَيِّنَةً نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي الْبَابِ الْآتِي وَذَلِكَ لِلْآيَةِ وَيَأْتِي بَيَانُهُمَا وَالْمَسَاكِينُ يَشْمَلُونَ الْفُقَرَاءَ وَلَهُمَا مَالٌ ثَانٍ، وَهُوَ الْكُفَّارَةُ وَثَالِثٌ، وَهُوَ الزَّكَاةُ

وَسَجَّلَ ذَلِكَ وَلَدَ الزَّوْنِ وَاللَّقِيطَ وَالْمَنْفَى بِاللَّعَانِ نَعَمْ لَوْ ظَهَرَ لَهُمَا أَيُّ : الْمَنْفَى وَاللَّقِيطُ أَبٌ شَرَعًا اسْتَرْجَعَ الْمَذْفُوعَ لَهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ . اهـ . قُودُ : (هَلَى أَنَّهُ غَنِيٌ الْخ) قَدْ يُقَالُ : وَلَدَ الزَّوْنِ وَالْمَنْفَى كَذَلِكَ . اهـ . سم . قُودُ : (وَالطُّيُورُ فَاقِدُهُمَا) لَعَلَّهُ بِالنَّسَبِ لِنَحْوِ الْحَمَامِ بِخِلَافِ نَحْوِ الدَّجَاجِ وَالْإِوَرِّ فَإِنَّ الْمَشَاهِدَ أَنَّ فَرْحَهُمَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَّا لِلْأَمِّ . اهـ رَشِيدِي . قُودُ : (وَالطُّيُورُ فَاقِدُهُمَا) مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِحَرْفٍ وَاجِدٍ مَعَ تَقَدُّمِ الْمَجْرُورِ . قُودُ : (وَالْفَقْرُ) أَيُّ : الْمَشْرُوطُ فِي الْبَيْتِ فَلَا يُنَافِي مَا سَبَقَ مِن أَنَّ الْمَسَاكِينَ يُعْطَوْنَ بِمَجْرُودٍ قَوْلِهِمْ . اهـ ع ش أَيُّ : كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ هُنَا . قُودُ : (فِي الْهَاشِمِيِّ الْخ) أَيُّ : فِي ثُبُوتِ كَوْنِهِ هَاشِمِيًّا أَوْ مُطَّلِبِيًّا . اهـ نِهَآيَةً . قُودُ : (مَعَهَا) أَيُّ : الْبَيِّنَةُ فِيهِمَا أَيُّ : الْهَاشِمِيُّ وَالْمُطَّلِبِيُّ . قُودُ : (لِنَسَبِهِ) الْأَوَّلَى لِنَسَبِهِمَا بِالنَّسَبِ . قُودُ : (وَيَقْلِبُ الْخ) عَطَفَ عَلَى (أَشْرَفَ) الْخ وَقَوْلُهُ : (لِتَوَفَّرِ) الْخ مُتَعَلِّقٌ بِبَقْلِبٍ وَقَوْلُهُ : لِذَلِكَ أَيُّ : لِأَنَّ هَذَا النَّسَبَ أَشْرَفُ الْخ ، وَقَوْلُهُ : (وَلِلسَّهُولَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى لِذَلِكَ . قُودُ : (أَهْلُ الْخُمُسِ الْأَوَّلِ) وَهُمْ الْمَصَالِحُ ، وَقَوْلُهُ : (وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ) أَيُّ : فَيُشْتَرَطُ فِي إِعْطَاءِ مَنْ أَدْعَى الْقِيَامَ بِشَيْءٍ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالِاسْتِغْفَالِ بِالْعِلْمِ وَكَوْنِهِ إِمَامًا، أَوْ خَطِيئًا إِبْرَآثَ مَا أَدْعَاهُ بِالْبَيِّنَةِ . اهـ ع ش . قُودُ : (وَلَوْ بِقَوْلِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ : وَفِي نَظَرٍ فِي النَّهَآيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى وَذَلِكَ . قُودُ : (حَرْفُ) نَعَتْ مَالٍ . قُودُ : (أَوْ عِيَالٍ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى تَلَفِ الْخ . قُودُ : (وَيَأْتِي) أَيُّ : فِي الْبَابِ الْآتِي يَبَيَّنُهُمَا أَيُّ : الْمَسَاكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ . قُودُ : (وَلَهُمَا) أَيُّ : الْمَسَاكِينُ وَالْفُقَرَاءُ .

ظَهَرَ لَهُمَا أَيُّ : الْمَنْفَى، وَاللَّقِيطُ أَبٌ شَرَعًا اسْتَرْجَعَ الْمَذْفُوعَ لَهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَتْ . قُودُ : (هَلَى أَنَّهُ غَنِيٌ بِنَفَقَتِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ) قَدْ يُقَالُ : وَلَدَ الزَّوْنِ، وَالْمَنْفَى كَذَلِكَ . قُودُ : (وَالْأَقْرَبُ الْخ) كَذَا م ر . قُودُ : (نَعَمْ يَظْهَرُ الْخ) كَذَا اغْتَمَلَهُ م ر .

وَيُشْتَرَطُ الْإِسْلَامُ فِي الْكُلِّ وَالْفَقْرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ أَيْضًا وَلَوْ اجْتَمَعَ وَضَفَانِ فِي وَاحِدٍ أُعْطِيَ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا الْغَزْوُ مَعَ نَحْوِ الْقَرَابَةِ فَيُعْطَى بِهِمَا وَإِلَّا مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ يَنْتَمِ وَمَسْكَنَةٌ فَيُعْطَى بِالْيَتِيمِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ وَضَفٌ لَا يَزِمُ وَالْمَسْكَنَةُ مُتَّفَكَةٌ كَذَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ كَيْفَ وَالْمَسْكَنَةُ شَرْطٌ لِلْيَتِيمِ فَلَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمَا مُسْتَقْبَلَيْنِ حَتَّى يُقَالَ يُعْطَى بِالْيَتِيمِ فَقَطْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِي قَالَ عَقِيْبَهُ، وَهُوَ فَرَعٌ سَاقِطٌ؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَقْرٍ، أَوْ مَسْكَنَةٍ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيْمَا ذَكَرْتُهُ وَبِتَسْلِيْمِهِ فَارَقَ أَخَذَ غَايِرَ هَاشِمِيٍّ مَثَلًا بِهِمَا هُنَا بِأَنَّ الْأَخْذَ بِالْغَزْوِ لِحَاجَتِنَا بِالْمَسْكَنَةِ لِحَاجَةِ صَاحِبِهَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ نَحْوَ الْعِلْمِ كَالْغَزْوِ.

(وَيَقُومُ) (الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ) (الْأَصْنَافُ الْأَرْبَعَةُ) وَجَمِيعُ أَحَادِهِمْ (الْمُتَأَخَّرَةُ) بِالْمَعْطَاءِ غَائِبُهُمْ عَنْ مَحَلِّ الْفَنَاءِ وَحَاضِرُهُمْ وَجُوبًا لِظَاهِرِ الْآيَةِ نَعَمْ، يَجُوزُ التَّفَاوُثُ بَيْنَ أَحَادِ الصَّنِيفِ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى لِاتِّحَادِ الْقَرَابَةِ وَتَفَاوُثِ الْحَاجَةِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي غَيْرِهِمْ لَا بَيْنَ الْأَصْنَافِ وَلَوْ قُلَّ الْحَاصِلُ بِحَيْثُ لَوْ عَمَّ لَمْ يَسُدَّ مَسَدًا خَصَّ بِهِ الْأَحْوَجُ لِلضَّرُورَةِ (وَقِيلَ يُخَصُّ بِالْحَاصِلِ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ مَنْ فِيهَا مِنْهُمْ)

• فَوَدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَي: فِي كُلِّ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ. • فَوَدَّ: (مَعَ نَحْوِ) أَي: كَالْيَتِيمِ، وَقَوْلُهُ: (الْقَرَابَةُ) أَي: كَوْنُهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ أَوْ الْمُطَّلِبِ، وَقَوْلُهُ: (فَيُعْطَى بِالْيَتِيمِ فَقَطْ) مُعْتَمَدٌ. اهـ ع. ش.
• فَوَدَّ: (وَالْمَسْكَنَةُ مُتَّفَكَةٌ) أَي: فَاتَّهَتْ فِي وَقْتِهَا لَا يَسْتَحِيلُ انْتِفَاكُهَا وَزَوَالُهَا بِخِلَافِ الْيَتِيمِ فَإِنَّهُ فِي وَقْتِهِ أَي: قَبْلَ بُلُوغِهِ يَسْتَحِيلُ انْتِفَاكُهُ وَزَوَالُهُ، فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ مَعَ ظُهُورِهِ اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ الضَّعْفَةِ فَقَالَ الْيَتِيمُ يَزُولُ أَيْضًا بِالْبُلُوغِ سَمِ عَلَى خَجِّ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (عَقِيْبَهُ) أَي: عَقِبَ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَي: قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ يَنْتَمِ وَمَسْكَنَةُ الْخِ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَي: قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ، وَقَوْلُهُ فِيْمَا ذَكَرْتُهُ أَي: التَّنْظِرُ. • فَوَدَّ: (وَبِتَسْلِيْمِهِ) أَي: مَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ مِنْ تَصَوُّرِ اجْتِمَاعِهِمَا مُسْتَقْبَلَيْنِ، وَقَوْلُهُ: فَارَقَ أَي: الْمَسْكَنَةُ. • فَوَدَّ: (بِهِمَا) أَي: بِالْغَزْوِ وَكَوْنِهِ هَاشِمِيًّا. • فَوَدَّ: (وَبَيْتَهُ) أَي: الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ.
• فَوَدَّ: (أَنَّ نَحْوَ الْعِلْمِ كَالْغَزْوِ) أَي: فَيَأْخُذُ شَخْصًا بِاشْتِغَالِ الْعِلْمِ وَنَحْوِ الْقَرَابَةِ مَعًا. • فَوَدَّ: (الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَأَمَّا الْأَخْمَاسُ فِي النَّهَائِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُفَرَّقُ إِلَى وَمَنْ فَقِدَ. • فَوَدَّ: (وَجَمِيعُ أَحَادِهِمْ) وَلَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ كَمَا فِي الزَّكَاةِ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِهِمْ) أَي: فِي غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قُلَّ الْخِ) أَي: مَا لِيغِيَرِ ذَوِي الْقُرْبَى وَكَذَا مَا لِيَدُوِي الْقُرْبَى كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (لَوْ عَمَّ الْخِ) أَي: الْأَصْنَافَ، أَوْ أَحَادَهُمْ.

• فَوَدَّ: (وَالْمَسْكَنَةُ مُتَّفَكَةٌ) أَي: فَاتَّهَتْ فِي وَقْتِهَا لَا يَسْتَحِيلُ انْتِفَاكُهَا وَزَوَالُهَا بِخِلَافِ الْيَتِيمِ فَإِنَّهُ فِي وَقْتِهِ يَسْتَحِيلُ انْتِفَاكُهُ وَزَوَالُهُ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ مَعَ ظُهُورِهِ اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ الضَّعْفَةِ، فَقَالَ: الْيَتِيمُ يَزُولُ أَيْضًا بِالْبُلُوغِ. • فَوَدَّ: (كَيْفَ وَالْمَسْكَنَةُ شَرْطٌ لِلْيَتِيمِ الْخِ) قَدْ يُقَالُ: شَرَطْتُهَا لَهُ لَا تُنَافِي اسْتِغْلَالُهَا فِي حَدِّ ذَاتِهَا فَفِيهَا جِهَتَانِ فَقَدْ يَتَوَهَّمُ الْأَخْذُ بِهَا مِنْ حَيْثُ الْإِسْتِغْلَالُ. • فَوَدَّ: (وَبِتَسْلِيْمِهِ فَارَقَ الْخِ) وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْيَتَامَى لَا مِنْ سَهْمِ الْمَسَاكِينِ شَرْحُ م ر.

كَالزَّكَاةِ وَلِمَشَقَّةِ الثَّقَلِ وَيُرَدُّه أَنْ الثَّقَلُ لِإِقْلَامٍ لَا شَيْءَ فِيهِ، أَوْ فِيهِ مَا لَا يَفِي بِسَاكِينِهِ إِذَا وُزِعَ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِمْ وَغَيْرِهِمْ إِنَّمَا هُوَ لِمُوَافَقَةِ آيَةِ الْمَقْتَضِيَةِ لَوْجُوبِ تَعْمِيمِ جَمِيعِهِمْ فِي جَمِيعِ الْأَقَالِيمِ وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّكَاةِ بِأَنَّ التَّشَوُّفَ لَهَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَحَلِّهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يُفْرَقُهَا إِلَّا الْمَلَاكُ بِخِلَافِ الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُفْرَقَ لَهُ الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ، وَهُوَ لِسَمَةِ نَظَرِهِ وَيَتَشَوَّفُ كُلُّ مَنْ فِي حَكْمِهِ لَوْصُولِ شَيْءٍ مِنَ الْفَقْرِ إِلَى مَا أَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي الثَّقَلِ وَمَنْ فَقِدَ مِنَ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ صُرْفَ نَصِيهِهِ لِلْبَاقِينَ مِنْهُمْ.

(وَأَمَّا الْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ) الَّتِي كَانَتْ هِيَ خُمْسُ الْخُمْسِ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا مَرَّ (فَالْأَطْلَهُزْ أَنَهَا لِلْمُزْتَرِّقَةِ) وَقَضَاتِهِمْ وَأَيْمَتِهِمْ وَمُؤَدِّنِهِمْ وَعُمَّالِهِمْ مَا لَمْ يَوْجَدْ مُتَبَرِّعٌ (وَهُمُ الْأَجْنَادُ الْمُزْصَدُونَ) فِي الدِّيَّوَانِ (لِلجِهَادِ) لِيُحْصَلَ النُّصْرَةُ بِهِمْ بَعْدَهُ ﷺ سُئِلُوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَرْصَدُوا نَفْسَهُمْ لِلذَّبِّ عَنِ الدِّينِ وَطَلَبُوا الرِّزْقَ مِنْ مَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَرَجَ بِهِمُ الْمُتَطَوِّعَةُ بِالْغَزْوِ وَإِذَا نَشَطُوا فَيُقَطَّعُونَ مِنَ الزَّكَاةِ دُونَ الْفَقْرِ عَكْسَ الْمُزْتَرِّقَةِ أَيْ مَا لَمْ يَمَجِّزْ سَهْمَهُمْ عَنْ كِفَايَتِهِمْ فَيُكْمَلُ لَهُمُ الْإِمَامُ مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الَّذِي قَالَ الْأُذْعَرِيُّ عَلَيْهِ إِنَّ حَسَنَ صَحِيحٍ غَرِيبٌ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا عَدِمَ مَالُ الْفَقْرِ مِنْ يَدِ الْإِمَامِ وَالْمُزْتَرِّقَةِ مَفْقُودٌ فِيهِمْ شَرْطُ اسْتِحْقَاقِ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ لَمْ يَجْزِ صَرْفُهُ إِلَيْهِمْ فَإِنْ لَمْ يُفْقَدْ فِيهِمْ وَلَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ لَصَاعُوا وَرَأَى صَرْفَهُ إِلَيْهِمْ،.....

• فَوَدَّ: (لَا شَيْءَ فِيهِ) أَيْ: مِنَ الْفَقْرِ. • فَوَدَّ: (إِذَا وُزِعَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْأَيْ. • فَوَدَّ: (بِقَدْرِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْثَّقَلِ. • فَوَدَّ: (يَحْتَاجُ) أَيْ: الْإِمَامُ. أَوْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ الْخ) خَبَرٌ أَنَّ. • فَوَدَّ: (تَعْمِيمِ جَمِيعِهِمْ) أَيْ: الْأَصْنَافِ. • فَوَدَّ: (الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ) أَيْ: الْمُتَأَخَّرَةِ. • فَوَدَّ: (الَّتِي كَانَتْ) إِلَى قَوْلِهِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَضَاتِهِمْ إِلَى الْمَشْنِ. • فَوَدَّ: (هَلَى مَا مَرَّ) أَيْ: قُبِيلَ التَّشْبِيهِ. • فَوَدَّ: (مُتَبَرِّعٌ) أَيْ: مِنَ الْقَضَاءِ الْخِ أَوْ ع. ش. • فَوَدَّ: (سَهْمُهُمْ) أَيْ: الْمُزْتَرِّقَةِ. • فَوَدَّ: (فَيُكْمَلُ لَهُمُ الْخ) أَيْ: وَهُمْ فَقَرَاءُ. أَوْ مُغْنِي، وَسَيُصْرَحُ بِهَذَا الْقَيْدِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَإِنْ لَمْ يُفْقَدْ فِيهِمْ الْخِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَرَدُّدُ سَمِ بِقَوْلِهِ: هَلْ وَلَوْ مَعَ الْغِنَى. أ. ه. • فَوَدَّ: (مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ) أَيْ: مِنَ الزَّكَاةِ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى شَيْءٍ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنَ الْفَقْرِ فَعَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ. أ. ه. ش. • فَوَدَّ: (وَحَاصِلُهُ) أَيْ: كَلَامُ الْإِمَامِ. • فَوَدَّ: (وَالْمُزْتَرِّقَةُ مَفْقُودُ الْخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (شَرْطُ اسْتِحْقَاقِ الْخ) أَيْ: الْفَقْرُ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزِ صَرْفُهُ الْخ) جَوَابُ إِذَا وَالضَّمِيرُ لِسَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يُفْقَدْ الْخ) أَيْ: شَرْطُ اسْتِحْقَاقِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ) مِنْ كَفَاهِ مُؤَنَّتِهِ وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ أَيْ: وَالْحَالُ لَوْ لَمْ يُعْطِهِمُ الْإِمَامُ كِفَايَتَهُمْ لَتَفَرَّقُوا. • فَوَدَّ: (وَرَأَى الْخ) عَطَفَ عَلَى لَمْ يُفْقَدْ الْخِ وَالضَّمِيرُ لِلْإِمَامِ، وَفَوَدَّ: (صَرْفَهُ) أَيْ: سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ مَفْعُولُ رَأَى.

• فَوَدَّ: (فَيُكْمَلُ لَهُمُ الْإِمَامُ) هَلْ وَلَوْ مَعَ الْغِنَى.

وَأَنَّ انْتِهَاضَهُمُ لِلْقِتَالِ أَقْرَبُ مِنْ انْتِهَاضِ الْمُتَطَوِّعَةِ لَمْ يُغْتَرَضْ عَلَيْهِ هـ. وَزَيْفُ أَعْنَى الْإِمَامِ قَوْلُ الصَّيْدَلَانِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُزْتَرَقَةِ شَيْءٌ صُرِفَ إِلَيْهِمْ مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا قَاتَلُوا مَا يَمْنِي الزَّكَاةُ هـ وَكَانَ وَجْهُ التَّزْيِيفِ أَنَّ اشْتِرَاطَ مُقَاتَلَتِهِمْ لِمَا يَمْنِي الزَّكَاةُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْأَخْذَ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ إِذَا قَاتَلُوا مَا يَمْنِي الزَّكَاةُ لَمْ يَتَعَمَّدُ أَنْ يُعْطُوا مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ بَعِيدٌ جِدًّا (فَيَضَعُ) وَجُوبًا عِنْدَ جَمْعٍ وَادْعَاؤُهُ أَنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَنَذْبًا عِنْدَ آخَرِينَ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ الضَّبْطَ، وَهُوَ لَا يَنْخَصِرُ فِي ذَلِكَ (الْإِمَامُ دِيوَانًا) أَي دَفْتَرًا اقْتَدَاءً بِعَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَهُ لَمَّا كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُغَرَّبٌ وَقِيلَ عَرَبِيٌّ وَيُطْلَقُ عَلَى الْكِتَابِ لِجَذْقِهِمْ؛ لِأَنَّهُ بِالْفَارِسِيَّةِ اسْمُ لِلشَّيْطَانِ وَعَلَى مَحَلِّهِمْ. (وَيَنْصِبُ) نَذْبًا (لِكُلِّ قَبِيلَةٍ، أَوْ جَمَاعَةٍ عَرِيفًا) يُغَرِّقُهُ بِأَحْوَالِهِمْ وَيَجْمَعُهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ «خَبَرَ الْعِرَاقَةَ حَقًّا وَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْهَا وَلَكِنَّ الْعُرَفَاءَ فِي النَّارِ أَي؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِمُ الْجَوْرُ فِيمَا تَوَلَّوْا عَلَيْهِ (وَيَنْصَحُ) الْإِمَامُ وَجُوبًا بِنَفْسِهِ، أَوْ نَائِبِهِ الثَّقَّةَ (عَنْ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ) مِنَ الْمُزْتَرَقَةِ (وَعِيَالِهِ) وَهُمْ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُمْ (وَمَا

هـ وَفُودُ: (وَأَنَّ انْتِهَاضَهُمُ الْخ) عَطَفَ عَلَى صَرْفِهِ الْخ. هـ وَفُودُ: (لَمْ يُغْتَرَضِ الْخ) جَوَابُ فَإِنْ لَمْ يُنْقَدِ الْخ. هـ وَفُودُ: (هَلِيهِ) نَائِبُ فَاعِلٍ لَمْ يُغْتَرَضِ، وَالضَّمِيرُ لِلْإِمَامِ. هـ وَفُودُ: (وَجُوبًا) إِلَى وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ مَا يَنْقَعُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُطْلَقُ إِلَى الْمَثْنِ. هـ وَفُودُ: (أَي: دَفْتَرًا) الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَهُوَ بِكُسْرِ الدَّالِ أَشْهُرُ مِنْ فَتْحِهَا الدَّفْتَرُ الَّذِي يُكْتَبُ فِيهِ أَسْمَاؤُهُمْ وَقَدَرُ أَرْزَاقِهِمْ، وَيُطْلَقُ الدِّيَوَانُ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجْلِسُ فِيهِ لِلْكِتَابَةِ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فَهُوَ بِذَعَةٍ وَضَلَالَةٍ أَجِيبُ بَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَاسْتَحْجَنَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ: وَقَالَ ﷺ «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ». هـ وَفُودُ: (وَهُوَ فَارِسِيٌّ الْخ) وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ سَمَّاهُ بِذَلِكَ كِسْرَى؛ لِأَنَّهُ أَطْلَعَ يَوْمًا عَلَى دِيوَانِهِ، وَهُمْ يَخْبِسُونَ مَعَ أَتْفِهِمْ فَقَالَ: دِيوَانُهُ أَي: مَجَانِينُ ثُمَّ حَذَفَتْ الْهَاءُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ تَخْفِيفًا. هـ مُغْنِي. هـ وَفُودُ: (عَلَى الْكِتَابِ) بَوْرِنِ رُمَانٍ أَي: الْكِتَبَةِ. هـ وَفُودُ: (وَعَلَى مَحَلِّهِمْ) أَي: الْكِتَابِ أَي: مَحَلِّ جُلُوسِهِمْ لِلْكِتَابَةِ.

هـ وَفُودُ (سُي): (وَيَنْصِبُ لِكُلِّ قَبِيلَةٍ الْخ) زَادَ الْإِمَامُ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: وَيَنْصِبُ الْإِمَامُ صَاحِبَ جَيْشٍ، وَهُوَ يَنْصِبُ الثُّبَاءَ، وَكُلُّ نَقِيبٍ يَنْصِبُ الْعُرَفَاءَ وَكُلُّ عَرِيفٍ يُحِيطُ بِأَسْمَاءِ الْمَخْصُوصِينَ بِهِ فَيَدْعُو الْإِمَامُ صَاحِبَ الْجَيْشِ، وَهُوَ يَدْعُو الثُّبَاءَ، وَكُلُّ نَقِيبٍ يَدْعُو الْعُرَفَاءَ الَّذِينَ تَحْتَ رَايَتِهِ وَكُلُّ عَرِيفٍ يَدْعُو مَنْ تَحْتَ رَايَتِهِ وَالْعَرِيفُ قَبِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَهُوَ الَّذِي يَعْرِفُ مَنَاقِبَ الْقَوْمِ. هـ مُغْنِي. هـ وَفُودُ: (نَذْبًا) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ. هـ وَفُودُ: (وَلَكِنَّ الْعُرَفَاءَ الْخ) وَمِنْ ذَلِكَ مَشَايِخُ الْأَسْوَاقِ وَالطُّوَائِفِ وَالْبُلْدَانِ. هـ ع ش.

هـ وَفُودُ: (وَجُوبًا) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ. هـ وَفُودُ: (مِنْ الْمُزْتَرَقَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ مَا يَنْقَعُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ، وَإِنْ كَثُرَ إِلَى وَلَقَبِيدٍ، وَقَوْلُهُ: أَي: وَأَصُولُهُ إِلَى الْجَلْدِ. هـ وَفُودُ: (مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُمْ) مِنْ أَوْلَادٍ وَزَوَاجَاتٍ وَرَقِيقٍ لِحَاجَةِ عَزْوٍ أَوْ لِعِزْمَةٍ إِنْ اغْتَادَهَا لَا رَقِيقَ زِينَةٍ أَوْ تِجَارَةٍ. هـ مُغْنِي عِبَارَةً ع ش: وَمِثْلُهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِمْ فِي الْقِيَامِ مِمَّا يُطْلَبُ مِنْهُ كَسَيَاسٍ وَقَوَاسِمَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِمْ فِي خِدْمَةِ نَفْسِهِ وَدَوَابِهِ وَمُعَاوَنَتِهِ عَلَى

بكفيهم فيعطيه) ولو غَنِيًّا (كفايتهم) من نفقة وكسوة وسائر مؤنهم مُراعياً الزَّمنَ والغلاء والوَخَصَ وعادة المحلِّ والمروعة وغيرها لا نحو علم ونسب ليتفرَّغ للجهاد وتزيد من زاد له عيال ولو زوجة رابعة ويُعطى لأُمهات أولاده، وإن كثُرْنَ كما اقتضاه إطلائُهم خلافاً لابن الرُّفعة هنا؛ لأنَّ حملهنَّ ليس باختياره وللأذرعِي في الزوجات لانحصارهنَّ ولعبيد خدمته الذين محتاجهم لا لما زاد على حاجته إلا إن كان لِحاجة الجهاد وبظهر الحاق إماءه الموطَّات بعبيد الخدمة فلا يُعطى إلا لِمَن محتاجهنَّ لِعِفة أو دَفْع ضررٍ ثم يدفع إليه لزوجته وولده أي وأصوله وسائر فروعه على الأوجه الملك فيه لهم حاصل من الفيء وقيل يملكه هو ويصير إليهم من جهته . وقضية الأول أنَّ الزوجة ونحو الأب الكاملين تُدفع حصتهما لهما وغيرهما لوليَّيهما والظاهر أنَّ ذلك ليس مراداً؛ لأنَّ الملك، وإن كان لهما إلا أنَّه بسببه ليصرفه في مقاتلة مؤنتيهما عليه فهو ملك مُقَيَّد لا مُطْلَق فتَقَيَّد به وحده فإن قلت

قتال الأعداء في السَّفر، ويُشعرُ به قوله: إلا إن كان لِحاجة الجهاد . اهـ . فُود: (ولو غَنِيًّا) ومن ذلك الأمراء الموجودون بغيرنا يُعْطَوْنَ ما يَحتاجون إليه لهم ولعِيالهم، وإن كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتهيئهم للجهاد ونصب أنفسهم له اهـ ع ش .

اهـ فُود: (وسائر مؤنتيهم) بقدر الحاجة . اهـ مُغني . فُود: (مراعياً الزَّمنَ إلخ) في المطاعم والملابس . اهـ مُغني . فُود: (لا نحو علم إلخ) كَسَبِي في الإسلام والهِجرة وسائر الخصال المرضية، وإن اتَّسع المال بل يُستَوْنَ كالإزب والغنيمة؛ لأنهم يُعْطَوْنَ بسبب ترصدهم للجهاد وكلهم مُترصدون له . اهـ مُغني . فُود: (لإنحصارهن إلخ) تغليب للرَّاجح الذي خالفه الأذرعِي من الإعطاء للزوجات مُطلقاً .

اهـ فُود: (ولعبيد خدمته) عَطَفَ على الأُمهات إلخ عبارة المُغني: ومن لا رقيق له يُعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه، أو لخدمته إذا كان ممن يخدم ويُعطى مؤنته ومن يقابل فارساً ولا قرس له يُعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال، ويُعطى مؤنته بخلاف الزوجات يُعطى لهذه مُطلقاً . اهـ . عبارة ع ش: ومثل عبيد الخدمة إماءها، بل وغيرهما من الأحرار الذين يحتاج إليهم في خدمته، أو خدمة أهل بيته حيث كان ممن يخدم . اهـ . فُود: (لما زاد) الأولى لِمَن زاد . فُود: (الملك لهم فيه) الجملة خبر ثم ما يدفع إلخ . فُود: (الملك فيه لهم حاصل إلخ) وعليه فالوجه وفاقاً لم أر سقوط الثقة عنه بذلك، وإلا فلا فائدة له في ذلك، وهو خلاف المقصود سم على المنهج . اهـ سَيِّدُ عَمَرَ . فُود: (ونحو الأب) أي: من سائر الأصول . فُود: (لهما) أي: لا للمُترزقي . فُود: (وغيرهما إلخ) عَطَفَ على الزوجة إلخ أي: الزوجة والأصول والفروع التاقصات ونحو العبيد تُدفع حصتها لوليها، فالمراد بالولي ما يشمل المالك . فُود: (إن ذلك) أي: القضية المذكورة، وقوله لهما أي: الزوجة ونحو الأب . فُود: (إلا أنه) أي: يملكها له وكذا الضمير في قوله الآتي فهو ملك، وقوله: بسببه أي: المُترزقي خبر إن، وقوله ليصرفه أي: المُترزقي المال المذفوع إليه لأجلهما . فُود: (فتَقَيَّد به إلخ) أي: بصرفه له في مقابل إله هذا ما ظهر في حله، وعليه فكان الأخصر الأوضح، فهو ليس ملكاً مُطلقاً بل مُقَيَّد به .

ما فائدة الخلاف حينئذ قلت فإيدته في الحليف والتعليق ظاهرة وأما في غيرهما فحقيقه إذ لو أعطى لمدية ماضية فماتت عقيب الإعطاء فهل يورث عنها أو طلقت حينئذ فهل تأخذها والظاهر لا إما تقرّر أنه في مقابلة مؤنيها عليه أو مستقبلة فهل هو كذلك أو يسترد منه حصتها كل مُحتمَل وما ذكر من أن الأول أصح هو ما وقع لشيخنا في شرح منهجه تبعاً لغيره والذي في الجواهر وغيرها أن الأصح الثاني، وهو الذي يتجه عندي وعبارتهم أنه يُعطى كفاية مُؤونه أي فيتصرف فيها كيف شاء صريحة فيه وعبارتها أعني الجواهر هل تقول ملكه ثم صرف إليهم من جهته، أو لا بل الملك يحصل لهم أي ابتداء فيتولّى الإمام أو منصوبه صرفه إليهم قولاً شبيههما الأول وبه قطع بعضهم ويؤخذ من قوله فيتولّى الإمام أو منصوبه صرفه، الجواب عن بعض ما ذكرته من التردد فتأمله ويتفرعه على الثاني أن الصرف يكون للمؤمن المخالف لصريح المتن وغيره يتضح ضعف الثاني ويتبين بعض ما ترددنا فيه عليه مما تقرّر فتأمل.

• قوله: (ما فائدة الخلاف حينئذ) أي: حين التقييد بذلك. • قوله: (إذ لو أعطى) أي: المرتزق لأجل الزوجة. • قوله: (فهل يورث إلخ) هذا التردد مبني على أن الملك فيه لهم كما سيذكره الشارح، وإلا فلا مجال لهذا التردد على أن لا ملك فيه له كما هو ظاهر. • قوله: (أو طلقت حينئذ) الأولى عقيب. • قوله: (والظاهر لا) أي: وإن قلنا: إنه ملكها. اهـ كزدي. • قوله: (إما تقرّر إلخ) في هذا التعليق نظر ظاهر. • قوله: (فهل هو كذلك؟) أي: يورث منها في الأولى، وتأخذ منه في الثانية وقوله: أو تسترد منه أي: يسترد الإمام من المرتزق. • قوله: (من أن الأول) أي: الملك فيه لهم. • قوله: (لشيخنا إلخ) وافقه المفتي. • قوله: (الثاني) أي: يملكه هو ويصير إلخ. • قوله: (وعباراتهم) أي: الأصحاب وقوله: أنه يُعطى إلخ بدل من عباراتهم، وقوله: فيه أي: الثاني. • قوله: (ملكه)، وقوله: (صرف) الظاهر أنهما بصيغة الفعل الماضي. • قوله: (أشبههما الأول) أي: ملكه ثم صرف إلخ. • قوله: (من قوله) أي: الجواهر، وقوله: الجواب عن بعض ما ذكرته، ولعل المراد بالجواب ما مرّ آنفاً من الاسترداد. • قوله: (من التردد) الأولى التردد والجاء والمجرور بيان للبعض. • قوله: (ويتفرعه) أي: الجواهر. • قوله: (على الثاني) أي: في كلام الجواهر وكذا في قوله: ضعف الثاني. اهـ سيّد عمر عبارة الكزدي على الثاني أي: قوله: أو لا بل الملك إلخ، وقوله: أن الصرف إلخ مفعول التفرع، وقوله: المخالف صفة الصرف. اهـ. • قوله: (لصريح المتن) أي: قوله: فيُعطيه كفايتهم. • قوله: (يتضح) متعلق بتفريعه. اهـ كزدي ولعل وجه الإتصاح أن ضعف الفرع اللازم يستلزم ضعف الأصل الملزوم. • قوله: (ضعف الثاني) أي: في ترتيب الجواهر وإلا فهو الأول السابق في كلام الشارح سيّد عمر وسم وكزدي. • قوله: (ويتبين إلخ) مغلوط على يتضح. • قوله: (بعض ما تركدنا إلخ) وهو قوله: كل مُحتمَل وضمير

• قوله: (يتضح ضعف الثاني) أي: في الجواهر.

(وَيُقَدَّمُ) نَذْبًا (فِي إِبَاتِ الْأَسْمِ) فِي الدِّيَّانِ (وَالْإِعْطَاءِ قُرَيْشًا) لِخَبْرِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ «قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدِّمُوها» وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَوَالِيَهُمْ لَيْسُوا مِثْلَهُمْ هُنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَا بَأْتِيَ قُبَيْلَ فَصْلِ مَنْ طَلَبَ زَكَاةً (وَهُمْ وَلَدُ التَّضَرِّ بْنِ كِنَانَةَ) بَنِي خُزَيْمَةَ وَقِيلَ وَلَدُ فَهْرٍ بَنِي مَالِكِ بْنِ التَّضَرِّ وَقِيلَ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ سَمُّوا بِذَلِكَ لِتَقَرُّبِهِمْ أَيْ تَجَمُّعِهِمْ، أَوْ شِدَّتِهِمْ (وَيُقَدَّمُ مِنْهُمْ هَاشِمٌ) لِشَرَفِهِمْ بِكَوْنِهِ ﷺ مِنْهُمْ (و) بَنِي (الْمُطَّلِبِ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَرَنَهُمْ بِهِمْ كَمَا مَرَّ وَأَفَادَتْ الْوَاوُ أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمْ كَذَا قِيلَ وَالَّذِي يَتَّجِهَ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَوَّلِيَّةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ تَقْدِيمَ بَنِي هَاشِمٍ أَوْلَى وَسَيُفْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ يُقَدَّمُ مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ثُمَّ) بَنِي (عَبْدِ شَمْسٍ)؛ لِأَنَّهُ شَقِيقُ هَاشِمٍ (ثُمَّ) بَنِي (نُفَيْلٍ)؛ لِأَنَّهُ أَخُوهُ لِأَبِيهِ (ثُمَّ) بَنِي (عَبْدِ الْغُرَى)؛ لِأَنَّ خَدِيجَةَ مِنْهُمْ (ثُمَّ سَائِرَ الْبَطُونِ) مِنْ قُرَيْشٍ (الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فَبَعْدَ بَنِي عَبْدِ الْغُرَى بَنِي عَبْدِ الدَّارِ ثُمَّ بَنِي زُهْرَةَ بَنِي كِلَابٍ أَخْوَالُ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ بَنِي ثَمِيمٍ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَائِشَةُ مِنْهُمْ وَهَكَذَا (ثُمَّ) بَعْدَ قُرَيْشٍ يُقَدَّمُ (الْأَنْصَارُ) لِأَنَّهُمْ الْحَمِيدَةُ فِي الْإِسْلَامِ وَبَحَثَ تَقْدِيمَ الْأَوْسِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ أَخْوَالَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ جَدِّهِ ﷺ. (ثُمَّ سَائِرَ الْعَرَبِ) ظَاهِرُهُ تَقْدِيمُ الْأَنْصَارِ عَلَى مَنْ عَدَا قُرَيْشًا، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ لَهُ ﷺ وَاسْتَوَاءُ جَمِيعِ الْعَرَبِ لَكِنْ خَالَفَ السَّرَخْسِيُّ فِي الْأَوَّلِ.....

عليه يَرْجِعُ إِلَى الثَّانِي. اه كُرْدِي أَي: وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِتَرْدُدِنَا، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْبَعْضِ الشَّقُّ الثَّانِي مِنْ التَّزْيِيدِ أَي: الْإِسْتِزَادِ وَالْمُرَادُ بِمَا تَقَرَّرَ قَوْلُهُ: إِنَّهُ فِي مُقَابِلِ مُؤَنِّهَا عَلَيْهِ، وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ قَوْلُ الْجَوَاهِرِ: فَيَتَوَلَّى الْإِمَامُ الْخ. ه فَوَدَّ: (نَقْلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ إِلَى سَمَوَا. ه فَوَدَّ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ) إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: كَذَا قِيلَ إِلَى الْمُتَنِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: قِيلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ فَإِنْ اسْتَوَى إِلَى ذَلِكَ. ه فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ وَالثَّانِي بَنُو هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ. ه فَوَدَّ: (لَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمْ) يَعْنِي بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ. ه فَوَدَّ: (كَذَا قِيلَ) جَرَى عَلَيْهِ الْمَغْنِيُّ. ه فَوَدَّ: (وَسَيُفْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ) أَي: الْآتِي أَنَّهُ: ه فَوَدَّ: (إِنَّهُ يُقَدَّمُ مِنْهُمْ) أَي: مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ. ه فَوَدَّ: (شَقِيقُ هَاشِمٍ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَالْأَقْرَبُ عَبْدُ شَمْسٍ شَقِيقُهُمَا كَمَا مَرَّ. اه ع ش. ه فَوَدَّ: (لِأَنَّ خَدِيجَةَ الْخ) وَهِيَ بَثُّ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْغُرَى. اه مَغْنِي. ه فَوَدَّ: (ثُمَّ بَنِي زُهْرَةَ الْخ) سَكَتَ عَنْ وَجْهِ تَقْدِيمِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ عَلَيْهِمْ فَلْيُرَاجَعْ. ه فَوَدَّ: (وَهَكَذَا) أَي: ثُمَّ يُقَدَّمُ بَنِي مَخْرُومٍ، ثُمَّ بَنِي عَامِرٍ ثُمَّ بَنِي حَارِثٍ مَغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ه فَوَدَّ: (وَبَحَثَ تَقْدِيمَ الْأَوْسِ الْخ) وَالْأَنْصَارُ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ وَهُمَا ابْنَا حَارِثَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ بِنْتِ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ قَالَهُ الزَّزْكَشِيُّ مَغْنِي وَشَرْحُ الرُّوَضِ. ه فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ) أَي: مَنْ عَدَا قُرَيْشًا. ه فَوَدَّ: (وَاسْتَوَاءُ جَمِيعِ الْعَرَبِ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَلَا يَعْنِي سَائِرَ الْعَرَبِ. اه. ه فَوَدَّ: (لَكِنْ خَالَفَ السَّرَخْسِيُّ الْخ) مُغْتَمَدٌ وَالسَّرَخْسِيُّ نِسْبَةً إِلَى سَرَخَسَ بَفَتْحِ السِّينِ وَالزَّاءِ الْمُهْمَلَتَيْنِ ثُمَّ خَاءُ مُعْجَمَةٍ سَاكِتَةٍ بَعْدَهَا سِينٌ، وَقِيلَ: بِإِسْكَانِ الزَّاءِ وَفَتْحِ

والمأزدي في الثاني (ثم العجم) مُعْتَبَرًا فِيهِمُ التَّسَبُّبُ كَالْعَرَبِ فَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى نَسَبٍ اغْتَبِرَ مَا يَزُوْنُهُ أَشْرَفُ فَإِنْ اسْتَوَى هُنَا اِثْنَانِ فَكَمَا يَأْتِي وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ أَقْرَبُ مِنْهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَشْرَفُ وَمَتَى اسْتَوَى اِثْنَانِ قَرَبًا قَدَّمَ أَسْنُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَى سِنًا فَأَسْبَقَهُمَا إِسْلَامًا ثُمَّ هَجْرَةُ كَذَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يُقَدَّمُ بِالسَّبْقِ لِلْإِسْلَامِ ثُمَّ بِالدِّينِ ثُمَّ بِالسَّنِّ ثُمَّ بِالْهَجْرَةِ ثُمَّ بِالشَّجَاعَةِ ثُمَّ بِتَخْيِيرِ الْإِمَامِ وَاسْتَشْكِلَ تَقْدِيمُ التَّسَبُّبِ عَلَى السَّنِّ هُنَا عَكْسُ الرَّاجِحِ فِي إِمَامَةِ الصَّلَاةِ وَجِبَابُ أَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا بِهِ الْاِفْتِخَارُ بَيْنَ الْقَبَائِلِ وَثُمَّ عَلَى مَا يَزِيدُ بِهِ الْخُشُوعُ وَنَحْوُهُ وَالسَّنُّ أَذْخَلَ فِي ذَلِكَ مِنَ التَّسَبُّبِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ السَّنَّ كُلَّمَا زَادَ كَثُرَ الْخَيْرُ وَتَقَصَّ الشَّرُّ قِيلَ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ هُنَا غَيْرُهُ ثُمَّ؛ لِأَنَّ فَرَضَ ذَلِكَ فِي اجْتِمَاعِ أَسْنٍ غَيْرِ نَسَبٍ مَعَ نَسَبٍ وَهُنَا فِي نَسَبَيْنِ أَحَدُهُمَا أَسْنٌ وَالْآخَرُ أَقْرَبُ أَهْـ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَسْنُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا مُقَدَّمٌ ثُمَّ لَا هُنَا وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرْتَهُ وَفَوْقَ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الْأَقْرَبِيَّةَ مَلْحُوظَةٌ هُنَا كَالْإِرْثِ وَلِهَذَا فَضَّلَ الذَّكَرَ، وَهِيَ لَا تَخْتَلِفُ بِالسَّنِّ بِخِلَافِهَا ثُمَّ، وَهُوَ يَرْجِعُ لِمَا ذَكَرْتَهُ بَلِ مَا ذَكَرْتَهُ أَوْضَحُ فَنَأْتِلُهُ. (وَلَا يُمَيِّزُ) وَجُوبًا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ قَدْ يَمْتَزُّ عَلَى إِبْتِائِهِ مَفْسَدَةٌ كَادُعَاتِيهِ أَنَّ مَا بَعْدَهُ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَ آخِرِ تَفْرِيقِ اللَّفْظِ عَلَيْهِمْ بِدَلِيلِ إِبْتِائِهِ اسْمِهِ قَبْلَ (فِي الدِّيَوَانِ) مَعَ الْمُزْتَرِّقَةِ (أَعْنَى وَلَا زَمْنَا وَلَا مَنَ لَا يَصْلُحُ لِلْفَرْقِ) لِنَحْوِ جُبَيْنِ، أَوْ فَقْدِ يَدٍ، أَوْ جَهْلِ بِالْقِتَالِ وَصِفَةِ الْإِقْدَامِ لِعَجْزِهِمْ وَمَحَلُّهُ فِي مُزْتَرِّقٍ كَذَلِكَ.....

الخاء. اهـ ش. ٥. فَوَدَّ: (والمأزدي في الثاني) فَقَالَ بَعْدَ الْاِتِّصَارِ مُضَرَّرٌ، ثُمَّ رَبِيعَةٌ، ثُمَّ وَلَدَ عَذْنَانِ، ثُمَّ وَلَدَ قَطْعَانٌ فَيَرْتَّبُهُمْ عَلَى السَّابِقَةِ كَقُرَيْشٍ مُغْنِي وَأَسْنَى. ٥. فَوَدَّ: (مُغْتَبَرًا فِيهِمُ التَّسَبُّبُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالتَّقْدِيمُ فِيهِمْ إِنْ لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى نَسَبٍ بِالْأَجْنَاسِ كَالثَّرَكِ وَالْهِنْدِ وَالْبُلْدَانِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُمْ سَابِقَةٌ فِي الْإِسْلَامِ تَرْتَّبُوا عَلَيْهَا، وَإِلَّا قَبِلَ الْقُرْبُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، ثُمَّ بِالسَّبْقِ إِلَى طَاعَتِهِ فَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى نَسَبٍ اغْتَبِرَ فِيهِمْ قُرْبُهُ وَيُعَدُّهُ كَالْعَرَبِ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ: فِي الْعَجْمِ وَقَوْلُهُ: فَكَمَا يَأْتِي أَيِ: آيَفًا. ٥. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ: تَقْدِيمُ الْعَرَبِ عَلَى الْعَجْمِ. ٥. فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَمَدُ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوْضِ. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ بِالدِّينِ) أَيِ: فَيُقَدَّمُ الْأَوْرَعُ فِي الدِّينِ. اهـ ش. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ بِتَخْيِيرِ الْإِمَامِ) أَيِ: بَيْنَ أَنْ يَقْرَعَ، وَأَنْ يُقَدَّمَ بِرَأْيِهِ وَاجْتِهَادِهِ مُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوْضِ. ٥. فَوَدَّ: (وَفَوْقَ الزَّرْكَشِيِّ) فَعِلَ وَفَاعِلٌ. ٥. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهَا ثُمَّ) أَيِ: بِخِلَافِ الْأَقْرَبِيَّةِ فِي الْإِمَامَةِ فَلَيْسَتْ مَلْحُوظَةً فِيهَا. ٥. فَوَدَّ: (وَهُوَ يَزْجِعُ) أَيِ: فَرَّقَ الزَّرْكَشِيُّ وَقَوْلُهُ: لِمَا ذَكَرْتَهُ أَيِ مِنَ الْفَرْقِ. ٥. فَوَدَّ: (وَجُوبًا) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ قَالَ الْبُخَيْرِيُّمِيُّ وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ تَبَعًا لِلرُّوْضَةِ وَجُوبُ ذَلِكَ. اهـ. أَقُولُ: وَهُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَجْهَهُ) أَيِ: وَجُوبٌ عَدَمُ الْإِبْتِائِ. ٥. فَوَدَّ: (أَنْ مَا بَعْدَهُ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَ الْخ) أَيِ: فَيَسْتَحِقُّ مِنَ الْبَنَى الْحَادِثَ بَعْدَ. ٥. فَوَدَّ: (هَلِيهِمْ) أَيِ: الْمُزْتَرِّقَةُ الَّذِينَ هُوَ مِنْهُمْ وَأَخَذَ مِنْهُمْ. ٥. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ جُبَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَفْهَمَ فِي النَّهْيَةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَصِفَةُ الْإِقْدَامِ) وَعَبَّرَ النَّهْيَةَ بِأَوْ بَدَلِ الْوَاوِ. ٥. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ: عَدَمُ جَوَازِ إِبْتِائِ

أما عيال مُرتزقي بهم ذلك فيثبتون تبعًا له كما بحثه الجلال البلقيني وأفهم من لا يصلح الأعمى
 مما قبله جواز إثبات آخرس وأصم وكذا أعرج يُقاتل فارسًا وقضية التعبير في هؤلاء بالجواز
 وفي أولئك بالحرمة وجوب إثبات الصالح للغزو الكامل، وهو الرجل المسلم المكلف الحُرُّ
 البصير الذي ليس به مانع لأصل الغزو ولا لإكماله، وهو مُحْتَمَلٌ (ولو مرض بعضهم، أو جُنَّ
 ورجي زواله) ولو بعد مدة طويلة (أعطى) وبقي اسمه في الديوان لقلًا يرغب الناس عن الجهاد
 (فلان لم يُزج فالأظهر أنه يُعطى) أيضًا لذلك لكن يُمنحى اسمه من الديوان أي وجوبًا بناءً على ما
 تقرر والذي يُعطاه كفاية مُؤونه اللاتفة به الآن وظاهر كلام ابن الرُّفعة تفريقًا على المعتمد أنه

هؤلاء، وقوله: كذلك أي: أعمى، أو زَمِنٌ، أو نخوة. □ فُؤد: (أما عيال مُرتزقي إلخ) إن كان المعنى أن
 عيال المُرتزقي إذا كان بهم عَمَى، أو زمانة، أو عَجَزَ عَنِ الْغَزْوِ يَثْبُتُونَ تَبَعًا لَهُ فَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ أَنْ يَخْتِاجَ
 لِيَحْتَاجَ الْجَلَالِ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُوا لِلْقِتَالِ بَلْ أُعْطِيَ هُوَ مَا يَكْفِي مُؤْتَنَهُمْ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ رشيد.
 □ فُؤد: (وأفهم) إلى قوله: وقضية التعبير في المعنى والروض مع شرحه. □ فُؤد: (جواز إثبات آخرس
 وأصم) يُقْتَرَنُهُمْ عَلَى الْقِتَالِ. اهـ شَرْحُ الرُّوضِ. □ فُؤد: (فارسًا) أي: لا راجلاً. □ فُؤد: (وقضية التعبير
 إلخ) مَحَلٌّ تَأْمَلُ. اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ فُؤد: (في هؤلاء) أي: الآخرس إلخ وقوله وفي أولئك أي: الأعمى
 والزَمِنِ إلخ. □ فُؤد: (بالحرمة) أي: على ما اختاره تبعًا للرُّوضَةِ مِنْ وَجوبِ عَدَمِ إِثْبَاتِ أُولَئِكَ خِلَافًا
 لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ.

□ فُؤد (سبي: زواله) أي: المانع من المرض والجُنُونِ. □ فُؤد: (ولو بعد مدة) إلى قوله: وظاهر
 كلامهم في المعنى إلّا قوله: أي: وجوبًا بناءً على ما تقرر، وإلى قوله: واغترض في النهاية إلّا ذلك
 القول. □ فُؤد: (لذلك) أي: لِقَلَّ يَرْغَبُ النَّاسُ إلخ عبارة شرح الرُّوضِ كما يُعْطَى رُؤُجَاتِ الْمَيِّتِ
 وأولاده بل أولى. اهـ. □ فُؤد: (يمنحى اسمه) أي: من المحل الذي يُكْتَبُ فِيهِ أَسْمَاءُ الْمُرْتَزِقَةِ مِنْ
 الدِيَوَانِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِلَّا فَمَحْوُهُ مُطْلَقًا قَدْ يَوْقِعُ فِي اللَّبْسِ. اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ فُؤد: (أي وجوبًا إلخ) قد
 يَتَوَقَّفُ فِي الْوُجُوبِ هُنَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ بِانْتِزَاعِ الْمُفْسَدَةِ هُنَا بِالْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُعْطَى بِكُلِّ تَقْدِيرٍ، وَإِنْ
 اخْتَلَفَ الْقَدْرُ الْمُعْطَى فِي الْحَالَتَيْنِ. نَعَمْ يَتَّبِعِي الْإِخْتِلَافَ الْمَذْكُورَ. اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ عبارة
 الرشيدِي قوله: يمنحى اسمه إلخ أي: نَدَبًا لَا وَجُوبًا عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ بِلِأَوَّلَى بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالشَّهَابِ
 ابْنُ حَجَرٍ يَرَى الْوُجُوبَ هُنَا وَهُنَاكَ. اهـ. □ فُؤد: (بناءً على ما تقرر) أي: مِنْ وَجوبِ عَدَمِ إِثْبَاتِ نَحْوِ
 الْأَعْمَى. □ فُؤد: (اللائقة به الآن) أي: لَا الْقَدْرَ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُهُ لِأَجْلِ قَرِيبِهِ وَقِتَالِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. اهـ.
 مُنَحِي وَسُلْطَانٌ. □ فُؤد: (على المعتمد) أي: الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى كَمَا هُوَ

□ فُؤد: (أما عيال مُرتزقي لهم ذلك فيثبتون إلخ) إن كان المعنى أن عيال المُرتزقي إذا كان بهم عَمَى، أو
 زمانة، أو عَجَزَ عَنِ الْغَزْوِ يَثْبُتُونَ تَبَعًا لَهُمْ فَهَذَا، وَاضِحٌ مِنْ أَنْ يَخْتِاجَ لِيَحْتَاجَ الْجَلَالِ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُوا
 لِلْقِتَالِ بَلْ أُعْطِيَ هُوَ مَا يَكْفِي مُؤْتَنَهُمْ. □ فُؤد: (الآن) انظر ما ضابطه هل هو كُلُّ يَوْمٍ بِلَيْتِهِ عِنْدَ حَضُورِهِمَا

لا يُخْتَرَطُ مسكنته . وجرى عليه الشبكي وقال إن النص يقتضيه (وكذا) يُعْطَى مُمَوَّنُ الْمُزْتَرِقِ ما يُلْقِيْ بِذَلِكَ الْمُمَوَّنُ، وهو (زوجته)، وإن تعددت ومُستولداًه (وأولاده)، وإن سفلوا وأصوله الذين تَلَزَّمَهُ مَوْنَتُهُم في حياته بشرط إسلامهم كما بحثه الأذرعى واعتراض بأن ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق ويؤجبه بأنه يُفْتَقَرُ في التابع المحض ما لا يُفْتَقَرُ في المتبوع (إذا مات) . وإن لم يُزَجْ كونهم من المُزْتَرِقَةِ بعد إقلاً يُفْرَضُوا عن الجهاد إلى الكسب لإغناء عيالهم واستنبط الشبكي من هذا أن الفقيه أو المعيد، أو المدرس إذا مات يُعْطَى مُمَوَّنُهُ مِمَّا كَانَ يأخذه ما يقوم به ترغيباً في العلم فإن فضل شيء صرف لِمَنْ يقوم بالوظيفة ولا نظراً لاختلال الشرط فيهم؛ لأنهم تبع لأبيهم المُتَّصِفِ به مدة فمَدُّتْهُم مُتَّفَقَةً في جنب ما مضى كزمن البطالة والمُتَّعِبِ إنما هو تقرير من لا يصلح ابتداءً اهـ.....

ظاهر خلافًا للرشيدى حيث حمله على وجوب عدم إثبات نحو الأغمى الذي اختاره الشارح خلافًا للنهاية، ثم استشكل كلامه . هـ فؤد: (مسكنته) أي: المريض، أو المجنون . هـ فؤد: (يُعْطَى) إلى قوله بشرط في المُغْنَى . هـ فؤد: (ما يُلْقِيْ بِذَلِكَ الْمُمَوَّنُ) أي: لا ما كان لِلْمُزْتَرِقِ أخذه . اهـ مُغْنَى . هـ فؤد: (الذين إلخ) هل هو نعت للزوجة أيضاً؟ . هـ فؤد: (بشرط إسلامهم إلخ) فلا تُعْطَى الزوجة الكافرة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى؛ لأنها عطية مُبْتَدَأة لها، ومثلها الباقر فإن أسلمت بعد موته فالظاهر إعطاؤه لانتهاء علته منعه، وهو الكفر . اهـ نهاية . هـ فؤد: (إنه لا فرق إلخ) وهو الظاهر اهـ مُغْنَى . هـ فؤد: (ويؤجبه إلخ) وفاقاً للمُغْنَى وخلافًا للنهاية كما مرّ ولشرح الروض قال سم: الوجه أن هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لِمَمُونِهِ ولو كافراً لظهور التبعية قبل الموت وضعفها بعد الموت م . ر . اهـ . هـ فؤد: (وإن لم يزج) إلى قوله: ثم رأيت في النهاية والمُغْنَى . هـ فؤد: (إغناء عيالهم) أي: بعدهم . هـ فؤد: (واستنبط إلخ) عبارة النهاية: وما استنبطه الشبكي إلخ زد بظهور الفرق إلخ . هـ فؤد: (يُعْطَى مُمَوَّنُهُ) عبارة المُغْنَى زوجته وأولاده . اهـ . هـ فؤد: (والمُتَّعِبِ إنما هو إلخ) هذا يفيد تجويز تقرير من لا يصلح للتدريس عوضاً عن أبيه، ويُستتاب عنه كما يفيد قوله: فإن فضل شيء صرف لِمَنْ يقوم بالوظيفة، وقضية فرق غيره امتناع هذا، وعليه فهل يُسْتَنَّى ما لو شرط الواقف أن تكون الوظيفة بعد موت المدرس لولده، وأنه يُسْتَنَّى عنه إن لم يصلح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الولد قبل صلاحه، ويُستتاب عنه، أو لا فيقرّر غيره إلى صلاحه، فيمزل لأول، ويقرّر هو، فيه نظر .

بالنسبة للتفقه، وكل فضل عند حضوره بالنسبة للكسوة؟ . هـ فؤد: (ويؤجبه إلخ) الوجه أن هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لِمَمُونِهِ ولو كافراً لظهور التبعية قبل الموت، وضعفها بعده م . هـ فؤد: (والمُتَّعِبِ إلخ) هذا يفيد تجويز تقرير من لا يصلح للتدريس عوضاً عن أبيه، ويُستتاب عنه كما يفيد قوله: فإن فضل شيء صرف لِمَنْ يقوم بالوظيفة، وقضية فرق غيره امتناع هذا، وعليه فهل يُسْتَنَّى ما لو شرط الواقف أن تكون الوظيفة بعد موت المدرس لولده، وأنه يُسْتَنَّى عنه إن لم يصلح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الولد قبل صلاحه، ويُستتاب عنه، أو لا فيقرّر غيره إلى صلاحه، فيمزل لأول، ويقرّر هو، فيه نظر .

وفرق غيره بين هذا والمترقي بأن العلم محبوب للنفوس لا يصد الناس عنه شيء فيؤكل الناس فيه إلى مثيلهم إليه والجهاد مكروه للنفوس فيحتاج الناس في إزصاد أنفسهم إليه إلى تألف وبأن الإعطاء من الأموال العائيه وهي ما هنا أقرب من الخاصه كالأوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه؛ لأنه مال معين متقيد بتحصيل مصلحه نشر العلم في ذلك المحل فكيف يضرّف مع انتفاء الشرط وقضيه هذا أن ممون العالم يغطون من مال المصالح إلى الاستغناء وهو مثجه ثم رأيت بعضهم رجحه أيضا، وأن الكلام في غير أوقاف الأثرية؛ لأنها من بيت المال فساوت ما هنا ولعل هذا مراد الشبكي ويؤيده قول بعض المحققين إنما توسع الشبكي ومعاصبوه ومن قبلهم في الأوقاف نظروا لما في أزمته من أوقاف الترك إذ هي من بيت المال فمن له فيه شيء يأخذه منها، وإن لم يوجد فيه شروط وأقيها ومن لا فلا. وإن وجدت فيه (المقطي) المستولدة (والزوجه حتى تنكح) أو تستغني بكسب، أو غيره فإن لم تنكح فإلى الموت، وإن رغب فيها على ما اقتضاه إطلاقهم (والأولاد) الذكور والإناث (حتى يستقلوا) أي يستغنوا ولو قبل البلوغ بكسب، أو نحو وصيه، أو وقف، أو نكاح للأنتى، أو جهاد للذكر وكذا بقدرته على الكسب إذا بلغ كما هو ظاهر؛ لأنه بالبلوغ صلح للجهاد فإذا تركه وله قدرة على الكسب لم يغطي ثم الخيرة في وقت المطاء إلى الإمام كجنس المغطي

تكون الوظيفة بعد موت المدرس لولده، وأنه يستتاب عنه إن لم يصلح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الولد قبل صلاحه ويستتاب عنه، أو لا؟ فيقرر غيره إلى صلاحه، فيعزل الأول ويقرر هو فيه نظر سم على حج أقول والأقرب أنه يقرر عملاً بشرط الواقف ويستتاب عنه. اهـ ع. ش. فود: (وفرق غيره الخ) الفرق الأول لابن القيم والثاني للمراقبي اهـ مغني. فود: (أقرب الخ) خبر أن. فود: (وقضيه هذا) أي: الفرق الثاني. فود: (وأن الكلام الخ) عطف على أن ممون العالم الخ. فود: (في غير أوقاف الأثرية) أي: الأرقاء. فود: (لأنها من بيت المال الخ) وقد تقدّم ما فيه. فود: (ولعل هذا مراد الشبكي) مما يبعد، أو يمنع أن هذا مراده قوله: ولا نظّر الخ فتأمل. اهـ سم. فود: (المستولدة) إلى قوله في المغني لا قوله: كجنس المغطي، وإلى قوله: ويظهر في النهاية. فود: (أو غيره) كزاد وصيه ووقف، وقضيه قوله الآتي: وكذا بقدرته الخ أن الأنتى زوجة، أو مستولدة، أو قرعاً لا تكلف بالكسب فغطي ولو قدرث على الكسب. فود: (فإن لم تنكح الخ) أي: ولم تستغن بكسب، أو غيره مغني ورشيد. فود: (وإن رغب الخ) أي: رغب الأكلأ في نكاحها. فود: (على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ وعبارة المغني، وهو ظاهر. اهـ. فود: (بقدرته على الكسب الخ) عبارة المغني بقدرته الذكور على الغزو. اهـ. فود: (ثم الخيرة في وقت الإطاء الخ) عبارة المغني والزوم

فود: (ولعل هذا مراد الشبكي) مما يبعد، أو يمنع أن هذا مراده قوله: ولا نظّر الخ فتأمل.

نعم، لا يُفَرَّقُ الفُلُوسُ، وإن راجحت وله إسقاط بعضهم لكن بسبب ويُجيب مَنْ طلب إثبات اسمه إن رآه أهلاً وفي المال سعة وليعضهم إخراج نفسه لغيره مطلقاً ولغيره إلا إن احتجنا إليه ويظهر أن المراد بالغلز المقدم على حاجتنا إليه ما يترتب عليه ضرر لنا، أو له أعظم مما يترتب على ترك حاجتنا إليه.

(فإن فضلت) ضبط بالتشديد وكأنه لوقوعه في خطئه وإلا فلا وجه لتعيينه (الأخماس الأربعة عن حاجات المرتزقة) قلنا بالأظهر إنها لهم خاصة ويظهر أن المراد بحاجاتهم فيما ذكر ما يحتاجونه في المدة المضروبة للثقة عليهم من نحو شهر، أو سنة ويؤيده بل يصرح به قولهم الآتي ومن مات وقول المحشي قوله: ولو قيل إلخ الذي في نسخ الشرح التي بأيدينا خلافاً له من هاشم من المرتزقة إلخ (وزع) الفاضل (عليهم) أي المرتزقة.....

مع شرحه، وليكن وقت الإغطاء مغلوماً لا يختلف مشافهة أو مشافرة، أو نحو ذلك من أول السنة، أو غيره أول كل شهر أو غيره بحسب ما يراه الإمام، والغالب أن الإغطاء يكون في كل سنة مرة لثلاث يشغلهم الإغطاء كل أسبوع، أو كل شهر عن الجهاد، ولأن الجزية، وهي معظم الفيه لا تؤخذ في السنة إلا مرة. اهـ. فود: (لا يفرق الفلوس إلخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضي أن له دفع غيرها من العروض كالحبوب والياب، وإرأى في تفرقتها القيمة لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الإخراج مع جواز غيرها. اهـ ش أقول: ويمكن أن يقال: إن استثناء الفلوس مخمول على ما إذا دار الأمر بين تفریق الثمود والفلوس، وأما إذا دار بين تفریق الفلوس ونحو الحبوب بأن لم يتيسر الثمود فيتميز جواز تفریق الفلوس إذا راجحت والله أعلم. فود: (ويجب من طلب إلخ) ظاهره وجوباً، وعليه يتبني أن يزداد في القيود للحاجة إلى إثباته والله أعلم. اهـ سيد عمر.

فود: (مطلقاً) أي: احتجنا إليهم أم لا. فود: (ولغيره) أي: لغير غلر. فود: (أعظم مما يترتب إلخ) يتبني، أو مساو، والله أعلم. اهـ سيد عمر. فود: (الآتي) أي: قبيل الفصل. فود: (الفاضل) إلى قول المتن هذا في النهاية إلخ قوله: وقيل إلى المتن وكذا في المعنى إلخ قوله، وهو ما نقله الإمام

فود: (ولو قيل: إن احتجنا إليه انتفع مطلقاً) أي: لملر، أو لا، وأعلم أنه قد يقال: الإطلاق في هذا القول أكبر من الإطلاق في المعترض عليه فما معنى الاعتراض عليه، والإستدراك بهذا فليتأمل.

فود: (ولو قيل: إلخ) عبارة الزوض، ولا لأخذ احتيج إليه إخراج نفسه منه بلا غلر انتهى.

فود: (والأ فلا وجه لتعيينه) فيه نظر لا يخفى بل لا وجه إلا لتعيينه؛ لأن معنى التخفيف أنه إذا فضلت الأخماس الأربعة جميعاً عن حاجات المرتزقة بأن كانوا أغنياء، وحاصل المعنى على هذا، وإن استغنى المرتزقة عن الأخذ من الأخماس الأربعة وزعت عليهم، ولا يخفى أن هذا بمرآجل كثيرة عن المراد. فود: (فإن فضلت الأخماس الأربعة عن حاجات المرتزقة وزع الفاضل عليهم أي: المرتزقة الرجال دون غيرهم إلخ) عبارة المباب، وما زاد على كفايتهم رده الإمام عليهم بقدر مؤنتهم،

الرَّجَالِ دُونَ غَيْرِهِمْ عَلَى مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ فَخْوَى كَلَامِهِمْ (عَلَى قَدْرِ مُؤَنَّتِهِمْ)؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ وَقِيلَ عَلَى رُغُوبِهِمْ بِالسُّوِّيَّةِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ (أَنْ يَضْرِبَ بَعْضُهُ) أَيِ الْفَاضِلِ لَا كُلَّهُ (لِي إِصْلَاحِ الثُّغُورِ) فِي (السَّلَاحِ وَالْكُرَاعِ)، وَهُوَ الْخَيْلُ؛ لِأَنَّهُ مَعُونَةٌ لَهُمْ وَصَرِيحٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَذْجِرُ مِنَ الْفَقْرِ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْئًا مَا وَجَدَ لَهُ مَضْرِفًا وَلَوْ نَحْوَ بِنَاءِ رِبَاطَاتٍ وَمَسَاجِدَ اقْتَضَاهَا رَأْيُهُ، وَإِنْ خَافَ نَازِلَةً، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنِ النَّصِّ تَأْسِيًا بِأَبِي بَكْرٍ وَعَمَرُ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} فَإِنْ نَزَلَتْ فَعَمِلَى أَغْنِيَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْقِيَامَ بِهَا ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ لَهُ الْإِدْخَارَ وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ صَرْفِهِ لِلْمُرْتَزِقَةِ عَنِ السَّنَةِ الْقَابِلَةِ وَلَهُ صَرْفُ مَالِ الْفَقْرِ فِي غَيْرِ مَضْرِفِهِ وَتَعْوِضُ الْمُرْتَزِقَةِ إِذَا رَأَاهُ مَضْلُحَةً . (هَذَا حُكْمُ مَنْقُولِ الْفَقْرِ فَأَمَّا عَقَاؤُهُ) مِنْ بِنَاءٍ، أَوْ أَرْضٍ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ) لَا يَصِيرُ وَقْفًا بِنَفْسِ الْحُصُولِ، وَإِنْ نَقَلَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ عَنِ الْإِمَامِ عَنِ الْأَيْمَةِ وَاعْتَمَدَهُ بَلِ الْإِمَامُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنَّهُ (يُبْعَلُ وَقْفًا وَتَقْسَمُ عَلَيْهِ) فِي كُلِّ سَنَةٍ مَثَلًا (كَذَلِكَ) أَيِ عَلَى الْمُرْتَزِقَةِ بِحَسَبِ حَاجَاتِهِمْ؛ لِأَنَّهُ

عَنِ النَّصِّ وَقَوْلُهُ: وَلَهُ صَرْفٌ إِلَى الْمَتْنِ. □ فُود: (الرَّجَالِ) أَيِ: الْمُقَاتِلَةِ مُعْنَى وَع شِ عِبَارَةٌ سَمِعْنَا عَنِ الْعُبَابِ وَشَرَحَ الرُّوضِ وَمَا زَادَ عَلَى كِفَايَتِهِمْ رَدَّهُ الْإِمَامُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ مُؤَنَّتِهِمْ، وَيَخْتَصُّ بِالرَّجَالِ الْمُقَاتِلَةِ فَلَا يُعْطَى مِنَ الدَّرَارِيِّ الَّذِينَ لَا رَجُلَ لَهُمْ وَلَا مَنْ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الْمُرْتَزِقَةُ كَالْقَاضِي وَالْوَالِي وَإِمَامِ الصَّلَوَاتِ. اهـ.

□ فُود (سُئِلَ): (عَلَى قَدْرِ مُؤَنَّتِهِمْ) أَيِ: عَلَى حَسَبِهَا وَنَسَبِهَا فَلَمَّا كَانَ لِأَحَدِهِمْ نِصْفُ مَا لِلْآخَرِ وَلَاخَرُ ثُلُثُهُ، وَمَكَذَا أَعْطَاهُمْ عَلَى هَذِهِ النَّسَبَةِ. اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى مِثَالُ ذَلِكَ: كِفَايَةُ وَاحِدِ أَلْفٍ، وَكِفَايَةُ الثَّانِي أَلْفَانِ، وَكِفَايَةُ الثَّالِثِ ثَلَاثَةُ أَلْفٍ، وَكِفَايَةُ الرَّابِعِ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ، فَمَجْمُوعُ كِفَايَتِهِمْ عَشْرَةُ أَلْفٍ، فَيَقْرَضُ الْحَاصِلُ عَلَى ذَلِكَ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ فَيُعْطَى الْأَوَّلُ عَشْرُهَا، وَالثَّانِي خُمُسُهَا، وَالثَّالِثُ ثَلَاثَةُ أَجْزَائِهَا، وَالرَّابِعُ خُمُسُهَا وَكَذَا يُفْعَلُ إِنْ زَادَ. اهـ. □ فُود: (وَهُوَ مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الْخ) مُعْتَمَدٌ. اهـ ع ش.

□ فُود: (مَنْ السَّنَةِ الْقَابِلَةِ) أَيِ: قِيمَلِكُونَهُ بِذَلِكَ وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَزِجَّعَ عَلَى تَرْكِهِمْ بِذَلِكَ إِذَا مَاتُوا؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا بِمُجَرَّدِ حُصُولِهِ فَاغْطَاؤُهُمْ عَنِ السَّنَةِ الْقَابِلَةِ دَفْعَ لِمَا اسْتَحَقُّوهُ الْآنَ. اهـ ع ش.

□ فُود (سُئِلَ): (هَذَا) أَيِ: السَّابِقُ كُلُّهُ وَقَوْلُهُ: فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ أَيِ: جَمِيعُهُ، وَقَوْلُهُ: كَذَلِكَ أَيِ: مِثْلُ قَسَمِ الْمَنْقُولِ. اهـ مُعْنَى. □ فُود: (مِنْ بِنَاءٍ) إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى الْأَخْمَاسِ. □ فُود: (مِنْ بِنَاءٍ، أَوْ أَرْضٍ) انْظُرِ الشَّجَرَ سَمَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْأَرْضِ. اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ.

□ فُود: (وَلَا يَصِيرُ وَقْفًا بِنَفْسِ الْحُصُولِ) بَلِ لَا بُدَّ مِنْ إِنْشَاءٍ وَفِيهِ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى. □ فُود: (بَلِ الْإِمَامُ مُخَيَّرٌ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. □ فُود: (بَيْنَ أَنَّهُ) أَيِ: الْمَقَارَ، وَالْأَوَّلَى: فِي أَنَّهُ.

وَيَخْتَصُّ بِالرَّجَالِ الْمُقَاتِلَةِ فَلَا يُعْطَى مِنْهُ الدَّرَارِيُّ الَّذِينَ لَا رَجُلَ لَهُمْ، وَلَا مَنْ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الْمُرْتَزِقَةُ كَالْقَاضِي، وَالْوَالِي، وَإِمَامِ الصَّلَوَاتِ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى الْمُرْتَزِقَةِ لِإِمَامٍ قَابِلٍ الْخِ انْتَهَى، وَنَحْوُهَا عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضِ. □ فُود: (مِنْ بِنَاءٍ، أَوْ أَرْضٍ) انْظُرِ الشَّجَرَ.

أَنْفَعُ لَهُمْ، أَوْ تُقَسَّمُ أَعْيَانُهُ عَلَيْهِمْ، أَوْ يُبَاعُ وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ بَيْنَهُمْ وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ الْمَتْنَ وَحَمَلَ التَّخْيِيرَ الْمَذْكُورَ وَفَاقًا لِلرُّوْضَةِ وَأَصْلِيهَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَأَاهُ إِمَامٌ مُجْتَهِدٌ جَازَ وَأَمَّا عُمُومُهُ فَهُوَ وَجْهٌ وَالْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الْخُمْسِ الْخَامِسِ حَكْمُهَا مَا مَرَّ بِخِلَافِ الْخُمْسِ الْخَامِسِ الَّذِي لِلْمَصَالِحِ فَإِنَّهُ لَا يُقَسَّمُ بِلِ يُبَاعُ، أَوْ يُوقَفُ، وَهُوَ أَوْلَى وَيُضَرَفُ ثَمَنُهُ، أَوْ غَلَّتُهُ فِيهَا وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْمُرْتَزِقَةِ بَعْدَ جَمْعِ الْمَالِ وَتَمَامِ الْحَوْلِ أَيْ الْمُدَّةِ الْمَضْرُوبَةِ لِلتَّفْرِقَةِ وَغَبَرُوا بِالْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ الْأَعْلَبُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمَا صَرَّحَا بِذَلِكَ فَقَالَا وَذَكَرَ الْحَوْلَ مِثَالًا فَمِثْلُهُ الشَّهْرُ وَنَحْوُهُ فَنَصِيحُهُ لِوَارِثِهِ أَوْ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ كَانَ لَوَرَّثَهُ قِسْطُ الْمُدَّةِ، أَوْ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْجَمْعِ فَلَا شَيْءَ لِوَارِثِهِ وَلَوْ ضَاقَ الْمَالُ عَنْهُمْ بِأَنْ لَمْ يَسُدَّ بِالتَّوْزِيعِ مَسَدًا بُدِيَ بِالْأَحْوَجِ وَالْأَوْزَعُ عَلَيْهِمْ بِنِسْبَةٍ مَا كَانَ لَهُمْ وَيَصِيرُ الْفَاضِلُ ذَيْنَا لَهُمْ إِنْ قُلْنَا إِنْ مَالَ الْغَنِيِّ لِلْمَصَالِحِ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ لِلْجَبِشِ سَقَطَ قَالَهُ

• فَوَدَّ: (أَوْ تُقَسَّمُ الْخ) وَقَوْلُهُ: أَوْ يُبَاعُ مَغْطُوفَانِ عَلَى يَجْعَلُ الْخ، وَأَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. • فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ الْمَتْنَ) أَيْ: تَعَيَّنَ الْوَقْفُ عِبَارَةً الْمُغْنِي يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَحْتَمُّ الْوَقْفِ، وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الَّذِي فِي الشَّرْحِ وَالرُّوْضَةِ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ رَأَى قِسْمَتَهُ، أَوْ بَيْعَهُ، وَقِسْمَةً قَمَنَهُ جَازَ لَهُ ذَلِكَ. اهـ.

• فَوَدَّ: (وَحَمَلَ) أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ التَّخْيِيرَ أَيْ: بَيَّنَ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ أَيْ: فِي الشَّرْحِ، وَقَوْلُهُ: وَفَاقًا لِلْخِ تَغْلِيلٌ لِلْحَمَلِ، وَقَوْلُهُ: لَوْ رَأَاهُ أَيْ: أَيْ وَاحِدٌ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا عُمُومُهُ) أَيْ: عُمُومُ الْإِمَامِ بِأَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْمَ مِنَ الْمُجْتَهِدِ وَغَيْرِهِ فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ، لَكِنْ صَرِيحُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَتَنِ. عِبَارَتُهُ وَمَا حَمَلْتُ عَلَيْهِ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ ظَاهِرٌ لِيُؤَيِّقَ الرُّوْضَةَ كَأَصْلِهَا، وَأَمَّا أَخَذَهُ عَلَى عُمُومِهِ فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ. اهـ، وَقَوْلُهَا عَلَى عُمُومِهِ أَيْ: تَحْتَمُّ الْوَقْفُ سَوَاءَ رَأَى الْإِمَامُ غَيْرَهُ مِنَ الْقِسْمَةِ، أَوْ الْبَيْعِ وَقِسْمَةِ الثَّمَنِ أَمْ لَا. • فَوَدَّ: (وَالْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ) أَيْ: مِنَ الْعَقَارِ. • فَوَدَّ: (حَكْمُهَا مَا مَرَّ) أَيْ: مِنَ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ. اهـ مُغْنِي. عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ: وَلَهُ أَيْ: الْإِمَامُ وَقَفَ عَقَارَ فَنِيءٍ، أَوْ بَيْعَهُ، وَقَسَّمُ غَلَّةً فِي الْوَقْفِ، أَوْ قَمَنَهُ فِي الْبَيْعِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ كَذَلِكَ أَيْ: كَقَسْمِ الْمَقُولِ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهِ لِلْمُرْتَزِقَةِ، وَخُمُسَهُ لِلْمَصَالِحِ، وَالْأَصْنَافُ الْأَرْبَعَةُ سَوَاءٌ وَلَهُ أَيْضًا قَسْمُهُ كَالْمَقُولِ لَكِنْ خُمُسَ الْخُمْسِ الَّذِي لِلْمَصَالِحِ لَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمَتِهِ. اهـ. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيْ: الْمَصَالِحِ. • فَوَدَّ: (أَوْ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَوْ قَبْلَ تَمَامِهَا وَبَعْدَ جَمْعِ الْمَالِ فِقْسَطُهُ لَهُ أَوْ عَكْسُهُ فَلَا شَيْءَ انْتَهَتْ، وَهِيَ أَوْضَحُ. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَ الْحَوْلِ الْخ) وَيُعْلَمُ مِنْهُ بِالْأَوْلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِوَارِثِهِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْجَمْعِ. اهـ كُرْدِيُّ. • فَوَدَّ: (هَنَهُمْ) أَيْ: الْمُرْتَزِقَةُ. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَيْ: بِأَنْ سَدَّ بِالتَّوْزِيعِ مَسَدًا. • فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ لِلْجَبِشِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ كَمَا تَقَدَّمَ.

• فَوَدَّ: (أَوْ تُقَسَّمُ أَهْيَانُهُ عَلَيْهِمْ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: لَكِنْ لَا يُقَسَّمُ سَهْمُ الْمَصَالِحِ بِلِ يَوْقَفُ، وَيُضَرَفُ غَلَّتُهُ فِي الْمَصَالِحِ، أَوْ يُبَاعُ، وَيُضَرَفُ ثَمَنُهُ إِلَيْهَا انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ الْمَتْنَ، وَحَمَلَ التَّخْيِيرَ الْمَذْكُورَ الْخ) اعْتَمَدَ مَرَّ التَّخْيِيرَ.

المازودي لكن أطلق في الروضة أَنَّ مَنْ عَجَزَ بَيْتُ الْمَالِ عَنْ إعطائه بَقِيَ ذَنْبًا عَلَيْهِ لَا عَنْ نَظِيرِهِ.

فصل في الغنيمة وما يتبعها

(الغنيمة مَالٌ) ذُكِرَ لِلْغَالِبِ فَالِاخْتِصَاصُ كَذَلِكَ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِيهِمَا يُفْعَلُ فِيهِ فِي الْجِهَادِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ غَنِيمَةً اخْتَصَصَ بِحُكْمِ مُغَايِرِ الْمَالِ فِي أَخْذِهِ وَقَسَمَتَهُ لِتَعَدُّرِ إِيَابِ أَحْكَامِ الْمَالِ فِيهِ فَرُغَمُ شَارِحٍ أَنَّ نَحْوَ الْكِلَابِ وَجَلْدُ الْمَيْتَةِ غَيْرُ غَنِيمَةٍ لَيْسَ إِطْلَاقُهُ فِي مَحَلِّهِ (حَصَلَ مِنْ) مَالِكَيْنِ لَهُ (كُفَارٍ) أَصْلَانِ حَرْبِيَّيْنِ (بِقِتَالٍ وَإِجَافٍ) لِنَحْوِ خَيْلٍ، أَوْ إِبِلٍ مِثَالًا مِنْ ذِمِّيَّيْنِ فَإِنَّهُ لَهُمْ وَلَا يُخَمَّسُ وَالْوَأُو بِمَعْنَى، أَوْ فَلَا يُزْدُ الْمَأْخُودُ بِقِتَالِهِ الرَّجَالَةَ وَفِي الشُّكِّ فَإِنَّهُ غَنِيمَةٌ وَلَا إِجَافَ فِيهِ أَمَّا مَا أَخَذُوهُ مِنْ مُسْلِمٍ قَهْرًا فَيَجِبُ رَدُّهُ لِمَالِكِهِ كِفْدَاءً الْأَسِيرُ يُزْدُ إِلَيْهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ مَالِهِ وَلَا يُزْدُ لِمَالِكِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ؛ لِأَنَّ إعطائه عَنْهُ بِتَضَمُّنٍ تَقْدِيرَ دَخُولِهِ فِي مَلِكِهِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فَيَمُنُّ أَمَهَرٌ عَنْ زَوْجٍ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ هَلْ يَرْجِعُ الشَّطْرُ لِلزَّوْجِ أَوْ الْمُضْدِقِ وَيُزْدُ بَأَنَّا إِنَّمَا احْتَجْنَا لِلتَّقْدِيرِ ثُمَّ لِيَضْرُورَةِ سُقُوطِ الْمَهْرِ عَنْ ذِمَّةِ الزَّوْجِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي ذِمَّةِ الْأَسِيرِ فَلَا تَقْدِيرَ فَتَمُنُّ الرُّدُّ هُنَا لِلْمَالِكِ جَزْمًا. وَأَمَّا مَا حَصَلَ.....

فَوُدَّ: (أُطْلِقَ فِي الرُّوْضَةِ الْخ) وَكَذَا أُطْلِقَ الرُّوْضُ وَأَقْرَبَهُ شَرْحُهُ.

فصل في الغنيمة وما يتبعها

فَوُدَّ: (فِي الْغَنِيمَةِ) إِلَى قَوْلِ كِفْدَاءِ الْأَسِيرِ فِي الْمُعْنَى لِأَقُولُهُ: وَلَا يُنَافِيهِ إِلَى الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ قَبْلُ فِي النَّهَايَةِ لِأَقُولُهُ الْمَذْكُورَ، وَقَوْلُهُ: وَيُزْدُ إِلَى وَأَمَّا مَا حَصَلَ، وَقَوْلُهُ: وَيُزْدُ إِلَى وَلَا يُزْدُ.

فَوُدَّ: (وَمَا يُتَبَعُهَا) أَي: كَالْتَقَلِ الَّذِي يَشْرَطُهُ الْإِمَامُ مِمَّا فِي بَيْتِ الْمَالِ.

فَوُدَّ (سُي): (مَالٌ حَصَلَ) أَي: لَنَا بِخِلَافِ الْحَاصِلِ لِلذِّمِّيَّيْنِ كَمَا يَأْتِي. فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: كَوْنُ الْإِخْتِصَاصِ غَنِيمَةً. فَوُدَّ: (فِي الْجِهَادِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: يَأْتِي الْمُقَيَّدُ بِالْجَارِ الْأَوَّلِ. فَوُدَّ: (فِي أَخْذِهِ الْخ) أَي: الْإِخْتِصَاصِ. فَوُدَّ: (أَنَّ نَحْوَ الْكِلَابِ الْخ) أَي: كَخَمْرِ مُحْتَرَمَةٍ. فَوُدَّ: (مَالِكَيْنِ لَهُ) وَقَوْلُهُ أَصْلَتَيْنِ، وَقَوْلُهُ حَرْبَتَيْنِ سَيَذْكُرُ مُحْتَزَاتِهَا عَلَى التَّرْتِيبِ. فَوُدَّ: (فَلَانَةً) أَي: الْحَاصِلَ لَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ. فَوُدَّ: (وَلَا إِجَافَ فِيهِ) الْوَأُو لِلْحَالِ. فَوُدَّ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ مِنْ ذِمَّتِي، أَوْ نَحْوِهِ. اهْمُنِّي.

فَوُدَّ: (يُزْدُ) أَي: حَيْثُ كَانَ بَاقِيًا فَإِنْ تَلَفَ فَلَا ضَمَانَ لِعَدَمِ التِّزَامِ الْحَرْبِيِّ. اهْع ش. فَوُدَّ: (إِلَيْهِ) أَي: الْأَسِيرِ وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْ مَالِهِ. فَوُدَّ: (وَلَا يُزْدُ لِمَالِكِهِ) مُتَعَدِّ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَالِكِ الْمُتَبَرِّعِ عَنْ الْأَسِيرِ أَمَّا لَوْ قَالَ الْأَسِيرُ لِبَغِيرِهِ فَأَذْنَى فَعَلٍ فَهُوَ قَرْضٌ فَيُزْدُ لَهُ جَزْمًا. اهْع ش. فَوُدَّ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الدَّافِعُ الزَّوْجَ، أَوْ وَلِيَّهُ رَجَعَ لِلزَّوْجِ، أَوْ أَجْنَبِيًّا رَجَعَ لِلدَّافِعِ. اهْع ش. فَوُدَّ: (طَلَّقَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى: ثُمَّ طَلَّقَ. اه.

فَوُدَّ: (بَقِيَ ذَنْبًا عَلَيْهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الزَّمَنُ مِنْ نَفَقَةِ الْقَرِيبِ

من مُرْتَدِّينَ فَفِيءٌ كَمَا مَرَّ وَمِنْ ذَمِّيِّينَ يُرَدُّ إِلَيْهِمْ وَكَذَا يُمْنُّ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَصْلًا أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِنَبِيِّنَا ﷺ إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ حَقٍّ وَإِلَّا فَهُوَ كَحَرْبِيٍّ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَيُرَدُّهُ مَا يَأْتِي فِي الذِّيَّاتِ مِنْ وَجُوبِ دِيَّةٍ مَجُوسِيٍّ فِي قَتْلِهِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي عِصْمَتِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ كَالذَّمِّيِّ وَلَا يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ مَا هَرَّبُوا عَنْهُ عِنْدَ الْإِلْتِقَاءِ وَقَبْلَ شَهْرِ السَّلَاحِ وَمَا صَالِحُونَا بِهِ، أَوْ أَهْدَوْهُ لَنَا عِنْدَ الْقِتَالِ فَإِنَّ الْقِتَالَ لَمَّا قُرِبَ وَصَارَ كَالْمُتَحَقِّقِ الْمَوْجُودِ صَارَ كَأَنَّهُ مَوْجُودٌ هُنَا بِطَرِيقِ الْقُوَّةِ الْمُتَزَلِّةِ مُنْزَلَةً لِلْفِعْلِ بِخِلَافِ مَا تَرَكُوهُ بِسَبَبِ حُصُولِ نَحْوِ خَيْلِنَا فِي دَارِهِمْ فَإِنَّهُ فِيئَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَمُتْ تَلَاقَى لَمْ تَقَوْ شَائِئُهُ الْقِتَالِ فِيهِ وَتُجَابُ عَنْ كَوْنِ الْبِلَادِ الْمَفْتُوحَةِ صُلْحًا غَيْرَ غَنِيمَةٍ بَأَنِّ خُرُوجِهِمْ عَنِ الْمَالِ لَنَا بِالْكَلِيَّةِ صَمِيرَةٍ فِي حُوزَتِنَا لَا شَائِئُهُ لَهُمْ فِيهِ بِوَجْهِهِ بِخِلَافِ الْبِلَادِ فَإِنَّ يَدَهُمْ بَاقِيَةٌ عَلَيْهَا وَلَوْ بَغِيرِ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الصُّلْحِ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ مَعْنَى الْغَنِيمَةِ فِيهَا

• قَوْلُهُ: (مِنْ مُرْتَدِّينَ إلخ) أَي: مِنْ تَرَكْتِهِمْ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا يُمْنُّ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (إِنْ تَمَسَّكَ إلخ) الظَّاهِرُ رُجُوعُهُ لِلْمُعْطُوفِ فَقَطُّ، لَكِنْ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ كَالصَّرِيحِ فِي رُجُوعِهِ لِلْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ أَيْضًا فَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ: أَمَّا لَوْ كَانَ تَمَسَّكَ بِدِينِ بَاطِلٍ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّهُ مَا يَأْتِي إلخ) الَّذِي يَأْتِي فِي الذِّيَّاتِ أَنَّ فِيهِ دِيَّةَ مَجُوسِيٍّ مَفْرُوضٌ فِيمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّنَا. اهـ سم. • قَوْلُهُ: (عَلَى التَّعْرِيفِ) أَي: عَلَى عَكْسِهِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْقِتَالَ إلخ) حَاصِلُهُ اِزْتِكَابُ تَجَوُّزٍ فِي التَّعْرِيفِ وَقَدْ اِشْتَهَرَ اِحْتِيَاجُهُ لِقَرِينَةٍ وَاضِحَةٍ، أَوْ شُهْرَةٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْفُقَهَاءُ وَنَحْوُهُمْ يَتَّسِمُحُونَ بِبُيُوتِ ذَلِكَ. اهـ سم. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا تَرَكُوهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيُرَدُّ عَلَى طَرِيقِ هَذَا الْحَدِّ الْمَثْرُوكِ بِسَبَبِ حُصُولِنَا فِي دَارِهِمْ، وَضَرْبِ مُعَسَّكِرِنَا فِيهِمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ غَنِيمَةً فِي أَصَحِّ الرَّوْجِيَّيْنَ عِنْدَ الْإِمَامِ مَعَ وُجُودِ الْإِيْجَافِ، وَعَلَى عَكْسِهِ مَا أَخِذَ عَلَى وَجْهِ السَّرِقَةِ، أَوْ نَحْوِهَا فَإِنَّهُ غَنِيمَةٌ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ هُنَا كَوْنُ إلخ) أَي: الَّذِي يُسْتَشْكَلُ عَلَى هَذَا. اهـ سم عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ غَرَضُهُ مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: وَلَا يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ مَا هَرَّبُوا عَنْهُ إلخ. اهـ. • قَوْلُهُ: (بَأَنِّ خُرُوجِهِمْ هُنَا الْمَالِ) أَي: الْمَصَالِحُ بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ. اهـ سم عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَي: فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي جَعَلْنَا الْمَالَ فِيهَا غَنِيمَةً. اهـ.

فَصْلٌ فِي الْغَنِيمَةِ وَمَا يَتَّبِعُهَا

• قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّهُ مَا يَأْتِي فِي الذِّيَّاتِ مِنْ وَجُوبِ دِيَّةٍ مَجُوسِيٍّ) مَفْرُوضٌ فِيمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّنَا، وَيَأْتِي هُنَاكَ أَيْضًا تَرَدُّدُ فِيمَنْ شَكَّ هَلْ بَلَّغَتْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ؟ هَلْ يُضْمَنُ؟ أَوْ لَا فَعَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ يَتَّبِعُ أَنَّهُ كَحَرْبِيٍّ، لَكِنْ بَيِّنَا هُنَاكَ مُخَالَفَةً مَا قَرَّرَهُ هُنَاكَ لَمَّا قَرَّرَهُ هُنَا فَرَاغَهُ. • قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْقِتَالَ لَمَّا قُرِبَ، وَصَارَ إلخ) حَاصِلُ هَذَا التَّرْجِيهِ اِزْتِكَابُ تَجَوُّزٍ فِي التَّعْرِيفِ، وَقَدْ اِشْتَهَرَ اِحْتِيَاجُهُ لِقَرِينَةٍ وَاضِحَةٍ أَوْ شُهْرَةٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْفُقَهَاءُ وَنَحْوُهُمْ يَتَّسِمُحُونَ بِبُيُوتِ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ هُنَا كَوْنُهُ إلخ) أَي: الَّذِي يُسْتَشْكَلُ عَلَى هَذَا. • قَوْلُهُ: (هُنَا الْمَالِ) أَي: الْمَصَالِحُ بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

ومر في تعريف الغنيء عما له تعلق بذلك (فيقدم منه) أي من أصل المال (السلب) بفتح اللام (للقاتل) المسلم ولو نحو صبي وقن، وإن لم يُشترط له، وإن كان المقتول نحو قريبه، وإن لم يُقاتل كما اقتضاه إطلاقهم، أو نحو امرأة، أو صبي إن قاتلا ولو أعرض عنه للخبر المتفق عليه ومن قتل قتيلًا له عليه بيئته فله سلبه نعم، القاتل المسلم القن لذمي لا يستحقه، وإن خرج بإذن الإمام وكذا نحو مُحَذَّل وعَيْن.

(تنبيه) قوله بفتح اللام من قتل قتيلًا مُشْكِلٌ إذ القتل كيف يُقتل فهو من مجاز الأول، وهو ظاهر قيل ويصح كونه حقيقة باعتبار أنه قتل بهذا القتل لا بقتل سابق ونظيره جواب المُتَكَلِّمين عن المُعَالَطَةِ المشهورة أن إجماد المعدم مُحال؛ لأن الإجماد إن كان حال المدم فهو جمع بين التقيضين، أو حال الوجود فهو تَحْصِيلُ الحاصل بآنا نَحْتَارُ الثاني والإجماد للموجود إنما هو بوجود مُقَارِنٍ لا مُتَقَدِّمٍ فليس فيه تَحْصِيلٌ للحاصل (وهو ثياب القتل) التي عليه (والخُفُّ

فود: (عما له تعلق بذلك) ومنه أن من الغنيمه السرقة من دار الحرب ولُقِطَتِها. اه ع ش عبارة المُغْنِي: ومن الغنيمه ما أُخِذَ من دراهم سرقة، أو اختلاسًا، أو لُقطة وأما المزهون الذي للحزبي عند مسلم، أو ذمي والمؤجر الذي له عند أحدهما إذا انفك الرهن، وانقضت مدة الإجارة فهل هو قتي، أو غنيمه؟ وجهان أشبههما كما قال الرزكشي الثاني. اه. فود: (أي: من أصل المال) إلى التنبيه في النهاية والمغني. فود: (المسلم) فارسًا كان أم لا. اه مغني. فود: (ولو نحو صبي) كالمجنون والأثني. اه مغني. فود: (وإن لم يُقاتل) أي: المقتول وقوله: أو نحو امرأة من التحو العبد. اه ع ش. فود: (ولو أعرض) أي: مُسْتَحَقُّ السلب مغني ونهاية. فود: (للمغني) مُتَعَلِّقٌ بالقرن. فود: (نحو مُحَذَّل الخ) عبارة المغني: ويُستثنى من إطلاقه الذمي والمُحَذَّل والمُزَجَّف والخائِن ونحوهم ممن لا سَهَمَ له ولا رَضَخ. اه، وعبارة شرح الرزوي: أما المُحَذَّل، وهو الذي يُكَيِّرُ الأراجيف، ويكسر قلوب الناس ويُبْطِلُهم فلا شيء له لا سَهَمًا ولا رَضِخًا ولا سَلْبًا ولا نَفْلًا؛ لأن صَرَرَه أَكْثَرُ من صَرَرِ الْمُتَهَزِّمِ، بل يُمنَع من الخروج للقتال والحضور فيه، ويُخرج من العسكر إن حَضَرَ إلا أن يَحْصُلَ بإخراجه وهن فَيُتْرَكَ. اه. فود: (وعَيْن) أي: من الكفار عَلَيْنَا بأن بقوته لِلتَّجَسُّسِ على أخواننا والصورة أنه مسلم، وأما ما في حاشية الشيخ ع ش من أن المراد به من نُزِيلُهُ نَحْنُ عَيْنًا على الكفار، وَوَجْهَ عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ السَّلْبِ أنه إنما قُتِلَ حِينَ ذُهِبَ لِكَشْفِ أحوال الكفار. اه، فيقال عليه إن عَدَمَ اسْتِحْقَاقِهِ حَيْثُ إِنَّمَا هو لِقَدَمِ شُهوهِهِ الصَّفِّ لا لِخُصُوصِ كَوْنِهِ عَيْنًا فلا فائدة في التَّصْوِيرِ بِهِ. اه رَشِيدِي أقول: وَلَعَلَّ ما في ع ش أَقْرَبُ. فود: (التي عليه) إلى قول المتن: على المذهب في المغني إلا قوله: فَرَسَ إلى الأَكْثَرِ وإلى قوله: وإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَيَّدَ الإمام إلى المتن، وقوله: وَقَرَسَ إلى لا أَكْثَرُ، وقوله: وَيَلْحَقُ بِهَا إلى المتن. فود: (التي عليه) أي: ولو حُكِّمًا أَخَذًا مِنْ

فود: (للمغني) مُتَعَلِّقٌ بِالْقُرْنِ.

والزَّانُ)، وهو خُفٌّ طَوِيلٌ لَا قَدَمَ لَهُ يُلبَسُ لِلشَّاقِ (وَأَلَاتُ الْحَرْبِ كَلْبُزُج)، وهو المُسَمَّى بِالزَّرْدِيَّةِ وَاللَّامِيَةِ (وَسِلَاح) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الدَّرْعَ غَيْرُ سِلَاح، وهو كذلك وقد يُطْلَقُ عَلَيْهِ وَقَيْدُ الْإِمَامِ السِّلَاحُ بِمَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْعَادَةِ، وهو مُحْتَمَلٌ (وَمَرْكُوبٌ) وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَانَ قَاتِلَ رَاجِلًا وَعِنَانَهُ بِيَدِهِ مِثْلًا وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِسْكَائُهُ غَلَامِهِ لَهُ حَيْثُذِي، وَإِنْ نَزَلَ لِحَاجَةٍ وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ فِي الْجَنِيْبَةِ بِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِمَرْكُوبِهِ فَاكْتَفَى بِإِقَادَةِ غَيْرِهِ وَلَا كَذَلِكَ هَذَا (وَسَرْجٌ وَلِجَامٌ) وَمِقْوَدٌ وَمِهْمَازٌ وَلِثْبُوتٌ يَدُهُ عَلَى ذَلِكَ لِأَجْلِ الْقِتَالِ حِشًا (وَكَذَا سِوَارٌ وَمَنْطَقَةٌ) وَهَمِيَانٌ بِمَا فِيهِ وَطَوْقٌ (وَحَاتَمٌ وَنَفَقَةٌ مَعَهُ وَجَنِيْبَةٌ) فَرَسٌ، أَوْ غَيْرُهُ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِ مَرْكُوبِهِ كَرَاكِبٍ فَرَسٍ مَعَهُ نَحْوُ نَاقَةٍ، أَوْ يُغَلُّ جَنْبِ فِيمَا يَظْهَرُ لَا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ وَلَا وَلَدٌ مَرْكُوبَةٍ وَالْخَيْرَةُ فِي

فَرَسِهِ الْمُتَهَيِّئِ مَعَهُ لِلْقِتَالِ الْآتِي. اهـ ع. ش.

• فَوْقُ (سُي): (وَالزَّانُ) بَرَاءٌ قَالَيْفُ فَنُونٌ. • فَوْقُ (سُي): (وَسِلَاح) عِبَارَةُ الْعُبَابِ: وَآلَةُ حَرْبٍ يَخْتَانُجُهَا. اهـ، وَهِيَ شَامِلَةٌ لِلْمُتَعَدِّدِ وَغَيْرِهِ مِنْ نَوْعِ كَسْبَتَيْنِ، أَوْ أَنْوَاعٍ، وَقَضِيَّتُهَا إِخْرَاجُ مَا لَا يَخْتَانُجُ إِلَيْهِ، وَيَتَّبَعِي الْإِكْتِفَاءَ فِي الْحَاجَةِ بِالتَّوَقُّعِ فَكُلَّمَا تَوَقَّعَ الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ كَانَ مِنَ السَّلْبِ سَمْعٌ ع. ش. • فَوْدُ: (قَضِيَّةٌ) أَي: عَطَفُ السِّلَاحِ عَلَى الدَّرْعِ. • فَوْدُ: (بِمَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْعَادَةِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلَاتُ لِلْحَرْبِ مِنْ أَنْوَاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَسَيْفٍ وَتَنْدَقٍ وَخَنْجَرٍ وَذَبُونِ أَنَّ الْجَمِيعَ سَلَبٌ بِخِلَافِ مَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ كَأَن كَانَ مَعَهُ سَيْفَانِ، فَإِنَّمَا يُعْطَى وَاحِدًا مِنْهُمَا وَيُمْكِنُ حَمْلُ ذَلِكَ أَي: الزَّائِدِ عَلَى الْعَادَةِ عَلَى مَا لَا يَخْتَانُجُ إِلَيْهِ فَيُؤَافِقُ مَا مَرَّ آيَفًا. اهـ ع. ش. • فَوْدُ: (وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ الْغ) لَكِنَّ الْأَوَجَّهَ أَنَّهُ كَالْأَجْنَبِيَّةِ نِهَآيَةً وَسَم.

• فَوْقُ (سُي): (وَلِجَامُ الْغ) وَهُوَ مَا يُجْعَلُ فِي فَمِ الْفَرَسِ وَالْمِقْوَدِ الَّذِي يُجْعَلُ فِي الْحَلْقَةِ، وَيُفَسِّكُهُ الرَّاكِبُ، وَالْيَهْمَازُ هُوَ الرَّاكِبُ لَكِنَّ فِي ع. ش. عَنِ الْمُخْتَارِ هُوَ حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي مُؤَخَّرِ خُفِّ الرَّاكِبِ. اهـ، وَالرَّاكِبُ مَنْ يَرُوضُ الذَّابَّةَ أَي: يُعَلِّمُهَا اهـ يُجْعِرُ مِي. • فَوْقُ (سُي): (سِوَارٌ) وَهُوَ مَا يُجْعَلُ فِي الْيَدِ كَالْتَبَلَةِ بِذَلِيلِ عَطْفِ الطَّوْقِ عَلَيْهِ. اهـ يُجْعِرُ مِي. • فَوْقُ (سُي): (وَمَنْطَقَةٌ) وَهِيَ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ.

• فَوْقُ (سُي): (وَهَمِيَانٌ) اسْمٌ لِكَيْسِ الدَّرَاهِمِ. اهـ ع. ش. • فَوْدُ: (وَطَوْقٌ) وَهُوَ حُلِيٌّ لِلْعُنُقِ. اهـ قَامُوسٌ.

• فَوْقُ (سُي): (وَنَفَقَةٌ مَعَهُ) بِكَيْسِهَا لَا الْمُخْلَفَةُ فِي رَحْلِهِ - أَي: مُتَزَلَّةٌ. اهـ شَرْحُ مَنْهَج. • فَوْدُ: (وَلَا وَلَدٌ مَرْكُوبَةٍ) أَي: وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا، وَيُسْتَنَتَّى ذَلِكَ مِنْ حُرْمَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدِهَا وَيَتَّبَعِي أَنَّ مَحَلَّ تَسْلِيمِ الْأُمِّ لِلْقَاتِلِ حَيْثُ كَانَ بَعْدَ شُرْبِ اللَّبَنِ وَوُجُودِ مَا يَسْتَفْنِي بِهِ الْوَلَدُ عَنْ أُمِّهِ، وَإِلَّا تَوَكَّثَ أُمُّهُ فِي

• فَوْدُ فِي (سُي): (وَسِلَاح) وَعِبَارَةُ الْمَنْهَجِ آلَةُ حَرْبٍ قَالَ فِي الْعُبَابِ: يَخْتَانُجُهَا انْتَهَى، وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُتَعَدِّدِ مِنْ نَوْعِ كَسْبَتَيْنِ، أَوْ زَمْعَيْنِ، أَوْ أَنْوَاعِ كَسَيْفٍ، وَزَمْعٍ، وَتُرْسٍ، وَقَضِيَّتُهُ إِخْرَاجُ مَا لَا يَخْتَانُجُ إِلَيْهِ، وَيَتَّبَعِي الْإِكْتِفَاءَ فِي الْحَاجَةِ بِالتَّوَقُّعِ فَكُلُّ مَا تَوَقَّعَ الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ كَانَ مِنَ السَّلْبِ. • فَوْدُ: (وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ الْغ) لَكِنَّ الْأَوَجَّهَ أَنَّهُ كَالْأَجْنَبِيَّةِ شَرْحُ م. ر.

واحد من الجنائب للمستحق (قائد)، وإن لم يقدّمها هو على المعتمد (معه) أماته أو خلفه، أو بجنبه فقولهما في المحرّر والروضة وأصلها بين يده مثال ويُحقّق بها على الأوجه سلاح مع غلامه بحمله له ويُفرّق بينه وبين ما مرّ في الموكوب الذي مع غلامه بأنّ ذلك يُستغنى عنه كثيرًا بخلاف سلاجه، وإن تعدّد فكأنّه لم يُفارق (في الأظهر) لاتّصال هذه الأشياء به مع احتياجه للجنبة (لا حقيقة مشدودة على الفرسي) وما فيها من نقذ ومتاع (على المذهب) لانفصالها وعن فرسه مع عدم الاحتياج إليها، وإن أطال جمع في الانتصار لدخولها نعم، لو جعلها وقاية لظهره أتجه دخولها.

(وإنما يستحقّ) القاتل السلب (بموكوب غرّر يكفي به) أي الموكوب، أو الغرر المسلمين (شرّ كافر) أصليّ مُقبل على القتال (في حال الحرب) كأن أغرى به كلبًا، أو أعجميًا يعتقد وجوب طاعته ووقف في مقابلته حتى قتله بمقرّاه؛ لأنّه خاطر بوجه حيث صبر في مقابلته حتى غرقه الكلب قاله القاضي، وهو صريح في ردّ إلحاق ابن الرفعة إغراءه له، وهو في نحو حصن؛ لأنّه هنا لم يُخاطر بشيء أصلًا وفي أنّ المراد أنّه وقف قريبًا من الكلب حتى قتله وحينئذ.....

الغنمة، أو يُسلم هو مع أمه للقاتل حتى يستغنى عن اللّين إن رأى الإمام ذلك. اهـ ع ش.

• قوله: (ويُلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها ترّدّد للإمام والظاهر أنّه من السلب نهايةً وسم.

• قوله (سلب): (لا حقيقة) بفتح المُهملة وكسر القاف وعاء يُجمع فيه المتاع، ويُجعل على حقو البعير. اهـ مُعني. • قوله: (نعم لو جعلها) أي: الحقيقة.

• قوله (سلب): (بموكوب غرّر يكفي به شرّ كافر في حال الحرب) هذه القيود ثلاثة قرّع عليها قوله: قلوا رمى الخ. • قوله: (المسلمين) معلول يكفي. • قوله: (أو أعجميًا الخ) خلافاً للنهاية والمُعني حيث قال بعد ثقل مسألة الكلب عن القاضي ما نصّه: وقول الزركشي إن قياسه أن يكون الحكم كذلك فيما لو أغرى عليه مجنونًا، أو أعجميًا يفتقد وجوب طاعته مردودًا إذ المقيس عليه لا يملك، والمقيس يملك فهو للمجنون ولمالك الرقيق لا لأمرهما. اهـ. قال سم: ولا يتعدّد أنّ الصبي الذي لا يُميز كالمجنون. اهـ. • قوله: (قاله القاضي) أي: ما ذكر من مسألة الكلب وعليها لا مسألة الأعجمي أيضًا إما مرّ خلافاً لما يوهمه صنيعه ويختلّ رجوعه للعلة فقط. • قوله: (وهو في نحو حصن الخ) جملة حالية. • قوله: (قريبًا من الكلب الخ) يقتضي أنّه لو كان قريبًا منه ويعبدًا من الكافر أن الحكم كذلك، وهو

• قوله: (ويُلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها ترّدّد للإمام، والظاهر أنّه من السلب؛ لأنّه إنّما يحمله عليها ليقاتل به عند الحاجة شرح م ر. • قوله: (لانفصالها عنه، وعن فرسه) إذ ليست ملبوسًا لواحد منهما مثلاً. • قوله: (كأن أغرى به كلبًا) نقله في شرح الروض عن القاضي، ثم قال قاله الزركشي إن الحكم كذلك لو أغرى به مجنونًا، أو عبدًا أعجميًا انتهى، والوجه خلافه في المجنون بل السب للمجنون، والفرق أن الكلب لا يتصور ملكه فهو مجرّد آلة بخلاف المجنون، وكذا في العبد الأعجمي

فمقابلته تصبح بالموحدة نظراً لقربه المذكور وبالفوقية نظراً لمقاتلته الكلب الذي هو آلة للكافر فتعين الأذرع الثاني بعيد (فلو زمني من حضن أو من الصف، أو قتل نائماً)، أو غافلاً، أو مشغولاً، أو نحو شيخ هرم (أو أسيراً) لغيره وإلا فسيأتي (أو قتله وقد انهزم الكفان) بالكلية بخلاف ما إذا تحيروا، أو قصدوا نحو خديعة لبقاء القتال ويظهرو فيما لو انهزم واحد فتبعه حتى قتله مؤتكباً الغرر فيه أن له سلبه، وإن بعد عن الجيش وانقطعت نسبته عنه بخلاف المنهزم بانهزام جيشه لانديفاع شره ثم رأيت الماوردی قال إن قتله وقد ولى عن الحرب تاركاً لها فلا سلب له إلا إن فر؛ لأن الحرب كز وفر والإمام . قال المنهزم من فازق المعتزك مصيراً لا من تردّد بين الميمنة والميمنة (فلا سلب) لعدم التقرير بالتفسي الذي يجعل له السلب في مقابلته ولو أثخنه واحد وقتله آخر فهو للمثخن لما يأتي فإن لم يثخنه فلثاني، أو أمسكه واحد ولم يمنعه الهرّب فقتله آخر فلهما فإن منعه فهو الأيسر ولو كان أحدهما لا سلب له كمخذل كان ما يثبت له لولا المانع غنيمة وعبرة أصليه من وراء الصف فحذف وراء لإيهامها وفهم صورتها بما ذكره بالأولى وقول السبكي إن هذا حسن لمن لم يلتزم في الاختصار الإتيان بمعنى الأصل من غير تغيير وإلا لم يجز عجيب إذ من شأن المختصير تغيير ما أوهم سيما إن

محل توقف، فالذي يظهر ويؤدّد به قوله: وقف في مقابلته إلخ أن العبرة بالقرب من الكافر حتى يتحقق المخاطرة بالروح، وعليه فيظهر أن ضابطه أن يكون بمحل يناله به سلاح الكافر ولو نحو سهم . اه سيّد عمر أقول: قوله: يقتضي إلى قوله فالذي يظهر محل تأمل إذ القرب من الكلب الذي آلة قتله مستلزم للقرب من الكافر . ة قوله: (فمقابلته) أي: هذه المادة في قول القاضي حيث صبر في مقابلته إلخ . ة قوله: (للكافر) متعلق بقوله لمقاتلته . ة قوله: (ثم رأيت إلخ) ولينظر وجه تأييده لما استظهره وليحرز . ة قوله: (والإمام إلخ) عطف على الماوردی . ة قوله: (لعدم التقرير) إلى قوله: وقول السبكي في المغني وإلى قوله: وأفهمت السين في النهاية . ة قوله: (لما يأتي) أي: في قوله: لآله ۞ أعطى سلب أبي جهل إلخ . ة قوله: (فإن لم يثخنه) أي: جرحه ولم يثخنه وقتله آخر . ة قوله: (أو أمسكه إلخ) أو اشتراك اثنين في قتله، أو إشخايه . اه مغني . ة قوله: (فإن منعه إلخ) مقتضى كلامه أن مجرد المنع عن الهرّب كاف في تحقق الأسر، والمصريح به في الأسنى والمغني والفرد خلاؤه، وأنه لا بد مع ذلك من ضبطه، وإلا فلنيس بآيسر حتى لو منعه واحد عن الهرّب وقتله آخر اشتراكاً، وعليه فما المراد بالضبط؟، وليحرز . اه سيّد عمر . ة قوله: (كمخذل) أي: وذمي . ة قوله: (فحذف وراء) عبارة المغني: وكذا كتبها المصنف بخطه في الإنهاج ثم ضرب على لفظة وراء . اه . ة قوله: (وقول السبكي إلخ) أقره أي: قول السبكي المغني . ة قوله: (ولاً) أي: وإن التزم الإتيان بمعنى الأصل من غير تغيير أي: مطلقاً كما هو

فيكون سيّد شرح م ر، ولا يبعد أن الصبي الذي لا يميز كالمجنون . ة قوله: (ولاً) أي: وإن التزم الإتيان بمعنى الأصل من غير تغيير أي: مطلقاً كما هو ظاهر لم يجز، وعدم الجواز بهذا التقييد بما لا

كان فيما أتى به زيادة مسألة على أَنَّ الْمُصَنَّفَ التَّرَمَّ التَّغْيِيرَ فِي حُطْبَتِهِ فَمَا قَالَ الشُّبْكِيُّ لَا يُلَاقِي صَنِيعَهُ أَصْلًا (وَكَهَابَةُ شَرِّهِ أَنْ يُزِيلَ امْتِنَاعَهُ بِأَنْ يَفْقَأَ) بِمَعْنَى يُزِيلُ صَوءَ (غَيْبَتِهِ) أَوْ الْعَيْنَ الْبَاقِيَةَ لَهُ (أَوْ يَقْطَعُ يَدَهُ وَرِجْلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَأَعْطَى سَلْبَ أَبِي جَهْلٍ لَعَنَهُ اللَّهُ لِمُشَاجَنَتِهِ ابْنَيْ عَفْرَاءَ دُونَ قَاتِلِهِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) (وَكَذَا لَوْ أَسْرَهُ) فَقَتَلَهُ الْإِمَامُ، أَوْ مَنَ عَلَيْهِ، أَوْ أَرْقَهُ، أَوْ فَدَاهُ نَعَمْ، لَا حَقَّ لَهُ فِي رَقَبَتِهِ وَفِدَائِهِ؛ لِأَنَّ اسْمَ السَّلْبِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِمَا (أَوْ قَطَعَ يَدَهُ، أَوْ رِجْلَيْهِ)، أَوْ قَطَعَ يَدًا أَوْ رِجْلًا (فِي الْأَطْلَهِ)؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ أَعْظَمَ امْتِنَاعِهِ وَفَرَضَ بِقَائِهِ مَعَ هَذَا، أَوْ مَا قَبْلَهُ نَادِرًا.

(وَلَا يُخَمَّسُ السَّلْبُ عَلَى الْمَشْهُورِ) لِلِاتِّبَاعِ صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ (وَبَعْدَ السَّلْبِ يُخْرَجُ) مِنْ رَأْسِ مَالِ الْغَنِيمَةِ حَيْثُ لَا مُتَطَوُّعٌ (مُؤْنَةُ الْحِفْظِ وَالتَّقْلِيلِ وَغَيْرِهِمَا) مِنَ الْمُؤْنِ اللَّازِمَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُهَا وَتَمَّ مُتَطَوُّعٌ وَلَا بِأَكْثَرٍ مِنْ أَجْرَةِ الْمُثَلِّ؛ لِأَنَّهُ كَوَلِّي الْبَيْتِ (لَمْ يُخَمَّسْ الْبَاقِي)، وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ عَدَمَ تَخْمِيسِهِ فَيُجْعَلُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ مُتَسَاوِيَةٍ وَيُكْتَبُ عَلَى رُقْعَةٍ لِلَّهِ أَوْ

ظَاهِرٌ لَمْ يَجُزْ، وَعَدَمُ الْجَوَازِ بِهَذَا التَّقْيِيدِ مِمَّا لَا يَتَّبِعِي التَّوَقُّفُ فِيهِ، وَالتَّعَجُّبُ مِنْهُ عَجِيبٌ، بَلْ يَتَّبِعِي الْاِقْتِصَارُ فِي جَوَابِهِ عَلَى أَنَّهُ مُسَلَّمٌ إِلَّا أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَيْسَ بِمَنْ التَّرَمَّ ذَلِكَ. اهـ. س. ف. ف. (أَوْ الْعَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَافْتَهَمَ الْمُثَنِّ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ إِلَى الْمُثَنِّ. ف. ف. (لَا حَقَّ لَهُ) أَي: لِلْأَسْرِ وَقَوْلُهُ فِي رَقَبَتِهِ أَي: الْمَأْسُورَةُ وَمَا دُكِرَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنَ أَسَرَ كَافِرًا لَا يَسْتَقِلُّ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ بَلِ الْخَيْرُ فِيهِ لِلْإِمَامِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَأْمُرَهُ فِي الْحَرْبِ، أَوْ غَيْرِهِ كَأَنَّهُ دَخَلَ دَارَنَا بِغَيْرِ أَمَانٍ فَاسْرَهُ. اهـ. ش. ف. ف. (أَوْ قَطَعَ يَدًا، أَوْ رِجْلًا) أَي: أَوْ الْيَدَ، أَوْ الرَّجْلَ الْبَاقِيَةَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ، أَوْ الْعَيْنِ الْبَاقِيَةِ. ف. ف. (وَفَرَضَ بِقَائِهِ) أَي: الْاِئْتِنَاعَ، وَقَوْلُهُ: مَعَ هَذَا أَي: قَوْلُهُ: أَوْ قَطَعَ يَدًا إلخ. اهـ. ش. ف.

ف. ف. (س. ف. ف.) (يُخْرَجُ) كَذَا فِي نُسْخِ الشَّارِحِ بِمُتَنَاءِ ثُنْتِيَّةٍ وَضَبَطَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنَى تَقْلًا عَنْ حَظِّ الْمُصَنَّفِ بِمُتَنَاءِ قَوَّيَّةٍ. ف. ف. (حَيْثُ لَا مُتَطَوُّعٌ) الْأَنْسَبُ لِمَا يَأْتِي زِيَادَةً وَيَكُونُ ذَلِكَ بِالْمُضْلَعَةِ. ف. ف. (مِنْ الْمُؤْنِ اللَّازِمَةِ) كَأَجْرَةِ حِمَالٍ وَرَاعٍ. ف. ف. (وَلَا يَجُوزُ إلخ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. ف. ف. (وَإِنْ شَرَطَ إلخ) غَايَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنَى، وَإِنْ شَرَطَ الْإِمَامُ لِلْجَنَاشِ أَنْ لَا يُخَمَّسَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ وَوَجِبَ تَخْمِيسُ مَا غَنِمُوهُ سِوَاءَ أَشْرَطَ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ أَمْ لَا. اهـ. ف. ف. (وَيُكْتَبُ عَلَى رُقْعَةٍ إلخ) لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي قِسْمَةِ مَالِ الْغَنِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيَنْظُرْ سَبِيَّهُ. اهـ. س. ف. ف. (إِنَّ الْغَانِمِينَ هُنَا مَا لِيَكُونَ لِلْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةُ وَحَاضِرُونَ وَمَخْصُورُونَ وَيَجِبُ دَفْعُ الْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ إِلَيْهِمْ حَالًا عَلَى مَا يَأْتِي فَوَجِبَتْ الْقُرْعَةُ الْقَاطِعَةُ لِلتَّرَاعِ كَمَا فِي سَائِرِ الْمَلَائِكِ، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَأَمْرُهُ مَزْكُورٌ إِلَى الْإِمَامِ، وَلَا مَالِكٌ فِيهِ مُعَيَّنٌ فَلَمْ يَكُنْ لِلْقُرْعَةِ فِيهِ مَعْنَى. اهـ. ر. ش. ب. د. ف.

يَتَّبِعِي التَّوَقُّفُ فِيهِ، وَالتَّعَجُّبُ مِنْهُ عَجِيبٌ بَلْ يَتَّبِعِي الْاِقْتِصَارُ فِي جَوَابِهِ عَلَى أَنَّهُ مُسَلَّمٌ إِلَّا أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَيْسَ بِمَنْ التَّرَمَّ ذَلِكَ فَمَلِّمْ أَنَّ مَا أوردَهُ عَلَى الشُّبْكِيِّ لَا يُلَاقِي مَا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُ أَصْلًا. ف. ف. (وَيُكْتَبُ إلخ) لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي قِسْمَةِ مَالِ الْغَنِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيَنْظُرْ سَبِيَّهُ.

للمصالح وعلى أربعة للغانمين وتُدرج في بنادق ويُخرج فما خرج لله لجعل حُصمه للخمس
السابقين في الغني كما قال (فحُصمه لأهل حُصم الغني يُقسّم كما سبق) والأربعة الباقية
لغانمين وتقدّم قسمتها بينهم لحضورهم ويُكره تأخيرها لدارنا بل يحرم إن طلبوا تعجيلها ولو
بلسان الحال كما بحثه الأذرعوي وأفهم المتن أنه لا يصح شرط الإمام من غنم شيئا فهو له
وفي قول بصح عليه الأئمة الثلاثة.

(والأصح أن التقل) بفتح الفاء وإسكانها (يكون من حُصم الحُصم المُرصد للمصالح)؛ لأنه
المأثور كما جاء عن ابن المسيب وإنما يجري هذا الخلاف (إن تقل) بالتخفيف مُعدى
لواحد، وهو ما أثر عن خطه والتشديد مُعدى لاثنتين أي لجعل التقل بأن شرط الثلث مثلا (مما
سبقتكم في هذا القتال) وغيره ويُقتصر الجهل للحاجة وأفهمت السنين امتناع التنفيل مع الجهل
بالقدر مما غنم، وهو كذلك بخلاف ما إذا علم كما قال (ويجوز أن يُنقل من مال المصالح

قوله: (في بنادق) أي: متساوية. اهـ. مؤني. قوله: (فما خرج لله) أي: أو للمصالح. اهـ. مؤني.
قوله: (وتقدّم قسمتها إلخ) أي: يستحب أن يكون قسمة ما للغانمين في دار الحرب. قوله: (ويكره
تأخيرها إلخ) أي: بلا عذر روض ومؤني. قوله: (ولو بلسان الحال) قد يؤخذ منه أن المدين يحرم
عليه عدم توفية الدين إذا دلت القرينة على الطلب من الدائن. اهـ. ش. قوله: (وأفهم المتن إلخ) أي:
حيث أطلق التخصيص وقد تقرر في محله أن مطلق العلوم ضرورة.
قوله: (سني: إن تقل إلخ) وقد يفهم كلامه أن التنفيل إنما يكون قبل إصابة المغنم، وهو ما قاله الإمام
إنه ظاهر كلام الأصحاب أما بعد إصابته فيمتنع أن يخص بعضهم ببعض ما أصابه بهاية ومؤني قال ع
ش. قوله: ببعض ما أصابه يتأمل هذا مع ما سباني من أن له بعد إصابة المغنم تنفيل من ظهره منه
يكاية في الحرب ثم زابت سم صرح بالتوقيف المذكور اللهم إلا أن يحمل ما يأتي على أن المراد أنه من
سهم المصالح لا من الأخماس الأربعة. اهـ. قوله: (بفتح الفاء) إلى قوله: والمُخذل في المغني وإلى
قول المتن ولا شيء في النهاية. قوله: (بالتخفيف) أي: مفتوح الفاء ومضارعه الآتي مضمومها لا
غير. اهـ. رشدي.

قوله: (ويكره تأخيرها) قال في الروض بلا عذر.
قوله في (سني: إن تقل إلخ) وقد يفهم كلامه أن التنفيل إنما يكون قبل إصابة المغنم، وهو ما قال
الإمام إنه ظاهر كلام الأصحاب، أما بعد إصابته فيمتنع أن يخص بعضهم ببعض ما أصابه انتهى
قلبياتل.

(فائدة): هذا مع قوله الآتي: وللتقل قسم آخر إلخ فإنه ظاهر في أنه بعد الإصابة مع أنه كما هنا من
مال المصالح، أو هذه الغنمة. قوله: (وأفهمت السنين إلخ) لم يبين الحكم حيث تقل مع الجهل
بالقدر فيما ذكر هل يجب شيء، وما هو، أو لا.

الحاصل عنده) في بيت المال ويجب تعيين قدره إذ لا حاجة لاغتفار الجهل حينئذ وما اقتضاه كلام المتن من تخييره بين الخمس ومال المصالح يُخْتَل على ما إذا لم يظهز له أن أحدهما أصلح ولا لزمه فعله (والتقل زيادة) على سهم الغنيمة (يشير لها الإمام أو الأمير) عند الحاجة لا مُطْلَقاً (لَمَنْ يَفْعَلْ) ولو غير مُعَيَّن (ما فيه نكايه في الكفار) زائدة على نكايه الجيش كدلالة على قلعة وتجنس وحفظ مَكْنٍ سواء استحق سلباً أم لا وللتقل قِسْم آخر، وهو أن يزيد الإمام من صدر منه أثر محمود في الحرب كبراز وحسن إقدام، وهو سهم المصالح الذي عنده، أو من هذه الغنيمة (ويجتهد) الإمام، أو الأمير (في قدره) بحسب قلة العمل وخطره وضدهما. (والأخماس الأربعة) أي الباقي منها بعد السلب والمؤن (عقارها ومنقولها للغانمين) للآية وفعله (وهم من حضر الواقعة) يعني قبل الفتح ولو بعد الإشراف عليه (بنية القتال) بمن يُسهم له كما قيد به شارح، وهو غير مُختاج إليه؛ لأن من يرضخ له من مجلبة الغانمين كما يُعلم مما يأتي ثم رأيت الشنكي صرح بذلك والمُخَذَّل والمُزَجَّف لا نية لهما صحيحة في القتال.....

فوق (سني): (الحاصل عنده) تنبيه لا يختص ذلك بالحاصل عنده كما يفهمه كلامه، بل يجوز أن يُعطى بما يتجدد في بيت المال. اهـ مغني. فوق: (عند الحاجة) ككثرة العدو وقلة المسلمين واقتضاء الحال بقث السرايا وحفظ المكاس. اهـ مغني.

فوق (سني): (لَم يَفْعَلْ إلخ) ولو مُتَعَدِّداً اهـ مغني. فوق: (ولو غير مُعَيَّن) كَمَنْ قَتَلَ كذا قَتَلَ كذا اهـ مغني. فوق: (قِسْم آخر إلخ) وهذا يُسمى إنعاماً وجزاء على فعل ماضٍ شُكراً والاول جمالة اهـ مغني. فوق: (أو من هذه الغنيمة) عطف على قوله عنده أي، أو من سهم المصالح الذي هو من هذه الغنيمة. اهـ ش.

فوق (سني): (في قدره) وتجاوز الزيادة على الثلث والتقص عن الربع بحسب الاجتهاد. اهـ مغني. فوق: (أي: الباقي منها إلخ) الأولى - بل الصواب - حذفه؛ لأن الكلام هنا والذي قبله إنما هو في الباقي بعدما دُكِرَ كما تقدَّم التضييع به مع أنه يؤهم أن السلب والمؤن من الأخماس الأربعة، وهو خلاف ما مر من إخراجها من رأس المال، ثم تخميس الباقي. اهـ رشيد. فوق: (وفعله) الوأ فيه بمعنى مع إذ الآية لا دلالة فيها بمجردها، وإنما يبيتها فعله. اهـ رشيد. فوق: (والمزجف) عطف تفسير، وقوله: لا نية لهما لِمُراعاة اللَّفْظ إذ العطف تفسيرٌ كما هو الظاهر. اهـ ش.

فوق: (إلا لزمه فعله) أي: كما قال الرافعي: أنه الأشبه بعد نقله التخيير عن الغزالي. فوق: (ويجتهد الإمام في قدره إلخ) قال الشارح في شرح الإرشاد: وقضية كلامه أن من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه، وهو ما نقله الماوردي عن ظاهر النص خلافاً لمن نقل عن الماوردي ما يخالف ذلك. اهـ. فوق: (بمن يسهم له إلخ) في الروض، ويُعطى غائباً حضر للقتال قبل انقضائه مما سيحار، وإن لم يقاتل قال في شرحه: إن كان بمن يسهم له.

فلا يردان خلافاً لبعضهم (وإن لم يُقاتل)، أو قاتل، وإن حَضَرَ بِنْيَةُ أُخْرَى لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ
تَخَيُّلاً إِنَّمَا الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ وَلَا مُخَالَفَ لَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ؛ وَلَأنَّ الْقَصْدَ تَهَيُّؤُهُ
لِلْجِهَادِ؛ وَلَأنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْحُضُورَ يَجْرُ إِلَيْهِ؛ وَلَأنَّ فِيهِ تَكْثِيرُ سَوَادِ الْمُسْلِمِينَ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ هَرَبَ
أَسِيرٌ مِنْ كُفَّارٍ فَحَضَرَ بِنْيَةَ خَلَاصٍ نَفْسِهِ دُونَ الْقِتَالِ لَمْ يَسْتَحِقْ إِلَّا إِنْ قَاتَلَ لَكِنْ إِنْ كَانَ مِنْ
غَيْرِ هَذَا الْجَيْشِ وَالْأَسْتَحَقُّ عَلَى الْأَوْجِهَ وَلَوْ انْهَزَمَ حَاضِرٌ غَيْرٌ مُتَّخِذٌ.....

• فَوُدَّ: (فَلَا يَرْدَانِ) أَي: عَلَى مَنطُوقِ الْمُتَنَبِّئِ. • فَوُدَّ: (خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) أَقَرَّ ذَلِكَ الْبَعْضُ الْمُغْنِي.
• فَوُدَّ: (أَوْ قَاتَلَ) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا الْمُبْعُوثَةُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ إِلَى فَإِنْ عَادَ. • فَوُدَّ: (لِقَوْلِ أَبِي
بَكْرٍ الْخ) تَخَلُّلٌ لِلْمُتَنَبِّئِ. • فَوُدَّ: (وَلَا نَ الْغَالِبَ أَنَّ الْحُضُورَ يَجْرُهُ الْخ) وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا لِمَدَمِ
الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. اهـ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (فَعَلِمَ الْخ) أَي: مِنْ اشْتِرَاطِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْقِتَالِ، أَوْ نَتَبَّيْهِ. • فَوُدَّ: (لَكِنْ
إِنْ كَانَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَكِنْ مَحَلَّهُ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ الْجَيْشِ وَالْأَسْتَحَقُّ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ.
• فَوُدَّ: (وَالْأَسْتَحَقُّ الْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُضُورُهُ فِي الْأَصْلِ بِنْيَةُ الْقِتَالِ وَلَمْ يُقَاتِلْ اهـ سَم.
• فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَ) الْمُتَبَادَّرُ أَنَّ مَعْنَاهُ عَلَى الْأَوْجِهَ مِنَ الْخِلَافِ فَيَكُونُ الْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي مِنْ غَيْرِ هَذَا
الْجَيْشِ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا إِنْ قَاتَلَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَأَنَّ الَّذِي مِنْهُ يَسْتَحِقُّ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ عَلَى خِلَافٍ، وَهَذَا
غَيْرُ مُطَابِقٍ لِمَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَي: وَالْمُغْنِي مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يُسَهَّمُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ كَانَ مِنْ هَذَا
الْجَيْشِ، أَوْ جَيْشٍ آخَرَ قَطْعًا فِي الْأَوَّلِ، وَعَلَى الْأَصَحِّ فِي الثَّانِي، وَيُمْكِنُ التَّكْلِيفُ بِحَمْلِ قَوْلِهِ (وَالْأَسْتَحَقُّ)
عَلَى مَعْنَى وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ أَي: الَّذِي مِنْ غَيْرِ هَذَا الْجَيْشِ لَكِنْ قَضِيَّةُ الصَّنِيعِ حَيْثُ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الَّذِي
مِنْ هَذَا الْجَيْشِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ ثَقَلًا وَمَعْنَى. اهـ سَم. • فَوُدَّ: (غَيْرُ مُتَّخِذٍ) أَي: لِقِتَالِ.

• فَوُدَّ: (أَوْ قَاتَلَ)، وَإِنْ حَضَرَ بِنْيَةُ أُخْرَى) أَي: كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَجِيرَ الْخ.
• فَوُدَّ: (لَكِنْ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْجَيْشِ، وَالْأَسْتَحَقُّ عَلَى الْأَوْجِهَ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنْهُ أَنَّ مَعْنَى
قَوْلِهِ: وَالْأَسْتَحَقُّ عَلَى الْأَوْجِهَ مِنَ الْخِلَافِ فَيَكُونُ الْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي مِنْ غَيْرِ هَذَا الْجَيْشِ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا
إِنْ قَاتَلَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَأَنَّ الَّذِي فِيهِ يَسْتَحِقُّ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ عَلَى خِلَافٍ، وَهَذَا غَيْرُ مُطَابِقٍ لِقَوْلِ
الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ أَفْلَتَ أَسِيرٌ مِنْ يَدِ الْكُفَّارِ، أَوْ اسْلَمَ كَافِرٌ أَسْهَمَ لَهُ إِنْ حَضَرَ الصَّفِّ، وَإِنْ لَمْ
يُقَاتِلْ، وَإِنَّمَا يُسَهَّمُ لِكُلِّ مِنْهُمَا مِمَّا حِيزَ بَعْدَ حُضُورِهِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الْأَسِيرُ مِنْ جَيْشٍ آخَرَ أَسْهَمَ لَهُ إِنْ
قَاتَلَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَانَ بِقِتَالِهِ قَصْدُهُ لِلْجِهَادِ، وَأَنَّ خِلَاصَهُ لَمْ يَتَمَحَّضْ غَرَضًا لَهُ، وَالْأَقْوَلَانِ. أَحَدُهُمَا:
وَصَحِّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ يُسَهَّمُ لِشُهُودِهِ الْوَقْعَةَ، وَثَانِيَهُمَا: لَا لِمَدَمِ قَضِيَّةِ الْجِهَادِ. اهـ، وَحَاصِلُهُ
كَمَا تَرَى أَنَّهُ يُسَهَّمُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ كَانَ فِي هَذَا الْجَيْشِ، أَوْ جَيْشٍ آخَرَ قَطْعًا فِي الْأَوَّلِ، وَعَلَى الْأَصَحِّ
فِي الثَّانِي، وَيُمْكِنُ التَّكْلُفُ بِحَمْلِ قَوْلِهِ، وَالْأَسْتَحَقُّ عَلَى مَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ أَي: الَّذِي مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ،
لَكِنْ قَضِيَّةُ الصَّنِيعِ حَيْثُ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الَّذِي مِنْ هَذَا الْجَيْشِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ ثَقَلًا، وَمَعْنَى.
• فَوُدَّ: (وَالْإِسْتِحْقَاقُ عَلَى الْأَوْجِهَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُضُورُهُ فِي الْأَصْلِ بِنْيَةُ الْقِتَالِ، وَلَمْ يُقَاتِلْ.

ولا مُتَحَيِّرٍ لِقَرِيْبَةٍ لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا مِمَّا غَنِمَ فِي غَنِيْمَتِهِ وَلَا يَرُدُّ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّهُ انْهَزَامُهُ أَبْطَلَ نِيَّةَ الْقِتَالِ فَإِنْ عَادَ، أَوْ حَضَرَ شَخْصٌ الْوَقْعَةَ فِي الْأَنْثَاءِ لَمْ يَسْتَحِقْ إِلَّا مِمَّا غَنِمَ بَعْدَ حُضُورِهِ وَيُصَدَّقُ مُتَحَرِّفٌ لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرٌ لِقَفَةٍ قَرِيْبَةٍ يَمِينُهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ فَيُشَارِكُ فِي الْجَمِيعِ وَالسَّرَايَا الْمَبْعُوثَةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لِكَوْنِ الْبَايِعِ بِهَا شُرَكَاءَ فِيمَا غَنِمَتْهُ كُلُّ الْجَيْشِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْجِهَةُ وَقُحِّشَ الْبُعْدُ بَيْنَهُمْ أَمَّا الْمَبْعُوثَةُ مِنْ دَارِنَا فَلَا يُشَارِكُونَ إِلَّا إِنْ تَعَاوَنُوا وَاتَّخَذَ أَمِيرُهُمُ وَالْجِهَةُ إِذْ لَا يَكُونُونَ كَجَيْشٍ وَاحِدٍ إِلَّا فِيمَا ذَكَرُوا وَيَلْحَقُ بِكُلِّ جَاسُوسِهَا وَحَارِسِهَا وَكَمِيْنِهَا وَلَا يَرُدُّ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ عَلَى كَلَامِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ فِي حَكْمِ الْحَاضِرِينَ.

(وَلَا شَيْءَ لِمَنْ حَضَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ) لِمَا مَرَّ (وَفِيمَا) لَوْ حَضَرَ (قَبْلَ حِيَازَةِ الْمَالِ) جَمِيعِهِ وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الْوَقْعَةِ (وَجَهَةً) أَنَّهُ يُعْطَى؛ لِأَنَّهُ لَيَحِقُّ قَبْلَ تَمَامِ الْاِسْتِيلَاءِ وَالْأَصْحَ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ شَيْئًا مِنَ الْوَقْعَةِ (وَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْحِيَازَةِ فَحَقُّهُ) أَيُّ حَقٌّ تَمَلُّكِهِ لِمَا سَيَذْكَرُ أَنَّ الْغَنِيْمَةَ لَا تَمْلُكُ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ أَوْ اخْتِيَارِ التَّمَلُّكِ (لِوَارِثِهِ) كَسَائِرِ الْحَقُوقِ (وَكَذَا) لَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ (بَعْدَ الْاِنْقِضَاءِ) لِلْقِتَالِ (وَقَبْلَ الْحِيَازَةِ فِي الْأَصْحَ) لِيُجَوِّدَ الْمُقْتَضِي لِلتَّمَلُّكِ، وَهُوَ انْقِضَاءُ الْقِتَالِ (وَلَوْ مَاتَ فِي) أَثْنَاءِ الْقِتَالِ (قَبْلَ حِيَازَةِ شَيْءٍ) (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ) فَلَا حَقٌّ لِوَارِثِهِ فِي شَيْءٍ، أَوْ بَعْدَ حِيَازَةِ شَيْءٍ فَلَهُ جِصَّتُهُ مِنْهُ وَفَارَقَ اسْتِحْقَاقَهُ لِسَهْمِ فَرِيْهِ الَّذِي مَاتَ، أَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ فِي الْأَنْثَاءِ وَلَوْ قَبْلَ الْحِيَازَةِ بِأَنَّهُ أَصْلٌ وَالْفَرَسُ تَابِعٌ فَجَازَ بَقَاءُ سَهْمِهِ لِلْمَتَبَوِّعِ وَمَرْضُهُ وَجُزْأُهُ فِي الْأَنْثَاءِ لَا يَمْنَعُ اسْتِحْقَاقَهُ، وَإِنْ لَمْ يُزَجَّ بُرَاهُ.....

• قَوْلُهُ: (وَلَا مُتَحَيِّرٍ لِقَرِيْبَةٍ) وَأَمَّا الْمُتَحَيِّرُ إِلَى فِتْنَةٍ قَرِيْبَةٍ فَإِنَّهُ يُعْطَى لِيَقَامِهِ فِي الْحَرْبِ مَعْنَى. اهـ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (يَمِينُهُ) وَإِنْ تَكَلَّمَ لَمْ يَسْتَحِقْ إِلَّا مِنَ الْمَحْوُورِ بَعْدَ عَوْدِهِ. اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَالسَّرَايَا) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شُرَكَاءَ. اهـ سَم. • قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ الْبَايِعُ الْخ) عِلَّةٌ مُقَدِّمَةٌ لِقَوْلِهِ: شُرَكَاءَ، وَقَوْلُهُ: بِهَا أَيُّ: دَارِ الْحَرْبِ خَبَرٌ كَوْنٌ. • قَوْلُهُ: (وَالْجَيْشُ) عَطْفٌ عَلَى (كُلِّ)، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْخُ غَايَةً. • قَوْلُهُ: (هَلَى كَلَامِهِ) أَيُّ: عَكْسِهِ. • قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَهُ) أَقْرَأَهُ الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ الْخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْوَرُودِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا شَيْءَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلِلرَّاجِلِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَالْإِعْمَاءُ.

• قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ: مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ الْخ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ حَقٌّ تَمَلُّكِهِ) أَيُّ: لَا تَنْفُسُ الْمَلِكِ فَلَا يَوَرِّثُ الْمَالُ عَنْهُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ بَلِ الْأَمْرُ مَقْوُصٌ لِزَايِ الْوَارِثِ إِنْ شَاءَ تَمَلُّكُ، وَإِنْ شَاءَ أَعْرَضَ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لِمَا سَيَذْكَرُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلتَّقْسِيمِ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا بِالْقِسْمَةِ، أَوْ اخْتِيَارِ التَّمَلُّكِ) أَيُّ: عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ. اهـ زَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (جِصَّتُهُ مِنْهُ) أَيُّ: مِنَ الْمَحْوُورِ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (بَقَاءُ سَهْمِهِ) أَيُّ: الْفَرَسِ وَقَوْلُهُ: لِلْمَتَبَوِّعِ مُتَعَلِّقٌ لِلْبَقَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَمَرْضُهُ) أَيُّ: الْمُقَاتِلِ. اهـ ع. ش.

• قَوْلُهُ: (وَالسَّرَايَا) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شُرَكَاءَ.

وَالْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ كَالْمَوْتِ. (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَجِيرَ) إِجَارَةٌ غَيْرُ (لِلسِّيَاسَةِ الدُّوَابِّ وَحِفْظِ الْأَمْنَةِ وَالتَّاجِرِ وَالْمُخْتَرِفِ) كَالْخِيَاطِ (يُسَهِّمُ لَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا)؛ لِأَنَّهُمْ أُولَى بِمَنْ حَضَرَ بَنِيَّةَ الْقِتَالِ وَلَمْ يُقَاتِلْ أَمَّا أَجِيرُ الذِّمَّةِ فَيَسْتَحِقُّ جِزْمًا إِنْ قَاتَلَ، أَوْ نَوَى الْقِتَالَ كَتَّاجِرِ نَوَى الْقِتَالَ وَأَجِيرُ الْجِهَادِ الْمُسْلِمُ لَا سَهْمَ لَهُ وَلَا رِضْخٌ وَلَا أَجْرَةٌ لِبُطْلَانِ الْإِجَارَةِ لَهُ مَعَ إِعْرَاضِهِ عَنِ الْقِتَالِ بِالْإِجَارَةِ الْغَنَافِيَةِ لَهُ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَحْوِ التَّجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا ثَنَافِيَهُ وَمَنْ ثُمَّ أَثَرَتْ نِيَّةُ الْقِتَالِ مَعَهَا كَمَا تَقَرَّرُ.

• فَوَدَّ: (وَالْجُنُونُ الْخ) قُلُو جُنَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ وَلَوْ قَبْلَ الْحَيَازَةِ اسْتَحَقَّ سَهْمُهُ مِنْ الْجَمِيعِ، أَوْ فِي أَثْنَائِهِ، وَقَبْلَ حَيَازَةِ شَيْءٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ، أَوْ بَعْدَ حَيَازَةِ شَيْءٍ اسْتَحَقَّ بِمَا حِيزَ قَبْلَ جُنُونِهِ لَا بَعْدَهُ، فَلَا يَسْتَحِقُّ مِنْهُ شَيْئًا هَذَا مُقْتَضَى تَشْبِيهِهِ بِالْمَوْتِ، وَهُوَ وَاضِحٌ إِلَّا فِي الثَّالِثَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا حِيزَ بَعْدَ جُنُونِهِ، فَإِنَّ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِهِ مِنْهُ مُطْلَقًا بَاطِلٌ قَطْعًا فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ التَّنَظُّرُ فِي أَنَّهُ هَلْ يُرْضَخُ لَهُ، أَوْ يُسَهَّمُ؟ أَخَذًا بِمَا يَأْتِي فِي ذِي رِضْخٍ زَالٍ نَقَصُهُ فِي أَثْنَاءِ الْقِتَالِ فَإِنَّهُ يُسَهَّمُ لَهُ بِمَا حِيزَ قَبْلَ زَوَالِ نَقْصِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (وَالْإِغْمَاءُ كَالْمَوْتِ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى بِعِبَارَتِهِ، وَفِي الْمُعْنَى عَلَيْهِ وَجْهَانِ أَوْجَهَهُمَا أَنَّهُ يُسَهَّمُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مِنَ الْمَرَضِ. اهـ عِبَارَةٌ سَم. قَوْلُهُ: وَالْإِغْمَاءُ كَالْمَوْتِ أَي: إِلَّا فِي قَوْلِهِ: فَحَقُّهُ لِوَارِثِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. اهـ، وَبِعِبَارَةِ ع ش: قَوْلُهُ: وَالْإِغْمَاءُ الْخ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَنْشَأِ الْإِغْمَاءُ مِنَ الْقِتَالِ وَالْأَ فَهُوَ مِنَ الْمَرَضِ. اهـ. • فَوَدَّ: (إِجَارَةٌ غَيْرُ) أَي: إِنْ قُيِّدَتْ بِمُدَّةٍ أَخَذًا بِمَا يَأْتِي. اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى: وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَجِيرَ الَّذِي وَرَدَتْ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً لَا لِجِهَادٍ بَلْ لِسِيَاسَةٍ الْخ أَمَّا مَنْ وَرَدَتْ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ دَيْمِيَّةً، أَوْ بِغَيْرِ مُدَّةٍ فَيُعْطَى، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَمَّا أَجِيرُ الذِّمَّةِ) أَي: أَوْ بِغَيْرِ مُدَّةٍ. اهـ نِهَاجَةُ. • فَوَدَّ: (أَوْ نَوَى الْقِتَالَ) لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِي أَجِيرِ الْعَيْنِ. اهـ سَم لَكِنَّهُ سَيَذْكُرُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ. • فَوَدَّ: (لَا سَهْمَ لَهُ الْخ) هَلْ لَهُ السَّلْبُ الظَّاهِرُ؟. لا اهـ سَم وَقَالَ ع ش مَا نَصَّهُ قَالَ سَم عَلَى حَجٍّ هَلْ لَهُ السَّلْبُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ. اهـ سَم أَقُولُ: وَالْأَفْزَبُ الْأَوَّلُ أَخَذًا مِنْ عُمُومِ حَدِيثِ «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ». اهـ، وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى فِي مَبْحَثِ السَّلْبِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَا سَلْبَ لَهُ وَفَاقًا لِمَا اسْتَظْهَرَهُ سَم رَاجِعُهُ. • فَوَدَّ: (لِبُطْلَانِ الْإِجَارَةِ الْخ) لِأَنَّهُ بِحُضُورِ الصَّفِّ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ نِهَاجَةُ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مَعَهَا) أَي: التَّجَارَةِ. اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرُ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: فِي أَجِيرِ الذِّمَّةِ، أَوْ نَوَى الْقِتَالَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَضَرَ بَنِيَّةَ التَّجَارَةِ وَنِيَّةَ الْقِتَالِ يَسْتَحِقُّ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ وَأَظْهَرُ مِنْ هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ

• فَوَدَّ: (وَالْإِغْمَاءُ كَالْمَوْتِ) أَي: إِلَّا فِي قَوْلِهِ فَحَقُّهُ لِوَارِثِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. • فَوَدَّ: (أَوْ نَوَى الْقِتَالَ) لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِي أَجِيرِ الْعَيْنِ. • فَوَدَّ: (لَا سَهْمَ لَهُ الْخ) هَلْ لَهُ السَّلْبُ؟ الظَّاهِرُ لَا. • فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرُ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: فِي أَجِيرِ الذِّمَّةِ، أَوْ نَوَى الْقِتَالَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَضَرَ بَنِيَّةَ التَّجَارَةِ وَنِيَّةَ الْقِتَالِ يَسْتَحِقُّ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ، وَأَظْهَرُ مِنْ هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْآتِي وَالتَّاجِرُ، وَالْمُخْتَرِفُ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ، وَلَا نَوَى الْقِتَالَ. اهـ.

(وللراجل سهم وللفرس) وإن غُصِبَ الفرسُ لكن من غير حاضِرٍ وإلا فليذهب كما لو ضاع فرسه في الحرب فوجده آخرُ فقاتل عليه فيسهم لِمَالِكِهِ (ثلاثة) واحد له واثنا عشر لغيره لِاتِّبَاعِ زَوَاهِ الشَّيْخَانِ، وإن لم يُقاتل عليه بأن كان معه، أو بقربه مُتَهَيِّئًا لِذَلِكَ وَلِكَيْتِه قَاتَلَ رَاجِلًا، أو في سفينةٍ بقرب السَّاحِلِ واحتمل أن يخرج ويركب؛ لأنَّه قد محتاج إليها ولو خَضِرَا بفرسٍ مشتركٍ أُعْطِيََا سَهْمَهُ شَرَكَةً بَيْنَهُمَا فَإِنْ رَكِبَاهَا وَكَانَ فِيهَا قُوَّةُ الْكُرِّ وَالْفَرِّ بِهِمَا أُعْطِيََا أَرْبَعَةَ أَصْهُمٍ سَهْمَانٍ لِهَمَا وَسَهْمَانٍ لِلْفَرَسِ وَإِلَّا فَسَهْمَانٍ لِهَمَا فَقَطْ نَعَمْ، يَنْبَغِي أَنْ لَهَا الرِّضْخُ كَمَا لَا غِنَاءَ فِيهِ وَلَوْ غَرَا نَحْوُ صَبِيَّانٍ وَعَبِيدٍ وَنِسَاءٍ قَسَمَ بَيْنَهُمَا مَا عَدَا الْخُمْسَ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الرَّأْيُ مِنْ تَسَاوٍ وَتَفْضِيلٍ مَا لَمْ يَحْضُرْ مَعَهُمْ كَامِلٌ وَإِلَّا فَلَهُمُ الرِّضْخُ وَلَهُ الْبَاقِي وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الذَّمَّيْنِ لَوْ خَضِرَا مَعَ مُسْلِمٍ كَانَ لَهُمَا بَعْدَ الْخُمْسِ الرِّضْخُ وَالْبَاقِي لِلْمُسْلِمِ وَبِهِ يُصَرِّحُ قَوْلُ الرُّوْضَةِ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَ أَهْلِ الرِّضْخِ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ فَتُصْبِرُهُ بِأَهْلِ الرِّضْخِ هُنَا يُفِيدُ أَنَّ ذِكْرَهُ قَبْلَهُ الْعَبِيدَ وَالنِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ لِلتَّمْثِيلِ لَا لِلتَّقْيِيدِ وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْأَصَحَّ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي الْتَّهْيَاةِ لَمْ يُرْجَعْ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ مِنْهُمَا شَيْئًا فِيمَا غَنِمَهُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ كَامِلَانِ أَنَّهُ يُخَمَّسُ الْكُلُّ

الآتي: وَالتَّاجِرُ وَالْمُخْتَرِفُ إِذَا لَمْ يَمَاتِلَا وَلَا نَوَيَا الْقِتَالَ . اهـ سَمِ أَقُولُ: بَلْ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: كَتَاخِرِ نَوَى الْقِتَالِ . قَوْلُهُ: (وَإِنْ غُصِبَ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ فِي التَّهْيَاةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ إِلَى وَلَوْ غَرَا . قَوْلُهُ: (لَكِنْ مِنْ غَيْرِ حَاضِرٍ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَلَوْ اسْتَعَارَ فَرَسًا، أَوْ اسْتَأْجَرَهُ، أَوْ غَصَبَهُ وَلَمْ يَحْضُرِ الْمَالِكُ الْوَقْعَةَ، أَوْ خَضَرَ وَلَهُ فَرَسٌ غَيْرُهُ أَصْهَمَ لَهُ لَا لِلْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي أَخْضَرَهُ وَشَهِدَ بِهِ الْوَقْعَةَ أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ حَاضِرًا وَلَا فَرَسَ مَعَهُ، وَعَلِمَ بِفَرَسِهِ، أَوْ ضَاعَ فَرَسُهُ الَّذِي يُرِيدُ الْقِتَالَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ سَهْمَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَسٌ فَلَا يَسْتَحِقُّ سَهْمَ الْمُغْصُوبِ وَلَا الضَّائِعِ لِمَا سَبَّأَتْهُ أَنَّهُ لَا يُعْطَى إِلَّا لِلْفَرَسِ وَاجِدٍ . اهـ . قَوْلُهُ: (فَلْيَدِيهِ) أَي: لِمَالِكِ الْفَرَسِ . اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (فَلْيَدِيهِ) مَا نَصَّهُ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَزْ مِنْ أَخِذِهِ مِنَ الْغَاصِبِ . اهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (مُتَهَيِّئًا لِذَلِكَ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا صَحِبَهُ لِلْحَمَلِ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ بِسَبَبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُعَدًّا لِلْقِتَالِ، وَإِنْ احْتِيجَ إِلَيْهِ فِي حَمَلِ الْأَثْقَالِ . اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (أَوْ فِي سَفِينَةٍ) أَوْ فِي حَضْنٍ . اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَنْ لَهَا) أَي: لِلْفَرَسِ الرِّضْخُ وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا . اهـ ع ش .

قَوْلُهُ: (كَمَا لَا غِنَاءَ الْخ) أَي: كَفَرَسٍ لَا غِنَاءَ الْخ . قَوْلُهُ: (نَحْوُ صَبِيَّانٍ الْخ) مِنَ النَّحْوِ الْمَجَانِينِ . اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (قَسَمَ بَيْنَهُمُ الْخ) وَيَتَّبِعُهُمْ صِفَارُ السَّبْيِ فِي الْإِسْلَامِ . اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ) أَي: قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلَهُمُ الرِّضْخُ الْخ . قَوْلُهُ: (قَوْلُ الرُّوْضَةِ الْخ) أَي: وَالْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (تَقْصِيرُهُ) أَي: الرُّوْضَةِ . قَوْلُهُ: (لِلتَّمْثِيلِ الْخ) أَي: فَمَثَلُهُمْ ذِمِّيُونَ مَعَهُمْ مُسْلِمٌ . قَوْلُهُ: (فِي التَّهْيَاةِ) وَقَوْلُهُ: لَمْ يُرْجَعْ الْخ وَقَوْلُهُ: فِيمَا غَنِمَهُ الْخ كُلُّ مِنْهُمَا نَعَتْ لَوْجْهَيْنِ . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُخَمَّسُ الْخ) خَبَرٌ أَنَّ الْأَصَحَّ الْخ .

قَوْلُهُ: (وَالَا فَلْيَدِيهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَزْ مِنْ أَخِذِهِ مِنَ الْغَاصِبِ . قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَنْتَبِئُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م . قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَرَا نَحْوُ صَبِيَّانٍ الْخ) وَمَنْ كَمَلَ مِنْهُمْ فِي الْحَرْبِ أَصْهَمَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ م .

ثم للذمّي الرضخ لا غير ويؤجه بأن كونه تابعا للمسلم أولى من كونه مسايها له (ولا يغطي)
من معه أكثر من فرس (إلا لفرس واحد) للإتباع (عربيا كان، أو غيره) كبرذون، وهو ما أبواه
أعجميان وهجين، وهو ما أبوه عربي فقط ويطلق أيضا على اللثيم وعربي أمه أمة ومقرب،
وهو عكسه ويطلق على غير الفرس أيضا ففي القاموس المرفف كتحسين ما يداني الهجنة أي
أمه عريضة لا أبوه؛ لأن الإقراف من قبل الفحل والهجنة من قبل الأم وذلك لإصلاح الكل للكر
والفر وتفاوتها فيه كتفاوت الرجال (لا ليعبر وغيره) كفيل وتغل إذ لا تصلح صلاحية الخيل
نعم، يوضح لها ولا يتلغ بها سهم فرس وتفاوت بينها وأغلاها الفيل فالبعير قبل إلا الهجين
فيقدم على الفيل وفيه نظرو فالنفل فالحماز على الأوجه (ولا يغطي لفرس) لا نفع فيه كصغير،
وهو ما لم يتلغ سنة (وأعجف).....

• قوله: (كبرذون) إلى قوله: وأغلاها في النهاية والمغني إلا قوله: ففي القاموس إلى ذلك.
• قوله: (ويطلق) أي: الهجين. • قوله: (وعربي) عطف على اللثيم وقوله: ومقرب كقوله: وهجين
عطف على برذون. • قوله: (أيضا) أي: كالهجين. • قوله: (أي: أمه الخ) من كلام القاموس، وتفسير
لما يداني الخ. • قوله: (وتفاوتها فيه كتفاوت الخ) مثبتا وخبر.
• قوله (سني): (لا ليعبر الخ) والحيوان المتولد بين ما يرضخ وما يسهم له حكم ما يرضخ له نهاية
ومغني. اه. • قوله (سني): (وغيره) وبين الغير ما لو ركب طائرا وقاتل عليه وبقي ما لو حمل آدمي آدميا
وقاتل عليه هل يسهم لهما بأن يغطي كل سهم راجل، أو للمقاتل ويرضخ للحامل؟. فيه نظرو والأقرب
الأول. اه. ش. • قوله: (إذ لا يصلح) أي: غير الخيل. • قوله: (لها) أي: البعير وغيره. والثاني باختيار
معنى الغير. • قوله: (بها) أي: برسخها على حذف المضاف. • قوله: (قبل: إلا الهجين الخ) اعتدّه
الشهاب الرملي والنهاية والمغني. • قوله: (فيقدم) أي: الهجين منه. • قوله: (البعير لا نفع فيه الخ) قد
يغني عنه قول المصنف الآتي وما لا غناء فيه. • قوله: (لا نفع فيه) إلى قول المتن: قلهم الرضخ في
النهاية. • قوله (سني): (أعجف) ولو أخضر أعجف فصع فإن كان حال حضور الوقعة صحيحا أسهم له،

• قوله: (وعربي) عطف على مقرب، وهجين قبله عطف على برذون. • قوله: (وأغلاها الفيل فالبعير
قبل: إلا الهجين الخ) عبارة شرح الروض، والظاهر أنه يفضل البعير على البغل بل نقل عن الحسن
البصري أنه يسهم له لقوله تعالى ﴿فَمَا أَرْجَفْتَهُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ (الحشر: ٢٦)، ثم رأيت في التلغيتي
على الحاوي، والآثار تفصيل البغل على البعير، ولم أره في غيرهما، وفيه نظرو. اه، وجمع شيخنا
الشهاب م ر بحمل الأول على نحو الهجين، والثاني على غيره شرح م ر.
• قوله في (سني): (أعجف) ولو أخضر أعجف فصع فإن كان حال حضور الوقعة صحيحا أسهم له،
والأفلا كما بحثه بعض المتأخرين شرح م ر، وقوله: حال حضور الوقعة يتبني، أو في أثنائها، وقد
يشمله حال حضور الوقعة.

أي مهزولٍ وألحق به الأذرعِي الحرون والجشوع (وما لا غناء) بفتح المُفجِمة والمد أي نفع (فيه) لنحو كثيرٍ وقرمٍ لعدم فائدته (وفي قولٍ يُفطى إن لم يعلم نَهْيُ الأمير عن إحصائه) كالشيخ الهرم وفوق الأول بأن هذا يُتَنَفَّعُ برأيه ودُعائه والكلام في السهم أما الرَضْخُ فيُفطى له أي ما لم يعلم النَهْيُ عن إحصائه فيما يظهر إذ لا يُذخِلُ الأمير دار الحرب إلا فرساً كاملاً ولا يؤثِرُ طرؤُ عَجْفِه ومَرَضِه ومجزيه أثناء القتال كما عُلِمَ بالأولى مما مرَّ في موته.

(والعبد والصبي) والمجنون ولو غير مُتَمَيِّزِينَ (والمرأة) ومثلها الخُنثَى ما لم تبين ذكورتُه والأعمى والزمن وفائد الأطراف والتاجر والمُخْتَرِفَ إذا لم يُقاتل ولا نوباً القتال وقد يُشكَلُ الزمنُ بالشيخ الهرم إلا أن يُفَرَّقَ بأن من شأن الزمنِ نَقْصُ رأيه بخلاف الهرم الكامل العقل (والذمي) وألحق به مُعَاهِدٌ ومُسْتَأْمَنٌ وحربيٌّ بشرطهم الآتي (إذا حَضَرُوا) ولو بغيرِ إذنِ سيِّدِ وزوجِ وُلِيٍّ (فلهم) إن كان فيهم نفعٌ ولم يكن للمسلم منهم سَلْبٌ (الرَضْخُ).....

والأفلا كما بَحَثَه بعضُ المُتَأَخِّرِينَ. نهايةٌ ومُغْنِي؛ وَيَتَّبِعِي أو في اثْنائِها، وقد يَشْمَلُه قوله: حالُ حُضُورِ الرُفْعَةِ. اهـ سم. فُود: (أي: مهزول) إلى قولِ المثنى فَلَهُم الرَضْخُ - في المُغْنِي إلا قوله: ولا نوباً القتال. فُود: (أي: مهزول) أي: هُزْلاً يَنْتَفِعُ التَّنَفُّعُ كما هو ظاهرٌ، وإلا فقد يكونُ المهزولُ اتَّفَعَ مِن كثيرٍ مِنَ السَّامِيْنَ كما لا يَخْفَى. اهـ سم. فُود: (والْحَقُّ به الأذرعِي الحرون إلخ) ولو كان شديداً قوياً؛ لآتاه لا يَكْبُرُ ولا يَفِرُّ عند الحاجة بل قد يَهْلِكُ راجِئاً. اهـ نهاية زاد المُغْنِي، وهو حَسَنٌ. اهـ.

فُود: (فيُفطى له) ظاهره ولو هَرِمًا لا نَفْعَ فيه بوجوه من الوجوه وقد يوجَّه بأن فيه تَكْثِيرَ السَّوَادِ، وقد يُشكَلُ عليه ما يأتي في نَحْوِ العبد والصبي أنه إِنَّمَا يُرَضَّخُ له حَيْثُ كان فيه نَفْعٌ. اهـ سِيدُ عَمَر. فُود: (إذ لا يَدْخُلُ إلخ) بِتَأَمُّلٍ تَعْلِيْقُهُ على مَذْلُوبِهِ. اهـ سِيدُ عَمَر، أقول لَعَلَّه مَبْنِيٌّ على إزجاجه لقولِ الشارح أي: ما لم يَفْلَحْ إلخ وأما إذا رَجَعَ إلى قولِ المثنى، ولا يُعْطَى لِقَرَسِ إلخ كما هو صَرِيحُ صَنِيعِ المُغْنِي فَعَلَّقَهُ ظاهراً بعبارةٍ ش قوله: إذ لا يَدْخُلُ إلخ أي: لا يَلِيْقُ بالأمير أن يَدْخُلَ إلخ لآتاه يَأْتُمُ بِذَلِكَ. اهـ.

فُود: (مِثْلُ الخ) أي: في شَرْح: فالْمَذْهَبُ أنه لا شَيْءَ له.

فُود (سُي): (والذمي) أي: والذمية. اهـ مُغْنِي. فُود: (بشروطهم الآتي) عبارةُ النِّهايةِ والمُغْنِي إن جازت الإِسْتِعاْنَةُ بهم وأذن الإمامُ لَهُمْ. اهـ. فُود: (ولم يكن للمسلم إلخ) خِلافًا لِلشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ

فُود: (أي: مهزول) أي: هُزْلاً يَنْتَفِعُ التَّنَفُّعُ كما هو ظاهرٌ، وإلا فقد يكونُ المهزولُ اتَّفَعَ مِن كثيرٍ مِنَ السَّامِيْنَ كما لا يَخْفَى، ولو كان الفَرَسُ أَعْمَى، فَيُحْتَمَلُ أن يقال: إن كان له نَفْعٌ بأنْ امْتَكَنَ المُقَاتِلَةُ عليه لاسْتِواءِ الأرضِ، وَعَدَمَ ما يَنْتَفِعُ مِن كَرٍّ، وَقَرَّ فيها أُعْطِيَ له، وإلا فلا. فُود: (ما لم تبين ذكورتَه) عبارةُ التَّجْرِيدِ لِلْمَرْجِدِ: لو بَأَنَّ رُجُولِيَّةَ الخُنثَى قال البُتْدَنِيحِيُّ: صُرِفَ له سَهْمٌ مِن حِينِ بَانَ. اهـ، وفي تَقْيِيدِهِ بَيْنَ حِينٍ نَظَرٌ قَلْبًا تَأَمَّل. فُود: (من شأن الزمنِ نَقْصُ رأيه) لا يَخْفَى ما في هذه الدَّعْوَى، وكان يُنَكِّرُ الفَرْقَ بأنَّ المرادَ زَمِنَ لَيْسَ شَيْخًا له رَأْيٌ. فُود: (ولم يكن إلخ) تَبِعَ فيه ابنُ الرُّفْعَةِ، وَمَنْ تَبِعَهُ

وجوباً للإتباع في ذلك وما للقيّن لسيّده وتردّدوا في المبتعض ورجح الأذرعى وغيره أنّه كالقيّن والدّميرى وغيره أنّه إنّ كانت مهاباة وحضّر في نوبته أسهم له ولا رضخ؛ لأنّ الغنيمه من باب الاكتساب والزركشي أنّه إنّ كانت صرف له في نوبته والا قسم له بقدر حُرّيته وأرضخ لسيّده بقدر رِقّه والذي يتّجه فيه أنّه كالقيّن لتقصيه فيكون الرضخ بينه وبين سيّده ما لم تكن مهاباة وبحضّر في نوبته فيكون الرضخ له وكون الغنيمه اكتساباً لا يقتضي إلحاقه بالأحرار في أنّه يسهم له؛ لأنّ السهم إنّما يكون للكاملين، وهو ليس كذلك (وهو دون سهم يجتهد الإمام في قدره)؛ لأنّه لم يرد فيه تحديّد ويُفاوِث بين مُستحقّيه بحسب تفاوت نفيعهم ولا يتلّع برضخ راجل أو فارس سهم راجل ويظهر في رضخ الفرس أنّه لا يتلّع به سهمي الفرس الكامل، وإنّ بلغ سهم الفارس اعتبار الكلّ بجنسيه (ومحلّه الأحماس الأربعة في الأظهر)؛ لأنّه سهم من الغنيمه بسبب استحقاقه حضور الوقعه (قلت إنّما يرضخ لذمي) ومن الحقّ به (حضّر بلا أجره) ولو بجماله وإلا فلا شيء له غيرها جزماً، وإنّ زادت على سهم راجل وجازت الاستعانة به

والنهاية والمُعني حيث اعتمدوا أنّ المُسلم يستحقّ الرضخ، وإن استحقّ السلب خلافاً لابن الرّفعة لاختلاف السبب. □ فوّد: (وجوباً) إلى قوله: ثم رأيت في النهاية والمُعني إلّا قوله: ويظهر إلى المتي والذي يتّجه فيه إلخ والأوجه كما قال شينخي الأوّل. اهـ. مُعني أي: قول الأذرعى أنّه كالقيّن. □ فوّد: (فيكون الرضخ بنية إلخ) هذا الصنيع يقتضي أنّه لو كانت مهاباة وحضّر في نوبه سيّده قسم بينهما، وهو بعيد خارج عن قياس النظائر فليراجع وليحزّر. اهـ. سيّد عمر عبارة سم قوله: فيكون الرضخ له فلا قال: أو في نوبه سيّده فليسيّده. اهـ. □ فوّد: (بحسب تفاوت نفيعهم) فيرجع المُقاتل ومن قتاله أكثر على غيره والفارس على الرّاجل والمرأة التي تُداوي الجزعى، أو تسقى العطاش على التي تحفظ الرّحال بخلاف سهم الغنيمه، فإنّه يسوّى فيه المُقاتل وغيره؛ لأنّه منصوّص عليه، والرضخ بالاجتهاد مُعني ونهاية. □ فوّد: (ولا يتلّع برضخ إلخ) عبارة النهاية والمُعني: لكن لا يتلّع به سهم راجل، ولو كان الرضخ لفارس كما جرى عليه ابن المُقرى، وهو المُعتمد. اهـ، وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الرّوض وشريحه ما نصّه، ولا يخفى أنّ هذا الخلاف في الفارس باختيار ما يستحقّه له ولقرّيه فيكون الأصحّ أنّه لا بدّ أن يتفصّ مجموع ماله مع قرّيه عن سهم راجل لا في الفارس وحده أي: فيما له مع قطع النظر عن قرّيه وعلى هذا فقول الشارح ويظهر في رضخ الفرس إلخ المُقتضي أنّ للفارس رضخاً لنفسه دون سهم الرّاجل ورضخاً لقرّيه دون سهمي الفرس فيه نظر أيّ نظر فليتاأمل. اهـ. سم. □ فوّد: (ومن الحقّ به) وبینه الحزبي. اهـ. سم. □ فوّد: (ولو بجماله) الظاهر أنّ مراده ولو كانت الأجره

لكن الذي اعتمدّه شيخنا الشهاب م ر أنّه لا فرق خلافاً لابن الرّفعة. □ فوّد: (ورجع الأذرعى إلخ) اعتمدّه شيخنا الشهاب م ر أيضاً. □ فوّد: (فيكون الرضخ له) فلا قال، أو في نوبه سيّده فليسيّد.

(وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ) أَوْ الْأَمِيرِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَلَا فَلَ شَيْءٍ لَهُ بَلْ يُعَزِّزُهُ إِنْ رَأَى ذَلِكَ لِتَعَدُّبِهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَبِاخْتِيَارِهِ وَلَا فَإِنْ أَكْرَهَهُ الْإِمَامُ، أَوْ الْأَمِيرُ عَلَى الْحُضُورِ فَلَهُ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ وَلَوْ زَالَ نَقْصُ ذِي الرُّضْخِ بِنَحْوِ إِسْلَامٍ وَعَتَقِي وَتُلُوعِ أَثْنَاءِ الْقِتَالِ أَسْهَمَ لَهُمْ وَلَوْ مِمَّا حِيزَ قَبْلَ زَوَالِ نَقْصِهِ فِيمَا يَظْهَرُ، أَوْ بَعْدَهُ فَلَا وَلَوْ قَبْلَ الْحِيَاظَةِ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الرُّوضَةِ مُصَرِّحًا بِذَلِكَ.

بِجَمَالَةٍ. اهـ سم. قُود: (وَلَا فَلَ شَيْءٍ لَهُ) وَيَجُوزُ أَنْ يَتْلُغَ بِالْأُجْرَةِ سَهْمُ رَاجِلٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قُود: (فَإِنْ زَادَتْ عَلَى سَهْمِ رَاجِلٍ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْغَايَةِ. قُود: (وَجَارَتْ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: زَادَتْ إِلَيْهِ.

قُود (سُي): (وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ) وَلَا أَثَرُ لِإِذْنِ الْآحَادِ، وَلَوْ غَزَتْ طَائِفَةٌ وَلَا أَمِيرَ فِيهِمْ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ فَتَحَكَّمُوا فِي الْقِسْمَةِ وَاحِدًا أَهْلًا صَحَّحْتُ، وَلَا فَلَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قُود: (وَبِاخْتِيَارِهِ) كَقَوْلِ الْمُتَن: وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: بَلَا أُجْرَةٍ. قُود: (فَإِنْ أَكْرَهَهُ إِلَيْهِ) أَي: وَلَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَى ذَلِكَ إِلَّا بِيَّتِي. اهـ ع ش. قُود: (وَلَوْ زَالَ إِلَيْهِ) وَيَنْبَغِي أَنْ يَمِثَلَ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ رَاجِلًا فِي الْإِنْتِدَاءِ، ثُمَّ صَارَ فَارِسًا فِي الْأَثْنَاءِ وَلَوْ قَبْلَ الْإِنْقِضَاءِ يَسِيرُ فَيُعْطَى سَهْمُ فَارِسٍ. اهـ ع ش. قُود: (بِنَحْوِ إِسْلَامٍ إِلَيْهِ) كَمَا فَاقَهُ مَجْنُونٍ وَوَضُوحَ ذِكْرَةِ مُغْنِي.



قُود فِي (سُي): (وَهُوَ دُونَ سَهْمٍ) أَي: سَهْمُ رَاجِلٍ قَالَ فِي الرُّوضِ: وَلَا يَتْلُغُ بِهِ سَهْمُ رَاجِلٍ، وَلَوْ لِفَارِسٍ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْأَصْلِ، وَإِنْ كَانَ فَارِسًا فَوَجْهَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتْلُغَ تَقْرِيرُ الْحَرِّ حَدَّ الْعَبْدِ؟ أَنَّهُ يَتْلُغُ بِهِ أَي: يَرْضَخُ الْفَارِسُ سَهْمُ رَاجِلٍ، لَكَيْتَهُ عَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: وَبِالْمَنْعِ قَطَعَ الْمَاوُزْدِي، وَقَالَ الْأَفْزَعِيُّ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ الْمَنْعُ، وَهُوَ الْأَصْحُ فَالْتَضَرُّيخُ بِالْتَرْجِيحِ مِنْ زِيَادَةِ الْمُصْنَفِ اهـ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ فِي الْفَارِسِ بِاخْتِيَارٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَهُ، وَلِفَرَسِهِ فَيَكُونُ الْأَصْحُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْقُصَ مَجْمُوعُ مَالِهِ مَعَ قَرْبِهِ عَنْ سَهْمِ رَاجِلٍ لَا فِي الْفَارِسِ وَخَذَهُ أَي: فِيمَا لَهُ مَعَ قَطْعِ التَّظَرِّ عَنْ قَرْبِهِ، وَلَا فَلَ مَعْنَى لِلْمُبَالَغَةِ فِي عِبَارَةِ الرُّوضِ، وَلَا لِتَخْصِيصِ أَصْلِهِ الْخِلَافَ فِي الْفَارِسِ فَتَأَمَّلْهُ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ، وَيَظْهَرُ فِي رَضْخِ الْفَرَسِ إِلَيْهِ الْمُتَقَضَى أَنْ لِلْفَارِسِ رَضْخًا لِقَرْبِهِ دُونَ سَهْمِ الرَّاجِلِ، وَرَضْخًا لِقَرْبِهِ دُونَ سَهْمِي الْفَرَسِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ) وَمِنْهُ الْحَزْبِيُّ. قُود: (وَلَوْ بِجَمَالَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ، وَلَوْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ بِجَمَالَةٍ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ

أَيُّ الزُّكُوتِ لِمُسْتَحَقِّهَا وَجَمِيعِهَا بِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا سُمِّتَ بِذَلِكَ لِإِشْعَارِهَا بِصَدَقٍ بِإِذْلِهَا وَلِشُمُولِهَا لِلتَّنْفِيلِ وَضَعًا ذَكَرَهُ فِي فَصْلِ آخِرِ الْبَابِ وَرَتَّبَهُمْ عَلَى مَا يَأْتِي مُخَالِفًا لِمَنْ ابْتَدَأَ بِالْعَامِلِ لِتَقْدِيمِهِ فِي الْقَسَمِ لِكُونِهِ بِأَخْذِهِ عَوَضًا تَأْسِيًا بِالآيَةِ الْمُشَارِ فِيهَا فَاللَّامُ الْمَلِكُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ إِلَى إِطْلَاقِ مَلِكِهِمْ وَتَصَرُّفِهِمْ وَبِغِي الظَّرْفِيَّةِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِالصَّرْفِ فِيمَا أُغْطُوا لِأَجَلِهِ وَلَا اسْتَرْدُّ عَلَى مَا يَأْتِي وَيُؤَاوِ الْجَمْعَ لِتَفْيِذِ اشْتِرَاكِهِمْ عَلَى السَّوَاءِ فَلَا يَجُوزُ جِزْمَانُ بَعْضِهِمْ وَلَا إِعْطَاؤُهُ أَقْلٌ مِنَ الثُّمَنِ عَلَى مَا يَأْتِي أَيْضًا وَأَمَّا قَوْلُ الْمُخَالِفِ الْقَصْدُ مُجْرُودُ بَيَانِ الْمَصْرُفِ فَيَجُوزُ دَفْعُ الْمَالِكِ زَكَاتِهِ لِصَنْفٍ بَلْ لِوَاحِدٍ مِنْهُ كَقَفِيرٍ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَاعِدَةِ اللَّغَةِ فَيَحْتَاجُ لِدَلِيلٍ إِذْ مَا لَا عُرْفَ لِلشَّارِعِ فِيهِ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى اللَّغَةِ وَمِمَّا يُصَرِّحُ بِمَا قُلْنَاهُ الْإِتِّفَاقُ فِي نَحْوِ الْوَصِيَّةِ، أَوْ الْوَقْفِ، أَوْ النَّذْرِ أَوْ الْإِقْرَارِ لِيُزَيَّدَ وَعَمِيرٌ وَبَكْرٌ بِشَيْءٍ عَلَى أَنَّهُ يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ عَلَى السَّوَاءِ وَذَكَرَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ كَالْمَخْتَصِرِ هَذَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ كَسَابِقِيهِ يَخْتَصِمُهُ الْإِمَامُ وَيُفَرِّقُهُ وَأَقْلَهُمْ كَاللَّامِ آخِرُ الزُّكَاةِ لِتَعْلُقِهِ بِهَا وَمَنْ ثَمَّ كَانَ أَنْسَبَ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوْضَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ

• قَوْلُهُ: (أَيُّ: الزُّكُوتِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى (الْفَقِيرُ) فِي الْمُنْفِي لِأَقَوْلِهِ: مُخَالِفًا إِلَى تَأْسِيًا وَقَوْلُهُ: وَيُؤَاوِ الْجَمْعَ إِلَى وَذَكَرَ إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى: وَلَا يَنْتَعِ فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ: وَيُؤَاوِ الْجَمْعَ إِلَى وَذَكَرَ.
• قَوْلُهُ: (وَلِشُمُولِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي ذِكْرُهُ. • قَوْلُهُ: (وَضَعًا) أَيُّ: لَا إِرَادَةَ لِمَا مَرَّ أَيْضًا مِنْ تَفْسِيرِهَا بِالزُّكُوتِ. • قَوْلُهُ: (وَرَتَّبَهُمْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: وَجَمَعَهَا الْخ. • قَوْلُهُ: (لِتَقْدِيمِهِ) عِلَّةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ وَقَوْلُهُ: لِكُونِهِ عِلَّةٌ لِلتَّقْدِيمِ. وَقَوْلُهُ: تَأْسِيًا عِلَّةٌ لِرَتْبِهِمْ. • قَوْلُهُ: (وَبِغِي الظَّرْفِيَّةِ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي: وَيُؤَاوِ الْجَمْعَ الْخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَاللَّامُ الْمَلِكُ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَاوِ الْجَمْعَ) أَيُّ: الْعَاظِلَةُ. • قَوْلُهُ: (لِتَفْيِذِ اشْتِرَاكِهِمْ) الْإِتْسَابُ الْأَخْصَرُ إِلَى اشْتِرَاكِهِمْ. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيُّ: كِتَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ.
• قَوْلُهُ: (كَسَابِقِيهِ) أَيُّ: الْفَتَى وَالْغَنِيمةُ. • قَوْلُهُ: (وَأَقْلَهُمْ) عَطَفَ عَلَى (أَكْثَرُ) الْخ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَاوِ الْجَمْعَ) أَيُّ: الْعَاظِلَةُ. • قَوْلُهُ: (وَأَقْلَهُمْ) عَطَفَ عَلَى أَكْثَرِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ

• قَوْلُهُ: (لِتَقْدِيمِهِ) عِلَّةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ، وَقَوْلُهُ: لِكُونِهِ عِلَّةٌ لِلتَّقْدِيمِ وَقَوْلُهُ: تَأْسِيًا عِلَّةٌ لِرَتْبِهِمْ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَاوِ الْجَمْعَ) أَيُّ: الْعَاظِلَةُ. • قَوْلُهُ: (وَأَقْلَهُمْ) عَطَفَ عَلَى أَكْثَرِ.

(الفقير من لا مال له) قيل هذا مُلْفِتٌ فإنه لم يذكر ما يربطه اهـ وليس في محلّه لبناء زعم الثَلُفَتِ على زعم أنه لم يذكر رابطاً فإن أراد الرنط التخوي فليس هنا ما يحتاج إليه فيه أو المعنوي فهو مذكور بل مُتَكَوِّرٌ في كلامه الآتي وبفرض أنه لم يذكر ما يأتي من أن هؤلاء الأصناف الثمانية هم المُسْتَحِقُّونَ لهذه الصدقات لم يكن مُفْلِتاً؛ لأنّ دلالة السياق مُحْكَمَةٌ وهي قاضية عند من له أدنى ذوق بأن المراد قِسْمُهَا لِمُسْتَحِقِّهَا، وأنهم المُبْتَغُونَ في كلامه (ولا كسب) خلال لايق به (يقع) جميعهما، أو مجموعهما (موقعاً من حاجته) من مَطْعَمٍ وملبسٍ ومسكنٍ وسائر ما لا بُدَّ منه لنفسه ومُتَوْنِهِ الذي تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ لا غيره . وإن اقتضت العادة إنفاقه خلافاً لِمَعْضِهِمْ وكأنه تَوَهَّنَهُ من كلام الشبكي الآتي رده على ما يليق به وبهم من غير إسرافٍ ولا تقتيرٍ كَمَنْ يحتاج عشرة ولا يجد إلا درهمين وقال المحاملي إلا ثلاثة والقاضي إلا أربعة واعترض بأنه يقع موقعاً وقضية الحد أن الكسوب غير فقير، وإن لم يكتسب، وهو كذلك هنا وفي الحج في بعض صوره كما مرّ وفيمن تَلَزَّمَهُ نفقة فرعه.....

• قوله: (قيل هذا الخ) وافقه المُعْنِي عِبَارَتُهُ ولو ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ الآية، ثم ذَكَرَ ما اقْتَضَتْ الآية استحقاتهم لا زَبَطَ كلامه بعضه ببعض كما فعل في المُحَرَّر . اهـ . قوله: (ما يحتاج إليه فيه) أي: كَانَ يقال: كِتَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ، وهي الزكوات وَيَجِبُ قِسْمُهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ الخ ما في الآية ثم يقول: فالفقير من لا مال الخ . اهـ ع ش . قوله: (ما يأتي الخ) عبارة النهاية فما يأتي من الخ يُخْرِجُهُ عن كونه مُفْلِتاً إذ دلالة السياق الخ . اهـ .

• قوله (سبي): (يقع موقعاً الخ) ولا فرق بين أن يملك نصيباً من المال أو لا فقد لا يقع النصاب موقعاً من كفايته . اهـ مُعْنِي . قوله: (جميعهما) إلى قوله: ويزاع الزافعي في المعنى إلى قوله: وفي الحج إلى إن وجد . قوله: (أو مجموعهما) أي: المُجْمَلُ . اهـ ع ش . قوله: (على ما يليق الخ) راجع إلى قوله: من مَطْعَمِ الخ . قوله: (من غير إسراف) المراد به هنا أن يتجاوز الحد به في الضرف على ما يليق بحاله، وإن كان في المطاعم والملابس القيسة، وليس المراد به ما يكون سبباً لِلْحَجَرِ عَلَى السَّفِيهِ . اهـ ع ش . قوله: (واعترض الخ) أي: قول القاضي . اهـ كُرْدِيّ عبارة النهاية، والمعنى والقاضي لا أربعة، وهو الوجه، وإن اعترض . قوله: (وفيمن تَلَزَّمَهُ الخ) مَقْطُوفٌ على ما عُوْطِفَ عليه قوله: وفي الحج

• قوله: (لأن دلالة السياق الخ) فقد أفاد القصة مع الاختصار .

• قوله في (سبي): (يقع) ظاهر اللفظ أنه وصف لكل بانفراده فيكون المعنى وقوع كل بانفراده، وذلك صادق بوقوع المجموع، وليس مراداً فليذا بين الشارح المراد بقوله: جميعهما، أو مجموعهما .

• قوله في (سبي): (موقعاً من حاجته) أو ما عدا ما يقدر على تحصيله بذلك الكسب، والثاني هو قياس قوله الآتي، وقضية الحد الخ . قوله: (والقاضي إلا أربعة، واعترض الخ) هو الوجه، وإن اعترض شرح م ر . قوله: (وفيمن تَلَزَّمَهُ نفقة فرعه الخ) فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب، وإن لم يكتسب .

بخلافه في الأصل المُتَّفَقِي عليه لِحَرَمَتِهِ كما يَأْتِي إِنْ وُجِدَ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ أَي : بَأَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهِ مَشَقَّةٌ لَا تُخْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَحُلُّ لِه تَعَاطِيهِ وَلَا قِيَّ بِهِ كَمَا يَأْتِي وَلَا أُعْطِيَ، وَأَنْ ذَا الْمَالِ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْرُهُ، أَوْ أَقْلُ بِقَدْرِ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْفَقْرِ وَلَوْ حَالًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ غَيْرِ فَقِيرٍ أَيْضًا فَلَا يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ حَتَّى يَصْرِفَ مَا مَعَهُ فِي الدِّينِ، وَنِزَاعُ الرَّافِعِي فِيهِ النَّاشِئُ عَنْ تَنَاقُضِ حُكْمِي عَنْهُ هُنَا وَفِي الْعَتَقِ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعْتَبَرَ كَمَا مَنَعَ وَجُوبُ نَفَقَةِ الْقَرِيبِ وَزَكَاةِ الْفَطْرِ مَرْدُودٌ بَأَنْ فِي مَنَعِهِ لِلْفَطْرِ تَنَاقُضًا مَرُّ أَي وَعَلَى الْمَنَعِ ثُمَّ يُفَرَّقُ بَأَنْ تِلْكَ مُوَاسَاةٌ فِي مُقَابَلَةِ طَهْرَةِ الْبَدَنِ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا لِتَعَلُّقِ الدِّينِ بِذِمَّتِهِ وَمَا هُنَا مَلْخُظُهُ الْاِحْتِيَاجُ، وَهُوَ قَبْلَ صَرْفٍ مَا بِيَدِهِ غَيْرِ مُحْتَاجٍ، وَبَأَنْ نَفَقَةُ الْقَرِيبِ تَجِبُ مَعَ الدِّينِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الْفَلَسِ فَوْجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهِ وَنَفَقَةُ الْقَرِيبِ مَعَهُ يَقْتَضِيَانِ الْغَنَى ثُمَّ هَذَا الْحَدُّ لِقَفِيرِ الزَّكَاةِ لَا فَقِيرِ الْعَرَايَا وَالْعَائِلَةِ وَنَفَقَةُ الْمُتَمَوِّنِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ فِي مَحَالِّهِ وَمَنْ لِه عَقَارٌ يَنْقُصُ دَخْلُهُ عَنْ كِفَايَتِهِ فَقِيرٌ، أَوْ مِسْكِينٌ بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي أَنَّهُ يُعْطَى كِفَايَةُ الْفَقْرِ الْغَالِبِ نَعَمْ، إِنْ كَانَ نَفِيسًا وَلَوْ بَاعَهُ حَصَلَ بِهِ مَا يَكْفِيهِ دَخْلُهُ لَزِمَهُ بَيْعُهُ عَلَى الْأَوْجَعِ . (وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرُ) وَالْمَسْكِنَةُ كَمَا يَأْتِي (مَسْكِنُهُ) الَّذِي يَحْتَاجُهُ وَلَا قِيَّ بِهِ، وَإِنْ اعْتَادَ السَّكَنَ بِالْأَجْرَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَزَلَ فِي مَوْقُوفٍ يَسْتَحِقُّهُ عَلَى

أَي : فَلَا يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ قَرْعِهِ الْكُسُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَكْسِبُ، وَقَوْلُهُ : بِخِلَافِهِ فِي الْأَصْلِ أَي : قِيلَ زَمَ قَرْعَهُ إِنْفَاقَهُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ مُكْتَسِبًا وَلَمْ يَكْتَسِبْ سَمْعٌ وَشَيْءٌ . قَوْلُهُ : (إِنْ وُجِدَ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ : وَهُوَ كَذَلِكَ الْخ . قَوْلُهُ : (وَأَنْ ذَا الْمَالِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : أَنَّ الْكُسُوبَ الْخ . قَوْلُهُ : (قَدْرُهُ) أَي : دَيْنٌ قَدَرُ الْمَالِ زَادَ الْمُغْنَى، أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ . اهـ . قَوْلُهُ : (أَوْ أَقْلُ الْخ) هَذَا مَعْلُومٌ مِمَّا ثَبَتَ بِالْأَوَّلَى . قَوْلُهُ : (لَا يُخْرِجُهُ الْخ) لَعَلَّ التَّشْدِيدَ بِهِ لِكُونِهِ مَحَلَّ التَّوَهُّمِ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِجِعُ رَاجِعٌ إِلَى الزَّائِدِ عَلَى الْقَدْرِ الْأَقْلُ لَا إِلَى الْقَدْرِ الْأَقْلُ قَدْ تَبَيَّنَ . قَوْلُهُ : (غَيْرِ فَقِيرٍ أَيْضًا) أَي : هُنَا وَكَذَا فِي نَفَقَةِ الْقَرِيبِ وَزَكَاةِ الْفَطْرِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهِمَا كَمَا يَأْتِي . اهـ ع ش . قَوْلُهُ : (يَنْبَغِي الْخ) ضَمِيفٌ اهـ ع ش . قَوْلُهُ : (أَنْ لَا يُعْتَبَرَ) أَي : الْمَالُ الْمَذْكُورُ، وَقَوْلُهُ : كَمَا مَنَعَ أَي : الدِّينُ . قَوْلُهُ : (بَأَنْ فِي مَنَعِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ بِأَنْ الْمُعْتَمِدَ عَدَمُ مَنَعِهِ لِلْفَطْرِ وَعَلَى الْمَنَعِ الْخ . قَوْلُهُ : (فَوْجُوبُ الزَّكَاةِ) أَي : زَكَاةُ الْفَطْرِ . قَوْلُهُ : (بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي الْخ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ . اهـ سم . قَوْلُهُ : (لَزِمَهُ بَيْعُهُ الْخ) شَجَلٌ مَا لَوْ كَانَ بِيَدِهِ عَقَارٌ غَلَّتْهُ لَا تَقِي بِتَقْيَتِهِ، وَثَمَّتْهُ بِكُنْفِي بِتَخْصِيلِ جَامَكِيَّةٍ، أَوْ وَظِيفَةٍ يَحْصُلُ مِنْهَا مَا يَكْفِيهِ فَيَكْلَفُ بَيْعَ الْعَقَارِ لِذَلِكَ وَلَا يُدْفَعُ لِه شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ . اهـ ع ش . قَوْلُهُ : (وَإِنْ اعْتَادَ السَّكَنَ بِالْأَجْرَةِ) وَفَاقًا لِلزِّيَادَةِ وَخِلَافًا لِلتَّهَايَةِ وَالْمَغْنَى عِبَارَتُهُمَا،

قَوْلُهُ : (بِخِلَافِهِ فِي الْأَصْلِ) قِيلَ زَمَ قَرْعَهُ إِنْفَاقَهُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ مُكْتَسِبًا، وَلَمْ يَكْتَسِبْ . قَوْلُهُ : (وَأَنْ ذَا الْمَالِ الْخ) كَذَا م ر . قَوْلُهُ : (بَأَنْ فِي مَنَعِهِ لِلْفَطْرِ تَنَاقُضًا مَرُّ) وَالْمُعْتَمِدَ عَدَمُ مَنَعِهِ لِلْفَطْرِ شَرْحٌ م ر . قَوْلُهُ : (وَبَأَنْ نَفَقَةُ الْقَرِيبِ الْخ) وَكَذَا م ر . قَوْلُهُ : (بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي الْخ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ اعْتَادَ السَّكَنَ بِالْأَجْرَةِ الْخ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَم ر قَالَ السُّبْكِيُّ فَلَوْ اعْتَادَ السَّكَنَ بِالْأَجْرَةِ، أَوْ فِي الْمَذْرُوءَةِ، فَالظَّاهِرُ

الأوجه فيها؛ لأن هذا كالمالك بخلاف ذلك وبتردد النظر في مكفئة بإسكان زوجها هل تكلف بيع دارها فيما لم يكفها الزوج إياه؛ لأنها مستغنية عنه الآن كالتاكن بالموقوف، أو يفرق بأن الناظر لا يقدر على إخراجها، والزوج يقدر على طلاقها متى شاء كل مُحْتَمَل والثاني أقرب ويُفرق بينه وبين ما مر في نظيره في الحج بأنه يُنظر فيه للحاجة الزانية دون المستقبلة بدليل أنه تكلف بيع ضيقته ورأس ماله بخلافه هنا بدليل النظر للسنة أو الفقر الغالب (وليابه) ولو للتجمل بها في بعض أيام السنة، وإن تعددت إن لاقت به أمضا على الأوجه خلافا لما يوهمه كلام الشبكي ويُؤخذ من ذلك صحة إفتاء بعضهم بأن حلي المرأة اللائق بها المحتاجة

وإن اعتاد السكن بالأجرة، أو في المدرسة ومعه ثمن مسكن، أو له مسكن خرج عن اسم الفقر بما معه كما بحثه الشبكي. اه قال الرشيد في قوله: أو له مسكن الخ فيه من الحرج ما لا يخفى على أن الذي نقله غيره عن الشبكي إنما هو فيما إذا كان معه ثمن المسكن. اه عبارة السيد عمر قال الشبكي فلو اعتاد السكن بالأجرة، لو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر بتمن المسكن كذا في الأسنى، والمغني والنهاية أقول: ما ذكره في ساكن المدرسة واضح لكن ينبغي أن يكون محله ما إذا لم يخش الإخراج منها كأن تجري عادة النظائر مثلا بإخراج المستحق من غير جُنْحَةٍ، وإلا فيأتي فيه نظير ما ذكره الشارح في الزوجة المكفئة بإسكان زوجها، وكذا ما ذكره في ثمن المسكن إن فرض أنه لو اتجربه، أو اشترى به ضيعة كان الربيع كافيا لأجرة المسكن ولسائر المؤن، أو لما يقع الموقع منها، وإلا لو فرض أن المتحصل منه إنما بقي بالأجرة، فقط، فالقول بأنه حبيذ مخرج عن الفقر مشكل جدا وقد يؤخذ مما ذكرته الجمع بين كلام الشبكي والمخالف له كالشارح، ثم يبقى النظر في مسكنه المحتاج اللائق به لو كان بحيث لو بيع واتجر في ثمنه لكفاه الربيع لأجرة مسكن لائق به ولما يخرج به عن حد الفقر هل يكون الحكم كما مر أو لا؟ محل تأمل. والثاني أقرب إلى إطلاقهم، وعليه فقد يفرق بأن فيما ذكره مفارقة للمالوف وفيه مشقة لا تحتمل عادة. اه سيد عمر أقول: قوله: من غير جُنْحَةٍ نقله ليس بقيد، وقوله كالشارح فيه أن الشارح إنما خالف في المسكن لا في ثمنه كما يصرح به قوله الآتي: وثمن ما ذكر الخ. هـ قوله: (ويُفرق بينه) أي: بين مسكن المكفئة. هـ قوله: (بأنه يُنظر فيه الخ) قد يقال: لم كان كذلك اه سم. هـ قوله: (ولو للتجمل) إلى قوله: فإن كانت إحدى الشخيتين في المغني إلا قوله: كتواريخ المحدثين إلى أو لطب إلى التثنية في النهاية إلا قوله: كتواريخ المحدثين وأشعار نحو اللغويين، وقوله: من تفصيل المصحف. هـ قوله: (إن لاقت الخ) أي: من حيث حسنها، أو تعددوها فيما يظهر. اه سيد عمر. هـ قوله: (أيضا) أي: كالمسكن. هـ قوله: (من ذلك) أي: من قوله، ولو للتجمل بها الخ.

خروجه عن اسم الفقر بتمن المسكن. اه. هـ قوله: (بأنه يُنظر فيه للحاجة الزانية) إلا أن يقال: لم كان كذلك. هـ قوله: (وإن تعددت إن لاقت به أيضا على الأوجه خلافا للخ) كذا شرح م ر.

لِلتَّزَيُّنِ بِهِ عَادَةً لَا يَمْنَعُ فَقْرُهَا وَقْتُهُ الْمُحْتَاجُ لِجِدْمَتِهِ وَلَوْ لِمُرُوَّتِهِ لَكِنْ إِنْ اخْتَلَتْ مُرُوَّتُهُ بِجِدْمَتِهِ لِنَفْسِهِ، أَوْ شَقَّتْ عَلَيْهِ مَشَقَّةُ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَكُتِبَتْ الَّتِي يَحْتَاجُهَا وَلَوْ نَادِرًا لَعَلِمَ شَرْعِيًّا، أَوْ آلَةً لَهُ كَتَوَارِيخِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَشْغَارِ نَحْوِ اللَّغَوِيِّينَ وَلَوْ مَرَّةً فِي السَّنَةِ، أَوْ كَطَبِّ، أَوْ وَعِظٍ لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ مِنْ فَنٍّ وَاحِدٍ بَقِيَتْ كُلُّهَا لِمُدْرَسٍ وَالْمُبْشُوطُ لِغَيْرِهِ فَيَبِيعُ الْمُوجِزَ إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ مَا لَيْسَ فِي الْمُبْشُوطِ فِيمَا يَظْهَرُ، أَوْ نَسَخَ مِنْ كِتَابٍ بَقِيَ لَهُ الْأَصْحُ لَا الْأَحْسَنُ . فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى النُّسخَتَيْنِ كَبِيرَةً الْحَجْمِ، وَالْأُخْرَى صَغِيرَةً بَقِيَتَا لِمُدْرَسٍ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِحَمْلِ هَذِهِ إِلَى دَرَسِهِ وَغَيْرِهِ يَبْقَى لَهُ أَصْحُهُمَا كَمَا مَرَّ وَآلَةُ الْمُخْتَرِفِ كَخَيْلِ مُجَنْدِيٍّ مُرْتَزِقٍ وَسِلَاحِهِ إِنْ لَمْ يُعْطِهِ الْإِمَامُ بِذَلِكَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمُتَطَوِّعٌ احْتَاجُهَا وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمُفْلِسِ.....

• فَوُدَّ: (وَقْتُهُ) وَقَوْلُهُ: وَكُتِبَتْ، وَقَوْلُهُ: وَآلَةُ مُخْتَرِفٍ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مَسْكِيَةً. • فَوُدَّ: (وَلَوْ مَرَّةً فِي السَّنَةِ) الْأَوَّلَى ذَكَرَهُ عَقِبَ قَوْلِهِ: وَلَوْ نَادِرًا ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّ الْأَوَّلَى تَغْيِيرُ بَعْضِهِمْ، وَالثَّانِيَةُ تَغْيِيرُ غَيْرِهِ وَالشَّارِحُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا. • فَوُدَّ: (كَطَبِّ) أَي: وَلَيْسَ ثُمَّ مَنْ يَغْتَنِي بِهِ. اهـ. نَهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِي: وَيُنْتِجُ كُتُبَ طَبِّ يَكْتَسِبُ بِهَا، أَوْ يُعَالِجُ بِهَا نَفْسَهُ، أَوْ غَيْرَهُ وَالْمُعَالِجُ مَعْدُومٌ مِنَ الْبَلَدِ. اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ الرُّوضِ مَا نَفَّسَ بِهَا تَعْلَمُ مَا فِي إِطْلَاقِ الشَّارِحِ. اهـ. • فَوُدَّ: (أَوْ وَعِظٌ لِنَفْسِهِ الْخ) وَإِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ وَاعِظٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَبَّطُ مِنْ نَفْسِهِ مَا لَا يَتَعَبَّطُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ نَهَايَةُ وَمُغْنِي وَرَوْضُ. • فَوُدَّ: (وَالْمُبْشُوطُ لِغَيْرِهِ) أَي: الْمُدْرَسُ عَطَفَ عَلَى كُلِّهَا لِمُدْرَسٍ. • فَوُدَّ: (فَيَبِيعُ الْمَوْجِزَ) أَي: الْمُخْتَصَرَّ. • فَوُدَّ: (كَبِيرَةُ الْحَجْمِ الْخ) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ كَبِيرَتَهُ هِيَ الْأَصْحُ وَالْأَفْلا حَاجَةً إِلَيْهَا. اهـ. سَمِ، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا مِنْ حَيْثُ وَضُوحُ الْخَطِّ غَالِيًا فِي كِبَرِ الْحَجْمِ، وَإِنْ فُرِضَ تَسَاوِيُهُمَا فِي الصَّحَةِ. نَعَمْ إِنْ فُرِضَ أَنَّهَا لَا تَتَمَيَّزُ عَنْ صَغِيرَتِهِ بِوَجْهِ أَتَجَهُّ بِتَقْيَةِ الصَّغِيرَةِ فَقَطْ، ثُمَّ يَتَرَدَّدُ التَّنَظُّرُ فِي الطَّلِيلِ لَوْ احْتَاجَ لِتَنْقُلِ نُسْخَةً إِلَى مَحَلِّ الدَّرْسِ لِيَقْرَأَ فِيهَا عَلَى الشَّيْخِ أَوْ لِيَرَا جَمْعَهَا حَالِ الْمَذَاكِرَةِ فَهَلْ تَبْقِيَانِ لَهُ أَيْضًا، أَوْ يَقْرَأُ بِمَعْمُومٍ نَفَعَ الْمُدْرَسُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَالْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلَى أَمِيلٌ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لِكَلَامِهِمْ أَقْرَبَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ: قَوْلُهُ: وَالْقَلْبُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. • فَوُدَّ: (وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ) قَدْ يُقَالُ: مَا وَجَهَ اشْتِرَاطِ التَّعَيَّنِ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي الْعِلْمِ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فَرَضُ كِفَايَةٍ بَلْ رُبَّمَا يَقْتَضِي كِلَاهُمَا فِي كُتُبِ الْعِلْمِ أَنَّهَا تَبْقَى، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ مَسْنُونًا فَلَيَتَأَمَّلُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ مَا فِي الْمُفْلِسِ وَاضِحٌ فَإِنَّ ذَاكَ حَقٌّ أَدْمِيٌّ فَاحْتَبَطَ لَهُ أَكْثَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ الْآتِي فِي الْفَارِمِ يُؤَيِّدُ الْفَرْقَ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ.

• فَوُدَّ: (أَوْ كَطَبِّ، أَوْ وَعِظٌ لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ، أَوْ كَطَبِّ يَكْتَسِبُ بِهَا أَي: بِالْكُتُبِ، أَوْ لِإِعْلَاجِ نَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، وَالْمُعَالِجُ مَعْدُومٌ، أَوْ يَتَعَبَّطُ بِهَا. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَإِنْ كَانَ ثُمَّ وَاعِظٌ إِذْ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَتَعَبَّطُ بِالْوَعِظِ كَانِضَاعُهُ فِي خَلْوَتِهِ، وَعَلَى حَسَبِ إِرَادَتِهِ. اهـ. فَقَلِّمَ مَا فِي إِطْلَاقِ الشَّارِحِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّبِّيبِ. • فَوُدَّ: (كَبِيرَةُ الْحَجْمِ) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ كَبِيرَةَ الْحَجْمِ هِيَ الْأَصْحُ، وَالْأَفْلا حَاجَةً إِلَيْهَا.

مع ما يأتي مجيئه هنا إما مؤ عن الشبكي وغيره بقيده ومن تفصيل المصحف وثمن ما ذكر
ما دام معه يُمنع إعطاءه بالفقر حتى يضره فيه.

(تبية) قضية قولهم أيام السنة ولو مرة في السنة أنه لو كان يحتاج لبعض الثياب، أو الكتف في
كل سنتين مرة مثلاً لا يقيان له، وهو مُشْكِلٌ فَلَعَلَّ هذا مَبْنِيٌّ على إعطاء السنة، وقولنا الآتي
في بحث المسكين والمعمد إلى آخره صريح فيه (وماله الغائب في مَرَحَلَتَيْنِ) أو الحاضر وقد
حيل بينه وبينه (و) ماله (المؤجل)؛ لأنه مُغَيَّرُ الآنَ فيهما، وإن نازع في الأولى جمع فَيَأْخُذُ
حتى يصله، أو يحل ما لم يجد من يقرضه على الأوجه؛ لأنه غني فلا نظر لاحتمال تلقيهما
فتبقى ذمته مُتَلَقَّة (وكسب لا يُلْقِي به) شرعاً، أو عرفاً لحرمة، أو لإخلاله بمروءته؛ لأنه حينئذ
كالدم كما لو لم يجد من يستعمله إلا من ماله حرام أي: أو فيه شبهة قوية فيما يظهر، وأفتى
الغزالي بأن أرباب البيوت الذين لم تجر عاداتهم بالكسب لهم الأخذ وكلامهم يشمله لكنه
قال في الإحياء إن ترك الشريف نحو التسج والخيطة.....

• فؤد: (مع ما يتأتى إلخ) الأوضح من تفصيل المصحف، وما يتأتى مجيئه هنا إما مؤ هناك عن
الشبكي وغيره بقيده. • فؤد: (ومن تفصيل المصحف) عبارته هناك: ويأع المصحف مُطْلَقاً كما قاله
العبادي؛ لأنه يسهل مُراجعة حَفَظَتِهِ، ومنه يُؤْخَذُ أنه لو كان بمحل لا حافظ له فيه ترك له انتهت. اه
سم. • فؤد: (أيام السنة) الأولى في بعض أيام السنة. • فؤد: (ولو مرة إلخ) كان الأولى زيادة وإو
المطبخ. • فؤد: (على إعطاء السنة) أي: المزجوج، وقوله صريح فيه أي: في ذلك البناء. • فؤد: (أو
الحاضر) إلى قول المتن: ولا يُشْتَرَطُ في النهاية إلّا قوله: وَيَلْحَقُ إلى المتن. • فؤد: (أو الحاضر) وقد
حيل إلخ) يَدْخُلُ فيه مؤنة الزوجة المطبوعة الثابتة على زوجها المويسر المُتَمَتِّعِ من أدائها، ولا تقلد
الزوجة على التوصل عليها بنحو القاضي.

• فؤد (سب): (والمؤجل) قضية إطلاقه عَدَمُ الفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَحِلَّ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَمْ لَا،
وهو كذلك؛ لأنَّ الدِّينَ لَمَّا كَانَ مَعْدُومًا لَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ زَمَنٌ بَلْ أُعْطِيَ إلى حُلُولِهِ وَقُدْرَتِهِ على خَلَاصِهِ نِهَايَةً
ومُعْنَى. • فؤد: (في الأولى) وهي ماله الغائب في مَرَحَلَتَيْنِ. • فؤد: (أو فيه شبهة قوية إلخ) قد يقال:
يَتَبَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا سَلِمَ مَالُ الزَّكَاةِ مِنْهَا، أَوْ كَانَتْ فِيهِ أَخْفَ. اه سَبْدُ عَمَر. • فؤد: (وأفتى الغزالي
بأن إلخ) وَجَزَى عَلَيْهِ الْأَتْوَارُ اه مُعْنَى. • فؤد: (وكلامهم يشمله) مُعْتَمَد. اه ع ش.

• فؤد: (ومن تفصيل المصحف) عبارته هناك، ويأع المصحف مُطْلَقاً كما قاله العبادي؛ لأنه يسهل
مُراجعة حَفَظَتِهِ، ومنه يُؤْخَذُ أنه لو كان بمحل لا حافظ له ترك له. اه. • فؤد: (فَلَعَلَّ هذا مَبْنِيٌّ إلخ) أو
إِنْ ذَكَرَ السَّنَةَ مِثَالً.

• فؤد في (سب): (وماله المؤجل) أي: وَإِنْ قَلَّ الْأَجَلُ كُنْصِفَ يَوْمٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْغَائِبِ أَنَّهُ
مَعْدُومٌ فَلَمْ يُعْتَبَرْ. • فؤد: (وأفتى الغزالي إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

عند الحاجة حماقة ورغونة نفس، وأخذ الأوساخ عند قدرته أذهب لمروءته اه فإن أراد بذلك إرشاده للأكمل من الكسب فواضح، أو منعه من الأخذ فالأوجه الأول حيث أحل الكسب بمروءته عوقفاً، وإن كان ناسخاً لكسب العلم . (ولو اشتغل) بحفظ قرآن، أو (بعلم) شرعي ومنه بل أهله في حق من لم يوزق قلباً سليماً علم الباطن المظهر للنفس عن أخلاقها الرديئة، أو آله له وأمكن عادة أن يتأتى منه تحصيل فيه ويُلحق بذلك الاشتغال بالصلاة على الجنائز بجامع أنه فرض كفاية أيضاً، وقوله بالتواضع يُفهّمه (والكسب) الذي يُحسبه (بمنه) من أصله، أو كماله (فه) هو (فهم) فيعطى ويترك الكسب لتعدي نفعه وعمومه (ولو اشتغل بالتواضع) من صلاة وغيرها وقول بعضهم المطلقة غير صحيح بل لو فرض تعارض رتبة وكسب يكفيه كلف الكسب كما يُعلم من العلة الآتية (فلا) يُعطى شيئاً من الزكاة من سهم الفقراء، وإن استغرق بذلك جميع وقته خلافاً للفقهاء؛ لأن نفعه قاصراً عليه سواء الصوفي وغيره نعم، لو نذر صوم الدهر وانعقد نذره ومنعه صومه عن كسبه أعطى على الأوجه للضرورة حيث لا احتياج للزكاة ولا شيء معه فيعطى ما يضره فيه (ولا يشترط فيه).....

• فؤد: (هذه الحاجة) أي: والقدره عليه وقوله: أذهب لمروءته أي: من التكسب بالنسخ والخيابة ونحوهما في منزله. اه مُعني. • فؤد: (إرشاده للأكمل إلخ) لك أن تقول: إن فرض أن الكسب يُحل بمروءته فأتى يكون أكمل بل لا كمال فيه حيث لا كلفة بالكلفة وقد اختلف أصحابنا في تعاطي خادِم المروءة هل هو حرام، أو مكروه على أوجه: أوجهها: أنه إذا كان متحملاً للشهادة حرام؛ لأن فيه إسقاط حق الغير، والإكراه كما سيأتي في كلامه، وإن فرض أنه لا يُحل فهو متعين لا أكمل إذ لا يسوغ الصرف له حيث لا الزكاة فليُتأمل. اه سيد عمر. • فؤد: (من الكسب) بيان للأكمل. • فؤد: (فالأوجه إلخ) وفقاً للنهاية والمُعني. • فؤد: (الأول) أي: ما في الفتاوى. • فؤد: (حيث أحل إلخ) أي: كما قيد به فيما مر، وكان ينبغي الإقتصار عليه. اه رشدي. • فؤد: (بحفظ قرآن) أو تعلّمه، أو تعليمه. اه مُعني.

• فؤد: (علم الباطن) أي: العلم الذي يتبع عن أحوال الباطن أي: عن الخصال الرديئة والحميدة للنفس، وهو التصوف. اه كزدي. • فؤد: (وآلة إلخ) عطف على علم شرعي. • فؤد: (وأمكن عادة إلخ) ومن ذلك أن نصير فيه قوة بحيث إذا راجع الكلام فهم كل مسألة أو بعضها. اه ع ش. عبارة الكزدي بأن كان ذلك المشتغل نجياً أي: كريماً يرضى نفع الناس به. اه، وعبارة السيد عمر: ولا فتقعه حيث لا قاصر إذ لا فائدة في الاشتغال به إلا حصول الثواب له فيكون كثرة إفلاحي العبادات. اه.

• فؤد: (تحصيله فيه) أي: تحصيل المشتغل في ذلك العلم. اه رشدي. • فؤد: (وقوله إلخ) أي: الآتي آنفاً. • فؤد: (الآية) أي: بقوله لأن نفعه إلخ. • فؤد: (فلا يُعطى شيئاً) إلى المتن في المُعني. • فؤد: (وانعقد نذره) أي: بأن كان الصوم لا يضره. اه ع ش.

• فؤد: (وقول بعضهم إلخ) كذا شرح م ر. • فؤد: (أعطى على الأوجه) أي: كما قاله ابن البرقي،

أي : الفقير (الزمانة) بالفتح وقُسرَتْ بالماءة وبما يُقْعَدُ الإنسان، وظاهرُ أنَّ المرادَ بها هنا ما يمنعُ الكسبَ من مَرَضٍ ونحوه (ولا التَّقْفُفُ عن المسألة على الجديد) فهما ليصدق اسمُ الفقير مع ذلك ولظاهِرُ الإخبار؛ ولأنَّه ﷺ أعطى القوي والسَّابِلَ وضدَّهما كما يُعْلَمُ مِنَّا يأتي أولُ الفصل الآتي. (والمكْفَى بنفقة قريب) أصل، أو فرع (أو زوج ليس فقيرًا) ولا مسكينًا (في الأصح) لاستغنائه وللمُنْفِقِ وغيره الصَّرْفُ إليه بغيرِ الفقرِ والمسكينة نعم، لا يُعْطَى الْمُتَنَفِّقُ قَرِيْبَهُ من سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ ما يُغْنِيهِ عنه؛ لأنَّه بذلك يُسْقِطُ التَّقْفُفَ عَنْ نَفْسِهِ ولا ابنَ السَّبِيلِ إلا ما زاد

• فُود: (أي: الفقير) إلى قولِ المثنى والمُسْكِينِ في النَّهْيَةِ. • فُود: (بالماءة) أي: الآفَةُ.

• فُود: (ولظاهِرِ الأخبار) لَمَلُّ الأَوَّلَى - لإغناء ما بعده عنه - إسقاطه كما قَعَلَ الْمُتَنَفِّقُ.

• فُود (سُي): (والمكْفَى بنفقة قريب، أو زوج الخ) مَحَلُّ الخِلافِ إذا كان يُمكنُهُ الأخْذُ مِنَ القَرِيبِ والزَّوْجِ، ولو في عِدَةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، أو البَائِنِ، وهي حَامِلٌ كما قاله الماوردِي، وإلا فَيَجُوزُ الأخْذُ بلا خِلافٍ وَخَرَجَ بِذَلِكَ المكْفَى بِنَفَقَةِ مُتَبَرِّعٍ، فَيَجُوزُ لَهُ الأخْذُ. اهـ مُعْنَى. • فُود: (وللْمُنْفِقِ) أي: قَرِيبًا، أو زَوْجًا. • فُود: (نَعَمْ الخ) هو اسْتِذْكَارٌ على قوله: وَلِلْمُنْفِقِ وغيره الخ. اهـ رَشِيدِي.

• فُود: (قَرِيبَةً) أي: بِخِلافِ زَوْجِيَّتِهِ كما صَرَّحُوا بِهِ وَيُؤْخَذُ الْفَرْقُ مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ الخِ إِذِ الزَّوْجَةُ لَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِذَلِكَ لُوجُوبِهَا - مع الْغَنَاءِ. اهـ سَم. • فُود: (ما يُغْنِيهِ الخ) يَنْقُضِي أَنْ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ مِنْهُ مَا لَا يُغْنِيهِ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ الخِ يَنْقُضِي خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ فِيمَا ذَكَرَ إِسْقَاطًا لِبَعْضِ التَّقْفُفِ عَنْ نَفْسِهِ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَيْثُ إِلَّا تَمَامُ الْكِفَايَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ سَبْدُ عَمَرٍ، وَذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ الْمَعْنَى مَا يُغْنِيهِ عَنْ كُلِّ، أَوْ بَعْضًا.

• فُود: (ولا ابنَ السَّبِيلِ) عَطَفَ عَلَى الْمُؤَلَّفَةِ. اهـ سَم. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَي: وَلَا يُعْطَى الْمُتَنَفِّقُ قَرِيبَهُ مِنْ

وَأَقْرَبِهِ الْأَذْرَعِي وَاعْتَمَدَهُ م ر. • فُود: (نَعَمْ لَا يُعْطَى الْمُتَنَفِّقُ قَرِيبَةً) أَي: بِخِلافِ زَوْجِيَّتِهِ كما صَرَّحُوا بِهِ، وَيُؤْخَذُ الْفَرْقُ مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُسْقِطُ التَّقْفُفَ عَنْ نَفْسِهِ إِذِ الزَّوْجَةُ لَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِذَلِكَ لُوجُوبِهَا مَعَ الْغِنَى، وَفِي الرُّوْضِ، وَيُعْطَى أَي: الزَّوْجُ الزَّوْجَةُ مِنْ سَهْمِ الْمُكَاتِبِ، وَالْغَارِمِ، وَكَذَا الْمُؤَلَّفَةُ وَمِنْ سَهْمِ ابْنِ السَّبِيلِ لَا إِنْ سَافَرَتْ مَعَهُ، أَوْ وَخَدَهَا بِلَا إِذْنٍ كَأَنَّهُ رَاجِعًا لَهَا إِلَّا فِي الرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَإِنْ سَافَرَتْ، وَخَدَهَا بِإِذْنِهِ، وَأَوْجَبْنَا نَفَقَتَهَا أُعْطِيَتْ مِنْ سَهْمِ ابْنِ السَّبِيلِ بَاقِي كِفَايَتِهَا، وَإِلَّا أُعْطِيَتْ كِفَايَتُهَا مِنْهُ، وَمَنْ سَافَرَتْ بِلَا إِذْنٍ تُعْطَى هِيَ، وَالْعَاصِي بِالسَّفَرِ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ بِخِلافِ النَّاشِئَةِ الْمُقِيمَةِ فَإِنَّهَا قَادِرَةٌ عَلَى الْغِنَى بِالطَّاعَةِ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَالْمُسَافِرَةُ لَا تَقْلِبُ عَلَى الْعَوْدِ فِي الْحَالِ، وَقَضَيْتُ أَنَّهَا لَوْ قَدَّرَتْ عَلَيْهِ لَمْ تُعْطَ. اهـ وَالسِّيَاقُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ فِي هَذِهِ إِعْطَاؤُهَا مِنَ الزَّوْجِ، أَوْ مَنْ أَعَمَّ مِنْهُ فِي الْآخِرِينَ، ثُمَّ قَوْلُهُ: تُعْطَى هِيَ، وَالْعَاصِي بِالسَّفَرِ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ لَمْ يَبَيِّنْ مَا تُعْطَاهُ، فَإِنْ كَانَتْ تُعْطَى كَغَيْرِهَا كِفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ أَشْكَلُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا عَادَتْ، وَجَبَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى الزَّوْجِ، وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهَا تُعْطَى كِفَايَتُهَا إِلَى عَوْدِهَا، وَوُجُوبُ نَفَقَتِهَا. • فُود: (ولا ابنَ السَّبِيلِ) عَطَفَ عَلَى الْمُؤَلَّفَةِ، وَقَوْلُهُ: وَيَا حَيْدِهِمَا أَي: الْفَقِيرَ، وَالْمُسْكِنَةَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: بِغَيْرِ الْفَقْرِ، وَالْمُسْكِنَةِ.

بسبب السفر وبأحدهما بالنسبة لكفاية نحو قِنْ الْأَخِذِ مِنْ لَوْ يَلْزَمُ الْمُزَكِّي إِنْفَاقَهُ وَلَوْ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا بِشُورٍ لَمْ تُغَطَّ لِقُدْرَتِهَا عَلَى التَّفَقُّعِ حَالًا بِالطَّاعَةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَافَرَتْ بِلَا إِذْنٍ، أَوْ مَعَهُ وَمَتَّعَهَا أُعْطِيَتْ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ، أَوْ الْمَسَاكِينِ حَيْثُ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْعَوْدِ حَالًا.....

سَهْمِ ابْنِ السَّبِيلِ إِلَّا الْخ. اهـ، وعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٍ مُقْتَضَى السِّيَاقِ تَخْصِيصُهُ بِالْقَرِيبِ وَالْحُكْمُ فِي الزَّوْجَةِ كَذَلِكَ لَكِنْ فِي مَحَلِّهِ إِنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا. اهـ، وَسَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ لَكِنْ بِقَيْدٍ. هـ. فَوُدَّ: (وَبِأَحَدِهِمَا) أَيِ: الْفَقْرِ وَالْمُسْكِنَةِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِغَيْرِ الْفَقْرِ الْخ. اهـ سَمِ أَيِ: وَقَوْلُهُ الْآتِي: الْأَخِذُ بِصِيغَةِ الْفَاعِلِ نَفَتْ لِنَحْوِ قِنْ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ: أَيِ: وَلِلْمُغْنِيِّ الصَّرْفُ إِلَى مُتَّفِقِهِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْفَقْرِ وَالْمُسْكِنَةِ. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (بِالنَّسْبَةِ لِكِفَايَةِ نَحْوِ قِنْ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ الْإِيْنَ لَوْ كَانَ لَهُ عِيَالٌ جَازَ أَنْ يُعْطِيَ أَبُوهُ مِنْ سَهْمِ الْمَسَاكِينِ مَا يَصْرِفُهُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمْ لَا تَلْزَمُ الْآبَ. اهـ سَمِ. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ لَوْ يَلْزَمُ الْخ) بَيَانٌ لِنَحْوِ الْقِنْ وَضَمِيرُ إِنْفَاقِهِ رَاجِعٌ إِلَى مَنْ. هـ. فَوُدَّ: (لَمْ تُغَطَّ الْخ) مَحَلُّهُ فِيمَنْ أَيْمَنَ بِهِ بِخِلَافِ الْمَعْدُورَةِ بِنَحْوِ صِغَرٍ، أَوْ جُنُونٍ فَيَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَيْهَا. اهـ سَمِ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ. هـ. فَوُدَّ: (وَلَوْ سَقَطَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: قِيلَ فِي الْمُغْنِيِّ. هـ. فَوُدَّ: (نَفَقَتُهَا) أَيِ: الزَّوْجَةِ الْمُقِيمَةِ. اهـ مُغْنِي وَكَذَا فِي سَمِ عَنِ الزَّوْضِ وَالْعُبَابِ وَشَرْحِهِمَا. هـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ تِلْكَ الْعِلَّةِ.

هـ. فَوُدَّ: (بِلَا إِذْنٍ) أَيِ: وَخَدَهَا. اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَفِي سَمِ عَنِ الزَّوْضِ مِثْلُهَا، وَإِنْ سَافَرَتْ وَخَدَهَا بِإِذْنِهِ فَإِنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا كَانَ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهِ أُعْطِيَتْ مِنْ سَهْمِ ابْنِ السَّبِيلِ بَاقِي كِفَايَتِهَا لِحَاجَةِ السَّفَرِ، وَإِنْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا كَانَ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا أُعْطِيَتْ كِفَايَتِهَا مِنْهُ. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ مَعَهُ الْخ) أَيِ: الزَّوْجِ سَيِّدُ عَمَرٍ وَزَيْدِيُّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ: أَوْ سَافَرَتْ مَعَ الزَّوْجِ وَمَتَّعَهَا الزَّوْجُ بِأَنْ قَالَ لَا تُسَافِرِي مَعِيَ فَسَافَرَتْ. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (أُعْطِيَتْ الْخ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ الْمُعْطَى هُوَ الزَّوْجُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ لُزُومِ نَفَقَتِهَا لَهُ حَيْثُ. اهـ سَمِ. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ الْخ) لَمْ يَبَيِّنْ مَا تُعْطَاهُ فَإِنْ كَانَتْ تُعْطَى كَفِيرًا كِفَايَةً الْعُمَرُ الْغَالِبُ أَشْكَلُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا عَادَتْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى الزَّوْجِ، وَلَا يَتِمُّدُ أَنَّهَا تُعْطَى كِفَايَتِهَا إِلَى عَوْدِهَا وَوُجُوبِ نَفَقَتِهَا سَمِ عَلَى حَيْجٍ. اهـ ع. ش. هـ. فَوُدَّ: (حَيْثُ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْعَوْدِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهَا لَوْ قَدَّرَتْ عَلَيْهِ لَمْ

هـ. فَوُدَّ: (بِالنَّسْبَةِ لِكِفَايَةِ نَحْوِ قِنْ الْأَخِذِ مِنْ لَوْ يَلْزَمُ الزَّكِّي إِنْفَاقَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ الْإِيْنَ لَوْ كَانَ لَهُ عِيَالٌ جَازَ أَنْ يُعْطِيَ أَبُوهُ مِنْ سَهْمِ الْمَسَاكِينِ مَا يَصْرِفُهُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمْ لَا تَلْزَمُ الْآبَ. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَافَرَتْ بِلَا إِذْنٍ الْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ: بِخِلَافِ النَّاسِيزَةِ الْمُقِيمَةِ فَإِنَّهَا لَا تُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ، وَلَا الْمَسَاكِينِ لِقُدْرَتِهَا عَلَى الْغِنَى بِالطَّاعَةِ فَكَانَتْ كَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ، وَمَحَلُّهُ فِيمَنْ أَيْمَنَ بِهِ بِخِلَافِ الْمَعْدُورَةِ بِنَحْوِ صِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ، فَيَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَيْهَا، وَلَوْ غَابَ الزَّوْجُ، وَتَوَقَّفَ عَوْدُهَا عَلَى الطَّاعَةِ، وَثُبُوتُ نَفَقَتِهَا عَلَى عِلْمِهِ بِذَلِكَ، وَمَضَتْ مُدَّةُ امْتِكَانِ عَوْدِهَا جَازَ الصَّرْفُ إِلَيْهَا قَالَهُ الْإِمَامُ. اهـ، وَلَعَلَّهُ حَيْثُ لَا مَالَ لَهُ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ. هـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَافَرَتْ الْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. هـ. فَوُدَّ: (أُعْطِيَتْ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ الْمُعْطَى هُوَ

لِعَلِّهَا وكذا من سهم ابن السبيل إذا تركت السفر وعزمت على الرجوع لانتهاه المعصية
 قيل: قول أصله لا يُعطيان من سهم الفقراء أصوب؛ لأن القريب فقيرٌ لصِدْقِ الحدِّ عليه؛ لكنَّه
 إنما لم يُعطَ لكونه في معنى القادر بالكسب. وأما المكفئُ بنفقة الزوج فنقيضة قطعاً بما تملكه
 في ذمته. اهـ، وهو ممنوعٌ بل الوجه ما سلكه المصنف؛ لأنَّ صنيعَ أصله يؤهمُّ أنَّ الحدَّ غيرُ
 مانعٍ بالنسبة للقريب لما قوَّره المعترض أنَّه فقيرٌ ولا يُعطى، وليس كذلك بل هو غيرُ فقير؛ لأنَّ
 قُدْرَةَ بعضه كقُدْرَتِهِ لِنزوله منزله فما سلكه المصنف فيه أدقُّ وأصوب، وأفهمُّ قوله: المُكفِّي
 أنَّ الكلام في زوج مُوسِرٍ، أمَّا مُغِيرٌ لا يكفي فتأخُّدُ تمامِ كِفَايَتِهَا بالفقر، ويُؤخِّدُ منه أنَّ مَنْ لا
 يكفيها ما وجبَ لها على المُوسِرِ لكونها أَكُولَةٌ تأخُّدُ تمامِ كِفَايَتِهَا بالفقر ولو منه فيما يظهر،
 وأنَّ الغائبَ زوجها، ولا مالَ له ثُمَّ تقدِّرُ على التَّوصُّلِ إليه، وعجزتْ عن الاتِّراضِ تأخُّدُ، وهو
 مُتَّبَعَةٌ ثُمَّ رأيت الغزالي والمصنف في فتاويه وغيرهما ذكروا ما يوافق ذلك من أنَّ الزوج، أو
 البعض لو أعسر، أو غاب ولم يترك مُنفقاً ولا مالا يُمكنُ الوُصولُ إليه أُعطيت الزوجة والقريب

تُعط. اهـ سم عن شرح الرُّوض. ة فُود: (لِعَلِّهَا) وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْمَعْصِيَةِ فِي الْاِخْذِ مِنْ ذَلِكَ
 السَّهْمِ سَمٍ وَمُعْنَى. ة فُود: (قِيلَ الْخ) نَقْلَهُ الْمُعْنَى عَنِ السَّبَكِيِّ وَأَقْرَهُ. ة فُود: (لأنَّ القريب الْخ) أَي:
 الْمُكْفِي بِنَفَقَةٍ قَرِيبِهِ. ة فُود: (لِكونه في معنى القادر الْخ) قد يُقال: هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ غَيْرُ فَقِيرٍ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ
 فِيهِ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ وَمَا فِي مَعْنَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَهُ حُكْمُهَا. اهـ سم. ة فُود: (فَنَقِيضُهُ قَطْعاً) أَي:
 فَيُخَالِفُ حِكَايَةَ الْخِلَافِ. اهـ سم. ة فُود: (بل الوجه ما سلكه الْخ) لَيْسَ فِيهِ تَغْرِيبٌ لِرَدِّ قَوْلِ
 الْمُعْتَرِضِ، وَأَمَّا الْمُكْفِيَةُ الْخ فَإِنَّ كَانَ لِتَسْلِيْمِهِ فَهُوَ كَافٍ لِإِتْمَامِ قَوْلِهِ: إِنَّ قَوْلَ أَصْلِهِ أَصُوبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ
 سَبْدُ عَمَرٍ. ة فُود: (لأنَّ صنيعَ أصله يؤهمُّ الْخ) يَتَأَمَّلُ ذَلِكَ سَمٍ وَرَشِيدِي. ة فُود: (لأنَّ قُدْرَةَ بعضه
 الْأَوَّلَى قَرِيبُهُ. ة فُود: (فيه) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. ة فُود: (في زوج الْخ) أَي: أَوْ قَرِيبٍ. ة فُود: (أَمَّا مُغِيرٌ الْخ)
 صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ أَعْسَرَ زَوْجُهَا بِتَفَقُّهٍهَا تَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَأَنَّ كَانَتْ مُتَمَكِّنَةً مِنَ الْفَسْخِ. اهـ رَشِيدِي.

ة فُود: (فَتَأْخُذُهُ الْخ) أَي: وَلَوْ مِنَ الزَّوْجِ. ة فُود: (ولو منه الْخ) وَفِي الْعُبَابِ وَيُعْطَى الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ مِنْ
 زَكَاةِ لِنَفْسِهَا إِنْ لَمْ تَكْفِهَا نَفَقَتُهُ وَلَمَنْ يَلْزَمُهَا مُؤَنَّتُهُ. اهـ سم. ة فُود: (وَأَنَّ الْغَائِبَ زَوْجَهَا) أَي: أَوْ قَرِيبَهُ
 وَيُمَثِّلُ الْغَائِبَ الْحَاضِرُ الْمُتَتَبِعُ عُدْوَانًا وَلَمْ تَقْدِرِ الزَّوْجَةُ مَثَلًا عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى حَقِّهَا مِنْهُ بِتَخَوُّ
 الْقَاضِي. ة فُود: (أَوْ غَابَ) وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ عَادَ كَانَ لِلزَّوْجَةِ مُطَالَبَتُهُ بِتَفَقُّهٍهَا بِخِلَافِ الْقَرِيبِ، فَإِنَّ نَفَقَتَهُ إِنَّمَا

الزَّوْجِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ لُزُومِ تَفَقُّهٍهَا لَهُ حَيْثُ تَزِيدُ. ة فُود: (لِعَلِّهَا) وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْمَعْصِيَةِ فِي الْاِخْذِ
 مِنْ ذَلِكَ السَّفَرِ. ة فُود: (لِكونه في معنى القادر بالكسب) قد يُقال: هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ غَيْرُ فَقِيرٍ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ
 فِيهِ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ، وَمَا فِي مَعْنَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَهُ حُكْمُهَا. ة فُود: (فَنَقِيضُهُ قَطْعاً) أَي: فَيُخَالِفُ
 حِكَايَةَ الْخِلَافِ. ة فُود: (وَيُؤْهِمُ الْخ) يَتَأَمَّلُ ذَلِكَ. ة فُود: (ولو منه فيما يظهر) فِي الْعُبَابِ وَيُعْطَى الرَّجُلُ
 زَوْجَتَهُ مِنْ زَكَاةِ لِنَفْسِهَا إِنْ لَمْ تَكْفِهَا نَفَقَتُهَا، وَلَمَنْ يَلْزَمُهَا مُؤَنَّتُهُ. اهـ. ة فُود: (وهو مُتَّبَعُهُ الْخ) كَذَا شَرَحَ

بالفقر، أو المسكينة والمعتدة التي لها التفقة كالتى في العضة ويُسَنُّ لها أن تُعطى زوجها من زكاتها ولو بالفقر، وإن أنفقها عليها خلافاً للقاضي لحدث زَيْنَب زوجة ابن مسعود رضي الله عنه في البخاري وغيره، (والمسكين من قدر على مال، أو كسب) خلل لا يثق به (يقع موقعا من كفايته) وكفاية مُمَوَّن من مَطْعَم وغيره مِمَّا مَرَّ. (ولا يكفيه) كثر يحتاج عشرة فيجد ثمانية، أو سبعة، وإن ملك نصيباً، أو نُصَباً ومن ثم قال في: الإحياء قد يملك ألفاً، وهو فقير، وقد لا يملك إلا فأساً وخبلاً، وهو غني ولا يمنع المسكينة المسكن، وما معه مِمَّا مَرَّ مَبْشُوطاً، والمعتمد أن المراد بالكفاية هنا، وفيما مَرَّ كفاية العُمر الغالب لا سنة فحسب نظير ما يأتي في الإعطاء خلافاً لِمَنْ فَرَّقَ، ولا يُقال: يلزم على ذلك أخذ أكثر الأغنياء، بل الملوكة من الزكاة؛ لأن من معه مال يكفيه ربحه، أو عقار يكفيه دخله غني، والأغنياء غاليهم كذلك فضلاً عن الملوكة فلا يلزم ما ذكره.

(تنبيه) عَلِمَ مِمَّا تقرر أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين وعكس أبو خنيفة ورُدَّ بأنه رضي الله عنه استعاذ من الفقر وسأل المسكينة بقوله: «اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا» الحديث ولا رَدَّ فيه؛ لأن الفقر المستعاذ منه فقر القلب، والمسكينة والمسئولة شُكُونُهُ وتَوَاضُعُهُ وطُمَأْنِينَتُهُ على أن حديثها ضعيف، ومعارض بما روي أنه رضي الله عنه استعاذ منها، لكن أجيب بأنه إنما استعاذ من فتنها كما استعاذ من فتنتي الفقر والغنى دون وضعفهما؛ لأنهما تعاوراه فكان خاتمة أمره غنياً بما أفاء الله عليه وإنما الذي يَرُدُّ عليه ما نقله في المجموع عن خلائق من أهل اللغة.....

تستقر في الذمة بأقراض القاضي بخلافها. اهـ سيّد عمر أقول: وفيما استظهره وفقة.

• فُود: (والمعتدة) إلى قوله: وإن أنفقها في المُغْنِي. • فُود: (خلل) إلى قوله ورد في النهاية وكذا في المُغْنِي إلا قوله: ولا يُقال إلخ. • فُود: (أو كسب خلل) أي: وليس فيه شبهة قوية أخذاً مِمَّا مَرَّ في الفقير. اهـ ش. • فُود: (فيجد ثمانية إلخ) عبارة المُغْنِي ولا يجد إلا سبعة، أو ثمانية. اهـ. • فُود: (أو سبعة) أي: بل أو خمسة، أو ستة لما تقدّم من أن من يملك أربعة فقير على الأوجه. اهـ ش. • فُود: (كفاية العُمر الغالب) أي: بالنسبة للأخذ نفسه. أما مُمَوَّن فلا حاجة إلى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الآن من زوجة وعيد ودابة مثلاً بتقدير بقائها، أو بذلها لو عُدَّت بقية عُمره الغالب. اهـ ش. • فُود: (لأن من معه مال إلخ) هذا هو الجواب وحاصله أنه ليس المراد من كون المال يكفيه العُمر الغالب أنه يكفيه عُنْهُ يضرُّها كما بتى عليه المُعْتَرَضُ اغتراضه بل المراد أنه يكفيه ربحه. اهـ رشيد. • فُود: (مِمَّا تقرر) أي: من تغريفي الفقير والمسكين. • فُود: (إن الفقير أسوأ حالاً من المسكين) واحتجوا به بقوله تعالى: «أَمَّا السَّيِّئَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ» (الكهف: ٧٩) حيث سُمي مالكها مسكيناً فدل على أن المسكين من يملك ما مَرَّ نهاية ومُغْنِي. • فُود: (لأنهما) أي: الفقر والغنى تعاوراه أي: تماقبا عليه رضي الله عنه وكان خاتمة أمره أي: رضي الله عنه. اهـ كُرْدِي. • فُود: (وإنما الذي يَرُدُّ عليه) أي: على

مثل ما قلناه. (والعامل) المستحق للزكاة بأن فوق الإمام، أو نائيه ولم يتحمل له أجره من بيت المال هو (ساع) يجيئها (وكاتب) ما وصل من ذوي الأموال وما عليهم وحاسب. (وقاسم وحاشي)، وهو الذي (يجمع ذوي الأموال) أو الشهمان وحافظ وعريف، وهو كالنقيب للقبيلة ومُشيدٌ اختيـج إليه وكيالٌ ووزانٌ وعدادٌ يُمَيِّزُ بين الأصناف. (لام) الذي يُمَيِّزُ نصيب المستحقين من مال المالك بل أجرته عليه، ولا نحو راع وحافظ بعد قبض الإمام لها، بل أجرته من أصل الزكاة لا من خصوص سهم العامل ولا (القاضي والوالي) على الإقليم إذا قاما بذلك بل يرزقهما الإمام من خمس الخمس المرصدة للمصالح؛ لأن علمهما عام، وقضية المتن دخول قبض الزكاة وصرفها في عموم ولاية القاضي، وهو كذلك كما نقله الزايفي عن الهروي، وأقره إلا أن ينصب لها متكلماً خاصاً، وبحث جواز أخذه من سهم الغارم إذا استدان للإصلاح، ومن سهم الغازي المتطوع، ومن سهم المؤلف الغير الضعيف النية؛

أبي حنيفة. اه كُردِي. ة فُود: (بمثل ما قلناه) أي: من أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين. اه سم زاد الكردي، ووجه الرد عليه أنه لما كان قوله مخالفاً لكثير من أهل اللغة كان مردوداً. اه.
 ة فُود: (المستحق) إلى قول المتن: والمؤلف في النهاية. ة فُود: (ما وصل إلخ) عبارة المعنى يكتب ما أعطوه أرباب الصدقة من المال ويكتب لهم براءة بالأداء وما يدفع للمستحقين. اه. ة فُود: (وحاسب) إلى قوله: ويبحث في المعنى. ة فُود: (أو الشهمان) عطف على الأموال. ة فُود: (وعريف) قال في الأسنى: والعريف هو الذي يعرف أرباب الاستحقاق، وهو كالنقيب للقبيلة. اه، وقوله: وهو إلخ لعله إشارة إلى أن النقيب هو المنصوب على أرباب الأموال كما أن العريف هو المنصوب على أرباب الاستحقاق. اه سيد عمر. ة فُود: (ومشيد) هو الذي يتنظر في مصالح المحل. اه ع ش، وفيه وثقة ظاهرة عبارة المعنى وجندي، وهو المشيد على الزكاة إن احتيج إليه. اه، وهي ظاهرة. ة فُود: (يُمَيِّزُ إلخ) راجع لكيال وما عطف عليه. ة فُود: (بذلك) أي: بأمر الزكاة من قبضها، أو صرفها. ة فُود: (بل يرزقهما الإمام إلخ) أي: إذا لم يتطوعا بالعمل. اه معني. ة فُود: (متكلماً) عبارة المعنى ناظرًا اه.
 ة فُود: (ويبحث إلخ) عبارة النهاية والأوجه جواز إلخ. اه. ة فُود: (أخذه) أي: القاضي. اه سم عبارة ع ش أي: من ذكر من القاضي والوالي. اه. ة فُود: (إذا ادان) بكسر الهمزة وتشديد الدال أضله تدان عبارة النهاية استدان. اه. ة فُود: (ومن سهم الغازي إلخ) أي: إذا كان غازياً وقوله: ومن سهم المؤلف

م ر. ة فُود: (بمثل ما قلناه) أي: من أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين. ة فُود: (وحافظ) قال في شرح الروض للأموال أي: قبل جمع الإمام لها بدليل ما يأتي، وحيث قد يقال: فلا كانت أجرته على المالك؛ لأن الحق حيث لم يصل للمستحقين، ولا نائيه إلا أن يصور بما إذا وصلت الساعي الذي لم يفرض إليه تفرقتها، ويجعل الوصول إليه ليس كالوصول للإمام. ة فُود: (وهو كذلك إلخ) كذا شرح م ر. ة فُود: (ويبحث جواز أخذه) أي: القاضي.

لأن هذا لا يصح توليته القضاء، وظاهر أنه إذا منع حقه في بيت المال جاز له الأخذ بنحو
الفقر، والقرم مطلقاً وسيأتي في الرشوة أن غير الشبكي بحث القطع بجواز أخذه للزكاة.
(والمؤلفة من أسلم، ونسبه ضعيفة) في أهل الإسلام، أو في الإسلام نفسه بناء على ما عليه أثبتنا
كأكثر العلماء أن الإيمان أي: التصديق نفسه يزيد وينقص كشمزته، فيعطى ولو امرأة ليتقوى
إيمانه (أو) من ينسب قوة لكن (له شرف) بحيث (يتوقع بإعطائه إسلام غيره) ولو امرأة. (والمذهب
أنهم يعطون من الزكاة) لنص الآية عليهم، فلو حرّموا الزم أن لا محتمل لها، ودعوى أن الله أعز
الإسلام عن التألف بالمال إنما تتوجه فيمن لا نص فيه على أنها إنما تتوجه ردًا لقول من قال: إن
مؤلفة الكفار يعطون من غير الزكاة لقولهم يسلمون، وعندنا لا يعطون منها قطعاً ولا من غيرها
على الأصح، وبهذا المأخوذ من المجموع، وغيره يندفع ما أوقفه كلام شيخنا من حكاية
الإجماع على عدم إعطائهم حتى من غيرها وإرادة الإجماع المذهبي بعيدة جداً، ومن المؤلفة
أيضاً من يقتل، أو يخوف ما يعني الزكاة حتى يحيلها منهم إلى الإمام، ومن يقتل من يليه من

إلخ أي: إذا كان مؤلفاً. اه كزدي. فود: (لأن هذا) أي: ضعيف التية. اه كزدي. فود: (لا يصح
توليته) محل تأمل. اه سيد عمر. فود: (مطلقاً) أي: شمل ولايته أمر الزكاة أم لا.
فود (سني): (والمؤلفة) ظاهره أنهم يعطون ولو مع الغنى سم على المنهج. اه ع ش.
فود (سني): (ونسبه ضعيفة) وقيل قوله: في ضعف التية بلا يمين. اه مغني. فود: (في أهل
الإسلام) إلى قول الشن والرقاب في النهاية إلا قوله: وبهذا إلى ومن المؤلفة. فود: (ليتقوى إيمانه)
ما ضابط مرتبة التقوى التي بالوصول إليها يسقط الإعطاء من هذا السهم وقد يقال: قوي الإسلام هو
الذي لا يخشى عليه الردة ولو على احتمال بخلاف غيره فضعفه. اه سيد عمر. فود: (ليتقوى
إيمانه) أي: وبألف المسلمين. اه مغني. فود: (من التألف) لعل الانسب التألف كما في المغني.
فود: (على أنها إلخ) لا يخفى ما فيه فليتأمل. اه سيد عمر. فود: (لقول من قال إلخ) ويجوز أن
يكون مراد هذا القائل أنهم كانوا يعطون في أول الإسلام ثم لما أعز الله الإسلام استغنى عنه فلا يرد
عليه شيء وما ذكر فتأمل. اه سيد عمر. فود: (أن مؤلفة الكفار) وهم من يزجى إسلامهم ومن يخشى
شرفهم. اه مغني. فود: (قطعاً) للإجماع. اه مغني. فود: (على الأصح) عبارة المغني على
الأظهر. اه. فود: (وبهذا) أي: قوله: وعندنا إلخ. فود: (وإرادة الإجماع إلخ) يقتضي أنها صحيحة
لكنها بعيدة، ومقتضى ما نقله عن المجموع أنها لا تصح فليتأمل. اه سيد عمر. فود: (ومن المؤلفة)
إلى قوله: وحذفهما في المغني. فود: (أيضاً) أي: كالصنفين المذكورين. فود: (من يقتل إلخ) ثم
قوله: (ومن يقتل إلخ) يشترط في هذين المذكورة - وهو محتمل ما في الروضة آخر الباب م اه سم.

فود في (سني): (إسلام غيره) هو أولى من قول الرزح: نظرائه. فود: (من يقتل إلخ)، ثم قوله:
(ومن يقتل إلخ) يشترط في هذين المذكورة، وهو مجمل ما في الروضة آخر الباب م.

الكُفَّارِ، أو البغاة فيُعْطَيَانِ إِنْ كَانَ إعطاؤُهُمَا أَسْهَلَ مِنْ بَغْيِ جَيْشٍ وَحَذَفَهُمَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي مَعْنَى الْعَامِلِ، وَالثَّانِي فِي مَعْنَى الْغَازِي، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ الْآتِي وَالْأَوَّلُ قَوْلُهُ سَبْعَةٌ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ بِأَقْسَامِهِ يُعْطَى، وَإِنْ قَسَمَ الْمَالِكُ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ، وَجَزَمَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ بِمَا قَالُوهُ يُنَاقِضُهُ قَوْلُهُ : بَعْدَ قُبُولِ الْفَصْلِ الثَّانِي وَالْمُؤَلَّفَةُ يُعْطِيهَا الْإِمَامُ أَوْ الْمَالِكُ مَا يَرَاهُ . نَعَمْ، اشْتَرَطُ أَنَّ لِلْإِمَامِ دَخْلًا فِي الْأَخِيرِينَ مُتَّبَعَةً لِتَعْلُقِهِمَا بِالْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ الرَّاجِعِ أَمْرُهَا إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِينَ لِشُهُولَةِ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ لِضَعْفِ النَّيَّةِ، أَوْ الشَّرَفِ فَلَا وَجْهَ لِتَوَقُّفِ إعطائيهما عَلَى نَظَرِ الْإِمَامِ، ثُمَّ اشْتَرَطُ جَمْعَ فِي إعطائِ الأربعةِ الاحتياجَ إِلَيْهِمْ فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلِينَ أَيْضًا، وَكَفَى بِالضَّعْفِ وَالشَّرَفِ حَاجَةً وَكَذَا الْأَخِيرِينَ فَإِنَّ اشْتَرَاكَ كَوْنِ إعطائيهما أَسْهَلَ مِنْ بَغْيِ جَيْشٍ يُغْنِي عَنْ اشْتَرَاكِ الاحتياجِ إِلَيْهِمَا. (وَالرُّوْقَابُ الْمُكَاتَّبُونَ) كَمَا فَسَّرَ بِهِمُ الْآيَةُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ : هُمُ أَرْقَاءُ يُسْتَرْزَوْنَ وَيُفْتَقُونَ، وَشَرَطَهُمْ صِحَّةَ كِتَابَتِهِمْ كَمَا سَيَذْكُرُهُ فُخْرٌ مِنْ غُلُقِ عَتَقِهِ بِإِعْطَائِهِ مَالٍ فَإِنَّ عَتَقَ بِمَا اقْتَرَضَهُ وَأَذَاهُ فَهُوَ غَارِمٌ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُمْ وَفَاءٌ بِالنَّجْوَى، وَإِنْ قَدَرُوا عَلَى الْكَسْبِ.....

• فَوَدَّ : (لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي مَعْنَى الْعَامِلِ الْخ) وَجِبَ لَوْ كَانَ الْأَوَّلُ يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ، وَالثَّانِي مِنْ سَهْمِ الْغَازِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ. اهـ سَيَذْكُرُهُ عَمَرٌ. عِبَارَةٌ عَنْ شَرِّ جَعْلُهُمَا فِي مَعْنَى مَنْ ذُكِرَ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُقَاتِلَ، وَالْمَخُوفَ مَا يَمْنِي الزَّكَاةَ يُعْطَيَانِ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ، وَأَنَّ مَنْ يُقَاتِلُ مَنْ يَلِيهِ مِنَ الْكُفَّارِ يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْغَزَاةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَادًا، وَإِنَّمَا يُعْطَوْنَ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ. اهـ. • فَوَدَّ : (بِمَا قَالُوهُ) أَي : الْجَمْعُ الْمُتَأَخَّرُونَ. • فَوَدَّ : (أَوِ الْمَالِكِ) أَي : حَيْثُ قُلْنَا بِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا مُنَاقِضَةَ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ : (فِي الْأَخِيرِينَ) أَي : الَّذِينَ فِي الشَّارِحِ، وَقَوْلُهُ الْآتِي بِخِلَافِ الْأَوَّلِينَ أَي : الَّذِينَ فِي الْمَثْنِ. • فَوَدَّ : (مُتَّبَعَةً) أَي : وَمَعَ ذَلِكَ الْمُتَعَتِّدُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِعْطَاءَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ : (فِيهِ نَظَرٌ الْخ) عِبَارَةٌ لِلتَّهْيِئَةِ مُفْرَعٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْطَى الْمُؤَلَّفَةُ إِلَّا الْإِمَامُ. اهـ. • فَوَدَّ : (بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلِينَ أَيْضًا) أَي : كَاشْتَرَاكَ دَخَلَ الْإِمَامُ فِيهِمَا الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِينَ، وَبِهِ يُجَابُ عَنْ تَوَقُّفِ السَّيِّدِ عَمَرُ بِمَا نَصَّهُ مَا وَقَعَ أَيْضًا هُنَا. اهـ. • فَوَدَّ : (وَشَرَطَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ : أَوْ عَتَقَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ : كَمَا سَيَذْكُرُهُ إِلَى فَإِنَّ عَتَقَ، وَإِلَى الْمَثْنِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : وَقِيلَ إِلَى وَلَا يُعْطَى. • فَوَدَّ : (صِحَّةُ كِتَابَتِهِمْ) وَكَوْنُ الْكِتَابَةِ لِجَمِيعِ الْمُكَاتَّبِ كَمَا يَأْتِي. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ : (فُخْرٌ الْخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى أَمَّا الْمُكَاتَّبُ كِتَابَةً فَائِلَةً فَلَا يُعْطَى؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ لَزِمَةٍ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ. اهـ. • فَوَدَّ : (فَإِنَّ عَتَقَ) أَي : الْمُكَاتَّبُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي، وَمِنْهُ كَمَا مَرَّ مُكَاتَّبُ الْخ. اهـ. سم. • فَوَدَّ : (وَأَنْ لَا يَكُونَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : صِحَّةُ كِتَابَتِهِمْ. • فَوَدَّ : (وَإِنْ قَدَرُوا عَلَى الْكَسْبِ) وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَ الْفَقِيرُ وَالْمِسْكِينُ الْقَادِرَانِ عَلَى ذَلِكَ كَمَا مَرَّ، لِأَنَّ حَاجَتَهُمَا تَتَحَقَّقُ يَوْمًا بِيَوْمٍ، وَالْكَسْبُ

• فَوَدَّ : (فَإِنَّ عَتَقَ) أَي : الْمُكَاتَّبُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي، وَمِنْهُ كَمَا مَرَّ مُكَاتَّبُ الْخ. • فَوَدَّ : (وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُمْ، وَفَاءٌ بِالنَّجْوَى، وَإِنْ قَدَرُوا عَلَى الْكَسْبِ) وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَ الْفَقِيرُ، وَالْمِسْكِينُ الْقَادِرَانِ عَلَى ذَلِكَ

لا حلول التجم توسيعاً لطرق العتي لتشوف الشارح إليه، وبه فارق الغارم، ولا إذن للسيد في الإعطاء، وإذا صححنا كتابة بعض قن كأن أوصى بكتابة عبد فمجزز الثلث عن كله لم يغط، وقيل: إن كانت مهايأة أعطي في تزوته وإلا فلا واستحسنه ولا يغطي مكاتبه من زكاته ويسترد منه إن رق، أو أعتق بغير المغطي في غير ما يأتي في التنبيه الآتي. نعم، ما أثلفه قبل العتي بغير المغطي لا يفرزم بذله؛ لأنه حال إتلافه كان ملكه، وإنما منيع من إنفاقه في غير العتي، وإن كان له كسب لكن قبل كسب ما عليه لا بعده ليقوى ظن حصوله المتشوف إليه الشارح.

(والغارم) المدين ومنه كما مر مكاتب استدان للنجوم وعتق ثم (إن استدان لنفسه) أي: لغيرها الأحراري والذنبوي (في غير معصية أعطي) وإن صرفه فيها، ولو لم يثبت.....

يُحصل كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين إلا بالتدريج غالباً نهاية ومغني. ٥. فود: (لا حلول الدين) أي: فلا يشترط. ٥. فود: (وبه فارق الغارم) أي: حيث اشترط حلول دينه. ٥. سم. ٥. فود: (لم يغط) إثلاً يأخذ ببعض الرقيق من سهم المكاتبين، ويؤخذ من ذلك أنه لو كان بعضه مكاتباً وبعضه حراً أنه يغطي. ٥. مغني. ٥. فود: (ولا يغطي مكاتبه إلخ) يعود الفائدة إليه فإن قيل: لرب الدين أن يغطي غريمه من زكاته فهذا كان هنا كذلك أجيب بأن المكاتب ملك لسيد فكأنه أعطى مملوكاً بخلاف الغارم مغني ونهاية. ٥. فود: (يسترد إلخ) أي: ما أخذه من زكاة غير سيده. ٥. رشيدى عبارة المغني ولو عجز المكاتب نفسه استرد منه ما أخذه إن كان باقياً، وتعلق بذله ببعثه إن كان تالفاً لحصول المال عنده برضا مستحقيه فلو قبضه السيد رده إن كان باقياً، وغريم بذله إن كان تالفاً، ولو ملكه السيد شخصاً لم يسترد منه بل يفرمه السيد. ٥. فود: (نعم إلخ) استدراك على قوله: ويسترد إلخ وقوله ما أثلفه أي: بما أخذه من غير سيده. ٥. فود: (بغير المغطي) متعلق بالعتي. ٥. سم. ٥. فود: (من إنفاقه) أي: إنفاق المكاتب المغطي. ٥. فود: (المدين) إلى قوله: كذا أطلقه شارح في النهاية إلا قوله مع جهل الدائن بحالِهِ.

٥. قول (سني: (إن استدان لنفسه إلخ) ومثله من لزمه الدين بغير اختياره كما لو وقع على شيء فآثلفه ٥. مغني. ٥. فود: (وإن صرفه) إلى قوله: أي حالاً في المغني إلا قوله أي: بل إلى المتي وقوله: وهو

كما مر؛ لأن حاجتهما تتحقق يوماً بيوم، والكسب يحصل كل يوم كفايته شرح م ر. ٥. فود: (وبه فارق الغارم) أي: حيث اشترط حلول دينه. ٥. فود: (ولا يغطي مكاتبه من زكاته) أي: تعود الفائدة إليه قال في شرح الروض: بخلاف الغارم فإن لرب الدين أن يغطي من زكاته، ويفرق بأن المكاتب ملك للسيد فكأنه أعطى مملوكه بخلاف الغارم. ٥. سم. ٥. فود: (بغير) متعلق بالعتي. ٥. فود: (قبل كسب ما عليه لا بعده) هذا نقله في شرح الروض عن جمع الزركشي به بين كلامين متعارضين في ذلك. ٥. فود: (لا بعده) ظاهر في تصويره بما إذا اكتسب بعد الأخذ من الزكاة فليس فيه أنه أعطى من الزكاة، ومعه ما يفي

إذا عَلِمَ قَضَاهُ الإِبَاحَةَ، أَوْ لَا لِكُنْثَا لَا نُصَدِّقُهُ فِيهِ أَي : بَل لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ، فَإِنْ قُلْتَ : مَنْ أَيْنَ عَلِمَهَا بِذَلِكَ قُلْتَ : لَهَا أَنْ تَعْتَمِدَ الْقَرَائِنَ الْمُفِيدَةَ لَهُ كَالْإِعْسَارِ (أَوْ) اسْتِدَانٍ (لِمَعْصِيَةٍ) يَعْنِي أَوْ لَزِمَ ذِمَّتُهُ ذَنْبٌ بِسَبَبِ عَصَى بِهِ، وَقَدْ صَرَفَهُ فِيهَا كَأَن اشْتَرَى خَمْرًا فِي ذِمَّتِهِ كَذَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ، وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا، وَاتَّلَفَهَا لَا يَلْزَمُ ذِمَّتُهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كَافِرٍ اشْتَرَاهَا، وَقَبْضُهَا فِي الْكُفْرِ ثُمَّ أَسْلَمَ، فَيَسْتَقِرُّ بِذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ، أَوْ يُرَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ اسْتِدَانٌ شَيْئًا بِقَضِيٍّ صَرَفَهُ فِي تَحْصِيلِ خَمْرٍ، وَصَرَفَهُ فِيهَا فَالْإِسْتِدَانَةُ بِهَذَا الْقَضِيٍّ مَعْصِيَةٌ، وَكَأَن اتَّلَفَ مَالٌ غَيْرُهُ عَمْدًا، أَوْ أَسْرَفَ فِي التَّفَقُّةِ، وَقَوْلُهُمْ : إِنْ صَرَفَ الْمَالِ فِي اللَّذَاتِ الْمُبَاحَةِ غَيْرُ سَرْفٍ مَحَلُّهُ فَيَمُنُّ بِصَرْفٍ مِنْ مَالِهِ بِالْإِسْتِدَانَةِ مِنْ غَيْرِ رَجَاءٍ وَفَاتِهِ أَي : حَالًا فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ جِهَةٍ ظَاهِرَةٍ مَعَ

مُشْكِلٌ إِلَى وَكَأَن اتَّلَفَ . ٥ فَوَدَّ : (إِذَا عَلِمَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَعْطَى وَقَوْلُهُ : أَوْ لَا أَي : فِي حَالَةِ الْإِسْتِدَانَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقَضِيٍّ .

٥ فَوَدَّ (سَبِي) : (أَوْ لِمَعْصِيَةٍ فَلَا) لَيْسَ فِي التَّخْصِيصِ الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا الْمُحَقِّقُ الْمُحَلِّيَّ وَصَاحِبَا الْمُغْنِي وَالنَّهْأِيَّةِ وَلِهَذَا قَالَ الْمُغْنِي : وَاسْتِدْرَاكُهُ لِمَا يُفْهَمُهُ عُمُومُ مَفْهُومِ الشَّرْطِ مِنْ قَوْلِهِ : إِنْ اسْتِدَانَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ أَنَّ الْمُسْتِدَانَ لِمَعْصِيَةٍ لَا يُعْطَى مُطْلَقًا، وَلِهَذَا نُقِلَ فِي الرَّوْضَةِ عَنِ الْمُحَرَّرِ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ لَا يُعْطَى، وَمُرَادُهُ مَا اقْتَضَاهُ الْمَفْهُومُ . اهـ . وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ التَّخْصِيصِ الْمَفْهُومِ فِيهِ تَفْصِيلٌ فَلَا يُعْتَرَضُ بِهِ وَالْغَرَضُ مِنَ الْإِسْتِدْرَاكِ بَيَانُهُ لَا الْإِعْتِرَاضُ، وَإِنْ اقْتَضَى مَا نُقِلَ عَنِ الرَّوْضَةِ خِلَافَهُ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . ٥ فَوَدَّ : (وَقَدْ صَرَفَهُ الْخ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (اسْتِدَانَ) وَيُحْتَمَلُ مِنْ ضَمِيرٍ (ذِمَّتُهُ) . ٥ فَوَدَّ : (إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الْخ) مُقْتَضَاهُ أَنْ شِرَاءَهُ لَهُ حَبْتِيَّةٌ مَعْصِيَةٌ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِالْعَقْدِ الْفَائِدِ حَرَامٌ وَالْكَافِرُ مُكَلَّفٌ بِالْفُرُوعِ . ٥ فَوَدَّ : (أَوْ يُرَادُ الْخ) فِيهِ أَنَّهُ مَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ : فِي ذِمَّتِهِ، وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأْمَلْ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ : إِنْ مَعْنَى (فِي ذِمَّتِهِ) بِمَا اسْتِدَانَهُ . ٥ فَوَدَّ : (وَكَأَن اتَّلَفَ الْخ) لَا يُخْفَى مَا فِي جَفَلِهِ مِثَالًا لِلْإِسْتِدَانَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُثَلِّهُ مَنْ لَزِمَهُ الذِّمَّةُ بِاتِّلَافِ مَالٍ الْخ، وَعِبَارَةُ النَّهْأِيَّةِ : وَتَغْيِيرُهُ بِالْإِسْتِدَانَةِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ، فَلَوْ اتَّلَفَ مَالُ الْخ، وَهُمَا ظَاهِرَانِ . ٥ فَوَدَّ : (أَوْ أَسْرَفَ فِي التَّفَقُّةِ) أَي : وَقَدْ اسْتِدَانَ بِهَذَا الْقَضِيٍّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . ٥ فَوَدَّ : (أَي : حَالًا) هَلِ الْمُرَادُ حَالُ الْإِسْتِدَانَةِ، أَوْ حَالُ الصَّرْفِ؟ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُعْتَبَرٌ بِالنَّسْبِ لِمَا أَضِيفَ لَهُ، فَيُعْتَبَرُ لِحُلِّ الْإِسْتِدَانَةِ رَجَاءُ الْوَفَاءِ عِنْدَهَا وَلِحُلِّ الصَّرْفِ رَجَاؤُهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَنْقُي التَّنَظُّرُ فِيمَا لَوْ جَهَلَ الدَّائِنُ حَالَهُ، وَانْتَقَى الرَّجَاءُ حَالُ الْإِسْتِدَانَةِ هَلْ يَصِحُّ الْمَقْدُ مُطْلَقًا، أَوْ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا، أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ : وَالْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ لَكِنْ بِشَرْطِ عَدَمِ ظَنِّ الْمَدِينِ جَهْلَ الدَّائِنِ بِحَالِهِ .

بِمَا عَلَيْهِ، وَبِهَذَا يُجَابُ عَنِ السُّؤَالِ الَّذِي سَأَلَهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، وَإِنْ أَجَابَ عَنْهُ بِشَيْءٍ آخَرَ . ٥ فَوَدَّ : (مَحَلُّهُ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر .

جَهْلُ الدَّائِنِ بِحَالِهِ، فَإِنْ قُلْتُ : لَوْ أُرِيدَ هَذَا لَمْ يَتَّقِذَ بِالْإِسْرَافِ قُلْتُ : الْمُرَادُ بِالْإِسْرَافِ هُنَا الزَّائِدُ عَلَى الصَّرْفَةِ أَمَّا الْاِقْتِرَاضُ لِلصَّرْفَةِ، فَلَا حَرَمَةَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي وَجُوبِ الْبَيْعِ لِلْمُضْطَّرِّ الْمُغْصِرِ (فَلَا) يُعْطَى شَيْئًا لِتَقْصِيرِهِ بِالْاِسْتِدَانَةِ لِلْمَعْصِيَةِ مَعَ صَرْفٍ فِيهَا، (قُلْتُ : الْأَصْحُ يُعْطَى إِذَا تَابَ) حَالًا إِنْ غَلَبَ ظَنُّ صِدْقِهِ فِي تَوْبَتِهِ، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، وَكَذَا إِذَا صَرَفَهُ فِي مُبَاحٍ كَمَعْصِيَةِ السَّابِقِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمَعْصِيَةِ بِعُقُودِ الْمَدِينِ لَا غَيْرِهِ كَالشَّاهِدِ، بَلْ أَوْلَى وَلَا يُعْطَى غَايِمٌ مَاتَ، وَلَا وَفَاءٌ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَصَى بِهِ فَوَاضِئٌ، وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ مُخْتِاجٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهِ كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْبَسُ بِسَبَبِهِ عَنْ مَقَامِهِ الْكَرِيمِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ، وَأَمَّا عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ بِهِ حَتَّى لَا يُؤْخَذَ مِنْ حَسَنَاتِ الْمَدِينِ لِلدَّائِنِ، فَالْأَدِلَّةُ تَقْتَضِي خِلَافَهُ.....

• فَوُدَّ : (لَوْ أُرِيدَ) أَيِ : بِالتَّمَثِيلِ بِالْإِسْرَافِ فِي التَّقَفُّ وَقَوْلُهُ : هَذَا أَيِ : الْإِسْرَافُ فِيهَا بِالْاِسْتِدَانَةِ مِنْ غَيْرِ رَجَاءٍ الْخ. • فَوُدَّ : (لَمْ يَتَّقِذَ بِالْإِسْرَافِ) أَيِ : بَلْ يَخْفَى التَّمَثِيلُ بِالْإِنْفَاقِ بِاِسْتِدَانَةِ الْخ. • فَوُدَّ : (الزَّائِدُ عَلَى الصَّرْفَةِ) هَلِ الْمُرَادُ بِالصَّرْفَةِ مَا يَسُدُّ الزَّمَنَ، أَوْ مَا يَلِيْقُ بِهِ عَرَفًا مَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ يَتَّقِذُ الْأَخْذُ بِمَا يَخْتِاجُهُ لِمُدَّةٍ مَخْصُوصَةٍ كَيَوْمٍ قَبِيضٍ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ سَوْغٌ لِلصَّرْفَةِ قَبَقْدَرِهَا، أَوْ لَا يَتَّقِذُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَتَّسِرُ لَهُ، أَوْ يُفْضَلُ بَيْنَ مَا يُغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ التَّحْصِيلُ أَيِ وَقْتُتِ ارَادَ وَغَيْرِهِ؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ كَذَلِكَ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ : وَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ مِنَ التَّرْدُدَيْنِ الشُّقُّ الثَّانِي. • فَوُدَّ : (حَالًا) ظَرْفٌ لِيُعْطَى كَزُدِّي أَيِ : يُعْطَى بِلَا اسْتِثْنَاءٍ بِمُضِيِّ مُدَّةٍ يَظْهَرُ فِيهَا حَالُهُ مُغْنِي وَاسْم. • فَوُدَّ : (إِنْ غَلَبَ) إِلَى قَوْلِهِ : وَيُظْهَرُ فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ : (السَّابِقِ) أَيِ : إِنَّمَا فِي شَرْحٍ أُعْطِيَ. • فَوُدَّ : (وَيُظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمَعْصِيَةِ الْخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ عَقِيدَةُ الْمُعْطِي وَالْآخِذُ بِعَقِيدَةِ الْآخِذِ فَيَجُوزُ لِشَافِعِي فَقِيرٌ مَثَلًا مَالِكٌ نِصَابٌ تَقْدِيرًا أَخَذَ زَكَاةَ الْحَتَمِيِّ الْجَاهِلِ بِذَلِكَ، فَلْيُرَاجَعْ. • فَوُدَّ : (لَا غَيْرِهِ) أَيِ : كَالْإِمَامِ وَالْمَالِكِ. • فَوُدَّ : (وَالْأَيُّ) أَيِ : إِنْ لَمْ يَغْصُ بِذَلِكَ. • فَوُدَّ : (وَيَتَمَيَّنُ حَمْلُهُ الْخ) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ اسْتَدَانَهُ لِمَعْصِيَةٍ وَصَرَفَهُ فِي مُبَاحٍ، أَوْ لِمُبَاحٍ وَصَرَفَهُ فِي مَعْصِيَةٍ أَنَّهُ لَا يُخْبَسُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّبِ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورُ : لَا يُطَالَبُ الْخِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْمُطَالَبَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ مُفْلِسًا سَقَطَ الدُّنْيَوِيُّ بِالْكَلْبَةِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةٌ عَنْ ش قَوْلُهُ : لَا يُطَالَبُ بِهِ أَيِ : الْآنَ. اه. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ : فَهُوَ غَيْرُ مُخْتِاجٍ الْخِ أَيِ : لِأَنَّ مُطَالَبَةَ الدَّائِنِ الَّتِي كُنَّا نَعْتَلِ بِهَا لَدَفِهَا قَدْ انْدَقَعَتْ عَنْهُ بِالْمَوْتِ، فَالْمُرَادُ بِالْمُطَالَبَةِ فِي قَوْلِهِ : لِأَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهِ الْمُطَالَبَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ كَمَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ كَلَامُ الدَّمِيرِيِّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفْيُ الْمُطَالَبَةِ الْآخِرَوِيَّةِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي التَّخْفَةِ مِمَّا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ ذَلِكَ اه.

• فَوُدَّ : (يُعْطَى إِذَا تَابَ حَالًا) عِبَارَةٌ شَرْحَ الرَّوَضِ قَالَ فِي الْأَصْلِ : وَلَمْ يَتَّعَرَّضُوا هُنَا لِاسْتِثْنَاءِ حَالِهِ بِمُضِيِّ مُدَّةٍ يَظْهَرُ فِيهَا حَالُهُ إِلَّا أَنَّ الرَّوْيَانِيَّ قَالَ : يُعْطَى عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ فِي تَوْبَتِهِ، فَيَمْكِنُ حَمْلُ إِطْلَاقِهِمْ عَلَيْهِ، وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ بَعْدَ كَلَامِ الرَّوْيَانِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اه. فَلْيَتَأَمَّلْ.

وعلى غير المُستدين لنفع عام كحَقِيقَةِ أَقْسَامِ الْغَارِمِ الْآتِيَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ حَزَمَ بِاسْتِثْنَاءِ بَعْضِهَا فَقَطْ، وَهُوَ الْمُسْتَدِينُ لِلْإِصْلَاحِ، وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلَى حِمْلًا عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ . (وَالْأَطْهَرُ اشْتِرَاطُ حَاجَتِهِ) بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ قَضَى ذَنْتَهُ مِمَّا مَعَهُ تَمَسَّكَنَ كَمَا رَجَّحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَالْمَجْمُوعُ، فَيُتْرَكُ لَهُ مِمَّا مَعَهُ مَا يَكْفِيهِ أَيْ : الْكِفَايَةُ السَّابِقَةُ لِلْعُمَرِ الْغَالِبِ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ إِنْ فَضَّلَ مَعَهُ شَيْءٌ صَرَفَهُ فِي دِينِهِ وَتَمَسَّكَنَ لَهُ بَاقِيهِ، وَإِلَّا قَضَى عَنْهُ الْكُلَّ، وَلَا يُكَلِّفُ كُشُوبَ الْكَسْبِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْلِزُ عَلَى قَضَاءِ ذَنْبِهِ مِنْهُ غَالِيًا إِلَّا بِتَذَرِيحٍ، وَفِيهِ حَرْجٌ شَدِيدٌ، وَظَاهِرٌ

❦ قَوْلُهُ : (وَعَلَى غَيْرِ الْمُسْتَدِينِ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ الْإِخ لَكِنَّ الْمَحْمُولَ عَلَى مَا مَرَّ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورُ : لِأَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهِ، وَالْمَحْمُولُ عَلَى مَا هُنَا قَوْلُهُ : وَلَا يُعْطَى غَارِمٌ مَاتَ وَلَا وِفَاءً مَعَهُ .

❦ قَوْلُهُ : (كَبَقِيَّةِ أَقْسَامِ الْغَارِمِ) أَيْ : فَتَقْطَعُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : حَمْلًا الْإِخ قَالَ فِي الْمُبَابِ : وَلَوْ مَاتَ الْغَارِمُ لَنَفْسِهِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لَمْ يَقْضَى عَنْهُ مِنْهَا، أَوْ لِلْإِصْلَاحِ قُضِيَ . اهـ . قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي الْأَوَّلِ : وَمَحَلُّهُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ : تَبَعًا لِمَنْ يَأْتِي قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ إِنْ لَمْ يَتَّعِنَ لِلزَّكَاةِ بِالْبَلَدِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَإِلَّا قُضِيَ عَنْهُ مِنْهَا لَا اسْتِحْقَاقَهُ لَهَا قَبْلَ مَوْتِهِ مَعَ بَقَاءِ حَاجَتِهِ وَبِهِ فَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الْمَكَاتِبِ وَالْغَازِي وَابْنِ السَّبِيلِ حَيْثُ يَنْقَطِعُ حَقُّهُمْ . اهـ . وَقَوْلُهُ : أَوْ لِلْإِصْلَاحِ قُضِيَ قَالَ فِي شَرْحِهِ : كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَوْتِهِ قَبْلَ الْحُلُولِ وَبَعْدَهُ، وَلَا بَيْنَ انْحِصَارِ الْمُسْتَحَقِّينَ وَعَدَمِهِ وَيُوجِبُهُ بِأَنْ فِيهِ مَضْلَحَةٌ عَامَّةٌ فَجَازَ أَنْ يُغْتَفَرَ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ انْتَهَى . اهـ . سَمَ بِحَذْفٍ . ❦ قَوْلُهُ : (بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ الْإِخ) إِلَى قَوْلِهِ : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْنَهَايَةِ . ❦ قَوْلُهُ : (تَمَسَّكَنَ) أَيْ : صَارَ يَسْكِنًا . اهـ . ع ش . ❦ قَوْلُهُ : (فَيُتْرَكُ لَهُ مِمَّا مَعَهُ الْإِخ) وَلَيْسَ هُنَا سُؤَالٌ وَجَوَابٌ، أَوَرَدْتُمَا السَّيِّدَ عُمَرَ ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّ السُّؤَالَ سَاقِطٌ مِنْ أَضْلِهِ فَلَا حَاجَةَ

❦ قَوْلُهُ : (كَبَقِيَّةِ أَقْسَامِ الْغَارِمِ) أَيْ : فَتَقْطَعُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : حَمْلًا الْإِخ قَالَ فِي الْمُبَابِ : وَلَوْ مَاتَ الْغَارِمُ نَفْسُهُ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لَمْ يَقْضَى عَنْهُ مِنْهَا، أَوْ لِلْإِصْلَاحِ قُضِيَ . اهـ . قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي الْأَوَّلِ، وَمَحَلُّهُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ : تَبَعًا لِمَنْ يَأْتِي قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ إِنْ لَمْ يَتَّعِنَ لِلزَّكَاةِ بِالْبَلَدِ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَإِلَّا قُضِيَ عَنْهُ مِنْهَا لَا اسْتِحْقَاقَهُ لَهَا قَبْلَ مَوْتِهِ مَعَ بَقَاءِ حَاجَتِهِ، وَبِهِ فَارَقَ نَظِيرَهُ مِنَ الْمَكَاتِبِ، وَالْغَازِي، وَابْنِ السَّبِيلِ حَيْثُ يَنْقَطِعُ حَقُّهُمْ هَذَا مَا ذَكَرَهُ جَمْعٌ، لَكِنَّ خَالَفَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالتَّقِيبُ فَقَالَا فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ لَا يَقْضَى عَنْهُ إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْوُجُوبِ، وَكَانُوا مَحْصُورِينَ، وَمَنْعْنَا الثَّقَلَ كَالْفَقِيرِ قُلْنَا : لَا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ لَمْ يَتِمَّ مِلْكُهُ عَلَيْهِ، وَتُسْتَرْجَعُ مِنْهُ فِي الْحَالِ بِخِلَافِ الْفَقِيرِ فَإِنْ مِلْكُهُ بَعْدَ الْقَبْضِ مُسْتَقَرٌّ، فَجَازَ أَنْ يُثَبَّتَ قَبْلَ الْقَبْضِ . اهـ . وَهُوَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ، وَجْهٌ لَكِنَّ الْأَوَجَّ الْأَوَّلُ . اهـ . وَقَوْلُهُ : أَوْ لِلْإِصْلَاحِ قُضِيَ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَوْتِهِ قَبْلَ الْحُلُولِ، وَبَعْدَهُ، وَلَا بَيْنَ انْحِصَارِ الْمُسْتَحَقِّينَ، وَعَدَمِهِ، وَيُوجِبُهُ بِأَنْ فِيهِ مَضْلَحَةٌ عَامَّةٌ فَجَازَ أَنْ يُغْتَفَرَ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ . اهـ .

❦ قَوْلُهُ : (فَيُتْرَكُ لَهُ مِمَّا مَعَهُ مَا يَكْفِيهِ الْإِخ) لَا يَخْلُو هَذَا عَنْ مُخَالَفَةِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ قُبِيلَ، وَلَا يَنْتَعِ الْفَقْرُ، وَأَنَّ ذَا الْمَالِ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْرُهُ الْإِخ ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا تَضَرُّعًا بِإِعْطَائِهِ بِدُونِ صَرْفِ مَا مَعَهُ فِي الدِّينِ، وَفِي ذَلِكَ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ لَا يُعْطَى إِلَّا بَعْدَ صَرْفِهِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَاكَ أَنَّهُ لَا يُعْطَى مِنْ سَهْمِ

كلامهم هنا أنه لا يُكَلِّفُه عاصٍ بالاستدانة صَرَفَه في مُباح، أو تاب فيُنافي إطلاقهم السابق في الفلَس، بل أخذ بعضهم مِنَّا أن شرط ذلك أن يَصْرِفَه في معصية، ولا يتوب ولك أن تَفَرِّق بين البابين بأن ذاك حَقُّ آدمي، فَعَلَّطَ فيه أكثر (دون حلول الدين)؛ لأنه لا يُسَمَّى الآن مَدِينًا (قُلْتُ: الأصح اشتراطُ حلوله، والله أعلم) لعدم حاجته إليه الآن (أو) استدان (إصلاح ذات البين) أي: الحال بين القوم بأن يخاف فتنة بين شخصين؛ أو قبيلتين تنازعا في قتل، أو مالٍ مُتَلَفٍ، وإن عَرِفَ قاتله، أو مُتَلَفُه، فيستدين ما تَسْكُنُ به الفتنة، ولو كان ثم من الأحاد من يسكنها غيره (أعطي) إن حلَّ الدين هنا أيضا على المعتمد (مع الغنى) ولو بتقيد، وإلا لامتنع الناس من هذه المكرومة. (وقيل: إن كان غنيا بتقيد فلا) يُعْطَى إذ ليس في صَرَفَه إلى الدين ما يَهْتِكُ المروعة، ويُردُّ بأن الملحظ هنا الحمل على مكارم الأخلاق القاضية بأنه لا فرق وأقهرهم ذكروه الاستدانة الدالُّ عليها العطف كما تقرر أنه لو أُعْطِيَ من ماله لم يُعْطَ، ومثله ما لو استدان، ووَفَّى من ماله ومن الغارِم الضَّامِن لغيره فيُعْطَى إن كان المضمون حلالاً،

لِتَكَلِّفِ الجواب عنه راجعه. • فَوَدَّ: (أي: الحال) إلى قوله: وواضح في النهاية الآ قوله: من الآحاد. • فَوَدَّ: (أي: الحال) يَحْتَمِلُ أنه تَفْسِيرٌ لِذاتِ البين. اه. سم أقول: بل لا يَحْتَمِلُ غيره. • فَوَدَّ: (في قتل) أي: أو نحو طَرَفٍ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أو مالٍ إلخ) أي: أو عَرَضٍ. • فَوَدَّ: (وإن عَرِفَ قاتله) خلافا لما في الرُّوض. اه. سم أي: والمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إن حلَّ الدين إلخ) قد يُقال: الاستدانة بالقرض ولا يكون إلا حلالاً إلا أن يُجَابَ بأنها قد تكون بأن يَشْتَرِيَ في ذِمَّتِهِ بَشَنٍ مُؤَجَّلٍ ما يَصْرِفُه في تلك الجهة كإبل الذية سم على حَجٍّ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أيضا) أي: مثل ما استدانَه لِنَفْسِهِ. • فَوَدَّ: (على الْمُعْتَمِدِ) وفاقاً لِلْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (ولو بتقيد) كذا في المُغْنِي. • فَوَدَّ: (القاضي إلخ) نَفَتْ الحمل. • فَوَدَّ: (لا فرق) أي: بين الغنى بالتقيد والغنى بغيره من المقار والمَرْض. • فَوَدَّ: (ومثله) إلى قوله: وَرَجَّحَ بعضهم في المُغْنِي. • فَوَدَّ: (الضَّامِن لغيره) أي: لا لِتَسْكِينِ فتنةٍ نِهَايةً ومُغْنِي. • فَوَدَّ: (فيُعْطَى إلخ) فإن وَفَّى أي: الضَّامِن ما على الأصل بما قَبَضَه من الزكاة فلا رُجوع له على الأصل، وإن ضَمِنَ بإذنه وصَرَفَه إلى

الْفُقَرَاء كما عَرَّبَ به هناك، والمراد هنا أنه يُعْطَى من سَهْمِ الغارِمِينَ. • فَوَدَّ: (بأن ذاك حَقُّ آدمي) يَتَأَمَّلُ ما اقْتَضاه هذا الكلام من أن ما هنا ليس حَقُّ آدمي إلا أن يُرَادَ بِذَلِكَ مُجَرَّدُ أن الزكاة التي هي حَقُّ الله يَجُوزُ صَرَفُها له لِدِينِهِ، وإن عَصَى به، ولا تُكَلِّفُه الإكْتِسَابَ، ويُراد بما هناك أنه ليس هناك زكاة يُرَادُ دَفْعُها إليه، ولا يَحْفَى ما في ذلك فإن هذا يتوَلَّى إلى عَدَمِ الفرق فليَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ (في (سني): (دون حلول الدين) قد يُقال: الاستدانة بالقرض، ولا يكون إلا حلالاً إلا أن يَصَوَّرَ بما يأتي قريبا. • فَوَدَّ: (أي: الحال) يَحْتَمِلُ أنه تَفْسِيرٌ لِذاتِ البين. • فَوَدَّ: (وإن عَرِفَ قاتله) أي: خلافا لما في الرُّوض. • فَوَدَّ: (إن حلَّ الدين) قد يُقال: الاستدانة بالقرض، ولا يكون إلا حلالاً إلا أن يُجَابَ بأنها قد تكون بأن يَشْتَرِيَ في ذِمَّتِهِ بَشَنٍ مُؤَجَّلٍ ما يَصْرِفُه في تلك الجهة كإبل الذية.

وقد أعسر، أو إن ضمين بالإذن، أو أعسر هو وحده إن لم يضمن بالإذن ومنه استدان لنحو
 عمارة مسجد وقرى ضيف ثم اختلفوا فالحق كثيرون بمن استدان لنفسه، ورجحه جمع
 متأخرون وآخرون بمن استدان لإصلاح ذات البين إلا إن غني بنقذ، ورجحه بعضهم، ولو
 رجح أنه لا أثر لغيره بالنقذ أيضاً حملاً على هذه المكرومة العام نفقها لم ينفذ، وواضح أن
 الكلام فيمن لم يملك حصته قبل موته لكونه من المحصورين الذين ملكوها .
 (تنبيه) لا يتم على مكاتب اكتسب قدر ما أخذ الصرف فيما أخذ له كما مر، وكذا الغارم
 وابن السبيل.....

الأصل المفسر أولى ؛ لأن الضامين قرعهُ مُغني ونهاية . ٥ قوله: (وقد أفسرا) أي: الضامين والأصيل .
 ٥ قوله: (وإن ضمن الخ) غاية . ٥ قوله: (أو أفسر هو وحده) فإن أفسر الأصل وحده أعطي دون
 الضامين، وإن كانا موثرين لم يُعطى واحداً منهما مُغني ونهاية . ٥ قوله: (ويمنه) أي: الغارم .
 ٥ قوله: (لنحو عمارة مسجد) كناية فظرة وفك أسير . اهـ . مُغني . ٥ قوله: (بمن استدان لنفسه) أي:
 يُعطى بشرط الحاجة . ٥ قوله: (ورجحه جمع متأخرون) واعتمده شيخنا الرملي . اهـ . سم وكذا اعتمده
 المُغني . ٥ قوله: (وواضح أن الكلام الخ) لا يخفى أن في ارتباط هذا الكلام بسابقه خفاء أي خفاء ثم
 راجعت أصله ^{في قوله} فرائث قبله مضروباً عليه ما صورته وجزم بعضهم بأنه لا يقضي منها دين ميت إلا
 ما استدان للإصلاح، وهو مُحتمل حملاً على هذه المكرومة وواضح الخ، ووجه الضرب إغناء قوله
 السابق: ولا يُعطى غارم مات الخ عنه . فالذي يغلب على الظن - والله أعلم - أنه عند الضرب على ما
 هنا أغفل ما ذكره مع أن اللائق نقله إلى ما سبق فليتأمل، وليحترز . اهـ . سيد عمر . ٥ قوله: (لا يتعين)
 إلى قوله بخلاف الخ في النهاية . ٥ قوله: (الصرف فيما أخذ له) أي: لا يتعين صرف ما أخذ من الزكاة
 في العتي . اهـ . كردني . ٥ قوله: (كما مر) أي: قبيل قول المتن: والغارم . ٥ قوله: (وكذا الغارم الخ)
 والتسليم لما يستحقه المكاتب والغارم إلى السيد، أو الغريم بإذن المكاتب، أو الغارم أخوط وأفضل،
 إلا أن يكون ما يستحقه أقل مما عليه وأراد أن يتجر فيه فلا يستحب تسليمه إلى من ذكر وتسليمه إليه
 بغير إذن المكاتب أو الغارم لا يقع عن زكاة؛ لأنهما المستحقان، ولكن يسقط عنهما قدر المضروب لا
 من أدى عنه دينه بغير إذنه تبرأ ذمته . اهـ . مُغني . ٥ قوله: (وابن السبيل) وهذا لا يتنافى قوله الآتي:
 وشرطه الحاجة؛ لأن الفرض أنه أعطي قبل الاكتساب . اهـ . سم وهذا يخبري أيضاً في الغارم
 المستدين لمصلحة نفسه .

٥ قوله: (وقد أفسر) أي: الضامين، والمضمون عنه . ٥ قوله: (إن) مبالغة . ٥ قوله: (ورجحه جمع
 متأخرون) واعتمده شيخنا الشهاب ر . ٥ قوله: (قبل موته) قد يقال: لا حاجة في هذا التقييد بالموت .
 ٥ قوله: (كما مر) أي: في قوله: لكن قبل كسب ما عليه لا بعده فإنه يفيد جواز الصرف في غير ما أخذ
 له بعد كسب ما عليه . ٥ قوله: (وابن السبيل) وهذا لا يتنافى قوله الآتي: وشرطه الحاجة؛ لأن الفرض أنه

بخلاف ما إذا أرادوا ذلك قبل اكتساب ما يفي، وإن تَوَقَّعَ لهم كسب يفي على الأوجه، ويظهر أن هذا بالنسبة للآخذ، أما الدافع فيبصر بمجرّد الدفع، وإن لم يضرّفه الآخذ فيما أخذ له ويَحْتَمَلُ خلافه .

(وسبيل الله تعالى غزاة لا في عملهم) أي : لا سهم لهم في ديوان المرتزقة، بل هم مُتَطَوِّعَةٌ يَفْزَون إذا نَشَطُوا، إلا فهم في جِزْفِهِمْ وَصَنَائِمِهِمْ، وسبيل الله وضماً الطريق الموصلة إليه تعالى، ثم كثر استعماله في الجهاد؛ لأنه سبب للشهادة الموصلة إلى الله تعالى، ثم وُضِعَ على هؤلاء؛ لأنهم جاهدوا لا في مقابل فكأنوا أَفْضَلَ من غيرهم، وتفسير أحمد وغيره المخالف لما عليه أكثر العلماء له بالحجّ لحديث فيه أجابوا عنه أي : بعد تسليم صحته التي زعمها الحاكم، وإلا فقد طعن فيه غير واحد بأن في سنّده مجهولاً، وبأن فيه عنقنة مُدَلِّس، وبأن فيه اضطراباً باتناً لا تَمْنَعُ أَنَّهُ يُسَمَّى بذلك، وإنما النزاع في سبيل الله في الآية، وقوله : ﴿وَلَا تَجِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِكُمْسِيَةٍ﴾ وذكر منها الغازي في سبيل الله صريح في أن المراد بهم فيها مَنْ ذَكَرْنَاهُ على أن في أصل دلالة ذلك الحديث على مدّعاهم نظراً؛ لأن الذي فيه إعطاءً بغير جعل صدقة في سبيل الله كما في رواية، أو أوصى به لسبيل الله كما في أخرى لِمَنْ يَحُجُّ عليه فيفرض أنه بغير زكاة يحتمل أن مُطْطاه فقير، أو أنه أركبه من غير تمليك ولا تملك (فيظنون مع الغنى) إعانة لهم على الغزو، ومرو أنه لا حظّ لهم في الفتيء كما لا حظّ لأهله في الزكاة إلا على ما مرّ فيهم عن الإمام وغيره،

• فود : (إذا أرادوا لذلك) أي : الصّرف في غير ما أخذوا له فليَتَأَمَّل . اهـ . سم . فود : (ويَحْتَمَلُ خلافه) هذا هو الذي يَظْهَرُ وَيَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ كما هو ظاهر عند الْمُتَمَسِّحِ الْمُتَأَمِّل . اهـ . سيّد عمر .
• فود (سني) : (غزاة) أي : دُكُور . اهـ . مُعْنِي . فود : (أي : لا سهم) إلى قوله فإن امتنعوا في النهاية إلا قوله على أن إلى المثنى وقوله ومرو إلى وإن عديم . فود : (المخالف) نعت تفسير الخ وقوله : له بالحجّ مُتَعَلِّقٌ به أي : بتفسير الخ وضمير له لابن السبيل . فود : (أجابوا الخ) أي : أكثر العلماء . فود : (باتناً لا تمنع الخ) مُتَعَلِّقٌ بقوله : أجابوا . فود : (في سبيل الله في الآية) أي : في المراد به . فود : . (وقوله : الخ) مُتَبَدِّلاً خَبَرَهُ قوله : صريح الخ . فود : (بهم) أي : بطائفة سبيل الله وكان الأولى به أي : بلفظ سبيل الله وقوله فيها أي : الآية وقوله : مَنْ ذَكَرْنَاهُ أي : الغزاة المُتَطَوِّعَةُ . فود : (ذلك الحديث) أي : الذي استدللّ به أحمد وغيره . فود : (جعل صدقة الخ) أي : وفقاً . فود : (لمن يعج) مُتَعَلِّقٌ بإعطاء الخ . فود : (ومرو) أي : في قسم الفتيء وقوله : لهم أي : لِلْمُتَطَوِّعَةِ وقوله لأهله أي : الفتيء وهم المرتزقة . فود : (على ما مرّ) أي : في قسم الفتيء . فود : (فيهم) أي : أهل الفتيء وقوله عن الإمام،

أُعْطِيَ قَبْلَ الْاِكْتِسَابِ . فود : (بخلاف ما إذا أرادوا ذلك) أي : الصّرف في غير ما أخذوا له فليَتَأَمَّل .
• فود : (باتناً لا تمنع الخ) مُتَعَلِّقٌ بأجابوا . فود : (على ما مرّ) أي : في قسم الفتيء، وقوله : عن الإمام

فَإِنْ عَدِمَ وَاضْطَرَرْنَا لَهُمْ لَرِّمَ أَغْنِيَاؤُنَا إِعَانَتَهُمْ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ، فَإِنْ امْتَنَعُوا وَلَمْ يُجَبِّزْهُمْ الْإِمَامُ حُلَّ لَهُلِهِ الَّذِينَ لَمْ يَحْصُلْ لَهُمْ مِنْ كِفَايَتِهِمْ الْأَخْذُ مِنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ لَمْ تَقُلْ بِذَلِكَ الَّذِي مَرَّ، وَإِنَّمَا لَمْ يُغَطِّ الْأَلَّ مِنْهَا إِذَا مُنِعُوا مِنَ الْفَيْءِ؛ لِأَنَّ الْمَنَعَ ثُمَّ لِيَشْرَفِ ذَوَاتِهِمْ بِخِلَافِهِ هُنَا. (وَابْنُ السَّبِيلِ) الشَّامِلُ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى فِيهِ تَغْلِيظٌ (مُنْثِيٌّ سَفِي) مِنْ بَلَدِ الزَّكَاةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَطَنَهُ، وَقَدْ امْتَنَعُوا بِهِ لِيُوقِعَ الْخِلَافَ الْقَوِيَّ فِيهِ إِذَا إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ مَجَازٌ لِدَلِيلٍ هُوَ عِنْدَنَا الْقِيَاسُ عَلَى الثَّانِي بِجَمَاعٍ احْتِيَاجُ كُلِّ الْأَهْبَةِ السَّفَرِ (أَوْ مُجْتَازٍ) بِهِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِمُتَلَاذِمَتِهِ السَّبِيلِ، وَهِيَ الطَّرِيقُ وَأَفْرَدَ فِي آيَةِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ مَحَلُّ الْوَحْدَةِ وَالْإِنْفِرَادِ. (وَشَرْطُهُ) مِنْ جِهَةِ الْإِعْطَاءِ لَا التَّسْمِيَةِ (الْحَاجَةُ) بِأَنْ لَا يَجِدَ مَا يَقُومُ بِخَوَائِجِ سَفَرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ بِغَيْرِهِ، وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا، وَمَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَعَدَمِ وَجُودِ مُقْرِضٍ بِأَنَّ الصَّرُورَةَ فِي السَّفَرِ أَشَدُّ، وَالْحَاجَةُ فِيهِ أَغْلَبُ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُفَرِّقُوا فِيهِ بَيْنَ الْقَادِرِ عَلَى الْكَسْبِ وَلَوْ بِلا مَشَقَّةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِ لِيَتَحَقَّقَ حَاجَتُهُ مَعَ قُدْرَتِهِ هُنَا دُونَ مَا مَرَّ. (وَعَدَمُ الْمُعَصِيَةِ) الشَّامِلُ لِسَفَرِ الطَّاعَةِ وَالْمَكْرُوهِ وَالْمُبَاحِ،

وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ سَهْمُهُمْ عَنْ كِفَايَتِهِمْ كَمَّلَ لَهُمْ مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ. اه. سم. فَوَدَّ: (فَإِنْ هَدِمَ) أَيِ: الْفَيْءِ. اه. سم. فَوَدَّ: (إِلَيْهِمْ) أَيِ: الْمُرْتَزِقَةِ. فَوَدَّ: (فَإِنْ امْتَنَعُوا) أَيِ: الْأَغْنِيَاءِ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُجَبِّزْهُمْ) أَيِ: الْأَغْنِيَاءِ الْمُتَمَنِّعِينَ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمْ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ: غَيْرَهُمْ أَيِ: غَيْرَ أَهْلِ الْفَيْءِ، وَهُوَ بِالتَّصْبِيفِ مَقْعُولٌ (لَمْ يَجِدْ) وَفَاعِلُهُ الْإِمَامُ. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُغَطِّ الْأَلَّ الْخ) سَبَاتِي مَا يَتَمَلَّقُ بِذَلِكَ. فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيِ: الْفَيْءِ وَقَوْلُهُ: مِنْهَا أَيِ: الزَّكَاةِ. فَوَدَّ: (مَرَّ) أَيِ: عَنْ الْإِمَامِ.

فَوَدَّ: (الشَّامِلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَشَرَطُ أَخِيذِ الزَّكَاةِ فِي التَّهْيِئَةِ. فَوَدَّ: (وَالْأُنْثَى) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ. اه. فَوَدَّ: (مِنْ بَلَدِ الزَّكَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُفَرِّقُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقَدْ امْتَنَعُوا إِلَى إِطْلَاقِهِ، وَقَوْلُهُ: وَأَفْرَدَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَقَدْ امْتَنَعُوا أَيِ: الْمُتَمَنِّعِينَ عَلَى الْمُجْتَازِ. فَوَدَّ: (لِيُوقِعَ) الْخِلَافَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ حَقِيقَةُ فِي الْمُجْتَازِ، مَجَازٌ فِي الْمُتَمَنِّعِينَ وَإِعْطَاءُ الثَّانِي بِالْإِجْمَاعِ وَالْأَوَّلُ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ؛ وَلَآنَ مُرِيدَ السَّفَرِ مُجْتَازٌ إِلَى أَنْبَاءِهِ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ. اه. فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ: بِمَحَلِّ الزَّكَاةِ. فَوَدَّ: (سَمَنِي) أَيِ: الْمُجْتَازُ بِذَلِكَ أَيِ: ابْنِ السَّبِيلِ. فَوَدَّ: (وَأَفْرَدَ) أَيِ: ابْنَ السَّبِيلِ. فَوَدَّ: (مِنْ جِهَةِ الْإِعْطَاءِ الْخ) أَيِ: فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ: شَرَطُ إِعْطَائِهِ. اه. سم.

فَوَدَّ: (بِغَيْرِهِ) أَيِ: فِي مَكَانٍ آخَرَ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ. اه. كُرْدِي أَيِ: إِذَا غَابَ مَالُهُمَا. فَوَدَّ: (الشَّامِلُ لِسَفَرِ الطَّاعَةِ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لَا فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ

أَيِ: وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ سَهْمُهُمْ عَنْ كِفَايَتِهِمْ كَمَّلَ لَهُمْ مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ. فَوَدَّ: (فَإِنْ هَدِمَ) أَيِ: الْفَيْءِ. فَوَدَّ: (مِنْ جِهَةِ الْإِعْطَاءِ لَا التَّسْمِيَةِ) أَيِ: فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ: شَرَطُ إِعْطَائِهِ. فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَيُفَرِّقُ الْخ) كَذَا شَرَحُ م. ر. فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ) أَيِ: فِيمَنْ مَالُهُ غَائِبٌ.

ولو سَفَرُ نَزْهَةٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِخِلَافِ سَفَرِ الْمُعْصِيَةِ بِأَنْ عَصَى بِهِ لَا فِيهِ كَسْفَرُ الْهَائِمِ؛ لِأَنَّ إِتْعَابَ التَّفْسِيرِ وَالذَّائِبَةِ بِلَا غَرَضٍ صَحِيحٍ حَرَامٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِإِعْطَائِهِ إِعَانَتَهُ وَلَا يُهَانَ عَلَى الْمُعْصِيَةِ، فَإِنْ تَابَ أُعْطِيَ لِيَقْبَلَ سَفَرِهِ.

(وَشَرَطُ اخْتِذِ الزَّكَاةَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ) الْحُرُوثُ الْكَامِلَةُ إِلَّا الْمُكَاتَّبَ فَلَا يُعْطَى مُتَبَعُضٌ، وَلَوْ فِي تَوْبَتِهِ وَ (الْإِسْلَامَ) فَلَا يَدْفَعُ مِنْهَا لِكَافِرٍ إِجْمَاعًا. نَعَمْ، يَجُوزُ اسْتِجَارُ كَافِرٍ وَعَبْدٍ كَيْثَالِ، أَوْ حَامِلٍ، أَوْ حَافِظٍ، أَوْ نَحْوِهِمْ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ أُجْرَةٌ لَا زَكَاةٌ بِخِلَافِ نَحْوِ سَاعٍ، وَإِنْ كَانَ مَا يَأْخُذُهُ أُجْرَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُ اسْتِجَارِ ذَوِي الْقُرْبَى، وَالْمُرْتَزِقَةِ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ لِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ بِخِلَافِ عَمَلِهِ فِيهِ بِلَا إِجَارَةٍ؛ لِأَنَّ فِيمَا يَأْخُذُهُ حَيْثُ ذِكْرُ شَائِبَةِ زَكَاةٍ، وَبِهَذَا يُخَصُّ عَمُومُ قَوْلِهِ: (وَأَنْ لَا يَكُونَ هَائِمًا وَلَا مُطْلَبًا)، وَإِنْ مُنِعُوا حَقَّهُمْ مِنْ

فَإِنْ مَاتَ. قُودٌ: (لِسَفَرِ الطَّاعَةِ) كَسْفَرِ حَجٍّ وَزِيَارَةِ، وَالْمَكْرُوهِ كَسْفَرِ مُتَّفِرِدٍ، وَالْمُبَاحِ كَسْفَرِ تِجَارَةٍ. اهـ. مُغْنِي. قُودٌ: (كَسْفَرِ الْهَائِمِ إِلَى) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْحَقُّ بِهِ الْإِمَامُ السَّفَرُ لَا لِقَصْدٍ صَحِيحٍ كَسْفَرِ الْهَائِمِ. اهـ. وَعِبَارَةُ عَشْرُ قَوْلِهِ: كَسْفَرِ الْهَائِمِ إِلَى صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْهَائِمَ عَاصٍ بِسَفَرِهِ وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَالْحَقُّ بِهِ أَيُّ: سَفَرِ الْمُعْصِيَةِ سَفَرٌ لَا يَفْرُضُ صَحِيحُ كَسْفَرِ الْهَائِمِ. اهـ. قُودٌ: (لَأَنَّ إِلَى) تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ كَسْفَرِ الْهَائِمِ وَقَوْلُهُ: وَذَلِكَ إِلَى رَاجِعٌ إِلَى اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْمُعْصِيَةِ. قُودٌ: (الْحُرُوثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَبْنُو الْمُطْلَبُ فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَحَامِلٍ، وَقَوْلُهُ وَالْمُرْتَزِقَةُ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. قُودٌ: (وَنَحْوِهِمْ) كَالْوَزَائِنِ وَالْجَمَالِ. قُودٌ: (نَحْوُ سَاعٍ) وَهُوَ الَّذِي يُرْسَلُ إِلَى الْبِلَادِ. قُودٌ: (لَأَنَّهُ لَا أَمَانَةَ إِلَى) لَا يُقَالُ مُقْتَضَى هَذَا التَّغْلِيلِ ائْتِنَا مَا سَبَقَ آتِنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: ذَاكَ مَشْمُولٌ بِنَظَرِ الْعَامِلِ وَإِشْرَافِهِ وَتَعَمُّدِهِ بِخِلَافِ الْعَامِلِ فَإِنَّهُ مُسْتَحْتَلٌّ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قُودٌ: (لَأَنَّهُ لَا أَمَانَةَ إِلَى) هَذَا لَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَبْدِ. قُودٌ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ: قَوْلُهُ يَجُوزُ اسْتِجَارُ كَافِرٍ وَعَبْدٍ إِلَى. قُودٌ: (لِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ اسْتُؤْجِرَ لِعَمَلٍ عَامٍّ كَنَحْوِ سِعَايَةٍ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قُودٌ: (وَبِهَذَا) أَيُّ: يَجُوزُ اسْتِجَارُ ذَوِي الْقُرْبَى الْمَارِ آتِنَا. قُودٌ: (وَإِنْ مُنِعُوا حَقَّهُمْ إِلَى) قَالَ ابْنُ مُطْلَبٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمِنَهَاجِ أَيُّ: سَوَاءٌ أُعْطُوا حَقَّهُمْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ أَمْ لَا، أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَطْعًا، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَجَوَزَ الْإِضْطِرَّاءُ إِعْطَاءَهُمْ وَاخْتَارَهُ الْهَرَوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَأَتَى بِهِ شَرَفُ الدِّينِ الْبَارِزِيُّ وَلَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ فِي حَدِيثٍ لِلطَّبْرَانِيِّ مَا يَشْهَدُ لَهُ أَيُّ: بِقَوْلِهِ «أَلَيْسَ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يَكْفِيكُمْ» أَيُّ يُغْنِيكُمْ أَيُّ: أَتَمُّ مُسْتَفْتُونَ بِخُمْسِ الْخُمْسِ فَإِذَا عُدِمَ خُمْسُ الْخُمْسِ زَالَ الْغِنَى، فَخُمْسُ الْخُمْسِ عِلَّةٌ لِاسْتِغْنَائِهِمْ وَشَرَطٌ لِمَنْجِهِمْ، فَإِذَا زَالَ الشَّرْطُ انْتَقَى الْمَانِعُ وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي هَذَا الزَّمَنِ لِمَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي الْيَمَنِ لِيُعْطِيَهُمْ عَنْ مَحَلِّ الْغَنَائِمِ وَقِلَّةِ شَفَقَةِ الْمُلُوكِ وَأَهْلِ الثَّرْوَةِ وَشِدَّةِ حَاجَتِهِمْ الَّتِي شَاهَدْنَا وَلِلَّهِ أَحْكَامٌ تَحْدُثُ بِحُدُوثٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. عِبَارَةُ شَيْخِنَا قَوْلُهُ: سَوَاءٌ

قُودٌ: (وَلَوْ سَفَرُ نَزْهَةٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَى) كَذَا شَرْحُ م ر.

الخُمْسُ لِخَبِيرٍ مُسْلِمٍ : «إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ وَإِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ» وَبَنُو الْمُطَّلِبِ مِنَ الْآلِ كَمَا مَرَّ . وَكَالزَّكَاةِ كُلِّ وَاجِبٍ كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَمِنْهَا دِمَاءُ التُّشْكِ بِخِلَافِ التَّطَوُّعِ ، وَحُرْمٌ عَلَيْهِ ﷺ الْكُلُّ ؛ لِأَن مَقَامَهُ أَشْرَفُ وَخَلَّتْ لَهُ الْهَدْيَةُ ؛ لِأَنَّهَا شَأْنُ الْمُلُوكِ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ (وَكَذَا مَوْلَاهُمْ فِي الْأَصَحِّ) لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ» وَيُفْرَقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ بَنِي أَخَوَاتِهِمْ مَعَ صَحِيحَةِ حَدِيثِ «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» بِأَن أَوَّلِيكَ لَنَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَبَاءٌ وَقِبَائِلُ تُنْسَبُونَ إِلَيْهِمْ غَالِبًا تَمَحُّصَتْ نِسَبَتُهُمْ لِإِسَادَاتِهِمْ فَحُرْمٌ عَلَيْهِمْ مَا حُرْمَ عَلَيْهِمْ تَحْقِيقًا لِشَرَفِ مَوَالِيهِمْ ، وَلَمْ يُعْطَوْا مِنَ الْخُمْسِ ؛ لِقَلَّةِ مُسَاوُوهُمْ فِي جَمِيعِ شَرَفِهِمْ ، فَإِنْ قُلْتَ : يُمَكِّنُ

مُعِيَا الْخِ وَيُقِلَّ عَنِ الْإِضْطِرَّيِّ الْقَوْلُ بِجَوَازِ صَرْفِ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ عِنْدَ مَنَعِهِمْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ - فِي الْحَدِيثِ - «إِنْ لَكُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يَكْفِيكُمْ ، أَوْ يُغْنِيكُمْ» فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ إِعْطَائِهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ عِنْدَ أَخْذِهِمْ حَقَّهُمْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، لَكِنَّ الْجُمْهُورَ طَرَدُوا الْقَوْلَ بِالتَّخْرِيمِ ، وَلَا بَأْسَ بِتَقْلِيدِ الْإِضْطِرَّيِّ فِي قَوْلِهِ : الْآنَ لاحتِاجُهُمْ وَكَانَ شَيْخُنَا رحمته الله تَعَلَّى تَمِيلُ إِلَى ذَلِكَ مَحَبَّةً فِيهِمْ نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِمْ . اهـ . فَوَدَّ : (وَبَنُو الْمُطَّلِبِ مِنَ الْآلِ) تَكْمِلَةً لِلدَّلِيلِ . فَوَدَّ : (كَمَا مَرَّ) أَيِ : فِي قِسْمِ الْفَنِيِّ . فَوَدَّ : (كُلِّ وَاجِبٍ كَالنَّذْرِ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا الْأَخْذُ مِنَ الْمَالِ الْمُنْذُورِ صَدَقَتُهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخِي . اهـ . قَالَ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ فِي حَاشِيَةِ الرُّوضَةِ وَفِي فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ : لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقُ بِدِينَارٍ مُطْلَقًا ، أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ هَلْ يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلْعَلَوِيِّ؟ قَالَ : فَإِنْ قُلْنَا يُحْمَلُ عَلَى أَقَلِّ إِيْجَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَجُوزُ ، كَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ ، وَإِنْ قُلْنَا يُحْمَلُ عَلَى أَقَلِّ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَجُوزُ ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُضْطَرِبَةٌ فِي الْفُرُوعِ وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ الرَّاجِعَ فِيهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَذْهَبِ فَقَدْ صَحَّحُوا فِيمَنْ نَذَرَ إِعْتَاقَ عَبْدٍ أَجْزَأَ الْمَعِيْبُ وَالْكَافِرُ ، وَهُوَ مَنْصُوصٌ الْأُمُّ وَرَجَحُوا جَوَازَ أَكْلِ النَّاذِرِ مِنَ الشَّاةِ الْمُعَيَّنَةِ لِنَذْرِ الْأُضْحِيَّةِ ، وَالرَّاجِعُ عِنْدِي لِلْحَاقِّ مَا نَحْنُ فِيهِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَغْنَى فِي تَخْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِمْ وَمَا أُلْحِقَ بِهَا مِنَ الْكَفَّارَاتِ كَوْنُ وَضْعِهَا التَّطَهُّرَ بِخِلَافِ النَّذْرِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ وَضْعُهُ وَلَا لَا مَنْتَقِ عَلَى الْعَلَوِيِّ أَخْذَ مَا نَذَرَ بِهِ صَاحِبُهُ لِعَلَوِيٍّ وَلَا قَائِلَ بِهِ انْتَهَى ، وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَيُمْكِنُ أَنْ يُزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ وَضْعُهُ ، بَلْ وَضْعُهُ التَّقَرُّبُ الْمُشْعِرُ بِرَفْعَةِ الْمَضْرُوفِ إِلَيْهِمُ الْمُنَاسِبَةُ لِعَلَوِيَّ رُتَبَتِهِمْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . فَوَدَّ : (كُلِّ وَاجِبٍ الْخِ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْأُضْحِيَّةُ الْوَاجِبَةُ وَالْجِزَاءُ الْوَاجِبُ مِنْ أُضْحِيَّةِ التَّطَوُّعِ سَمَ وَنَهَابَةً . فَوَدَّ : (كَالنَّذْرِ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي . فَوَدَّ : (وَمِنْهَا) أَيِ : الْكَفَّارَةُ . فَوَدَّ : (بِخِلَافِ الْمُتَطَوُّعِ) أَيِ قَبِيلُ لَهُمْ . فَوَدَّ : (الْكُلِّ) أَيِ الْوَاجِبِ وَالْمُتَطَوُّعِ لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ إِلَى قَوْلِهِ وَأَفْتَى فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ قُلْتَ إِلَى أَفْتَى الْمُصَنِّفِ . فَوَدَّ : (يُمْكِنُ ذَلِكَ) أَيِ : عَدَمُ الْمُسَاوَاةِ .

فَوَدَّ : (وَالزَّكَاةُ كُلُّ) وَاجِبٍ يَدْخُلُ فِيهِ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْأُضْحِيَّةُ الْوَاجِبَةُ ، وَالْجِزَاءُ الْوَاجِبُ مِنْ أُضْحِيَّةِ التَّطَوُّعِ . اهـ .

ذلك بإعطائهم من الخمس والزكاة قلت ممنوع؛ لأن أخذ الزكاة قد يكون شرفاً كما في حق الغازي فلا يتحقق حينئذ انحطاط شرفهم، وأما بنو الأخت فلمهم آباء وقبائل لا ينسبون إلا إليها فلم يلحقوا بغيرهم في شيء من ذلك، وأن لا يكون مُمَوَّنًا للمزكّي على ما مرّ فيه من التفصيل، وأن لا يكون لهم سهم في الفريء كما مرّ بما فيه أنفاً، وأن لا يكون محجوزاً عليه، ومن ثم أفتى المصنّف في بالغ تاركك للصلاة كسلاً أنه لا يقيضها له إلا وإليه أي : كصبي ومجنون فلا يفتى له، وإن غاب وإليه خلافاً لمن زعمه بخلاف ما لو طراً تركه أي : أو تبذره ولم يُحجَزْ عليه فإنه يقيضها، ويجوز دفعها لفاسيق إلا إن علم أنه يستعين بها على معصية فيحرم أي : وإن أجزأ كما علم مما تقرّر ولا غمى كأخذها منه، وقيل : يؤكلان وجوباً، ويؤدّه قولهم : يجوز دفعها مربوطة من غير علم بجنس ولا قدر ولا صفة نعم، الأولى توكيلهما خروجا من الخلاف، وأفتى العِمَادُ بْنُ يُونُسَ بمنع دفعها لأب قويّ صحيح فقير وأخوه بجوازه قال شارح : وهو الظاهر إذ لا وجه للمنع . اهـ، وإنما يظهر إن قلنا : يلزمه الكسب، وهو ضعيف، والأصح وجوب نفقته، وإن قدر عليه فالوجه الأول.

• قوله : (لأن أخذ الزكاة قد يكون شرفاً إلخ) قد يقال : يُنافيه إطلاقه قوله ﷺ : «إنما هي أوساخ الناس» وإعطاء الغازي لثزغيه في الجهاد لا لشره . اهـ . سيّد عمر . • قوله : (وأن لا يكون مُمَوَّنًا) إلى قوله وإنما يظهر في المفتي إلى قوله وأن لا يكون لهم سهم إلى أفتى المصنّف وقوله : نعم إلى وأفتى . • قوله : (وأن لا يكون مُمَوَّنًا إلخ) عطف على قول المتن : وأن لا يكون هاشمياً . • قوله : (على ما مرّ) أي : في الفقير . • قوله : (وأن لا يكون مخجوزاً عليه) فيه أن الكلام في استحقاق الزكاة لا في قبضها . • قوله : (تاركاً إلخ) حال من المستتر في (بالغ) . اهـ . سيّد عمر . • قوله : (إن علم) أي : قلن . • قوله : (بما تقرّر) أي : في بيان شروط الأخذ . اهـ . كزدي . • قوله : (ولا غمى) عطف على لفاسيق . • قوله : (يؤكلان) أي : الأعمى الآخذ والأعمى الدافع . • قوله : (وأفتى إلخ) عبارة المفتي ولو كان لشخص أب قويّ صحيح فقير لا تجب عليه نفقته هل يجوز أن يدفع إليه من زكاته من سهم الفقراء أو لا ؟ أفتى ابن يونس عِمَادُ الدّين بالثاني وأخوه كمال الدين بالأول، قال ابن شُهَبَة : وهو الظاهر إذ لا وجه للمنع . اهـ . • قوله : (وهو الظاهر) أي : الجواز وكذا الضمير في قوله الآتي وإنما يظهر . • قوله : (يلزمه الكسب) أي : ولا يجب نفقته على الابن . • قوله : (وهو إلخ) أي القول بلزوم الكسب ضميم . • قوله : (والأصح وجوب نفقته إلخ) أي : على الابن الغني وصوّر المفتي المسألة كما مرّ آنفاً بما إذا كان الابن فقيراً لا يلزمه نفقة الأب وعلى هذا فلا خلاف بين الإفتاءين .

• قوله : (وأن لا يكون مُمَوَّنًا إلخ) عطف على قول المتن : وأن لا يكون هاشمياً إلخ، وقوله : ولا غمى عطف على لفاسيق .

فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المظني

(من طلب زكاة)، أو لم يطلب، وأريد إعطاؤه وأثر الطلب؛ لأنه الأغلب (وعلم الإمام) أو غيره ممن له ولاية الدفع وذكره فقط؛ لأن دخله فيها أقوى من غيره، والمراد بالعلم الظن كما تعلم مما يأتي (استحقاقه) لها (أو عدمه عمل بعلمه) ولا يخرج على خلاف القضاء بالعلم لبناء أمر الزكاة على السهولة، وليس فيها إضرار بالغير، وبه تعلم أنه لا يأتي هنا ما سيذكر ثم إن القاضي إذا قامت عنده بينة بخلاف عليه لا يعمل بواحد منهما (والا) يعلم شيئاً من حاله (فإن ادعى فقراً أو مسكنة)، أو أنه غير كشوب، وإن كان جلدًا قويًا (لم يكلف بينة) لفسرها وكذا يحلف، وإن اتهم لما صبح «أنه أعطى من سألته الصدقة بعد أن أعلمهما أنه لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب»، ولم يخلفهما مع أنه رآهما جلدتين، ومن ثم قال الحافظ المذدري هذا أصل في أن من لم يعرف له مال فأمروه محمول على القدم: ولم يفتقر ظاهر القوة؛ لأن الإنسان مع ذلك قد يكون أحرق لا كسب له مع أنه استظهر في أمرهما

فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المظني

• قوله: (في بيان مستند الإعطاء) إلى قوله لما صبح في النهاية والمغني لا قوله وبه تعلم إلى المتن.
 • قوله: (مستند الإعطاء) عبارة المغني ما يقتضي صرف الزكاة لمستحقها. اهـ. • قوله: (وقدر المظني) أي: وما يتبع ذلك من حكم الإعطاء نفسه. اهـ. ع ش. • قوله: (ممن له ولاية الدفع) أي: من منصوب الإمام لتفريقها ومن المالك المفرق بتفسيه ووكيله في التفريق. اهـ. مغني. • قوله: (وليس فيها) أي: الزكاة. • قوله: (لا يعمل بواحد منهما) أي: بل يعمل هنا بعلمه. اهـ. سم خلافاً لع ش عبارته قوله: عمل بعلمه أي: ما لم تعارضه بينة فإن عارضته عمل بها دون علمه؛ لأن معها زيادة علم. اهـ.
 • قوله: (فإن ادعى فقراً إلخ) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف والوصية لهم نهاية أي: فإذا ادعى أنه من الفقراء دفع له منه بلا يمين، وإن كان جلدًا قويًا ع ش. • قوله: (ومن ثم) أي من أجل صحة الحديث المذكور.

فصل في بيان مستند الإعطاء، وقدر المظني

في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة ما المراد بفقير البلد الذي تصرف إليه الزكاة؟ هل هو من أدرك وقت الوجوب أبنته يقطع الترخص أم كيف الحال؟ وإذا لم يقل الفقراء الزكاة هل يجبرهم الحاكم أم لا؟ فأجاب بقوله: المراد بفقير البلد من كان ببلد المال عند الوجوب صرح به الإمام، وغيره، وذكر الزكاشي في شرح المنهاج أن الفقراء إذا امتنعوا من أخذ الزكاة قوتلوا، ولا يصح لهم إبراء رب المال منها. اهـ. • قوله: (لا يعمل بواحد منهما) أي: بل يعمل هنا بعلمه. • قوله: (وإن كان جلدًا قويًا) في شرح م وقول الشرح، وحاله يشهد بصدقه بأن كان شيخًا كبيرًا، أو زمتا جرى على الغالب. اهـ.

فَأَنْذَرَهُمَا أَي : وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْبَغَوِيُّ يُسْنُ لِلْإِمَامِ أَي : أَوِ الْمَالِكِ ذَلِكَ فَيَمْنُ بِشُكِّ فِي اسْتِخْقَافِهِ (فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ) يُغْنِيهِ (وَأَدْعَى تَلَفَهُ كَلْفٌ) بَيِّنَةٌ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ بِتَلَفِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنَا مِنْ أَهْلِ الْخِجْرَةِ الْبَاطِنَةِ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ سِوَاءِ ادَّعَى سَبَبًا ظَاهِرًا أَمْ خَفِيًّا بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي نَحْوِ الْوَدِيعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ ثُمَّ عَدَمُ الضَّمَانِ، وَهَذَا عَدَمُ الْاسْتِخْقَافِ، وَزَعُمُ أَنَّ الْأَصْلَ هُنَا الْفَقْرُ يُطِيلُهُ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ عُرِفَ لَهُ مَالٌ يُغْنِيهِ (وَكَذَا إِنْ ادَّعَى عِيَالًا فِي الْأَصْح) يُكَلِّفُ بَيِّنَةً بِذَلِكَ لِشَهَوْنِهَا قَالَ الشُّبْكِيُّ وَالْمُرَادُ بِالْعِيَالِ مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤْتَنَّهُمْ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ تَقْتَضِي الْمُرُوءَةُ بِإِنْفَاقِهِ مِمَّنْ يُمَكِّنُ صَرْفَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ مِنْ قَرِيبٍ وَغَيْرِهِ . اهـ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤْتَنَّهُمْ، وَغَيْرُهُمْ يَسْأَلُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، أَوْ يَسْأَلُ هُوَ لَهُمْ. (وَيُغْطَى) مُؤَلَّفٌ بِقَوْلِهِ بَلَا يَمِينُ إِنْ ادَّعَى ضَمَفَ نَيْتِهِ دُونَ شَرَفٍ، أَوْ قِتَالٍ لِشَهْوَةِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِمَا وَتَعَذُّرِهَا عَلَى الْأَوَّلِ (غَايِزٌ وَابْنُ

فُؤَدَ : (يُسْنُ لِلْإِمَامِ الْخ) يَنْظُرُ أَنْ مَنصُوبَ الْإِمَامِ وَوَكِيلَ الْمَالِكِ كَذَلِكَ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ .
 فُؤَدَ : (يُغْنِيهِ) قَدْ يُقَالُ : الْأَوَّلَى تَرَكُ هَذَا الْقَيْدَ بِنَاءً عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ مَنْ لَهُ دُونَ الْكِفَايَةِ يُتَمَّمُ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَتَابِعَهُ فِي النَّهَايَةِ عَلَى هَذَا الْقَيْدِ ثُمَّ قَالَ : أَمَّا لَوْ كَانَ الْمَالُ قَدْرًا لَا يُغْنِيهِ لَمْ يُطَالَبْ بِبَيِّنَةٍ إِلَّا عَلَى تَلَفٍ ذَلِكَ الْمُقَدَّرُ، وَيُغْطَى تَمَامُ كِفَايَتِهِ بَلَا بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ أَنْتَهَى . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . فُؤَدَ : (بَيِّنَةٌ رَجُلَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ سِوَاءِ ادَّعَى فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . فُؤَدَ : (وَإِنْ لَمْ يَكُنَا الْخ) وَلَوْ بَغِيرَ لَفِظِ شَهَادَةٍ وَاسْتِشْهَادٍ وَدَعْوَى عِنْدَ قَاضٍ، وَيُغْنِي عَنْ الْبَيِّنَةِ الْإِسْتِغْنَاءَ بَيْنَ النَّاسِ كَمَا يَأْتِي كُلُّ مَا ذَكَرَ . فُؤَدَ : (لَا أَنْ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ ثُمَّ الْخ تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ سِوَاءِ الْخ وَقَوْلُهُ : عَدَمُ الضَّمَانِ أَي : قَبْضُ بَلَا بَيِّنَةٍ إِنْ كَانَ السَّبَبُ ظَاهِرًا وَقَوْلُهُ : عَدَمُ الْاسْتِخْقَافِ أَي : فَلَا يَصْدُقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ مُطْلَقًا .
 فُؤَدَ : (سِوَاءِ ادَّعَى الْخ) وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَهُ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ مَجِيءُ مَا فِي الْوَدِيعَةِ هُنَا نِهَآيَةً وَمُغْنَى .
 فُؤَدَ : (بِخِلَافِ مَا مَرَّ الْخ) أَي : مِنْ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ مَا إِذَا ادَّعَى التَّلَفَ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ، أَوْ خَفِيِّ .
 فُؤَدَ : (يُكَلِّفُ بَيِّنَةً) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . فُؤَدَ : (مِمَّنْ يُمَكِّنُ صَرْفَ الزَّكَاةِ الْخ) أَي : بِأَنْ يَكُونَ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا عِبَارَةً سَمَّ كَاتَهُ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ الْهَاشِمِيِّ وَالْمُطَّلِبِيِّ وَالْكَافِرِ . اهـ . فُؤَدَ : (وَغَيْرُهُمْ يَسْأَلُونَ الْخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ . فُؤَدَ : (دُونَ شَرَفٍ) أَي : الْمَارُّ فِي الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ : أَوْ قِتَالٍ أَي : الْمَارُّ بِقِسْمَتِهِ فِي الشَّارِحِ . فُؤَدَ : (وَتَعَذُّرُهَا الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِهِ مَا يَشْمَلُ التَّعَسُّرَ لِمَا مَرَّ فِي الْغَارِمِ أَنَّ لَهَا اعْتِمَادَ الْقَرَائِنِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ .

فُؤَدَ (سُي) : (وَحَايِ) وَيَثْلُهُ الْمُؤَلَّفَةُ إِذْ قَالُوا : نَاخِذُ لِنَدْفَعُ مَنْ خَلَفْنَا مِنْ الْكُفَّارِ أَوْ نَأْتِي بِالزَّكَاةِ مِنْ مَا نَعْمِيهَا . اهـ . ع ش عِبَارَةً سَمَّ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ الْمَارِّ أَتَمًّا أَوْ قِتَالٍ نَصَّهُ يَتَّبِعِي أَنَّ هَذَا فِي قِتَالٍ

فُؤَدَ : (بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي نَحْوِ الْوَدِيعِ) وَقَالَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ التَّفَرُّقُ كَالْوَدِيعَةِ . فُؤَدَ : (مِمَّنْ يُمَكِّنُ صَرْفَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ) كَاتَهُ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ الْهَاشِمِيِّ، وَالْمُطَّلِبِيِّ، وَالْكَافِرِ . فُؤَدَ : (وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُرَادَ الْخ) اعْتَمَدَهُم . فُؤَدَ : (أَوْ قِتَالٍ) يَتَّبِعِي أَنَّ هَذَا فِي قِتَالٍ، وَقَعَ، أَوْ وَاقَعَ أَمَّا لَوْ أَرَادَ الْخُرُوجَ لِقِتَالٍ مُسْتَقْبَلٍ

سبيل) بقسمته (بقولهما) بلا يمين؛ لأنه لأمر مستقبل، وإنما يُعطيان عند الخروج ليتهيأ له (فلان) أعطيا فخرجا، ثم رجعا استرد فاضل ابن السبيل مطلقا وكذا فاضل الغازي بعد غزوه إن كان شيئا له وقع غزوا ولم يفتقر على نفسه لتبيين أنهما أعطيا فوق حاجتهما.

(تنبيه) مر أن لابن السبيل صرف ما أخذه لغير حوائج السفر وحشي لا يتأتى استرداد ذمته؛ لأنه لا يعرف لو بقي ما أعطيه وصرف منه هل كان يفضل منه شيء، أو لا؟، فليحتمل كلاهما على ما لو صرف من عين ما أعطيه وقد يقال: ينسب ما صرفه فتز به على نفسه، أو لا لما أخذه فلان فصل من المأخوذ شيء استرد منه بقدره، وعليه فيظهر أنه يقبل قوله: في قدر الصرف، وأنه لو ادعى أنه لم يعلم قدره صدق، ولم يسترد منه شيء؛ لأن الأصل براءة ذمته، وإن (لم يخرجها) بأن مضت ثلاثة أيام تقريبا، ولم يترصد للخروج ولا انتظرا رفقة ولا أهبة (استرد) منهما ما أخذه أي: إن بقي وإلا فبدله، وكذا لو أخرج الغازي، ولم يفر ثم رجع، وقال الماوردي: لو وصل بلادهم ولم يقاتل ليغدي العدو لم يسترد منه؛ لأن القصد الاستيلاء على بلادهم، وقد وجد وخرج بقولنا: رجع ما لو مات أثناء الطريق أو في المقصد فإنه لا يسترد منه إلا ما بقي، والحاق الزافعي بالموت الامتناع من الغزو رده ابن الرفعة بأنه مخالف لما تقرّر،

وقع أما لو أراد الخروج لقتال مستقبل، فيبني أن يُعطى بقوله كالغازي، بل هو غازي مخصوص م ر.

اه. فود: (بقسمته) أي: المشي والمجتاز. فود: (مطلقا) أي: قل، أو كثر. اه. ع ش.

فود: (لتبيين أنهما إلخ) قضية هذا التعليل أنهما لو اتفقا في الطريق، أو المقصد زيادة على المغناة استرد الزائد منهما لتبين أنهما أعطيا فوق حاجتهما. اه. ع ش. فود: (تنبيه مر) أي: في التنبيه. اه.

سم. فود: (أن لابن السبيل صرف ما أخذه إلخ) أي: بعد اكتساب قدر ما أخذ لا قبله كما يعلم مما مر. اه. سم. فود: (وقد يقال: ينسب إلخ) قد يقال هذا هو المتجه، وإن أوهم صنيعة تزجج الإحتمال الأول؛ لأن تزجيته بقوله لأنه لا يعرف إلخ واضح المنع فليتأمل. اه. سيد عمر.

فود: (بأن مضت) إلى قوله: وكذا يسترد في النهاية إلا قوله أي: إن بقي إلى وكذا لو وإلى المشي في المشي إلا قوله أي: إن بقي إلى وخرج. فود: (ثم رجع) قد يتجه الإعطاء إذا كان العدو بمحل معين فخرج له فلما وصل إليه وجد العدو وقد هرب وأبعد بحيث لا يتمكّن من الوصول إليه. اه. سيد عمر. فود: (أو في المقصد إلخ) هل محله إن كان بحيث لو لم يمت لفزا؟ اه. سم. فود: (لما تقرّر)

فبني أن يُعطى بقوله: كالغازي بل هو غازي مخصوص م ر. فود: (تنبيه مر) أي: في تنبيه.

فود: (لابن السبيل صرف ما أخذه لغير حوائج السفر) أي: بعد اكتساب قدر ما أخذه لا قبله كما علم مما مر. فود: (وقال الماوردي إلخ) كذا شرخ م ر. فود: (أو في المقصد) هل محله إن كان بحيث لو لم يمت لفزا؟ فود: (رده ابن الرفعة إلخ) كذا شرخ م ر.

وكذا يسترد من مكاتب كما مر وغارم استغنيا عن المأخوذ بنحو إبراء، أو أداء من الغير.
 (وطالب عايل ومكاتب وغارم) ولو لإصلاح ذات البين (بيضة) لسهولتها بما ادَّعَوْه، واستشكل تصوير دعوى العايل بأن الإمام يعلم إذ هو الذي يتقنه، ومُجاب بتصوير ذلك بما إذا طلب من الإمام حصته من زكاة وصلَّت إليه من نائيه بمحل كذا ليكون ذلك التائب استعمله عليها حتى أوصلها إليه، أو قال له الإمام: أنسيَت أنك العايل، أو مات مُستعمله فطلب بمن تولى محله حصته، وصورة الشبكي بأن يأتي لرب المال، وطالبه ويجهل ويرد بأنه إن فوق فلا عايل، وإن فوق الإمام فلا وجه لمطالبة المالك، ومحمِّل أن يريد أن المطالب قال للمالك: أنا عايل الإمام فادفع لي زكاتك، ويرد بأن الكلام ليس في هذا، بل في طلب العايل لِحَصَّتِهِ الْمُقَابِلَةِ لِعَمَلِهِ، وأن يريد أن الإمام ترك بعض الزكاة عند المالك، وأمره بأن يُعْطِي مَنْ أَرْسَلَهُ إِلَيْهِ فَعَجَّاهُ مَنْ يَدْعِي أَنَّهُ عَايِلُ الْإِمَامِ، وَأَنَّهُ أَرْسَلَهُ إِلَيْهِ فَيَكْلِفُهُ الْبَيْتَةَ حِينَئِذٍ، وابن الرُّفْعَةِ بما إذا استأجره الإمام من خمس الخمس فادَّعى أنه قبض الصدقات، وتلفت في يده من غير تفريط وطالب بالأجرة، ويرد بأن فيه خروجاً عما نحن فيه؛ لأنه إنما يدعي بأجرة من خمس الخمس

أي: من أنه يسترد من الممتنع جميع ما أخذه. اهـ. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وكذا يسترد إلخ) عبارة المُغْنِي ولا يختص الاسترداد بهما، بل إذا أُعْطِيَ الْمُكَاتِبُ ثُمَّ اسْتَغْنَى عَمَّا أُعْطِيَنَاهُ بِتَبَرُّعِ السَّيِّدِ بِإِغْتَايِهِ، أو إِبْرَائِهِ عَنِ الشُّجُومِ اسْتَرَدَّ مَا قَبْضَهُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ حُصُولَ الْبَيْتِ بِالْمَالِ الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ وَلَمْ يَحْصُلْ قَالِ فِي الْبَيَانِ: وَلَوْ سَلَّمَ بَعْضُهُ لِسَيِّدِهِ فَأَقْبَضَهُ فَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَسْتَرَدُّ مِنْهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهُ بِالْمَقْبُوضِ قَالِ فِي الْمَجْمُوعِ: وَمَا قَالَهُ: مُتَعَيَّنَ قَالِ الرَّافِعِيُّ: وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي الْغَارِمِ إِذَا اسْتَغْنَى عَمَّا أَخَذَهُ بِإِبْرَاءٍ وَنَحْوِهِ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (كما مر) أي: فِي شَرْحِ الرُّقَابِ الْمُكَاتِبُونَ. ٥. فَوَدَّ: (ولو لإصلاح) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُحْتَمَلُ إِلَى وَابْنِ الرُّفْعَةِ. ٥. فَوَدَّ: (ولو لإصلاح ذات البين) عبارة المُغْنِي وَاسْتَنْتَى ابْنُ الرُّفْعَةِ تَبَعًا لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُرَمِ مَا إِذَا غَرِمَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ لِشُهْرَةِ أَمْرِهِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْبَيْتِ، وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْإِخْيَاءِ قَالِ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَعَلَّ هَذَا فِيمَنْ لَمْ يَسْتَوْضِ عَزْمُهُ لِذَلِكَ وَيَرْجِعُ الْكَلَامُ إِلَى أَنَّهُ إِنْ اشْتَهَرَ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْبَيْتِ وَالْإِحتَاجُ كَالْغَارِمِ لِمَصْلَحَتِهِ وَهَذَا جَمْعُ بَيْنِ الْكَلَامَيْنِ، وَهُوَ حَسَنٌ. اهـ.

٥. فَوَدَّ (سبي) (بيضة) أي: بِالْعَمَلِ وَالْكِتَابَةِ وَالْعَزْمِ وَلَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَمَيِّزَ الْمُكَاتِبُ بَيْتَهُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الشُّجُومِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ. اهـ. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (دعوى العايل) عبارة المُغْنِي مُطَالِبَةُ الْعَايِلِ بِالْبَيْتَةِ. اهـ.
 ٥. فَوَدَّ: (بأن إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَشْكَالٍ. ٥. فَوَدَّ: (يُغْلَمُ) فَلَا تَنَائِي مُطَالِبَةُ الْبَيْتَةِ فِيهِ. اهـ. مُغْنِي.
 ٥. فَوَدَّ: (استفملة) أي: الْعَايِلُ؛ وَقَوْلُهُ: حَتَّى أَوْصَلَهَا إِلَيْهِ أَي: إِلَى الْإِمَامِ. اهـ. رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (أو) قَالِ الْإِلْخَ وَقَوْلُهُ: أَوْ مَاتَ الْإِلْخَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ طَلَبَ الْإِلْخَ. ٥. فَوَدَّ: (أن يريد) أي: الشُّبْكِيُّ. ٥. فَوَدَّ: (وأن يريد إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: أَنْ يُرِيدَ الْإِلْخَ وَيُرَدُّ هَذَا بِتَطْيِيرِ مَا قَبْلَهُ. ٥. فَوَدَّ: (وابن الرُّفْعَةِ إلخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي

لا من الزكاة والأذرع بما إذا فوّض إليه التفريق أيضاً، ثم جاء وأدعى القبض والتفرقة، وطلب أجرته من المصالح ويؤدّ بنظير ما قبله (وهي) أي: البيئته فيما ذكر (إخبار عذلين)، أو عذّل وامرأتين ولو بغير لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند قاضٍ. (ونفني عنها) في سائر الصور التي يحتاج للبيئته فيها (الاستفاضة) بين الناس من قوم يئتمّد تواطؤهم على الكذب، وقد يحصل ذلك بثلاثة كما قاله الرافعي كغيره، واستغراب ابن الرُّفعة له يُجاب عنه بأنّ القصد هنا الظنّ المجوّز للإعطاء، وهو حاصل بذلك وبه يفرّق بين هذا، وما يأتي في الشهادة، ومما يصرّح بذلك قولهم: (وكذا تصديق ربّ الدين والتّيد في الأصح) بلا بيئته ولا يمين ولا نظير لاحتمال التواطؤ؛ لأنّه خلاف الغالب،.....

والأذرع عطف على الشكّي. ٥. فود: (أي: البيئته) إلى قوله وبه يفرّق في المعنى إلّا قوله، وقد يحصل إلى واستغراب وإلى قول المتن ويُعطى في النهاية. ٥. فود: (فيما ذكر) أي: هنا وفيما مرّ اه. مُفني. ٥. فود: (في سائر الصور) أي: من الأضناف فلا يختصّ بالعايل والمكاتب والغريم كما يوهّمه السياق. ٥. فود: (وقد يحصل ذلك إلخ) أي: الاستفاضة. اه. ع. ش. ٥. فود: (واستغراب ابن الرُّفعة له) أي: حصول الاستفاضة هنا بثلاثة. ٥. فود: (وبه يفرّق) أي: بأنّ القصد هنا الظنّ. ٥. فود: (بذلك) أي: القصد المذكور. ٥. فود: (بلا بيئته إلخ) الأولى كما في المعنى يُفني عن البيئته.

٥. فود: (أي: البيئته) قال الماوردي: ولا يُشترط كونها من أهل الخبرة الباطنة، ومحلّه إن شهدت بخبري هلاك ماله أما إذا شهدت بإفساده، فلا بُدّ من خبرتها بباطنه كما جزم به القمولي شرح العباب. ٥. فود في (سني): (إخبار عذلين) وذكر الثلاثة في خبر مسلم للإستظهار لا للإشراط ذكره في المجموع. ٥. فود في (سني): (ونفني عنها الاستفاضة) قال في شرح الرُّوض لحصول العلم، أو غلبة الظنّ قال في الأصل: ويشهد لما ذكرناه من اختيار غلبة الظنّ ما قاله بعض الأصحاب من أنّه لو أخبر عن الحال واجد يئتمّد قوله: كفى وما قاله الإمام من أنّه رأى للأصحاب زمناً إلى تردّد في أنّه لو حصل الوثوق بقول من يدعي الغرم، وغلب على الظنّ صدقه هل يجوز اعتماده اه، والأقرب الجواز، ويكون داخلاً في قوله: أوّلاً له إعطاء من علم استحقاقه؛ لأنّ المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظنّ. اه. ما في شرح الرُّوض، وعلى هذا فالفرق بين هذا، ومن ادعى فقراً، أو مسكنة أنّ ذلك يُعطى مع الشكّ بخلاف هذا قال م ر في شرح العباب: وما قاله الإمام من أنّه رأى للأصحاب زمناً إلى تردّد في أنّه لو حصل الوثوق بقول من يدعي الغرم، وغلب على الظنّ صدقه هل يجوز اعتماده. اه، فقضية ما صدرا به كلامهما أنّ الرّاجح في شرح الرُّوض من التردّد الجواز، وأنّ المراد بالعلم عليه غلبة الظنّ، ومن ثمّ قال بعض مختصري الرُّوضة: ويقوم مقام العذلين الاستفاضة، أو غلبة الظنّ فلم يتمّ الإحضاء في سائر ما مرّ هنا بالاستفاضة، وهو اشتباه الحال بين الناس، وقول ابن الرُّفعة لا يكفي في الدين قطعاً مردوداً، وأنّه لا يشترط بلوغها لحدّ التواتر خلافاً للشيخ أبي علي، ولا في الواجد الحرّيّة، والدكورة، بل ولا

وَيُؤْخَذُ مِنْ أَكْفَائِهِمْ بِإِخْبَارِ الْغَرِيمِ هُنَا وَحْدَهُ مَعَ تُهْمَتِهِ الْأَكْفَاءُ بِإِخْبَارِ ثِقَةٍ وَلَوْ عَدَلَ رِوَايَةُ ظَنُّ صِدْقِهِ، بَلِ الْقِيَاسُ الْأَكْفَاءُ بِمَنْ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ وَلَوْ فَاسِقًا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ. نَعَمْ، بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ فِي الْغَرِيمِ وَالسَّيِّدُ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِذَا وَثِقَ بِقَوْلِهِمَا، وَغَلِبَ عَلَى الظَّنِّ الصَّدَقُ قَالَ: وَلَا لَمْ يُفَيِّدْ قَطْعًا. اهـ

وَبَعْدَ أَنْ مَهَّدَ مِنْ أَوَّلِ الْفَصْلِ إِلَى هُنَا مَا يُمَيِّزُ بِهِ الْوَصْفَ الْمُقْتَضِي لِلِاسْتِخْقَاقِ شَرْعٍ فِي بَيَانِ قَدْرِ مَا يُعْطَاهُ كُلُّ فَقَالَ: (وَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ) اللَّذَانِ لَا يُخْسِنَانِ التَّكْسِبَ بِحِرْزَةٍ وَلَا تَجَارَةٍ (كَفَايَةُ سَنَةِ)؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الزَّكَاةِ لَا يَتَوَدُّ إِلَّا بِمُضِيِّهَا. (قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ) فِي الْأُمِّ (وَقَوْلِ الْجُمْهُورِ) يُعْطَى (كَفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ) أَي: مَا بَقِيَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ إِغْنَاؤُهُ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ فَإِنْ زَادَ عُمُرُهُ عَلَيْهِ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى سَنَةً إِذْ لَا حَدَّ لِلزَّائِدِ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَأَيْتُ جَزَمَ بَعْضُهُمُ الْآتِي، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيهِ، أَمَّا مَنْ يُخْسِنُ حِرْزَةَ تَكْفِيهِ الْكَفَايَةُ اللَّائِقَةُ بِهِ كَمَا مَرَّ أَوَّلُ

• فَوَدَّ: (مَعَ تَهْمَتِهِ) أَي: بِالتَّوَاتُؤِ. • فَوَدَّ: (الْإِكْفَاءُ بِإِخْبَارِ ثِقَةٍ) وَلَا فَرْقَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى الْأَوَجِّ بَيْنَ مَنْ يُفَرِّقُ مَالَهُ وَمَالٍ غَيْرِهِ بِوَلَايَةٍ، أَوْ وَكَالَةٍ. اهـ. شَرْحُ الرُّوْصِ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (اللَّذَانِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لِأَقُولُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى أَمَّا مَنْ يُخْسِنُ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ وَجُوبَ الزَّكَاةِ) (إِلَى) هَذَا يَصْلُحُ عِلَّةً لِمَنْعِ التَّقْصِيرِ لَا لِمَنْعِ الزِّيَادَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَزَادَ وَالزَّكَاةُ تَكَثَّرُ كُلُّ سَنَةٍ فَيَسْتَفْنِي بِهَا سَنَةً فَسَنَةً. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ وَقَوْلُهُ: أَنْ يَزَادَ الْإِلَى أَي: أَوْ يَقْصُرَ عَلَيْهِ كَمَا قَعَلَ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدَّ (سَمِي): (كَفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اغْتِيَارُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ جَارِيًا فِي حَقِّ مُمَوْنِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ ابْنِ ثَلَاثِينَ سَنَةً مَثَلًا وَمُمَوْنُهُ ابْنُ خَمْسِينَ مَثَلًا، وَإِنَّمَا يُعْطَى لِلْمُمَوْنِ كِفَايَةُ عَشْرِ فَقَطُّ ثُمَّ كِفَايَةُ سَنَةٍ فَسَنَةٍ وَلَوْ فُرِضَ الْأَمْرُ بِالْمَعْكَسِ فَهَلْ يُعْطَى كِفَايَةُ ثَلَاثِينَ سَنَةً بِالنِّسْبَةِ لِلْمُمَوْنِ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يُعْطَى كِفَايَةُ عَشْرِ بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهِ، أَوْ يُعْطَى كِفَايَةُ عَشْرِ فَقَطُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُمَوْنِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ لَهُ وَلَا يُعْلَمُ بَقَاءُ الْمَشْبُوعِ بَعْدَهَا حَتَّى تَنْتَمِرَ التَّبَعِيَّةُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ فَلْيَتَأْمَلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ: قَدْ قَدِّمْتُ عَنْ عِشْرِ الْجَزْمِ بِالثَّانِي فِيهِ هُنَا مَا نَصَّهُ، وَأَمَّا الزَّوْجَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْهَا نَفَقَةُ زَوْجِهَا وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ، أَوْ فَرْعٌ لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْطُوا كِفَايَةُ يَوْمٍ بِيَوْمٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَقَّعُونَ فِي كُلِّ وَفْتٍ مَا يَدْفَعُ حَاجَتَهُمْ مِنْ تَوْسِيعَةِ زَوْجِ الْمَرْأَةِ عَلَيْهَا بِتَيْسِيرِ مَالٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَمِنْ كِفَايَةِ قَرِيْبِهِ لَهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (فَلِإِنْ زَادَ عُمُرُهُ عَلَيْهِ) أَي: الْغَالِبُ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى سَنَةً كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ. اهـ. نِهَايَةُ أَي: وَإِذَا مَاتَ فِي أَثْنَائِهَا لَا يُسْتَرَدُّ مِنْهُ شَيْءٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَوَّلَ مِنَ الْأَصْنَافِ يَمْلِكُونَ مَا أَخَذُوهُ وَمِلْكًا مُطْلَقًا. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (هَلِيْهَا) الظَّاهِرُ التَّذْكِيرُ إِذَا الْمَرْجِعُ الْعُمَرُ الْغَالِبِ. • فَوَدَّ: (الْآتِي) أَي: آتِفًا قَبِيلَ قَوْلِي

الْعِدَالَةُ حَيْثُ غَلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ، وَلَا فَرْقَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى الْأَوَجِّ بَيْنَ مَنْ يُفَرِّقُ مَالَهُ، وَمَالٍ غَيْرِهِ بِوَلَايَةٍ، أَوْ وَكَالَةٍ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ أَكْفَائِهِمْ) (إِلَى) كَذَا شَرْحُ م. ر. • فَوَدَّ: (فَلِإِنْ زَادَ عُمُرُهُ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْغَالِبِ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُعْطَى سَنَةً هُوَ مَا أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ م. ر.

الباب فيعطى ثمن آله جزفته، وإن كثر، وظاهر أن المراد بإعطاء ذلك له الإذن له في الشراء، أو الشراء له نظير ما يأتي أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فيما يظهر، وبخلاف ذلك باختلاف الأشخاص والتواحي وقدروه في أرباب المتاجر بما كانوا يمارفونه، وأما الآن فلا ينضبط إلا بما ذكرته، ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من جزفة، والكل يكفيه أعطي ثمن، أو رأس مال الأذن، وإن كفاه بعضهم فقط أعطي له، وإن لم يكفه واحدة منها أعطي لواحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقيته كفايته فيما يظهر. (تنبيه) لم أر لأحد هنا بيان قدر الثمن الغالب، والذي دلت عليه الأحاديث أنه ما بين الستين والستين من الولادة، وعليه فهل العبرة هنا بالستين فقط؛ لأنها المتيقن دخولها أو بالستين احتياطاً للأخذ كل محتتمل، وقد يؤخذ ترجيح هذا من أنا إذا قلنا في المفقود بالتقدير يكون سبعين، وقيل: ثمانين، وقيل: تسعين، وقيل: مائة وقيل: مائة وعشرين فالتسعون أقل ما قيل على هذا فالأخذ بها هنا غير بعيد، وإن أمكن الفرق بين الباتين، ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه سئون، وبهذا يُعطى كفاية سنة، ثم سنة وهكذا وليس المراد بإعطاء من لا يُحسِن ذلك

المتن: قَشَرِي بِهِ. فُود: (وظاهر أن المراد الخ) يتبني أن يكون محلّه فيما يظهر فيما إذا لم يجاوز ثمنها قيمة عقار يكفيه غلبته. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ: ولا يتعد أن يجيء نظيره في التجارة. فُود: (أو الشراء له) أي: شراء الإمام، أو نائبه للمستحق فيجزى قبضه؛ لأنه قبض المستحق. اهـ. سم.

فُود: (أو تجارة) عَطَفَ على جزفة. فُود: (وقدروه الخ) عبارة المُعْطَى قال الزافعي: وأوضحه بالوئال فقالوا: البقلى يكفيه خمسة دراهم، والباقلاني عشرة، والفاكهاني عشرون، والخباز خمسون، والبقال مائة، والعطار ألف، والبراز ألفان، والصيرفي خمسة آلاف، والجوهري عشرة آلاف وظاهر كما قال شيخنا إن ذلك على التقريب، فلو زاد على كفايتهم، أو نقص عنها نقص أو زيد ما يلقى بالحال. اهـ. فُود: (إلا بما ذكرته) وهو قوله: باعتبار عادة بلده. اهـ. كُرْدِي. فُود: (أكثر من جزفة) أراد بها ما يشمل التجارة. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَي: كما يدل عليه قوله: أو رأس مال الخ.

فُود: (أعطي لواحدة) لقله إذا لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة، أما لو كفاه إثنان أمكنه الجمع بينهما فيبني أن يُعطى لهما ويستغني عن شراء العقار. اهـ. سم. فُود: (ثم رأيت بعضهم جزم بأنه سئون) وكذا جزم به النهاية. فُود: (وبهذا يُعطى) إلى المتن في النهاية. فُود: (وليس المراد) إلى المتن في المعنى. فُود: (فذلك) أي: التكتسب بجزفة أو تجارة.

فُود: (أو الشراء له) هذا يُفيد الإجزاء هنا مع عدم قبض المستحق، ثم رأيت ما يأتي مما يدل له على هذا. فُود: (أعطى لواحدة) لقله إذا لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة، أما لو كفاه إثنان أمكنه الجمع بينهما فيبني أن يُعطى لهما، ويستغني عن شراء العقار. فُود: (ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه سئون) اعتمدته م ر.

إعطاءً تُقَدِّمُ بِكَفِيَّةِ تِلْكَ الْخُدَّةِ لِتَعْمُرَهُ، بَلْ ثَمَنٌ مَا يَكْفِيهِ دَخْلُهُ (فِيشْتَرِي بِهِ) إِنْ أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ، وَكَانَ رَشِيدًا، وَالْأَوَّلِيُّ (عَقَارًا)، أَوْ نَحْوَ مَا شِئَ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا . (يَسْتَفْلُهُ) وَيَقْتَنِي بِهِ عَنْ الزَّكَاةِ فَيَمْلِكُهُ وَيُورِثُ عَنْهُ . (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْمُصْلَحَةِ الْعَائِدَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَا يُخْسِنُ تِجَارَةً وَلَا حِرْفَةً، وَالْأَوَجُّهُ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلِي : إِنْ أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الزَّرْكَاشِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَأَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُخَوَّرِ كَالْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ أَنَّ لِلْإِمَامِ دُونَ الْمَالِكِ شُرَاءَهُ لَهُ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي الْغَازِيِّ، وَلَهُ أَنْ يُلْزِمَهُ بِالشُّرَاءِ وَعَدَمِ إِخْرَاجِهِ عَنْ مِلْكِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُصْلَحَةِ الْعَامَّةِ فَلَمْ يُنْظَرْ لِمَا فِيهِ مِنْ جَبْرِ الرَّشِيدِ، وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُهُ فَلَا يَجِلُّ . وَلَا يَصِحُّ فِيمَا يَظْهَرُ، وَعَلَى بَقِيَّةِ الْمُسْتَحْقِّينَ بِإِغْنَائِهِ عَنْهُمْ. وَلَوْ مَلَكَ هَذَا دُونَ كِفَايَةِ الْغُمَرِ الْغَالِبِ كَثُلَ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ كِفَايَتَهُ كَمَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ، وَأَطَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى بَعْضِ مُعَاَصِرِهِ فِي اشْتِرَاطِ أَنْصَافِهِ يَوْمَ الْإِعْطَاءِ بِالْفَقْرِ وَالْمَسْكِنَةِ أَيْ : بِاحْتِيَاجِهِ حِينَئِذٍ لِلْمُعْطَى، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُ الْمَاوَرْدِيِّ لَوْ كَانَ مَعَهُ تِسْعُونَ وَلَا يَكْفِيهِ إِلَّا رِبْحٌ مِائَةٍ أُعْطِيَ الْعَشْرَةُ الْآخَرَى، وَإِنْ كَفَتْهُ التِسْعُونَ لَوْ أَنْفَقَهَا مِنْ

فَوَدَّ: (إِنْ أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ) تَرَكَّهُ شَرْحُ م ر . اه . سَمَ لَكِنْ ذَكَرَهُ الْمُغْنِي كَالشَّارِحِ . فَوَدَّ: (فَيَمْلِكُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِّ، وَالْمُكَاتَّبُ فِي الْتَهَامَةِ الْآقُولَهُ كَمَا أَفْهَمَهُ إِلَى أَخَذًا، وَقَوْلُهُ وَعَلَى يَدَيْهِ إِلَى وَلَوْ مَلَكَ، وَقَوْلُهُ فَإِنْ قُلْتُ إِلَى هَذَا كُلِّهِ . فَوَدَّ: (شُرَاءَهُ لَهُ) أَيْ : وَيَصِيرُ يَمْلِكُ لَهُ حَيْثُ اشْتَرَاهُ بِنَيْتِهِ . اه . ع ش عبارة سَمَ أَيْ : بِمَا يَخُصُّهُ مِنَ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى دَفْعِهِ لَهُ، أَوْ لَا ثُمَّ أَخَذَهُ مِنْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي الْغَازِيِّ . اه . سَمَ . فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُلْزَمَهُ بِعَدَمِ الْإِخْرَاجِ حُلٌّ وَصَحُّ الْإِخْرَاجِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ م ر سَمَ عَلَى حَجٍّ وَصَرِيحِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ الْأَمْرِ بِالشُّرَاءِ لَا يَقْتَضِي الْمَنَعَ مِنَ الْإِخْرَاجِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ . يَقَالُ: مُجَرَّدُ الْأَمْرِ بِالشُّرَاءِ مُتَزَلٌّ مَنَزِلَةُ الْإِزَامِ . اه . ع ش . فَوَدَّ: (وَعَلَى بَقِيَّةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ . فَوَدَّ: (بِإِغْنَائِهِ الْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ . فَوَدَّ: (وَلَوْ مَلَكَ هَذَا) أَيْ : مَنْ لَا يُخْسِنُ الْكَسْبَ . اه . كُرْدِيَّ عِبَارَةً ع ش أَيْ : مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْفَقِيرِ، وَالْمَسْكِينِ، أَوْ مَنْ لَا يُخْسِنُ الْكَسْبَ . اه . فَوَدَّ: (كَمَا يَخْتَصُّهُ السُّبْكِيُّ) كَانَ السُّبْكِيُّ لَا يَرَى أَنَّ الْعِزَّةَ فِي الْكِفَايَةِ الْمُفْتَبِرَةِ فِي تَفْرِيفِ الْفَقِيرِ، وَالْمَسْكِينِ كِفَايَةُ الْغُمَرِ الْغَالِبِ، وَالْأَثَمُ مَا أَدْعَاهُ هُنَا مِنْ غَيْرِ مُنَازَعَةٍ فِي هَذَا الْإِشْتِرَاطِ . اه . سَيِّدُ عُمَرَ . فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ مَعَهُ تِسْعُونَ الْخ) قَدْ يُقَالُ قَوْلُ الْمَاوَرْدِيِّ جُزْئِيٍّ مِنْ جُزْئِيَّاتِ كَلَامِ السُّبْكِيِّ فَلَا وَلَّى أَنْ يَقُولَ وَصَرَّحَ الْمَاوَرْدِيُّ أَوْ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْمَاوَرْدِيُّ . اه . سَيِّدُ عُمَرَ . فَوَدَّ: (وَأِنْ كَفَتْهُ الْخ) غَايَةٌ .

فَوَدَّ: (إِنْ أُذِنَ الْخ) تَرَكَّهُ م ر . فَوَدَّ: (شُرَاءَهُ لَهُ) أَيْ : بِمَا يَخُصُّهُ مِنَ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى دَفْعِهِ لَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ أَخَذَهُ مِنْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي الْغَازِيِّ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَإِنْ كَانَ رَشِيدًا فَلَا بُدَّ مِنَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ وَمَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ . فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَيْ : حِينَ إِذْ لَزِمَهُ بِمَا ذُكِرَ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُلْزَمَهُ بِعَدَمِ الْإِخْرَاجِ حُلٌّ وَصَحُّ الْإِخْرَاجِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ م ر . فَوَدَّ: (وَعَلَى بَقِيَّةِ الْمُسْتَحْقِّينَ) عَطَفَ عَلَى عَلَيْهِ .

غير اكتساب فيها بينين لا تبلغ المئزر الغالب فإن قلت : إذا تقرر أنه يشتري له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار المئزر الغالب؛ لأن الغالب في العقار بقاؤه أكثر منه قلت : ممنوع؛ لأن المقارنات مختلفة في البقاء عادة، وعند أهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقار يبقى عشرة، وهكذا على أن الذي يظهر أنه ليس المراد منع إعطاء عقار يزيد بقاؤه على المئزر الغالب بل منع إعطاء ما ينقص عنه . وأما ما يساويه، أو يزيد عليه فإن وجدنا تعيين الأول، أو الثاني فقط اشترى له ولا أثر للزيادة للضرورة، ويظهر أيضاً فيما لو عرض انهدام عقاره المغطى أثناء المدة أنه يغطى ما يعمره به عمارة تبقى بقية المدة نعم، إن فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يتخذ أن يقال : يتعين شراؤه له، ويباح ذلك ويوزن ثمنه في هذا، هذا كله في غير محصورين أما المحصورون فسيأتي أنهم يملكونه، وهل ملكهم له بعدد رؤوسهم، أو قدر حاجاتهم، أو لا يملكون إلا الكفاية دون الزائد عليها؟ تردّد فيه الدميّ وغيره، والذي يظهر أنهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم ولا ينافيه ما يأتي من الاكتفاء بأقل متناول لأحدهم؛ لأن محله كما هو ظاهر حيث لا ملك، ويفرق بأن ذلك منوط بالفرق لا بمستحقّ متعين فيظنّ فيه لاجتهاده ورعاية الحاجة الواجبة على الإمام، أو نائيه إنما تقتضي الإنم عند الإخلال بها لا منع الإجزاء، وهذا الملك فيه منوط.....

• قوله: (وهذا أهل الخبرة) ما فائدته. • قوله: (لنيس المراد) أي: ما تقرر. • قوله: (ويظهر أيضاً الخ) ولو أنلف ما أعطيه من المال تعدّياً فهل يعطى بدله، وإن لم يثب، أو إن تاب، أو لا يعطى أصلاً للظنّ فيه مجال ولو قيل يعطى مطلقاً ما لم يغلب على الظنّ إثلافه لهذا أيضاً فيجعل تحت يد بقو يتيقّ منه عليه لم يتعد. اهـ. إنداد. • قوله: (ويوزن الخ) أي: يضرّف. • قوله: (هذا كله) أي: ما ذكر من قول المثنى ويعطى الفقير وما ضمه إليه الشارح إلى هنا. • قوله: (فسيأتي) أي: في الفصل الآتي. • قوله: (يملكونه) أي الزكاة، والتذكير باختيار السهم الواجب المالي. • قوله: (بعد رؤوسهم) أي: وإن زادت الزكاة على حاجتهم ولم تساو حاجتهم وقوله: أو قدر حاجتهم أي: ولو زادت الزكاة عليها. • قوله: (إلا الكفاية) أي: كفاية المئزر الغالب. • قوله: (والذي يظهر أنهم يملكون الخ) وهو الشق الأخير من التردّد المذكور وعبارة النهاية والأوجه أنهم أي: المحصورين يملكونه على قدر كفايتهم كما أفقته به الوالد رحمه الله. اهـ. • قوله: (ما يأتي) في الفصل الآتي. • قوله: (لأحدهم) أي: المستحقين وليس الضمير للمحصورين، وإن أوجهه السياق. • قوله: (حيث لا ملك) أي: لعدم الحضر. • قوله: (لا ملك) أي: لا حضر. • قوله: (بأن ذلك) أي: ما انتفى فيه الملك لعدم الحضر. • قوله: (ورعاية الحاجة الخ) جواب سؤال وقوله: الواجبة نعت رعاية الخ. • قوله: (وهذا) أي: ما وجد في الحضر وقوله: الملك فيه مبتدأ

• قوله: (والذي يظهر أنهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجتهم) الذي أفقته به شيخنا الشهاب م ر أنهم يملكونه على قدر كفايتهم شرح م ر.

بوقت الوجوب لِمُعَيَّنٍ فلا يُنْظَرُ لِلْمُقَرَّقِ، وحينئذٍ فلا مُرْجِعَ إِلَّا الْكِفَايَةُ، فَوَجِبَ مَلَكُهُمْ بِحَسَبِهَا، وَأَنَّ الْفَاضِلَ عَنْهَا يُحْفَظُ حَتَّى يُوجَدَ غَيْرُهُمْ، وَقَوْلُ الشُّكْنِيِّ لَوْ زَادَتْ الزَّكَاةُ عَلَى كِفَايَةِ الْمُسْتَحَقِّينَ لِكَثْرَتِهَا وَقَلَّتْهُمْ لَزِمَتْ قِسْمَتُهَا كُلُّهَا عَلَيْهِمْ، وَيَنْتَقِلُ بَعْدَهُمْ لَوْرَثَتُهُمْ فِيهِ نَظَرًا، بَلِ الْوَجْهَ مَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ ثُمَّ، أَوَّلُهُ أَنَّ مَا زَادَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى كِفَايَتِهِمْ يُحْفَظُ لِيُوجَدَ لَهُمْ.

(و) يُعْطَى (الْمُكَاتَّبُ وَالْغَارِمُ) لِغَيْرِ نَحْوِ إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يُعْطَى مَعَ الْغَنِيِّ أَيْ: كُلُّ مَنْهُمَا (قَدَرُ ذِيْنِهِ) مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَفَاءً لِبَعْضِهِ وَإِلَّا فَمَا يُوفِيهِ فَقَطْ. (وَابْنُ السَّبِيلِ مَا يُوصِلُهُ مَقْصِدُهُ) بِكَسْرِ الْعَصَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهِ مَالٌ. (أَوْ مَوْضِعُ مَالِهِ) إِنْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ مَالٌ فَإِنْ كَانَ يَبْعُضُهُ بَعْضٌ مَا يَكْفِيهِ كُفْلٌ لَهُ كِفَايَتُهُ وَيُعْطَى لِرُجُوعِهِ أَيْضًا إِنْ عَزَمَ عَلَيْهِ،

خَبَرَهُ قَوْلُهُ: مَنْوُطُ الْخِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ هَذَا. ة فُود: (بِوَقْتِ الْوُجُوبِ لِمُعَيَّنٍ) الْأَوَّلَى بِمُعَيَّنٍ مَوْجُودٍ وَثَبَتِ الْوُجُوبُ.

ة فُود: (وَأَنَّ الْفَاضِلَ يُحْفَظُ الْخِ) هَلَّا نَقَلَ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ لَوْ عَدِمَ الْأَصْنَافُ الْخِ أَنَّ الْفَاضِلَ عَنْ حَاجَتِهِمْ يُنْقَلُ وَعَلَى ظَاهِرٍ مَا هُنَا فَهَذَا مُخْتَصٌّ بِالْمُحْصُورِينَ وَذَلِكَ بِغَيْرِهِمْ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ سَمٍ عَلَى حَاجِ أَقُولُ: يَغْنِي فَاَلْقِيَاسُ أَنَّهُ يُنْقَلُ. اه. ع. ش. ة فُود: (مَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ الْخِ) مُعْتَمَدٌ. اه. ع. ش.

ة فُود: (كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ) أَيْ: بِمَا يُصْرِّحُ بِهِ الْخِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَوَّلُهُ أَيْ: كَلَامُهُمْ، وَقَوْلُهُ أَنَّ مَا زَادَ الْخِ بَيَانٌ لِمَا يُصْرِّحُ. ة فُود: (لِوُجُودِهِمْ) أَيْ: وَجُودِ امْتِنَالِهِمْ. ة فُود: (وَيُعْطَى الْمُكَاتَّبُ) إِلَى قَوْلِهِ شَرْطُ الثَّقَلِ فِي الثَّهَابَةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا لَفْظُهُ نَحْوِ مِنْ قَوْلِهِ: لِغَيْرِ نَحْوِ إِصْلَاحِ الْخِ.

ة فُود (سُئِلَ): (الْمُكَاتَّبُ) أَيْ: كِتَابَةُ صَحِيحَةٍ مُعْنَى وَنَهَابَةٍ. ة فُود: (لِغَيْرِ الْخِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنَّهُ أَيْ: الْمُسْتَدِينُ لِلْإِصْلَاحِ، وَإِنْ أُعْطِيَ مَعَ الْغَنِيِّ إِنَّمَا يُعْطَى قَدَرُ الذِّينِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَتَأَمَّلْ. نَعَمْ قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَفَاءً الْخِ يَتَّبَعِي أَنْ يَقْبَدَ بِمَا ذُكِرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْأَسْنَى أَيْ: وَالْمُعْنَى، وَهِيَ يُعْطَى الْمُكَاتَّبُ وَالْغَارِمُ مَا عَجَزَ عَنْ آدَائِهِ مِنْ كُلِّ ذَيْنَ، أَوْ بَعْضُهُ نَعَمْ الْغَارِمُ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ يُعْطَى الْكُلُّ وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى آدَائِهِ. اه. وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ قَوْلُهُ: عِبَارَةُ الْأَسْنَى الْخِ وَيُوافِقُهَا عِبَارَةُ الثَّهَابَةِ. ة فُود: (لِغَيْرِ نَحْوِ إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ الْخِ) بِزِيَادَةِ نَحْوِ إِطْلَاقِ الْغَنِيِّ الشَّامِلِ لِلْغَنِيِّ بِالتَّقْدِيرِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى اعْتِمَادِهِ لِيَحْتِجَ السَّابِقُ فِي الْغَارِمِ الْمُسْتَدِينِ لِنَحْوِ عِمَارَةِ مَسْجِدٍ مِنْ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمُسْتَدِينِ لِلْإِصْلَاحِ فَتَذَكَّرْ وَتَدَبَّرْ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. ة فُود: (لِمَا مَرَّ أَنَّهُ) أَيْ: الْغَارِمُ لِلْإِصْلَاحِ. اه. سَم. ة فُود: (بِبَعْضِهِ) أَيْ: فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ.

ة فُود: (وَأَنَّ الْفَاضِلَ عَنْهَا يُحْفَظُ حَتَّى يُوجَدَ غَيْرُهُمْ) هَلَّا نَقَلَ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَدِمَ الْأَصْنَافُ الْخِ أَنَّ الْفَاضِلَ عَنْ حَاجَتِهِمْ يُنْقَلُ، وَعَلَى ظَاهِرٍ مَا هُنَا فَهَذَا يُخْتَصُّ بِالْمُحْصُورِينَ، وَذَلِكَ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. ة فُود: (بَلِ الْوَجْهَ الْخِ) اعْتَمَدَهُ م. ر. ة فُود: (لِمَا مَرَّ أَنَّهُ) أَيْ: الْغَارِمُ

والأحوط تأخيرُهُ إلى شُرُوعِهِ فِيهِ إِنْ تَبَيَّنَ أَيُّ : وَوُجِدَ شَرْطُ التَّقْلِ إِنْ كَانَ الْمُفْرَقُ الْمَالِكُ وَلِمُدَّةِ إِقَامَةِ الْمُسَافِرِينَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَهَامٍ لَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا قَدْ لَا يُوْجَدُ (و) يُعْطَى (الغازي قدر حاجته) اللَّائِقَةُ بِهِ وَيُسَمُّونَهُ لِ (نَفَقَةٍ وَكِسْفَةٍ) لَهُ وَلَهُمْ (ذَاهِبًا وَرَاجِعًا وَمُقِيمًا هُنَاكَ) أَيُّ : فِي الشَّفْرِ، أَوْ نَحْوِهِ إِلَى الْفَتْحِ، وَإِنْ طَالَ لِبَقَاءِ اسْمِ الْغَزْوِ مَعَ الطُّولِ بِخِلَافِ السَّفَرِ فِي ابْنِ السَّبِيلِ، وَيُعْطِيَانِ جَمِيعَ الْمُؤْنَةِ لَا مَا زَادَ بِسَبَبِ السَّفَرِ فَقَطْ وَمُؤْنَةٌ مَنْ تَلَزَّمَهُمَا مُؤْنَتُهُ وَلَمْ يُقَدِّرُوا الْمُعْطَى لِإِقَامَةِ الْغَازِي، وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ يُعْطَى لِأَقْلٍ مَا يَطْلُقُ إِقَاتَتَهُ، ثُمَّ فَإِنْ زَادَ زَيْدٌ لَهُ، وَتَقْتَضِرُ لَهُ التَّقْلُ أَيُّ : مِنَ الْمَالِكِ حَيْثُ لِدَارِ الْحَرْبِ لِلْحَاجَةِ.....

• قَوْلُهُ: (وَالْأَحْوَطُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْخ) أَيُّ : تَأْخِيرُ مَا يُعْطَاهُ لِلرُّجُوعِ إِلَى شُرُوعِهِ فِيهِ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ زَادَ الْكَزْزَدِيُّ بِأَنْ يُرْسِلَهُ إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي يَرْجِعُ مِنْهُ. اه. • قَوْلُهُ: (وَوُجِدَ شَرْطُ التَّقْلِ) أَيُّ : بِأَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ الَّذِي يَرْجِعُ مِنْهُ أَقْرَبَ مَحَلٍّ لِمَحَلِّ الْمَالِ مَعَ عَدَمِ الْأَصْنَافِ فِيهِ، أَوْ فَضَّلَ عَنْهُمْ مَا يُرْسِلُهُ إِلَى مَحَلِّ الرُّجُوعِ. • قَوْلُهُ: (شَرْطُ التَّقْلِ) أَيُّ : اللَّازِمُ لِإِعْطَائِهِ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الرُّجُوعِ بِأَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهِ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُمَا حَيْثُ يُخْتَلَفُ. اه. سم. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ الْمُفْرَقُ الْمَالِكُ) أَيُّ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُفْرَقُ الْإِمَامَ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى اعْتِبَارِ شَرْطٍ فِيهِ؛ لِأَنَّ لَهُ التَّقْلَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. اه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (لَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) تَبَيَّنَ فِي ذَلِكَ شَرْحُ الرُّوْضِ لَكِنَّ الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ يُعْطَى إِلَى ثَمَانِيَةَ عَشَرَ. اه. سم. وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةَ، وَالْمُغْنِي. كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّ شَرْطَهُمَا قَدْ لَا يُوْجَدُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ حَيْثُ أُعْطِيَ مِنْ زَكَاةٍ غَيْرِ بَلَدِ الْإِقَامَةِ وَلَا قِيَمَتِي حَيْثُ يُؤْمَا قِيَمًا، أَوْ لِثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ثُمَّ إِنْ سَافَرَ قَبْلَهَا اسْتَرَدَّ مِنْهُ الْبَاقِي، عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يُعْطَى لِمُدَّةِ الْإِقَامَةِ إِلَّا إِقَامَةُ مُدَّةِ الْمُسَافِرِينَ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَهَذَا شَائِلٌ لِمَا إِذَا أَقَامَ لِحَاجَةِ يَتَوَقَّعُهَا كُلُّ وَقْتٍ فَيُعْطَى لِثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اه. زَادَ النَّهَايَةُ عَقِبَ قَوْلِهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحْلُلًا. اه. وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمَا أَقَامَ لِحَاجَةِ يَتَوَقَّعُهَا كُلُّ وَقْتٍ الْخ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَفْرُوضَةٌ فِيمَا ذُكِرَ، وَحَيْثُ قَبِلَ مَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ، أَوْ تَوْسُطًا بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ.

• قَوْلُهُ: (وَيُعْطَى الْغَازِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَمَا يُنْقَلُ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيُعْطِيَانِ إِلَى وَلَمْ يَقْدِرُوا وَقَوْلُهُ أَوْ تَنْزِلُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ بِالضَّابِطِ إِلَى بِخِلَافِ مَا. • قَوْلُهُ: (وَيُعْطِيَانِ) أَيُّ : ابْنُ السَّبِيلِ وَالْغَازِي. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. اه. مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَتَبَيَّنَ كَمَا بَحَثَهُ

لِلإِضْلَاحِ. • قَوْلُهُ: (إِلَى شُرُوعِهِ فِيهِ) أَيُّ : فِي الرُّجُوعِ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ : وَوُجِدَ شَرْطُ التَّقْلِ) أَيُّ : اللَّازِمُ لِإِعْطَائِهِ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الرُّجُوعِ بِأَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهِ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُمَا حَيْثُ يُخْتَلَفُ. • قَوْلُهُ: (لَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) تَبَيَّنَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهِ: وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ قَدْ تَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ لِحَاجَةِ يَتَوَقَّعُ زَوَالَهَا أُعْطِيَ، وَهُوَ وَجْهُ، وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ. اه. لَكِنَّ الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ مَرَّاتَهُ يُعْطَى إِلَى ثَمَانِيَةَ عَشَرَ. • قَوْلُهُ: (وَيُقْتَضِرُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

أَوْ تَنْزُلُ إِقَامَتُهُ ثُمَّ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ مَنْزِلَةً إِقَامَتُهُ بِبَلَدِ الْمَالِ . (و) يُعْطِيهِ الْإِمَامُ لَا الْمَالِكُ لَا مَتَاعَ الْإِبْدَالِ فِي الزَّكَاةِ عَلَيْهِ (فَرَسًا) إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ يُقَاتِلُ فَارِسًا (وَسِلَاحًا) وَلَوْ بِغَيْرِ شَرَاءٍ لِمَا بَأْتِي (وَيَصِيرُ ذَلِكَ) أَي : الْفَرَسُ وَالسِّلَاحُ (مِلْكًا لَهُ) إِنْ أُعْطِيَ الثَّمَنَ فَاشْتَرَى لِنَفْسِهِ، أَوْ دَفَعَهَا لَهُ الْإِمَامُ مِلْكًا إِذَا رَأَاهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُمَا لَهُ، أَوْ أَعَارَهُ لِثَامَا لِكُونِهِمَا مَوْقُوفَيْنِ عِنْدَهُ إِذْ لَهُ شَرَاؤُهُمَا مِنْ هَذَا السَّهْمِ وَتَقَاؤُهُمَا وَوَقْفُهُمَا، وَتَسْمِيَةُ ذَلِكَ عَارِيَّةً مُجَازًا إِذِ الْإِمَامُ لَا يَمْلِكُهُ

الْأَذْرَعِي الْخ . هـ . فَوَدَ : (أَوْ تَنْزُلُ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى يُشْتَرَى وَحَيْثُ فَقَدْ يُقَالُ : لَا مُغَايَرَةَ ؛ لِأَنِّ حَاصِلُهُمَا إِعْطَاءُ الثَّقْلِ حُكْمَ عَدَمِهِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ . لَا يُقَالُ يَتَّبِعِي أَنْ يُقْرَأَ بِصِغَةِ الْمُضَرِّ فَيَكُونُ مَغْطُوفًا عَلَى الْحَاجَةِ عَطْفًا تَفْسِيرِيًّا لِأَنَّا نَقُولُ : الْمَغْطُوفُ التَّفْسِيرِيُّ مِنْ خَوَاصِّ الْوَاوِ . اهـ . سَيَدُ عَمَرُ أَقُولُ : وَأَيْضًا يَزِدُّ عَلَيْهِ مَا أَوْزَدَهُ عَلَى الْأَوَّلِ . هـ . فَوَدَ : (لَا مَتَاعَ الْإِبْدَالِ الْخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا عَارَاهُ بِمَا يَرَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ لِلْمُسْتَحْقِّينَ . اهـ . ع ش عبارة سَمِ فِيهِ تَضَرِيحٌ بِأَنَّ الْإِمَامَ يَشْتَرِي الْفَرَسَ وَالسِّلَاحَ بِحِصَّةِ الْغَازِي مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى دَفْعِهَا أَوَّلًا إِلَيْهِ ثُمَّ أَخَذَهَا وَالشَّرَاءَ وَلَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ لِمِلْكِهِ لَهَا عَنِ الزَّكَاةِ بِمُجَرَّدِ دَفْعِهَا إِلَيْهِ ثُمَّ سَرَدَ عِبَارَةَ الْعُبَابِ إِلَّا صَرَّحَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ الشَّرَاءَ وَالْوَقْفُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَالْأَوْجَهُ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلِي : إِنْ أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ الْخ خِلَافَهُ فِي الْمَقَارِ . اهـ .

هـ . فَوَدَ (سُي) : (وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ) أَي فَلَا يُسْتَرَدُّ مِنْهُ إِذَا رَجَعَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْفَارِقِيُّ . اهـ . مُغْنِي . هـ . فَوَدَ : (فَاشْتَرَى لِنَفْسِهِ) أَي : بِأُذْنِ الْإِمَامِ . اهـ . ع ش أَقُولُ : ظَاهِرُهُ اشْتِرَاؤُ أَذْنِ الْإِمَامِ فِيهِ وَقْفَةٌ قَوِيَّةٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَمِ فِيمَا مَرَّ . هـ . فَوَدَ : (بِخِلَافٍ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُمَا الْخ) وَيَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِنْ قُلَّ الْمَالُ وَإِذَا انْقَضَتْ الْمُدَّةُ اسْتَرَدَّ مِنْهُ الْمَوْقُوفُ وَالْمُسْتَأْجَرُ وَالْمُعَارُ . اهـ . مُغْنِي . هـ . فَوَدَ : (وَتَقَاؤُهُمَا) كَذَا فِي

هـ . فَوَدَ : (لَا مَتَاعَ الْإِبْدَالِ فِي الزَّكَاةِ) فِيهِ تَضَرِيحٌ بِأَنَّ الْإِمَامَ يَشْتَرِي الْفَرَسَ، وَالسِّلَاحَ بِحِصَّةِ الْغَازِي مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى دَفْعِهَا أَوَّلًا إِلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَالشَّرَاءَ، وَلَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ لِمِلْكِهِ لَهَا عَنِ الزَّكَاةِ بِمُجَرَّدِ دَفْعِهَا إِلَيْهِ، وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ كَغَيْرِهِ، وَلِلْإِمَامِ بِالْمَصْلَحَةِ لَا لِلْمَالِكِ اشْتِرَاءُ خَيْلٍ، وَسِلَاحٍ، وَحُمُولَةٍ مِنْ هَذَا السَّهْمِ، وَوَقْفُهَا لِجِهَةٍ، وَيُعْطِيهِ لِثَامَا عِنْدَ الْحَاجَةِ الْخ، وَفِي شَرْحِهِ قَبْلَ هَذَا، وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ أَنْ يُعْطِيَ الْفَرَسَ، وَالْآلَةَ، وَإِنْ اشْتَرَاهُمَا بِمَالِ الزَّكَاةِ، وَلَوْ بِأُذْنِهِ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ لَا يَمْلِكُ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَذَلِكَ لَا مَتَاعَ الْإِبْدَالِ فِي الزَّكَاةِ، وَلِلْإِمَامِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَهُ وَلايَةٌ عَلَيْهِ فَيَشْتَرِي لَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَيَعْطَاهُ انْتَهَى، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ الشَّرَاءَ، وَالْوَقْفُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَالْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَالْأَوْجَهُ كَمَا فَهَمَهُ قَوْلِي : إِنْ أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ الْخ خِلَافَهُ فِي الْمَقَارِ . هـ . فَوَدَ (سُي) : (وَيَصِيرُ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُسْتَرَدُّ مِنْهُ إِذَا رَجَعَ، وَبِهِ صَرَّحَ الْفَارِقِيُّ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا سَبَقَ فِي فَاضِلِ التَّقْفَةِ . اهـ . ثُمَّ قَالَ فِي قَوْلِهِ : وَيُهَيِّئُ لَهُ، وَلَا يَنْبَغِي السَّبِيلَ أَفْهَمَ سِيَاقَهُ اسْتِرْدَادَ الْمَرْكُوبِ مِنْهُمَا إِذَا رَجَعَا، وَهُوَ كَذَلِكَ . اهـ . هـ . فَوَدَ : (بِخِلَافٍ مَا إِذَا الْخ) كَذَا فِي

وَالْآخِذُ لَا يَضْمِنُهُ لَوْ تَلَفَ، بَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ بِتَمِينِهِ كَالْوَدِيعِ، لَكِنْ لَمَّا وَجِبَ رَدُّهُمَا عِنْدَ انْقِضَاءِ الْحَاجَةِ مِنْهُمَا أَشْبَهَا الْعَارِيَّةَ (وَيُهَيِّئُ) مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ (لَهُ وَلاِبْنِ السَّبِيلِ) مَرْكُوبٌ إِنْ كَانَ التَّفَرُّ طَوِيلًا أَوْ كَانَ التَّفَرُّ قَصِيرًا، وَلَكِنَّهُ (كَانَ ضَعِيفًا لَا يُطِيقُ الْمَشْيَ) بِالصَّابِطِ الشَّابِقِ فِي الْحَجِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ دَقًّا لِضَرُورَتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اقْتَصَرَ، وَهُوَ قَوِيٌّ، وَأَعْطَى الْغَازِي مَرْكُوبًا غَيْرَ الْفَرَسِ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْعِبَارَةُ لِيَتَوَفَّرَ فَرَسُهُ لِلْحَرْبِ إِذْ رُكِبَهُ فِي الطَّرِيقِ يُضْعِفُهُ .
(وَمَا يَنْقَلُ عَلَيْهِ الزَّادُ وَمَتَاعُهُ) لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ (لَا أَنْ يَكُونَ قَدْرًا يَحْتَادُ مَطْلَهُ حَمْلَهُ بِنَفْسِهِ) لَانْتِفَاءِ الْحَاجَةِ، وَأَفْهَمَ التَّعْيِيرُ بِيَهَيِّئُ أَنَّهُ يَسْتَرِدُّ مِنْهُمَا جَمِيعَ ذَلِكَ إِذَا عَادَا، وَمَحَلُّهُ فِي الْغَازِي إِنْ لَمْ يُمْلِكْ لَهُ الْإِمَامُ إِذَا زَاهٍ؛ لِأَنَّهُ لِحَاجَتِنَا إِلَيْهِ أَقْوَى اسْتِحْقَاقًا مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ فَلِذَا اسْتَرَدُّ مِنْهُ، وَلَوْ مَا مَلَكَهُ إِثَاءَهُ وَيُعْطَى الْمُؤَلَّفُ مَا يَرَاهُ الدَّافِعُ كَمَا مَرَّ، وَالْعَامِلُ أَجْرُهُ عَمَلُهُ فَإِنْ زَادَ سَهْمُهُ عَلَيْهَا زُدَّ الْفَاضِلُ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ،

أَصْلُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى، وَالْأَنْتَسَبُ إِنْقَاؤُهُمَا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي مِنْ فِعْلِهِ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ .

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) كَذَا فِي أَصْلِهِ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي عِدَّةِ نُسَخٍ وَيُهَيِّئُ فَلْيَحْزَرْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِيمَا سَيَّاتِي مِنْ قَوْلِهِ وَأَفْهَمَ التَّعْيِيرُ بِيَهَيِّئُ أَصْلَحَهَا وَضَبَّطَهَا بِالْقَلَمِ هَكَذَا . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ .

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (مَرْكُوبٌ) أَيِ: غَيْرِ الَّذِي يُقَاتِلُ عَلَيْهِ الْغَازِي بِإِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ لَا تَمْلِكُ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي . اهـ . مُغْنِي . فَوَيْلٌ: (السَّابِقُ فِي الْحَجِّ) أَيِ: بَانَ تَلَحُّقُهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً . اهـ . ع ش . فَوَيْلٌ: (وَهُوَ قَوِيٌّ) الْوَائِلُ لِلْحَالِ . فَوَيْلٌ: (وَأَعْطَى الْغَازِي الْخَ) فَلَوْ أُعْطِيَ قَرَسًا لَا يَضْعُفُ بِهِ أَصْلًا فَهَلْ يَقْتَصِرُ عَلَيْهَا نَظَرًا لِلِإِكْتِفَاءِ بِهَا، أَوْ يُعْطَى مَرْكُوبًا آخَرَ نَظَرًا لِلْغَالِبِ، وَإِلْغَاءِ لِلتَّادِيرِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَلَقَلَّ الْأَوَّلُ أَوْجَهُ مَعْنًى، وَإِنْ كَانَ الْقَانِي أَقْرَبَ لِلْإِطْلَاقِ فَلْيَحْزَرْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . فَوَيْلٌ: (كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْعِبَارَةُ) أَيِ: قَوْلُ الْمُتَنِّ: وَيُعْطَى الْغَازِي قَرَسًا مَعَ قَوْلِهِ وَيُهَيِّئُ لَهُ مَرْكُوبٌ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ كَالْمَحْزَرِّ أَنْ الْمَرْكُوبَ غَيْرَ الْفَرَسِ الَّذِي يُقَاتِلُ عَلَيْهِ . اهـ . فَوَيْلٌ: (لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى الْمُتَنِّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَمَحَلُّهُ إِلَى وَيُعْطَى الْمُؤَلَّفُ وَقَوْلُهُ: أَوْ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ .

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (أَنْ يَكُونَ) أَيِ: مَا ذُكِرَ مِنَ الزَّادِ، وَالْمَتَاعِ وَكَذَا ضَمِيرُ حَمْلِهِ . فَوَيْلٌ: (جَمِيعُ ذَلِكَ) أَيِ: الْمَرْكُوبُ وَمَا يَنْقَلُ عَلَيْهِ الزَّادُ، وَالْمَتَاعُ نَهَايَةً وَمُغْنِي . فَوَيْلٌ: (لِحَاجَتِنَا إِلَيْهِ) عِلَّةٌ مُقَدِّمَةٌ لِقَوْلِهِ أَقْوَى الْخَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَنْ . فَوَيْلٌ: (اسْتَرَدُّ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ . اهـ . سَم . فَوَيْلٌ: (وَلَوْ مَا مَلَكَهُ إِثَاءَهُ) هَذَا يُفِيدُ جَوَازَ تَمْلِكِ مَا ذُكِرَ لَابْنِ السَّبِيلِ، وَأَنَّهُ يُسْتَرَدُّ مِنْهُ إِذَا رَجَعَ فَيَنْتَقِضُ الْمِلْكُ فَلَوْ حَصَلَ مِنْهُ زَوَائِدُ مُتَفَصِّلَةٌ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَفُوزُ بِهَا شَوْبَرِي . اهـ . بُجَيْرِي . أَيِ: لَا تُسْتَرَدُّ مِنْهُ . فَوَيْلٌ: (الدَّافِعُ) أَيِ: مِنَ الْإِمَامِ، أَوْ الْمَالِكِ وَقَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَيِ: فِي بَحْثِ الْمُؤَلَّفَةِ .

شرح م ر . فَوَيْلٌ: (فَإِذَا اسْتَرَدُّ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ . فَوَيْلٌ: (وَلَوْ مَا لَكَهُ إِثَاءَهُ) هَذَا يُفِيدُ جَوَازَ تَمْلِكِ مَا ذَكَرَهُ لَابْنِ السَّبِيلِ، وَأَنَّهُ يُسْتَرَدُّ مِنْهُ فَيَنْتَقِضُ الْمِلْكُ لَوْ حَصَلَ مِنْهُ زَوَائِدُ مُتَفَصِّلَةٌ هَلْ تَسْتَبْرَأُ لَهُ أَوْ تُسْتَرَدُّ

وَأَنْ نَقْصَ كُمُلَ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ، أَوْ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ.
 (وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقِ) لِلزَّكَاةِ كَالْفَقْرِ وَالْفُرْمِ، أَوْ الْغُرُو (يُقْطَى) مِنْ زَكَاةٍ وَاحِدَةٍ أَيْ: بِاعْتِبَارِ
 مَا وَجِبَتْ فِيهِ لَا مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَوْ كَانَ عَلَى وَاحِدِ زَكَاةٍ أَجْنَاسٌ كَانَتْ
 زَكَاةً مُتَعَدِّدَةً، وَلَوْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي زَكَاةٍ جَنَسٍ وَاحِدٍ كَانَتْ مُتَّحِدَةً (بِإِحْدَاهُمَا فَقَطْ)
 وَالْخَيْرَةُ إِلَيْهِ، وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِيمَنْ لَهُ حِزْفٌ يَكْفِيهِ كُلُّ مَنْهُمَا يُقْطَى بِالْأَدْنَى بِأَنَّهُ لَوْ
 أُعْطِيَ ثُمَّ فُوقَ الْأَدْنَى لَزِمَ أَخْذُهُ لِلزَّائِدِ بِلَا مُوجِبٍ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْوُضْعَيْنِ مُوجِبٌ فَلَا مَحْذُورَ
 فِي اخْتِيَارِهِ لِأَحَدِهِمَا، وَإِنْ اقْتَضَى الزِّيَادَةُ عَلَى الْآخَرِ (فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْمُطْفِئِ فِي
 الْآيَةِ نَعَمْ، إِنْ أُخِذَ بِالْفُرْمِ، أَوِ الْفَقْرِ مَثَلًا فَأَخْذُهُ غَرِيبُهُ، وَبَقِيَ فَقِيرًا أُخِذَ بِالْفَقْرِ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ
 كَثِيرُونَ، فَالْمُتَّفِقُ إِنَّمَا هُوَ الْأَخْذُ بِهِمَا دُفْعَةً وَاحِدَةً، أَوْ مُرْتَبًا قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَأْخُودِ أَمَّا مَنْ
 زَكَاتَيْنِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ وَاحِدَةٍ بِصِفَةٍ، وَمِنْ الْآخَرِ بِصِفَةٍ أُخْرَى.....

• فَوُدَّ: (وَإِنْ نَقْصَ الْخ) وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ جُعَلَ الْعَامِلُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِجَارَةً، أَوْ جَعَالََةً جَازَ وَيَطْلُ سَهْمُهُ
 فَتَقْسَمُ الزَّكَاةُ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَامِلٌ. اهـ. نِهَآيَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ
 بِأَكْثَرِ مِنْ أَجْرَةٍ وَمِثْلُهُ فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ لِتَصَرُّفِهِ بِغَيْرِ الْمَضْلَحَةِ. اهـ. • فَوُدَّ: (أَوْ مِنْ سَهْمِ
 الْمَصَالِحِ) لَعَلَّ أَوْ لِتَخْيِيرِ الْإِمَامِ.

• فَوُدَّ (سُيْ): (وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقِ) أَيْ: وَلَوْ عَامِلًا فَقِيرًا. اهـ. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (مِنْ زَكَاةٍ وَاحِدَةٍ)
 سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَةً. • فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ أَخْذَ بِالْفُرْمِ أَوِ الْفَقْرِ الْخ) وَفِي الْكَثَرِ لَوْ كَانَ الْعَامِلُ فَقِيرًا وَلَمْ تَكْفِهِ
 حِصَّتُهُ كُمُلَ لَهُ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ انْتَهَى. اهـ. سَم. • فَوُدَّ: (أَخْذَ بِالْفَقْرِ) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَقُومُ
 مَقَامَ الثَّالِثِ فِي الصَّنَفَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَكْفِيَ إِعْطَاءُ اثْنَيْنِ غَيْرَهُ فَقَطْ مِنَ الْغَارِمِينَ وَاثْنَيْنِ فَقَطْ مِنَ الْفُقَرَاءِ فِي
 هَذَا الْمِثَالِ. اهـ. بُجَيْرِي. • فَوُدَّ: (أَوْ مُرْتَبًا قَبْلَ التَّصَرُّفِ الْخ) لَعَلَّهُ إِذَا كَفَاهُ الْمَأْخُودُ أَوَّلًا وَلَا فَالْأَوَّلُ
 جَوَازُ الْأَخْذِ بِالْأُخْرَى إِلَى تِمَامِ الْكِفَايَةِ قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَأْخُودِ أَوَّلًا. اهـ. سَم أَقُولُ: هَذَا ظَاهِرٌ
 وَيُسِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنِّهَآيَةِ، وَالْمُغْنِي وَبَقِيَ فَقِيرًا وَيُصْرَحُ بِهِ مَا مَرَّ آتِنَا عَنْ الْكَثَرِ.

أَيْضًا؟ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ نَقْصَ كُمُلَ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِعْطَائِهِ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ حَيْثُ يَذْ.
 • فَوُدَّ: (وَإِنْ نَقْصَ كُمُلَ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ الْخ) وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ جُعَلَ الْعَامِلُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِجَارَةً، أَوْ
 جَعَالََةً جَازَ، وَيَطْلُ سَهْمُهُ فَيَقْسَمُ الزَّكَاةُ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَامِلٌ شَرَحَ م. ر. • فَوُدَّ: (نَعَمْ
 إِنْ أَخْذَ بِالْفُرْمِ، أَوِ الْفَقْرِ الْخ) كَذَا شَرَحَ م. ر. وَفِي الْكَثَرِ، لَوْ كَانَ الْعَامِلُ فَقِيرًا، وَلَمْ تَكْفِهِ حِصَّتُهُ كُمُلَ لَهُ
 مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ.

(تَبَيَّنَ) مَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقِ فِي الْفَقْرِ، وَإِحْدَاهُمَا الْغُرُو وَكَغَايَ هَاشِمِي يُقْطَى بِهِمَا. اهـ. • فَوُدَّ: (أَوْ
 مُرْتَبًا الْخ) كَذَا شَرَحَ م. ر. • فَوُدَّ: (أَوْ مُرْتَبًا قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَأْخُودِ) لَعَلَّهُ إِذَا كَفَاهُ الْمَأْخُودُ أَوَّلًا، وَلَا
 فَالْأَوَّلُ جَوَازُ الْأَخْذِ بِالْأُخْرَى إِلَى تِمَامِ الْكِفَايَةِ قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَأْخُودِ أَوَّلًا - .

كغازٍ هاشميٍّ يأخذُ بهما من الفَيءِ كما مرَّ .
(تبيهُ) يأتي أنَّ الزَّكَّاتِ كُلُّهَا فِي يَدِ الْإِمَامِ كزكاةٍ واحدةٍ، وقضيتُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ إِعْطَاءُ وَاحِدٍ بِصِفَةِ مَنْ زَكَاةٍ، وَبِأُخْرَى مِنْ زَكَاةٍ أُخْرَى، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَالَّذِي يَتَجَبَّرُ جَوَازُ ذَلِكَ لِمَا قُرِئَتْهُ فِي مَعْنَى اتِّحَادِ الزَّكَاةِ وَكَوْنِهَا فِي يَدِهِ كزكاةٍ واحدةٍ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِجَوَازِ التَّقْلِيلِ وَعَدَمِ الِاسْتِيعَابِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يَمْتَضِي التَّسْهِيلَ عَلَيْهِ.

فصل في قسمة الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما

(يَجِبُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ) الثَّمَانِيَةِ بِالزَّكَاةِ وَلَوْ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَكِنْ اخْتَارَ جَمْعُ جَوَازٍ دَفْعُهَا لِثَلَاثَةِ فُقَرَاءَ، أَوْ مَسَاكِينَ مِثْلًا وَآخَرُونَ جَوَازَهُ لِوَاحِدٍ، وَأَطَالَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ، بَلْ تَقَلَّ الرُّوْيَانِيُّ عَنِ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ وَآخَرِينَ أَنَّهُ يَجُوزُ دَفْعُ زَكَاةِ الْمَالِ أَيْضًا إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ أَهْلِ السُّهُمَانِ قَالَ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِتَعَذُّرِ الْعَمَلِ بِمَذْهَبِنَا وَلَوْ كَانَ الشَّافِعِيُّ حَيًّا لَأَقْتَنَانَا بِهِ . ا هـ . (إِنَّ قَسَمَ الْإِمَامِ) أَوْ نَائِبِهِ (وَهَنَاكَ عَامِلٌ) لَمْ يَجْعَلِ الْإِمَامُ لَهُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.....

• قَوْلُهُ: (كَغَازٍ هَاشِمِيٍّ الْخ) لِيَتَأَمَّلَ وَجْهَ التَّنْظِيرِ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ خَفَاءِ . ا هـ . سَيَدُ عَمَرَ أَقُولُ عِبَارَةً الْمُغْنِي أَمَّا مَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقِي لِلْفَيءِ وَإِحْدَاهُمَا الْغَزْوُ كَغَازٍ هَاشِمِيٍّ فَيُعْطَى بِهِمَا . ا هـ . سَالِمَةُ عَنْ الْإِسْكَالِ . • قَوْلُهُ: (لِمَا قُرِئَتْهُ) أَيُ: بِقَوْلِهِ أَيُ: بِاِغْتِيَابٍ مَا وَجَبَتْ فِيهِ الْخ . • قَوْلُهُ: (وَكُوْنُهَا الْخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ إِنَّمَا هُوَ الْخ، وَالْجُمْلَةُ اسْتِيفَانِيَّةٌ.

فصل في قسمة الزكاة بين الأصناف

• قَوْلُهُ: (وَمَا يَتَّبِعُهُمَا) أَيُ: مِنْ سَنِّ الرُّشْمِ وَالْإِعْلَامِ بِأَخْذِهَا . ا هـ . ع ش . • قَوْلُهُ: (الثَّمَانِيَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَتْهُمْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ كَانَ الشَّافِعِيُّ إِلَى الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُغْنِي وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ فِي النِّهَايَةِ .
• قَوْلُهُ: (لَوْ زَكَاةَ الْفِطْرِ) مُعْتَمَدٌ . ا هـ . ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي حَتَّى زَكَاةُ الْفِطْرِ فَإِنْ شَقَّتِ الْقِسْمَةُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ جَمَعَ جَمَاعَةً فِطَرْتَهُمْ ثُمَّ قَسَمَهَا عَلَى سَبْعَةٍ . ا هـ . • قَوْلُهُ: (لَكِنْ اخْتَارَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَإِنْ اخْتَارَ الْخ وَقَالَ ع ش أَيُ: مِنْ حَيْثُ الْفَتْوَى . ا هـ . وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاخْتَارَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ الْإِصْطِفَافِيُّ جَوَازَ صَرْفِهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ وَاخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنْ اخْتِيَارِ صَاحِبِ التَّنْبِيهِ جَوَازَ صَرْفِهَا إِلَى وَاحِدٍ قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَأَنَا أَقْنِي بِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي الْأَغْصَارِ وَالْأَنْصَارِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَالْأَخَوْتُ دَفَعَهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ . ا هـ . • قَوْلُهُ: (جَوَازُ دَفْعِهَا) أَيُ: الْفِطْرَةِ . • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ) أَيُ: مِنْ حَيْثُ الْفَتْوَى . ا هـ . ع ش . • قَوْلُهُ: (لِتَعَذُّرِ الْعَمَلِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ: وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ اسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا يَلْزَمُهُمْ خَلْطُ فِطَرَتِهِمْ، وَالصَّاعُ لَا يُمْكِنُ تَفْرِقَتُهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ فِي الْعَادَةِ . ا هـ . • قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيُ قَوْلِ الرُّوْيَانِيِّ.

• قَوْلُهُ (سَيُ): (إِنَّ قَسَمَ الْإِمَامِ) وَلَوْ قَسَمَ الْعَامِلُ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَيَعَزَّلُ حَقَّهُ ثُمَّ يُفَرِّقُ الْبَاقِي عَلَى سَبْعَةٍ . ا هـ .

لإضافتها إليهم جميعهم فلم يَجْزِ جِزْمانَ بعضهم كما مرَّ أوَّلُ البابِ، ونَقَلَ الأذْرعِي عن الدَّارِمِيِّ وأقرَّه أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إعْطاؤه إِلَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ مُتَبَرِّعٌ، والأَوْجَهُ وَفَاقًا لِلْمُسْنَكِيِّ جَوَازُهُ، وَإِنْ وَجِدَ فَيَسْتَحِقُّ إِنْ أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ فِي الْعَمَلِ، وَإِنْ لَمْ يَشْرِطْ لَهُ شَيْئًا بَلْ، وَإِنْ شَرَطَ لَهُ أَنْ لَا يَأْخُذَ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ بِالْعَمَلِ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا بِحَتَاجٍ لَشَرْطٍ مِنَ الْمَخْلُوقِ كَمَا تُسْتَحَقُّ الْغَنِيمَةُ بِالْجِهَادِ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِنَاقِلٍ (وَالْإِلا) بِقِسْمِ الْإِمَامِ بَلِ الْمَالِكُ، أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَلَا عَامِلَ هُنَاكَ بَأَنْ حَمَلَهَا أَصْحَابُهَا إِلَيْهِ، أَوْ جَعَلَ لِلْعَامِلِ أَجْرَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَكَأَنَّهُمْ إِثْمًا لَمْ يَنْظُرُوا هُنَا لِكُونِهِ فَرِيضَةً؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فِي حَكْمِ الْبَدْلِ عَنْهَا فَلَمْ تُفْتَّ هُنَا بِالْكَلِيَّةِ بِخِلَافِهَا ثُمَّ (فَالْقِسْمَةُ عَلَى سَبْعَةٍ) مِنْهُمْ الْمُؤَلَّفُ كَمَا مَرَّ بِمَا فِيهِ (فَإِنْ فَقِدَ بَعْضُهُمْ) أَيِ: السَّبْعَةِ، أَوْ الثَّمَانِيَةِ وَلَمْ يُيَالِ بِشُمُولِ هَذَا الْفَقْدِ الْعَامِلِ لِأَنَّهُ قَدَّمَ حُكْمَهُ.....

• فَوَدَّ: (لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ) تَغْلِيلٌ لِيُجُوبَ الْإِسْتِعَابَ. • فَوَدَّ: (لَا يَجُوزُ إعْطاؤه) أَيِ: الْعَامِلِ.
• فَوَدَّ: (كَمَا تُسْتَحَقُّ الْغَنِيمَةُ بِالْجِهَادِ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى نِهَائَةً وَمُغْنِي.
• فَوَدَّ: (فَلَا يَخْرُجُ) أَيِ: سَهْمُ الْعَامِلِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِذَا عَمِلَ عَلَى أَنْ لَا يَأْخُذَ شَيْئًا اسْتَحَقَّ، وَاسْقَاطُهُ بَعْدَ الْعَمَلِ لِمَا مَلَكَهُ بِهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمَا يَتَّقِلُ الْمَلِكُ مِنْ هِبَةٍ أَوْ نَحْوِهَا. اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ جَعَلَ لِلْعَامِلِ الْإِلَاح) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا عَامِلَ هُنَاكَ ثُمَّ قَوْلُهُ: هَذَا كَمَا فِي عِشْرِينَ مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَمْ يَجْعَلِ الْإِمَامُ لَهُ شَيْئًا الْإِلَاح. • فَوَدَّ: (لَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ) أَيِ: كَمَا نَظَرُوا فِيمَا إِذَا شَرَطَ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا وَقَوْلُهُ هُنَا أَيِ: فِيمَا إِذَا جَعَلَ لِلْعَامِلِ أَجْرَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَقَوْلُهُ: لِكُونِهِ الْإِلَاحُ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّظَرِ الْمُنْفِيِّ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْإِلَاحَ يَنْفِي النَّظَرَ.
• فَوَدَّ: (قَلَمَ تُفْتَّ) أَيِ: فَرِيضَةُ الْعَامِلِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهَا ثُمَّ) كَانَ الْمُشَارُّ إِلَيْهِ مَا إِذَا لَمْ يَجْعَلْ لَهُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. اهـ. سَمِ اقُولُ، وَالظَّاهِرُ، بَلِ الْمُتَعَتِّزُ قَوْلُ عِشْرِينَ مَا نَقَّضَهُ أَيِ: فِيمَا لَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَأْخُذَ شَيْئًا، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْئًا لَفَاتَ مَا يُقَابِلُ سَفِيهِه بِالْكَلِيَّةِ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُيَالِ بِشُمُولِ هَذَا الْإِلَاحِ) إِنْ أَرَادَ أَنْ فِي هَذَا الشُّمُولِ تَكَرَّرًا فَهُوَ لَا يَتَدَفَّعُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ حُكْمَهُ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ التَّكَرُّارِ بِأَنَّهُ بِالْمُؤْمَرِ فَلَيْسَ مَحْذُورًا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ فَهُوَ مَمْنُوعٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَإِنْ أَرَادَ شَيْئًا آخَرَ فَلْيَحْرُزْ. اهـ. سَمِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: أَرَادَ الْأَوَّلُ وَقَوْلُ

فَصَلِّ فِي قَسْمِ الزَّكَاةِ بَيْنَ الْأَصْنَافِ، وَنَقْلُهَا، وَمَا يَتَّبِعُهَا

• فَوَدَّ: (فَلَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِنَاقِلٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَقَدْ يَوْجَهُ بِأَنَّهُ أَجْرُهُ، وَبِأَنَّهُ هُوَ مَخْصُورٌ، وَالْمَخْصُورُ يَمْلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا سَبَّأْتُ، وَأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ ثَقْلُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَسَبَّأْتُ التَّضْرِيحَ بِهِ فِي الْمَخْصُورِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهَا ثُمَّ) إِنْ كَانَ الْمُشَارُّ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: مَا إِذَا لَمْ يَجْعَلْ لَهُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
• فَوَدَّ: (وَلَمْ يُيَالِ بِشُمُولِ هَذَا الْفَقْدِ الْعَامِلِ) إِنْ أَرَادَ أَنْ فِي هَذَا الشُّمُولِ تَكَرَّرًا فَهُوَ لَا يَتَدَفَّعُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ حُكْمَهُ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْ التَّكَرُّارِ بِأَنَّهُ بِالْمُؤْمَرِ فَلَيْسَ مَحْذُورًا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ فَهُوَ مَمْنُوعٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَإِنْ أَرَادَ شَيْئًا آخَرَ فَلْيَحْرُزْ.

أي: صنف فأكثر أو بعض صنف من البلد بالنسبة للمالك، ومنه من غيره بالنسبة للإمام (فعلى الموجودين) تكون القسمة، فيعطى في الأخيرة حصّة الصنف كلّ لمن وجد من أفرادِهِ؛ لأنّ المعدوم لا سهم له قال ابن الصلاح: الموجود الآن أربعة فقير ومسكين وغارم وابن سبيل، والأمر كما قال في غالب البلاد فإن لم يوجد أحد منهم حفظت حتى يوجد بعضهم. (تنبيه) سيدك هذا أيضًا بقوله ولا فيزد على الباقي، ولا تكرار؛ لأنّه ذكر هنا لضرورة التقسيم وثمّ لبيان الخلاف (وإذا قسم الإمام)، أو عامله الذي فوض إليه الصنف (استوعب) وجوبًا (من الزكوات الحاصلة عنده) إن سدت أذنّى مسدّد لو وزعت على الكل (أحاد كلّ صنف) لسهولة ذلك عليه، ومن ثمّ لم يلزمه استيعابهم من كلّ زكاة على جدتها لغيره، بل له إعطاء زكاة واحدٍ لواحد؛ لأنّ الزكوات كلّها في يده كزكاة واحدة، وبهذا يُعلم أنّ المراد.....

المُحتسّي: فهو لا يتدفع إلخ جوابه أنّ ما ذكر ليس علة لعدم المبالاة قبل بيان الشمول، والعلة ما أشار إليه المُحتسّي من أنّه تميم بعد تخصيص ولم يتطرّض الشارح له لظهوره مع شهرة أنّه لا مخدور فيه وبناء الكتاب على الاختصار. اهـ. سيّد عمر وقد يقال: أنّه علة لعدم المبالاة، والمعنى أنّ تقديمه لحكمه قرينة على عدم إرادته هنا فلا تكرار. هـ. فود: (أي: صنف) إلى التّشبيه في المُغني إلّا قوله: والأمر إلى فإن إلخ. هـ. فود: (أو صنف إلخ) تفسير لقول المتن بعضهم. اهـ. سم. هـ. فود: (أو بعض صنف) بأن لم يوجد منه إلّا واحد، أو اثنين. اهـ. مُغني. هـ. فود: (في الأخيرة) أي: فيما إذا وجد بعض صنف. هـ. فود: (الآن) أي: في زمانه وأما في زماننا فلم نفقد إلّا المُكاتبين. اهـ. مُغني. هـ. فود: (حفظت إلخ) تقدّم عن سم قبيل قول المتن، والمُكاتب، والغارم ما فيه راجعه. هـ. فود: (سيدك هذا) أي: حكم فقيد البض. هـ. فود: (أو عامله) إلى قول المتن ووفى في المُغني إلّا قوله وبهذا إلى المتن وإلى قول المتن ويحبّ التّشويه في النهاية. هـ. فود: (أو عامله) عبارة النهاية، والمُغني أو نائيه. اهـ. هـ. فود: (إن سدت إلخ) أي: ولا لم يلزمه الاستيعاب للضرورة، بل تقدّم الأخرَج فالأخرَج أخذًا من نظيره في الفقه: نهاية ومُغني. هـ. فود: (أذنّى مسدّد إلخ) هل المراد أنّه يحصل لكلّ ما يقع الموقع أو أقلّ مُتموّل، محلّ تأمل. اهـ. سيّد عمر أقول: المُتبادر من لفظة الأذنّى الثاني وقياس ما يأتي أنّها عن ع ش الأول إلّا أنّ يفرّق بين الإمام والمالك، وهو الأقرب. هـ. فود: (بل له إلخ) هل هذا إذا وجد في يده أكثر منه زكاة، أو مطلقًا كما هو قضية الإطلاق. اهـ. سم أقول: إنّ المقام كالصريح في الأول. هـ. فود: (إعطاء زكاة واحد إلخ) وتخصيص واحد بنوع وآخر بغيره نهاية ومُغني. هـ. فود: (لأنّ الزكوات كلّها إلخ) ومن ثمّ قال العجلي: للإمام أن يعطي الإنسان زكاة مال نفسه. اهـ. سم. هـ. فود: (وبهذا) أي: قوله، بل له إلخ بل ظاهر كلام النهاية هنا رجوع الفيد المذكور لكلّ من المعطوف والمعطوف عليه وسيتأتي عن البجيري

هـ. فود: (أي: صنف إلخ) تفسير لقول المتن: بعضهم. هـ. فود: (بل له إلخ) هل هذا إذا وجد في يده أكثر من زكاة، أو مطلقًا كما هو قضية الإطلاق.

في قولهم: أَوَّلُ الفصلِ بل بالزكاة الجنس . (وكذا يستوعب) وجوباً على المعتمد (المالك)، أو وكيله الآحاد (إن انحصَرَ المُستَحَقُّونَ في البلد) بأن سهلَ عادةً ضَبَطَهُمْ أو معرفة عددهم نظير ما يأتي في التكاح (ووفى بهم) أي : بحاجاتهم أي : الناجزة فيما يظهر (المال) لشهولته عليه حينئذٍ، وناقضاً هذا أعني الوجوب في موضع آخر وحيل على ما إذا لم يَفِ بهم المال كما قال (ولا) ينحصروا، أو انحصروا ولم يَفِ بهم المال . (فيجب إعطاء ثلاثة) فأكثر من كل صنف؛ لأنهم ذكروا في الآية بلفظ الجمع، وأقله ثلاثة إلا ابن السبيل، وهو المراد فيه أيضاً، وإنما أفرِدَ لما مرَّ فيه على أن إضافته للمعرفة أوجبته عمومته فكان في معنى الجمع، وكذا قوله : في سبيل الله نعم، يجوز اتحاده العايل.....

عن الزيادي والخضري ما يؤيده. ٥ فود: (في قولهم) في بمعنى الباء. ٥ فود: (بالزكاة) بدل من قولهم. ٥ فود: (بالزكاة) أي: الذي مرَّ عقب قول المتن الأضاف. اهـ. رشيد. ٥ فود: (الجنس) أي: لا العموم، والاستيفاء.

٥ فود (سبي): (وكذا يستوجب المالك إن انحصَرَ المُستَحَقُّونَ في البلد إلخ) وتجب التسوية بينهم حينئذٍ. اهـ. مغي. ٥ فود (سبي): (وكذا يستوجب المالك إلخ) والحاصل أن المحصورين يستحقونها بالوجوب ويجب استيعابهم إن كانوا ثلاثة فأقل، أو أكثر ووفى بهم المال. اهـ. نهاية قال ع ش. قوله: إن كانوا إلخ. راجع لقوله ويجب استيعابهم لا لقوله يستحقونها إلخ فإنه مُقَيَّد بما لو كانوا ثلاثة فقط كما يأتي في قوله: أما بالنسبة للملك إلخ. اهـ. وفي الكُرْدِي عن شرح الإزهار للشارح ما يوافقه وفي المغي ما يخالفه عبارته نعم إن انحصَرَ المُستَحَقُّونَ في ثلاثة فأقل وكذا لو كانوا أكثر ووفى بهم المال استحقوها من وقت الوجوب فلا يضرمهم حدوث غنى، أو غيبة ولو مات أحد منهم دفع نصيبه إلى وارثه إلخ، وهي الموافقة لإطلاق الشارح والنهاية في أواخر الفصل السابق. ٥ فود: (في التكاح) أي: في باب ما يخرم من التكاح. ٥ فود: (أي: الناجزة) انظر ما المراد بها. اهـ. سم ويحتمل أن المراد مؤنة يوم وليلة وكسوة فصل أخذاً مما يأتي في صدقة التطوع. اهـ. ع ش. ٥ فود: (ولا ينحصروا) إلى قوله: أو المالك في المغي إلا قوله إلا ابن السبيل إلى نعم. ٥ فود: (إلا ابن السبيل) مُسْتَتَى من قوله لأنهم ذكروا إلخ. ٥ فود: (وهو) أي: الجمع المراد فيه أي: ابن السبيل. اهـ. ٥ فود: (لما مرَّ فيه) أي: بقوله وأفرِدَ في الآية دون غيره؛ لأن لا سفر محل الوحدة والافراد ع ش ورشيد. ٥ فود: (أوجبته عمومته) فيه أن هذه من الأسباب المجوزة كأل لا الموجبة كما تقرَّر في محلّه. ٥ فود: (وكذا قوله: في سبيل الله) أي: أن المراد منه الجمع لكن بتقدير المتعلق جمعاً لا بالإضافة إلى المعرفة، وإن أوهمه السياق. ٥ فود: (يجوز اتحاده العايل) أي: إن حصلت به الكفاية. اهـ. مغي.

٥ فود: (نظير ما يأتي إلخ) كذا شرح م ر. ٥ فود: (أي: الناجزة) ما المراد بها، وبزمنها؟. ٥ فود: (وهو) أي: الجمع المراد فيه أي: ابن السبيل. ٥ فود: (لما مرَّ) أين مرَّ؟.

فإن أخل بصنف غريم له حصته أو ببعض الثلاثة مع القدرة عليه غريم له أقل متمول نعم، الإمام إنما يضمن بما عنده من الزكاة، ثم التفصيل بين المحصور المذكور، وغيره إنما هو بالنسبة للتعميم وعدمه أما بالنسبة للملك فمتى وجد وقت الوجوب من كل صنف ثلاثة فأقل

هـ فؤد: (فإن أخل) أي: الإمام، أو المالك. هـ فؤد: (غريم له أقل متمول) قال في شرح العباب: كشرح الروض وشرح الإرشاد سواء كان الثلاثة متعينين أم لا. اهـ. وقد يشكّل بأن الثلاثة المعيّنين يملكون بنفس الوجوب كل واحد ينسب حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله أي الروض على الإكفاء بأقل متمول، لكن أجاب الجوزجري بوجهين حمل الإكفاء بذلك على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه، بل الواجب أن لا يخرج عنهم، وإن تفاصلوا وقد تقدّم قبل قول المثنى، والمكاتب، والغارم ما يوافق الجواب الأول دون الثاني. اهـ. سم أقول وسيأتي عن الكثر وغيره ما يوافق الأول أيضًا. هـ فؤد: (بما عنده من الزكوات) أي: لا من ماله بخلاف المالك كما قاله المازدي نهاية ومفني ويظهر أن نائب المالك يضمن أيضًا ما لم يأمره المالك بذلك فالضمان عليه حيثيذ ويتردد في نائب الإمام هل هو كالإمام فيضمن من مال الصدقات أو كالمالك فيضمن من مال نفسه؟ محل تأمل، وعلى الثاني فيظهر أن محله ما لم يأمره الإمام بذلك. اهـ. سيّد عمر عبارة ع ش أي: دون سهم المصالح وعليه لو لم يكن عنده شيء من الزكاة هل يسقط ذلك، أو يبقى لهم إلى أن توجد زكاة أخرى فيؤدّي منها؟ فيه نظر، والثاني أقرب لاستحقاقهم له بدخول وقت الوجوب فأشبهه الذين على المغير. اهـ. وهذا يخالف ما في سم عن الإيعاب عبارته قال الشارح في الإيعاب: لكن قيده الشافعي أي: ما مرّ عن المازدي بما إذا بقي من الصدقات شيء قال: والأضيق من مال نفسه كالمالك، والذي يتجه حمله على ما إذا ملكها الأصناف أي: أحادهم لأنحصارهم انتهى. اهـ. هـ فؤد: (ثم التفصيل إلخ) قضيته أن المحصور في قول المصنف إن انحصر المستحقون وفي قوله أما بالنسبة للملك إلخ واحد لكن قوله

هـ فؤد: (فإن أخل بصنف غريم له حصته) عبارة العباب فزع لو أخل الإمام بصنف ضمن له من مال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة، فإن أخل به المالك ضمنه من مال نفسه قال الشارح في شرحه: ذكره المازدي، وأقره القمولي، وغيره، لكن قيده الشافعي بما إذا بقي من مال الصدقات شيء قال: والأضيق من مال نفسه كالمالك، وفي كل ذلك نظر؛ لأن الزكوات كلها في يد الإمام كزكاة، واجدة فكيف إذا أخل بصنف من زكاة يضمن له نصيبه؟ مع أن له أن يعطيها لواحد من بعض الأصناف فالذي يتجه حمله على ما إذا ملكها الأصناف لأنحصارهم، أو على ما إذا أخل بصنف من جميع صدقات العام. اهـ، وقوله فالذي يتجه إلخ لا يخفى أنه لا يمكن غيره، وأن قضية الوجه الأول من الجواب أنه يمنع عليها عند انحصارهم دفع زكاة، واجدة لواحد. هـ فؤد: (أو ببعض الثلاثة إلخ) قال في شرح العباب كشرح الروض، وشرح الإرشاد سواء أكان الثلاثة متعينين أم لا. اهـ، وقد يشكّل بأن الثلاثة المعيّنين يملكون بنفس الوجوب؛ كل، واجدة بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ، واستشكله على

مَلَكُوها، وَإِنْ كَانُوا وَرَثَةُ الْمُزْكِيِّ بِنَفْسِ الْوَجوبِ مَلَكًا مُسْتَقِرًّا يُوَرَّثُ عَنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ وَرَثَتُهُمْ أَغْنِيَاءَ، أَوْ الْمَالِكُ وَحِينَئِذٍ تَسْقُطُ الزَّكَاةُ عَنْهُ، وَالتَّيَّةُ لِسُقُوطِ الدَّفْعِ لَا لِتَعْدِيرِ أَخْذِهِ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يُشَارِكْهُمْ مَنْ حَدَّثَ وَلَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ إِلَّا بِالِاسْتِئْذَانِ عَنْهُ، وَالْإِبْرَاءُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الزَّكَاةِ التَّعَبُّدُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَلَوْ انْخَصَرَ صِنْفٌ، أَوْ أَكْثَرُ دُونَ الْبَقِيَّةِ أُعْطِيَ كُلُّ حَكَمَةٍ، وَمَرَّ فِي الْوَكَالَةِ جَوَازُ التَّوَكِيلِ فِي قَبْضِهَا بِمَا فِيهِ، وَهَذَا أَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ عَلَى قَدْرِ كِفَايَتِهِمْ؛ لِأَنَّهَا الْمُرْجَحَةُ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا عَلِمْتَهُ بِمَا مَرَّ وَيَأْتِي.

(وَجِبَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ) سِوَاءَ أَقْسَمَ الْمَالِكُ أَمْ الْعَامِلُ، وَإِنْ تَفَاوُتَتْ حَاجَتُهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

فِي هَذَا ثَلَاثَةٌ فَأَقْلُ يُخَالِفُ مَا قَسَرَهُ بِهِ فِي الْمَثْنِ. اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ قَضَيْتُهُ الْخُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا ظَاهَرَ صَنِيعُ الشَّارِحِ، بَلْ صَرِيحُهُ الْمُخَايَرَةُ، فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (مَلَكُوها) أَي: (وَأَنْ لَمْ يَقْبِضُوهَا). اهـ. ع ش عِبَارَةُ سَمِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ: وَيُتَّجِهُ أَنْ يَمْلِكَهُمْ لِذَلِكَ لَيْسَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَلَا الرُّؤُوسِ لِلِإِكْتِفَاءِ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ لِأَحَدِهِمْ، وَإِنْ انْخَصَرُوا فِي ثَلَاثَةٍ وَفِي الْكَثَرِ أَنَّ الْمُتَّجِهَةَ الْمِلْكُ عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِمْ وَتَقَدَّمَ هُنَا مَا يُوَافِقُ هَذَا وَسَيَأْتِي قَرِيبًا الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ. اهـ. سَمِ. هـ. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانُوا وَرَثَةُ الْمُزْكِيِّ) انْظُرْ مَا فَائِدَةُ هَذِهِ الْغَايَةِ. هـ. فَوَدَّ: (يَمْلِكًا مُسْتَقِرًّا الْخُ) فَلَا يَضُرُّهُمْ خُدُوثُ غَنَى أَوْ غَنِيَّةٍ. اهـ. مُغْنِي.

هـ. فَوَدَّ: (وَرَثَتُهُمْ أَغْنِيَاءَ) الْإِتْسَابُ لِمَا بَعِيدُهُ الْوَارِثُ غَنِيًّا. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ الْمَالِكُ) بِالتَّصْبِ عَطْفٌ عَلَى أَغْنِيَاءَ. اهـ. سَمِ. هـ. فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ سُقُوطِ التَّيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَارِثُ الْمَالِكُ وَفِي بَقِيَّةِ صَوَرِ الْإِنْجِصَارِ مَعَ الْحُكْمِ بِالْمِلْكِ قَبْلَ الدَّفْعِ. وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ لَمْ يَجْزِهِ مَعَ حُصُولِ الْمِلْكِ فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْمِلْكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الزَّكَاةِ فَكَيْفَ يَحْصُلُ الْمِلْكُ مِنْ جِهَتِهَا وَلَا يَجْزِي الدَّفْعُ؟ بَلْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَلَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى دَفْعٍ مُطْلَقًا. اهـ. سَمِ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُشَارِكْهُمْ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى يُوَرَّثُ الْخُ. هـ. فَوَدَّ: (مَنْ حَدَّثَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَادِمٌ وَلَا غَايِبٌ عَنْهُمْ وَقَتَ الْوَجوبِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ هُوَ الْخُ) أَي: كُلُّ مَنْ الْإِسْتِئْذَانِ، وَالْإِبْرَاءُ. هـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْغَالِبَ الْخُ) وَمُقْتَضَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَدَمُ امْتِنَاعِ الْإِسْتِئْذَانِ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَالتَّنْبَرِ. اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (وَهُنَا) أَي: مَرَّ فِي هَذَا الْبَابِ قَبْلَ قَوْلِ الْمَثْنِ وَالْمُكَاتَّبِ وَالْفَارِمِ. كُزْدِي وَسَمِ. هـ. فَوَدَّ: (فِي هَذَا الْبَابِ الْخُ) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: وَهَذَا. هـ. فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَرَّ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى وَلَمَّا أَرَادَ بِمَا يَأْتِي قَوْلُهُ: وَلَوْ نَقَصَ سَهْمُ صِنْفٍ آخَرَ الْخُ وَقَوْلُ الْمَثْنِ مَعَ تَسَاوِيِ الْحَاجَاتِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ: أَمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ الْخُ.

هـ. فَوَدَّ: (سِوَاءَ أَقْسَمَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَالْأَظْهَرُ فِي التَّهْلِيهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ

الِإِكْتِفَاءِ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ أَجَابَ الْجَوْجَرِيُّ بِوَجْهَيْنِ خَلَّ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الْمُحْصُورِينَ، وَمَنْعَ قَوْلِهِ: يَجِبُ لِكُلِّ بَيْتِيَّةٍ حَقٌّ بَلِّ الْوَاجِبُ أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنْهُمْ، وَإِنْ تَفَاضَلُوا، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ قَوْلِ الْمَثْنِ، وَالْمُكَاتَّبِ، وَالْفَارِمِ مَا يُوَافِقُ الْجَوَابَ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي.

هو قضية الجمع بينهم بواو التثنية نعم، حيث استحق العاقل لم يزد على أجرة مثله فإن زاد الثمن عليها زد الزائد للباقي على ما يأتي، أو نقصت ثمن من الزكاة، أو من بيت المال كما مر ولو نقص سهم صنف آخر عن كفايتهم، وزاد سهم صنف آخر زد فاضل هذا على أولئك كما يعلم مما يأتي، ووقع في تصحيح التنبيه تصحيح نقله لأولئك الصنف، والمعمد خلافه (لا بين أحاد الصنف) فلا تجب التسوية إن قسم المالك لعدم انضباط الحاجات التي من شأنها التفاوت، لكن يُسَوَّى التساوي إن تساوت حاجتهم، وفارق هذا ما قبله بأن الأصناف محصورون في ثمانية، فأقل وعدد كل صنف غير محصور غالباً فسقط اعتباره وجاز التفضيل (إلا أن يقسم الإمام)، أو نائبه وهناك ما يمسد مسدداً لو وزع (فيحرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات) على المعمد لسهولة التساوي عليه؛ ولأن عليه التعميم كما مر، فكذا التسوية

وقوله كما يعلم إلى المتن وقوله: وهناك إلى المتن. هـ. فود: (فإن زاد الثمن) أي: ثمن الزكاة الذي هو حصّة العاقل إذا قُسمت على ثمانية، أو ما دون الثمن إن لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم. اهـ. ع ش. هـ. فود: (على ما يأتي) أي: في شرح: أو بعضهم الخ. هـ. فود: (كما مر) أي: قيل قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق. هـ. فود: (ولو نقص سهم صنف آخر) الأولى إسقاط لفظة آخر. هـ. فود: (زد فاضل الخ) مُعْتَمَد. اهـ. ع ش. هـ. فود: (مما يأتي) أي: في شرح: أو بعضهم الخ. هـ. فود: (نصحيح نقله لأولئك) أي في بلد آخر. اهـ. ع ش. هـ. فود: (التي من شأنها الخ) انظر ما الداعي إلى هذا الرصف هنا. اهـ. رشدي. هـ. فود: (إن تساوت حاجتهم) أي: فإن تفاوتت استجب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الآتي راجع إلى هذا أيضاً. اهـ. سم. هـ. فود: (وفارق هذا) أي: قول المُصَنِّف لا يبين أحاد الصنف وما قبله أي: قوله: وتجب التسوية الخ. اهـ. ع ش.

هـ. فود (سني): (فيحرم عليه الخ) ظاهره مع الإجزاء. اهـ. سم. هـ. فود: (ولأن عليه التعميم الخ) قضية هذا التعليل وجوب التسوية على المالك عند انحصار المستحقين في البلد، ووقى بهم المال عبارة البجيرمي، والحاصل أنه يجب على الإمام أربعة أمور: تعميم الأصناف، والتسوية بينهم وتعميم الأحاد، والتسوية بينهم عند تساوي الحاجات، والمراد: تعميم أحاد الإقليم الذي يوجد فيه تفرقة الزكاة لا تعميم جميع أحاد الناس المستحقين لتعديده ويجب على المالك أيضاً أربعة أمور: تعميم الأصناف سوى العاقل، والتسوية بينهم واستيعاب أحاد الأصناف إن انحصروا بالبلد ووقى بهم المال، والتسوية بين أحاد كل صنف إن انحصروا ووقى بهم المال أيضاً أما إذا لم يتحصروا أو انحصروا ولم يف بهم المال فالراجب عليه شيان: تعميم الأصناف، والتسوية بينهم. زيادي

هـ. فود: (ووقع في تصحيح التنبيه الخ) كذا شرح م. هـ. فود: (إن تساوت حاجتهم) أي: فإن تفاوتت استجب التفاوت بقدرها، وكلام الشارح الآتي راجع لهذا أيضاً.
هـ. فود (سني): (فيحرم ظاهره مع الإجزاء. هـ. فود: (على المعمد) كذا م.

بخلاف المالك فيها أما لو اختلفت الحاجات فإيراعيا، وإذا لم تجب التسوية فالمُتَوَطَّنُونَ أولى.

(والأظهر) وإن نُقِلَ مُقَابِلُهُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَانْتَصَرَ لَهُ (مَنْعُ نَقْلِ الزَّكَاةِ) لِغَيْرِ الْغَازِي عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ عَنْ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ مِنَ الْفِطْرَةِ وَالْمَالِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ، وَهُوَ فِيهِ مَعَ وَجُودِ مُسْتَحِقِّ بِهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ بِهِ مُسْتَحِقُّ لِيُضَرَّفَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقْرُبْ مِنْهُ أَيْ : بِأَنْ تُسَبِّحَ إِلَيْهِ عُرُوفًا بِحَيْثُ يُعَدُّ مَعَهُ بَلَدًا وَاحِدًا، وَإِنْ خَرَجَ عَنْ سُورِهِ وَعُمْرَانِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتَ أَبَا شُكَيْلٍ قَالَ : وَمَحَلُّ الْمَنْعِ فِي غَيْرِ سِوَاكِ الْبَلَدِ وَقَرَأَ فَلَا خِلَافَ.....

وَحَضِرَ . اهـ . وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْغَزِّيِّ عَلَى أَبِي شُجَاعٍ . هـ . قَوْلُهُ : (فَإِيرَاعِيهَا) الظَّاهِرُ وَجُوبًا فِي تَقْسِيمِ الْإِمَامِ وَتَدْبَأَ فِي تَقْسِيمِ الْمَالِكِ فَلْيُرَاجَعْ . هـ . قَوْلُهُ : (وَإِذَا لَمْ تَجِبِ التَّسْوِيَةُ لِلْخ) الْأَصُوبُ الْإِسْتِعَابُ . اهـ . رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْإِسْتِعَابُ يَجُوزُ الدَّفْعُ لِلْمُسْتَوْطِنَيْنِ وَالْفُرَّاءِ، لَكِنْ الْمُسْتَوْطِنُونَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُمْ جِيرَانُهُ . اهـ .

هـ . قَوْلُهُ (سَيِّ) (وَالْأَظْهَرُ مَنْعُ نَقْلِ الزَّكَاةِ) يُفْهَمُ أَنَّ الْقَوْلَيْنِ فِي التَّحْرِيمِ لَكِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُمَا فِي الْإِجْزَاءِ، وَأَمَّا التَّحْرِيمُ فَلَا خِلَافَ فِيهِ . اهـ . مُغْنِي . هـ . قَوْلُهُ : (هَنْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ لِلْخ) عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْبِيِّ قَالَ شَيْخُنَا تَبَعًا لَمْ ر : وَيَجُوزُ لِلشَّخْصِ الْعَمَلُ بِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَكَذَا يَجُوزُ الْعَمَلُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ بِقَوْلِ مَنْ يَوْفُقُ بِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ كَالْأَنْدَرَعِيِّ وَالسُّبْكِيِّ وَالْإِسْنَوِيِّ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ . اهـ . هـ . قَوْلُهُ : (هَلَى مَا مَرَّ فِيهِ) أَيْ : فِي شَرْحِ : وَالْغَازِي عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِ . هـ . قَوْلُهُ : (مِنْ الْفِطْرَةِ، وَالْمَالِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ بَيَانٌ لِلْمُؤَدَّى عَنْهُ وَقَوْلُهُ الَّذِي لَخِ صِفَةُ مَحَلٍّ وَضَمِيرٌ وَجِبَتْ لِلزَّكَاةِ، وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ وَضَمِيرٌ فِيهِ لِلْمَحَلِّ وَفِيهِ مَعَ مَا تَرَى مِنْ الْقِلَاقَةِ أَنَّ الْفِطْرَةَ اسْمُ الْمُؤَدَّى لَا الْمُؤَدَّى عَنْهُ، فَلْيَتَأَمَّلْ . فَلَعَلَّ اللَّهَ يَفْتَحَ بِحَمَلٍ آخَرَ أَجَلِي وَأَخْلَى . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ : صِفَةُ مَحَلٍّ أَيْ : صِفَةُ كَاشِفَةٍ لَهُ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ قَوْلُهُ : مِنْ الْفِطْرَةِ وَالْمَالِ بَيَانٌ لِلْمُؤَدَّى عَنْهُ فَالْمُرَادُ بِالْفِطْرَةِ هُنَا خَلْقَةُ الْإِنْسَانِ ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تُؤَدَّى عَنْهَا الْفِطْرَةُ وَقَوْلُهُ : وَهُوَ فِيهِ أَيْ ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ مَعَ وَجُودِ الْخ . اهـ . وَقَالَ سَمِ قَوْلُهُ : وَالْمَالُ عَطْفٌ عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ . اهـ . أَقُولُ : عَطَفَهُ عَلَى الْفِطْرَةِ كَمَا مَرَّ عَنْ السَّيِّدِ عُمَرَ وَالْكَرْدِيِّ هُوَ الظَّاهِرُ وَقَوْلُ الْكَرْدِيِّ فَالْمُرَادُ الْخ يَتَدَفَّعُ بِهِ اعْتِرَاضُ السَّيِّدِ عُمَرَ بِأَنَّ الْفِطْرَةَ اسْمُ الْمُؤَدَّى الْخ . هـ . قَوْلُهُ : (إِلَى مَحَلٍّ الْخ) مُتَمَلِّقٌ بِنَقْلِ الزَّكَاةِ . هـ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ خَرَجَ عَنْ سُورَةِ الْخ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ : وَاطْلَافُهُ يَفْتَضِي جَرِيَانِ الْخِلَافِ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَمَا دُونَهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ كَانَ التَّغْلُّ إِلَى قَرْيَةٍ بِقُرْبِ الْبَلَدِ . اهـ . وَوَاقَفَهُ شَ عِبَارَتُهُ فَرَّغَ : مَا حُدَّ الْمَسَافَةُ الَّتِي يَمْتَنِعُ نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَيْهَا؟ فِيهِ تَرَدُّدٌ، وَالْمُتَّجِهُ مِنْهُ أَنَّ ضَابِعَهَا فِي الْبَلَدِ

هـ . قَوْلُهُ : (وَإِذَا لَمْ تَجِبِ التَّسْوِيَةُ فَالْمُسْتَوْطِنُونَ أَوْلَى) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْإِسْتِعَابُ يَجُوزُ الدَّفْعُ لِلْمُسْتَوْطِنَيْنِ، وَلِلْفُرَّاءِ، وَلَكِنْ الْمُسْتَوْطِنُونَ أَوْلَى مِنَ الْفُرَّاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ جِيرَانٌ . اهـ . هـ . قَوْلُهُ : (هَلَى مَا مَرَّ فِيهِ) أَيْ : فِي شَرْحِ قَوْلِهِ، وَالْغَازِي قَدْرَ حَاجَتِهِ الْخ . هـ . قَوْلُهُ : (وَالْمَالُ) عَطْفٌ عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ .

في جوازِهِ فِيهِ . ١ هـ . والظاهر أَنَّ مُرادَهُ بذلك ما ذَكَرْتَهُ ، وإلا فَهُوَ بِعَمْدٍ بِمَا يَرِدُ فِيهِ لِلْخِلَافِ
بَلْ وَمَا بَحَثَهُ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ لَا يَجُوزُ لِمَنْ فِي الْبَلَدِ أَنْ يَدْفَعَ زَكَاتَهُ لِمَنْ هُوَ خَارِجُ
الشُّوْرِ ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَ لِلزَّكَاةِ . ١ هـ ، لَكِنْ فِيهِ خَرَجٌ شَدِيدٌ ، فَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِفْرَاطٌ أَوْ
حَامِدٌ وَلَا تَفْرِيطٌ أَوْ شُكُيْلٌ فَتَأْتِلُهُ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ فِي شَرْحِهِ نَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ وَابْنِ الصَّبَّاحِ
أَنَّهُمَا أَخَقَّا سَوَادَ الْبَلَدِ إِلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ بِحَاضِرِيهِ كَمَا فِي الْخِيَامِ أَوْ : الْجِلْبِ الْمُتَفَرِّقَةِ
غَيْرِ الْمُتَمَايِزَةِ لِمَنْ قَدْ يَنْتَجِعُونَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِذْ هُوَ لَا هُمْ الَّذِينَ يَتَقَيَّدُونَ بِدُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ
كَمَا يَأْتِي ، وَهَذِهِ الْمَقَالَةُ لِإِفَادَتِهَا أَنَّ الْمُعْدِينَ مِنْ سَوَادِ بَلَدٍ ، وَإِنْ تَفَرَّقَتْ مَنَازِلُهُمْ إِلَى دُونَ
مَرَحَلَتَيْنِ يُنْقَلُ إِلَيْهِمْ فَقَطْ فِيهَا تَقْيِيدٌ لِمَقَالَةِ أَبِي شُكُيْلٍ وَمَعَ ذَلِكَ فَالْوَجْهَ ضَعْفُهَا أَيْضًا ثُمَّ مَا
ذَكَرَ عَنِ الشَّيْخِ هُنَا يُبَاهِيهِ مَا مَرَّ عَنْهُ فَلَقَلَّ كَلَامَهُ اخْتَلَفَ ، وَإِذَا مَتَقْنَا التَّقْلَ حَرَمَ ، وَلَمْ يَجْزِ لِيخْبِرِ
الصَّحِيحِينَ «تَوَخَّذْ مِنْ أَغْيَابِهِمْ فَتَرُدَّ عَلَى قُرَائِهِمْ» . وَنُظِرَ فِي وَجْهِ دَلَالَتِهِ أَوْ : لِأَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّ
الصَّمِيرَ لِمُؤْمَرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا مَتَدَادٍ أَطْمَاعٍ مُسْتَحَقِّي كُلِّ مَحَلٍّ إِلَى مَا فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَالتَّقْلُ
يُوجِّسُهُمْ وَبِهِ فَارَزَتْ الزَّكَاةُ الْكُفَّارَةَ وَالتَّذَرُّ وَالْوَصِيَّةَ وَوَقْفًا لِقُرَاءٍ ، أَوْ مَسَاكِينَ إِذَا لَمْ يَنْصُرْ نَحْوُ

- وَنَحْوِهِ مَا يَجُوزُ التَّرْخُصُ بِبُلُوغِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ حَجَّ مَسَى عَلَى ذَلِكَ فِي فَتَاوِيهِ فَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَنْتَبِعُ نَقْلُهَا إِلَى
مَكَانٍ يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ وَيَجُوزُ إِلَى مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ . ١ هـ . سَمِ عَلَى مَنَهِجٍ . ١ هـ . وَبِعَارَةِ الْحَلْبِيِّ
قَوْلُهُ : إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ أَوْ : إِلَى مَحَلٍّ تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلَيْسَ الْبَلَدُ إِلَّا آخَرُ بَقْيِيدٍ فَإِذَا خَرَجَ مَضَرِّي إِلَى
خَارِجِ بَابِ السُّورِ كَبَابِ التَّضَرِّ لِحَاجَةِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَتَرَبَّتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ هُنَاكَ ثُمَّ دَخَلَ وَجَبَ
إِخْرَاجُ فُطْرَتِهِ لِقُرَاءَةِ خَارِجِ بَابِ التَّضَرِّ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (فِي جَوَازِهِ) أَوْ : التَّقْلُ فِيهِ أَوْ : إِلَى سَوَادِ الْبَلَدِ
وَقُرَاءَةٍ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (مَا ذَكَرْتُهُ) أَوْ : يَقُولُهُ أَوْ : بِأَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَمَا يَزِدُّ الْخَبَرَ مُقَدِّمُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ
إِلَى وَقَوْلِهِ نَفْيُهُ أَوْ : نَفْيُ أَبِي شُكُيْلٍ لِلْخِلَافِ مَفْعُولٌ يَزِدُّ وَقَوْلُهُ : وَمَا بَحَثَهُ عَطَفٌ عَلَى نَفْيِهِ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (لَكِنْ
فِيهِ) أَوْ : قَوْلِ الشَّيْخِ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَلَا تَفْرِيطُ أَبِي شُكُيْلٍ) أَوْ : إِنْ لَمْ يَزِدْ مِنْ قَوْلِهِ الْمَارُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ .
١ هـ . قَوْلُهُ : (عَنِ الشَّيْخِ) أَوْ : أَبِي حَامِدٍ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (لِمَنْ قَدْ يَنْتَجِعُونَ الْخَبَرَ) نَعَتْ ثَالِثٌ لِلْمَحَلِّ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (كَمَا
يَأْتِي) أَوْ : قَبِيلُ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ عَدِمَ الْخَبَرَ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَهَذِهِ الْمَقَالَةُ) أَوْ : مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الشَّيْخِ وَابْنِ
الصَّبَّاحِ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (يُنْقَلُ إِلَيْهِمْ الْخَبَرَ) أَوْ : أَنْ يَنْقَلُ بَعْضُ الْمُعْدِينَ إِلَى بَعْضِهِمْ وَقَوْلُهُ : فِيهَا تَقْيِيدُ الْخَبَرَ
وَمُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ وَهَذِهِ الْمَقَالَةُ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَمَعَ ذَلِكَ) أَوْ : التَّقْيِيدُ ضَعْفُهَا أَوْ : هَذِهِ الْمَقَالَةُ أَيْضًا أَوْ :
كَأُطْلَاقِي أَبِي شُكُيْلٍ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (هُنَا) أَوْ : فِي شَرْحِ الزَّرْكَشِيِّ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَإِذَا مَتَقْنَا) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ
الْوُصُولُ فِي الثَّاهِيَةِ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَإِذَا مَتَقْنَا التَّقْلَ) أَوْ : عَلَى الْمُعْتَمِدِ . ١ هـ . ع . ش . ١ هـ . قَوْلُهُ : (حَرَمَ وَلَمْ يَجْزِ) قَدْ
يُقَالُ : هَذَا هُوَ الْمَنْعُ فَتَرْتِيبُهُ عَلَيْهِ تَرْتِيبُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْيِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : الْمُرَادُ إِذَا عَمَّمْنَا الْمَنْعَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
يُرَادُ بِهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فَقَطْ . ١ هـ . سَمِ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَلَمْ يَجْزِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ . ١ هـ . رَشِيدِي . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَلَا مَتَدَادٍ الْخَبَرَ)
عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِيَخْبِرَ الْخَبَرَ . ١ هـ . قَوْلُهُ : (وَبِهِ) أَوْ : قَوْلُهُ وَلَا مَتَدَادٍ الْخَبَرَ .

الواقف فيه على نقل، أو غيره وعليم من إناطة الحكم بتلبد المال لا المالك أن العبرة بتلبد
 المدين لا الدائنين لكن قال بعضهم : له صرقها في أي تلبد شاء، وقد يؤجبه بأن ما في الذمة لا
 يوصف بأن له محلاً مخصوصاً؛ لأنه أمر تقديري لا حتمي فاستوث الأماكن كلها إليه فيختار
 مالكه، ومحلّه في ذنن يلزم المالك الإخراج عنه، وهو في الذمة، ولا فيحتمل أن العبرة بمحل
 قبضه منه فحينئذ يخرج على مستحقه جميع زكاة السنين السابقة ويحتمل أنه كالأول
 فيختار هنا أيضاً؛ لأنه بالقبض تبين تعلّق وجوب كل حوّل مرّ به، وقد كان حينئذ غير موجود
 حتماً فتختار هنا أيضاً، والكلام في المالك المقيم بتلبد، أو بادية لا يظعن عنها أما الإمام فله
 نقلها مطلقاً إما مرّ أن الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة، وكذا الساعي، بل يلزمه نقلها
 للإمام إذا لم يأت ذلك في تفرقتها ومثله قاض له دخل فيها بأن لم يؤلها الإمام غيره، ولمن جاز
 له الثقل أن يأت للمالك فيه على الأوجه؛ لكن لا ينقل إلا في عمله لا خارجه كما يؤخذ مما
 مرّ في زكاة الفطر، وقد يجوز للمالك أيضاً كما إذا كان له بكل محلّ عشرون شاة فله مع
 الكراهة إخراج شاة بأحدهما خذراً من التشقيص.....

- فؤد: (من إناطة الحكم الخ) أي: المارة آنفاً في قوله من محلّ المؤدّى عنه الخ. • فؤد: (لكن قال
 بعضهم: الخ) عبارة النهاية لكن الأوجه أن له صرقها في أي تلبد شاء؛ لأن ما في الذمة الخ.
 • فؤد: (ومحلّه) أي: التخيير. • فؤد: (يلزم المالك الخ) أي: بأن كان حالاً وتيسر تخصيصه. اه.
 كزدي. • فؤد: (الإخراج) أي: إخراج الزكاة. • فؤد: (والأ) أي: بأن كان على مفسر مثلاً، أو مؤجلاً.
 اه. ع ش. • فؤد: (ويحتمل الخ) لكن انتهى الوالد رحمته الله تعلّق باختيار تلبد المدين. اه. نهاية قال ع
 ش: هذا يخالف ما مرّ في قوله لكن الأوجه أن له الخ إلا أن يخص ما مرّ بالدين الذي تجب الزكاة عنه
 حالاً بأن كان حالاً على موير بإذن ويخص ما هنا بخلافه. اه. • فؤد: (كل حوّل) بالتصّب ظرف لتعلّق
 الخ ويحتمل جرّه بإضافة وجوب. • فؤد: (مرّ) نعمت حوّل، وقوله: به أي: الدين متعلّق بتعلّق الخ،
 والكلام إلى قوله، بل يلزمها في المُنْفِي. • فؤد: (مطلقاً) أي سواء وجد المُسْتَحِقُّون أم لا وسواء مال
 غيره وماله؛ لأن ولايته عامة. اه. ع ش. • فؤد: (لما مرّ) أي: في شرح وإذا قسم الأموال الخ.
 • فؤد: (أن الزكوات كلها الخ) أي: والبلاد كلها بالنسبة إليه كبلدة واحدة. • فؤد: (ومثله) أي:
 الساعي. • فؤد: (بأن لم يؤلها الإمام الخ) أي فيدخل قبض الزكاة وصرقها في عموم ولاية القاضي.
 • فؤد: (لكن لا ينقل) أي: من جاز له الثقل ولو قدّمه على قوله، وكذا الخ لكان أولى. • فؤد: (وقد
 يجوز) إلى قول المتن، أو عليم في المُنْفِي إلا قوله مع الكراهة وقوله ولو بعض صنف إلى والجلل
 وقوله وإنما لم يجز إلى وإذا جاز. • فؤد: (بكل محلّ) أي: بكل من محلّين. • فؤد: (مع الكراهة)
 وطريق الخروج من الكراهة أن يذقها للإمام، أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعاً
- فؤد: (ولمن جاز له الثقل أن يأت للمالك الخ) كذا شرح م ر.

وكان حال الحَوْل والمال ببادية لا مُسْتَحَقُّ بها فَيُفَرِّقُهُ فِي أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ بِهِ مُسْتَحَقُّ، وَلِلْمُسْتَحَقِّينَ مِنْ أَهْلِ الْخِيَامِ الَّذِينَ لَا قَرَارَ لَهُمْ صَرْفُهَا لِمَنْ مَعَهُمْ وَلَوْ بَعْضُ صِنْفٍ كَمَنْ بِسَفِينَةٍ فِي اللَّجَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ، فَإِنْ فُقِدُوا فَلِمَنْ بِأَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِمْ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْوُصُولُ لِلأَقْرَبِ، فَهَلْ يُنْقَلُ لِلأَقْرَبِ إِلَى ذَلِكَ الْأَقْرَبِ وَهَكَذَا، أَوْ يُحْفَظُ حَتَّى يَتَيَسَّرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِمْ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَلَوْ قِيلَ: إِنْ رَجَا الْوُصُولُ عَنْ قُرْبِ انْتِظَارٍ، وَإِلَّا نُقِلَ لَكَانَ أَوْجَعُ وَلَوْ اسْتَوَى بَلَدَانِ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمَا كَبَلَدٌ وَاحِدَةٌ، فَيَجْرِي فِي مُسْتَحَقِّيهمَا مَا مَرَّ فِي مُسْتَحَقِّ بَلَدٍ وَاحِدَةٍ، وَالْجَلُّ الْمُمَايزَةُ بِنَحْوِ مَاءٍ وَمَرْعَى لِكُلِّ كُلِّ حِلَّةٍ مِنْهَا كَبَلَدٌ فَيَحْرُمُ التَّقْلُّ إِلَيْهَا، وَغَيْرُ الْمُمَايزَةِ لَهُ التَّقْلُّ إِلَيْهَا لِمَنْ بِدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ مَحَلِّ الْوُجُوبِ (وَلَوْ غَدِمَ الْأَصْنَافُ فِي الْبَلَدِ) أَيِ: بَلَدِ الْوُجُوبِ، أَوْ فَضِّلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ (وَجَبَّ التَّقْلُّ) لَهَا، أَوْ لِلْفَاضِلِ إِلَى مِثْلِهِمْ بِأَقْرَبِ مَحَلٍّ لِمَحَلِّ الْمَالِ، فَإِنْ جَاوَزَهُ حَرَمٌ وَلَمْ يَجُزْ كَالْتَقْلُّ ابْتِدَاءً، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ نَقْلُ دَمِ الْحَرَمِ مُطْلَقًا، بَلْ يُحْفَظُ لَوْ جُودَ مَسَاكِينَهُ؛

بِالزِّيَادَةِ وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَعِيرِ الزَّكَاةِ أَنْ يَفْعَ الْجَمِيعُ وَاجِبًا لِعَدَمِ تَأْتِي التَّجْزِئَةِ. اه. ع. ش.
 • قُودُ: (وَكَمَا كَانَ حَالُ الْخِ) عَطَفَ عَلَى كَمَا إِذَا الْخِ. • قُودُ: (وَالْمَالُ بِبَادِيَةٍ) وَكَالْبَادِيَةِ الْبَحْرُ لِمُسَافِرٍ فِيهِ قَيَصَرُفُ الزَّكَاةِ لِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَى مَحَلِّ حَوْلَانِ الْحَوْلِ، وَلَوْ كَانَ الْمَالُ لِلتَّجَارَةِ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ فِي الْبَحْرِ أَوْ قِيَمَةٌ قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْبَحْرِ فَيَتَّبَعِي اعْتِبَارُ أَقْرَبِ مَحَلٍّ مِنَ الْبَرِّ يُرْعَبُ فِيهِ بِقَمْنٍ مِثْلِهِ وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّفِينَةِ مَنْ يُصَرِّفُ لَهُ كَمَا يَأْتِي. اه. ع. ش. • قُودُ: (صَرْفُهَا لِمَنْ مَعَهُمْ) يَغْنِي يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اه. رَشِيدِي. • قُودُ: (مَا مَرَّ) أَيِ: وَجُوبُ اسْتِعَابِ الْأَصْنَافِ وَالْأَحَادِ، وَالتَّشْوِيقُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ مُطْلَقًا وَبَيْنَ الْأَحَادِ عِنْدَ تَسَاوِي الْحَاجَاتِ عَلَى الْإِمَامِ وَوُجُوبُ اسْتِعَابِ الْأَصْنَافِ، وَالتَّشْوِيقُ بَيْنَهُمْ مُطْلَقًا وَاسْتِعَابُ الْأَحَادِ وَالتَّشْوِيقُ بَيْنَهُمْ عِنْدَ انْجِصَارِهِمْ وَوَفَاءِ الْمَالِ بِهِمْ فِيهِمَا وَتَسَاوِي الْحَاجَاتِ فِي الثَّانِي عَلَى الْمَالِكِ. • قُودُ: (وَالْجَلُّ الْمُمَايزَةُ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ مَخْفُضٌ فِي النِّهَايَةِ.
 • قُودُ: (كُلُّ حِلَّةٍ الْخِ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ كَبَلَدٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ، وَالْجَلُّ الْخِ. • قُودُ: (لَهُ التَّقْلُّ إِلَيْهَا الْخِ) وَالصَّرْفُ إِلَى الطَّاعِنِينَ مَعَهُمْ أَوَّلَى لِشِدَّةِ جَوَارِهِمْ. اه. مُغْنِي.

• قُودُ (سُيْ): (وَلَوْ وَهَبَ) مِنْ بَابِ طَرِبَ انْتَهَى مُخْتَارٌ. اه. ع. ش. • قُودُ: (أَوْ فَضِّلَ عَنْهُمْ) أَيِ: عَنْ حَاجَاتِهِمْ. اه. سَم. • قُودُ: (إِلَى مِثْلِهِمْ) إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْمَغْطُوفَ فَقَطُّ. • قُودُ: (لِمَحَلِّ الْمَالِ) أَيِ: لِمَحَلِّ الْوُجُوبِ. • قُودُ: (فَإِنْ جَاوَزَهُ) أَيِ: الْأَقْرَبُ. • قُودُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ) بِفَتْحِ الْيَاءِ. • قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ:

• قُودُ: (وَلَوْ بَعْضُ صِنْفٍ) كَانَ الْمُرَادُ، وَيَجْرِي فِي نَصِيبِ مَا عَدَاهُ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي أَوْ بَعْضُهُمْ الْخِ. • قُودُ: (حَرَمٌ، وَلَمْ يَجُزْ) قَدْ يُقَالُ: هَذَا هُوَ الْمَنْعُ فَتَرْتِيبُهُ عَلَيْهِ تَرْتِيبُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ: الْمُرَادُ إِذَا مَتَّعْنَا الْمَنْعَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ فَقَطُّ. • قُودُ: (أَوْ فَضِّلَ عَنْهُمْ) أَيِ: عَنْ حَاجَاتِهِمْ.

لأنه وجب لهم بالتص فهو كمن نذر تصدقاً على فقراء بلد كذا فققدوا يحفظ حتى يوجدوا، والزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد وإذا جاز النقل فتؤنة على المالك قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة، فيباع منها ما يفي بذلك كما لو خشي وقوعها في خطر، أو احتاج لرد جيران. (أو عديم بعضهم) من بلد المال ووجد بغيره، أو فضل عنه شيء بأن وجدوا كلهم، وفضل عن كفاية بعضهم شيء، أو وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء (وجوزنا النقل) مع وجودهم (وجب) النقل لذلك الصنف بأقرب بلد إليه (والا) تجوز كما هو الأصح (فيرد) بالتصيب وجوباً نصيب المفقود من البعوض، أو الفاضل عنه، أو عن بعضه (على الباقي) إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فإن لم ينقص نقله لذلك الصنف بأقرب بلد إليه (وقيل: ينقل) إلى أقرب محل إليه للنص.....

وجد المستحق أم لا. فود: (لأنه) أي: ذم الحرّم وجب لهم أي لساكنين الحرّم. فود: (فهو) أي ذم الحرّم كمن إلخ أي: كمنذوب من إلخ. فود: (إذا جاز النقل) أي: أو وجب. اه. مُعني. فود: (في خطر) أي: كان أشرقت على هلاك. اه. سم.

فول (سئ): (أو بعضهم) أي: الأصناف غير العايل أما هو فنصيبه يرد على الباقي كما علم مما مر. اه. مُعني. فود: (وفضل عن كفاية بعضه) أي بعض ذلك البعوض، والظاهر أن الفاضل عن كفاية جميع ذلك البعوض كذلك فما وجه الإقتصار؟ فليتأمل. وقد يجاب بأن في الصورة المذكورة يجب النقل ولا يتأتى فيه الرد فلا يجري فيه التفصيل، والخلاف الآتي. اه. سيّد عمر. فود: (كما هو الأصح) الأولى الأظهر. فود: (فيرد بالتصيب) أي: لأنه في جواب التقى ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ أي وإلا فهو يرد أي: يجب رده. اه. ع ش أقول: قول الشارح كالتأية بالتصيب وتقليل ع ش له بما مر في كل منهما نظراً؛ لأنه جواب أن، فيتعين فيه أحد الأمرين الجزم، والرفع. فود: (وجوباً) أي: ردّاً واجباً. فود: (نصيب المفقود إلخ) نشر على ترتيب اللف. فود: (أو الفاضل) الظاهر أنه مفطوف على نصيب إلخ وحيثي فمرجع ضمير عنه، أما البعوض المفقود وليس كذلك، أو البعوض الموجود ولم يسبق له ذكر فليتأمل. اه. سيّد عمر أقول: قد سبق ذكر مطلق البعوض وقيد الوجود مأخوذاً عن عنوان الفاضل.

فود: (في الزكاة) أي: لا في بقية ماله، وهذا راجع لقوله: وبعده فقط. فود: (في خطر) أي: كان أشرقت على هلاك. فود: (أو عديم بعضهم إلخ) عبارة الزووض، ومتى عديم بعضهم، أو فضل عن كفاية بعضهم شيء رد أي: نصيبهم في الأولى، والفاضل في الثانية على الباقي قال في شرحه، ومحلّه إذا نقص نصيبهم عن كفايتهم، ولا يقل عن ذلك الصنف. اه. فود: (أو وجد بعضهم) أي: دون الباقي بدليل معادلة هذا القول بأن وجدوا كلهم، وحيثي فمأ معنى قوله الآتي فيرد على الباقي بالنسبة لهذا مع أنه لا باقين بالنسبة إليه إلا أن يراد بالباقيين بالنسبة إليه باقي هذا البعوض الموجود؛ لأن

على استحقاقهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد ويُردُّ بأن النص لو سلِمَ عمومُه كان في عمومِه في الأمكنة خلاف فليس صريحًا في محل النزاع.

(فرع): إذا امتنع المستحقون من أخذ الزكاة قوتلوا ليعطيهم هذا الشعار العظيم كتمطيل الجماعة بناءً على أنها فرض كفاية بل أولى، ولو قال: فُرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم هو ولا ممثله، وإن نص على ذلك.

(وشرط الساعي) وصفت بأحد أوصافه السابقة (كونه حرًا) ذكرًا (عَدْلًا) في الشهادة؛ لأنها ولاية ليس من ذوي القربى ولا من مواليتهم ولا من المرتزقة ومَرَّ أَنَّهُ يُفْتَقَرُ في بعض أنواع العايل كثير من هذه الشروط؛ لأنَّ عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذه محض أجره (ففيها أبواب الزكاة) فيما تضمنته ولايته ليعرف ما يأخذه، ومن يدفع له (فلان عين له اخذ ودفع) بأن نص له على ما خوذ بقيته ومدفوع إليه بقيته (لم يشترط) فيه كأغوانه من نحو كاتب وحاسب ومُشْرِف (الفقه) ولا الحرثية أي: ولا الذكورة كما أفهقه كلام الماوردي، وهو مُتَّجِه؛ لأنها

قوله: (على استحقاقهم) أي: الأصناف. قوله: (فليس إلخ) أي: النص. قوله: (في محل النزاع) أي: العموم في الأمكنة. قوله: (إذا امتنع المستحقون إلخ) كذا في المُنْهَى. قوله: (وإن نص على ذلك) أي: إعطاء نفسه ومثله وإن عيَّن له المأخوذ من غير إفراز؛ لأنه يصير قابضًا ومقبضًا من نفسه أقرَّه جاز. اه. ع ش. قوله: (وصف) أي: ذكر المصنف ذات العايل بعنوان السعاية. قوله: (بأخذ أوصافه) هذا يقتضي أنه أراد به معنى العايل العام خلاف ما اقتضاه قوله: الآتي كأغوانه من نحو كاتب إلخ. اه. سم وقد يقال: بأن في كلامه استخدما.

قوله (سبي): (هذا) استغنى بذكره عن اشتراط الإسلام والتكليف. اه. مَنِي. قوله: (في الشهادة) عبارة المُنْهَى في الشهادات كلها فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَمِيْعًا بَصِيْرًا. اه. قوله: (ومَرَّ أَنَّهُ) أي قِيلَ قول المتن، وأن لا يكون هاشميًا. قوله: (يفتقر) يعني يتساهل ولا يُعْتَبَر. قوله: (فكان ما يأخذه إلخ) والمُعْتَمَدُ خِلافُهُ حَيْثُ لَمْ يُسْتَأْجَرَ أَمَّا إِذَا اسْتُؤْجِرَ فَيَجُوزُ كَوْنُهُ هَاشِمِيًّا أَوْ مُطَّلِيًّا. اه. ع ش أقول: وأشار إليه الشارح كالتَّهْيِية بقوله ومَرَّ. قوله: (كأغوانه) إلى قوله: وقوله الأحكام في المُنْهَى.

قوله: (ولا الحرثية) وقياس ما مرَّ من جواز توكيل الصبي في تفرقة الزكاة هَذَا اشتراط البلوغ حَيْثُ عَيَّنَ لَهُ مَا يَأْخُذُهُ وَمَا يَدْفَعُهُ. اه. ع ش وقد يُنَافِيهِ قَوْلُ المُنْهَى وَأَمَّا بَقِيَّةُ الشُّرُوطِ فَيُعْتَبَرُ مِنْهَا التَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ. اه. وقول سم قوله: من بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ يَدْخُلُ فِيهِ الْبُلُوغُ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ فِي عَدَالَةِ الشَّهَادَةِ لَكِنْ لَوْ

الْفَرْضُ أَنَّهُ فَضَّلَ عَنْ كِفَايَةِ بَعْضِهِ شَيْءٌ قَرِئَ هَذَا الْفَاضِلُ عَلَى بَقِيَّتِهِ بِشَرْطِهِ. قوله: (وصفة بأحد أوصافه) هذا يقتضي أنه أراد به معنى العايل العام خلاف ما اقتضاه قوله الآتي كأغوانه من نحو كاتب إلخ. قوله: (ومَرَّ) أي: في شرح قول المصنف، وشرط أخذ الزكاة من هذه الأصناف الثمانية الإسلام.

سِفَارَةً لَا وِلَايَةَ . نعم، لَا بُدَّ مِنَ الْإِسْلَامِ كَغَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ نَوْعٌ وَِلَايَةٍ، وَقَوْلُ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ لَا يُشْتَرَطُ الْإِسْلَامُ حَمْلَهُ الْأَذْرَعِي عَلَى أَخْذٍ مِنْ مُعَيَّنٍ وَصَرَفٍ لِمُعَيَّنٍ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُحَضَّرٌ اسْتِخْدَامِ لَا وِلَايَةَ فِيهِ أَيُّ : لِأَنَّهُ لَمَّا عَيَّنَ لَهُ الثَّلَاثَةَ الْمَأْخُودَ وَالْمَأْخُودَ مِنْهُ، وَالْمَذْخُوعَ إِلَيْهِ لَمْ يَتَّقْ لَهُ دَخْلٌ بِوَجْهِ بَخْلَافِهِ فِيمَا مَرَّ فِي قَوْلِنَا : بِأَنَّهُ نَصَّ لَهُ إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُعَيِّنْ لَهُ الْمَأْخُودَ مِنْهُ كَانَ لَهُ نَوْعٌ وَِلَايَةٍ كَمَا تَقَرَّرَ، وَيَتَأَيَّدُ حَمْلُهُ الْمَذْكَورُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ تَوْكِيلُ الْآحَادِ لَهُ فِي الْقَبْضِ وَالِدْفَعِ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ بَقِيَّةُ الشُّعَاةِ لِأَخْذِ الزُّكُوتِ. (وَلْيُقْلَمِ) الْإِمَامُ، أَوِ السَّاعِي نَذْبًا (شَهْرًا لِأَخْذِهَا) أَيُّ : الزَّكَاةَ لِمَتَهَيِّأَ ذُو الْأَمْوَالِ لِدَفْعِهَا وَالْمُسْتَحَقُّونَ لِقَبْضِهَا وَالْمَحْرُومُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ السَّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِيمَا يُقْتَبَرُ فِيهِ الْحَوْلُ الْمُخْتَلَفُ فِي حَقِّ النَّاسِ بِخِلَافِ نَحْوِ زَرْعٍ وَثَمَرٍ لَا يُسَنُّ فِيهِ ذَلِكَ، بَلْ يَتَقَيَّدُ الْعَامِلُ وَقْتُ وَجُوبِهِ مِنْ اسْتِدَادِ الْحَبِّ وَإِدْرَاكِ الثَّمَرِ، وَهُوَ لَا يَخْتَلَفُ غَالِبًا فِي النَّاحِيَةِ الْوَاحِدَةِ كَثِيرِ اخْتِلَافٍ، وَمَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَنْ تَمَّ حَوْلُهُ وَوَجَدَ الْمُسْتَحِقَّ وَلَا عُزْرَ لَهُ يَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ فَوْزًا وَلَا يَجُوزُ التَّأَخِيرُ لِلْمَحْرُومِ وَلَا لِغَيْرِهِ.

أَمَرَهُ بِأَخْذِ دِينَارٍ مُعَيَّنٍ حَاضِرٍ وَدَفْعِهِ لِفَقِيرٍ مُعَيَّنٍ حَاضِرٍ عِنْدَهُ فَالْوَجْهَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْبُلُوغِ . اهـ .
 • قُودُ: (سِفَارَةً) أَيُّ : وَكَالَهُ . • قُودُ: (عَلَى أَخْذٍ مِنْ مُعَيَّنٍ) أَيُّ : لِمُعَيَّنٍ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي . • قُودُ: (لَمَّا لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ تَعَيَّنَ الْمَأْخُودُ بِالشَّخْصِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ يَسْتَلْزِمُ تَعَيَّنَ الْمَأْخُودِ مِنْهُ . • قُودُ: (تَوْكِيلُ الْآحَادِ لَهُ) أَيُّ الْكَافِرِ . • قُودُ: (وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَعْلُومٌ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ : وَمِنْهُ مَا يُقْعَلُ إِلَى وَكَذَا ضَرَبَ . • قُودُ: (وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ) هَلْ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يُخْرِجُونَ الزَّكَاةَ، أَوْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَتَلَمَّ أَوْ يَشْكُ تَرَدُّدَ فِيهِ سَمَ أَقُولُ : وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي بِشِقَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ عَلَيْهِ بِالْإِخْرَاجِ لَا فَايِدَةَ لِلْبَغْيِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : فَايِدَتُهُ تَقْلُهَا لِلْمُخْتَاَجِينَ وَإِمَّاكَانُ التَّعْصِيمِ وَالنَّظَرِ فِيمَا هُوَ أَصْلَحُ . اهـ . ع ش . • قُودُ: (نَذْبًا) أَيُّ خِلَافًا لِمَا يَتَبَادَرُ مِنَ الْمُثَنِّ مِنَ الْوُجُوبِ . • قُودُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيُّ نَذْبِ تَعْيِينِ الشَّهْرِ . • قُودُ: (بِمَا مَرَّ) أَيُّ : فِي الزَّكَاةِ . اهـ . كُرْدِي . • قُودُ: (حَوْلَةً) أَيُّ : حَوْلَ مَالِهِ .

• قُودُ: (وَلَا يَجُوزُ التَّأَخِيرُ) أَيُّ : فَإِنْ أُخِّرَ وَتَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِهِ ضَمِنَ زَكَاتُهُ . اهـ . ع ش عبارة الْمُغْنِي وَيَضْمَنُ الْإِمَامُ إِنْ أُخِّرَ التَّخْرِيقُ بِلَا عُزْرٍ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ بِتَفْرِيقِهَا إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّخْرِيقُ بِخِلَافِ الْإِمَامِ، وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمُسْتَحِقِّ قَدْرًا مَا أَخَذَهُ فَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ صَرَّةً وَلَمْ يَتَلَمَّ قَدْرَ مَا أَجْزَاهُ زَكَاةً، وَإِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ، وَإِنْ أَتَاهُمْ رَبُّ الْمَالِ فِيمَا يَمْتَنِعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ كَانَ قَالَ : لَمْ يَحُلْ عَلَيَّ الْحَوْلُ لَمْ يَجِبْ تَحْلِيْفُهُ، وَإِنْ خَالَفَ الظَّاهِرَ بِمَا يَدْعِيهِ كَانَ قَدْ أَخْرَجَتْ زَكَاتَهُ، أَوْ بَعَثَهُ، وَسُنُّ لِلْمَالِكِ إِظْهَارُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لِقَلَا يُسَاءَ الظَّنُّ بِهِ، وَلَوْ ظَنَّ أَخْذَ الزَّكَاةِ أَنَّهُ أَعْطَى مَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَصْنَافِ حَرَمَ عَلَيْهِ الْأَخْذَ وَإِذَا أَرَادَ الْأَخْذَ

• قُودُ: (مِنْ بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ) يَدْخُلُ فِيهِ الْبُلُوغُ لِأَنَّهُ دَرَجَةٌ فِي عَدَالَةِ الشَّهَادَةِ؛ لَكِنْ لَوْ أَمَرَهُ بِأَخْذِ دِينَارٍ مُعَيَّنٍ حَاضِرٍ، وَدَفْعِهِ لِفَقِيرٍ مُعَيَّنٍ حَاضِرٍ عِنْدَهُ فَالْوَجْهَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْبُلُوغِ .

(وَيُسَنُّ وَسَمِ نَعَمِ الصَّدَقَةُ وَالْفَنَاءُ) وَخِيَلَهُ وَحُمِرِهِ وَبَغَالِهِ وَفِيلَتِهِ لِلِاتِّبَاعِ فِي بَعْضِهَا وَقِيَّاسًا فِي الْبَاقِي، وَلِتَتَمَيَّزَ حَتَّى يَرُدَّهَا وَاجِدُهَا، وَلِقَلَّا يَتَمَلَّكُهَا الْمُتَصَدِّقُ بَعْدَ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لِمَنْ تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ أَنْ يَتَمَلَّكَهُ مِمَّنْ دَفَعَهُ لَهُ بِغَيْرِ نَحْوٍ إِزْبِثْ أَمَّا نَحْوُ نَعَمٍ غَيْرُهُمَا فَيُبَاحُ وَسَمُّهُ، وَهُوَ بِمُهْمَلَةٍ، وَقِيلَ: مُعْجَمَةُ التَّائِيْرُ بِنَحْوِ كَيْ، وَقِيلَ: الْمُهْمَلَةُ لِلْوَجْهِ وَالْمُعْجَمَةُ لِسَائِرِ الْبَدَنِ وَيَكُونُ نَذْبًا (فِي مَوْضِعٍ) ظَاهِرٍ صُلْبٍ (لَا يَكْثُرُ شَفَرُهُ) لِيُظْهَرَ وَالْأُولَى وَسَمُ الْغَنَمِ فِي الْأَذْنِ وَغَيْرِهَا فِي الْفَخِذِ، وَكَوْنُ مَيْسَمِ الْبَقَرِ أَلْطَفَ وَفَوْقَهُ الْبَقَرُ وَفَوْقَهُ الْإِبِلُ، وَبَحَثَ أَنَّ مَيْسَمَ الْخَيْلِ فَوْقَ مَيْسَمِ الْحُمُرِ، وَدُونَ مَيْسَمِ الْبَقَرِ وَالْبِغَالِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْفِيلَ فَوْقَ الْإِبِلِ، وَكُتِبَ صَدَقَةٌ أَوْ زَكَاةٌ فِي الزَّكَاةِ، وَكَذَا اللَّهُ بَلْ هُوَ أَبْرَكَ وَأُولَى؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ مَعَ التَّبَيُّكِ التَّمْيِيزُ لَا الذِّكْرُ، فَلَا نَظَرَ لَتَمَرُّغِهَا بِهِ فِي التَّجَاسِةِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ قَصْدَ غَيْرِ الدَّرَاسَةِ بِالْقُرْآنِ يُخْرِجُهُ عَنْ حَرَمَتِهِ الْمُقْتَضِيَةِ لِحَرَمَةِ مَسِّهِ بِلَا طَهَرٍ، وَبِهِ يَرُدُّ مَا لِلْإِسْتَوِي، وَمَنْ تَبِعَهُ هُنَا وَكُتِبَ جِزْيَةٌ، أَوْ صِغَارٍ فِي الْجِزْيَةِ وَفِي نَعَمٍ بَقِيَّةُ الْفَنَاءِ فِي، وَيَكْفِي كُتُبَ حَرْفٍ كَبِيرٍ كَكَاةِ الزَّكَاةِ (وَيُكْرَهُ) الْوَسْمُ لِغَيْرِ آدَمِيٍّ (فِي الْوَجْهِ) لِلتَّنْهِئِ عَنْهُ (قُلْتُ الْأَصْحُ تَغْرِيمُهُ، وَبِهِ جَزَمَ الْبَغَوِيُّ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ) خَبَرَ فِيهِ (أَفْنُ فَاعِلُهُ)، وَهُوَ

مِنْهَا لَزِمَهُ الْبَحْثُ عَنْ قَدْرِهَا فَيَأْخُذُ بِمَعْضِ الثَّمَنِ بَحْثًا يَتَقَى مَا يَذْفَعُهُ إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ صِنْفِهِ وَلَا أَثَرًا لِمَا دُونَ غَلْبَةِ الظَّنِّ. اه. ة فُود: (وُخِيلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ بِغَيْرِ نَحْوٍ إِزْبِثْ وَقَوْلُهُ: وَبَحَثَ إِلَى وَيُظْهَرُ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ مَرَّ إِلَى وَكُتِبَ جِزْيَةٌ وَقَوْلُهُ وَكَذَا ضَرَبَ إِلَى وَيَحْرُمُ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَبَحَثَ. ة فُود: (فِي بَعْضِهَا) أَي: فِي نَعَمِ الصَّدَقَةِ. اه. مُغْنِي. ة فُود: (حَتَّى يَرُدَّهَا إِلَيْهِ) أَي إِذَا شَرَدَتْ، أَوْ ضَلَّتْ. ة فُود: (مِمَّنْ دَفَعَهُ لَهُ) وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا مِنْ غَيْرِهِ. اه. مُغْنِي. ة فُود: (بِغَيْرِ نَحْوٍ إِزْبِثْ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّمَلُّكِ وَلَا تَمَلَّكَ فِيمَا ذَكَرَ، بَلْ لَا فِعْلَ لِلَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ الْحُكْمِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. ة فُود: (فَيُبَاحُ) أَي: وَلَا مَنَدُوبٌ وَلَا مُكْرَهُ. اه. مُغْنِي. ة فُود: (وَكُوْنُ مَيْسَمِ الْإِلْحِ) كَقَوْلِهِ الْآتِي: وَكُتِبَ عَطْفٌ عَلَى وَسَمِ الْغَنَمِ، وَالْمَيْسَمُ بِكَسْرِ الْمِيمِ اسْمُ آلَةِ الْوَسْمِ. ة فُود: (وَفَوْقَهُ الْبَقَرُ) قَضِيَّةُ الْبَحْثِ الْآتِي أَنْ يُقَالَ: وَفَوْقَهُ الْحُمُرُ وَفَوْقَهُ الْخَيْلُ وَفَوْقَهُ الْبَقَرُ وَالْبِغَالُ. اه. سَم. ة فُود: (وَبَحَثَ الْإِلْحِ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهِ الْإِلْحِ. ة فُود: (وَدُونَ مَيْسَمِ الْبَقَرِ، وَالْبِغَالِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ. اه. ع ش. ة فُود: (بَلْ هُوَ أَبْرَكَ وَأُولَى) اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ؛ وَلَآتِهِ أَقْلُ حُرُوفًا فَهُوَ أَقْلُ ضَرَرًا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَحَكَى ذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَأَقْرَأَهُ. اه. مُغْنِي. ة فُود: (وَبِهِ يَرُدُّ الْإِلْحِ) أَي: بِمَا مَرَّ، وَيُخْتَمَلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْإِلْحِ. ة فُود: (أَوْ صِغَارٍ) بِفَتْحِ الصَّادِ أَي: ذُلٌّ وَهَذَا أُولَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَهُمْ سَافِرُونَ﴾ (الْحَقَّة: ٢٩) نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ة فُود: (وَفِي نَعَمٍ بَقِيَّةُ الْإِلْحِ) الْإِتْسَابُ وَفِي: فِي نَعَمٍ بَقِيَّةُ الْفَنَاءِ. ة فُود: (كَكَاةِ الزَّكَاةِ) وَصَادِ الصَّدَقَةِ وَجِيمِ الْجِزْيَةِ وَفَاءِ الْفَنَاءِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

ة فُود: (مِمَّنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ) أَخْرَجَ غَيْرُهُ. ة فُود: (وَفَوْقَهُ الْبَقَرُ) قَضِيَّةُ الْبَحْثِ الْآتِي أَنْ يُقَالَ: وَفَوْقَهُ الْحُمُرُ، وَفَوْقَهُ الْخَيْلُ، وَفَوْقَهُ الْبَقَرُ، وَالْبِغَالُ، وَلِيُظْهَرَ فِي الْبَقَرِ، وَالْبِغَالِ إِلَيْهِمَا أَلْطَفُ.

﴿مَرْءٌ بِحِمَارٍ وَقَدْ وُصِفَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ : لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَّمَهُ وَحِينَئِذٍ فَمَنْ قَالَ بِالْكَرَاهَةِ أَرَادَ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ، أَوْ لَمْ يُتْلَفْ هَذَا، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَمَّا وَسَمُ وَجْهِ الْآدَمِيِّ، وَمَنْعُ مَا يُفْعَلُ بِوَجْهِ بَعْضِ الْأَرْقَاءِ بِلِ الْوَجْهِ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْوَجْهِ لَيْسَ إِلَّا لِيَكُونَ الْكَلَامُ فِيهِ إِذْ لَا مَرْيَةَ فِي حَرَمَتِهِ بِغَيْرِ الْوَجْهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّعْذِيبَ بِالنَّارِ، أَوْ غَيْرِهَا لَا يَجُوزُ إِلَّا إِنْ وَرَدَ كَمَا فِي الْوَسْمِ هُنَا، أَوْ كَانَ لِيَضْرُورَةُ تَوَقُّفٍ عَلَيْهِ فَقَطْ كَالْتِدَاوِي بِالتَّجَاسَةِ، بَلْ أَوْلَى فَحَرَامٌ إِجْمَاعًا، وَكَذَا ضَرْبُ وَجْهِهِ كَمَا يَأْتِي فِي الْأَشْرِبَةِ، وَيَحْرُمُ الْخِصَاءُ إِلَّا لِصِغَارِ الْمَأْكُولِ، وَيُظْهِرُ ضَبْطُ الصُّغَرِ بِالْعُرْفِ، أَوْ بِمَا يُسْرِعُ مَعَ الْبُرْءِ، وَيَخْفُ الْآلَمُ وَقَدْ يَرْجِعُ لِمَا قَبْلَهُ، وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ تَحْرِيمُ إِنْزَاءِ الْخَيْلِ عَلَى الْبَقَرِ لِكِبَرِ آتِنَهَا، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ إِنْزَاءٍ مُضِرٌّ ضَرَرًا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً كَذَلِكَ، وَبِهِ يُرَدُّ التَّنْظِيرُ فِي قَوْلِ شَارِحٍ يُلْحَقُ إِنْزَاءُ الْخَيْلِ عَلَى الْحَمِيرِ بِعَكْسِهِ فِي الْكَرَاهَةِ . نَعَمْ، إِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ الْأَنْثَانُ الْفَرَسَ لِمَزِيدِ كِبَرِ جُسْتِهِ أَتَجَهَّتْ الْحَرَمَةُ.

فصل في صدقة التطوع

وهي المرادة عند الإطلاق غالبًا (صدقة التطوع شئة) مؤكدة للآيات والأحاديث الكثيرة الشهيرة فيها منها الخبر الصحيح «كل امرئ في ظل صدقته حتى يفصل بين الناس» وقد تخروم كأن علم كذا وكذا إن ظن فيما يظهر من الآخذ.....

هـ فؤد: (لَمْ يُتْلَفْ هَذَا) أَي : الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ . هـ فؤد: (أَمَّا وَسَمُ وَجْهِ الْآدَمِيِّ (لِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ فِي الْمَجْمُوع : وَهَذَا فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ أَمَّا الْآدَمِيُّ فَوَسَمُهُ حَرَامٌ إِجْمَاعًا وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : يَجُوزُ الْكَيْ إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ وَإِلَّا فَلَا سَوَاءَ فِيهِ نَفْسُهُ، أَوْ غَيْرُهُ مِنْ آدَمِيٍّ، أَوْ غَيْرِهِ . اهـ . هـ فؤد: (فِي حُرْمَتِهِ) أَي : وَسَمُ الْآدَمِيِّ . هـ فؤد: (كَمَا فِي الْوَسْمِ هُنَا) أَي : فِي نَعْمِ الصَّدَقَةِ، وَالْفِيءِ . هـ فؤد: (فَحَرَامُ (لِخ) جَوَابُ أَمَّا وَسَمُ وَجْهِ لِيخ . هـ فؤد: (وَكَذَا ضَرْبُ وَجْهِهِ) أَيِ الْآدَمِيِّ، وَإِنْ كَانَ خَفِيفًا وَلَوْ بِقَصْدِ الْمَزَاحِ، وَالتَّقْيِيدُ بِهِ لِذِكْرِ الْإِجْمَاعِ فِيهِ، وَأَمَّا وَجْهُ غَيْرِهِ فَقَبِيهِ الْخِلَافُ فِي وَسْمِهِ، وَالرَّاجِحُ مِنْهُ التَّحْرِيمُ . اهـ . ع ش . هـ فؤد: (إِلَّا لِصِغَارِ الْمَأْكُولِ) أَي : وَبِشَرْطِ اغْتِدَالِ الزَّمَنِ أَيْضًا . اهـ . ع ش . هـ فؤد: (وَقَدْ يَزْجَعُ) أَي : الضَّبْطُ بِمَا يُسْرِعُ لِيخ لِمَا قَبْلَهُ أَي : الضَّبْطُ بِالْعُرْفِ . هـ فؤد: (وَبِهِ يُرَدُّ (لِخ) أَي : بِقَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ (لِخ) . هـ فؤد: (فِي قَوْلِ شَارِحٍ (لِخ) أَقْرَاهُ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَيَحْرُمُ التَّهْوِيشُ بَيْنَ الْبَهَائِمِ وَيُكْرَهُ إِنْزَاءُ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ قَالَ الدَّمِيرِيُّ : وَعَكْسُهُ . اهـ . هـ فؤد: (نَعَمْ إِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ (لِخ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ . اهـ . رَشِيدِي . هـ فؤد: (جُسْتِهِ) أَيِ الْفَرَسِ .

فصل في صدقة التطوع

هـ فؤد: (فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ أَطْلَقُوا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِلْفَقِيرِ . هـ فؤد: (غَالِيًا) أَيِ وَإِلَّا فَقَدْ تَطَلَّقَ عَلَى الْوَاجِبِ كَالزَّكَاةِ وَفِي الْبَهْجَةِ وَشَرَحَهَا لِلشَّارِحِ مَا يُقِيدُ إِطْلَاقَهَا عَلَى التَّنْذِرِ، وَالْكَفَّارَةِ وَدِمَاءِ الْحَيِّ . اهـ . ع ش . هـ فؤد: (حَتَّى يُفْصَلَ (لِخ) أَي : فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ . اهـ . ع ش .

أَنَّهُ يَضُرُّهَا فِي مَعْصِيَةٍ لَا يُقَالُ : تَجِبُ لِلْمُضْطَّرِّ لِتَصْرِحَ بِهِمْ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْبَذْلُ لَهُ إِلَّا بِشَيْءٍ
وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ لِمَنْ لَا شَيْءَ مَعَهُ نَعَمْ، مَنْ لَا يَتَأَهَّلُ لِلْإِلْتِزَامِ يُمَكِّنُ جَزَيَانُ ذَلِكَ فِيهِ حَيْثُ لَمْ يَنْوَ
الرُّجُوعَ وَسَيَاتِي فِي السَّيْرِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمِيَاسِيرَ عَلَى الْكِفَايَةِ نَحْوُ إِطْعَامِ الْمُحْتَاجِينَ (وَتَجِبُ لِقُنْيَةٍ)

قوله: (أَنَّهُ يَضُرُّهَا فِي مَعْصِيَةٍ) وَهَلْ يَمْلِكُهَا حَيْثُذِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ
الْحُرْمَةِ عَدَمُ الْجَمَلِكِ كَمَا فِي تَبَعِ الْعَنْبِ لِمَا صِرَ الْخَمْرُ. اه. ع. ش. قوله: (لَا يُقَالُ تَجِبُ الْخ) عِبَارَةٌ
الْمُغْنِي وَقَدْ تَجِبُ فِي الْجُمْلَةِ كَأَنَّ وَجَدَ مُضْطَرًّا وَمَعَهُ مَا يُطْعِمُهُ فَاصِلًا عَنْ حَاجَتِهِ. اه. قوله: (نَعَمْ مَنْ
لَا يَتَأَهَّلُ لِلْإِلْتِزَامِ) أَيِ وَلَيْسَ لَهُ ثُمَّ وَلَيْ. اه. نِهَآيَةً. قوله: (يُمَكِّنُ جَزَيَانُ ذَلِكَ) أَيِ : الْوُجُوبُ الْمَقْهُومُ
مِنْ قَوْلِهِ : تَجِبُ لِلْمُضْطَّرِّ. اه. ع. ش. قوله: (حَيْثُ لَمْ يَنْوَ الرُّجُوعَ الْخ) يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا نَوَاهُ لَهُ وَعَلَيْهِ
فَيُظْهَرُ أَنَّهُ يَزْجَعُ بِالْبَدَلِ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ، وَأَنَّهُ يَجِبُ الْإِشْهَادُ إِنْ أَمَكَّنَ وَحَيْثُذِ لَا يُقَالُ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ
التَّصَدُّقُ بَلْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرَ فَقَوْلُهُ : يُمَكِّنُ الْخ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَاضِلُ
الْمُحْسَنِي بِقَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ دَقِيقٌ. اه. وَقَدْ يُجَابُ مِنْ قِبَلِ الشَّارِحِ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ الدَّفْعُ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ، أَوْ
مَجَانًا وَاحِدٌ فَرَزْدِي الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ، وَلَعَلَّ هَذَا مَلْحَظٌ مِنْ عَرَبِ بِأَنَّهُ تَجِبُ فِي الْجُمْلَةِ
بَلْ قَدْ يُقَالُ بِتَنْظِيرِ ذَلِكَ فِي الْمُضْطَّرِّ، وَإِنْ تَأَهَّلَ لِلْإِلْتِزَامِ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ بِالْعَوَضِ فِيمَا يَظْهَرُ سَيِّدُ
عَمَرَ وَرَشِيدِي. قوله: (وَسَيَاتِي فِي السَّيْرِ الْخ) رَاجِعُ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُضْطَّرِّ، وَقَدْ يَصُورُ
مَا ذَكَرَ فِي الْمُضْطَّرِّ الْمُحْتَاجِ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَاذِلُ مِنْ غَيْرِ الْمِيَاسِيرِ أَوْ كَانَ الْمُضْطَّرُّ غَنِيًّا فَقَدْ مَا يَتَنَاوَلُهُ
وَوَجَدَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ دَفْعُهُ لَهُ مَجَانًا فَلَا إِشْكَالَ سَمِ عَلَى حَجِّ. اه. ع. ش.

قوله: (سَيِّ) (لِقُنْيَةٍ) أَيِ : بِمَالٍ أَوْ كَسْبٍ وَلَوْ مِنْ دَوِي الْقُرْبَى. اه. مَتَهَجٌ زَادَ الْمُغْنِي، وَالْمُرَادُ بِالْغَنِيِّ
هُوَ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَيْهِ الزَّكَاءُ. اه. وَعِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ قَوْلُهُ : بِمَالٍ أَيِ يَكْفِيهِ الْمُعْتَمَرُ الْغَالِبُ م ر، وَالْمُرَادُ
بِحُلِّهَا لَهُ سَهْلًا أَوْ الْمُرَادُ بِحُلِّهَا لَهُ أَخَذَهَا. اه. وَسَيَاتِي عَنْ ع ش الْإِقْصَارُ عَلَى الْأَوَّلِ.

فصل في صدقة التطوع

قوله: (نَعَمْ مَنْ لَا يَتَأَهَّلُ لِلْإِلْتِزَامِ) وَلَيْسَ لَهُ ثُمَّ وَلَيْ. شَرْحُ م ر. قوله: (يُمَكِّنُ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ دَقِيقٌ
فَتَأَمَّلْهُ. قوله: (وَسَيَاتِي فِي السَّيْرِ الْخ) رَاجِعُ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا، وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُضْطَّرِّ، وَقَدْ يَصُورُ مَا ذَكَرَ
فِي الْمُضْطَّرِّ الْمُحْتَاجِ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَاذِلُ مِنْ غَيْرِ الْمِيَاسِيرِ، أَوْ كَانَ الْمُضْطَّرُّ غَنِيًّا، لَكِنْ فَقَدْ مَا يَتَنَاوَلُهُ،
وَوَجَدَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ دَفْعُهُ لَهُ مَجَانًا فَلَا إِشْكَالَ.

قوله: (سَيِّ) (وَتَجِبُ لِقُنْيَةٍ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّكْمِيلَةِ : وَلِظَاهِرِ الْأَمْرِ أَيِ : فِي خَيْرٍ «مَا أَنَاكَ مِنْ هَذَا
الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُسْتَشْفِرٍ، وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ» قَالَ ابْنُ حَزْمٍ : يَجِبُ أَخْذُهُ لِمَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ، وَلَوْ غَنِيًّا،
وَاحْتِجَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ يَدْرَأَ عَنْ شَيْءٍ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ [نساء: ٤١]، وَقَدْ يَخْرُجُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ
بَعْدَ الْحَظَرِ لِلْإِبَاحَةِ، أَوْ لَا، وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَجُوبَ الْأَخْذِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ حَلَالًا لَا تَبِمَةٍ فِيهِ
تَمَوُّلُهُ، وَإِلَّا رَدَّهُ فِي مَوْرِدِهِ إِنْ عَرَفَ مُسْتَحَقَّهُ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْمَالِ الضَّائِعِ. اه. وَاسْتِدْلَالُ الزَّرْكَشِيِّ

للخير الصحيح به ويكره له، وإن لم يكفه ماله، أو كسبه إلا يومًا وليلة، ويظهر أخذًا مما مر
أيًا أنه لا عبرة بكسب حرام، أو غير لائق به أخذها، والتعرض له إن لم يظهر الغافق، أو يسأل
والأخرم عليه قبولها، واستثنى في الإحياء من تحريم سؤال القادر على الكسب ما إذا كان
مستغرق الوقت في طلب العلم، وفيه أيضًا سؤال الغني حرام بأن وجد ما يكفيه هو وموئله
يومهم وليلتهم وشترتهم وأنيّة يحتاجون إليها، وهل له سؤال ما يحتاج إليه بعد يوم وليلة ؟
ينظر إن كان السؤال متيسرًا عند نقاد ذلك لم يجز، وإلا جاز أن يطلب ما يحتاج إليه لسنة .
هـ .

ونازع الأذرع في التحديد بالسنة وبحث جواز طلب ما يحتاج إليه إلى وقت يعلم عادة تيسر

• فود: (ويكره) إلى قوله واستثنى في المغني إلا قوله، ويظهر إلى أخذها وقوله، أو يسأل. • فود: (لأنه)
أي للمغني ويستحب له التزهد عنها محلي ومغني وشرح منهج. • فود: (بما مر أيًا) أي: في الفقير
والمسكين. • فود: (أخذها) أي: وإن لم يتعرض لها نهاية ومغني. • فود: (أخذها) نائب فاعل يكره.
• فود: (إن لم يظهر إلخ) راجع للمفطوف عليه فقط فكان الأولى قلب المطفئ كما فعل النهاية،
والمغني. • فود: (والأخرم إلخ) ومع حزمة القبول حيث يملك المدفوع إليه كما أفتى به شيخنا
الشهاب الرملي سم على حجة وقوله: يملك إلخ أي: فيما لو سأل أمانًا أظهر الغافق وظنه الدافع متصفا
بها فلم يملك ما أخذه، لأنه قبضه من غير رضا من صاحبه إذ لم يسمح له إلا على ظن الغافق. اهـ. ع
ش. • فود: (واستثنى إلخ) أي: الغزالي وكان الأولى تأخير عن قوله وفيه أيضًا إلخ إذ هو إنما استثناء
منه. اهـ. رشيد. • فود: (ما إذا كان مستغرق الوقت) أي: بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنعه من
الاكتساب ومنه ما لو كان الزمن الذي يزيد على أوقات الاشتغال لا يتأق له فيه الاكتساب عادة فهو
كالمعدم. اهـ. ع ش. • فود: (سؤال الغني حرام) أي: ومع ذلك يملك ما أخذه. اهـ. ع ش أي: إن علم
المعطي غناه كما مر ويأتي. • فود: (وما يكفيه هو إلخ) يظهر أن المسكن كذلك هنا وفي جميع ما
يأتي، ولم أر من تعرض له وعليه فهل يتقيد بيوم وليلة كسائر المؤن الظاهر نعم. اهـ. سيد عمر أقول:
بل الظاهر اختيار عادة البلد في مدة إجارة البيوت ثم رأيت أنه مال إليه فيما سيأتي. • فود: (وأنيّة إلخ)
قال في القوت عن الإحياء ويكفي كونها خرفيّة. اهـ. سم وظاهره، وإن لم تلق بهم ويتبني خلافه.
اهـ. ع ش. • فود: (ونازع الأذرع إلخ) مغمّد. اهـ. ع ش.

بظاهر الأمر يشكّل على ما ذكره الشارح من كراهة الأخذ إذ مقتضى ذلك الاستدلال عدم الكراهة بعد
طلب الأخذ قليلاً. • فود: (أخذها) فاعل يكره. • فود: (أو يسأل) ومع حزمة القبول حيث يملك
المدفوع إليه كما أفتى به شيخنا الشهاب م ر. • فود: (وأنيّة) قال في القوت عن الإحياء: ويكفي كونهم
خرفيّة. اهـ. • فود: (وهل له سؤال ما يحتاج إليه بعد يوم، وليلة ينظر فإن كان السؤال متيسرًا عند نقاد
ذلك لم يجز، وإلا جاز له أن يطلب ما يحتاج إليه لسنة انتهى) ويتبني أن يقال: يجوز طلب ما يحتاج

السُّؤَالُ والإِعْطَاءُ فِيهِ لَا يَحْرُمُ عَلَى مَنْ عِلْمٌ غَنَى سَائِلٍ، أَوْ مُظْهِرٍ لِلْفَاقَةِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَةَ إِنَّمَا هِيَ لِتَغْيِيرِهِ بِإِظْهَارِ الْفَاقَةِ مَنْ لَا يُعْطِيهِ لَوْ عِلْمٌ غِنَاهُ فَمَنْ عِلْمُهُ، وَأَعْطَاهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ تَغْيِيرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ رَدُّ عَلَيْهِ بِتَصْرِيحٍ شَرَحَ مُسْلِمٌ بَعْدَ الْحَرَمَةِ، وَظَاهَرُ أَنَّ سُؤَالَ مَا اعْتِيدَ سُؤَالُهُ بَيْنَ الْأَصْدِقَاءِ، وَنَحْوِهِمْ مِمَّا لَا يُشْكُ فِي رِضَا بِإِذِلِهِ، وَإِنْ عَلِمَ غَنَى آخِذَهُ كَقَلَمٍ، وَسِوَاكَ لَا حَرَمَةَ فِيهِ لِاعْتِيَادِ الْمُسَامَحَةِ بِهِ، وَمَنْ أُعْطِيَ لَوْصِفَ يُظَلُّ بِهِ كَقَفَرٍ، أَوْ صِلَاحٍ، أَوْ نُسِبَ بِأَنْ تَوَفَّرَتْ الْقَرَائِنُ أَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ بِهَذَا الْقَصْدِ، أَوْ صَرَّحَ لَهُ الْمُعْطِي بِذَلِكَ، وَهُوَ بَاطِلًا بِخِلَافِهِ حَرَمٌ عَلَيْهِ الْأَخْذُ مُطْلَقًا، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ بِهِ وَصِفٌ بَاطِلًا لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ الْمُعْطِي لَمْ يُعْطِهِ، وَيَخْرِي ذَلِكَ فِي الْهَدِيَّةِ أَيْضًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ، وَمِثْلُهَا سَائِرُ عُقُودِ التَّبَرُّعِ فِيمَا يَظْهَرُ كَهَبِيَّةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوَقْفٍ وَنَذِيرٍ.....

• قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ لِتَغْيِيرِهِ الْخ) قَصِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَخْرُمُ عَلَيْهِ سُؤَالُ مَنْ عَرَفَ بِحَالِهِ لِمَدَمَ تَغْيِيرِهِ لَهُ. اه. ع. ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٍ يُؤَخِّدُ مِنْهُ عَدَمُ حَرَمَةِ السُّؤَالِ إِذَا عَلِمَ السَّائِلُ أَنَّ الْمُعْطِيَّ يَغْلَمُ غِنَاهُ وَمَعَ ذَلِكَ يَرْضَى بِالْبَدْلِ لَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَظَاهِرُ الْخ. اه. أَقُولُ: وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِمَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ. • قَوْلُهُ: (رَدُّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْأَذْرَعِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَا حَرَمَةَ فِيهِ) خَبَرٌ أَنَّ سُؤَالَ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ أُعْطِيَ) إِلَى قَوْلِهِ مُطْلَقًا فِي الْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (كَقَفَرٍ الْخ) أَوْ عِلْمٌ أَوْ تَقْلِيدُ إِمَامٍ. • قَوْلُهُ: (حَرَمٌ عَلَيْهِ الْأَخْذُ الْخ) يَنْبَغِي، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضْطَرًّا اقْتَصَرَ عَلَى مَا تَنْدَفِعُ بِهِ الضَّرُورَةُ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الدَّفْعُ لَهُ مَجَانًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لِلْمَالِكِ: لَسْتُ بِهَذِهِ الصَّفَةِ الَّتِي تُقْلَتُنِي بِهَا وَلَكِنِّي مُضْطَرٌ، فَإِنَّمَا أَنْ تَدْفَعَ لِي مِنْ هَذَا مَا يَدْفَعُ ضَرُورَتِي مَجَانًا، وَإِنَّمَا بِالْبَدْلِ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَوَاقِفُهُ لَمْ يَتَعَدَّ حَيْثُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَقْدَارِ الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ إِشْعَارِهِ، وَيَغْرَمُ لَهُ الْبَدْلُ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ ع. ش. هَلْ يَمْلِكُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى قِيَاسٍ مَا يَأْتِي عَنْ قَتَوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ أَوْ لَا؟ وَيَقَرُّ بِأَنَّهُ هُنَا إِنَّمَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْوَصْفِ، وَالثَّانِي أَوْجَهُ مَا لَمْ يَوْجِدْ نَقْلٌ بِخِلَافِهِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَبْطُلُ الْوَقْفُ، وَالتَّنْزِيهِ نَظَرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي وَحَيْثُ حَرَمُ الْأَخْذُ لَمْ يَمْلِكْ مَا أَخَذَهُ فَتَمَيَّنَ الْفَرْقُ لَكِنْ فِي بَطْلَانِ نَحْوِ الْوَقْفِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ سَمَ عَلَى حَتَجٍ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ صِحَّتِهِ. اه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: وَإِنْ كَانَ مُخْتَانًا. • قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ بِهِ وَصِفٌ بَاطِلًا) أَي: كَكُونِهِ شَافِعِيًّا. • قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا سَائِرُ عُقُودِ التَّبَرُّعِ) أَي: الْأَخْذُ بِهِ. اه. رَشِيدِيٌّ قَالَ سَمَ: وَقَصِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ اتِّعَادِ الْوَقْفِ وَالتَّنْزِيرِ. اه. وَقَدْ مَرَّ عَنْ ش. أَنَّهُ الْأَقْرَبُ.

إِلَيْهِ إِلَى وَفْتٍ يَغْلَمُ بِالْعَادَةِ تَيَسَّرُ السُّؤَالُ، وَالْإِسْعَافُ فِيهِ، وَلَا يَتَجَاوَزُهُ أَسْبُوعًا كَانَ، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً، أَوْ دُونَ ذَلِكَ. اه. • قَوْلُهُ: (أَوْ مُظْهِرٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى سَائِلٍ. • قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يَغْلَمُ غَنَى آخِذِهِ) الْوَجْهَةُ وَأَنْ عِلْمٌ غَنَى آخِذَهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي النَّسخِ الْمُصَحَّحَةِ.

(فَرْغَ) أَبْرَاهُ لَطْنَهُ إِعْسَارَهُ فَتَيَسَّرَ غِنَاهُ نَقَذَتْ الْبِرَاءَةُ، أَوْ بِشَرِطِ الْإِعْسَارِ فَتَيَسَّرَ غِنَاهُ بَطَلَتْ م. ر. • قَوْلُهُ: (حَرَمٌ عَلَيْهِ الْأَخْذُ مُطْلَقًا) هَلْ يَمْلِكُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى قِيَاسٍ مَا يَأْتِي عَنْ قَتَوَى شَيْخِنَا م. ر. أَوْ

وبحث الأزرعي نذب التزوه للفقير عن قبول صدقة التطوع إلا إن حصل للمطغي نحو تأذ، أو قطع رجم، وقد يعارضه الخبر الصحيح «ما أتاك من هذا المال، وأنت غير مستشرف ولا سائل فخذ» إلا أن يجاب بحمل البحث على ما إذا كان في الأخذ نحو شك في الجل، أو هتك للمروعة، أو ذناعة في التناول، وفي شرح مسلم وغيره متى أذل نفسه، أو ألح في السؤال، أو أذى المستول حرم اتفاقاً أي: وإن كان محتاجاً كما أفتى به ابن الصلاح وفي الإحياء متى أخذ من جوزنا له المسألة عالماً بأن باعث المطغي الحياء منه، أو من الحاضرين ولولا لما أعطاه فهو حرام إجماعاً، ويلزمه رده. ١هـ، وحيث حرم الأخذ لم يملك ما أخذه؛ لأن مالكة

هـ فود: (نذب التزوه للفقير) صنع القوت صريع في أن هذا في الغني. اهـ. سم وتقدم عن المحلي، والمثني وشرح المنهج ما يوافق القوت. هـ فود: (من هذا المال) أي: جنس المال الحلال. هـ فود: (غير مستشرف) أي: متعرض للسؤال. اهـ. ع ش. هـ فود: (بحمل البحث) أي: نذب التزوه. اهـ. ع ش. هـ فود: (متى أذل نفسه) ومنه بل أقبحه ما اغتيد من سؤال اليهود، والتصارى ومع ذلك يملك ما أخذه حيث لم يقطع على ظن صفة ليست فيه. اهـ. ع ش. هـ فود: (أو ألح في السؤال) ظاهره، وإن لم يؤذ المستول سم على حجة. اهـ. ع ش. هـ فود: (حرم اتفاقاً) أي: السؤال على وجوه من هذه الوجوه كما يصرح به كلام غيره. اهـ. رشيد. هـ فود: (حرم اتفاقاً) ومع ذلك يملك ما أخذه. اهـ. ع ش. هـ فود: (وإن كان محتاجاً) أي: إلا أن يضطر كما هو ظاهر سم على حجة. اهـ. ع ش، ومر عن السيد عمر ما يوافقه مع زيادة احتمال آخر هو الأظهر. هـ فود: (أو من الحاضرين) يتبني، أو ممن يحتمل وصول الخبر إليه. هـ فود: (وحيث حرم الأخذ لم يملك إلخ) قضيته أنه لو أعطى غنياً يظنه فقيراً ولو علم غناه لم يعطه لم يملك ما أعطاه فما مر عن فتاوى شيخنا أنه حيث حرم السؤال ملك الأخذ ما أخذه يتبني حكمه على غير ذلك، وأن مظهر الفاقة يملك إلا أن يكون المتصدق لو علم لم يعطه. اهـ. سم، وهو يفيد كما صرح به الشارح أن كل من أخذ وظن الدافع فيه صفة لولاها لما دفع له، ولم تكن فيه لم

لا؟ ويفرق بأنه هنا إنما أعطي لأجل ذلك الوصف، فيه نظر، والثاني أوجه ما لم يوجد نقل بخلافه، وعليه فهل يتطل الوقف، والتزوه؟ فيه نظر، ثم رأيت قوله الآتي: وحيث حرم الأخذ لم يملك ما أخذه إلخ فتبين الفرق لكن في بطلان ذلك عدم انعقاد الوقف، والتزوه. هـ فود: (وبحث الأزرعي نذب التزوه للفقير إلخ) صنع القوت صريع في أن هذا في الغني. هـ فود: (أو ألح في السؤال) ظاهره، وإن لم يؤذ المستول. هـ فود: (أي: وإن كان محتاجاً) أي: إلا أن يضطر كما هو ظاهر. هـ فود: (وفي الإحياء إلخ) كذا في شرح م. هـ فود: (وحيث حرم الأخذ لم يملك ما أخذه) وحيث حرم السؤال ملك الأخذ ما أخذه بخلاف حية الماء في الوقت كما أفتى به شيخنا الشهاب م. هـ فود: (وحيث حرم الأخذ إلخ) وحيث أعطاه على ظن صفة، وهو في الباطن بخلافها، ولو علم به لم يعطه لم يملك الأخذ ما أخذه كهيبة الماء في الوقت كما قاله بعض المتأخرين، وهو ظاهر هكذا في شرح م. ر، وقضيته أنه لو أعطى

لم يرَضَ ببذله له وَذَهَبَ الحليمي إلى حرمة السؤال بالله تعالى إن أدى إلى تَصْجُرٍ، ولم يَأْمَنْ
أن يَزُدَّهُ وإلى أن رَدَّ السائل صغيرة ما لم ينهزه، وإلا فكبيرة . اهـ .
وَيُحْمَلُ الأول على ما إذا أدى بذلك المسئول إهداء لا يُحْتَمَلُ عادةً، والثاني على نحو مُضْطَرٍ

يَمْلِكُ ما أَخَذَهُ وَحَرَّمَ عليه قَبُولَهُ، وأنه إذا أَظْهَرَ صِفَةً لم تَكُنْ فيه كالفقر، أو سَأَلَ على وجه أدل به نَفْسَهُ
حَرَّمَ عليه الأَخْذَ وَلَكِنْ يَمْلِكُ ما أَخَذَهُ إذا كان بِحَيْثُ لو عَلِمَ الدافع بحاله لم يَتَخَنَّ مِنَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ . اهـ .
ع ش عبارة السيد عَمَرَ قوله: وَحَيْثُ حَرَّمَ الأَخْذَ إلخ أي: وَحَيْثُ حَرَّمَ السؤال مَلَكَ الأَخْذَ ما أَخَذَهُ
بِخِلَافِ هَبَةِ المَاءِ فِي الوَقْتِ كما أَقْتَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّثْمَلِيُّ م ر . اهـ . سم وقد يُقَالُ حَيْثُ حَرَّمَ
السؤال دون الأَخْذِ كَانَ سَأَلَ وهو غَنِيٌّ وَعَلِمَ المَالِكُ وأعطاه مَلَكَ لِرِضَا المَالِكِ وَحَيْثُ حَرَّمَ الأَخْذَ ولو
لم يَحْرُمَ السؤال كَانَ سَأَلَ فقيرٌ فَأَعْطَاهُ المَالِكُ لَظُنِّ اتِّصَافِهِ بِالْعِلْمِ مَثَلًا لم يَمْلِكُ لِعَدَمِ رِضَا المَالِكِ
فَتَأَمَّلْهُ وَاتَّصِفْ . ثم تَأَمَّلْتُ أَنَّهُ فِي عبارة الشارح إشعارًا بِذَلِكَ فَإِنَّ مَطْوُوقَ قوله وَحَيْثُ حَرَّمَ الأَخْذَ صَدَقَ
بما إذا حَلَّ السؤال، أو حَرَّمَ وَفَهَوُهُ مِنَ المَلِكِ حَيْثُ لم يَحْرُمَ الأَخْذَ صَادِقٌ بِجَلِّ السؤال وَحُرْمَتِهِ
فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُحَرِّزْ . اهـ . هـ فَوَدَّعَ الحليمي (إلخ) فِي فتاوى السيوطي فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ السؤال فِي
المسجِدِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ، وإعطاء السائل فِي قُرْبَةٍ وَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا هَذَا هو
المَقْضُوعُ الَّذِي ذَلَّتْ عَلَيْهِ الأحاديثُ ثم أَطَالَ فِي بَيَانِ ذَلِكَ سم على حَيْجٍ وَقوله: السؤال فِي المسجدِ
وَمِثْلُهُ التَّعَرُّضُ فِيهِ وَمِنَهُ ما جَرَتْ بِهِ العَادَةُ مِنَ القِرَاءَةِ فِي المساجِدِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ لِيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ،
وَشَمَلَ ذَلِكَ أَيْضًا ما لو كان السائل فِي المسجدِ يَسْأَلُ لِغَيْرِهِ فَيَكْزُرُهُ لَه ذَلِكَ هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لم تَدْعُ إِلَيْهِ
ضَرُورَةٌ، وَإِلَّا انْتَضَلَتِ الكراهَةُ . اهـ . ع ش أي: وَحَيْثُ لم يَكُنْ السؤال على التَّحْوِ الَّذِي مَرَّ عَنْ شَرْحِ
مُسْلِمٍ وَلَمْ يَكُنْ السائل غَنِيًّا ولو بالكسْبِ وَإِلَّا فَيَحْرُمُ بالأولى . هـ فَوَدَّ: (إن أدى إلى تَصْجُرٍ إلخ) فَفَهَوُهُ
أَنَّهُ حَيْثُ آمِنَ ولو مع التَّصْجُرِ لا يَحْرُمُ فِيهِ نَظَرٌ بِالتَّنَظُّرِ لِلْحَمَلِ الْآتِي فِي كَلَامِهِ فَتَدَبَّرْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ .

هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَزُدَّهُ) أي: لم يَظُنَّ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا . اهـ . كُرْدِي لَعَلَّ المُرَادَ إذا لم يَقُلْ بِاللَّهِ .
هـ فَوَدَّ: (وَيُحْمَلُ الأول) أي: قوله: إلى حُرْمَةِ السؤال إلخ . هـ فَوَدَّ: (والثاني) أي: قوله: وإلى أن رَدَّ
السائل إلخ . اهـ . ع ش . هـ فَوَدَّ: (هَلَى نَحْوِ مُضْطَرٍ) لا بُدَّ مِنْ مَلاحِظَةِ البَدَلِ وَنِيَّةِ الرُّجُوعِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ لَهُ
أَنَّهُ لَا يَجِبُ إعطاؤه مَجَانًا فَتَدَكَّرْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . هـ فَوَدَّ: (هَلَى نَحْوِ مُضْطَرٍ) لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ غَلَبَ على

غَنِيًّا يَظُنُّهُ فقيرًا، ولو عَلِمَ غِنَاهُ لم يُعْطِهِ لم يَمْلِكُ ما أعطاه فَمَا مَرَّ عَنْ فتاوى شَيْخِنَا أَنَّهُ حَيْثُ حَرَّمَ السؤال
مَلَكَ الأَخْذَ ما أَخَذَهُ يَتَبَغَّى حَمْلُهُ على غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ لم يَظْهَرْ الفَاقَةُ يَمْلِكُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَصَدِّقُ لو
عَلِمَ الحالَ لم يُعْطِهِ . هـ فَوَدَّ: (وَذَهَبَ الحليمي إلى حُرْمَةِ السؤال بالله تعالى إن أدى إلخ) فِي فتاوى
السيوطي فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ السؤال فِي المسجدِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ، وإعطاء السائل فِي قُرْبَةٍ يَثَابُ عَلَيْهَا،
وَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا هَذَا هو المَقْضُوعُ، وَالَّذِي ذَلَّتْ عَلَيْهِ الأحاديثُ، ثم أَطَالَ فِي
بَيَانِ ذَلِكَ .

مع العلم بحاله، وإلا فعموم ما قاله غريب، وقد أطلقوا أنه يُكره سؤال مخلوق بوجه الله ليخبر أبي داود «لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة» وقضيته أن السؤال بالله من غير ذكر الوجه لا كراهة فيه، وفيه نظر إذ الوجه بمعنى الذات فتساووا إلا أن يقال: إن ذكر الوجه فيه من الفخامة ما يُناسب أن لا يُسأل به إلا الجنة بخلاف ما إذا حُذِفَ، ويظهر أن سؤال المخلوق بوجه الله ما يُؤدّي إلى الجنة كتعليم خير لا يُكرهه، وأن سؤال الله بوجهه ما يتعلّق بالدنيا يُكرهه كما دلّ عليه الحديث، وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح المشكاة.

(وكافٍ) ولو حرباً ليخبر الصّحيحين «في كلّ كيد رطبة أجر» وخبر «لا يأكل طعامك إلا بقي» المراد به أن الأولى تحرّج الأنبياء، وبأني منّ إعطائه من أضحية التطّوع (ودفعها سيّراً) أفضل منه جَهراً الآية ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ (البقرة: ٢٧١) ولأن مخفيها بحيث لا تعلم شماله ما اتفقت يمينه كناية عن المُبالغة في إخفائها من السبعة الذين يُظلمهم الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه وفي حديث سنّده حسن «صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وصدقة السرّ تطفى غصب الربّ، وصلة الرّجيم تزيد في العُمر» وابتدأها ليقنّدي به غيره لا لغرض آخر حسن بل قال ابن عبد السلام: إنه لمقصّد صالح أفضل، وسبقه إليه الغزالي بشرط أن لا يتأدّى الآخذ بالإظهار أمّا الزكاة، فأظهارها أفضل إجمالاً كما في المجموع قال الماوردي: «إلا المال الباطن أي: إن خشي محذورا وإلا فهو ضميّة (و) دفعها (في رمضان) لا سيما عشرة الآخر

ظنّه أن غيره يُعطيه وإلا فيتّبعني أن رده كبيرة. اه. ع. ش. ٥. فود: (وقد أطلقوا إلخ) حال من فاعل غريب وفي قوة التعليل للفرابة لكن بالنسبة إلى عموم الأوّل. ٥. فود: (إلا أن يقال إلخ) رغبة في حد ذاته غير أن القلب إلى الأوّل أميل إذ هو اللائق بتعظيم شأنه تعالى بأن لا يُجمل غرضه لطلب أمر دنيويّ وذكّر الوجه في الحديث للغالب. اه. سيّد عمر. ٥. فود: (ولو حزينا) وبه صرح في البيان عن الصّبريّ لكن الأوجه كما قاله الأذرعّي أن محلّ استجابته في حقّه فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو يزجى إسلامه، أو كان بأيدينا بأسر ونحوه فإن كان حزينا ليس فيه شيء مما ذكر فلا. نهاية ومُغني قال ع. ش. قوله: استجابته في حقّه فيمن إلخ هذا ظاهر ويُعلم منه أن المراد من جلّها على الغني والكافر الاستجاب. اه. ٥. فود: (ليخبر الصّحيحين) إلى قول المتن ولقريب في النهاية إلا قوله وفي حديث سنّده لي وابتدأها وقوله: بل قال إني أمّا الزكاة وكذا في المُغني إلا قوله كما في المجموع إلى المتن.

٥. فود: (ولأن مخفيها إلخ) غُفّ على الآية. ٥. فود: (كناية إلخ) تفسّر لقوله بحيث لا تعلم إلخ وقوله ومن السبعة خبر أن. اه. رشيد. ٥. فود: (صنائع المعروف) أي: إعطاء الإحسان تقي مصارع السوء أي: تقي وقوع البلاء. اه. كُردي. ٥. فود: (لا لغرض) عبارة النهاية والمُغني من غير رياء ولا سُمعة. اه. ٥. فود: (إلا المال الباطن إلخ) أي: زكاته فيسّر إخفاؤها. اه. كثر. اه. سم.

٥. فود: (إلا المال الباطن أي: إن إلخ) عبارة الكثر، ويُسنّ إظهار زكاة المال الظاهر، وإخفاء زكاة

أَفْضَلُ لِخَبْرِ أَبِي دَاوُدَ «أَيُّ صَدَقَةٍ أَفْضَلُ قَالَ : فِي رَمَضَانَ» وَلِعَجَزِ الْفُقَرَاءُ عَنِ التَّكْسِبِ فِيهِ، وَيَلِيهِ عَشْرُ الْحَبَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَفِي الْأَمَاكِينِ الشَّرِيفَةِ كَمَكَّةَ نَمَ الْمَدِينَةِ، وَعِنْدَ الْأَمْرِ الْمُهِمِّ كَقَرْوٍ وَحَجٍّ وَمَرَضٍ وَكُشُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ أَفْضَلُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَرَادَ صَدَقَةً يُسَنُّ لَهُ تَأْخِيرُهَا لِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، بَلِ الْاعْتِنَاءُ عِنْدَ وَجُودِ ذَلِكَ بِالْإِكْثَارِ مِنْهَا فِيهِ، لِأَنَّهُ أَعْظَمُ أَجْرًا وَأَكْثَرُ فَائِدَةً.

(و) دَفْعُهَا (لِقَرِيبٍ) تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ أَوَّلًا الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْمَحَارِمِ، ثُمَّ الزَّوْجُ، أَوِ الزَّوْجَةُ ثُمَّ غَيْرِ الْمَحْرَمِ، وَالزَّجَمُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، وَمِنْ جِهَةِ الْأُمِّ سَوَاءٌ، ثُمَّ مُحَرَّمُ الرِّضَاعِ، ثُمَّ الْمُصَاهَرَةُ، ثُمَّ الْمَوْلَى مِنْ أَعْلَى، ثُمَّ مَنْ أَسْفَلَ أَفْضَلُ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي نَحْوِ الزَّكَاةِ أَيْضًا إِذَا كَانُوا بِصِفَةِ الْاسْتِحْقَاقِ، وَالْمَدُّ مِنَ الْأَقَارِبِ أَوْلَى لِخَبْرِ فِيهِ وَالْحَقُّ بِهِ الْمَدُّ وَمِنْ غَيْرِهِمْ (و) دَفْعُهَا بَعْدَ الْقَرِيبِ إِلَى (جَارٍ أَفْضَلُ).....

• قَوْلُهُ : (قَالَ فِي رَمَضَانَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَفِي الْمُعْنَى صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ فَلْيَحْرُزْ، وَقَوْلُهُ : وَيَلِيهِ الْخِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَتَأَكَّدَ فِي الْإِيَّامِ الْفَاضِلَةِ كَقَرْوٍ ذِي الْحَبَّةِ وَأَيَّامِ الْعِيدِ انْتَهَتْ . اهـ . بَصْرِيٌّ . • قَوْلُهُ : (وَيَلِيهِ) أَيِ : رَمَضَانَ . • قَوْلُهُ : (وَفِي الْأَمَاكِينِ الْخِ) أَفْضَلُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ . • قَوْلُهُ : (كَقَرْوٍ وَحَجٍّ الْخِ) أَيِ : لَهُ أَوْ لِخَاصَّتِهِ كَقَرْبِهِ أَوْ صَدِيقِهِ . اهـ . ع . ش . • قَوْلُهُ : (وَاسْتِسْقَاءٍ) يَظْهَرُ أَنَّ عَرُوضَ الْقَحْطِ كَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَسْقِ لَهُ وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّ حُدُوثَ الْوَبَاءِ وَالطَّاعُونِ كَذَلِكَ وَقَدْ يَدْعِي دُخُولُ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ فِي الْأَمْرِ الْمُهِمِّ ، وَالْأَخِيرَيْنِ فِي الْمَرَضِ بَعْدَ تَعْمِيهِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . • قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْخِ) بَلِ الْمُسَارَعَةُ إِلَى الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ بَلَا شَكٍّ . اهـ . مُعْنَى . • قَوْلُهُ : (أَنَّ مَنْ أَرَادَ صَدَقَةً) أَيِ : فِي رَجَبٍ أَوْ شَعْبَانَ مَثَلًا . • قَوْلُهُ : (بَلِ الْإِغْنَاءِ) أَيِ : بَلِ الْمُرَادُ الْإِغْنَاءُ الْخِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ التَّصَدَّقَ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَوَاقِيتِ الشَّرِيفَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِمَّا يَقَعُ فِي غَيْرِهَا . اهـ . • قَوْلُهُ : (يَلْزَمُ نَفَقَتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَجْرِي فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَنْ عَلَيْهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيِ : لِيُرَدَّ إِلَى وَقَالِ الْغَزَالِيُّ .

• قَوْلُهُ : (ثُمَّ غَيْرِ الْمَحْرَمِ) كَأَوْلَادِ الْعَمِّ وَالْخَالِ . • قَوْلُهُ : (وَالْمَدُّ مِنَ الْأَقَارِبِ أَوْلَى) أَيِ : مِنْ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَةِ الْأَقَارِبِ وَيَتَّبَعِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَظُنَّ إِذْ أَعْطَاهُ يَحْمِلُهُ عَلَى زِيَادَةِ الضَّرَرِ لِظُلْمَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَاهُ خَوْفًا مِنْهُ . اهـ . ع . ش . • قَوْلُهُ : (لِخَبَرِ فِيهِ) وَلِيَتَأَلَّفَ قَلْبُهُ وَلِمَا فِيهِ مِنْ مُجَابَةِ الزِّيَادَةِ وَكُسْرِ النَّفْسِ . اهـ . قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ يَثْلُهَا عَنْ قَتْحِ الْجَوَادِ مَا نَصَّه : وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَلِنَحْوِ قَرِيبِ كَرْوَجَةٍ وَصَدِيقِي . اهـ . وَقَضِيَّتُهُ إِنْ دَفَعَهَا لِلصَّدِيقِ أَوْلَى مِنْهُ فَهَلْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ التَّخَفُّفِ بِحَمْلِهِ عَلَى عَدُوٍّ لَا يُقِيدُ فِيهِ التَّأَلُّفُ أَوْ غَيْرِهِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ ، وَلْيَحْرُزْ . اهـ . وَقَوْلُهُ بِحَمْلِهِ أَيِ : مَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ أَقُولُ : الْأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّدِيقِ عَلَى مَنْ لَا عِدَاوَةَ لَهُ وَلَا صَدَاقَةَ . • قَوْلُهُ : (وَدَفَعَهَا بَعْدَ الْقَرِيبِ) أَيِ : وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ مِنَ مُحَارِمِ الرِّضَاعِ وَالْمُصَاهَرَةِ الْخِ . اهـ . ع . ش . • قَوْلُهُ : (إِلَى جَارٍ) أَيِ :

منه لغيره فقلیم أَنَّ القَرِيبَ البَعِيدَ الدَّارِ فِي الْبَلَدِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَارِ الْأَجَنَبِيِّ، وَفِي غَيْرِهَا الْجَارُ أَوْلَى مِنْهُ بِنَاءً عَلَى مَنْعِ ثَقُلِ الزَّكَاةِ، وَأَهْلُ الْخَيْرِ وَالْمُحْتَاجُونَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ مُطْلَقًا.

(فرع): قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَأَقْرَبُهُ يُكْرَهُ الْأَخْذُ بِمَنْ بِيَدِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ كَالسُّلْطَانِ الْجَائِرِ وَتَحْتَلِفُ الْكِرَاهَةُ بِقَلَّةِ الشُّبُهَةِ وَكَثْرَتِهَا، وَلَا يَحْرُمُ إِلَّا إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ هَذَا مِنَ الْحَرَامِ الَّذِي يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ صَاحِبِهِ أَيْ: لِيُرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَبَدَلَهُ لِمَا مَرَّ فِي الْغَضَبِ أَنَّ مَنْ مَلَكَ بِالْخُلْطِ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ حَتَّى يُعْطَى الْبَدَلُ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ يَحْرُمُ الْأَخْذُ بِمَنْ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامٌ، وَكَذَا مُعَامَلَتُهُ شَاذٌ انْفَرَدَ بِهِ أَيْ: عَلَى أَنَّهُ فِي بَسِيطِهِ جَرَى عَلَى الْمَذْهَبِ فَجَعَلَ الْوَرَعَ اجْتِنَابَ مُعَامَلَةِ مَنْ أَكْثَرُ مَالِهِ رِبَاً. قَالَ: وَأَمَّا لَمْ يَحْرُمُ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ رِبَاً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَعْتَمَدَ فِي الْأَمْلاكِ الْيَدُ، وَلَمْ يَبْثُ لَنَا فِيهِ أَصْلٌ آخَرُ يُعَارِضُهُ فَاسْتَضْجَبَ وَلَمْ يُيَالِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ. ١٠٠ هـ. قَالَ غَيْرُهُ، وَيَجُوزُ الْأَخْذُ مِنَ الْحَرَامِ بِقَصْدِ رَدِّهِ عَلَى مَالِكِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ مُفْتِيًا، أَوْ حَاكِمًا، أَوْ شَاهِدًا فَيُلْزَمُهُ التَّضَرُّعُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُهُ لِلرُّدِّ عَلَى مَالِكِهِ لِقَلَّةِ يَسْوَاءِ اعْتِقَادِ

أَقْرَبَ قَافِرٍ. ١٠١ هـ. مُغْنِي. ١٠٢ هـ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ لَغَيْرِهِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمَغْنِيِّ ثُمَّ قَالَ وَسُنُّ أَنْ تَكُونَ الصَّدَقَةُ مِمَّا يُجِبُّ، وَأَنْ يَذْفَقَهَا بِشَاشَةٍ وَطِيبِ نَفْسٍ لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْثِيرِ الْأَجْرِ وَجَبْرِ الْقَلْبِ وَتُكْرَهُ الصَّدَقَةُ بِالرَّدِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ غَيْرُهُ فَلَا كِرَاهَةَ وَبِمَا فِيهِ شُبُهَةٌ وَلَا يَأْتِي مِنَ التَّصَدُّقِ بِالْقَلِيلِ فَإِنَّ قَلِيلَ الْخَيْرِ كَثِيرٌ عِنْدَ اللَّهِ وَلَوْ بَعَثَ بَشِيْرٌ مَعَ غَيْرِهِ إِلَى فَقِيرٍ فَلَمْ يَجِدْهُ اسْتَحْبَبَ لِلْبَاعِثِ أَنْ لَا يَعُودَ فِيهِ، بَلْ يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَسُنُّ الصَّدَقَةُ بِالْمَاءِ لِخَبَرِ «أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ قَالَ الْمَاءُ» أَيْ: فِي الْأَمَّاكِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ وَيُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَمَلَّكَ صَدَقَتَهُ، أَوْ زَكَاتَهُ أَوْ كَفَّارَتَهُ، أَوْ نَحْوَهَا مِنَ الَّذِي أَخَذَهَا لِخَبَرِ «الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَحْيِي مِنْهُ قَيْحَابِيهِ، وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا مِنْ غَيْرِ مَنْ مَلَكَهَا لَهُ وَلَا يَأْزِ بِمَنْ مَلَكَهَا لَهُ. ١٠٣ هـ. قَوْلُهُ: (وَأَهْلُ الْخَيْرِ) أَيْ: حَيْثُ كَانُوا أَفْقَرَاءَ. ١٠٤ هـ. ع. ش. ١٠٥ هـ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: وَلَوْ كَانُوا مِنَ الْأَجَانِبِ وَهَلْ يُقَالُ: وَلَوْ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ. ١٠٦ هـ. قَوْلُهُ: (الَّذِي يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ صَاحِبِهِ الْخ) بِمَاذَا يُضْبَطُ هَذَا الْإِمْتِكَانُ. ١٠٧ هـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ بِقَدَمِ الْيَاسِ مِنْهَا. ١٠٨ هـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَخْذُ) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ رَدُّهُ بِمَنْبِيهِ. ١٠٩ هـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْخ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ وَإِلَّا فَبَدَلَهُ. ١١٠ هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ مَنْ مَلَكَ بِالْخُلْطِ الْخ) انْظُرْ هَذَا مَعَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَذْكُورَ أَعْمٌ مِمَّا مَعَهُ خُلْطٌ. ١١١ هـ. سَمَّ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُرَادَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ الْخ. ١١٢ هـ. قَوْلُهُ: (لَنَا فِيهِ) أَيْ: فِيمَنْ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامٌ. ١١٣ هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ غَيْرُهُ) أَيْ: غَيْرُ الْغَزَالِيِّ. ١١٤ هـ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْأَخْذُ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَمْ لَا يَجِبُ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ. ١١٥ هـ. سَيِّدُ عَمَرَ بِعِبَارَةٍ سَمَّ عَنِ الزَّكَوِيِّ وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَجُوبَ الْأَخْذِ لِمَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَلَوْ غَنِيًّا ثُمَّ إِنْ كَانَ حَلَالًا لَا تَبِعَهُ فِيهِ ثَمُوْلُهُ وَإِلَّا رَدُّهُ فِي مَوْرِدِهِ إِنْ عَرَفَ

١١٦ هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ الْخ) كَذَا شَرَحَ م. ر. ١١٧ هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ مَلَكَ بِالْخُلْطِ) انْظُرْ هَذَا مَعَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَذْكُورَ أَعْمٌ مِمَّا مَعَهُ خُلْطٌ. ١١٨ هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ غَيْرُهُ: وَيَجُوزُ الْأَخْذُ الْخ) كَذَا م. ر.

التاس في صدقه ودينه فيزودون ثباته وحكمه وشهادته.

(ومن عليه ذنب) لله، أو لآدمي (أو له من تلزمه نفقته يستحب) له (أن لا يتصدق حتى يؤذي ما عليه) تقديمًا للأهم، وعبارة أصله كالروضة وغيرها لا يستحب له أن يتصدق والأولى أولى؛ لأن أهمية الدين إن لم تقتض الحرمة على هذا القول فلا أقل من أن تقتضي طلب عدم الصدقة قال الأذرعوي وهذا ليس على إطلاقه إذ لا يقول أحد فيما أظن: إن من عليه صداق، أو غيره إذا تصدق بنحو رغيغ مما يقطع بأنه لو بقي لم يدفعه لجهة الدين أنه لا يستحب له التصديق به، وإنما المراد أن المسارعة لبراءة الذمة أولى وأحق من التطوع على الجفلة. (قلت: الأصح تخريم صدقته) ومنها فيما يظهر إبراء مدين له مؤسر مقرر، أو له به بيعة (بما يحتاج إليه) حالًا كما ارتضاه ابن الرفعة، وينبغي أن مراده به يؤمهم وليلتهم (لنفقة) ومؤنة.....

مستحبه ولا فهر كالمال الضائع. اه. قوله: (لله) إلى قول المتن وفي استيجاب في النهاية إلا قوله خلافًا لكثيرين إلى قيل وقوله ثم رأيت إلى ويؤيده وقوله كما ارتضاه إلى المتن. اه. قوله: (والأولى أولى) لأن التصديق عليها خلاف الأولى وعلى عبارة المحرر وغيره غير مستحب فيحتمل أن يكون واجبًا أو حرامًا، أو مكروهاً فإن ذلك كله غير مستحب. اه. مغني. اه. قوله: (قال الأذرعوي إلخ) هل يتأتى ذلك على القول بالحرمة الآتي، أو لا يتأتى؛ لأن فيه - وإن قل - إسقاط شيء من الدين عن الذمة محل تأمل. اه. سيد عمر ولعل الأول هو الظاهر إذ القول بحرمة التصديق بما ذكر أبعد منه بكرهه كما لا يخفى ثم رأيت ع ش أنه جزم بالثاني كما يأتي. اه. قوله: (إبراء مدين).

(فرغ) أبرزًا لظن إغساره فتبين غناه فقدت البراءة، أو بشرط الإغسار فتبين غناه بطلت م ر. اه. سم على حج. اه. ع ش. اه. قوله: (أو له به بيعة) يتبني، أو كان ثم قاض عايم به، وهو ممن يقضي بعليه كما ذكره في محال متعدية. اه. سيد عمر.

ه. قوله (سني): (بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر، أو ما يدفع المشقة التي لا تحتمل عادة. اه. سم أقول الظاهر الأول ويتبني أن محل ذلك ما لم يترتب عليه ضرر لعياله، وإن لم يصل إليه ضرر، أو وصل إليه الضرر من جانيهم، وإن لم يتضرروا. اه. ع ش أقول: المتبادر من الجمع الآتي، بل مأل قوله: ويتبني إلخ الثاني. اه. قوله: (ومؤنة إلخ) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة إليها التقييد بيومهم وليلتهم. اه. سم عبارة السيد عمر قوله: ومؤنة شاميل للمسكين فيما يظهر ويتبني أن يتأتى ما سيأتي فلا تغفل. اه.

ه. قوله: (قال الأذرعوي إلخ) كذا شرح م ر. اه. قوله: (ومنها فيما يظهر) كذا م ر.

ه. قوله (سني): (بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر، أو ما يدفع المشقة التي لا تحتمل عادة؟. اه. قوله: (ومؤنة) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة إليها التقييد بيومهم، وليلتهم.

(مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ، أَوْ لِيَذِينَ) وَلَوْ مُؤَجَّلًا لَّهُ، أَوْ لَأَدَمِي (لَا يَرْجُو) أَي : يَظُنُّ (لَهُ وَفَاءً) حَالًا فِي الْحَالِ، وَعِنْدَ الْحُلُولِ فِي الْمُؤَجَّلِ مِنْ جِهَةٍ ظَاهِرَةٍ . (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِشَيْءٍ وَمَعَ حَرَمَةِ التَّصَدُّقِ يَمْلِكُهُ الْإِخْذُ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ اغْتَرَّوْا بِكَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ، وَغَفَلُوا عَنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ أَنْتُمْ بَيَانًا، وَأَوْضَحَهُ فِي كِتَابِي قُوَّةُ الْعَيْنِ بَيَانًا أَنَّ التَّبَرُّعَ لَا يُبْطِلُهُ الذَّنُّ، قِيلَ : قَضَيْتُهُ الْمَتْنِ جَوَازُهُ بِمَا يَحْتَاجُهُ لِنَفَقَةِ نَفْسِهِ وَبِهِ صَرَحَ فِي الرُّوضَةِ، وَصَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ التَّحْرِيمَ مُطْلَقًا . ١٠٠

وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي حَمْلَ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا صَبَرَ عَلَى الْإِضَافَةِ عَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ : يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ إِثَارَ مُضْطَرٍّ آخَرَ مُسَلِّمًا، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَصْبِرْ، وَعَلَيْهِ حَمْلُ قَوْلِهِمْ : فِي التَّيَمُّمِ يَحْرُمُ عَلَى غَطِّشَانٍ إِثَارَ غَطِّشَانٍ آخَرَ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَتْنِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ يَشْمَلُ نَفْسَهُ أَيْضًا، وَاسْتَشْكَلَ جَمْعُ ذَلِكَ بِأَنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ تَصَدَّقُوا بِمَا يَحْتَاجُونَهُ لِعِيَالِهِمْ، وَنَجَابَ بِحَمْلِهِ عَلَى عَلَيْهِمْ مِنْ عِيَالِهِمُ الْكَامِلِينَ الرُّضَا وَالصَّبْرَ وَالْإِثَارَ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرَّفْعَةِ جَمَعَ بِحَمْلِ الْمَنْعِ عَلَى الْكِفَايَةِ حَالًا، وَالْحَلُّ عَلَيْهَا لِلأَبَدِ، وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى، وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ قَوْلُ جَمْعٍ لَوْ كَانَ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ بِإِلْعَاقٍ عَاقِلًا، وَرَضِي بِذَلِكَ كَانَ الْأَفْضَلُ التَّصَدُّقُ، أَمَّا إِذَا ظَنَّ وَفَاءَ الذَّنِّ مِنْ جِهَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَلَوْ عِنْدَ حُلُولِ الْمُؤَجَّلِ فَلَا تَأْسَ بِالتَّصَدُّقِ حَالًا، بَلْ قَدْ يُسَرُّ . نَعَمْ، إِنَّ وَجِبَ أَدَاؤُهُ فَوْزًا لِيَطْلُبَ صَاحِبُهُ لَهُ، أَوْ لِيُعْضِيَانِهِ بِسَبَبِهِ مَعَ عَدَمِ

﴿قَوْلُ (لِسِي) : (مَنْ تَلَزَّمَهُ الْخ) يَشْمَلُ نَفْسَهُ كَمَا سَيَأْتِي . اهـ . سـ م . قَوْلُ : (مِنْ جِهَةٍ ظَاهِرَةٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ صَاحِبُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي لَهُ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ إِنَّ وَجِبَ الْخ . اهـ . ع ش . قَوْلُ : (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي . قَوْلُ : (مُطْلَقًا) أَي : بِمَا يَحْتَاجُهُ لِمَمُونَتِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ . قَوْلُ : (وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي الْخ) قَدْ يُقَالُ : كَيْفَ يُعْلَمُ هَذَا مَعَ اخْتِلَافِ الْغُرُوضِ ؟ فَإِنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيمَا يَحْتَاجُهُ حَالًا وَفِيمَا يَأْتِي فِيمَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ حَالًا . اهـ . سـ م . قَوْلُ : (وَلَا يَرُدُّ) أَي : مَا فِي الْمَجْمُوعِ الْمَحْمُولِ عَلَى غَيْرِ الصَّابِرِ، وَقَوْلُهُ : عَلَى الْمَتْنِ أَي : قَوْلُهُ لِنَفَقَةِ الْخ . قَوْلُ : (بِحَمْلِهِ عَلَى جُلُومِهِمُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّانَ لَمْ يَكُونَا مُخْتَاجِينَ حَيْثُودَ إِلَى الْأَكْلِ وَإِنَّمَا قَالَ أَي : الْإِثَارُ فِيهِ أَي : فِي الْخَيْرِ لِأَنَّهُمْ تَوَمَّيهُمُ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَطْلُبُوا الْأَكْلَ عَلَى عَادَةِ الصَّبِيَّانِ فِي الطَّلَبِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ . اهـ . قَوْلُ : (وَلَا يُبَدِّدُ) أَي : لِلْمُسْتَقْبَلِ . قَوْلُ : (وَرَضِي بِذَلِكَ) وَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ . اهـ . يُجَنَّبُ مِمَّا عَنِ الْحَلِيِّ . قَوْلُ : (أَمَّا إِذَا ظَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ : كَمَا تَحْرُمُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَقَوْلُهُ : بَلْ قَدْ يُسَرُّ . قَوْلُ : (نَعَمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِلَّا إِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَقَدْ وَجِبَ وَفَاءُ الذَّنِّ عَلَى الْفَوْرِ

﴿قَوْلُ فِي (لِسِي) : (مَنْ يَشْمَلُ نَفْسَهُ كَمَا سَيَأْتِي . قَوْلُ : (وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي الْخ) قَدْ يُقَالُ : كَيْفَ يُعْلَمُ هَذَا مَعَ اخْتِلَافِ الْغُرُوضِ فَإِنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ حَالًا، وَفِيمَا يَأْتِي فِيمَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ حَالًا؟ . قَوْلُ : (وَالثَّانِي الْخ) قَدْ يُقَالُ : بَيَّنَّ قَوْلُهُ : وَالثَّانِي الْخ، وَقَوْلُهُ : وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَتْنِ الْخ تَنَافٍ لَا قِتْضَاءَ

علم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقاً كما تحرّم صلاة التفل على من عليه فرض فوري.

(وفي استخباب التصدق بما فضل عن حاجته) السابقة من حاجة نفسه وممّونه يومهم وليلتهم وكسوة فصلهم ووفاء دينه (أو جهة) أحدها : يسُنُّ مطلقاً . ثانيها : لا يسُنُّ مطلقاً . ثالثها : وهو (أصلها) أنه (إن لم يسق عليه الصبر استحب)؛ لأنَّ «الصدّيق» وكرم وجهه تصدق بجميع ماله وقبله منه النبي ﷺ صحّحه الترمذي (والا) بأن سق عليه الصبر (فلا) يستحب له، بل يكره للخبر الصحيح «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» أي: غنى النفس، وهو صبرها على الفقر، وبهذا التفصيل جتمعوا بين الأحاديث المختلفة الظواهر كهذا الحديث مع خبر أبي بكر، أمّا التصدق ببعض الفاضل عن ذلك فيسنُّ اتفاقاً. نعم، المقارب لكل كالكل،

الخ. ٥. فؤد: (حرمت الصدقة) أي: بما يمكن أنه يذفع من الدين، وإن قل كتحديد مثلاً، وقوله مطلقاً أي: له جهة يزجوا الوفاء منها أم لا. اه. ع. ش. ٥. فؤد: (مطلقاً) أي: ظن الوفاء من جهة ظاهرة أم لا. ٥. فؤد: (كما تحرّم صلاة التفل) يتبني إلا رواتب ذلك الفرض الفوري اه. سم أقول وكذا لو خاف قوت راتب الحاضرة فيقدّمه على القضاء، وإن كان قورياً؛ لأن الاشتغال بها لا يعدّ تقصيراً. اه. ع. ش. وقال السيّد عَمَر بعد ذكر كلام سم المارّ ما نصّه: وهو محل تأمل وكلامهم في باب الصلاة كالصريح في ردّه قليلاً جع. اه.

٥. فؤد (سني): (بما) أي: بكل ما إلخ. اه. مُغني. ٥. فؤد: (السابقة) إلى قوله وخرج في المغني وإلى قوله قال بعضهم في الثاية. ٥. فؤد: (وممّونه) كذا في شرح م ر انظره مع الإقتصار على قول المثنى إن لم يسق عليه الصبر ويتّجه اختيار هذا القيد في ممّونه أيضاً. اه. سم. ٥. فؤد: (يؤمّمهم إلخ) أي: ما لا يكفيه في الحال فقط، ولا ما يكفيه في سنيّه. اه. مُغني. ٥. فؤد: (وكسوة فصلهم) لم يتعرّض للمسكني، والظاهر أنه لا بد من اختياره وعليه فهل يُعتبر سنة؛ لأنها الغالب، أو يُنظر للعرف في تلك البلد ويُحكّم؟ وليراجع. اه. سيّد عَمَر أقول: والأقرب الثاني كما مرّ. ٥. فؤد: (مطلقاً) أي: سق عليه الصبر أم لا. ٥. فؤد: (وقبله منه) أي: لم يكرهه عليه. اه. ع. ش. ٥. فؤد: (بل يكرهه) قال في شرح الرّوض: والأوجه حمل الكراهية على كراهية التّخريم، وهو مراد الرّوضة؛ لأن إلخ. اه. سم. ٥. فؤد: (مع خبر أبي بكر) فيه أن الكلام في التصدق بالفاضل عمّا يحتاجه لا بجميع المال، وأجيب بأن التفصيل في قوله: وبهذا التفصيل إلخ شامل لما قبل هذا، وهو قول المثنى قلت الأصح إلخ. اه. بُجيري.

الأول أن يُعتبر في التّخريم عدم الصبر، والثاني الإكتفاء فيه بمجرّد الحاجة. ٥. فؤد: (كما تحرّم صلاة التفل إلخ) يتبني إلا رواتب ذلك الفرض الفوري. ٥. فؤد: (وممّونه) كذا شرح م ر انظره مع الإقتصار على قول المثنى إن لم يسق عليه الصبر، ويتّجه اختيار هذا القيد في ممّونه أيضاً. ٥. فؤد: (بل يكرهه) قال في شرح الرّوض: والأوجه حمل الكراهية على كراهية التّخريم، وهو مراد الرّوض؛ لأن إلخ. اه.

أو خرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط فضلها عن مؤنة من ذكر على ما في المجموع للخلاف القوي في وجوبها، وتعيين حملها على ما إذا لم يؤد إيمانها إلى إلحاق أدنى ضرر بمؤنه الذي لا رضا له على أنه خالفه في شرح مسلم .

(لرفع): في الجواهر يُكره إمساك الفضل وغير المحتاج إليه كما يوجب عليه البيهقي . ١ هـ، وبحث غيره أن المراد بالباقي ما زاد على كفاية سنة أخذًا من قولها أيضًا : إذا كان بالناس

هـ قوله: (وخرج بالصدقة إلخ) عبارة المغني في شرحه: الأصح تخريم صدقته إلخ، والضيافة كالصدقة كما قاله المصنف في شرح مسلم . اهـ . هـ قوله: (خالفه في شرح مسلم) أي: فجعل الضيافة كالصدقة، وهو المتمد اهـ شيخنا الزيادي . اهـ . ع ش عبارة سم اعتمد ما فيه أي: شرح مسلم م ر . اهـ . هـ قوله: (في الجواهر إلخ) ويسر التصديق عقب كل مقضية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق بدينار، أو نصفه في وطء الحائض، ويسر لمن ليس ثوبًا جديدًا التصديق بالقديم وهل قبول الزكاة للمحتاج أفضل من قبول صدقة التطوع، أو لا؟ وجهان رجح الأول جماعة منهم ابن المقرئ، والثاني آخرون ولم يرجح في الزوضة واحدًا منهما ثم قال - عقب ذلك - قال الغزالي وأنه يختلف بالأشخاص فإن عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة، وإن قطع به أي: الاستحقاق فإن كان المتصدق إن لم يأخذ هذا منه لا يتصدق فيأخذها فإن إخراج الزكاة لا بد منه، وإن كان لا بد من إخراجها ولم يضيئ بالزكاة أي: على أهلها تخير وأخذها أشد في كسر النفس اهـ أي: فهو حبيذ أفضل . اهـ . نهاية زاد المغني وهذا هو الظاهر وأخذ الصدقة في الملأ، وتركه في الخلوة أفضل لما في ذلك من كسر النفس، ويسر للراغب في الخير أن لا يخلّي يومًا من الأيام من الصدقة بشيء، وإن قلّ ويسر التسمية عند الدفع إلى المتصدق إليه ولا يطمع المتصدق في الدماء من المتصدق عليه لئلا ينقص أجر الصدقة فإن دعا له استجب أن يرّد عليه مثلها لتسلم صدقته، وليس التصديق بالتوب القديم من التصديق بالردّي، بل مما يجب وهذا كما جرّث به العادة من التصديق بالفلوس دون الذهب والفضة . اهـ . هـ قوله: (إمساك الفضل إلخ) ما المراد بالفضل إن كان ما زاد على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهته لكرهه ما زاد على سنة . اهـ . سم وعبارة ع ش أنظر ما المراد بالفاضل الذي يُكره إمساكه؟ وما المراد بالفاضل الذي يُستحب التصديق به إن صبر ويُكره إن لم يصبر؟ ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبحث غيره إلخ إلا أنه يلزمه عليه أن الفاضل هو غير المحتاج إليه فلا حاجة للجمع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج إليه؛ لأنه عين الفضل . اهـ . وقد يقال: إن الجمع للتفسير وبيان المراد بالفضل . هـ قوله: (إن المراد بالباقي) وهو غير المحتاج إليه . اهـ . ع ش . هـ قوله: (من قولها) أي: الجواهر .

هـ قوله: (على أنه خالفه في شرح مسلم) اعتمد ما فيه م ر . هـ قوله: (ويكره إمساك الفضل) ما المراد بالفضل؟ إن كان ما زاد على يوم، وليلة فلا حاجة مع كراهته لكرهه ما زاد على سنة .

ضُرُورَةٌ لَزِمَتْهُ بَيْعُ مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ سَنَةً، فَإِنْ أَبَى أُجْبِرَهُ الْحَاكِمُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ
الْروضةِ عَنِ الْإِمَامِ يَلْزَمُ الْمُؤَيَّرَ الْمُوَاسَاةُ بِمَا زَادَ عَلَى كِفَايَةِ سَنَةٍ. قَالَ بَعْضُهُمْ: أَيُّ : فِي حَالِ
الضَّرُورَةِ لَا مُطْلَقًا. اهـ، وَهُوَ فَاسِدٌ كَمَا يُقَالُ مِمَّا سَأَدَّ كُرْهُهُ أَوَائِلَ السَّيْرِ، وَلَا يُنَافِي اعْتِبَارُ السَّنَةِ
هَذَا مَا مَرَّ آنِفًا؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ كَمَا هُنَا يُخْتَاطُ لَهَا أَكْثَرُ مِنَ التَّدْبِيرِ كَمَا هُنَاكَ.

■ قَوْلُهُ: (عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ سَنَةً) أَيُّ : مَا لَمْ يَشْتَدَّ الضَّرَرُ وَالْأَجْبَرُ عَلَى بَيْعِ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ
التَّاجِزَةِ. اهـ. ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ آنِفًا) أَيُّ : بِقَوْلِهِ: يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ إلخ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النِّكَاحِ

قِيلَ بُلَغَ أَسْمَاءُ بَعْضِ اللَّغَوِيِّينَ أَلْفًا وَأَرْبَعِينَ، وَهُوَ لُغَةُ الضَّمِّ وَالْوُطْءِ وَشَرْعًا عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ
وُطْءٍ بِاللَّفْظِ الْآتِي، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ مَجَازٌ فِي الْوُطْءِ لِصِحَّةِ نَفْيِهِ عَنْهُ وَلَا سِتِحَالَةَ أَنْ يَكُونَ
حَقِيقَةً فِيهِ وَيُكْتَنَى بِهِ عَنِ الْعَقْدِ لِاسْتِقْبَاحِ ذِكْرِهِ كَفَعْلِهِ وَالْأَقْبَحُ لَا يُكْتَنَى بِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَإِرَادَتُهُ فِي
﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ذَلَّ عَلَيْهِ خَيْرٌ حَتَّى تَذَوْقِي عُسَيْلَتَهُ وَفِي ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ
إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور: ٣٠].....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النِّكَاحِ

• فَوَدَّ: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ اتِّفَاقًا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي الزَّانِي إِلَى وَقِيلَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ جَمَعْتَهَا إِلَى وَشَرَعَ
وَالِى الْمُتَنِّ فِي التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي الزَّانِي إِلَى وَقِيلَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ جَمَعْتَهَا إِلَى وَفَائِدَتُهُ. • فَوَدَّ: (بَعْضُ
اللَّغَوِيِّينَ) وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَهْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِالْفَلْظِ الْآتِي) وَهُوَ الْإِنْكَاحُ وَالتَّزْوِيجُ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا
أَهْ ع ش أَي وَتَرَجَمَتْهَا. • فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ نَفْيِهِ عَنْهُ) أَي نَفَى النِّكَاحَ عَنِ الْوُطْءِ إِذْ يُقَالُ فِي الزَّانِي سِفَاحٌ لَا
يَنْكَحُ وَيُقَالُ فِي السَّرِّيَّةِ لَيْسَتْ زَوْجَةً وَلَا مَنْكُوحَةً وَصِحَّةُ النَّفْيِ دَلِيلُ الْمَجَازِ أَهْمُغْنِي زَادَ الرَّشِيدِيُّ لَكِنْ
قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا لَا يَسْلُمُهُ الْخَضَمُ أَه. • فَوَدَّ: (وَلَا سِتِحَالَةَ الْخ) أَي عُرْفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَهْمُغْنِي عِبَارَةٌ ع
ش هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ بِنَاءَ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْوُطْءِ مَجَازٌ فِي الْعَقْدِ أَنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا فَلَا؛ لِأَنَّهُ
إِذَا اسْتَعْمِلَ فِي الْعَقْدِ عَلَى هَذَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا فِي حَقِيقَتِهِ أَه أَي فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الصَّرِيحِ لَا الْكِنَايَةِ.
• فَوَدَّ: (فِيهِ) أَي الْوُطْءِ وَكَذَا ضَمِيرُ ذِكْرِهِ وَكَفَعْلِهِ وَإِرَادَتِهِ. • فَوَدَّ: (وَيُكْتَنَى بِهِ الْخ) الْوَاوُ لِلْحَالِ أَه ع
ش. • فَوَدَّ: (لِاسْتِقْبَاحِ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلِاسْتِحَالَةِ أَهْمُغْنِي أَقُولُ وَهَذَا صَرِيحٌ صَنِيعُ الْمُغْنِيِّ.
• فَوَدَّ: (وَإِرَادَتُهُ الْخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: ذَلَّ عَلَيْهَا الْخ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿حَتَّى
تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْعَقْدَ وَالْوُطْءَ مُسْتَعَادَّ مِنْ خَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ «حَتَّى تَذَوْقِي
عُسَيْلَتَهُ» أَه. • فَوَدَّ: (وَفِي الزَّانِي الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي حَتَّى تَنْكِحَ أَه سَمِ أَي وَقَوْلُهُ الْآتِي ذَلَّ عَلَيْهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النِّكَاحِ

• فَوَدَّ: (وَإِرَادَتُهُ الْخ) عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّنُ إِرَادَتُهُ هُنَا بَلْ يَجُوزُ إِرَادَةُ الْعَقْدِ إِذْ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي التَّحْلِيلِ غَايَةُ
الْأَمْرِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ مَعَهُ شَيْءٌ آخَرُ كَمَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِرَادَةُ الْوُطْءِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ طَلَاقِ الثَّانِي ثُمَّ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ
ثُمَّ عَقْدُ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (وَفِي الزَّانِي الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي تَنْكِحَ.

بناءً على ما قاله ابن الرُّفْعَةِ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَطَأُ ذَلِكَ عَلَيْهَا السِّيَاقُ وَقِيلَ عَكْسُهُ وَقِيلَ حَقِيقَةُ فِيهَا فَلَوْ خَلَفَ لَا يَنْكِحُ حَيْثُ بِالْمَقْدُ وَلَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَمْ تَبْثُ مُصَاهَرَةً وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ الْآيَاتُ وَالْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ وَقَدْ جَمَعْتَهَا فَرَادَتْ عَلَى الْمَائَةِ بِكَثِيرٍ فِي تَصْنِيفِ سَمِيَّةِ الْإِنْفِصَاحِ عَنْ أَحَادِيثِ النِّكَاحِ وَشَرَعَ مِنْ عَهْدِ آدَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَمَرَّ حَتَّى فِي الْجَنَّةِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِيمَا تَعْبُدُنَا بِهِ مِنَ الْفُقُودِ.

وَفَائِدَتُهُ حِفْظُ النَّسْلِ وَتَفْرِيعُ مَا يَصْرُ حَبْسُهُ وَاسْتِيفَاءُ اللَّذَّةِ وَالتَّمَتُّعِ وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي فِي الْجَنَّةِ وَهَلْ هُوَ عَقْدٌ تَمْلِكُ أَوْ إِبَاحِيَّةٌ وَجِهَانٍ يَظْهَرُ أَثَرُهُمَا فِيمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَمْلِكُ شَيْقًا وَلَهُ زَوْجَةٌ وَالْأَصْحَحُ لَا جَنَّتْ حَيْثُ لَا نَيْةٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ مَالِكٌ لِأَنَّهُ يَنْتَقِصُ لِلْمَنْفَعَةِ فَلَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ فَالْمَهْرُ لَهَا أَتِفَاقًا وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَقِيلَ عَلَيْهِ مَرَّةٌ لِيَتَقَضَى شَهْوَتُهَا وَيَتَقَرَّرُ مَهْرُهَا.

السِّيَاقُ عَلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ عَلَيْهَا خَبَرَ الْخَبْرُ وَاجِدٌ مَعَ تَقَدُّمِ الْمَجْرُورِ. ة فُؤد: (بِنَاءٌ عَلَى الْخَبَرِ) حَالٌ مِنْ مُتَعَلِّقٍ فِي الزَّانِي الْمُقَدَّرِ بِالْمُعْطِ وَقَوْلُهُ إِنَّ الْمُرَادَ الْخَبَرَ بَيَانٌ لِمَا وَقَوْلُهُ ذَلِكَ الْخَبَرُ خَبَرٌ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ الْمُقَدَّرِ. ة فُؤد: (وَقِيلَ عَكْسُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِي أَيْ مِنَ الْأَوَجْهِ الثَّلَاثَةِ فِي مَوْضِعِ النِّكَاحِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْوُطْءِ مَجَازٌ فِي الْعَقْدِ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى اللَّغَةِ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الشَّرْعِ اهـ.

ة فُؤد: (حَقِيقَةٌ فِيهِمَا) أَيْ بِالْإِشْرَافِ كَالْعَيْنِ اهـ مُغْنِي. ة فُؤد: (فَلَوْ خَلَفَ الْخَبَرَ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ زَنَى الْخَبَرَ تَفْرِيعٌ ثَانٍ اهـ رَشِيدِي. ة فُؤد: (فَلَوْ خَلَفَ الْخَبَرَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْحَقِيقَةِ تَظْهَرُ فِيمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَى وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ عَنْدهُمْ لَا عِنْدَنَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَفِيمَا لَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقُ عَلَى النِّكَاحِ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعَقْدِ عِنْدَنَا لَا الْوُطْءِ إِلَّا إِنْ نَوَاهُ اهـ. ة فُؤد: (حَيْثُ بِالْمَقْدُ) لَا الْوُطْءِ إِلَّا إِنْ نَوَاهُ اهـ شَيْخُنَا زِيَادِي وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ ظَاهِرًا وَلَعَلَّ وَجْهَهُ شَهْرَتُهُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مَجَازًا فَلْيُجَرِّجْ ثُمَّ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَخْنُثُ حَيْثُ لَا نَيْةً، وَإِنْ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ كَانَ خَلَفَ لَا يَنْكِحُ زَوْجَتَهُ وَيَنْبَغِي خِلَافَهُ عَمَلًا بِالْقَرِينَةِ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ وَيَنْبَغِي الْخَبَرَ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَإِذَا قَالُوا أَيْ الْمَرْبُ نَكَحَ زَوْجَتَهُ وَامْرَأَتَهُ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الْمُجَامَعَةَ اهـ. ة فُؤد: (حَتَّى فِي الْجَنَّةِ) قَدْ يَدُلُّ صَنِيعُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْعَقْدَ وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ وَيَكُونُ الْمُرَادُ أَثَرَ النِّكَاحِ، وَهُوَ ثُبُوتُ الزَّوْجِيَّةِ اهـ سَمِ أَقُولُ وَأَفَادَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي الْخَبَرَ. ة فُؤد: (وَالْتَمَتُّعُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ عَلَى قَوْلِهِ اسْتِيفَاءُ اللَّذَّةِ. ة فُؤد: (وَهَلْ) أَيْ الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ أَغْنَى اسْتِيفَاءُ اللَّذَّةِ وَالتَّمَتُّعُ. ة فُؤد: (أَوْ إِبَاحِيَّةٌ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. ة فُؤد: (وَلَهُ زَوْجَةٌ) الْوَاوُ لِلْحَالِ. ة فُؤد: (وَالْأَصْحَحُ لَا جَنَّتْ الْخَبَرَ) فَظْهَرَ أَنَّ الزَّاجِعَ هُوَ الثَّانِي اهـ مُغْنِي. ة فُؤد: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيْ التَّمْلِكِ. ة فُؤد: (أَتِفَاقًا) أَيْ عَلَى الْوَجْهَيْنِ. ة فُؤد: (وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْخَبَرَ) مُسْتَأْنَفٌ وَقَوْلُهُ وَطْؤُهَا أَيْ، وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا فَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا لَوْ لَمْ يَطَأْ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ الْوُطْءِ دَفْعًا لِهَذِهِ الْمَفْسَدَةِ لَا لِكَرْهِهِ حَقًّا لَهَا اهـ ع ش.

ة فُؤد: (حَتَّى فِي الْجَنَّةِ) قَدْ يَدُلُّ صَنِيعُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْعَقْدَ وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ وَقَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَثَرَ النِّكَاحِ، وَهُوَ ثُبُوتُ الزَّوْجِيَّةِ.

(هو) أي النكاح بمعنى التزويج (مُسْتَحَبُّ لِمُخْتِاجِ إِلَيْهِ) أي تَأْتِي لَهُ بِتَوْقَانِهِ لِلوُطْءِ وَلَوْ خَصِيًّا (يَجِدُ أَهْلَهُ) مِنْ مَهْرٍ وَكَسْوةٍ فَصِلَ التَّمَكِينِ وَنَفَقَةٍ يَوْمِهِ، وَإِنْ اشْتَغَلَ بِالْعِبَادَةِ لِلْخَيْرِ الْمُتَّقِي عَلَيْهِ «بِمَعَشَرِ الشَّبَابِ مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةُ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصِيرِ وَأَحْصَنَ لِلْفَرْجِ» وَالبَاءَةُ بِالْمَدِّ لُغَةُ الْجَمَاعِ وَالْمُرَادُ هُوَ مَعَ الْمُؤْنِ لِإِرْوَايَةِ «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طَوْلٍ فَلْيَتَزَوَّجْ» وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مَنْ فَقَدَ الْمُؤْنُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْجَمَاعِ إِذْ هَذَا هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ لِلصُّومِ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَصْرِ الْبَاءَةِ عَلَى الْمُؤْنِ لِإِبْهَامِهِ أَنَّ مَنْ عَدِمَهَا يُؤْمَرُ بِالصُّومِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَهُ الْجَمَاعُ وَلَيْسَ مُرَادًا وَلَمْ يَجِبْ مَعَ هَذَا الْأَمْرِ لِآيَةِ «مَا طَابَ لَكُمْ» [النساء: ٣٠] وَرَدَّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحَلَالُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِظَاهِرِهِ أَحَدٌ فَإِنَّ الَّذِي حَكَوْهُ قَوْلُ إِنَّهُ فَرَضَ كِفَايَةً لِبَقَاءِ النَّسْلِ وَوُجْهَ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ خَافَ زِنَا قَبْلَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْإِحْصَانَ لَا يُوجَدُ إِلَّا بِهِ وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يَرُدَّ التَّسْرِي نَعَمْ، حَيْثُ نَذَبَ لِيُوجِدَ الْحَاجَةَ وَالْأُهْبَةَ وَجِبَ بِالتَّنْذِيرِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي صَرَحَ بِهِ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ كَمَا يَنْتَهَى.....

• فَوَدَّ: (أَيِ النِّكَاحِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ هُوَ الْخُ فِي الْمَغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَوَجْهَ أَنَّهُ الْخُ فِي النِّهَايَةِ.
 • فَوَدَّ: (وَنَفَقَةٍ يَوْمِهِ) أَيِ وَلَيْتَهُ عَ شِ أَيِ التَّمَكِينِ سَمَ. • فَوَدَّ: (بِمَا مَعَشَرِ الشَّبَابِ) خَصَّهُمْ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ تَغْلِبُ عَلَيْهِمُ الشَّهْوَةُ وَالْأَفْئُتْلُهُمْ غَيْرُهُمْ أَمَعَ شَ. • فَوَدَّ: (وَالْمُرَادُ) أَيِ بِالْبَاءَةِ وَقَوْلُهُ هُوَ أَيِ الْجَمَاعِ وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ أَيِ الْمُرَادِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ بِمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَيِ فِي آخِرِ الْخَبَرِ الْمَارِ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا أَوَّلَى الْخُ) لَيْكُنْ فِيهِ تَوَرُّعٌ إِذِ الْمُرَادُ فِيهِ بِالْبَاءَةِ فِي الْإِثْبَاتِ الْمُؤْنُ مَعَ الْجَمَاعِ وَفِي التَّقْيِ مُجَرَّدُ الْمُؤْنِ، وَهُوَ تَكْلُفٌ وَمُخَالَفَةٌ لِلظَّاهِرِ بِلاَ ضَرُورَةٍ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِذِكْرِ الشَّبَابِ الْمُسْتَلْزِمِ غَالِيًا لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْجَمَاعِ وَالِإِحْتِاجِ إِلَيْهِ سَمَ وَسَيِّدُ عَمَرٍ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِبْ) أَيِ التَّزْوِيجِ وَقَوْلُهُ مَعَ هَذَا الْأَمْرِ هُوَ قَوْلُهُ: فَلْيَتَزَوَّجْ أَمَعَ شَ. • فَوَدَّ: (لِآيَةِ مَا طَابَ الْخُ) إِذِ الْوَاجِبُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالِاسْطِطَاعَةِ أَمَ مَغْنَى. • فَوَدَّ: (وَرَدَّ) أَيِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَيِ بِمَا طَابَ الْخُ. • فَوَدَّ: (الْحَلَالُ مِنَ النِّسَاءِ) أَيِ لَا الْمُسْتَطَابُ؛ لِأَنَّ فِي النِّسَاءِ مُحَرَّمَاتٍ وَمَنْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ» [النساء: ٢٣] الْخُ أَمَ مَغْنَى. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُجَابَ الْخُ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ. • فَوَدَّ: (بِظَاهِرِهِ) أَيِ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (قَوْلُ أَنَّهُ الْخُ) بِالْإِضَافَةِ خَبَرٌ فَإِنَّ قَوْلَهُ وَوَجْهَ أَنَّهُ الْخُ بِالْإِضَافَةِ عَطْفٌ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ أَرَادَ التَّسْرِي أَوَّلًا. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِحْصَانَ) أَيِ الَّذِي يَمْتَنِعُ بِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الزِّنَا خَوْفَ الرَّجْمِ أَمَ مَغْنَى.
 • فَوَدَّ: (وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يَرُدَّ الْخُ) يَمِيلُ إِلَيْهِ قَوْلُ النِّهَايَةِ نَعَمْ لَوْ خَافَ الْعَمْتُ وَتَعَيَّنَ طَرِيقًا لِدَفْعِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ وَجِبَ أَمَ. • فَوَدَّ: (وَجِبَ بِالتَّنْذِيرِ الْخُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى وَالشَّهَابِ الزَّمَلِي.

• فَوَدَّ: (وَنَفَقَةٍ يَوْمِهِ) أَيِ التَّمَكِينِ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا أَوَّلَى الْخُ) لَيْكُنْ فِيهِ تَوَرُّعٌ إِذِ الْمُرَادُ فِيهِ بِالْبَاءَةِ فِي الْإِثْبَاتِ الْمُؤْنُ مَعَ الْجَمَاعِ وَفِي التَّقْيِ مُجَرَّدُ الْمُؤْنِ، وَهُوَ تَكْلُفٌ وَمُخَالَفَةٌ لِلظَّاهِرِ بِلاَ ضَرُورَةٍ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِذِكْرِ الشَّبَابِ الْمُسْتَلْزِمِ غَالِيًا لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْجَمَاعِ وَالِإِحْتِاجِ إِلَيْهِ فَلْيَتَأْمَلْ.

في شرح الغُبابِ ومَحَلُّ قولهم العُقودُ لا تُلْتَزِمُ في الذِّمَّةِ إذا التَزَمْتَ بغيرِ نَذْرٍ ومن ثَمَّ انْعَقَدَ في عليٍّ أَنْ اشْتَرَى عَبْدًا وأَعْتَقَهُ وبه يَنْدَفِعُ ما قَبِلَ النِّكَاحَ مُتَوَقِّفٌ على رِضا الغيرِ، وهو ليس إليه إِذ الشُّراءُ كذلك وقد أَوْجَبوه . وبحَثِّ بعضهم وجوبه أيضًا إِذا طُلِقَ مَظْلُومَةٌ في القِسمِ لِإِثْبَاتِهَا حَقُّها من نَوْبَةِ المَظْلُومِ لها ورُودُ بَأَن هذا الطَّلَاقَ بذِعيٍّ وقد صرحوا في البِذْعيِّ أَنَّهُ لا تَجِبُ فيه الرِّجْعَةُ إِلا أَنْ يُسْتَشْنَى هذا لِمَا فيه من اسْتِدْرَاكِ ظِلَامَةِ الآدَمِيِّ وَمَنْعِ جَمْعِ التَّسْرِي لِعَدَمِ التَّخْمِيسِ مَرْدُودٌ كما يَأْتِي بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَهِجُ فَيَمُنُّ تَحَقُّقُ أَنَّ سَابِيها مُسْلِمٌ لا فَيَمُنُّ شَكٌّ في سَابِيها؛ لِأَنَّ الأَصْلَ الحِلُّ ولا فَيَمُنُّ تَحَقُّقُ أَنَّ سَابِيها كَافِرٌ من كَافِرٍ أو اشْتَرَى خُمُسَ بَيْتِ المالِ.....

• فَوَدَّ: (في شَرْحِ الغُبابِ) لَعَلَّهُ في بابِ التَّنْذِرِ مِنهُ وإِلا فَالشَّرْحُ لم يَصِلْ فيه إِلى هذا البابِ اهـ سم .
 • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ قولهم الخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ المُعْتَمَدِ . • فَوَدَّ: (الْعَقْدُ) أَي نَذْرُ العَقْدِ . • فَوَدَّ: (إِنْ اشْتَرَى الخ) هَلْ يَجِبُ الشُّراءُ مُطْلَقًا، أو مَحَلُّه حَيْثُ لم يَكُنْ بِمِلْكِهِ وَلَمْ يَتَّعَسَّرْ تَمَلُّكُهُ بِطَرِيقٍ آخَرَ يَتَّبِعِي أَنْ يُرَاجَعَ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ والقَلْبُ إِلى الثاني أَمِيلُ واللَّهِ أَعْلَمُ . • فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي بِقَوْلِهِ انْعَقَدَ الخ يَنْدَفِعُ ما قَبِلَ أَي اغْتَرَاضًا على الوُجوبِ بالتَّنْذِرِ اهـ كُرْدِي . • فَوَدَّ: (إِذ الشُّراءُ الخ) قد يُفَرَّقُ بَأَن الشُّراءَ وَجِبَ هُنا بَيَعًا والمَقْصُودُ بالذَّاتِ نَذْرُ العَقْدِ فَلَمَّ يَمُنُّ التَّنْذِرُ على الشُّراءِ هُنا بالذَّاتِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ فَإِنَّ التَّنْذِرَ واقِعٌ بالذَّاتِ على العَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قد يُدْفَعُ هُذا بِأَنَّهُ إِذا امْتَكَنَ الثُّبُوتُ في الذِّمَّةِ بَيَعًا امْتَكَنَ الثُّبُوتُ قَضًا فَلْيَزَكِّبْ إِذْ لا مانِعَ مِنهُ اهـ سم . • فَوَدَّ: (وَيَحْثُ بِمَعْضَمِ الخ) وهذا البَحْثُ ظاهِرٌ اهـ نِهائِيَّة . • فَوَدَّ: (وَرُودُ بَأَن الخ) أَقَرُّهُ المُغْنِي ورَدُّهُ النِّهائِيَّةُ بِقَوْلِهِ لِيُوضَحَ الفَرْقُ بَأَن الذِّمَّةَ اشْتَغَلَتْ فيها بِحَقِّ لها فَوَجِبَ رَدُّهُ وَيَجِبُ ما يَكُونُ طَرِيقًا مُتَعَيَّنًا لَهُ ولا كَذَلِكَ طَّلَاقُ البِذْعةِ إِذْ لم يَسْتَحِزَّ لَهَا في ذِمَّتِهِ حَقٌّ تُطالِبُهُ بَرَدَهُ اهـ .
 • فَوَدَّ: (إِلا أَنْ يَسْتَشْنَى الخ) الوجه الذي لا يَجوزُ غَيْرُهُ هو الإِسْتِثْناءُ وقد أَوْضَحْتُهُ في كِتابِ القِسمِ والشُّمُوزِ اهـ سم . • فَوَدَّ: (وَمَنْعُ جَمْعٍ) إِلى قولِهِ ونَصُّ في المُغْنِي إِلا قولُهُ لا فَيَمُنُّ شَكٌّ إِلى لا فَيَمُنُّ تَحَقُّقٌ وإِلى المَثَرِ في النِّهائِيَّةِ . • فَوَدَّ: (وَمَنْعُ جَمْعِ التَّسْرِي الخ) أَي في هَذا الزَّمَنِ اهـ نِهائِيَّة . • فَوَدَّ: (كما يَأْتِي) أَي في السَّيَرِ . • فَوَدَّ: (إِنْ سَابِيها مُسْلِمٌ) أَي وَلَمْ يَشْتَرِ الخُمُسَ بِقَرِينَةٍ ما يَأْتِي اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ .
 • فَوَدَّ: (مِنْ كَافِرٍ) أَي سَابِها مِنْ كَافِرٍ حَزْبِيٍّ . • فَوَدَّ: (أو اشْتَرَى خُمُسَ بَيْتِ المالِ الخ) يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ

• فَوَدَّ: (في شَرْحِ الغُبابِ) لَعَلَّهُ في بابِ التَّنْذِرِ مِنهُ وإِلا فَالشَّرْحُ لم يَصِلْ فيه إِلى هذا البابِ . • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ انْعَقَدَ) أَي التَّنْذِرُ . • فَوَدَّ: (إِذ الشُّراءُ كَذَلِكَ) قد يُفَرَّقُ بَأَن الشُّراءَ وَجِبَ هُنا بَيَعًا والمَقْصُودُ بالذَّاتِ قَدْرُ العَقْدِ فَلَمَّ يَمُنُّ التَّنْذِرُ على الشُّراءِ هُنا بالذَّاتِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ فَإِنَّ التَّنْذِرَ واقِعٌ بالذَّاتِ على العَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قد يُدْفَعُ هُذا بِأَنَّهُ إِذا امْتَكَنَ الثُّبُوتُ في الذِّمَّةِ بَيَعًا امْتَكَنَ الثُّبُوتُ قَضًا فَلْيَزَكِّبْ إِذْ لا مانِعَ مِنهُ اهـ سم . • فَوَدَّ: (إِلا أَنْ يَسْتَشْنَى هَذا) الوجه الذي لا يَجوزُ غَيْرُهُ هو الإِسْتِثْناءُ وقد أَوْضَحْتُهُ في كِتابِ القِسمِ والشُّمُوزِ . • فَوَدَّ: (أو اشْتَرَى خُمُسَ بَيْتِ المالِ مِنْ ناظِرِهِ) يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ وأَرَبْعَةُ أَخْمَاسِ الخُمُسِ الباقِيَةِ

من ناظرِهِ لِجُلُهَا بِقِيَانٍ وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْنُ لِمَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ النِّكَاحُ مُطْلَقًا خَوْفًا عَلَى وَلَدِهِ مِنَ التَّدْبِيرِ بِيَدِيهِمْ وَالْإِسْتَوْقَاقِ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ الرُّنَا لَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ إِذِ الْمَصْلَحَةُ الْمُحَقَّقَةُ النَّاجِزَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمَفْسَدَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ الْمُتَوَهَّمَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ التَّسْرِي بِالنِّكَاحِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا عُلِّلَ بِهِ بِأَنِّي فِيهِ قِيلَ الصَّمَاثِرُ الثَّلَاثَةُ فِي الْمَتْنِ إِنْ أَرَادَ بِهَا الْعَقْدَ، أَوْ الْوَطْءَ لَمْ يَصَحَّ، أَوْ بِهِ وَأَهْبَتَهُ الْعَقْدَ وَإِلَيْهِ الْوَطْءُ صَحَّ لَكِنْ فِيهِ تَعَشُّفٌ ١ هـ . وَيُرَدُّ بِأَنَّهَا كُلُّهَا لِلْعَقْدِ الْمُرَادِ بِهِ أَحَدُ طَرَفَيْهِ، وَهُوَ التَّزْوُجُ أَيْ قَبُولُ التَّزْوِيجِ وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ وَمَا تَوَهَّمَهُ فِي إِلَيْهِ يُرَدُّهُ قَوْلُنَا أَيْ تَأْتِي لَهُ بِتَوْقَانِهِ الْوَطْءُ وَهَذَا.....

وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ الْخُمُسِ الْبَاقِيَةِ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا، أَوْ أُولَئِيهِمْ سَمَ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ مُرِيدُ الشَّرَاءِ غَيْرَ السَّامِيِّ وَالْأَفْلَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَالَ الشَّهَابُ سَمَ يَخْتِاجُ أَنْ يَقُولَ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ الْخُمُسِ الْبَاقِيَةِ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا، أَوْ أُولَئِيهِمْ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِخُمُسٍ يَبِّتُ الْمَالِ مَا قَابِلُ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْغَايِمِينَ الَّذِي يُخْمَسُ خَمْسَةُ أَخْمَاسٍ لَا خُمُسُ الْخُمُسِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْبَيَانَةِ وَأَضْيَفَ يَبِّتُ الْمَالِ؛ لِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي جَمِيعِهِ لِلْإِمَامِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ فِي بَابِهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا أَوْ أُولَئِيهِمْ لَا يَصِحُّ إِذْ لَا مُسْتَحَقَّ لَهَا مُعَيَّنٌ حَتَّى يَصِحَّ مِنْهُ التَّصَرُّفُ وَإِنَّمَا التَّصَرُّفُ لِلْإِمَامِ كَمَا سَبَقَ اهـ، وَهِيَ أَظْهَرُ. هـ فُورِدَ: (مِنْ نَازِرِهِ) هَذَا وَاضِحٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ وَالْأَفَالِقِيَّاسُ أَخَذُوا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ كَغَيْرِهِ مِنْ وَجُوبِ دَفْعِ مَالٍ يَبِّتُ الْمَالِ لِمَنْ يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الظَّاهِرُ بِهِ عَارِفًا وَلَا تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُقَالَ طَرِيقُهُ أَنْ يَذْفِقَهُ لِعَدْلٍ عَارِفٍ بِالمَصَارِفِ ثُمَّ يَشْتَرِيهِ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَهُ بِنَفْسِهِ بِالْبَدَلِ ثُمَّ يَصْرِفَ الْبَدَلَ فِي الْمَصَارِفِ أَوْ يَتَمَتَّعَ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَوَلِّيَ الطَّرَفَيْنِ وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَلْيَحْزَرْ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِتَقْدِيمِهِ. هـ فُورِدَ: (مُطْلَقًا) أَيْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَوَجَدَ أَهْبَتَهُ أَمْ لَا. هـ فُورِدَ: (وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ الْإِنْخ) وَقَدْ يُقَالُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ دَارُ الْبِدْعَةِ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ مِنْ أَنَّ السُّنِّيَّ الْمُتَوَلَّدَ بِدَارِ الْبِدْعَةِ يَظْهَرُ أَوْلَادُهُ غَالِيًا مُتَدَبِّرِينَ بِتِلْكَ الْبِدْعَةِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ مَنْ يَغْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْعَقْمَ مُسْتَنَتِي فِي ذَلِكَ وَفِي دَارِ الْحَرْبِ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ لَاحْتِمَالِ تَخْلُفِ ظَنِّ الْعَقْمِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ . وَقَوْلُهُ وَيَحْتَمِلُ الْإِنْخُ أَيْ احْتِمَالًا بَعِيدًا لَا يُعْتَدُّ بِهِ. هـ فُورِدَ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي كَوْنِهِ لَا يُسْنُ وَقَضِيَّتُهُ إِبَاحَةُ كُلِّ مِنَ النِّكَاحِ وَالتَّسْرِي اهـ ع ش أَقُولُ الْقَضِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ مُنْعَوَةً وَالْأَقْرَبُ الْكَرَاهَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ فُورِدَ: (صَحَّ) أَيْ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ اسْتِخْدَامًا اهـ ع ش. هـ فُورِدَ: (وَمَا تَوَهَّمَهُ) أَيْ وَالْمَحْذُورُ الَّذِي تَوَهَّمَهُ اهـ ع ش. هـ فُورِدَ: (يُرَدُّهُ قَوْلُنَا أَيْ تَأْتِي لَهُ الْإِنْخ) بَلْ لَا حَاجَةَ لِلتَّفْسِيرِ بِقَوْلِهِ أَيْ تَأْتِي لَهُ الْإِنْخُ لِصِحَّةِ التَّفْسِيرِ أَيْ إِلَى النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ لِكَوْنِهِ طَرِيقًا لِلْوَطْءِ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْحَاجَةَ لِلشَّيْءِ حَاجَةٌ لَطَرِيقِهِ .

مِنْ مُسْتَحَقِّهَا، أَوْ أُولَئِيهِمْ. هـ فُورِدَ: (يُرَدُّهُ قَوْلُنَا أَيْ تَأْتِي لَهُ الْإِنْخ) بَلْ لَا حَاجَةَ لِلتَّفْسِيرِ بِقَوْلِهِ أَيْ تَأْتِي لَهُ الْإِنْخُ لِصِحَّةِ التَّفْسِيرِ أَيْ إِلَى النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ لِكَوْنِهِ طَرِيقًا لِلْوَطْءِ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْحَاجَةَ لِلشَّيْءِ حَاجَةٌ لَطَرِيقِهِ .

مَجَازٌ مَشْهُورٌ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (فَإِنْ فَقَدْهَا اسْتَحَبَّ تَرْكُهُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَسْتَ تُفِيقُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ نِكَاحَهُ﴾ [النور: ٣٣] الْآيَةُ وَعِبَارَةُ الرَّافِعِيِّ فِي كُتُبِهِ وَالرُّوْضَةُ الْأُولَى أَنَّ لَا يَنْكِحُ قِيلَ، وَهِيَ دُونَ الْأُولَى فِي الطَّلَبِ وَرُذُّ بَأْتَهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِذِ الْمُتَبَايِرُ مِنْهُمَا وَاحِدٌ هُوَ الطَّلَبُ الْغَيْرُ الْجَائِزُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ تَأْكِيدٍ وَعَدَمِهِ وَتُؤَيِّدُهُ تَصْرِيحُ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ خِلَافَ الْأُولَى وَخِلَافَ الْمُسْتَحَبِّ وَاحِدٌ هُوَ الْمُنْهَى عَنْهُ نَهْيًا غَيْرَ مَقْصُودٍ لاسْتِفَادَتِهِ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمُسْتَحَبِّ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ بِخِلَافِ الْمَكْرُوهِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّضَرُّيحِ بِالنَّهْيِ كَلَّا تَفْعَلْ عَلَى مَا هُوَ مَبْشُوطٌ فِي مَحَلِّهِ مِنْ بَحْرِ الزَّرْكَشِيِّ وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ يُكْرَهُ فَعَلُهُ وَرُذُّ بِأَنَّ مَقْتَضَى الْخَبَرِ عَدَمُ طَلَبِ الْفِعْلِ، وَهُوَ أَعْمٌ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْفِعْلِ بَلْ وَمِنْ طَلَبِ التَّرْكِ وَمَقْتَضَى هَذَا رُذُّ الْمَتْنِ لَوْلَا الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ إِذْ قَوْلُهُ: يَسْتَعْفِفُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَائِقٌ. وَقَوْلُهُ ﴿حَقٌّ يُقْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ

لِطَرِيقِهِ سَمَ عَلَى خَجٍّ أَهْ رَشِيدِيٍّ وَفِيهِ أَنَّ مَالَ التَّفْسِيرَيْنِ وَاحِدٌ. فُؤَدُ: (مَجَازٌ مَشْهُورٌ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمَجَازَ الْعَقْلِيَّ أَيْ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى سَبَبِهِ وَقَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِهِ حَقِيقَةً لَعَةً وَعَقْلًا. فُؤَدُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِلَى وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ وَمَقْتَضَى هَذَا إِلَى وَقِيلَ. فُؤَدُ: (وَالرُّوْضَةُ) عَطَفَ عَلَى الرَّافِعِيِّ. فُؤَدُ: (وَهِيَ) أَيْ عِبَارَةُ الرَّافِعِيِّ دُونَ الْأُولَى أَيْ أَقْلَ مِنْ عِبَارَةِ الْمَتْنِ فِي الطَّلَبِ أَيْ طَلَبِ التَّرْكِ أَهْ كُرْدِيٍّ. فُؤَدُ: (مِنْ غَيْرِ اخْتِبَارٍ تَأْكِيدِ الْخ) أَيْ فِي الطَّلَبِ. فُؤَدُ: (وَتُؤَيِّدُهُ) أَيْ الرُّذُّ الْمَذْكُورُ، أَوْ عَدَمُ الْفَرْقِ. فُؤَدُ: (لِاسْتِفَادَتِهِ) أَيْ النَّهْيِ. فُؤَدُ: (مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمُسْتَحَبِّ) لَعَلَّ الْأُولَى مِنَ الْأَمْرِ بِالْمُسْتَحَبِّ الَّذِي هُوَ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ. فُؤَدُ: (بِخِلَافِ الْمَكْرُوهِ الْخ) حَالٌ مَنْ هُوَ مِنْ قَوْلِهِ هُوَ الْمُنْهَى الْخ، أَوْ مِنَ الْمُسْتَحَبِّ فِي الْمُنْهَى. فُؤَدُ: (عَلَى مَا هُوَ مَبْشُوطٌ الْخ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَ لَهَا عِزَّةٌ تَقْتَضِي الْإِفْتِصَارَ عَلَى نَسْبَتِهَا لِبَحْرِ الزَّرْكَشِيِّ أَهْ سَمَ أَقُولُ وَلَعَلَّ وَجْهَ نَسْبَتِهِ إِلَى الْبَحْرِ بِصِغَةِ التَّبَرِّيِّ مَا يَأْتِي قَبْلَ الْفَضْلِ مِمَّا نَصَّهُ الْكَرَاهَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ نَهْيٍ خَاصٍّ أَيْ وَجْهِ، وَإِنْ اسْتَعِيدَ مِنْ قِيَاسٍ أَوْ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِ الْفِعْلِ فَيُكْرَهُ تَرْكُهُ كَقَسْلِ الْجُمُعَةِ أَوْ حَزْمَتِهِ فَيُكْرَهُ كَلَمِبِ الشُّطْرَنْجِ أَهْ. فُؤَدُ: (وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ الْخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ اسْتَحَبَّ تَرْكُهُ. فُؤَدُ: (بِأَنَّ مَقْتَضَى الْخَبَرِ) أَيْ الْآتِي بَعْدَ قَوْلِهِ قُلْتُ أَهْ كُرْدِيٍّ وَفِيهِ بَعْدُ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْخَبَرَ الْآتِي آتِفًا بِقَوْلِهِ وَدَلِيلُنَا «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلِهِ بِالضُّومِ» الْخ. فُؤَدُ: (وَمَقْتَضَى هَذَا) أَيْ قَوْلِهِ وَمِنْ طَلَبِ التَّرْكِ. فُؤَدُ: (لَوْلَا الْآيَةُ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ فِي الْآيَةِ زَمْرًا إِلَى طَلَبِ التَّرْكِ أَهْ سَمَ. فُؤَدُ: (إِذْ قَوْلُهُ: الْخ) بَيَانٌ لَوَجْهِ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى الْمَتْنِ.

فُؤَدُ: (بِخِلَافِ الْمَكْرُوهِ فَإِنَّهُ الْخ) التَّفَرُّقُ بَيْنَ خِلَافِ الْأُولَى وَالْمَكْرُوهِ بِمَا ذَكَرَ مِمَّا أَخَذَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ وَتَبِعَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَقْدَمُونَ خِلَافَهُ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي مَحَلِّهِ حَتَّى فِي شَرْحِ الْمُحَلِّيِّ لِبَعْضِ الْجَوَامِعِ. فُؤَدُ: (عَلَى مَا هُوَ مَبْشُوطٌ فِي مَحَلِّهِ مِنْ بَحْرِ الزَّرْكَشِيِّ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَ لَهَا عِزَّةٌ تَقْتَضِي الْإِفْتِصَارَ عَلَى نَسْبَتِهَا لِبَحْرِ الزَّرْكَشِيِّ. فُؤَدُ: (لَوْلَا الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ فِي

فَصَلِّهِ ﴿النور: ٣٣﴾ يَدُلُّ عَلَى فَقْدِهِ لِلْمُؤْنِ فَاَنْدَفَعَ قَوْلُ الرَّزْكَانِيِّ يُمَكِّنُ حَمْلَهَا عَلَى غَيْرِ التَّائِبِي وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ فَعْلُهُ وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ لِآيَةِ ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ﴾ ﴿النور: ٣٢﴾ مَعَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ فَإِنَّهُنَّ بِأَتَيْنِكُمْ بِالْمَالِ» وَصَحَّ أَيْضًا «ثَلَاثَةُ حَقٍّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعَيِّنَهُمْ مِنْهُمْ التَّائِبُ بِرُيُودِ أَنْ يَسْتَعْفِفَ» وَفِي مُوسَلٍ «مَنْ تَزَوَّجَ مَخَافَةَ الْعَيْلَةِ فَلَيْسَ بِمِنَّا» وَحَمَلُوا الْأَمْرَ بِالِاسْتِعْفَافِ فِي الْآيَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَجِدْ زَوْجَةً وَلَا ذَلَالَةً لَهُمْ عِنْدَ التَّائِلِ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا لَا يُلْزَمُ مِنَ الْفَقْرِ وَاتِّبَانِهِنَّ بِالْمَالِ وَالْإِعَانَةِ وَخَوْفِ الْعَيْلَةِ عَدَمِ وَجْدَانِ الْأَهْبَةِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ لَا سِيَّمَا وَدَلِيلُنَا «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءُ أَيِّ قَاطِعٍ أَصَحُّ» وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا . (وَيُحْكِمُ) إِزْشَادًا وَمَعَ ذَلِكَ يُثَابُ؛ لِأَنَّ الْإِرْشَادَ الرَّاجِعَ إِلَى تَكْمِيلِ شَرْعِيٍّ كَالْعِفَّةِ هُنَا كَالشَّرْعِيِّ خِلَافًا لِمَنْ أَخَذَ بِاطْلَاقِ أَنَّ الْإِرْشَادَ نَحْوَ ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ﴿البقرة: ٢٨٢﴾ لَا ثَوَابَ فِيهِ (شَهَوْتُهُ بِالصَّوْمِ) لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَكَوْنُهُ يُثِيرُ الْحَرَارَةَ وَالشَّهْوَةَ لِأَنَّمَا هُوَ فِي ابْتِدَائِهِ فَإِنَّهُ لَمْ تَنْكِيْزْ بِهِ تَزَوُّجَ وَلَا يَمْكِيْزُهَا بِنَحْوِ كَافُورٍ فَيُكْرَهُ بَلْ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِنْ أَدَّى إِلَى الْيَأْسِ مِنَ التَّنْسِبِ وَقَوْلُ جَمْعِ الْخَبَرِ يَدُلُّ عَلَى جُلِّ قَطْعِ الْعَاجِزِ الْبَاءَ بِالْأَدْوِيَةِ مَزْدُودَ عَلَى أَنَّ الْأَدْوِيَةَ خَطِيْرَةٌ وَقَدْ اسْتَعْمَلَ قَوْمُ الْكَافُورِ فَأَوْرَثَهُمْ عِلَلًا مُزْمِنَةً ثُمَّ أَرَادُوا الْاِحْتِيَالَ لِعَوْدِ الْبَاءِ بِالْأَدْوِيَةِ الشَّيْبَةِ فَلَمْ تَنْفَقَهُمْ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ التَّنْسِبِ إِلَى إِلْقَاءِ النُّطْفَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهَا فِي

• قَوْلُهُ: (فَانْتَفَعَ الْخ) أَيِ بَقَوْلِهِ إِذْ قَوْلُهُ: الْخ. قَوْلُهُ: (يُمْكِنُ حَمْلُهَا) أَيِ الْآيَةِ. قَوْلُهُ: (عُرِيْدُ أَنْ يَسْتَعْفِفَ) الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ التَّائِبِ. قَوْلُهُ: (وَحَمَلُوا) أَيِ الْكَثِيرُونَ وَقَوْلُهُ أَصَحُّ خَبَرٌ، قَوْلُهُ وَدَلِيلُنَا هَاهُنَا ش. قَوْلُهُ: (إِزْشَادًا) وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّنْذِيرِ وَالْإِزْشَادَاتِ أَنَّ التَّنْذِيرَ لِقَوَابِلِ الْآخِرَةِ وَالْإِزْشَادَ لِمَنَافِعِ الدُّنْيَا هَاهُنَا كُرْدِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِرْشَادَ الْخ) هَذَا يُفِيدُ حَيْثُ رَجَعَ لِتَكْمِيلِ شَرْعِيٍّ لَا يَخْتَاجُ لِقَضْدِ الْإِمْتِيَالِ، وَإِنْ لَمْ يَزَجْغْ لِذَلِكَ فَلَا ثَوَابَ فِيهِ، وَإِنْ قَصَدَ الْإِمْتِيَالَ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي بَابِ الْمِيَاهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُكْرَهُ الْمُشْيِيسُ مَا نَصَّهُ قَالَ الشُّبْكِيُّ التَّحْقِيقُ أَنَّ فَاعِلَ الْإِرْشَادِ لِمُجَرَّدِ غَرَضِهِ لَا يُثَابُ وَلِمُجَرَّدِ الْإِمْتِيَالِ يُثَابُ وَلَهُمَا يُثَابُ ثَوَابًا أَتَقَصَّ مِنْ ثَوَابٍ مِنْ مَحْضِ قَضْدِ الْإِمْتِيَالِ انْتَهَتْ هَاهُنَا ش. قَوْلُهُ: (تَزَوُّجَ) أَيِ مَعَ الْاِحْتِيَاجِ وَعَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ تَزُفْ الْمَرْأَةُ بِذِمَّتِهِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَهْرِ تَكَلَّفَهُ بِالْاِقْتِرَاضِ وَنَحْوِهِ هَاهُنَا ش. قَوْلُهُ: (فَيُكْرَهُ بَلْ يَحْرُمُ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَالْمُنْهَى. قَوْلُهُ: (إِنْ أَدَّى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيِ قَالَ الْبَغَوِيُّ يُكْرَهُ أَنْ يَخْتَالَ لِقَطْعِ شَهْوَتِهِ وَتَقْلَهُ فِي الْمَطْلَبِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَالْأَوَّلَى حَمَلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ قَطْعُ الشَّهْوَةِ بِالْكَلْبَةِ بَلْ يَقْتَرُهَا فِي الْحَالِ وَلَوْ أَرَادَ إِعَادَتَهَا بِاسْتِعْمَالِ ضِدِّ تِلْكَ الْأَدْوِيَةِ لِأَمْنَكْتَهُ ذَلِكَ وَالثَّانِي عَلَى الْقَطْعِ لَهَا مُطْلَقًا ه. قَوْلُهُ: (وَالْخَبَرُ) أَيِ الْمَارِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (قَطْعُ الْعَاجِزِ) مُضْمَرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ وَقَوْلُهُ الْبَاءُ مُفْعُولُهُ.

الْآيَةُ زَمَرًا إِلَى طَلَبِ التَّرْكِ. قَوْلُهُ: (فَيُكْرَهُ بَلْ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِنْ أَدَّى الْخ) اعْتَمَدَهُمَا ر. قَوْلُهُ: (وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ التَّنْسِبِ إِلَى إِلْقَاءِ النُّطْفَةِ الْخ) ذَكَرَ الشَّارِحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي مَبْتَحِ الثُّرَّةِ

الرَّجِمِ فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْزُوقِيُّ يَجُوزُ إلقاءُ النُّطْفَةِ والمَلَقَةِ وَنَقَلَ ذلكَ عن أَبِي حَنِيفَةَ وفي الإخْيَاءِ فِي مَبْنَحِ الْعَزْلِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، لِأَنَّهَا بَعْدَ الْإِسْتِقْرَارِ آيِلَةٌ إِلَى التَّخْلُفِ الْمَهْمِ لِإِنْفِخِ الْوُجَحِ وَلَا كَذَلِكَ الْعَزْلُ.

(فَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ) أَيِ يَتَّقِ النِّكَاحَ بَعْدَ تَوَقُّفِهِ لِلْوَطْءِ خِلْقَةً، أَوْ لِعَارِضٍ وَلَا عِلَّةَ بِهِ (كُفْرًا) لَهُ (إِنْ فَقَدَ الْأَهْبَةَ) لِاتِّزَامِهِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ بِلَا حَاجَةٍ وَسِيذُكُزْ أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ نِكَاحِ الشَّفِيهِ الْحَاجَةُ فَلَا تَرُدُّ هُنَا (وَالَا) يَفْقِدُ الْأَهْبَةَ مَعَ عَدَمِ حَاجَتِهِ لَهُ (فَلَا) يُكْفَرُ لَهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَمَقَاصِدُهُ لَا تَنْحَصِرُ فِي الْوَطْءِ بَلْ بَحْثُ جَمْعٍ نَذْبِهِ لِحَاجَةِ صِلَةِ وَتَأْنِسٍ وَخِدْمَةٍ وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا بَأْنِي فَيَمْنُ بِهِ عِلَّةٌ مُزْمَنَةٌ أَنَّ هَذَا قَادِرٌ عَلَى الْوَطْءِ فَلَا يَخْشَى فُسَادَ زَوْجَتِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ (لَكِنَّ الْعِبَادَةَ) أَيِ التَّخْلُفِ لَهَا مِنَ الْمُتَعَبِّدِ (أَفْضَلُ) مِنْهُ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ اهْتِمَامًا بِشَأْنِهَا.....

• فَوَدَّ: (عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ) عِبَارَتُهُ فِي مَبْنَحِ الْفَرَّةِ أَقْبَى أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْزُوقِيُّ بِجَلِّ سَفِيهِ أَمْتِهِ دَوَاءَ لِنُشْقِطَ وَلَدَهَا مَا دَامَ عِلَقَةً، أَوْ مُضْمَةً وَبَالِغَ الْحَقِيقَةِ فَقَالُوا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَكَلَامُ الْإِخْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا مَرَّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَزْلِ وَاضِحٌ انْتَهَتْ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (عَلَى تَحْرِيمِهِ) أَيِ التَّسْبِيبِ إِلَى إلقاءِ النُّطْفَةِ وَحَكَى الشَّارِحُ خِلَافًا فِي كِتَابِ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ وَأَطَالَ فِيهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ ثُمَّ اعْتِمَادُ عَدَمِ الْحُرْمَةِ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (أَيِ يَتَّقِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ بَحَثَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَسِيذُكُزْ الْإِنْفِخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهِ مَحَلِّ الْكَرَاهَةِ فَيَمْنُ يَصِحُّ نِكَاحُهُ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ أَمَّا مَنْ لَا يَصِحُّ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ كَالشَّفِيهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ النِّكَاحُ حَيْثُ قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَه. • فَوَدَّ: (فَلَا يَرُدُّ) أَيِ عَلَى مَا أَفَادَهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الصَّحَّةِ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ فَمَا يَأْتِي مُخَصَّصٌ لِمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ هُنَا أَهْ سَم.

• فَوَدَّ: (بَلْ بَحَثَ جَمْعُ الْإِنْفِخِ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي لَا النَّهَايَةَ حَيْثُ عَقَّبَتْهُ أَيِ الْبَحْثِ بِقَوْلِهَا وَكَلَامُهُمْ بِأَبَاهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَكَلَامُهُمْ بِأَبَاهِ مُعْتَمَدٌ أَه. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ الْإِنْفِخِ) ظَاهِرُهُ عَلَى هَذَا الْبَحْثِ وَقَدْ يُقَالُ عَلَى مُجَرَّدِ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ الَّذِي هُوَ مَذْلُولُ الْمُتَنِّ لِمُخَالَفَةِ مَا هُنَا عَلَى التَّحْدِيرَيْنِ لِمَا يَأْتِي أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (أَيِ التَّخْلُفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَكِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَقُدِّرَتْ إِلَى وَمَا اقْتَضَاهُ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْمُتَعَبِّدِ) لَمَّا أَوَّلَى حَذْفَهُ لِيُظْهَرَ الْإِسْتِذْرَاكُ الْآتِي فِي الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (أَفْضَلُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ النِّكَاحِ إِذَا كَانَ يَنْقُطُهُ عَنِ الْعِبَادَةِ وَفِي مَعْنَى التَّخْلُفِ لِلْعِبَادَةِ التَّخْلُفِ لِلْإِسْتِغْنَالِ بِالْعِلْمِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوُزِدِيُّ بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِيهَا أَهْ مُغْنِي.

أَيْضًا وَعِبَارَتُهُ ثُمَّ فَرَعَ أَقْبَى أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْزُوقِيُّ بِجَلِّ سَفِيهِ أَمْتِهِ دَوَاءَ لِنُشْقِطَ وَلَدَهَا مَا دَامَ عِلَقَةً، أَوْ مُضْمَةً وَبَالِغَ الْحَقِيقَةِ فَقَالُوا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَكَلَامُ الْإِخْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا مَرَّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَزْلِ وَاضِحٌ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (فَلَا تَرُدُّ) أَيِ عَلَى مَا أَفَادَ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الصَّحَّةِ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ فَمَا يَأْتِي مُخَصَّصٌ لِمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ هُنَا. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ عَلَى هَذَا الْبَحْثِ وَقَدْ يُقَالُ وَعَلَى مُجَرَّدِ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ الَّذِي هُوَ مَذْلُولُ الْمُتَنِّ لِمُخَالَفَةِ مَا هُنَا عَلَى التَّحْدِيرَيْنِ لِمَا يَأْتِي.

وقد زرت ما ذكر؛ لأنه هو محل الخلاف كما قاله الشيكسي وغيره؛ لأن ذات العبادة أفضل من ذات النكاح قطعاً وبصح عدم التقدير ويكون أفضل بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من أن النكاح ليس بعبادة ولو لا ابتغاء التسلي صرح به جمع . قال بعضهم لصحته من الكافر ورد بأن صحته منه لا تنفي كونه عبادة كعمارة المساجد والعتيق وبأنه ﷺ أمر به والعبادة إنما تتلقى من الشارح وأفتى المصنف بأنه إن قصد به طاعة من ولي صالح، أو إعفاف فهو من عمل الآخرة ويثاب عليه وإلا فهو مباح وسبقه إليه الماوزدي ولك أن تقول إن أريد بنفي العبادة عنه مطلقاً أنه لا يسمها اصطلاحاً ف قريب أو أنه لا ثواب فيه مطلقاً فتعيده مخالفاً للأحاديث الكثيرة الدالة على مزيد ثوابه وثواب ثمراته كحديث «أبائي أحدنا شهوته وله فيها أجر فقال رأيتم» إلخ وحديث «حتى ما تصنع في امرأتك» ولكلامهم إذ كيف يكون شئ بشرطه كما تقرر ولا يكون فيه ثواب وبهذا ينظر أيضاً في قول المصنف وإلا فهو مباح والحاصل أن الذي يتجه أنه متى شئ له فعله ولم يوجد منه صارف، أو لم يسئ له وقصد به طاعة كولي أئيب وإلا فلا والكلام في غير نكاحه ﷺ فإنه قرينة قطعاً مطلقاً؛ لأن فيه نشر الشريعة المتعلقة بمحاسبته الباطنية التي لا يطلع عليها الرجال ومن ثم وُسع له في عدد الزوجات ما لم يوسع لغيره ليتخفف كل ما لم يحفظه غيره ما ليعمل إحاطة العدد القليل بها لكثرتها بل خروجها عن الحصر (قلت فإن لم يتمد فالتكاح أفضل في الأصح) من البطالة لئلا تُفضي به إلى الفواحش فأفضل هنا بمعنى فاضل مطلقاً وصح خبر «اتقوا الله واتقوا النساء فإن أول فتنة بني إسرائيل

• قوله: (وقد زرت ما ذكر) أي قوله أي التخلي اه سم . • قوله: (لأن ذات العبادة إلخ) علة للجملة .
 • قوله: (وما اقتضاه ذلك) أي كلام المتن اه معني . قال ع ش أي التقدير اه ولا مدخل له كما لا يخفى . • قوله: (كعمارة المساجد إلخ) فإن هذه تصح من المسلم، وهي منه عبادة ومن الكافر وليست منه عبادة اه معني . • قوله: (وأفتى المصنف إلخ) وعليه أي إفتاء المصنف يتزل الكلامان نهاية ومعني .
 • قوله: (إن أريد بنفي العبادة) أي في كلام الجمع . • قوله: (لا ثواب فيه مطلقاً) أي عن التفصيل أي المار عن إفتاء المصنف، أو الآتي في الحاصل . • قوله: (ولكلامهم) عطف على قوله للأحاديث .
 • قوله: (بشرطه) أي من وجود الحاجة والأهبة وعدم مانع كدار الحرب . • قوله: (كما تقرر) أي في المتن والشرح . • قوله: (صارف) أي عن الإمتثال كأن نكح لمجرد غرضه، أو كان في دار الحرب .
 • قوله: (والكلام في غير نكاحه) إلى قوله وبه يندفع في المعني وإلى قول المتن ويستحب في النهاية إلى قوله ولو طرأت إلى التثبي وقوله ولا دخل للصوم فيها . • قوله: (مطلقاً) أي، وإن فقد الأهبة .
 • قوله: (المتن فإن لم يتمد) أي فايد الحاجة للنكاح واجد الأهبة الذي لا علة به اه معني .
 • قوله: (بمعنى فاضل) أي؛ لأن البطالة لا فضل فيها مطلقاً اه سم . • قوله: (مطلقاً) انظر ما المراد به

• قوله: (وقد زرت ما ذكر) أي قوله: أي التخلي . • قوله: (بمعنى فاضل) أي؛ لأن البطالة لا فضل فيها

كانت من النساء. (فإن وجد الأُفْبَةُ وبه عِلَّةٌ كَهَرَمٍ أو مَرَضٍ دَائِمٍ، أو تَعْنِينٍ) كذلك بخلاف مَنْ يَمُوتُ وَقْتًا دُونَ وَقْتِ (كُرَّةٍ) لَهُ النِّكَاحُ (والله أعلم). لِعَدَمِ حاجته مع عَدَمِ تَخْصِينِ الْمَرْأَةِ الْمُؤَدِّي غَالِبًا إِلَى فسادِها وبه يَنْدَفِعُ قَوْلُ الْإِحْيَاءِ يُسَنُّ لِنَحْوِ الْمَسْجُوحِ تَشْبِيْهَا بِالصَّالِحِينَ كَمَا يُسَنُّ إِمْرَأُ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِ الْأَصْلَحِ وَقَوْلُ الْفَزَارِيِّ أَيُّ نَهْيٍ وَرَدَّ فِي نَحْوِ الْمَجْبُوبِ وَالْحَاجَةُ لَا تَنْخَصِرُ فِي الْجَمَاعِ وَلَوْ طَرَأَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ بَعْدَ الْعَقْدِ فَهَلْ تَلَحُّقٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، أَوْ لَا لِقَوَّةِ الدَّوَامِ تَرَدَّدٌ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ وَالثَّانِي هُوَ الْوَجْهَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(تَنْبِيْهُ) مَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمَتْنِ مِنْ أَنَّ تِلْكَ الْأَحْكَامَ لَا تَأْتِي فِي الْمَرْأَةِ غَيْرِ مُرَادٍ فِي الْأُمِّ وَغَيْرِهَا نَذْبُهُ لِلتَّائِقَةِ وَالْحَقُّ بِهَا مُخْتَاجَةٌ لِلتَّقَّةِ وَخَائِفَةٌ مِنْ اقْتِحَامِ فَجْرَةٍ وَفِي التَّنْبِيْهِ مَنْ جَازَ لَهَا النِّكَاحُ إِنْ احتاجتْ نِدْبَ لَهَا وَالْأُكْرَةَ وَتَقْلَهُ الْأَذْرَعِي عَنْ الْأَصْحَابِ.....

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءً كَانَ فِيمَا سَبَقَ بِمَعْنَى فَاضِلٍ، أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (وَضَحَّ خَيْرُ الْخ) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا إِذْ هُوَ دَلِيلٌ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ وَلَمْ يَذْكُرْهُ حَتَّى يَسْتَبْدِلَ بِهِ عِبَارَةَ الْمَحَلِّيِّ وَالتَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِيَّ وَالثَّانِي تَرْكُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْخَطَرِ فِي الْقِيَامِ بِوَاجِبِهِ وَفِي الصَّحِيحِ «اتَّقُوا اللَّهَ» الْخ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.

• قَوْلُ (سُنِّي) (كَهَرَمٍ) وَهُوَ كِبَرٌ يَسَنُّ وَقَوْلُهُ، أَوْ تَعْنِينٍ أَيُّ، أَوْ كَانَ مَسْجُوحًا أَوْ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) فَفِيهِ الْحَذْفُ مِنَ الثَّانِي لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ أَوْ سَم. قَوْلُهُ: (الْمُؤَدِّي الْخ) أَيُّ عَدَمِ التَّخْصِينِ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْخ) أَيُّ بِقَوْلِهِ مَعَ عَدَمِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْفَزَارِيِّ الْخ) فِي انْتِدَاعِهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ نَهْيٍ وَلَمْ يَثْبُتْ بِمَا ذَكَرَهُ وَجُودُ نَهْيٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْكَرَاهَةِ اضْطِلَاحُ الْأَقْدَمِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ أَوْ سَم وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ الْمُؤَدِّي الْخ إِشَارَةٌ إِلَى الْقِيَاسِ بِمَنْهِي. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ الْمَجْبُوبِ) أَيُّ فِي تَرْوُجِهِ أَوْ سَم. قَوْلُهُ: (هَذِهِ الْأَحْوَالُ) أَيُّ الْهَرَمُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ رُجُوعَهُ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ لَمْ يَخْتِجِ الْخ. قَوْلُهُ: (فَهَلْ يُلْحَقُ الْخ) هَلْ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْإِلْحَاقِ كَرَاهَةُ الْإِسْتِدَامَةِ قَبْلُطَلْبِ مِنْهُ الطَّلَاقِ وَلَا يَخْفَى مَزِيدُ بَعْدِهِ، أَوْ شَيْءٌ آخَرَ فَلْيُصَوِّرْ فَلْيَتَأَمَّلْ أَوْ سَم. قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهُ) إِلَى قَوْلِهِ إِذْ لَا شَيْءَ فِي الْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (مَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُ الْمُتَنِّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي إِبْطَاقُ الْمُصَنَّفِ لَا يَشْمَلُ الْمَرْأَةَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ يَجِدُ أَهْبَتَهُ أَوْ.

• قَوْلُهُ: (وَخَائِفَةٌ الْخ) أَيُّ غَيْرُ مُتَعَبَّدَةٍ أَوْ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (إِنْ احتاجتْ) أَيُّ لِقَوَانِهَا إِلَى النِّكَاحِ، أَوْ إِلَى التَّقَّةِ أَوْ خَافَتْ مِنْ اقْتِحَامِ الْفَجْرَةِ، أَوْ لَمْ تَكُنْ مُتَعَبَّدَةً أَوْ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا كُرَّةٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَإِنْ

مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) فَفِيهِ الْحَذْفُ مِنَ الثَّانِي لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْفَزَارِيِّ الْخ) فِي انْتِدَاعِهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ نَهْيٍ وَلَمْ يَثْبُتْ بِمَا ذَكَرَهُ وَجُودُ نَهْيٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْكَرَاهَةِ اضْطِلَاحُ الْأَقْدَمِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (فَهَلْ يُلْحَقُ بِالْإِبْتِدَاءِ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْإِلْحَاقُ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي كَرَاهَةِ التَّرْوِجِ الَّذِي كَانَ الْكَلَامُ فِيهِ لِقُوعِ التَّرْوِجِ فَلَا يَتَصَوَّرُ بَعْدَ وَقُوعِهِ أَنْ يَنْتَهِيَ عَنْ فَهْلِ الْمُرَادِ مِنْ هَذَا الْإِلْحَاقِ كَرَاهَةُ الْإِسْتِدَامَةِ قَبْلُطَلْبِ الطَّلَاقِ وَلَا يَخْفَى مَزِيدُ بَعْدِهِ، أَوْ شَيْءٌ آخَرَ فَلْيُصَوِّرْ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا كُرَّةٍ) نَظِيرُ هَذَا فِي الرَّجُلِ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِلَّا فَلَا يُجَامِعُ عَدَمُ الْحَاجَةِ

ثم بحث وجوبه عليها إذا لم يندفع عنها الفجرة لا به ولا دخل للصوم فيها وبما ذكر غلیم
ضعف قول الزنجاني يُسنُّ لها مطلقاً إذ لا شيء عليها مع ما فيه من القيام بأمرها وسرّها وقول
غيره لا يُسنُّ لها مطلقاً؛ لأنَّ عليها حقوقاً للزوج خطيرة لا يمتنع لها القيام بها ومن ثمَّ ورد
الوعيد الشديد في ذلك بل لو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تحتج له حرم عليها اهـ
نعم، ما ذكره بعد بل مُتَّجِهٌ.

(وَيُسْتَحَبُّ ذَيْنَهُ) بحيثُ توجدُ فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط للخبر الموثق عليه
«فاظفر بذات الدين تربت يداك» أي استغفرت إن فعلت أو افتقرت إن لم تفعل وتردَّد في
مسلمة تاركه للصلاة وكتابية فقيل.....

كانت لا تحتاج إلى النكاح أي، وهي تتعبَّد كره لها أن تزوج أي؛ لأنها تتعبَّد بالزوج وتستغلُّ عن
العبادة اهـ. قُود: (ثم بحث) عبارة النهاية ثم نقل اهـ. قُود: (ثم بحث وجوبه) مُعْتَمَدُ اهـ ش.
قُود: (عليها) أي وعلى ولها وظاهر إطلاقه ولو لغير الكف والكفاءة غير موجود أو لا يزعم فيها
فليراجع ثم رأيت في الشارح في فصل الكفاءة ما يفيد اهـ. قُود: (ولا دخل للصوم إلخ) في إطلاقه نظر
وما المانع أنها كالرجل إذا كانت حاجتها الشهوة فتكسرها بالصوم فليراجع سم ولك أن تقول يختص
أن مرادهم أن الصوم لا يفيد في كسر شهوتها بالتجربة ولا يبعد أن يكون له وجه من حيث القياس ولا
قلو كان مفيداً لكان محض تحكم يبعد بل يستحيل صبر ورثهم إليه اهـ سيّد عمر أقول ويؤيد النظر صنيع
النهاية حيث ذكر هذا التثنية بتمامه إلا قول الشارح ولا دخل للصوم فيها فاستقطعه اهـ. قُود: (وبما ذكر) أي
عن الأم وغيره اهـ. قُود: (هذه القيام بها) أي بحاجته المتعلّقة بالنكاح كاستئصالها الطيب إذا أمرها به
والتزني بأنواع الزينة عند أمره وإحضار ما يترزق به لها وليس من الحاجة ما جرت العادة به من تهينة
الطعام ونحوه للزوج لعدم وجوبه عليها اهـ ش. قُود: (حرم عليها) ومثلها في ذلك الرجل اهـ
ش. قُود: (انتهى) أي كلام الغير.

قُود (سني): (دينه) يتردّد النظر في دينه وفاسقة يعلم، أو يغلب على الظن أن تزوجه بها يكون سبباً
لإزال فسقها ولعل الثانية أولى بل لو قيل بوجوب ذلك لم يبعد فليراجع وليحرر اهـ سيّد عمر.
قُود: (بحديث) إلى قول المتن ليست في النهاية إلا قوله وأسخن إقبالاً اهـ. قُود: (فاظفر) أي أيها
المسترشد اهـ. قُود: (إن فعلت) أي ما أمرتك به اهـ شرح روض اهـ. قُود: (أو افتقرت إن لم تفعل) افتصر
عليه شرحا المنهج والروض، وهو الموافق لقول القاموس وترب كفّرخ خير افتقر ويده لا أصاب
خيروا وأترب قل ماله وكثر ضد اهـ إلا أن يقال إن التفسير الأول على التجوز بعلاقة الضدية.

فيهما وعدم فقد الأوبة ثم يقابلها هنا أنه لا أوبة من جهتها مطلقاً وكما أن عليها حقوقاً للزوج فالزوج
عليه حقوق لها فلم كره هنا لا ثم إلا أن يقال حقوقه عليها أكثر وأخطر فليأمل اهـ. قُود: (ولا دخل
للصوم فيها) في إطلاقه نظر ما المانع أنها كالرجل إذا كانت حاجتها الشهوة فتكسرها بالصوم فليراجع.

هذه أولى للإجماع على صحة نكاحها ولإبطال نكاح تلك ليردتها عند قوم وقيل تلك؛ لأن شرط نكاح هذه مختلف فيه ورجح بعضهم الأولى، وهو واضح في الإسرائيلية؛ لأن الخلاف القوي إنما هو في غيرها ولو قيل الأول لقوي الإيمان والعلم هذه لا منه من فتنها وقرب سياسته لها إلى أن تسلم ولغيره تلك لقل تفتنه هذه لكان أوجه (بكون) للأمر به مع تعليله بأنهن أعذب أقواما أي أليّن كلاما، أو هو على ظاهره من أطيبيته وخلوته، وأنقأ أرحاما أي أكثر أولادا، أو أسخن إقبالا وأرضى باليسير من العمل أي الجماع وأغر غرة بالكسر أي أبعد من معرفة الشر والتفطن له وبالضم أي غرة البياض، أو حسن الخلقي وإرادتهما معا أجود نعم، للثيب أولى لماجز عن الافتضاخ ولعن عنده عيال يحتاج لكاملة تقوم عليهم كما استصوبه عليه السلام من جابر لهذا.

هـ قوله: (هذه أولى) أي الكتابية وقوله نكاح تلك أي تاركة الصلاة. هـ قوله: (هند قوم) عبارة عميرة عند الإمام أحمد عليه السلام وفي وجوه عندنا اه وعبارة ع ش نسب غير الشارح هذا القول إلى أحمد ومقتضاه أن مجرّد الترك ردة والمقول في مذنبهم خلافه قال في منتهى الإرادات ومن تركها ولو جهلا فعلم وأصر كفر وكذا نهاؤنا وكسلا إذا دعاه إمام، أو نايه ليفعلها وأبى حتى تضائق وقت التي بعدها ويستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وبغفلها ولا ضرب عقه وقال شارحه ولا قتل ولا تكفير قبل الدعاء وكذا قال صاحب الإقناع من أئمة الحنابلة ومنه يعلم أن النساء الموجودات في زماننا أنكحهن صحبة حتى عند أحمد اه. هـ قوله: (وقيل تلك) أي تاركة الصلاة وهذا هو المعتد مطلقا اه ع ش. هـ قوله: (الأول) أي القول بأولية الكتابية. هـ قوله: (لقوي الإيمان إلخ) قد يقال ينبغي أن يزاد وزجو ولو على بغد إسلامها ولا فمن يتقن أنها لا تسلم يتعد تقديمها على المسلمة المذكورة وقد يقال أيضا إنه لو علم، أو غلب على ظنه أنها تسلم لم يتعد الوجوب حيثيذ فيما يظهر اه سيّد عمر أقول ويغني عن قيد الرجاء قوله وقرب سياسته إلخ. هـ قوله: (والعلم) أي التصديق فالمعطف للتفسير. هـ قوله: (هذه) أي الكتابية خبر الأولى وقوله ولغيره عطف على لقوي إلخ وقوله تلك أي تاركة الصلاة عطف على هذه بحرف واجد وقوله لكان إلخ جواب ولو قيل. هـ قوله: (بأنهن) أي الأبكار. هـ قوله: (من أطيبيته إلخ) أي الفم.

هـ قوله: (وأسخن إقبالا) لعل المراد به أسرع حملا ثم كان الأولى، أو بدّل الواو كما في بعض النسخ. هـ قوله: (أي غرة البياض) الإضافة بيانية اه ع ش عبارة الرشيد قال الشهاب سم انظر ما المراد فإن الألوان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوبة اه وقد يقال لا مانع من نقص بهاها وإشراقها بزوال البكارة، وإن لم يدر ذلك اه أقول بل هو مذرك، وإن كان منشؤه زيادة اهتمام البكر بالتطافة. هـ قوله: (أو حسن الخلقي) عطف على البياض. هـ قوله: (وإرادتهما) أي البياض وحسن الخلقي. هـ قوله: (ولمن هنه إلخ) أي ونحوه كمن يكثر ضيفائه. هـ قوله: (لهذا) أي لتقوم على أخواته.

هـ قوله: (أي غرة البياض) انظر المراد فإن الألوان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوبة.

وفي الإحياء يُسَنُّ أَنْ لَا يُزَوَّجَ بِنْتَهُ الْبِكْرَ إِلَّا مِنْ بَكَرٍ لَمْ يَتَزَوَّجْ قَطُّ؛ لِأَنَّ الثُّفُوسَ جُعِلَتْ عَلَى الْإِنْسَانِ بِأَوَّلِ مَا لَوْفٍ وَلَا يُنَافِيهِ مَا تَقَرَّرَ مِنْ نَذْبِ الْبِكْرِ وَلَوْ لِلْمُتَّبِعِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيهَا يُسَنُّ لِلزَّوْجِ وَهَذَا فِيهَا يُسَنُّ لِلْوَلِيِّ (نَسِيبَةً) أَي مَعْرُوفَةَ الْأَصْلِ طَبِيعَتُهُ لِيَسْبِتَهَا إِلَى الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ وَتُكْرَهُ بِنْتُ الزَّنا وَالْفَاسِقِ وَالْحَقُّ بِهَا لَقِطَةٌ وَمَنْ لَا يُعْرِضُ أَبُوهَا لِخَيْرٍ «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِئَكُمْ وَلَا تَضَعُوهَا فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ» صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَاعْتَرَضَ (لَيْسَتْ قَرَابَةً قَرِيبَةً) لِخَيْرٍ فِيهِ التَّهْيِي عَنْهُ وَتَعْلِيلُهُ بِأَنَّ الْوَلَدَ يَجِيءُ نَحِيفًا لَكِنْ لَا أَصْلَ لَهُ وَمَنْ ثُمَّ نَازَعَ جَمَعَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ وَإِنْ كَانَتْهُ عَلَيْهَا كَرَمُ اللَّهِ وَجْهَهُ وَبُرْدُ بَأْنٍ نَحَافَةِ الْوَلَدِ النَّاشِئَةِ غَالِبًا عَنِ الْأَسْتِحْيَاءِ مِنَ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ مَعْنَى ظَاهِرٌ يَصْلُحُ أَصْلًا لِذَلِكَ وَعَلَيْهِ كَرَمُ اللَّهِ وَجْهَهُ قَرِيبٌ بَعِيدٌ إِذِ الْمَرَادُ بِالْقَرِيبَةِ مَنْ هِيَ فِي أَوَّلِ دَرَجَاتِ الْخُزُولَةِ وَالْعُمُومَةِ وَفَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِنْتُ ابْنِ عَمٍّ فَهِيَ بَعِيدَةٌ.....

• فَوَدَّ: (وَفِي الْإِحْيَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُنَافِيهِ فِي الْمَعْنَى وَشَرَحَ الرَّوْضُ إِلَّا لَفْظَةَ الْبِكْرِ. • فَوَدَّ: (بِنْتَهُ الْبِكْرَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ذَكَرُ الْبِكْرِ فِي الْبَيْتِ لَيْسَ قَيْدًا احْتِرَازِيًّا بَلْ لِلْغَالِبِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْمَعْنَى وَالْأَسْنَى اسْقَاطُهُ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا أَنْ يَكُونَ التَّخْيِيرُ بِالْبَيْتِ كَذَلِكَ فَمُطْلَقُ الْمَوْلَاةِ كَذَلِكَ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَتُكْرَهُ بِنْتُ الزَّنا الْخ) لِأَنَّهُ قَدْ يُعَيَّرُ بِهَا لِلنَّاءِ أَصْلُهَا وَرُبَّمَا اكْتَسَبَتْ مِنْ طِبَاعِ أَبِهَا أَعْرَاشَ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ) لَفْظُ الْمَعْنَى إِلَّا فِي الْأَكْفَاءِ فَلْيُحَرَّرْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ لَهُ أَسَانِيدٌ فِيهَا مَقَالٌ وَلَكِنْ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ أَهْ.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (لَيْسَتْ قَرَابَةً قَرِيبَةً) هَذَا مِنْ نَفْيِ الْمَوْصُوفِ الْمُقَيَّدِ بِصِفَةٍ قَيْضُوقُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالْقَرَابَةِ الْبَعِيدَةِ، وَهِيَ أَوْلَى مِنْهَا وَلَوْ أَبْدَلَ الْمُصَنِّفُ لَيْسَتْ بِقَوْلِهِ غَيْرَ كَانَ مُنَافِيًا لِلصِّفَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَهْ مَعْنَى.

• فَوَدَّ: (لِخَيْرٍ فِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي بِحَسَبِ طَبِيعِهِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ نَحَافَةُ الْوَلَدِ إِلَى وَعَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ وَتَزَوَّجَهُ إِلَى وَسُرَّ. • فَوَدَّ: (وَتَعْلِيلُهُ) عَطَفَ عَلَى التَّهْيِي وَقَوْلُهُ لَكِنْ لَا أَصْلَ لَهُ أَي لِذَلِكَ الْخَيْرِ عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَاسْتَدَلَّ الرَّافِعِيُّ لِذَلِكَ تَبَعًا لِلزَّوْجِ بِقَوْلِهِ «لَا تَنْكِحُوا الْقَرَابَةَ الْقَرِيبَةَ فَإِنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ ضَاوِنًا أَي نَحِيفًا وَذَلِكَ لِصَفَفِ الشَّهْوَةِ غَيْرَ أَنَّهُ يَجِيءُ كَرِيمًا عَلَى طَبِيعِ قَوْمِهِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَلَمْ أَجِدْ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلًا مُقْتَمِدًا قَالَ السُّبْكِيُّ قَيْضُوقُ أَنْ لَا يَثْبُتَ هَذَا الْحُكْمُ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ وَقَدْ زَوَّجَ عَلَيْهَا بِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَهِيَ قَرَابَةٌ قَرِيبَةٌ انْتَهَى أَهْ. • فَوَدَّ: (يَصْلُحُ أَصْلًا الْخ) نَظَرَ فِيهِ الشَّهَابُ سَمَ بَأْتَهُ لَا بُدَّ لِلْحُكْمِ مِنْ أَصْلِ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ رَشِيدِي عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ يَصْلُحُ أَصْلًا أَي، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَقَوْلُهُ لِذَلِكَ أَي الْكَرَاهَةِ أَهْ وَعِبَارَةُ الْكَرْدِي قَوْلُهُ: لِذَلِكَ أَي دَلِيلًا لِلْحُكْمِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ الْخ) الْأَوَّلَى نَضَبُهُ عَطَفًا عَلَى نَحَافَةِ الْوَلَدِ. • فَوَدَّ: (وَالْعُمُومَةُ)

• فَوَدَّ: (يَصْلُحُ أَصْلًا لِذَلِكَ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَ أَصْلًا يَلْحَقُ بِهِ مَا تَحَرُّ فِيهِ وَيُسَيِّرُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِهَذَا الْمَعْنَى الظَّاهِرِ لِيَصِحَّ الْإِلْحَاقُ بِسَبَبِهِ إِذْ لَا بُدَّ لِلْحُكْمِ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ وَلَا شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ قِيَاسٍ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ فَتَأَمَّلْهُ.

ونكاحها أولى من الأجنبية لانتفاء ذلك المعنى مع حنؤ الزوج وتزويجه ﷺ لزينب بنت جحش مع كونها بنت غمته لمصلحة حل نكاح زوجة المثبتى وتزويجه زينب بنته لأبي العاص مع كونه ابن خالتها بتقدير وقوعه بعد الثبوت واقعة حال فعلية فاحتمال كونه لمصلحة يسقطها وكل مما ذكر مستقل بالتذب خلافا لما يوهمه ظاهر العبارة ويسن أيضا كونها ودودا ولدودا ويغرف في البكر بأقاربها ووافرة العقل وحسنة الخلق وكذا بالغة وفايدة ولدي من غيره إلا لمصلحة وحسنة أي بحسب طبيعه كما هو ظاهر؛ لأن القصد المنة، وهي لا تحصل إلا بذلك وبهذا يرد قول بعضهم الثراء بالجمال هنا الوصف القائم بالذات المستحسن عند ذوي الطباع السليمة نعم، نكره ذات الجمال البارح؛ لأنها تزمو به وتطلع إليها أعين الفجرة ومن ثم قال أحمد ما سلمت أي من فتنة، أو تطلع فاجر إليها، أو تقول عليها ذات جمال أي بارح قط وخفيفة المهري، وأن لا تكون شفراء قيل الشفرة يباصر ناصع يخالفه فقط في الوجه

الواو بمعنى، أو. هـ. قوله: (ونكاحها) أي القرابة البعيدة. هـ. قوله: (وتزويجه) الخ. وقوله تزويجه الخ كل منهما جواب عما يرد على المثني. هـ. قوله: (واقعة حال الخ) خبر وتزويجه. هـ. قوله: (فاحتمال كونه) أي ذلك التزويج. هـ. قوله: (يسقطها) خبر فاحتمال الخ أي يسقط هذا الاحتمال تلك الواقعة أي الاستدلال بها. هـ. قوله: (مما ذكر) أي من قوله دينة الخ. هـ. قوله: (ودودا) أي متحبة للزوج اهـ ع ش.

هـ. قوله: (ويغرف) أي كونها ودودا ولدودا. هـ. قوله: (ووافرة العقل) عبارة المغني عاقلة قال الإسنوي ويتجه أن يراد بالعقل هنا العقل الغرفي، وهو زيادة على مناط التكليف اهـ والمتجه كما قال شيخنا أن يراد أعم من ذلك اهـ ولا يخفى أن تغيير الشارح كالتأية ظاهر فيما قاله الإسنوي. هـ. قوله: (إلا لمصلحة) راجع للمساكين قبله اهـ رشدي. هـ. قوله: (قول بعضهم الخ) أفتى بهذا القول شيخنا الشهاب الزملي اهـ سم أي ووافقه صريح التأية وظاهر المغني. هـ. قوله: (نعم الخ) لا يخفى أن هذا الاستدراك إنما يناسب لقول المغني لا ما اختاره الشارح. هـ. قوله: (نعم نكره) إلى قوله قيل الشفرة في المغني وإلى التثنية في التأية إلا قوله وكأنه إلى ولا ذات مطلق. هـ. قوله: (ذات جمال) فاعل سلمت اهـ سم.

هـ. قوله: (وأن لا تكون شفراء الخ) وأن لا يزيد على امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة ويقاس بالزوجة السرية كما قاله ابن الصمد ويسن أن يتزوج في شوال، وأن يدخل فيه، وأن يعقد في المسجد، وأن يكون مع جمع وأول النهار نهاية ومغني قال ع ش قوله: من غير حاجة الخ ومنها توهم حصول ولدي منها واحتياجه للخدمة وقوله ويسن أن يتزوج في شوال أي حيث كان يمكنه فيه وفي غيره على السواء فإن وجد سبب للنكاح في غيره فعله وصح الترغيب في الصفر أيضا زوى الزهري أن رسول الله ﷺ زوج ابنته فاطمة عليا في شهر صفر على رأس اثني عشر شهرا من الهجرة اهـ. هـ. قوله: (ناصح) أي

هـ. قوله: (وبهذا يرد قول بعضهم الخ) أفتى بهذا القول شيخنا الشهاب الزملي شرح م ر. هـ. قوله: (ذات جمال) فاعل سلمت.

لونها غير لونه اهـ وكأنه أخذ ذلك من العُرف؛ لأنَّ كلام أهل اللغة مُشْكِلٌ فيه إذ الذي في القاموس الأشقر من التَّاسِ مَنْ يعلو بياضه حُمْرَةً اهـ . ويتعيَّن تأويله بما يُشير إليه قوله يعلوه بأنَّ المراد أنَّ الحُمْرَةَ غلبت البياضَ وقهرته بحيثُ تصيرُ كلَّهَبِ النَّارِ المُوقَدَةِ إذ هذا هو المذموم بخلاف مجرود تشوُّبِ البياضِ بالحُمْرَةِ فإنه أَفْضَلُ الألوانِ في الدُّنْيَا؛ لأنَّه لو نُقِصَ الْأَصْلِيُّ كما يَحْتَجُّه في شرح السَّمَائِلِ ولا ذاتُ مُطْلَقٍ لها إليه رَغْبَةٌ، أو عكسه ولا مَنْ في جِلْمِها له خِلَافٌ كَأَنَّ رَنَى، أو تَمَتَّعَ بِأَمَّهَا أو بها فرعُه، أو أصلُه أو شَكَّ بنحو رِضَاعٍ وفي حديثٍ عند الدَّهْلَمِيِّ والخطَّابِيِّ التَّمَيُّعُ عن نِكَاحِ الشَّهْبَرَةِ الرَّزْقَاءِ الْبَذِيَّةِ وَاللَّهْبَرَةِ الطَّوِيلَةِ الْمَهْزُولَةِ وَالتَّهْبَرَةِ الْقَصِيرَةِ الذَّمِيمَةِ، أو العَجُوزِ الْمُذْبَرَةِ وَالْهَنْدَرَةِ الْعَجُوزِ الْمُذْبَرَةِ أو الْمُكْثَرَةِ لِلْهَنْدَرِ أي الكلام في غير محلِّه، أو القصيرة الذميمة ولو تعارضت تلك الصفات فالذي يظهر أنه يُقَدِّمُ الدِّينَ مُطْلَقًا ثُمَّ الْعَقْلَ وَحَسَنَ الْخُلُقِ ثُمَّ الْوِلَادَةَ ثُمَّ أَشْرَفِيَّةَ النَّسَبِ ثُمَّ الْبَكَارَةَ ثُمَّ الْجَمَالَ ثُمَّ مَا الْمَصْلَحَةُ فِيهِ أَظْهَرُ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ.

(تنبيه) كما يُسَنُّ له تحريمُ هذه الصفات فيها كذلك يُسَنُّ لها ولولائها تحريمها فيه كما هو واضح.

(وإذا قصد نكاحها) وزجاً الإجابة قال ابن عبد السلام رجاء ظاهراً وعِلْلُهُ غَيْرُهُ بِأَنَّ النَّظَرَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ غَلْبَةِ الظَّنِّ الْمُجَوِّزِ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَلَيْهِ بِخُلُوقِهَا عَنِ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ تُحَرِّمُ التَّعْرِيفَ كَالرَّجْمِيَّةِ فَإِنْ لَمْ تُحَرِّمْ جَازَ النَّظَرُ، وَإِنْ عَلِمْتَ بِهِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْتَّعْرِيفِ فإِطْلَاقُ بَعْضِهِمْ حَرَمَتَهُ فِي الْعِدَّةِ إِذَا كَانَ بِإِذْنِهَا، أَوْ مَعَ عَلَيْهَا بِأَنَّهُ لِرَغْبَتِهِ فِي نِكَاحِهَا يَنْبَغِي

خَالِصٌ . فَوُدَّ: (تَأْوِيلُهُ) أَي مَا فِي الْقَامُوسِ . فَوُدَّ: (بِغُلُوبَةٍ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَالْأَنْسَبُ حَذْفُ الْهَاءِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . فَوُدَّ: (غَلَبَتِ الْبَيَاضُ وَقَهَرَتْهُ) الْأَنْسَبُ جَعَلَ الْفِعْلَيْنِ مُضَارِعًا . فَوُدَّ: (فِي الدُّنْيَا) مَا وَجَّهَ التَّقْيِيدَ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ وَجْهُهُ كَوْنُ الْكَلَامِ فِي نِسَاءِ الدُّنْيَا . فَوُدَّ: (أَوْ بِهَا) عَطَفَ عَلَى بِأَمَّهَا وَقَوْلُهُ فَرَعُهُ الْخِ الْأَوَّلَى كَمَا فِي النِّهَايَةِ، أَوْ فَرَعُهُ الْخِ عَطَفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي رَنَى وَتَمَتَّعَ . فَوُدَّ: (أَوْ شَكَّ) عَطَفَ عَلَى خِلَافِ سَمٍ وَرَشِيدِي . فَوُدَّ: (الرَّزْقَاءِ الْبَذِيَّةِ) عَلَى حَذْفِ أَيِ التَّفْسِيرِيَّةِ . فَوُدَّ: (أَوْ الْعَجُوزِ الْمُذْبَرَةِ) أَيِ الَّتِي تَغَيَّرَتْ أَحْوَالُهَا أَهْ عَش . فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ جَمِيلَةٍ أَمْ لَا أَهْ عَش . فَوُدَّ: (ثُمَّ الْوِلَادَةِ) ذَكَرَهُ النِّهَايَةُ عَقِبَ الْبَكَارَةِ . فَوُدَّ: (ثُمَّ الْجَمَالَ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْجَمَالِ عَلَى الْبَكَارَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَزِيدِ الْإِغْفَافِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنَ النِّكَاحِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . فَوُدَّ: (وَزَجَا) إِلَى قَوْلِهِ وَعِلْلُهُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ . فَوُدَّ: (الْمُجَوِّزِ) أَنْظَرَ مَا فَائِدَتُهُ . فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَاشِفِ رَاطِ قَصْدِ النِّكَاحِ وَرَجَاءِ الْإِجَابَةِ رَجَاءً ظَاهِرًا . فَوُدَّ: (جِلْمُهُ بِخُلُوقِهَا الْخِ) يَنْبَغِي، أَوْ ظَنُّهُ أَهْ سَم . فَوُدَّ: (كَالتَّعْرِيفِ) فِي تَأْمُلِ سَمٍ وَرَشِيدِي .

فَوُدَّ: (أَوْ شَكَّ) عَطَفَ عَلَى خِلَافِ . فَوُدَّ: (جِلْمُهُ بِخُلُوقِهَا الْخِ) يَنْبَغِي، أَوْ ظَنُّهُ .

حمله على ما ذكرته (سُنْ نَظَرُهُ إِلَيْهَا) للأمر به في الخبر الصحيح مع تعليله بأنه أحرى أن يؤدَمَ بينهما أي تدوم المودة والألفة وقيل من الأدم؛ لأنه يُطْلَبُ الطعام ونظرها إليه كذلك وخرج بإليها نحو ولدها الأمر فلا يجوز له نظره، وإن بلغه استواؤهما في الحسن خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه وزعم أن هذا حاجة مجورة ممنوع إذ الاستواء في الحسن المقتضي لكون نظره بكفي عن نظرها في كل ما هو المقصود منه يكاد يكون مستحيلاً أما لو انتفى شرط ما ذكر فيحرم النظر لعدم وجود مستوعبه.....

• فَوَدَّ: (لِلأَمْرِ بِهِ) إلى قوله وخَرَجَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِلأَمْرِ بِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِقَوْلِهِ **لِلْمُعْنَى** بِنِ شُعْبَةَ وَقَدْ خَطَبَ امْرَأَةً «نَظَرَ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا الْمَوَدَّةُ وَالْأَلْفَةُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَمَعْنَى يُؤَدَمُ أَنْ يَدُومَ فَقَدَّمَ الْوَاوَ عَلَى الدَّالِ اهـ. • فَوَدَّ: (أَيِ تَدُومُ الْخ) أَيِ يَصِيرُ النَّظَرُ سَبَبًا لِدَوَامِ الْمَوَدَّةِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَلْفَةُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ. • فَوَدَّ: (وَنَظَرُهَا الْخ) وَفِي كَثَرِ الْأَسْتَاذِ الْبُكْرِيِّ مَا نَصَّهُ وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا أَرَادَتْ التَّزْوِجَ مِمَّنْ رَجَحَتْ إِجَابَتَهُ كَمَا مَرَّ أَنْ تَنْظُرَ لِمَا عَدَا عَوْرَتَهُ وَإِلَّا اسْتَوْصَفَتْهُ عَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ قَتَنَظُرُ مِنْهُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ وَتَقَلَّهَ عَنِ الْمُبَاجِ اهـ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ الْخ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا فِي مَبْنَحِ نَظَرِ الْأَمْرَدِ مَا نَصَّهُ وَشَرَطُ الْخُرْمَةِ أَنْ لَا تَدْعُو إِلَى نَظَرِهِ حَاجَةً فَإِنْ دَعَتْ كَمَا لَوْ كَانَ لِلْمَخْطُوبَةِ نَحْوُ وَلَدٍ أَمْرَدٍ وَتَعَدَّلَ عَلَيْهِ رُؤْيُهَا وَسَمَاعُ وَصْفِهَا جَازَ لَهُ نَظَرُهُ إِنْ بَلَغَهُ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي الْحُسْنِ وَإِلَّا فَلَا كَمَا بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ عِنْدَ انْتِفَاءِ الشَّهْوَةِ وَعَدَمِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مَا مَرَّ اخْتِصَارًا مَا نَصَّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَنَفْسِ الْمَقْصُودِ نِكَاحُهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ نَظَرُ نَحْوِ أُخْتِهَا لَكِنْ إِنْ كَانَتْ مُتَزَوِّجَةً قِيَّتَبَعِي امْتِنَاعَ نَظَرِهَا بِغَيْرِ رِضَا زَوْجِهَا، أَوْ ظَنُّ رِضَاهَا إِذَا كَانَتْ عَزْبَاءً؛ لَأَنَّ مَصْلَحَتَهَا وَمَصْلَحَةَ زَوْجِهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ هَذَا الْخَاطِبِ اهـ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي اخْتِيَارَ ظَنِّ رِضَاهَا مُطْلَقًا عَزْبَاءً، أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (وَإِنْ بَلَغَهُ) أَيِ مَرِيدَ التَّزْوِجِ. • فَوَدَّ: (الْمَقْصُودُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ النَّظَرِ. • فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرَ) أَيِ فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ.

• فَوَدَّ: (لَأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْفَرِيضِ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. • فَوَدَّ: (وَنَظَرُهَا إِلَيْهِ كَذَلِكَ) لَمْ يَتَمَرَّضْ لِمَا تَنْظُرُهُ مِنْهُ وَقَدْ يُعَالُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يَنْظُرُ مِنَ الْأَمَةِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتِهَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمَنْظُورَ مِنَ الرَّجُلِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ نَمِ زَايَتْ فِي الْكَثَرِ لِلْأَسْتَاذِ الْبُكْرِيِّ مَا نَصَّهُ وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا أَرَادَتْ التَّزْوِجَ مِمَّنْ رَجَحَتْ إِجَابَتَهُ كَمَا مَرَّ أَنْ تَنْظُرَ لِمَا عَدَا عَوْرَتَهُ وَإِلَّا اسْتَوْصَفَتْهُ عَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ الْخ) عَلَى الْجَوَازِ مِ وَيَتَّبِعِي اخْتِيَارَ عَدَمِ الشَّهْوَةِ وَأَمْنِ الْفِتْنَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَنَفْسِ الْمَقْصُودِ نِكَاحُهَا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ نَظَرُ نَحْوِ أُخْتِهَا لَكِنْ إِنْ كَانَتْ مُتَزَوِّجَةً قِيَّتَبَعِي امْتِنَاعَ نَظَرِهَا بِغَيْرِ رِضَا زَوْجِهَا أَوْ ظَنِّ رِضَاهَا وَكَذَا بِغَيْرِ رِضَاهَا نَفْسِهَا، أَوْ ظَنِّ رِضَاهَا إِذَا كَانَتْ عَزْبَاءً؛ لَأَنَّ مَصْلَحَتَهَا وَمَصْلَحَةَ زَوْجِهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ هَذَا الْخَاطِبِ.

وبعد القصد الأولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى خطب في رواية أراد للخبر الآخر «إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها» وظاهر كلامهم أنه لا يندب النظر بعد الخطبة؛ لأنه قد يمرض فتأذى هي، أو أهلها، وأنه مع ذلك يجوز؛ لأن فيه مصلحة أيضا فما قيل يحتمل حرمة؛ لأن إذن الشارع لم يقع إلا فيما قبل الخطبة يرد بأن الخبر موضح بجوازه بعدها فبطل حصره وإنما أولوه بالنسبة للأولوية لا الجواز كما هو واضح إذ ما عُلَّ به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين (وإن لم تأذن) هي ولا وليها اكتفاء بإذن الشارع ففي رواية، وإن كانت لا تعلم بل قال الأذرعى الأولى عدم عليها؛ لأنها قد تتزين له بما يقره ولم ينظر، واشترط مالك الإذن كأنه لمخالفته للرواية المذكورة (وله تكريه نظره) ولو أكثر من ثلاثة على الأوجه ما دام ينظر أن له حاجة إلى النظر لعدم إحاطته بأوصافها ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم الزائد عليها؛ لأنه نظر أبيض لضرورة فليقتد بها قال جمع، وإن خاف الفتنة قال ابن سراقه ولو بشهوة ونظر فيه الأذرعى.

(ولا ينظر) من الحرّة (غير الوجه والكفين) من رُعوس الأصابع إلى الكوع ظهرا وبطنا بلا مس شيء منهما لدلالة الوجه على الجمالي والكفين على خضب البدن واشترط النصف وكثيرين

• فؤد: (وبعد القصد) متعلق بقوله الأولى. • فؤد: (ومعنى خطب إلخ) جواب عن اقتضاء الخبر خلاف المتن وقوله في رواية أشار إليها بقوله السابق في الخبر الصحيح وقوله أراد أي خطبة وقوله للخبر إلخ تعليل للتأويل المذكور. • فؤد: (وظاهر كلامهم أنه لا يندب إلخ) وفاقا لظاهر المغني وشرح المنهج والروض وخلافا للنهاية عبارته وظاهر كلامهم بقاء نذب النظر، وإن خطب، وهو الأوجه اه. • فؤد: (وأنه) أي النظر مع ذلك أي مع كونه بعد الخطبة أو مع عدم النذب. • فؤد: (بأن الخبر) أي المأز أيضا. • فؤد: (بالنسبة للأولوية) لا يخفى ما فيه ثم رأيت المحشي قال وفيه نظر؛ لأن التأويل يقتضي أن ذلك المعنى هو المراد إلا أن يجاب بأنه يقتضي أنه المراد على وجه الأولوية وفيه نظر اه سيّد عمر. • فؤد: (هي ولا وليها) إلى قوله ولم ينظروا في المغني إلا قوله ففي رواية إلى لأنها وإلى قوله قال جمع في النهاية إلا قوله، صرر الطول إلى ومن لا يتيسر. • فؤد: (ولم ينظروا إلخ) عبارة المغني وليكن الأولى أن يكون بإذنها خروجا من خلاف الإمام مالك فإنه يقول بحرمة غيره إذن اه. • فؤد: (على الأوجه) كذا في المغني. • فؤد: (قال جمع إلخ) وقوله قال ابن سراقه إلخ اعتمدهما النهاية والمغني. • فؤد: (من الحرّة) إلى قوله واشترط النصف في المغني وإلى قوله وقول الإمام في النهاية • فؤد: (واشترط النصف) مبتدأ خبره قوله: يُحمل.

• فؤد: (بالنسبة للأولوية إلا الجواز) فيه نظر؛ لأن التأويل يقتضي أن ذلك المعنى هو المراد إلا أن يجاب بأنه يقتضي أنه المراد على وجه الأولوية وفيه نظر.

• فؤد في (سني): (ولا ينظر غير الوجه والكفين) ظاهر كلامهم من نظر وجه الحرّة وكفّيتها وما عدا ما بين سرة الأمّة وزكّيتها، وإن حصل المقصود بدون ذلك ولا يتعد أن يقال ما يتوقف عليه المقصود من ذلك

سَنَرُ مَا عَداَهُمَا حَتَّى يَجُلَّ نَظَرُهُمَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَنَعَ نَظَرٍ غَيْرِهِمَا، أَوْ نَظَرِهِمَا إِنْ أَدَّى إِلَى نَظَرٍ غَيْرِهِمَا وَرُؤْيَيْهِمَا وَلَوْ مَعَ عَدَمِ عَلَيْهَا لَا تَسْتَلْزِمُ تَعَمُّدَ رُؤْيَا مَا عَداَهُمَا فَاَنْدَفَعَ مِثْلُ الْأَذْرَعِيِّ لِظَاهِرِ كَلَامِ الْجُمْهُورِ مِنَ الْجَوَازِ مُطْلَقًا سَنَرْتُ أَوْ لَا وَتَوَجُّيْهِه بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا مَعَ عَدَمِ عَلَيْهَا لَا تَسْتَلْزِمُ مَا عَداَهُمَا وَبِأَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ بِشُدِّ بَابِ النَّظَرِ أَمْ أَنَا مَنْ فِيهَا رَقٌّ فَيَنْظُرُ مَا عَدا مَا بَيْنَ شَرِّهِمَا وَرُكْبَتَيْهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَقَالَ إِنَّهُ مَفْهُومٌ كَلَامُهُمْ أَيْ لِيَتْلِيلَهُمْ عَدَمُ جُلِّ مَا عَدا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ بِأَنَّهُ عَوْرَةٌ وَسَبَقَهُ لِذَلِكَ الرَّوْيَانِي وَلَا يُعَارِضُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهَا كَالْحُرَّةِ فِي نَظَرِ الْأَجَنَّبِيِّ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ النَّظَرَ هُنَا مَأْمُورٌ بِهِ وَلَوْ مَعَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ فَأَنْبَطَ بِمَا عَدا عَوْرَةَ الصَّلَاةِ وَفِيمَا يَأْتِي مُثَوِّطٌ بِخَوْفِ الْفِتْنَةِ، وَهُوَ جَارٍ فِيمَا عَدا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ مُطْلَقًا وَإِذَا لَمْ تُفَجِّجْهُ سُنُّ لَهُ أَنْ يَسْكُتَ وَلَا يَقُولَ لَا أُرِيدُهَا وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَنَعُ خَطْبَتِهَا؛ لِأَنَّ الشُّكُوتَ إِذَا طَالَ وَأَشْعَرَ بِالْإِعْرَاضِ جَازَتْ كَمَا يَأْتِي وَضَرَرُ الطُّوْلِ دُونَ ضَرَرِ قَوْلِهِ لَا أُرِيدُهَا فَاحْتِمِلَ عَلَى أَنَّ الْإِعْرَاضَ قَدْ يَحْصُلُ بِغَيْرِ الشُّكُوتِ كَاشْتِرَاطِ مَا يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُمْ لَا يُجَيِّبُونَ إِلَيْهِ.....

• فَوَدَّ: (أَوْ نَظَرَهُمَا) عَطَفَ عَلَى نَظَرِ أَمْ سَم. • فَوَدَّ: (وَرُؤْيَيْهِمَا إِلَيْهِ) الْوَاوُ حَالِيَةً أَمْ كُرْدِيٍّ أَقُولُ بَلْ اسْتِثْنَائِيَّةً بَيَانِيَّةً. • فَوَدَّ: (لَا تَسْتَلْزِمُ تَعَمُّدَ إِلَيْهِ) أَيْ فَإِنْ اتَّفَقَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِلنَّظَرِ وَجَبَ الْغَضُّ سَرِيعًا، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مَتَى نَظَرَ إِلَيْهَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى نَظَرٍ غَيْرِهَا حَرُمَ النَّظَرُ وَبَعَثَ إِلَيْهَا مَنْ يَصِفُهَا لَهُ إِنْ أَرَادَ أَمْ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِظَاهِرِ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِمِثْلِ وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَى. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) مَعْنَاهُ عَلِمْتُ، أَوْ لَا أَدَّى، أَوْ لَا أَمْ كُرْدِيٍّ أَقُولُ هَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ لَكِنَّ الْمُتَبَايِرَ أَنَّ قَوْلَهُ سَنَرْتُ إِلَيْهِ تَفْسِيرٌ لِلْإِطْلَاقِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى هَذَا دَعْوَاهُ الْإِنْدِفَاعَ. • فَوَدَّ: (وَتَوَجُّيْهِهِ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى مِثْلِ أَمْ سَم. • فَوَدَّ: (اشْتِرَاطَ ذَلِكَ) أَيْ السُّتْرِ. • فَوَدَّ: (أَنَا مَنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُعَارِضُهُ فِي الْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (مَنْ فِيهَا رَقٌّ) أَيْ وَلَوْ مُبْعَضَةً أَمْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِيَتْلِيلَهُمْ هَدَمَ جُلِّ إِلَيْهِ) أَيْ فِي الْحُرَّةِ أَمْ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أَيْ فِي الْمَثْنِ عَنْ قَرِيبٍ. • فَوَدَّ: (أَنَّهَا) أَيْ الْأَمَّةُ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ عِنْدَ قَصْدِ النِّكَاحِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ فِي الْحُرَّةِ وَالْأَمَّةِ. • فَوَدَّ: (وَإِذَا لَمْ تُفَجِّجْهُ إِلَيْهِ) كَذَا فِي الْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (وَإِذَا لَمْ تُفَجِّجْهُ سُنُّ لَهُ إِلَيْهِ) هَذَا إِذَا كَانَ النَّظَرُ بَعْدَ الْخُطْبَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمْ كُرْدِيٍّ وَسَيَاتِي مِثْلُهُ عَنِ الرَّشِيدِيِّ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتَرْتَّبُ إِلَيْهِ) جَوَابُ اغْتِرَاضِ أَمْ سَم وَكَتَبَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ أَيْضًا مَا نَصَّهُ أَيْ فِيمَا إِذَا كَانَ نَظَرُهُ بَعْدَ الْخُطْبَةِ أَمَا إِذَا كَانَ قَبْلَهَا فَلَا يَتَوَقَّعُ تَرْتَّبُ مَا ذَكَرَ كَمَا لَا يَخْفَى أَمْ. • فَوَدَّ: (مَنَعَ خَطْبَتِهَا) أَيْ لِغَيْرِ الْخَاطِبِ أَمْ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (جَازَتْ) أَيْ الْخُطْبَةُ. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي الْفَصْلِ الْآتِي فِي شَرْحِ الْإِبَازِنِ الْخَاطِبِ. • فَوَدَّ: (وَضَرَرُ الطُّوْلِ إِلَيْهِ) جَوَابُ اغْتِرَاضِ. • فَوَدَّ: (كَاشْتِرَاطِ إِلَيْهِ) أَيْ مِنَ الْخَاطِبِ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيْ الْإِشْتِرَاطِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُمْ إِلَيْهِ أَيْ

يُسْنُ نَظَرَهُ وَمَا زَادَ يَجُوزُ نَظَرُهُ لِإِذْنِ الشَّارِعِ فِيهِ لَكِنَّ لَا يُسْنُ م. ر. • فَوَدَّ: (أَوْ نَظَرَهُمَا) عَطَفَ عَلَى نَظَرٍ. • فَوَدَّ: (فَاَنْدَفَعَ مِثْلُ الْأَذْرَعِيِّ إِلَيْهِ) كَذَا شَرْحُ م. ر. • فَوَدَّ: (وَتَوَجُّيْهِهِ) عَطَفَ عَلَى مِثْلِ. • فَوَدَّ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ) اغْتَمَدَهُ م. ر. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ) أَيْ الشُّكُوتُ جَوَابُ اغْتِرَاضِ وَقَوْلُهُ جَازَتْ

وَمَنْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ النَّظَرُ أَوْ لَا يُرِيدُهُ بِنَفْسِهِ يُسَنُّ لَهُ أَنْ يُزِيلَ مَنْ يَحِلُّ لَهُ نَظَرُهَا لِيَتَأَمَّلَهَا وَيَصِفَهَا لَهُ وَلَوْ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ نَظَرُهُ فَيَسْتَفِيدُ بِالْبَغْتِ مَا لَا يَسْتَفِيدُ بِالنَّظَرِ وَهَذَا لِيَمْرِدِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مُسْتَنَى مِنْ حَرَمَةِ وَضْفِ امْرَأَةٍ لِرَجُلٍ وَقَوْلُ الْإِمَامِ لَهُ أَمَرَ الْمُرْسَلَةَ بِنَظَرِ مُتَجَرِّدِهَا مُرَادُهُ مَا عَدَا الْعَوْرَةَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (وَيَحْرُمُ نَظَرُ فَاعِلٍ) وَخَصِيٍّ وَمَجْبُوبٍ وَخُنْثَى إِذْ هُوَ مَعَ التَّسَاءِ كَرَجُلٍ وَعَكْشَةٍ فَيَحْرُمُ نَظَرُهُ لَهَا وَنَظَرُهَا لَهُ احْتِيَاظًا وَإِنَّمَا غَسَلَاهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لِانْقِطَاعِ الشَّهْوَةِ بِالمَوْتِ فَلَمْ يَتَّقِ لِلِاحْتِيَاظِ حِينَئِذٍ مَعْنَى وَيُظْهَرُ فِيهِ مَعَ مُشْكِلٍ مِثْلِهِ الْحَرَمَةُ مِنْ كُلِّ لَلْآخِرِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ بِتَقْدِيرِهِ مُخَالِفًا لَهُ احْتِيَاظًا إِذْ هُوَ الْمُبْتَنَى عَلَيْهِ أَمْرُهُ لَا مَمْسُوحٌ كَمَا بَأْتِيَ (بِالْبَغِ) وَلَوْ شِخَاهُمَا وَمُخَنَّثًا، وَهُوَ الْمُتَشَبِّهُ بِالتَّسَاءِ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ (إِلَى عَوْرَةِ حُورَةٍ) خَرَجَ.....

أَهْلُ الْمَخْطُوبَةِ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَذَا فِي الْمُغْنَى. قَوْلُهُ: (يُسَنُّ لَهُ الْبَغِ) لِكِنَّ النَّظَرَ عِنْدَ امْتِكَانِهِ أَكْمَلُ مِنَ الْإِزْوَاجِ أَوْ سَمٍ عَنْ الْكَثَرِ. قَوْلُهُ: (مَنْ يَحِلُّ لَهُ الْبَغِ) رَجُلًا كَانَ، أَوْ امْرَأَةً كَأَخِيهَا وَمَنْسُوحٌ يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ أَوْ ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَا لَا يَحِلُّ نَظَرُهُ) كَالصَّدْرِ وَيَقِي مَا لَوْ أَزْنَكَبَتِ الْحُرْمَةُ وَرَأَتْ الْعَوْرَةَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهَا وَضْفُهَا لِلْخَاطِبِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَوْ ش. قَوْلُهُ: (فَيَسْتَفِيدُ بِالْبَغْتِ الْبَغْتِ) وَهَلْ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ النَّظَرِ وَالْبَغْتِ؛ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَضِيلَةٌ لَيْسَتْ فِي الْآخَرِ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ أَحَدُهُمَا مُحَصَّلٌ لِلْفَرَضِ وَالْثَانِي أَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ مَعْنَى فَلْيَتَأَمَّلْ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ حَيْثُ أَتَى بِأَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ جَزْمٌ بِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ مِنَ الْفَعْلِ وَالتَّرْكِ أَوْ سَيِّدُ عَمَرٍ.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ الْوَضْفِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ الْخَاطِبِ أَمَرَ الْمُرْسَلَةَ الْبَغْتِ مَقُولٌ وَقَوْلُ الْإِمَامِ وَقَوْلُهُ مُرَادُهُ الْبَغْتُ خَبَرُهُ. قَوْلُهُ: (وَخَصِيٍّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ كَبِيرَةٍ فِي النِّهَايَةِ الْآقُولَهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَيُزِيلُهُ إِلَى وَلَيْسَ مِنْهَا. قَوْلُهُ: (وَخَصِيٍّ) أَيِ مَنْ يَقِي ذَكَرَهُ دُونَ أَنْثِيَّتِهِ وَقَوْلُهُ وَمَجْبُوبٍ أَيِ مَقْطُوعِ الذِّكْرِ فَقَطْ أَوْ مُغْنَى. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا غَسَلَاهُ) أَيِ بِشَرْطِ عَدَمِ وَجُودِ مَحْرَمٍ لَهُ أَوْ ش. قَوْلُهُ: (لِانْقِطَاعِ الشَّهْوَةِ الْبَغْتِ) أَيِ مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ كَالْغَاسِلِ ذُكُورَةً، أَوْ أَنْوَتَهُ فَلَا يَرُدُّ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ غَسْلُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَبِالْمَعْكَسِ مَعَ انْقِطَاعِ الشَّهْوَةِ بِالمَوْتِ أَوْ ش. قَوْلُهُ: (الْحُرْمَةُ الْبَغْتِ) فَاعِلٌ يَظْهَرُ. قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الْإِحْتِيَاظِ. قَوْلُهُ: (لَا مَمْسُوحٌ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَعْلِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْخَصِيَّ وَالْمَجْبُوبَ وَيَدُلُّ لَهُ مُقَابَلَتُهُ بِالمَمْسُوحِ الْآتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ع ش وَسَم.

قَوْلُهُ (سَنِي): (بِالْبَغِ) خَرَجَ بِهِ الصَّنِيعُ وَسَيَّاتِي حُكْمُ الْمَرَاهِقِ. قَوْلُهُ: (هَاقِلٍ) أَيِ أَنَا الْمَجْنُونُ فَلَا يَحْرُمُ

أَيِ خَطْبَتِهَا. قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ النَّظَرُ الْبَغْتِ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْإِسْتِخْبَابُ بِالِاسْتِصْافِ مَعَ امْتِكَانِ الرُّؤْيَا وَالْأَوْجَهُ حُصُولُهُ لِيَتَرْتَّبَ الْمَضْلُحَةُ الْمَقْصُودَةُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَحُجْلُ كَلَامِهِمْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ أَكْمَلُ كَذَا فِي كَثَرِ الْأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ وَيُؤَافِقُ مَا قَالَ إِنَّهُ الْأَوْجَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ، أَوْ لَا يُرِيدُهُ بِنَفْسِهِ الْبَغْتِ.

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَيَحْرُمُ نَظَرُ فَاعِلٍ) يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْفَعْلِ غَيْرُ الْمَمْسُوحِ الْآتِي بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهِ بِهِ فَيَشْمَلُ الْخَصِيَّ وَالْمَجْبُوبَ. قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الْإِحْتِيَاظِ. قَوْلُهُ: (هَاقِلٍ) سَيَّاتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَأَنَّ

مثالها فلا يحرم نظره في نحو مِرَاة كما أفتى به غير واحد ويؤيده قولهم لو عَلِقَ الطَّلَاقُ بِرُؤْيِهَا لم يحثْ بِرُؤْيِة خيالها في نحو مِرَاة؛ لأنه لم يَرَهَا ومَحَلُّ ذلك كما هو ظاهر حيث لم يحثْ فتنة ولا شهوة وليس منها الصوت فلا يحرم سماعه إلا إن خشي منه فتنة وكذا إن التذ به كما يحثه الزركشي ومثلها في ذلك الأمر (كبيرة) ولو شَهِدَ أَنَّ بَلَغَتْ حَدًّا تُشْتَهَى فِيهِ لَذَوِي الطَّبَاعِ السَّليمة لو سَلِمَتْ مِنْ مُشَوِّهٍ بِهَا كَمَا يَأْتِي (أَجَنَبِيَّةٌ)، وهي ما عدا وجهها وكفها بلا خلاف لقوله تعالى ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (النور: ٣٠)؛ ولأنه إذا حُرِّمَ نَظَرُ الْمَرَاةِ إِلَى عَوْرَةِ مِثْلِهَا كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فَأَوْلَى الرَّجُلُ . (وكذا وجهها) أو بَعْضُهُ وَلَوْ بَعْضَ عَيْنِهَا، أَوْ مِنْ وَرَاءِ نَحْوِ ثَوْبٍ يَخْشَى مَا وَرَاءَهُ (وكفها)، أَوْ بَعْضُهُ أَيْضًا، وَهُوَ مِنْ رَأْسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكُوعِ (عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ) لِإِجْمَاعٍ مِنْ دَاعِيَةٍ نَحْوِ مَسِّ لَهَا، أَوْ خَلْوَةٍ بِهَا وَكَذَا عِنْدَ النَّظَرِ بِشَهْوَةٍ بَأَنَّ يَلْتَذُّ بِهِ، وَإِنْ أَمِنَ الْفِتْنَةَ قَطْعًا (وكذا عِنْدَ الْأَمْنِ) مِنَ الْفِتْنَةِ فِيمَا يَنْظُرُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَبِلا شَهْوَةٍ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَوَجْهَهُ الْإِمَامُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مُنْعِ النِّسَاءِ أَنْ يَخْرُجْنَ سَافِرَاتٍ

عليه لِسُقُوطِ تَكْلِفِهِ وَسَيَّاتِي وَجُوبِ الْإِحْتِجَابِ عَلَيْهَا مِنْهُ وَوُجُوبِ مَنَعِ الْوَلِيِّ لَهُ مِنَ النَّظَرِ رَشِيدِيَّ وَاسْمِ
وع ش . قُودُ: (مِثْلُهَا) أَيِ الْعَوْرَةِ . قُودُ: (فِي نَحْوِ مِرَاةٍ) وَمِنْهُ الْمَاءُ اه ع ش . قُودُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ
عَدَمِ حُرْمَةِ نَظَرِ الْجَنَابِ . قُودُ: (وَلَيْسَ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي . قُودُ: (مِنْهَا) أَيِ الْعَوْرَةِ .
قُودُ: (الصَّوْتُ) وَمِنْهُ الزَّغَارِثُ اه ع ش . قُودُ: (فَلَا يَحْرُمُ سَمَاعُهُ) وَتَذَبُّ تَشْوِيهِهُ إِذَا قَرَعَ بِأُتَاهَا فَلَا
تُجِبُّ بِصَوْتٍ رَخِيمٍ بَلْ تَغْلُظُ صَوْتَهَا بِظَهْرِ كَفِّهَا عَلَى الْفَمِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . قُودُ: (وَكَذَا إِنْ
التذ به) أَيِ يَحْرُمُ سَمَاعُ صَوْتِهَا إِنْ التذ به، وَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْفِتْنَةَ . قُودُ: (كَمَا يَحْتَسِبُ الزَّركشي) اعْتَمَدَهُ
الْتِهَامَةُ خِلَافًا لِمَا قَبْلَهُ مِنْهَا . قُودُ: (وَمِثْلُهَا) أَيِ الْحُرَّةِ فِي ذَلِكَ أَيِ فِي قَوْلِهِ إِلَّا إِنْ خَشِيَ مِنْهُ فِتْنَةٌ
اه ع ش . قُودُ: (وَهِيَ مَا عَدَا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي فِي الْتِهَامَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ حَلَّ إِلَى وَبَانَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي
إِلَّا قَوْلُهُ؛ وَلَآئِه إِذَا إِلَى الْمُتَنِ . قُودُ: (وَلَآئِه إِذَا حُرِّمَ نَظَرُ الْمَرَاةِ إِلَيْهِ) لَكِنَّ الْمُرَادَ بِعَوْرَةٍ مِثْلِهَا غَيْرُ الْمُرَادِ
بِعَوْرَتِهَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ سَمِعَ عَلَى حَبِّجِ اه رَشِيدِي . قُودُ: (مِنْ دَاهِيَةٍ) بَيَانٌ لِلْفِتْنَةِ اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش
قَوْلُهُ مِنْ دَاعِيَةٍ نَحْوِ مَسِّ إِلَيْهِ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ ضَائِبَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ أَنْ تَدْعُوهُ نَفْسُهُ إِلَى مَسِّ لَهَا، أَوْ خَلْوَةٍ بِهَا
اه . قُودُ: (أَوْ خَلْوَةٍ بِهَا) لِإِجْمَاعٍ، أَوْ مُقَدِّمَاتِهِ اه مُغْنِي . قُودُ: (وَكَذَا عِنْدَ النَّظَرِ إِلَيْهِ) مَعْلُوفٌ عَلَى قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ اه رَشِيدِي . قُودُ: (بِأَنَّ يَلْتَذُّ إِلَيْهِ) تَصْوِيرٌ لِلشَّهْوَةِ . قُودُ: (قَطْعًا) رَاجِعٌ إِلَى
قَوْلِهِ وَكَذَا النَّظَرُ بِشَهْوَةٍ إِلَيْهِ . قُودُ: (فِيمَا يَنْظُرُهُ إِلَيْهِ) وَالْأَقَامُنُ الْفِتْنَةُ حَقِيقَةً لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْمَنْصُومِ اه
حَلْبِي . قُودُ: (وَبِلا شَهْوَةٍ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ عِنْدَ الْأَمْنِ .

الْمُرَاقِقَ كَالْبَالِغِ مَا يَدُلُّ عَلَى حُرْمَةِ نَظَرِ الْمَجْنُونِ، وَأَنَّ عَلَى الْوَلِيِّ مَنَعُهُ مِنْهُ فَرَاجِعُهُ . قُودُ: (وَلَيْسَ
مِنْهَا) أَيِ الْعَوْرَةِ . قُودُ: (وَلَآئِه إِذَا حُرِّمَ نَظَرُ الْمَرَاةِ إِلَى عَوْرَةِ مِثْلِهَا فَأَوْلَى الرَّجُلِ) لَكِنَّ الْمُرَادَ بِعَوْرَةٍ مِثْلِهَا
غَيْرُ الْمُرَادِ بِعَوْرَتِهَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ . قُودُ: (مِنْ دَاهِيَةٍ) بَيَانٌ لِلْفِتْنَةِ .

الوجه ولو جُلَّ النَّظَرُ لَكِنَّ كَالْمُرْدِ وَبِأَنَّ النَّظَرَ مَظْنَّةٌ لِلْفِتْنَةِ وَمُحَرِّكٌ لِلشَّهْوَةِ فَاللَّائِقُ بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ سُدَّ الْبَابَ وَالْإِعْرَاضُ عَنْ تَفَاصِيلِ الْأَحْوَالِ كَالْخُلُوعِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَبِهِ انْدَفَعَ مَا يُقَالُ هُوَ غَيْرُ عَوْرَةٍ فَكَيْفَ حُرْمَ نَظَرِهِ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ عَوْرَةٍ نَظَرُهُ مَظْنَّةٌ لِلْفِتْنَةِ، أَوْ الشَّهْوَةِ فَفَطَمَ النَّاسَ عَنْ احْتِيَاطًا عَلَى أَنَّ السُّبُكِيَّ قَالَ الْأَقْرَبُ إِلَى صَنِيعِ الْأَصْحَابِ أَنَّ وَجْهَهَا وَكُفَّيْهَا عَوْرَةٌ فِي النَّظَرِ وَلَا يُنَافِي مَا حَكَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْأَثْنَانِ تَقْلُ الْمُصَنِّفِ عَنْ عِيَاضِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهَا فِي طَرِيقِهَا سِتْرٌ وَجْهَهَا وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَعَلَى الرُّجَالِ غَضُّ الْبَصَرِ عَنْهُنَّ لِلآيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ مَنَعِ الْإِمَامِ لَهُنَّ مِنَ الْكَشْفِ لِكَوْنِهِ مَكْرُوهًا وَلِلْإِمَامِ الْمَنَعُ مِنَ الْمَكْرُوهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَضْلَعَةِ الْعَامَّةِ وَجُوبِ السَّتْرِ عَلَيْهِنَّ بِدُونِ مَنَعٍ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ عَوْرَةٍ وَرِعَايَةِ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ مَخْتَصَّةً بِالْإِمَامِ وَتَوَابِهِ نَعَمْ، مَنْ تَحَقَّقَتْ نَظَرُ أَجْنَبِيٍّ لَهَا يَلْزُمُهَا سِتْرٌ وَجْهَهَا عَنْهُ وَلَا كَانَتْ مُعِينَةً لَهُ عَلَى حَرَامِ فِتْنَتِهِ . ثُمَّ رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ أَفْتَى بِمَا يُفْهَمُهُ فَقَالَ فِي أَمَةِ جَمِيلَةٍ تَبْرُزُ مَكْشُوفَةً

• فَوُدَّ: (وَلَوْ خُلِيَ النَّظَرُ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ جَارٍ عَلَى جُلِّ نَظَرِ الْأَمْرَدِ مَعَ عَدَمِ الشَّهْوَةِ وَأَمِنْ الْفِتْنَةِ ثُمَّ زَايَتِ الْفَاضِلُ الْمُحْسَنِيُّ قَالَ مَا نَصَّهُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّ الْمُرْدَ يَحْرُمُ نَظَرُهُمْ بِشَهْوَةٍ بَلَا كَلَامٍ وَبِغَيْرِهَا عَلَى مَا فِيهِ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا بِالسَّتْرِ وَلَا يُمْنَعُونَ مِنَ الْخُرُوجِ سَافِرِي الْوُجُوهِ فَتَأَمَّلْهُ اهـ وَيُؤْخَذُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ أَيُّ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ جَارٍ عَلَى الضَّعِيفِ مِنْ جُلِّ نَظَرِ الْأَمْرَدِ مَعَ عَدَمِ الشَّهْوَةِ . • فَوُدَّ: (وَمُحَرِّكٌ لِلشَّهْوَةِ) عَطَفَ مُغَايِرَ اهـ ع ش .

• فَوُدَّ: (وَبِهِ انْدَفَعَ) أَيِ بَتَّوْجِيهِ الْإِمَامِ وَقَوْلُهُ هُوَ أَيِ الْوَجْهِ اهـ ع ش وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّانِ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ بِإِغْيَارٍ مَا ذَكَرَ اهـ وَهَذَا أَقْبَدُ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ . • فَوُدَّ: (قَالَ السُّبُكِيُّ الْخ) وَيَأْتِي قَبِيلُ قَوْلِ الْمَنِيِّ وَيَجُلُّ مَا سِوَاهُ جَزْمُهُ بِذَلِكَ . • فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِي) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ مَزْدُودٌ إِذْ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمَا أَنَّ السَّتْرَ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ فَلَا يَتَأْتَى هَذَا الْجَمْعُ وَكَلَامُ الْقَاضِي ضَعِيفٌ شَرَحَ م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ اهـ سَمَ وَوَجْهَ الرَّشِيدِيِّ جَمْعُ التَّخْفَةِ رَدًّا عَلَى النِّهَايَةِ رَاجِعُهُ . • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ . • فَوُدَّ: (مِنْ مَنَعِ الْإِمَامِ) أَيِ الْحَاكِمِ . • فَوُدَّ: (وَلِلْإِمَامِ الْخ) الْوَاوُ حَالِيَّةٌ . • فَوُدَّ: (بِدُونِ مَنَعٍ) أَيِ مِنَ الْإِمَامِ .

• فَوُدَّ: (وَرِعَايَةِ الْخ) تَوْجِيهٌ لِاخْتِصَاصِ الْمَنَعِ بِالْإِمَامِ . • فَوُدَّ: (وَمَنْ تَحَقَّقَتْ نَظَرُ الْخ) وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ الرَّجُلُ . • فَوُدَّ: (نَعَمْ مَنْ تَحَقَّقَتْ الْخ) اهـ كُرْدِيُّ . • فَوُدَّ: (أَفْتَى بِمَا يُفْهَمُهُ) فِي إِفْهَامِهِ ذَلِكَ تَأَمَّلْ اهـ س م .

• فَوُدَّ: (وَلَوْ خُلِيَ النَّظَرُ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ يَحْرُمُ نَظَرُهُمْ بِشَهْوَةٍ بَلَا كَلَامٍ وَبِغَيْرِهَا عَلَى مَا فِيهِ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا بِالسَّتْرِ وَلَا يُمْنَعُونَ مِنَ الْخُرُوجِ سَافِرِي الْوُجُوهِ فَتَأَمَّلْهُ . • فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِي إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَلْزَمُ الْخ) مَزْدُودٌ إِذْ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمَا أَنَّ السَّتْرَ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ فَلَا يُنَافِي هَذَا الْجَمْعُ وَكَلَامُ الْقَاضِي ضَعِيفٌ شَرَحَ م ر . • فَوُدَّ: (لِكَوْنِهِ مَكْرُوهًا) قَدْ يُقَالُ إِذَا كَانَ الْمَنَعُ مِنَ الْكَشْفِ؛ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَى حُرْمَةِ النَّظَرِ لِحَوَازِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فَقَطُّ فَكَيْفَ الْكَشْفُ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . • فَوُدَّ: (أَفْتَى بِمَا يُفْهَمُهُ) فِي إِفْهَامِهِ ذَلِكَ تَأَمَّلْ .

ما عدا ما بين الشرة والرخصة والأجانب يَرَوْنَهَا مَحْلُ جَوَازٍ يَرَوْنَهَا الذي أطلقوه إذا لم يظهر
منها تَبَرُّجٌ بَزِينَةٌ ولا تعرض لريبة ولا اختلاطَ لِمَنْ يُخْشَى منه عادةً أَفْتَانٌ بمثل ذلك ولا أَيْمَت
وَمُيَعَثٌ وكذا الأَمْرُذُ اهـ مُلْخَصًا وكونُ الأكثرين على مُقَابِلِ الصَّحِيحِ لا يَقْتَضِي رُجْحَانَهُ لا
سِيَمًا وقد أشار إلى فسادِ طَرِيقَتِهِم بِتَعْبِيرِهِ بِالصَّحِيحِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْآيَةَ كَمَا ذَلَّتْ عَلَى جَوَازِ
كُشْفِهِنَّ لَوُجُوهِهِنَّ ذَلَّتْ عَلَى وَجوبِ غَضِّ الرُّجَالِ أَبْصَارَهُمْ عَنْهُنَّ وَيَلْزَمُ مِنْ وَجوبِ الْغَضِّ
حَرَمَةُ النَّظَرِ ولا يَلْزَمُ مِنْ حِلِّ الْكُشْفِ جَوَازُهُ كَمَا لَا يَخْفَى فَاتَّضَحَّ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِتَعْبِيرِهِ
بِالصَّحِيحِ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْبُلْقَيْنِي: التَّرْجِيحُ بِقُوَّةِ الْمَذْهَبِ وَالْفَتْوَى عَلَى مَا فِي الْمَنْهَاجِ وَسَبَقَهُ
لِذَلِكَ الشُّبْكِيُّ وَعَلَّاهُ بِالْإِحْتِيَاظِ فَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ الصَّوَابُ الْجَلُّ لِذَهَابِ الْأَكْثَرِينَ إِلَيْهِ لَيْسَ فِي
مَحْلِهِ وَأَقْفَهُمْ تَخْصِيصُ حِلِّ الْكُشْفِ بِالْوَجْهِ حَرَمَةُ كُشْفِ مَا عَدَاهُ مِنَ الْبَدَنِ حَتَّى الْيَدِ، وَهُوَ
ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ الْيَدِ؛ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ وَمُحْتَمَلٌ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِكُشْفِهَا بِخِلَافِ الْوَجْهِ وَاخْتِيَارُ
الْأَذْرَعِيِّ قَوْلَ جَمْعٍ بِحِلِّ نَظَرٍ وَجِبَ وَكَفَّ عَجَوزُ يُؤَمَّرُ مِنْ نَظَرِهِمَا الْفِتْنَةُ لِآيَةِ ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ
النِّسَاءِ﴾ (النور: ٦٠) ضَعِيفٌ وَيَزِيدُهُ مَا مَرَّ مِنْ سَدِّ الْبَابِ، وَأَنْ لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ وَلَا ذَلَالَةٌ فِي

قَوْلِهِ: (بِمَا يُفْهَمُهُ) أَي يُفْهَمُ. قَوْلُهُ: (مَحْلُ جَوَازٍ الْخ) مَقُولٌ فَقَالَ. قَوْلُهُ: (وَوَجْهُهُ) أَي وَجْهٌ فَسَادُ
طَرِيقَتِهِمْ. قَوْلُهُ: (جَوَازُهُ) أَي النَّظَرُ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقَيْنِي التَّرْجِيحُ الْخ) قَالَ الشَّارِحُ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى شَرْحِ
الرُّوضِ مُرَادُهُ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَذْهَبَ كَمَا أَنَّ الْفَتْوَى عَلَيْهِ اهـ وَأَقُولُ إِنَّ قَوْلَهُ عَلَى مَا فِي
الْمَنْهَاجِ خَبَرُ التَّرْجِيحِ وَالْمَعْنَى وَالتَّرْجِيحُ عَلَى طَرَفٍ مَا فِي الْمَنْهَاجِ مِنْ جِهَةِ قُوَّةِ الْمَذْهَبِ وَمِنْ جِهَةِ
الْمَذْهَبِ فَهُوَ رَاجِعٌ ذَلِيلًا وَمَذْهَبًا فَتَأَمَّلْ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَالْمَعْنَى الْخ أَنَّ الْفَتْوَى مَغْطُوفٌ
عَلَى قُوَّةِ الْمَذْهَبِ وَلَكِ عَطْفُهُ عَلَى التَّرْجِيحِ بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ. قَوْلُهُ: (وَالْفَتْوَى عَلَى مَا فِي الْمَنْهَاجِ) مُعْتَمَدٌ
اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (الصَّوَابُ الْجَلُّ) أَي حِلُّ النَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفْنِ عِنْدَ الْأَمْنِ اهـ كُرْدِي عِبَارَةُ النِّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى وَحَيْثُ قِيلَ بِالْجَوَازِ كَرَّةً وَقِيلَ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَحَيْثُ قِيلَ بِالتَّهْرِيمِ، وَهُوَ الرَّاجِعُ حَرَمُ النَّظَرِ
إِلَى الْمُتَنَبِّئَةِ الَّتِي لَا يَبِينُ مِنْهَا غَيْرُ عَيْنَيْهَا وَمَحَاجِرُهَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ لَا سِيَمًا إِذَا كَانَتْ جَمِيلَةً فَكَمْ فِي
الْمَحَاجِرِ مِنْ خَنَاجِرٍ اهـ. وَفِي الْقَامُوسِ وَالْمَخْجَرُ كَمَنْجَلِسٍ وَيَنْبَرِ الْحَدِيقَةُ وَمِنْ الْعَيْنِ مَا دَارَ بِهَا وَبَدَا
مِنْ الْبُرْجَعِ، أَوْ مَا يَظْهَرُ مِنْ نِقَابِهَا اهـ. قَوْلُهُ: (وَأَقْفَهُمْ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَى
وَاخْتِيَارُ الْأَذْرَعِيِّ. قَوْلُهُ: (تَخْصِيصُ حِلِّ الْكُشْفِ بِالْوَجْهِ) أَي فِيمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ اهـ رَشِيدِي
وَيَحْتَمِلُ فِي الْآيَةِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي غَيْرُ الْيَدِ وَقَوْلُهُ وَمُحْتَمَلٌ فِيهَا أَي فِي الْيَدِ. قَوْلُهُ وَاخْتِيَارُ الْأَذْرَعِيِّ أَي
مِنْ حَيْثُ الذَّلِيلُ اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَاخْتِيَارُ الْأَذْرَعِيِّ الْخ وَجَزَى عَلَى ضَعْفِهِ الْمُعْنَى
أَيْضًا عِبَارَتُهُ وَإِطْلَاقُهُ الْكَبِيرَةُ يَشْمَلُ الْمَجْزُورَ الَّتِي لَا تُشْتَقَّى، وَهُوَ الْأَرَجُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ، وَهُوَ
الْمُعْتَمَدُ اهـ أَقُولُ: وَيُؤَيِّدُ مَا اخْتَارَهُ الْأَذْرَعِيُّ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَاجْتِمَاعُ أَبِي بَكْرٍ الْخ.
قَوْلُهُ: (وَيَزِيدُهُ) أَي مَا اخْتَارَهُ الْأَذْرَعِيُّ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ لِكُلِّ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَا مَرَّ وَعَطَفَهُ ع. ش.

الآية كما هو جللي بل فيها إشارة للحرمة بالتقييد بغير مُتَبَرِّجَاتِ بزينه واجتماع أبي بكر وأنس بأُمِّ أَيْمَنَ وشُعَيْبَانَ واضرابه برابعة عليها السلام لا يستلزم النظر على أَنَّ مثل هؤلاء لا يُقَاسُ بهم غيرهم ومن ثَمَّ جَوُزُوا لِمِثْلِهِمِ الْخُلُوةُ كما يأتي قُبَيْلَ الاستبراء إن شاء الله تعالى.

(ولا ينظر من محرمه) بِنَسَبٍ، أو رِضَاعٍ، أو مُصَاهَرَةٍ (بين) فيه تَجَوُّزٌ أو ضَحَهِ قَوْلُهُ : الْآتِي إِلَّا مَا بَيْنَ (سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ)؛ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ وَيُلْحَقُ بِهِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي عَلَى الْأَوَجِّهِ نَفْسُ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ احتياطاً وبه فَاَرَقَ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ عَوْرَةٌ هُنَا لِأَنَّهُمَا (وَيَجِلُّ) نَظَرُهُ (مَا سِوَاهُ) حَيْثُ لَا شَهْوَةَ وَلَوْ كَافِرًا لَا يَرَى نِكَاحَ الْمُحَارِمِ؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمِيَّةَ تُحَرِّمُ الْمُتَنَاكِحَةَ فَكَانَا كَرَجُلَيْنِ، أَوْ امْرَأَتَيْنِ (وَقِيلَ) يَجِلُّ نَظَرُهُ (مَا يَتَدَوَّى فِي الْمِهْنَةِ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكُسْرِهَا أَيِ الْخِدْمَةِ، وَهُوَ الرَّأْسُ وَالْعُنُقُ وَالْيَدَانِ إِلَى الْمُصْدِنِ وَالرَّجْلَانِ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ (فَقَطُّ) إِذْ لَا ضَرُورَةَ لِنَظَرِهِ مَا

على سَدِّ الْبَابِ حَيْثُ قَالَ أَيُّ وَمِنْهُ أَنَّ لِكُلِّ الْخِ الْفَالْمَجُوزُ الَّتِي لَا تُشْتَهَى قَدْ يُوْجَدُ لَهَا مَنْ يُرِيدُهَا وَيَشْتَهِيهَا اهـ. قَوْلُهُ: (بَلْ فِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى الْخِ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ الْإِشَارَةِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ جَوَازُ النَّظَرِ إِنْ لَمْ تَبْرُجْ بِالزَّيْنَةِ وَمَقْهُومُهَا الْحُرْمَةُ إِذَا تَرَبَّيْتَ، وَهُوَ عَيْنٌ مَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَاجْتِمَاعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُنْفِي. قَوْلُهُ: (بِنَسَبٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِيِّ فِي الْمُنْفِي وَإِلَى قَوْلِهِ سُرَّةٌ فِي الْتَّهْيَاةِ. قَوْلُهُ: (فِي تَجَوُّزٍ) أَيِ حَيْثُ جَعَلَ بَيْنَ مَفْعُولًا بِهِ وَأَخْرَجَهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ لِكَيْنَ قَدْ يُقَالُ عَلَيْهِ مَا الْمَانِعُ مِنْ جَعْلِ الْمَفْعُولِ بِهِ مَحْذُوفًا وَالتَّقْدِيرُ وَلَا يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمِهِ شَيْئًا بَيْنَ الْخِ اهـ رَشِيدِي وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ فِيهِ حَيْثُ حَذَفَ الْمُوصُوفُ بِدُونِ شَرْطِهِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ عَوْرَةٌ) أَيِ فَيَحْرُمُ نَظَرُ ذَلِكَ إِنْجَمَاعًا نِهَآيَةً وَمُنْفِي.

قَوْلُهُ: (وَيُلْحَقُ بِهِ الْخِ) خَالَفَهُ الْتَّهْيَاةُ وَالْمُنْفِي فَقَالَا وَأَفَادَ تَغْيِيرَهُ كَالرَّوْضَةِ حَمَلُ نَظَرِ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ عَوْرَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِنَظَرِ الْمُحْرَمِ، وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَفِيمَا يَأْتِي) أَيِ فِي الْأَمَةِ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ الْإِحْتِيَاظِ وَقَوْلُهُ مَا مَرَّ إِلَى أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ وَالْأَمَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا شَهْوَةَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا قِيلَ فِي الْتَّهْيَاةِ وَالْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مِنْ الرِّضَاعِ وَقَوْلُهُ فَلَاخِرَاءُ شَارِحٌ إِلَى الْمُتَنَبِّئِيِّ وَقَوْلُهُ أَوْ مَعَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا شَهْوَةَ) أَيِ وَلَا خَوْفَ فِتْنَةٍ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَافِرًا لَا يَرَى الْخِ) فَلَوْ كَانَ الْكَافِرُ مِنْ قَوْمٍ يَتَّقِدُونَ جِلَّ الْمُحَارِمِ كَالْمَجُوسِ ائْتَمَعَ نَظَرُهُ وَخَلُوتُهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ نِهَآيَةً وَمُنْفِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ بِمَعْنَى أَنَا نَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ اهـ. قَوْلُهُ: (بِضَمِّ الْمِيمِ) عِبَارَةٌ الْتَّهْيَاةِ وَالْمُنْفِي بِفَتْحِ الْمِيمِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ مَا يَتَدَوَّى الْخِ.

قَوْلُهُ: (وَاجْتِمَاعُ أَبِي بَكْرٍ إِلَى الْخِ) كَذَا شَرَحَ م ر.

قَوْلُهُ فِي (سَمِي): (وَلَا يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمِهِ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ خُرُوجُ نَفْسِ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَنِ الْعَوْرَةِ حَتَّى يَجِلَّ نَظَرُهُمَا، وَهُوَ كَذَلِكَ شَرَحَ م ر. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا شَهْوَةَ) أَيِ وَلَا خَوْفَ فِتْنَةٍ. قَوْلُهُ: (لَا يَرَى نِكَاحَ الْمُحَارِمِ) فَلَوْ كَانَ الْكَافِرُ مِنْ قَوْمٍ يَتَّقِدُونَ نِكَاحَ الْمُحَارِمِ كَالْمَجُوسِ ائْتَمَعَ نَظَرُهُ وَخَلُوتُهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ شَرَحَ م ر.

عده كالثدي ولو زَمَنَ الرضاع (والأصح جُلُّ النظر بلا شهوة) ولا خوف فتنة (إلى الأمة) خرج بها الْمُتَعَصِّة فهي كالحرّة قطعاً وقيل على الأصح فإجراء شارح الخلاف بين المتن وأصله فيها أيضاً سهو (إلا ما بين سرّة وزكبة)؛ لأنّه عَوَزَتْهَا فِي الصَّلَاةِ فَأَشْبَهَتْ الرَّجُلَ وَسَيَصْحُحُ أَنَّهَا كَالْحُرَّةِ وَفِي الشَّهْوَةِ لَا يَخْتَصُّ بِهَا؛ لَأَنَّ النَّظَرَ مَعَهَا، أَوْ مَعَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ حَرَامٌ لِكُلِّ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ وَمَا قِيلَ لَعَلَّ التَّقِيَّ هُنَا لِإِفَادَتِهِ أَنَّهُ لَوْ خَشِيَ الْفِتْنَةَ وَنَظَرَ بِلا شَهْوَةٍ حَلَّ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلِ الْوَجْهَ حَرَمَتْهُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَعَ الشَّهْوَةِ أَوْ خَوْفِ الْفِتْنَةِ وَقَدْ يُوجَّهُ.....

• فَوَيْلٌ (سُي): (حُلُّ النَّظَرِ الْخ) أَي، وَإِنْ كَانَ مَكْرُومًا أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَإِجْرَاءُ شَارِحِ الْخ) قَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّارِحُ اعْتَمَدَ طَرِيقَةَ الْخِلَافِ فَلَا يَلْزَمُ السَّهْوُ سَمِ أَوْ قَوْلُ مُجَرَّدِ اعْتِقَادِ هَذَا الشَّارِحِ لَطَرِيقَةِ الْخِلَافِ لَا يَكْفِي فِي دَفْعِ السَّهْوِ وَإِنَّمَا يُدْفَعُ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ الرَّافِعِيَّ يَتَّبِعُهَا وَظَاهِرُ التَّخْفَةِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ طَرِيقَةَ الْقَطْعِ فَلْيَرْاجِعْ أَوْ سَيَذْهَبُ عَمَرُ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْمَتْنِ الْخ) نَعَتْ لِلْخِلَافِ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ.

• قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الْمُتَعَصِّةِ أَيْضًا أَيِ كَالْأَمَةِ. • قَوْلُهُ: (وَسَيَصْحُحُ) أَيِ الْمُصَنَّفِ بِقَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ الْخ. • قَوْلُهُ: (لَا يَخْتَصُّ بِهَا) أَيِ الْأَمَةِ. • قَوْلُهُ: (لِكُلِّ مَنْظُورٍ إِلَيْهَا) مِنْ مَحْرَمٍ وَغَيْرِهِ غَيْرَ زَوْجَتِهِ وَأَمَّتِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَصْنِيْمُهُمَا هَذَا قَدْ يُشِيرُ بِتَخْصِيصِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ الْجِمَادَاتِ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِكُلِّ مَنْظُورٍ الْخ يَشْمَلُ عُمُومَهُ الْجِمَادَاتِ فَيَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ ع ش وَانْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِشَهْوَةِ الْجِمَادَاتِ، أَوِ الثَّلَاثُذِ بِهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَى صُورَةِ الْآدَمِيِّ. • قَوْلُهُ: (هَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةُ) أَيِ طَرِيقَةِ الرَّافِعِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُوْجَّهُ الْخ) اَعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنَّفَ تَعَرَّضَ لِلتَّقْيِيدِ بِعَدَمِ الشَّهْوَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَمَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْأَمْرَدِ دُونَ بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ وَقَالَ الشَّارِحُ الْمَحَلِّيُّ أَنَّهُ لِحِكْمَةٍ تَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ أَوْ الْحِكْمَةِ أَنَّ

• قَوْلُهُ: (خَرَجَ بِهَا الْمُتَعَصِّةُ) اعْتَمَدَهُ م ر. • قَوْلُهُ: (سَهْوًا) قَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّارِحُ اعْتَمَدَ طَرِيقَةَ الْخِلَافِ فَلَا يَلْزَمُ السَّهْوُ. • قَوْلُهُ: (بَلِ الْوَجْهَ حُرْمَتُهُ) عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَعَ الشَّهْوَةِ شَرَحَ م ر وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنَّفَ تَعَرَّضَ لِلتَّقْيِيدِ بِعَدَمِ الشَّهْوَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَمَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْأَمْرَدِ دُونَ بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ قَالَ الشَّارِحُ الْمَحَلِّيُّ لِحِكْمَةٍ تَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ وَالْحِكْمَةِ أَنَّ الْأَمَةَ لَمَّا كَانَتْ فِي مَظَلَّةِ الْإِمْتِهَانِ وَالْإِنْتِزَالِ فِي الْخِدْمَةِ وَمُخَالَطَةِ الرِّجَالِ وَكَانَتْ عَوَزَتْهَا فِي الصَّلَاةِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَزَكْبَتِهَا فَقَطُّ كَالرَّجُلِ رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ جَوَازُ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَلَوْ بِشَهْوَةٍ لِلْحَاجَةِ، وَأَنَّ الصَّغِيرَةَ لَمَّا كَانَتْ لَيْسَتْ مَظَلَّةً لِلشَّهْوَةِ لَا سِيَّامًا عِنْدَ عَدَمِ تَمَيُّزِهَا رُبَّمَا تَوَهَّمُ جَوَازُ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَلَوْ بِشَهْوَةٍ، وَأَنَّ الْأَمْرَدَ لَمَّا كَانَ مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ وَكَانَتْ الْحَاجَةُ دَاعِيَةً إِلَى مُخَالَطَتِهِمْ فِي أَغْلِبِ الْأَحْوَالِ رُبَّمَا تَوَهَّمُ جَوَازُ نَظَرِهِمْ إِلَيْهَا وَلَوْ بِشَهْوَةٍ لِلْحَاجَةِ بَلِ لِلضَّرُورَةِ فَدَفَعَ تِلْكَ التَّوَهُّمَاتِ بِتَعَرُّضِهِ الْمَذْكُورِ وَأَفَادَ بِهِ تَحْرِيمَ نَظَرِ كُلِّ مِنَ الرِّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَى الْآخَرِ بِشَهْوَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا زَوْجِيَّةٌ وَلَا مَحْرَمِيَّةٌ وَلَا سَيِّدِيَّةٌ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَتَحْرِيمَ نَظَرِ كُلِّ مِنَ الرِّجُلِ إِلَى الرِّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ وَالْمَحْرَمِ إِلَى مَحْرَمِهِ بِشَهْوَةٍ بِطَرِيقِ الْمُسَاوَةِ وَنَاهَيْكَ بِحُسْنِ تَعَرُّضِهِ الْمَذْكُورِ شَرَحَ م ر وَأَقُولُ قَدْ يَشْكُلُ عَلَى هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّ مَا ذَكَرَ فِي تَوْجِيهِ التَّقْيِيدِ فِي النَّظَرِ إِلَى الْأَمْرَدِ مُقْتَضَاهُ أَنَّ التَّعَرُّضَ لَهُ فِي نَظَرِ الرِّجُلِ إِلَى الرِّجُلِ

تخصيصُ النَّفْيِ بهذا بأن فيه نَظَرٌ ما قُرْبَ من الفَرْجِ وحرمة من امرأة أجنبية مع عدم مانع للشهوة، وهو يَجُزُّ غالبًا إليها فتَنَفَّسَتْ بخلاف المحرَّم ليس مَظِنَّةٌ لها فلا يحتاج لِنَفْيِها فيه وبخلاف ما أُلْحِقَ به ممَّا يأتي؛ لأنَّ نحوَ السَّيَادَةِ ومسحِ الذَّكْرِ والأنثيين بنفِهما غالبًا فلم يحتج لِنَفْيِها ثم أيضًا ولا يَرُدُّ النَّظَرُ لِنَحْوِ فُصْدٍ؛ لأنَّه قِيْدُهُ بقوله لِفُصْدٍ إلى آخره، وهذا يُفِيدُ تَقْيِيدَ النَّظَرِ بِغَرَضٍ نحوَ الفُصْدِ ويلزَمُ منه نَفْيُ الشَّهْوَةِ على أنَّ ذاك فيه تفصيلٌ إذ مع التَّحْيِينَ يَحِلُّ ولو مع الشَّهْوَةِ فإنَّ قُلْتُ يَرُدُّ ذلك كُلُّه جَعَلُهُ بلا شهوة قِيْدًا في الصَّغِيرَةِ أيضًا قُلْتُ لا يَرُدُّه بل يُؤَيِّدُهُ؛ لأنَّه إنَّما قِيْدٌ به فيها لإفادَةِ حَكَمٍ خَفِيِّ جِدًّا هو حرمةُ نَظَرِها مع الشَّهْوَةِ مع أنَّ الغَرَضَ

الأمَّةُ لَمَّا كانت في مَظَنَّةِ الإِمْتِحَانِ وَالِإِتِّدَالِ في الخِدْمَةِ ومُخَالَطَةِ الرِّجَالِ وكانت عَوْرَتُها في الصَّلَاةِ ما بَيْنَ سُرْبِهَا ورُكْبَتَيْهَا فَقَطُّ كالرَّجُلِ رُبَّمَا تَوَهَّمَ جَوَازُ النَّظَرِ إِلَيْهَا ولو بِشَّهْوَةٍ لِلْحَاجَةِ، وأنَّ الصَّغِيرَةَ لَمَّا كانت لَيْسَتْ مَظَنَّةً لِلشَّهْوَةِ لا سِيَّما عندَ عَدَمِ تَمَيُّزِها رُبَّمَا تَوَهَّمَ جَوَازُ النَّظَرِ إِلَيْهَا ولو بِشَّهْوَةٍ، وأنَّ الأَمْرَدَ لَمَّا كان من جِنْسِ الرِّجَالِ وكانت الحَاجَةُ دَاعِيَةً إلى مُخَالَطَتِهِمْ في أَغْلَبِ الْأَحْوَالِ رُبَّمَا تَوَهَّمَ جَوَازُ النَّظَرِ هِمَّ إِلَيْهِ ولو بِشَّهْوَةٍ لِلْحَاجَةِ بل لِلضَّرُورَةِ فَدَفَعَ تِلْكَ التَّوَهُُّمَاتِ بِتَعَرُّضِهِ الْمَذْكُورِ وَأَفَادَ به تَحْرِيمَ النَّظَرِ كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَى الْآخِرِ بِشَّهْوَةٍ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا زَوْجِيَّةٌ وَلَا مَخْرُمِيَّةٌ وَلَا سَيِّدِيَّةٌ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَتَحْرِيمَ النَّظَرِ كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ وَالْمَحْرَمِ إِلَى مَخْرَمِهِ بِطَرِيقِ الْمُسَاوَاةِ وَنَاهِيكَ بِحُسْنِ تَعَرُّضِهِ الْمَذْكُورِ اهـ شَرَحَ م ر وأقول قد يُشْكِلُ على هَذَا التَّغْيِيرِ أَنَّ ما ذَكَرَ في تَوْجِيهِ التَّقْيِيدِ في النَّظَرِ إِلَى الْأَمْرَدِ مُقْتَضَاهُ أَنَّ التَّعَرُّضَ لَهُ في نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ أَوَّلَى مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُ في نَظَرِ الْأَمْرَدِ كما لا يَخْفَى فَكَانَ يَتَّبِعِي التَّعَرُّضَ لَهُ فِيمَا ذَكَرَ وَيُفْهَمُ مِنْهُ حُكْمُ نَظَرِ الْأَمْرَدِ بِالْأَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ س م . فَوَدَّ: (تَخْصِيصُ النَّفْيِ) أَي نَفْيُ الشَّهْوَةِ بِهَذَا أَي نَظَرِ الْأَمَةِ . فَوَدَّ: (بِمَا يَأْتِي) أَي مِنْ نَظَرِ الْعَبْدِ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرِ الْمَنْسُوحِ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ . فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ) أَي عَلَى ذَلِكَ التَّوَجُّهِ النَّظَرُ إلخ أَي بَأَنَّ يُقَالُ إِنَّ النَّظَرَ لِلْفُصْدِ نَظَرٌ ما قُرْبَ مِنَ الْفَرْجِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُقَيَّدْهُ بِنَفْيِ الشَّهْوَةِ . فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُ مِنْهُ الْإِلْحَاقُ) اسْتَشْكَلَهُ سَم بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ غَايَةَ مَا يُقَيَّدُ التَّقْيِيدَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ نَفْيُ الشَّهْوَةِ عَلَى أَنَّهَا غَرَضٌ مِنَ النَّظَرِ لَا نَفْيُهَا مُطْلَقًا اهـ . فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي النَّظَرَ لِنَحْوِ فُصْدٍ . فَوَدَّ: (يَرُدُّ ذَلِكَ إلخ) أَي التَّوَجُّهِ وَدَفَعَ ما يَرُدُّ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ جَعَلُهُ فَاعِلٌ يَرُدُّ وَقَوْلُهُ قِيْدًا فِي الصَّغِيرَةِ أَي كَمَا أَفَادَهُ الْمُطْلَفُ . فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي كَالْأَمَةِ . فَوَدَّ: (أَنَّهُ قِيْدٌ) أَي الْمُصْتَفَى .

وَالْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ أَوَّلَى مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُ فِي نَظَرِ الْأَمْرَدِ كما لا يَخْفَى فَكَانَ يَتَّبِعِي التَّعَرُّضَ لَهُ فِيمَا ذَكَرَ وَيُفْهَمُ مِنْهُ حُكْمُ نَظَرِ الْأَمْرَدِ بِالْأَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ . فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُ مِنْهُ الْإِلْحَاقُ) عَلَيْهِ مَنْعُ ظَاهِرٍ بِقَوْلِهِ لِلْفُصْدِ الْإِلْحَاقُ لَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ يُفِيدُ انْتِجَاصَ الْغَرَضِ مِنْهُ فِي الْفُصْدِ إلخ لَا يُنَافِي وَجُودَ الشَّهْوَةِ مَعَهُ لَا عَلَى أَنَّهَا غَرَضٌ مَعَ الْحُرْمَةِ أَيْضًا حَبِيْذٌ وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّقْيِيدَ غَايَةُ مَا يُقَيَّدُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ نَفْيُ الشَّهْوَةِ عَلَى أَنَّهَا غَرَضٌ مِنَ النَّظَرِ لَا نَفْيُهَا مُطْلَقًا وَهَذَا ظَاهِرٌ جِدًّا لِلتَّمَاتِلِ .

أَنهَا لَا تُشْتَهَى بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ قَيَّدَ جَمِيعَ مَا فِي كَلَامِهِ بِغَيْرِ الشَّهْوَةِ؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ مِنْ هَذَا بِالْأَوَّلَى وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ. (و) الْأَصْحَحُ جَلَّ النَّظَرُ (إِلَى الصَّغِيرَةِ) لَا تُشْتَهَى كَمَا عَلَيْهِ النَّاسُ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ حِكَايَةُ الْخِلَافِ فِيهَا أَيُّ فَضْلًا عَنِ الْإِشَارَةِ لِقُوَّتِهِ يَكَادُ أَنْ يَكُونَ خَرَفًا لِلْإِجْمَاعِ وَجَوَزَ الْمَاوَزْدِيُّ النَّظَرَ لِمَنْ لَا تُشْتَهَى، وَإِنْ بَلَقَتْ تَسَعُ سِنِينَ وَالْوَجْهَ الضَّبْطُ بِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْإِشْتِهَاءِ وَعَدِيمِهِ بِالنَّسْبَةِ لِذَوِي الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ فَإِنْ لَمْ تُشْتَهَ لَهُمْ لِشَوْهِهِ بِهَا قُدِّرَ فِيمَا يَظْهَرُ زَوَالُ تَشَوُّهِهَا فَإِنْ اشْتَهَوْهَا حِينَئِذٍ حُرِّمَ نَظَرُهَا وَإِلَّا فَلَا وَفَارَقَتْ الْمَجُوزُ بِأَنَّهُ سَبَقَ اشْتِهَاؤُهَا وَلَوْ تَقْدِيرًا فَاسْتَضَحِبَ وَلَا كَذَلِكَ الصَّغِيرَةُ (إِلَّا الْفَرْجُ) فَيَحْرُمُ اتِّفَاقًا وَمَا فِي الرُّوْضَةِ عَنِ الْقَاضِي مِنْ جَلِّهِ عَمَلًا بِالْفَرْجِ ضَمِيفٌ نَعَمْ، يَجُوزُ نَظَرُهُ وَمَشَهُ لِنَحْوِ آلامِ زَمَنِ الرِّضَاعِ وَالتَّرْبِيَةِ لِلضَّرُورَةِ أَمَّا الصَّبِيُّ فَيَجِلُّ نَظَرُ فَرْجِهِ مَا لَمْ يُمَيِّزْ وَالْفَرْقُ أَنَّ فَرْجَهَا أَفْحَشُ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَيَدُلُّ لَهُ خَبَرُ الْحَاكِمِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عِيَاضٍ قَالَ رَفَعَتْ إِلَى

• فَوَدَّ: (بَلْ يُؤْخَذُ الْإِنِّ) قَضَيْتُهُ أَنْ لَا يَقْدَرُ الْأَمَةُ بِذَلِكَ كَغَيْرِهَا. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيُّ تَقْيِيدِ الْجَمِيعِ وَقَوْلُهُ مِنْ هَذَا أَيُّ تَقْيِيدِ الصَّغِيرَةِ. • فَوَدَّ: (لَا تُشْتَهَى) إِلَى الْمُنَى فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (فَلِإِنْ لَمْ يَشْتَهَ الْإِنِّ) فِي تَفْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ الْإِنِّ) أَيُّ الصَّغِيرَةِ فِي الْمُنَى اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ الْمَجُوزَ) يَنْفِي لَمْ يُفْصَلْ فِي نَظَرِ الْمَجُوزِ بِالْإِشْتِهَاءِ وَعَدِيمِهِ وَلَوْ بِفَرْضِ زَوَالِ الشَّوْهِ كَمَا فَصَّلُوا فِي الصَّغِيرَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ تَقْدِيرًا) أَيُّ فِي الشَّوْهِ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (إِلَّا الْفَرْجَ) أَيُّ قَبْلًا، أَوْ دُبْرًا وَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّ الْفَرْجِ مِثْلُهُ إِذَا خُلِقَ بِلا فَرْجٍ، أَوْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فَيَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ إِعْطَاءً لَهُ حُكْمُ الْفَرْجِ اهْ ع ش. • فَوَدَّ: (فَيَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الصَّبِيُّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِنَحْوِ الْأَمِّ الْإِنِّ) أَيُّ مِمَّنْ يَرْضَعُ بِهَا نِهَاءً وَمُغْنِي قَالَ ع ش التَّغْيِيرُ بِالْإِضْرَاعِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَإِلَّا فَالْمَدَارُ عَلَى مَنْ يَتَمَتَّدُ الصَّبِيُّ بِالْإِضْلَاحِ وَلَوْ ذَكَرًا كَزَالَةِ مَا عَلَى فَرْجِهِ مِنَ التَّجَاسَةِ مَثَلًا وَكَذَلِكَ الْفَرْجُ بِمَا يُزِيلُ ضَرَرَهُ ثُمَّ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ يَتَعَاطَى إِضْلَاحَهُ بَيْنَ كَوْنِ الْأُمِّ قَائِدَةً عَلَى كِفَالَتِهِ وَاسْتِغْنَائِهَا عَنْ مُبَاشَرَةِ غَيْرِهَا وَعَدِيمِهِ اه. • فَوَدَّ: (لِلضَّرُورَةِ) التَّغْيِيرُ بِهَا يُشِيرُ بِأَنَّهُ كَغَيْرِهَا عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ وَلَيْسَ مِنَ الْحَاجَةِ مُجَرَّدُ مَلَاعِبَةِ الصَّبِيِّ اهْ ع ش. • فَوَدَّ: (أَمَّا الصَّبِيُّ فَيَجِلُّ الْإِنِّ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (نَظَرُ فَرْجِهِ) أَيُّ قَبْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه س م. • فَوَدَّ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنْ هَذَا إِنَّمَا يَتَّبَعِي إِذَا كَانَ الْإِيرَادُ أَنَّهُ تَرَكَ هَذَا الْقَيْدَ فِي بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِيرَادُ أَنَّهُ مَا الْحِكْمَةُ فِي تَخْصِيصِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ بِالتَّصْرِيحِ بِالتَّقْيِيدِ دُونَ الْبَاقِي كَمَا هُوَ مُرَادُ الْمُحَلِّيِّ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَلَا تَنَاقُضَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْحِكْمَةَ فَهَمُّ الْبَاقِي بِالْأَوَّلَى مَعَ الْإِخْتِصَارِ. • فَوَدَّ: (قُدِّرَ فِيمَا يَظْهَرُ الْإِنِّ) كَذَا شَرَحَ م ر. • فَوَدَّ: (فَيَحْرُمُ اتِّفَاقًا) اعْتَمَدَهُ م ر وَكَذَا قَوْلُهُ: نَعَمْ يَجُوزُ الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (فَيَجِلُّ نَظَرُ فَرْجِهِ) أَيُّ قَبْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرَحَ م ر.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَغَرِي وَعَلِيَّ جَوْفَةٍ وَقَدْ كُشِفَتْ غُورَتِي فَقَالَ: «عَطَلُوا غُورَتَهُ فَإِنْ حَرَمَتْهُ غُورَةُ الصَّغِيرِ كَحَرَمَةِ غُورَةِ الْكَبِيرِ وَلَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى كَاثِبِ غُورَتِهِ» وَظَاهَرَ قَوْلُهُ رُفَعَتْ وَكَوْنُهَا وَاقِعَةً قَوْلِيَّةً وَالْإِحْتِمَالُ بِعَمَمَتِهَا يَمْنَعُ حَمْلَهَا عَلَى الْمُتَمَيِّزِ .

(فَالِئِدَةُ) رَوَى ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِهِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُفْرُجُ بَيْنَ رِجْلَيْ الْحَسَنِ وَيُقَبِّلُ ذَكَرَهُ وَفِي ذَخَائِرِ الْعُقَبِيِّ لِلْمُحَبِّبِ الطَّبْرِيِّ عَنْ أَبِي ظَلْيَانَ قَالَ: وَاللَّهِ إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُفْرُجُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ - يَعْنِي الْحُسَيْنَ - فَيُقَبِّلُ رُتْبَتَهُ خُرُجَهُ ابْنُ الشَّرْحِ وَخُرُجُ أَبُو حَاتِمٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَمَرَ الْحَسَنَ أَنْ يَكْشِفَ لَهُ عَنْ بَطْنِهِ لِيُقَبِّلَ مَا رَأَى ﷺ يُقَبِّلُهُ فَكَشَفَ لَهُ فَقَبَّلَ سُرَّتَهُ أَمَّا وَلَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لِمَا ذَكَرْنَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ. (و) الْأَصَحُّ (إِنْ نَظَرَ الْعَبْدُ) الْعَذْلُ وَلَا تَكْفِي الْعِفَّةُ عَنِ الزَّنا فَقَطْ غَيْرَ الْمُشْتَرِكِ وَالْمُبْغِضِ وَغَيْرَ الْمُكَاتِبِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ عَنِ الْقَاضِي وَأَقْرَبُهُ، وَإِنْ أَطَالُوا فِي رَدِّهِ (إِلَى سَيِّدَتِهِ) الْمُتَّصِفَةِ بِالْعَدَالَةِ أَيْضًا.....

• فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ. • فَوَدَّ: (رُتْبَتُهُ) تَصْغِيرُ زُبٍّ بِالضَّمِّ، وَهُوَ الذِّكْرُ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَلَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ) الْإِنْسَانُ هَلْ وَجَّهَ نَفْيَ الْحُجَّةِ عَدَمُ صِحَّةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَوْ إِحْتِمَالُ أَنَّ التَّحْقِيلَ كَانَ مَعَ حَائِلٍ وَيُنَافِي هَذَا الثَّانِي مَا أَخْرَجَهُ أَبُو حَاتِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (الْعَذْلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَنْظُرُ مِنْهُمَا فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَنْظُرُ الْإِمَامُ فِي الْنَهَايَةِ. • فَوَدَّ: (غَيْرَ الْمُشْتَرِكِ وَالْمُبْغِضِ وَغَيْرَ الْمُكَاتِبِ) فَلَا يَجُوزُ نَظَرُ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ إِلَيْهَا وَلَا نَظَرُهَا إِلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْغَيْرُ الْمُكَاتِبِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ) الْإِنْسَانُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ وَفَاءُ النُّجُومِ، أَوْ لَا خِلَافًا لِلْقَاضِي فِي الشَّيْءِ الثَّانِي مُغْنَى وَنَهَايَةِ. • فَوَدَّ: (الْمُتَّصِفَةِ بِالْعَدَالَةِ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجَّهَ اغْتِيَابَ الْعَدَالَةِ فِيهَا إِذَا كَانَتْ مَنظُورَةً غَيْرَ نَازِلَةٍ وَكَانَ الْعَبْدُ النَّاطِرُ عَدْلًا فَلْيَتَأَمَّلْ وَكَذَا يُقَالُ فِي مَنظُورَةِ الْمُنْسُوحِ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرٌ عِبَارَةُ الرَّشِيدِ إِنَّمَا قَبِلَ بِهَذَا هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي نَظَرًا إِلَى جِلِّ نَظَرِهَا إِلَيْهِ الْآنَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا فَلَ مَعْنَى لِلتَّحْقِيدِ بِذَلِكَ بِالنَّظَرِ لِمَجْرَدِ نَظَرِهِ إِلَيْهَا حَيْثُ لَمْ تَنْظُرْ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْ أَهْ وَقَوْلُهُ إِلَى جِلِّ نَظَرِهَا الْإِنْسَانُ أَيْ جِلِّ سَفَرِهِ وَخَلَوَتِهِ مَعَهَا الْآنَ.

• فَوَدَّ: (وَلَا حُجَّةَ الْإِنْسَانِ) هَلْ وَجَّهَ نَفْيَ الْحُجَّةِ عَدَمُ صِحَّةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، أَوْ إِحْتِمَالُ أَنَّ التَّحْقِيلَ كَانَ مَعَ حَائِلٍ وَيُنَافِي هَذَا الثَّانِي مَا أَخْرَجَهُ أَبُو حَاتِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. • فَوَدَّ: (غَيْرَ الْمُشْتَرِكِ وَالْمُبْغِضِ وَغَيْرَ الْمُكَاتِبِ) فَلَا يَجُوزُ نَظَرُهَا لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَلَا نَظَرُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَيْهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَصَرَّحَ فِيهِ أَيْضًا بِأَنَّ سَيِّدَ الْمُشْتَرَكَةِ وَالْمُبْغِضَةِ يَجُوزُ نَظَرُهُ إِلَى مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا وَقَدْ يُفْرَقُ بَيْنَ نَظَرِ الرَّجُلِ أَقْوَى؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ لَهُ بِالْأَصَالَةِ فَجَازَ لَهُ مِنَ النَّظَرِ مَا لَمْ يَجُزْ لِلْمَرْأَةِ وَلِقْوَةُ جَانِبِهِ جَازَ النَّظَرُ إِلَيْهِ تَبَعًا وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ مُبَاحٌ نَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى مُكَاتِبَتِهِ أَنْتَهَى فَانظُرْ عَكْسَهُ.

(و) الأصح إن (نظر ممسوح) ذكره كله وأنها بشرط أن لا يبقى فيه مثل للنساء أصلاً وإسلامه في المسلمة وعدائه ولو أجنبياً لأجنبيّة مُتَّصِفَة بالعدالة أيضاً (كالتَّظَرُّ إلى محرم) فينظران منها ما عدا ما بين الشَّوْرة والرُّكْبَة وتنظر منهما ذلك لقوله تعالى ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَابَةِ﴾ (النور: ٣١) ويلحقان بالمحرم أيضاً في الخلوة والسفر وقول الأذعري لا أحسب في تحريم سفر الممسوح معها خلافاً ممنوع قال الشَّيْخُ ولا خلاف في جواز دخوله عليهن بغير حجاب لا في نحو جل المس وعدم نقض الوضوء به وإنما حلُّ نظره لأتمته المشتركة؛ لأن المالكية أقوى من المملوكية فأبيع للمالك ما لا يباح للمملوك كذا قيل وقضيته حلُّ نظرها لمكاتبها وللمشترك بينها وبين غيرها وقد صرحوا بخلافه فالذي يتَّجه في الفرق.....

• قول (سني): (ونظر ممسوح إلخ) أي حرّاً كان أم لا اه مُعْنِي. • فُود: (الأصح أن) الأولى إسقاطه ليرجع قول المتن كالتَّظَرُّ إلخ إلى المغطوف عليه أيضاً. • فُود: (وإسلامه) بالجر عطفاً على أن لا يبقى إلخ. • فُود: (ولو أجنبياً) وقوله لأجنبيّة راجعان للمتن والأول للمضاف إليه والثاني للمضاف لكن الأول يُعْنِي عنه التَّشْبِيه بالمعصوم. • فُود: (فينظران إلخ) أي بلا شهوة وخوف فتنة. • فُود: (لقوله تعالى ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ﴾ إلخ) دليل الأول وقوله أو التابعين إلخ دليل الثاني وقوله ﴿غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَابَةِ﴾ (النور: ٣١) أي الحاجة إلى النكاح اه مُعْنِي عبارة ع ش أي الشهوة اه. • فُود: (أيضاً) أي كالتَّظَرُّ فكان الأولى تأخيرَه عن قوله في الخلوة والسفر. • فُود: (في جواز دخوله) أي الممسوح. • فُود: (لا في نحو جل المس إلخ) كأنه مغطوف على قول المصنّف كالتَّظَرُّ إلى محرم لكن في صحّة هذا المطلق وقمة والمراد أن العبد والممسوح كالمعصوم في حلِّ التَّظَرُّ فقط لا في نحو المس إلخ قاله الرشيدي وأقول بل الظاهر المُتَمَيِّن أنه عطف على قول الشارح في الخلوة إلخ كما في الكردي. • فُود: (وإنما حلُّ إلخ) جواب عما يترفع من تقييده العبد بغير المشترك من منافاته لِحَلِّ نظري السيّد لأتمته المشتركة اه رشيدي.

• فُود: (لأتمته المشتركة) يتَّبعني أن المُبْعَضَة كالمُشْتَرَكَة ثم رأيت في شرح الإزّاد صرح بحلِّ نظري سيّد المشتركة، أو المُبْعَضَة لما عدا ما بين سرّيها ورُكْبَتِها وعكسه وكذا صرح شرح الرّوض بالأصل دون العكس فلم يصرّح به اه سم.

• فُود: (فينظران إلخ) وقوله يلحقان إلخ) اعتمد ذلك م ر. • فُود: (وإنما حلُّ نظره لأتمته المشتركة) يتَّبعني أن المُبْعَضَة كالمُشْتَرَكَة؛ لأنَّ البغض الحرُّ كالْبَغْضِ المملوكي للغير في حرمة كل على الأجنبي فكما لم يمتنع ملك الغير لِمُعْضِهَا حلُّ نظره فكذا حرمة بعضها ثم رأيت الشارح في شرح الإزّاد صرح بحلِّ نظري سيّد المشتركة أو المُبْعَضَة لما عدا ما بين سرّيها ورُكْبَتِها وعكسه وكذا صرح في شرح الرّوض بذلك إلا العكس فلم يصرّح به. • فُود: (وقضيته إلخ) قد يقال قضيته أيضاً حرمة نظري المشتركة إلى سيدها، وهو خلاف ما مرّ عن تصريح شرح الإزّاد. • فُود: (وقد صرحوا بخلافه فالذي يتَّجه إلخ)

أَنْ مَلَحَظَ نَظَرَ السَّيِّدَةِ الْحَاجَّةُ، وَهِيَ مُتَنَفِّئَةٌ مَعَ الْكِتَابَةِ، أَوْ الْإِشْتِرَاكِ وَلَا كَذَلِكَ فِي السَّيِّدِ
وَيُؤَيِّدُهُ نَقْلُ الْمَاوَزْدِيِّ الْإِتْفَاقَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَلْزُمُهُ الْإِسْتِثْنَانُ إِلَّا فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ وَعَلْلُوهُ
بِكَثْرَةِ حَاجَتِهِ إِلَى الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالْمُخَالَطَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ : وَالْمَحْرَمُ الْبَالِغُ يَسْتَأْذِنُ مُطْلَقًا
وَنَظَرُ غَيْرِهِ فِيهِ وَالنَّظَرُ مُتَّجِعٌ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْإِسْتِثْنَانُ إِلَّا فِيهَا كَالْمُرَاهِقِ الْأَجْنَبِيِّ بَلْ أُولَى
وَأَطَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مُسَوِّدَةٍ شَرَحَ الْمُتَهَذِّبَ وَكَثِيرُونَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْإِتِّصَارِ
لِلْمُقَابِلِ الْأَصَحِّ فِي الْعَبْدِ وَأَجَابُوا عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّهَا فِي الْإِمَاءِ الْمَشْتَرَكَاتِ وَعَنْ خَبَرِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ
«فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اسْتَتَرَتْ مِنْ عَبْدٍ وَهَبَهُ لِلْعَبْدِ» لَهَا وَقَدْ أَتَاهَا بِهِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ

• فَوُدَ : (أَنْ مَلَحَظَ نَظَرَ السَّيِّدَةِ) الْمَصْدَرُ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ أَهْ رَشِيدِي وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ يَتَأَمَّلُ
حُزْمَةً كُلَّ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ فَمَا لَمْ يَمْنَحْ بِلَيْسَ لَكَ الْغَيْرَ لِيَعْصِيَهَا جِلَّ نَظَرِهِ فَكَذَا حُرْيَتُهُ بَعْضُهَا ثُمَّ زَايَتِ الشَّارِحَ
فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ صَرَّحَ بِجِلَّ نَظَرِ سَيِّدِ الْمُشْتَرَكَةِ، أَوْ الْمُبْعُضَةِ لِمَا عَدَا مَا بَيَّنَّ سُرِّيَّتَهَا وَرُكْنِيَّتَهَا وَعَكْسُهُ
وَكَذَا صَرَّحَ فِي شَرْحِهِ فِي هَذَا الْفَرْقِ فَلَعَلَّ فِيهِ تَحَكُّمًا أَهْ . فَوُدَ : (الْحَاجَّةُ) أَيِ حَاجَةُ الْعَبْدِ . • فَوُدَ : (أَوْ
الْإِشْتِرَاكِ) هَذَا وَاضِحٌ إِذَا كَانَ يَتَنَهَّاهُ مُهَابَاةً وَنَظَرَتْ فِي غَيْرِ نَوْبَتِهَا أَمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ يَتَنَهَّاهُ مُهَابَاةً، أَوْ كَانَتْ
فَنَظَرَتْ فِي نَوْبَتِهَا فَالْحَاجَةُ مَوْجُودَةٌ ثُمَّ مَا ذَكَرَ فِي الْمُشْتَرَكِ يَأْتِي مِثْلُهُ فِي الْمُبْعُضِ أَهْ شَ وَقَوْلُهُ
وَنَظَرَتْ إِلَيْهِ الْمُنَاسِبَ لِلْمَقَامِ وَنَظَرُ بِالْتَّذْكِيرِ إِذَا كَلَامٌ كَمَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ فِي نَظَرِ الْعَبْدِ إِلَى سَيِّدَتِهِ لَا
فِي عَكْسِهِ . • فَوُدَ : (وَلَا كَذَلِكَ فِي السَّيِّدِ) أَيِ فِي نَظَرِهِ إِلَى مَمْلُوكَتِهِ أَهْ رَشِيدِي . • فَوُدَ : (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ
الْفَرْقِ الْمَذْكُورَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَا نَقَلَهُ الْمَاوَزْدِيُّ إِنَّمَا يَنْاسِبُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنَ الْفَرْقِ دُونَ الثَّانِي .

• فَوُدَ : (إِلَّا فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ الَّتِي تَضَعْنَ فِيهَا ثِيَابَهُنَّ الْمَذْكُورَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لِيَسْتَوْنَكُمْ الَّذِيْنَ
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِيْنَ لَمْ يَلْحَقُوا أَهْلُكُمْ مِنْكُمْ﴾ [نِسَاء: ٥٨] الْآيَةُ أَهْ شَرْحُ الرَّوْضِ . • فَوُدَ : (مُطْلَقًا) أَيِ فِي أَيِّ وَثَبَ
كَانَ . • فَوُدَ : (إِلَّا فِيهَا) أَيِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ . • فَوُدَ : (لِلْمُقَابِلِ الْأَصَحِّ الْإِنْج) وَهُوَ أَنَّهُ يَحْرُمُ نَظَرُهُ لِسَيِّدَتِهِ أَهْ
مُغْنِي . • فَوُدَ : (فِي الْإِمَاءِ الْمُشْتَرَكَاتِ) وَالْمُتَقَلِّبِينَ الَّذِينَ لَا يَسْتَهْوُونَ النِّسَاءَ مُغْنِي وَشَرْحُ الرَّوْضِ .

• فَوُدَ : (الْمُشْتَرَكَاتِ) أَسْقَطَهُ الْمُغْنِي . • فَوُدَ : (وَعَنْ خَبَرِ أَبِي دَاوُدَ الْإِنْج) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَنِ الْآيَةِ .
• فَوُدَ : (أَنْ فَاطِمَةَ الْإِنْج) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِفَاطِمَةَ وَقَدْ أَتَاهَا وَمَعَهُ عَبْدٌ قَدْ وَهَبَ لَهَا وَعَلَيْهَا ثَوْبٌ إِذَا
قَتَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَتَلُغْ رِجْلَيْهَا وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا لَمْ يَتَلُغْ رَأْسَهَا فَلَمَّا رَأَاهَا النَّبِيُّ ﷺ مَا تَلَقَّى قَالَ :
«أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَعَلَامُكَ» أَهْ . • فَوُدَ : (وَقَدْ أَتَاهَا الْإِنْج) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ الْعَبْدِ .
• فَوُدَ : (إِنَّمَا هُوَ الْإِنْج) أَيِ الدَّاخِلِ أَهْ شَ .

اعْتَمَدَ ذَلِكَ م ر . • فَوُدَ : (أَنْ مَلَحَظَ نَظَرَ السَّيِّدَةِ الْإِنْج) يَتَأَمَّلُ فِي هَذَا الْفَرْقِ فَلَعَلَّ فِيهِ تَحَكُّمًا .

• فَوُدَ : (وَالْمَحْرَمُ الْبَالِغُ) بَقِيَ غَيْرُ الْبَالِغِ وَفِي كَثَرِ الْأُسْتَاذِ بَعْدَ ذِكْرِ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَلْزُمُهُ الْإِسْتِثْنَانُ إِلَّا فِي
الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ وَكَذَا فِي الطِّفْلِ الْمُحْمَرِّ وَلَوْ أَبَا وَبَعْدَ الْبُلُوغِ يَسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّهِ مُطْلَقًا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ
نَظَرٌ لَا يَخْفَى أَنْتَهَى . • فَوُدَ : (فَالْأَوْجَهُ الْإِنْج) اعْتَمَدَهُ م ر . • فَوُدَ : (إِلَّا فِيهَا) أَيِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ .

وَعَلَامُكَ، بَأَنَّهُ كَانَ صَبِيًّا إِذِ الْعُلَامُ يَخْتَصِرُ حَقِيقَةً بِهِ وَبَأَنِّهَا وَاقِعَةٌ حَالٍ مُحْتَمَلَةٍ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا قَوْلِيَّةٌ وَالْإِحْتِمَالُ يُعَمِّمُهَا وَبِعِزَّةِ الْمَدَالَةِ فِي الْإِحْرَازِ فَكَيْفَ بِالْمَمَالِكِ مَعَ مَا غَلِبَ بِلِ اطَّرَدَ فِيهِمْ مِنَ الْفُسُوقِ وَالْفُجُورِ لَكِنْ بِنَاقِلٍ مَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَالَتِهِمَا يَنْدَفِعُ كُلُّ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ وَابْنُ الْعِمَادِ احْتِمَالَ بِالْجَوَازِ فِي مُبْتَضِعٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُهَابَاةً فِي تَوْبَتِهَا لِاحْتِيَاجِهَا حِينَئِذٍ إِلَى جِدْمَتِهِ وَقِيَاسِهِ مُشْتَرَكٍ هَابَاتٍ فِيهِ شَرِيكَهَا وَالْوَجْهَ الْحَرَمَةَ مُطْلَقًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُمْ وَلَا نَظَرَ لِلْحَاجَةِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ، أَوْ مَلِكِ الْغَيْرِ.

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْمُرَاهِقَ)، وَهُوَ مَنْ قَارَبَ الْإِحْتِلَامَ أَيَّ بِاعْتِبَارِ غَالِبِ سِنِّهِ، وَهُوَ قُرْبُ الْخَمْسَةِ عَشَرَ لَا التَّسْعَ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ (كَالْبَالِغِ) فَيَلْزِمُهَا الْإِحْتِجَابُ مِنْهُ كَالْمَجْنُونِ فَإِنَّ قُلْتَ هَذَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهَا سِتْرُ وَجْهِهَا وَكَفِّهَا قُلْتَ يُحْتَمَلُ مَا هُنَا عَلَى سِتْرِ مَا عَدَاهُمَا، أَوْ عَلَى مَا إِذَا عَلِمْتَ مِنْهُ تَعَمَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَجُوزُ لِلْفَتْنَةِ وَيَلْزِمُ وَلِيَهُ مَنَعُهُ النَّظَرُ كَمَا يَلْزِمُهُ مَنَعُهُ سَائِرُ الْمُحَرَّمَاتِ وَلَوْ ظَهَرَ مِنْهُ تَشَوُّفٌ لِلنِّسَاءِ فَكَالْبَالِغِ قَطْعًا وَالْمُرَاهِقَةُ كَالْبَالِغَةِ قِيلَ وَفِي

• فَوَدَّ: (ذَكَرَ ذَلِكَ) أَيَّ قَوْلَهُ لَكِنْ بِنَاقِلٍ مَا مَرَّ الْخ. • فَوَدَّ: (هَابَاتٍ) أَيَّ السَّيِّدَةِ. • فَوَدَّ: (شَرِيكَهَا) مَفْعُولٌ هَابَاتٍ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيَّ وَجَدْتَ الْمُهَابَاةَ أَمْ لَا. • فَوَدَّ: (مَعَ مَا فِيهِ) أَيَّ الْعَبْدِ الْمُبْتَضِعِ، أَوْ الْمُشْتَرَكِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مَنْ قَارَبَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى وَيَجُلُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتِ إِلَى وَخَرَجَ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (كَالْبَالِغِ) أَيَّ فِي النَّظَرِ أَمَّا الدُّخُولُ عَلَى النِّسَاءِ الْأَجَانِبِ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ فَإِنَّهُ جَائِزٌ إِلَّا فِي دُخُولِهِ عَلَيْهِنَّ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَصْنَعْنَ فِيهَا ثِيَابَهُنَّ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ فِيهِ أَهْ مُقْنِي وَفِي سَمِ مَا حَاصِلُهُ قَضِيَّةٌ كَلَامُ شَرْحِ الزَّوْضِ حُرْمَةُ الْخُلُوةِ عَلَى الْمُرَاهِقِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ مِنْ جَوَازِ دُخُولِهِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ فِي غَيْرِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْخُلُوةَ اه. • فَوَدَّ: (كَالْمَجْنُونِ) أَيَّ الْبَالِغِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (يُخَالِفُ مَا مَرَّ) فِي أَيِّ مَحَلٍّ سَمِ، وَهُوَ عَجِيبٌ فَقَدْ مَرَّ آتِفًا فِي شَرْحِ وَكَذَا عِنْدَ الْأَمْنِ عَلَى الصَّحِيحِ فَرَأَيْتُ أَهْ سَيِّدَ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (عَلَى سِتْرِ مَا عَدَاهُمَا) أَيَّ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِهِ. • فَوَدَّ: (وَيَلْزِمُ وَلِيَهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَيَلْزِمُهَا الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ ظَهَرَ مِنْهُ الْخ) أَيَّ الْمُرَاهِقِ بِقَرِينَةٍ ذَكَرْتُ عَلَى ذَلِكَ اه

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَأَنَّ الْمُرَاهِقَ كَالْبَالِغِ) عِبَارَةُ الزَّوْضِ وَالْمُرَاهِقُ كَالْبَالِغِ فِي النَّظَرِ لَا الدُّخُولَ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ وَمَنَعُهُ الْوَلِيُّ كَالْمَجْنُونِ وَالْمُمَيَّزِ أَيَّ غَيْرِ الْمُرَاهِقِ كَمَا فِي شَرْحِهِ وَالْمَحْرَمُ بِسَبَبٍ، أَوْ رَضَاعٍ، أَوْ مُصَاهَرَةٍ الْخُلُوةِ وَنَظَرُ مَا فَوْقَ السَّرَةِ وَتَحْتَ الرُّجَّةِ انْتَهَى وَقَوْلُ شَرْحِهِ أَيَّ غَيْرِ الْمُرَاهِقِ يَقْتَضِي حُرْمَةَ الْخُلُوةِ عَلَى الْمُرَاهِقِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا قَدَّمَهُ مِنْ جَوَازِ دُخُولِهِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ فِي غَيْرِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْخُلُوةَ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ قُرْبُ الْخَمْسَةِ عَشَرَ) أَيَّ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (يُخَالِفُ مَا مَرَّ) فِي أَيِّ مَحَلٍّ مَرَّ.

المُراهِقِ المَجْنُونِ نَظَرُ ١ هـ وقضية تعليلهم إلحاق المُراهِقِ بالبالغ بظهوره على العورات
وحكايته لها أنه ليس مثله ثم رأيت الزركشي بحث ذلك أخذًا من كلام الإمام وما يأتي في
رُفِيهِ إذا نَظَرَ من كَوْنِهِ وفي كَوْنِهِ بضمن إذا صَحَّ عليه أنه لا بُدَّ فيه هنا من كونه مُتَيَقِّظًا وخرج
بالمُراهِقِ غيرِه ثم إن كان بحيث يحكي ما يراه على وجهه فكالْمُحْرَمِ وإلا فكالعدم.
(ويَجِلُّ نَظَرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ) مع أَمَنِ الْفِتْنَةِ بلا شهوة أَتْفَاقًا (إلا ما بين سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) ونفسهما كما
مَرَّ فَيَحْرُمُ نَظَرُهُ مُطْلَقًا ولو من محرم؛ لأنَّه عَوْرَةٌ قال الأذرعِي والظاهر أنَّ المُراهِقِ كالبالغ
ناظرًا، أو مَنظُورًا وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ ذَلِكَ فَيَحْذِي الرَّجُلُ بِشَرِطِ حَائِلٍ وَأَمَنِ فِتْنَةٍ وَأَخَذَ مِنْهُ جِلْ
مُصَافِحَةٍ الْأَجَنَّبِيَّةِ مَعَ ذَنْكَ وَأَفْهَمَ تَخْصِيصُهُ الْجِلَّ مَعَهُمَا بِالْمُصَافِحَةِ حَرَمَةً مَسْ.....

ع ش . فَوُدَّ: (بظهوره إلخ) مُتَعَلَّقٌ بِتَعْلِيلِهِمْ وَقَوْلُهُ وَحَاكِيَتُهُ إِنْ عَطَفَ عَلَى ظَهْوَرِهِ إِنْ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ أَيْ
الْمُراهِقِ الْمَجْنُونِ لَيْسَ مِثْلُهُ أَيْ الْبَالِغِ . فَوُدَّ: (بَحْثُ ذَلِكَ) أَيْ أَنَّ الْمُراهِقِ الْمَجْنُونِ لَيْسَ مِثْلَ الْبَالِغِ هـ
كُرْدِي . فَوُدَّ: (وَمَا يَأْتِي) عَطَفَ عَلَى تَعْلِيلِهِمْ سَمَ وَسَيَدَّ عَمَرَ أَيْ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ إِنْ عَطَفَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
إِنْ . فَوُدَّ: (وَمَا يَأْتِي فِي رُفِيهِ إِنْ) هَذَا يَأْتِي فِي بَابِ الصِّيَالِ وَقَوْلُهُ فِي كَوْنِهِ إِنْ هَذَا يَأْتِي فِي بَابِ
مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ وَالضَّمِيرُ فِيهِمَا رَاجِعٌ إِلَى الْمُراهِقِ وَقَوْلُهُ يَتَضَمَّنُ فِي شُخْصَةِ الْكُرْدِي مِنَ الشَّارِحِ لَا
يَضْمَنُ ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا يَأْتِي . فَوُدَّ: (لَا بُدَّ فِيهِ) أَيْ الْمُراهِقِ الْمَجْنُونِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَيْ فِي كَوْنِهِ كَالْبَالِغِ
فِي النَّظَرِ وَقَوْلُهُ مُتَيَقِّظًا لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ قُوَّةُ التَّمْيِيزِ إِلَّا فَكَوْنُهُ نَاطِرًا يُغْنِي عَنْ
اِغْتِيَابِ التَّمْيِيزِ الْحَقِيقِيِّ وَكَوْنُهُ مَنظُورًا لَا يَخْتَاجُ إِلَى اِغْتِيَابِهِ فَتَأَمَّلْ . فَوُدَّ: (مَعَ أَمَنِ الْفِتْنَةِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي
الْثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَنَفْسِهِمَا . فَوُدَّ: (وَنَفْسِهِمَا) خِلَافًا لِلْثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ . فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي
الْمُحْرَمِ . فَوُدَّ: (فَيَحْرُمُ نَظَرُهُ) يُغْنِي مَا ذَكَرَ مِمَّا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَنَفْسِهِمَا وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيْ وَجَدَ وَاجِدَ
مِنَ الشَّهْوَةِ وَخَوْفِ الْفِتْنَةِ أَمْ لَا . فَوُدَّ: (وَلَوْ مِنْ مَحْرَمٍ) عِبَارَةٌ مُغْنِيَةً وَلَوْ مِنْ ابْنِ وَسَيِّدٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ
يَكُونَ فِي حَمَامٍ وَغَيْرِهِ وَنَقَلَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْفَحْذَ فِي الْحَمَامِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ هـ .

فَوُدَّ: (أَنَّ الْمُراهِقِ) أَيْ مَعَ الْبَالِغِ وَقَوْلُهُ كَالْبَالِغِ أَيْ مَعَ الْبَالِغِ وَقَوْلُهُ وَمَنظُورًا يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ
يَضُدُّ عَلَيْهِ حَدُّ الْأَمْرَدِ . فَوُدَّ: (ذَلِكَ فَحْذِ الرَّجُلِ) أَيْ وَمِثْلُهُ بِقِيَّةِ الْعَوْرَةِ حَتَّى الْفَرْجِ هـ ع ش أَيْ بِشَرِطِ
الْحَاجَةِ كَمَا يَأْتِي . فَوُدَّ: (وَأَمَنِ الْفِتْنَةِ) أَيْ وَعَدَمُ الشَّهْوَةِ . فَوُدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ إِنْ) يَتَّبِعِي تَقْيِيدُ كُلِّ مِنْ
الْمَاخُودِ وَالْمَاخُودُ مِنْهُ بِالْحَاجَةِ م ر قُلْتُ وَحَيْثُ يُحْتَمَلُ أَنَّ غَيْرَ الْمُصَافِحَةِ كَالْمُصَافِحَةِ هـ سَمَ وَعِبَارَةٌ
الرَّشِيدِي الظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ الْمُصَافِحَةِ مِثَالٍ وَآثَرَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِتِّلَاءَ بِهِ غَالِبٌ وَحَيْثُ فَلَا يَتَأْتِي قَوْلُ الشَّارِحِ
وَأَفْهَمَ تَخْصِيصُهُ هـ . فَوُدَّ: (مَعَ ذَنْكَ) أَيْ الْحَائِلِ وَأَمَنِ الْفِتْنَةِ هـ ع ش . فَوُدَّ: (تَخْصِيصُهُ) أَيْ

فَوُدَّ: (وَمَا يَأْتِي) عَطَفَ عَلَى تَعْلِيلِهِمْ . فَوُدَّ: (فَكَالْمُحْرَمِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَسْتَأْذِنُ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ .

فَوُدَّ فِي (سَمَ): (إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) يُخْرِجُ السُّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ م ر . فَوُدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنْ) اِغْتَمَدَهُ م
ر . فَوُدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ إِنْ) يَتَّبِعِي تَقْيِيدُ كُلِّ مِنَ الْمَاخُودِ وَالْمَاخُودُ مِنْهُ بِالْحَاجَةِ قُلْتُ وَحَيْثُ يُحْتَمَلُ أَنَّ

غير وجهها وكفئها من وراء حائل ولو مع أمن الفتنة وعدم الشهوة وعليه فيؤجبه بأنه مظنة لأحديهما كالنظر وحينئذ فيلحق بها الأمر في ذلك ويؤيده إطلاقهم حرمة معانقته الشاملة لكونها من وراء حائل.

(ويحرم) ولو على أمر (نظر) شيء من بدن (أمره)، وهو من لم يبلغ أوان طلوع اللحية غالباً ويظهر ضبط ابتدائه بأن يكون بحيث لو كان صغيرة لاشتهت للرجال ومن زعم أنه المحتل لم مراده البالغ من الاحتلام فلا ينافي ما ذكرته مع خوف فتنة بأن لم يندر وقوعها كما قاله ابن الصلاح، أو (بشهوة) إجماعاً وكذا كل منظور إليه ففائدة ذكرها فيه تمييز طريقة الرافعي وضبط في الإحياء الشهوة بأن يتأثر بجمال صورته.....

الآخذ. قود: (غير وجهها) انظر ما وجهه والذي أفهمه التخصيص حرمة مس الوجه أيضاً اهـ رشدي ويأتي عن فتح المعين ما يوافقه. قود: (من وراء حائل) لا يتعد تقيده بالحائل الرفيع بخلاف الغليظ م ر اهـ سم اهـ ع ش ورشدي. قود: (بأنه مظنة لأحديهما) قد يقال مس الوجه أيضاً بل والكفئين مظنة لأحديهما اهـ سم. قود: (وحيث) أي حين التوجيه بذلك. قود: (في ذلك) أي في حرمة مس ما سوى الوجه والكفئين ولو بحائل رشدي وع ش هذا التفسير نظر الصنيع الشارح والأفقد مر عن الرشدي أن الذي أفهمه التخصيص حرمة مس الوجه أيضاً. قود: (ويؤيده إطلاقهم إلخ) قد يمنع التأيد بأن المعانقة كالمحقق للشهوة بخلاف مجرد التمس باليد مع الحائل اهـ ع ش. قود: (ولو على أمره) فيه سأمح. قود: (وهو من) إلى قول المتن قلت في النهاية إلى قوله ومن زعم إلى مع خوف فتنة.

قود: (من لم يبلغ إلخ) عبارة المفتي الشاف الذي لم تثبت لحيته ولا يقال لمن أسن ولا شفر بوجهه أمر بل يقال له نط بالثاء المثلثة اهـ. قود: (غالباً) أي باختيار العادة الغالبة للناس لا جنسه اهـ ع ش.

قود: (للرجال) أي السليمة الطبع. قود: (مراده إلخ) يتأمل اهـ سم. قود: (مع خوف إلخ) إلى قول المتن قلت في المفتي. قود: (مع خوف إلخ) راجع إلى المتن وقوله، أو بشهوة عطف عليه.

قود: (بأن لم يندر إلخ) تبه به على أن مجرد الخوف لا يكفي في الحرمة، وإن كان هو المتبادر من الخوف فإن الخوف يصدق بمجرد احتماله ولو على بُعد فلا بد من ظن الفتنة بأن كثر وقوعها اهـ ع ش عبارة المفتي وليس المعنى بخوف الفتنة غلبة الظن بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادراً اهـ. ولا يخفى أن هذا هو الظاهر. قود: (وكذا لكل منظور إليه إلخ) عبارة المفتي ولا يختص هذا بالأمر كما مر بل النظر إلى الملتحي والنساء المحارم بالشهوة حرام قطعاً وإنما ذكره توطئة لما بعده اهـ.

قود: (ذكرها) أي الشهوة فيه أي في نظر الأمر. قود: (تمييز طريقة الرافعي) أي مع ما قدمه من

غير المصافحة كالمصافحة. قود: (من وراء حائل) لا يتعد تقيده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ م ر. قود: (بأنه مظنة لأحديهما) قد يقال مس الوجه أيضاً بل والكفئين مظنة لأحديهما. قود: (مراده إلخ) يتأمل.

بحيث يترك من نفسه فرقا بينه وبين الملتحي وقرب منه قول الشبكي هي أن ينظر فيلنذ، وإن لم يشته زيادة رقا أو مقدمة له فإن ذلك زيادة في الفسوق وكثيرون يقتصرون على مجرد النظر والمحبة طائفتين سلامتهم من الإثم وليسوا بسالين منه (قلت وكذا) يحرم نظره (بغيرها) أي الشهوة ولو مع أمن الفتنة (في الأصح المنصوص)، وإن نازع فيه حكما ونقلا جمع متقدمون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فرغم أنه خرق للإجماع وليس في محله، وإن وافقه قول البلقيني يحل مع أمن الفتنة إجماعا وذلك؛ لأنه مظنة الفتنة كالمرأة بل قال في الكافي هو أعظم إثما منها؛ لأنه لا يحل بحال وإنما لم يؤمروا بالاحتجاب للمشقة في تركهم التعلّم والأسباب واكتفاء بوجوب الغض عنهم إلا لحاجة كما يأتي. وقد بالغ السلف في التنفير منهم وسمّوهم الأنتان لاستقذارهم شرعا ووقع نظره بعضهم على أمره فأعجبه فأخبر أستاذه فقال سترى غيبه فتسبي القرآن بعد عشرين سنة وشرط الحرمة مع أمن الفتنة وانتفاء الشهوة أن لا يكون الناظر محرما بنسب وكذا رضاع، أو مصاهرة على ما شمله إطلاقهم ولا سيّدا ويظهر حلّ نظره مملوكه وممّسوح إليه بشرطيهما السابق، وأن يكون المنظور جميلا بحسب

الحكمة في ذلك اهـ رشيد. ٥. فؤد: (بـحيث يترك الخ) أي باللذة وقوله فرقا بين الملتحي أي بحيث تسكن نفسه إليه ما لا تسكن عند رؤية الملتحي وقوله زيادة رقا هو من إضافة الصفة إلى الموصوف أي، وإن لم يشته رقا زائدا على مجرد اللذة اهـ ع ش. ٥. فؤد: (وكثيرون الخ) عبارة المغني قال أي الشبكي وكثير من الناس لا يقدمون على فاحشة ويقتصرون الخ.

٥. فؤد (سني): (قلت وكذا بغيرها الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتد ما خرج به الرافعي خلافا لتصحیح المصنف شرح م ر اه سم. أقول ووافقه المغني قسّط في الرد على تصحيح المصنف وأقر النزاع وقول البلقيني الآتين وكذا فعل في النهاية ثم قال قلمي مما تقرّر أن ما قاله المصنف من اختياره لا من حيث المذهب، وأن المعتد ما صرح به الرافعي اهـ. ٥. فؤد: (فرغم أنه) أي ما صححه المصنف. ٥. فؤد: (وليس الخ) أي ما زعمه البعض وكذا ضمير، وإن وافقه. ٥. فؤد: (وذلك) راجع إلى المتن ثم هو إلى قوله بحسب طبع الناظر في النهاية وكذا في المغني إلا قوله ويظهر إلى، وأن يكون. ٥. فؤد: (لأنه) أي الأمر. ٥. فؤد: (لا يحل بحال) أي ومع ذلك فالزنا بالمرأة أشدّ إثما من اللواط به على الراجح لما يؤدّي إليه الزنا من اختلاط الأنساب اهـ ع ش. ٥. فؤد: (لم يؤمروا) أي المرء.

٥. فؤد: (فأعجبه) أي أحبه وقوله غيبه أي عاقبته اهـ كزدي. ٥. فؤد: (حلّ نظره مملوكه) أي الأمر وقوله إليه متعلّق بنظر المضاف إلى فاعله. ٥. فؤد: (السابق) أي في شرح، وإن نظر العبد إلى سيّده ونظر ممّسوح الخ. ٥. فؤد: (وأن يكون الخ) عطفت على أن لا يكون الخ.

٥. فؤد في (سني): (قلت وكذا بغيرها في الأصح الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتد ما صرح به الرافعي خلافا لتصحیح المصنف شرح م ر. ٥. فؤد: (فيحرم) اعتمده م ر.

طَبِيعِ النَّاطِرِ؛ لِأَنَّ الْحُسْنَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الطَّبَاعِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَالرُّجُوعِ فِيهِ إِذَا سَرَطَ فِي الْمَبِيعِ مِثْلًا إِلَى الْفَرْقِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْمَلَاخَةَ وَصَفَتْ ذَاتِيَّ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مَا تَزِيدُ بِهِ الْمَالِيَّةُ، وَهُوَ مَثْوٍ بِالْفَرْقِ لَا غَيْرَ وَهَذَا عَلَى مَا قَدْ يَجُوزُ لِفِتْنَةٍ، وَهُوَ مَثْوٍ بِمِثْلِ طَبِيعِهِ لَا غَيْرَ وَإِنَّمَا لَمْ يُقَيِّدُوا التَّسَاءُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَا يَقِطَةُ؛ وَلِأَنَّ الْمِثْلَ إِلَيْهِمْ طَبِيعِيٌّ وَخَرَجَ بِالنَّظَرِ الْمَسْ فِيحُرْمٍ، وَإِنْ حُلَّ النَّظَرُ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَإِنَّمَا يَتَّجِعُ إِنْ قُلْنَا بِمَا يَأْتِي عَنْ مُقْتَضَى الرُّوْضَةِ أَنَّ الْمُحْرَمَ الْمَرْأَةَ بِحُرْمٍ مِثْلَهَا مُطْلَقًا. أَمَّا عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْآتِي مِنَ التَّفْصِيلِ فَيَتَعَيَّنُ مَجِيءُ مِثْلِهِ هُنَا وَالْخُلُوءُ بِهِ فَتَحْرُمُ لَكِنْ إِنْ حُرِّمَ النَّظَرُ فِيمَا يَظْهَرُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَسْ وَاضِحٌ بِدَلِيلِ اتِّفَاقِهِمْ فِي الْمَرْأَةِ عَلَى حِلِّ خُلُوءِ الْمُحْرَمِ بِهَا وَاخْتِلَافِهِمْ فِي حِلِّ مِثْلِهَا، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَمْرٌ آخَرُ وَأَكْثَرُ كَمَا يَأْتِي (وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْأُمَّةَ كَالْحُرَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْأَثَرِ وَخَوْفِ الْفِتْنَةِ بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْإِمَاءِ يُفَرِّقُ أَكْثَرَ الْحَرَائِرِ جَمَالًا فَخَوْفُهَا فِيهِمْ أَعْظَمُ وَضُرْبُ عَمَرٍ رَضِيحٍ لِأُمَّةٍ اسْتَتَرَتْ كَالْحُرَّةِ وَقَالَ: اتَّشَبَهَتِ بِالْحَرَائِرِ يَا لِكَأَعٍ؟ لَا يَذُلُّ لِلْجَلِّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَا يَذِلُّهَا الْحَرَائِرُ بِظَنِّ أَنَّهُنَّ هِيَ؛ إِذِ الْإِمَاءُ كُنَّ يُفْصَدْنَ لِلزُّنَا، وَالْحَرَائِرُ كُنَّ يُفَرَّقْنَ بِالسُّرْرِ. وَنَازَعَ فِيهِ الْبَلْقِينِي وَأَطَالَ بِمَا أَشَارَ الْأَذْرَعِي لِرَدِّهِ بِذِكْرِ جَمْعِ مُحَقِّقِينَ

• قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ جَمَالِ الْأَمْرِ الْمَنْظُورِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ الْجَمَالِ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ الْجَمِيلَةِ.
 • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ بِدَلِيلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا إِلَى الْخُلُوءِ. • قَوْلُهُ: (بِمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ وَمَنْ حُرِّمَ النَّظَرُ حُرِّمَ الْمَسْ. • قَوْلُهُ: (فَيَتَعَيَّنُ مَجِيءُ مِثْلِهِ الْخ) قَدْ يُنْتَجِ التَّعَيَّنُ لِيُظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُحْرَمِ وَالْأَجَنِيِّ اه. سم. • قَوْلُهُ: (وَالْخُلُوءُ) عَطَفَ عَلَى الْمَسْ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ الْأَمْرِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِنْ حُرِّمَ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ اه. سم. • قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ الْخ) أَيِ حَيْثُ تَقَيَّدَتْ حُرْمَةُ الْخُلُوءِ بِحُرْمَةِ النَّظَرِ وَلَمْ تَقَيَّدْ حُرْمَةُ الْمَسْ بِهِ اه. سم. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ فَتَحْرُمُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ وَيُحَاجُّ لِفَصْدِ الْخ. • قَوْلُهُ: (لِاشْتِرَاكِهِمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَنَازَعَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْإِمَاءِ) كَالْتَرَكِيَّاتِ اه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَخَوْفُهَا) أَيِ الْفِتْنَةِ. • قَوْلُهُ: (يَا لِكَأَعٍ) عِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَامْرَأَةٌ لِكَأَعٍ كَقَطَامٍ لَيْمَةٍ اه.
 • قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِاحْتِمَالِ قَضِيهِ بِذَلِكَ نَقَى الْإِيذَاءَ عَنِ الْحَرَائِرِ؛ لِأَنَّ الْإِمَاءَ كُنَّ الْخ فَخَشِيَ أَنَّهُ إِذَا اسْتَتَرَتْ الْإِمَاءُ حَصَلَ الْإِيذَاءُ لِلْحَرَائِرِ قَاطِرَ الْإِمَاءِ بِالتَّكْشُفِ وَيَحْتَزِرْنَ فِي الصَّبَانَةِ عَنْ أَهْلِ الْمَجُورِ اه. • قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ فِيهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْبَلْقِينِي فِي تَضْحِيحِهِ وَمَا ادَّعَاهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَا يُعْرَفُ، وَهُوَ شَادُّ مُخَالِفٍ لِإِطْلَاقِ نَصِّ الشَّافِعِيِّ فِي غُورَةِ الْأُمَّةِ وَمُخَالِفٍ لِمَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَصْحَابِهِ انْتَهَى، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ وَلَكِنْ الْأَوَّلُ أَحْوَجُ اه.

• قَوْلُهُ: (فَيَتَعَيَّنُ مَجِيءُ مِثْلِهِ هُنَا) قَدْ يُنْتَجِ التَّعَيَّنُ لِيُظْهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُحْرَمِ وَالْأَجَنِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَالْخُلُوءُ) عَطَفَ عَلَى الْمَسْ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ الْخ) كَذَا م. ر. • قَوْلُهُ: (إِنْ حُرِّمَ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ الْخ) أَيِ حَيْثُ تَقَيَّدَتْ حُرْمَةُ الْخُلُوءِ بِحُرْمَةِ النَّظَرِ وَلَمْ تَقَيَّدْ حُرْمَةُ الْمَسْ بِهِ.

صرحوا بذلك وبأن الأدلة شاهدة له. (والمراة مع المراة كرجلي ورجلي) فيجلب حيث لا خوف فتنه ولا شهوة لها نظراً ما عدا سرتها وركبتها وما بينهما؛ لأنه عورة (والأصح تحريم نظره ذميمة) وكل كافرة ولو حريصة (إلى) ما لا يبدو في اليهنة من (مسلمة) غير سيدها ومحرمها لمفهوم قوله تعالى ﴿أَوْ يَسَاءَلِينَ﴾ [نور: ٣١]؛ ولأنها قد تصفها لكافر يفتنها وصح عن عمر رضي الله عنه منثها من دخول حمام معها ودخول الذميات على أمهات المؤمنين الواردة في الأحاديث الصحيحة دليل لما صححه من جل نظرها منها ما يبدو في اليهنة واعتمد جمع ما اقتضاه المتن من أنها معها كالأجنبي وأفتى المصنف أي بناء على ما في المتن بحرمة كشف نحو وجهها للذميمة؛ لأنها تعينها به على ما يخشى منه مفسدة، وهو وصفها لمن قد تفتن به وعلى محرم إذ الكافر مكلف بالفروع على ما مر ولا يحرم نظره المسلمة لها خلافاً لمن توقف فيه إذ لا محذور بوجه ومثلها فاسقة بسحاق، أو غيره كرتنا، أو قيادة فيحرم التكشف لها.

• قوله: (صرحوا) نعت ثان يجمع. • قوله: (بذلك) أي بما ادعاه المصنف وكذا ضمير له.
• قوله: (فيجلب حيث) إلى قوله ومثلها في النهاية والمغني إلا قوله سرتها وركبتها وقوله ودخول الذميات إلى واعتمد جمع. • قوله: (لأنه عورة) أي ما ذكر من السرة والركبة وما بينهما. • قوله: (غير سيدها ومحرمها) عبارة المغني والنهاية. (تنبيه) محل ذلك في كافرة غير محرم للمسلمة وغير مملوكة لها أما هما فيجوز لهما النظر إليها اه. • قوله: (لمفهوم قوله تعالى ﴿أَوْ يَسَاءَلِينَ﴾) فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة اه. • قوله: (منثها) أي الكتابات وقوله معها أي المسلمات اه. • قوله: (دليل لما صححه) قد يقال الدخول لا يستلزم النظر بل المنع أي للإستلزام هنا وجه منه فيما سيأتي في قصة نظره عائشة إلى الحبشة كما هو ظاهر اه. • قوله: (لما صححه) أي في الروضة وأصلها اه. • قوله: (من جل نظرها منها إلخ) وهو المعتمد نهاية ومغني. • قوله: (أي بناء إلخ) اعتمده م ر اه سم أي والمغني. • قوله: (بحرمة كشف إلخ) يعني بأنه يحرم على المسلمة تمكين الكافرة من النظر إليها. • قوله: (وعلى محرم عطف على قوله على ما يخشى إلخ). • قوله: (إذ الكافر إلخ) قد يقال الذي استظهره ثم مكلف بالفروع المجمع عليها وهذا ليس منها كما هو واضح فليتأمل اه. • قوله: (ومثلها إلخ) خلافاً للنهاية والمغني ورجع ع ش ما اختاره الشارح عبارته وما قاله أي حج ظاهر؛ لأن ما عللوا به حرمة نظره الكافرة موجودة فيها ويتبني أنه يحرم على الأمرد التكشف لمن هذه حاله لما ذكر اه. • قوله: (فاسقة إلخ) قد يقال عدم تقييده المنظور إليه بالصفة يقتضي حرمة نظرها

• قوله: (ولو حريصة) أي، وإن كانت قريبة غير محرم كثر. • قوله: (غير سيدها ومحرمها) قال في شرح الروضي أما هما فيجوز لهما النظر إليهما انتهى. • قوله: (من جل نظره منها إلخ) اعتمد الجمل م ر.
• قوله: (أي بناء إلخ) اعتمده م ر. • قوله: (ولا يحرم نظره المسلمة لها) كذا م ر. • قوله: (ومثلها فاسقة بسحاق إلخ) وقول ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة مردودة كما قاله البلقيني

(و) الأصح (جوازُ نظَرِ المرأةِ إلى بَدَنِ اجْتَنَبِي سِوَى ما بين سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ) وسواءهما أيضًا كما مرَّ (إن لم تخَفْ فتنةً) ولا تَنظُرْ بشهوةٍ «لِنَظَرِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الحَبِشَةَ يَلْمَعُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَالتَّبَيُّ بِهَا بَرَاهَا» وفارقَ نَظَرُهُ إِلَيْهَا بَأْنَ بَدَنَهَا عِزَّةً وَلِذَا وَجِبَ سِتْرُهُ بِخِلَافِ بَدَنِهِ (قُلْتُ الْأَصْحَحُ التَّحْرِيزُ كَهُوَ) أَي كَنَظَرِهِ (إِلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَمَرَ مَيْمُونَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ وَقَدْ رَأَاهُمَا يَنْظُرَانِ لَا بِنَ أُمِّ مَكْتُومٍ بِالاحتِجَابِ مِنْهُ فَقَالَتْ لَهُ أُمُّ سَلَمَةَ أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُ فَقَالَ أَعْمَى وَإِنْ أَتَاهُمَا أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ» وليس في حديثِ عَائِشَةَ أَنَّهَا نَظَرَتْ وَجْهَهُمْ وَأَبْدَانَهُمْ وَإِنَّمَا نَظَرَتْ لِعَيْتِهِمْ وَجِرَاتِهِمْ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَعَمُّدُ نَظَرِ الْبَدَنِ، وَإِنْ وَقَعَ بِلَا قَصْدٍ صَرَفَتْهُ حَالًا، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ، أَوْ وَعَائِشَةُ لَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغَ التَّسَاءِ. قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَمَا اقْتَضَاهُ الْمَتْنُ مِنْ حَرَمَةِ نَظَرِهَا لَوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِلَا شَهْوَةٍ وَعِنْدَ أَمَنِ الْفِتْنَةِ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَابِ وَرُذُّ بَأْنَ اسْتِدْلَالِهِمْ بِمَا مَرَّ فِي قِصَّةِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَالْجَوَابُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَيُؤَدُّهُ أَيْضًا قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ جَازِمًا بِهِ: جَزَمَ الْمَذْهَبُ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ سُدُّ طَاقَةِ تَشْرِفِ الْمَرْأَةِ مِنْهَا عَلَى الرِّجَالِ إِنْ لَمْ تَنْتَهَ بِنَهْيِهِ أَيْ وَقَدْ عَلِمَ مِنْهَا تَعَمُّدَ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ وَمَرَّ نَذْبُ نَظَرِهَا إِلَيْهِ لِلْخُطْبَةِ كَهُوَ إِلَيْهَا. (وَنَظَرُهَا إِلَى مُحَرِّمِهَا كَمَكِّيهِ) أَي كَنَظَرِهِ إِلَيْهَا فَتَنَظَرُ مِنْهَا مَا عَدَا مَا بَيْنَ الشُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَمَرَّ الْحَاقِقُ بِمَا بَيْنَهُمَا خِلَافًا لِمَا يُوْهَمُهُ كَلَامُ شَارِحِ. (وَمَتَى حُرْمُ النَّظَرِ حُرْمُ الْمَتَى) بِلَا حَائِلٍ وَكَذَا مَعَهُ إِنْ خَافَ فِتْنَةً بَلْ، وَإِنْ أَمِنَهَا عَلَى مَا مَرَّ بَلْ

لِفَاسِقَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ مُتَّجِهٌ أَوْ سَيِّدٌ عَمَرٌ. فَوُدَّ: (وَسِوَاهُمَا الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُنْهِي. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ مِرَازًا. فَوُدَّ: (أَي كَنَظَرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَرُذُّ فِي الْمُنْهِي وَإِلَى الْمَتَى فِي النَّهْيَةِ. فَوُدَّ: (يَنْظُرَانِ) لَعَلَّ التَّذَكُّيرَ بِاعْتِبَارِ الشَّخْصَيْنِ. فَوُدَّ: (أَوْ أَنَّ ذَلِكَ الْخ) عَطَفَ عَلَى وَلَيْسَ الْخ. فَوُدَّ: (أَوْ وَعَائِشَةُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ نُزُولِ الْخ أَيْ أَوْ بَعْدَهُ وَلَكِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ لَمْ تَبْلُغْ الْخ وَكَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطَ وَائِ الْعَطْفِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، أَوْ أَنَّ عَائِشَةَ الْخ وَعِبَارَةُ الْمُنْهِي، أَوْ كَانَتْ عَائِشَةُ الْخ. فَوُدَّ: (لَمْ تَبْلُغْ الْخ) أَيْ بِأَنَّ لَمْ تُرَاقِبْ إِذْ ذَاكَ أَوْ رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَرُذُّ بَأْنَ اسْتِدْلَالِهِمْ الْخ) فِي هَذَا الرَّذُّ كَالَّذِي بَعْدَهُ نَظَرُ ظَاهِرٌ لِاحْتِمَالِ انْكَارِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ لِنَظَرِهِمَا غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَأَنَّ الْوُجُوبَ الَّذِي قَالَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لِمَنْعِ النِّسَاءِ مِنْ رُؤْيَةِ غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ أَوْ رَشِيدِي أَقُولُ، أَوْ مِنَ النَّظَرِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْفِتْنَةِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَيْ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْهَا الْخ. فَوُدَّ: (فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ بَيْنَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَوْ شَرِّ وَيَجُوزُ أَنَّ الْمَعْنَى بَيْنَ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْأَجَنَّبِيِّ وَعَكْسِهِ. فَوُدَّ: (وَمَرَّ نَذْبُ نَظَرِهَا إِلَيْهِ لِلْخُطْبَةِ) وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ كَهُوَ إِلَيْهَا قَدْ يَفْتَضِيهِ أَوْ مُنْهِي. فَوُدَّ: (خِلَافًا لِمَا يُوْهَمُهُ الْخ) أَيْ لِلنَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي. فَوُدَّ: (وَإِنْ أَمِنَهَا عَلَى مَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ وَيَجِلُّ نَظَرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ إِلَّا الْخ أَوْ سَم.

وَإِنْ جَزَمَ بِهِ الرَّزْكَشِيُّ شَرْحُ م ر. فَوُدَّ: (وَيُؤَدُّهُ أَيْضًا قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ) كَذَا شَرْحُ م ر. فَوُدَّ: (وَإِنْ أَمِنَهَا عَلَى مَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ وَيَجِلُّ نَظَرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ.

المس أولى بالحرمة؛ لأنه أبلغ في إثارة الشهوة إذ لو أنزل به أفطر، أو بالتظن فلا يحرم مس شيء من الأمرد على ما مر ومن غيرة الممائل، أو المحرم وقد يحرم التظن دون المس كأن أمكن طبييًا معرفة العلة بالمس فقط وكعضو أجنبي مبان يحرم نظره فقط ودبر الحليلة يحرم نظره أي على ضعيف والأصح حرمتها في الأول وجوازهما في الثاني وما أفهمه المتن أنه حيث حل التظن حل المس أغلبي أيضًا فلا يحل لرجل مس وجه أجنبية، وإن حل نظره لينحو خطبة أو شهادة، أو تعليم ولا لسيدة مس شيء من بدن عبيدها وعكسه، وإن حل التظن وكذا الممسوخ كما مر وما قيل وكذا مميّز غير مراهق لا يحل مسه، وإن حل التظن مزود وما حل

فود: (لأنه أبلغ) إلى قوله وما أفهمه في المثني وإلى المثني في النهاية إلا قوله أي كل ما إلى وفي شرح مسلم. فود: (من الأمرد) أي الأجنبية. فود: (على ما مر) أي في شرح قلت وكذا بغيرها في الأصح المنصوص. فود: (وقد يخرم الخ) متممًا دع ش. فود: (يخرم نظره) أي فقط.

فود: (حرمتها) أي التظن والمس وكذا ضمير جوازيهما وقوله في الأول أي في عضو الأجنبية المبان وقوله في الثاني أي دبر الزوجة والامة. فود: (أي كمنطوقه. فود: (فلا يحل الخ) الفاء للتعليل. فود: (مس وجه أجنبية) أي بلا حائل أخذًا بما ذكره في شرح ويحل نظر رجل إلى رجل لكن قدما هناك عن الرشيد بن الميبل إلى الإطلاق، وهو الظاهر ثم رأيت في فتح المعين ما نصه وحيث حرم نظره حرم مسه بلا حائل نعم يخرم مس وجه الأجنبية مطلقًا. فود: (وإن حل نظره) أي وأمن الفتنه والشهوة. فود: (أو تعليم) أي على القول به. فود: (مزود) أي فيحل نظره ومسّه لكن قال سم قضية كونه كالمحرم أن يأتي في مسه تفصيل مس المحرم إلى آخر ما ذكره فليراجع دع ش.

فود: (وما حل نظره الخ) عطف على قوله لا يحل لرجل الخ عبارة المثني ومن الثاني أي مما استثنى من المفهوم المحرم فإنه يخرم مس بطن الأم وظهرها وعمز ساقها ورجلها كما في الروضة لكنه مخالف لما في شرح مسلم للمصنف من الإجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما بحمل الأول على مس الشهوة والثاني على مس الحاجة والشفقة، وهو جمع حسن اه وسباني عن شرح

فود: (ويخرم مس شيء من الأمرد على ما مر) أي في شرح قلت وكذا بغيرها في الأصح المنصوص. فود: (والأصح حرمتها) أي التظن والمس في الأول أي عضو الأجنبية. فود: (أو تعليم) أي على القول به. فود: (وكذا مميّز غير مراهق) قضية كونه كالمحرم أن يأتي في مسه تفصيل مس المحرم وفي شرح الإزبادي وقضية كلامه جل المس من كبيرة لصغير أي من لم يبلغ حدًا يشتهى عرقًا وعكسه، وهو مختل ويختل حرمة؛ لأنه أبلغ فلا يلزم من حل التظن حله؛ ولأن الاحتراز عن التظن مع الضمير يشق بخلاف المس انتهى وفيه أيضًا بعد ذلك أما غير المراهق فإن كان مميّزًا فكالمحرم، وإن كان غير مميّز فإن لم يحل ما رآه فحضوره كفتية ويجوز التكشف له انتهى فليتاأمل هذا مع أول الحاشية. فود: (مزود) كذا م ر.

نَظَرُهُ مِنَ الْمَحْرَمِ قَدْ لَا يَحِلُّ مَسَّهُ كِبَاطِئُهَا وَرِجْلُهَا وَتَقْبِيلُهَا بِلَا حَائِلٍ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا شَفَقَةٍ بَلْ وَكَيْدِهَا عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ خِلَافُ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَسَبَبُهُ أَنَّ الرَّافِعِيَّ عَبَّرَ بِسَلْبِ الْعُمُومِ الْمَشْتَرِطِ فِيهِ تَقَدُّمُ التَّقْيِ عَلَى كُلِّ، وَهُوَ وَلَا مَسَّ كُلِّ مَا يَحِلُّ نَظَرُهُ مِنَ الْمَحَارِمِ أَيْ بَلْ بَعْضُهُ كَقَوْلِكَ لَا يَحِلُّ لِفُلَانٍ تَزْوُجُ كُلِّ امْرَأَةٍ فَعَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِعُمُومِ السَّلْبِ الْمَشْتَرِطِ فِيهِ تَقَدُّمُ الْإِثْبَاتِ عَلَى كُلِّ فَقَالَ يَحْرُمُ مَسَّ كُلِّ مَا حَلَّ نَظَرُهُ مِنَ الْمَحْرَمِ كُلِّ مَا لَا يَحْرُمُ نَظَرُهُ مِنْهُ حَتَّى يُطَابِقَ مَا ذَكَرَهُ أَعْنَى الْإِسْنَوِيُّ أَوَّلًا مِنْ شَرْطِ سَلْبِ الْعُمُومِ فَقَوْلُهُ الْمَشْتَرِطُ فِيهِ إِلَى آخِرِهِ يَتِمُّونَ تَأْوِيلُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِتَقَدُّمِ الْإِثْبَاتِ عَلَى كُلِّ تَأَخُّرُ التَّقْيِ عَنْهَا عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْإِبْلَاءِ لِذَلِكَ تَحْقِيقُ تَتِمُّونَ مُرَاجَعَتُهُ.....

الْإِشْرَادِ مِثْلُهُ. ٥. فَوَدَّ: (مِنَ الْمَحْرَمِ) وَكَذَا مِنْ غَيْرِهَا عَلَى مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ وَأَفْهَمَ تَخْصِصُهُ الْجِلَّ الْخِ اه ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَتَقْبِيلُهَا الْخِ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى بَطْنِهَا الْوَاقِعِ مِثَالًا لِمَا حَلَّ نَظَرُهُ الْخِ. ٥. فَوَدَّ: (بِلَا حَائِلٍ الْخِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ قَدْ لَا يَحِلُّ مَسَّهُ. ٥. فَوَدَّ: (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) وَمِنْ الْحَاجَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ حَكِّ رِجْلَيْ الْمَحْرَمِ وَنَحْوِهِ كَقَسْلِهِمَا وَتَكْيِيسِ ظَهْرِهِ اه ع ش. ٥. فَوَدَّ: (لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْخِ) ضَعِيفٌ اه ع ش. ٥. فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيْ مَا اقْتَضَاهُ عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَصَبِيَّةٌ) أَيْ مُقْتَضَى عِبَارَةِ الرُّوْضَةِ اه ع ش.

٥. فَوَدَّ: (أَنَّ الرَّافِعِيَّ عَبَّرَ) أَيْ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ تَغْيِيرُ الرَّافِعِيِّ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا مَسَّ الْخِ) أَيْ وَلَا يَحِلُّ مَسَّ الْخِ اه ع ش. ٥. فَوَدَّ: (فَعَبَّرَ الْمُصَنِّفُ) أَيْ فِي الرُّوْضَةِ. ٥. فَوَدَّ: (الْمَشْتَرِطُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْإِثْبَاتِ الْخِ) أَيْ غَالِيًا وَلَا فَقَدْ يَتَحَقَّقُ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ الْإِثْبَاتِ بَلْ مَعَ تَقَدُّمِ التَّقْيِ كَمَا أَوْضَحَهُ السَّعْدُ فِي الْمَطْوُولِ كَمَا فِي «وَاللَّهُ لَا يَبْهُ كُلُّ مَخْتَالٍ فَخُورٍ» (مُحَمَّد: ٢٣) وَغَيْرِهِ اه سم. ٥. فَوَدَّ: (أَيْ كُلِّ مَا لَا يَحْرُمُ نَظَرُهُ الْخِ) كَانَ التَّأْوِيلُ بِذَلِكَ لِيُظْهَرَ السَّلْبُ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ عَبَّرَ بِعُمُومِهِ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ فِي الظَّاهِرِ لَا سَلْبَ فِيهَا فَضْلًا عَنْ عُمُومِهِ اه سم وفيه أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ لَا يُفِيدُ السَّلْبَ الْمَطْلُوبَ هُنَا وَإِنَّمَا يُفِيدُهُ أَنْ يَقُولَ مِثْلًا أَيْ كُلِّ مَا حَلَّ نَظَرُهُ مِنَ الْمَحْرَمِ لَا يَحِلُّ مَسَّهُ كَمَا يُظْهَرُ بِمُرَاجَعَةِ عِلْمِ الْمَعَانِي.

٥. فَوَدَّ: (حَتَّى يُطَابِقَ مَا ذَكَرَهُ الْخِ) كَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ أَنَّ شَرْطَ سَلْبِ الْعُمُومِ تَقَدُّمُ التَّقْيِ عَلَى كُلِّ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ شَرْطُ عُمُومِ السَّلْبِ تَأَخُّرُ التَّقْيِ عَنْ كُلِّ وَالْعِبَارَةُ الْمَنْقُولَةُ عَنْ

٥. فَوَدَّ: (الْمَشْتَرِطُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْإِثْبَاتِ الْخِ) أَيْ غَالِيًا وَلَا فَقَدْ يَتَحَقَّقُ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ الْإِثْبَاتِ بَلْ مَعَ تَقَدُّمِ التَّقْيِ كَمَا أَوْضَحَهُ السَّعْدُ فِي الْمَطْوُولِ كَمَا فِي «وَاللَّهُ لَا يَبْهُ كُلُّ مَخْتَالٍ فَخُورٍ» (مُحَمَّد: ٢٣) وَغَيْرِهِ.

٥. فَوَدَّ: (أَيْ كُلِّ مَا لَا يَحْرُمُ نَظَرُهُ الْخِ) كَانَ التَّأْوِيلُ بِذَلِكَ لِيُظْهَرَ السَّلْبُ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ عَبَّرَ بِعُمُومِهِ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ فِي الظَّاهِرِ لَا سَلْبَ فِيهَا فَضْلًا عَنْ عُمُومِهِ. ٥. فَوَدَّ: (حَتَّى يُطَابِقَ مَا ذَكَرَهُ) كَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ أَنَّ شَرْطَ سَلْبِ الْعُمُومِ تَقَدُّمُ التَّقْيِ عَلَى كُلِّ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ شَرْطُ عُمُومِ السَّلْبِ تَأَخُّرُ التَّقْيِ عَنْ كُلِّ وَالْعِبَارَةُ الْمَنْقُولَةُ عَنْ الْمُصَنِّفِ لَيْسَ فِيهَا نَفْيٌ فَضْلًا عَنْ تَأَخُّرِهِ عَنْ كُلِّ فَأَوَّلُ بِالتَّقْيِ لِيُظْهَرَ فِيهَا ذَلِكَ.

وفي شرح مسلم يجعل مس رأس المحرم وغيره مما ليس بعزوة إجماعاً أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء أمسس الحاجة أم شفقة وعبر أصله وغيره بحيث يدل متى واستحسنه الشبكي؛ لأن حيث اسم مكان أو القصد أن كل مكان حرّم نظره حرّم مسه ومتى اسم زمان وليس مقصوداً هنا ورد بمنع عدم قصده بل قد يقصد إذ الأجنبية بحرّم مسها وبعد نكاحها يجعل وبعد طلاقها بحرّم والطفلة تجعل ثم تحرّم وقبل زمن نحو معاملة بحرّم ومعه يجعل. (ويحان) أي النظر والمس (للفصد وجعامة وعلاج) للحاجة لكن بحضرة مانع خلوة كمحرم،

المصنف ليس فيها نفي فضلاً عن تأخيره عن كل فتور بالتقي ليطهر فيها ذلك اه سم وقد مر ما في ذلك التأويل فتنبه. فؤد: (يجعل مس رأس المحرم الخ) أي بحائل وبدونه اه ع ش. فؤد: (وغیره) أي غير الرأس. فؤد: (مما ليس بعزوة) عبارة شرح الإزشاء بحرّم مس ساق، أو بطن مخبره كأمه وتقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة ولا جاز وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالإجماع مس المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعزوة اه وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الفم اه سم أقول قضيته إطلائهم الشمول. فؤد: (سواء أمسس الحاجة أم شفقة) يقتضي ذلك عدم جوازِهِ عند عدم القصد مع اثنيهما ويحتمل جوازه حينئذ؛ لأنه قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه نهاية قال ع ش قوله: ويحتمل جوازه أي ومع ذلك فالمعتمد ما قدّمه من الحرمة عند انقضاء الحاجة والشفقة وما وقع منه ۞ ومن الصديق محمول على الشفقة اه ويظهر رجحان ما جرى عليه المعنى من الجواز عبارته والذي ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد وقد قبل ۞ فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه. فؤد: (وليس) أي الزمان. فؤد: (يمنع عدم قصده) إن أراد مطلقاً فلا يلاقي السؤال، وإن أراد هنا فالمقام شاهد صديقي على عدم قصد الزمن هنا وعبر أصله إلى المتن في المعنى. فؤد: (يحرّم) أي النظر اه ع ش. فؤد: (لنسي) (لفصد وجعامة) ومثل النظر لهما نظر الخاتين إلى فرج من يخته ونظر القابلة إلى فرج التي تولد اه معني. فؤد: (لنسي) (وعلاج) من عطف العام على الخاص. فؤد: (للحاجة) إلى قوله

فؤد: (وفي شرح مسلم يجعل مس رأس المحرم وغيره مما ليس بعزوة الخ) عبارة شرح الإزشاء نعم بحرّم مس ساق، أو بطن مخبره كأمه وتقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة ولا جاز وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالإجماع مس المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعزوة الخ انتهى وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الفم. فؤد: (وليس مقصوداً هنا ورد الخ) أقول لا يخفى أن المصنف ذكر أولاً حكم نظر الأجنبية باغتبار كونها أجنبية ولم يتعرض لانتقالها من صفة الأجنبية إلى غيرها وحكم نظر الصغيرة باغتبار كونها صغيرة ولم يتعرض لانتقالها من صفة الصغرة إلى غيرها وهكذا فعليه ذكر بعد ذلك حكم المس، وأنه تابع للتظر في الحكم لا يفهم من ذلك إلا أن المقصود بيان حكم مس من بين حكم نظره لا بيان حكم الأجنبية بعد زوال كونها أجنبية والصغيرة بعد زوال صغرها فقول الشبكي وليس مقصوداً هنا كلام صحيح عند التأمل الصحيح وقول الراد بل قد يقصد إن أراد في نفسه فمسلم

أو زوج أو امرأة ثقة ليجل خلوة رجل بامرأتين يَحْتَسِبُهُمَا وليس الأمران كالمراأتين خلافاً لمن بحثه؛ لأن ما عللوا به فيهما من استحياء كل بحضرة الأخرى لا يأتي في الأمرين كما صرحوا به في الرجلين وبشرط عدم امرأة تُحْسِنُ ذلك كعكسه، وأن لا يكون غير أمين مع وجود أمين ولا ذمياً مع وجود مسلم، أو ذمياً مع وجود مسلمة وبحث البلقيني أنه يُقدَّم في المرأة مسلمة فصبي مسلم غير مُراهق فمُراهق فكافر غير مُراهق فمُراهق فامرأة كافرة فمحرم مسلم فمحرم كافر فأجنبي مسلم فكافر اهـ ووافقه الأذرعى على تقديم الكافرة على المسلم وفي تقديمه لها على المحرم نظراً لظاهره والذي يَتَّبِعُه تقديم.....

ومسوخ في المُثْنِي إلا قوله وَلَيْسَ الْأَمْرَانِ إِلَى وَبِشْرَاطٍ إِلَى الْمُثْنِي فِي الْهُدَايَةِ. فُؤد: (بِأَمْرَاتَيْنِ يَحْتَسِبُهُمَا) وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَحَلَّ الْإِحْتِصَاءِ بِأَمْرَأَةٍ ثِقَةٍ أَنْ تَكُونَ الْمُعَالِجَةُ ثِقَةً أَيْضاً اهـ ع ش. فُؤد: (وَلَيْسَ الْأَمْرَانِ) أَيْ وَلَا أَكْثَرُ مِنْهُمَا اهـ ع ش. فُؤد: (لأن ما عللوا الخ) مَحَلُّ نَظَرٍ وَتَضَرُّعِهِمْ بِمَا ذَكَرَ فِي الرَّجُلَيْنِ لَا يُؤَيِّدُهُ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ اسْتِحْيَاءِ الرَّجُلِ مِنَ الرَّجُلِ فِي الْفِعْلِ عَدَمُ اسْتِحْيَاءِهِ مَعَهُ فِي الْإِنْفِعَالِ بَلْ هُمَا أَوَّلَى بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْمَرَاتَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتِ الْمُحْصَنِيَّ سَمَّ قَالَ مَا لَقَطَهُ قَوْلُهُ: لَا يَأْتِي فِي الْأَمْرَدَيْنِ قَدْ يُقَالُ بَلْ يَأْتِي؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ قَدْ لَا يَسْتَحْيِي بِحَضْرَةِ مِثْلِهِ إِذَا كَانَ فَاعِلاً وَيَسْتَحْيِي إِذَا كَانَ مَفْعُولاً فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ لَا بُدَّ فِي الْأَمْرَدَيْنِ مِنْ كَوْنِهِمَا يَحْتَسِبُهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. فُؤد: (وَبِشْرَاطٍ الخ) عَطَفَ عَلَى بِحَضْرَةِ الخ. فُؤد: (عَدَمُ امْرَأَةٍ الخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَافِرَةٌ فِي الْمُسْلِمَةِ وَعَكْسُهُ. فُؤد: (وَأَنْ لَا يَكُونَ الخ) وَشَرَطَ الْمَاوَزْدِيُّ أَنْ يَأْمَنَ الْإِفْتَانُ وَلَا يَكْشِفُ إِلَّا قَدَرَ الْحَاجَةِ كَمَا قَالَ الْقَطَالُ فِي فَتَاوِيهِ نِهَائَةً وَمُثْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَنْ يَأْمَنَ الْإِفْتَانُ هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ، وَإِنْ تَعَيَّنَ فَيَتَّبَعِي أَنْ يُعَالِجَ وَيَكْفُ نَفْسَهُ مَا امْتَكَنَ اخْتِذَا مِمَّا سَيَّأَنِي فِي الشَّاهِدِ. فُؤد: (وَلَا ذِمِّيًّا) مَقْطُوفٌ عَلَى غَيْرِ أَمِين. فُؤد: (وَبِحَثِّ الْبَلْقِينِي الخ) قَدْ يُقَالُ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِهِ أُخَرِ غَيْرَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ مِنْهَا تَقْدِيمُ الْمُسْلِمِ الْمُرَاهِقِ عَلَى الْكَافِرِ الْغَيْرِ الْمُرَاهِقِ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ كَالْأَجْنَبِيِّ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ كَالْمَحْرَمِ، أَوْ كَالْعَدَمِ وَمِنْهَا تَقْدِيمُ الْمُرَاهِقِ الْكَافِرِ عَلَى الْمَرْأَةِ الْكَافِرَةِ فَإِنَّ مَا اخْتَارَهُ هُوَ تَبَعًا لِقَضِيَّةِ الْمُنْهَاجِ وَإِفْتَاءِ التَّوَدِّيِّ التَّنَوُّبِ بَيْنَهُمَا وَقِيَاسُ مَا فِي الرِّوَايَةِ وَأَصْلُهَا تَقْدِيمُهَا قَمَا وَجْهَ الْقَوْلِ بِتَقْدِيمِهِ وَمِنْهَا تَرْتِيبُهُ بَيْنَ الْمَحْرَمَيْنِ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ مَعَ أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي جِلِّ النَّظَرِ وَمِنْهَا تَقْدِيمُ الْمُرَاهِقِ مُسْلِمًا كَانَ، أَوْ كَافِرًا عَلَى الْمَحْرَمِ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ كَالْأَجْنَبِيِّ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. فُؤد: (وَفِي تَقْدِيمِهِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَضَمِيرُهُ لِلْبَلْقِينِي. فُؤد: (هَلَى الْمَحْرَمِ) أَيْ بِقِسْمِيَّةِ اهـ مُثْنِي. فُؤد: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الخ) هَلَا قَدَّمَتِ الْكَافِرَةُ عَلَى

وَلَا يُرَدُّ أَوْ هُنَا فَهُوَ مَمْنُوعٌ فَهَذَا الرَّدُّ غَيْرُ مُلَاقٍ لِلْمَرْدُودِ تَأْمَلْ. فُؤد: (لَا يَأْتِي فِي الْأَمْرَدَيْنِ) قَدْ يُقَالُ بَلْ يَأْتِي؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ قَدْ لَا يَسْتَحْيِي بِحَضْرَةِ مِثْلِهِ إِذَا كَانَ فَاعِلاً وَيَسْتَحْيِي إِذَا كَانَ مَفْعُولاً. فُؤد: (فَامْرَأَةً) هَلَا قَدَّمَتِ الْمَرْأَةُ الْكَافِرَةُ عَلَى الْمُرَاهِقِ مُسْلِمًا، أَوْ كَافِرًا؛ لِأَنَّ الْمُرَاهِقَ كَالْبَالِغِ فِي النَّظَرِ وَالْمَرْأَةُ الْكَافِرَةُ لَهَا نَظَرٌ مَا يَبْدُو فِي الْمَهْنَةِ. فُؤد: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) كَذَا فِي الْكَثَرِ أَيْضًا.

نحو محرم مطلقاً على كافرة لنظره ما لا تنظره هي وممسوح على مراهق وأمهز ولو من غير الجنس والذين على غيره وجود من لا يرضى إلا بأكثر من أجرة المثل كالعدم فيما يظهر بل لو وجد كافر يرضى بدونها ومسلم لا يرضى إلا بها احتتمل أن المسلم كالعدم أيضاً أخذاً بما يأتي أن الأم لو طلبت أجرة المثل وجد الأب من يرضى بدونها سقطت حضنة الأم ويحتمل الفرق ويظهر في الأمرد أنه يتأتى فيه نظيره ذلك الترتيب فيقدم من يحل نظره إليه فغير مراهق فمراهق فمسلم ثقة فكافر بالغ ويغتبر في الوجه والكف أذن حاجة وفيما عدهما مبيع تيمم إلا الفرج وقريبه فيغتبر زيادة على ذلك، وهي أن تشتد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك هتكاً للمروعة. (قلت ويباح النظر) للوجه فقط (للمعاملة) كبيع وشراء ليرجع بالمهدة ويطلب بالثمن مثلاً (وشهادة) تحملاً وأداء لها، أو عليها كنظر الفرج للشهادة بزناً، أو ولادة

المراهق مسلماً كان، أو كافراً؛ لأن المراهق كالبالغ في النظر والكافرة لها نظر ما يبدو في الجهة كذا أفاده الفاضل المحقق ولك أن تقول هذا الترتيب للبغني، وهو ما ش على ما أفتى به المصنف في الكافرة لا على ما في الروضة وأصلها نعم يمكن أن يقال كان القياس المساواة اه سيّد عمر.

فود: (نحو مخرم) أي كالمملوك والممسوح وغير المراهق. فود: (مطلقاً) أي كبيراً، أو صغيراً اه ع ش وكان الأتسب مسلماً، أو كافراً. فود: (وأمهز) أي أزيد مهارة ومعرفة اه سم وفي التمس منه شيء إذا كان الماهر كافراً مع أنه مخالف لما مر في قوله ويشترط عدم امرأة تحسن إلخ فلي تأمل اه سيّد عمر أقول دفع ع ش المخالفة بما نصه، وهو أي قول ابن حجر وأمهز إلخ يفيد أن الكافر حيث كان أعرف من المسلم يقدم حتى على المرأة المسلمة وبها يفيد ما ذكره الشارح من أن محل تقديم الأثني على غيرها حيث لم يكن أعرف منها اه. فود: (ولو من غير الجنس إلخ) أي كرجل كافر مع المرأة المسلمة. فود: (إلا بأكثر إلخ) أي، وإن قلت الزيادة اه ع ش. فود: (احتتمل أن المسلم إلخ) يعتمد اه ع ش. فود: (ويغتبر) إلى المثني في المثني. فود: (في الوجه إلخ) أي من المرأة اه ع ش أي والأمرد. فود: (مبيع تيمم) قضيه كما قال الزركشي أنه لو خاف شيئاً فاجشاً في عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر مغني وشرح الروض وأقره سم وع ش. فود: (إلا الفرج) أي السواطين اه مغني. فود: (للووجه فقط) إلى المثني في النهاية إلا قوله وفي ذلك إلى ولو عرفها. فود: (للووجه إلخ) أي من الأمرد وغيره اه مغني. فود: (ليزج) وقوله ويطلب الأولى فيهما الثاني.

فود: (سلي) (وشهادة) يتبني جواز تكرير النظر إذا احتيج إليه في الضبط اه سم أي كما يأتي في شرح بقدر الحاجة. فود: (أو هباله) هي كبر الذكر اه ع ش عبارة المغني ويجوز النظر إلى عانة ولد الكفار

فود: (وأمهز) أي أزيد مهارة ومعرفة. فود: (مبيع تيمم) قال في شرح الروض وقضيه كما قال الزركشي أنه لو خاف شيئاً فاجشاً في عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر اه.

فود: (سلي) (للمعاملة إلخ) أي بلا شهوة ولا خوف فتتم م ر. فود: (سلي) (وشهادة) يتبني جواز

أو عيالة، أو التحام إفضاء والذبي للرضاع وللحاجة وتعمد النظر للشهادة لا يضر، وإن تيسر وجود نساء، أو محارم يشهدون على الأوجه ويفرق بينه وبين ما مر في المعالجة بأن النساء ناقصات وقد لا يقبلن والمحارم ونحوهم قد لا يشهدون ثم رأيت بعضهم أجاب بأنهم وشعروا هنا اعتناء بالشهادة والنظر لغير ذلك مفسق على ما قاله الماوردي وقضيه أنه كبيرة لكن في عدمهم للصغائر ما يخالفه وتكلف الكشف للتحمل والأداء فإن امتنعت أمرت امرأة، أو نحوها بكشفها. قال الشوكي وعند نكاحها لا بد أن يعرفها الشاهدان بالنسب، أو يكشف وجهها؛ لأن التحمل عند النكاح منزلة الأداء اه وفي ذلك بسط ذكرته في الفتاوى ويأتي بعضه، ولو عرفها الشاهدان في التقاب لم يحتج للكشف فعليه محرم الكشف حيث إذا

لنظر هل نبث، أو لا ويجوز للشوسة أن تنظرن إلى ذكر الرجل إذا ادعت المرأة عيالته وامتنت من التمكين اه. فود: (للرضاع) أي للشهادة عليه اه. فود: (لا يضر) أي لا يخرم اه. سم. فود: (أو محارم) أي ونحوهم كالمسوحين. فود: (بينه) أي النظر للشهادة وقوله بين ما مر إلخ أي من الترتيب. فود: (والنظر لغير ذلك إلخ) وفاقاً للمعني وخلافاً للنهاية عبارته والنظر لغير ذلك عندما غير مفسق خلافاً للماوردي؛ لأنه صغيرة اه. فود: (لغير ذلك) أي لغير ما ذكر من الأمور المجوزة له اه. ش. فود: (وتكلف الكشف إلخ) لعله إذا لم تكن المحارم أو النساء لكن قوله السابق، وإن تيسر وجود النساء إلخ قد يقتضي أنها تكلف ذلك مطلقاً وفيه نظر اه. سم. فود: (أمرت امرأة إلخ) أي فقرأ عليها وتلطفت مرید الكشف بها بحيث لا يؤذيها ولا يثلب شيئاً من أسبابها فلو امتنعت وأدت محاولة كشفها لإثلاف شيء من أسبابها فالظاهر ضمانه لئسبة التلّف إليه اللهم إلا أن يقال إن امتناعها من التمكين من الكشف ومعالجتها مقتضى لإحالة التلّف عليها ومنسقط للضمان ومن أسبابه فالأقرب ضمان الممتنعة؛ لأن ذلك نشأ من امتناعها فتنسب إليها اه. ش. فود: (فأقول قضية هذا التعليل عدم الضمان في الصورة الأولى كما أشار إليه آخر اه. فود: (لا بد إلخ) أي في صحة النكاح حتى لو شهدا على شخص بأنه تزوج أو يتزوج امرأة من غير معرفة نسبها ولا صورتها لم يصح النكاح على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم رأيت في حجة بعد الكلام على نكاح الشغار ما يصرح بعدم اشتراط معرفة الشهود لها اه. ش. فود: (منزلة الأداء) أي وأداء الشهادة لا بد للإعتداد به من معرفة المشهود عليه بنسبه، أو عينه اه. ش. فود: (منزلة الأداء) لعل الانسب منزلة التحمل. فود: (ويأتي بعضه) أي بعد الكلام على نكاح الشغار اه. ش. فود: (فعليه إلخ) لم يتقدم مرجع الضمير عبارة المعني قاله الماوردي قال

تكرير النظر إذا احتيج إليه في الضبط. فود: (لا يضر) أي فلا يخرم. فود: (مفسق على ما قاله الماوردي إلخ) قاله م في شرحه والنظر لغير ذلك غير مفسق خلافاً للماوردي؛ لأنه صغيرة اه. فود: (وتكلف الكشف للتحمل) لعله إذا لم تكن المحارم أو النساء لكن قوله السابق، وإن تيسر وجود نساء، أو محارم يشهدون إلخ قد يقتضي أنها تكلف ذلك مطلقاً وفيه نظر.

لا حاجة إليه ومتى خشي فتنة، أو شهوة لم ينظر إلا إن تمين قال الشبكي ومع ذلك يأنم بالشهوة، وإن أتيب على التحمل؛ لأنه فعل ذو وجهين وقال بعضهم: ينبغي الجل مطلقاً؛ لأن الشهوة أمر طبيعي لا ينفك عن النظر فلا يكلف الشاهد بإزالتها ولا يؤاخذ بها كما لا يؤاخذ الزوج بميل قلبه لبعض نسوته والحاكم بميل قلبه لبعض الخصوم والذي يتجه حمل الأول على ما باختياره والثاني على خلافه كما يقتضيه ما نظر به وبحث الزركشي أن جل نظر الشاهد مفرغ على المذهب أنه لا يكفي تعريف عذبل أما على ما عليه العمل كما يأتي في الشهادات فلا شك في امتناعه اه وفيه نظر؛ لأننا وإن قلنا به النظر أحوط وأولى وكفى بذلك حاجة مجوزة له (وتعلم) لأمرده وأنتى كما صرح به السياق خلافاً لما يؤهمه كلام شارح من اختصاصه بالأمرد. قال الشبكي وغيره هذه من تفردات المنهاج أي دون الروضة وأصلها وإلا فهي في شرح مسلم والفتاوى وإنما يظهر فيما يجب تعلمه وتعليمه كالفاتحة وما يمتين فيه ذلك من الصنائع المحتاج إليها بشرط فقد جنس ومحرم صالح وتعدره من وراء حجاب ووجود مانع خلوة أخذاً مما مر في العلاج لا فيما لا يجب كما يدل له قوله: الآتي في

الزركشي وقصته تخريم النظر حيث اه. ة فؤد: (إلا إن تعين) ويأتي مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر ما عدا الخطبة على ما مر فيها وقوله يتبغي الجل أي جل النظر للشهادة اه ش. ة فؤد: (مطلقاً) أي وجد خوف الفتنة، أو الشهوة، أو لا. ة فؤد: (حمل الأول) أي قول الشبكي يأنم بالشهوة وقوله والثاني أي قول البعض يجل مطلقاً وقوله مفرغ على المذهب متمد وقوله أما ما عليه العمل ضميم وقوله كما يأتي في الشهادة أي من الإكتفاء بتعريف العذبل وقوله وفيه نظر متمد أيضاً وقوله، وإن قلنا به أي بكفاية تعريف العذبل المرجوح اه ش. ة فؤد: (النظر إلخ) الأولى لكن النظر إلخ. ة فؤد: (لأمرده وأنتى) كذا في النهاية والمغني وفي سم ما نصه عبارة الكثر لأمرده وأنتى إن قيد فيهما الجنس إلى آخر ما سيذكره الشرح من الشروط اه أي بالشمول للآنتى. ة فؤد: (هذه) أي مسألة جواز النظر للتعليم. ة فؤد: (وإنما يظهر) أي ما انفرد به المنهاج من جواز النظر للتعليم. ة فؤد: (ذلك) أي التعليم اه مغني. ة فؤد: (بشرط فقد الجنس إلخ) وإنما يحتاج لهذه الشروط حيث لم يكن غير من توقرت فيه أمهر على ما قدمه في العلاج اه ش. ة فؤد: (كما يدل له إلخ) كان وجه الدلالة أن المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعدز مع أنه حكّم بتعدره اه سم. ة فؤد: (قوله) أي المصنف وقوله تعدز تعليمه أي تعليم المطلق للمطلقة.

ة فؤد: (والذي يتجه حمل الأول إلخ) كذا شرح م ر. ة فؤد: (وفيه نظر إلخ) كذا شرح م ر. ة فؤد: (لأمرده وأنتى إلخ) عبارة الكثر لأمرده وأنتى إن قيد فيهما الجنس إلخ ما سيذكره الشارح من الشروط. ة فؤد: (كما يدل له إلخ) كان وجه الدلالة أن المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعدز مع أنه حكّم بتعدره.

الصدّاقِ تُعَدُّ تعليمه على الأصحّ وعَلَّله الرَّافِعِيُّ بِخَشْيَةِ الْوُقُوعِ فِي التُّهْمَةِ وَالْخُلُوةِ الْمُخَرَّجَةِ وَمُقَابِلُهُ يُقَالُهَا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ بِغَيْرِ خُلُوةٍ فَالْوَجْهَانِ مُتَّفِقَانِ عَلَى تَحْرِيمِ النَّظَرِ اهـ. وقال جَمْعٌ لَا يَتَّقِيهِ الْجُلُّ بِالْوَاجِبِ وَفَرَّقُوا بَيْنَ هَذَا وَمَا فِي الصَّدَاقِ بِأَنْ تَعْلِمَ الْمُطْلَقُ بِمَقَرِّهِ مَعَهُ الطَّمَعُ لِيَسْبِقَ مَقَرُّهُ إِلَّا لُغَةً بِخِلَافِ الْأَجَنَّبِيِّ وَعَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنْ تِلْكَ الشُّرُوطِ هُنَا أَيْضًا، وَظَاهِرُ أَنَّهَا لَا تُغْتَبَرُ فِي الْأَمْرَدِ كَمَا عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ الْفَعْلِيُّ وَيُتَّبَعُهُ اسْتِثْنَاءُ الْعَدَالَةِ فِيهِمَا كَالْمَمْلُوكِ بَلْ أَوَّلَى (وَنَحْوُهَا) كَأَمَّا يُرِيدُ شِرَاءَهَا فَيَنْظُرُ مَا عَدَا عَوْرَتَهَا وَحَاكِمُ بِحُكْمٍ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ يُحْلِفُهَا وَإِنَّمَا يَجُوزُ النَّظَرُ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ (بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ). فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجَاوِزَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا حُلَّ لِضَرُورَةٍ يُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ لَوْ عَرَفَهَا الشَّاهِدُ بِنَظَرِهِ لَمْ تَجُزْ ثَانِيَةً أَوْ بِرُؤْيَا بَعْضٍ وَجْهَهَا لَمْ يَجُزْ لَهُ رُؤْيَا كُلِّهِ وَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ جُنْهُوْرِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ يَسْتَوْعِبُهُ مَنَبِّي عَلَى الضَّعِيفِ السَّابِقِ مِنْ حِلِّ نَظَرِ وَجْهَهَا حَيْثُ لَا فِتْنَةَ وَلَا شَهْوَةَ وَكُلُّ مَا حُلَّ لَهُ نَظَرُهُ مِنْهَا لِلْحَاجَةِ بِحِلِّهَا نَظَرُهُ مِنْهُ لِلْحَاجَةِ أَيْضًا كَالْمُعَامَلَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا مَرَّ.

فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَي كَلَامُ السُّبُكِيِّ. فَوَدَّ: (وَقَالَ جَمْعُ الْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالتَّهَابِيُّ فَقَالَا وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَجُوزُ النَّظَرُ لِلْأَمْرَدِ وَغَيْرِهِ لِلتَّعْلِيمِ وَاجِبًا كَانَ، أَوْ مَدْنُونًا وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنْ تَعْلِيمِ الزَّوْجَةِ الْمُطْلَقَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ تَعَلَّقَتْ أَمَالُهُ بِالْآخِرِ فَصَارَ لِكُلِّ مِنْهُمَا طَمَعُهُ فِي الْآخِرِ فَمُنِعَ لِذَلِكَ اهـ. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي قَوْلِ الْجَمْعِ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ تِلْكَ الشُّرُوطُ أَي الْمَارَّةُ مِنَ السُّبُكِيِّ بِقَوْلِهِ بِشَرْطٍ فَقَدِ جُنِسَ الْخ.

فَوَدَّ: (وُظَاهِرُ) إِلَى الْمُنَى فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وُظَاهِرُ أَنَّهَا) أَي الشُّرُوطُ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (لَا تُغْتَبَرُ فِي الْأَمْرَدِ) فَقَدْ يُقَالُ مِنْ جُمْلَتِهَا فَقَدْ جُنِسَ وَعَدَمُ اعْتِبَارِهِ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَ الْمُحْشَى سَمَ قَالَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَظَاهِرُ الْخ فِيهِ نَظَرُ اهـ فَإِنْ كَانَ إشارَةً إِلَى مَا ذَكَرْتَهُ فَوَاضِحٌ أَوْ إِلَى جَمِيعِ الشُّرُوطِ فَيَرُدُّ مَا نَقَلَهُ الشَّرْحُ مِنَ الْإِجْمَاعِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ وَيُرْجِعُ الثَّانِي مَا قَدَّمْتُهُ عَنْهُ مِنَ الْكَثَرِ أَيْضًا. فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَي فِي الْأَمْرَدِ وَمُعَلِّمِهِ اهـ ع ش عبارة السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: فِيهِمَا أَي فِي الْمُعَلِّمِ وَالْمُعْتَلِّمِ سِوَا الْمَرْأَةِ وَالْأَمْرَدِ فِيمَا يَظْهَرُ نَعَمْ لَوْ تَعَلَّزَ وَجُودُ مُعَلِّمٍ عَدَلٍ، أَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُعْتَلِّمُ عَدَلًا فَهَلْ يُفْتَقَرُ مُطْلَقًا لِلْحَاجَةِ، أَوْ فِي الْوَاجِبِ الْعَيْنِيِّ مِنَ الْعِلْمِ وَمَا يَضْطَرُّ إِلَيْهِ مِنَ الصَّنَائِعِ مَحَلُّ نَظَرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهـ أَقُولُ قَضِيَّةً مَا مَرَّ فِي شَرْحِ وَشَهَادَةِ مِنْ قَوْلِهِ وَمَتَى خَشِيَ فِتْنَةَ الْخِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَدَّمْنَا فِي بَحْثِ نَظَرِ الْعَبْدِ إِلَى سَيِّدَتِهِ عَنِ الرَّشِيدِيِّ وَسَيِّدِ عَمَرَ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ فِي تَعْلِيمِ الرَّجُلِ الْأَمْرَدِ عَدَالَةَ التَّعْلِيمِ. فَوَدَّ: (كَأَمَّا) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (كَأَمَّا يُرِيدُ شِرَاءَهَا) أَي، أَوْ عَبْدٌ يُرِيدُ الْمَرْأَةَ شِرَاءً اهـ مُغْنِي. فَوَدَّ: (مَا عَدَا عَوْرَتَهَا) عبارة الْمُغْنِي مَا عَدَا مَا بَيَّنَّ السُّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ اهـ.

فَوَدَّ: (وَقَالَ جَمْعُ) اعْتَمَدَهُ م ر. فَوَدَّ: (وُظَاهِرُ أَنَّهَا لَا تُغْتَبَرُ فِي الْأَمْرَدِ) فِيهِ نَظَرُ. فَوَدَّ: (وَيُتَّبَعُهُ الْخ) كَذَا م ر. فَوَدَّ: (وَمَا فِي الْبَحْرِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

(فرع): وطلّى خليفته متفكرًا في محاسن أجنبية حتى خيل إليه أنه يطلّوها فهل يحرم ذلك التفكير والتخيل اختلف في ذلك جمع متأخرون بعد أن قالوا إن المسألة ليست منقولة فقال جمع مُحَقِّقُونَ كابن الفزّاج وجمال الإسلام ابن البرزّي والكمال الرّداد شارح الإرشاد والجلال السيوطي وغيرهم يجعل ذلك واقتضاه كلام التقي السبكي في كلامه على قاعدة سدّ الذرائع واستدلّ الأول لذلك بحديث «إن الله تعالى تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها» ولك زده بأن الحديث ليس في ذلك بل في خاطر تحرك في النفس هل يقفل المعصية كالزنا ومقدماته، أو لا فلا يؤاخذ به إلا إن صمّم على فعله بخلاف الهاجس والواجب وحديث النفس والعزم وما نحن فيه ليس بواحد من هذه الخمسة؛ لأنه لم يخطر له عند ذلك التفكير والتخيل فعل زنا ولا مُقَدِّمَةٌ له فضلًا عن العزم عليه وإنما الواقع منه تصوّر قبيح بصورة حسن فهو مُتناسٍ للوصف الذاتي متذكّر للوصف العارض باعتبار تخيله وذلك لا محذور فيه إذ غايته أنه تصوّر شيء في الذهن غير مطابق للخارج فإن قلت يلزم من تخيله وقوعه وطلّيه في تلك الأجنبية أنه عازم على الزنا بها قلت ممنوع كما هو واضح وإنما اللازم فرض موطوءته هي تلك الحسناء وقد تقرّر أنه لا محذور فيه على آنا لو فرضنا أنه يَصُمُّ إليه خطور الزنا بتلك الحسناء لو طَفَّرَ بها حقيقة لم ياتم إلا إن صمّم على ذلك فأتضح أن كلاً من التفكير والتخيل حال غير تلك الخواطر الخمسة، وأنه لا إثم إلا إن صمّم على فعل المعصية بتلك المُتَخَيِّلَة لو طَفَّرَ بها في الخارج.

• فَوَدَّ: (فرع) إلى قوله في كلامه في النهاية. • فَوَدَّ: (ابن البرزّي) بكسر الباء نسبة ليزر الكتان كما ذكره الشارح في صلاة الجمعة. • فَوَدَّ: (يجلّ ذلك) مُفْتَمَدٌّ اه ع ش. • فَوَدَّ: (واستدلّ الأول) أي الجمع المُحَقِّقُونَ غير السبكي اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (ولك زده) أي هذا الاستدلال. • فَوَدَّ: (في ذلك) أي التفكير والتخيل. • فَوَدَّ: (من هذه الخمسة) عبارته في فتح المبين في شرح الحديث السابع والثلاثين ما نصّه قال أي السبكي في حليّاته ما حاصله ما يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب الأولى الهاجس، وهو ما يلقي فيها ثم جربانه فيها، وهو الخاطر ثم حديث النفس، وهو ما يقع فيها من التردّد هل يقفل، أو لا ثم الهم، وهو ما يرجح قصد الفعل ثم العزم، وهو قوة ذلك القصد والعزم به فالهاجس لا يؤاخذ به إجمالاً؛ لأنه ليس من فعله وإنما هو شيء طرّقه ففهم عليه وما بعده من الخاطر وحديث النفس، وإن قدر على دفعهما لكتنهما مرفوعان بالحديث الصحيح وهذه المراتب الثلاث لا أخبر لها في الحسنات أيضاً لعدم القصد. وأما الهم فقد بين الحديث الصحيح أنه بالحسنة تُكْتَبُ حَسَنَةٌ وبالسّيئة لا تُكْتَبُ سَيِّئَةٌ فإن تركها لله كُتِبَتْ حَسَنَةٌ، وإن فعلها كُتِبَتْ سَيِّئَةٌ واجدة وأما العزم فالمُحَقِّقُونَ على أنه يؤاخذ به اه بحذف وعلم بذلك مراد الشارح هنا بالهاجس الخاطر وبالعزم الهم.

• فَوَدَّ: (تصوّر قبيح) وقوله بصورة حسن تصوّر (وقوعه وطلّيه) مفعول تخيله وقوله: أنه عازم إلخ فاعل يلزم. • فَوَدَّ: (هي الظاهر أنه مفعول فرض إلخ) وقوله تلك إلخ بدّل منه

قال ابن البرزقي وينبغي كراهة ذلك ورُدُّ بأنَّ الكراهة لا بُدَّ فيها من نَهْيٍ خاصٍّ أي، وإن استُفيدَ من قياس، أو قوَّة الخلاف في وجوب الفعل فيكره تركه كفسل الجُمعة أو حرمة فيكره كَلِمِ الشُّطْرُنِجِ إذ لم يصحَّ في التَّهْيِ عنه حديثٌ ونَقَلَ ابنُ الحاجِّ المالِكي عن بعضِ العُلَماءِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فَيُؤْخَرُ عليه؛ لأنَّه يَصُونُ به دينه واستَقَرَّ به بعضُ المُتَأَخِّرِينَ مِنَّا إذا صَحَّ قَضَاهُ بأنَّ خَشْيَ تَعَلُّقِهَا بِقَلْبِهِ واستَأْنَسَ له بما في الحديثِ الصَّحيح من أمرٍ «مَنْ رَأَى امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ أَنَّهُ يَأْتِي امْرَأَتَهُ فَيُؤَاقِفُهَا» هـ وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ إِذَا مَاَنَ ذَلِكَ التَّخْيِيلُ يُقَيُّ له تَعَلُّقًا ما بتلك الصُّورة فهو بَاعِثٌ على التَّعَلُّقِ بها لا أَنَّهُ قَاطِعٌ له وإِنَّمَا القَاطِعُ له تَنَاسِي أَوْ صَافِيهَا وَخُطُوبُهَا بِبَالِهِ وَلَوْ بِالتَّدْرِيجِ حَتَّى يَنْقَطِعَ تَعَلُّقُهَا بِهَا رَأْسًا وَقَالَ ابنُ الْحَاجِّ الْمَالِكي يَحْرُمُ على مَنْ رَأَى امْرَأَةً أَعْجَبَتْهُ وَآتَى امْرَأَتَهُ جَعَلَ تِلْكَ الصُّورَةَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الزَّنا كَمَا قَالَ عُلَمَاؤُنَا فَيَمُنْ أَخَذَ كُوزًا يَشْرَبُ مِنْهُ فَتَقْصُورُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ أَنَّهُ خَمَرٌ فَشَرِبَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْمَاءَ يَصِيرُ حَرَامًا عَلَيْهِ هـ وَرَدَّه بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبَغْدِ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى قَاعِدَةٍ مَذْهَبِهِ فِي سَدِّ الذَّرَائِعِ وَأَصْحَابُنَا لَا يَقُولُونَ بِهَا وَوَافَقَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الرَّاهِدِيُّ، وَهُوَ شَافِعِيٌّ غَفَلَهُ عَنْ هَذَا الْبِنَاءِ هـ وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْفَتَاوَى وَيَبَيِّنُ أَنَّ قَاعِدَةَ مَذْهَبِهِ لَا تُدَلُّ لِمَا قَالَهُ فِي الْمَرَاةِ وَفَرَّقَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صُورَةِ الْمَاءِ بِفَرْقٍ وَاضِحٍ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ فَرَأَيْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ فَإِنْ قُلْتُ يُؤَكِّدُ التَّحْرِيمَ قَوْلُ الْقَاضِي حُسَيْنٍ كَمَا يَحْرُمُ النَّظَرُ لِمَا لَا يَحِلُّ يَحْرُمُ التَّفَكُّرُ فِيمَا لَا يَحِلُّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٣٢) فَمَنْعٌ مِنَ التَّمَنِّي لِمَا

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: هِيَ بَدَلًا عَنْ مَوْطُوعَةٍ رَاجِعًا إِلَى حَلِيلَتِهِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ تِلْكَ الْخ مَقْعُولٌ قَرَضُ الْخ: قَوْلُهُ: (كَرَاهَةُ ذَلِكَ) أَيِ التَّكْرُرِ وَالتَّخْيِيلِ. قَوْلُهُ: (وَرُدُّ الْخ) قَدْ يُجَابُ أَنَّهُ أَرَادَ الْكَرَاهَةَ بِاصْطِلَاحِ الْقَدَمَاءِ، وَهِيَ تَشْمَلُ خِلَافَ الْأَوَّلَى هـ سَم. قَوْلُهُ: (وَلِنْ اسْتِفِيدَ الْخ) غَايَةُ وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى نَهْيٍ خَاصٍّ. قَوْلُهُ: (أَوْ حُرْمَتِهِ) عَطَفَ عَلَى وَجُوبِ الْفِعْلِ وَقَوْلُهُ فَيُكْرَهُ أَيِ الْفِعْلِ وَقَوْلُهُ عَنْهُ أَيِ لِمِيبِ الشُّطْرُنِجِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ) أَيِ التَّخْيِيلِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (مِنَّا) أَيِ الشَّافِعِيَّةِ. قَوْلُهُ: (تَعَلُّقُهَا بِقَلْبِهِ) فِيهِ قَلْبٌ وَالْأَصْلُ تَعَلُّقُ قَلْبِهِ بِهَا. قَوْلُهُ: (وَاسْتَأْنَسَ) أَيِ الْبَغْضِ لَهُ أَيِ الْاسْتِخْبَابِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرِ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ قَوْلِ الْبَغْضِ. قَوْلُهُ: (جَعَلَ تِلْكَ الْخ) فَاعِلٌ يَحْرُمُ. قَوْلُهُ: (عُلَمَاؤُنَا) أَيِ السَّادَةِ الْمَالِكِيَّةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ فَلِكِ الْخ) مَقُولٌ قَالَ. قَوْلُهُ: (وَرَدَّ) أَيِ ابْنِ الْحَاجِّ الْمَالِكِيِّ وَكَذَا ضَمِيرُ مَذْهَبِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْآتِيَيْنِ وَضَمِيرُ أَوَاقِفُهَا الْآتِي. قَوْلُهُ: (وَاضْهَابُنَا) أَيِ الشَّافِعِيَّةِ وَقَوْلُهُ بِهَا أَيِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ الرَّادِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِّ الْمَالِكِيِّ. قَوْلُهُ: (عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعِ) أَيِ قَوْلِ جَمْعِ مُحَقِّقِينَ بِالْحِلِّ وَالْإِبَاحَةِ وَقَوْلِ ابْنِ الْبِرْزَقِيِّ بِالْكَرَاهَةِ وَقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ بِالْاسْتِخْبَابِ وَقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِّ الْمَالِكِيِّ بِالْحُرْمَةِ. قَوْلُهُ: (بَيْنَهَا) أَيِ صُورَةِ الْمَرَاةِ. قَوْلُهُ: (فَمَنْعٌ) أَيِ اللَّهِ. قَوْلُهُ: (وَرُدُّ الْخ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ أَرَادَ الْكَرَاهَةَ بِاصْطِلَاحِ الْقَدَمَاءِ، وَهِيَ تَشْمَلُ خِلَافَ الْأَوَّلَى.

لا يَجُلُّ كما مَنَعَ من التَّظَرِّ لِمَا لَا يَجُلُّ قُلْتُ اسْتِدْلَالُ الْقَاضِي بِالْآيَةِ وَقَوْلُهُ عَقِبَهَا فَمَنَعَ مِنَ التَّمْنِي الْخُ صَرِيحَانِ فِي أَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ التَّفَكُّرِ وَالتَّخْيِيلِ السَّابِقَيْنِ وَأَمَّا هُوَ فِي حَرَمَةِ تَمْنِي حُصُولِ مَا لَا يَجُلُّ لَهُ بِأَنْ يَتَمْنَى الزُّنَا بَقُلَانَةٍ، أَوْ أَنَّ تَحْصُلَ لَهُ نِعْمَةٌ فَلَا يَنْبَغُ سَلْبُهَا عَنْهُ وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ الزَّرْكَشِيُّ كَلَامَهُ فِي قَاعِدَةٍ حَرَمَةِ تَمْنِي الزَّوْجِ حَالَ أَخِيهِ مِنْ دِينٍ، أَوْ دُنْيَا قَالَ وَالتَّهْيِ فِي الْآيَةِ لِلتَّحْرِيمِ وَغَلَطُوا مَنْ جَعَلَهُ لِلتَّنْزِيهِ نَعَم، إِنْ ضَمَّ فِي مَسْأَلَتِنَا إِلَى التَّخْيِيلِ وَالتَّفَكُّرِ تَمْنِي وَطَيْبُهَا زَنَا فَلَا شَكَّ فِي الْحَرَمَةِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُصَمَّمٌ عَلَى فِعْلِ الزُّنَا رَاضٍ بِهِ وَكِلَاهُمَا حَرَامٌ وَلَمْ يَتَأَمَّلْ كَلَامَ الْقَاضِي هَذَا مِنْ اسْتِدْلَالِهِ بِالْحَرَمَةِ وَلَا مَنْ أَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ تَحْرِيمِ التَّفَكُّرِ تَحْرِيمُ التَّخْيِيلِ إِذِ التَّفَكُّرُ أَعْمَالُ التَّظَرِّ فِي الشَّيْءِ كَمَا فِي الْقَانُونِ ١ هـ .
(وَالزَّوْجِ) وَالتَّشْيِيدُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ (النَّظَرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَالْمَمْلُوكَةِ الَّتِي تَجُلُّ وَعَكْسُهُ، وَإِنْ مَنَعَهَا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَإِنْ بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ مَنَعَهَا إِذَا مَنَعَهَا وَلَوْ الْفَرْجَ لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَلَوْ حَالَةَ الْجَمَاعِ، وَبَاطِلُهُ أَشَدُّ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مَحَلُّ اسْتِمْتَاعِهِ وَعَكْسُهُ وَلِلخَبَرِ

تَعَالَى وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ مِنَ التَّمْنِي نَائِبٌ فَاعِلِهِ . قُودُ: (بِأَنْ يَتَمْنَى الزُّنَا بَقُلَانَةٍ) لَا يَخْفَى بَعْدَ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَيْهِ . قُودُ: (كَلَامُهُ) أَيِ الْقَاضِي . قُودُ: (قَالَ) أَيِ الزَّرْكَشِيِّ . قُودُ: (وَغَلَطُوا الْخ) مِنْ كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ . قُودُ: (وَكِلَاهُمَا) أَيِ التَّضَمِيمِ عَلَى فِعْلِ الزُّنَا وَالرُّضَا بِهِ . قُودُ: (هَذَا) بَدَلٌ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي وَقَوْلُهُ مَنْ اسْتَدَّلَ الْخُ فَاعِلٌ لَمْ يَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ كَلَامِ الْقَاضِي وَقَوْلُهُ لِلْحَرَمَةِ أَيِ لِحَرَمَةِ التَّفَكُّرِ وَالتَّخْيِيلِ السَّابِقَيْنِ وَقَوْلُهُ عَنْهُ أَيِ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ الْمَذْكُورِ . قُودُ: (انْتَهَى) أَيِ كَلَامُ مَنْ أَجَابَ الْخُ .
قُودُ: (وَأَنْ بَحَثَ الْخ) غَايَةً . قُودُ: (وَإِنْ بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنِي وَالتَّهْيَاةُ فَقَالَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى عَوْرَةِ زَوْجِهَا إِذَا مَنَعَهَا مِنْهُ بِخِلَافِ الْعَكْسِ اهـ وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَإِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ . قُودُ: (مَنَعَهَا الْخ) فَإِنْ مَنَعَهَا حَرَمَ عَلَيْهَا النَّظَرَ لِمَا بَيَّنَّ سُرَّتَهُ وَرُكْنَيْتَهُ اهـ بِجَيْرٍ مِمَّنْ عَنِ الزِّيَادَةِ وَفِي عِشْرٍ عَنْ سَمْعٍ عَنْ مَ ر مَا يُوَافِقُهُ . قُودُ: (وَلَوْ الْفَرْجَ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ يَتَّبَعِي إِلَى وَخَرَجَ . قُودُ: (وَلَوْ الْفَرْجَ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُنَى .
(فَرْجٌ) الْخِلَافُ الَّذِي فِي النَّظَرِ إِلَى الْفَرْجِ لَا يَجْرِي فِي مَسِّهِ لِإِنْفِائِهِ الْعِلَّةِ وَلَمْ أَرِ أَحَدًا قَالَ بِتَحْرِيمِ مَسِّ الْفَرْجِ لَهُ، وَإِنْ كَانَ وَاضِحًا لَمْ يَصْرَحُوا بِذَلِكَ وَرَأَيْتُ فِي كُتُبِ الْحَتَمِيَّةِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَمَسَّ فَرْجَ امْرَأَتِهِ وَالْمَرْأَةُ أَنْ تَمَسَّ فَرْجَ زَوْجِهَا سُبُكِّي اهـ سَمَّ عَلَى حَقٍّ وَلَقُلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ مُحَرَّكٌ لِلشُّهُورَةِ بِلَا ضَرَرٍ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ اهـ عِشْرَ . قُودُ: (مَعَ الْكَرَاهَةِ) تَيَكَّرَ لِكُلِّ مِنْهُمَا نَظَرُ الْفَرْجِ مِنَ الْآخِرِ وَمِنْ نَفْسِهِ بِلَا حَاجَةٍ إِيَّاهُ مُعْنَى . قُودُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُنَى لَكِنْ صَنِيعَ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ كَالصَّرِيحِ فِي رُجُوعِهِ لِلْفَرْجِ .

قُودُ: (وَإِنْ بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) اعْتَمَدَ بَحْثَهُ م ر . قُودُ: (وَلَوْ الْفَرْجَ) .

(فَرْجٌ) الْخِلَافُ الَّذِي فِي النَّظَرِ إِلَى الْفَرْجِ لَا يَجْرِي فِي مَسِّهِ لِإِنْفِائِهِ الْعِلَّةِ وَلَمْ أَرِ أَحَدًا قَالَ بِتَحْرِيمِ مَسِّ الْفَرْجِ لَهُ، وَإِنْ كَانَ وَاضِحًا لَمْ يَصْرَحُوا بِذَلِكَ وَرَأَيْتُ فِي كُتُبِ الْحَتَمِيَّةِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَمَسَّ فَرْجَ

الصحيح «احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ وَأَمْتِكَ» أَي فِيهِ أَوْلَى أَنْ لَا تُحْفَظَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ لَا لَهَا وَمَنْ ثُمَّ لَزِمَهَا تَمَكُّيْنَهُ مِنَ التَّمَتُّعِ، وَلَا عَكْسَ وَقِيلَ بِحُرْمِ نَظَرِ الْفَرْجِ لِخَبَرٍ «إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى فَرْجِهَا فَإِنْ ذَلِكَ يُورِثُ الْعَمَى» أَي فِي النَّاطِرِ، أَوْ الْوَلَدِ أَوْ الْقَلْبِ حَشَنَةً ابْنُ الصَّلَاحِ وَخَطَأُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي ذِكْرِهِ لَهُ فِي الْمَوْضُوعَاتِ وَرُودُ بَأَنَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى ضَعْفِهِ، وَأَنْكَرَ الْفَارِقِيُّ جَزْيَانَ خِلَافَ فِي حَرَمَةِ نَظَرِهِ حَالَةَ الْجَمَاعِ وَقَوْلُ الدَّارِمِيِّ لَا يَحِلُّ نَظَرُ خَلْقَةِ الدُّبُرِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلٌّ اسْتِمَاعِهِ ضَعِيفٌ فِيهِ النَّهْيُ وَغَيْرُهَا وَجَزَا عَلَيْهِ يَحِلُّ التَّلَذُّ بِالدُّبُرِ مِنْ غَيْرِ إِبْلَاجٍ؛ لِأَنَّ جُمْلَةَ أَجْزَائِهَا مَحَلٌّ اسْتِمَاعِهِ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْإِبْلَاجِ وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي كِرَاهَةُ نَظَرِهِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَخَرَجَ بِالنَّظَرِ الْمَسْئُومِ فَلَا خِلَافَ فِي حِلِّهِ وَلَوْ لِلْفَرْجِ وَبِحَالِ الْحَيَاةِ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ فَهُوَ كَالْمَحْرَمِ وَبِالَّتِي تَحِلُّ زَوْجَةً مُتَعَدَّةً عَنْ شُبْهَةٍ وَنَحْوِ أُمَةٍ مَجْهُوسَةٍ فَلَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ شُرُوتِهَا وَرُكْبَتِهَا. (نَبِيَّة) كُلُّ مَا حَرَّمَ نَظَرُهُ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا مُتَّصِلًا حَرَّمَ نَظَرُهُ مُتَّصِلًا كَقَلَامَةِ يَدٍ، أَوْ رِجْلٍ.....

• فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْحَقَّ لَهُ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَإِنْ مَتَّعَهَا أَحَدٌ سَمِىَ أَي وَيُؤَيَّدُ بَحْثُ الزَّكَوْنِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ وَالْمُنْهَى. • فَوَدَّ: (لَزِمَهَا الْخ) أَي حَيْثُ لَمْ يَلْحَقْهَا حَرَمٌ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَتُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَقَوْلُهُ تَمَكُّيْنَهُ أَي، وَإِنْ تَكَرَّرَ أَحَدٌ ش. • فَوَدَّ: (خَطَأً) أَي ابْنُ الصَّلَاحِ. • فَوَدَّ: (وَرَدَّ) أَي تَحْسِينُ ابْنِ الصَّلَاحِ رَشِيدِي وَع ش. • فَوَدَّ: (وَأَنْكَرَ الْفَارِقِيُّ) وَهُوَ مُنْعَوٌّ بِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَذْكُورَ مُصَرَّحٌ بِخِلَافِهِ أَهْ نِهَآيَةً عِبَارَةً الْمُثْنِي وَخَصَّ الْفَارِقِيُّ الْخِلَافَ بِغَيْرِ حَالَةِ الْجَمَاعِ وَجَزَى عَلَيْهِ الزَّكَوْنِيُّ وَالذَّمِيرِيُّ، وَهُوَ مُنْعَوٌّ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ مُصَرَّحٌ بِحَالَةِ الْجَمَاعِ أَهْ وَعِلْمٌ بِذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِي حِلِّ نَظَرِهِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي عَلَى مَا فِي النَّهْيِ وَغَيْرِهَا. • فَوَدَّ: (كَرَاهَةُ نَظَرِهِ) أَي دُبُرِ الْحَلِيلَةِ وَقَوْلُهُ مِنَ الْخِلَافِ أَي لِلدَّارِمِيِّ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ كَالْمَحْرَمِ) يُفِيدُ حُرْمَةَ نَظَرٍ وَمَسَّ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَكَذَا مَا زَادَ عَلَيْهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَشَقَقُوهُ وَتَقَدَّمَ فِي الْجَنَائِزِ مَا يُخَالِفُ بَعْضُ ذَلِكَ أَهْ سَمِىَ عِبَارَةً النَّهْيِ فَلَا يَحِلُّ بِشَهْوَةِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلَا يَحِلُّ بِشَهْوَةِ أَي النَّظَرِ وَأَفْهَمَ حِلُّ النَّظَرِ بِلَا شَهْوَةٍ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا أَهْ.

• فَوَدَّ: (مُتَعَدَّةٌ هُنَّ شُبْهَةٌ) أَي فَلَا يَحِلُّ نَظَرُهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهَا مُطْلَقًا أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَنَحْوُ أُمَةٍ مَجْهُوسَةٍ) وَمُكَاتِبَةٍ وَمُزَوَّجَةٍ وَمُشْتَرَكَةٍ وَمَحْرَمٍ بِنَسَبٍ وَرِضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نَظَرُهُ مِنْهَا إِلَى مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ دُونَ مَا زَادَ أَهْ مُثْنِي. • فَوَدَّ: (كُلُّ مَا حَرَّمَ نَظَرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُنَازَعَةُ فِي الْمُثْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ اسْتِثْنَاءُ الْأَبِّ فِي النَّهْيِ. • فَوَدَّ: (كَقَلَامَةِ يَدٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُثْنِي كَشَفَرِ عَانَةٍ وَلَوْ مِنْ رِجْلٍ وَقَلَامَةُ ظَنْرٍ حُرَّةٍ وَلَوْ مِنْ يَدِهَا أَهْ وَعِبَارَةُ فَتَحِ الْمُعِينِ كَقَلَامَةِ يَدٍ، أَوْ رِجْلٍ وَشَفَرِ امْرَأَةٍ وَعَانَةٍ

امْرَأَتِهِ وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمَسَّ فَرْجَ زَوْجِهَا سُبْكِي. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْحَقَّ لَهُ لَا لَهَا) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَإِنْ مَتَّعَهَا. • فَوَدَّ: (فَهُوَ كَالْمَحْرَمِ) يُفِيدُ حُرْمَةَ نَظَرٍ وَمَسَّ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَكَذَا مَا زَادَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ شَقَقُوهُ وَتَقَدَّمَ فِي الْجَنَائِزِ مَا يُخَالِفُ بَعْضُ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (كَقَلَامَةِ يَدٍ، أَوْ رِجْلٍ) عِبَارَةُ الزَّوْصِ كَشَفَرِ عَانَةٍ

والفرق مبني على مقابل الصحيح في قوله وكذا وجهها إلخ وشعر امرأة وعانة رجل فتجب موارئهما والمنازعة في هذين بأن الإجماع الفعلي بالقائليهما في الحمامات والنظر إليهما يؤد ذلك قدمت في مبحث الانتفاع بالشارع في إحياء الموات ما يؤده فراجعه . قال القاضي وكدم فصيد مثلاً وما قيل ما لم يتميز بشكليه.....

رَجُلٍ اهـ . فؤد : (والفرق) أي بين قلامة ظفر اليد والرجل حيث جازَ نَظَرُ الأولِ وحُرْمُ نَظَرِ الثاني اهـ
ش . فؤد : (وشعر امرأة) يتبني ، أو رجل بناء على حُرْمَةِ نَظَرِها إِلَيْه قال في الأنوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر إليه مُتَفَصِّلاً ثم قال ويجب على من حلق عانته مواراة شعرها إلتلاً يُنْظَرُ إِلَيْه انتهى اهـ
سم . فؤد : (فتجب موارئهما) أي قلامة الظفر وشعر المرأة وعانة الرجل وإطلاق القلامة شايلاً لقلامة ظفر الرجل وقياس القلامة تعدّي ذلك إلى جميع أجزائه حتّى شعر الرأس فليراجع اهـ ش أقول وتقدّم عن الْمُغْنِي وفتح المعين تقييد القلامة بكونها من ظفر الحرة . فؤد : (والمنازعة إلخ) عبارة النهاية والمنازعة إلخ مزدودة اهـ . فؤد : (والمنازعة إلخ) اعتمدتها الْمُغْنِي عبارته واستبعد الأذرعِي الوجوب قال والإجماع الفعلي في الحمامات على طرح ما تاتر من امتشاط شعور النساء وحلّي عانات الرجال اهـ وليس في كلام الشنخين ما يدل على الوجوب والأوجه ما قاله الأذرعِي اهـ . فؤد : (في هذين) أي شعر امرأة وعانة رجل ويَحْتَمِلُ أَنَّ الضمير للقلامة والشعر . فؤد : (يؤد ذلك) خبر أنّ الإجماع إلخ والإشارة لوجوب المواراة وقوله قدمت إلخ خبر قوله والمنازعة إلخ . فؤد : (وما قيل إلخ) أي تقييد

وقلامة ظفر قال في الأنوار ويحرم النظر إلى قلامة رجلها دون قلامة يدها ورجله انتهى ، وهو في المسألة الأولى مبني على الضمير القائل بأنه لا يحرم نظر وجه الحرة وكفها إن لم يخف فنته ، وهو الذي عليه الأكثر لا سيما المتقدمون كما قاله في الروضة لقوله تعالى ﴿وَلَا يَبْرِكْ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (النور: ٣١) ، وهو مفسر بالوجه والكفين لكن عليه يكره وفي الثانية مبني على الضمير القائل بأن نظر المرأة إلى الرجل جائز إلا ما بين السرة والركبة وقد جرّم به في الأنوار قبل ذلك قال ويحرم عليها النظر عند خوف الفتنة مطلقاً قدّم حرّ قليواره قال في شرحه وجوباً كما اقتضاه كلام القاضي إلتلاً يُنْظَرُ إِلَيْه أحد واستبعد الأذرعِي الوجوب إلخ اهـ . وقياس وجوب مواراة قلامة ظفر قدم المرأة لحُرْمَةِ النَظَرِ إِلَيْه وجوب مواراة قلامة ظفر الرجل لحُرْمَةِ نَظَرِ المرأة إِلَيْها قال في الأنوار ولو أبين شعر الأمة أو ظفرها ثم عتقت لم يحرم النظر إِلَيْه ؛ لأن العتق لا يتعدّى إلى المُتَفَصِّلِ اهـ ، وهو مبني على أنّ الأمة لا يحرم النظر إِلَيْها إلا بين السرة والركبة منها ، وهو ما جرّم به قبل قال وقيل هي كالحرة ولا يخفى أنّ التقييد بالحرة لا يأتي على الصحيح السابق أنّ الأمة كالحرة وقد يقال إنّ وجوب المواراة لا يأتي على جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غصن البصر إلا أن يفرّق . فؤد : (وشعر امرأة) يتبني ، أو رجل بناء على حُرْمَةِ نَظَرِها إِلَيْه قال في الأنوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر إِلَيْه مُتَفَصِّلاً اهـ ثم قال ويجب على من حلق عانته مواراة شعرها إلتلاً يُنْظَرُ إِلَيْه اهـ . فؤد : (وكدم فصيد مثلاً) هل يؤل المرأة

كشغري ينبغي حله غفلة عما في الروضة فإنه نقل ذلك احتمالاً للإمام ثم صغفه بأنه لا أثر للتمييز مع العلم بأنه جزء ممن يحرم نظره وتحريم مضاجعة رجلين، أو امرأتين عاريتين في نوب واحد، وإن لم يتماشيا وبحث استثناء الأب أو الأم لخبر صحيح فيه بعيد جداً وبفرض دلالة الخبر لذلك يمتنع تأويله بما إذا تباعدا بحيث أمن تماس وريبة قطعاً وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين وجب التفريق بينه وبين أمه وأبيه وأخته وأخيه كذا قالاه.....

القاعدة كلما حرم نظره إلخ. □ فؤد: (كشغري) عبارة النهاية كفضله أو شغري اه قال ع ش تغييره بها أي الفضلة قد يشمل بول المرأة فيحرم نظره لمن علم بأنه بول امرأة وفي كلام سم ما نصه هل بول المرأة كدم فصيدها فيحرم نظره أو لا ويفرق بما يؤخذ من كلامه الآتي مع العلم بأنه جزء ممن يحرم نظره فإن البول لا يعد جزءاً بخلاف الدم فيه نظر اه أقول الأقرب عدم الحرمة لما علل به اه وأقول الفرق بين البول والغاية تحكّم وكذا أن يراد بالفضلة غيرهما تحكّم. □ فؤد: (ينبغي حله) خبر لما لم يمتنع إلخ وقوله غفلة إلخ خبر وما قيل. □ فؤد: (ويحرم مضاجعة رجلين إلخ) وكالمضاجعة ما يقع كثيراً في مضرنا من دخول اثنتين فأكثر مغطس الحمام فيحرم إن خيف التضرع، أو المس من أحدهما لعمرة الآخر اه ع ش. □ فؤد: (هارثين إلخ) ويجوز توهمهما في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد، وإن تباعداً اه نهاية. □ فؤد: (وإن لم يتماشيا) عبارة المغني وشرح الروض، وإن كان كل منهما في جانب من الفراش اه. □ فؤد: (ويبحث استثناء الأب إلخ) أي والكلام مع المرء كما هو صريح الصنيع اه سم. □ فؤد: (لخبر صحيح فيه) أي في الاستثناء وكذا قوله لذلك. □ فؤد: (بعيد إلخ) خبر ويبحث إلخ. □ فؤد: (وبفرض دلالة الخبر إلخ) عبارة شرح الروض وظاهر أن محله أي الاستثناء في مباشرة غير العورة وعند الحاجة على أنه يتحمل حمل ذلك أي الخبر على الولد الصغير اه. □ فؤد: (وإذا بلغ) إلى قوله وقد يوجه في المغني وإلى قوله وقضية إطلاقهما في النهاية. □ فؤد: (وجب التفريق) أي عند المرء كما قاله شيخنا الشهاب الرملي؛ لأن ذلك أي المرء معتبر في

كدم فصيدها فيحرم نظره، أو لا ويفرق بما يؤخذ من قوله الآتي مع العلم بأنه جزء ممن يحرم نظره فإن البول لا يعد جزءاً بخلاف الدم فيه نظر. □ فؤد: (وإن لم يتماشيا) قال في شرح الروض، وإن كان كل منهما في جانب من الفراش اه. □ فؤد: (ويبحث استثناء الأب والأم) نقله في شرح الروض عن السبكي وغيره ثم قال وظاهر أن محله في مباشرة غير العورة وعند الحاجة على أنه يتحمل حمل ذلك على الولد الصغير اه. □ فؤد: (ويبحث استثناء الأب والأم) أي والكلام مع المرء كما هو صريح الصنيع. □ فؤد: (وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين إلخ) ويجوز توهمهما في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر والممتنع مع التجرد في فراش واحد، أو إن تباعداً شرح م ر. □ فؤد: (عشر سنين) نازع الزكشي في اعتبار العشر بحيث الذارططني الصريح في اعتبار البيع وقد أوضح ذلك في شرح الروض. □ فؤد: (وجب التفريق) أي عند المرء كما قاله شيخنا الشهاب الرملي؛ لأن ذلك معتبر في الأجانب فما بالكم بالمحارم لا سيما الآباء والأمهات شرح م ر.

واعتزضا بالنسبة للأب والأم للخبر السابق وقد يؤججه ما قالاه بأن صَغَفَ عقل الصغير مع إمكان احتلامه قد يؤدِّي إلى محظور ولو بالأم وقضية إطلاقهما حرمة تمكينهما من التلاصق ولو مع عدم التجرد ومن التجرد ولو مع البغْد وقد جمعهما فراش واحد وليس يبيد لما قرزته، وإن قال السبكي يجوز مع تباعدِهما، وإن اتَّحد الفراش ويكره للإنسان نظَر فرج نفسه عبثاً.

فصل في الخطبة بكسر الخاء، وهي التماس النكاح

(تَجَلُّ خطبة خلعة عن نكاح وعدة) تصريحاً وتعريضاً وتخروم خطبة المنكوحه.....

الأجانب فما بالكَ بالمحارم لا سيما الآباء والأمهات نهايةً ومغني. ة فود: (واعتزضا الخ) أقره المُنْهي عبارته ولا دلالة فيه أي الخبر كما قاله السبكي وغيره على التفريق بينهم وبين آبائهم اهـ.

ة فود: (السابق) أي في قوله لَخْبَرٍ صَحِيحٍ فيه. ة فود: (قد يؤدِّي إلى محظور الخ) ولا يُنافي هذا ما تقدَّم من تفسيِّد الحرمة بالرجلَيْن والمزاتين مع أنَّ ما هنا شاملٌ لِلأُمِّ مع ابنتها؛ لأنَّ التَّشْيِيدَ فيما مرَّ لِمُجَرَّدِ التَّصْوِيرِ لا لِلإِحْزَازِ اهـ ع ش. ة فود: (حرمة تمكينهما) أي مَنْ بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ ذَكَرًا، أو أَتَى وَأُمُّهُ وَأَبِيهِ، أو أَخِيهِ أو أُخْتِهِ. ة فود: (ولو مع عدم التجرد) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي كما مرَّ أَيْضًا. ة فود: (ومن التجرد الخ) عَطَفَ على قوله من التلاصق. ة فود: (وليس يبيد) أي ما اقتضاها إطلاقهما من حرمة ما ذَكَرَ. ة فود: (ويكره الخ) كذا في النهاية.

(فائدة) أفاد السبكي عن أبي عبد الله بن الحاج وكان رجلاً صالحاً وعالماً أنه كان يذُكِّرُ أنه يكره التَّوَمَ في القِيَابِ، وأنَّ السَّتَةَ العُزِّيَّ عِنْدَ التَّوَمِ أي وَيَتَغَطَّى بِشَايِهِ، أو يَغِيْرُهَا وَتُسَنُّ مُصَافَحَةُ الرَّجُلَيْنِ والمَزَاتَيْنِ نَعَمْ على ما تقدَّم من حرمة نظَرِ الأَمْرَدِ الجميل تخروم مُصَافَحَتَهُ لِمَا مرَّ أَنَّ الْمَسَّ أَبْلَغُ مِنَ النَّظَرِ قال العبادي ويكره مُصَافَحَةُ مَنْ بِهِ عَاهَةٌ كَجُذَامٍ، أو بَرَصٍ ويكره المُعَانَقَةُ والتَّثْقِيلُ في الرَّأْسِ والوَجْهِ ولو كان المُقْبِلُ، أو المُقْبَلُ صَالِحًا إِلَّا لِإِقَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ، أو تَبَاعُدٍ لِقَاءٍ عَرَفَا فَهُمَا سَتَةٌ وَيَأْتِي فِي تَقْبِيلِ الأَمْرَدِ مَا مرَّ وَيُسَنُّ تَقْبِيلُ الطِّفْلِ ولو وَلَدَ غَيْرُهُ شَفَقَةً وَلَا بَأْسَ بِتَقْبِيلِ وَجْهِ الْمَيِّتِ الصَّالِحِ وَيُسَنُّ تَقْبِيلُ يَدِ الْحَيِّ الصَّالِحِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأُمُورِ الدِّيْنِيَّةِ كَعِلْمٍ وَشَرَفٍ وَزُهْدٍ وَيُكْرَهُ ذَلِكَ لِغِنَاهُ، أو نَحْوِهِ مِنَ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَشَوْكَتِهِ وَوَجَاهَتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الدُّنْيَا وَيُكْرَهُ حَتَّى الظَّهْرُ مُطْلَقًا لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ وَأَمَّا السُّجُودُ لَهُ فَحَرَامٌ وَيُسَنُّ الْقِيَامُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ عِلْمٍ، أو صِلَاحٍ، أو شَرَفٍ، أو نَحْوِ ذَلِكَ إِكْرَامًا لَا رِيَاءَ وَتَعْظِيمًا قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَقَدْ ثَبَتَ فِيهِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ اهـ مُغْنِي وَكَثُرَ مَا ذَكَرَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ مِثْلُهُ.

فصل في الخطبة

ة فود: (في الخطبة) أي وما يتبعها مِنْ حُكْمٍ مِنْ اسْتِشْهَارِ الْخِ اهـ ع ش. ة فود: (بكسر الخاء) إلى قوله قِيلَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ. ة فود: (وهي) أي شَرْعًا وَلُغَةً اهـ ع ش. ة فود: (التماس الخ) أي التماس الخاطِبِ النكاح مِنْ جِهَةِ الْمُخْطُوبَةِ مُغْنِي وَع ش.

ة فود (سني: وَجِدَةٍ) أي وَتَسَرُّ كَمَا يَأْتِي اهـ ع ش. ة فود: (خطبة المنكوحه) أي وَأَمَّا الْمُتَنَتَّةُ فَسَيَاتِي

كذلك إجماعاً فيهما وسيُعلم من كلامه أنه يُشترطُ خلؤها أيضاً من بَقِيَّةِ مَوَانِعِ النِّكَاحِ ومن خِطْبَةِ الْغَيْرِ قَبْلَ تَرْدٍ عَلَى مَفْهُومِهِ الْمُعْتَدَّةُ عَنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ لِجَلِّ خِطْبَتِهَا مَعَ عَدَمِ خُلُوعِهَا مِنْ الْعِدَّةِ الْمَانِمَةِ لِلنِّكَاحِ؛ لِأَنَّ ذَا الْعِدَّةِ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي نِكَاحِهَا وَعَلَى مَنْطُوقِهِ الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا فَلَا تَجِلُّ لِمُطْلَقَتِهَا خِطْبَتُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَتَعْتَدُ مِنْهُ ١ هـ . وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْجَائِزَ إِنَّمَا هُوَ التَّمْرِضُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ جَوَازَ التَّضَرُّعِ لَهَا، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي لَا تَصْرِيحٌ لِمُعْتَدَّةٍ فَسَاوَتْ غَيْرَهَا وَالثَّانِي بِأَنَّهُ لَا يَتَوَهَّمُ الْوُرُودُ فِيهِ لَا بَعْدَ عِدَّةِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ نِكَاحِهَا وَهَذِهِ قَامَ بِهَا مَانِعٌ فَهِيَ كَخَلِيقَةٍ مُحَرَّمٍ لَهُ فَكَمَا لَا تَرُدُّ هَذِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْخَلِيقَةَ مِنْ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ كَمَا تَقَرَّرَ وَإِنَّمَا خُصًّا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمَا لَا تَرُدُّ تِلْكَ لِذَلِكَ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِهِمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ إِبْهَامُهُ جَلُّ خِطْبَةِ الْأُمَةِ الْمُسْتَفْرَشَةِ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّضِ السَّيِّدُ عَنْهَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْهَائِهِ إِذْ

فِي الْمَثَرِ اهِرْشِيدِي . قُودُ: (كَذَلِكَ) أَي تَضَرُّعًا وَتَفْرِيصًا . قُودُ: (فِيهِمَا) أَي فِي الْجِلِّ وَالْمُحْرَمَةِ . قُودُ: (وَسَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ) أَي بِمَعْنَى مَا قَرَّرَهُ فِيهِ وَالْأَقْلَسُ فِي كَلَامِهِ مَا يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ اهِرْشِيدِي . قُودُ: (أَيْضًا) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنِ الْجَارِ وَالْمُجَرَّرِ . قُودُ: (قِيلَ الْإِنْ) وَاقْفُهُ أَي صَاحِبِ الْقِيلِ الْمُغْنَى . قُودُ: (لِجَلِّ خِطْبَتِهَا الْإِنْ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى فَإِنَّ الْأَصْحَ الْقَطْعَ بِجَوَازِ خِطْبَتِهَا يُمْنُّ لَهُ الْعِدَّةُ وَيَقُولُهُ يُمْنُّ لَهُ الْعِدَّةُ يُعْلَمُ عَدَمُ مُلَاقَاةِ جَوَابِ الشَّارِحِ الْآتِي لِلتَّوَالٍ . قُودُ: (الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا) أَي بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ اهِرْشِيدِي . قُودُ: (خِطْبَتُهَا) وَمِنْهَا تَوَاقَفَهُ مَعَهَا عَلَى أَنْ تَتَزَوَّجَ غَيْرَهُ لِتَجِلَّ لَهُ فَيَحْرُمُ اهِرْشِيدِي . قُودُ: (انْتَهَى) أَي كَلَامُ صَاحِبِ الْقِيلِ . قُودُ: (وَهُوَ) جَوَازُ التَّضَرُّعِ قَطْعًا . قُودُ: (فَسَاوَتْ) أَي الْمُعْتَدَّةُ عَنْ شُبْهَةِ اهِرْشِيدِي . قُودُ: (بَعْدَ جِدَّةِ الْأَوَّلِ الْإِنْ) لِأَنَّهَا حَيِّتِيذٌ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا خَلِيقَةٌ عَنِ نِكَاحِ وَعِدَّةِ اهِرْشِيدِي . قُودُ: (فَكَمَا لَا تَرُدُّ الْإِنْ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي لَا تَرُدُّ الْإِنْ . قُودُ: (هَذِهِ) أَي الْخَلِيقَةُ الْمُحَرَّمَةُ . قُودُ: (لِأَنَّ الْمُرَادَ الْإِنْ) وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ لَا يَنْدَفِعُ الْمُرَادُ . قُودُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَي بِقَوْلِهِ وَسَيُعْلَمُ الْإِنْ . قُودُ: (وَإِنَّمَا خُصًّا) أَي النِّكَاحَ وَالْعِدَّةَ . قُودُ: (تِلْكَ) أَي الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا . قُودُ: (وَبِهَذَا) أَي بِمَا رَدُّ بِهِ الثَّانِي . قُودُ: (يُرَدُّ عَلَيْهِ) أَي الْمَنْطُوقِ . قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يُفَرِّضِ الْإِنْ) الرَّاوُ لِلْحَالِ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ أَي فِي الْجِلِّ اهِرْشِيدِي . قُودُ: (لِمَا فِيهِ) أَي فِي الْجِلِّ، أَوْ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ خِطْبَةِ الْمُسْتَفْرَشَةِ .

فَصْلٌ فِي الْخِطْبَةِ

قُودُ: (وَعَلَى مَنْطُوقِهِ الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا) يَحْتَمِلُ أَنَّ وَجْهَ الْإِيرَادِ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا فِي حَالِ عِدَّةِ الْمُطْلَقِ أَنَّهَا خَلِيقَةٌ عَنِ نِكَاحٍ وَعِدَّةٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ عِدَّةً غَيْرَ الْخَاطِبِ وَحَيِّتِيذٌ يُشْكِلُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَالثَّانِي بِأَنَّهُ لَا يَتَوَهَّمُ الْإِنْ بَلِ التَّوَهُّمُ مَوْجُودٌ حَالِ الْعِدَّةِ أَيْضًا لِمَا ذَكَرَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْإِيرَادَ مُصَوَّرًا بِمَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُطْلَقِ وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ بَلِ هُوَ مُرَادُهُ . قُودُ: (بِأَنَّ الْجَائِزَ الْإِنْ) لَا يُقَالُ هَذَا الرَّدُّ لَا يَنْدَفِعُ الْوُرُودُ عَلَى الْمَفْهُومِ؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا الْمَفْهُومِ . قُودُ: (إِلَّا بَعْدَ جِدَّةِ الْأَوَّلِ) أَي؛ لِأَنَّهَا حَيِّتِيذٌ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا خَلِيقَةٌ عَنِ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ .

هي في معنى الزوجة ا هـ. والذي يَنْجِه حرمته مُطْلَقًا ما لم تَنْمُ قرينة ظاهرة على إعراض السيد عنها ومَحَبَّتِهِ لِتَرْوِجِهَا ووجه اندفاعه أَنَّ هنا ما ينقأ هو إفسادها عليه بل مُجَرَّدُ عليه بامتداد نظره غيره لها مع سُؤَالِهِ له في ذلك إِيذَاءٌ له أي إِيذَاءٌ، وَإِنْ فُرِضَ الْأَمْنُ عليها من الفساد وقد عُرِفَ أَنَّ انتفاء سائر الموانع مُرَادٌ وهذا من جُمْلَتِهَا وبهذا يَتَضَحُّ أَيضًا أَنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ بِحُرْمِ عَلَى ذِي أَرْبَعِ الْخُطْبَةِ أَي لِقِيَامِ الْمَانِعِ مِنْهُ وَقِيَّاسُهُ تَحْرِيمُ نَحْوِ أُخْتِ زَوْجَتِهِ ا هـ. ولم يَزِدْ ذَلِكَ الْبُلْغَيْنِي فِي بَحْثِ الْحُلِّ إِذَا كَانَ قَضْدُهُ أَنَّهَا إِذَا أَجَابَتْ أَبَانَ وَاحِدَةً وَكَذَا فِي نَحْوِ أُخْتِ زَوْجَتِهِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَبَحْثِ حَرَمَةِ خُطْبَةِ صَغِيرَةِ ثَيْبٍ، أَوْ بَكْرٍ لَا مُجْبِرَ لَهَا ضَعِيفٌ إِلَّا إِنْ أَرَادَ إِمْقَاعَ عَقْدِ فَايَسِدَ وَتَحْلُلَ خُطْبَةَ نَحْوِ مَجْوسِيَّةٍ لِيَنْكِحَهَا إِذَا أَسْلَمَتْ وَأَقْهَمَ قَوْلُهُ تَحْلُلَ أَنَّهَا لَا تَنْدُبُ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ تُسَنُّ وَاحْتِجًا لَهُ بِفِعْلِهِ يُفْعَلُ وَجَرَى عَلَيْهِ الثَّامُ وَبَحْثِ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا كَالنِّكَاحِ؛ لِأَنَّ لِلْوَسَائِلِ حُكْمَ الْمُقَاصِدِ قَالَ لَكِنْ يُلْزَمُ مِنْهُ وَجُوبُهَا

• قُودُ: (حُرْمَتُهُ) أَي مَا ذَكَرَ مِنْ خُطْبَةِ الْمُسْتَفْرَشَةِ ا هـ ع ش. • قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي تَضْرِيحًا وَتَقْرِيصًا.
 • قُودُ: (وَمَحَبَّتِهِ) عَطَفَ عَلَى إِعْرَاضِ الْخ. • قُودُ: (وَمَحَبَّتِهِ لِتَرْوِجِهَا) الظَّاهِرُ أَنَّ يَثْلُهَا مَا لَوْ تَسَاوَى عَنْدَهُ تَرْوِجُهَا وَعَدَمُهُ إِذَا الْمَدَارُ عَلَى عَدَمِ تَأْذِيهِ لَا عَلَى مِثْلِهِ لَهْ ا هـ سَيِّدُ عَمَرٍ. • قُودُ: (بَلْ مُجَرَّدُ جُلْمِهِ الْخ) الْأَوَّلَى بَلْ مُجَرَّدُ سُؤَالِ غَيْرِهِ لَهْ فِي ذَلِكَ الْمُشْعِرُ بِامْتِدَادِ نَظَرِهِ لَهَا إِيذَاءٌ لَهْ الْخ. • قُودُ: (فِي ذَلِكَ) أَي تَرْوِجِهَا مُتَعَلِّقٌ بِالسُّؤَالِ وَقَوْلُهُ إِيذَاءٌ الْخَ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ بَلْ مُجَرَّدُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ إِيذَاءٌ الْخَ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ بَلْ مُجَرَّدُ الْخ. • قُودُ: (وَبِهَذَا) أَي بِمَا رَدَّ بِهِ الثَّانِي أَوْ بِقَوْلِهِ وَقَدْ عُرِفَ الْخ. • قُودُ: (وَقِيَّاسُهُ الْخ) كَذَا فِي نَسْخِ الشَّارِحِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْقَيِّبِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَلَمَّا لَمَّ الْكُتْبَةَ اسْتَقَطَّتْ مِنَ الشَّارِحِ قَالَ ابْنُ الْقَيِّبِ قَبْلَ قَوْلِهِ وَقِيَّاسُهُ الْخَ ا هـ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ مِنْ حَوَاشِي الرُّوْضِ الْخَ أَي وَمِنْ الْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَلَا بُدَّ أَنْ يَحْلُلَ لَهُ نِكَاحُ الْمَخْطُوبَةِ قَلْوً كَانَ تَحْتَهُ أَرْبَعٌ حَرَّمَ أَنْ يَخْطُبَ خَامِسَةً قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ قَالَ ابْنُ الْقَيِّبِ وَقِيَّاسُهُ تَحْرِيمُ خُطْبَةٍ مَنْ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ وَكَذَا ثَانِيَةُ السَّفِيهِ وَثَالِثَةُ الْعَبْدِ ا هـ. • قُودُ: (تَحْرِيمُ نَحْوِ أُخْتِ الْخ) أَي تَحْرِيمُ خُطْبَةِ نَحْوِ أُخْتِ الْخَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. • قُودُ: (وَلَمْ يَرُدِّ ذَلِكَ الْبُلْغَيْنِي) قَالَ الشُّهَابُ سَمَ يُمَكِّنُ تَقْيِيدَ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ بِغَيْرِ مَا قَالَ الْبُلْغَيْنِي فَلَا يَتَنَاقِضَانِ ا هـ رَشِيدِي. • قُودُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) أَي بَحْثُ الْحُلِّ ا هـ ع ش. • قُودُ: (وَيَبْحَثُ حُرْمَةَ الْخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهُ جُلْ خُطْبَةِ صَغِيرَةِ الْخَ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ خِلَافَهُ إِلَّا إِنْ أَرَادَ الْخَ ا هـ. • قُودُ: (وَأَقْهَمَ قَوْلُهُ: الْخ) أَي الْمُصْطَفِ. • قُودُ: (وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: تُسَنُّ) وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ ا هـ نِهَآيَةً. • قُودُ: (وَاحْتِجًا) لَمَلِ الْأَلْفِ مِنْ الْكُتْبَةِ وَأَضْلَهُ وَاحْتِجَّ بِالْأَفْرَادِ وَيَدُلُّ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ شُهْبَةَ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ لِفِعْلِهِ يُفْعَلُ الْخ. • قُودُ: (لَكِنْ قَالَ) أَي الْبَقْصُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قَالَ لَكِنْ ا هـ.

• قُودُ: (وَلَمْ يَزِدْ ذَلِكَ الْبُلْغَيْنِي) فَلَا يَتَنَاقِضَانِ لِظَاهِرِ أَنَّهُ حَيْثُ حَلَّتِ الْخُطْبَةُ فِي هَذِهِ الصُّورِ حَلَّ النَّظَرِ.

إذا أوجبتنا النكاح، وهو مُستبعدٌ اهـ . ولا بُدَّ فيه إذا سلِمَ كونها وسيلةً ومن ثمَّ كان تصرُّيهم بكَراهيةِ خطبةِ المُحرِّمِ مع حرمةِ نكاحه محلَّه حيثُ لم يخطُبها لينكحها مع الإحرامِ وإلا حرُمَت وكذا يُقالُ في خطبةِ الحلالِ للمُحرِّمةِ وفارقتِ المَعْتَدَةُ التَّوَقُّفَ الانقضاءَ على إخبارها الذي قد تَكْذِبُ فيه بخلافِ الإحرامِ فإنَّ التَّحَلُّلَ منه لا يَتَوَقَّفُ على إخبارها وقد يُقالُ إنَّ أريدَ بها مُجرَّدُ الالتماسِ كانت حينئذٍ وسيلةً لِلنَّكَاحِ فليكن حكمها حكمه من نَذْبٍ وغيره حتى الوجوبُ، أو الكيفيَّةُ المخصوصةُ من الإتيانِ لأوليائها مع الخطبةِ فهي سُنَّةٌ مُطْلَقًا فادَّعاءُ أنها وسيلةٌ لِلنَّكَاحِ، وأنَّ للوسائلِ حكمَ المقاصِدِ ممتنعٌ بإطلاقه لِعَدَمِ صِدْقِ حَدِّ الوسيلةِ عليها إذ النكاحُ لا يَتَوَقَّفُ عليها بإطلاقها إذ كثيرًا ما يقعُ بدونها وخرج بالخليَّةِ المَرْجُوعَةِ فَتَحَرَّمُ خُطْبَتُهَا تصرُّيحًا وتعمُّدًا كما مرَّ والمَعْتَدَةُ لَكِن لَمَّا كان فيها تفصيلٌ ذَكَرَهُ بقوله (لا تصرِّح) من غيرِ ذي العِدَّةِ لِمُسْتَبْرَأَةٍ، أو (لِمُعْتَدَةٍ) عن وفاةٍ، أو شُبْهَةٍ، أو فراقٍ بطلاقِ بَائِنٍ، أو رجعيٍّ، أو بفسخٍ، أو انقِصاخٍ فلا يَحِلُّ إجماعًا؛ لأنَّها قد ترعَّبَ فيه فَتَكْذِبُ على انقضاءِ العِدَّةِ وواضحٌ أنَّ هذه حِكْمَةٌ فلا تُرَدُّ العِدَّةُ بالأشهرِ، وإنَّ أَمِنَ كَذِبُهَا إذا علم وقتُ فراقها أمَّا ذو العِدَّةِ فَتَحِلُّ له إنَّ حَلَّ له نِكَاحُهَا بخلافِ ما إذا لم يَحِلَّ كَانَ طَلَقُهَا ثَلَاثًا، وهي في عِدَّتِهِ وَكَأَن وَطِئَ.....

- فُود: (وَفَارَقَتْ) أي المُحَرِّمَةُ وقوله وقد يُقالُ إلخ من كلام الشارح، وهو مُعْتَمَدُ اهـ ش .
 • فُود: (بِهَا) أي الخطبةِ اهـ ش . فُود: (أو الكيفيَّةُ إلخ) عَطَفَ على مُجَرَّدِ الإلتِماسِ . فُود: (مع الخطبةِ) بِضَمِّ الخاءِ اهـ رَشِيدِي . فُود: (مُطْلَقًا) أي سُنَّ النكاحِ، أو لا . فُود: (إذ النكاحُ إلخ) قد يَمْنَعُ اغْتِيَارَ التَّوَقُّفِ في الوسيلةِ بل يَكْفِي فيها الإفضاءُ ولو في الجُمْلَةِ سم على حَجِّ اهـ رَشِيدِي وفيه تأملُ .
 • فُود: (كما مرَّ) أي في أوَّلِ الفصلِ . فُود: (وَالْمُعْتَدَةُ) عَطَفَ على المَرْجُوعَةِ . فُود: (من غيرِ ذي العِدَّةِ) إلى قوله وواضحٌ في المُعْنَى إلَّا قوله لِمُسْتَبْرَأَةٍ وإلى قولِ المَثْنِ وَتَحَرَّمُ في النِّهَايَةِ إلَّا قوله كَانَ طَلَقُهَا ثَلَاثًا، وهي في عِدَّتِهِ وقوله وأنا قَادِرٌ على جَمَاعِكَ . فُود: (فَلَا يَحِلُّ) وقوله فَتَحِلُّ الأوَّلَى تَذَكِيرُهُمَا . فُود: (لأنَّها قد ترعَّبَ فيه إلخ) عِبَارَةُ المُعْنَى وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا صَرَّحَ تَحَقَّقَتْ رَغْبَتُهُ فِيهَا قَرُبًا تَكْذِبُ إلخ اهـ، وهي سَالِمَةٌ عَنِ اسْتِشْكَالِ سَمِّ لَتَغْلِيلِ الشَّارِحِ بَأَنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ مُوَجُودٌ فِي التَّعْرِيفِ .
 • فُود: (حِكْمَةٌ) أو عِلَّةٌ بِاغْتِيَارِ شَأْنِ التَّوَقُّفِ اهـ سَم . فُود: (وَهِيَ إلخ) الوَاوُ لِلْحَالِ . فُود: (وَكَأَن وَطِئَ) أي الشَّخْصُ وقوله مُعْتَدَةُ أي عن طَلَاكِ بَائِنٍ أو رَجْعِيٍّ .

- فُود: (وَلَا بُدَّ فِيهِ إِذَا سَلِمَ كَوْنُهَا وَسِيلَةً) هَذَا لَا يَظْهَرُ كِفَايَتُهُ فِي نَفْيِ الْبُعْدِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَوَقُّفِ النِّكَاحِ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَوُجُوبِهَا . فُود: (إِذ النكاحُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا إلخ) قَدْ يَمْنَعُ اغْتِيَارَ التَّوَقُّفِ فِي الْوَسِيلَةِ بَلْ يَكْفِي فِيهَا الْإِفْضَاءُ وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ . فُود: (لأنَّها قد ترعَّبَ فيه إلخ) هَذَا التَّغْلِيلُ مُوَجُودٌ فِي التَّعْرِيفِ . فُود: (وَوَاضِحٌ أَنَّ هَذِهِ حِكْمَةٌ) أَوْ عِلَّةٌ بِاغْتِيَارِ شَأْنِ التَّوَقُّفِ .

مُعْتَدَّةٌ بِشِبْهِهِ فَحَمَلَتْ فَإِنَّ عِدَّتَهُ تُقَدَّمُ وَلَا يَحِلُّ لَهُ خِطْبَتُهَا إِذْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا (وَلَا تَعْرِضُ لِرَجْعَتِهِ) وَمُعْتَدَّةٌ عَنْ رِدْوَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الزَّوْجَةِ لِعَوْدِهِمَا لِلنِّكَاحِ بِالرَّجْعَةِ وَالْإِسْلَامِ (وَيَحِلُّ تَعْرِضُ) بِغَيْرِ جِمَاعٍ (فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ) وَلَوْ حَامِلًا لِأَيَّتِهَا، وَهِيَ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ (البقرة: ٢٣٥) وَخَشْيَةُ الْقَائِمَا الْحَمْلَ لِمَعْجِلِ الْإِنْقِضَاءِ نَادِرَةٌ فَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهَا (وَكَذَا) يَحِلُّ التَّعْرِضُ (لِبَايِنٍ) مُعْتَدَّةٌ بِالْأَقْرَاءِ، أَوِ الْأَشْهَرِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِعُمُومِ آيَةِ وَأُورِدَ عَلَيْهِ بَائِنٌ بِثَلَاثٍ، أَوْ رِضَاعٍ أَوْ لِمَا يَنْبَغِي لَهُ مِنْ خِلَافٍ فِي حِلِّ التَّعْرِضِ لَهَا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ أَجْرَاهُ أَيْضًا فَلَقُلُّ الْمُصَنِّفِ يَرْضِيهِ وَالْمُعْتَدَّةُ عَنْ شِبْهِهِ قِيلَ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ وَقِيلَ مِمَّا فِيهِ الْخِلَافُ وَلِجَوَابِ الْخِطْبَةِ حَكْمُهَا فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ ثُمَّ التَّضْرِيحُ مَا يَقْطَعُ بِالرَّغْبَةِ فِي النِّكَاحِ كَلِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ نَكَحْتُكَ وَالتَّعْرِضُ مَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَعَدَمُهُ كَأَنْتَ جَمِيلَةٌ، مَنْ يَجِدُ مِثْلَكَ، إِنَّ اللَّهَ سَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا، لَا تَبْقِ أَهْمًا، رُبُّ رَاغِبٍ فِيكَ، وَكَذَا إِنِّي رَاغِبٌ فِيكَ كَمَا نَقَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ عَنْ حَاصِلِ كَلَامِ الْأُمِّ وَاعْتَمَدَهُ، وَهُوَ بِالْجِمَاعِ كَعِنْدِي جِمَاعٌ مُرْضٍ وَأَنَا قَادِرٌ عَلَى جِمَاعِكَ.....

• فَوَدَّ: (بِشِبْهِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِوَطْنٍ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ عِدَّتَهُ أَيِ الْحَمْلُ وَقَوْلُهُ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَيِ لِصَاحِبِ الْحَمْلِ وَقَوْلُهُ إِذْ لَا يَحِلُّ لَهُ الْخِ أَيْ لِقَاءِ عِدَّةِ الْأَوَّلِ اهـ ش .

• فَوَدَّ (سُئِلَ): (وَلَا تَعْرِضُ لِلْخِ) أَيِ وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ اهـ ش قَالَ الْمُغْنِي وَفُهِمَ مِنْهُ أَيِ مِنْ مَنَعَ التَّعْرِضَ مَنَعَ التَّضْرِيحَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِ اهـ . • فَوَدَّ: (هَنْ رِدْوَةٍ) أَيِ مِنَ الزَّوْجِ إِذَا الْمُرْتَدَّةُ لَا يَحِلُّ نِكَاحُهَا فَلَا تَحِلُّ خِطْبَتُهَا مِنْ حَيْثُ الرَّدُّ اهـ رَشِيدِيٌّ يَغْنِي خِلَافًا لِمَا شَهِدْتُ قَالَ قَوْلُهُ: بِالرَّجْعَةِ وَالْإِسْلَامِ أَمَّا فِي الرَّجْعَةِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ أَيِ الْعَوْدُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَّبِعُ بِإِسْلَامِهَا أَنَّهُ لَا تَخْرُجُ عَنِ الزَّوْجِيَّةِ اهـ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ إِشْكَالِ الرَّشِيدِيِّ بِحِلِّ خِطْبَةِ الْمُرْتَدَّةِ لِتَنكِحِهَا إِذَا أَسْلَمَتْ أَخْذًا وَمِمَّا مَرَّ فِي الْمَجُوسِيَّةِ . • فَوَدَّ: (بِغَيْرِ جِمَاعٍ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَةً . • فَوَدَّ: (لِأَيِّتِهَا) أَيِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ . • فَوَدَّ: (وَخَشْيَةُ الْخِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ نَادِرَةٌ وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ اغْتِرَاضِ مُقَدِّرٍ . • فَوَدَّ: (بِالْأَقْرَاءِ، أَوِ الْأَشْهَرِ) يُتَأَمَّلُ هَذَا التَّقْيِيدُ وَإِخْرَاجُ الْمُعْتَدَّةِ بِالْحَمْلِ اهـ سَمَّ وَقَدْ يُجَابُ أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ لِدَفْعِ التَّكَرَّارِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ حَامِلًا . • فَوَدَّ: (وَأُورِدَ) أَيِ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْأَظْهَرِ . • فَوَدَّ: (فِي حِلِّ التَّعْرِضِ لِلْخِ) الْأَوَّلَى فِي عَدَمِ حِلِّ التَّعْرِضِ . • فَوَدَّ: (يَرْضِيهِ) أَيِ جَرَيَانِ الْخِلَافِ اهـ ش . • فَوَدَّ: (قِيلَ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ لِلْخِ) وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى ذِي الْعِدَّةِ وَحَمْلِ الثَّانِي عَلَى غَيْرِهِ فَلْيُرَاجَعْ . • فَوَدَّ: (وَلِجَوَابِ الْخِطْبَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ حَمَلُوا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ إِنَّ اللَّهَ سَائِقٌ إِلَى وَهُوَ بِالْجِمَاعِ . • فَوَدَّ: (لَا تَبْقِ أَهْمًا) كَكَيْسٍ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثَالُ مُسْتَحِيلٍ . • فَوَدَّ: (وَأَنَا قَادِرٌ لِلْخِ) مِثَالُ مُسْتَحِيلٍ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الْمُغْنِي . • فَوَدَّ: (وَهُوَ بِالْجِمَاعِ) أَيِ التَّعْرِضِ بِالْجِمَاعِ اهـ ش .

• فَوَدَّ: (مُفْتَلَةٌ بِالْأَقْرَاءِ، أَوِ الْأَشْهَرِ) يُتَأَمَّلُ هَذَا التَّقْيِيدُ وَإِخْرَاجُ الْمُعْتَدَّةِ بِالْحَمْلِ .

مُحَرَّمٌ بخلاف التعريض به في غير نحو هذه الصورة فإنه مَكْرُوهٌ وعليه حَمَلُوا نَقْلَ الروضة عن الأصحاب كراهته ونحو الكتابة، وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه قد تُفِيدُ ما يُفِيدُهُ الصريح كأريد أن أُفَيِّقَ عليه نفقة الزوجات وأتَلَدُّ بك فتَحَرُّمٌ وقد لا فيكون تعريضاً كذكر ذلك ما عدا وأتَلَدُّ بك وكون الكناية أبلغ من الصريح باتِّفاقِ البلغاء وغيرهم إنما هو لِمَلَحَظِ ثُنَائِبِ تَذَقُّقِهِم الذي لا يُرَاعِيهِ الفقيه وإنما يُرَاعِي ما دَلَّ عليه التَّخاطُّبُ الغُرفِيُّ ومن ثَمَّ افترق الصريح هنا وثَمَّ. (ومَحَرَّمٌ) على عالم بالخطبة وبالاجابة وبصراحتها وبحرمة الخطبة على الخطبة (خطبة على خطبة من) جازت خطبته،

■ فَوَدَّ: (مُحَرَّمٌ) خَبَرٌ، وهو بالجماع. ■ فَوَدَّ: (وعليه حَمَلُوا الخ) عبارة الرُّوضِ يُكْرَهُ التَّعْرِيضُ بالجماع لِمَخْطُوبَةٍ وقال في شَرْحِهِ وقد يَحَرُّمُ بأن يَتَضَمَّنَ التَّصْرِيحَ بِذِكْرِ الجَمَاعِ ثم مَثَلٌ بما مِنْهُ أَمْلَأُ الشَّارِحَ وَلَعَلَّ التَّصْرِيحَ بِذِكْرِ الجَمَاعِ يَخْرُجُ التَّغْيِيرُ عَنْهُ بِنَحْوِ الْمَسْأَلَةِ بِسَمِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَيُكْرَهُ التَّعْرِيضُ بِالْجَمَاعِ لِمَخْطُوبَتِهِ لِقُبْحِهِ وقد يَحَرُّمُ بأن يَتَضَمَّنَ التَّصْرِيحَ بِذِكْرِ الجَمَاعِ كَقَوْلِهِ أَنَا قَادِرٌ عَلَى جَمَاعِكَ أَوْ لَعَلَّ اللَّهَ يَرْزُقُكَ مِنْ جَمَاعِكَ وَلَا يُكْرَهُ التَّصْرِيحُ بِهِ لِزَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ؛ لِأَنَّهُمَا مَحَلُّ تَمَتُّعِهِ هـ. ■ فَوَدَّ: (وَنَحْوُ) الكناية لَعَلَّهُ أَدْخَلَ بِالتَّخَوُّصِ الْمَجَازِ وَقَوْلُهُ قد تُفِيدُ الخ خَبَرُ التَّخَوُّصِ وَالتَّائِيثُ نَظَرًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ.

■ فَوَدَّ: (بِذِكْرِ لَازِمِهِ) يُفْهَمُ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ فِي الْكِنَايَةِ مِنَ الْلَازِمِ إِلَى الْمَلْزُومِ، وَهُوَ طَرِيقُ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ وَطَرِيقُ صَاحِبِ التَّلْخِصِ فِيهَا أَنَّ الْإِنْتِقَالَ فِيهَا مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى الْلَازِمِ هـ سَمِ أَقُولُ وَجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِحَمَلِ كَلَامِ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْلَازِمُ مَلْزُومًا أَيْضًا. ■ فَوَدَّ: (أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ) لَا خَفَاءَ فِي أَنَّ الْأَبْلَغِيَّةَ فِيهَا لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ إِفْهَامُ الْمَقْصُودِ فَالصَّرِيحُ أَبْلَغُ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ بِالْإِتِّفَاقِ لِمَعْدَمِ احتِجَاجِ الذَّهْنِ فِيهِ إِلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ وَالْأَبْلَغِيَّةَ فِي التَّكَاثُفِ إِنَّمَا هِيَ لِمَلَحَظِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِغْنِي أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا يَوْصَفُ بِالْبَلَاغَةِ بِاصْطِلَاحِهِمْ هـ رَشِيدِي. ■ فَوَدَّ: (حَلَى عَالِمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَسُكُوتِ الْبَكْرِ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَأَدْعَاءُ آتِهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، أَوْ وَلِيِّهَا إِلَى وَمُكَاتَبَتِهِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَى وَسُكُوتِ الْبَكْرِ. ■ فَوَدَّ: (حَلَى عَالِمِ بِالْخَطْبَةِ الخ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْحُرْمَةِ أَيْضًا الْعِلْمُ بِجَوَازِ الْخَطْبَةِ السَّابِقَةِ، أَوْ يَكْتَفِي بِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْحُرْمَةِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَهَلْ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِغَيْنِ الْخَاطِبِ الظَّاهِرِ لَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ دِمَتِيَّةً لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَافِرٌ غَيْرٌ مُحَرَّمٌ هـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ ظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عَدَمَ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِجَوَازِ الْخَطْبَةِ السَّابِقَةِ. ■ فَوَدَّ: (وَبَصْرَاخَتِهَا) قد يُغْنِي هَذَا عَنْ قَوْلِهِ الْآتِي وقد صَرَّحَ

■ فَوَدَّ: (وعليه حَمَلُوا نَقْلَ الروضة عن الأصحاب كراهته) عبارة الرُّوضِ يُكْرَهُ التَّعْرِيضُ بِالْجَمَاعِ لِمَخْطُوبَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ وقد يَحَرُّمُ بأن يَتَضَمَّنَ التَّصْرِيحَ بِذِكْرِ الجَمَاعِ ثم مَثَلٌ بما مِنْهُ أَمْلَأُ الشَّارِحَ وَلَعَلَّ التَّصْرِيحَ بِذِكْرِ الجَمَاعِ يَخْرُجُ التَّغْيِيرُ عَنْهُ بِنَحْوِ الْمَسْئُولَةِ: (وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الشَّيْءِ بِذِكْرِ لَازِمِهِ) يُفْهَمُ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ فِي الْكِنَايَةِ مِنَ الْلَازِمِ إِلَى الْمَلْزُومِ، وَهُوَ طَرِيقُ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ وَطَرِيقُ صَاحِبِ التَّلْخِصِ فِيهَا أَنَّهُ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى الْلَازِمِ.

وَأَنْ كَرِهَتْ و (قد صرح) لفظاً (بإيجابته) ولو كافراً مُحْتَرَمًا لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ ذَلِكَ وَالتَّقْيِيدِ
بِالْأَخِ فِيهِ لِلْغَالِبِ وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِذَاءِ وَالْقَطِيعَةِ وَبِحَصْلِ التَّضَرُّعِ بِالْإِجَابَةِ بَأَنْ يَقُولَ لَهُ الْمُجْبِرُ
وَمِنَ السَّيِّدِ فِي أَمْتِهِ غَيْرِ الْمُكَاتِبَةِ وَالسُّلْطَانِ فِي مَجْتَوِيَةِ الْبَلَاغَةِ لَا أَبَ لَهَا وَلَا جَدَّ، أَوْ هِيَ وَالْوَلِيُّ
وَلَوْ مُجْبِرَةٌ فِي غَيْرِ الْكُفِّ، أَوْ غَيْرِ الْمُجْبِرَةِ وَحَدَا فِي الْكُفِّ، أَوْ وَلِيَّهَا وَقَدْ أُذِنَتْ فِي إِبَابَتِهِ،
أَوْ فِي تَرْوِيجِهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ كَزَوْجِنِي بِمَنْ شِئْتَ هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا، وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ،
وَأَنْ نَارَعَ فِيهِ الْبُلْفَيْنِي وَمَنْ تَبِعَهُ بِالنَّصِّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَكْفِي إِبَابَتُهَا وَحَدَا وَلَا إِبَابَةُ الْوَلِيِّ وَقَدْ
أُذِنَتْ لَهُ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَكَوْنُهَا لَا تَسْتَقِيلُ بِالنَّكَاحِ لَا يَمْنَعُ اسْتِقْلَالُهَا بِجَوَابِ الْخُطْبَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ
لَا تَلْزَمُ بَيْنَهُمَا وَمُكَاتِبَةٌ كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ مَعَ سَيِّدِهَا . وَكَذَا مُبْعَضَةٌ لَمْ تُجَبَّزْ وَلَا فَهوَ وَوَلِيَّهَا
أَجَبْتُكَ مَثَلًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِبَابَةً لَا يَتَوَقَّفُ الْعَقْدُ بَعْدَهَا عَلَى أَمْرِ مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ وَشُكُوتُ
الْبَكْرِ غَيْرِ الْمُجْبِرَةِ مُلْحَقٌ بِالصَّرِيحِ وَأَدْعَاءُ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنْ نَظْفِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحْيِي مِنْهُ غَيْرُ
صَحِيحٍ حَكْمًا وَتَعْلِيلًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَرَجَعَ بَعْضُهُمْ فِي رِضْيَتِكَ زَوْجًا أَنَّهُ تَعْرِضُ فَقَطْ وَفِيهِ
نَظَرٌ بَلِ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ صَرِيحٌ كَأَجَبْتُكَ (إِلَّا بِإِذْنِهِ).....

لَفْظًا بِإِبَابَتِهِ وَلَوْ أُخِّرَ هَذِهِ الْقِيُودُ عَنْ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي لَسَلِمَ عَنِ التَّكَرُّارِ . فَوُدَّ: (وَأَنْ كَرِهَتْ) أَيِ
كَأَنَّ كَانَ فَاقْدَ الْأَمْرِ بِهِ عِلَّةً أَمْرَ ش .

فَوُدَّ (سُيِّ): (بِإِبَابَتِهِ) أَيِ وَلَوْ بِنَائِيهِ أَمْ مُغْنِي . فَوُدَّ: (هَنْ فَلَيْكَ) أَيِ الْخُطْبَةِ عَلَى الْخُطْبَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ
وَلِمَا فِيهِ وَالتَّذْكِيرُ فِيهِمَا بِتَأْوِيلِ أَنْ يَخْطُبَ، أَوْ مَا ذَكَرَ . فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي النَّهْيِ . فَوُدَّ: (لِلْغَالِبِ) أَيِ؛
وَلِأَنَّهُ أَسْرَعَ امْتِنَالًا أَمْ مُغْنِي . فَوُدَّ: (وَلِمَا فِيهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِلنَّهْيِ . فَوُدَّ: (وَالسُّلْطَانُ) عَطَفَ عَلَى
الْمُجْبِرِ أَمْ كَزَوْجِي أَوْ قَوْلُ بَلِ عَلَى السَّيِّدِ . فَوُدَّ: (أَوْ هِيَ وَالْوَلِيُّ) عَطَفَ عَلَى الْمُجْبِرِ وَكَذَا قَوْلُهُ، أَوْ غَيْرِ
الْمُجْبِرَةِ وَقَوْلُهُ، أَوْ وَلِيَّهَا وَقَوْلُهُ وَمُكَاتِبَةٌ . فَوُدَّ: (وَكَوْنُهَا الْخ) جَوَابُ اغْتِرَاضِ . فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ
قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ لَا تَضَرِّعُ . فَوُدَّ: (وَكَذَا مُبْعَضَةٌ) أَيِ هِيَ مَعَ السَّيِّدِ وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحُرَّةِ أَنْ يُقَالَ
هِيَ مَعَ السَّيِّدِ وَالْوَلِيِّ وَلَوْ مُجْبِرَةٌ فِي غَيْرِ الْكُفِّ وَالْمُجْبِرَةُ مَعَ السَّيِّدِ فِي الْكُفِّ أَوْ وَلِيَّهَا مَعَ السَّيِّدِ إِنْ
أُذِنَتْ لَوَلِيَّهَا فِي إِبَابَتِهِ، أَوْ فِي تَرْوِيجِهَا أَمْ سَم . فَوُدَّ: (لَمْ تُجَبَّزْ) أَيِ كَأَنَّ كَانَتْ نَيْبًا وَكَانَ الْأَوَّلَى غَيْرِ
مُجْبِرَةٍ . فَوُدَّ: (فَهُوَ) أَيِ السَّيِّدِ . فَوُدَّ: (أَجَبْتُكَ مَثَلًا) مَقُولٌ لِقَوْلِهِ بَأَنْ يَقُولَ أَمْ رَشِيدِي . فَوُدَّ: (وَفَلَيْكَ)
أَيِ حُصُولِ التَّضَرُّعِ بِالْقَوْلِ الْمَذْكُورِ . فَوُدَّ: (مُلْحَقٌ بِالصَّرِيحِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ .

فَوُدَّ: (لَا بُدَّ هُنَا الْخ) جَرَى عَلَيْهِ النَّهَاةُ . فَوُدَّ: (لَا تَسْتَحْيِي مِنْهُ) أَيِ مِنْ إِبَابَةِ الْخُطْبَةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى
التَّائِبَةُ .

فَوُدَّ: (وَكَذَا مُبْعَضَةٌ) أَيِ هِيَ مَعَ السَّيِّدِ وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحُرَّةِ أَنْ يُقَالَ هِيَ مَعَ السَّيِّدِ وَالْوَلِيِّ وَلَوْ
مُجْبِرَةٌ فِي غَيْرِ الْكُفِّ أَوْ الْمُجْبِرَةُ فِي الْكُفِّ أَوْ وَلِيَّهَا مَعَ السَّيِّدِ إِنْ أُذِنَتْ لَوَلِيَّهَا فِي إِبَابَتِهِ أَوْ فِي
تَرْوِيجِهَا . فَوُدَّ: (وَأَدْعَاءُ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنْ نَظْفِهَا الْخ) اعْتَمَدَ هَذَا م ر .

أي الخاطِب له من غير خوف ولا حياء، أو إلا أن يترك، أو يُعرض عنه المُجيب، أو يُعرض هو كأن يطول الزَمَن بعد إجابته حتى تشهد قرائن أحواله بإعراضه ومنه سفره البعيد المُتقطع لاستثناء الإذن والترك في الخبر وقس بهما ما ذكر (فإن لم يجب ولم يرد) صريحا بأن لم يذكر له واحد منهما، أو ذكر له ما أشعر بأحدهما أو بكل منهما (لم يحزم في الأظهر) المقطوع به في الشكوت إذ لم يَظَل بها شيء مُقَرَّر وكذا إن أُجيب تمرِضا مُطلقا، أو تصرِحا ولم يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بالإجابة، أو علم بها ولم يعلم كونها بالصريح، أو علم كونها به ولم يعلم بالحرمة، أو علم بها لكن وقع إعراض من أحد الجانبين كما مرَّ أو حُرمت الخطبة، أو تكخ من يحزم جمع المخطوبة معها، أو طال الزَمَن بعد الإجابة بحيث يُعدُّ مُعرضا كما مرَّ أيضا، أو كان الأول حريّا أو مُرتدا لأصل الإباحة مع سقوط حقه

• فُرد: (أي الخاطِب) إلى قوله ومنه سفره في المُغني وإلى قول المتن ومن استشير في النهاية.
 • فُرد: (أو إلا أن يترك) بأن يُصرَّح بَعْد الأخذ فلا يَتَكَرَّر مع قوله الآتي، أو يُعرض هو أي الخاطِب اه
 ع ش. • فُرد: (ومنه) أي إعراض الخاطِب. • فُرد: (المُتقطع) ويظهر أن المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين المخطوبة لا انقطاع خبره بالكلية اه ع ش. • فُرد: (لإستثناء الخ) تعليل لما استثناء المتن والشارح. • فُرد: (ما ذكر) أي إعراض الخاطِب أو المُجيب. • فُرد: (صريحا) إلى قول المتن ومن استشير في المُغني لإا قوله، أو كان إلى ومن خطب. • فُرد: (بأن لم يذكر الخ) بأن سكَّت عن التصريح للخاطِب بإجابة، أو ردِّ والتاكث غير يَكفي سُكوتها اه مُغني. • فُرد: (المقطوع به) أي بالقول الأظهر في السكوت أي فَتَحْتِره بالأظهر على سبيل التخليب. • فُرد: (إذ لم يَظَل بها) أي بالخطبة الثانية اه ع ش. • فُرد: (مطلقا) أي عِلِم الثاني بما يأتي، أو لا. • فُرد: (لكن وقع إعراض) أي صريح فلا يَتَكَرَّر مع قوله الآتي، أو طال الزَمَن الخ. • فُرد: (كما مرَّ) أي أيضا. • فُرد: (أو حُرمت الخطبة) كأن خطب في عِدَّة غيره اه مُغني ويظهر أنه مَقْطُوف على قوله أُجيب تَفرِضا. • فُرد: (كما مرَّ أيضا) أي غير مرَّة. • فُرد: (لأصل الإباحة الخ) عبارة شَرَح المنهج إذ لا حَقَّ لِلأوَّل في الأخيرة أي فيما إذا حُرمت الخطبة ولِسقوط حقه في التي قَبَلها أي فيما حَصَلَ إعراض بإذن، أو غيره من الخاطِب أو

• فُرد: (أو إلا أن يترك، أو يُعرض عنه المُجيب الخ) سُلَّ الجلال السُّيوطي عَمَّن خَطَب امرأة ثم رَغِبَتْ عنه هي، أو وليها هل يَرْتَفِع التَّحريمُ عَمَّن يُريدُ خِطْبَتها وهل الخطبة عَقْدٌ شَرْعِيٌّ وهل هو عَقْدٌ جائِزٌ من الجانبين فأجاب بقوله يَرْتَفِعُ تَحريمُ الخطبة على الغنير بالرغبة عنه فيما يَظْهَرُ، وإن لم يَتَمَرَّضوا له وإنما تَعَرَّضوا لِمَا إذا سَكَنُوا، أو رَغِبَ الخاطِبُ والظاهر أن الخطبة لَيْسَتْ بِعَقْدٍ شَرْعِيٍّ، وإن تَخَيَّلَ كَوْنُهَا عَقْدًا فَلَيْسَ بِلازِمٍ بل جائِزٌ من الجانبين قَطْعًا انْتَهَى وما بَحَثَه من اِزْتِفَاعِ التَّحريمِ بالرغبة عنه مأخوذ من جزم الشارح بقوله، أو يُعرض المُجيب.

بنحو إذنه، أو إعراضه والمُرتد لا يُنكح فلا يخطب . وطُرُو رُدُّته قبل الوطء يفسخ العقد فالخطبة أولى ومن خطب خمسًا مئة، أو مرتبًا لم تجزِ خطبة إحداها حتى يحصل نحو إعراض، أو يعقد على أربع ويُسَرِّ خطبة أهل الفضل من الرجال فمن خطب وأجاب والخطبة مكملّة للعقد الشرعي، أو لم يزد إلا واحدة حرم على امرأة ثانية خطبته بالشروط السابقة فإن لم يكمل العدد ولا أراد الاقتصار على واحدة فلا حرمة مطلقًا لإمكان الجمع.

(ومن استشير في خطب)، أو نحو عالم لمن يُريد الاجتماع به أو معاملة هل يصلح أو لا أو لم يستشر في ذلك كما يجب على من علم بالمبيع عيبًا أن يُخبر به من يُريد شراؤه مطلقًا خلافًا لمن وهم فيه فقال لا يجب هنا إذا لم يستشير فارقًا بأن الإعراض أشد حرمة من الأموال وذلك؛

المُجيب ولأصل الإباحة في البقية أي فيما إذا لم يجب الخطب الأول، أو أُجيب تعريفًا مطلقًا إلى قول الشارح لكن وقع الخ. اه. ة فؤد: (بنحو إذنه الخ) دخل في التحريم رَدُّ الخطب وإعراض المُجيب. ة فؤد: (فلا يخطب) لعل المراد أن خطبته غير مُعتد بها. ة فؤد: (فالخطبة أولى) أي حتى لو عاد إلى الإسلام لا يعود حكمه اه. ش. ة فؤد: (ومن خطب خمسًا مئة الخ) أي وصَّرح له بالإجابة اه. مُغني.

ة فؤد: (أو مرتبًا) أي مع قصد أن يتكبح منهن أربعًا أخذًا بما قدَّمه فيما لو كان تحته أربع وخطب خامسة، أو نحو أخت زوجه وقضيته الحرمة عند الإطلاق اه. ش. ة فؤد: (خطبة أهل الخ) من إضافة المضدر إلى مفعوله اه. رشيد. ة فؤد: (فمن خطب) بيناء المفعول. ة فؤد: (أو لم يزد) أي المخطوب وقوله واحدة أي تزوجها. ة فؤد: (بالشروط) أي شروط حرمة الخطبة الثانية وقوله السابقة أي في قوله على عالم بالخطبة الخ. ة فؤد: (فإن لم تكمل) أي الخطبة وفي بعض النسخ لم يكمل بالياء من الثلاثي وعليه فالمدد فاعله. ة فؤد: (لم تكمل) يتبني وكذا إذا كمل، أو كان متزوجًا بأربع إذا عزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف ما إذا لم يعزم م ر اه. سم. ة فؤد: (مطلقًا) أي وجدت الشروط السابقة، أو لا.

ة فؤد: (أو نحو عالم) إلى قوله ولا ينافيه في المُغني وإلى قول المتن ويستحب في النهاية إلا قوله والتص إلى ومقتضى الخ. ة فؤد: (أو نحو عالم الخ) عبارة المُغني، أو مخطوبة أو غيرها ممن أراد الاجتماع عليه لنحو معاملة، أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه اه. ة فؤد: (أو لم يستشير في ذلك) هذا هو المُستند اه. مُغني. ة فؤد: (هَلَى من) أي اجتنبي اه. مُغني. ة فؤد: (مطلقًا) أي استشير، أو لا.

ة فؤد: (فيه) وقوله هنا أي في مُريد نحو النكاح. ة فؤد: (فارقًا) أي بين مُريد نحو النكاح ومُريد نحو البيع. ة فؤد: (بأن الإعراض الخ) لعل المراد أن من فرق يقول الإعراض أشد حرمة أي احترامًا فيحذر من هتكها بخلاف الأموال اه. ش. ة فؤد: (وذلك الخ) من كلام الشارح والمشار إليه كون قول الفارق

ة فؤد: (فإن لم يكمل المدد الخ) يتبني وكذا إذا كمل، أو كان متزوجًا بأربع إذا عزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف ما إذا لم يعزم م ر.

لأن الضرر هنا أشد؛ لأن فيه تكشف بضع وهتك سؤاؤه وذو المروعة يستخ في الأموال بما لا يستخ به هنا (ذكر) وجوباً في الأذكار والرياض وشرح مسلم كفتاوى القفال وابن الصلاح وابن عبد السلام (مساويه) الشرعية وكذا الفروية فيما يظهر أخذاً من الخير الآتي «وأما معاوية فضغلوك لا مال له» أي غيوبه سميت بذلك؛ لأنها تسيء صاحبها أي ما ينزجر به منها إن لم ينزجر بنحو ما يصلح لك كما قاله المصنف كالغزالي ولا ينافيه الحديث الآتي خلافاً للأذرعى لاحتمال أنه ﷺ علم من مستشيره أنها، وإن اكتفت بنحو لا يصلح لك تظن وضفاً أفتح مما هو فيه فبين دقاً لهذا المحذور ولا يقاس به ﷺ غيره في ذلك فيلزمه الاقتصاد على ذلك. وإن توهّم نقص أفحش؛ لأن لفظه لا يتقيد به فلا مبالاة بإيهامه (بهدي) ليحذر بدلاً للنصيحة الواجبة وصح أنه ﷺ استشير في معاوية وأبي جهم فقال أنا أبو جهم فلا يصح عصاه عن عاتقه كناية عن كثرة الضرب قيل أو التفريق وأما معاوية فضغلوك لا مال له نعم، إن علم أن الذكر لا يفيد أمسك كالمضطر لا يباح له إلا ما اضطر إليه وقد يؤخذ منه أنه يجب

وهما خطأ خلافاً لما في الرشيد من أنه من كلام الفاري. فود: (لأن الضرر) أي المترتب على عدم ذكر المساوي وقوله هنا أي في الإغراض.

فود (سلي): (مساويه) أي، وإن لم تتلق بما يريدك كان أراد الزواج وكان فاسقاً وحسن العشرة مع الزوجات فيذكر للزوجة الفسق، وإن لم تنال الزوجة عن ذلك ادع ش. فود: (وأما معاوية إلخ) بذل من الخبر. فود: (أي هيوية) تفسير لمساويه وقوله بعد أي ما ينزجر به إلخ يرجع لميويه اه سم.

فود: (سميت) أي غيوب الإنسان بذلك أي بلفظ المساوي؛ لأنها أي الغيوب وذكرها. فود: (ولا ينافيه) أي تقيد المتن بقوله إن لم ينزجر إلخ. فود: (ولا يقاس به ﷺ غيره) قد يقال في الفرق أن ألفاظه ﷺ متوفرة الدوامي على نقلها فيتكرر حصول الإيهام بتكرار سماعها بخلاف ألفاظ الغير فليأمل اه سيد عمر. فود: (في ذلك) أي في ذكر، أو في الزيادة على قدر الحاجة. فود: (فيلزمه) أي الغير المساوي مع حصول الإنزجار بنحو ما يصلح لك. فود: (على ذلك) أي نحو ما يصلح لك. فود: (وإن توهّم) أي من الإقتصار على ذلك. فود: (لأن لفظه) أي الغير وقال ع ش أي قول الرسول لا يصلح لك اه. فود: (ليحذر) أي الناس من مصافحته وأخذ العلم عنه ومعاملته اه كزدي ثم قوله ذلك إلى قوله ويظهر في المعنى إلا قوله نعم إلى يجب ذكر الأحف وقوله أي عرفاً إلى ولو بإشارة وقوله وبالقلب إلى ومن اتواها وقوله بأن يذكر إلى ومجاهرته وقوله لكن إلى وشهرته.

فود: (بذلاً إلخ) علة للعللة زاد المعنى لا للإيذاء اه. فود: (في معاوية) هو غير ابن أبي سفيان اه ع ش. فود: (إن علم) لعل المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع. فود: (أمسك) أي لم يذكر شيئاً من مساويه اه كزدي بل ولا يقول نحو لا يصلح لك أيضاً. فود: (وقد يؤخذ منه) أي من قوله كالمضطر

فود: (أي هيوية) تفسير لمساويه وقوله بعد أي ما ينزجر به يرجع لميويه.

ذَكَرَ الْأَخْفَ فَلَا خَفَّ مِنَ الْمُثُوبِ وَهَذَا أَحَدُ أَنْوَاعِ الْغِيْبَةِ الْجَائِزَةِ، وَهِيَ ذِكْرُ الْغَيْرِ بِمَا فِيهِ أَوْ فِي نَحْوِ وَلَدِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ، أَوْ مَالِهِ مِمَّا يُكْرَهُ أَيْ غُرْفًا، أَوْ شَرَعًا لَا يَنْحُو صِلَاحًا، وَإِنْ كَرِهَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ، أَوْ لِإِمَاءٍ بَلٍ وَبِالْقَلْبِ بِأَنْ أَصَرَ فِيهِ عَلَى اسْتِخْضَارِ ذَلِكَ وَمِنْ أَنْوَاعِهَا الْجَائِزَةُ أَيْضًا التَّظْلُمُ لِذِي قُدْرَةٍ عَلَى إِنْصَافِهِ، أَوْ الْاسْتِعَانَةَ بِهِ عَلَى تَغْيِيرِ مُتَكْرِرٍ أَوْ دَفْعِ مَعْصِيَةٍ وَالْإِسْتِفْنَاءُ بِأَنْ يَذْكُرَ وَحَالَ خَصْمِهِ مَعَ تَعْيِينِهِ لِلْمُغْنِي، وَإِنْ أَغْنَى إِجْمَالُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي التَّعْيِينِ فَائِدَةٌ . وَمُجَاهَرَّتُهُ بِفِسْقٍ أَوْ بَذْعَةٍ بِأَنْ لَمْ يُبَالِ بِمَا يُقَالُ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ ذَلِكَ لِخَلْعِهِ جِلْبَابِ الْحَيَاءِ فَلَمْ يَنْقُ لَهُ حَرَمَةٌ لَكِنْ لَا يُذْكَرُ بِغَيْرِ مُتَجَاهِرٍ بِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مُجَاهَرَّتُهُ بِصَغِيرَةٍ كَذَلِكَ فَيَذْكُرُهَا فَقَطْ وَشَهْرَتُهُ بِوَصْفِ يَكْرَهُهُ فَيَذْكُرُ لِلتَّعْرِيفِ، وَإِنْ أَمَكْنَ تَعْرِيفُهُ بِغَيْرِهِ لَا لِلتَّقْيِصِ وَيَظْهَرُ فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ لَا حَرَمَةَ وَلَوْ اسْتَشِيرَ فِي نَفْسِهِ وَفِيهِ مُسَاوٍ فَفِيهِ تَرَدَّدٌ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ أَنْ يَقُولَ

إِلْخ . قُودُ : (وَهَذَا) أَيِ ذِكْرُ مُسَاوِيٍّ نَحْوِ الْخَاطِبِ . قُودُ : (أَحَدُ أَنْوَاعِ الْغِيْبَةِ الْإِلْخ) وَقَدْ نَظَّمَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ :

الْقَذْحُ لَيْسَ بِغِيْبَةٍ فِي سِتَةٍ مُتَّظَلَّمٌ وَمُعَرِّفٌ وَمُحَدَّرٌ
وَلَمْ يُظْهِرْ فِسْقًا وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُتَكْرِرٍ
أَدْعَ ش . قُودُ : (وَهِيَ) مُطْلَقُ الْغِيْبَةِ . قُودُ : (ذِكْرُ الْغَيْرِ بِمَا فِيهِ الْإِلْخ) أَيِ بِأَنْ يَقُولَ فَلَانُ الْفَاسِقُ، أَوْ أَبُو الْفَاسِقِ، أَوْ زَوْجُ الْفَاسِقَةِ مَثَلًا وَخَرَجَ بِذِكْرِهِ ذِكْرُ وَلَدِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ تَعْرِضٍ لِذِكْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ غِيْبَةً كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَتَبَّهَ أَهْلُ رَشِيدِي . قُودُ : (بِمَا فِيهِ) أَيِ أَمَّا بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ كَذِبٌ صَرِيحٌ أَدْعَ ش . قُودُ : (بِمَا يُكْرَهُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي مِمَّا يُكْرَهُهُ أَهْلُ الضَّمِيرِ . قُودُ : (لَا يَنْحُو صِلَاحًا) أَيِ مِنْ الْأَوْصَافِ الْحَمِيدَةِ أَدْعَ ش . قُودُ : (لَوْ بِإِشَارَةٍ) بَيِّنَةٍ، أَوْ زَائِسٍ، أَوْ جَفِينٍ أَهْلُ الْمُغْنِي . قُودُ : (وَبِالْقَلْبِ) الْأَوَّلَى أَوْ بِالْقَلْبِ . قُودُ : (بِأَنْ أَصَرَ فِيهِ) أَيِ فِي الْقَلْبِ أَيْ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الْخُطُوبِ فِيهِ . قُودُ : (وَمِنْ أَنْوَاعِهَا الْجَائِزَةُ الْإِلْخ) يَغْنِي مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُبِيحَةِ لِلْغِيْبَةِ كَمَا عَبَّرَ بِذَلِكَ الْمُغْنِي . قُودُ : (لِذِي قُدْرَةٍ الْإِلْخ) مَفْهُومُهُ الْحَرَمَةُ إِذَا لَمْ يَكْفِ لِذَلِكَ أَدْعَ ش . قُودُ : (أَوْ الْاسْتِعَانَةَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى إِنْصَافِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى عَطَفَهُ بِالْوَاوِ عَلَى التَّظْلُمِ وَقَوْلُهُ أَوْ دَفْعِ مَعْصِيَةٍ عَطَفَ عَلَى تَغْيِيرِ مُتَكْرِرٍ عَطَفَ خَاصٌّ عَلَى عَامٍّ فَكَانَ الْأَوَّلَى الْعَطْفُ بِالْوَاوِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَقَوْلُهُ وَالْإِسْتِفْنَاءُ وَقَوْلُهُ وَمُجَاهَرَّتُهُ الْإِلْخ وَقَوْلُهُ وَشَهْرَتُهُ الْإِلْخ كُلُّ مِنْهَا عَطَفَ عَلَى التَّظْلُمِ . قُودُ : (وَمُجَاهَرَّتُهُ الْإِلْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ رَجْعَهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ أَدْعَ ش وَفِي الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوزِيسَ مَا نَصَّهُ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُظَاهِرُ بِالْمَعْصِيَةِ عَالِمًا يَقْتَدِي بِهِ فَتَمْتَنِعَ غِيْبَتُهُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا اطَّلَعُوا عَلَى زَلَّتِهِ تَسَاهَلُوا فِي زَيْتِكَابِ الذَّنْبِ وَغِيْبَةُ الْكَافِرِ مُحَرَّمَةٌ إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا وَمُبَاحَةٌ إِذَا كَانَ حَرَبِيًّا أَهْلُ . قُودُ : (أَوْ بَذْعَةٍ) مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ فَكَانَ الْأَوَّلَى الْعَطْفُ بِالْوَاوِ . قُودُ : (بِغَيْرِ مُتَجَاهِرٍ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ بِهِ نَائِبٌ فَاعِلُهُ وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْمَوْصُوفِ الْمُقَدَّرِ أَيِ بِغَيْرِ أَمْرِ مُتَجَاهِرٍ بِهِ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ بِغَيْرِ مَا تَجَاهَرَ بِهِ أَهْلُ، وَهِيَ أَحْسَنُ . قُودُ : (كَذَلِكَ) أَيِ كَالْمُجَاهَرَةِ بِفِسْقٍ . قُودُ : (وَلَوْ اسْتَشِيرَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ رَضُوا فِي الْمُغْنِي .

لا أصلح لكم فإن رضوا به مع ذلك فواضح وإلا لزمه الترك أو الإخبار بما فيه من كل مذموم شرعا أو عرفا فيما يظهر نظير ما مر وبخس الأذرع تخريم ذكر ما فيه جرح كرتا بعيدا، وإن أمكن توجيهه بأن له مندوحة عنه بترك الخطبة وقول غيره لو علم رضاهم بغيره فلا فائدة لذكره يؤد بأن استشارتهم له في نفسه تدل على عدم رضاهم فتعين الإخبار، أو الترك كما تقرر والتص على أنها لو أذنت في العقد لم تجز ذكر المساوي ينبغي أن يحتمل على ما إذا ظهر بقرائن الأحوال عدم رجوعها عنه، وإن ذكرت فهو موافق لما مر أن جواز ذكرها مشروط بالاحتياج إليه فتوجيهه بأنها مقصورة بالإذن قبل الاستشارة إنما يأتي على الوهم السابق أنه لا يجب ذكر المساوي إلا بعد الاستشارة فعلى الصواب أنه يجب، وإن لم يستشر لا يصح هذا التوجيه سواء أكانت غيبة أم فطينة خلافا لمن أوهم كلامه فرقا بينهما ومقتضى ما تقرر أن فرضهم التردد السابق فيما لو استشير في نفسه ليس للتقييد فيلزمه ذكر ما فيه بترتيبه السابق، وإن لم يستشر، وهو قياس من علم بتبعية غيبا يلزمه ذكره مطلقا. (ويستحب) للخاطب، أو

• قود: (فإن رضوا به) أي فتعوا بذلك وانتعوا منه اه كزدي. • قود: (مع ذلك) انظر ما فائدته.
• قود: (بما فيه من كل الخ) الأول لما مر ويأتي إسقاط كلمة كل. • قود: (نظير ما مر) هو قوله: إن لم يتزجر الخ اه كزدي أقول وأقرب منه قوله يجب ذكر الأخف الخ وأظهر منهما قوله وكذا العرفية فيما يظهر. • قود: (وقول غيره الخ) يؤيده بل يصح به قوله: السابق نعم إن علم أن الذكر لا يفيد الخ.
• قود: (تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للمردود؛ لأن الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة اه سم وقد يمنع قوله لما مر أي في شرح بصدي وذلك لا يكون الخ.
• قود: (وإن ذكرت) غاية لعدم الرجوع. • قود: (فهو الخ) أي التص وقوله أن جواز الخ بيان لما مر.
• قود: (فتوجيهه) أي التص. • قود: (أنه لا يجب الخ) بيان للوهم السابق وقوله أنه يجب الخ بيان للصواب وقوله، وإن لم يستشير غاية. • قود: (أكانت) أي الآذنة في العقد. • قود: (ومقتضى ما تقرر) أي الصواب المذكور. • قود: (بترتيبه السابق) أي بأن يقول أنا لا أصلح لكم ثم يذكر الأخف فالأخف. • قود: (وإن لم يستشر) ببناء المفعول غاية. • قود: (مطلقا) أي استشير أو لا.
• قود: (للخاطب) إلى قوله وذكر الماوردي في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله، وإن كان وكلاما إلى خاطبا وقوله عند إرادة العقد إلى وهي أكد.

• قود: (تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للمردود؛ لأن الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الإشارة فإن قيل بل قد يجتمعا بأن يعلم رضاهم بغير مخصوص لكن استشاروه حذرا أن يكون فيه غيره قلنا يمنع توجه الرد أيضا حيثيذ؛ لأن الذي ادعاه هذا القائل عدم ذكر ذلك العيب الذي علم رضاهم به لا عدم ذكر العيب مطلقا وقد يلتزم هذا المدعي مع استشارة فيكفي حيثيذ أن يجيبهم بنحو ليس بي ما تكرر هونه فليتأمل.

نائبه إن جازت الخطبة بالتضريح لا بالتعريض كما بحثه الجلال البلقيني، وهو ظاهر إذ لو سُئِلَ فيما فيه تعريض صار تعريضاً (تقديم خطبة) بضم الخاء (قبل الخطبة) بكسرها لخير «كل أمر ذي بال» السابق وفي رواية «كل كلام لا يُبدَأُ فيه بحمد الله فهو أقطع» أي عن البركة فيبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ثم يُوصي بالتقوى ثم يقول جفتكم، وإن كان وكيلاً قال جاءكم مؤكلتي، أو جفتكم عنه خاطباً كريمتكم أو فتاكم فيخطب الولي، أو نائبه كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك، أو نحوه (ويستحب) خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل العقد) عند إرادة التلفظ به سواء الولي، أو نائبه

• فؤد: (إن جازت الخطبة إلخ) أي بأن كانت المخطوبة خالية عن الموانع اه رشيدى. • فؤد: (لا بالتعريض) أي فقط وقوله فيما فيه تعريض أي يجوز فيه التعريض فقط. • فؤد: (صار تعريضاً) مقتضاه حرمتها حيثيذ، وهو ظاهر اه ع ش.

• قول (سني): (تقديم خطبة) وتبرك الأئمة بما روي عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً قال إذا أراد أحدكم أن يخطب لحاجة من نكاح، أو غيره فليقل إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه «يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاتله ولا تموتوا إلا وأنتم مسلمون» (ال عمران: ١٠٢) «يأيها الناس اتقوا ربكم» (النساء: ١) إلى قوله «رفياً» (النساء: ١) «يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً» (الأحزاب: ٧٠) إلى قوله «عظيماً» (الأحزاب: ٧١). وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وكان الفقهاء يقولون بعدها أما بعد فإن الأمور كلها بيد الله يقضي فيها ما يشاء ويحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما أخر ولا يجمع اثنين ولا يفترقان إلا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وإن مما قضى الله تعالى وقدر أن يخطب فلان بن فلان فلانة بنت فلان على صداق كذا أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم أجمعين مغني وشرحا الرزوي والبيهقي. • فؤد: (بضم الخاء) وهي الكلام المفتتح بحمد الله والسلام على رسول الله ﷺ المحتم بالوصية والدعاء اه مغني.

• فؤد: (السابق) أي في أول الكتاب اه ع ش. • فؤد: (فيبدأ) أي الخاطب أو نائبه اه مغني. • فؤد: (ثم بالصلاة إلخ) أي ثم يأتي بالصلاة إلخ. • فؤد: (أو جثكم عنه إلخ) ويتبني أن مثله جثكم خاطباً كريمتكم لمؤكلي في الخطبة اه ع ش. • فؤد: (كريمتكم) زاء المغني فلانة اه وزاد الحلبي لي، أو لابني، أو لزيد مثلاً اه. • فؤد: (أو فتاكم) الفتى الشاب والفتاة الشابة والفتى أيضاً السخي الكريم اه ع ش عن المختار. • فؤد: (فيخطب الولي إلخ) أي في المجبرة مطلقاً وفي غيرها بإذنها في الإجابة ولا

• فؤد: (صار صريحا) قد تمنع هذه الملازمة إذ يتصور كون الخطبة بالتعريض فقد كان يبدل جثكم خاطباً كريمتكم بنحو وبعد قرب رغب في كريمتكم ومن يجد مثلها ويقول الولي ليس الراغب في كريمتنا بمرغوب عنه، أو نحو ذلك.

والزوج، أو نائيته وأجنبيي قال شارح، وهي أكذ من الأولى (ولو خطب الولي) كما ذكر ثم قال
 زَوَّجْتُكَ إِلَى آخِرِهِ (فقال الزوج الحمد لله والصلوة والسلام (على رسول الله قبلت) إلى آخِرِهِ
 (صَحَّ النِّكَاحُ)، وَإِنْ تَخَلَّلَ ذَلِكَ (على الصحيح)؛ لَأَنَّهُ مُقَدِّمَةُ الْقَبُولِ مَعَ قِصْرِهِ فَلَيْسَ أَجْنَبِيًّا عَنْهُ،
 وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِنَدْبِهِ (بل) عَلَى الصُّحَّةِ (يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ (قُلْتُ الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَبْطَلَ بِهِ وَكَذًا فِي الْأَذْكَارِ لِكِنَّ الْأَصَحَّ
 فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا نَدْبُهُ بِزِيَادَةِ الْوَصِيَّةِ بِالتَّقْوَى وَأَطَالَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ فِي تَصْوِيهِ تَقْلًا وَمَعْنَى
 وَاسْتَبْعَدَ الْأَوَّلَ بِأَنَّ عَدَمَ التَّذَبُّعِ مَعَ عَدَمِ الْبُطْلَانِ خَارِجٌ عَنْ كَلَامِهِمْ وَذَكَرَ الْمَاوَزْدِيُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَمَّا زَوَّجَ فَاطِمَةَ عَلِيًّا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ خَطَبَا جَمِيعًا . قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَحَيْثُ الذِّكْرُ فِيهِ لِلتَّذَبُّعِ ظَاهِرَةٌ؛
 لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ كُلِّ فِي مُقَدِّمَةِ كَلَامِهِ اهـ والوارد كما يثبت في كتابي الصَّوَائِقِ الْمُخْرَقَةِ
 أَنَّهُ زَوَّجَهُ بِهَا فِي غَيْبَتِهِ، وَأَنَّهُ لَمَّا جَاءَ أَخْبَرَهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ بِذَلِكَ فَقَالَ رَضِيتُ فَإِنْ وَرَدَ مَا

يَعْبُدُ نَدْبُهَا مِنَ الْمَرْأَةِ إِذْ خَرُجَتْ مِنْ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا مُتَجَرِّدُ الذِّكْرِ بِلِ هَذَا ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُمْ اهـ
 ش. فَوَدَّ: (وَأَجْنَبِي) قَوْلُ الْمَنْزِيِّ وَلَوْ خَطَبَ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِثْلُهُ فِي الرُّوْضِ وَقَالَ شَارِحُهُ عَقِبَ
 ذَلِكَ وَالْخُطْبَةُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ كَهَيِّ مَنْ ذَكَرَ أَيُّ الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ فَيَحْصُلُ بِهَا الْإِسْتِجَابُ وَيَصِحُّ مَعَهَا الْعَقْدُ
 اهـ وَهَلْ فَرَضَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْأَجْنَبِيُّ أَحَدَ الْعَاقِدَيْنِ، أَوْ أَعْمَ وَهَلْ يُغْتَفَرُ تَوْسِيطُ خُطْبَةِ الْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ
 الْقَبُولِ وَالْإِجَابِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدَ الْعَاقِدَيْنِ اهـ سَمِ أَقُولُ ظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ اغْتِنَاؤُ ذَلِكَ .
 فَوَدَّ: (وَهِيَ أَكْذُ الْخ) مُتَعَمِّدُ اهـ ش. فَوَدَّ: (وَإِنْ تَخَلَّلَ ذَلِكَ) أَيُّ قَوْلُ الزَّوْجِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْخ بَيْنَ
 الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَكَذَا الصَّمَايُزُ الْآتِيَةُ فِي قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مُقَدِّمَةَ الْخ .

فَوَدَّ (سَيِّ): (قُلْتُ الصَّحِيحُ لَا يُسْتَحَبُّ بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ الْخ) هَذَا هُوَ الْمُتَعَمِّدُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي وَشَرَحَ
 الْمُنْهَجَ . فَوَدَّ: (وَكُذًا) أَيُّ صَحَّحَ عَدَمَ الْإِسْتِجَابِ . فَوَدَّ: (وَاسْتَبْعَدَ) أَيُّ الْأَذْرَعِي الْأَوَّلُ أَيُّ عَدَمَ
 الْإِسْتِجَابِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَمَا صَحَّحَهُ هُنَا مُخَالَفٌ لِلشَّرَحَيْنِ وَالرُّوْضَةِ فَإِنَّ حَاصِلَ مَا فِيهِمَا وَجْهَانِ
 أَحَدُهُمَا الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فَاقْشَبَ الْكَلَامَ الْأَجْنَبِيَّ وَالثَّانِي وَتَقْلَاهُ عَلَى الْجُمْهُورِ اسْتِجَابَهُ
 فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ وَلَا يَتَطَلَّ خَارِجٌ عَنْهُمَا قَالَ الْأَذْرَعِي وَلَمْ أَرِ مَنْ قَالَ لَا يُسْتَحَبُّ أَوْ لَا يَتَطَلَّ فَضْلًا
 عَنْ ضَعْفِ الْخِلَافِ وَمَنْ قِيلَ لَا يُسْتَحَبُّ اتَّجَعَ الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فَاقْشَبَ الْكَلَامَ الْأَجْنَبِيَّ وَذَكَرَ
 الْبَلْقَيْنِي نَحْوَهُ وَفِي كَلَامِ السُّبْكِيِّ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَحْمَلَ الْبُطْلَانُ عَلَى مَا إِذَا طَالَ اهـ .

فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (وَلَوْ خَطَبَ الْوَلِيُّ إِلَى قَوْلِهِ صَحَّ النِّكَاحُ) لَمَّا ذَكَرَ مِثْلَهُ فِي الرُّوْضِ وَعَلَّلَهُ الشَّارِحُ قَالَ
 عَقِبَ ذَلِكَ وَالْخُطْبَةُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ كَهَيِّ مَنْ ذَكَرَ فَيَحْصُلُ بِهَا الْإِسْتِجَابُ وَيَصِحُّ مَعَهَا الْعَقْدُ اهـ فَهَلْ
 فَرَضَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْأَجْنَبِيُّ أَحَدَ الْعَاقِدَيْنِ، أَوْ أَعْمَ وَهَلْ يُغْتَفَرُ تَوْسِيطُ خُطْبَةِ الْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الْقَبُولِ
 وَالْإِجَابِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدَ الْعَاقِدَيْنِ .

قاله الماوردي فلعله أعاده لما حصر تعليلًا لخاصيره وإلا فمن خصائصه وإنه يزوج من شاء لمن شاء بلا إذن؛ لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم. قال في الأذكار ويُسَنُّ كونُ التي أمام العقيد أطول من خطبة الخطبة (فإن طال الذكر الفاضل بينهما لم يصح) النكاح جزماً لإشعاره بالإعراض وكونه مقدمة للقبول لا يستدعي اغتفاز طوله؛ لأنَّ المُقدِّمة التي قام الدليل عليها ما ذكر فقط فلم يُغْتَفَر طوله وصَبَطَه القفال بأن يكون زَمَنُه لو سكتا فيه لخرج الجواب عن كونه جواباً ويُؤخَذُ ممَّا مرَّ في البيع أنَّ الفصلَ بأجنبيٍّ ممَّنْ طلب جوابه بضراً، وإن قصُرَ ومِمَّنْ انقضى كلامه لا يضُرُّ إلا إن طال فقول بعضهم لو قال زَوَّجْتُكَ فاستوص بها فقيل لم يصحَّ وهم وبالشكوت بضراً إن طال واشترط وقوع الجواب ممَّنْ حوطب دون نحو وكيله، وأن يسمعه من بقره، وأن لا يرجع المبتدئ، وأن تبقى أهليته وأهليته الأذنية المشتراط إذنها إلى انقضاء العقد، وأن يقبل على وفق الإيجاب لا بالنسبة للمهر، وأن يتم المبتدئ كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك ممَّا يتأتَّى مجيئه هنا نعم، في اشتراط فراغه من ذكر المهر

فرد: (أما) أي العقد. فرد: (النكاح جزماً) إلى قوله ومِمَّنْ انقضى في المُغْنِي وإلى التَّيَمَّة في النهاية إلى قوله ومِمَّنْ انقضى إلى واشترط وقوله، وأن لا يرجع المبتدئ إلى وأن يقبل. فرد: (ما ذكر) أي في المتن. فرد: (وضبطه القفال بأن يكون الخ) والأولى أن يضبط بالعُزْبِ مُغْنِي ونهاية قال الرشدي، وهو أي الضبط بالعُزْبِ مراد القفال كما أشار إليه الأذرعِي حيث فسره به اه عبارة ع ش ويجوز أن يكون مراد القفال بما ذكره ضبط العُزْبِ فلا تنافي بينهما اه. فرد: (وؤخذ الخ) قال المتولي ويُسْتَرَطُّ عِلْمُ الزَّوْجِ بِجَلِّ المُنْكَوحَةِ لِكُنْ في البخر لو تزَّوج امرأة، وهو يَقْتَضِي أَنَّ بينهما إخوة من رضاع ثم تبيَّنَ خَطْؤُهُ صَحَّ النكاح على الصحيح من المذهب والأول أوجه اه مُغْنِي. فرد: (مِمَّنْ طلب الخ) عبارة المُغْنِي إذا صدر من القائل الذي يطلب منه الجواب اه. فرد: (ومِمَّنْ انقضى) عطف على قوله مِمَّنْ طلب الخ. فرد: (لا يضُرُّ) خلافاً للنهاية والمُغْنِي عبارتهما وقول بعضهم لو قال زَوَّجْتُكَ الخ صحيح والمنازعة فيه بآته وهم مُفَرَّعة على أنَّ الكلمة في البيع مِمَّنْ انقضى كلامه لا يضُرُّ وقد مرَّ رده اه. فرد: (فاستوصي بها) قد يقال أنه ليس أجنباً اه سم. فرد: (وهم) المُعْتَمَدُ عند شيخنا الشهاب الزملي أن تخلل الأجنبي يتطل البيع ولو مِمَّنْ انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا، وهو اه سم. فرد: (واشترط الخ) عطف على أن الفضل اه سم واعتَمَدَ المُغْنِي ذَلِكَ الإشتراط. فرد: (إلى انقضاء العقد) تنازع فيه الفلاني قَبْلَهُ. فرد: (لا بالنسبة للمهر) أي أما هو فالتخالف فيه يُفِيدُ المُسَمَّى

فرد: (فاستوصي بها) قد يقال أنه ليس أجنباً. فرد: (وهم) المُعْتَمَدُ عند شيخنا الشهاب الزملي أن تخلل الأجنبي يتطل البيع ولو مِمَّنْ انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم فيما ذكره بعضهم إن سلم أن ذلك من الأجنبي لِكُنْ الظاهر أنه ليس منه. فرد: (واشترط الخ) عطف على أن في أن الفضل الخ. فرد: (نعم في اشتراط الخ) كذا شرح م ر.

وصفاته وقفة وإنما اشترط هذا ثم بالنسبة للثمن؛ لأن ذكره من المبتدي شرط فهو من تمام الصيغة المشتركة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالقياس صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة المصححة، وإن كان في أثناء ذكر المهر وصفاته إلا أن يجاب بأنه مع تكلم المبتدي لا يسمى جواباً فيقع لغواً وفيه ما فيه.

(ثمة) يندب التزوج في سؤال والدخول فيه للخبر الصحيح فيهما عن عائشة رضي الله عنها مع قولها ردًا على من كره ذلك «تزوجني ﷺ في سؤال ودخل بي فيه وأني نسائه كان أحظى عنده مني» وكون العقد في المسجد للأمر به في خبر الطبراني ويوم الجمعة وأول النهار لخبر «اللهم بارك لأمتي في بكورها» حسنة الترمذي وبه يرد ما اعتيد من إيقاعه عقب صلاة الجمعة نعم، إن قصد بالتأخير إليه كثرة حضور الناس لا سيما العلماء والصالحين له في هذا الوقت دون غيره كان أولى وقول الولي قبيل العقد أزواجك على ما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان والدعاء لكل من الزوجين عقبه ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به وظاهر كلام الأذكار أنه يُسنُّ أيضًا كيف وجدت

فوجب مهر المثل، وإن كان دون ما سماه الزوج؛ لأنه المرد الشرعي دون التكاح اهـ.

• فود: (وقفة) أي فينقذ القبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به، وهو المعتمد اهـ ع ش. • فود: (فالقياض) عبارة النهاية فالأوجه اهـ. • فود: (وإن كان الخ) غاية والضمير للشق الآخر وكذا ضمير بأنه. • فود: (في أثناء ذكر المهر الخ) أي، أو قبل ذكره بالمرء اهـ ع ش. • فود: (وفيه ما فيه) أي فالأوجه الصحة كما تقدم في قوله نعم الخ اهـ ع ش. • فود: (يندب التزويج) إلى قوله ليخبر اللهم في النهاية والمغني إلا قوله ويوم الجمعة كما مر. • فود: (وقول الولي) إلى قوله وظاهر كلام الأذكار في المغني وإلى الفضل في النهاية. • فود: (وقول الولي) عطف على قوله التزوج الخ وكتب عليه ع ش ما نصه أي فلا يطلب ذلك من غيره وعليه فلو أتى به أجنبي لا تحصل السنة اهـ وظاهر أن لنايب الولي حكمه. • فود: (قبيل العقد) أي فيقول ذلك أولاً ثم يذكر الإيجاب ثانياً اهـ ع ش. • فود: (أزواجك) زاد المغني هذه أو زوجتك اهـ وعبارة النهاية زوجتك اهـ قال ع ش أي أريد أن أزواجك الخ وعليه فلو قبل الزوج لم يصح التكاح اهـ. • فود: (والدعاء) أي يسنُّ حضور سواء الولي وغيره اهـ ع ش. • فود: (لكل من الزوجين) عبارة النهاية للزوج اهـ. • فود: (عقبه) أي العقد فيطول الزمن عرقاً ويتبني أن من لم يحضر العقد يندب له ذلك إذا لقي الزوج، وإن طال الزمن ما لم تنتف نسبة القول إلى التهيئة عرقاً اهـ ع ش. • فود: (أنه يسنُّ الخ) أي بعد الدخول ويتبني للزوج أن يجيب بالدعاء له في مقابلة ذلك لا يتبني ذكر أوصاف الزوجة بل قد يخرم ذلك إذا كانت الأوصاف مما يستحي من ذكرها اهـ ع ش.

• فود: (وظاهر كلام الأذكار الخ) يؤخذ من المغني والإستدلال الآتي أن هذا بعد الإجماع بالزوجة.

أَهْلَكَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا دَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ خَرَجَ فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَسَلَّمَ فَقَالَتْ وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ؟ فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ كُلِّ نِسَائِهِ وَكُلِّ قَالَتْ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُنَّ لَهُ كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ يُؤْخَذُ مِنْهُ نَذْبُهُ مُطْلَقًا لِمَا فِيهِ مِنْ نَوْعِ اسْتِهْجَانٍ مَعَ الْأَجَانِبِ لَا سِيَّمَا الْعَائِشَةَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذَا الاسْتِفْهَامَ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُجِبْ عَنْهُ وَإِنَّمَا هُوَ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ وَجَدْتُهَا عَلَى مَا تُحِبُّ وَمَعَ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُنْذَبَ هَذَا إِلَّا لِإِعَارِفِ بِالشُّنَّةِ لِمَا أُشْرَتْ إِلَيْهِ، وَهُوَ بِالرِّفَاءِ بِالْمَدِّ أَيْ الْإِلْتِقَامِ وَالْبَنِينَ مَكْرُوهٌ وَالْأَخْذُ بِنَاصِيئِهَا أَوَّلُ لِقَائِهَا وَيَقُولُ بَارَكَ اللَّهُ لِكُلِّ مِثْلًا فِي صَاحِبِهِ ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْجَمَاعَ تَغَطَّى بِنَوْبٍ وَقَدْ مَا قَبِيلُهُ التَّنْظُفُ وَالتَّطْيِيلُ وَنَحْوَهُ مِمَّا يُنْشِطُ لَهُ لِلْأَمْرِ بِهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ﴾ (بقره: ٢٢٨) إِنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِزَوْجَتِي كَمَا أُحِبُّ أَنْ تَتَزَيَّنَ لِي لِهَذِهِ الْآيَةِ وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا وَلَوْ مَعَ الْيَاسِ مِنَ الْوَلَدِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا وَلْيَتَخَرَّ اسْتَخْضَارُ ذَلِكَ بِصِدْقِي فِي قَلْبِهِ عِنْدَ الْإِنْزَالِ فَإِنَّ لَهُ أَثَرًا بَيْنَنَا فِي صَلَاحِ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ وَلَا يُكْرَهُ لِلْقَبِيلَةِ وَلَوْ بِصُخْرَاءَ وَيُكْرَهُ تَكَلُّمُ أَحَدِهِمَا أَثْنَاءَهُ لَا شَيْءَ مِنْ كَيْفِيَّاتِهِ حَيْثُ اجْتَنَّبَ الدُّبُرَ إِلَّا مَا يَقْضِي طَبِيبٌ عَذْلَ بَضْرَرِهِ

- فَوَدَّ: (لِمَا صَحَّ الْخ) وَجْهُ الْإِسْتِذْلَالِ بِهِ أَنَّهُ ﷺ أَقْرَأَهَا عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا قَوْلُهَا ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِاجْتِهَادٍ مِنْهَا، أَوْ أَنَّهُ كَانَتْ قَوَّيْمَتِ اسْتِخْبَابِ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ بِطَرِيقِ مَا هُـ ع ش . • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا هُوَ) أَيْ الْإِسْتِفْهَامُ . • فَوَدَّ: (لِمَا أُشْرَتْ الْخ) أَيْ بِقَوْلِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ نَوْعِ اسْتِهْجَانٍ الْخ . • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ الدُّعَاءُ .
- فَوَدَّ: (بِالرِّفَاءِ الْخ) أَيْ أَغْرَسَتْ بِالرِّفَاءِ الْخ هـ ع ش . • فَوَدَّ: (بِالْمَدِّ) أَيْ وَكَسَّرَ الزَّاءَ أَهْ مُغْنِي .
- فَوَدَّ: (مَكْرُوهٌ) لِإِرْوَادِ التَّنْهِي عَنْهُ أَهْ مُغْنِي . • فَوَدَّ: (وَالْأَخْذُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَفَعْلُهُ الْخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ التَّزَوُّجِ الْخ . • فَوَدَّ: (لِلْأَمْرِ بِهِ) أَيْ بِمَا ذَكَرَ مِنَ التَّنْظِيفِ وَمَا بَعْدَهُ وَيَحْتَمِلُ مِنَ الْأَخْذِ بِالنَّاصِيَةِ وَمَا بَعْدَهُ . • فَوَدَّ: (فِي ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ﴾ الْخ) أَيْ فِي تَفْسِيرِهِ . • فَوَدَّ: (إِنِّي أُحِبُّ الْخ) مَقُولُ قَالَ .
- فَوَدَّ: (وَقَالَ كُلُّ الْخ) عَطَفَ عَلَى تَغَطِّيٍّ بِعِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَقَوْلُ كُلِّ مِنْهُمَا الْخ عَطَفًا عَلَى التَّزَوُّجِ الْخ .
- فَوَدَّ: (كُلُّ مِنْهُمَا الْخ) عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي حَقِّهِمَا سُنَّةٌ عَيْنَ لَا سُنَّةٌ كِفَايَةً أَهْ سَمَ وَظَاهِرُ الْمُغْنِي أَنَّهُ سُنَّةٌ لِلزَّوْجِ قَطُّ . • فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ الْيَاسِ الْخ) أَيْ لِكِبَرِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ صِغَرِ السِّنِّ أَوْ الْحَمْلِ أَهْ ع ش .
- فَوَدَّ: (اسْتَخْضَارُ ذَلِكَ) أَيْ قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الْخ هـ ع ش . • فَوَدَّ: (تَكَلَّمَ أَخَذَهُمَا الْخ) زَادَ النِّهَايَةَ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَهْ قَالَ ع ش هَلْ مِنْهُ مَا يُرْعَبُ الزَّوْجُ فِي الْجَمَاعِ مِمَّا يَفْعَلُهُ النِّسَاءُ حَالَةَ الْوَطْءِ مِنَ الْفُتُوحِ مَثَلًا فِيهِ نَظَرُ وَالْأَقْرَبُ الْكِرَاهَةُ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِخْرَاجُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْجَمَاعُ كَأَن يَطْلُبَ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ عَلَى صِفَةٍ يَتِمَكَّنُ مَعَهَا مِنْ تَمَامِ مُرَادِهِ فِي الْوَطْءِ أَهْ . • فَوَدَّ: (وَلَا شَيْءَ مِنْ كَيْفِيَّاتِهِ) أَيْ لَا يُكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ كَيْفِيَّاتِ الْجَمَاعِ مِنْ كَوْنِهَا مُصْطَلِحَةً أَوْ مُسْتَلْفِيَةً عَلَى الْجَنِّبِ، أَوْ
- فَوَدَّ: (وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا الْخ) فَعَلِمَ أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي حَقِّهِمَا سُنَّةٌ عَيْنَ لَا سُنَّةٌ كِفَايَةً .

ويحرم ذكر تفاصيله بل صَح ما يقتضي أنه كبيرة ومَرَّيْنَا حَكْمَ تَحْيِيلِ غَيْرِ المَوْطُوعَةِ قِيلَ
يحسن تركه ليلة أول الشهر وَسَطُهُ وَآخِرُهُ لِمَا قِيلَ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُهُ فِيهِمْ وَيُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ
لَمْ يَنْبُثْ فِيهِ شَيْءٌ وَيَرْضَاهُ الذِّكْرُ الْوَارِدُ يَمْنَعُهُ وَيُنْذَبُ إِذَا تَقَدَّمَ انْزَالُهُ أَنْ يُهْمِلَ لِتَنْزِيلٍ، وَأَنْ
يتحرى به وقت السحر لِلاتِّبَاعِ وَحِكْمَتُهُ انْتِفَاءُ الشَّبَعِ والجوع المُفْرِطَيْنِ حينئذٍ إِذْ هُوَ مَعَ
أَحَدِهِمَا مُضِرٌّ غَالِبًا كَالْإِفْرَاطِ فِيهِ مَعَ التَّكْلُفِ وَضَبَطَ بَعْضُ الْأَطْيَاءِ أَنْفَعَهُ بِأَنْ يَجِدَ دَاعِيَتَهُ مِنْ
نَفْسِهِ لَا بِوَاسِطَةٍ كَتَفَكَّرَ نَعَمْ، فِي الْخَيْرِ الصَّحِيحِ أَمَرَ مَنْ رَأَى امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ بِهِ وَعَلَّلَهُ بِأَنْ مَا مَعَ
زَوْجَتِهِ كَمَا مَعَ الْمَرْثِيَّةِ وَفَعَلَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الذَّهَابِ إِلَيْهَا أَوْ لَيْلَتِهَا، وَأَنْ لَا يَتْرُكَهُ عِنْدَ قُدُومِهِ
مِنْ سَفَرٍ وَالتَّقْوَى لَهُ بِأَدْوِيَةِ مُبَاحَةٍ مَعَ رِعَايَةِ الْقَوَانِينِ الطَّبِيعَةِ بِقَضْدِ صَالِحِ كَيْفَةٍ أَوْ نَسْلِ وَسِيلَةٍ
لِمَحْبُوبٍ فَلْيَكُنْ مَحْبُوبًا فِيمَا يَظْهَرُ وَكثيرون يُخْطِئُونَ ذَلِكَ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهُ أُمُورٌ ضَارَّةٌ جِدًّا فَلْيَحْذَرِ
وَوَطْءَ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ مِنْهُيْ عَنْهُ فَيُكْرَهُ إِنْ خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرُ الْوَلَدِ بَلْ إِنْ تَحَقَّقَهُ حَرُمَ وَمَنْ
أُطْلِقَ عَدَمَ كَرَاهَتِهِ مُرَادُهُ مَا إِذَا لَمْ يَخْشَ مِنْهُ ضَرَرًا.

قَائِمَةً، أَوْ مِنْ جَانِبِ الْقُبُلِ أَوِ الدُّبْرِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَمْ كُرْدِي. ة فُود: (بَلْ صَحَّ مَا يَقْتَضِي كَوْنُهُ كَبِيرَةً)
ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً أَمْ ع. ش. ة فُود: (حَكْمُ تَحْيِيلِ الْخ) وَهُوَ جِلُّ ذَلِكَ عِنْدَ جَمْعِ مُحَقِّقِينَ أَمْ نِهَائِيَّةً.
ة فُود: (قِيلَ يَحْسُنُ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ عَزَاهُ الْمُغْنِي إِلَى الْإِخْيَاءِ وَأَقْرَهُ. ة فُود: (وَوَسَطُهُ) أَيِ التَّصَفِّ
مِنْهُ. ة فُود: (يَخْضُرُهُ الْخ) أَيِ الْجَمَاعِ فِي هَذِهِ اللَّيَالِي وَيُجَامِعُ أَمْ مُغْنِي. ة فُود: (الذِّكْرُ الْخ) أَيِ الْمَارِّ
أَيْفَا. ة فُود: (أَنْ يُهْمِلَ لِتَنْزِيلٍ) وَيَظْهَرُ ذَلِكَ بِإِخْبَارِهَا أَوْ بِقَرَائِنٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ أَمْ ع. ش. ة فُود: (إِذْ هُوَ) أَيِ
الْجَمَاعِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهِ وَضَمِيرُ أَنْفَعُهُ. ة فُود: (وَضَبَطَ بَعْضُ الْأَطْيَاءِ الْخ) وَيُسْنُ مَلَاعِبَةَ الزَّوْجَةِ لِبَنَاتِهَا،
وَأَنْ لَا يُخْلِيَهَا عَنِ الْجَمَاعِ كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً بَلَا عُدْرٍ أَمْ فَتَحَ الْمُعِين. ة فُود: (نَعَمْ فِي الْخَبَرِ الْخ) هُوَ فِي
حُكْمِ الْمُسْتَنَتِي مِنْ عَدَمِ الْإِثْنَانِ مَعَ الْوَاسِطَةِ أَمْ ع. ش. ة فُود: (بِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرِ الْخ وَالضَّمِيرُ لِلْجَمَاعِ.
ة فُود: (وَفَعَلَهُ الْخ) أَيِ وَيُنْذَبُ فَعْلُهُ الْخ أَمْ ع. ش. ة فُود: (عِنْدَ قُدُومِهِ الْخ) أَيِ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي تَعْقُبُ
قُدُومَهُ مِنَ السَّفَرِ بَلْ فِي يَوْمِهِ إِنْ اتَّفَقَتْ خَلُوةٌ أَمْ ع. ش. ة فُود: (مِنْ سَفَرٍ) أَيِ تَحْصُلُ بِهِ غَيْبَةٌ عَنِ الْمَرَاةِ
عَزْفًا أَمْ ع. ش. ة فُود: (وَالْتَّقْوَى لَهُ) أَيِ لِلْجَمَاعِ مُبْتَدَأُ خَيْرِهِ قَوْلُهُ: وَسِيلَةُ الْخ أَمْ كُرْدِي. ة فُود: (ذَلِكَ)
أَيِ رِعَايَةِ قَوَانِينِ الطَّبِّ. ة فُود: (وَوَطْءَ الْحَامِلِ) أَيِ بَعْدَ ظُهُورِهِ وَلَوْ بِإِخْبَارِهَا حَيْثُ صَدَّقَهَا فِيهِ أَمْ ع.
ش. ة فُود: (بَلْ إِنْ تَحَقَّقَهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ بَلْ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حَرُمَ أَمْ قَالَ ع. ش. ظَاهِرُهُ وَلَوْ خَافَ
الزَّنا، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قَوِيَ الظَّنُّ بِحَيْثُ التَّحَقُّقِ بِالْيَقِينِ وَكَانَ الضَّرَرُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَيْهِ لِلْوَلَدِ وَمِمَّا لَا يَتَحَمَّلُ
عَادَةً كَهَلَاكِ الْوَلَدِ أَمْ.



فصل في أركان النكاح وتوابعها

وهي أربعة زوجان وولي وشاهدان وصيغة وقدّمها لانتشار الخلاف فيها المستدعي لطول الكلام عليها فقال (إنما يصح النكاح بالإيجاب) ولو من هازل وكذا القبول (وهو أن يقول) العاقد (زوّجْتُك، أو أنكحْتُك) مؤلّتي فلانة مثلاً وحرم بعضهم بأن أزوّجك، أو أنكحك كذلك إن خلا عن نيّة الوعد وظاهره الصّحّة مع الإطلاق وفيه نظر والذي يتّجه أن يأتي هنا ما مرّ آخر الضمان في أوّدي المال بل لو قيل إن اختصاص ما هنا بمزيد احتياط أوجب أن لا يُفتقر فيه مؤهّم الوعد مطلقاً لم يتعدّ ثم رأيت البلقيني أطلق عنهم عدم الصّحّة فيهما ثم بحث الصّحّة إذا انسلخ عن معنى الوعد بأن قال الآن، وهو صريح فيما ذكرته (وقبول) مؤرّبط بالإيجاب كما مرّ آنفاً (بأن يقول الزوج) ومثله وكيله.....

فصل في أركان النكاح

• قوله: (في أركان النكاح) إلى قوله وجزم في النهاية إلا قوله أربعة فأبدلها بخمسة بجعل الزوجين ركنين وسيأتي عن ع ش الجنع بينهما. • قوله: (وتوابعها) أي نكاح الشغار وكالشهادة على إذن المرأة اه ع ش. • قوله: (وهي) أي الأركان. • قوله: (وشاهدان) عدّهما ركنًا لعدم اختصاص أحدهما بشرط دون الآخر بهما بخلاف الزوجين فإنه يُعتبر في كل منهما ما لا يُعتبر في الآخر وجعلهما حج ركنًا واجداً لثقل العقد بهما فلا تخالف بينهما اه أي بين الشفعة والنهية. • قوله: (المستدعي لطول الكلام إلخ) ولا يضّر أن كثيراً ما يُعلّلون تقديم الشيء بقلّة الكلام عليه؛ لأن النكاح لا تتراحم أه حلبي. • قوله: (وكذا القبول) أي في أنه يُعتدّ به من الهازل اه ع ش. • قوله: (مثلاً) راجع لقوله مؤلّتي فلانة. • قوله: (وظاهره) أي كلام البغض. • قوله: (مع الإطلاق) أي بلا نيّة شيء من الإيجاب والوعد. • قوله: (ما مرّ إلخ) أي من أن قوله أوّدي المال وعدّ بالالتزام نعم إن حُفّت به قرينة تُضربه إلى إنشاء عقد الضمان انعقد به اه. • قوله: (مطلقاً) أي وجدت قرينة صارفة إلى العقد، أو لا. • قوله: (فيهما) أي أزوّجك وأنكحك. • قوله: (وهو) أي كلام البلقيني صريح فيما ذكرته أي إطلاقه المذكور صريح في قول الشارح بل لو قيل إلخ وبخه المذكور صريح فيما قبله من قوله والذي يتّجه إلخ. • قوله: (مؤرّبط بالإيجاب إلخ) ولا يضّر تخلّل خطبة خفية من الزوج، وإن قلنا بعدم استحبابها خلافاً للشيخ وابن أبي الشرف ولا نقل قبلت نكاحها؛ لأنه من مقتضى العقد اه فتحّ المعين وقوله ولا نقل قبلت إلخ لا ينافي ما يأتي في أوائل الفصل الآتي من قول الشارح كالتحايه ولا يصح أيضاً قل تزوّجتها إلخ؛ لأن هذا فيما إذا قاله الولي بعد الإيجاب وما يأتي فيما إذا اقتصر عليه بدون سبق الإيجاب ولحقه. • قوله: (كما مرّ آنفاً) أي في قول المصنّف فإن طال الذكر الفاصل لم يصحّ وقول الشارح هناك أن الفضل بالسكر

فصل في أركان النكاح وتوابعها

• قوله: (المستدعي لطول الكلام عليها) كثيراً ما يُعلّلون تقديم الشيء بقلّة الكلام عليه.

كما سَنَذْكُرُهُ (قَرُوت) هـ (أو أنكحت) هـ فلا بُدَّ من دالٍّ عليها من نحو اسم، أو ضمير، أو إشارة (أو قِيلَتْ) أو رَضِيَتْ لا فَعَلْتُ واتَّحَدَهُمَا في البيع لا يُنَافِي هذا كما يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ (نِكَاحُهَا) بِمَعْنَى إِنْكَاحِهَا لِطَبَائِقِ الإِجَابِ وَلا سِتْحَالَةِ مَعْنَى النِّكَاحِ هُنَا إِذْ هُوَ الْمُرْكَبُ مِنَ الإِجَابِ وَالْقَبُولِ كَمَا مَرَّ وَرَوَى الْأَجْرِيُّ أَنَّ الْوَاقِعَ مِنْ عَلِيٍّ فِي نِكَاحِ فَاطِمَةَ رَضِيَتْ بِنِكَاحِهَا (أو تَزَوَّجَهَا)، أو النِّكَاحَ، أو التَّزْوِيجَ وَلا نَظَرَ لِإِهْلَامِ نِكَاحِ سَابِقٍ حَتَّى يَجِبَ هَذَا، أو الْمَذْكُورُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَةَ الْقَطْعِيَّةَ بِأَنَّ الْمُرَادَ قَبُولَ مَا أَوْجَبَ لَهُ تَغْنِي عَنْ ذَلِكَ لَا قِيلَتْ وَلا قِيلَتْهَا مُطْلَقًا وَلا قِيلَتْهُ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَوَسِّطِ عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ لَكِنْ رَدُّهُ.....

يَضُرُّ إِنْ طَالَ. هـ فُوت: (كَمَا سَنَذْكُرُهُ) أَي فِي فَصْلِ لَا وَلايَةَ لِرَقِيقٍ. هـ فُوت: (فَلَا بُدَّ مِنْ دَالٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَوَى الْأَجْرِيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلا فَعَلْتُ إِلَى الْمُتَنِيِّ وَكَذَا فِي الْمُتَنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلا سِتْحَالَةَ الْخ. هـ فُوت: (مِنْ دَالٍّ عَلَيْهَا) أَي الزَّوْجَةُ أَمْرٌ ش. هـ فُوت: (أَوْ رَضِيَتْ) وَفُلَّهُ أَجَبَتْ، أَوْ أَرَدَتْ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ نِهَايَةً وَمُتَنِي. هـ فُوت: (وَاتَّحَدَهُمَا الْخ) أَي رَضِيَتْ وَفَعَلْتُ. هـ فُوت: (لَا يُنَافِي هَذَا) أَي تَغَايَرُهُمَا فِي النِّكَاحِ. هـ فُوت: (كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ) كَانَ مُرَادُهُ أَنَّ النِّكَاحَ بِمَعْنَى الْإِنْكَاحِ، وَهُوَ لَيْسَ فَعْلًا لَهُ لَكِنْ يَرُدُّ أَنَّ الْبَيْعَ بِمَعْنَى التَّمْلِيكِ لَيْسَ فَعْلًا لَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النِّكَاحِ فِي الْقَبُولِ وَلَيْسَ فَعْلًا لَهُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لَا يَجِبُ ذِكْرُهُ فَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: فِيهِ فَعَلْتُ عَلَى مَعْنَى فَعِلِ الْقَبُولِ أَمْرٌ. هـ فُوت: (بِمَعْنَى إِنْكَاحِهَا) كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مِنَ اللَّفْظِيِّينَ أَمْرٌ. هـ فُوت: (كَمَا مَرَّ) أَي أَوَّلُ الْبَابِ. هـ فُوت: (وَرَوَى الْأَجْرِيُّ الْخ) الْأَتْسَبُ ذِكْرُهُ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ نِكَاحُهَا. هـ فُوت: (حَتَّى يَجِبَ هَذَا) أَي لَفْظُ هَذَا بِأَن يَقُولَ هَذَا النِّكَاحُ، أَوْ لَفْظُ الْمَذْكُورِ بِأَن يَقُولَ النِّكَاحُ الْمَذْكُورُ سَمٌّ وَكُرْدِي. هـ فُوت: (مَنْ ذَلِكَ) أَي عَنْ سَمِّ لَفْظِ هَذَا أَوِ الْمَذْكُورِ. هـ فُوت: (لَا قِيلَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ عَامِي ثُمَّ قَوْلُهُ: ذَلِكَ عَطَفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ، أَوْ قِيلَتْ نِكَاحُهَا، أَوْ تَزَوَّجَهَا. هـ فُوت: (لَا قِيلَتْ) أَي قَطَعَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ نِكَاحِهَا أَوْ تَزَوَّجِهَا أَمْرٌ ش. هـ فُوت: (مُطْلَقًا) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَوَسِّطِ وَغَيْرِهَا. هـ فُوت: (لَكِنْ رَدُّهُ) مُتَمَدِّدٌ أَمْرٌ ش عِبَارَةٌ سَمَّ أَي بِأَنَّ الْهَاءَ لَا تَقُومُ مَقَامَ نِكَاحِهَا أَمْرٌ.

هـ فُوت: (وَاتَّحَدَهُمَا فِي الْبَيْعِ لَا يُنَافِي هَذَا) يَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النِّكَاحِ قَبْلَ فَعْلِهِ مَعْمُولًا لِمَعْلُومَتِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ أَرِيدَ بِالنِّكَاحِ الْإِجَابُ أَوِ الْعَقْدُ وَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا امْتِنَاعَ فَعْلَتِ الْبَيْعِ وَالْكَلَامُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ. هـ فُوت: (كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ) كَانَ مُرَادُهُ أَنَّ النِّكَاحَ بِمَعْنَى الْإِنْكَاحِ، وَهُوَ لَيْسَ فَعْلًا لَهُ لَكِنْ يَرُدُّ أَنَّ الْبَيْعَ بِمَعْنَى التَّمْلِيكِ لَيْسَ فَعْلًا لَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النِّكَاحِ فِي الْقَبُولِ وَلَيْسَ فَعْلًا لَهُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لَا يَجِبُ ذِكْرُهُ فَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: فِيهِ فَعَلْتُ عَلَى مَعْنَى فَعِلِ الْقَبُولِ. هـ فُوت: (بِمَعْنَى إِنْكَاحِهَا) قَالَ الزَّوْكَشِيُّ نَعَمْ صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنَ اللَّفْظِيِّينَ أَنَّ النِّكَاحَ مُصَدَّرٌ كَالْإِنْكَاحِ وَعَلَيْهِ فَيَخْرُجُ كَلَامُ الْفُقَهَاءِ انْتَهَى. هـ فُوت: (حَتَّى يَجِبَ هَذَا) أَي لَفْظُ هَذَا بِأَن يَقُولَ هَذَا النِّكَاحُ الْخ. هـ فُوت: (أَوِ الْمَذْكُورُ) أَي بِأَن يَقُولَ النِّكَاحُ الْمَذْكُورُ. هـ فُوت: (إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَوَسِّطِ الْخ) كَذَا صَرَّحَ م. هـ فُوت: (لَكِنْ رَدُّهُ) أَي بِأَن

ولا يُشترط فيها أبصاً تخاطب فلو قال للولي زوّجته ابتك فقال زوّجت على ما اقتضاه كلامهما لكن جزم غير واحد بأنه لا بُد من زوّجته، أو زوّجتها ثم قال للزوج قُبلت نكاحها فقال قُبلته على ما مرّ أو تزوّجتها فقال تزوّجتها صح ولا يكفي هنا نعم، وأو في كلامه للتخيير مطلقاً إذ لا يُشترط توافق اللفظين قيل كان ينبغي تقديم قُبلت؛ لأنه القبول الحقيقي اهـ .

• فؤد: (ولا يُشترط فيها) أي في مسألة المتوسط والحاصل في مسألته أن يقول الولي بعد قول المتوسط زوّجت بتك فلاناً زوّجتها له أو زوّجته لئانها ولا يكفي زوّجت بدون الضمير ولا زوّجتها بدون ذكر الزوج، وأن يقول الزوج بعد قول المتوسط تزوّجتها مثلاً تزوّجت، أو قُبلت نكاحها لا قُبلت وحده ولا مع الضمير نحو قُبلته اهـ ع ش وقوله تزوّجت سيأتي ما فيه. • فؤد: (أيضا) أي كما لا يُشترط ذكر نكاحها أو تزويجها بل يكفي الضمير على ما في الروضة المزجوج. • فؤد: (فلو قال) أي المتوسط. • فؤد: (فقال زوّجت) أي بدون الضمير. • فؤد: (لكن جزم غير واحد الخ) مُتَمَدِّد اهـ ع ش. • فؤد: (لا بُد من زوّجته، أو زوّجتها) وبته شخنا الشهاب الرملي على أنه لا بُد في مسألة المتوسط أن يقول الولي زوّجتها لفلان فلو اقتصر على زوّجتها لم يصح كما يؤخذ من مسألة الوكيل نهايةً ومُغني وسم وعبارة الرشيد قُوله: لا بُد من زوّجته أو زوّجتها أي مع قُوله لفلان في الشق الثاني ويظهر أنه لا يُشترط قُوله: فلانة في الشق الأول فليراجع اهـ أقول وهذا قصبة صنيع النهاية والمُغني المار آيفاً.

• فؤد: (ثم قال) أي المتوسط. • فؤد: (هلى ما مرّ) أي عن الروضة المزجوج. • فؤد: (أو تزوّجتها) عطف على قُبلت نكاحها أي، أو قال المتوسط الخ ع ش وسم. • فؤد: (فقال) أي الزوج.

• فؤد: (تزوّجتها) عبارة النهاية تزوّجت اهـ بلا ضمير وكتب عليه الرشيد ما نصّه عبارة الشحفة تزوّجتها، وهي الاضرب لما مرّ اهـ أي من قُوله فلا بُد من دالّ عليها الخ. • فؤد: (صح) جواب فلو قال الخ. • فؤد: (ولا يكفي هنا) أي في مسألة المتوسط بخلافه في البيع اهـ ع ش عبارة المُغني بخلاف ما لو قالوا أو أحدهما نعم اهـ. • فؤد: (أو) إلى قُوله قيل في المُغني.

• فؤد: (مطلقاً) أي سواء أتى الولي بلفظ الإنكاح، أو التزويج فليس قُبلت نكاحها راجعاً لانتكحت وقُبلت تزويجها راجعاً لزوّجت اهـ ع ش وقوله قُبلت نكاحها أي ونكحتها وقوله وقُبلت تزويجها أي وتزوّجتها. • فؤد: (توافق اللفظين) أي أما التوافق المعنوي فلا بُد منه كما مرّ قبيل الفصل في قُوله، وأن يقبل على وفق الإيجاب لا بالنسبة للمهر الخ اهـ ع ش. • فؤد: (قيل كان الخ) وافقه المُغني.

• فؤد: (تقديم قُبلت) أي الخ. • فؤد: (لأنه القبول الحقيقي) أي وقول الزوج تزوّجت أو نكحت ليس

الهاء لا تقوم مقام نكاحها. • فؤد: (بأنه لا بُد من زوّجته، أو زوّجتها) وبته شخنا الشهاب الرملي على أنه لا بُد أن يقول الولي زوّجتها لفلان فلو اقتصر على زوّجتها لم يصح كما يؤخذ من مسألة الوكيل شرح م ر. • فؤد: (ثم قال للزوج) عطف على قال للولي. • فؤد: (أو تزوّجتها) عطف على قُبلت نكاحها.

وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ بَلِ الْكُلِّ قَبُولَ حَقِيقَتِي شَرْعًا وَبِفَرْضِ ذَلِكَ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْأَهَمِّ قَدْ يُقَدَّمُ لِثُكْتِهِ كَالرَّدِّ عَلَى مَنْ تَشَكَّكَ، أَوْ خَالَفَ فِيهِ وَقَدْ قِيلَ فِي صَحَّةِ تَزْوُجَتْ، أَوْ نَكَحْتَ نَظَرًا لِقَرْدِهِ بَيْنَ الْإِخْبَارِ وَالْقَبُولِ وَفِي تَعْلِيلِ الْبَغْوِيِّ فِي قَوْلِهِ تَزْوُجَتْ قَالَ أَصْحَابُنَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ لَا عَقْدٌ أَهـ. وَيُرَدُّ النَّظَرُ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِمُجَرَّدِ تَزْوُجَتْ مِنْ غَيْرِ نَحْوِ ضَمِيرِ الْأَصْحِ خِلَافَهُ كَمَا مَرَّ وَحِينَئِذٍ فَمَا فِي التَّعْلِيلِ صَحِيحٌ لَكِنْ لِيُخْلَوْهُ عَنْ ذَلِكَ الْمَوْجِبِ لِمَتَحَصُّهِ لِلْإِخْبَارِ أَوْ قُرْبِهِ مِنْهُ لَا لِلتَّرْدِيدِ الَّذِي ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنْشَاءً شَرْعًا كِبَفَتْ وَلَا يَضُرُّ مِنْ عَاتِيٍّ نَحْوُ فَتْحِ بَاءٍ مُتَكَلِّمٍ وَابْدَالِ الزَّايِ جِيمًا وَعَكْشُهُ وَالْكَافِ هَمْزَةً وَفِي فِتَاوَى بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَصَحُّ أَنْيَكُحَكَ كَمَا هُوَ لُغَةٌ قَوْمٍ مِنَ الْيَمَنِ.....

قَبُولًا حَقِيقَةً وَإِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُ إِذَا ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ أَهـ مُعْنِي. فُؤد: (وَبِفَرْضِ ذَلِكَ) أَيِ أَنَّ الْحَقِيقَتِي هُوَ قِيلَتْ فَقَطَّ. فُؤد: (لِأَنَّ غَيْرَ الْأَهَمِّ) أَيِ كَتَزَوَّجَتْ، أَوْ نَكَحْتَ هُنَا. فُؤد: (وَقَدْ قِيلَ الْإِخْبَارُ) تَعْلِيلٌ لِيُوجِدَ التَّشَكُّكُ وَالْمُخَالَفَةُ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ تَزَوَّجَتْ، أَوْ نَكَحْتَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. فُؤد: (وَفِي تَعْلِيلِ الْبَغْوِيِّ الْإِخْبَارُ) مِنْ جُمْلَةٍ مَا قِيلَ أَهـ رَشِيدِي أَيِ وَعَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي صَحَّةِ الْإِخْبَارِ. فُؤد: (انْتَهَى) أَيِ مَا قِيلَ. فُؤد: (كَمَا مَرَّ) أَيِ إِنَّمَا بِقَوْلِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ دَالِ الْإِخْبَارِ. فُؤد: (فَمَا فِي التَّعْلِيلِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ. فُؤد: (هَنَ ذَلِكَ) أَيِ نَحْوِ الضَّمِيرِ. فُؤد: (الْمَوْجِبُ) نَعَتْ لِيُخْلَوْهُ أَهـ سَم. فُؤد: (الَّذِي ذَكَرَهُ) أَيِ صَاحِبُ الْقَبْلِ وَلَوْ اسْقَطَ ضَمِيرَ التَّنْصِبِ الْمَوْهَمَ رُجُوعَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ لِلْبَغْوِيِّ صَاحِبِ التَّعْلِيلِ كَانَ أَوَّلَى. فُؤد: (لِأَنَّ هَذَا) أَيِ تَزَوَّجَتْ مَعَ نَحْوِ الضَّمِيرِ. فُؤد: (إِنْشَاءً شَرْعًا) قَالَ الشَّهَابُ سَم لَا وَجْهَ لِيَكُونَهُ إِنْشَاءً مَعَ نَحْوِ الضَّمِيرِ وَمُتَمَحِّضًا لِلْإِخْبَارِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ مَعَ عَدَمِهِ انْتَهَى أَهـ رَشِيدِي.

فُؤد: (وَلَا يَضُرُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَالتَّذْكِيرُ فِي الْمُعْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ مِنْ عَاتِيٍّ وَقَوْلُهُ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَى قَوْلِهِ الْغَزَالِي. فُؤد: (مِنْ هَاتِي) عِبَارَةٌ لِلنَّهْيَةِ وَلَوْ مِنْ عَارِفِ الْإِخْبَارِ وَكَتَبَ عَلَيْهَا ش مَا نَعَهُ خِلَافًا لِحَجِّ فِي الْعَارِفِ وَلَكِنَّ الْقَلْبَ إِلَى مَا قَالَه حَجَّ أَمِيلُ أَهـ. فُؤد: (وَابْدَالِ الزَّايِ جِيمًا الْإِخْبَارُ) أَيِ كَجَوَزْتُكَ وَتَجَوَزْتُهَا قَالَ ع ش وَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ قَالَ الزَّوْجُ فِي الْمُرَاجَعَةِ رَاجَعْتُ جَوَزْتِي لِعَقْدِ يَكَاحِي فَلَا يَضُرُّ وَكَذَا لَا يَضُرُّ زَوَّزْتُكَ، أَوْ زَوَّزْتِي أَهـ. فُؤد: (وَالْكَافِ هَمْزَةً) كَأَنَّاخْتُكَ، وَأَنَّاخْتُهَا وَنَاخْتُهَا وَفِي ع ش ظَاهِرُهُ أَيِ شَرَحَ م ر وَلَوْ مِنْ عَارِفِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَفَتْهُ وَلَا لُغَةً يَلْسَانُهُ أَهـ. فُؤد: (يَصِحُّ أَنْيَكُحَكَ) أَيِ بِإِبْدَالِ التَّاءِ كَافًا وَيَصِحُّ أَيْضًا أَرْوَجْتُكَ وَلَوْ مِنْ عَالِمٍ وَنَقَلَ فِي الدَّرْسِ هَنَ الزَّمَلِي مَا يُوَافِقُهُ وَعَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يُخَالِفُهُ وَوَجْهُ الصَّحَّةِ أَنَّ مَعْنَى أَرْوَجْتُكَ فَلَانَةَ صَيَّرْتُكَ زَوْجًا لَهَا، وَهُوَ مُسَاوٍ فِي الْمَعْنَى لِرَوَّجْتُكَهَا أَهـ ع ش. فُؤد: (كَمَا هُوَ لُغَةٌ الْإِخْبَارِ) وَحَيْثُ إِنَّ أَنْيَكُحَكَ لُغَةٌ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَصِحُّ الْمَقْدُّ بِهَا حَتَّى

فُؤد: (وَفِي تَعْلِيلِ الْبَغْوِيِّ فِي قَوْلِهِ تَزَوَّجَتْ الْإِخْبَارُ) تَقَدَّمَ هَذَا فِي الْمَنْعِ مَعَ الْجَزْمِ بَعْدَهُ مِنَ الْقَبُولِ.
فُؤد: (الْمَوْجِبُ) نَعَتْ لِيُخْلَوْهُ. فُؤد: (لِأَنَّ هَذَا إِنْشَاءً الْإِخْبَارُ) لَا وَجْهَ لِيَكُونَهُ إِنْشَاءً مَعَ نَحْوِ الضَّمِيرِ وَمُتَمَحِّضًا لِلْإِخْبَارِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ مَعَ عَدَمِهِ. فُؤد: (وَلَا يَضُرُّ مِنْ هَاتِي الْإِخْبَارُ) كَذَا شَرَحَ م ر.

والغزالي لا يَضُرُّ زَوْجَتَ لَكَ، أو إِلَيْكَ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ فِي الصَّبِيغَةِ إِذَا لَمْ يُجَلَّ بِالْمَعْنَى يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَالْخَطَأِ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ اهـ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرَ وَغَيْرِهِ مِنْ اغْتِفَارِ كُلِّ مَا لَا يُجَلَّ بِالْمَعْنَى وَمَنْ ثَمَّ قَالَ أَبُو شَكِيلٍ فِي نَحْوِ فَتْحِ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ هَذَا لَحْنٌ لَا يُجَلَّ بِالْمَعْنَى فَلَا يَخْرُجُ بِهِ الصَّرِيحُ عَنْ مَوْضُوعِهِ وَعَنِ الشَّرَفِ بْنِ الْمُقَرِّي أَنَّهُ أَقْبَى فِي فَتْحِ التَّاءِ بِأَنَّ عُرْفَ الْبَلَدِ إِذَا فُهِمَ بِهِ الْمُرَادُ صَحَّ حَتَّى مِنَ الْعَارِفِ اهـ . وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا قَيَّدَ بِعُرْفِ الْبَلَدِ ذَلِكَ لِأَجْلِ مَا بَعْدَ حَتَّى إِذْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي ذَلِكَ عَدُّهُمْ كَمَا مَرَّ أَنْعَمْتَ بِضَمِّ التَّاءِ، أَوْ كَسَرِهَا مُجَلًّا لِلْمَعْنَى وَكَانَ هَذَا هُوَ الْحَامِلُ لِيُبْعِثَهُمْ عَلَى قَوْلِهِ لَا يَصْحُحُ الْعَقْدُ مَعَ فَتْحِ التَّاءِ مُطْلَقًا وَتَقْلَهُ غَيْرُهُ عَنِ الْإِسْتَوِيِّ فِي بَثْكَ بِفَتْحِ التَّاءِ قُلْتَ يُفْرَقُ بِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الصَّبِيغِ عَلَى الْمُتَعَارِفِ فِي مُحَاوَرَاتِ النَّاسِ وَلَا كَذَلِكَ الْقُرْآنُ فَتَأَمَّلْهُ وَالْمَعْجَبُ يَمُنُّ اسْتَدْلُ بِقَوْلِ الْغَزَالِيِّ لَا يَضُرُّ الْخَطَأَ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ أَيِ كَمَا صَرَحُوا بِهِ فِي الطَّلَاقِ وَالْقَذْفِ وَالْعَتَقِ عَلَى أَنَّ فَتْحَ التَّاءِ يَضُرُّ وَغَفَلَ عَنْ أَنَّهُ إِذَا صَحَّ زَوْجُكَ بِكَسْرِ الْكَافِ خَطَابًا لِلزَّوْجِ صَحَّ بِفَتْحِ التَّاءِ بِلَا فَارِقٍ وَسَيُفْلَمُ مِمَّا بَأْتِيَ صَحَّةُ النِّكَاحِ مَعَ نَفْيِ الصَّدَاقِ فَيُشْتَرِطُ لِلزَّوْجِ هُنَا ذِكْرُهُ فِي كُلِّ مَنْ شَقِيَ الْعَقْدَ مَعَ تَوَافُقِهِمَا فِيهِ كَثُرَ وَجُتُّهَا بِهِ.....

مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِالْأَصْلِ قَادِرًا عَلَيْهِ اهـ سَيَدُّ عَمَرَ . قُودُ: (وَالْغَزَالِيُّ) عَطَفَ عَلَى بَعْضِ اهـ سَم . قُودُ: (لَا يَضُرُّ زَوْجَتَ لَكَ الْخ) وَمِثْلُهُ أَجَوَزْتُكَ وَنَحْوُهُ اهـ مُغْنِي . قُودُ: (لَا الْخَطَأَ فِي الصَّبِيغَةِ) أَيِ فِي الصَّلَاتِ نِهَائَةً، وَهِيَ لَكَ، أَوْ إِلَيْكَ الْخ ع ش . قُودُ: (وَالْتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ) أَيِ وَكُلِّ مِثْمَا لَا يُجَلَّ بِالْمَعْنَى . قُودُ: (انْتَهَى) أَيِ مَا فِي فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ . قُودُ: (وَهُوَ الْخ) أَيِ مَا مَرَّ مِنْ فَتَاوَى الْبَعْضِ وَالْغَزَالِيُّ اهـ ع ش . قُودُ: (مِنْ اغْتِفَارِ كُلِّ مَا لَا يُجَلَّ بِالْمَعْنَى) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَّقَدُّ بِالْعَامِّيِّ اهـ سَم أَيِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّهْيَةُ . قُودُ: (وَعَنِ الشَّرَفِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَأَنَّهُ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ وَقَوْلُهُ وَالْمَعْجَبُ إِلَى قَوْلِهِ وَسَيُفْلَمُ . قُودُ: (وَعَنِ الشَّرَفِ الْخ) أَيِ حُكْمِي عَنْهُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَالَ ابْنُ شَكِيلٍ الْخ فَقَوْلُهُ انْتَهَى أَيِ مَا حُكْمِي عَنْ الشَّرَفِ . قُودُ: (ذَلِكَ) أَيِ قَوْلُهُ: إِذَا فُهِمَ بِهِ الْخ . قُودُ: (لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ) أَيِ عُرْفِ الْبَلَدِ . قُودُ: (يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ مَا مَرَّ عَنْ أَبِي شَكِيلٍ . قُودُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ . قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ كَانَ عُرْفُ الْبَلَدِ ذَلِكَ، أَوْ لَا وَيَحْتَمِلُ مِنَ الْعَامِّيِّ، أَوْ غَيْرِهِ . قُودُ: (عَلَى الْمُتَعَارِفِ) فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحًا بِحَسَبِ الْمُتَعَارِفِ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ كَانَ فَايِدًا بِحَسَبِ اللَّفْظِ اهـ سَيَدُّ عَمَرَ . قُودُ: (عَلَى أَنْ فَتَحَ التَّاءِ) أَيِ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ . قُودُ: (وَسَيُفْلَمُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَغْنِيِّ . قُودُ: (مَعَ نَفْيِ الصَّدَاقِ) أَوْ الْإِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِ مَا سَمَّاهُ الْوَلِيُّ اهـ ع ش .

قُودُ: (وَالْغَزَالِيُّ) عَطَفَ عَلَى بَعْضٍ . قُودُ: (لَا يُجَلَّ بِالْمَعْنَى) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَّقَدُّ بِالْعَامِّيِّ . قُودُ: (لَا يُجَلَّ بِالْمَعْنَى) قَدْ يُشْكِلُ بِمَا قَالُوهُ فِي أَنْعَمْتَ بِضَمِّ، أَوْ كَسَرِ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا بَأْتِيَ .

والا وجب مهر المثل (ويصح تقديم لفظ الزوج)، أو وكيله سواء قبلت وغيرها كما قاله خلافاً لمن فرق وزعم أن تقدم قبلت غير منتظم لاستدعائه مقبولا متقدما ممنوعاً إذ يصح أن يقال قبلت ما سيجيء منك والتعبير بالماضي عن المستقبل إشعاراً بالثقة بوقوعه حتى كأنه واقع شائع لغةً وعرفاً (على لفظ الولي أو وكيله) لحصول المقصود.

(ولا يصح) النكاح (إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح) أي ما اشتق منهما فليس هذا مكروهاً مع ما مرّ لإيهامه حصر الصّحة في تلك الصّيغ فيصح نحو أنا مزوجك إلى آخره وقول البلقيني.....

فؤد: (ولاً وجب إلخ) عبارة المغني فإن لم يقل ذلك وجب مهر المثل كما صرح به الماوردي والرويانى وهذه حيلة فيمن لا يزوجها وليها إلا بأكثر من مهر مثليها وهذا بخلاف البيع فإن القول فيه منزل على الإيجاب فإن الثمن ركن فيه اهـ. فؤد: (أو وكيله سواء قبلت وغيرها) كذا في النهاية والمغني وقوله قبلت أي إلخ. فؤد: (فرق) أي بين قبلت وغيرها. فؤد: (وزعم إلخ) مبتدأ خبره قوله: ممنوع. فؤد: (والتغيير إلخ) قد يقال هذا إنما يناسب لو كان قبلت إخباراً أما لو كانت إنشاء كما هو المراد فلا سم وقد يتعذر من قيل الشارح ^{كذلك} أن مقصوده أن شأن قبلت أن يكون مقبولها ماضياً في التحقّق بالنسبة لزمن الطلعي بها فهو هنا، وإن كان مستقبلاً بالنسبة لزمن الطلعي بها لكانه لما كان مستقبلاً محقق الوقوع فكأنه واقع فقوله والتغيير إلخ إشارة إلى ماخذ هذا الجواب الدقيق لا أن فيما نحن فيه تغييراً عن المستقبل بالماضي فليتأمل اهـ سيّد عمر. فؤد: (لحصول المقصود) أي مع التقديم. فؤد: (أي ما اشتق) إلى قوله وقول البلقيني في النهاية. فؤد: (ما اشتق إلخ) ملاً قالوا وما اشتق إلخ بواو المطفئ ليشمل نحو أنشأت تزويجك موليتي فليراجع. فؤد: (فليس إلخ) لعله تفرغ على قوله أي ما اشتق إلخ المفيد للعموم وفي النهاية والمغني الواو بدل الفاء فتأمل. فؤد: (هذا) أي قول المنى ولا يصح إلخ وقوله مع ما مرّ أي قوله إنما يصح النكاح بإيجاب إلخ. فؤد: (الإيهام) أي ما مرّ حصر الصّحة إلخ أقول وإيهامه عدم توقّف صحّة النكاح على لفظ التزويج، أو الإنكاح فإن المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنّف كالرافعي استعمال بأن بمعنى كان ولا يخفى أن ما وجهنا به أقوى وما وجه به الشارح فليتأمل اهـ سم ولك أن تقول إن تغيير المصنّف في الإيجاب بقوله، وهو إلخ يدفع الإيهام الذي ذكره ووجه المغني عدم التكرار بقوله؛ لأن الكلام هناك في اشتراط الصيغة وهنا في تمسينها اهـ، وهو قريب لما قاله سم فبه ما مرّ آنفاً. فؤد: (فيصح نحو إلخ) تفرغ على قوله أي ما اشتق

فؤد: (فيشترط للزومه هنا) أي بخلاف البيع فإن الواجب ذكر الثمن في كلام المبتدئ.

فؤد: (والتغيير إلخ) قد يقال هذا إنما يناسب لو كان قبلت إخباراً أما لو كانت إنشاء كما هو المراد فلا. فؤد: (الإيهام) أي ما مرّ حصر الصّحة في تلك الصّيغ أقول وإيهامه عدم توقّف صحّة النكاح على لفظ التزويج، أو الإنكاح بل يكفي أنه لا يفيد التوقّف على ذلك فإن المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنّف كالرافعي استعمال بأن بمعنى كان ولا يخفى أن ما وجهنا به أقوى وما وجه به

هنا الآن يقتضي أنه يُشترط هنا نظير ما قدمه في أنكحك والذي يظهر خلافه لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يؤهم الوعد حتى يحتز عنه بخلاف المضارع فإن قلت الخلاف في كل منهما مشهور وإنما الذي تفارقا فيه الترجيح عند جمع فكان ينبغي تعيين الآن فيه مثله خروجا من ذلك الخلاف الموجب لاحتماله الوعد أيضا قلت كفى باختلاف الترجيح مرجحا لا سيما والمرجحون أيضا بمن أحاطوا باللغة أكثر من غيرهم وذلك ليخبر مسلم «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله». وكلمته ما ورد في كتابه ولم يرد فيه غيرهما والقياس مُقتنع؛ لأن في النكاح ضربا من التعبد فلم يصح بنحو لفظ إباحة وهبة وتمليك وجعله تعالى النكاح بلفظ الهبة من خصائصه ﷺ لقوله ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الاحزاب: ١٠٠] صريح واضح في ذلك وخبر البخاري

إلخ. • فؤد: (هنا) أي في نحو أنا مزوجك إلخ. • فؤد: (الآن) مقول القول وقوله آه أي الآن. • فؤد: (لأن اسم الفاعل حقيقة إلخ) هذا لا يرد على البلقيني بناء على ما في جمع الجوامع تبعا للشيخ السبكي من أن المراد بالحال في اسم الفاعل حال التلبس لا حال التكلم خلافا للقرافي ومن وافقه وحققا مغناه في الآيات البيئات مع بسط بيان اه سم. • فؤد: (فلا يؤهم إلخ) أي نحو أنا مزوجك إلخ. • فؤد: (في كل منهما) أي اسم الفاعل والمضارع. • فؤد: (قلت كفى إلخ) قد يستغنى عن حال ذلك بأن المقصود الإنشاء لا الإخبار والإنشاء مطلقا سواء كان بجملة فعلية ماضية أو غيرها، أو اسمية حالتي مطلقا اه سم وفيه شبه المصادرة. • فؤد: (باختلاف الترجيح) أي بأن الرجح في المضارع الإشتراك وفي اسم الفاعل كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال. • فؤد: (والمرجعون) أي لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله بمن أحاطوا حال من الواو وقوله أكثر إلخ خبر والمرجحون. • فؤد: (وذلك ليخبر مسلم) إلى قوله إشارة في المثني وإلى المثني في النهاية إلا أنه لم يذكر اغتراض عبارة المجموع بل اقتصر على قوله، وهو مخمول على ما إذا إلخ. • فؤد: (وذلك إلخ) راجع إلى المثني. • فؤد: (بأمانة الله) أي بحملهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية اه سم. • فؤد: (ما ورد في كتابه) وهو التزويج والإنكاح اه مثني. • فؤد: (فلن يصح إلخ) تفريع على المثني. • فؤد: (في ذلك) أي منع القياس. • فؤد: (وخبر البخاري إلخ) جواب اغتراض.

الشارح فليتأمل. • فؤد: (لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال) هذا لا يرد على البلقيني بناء على ما في جمع الجوامع تبعا للشيخ الإمام السبكي من أن المراد بالحال في اسم الفاعل حال التلبس لا حال التكلم خلافا للقرافي ومن وافقه وحققا مغناه في الآيات البيئات مع بسط بيان فساد إيرادات لبعضهم عليه والله أعلم. • فؤد: (قلت كفى باختلاف الترجيح مرجحا لا سيما والمرجعون أيضا بمن أحاطوا باللغة إلخ) قد يستغنى عن ذلك بأن المقصود الإنشاء لا الإخبار والإنشاء مطلقا سواء أكان بجملة فعلية ماضية، أو غيرها أو اسمية حالية لا غير حالية مطلقا.

«مَلِكُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» أَمَا وَهَمَ مِنْ مَعَمَرٍ كَمَا قَالَ التَّيْسَابُورِيُّ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ الْجُمْهُورِ زَوْجُكُهَا وَالْجَمَاعَةُ أُولَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ، أَوْ رِوَايَةَ بِالْمَعْنَى لِيُظَنَّ التَّرَادُفَ، أَوْ جَمْعُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ إِنْشَاءً إِلَى قُوَّةِ حَقِّ الزَّوْجِ وَأَنَا كَالْمَالِكِ وَبِنَقْدِ نِكَاحِ الْأَخْرَسِ بِإِشَارَتِهِ الَّتِي لَا يَخْتَصُّ بِفَهْمِهَا الْفَطِنُ وَكَذَا بِكِتَابَتِهِ بِلاَ خِلَافٍ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ لِكَيْتَنَ مُعْتَرِضٌ بِأَنَّهُ يَرَى أَنَّهَا فِي الطَّلَاقِ كِنَايَةٌ وَالْعُقُودُ أَغْلَظُ مِنَ الْحُلُولِ فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّنَاقُحُ بِهَا فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ بِلاَ خِلَافٍ وَقَدْ يُجَابُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ وَتَعَذَّرَ تَوْكِيلُهُ لِاضْطِرَارِهِ حِينَئِذٍ وَيَلْحَقُ بِكِتَابَتِهِ فِي ذَلِكَ إِشَارَتُهُ الَّتِي يَخْتَصُّ بِفَهْمِهَا الْفَطِنُ . (وَيَصِحُّ بِالْمَجْمُوعَةِ فِي الْأَصَحِّ)، وَإِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةُ، وَهِيَ مَا عَدَّاهَا عِتَابًا أَوَّارًا الْمَعْنَى بِهِ إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِعْجَازٌ وَيُشْتَرَطُ أَنَّ يَأْتِيَ بِمَا يَمُتُّهُ أَهْلُ تِلْكَ اللُّغَةِ صَرِيحًا فِي لَفْظِهِمْ هَذَا إِنْ فُهِمَ كُلُّ كَلَامٍ نَفْسِهِ وَالْآخِرُ وَلَوْ بِأَنَّ أَخْبَرَهُ ثِقَةً بِالْإِيجَابِ، أَوِ الْقَبُولِ بَعْدَ تَقْدِيمِهِ مِنْ عَارِفٍ بِهِ وَلَوْ بِإِخْبَارِ الثَّقَةِ لَهُ بِمَعْنَاهُ قَبْلَ تَكْلِيمِهِ بِهِ فَقَبْلَهُ، أَوْ أَجَابَ فَوْزًا عَلَى الْأَوْجَهِ.....

• قُودُ: (بِمَا مَعَكَ الْخ) أَيِ بِتَقْلِيمِكَ لِتَأَمَّا مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَدْ كَانَ مَعْلُومًا لِلزَّوْجَيْنِ أَمَّا ع. ش.
 • قُودُ: (بِأَنَّهُ يَرَى) أَيِ الْمَجْمُوعِ وَقَوْلُهُ إِنَّهَا أَيِ الْكِتَابَةِ. • قُودُ: (وَالْعُقُودُ أَغْلَظُ الْخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ.
 • قُودُ: (بِحَمَلِ كَلَامِهِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِأَنَّهُ إِنَّمَا اعْتَبَرَ الْكِتَابَةَ فِي صِحَّةِ وَلَايَتِهِ لَا فِي تَزْوِيجِهِ وَلَا زَيْبِ تَه إِذَا كَانَ كَاتِبًا تَكُونُ الْوَلَايَةُ لَهُ فَيُوكَلُّ مَنْ يُزَوِّجُهُ أَوْ يُزَوِّجُ مَوْلِيَّتَهُ وَالسَّائِلُ نَظَرَ إِلَى مَنْ يُزَوِّجُهُ لَا إِلَى وَلَايَتِهِ وَلَا زَيْبِ أَنَّهُ لَا يُزَوِّجُ بِهَا ه. • قُودُ: (إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ) أَيِ لِكُلِّ أَحَدٍ أَمَّا إِذَا فَهَمَهَا الْفَطِنُ دُونَ غَيْرِهِ سَاوَتْ الْكِتَابَةَ فَيَصِحُّ بِكُلِّ مِنْهَا أَمَّا ع. ش. • قُودُ: (وَتَعَذَّرَ تَوْكِيلُهُ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ امْتَكَنَ التَّوْكِيلُ بِالْكِتَابَةِ، أَوْ الْإِشَارَةِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِفَهْمِهَا الْفَطِنُ تَعَيَّنَ لِصِحَّةِ نِكَاحِهِ تَوْكِيلُهُ، وَهُوَ قَرِيبٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ كِنَايَةً أَيْضًا لِكَيْتَنَ فِي التَّوْكِيلِ، وَهُوَ يَتَعَقَّدُ بِالْكِتَابَةِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ أَمَّا ع. ش. وَسَنَذَكُرُ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ. • قُودُ: (إِشَارَتُهُ الَّتِي الْخ) أَيِ فَيَصِحُّ نِكَاحُهُ بِهَا لِلضَّرُورَةِ حَيْثُ تَعَذَّرَ تَوْكِيلُهُ أَمَّا ع. ش.
 • قُودُ: (وَإِنْ أَحْسَنَ) إِلَى الْمُثَنِّي فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيُشْتَرَطُ إِلَى قَوْلِهِ هَذَا وَقَوْلُهُ يُشْتَرَطُ إِلَى الْمُثَنِّي. • قُودُ: (وَهِيَ) أَيِ الْمَجْمُوعَةِ. • قُودُ: (مَا عَدَّاهَا الْعَرَبِيَّةُ) أَيِ مِنْ سَائِرِ اللُّغَاتِ نِهَائَةً وَمُغْنِي.
 • قُودُ: (إِذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ) أَيِ بِالنِّكَاحِ. • قُودُ: (إِنْ فُهِمَ كُلُّ الْخ) أَيِ اتَّفَقَتِ اللُّغَاتُ أَمْ اخْتَلَفَتْ أَمَّا مُغْنِي.
 • قُودُ: (فَقَبْلَهُ وَأَجَابَ) أَيِ الْعَارِفِ بِهِ وَلَوْ بِإِخْبَارِ الثَّقَةِ لَهُ الْخ. • قُودُ: (فَوْزًا) أَيِ بِلاَ طَوْلِ الْفَضْلِ عُرْفًا بِالْإِخْبَارِ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ع. ش. وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمَّ الْأَوْجَهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْإِخْبَارُ لِلْبَادِي بِمَا يَأْتِي بِهِ

• قُودُ: (لِاضْطِرَارِهِ) الْمُنَاسِبُ لِهَذَا الْكَلَامِ تَزَوُّجُهُ لَا تَزْوِيجُهُ. • قُودُ: (فَوْزًا) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْفَوْزَ مِنْ الْإِخْبَارِ وَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ عَنِ الْبُلْقِينِي فَلَوْ أَخْبَرَ بِمَعْنَاهَا وَقَبْلَ صَحِّحِ إِنْ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ انْتَهَى وَقَدْ يُنْظَرُ فِي اشْتِرَاطِ الْفَوْزِيَّةِ وَعَدَمِ طَوْلِ الْفَضْلِ حَيْثُ كَانَ مُتَذَكَّرًا لِمَعْنَاهَا إِلَّا أَنْ يُرَادَ طَوْلُ الْفَضْلِ الْمُحَلِّ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَالْأَوْجَهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْإِخْبَارُ لِلْبَادِي بِمَا يَأْتِي بِهِ قَبْلَ بَدَائِهِ لَمْ

وَيُشْتَرَطُ فَهْمُ الشَّاهِدِينَ أَيْضًا كَمَا بَأْتِيَ (لَا بِكِنَايَةٍ) فِي الصِّيغَةِ كَأَحْلَلْتُكَ بَنَتِي فَلَا يَصَحُّ التَّكَاحُ (قَطْعًا)، وَإِنْ قَالَ نَوَيْتُ بِهَا التَّكَاحَ وَتَوَفَّرَتِ الْقَرَائِنُ عَلَى ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا مَطْلَعٌ لِلشُّهُودِ الْمَشْتَرَطِ حُضُورُهُمْ لِكُلِّ فَرْدٍ فَرِدٌ مِنْهُ عَلَى النِّيَّةِ وَبِهِ فَارَقَ الْبَيْعَ، وَإِنْ شَرَطَ فِيهِ الْإِشْهَادَ عَلَى مَا فِيهِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ لَا يُوْثِرُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْعَقْدِ لَا عَلَى نَفْسِ الْعَقْدِ وَفِيهِ وَجْهٌ لِكَيْتَهُ لِيَشْذُوزَهُ لَمْ يُعْمَلْ عَلَيْهِ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ قَاضٍ فَمِيقَهَا فِي تَرْوِيجِ امْرَأَةٍ صَحَّ بِمَا يَصَحُّ بِهِ تَوَلِيَةُ الْقَضَاءِ مِمَّا سَيَأْتِي فِيهِ اشْتِرَاطُ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ.....

قَبْلَ بَدَائِهِ لَمْ يُشْتَرَطْ عَدَمُ طُولِ بَيْنِ الْإِخْبَارِ وَبَدَائِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلثَّانِي بِمَا يَأْتِي بِهِ اشْتِرَاطُ عَدَمِ طُولِ الْفَضْلِ بَيْنَ مَا يَأْتِي بِهِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ صَاحِبِهِ مِنْ إِيْجَابٍ، أَوْ قَبُولٍ، أَوْ بِمَا أَتَى بِهِ صَاحِبُهُ صَحَّ فِيمَا يَظْهَرُ بِشَرِّطِ قَصْرِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. قُودُ: (فَهْمُ الشَّاهِدَيْنِ الْإِنْخ) أَيِ مَا أَتَى بِهِ الْعَاقِدَانِ اهـ ع ش. قُودُ: (فِي الصِّيغَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ فِي التَّهَامَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ هـ. قُودُ: (كَأَحْلَلْتُكَ الْإِنْخ) هَلَّا جَعَلُوا عَدَمَ الصَّحَةِ بَنَحُوْهُ هَذَا بِقَفْدِ لَفْظِ التَّرْوِيجِ، أَوْ الْإِنْكَاحِ اهـ سم. قُودُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ نِيَّتِهِ بِهَا التَّكَاحَ هـ. قُودُ: (لَا مَطْلَعٌ) أَيِ اطَّلَعَ؛ لَأَنَّهُ تَصَدَّرَ مِمِّهِ اهـ ع ش. قُودُ: (الْمَشْتَرَطُ الْإِنْخ) نَعَتْ لِلشُّهُودِ هـ. قُودُ: (لِكُلِّ فَرْدٍ الْإِنْخ) الْأَوَّلَى جُزْءًا جُزْءًا وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيِ عَقْدِ التَّكَاحِ هـ. قُودُ: (وَقَوْلُهُ: ذَلِكَ) أَيِ نَوَيْتُ الْإِنْخِ اهـ ع ش. قُودُ: (عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْعَقْدِ) أَيِ قَوْلُهُ: إِنِّي نَوَيْتُ بِمَا تَلَفَّظْتُ بِهِ التَّكَاحَ هـ. قُودُ: (وَفِيهِ وَجْهٌ) أَيِ فِي الصَّحَةِ بِالْكِنَايَةِ هـ. قُودُ: (لَمْ يُعْمَلْ عَلَيْهِ) أَيِ فَلِذَا ادَّعَى الْقَطْعَ وَأَطْلَقَ اهـ سم. قُودُ: (صَحَّ الْإِنْخ) أَيِ الْإِسْتِخْلَافُ هـ. قُودُ: (صَحَّ بِمَا يَصِحُّ بِهِ الْإِنْخ) جِبَارَةُ التَّهَامَةِ اشْتِرَاطُ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ اهـ وَهَذَا مَا فِي نُسْخَةِ الشَّارِحِ الْمَرْجُوعِ عَنْهَا وَكَتَبَ عَلَيْهَا الْفَاضِلُ الْمُحْسَنِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: اشْتَرَطَ الْإِنْخُ أَيِ فَلَا يَكْفِي الْكِنَايَةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ رَجَعَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ قَوْلِهِ اشْتَرَطَ الْإِنْخُ إِلَى قَوْلِهِ صَحَّ بِمَا يَصِحُّ الْإِنْخُ كَمَا زَايَتْ بِخَطِّهِ فَكَانَ الْفَاضِلُ الْمُحْسَنِيُّ لَمْ يَتْلَهُ ذَلِكَ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ جِبَارَةُ ع

يُشْتَرَطُ عَدَمُ طُولِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْإِخْبَارِ وَبَدَائِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلثَّانِي بِمَا يَأْتِي بِهِ اشْتِرَاطُ عَدَمِ طُولِ الْفَضْلِ بَيْنَ مَا يَأْتِي بِهِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ صَاحِبِهِ مِنْ إِيْجَابٍ، أَوْ قَبُولٍ أَوْ بِمَا أَتَى بِهِ صَاحِبُهُ فِيمَا يَظْهَرُ بِشَرِّطِ قَصْرِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. قُودُ: (وَيُشْتَرَطُ فَهْمُ الشَّاهِدَيْنِ) اعْتَمَدَهُ م ر.

هـ قُودُ فِي (سُئِلَ): (لَا بِكِنَايَةٍ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَا بِكِنَايَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي غَنِيَّةٍ، أَوْ حُضُورٍ؛ لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ قَالَ بَلْ لَوْ قَالَ لِغَايِبٍ زَوْجُكَ ابْنَتِي، أَوْ قَالَ زَوْجَتَهَا مِنْ فُلَانٍ ثُمَّ كَتَبَ قَبْلَهُ الْكِتَابُ، أَوْ الْخَبَرُ فَقَالَ قِيلَتْ لَمْ يَصِحَّ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ فِي الْأَوَّلَى وَسَكَتَ عَنِ الثَّانِيَةِ؛ لَأَنَّهُ سَقَطَتْ مِنْ كَلَامِهِ إِلَى أَنْ فَرَّقَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَيْنَ مَا هُنَا وَبِالْبَيْعِ بِأَنَّهُ أَوْسَعُ بِدَلِيلِ اتِّعَادِهِ بِالْكِنَايَاتِ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ فِيهِ.

هـ قُودُ: (كَأَحْلَلْتُكَ بَنَتِي) هَلَّا جَعَلُوا عَدَمَ الصَّحَةِ بَنَحُوْهُ هَذَا بِقَفْدِ التَّرْوِيجِ وَالْإِنْكَاحِ هـ. قُودُ: (وَقَوْلُهُ ذَلِكَ) أَيِ نَوَيْتُ هـ. قُودُ: (لَمْ يُعْمَلْ عَلَيْهِ) فَلِذَا ادَّعَى الْقَطْعَ وَأَطْلَقَ هـ. قُودُ: (اشْتِرَاطُ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ) أَيِ فَلَا يَكْفِي الْكِنَايَاتُ.

وخرج بقولنا في الصيغة الكتابية في المفقود عليه كما لو قال أبو نبات زوّجتك إحداهن، أو بنتي أو فاطمة ونؤيا معينة ولو غير المسماة فإنه يصح ويفرق بأن الصيغة هي المحللة فاحتيط لها أكثر ولا يكفي زوّجت بنتي أحدكما مطلقاً.

(ولو قال الولي (زوّجتك) إلى أخيره (فقال) الزوج (قبلت) مطلقاً، أو قبلته ولو في مسألة المتوسّط على ما مرّ (لم ينقض) النكاح (على المذهب) لانتفاء لفظ النكاح، أو التزويج كما مرّ

ش قوله: اشترط اللفظ إلخ أي بأن يقول استخلفتك، أو أذنت لك في تزويج فلانة مثلاً اهـ ع ش وعبارة الرشيدي أي فلا تكفي الكتابية على المذهب اهـ. فود: (وخرج بقولنا إلخ) إلى قوله ويفرق في المضمّن. فود: (الكتابية في المفقود عليه) من زوج أو زوجة كما لو قال زوّجتك بنتي، أو زوج بتك ابني وقوله كما لو قال أبو نبات إلخ ولا يخفى أن مثل أبي النبات أبو البنين فإذا قال زوّجت ابني بتك ونؤيا معينة ولو غير المسماة صحّ اهـ حليّ وزياي. فود: (ونؤيا معينة) يؤخذ منه أنّهما لو اختلفا في التّية بطل العقد ولو طالب الزوج إحدى البنات بعد موت الأب فقال أنت المعينة وشهدت الشهود بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمينها؛ لأن الشهود لا اطلاع لهم على التّية وكذا لو قال لها الشهود أنت المفصودة وسمى الولي غيرك غلطاً فالقول قولها بيمينها؛ لأن الأصل عدم الغلط اهـ ع ش.

فود: (مطلقاً) أي، وإن نؤيا معينة اهـ سم عبارة ع ش أي نوى الولي معيناً بينهما، أو لا ولعل الفرق بين هذا وبين زوّجتك إحدى بناتي ونؤيا معينة حيث صحّ ثم لا هنا أنّه يُعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليصحّ الإشهاد على قبوله الموافقة للإيجاب والمزاة ليس العقد والخطاب معها والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاغتنر فيها ما لا يقتصر في الزوج اهـ وقد يخالفه ما مرّ آتياً عن الحلبي والزيادي إلا أن يفرق بين عقد الزوج وعقد وليه أخذاً من مثاليهما فليراجع. فود: (إلخ) أي فلانة اهـ ع ش.

فود: (مطلقاً) أي سواء كان في مسألة المتوسّط أم لا قاله الكُردي ولا خفاء أنّ المناسيب لما بعده أن يقال على ما مرّ ومقابلته قوله: على ما مرّ أي في شرح أو تزويجها من الرّدة على ما في الرّوضة. فود: (كما مرّ) وهو قول المنين ولا يصحّ إلا بلفظ التزويج، أو الإنكاح اهـ كُردي أقول وعليه كان

فود: (زوّجتك إحداهن) إلى ونؤيا معينة في الرّوض فروّجتك إحدى بناتي، أو زوّجت أحدكما باطل قال في شرحه ولو مع الإشارة كالبيع انتهى، وهو مع ما قاله الشارح يخرج منه أنّ التّغيير بإحدى مع تية معينة صحيح لا مع الإشارة إليهما ولا يخفى إشكاله هذا إن أراد بالإشارة الإشارة إلى المزوجة فإن أراد بها الإشارة إلى البنات التي المزوجة إحداهن فلا إشكال فليحزّ ثم وقع ليخبر مع م ر فمال إلى الإكفاء مع الإشارة إلى المزوجة وإلى حمل كلام الرّوض على الإشارة إلى البنات وتقدّم في الحاشية في البيع عن شرح الباب بطلانه في أحد المبدين، أو القويين، وإن نؤيا واحداً بينهما، وآنه يفارق النكاح. فود: (ولا يخفى زوّجت بنتي أحدكما مطلقاً) كذا شرح م ر وقوله مطلقاً أي، وإن نؤيا معينة.

(ولو قال) الزوج للولي (زَوَّجْتَنِي بِتَكَ فَقَالَ) الولي (زَوَّجْتُكَ) بنتي (أو قال الولي) للزوج (تَزَوَّجَهَا) أي بنتي (فَقَالَ) الزوج (تَزَوَّجْتَهَا) بها (صَحَّ) النكاح فيهما بما ذكر للاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفي الصحيحين «إِنْ خَاطَبَ الْوَاهِبَةُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ زَوَّجْنِيهَا فَقَالَ زَوَّجْتُكَهَا» ولم يُقَلَّ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَهُ تَزَوَّجْتُهَا وَلَا غَيْرُهُ وَخَرَجَ بِزَوْجِنِي تَزَوَّجْنِي، أَوْ زَوَّجْتَنِي أَوْ زَوَّجْتُهَا مِنِّي وَتَزَوَّجَهَا تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا فَلَا يَصِحُّ لِعَدَمِ الْجَزْمِ نَعَمْ، إِنْ قِيلَ، أَوْ أَوْجَبَ ثَانِيًا صَحَّ وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا قُلْ تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ زَوَّجْتُهَا؛ لَأَنَّهُ اسْتِدْعَاءٌ لِلْفُظِّ دُونَ التَّزْوِيجِ وَلَا زَوَّجْتُ نَفْسِي، أَوْ ابْنِي مِنْ

يَتَّبَعِي أَنْ يَزِيدَ الشَّارِحُ قَبْلَهُ قَوْلُهُ: الْمُشْتَرِطُ وَالَّذِي أَنَّهُ رَاجِعٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي مَبْنَحِ الْقَبُولِ مِنْ قَوْلِهِ لَا قَبْلَ وَلَا قَبْلَتَهَا إلخ. • فَوَدَّ: (الزَّوْجُ لِلْوَلِيِّ) عبارة الْمُغْنِي الخاطِبُ لِلْوَلِيِّ اه. • فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرَ) يَغْنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقَبَلَ الزَّوْجُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلَى وَيُوجِبُ الْوَلِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَفِي الصَّحِيحَيْنِ) إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَلَمَّا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ الَّذِي خَطَبَ الْوَاهِبَةَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: زَوَّجْنِيهَا فَقَالَ: «زَوَّجْتُكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْفَرَانِ» إلخ. • فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا صَحَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى وَلَا يَصِحُّ. • فَوَدَّ: (تَزَوَّجْنِي) إلخ) أي مَا لَوْ قَالَ الْخَاطِبُ تَزَوَّجْنِي إلخ وَقَوْلُهُ تَزَوَّجْتُهَا إلخ أي مَا لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ تَزَوَّجْتُهَا إلخ. • فَوَدَّ: (لِعَدَمِ الْجَزْمِ) لَأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِنْ قِيلَ، أَوْ أَوْجَبَ) إلخ) نَشَرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا قُلْ تَزَوَّجْتُهَا) أي لَا يَكْفِي هَذَا مِنَ الْوَلِيِّ كَمَا كَفَى مِنْهُ تَزَوَّجْتُهَا فَلَوْ قَالَ الْوَلِيُّ قُلْ تَزَوَّجْتُهَا فَقَالَ تَزَوَّجْتُهَا لَمْ يَكْفِ كَمَا كَفَى لَوْ قَالَ تَزَوَّجْتُهَا فَقَالَ تَزَوَّجْتُهَا وَقَوْلُهُ أَوْ زَوَّجْتُهَا أَيْ لَا يَكْفِي هَذَا مِنَ الزَّوْجِ كَمَا كَفَى مِنْهُ زَوَّجْنِي فَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ قُلْ زَوَّجْتُهَا فَقَالَ زَوَّجْتُهَا لَمْ يَكْفِ كَمَا كَفَى لَوْ قَالَ زَوَّجْنِي فَقَالَ زَوَّجْتُ أَيْ إِلَّا أَنْ يُوْجِبَ الْوَلِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ وَيَقَبَلَ الزَّوْجُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ اه سَم. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ) إلخ) انْظُرْ لَوْ قَصَدَ بِهِ أَمْرُهُ بِاسْتِدْعَاءِ التَّزْوِيجِ سَم وَيُظْهِرُ أَنَّ مِنْ صَوَابِ الْبَيَانَةِ لَوْ قَصَدَ بِهِ الْاسْتِدْعَاءُ؛ لِأَنَّ مَذْخُولَ قُلْ فِي الصُّورَتَيْنِ لَيْسَ مِنْ صَيَغِ الْاسْتِدْعَاءِ بَلْ إِيْجَابٌ فِي إِحْدَاهُمَا وَقَبُولٌ فِي الْأُخْرَى فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سَيَذْ عَمَزَ وَقَوْلُهُ لَوْ قَصَدَ بِهِ الْاسْتِدْعَاءُ أَيْ لِلتَّزْوِيجِ فِي الْأَوَّلَى وَالتَّزْوِيجِ فِي الثَّانِيَةِ. • فَوَدَّ: (مَوْنُ التَّزْوِيجِ) وَكَانَ الْأَوَّلَى زِيَادَةً أَوْ التَّزْوِيجِ. • فَوَدَّ: (وَلَا زَوَّجْتُ نَفْسِي) إلخ) عَطَفَ عَلَى قُلْ تَزَوَّجْتُهَا إلخ.

• فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا قُلْ تَزَوَّجْتُهَا) أي لَا يَكْفِي هَذَا مِنَ الْوَلِيِّ كَمَا كَفَى مِنْهُ فَلَوْ قَالَ قُلْ تَزَوَّجْتُهَا فَقَالَ الزَّوْجُ تَزَوَّجْتُهَا لَمْ يَكْفِ كَمَا فِي تَزَوَّجْتُهَا فَقَالَ تَزَوَّجْتُهَا وَقَوْلُهُ أَوْ زَوَّجْتُهَا أَيْ لَا يَكْفِي هَذَا مِنَ الزَّوْجِ كَمَا كَفَى زَوَّجْنِي فَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ قُلْ زَوَّجْتُهَا فَقَالَ زَوَّجْتُهَا لَمْ يَكْفِ كَمَا كَفَى زَوَّجْنِي فَقَالَ زَوَّجْتُ أَيْ إِلَّا أَنْ يُوْجِبَ الْوَلِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ وَيَقَبَلَ الزَّوْجُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْكَثِيرِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ لِلْوَلِيِّ قُلْ زَوَّجْتُكَهَا فَلَيْسَ بِاسْتِجَابٍ فَإِذَا تَلَفَّظَ اقْتَضَى الْقَبُولَ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ لِلْفُظِّ مَوْنُ التَّزْوِيجِ) انْظُرْ لَوْ قَصَدَ بِهِ أَمْرُهُ بِاسْتِدْعَاءِ التَّزْوِيجِ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ) إلخ) كَذَا ر.

بنتك؛ لأن الزوج غير معقود عليه . وإن أُعطي حكمه في نحو أنا منك طالق مع التية ولا زوّجت بنتي فلاناً ثم كتب، أو أرسل إليه فقيل وإنما صح نظيره في البيع؛ لأنه أوسع (ولا يصح تعليقه) فيفسد به كالبيع بل أولى لمزيد الاحتياط هنا (ولو بشر بولد فقال) لمن عنده (إن كانت أنثى فقد زوّجتها) فقيل ثم بأن أنثى (أو قال) شخص لاخر (إن كانت بنتي طلقت واعتدت فقد زوّجتها) فقيل ثم بأن انقضاء عدتها، وأنها أذنت له أو كانت بكراً والعدة لاستدخال ماء، أو وطء في دبر، أو قال لمن تحت أربع إن كانت إحداهن ماتت زوّجتك بنتي فقيل (فالمذهب بطلانه) لفساد الصيغة بالتعليق قبل وفارق بيع مالي مؤثره طائناً حياته فبان ميتاً بجزم الصيغة ثم انتهى ويرد بصحته ثم مع التعليق كأن كان ملكي . وإن لم يظنه ملكه فالوجه

قود: (غير معقود عليه) أي على الصحيح وإنما المعقود عليه المرأة فقط؛ لأن العوض من جهة الزوج المهر لا نفسه؛ ولأنه لا حرج عليه في نكاح غيرها معها اهـ. قود: (ولا زوّجت بنتي فلاناً إلخ) عبارة المغني والزوج مع شرحه ولا يتعد بكتابة في غيبة أو حضور؛ لأنها كتابة فلو قال لإغيب زوّجتك بنتي أو زوّجت من فلان ثم كتب إلخ وفي مؤثرات المغني ما نصه نعم لو لم يطل الفصل بين الإيجاب والقبول صح النكاح ولا يضر تخلل المخبر حيث وجدت الصيغة المغتبرة اهـ وفي ع ش بعد ذكر كلام الزوج مع شرحه الماز ما نصه، وهو شامِل للأخرس وغيره لكن حيث صح عقد الآخرس بالكتابة للضرورة كما مر فيحتمل تخصيصه بالحاصر لتحقق الضرورة فيه ويحتمل التعميم، وهو الأقرب هذا وقد يقال ما المانع من أن القاضي يزوجه حيث لم تكن إشارته صريحة كما يتصرف في أمواله اهـ.

قود (سني): (ولا يصح تعليقه) ولو قال زوّجتك إن شاء الله تعالى وقصد التعليق، أو أطلق لم يصح، وإن قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئته تعالى صح نهاية ومغني. قود: (فيفسد به) إلى قول المتن ولا توقيته في النهاية إلا قوله ويرد إلى وخرج. قود: (وأنها أذنت إلخ) عطف على انقضاء إلخ وفيه من حيث المعنى خفاء نعم لو جمل حالاً لظهر عبارة المغني وكانت أذنت لأبيها في تزويجها اهـ، وهي ظاهرة. قود: (أو كانت إلخ) ظاهره أنه عطف على أذنت فيكون المعنى ثم بأن أنها كانت إلخ وفيه ما لا يخفى إلا أن يقال بما مر آنفاً. قود: (والعدة إلخ) تصوير لاجتماع العدة مع البكارة اهـ سم. قود: (أو قال إلخ) عطف على قول المتن، أو قال إلخ. قود: (فقيل) أي ثم بأن مؤثرها. قود: (وإن لم يظنه إلخ) غاية.

قود: (والعدة إلخ) تصوير لاجتماع العدة مع البكارة. قود: (بجزم الصيغة ثم) تقدم في البيع في الحاشية عن شرح العباب ما يصحح ذلك قراجه. قود: (كان ملكي إلخ) للفرار المذكور أن يقول لا يلزم من صحة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معنى وتضريح بمقتضى الحال صحته مع إن بان أبي مثلاً مات الذي ليس كذلك فالاستناد في الرد إلى هذا ليس مجزياً فليتأمل.

الفرق بمزید الاحتیاط هنا كما مرّ آنفاً ويُؤخذ منه أنّ زَوْجَتَكَ أمةٌ مُورَثِي إِنْ كَانَ مِثْلًا باطلًا، وإنَّ بَانَ مِثْلًا وخرج بولَدٍ ما لو بُشِّرَ بأنثى فقال بعد تَبَيُّنِهِ أَوْ ظَنَّهُ صِدْقَ المَخْبِرِ إِنْ صَدَقَ المَخْبِرُ فقد زَوْجَتُكُهَا فَإِنَّهُ يَصْخُ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ تَعْلِيْقٍ بَلْ تَحْقِيقٌ إِذْ أَنَّ حِينَئِذٍ بِمَعْنَى إِذْ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أُخْبِرَ بِمَوْتِ زَوْجَتِهِ وَتَبَيَّنَ، أَوْ ظَنُّ صِدْقِ المَخْبِرِ فقال إِنْ صَدَقَ المَخْبِرُ فقد تَزَوَّجْتَ بِنْتَكَ وَبَحَثَ الْبَلْقَيْنِي أَنَّ مَحَلَّ امْتِنَاعِ التَّعْلِيْقِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ وَالْأَنَّ كَأَنَّ غَابَتْ وَتُحَدَّثُ بِمَوْتِهَا وَلَمْ يَتَبَيَّنْ فَقَالَ زَوْجَتُكَ بِنْتِي إِنْ كَانَتْ حَيَّةً صَخُ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِنْ هُنَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى إِذْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالتَّنْظَرُ لِأَصْلِ بَقَاءِ الْحَيَاةِ لَا يَلْحَقُهُ بِتَبَيُّنِ الصَّدَقِ، أَوْ ظَنَّهُ فِيمَا مَرَّ وَبَحَثَ غَيْرُهُ الصَّحَّةُ فِي إِنْ كَانَتْ فَلَانَهُ مُوَلِّيَّتِي فَقَدْ زَوْجَتُكُهَا وَفِي زَوْجَتُكَ إِنْ شِئْتَ كَالْبَيْعِ إِذْ لَا تَعْلِيْقَ فِي الْحَقِيقَةِ أَهـ. وَتَبَيَّنَ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ، أَوْ ظَنُّ أَنَّهَا مُوَلِّيَّتُهُ وَالثَّانِي عَلِمَ مَا إِذَا لَمْ يُرَدِّ التَّعْلِيْقُ وَلَا يُقَاسُ بِالْبَيْعِ لِمَا تَقَرَّرَ (وَلَا تَوَقَّيْتُهُ) بِمُدَّةٍ.....

فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِّ مِنَ الْفَرْقِ. فَوَدَّ: (إِنْ زَوْجَتَكَ أمةٌ الْخ) وَكَذَا يَتَطَّلُ الْبَيْعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي الْحَاشِيَةِ فِي بَابِ الْبَيْعِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فَرَاجِعُهُ أَهـ سَم. فَوَدَّ: (بِاطِلٌ) كَذَا فِي الْمَعْنَى. فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بَوْلَدٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبَحَثَ فِي الْمَعْنَى. فَوَدَّ: (فَقَالَ) أَيِّ لِمَنْ عِنْدَهُ. فَوَدَّ: (بِمَعْنَى إِذْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَتَاوَنُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (أَهـ ص ١٧٥) أَهـ مَعْنَى. فَوَدَّ: (كَأَنَّ هَابَتْ) أَيِّ بَشَتْ شَخْصًا. فَوَدَّ: (بِمَعْنَى) نَائِبٌ فَاعِلٍ وَتُحَدَّثُ. فَوَدَّ: (فَقَالَ) أَيِّ ذَلِكَ الشَّخْصِ الْغَائِبِ بَشَتْ وَتُحَدَّثُ الْخ لِمَنْ عِنْدَهُ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرُ الْخ) مُقْتَضَى أَهـ ع ش عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا دَاخِلٌ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ تَعْلِيْقًا أَهـ. فَوَدَّ: (لَأَنَّ إِنْ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَرُدُّ عَلَى الْبَلْقَيْنِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ مَا قَالَهُ عَلَى أَنَّ إِنْ بِمَعْنَى إِذْ بَلْ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّعْلِيْقُ هُوَ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ وَلَا يَزِمُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَلَا يَضُرُّ التَّضْرِيحُ بِهِ أَهـ سَم. فَوَدَّ: (وَالنَّظَرُ لِأَصْلِ الْخ) قَدْ يُقَالُ يُمْكِنُ فَرَضُ كَلَامِ الْبَلْقَيْنِي فِيمَا إِذَا لَمْ يُؤْتَرِ هَذَا التَّحَدُّثُ عِنْدَهُ شَكًّا وَاسْتَمَرَّ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَبَيُّنِ حَيَاتِهَا، أَوْ ظَنَّهُ وَحِينَئِذٍ قَائِي فَرْقٍ بَيْنَ ظَنِّ مُسْتَنَدٍ إِلَى الْإِخْبَارِ وَظَنِّ مُسْتَنَدٍ إِلَى الْإِسْتِصْحَابِ إِذَا الْمَدَارُ عَلَى انْتِزَاعِ الشَّكِّ الْمُرْجِعِ لِجَانِبِ التَّعْلِيْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ سَيِّدُ عَمَزَ أَقُولُ وَعَدَمُ الْفَرْقِ ظَاهِرٌ. فَوَدَّ: (حَمْلُ الْأَوَّلِ) أَيِّ قَوْلِهِ إِنْ كَانَتْ فَلَانَهُ الْخ وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي أَيِّ قَوْلِهِ: زَوْجَتُكَ إِنْ شِئْتَ. فَوَدَّ: (لِإِذَا تَقَرَّرَ) أَيِّ مِنْ مَزِيدِ الْإِحْتِيَاطِ هُنَا ع ش وَرَشِيدِي. فَوَدَّ: (بِمَعْنَى الْخ) إِلَى قَوْلِهِ بَانَ الْمَوْتُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مُخَالِفًا إِلَى وَكَذَا وَإِلَى الْمَنْ

فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) إِنْ زَوْجَتَكَ أمةٌ مُورَثِي إِنْ كَانَ مِثْلًا باطلًا) وَكَذَا يَتَطَّلُ الْبَيْعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي الْحَاشِيَةِ فِي بَابِ الْبَيْعِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فَرَاجِعُهُ. فَوَدَّ: (بِمَعْنَى إِذْ) لَيْسَ بِلَازِمٍ. فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَرُدُّ عَلَى الْبَلْقَيْنِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ مَا قَالَهُ عَلَى أَنَّ إِنْ بِمَعْنَى إِذْ بَلْ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّعْلِيْقُ هُوَ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ وَلَا يَزِمُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَلَا يَضُرُّ التَّضْرِيحُ لَهُ بِهِ. فَوَدَّ: (وَتَبَيَّنَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

معلومة أو مجهولة فينشُد لصحة التهي عن نكاح المثمة وجازَ أولاً رخصةً للمضطَرَّ ثم حُرِّمَ عامٌ خيبرَ ثم جازَ عامُ الفتح وقيل حجةُ الوداعِ ثم حُرِّمَ أبداً بالنصِّ الصريح الذي لو بلغ ابنُ عباسٍ لم يستمِرَّ على جلِّها مخالفاً كافةَ العلماءِ وحكايةَ الرجوعِ عنه لم تصحَّ بل صحَّ كما قاله بعضهم عن جمعٍ من السلفِ أنهم وافقوه في الجلِّ لكن خالفوه فقالوا لا يترتَّب عليه أحكامُ النكاح وبهذا نازع الزركشي في حكاية الإجماع فقال الخلافُ مُحَقَّقٌ، وإن ادَّعى جمعٌ نفيه وكذا لحومُ الحُمُرِ الأهلية حُرِّمتْ مرَّتَيْنِ وبحثُ البلقيني صحَّته إذا أُقْتُ بمُدَّةٍ عُمُرِهِ، أو عُمُرِها؛ لأنَّه تصريحٌ بمقتضى الواقع وقد يُنارَعُ فيه بأنَّ الموتَ لا يرفعُ آثارَ النكاح كُلِّها فالتعلُّقُ بالحياةِ المقتضى لرفعِها كُلِّها بالموتِ مُخَالِفٌ لِمقتضاه حينئذٍ وبه يتأهَّدُ إطلاقُهم ويُعلمُ الفرقُ بين هذا وهَبَثُك أو أعمَرْتُك مُدَّةَ حياتك بأنَّ المدارَّ ثُمَّ على صحة

في النهاية . فورُد: (معلومة) كَشَهْرٍ، أو مَجْهُولَةٌ كَقُدُومِ زَيْدٍ . فورُد: (من نكاح المثمة) وهو المؤقَّتُ اه فتح المعين . فورُد: (وَجازَ) أي نكاحُ المثمة . فورُد: (مُخالفاً كافةَ العلماءِ) ولا يُحَدُّ مَنْ نَكَحَ بِهِ لِهَذِهِ الشُّبْهَةِ اه ع ش عبارة فتح المعين وتلزمه في نكاح المثمة المهرُ والنسبُ والمدةُ وسقطُ الحدِّ إن عَقَّدَ بوليَّ وشاهِدَينِ فإن عَقَّدَ بِيَتِّهِ وَبَيِّنِ المَراةَ وَجَبَ الحدُّ إن وطئَ وخَبِثَ وَجَبَ الحدُّ لم يَبْتَثِ المَهرُ ولا ما بعده اه . فورُد: (وحكاية الرجوع) عبارةُ النهاية وما حُكِيَ عنه من الرجوعِ عن ذَلِكَ لم يَبْتَثِ اه .

فورُد: (وبهذا) أي بما ذَكَرَ من موافقةِ جَمْعٍ من السلفِ لابنِ عباسٍ اه رَشِيدِي وَلَعَلَّ الأولى مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ رُجُوعِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعَ صِحَّةِ موافقةِ جَمْعٍ إلخ . فورُد: (وكذا لحومُ الحُمُرِ إلخ) ومِمَّا تَكَرَّرَ نَسْخُهُ أَيْضاً الْقِبْلَةُ وَالْوُضوءُ مِمَّا تَأْتَى وَقَدْ نَظَّمُ ذَلِكَ الْجَلالُ السُّيوطِي فَقَالَ:

وَأَرَبَعَ تَكَرَّرَ النَّسْخُ بِهَا جَاءَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ وَالْأَنَارُ
فَقِبْلَةُ وَمُثْمَنَةٌ وَالْحُمُرُ كَذَا الْوُضوءُ وَمِمَّا تَمَسُّ النَّارُ

اه ع ش . فورُد: (وَبَحَثُ الْبَلْقِينِي إلخ) وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اه مُعْنِي وَاعْتَمَدَهُ فَتَحُ الْمُعِينِ عِبَارَتُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ أَيِ الْمُؤَقَّتِ مَا لَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَهَا مُدَّةَ حَيَاتِكَ، أَوْ حَيَاتِهَا؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ بَلْ يَبْقَى أَثَرُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ اه . فورُد: (صِحَّتُهُ إلخ) أي النكاحُ المؤقَّتُ . فورُد: (لأنه إلخ) عبارةُ المُعْنِي قَالَ؛ لِأَنَّهُ إلخ . فورُد: (وقد يُنارَعُ إلخ) عبارةُ المُعْنِي وَهَذَا مَمْنُوعٌ فَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ فِي الْبَيْعِ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ بِمَنِّكَ هَذَا حَيَاتِكَ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ فَالنَّكَاحُ أَوْلَى وَكَذَا لَا يَصِحُّ إِذَا أَقْتَه أَيِ النِّكَاحِ بِمُدَّةٍ لَا يَبْقَى لَهَا الدُّنْيَا غَالِيًا كَمَا أَفَادَهُ شَيْخِي اه . فورُد: (لا يَزْفَعُ آثارَ النكاحِ إلخ) فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يَجُوزُ لِكُلِّ مِثْمَنَةٍ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الْآخِرِ بَعْدَ الْمَوْتِ مَا عَدَا مَا يَبَيِّنُ السُّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ اه سَيِّدُ عُمَرَ . فورُد: (إطلاقُهم) أي عَدَمُ الصَّحَّةِ . فورُد: (والفرقُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ إِنَّ الْمَدَارَّ إلخ .

فورُد: (وقد يُنارَعُ فيه بأنَّ الموتَ لا يَزْفَعُ آثارَ النكاحِ)؛ وَلِأَنَّ الْأَصْحَابَ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا قَالَ بِمَنِّكَ هَذَا حَيَاتِكَ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ فَالنَّكَاحُ أَوْلَى م ر .

الحديث به فهو إلى التَّعْبُدِ أَقْرَبُ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي طَلَبَ مَزِيدِ الْإِحْتِيَاظِ هُنَا فَارِقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ قِيلَ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ صَحَّتِهِمَا نَفْيُ صِحَّةِ الْعَقْدِ وَيُرَدُّ بِلُزُومِهِ عَلَى قَوَاعِدِنَا، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ زُفَرٍ صَحَّتُهُ وَالْغَاءُ التَّوَقُّفُ.

(و) لَا يَصَحُّ (نِكَاحُ الشَّغَارِ) بِمُعْجَمَتَيْنِ أَوْ لَاهِمَا مَكْشُورَةٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي خَبَرِ الصَّحِيحِينَ مِنْ شَفَرِ الْكَلْبِ رِجْلَهُ رَفَعَهَا لِيَبُولَ فَكَأَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا يَقُولُ لَا تَرْفَعُ رِجْلَ بَنْتِي حَتَّى أَرْفَعَ رِجْلَ بَنْتِكَ، أَوْ مِنْ شَفَرِ الْبَلَدِ إِذَا خَلَا لِيُخْلُوهُ عَنِ الْمَهْرِ أَوْ عَنْ بَعْضِ الشُّرُوطِ (وَهُوَ) شَرْعًا كَمَا فِي آخِرِ الْخَبَرِ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَفْسِيرِهِ ﷺ أَوْ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عُمَرَ رَاوِيهِ، أَوْ نَافِعِ رَاوِيهِ عَنْهُ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ فَيُزَجُّ إِلَيْهِ (زَوْجُكُهَا) أَيِ بَنْتِي (عَلَى أَنْ تَزُوجَنِي)، أَوْ تَزُوجَ ابْنِي مَثَلًا (بَنْتِكَ) وَيَضَعُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا (صَدَاقَ الْأُخْرَى فَيَقْبَلُ) ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ تَزُوجْتَهَا وَزَوْجَتُكَ مَثَلًا وَعَلَّةُ الْبُطْلَانِ التَّشْرِيكُ فِي الْبُضْعِ؛ لِأَنَّ كَلًّا جَعَلَ بُضْعَ مُوَلَّيْتِهِ مَوْرِدًا لِلنِّكَاحِ

• فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ يَوْمَنَتِكَ أَوْ أَغْمَرْتُكَ الْخ. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُ) أَيِ النِّكَاحِ. • فَوَدَّ: (لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ صَحَّتِهِمَا) أَيِ التَّغْلِيْقِ وَالتَّوَقُّفِ نَفْيُ صِحَّةِ الْعَقْدِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْإِغْتِرَاضَ عَلَى الْمَنْ قَبْرُهُ قَوْلُهُ: وَلَوْ بَشَّرَ الْخَ أَهْمُ سَمٍ وَكَذَا قَسَرَ الْكُرْدِيُّ الضَّمِيرَ بِالتَّغْلِيْقِ وَالتَّوَقُّفِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ خِلَافًا لِقَوْلِ ع ش أَيِ الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ وَالْمَجْهُولَةِ وَقَوْلِ الرَّشِيدِيِّ أَيِ التَّوَقُّفِ بِعُمُرِهِ أَوْ عُمرِهَا. • فَوَدَّ: (هَنْ زُفَرًا) أَيِ مِنْ أَيْمَةِ الْحَقِيقَةِ أَدْعَ ش.

• فَوَدَّ (سُي): (وَلَا نِكَاحُ الشَّغَارِ) وَلَا يَحُدُّ مَنْ نَكَحَ بِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي مَنَنِ الرَّوْضِ أَدْعَ ش.

• فَوَدَّ: (بِمُعْجَمَتَيْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنْ وَلَوْ سَمِيًّا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَاعْتَرَضَهُ إِلَى وَقِيلَ وَكَذَا فِي التَّهَاجِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَاعْتَرَضَهُ إِلَى الْمَنْ. • فَوَدَّ: (رِجْلُهُ) اسْقَطَهُ الْمُغْنِي وَالْقَامُوسُ جَبَارَتُهُمَا مِنْ شَفَرِ الْكَلْبِ إِذَا رَفَعَ رِجْلَهُ لِيَبُولَ أ. • فَوَدَّ: (يَقُولُ) أَيِ لِلْآخِرِ. • فَوَدَّ: (إِذَا خَلَا) أَيِ عَنِ السُّلْطَانِ أ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَمَا فِي آخِرِ الْخَبَرِ الْخ) يَعْنِي تَفْسِيرَ الشَّغَارِ بِمَا يَأْتِي فِي الْمَنْ أ. زَشِيدِي. • فَوَدَّ: (الْمُحْتَمَلِ) أَيِ آخِرِ الْخَبَرِ.

• فَوَدَّ: (رَاوِيهِ) أَيِ الْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. • فَوَدَّ: (هَنْ) أَيِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَاوِيَهُمَا. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ كَوْنُهُ مِنْ تَفْسِيرِ نَافِعِ. • فَوَدَّ: (فَيُزَجُّ إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى التَّفْسِيرِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاوي؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِتَفْسِيرِ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِهِ أ. بَجَبَرِي عَنِ الزِّيَادِيِّ عَنْ شَرْحِ التَّحْرِيرِ وَقَوْلُهُ إِلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِيِّ إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ.

• فَوَدَّ (سُي): (زَوْجُكُهَا عَلَى الْخ) أَيِ نَحْوِ قَوْلِ الْوَلِيِّ لِلْخَاطِبِ زَوْجْتُكَهَا الْخ أ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِأَنْ يَقُولَ الْخ) قَالَ الزَّكَرَاوِيُّ قَصِيَّةَ الْمَنْ الْإِكْفَاءَ بِقَوْلِهِ قَبِلْتُ الْعَقْدَيْنِ وَفِيهِ نَظَرُ أ. عَمِيرَةَ. • فَوَدَّ: (تَزَوْجْتَهَا وَزَوْجَتُكَ) زَادَ الْمُحَلِّيُّ وَالْمُغْنِي عَلَى مَا ذَكَرْتُ أ. • فَوَدَّ: (وَجَلَّةُ الْبُطْلَانِ) أَيِ حِكْمَتُهُ.

• فَوَدَّ: (لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ صَحَّتِهِمَا) أَيِ التَّغْلِيْقِ وَالتَّوَقُّفِ نَفْيُ صِحَّةِ الْعَقْدِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْإِغْتِرَاضَ عَلَى الْمَنْ قَبْرُهُ وَلَوْ بِشَرَاءِ الْخ وَفِي شَرْحِ م ر وَيُثَلُّ مَا تَقَرَّرَ لَوْ أَقْبَتَهُ بِمُدَّةٍ لَا تَبْقَى الدُّنْيَا إِلَيْهَا غَالِيًا كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْغَبْرَةَ بِصَيِّغِ الْعَقُودِ لَا بِمَعَانِيهَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (بِأَنْ يَقُولَ تَزَوْجْتَهَا وَزَوْجَتُكَ مَثَلًا) ظَاهِرُهُ الْبُطْلَانُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ وَلَا يُقَالُ إِذَا لَمْ يَقُلْهُ سَقَطَ جَعْلُ الْبُضْعِ صَدَاقًا لَهَا

وصداقاً للآخرى فأشبهت تزويجها من رجلين واعتزضه الزافعي بما فيه نظر وقيل غير ذلك وصغف الإمام المعاني كلها وغول على الخير (فإن لم يجعل البضع صداقاً) بأن قال زواجك بنتي على أن تزوجني بنتك ولم يزد فقيل كما ذكر (فالأصح الصحة) للنكاحين بمهر المثل لعدم التشريك في البضع وما فيه من شرط عقد في عقد لا يفسد النكاح وقضية كلامهم أن على أن تزوجني بنتك استيجاب قائم مقام زواجني وإلا لوجب القبول بعد ولو جعل البضع صداقاً لإحادهما بطل فيتم جعل بضعها صداقاً فقط ففي زواجكها على أن تزوجني بنتك وبضع بنتك صداق بنتي يصح الأول فقط وفي عكسه يبطل الأول فقط . (ولو سُمي) أو أحدهما (مالاً مع جعل البضع صداقاً) كأن قال وبضع كل وألف صداق الأخرى (بطل في الأصح) لبقاء معنى التشريك وسيقلّم من كلامه وغيره أنه لا بُد في الزوج من عليه أي ظنّه جل المرأة له فلو جهل جُلّها.....

• قوله: (واعتزضه) أي التعليل المذكور. • قوله: (وقيل غير ذلك) عبارة المغني وقيل التعليل وقيل الخلو عن المهر اه. • قوله: (فقيل كما ذكر) قضيته أنه لا يكفي الإقتصار على قوله قُلت العقدين كما مر عن عميرة خلافاً لما في ع ش مما نصّه قوله: استيجاب إلخ أي فقوله قُلت النكاح مُستعمل في قبول نكاح نفسه وتزويج ابنته فكأنه قال قُلت نكاح بنتك وزواجك بنتي اه.

• قوله (سُي): (فالأصح الصحة) يتردّد النظر فيما لو اقتصر المخاطب على قوله تزوجت بنتك، أو على قوله زواجك بنتي ولعل الأقرب في الأول البطلان لعدم وجود شرط الإيجاب وفي الثاني الصحة إذ لا تعليل فيه؛ لأن الإيجاب المتعلق به معلق عليه لا معلق قليراجع اه سيّد عمر أقول وقد يؤيده قول المغني والاسنّى ما نصّه ولو قال زواجك بنتي على أن بضعك صداق لها صح النكاح في أحد وجهين يظهر ترجيحه تبعاً لشيخنا لعدم التشريك لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل اه. • قوله: (لا يفسد النكاح) أي بخلاف البيع ونحوه اه ع ش. • قوله: (قائم مقام زواجني) مُعتمد اه ع ش. • قوله: (ولو جعل البضع إلخ) يتردّد النظر فيما لو قال وبضع واحدة منهما صداق الأخرى ولعل الأقرب البطلان فيهما إذ القول بالصحة فيهما لا سبيل إليه وترجيح واحدة على الأخرى بلا مرجح كذلك والتوقف لا فائدة فيه نعم إن أرادا معينة فيتحتمل تعيّنهما للبطلان أخذاً بما تقدّم في زواجك إحدى بناتي اه سيّد عمر.

• قوله: (يصح الأول إلخ) أي بمهر المثل اه ع ش. • قوله: (وسيقلّم) إلى قوله وعبارته في النهاية إلا قوله فإن قُلت إلى قوله قول الشيخين. • قوله: (فلو جهل جُلّها إلخ) أي واستمرّ جهله كأن شك في مخرميّتها ولم يعلم عدّمها بعد أو كان المفقود عليه خُشى، وإن اتضح بالأنونة كما يأتي اه ع ش.

فوجهان أحدهما الصحة لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل كما لو سُمي خمرًا والثاني البطلان لِتضمن هذا الشرط عجزاً عن الاستمتاع بالكلية؛ لأن الصداق ملك المرأة وليس لأحد أن يتّصف بملك غيره إلا بأذنه ذكره المتولّي والأوجه الأول لعدم التشريك انتهى.

لم يصح نكاحها احتياطاً لعقد التكاح فإن قلت يُشكّل على هذا ما مرّ من صحّة نكاح زوجة مفقود بأنّ ميّنا وأمة مؤرّثه ظانّا حياته فإنّ ميّنا قلت لا إشكال؛ لأنّ ما هنا من العلم بحلّها شرطٌ لجلّ مباشرة العقد ونفوذ ظاهره أيضاً وما في تينك المسألتين بالنسبة لتبيين نفوذ باطنها وإنّ أئمّ بالعقد وحكم بطلانها ظاهره وأما الفرق بين الصّحة فيمن زوّج أخته، وهو يشكّ أنها بالغة، أو لا فبانث بالغة، أو زوّج الحنثى أخته فإن رجلاً والبطلان فيمن زوّج مؤلّيته قبل عليه بانقضائه عدتها بأنّ الشكّ في ذنك ونظائرها في ولاية العاقد وفي الأخيرة في جلّ المنكوحية، وهو لا بدّ من تحقّقه فيه نظر ظاهره ويُطلّ ما تقرّر في زوجة المفقود فإنّ عدم العلم بموت زوجها أولى من عدم العلم بانقضائه العدّة ومع ذلك صرحوا بصحّة نكاحها إذا بانّ موته فكذا يصحّ نكاح الأخرى إذا بانّ انقضاء عدتها وحينئذٍ فالوجه ما ذكرته فتأمّله . ثم رأيت الفارق بما ذكر صرح في موضع بما ذكرته فقال قول الشيخين وغيرهما العلم بوجود شروط التكاح حال عقده شرطٌ محمولٌ على أنّه شرطٌ لجواز مباشرته العقد لا لصحته حتى إذا كانت الشروط مُحقّقة في نفس الأمر كان التكاح صحيحاً، وإنّ كان المباشرةً مخطفاً في مباشرته وبأنّهم إنّ أقدم عالماً بامتناعه.....

• فوّد: (لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا) أَي ظَاهِرًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِيهِ هـ س م . فوّد: (هَلَى هَذَا) أَي اشْتَرِاطَ ظَنِّ الْجِلِّ .
• فوّد: (مَا مَرَّ) رَاجِعٌ فِي أَيِّ مَحَلٍّ . فوّد: (شَرَطُ الْخ) خَبَرُ أَنْ . فوّد: (أَيْضًا) أَي كَالْبَاطِنِ .
• فوّد: (وَمَا فِي تَيْنِكَ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر هـ س م . فوّد: (وَحَكَمُ الْخ) عَطَفَ عَلَى أَيْمِ الْخ فَهُوَ غَايَةٌ أَيْضًا . فوّد: (وَالْبُطْلَانُ) عَطَفَ عَلَى الصَّحَةِ . فوّد: (بِأَنَّ الشَّكَّ الْخ) مُتَمَلِّقٌ بِالْفَرْقِ .
• فوّد: (وَهُوَ) أَي الْجِلِّ . فوّد: (فَقِيهِ نَظَرُ الْخ) جَوَابٌ وَأَمَّا الْفَرْقُ الْخ . فوّد: (وَيُطْلَعُ) أَي ذَلِكَ الْفَرْقُ . فوّد: (مَا تَقَرَّرَ الْخ) أَي أَيْفًا مِنْ الصَّحَةِ . فوّد: (فَإِنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَيُطْلَعُ الْخ .
• فوّد: (أَوَّلَى) أَي بِانْقِضَاءِ عَدَمِ الصَّحَةِ . فوّد: (بِصِحَّةِ نِكَاحِهَا) أَي زَوْجَةِ الْمَفْقُودِ . فوّد: (مَا ذَكَرْتَهُ) أَي فِي قَوْلِهِ قُلْتُ لَا إِشْكَالَ الْخ . فوّد: (حَالُ عَقْدِهِ) مُتَمَلِّقٌ بِالْعِلْمِ . فوّد: (مَحْمُولٌ الْخ) خَبَرٌ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ الْخ . فوّد: (حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشُّرُوطُ الْخ) فِيهِ الْبَحْرُ لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً يَتَقَدَّرُ أَنَّهَا أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ ثُمَّ تَبَيَّنَ خَطْأُهُ صَحَّ النِّكَاحُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَحَكَى أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِهْ بِنَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: فِيهِ الْبَحْرُ الْخ سَيَأْتِي تَضَعِيْفُهُ هـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا الْخ مُقْتَمَدٌ وَسَيَذْكَرُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُقْتَمَدُ، وَأَنَّ مَا فِي الْبَحْرِ ضَعِيفٌ هـ ع ش وَمَرَّ عَنْ الْمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ اِغْتِمَادُ عَدَمِ الصَّحَةِ أَيْضًا . فوّد: (وَيَأْتِي الْخ) عَطَفَ عَلَى مُخْطِئًا .

• فوّد: (لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا) أَي ظَاهِرًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِيهِ . فوّد: (قُلْتُ لَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا الْخ) قَدْ يُقَالُ زَوْجَةُ الْمَفْقُودِ مِنَ الْمَجْهُولِ جِلُّهَا فَيُشْكَلُ الْفَرْقُ فَتَأْمَلُ جِدًّا . فوّد: (وَمَا فِي تَيْنِكَ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

وفي الولي من فقد نحو رِق وصبي وأتوتة، أو خنوتة وغيرها مما يأتي وفي الزوجة من الخلوة عن نكاح وعدة ومن جهل مطلق على ما قاله المتولي وأقره القمولي وغيره وعبارته وطريق العلم بالزوجة إما معرفة اسمها ونسبها أو معاينتها فزواجك هذه، وهي متنبئة أو وراء شرة والزوج لا يعرف وجهها ولا اسمها ونسبها باطل لتعذر تحصيل الشهادة عليها اهـ . قال الأذرعى وهذا منه تقييد لقول الأصحاب أي وجرى عليه الرافعي وغيره لو أشار لحاضرة وقال زواجك هذه صَحَّ قال الرافعي وكذا التي في الدار وليس فيها غيرها والزر كشي كلام الرافعي في الشهادات عن القفال يوافق ما قاله المتولي قال أعني الأذرعى والزر كشي وكلام كثيرين قال الزر كشي منهم الرافعي يُشعر بفرض المسألة أي في كلام الأصحاب فيما إذا كان الزوج ميت لم يعلم نسبها أي، أو عتيها فلم يخالف كلام الأصحاب المطلقين في زواجك هذه كلام المتولي وتردد الأذرعى في أن الشهود هل يشترط معرفتهم لها كالزوج والذي أفهمه قول المتولي لتعذر تحصيل الشهادة عليها أنهم مثله لكن رجح ابن العباد أنه لا يشترط معرفتهم لها؛ لأن الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دُعوا للأداء لم يشهدوا إلا بصورة العقد التي سمعوها كما قاله القاضي في فتاويه ويُفروق بينهم وبينه بأن جهله المطلق بها يُصير العقد لَفْوًا لا فائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم لبقاء فائدته بمعرفة لها ولا نظر لتعذر التحصيل هنا كما لا نظر لتعذر الأداء في نحو ابنيهما على أن لك أن تحصيل كلام الأصحاب فيه على

• قوله: (وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة اهـ سم . • قوله: (أو خنوتة) الأولى وخنوتة بالواو . • قوله: (ومن جهل مطلق) أي بأن لا يعرفها بوجه كان قبل له زواجك هذه ولم يعلم عتيها ولا اسمها ونسبها اهـ ع ش . • قوله: (وعبارته) أي المتولي . • قوله: (باطل) ارتضاء م ر اه سم . • قوله: (لتعذر تحصيل الشهادة إلخ) انظره مع المعلل اهـ سم . • قوله: (وهذا منه) أي من المتولي . • قوله: (أي وجرى عليه) أي على قول الأصحاب . • قوله: (لو أشار إلخ) هو مقول الأصحاب . • قوله: (وليس إلخ) الواو حالية . • قوله: (والزر كشي إلخ) عطف على الأذرعى وقوله كلام الرافعي إلخ هو مقول الزركشي . • قوله: (منهم) أي كثيرين وقوله يُشعر إلخ خبر وكلام كثيرين والجمله مقول قال وقوله كلام المتولي مقول فلم يخالف . • قوله: (معرفة لها) أي الزوجة وقوله كالزوج أي كمعرفة الزوج لها . • قوله: (لتعذر إلخ) مقول القول . • قوله: (أنهم مثله) أي الزوج خبر والذي إلخ . • قوله: (لكن رجح ابن العباد إلخ) اعتمد م ر اه سم . • قوله: (في نحو ابنيهما) أي الآتي في قول المتن والأصح انعقاده بابني الزوجين إلخ . • قوله: (كلام الأصحاب فيه) أي الزوج .

• قوله: (وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله: بعد وفي الزوجة . • قوله: (باطل) ارتضاء م ر . • قوله: (لتعذر تحصيل الشهادة عليها) انظره مع المعلل . • قوله: (لكن رجح ابن العباد) اعتمد م ر .

إطلاقه إذ لا خفاء كما عليم مما مرّ آنفاً أنّ المدار على ما في نفس الأمر أنّه لو علم في مجلس العقد عيبتها أو اسمها ونسبها بانث صحته وكذا بعد مجليسه كأن أمسكها الزوج والشهود إلى الحاكم وبأن خلوها من الموانع وحينئذ فيتمتع حمل كلام المتولي ومن وافقه على أنّه فيمن أيس من العلم بها أبداً وهذا أوجه بل أصوب مما مرّ عن الأذرع والزر كشيء فالحاصل أنّه متى علم أنّها المشار إليها عند العقد بانث صحته وإلا فلا فتقطن لذلك وأعرض عما سواه . قال الجرجاني وفيما إذا كان الولي غير الأب والجدة بشرط أي في الغائبة رفع نسبها حتى ينتفي الاشتراك ويكفي ذكر الأب وحده إذا لم يكن في البلد مشارك له وفي الثلاثة من تعيين إلا فيما مرّ.....

• فود: (كما عليم مما مرّ إلخ) قد يمتنع علم ذلك مما مرّ؛ لأنه فيما مرّ يتبين وجود الشرط، وهو جلها عند العقد في نفس الأمر وهنا لا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الأمر اهـ سم. • فود: (إن المدار إلخ) راجع لما مرّ وقوله أنّه لو عليم إلخ راجع لقوله إذ لا خفاء اهـ سم. • فود: (لو عليم) أي الزوج ويحتل أنّه ببناء المفعول ويرجعه قوله: الآتي كأن أمسكها الزوج والشهود. • فود: (إلى الحاكم) أي إلى أن يأتوا إليه. • فود: (وبأن خلوها إلخ) هذا معتبر فيما قبل وكذا إلخ أيضاً خلافاً لما يرويه صنيعة. • فود: (فيمن) أي في زوج وقوله بها أي الزوجة. • فود: (مما مرّ) أي في قوله قالاً إغني الأذرع والزر كشيء إلخ. • فود: (فالحاصل إلخ) خولف م ر اهـ سم. • فود: (متى عليم) أي ولو بعد مجلس العقد. • فود: (رفع نسبها إلخ) قد يقال قضية اختيار نفس الأمر عدم اختيار ذلك في انعقاده في نفس الأمر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على إرادة معينة حلت اهـ وقد يجاب بأن مراد الشارح اشتراط ذلك للصحة ظاهراً أخذاً من كلامه السابق في رفع الإشكال وقوله على إرادة معينة أي على أنّهما أرادا عند العقد معينة. • فود: (وفي الثلاثة) أي الزوج والولي والزوجة، وهو عطف على في الزوج وانظر صورة مختار الثمين في الولي وهل يصور بما لو اجتمع أولياء في درجة ووكّلوا واحداً فقال زوجتك بطريق الوكالة عن أحدهم اهـ سم أقول ويصور أيضاً بأن يئذ الزوج فيقول ولزوجني أحدكم أخته فلانة. • فود: (من تعيين إلخ) قضيته أنّه لو قال الولي لرجل لا يعرف له اسماً ولا نسباً زوجتك بنتي فقبل أنّه يصح النكاح اهـ ع ش. • فود: (فيما مرّ) أي في شرح لا بكناية قطعاً.

• فود: (كما عليم مما مرّ) قد يمتنع علم ذلك مما مرّ؛ لأنه فيما مرّ يتبين وجود الشرط، وهو جلها عند العقد في نفس الأمر وهنا لا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الأمر. • فود: (إن المدار) راجع لما مرّ وقوله أنّه لو عليم راجع لقوله إذ لا خفاء. • فود: (فالحاصل إلخ) خولف م ر. • فود: (رفع نسبها إلخ) قد يقال قضية اختيار نفس الأمر عدم اختيار ذلك في انعقاده في نفس الأمر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على إرادة معينة حلت. • فود: (وفي الثلاثة) أي الزوج والولي والزوجة، وهو عطف على الزوج وانظر صورة مختار الثمين في الولي وهل يصور بما لو اجتمع أولياء في درجة ووكّلوا واحداً فقال

في إحدى بناتي واختيار إلا في المُجْتَبَرَة وعدم إحرام. (ولا يصح) النكاح (إلا بحضور شاهدين) قَصْدًا أو اتِّفَاقًا بأنَّ يَسْمَعَا الإيجاب والقبول أي الواجب منهما الْمُتَوَقَّفُ عليه صحَّة العقد لا نحو ذِكْرِ المهر كما هو ظاهر للخبر الصحيح «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل» الحديث والمعنى فيه الاحتياط للأبضاع وصيانة الأنكحة عن الجحود ويُسنُّ إحصاء جمع من أهل الصِّلاح (شرطهما محرَّرة) كأملة فيهما (وذكورة) مُحَقَّقَة وكونهما إنسيين كما قاله ابنُ الصِّمَادِ فلا ينعقد بمن فيه رق ولا بجَنِّي إلا إنْ عَلِمْتَ عدلَّهُ الظَّاهِرَة كما هو ظاهر نظير ما مرَّ من صحَّة نحو إمامته وحسابه من الأربعين في الجُمُعَة وغير ذلك فإن قلت مرَّ في تَقْضِ الوُضوء بلمسه بناؤه على صحَّة اتِّكحْتهم فهل هو هنا كذلك قلت الظاهر لا ويُفَرَّقُ بأنَّ المَدَارَ ثُمَّ على مَظَنَّة الشهوة، وهو لا يكون مَظَنَّة لها إلا إنْ حُلَّ نكاحه وهنا على حُضُورِ مُتَأَهِّلٍ لِفَهْمِ الصِّفَةِ، وإنْ لم يَثْبُتِ العقد به، وهو كذلك ولا بامرأة ولا بجَنِّي إلا إنْ بَانَ ذَكَرًا كالولي بخلاف ما لو عَقَّدَ على خُنْثَى، أو له، وإنْ بَانَ أَنَّ لا خَلَلَ والفرق أنَّ الشَّهَادَة والولاية مقصودان لِغَيْرِهِمَا بخلاف المَقْهُودِ عليه فاحتيط له أكثر ومن ثمَّ لو عَقَّدَ على مَنْ شَكَّ في كونها محرَّمة فبَانَ غيرَ محرَّمة لم يصح كما قاله خلافاً لِلرُّومَانِيّ

• فَوَدَّ: (في إحدى بناتي) أي وَتَوَيَّا مُعَيَّنَةً سَمَ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (قَصْدًا) إلى قوله وَكَوْنُهُمَا إِنْسِيَيْنِ في الْمُغْنِي وإلى قوله وَعَلَى الْأَوَّلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ أَيِ الْوَاجِبِ مِنْهُمَا إِلَى لِلْخَبَرِ وَقَوْلُهُ وَلَا يَجْنِي إِلَى وَلَا بامرأة. • فَوَدَّ: (وصيانة الخ) عَطَفَ مُنَايِرًا هـ ش. • فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ إِحْضَارَ جَمْعٍ) أي زِيَادَةً عَلَى الشَّاهِدَيْنِ اهْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بناؤه) أَيِ التَّقْضِ. • فَوَدَّ: (اتِّكحْتهم) أَيِ الْجِنِّ. • فَوَدَّ: (هنا) أَيِ فِي شَهَادَةِ الْجَنِّي. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي التَّقْضِ. • فَوَدَّ: (وهو) أَيِ الْجَنِّي. • فَوَدَّ: (هنا) أَيِ فِي شَهَادَةِ النِّكَاحِ. • فَوَدَّ: (وهو) أَيِ الْجَنِّي كَذَلِكَ أَيِ مُتَأَهِّلٍ لِفَهْمِهِ. • فَوَدَّ: (ولا بامرأة) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ آيَفَا فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ كَالْوِلَايَةِ وَقَوْلُهُ وَالْوِلَايَةُ. • فَوَدَّ: (بَانَ أَنَّ لا خَلَلَ) أَيِ بَانَ كَوْنُهُ أَنْثَى فِي الْأَوَّلِ وَذَكَرًا فِي الثَّانِي. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ) الْمَقْهُودِ عَلَيْهِ) فِي تَسْمُحٍ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجِ وَالْأَقْدَمُ مَرَّاتُهُ غَيْرُ مَقْهُودٍ عَلَيْهِ رَشِيدِي وَسَمَّ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَصِحَّ) مُعْتَمَدًا هـ ش.

زَوَّجْتُكَ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ عَنْ أَحَدِهِمْ. • فَوَدَّ: (في إحدى بناتي) أَيِ وَتَوَيَّا مُعَيَّنَةً. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ عَقَّدَ عَلَى خُنْثَى، أَوْ لَهُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّومَانِيّ وَاقْتَضَى كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ إِلَى أَنَّ قَالَ وَمَا قَرَّرْتَهُ أَوْجَهَ مِمَّا صَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَيْنِ كَالشَّاهِدَيْنِ انْتَهَى وَمَا صَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا أَطْلَبَ فِيهِ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ الْبَيْتَةَ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فِي حِلِّ الزَّوْجَةِ وَنَحْوِهِ.

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمَقْهُودِ عَلَيْهِ) فِي كَوْنِ الزَّوْجِ مَقْهُودًا عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُتَسَامَحَ فِي هَذَا الْكَلَامِ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ آيَفَا فِي ذَلِكَ) لَكِنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي فِي ذِكْرِهِ فِيمَا سَبَقَ الَّذِي حَاصِلُهُ أَنَّ عَدَمَ الصَّحَّةِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَأَنَّهُ يَتَبَيَّنُ الصَّحَّةُ إِذَا بَانَ عَدَمُ الْخَلَلِ لَا يَأْتِي مَعَ قَوْلِهِمْ هُنَا فِي الْخُنْثَى، وَإِنْ بَانَ أَنَّ لا خَلَلَ

ومرّ أيّفا ما في ذلك. (وعدالة) ومن لازمها الإسلام والتكليف المذكوران بأصله ولا ينافي هذا انبعاذه بالمستورين؛ لأنه بمنزلة الرخصة، أو ذكر المتفق عليه ثم المختلف فيه (وسمع)؛ لأنّ المشهود عليه قول فاشترط سماعه حقيقة (ويصح) لما يأتي أنّ الأقوال لا تثبت إلا بالمعانيّة والسماع (وفي الأعمى وجه)؛ لأنه أهل للشهادة في الجملة والأصح لا، وإن عرّف الزوجين ومثله من بظلمة شديدة

• قوله: (ومرّ أيّفا إلخ) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله أنّ عدم الصحة بحسب الظاهر، وأنه يتبين الصحة إذا بان عدم الخلل لا يأتي مع قولهم هنا في الختنى، وإن بان أنّ لا خلل وقولهم في المحرم فبانت غير محرم إلّا أنّ يضعف ما هنا فيهما، أو في القول الثاني ويفرق بين مسألة الختنى وغيرها فليتأمل اسم عبارة عن قوله ومرّ أيّفا إلخ أي والمُعتمد الصحة ويفرق بينه وبين العقد على الختنى المشكل حيث لم يصح، وإن بان أنّ ثبوته بأنه لا يصح العقد عليه بحال بخلاف المحرم فإنه يصح العقد عليه في الجملة اهـ مؤلف، وهو مخالف لما في الشرح وما في الشرح هو المُعتمد اهـ.

• قول (سني): (وعدالة) وقّع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً أنّ من يريد الزواج يأخذ حصر المسجد للجلوس عليها في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مُسقاً فلا يصح العقد أم لا فيه نظر والجواب عنه أنّ الظاهر صحة العقد؛ لأنّ الغالب عليهم اغتقادهم إباحة ذلك لكونه مما يُتسامع به ويتقدير العلم بالتحريم فيمكن أنّ ذلك صغيرة لا توجب فسقاً وقّع السؤال أيضاً عما عمّت به البلوى من بُس القراوين القطيفة للشهود والولي هل هو مُسقٍ فيسدّ العقد أم لا والجواب عنه أنّ الظاهر أنّ لا تحكّم بمجرّد ذلك بفساد العقد أمّا بالنسبة للشهود فلأنّ الغالب أنّ العقد يحضر مُجلبسه جماعة كثيرة ولا يلزم أنّ يكون الجميع لا يسين ذلك فإن اتفق أنّ فيهم اثنتين سالمين من ذلك اغتد بشهادتهما، وإن كان حضورهما اتفاقاً وأما في الولي فإنه إن اتفق لبسه ذلك فقد يكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك بما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحرير اهـ ش. • قوله: (ولا ينافي هذا إلخ) وجه المنافاة أنّه جعل العدالة شرطاً فلا يصح العقد إلّا إذا وجدت ثم حكّم بصحّته بالمستورين مع اثنيّاتها اهـ رشدي. • قوله: (لأنه بمنزلة الرخصة إلخ) أو أنّ الكلام هنا في الإيقاد باطناً وفيما يأتي في المستورين في الإيقاد ظاهراً اهـ سم.

• قول (سني): (وسمع) أي ولو برقع الصورت اهـ مغني. • قوله: (لأنّ المشهود عليه قول إلخ) قضيت أنّه لو كان المأخذ آخرس وله إشارة بتهمها كلّ أحد لا يشترط في الشاهد حينئذ السمع؛ لأنّ المشهود عليه الآن ليس قولاً ولا مانع منه اهـ ش. • قوله: (في الجملة) أي في مواضع مخصوصة كالإقرار.

• قوله: (ومثله من بظلمة إلخ) أي لعدم علميهما بالموجب والقابل والإغتماد على الصورت لا نظر له وقولهم في المحرمية فبانت غير محرمية إلّا أنّ يضعف ما هنا فيهما، أو في القول الثاني ويفرق بين مسألة الختنى وغيرها فليتأمل. • قوله: (أو ذكر المتفق عليه ثم المختلف فيه) أو الكلام هنا في الإيقاد باطناً وفيما يأتي في المستورين في الإيقاد ظاهراً.

وفي الأصم أيضًا وجه ونطق ورشد وعدم حُرُوف ذنِيقَة تُجِلُّ بِمُرُوءَتِهِ وعدم اختلال ضَبْطِهِ لِقَلَّةٍ، أو نسيانٍ ومعرفة لسان المتعاقدين وقيل يكفي ضَبْطُ اللَّفْظِ وعلى الأول فلا بُدَّ من فهم الشاهد له حالة التكلُّم فلا يكفي ترجمته له بعد ولو قبل الشق الآخر ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مرَّ في وليٍّ أوجب لزوج ما لا يعرفه فتُرجِم له فقيله؛ لأنَّ المشتَرَطَ ثُمَّ قبولُ لِمَا عَرَفَهُ، وهو حاصل بذلك وهنا معرفة ما تحمُّله حالة التَّحْمُلِ ولم يُوجد ذلك (والأصحُّ انِعقادُهُ) ظاهرًا وباطنًا بمحرَّمين ولكنَّ الأولى أن لا يُحضِراه و. (وبابني الزوجين) أي ابني كلٍّ، أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعَدُوَّيهما) كذلك والواو بمعنى أو وبجَدَّتَيْهِما وبجَدَّها وأبيه لا أبيها؛ لأنَّه العاقد أو مُوَكَّلُهُ نعم، يَتَصَوَّرُ شَهادَتُهُ لاختلاف دين، أو رِقِّ بها وذلك لانِعقادِ التَّكاحِ بهما في الجُمْلَةِ فإن قلت هذه هي عِلَّةُ الضَّعِيفِ في الأعمى فما الفرق قلت.....

فَلَوْ سَمِعَا الإيجابَ والقبولَ مِن غيرِ رُؤيةٍ لِلْمَوْجِبِ والقابلِ وَلَكِنَّهُمَا جَزَمَا فِي أَنْفُسِهِمَا بَأَنَ الْمَوْجِبِ فَلَانَ والقابلِ فَلَانَ لم يَكْفِ لِلْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَيْعِ مِنْ صِحَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْعَاقِدَانِ بِظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ حَالِ الْعَقْدِ بَحِيثٍ لَا يَرَى أَحَدُهُمَا الْآخَرَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ شَاهِدِي التَّكاحِ إثباتُ الْعَقْدِ بِهِمَا عِنْدَ التَّنَازُعِ، وَهُوَ مُتَتَّبِعٌ مَعَ الظُّلْمَةِ اهـ ع ش. ٥. فَوُدَّ: (وَفِي الْأَصَمِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَعَدَمَ حِرْزَةٍ إِلَى وَعَدَمَ اخْتِلَالٍ. ٥. فَوُدَّ: (وَفِي الْأَصَمِّ أَيْضًا الْخ) فِيهِ تَوَرُّكٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ حَيْثُ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْأَعْمَى وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْأَصَمِّ اهـ ع ش. ٥. فَوُدَّ: (فَقَبْلَهُ) أَيِ بِلَا طَوْلٍ فَضَّلَ بَيْنَ الإيجابِ والقبولِ. ٥. فَوُدَّ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ لَا مَسْتَوْرَ الْعَدَالَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَبَنَى السُّبْكِيُّ إِلَى الَّذِي يَتَّبِعُهُ. ٥. فَوُدَّ: (أَيِ ابْنِي كُلِّ مِنْهُمَا الْخ) وَيَتَمَقَّدُ بِابْنَيْهَا مَعَ ابْنَيْهَا وَيَعْدُوْنَهُ مَعَ عَدُوَّيْهَا قَطْعًا مُحَلًى وَمُغْنِي.

٥. فَوُدَّ (سُيِّ): (وَعَدُوَّيْهِمَا) وَابْنِ أَحَدِهِمَا وَهَدَوُ الْآخِرِ مُغْنِي وَشَرَحَ رَوَض. ٥. فَوُدَّ: (وَالْوَالُو) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي الْمَغْنِيِّ. ٥. فَوُدَّ: (أَوْ بِجَدَّتَيْهِمَا الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَالْمَغْنِيِّ وَالْجَدُّ أَيِ مِنْ قَبْلِ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيًّا كَالْإِبْنِ اهـ. ٥. فَوُدَّ: (أَوْ مُوَكَّلِهِ) أَيِ مُوَكَّلِ الْعَاقِدِ. ٥. فَوُدَّ: (شَهَادَتُهُ) أَيِ الْأَب. ٥. فَوُدَّ: (لَاخْتِلَافَ دِينٍ، أَوْ رِقِّ الْخ) كَانَ يَكُونُ بَشَّةً رَقِيقَةً فَيَزَوَّجُهَا سَيِّدَهَا وَخَضَرَ بِصِفَةِ الشُّهُودِ، أَوْ كَافِرَةً فَيَزَوَّجُهَا أَخُوَهَا مَثَلًا الْكَافِرُ وَخَضَرَ الْأَبُ اهـ مُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (وَفِي ذَلِكَ الْخ) تَقْلِيلٌ لِلْمُتَنِّ اهـ ع ش. ٥. فَوُدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ هَذِهِ هِيَ جِلَّةُ الضَّعِيفِ الْخ) قَالَ الشُّهَابُ سَمِ كَيْفَ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَمْ يَقُلْ لَا نِعْقَادَ التَّكاحِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ اهـ أَيِ فَقَوْلُهُ هَذِهِ هِيَ عِلَّةُ الضَّعِيفِ فِي الْأَعْمَى مَنُوعٌ بَلْ عَلَيْهِ غَيْرُ هَذِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ غَيْرُ أَهْلٍ لَانِعْقَادِ التَّكاحِ بِهِ لَا جُمْلَةً وَلَا تَفْصِيلًا فَالْإِشْكَالُ غَيْرُ مُتَأَتِّ كَالْجَوَابِ عَنْهُ الَّذِي

٥. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمُشْتَرَطَ ثُمَّ الْخ) فَالتَّحْمُلُ نَظِيرُ الْقَبُولِ فَكَمَا اشْتَرَطَ الْمَعْرِفَةَ حَالِ الْقَبُولِ فَشَتَرَطَ حَالِ التَّحْمُلِ. ٥. فَوُدَّ: (هَذِهِ هِيَ جِلَّةُ الضَّعِيفِ فِي الْأَعْمَى) كَيْفَ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فِي الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَمْ يَقُلْ لَا نِعْقَادَ التَّكاحِ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا قَالَ فِي هَذَا.

يُفْرَقُ بَأَنِّ شَهَادَةِ الْإِبْنِ، أَوْ الْعَدُوِّ يُتَصَوَّرُ قَبُولُهَا فِي هَذَا النِّكَاحِ بَعَيْنِهِ فِي صَوْرَةِ دَعْوَى جَسْبِيَةٍ
مَثَلًا كَمَا يُفْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الْأَعْمَى وَإِمَّا كَانَ ضَبِطُهُ لَهَا إِلَى الْقَاضِي
لَا يُفِيدُ لِحْتِمَالِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ غَيْرَ مَنْ أَمْسَكَه، وَإِنْ كَانَ فَمِنْ هَذَا فِي أُذُنِهِ وَقَدْ أَخْرَجَ فِي أُذُنِهِ
الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ مَبْنَى مَا هُنَا عَلَى الْإِحْتِيَاطِ مَا أَمَكْنَ فَيَتَعَذَّرُ إِثْبَاتُ هَذَا النِّكَاحِ بَعَيْنِهِ بِشَهَادَتِهِ
فَكَانَتْ كَالْعَدَمِ وَلَوْ كَانَ لَهَا إِخْوَةٌ فَرَزَّوْجَهَا أَحَدُهُم وَالْآخَرَانِ شَاهِدَانِ صَحَّ؛ لِأَنَّ الْعَاقِدَ لَيْسَ
نَائِيَهُمَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ وَكَّلَ أَبٌ، أَوْ أَخٌ تَعَيَّنَ لِلْوِلَايَةِ وَخَضَرَ مَعَ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ حَقِيقَةٌ إِذْ
الْوَكِيلُ فِي النِّكَاحِ سَفِيرٌ مُحَضَّرٌ فَكَانَا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَفَارَقَ صَحَّةَ شَهَادَةِ سَيِّدِ أُذُنٍ.....

حَاصِلُهُ تَسْلِيمُ الْإِشْكَالِ أَهْ رَشِيدِيٍّ. ٥. فَوَدَّ: (يُفْرَقُ الْخ) أَي بَيْنَ الْإِبْنِ وَالْعَدُوِّ وَبَيْنَ الْأَعْمَى. ٥. فَوَدَّ: (فِي
الْأَعْمَى) الْأَوَّلَى اسْقَاطُ فِي. ٥. فَوَدَّ: (وَإِمَّا كَانَ ضَبِطُهُ) أَي الْأَعْمَى لَهَا أَيْ الْعَاقِدَيْنِ إِلَى الْقَاضِي أَيْ إِلَى
أَنْ يَأْتِيَ لَهُ أَهْ ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (لِحْتِمَالِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ الْخ) بِمَعْنَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْوَلِيَّ خَاطَبَ رَجُلًا
حَاضِرًا غَيْرَ الَّذِي قَبْلَ وَأَمْسَكَه الْأَعْمَى فَلَمْ يُصَادَفْ قَبُولُهُ مَحَلَّهُ لِمَدَمَ مُخَاطَبَتِهِ بِالْإِجَابِ الَّتِي هِيَ شَرْطُ
كَمَا مَرَّ وَإِذَا كَانَ هَذَا مُرَادُهُمْ بِذَلِكَ التَّغْلِيلِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَلَا يَتَأْتِي قَوْلُ الشَّهَابِ سَمَ لَا يَخْفَى إِمَّا كَانَ
ضَبِطُهُ عَلَى وَجْهِ يَتَنَهَى مَعَهُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ كَانَ قَبَضَ أَنْفَ وَشَفَةَ مَنْ وَضَعَ فَمَهُ فِي أُذُنِهِ إِلَى الْقَاضِي أَهْ
وَوَجْهَ عَدَمِ تَأْتِيهِ أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالُ قَائِمٌ مَعَهُ أَيْضًا أَهْ رَشِيدِيٍّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ بَعْدَ ذِكْرِ قَوْلِ سَمَ الْمَارِّ
نَعْنُهُ أَقُولُ كَيْفَ يَنْتَهِي احْتِمَالُ خِطَابِ الْغَيْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ لَوْ كَانَ ثُمَّ آخَرُ سَانٍ أَيْضًا يَشْهَدَانِ بِالْمُخَاطَبِ فَهَلْ
يَكْتَفِي بِهِمَا مَعَ الْأَعْمَى الْمَذْكُورَيْنِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ أَخَذًا مِنْ قَطْعِهِمْ بِصِحَّتِهِ بِشَهَادَةِ عَدُوَّتِهِ مَعَ
عَدُوَّتِهَا وَابْنَتِهِ مَعَ ابْنَتِهَا نَظَرًا لِثُبُوتِ كُلِّ مِنْ شِقْقِي الْعَقْدِ بِمَنْ يَقْبَلُ قَوْلَهُ عَلَى صَاحِبِهِ فَلَا يَضُرُّ التَّزْوِيجُ هُنَا
فِي الشَّهَادَةِ بِالنَّظَرِ لِلْكَلَامِ وَالْمُتَكَلِّمِ كَمَا لَا يَقْضَرُ ثُمَّ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ أَوَّلًا يَصِحُّ أَخَذًا
بِاطْلَاقِهِمْ مَحَلَّ تَأَمُّلٍ أَهْ أَقُولُ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ كَمَا يَمِيلُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَعْمَ بِخِلَافِهِ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ
كَانَ لَهَا إِخْوَةٌ الْخ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ التَّزْوِيجُ مِنْ كُفٍّ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْبَاقِيْنَ إِلَّا فَمَحَلَّ تَأَمُّلٍ
لِاشْتِرَاطِ إِذْنِهِمْ وَلَا يَأْتِي الْفَرْقُ الْآتِي فِي السَّيِّدِ وَوَلِيِّ السَّفِيهِ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُمْ مِنْ حَيْثُ الْوِلَايَةُ لَا مِنْ حَيْثُ
رَفْعُ الْحَجْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. ٥. فَوَدَّ: (فَرَزَّوْجَهَا أَحَدُهُم الْخ) عِبَارَةُ الْمُفْنِي وَشَرْحُ الرُّوْحِ قُلُوْ شَهْدَ
اِثْنَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ مَثَلًا وَالْعَاقِدُ غَيْرُهُمَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ لَا إِنْ عَقَّدَ بِوَكَالَةٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا لَهُ جَازَ
بِخِلَافِ مَا إِذَا عَقَّدَ غَيْرُهُمَا بِوَكَالَةٍ مِنْهُمْ ذَكَرَ أَهْ. ٥. فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ لِلْوِلَايَةِ) تَأَمَّلْ وَجْهَ اشْتِرَاطِ التَّعَيُّنِ بِالنِّسْبَةِ
لِلْأَخِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ سَمَ قَوْلُهُ، أَوْ أَخٌ تَعَيَّنَ الْخَ قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْأَخَ لَوْ لَمْ يَتَعَيَّنْ كَوَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ إِذَا
وَكَّلَ أَجْنَبِيًّا صَحَّ أَنْ يَخْضَرَ مَعَ آخَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ، وَأَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ اِثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ الثَّلَاثَةِ الثَّالِثَ مِنْهُمْ

٥. فَوَدَّ: (لِحْتِمَالِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ الْخ) لَا يَخْفَى إِمَّا كَانَ ضَبِطُهُ عَلَى وَجْهِ يَتَنَهَى مَعَهُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ كَانَ
قَبَضَ أَنْفَ، شَفَةَ مَنْ وَضَعَ فَمَهُ فِي أُذُنِهِ إِلَى الْقَاضِي. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ أَخٌ تَعَيَّنَ لِلْوِلَايَةِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْأَخَ لَوْ لَمْ
يَتَعَيَّنْ كَوَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ إِذَا وَكَّلَ أَجْنَبِيًّا صَحَّ أَنْ يَخْضَرَ مَعَ آخَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ، وَأَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ اِثْنَانِ

لِقَنَّهُ وَوَلِيٍّ لِلشَّفِيهِ فِي النِّكَاحِ بَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَلَا نَائِبِهِ وَلَا الْعَاقِدُ نَائِبُهُ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ إِبَانَةً بَلْ رَفْعٌ خَجَرٍ عَنْهُ.

(وَيُعَقَّدُ ظَاهِرًا) (بِمُسْتَوْزِي الْعَدَالَةِ) وَهُمَا مَنْ لَمْ يُعْرِفْ لِهَمَا مُفَسَّقٌ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَأُطَالُوا فِيهِ، أَوْ مَنْ عُرِفَ ظَاهِرُهُمَا بِالْعَدَالَةِ وَلَمْ يُزَكَّيَا، وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَقَالَ إِنَّهُ الْحَقُّ وَمَنْ تَمَّ بَطْلُ الشَّرْطِ بِتَجْرِيعِ عَذْلٍ.....

صَحَّ أَنْ يَخْضَرَ، أَوْ هُوَ مُحْتَمَلٌ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ أَنَّهُ أَيُّ قَوْلٍ شَرَحَ الرُّوضُ يُفِيدُ عَدَمَ الصَّحَّةِ إِذَا خَضَرَ ائْتَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ عَقْدٌ نَائِلُهُمَا بِوَكَايَتِهِمَا وَعَلَيْهِ فَلَوْ قَصَدَ الْعَقْدُ عَنْ نَفْسِهِ لَا بِوَسِطَةِ الْوَكَايَةِ فَلَا تَبَعُدُ الصَّحَّةُ لِبَصْرِفِهِ الْعَقْدَ عَنِ الْوَكَايَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. وَفِي عَشْرٍ بَعْدَ ذِكْرِهَا مَا نَصَّهُ أَقُولُ الصَّحَّةُ وَاضِحَةٌ إِنْ كَانَتْ أَذْنَتْ لَهُ فِي تَرْوِيجِهَا أَمَّا إِنْ خَصَّصْتَ الْإِذْنَ بِالْآخَوَيْنِ الْآخَرَيْنِ وَأَذْنَتْ لَهُمَا فِي تَوْكِيلٍ مِنْ شَاءَ فَوَكَّلَا الثَّالِثَ فَفِي الصَّحَّةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بِبَصْرِفِهِ الْعَقْدَ عَنْ كَوْنِهِ وَكَيْلًا يَصِيرُ مُزَوَّجًا بِلَا إِذْنٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. ٥ فَوُدَّ: (لِقَنَّهُ) تَنَازَعَ فِيهِ قَوْلُهُ: شَهَادَةُ وَقَوْلُهُ إِذْنُهُ مَعْنَى.

٥ فَوُدَّ: (بَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا) أَيُّ السَّيِّدِ وَالْوَلِيِّ. ٥ فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ) مُتَعَمِّدٌ أَوْ ع. ش. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ مَنْ عُرِفَ الْخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَهُمَا الْمَعْرُوفَانِ بِهَا ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا بِأَنَّ عُرِفَتْ بِالْمُخَالَطَةِ دُونَ التَّزَكِّيَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ اهـ.

٥ فَوُدَّ: (وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ) يُمَكِّنُ حَمْلَ النَّصِّ عَلَيْهِ اهـ. سم. ٥ فَوُدَّ: (وَمَنْ تَمَّ بَطْلُ الشَّرْطِ الْخ) أَيُّ قَبْلَ الْعَقْدِ لَا بَعْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي قَالَ الشَّهَابُ سَمَ قَضِيَّةٌ هَذَا الصَّنِيعُ أَنَّ مَا ذَكَرَ لَا يَأْتِي عَلَى الْأَوَّلِ فِيهِ مَا فِيهِ فَلْيَحَرِّزْ اهـ رَشِيدِي وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ عَقَبَ ذِكْرَ كَلَامِ سَمِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَفِيهِ مَا الْخ فِيهِ مَا فِيهِ

مِنَ الْإِخْوَةِ الثَّلَاثَةِ الثَّالِثُ مِنْهُمْ صَحَّ أَنْ يَخْضَرَ، أَوْ هُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ عَقْدَهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَوْكِيلِهِمَا وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَلَوْ شَهِدَ وَلِيَّانِ كَأَخَوَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ وَالْعَاقِدُ غَيْرُهُمَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ لَا إِنْ عَقَدَ بِوَكَايَةِ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا مِنْهُ بِمُعَيَّنٍ لَهُ جَازٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَقَدَهُ غَيْرُهُمَا بِوَكَايَةٍ مِنْهُمْ ذَكَرَ لِمَا مَرَّ انْتَهَى وَالْمُبَادِرُ مِنْ قَوْلِهِ لَا بِوَكَايَةٍ مِنْهُ بَعْدَ تَبَيُّنِ الشَّارِحِ الْغَيْرِ فِي قَوْلِهِ وَالْعَاقِدُ غَيْرُهُمَا لِقَوْلِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ أَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ مِنْهُ رَاجِعٌ لِلْغَيْرِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ فَيُفِيدُ عَدَمَ الصَّحَّةِ إِذَا خَضَرَ ائْتَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْإِخْوَةِ عَقْدٌ نَائِلُهُمَا بِوَكَايَتِهِمَا وَعَلَيْهِ فَلَوْ قَصَدَ الْعَقْدُ عَنْ نَفْسِهِ لَا بِوَسِطَةِ الْوَكَايَةِ فَلَا تَبَعُدُ الصَّحَّةُ لِبَصْرِفِهِ الْعَقْدَ عَنِ الْوَكَايَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ مَنْ عُرِفَ ظَاهِرُهُمَا بِالْعَدَالَةِ) كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ شَوَّهَدَ مِنْهُمَا سَبَابُ الْعَدَالَةِ مِنْ مُلَازِمَةِ الْوَاجِبَاتِ وَالطَّاعَاتِ وَاجْتِنَابِ الْمُحَرَّمَاتِ بِخِلَافِ الْمَذْكُورِ عَنِ النَّصِّ فَلَمَّا صَادَقَ بِمَنْجُورَيْنِ لَمْ يُعْرِفْ حَالَهُمَا وَلَا شَوَّهَدَ مِنْهُمَا سَبَابُ الْعَدَالَةِ وَبِهَذَا يَتَضَيِّعُ الْفَرْقُ بَيْنَ النَّصِّ وَمُخْتَارِ الْمُصَنِّفِ وَعِبَارَةُ التَّثْبِيهِ وَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِخَضْرَا شَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ عَذْلَيْنِ حُرَّيْنِ مُسْلِمَيْنِ فَإِنْ عَقَدَ بِشَهَادَةِ مَنْجُورَيْنِ جَازَ عَلَى الْمَنْصُوصِ انْتَهَى. ٥ فَوُدَّ: (وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ) يُمَكِّنُ حَمْلَ النَّصِّ عَلَيْهِ. ٥ فَوُدَّ: (وَمَنْ تَمَّ بَطْلُ الشَّرْطِ الْخ) قَضِيَّةٌ هَذَا الصَّنِيعُ أَنَّ مَا ذَكَرَ لَا يَأْتِي عَلَى الْأَوَّلِ فِيهِ مَا فِيهِ فَلْيَحَرِّزْ.

ولم يُلْحَقِ الفايضُ الْكِتَابَ عِنْدَ الْعَقْدِ بِالْمُسْتَوْرِ وَتُسَرُّ اسْتِثْنَاءُ الْمُسْتَوْرِ عِنْدَ الْعَقْدِ (على الصحيح) لِجَرْيَانِهِ بَيْنَ أَوْسَاطِ النَّاسِ وَالْعَوَامِّ فَلَوْ كَلَّفُوا بِمَعْرِفَةِ الْعَدَالَةِ الْبَاطِنَةِ لِحَضَرِ الْمُصَنِّفِ بِهَا لَطَالُ الْأَمْرِ وَشَقُّ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي نُكْتِ التَّنْبِيهِ كَابِنِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَاقِلُ الْحَاكِمُ اغْتَبِرَتْ الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ قَطْعًا لِسَهُولَةِ مَعْرِفَتِهَا عَلَيْهِ بِمُرَاجَعَةِ الْمُزَكِّينَ وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ إِذْ مَا طَرِيقُهُ الْمُعَامَلَةُ يَسْتَوِي فِيهِ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ رَأَى مَا لَا يَبِيدُ مُتَصَرِّفٍ فِيهِ بَلَا مُنَازَعٍ جَازَ لَهُ كَفَرُهُ شَرَاؤُهُ مِنْهُ اعْتِمَادًا عَلَى ظَاهِرِ الْيَدِ، وَإِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ طَلُبُ الْحُجَّةِ وَبَنَى الشُّبْكِيَّ الْخِلَافَ عَلَى أَنَّ تَصَرُّفَ الْحَاكِمِ حَكْمٌ فَيُشْتَرَطُ، أَوْ لَا فَلَا ثَمَّ اخْتَارَ أَنَّهُ

فَتَأْمَلُ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْ أَقُولُ يَتَّبِعُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ عَمَرَ بِقَوْلِ الْمُغْنِي وَبَيَّطَ السَّرَّ بِتَفْصِيحِ عَدَلٍ فِي الرِّوَايَةِ فَلَوْ اخْتَبَرَ بِفُسْطِ الْمُسْتَوْرِ عَدَلٌ لَمْ يَصِحَّ بِهِ النِّكَاحُ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِلْإِمَامِ وَقَوْلُ صَاحِبِ الذَّخَائِرِ الْأَشْبَهُ الصَّحَّةُ فَإِنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ وَلَمْ يَوْجِدْ مَزْدُودَ بَاتِهِ لَيْسَ الْفَرَضُ إِبْطَاتِ الْجَرْحِ بَلْ زَوَالُ ظَنِّ الْعَدَالَةِ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِخَيْرِ الْعَدَلِ اهـ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُلْحَقِ الْفَاضِلُ الْإِلَاحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِعَلِّ الْإِلَاحَ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُلْحَقِ الْفَاضِلُ الْإِلَاحَ) أَيِ فَلَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّ مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ سَنَةٌ اهـ.

فَوَدَّ: (وَتُسَرُّ الْإِلَاحَ) كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ. فَوَدَّ: (اسْتِثْنَاءُ الْمُسْتَوْرِ الْإِلَاحَ) أَنْظَرُ مَا فَائِدَةُ هَذِهِ الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ أَنَّ ثَوْبَةَ الْفَاضِلِ لَا تُلْحِقُهُ بِالْمُسْتَوْرِ كَمَا قَدَّمَهُ قَبْلَهُ وَلَعَلَّهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ ظَاهِرِ الْفُسْطِ وَغَيْرِ ظَاهِرِهِ اهـ رَشِيدِي وَفِيهِ أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ الشَّاهِدَ مُسْتَوْرٌ فَلَا مَعْنَى لِلنَّحَاقِ بِهِ بِالثَّوْبَةِ وَلَوْ سَلِمَ فَالْإِلْحَاقُ عَلَى التَّصَرُّفِ كَمَا يَقْتَضِيهِ صَنِيعُ الشَّارِحِ وَالنَّهَاجَةِ كَافٍ فِي الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لَا يَقْلَعُ نَظَرُهُ عَنِ الْمَرْجُوحِ.

فَوَدَّ: (وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَاجَةً ثَمَّ قَالَتْ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْإِلَاحُ وَقَدْ يُقَالُ أَخَذَ الْإِلَاحُ قَتَامُلَ مَا فِيهِمَا مِنْ شِبْهِ التَّنَاقُضِ وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا بِطَرِيقِ الْبَحْثِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ وَاعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا ثَمَّ جَمَعَ بِمَا نَصَّهُ وَلَا يَقْبَلُ أَيِ الْحَاكِمِ الْمُسْتَوْرَيْنِ فِي إِبْطَاتِ النِّكَاحِ وَالْإِفْسَادِ بَلْ يَتَوَقَّفُ حَتَّى يَتَلَمَّ بِاطْنَهُمَا وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالْمُصَنِّفِ فِي نَكْتِهِ عَلَى هَذَا وَكَلَامِ الْمُتَوَلَّى وَإِطْلَاقِ الْمُتَنِّ عَلَى مُجَرَّدِ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ فَلَمْ يَتَوَارَظْ عَلَى مَحَلٍّ وَاجِدٍ وَهَذَا أَوْلَى اهـ. فَوَدَّ: (إِذَا مَا طَرِيقُهُ الْمُعَامَلَةُ) أَيِ الْمُعَاوَضَةِ كَمَا هُنَا فَإِنَّهُ قَدْ عَوَّضَ فِيهِ الصَّدَاقُ عَنِ الْبُضْعِ وَقَالَ عَ شِ أَيِ مُعَامَلَتِهِ مُعَامَلَةً غَيْرَهُ كَمَا هُنَا فَإِنَّهُ عَوِيلٌ فِيهِ الْمُسْتَوْرُ مُعَامَلَةً مَن يَثْبُتُ عَدَالَتُهُ اهـ وَفِيهِ مَا فِيهِ.

فَوَدَّ: (لَوْ رَأَى) أَيِ الْحَاكِمِ. فَوَدَّ: (الْخِلَافُ) أَيِ بَيْنَ نَكْتِ الْمُصَنِّفِ وَابْنِ الصَّلَاحِ وَبَيْنَ الْمُتَوَلَّى وَمَنْ وَافَقَهُ. فَوَدَّ: (فَيُشْتَرَطُ) أَيِ فِي عَقْدِ الْحَاكِمِ عَدَلُ الشَّاهِدِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ الْحَاكِمِ لَا يَفْعَلُ أَيِ لَا يَفْعِدُ النِّكَاحَ حَتَّى يَثْبُتَ أَيِ عَدَلُ الشَّاهِدِ.

فَوَدَّ: (وَلَمْ يُلْحَقِ الْفَاضِلُ إِذَا تَابَ عِنْدَ الْعَقْدِ بِالْمُسْتَوْرِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ فَلَا يَصِحُّ بِهِ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّ ثَوْبَتَهُ حَيْثُ يُدْ تَصُدَّرُ عَنْ عَادَةٍ لَا عَنْ عَزْمٍ تَحَقُّقُ النَّهْيِ. فَوَدَّ: (وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى الْإِلَاحَ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م ر. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ رَأَى) أَيِ الْحَاكِمِ.

لا يَقُولُ حتى يَبْتِثَ عنده؛ لأنَّ فعله ينبغي أن يُصَانَ عن التَّقْصِيرِ قِيلَ فهو يُوافِقُ الْمُصَنَّفَ وابنَ الصَّلَاحِ فِي الْحَكَمِ وَيُخَالِفُهُمَا فِي الْقَطْعِ اهـ والذي يَتَّبِعُهُ أَحَدًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ طَلَبَ مِنْهُ جَمَاعَةٌ بِأَيْدِيهِمْ مَالًا لَا مُنَازَعَ لَهُمْ فِيهِ قِسْمَتُهُ بَيْنَهُمْ لَمْ يُجِبْنِهِمْ إِلَّا إِنْ أَثْبَتُوا عَنْده أَنَّهُ مِلْكُهُمْ لِقَلَّ بِحُتْجُوا بَعْدَ بَقِيسَتِهِ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُمْ أَنَّهُ لَا يَتَوَلَّى الْعَقْدَ إِلَّا بِخَضْرَاءٍ مَنْ ثَبَّتَتْ عَنْدهُ عِدَّتُهُمَا، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحَةِ بَلْ لِيُجَاوِزَ الْإِقْدَامَ فَلَوْ عَقَّدَ بِمُسْتَوْرَيْنِ فَبَانَا عَذْلَيْنِ صَحَّ أَوْ عَقَّدَ غَيْرُهُ بِهِمَا فَبَانَا فَاسْتَقِيمَ لَمْ يَصَحَّ كَمَا يَأْتِي؛ لأنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَنَّ لِخِلَافِ الْمُتَوَلَّى وَجْهًا؛ لأنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ تَصَرُّفَ الْحَاكِمِ لَيْسَ حَكْمًا إِلَّا فِي قَضِيَّةٍ وَقَعَتْ إِلَيْهِ لِيُطْلَبَ مِنْهُ فَصْلُ الْأَمْرِ فِيهَا وَمَنْ ثَمَّ لَوْ رُفِعَ إِلَيْهِ نِكَاحٌ لَمْ يَحْكَمْ بِصَحَّتِهِ أَتِفَاقًا إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ عِدَّتِهِمَا عَنْدهُ وَلَوْ اخْتَصَمَ زَوْجَانِ أَقْرَأَ عَنْدهُ بِنِكَاحٍ بَيْنَهُمَا بِمُسْتَوْرَيْنِ فِي نَحْوِ نَفَقَةٍ حَكَمَ بَيْنَهُمَا مَا لَمْ يَعْلَمْ فَسَقَ الشَّاهِدُ؛ لأنَّ الْحَكَمَ هـ.....

• فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ الشُّكِيِّ. • فَوَدَّ: (فِي الْحَكَمِ) أَيِ اشْتِرَاطِ الْعِدَالَةِ. • فَوَدَّ: (وَيُخَالِفُهُمَا فِي الْقَطْعِ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مَعَ مَا ذَكَرَهُ سَابِقًا أَغْنَى قَوْلُهُ وَصَحَّحَ الْمُصَنَّفُ الْخَ لَا يَقَالُ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ تَقْرِيرُهُ يَكْفِي فِي إِبْطَالِ التَّدَافُعِ وَيُذْفَعُ بَأَنَّ التَّصْحِيحَ السَّابِقَ لِلْقَطْعِ لَا لِلْحَكَمِ فَلَا تَنَافِي اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخَ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُنْفِي كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (لَوْ طَلَبَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْحَاكِمِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَتَوَلَّى) أَيِ الْحَاكِمِ خَبَرٌ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخَ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ ذَلِكَ الْخَ) كَقَوْلِهِ الْآخِي، وَأَنَّ الْخِلَافَ الْخَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا يَتَوَلَّى الْخَ فَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُمَا مَاخُودَانِ مِمَّا مَرَّ أَيْضًا وَفِيهِ مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (لَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحَةِ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ الْمَاخُودِ مِنْهُ أَنَّهُ شَرْطٌ لَهَا سَمٍ وَقَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الْإِجَابَةِ عَدَمُ صِحَّةِ الْقِسْمَةِ فَلْيَأْتِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (فَلَوْ عَقَّدَ) أَيِ الْحَاكِمِ. • فَوَدَّ: (فَبَانَا عَذْلَيْنِ) مَعَ قَوْلِهِ الْآخِي فَبَانَا فَاسْتَقِيمَ قَضِيَّتُهُمَا لَوْ اسْتَمَرَّا عَلَى الشَّرِّ لَمْ يَصِحَّ عَقْدُ الْقَاضِي وَيَصِحُّ عَقْدُ غَيْرِهِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ صَحَّ تَبَيَّنَ صِحَّتُهُ فِي الْبَاطِنِ. • فَوَدَّ: (أَوْ عَقَّدَ غَيْرُهُ الْخَ) لَا يَخْفَى مَا فِي تَقْرِيرِهِ عَلَى قَوْلِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ الْخَ. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ اخْتَصَمَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُنْفِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ اخْتَصَمَ زَوْجَانِ الْخَ) تَقْيِيدٌ لِمَا اخْتَارَهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَاكِمِ وَغَيْرِهِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ مَحَلُّ اغْتِيَارِ الْعِدَالَةِ الْبَاطِنُ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَاكِمِ فِي الْحَكَمِ الْوَاقِعِ قَضْدًا بِخِلَافِ الْوَاقِعِ تَبَعًا اهـ رَشِيدِي أَقُولُ وَنَجُوزُ أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِقَوْلِهِ لَوْ رُفِعَ إِلَيْهِ نِكَاحُ الْخَ. • فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ نَفَقَةٍ) أَيِ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَعْلَمْ فَسَقَ الشَّاهِدُ) أَيِ فَإِنْ عَلِمَهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا اهـ ع شِ عِبَارَةُ الْمُنْفِي وَالْأَسْنَى وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي بِعِلْمِهِ سِوَا تَرَافُعَا إِلَيْهِ أَمْ لَا اهـ.

• فَوَدَّ: (وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحَةِ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ الْمَاخُودِ مِنْهُ أَنَّهُ شَرْطٌ لَهَا. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَعْلَمْ فَسَقَ الشَّاهِدُ) خَرَجَ مَا إِذَا عَلِمَ فَسَقَهُ فَلَا يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ سِوَا تَرَافُعَا إِلَيْهِ أَمْ لَا انْتَهَى.

في تابع بخلافه فيما قبله (تنبيه) ظاهر كلام الحنطاطي بل صريحه أنه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود وأوجبته بعض المتأخرين لامتناع الإقدام على العقد مع الشك في شرطه ويزد بأن ما علل به إنما هو في الشك في الزوجين فقط إما مر أنهما المقصودان بالذات فاحتيط لهما أكثر بخلاف غيرهما فجاز الإقدام على العقد حيث لم يظن وجود مُفسِدٍ له في الولي، أو الشاهد ثم إن بأن مُفسِدٌ بأن فساد النكاح وإلا فلا (لا) بشاهد (مستور الإسلام والحرة) الواو بمعنى، أو بأن لم يعرف في أحدهما باطنًا، وإن كان بمحل كل أهله مسلمون أو أحرار لسهولة الوقوف على الباطن فيهما، وكذا البلوغ ونحوه معًا مر نعم، إن بأن مسلمًا، أو حرًا، أو بالغًا مثلاً بأن انعقاده كما لو بأن الخنثى ذكرًا.

(تنبيه) وقع لغير واحد تفسير مستورهما بغير ما ذكرته فأوردوا عليه ما اندفع بما ذكرته الأقرب إلى ظاهر المتن فتأمل. (ولو بأن فسق) الولي أو (الشاهدين) العذلين أو المستورين، أو غيره من موانع النكاح كصغر، أو جنون ادعاء وإرثه، أو إرثهما وقد عهده، أو أثبتته (عند العقد فباطل على المذهب) كما لو بانا كافرين؛ لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر وخرج بعند العقد

• فؤد: (في تابع) أي لصحة النكاح كما يثبت سؤال يُعد ثلاثين يومًا تبعًا لإثبات رمضان برؤية عذلي اه
• مُعْنِي. • فؤد: (فيما قبله) أي فيما لو رُفِعَ إِلَيْهِ نِكَاحُ الْخ. • فؤد: (وأوجبته بعض المتأخرين) جَزَمَ به في الكثير وقال إنه يَأْتِي بَرَكِيه، وإن صَحَّ الْعَقْدُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ خَلْلٌ، أو أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلْحَنَاطِي اه
• سم. • فؤد: (حيث لم يظن) عبارة النهاية حيث ظن وجود شروطه اه وكذا في نسخة سم من الشرح ولذا استشكله بما نُصِّه قوله: حيث ظن وجود شروطه قد يُقَالُ قد اكْتَفَى فِي الزَّوْجَيْنِ بِالظَّنِّ أَيْضًا حَيْثُ قَالَ فيما تَقَدَّمَ لَا بُدَّ فِي الزَّوْجِ مِنْ عَلَيْهِ أَيْ ظَنَّهُ جَلَّ الْمَرَاةُ فَلْيَتَأَمَّلْ اه أي فَلَمْ يَمَّزِ الْفَرْقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَلَا الرَّدَّ عَلَى الْبَغْضِ. • فؤد: (الواو) إلى التَّيْبَةِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ الْوَاوُ بِمَعْنَى، أو. • فؤد: (الولي) إلى قوله وَيَبْتَنِيهَا إِذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَبْتَنِيهِ إِلَى الْمَعْنَى وَقَوْلُهُ حِسْبَةٌ، أو غيرها. • فؤد: (وإرثه أو وإرثها) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَاهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ فَلْيَرَا جَعَلَ رَشِيدِي وَع ش. • فؤد: (وقد عهده الخ) مَا مَعْنَى الْعَهْدِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّبِيِّ فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَهُ حَالَةٌ صَبَا بِلَا شَكٍّ نَعَمْ لَوْ غَبَرَ فِيهِ بِأَمَكْنٍ لَكَانَ أَمَكْنٌ اه سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ الرَّشِيدِي ضَمِيرُ عَهْدٍ إِنَّمَا يَرْجِعُ لِلْجُنُونِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ عَهْدٌ وَأَمَّا الصَّغَرُ فَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهِ أَمَكْنٌ كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي عِبَارَاتِهِمْ وَيَجُوزُ أَنَّهُ جَعَلَ عَهْدَ وَضْعًا لَهَا تَغْلِيًا وَمَعْنَاهُ فِي الصَّغَرِ أَمَكْنٌ اه. • فؤد: (كما لو بانا) إِلَى الْمَعْنَى فِي الْمَعْنَى.

• فؤد: (وأوجبته بعض المتأخرين) جَزَمَ به فِي الْكَثِيرِ أَنَّهُ يَأْتِي بِرَكِيه، وَإِنْ صَحَّ الْعَقْدُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ خَلْلٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَوْجَهُ الْأَقْفَهُ خِلَافًا لِلْحَنَاطِي. • فؤد: (حيث لم يظن الخ) كَذَا شَرَحَ م ر.
• فؤد: (وحيث ظن وجود شروطه) قد يُقَالُ قد اكْتَفَى فِي الزَّوْجَيْنِ بِالظَّنِّ أَيْضًا حَيْثُ قَالَ فيما تَقَدَّمَ لَا بُدَّ فِي الزَّوْجِ مِنْ عَلَيْهِ أَيْ ظَنَّهُ حَالِ الْمَرَاةُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فؤد: (نعم إن بأن مسلمًا الخ) كَذَا شَرَحَ م ر.

تَبَيَّنَ قَبْلَهُ نَعَمْ، تَبَيَّنَ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ الْإِسْتِبْرَاءِ كَتَبِيَّتِهِ عِنْدَهُ وَتَبَيَّنَ حَالًا لِاحْتِمَالِ خُذُوهِ (وَأَمَّا بِتَبَيُّنِ الْفُسْقِ أَوْ غَيْرِهِ بِعِلْمِ الْقَاضِي فَيَلْزِمُهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَتَرَفَعَا إِلَيْهِ مَا لَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ تَرَاهُ بِصَحَّتِهِ، أَوْ (بَيِّنَةٍ) جَسَبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. (قَوْلُ الْمُحْكَمِيِّ قَوْلُهُ: وَحَيْثُ ظَنُّ وَجُودِ شُرُوطِهِ) لَيْسَ فِي نَسْخِ الشَّارِحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا تَشْهَدُ بِهِ مُفَسِّرُوا سَوَاءً أَكَانَ الشَّاهِدُ مُشْتَرِكًا أَمْ عَدَلًا خِلَافًا لِمَنْ قَصَلَ كَمَا يُقْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْقَضَاءِ وَكَوْنُ السَّتْرِ يَزُولُ بِإِخْبَارِ عَدِلٍ بِالْفُسْقِ وَلَوْ غَيْرَ مُفَسِّرٍ مَحَلَّهُ فِيمَا قَبْلَ الْعَقْدِ بِخِلَافِهِ بَعْدَهُ لِإِنْعِقَادِهِ ظَاهِرًا فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ مُبْطِلِهِ (أَوْ اتِّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ) عَلَى فُسْقِهِمَا عِنْدَ الْعَقْدِ سَوَاءً أَعْلَمَا بِهِ عِنْدَهُ أَمْ بَعْدَهُ مَا لَمْ يُقْرَأْ قَبْلَ عِنْدَ حَاكِمٍ أَنَّهُ بِعَدْلَيْنِ

• فَوُدَّ: (تَبَيَّنَ قَبْلَهُ) أَيِ فَلَا يَقْرَأُ هُ ع ش. • فَوُدَّ: (كَتَبِيَّتِهِ هُنْدَةً) هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي الْوَلِيِّ زَادَهُ عَلَى الْمُثْنِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا تَابَ زَوْجٌ فِي الْحَالِ سَمَ وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةً ش هُوَ وَاضِحٌ فِي الشَّاهِدِ دُونَ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ لِصِحَّةِ عَقْدِهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ مُضِيُّ زَمَنِ الْإِسْتِبْرَاءِ ه. • فَوُدَّ: (وَتَبَيَّنَ حَالًا) أَيِ بَعْدَهُ فِي الْحَالِ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَبَيَّنَ قَبْلَهُ ه سَم. • فَوُدَّ: (الْفُسْقُ) أَيِ فُسْقِ الْوَلِيِّ، أَوْ الشَّاهِدَيْنِ. • فَوُدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ) قَالَ الشَّهَابُ سَمَ هَذَا شَامِلٌ لِمَا مَثَّلَ بِهِ فِيمَا سَبَقَ لِلْغَيْرِ بِقَوْلِهِ كَصَغِيرٍ، أَوْ جُنُونٍ فَانْظُرْ مَا أَفَادَهُ الْحَضَرُ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ هُنَاكَ وَقَدْ عَهَدَ، أَوْ أَثَبَتَهُ أَنْتَهَى ه رَشِيدِيَّ. • فَوُدَّ: (بِعِلْمِ الْقَاضِي) أَيِ حَيْثُ سَأَلَ لَهُ الْحُكْمَ بِعِلْمِهِ نَهَايَةً أَيِ بَأَن كَانَ مُجْتَهِدًا ع ش. • فَوُدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَتَرَفَعَا إِلَيْهِ) وَفَاقًا لِلْنَّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي.

• فَوُدَّ: (جَسَبَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَقَوْمُ بِهِ جَسَبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ فَاسِقًا عِنْدَ الْعَقْدِ ه. • فَوُدَّ: (تَشْهَدُ بِهِ) أَيِ بِالْفُسْقِ، أَوْ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ مُفَسِّرًا يَفْتَحُ السِّينَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أَيِ بَأَن تَذَكَّرَ الْبَيِّنَةُ سَبَبَهُ أَيِ الْفُسْقِ مَثَلًا، أَوْ بِكُسْرِهَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي تَشْهَدُ بِتَأْوِيلِ كُلِّ مِنَ الشَّاهِدَيْنِ. • فَوُدَّ: (سَوَاءً أَكَانَ الشَّاهِدُ الْخ) أَيِ لِلنَّكَاحِ تَعْمِيمٌ لَشَرْطِ التَّحْقِيرِ. • فَوُدَّ: (وَكَوْنُ السَّتْرِ الْخ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْبَيِّنَةِ وَلَا إِلَى التَّحْقِيرِ فِي الْمُسْتَوْرِ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ يَزُولُ بِمَا ذَكَرَ ه سَم.

• فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ) الضَّمِيرُ لِمَا فِي فِيمَا الْوَاقِعَةِ عَلَى الْإِخْبَارِ. • فَوُدَّ: (لِإِنْعِقَادِهِ) أَيِ النِّكَاحِ. • فَوُدَّ: (عَلَى فُسْقِهِمَا) الْأَتْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ عَلَى الْفُسْقِ أَوْ غَيْرِهِ. • فَوُدَّ: (سَوَاءً أَفْلَمَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا أَنْ أَفْدَامَهُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَبَحَثَ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثَمَ). • فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَقْرَأْ قَبْلَ الْخ) هَذَا مَا خُوذَ مِنَ الْقَوِي لِلْأَذْرَعِي لِكَيْتَهُ ذَكَرَهُ بِالنِّسْبَةِ لِاتِّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ وَبِالنِّسْبَةِ لِإِغْرَابِ الزَّوْجِ الْآتِي فِي الْمُثْنِ وَظَاهِرٌ أَنَّ قَوْلَهُ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِحُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ إِنَّمَا يَأْتِي فِي الشَّقِّ الثَّانِي خِلَافًا لِمَا صَنَعَهُ الشَّارِحُ مِنْ تَأْتِيهِ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ بَل

• فَوُدَّ: (كَتَبِيَّتِهِ هُنْدَةً) هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي الْوَلِيِّ الَّذِي زَادَهُ عَلَى الْمُثْنِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا تَابَ زَوْجٌ فِي الْحَالِ. • فَوُدَّ: (وَتَبَيَّنَ حَالًا) أَيِ بَعْدَهُ فِي الْحَالِ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَبَيَّنَ قَبْلَهُ. • فَوُدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ) شَامِلٌ لِمَا مَثَّلَ بِهِ فِيمَا سَبَقَ لِلْغَيْرِ بِقَوْلِهِ كَصَغِيرٍ، أَوْ جُنُونٍ فَانْظُرْ مَا أَفَادَهُ الْحَضَرُ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ هُنَاكَ وَقَدْ عَهَدَ، أَوْ أَثَبَتَهُ. • فَوُدَّ: (سَوَاءً أَكَانَ الشَّاهِدُ الْخ) أَيِ لِلنَّكَاحِ. • فَوُدَّ: (وَكَوْنُ السَّتْرِ الْخ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْبَيِّنَةِ وَلَا إِلَى التَّحْقِيرِ فِي الْمُسْتَوْرِ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ يَزُولُ بِمَا ذَكَرَ.

ويحكم بصحته وإلا لم يُلْتَفَتْ لاتِّفَاقِهِمَا أَيَّ بِالنِّسْبَةِ لِحُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ لَا لِتَقْرِيرِ النِّكَاحِ وَبِحَثِّ
فِي الْمَطْلَبِ عَدَمَ قَبُولِ إِقْرَارِ السَّفِيهِةِ فِي إِبْطَالِ مَا ثَبَتَ لَهَا مِنَ الْمَالِ وَمَثَلُهَا الْأُمَةُ ثُمَّ يُطْلَأُ
بِاتِّفَاقِهِمَا إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقَّقِهِمَا دُونَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَوَافَقَا وَأَقَامَا، أَوْ
الزَّوْجُ بَيِّنَةٌ بَفْسَادِ النِّكَاحِ بِذَلِكَ، أَوْ بغيرِهِ لَمْ يُلْتَفَتْ لِذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِسُقُوطِ التَّحْلِيلِ؛ لِأَنَّهُ
حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَرْتَفِعُ بِذَلِكَ؛ وَلَآنَ إِقْدَامَهُ عَلَى الْعَقْدِ يَقْتَضِي اعْتِرَافَهُ بِاسْتِجْمَاعِ مُعْتَبَرٍ أَنَّهُ
نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الضَّمَانِ وَالْحَوَالَةِ وَقَضِيَّتِهِ سَمَاعُهَا بِمَعْنَى زَوْجِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَالْمُعْتَبَرُ هُوَ

قَصْرُهُ عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَشْكَلَهُ الْمُحَقِّقُ سَمَ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الزَّوْجَةَ مُعْتَرَفَةٌ بِسُقُوطِ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ فَكَيْفَ
تَثْبُتُ لَهَا وَبِعَارَةِ الْقَوْتِ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ بِطُلَايِهِ بِتَوَادُّقِهِمَا عَلَى
فُسْقِ الشَّاهِدَيْنِ أَوْ بِإِقْرَارِ الزَّوْجِ بِهِ بَيِّنٌ أَنْ يَسْبِقَ مِنْهُمَا إِقْرَارُ بَعْدَ التَّيْمُنِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَيَحْكُمُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ
أَمْ لَا ثُمَّ سَاقَى كَلَامَ الْمَاوَزْدِيِّ صَرِيحًا فِي خِلَافِ ذَلِكَ وَقَالَ عَقِيْبَهُ وَقَدْ أَفْهَمَ كَلَامُهُ يَغْنِي الْمَاوَزْدِيُّ أَنَّهُ إِذَا
أَقْرَأَ أَوَّلًا بِصِحَّتِهِ ثُمَّ ادَّعَى سَفَةَ الرُّوْلِ، أَوْ فُسْقَ الشَّاهِدِ أَنَّهُ يُلْزَمُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ حَتَّى يُبَيِّنَ عَلَيْهِ لَوْ أَرَادَهُ
وَيُلْغُو اغْتِرَافَهُ اللَّاحِقَ لِأَجْلِ إِقْرَارِهِ السَّابِقِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ يُلْزَمُ بِمَا تَقَضَّتْهُ إِقْرَارُهُ السَّابِقُ مِنْ حُقُوقِ
الزَّوْجِيَّةِ مِنْ نَفَقَةٍ وَمَهْرٍ وَغَيْرِهِمَا لَا أَنَا يُقَرُّهُمَا إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى فَالضَّمَانُ فِي قَوْلِهِ أَنَّهُ يُلْزَمُ
بِصِحَّةِ النِّكَاحِ حَتَّى يُبَيِّنَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هِيَ لِلزَّوْجِ كَمَا لَا يَخْفَى أَهْلَ رَشِيدِي أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ
الْآتِي أَنفَاءً، وَهُوَ مُتَّجِعٌ حَيْثُ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا إِقْرَارُ الْخِ وَكَلَامُهُ الْآتِي فِي شَرْحِ عَلَيْهِ يَصِفُ الْمَهْرَ إِنْ لَمْ
يَدْخُلْ بِهَا وَلَا فَكَلُهُ. ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَلَمْ يُلْتَفَتْ لِخِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَخْفَى فِي عَدَمِ الْإِلْتِزَامِ سَبْقُ مُجَرَّدِ
الْإِقْرَارِ بِلَا حُكْمٍ الْقَاضِي بِالصِّحَّةِ وَظَاهِرٌ مَا مَرَّ أَنفَاءً عَنِ الرَّشِيدِي عَنِ الْقَوْتِ أَنَّهُ يَخْفَى فَلْيُراجِعْ.

ه. قَوْلُهُ: (لَا لِتَقْرِيرِ النِّكَاحِ) أَيِ فَنَاءِ تَطْلُلُ أَهْلُ ش. ه. قَوْلُهُ: (وَيَحْثُ فِي الْمَطْلَبِ الْخِ) هَذَا رَاجِعٌ لِأَصْلِ
الْمَسْأَلَةِ أَهْلَ رَشِيدِي أَيِ لَا لِقَوْلِهِ وَالْأَلَمْ يُلْتَفَتْ لَاتِّفَاقِهِمَا الْخِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.
ه. قَوْلُهُ: (بِاتِّفَاقِهِمَا) مَا وَجَّهَ الْإِقْتِصَارَ عَلَيْهِ مَعَ ذِكْرِ الْبَيِّنَةِ فِي التَّفْرِيعِ أَهْلَ سَيِّدُ عَمَر. ه. قَوْلُهُ: (دُونَ حَقِّ اللَّهِ
تَعَالَى) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي نَحْوِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ مَنْ لَا تُجْمَعُ مَعَهَا وَثُبُوتِ الْمُصَاهَرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ حَقٌّ
لِلْغَيْرِ أَيْضًا وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِحَقِّ اللَّهِ أَمَّا الْمُتَمَحِّصُ لَهُ فَهَذَا أَوَّلِي مِنْهُ، أَوْ مَا فِيهِ حَقٌّ
لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ شَائِلٌ لَهُ فَلْيُراجِعْ أَهْلَ سَيِّدُ عَمَر. ه. قَوْلُهُ: (أَوِ الزَّوْجُ) قَدْ يَقْتَضِي الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِ أَنَّ الزَّوْجَةَ
بِخِلَافِهِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَيَبَيِّنُهَا إِذَا أَرَادَتْ الْخِ وَقَوْلُهُ وَبِهَذَا يُرَدُّ بَحْثُ الْغَزِّي الْخِ أَنَّهُا كَهُو فِي
ذَلِكَ أَهْلَ سَمَ أَقُولُ وَقَضِيَّةُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ وَإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ إِنْ عَلِمَ الْقَاضِي بِمَا ذَكَرَ بِخِلَافِهِمَا فَيَسْقُطُ
بِعِلْمِهِ بَفْسَادِ النِّكَاحِ التَّحْلِيلُ أَيْضًا فَلْيُراجِعْ. ه. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَوْلُهُ: وَلَآنَ إِقْدَامَهُ الْخِ.

ه. قَوْلُهُ: (أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِحُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ) قَدْ يُقَالُ إِذَا اتَّفَقَا فِيمَا ذَكَرَ فَقَدْ اغْتَرَفَا بِسُقُوطِ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ
فَكَيْفَ لَا يُلْتَفَتُ لَاتِّفَاقِهِمَا بِالنِّسْبَةِ لَهَا فَلْيُراجِعْ. ه. قَوْلُهُ: (أَوِ الزَّوْجُ) قَدْ يَقْتَضِي الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِ أَنَّ الزَّوْجَةَ
بِخِلَافِهِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ الْآتِي وَيَبَيِّنُهَا إِذَا أَرَادَتْ الْخِ. ه. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ) أَيِ قَضِيَّةُ قَوْلُهُ: وَلَآنَ إِقْدَامَهُ

التعليل الأول وبهما عليم ضَعُفُ إطلاقِ قولِ الزَّيْلَعِيِّ تُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ إِنْ بَيَّنَّتِ السَّبَبَ . ولم يَسْبِقْ منه إقرارٌ بصحته نعم، إِنْ علما المُفْسِدَ جازَ لهما العَمَلُ بقضيته باطنًا لكن إذا علم بهما الحَاكِمُ فَرَّقَ بينهما كَظْهِيرِه الآتِي فَيُبَيِّلُ فصلِ تعليلِ الطَّلَاقِ بالأُزْمِيَّةِ وما نُقِلَ عن الكافي أَنَا لَا نَعْرِضُ لهما يُحْمَلُ على غيرِ الحَاكِمِ على أَنَّهُ مُنَازَعٌ في كونه فيه وإِنَّمَا هو بَحْثٌ للأُذْرَعِيِّ وبَحْثُ الشُّبْكِيِّ قبولُ بَيِّنَتِهِ إذا لم يُرَدِّ نِكَاحًا بل التَّخْلُصَ من المهرِ أَي ولم يَسْبِقْ منه إقرارٌ بصحته وَيَبَيِّنُهَا إذا أَرَادَتْ بعدَ الوطءِ مهرَ المثلِ وكان أَكْثَرُ من المُسَمَّى، وهو مُشْجَعٌ حيثُ لم يَسْبِقْ منها إقرارٌ بصحته.....

• فَوَدَّ: (التَّغْلِيلُ الأوَّلُ) أَي قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى إلخ. • فَوَدَّ: (وَبِهِمَا) أَي التَّغْلِيلَيْنِ. • فَوَدَّ: (إِنْ عَلِمَا الْمُفْسِدَ إلخ).

(فَرَعُ): وَقَعَ السُّوَالُ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا عَامِدًا عَالِمًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ بَفْسَادَ الْعَقْدِ الأوَّلِ وَهَلْ لَهُ نِكَاحُهَا ثَانِيًا مِنْ غَيْرِ وَفَاءَ عِدَّةٍ مِنْ نِكَاحِهِ الأوَّلِ وَهَلْ يَتَوَقَّفُ نِكَاحُهُ الثَّانِي عَلَى حُكْمِ حَاكِمٍ بِصِحَّتِهِ وَأُخِيتَ عَنْهُ بِمَا صَوَّرَتْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ بِذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي وَلَا تُسَمَّعُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ وَاظَمَتِ الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ حَيْثُ أَرَادَ بِهِ إسْقَاطَ التَّحْلِيلِ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ بِذَلِكَ جازَ لَهُ فِيمَا بَيَّنَّه وَبَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى الْعَمَلُ بِهِ فَيَصِحُّ أَنْ يُعَقَّدَ فِي عِدَّةِ نَفْسِهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ حِلُّ وَطْئِهِ لَهَا وَثُبُوتُ أَحْكَامِ الزَّوْجِيَّةِ لَهُ عَلَى حُكْمِ حَاكِمٍ بَلِ الْمَدَارُ عَلَى عِلْمِهِ بِفَسَادِ الأوَّلِ فِي مَذَقِهِ وَاسْتِجْمَاعِ الثَّانِي لِشُرُوطِ الصَّحَّةِ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ الْقَاضِي التَّعَرُّضُ لَهُ فِيمَا فَعَلَ وَأَمَّا الْقَاضِي فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا إِذَا عَلِمَ بِذَلِكَ وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَخُكَمْ حَاكِمٌ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ الأوَّلِ مِمَّنْ يَرَى صِحَّتَهُ مَعَ فَسْقِ الْوَلِيِّ وَالشَّاهِدِ وَأَمَّا إِذَا حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِخِلَافِهِ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا لِمَا هُوَ مُقَرَّرُ أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَلَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرَ بَيَّنَّ أَنْ يَسْبِقَ مِنَ الزَّوْجِ تَقْلِيدَ لِغَيْرِ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ مِمَّنْ يَرَى صِحَّةَ النِّكَاحِ مَعَ فَسْقِ الشَّاهِدِ وَالْوَلِيِّ أَمْ لَا اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (جَازَ لهما الْعَمَلُ إلخ) مُعْتَمِدٌ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (إِذَا عَلِمَ بِهِمَا) أَي بِمَا جَرَى بَيْنَهُمَا أَي مِنْ النِّكَاحِ بِدُونِ التَّحْلِيلِ. • فَوَدَّ: (فَرَّقَ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي بِفَسَادِ النِّكَاحِ الأوَّلِ أَيْضًا فَلْيُراجِعْ. • فَوَدَّ: (يُحْمَلُ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ اهـ سم. • فَوَدَّ: (هَلَى أَنَّهُ إلخ) أَي مَا نُقِلَ عَنِ الْكَافِي وَقَوْلُهُ فِيهِ أَي فِي الْكَافِي. • فَوَدَّ: (وَبَحْثُ الشُّبْكِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا يُرَدُّ فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْمَهْرِ) كَأَنَّ كَانَ الطَّلَاقَ قَبْلَ الدُّخُولِ اهـ مُغْنِي عِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشَّوَيْبِيِّ أَي مِنْ نَصْفِهِ كَأَنَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ثَلَاثًا ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى مَا يَنْتَعِ صِحَّةَ الْعَقْدِ وَأَرَادَ بِذَلِكَ التَّخْلُصَ مِنْ نَصْفِهِ فَلِأَنَّهُ تَقَبَّلَ وَنَسَقَطَ التَّحْلِيلُ حِينَئِذٍ لَوْ قُوِعَ تَبَعًا اهـ وَعِبَارَةُ ع ش أَي وَعَلَيْهِ يَنْسَقُطُ التَّحْلِيلُ تَبَعًا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ اهـ وَسَيَأْتِي آتِفًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَعَنْ سَمْعَانَ رَاجِعًا سَقُوطَ التَّحْلِيلِ أَيْضًا اهـ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا إلخ) وَكَانَ الْأَسْبَكُ الْأَخْصَرُ تَثْنِيَّةَ الضَّمِيرِ هُنَا وَإِسْقَاطَ قَوْلِهِ سَابِقًا أَي وَلَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ إِقْرَارٌ بِصِحَّتِهِ.

إلخ. • فَوَدَّ: (وَمَا نُقِلَ إلخ) كَذَا شَرَحُ م ر. • فَوَدَّ: (يُحْمَلُ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ.

وبهذا يُردُّ بحثُ الغزِّي إطلاقَ قبولِ بَيِّنَتِها عليه لو أُقيمتَ لذلك وحُكِمَ بفساده لم يرتفع ما وجب من التحليل لما عَلِمَ من تبعضِ الأحكام، وأن إقرارهما وبَيِّنَتِهما إنما يُقَدُّ بهما فيما يمتلئُ بحَقِّهما لا غيرٍ ومنه يؤخذُ أنه لو طَلَّقها ثم أُقيمتَ بَيِّنَةُ بفسادِ النكاحِ ثم أعادها عادتْ إليه بطَلَقَتَيْنِ فقط؛ لأنَّ إسقاطَ الطَّلَاقِ حقٌّ لله فلا تُفِيدُهُ البَيِّنَةُ أيضًا ويحتسِبُ خلافه وخرج بأقاما أو الزوج ما لو قامت حِسْبَةُ وُجِدَتْ شروطُ قيامِها فتُسَمَّعُ كما نَقَلَهُ صاحبُ الأنوارِ وغيره واعتمده . وقولُ بعضهم شرطُ سماعِها الصَّرورة، وهي لا تُتَصَوَّرُ هنا ممنوعٌ قيل خرج

• فُرد: (وبهذا) وقوله عليه أي بَحْثِ السُّبُكِيِّ لو أُقيمتَ إلخ خلافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وإذا سُمِعَتِ البَيِّنَةُ حَيثُ بَيَّنَّ بها بطلانُ النكاحِ ويكونُ ذَلِكَ حيلةً في دَفْعِ الْمُحَلِّلِ اه وقد مرَّ أيضًا عن الزَّيَادِيِّ وغيره ويأتي عن م ر ما يوافقُه . • فُرد: (لِلْبَلَك) أي لإرادةِ الزَّوْجِ، أو الزَّوْجَةِ ما ذَكَرَ . • فُرد: (لَمْ يَرْتَفِعِ إلخ) يَتَّبِعُهُ الارتفاعُ م ر اه سم . • فُرد: (وَأَنْ إقرارَهما إلخ) عَطَفُ تَفْسِيرٍ على تَبْعُضِ الْأَحْكَامِ . • فُرد: (وَبِنْتِهُ يُوْخَذُ) أي مِنْ قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ لَوْ أُقِيْمَتْ إلخ، أو مِمَّا عَلِمَ إلخ . • فُرد: (وَخَرَجَ بِأَقَامَا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي الْنَهَايَةِ . • فُرد: (بِأَقَامَا، أَوِ الزَّوْجِ) وَقَوْلُهُ بفسادِ النكاحِ أَي مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَوَافَقَا إلخ . • فُرد: (وَوُجِدَتْ شُرُوطُ قِيَامِهَا) وَمِنْهَا الْإِحْتِجَاجُ إِلَيْهَا كَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمَا بِطَلَاقِهَا لَهَا ثَلَاثًا وَظَنَّاها يُعَاشِرُهَا بِحُكْمِ الزَّوْجِيَةِ فَشَهِدَا بِمُبْطِلِ النكاحِ عِنْدَ الْقَاضِي وَبِهَذَا يُجَابُ عَنْ قَوْلِ م ر الْآتِي وَهَنَّاكَ كَذَلِكَ اه ع ش . • فُرد: (فَتُسَمَّعُ إلخ) هَلْ لَهُ حَيثُ إِعَادَتُهَا بِلا مُحَلِّلٍ اه سم أقولُ نَعَمْ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِأَقَامَا إلخ الْمَقْصُودُ بِهِ بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحِسْبَةِ وَغَيْرِهَا بِسُقُوطِ التَّحْلِيلِ بِالْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ وَيُصْرِّحُ بِهِ أَيْضًا قَوْلُهُ الْآتِي وَفِيهِ نَظَرٌ أَمَّا أَوَّلًا إلخ وَصَرَّحَ بِهِ أَيْضًا السَّيِّدُ عُمَرُ وَفَتَحَ الْمُعِينُ وَبِعِبَارَةِ الْبَحْثِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَأَمَّا بَيِّنَةُ الْحِسْبَةِ فَلَا تُسَمَّعُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا حَيثُ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهَا بِفُسْخِ الشَّاهِدَيْنِ مُوَافِقٌ لِدَعْوَاهُمَا وَقَدْ يُصَوَّرُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا عَاشَرَ أُمُّ الزَّوْجَةِ بَعْدَ طَلَاقِهَا ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ فَشَهِدَتْ بَيِّنَةُ الْحِسْبَةِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يَجُوزُ لَهُ مُعَاشَرَتُهَا؛ لِأَنَّ نِكَاحَهُ لَيْسَتْهَا كَانَ فَاسِدًا؛ لِأَنَّ شُهُودَ الْعَقْدِ فَسَقَ وَحَيثُ يُلْزَمُ عَدَمُ صِحَّةِ النكاحِ وَيَسْقُطُ التَّحْلِيلُ لِقُوعِهِ بَيِّنًا اه . • فُرد: (وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إلخ) وَافَقَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُمَا وَذَكَرَ الْبَغَوِيُّ فِي تَغْلِيْقِهِ أَنَّ بَيِّنَةَ الْحِسْبَةِ تُقْبَلُ لِكَيْتَمَّ ذَكَرُوا فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ أَنَّ مَحَلَّ قَبُولِ بَيِّنَةِ الْحِسْبَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا كَانَ طَلَّقَ شَخْصَ زَوْجَتِهِ، وَهُوَ يُعَاشِرُهَا، أَوْ اغْتَنَى رَقِيقَهُ، وَهُوَ يُنْكِرُ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهَا حَاجَةً فَلَا تُسَمَّعُ وَهَذَا كَذَلِكَ نَبَّ عَلَى ذَلِكَ الْوَالِدُ ﷺ، وَهُوَ حَسَنٌ اه وَقَوْلُهُمَا وَهَذَا كَذَلِكَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَا جَوَابُهُ عَنْ ع ش . • فُرد: (مَنْعُوقٌ) أَقُولُ يُؤَيِّدُ

• فُرد: (وبهذا يُردُّ بحثُ الغزِّي إلخ) أَنَّهَا كُتِبَتْ فِي ذَلِكَ . • فُرد: (لَمْ يَرْتَفِعِ إلخ) يَتَّبِعُهُ الارتفاعُ م ر . • فُرد: (فَتُسَمَّعُ) هَلْ لَهُ حَيثُ إِعَادَتُهَا بِلا مُحَلِّلٍ . • فُرد: (وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إلخ) يوافقُه قولُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ لِكَيْتَمَّ ذَكَرُوا فِي الشَّهَادَاتِ أَنَّ مَحَلَّ قَبُولِ بَيِّنَةِ الْحِسْبَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا كَانَ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ، وَهُوَ يُعَاشِرُهَا أَمَّا إِذَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهَا حَاجَةً فَلَا تُسَمَّعُ وَهَذَا كَذَلِكَ شَرَحُ م ر . • فُرد: (مَنْعُوقٌ) أَقُولُ

بفساد النكاح ادعاء طلاق بائن قبل إيقاع الثلاث فتسمع به البيئة ولو من الزوج أخذًا من فتاوى البغوي والبلقيني إذ حاصل ما في الأولى أنه إذا اعترف ببائن قبل أن تقع عليه الثلاث المعلقة على فعله لكذا ثم فعله لم تشهد عليه بهن؛ لأنه غير مئهم في قوله، أو بعده احتاج لبيئة ولا يكفي تصديقها وما في الثانية أنه لو طلقها ثلاثًا أخذناه به ما لم يظهر بطريق شرعي إن عدتها عن طلاق رجعي انقضت قبل إيقاعهن وحلف أنه لم يراجعها وبما مر عن الأولى أنه لا يقبل تصديقها له صرح به القفال انتهى وفيه نظر أما أولًا فلأن قول البغوي احتاج لبيئة ليس فيه التصريح بأنه يقبل إقامتها منه مع إرادته تجديد النكاح فليحتمل على أنها لو أقيمت حسبة قبلت نظير ما مر في مسألة الفسق بجامع أن في كل رفع التحليل الواجب ليحق الله تعالى فلا نظر إلى أن البيئة ترفع النكاح ثم لا هنا؛ لأن هذا لا دخل له فيما هو السبب في عدم سماع

المنع أن من صور ذلك أن يريد هنا معاشرتها اه سم ويتبني أن يبذل معاشرتها بنكاحها ويزيد عليه ويمنع من ذلك فتدبره فإنه دقيق وبالثاني تحقيق واقعد من ذلك نصريه بانراة تزوجت بزيد ثم طلقها ثلاثًا ثم بعثوه ثم طلقها ثلاثًا فرأيت العود ليزيد لا غناهما أن يكاح عمرو وحلها له فحيث البيئة الحسبة الشاهدة يفتي شهود عقد عمرو أن تشهد به لتوفر الشرط فإذا شهدت امتنع عليها العود إلى زيد وجاز لعمرو أن يتزوجها بلا تحليل اه سيد عمر أقول قوله: ويتبني أن يبذل الخ وقوله ويزيد الخ يعلم جوابه مما مر عن ع ش ومن قول الرشيدي بعد ذكر كلام سم ما نصه ولعل المراد اتها يشهدان أنه عقد عليها بفايقين مثلاً ويريد معاشرتها والآن فمتى قال أنه طلقها ثلاثًا ويريد معاشرتها كان ذلك متضمنًا لا غيرا فها بصحة العقد وخرج عن صورة المسألة اه. فود: (قبل إيقاع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير مضاف أي وقوعه. فود: (فتسمع به البيئة) اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي وقرئ بما رده الشارح فيما يأتي بقوله فلا نظر الخ اه سم. فود: (في الأولى) أي في فتاوى البغوي. فود: (ببائن) أي بوقوعه وقوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف. فود: (لم تشهد) بيناء المفعول. فود: (بهن) أي الثلاث أي بوقوعها. فود: (أو بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الأخذ. فود: (ولا يكفي تصديقها) فعلم أن هنا لا يكفي تصديقها، وإن كفت البيئة م ر اه سم. فود: (وما في الثانية) أي في فتاوى البلقيني عطف على ما في الأولى. فود: (وبما مر الخ) متعلق بقوله صرح انتهى وقوله أنه الخ بيان لما مر الخ. فود: (انتهى) أي ما قيل وكذا ضمير وفيه نظر. فود: (ليس فيه التصريح الخ) لكانه ظاهر فيه ظهورًا بمنزلة التصريح اه سم. فود: (نظير ما مر) أي في قوله فلو طلقها ثلاثًا الخ. فود: (ثم) أي في مسألة الفسق وقوله لا هنا أي في مسألة الإغتراف. فود: (لأن هذا) أي رفع

يؤد المنع أن من صور ذلك أن يريد هنا معاشرتها فتسمع به البيئة اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي وقرئ بما رده الشارح فيما يأتي بقوله فلا نظر الخ. فود: (ولا يكفي تصديقها) فعلم أن هنا لا يكفي تصديقها، وإن كفت البيئة م ر. فود: (ليس فيه التصريح الخ) لكانه ظاهر فيه ظهورًا بمنزلة التصريح.

بَيِّنَةُ أَحَدِهِمَا مِنْ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ إِسْقَاطُ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا ثَانِيَا فَقَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ مَا لَمْ يَظْهَرْ
 بِطَرِيقِ شَرْعِيٍّ يُحْتَمَلُ عَلَى نَظِيرِ مَا مَرَّ أَنَّهُ تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ حِسْبَةَ لَا إِنْ أَقَامَهَا أَحَدُهُمَا وَقَضَاهُ تَجْدِيدُ
 النِّكَاحِ . (وَلَا أَقْرَ يَقُولُ الشَّاهِدَيْنِ كُنَّا) عِنْدَ الْعَقْدِ (فَالصَّقَيْنِ) مَثَلًا؛ لِأَنَّهُمَا مُقَرَّرَانِ عَلَى غَيْرِهِمَا
 نَعَمْ، لَهُ أَثَرٌ فِي حَقِّهِمَا فَلَوْ حَضَرَا عَقَدَا أَحْتَمَها مَثَلًا ثُمَّ مَاتَتْ وَوَرِثَاهَا سَقَطَ الْمَهْرُ قَبْلَ الْوُطْءِ
 وَقَسَدَ الْمُسَمَّى بَعْدَهُ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ أَيْ إِنْ كَانَ دُونَ الْمُسَمَّى، أَوْ مِثْلُهُ لَا أَكْثَرَ كَمَا هُوَ
 ظَاهِرٌ لِقَوْلِهِمَا يَلْزَمُ أَتَاهُمَا أَوْجِبَا بِإِقْرَارِهِمَا حَقًّا لَهَا عَلَى غَيْرِهِمَا (فَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ، وَانْكَرَتْ فَرُوقُ
 بَيْنَهُمَا) مُوَاخَذَةٌ لَهُ بِقَوْلِهِ، وَهِيَ فُرْقَةٌ فَسَخَ لَا تُنْقِصُ عَدَدًا وَقِيلَ تَبَيَّنَ بِطَلْقِهِ كَمَا لَوْ نَكَحَ أُمَّةً ثُمَّ
 أَقْرَ بِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَى خُرُوجِهِ وَاسْتَشْكَلَهُمَا الشُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ كَلَامٌ مِنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ يَمْتَضِي صَحَّةَ
 النِّكَاحِ، وَهُوَ يُنْكَرُهَا ثُمَّ أَوَّلَ الْفَسْخَ بِالْحَكْمِ بِالْبُطْلَانِ وَالطَّلَاقِ بِأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ فَقَطْ، وَهُوَ
 حَسَنٌ لَكِنَّ قِيَاسَ الثَّانِي يَمْتَضِي الْإِتْفَاقَ فِي مَسْأَلَةِ الْأُمَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِيهَا وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ
 وَكَوْنُ الْقِيَاسِ عَلَى شَيْءٍ يَمْتَضِي الْإِتْفَاقَ عَلَيْهِ أَغْلِبِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ (وَعَلَيْهِ) أَيْ الزَّوْجُ
 الْمُقَرَّرُ بِالْفَسْخِ (نَصَفَ الْمَهْرِ) الْمُسَمَّى (إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَإِلَّا) بِأَنَّهُ دَخَلَ بِهَا (فَكُلُّهُ) عَلَيْهِ وَلَا
 يَرِثُهَا؛ لِأَنَّ حَكْمَ اعْتِرَافِهِ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ وَرِثَتْهُ لَكِنْ بَعْدَ خِلْفِهَا أَنَّهُ عَقَدَ بِعَدْلَيْنِ وَخَرَجَ
 بِاعْتِرَافِهِ اعْتِرَافُهَا بِخَلَلٍ وَلِيٍّ، أَوْ شَاهِدٍ فَلَا يُفَرَّقُ بِهِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْبَعْضَةَ بِيَدِهِ، وَهِيَ تُرِيدُ رَفْعَهَا
 وَالْأَصْلُ بِمَقَاوِئِهَا وَلَكِنْ لَوْ مَاتَ لَمْ تَرِثْهُ . وَإِنْ مَاتَتْ، أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا مَهْرَ أَوْ بَعْدَهُ فَلَهَا

النِّكَاحُ . ٥. قَوْلُهُ: (أَخَذَهُمَا) أَيْ الزَّوْجَيْنِ وَقَوْلُهُ مِنْ أَنَّهُ الْخُ بَيَانٌ لِمَا هُوَ السَّبَبُ . ٥. قَوْلُهُ: (وَقَضَاهُ الْخُ) جُمْلَةٌ
 اسْمِيَّةٌ حَالِيَّةٌ . ٥. قَوْلُهُ: (هَذَا الْعَقْدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ، وَهُوَ حَسَنٌ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ
 أَيْ إِنْ كَانَ إِلَى الْمَعْنَى . ٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَاتَتْ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ وَمَاتَتْ الْخُ . ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ مِثْلِهِ) مَا
 فَايِدَتْهُ حِينَئِذٍ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَيْدٍ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ فَايِدَتْهُ أَنَّهُ قَدْ يَتَعَلَّقُ الْغَرَضُ بِغَيْرِ الْمُسَمَّى .

٥. قَوْلُهُ (بِهِ) أَيْ بِفِسْطِ الشَّاهِدَيْنِ وَقَوْلُهُ، وَانْكَرَتْ أَيْ الزَّوْجَةُ ذَلِكَ أَهْلُ مَعْنَى . ٥. قَوْلُهُ: (وَهِيَ فُرْقَةٌ
 فَسَخَ لَا تُنْقِصُ عَدَدًا) وَهُوَ الصَّحِيحُ مَعْنَى وَنَهَايَةٌ . ٥. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَهُمَا) أَيْ الْوَجْهَيْنِ . ٥. قَوْلُهُ: (وَهُوَ
 الْخُ) أَيْ الزَّوْجُ . ٥. قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُ الثَّانِي) أَيْ مِنَ الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ . ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يَرِثُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخَذَا
 فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ فَالْوَجْهُ فِي النَّهَايَةِ . ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَعْدَ خِلْفِهَا) أَيْ وَجُوبًا أَهْلُ شَوْكَتْ عَلَيْهِ السَّيِّدُ
 عُمَرَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ كَانَ وَجْهَهُ رِعَايَةً حَقَّ الْوَرِثَةِ وَلَوْ الْمُسْلِمِينَ . ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ عَقَدَ) أَيْ النِّكَاحُ .

٥. قَوْلُهُ: (لَا الْبَعْضَةَ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى بَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ: عَلَيْهَا بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّ الْخُ أَهْلُ . ٥. قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ لَوْ مَاتَ لَمْ
 تَرِثْهُ) سَكَتَ عَنْ إِثْرِهِ مِنْهَا وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ أَنَّ يُقَالُ يَرِثُهَا لَكِنْ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ لِمَا ذَكَرْتَهُ آتِيًا وَكَانَ وَجْهٌ تَرْكُهُ
 عَلَمُهُ بِالْمُقَاسَةِ وَمَا تَقَدَّمَ أَهْلُ سَيْدٍ عُمَرَ .

٥. قَوْلُهُ: (وَالطَّلَاقُ بِأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ فَقَطْ) هُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ مُسْتَنَدَ الظَّاهِرِ الْإِقْرَارُ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا نِكَاحَ فَلَا
 طَّلَاقَ .

أَقْلُ الْأُمْرَيْنِ مِنَ الْمُسْمَى وَمَهْرُ الْمَثَلِ مَا لَمْ تَكُنْ مَحْجُورًا عَلَيْهَا بِسَفَهٍ فَلَا سُقُوطَ لِفَسَادِ إِقْرَارِهَا فِي الْمَالِ كَمَا مَرَّ وَبَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ مَحَلَّ سُقُوطِهِ قَبْلَ الْوِطْءِ مَا إِذَا لَمْ تَقْبِضْهُ وَإِلَّا لَمْ يَسْتَرِدَّهُ أَحَدًا مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ لَوْ قَالَ طَلَّقْتُهَا بَعْدَ الْوِطْءِ فَلَيْ فِي الرَّجْعَةِ فَقَالَتْ بَلْ قَبْلَهُ صُدِّقَتْ، وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَهَا بِالْمَهْرِ فَإِنْ كَانَتْ قَبِضَتْهُ لَمْ تَرْجِعْ بِهِ وَإِلَّا لَمْ تُطَالِئَهُ إِلَّا بِنَصْفِهِ وَالتَّصَفُّفِ الَّذِي تُنْكِرُهُ هُنَاكَ بِمِثَابَةِ الْكُلِّ هُنَا هـ وَفَرَّقَ غَيْرُهُ بَاتْنَهُمَا ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى وَجُودِ مُوجِبِ الْمَهْرِ، وَهُوَ الْعَقْدُ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَا فِي الْمُقَرَّرِ، وَهُوَ الْوِطْءُ، وَهِيَ هُنَا تَدْعِي نَفْيَ الْمُوجِبِ فتمليكُهَا شَيْئًا مِنْهُ تَمْلِكُ بِغَيْرِ سَبَبٍ تَدْعِيهِ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ كَمَنْ أَقَرَّ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ، وَهُوَ يُنْكِرُهُ وَلَوْ قَالَتْ وَقَعَ الْعَقْدُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ وَقَالَ بَلْ بِهِمَا صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتَيْهَا؛

• فَوَدَّ: (مَا لَمْ تَكُنْ مَحْجُورًا عَلَيْهَا الْخ) وَالْأَمَةُ كَذَلِكَ هـ مُغْنِي وَقَوْلُهُ فَلَا سُقُوطَ الْخِ الْقِيَاسُ رُجُوعُهُ لِلْإِزْثِ أَيْضًا هـ سَمِ وَجَزَمَ بِهِ السَّيِّدُ عَمَرَ عِبَارَتُهُ أَيْ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ هـ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ، أَوْ اتَّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ أَيْ مَعَ قَوْلِهِ وَمِثْلُهَا الْأَمَةُ هـ. • فَوَدَّ: (وَبَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي خِلَافًا لِلشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (وَالْأَمُ لَا يَسْتَرِدُّهُ) أَيْ؛ لِأَنَّهُا تُقَرَّرُ لَهُ بِهِ، وَهُوَ يُنْكِرُهُ فَيَنْقُي فِي يَدِهَا هـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَفَرَّقَ غَيْرُهُ الْخ) رَدَّ هَذَا الْفَرْقَ الْوَالِدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّلَ بِأَنَّهُ لَا يُجْدِي شَيْئًا وَالْمُعْتَمَدُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ إِذَا الْجَامِعُ الْمُعْتَبَرُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَنْ فِي يَدِهِ الْمَالُ مُعْتَرَفٌ بِأَنَّهُ لِغَيْرِهِ وَذَلِكَ الْغَيْرُ يُنْكِرُهُ فَيَقْرُ الْمَالُ فِي يَدِهِ فِيهِمَا هـ نِهَايَةً فَلَوْ رَجَعَ الْغَيْرُ الْمُنْكِرُ وَأَدْعَاهُ فَهَلْ يَحْتَاجُ إِلَى إِقْرَارٍ جَدِيدٍ مِمَّنْ هُوَ فِي يَدِهِ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ فِي ضِمْنِ عَقْدٍ وَيَتَّبِعِي الثَّانِي هـ سَمِ. • فَوَدَّ: (بَاتْنَهُمَا ثُمَّ) أَيْ الزَّوْجَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ الرَّافِعِيِّ. • فَوَدَّ: (وَهُنَا) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ اغْتِرَافِهَا بِخَلَلٍ وَلِيٍّ الْخ. • فَوَدَّ: (هِيَ) أَيْ الزَّوْجَةُ الْمُعْتَرَفَةُ بِالْخَلَلِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى هُنَا. • فَوَدَّ: (شَيْئًا مِنْهُ) أَيْ الْمَهْرِ. • فَوَدَّ: (فَالْوَجْهَ أَنَّهُ الْخ) أَيْ الزَّوْجُ هُنَا. • فَوَدَّ: (صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتَيْهَا الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْأَوَّلِ نَقَلَهُ أَيْ تَصْدِيقُهَا بِبَيِّنَتَيْهَا ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الذَّخَائِرِ، وَهُوَ مُزْدَوْدٌ بِأَنَّهُ تَفْرِيعٌ عَلَى تَصْدِيقِ مُدَّعِي الْفَسَادِ فَالْأَصَحُّ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ هـ وَعِبَارَةُ الثَّانِي هَذَا أَيْ تَصْدِيقُهَا بِبَيِّنَتَيْهَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ بِبَيِّنَتَيْهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نَبَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخِي تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ هـ.

• فَوَدَّ: (فَلَا سُقُوطَ الْخِ) الْقِيَاسُ رُجُوعُهُ لِلْإِزْثِ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (وَفَرَّقَ غَيْرُهُ الْخ) رَدَّ شَيْئًا الرَّمْلِي هَذَا الْفَرْقَ بِأَنَّهُ لَا يُجْدِي شَيْئًا وَالْمُعْتَمَدُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ إِذَا الْجَامِعُ الْمُعْتَبَرُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَنْ فِي يَدِهِ الْمَالُ مُعْتَرَفٌ بِأَنَّهُ لِغَيْرِهِ وَذَلِكَ الْغَيْرُ يُنْكِرُهُ فَيَقْرُ الْمَالُ فِي يَدِهِ فِيهِمَا شَرْحُ م رَ فَلَوْ رَوَّجَعَ الْغَيْرُ الْمُنْكِرُ وَأَدْعَاهُ فَهَلْ يَحْتَاجُ إِلَى إِقْرَارٍ جَدِيدٍ مِمَّنْ هُوَ فِي يَدِهِ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ فِي ضِمْنِ عَقْدٍ وَيَتَّبِعِي الثَّانِي فَرَاغَهُ. • فَوَدَّ: (صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتَيْهَا) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِي هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَصْدِيقِ مُدَّعِي الْفَسَادِ وَالْمُعْتَمَدُ تَصْدِيقُ الزَّوْجِ بِنَاءً عَلَى الْمُعْتَمَدِ تَصْدِيقِ مُدَّعِي الصَّحَّةِ.

لأن ذلك إنكار لأصل العقد ونظيره ما مر في اختلاف المتبايعين أن شرط تصديقي مدعي الصّحة أن يتفقا على وقوع عقد.

(ويستحب الإشهاد على رضا المرأة حيث يفتبر رضاها) بالنكاح بأن تكون غير مخبرة احتياطاً ليؤمن إنكارها وبحث الأذعري نذبه على المخبرة البالغة لئلا ترفعه لمن يرى إذنها وتجعله فيبطله (ولا يشترط) ذلك لصحة النكاح؛ لأن الإذن ليس ركناً للعقد بل شرط فيه فلم يجب الإشهاد عليه ورضاها الكافي في العقد يحصل بإذنها، أو ببينة، أو بإخبارٍ وليها مع تصديقي الزوج، أو عكسه نعم، أفنى البلقيني كابن عبد السلام بأنه لو كان المزوج هو الحاكم لم يمايزه إلا إن ثبت إذنها عنده وأفتى البقوي بأن الشرط أن يقع في قلبه صدق المخبر له بأنها أذنت وكلام القفال والقاضي يؤيده وعليه يحتمل ما في البحر عن الأصحاب أنه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي لغيره ليزوج مؤلّيته والذي يتجه أنه يأتي هنا ما مر في عقده بمستورين أن

• قوله: (لأن ذلك إنكار لأصل العقد) فيه نظر سم وكان وجهه أن إنكار أصل العقد إنما يكون بإنكار الإيجاب الخ والقبول وهما متيقان على صدورهما اه سيّد عمر.

• قوله (سني): (على رضا المرأة) أي بالنكاح بقولها كأن قالت رضىت، أو أذنت فيه اه مغني.

• قوله: (بالنكاح) إلى قوله وعليه يحتمل في المغني وإلى قوله وأما قول البقوي في النهاية.

• قوله: (ويبحث الأذعري الخ) وهو بحث حسن اه مغني. • قوله: (لمن يرى) أي من الحكام.

• قوله: (وتجعله) أي المخبرة الإذن فيبطله أي الحاكم المذكور العقد. • قوله: (ذلك) أي الإشهاد.

• قوله: (ورضاها الخ) مبتدأ خبره قوله يحصل الخ. • قوله: (بإذنها، أو ببينة الخ) انظر هذا المطف اه

رشيدى. • قوله: (نعم أفنى البلقيني الخ) عبارة المغني وشمل إطلاق المصنف وغيره ما لو كان المزوج

هو الحاكم، وهو كذلك وبه أفنى القاضي والبقوي، وإن أفنى ابن عبد السلام والبلقيني بخلافه اه

وكذا في النهاية إلا أنها قالت بذل قوله، وإن أفنى الخ وما قاله ابن عبد السلام والبلقيني من أن الحاكم

لا يزوجه الخ مبني على أن تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه اه. • قوله: (وأفتى البقوي الخ)

عبارة التجريد للمزجيد فرغ أفنى البقوي أن رجلاً لو قال للحاكم أذنت لك فلانة في تزويجها مني فإن

وقع في نفسه صدقه جاز تزويجها به وإلا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ اه سم. • قوله: (في قلبه) أي الحاكم

اه كردى. • قوله: (وعليه الخ) أي وقوع الصّدق في القلب اه فتح المعين.

• قوله: (لأن ذلك إنكار لأصل العقد) فيه نظر. • قوله: (نعم أفنى البلقيني كابن عبد السلام الخ) نقل هذا

في شرح الرّوض عنهما بعد أن نقل عن فتوى القاضي والبقوي خلافه وما أفنى به البلقيني كابن عبد

السلام مبني على أن تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه شرح م ر. • قوله: (وأفتى البقوي الخ)

عبارة التجريد للمزجيد فرغ: أفنى البقوي أن رجلاً لو قال للحاكم أذنت لك فلانة في تزويجها مني فإن

وقع في نفسه صدقه جاز تزويجها به وإلا فلا م ر ولا يعتمد تحليفه الخ.

الخلافة إنما هو في جواز مباشرته لا في الصحة كما هو ظاهر لما مرَّ أن مدارها على ما في نفس الأمر وأما قول البغوي لو زوّجها وليها وكانت قد أدّنت ولم يتلغّه الإذن لم يصح، وإن جهل اشتراط إذنها؛ لأنه تهوّر محض فهو لا يوافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الأمر وتهوّر إقدام على عقد فاسد في ظنّه، وهو صغيرة لا تسلب الولاية وأما ما وقع في الجواهر أنه لا يجوز له أن يعتدّ شهادة عدلين بالإذن له قبل تقدّم دعوى الخاطب الإذن ومطالبتها للحاكم بأن يزوّجها وإقامته البيّنة عليه ليكن العمل على خلافه فمردود بأن الدعوى على حاضر في البلد مع غيبته عن المجلس غير مسبوقة وبأنه لا حقّ للخاطب في ذلك فكيف تستمع دعواه اهـ والحاصل أنهم تسامحوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصوّرها مع أنها ليست لطلب حكم بل ليحلّ المباشرة كما مرَّ ولو أثرت بالإذن ثم ادّعت أنها إنما أدّنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد ونفى الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما يظهر للقاعدة السابقة آخر العارضة أن من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته كالموكل يدعي تقييد إذنه بصفة فينكر الوكيل وبحث بعضهم تصديق الزوج؛ لأنه يدعي الصحة يزّده تصديقهم للشوكل، وإن ادّعى الفساد لا يقال صدّقوا مدّعي صحة البيع دون

فرد: (وأما قول البغوي إلخ) وفي تجريد المزجّد أراد أن يزوّج ابنة عمّه وأخبره رجل أو رجلان أنها أدّنت له فزوّجها ثم قال كذبنا في الإخبار فإن قالت المرأة كُنت أدّنت صحّ النكاح أو أنكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البيّنة بإذنها ولو أرسلت رسلاً بالإذن إلى ابن عمّها فلم يأت به الرسول وأناه من سميع من الرسول وأخبره فزوّجها صحّ النكاح؛ لأن هذا إخبار لا شهادة قاله في الأنوار انتهى اهـ سم.

فرد: (ولم يتلغّه الإذن) ظاهره أصلاً لا بمرسولها ولا بمن سميع منه عبارة فتح المعين فرّع لو زوّجها وليها قبل بلوغ إذنها إليه صحّ على الوجه إن كان الإذن سابقاً على حالة التزويج؛ لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظنّ المكلف اهـ. فرد: (لا يجوز له) يعني للحاكم بدليل ما بعده وكذا ضمير بالإذن له. فرد: (انتهى) أي الرّد وكان الأولى حذفه. فرد: (في سماعه) أي الحاكم الشهادة أي بإذن المرأة في التزويج. فرد: (لعدم تصوّرها إلخ) أي الدّغوى. فرد: (مع أنها) أي الشهادة أو الدّغوى. فرد: (يدّعي إلخ) على حذف الموصول أي الذي يدّعي إلخ. فرد: (وبحث بعضهم إلخ) متبذراً خبره قوله: يزّده إلخ.

فرد: (والذي يتبعه) كذا شرح م ر. فرد: (وأما قول البغوي لو زوّجها وليها إلخ) في تجريد المزجّد أراد أن يزوّج ابنة عمّه وأخبره رجل أو رجلان أنها أدّنت له فزوّجها ثم قال كذبنا في الإخبار فإن قالت المرأة كُنت أدّنت صحّ النكاح أو أنكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البيّنة بإذنها ولو أرسلت رسلاً بالإذن إلى ابن عمّها فلم يأت به الرسول وأناه من سميع من الرسول وأخبره فزوّجها صحّ النكاح؛ لأن هذا إخبار لا شهادة قاله في الأنوار انتهى.

فساده مع أنهما لو اختلفا في أصل البيع صُدِّقَ البائع في نفي أصله؛ لأننا نقول ما نحن فيه
أنسب بمسألة الوكيل من مسألة البيع بجامع أن كلاً فيها إذن الغير فتَقَيَّدَ بما يقوله الإذن وأما
البيع فكل من العاقدین مُسْتَقِلٌّ بالمقدِّر فَرَجَعَ مُدْعِي الصُّحَّةِ؛ لأنَّ جانيه أقوى لِمَا مَرَّ فِيهِ.

فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه

(لا تَزُوجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا) ولو (بِإِذْنٍ) من وليها (ولا غيرها) ولو (بِوَكَالَةٍ) من الولي بخلاف إذنها
لِقَنِّهَا أو محجورها وذلك لآية ﴿فَلَا تَقْضُوا هُنَّ﴾ [نساء: ٣٣٧] إذ لو جاز لها تزويج نفسها لم يكن
للعضيل تأثير وللخبرين الصحيحين كما قاله الأئمة كأحمد وغيره «لا نكاح إلا بولي»
الحديث السابق «وإنما امرأة أتكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل».....

• فَوَدَّ: (مع أنهما) أي البائع والمُشْتَرِي. • فَوَدَّ: (أن كلاً) أي من مسألتنا ومسألة التوكيل وقوله فتَقَيَّدَ
إلخ أي كُلٌّ مِنْ تِيكَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ إِنْخ) أي في البيع.
فَصَلَ فِيمَنْ يَقْعِدُ النِّكَاحَ

• فَوَدَّ: (وَمَا يَتَّبَعُهُ) أي كالتوقف على الإذن وكيفية الإذن مِنْ نُطْقِي أو غيره اهـ ع ش.
• فَوَدَّ (سُئِيَ): (لا تَزُوجُ امْرَأَةً إِنْخ) أي لا تَمْلِكُ مُبَاشَرَةً ذَلِكَ بِحَالٍ اهـ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (ولو بإذن من وليها)
إلى قوله فَإِنَّ الزَّانِيَةَ الَّتِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي. • فَوَدَّ: (بخلاف إذنها إِنْخ) عبارة الشَّهَابِ عَمِيرَةُ وَالْمُعْنِي
وَلَا يُغْتَبَرُ إِذْنُهَا فِي نِكَاحِ غَيْرِهَا إِلَّا فِي مِلْكِهَا، أو سَفِيهِ، أو مَخْنُونٍ هِيَ وَصِيَّةٌ عَلَيْهِ اهـ. • فَوَدَّ: (لِقَنِّهَا)
سَيَأْتِي تَضْرِيحُ الشَّرْحِ أَنَّ السَّيِّدَ وَلَوْ أَتَى يَأْذُنُ لِقَنِّهِ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (أو مخجورها) أَشَارَ سَم إِلَى ضَعْفِهِ
بِأَنَّ وَلَا يَتَّهَى عَلَى الْمَخْجُورِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْوَصَايَةِ وَالْوَصِي لَا يُغْتَبَرُ إِذْنُهُ خِلَافًا لِمَا فِي الْعَزِيزِ
رَشِيدِي وَع ش عبارة الكُرْدِي قوله: أو مخجورها بأن كانت وصية لِعَطْلٍ فَلَبَّغَ سَفِيَهَا فَإِنَّهُ يَشْتَرَطُ إِذْنُهَا
بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِتَزْوِيجِ الْوَصِيِّ اهـ. • فَوَدَّ: (الحديث إِنْخ) أي أَقْرَأَ الْحَدِيثَ إِنْخ اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (السابق) أي في شَرْحٍ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ. • فَوَدَّ: (إنما امرأة إِنْخ) تَبَيَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ
كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ «فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا» اهـ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِيُظْهِرَ
قَوْلُهُ: الْآتِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَبَرُ إِنْخ ذَكَرَهَا. • فَوَدَّ: (بغير إذن وليها) مَفْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا أَتَتْكَحَتْ نَفْسَهَا بِإِذْنِ
وَلِيِّهَا صَحَّ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ بِإِذْنٍ مِنْ وَلِيِّهَا فَيَخْتِاجُ إِلَى دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ الْمَفْهُومَ هُنَا غَيْرُ

فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه

• فَوَدَّ: (لِقَنِّهَا) سَيَأْتِي تَضْرِيحُ الشَّرْحِ أَنَّ السَّيِّدَ وَلَوْ أَتَى يَأْذُنُ لِقَنِّهِ وَقَوْلُهُ، أو مخجورها لَا يَخْفَى أَنَّ
الْمَرْأَةَ لَا تَكُونُ وَلِيَّةً عَلَى الْمَخْجُورِ إِلَّا بِطَرِيقِ الْوَصَايَةِ وَسَيَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَلْ يَتَكَبَّرُ أَيِ السَّفِيهِ
بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ النِّكَاحُ قَوْلُ الشَّرْحِ وَوَلِيِّهِ فِي الْأَوَّلَى أَيِ فِيمَا إِذَا بَلَغَ سَفِيَهَا الْأَبُ فَالْجَدُّ قَوْصِي إِذْنُ
لَهُ فِي التَّزْوِيجِ عَلَى مَا فِي الْعَزِيزِ لِكَيْتَهُ ضَعِيفٌ إِنْخ فَلَقُلْ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى كَلَامِ الْعَزِيزِ فَلْيَحْزَرْ.
• فَوَدَّ: (بغير إذن وليها) مَفْهُومُهُ الْجَوَازُ بِالْإِذْنِ فَكَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ الْآتِي، أَوْ وَكُلُّ مَوْلِيَّتِهِ لَا

وكوثره ثلاث مواب وصح أيضاً «لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فإن الزانية التي تزوج نفسها نعم، لو لم يكن لها ولي قال بعضهم أصلاً، وهو الظاهر وقال بعضهم يُمكن الرجوع إليه أي يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها أن تفوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل فيزوجها ولو مع وجود الحاكم المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها لا مع وجود حاكم ولو غير أهل كما حوخته في شرح الإرشاد نعم، إن كان

مراد لا يقال قوله: في الحديث الآتي ولا المرأة نفسها يدل على أنه لا فرق بين الإذن وعديمه؛ لأن مفهومه الأول خاص فيقدم على هذا العام اهـ ع ش. ٥. قوله: (وكثره) أي قوله فينكحها باطل ع ش وكثره. ٥. قوله: (التي تزوج الخ) خبر فإن. ٥. قوله: (نعم لو لم يكن) إلى قوله كما حوخته في النهاية إلا قوله، وهو الظاهر وقوله أي يسهل إلى جاز وكذا في المعنى إلا قوله قال بعضهم إلى جاز وقوله ولو غير أهل. ٥. قوله: (جاز لها أن تفوض الخ) اعلم أن مسألتني التحكيم والتولية فيها تناقض واضطراب ناشئ من خلط إحداهما بالأخرى واعتقاد اتحادهما والتحقيق أنهما مسألتان لكل منهما شروط تخصها فمن شروط التحكيم صدوره من الزوجين وأهلية المحكم للقضاء في الواقعة ولا يكفي مجرد كونه عدلاً خلافاً لما في شرح الرزوي في باب القضاء من الإكتفاء بالعدالة ويمن بته على ذلك الولي أبو رزعة في تحريره وفقد الولي الخاص بموت ونحوه لا بقيه ولو فوق مسافة القصر وقع لبعض المتأخرين من جوازه مع غيبته، وهو ممنوع إذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضي ولا ينبئ المحكم عن الغائب بخلاف القاضي فهذه مسألة التحكيم وأما مسألة التولية، وهي تولية المرأة وخدّها عدلاً في تزويجها فيشترط فيها فقد الولي الخاص والعام فيجوز للمرأة إذا كانت في سفر، أو حضر وبعدت القضاء عن البادية التي هي فيها ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم أن تولي أمرها عدلاً كما نص عليه الشافعي - رضي الله تعالى عنه - وأجاب في ذلك بقوله إذا ضاق الأمر اتسع وبقره تعالى «وما جعل عليكم في الدين من حرج» (الحج: ٧٨) ولو منعنا كل من لا ولي لها من النكاح مطلقاً حتى تنتقل إلى بلد الحاكم لأدى إلى حرج شديد ومشقة نعم من كان بذلك القطر وربما أدى المنع إلى الوقوع في الفساد اهـ فتاوى ابن زياد اليمنى اهـ سيّد عمر. ٥. قوله: (ولو مع وجود الحاكم الخ) وقوله بعد ولو غير أهل اعتمدتهما ر اهـ سم. ٥. قوله: (لا مع وجود حاكم الخ) عبارة النهاية بعد كلام طويل نصها وحاصله أن المدار على وجود القاضي وفقده لا على السفر والحضر اهـ قال ع ش قوله وحاصله الخ معتمد اهـ. ٥. قوله: (نعم إن كان) إلى قوله وهل يتقيد في النهاية.

على مباشرتها نكاح نفسها بالإذن بدليل «لا نكاح إلا بولي»، فإن المتبادر تولية العقد لكن قد يقال ملاً خص هذا المتبادر بمفهوم بغير إذن ولها. ٥. قوله: (جاز لها أن تفوض الخ) حيث جاز التفويض، أو امتنع فلا فرق بين السفر والحضر م ر. ٥. قوله: (ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير أهل الخ اعتمد ذلك م ر فيهما.

الحاكم لا يُزوّج إلا بدارهم لها وقع كما حدث الآن فيشبه أن لها أن تولي عدلاً مع وجوده، وإن سلّمنا أنه لا يمنع بذلك بأن علم مؤلّيه ذلك منه حال التولية وهل يتقيد ذلك بكون المَقْضِ إليه في محلّها كما يتقيد القاضي بمحل ولايته، أو يُفَرَّق بأن ولاية القاضي مُقَيَّدَةٌ بمحل فلم يُجاوزَه بخلاف ولاية هذا فإن مناطها إذنتها له بشرطه فحيث وُجدَ زوجها، وإن بقَدَ محلّها كلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أقرب وخرج بتزوّج ما لو وكل امرأة في توكيل من يُزوّج مؤلّيته، أو وكل مؤلّيته لشوكل من يُزوّجها ولم يُقل لها عن نفسك سواء أقال عني أم أطلق فوكّلت وعقد الوكيل فإنه يصح؛ لأنها سفيرة محضة ولو بلينا بإمامة امرأة فقد تزويجها لغيرها وكذا لو زوجت كافرة بدار الحرب فيقرّ الزوجان عليه بعد إسلامهما ويجوز إذنتها لوليّها بلفظ الوكالة كما يأتي (ولا تقبل نكاحاً لأحد) بولاية ولا وكالة؛ لأنّ محاسن الشريعة

• فود: (لها وقع) أي بالنسبة للزوجين اهـ ع ش عبارة السيّد عَمَرُ قوله: لها وقع يتبني، وإن لم يكن لها وقع؛ لأنه يفسد بأخذها اهـ. • فود: (فتشبه أن لها إلخ) ظاهره، وإن لم يكن مُحْتَجِداً، وهو ظاهر؛ لأنّ وجود القاضي المذكور كعدمه وعند عدمه لا يشتَرَطُ فيمن تولّيه الإجهاد اهـ سيّد عَمَرُ. • فود: (مع وجوده) أي القاضي. • فود: (بأن علم إلخ) تصوير لعدم العزل وقوله مؤلّيه أي من ولّاه للقضاء وقوله بذلك أي باتّه إنّما يُزوّج بالدارهم وفي سم ما نصّه يتبني أو لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزله اهـ. • فود: (وهل يتقيد ذلك) أي جواز تخكيم المذل في النكاح. • فود: (بمحل ولايته) أي بكون المرأة بمحل ولاية القاضي. • فود: (بشرطه) وهو كون المحكم مُحْتَجِداً عدلاً مطلقاً، أو عدلاً مع فقد الحاكم جساً، أو شرعاً. • فود: (والثاني أقرب) بل متعين اهـ سيّد عَمَرُ. • فود: (وخرج) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني إلّا قوله ويجوز إلى المتن. • فود: (ما لو وكل امرأة إلخ) أي ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر ممّا يأتي بل أولى اهـ سم. • فود: (ولم يقل لها عن نفسك) يتبني أن ينظر لو نوى عن نفسك ولم يقله هل يكون حكمه حكم القول، أو لا اهـ سيّد عَمَرُ أقول والظاهر الأول؛ لأنه حينئذ من أفراد النكاح بلا ولي. • فود: (فوكّلت) لا عنها اهـ مغني. • فود: (ولو بلينا بإمامة امرأة إلخ) ولو بلينا بقضاء امرأة هل يكون الحكم كذلك الظاهر نعم انتهى سيّد عَمَرُ. • فود: (كافرة بدار الحرب) عبارة المغني امرأة نفسها في الكفر اهـ وعبارة السيّد عَمَرُ قوله: كافرة كافرة أي، أو زوجت نفسها، وهو ما صوّره الزركشي هذه المسألة كذا أفاده الفاضل المحققي سم وقد يقال ما زاده يُمكن إخراجها في عبارة الشارح فليتأمل اهـ بأن يُراد بكافرة الثانية ما يشمل نفسها. • فود: (بدار الحرب) انظر مفهومه انتهى سم عبارة الرشيدي وع ش قوله: بدار الحرب ليس بقيد كما نقل عن الزياتي اهـ. • فود: (بولاية) إلى قوله،

• فود: (بأن علم إلخ) يتبني، أو لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزله. • فود: (ما لو وكل امرأة في توكيل من يُزوّج مؤلّيته) أي ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر ممّا يأتي بل أولى. • فود: (كافرة) أي، أو زوجت نفسها، وهو ما صوّره الزركشي هذه المسألة. • فود: (بدار الحرب) انظر مفهومه.

تقتضي فطمها عن ذلك بالكليّة إما قصيد منها من الحياء وعدم ذكره بالكليّة والخشّي مثلها فيما ذكر ما لم تنضج ذكوره ولو بعد العقد كما مرّ.
(والوطء في نكاح) ولو في الدبر (بلا ولي) بأن زوّجت نفسها بخضرة شاهدين ولم يحكم حاكم ببطلايه والا فهو زنا فيه الحد لا المهر ولو مع الإعلان؛ لأن مالكا رحمه الله لا يقول بالاكتفاء به إلا مع الولي.....

وإن حكّم حاكم في النهاية والمغني إلا قوله ولو مع الإعلان إلى المشي. فؤد: (تقتضي فطمها) أي تطلبه على وجه اللياقة والكمال لا أنها يخرم عليها ذلك بنهي الشارع، وإن خرم عليها من حيث تعاطي العقد الفاسد اهـ ش. فؤد: (والخشّي مثلها إلخ) ومع ذلك لو خالف وزوّج فيتنبي أنه لا حدّ على الواطي؛ لأننا لم نتحقّق أنوثته ويتغديرها فالمرأة يصحّ عقدّها عند بعض العلماء اهـ ش. فؤد: (كما مرّ) أي في مبحث نكاح الشغار.

فؤد: (سني) (بلا ولي) أو بولي بلا شهود أما الوطء في نكاح بلا ولي ولا شهود فإنه يوجب الحد جزماً لانقياء شبهة اختلاف العلماء اهـ مغني خلافاً للنهاية عبارتها أما الوطء في نكاح بلا ولي ولا شهود فلا حدّ فيه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وسيأتي مبسوطاً في باب الزنا اهـ قال ع ش قوله: فلا حدّ إلخ أي ويأثم وقوله كما أفتى به الوالد إلخ أي يقول داود بصحّته، وإن خرم تقليده لعدم العلم بشرطه عنده انتهى. فؤد: (بأن زوّجت نفسها إلخ) أي أو وكلت من يزوّجها وليس من أوليائها لجارها مثلاً اهـ ش.
فؤد: (ولو مع الإعلان) أي حال الدخول كما يأتي في الزنا اهـ سم. فؤد: (لأن مالكا إلخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الإعلان مع اختفاء مالكا به فيكون شبهة دافعة للحدّ اهـ سم.
فؤد: (بالاختفاء به) أي الإعلان.

فؤد: (في المشي والوطء في نكاح بلا ولي) أما الوطء في نكاح بلا ولي ولا شهود فلا حدّ عليه كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي شرح م ر. فؤد: (ولو مع الإعلان إلخ) فيه بحث؛ لأنه إن كان مبالغة على قوله فهو زنا فيه الحد فيزد عليه أنه حيث حكّم حاكم بالبطلان انتفت شبهة ووجب الحد ولهذا قال الشارع في باب الزنا، أو مع انقياء أحدهما أي الولي والشهود لكن حكّم بالبطلايه أو بالتفرقة بينهما من يراه ووقع الوطء بعد علم الواطي به إذ لا شبهة حبيزة انتهى فحيث حكّم حاكم هنا ببطلايه وجب الحد ولو وجد ما يقول مالكا بالاختفاء به فقوله ولو مع الإعلان؛ لأن مالكا إلخ لا وجه له، وإن كانت مبالغة على ما قبل قوله ولم يحكم إلخ فيكون مبالغة في المعنى على كون الوطء في نكاح بلا ولي يوجب مهر المثل فيزد عليه أن هذا الحكم على فساد النكاح عندنا ثابت ولو وجد إعلان وولي لا شهود فلا وجه لهذه المبالغة ولا إما وجهها به فتأمل. فؤد: (ولو مع الإعلان) أي حال الدخول كما يأتي في الزنا. فؤد: (لأن مالكا إلخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الإعلان مع اختفاء مالكا به فيكون شبهة دافعة للحدّ. فؤد: (به) أي بالإعلان.

(وَجِبَ) عَلَى الزَّوْجِ الرَّشِيدِ دُونَ السَّفِيهِ كَمَا يَأْتِي بِتَفْصِيلِهِ آخِرُ الْبَابِ (مَهْرُ الْمَثَلِ) كَمَا صَرَحَ بِهِ الْخَبِيرُ السَّابِقُ لَا الْمُسَمَّى لِفَسَادِ النِّكَاحِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ حُكِمَ حَاكِمٌ بِصَحَّتِهِ وَجِبَ وَلَا أَرْضُ لِلْبَكَارَةِ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فِي إِتْلَافِهَا هُنَا كَمَا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ الْفَائِدِ إِذْ لَيْسَ مَقْصُودُهُ الْوَطْءُ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ (لَا الْحَدَّ)، وَإِنْ اعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ لِشُبْهَةِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ لَكِنْ يُعَزَّرُ مُعْتَقِدُهُ،.....

• فَوَيْ (سُنِّي): (يُوجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ) قَالَ فِي الْعِيَابِ لَعَلَّهُ أَيْ وَجُوبُ الْمَهْرِ إِذَا اعْتَقَدَتْ جِلَّةً، أَوْ جِهَلَتْ تَحْرِيمَهُ أَوْ أَجَابَ عَنْ الشَّهَابِ سَمَ بِقَوْلِهِ وَقَدْ يُقَالُ حَيْثُ اعْتَقَدَ الزَّوْجُ الْجِلَّ وَجِبَ الْمَهْرُ، وَإِنْ لَمْ تَعْتَقِدْ هِيَ أَيْضًا انْتَهَى أَوْ رَشِيدِي. • فَوَيْ: (مَهْرُ الْمَثَلِ) أَيْ مَهْرٌ مِثْلُ بَكْرٍ إِنْ كَانَتْ بَكْرًا أَوْ سَمَ.

• فَوَيْ: (الْخَبِيرُ السَّابِقُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ خَبَرٌ «إِنَّمَا امْرَأَةٌ تَكُتُّ نَفْسَهَا فَيُكَاسِهَا بِاطِلٍ» ثَلَاثًا فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا أَوْ. • فَوَيْ: (لَا الْمُسَمَّى لِفَسَادِ النِّكَاحِ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّمْلِيلِ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَغْتَقِدُ الصَّحَّةَ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ حَقِيقًا وَالزَّوْجَةُ شَافِعِيَّةً وَمَهْرُ الْمَثَلِ دُونَ الْمُسَمَّى فَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا اخْذُ الزَّائِدِ أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلُ أَوْ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَوْلُهُ دُونَ الْمُسَمَّى صَوَابُهُ أَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى. • فَوَيْ: (وَجِبَ) أَيْ الْمُسَمَّى هَلْ يَثَلُّ حُكْمَ الْحَاكِمِ بِصَحَّتِهِ تَقْلِيدُ الزَّوْجِ مَنْ يَقُولُ بِصَحَّتِهِ حَتَّى يَلْزَمَهُ الْمُسَمَّى يَتَّبِعِي نَعَمْ أَوْ سَمَ. • فَوَيْ: (لَا) أَيْ الزَّوْجُ وَقَوْلُهُ هُنَا أَيْ فِي النِّكَاحِ الْفَائِدِ. • فَوَيْ: (بِخِلَافِ الْبَيْعِ الْفَائِدِ) أَيْ يُوجِبُ الْوَطْءُ فِيهِ أَرْضُ الْبَكَارَةِ أَوْ سَمَ. • فَوَيْ: (يُعَزَّرُ مُعْتَقِدُهُ) مَا لَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ بِصَحَّتِهِ أَوْ يُطْلَايَهِ وَلَا فَكَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيَمْتَنِعُ حَيْثُ عَلَى مُخَالَفَةِ نَفْسِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَعِ شَ قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ بِصَحَّتِهِ، أَوْ يُطْلَايَهِ الْخ

• فَوَيْ فِي (سُنِّي): (يُوجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اعْتَقَدَتْ التَّحْرِيمَ وَقَدْ يَوْجِبُهُ بِشُمُولِ الْخَبَرِ وَإِنْ مُرَاعَاةُ الْقَوْلِ بِصَحَّتِهِ أَوْ رَنَّهُ شُبْهَةٌ فِي الْجُمْلَةِ مُوجِبَةٌ لِلْمَالِ لَكِنْ قَالَ فِي الْعِيَابِ وَلَعَلَّهُ أَيْ وَجُوبُ الْمَهْرِ إِذَا اعْتَقَدَتْ جِلَّةً، أَوْ جِهَلَتْ تَحْرِيمَهُ انْتَهَى فَلْيَتَأْمَلْ وَقَدْ يُقَالُ حَيْثُ اعْتَقَدَ الزَّوْجُ الْجِلَّ وَجِبَ الْمَهْرُ، وَإِنْ لَمْ تَعْتَقِدْ هِيَ أَيْضًا. • فَوَيْ فِي (سُنِّي): (مَهْرُ الْمَثَلِ) أَيْ مَهْرٌ مِثْلُ بَكْرٍ إِنْ كَانَتْ بَكْرًا، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ أَرْضُ الْبَكَارَةِ اخْذًا مِنْ قَوْلِهِ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي الْبَيْعِ الْفَائِدِ وَحَيْثُ لَا حَدَّ يَجِبُ الْمَهْرُ فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا فَمَهْرُ بَكْرٍ لِلتَّمَنُّعِ بِهَا وَقِيَّاسًا عَلَى النِّكَاحِ الْفَائِدِ وَأَرْضُ الْبَكَارَةِ لِإِتْلَافِهَا بِخِلَافِهِ فِي النِّكَاحِ الْفَائِدِ؛ لِأَنَّ فَائِدَ كُلِّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ وَأَرْضُ الْبَكَارَةِ مَضْمُونٌ فِي صَحِيحِ الْبَيْعِ دُونَ صَحِيحِ النِّكَاحِ الْخ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ حُكِمَ حَاكِمٌ بِصَحَّتِهِ وَجِبَ أَيْ الْمُسَمَّى هَلْ يَثَلُّ حُكْمَ الْحَاكِمِ بِصَحَّتِهِ تَقْلِيدُ الزَّوْجِ مَنْ يَقُولُ بِصَحَّتِهِ حَتَّى يَلْزَمَهُ الْمُسَمَّى يَتَّبِعِي نَعَمْ. • فَوَيْ: (بِخِلَافِ الْبَيْعِ الْفَائِدِ) أَيْ يُوجِبُ الْوَطْءُ فِيهِ أَرْضُ الْبَكَارَةِ.

• فَوَيْ فِي (سُنِّي): (لَا الْحَدَّ) لَكِنْ يُعَزَّرُ مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ مَا لَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ بِصَحَّتِهِ، أَوْ يُطْلَايَهِ وَلَا فَكَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيَمْتَنِعُ حَيْثُ عَلَى مُخَالَفَةِ نَفْسِهِ.

وإن حكم حاكم يراه بصحته على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف معناه أنه يمنع التقض بشرطه اصطلاحاً لا غير وإلا فإلشافعي وقف على نفسه بيع الوقف، وإن حكم به خنفي لكنه اعترض بأنه مبني على الضعيف أن حكم الحاكم إنما ينفذ ظاهراً مطلقاً. أما على الأصح أنه فيما باطن الأمر فيه كظاهره ينفذ باطناً أيضاً فيباح لمقلديه وغيره الممثل به كما يأتي مبشوطاً في القضاء لا معتقداً الإباحة، وإن أخذ بشربه التبيذ؛ لأن أدلته فيه واهية جداً بخلافه هنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم بصحته على المعتمد وكان من قال هنا لا يجوز تقليد أبي حنيفة في هذا النكاح جرى على التقض إذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه وبهذا يقيّد قول الشبكي بجوز تقليد غير الأئمة الأربعة في العمل في حق نفسه لا في الإفتاء والحكم إجماعاً كما قاله ابن الصلاح اهـ ولو طلق أحدهما هنا ثلاثاً قبل حكم حاكم بالصحة.....

أي أما إذا حكم بصحته فالواجب المسمى ولا حد ولا تغزير وأما إذا حكم بطلانه فالواجب عليه الحد اهـ. **قوله:** (وإن حكم حاكم إلخ) ضعيف كما يأتي في الشارح ومر عن النهاية والمغني أيضاً. **قوله:** (وعلى ما يأتي إلخ) تبرأ لما يأتي أنه مبني على الضعيف. **قوله:** (التقض بشرطه) أي التقض المتكسب بشرطه ويأتي في القضاء شرط التقض اهـ كزدي. **قوله:** (اصطلاحاً) قيد لقوله معناه أي معناه في الاصطلاح أنه يمنع إلخ اهـ كزدي. **قوله:** (وإن حكم به إلخ) أي بصحة الوقف. **قوله:** (لكنه اعترض) أي ما قاله ابن الصلاح. **قوله:** (إن حكم الحاكم إلخ) بيان للضعيف. **قوله:** (مطلقاً) أي فيما باطن الأمر فيه كظاهره وفي غيره. **قوله:** (أنه) أي حكم الحاكم. **قوله:** (فيما باطن الأمر فيه إلخ) أي فيما لم يعلم فساد حكمه في الباطن فهو احتراز عن نحو حكمه بحل شرب التبيذ بأدلة واهية وعن نحو حكمه بشايد زور. **قوله:** (فيباح لمقلديه وغيره الممثل) أي ولا حد ولا تغزير على العايل به، وإن اعتقد التحريم. **قوله:** (لا معتقداً الإباحة) بالرفع عطفاً على قوله معتقده. **قوله:** (لا معتقداً الإباحة) أي بأن قلّد القائل بالصحة اهـ كزدي. **قوله:** (وإن حد إلخ) وكان حق التعبير أن يقول وإنما حد معتقداً إباحة التبيذ بشربه؛ لأن أدلته إلخ. **قوله:** (هنا) أي في النكاح بلا ولي بحضور الشاهدين. **قوله:** (وبهذا) أي بقوله إذ ما ينقض لا يجوز إلخ. **قوله:** (انتهى) أي قول الشبكي. **قوله:** (ولو طلق) إلى قوله وقول أبي إسحاق زاد عليه المغني والزوض ما نفسه ولو لم يطق الزوج في هذا النكاح المذكور فزوجها ولها قبل التفريق بينهما صح اهـ. **قوله:** (أحدهما) أي معتقداً التحريم ومعتقداً الإباحة سم وكزدي. **قوله:** (قبل حكم حاكم إلخ) قضية قوله الآتي فمن نكح مختلفاً فيه إلخ تفيد ما هنا بعدم التقليد لمن يقول بصحته

قوله: (وإن حكم حاكم يراه إلخ) شامل لحكمه قبل الوطء ويدل عليه قوله: الآتي أما على الأصح فيباح إلخ فتأمل. **قوله:** (فيباح لمقلديه وغيره الممثل به) أي فلا يحد هنا ولا يغرر أي ولا اثر لا اعتقاده لتحريم؛ لأنه مخالف للشرع حيث يذ. **قوله:** (لا معتقداً الإباحة) عطفاً على معتقداً.

لم يقع ولم يحتج لمُحَلِّلٍ وقول أبي إسحاق يحتاج الثاني إليه عملاً باعتقاده غلطه فيه الإصطخري وتعيين حملته بعد تسليمه على ما إذا رجع عن تقليد القائل بالصحة وصححناه ولا وقع واحتاج لمُحَلِّلٍ ويُؤيد إطلاق الإصطخري قول العمراني في تأليفه في صحة تزويج الولي الفاسق فإن تزوجها من وليها الفاسق ثم طلقها ثلاثاً فالأولى أن لا يتزوجها إلا بعد مُحَلِّلٍ فافهم تعبيره بالأولى صحته بلا مُحَلِّلٍ وتنبى بعضهم هذا الخلاف على أن العامي هل له مذهب معين كما هو الأصح عند الفقهاء، أو لا مذهب له كما هو المنقول عن عامة الأصحاب ومال إليه المصنف قال فعلى الثاني مطلقاً والأول إن قلد من يرى الصحة لو تكح نكاحاً مختلفاً فيه وطلق ثلاثاً لم ينكحها بلا مُحَلِّلٍ، وإن حكم الشافعي بإبطال نكاحه مؤاخذه له بما التزمه ومعنى أنه لا مذهب له أنه لا يلزم القاضي وغيره الإنكار عليه في مختلف

وقد ينافيه التعميم بقوله أحدهما إلا أن يريد بمقتد الإباحة المعتد بلا تقليد صحيح. فود: (لم يقع) أي الطلاق؛ لأنه إنما يقع في نكاح صحيح اه معني. فود: (ولم يفتح الخ) من غلط اللازم أي لم يفتح المطلق إذا أراد نكاحها. فود: (يحتاج الثاني) أي مقتد الإباحة. فود: (غلطه فيه) أي أبا إسحاق في ذلك القول. فود: (وتعيين حملته) أي الغلط اه سم. فود: (وصححناه) أي الرجوع.

فود: (والأ) أي بأن لم يزج أو لم نصحه. فود: (ويؤيد إطلاق الإصطخري) أي للوقوع وعدم الاحتياج إلى المُحَلِّلِ الشامل لما إذا لم يزج عن التقليد وقد قدمنا عن المعني وع ش اعتماد ذلك الإطلاقي وسباني عن سم عن م ر ما يوافقه. فود: (فإن تزوجها الخ) مقول العمراني. فود: (صحته الخ) أي مطلقاً رجع عن التقليد أم لا. فود: (هذا الخلاف) أي الذي بين أبي إسحاق القائل باحتياج الثاني إلى المُحَلِّلِ وبين الإصطخري القائل بعدمه. فود: (قال) أي ذلك البعض. فود: (فعلى الثاني) أي أن العامي لا مذهب له مطلقاً أي قلد من يرى الصحة أم لا أقول في هذا التفرع خفاء إذ مقتضى ما قبله عدم الاحتياج إلى المُحَلِّلِ على الثاني مطلقاً فليتأمل. فود: (والأول) أي على أن العامي له مذهب. فود: (بما التزمه) أي بفعله النكاح المذكور مطلقاً على الثاني ومع تقليده فيه بمن يراه على الأول. فود: (ومعنى أنه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال إن معناه كما قال المحلّي في شرح جمع الجوامع أنه لا يلزمه التزام مذهب معين فله أن يأخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره وهكذا اه.

فود: (إذا ما ينقض لا يجوز التقليد فيه) لا يخفى إشكال هذا الكلام إذ يلزم عليه فساد تقليد أتباع بقية الأئمة فيما تقول بتفضيه فليحرز. فود: (ولو طلق أحدهما) أي مقتد التثريم ومقتد الجل.

فود: (وتعيين حملته) أي الغلط. فود: (أو لا مذهب له) معناه ما عرّ به المحلّي في شرح جمع الجوامع بقوله وقيل لا يلزمه التزام مذهب معين فله أن يأخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى، وهكذا انتهى وقد بين السيد السهودي في رسالة التقليد أن الذي دل عليه كلام الروضة تزجيح

فيه ولكنه إن رُفِعَ إليه ولم يحكم حاكم بصحته أبطله خلافاً لابن عبد السلام اهـ مُلْحَصاً. وسيأتي أن الفاعل متى اعتقد التحريم وجب الإنكار عليه من القاضي وغيره، وإن اعتقد الجُلْ بتقليد صحيح لم يُنكَرْ أحدٌ عليه إلا القاضي إن رُفِعَ له والذي يَتَّبِعُه أن معنى ذلك أن المراد بلا مذهب له أنه لا يلزمه التزام مذهب مُعَيَّن وبِله مذهب أنه يلزمه ذلك وهذا هو الأصح وقد اتَّفَقوا على أنه لا يجوزُ لعامِّي تعاطي فعلٍ إلا إن قلَّد القائل بحِلِّه وحيثُ قدَّمْنَا نَكْحَ مُخْتَلَفًا فيه فإن قلَّد القائل بصحته، أو حكم بها مَنْ يراها ثم طَلَّقَ ثلاثاً تَعَيَّنَ التحليل وليس له تقليدٌ مَنْ

فُود: (انتهى) أي قولُ البعض. فُود: (وسيأتي) أي في السير أن الفاعل إلخ تَوَطُّعًا لما يأتي من ترجيحه القولُ باحتياج الثاني لِمَحَلِّ اهـ كُرِدِي. فُود: (وجب إلخ) أي ما لم يحكم حاكم يراه بصحته أخذًا من قوله المارُّ أيضًا أما على الأصح إلخ ومن قوله الآتي أيضًا. فُود: (إلا القاضي) يَتَّبِعُه تَقْيِيدُهُ بما مرَّ أيضًا وفي سم ما نصَّه هذا الإطلاق مُشْكِلٌ إذ لو رُفِعَ إِلَيْهِ مالِكِي تَوْضًا بِمُسْتَعْمَلٍ أو صَلَّى بدونِ تَسْبِيحِ الْمُغْلُظَةِ مَثَلًا كيف له الإغتراضُ عليه اهـ أقولُ يُمكنُ حُلُّ كَلَامِهِ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ أو اتَّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ على ما إذا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ. فُود: (أن المراد بلا مذهب له) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ إِنْ مَعْنَى ذَلِكَ وَانْظُرْ لَمْ لَمْ يَتَّصِرْ عَلَى الْبَدَلِ. فُود: (وبِله مذهب) عَطَفَ عَلَى بِلَا مَذْهَبٍ لَهُ. فُود: (وهذا هو الأصح) بَيَّنَ السَّبْدُ السَّهْرُودِي فِي رِسَالَةِ التَّقْلِيدِ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرُّوْضَةِ أَنَّ الْأَصْحَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التِّزَامُ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ وَيُوافِقُ ذَلِكَ اقْتِصَارُ الشَّارِحِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى قَوْلِهِ مَا نَصَّه قَالَ الْهَرَوِيُّ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا مَذْهَبَ لَهُ لَكِنْ صَحَّحَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ خِلَافَ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ عَطَفًا عَلَى مَفْعُولِ الْأَصْحَ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ التِّزَامُ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ اهـ وَقَوْلُهُ عَلَى الْعَامِّيِّ قَالَ الْمَحَلِّيُّ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ لَمْ يَتْلُغْ مَرْتَبَةَ الْاجْتِهَادِ اهـ سم. فُود: (فَمَنْ نَكَحَ مُخْتَلَفًا فِيهِ) أَي كَيْكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ اهـ سم. فُود: (فَإِنْ قُلَّدَ إلخ) شَامِلٌ لِلتَّقْلِيدِ بَعْدَ النِّكَاحِ فَلْيُرَاجَعْ. فُود: (وَلَيْسَ لَهُ تَقْلِيدٌ إلخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ حَكَمَ بِبُطْلَانِهِ وَفِيهِ نَظَرُ اهـ سم أقولُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِبُطْلَانِهِ بَنَحُو بَيِّنَةً حَسْبَهُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْلِيدِ كَمَا عَلِمَ

هَذَا الْقَوْلُ، وَإِنْ صَحَّحَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ خِلَافَهُ فَقَالَ عَطَفًا عَلَى مَفْعُولِ الْأَصْحَ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ قَالَ الْمَحَلِّيُّ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ لَمْ يَتْلُغْ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ انْتَهَى. فُود: (قال) أي بعضهم. فُود: (إلا القاضي إلخ) هَذَا الْإِطْلَاقُ مُشْكِلٌ إِذْ لَوْ رَفَعَ إِلَيْهِ مَالِكِي تَوْضًا بِمُسْتَعْمَلٍ أو صَلَّى بدونِ تَسْبِيحِ الْمُغْلُظَةِ مَثَلًا كَيْفَ يَسُوعُ لَهُ الْإِغْتِرَاضُ عَلَيْهِ. فُود: (وهذا هو الأصح) بَيَّنَ السَّبْدُ السَّهْرُودِي فِي رِسَالَةِ التَّقْلِيدِ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرُّوْضَةِ أَنَّ الْأَصْحَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التِّزَامُ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ وَيُوافِقُ ذَلِكَ اقْتِصَارُ الشَّارِحِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى قَوْلِهِ مَا نَصَّه قَالَ الْهَرَوِيُّ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا مَذْهَبَ لَهُ أَي مُعَيَّنٌ يَلْزَمُهُ الْبَقَاءُ عَلَيْهِ انْتَهَى لَكِنْ صَحَّحَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ خِلَافَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ التِّزَامُ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ كَمَا تَقَدَّمَ التَّشْبِيهُ عَلَيْهِ. فُود: (فَمَنْ نَكَحَ مُخْتَلَفًا فِيهِ) أَي كَيْكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ. فُود: (وَلَيْسَ لَهُ تَقْلِيدٌ مَنْ يَرَى بُطْلَانَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ حَكَمَ بِبُطْلَانِهِ وَفِيهِ نَظَرُ. فُود: (أَيْضًا وَلَيْسَ لَهُ تَقْلِيدٌ مَنْ يَرَى بُطْلَانَهُ) هَذَا

يَرَى بِطُلَانِهِ؛ لَأَنَّهُ تَلَفِيقٌ لِلتَّقْلِيدِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ مُتَنَبِّعٌ قَطْعًا، وَإِنْ ائْتَقَى التَّقْلِيدُ وَالْحُكْمُ لَمْ يَحْتَاجْ لِمُخَلِّلٍ نَعَمْ، يَتَعَيَّنُّ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى بَعْدَ الثَّلَاثِ عَدَمَ التَّقْلِيدِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ إِخْذًا بِمَا مَرَّ قُبَيْلَ الْفَصْلِ؛ لَأَنَّهُ يُزِيدُ بِذَلِكَ رَفْعَ التَّحْلِيلِ الَّذِي لَزِمَهُ بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِ فَعْلِهِ . وَأَيْضًا فَعَمَلُ الْمُكَلِّفِ يُصَانُ عَنِ الْإِلْغَاءِ لَا سِيَّمَا إِنْ وَقَعَ مِنْهُ مَا يُصَرِّحُ بِالْاعْتِدَادِ كَالْتَّطْلُقِ ثَلَاثًا هُنَا وَكَحُكْمِ الْحَنْفِيِّ بِالصَّحَّةِ مُبَاشَرَتُهُ لِلتَّزْوِيجِ إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ أَنَّ تَصَرُّفَ الْحَاكِمِ حُكْمًا بِالصَّحَّةِ وَلِشَافِعِي خُصَرُ هَذَا الْعَقْدُ الشَّهَادَةُ بِجَوْرَانِهِ لَا بِالزَّوْجِيَّةِ إِلَّا إِنْ قُلِدَ الْقَائِلُ بِصَحَّتِهِ تَقْلِيدًا صَحِيحًا وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ حُضُورُهُ وَالتَّسَبُّبُ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ التَّقْلِيدِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَيْسَ لِلزَّوْجَيْنِ الِاسْتِبْدَادُ بِعَقْدٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ إِلَّا إِنْ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْجَاهِدِ وَأَذَاهُمَا إِلَى ذَلِكَ وَالْأَفْجَاهَانِ أَحَدُهُمَا نَعَمْ، وَثَانِيَهُمَا لَا إِلَّا بِإِفْتَاءٍ مُقَيِّمٍ، أَوْ حُكْمِ حَاكِمٍ أَهْلٍ وَالْوَجْهَ كَمَا عَلِمَ بِمَا قَدَّمْتُهُ أَنَّهُ يَكْفِي لِجَلِّ مُبَاشَرَتِهِمَا تَقْلِيدَ الْقَائِلِ بِذَلِكَ تَقْلِيدًا صَحِيحًا.

(وَيُقْبَلُ إِفْرَازُ الْوَلِيِّ بِالنِّكَاحِ) عَلَى مُوَلِّيَّتِهِ (إِنْ اسْتَقْلَلَ) حَالَةَ الْإِفْرَازِ (بِالْإِنْشَاءِ)، وَهُوَ الْمُجْبِرُ مِنْ أَبِي، أَوْ جَدٍّ، أَوْ سَيِّدٍ، أَوْ قَاضٍ فِي مَجْتَوِيَّةٍ بِشَرْطِهَا الْآتِي، وَإِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ الْبَالِغَةُ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ

مِمَّا قَدَّمْنَا فِي مَبْنَحِ اتِّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ عَلَى فُسْخِ الشَّاهِدِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ تَلَفِيقٌ لِلْخ) هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ لَهُ تَقْلِيدُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ أُخْرَى فَلَا تَلَفِيقَ مَرَاهِمَ وَقَدْ مَرَّ مَا يُوَافِقُهُ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَعِشْرَتِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ ادَّعَى الْخ) أَيُّ عِنْدَ الْحَاكِمِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُمَا لَوْ عَلِمَا الْمُفْسِدَ جَازَ لُهُمَا الْعَمَلُ بِقَضِيَّتِهِ بِاطْنًا. ٥. قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ) يَحْتَمِلُ أَنْ مَحَلَّ عَدَمِ الْقَبُولِ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا بِعَدَمِ التَّقْلِيدِ بَأَنَّ كَانَ مَعْرُوفًا بِتَقْلِيدِ الْقَائِلِ بِالْبُطْلَانِ مَرَاهِمَ. ٥. قَوْلُهُ: (قُبَيْلَ الْفَصْلِ) أَيُّ فِي شَرْحِ، أَوْ اتِّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَخْذًا. ٥. قَوْلُهُ: (وَكُحْمُ الْحَنْفِيِّ الْخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ مُبَاشَرَتُهُ الْخ أَيُّ الْحَنْفِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ) أَيُّ الْحَنْفِيِّ وَيَحْتَمِلُ مَنْ لَهُ الْعَقْدُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ حُضُورُهُ) كَلَامُهُمْ فِي الشَّهَادَاتِ يَقْتَضِي جَوَازَ الْحُضُورِ، وَإِنْ لَمْ يَقْلُدْ فَلْيُرَاجِعْ مَرَاهِمَ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ سَمَّ يَتَّبِعِي أَنْ مُجَرَّدَ الْحُضُورِ بَلَا تَسَبُّبٍ مِنْهُ لَا مَنَعَ فِيهِ إِذَا كَانَ الْمُتَعَاوِلُونَ مِنْهُمْ يَحْتَمِلُونَ جِلَّهُ مَرَاهِمَ. ٥. قَوْلُهُ: (الِاسْتِبْدَادُ) أَيُّ الْإِسْتِفْلَالُ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ حُكْمُ حَاكِمٍ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا قَبْلَ الْعَقْدِ. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى مُوَلِّيَّتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ الْكُفَاءَةُ فِي الْتَهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ أَبِي إِلَى وَإِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ وَقَوْلُهُ سَكْرَانَةٌ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُجْبِرُ) أَيُّ وَالزَّوْجُ كُفَاءٌ مَرَاهِمَ وَكَانَ لِلشَّارِحِ أَنْ يَزِيدَهُ لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ لَا يُفْنَاءُ كُفَاءَةُ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهَا) أَيُّ بِأَنَّ كَانَتْ مُحْتَاجَةً مَرَاهِمَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ الْخ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ هُنَا وَتَقْلِيدُهُ

مَمْنُوعٌ بَلْ لَهُ تَقْلِيدُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ أُخْرَى فَلَا تَلَفِيقَ مَرَاهِمَ. ٥. قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ) يَحْتَمِلُ أَنْ مَحَلَّ عَدَمِ الْقَبُولِ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا بِعَدَمِ التَّقْلِيدِ بَأَنَّ كَانَ مَعْرُوفًا بِتَقْلِيدِ الْقَائِلِ بِالْبُطْلَانِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ حُضُورُهُ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ مُجَرَّدَ الْحُضُورِ بَلَا تَسَبُّبٍ مِنْهُ لَا مَنَعَ فِيهِ إِذَا كَانَ الْمُتَعَاوِلُونَ مِنْهُمْ يَحْتَمِلُونَ جِلَّهُ.

مَلَكَ الْإِنْشَاءَ مَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ غَالِيًا (وَالَا) يَسْتَقِيلُ بِهِ لانتفاء إيجابه حالة الإقرار كأن ادَّعى، وهي ثَبِتَ أَنَّهُ زَوْجُهَا حِينَ كَانَتْ بِكَرًا، أَوْ لانتفاء كفاة الزوج (فَلَا) يُقْبَلُ لِعَجْزِهِ عَنِ الْإِنْشَاءِ بِدُونِ إِذْنِهَا.

(وَيُقْبَلُ إِقْرَانُ) الْحُرَّةِ (بِالْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ) وَلَوْ سَفِيهَةً فَاسِقَةً سَكْرَانَةً (بِالنَّكَاحِ) وَلَوْ لِغَيْرِ كُفَاءٍ (عَلَى الْجَدِيدِ) إِذَا صَدَّقَهَا الزَّوْجُ، وَإِنْ كَذَّبَهَا الْوَلِيُّ وَشُهِدَ عَيْتَتُهُمْ لاحتِمَالِ نِسَائِهِمْ؛ وَلأنَّهُ حَفْهُمَا فَلَمْ يُؤْثَرْ انْتِكَارُ الْغَيْرِ لَهُ نَعَمْ، الْكِفَاءَةُ فِيهَا حَقٌّ لِلْوَلِيِّ فَكَانَ الْقِيَاسُ قَبُولَ طَلَبِهِ لِإثبات رضاه بتركها ويُجَابُ بِأَنَّهُ وَقَعَ تَابِقًا لأَصْلِ النِّكَاحِ الْمَقْبُولَةِ فِيهِ دُونَهُ وَظَاهِرُ الْمَتْنِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا تَفْصِيلُ الْإِقْرَارِ بِذِكْرِ تَزْوِيجٍ وَلِئِذَا وَحْصُورِ الشَّاهِدَيْنِ الْعَدْلَيْنِ وَرِضَاهَا إِنْ اشْتَرَطَ وَالْمُعْتَمَدُ اشْتِرَاطُهُ فِيهِ وَفِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ بِهِ وَقَوْلُهُمَا فِي الدَّعَاوَى لَا يُشْتَرَطُ مُحْمُولٌ.....

بِتَصْدِيقِ الزَّوْجِ فِيمَا يَأْتِي أَنَّهُ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ، وَإِنْ كَذَّبَهُ الزَّوْجُ، وَهُوَ بَعِيدٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ هُنَا كَالْتِي بَعْدَ اهْتِجَازِ مِ. قُود: (بِدُونِ إِذْنِهَا) أَيِ قُلُوْ ادَّعى أَنَّهُ زَوْجُهَا بِإِذْنِهَا، وَاتَّكَرَّتِ الْإِذْنُ فَيَتَّبَعِي تَصْدِيقُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ اهـ ش. قُود: (وَلَوْ سَفِيهَةً إلخ) بِكَرًا أَوْ نِسَاءً نِهَائَةً وَمُغْنِي. قُود: (إِذَا صَدَّقَهَا الزَّوْجُ) سَبَدَكُرُ مُحْتَرَزُهُ. قُود: (لِاحْتِمَالِ نِسَائِهِمْ) ظَاهِرُهُ، وَأَنَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَادَةً بِغَرْبِ الْمُدَّةِ جِدًّا كَانَ ادَّعَتْهُ مِنْ أَمْسِ اهـ ش. قُود: (لأنَّهُ حَفْهُمَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ. قُود: (وَكَانَ الْقِيَاسُ إلخ) وَالْأَوَّلَى التَّثْرِيعُ. قُود: (لِلْإثْبَاتِ إلخ) صِلَةُ طَلَبِهِ. قُود: (رِضَاةً) أَيِ الْوَلِيِّ وَقَوْلُهُ بِتَرْكِهَا أَيِ الْكِفَاءَةِ صِلَةُ رِضَاةً. قُود: (الْمَقْبُولَةِ) أَيِ الْحُرَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَيِ إِقْرَارِهَا وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ أَصْلِ النِّكَاحِ وَقَوْلُهُ دُونَهُ أَيِ الْوَلِيِّ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْمَقْبُولَةِ. قُود: (هُنَا) أَيِ فِي قَبُولِ إِقْرَارِهَا بِالنَّكَاحِ. قُود: (إِنْ اشْتَرَطَ) أَيِ رِضَاهَا بِأَنَّ كَانَتْ غَيْرَ مُجْبَرَةٍ. قُود: (وَالْمُعْتَمَدُ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ وَكَذَا فِي النِّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَأْتِي إلخ. قُود: (اشْتِرَاطُهُ) أَيِ التَّفْصِيلِ فَتَقُولُ زَوْجَنِي مِنْهُ وَلَتِي بِحَضْرَةِ عَدْلَيْنِ وَرِضَايَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قُود: (وَالشَّهَادَةُ بِهِ) أَيِ بِالْإِقْرَارِ. قُود: (لَا يُشْتَرَطُ) أَيِ التَّفْصِيلِ فِي إِقْرَارِهَا. قُود: (مُخْمُولٌ إلخ) قَدْ يَشْمَلُ الشَّهَادَةُ تَفْصِيلُ فِيهَا كَالْإِقْرَارِ فَلْيُرَاجِعْ

قُود: (وَالْمُعْتَمَدُ اشْتِرَاطُهُ فِيهِ إلخ) عِبَارَةُ الزَّوْجِ قَبُولُ زَوْجَنِي بِهِ وَلِيَّ بِعَدْلَيْنِ وَرِضَايَ بِكُفَاءٍ إِنْ اغْتَبَرَ أَيِ رِضَاهَا أَنْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَوْلُهُ مِنْ زِيَادَتِهِ بِكُفَاءٍ عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ بَدَلٌ مِنْ بِهِ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي إِقْرَارِهَا بَلْ إِذَا عَيَّنَّتْ زَوْجًا نَظَرَ فِي أَنَّهُ كُفَاءٌ أَمْ لَا وَرَبَّتْ عَلَيْهِ حُكْمَهُ أَنْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا عَيَّنَّتْهُ وَنَظَرَ فِيهِ قَوَّجَهُ غَيْرَ كُفَاءٍ أَنَّهُ يَضُرُّهُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ قَبُولُ إِقْرَارِهَا، وَإِنْ اتَّكَرَّ الْوَلِيُّ وَالشُّهُودُ خِلَافَهُ وَعِبَارَةُ الثُّبَاتِ إِذَا قَالَتْ مُكَلَّفَةٌ زَوْجَنِي بِهَذَا وَلِيَّ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ وَرِضَايَ إِذَا اغْتَبَرَ وَصَدَّقَهَا وَلَوْ غَيْرَ كُفَاءٍ قَبْلَ، وَإِنْ كَذَّبَهَا الْوَلِيُّ وَالشَّاهِدَانِ أَنْتَهَى ثُمَّ رَأَيْتَ أَنَّ الرَّافِعِيَّ قَتَلَ عَنْ فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ فِيمَا لَوْ أَقْرَأَتِ الْمَرْأَةُ لِغَيْرِ كُفَاءٍ أَنَّهُ لَا اغْتِرَاضَ لِلْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِنْشَاءٍ بَلْ إِقْرَارٌ كَمَا لَوْ أَقْرَأَتْ بِالنِّكَاحِ، وَاتَّكَرَّ الْوَلِيُّ فَإِنَّ فِي فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ خِلَافَهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ أَقْرَبُ. قُود: (مُخْمُولٌ) قَدْ

على ما إذا وقع في جواب دعوى أي؛ لأن تفصيلها يُغني عن تفصيله وبأني ما ذكر في إقرار الرجل المُبتدأ والواقع في جواب الدعوى خلافاً لمن فوّق بين الرجل والمرأة وزعم أنه إذا وُجد الإقرار من الزوجين يُشترط فيه تفصيل مُبني على الضعيف، وإن انتصر له البلقيني وغيره أنه لا يُشترط التفصيل مُطلقاً فيه ولا في الشهادة به وفي الأنوار لا يُشترط التفصيل في إقرارها الضعيف كقولها طلقني وفيه هنا أيضاً اعتراض على الزافعي ومُتابعيه ليس في محلّه كما يُعرف مما قرزته فتأمل ولو أقر المُخبر أحد، وهي لاخر قدّم السابق فإن وقعا معاً فلا نكاح على ما رجحه البلقيني في بعض كُتبه وتبعه غيره لعارضيهما من غير مُرجح . ورجح في تدرّيه تقديم إقرارها لعلّي ذلك بتدريها وحققها وصوّته الزركشي وفيما إذا احتَمَلَ الحال احتمالان في المطلب ويُتجه أنه كالمعينة أخذاً مما يأتي في نكاح اثنين أنه مثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين القين لا بُدّ مع تصديقه من تصديق سيّده وبحث شارح أنه لا بُدّ

اه سم أقول والأقرب عدم الشمول . فود: (على ما إذا وقع الخ) أي وما هنا في إقرار مُبتدأ اه نهاية .
 فود: (ما ذكر) أي من اشتراط التفصيل في الإقرار المُبتدأ وعدمه في الإقرار الواقع في جواب الدعوى .
 فود: (أنه لا يُشترط الخ) بيان للضعيف . فود: (مطلقاً) أي سواء كان الإقرار من الرجل، أو المرأة ويختل سواء كان صريحاً أو ضميئاً وعلى كل كان يتبني تأخيره عن قوله فيه فتأمل . فود: (وفيه) أي الأنوار . فود: (ليس في محلّه) صفة اغتراض . فود: (ولو أقر المُخبر) إلى قوله وإذا لم يُصدقها في النهاية إلا قوله لا نكاح على ما إلى رجح في تدرّيه وكذا في المُغني إلا قوله أخذاً إلى وأحد الزوجين وقوله وبحث شارح الخ . فود: (قدّم السابق) أي في الإتيان لمجلس الحكم، وإن استند الآخر الترويج إلى تاريخ مُتقدّم وذلك؛ لأنه سبقه وإقراره يُحكم بصحته لقدم المعارض الآن فإذا حضر الثاني وادّعى خلافه كان مرهقاً الرفع الإقرار الأول وما حكم بثبوته لا يرفع إلا بينة اهع ش . فود: (فلا نكاح الخ) عبارة النهاية قدّم إقرارها كما رجحه البلقيني في تدرّيه لعلّي الخ وعبارة المُغني فالأرجح تقديم إقرار المرأة لعلّي الخ . فود: (وفيما إذا احتَمَلَ الحال) أي السبق والمعينة اه سم يعني أن الحال بمعنى الأمر الواقع فاعل احتَمَلَ ومفعوله مخدوف وعبارة المُغني وشرح الزوجين جهل الحال اه وعبارة النهاية احتَمَلَ الحالان اه . فود: (أنه كالمعينة) أي فيقدّم إقرارها . فود: (في نكاح اثنين) أي من الأولياء .
 فود: (أنه) أي مجهول الحال بيان لما يأتي وقوله مثلها أي مثل المعينة . فود: (وكذا) أي يُقدّم إقرارها لو علم سبق أي لأحد الإقرارين . فود: (لا بُدّ الخ) أي في قبول إقراره اهع ش . فود: (مع تصديقه) والمراد بالتصديق ما يشمل الإقرار .

يُشمل الشهادة يُفصّل فيها كالإقرار فليُراجع . فود: (ورجح في تدرّيه) اعتمد ذلك م ر . فود: (وفيما إذا احتَمَلَ الحال) أي السبق والمعينة . فود: (كالمعينة) كذا م ر . فود: (وكذا لو علم سبق الخ) بقي ما لو علم عين السابق ثم نسي وقياس قوله أخذاً مما يأتي الخ أن حكم هذا كما يأتي فيما ذكر فيه أيضاً .

مع تصديقي الزوج السفه من تصديقي وليه، وهو مُحْتَمِلٌ وإذا لم يُصَدِّقْها فمقتضى كلامهم على ما ذكره الزركشي وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ حَالًا، وهو أَحَدُ وَجْهَيْنِ حُكَاةِهَا الْإِمَامُ وَقَالَ الْقَفَالُ لَا وَنَقَلَ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ آخِرَ الطَّلَاقِ اعْتِبَارًا بِقَوْلِهَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا وَطَرِيقُ جَلِّهَا أَنْ يُطْلَقَ هـ. وهذا هو القياس فهو المعتمد ولا نُسَلِّمُ أَنَّ مقتضى كلامهم ما مرَّ بل مقتضاه ما قلناه كما يَصْرُحُ بِهِ كَلَامُهُمْ فِي اعْتِرَافِهَا بِفَسْقِ الشَّاهِدِ مَعَ تَكْذِيبِهَا لَهَا وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ هَذِهِ زَوْجَتِي فَسَكَنَتْ، أَوْ امْرَأَةٌ هَذَا زَوْجِي فَسَكَنَتْ وَمَاتَ الْمُقَرُّ وَرَثَةُ السَّائِكِ لَا عَكْسَهُ وَفِي الْأَوَّلَى لَوْ أَنْكَرَتْ صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا وَمَعَ ذَلِكَ يُقْبَلُ رُجُوعُهَا وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا بَأْتِيَ آخِرَ الرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّهَا مُقَرَّةٌ بِحَقِّ عَلَيْهَا لَهُ وَقَدْ مَاتَ، وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى الْمُطَالَبَةِ وَفِي التَّحْقِيقِ لَوْ أَقْرَأَتْ بِالنِّكَاحِ، وَأَنْكَرَ سَقَطَ حُكْمُ الْإِقْرَارِ فِي حَقِّهِ حَتَّى لَوْ رَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَادَّعَى نِكَاحًا.....

• فَوُدَّ: (وَهُوَ مُحْتَمِلٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَهُوَ مُتَّبِعَةٌ هـ. • فَوُدَّ: (وَإِذَا لَمْ يُصَدِّقْهَا الْخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ إِذَا صَدَّقَهَا الزَّوْجُ السَّابِقُ عَقِبَ الْمَتْنِ. • فَوُدَّ: (فَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ الْخ) وَإِذَا كَذَّبَ الزَّوْجُ نَفْسَهُ فِي التَّكْذِيبِ لَمْ يُلْتَمِزْ إِلَيْهِ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ نَاسِيًا فِي التَّكْذِيبِ فَلَوْ كَذَّبَتْهُ وَقَدْ أَقْرَأَ بِنِكَاحِهَا ثُمَّ رَجَعَتْ عَنْ تَكْذِيبِهَا قَبْلَ تَكْذِيبِهَا نَفْسَهَا هـ حَلِيًّا. • فَوُدَّ: (وَطَرِيقُ جَلِّهَا أَنْ يُطْلَقَهَا) كَمَا فِي تَنْظِيرِهِ مِنَ الْوَكِيلِ وَغَيْرِهِ هـ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (الْتَهَى) أَيِ كَلَامُ الْقَفَالِ. • فَوُدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ) هَلْ رُجِعَتْ عَنْ الْإِقْرَارِ كَالطَّلَاقِ هـ سَمِ أَقُولُ يَتَّبِعِي أَنَّهُ كَالطَّلَاقِ فَتَزَوَّجُ حَالًا هـ ش. • فَوُدَّ: (فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي.

• فَوُدَّ: (لَوْ قَالَ رَجُلٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَوَّلَى فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ الْآقُولَهُ وَكَانَ ابْنُ عُجَيْلٍ إِلَى وَبِمَا تَقَرَّرَ قَوْلُهُ وَفِي بَعْضِهِ نَظَرٌ إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ. • فَوُدَّ: (هَذِهِ زَوْجَتِي) وَقَوْلُهُ هَذَا زَوْجِي ظَاهِرُهُمَا كِفَايَةُ هَذَا فِي ثُبُوتِ الْإِزْثِ قِيَانِي مَا تَقَدَّمَ آيَفَا مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ اشْتِرَاطُ التَّفْصِيلِ فِي الْإِقْرَارِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ سَكَتَ هُنَا عَنِ التَّفْصِيلِ لِكُونِهِ مَعْلُومًا مِنْهُ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوُدَّ: (وَرِثَةُ السَّائِكِ) وَلَوْ ادَّعَى نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَذَكَرَ شَرَائِطَ الْعَقْدِ وَصَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ فَفِي قِتَاوَى الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ صَدَاقُهَا؛ لِأَنَّ هَذَا إِقْرَارٌ بِاسْتِدَامَةِ النِّكَاحِ وَاسْتِدَامَتُهُ تَتِمُّكَ عَنِ الصَّدَاقِ هـ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لَا عَكْسَهُ) أَيِ لَا يَرِثُ الْمُقَرُّ إِنْ مَاتَ السَّائِكُ. • فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ إِنْكَارِهَا وَبَيِّنَتِهَا عَلَى نَفْيِ الزَّوْجِيَّةِ. • فَوُدَّ: (يُقْبَلُ رُجُوعُهَا) أَيِ قَبُولُهَا فِي حَقِّهَا أَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ كَالْإِزْثِ هـ ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ) أَيِ وَقِسْمَةِ تَرِكَتِهِ هـ ش.

• فَوُدَّ: (وَقَدْ مَاتَ الْخ) حَالٌ عَنْ ضَمِيرٍ لَهُ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ مُقِيمٌ الْخ حَالٌ عَنْ فَاعِلٍ مَاتَ. • فَوُدَّ: (هَلَى الْمُطَالَبَةِ) أَيِ يَقُولُهُ هَذِهِ زَوْجَتِي هـ ش قَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَ رُجُوعِهَا فَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهَا فَلَا تَرِثُ عَنْهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَهَا فَلْيُرَاجِعْ. • فَوُدَّ: (لَوْ أَقْرَأَ الْخ) أَيِ مِنْ امْرَأَةٍ. • فَوُدَّ: (لَوْ أَقْرَأَ بِالنِّكَاحِ) أَيِ لِشَخْصٍ هـ ش. • فَوُدَّ: (سَقَطَ حُكْمُ الْإِقْرَارِ فِي حَقِّهِ الْخ) أَيِ أَمَا فِي حَقِّهَا فَلَا يَسْقُطُ قِتَالِيَّةٌ بِالْمَهْرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛

• فَوُدَّ: (وَطَرِيقُ جَلِّهَا أَنْ يُطْلَقَهَا) هَلْ رُجِعَتْ عَنْ الْإِقْرَارِ كَالطَّلَاقِ. • فَوُدَّ: (كَمَا يَصْرُحُ بِهِ الْخ) نَائِلٌ. • فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ يُقْبَلُ رُجُوعُهَا) هَلْ تَرِثُ حِينَئِذٍ.

لم يُسمع إلا أن يُدعى نكاحاً تجدد وكأن ابن عَجَلٍ أخذ من هذا قوله لو شهدت عليه بيّنة
حسبةً بالثلاث ثم تَقَارَ الزوجان بعد إمكان التحليل على النكاح لم يُقرأ حتى يُدعى ابتداءً
نكاح جديد كمن أقرّ لآخر بعينٍ ثم ادّعاها لا تُسمع حتى يذكر انتقالاً إليه منه أي ولو بوايطة
. وبما تقرّر يُعلم ما أفتى به بعضهم فيمن مات عن زوجة في منزله فأقيمت بيّنة بأنّه كان أقرّ
أنّه طلقها ثلاثاً قبل موته بسبعة أشهر فأقامت بيّنة بأنّه أقرّ قبيل موته أنّها في عقد نكاحه من أنّه
لا تُسمع دعوها وبيّانها إلا إن ادّعت نكاحاً مفصلاً ومنه أن تذكر أنّها تخلّلت تحليلاً
بشروطه ثم تُقيم بيّنة بذلك بخلاف دعوها مُجرّدة إقراره؛ لأنّ دعوها مُجرّدة عن دعوى نفس
الحق لا تُسمع على الأصح وبخلاف دعوها النكاح، وأنّه أقرّ أنّها في عصمة نكاحه ولم
تفصل بذكر مضي زمن يُمكن فيه العدتان والتحليل وغير ذلك؛ لأنّها لم تدع إقراره بما نسخ
تخريم نكاحها عليه وإقراره بأنّها في عصمة نكاحه لا يقتضي إزّنها منه لاحتماله أمرين على
السواء النكاح السابق ويلزم منه تكذيب البيّنة بإقراره بالثلاث ونكاح آخر أحدثاه بعد إمكان
التحليل والإرث لا يثبت بالشك اهـ . وفي بعضه نظر.....

لأنّه حق آدمي فلا يُقبل رجوعه فيه امرٍ شديدي وقوله قَطْلُهِ إلخ أي بعد رجوعه كما يأتي وقوله فلا يُقبل
إلخ لعلّ الصواب إسقاط لا . قود: (لم تُسمع) والفرق بين هذا وما تقدّم من قبول رجوع المرأة ولو بعد
موت الزوج ما ذكره الشارح بقوله؛ لأنّها مُقرّة بحق عليها وقد مات إلخ امرٍ ش. قود: (من هذا) أي
بما في التينة. قود: (ثم تَقَارَ إلخ) يعني اتّفقا. قود: (بعد إمكان التحليل) أي بعد مضي زمن يُمكن
فيه العدتان والتحليل والإنجلاّل من الثاني والعقد للأول. قود: (وبما تقرّر) أي من قول ابن عَجَلٍ .
قود: (في منزله) صفة زوجة. قود: (قبل موته إلخ) متعلّق بأقرّ. قود: (من أنّه إلخ) بيان لما أفتى به
البعض. قود: (وبمّة) أي من التخصيص امرٍ كزدي. قود: (بذلك) أي بإقراره والنكاح المُفصل .
قود: (لأنّ دعوها إلخ) كان مرجع الهاء مُجرّدة إقراره من إضافة المضمر للمفعول والمعنى دعوها
مُجرّدة إقراره وقوله عن نفس الحق أي النكاح سم على حنج امرٍ ش ورشدي. قود: (وغير ذلك) أي
من الإنجلاّل عن المحلل والعقد ثانياً للأول. قود: (بما نسخ تخريم نكاحها عليه) عبارةً الثّانية بما
يبيح له نكاحها اهـ. قود: (النكاح السابق) أي على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح آخر إلخ هما خبر
مُبتدأ مخدوف أي والأمران هما النكاح السابق ونكاح آخر إلخ امرٍ ش. قود: (ويلزم منه تكذيب
البيّنة بإقراره إلخ) أي، وهي أي بيّنة الإقرار بالطلاق مُقدّمة عليه أي الإقرار ببقاء العصمة فلا إرث كذا
يتّفي بدليل قوله والإرث لا يثبت بالشك اهـ سم. قود: (انتهى) أي ما أفتى به بعضهم .

قود: (لأنّ دعوها) كان مرجع الهاء مُجرّدة إقراره فهو من إضافة المضمر للمفعول والمعنى دعوها
مُجرّدة إقراره وقوله عن دعوى نفس الحق أي النكاح. قود: (ويلزم منه تكذيب البيّنة بإقراره إلخ) أي،
وهي مُقدّمة عليه فلا إرث كذا يتّفي بدليل والإرث لا يثبت بالشك .

يُغْلَمُ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ وَقَعَ إِقْرَارُهَا فِي جَوَابِ دَعْوَى لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَحَيْثُ فَالَّذِي يُتَّجَعُ بِأَنَّهُا حَيْثُ أَجَابَتْ بِأَنَّهُ أَقْوَى بِأَنَّهُا فِي نِكَاحِهِ بِهَذَا مُضَيٌّ إِمَّا كَانَ التَّحْلِيلُ مِنْ طَلَاغِهِ الْأَوَّلِ وَأَقَامَتْ بَيِّنَةً بِذَلِكَ قَبْلَتْ وَوَرِثَتْ وَلَا فَلَا وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا وَيُنْتَهَى وَتَرْتُهُ وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْبَيِّنَتَيْنِ لِإِمَّا كَانَ زَوَالِ الْمَانِعِ الَّذِي أَثْبَتَهُ الْأَوَّلَى بِالتَّحْلِيلِ بِشَرْطِهِ اهـ مُلْخَصًا.

(وَاللَّابِ)، وَإِنْ لَمْ يَلِ الْمَالُ لَطُرُو سَفَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ عَلَى النَّصِّ؛ لِأَنَّ الْعَارَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ فَرَعَمَ أَنَّ وَلَايَةَ تَزْوِيجِهَا حَيْثُ شِذَّ لِلْقَاضِي كَوَلَايَةَ مَالِهَا (تَزْوِيجُ الْبِكْرِ) وَتُرَادُفُهَا الْمُدْرَاءُ لَعَمَّةٌ وَعُزُوفًا وَقَدْ يُفَرَّقُونَ بَيْنَهُمَا فَيُطْلَقُونَ الْبِكْرَ عَلَى مَنْ إِذْنُهَا السُّكُوتُ، وَإِنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا وَيَخْصُصُونَ الْمُدْرَاءَ بِالْبِكْرِ حَقِيقَةً وَالْمُفْصِرَ تَطْلُقَ عَلَى مُقَابَرَةِ الْحَيْضِ وَعَلَى مَنْ حَاضَتْ وَعَلَى مَنْ وَلَدَتْ أَوْ حَبَسَتْ فِي الْبَيْتِ سَاعَةً طَمَثَتْ، أَوْ رَاهَقَتْ الْعِشْرِينَ (صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً) غَافِلَةً

• قَوْلُهُ: (يُغْلَمُ مِمَّا مَرَّ الْخ) فِيهِ أَنَّ مَا صَدَرَ مِنْهَا هُنَا لَيْسَ جَوَابُ دَعْوَى مُفْصَلَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ فَالَّذِي يُتَّجَعُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْحَاصِلُ الْخِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَكَذَا فِي نُسْخَةِ سَمٍ مِنَ الشَّرْحِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: وَالْحَاصِلُ الْخِ انْظُرْ مُطَابَقَةَ هَذَا الْحَاصِلِ لِمَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّيْمَةِ وَابْنِ عُجَيْلٍ مِنْ اخْتِيَارِ دَعْوَى نِكَاحِ مُفْصَلٍ ثُمَّ زَايَتُ م رَتَّبَ الشَّرْحَ فِي ذَلِكَ فَأَوْرَدَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا مُطَابَقَةَ بَيْنَ هَذَا الْحَاصِلِ وَمَا ذَكَرَ قَبْلَهُ لِمَا يَتَّبَعُهُ فَلَمْ يُجِبْ بِمُقْنِعٍ بَلْ قَالَ يُحْمَلُ هَذَا الْحَاصِلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ اهـ وَأَقْرَهُ ش وَالتَّشْدِيدُ. • قَوْلُهُ: (قَوْلُ بَعْضِهِمْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَوْلُ الْمُزَجِّجِ الْيَمْنِيِّ اهـ. • قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ قَوْلِ الْبُغْصِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَتُسْتَحَبُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِمَهْرِ الْجِلِّ إِلَى وَعَدَمِ عِدَاوَةِ بَيْنَهُمَا وَقَوْلُهُ أَيِ بَحْنٍ لَا تَخْفَى عَلَى أَهْلِ مَحَلَّتِهَا وَقَوْلُهُ عَلَى مَا فِيهِ إِلَى وَاشْتِرَاطٍ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَلِ) إِلَى قَوْلِهِ؛ وَلِأَنَّ الْعَارَ الْخِ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ التَّيْبَةَ الْبَالِغَةَ الَّتِي طَرَأَ سَفَهُهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا الْأَبُ كَذَا فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَفِي كَوْنِ هَذَا قَضِيَّتِهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لَطُرُو سَفَهُ) أَيِ لَهَا وَكَذَا لَوْ بَلَّغَتْ رَشِيدَةً وَاسْتَمَرَّ رُشْدُهَا لِزَوَالِ وَلَايَةِ الْمَالِ بِلُغْوِهَا اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (إِذْنُهَا السُّكُوتُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى سُكُوتُهَا إِذْنٌ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ زَالَتْ الْخِ) أَيِ لَا بَوَاطِنَ. • قَوْلُهُ: (وَالْمُفْصِرُ) بِضَمِّ فَسْكَوْنِ فَكْسِرٍ قَالَ ع. ش. ذَكَرَهَا لِمُنَاسِبَتِهَا لِلْبِكْرِ اهـ. • قَوْلُهُ: (تَطْلُقُ عَلَى الْخِ) أَيِ بِالْأَشْتِرَاقِ عَلَى هَذِهِ الْمَعْنَى لَا يُغْلَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى مَنْ حَاضَتْ) أَيِ بِالْفِعْلِ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى مَنْ وَلَدَتْ) أَيِ أَوَّلَ وَلَايَةِ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (سَاعَةً طَمَثَتْ) أَيِ حَاضَتْ ظَرْفٌ لَحَبَسَتْ. • قَوْلُهُ: (أَوْ رَاهَقَتْ الْخِ) أَيِ قَارَبَتْ عَطَفَ عَلَى وَلَدَتْ. • قَوْلُهُ: (غَافِلَةً) إِلَى قَوْلِهِ

• قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ الْخِ) انْظُرْ مُطَابَقَةَ هَذَا الْحَاصِلِ لِمَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّيْمَةِ وَابْنِ عُجَيْلٍ مِنْ اخْتِيَارِ دَعْوَى نِكَاحِ جَدِيدٍ وَعَنْ إِفْتَاءِ الْبُغْصِ مِنْ اخْتِيَارِ دَعْوَى نِكَاحِ مُفْصَلٍ ثُمَّ زَايَتُ م رَتَّبَ الشَّرْحَ فِي ذَلِكَ فَأَوْرَدَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا مُطَابَقَةَ بَيْنَ هَذَا الْحَاصِلِ وَمَا ذَكَرَ قَبْلَهُ لِمَا يَتَّبَعُهُ فَلَمْ يُجِبْ بِمُقْنِعٍ بَلْ قَالَ يُحْمَلُ هَذَا الْحَاصِلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَلِ الْمَالُ إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعَارَ عَلَيْهِ الْخِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ التَّيْبَةَ الْبَالِغَةَ الَّتِي طَرَأَ سَفَهُهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا الْأَبُ.

ومجنونة (بغير إذنها) لخبر الدارقطني «الثب أخق بنفسها من وليها والبكر يزوجه أبوها»
أجمعوا عليه في الصغيرة وشتراط لصحة ذلك كفاءة الزوج ويساره بمهر المثل على المعتمد
كما بينته في شرح الإرشاد وعدم عداوة بينها وبينه وعدم عداوة ظاهرة أي بحيث لا تخفى
على أهل محلتها بينها وبين الأب وزعم أن انتفاء هذه شرط للجواز لا لصحة غير صحيح فإن
قلت يلزم من اشتراط عدالته انتفاء عداوته لثانفهما قلت ممنوع لما سئلته في مبحثها أنها قد

وزعم أن في المأني إلا قوله وأجمعوا عليه في الصغيرة وقوله بمهر المثل إلى وعدم عداوة بينها وقوله
أي بحيث لا تخفى على أهل محلتها. هـ قوله: (لصحة ذلك) أي تزويج الأب بغير إذنها. هـ قوله: (ويساره
إلخ) يؤخذ منه أنه لو زوجه بمؤجل وكان الزوج موسراً بمهر المثل صح، وإن لم يكن موسراً
بالمسمى، وهو منته؛ لأنه لم يتخسأ من حقها شيئاً، وأنه لو زوجه بمؤجل اغتبر يساره به أيضاً وعليه
فالظاهر أن الميرة بوقت حلول الأجل اه سيّد عمر. هـ قوله: (بمهر المثل إلخ) عبارة النهاية والمأني
بحال صداقها عليه فلو زوجه من مفسر به لم يصح؛ لأنه بخسها حقها اه قال ع ش قوله: بحال
صداقها إلخ بأن يكون في ملكه ذلك نقداً كان، أو غيره دخل في ملكه بقرض إذا كان، أو بغيره فالمدار
على كونه في ملكه عند العقد ويتبع أن مثل ذلك في الصحة ما يقع كثيراً من أن غير الزوج كآبیه يدفع
عنه لولي المرأة قبل العقد الصداق فإنه، وإن لم يكن حبة إلا أنه ينزل منزلتها وخرج بقولنا في ملكه أن
الزوج يستعير من بعض أقاربه مثلاً مصاعاً، أو نحوه ليدفعه للمرأة إلى أن يوسر فيدفع لها الصداق
ويسترد ما دفعه لها ليرده على مالكه فلا يكفي لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث وقع بلا إذن
معتبر منها بقي ما لو قال ولي المرأة لولي الزوج زوّجت بنتي ابتك بمائة قرش في ذمتك مثلاً فلا يصح
وطريق الصحة أن يهب الصداق لولده ويقضه له وهل استحقاق الجهات كالإمامة ونحوها كاف في
اليسار؛ لأنه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل مال الصداق أم لا فيه نظر والأقرب الأول ومثل ذلك ما
لو تجمّد أي اجتمع له في جهة الوقف، أو الديوان ما بقي بذلك، وإن لم يقضه؛ لأنه كالوديعة عند
التأخير وعند من يصرف الجامكية اه. هـ قوله: (وعدم عداوة بينها إلخ) وإنما لم يُعبرَ ظهور العداوة هنا
كما اغتبر ثم أي بينها وبين الولي لظهور الفرق بين الزوج والولي بل قد يقال كما قال شيخنا أنه لا حاجة
إلى ما قاله؛ لأن انقضاء العداوة بينها وبين الولي يقتضي أن لا يزوجه إلا بمن يحصل لها منه حظ
ومصلحة لشققتة عليها اه مأني. هـ قوله: (بينها وبينه) أما مجرد كراهتها له من غير ضرر فلا يؤثر لكن
يكره لوليها أن يزوجه منه كما نص عليه في الأم مأني ونهاية. هـ قوله: (وعدم عداوة ظاهرة إلخ) الظاهر
أن المدار على ثبوت العداوة وانقائها من جانب الولي لا من جانبها حتى لو كان يجبها، وهي ثعابه
كان له الإخبار وفي عكسه ليس له فتأمل اه سيّد عمر. هـ قوله: (إن انقضاء هذه) أي العداوة بينها وبين
الأب. هـ قوله: (في مبحثها) أي العداوة وقوله أنها أي العداوة.

هـ قوله: (ويساره بمهر المثل على المعتمد إلخ) ويساره بحال صداقها عليه شرح م ر.

لا تكون مُفسَّقة وألحق الخفاف بالمُخَجَّرِ وكيله وعليه فالظاهر أنه لا يُشترط فيه ظهورها
لوضوح الفرق بينهما لجواز مباشرته لذلك لا لصحته كونه بمهر المثل الحال من نقد البلد
وساقي في مهر المثل ما تعلَّم منه أن محل ذلك فيمن لم يعتد التأجيل، أو غير نقد البلد ولا
جاء بالمؤجل وبغير نقد البلد على ما فيه ميثا سأذكره ثم فتقطن له واشترط أن لا تقتصر به
لنحو هزم، أو عصى ولا فسخ، وأن لا يلزمها الحج ولا اشترط إذنها لقلأ بمنعها الزوج منه
ضعيفان بل الثاني شاذ لوجود العلة مع إذنها (ويستحب استئذانها) أي البالغة العاقلة ولو سكرانة
تطبيبا لخطرها وعليه حملوا خبر مسلم «والبكر يستأمرها أبوها» جمعا بينه وبين خبر
الدارقطني السابق أي بناء على ثبوت قوله فيه يُزَوَّجها أبوها الصريح في الإيجاب وقد نازع فيه

• فود: (والحق الخفاف) أي في الشروط المذكورة اهـ ع ش. • فود: (وكيله) يتبني أن محله ما لم
يُعين الولي له الزوج فإن عيَّته لم تؤثر عداوته م ر اه سم. • فود: (وعليه) أي الإلحاق. • فود: (لا
يُشترط ظهورها) أي بل يكون مجرد العداوة مايقا وقوله لوضوح الفرق إلخ، وهو أن شفقة الولي
تدعو لرعاية المصلحة ولو مع العداوة الباطنة بخلاف الوكيل فإنه لا شفقة له قرئنا حملته العداوة على
عدم رعاية المصلحة اهـ ع ش. • فود: (ولجواز إلخ) عطف على لصحة إلخ أي ويشترط لجواز إلخ اه
سم. • فود: (أن محل ذلك) أي اشترط جواز المباشرة بالحلول ونقد البلد. • فود: (والأجاز بالمؤجل)
ومنه ما يقع الآن من جعل بعض الصداق حالا وبعضه مؤجلا بأجل معلوم فيصح اهـ ع ش.
• فود: (واشترط إلخ) نقل في المغني هذين الشرطين مع بقية الشروط عن ابن العباد ولم يتعقبه إلا
أنه لم يذكر في الأول منها ما زاده الشارح بقوله وإلا فسخ واقتضى كلاهما من شروط الجواز لا
الصحة اه سيد عمر. • فود: (واشترط إلخ) مبتدأ خبره ضعيفان والتثنية باختيار ملاحظة المضاف في
المعطوف، وهو أن لا يلزمها. • فود: (والأفسخ) ضعيف اهـ ع ش. • فود: (لوجود العلة) أي منع
الزوج لها من الحج اه سم. • فود: (أي البالغة) إلى الفرع في النهاية لإقوله أي بناء إلى أما الصغيرة.
• فود: (سكرانة) لعل المراد بها من هي في أول نشوة السكر وإلا فكيف يحصل المقصود من تطيب
خطرها فليتأمل اه سيد عمر. • فود: (تطبيبا لخطرها) وخروجا من خلاف من أوجبه وكان وجه عدم
ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما يأتي في الصغيرة غرابته ثم وشهرته هنا اه سيد عمر ولك أن توجهه
بكونه معلوما ميثا يأتي بالأولى. • فود: (وعليه) أي التذنب. • فود: (على ثبوت قوله) أي الدارقطني
ويحتل أن الضمير للثبوت وقوله فيه أي الخبر السابق وقوله يُزَوَّجها أبوها بدل من قوله يعني على ثبوت
صدور هذا القول عنه ﷺ وانظر لم اسقط لفظة والبكر. • فود: (الصريح في الإيجاب) يتأمل سم أقول

• فود: (وكيله إلخ) كذا م ر. • فود: (وكيله) يتبني أن محله ما لم يُعين الولي له الزوج فإن عيَّته لم تؤثر
عداوته م ر. • فود: (ولجواز) عطف على لصحة. • فود: (لوجود العلة) أي منع الزوج. • فود: (الصريح
في الإيجاب) يتأمل.

الشافعي رحمه الله لِكُنَّ الْمُخَوَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنْ زِيَادَةَ الثُّقَّةِ مَقْبُولَةٌ، وَإِنْ انْفَرَدَ بِهَا فَتَمَّتْ لِلْجَمْعِ
الْحَمْلُ الْمَذْكُورُ أَمَّا الصَّغِيرَةُ فَلَا إِذْنَ لَهَا وَبَحْثُ نَذْبِهِ فِي الثَّمَنِيَّةِ لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ؛ وَلَأَنَّ بَعْضَ
الْأَيُّمَةِ أَوْجِبَهُ وَيُسَرُّ أَنْ لَا يُزَوَّجَهَا حِينَئِذٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ مَضْلَحَةٍ، وَأَنْ يُزِيلَ لِمَوْلَاتِهِ ثِقَةً لَا
تَحْتَشِيهَا وَالْأُمُّ أَوْلَى لِيَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِهَا.

(وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ثَيْبٍ عَاقِلَةٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» وَجْهُهُ أَنَّهَا
لَمَّا مَارَسَتْ الرِّجَالَ زَالَتْ عِبَاوَتُهَا وَعَرَفَتْ مَا يَصْنَعُهَا مِنْهُمْ وَمَا يَنْفَعُهَا بِخِلَافِ الْبِكْرِ.

فَرَعَ: حَاصِلُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ رحمه الله فِي مَخْتَصَرِ الْبُؤَيْطِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ قَلَبَ اسْمَهُ
فَاسْتَوْدَنْتِ الْمَرْأَةُ فِيمَنْ اسْمُهُ كَذَا وَلَيْسَ هُوَ اسْمُهُ صَحَّ نِكَاحُهُ إِنْ أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْإِذْنُ كَزَوَّجَنِي
بِهَذَا فَخَاطَبَتِهِ الْوَلِيُّ بِالنِّكَاحِ وَالْأَفْلَا وَالْحَقُّ بِإِشَارَتِهَا إِلَيْهِ نَيْسَهَا التَّزْوِيجَ مِثْلَ خَطْبَتِهَا إِذَا كَانَ
تَقَدَّمَ لَهُ خَطْبَتُهَا (فَلَنْ كَانَتْ) الثَّيْبُ (صَغِيرَةً) عَاقِلَةً حُرَّةً (لَمْ تَزَوَّجْ حَتَّى تَبْلُغَ) يَوْجُوبُ إِذْنُهَا، وَهُوَ

وَجْهُهُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُزَوَّجًا لَهَا لَا يُنَافِي اشْتِرَاطَ الْإِذْنِ كَمَا فِي الْحَوَاشِي أَمْ سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ لَا يَنْقُصُ
حَيْثُ يَقُولُ وَالْبِكْرُ بَعْدَ قَوْلِهِ الثَّيْبُ أَحَقُّ إلخ فَائِدَةٌ مَعَ أَنَّ الْقَصْدَ بِالْحَدِيثِ بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ الثَّيْبِ
وَالْبِكْرِ. قَوْلُهُ: (فَتَمَّتْ لِلْجَمْعِ إلخ) فِيهِ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الثَّانِي الْمَبْنِيِّ عَلَى أَنَّ يُزَوَّجَهَا أَبُوهَا صَرِيحٌ فِي
الْإِجْبَارِ وَقَدْ عَلِمَ مَا فِيهِ أَمْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ نَذْبِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى
وَيُسَرُّ اسْتِفْهَامُ الْمُرَاقِبَةِ. قَوْلُهُ: (وَيُسَرُّ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقُولُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ، أَوْ مَضْلَحَةٍ.

قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يُزَوَّجَهَا) أَيِ الْبِكْرِ حَيْثُ أَيِّ حِينَ إِذْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَمْ ع. ش. قَوْلُهُ: (ثِقَةً) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ
نِسْوَ ثِقَاتٍ يَنْظُرْنَ مَا فِي نَفْسِهَا أَمْ. قَوْلُهُ: (وَالْأُمُّ أَوْلَى) لِأَنَّهَا تَطْلُعُ عَلَى مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهَا أَمْ
مُغْنِي.

قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ثَيْبٍ إلخ).

(فَرَعَ) خُلِقَ لَهَا قَبْلَ أَنْ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَا أَصْلِيَيْنِ زَالَتْ الْبَكَارَةُ بِوَطْءِ أَحَدِهِمَا وَحَصَلَ الدُّخُولُ بِهِ
حَتَّى يَسْتَقَرَّ الْمَهْرُ، أَوْ أَحَدُهُمَا زَانِدًا وَتَمَيَّزَ فَالْمَدَارُ فِي زَوَالِ الْبَكَارَةِ وَحُصُولِ الدُّخُولِ عَلَى الْأَصْلِيِّ،
وَإِنْ اشْتَبَهَ فَالْمَدَارُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِمَا فَلَا يَنْتَفِي إِجْبَارُ الْوَلِيِّ بِوَطْءِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ إِجْبَارَهُ ثَابِتٌ فَلَا يَزُولُ
بِالْإِحْتِمَالِ أَمْ سَمِ وَفِي ع. ش. عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (لَمَّا مَارَسَتْ الرِّجَالَ) أَيِ بِوَطْءِ قُبُلِهَا لِمَا يَأْتِي
أَنَّ الْوَطْءَ فِي الدُّبُرِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْبَارِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ لِمَا يَأْتِي أَيْضًا فِي وَطْءِ الْفَرْجِ مِثْلًا
أَمْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ هُوَ اسْمُهُ) أَيِ الْأَصْلِيِّ. قَوْلُهُ: (تَقَدَّمَ لَهُ) أَيِ لَعَلَّ الْمُرَادَ فَقَطْ عَاقِلَةً إِلَى قَوْلِهِ
وَقَضَيْتُهُ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقُولُهُ بَلْ أَوْلَى وَقَوْلُهُ وَإِيرَادُ الشُّبْهَةِ إِلَى الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (حُرَّةً) كَانَ

قَوْلُهُ: (حُرَّةً) كَانَ يَتَّبِعِي التَّقْيِيدُ بِهَذَا أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَلَيْسَ لَهُ إلخ.

(فَرَعَ) خُلِقَ لَهَا قَبْلَ أَنْ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَا أَصْلِيَيْنِ زَالَتْ الْبَكَارَةُ بِوَطْءِ أَحَدِهِمَا وَحَصَلَ الدُّخُولُ بِهِ
حَتَّى يَسْتَقَرَّ الْمَهْرُ أَوْ أَحَدُهُمَا زَانِدًا وَتَمَيَّزَ فَالْمَدَارُ فِي زَوَالِ الْبَكَارَةِ وَحُصُولِ الدُّخُولِ عَلَى الْأَصْلِيِّ،

تُعْتَدَرُ مع صِفَرِهَا أَمَّا المَجْنُونَةُ فَتُزَوَّجُ كَمَا يَأْتِي وَأَمَّا الْقَيْثُ فَيُزَوَّجُهَا السَّيِّدُ مُطْلَقًا (والجَدُّ) أَبُو الْأَبِّ، وَإِنْ غَلَا (كَالْأَبِّ عِنْدَ عَدِمِهِ)، أَوْ عَدِمَ أَهْلِيَّتَهُ؛ لِأَنَّ لَهُ وَلَادَةً وَغُصْبَةً كَالْأَبِّ بَلْ أَوْلَى وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ بِتَوَلِّيهِ لِلطَّرَفَيْنِ وَوَكِيلُ كُلِّ مَثَلَةٍ (وَسَوَاءٌ) فِي وَجُودِ الثُّبُوتِ الْمُقْتَضِيَةِ لِاعْتِبَارِ إِذْنِهَا (زَالَتْ بِكَارِثَتِهَا بِوَطْءٍ خِلَافٍ أَوْ حَرَامٍ)، وَإِنْ عَادَتْ وَكَانَ الْوَطْءُ حَالَةَ التَّزْوِمِ، أَوْ نَحْوَهُ، أَوْ مِنْ نَحْوِ قِرْدٍ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّهَا فِي ذَلِكَ تُسَمَّى ثَيِّبًا فَيَشْمَلُهَا الْخَبَرُ وَإِلِرَادُ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِمْ إِنْ وَطَّأَهَا لَا يُوصَفُ بِجَلٍّ وَلَا حَرَمَةٍ غَيْرِ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْوَاطِئَ مَعَهَا كَالْغَافِلِ فِي عَدَمِ التَّكْلِيفِ فَلَا يُوصَفُ فَعَلُهُ بِذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْحَيَثِيَّةِ، وَإِنْ وَصِفَ بِالْجَلِّ فِي ذَاتِهِ لِعَدَمِ الْإِثْمِ فِيهِ وَقَوْلُهُمْ لَا يَخْلُو فَعَلٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ أَوْ السُّتَةِ مَحَلُّهُ فِي فَعَلِ الْمُكْلَفِ.....

يَتَّبَعِي التَّقْيِيدُ بِهَذَا أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَلَيْسَ لَهُ الْخُ مِ سَمِ أَيٍ وَفِيمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَتُزَوَّجُ الْقَيْثُ الْخُ. قَوْلُهُ: (فَيُزَوَّجُهَا السَّيِّدُ) وَكَذَا وَلِيَّهُ عِنْدَ الْمَضْلَحَةِ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ ثَيِّبًا، أَوْ غَيْرِهَا صَغِيرَةً، أَوْ كَبِيرَةً أَوْ شَيْءٍ أَيْ عَاقِلَةً، أَوْ مَجْنُونَةً. قَوْلُهُ: (أَوْ عَدِمَ أَهْلِيَّتَهُ) أَيِ لِمَدَاوَةِ ظَاهِرَةٍ مَثَلًا.

قَوْلُهُ: (بَلْ أَوْلَى) قَدْ يُقَالُ مَا وَجَّهَ الْأَوَّلِيَّةُ فَإِنَّ الْوِلَادَةَ وَالْمُصْرَبَةَ فِي الْأَبِّ بَلَا وَاسِطَةً وَفِيهِ بِوَاسِطَةِ الْأَبِّ وَمِنْ ثَمَّ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ هُنَا وَفِي الْإِزْثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَأَمَّا تَوَلِّيهِ لِلطَّرَفَيْنِ الْآتِي فَلَوْلَايَتِهِ عَلَى صَاحِبَيْهِمَا دُونَ كُلِّ مِّنَ الْأَبَوَيْنِ لَا لِأَوَّلِيَّتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (وَوَكِيلُ كُلِّ مَثَلَةٍ) لَكِنَّ الْجَدَّ يُوَكِّلُ فِيهِمَا وَكِلَيْتَيْنِ فَالْوَكِيلُ الْوَاحِدُ يَتَوَلَّى طَرَفًا فَقَطْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

قَوْلُهُ (سَيِّدُ) (بِوَطْءٍ خِلَافٍ الْخُ) أَوْ شُبْهَةٍ أَهْ نِهَآيَةً وَعِبَارَةً الْمُغْنِي، أَوْ بِوَطْءٍ لَا يُوصَفُ بِهِمَا كَشُبْهَةٍ أَهْ مُغْنِي وَكَانَ يَتَّبَعِي لِلشَّارِحِ أَنْ يَزِيدَ ذَلِكَ أَيْضًا لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ: الْآتِي أَوْ مِنْ نَحْوِ قِرْدٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهُ) كَالسُّكْرِ وَالْإِكْرَاهِ. قَوْلُهُ: (وَلِرَادُ الشُّبْهَةِ) أَيِ وَطْءِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الْمُثْنِ. قَوْلُهُ: (إِنْ وَطَّأَهَا) أَيِ الشُّبْهَةِ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (فَعَلَهُ) أَيِ الْوَاطِئِ بِشُبْهَةٍ. قَوْلُهُ: (مِنْ هَذِهِ الْحَيَثِيَّةِ) أَيِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ كَالْغَافِلِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَصِفَ بِالْجَلِّ الْخُ) فِي وَصْفِهِ بِاغْتِيَارِ ذَاتِهِ بِالْجَلِّ نَظَرٌ بَلِ الْوَجْهَ أَنَّهُ بِاغْتِيَارِ ذَاتِهِ حَرَامٌ وَبِاغْتِيَارِ عَارِضِهِ مِنْ الْإِشْتِيَاءِ وَالظَّنِّ حَلَالٌ وَانْتِفَاءُ الْإِثْمِ لِلْعُدْرِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْجَلِّ لِلذَّاتِ أَهْ سَم وَأَقْرَهُ الرِّشِيدِيُّ وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ مَا نَعُصَمُ بِتَأْمُلِ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالْفَاضِلِ الْمُحَسَّنِيِّ يُعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ أَذَقَ وَاتِّبَاعَ الْحَقِّ أَحَقُّ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ الْخُ) دَفَعَ لِمَا يَتَوَهَّمُ وَرَوَّدَهُ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا يُوصَفُ فَعَلُهُ الْخُ.

قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ) أَيِ الْوُجُوبِ وَالتَّذَبُّبِ وَالْحَرَمِ وَالْكَرَاهَةِ وَالْإِبَاحَةِ وَقَوْلُهُ أَوْ السُّتَةُ أَيِ بَزِيَادَةِ الْمُتَأَخَّرِينَ خِلَافَ الْأَوَّلَى أَهْ ش.

وَإِنْ اشْتَبَهَ فَالْمَدَارُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِمَا فَلَا يَتَّقِي إِجْبَارُ الْوَلِيِّ بِوَطْءِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ إِجْبَارَهُ ثَابِتٌ فَلَا يَزُولُ بِالْإِحْتِمَالِ. قَوْلُهُ: (إِنْ وَطَّأَهَا) أَيِ الشُّبْهَةِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَصِفَ بِالْجَلِّ فِي ذَاتِهِ) فِي كَوْنِ الْوَصْفِ بِالْجَلِّ بِاغْتِيَارِ ذَاتِهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ بِاغْتِيَارِ عَارِضِهِ مِنْ الْإِشْتِيَاءِ وَالظَّنِّ حَلَالٌ وَانْتِفَاءُ الْإِثْمِ لِلْعُدْرِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْجَلِّ لِلذَّاتِ.

(ولا أئن) لِحَلْفِهَا بِلَا بَكَارَةٍ وَلَا (لِزَوَالِهَا بِالْوَطءِ كَسَقَطَةِ) وَجِدَّةٍ حَيْضٍ وَأَضْبَعٍ (فِي الْأَصْح) خِلَافًا لِشَرْحِ مُسْلِمٍ وَلَا يُوطِئُهَا فِي الدُّبُرِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُمَارَسَ الرِّجَالُ بِالْوَطءِ فِي مَحَلِّ الْبَكَارَةِ، وَهِيَ عَلَى غَبَاوَتِهَا وَحَيَاتِهَا وَقَضِيَّتِهِ أَنَّ الْغَوْرَاءَ إِذَا وَطِئَتْ فِي فَرْجِهَا تَيْبٌ، وَإِنْ بَقِيََتْ بَكَارَتُهَا بَلْ هِيَ أَوْلَى مِنْ نَحْوِ النَّائِمَةِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي فِي التَّحْلِيلِ بِأَنَّ بَكَارَتَهَا إِنَّمَا اشْتَرَطَ زَوَالُهَا ثُمَّ مُبَالَغَةُ فِي التَّنْفِيرِ عَمَّا شَرَعَ التَّحْلِيلُ لِأَجَلِهِ مِنَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى زَوَالِ الْحَيَاءِ بِالْوَطءِ، وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ (وَمَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ) أَي طَرَفِهِ وَفِيهِ اسْتِمَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ رَشَعَ لَهَا بِذِكْرِ الْحَاشِيَةِ (كَأَخٍ وَعَمٍّ لَا يُزَوَّجُ صَغِيرَةً) وَلَوْ مَجْنُونَةً (بِحَالٍ) أَمَّا الثَّيْبُ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا الْبِكْرُ.....

• **فَوَيْ (سُي):** (وَلَا أَئِنَّ لِيَزَوَّالِهَا إلخ) وَتُصَدَّقُ الْمُكَلَّفَةُ فِي دَعْوَى الْبَكَارَةِ، وَإِنْ كَانَتْ فَاسِقَةً قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي بِلَا يَمِينٍ وَكَذَا فِي دَعْوَى الثُّبُوتِ قَبْلَ الْعَقْدِ، وَإِنْ لَمْ تَزَوَّجْ وَلَا تَسْأَلْ عَنِ الرُّوْطِ فَإِنَّ أَدْعَى الثُّبُوتِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَدْ زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ بِغَيْرِ إِذْنِهَا نَظْفًا فَهُوَ الْمُصَدَّقُ يَمِينُهُ لِمَا فِي تَصْدِيقِهَا مِنْ إِنْطِلَالِ النِّكَاحِ بَلْ لَوْ شَهِدَتْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بِثُبُوتِهَا عِنْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَبْطُلْ لِحَوَازِ إِزَالَتِهَا بِأَضْبَعٍ، أَوْ نَحْوِهِ أَوْ أَنَّهَا خُلِفَتْ بِدُونِهَا كَمَا ذَكَرَهُ الْمَازِدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ، وَإِنْ أَقْبَى الْقَاضِي بِخِلَافِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوْضُ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ: وَتُصَدَّقُ الْمُكَلَّفَةُ فِي دَعْوَى الْبَكَارَةِ أَي فَيُكْتَفَى بِسُكُونِهَا وَتَزَوَّجُ بِالْإِجْبَارِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ فَاسِقَةً فَحِلٌّ ذَلِكَ مَا لَوْ زَوَّجَتْ بِشَرْطِ الْبَكَارَةِ وَأَدْعَى الزَّوْجُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْذَّخُولِ إِلَيْهِ وَجَدَهَا تَيْبَةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا ادَّعَاهُ وَيَتَقَدَّرُ أَنَّهُ وَجَدَهَا كَذَلِكَ جَازٍ أَنْ يَكُونَ زَوَالُهَا بِجِدَّةٍ حَيْضٍ، أَوْ نَحْوِهِ فَهِيَ بِكْرٌ وَلَوْ لَمْ تَوْجَدْ الْعُدَّةَ اهـ. • **قَوْلُهُ:** (وَأَضْبَعٍ) وَنَحْوِهِ اهـ مُعْنَى. • **قَوْلُهُ:** (وَلَا يُوطِئُهَا فِي الدُّبُرِ) أَي، وَإِنْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِسَبَبِهِ اهـ عَشْرُ قَوْلِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ وَيُوطِئُ فِي الدُّبُرِ. • **قَوْلُهُ:** (لِأَنَّهَا لَمْ تُمَارَسَ إلخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ جَمِيعًا فَالْتَمِيَّ رَاجِعٌ لِلْمَقْيَدِ وَقِيْدِهِ مَعًا. • **قَوْلُهُ:** (وَقَضِيَّتُهُ) أَي التَّحْلِيلُ. • **قَوْلُهُ:** (أَنَّ الْغَوْرَاءَ إلخ) وَهِيَ الَّتِي بَكَارَتُهَا دَاخِلُ الْفَرْجِ اهـ شَرَحَ الرُّوْضُ. • **قَوْلُهُ:** (إِذَا وَطِئَتْ فِي فَرْجِهَا تَيْبٌ إلخ) وَالْأَرْجَحُ خِلَافُهُ بَلْ هِيَ كَسَائِرِ الْأَبْكَارِ وَكَنْظِيرِهِ الْآتِي فِي التَّحْلِيلِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • **قَوْلُهُ:** (ثُمَّ) أَي فِيمَا يَأْتِي فِي التَّحْلِيلِ. • **قَوْلُهُ:** (لِأَجَلِهِ) أَي لِأَجْلِ التَّنْفِيرِ عَنْهُ. • **قَوْلُهُ:** (وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ) أَي زَوَالِ الْحَيَاءِ فِي الْغَوْرَاءِ الْمَذْكُورَةِ بِالْوَطءِ، أَوْ الْمُعْنَى وَالْأَمْرُ فِي الْغَوْرَاءِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهَا مُزَالَةُ الْحَيَاءِ بِالْوَطءِ. • **قَوْلُهُ:** (وَذَشَعَ) الْأَوَّلَى وَخُيِّلَ.

• **فَوَيْ (سُي):** (كَأَخٍ وَعَمٍّ) أَي لِابْنَيْنِ، أَوْ لِابٍ وَابْنٍ كُلٌّ مِنْهُمَا مُعْنَى وَنِهَائَةً. • **فَوَيْ (سُي):** (بِحَالٍ) أَي

• **قَوْلُهُ:** (ثَيْبٌ) الْأَرْجَحُ خِلَافُهُ شَرَحَ مَرْقَاهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَاضِلُهُ أَنَّ الْبِكْرَ لَوْ وَطِئَتْ فِي قُبُلِهَا وَلَمْ تَزَلْ بَكَارَتُهَا بِأَنَّ كَانَتْ غَوْرَاءَ، وَهِيَ الَّتِي بَكَارَتُهَا دَاخِلُ الْفَرْجِ حُكْمُهَا كَسَائِرِ الْأَبْكَارِ، وَهُوَ كَنْظِيرُهُ الْآتِي فِي التَّحْلِيلِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ وَقَضِيَّتُهُ تَغْلِيلُهُمْ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهَا مَارَسَتْ الرِّجَالُ بِالْوَطءِ انْتَهَى.

فللخير السابق وليسوا في معنى الأب لَوْفُورٍ شَفَقْتِهِ. (وَتَزْوَاجِ الثَّيِّبِ) العاقلة (البالغة) الخوساء بإشارتها الْمُفْهِمَةِ والتَّاطِقَةِ (بصريح الإذن) ولو بلفظ الوكالة للأب، أو غيره أو بقولها أَذْنَتْ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ لِي، وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ نِكَاحًا كَمَا بَحَثَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ يَكْفِي قَوْلُهَا رَضِيَتْ بِمَنْ يَرْضَاهُ أَبِي، أَوْ أُمِّي، أَوْ بِمَا يَفْعَلُهُ أَبِي وَهَمَّ فِي ذِكْرِ النِّكَاحِ لَا إِنْ رَضِيَتْ أُمِّي، أَوْ بِمَا تَفْعَلُهُ مُطْلَقًا وَلَا إِنْ رَضِيَ أَبِي إِلَّا أَنْ تُرِيدَ بِهِ مِمَّا يَفْعَلُهُ فَلَا يَكْفِي شُكُوتُهَا لِخَيْرٍ مُسْلِمٍ السَّابِقِ وَصَحَّ خَيْرٌ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ.

(تنبية) يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَوَاخِرَ الْفَصْلِ الْآتِي أَنَّ قَوْلَهَا رَضِيَتْ أَنْ أَزْوَجَ أَوْ رَضِيَتْ فَلَنَا زَوْجًا مُتَّصِفًا لِلإِذْنِ لِلْوَلِيِّ فَلَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا بِهِ بَلَا تَجْدِيدِ اسْتِثْنَاءٍ وَيُشْتَرَطُ عَدَمُ رُجُوعِهَا عَنْهُ.....

بَكَرًا كَانَتْ، أَوْ ثَيِّبًا مُحَلًى وَمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (فَلِلْخَيْرِ الْإِخ) أَيِ لِمَفْهُومِهِ وَقَوْلُهُ السَّابِقِ أَيِ عَقَبَ قَوْلِ الْمَثْنِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُحَلًى عَقَبَ الْمَثْنِ نَعْمًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُزَوِّجُ بِالِإِذْنِ وَإِذْنُهَا غَيْرُ مُغْتَبَرٍ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَيْسُوا الْإِخ) دَفَعَ لِمَا يَتَوَقَّعُ مِنْ قِيَاسِهِمْ عَلَى الْأَبِ فِي الْخَيْرِ السَّابِقِ كَالْجَدِّ. ٥ قَوْلُهُ: (بِإِشَارَتِهَا الْمُفْهِمَةِ) أَوْ بِكُتْبِهَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ نَوَتْ بِهِ الْإِذْنَ كَمَا قَالَهُ فِي أَنَّ كِتَابَتَهُ بِالطَّلَاقِ كِتَابَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ فَلَوْ لَمْ تَكُنْ إِشَارَةً مُفْهِمَةً وَلَا كِتَابَةً فَالْأَوَجُّ أَنَّهَا كَالْمَجْنُونَةِ فَيُزَوِّجُهَا الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ الْحَاكِمُ دُونَ غَيْرِهِمْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَقَوْلُهُمَا فَالْأَوَجُّ الْإِخ سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ أَيْضًا قَالَ ع ش قَوْلُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ نَوَتْ الْإِخ قِيدَ فِي الْكُتُبِ وَمِثْلُهَا إِشَارَتُهَا الَّتِي يَفْهَمُهَا الْفَطْنُ دُونَ غَيْرِهِ فِي أَنَّهَا كِتَابَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى النِّبَةِ وَقَوْلُهُ إِنْ نَوَتْ بِهِ الْإِذْنَ أَيِ وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِكِتَابَتِهَا ثَانِيًا وَقَوْلُهُ فَيُزَوِّجُهَا الْأَبُ أَيِ صَغِيرَةً كَانَتْ، أَوْ كَبِيرَةً ثَيِّبًا، أَوْ بَكَرًا. ٥ قَوْلُهُ: (الْمُفْهِمَةُ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُفْهِمَةِ مَعَ قَوْلِهِ وَالتَّاطِقَةُ بِصَرِيحِ الْإِذْنِ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِإِشَارَتِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَرِيحَةً بَأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِفَهْمِهَا الْفَطْنُونَ، وَإِنْ كَانَ لَهَا إِشَارَةٌ صَحِيحَةً، وَهِيَ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا مَنْ ذَكَرَ وَقَدْ يَشْكُلُ بِمَا مَرَّ فِي الصَّبِغَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَيْدِ عَمَرَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَلْفِظِ الْوَكَالَةَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَآيَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَهُمْ فِي ذِكْرِ النِّكَاحِ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ مَنْ عِنْدَهَا مُتَّفَاعِلٌ وَضَوْنٌ فِي ذِكْرِ النِّكَاحِ أَهْلُ رَشِيدِيٍّ وَاسْتَظْهَرَ ع ش، وَهُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الْمُغْنِي أَنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ يَكْفِي قَوْلُهَا رَضِيَتْ الْإِخ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا إِنْ رَضِيَتْ أُمِّي) أَيِ لَا قَوْلُهَا رَضِيَتْ إِنْ رَضِيَتْ الْإِخ وَقَوْلُهُ، أَوْ بِمَا تَفْعَلُهُ أَيِ أُمِّي وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ سَوَاءَ كَانُوا فِي ذِكْرِ النِّكَاحِ أَمْ لَا أَهْلُ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا إِنْ رَضِيَ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا لَا يَكْفِي رَضِيَتْ إِنْ رَضِيَ أَبِي إِلَّا أَنْ تُرِيدَ بِهِ رَضِيَتْ بِمَا يَفْعَلُهُ فَيَكْفِي أَهْلُ. ٥ قَوْلُهُ: (بِمَا يَفْعَلُهُ) أَيِ بَأَنَّهُ يَقُولُ إِنْ رَضِيَ أَبِي رَضِيَتْ بِمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَيِ عَقَبَ قَوْلِ الْمَثْنِ إِلَّا بِإِذْنِهَا وَقَوْلُهُ وَصَحَّ خَيْرٌ الْإِخ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (أَنْ أَزْوَجَ) أَيِ فَلَنَا. ٥ قَوْلُهُ: (مُتَّصِفًا لِلِإِذْنِ الْإِخ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ اسْتِثْنَاءٌ

٥ قَوْلُهُ: (بِإِشَارَتِهَا الْمُفْهِمَةِ) أَيِ، أَوْ بِكُتْبِهَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ نَوَتْ بِهِ الْإِذْنَ كَمَا قَالَهُ فِي أَنَّ كِتَابَةَ الْأَخْرَسِ بِالطَّلَاقِ كِتَابَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ فَلَوْ لَمْ تَكُنْ إِشَارَةً مُفْهِمَةً وَلَا كِتَابَةً فَالْأَوَجُّ أَنَّهَا كَالْمَجْنُونَةِ فَشَرَحَ م ر وَسَيَأْتِي هَذَا الْآخِرُ. ٥ قَوْلُهُ: (مُتَّصِفًا لِلِإِذْنِ لِلْوَلِيِّ الْإِخ) كَذَا شَرَحَ م ر.

قَبْلَ كَمَالِ الْعَقْدِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِيهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَوْ أُذِنَتْ لَهُ ثُمَّ غَزَلَ نَفْسَهُ لَمْ يَنْعَزَلْ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَهِي بِالتَّصَرُّعِ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهَا غَزْلُهُ لِنَفْسِهِ وَقِيْدَهُ بَعْضُهُمْ بِمَا إِذَا قَبِلَ الْإِذْنَ وَالْإِذْنَ كَانَ رَدُّهُ، أَوْ عَصَلَهُ إِبْطَالًا لَهُ فَلَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ قِيلَ فِيهِ نَظَرُ أَيْ لِمَا ذَكَرْتَهُ (وَيَكْفِي فِي الْبِكْرِ) الْبَالِغَةُ الْعَاقِلَةُ إِذَا اسْتَوْذَنْتَ، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ الزَّوْجَ سَوَاءً أَعْلَمْتَ أَنَّ سُكُوتَهَا إِذْنٌ أَمْ لَا كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْ مَذْهَبِنَا وَمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَاسْتِثْنَاءِ الْعِلْمِ بِكُونَ السُّكُوتِ تَكْوِيلًا بِأَنَّ السُّكُوتَ ثُمَّ مُسْقِطٌ لِحَقِّهِ فَاسْتِثْنَاءُ تَقْصِيرِهِ بِهِ، وَهُوَ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِذَلِكَ وَهَذَا مُثَبِّتٌ لِحَقِّهَا فَاتَّخَذَ بِهَا مَطْلَقًا (سُكُوتُهَا) الَّذِي لَمْ يَقْتَرِنْ بِنَحْوِ بُكَاءٍ مَعَ صِيَاحٍ، أَوْ ضَرْبٍ خَدٍّ لِلْمُجْبَرِ قَطْعًا وَلِغَيْرِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّكَاحِ وَلَوْ لَغَيْرِ كُفُوٍ لَا لِدُونِ مَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ

مِنْ الْوَلِيِّ اهـ ع ش . ة فُود: (قَبْلَ كَمَالِ الْعَقْدِ) فَلَوْ رَجَعَتْ قَبْلَ الْعَقْدِ، أَوْ مَعَهُ بَطَلَ إِذْنُهَا اهـ ع ش . ة فُود: (لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا) أَيْ بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيْ الرُّجُوعِ . ة فُود: (وَلَوْ أُذِنَتْ لَهَا) الْمَقْهُومُ مِنَ السِّيَاقِ أَنَّهُ فِي التَّيِّبِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْعَلَ مَا ذَكَرَ فِي إِذْنِ الْبِكْرِ بِالسُّكُوتِ اهـ س م . ة فُود: (ثُمَّ غَزَلَ لَهَا) أَيْ الْوَلِيِّ . ة فُود: (الْبَالِغَةُ) إِلَى قَوْلِهِ سَوَاءً فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي الْمُغْنِيِّ . ة فُود: (إِذَا اسْتَوْذَنْتَ) أَيْ سَوَاءً كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمُجْبَرِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ اهـ ع ش . ة فُود: (تَقْصِيرُهُ بِهِ) أَيْ بِالسُّكُوتِ . ة فُود: (وَهُوَ يَسْتَدْعِي لَهَا) أَيْ التَّقْصِيرُ . ة فُود: (مُثَبِّتٌ لِحَقِّهَا) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْحَقِّ هُنَا اسْتِحْقَاقُهَا بِالصَّدَاقِ وَنَحْوِهِ وَعَلَى هَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ كَمَا أَنَّهُ مُثَبِّتٌ لِذَلِكَ كَذَلِكَ مُسْقِطٌ لِحَقِّ اسْتِغْلَالِهَا فَلْيَحْزَرْ . ة فُود: (بِهِ مِنْهَا) أَيْ بِالسُّكُوتِ مِنَ الْبِكْرِ مُطْلَقًا عَلِمَتْ بِذَلِكَ أَمْ لَا . ة فُود: (الَّذِي لَمْ يَقْتَرِنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْتَى فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَإِنْ كَانَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِخِلَافٍ إِلَى وَمِنْ ثُمَّ . ة فُود: (مَعَ صِيَاحٍ لَهَا) أَيْ بِخِلَافِ مُجْبَرٍ الْبُكَاءِ يَكْفِي السُّكُوتَ الْمُقَارَنُ بِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِيُّ . ة فُود: (لِلْمُجْبَرِ قَطْعًا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْمُجْبَرِ أَيْ وَيَكْفِي فِي الْبِكْرِ سُكُوتُهَا لِلْمُجْبَرِ قَطْعًا وَلِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ . ة فُود: (بِالنِّسْبَةِ لِلنِّكَاحِ) قِيْدٌ فِي كُلِّ مِنَ الْمُجْبَرِ وَغَيْرِهِ سَمِعَ وَع ش وَرَشِيدِي . ة فُود: (وَلَوْ لَغَيْرِ كُفُوٍ) وَلَوْ أُذِنَتْ بِكْرٌ فِي تَزْوِيجِهَا بِأَلْفٍ ثُمَّ اسْتَوْذَنْتَ لِتَزْوِيجِهَا بِخَمْسِمِائَةٍ فَسَكَتَتْ كَانَ إِذْنًا إِنْ كَانَ مَهْرٌ مِثْلُهَا مُغْنِي وَشَرَحَ الرَّوْضُ . ة فُود: (لَا لِدُونِ مَهْرِ الْمَثَلِ) (لَا لِدُونِ مَهْرِ الْمَثَلِ) أَيْ فَلَا يَكْفِي سُكُوتُهَا بِالنِّسْبَةِ لِذَلِكَ اهـ س م زَادَ الْمُغْنِيُّ لِتَعْلُفِهِ بِالْمَالِ كَتَبَ مَالِهَا اهـ .

ة فُود: (لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا) أَيْ بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيْ الرُّجُوعِ . ة فُود: (وَلَوْ أُذِنَتْ لَهُ) الْمَقْهُومُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ أَنَّهُ فِي التَّيِّبِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْعَلَ مَا ذَكَرَ فِي إِذْنِ الْبِكْرِ بِالسُّكُوتِ . ة فُود: (سُكُوتُهَا) قَالَ فِي الرَّوْضِ لَوْ أُذِنَتْ بِكْرٌ بِأَلْفٍ ثُمَّ اسْتَوْذَنْتَ بِخَمْسِمِائَةٍ فَسَكَتَتْ فَهُوَ رَضًا قَالَ فِي شَرْحِهِ بِقِيْدِ زَادَهُ تَبَعًا لِلْبَلْقِينِي بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ مَهْرٌ مِثْلُهَا قَالَ وَمَا قَالَهُ مَقْهُومٌ مِنَ الْفَرْعِ السَّابِقِ انْتَهَى إِشَارًا إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فَرَعٍ لَوْ اسْتَوْذَنْتَ بِكْرٌ بِدُونِ الْمَهْرِ لَمْ يَكْفِ انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ الْفَرْقُ . ة فُود: (بِالنِّسْبَةِ لِلنِّكَاحِ) وَلَوْ لَهَا كَذَا شَرَحَ م ر . ة فُود: (لَا لِدُونِ لَهَا) هَذَا يَرْجِعُ لِلْمُجْبَرِ أَيْضًا خِلَافَ مَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ . ة فُود: (لَا لِدُونِ مَهْرِ الْمَثَلِ، أَوْ لَهَا) أَيْ فَلَا يَكْفِي السُّكُوتُ بِالنِّسْبَةِ لِذَلِكَ .

كونه من غير نقد البلد (في الأصح) ليخبر مسلم السابق ولقوة حيايتها وكشكوتها قولها لم لا يجوز أن آذن جواباً لقوله أن أزوجه أو تأذنين أما إذا لم تستأذن وإنما زوج بحضرتها فلا يكفي شكوتها وأفتى البقوي بأنها لو أذنت مخيرة ببلوغها فزوجت ثم قالت لم أكن بالغة حين أقوزت صدقت بيمينها وفيه نظر إذ كيف يتطلل النكاح بشكوتها قولها السابق منها تقيضه لا سيما مع عدم إبدائها عذراً في ذلك وتردد شيخنا في خوساء لا إشارة لها مفهومة ولا كتابة ثم رجع أنها كالمجنونة.

(والفمقي) وعصبتيه (والسلطان كالأخ) فيزوجون الثيب البالغة بصريح الإذن والبكر البالغة بشكوتها وكون السلطان كالأخ في هذا لا ينافي في انفراجه عنه بمسائل يزوج فيها دون الأخ كالمجنونة.

(واحق الأولياء) بالتزويج (أب)؛ لأنه أشفقهم (ثم جد) أبو الأب (ثم أبوه)، وإن علا لتمييزه بالولادة (ثم أخ لأبوين، أو لأب) أي ثم لأب كما سند ذكره لإدلائه بالأب (ثم ابنه، وإن سفل) كذلك (ثم عم) لأبوين ثم لأب (ثم سائر العصبة كالإرث) خاص بسائر وإلا استثنى منه الجد فإنه يشارك الأخ ثم ويقدم عليه هنا (ويقدم) مذهب لأبوين على مذهب أب ثم يميز بما هو أقوى من ذلك في سائر المنازل فحينئذ يقدم (أخ لأبوين على أخ لأب في الأظهر) كالإرث؛ ولأنه

• فؤد: (السابق) لعل في شرح ويستحب استئذانها ولكن يرد عليه أنه لا دلالة في ذلك على المدعي عبارة المغني والمحلى ليخبر مسلم «الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وإذنها سكوتها» اهـ، وهي ظاهرة. • فؤد: (أن آذن) الاتسب لما بعده أو لم لا آذن كما في المغني. • فؤد: (أما إذا لم تستأذن إلخ) مختصر قوله إن استؤذنت. • فؤد: (وإنما زوج بحضرتها إلخ) معلوم أن هذا في غير المخير سم ورشيد. • فؤد: (وفيه نظر) متمد اهـ ع ش. • فؤد: (وتردد شيخنا إلخ) والمشهور أن التردد بين المذكورين للأذرع فليتأمل وليحرر اهـ سيد عمر. • فؤد: (أنها كالمجنونة) أي فيزوجها الأب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم نهاية ومغني.

• فؤد (سني): (والسلطان) أريد به هنا ما يشمل القاضي اهـ مغني. • فؤد: (لتمييزه) أي عن بقية العصبة اهـ ع ش. • فؤد: (لتمييزه إلخ) كل منهم عن سائر العصبات اهـ مغني. • فؤد: (سند ذكره) والاتسب سيد ذكره بالياء كما في النهاية. • فؤد: (لإدلائه) أي الأخ بالأب فهو أقرب من ابنه اهـ مغني. • فؤد: (كذلك) أي ابن أخ لأبوين ثم لأب. • فؤد: (خاص) أي قوله كالإرث خاص إلخ وقوله وإلا أي بأن يزجج لما قبله أيضاً.

• فؤد (سني): (ويقدم أخ إلخ) وعلى هذا لو غاب الشقيق لم يزوج الذي لأب بل السلطان اهـ مغني. • فؤد: (كالإرث) أي قياساً على الإرث وقوله: ولأنه إلخ مغلوط عليه.

• فؤد: (وإنما زوج بحضرتها إلخ) معلوم أن هذا في غير المخير. • فؤد: (وفيه نظر إلخ) كذا م ر.

أَقْرَبُ وَأَشْفَقُ وَقَرَابَةُ الْأُمِّ مُرَجَّحَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَخْلٌ هُنَا كَمَا رَجَّحَ بِهَا الْعَمُّ الشَّقِيقُ فِي الْإِرْثِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَخْلٌ فِيهِ إِذِ الْعَمُّ لِلْأُمِّ لَا يَرِثُ وَخَرَجَ بِقَوْلِي لَمْ يَتَخَيَّرْ إِلَى آخِرِهِ ابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا لِأَبَوَيْنِ وَالْآخَرُ لِأَبٍ لِكَيْتُهُ أَخُوها لِأُمِّها فَهُوَ الْوَلِيُّ لِإِذْلَالِهِ بِالْجَدِّ وَالْأُمِّ وَالْأَوَّلُ إِنَّمَا يُذَلِّي بِالْجَدِّ وَالْجَدُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الَّذِي لِلْأَبِ مُعْتَقًا فَإِنَّ الشَّقِيقَ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَيُؤَوِّجُهُ بِأَنَّ الْمُتَعَارِضَ حِينَئِذٍ الْأَقْرَبِيَّةُ وَالْوَلَاءُ وَالْأَوَّلَى مُقَدِّمَةٌ وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَ أَحَدُ ابْنَيْ عَمٍّ مُسْتَوِيَيْنِ مُعْتَقًا فَيُقَدِّمُ . (وَلَا يُزَوِّجُ ابْنُ بَنُوَّةٍ) خِلَافًا لِلْمُزْنِيِّ كَالْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ إِذْ لَا مِشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا فِي التَّنْسِبِ فَلَا يَحْتَنِي بِدَفْعِ الْعَارِ عَنْهُ وَلِهَذَا لَا يُزَوِّجُ الْأَخُ لِلْأُمِّ وَأَمَّا قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ لَا يَبْنِيهَا عَمْرٌ قُمْ فَرُزَّجَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ أَرِيدَ بِهِ ابْنُهَا عَمْرُ الْمَعْرُوفُ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ سِنَّهُ حِينَئِذٍ كَانَ نَحْوَ ثَلَاثِ سِنِينَ فَهُوَ طِفْلٌ لَا يُزَوِّجُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الرَّاوِيَّ وَهَمَ وَإِنَّمَا السُّرَادُ بِهِ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَصَبَتِهَا وَاسْمُهُ مُوَافِقٌ لِابْنِهَا فَظَنَّ الرَّاوِيَّ أَنَّهُ هُوَ وَرِوَايَةُ قُمْ فَرُزَّجَ

قُودَ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا) أَيِ لِقَرَابَةِ الْأُمِّ أَمْرٌ شَدِيدٌ. قُودَ: (وَخَرَجَ بِقَوْلِي الْخ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ كَانَ فِي الْمُتَنِّ إِلَّا قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ إِلَى عَلَى أَنْ يَكَاخَهُ. قُودَ: (لَا خَالَأَ) صَوْرَةٌ كَوْنُهُ ابْنُ عَمٍّ وَخَالَأَ أَنْ يَتَزَوَّجَ زَيْدٌ امْرَأَةً لَهَا بَنَتْ مِنْ غَيْرِهِ قِيَانِي مِنْهَا بَوْلَدٍ وَيَتَزَوَّجُ أَخُوهُ بَنَّتْهَا الْمَذْكُورَةُ قِيَانِي مِنْهَا يَبْنِي قَوْلُ زَيْدِ ابْنِ عَمٍّ هَذِهِ الْبَنَاتِ وَأَخُوهُمَا فَهُوَ خَالَأَ أَمْرٌ. قُودَ: (وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ابْنًا لِلْخ) وَيُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الشُّبْهِةِ وَنِكَاحِ نَحْوِ الْمَجْرُوسِ أَمْرٌ أَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ إِلَّا إِنْ قَرَضْنَاهُمَا فِي الذَّرَجَةِ الْأَوَّلَى مِنْ بَنُوَّةِ الْعَمِّ وَلَيْسَ بِلَا زَمٍّ أَمْرٌ سَيِّدٌ عَمْرٌ. قُودَ: (بِدَفْعِ الْعَارِ عَنْهُ) أَيِ عَنِ التَّنْسِبِ سَمٌّ وَمُتَنِّي. قُودَ: (وَأَمَّا قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُتَنِّ فَإِنْ قِيلَ يَذَلُّ لِلصَّحَّةِ قَوْلُهُ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَ لَا يَبْنِيهَا عَمْرٌ: (قُمْ فَرُزَّجَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجِيبَ بِأَجْوِبَةٍ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكَاخَهُ ﷺ لَا يَخْتَاكِ إِلَى وَلِيِّي وَإِنَّمَا قَالَ ﷺ ذَلِكَ اسْتِطَابَةً لِخَاطِرِهِ الْخ) وَهَذِهِ ظَاهِرَةٌ بِخِلَافِ مَا فِي الشَّارِحِ فَإِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِذَلِيلٍ حَتَّى نَخْتَاكِ إِلَى الْجَوَابِ عَنْهُ. قُودَ: (قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ الْخ) كَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُ هَذَا مَتَسُوبًا لِمَنْ رَوَاهُ لِيَتَأَنَّى رَدُّهُ الْآتِي الَّذِي حَاصِلُهُ أَنَّهَا لَمْ تَقُلْ لَا يَبْنِيهَا وَلَا قَبَعَ أَنْ صَدَّرَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةَ الَّتِي حَاصِلُهَا الْجَزْمُ بِأَنَّهَا قَالَتْ لَا يَبْنِيهَا فَلَا يَتَأَنَّى الرَّدُّ بِمَا يَأْتِي قَتَامِلُ أَمْرٌ شَدِيدٌ. قُودَ: (لَا يَبْنِيهَا) أَيِ لَا سِمَةَ. قُودَ: (فَطَنَّ الرَّاوِيَّ الْخ) أَيِ فَرَادَ لَفْظَةً ابْنِهَا بَيْنَ اللَّامِ وَعَمْرٌ. قُودَ: (هَلَى أَنْ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ كَالْجَوَابِ الْآتِي جَوَابٌ تَسْلِيمِي فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ

قُودَ: (وَكَذَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْتَقًا الْخ) عِبَارَةُ الْقَوْتِ نَعَمْ لَوْ اجْتَمَعَ ابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا لِأَبَوَيْنِ وَالْآخَرُ لِأَبٍ لَكِنْ أَخُوها لِلْأُمِّ فَهُوَ أَوَّلَى أَوْ ابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا ابْنُهَا وَالْآخَرُ أَخُوها لِلْأُمِّ فَالْأَبْنَى أَوَّلَى الْخِ انْتَهَتْ. قُودَ: (لَا خَالَأَ) صَوْرَةٌ كَوْنُهُ ابْنُ عَمٍّ وَخَالَأَ أَنْ يَتَزَوَّجَ زَيْدٌ امْرَأَةً لَهَا بَنَتْ مِنْ غَيْرِهِ قِيَانِي مِنْهَا بَوْلَدٍ وَيَتَزَوَّجُ أَخُوهُ بَنَّتْهَا الْمَذْكُورَةُ قِيَانِي مِنْهَا يَبْنِي قَوْلُ زَيْدِ ابْنِ عَمٍّ هَذِهِ الْبَنَاتِ وَأَخُوهُمَا فَهُوَ خَالَأَ. قُودَ: (وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ابْنًا لِلْخ) أَيِ وَيُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الشُّبْهِةِ وَنِكَاحِ نَحْوِ الْمَجْرُوسِ. قُودَ: (بِدَفْعِ الْعَارِ عَنْهُ) أَيِ التَّنْسِبِ.

أثك باطلّة على أن نكاحه بطل لا يفتقر لوليّ فهو استطابة له وبسليم أنّه ابنها، وأنّه بالغ فهو ابن ابن عمّها ولم يكن لها وليّ أقرب منه ونحن نقول بولايتّه كما قال (لأن كان) ابنها (ابن ابن عم) لها، أو نحو أخ بوطء شبيهة، أو نكاح مجوس (أو مضاف لها، أو عصبة لمعتقها، (أو قاضيا زوّج به) أي بذلك السبب لا بالبنوة فهي غير مقتضية لا مانعة (لأن لم يوجد نسب زوّج المعتق) الرجل ولو إماماً اعتق من بيت المال كذا أطلقه شارح ومراذه إن قلنا بصحة إعتاقه؛ لأنّ الولاء حيثئذ للمسلمين فيزوّج نائبيهم، وهو الإمام المعتق، أو غيره لا عصبته خلافاً لما يؤهّمه كلامه

يذكره بعد التسليم الآتي. فؤد: (فهو) أي قول أم سلمة إلخ وقوله له أي لابنها عمر.

فؤد (سني): (ابن ابن عم) يفهم أنّه لا يتصور أن يكون ابن عمّها ابنها وليس مراداً بل يتصور بوطء الشبهة وينكاح المجوسي ويتصور أن يكون مالكا لها بأن يكون مكاتباً ويأذن له سيده فيزوّجها بالملك اه معني. فؤد: (أو نحو أخ) إلى قوله ولو إماماً في النهاية والمعني. فؤد: (أو نحو أخ إلخ) أو ابن أخيها أو ابن عمّها اه معني.

فؤد (سني): (أو قاضيا) أو محكماً أو وكيلاً عن وليّها كما قاله الماوردي اه معني. فؤد: (فهو غير مقتضية لا مانعة) فإذا وجد معها سبب آخر يقتضي الولاية لم تمنعه اه معني عبارة ع ش. فؤد: (فهو غير مقتضية) دفع ما يتوهم من أن البنوة إذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه؛ لأنه إذا اجتمع المقتضي والمانع قدّم الثاني وحاصل الجواب أن البنوة لا يصدق عليها مفهوم المانع، وهو وصف ظاهر منضبط معرّف نقيض الحكم وغايته أن البنوة ليست من الأسباب المقتضية للحكم إذ الأسباب المقتضية لها هي مشاركتها في التسبب بحيث يقتضي من قام به السبب بدفع العار عن ذلك التسبب وليست مقتضية لفضل ما يتغير به الأم حتى تكون مانعة من تزويجها اه.

فؤد (سني): (نسب) كذا في أصله وفي بعض النسخ تسبب اه سيد عمر. فؤد: (إن قلنا بصحة إعتاقه) خبر ومراذه وقوله؛ لأنّ الولاء إلخ تعليل لقوله ولو إماماً إلخ. فؤد: (حيثئذ) أي حين صحة إعتاق الإمام باشتيماله للمصلحة. فؤد: (أو غيره) من صوره أن يموت الإمام المعتق ثم يتولّى غيره الإمامة فيزوّج تلك العتقة اه سم. فؤد: (لا عصبة) أي الإمام المعتق. فؤد: (لا عصبة) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين أنهم يزوجون ومنهم عصبة الإمام فكيف قال لا عصبة وقد يجاب بأنّه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعيّن اختيار نائبيهم ووليّهم، وهو الإمام سم وقوله وقد يجاب إلخ قد يقال إنّما يشترط اجتماع الأولياء المستورين في الدرجة في التزويج من غير كفو فلو فرض الحال ما ذكر أن التزويج من كفو يتبني أن يكتفي بأحدهم فليتأمل اه سيد عمر. فؤد: (كلامه) أي الشارح

فؤد: (الرجل) خرج المرأة. فؤد: (لأن الولاء حيثئذ للمسلمين إلخ) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين أنهم يزوجون ومنهم عصبة الإمام فكيف قال لا عصبة وقد يجاب بأنّه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعيّن اختيار نائبيهم ووليّهم، وهو الإمام. فؤد: (أو غيره) من صوره أن يموت الإمام

أَنْ تَزْوِجَهُ لَيْسَ لِكُونِ الْوَلَاءِ لَهُ لاسْتِحَالَتُهُ لِغَيْرِ مَا لِكِ بَلْ لِنِيَابَتِهِ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ كَمَا تَقَرَّرُ (لَمْ عَصَبَتْهُ) وَلَوْ أَتَى لِخَيْرِ «الْوَلَاءِ لُحْمَةً كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ» وَسَيَاتِي حَكْمَ عَتِيقَةِ الْخُنْثَى (كَالِإِرْثِ) بِالْوَلَاءِ فِي تَرْبِيهِمْ فَيُقَدِّمُ بَعْدَ عَصَبَةِ الْمُعْتَقِ مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ثُمَّ عَصَبَتُهُ وَهَكَذَا وَيُقَدِّمُ أَخُو الْمُعْتَقِ وَابْنُ أَخِيهِ عَلَى جَدِّهِ وَكَذَا الْعَمُّ عَلَى أَبِي الْجَدِّ وَيُقَدِّمُ ابْنُ الْمُعْتَقِ فِي أُمِّهِ عَلَى أَبِي الْمُعْتَقِ؛ لِأَنَّ التَّعَصُّبَ لَهُ وَلَوْ تَزَوَّجَ عَتِيقٌ بِحُرَّةٍ الْأَصْلُ فَاتَتْ بَيْنَتْ.....

المذكور. ٥. فَوَدَّ: (أَنْ تَزْوِجَهُ لَيْسَ لِكُونِ الْوَلَاءِ) إِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ نَفْيُ الْوَلَاءِ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحَقِّينَ، وَإِنْ كَانَ نَائِيًا عَنْ بَاقِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ نَفَى انْتِهَايَتِهِ فِيهِ فَلَا يَتَوَقَّفُ التَّزْوِجُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُعْلَلُ بِمَا عَلَّلَ بِهِ إِذْ لَا اسْتِزَامَ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَلَكِ أَنْ تُلْفَعَ الْإِشْكَالُ بِأَنَّ مَقْصُودَهُ سَبَبِيَّةُ الْوَلَايَةِ لَا نَفْيُ أَصْلِ الْوَلَايَةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ أَتَى) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَزَوَّجَ فِي الْمُعْتَقِ إِلَّا قَوْلَهُ وَسَيَاتِي إِلَى الْمُتَنِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُزَوِّجُ فِي النِّهَايَةِ وَلَوْ أَتَى غَايَةً فِي الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَهْ رَشِيدِي عِبَارَةٌ سَمِعْتُ شَيْءَ أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْمُعْتَقُ أَتَى أَهْ زَادَ السَّيِّدُ عُمَرُ مَا نَصَهُ فَيَقْتَضِي أَنْ يُزَوَّجَهَا حَيْثُ عَصَبَةُ سَيِّدَتِهَا كَالِإِرْثِ وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُ قَوْلِهِ وَلَوْ أَتَى وَقَصْرُ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى عَتِيقَةِ الْمُعْتَقِ الذَّكَرِ وَأَمَّا عَتِيقَةُ الْأُنْثَى فَسَيَاتِي مَا فِيهِ وَفِي كَلَامِ الْفَاضِلِ الْمُحَشِّي إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرْتَهُ أَهْ. ٥. فَوَدَّ: (لُحْمَةً) الْلُحْمَةُ بَضْمُ اللَّامِ الْقِرَابَةُ أَنْتَهَى مُخْتَارًا أَهْ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَكَذَا الْعَمُّ عَلَى أَبِي الْجَدِّ) أَيِ وَعَمُّ أَبِي الْمُعْتَقِ يُقَدِّمُ عَلَى جَدِّ جَدِّهِ وَهَكَذَا كُلُّ عَمٍّ أَقْرَبُ لِلْمُعْتَقِ بِدَرَجَةٍ يُقَدِّمُ عَلَى مَنْ قَوْفَهُ مِنَ الْأَصُولِ أَهْ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَيُقَدِّمُ ابْنُ الْمُعْتَقِ فِي أُمِّهِ) أَخَذَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَيْفَا أَوْ عَصَبَةُ لِمُعْتَقِهَا أَهْ سَم. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ تَزَوَّجَ الْخَ).

(فَزَعُ) وَإِنْ اغْتَنَّا اثْنَانِ اشْتَرَطَ رِضَاهُمَا فَيُوكَّلَانِ أَوْ يُوَكَّلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، أَوْ يُبَايِرَانِ مَعًا وَيُزَوِّجُ مِنْ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ مَعَ السُّلْطَانِ فَإِنْ مَاتَا اشْتَرَطَ فِي تَزْوِيجِهَا اثْنَانِ مِنْ عَصَبَتَيْهِمَا وَاحِدٌ مِنْ عَصَبَةِ أَحَدِهِمَا وَالْآخَرُ مِنْ عَصَبَةِ الْآخَرِ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا كَفَى مَوَاقِفَةُ أَحَدِ عَصَبَتَيْهِ لِلْآخَرِ وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَوَرِثَهُ

الْمُعْتَقُ ثُمَّ يَتَوَلَّى غَيْرُهُ الْإِمَامَةُ فَيُزَوِّجُ تِلْكَ الْعَتِيقَةَ.

٥. فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (ثُمَّ عَصَبَتْهُ) وَإِذَا وَجَدَ الْمُعْتَقُ فِيهِ مَانِعَ فَلْيُزَوِّجْ عَصَبَتُهُ كَمَا سَيَاتِي. ٥. فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (ثُمَّ عَصَبَتْهُ وَلَوْ أَتَى) أَيِ وَلَوْ كَانَ الْمُعْتَقُ أَتَى وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ الْمُعْتَقَةَ الْأُنْثَى تُزَوِّجُ عَتِيقَتَهَا بَعْدَ قَفْدِ عَصَبَةِ الْعَتِيقَةِ مِنَ النَّسَبِ وَعَصَبَاتُ الْمُعْتَقَةِ بِتَرْبِيَّتِهَا وَلَوْ فِي حَيَاتِهَا حَتَّى يُزَوِّجَهَا ابْنُهَا فِي حَيَاتِهَا وَيُقَدِّمُ عَلَى أَبِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِجْمَالًا فَصَلَّهْ قَوْلُهُ: وَيُزَوِّجُ عَتِيقَةَ الْمَرْأَةِ الْخَ وَلَوْ حُمِلَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى الْمُعْتَقِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَأْتِي لَمْ يَخْتِجْ إِلَى ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ أَتَى) عِبَارَةٌ الزَّكَاتِي أَيِ سِوَاكَ كَانَ الْمُعْتَقُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَنْتَهَى. ٥. فَوَدَّ: (وَيُقَدِّمُ ابْنُ الْمُعْتَقِ فِي أُمِّهِ) أَخَذَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَيْفَا أَوْ عَصَبَةُ لِمُعْتَقِهَا.

(فَزَعُ) وَإِنْ اغْتَنَّا اثْنَانِ اشْتَرَطَ رِضَاهُمَا فَيُوكَّلَانِ، أَوْ يُوَكَّلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ أَوْ يُبَايِرَانِ مَعًا وَيُزَوِّجُهَا

زوجه مآلي أبيها كما قاله الأستاذ أبو طاهر وقضية كلام الكفاية أنه لا يزوجه إلا الحاكم والأول هو المنقول لتصريحهم كما يأتي بأن الولاء لمآلي الأب.

(وزوج عتيقة المرأة) بعد فقد عصبة العتيقة من النسب (من يزوج المعتقة ما دامت حية) تنبأ للولاية عليها كأبي المعتقة فجدها بترتيب الأولياء لا ابنها ويكفي سكوتها إن كانت بكرًا كما سئلهم خلافا لما وقع في ديباج الزركشي قيل يؤهم كلامه أنها لو كانت مسلمة والمعتقة ووليها كافرين زوجه أو كافرة والمعتقة مسلمة.....

الآخر استقل بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصابات المعتق في درجة كنين وإخوة كانوا كالإخوة في النسب فإذا زوجه أحدهم برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين نهاية ومفني وأسنى. فود: (زوجه مآلي أبيها) خلافاً للمفني حيث قال لا يزوجه مآلي الأب وكلام الكفاية يقتضي أنه المذهب، وهو الظاهر، وإن قال صاحب الأشراف التزويج لمآلي الأب. فود: (مآلي أبيها) أي بعد فقده ومعلوم أن الكلام فيما إذا فقد عصبة النسب اهـ ع ش. فود: (بعد فقد عصبة) إلى قوله والمكاتب في النهاية والمفني.

فود (سني): (ما دامت حية) دخل فيه ما لو جنت المعتقة وليس لها أب ولا جد فزوج عتيقتها السلطان؛ لأنه الولي للمجنونة الآن دون عصبة المعتقة من النسب كآخيه وابن عمها إذ لا ولاية لهم على المعتقة الآن اهـ ع ش. فود: (تنبأ للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالنبيب الصغيرة العاقلة لم يزوج عتيقتها وصورة عتيقة الصغيرة أن يغني وليها أمتها عن كفارة القتل سم، وهو محل تأمل إذ الولاية في هذه الصورة المذكورة لم تنقب وإنما المتقني خصوص الإخبار ولا يلزم من انبثاؤه انبثاؤها فالحاصل أن الذي يتجه في هذه الصورة أن الولي يزوجه والفرق بينها وبين ما يأتي على ما فيه واضح إذ تلك يتوقف تزويجها على إذن سيدها بخلاف العتيقة اهـ سيد عمر أقول ما ذكره سم سيصرح به قول الشارح كالتأية والمفني فإن كانت عاقلة صغيرة الخ على طريق المذهب لا البحث وأيضا قوله أي السيد عمر إذ الولاية الخ ظاهر المنع لما مر أن النيب لا بد من صريح إذنهما والصغيرة لا إذن لها. فود: (ويكفي سكوتها) أي العتيقة سم وع ش. فود: (زوجه) أي الولي الكافر وكذا ضمير

من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتيهما واحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر، وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبتيه للآخر ولو مات أحدهما ووارثه استقل الآخر بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصابات المعتق في درجة كنين وأخوة كانوا كالإخوة في النسب فإذا زوجه أحدهم برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين صرح به في الأصل شرح الروض.

فود: (وقضية كلام الكفاية الخ) كذا شرح م ر. فود: (تنبأ للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالنبيب الصغيرة العاقلة لم يزوج عتيقتها وصورة عتيقة الصغيرة أن يغني وليها أمتها عن كفارة القتل. فود: (ويكفي سكوتها) أي العتيقة. فود: (زوجه) أي مع أنه لا يزوجه وقوله لا

ووليها كافر لا يزوجهها وليس كذلك اهـ ورُدُّ بأن هذا معلوم من كلامه الآتي في اختلاف الدين (ولا يفتبر إذن المعتقة في الأصح) إذ لا ولاية لها ولا إيجاب وأمة المرأة كعتيقها لكن يشترط إذن السيدة الكاملة نطقاً ولو بكراً إذ لا تستحيي فإن كانت عاقلة صغيرة ثيباً امتنع على أبيها تزويج أمتها (فلذا ماتت) المعتقة (زُوج من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها، وإن سفل على أبيها، وإن علا وعتيقة الخنثى المشكِل يزوجه بإذنه وجوباً على الأوجه خلافاً

لا يزوجهها. هـ. فُرد: (زوجهها) أي مع أنه لا يزوجهها وقوله لا يزوجهها أي مع أنه يزوجهها اهـ سم.
 هـ. فُرد: (ووليها كافر) كذا في أصله وهو صحيح وإن كان الاتسب بسابقه كافراً فلمله قصد الثقتن اهـ
 سيد عمر. هـ. فُرد: (إذ لا ولاية الخ) أي فلا فائدة له نهاية ومغني. هـ. فُرد: (ولو بكراً) أي ولو كانت السيدة بكراً. هـ. فُرد: (فإن كانت عاقلة الخ) خرَج المجنونة والبكر وسَيأتي في الحاشية آخر الباب اهـ سم.
 هـ. فُرد: (امتنع على أبيها الخ) قد يقال يتبني أن يزوج مطلقاً لأن هذا تصرف في مال فحيث كان بالمصلحة جاز اهـ سيد عمر وهذا وجه ولكنه مخالف لما اتفق عليه الشارح والنهاية والمغني وذكره على طريق نقل المذهب. هـ. فُرد: (امتنع على أبيها تزويج أمتها) أي كما يمتنع عليه تزويجها وقضية المتقيد بالتبني أنه يزوج أمة البكر القاصِر فليراجع اهـ رشيدِّي أقول عبارة ع ش على قول النهاية كالمغني وليس للأب إيجاب أمة البكر البالغ اهـ نصها أي فلا بُد من إذن منها إن كانت بالغة وإلا فلا تزوج اهـ صريح في عدم صحة تزويج أمة البكر القاصِر. هـ. فُرد: (من عصباتها) أي المغتقة اهـ سم.
 هـ. فُرد: (وعتيقة الخنثى الخ) فلو لم يصح إذهه لصغره لم تزوج عتيقته أخذاً من اشتراط إذهه وصورة عتيقته في صغره كما مر وظاهر أن أمة الخنثى كعتيقته في وجوب الإذن بل يتبني أن يقطع بوجوبه وفي شرح الزوْج عن الأذرعِي فلو امتنع من الإذن قَبِيتُني أن يزوج أي عتيقته السلطان اهـ ويتبني أن المزوج حينئذ هو السلطان والولي كان يزوج أحدهما بإذن الآخر اهـ سم يُحذف. هـ. فُرد: (بإذنه) أي وإذنها كما هو معلوم اهـ سم أي لاحتِمَال أنوثَةِ الخنثى وعبارة ع ش والرشيدِّي أي مع إذن العتيقة أيضاً لِمَن يزوجه فلا بُد من اجتماع الإذنتين له وكذا لا بُد من سبق إذهها للخنثى إذ لا يصح إذهه لِمَن يليه بتقدير ذكوريته إلا إذا أدنت له العتيقة في التزويج ليصح توكيله اهـ.

يزوجهها أي مع أنه يزوجهها. هـ. فُرد: (فإن كانت عاقلة الخ) خرَج المجنونة والبكر وسَيأتي في الحاشية آخر الباب. هـ. فُرد: (امتنع على أبيها) أي إذ ليس له ولاية تزويجها هي. هـ. فُرد: (من عصباتها) أي المغتقة. هـ. فُرد: (بإذنه) أي وإذنها كما هو معلوم. هـ. فُرد: (بإذنه وجوباً) فلو لم يصح إذهه لصغره لم يزوج عتيقته أخذاً من اشتراط إذهه وصورة عتيقته في صغره كما مر وظاهر أن أمة الخنثى كعتيقته في وجوب الإذن بل يتبني أن يقطع بوجوبه. هـ. فُرد: (بإذنه وجوباً) قال في شرح الزوْج قال الأذرعِي فلو امتنع من الإذن قَبِيتُني أن يزوج السلطان انتهى كلام شرح الزوْج ويُمكن أن يقال بل يتبني أن المزوج حينئذ هو السلطان والولي كان يزوج أحدهما بإذن الآخر؛ لأنه بتقدير الذكورة يكون الحق للسلطان للإنبتاع

لِلْبَقْوَى مَنْ يُزَوِّجُهُ بِفَرْضٍ أَوْ قَوْلِهِ لِيَكُونَ وَكِيلًا، أَوْ وَلِيًّا وَالْمُبْتَضَّةُ يُزَوِّجُهَا مَالِكٌ بَعْضُهَا مَعَ قَرِيبِهَا وَلَا فَمَعَ مُعْتَقٍ بَعْضُهَا وَلَا فَمَعَ السُّلْطَانِ وَالْمُكَاتَبَةُ يُزَوِّجُهَا سَيِّدُهَا بِإِذْنِهَا فَإِنْ كَانَتْ بِكُورًا مُبْتَضَّةً اخْتِيجَ لِإِذْنِهَا فِي سَيِّدِهَا لَا فِي أَبِيهَا وَالْقِيَاسُ فِي أُمَةِ الْمُبْتَضَّةِ أَنَّهُ يُزَوِّجُهَا بِإِذْنِهَا قَرِيبُ الْمُبْتَضَّةِ مِنَ النَّسَبِ ثُمَّ مُعْتَقُهَا وَمَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الْبَلْقَيْنِيِّ مِنْ اعْتِبَارِ إِذْنِ مَالِكٍ بَعْضُهَا فَغَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ لَا تَعْلُقُ لَهُ بَوَاجِهُ فِيمَا يَخْصُ بَعْضُهَا الْخُرُوفُ. وَيُزَوِّجُ الْحَاكِمُ أُمَّةً كَافِرٍ أَسْلَمَتْ بِإِذْنِهِ وَالْمَوْقُوفَةُ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ أَيْ إِنْ انْخَصَرُوا وَلَا لَمْ تُزَوِّجْ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَعَدِّزٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمَةِ بَيْتِ الْمَالِ بِأَنَّ لِلْإِمَامِ التَّصَرُّفَ فِي هَذِهِ حَتَّى بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِ تِلْكَ وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الْمَوْقُوفَةِ أَيْضًا وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهَا بِالْمَوْقُوفِ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حُكْمِ الْمَلِكِ إِلَّا فِي مَنْعِ نَحْوِ الْبَيْعِ فَغَائِثُهَا أَتَاهَا كَالْمُسْتَوْلَةِ، وَهِيَ لَا يُغْتَبَرُ إِذْنُهَا فَكَذَا هَذِهِ (فَلَنْ يُقَدِّمَ الْمُعْتَقَ وَعَصْبَتُهُ زَوْجَ السُّلْطَانِ)، وَهُوَ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ وَيَأْتِي مَنْ شَمَلَهَا وَلَا يَتَّهَ عَائِثًا كَانَ، أَوْ خَاصًّا كَالْقَاضِي وَالْمُتَوَلَّى لِقُودِ الْأَنْكِحَةِ، أَوْ

• قَوْلُهُ: (وَكِيلًا) أَيْ بِتَقْدِيرِ الذَّكُورَةِ أَوْ وَلِيًّا أَيْ بِتَقْدِيرِ الْأُنْثَى اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (يُزَوِّجُهَا مَالِكٌ بَعْضُهَا) أَيْ بَلَا إِذْنٍ مَعَ قَرِيبِهَا إِنْ كَانَ فِي إِذْنٍ فِي غَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ. • قَوْلُهُ: (فَمَعَ مُعْتَقٍ إِنْ كَانَ) وَلَا فَمَعَ عَصْبَتِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فَلَنْ كَانَتْ) أَيْ الْمُكَاتَبَةُ وَقَوْلُهُ اخْتِيجَ لِإِذْنِهَا فِي سَيِّدِهَا أَيْ لِأَنَّ الْبَحْصَ الرَّقِيقَ مِنْهَا مُكَاتَبٌ، وَالْمُكَاتَبَةُ يَخْتِاجُ سَيِّدُهَا لِإِذْنِهَا اهـ سَم. • قَوْلُهُ: (وَيُزَوِّجُ الْحَاكِمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالْمَوْقُوفَةُ إِنْ كَانَ) أَمَّا الْعَبْدُ الْمَوْقُوفُ فَلَا يُزَوِّجُ بِحَالٍ إِذَا الْحَاكِمُ وَوَلِيُّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَنَاطِلُ الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ لَا يَتَصَرَّفُونَ إِلَّا بِالْمُضْلَحَةِ وَلَا بِمُضْلَحَةٍ فِي تَزْوِيجِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْلُقِ الْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ وَالْكِسْوَةِ بِأَكْسَابِهِ اهـ نِهَائَةً وَكَذَا فِي سَمٍ عَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَقَوْلُهُ فَلَا يُزَوِّجُ بِحَالٍ إِنْ قَالَ عَشْرُ ظَاهِرِهِ وَإِنْ خَافَ الْمَنْتَ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْعَمَلَةِ الْمَذْكُورَةِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَلَا لَمْ تُزَوِّجْ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَا فَيُذْنِ النَّاطِلِ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى إِذَا افْتَضَّتْ الْمُضْلَحَةُ تَزْوِيجَهَا اهـ وَأَقْرَهُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ هُنَا) إِلَى قَوْلِ الْمَنْتَ وَإِنَّمَا يَحْصُلُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ قُلْنَا بِمَا قَالَ جَمَعَ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ. • قَوْلُهُ: (كَالْقَاضِي إِنْ كَانَ) وَيَشْمَلُ وَلَا يَتَّهَ بِلَادَ نَاحِيَّتِهِ وَقَرَاهَا وَمَا بَيْنَهَا مِنَ الْبَسَاتِينِ وَالْمَزَارِعِ وَالْبَادِيَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى اهـ نِهَائَةً وَأَقْرَهُ سَم.

وَبِتَقْدِيرِ الْأُنْثَى يَكُونُ الْحَقُّ لِلْوَلِيِّ مُطْلَقًا وَلَا عِبْرَةٌ بِالْإِمْتِنَاعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (فَلَنْ كَانَتْ) أَيْ الْمُكَاتَبَةُ. • قَوْلُهُ: (اخْتِيجَ لِإِذْنِهَا فِي سَيِّدِهَا) أَيْ؛ لِأَنَّ الْبَحْصَ الرَّقِيقَ مِنْهَا مُكَاتَبٌ وَالْمُكَاتَبَةُ يَخْتِاجُ سَيِّدُهَا لِإِذْنِهَا. • قَوْلُهُ: (وَلَا لَمْ تُزَوِّجْ فِيمَا يَظْهَرُ) أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ الْحَاكِمَ يُزَوِّجُهَا بِإِذْنِ النَّاطِلِ عِنْدَ الْمُضْلَحَةِ وَكَالْكَلَامِ فِي الْأُمَةِ أَمَّا عَبْدٌ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ الْمَسْجِدِ وَالْمَوْقُوفُ فَيَمْتَنِعُ تَزْوِيجُهُ مُطْلَقًا إِذَا عَلَى الْحَاكِمِ وَالنَّاطِلِ مُرَاعَاةَ الْمُضْلَحَةِ وَلَا مُضْلَحَةٍ فِي تَزْوِيجِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْلُقِ الْمُؤْنِ بِكَنْسِهِ. • قَوْلُهُ: (كَالْقَاضِي وَالْمُتَوَلَّى لِقُودِ الْأَنْكِحَةِ) وَتَشْمَلُ وَلَا يَتَّهَ الْقَاضِي بِلَادَنَا حَيْثُ وَقَرَاهَا وَمَا بَيْنَهَا مِنْ

هذا النكاح بخصوصه من هي حاله العقد بمحل ولايته ولو مُجْتَازَةً به، وإن كان إذئها له، وهي خارجة كما يأتي لا خارجة عنه بل لا يجوز له أن يَكْتَسِبَ بتزويجها ولا يُنَافِيه خلافاً لشارح أنه يجوز للحاكم أن يَكْتَسِبَ بما حكم به في غير محل ولايته؛ لأن الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب فلم يُؤْتَرِ حُضُورُهُ بخلافه ثم فإن الحكم يتعلق بالمُدْعَى فيكفي حُضُورُهُ . (وكذا تزويج) السلطان (إذا غَضَلَ القريب، أو المُعْتَق)، أو عصبته إجماعاً لكن بعد ثبوت المضل عنده بامتناعه منه، أو سُكُوتِهِ بحضرتة بعد أمره به والخاطب والمرأة حاضِرَانِ أو وكيلهما، أو يَتَنَبَّهُ عند تعزُّره، أو تواريه نعم، إن فسق بفضله لتكرُّره منه مع عدم غلبة طاعته على معاصيه، أو قلنا بما قاله جمع أنه كبيرة زَوْجٍ إلا بعد وإلا فلا؛ لأن المضل صغيرة وإفتاء المُصَنِّفِ بآته كبيرة بإجماع المسلمين مُرَادُهُ أنه عند عدم تلك الغلبة في حكمها لتصرُّجه هو وغيره بآته صغيرة وحكايتهم لذلك وجهها ضعيفاً وللجواز كذلك للإغتناء عنه بالسلطان وسيُفْلَمُ مِمَّا

فُود: (من هي الخ) مفعول زَوْجٍ في المثني. فُود: (وإن كان الخ) غاية كسابقه، وقوله: إذئها فاعِلٌ كان، وقوله: خارجة ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ خَيْرٌ هِيَ، وضميره راجع لمحل ولايته. عبارة النهاية: خارجة عن محل ولايته اه. فُود: (كما يأتي) أي عن قريب في السوادة. فُود: (لا خارجة) إلى قوله: وإفتاء المُصَنِّفِ في المثني إلى قوله: إجماعاً، وقوله: أو وكيلهما، وقوله: أو قلنا بما قاله جمع أنه كبيرة. فُود: (لا خارجة الخ) عطف على قوله من هي الخ. فُود: (بتزويجها) أي الخارجة من محل ولايته. فُود: (في غير محل الخ) في بمعنى إلى كما هو ظاهر اه. رَشِيدِي. فُود: (بامتناعه منه) أي من التزويج مُتَعَلِّقٌ بِثُبُوتِ الخ. وقوله: بحضرتة، وقوله: بعد أمره، وقوله: والخاطب الخ تنازع فيها امتناعه وسكوتيه. فُود: (أو يَتَنَبَّهُ) بالجر عطفاً على امتناعه. فُود: (لتكرُّره منه) أي ثلاث مرات كما قاله الشيخان وهل المُرَادُ بالمرات الثلاث الاتِّكَةِ أو بالنسبة إلى غرض الحاكم ولو في نكاح واحد قال في المهمات فيه نظر والوجه الثاني اه. مُثْنِي. فُود: (على معاصيه) هَلَا قَالَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْفِسْقِ بِالْمُضِلِّ لَا بِهِ مَعَ غَيْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَحْتَجْ لِتَكَرُّرِهِ فَتَأَمَّلْهُ. وقد يُرَادُ بِمَعَاصِيهِ مَرَاتُ الْمُضِلِّ سَمَ وَقَوْلُهُ لَا بِهِ مَعَ غَيْرِهِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا الْمُدَارُ عَلَى مَا يَتَقَلُّ الْوَلَايَةُ إِلَى الْأَبَدِ وَلَا فَرْقٌ فِيهِ بَيْنَ مَا ذُكِرَ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَمْ يَحْتَجْ الخ، فَجَوَابُهُ أَنَّ الْقَصْدَ بِهِ التَّنْثِيلُ لَا الْحَضَرُ، إِذْ لَا غَرَضَ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سَبْدُ عُمَرُ. فُود: (وإلا) أي إن لم يَنْسُقْ بِعَظْمِهِ اه. سَم. وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَي وَإِنْ يَتَكَرَّرُ مِنْهُ أَوْ غَلَبَ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعَاصِيهِ. فُود: (بآته) أي المضل. فُود: (آته عند عدم تلك الغلبة) أي مع تكرُّره منه. فُود: (وحكايتهم لذلك) أي وحكايتهم لكون المضل كبيرة. فُود: (وللجواز كذلك) أي

الساتين والمزارع والبادية وغيرها كما افتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي. فُود: (وإن كان إذئها الخ) كذا شرح م ر. فُود: (على معاصيه) هَلَا قَالَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْفِسْقِ بِالْمُضِلِّ. فُود: (وإلا) أي لم يَنْسُقْ بِعَظْمِهِ. فُود: (وللجواز كذلك) أي وجهها ضعيفاً.

بأنّي أنّه يُزوّج أيضًا عند غيبة الوليّ وإحرامه ونكاحه لمن هو وليّها فقط وجنّون بالغه فقدت
 المُعْجِرَ وتعزّز الوليّ، أو تواريه أو خبيسه ومنع الناس من الاجتماع به وفقدّه حيث لا يُقسّم ماله
 قال جمع وكذا لو كان لها أقارب ولا يُعلم أيّهم أقرب إليها ويتميّن حملّه على ما إذا امتنعوا
 من الإذن لواحده منهم بعد إذنيها لمن هو الوليّ منهم مُجتملاً إذا كان الإذن يكفي مع ذلك
 ومن ثمّ لو أذنت لوليّها من غير تعيين فزوّجها وليّها باطنًا، وإن لم تعرفه ولا عرفها، أو قالت
 أذنت لأحد أوليائي أو مناصب الشرع صَحَّ وزوّجها في الأخيرة كلّ منهم وتزويجه أعني
 القاضي، أو نائبه بنياية اقتضتها الولاية فلا يصحّ إذنيها لحاكم غير محلّها نعم، إن أذنت له،
 وهي في غير محلّ ولايته ثمّ زوّجها، وهي بمحلّ ولايته صَحَّ على الأوجه ولا تُنظر إلى أنّ
 إذنها لا يترتّب عليه أثره حالاً؛ لأنّ ذلك ليس بشرط في صحّة الإذن ألا ترى إلى صحّة الإذن
 قبل الوقت والتخلّل من الإحرام.....

ولجكائهم أيضًا جواز العضل وخها ضميّاً، وقوله للإغتناء إلخ تغليل للجواز الضعيف. • قوله: (أنّه
 يُزوّج) أي الحاكم إلى قوله حيث لا يُقسّم في المُغني. • قوله: (عند غيبة الوليّ) أي مسافة القصر مُغني
 وسمّ. • قوله: (وأخراجه إلخ) أي الوليّ. • قوله: (ونكاحه إلخ) عبارة المُغني وإرادته تزوّج مواليّه ولا
 مساو له في الدرّجة اهـ. • قوله: (أو خبيسه) أي ولو في البلد في الصّور الثلاث؛ لأنها بمثابة العضل اهـ
 ش. • قوله: (حيث لا يُقسّم إلخ) أي بأن انقطع خبره ولم يثبت موته اهـ ش. • قوله: (حمله) أي قول
 الجمع. • قوله: (مع ذلك) أي الإجمالي. • قوله: (فزوّجها إلخ) ظاهره، وإن لم يتلغ الإذن. • قوله: (وإن
 لم تعرفه إلخ) غايه. • قوله: (أو قالت إلخ) عطّف على قوله أذنت إلخ. • قوله: (أو مناصب الشرع)
 عطّف على المضارب إليه. • قوله: (صحّ) جواب لو. • قوله: (في الأخيرة) هي قوله، أو مناصب الشرع
 اهـ ش. • قوله: (كلّ منهم) أي على أفراديه بلا إذن الباقي ولو قال واحد منهم لكان أوضح.
 • قوله: (بنياية اقتضتها الولاية) كما صحّحه الإمام في باب القضاء، وهو المُتَمَتّد اهـ نهاية عبارة
 المُغني وهل السّلطان يُزوّج بالولاية العامة أو النّياية الشرعيّة وجهان حكاهما الإمام ومن فوائده الخلاف
 أنّه لو أراد القاضي نكاح من غاب عنها وليّها إنّ قلنا بالولاية زوّجها له أحد نوابه، أو قاض آخر، أو
 بالنّياية لم يجز ذلك، وأنّه لو كان لها وليّان والأقرب غائب إنّ قلنا بالولاية قدّم عليه الحاضر أو بالنّياية
 فلا وأفتى البعويّ بالأوّل وكلام القاضي وغيره يقتضيه وصحّح الإمام في باب القضاء فيما إذا زوّج
 للمُغني أنّه يُزوّج بنياية اقتضتها الولاية وهذا أوجه اهـ. • قوله: (نعم إن أذنت له إلخ) هذا الاستدراك مُكرّر
 مع ما مرّ أنّها رشيديّ. • قوله: (وهي في غير محلّ ولايته) أي، وهو أيضًا في غير محلّ ولايته أخذًا
 من قوله أنّي وإنما لم يصحّ إلخ اهـ ش. • قوله: (لأنّ ذلك) أي ترتّب الأثر حالاً.

• قوله: (وفقدته) لا يقال لا حاجة لذلك مع قوله عند غيبة الوليّ؛ لأنّ المراد غيبته لمسافة القصر والفقد
 أعمّ. • قوله: (على الأوجه) أفتى به شيخنا الشّهاب الزمليّ.

فِي الطَّلَبِ فِي التَّيْمُنِ وَالتَّكَاحِ . وَإِذْنُهُ لِمَنْ يُزَوِّجُ قَتْلَهُ ، أَوْ يَنْكِحُ مُؤَلِّمَهُ بَعْدَ سَنَةٍ وَلِمَنْ يَشْتَرِي لَهُ الْخَمْرَ بَعْدَ تَحْلِيلِهَا وَأَمَّا لَمْ يَصْخُ سَمَاعُهُ لِبَيْتِهِ بِحَقٍّ ، أَوْ تَرْكِهَ خَارِجَ عَمَلِهِ ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ سَبَبٌ لِلْحَكْمِ فَأَعْطِيَ حَكْمَهُ بِخِلَافِ الْإِذْنِ هُنَا فَإِنَّهُ لَيْسَ سَبَبًا لِحَكْمٍ بَلْ لِيَصْحَهِ مُبَاشَرَةُ التَّزْوِيجِ فَكَفَى وَجُودَهُ مُطْلَقًا بِمَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِ بِالْأُولَى أَنَّهُ لَوْ أُذِنَتْ لَهُ ثُمَّ خَرَجَتْ لِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَمُّ عَادَتُهُ ثُمَّ زَوَّجَهَا صَخٌّ وَتَحْلُلُ الْخُرُوجِ مِنْهَا ، أَوْ مِنْهُ لَا يُبْطَلُ الْإِذْنُ وَبِالثَّانِيَةِ صَرَحَ ابْنُ الصِّمَادِ قَالَ كَمَا لَوْ سَمِعَ الْبَيْتَةَ ثُمَّ خَرَجَ لِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَمُّ ثُمَّ عَادَ يَحْكُمُ بِهَا وَمِثْلُهَا الْأُولَى عَلَى الْأَوْجَهِ ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهَا الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ وَزَعَمَ أَنَّ خُرُوجَهَا وَعَوْدَهَا كَمَا لَوْ أُذِنَتْ لَهُ ثُمَّ غَزِلَ ثُمَّ وَلِيَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهَا عَنْ مَحَلٍّ وَلَا يَتَمُّ لَا يَقْتَضِي وَضْعَهُ بِالْعَزْلِ بَلْ بَعْدَ الْوِلَايَةِ عَلَيْهَا وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ ظَاهِرٌ كَمَا أَنَّ خُرُوجَهَا لِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَمُّ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ بَلْ عَدَمُ الْوِلَايَةِ عَلَيْهَا فَالْمَسْأَلَتَانِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَوْ زَوَّجَهَا هُوَ وَالْوَلِيُّ الْغَائِبُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِالْبَيْتَةِ قُدِّمَ الْوَلِيُّ وَلَوْ قُدِّمَ وَقَالَ كُنْتُ زَوَّجْتُهَا قَبْلَ الْحَاكِمِ لَمْ يُقْبَلْ عَلَى مَا بَأْتِي وَلَوْ ثَبَتَ رُجُوعُ الْفَاضِلِ قَبْلَ تَزْوِيجِهِ بَأَنَّ بَطْلَانَهُ (وَأَمَّا بِحَصْلِ الْعَضْلِ إِذَا دَعَتْ بِالْهَةِ عَاقِلَةً إِلَى كُفْفِي) وَلَوْ عَيْنًا وَمَجْبُوبًا بِالْبَاءِ وَقَدْ خَطَبَهَا وَعَيْنَتُهُ وَلَوْ بِالتَّوَجُّعِ بِأَنَّ خَطْبَهَا أَكْفَاءَ فَدَعَتْ إِلَى أَحَدِهِمْ أَوْ ظَهَرَتْ حَاجَةٌ مَجْنُونَةٌ لِلنِّكَاحِ.....

• قَوْلُهُ: (فِي الطَّلَبِ الْخ) وَقَوْلُهُ النِّكَاحُ نَشَرٌ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ . قَوْلُهُ: (وَإِذْنُهُ) أَيِ وَإِلَى صِحَّةِ إِذْنِ الشَّخْصِ . قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَمْ يَصْخُ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ خَفَاءٍ فَإِنْ مُجَرَّدَ كَوْنِ ذَلِكَ سَبَبًا لِلْحَكْمِ وَهَذَا سَبَبًا لِيَصْحَهِ الْمُبَاشَرَةُ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ فَرْقٌ بِالْكَلَامَةِ لَا يُقَالُ يَجِبُ الْفَوْرِيَّةُ فِي ذَلِكَ دُونَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَفْنُوعٌ وَسَيَصْرُحُ آيْنًا بِخِلَافِهِ أَهْ سَيَدُ عَمَرَ أَيِ فِي قَوْلِهِ كَمَا لَوْ سَمِعَ الْبَيْتَةَ الْخ . قَوْلُهُ: (وَجُودُهُ) أَيِ إِذْنُهَا وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَمُّ أَمْ لَا . قَوْلُهُ: (وَبِالثَّانِيَةِ) أَيِ صَوْرَةَ تَحْلُلِ الْخُرُوجِ مِنْ قَوْلِهِ قَالَ كَمَا لَوْ سَمِعَ الْخ أَيِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ سَمِعَ الْخ أَهْ نِهَآيَةً . قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) أَيِ الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ الْأُولَى أَيِ صَوْرَةَ تَحْلُلِ الْخُرُوجِ مِنْهَا . قَوْلُهُ: (لَوْ زَوَّجَهَا هُوَ وَالْوَلِيُّ الْخ) أَيِ لِشَخْصَيْنِ بَعْدَ إِذْنِهَا لِكُلِّ مِنَ الْحَاكِمِ وَالْوَلِيِّ أَهْ ع ش . قَوْلُهُ: (بِالْبَيْتَةِ) يَنْهَى وَثَبَّتَ اتِّحَادَ الْوَقْتِ بِالْبَيْتَةِ . قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ) أَيِ إِلَّا بِبَيْتَةٍ أَهْ سَمَّ عِبَارَةً ع ش أَيِ حَيْثُ لَمْ يُصَدِّقْهُ الزَّوْجَانِ وَلَا قَبْلَ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي لَهُ فِي الْفَضْلِ الْآتِي مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ فَادْعَى الْأَقْرَبُ الْخ أَهْ . قَوْلُهُ: (قَبْلَ تَزْوِيجِهِ) أَيِ الْحَاكِمِ . قَوْلُهُ: (عَاقِلَةً الْخ) أَيِ وَلَوْ سَفِيهَةً نِهَآيَةً وَمُغْنِي . قَوْلُهُ: (لَوْ جَنَّتَا) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِالتَّوَجُّعِ إِلَى قَوْلِهِ ، أَوْ ظَهَرَتْ إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى أَمَّا غَيْرُ الْمُجْتَبَرَةِ . قَوْلُهُ: (وَمَجْبُوبًا) الْوَاوُ بِمُغْنِي ، أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النَّهَآيَةُ وَالْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (بِالْبَاءِ) احْتِرَازٌ عَنِ الْمَجْنُونِ بِالتَّوَجُّعِ . قَوْلُهُ: (أَوْ ظَهَرَتْ الْخ) عَطَفَ عَلَى دَعَتْ عَاقِلَةً الْخ .

• قَوْلُهُ: (لَوْ قُدِّمَ الْخ) كَذَا شَرَحُ م ر . قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ) إِلَّا بِبَيْتَةٍ .

(وامتنع) ولو لِنَقْصِ المهر في الكاملة، أو قال لا أَرْوُجُ إلا مَنْ هو أكْفأُ منه، أو هو أخوها من الرضاع، أو خلفت بالطلاق أنني لا أَرْوُجُها، أو مذهبي لا يرى جِلِّها لهذا الزوج وذلك لوجوب إيجابتها حينئذ كإطعام المضطر. ولا تَنْظَرُ لإقراره بالرضاع ولا لـخلفه ولا لـمذهبه؛ لأنَّه إذا رَوَّجَ لإجبار الحاكِمِ لم يَأْتِمْ ولم يَحْتِثْ نعم، بحث بعضهم أنَّ امتناعه من نكاح التحليل خُرُوجًا من خلافه، أو لِقُوَّةِ دليل التحريم عنده لا إثم به بل يُثَابِتُ على قضيه قال الأذرعِي وفي تزويج الحاكِمِ حينئذِ نَظَرُ لِفَقْدِ الْمُضِلِّ اهـ وقضية كلامه تقرير ذلك البحث وأقره غيره وليس بواضح بل الأوجه ما دُلَّ عليه إطلاقهم أَنَّهُ حيثُ وَجِدْتَ الكفَاءَةَ لم يُغْزَرْ. (ولو عَيِثَتْ) مُجْبِرَةً (كُفُوًا وأراد الأب) أو الجدُّ المُجْبِرُ كُفُوًا (غيره فله ذلك)، وإن كان مُعَيِّثُهَا يَبْدُلُ أَكْثَرَ من مهر المثل (في الأصح)؛ لأنَّه أَكْمَلُ نَظَرًا منها والثاني يلزمه إيجابتها إعفًا لها واختاره الشُّبْكِيُّ وغيره قال الأذرعِي ويظهر الجزم به إن زاد مُعَيِّثُهَا بنحو حَسَنٍ أو مَالٍ أَمَّا غَيْرُ الْمُجْبِرَةِ فَيَتَعَيَّرُ مُعَيِّثُهَا قَطْعًا لِتَوَقُّفِ نِكَاحِهَا على إِذْنِهَا (تنبيه) لا يَأْتِمْ باطنًا بقضلي لِمَانِعٍ مُجَلِّدٍ بالكفَاءَةِ علمه منه باطنًا ولم يُشْكِنَهُ إِبْنَانُهُ.

• قول (سلي): (وامتنع) أي الولي من التزويج اهـ مُعْنَى. • قوله: (ولو لِنَقْصِ المهر إلخ) عبارة المُعْنَى وَلَيْسَ له الإِمْتِنَاعُ لِتَقْصَانِ المهر أو لِكُونِهِ من غير نَفْدِ الْبَلَدِ إِذَا رَضِيَ بِذَلِكَ؛ لَأَنَّ المهرَ مَخْصُصٌ حَقُّهَا اهـ. • قوله: (في الكاملة) أي العاقلة البالغة ومفهومه أَنَّ نَقْصَ المهرِ عُذْرٌ في المجنونة مطلقًا ولو فَصَلَ فيها بالمصلحة وعدمه لم يَبْدُلْ قَلِيلًا جَحْظَ. • قوله: (إلا مَنْ هو أكْفأُ إلخ) أي وَلَمْ يَوْجَدْ بِالْفِعْلِ أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ. • قوله: (أو هو إلخ) وقوله، أو خَلَفْتَ إلخ كُلُّ مِنْهُمَا عَطَفٌ على قوله لا أَرْوُجُ إلخ. • قوله: (لهذا الزوج) تَنَازَعَ فِيهِ لا أَرْوُجُهَا وَجِلِّهَا. • قوله: (وذلك لوجوب إيجابتها) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ فَقَطْ وَلَوْ قَالَ لَوْجُوبُ تَزْوِيجِهَا إلخ لَشَمَلَ الْمَجْنُونَةَ أَيْضًا. • قوله: (لإجبار الحاكم إلخ) أي، وإن لم يَهْدِهِ بِعُقُوبَةٍ، أو لم يَغْلِبْ على الظَّنِّ تَحْقِيقَ مَا هَدَّ بِهِ وَقَدْ يُشْكِلُ عَدَمُ الْجَنِّ هُنَا مَعَ إِجْبَارِ الْحَاكِمِ بِمَا يَأْتِي لَهُ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكْرَهٍ مِنْ قَوْلِهِ، أو بِحَقِّ حَيْثُ تَأَمَّلْ اهـ ع ش. • قوله: (أَنَّ امْتِنَاعَهُ) أي الولي. • قوله: (من خلافه) أي من الخلاف في نكاح التحليل. • قوله: (لفقد المضل) لآتِه بامتناعه لا يَمُدُّ عَاصِلًا اهـ مُعْنَى. • قوله: (تقرير ذلك البحث) وهذا البحث ظاهر اهـ مُعْنَى. • قوله: (لَمْ يُغْزَرْ) أي الولي فَيَتَعَيَّرُ بِعَظْمِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِمْ وَتَزَوَّجَ الْحَاكِمُ اهـ ع ش. • قوله: (مُجْبِرَةً) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى أَنَّمَا غَيْرُ الْمُجْبِرَةِ. • قوله: (لا يَأْتِمْ) ظَاهِرُهُ الْوَلِيُّ مُطْلَقًا وَقَالَ ع ش أَي غَيْرُ الْمُجْبِرِ اهـ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُهُ. • قوله: (مُجَلِّدٍ بِالْكَفَاءَةِ) وَفِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ لَوْ طَلَبْتَ التَّزْوِيجَ بِرَجُلٍ وَادَّعَتْ كَفَاءَتَهُ، وَاتَّكَرَّ الْوَلِيُّ رُفِعَ لِلْقَاضِي فَإِنْ تَبَيَّنَتْ كَفَاءَتُهُ التَّرَمُّهُ تَزْوِيجُهَا فَإِنْ امْتَنَعَ زَوْجُهَا بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَلَا اهـ مُعْنَى.

• قوله: (وقضية كلامه إلخ) كذا شَرَحَ م ر.

فصل في موانع ولاية النكاح

(لا ولاية لزوجي) كله أو بعضه وإن قل لِنَقْصِهِ نعم، له خلافاً لِفَتَاوَى البَغَوِيِّ تزويج أمة مَلَكَها ببعضه الحُرُّ بناءً على الأصحُّ أَنَّ السَّيِّدَ يُزَوِّجُ بِالمَلِكِ لا بِالوَلَايَةِ وَكالمُكَاتِبِ بالإِذْنِ بل أُولَى لَأَنَّهُ تَأَمَّ المَلِكُ (وصيٍّ ومجنونٍ) لِنَقْصِهِمَا أَيْضاً وَإِنْ تَقَطَّعَ الجُنُونُ تَغْلِيظاً لَزَمَنِهِ المَقْتَضِي لِسَلْبِ العبارة فَيُزَوِّجُ إِلَّا بَعْدَ زَمَنِهِ فَقَطْ وَلَا يُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ نعم، بحث الأذرعِي أَنَّهُ لو قُلَّ جِدًّا كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ انْتَهَرَتْ كَالْإِغْمَاءِ قال الإمام : ولو قَصُرَ زَمَنُ الإِفَاقَةِ جِدًّا فهو كَالْعَدَمِ.....

فصل في موانع ولاية النكاح

• فَوُدَّ: (في موانع ولاية النكاح) أَي وما يَتَّبِعُهَا كَتَزْوِيجِ السُّلْطَانِ عِنْدَ غِيَبَةِ الوَلِيِّ أَوْ إِخْرَاجِهِ إِعْرَاضاً.
 • فَوُدَّ: (كُلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَمْ يُنْتَظَرْ فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِ المُنَى وَمَتَى كَانَ فِي المُنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَكالمُكَاتِبِ بالإِذْنِ بل أُولَى، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ بَحْثُ الأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ وَقَوْلُهُ: لَا مِنْ حَيْثُ إِلَى وَيُسْتَرْطَقُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ قُلَّ إِلَى المُنَى وَقَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ فَسَيَاتِي إِلَى وَأَمَّا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (كُلُّهُ إِخْ) عِبَارَةُ المُنَى (قِنْ) أَوْ مُدَبِّرٍ أَوْ مُكَاتِبٍ أَوْ مُبْعُضٍ) اهـ. • فَوُدَّ: (أَوْ بَعْضُهُ) كَانَ وَجْهُ دُخُولِ المُبْعُضِ جَعَلَ الرِّقِّيَّ صِفَةً مُشَبَّهَةً قَيْصِرٍ بِمَعْنَى ذِي رِقٍّ سَوَاءً أَقَامَ بِكُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ أَوْ جَعَلَهُ بِمَعْنَى مَرْقُوقٍ وَيَكُونُ حَيْثُ مِنْ الجَمْعِ بَيْنَ الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ فَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوُدَّ: (لِنَقْصِهِ) تَغْلِيلٌ لِلْمُنَى. • فَوُدَّ: (نَعَمْ لَهُ) أَيِ لِلْمُبْعُضِ وَهَذَا الإِسْتِدْرَاكُ صَوْرَتُهُ إِعْرَاضاً. • فَوُدَّ: (وَكالمُكَاتِبِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِنَاءُ إِخْ وَالكَافُ لِلْقِيَاسِ.
 • فَوُدَّ: (بِالإِذْنِ) أَيِ مِنْ سَيِّدِهِ اهـ سَمَّ قُلُوْ خَالَفَ وَقَمَلَ لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ ثُمَّ لَوْ وَطِئَ الزَّوْجُ مَعَ ظَنِّهِ الصَّحَّةَ فَلَا حُدَّ لِلشُّبْهِهَةِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْجَنَنِ وَهَلِ المَحْكُمُ كَذَلِكَ مَعَ عَلَيْهِ الفَسَادُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالأَقْرَبُ أَنَّهُ كَذَلِكَ إِنْ قَالَ بَعْضُ الأَيِّمَةِ بِجَوَازِهِ إِعْرَاضاً. • فَوُدَّ: (أَيْ كَالرِّقِّيِّ). • فَوُدَّ: (وَإِنْ تَقَطَّعَ الجُنُونُ إِخْ) لَيْسَ المُرَادُ أَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ حَتَّى فِي زَمَنِ الإِفَاقَةِ بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّ الأَبْعَدَ يُزَوِّجُ فِي زَمَنِ الجُنُونِ وَلَا يَجِبُ انْتِظَارُ الإِفَاقَةِ وَأَمَّا هُوَ فِي زَمَنِ إِفَاقَتِهِ فَيَصِحُّ تَزْوِيجُهُ اهـ سَمَّ عِبَارَةُ الرِّشِيدِيِّ أَيِ لَا يُزَوِّجُ فِي زَمَنِه وَإِنْ أَوْهَمَتْ عِلَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُزَوِّجُ حَتَّى فِي زَمَنِ الإِفَاقَةِ اهـ وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَدْ يُقَالُ لَا تَغْلِيْبُ لَأَنَّ الْوَلَايَةَ فِي زَمَنِ الإِفَاقَةِ لَهُ وَفِي زَمَنِ الجُنُونِ لِلأَبْعَدِ اهـ. • فَوُدَّ: (فَقَطُّ) أَيِ دُونَ زَمَنِ الإِفَاقَةِ فَلَا يُزَوِّجُ الأَبْعَدُ فِيهِ بَلْ يُزَوِّجُ الأَقْرَبُ المَقْطُوعُ الجُنُونِ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لو قُلَّ) أَيِ زَمَنِ الجُنُونِ. • فَوُدَّ: (انْتَهَرَتْ) أَيِ الإِفَاقَةُ كَالْإِغْمَاءِ جَزَمَ بِهِ المُنَى وَالنِّهَايَةُ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ قَصُرَ زَمَنُ الإِفَاقَةِ إِخْ) أَيِ كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ إِعْرَاضاً.

فصل في موانع ولاية النكاح

• فَوُدَّ: (وَكالمُكَاتِبِ بالإِذْنِ) أَيِ مِنْ سَيِّدِهِ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ تَقَطَّعَ الجُنُونُ) لَيْسَ المُرَادُ أَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ حَتَّى فِي زَمَنِ الإِفَاقَةِ بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّ الأَبْعَدَ يُزَوِّجُ فِي زَمَنِ الجُنُونِ وَلَا يَجِبُ انْتِظَارُ الإِفَاقَةِ وَأَمَّا هُوَ فِي زَمَنِ إِفَاقَتِهِ فَيَصِحُّ تَزْوِيجُهُ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الرِّوَايَةِ بِقَوْلِهِ وَذِي جُنُونٍ فِي حَالَتِهِ وَلَوْ تَقَطَّعَ انْتَهَى وَعَبَّرَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْآتِي فَيُزَوِّجُ الأَبْعَدَ زَمَنَهُ فَقَطْ انْتَهَى.

أي من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحته نكاحه فيه لو وقع ومُشْتَرَطٌ بعد إفاقة صفاؤه من آثار خَبَلٍ يحمله على جدّة في الخُلُقِ كما أفهمه قوله: ومختل (التظن) وإن قلّ وبَحْثُ الأذرعيّ خلافه يَمَعْنُ حملهُ على نوع لا يُؤَثِّرُ في التّظنّ في الأكفاء والمصالح (بهزم) أو خَبَلٌ أصليّ أو طارئٍ أو بأسقام شغلته عن اختيار الأكفاء ولم يُنتظَرِ زوال مايمه لأنّه لا حدّ له يبرِّفه الخُبراء بخلاف الإغماء ولم يُزَوَّجِ القاضي كالغائب لبقاء أهليّته إذ لو زَوَّجَ في حال غيبته صحّ بخلاف هذا (وكذا محجور عليه بسفه) لبلوغه غير رشيد مطلقاً أو بتذيره بعد رشده وخجّر عليه (على المذهب) لأنّه لا يلي أمر نفسه فغيره أولى، ويصحّ توكيل هذا والقن في قبول النكاح دون إيجابه أمّا إذا لم يُخجّر عليه فيلي كما بحثه الرافعي.....

• فود: (أي من حيث عدم الخ) على هذا يساوي هذا القسم ما تقدّم أولاً إلّا أن يلتزم هنا صحة تزويج الأبعد زمن الإفاقة أيضاً وفيه نظر سم وقد يقال المراد بقصر الزمن جدّاً عدم اتساعه للعقد والتظن في الأكفاء والمصالح. وهذا توجيه مستقيم لمقالة الإمام وفي حاشية المحلّي لابن عبد الحق بعد ذكرها أي فتزويجه فيها غير صحيح وتزويج الأبعد صحيح اه وتوجيه ظاهر بعد فرض أن مراد الإمام بالقصر جدّاً ما قدّمناه اه سيّد عمّر وقوله: توجيه مستقيم أي غير توجيه الشارح. • فود: (لا من حيث عدم الخ) أي ولا من حيث صحة تزويج الأبعد فيه لو وقع فلا يصحّ تزويج الأبعد في زمن الإفاقة اه ع ش. • فود: (إنكاحه) أي الأقرب. • فود: (ويبحث الأذري) مبتدأ خبره قوله: يتعني الخ.

• فود (سني) (بهزم) هو كبير السنّ وقوله: أو خَبَلٌ بتخريك الموحدة وإسكانها هو فساد في العقل اه مُعْنِي. • فود: (أو بأسقام شغلته الخ) هل لها ضابط من حيث الزمن أو لا؟ يتعني أن يرجع إذ القول بأن كلّ مرض يمنع عن اختيار الأكفاء وإن قلّ زمنه مُشْكِلٌ اه سيّد عمّر. • فود: (زوال مايمه) يعني من شغلته الأسقام سيّد عمّر ومُعْنِي. • فود: (لا حدّ له الخ) محلّ تأمل اه سيّد عمّر. • فود: (لبقاء أهليّته) أي الغائب اه سم. • فود: (إذ لو زَوَّجِ الخ) أي الغائب وقوله: بخلاف هذا أي من شغلته الأسقام فلا يصحّ تزويجه في حال سقمه. • فود: (لبلوغه) إلى قول المتن (وقيل) في النهاية إلّا قوله: وعليه إلى قوله وأما محجور عليه. • فود: (لبلوغه) الاتسب ببلوغه عبارة النهاية والمُعْنِي بأن بلغ غير رشيد أو بئز في ماله بعد رشده ثم حَجَرَ عليه اه وهي أحسن. • فود: (غير رشيد) أي في ماله أمّا من بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل في الفاسق وسيأتي حكمه اه ع ش. • فود: (مطلقاً) أي حَجَرَ عليه أو لا اه سم.

• فود: (وخجّر الخ) لعلّه بصيغة المصدر عطف على تذييره. • فود: (أما إذا لم يُخجّر عليه) بأن بلغ رشيداً ثم بئز ولم يُخجّر عليه والمراد ببلوغه رشيداً أن يمضي له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي

• فود: (أي من حيث عدم انتظاره الخ) على هذا يساوي هذا القسم ما تقدّم أولاً إلّا أن يلتزم هنا صحة تزويج الأبعد زمن الإفاقة أيضاً وفيه نظر. • فود: (ويبحث الأذري الخ) كذا شرح م ر. • فود: (لبقاء أهليّته) أي الغائب. • فود: (مطلقاً) أي حَجَرَ عليه أو لا.

وهو ظاهر نص الأم وإن صحح جمع خلافه وعليه فسيأتي الفرق بين صحة تصرفه وعدم ولايته وأما محجور عليه بفلس فيلي لأنه كامل وإنما المحجور عليه ليحق الغير.
 (ومنى كان) المعتقد أو (الأقرب) من عصبية النسب أو الولاء مُتَّصِفًا (ببعض هذه الصفات فالولاية) في الأولى لأقرب عصبية المعتقد كالإرث وفي الثانية (للابعد) نسبا فولاة فلو اعتق أمة ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الأب أو الأخ لا الحايكم على المنقول المعتمد وإن نُقِلَ عن نص وجمع مُتَّفَقِينَ أَنَّ الحايكم هو الذي يُزَوِّج وانتصر له الأذرعى واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني «الظاهر والاحتياط أَنَّ الحايكم يُزَوِّج» يُعَارِضُهُ قوله «في المسألة نصوص تدل على أَنَّ الأبعد هو الذي يُزَوِّج وهو الصواب» اهـ وذلك لأن الأقرب حينئذ كالعدم وإجماع أهل السير على «أنه ^{يُزَوِّج} زوجه وكيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالحبشة من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان بن عفان يكفر أبيها أبي سفيان ^{رضي الله عنه}» ويُقَاسُ بالكفر سائر الموانع السابقة والآتية ولذا قيل كان ينبغي تأخير هذا عن كلها ومنى زال المانع عادت الولاية.....

الرشد وتقضي المادة برشد من مضى عليه ذلك من غير تعاطي ما يُنافيه لا مُجَرَّد كونه لم يتعاط منافيًا وقت البلوغ بخصوصه اهـ ع ش. قود: (وهو ظاهر نص الأم) ومقتضى كلام المُصَنِّف هناك كالرؤية وهو المُتَّعَدُّ نِهَايةً ومُعْنَى. قود: (وعليه) أي الخلاف اهـ سم. قود: (بفلس) أو مريض اهـ مُعْنَى.
 قود: (المُعْتَقِ أو الأقرب) قد يقال الأقرب يشمل المُعْتَقِ فلا حاجة لتقديره فليُتَأَمَّلْ اهـ سيّد عمر.
 قود: (في الأولى) أي في صورة اتصاف المُعْتَقِ بِذَلِكَ وقوله: وفي الثانية أي في صورة اتصاف الأقرب بِذَلِكَ. قود: (نسبا فولاة) إلى قول المتن وقيل في المُعْنَى إلّا قوله: وإجماع أهل السير إلى ويُقَاسُ. قود: (من نص) أي للشافعي ولعلّ تنكيهه لكون المشهور عنه خلافه اهـ ع ش.
 قود: (والاحتياط أَنَّ الحايكم إلخ) عَجِبْتُ بِلِ الاحتياط أَنَّ يُزَوِّج الحايكم بإذن الأبعد أو بالعكس اهـ سيّد عمر. قود: (يُعَارِضُهُ قوله) أي البلقيني خبر وقول البلقيني إلخ، وقوله في المسألة خبر مُقَدَّم لِقَوْلِهِ نصوص إلخ والجُمْلَةُ بَدَلٌ مِنْ (قوله). قود: (وَذَلِكَ إلخ) راجع إلى المتن. قود: (لأن الأقرب) وكان الأوْفَى لِمَا سَبَقَهُ أَنَّ يَزِيدُ أو المُعْتَقِ. قود: (حينئذ) أي حين اتَّصَفَ ببعض الصفات المذكورة.
 قود: (وإجماع إلخ) قد يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا الإِسْتِدْلَالِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ نِكَاحَهُ ^{يُزَوِّج} لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَلِيٍّ اهـ سيّد عمر. قود: (تأخير هذا) أي قوله: ومنى كان إلخ. قود: (من كلها) عبارة المُعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ الْفِسْقِ وَاخْتِلَافِ الدِّينِ لِيَعُوذَ إِلَيْهِمَا أَيْضًا اهـ. قود: (ومنى زال المانع) أي تَحَقُّقُنَا زَوَالِهِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ يُعْتَبَرُ فِي زَوَالِ التَّبْدِيرِ حُسْنُ تَصَرُّفِهِ مُدَّةً يُغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ زَوَالُهُ اهـ ع ش. قود: (هَازَتْ الْوِلَايَةُ) وَلَوْ زَوِّجَ الْآبَعْدُ فَادَّعَى الْأَقْرَبُ أَنَّهُ زَوِّجَ بَعْدَ تَأْهِلِهِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ فَلَا اغْتِيَازَ بِهِمَا أَيِ الْآبَعْدِ وَالْأَقْرَبِ وَالرُّجُوعُ فِيهِ

قود: (فيلي كما بحثه إلخ) اعتمدته م ر. قود: (وعليه) أي على الخلاف.

(والإغماء) والشكز بلا تعدد (إن كان لا يدوم غالباً) يعني بأن قل جداً (انتظر إفاقته) قطعاً لقرّب زواله كالنوم (وإن كان يدوم أياً ما انتظر) أيضاً لكن على الأصح لأن من شأنه أنه قريب الزوال كالنوم نعم، إن دعت حاجتها إلى النكاح زوجها السلطان على ما قاله المتولي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين خلافه .

(وقيل تنقل الولاية للأبدي) كالجنون وقضية قوله أياً ما أن اليوم واليومين من القسم الأول والذي في الروضة حكاية الخلاف فيها أيضاً وقضية صنيعة انتظاره وإن دام شهراً واستبداه جمع وأدعوا أن المعتمد ما أفاده كلام الإمام أنه متى كان دون يومين انتظر ولا زوج الحاكم كالفائت بل أولى لصحة عبارة الفائت (ولا يقدح) الخرس إن كان له كتابة أو إشارة مفهومة ولا زوج الأبعد ومرو صحة تزويجه وتزوجه بالكتابة.....

إلى قول الزوجين لأن العقد لهما فلا يقبل فيه قول غيرهما وجزم أي المأزدي فيما لو زوجها بعد تأهل الأقرب بعدم الصحة سواء علم ذلك أو لم يعلمه نهايةً ومغني .

❦ قول (سني): (والإغماء) قال الإمام ومن جملة ذلك الصرع أم ر ا ه غ ش .

❦ قول (سني): (أياماً) عبارة النهاية والمغني : يوماً أو يومين أو أياماً ه . ❦ قوله: (زوجها السلطان الخ) عبارة النهاية والمغني فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للمتولي ه .

❦ قوله: (وقضية صنيعة الخ) أفاد الشارح أن الغاية ثلاثة وإن أوهم كلامه الزيادة إذ هي أقل الكثير وأكثر القليل وقد أناط الشرع بها أحكاماً كثيرة ولم يقتصر ما زاد عليها نهايةً ومقتضى قوله إن الغاية ثلاثة أنه إذا جاوزها انتقلت الولاية للأبدي قلنا مل ثم رأيت الفاضل المحسني صرح بنقل ذلك عنه عبارته: قول المصنف أياً ما أي ما لم تزد على ثلاثة ولا لم تنتظر وانتقلت الولاية للأبدي م ر ا ه سيّد عمر عبارة غ ش قوله: أفاد الشارح الخ معتمد . وقوله: إن الغاية ثلاثة أي فتنتقل بعد الثلاثة للأبدي وقوله: ولم يقتصر ما زاد عليها هذا ظاهر في أن المدة إن لم تزد على ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملحقة بما دونها وفي كلام حجة أنه متى زاد على يومين لم ينتظر وفي سم على منهج وتنتقل من أول المدة حيث أخبر أهل الخبرة أنه يزيد على الثلاثة ه وقوله: أهل الخبرة الأقرب ولو واحداً ثم لو زوج الأبعد اعتمداً على قول أهل الخبرة فزال المانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياساً على ما لو زوج الحاكم لغيره الأقرب فبان عدمها ه .

❦ قوله: (ولا زوج الخ) شامِل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف المتن وشروجه كالمحلى والنهاية والمغني كما مر . ❦ قوله: (الخرس) إلى قول المتن ولأ ولاية في النهاية لأ قوله: ويظهر أن العقد الواحد كذلك . ❦ قوله: (ومر) أي في شرح: ولا يصح إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح عبارة المغني وسجيء خلاف

❦ قوله (سني): (أياماً) أي ما لم تزد على ثلاثة أيام ولا لم تنتظر وانتقلت الولاية للأبدي م ر .

❦ قوله: (لكن ظاهر كلام الشيخين الخ) اعتمد ذلك م ر واعلم أنه قد يفهم من المتن جريان القول الأول في اليوم واليومين بالأولى ولا يفهم جريان الثاني بالأولى . ❦ قوله: (ومر) أي في شرح قوله ولا

مع ما فيه فراجعهُ ولا (العمى في الأصح) لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْبَحْثِ عَنِ الْأَكْفَاءِ، وَتَعَدُّ شَهَادَتَهُ إِنَّمَا هُوَ لَتَعَدُّ تَحْكُمُهُ وَلَا فِيهِ مَقْبُولَةٌ مِنْهُ فِي مَوَاضِعَ تَأْتِي نَعْمَ، لَا يَجُوزُ لِقَاضِي تَفْوِيضٍ وَلَا يَهِ الْفُقُودِ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا تَنْوَعُ مِنْ وَلَا يَهِ الْقَضَاءِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْعَقْدَ الْوَاحِدَ كَذَلِكَ وَعَلِيمٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّ عَقْدَهُ بِمَهْرٍ مُعَيَّنٍ لَا يُبَيِّتُهُ كَشَرَاتِهِ بِمُعَيَّنٍ أَوْ يَبِيعَهُ لَهُ .

(وَلَا وَلَا يَهِ لِقَاضِي) غَيْرِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، مُرْشِدٍ أَوْ عَدْلٍ عَاقِلٍ فَيُزَوِّجُ الْأَبَدُ وَاخْتَارَ أَكْثَرُ مُتَأَخَّرِي الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَلِي وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَحِيثٌ لَوْ شَيْئًا انْتَقَلَتْ لِحَاكِمِ فَايِسِي لَا يَنْعَزِلُ وَلِيٍّ وَلَا فَلَ لَاَنَّ الْفِسْقَ عَمٌّ وَاسْتَحْسَنَتْهُ فِي الرُّوضَةِ وَقَالَ يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهِ وَبِهِ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ وَقَوَاهُ السُّبْكِيُّ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ لِي مُنْذُ

الْأَعْمَى فِي الْآخَرِ الْمَفْهُومُ لِغَيْرِهِ مُرَادُهُ بِالْإِشَارَةِ الَّتِي لَا يَخْتَصُّ بِفَهْمِهَا الْفَطْنُونَ وَلَا زَيْبٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَاتِبًا تَكُونُ الْوَلَايَةُ لَهُ فَيُوكَّلُ مَنْ يُزَوِّجُ مَوْلِيَّتَهُ أَوْ يُزَوِّجُهُ وَهَذَا مُرَادُ الرُّوضَةِ فَإِنَّهُ سَوَّى بَيْنَ الْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةِ وَالْكِتَابَةِ وَأَسْقَطَهَا أَيِ الْكِتَابَةِ ابْنُ الْمُفَرِّي نَظَرًا إِلَى تَزْوِيجِهِ لَا إِلَى وَلَا يَتِهِ وَلَا زَيْبٌ أَنَّهُ لَا يُزَوِّجُ بِهَا لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ أَهْ وَكَذَا فِي سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ . قُودُ: (مَعَ مَا فِيهِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَنْتَقِذُ نِكَاحَ الْآخَرِ بِإِشَارَتِهِ الَّتِي لَا يَخْتَصُّ بِفَهْمِهَا الْفَطْنُونَ وَكَذَا بِكِتَابَتِهِ وَإِشَارَتِهِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِفَهْمِهَا الْفَطْنُونَ إِذَا تَعَدَّرَ تَوْكِيلُهُ لِاضْطِرَارِهِ حِينَئِذٍ فَتَسْتَتِيَانِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ النِّكَاحِ بِالْكِتَابَةِ لِذَلِكَ . قُودُ: (وَتَعَدُّ شَهَادَتَهُ) أَيِ فِي النِّكَاحِ . قُودُ: (بِمَا مَرَّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ أَهْ كُرْدِي . قُودُ: (إِنْ عَقْدَهُ) أَيِ الْأَعْمَى . قُودُ: (بِمَهْرٍ مُعَيَّنٍ) أَيِ كَأَنَّ قَالَ زَوَّجْتُكَ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ بِكَذَا فِي ذِمَّتِكَ أَوْ أَطْلَقَ قَبِيضَ نَمٍ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَا يَهِ الْمَالِ وَكُلٌّ مَنْ يَقْبِضُهُ وَلَا وَكُلْتُ هِيَ أَهْ ش . قُودُ: (لَا يَفْتِيهِ) أَيِ ذَلِكَ الْمُعَيَّنُ بَلْ يُفْتِي مَهَرُ الْجِثْلِ أَهْ ش .

قُودُ (سُ): (لِقَاضِي) مُجِبِّرًا كَانَ أَوْ لَا فَسَّقَ بِشَرْبِ الْخَمْرِ أَوْ لَا أَعْلَنَ بِفِسْقِهِ أَوْ لَا؟ نِهَايَةُ وَمُعْنَى . قُودُ: (لِلْحَدِيثِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوَاهُ السُّبْكِيُّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيلَ عَاقِلٌ وَقَوْلُهُ: لَا يَنْتَزِلُ أَنَّهُ يَلِي وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ أَهْ مُعْنَى . قُودُ: (وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ الْخ) وَالْمُعْتَمَدُ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْمُتَنِ نِهَايَةُ وَمُعْنَى وَمَنْهَجٌ وَزِيَادِي . قُودُ: (لَا يَنْتَزِلُ) صِفَةُ فَايِسِي أَهْ كُرْدِي . قُودُ: (وَلِيٍّ) جَوَابُ لَوْ وَالضَّمِيرُ لِلْقَرِيبِ الْفَايِسِيِّ . قُودُ: (لَأَنَّ الْفِسْقَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى قَالَ أَيِ الْغَزَالِيُّ وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْفَتْوَى بِغَيْرِهِ إِذِ الْفِسْقُ عَمٌّ الْعِبَادَةِ وَالْبِلَادِ أَهْ . قُودُ: (وَاسْتَحْسَنَتْهُ) أَيِ مَا اخْتَارَهُ الْغَزَالِيُّ . قُودُ: (وَقَوَاهُ السُّبْكِيُّ) وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَيْسَ هَذَا أَيِ مَا اخْتَارَهُ الْغَزَالِيُّ مُخَالِفًا لِلْمَشْهُورِ عَنِ الْجِرَاقِيِّينَ وَالنَّصِّ وَالْحَدِيثِ بَلْ ذَلِكَ

يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ هُنَا وَذَكَرَ الْأَصْلُ مَعَ الْإِشَارَةِ الْكِتَابَةَ فَقَالَ فِي تَصْحِيحِهِ: إِنَّ لِلْأَعْمَى أَنْ يُزَوِّجَ وَيَجْرِيَ الْخِلَافُ فِي وَلَا يَهِ الْآخَرِ الَّذِي لَهُ كِتَابَةٌ أَوْ إِشَارَةٌ مَفْهُومَةٌ وَلَا يُنَافِي اغْتِيَاؤُهُ لَهَا تَرْكُ الْمُصَنَّفِ لَهَا لِأَنَّهُ اغْتَبَرَهَا فِي وَلَا يَتِهِ لَا فِي تَزْوِيجِهِ وَلَا زَيْبٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَاتِبًا تَكُونُ لَا يَهِ لَهُ فَيُوكَّلُ بِهَا مَنْ يُزَوِّجُ وَالْمُصَنَّفُ نَظَرَ إِلَى تَزْوِيجِهِ لَا إِلَى وَلَا يَتِهِ وَلَا زَيْبٌ أَنَّهُ لَا يُزَوِّجُ بِهَا انْتَهَى .

ينين أفتي بصحة تزويج القريب الفايقي واختاره جمع آخرون إذا عمّ الفسق وأطالوا في الانتصار له حتى قال الغزالي من أبطله حكم على أهل المضير كلهم إلا من شدّ بأنهم أولاد حرام اهـ . وهو عجيب لأن غاية أنهم من وطء شبهة وهو لا يوصف بحرمة كحل فصول العبارة حكم عليهم بأنهم ليسوا أولاد حلّ ويؤيد ما قاله أولاً أنه حكى قول للشافعي أنه ينعقد بشهادة فاسقين لأن الفسق إذا عمّ في ناحية وامتنع النكاح انقطع التسلسل المقصود بقاؤه فكذا هذا وكما جاز أكل الميتة للمضطر ليتقاه فكذا هذا ليتقاه التسلسل أما الإمام الأعظم فلا ينزل بالفيسي فيزوج بناته إن لم يكن لهنّ ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وإن فسق تفخيماً لشرائعه ولو تاب الفايقي توبة صحيحة زوج حلالاً لأن الشرط عدم الفيسي لا العدالة.....

عند وجود الحاكم المرضي بالمالم الأهل وأما غيره من الجهلة والفساق فكالعدم كما صرح به الأئمة في الوديعه وغيرها اهـ معني . فود: (واختاره) أي صحة تزويج القريب إلخ . فود: (وهو) أي ما قاله الغزالي آخر . فود: (لأن غايته) أي إبطال تزويج القريب الفايقي أي غاية ما يلزم الحكم بإطلاقه . فود: (ما قاله) أي الغزالي أولاً أي قوله: أنه لو كان بحيث إلخ . فود: (أنه) أي الشأن حكى إلخ فاعل (يؤيد) وقوله: قول للشافعي نائب فاعل حكى وقوله أنه أي النكاح يتعقد إلخ بدل من (قول إلخ) . فود: (وامتنع النكاح) أي قلنا بامتناع النكاح بشاهد فايقي حيث . فود: (فكذا هذا) أي فمثل الشاهد الفايقي حين عموم الفيسي القريب الفايقي . فود: (أما الإمام الأعظم إلخ) مختار قوله غير الإمام الأعظم ثم هو إلى قوله قال جمع في المعني وإلى المتن في النهاية إلا قوله: قال جمع إلى (والصبي) . فود: (فيزوج بناته) لو كن أبكاراً هل يجبرهنّ لانه أب جائز التزويج أو لا ولا بد من الاستئذان لأن تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة؟ فيه نظر ومال م ر إلى الأول اهـ سم لكن مقتضى قوله إن لم يكن لهنّ ولي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب المذل بأن لا يكون لها أخ ونحوه فتمحض تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الإيجاب بل حدهم اهـ ع ش عبارة البجيرمي المعتد أنه لا يكون مجبراً فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة إلا بإذنها اهـ . فود: (بالولاية العامة) متعلق بالمسالتين اهـ رشدي . فود: (زوج حلالاً) أي وإن لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلاً حيث وجدت شروط التوبة بأن يغرم عزمًا مضمماً على رد المظالم اهـ ع ش .

فود: (فيزوج بناته) لو كن أبكاراً هل يجبرهنّ لانه أب جاز له التزويج أو لا ولا بد من الاستئذان لأن تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال م ر إلى الأول . فود: (إن لم يكن لهنّ ولي خاص) أي وإلا قدم عليه لئلا يفتد الخصاص على الإمام . فود: (ولو تاب الفايقي توبة صحيحة زوج حلالاً) قال الزركشي: فبين العدالة والفيسي واسطة ومثل بهذا أو بالصبي إذا بلغ ، والكافر إذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق فقال: ليسا بفاسقين لعدم صدور مفسق ولا عدلين لعدم حصول الملكة وقال لا تحصل عدالة الكافر هذا الاختيار قال الأستاد في كتبه وفي ذلك نظر ظاهر ومناجزة لإطلاقهم فالصواب أن الصبي إذا بلغ

وبينهما واسطة ولذا زَوَّجَ المستور الظاهرُ العدالةَ قال جمعٌ اتفاقاً واعتراضٌ والصبي إذا بَلَغَ والكافر إذا أَسْلَمَ ولم يَضُدْزَ منهما مُفَسَّقٌ وإن لم يحصل لهما مَلَكةٌ تَحْمِلُهُمَا الآنَ على مُلَازِمَةِ التَّقْوَى .

(ولي الكافر) الأصلي غير الفاسق في دينه وهذا أولى من تعبير كثيرين بَعْدِلٍ في دينه لما تقرَّر في المسلم فهو أولى (الكافرة) وإن اختلف دينهما سواء أكان الزوج مسلماً أم ذمياً وهي مُجْبِرَةٌ أو غير مُجْبِرَةٌ لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِمَعْصِيَةِ أَوْلِيَائِهِمْ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ٧٣].....

• فَوَدَّ: (وبينهما واسطة) فَإِنَّ العدالةَ مَلَكةٌ تَحْمِلُ على مُلَازِمَةِ التَّقْوَى ، والصبي إذا بَلَغَ وَلَمْ يَحْصُلْ له تلك المَلَكةُ لَا عَدْلٌ وَلَا فاسقٌ اهـ مُعْنَى . • فَوَدَّ: (ولذا) أي لَأَنَّ الشَّرْطَ عَدَمُ الْفِسْقِ لَا الْعَدَالَةَ .

• فَوَدَّ: (المستور إلخ) وأصحابُ الْحَرْفِ الذَّنِيَّةِ يَلَوْنَ كما رَجَعَ في الرُّضْوَيةِ الْقَطْعَ به مُحَلًى وَنَهَايَةً وَمُعْنَى . • فَوَدَّ: (والصبي إلخ) عَطَفَ على (المستور) . • فَوَدَّ: (ولَمْ يَضُدْزَ مِنْهُمَا) مُفَسَّقٌ أي قَهْمًا مِنْ تلك الواسطة لَا يَتَصَفَّانِ بِفِسْقٍ وَلَا عَدَالَةٍ قَالَهُ الزَّكَوِيُّ وَقَالَ الْأَسْتَاذُ فِي كَتَرِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَمُنَابَذَةٌ لِإِطْلَاقِهِمُ فَالضَّوَابِّ أَنَّهُمَا يَوْصَفَانِ بِالْعَدَالَةِ اهـ وَمَا قَالَهُ الْأَسْتَاذُ لَا يَتَّبِعِي الْعُدُولَ عَنْهُ اهـ سَم .

• فَوَدَّ: (الأصلي) إلى قوله أو لِمَوْلَاهِ السَّغِيهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَهَذَا إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: أو الولي وقوله: أو تَخْتَارُهُ وإلى قولِ الْمَثْنِ وَلَوْ غَابَ فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أو الولي وقوله أو تَخْتَارُهُ وَقَوْلُهُ: وَأَنْ يُرَاجَعَ إِلَى الْمَثْنِ . • فَوَدَّ: (الأصلي) أَمَّا الْمُرْتَدُّ فَلَا يَلِي مُطْلَقًا لَا عَلَى مُسْلِمَةٍ وَلَا مُرْتَدَّةٍ وَلَا غَيْرِهِمَا لِانْقِطَاعِ الْمَوَالَاةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَلَا يَزَوِّجُ أَمْتَهُ بِمِلْكٍ كَمَا لَا يَتَزَوِّجُ مُعْنَى وَنَهَائِيَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلَا يَلِي مُطْلَقًا أَي حَتَّى لَوْ زَوَّجَ أَمْتَهُ أَوْ مَوْلِيَّتَهُ فِي الرَّدَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يَتَيَسَّرْ صِحَّتُهُ بَلْ هُوَ مَخْكُومٌ بِطُلَايِهِ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْوَقْفَ وَقَوْلُهُ كَمَا لَا يَتَزَوِّجُ أَي لِكُونِهِ لَا يَتَقَيَّ اهـ . • فَوَدَّ: (وهذا) أَي تَغْيِيرُهُ بِغَيْرِ الْفَاسِقِ إِنْ عَطَفَ . • فَوَدَّ: (بَعْدِلٍ) الْآتِسَبُ لِسَابِقِهِ بِالْعَدْلِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ . • فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ إِنْخ) أَي مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ عَدَمُ الْفِسْقِ لَا الْعَدَالَةَ . • فَوَدَّ: (سواء أكان الزوج مُسْلِمًا إِنْخ) لَكِنْ لَا يَزَوِّجُ الْمُسْلِمَ قَاضِيَهُمْ بِخِلَافِ الزَّوْجِ الْكَافِرِ لِأَنَّ نِكَاحَ الْكَافِرِ مَخْكُومٌ بِصِحَّتِهِ وَإِنْ صَدَرَ مِنْ قَاضِيِهِمْ نَهَائِيَةً وَمُعْنَى وَشَرْحُ الزَّوْجِ .

رَشِيدًا وَالْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمَا مُفَسَّقٌ يَوْصَفَانِ بِالْعَدَالَةِ انْتَهَى وَمَا قَالَهُ الْأَسْتَاذُ لَا يَتَّبِعِي الْعُدُولَ عَنْهُ . • فَوَدَّ: (والصبي) عَطَفَ عَلَى: الْمُسْتَوْرٍ وَأَصْحَابُ الْحَرْفِ يَلَوْنَ كَمَا رَجَعَ فِي الرُّضْوَيةِ الْقَطْعَ به شَرْحٌ م ر . • فَوَدَّ: (وَأَنَّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُمَا مَلَكةٌ إِنْخ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِاغْتِيَارِ هَذِهِ الْمَلَكةِ فِي الْعَدَالَةِ وَبِانْقِضَائِ الْعَدَالَةِ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ إِذَا بَلَغَ الْأَوَّلُ وَأَسْلَمَ الثَّانِي كَمَا ذَكَرَ وَأَنَّهُ لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُمَا لِانْقِضَائِ تِلْكَ الْمَلَكةِ وَهُوَ غَرِيبٌ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا ذَكَرَهُ الْأَسْتَاذُ فِي كَتَرِهِ . • فَوَدَّ: (الأصلي) خَرَجَ الْمُرْتَدُّ فَلَا يَلِي بِحَالٍ شَرْحٌ م ر . • فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَي مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ عَدَمُ الْفِسْقِ لَا الْعَدَالَةَ . • فَوَدَّ: (سواء أكان الزوج مُسْلِمًا أَمْ ذِمِّيًا) لَا يَزَوِّجُ الْمُسْلِمَ قَاضِيَهُمْ بِخِلَافِ الزَّوْجِ الْكَافِرِ لِأَنَّ نِكَاحَ الْكَافِرِ مَخْكُومٌ بِصِحَّتِهِ وَإِنْ صَدَرَ مِنْ قَاضِيِهِمْ شَرْحٌ م ر .

لا المسلمة إجماعاً ولا المسلم الكافرة إلا الإمام ونائبه فإنه يُزَوِّج مَنْ لا ولي لها وَمَنْ غَضَلَهَا
وليها بعموم الولاية ولا يُزَوِّج حربي ذميمة وعكسه كما لا يتوارثان قاله البلقيني قال : والمعاهد
كالدُّمِّيِّ ويُزَوِّج نصراني يهوديةً وعكسه كالإرث وصورته أن يُزَوِّج نصراني يهوديةً أو عكسه
فتلذ له بنتاً فتَحْزِرُ إذا بَلَغَتْ بين دين أبيها وأُمِّها فتختارها أو تختارَه. (وأحرام أحد العاقدَيْن)
لنفسه أو غيره بولاية أو وكالة (أو الزوجة).....

• فَوَدَّ: (لا المسلمة) أي لا يلي الكافر المسلمة ولو كانت عتيقة كافر مُغْنِي ونهاية. • فَوَدَّ: (ولا المسلم
الكافرة) أي ولو كانت عتيقة مسلم أخذاً مِمَّا مَرَّ آنفاً. • فَوَدَّ: (إلا الإمام إلخ) عبارة النهاية نعم لولي
السيد تزويج أمته الكافرة كالسيد الأثني بيانه وللقاضي تزويج الكافرة عند تعدد الولي الخاص اه وعبارة
سم في الرّوض وشرجه إلا سيد مسلم فله أن يُزَوِّج أمته الكافرة أو وليه أي السيد ذكراً مطلقاً أو أنثى
مسلمة فلوليه أن يُزَوِّج أمته الكافرة أو قاض إلخ ووجه قوله مطلقاً إلخ أن الذَّكَرَ لَمَّا كَانَ لَهُ تَزْوِيجُ أُمَّتِهِ
مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا قَامَ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِ الْأُنْثَى فَإِنَّهَا لَا تَزَوِّجُ فَيَقْدِرُ تَزْوِيجُ الْوَلِيِّ بِمَا إِذَا كَانَ لَهُ
وِلَايَةٌ تَزْوِيجُهَا وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُسْلِمَةً م ر اه. • فَوَدَّ: (مَنْ لا ولي لها) لِقْفِيهِ أَوْ غَضَلَهَا أَوْ غَنِيَتْ اه ع
ش. • فَوَدَّ: (والمعاهد) عبارة النهاية والمغني المُسْتَأْمَرُ اه. • فَوَدَّ: (وَيُزَوِّجُ نصراني إلخ) وللمسلم
توكيل نصراني ومجوسي في قبول نصرانية لأنهما يقبلان نكاحها لأنفسهما لا في نكاح مسلمة إذ لا
يجوز لها نكاحها بحال بخلاف توكيلهما في طلاقها لأنه يجوز لهما طلاقها ويتصور بأن أسلمت كافرة
بعد الدخول فطلقها زوجها ثم أسلمت في العدة فإن لم يسلم فيها تبين بينوتها منه بإسلامها ولا طلاق
وللنصراني ونحوه توكيل مسلم في نكاح كتابية لا مجوسية ونحوها أي كالوثنية وعابدة الشمس أو
القمر لأن المسلم لا يتكهنها بحال وللمفسر توكيل موسر في نكاح أمية لأنه أهل نكاحها في الجملة وإن
لم يمكنه حالاً لِمَعْنَى فِيهِ نَهَايَةٌ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَصُورَتُهُ) عبارة النهاية والمغني وصورته ولاية النصراني
على اليهودية أن يُزَوِّجَ نصراني إلخ. • فَوَدَّ: (أو تختارَه) لا يَخْفَى أَنَّهَا إِذَا اخْتَارَتْهُ فَلَا تَخَالَفَ بَيْنَهُمَا
فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ اه سيد عمر أي ولذا استقطنه النهاية والمغني كما مرَّ.

• فَوَدَّ (سني): (وأحرام أحد العاقدَيْن إلخ) شامل كُلِّ مُحْرَمٍ حَتَّى الْإِمَامِ وَالْقَاضِي وَفِيهِمَا وَجْهٌ أَنَّهُ يَصِحُّ
لِقَوَّةِ وَلَايَتِهِمَا اه مغني. • فَوَدَّ: (لنفسه) مُتَعَلِّقٌ بِالْعَاقِدَيْنِ اه سم.

• فَوَدَّ: (ولا المسلم الكافرة إلخ) في الرّوض وشرجه وكذا لا يُزَوِّجُ مُسْلِمٌ كَافِرَةً إِلَّا سَيِّدٌ مُسْلِمٌ فَلَهُ أَنْ
يُزَوِّجَ أُمَّتَهُ الْكَافِرَةَ أَوْ وَلِيَّهَ أَيْ السَّيِّدَ ذَكَرًا مُطْلَقًا أَوْ أَنْثَى مُسْلِمَةً فَلُولِيهِ أَنْ يُزَوِّجَ أُمَّتَهُ الْكَافِرَةَ أَوْ قَاضٍ
فَيُزَوِّجُ نِسَاءَ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِمَّا لِعَدَمِ الْوَلِيِّ الْكَافِرِ لَهَا أَوْ لِسَيِّدِهَا وَإِمَّا لِعَضْلِهِ وَلَا يُزَوِّجُ قَاضِيَهُمُ وَالزَّوْجُ
مُسْلِمٌ بِخِلَافِ الزَّوْجِ الْكَافِرِ لِأَنَّ نِكَاحَ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ وَإِنْ صَدَرَ مِنْ قَاضِيَهُمْ انْتَهَى وَجْهٌ قَوْلِهِ ذَكَرًا
مُطْلَقًا إِنْ الذَّكَرَ لَمَّا كَانَ لَهُ تَزْوِيجُ أُمَّتِهِ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا قَامَ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِ الْأُنْثَى
فَإِنَّهَا لَا يُزَوِّجُ فَيَقْدِرُ تَزْوِيجُ الْوَلِيِّ بِمَا إِذَا كَانَ لَهُ وِلَايَةٌ تَزْوِيجُهَا وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُسْلِمَةً م ر .
• فَوَدَّ: (لنفسه) مُتَعَلِّقٌ بِالْعَاقِدَيْنِ .

أو الزوج أو الولي الغير العاقد إحراراً مطلقاً أو بأحد النكسين ولو فاسداً (يمنع صحة النكاح) وإذنه فيه لقننه الحلال على المنقول المعتمد أو لقنوليته السفهيه كما بحثه جمع وعليه فيفرق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقنن بالمعقد في الإحرام بأن ما هنا منشؤه الولاية وليس المخرج من أهلها بخلاف مجرود الإذن إذ يختلط للولاية ما لا يختلط لغيرها وذلك لخبر مسلم «لا ينكح المخرج ولا ينكح» بكسر كافيهما، وخبره عن ابن عباس «أنه ﷺ نكح ميمونة وهو

قود: (أو الزوج) عبارة المغني قال الأذرعى كان يتبني (أو أحد الزوجين) فإن الظاهر أنه لو أحرَمَ الصبي بإذن وليه الحلال أو العبد بإذن سيده الحلال فَعَقَدَ على ابنه أو عبده جبراً حيث نواه أو بإذن سابق لم يصح كما ذكره في الروضة اهـ. قود: (أو الزوج أو الولي) لعل الأولى إسقاطه ليظهر الاستدراك الآتي في المتن. قود: (الغير العاقد) أي بأن عَقَدَ وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي اهـ سم عبارة السيد عَمَرُ صِفَةُ لِلْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ وَوَجْهُ الْإِفْرَادِ ظَاهِرٌ اهـ أي كَوْنُ الْعُطْفِ بَأَو. قود: (أو بأحد النكسين) أو بهما اهـ سَيِّدُ عَمَرُ.

قود (سبي): (يمنع صحة النكاح) ولا حد في الوطء هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة اهـ نِهَابَةُ قَالَ ع ش وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ فِي صِحَّةِ نِكَاحِ الْمُخْرَمِ خِلَافاً وَلَا كَذَلِكَ الْمُرْتَدَّةُ وَالْمُعْتَدَةُ اهـ عبارة الرشيد قوله: هنا يعني فيما لو نكحها وهو مخرج أي لما في صحة نكاحها من الخلاف اهـ. قود: (وإذنه) عطف على النكاح والضمير راجع لقوله أو الولي المراد به ما يشمل السيد. قود: (وإذنه إلخ) ظاهره بطلان الإذن وإن لم يقبل فيه حال الإحرام وهو قضية الفرق الآتي اهـ سم. قود: (فيه) أي النكاح عبارة المغني وكما لا يصح نكاح المخرج لا يصح إذنه لعبده الحلال في النكاح ولا إذن المخرمة لعبدها فيه في الأصح في المجموع اهـ. قود: (فيفرق إلخ) أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأ الولاية كما لو وكل الولي المخرج حلالاً ليزوج موليته ولم يقنن بالمعقد في الإحرام اهـ سم عبارة ع ش يرد على هذا صحة إذن المرأة لقننها إلا أن يقال منشأ ذلك الملك دون هذا وفيه نظر لأن الرقيق إنما يمتنع عليه النكاح بغير إذن لحق السيد اهـ. قود: (وصحة التوكيل) أي في تزويج موليته أو تزويج نفسه أو ابنه الصغير اهـ ع ش. قود: (حيث لم يقنن إلخ) سواء قال ليزوج بعد التحلل أم أطلق سم ومغني وشرح الروض. قود: (وذلك) راجع لمنع الإحرام الصحة. قود: (بكسر كافيهما) وفتح الباء في الأول وضمها في الثاني نهاية ومغني. قود: (وخيرة) أي مسلم مبتدأ خبره قوله: معارض إلخ.

قود: (الغير العاقد) أي بأن عَقَدَ وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي. قود: (وإذنه إلخ) ظاهره بطلان الإذن وإن لم يقبل فيه بحال الإحرام وهو قضية الفرق الآتي. قود: (وعليه فيفرق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقنن بالمعقد في الإحرام إلخ) أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأ الولاية كما لو وكل الولي الحلال مخرجاً أو الولي المخرج حلالاً ليزوج موليته ولم يقنن بالمعقد في الإحرام كما قال في الروضة ولو وكله في حال إخراج الوكيل أو الموكل أو المرأة نظر إن وكله ليفقد

مُحْرِمٌ مُعَارَضٌ بالخبر الحسن عن أبي رافع أنه كان حلالاً وأنه الرسول بينهما وهو مُقَدَّمُ لآلِهِ الْمُبَاشِرُ لِلوَاقِعَةِ عَلَى أَنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَنَّ لَهُ النِّكَاحَ مَعَ الْإِحْرَامِ وَيَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَ حَلَالٌ لِحَلَالٍ أُمَةٌ مَحْجُورَةٌ الْمُحْرِمِ لِأَنَّ الْعَاقِدَ لَيْسَ نَائِبُهُ وَأَنْ تُزَوَّجَ الْمُحْرِمَةُ لِزَوْجِهَا الْمُحْرِمِ وَأَنْ يُرَاجَعَ تَقْلِيلاً لِكُونِ الرَّجْعَةِ اسْتِدَامَةً كَمَا بَأْتِيَ .

(وَلَا تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ (فِي الْأَصَحِّ فَيُزَوَّجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ) لِبَقَاءِ رُشْدِ الْمُحْرِمِ وَنَظَرِهِ وَإِنَّمَا مُنِيعُ تَعْظِيمًا لِمَا هُوَ فِيهِ وَقَوْلُهُ (لَا الْأَبْعَدُ) إِبْضَاحٌ لِأَنَّهُ عَيْنُ قَوْلِهِ وَلَا تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ (قُلْتُ وَلَوْ أَحْرَمَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ فَهَقْدَ وَكَيْلَهُ الْحَلَالُ لَمْ يَصَحِّ).....

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ كَانَ) أَيِ التَّيْبِ ﷺ. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ الْخ) أَيِ أَبِي رَافِعٍ وَكَذَا ضَمِيرُ لَآلِهِ. • قَوْلُهُ: (وَأَنْ تُزَوَّجَ الْخ) عِبَارَةٌ مُغْنِي وَيجوز أن يزوّج إلى المحرم زوجته التي عقد عليها قبل الإحرام وأن تزوّج المحرمة إلى زوجها الحلال والمحرم وتصح رجعتها اهـ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (فَيُزَوَّجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي مُدَّةِ الْإِحْرَامِ بَيْنَ طَوِيلِهَا وَقَصَرِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ الْإِمَامُ وَالْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُمَا: إِنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ فِي طَوِيلِهَا كَمَا فِي الْغَنِيَّةِ مُغْنِي وَنَهَابَةٌ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ) أَيِ بِإِذْنٍ مِنَ الْمَرْأَةِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُجْبِرَةِ وَغَيْرِهَا مَعَ ش. • قَوْلُهُ: (لَآلِهِ هَيْئُ قَوْلِهِ الْخ) هَذَا مَمْنُوعٌ قَطْعًا بِلِ غَايَةِ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا زِمَ لَهُ وَلَا إِشْكَالٌ فِي تَفْرِيعِ اللَّازِمِ سَمَ عَلَى حَجِّهِ مَعَ ش وَرَشِيدِي.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (فَهَقْدَ وَكَيْلَهُ) فَإِنَّ عَقْدَ الْوَكِيلِ ثُمَّ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ هَلْ وَقَعَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ أَوْ بَعْدَهُ صُدِّقَ مُدْعَى الصَّحَّةِ بِبَيِّنَةٍ لَآتِيهَا الظَّاهِرُ فِي الْمَقْرُودِ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا ادَّعَى مُقْتَضَى بَطْلَانِهِ غَيْرَ الزَّوْجِ وَالْأَرْقَنُ الْعَقْدُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ مُوَاحِدَةً بِإِفْرَاقِهِ وَلَوْ أَحْرَمَ وَتَزَوَّجَ وَلَمْ يَنْدِرْ هَلْ أَحْرَمَ قَبْلَ تَزَوُّجِهِ أَوْ بَعْدَهُ فَهِيَ فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ عَنِ التَّصَرُّصِ صِحَّةُ تَزَوُّجِهِ وَلَوْ وَكَّلَ فِي تَزَوُّجِ مَوْلَاتِهِ فَرَوَّجَهَا وَكَيْلَهُ ثُمَّ بَانَ مَوْتُ مَوْكَلِهِ

فِي الْإِحْرَامِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ قَالَ لِيُزَوَّجَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ أَوْ أَطْلَقَ صَحَّ انْتَهَى وَهُوَ شَامِلٌ لِلتَّوَكُّلِ فِي تَزَوُّجِ مَوْلَاتِهِ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الْجَوَاهِرِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ جَرَى التَّوَكُّلُ فِي حَالِ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَكِيلِ الْخ.

• قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (فَيُزَوَّجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ كَثِيرُهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ كَالشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي مُدَّةِ الْإِحْرَامِ بَيْنَ طَوِيلِهَا وَقَصَرِهَا وَالَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ وَالْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُمَا أَنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ فِي طَوِيلِهَا دُونَ قَصَرِهَا كَمَا فِي الْغَنِيَّةِ انْتَهَى.

• قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ) أَيِ وَإِنْ قَصُرَتْ مُدَّةُ إِحْرَامِهِ م. ر. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا مُنِيعُ تَعْظِيمًا) قَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ بِالتَّعْظِيمِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلِ الْمُدَّةِ وَقَصَرِهَا وَيَهَذَا يُفَارِقُ الْغَنِيَّةَ. • قَوْلُهُ: (لَآلِهِ هَيْئُ) هَذَا مَمْنُوعٌ قَطْعًا بِلِ غَايَةِ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا زِمَ لَهُ وَلَا إِشْكَالٌ فِي تَفْرِيعِ اللَّازِمِ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (فَهَقْدَ وَكَيْلَهُ لِلْحَلَالِ الْخ) فَإِنَّ عَقْدَ الْوَكِيلِ ثُمَّ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ هَلْ وَقَعَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ أَوْ بَعْدَهُ صُدِّقَ مُدْعَى الصَّحَّةِ بِبَيِّنَةٍ لَآتِيهَا الظَّاهِرُ مِنَ الْمَقْرُودِ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا ادَّعَى مُقْتَضَى بَطْلَانِهِ

قَبْلَ التَّحْلِيلَيْنِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ لَا يَمْلِكُهُ فَفَرَعُهُ أَوَّلَى بِلِ بَعْدَهُمَا لِأَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِهِ وَلَوْ أَحْرَمَ الْإِمَامُ أَوْ الْقَاضِي فَلْيَتَوَابَعِ تَزْوِيجَ مَنْ فِي وِلَايَتِهِ حَالِ إِحْرَامِهِ لِأَنَّهُ تَصَرُّفُهُمْ بِالْوِلَايَةِ لَا بِالْوَكَالَةِ وَمَنْ ثُمَّ جَازَ لِغَايِبِ الْقَاضِي الْحَكْمَ لَهُ وَبِهِ يُرَدُّ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِمْتِنَاعُ إِنْ قَالَ لَهُ الْإِمَامُ اسْتَخْلِفْ عَنْ نَفْسِكَ أَوْ أَطْلِقْ .
(وَلَوْ غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَحَلَتَيْنِ) أَوْ أَكْثَرَ وَلَمْ يُحْكَمْ بِمَوْتِهِ وَلَا وَكَّلَ

وَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ مَاتَ قَبْلَ تَزْوِيجِهَا أَمْ بَعْدَهُ فَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْعَقْدِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ بَقَاءُ الْحَيَاةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ بَعْدَ تَغْيِيرِ الْمُصَنِّفِ بِإِحْرَامِ الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ بَعْدَ التَّوَكُّلِ مِثَالًا وَإِلَّا فَالْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ بِكَوْنِهِ بَعْدَهُ وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ إِثْبَاتُهُ بِالغَايَةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّغْيِيبِ فِي قَوْلِهِ فَقَعَدَ أَهْلُ نَهَايَةِ وَأَقْرَبُهَا سَمٌ وَعِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالزَّوْجُ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ وَكَّلَ مُخْرِمٌ خَلَاً فِي تَزْوِيجِهِ أَوْ أُذِنَتْ مُخْرِمَةٌ لِوَلِيِّهَا أَنَّهُ يُزَوِّجُهَا صَحَّ سَوَاءً أَقَالَ كُلُّ : لِتَزْوِيجِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ أَمْ أَطْلَقَ وَلَوْ وَكَّلَ خَلَاً مُخْرِمًا لِيُوكَّلَ خَلَاً فِي التَّزْوِيجِ صَحَّ وَلَوْ تَزَوَّجَ الْمُصَلِّي نَاسِيًا لِلصَّلَاةِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَنِكَاحُهُ بِخِلَافِ الْمُخْرِمِ لَوْ تَزَوَّجَ نَاسِيًا لِلْإِحْرَامِ لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهُ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْمُخْرِمِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ وَعِبَارَةُ الْمُصَلِّي صَحِيحَةٌ اهـ . فَوُدَّ : (قَبْلَ التَّحْلِيلَيْنِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى لَمْ يَصِحَّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيهَامِ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنِ الْمَرَامِ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرَ وَكَذَا كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ التَّامِّ .

فَوُدَّ : (مَنْ فِي وِلَايَتِهِ) أَيِ الْإِمَامِ أَوْ الْقَاضِي قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ الْأَتْسَبُ وَلَا يَتَّهَمُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ أَيِ التَّوَابِعِ .
فَوُدَّ : (وَبِهِ يُرَدُّ الْخ) أَيِ بِقَوْلِهِ جَازَ لِغَايِبِ الْقَاضِي الْخ . فَوُدَّ : (بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِمْتِنَاعُ) وَلَوْ وَكَّلَ خَلَاً مُخْرِمًا لِيُوكَّلَ خَلَاً فِي التَّزْوِيجِ صَحَّ لِأَنَّهُ سَفِيرٌ مُخَصَّصٌ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هَذَا إِذَا لَمْ يَقُلْ لَهُ وَكَّلَ عَنْ نَفْسِكَ فَإِنْ قَالَ لَهُ ذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قَالَ شَيْخُنَا وَالْأَوَّجُ الصَّحَّةُ أَهْ لَكِنْ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ مُطْلَقٌ فَإِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلِ التَّزْوِيجَ بِحَالِ الْإِحْرَامِ فَمَا قَالَ شَيْخُنَا صَحِيحٌ وَإِنْ حُمِلَ عَلَى التَّقْيِيدِ بِحَالِ الْإِحْرَامِ فَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ صَحِيحٌ كَمَا لَوْ قَالَ الْمُخْرِمُ لِلْخَلَايِ زَوَّجْنِي حَالِ إِحْرَامِي فَلَمْ يَتَحَرَّزْ بَيْنَهُمَا مَحَلُّ زِنَاعٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَقَالَ ع ش وَالرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ : وَإِنْ حُمِلَ عَلَى التَّقْيِيدِ بِحَالِ الْإِحْرَامِ أَيِ بَأَن يَقُولَ الْقَاضِي لِأَخِي نَوَابِهِ : اسْتَخْلَفْتُكَ عَنِّي حَالَةَ الْإِحْرَامِ فِي تَزْوِيجِ مَوْلِيَّتِي وَمَعَ ذَلِكَ فَفِي الْحَمَلِ شَيْءٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ لِأَنَّهُ تَصَرُّفُهُمْ بِالْوِلَايَةِ الْخ أَهْ .

فَوُدَّ (سَيِّئُ) (الْأَقْرَبُ) أَيِ نَسَبًا أَوْ وِلَايَةً نَهَايَةً وَمُغْنِي . فَوُدَّ : (وَلَمْ يُحْكَمْ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ السَّيِّدِيُّ فِي النَّهْيَةِ الْإِقْرَافُ : وَقَدْ يُنَافِيهِ إِلَى قَوْلِهِ كَوْنُهُ . فَوُدَّ : (وَلَمْ يُحْكَمْ بِمَوْتِهِ) وَإِلَّا زَوَّجَهَا الْأَبْعَدُ أَهْ مُغْنِي .

غَيْرُ الزَّوْجِ وَإِلَّا رَفَعْنَا الْعَقْدَ بِالنَّسْبَةِ لَهُ مُوَاحِدَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ وَلَوْ أَحْرَمَ وَتَزَوَّجَ وَلَمْ يَذَرِ هَلْ أَحْرَمَ قَبْلَ تَزْوِيجِهِ أَمْ بَعْدَهُ فَفِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ عَنِ التَّصَرُّفِ صِحَّةُ تَزْوِيجِهِ وَلَوْ وَكَّلَ فِي تَزْوِيجِ مَوْلِيَّتِهِ فَزَوَّجَهَا وَكَيْلَهُ ثُمَّ بَأَن مَوْتُ مَوْلِيَّتِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ مَاتَ قَبْلَ تَزْوِيجِهَا أَمْ بَعْدَهُ فَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْعَقْدِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَيَاةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ بِإِحْرَامِ الْوَلِيِّ أَوْ الزَّوْجِ بَعْدَ التَّوَكُّلِ مِثَالًا وَإِلَّا فَالْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ بِكَوْنِهِ بَعْدَهُ وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ إِثْبَاتُهُ بِالغَايَةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّغْيِيبِ فِي قَوْلِهِ فَقَعَدَ شَرْحُ م ر .

مَنْ يُزَوِّجُ مُوَلَّيْتَهُ إِنْ حُطِبَتْ فِي غَيْبَتِهِ (زَوْجُ السُّلْطَانِ) لَا الْأَبْعَدُ وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ وَجُهِلَ مَحَلُّهُ وَحَيَاتُهُ لِبَقَاءِ أَهْلِيَّةِ الْغَائِبِ وَالْأَصْلُ إِبْقَاؤُهَا وَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْذَنَ لِلْأَبْعَدِ أَوْ يَسْتَأْذِنَهُ لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ وَلَوْ بَانَ بَيِّنَةٌ - قَالَ الْبَغَوِيُّ : أَوْ بِخِلَافِهِ وَقَدْ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي كُنْتِ زَوْجَتَهَا أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ بِلَا بَيِّنَةٍ - كَوْنُهُ بِدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ عِنْدَ تَزْوِيجِ الْقَاضِي بَانَ بَطْلَانُهُ أَمَا إِذَا كَانَ لَهُ وَكِيلٌ فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى السُّلْطَانِ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمَعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْبَلْغِيَّةِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَمَحَلُّهُ فِي الْمُجْبِرِ وَغَيْرِهِ إِنْ أَذِنَتْ لَهُ ١ هـ وَقَوْلُهُ إِنْ أَذِنَتْ لَهُ قَيْدٌ فِي الْغَيْرِ فَقَطْ لِمَا يَأْتِي.....

هـ فَوَدَّ: (مَنْ يُزَوِّجُ الْخ) أَيِ الْحَاضِرِ فِي الْبَلَدِ أَوْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ١ هـ مُغْنِي.

هـ فَوَدَّ (سُي): (زَوْجُ السُّلْطَانِ) أَيِ سُلْطَانٍ بَلَدِيٍّ أَوْ نَائِيٍّ لَا سُلْطَانٍ غَيْرِ بَلَدِيٍّ وَلَا الْأَبْعَدُ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ يُزَوِّجُ الْأَبْعَدُ كَالْجُنُونِ ١ هـ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَجُهِلَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي جَعْلِهِ غَايَةً لِمَا فِي الْمَنْعِ إِذَا مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ الْغَنِيَّةُ إِلَى مَزَحَلَّتَيْنِ الْمُتَقَضِّيَةِ لِعِلْمِ الْمَحَلِّ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالزُّوْجُ وَزَوْجُ الْقَاضِي أَيْضًا عَنِ الْمَفْقُودِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مَكَانُهُ وَلَا مَوْتُهُ وَلَا حَيَاتُهُ لِيَتَعَذَّرَ نِكَاحُهَا مِنْ جِهَتِهِ فَاشْتَبَهَ مَا إِذَا عَصَلَ ١ هـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. هـ فَوَدَّ: (لِبَقَاءِ أَهْلِيَّةِ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ الْخ وَقَوْلُهُ: وَأَصْلُ الْخ إِلَى قَوْلِهِ وَحَيَاتُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْذَنَ الْخ) لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ الْوَلِيُّ ١ هـ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (لِيُخْرِجَ الْخ) وَلِيُؤَمِّنَ مِنَ الْبَطْلَانِ عِنْدَ تَبَيَّنِ مَوْتِ الْغَائِبِ حِينَ الْمَقْدِ فِيمَا يَظْهَرُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْخِلَافِ إِلَّا إِنْ أَذِنَتْ لِلْأَبْعَدِ أَيْضًا أَوْ أَذِنَتْ إِذْنًا مُطْلَقًا لِمَنْ هُوَ وَلِيُّهَا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لَهُ إِنْ كَانَ الْمُخَالِفُ يَرَى صِحَّتَهُ ١ هـ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ فَوَدَّ: (لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ) وَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِيُظْهَرَ هَذَا التَّغْلِيلُ أَنْ يُبَيِّنَ الْخِلَافَ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَيْضًا. هـ فَوَدَّ: (قَالَ الْبَغَوِيُّ) اعْتَمَدَهُ الْهَيْئَةُ عِبَارَتُهُ أَوْ بِخِلَافِهِ كَمَا قَالَه الْبَغَوِيُّ ١ هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُنَافِيهِ الْخ) قَدْ يُفَرَّقُ بَانَ الْأَصْلُ هُنَاكَ بَقَاءُ وَلَا يَتِيهِ أَيِ الْحَاكِمِ وَعَدَمُ مُعَارَضِهَا فَلِذَا احتَاجَ الْوَلِيُّ لِلْبَيِّنَةِ وَهُنَا عَدَمُ بُلُوغِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَثُبُوتُ وَلَا يَتِيهِ فَلِذَا كَفَى خِلْفُ الْوَلِيِّ ١ هـ سَمِ عِبَارَةً ع ش وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ عَقْدَ الْحَاكِمِ هُنَاكَ وَقَعَ فِي زَمَنِ كَوْنِهِ وَلِذَا لِيَتَحَقَّقَ غَيْبَتُهُ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ كَوْنِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ لَا وَلَا يَتِيهِ لِلْحَاكِمِ ١ هـ فَوَدَّ: (كَوْنُهُ الْخ) فَاعِلٌ بَانَ. هـ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ تَقَدُّمِ الْوَكِيلِ عَلَى السُّلْطَانِ: مُبْتَدَأً، وَقَوْلُهُ: فِي الْغَيْرِ الْخِ غَيْرُهُ. هـ فَوَدَّ: (إِنْ أَذِنَتْ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَذِنَتْ فِي النِّكَاحِ فَقَوْلُهُ: لِمَا يَأْتِي إِشَارَةً إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلِلْمُجْبِرِ التَّوَكُّلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي غَيْرِ الْمُجْبِرِ وَلَوْ وَكَّلَ قَبْلَ اسْتِثْنَائِهَا فِي النِّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ أَيِ النِّكَاحِ فَاشْتَرَطَ إِذْنِهَا لِيَصِحَّ التَّوَكُّلُ لَا أَنَّ الْمُرَادَ أَذِنَتْ فِي التَّوَكُّلِ لِأَنَّ لَهُ التَّوَكُّلَ إِنْ أَذِنَتْ فِي النِّكَاحِ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ فِي التَّوَكُّلِ حَيْثُ لَمْ تَنْتَ عَنْهُ ١ هـ سَمِ.

هـ فَوَدَّ: (قَالَ الْبَغَوِيُّ الْخ) اعْتَمَدَهُ م. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي الْخ) قَدْ يُفَرَّقُ بَانَ الْأَصْلُ هُنَاكَ بَقَاءُ وَلَا يَتِيهِ وَعَدَمُ مُعَارَضِهَا فَلِذَا احتَاجَ الْوَلِيُّ لِلْبَيِّنَةِ وَهُنَا عَدَمُ بُلُوغِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَثُبُوتُ وَلَا يَتِيهِ فَلِذَا كَفَى خِلْفُ الْوَلِيِّ. هـ فَوَدَّ: (كَوْنُهُ) هُوَ فَاعِلٌ (بَانَ). هـ فَوَدَّ: (إِنْ أَذِنَتْ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَذِنَتْ فِي النِّكَاحِ فَقَوْلُهُ: لِمَا يَأْتِي إِشَارَةً إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلِلْمُجْبِرِ التَّوَكُّلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ

ولو قَدَّمَ فقال كُنْتُ زَوَّجْتُهَا لَمْ يُقْبَلْ بِدُونِ بَيِّنَةٍ لَأَنَّ الْحَاكِمَ هُنَا وَلِيٌّ إِذِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُزَوَّجُ بِنِهَايَةِ اقْتَضَتْهَا الْوِلَايَةُ وَالْوَلِيُّ الْحَاضِرُ لَوْ زَوَّجَ فَقَدِمَ آخِرُ غَائِبٍ وَقَالَ كُنْتُ زَوَّجْتُ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لَأَنَّ الْحَاكِمَ وَكَيْلٌ عَنِ الْغَائِبِ وَالْوَكِيلُ لَوْ بَاعَ فَقَدِمَ الْمُوَكَّلُ وَقَالَ : كُنْتُ بَعْتُ مَثَلًا يُقْبَلُ بِبَيِّنَةٍ.

• فَوُدَّ : (ولو قَدَّمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْوَكِيلُ فِي الْمُغْنَى إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ . • فَوُدَّ : (لَمْ يُقْبَلْ بِدُونِ بَيِّنَةٍ) وَفِي سَمِ يُعَدُّ ذِكْرُ عِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا ادَّعَى الْوَلِيُّ أَنَّهُ زَوَّجَهَا فِي الْغَيْبَةِ قَبْلَ تَزْوِيجِ الْحَاكِمِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى تَزْوِيجَهَا بَعْدَهُ فَلَا أَثَرَ لَهُ وَيَتَقَيَّ مَا لَوْ ادَّعَى التَّزْوِيجَ وَلَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ عَلِمَ وَقَوْعُهُمَا مَعًا أَوْ عَلِمَ سَبْقَ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَّعَيْنْ أَوْ تَعَيَّنْ ثُمَّ نَسِيَ فَهَلْ حُكْمُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِيمَا إِذَا زَوَّجَ وَلَيَّانَ لِأَنَّ الْحَاكِمَ كَوَلِّيٌّ آخَرَ كَمَا تَقَرَّرَ أَوْ يُقَدَّمُ تَزْوِيجُ الْوَلِيِّ مُطْلَقًا أَوْ فِي غَيْرِ الْآخِرَةِ وَيُفَرَّقُ بِضَغْفٍ مُعَارَضَةِ الْحَاكِمِ لِلْوَلِيِّ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ مَعَ حُضُورِهِ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيهِ نَظَرٌ أَه . أَقُولُ الْأَقْرَبُ الثَّانِي أَيْ تَقْدِيمُ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ مُطْلَقًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ ثَانِيًا بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : بِدُونِ بَيِّنَةٍ أَيْ تَشْهَدُ بِسَبْقِ تَزْوِيجِهِ الْحَاكِمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ وَقَعَا مَعًا قَبْتَنِي تَقْدِيمُ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ وَيُقَارَفُ مَا يَأْتِي فِي تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ بَأَنَّ الْحَاكِمَ لَا يُزَوَّجُ مَعَ حُضُورِ الْوَلِيِّ بِخِلَافِ الْوَلِيِّ الْآخَرَ فَالْوَلِيُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْحَاكِمِ لَا الْوَلِيُّ الْآخَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه . • فَوُدَّ : (بِخِلَافِ الْبَيْعِ) أَيْ بَيْعِ الْحَاكِمِ عَبْدَ الْغَائِبِ مَثَلًا لِذَيْنِ عَلَيْهِ سَمٌ وَمُغْنَى . • فَوُدَّ : (يُقْبَلُ الْبَيْعُ) خِلَافًا لِلْمُغْنَى حَيْثُ قَالَ فَكَذَلِكَ عَلَى الْأَظْهَرِ فِي النِّهَايَةِ أَه أَيْ كُلَّفَ الْبَيِّنَةُ كَمَسْأَلَةِ الْوَلِيِّينَ . • فَوُدَّ : (يُقْبَلُ بِبَيِّنَةٍ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ فِي تَزْوِيجِهَا كُنْتُ زَوَّجْتُهَا قَبْلَ تَزْوِيجِكَ قَبْلَ قَوْلِهِ بِبَيِّنَةٍ فَلْيُرَاجِعْ أَه سَيَذْهَبُ عَمْرُ .

فِي غَيْرِ الْمُخْبِرِ وَلَوْ وَكَّلَ قَبْلَ اسْتِثْنَائِهَا فِي النِّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ أَيْ النِّكَاحُ فَاسْتِثْنَاءُ إِذْهَبَ لِصِحِّهِ التَّوَكُّلُ لَا أَنَّ الْمُرَادَ إِذْنَتْ فِي التَّوَكُّلِ لِأَنَّ لَهُ التَّوَكُّلَ إِنْ أَذْنَتْ فِي النِّكَاحِ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ فِي التَّوَكُّلِ حَيْثُ لَمْ تَنْتَ عَنْهُ . • فَوُدَّ : (لَمْ يُقْبَلْ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَدَّمَ نِكَاحَ الْحَاكِمِ وَيُقَارَفُ مَا لَوْ بَاعَ عَبْدَ الْغَائِبِ لِذَيْنِ عَلَيْهِ فَقَدِمَ وَادَّعَى بَيْعَهُ حَيْثُ يُقَدَّمُ بَيْعُ الْمَالِكِ بَأَنَّ الْحَاكِمَ فِي النِّكَاحِ كَوَلِّيٌّ آخَرَ وَلَوْ كَانَ لَهَا وَلَيَّانَ فَرَزَّجَ أَحَدُهُمَا فِي غَيْبَةِ الْآخَرِ ثُمَّ قَدِمَ وَادَّعَى سَبْقَهُ كُلَّفَ الْبَيِّنَةُ وَلَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ ثُمَّ ادَّعَى الْمُوَكَّلُ سَبْقَهُ فَكَذَلِكَ عَلَى الْأَظْهَرِ فِي النِّهَايَةِ انْتَهَى وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا ادَّعَى الْوَلِيُّ أَنَّهُ زَوَّجَهَا فِي الْغَيْبَةِ قَبْلَ تَزْوِيجِ الْحَاكِمِ . وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى تَزْوِيجَهَا بَعْدَهُ فَلَا أَثَرَ لَهُ وَيَتَقَيَّ مَا لَوْ ادَّعَى التَّزْوِيجَ وَلَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ عَلِمَ وَقَوْعُهُمَا مَعًا أَوْ عَلِمَ سَبْقَ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَّعَيْنْ أَوْ تَعَيَّنْ ثُمَّ نَسِيَ فَهَلْ حُكْمُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِيمَا إِذَا زَوَّجَ وَلَيَّانَ لِأَنَّ الْحَاكِمَ كَوَلِّيٌّ آخَرَ كَمَا تَقَرَّرَ أَوْ يُقَدَّمُ تَزْوِيجُ الْوَلِيِّ مُطْلَقًا أَوْ فِي غَيْرِ الْآخِرَةِ وَيُفَرَّقُ بِضَغْفٍ مُعَارَضَةِ الْحَاكِمِ لِلْوَلِيِّ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ مَعَ حُضُورِهِ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيهِ نَظَرٌ .

• فَوُدَّ : (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ) أَيْ تَشْهَدُ بِسَبْقِ تَزْوِيجِهِ تَزْوِيجَ الْحَاكِمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ وَقَعَا مَعًا قَبْتَنِي تَقْدِيمُ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ وَيُقَارَفُ مَا يَأْتِي فِي تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ بَأَنَّ الْحَاكِمَ لَا يُزَوَّجُ مَعَ حُضُورِ الْوَلِيِّ بِخِلَافِ الْوَلِيِّ الْآخَرَ فَالْوَلِيُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْحَاكِمِ لَا عَلَى الْوَلِيِّ الْآخَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ .

(تنبيه) وَقَعَ لابن الرُّفْعَةِ أَنَّ للحَاكِمِ عِنْدَ غَيْبَةِ الأبِ تَزْوِيجَ الصَّغِيرَةِ بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يُزَوِّجُ بِالنِّسَابَةِ وَرَدُّ بَأَنَّ الصَّوَابَ مَا فِي الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يُزَوِّجُهَا وَلَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِأَنَّ الْحَاكِمَ إِنَّمَا يَتَوَثَّبُ عَنْ غَيْرِهِ فِي حَقِّ لَزِمِهِ أَدَاؤُهُ وَالْأَبُّ لَا يَلْزِمُهُ تَزْوِيجَ الصَّغِيرَةِ وَإِنْ ظَهَرَتْ الْغَيْبَةُ فِيهِ (وَدُونَهُمَا) إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ (لَا يُزَوِّجُ) السُّلْطَانُ (إِلَّا بِإِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْمُقِيمِ بِالْبَلَدِ فَإِنْ تَعَلَّرَ إِذْنُهُ لِحُوفٍ أَوْ نَحْوِهِ زَوَّجَ الْحَاكِمُ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَأَشَارَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى التَّوَقُّفِ فِيهِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ صَحَّ وَجِبَ تَقْيِيدُ إِطْلَاقِ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ بِهِ لِكُنْهَ قَالَ عَقِبَ ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ فِي سِجْنِ السُّلْطَانِ وَتَعَلَّرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ أَنَّ الْقَاضِيَّ يُزَوِّجُ أَهْلَ وَالِدِي يَتَجَعَّ أَنَّهُ حَيْثُ تَعَلَّرَ إِذْنُهُ زَوَّجَ، أَوْ تَمَسَّرَ فَلَا، وَبِهِ يُجْتَمَعُ بَيْنَ التَّوَقُّفِ وَبِالْحَبِّ وَتُصَدِّقُ فِي غَيْبَةِ وَلِيِّهَا وَخُلُوعِهَا مِنَ الْمَوَانِعِ وَيُسَرُّ طَلَبُ بَيِّنَةٍ مِنْهَا بِذَلِكَ وَلَا فَيَحْلِفُهَا فَإِنْ أَلْحَتْ.....

هـ فُودُ: (وَلَا عَلَى هَذَا الْخ) عَطَفْتُ عَلَى مُقَدَّرِ أَي لَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يُزَوِّجُ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ وَلَا عَلَى الْخ.
هـ فُودُ: (كَالْمُقِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَأَشَارَ فِي النِّهَايَةِ. هـ فُودُ: (كَالْمُقِيمِ) فَيَرَجِعُ فَيَحْضُرُ أَوْ يُوَكِّلُ أَهْلَ مُغْنِي. هـ فُودُ: (لِخُوفٍ أَوْ نَحْوِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِإِثْنِهِ أَوْ خُوفٍ جَارٍ لِلْسُّلْطَانِ أَنْ يُزَوِّجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ. هـ فُودُ: (عَلَى مَا الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْخ. هـ فُودُ: (فَإِنْ صَحَّ) أَي مَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَكَذَا ضَمِيرُ بِهِ الْآتِي. هـ فُودُ: (وَتُصَدِّقُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. هـ فُودُ: (وَتُصَدِّقُ) أَي بِلَا يَمِينِ سَمِ وَأَسْنَى وَمُحَلَّى وَمُغْنِي وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ فَإِنْ أَلْحَتْ الْخ وَيُقِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ: كَالنِّهَايَةِ وَالْأَخْلَافُ أَي وَإِنْ تُقِمَّ بَيِّنَةٌ فَيُسَرُّ تَحْلِفُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الرُّوْضِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَكْتَفِيَ بِقَوْلِهَا لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ طَلَبُ الْبَيِّنَةِ فَتَحْلِفُهَا خِلَافًا لِمَا شَرَّحَ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: وَتُصَدِّقُ أَي يَمِينُهَا وَقَوْلُهُ: وَلَا أَي بَأَنَّ لَمْ تُقِمَّ بَيِّنَةٌ وَقَوْلُهُ: فَيَحْلِفُهَا أَي وَجُوبًا أَهْلَ وَلِلرَّشِيدِيِّ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: وَلَا فَيَحْلِفُهَا هَذَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ وَتُصَدِّقُ فِي غَيْبَةِ وَلِيِّهَا إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَصْدِيقَهَا إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَمِينِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْفَى مَا فِي تَغْيِيرِهِ بِقَوْلِهِ وَلَا الْخ مِنْ الْإِبْهَامِ. هـ فُودُ: (فِي) غَيْبَةِ وَلِيِّهَا الْخ) وَلَهُ تَحْلِفُهَا عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَأْذَنْ لِلْغَائِبِ إِنْ كَانَ يَمُنُّ لَا يُزَوِّجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَعَلَى أَنَّهُ لَمْ يُزَوِّجْهَا فِي الْغَيْبَةِ وَمِثْلُ هَذِهِ الْيَمِينِ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِدَعْوَى هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَوْ مَنَدُوبَةٌ؟ وَجِهَانِ وَيُظْهَرُ الْأَوَّلُ احْتِيَاطًا لِلِإِبْضَاعِ أَهْلَ مُغْنِي وَنِهَآيَةِ عِبَارَتِهِ سَمِ وَالْأَوَجَهُ الْوُجُوبُ فِي الصُّورَتَيْنِ م ر أَهْلَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَع ش قَوْلُهُ: وَعَلَى أَنَّهُ لَمْ يُزَوِّجْهَا الْقِيَاسُ فِي هَذَا تَحْلِفُهَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ فَقَطُّ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ فِي الْحَلْفِ عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ الْغَيْرِ. هـ فُودُ: (وَخُلُوعِهَا مِنَ الْمَوَانِعِ) هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِمَا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ غَائِبًا كَمَا لَا يَخْفَى أَهْلَ الرَّشِيدِيِّ.

هـ فُودُ فِي (سَمِ): (لَا يُزَوِّجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَي سَوَاءَ كَانَتْ غَيْبَتُهُ فِي مَحَلِّ وِلَايَةِ السُّلْطَانِ أَوْ لَا وَلَيْسَ هَذَا كَالْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ إِذْ لَا قَضَاءَ هُنَا م ر. هـ فُودُ: (زَوَّجَ الْحَاكِمُ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ فُودُ: (أَنَّ الْقَاضِيَّ يُزَوِّجُ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ فُودُ: (وَتُصَدِّقُ) أَي بِلَا يَمِينِ. هـ فُودُ: (وَتُصَدِّقُ فِي غَيْبَةِ وَلِيِّهَا الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ

فِي الطَّلَبِ بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ أُجِيبَتْ عَلَى الْأَوْجِهِ . وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي التَّأخِيرَ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ مِنَ الْمَفَاسِدِ الَّتِي لَا تُتَدَارَكُ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يُعْرِفْ تَزْوُجَهَا بِمُعَيَّنٍ وَلَا اشْتَرَطَ فِي صَحَّةِ تَزْوِيجِهَا لَهَا دُونَ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ - كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْأَنْوَارِ - لِإِبْتَائِهَا لِإِفْرَاقِهِ سِوَاءَ أَغَابَ أَمْ حَضَرَ هَذَا مَا ذُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مِنْ اضْطِرَابِ طَوِيلٍ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ مَا قَالَهُ جَمَعَ مِنْ قَبُولِ قَوْلِهَا فِي الْمُعَيَّنِ أَيْضًا حَتَّى عِنْدَ الْقَاضِي لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ إِنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ فُلَانٍ وَأَرَادَ بَيْعَهَا جَارَ شَرَاؤُهَا مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَرَاؤُهُ يَمُنُّ عَلَيْهِ لَكِنَّ الْجَوَابَ أَنَّ التَّكَاحَ يُخْتَلَطُ لَهُ أَكْثَرُ وَمِمَّنْ اعْتَمَدَ التَّفْصِيلَ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ الشُّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ وَلَدَهُ التَّاجُ فَقَالَ عَنْهُ : إِنَّ عَيْنَ الزَّوْجِ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً حَضَرَ أَوْ غَابَ طَلَّقَ أَوْ مَاتَ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ قُبِلَتْ مُطْلَقًا وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الْأَنْوَارِ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي فِي فِتَاوَاهِ غَابَ زَوْجُهَا وَانْقَطَعَ خَبْرُهُ فَقَالَتْ لِيُؤَلِّمَهَا : زَوْجُنِي فَإِنَّهُ مَاتَ أَوْ طَلَّقَنِي وَانْقَضَتْ عِدَّتِي فَأَنْكَرَ حُلْفَ فَإِنْ نَكَلَ حُلْفَتْ وَزَوْجُهَا فَإِنْ أَبَى فَالْحَاكِمُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ حُلْفَ الْخُ مَزْدُودًا لِأَنَّ الْيَمِينَ الْمَزْدُودَةَ لَا يَتَعَدَّى حُكْمُهَا لِلثَّالِثِ.....

• فَوَدَّ: (فِي الطَّلَبِ) أَي طَلَبِ التَّزْوِيجِ . • فَوَدَّ: (وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فَإِنَّ اللَّحْثَ فِي الطَّلَبِ وَرَأَى الْقَاضِي التَّأخِيرَ فَالْأَوْجَهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ احتياطًا لِلْإِنْجِاحِ إِنْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: احتياطًا الْخُ مُعْتَمَدًا . • فَوَدَّ: (لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ) أَي التَّأخِيرَ وَهَذَا تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ أُجِيبَتْ وَإِنْ رَأَى الْخُ . • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّنْ اعْتَمَدَ فِي النِّهَايَةِ . • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَي قَوْلُهُ وَتَصَدَّقْ الْخُ . • فَوَدَّ: (كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْأَنْوَارِ) وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . • فَوَدَّ: (لِإِفْرَاقِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِإِفْرَاقِهَا . • فَوَدَّ: (سِوَاءَ غَابَ الْخُ) أَي الزَّوْجِ الْمُعَيَّنِ . • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ مَا قَالَهُ جَمَعَ الْخُ) وَالْفَرْقُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا تَعَيَّنَ الزَّوْجُ فَقَدْ تَعَيَّنَ صَاحِبُ الْحَقِّ وَالْقَاضِي لَهُ بَلْ عَلَيْهِ التَّنَظُّرُ فِي حُقُوقِ الْغَائِبِينَ وَمُرَاعَاتُهَا بِخِلَافِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ إِنْ سَمَّ . • فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْجَوَابَ الْخُ) أَي عَنْ قَوْلِ الْأَصْحَابِ إِنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا الْخُ . • فَوَدَّ: (فَقَالَ عَنْهُ) أَي حَكَمَى وَلَدَهُ عَنْهُ . • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي بَيِّنَةً وَبِدُونِهَا . • فَوَدَّ: (أَشْرَتْ إِلَيْهِ) أَي آتَمًا . • فَوَدَّ: (أَخَذَهُ) أَي أَخَذَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ ذَلِكَ الْكَلَامَ . • فَوَدَّ: (غَابَ الْخُ) أَي لَوْ غَابَ وَقَوْلُهُ الْآتِي حُلْفَ جَوَابٌ لَو الْمُقَدَّرَةِ . • فَوَدَّ: (وَانْقَضَتْ الْخُ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ مَاتَ وَطَلَّقَنِي . • فَوَدَّ: (فَإِنْ أَبَى) أَي وَلِيَّهَا مِنْ تَزْوِيجِهَا وَقَوْلُهُ: فَالْحَاكِمُ أَي يَزُوجُهَا . • فَوَدَّ: (فَفِيهِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ التَّصْرِيحُ الْخُ إِنْ سَمَّ .

وَشَرْحُهُ وَهَلْ يُحْلَفُهَا وَجُوبًا عَلَى آتِهَا لَمْ تَأْذَنْ لِلْغَائِبِ إِنْ كَانَ يَمُنُّ لَا يَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِ وَعَلَى أَنَّهُ لَمْ يَزُوجُهَا فِي الْغَيْبَةِ وَجِهَانِ انْتَهَى وَالْأَوْجَهُ الْوُجُوبُ فِي الصُّورَتَيْنِ م ر . • فَوَدَّ: (أُجِيبَتْ عَلَى الْأَوْجِهِ) وَإِنْ رَأَى الْخُ الْأَوْجَهُ عَدَمَ وَجُوبِ الْإِجَابَةِ إِذَا رَأَى التَّأخِيرَ م ر . • فَوَدَّ: (دُونَ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ) لَمْ يَفْصَحْ بِاحْتِيَاجِهَا لِلْيَمِينِ فِي الْوَلِيِّ الْخَاصِّ أَوْ لَا . • فَوَدَّ: (كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْأَنْوَارِ) وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ . • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ مَا قَالَهُ جَمَعَ مِنْ قَبُولِ قَوْلِهِ الْخُ) وَالْفَرْقُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا تَعَيَّنَ الزَّوْجُ

وهو الحكم بفرار الأول لها التصريح بأنه إذا صدقها زوجها مع تعيين الزوج واعتمده ابن عجيل والحضرمي فقالا : لو خطبها رجل من وليها الحاضر وأراد أن يتزوج بها منه جاز أن يتزوج بها منه ويُقبل قولها في ذلك لأن اعتماد العقول على قول أربابها بخلاف أحكام القضاة فإن الاعتماد على ظهور حجة عند القاضي ووافقهما في الخادم على الفرق بين الولي والقاضي والابن العباد هنا ما هو مردود فتنبه له .

(فرع) : إذا عديم السلطان لزم أهل الشؤكة الذين هم أهل الحل والعقد ثم أن يُنصبوا قاضيا فتنبه حيث أنه أحكامه للضرورة الملجئة لذلك وقد صرح بنظر ذلك الإمام في الغياثي فيما إذا قيدت شؤكة سلطان الإسلام أو نوابه في بلد أو قطر وأطال الكلام فيه ونقله عن الأشعري وغيره واستدل له الخطابي بقضية خالد بن الوليد وأخذه الزاية من غير إمرة لما أصيب الذين أمرهم عليه السلام زيد فجعفر فابن زواحة عليه السلام قال وإنما تصدى خالد للإمارة لأنه خاف ضياع الأمر فرضي به عليه السلام ووافق الحق فصار ذلك أصلا في الضرورات إذا وقعت في قيام أمر الدين . (وللمعجب التوكيل في التزويج بغير إذنهما) كما يُزوجها بغير إذنهما نعم، يُسن للوكيل استئذانها

• فود : (وهو) أي حكمها المتعدي لثالث هنا . • فود : (واقتضاه) أي المصريح المذكور . • فود : (وأراد) أي الخاطب . • فود : (أن يتزوج بها منه) الأوفق لما مر : أن يُزوجها له تأمل . • فود : (إذا عديم السلطان) إلى المتن في النهاية . • فود : (ثم) أي في البلد . • فود : (واستدل له) أي لما صرح به الإمام . • فود : (لما أصيب الخ) ظرف لاخذه . • فود : (أمرهم) من باب التعميل . • فود : (زيد الخ) بدل من الذين الخ . • فود : (قال) أي الخطابي . • فود : (فرضي الخ) عطف على وإنما تصدى الخ . • فود : (ووافق الحق) من عطف السبب أو المذلول .

• فود (سني) : (وللمعجب التوكيل) ظاهره وإن نهت عنه لأنه لما جاز له تزويجها بغير إذنهما لم يؤثر نهيهما اه سم وقد يفهمه تخصيصه الفساد فيما لو نهته عن التوكيل الآتي بغير المعجب اه ع ش . • فود : (كما يُزوجها) إلى قول المتن فلا يُزوج في المعنى إلا قوله : من تناقض إلى ويكفي وقوله : أو إحدى هؤلاء وإلى قول الشارح ولا ينافيه بطلان في النهاية قول المتن بغير إذنهما لو وكل بغير إذنهما ثم صارت نيبا قبل العقد فيتجه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن أهلية التوكيل بغير إذنهما اه سم وسباني عن النهاية والمعنى مثله . • فود : (يُسن للوكيل استئذانها) أي حيث وكل المعجب بغير إذنهما اه ع

فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص . • فود : (التصريح) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله : فقيه .

• فود في (سني) : (وللمعجب التوكيل) ظاهره وإن نهته عنه لأنه لما جاز له تزويجها بغير إذنهما لم يؤثر نهيهما . • فود : (بغير إذنهما) لو وكل بغير إذنهما ثم صارت نيبا قبل العقد فيتجه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن أهلية التوكيل بغير إذنهما ويحتمل خلافه فليراجع .

ويكفي سُكُونُهَا (ولا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الزَّوْجِ) لِلْوَكِيلِ فِيمَا ذُكِرَ وَلَا تَعْيِينُهُ مِنَ الْإِذْنَةِ لِوَلِيِّهَا (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ وَقُورَ شَفَقَتِهِ تَذْعُوهُ إِلَى أَنْ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا مَنْ يَتَّقِي بَنْظَرَهُ وَاخْتِيَارَهُ وَلَا يُنَافِيهِ اشْتِرَاطُ تَعْيِينِ الزَّوْجَةِ لِمَنْ وَكَّلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ لَهُ عَلَى الْمَعْتَمِدِ مِنْ تَنَاقُضِ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا ضَاطِحَ هُنَا يُزَجَّعُ إِلَيْهِ وَتَمَّ بِتَقْيِيدِ الْكَفِّ وَيَكْفِي (تَزَوُّجُ لِي مَنْ شِئْتُ أَوْ إِحْدَى هَؤُلَاءِ) لِأَنَّ عَمُومَةَ الشَّامِلِ لِكُلِّ مَنْ إِفْرَادُهُ مُطَابَقَةٌ بِنَفْيِ الْغَرَرِ بِخِلَافِ امْرَأَةٍ .

(وَيَحْتَاطُ الْوَكِيلُ) وَجُوبًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (فَلَا يُزَوَّجُ) بِمَهْرٍ مِثْلٍ وَتَمَّ مَنْ يَتَذَلُّ أَكْثَرَ مِنْهُ أَيْ بِحَرْمٍ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَإِنْ صَحَّ الْعَقْدُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يَتَأَثَّرُ بِفَسَادِ الْمُسَمَّى وَلَا كَذَلِكَ التَّكَاحُ وَلَا يُنَافِيهِ الْبُطْلَانُ فِي زَوْجِهَا بِشَرِطِ أَنْ يَضْمَنَ فَلَانٌ أَوْ يَرَهَنَ بِالمَهْرِ شَيْقًا فَلَمْ يُشْتَرَطْ

ش . ٥ . فَوَدَّ : (مِنْ الْإِذْنَةِ الْإِلْحِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِمَّنْ يُغْتَبَرُ إِذْنُهَا لِوَلِيِّهَا الْغَيْرِ الْمُجِبِرِ . ٥ . فَوَدَّ : (شَفَقَتِهِ) أَيْ الْوَلِيِّ ، وَقَوْلُهُ وَاخْتِيَارُهُ عَطْفُ مُغَايِرِهَا ع . ش . ٥ . فَوَدَّ : (هُنَا) أَيْ فِيمَا لَوْ وَكَّلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ لَهُ وَقَوْلُهُ : ثُمَّ أَيْ فِيمَا لَوْ وَكَّلَ الْمُجِبِرُ فِي تَزْوِيجِ مَوْلِيَّتِهِ . ٥ . فَوَدَّ : (وَيَكْفِي الْإِلْحِ) تَقْيِيدٌ لِاشْتِرَاطِ تَعْيِينِ الزَّوْجَةِ الْإِلْحِ بِأَنَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُعَمَّمِ الزَّوْجَةُ . ٥ . فَوَدَّ : (لِأَنَّ عَمُومَةَ) أَيْ قَوْلُهُ : مَنْ شِئْتُ أَوْ إِحْدَى الْإِلْحِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي لِأَنَّهُ عَامٌّ وَمَا ذُكِرَ أَيْ (امْرَأَةً) مُطْلَقًا ، وَدَلَالَةُ الْعَامِّ عَلَى أَفْرَادِهِ ظَاهِرَةٌ بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى فَرْدٍ . ٥ . فَوَدَّ : (مِنْ إِفْرَادِهِ) أَيْ الْعَامِّ وَقَوْلُهُ : مُطَابَقَةٌ أَيْ عَلَى الرَّاجِحِ لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ الْكَلِّيَّةَ فِي قُوَّةِ قَضَايَا مُتَعَدِّدَةٍ وَقِيلَ تَضَمَّنَ وَقِيلَ التَّرَامُ . ٥ . فَوَدَّ : (بِنَفْيِ الْغَرَرِ الْإِلْحِ) أَيْ لِأَنَّهُ أَذِنَ فِي نِكَاحِ أَيْ امْرَأَةٍ أَرَادَهَا الْوَكِيلُ بِخِلَافِ امْرَأَةٍ فَإِنْ مُسَّاهَا وَاجِدَةً لَا بَعِيْنَهَا فَلَا يُنَافِي إِرَادَةَ الزَّوْجِ وَاجِدَةً مُعَيَّنَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِحَيْثُ لَا يَتَعَدَّى لِغَيْرِهَا ه . ش . ٥ . فَوَدَّ : (وَتَمَّ مِنْ الْإِلْحِ) الْوَاوُ حَالِيَةً . ٥ . فَوَدَّ : (يَحْرُمُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ فَيُحْرَمُ . ٥ . فَوَدَّ : (وَإِنْ صَحَّ الْعَقْدُ الْإِلْحِ) إِنْ كَانَ مَنْقُولًا فَلَا مَحِيدَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا وَلَا أَفْصَحَ تَأْمُلُ لِأَنَّ الْمُبَادَرَ مِنْ قَوْلِهِمْ فَلَا يُزَوَّجُ عَدَمُ الصَّحَةِ وَلِمَا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ زَوَّجَهَا مِنْ كُفٍّ وَتَمَّ أَكْفًا مِنْهُ خَاطِبٌ لَهَا ه . سَيِّدٌ عَمَرَ أَقُولُ : وَقَدْ يَفْرُقُ بَانَ الضَّرَرَ فِيمَا سَيَأْتِي بِقَوَايِ الْأَكْفَا أَشَدَّ مِنْ قَوَايِ الزِّيَادَةِ فِي الْمَهْرِ لِدَوَامِ النِّكَاحِ . ٥ . فَوَدَّ : (وَإِنْ صَحَّ الْإِلْحِ) أَيْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ الَّذِي زَوَّجَ بِهِ ه . ش . ٥ . فَوَدَّ : (فَلِأَنَّهُ يَتَأَثَّرُ بِفَسَادِ الْمُسَمَّى الْإِلْحِ) أَيْ فَاتَّزَتْ الْمُخَالَفَةُ فِيهِ وَلَا كَذَلِكَ النِّكَاحُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُسَمَّى يُفْسِدُ هُنَا مَعَ صِحَّةِ النِّكَاحِ بَلِ الْوَاجِبُ عَلَى الزَّوْجِ مَا سَمَاهُ فَقَطَّ حَيْثُ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ ه . ش . ٥ . فَوَدَّ : (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ صِحَّةُ الْعَقْدِ فِيمَا ذُكِرَ . ٥ . فَوَدَّ : (فِي زَوَّجِهَا الْإِلْحِ) أَيْ فِي قَوْلِ الْوَلِيِّ لِلْوَكِيلِ زَوَّجَهَا الْإِلْحِ . ٥ . فَوَدَّ : (بِشَرِطِ أَنْ يَضْمَنَ الْإِلْحِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ زَوَّجَهَا بِكَذَا وَخُذْ بِهِ زَهْنًا أَوْ كَفِيلًا فَرَزَّوْجَهَا وَلَمْ يَمْتَلِ فَإِنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ ه . مُغْنِي . ٥ . فَوَدَّ : (أَنْ يَضْمَنَ فَلَانٌ) أَيْ الْمَهْرُ . ٥ . فَوَدَّ : (فَلَمْ يَشْرَطْ) أَيْ الْوَكِيلُ ذَلِكَ أَيْ الضَّمَانَ أَوْ الرَّهْنَ .

٥ . فَوَدَّ : (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ فِي الرِّضَى فَقَالَ لَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يَزَوِّجَهُ وَلَمْ يُعَيِّنِ الْمَرْأَةَ لَمْ يَصِحَّ انْتَهَى لَكِنْ فِي كَثَرِ الْأُسْتَاذِ : وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي أَنْ يَزَوِّجَ لَهُ امْرَأَةً لَمْ يُشْتَرَطْ تَعْيِينُهَا وَالْأَخْوَاطُ التَّعْيِينَ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ انْتَهَى .

ذلك لأن المخالفة هنا صريحة بخلافها في الأول ومثل ذلك على الأوجه : زواجها ولا تزوجها حتى يضمن فلان، وقول القاضي بخلافه رده البقوي بأن كلامه متضمن للتعليق بالضمان فلم يصح بدونه وكذا في : لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها أنه لا يشترط الخمر ولا نظير لعدم إمكان هذا الشرط قبل التزويج إما تقرر من تضمن كلامه للتعليق به فاشترط لثبوت تصرفه وجوده ولو فاسداً ومن ثم جزم بعضهم بأنه حيث وكله بالعقد بيوض فاسد أو بشرط فاسد فزوج كذلك صح بمهر المثل وإلا فلا وبني القاضي على ما مر عنه الذي رده البقوي . قوله ولو قالت زوجني منه برهن أو بضمان فلان صح التوكيل والتزويج بلا ضمان ولا رهن لتمريرهما قبل العقد فأنفيا وفي مثله في البيع بتخير البائع ولا خيار هنا اه وقد عرفت رده مما تقرر.....

• فؤد: (في الأول) أي التزويج بمهر مثل وتم من الخ. • فؤد: (ومثل ذلك) أي زواجها بشرط الخ على الأوجه زواجها ولا تزوجها حتى يضمن الخ أي فلا يصح العقد إلا إذا ضمن فلان المهر قبل العقد وإن كان هذا الضمان فاسداً نظير ما يأتي آنفاً في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ اه سم .
• فؤد: (بخلافه) أي بصحة العقد وإن لم يضمن فلان. • فؤد: (كلامه) أي الولي زواجها ولا تزوجها حتى الخ. • فؤد: (وكذا في لا تزوجه الخ) أي فلا يصح العقد إلا إذا وجد التحليف قبل العقد .
• فؤد: (هذا الشرط) أي صحته. • فؤد: (لما تقرر) تلييل لتفي النظر وقوله : به أي بالتحليف .
• فؤد: (وجوده) أي الشرط. • فؤد: (ولو فاسداً) أي بأن يحلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشترط الخمر اه سم . • فؤد: (ومن ثم) أي من أجل اشتراط ما ذكر. • فؤد: (صح بمهر المثل) قد يقال إن كان الشرط فاسداً ولم يكن المسمى فاسداً فما وجه المدول لمهر المثل فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بأن الشرط الفاسد كشرط الضمان كالجزم من المسمى فافتضى فساداً. • فؤد: (ولاً فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر إن كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتي أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيسئتي ذلك مع قوله وإلا فلا فليتأمل اه سم وقوله : وقضية ما يأتي يصرح به قول الشارح الآتي آنفاً ويقاس بذلك الخ مع تخصيصه بالعيوض الفاسد. • فؤد: (حلى ما مرهه) أي بقوله وقول القاضي بخلافه .
• فؤد: (قوله : ولو الخ) مفعول بتي. • فؤد: (مما تقرر) أي من رد البقوي .

• فؤد: (ولا تزوجها حتى يضمن فلان) هذا شبيه بقوله الآتي وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها أنه لا يشترط الخمر وسيأتي فيه أنه يكفي وجود الشرط ولو فاسداً بأن يحلفه قبل العقد بالطلاق منها فهل نقول هنا كذلك إذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وإن كان هذا الضمان فاسداً يصح التزويج. • فؤد: (حتى يضمن فلان) أي فإذا لم يضمن فلان لا يصح التزويج لأن هذه الصيغة تقتضي اشتراط تقدم الضمان. • فؤد: (ولو فاسداً) أي بأن يحلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشترط الخمر. • فؤد: (ولاً فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر إن كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتي

وأنه لا تعدل لإمكان شرطيهما في العقد قال البقوي : ولو وكل في تزويجها بنحو خمر فزوج بقدر مهر المثل صح أي ولا نظير للمخالفة هنا لأن حقيقتها لم توجد إذ تسمية الخمر موجبة لمهر فأني بمثلها لا بما يخالفها ويقاس بذلك ما في معناه كأن تزويجها في صورة اشتراط البعوض الفاييد بمهر المثل قال ولو وكل في تزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد أنه لا يشرب الخمر صح التوكيل والتزويج بخلاف لا تزويجها إذا لم يحلف لا يصح التزويج أي إذا لم يحلف اهـ ويفرق بأنه في الأول لم يشرب عليه شيئا في العقد ولا قبله بل بعده وهو غير لازم فلم يجب امتثاله بخلاف الثاني فإنه بسبيل من وجوده ولو فايذا بأن لا تزوجه الأبعد ولا يزوج أيضا (غير كفيه) بل لو خطبتها أكفاء متفانون لم يجز تزويجها ولم يصح بغير الأكفاء لأن تصرفه بالمصلحة وهي منحصرة في ذلك وإنما لم يلزم الولي الأكفاء لأن نظره أوسع من نظير الوكيل ففوض الأمر إلى ما يراه أصلح ولو استنوبها كفاءة وأحدهما متوسط والآخر مؤسر.....

• فؤد: (وأنه لا تعدل الخ) من أين علم هذا اهـ سم أقول من قوله فاشترط لتفوض تصرفه وجوده الخ .
 • فؤد: (لأن حقيقتها) أي المخالفة . • فؤد: (إذ تسمية الخمر الخ) قضية هذا التزويج أنه في مسألة جزم البعوض السابقة لو زوج بقدر مهر المثل صح سم وقوله : قضية الخ أقول يصح بذلك قول الشارح الآتي أيضا ويقاس بذلك الخ اهـ سيد عمر وقوله : قال أي البقوي . • فؤد: (بعد العقد) متعلق بخلف .
 • فؤد: (أي إذ لم يخلف) مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كما هو مقتضى الصيغة وإن لم يصح هذا الحلف نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه من قوله فاشترط لتفوض تصرفه وجوده الخ اهـ سم . • فؤد: (وهو غير لازم الخ) يقيد الصحة مع عدم امتثال الوكيل اهـ سم . • فؤد: (ولا يزوج أيضا) عطف على قوله فلا يزوج بمهر المثل الخ . • فؤد: (بل لو خطبتها) إلى قوله وإنما لم يلزم في المعنى وإلى قول المتن ولو وكل في النهاية إلا قوله : ومحلها إلى ولو قالت . • فؤد: (تزوجها) كان الأولى ليوافق مختار البصريين تأخير عن قوله ولم يصح . • فؤد: (ولم يصح بغير الأكفاء) قضية عدم الصحة وإن كان غير الأكفاء أصلح من حيث اليسار وحسن الخلق ونحوهما ولو قيل بالصحة حيث لم يكن بعيدا اهـ ع ش وهو وجيه إن لم يوجد نقل بخلافه . • فؤد: (وإنما يلزم الولي الخ) شامل لغير

أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله وإلا فلا فليتأمل . • فؤد: (وأنه لا تعدل الخ) من أين علم هذا . • فؤد: (لأن حقيقتها لم توجد إذ تسمية الخ) قضية هذا التزويج أنه في مسألة جزم البعوض السابقة لو زوج بقدر مهر المثل صح . • فؤد: (لا يصح التزويج) أي إذا لم يخلف مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كما هو مقتضى الصيغة وإن لم يصح هذا الحلف فهذا نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ وقول الشارح فيه فاشترط لتفوض تصرفه وجوده ولو فايذا فليتأمل انتهى . • فؤد: (وإنما يلزم الولي) شامل لغير المنجبر .

تَعَيَّنَ الثَّانِي كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَمَحَلُّهُ إِنْ سَلِمَ مَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ أَصْلَحَ لِخُفْيِ الثَّانِي أَوْ شِدَّةُ بُحْلِهِ مَثَلًا وَلَوْ قَالَتْ لَوَلِيَّتُهَا : زَوِّجْنِي مَنْ شِئْتَ جَازَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ مِنْ غَيْرِ الْكُفِّ كَمَا لَوْ قَالَ لَوَكِيلُهُ زَوِّجْهَا مَنْ شَاءَتْ فَزَوِّجْهَا بِغَيْرِ كُفٍّ بِرِضَاهَا .

(وغير المُجْبِر) كالأب في الثيب (إن قالت له وكل وكل) وله التزويج بنفسه فإن قالت له وكل ولا تزوج فسد الإذن لأنه صار للأجنبي ابتداء نعم، إن دلت قرينة ظاهرة على أنها إنما قصدت إجلاله صحح كما بحثه الأذرعى (وإن نهته) عن التوكيل (فلا) يؤكل عملاً بإذنها كما يُرَاعَى إِذْنُهَا فِي أَصْلِ التَزْوِيجِ (وإن قالت) له (زوّجني) وأطلقت فلم تأمره بتوكيل ولا نهته عنه (فله) التوكيل في الأصح لأنه بالإذن صار ولياً شرعاً أي متصرفاً بالولاية الشرعية فملك التوكيل عنه

المُجْبِر اه سم . فؤد: (تَعَيَّنَ الثَّانِي) أي فإن زَوِّجَ مِنَ الْأَوَّلِ لَمْ يَصِحَّ وَقَدْ يُشْكِلُ هَذَا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَهَا بِمَهْرٍ الْمَثَلِ وَتَمَّ مِنْ يَنْدُلْ أَكْثَرَ مِنْهُ صَحَّ مَعَ الْمُعْرُومَةِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْقُرْرَ هُنَا بِفَوَاتِ الْأَيْسَرِ أَشَدَّ مِنْ فَوَاتِ الزَّيَادَةِ فِي الْمَهْرِ لِدَوَامِ النِّكَاحِ اه ع ش . فؤد: (تَعَيَّنَ الثَّانِي) أي على الوكيل كما هو ظاهر اه . فؤد: (ولو قالت إلخ) أي ولو كانت غير رشيده اه ع ش . فؤد: (زَوَّجَهَا مَنْ شَاءَتْ) كذا في أَكْثَرِ النُّسخ وفي النهاية وعليها لا يحتاج إلى قوله الاتي برضا وفي بعض نسخ الشارح من شئت وعليه فقوله المذكور لا بُدَّ مِنْهُ . فؤد: (فسد الإذن إلخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ جَعَلْتُ إِلَيْكَ أَنْ تَوَكَّلَ عَنْ نَفْسِكَ فِي بَيْعِ هَذِهِ السَّلْعَةِ وَلَا تَبِعْهَا بِنَفْسِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ وَلَا الْإِذْنُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّصَرُّفِ بِنَفْسِهِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَوَكِّلَ عَنْهُ غَيْرَهُ اه نهاية قال ع ش قوله : عَنْ نَفْسِكَ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ قَالَ عَنِّي أَوْ أَطْلَقَ فَلَا يَبْطُلُ تَوَكُّلُهُ اه أقول وقوله : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ إلخ أي إلّا إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ مِنْ نَهْيِهِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ إِخْلَالَهُ . فؤد: (لأنه صار إلخ) أي الإذن اه سم . فؤد: (وإن قالت له) أي لغير المُجْبِرِ زَوِّجْنِي إِلَى قَوْلِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ إلخ يَدْخُلُ فِي غَيْرِ الْمُجْبِرِ الْقَاضِي

فؤد: (تَعَيَّنَ الثَّانِي) كذا م ر . فؤد: (لأنه) أي الإذن . فؤد: (وإن قالت له) أي لغير المُجْبِرِ زَوِّجْنِي إِلَى قَوْلِهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ فِي الْأَصَحِّ يَدْخُلُ فِي غَيْرِ الْمُجْبِرِ الْقَاضِي فَلَهُ التَّوَكُّلُ وَبِهِ يَتَضَعُ مَا أَجَبْتُ بِهِ فِي حَادِثَةِ بَرْبِيدٍ وَهِيَ أَنَّ قَاضِي بَلَدَةٍ صَغِيرَةٍ عَارِفاً بِلُغَةِ الْعَرَبِ وَبِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَا هَ مِنْ لَهُ ذَلِكَ شَرْعاً وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الْإِسْتِخْلَافِ وَجَاءَ امْرَأَةٌ وَرَجُلٌ غَرِيبَانِ وَإِذْنَتْ لَهُ الْمَرْأَةُ أَنْ يُزَوِّجَهَا بِهَذَا الرَّجُلِ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيُّ خَاصٌّ فِي الْبَلَدَةِ وَلَا فِي أَعْمَالِهَا فَهَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يُفَوِّضَ أَمْرَ الْعَقْدِ إِلَى غَيْرِهِ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَإِذَا قُلْتُمْ بِأَنَّهُ يُفَوِّضُ هَلْ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْتِخْلَافِ وَإِذَا قُلْتُمْ : لَا فَهَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّوَكُّلِ فَاجْتَبَتْ بِأَنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ التَّوَكُّلِ أَخَذًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَجِبَارَةُ التَّوَضُّعِ وَلِغَيْرِ الْمُجْبِرِ التَّوَكُّلُ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ فِي النِّكَاحِ انْتَهَى . ثُمَّ بَلَّغْنِي أَنَّ الرُّبَيْدِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ أَجَابُوا بِعَدَمِ الصَّحَّةِ إِذْ لَيْسَ لَهُ الْإِسْتِخْلَافُ ثُمَّ بَلَّغْنِي أَنَّ عِلَامَتَهُمُ الرَّمْلِيُّ رَجَعَ إِلَى الْجَوَابِ بِالصَّحَّةِ عِنْدَ قُدُومِهِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ يُقَالُ لِي صَوْرَةٌ جَوَابِهِ وَهُوَ مَا نَصَّه : نَعَمْ الْعَقْدُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ حَيْثُ كَانَ الزَّوْجُ كَفُوًّا إِذْ لِلْوَلِيِّ سَوَاءٌ

وبه فارق كون الوكيل لا يُوكَّل إلا لحاجة ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظير ما مرّ ولو عيّنت للولي زوجاً ذكره للوكيل فإن أطلق فمزوّج منه لم يصح لأن التفويض المطلق مع أن المطلوب مُعيّن فاسد وفارق التقييد بالكف في حالة الإطلاق بأنّه ساعده أطراد العرف العام

قله التوكيل اه سم . هـ فود: (وبه فارق كون الوكيل إلخ) هذا تضييع بأن الولي ولو غير مُجبر ومنه القاضي يوكَّل وإن لاقَتْ به المباشرة ولم يَعبِز عنها وهو ظاهر كلامهم اه سم . هـ فود: (لا يوكَّل إلا لحاجة) أي حيث لم يَأْذَن له الموكَّل في التوكيل اه ع ش . هـ فود: (ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يُفِيد أنّه لا يُشترط هنا تعيين الزوج أيضاً إذ لا معنى للزوم الاحتياط مع التعيين اه سم وسنأتي عن النهاية والمُغني مثله . هـ فود: (نظير ما مرّ) أي في وكيل المُجبر سم وع ش . هـ فود: (ولو عيّنت إلخ) عبارة النهاية والمُغني وعلى الأول أي الأصح لا يُشترط تعيين الزوج للوكيل فلو عيّنت للولي شخصاً وجب تعيينه للوكيل في التوكيل إلخ . هـ فود: (منه) عبارة النهاية والمُغني ولو منه اه . هـ فود: (فاسد) يُفِيد فساد التوكيل اه سم . هـ فود: (وفارق) أي التقييد بالمُعيّن عند الإطلاق . هـ فود: (التقييد بالكف إلخ) كأن قال الولي زوجها أو الزوجة زوّجني حيث يصح التوكيل وجب تزويج من الكف .

كان خاصاً أم عاماً التوكيل حيث لم تنه عن ذلك وعبارة الباب السبب الثالث الولاية العامة فيزوج القاضي أو نايه بالغة عاقلة ولو كافرة ليس لها ولي أو غاب أقرهم مَرَحَلَتَيْنِ وقال أيضاً: فرع لو أمر القاضي رجلاً بتزويج امرأة هو وليها قبل استئذانها فزوّجها الرجل بأذنها صحّ وعلم مما قرّضناه أن هذا ليس من باب الاستخلاف أصلاً ولا من باب الوكالة المخضّة حتى يُعبّر فيه عجز الوكيل أو عدم كونه مباشرته لذلك لا يثاق به والقول بخلاف ذلك وهم انتهوا وقد يقال: إنه من باب الوكالة المخضّة ولا إشكال لأن القاضي ليس وكيلاً للزوجة حتى يُشترط في توكيله ما ذكر بل هو ولي شرعاً ولهذا جاز لغيره من الأولياء أيضاً التوكيل مطلقاً كما هو ظاهر كلامهم وما تقدّم عن الغياب في الفرع قد يُشكل على أن ذلك ليس من باب الاستخلاف بل من باب الوكالة إذ قضية ذلك امتناع تقديم التوكيل على الإذن إلا أن يُجاب بأنّه ليس وكالة مخضّة فليُتأمل . المراد بعدم تمخضها والأولى أن يُجمل استخلافاً إن ساء . هـ فود: (وبه فارق كون الوكيل لا يوكَّل إلخ) هذا تضييع بأن الولي ولو غير مُجبر ومنه القاضي يوكَّل وإن لاقَتْ به المباشرة ولم يَعبِز عنها وهو ظاهر كلامهم فقوله في باب الوكالة ما نصّه: ويصحّ توكيل الولي في حقّ الطفل أو المجنون أو السفه كاصل في تزويج أو مالٍ وصيٍّ أو قيمٍ في مالٍ إن عجز عنه أو لم يلق به مباشرته لكن رجّح جمع متأخرون أنّه لا فرق كما اقتضاء إطلاقهما هنا انتهى . يتبني أن مرجّح قوله فيه إن عجز عنه إلخ لقوله وصيٍّ أو قيمٍ دون ما قبلهما وإلا خالف هذا الذي ذكره هنا فليُتأمل . هـ فود: (ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يُفِيد أنّه لا يُشترط هنا تعيين الزوج أيضاً إذ لا معنى للزوم الاحتياط مع التعيين . هـ فود: (نظير ما مرّ) أي في وكيل المُجبر . هـ فود: (لم يصح) كذا م ر . هـ فود: (فاسد) يُفِيد فساد التوكيل .

به وهو معقول به في العقود بخلاف التقييد بالمُعَيَّن فإنه مقرَّب من التقييد بالعرف الخاص وهو لا يُؤثِّر كبير حَضْرٍمٍ بلا شرط قطع في بَلَدٍ عَادَتُهُم قطعهُ حَضْرٍمًا ويقولهم مع أنَّ المطلوب مُعَيَّنٌ مع الفرق المذكور يندفع ما قيل اعتراضًا عليهم المبررة في العقود بما في نفس الأمر، وعدم تعيينه الزوج له لا يُفسدُ إذنه إذ ليس فيه تصريح بالنكاح المُتَّعِج بل إطلاق فكما يجوز ويتقيَّد بالكفِّ كذلك يجوز هنا ويتقيَّد بالمُعَيَّن وإنما بطلَ توكيلُ وليِّ الطِّفْلِ في بيع ما له بما عَزَّ وهَانَ لآثَرِ إذْنِ صريح في البيع المُتَّعِج شرعًا إذ أهل العرف إنما يستعملونه في الإذن في الغبن فليس هذا نظير ما نحن فيه وإنما نظيره أن يُطلق التوكيل في بيع مالٍ مؤلِّيه والظاهر كما قاله الشَّيْخُ أَنَّهُ يَصَحُّ ويتقيَّد بالمُسَوِّغ الشرعي اهـ .

(ولو وكلَّ) غير الحاكم (قبل استئذانها) يعني إذنها (في النكاح لم يصح) النكاح (على الصحيح) لأنه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يفوضه لغيره أما بعد إذنها وإن لم يعلم به حال التوكيل فإنه يصح كما هو ظاهر اعتبارًا بما في نفس الأمر أما الحاكم فله تقديم إنابة من تزويج مؤلِّيه على إذنها له بناءً على الأصح أن استنابته في شغل مُعَيَّنٍ استخلاف لا توكيل....

• فؤد: (وهو) أي العرف العام وقوله: بخلاف التقييد بالمُعَيَّن أي هنا وقوله: وهو أي العرف الخاص. • فؤد: (حَضْرٍمٍ) كزبرج وقوله: بلا شرط قطع إلخ أي فإنه باطل اهـ ع ش. • فؤد: (وإنما بطلَ إلخ) كآته جواب إشكالٍ على الصَّحَّة فيما ذكره بقوله وفارقَ التقييد في حالة الكفِّ إلخ سم وع ش. • فؤد: (ما نحن فيه) أي من حمل إطلاق التوكيل في التزويج على الكفِّ. • فؤد: (ويتقيَّد بالمُسَوِّغ إلخ) أي كما صَحَّ الإطلاق هنا وتقيَّد بالكفِّ اهـ سم. • فؤد: (بالمُسَوِّغ الشرعي) وهو ثَمَنُ البِئْرِ الحال من نقد البلد اهـ ع ش. • فؤد: (انتهى) أي ما قيل. • فؤد: (غير الحاكم) إلى قوله ولو ذكر له في المُعْنَى وإلى قول المتن وليُّ الطِّفْلِ في النهاية بأدنى مُغَايَرَةٍ إلَّا قوله: على ما قالاه إلى فالفرق. • فؤد: (هيزر الحاكم) أي من غير المُجْبِر. • فؤد: (يفني إذنها) إنما قَسَرَ بِذَلِكَ لأنَّ التَّعْيِيرَ بِالاسْتِثْنَانِ يَوْهَمُ أَنَّ إذنها بلا سَبْقِ اسْتِثْنَانٍ لا يكفي وأنَّ اسْتِثْنَانَهَا يَكْفِي وإن لم تأذن وكلاهما غير صحيح اهـ ع ش. • فؤد: (وإن لم يعلم به) أي لم يعلم غير الحاكم بإذنها له في النكاح. • فؤد: (حال التوكيل) أي والتزويج. • فؤد: (فإنه يصح) كما لو تصرف الفضولي وكان وكيلًا في نفس الأمر اهـ مُعْنَى. • فؤد: (استخلاف إلخ) قضيته أنه لو لم يجز له الاستخلاف امتنع تقديم إنابته على الإذن لأن ذلك حبيذ توكيل اهـ سم.

• فؤد: (وإنما بطلَ إلخ) كآته جواب إشكالٍ على الصَّحَّة فيما ذكره بقوله وفارقَ التقييد في حالة الإطلاق بالكفِّ إلخ. • فؤد: (ويتقيَّد بالمُسَوِّغ إلخ) أي كما صَحَّ الإطلاق هنا وتقيَّد بالكفِّ. • فؤد: (استخلاف لا توكيل) قضيته أنه لو لم يجز له الاستخلاف امتنع تقديم إنابته على الإذن لأن ذلك حبيذ توكيل لَكِنْ قد يشكَّل على ذلك الفرع المَقُول من العُباب في جوابنا المارَّ إلَّا أن يكون مَحْمُولًا على مَنْ له الاستخلاف فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ وبالجُمْلَةِ فلا إشكال على جوابنا المارَّ لأنَّ الفَرَضَ

ولو ذكر له دنائير انصرفت للغالب والا وجب التعمين إن اختلفت قيمتها كالبيع ويصح إذنها لوليها أن يزوجه إذا طلقها زوجها وانقضت عدتها لا إذن الولي لمن يزوج موليته كذلك على ما قاله في الوكالة وقد مر بما فيه مع نظائره وعليه فالفرق بينها وبين وليها أن إذنها جفلي وإذنه شرعي أي استفادته من جهة جفلي الشرع له - بعد إذنها - وليا شرعا، والجفلي أقوى من الشرعي كما مر في الزمّن وبهذا جمّعوا بين تناقض الروضة في ذلك . والجمع بحمل البطلان على خصوص الوكالة والصحة على التصرف لعموم الإذن: قال بعضهم خطأ صريح مخالفاً للمنقول ومر ما في ذلك في الوكالة .

• فؤد: (ولو ذكر له) أي الولي للوكيل . • فؤد: (ولاً) أي وإن لم يكن غالب اه سم . • فؤد: (وجب التعمين) أي فلو لم يمتن فالأقرب فساد التوكيل لآته لم يأت له في التزويج بنير الدناير وقد تمّز الحفل عليها ويحتمل الصحة يزوج الوكيل بمهر المثل ويرجحه ما سيأتي للشارح من أنه لو عقد وكيل الولي بدون ما قدره له من الصحة بمهر المثل اه ع ش أقول: ويرجحه أيضا بل يصرح بذلك قول الشارح المار قبيل غير كفاء ويقاس بذلك الخ . • فؤد: (ويصح إذنها الخ) ولو قالت للحاكم اذن لآخي أن يزوجني فإن عضل فزوجني لم يصح الإذن كما استظهره الزركشي ولو وكل المخير رجلاً ثم زالت البكارة بوطء قبل التزويج فالوجه بطلان الوكالة ولو قال لوكيله في النكاح: تزوج لي فلانة من فلان وكان فلان وليها لفسق أبيه ثم انتقلت الولاية للأب أو قال له زوجنيها من أبيها فمات الأب وانتقلت الولاية للأخ مثلاً لم يكن للوكيل تزويجها ممن صار ولياً كما بحثه الزركشي أيضاً نهاية ومغني . • فؤد: (وعليه) أي ما قاله في الوكالة . • فؤد: (أن إذنها جفلي الخ) عبارة النهاية أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجفلية وظاهر أن الأولى أقوى من الثانية فيكتفى فيها بما لا يكتفى به في الجفلية ولأن باب الإذن أوسع من باب الوكالة اه . • فؤد: (وبهذا) أي بحمل الصحة على إذنها للولي وعديها على إذنه للوكيل . • فؤد: (بين تناقض الروضة) فإنه ذكر في الروضة في باب الوكالة مسألة ما إذا وكل الولي من يزوج موليته وجزم فيها بالبطلان ونقل فيها في باب النكاح الصحة عن البغوي وأقره فحكم بالتأقيس فأفتى الشهاب الرملي باعتماد ما في باب الوكالة وتضعيف ما في هذا الباب اه رشدي . • فؤد: (والجمع الخ) مبتدأ خبره قوله: قال بعضهم الخ . • فؤد: (خطأ الخ) أي لآته لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة سم ورشدي . • فؤد: (في ذلك) لعل فيما قاله بعضهم .

في السؤال تقديم إذن المزاوة ويتجه حمل فرع الباب المذكور على من له الاستيغلاف أما غيره فله التوكيل بعد الإذن له كغيره من كل ولي غير مخير كما علم مما تقدم . • فؤد: (ولاً) أي وإن لم يكن غالب . • فؤد: (لا إذن الولي لمن يزوج موليته الخ) لأن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجفلية وظاهر أن الأولى أقوى من الثانية فيكتفى فيها بما يكتفى به في الجفلية ولأن باب الإذن أوسع من باب الوكالة فشرح م ر . • فؤد: (خطأ) أي لآته لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة .

(وَلْيُقَلِّدْ الْوَكِيلَ الْوَلِيَّ) لِلزَّوْجِ (زَوْجُكَ بَنْتُ فَلَانٍ) بِنِ فَلَانٍ وَيَرْفَعُ نَسَبَهُ إِلَى أَنْ يَتَمَيَّزَ ثُمَّ يَقُولُ : مُوَكَّلِي أَوْ وَكَالَةً عَنْهُ مَثَلًا إِنْ جَهِلَ الزَّوْجُ أَوْ الشَّاهِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا وَكَالَتَهُ عَنْهُ وَإِلَّا لَمْ يَحْتَجْ لَذَلِكَ وَكَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَصْرِيحِ الْوَكِيلِ بِهَا فِيمَا يَأْتِي إِنْ جَهِلَهَا الْوَلِيُّ أَوْ الشُّهُودُ وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَكْفِي فِي الْعِلْمِ هُنَا قَوْلُ الْوَكِيلِ وَقَدْ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْعَبْدِ بِأَنْ سَيِّدَهُ أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ بِإِثْبَاتِ وَلَايَةٍ لِنَفْسِهِ وَهَذَا بَعِيْنُهُ جَارٍ فِي الْوَكِيلِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا تَثْبُتُ بِقَوْلِهِ وَكَالَتَهُ بَلْ إِنَّ الْعَقْدَ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ الثَّابِتَةِ بِغَيْرِ قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْعَبْدِ .

(تَنْبِيْهُ) : ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ التَّصْرِيحَ بِالْوَكَالَةِ فِيمَا ذُكِرَ شَرْطٌ لِصَحَّةِ الْعَقْدِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ لِقَوْلِهِمُ الْعَبْرَةُ فِي الْمُقَوَّدِ حَتَّى التَّكَاحِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ شَرْطٌ لِحُلِّ التَّصَرُّفِ لَا غَيْرُ وَلَيْسَ هَذَا كَمَا مَرَّ آتِفًا لِأَنَّ الْإِذْنَ لِلْوَكِيلِ ثُمَّ فَايَسَدَ مِنْ أَصْلِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا (وَلْيُقَلِّدْ الْوَكِيلَ الْوَكِيلَ الزَّوْجِ : زَوْجَتِ ابْنَتِي فَلَانًا) ابْنِ فَلَانٍ.....

• قَوْلُ (سَيِّ) : (وَلْيُقَلِّدْ) أَيُّ وَجُوبًا أَوْ حُجُوبًا ش. • قَوْلُ : (ابْنِ فَلَانٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُ : (وَيَرْفَعُ نَسَبَهُ) إِخْبَارُهُ إِذَا جَهِلَ الزَّوْجُ أَوْ الشَّاهِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا أَخَذًا مِنَ الْمَسْأَلَةِ بَعْدَهَا أَوْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً الْمُغْنِي .

(تَنْبِيْهُ) : قَضِيَّةُ قَوْلِهِ بَنْتُ فَلَانٍ جَوَازُ الْإِفْتِصَارِ عَلَى اسْمِ الْأَبِ وَمَعْلَهُ إِذَا كَانَتْ مُتَمَيِّزَةً بِذِكْرِ الْأَبِ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ صِفَتَهَا وَيَرْفَعُ نَسَبَهَا إِلَى أَنْ يَتَقَيَّ الْأَشْتِرَاكُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمُزْجَانِيَّ أَوْ تَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ فِي فَضْلِ أَرْكَانِ التَّكَاحِ مِثْلَهُ لِكَيْتَهُ قَيِّدُهُ بِكَوْنِ الزَّوْجَةِ غَايَةً وَاجِبَةً. • قَوْلُ : (بِهَا) أَيُّ بِالْوَكَالَةِ .

• قَوْلُ : (فِيمَا يَأْتِي) أَيُّ آتِفًا فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَلْيُقَلِّدْ الْوَكِيلَ الْوَكِيلَ) أَوْ سَم. • قَوْلُ : (وَجَزَمَ بَعْضُهُمُ الْخ) عِبَارَةً النَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهَ الْإِكْتِفَاءُ فِي الْعِلْمِ فِي كَوْنِهِ وَكَيْلًا بِقَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِأَخْبَارِ الرَّقِيقِ الْخ لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَمْ يَثْبُتْ الْخ أَوْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : فِي كَوْنِهِ وَكَيْلًا الْخ ثُمَّ إِنَّ صَدَقَةَ الْمُوَكَّلِ بَعْدَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ فَظَاهِرٌ وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ : فِي عَدَمِ الْوَكِيلِ قَيِّبَيْنِ يُطْلَأُ التَّكَاحُ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ (وَإِنْكَارُ الْمُوَكَّلِ الْخ) أ. • قَوْلُ : (فِي الْعِلْمِ) أَيُّ بِكَوْنِهِ وَكَيْلًا وَقَوْلُهُ : هُنَا أَيُّ فِي التَّكَاحِ. • قَوْلُ : (وَهَذَا بَعِيْنُهُ الْخ) مِنْ جُمْلَةِ الْمُنَافَاةِ. • قَوْلُ : (وَيُرَدُّ) أَيُّ الْمُنَافَاةِ. • قَوْلُ : (بِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا تَثْبُتُ الْخ) أَيُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ مِنْهُ إِلَّا الْعَقْدُ الْمَذْكُورُ وَمُضْمُونُهُ مَا ذُكِرَ وَلَمْ يَقْعُ مِنْهُ أَنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَا وَكَيْلُ فَلَانٍ كَمَا قَالَ الرَّقِيقُ قَدْ أُذِنَ لِي سَيِّدِي أَوْ رَشِيدِيَّ وَفِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ حُمِلَ مَا مَرَّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْصُلْ طَرَفٌ صِدْقِ الْعَبْدِ بِإِخْبَارِهِ وَمَا هُنَا عَلَى عَكْسِهِ لَمْ يَتَعَدَّ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُ : (بَلْ إِنَّ الْعَقْدَ الْخ) عَطْفٌ عَلَى وَكَالَتِهِ أَيُّ بَلْ يَثْبُتُ إِنْ الْخ. • قَوْلُ : (كَمَا مَرَّ آتِفًا) أَيُّ فِي شَرْحِ (فَلَهُ التَّوَكُّلُ) مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ عَيَّنْتُ الْخ أَوْ كَرَّدْتُ أَوْ قَوْلُ بَلْ فِي شَرْحِ (لَمْ يَصِحَّ) عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ قَوْلِهِ لَا إِذْنُ الْوَلِيِّ لِمَنْ يَزُوجُ الْخ .

• قَوْلُ (سَيِّ) : (وَلْيُقَلِّدْ الْوَكِيلَ الْوَكِيلَ الزَّوْجِ : زَوْجَتِ ابْنَتِي فَلَانًا) مَحَلُّ الْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ إِذَا عَلِمَ الشُّهُودُ

• قَوْلُ : (فِيمَا يَأْتِي) أَيُّ آتِفًا فِي قَوْلِهِ وَلْيُقَلِّدْ الْوَكِيلَ الْوَكِيلَ الْخ. • قَوْلُ : (بِأَنَّهُ يَكْفِي الْخ) كَذَا م. ر.

كذلك (فيقول وكيله) قِيلَتْ نِكَاحُهَا لَهُ أَوْ تَزَوُّجُهَا لَهُ مَثَلًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِطْبَاقُهُمْ عَلَى الْأَوَّلَى لَا بَعِيْنَهَا إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِمَّا ذُكِرَ وَإِنَّمَا اخْتِيجَ فِي الْبَيْعِ لِإِخْطَابِ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ وَقَوْعُهُ لَهُ وَلَا كَذَلِكَ النِّكَاحُ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ حَذَفَ قَوْلُهُ هُنَا «لَهُ» بَصَحَّ وَإِنْ نَوَاهُ لِأَنَّ الشُّهُودَ لَا مُطْلَعَ لَهُمْ عَلَى النَّيَّةِ وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَقْبَلَ أَوْ لَا كَمَا ذُكِرَ مَعَ التَّضَرُّعِ بِوَكَالَتِهِ إِنْ جُهِلَتْ ثُمَّ يُجِيبُهُ الْوَلِيُّ وَلَا يَزُدُّ عَلَيْهِ هَذَا لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي الصَّيْغَةِ وَلَوْ كَانَ وَكَيلَيْنِ قَالَ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ زَوَّجَتْ فَلَانٍ مِنْ فَلَانٍ وَقَالَ وَكَيْلُ الزَّوْجِ مَا ذُكِرَ .

وَالْوَلِيُّ الْوَكَالَةُ وَالْأَقْبَحُاجُ الْوَكِيلُ إِلَى التَّضَرُّعِ بِهَا أَهْ مُغْنِي وَتَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ . قُودُ: (كَذَلِكَ) أَيِ وَيَزْفَعُ نَسَبَهُ إِلَى أَنْ يَتَمَيَّزَ . قُودُ: (أَوْ تَزَوُّجُهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي (أَوْ تَزَوُّجُهَا) أَهْ . قُودُ: (عَلَى الْأَوَّلَى) أَيِ قِيلَتْ نِكَاحُهَا . قُودُ: (وَإِنَّمَا احْتِجِجَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلِزَمَ الْمُجَبِّرُ وَغَيْرُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: كَذَا أَطْلَقُوهُ وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ . قُودُ: (وَإِنَّمَا احْتِجِجَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ: زَوَّجْتُكَ بَنِي فَقَالَ قِيلَتْ نِكَاحُهَا لِمَوْكَلِّي لَمْ يَصَحَّ الْعَقْدُ لِعَدَمِ التَّوَافُقِ فَإِنْ قَالَ قِيلَتْ نِكَاحُهَا وَسَكَتَ انْتَقَدَ لَهُ وَلَا يَقَعُ الْعَقْدُ لِلْمَوْكَلِّ بِالنَّيَّةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ أَهْ . قُودُ: (لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ وَقَوْعُهُ لَهُ) أَيِ مَعَ تَسْمِيَةِ الْمَوْكَلِّ فِي الْإِجْبَابِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ وَهَذَا مَحَلُّ الْفَرْقِ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ أَهْ رَشِيدِي عِبَارَةُ ع ش لَا يُقَالُ كَمَا يُمَكِّنُ وَقَوْعُ الْعَقْدِ الْبَيْعِ لِلْوَكِيلِ كَذَلِكَ يُمَكِّنُ وَقَوْعُ النِّكَاحِ لِلْوَكِيلِ بَأَنْ يُعْرِضَ الْوَلِيُّ عَنِ الْمَوْكَلِّ وَيُزَوِّجَ لِلْوَكِيلِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَقَّهَ لِنَفْسِهِ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُرَادُ أَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ إِذَا أَوْفَقَهُ الْبَائِعُ لِلْمَوْكَلِّ وَاشْتَرَى لَهُ الْوَكِيلُ يُمَكِّنُ الْإِنْفَاءَ تَسْمِيَةِ الْمَوْكَلِّ وَقَوْعُ الشَّرَاءِ لِلْوَكِيلِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى مَعِيًّا بِشَيْنِ فِي الذَّمِّ وَسَمَّى الْمَوْكَلَّ فَإِنَّ الْعَقْدَ يَقَعُ لِلْوَكِيلِ وَتَلْفُو التَّسْمِيَةُ وَلَا كَذَلِكَ النِّكَاحُ فَإِنَّهُ حَيْثُ عَلِقَ الْعَقْدُ بِالْمَوْكَلِّ لَا يُمَكِّنُ وَقَوْعُهُ لِلْوَكِيلِ أَهْ . قُودُ: (هُنَا لَهُ) لَعَلَّ الْأَوْضَحَ (لَهُ هُنَا) . قُودُ: (لَمْ يَصَحَّ) كَذَا فِي الْمُغْنِي . قُودُ: (لَا مُطْلَعٌ) مُضَلَّرٌ مِمِّي أَيِ لَا أَطْلَاعَ . قُودُ: (كَمَا ذُكِرَ) أَيِ آفَأَ فِي الْمَثْنِ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَرَادَ بِهِ مَا ذُكِرَ أَوَّلَ الْأَرْكَانِ مَعَ غَايَةِ بَعْدِهِ يَزُدُّهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَلَا يَزِدُّ الْإِنِّ . قُودُ: (وَلَا يَزِدُّ عَلَيْهِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَدْ يُفْهَمُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فَيَقُولُ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْقَبُولِ عَلَى الْإِجْبَابِ كَقَوْلِ وَكَيْلِ الزَّوْجِ قِيلَتْ نِكَاحُ فَلَانَةٍ مِنْكَ لِفَلَانٍ فَيَقُولُ الْوَلِيُّ زَوَّجْتُهَا لَهُ وَلَيْسَ مُرَادًا فَإِنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الرُّوضَةُ الْجَوَارُ وَسَيَاتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَهْ . قُودُ: (وَلَوْ كَانَ وَكَيلَيْنِ الْإِنِّ) وَإِنكَارُ الْمَوْكَلِّ فِي نِكَاحِهِ لِلْوَكَالَةِ يَبْطُلُ النِّكَاحُ بِالْكَلْبَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لِقَوْعِهِ لِلْوَكِيلِ كَمَا مَرَّ نِهَائِهِ وَمُغْنِي . قُودُ: (قَالَ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ الْإِنِّ) وَلَوْ قَالَ وَكَيْلُ الزَّوْجِ: قِيلَتْ نِكَاحُ فَلَانَةٍ مِنْكَ لِفَلَانٍ فَقَالَ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ عَلَى قَوْلِهِ زَوَّجْتُهَا لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ أَرَادَ الْأَبُ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لِابْنِهِ بِالْوِلَايَةِ فَلْيَقْبَلْ لَهُ الْوَلِيُّ زَوَّجَتْ فَلَانَةً بِابْنِكَ فَيَقُولُ الْأَبُ قِيلَتْ نِكَاحُهَا لِابْنِي وَلَا يُشْتَرَطُ فِي التَّوَكِيلِ بِقَبُولِ النِّكَاحِ أَوْ إِجْبَابِهِ ذِكْرُ الْمَهْرِ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ الزَّوْجُ فَيَعْقِدُ لَهُ وَكِيلُهُ عَلَى مَنْ نِكَاحُهُ بِمَهْرٍ الْإِثْلُ فَمَا دُونَهُ فَإِنَّ عَقْدَ مَا قَوْلُهُ صَحَّ بِمَهْرٍ الْإِثْلِ خِلَافًا لِمَا فِي الْأَنْوَارِ مِنْ جَزْمِهِ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ وَإِنْ عَقَدَ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ بِدُونِ مَا قَدَّرَ لَهُ الْوَلِيُّ صَحَّ بِمَهْرٍ الْإِثْلِ خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ

(ويلزم المُجْبِرُ) أي الأب والجد وإن لم يكن لهما الإيجاب في بعض الصُّور الآتية ومثله الحاكم عند عدمه أي أصلاً أو بأن لم يُمكن الرجوع إليه نظير الخلاف السابق في التحكيم (تزويج مجنون) أُلْبِقَ جُنُونُهَا (بالهية) ولو تبيّن مُتَحَاجَةً لِلوَطءِ نظير ما يأتي أو للمهر والتفقه وحَذَفَ لَأَنَّ الْبُلُوغَ مِظَنُّهُ غَالِبًا فَاكْتَفَى عَنْهُ بِهِ (ومجنون) أُلْبِقَ جُنُونُهُ بِالْغ (ظهرت حاجته) بظهور أمارات توقيانه بدورانه حول النساء أو بتوقع الشفاء بقول عذلي طِبُّ أَوْ بِاحْتِيَاجِهِ لِمَنْ يَخْدُمُهُ وليس له نحو محرم يخدمه ومؤن النكاح أخف من ثمن أمة ومؤنّها ولا تُنظر إلى أَنَّ الزوجة لا يلزمها خدّمته لاعتیاد النساء لذلك ومسامحتهنّ به غالباً بل أكثرهنّ يهْدُنَّ تركه رُغُونَةً وَحَقّاً وذلك للحاجة.....

وإن عَقَدَ وَكِلَ الْزَّوْجَ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُذِنَ لَهُ فِيهِ الزَّوْجُ صَحَّ بِمَهْرٍ الْيَثَلِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَنْصُوصِ كَمَا قَالَ الزَّكَّاشِيُّ خِلَافًا لِمَا فِي الْأَثَرِ مِنَ الْجَزْمِ بِعَدَمِ الصَّحَةِ وَلَوْ قَالَ شَخْصٌ لِآخَرَ: زَوِّجْنِي فَلَانَةَ بِعَمِيكَ هَذَا مَثَلًا فَقَعَلَ صَحَّ وَمَلَكَتْهُ الْمَرْأَةُ وَكَانَ قَرَضًا لَا هِبَةً أَوْ مُغْنِي وَكَذَا فِي الْتَهَامَةِ إِلَّا أَوَّلُهُ إِلَى وَلَوْ أَرَادَ.

❦ قول (سبي): (ويلزم المُجْبِرُ) بِنَصْبِ الْمُجْبِرِ مَفْعُولًا مُقَدِّمًا وَقَوْلُهُ: تَزْوِيْجُ الْخِ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مُؤَخَّرٌ مُغْنِي وَنَهَامَةٌ. ❦ قول: (في بعض الصور الآتية) أي كَكُونِ الْمَجْنُونَةِ نَيْبًا. ❦ قول: (ومثله) أي الْمُجْبِرِ اه سم. ❦ قول: (السابق في التحكيم) أي فِي فَضْلِ (لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا) اه كُرْدِي. ❦ قول: (أُلْبِقَ جُنُونُهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى لَا صَغِيرَةٍ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: كَذَا أَطْلَقُوهُ إِلَى وَعِلْمٍ وَمِمَّا مَرَّ. ❦ قول: (نظير ما يأتي) أي فِي الْمَجْنُونِ. ❦ قول: (وحذفه) أي (مُتَحَاجَةً) اه سم. ❦ قول: (لأن البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله أو للمهر والتفقه اه سم. ❦ قول: (هه) أي عَنْ قَيْدِ الْإِحْتِيَاجِ وَالتَّصْرِيحِ بِهِ.

❦ قول (سبي): (ومجنون) أي مِنْ مَالِ الْمَجْنُونِ لَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ اه ع ش. ❦ قول: (أو بتوقع الخ) عَطَفَ عَلَى بَظْهَرِ الْخِ. ❦ قول: (بقول عذلي طِبُّ الْخِ) أي وَلَا يُشْتَرَطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ وَلَا كَوْنُ الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ لِلْقَاضِي بَلْ يَكْفِي فِي الْوُجُوبِ عَلَى الْأَبِ مُجَرَّدُ إِخْبَارِ الْعَدْلِ بِالْإِحْتِيَاجِ اه ع ش. ❦ قول: (عذلي طِبُّ الْخِ) هَلْ تَقُومُ مَعْرِفَةُ الْوَلِيِّ مَعَ إِخْبَارِ عَدْلٍ مَقَامَ إِخْبَارِ الْعَدْلَيْنِ لِأَنَّهُمْ أَقَامُوا مَعْرِفَةَ الشَّخْصِ نَفْسِهِ مَقَامَ إِخْبَارِ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ حَيْثُ اكْتَفَوْا بِهِ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ؟ مَحَلُّ نَظَرٍ اه سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ: الْأَقْرَبُ كِفَايَةُ مَعْرِفَتِهِ مَعَ إِخْبَارِ عَدْلٍ فِي الْوُجُوبِ وَإِنَّمَا التَّرُدُّ فِي كِفَايَةِ مَعْرِفَتِهِ فَقَطُّ فِي الْوُجُوبِ عِبَارَةُ الْتَهَامَةِ عَدْلُ طَب وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: الْمُرَادُ بِعَدْلِ الْجِنْسِ لِمَا سَبَقَ فِي تَزْوِيْجِ الْمَخْجُورِ مِنْ أَشْرَاطِ عَدْلَيْنِ اه. وَفِي الْبُخَيْرِيِّ مَا نَفَّسَهُ عِبَارَةُ شَيْخِنَا يَغْنِي م ر عَدْلٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ عَدْلَ الرَّوَايَةِ حَلِيٍّ وَقَالَ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ عَدْلَيْنِ اه وَكَذَا عَدْلٌ وَاحِدٌ عَلَى الْمُتَمَدِّدِ اه قَلْبُ رَاجِعٍ. ❦ قول: (ومؤن النكاح الخ) حَالٌ مُقَيَّدَةٌ لِخُرُوجِ مَا إِذَا كَانَ ثَمَنُ السَّرِيَّةِ وَمُؤْنُهَا أَخَفُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّؤُضَةُ اه رَشِيدِي. ❦ قول: (وذلك) رَاجِعٌ إِلَى

❦ قول: (ومثله) أي الْمُجْبِرِ. ❦ قول: (وحذفه) أي (مُتَحَاجَةً لِلوَطءِ). ❦ قول: (لأن البلوغ الخ) انظر هذا النسبة لقوله أو للمهر والتفقه.

واكتفى بها فيها لا فيه بل اشترط ظهورها لأن تزويجها يفيد مهر والمهر تزويجه يفرضه إياها كذا قيل وفيه نظر بل المناط فيهما الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة وأصلها فإنهما قيدا فيهما بالحاجة بظهور أمارات التوقان لكن يلزم من ظهوره فيه ظهورها بخلافه فيها للحياء الذي يجلب عليه فمن ثم ذكر الظهور فيه دونها أما إذا تقطع جئونها فلا يزوجان حتى يفيا وبأذنا وتستمر إفاقتهما إلى تمام العقد كذا أطلقوه وهو بعيد إن عهديت نذرتها وتحققت الحاجة للنكاح فلا ينبغي انتظارها حيث لا يؤيده ما مر في أقرب نذرت إفاقته وعلم مما مر أن هذا في غير البكر بالنسبة للمجنبر (لا صغيرة وصغير) فلا يلزمه تزويجها ولو مجنونين كما

ما في المتن. قود: (واكتفى بها) أي بالحاجة أي بأصلها حيث لم يقيد بظهورها اه سم. قود: (فيها) أي المجنونة وقوله: لا فيه أي المجنون. قود: (كما يصرح بالخ) وقد عبر الشيخ في منتهج بما يفيد التسمية بينهما نهاية ومغني. قود: (فيهما) أي المجنون والمجنونة اه ع ش. قود: (من ظهوره) أي التوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه وقوله: ظهورها أي الأمارات أو الحاجة سم وسيد عمر ورشيد. قود: (الذي جلبت عليه) أي في الأصل قريما استدأمت الحالة التي ألفتها قبل الجنون من غير قصد فلا يقال هي بعد الجنون لا تتميز لها حتى تختب عما يستحي من فعله اه ع ش. قود: (وبأذنا) فيه بالنسبة إلى المجنون توقفت ظاهر فليراجع. قود: (فلا ينبغي انتظارها الخ) اعتمد اه ع ش. قود: (ما مر) أي في أول الفصل وقوله: مما مر أي من قول المصنف وللأب تزويج البكر الخ اه كزدي. قود: (أن هذا) أي قوله فلا يزوجان الخ سم وع ش وكزدي. قود: (في غير البكر) أما البكر فليمنجر تزويجها بغير إذنها وإن لم يكن بها جنون مطلقا فمع الجنون أولى اه سم. قود: (قول المتن: لا صغيرة) المراد بها الصغيرة البكر فإن الصغيرة الثيب لا تزوج بحال كما مر اه مغني. قود: (فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز في المجنون الصغير ويجوز في المجنونة إذا ظهرت مصلحة

قود: (واكتفى بها) أي بالحاجة أي بأصلها حيث لم يقيد بظهورها. قود: (واكتفى بها فيها إلى قوله كذا قيل) وقول الشارح والحكمة في المخالفة بينهما أن تزويجها يفيد مهر والتفقه وتزويجه يفرضه إياها بناء على حسب ما فهمه وليس كذلك بل وجوه الحاجة كاف فيهما إذ المناط في كل الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة وأصلها الخ شرح م ر وقيل إن ذلك من الإحتياط الذي هو من أنواع البديع وهو أن يحذف من الأول ما أثبت آخره، وعكسه فحذف ظهور الحاجة في المجنون وأثبت البلوغ فيها وحذف في المجنون البلوغ وذكر فيه الحاجة كما في قوله تعالى ﴿وَعَقَّةٌ تُقْتَلُ بِسَبِيلِ اللَّهِ﴾ (مرن: ١٣) أي مؤمنة ﴿وَلَحْنَةٌ سَكَاةٌ﴾ (مرن: ١٣) أي في سبيل الشيطان انتهى أي والحكمة في حذف ما حذف أو ذكره في أحد الجانبين دون الآخر ما قرره الشارح. قود: (ظهوره) أي ظهور التوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه. قود: (ظهورها) أي الأمارات أو الحاجة. قود: (أن هذا) أي قوله: فلا يزوجان الخ. قود: (في غير البكر الخ) أما البكر فليمنجر تزويجها بغير إذنها وإن لم

يأتي وإن ظهرت الغبطة في ذلك لعدم الحاجة حالاً مع ما في النكاح من الأخطار أو المؤن وبه فارق وجوب بيع ماله عند الغبطة وسيدكر تزويجها للمصلحة بسائر أقسامها وهو غير ما هنا إذ هو في الوجوب وذلك في الجواز .

(ويلزم المُجْبِرُ وغيره إن تَمَيَّنَ) كَأَخٍ وَاحِدٍ (إِجَابَةً) بِالْغَيْهِ (مُتَمَسِّسَةً) التَّزْوِيجِ دَعَتْ إِلَى كُفٍّ تَخْصِيصًا لَهَا، وَحُصُولُ الْغَرَضِ بِتَزْوِيجِ السُّلْطَانِ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ فِيهِ مَشَقَّةٌ وَهَتْكَاءٌ عَلَى أَنْ تَعُدَّ الْأَوْلِيَاءُ لَا يَمْنَعُ التَّعَيَّنَ عَلَى مَنْ سُئِلَ مِنْهُمْ كَمَا قَالَ (فَلَنْ لَمْ يَتَمَيَّنَ كِلَاهُورَةً) أَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ (فَسَأَلْتُ بَعْضَهُمْ) أَنْ يُزَوِّجَهَا (لَزِمَهُ الْإِجَابَةُ فِي الْأَصَحِّ) لِغَلَا يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ كَشَاهِدَيْنِ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا طُلِبَ مِنْهُمَا الْأَدَاءُ فَلَنْ امْتَنَعَ الْكُلُّ زَوْجِ السُّلْطَانِ بِالْمَضَلِّ .

(وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ) مِنَ النَّسَبِ (فِي فَرْجَةٍ) وَرُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ كِلَاهُورَةً أَشْقَاءُ وَقَدْ أُذِنَتْ لِكُلِّ أَوْ قَالَتْ: أُذِنَتْ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَوْ مِنْ مَنَاصِبِ الشَّرْعِ أَوْ لِأَحَدِهِمْ فِي تَزْوِيجِي مِنْ فَلَانٍ أَوْ رَضِيْتُ.....

وَكَانَ الْمَزْوُوجُ الْأَبَ أَوْ الْجَدَّ كَمَا يَأْتِي أَحَدُ ش. قُودَ: (لَعَلَّاهُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي حَاجَةِ الْوَطْءِ لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنَ الْحَاجَةِ فِي الْمَجْنُونَةِ الْإِحْتِيَاجَ لِلْمَهْرِ وَالتَّقَفُّ وَفِي الْمَجْنُونِ تَوَقُّعُ الشَّفَاءِ وَالْإِحْتِيَاجَ لِلْخِدْمَةِ عَلَى مَا مَرَّ فَهَلَّا لَزِمَ تَزْوِيجُ الصَّغِيرَةِ وَالصَّغِيرِ لِذَلِكَ رَشِيدِي وَسَيُذَكَّرُ وَقَدْ يُجَابُ أَنَّ الْمَنَاطَ هُوَ الْحَاجَةُ إِلَى الْوَطْءِ فَقَطْ وَذَكَرَ الْحَاجَةُ إِلَى غَيْرِهِ لِمُجْبِرِ التَّثْوِيَةِ. قُودَ: (وَبِهِ) أَيُّ بِمَا فِي النَّكَاحِ مِنَ الْأَخْطَارِ إِلَيْهِ. قُودَ: (إِذْ هُوَ) أَيُّ مَا هُنَا هَذَا سَم. قُودَ: (وَذَلِكَ) أَيُّ مَا سَيَذَكَّرُهُ.

قُودَ (سُي): (إِنْ تَمَيَّنَ) أَيُّ غَيْرِ الْمُجْبِرِ وَقَوْلُهُ: (إِجَابَةً) إِلَيْهِ فَلَنْ امْتَنَعَ إِيَّاهُ كَالْقَاضِي أَوْ الشَّاهِدِ إِذَا تَمَيَّنَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَوْ الشَّهَادَةُ وَامْتَنَعَ أَحَدُ الْمُغْنِي. قُودَ: (كَأَخٍ وَاحِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَيُّ فَلَنْ امْتَنَعُوا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ مِنْ مَنَاصِبِ الشَّرْعِ أَوْ لِأَحَدِهِمْ وَقَوْلُهُ: أَوْ رَضِيْتُ إِلَى الْمُغْنِي وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَحُصُولُ الْغَرَضِ إِلَى الْمُغْنِي وَقَوْلُهُ: وَخَبَّرَ إِلَى (فَلَنْ تَعُدَّ). قُودَ: (دَعَتْ إِلَى كُفٍّ) أَيُّ تَزْوِيجِ كُفٍّ مُعَيَّنٍ يَخْطُبُهَا أَوْ تَزْوِيجِ وَاحِدٍ مِنْ أَكْفَاءٍ يَخْطُبُهَا أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ يَخْطُبُهَا أَحَدٌ فَلَا يَلْزَمُهُ أَحَدُ سُلْطَانٍ.

قُودَ: (وَحُصُولُ الْغَرَضِ إِلَيْهِ) دَفَعَ لِمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ عَدَمِ اللَّزُومِ لِحُصُولِ التَّخْصِيصِ بِتَزْوِيجِ السُّلْطَانِ عِنْدَ امْتِنَاعِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ. قُودَ: (لَا يَمْنَعُ التَّغَيَّنَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا أَقْرَدَهُ لِلْخِلَافِ فِيهِ أَحَدُ رَشِيدِي.

قُودَ (سُي): (فَلَنْ لَمْ يَتَمَيَّنَ) أَيُّ غَيْرِ الْمُجْبِرِ. قُودَ (سُي): (فَسَأَلْتُ إِلَيْهِ) فِيهِ مَا مَرَّ آيَفَا عَنْ سُلْطَانٍ. قُودَ: (فَلَنْ امْتَنَعَ الْكُلُّ) أَيُّ دُونَ ثَلَاثِ مَرَاتٍ فَإِنْ عَضَّلُوا ثَلَاثًا زَوْجَ الْأَبَدِ عَلَى مَا مَرَّ أَحَدُ ش.

قُودَ: (مِنَ النَّسَبِ) سَيَذَكَّرُ مُحْتَزَرَةً. قُودَ: (أَوْ مِنْ مَنَاصِبِ الشَّرْعِ) صَرِيحٌ فِي شُمُولِهِ أَيُّ لَفْظِ مَنَاصِبِ إِلَيْهِ أَوْلِيَاءِ النَّسَبِ بَلْ وَفِي انْحِطَاطِهِ عَلَيْهِمْ أَحَدُ سَم. قُودَ: (أَوْ لِأَحَدِهِمْ) أَيُّ لِأَحَدِ مَنَاصِبِ

يَكُنْ بِهَا جُنُونٌ مُطْلَقًا فَمَعَ الْجُنُونِ الْمُتَقَطِّعِ أَوَّلَى. قُودَ: (إِذْ هُوَ) أَيُّ مَا هُنَا.

قُودَ (سُي): (إِنْ تَمَيَّنَ) أَيُّ غَيْرِ الْمُجْبِرِ. قُودَ: (أَوْ مِنْ مَنَاصِبِ الشَّرْعِ) صَرِيحٌ فِي شُمُولِهِ أَوْلِيَاءِ النَّسَبِ بَلْ وَفِي انْحِطَاطِهِ عَلَيْهِمْ.

أَنْ أَرْوُجَ أَوْ رَضِيْتُ فَلَنَا زَوْجًا وَتَمَيَّنْتُهَا لِأَحَدِهِمْ بَعْدَ لَيْسَ عَزْلًا لِبَاقِيهِمْ (اسْتَحْبَبْتُ أَنْ يُزَوَّجَهَا أَفْقَهُهُمْ) بَيَابِ النِّكَاحِ وَأَوْرَعُهُمْ (وَأَسْتَهُمْ بِرِضَاهُمْ) أَيِ بَاقِيهِمْ لِأَنَّ الْأَفْقَهَ أَعْلَمُ بِشُرُوطِ الْعَقْدِ وَالْأَوْرَعُ أَبْعَدُ عَنِ الشُّبْهِهِ وَالْأَسْنُ أَحَبُّ بِالْأَكْفَاءِ وَاحْتِيجُ لِرِضَاهُمْ لِأَنَّهُ أَجْمَعُ لِلْمُضْلَحَةِ فَإِنْ تَعَارَضَتْ الصِّفَاتُ قُدِّمَ الْأَفْقَهُ فَالْأَوْرَعُ فَالْأَسْنُ وَلَوْ زَوْجُ الْمَفْضُولِ صَحَّ أَمَا لَوْ أُذِنْتُ لِأَحَدِهِمْ فَلَا يُزَوَّجُ غَيْرُهُ إِلَّا وَكَالَهُ عَنْهُ وَأَمَا لَوْ قَالَتْ زَوْجُونِي فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهُمْ وَخَرَجَ بِأَوْلِيَاءِ النَّسَبِ الْمُتَعَقِّينَ فَيُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهُمْ أَوْ تَوْكِيلُهُمْ نَعَمْ، عَصْبَةُ الْمُتَعَقِّ كَأَوْلِيَاءِ النَّسَبِ فَيَكْفِي أَحَدُهُمْ فَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُتَعَقِّ اشْتَرَطَ وَاحِدٌ مِنْ عَصْبَةِ كُلِّ (فَلَا تَشَاخَوْا) فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ : أَنَا الَّذِي أَرْوُجُ وَاتَّخَذَ الْخَاطِبُ (أَقْرِعْ) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْإِمَامِ وَنَائِيهِ بَيْنَهُمْ وَجُوبًا قَطْعًا لِلتَّرَاجُعِ فَتَمَّ قُرْعُ

الْشَّرْعِ عَطَفَ عَلَى لِمَنْ شَاءَ الْخُ وَقَوْلُهُ : فِي تَزْوِيجِي الْخُ مُتَعَلِّقٌ بِإِذْنِ . قُودَ : (أَنْ أَرْوُجَ) أَيِ فَلَنَا أَوْ وَاحِدًا مِنَ الْخَاطِبِينَ . قُودَ : (وَتَمَيَّنْتُهَا الْخُ) وَاصْبَحَ فِيمَا إِذَا كَانَ السَّابِقُ مُؤْذِنًا بِالْمُحْصَنِ أَمَا إِذَا كَانَ مُطْلَقًا فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ فَلْيُحَرَّرْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ أَوْ قُضِيَّةُ قَوْلِ الْمُغْنِي : (وَلَوْ عَيَّنْتُ بَعْدَ إِطْلَاقِ الْإِذْنِ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَمْ يَتَعَزَّلِ الْبَاقُونَ) تَخْصِيصُ عَدَمِ الْعَزْلِ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِذْنُ السَّابِقَ مُطْلَقًا وَهَذَا أَيْضًا قُضِيَّةُ صَنِيعِ الرِّضَى حَيْثُ ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ صَوْرِ الْإِطْلَاقِ فَقَطَّ . قُودَ : (لَيْسَ هَذَا الْخُ) وَفِي شَرْحِ الرِّضَى بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَفْهُومَ اللَّقْبِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَعَلَى أَنَّ إِفْرَادَ بَعْضِ الْعَامِّ بِالذَّكْرِ لَا يُخَصُّهُ أَهْ فَانْظُرْ إِذَا عَيَّنْتَ أَحَدَهُمْ بِغَيْرِ اللَّقْبِ بِمَا لَهُ مَفْهُومٌ كَأَكْبَرِهِمْ أَهْ سَمَ . قُودَ : (وَأَوْرَعُهُمْ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْلُوكِ وَبَعْدَهُ أَوْرَعُهُمْ وَبَعْدَهُ أَسْتَهُمْ أَهْ وَهِيَ لِإِغْنَائِهَا عَنْ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ تَعَارَضَتْ الْخُ أُولَى . قُودَ : (وَاحْتِيجُ) أَيِ نَذْبًا أَهْ حَلِيمٍ . قُودَ : (وَلَوْ زَوْجُ الْمَفْضُولِ الْخُ) أَيِ بِرِضَاهَا بِكَفٍّ أَهْ مُغْنِي قَالَ ع شِ الْأُولَى أَنَّ يُعَبَّرُ بِالْفَاءِ لِأَنَّهُ مُفْرَعٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَهْ . قُودَ : (أَمَا لَوْ أُذِنْتُ لِأَحَدِهِمْ) أَيِ مُعَيَّنًا سَمَ وَع شِ . قُودَ : (فَلَا يُزَوَّجُ غَيْرُهُ) أَيِ لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ أَهْ ع شِ . قُودَ : (فَيُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهُمْ) وَيَخْصُلُ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَيَكُونُ تَزْوِيجُهُ بِالْوِلَايَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَبِالْوَكَالَةِ عَنْ بَاقِيهِمْ أَوْ بِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْإِيجَابِ أَهْ ع شِ وَقَوْلُهُ مِنْهُمْ يَتَّبِعِي أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ . قُودَ : (أَوْ تَوْكِيلُهُمْ) وَلَوْ امْتَنَعَ أَحَدُهُمْ مِنَ التَّزْوِيجِ فَلَا قَرَبَ أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ الْحَاكِمُ حَيْثُ بَلَّ تَرَاجُعُ لِقَضَرِ الْإِذْنِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ فَيُزَوَّجُهَا خِلَافًا لِسَمَ وَع شِ وَسَيِّدُ عُمَرَ . قُودَ : (فَيَكْفِي أَحَدُهُمْ) أَيِ إِذَا أُذِنْتُ لِكُلِّ مِنْهُمْ أَوْ لِأَحَدِهِمْ بِلَا تَمَيَّنٍ وَأَمَا إِذَا أُذِنْتُ لِثَمَانِيَيْنِ مِنْهُمْ أَوْ قَالَتْ زَوْجُونِي فَكَمَا مَرَّ فِي أَوْلِيَاءِ النَّسَبِ . قُودَ : (فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْخُ) أَيِ وَقَدْ أُذِنْتُ لِكُلِّ مِنْهُمْ أَهْ مُغْنِي . قُودَ : (فَمَنْ قُرْعَ) أَيِ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ أَهْ ع شِ .

قُودَ : (وَتَمَيَّنْتُهَا لِأَحَدِهِمْ بَعْدَ لَيْسَ هَذَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرِّضَى بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَفْهُومَ اللَّقْبِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَعَلَى أَنَّ إِفْرَادَ بَعْضِ الْعَامِّ بِالذَّكْرِ لَا يُخَصُّهُ أَهْ فَانْظُرْ إِذَا عَيَّنْتَ أَحَدَهُمْ بِغَيْرِ اللَّقْبِ بِمَا لَهُ مَفْهُومٌ كَأَكْبَرِهِمْ . قُودَ : (أَمَا لَوْ أُذِنْتُ لِأَحَدِهِمْ) أَيِ مُعَيَّنًا . قُودَ : (فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهُمْ) قَالَ الْأُسْتَاذُ فِي الْكَثَرِ فَإِنْ تَشَاخَوْا فَطَالِبُ الْإِنْفِرَادِ عَاصِلٌ أَنْتَهَى فَانْظُرْ هَلْ يُزَوَّجُ الْحَاكِمُ حَيْثُ لَاتَهَا إِنَّمَا أُذِنْتُ لِلْمَجْمُوعِ وَفَ

منهم زَوْجٌ ولا تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ لِلْحَاكِمِ، وَخَبِرَ «فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْشُّلَطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»
مَحْمُولٌ عَلَى الْعَضَلِ فَإِنْ تَعَدَّدَ فَمَنْ تَرْضَاهُ فَإِنْ رَضِيََتْ الْكُلُّ أَمَرَ الْحَاكِمُ بِالتَّزْوِيجِ مِنْ
أَصْلَحِهِمْ وَظَاهِرٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِشَخَاحٍ غَيْرِ الْحُكَّامِ فَلَوْ أُذِنَتْ لِكُلِّ مَنْ حُكِّمَ بِلَدِّهَا
فَتَشَاجَرُوا فَلَا إِفْرَاقَ كَمَا بَحِثَهُ الزَّرْكَشِيُّ إِذْ لَا حَظَّ لَهُمْ بِخِلَافِ الْأَوْلِيَاءِ بَلْ مَنْ سَبَقَ مِنْهُمْ
بِالتَّزْوِيجِ اغْتَبَدَ بِهِ أَيُّ فَإِنْ أَمْسَكُوا رُجِعَ إِلَى مُوَلِّيهِمْ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَهُ احْتِمَالٌ أَنَّا إِنْ قُلْنَا تَزْوِيجُ
الْحَاكِمِ بِالْوِلَايَةِ أَفْرَعٌ أَوْ بِالنِّيَابَةِ فَلَا كَالْوَكَلَاءِ أَيُّ عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ أَوْ وَزَرٍ أَنَّهُ بِنِيَابَةِ اقْتَضَاهَا
الْوِلَايَةُ وَعَلَيْهِ فَلَا يَأْتِي هَذَا الْإِحْتِمَالُ (فَلَوْ زَوْجٌ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَقَدْ أُذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ) كَرِهَ

• قَوْلُهُ: (وَلَا تَنْتَقِلُ الْإِلْحَ) عَطَفَ عَلَى أَفْرَعٍ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَدَّدَ فَمَنْ تَرْضَاهُ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ كَقَوْلِهِ أَنَّ الْإِفْرَاقَ
يَنْتَقِي فِي صُورَةِ التَّعَدُّدِ مُطْلَقًا وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فِيمَا إِذَا ارْتَضَتْ وَاحِدًا مِنَ الْخَاطِبِينَ وَقَالَ كُلُّ أَنَا الَّذِي
أَزَوْجُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْبَلَ الْمُتَنَبِّهُ بِاتِّحَادٍ مَنْ تَرْضَاهُ لَا بِاتِّحَادِ الْخَاطِبِ إِذَا الْأَوَّلُ مُسْتَلَزِمٌ لِلْآخِرِ وَلَا عَكْسَ
فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ السِّيَرِ عَمَرُ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ رَضِيََتْ الْإِلْحَ) أَيُّ بَأَنِّ أُذِنَتْ بِالتَّزْوِيجِ بِأَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَعْرَضَ ش.
• قَوْلُهُ: (أَمَرَ الْحَاكِمُ بِالتَّزْوِيجِ مِنْ أَصْلَحِهِمْ) أَيُّ بَعْدَ تَغْيِينِهِ أَوْ مُنْفِي. • قَوْلُهُ: (أَمَرَ الْحَاكِمُ الْإِلْحَ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ
لَوْ اسْتَقَلَّ وَاحِدٌ بِتَزْوِيجِهَا مِنْ أَحَدِ الْخَاطِبِينَ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ الْحَاكِمِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلَحُ أَعْرَضَ
ش. • قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيُّ الْإِفْرَاقِ. • قَوْلُهُ: (رُجِعَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (وَلَهُ) أَيُّ لِلزَّرْكَشِيِّ.
• قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيُّ احْتِمَالِ الزَّرْكَشِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيُّ فِي مَبْحَثِ الْعَضَلِ أَنَّهُ أَيُّ تَزْوِيجِ الْحَاكِمِ.
• قَوْلُهُ: (فَلَا يَأْتِي هَذَا الْإِحْتِمَالُ) أَيُّ لَاتِهِ فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ وَعَلَى مَا مَرَّ أَنَّهُ بِأَمْرِ مُرَكَّبٍ مِنَ الْوِلَايَةِ وَالنِّيَابَةِ
أَوْ كَرْدِي.

• قَوْلُهُ (سَيِّئٌ) (وَقَدْ أُذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أُذِنَتْ لِأَحَدِهِمْ فَزَوْجُ الْآخَرِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ قَطْعًا كَمَا
مَرَّ بِهَا بِهَذَا وَمُنْفِي. • قَوْلُهُ: (كَرِهَ) قَدْ يُشْكِلُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْكَرَاهَةِ هُنَا وَتَفْهِيمُهَا فِيمَا يَأْتِي وَعَدَمُ الْحُرْمَةِ فِيهِ
مَعَ وَجُوبِ الْإِفْرَاقِ إِذْ مُقْتَضَاهُ امْتِنَاعُ الْإِسْتِغْلَالِ أَوْ سَمِ عِبَارَةٌ ش وَقَوْلُهُ: لَا كَرَاهَةَ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ عَدَمِ
الْكَرَاهَةِ مَعَ وَجُوبِ الْقُرْعَةِ فَإِنَّ مُقْتَضَى الْوُجُوبِ حُرْمَةُ الْمُبَادَرَةِ فَضْلًا عَنْ كَرَاهَتِهَا إِلَّا أَنْ يُعَالَ الْقُرْعَةُ
إِنَّمَا تَجِبُ إِذَا طَلِبَتْ بَعْدَ التَّنَازُعِ فَيَجُوزُ أَنَّ الْمُبَادَرَةَ الَّتِي لَا تُكْرَهُ مَعَهَا صَوَرَتُهَا أَنْ يُبَادِرَ أَحَدُهُمْ قَبْلَ
التَّنَازُعِ وَطَلَبِ الْقُرْعَةِ أَوْ لَا يَخْفَى بَعْدَهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ إِلَّا الْإِلْحَ مَعَ أَنَّ الشَّارِحَ دَفَعَ الْإِشْكَالَ فِي
التَّيْبَةِ الْآتِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السِّيَرِ عَمَرُ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ: فَلَا يَنْفِي الْإِلْحَ يَظْهَرُ أَنَّ مُلْخَصَهُ أَنَّهُ يَأْتِمُّ بِتَرْكِ الْإِفْرَاقِ
مُطْلَقًا لِعَدَمِ إِثْبَاتِهِ بِالْوَاجِبِ وَيُكْرَهُ تَعَاطِي الْعَقْدِ فِي الْأَوَّلَى لِجَرَيَانِ خِلَافٍ فِي الصَّحَّةِ حَيْثُ لَا يَكْرَهُ فِي

عَضَلِ الْمَجْمُوعِ بِفَضْلِ بَعْضِهِ وَتَزْوِيجِ الْبَقِيَّةِ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ لَمْ تَأْذَنْ لِلْبَقِيَّةِ وَحْدَهَا. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ
الْإِمَامِ وَنَائِبِهِ بَيْنَهُمْ وَجُوبًا الْإِلْحَ) كَذَا م. ر. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَدَّدَ) أَيُّ الْخَاطِبِ. • قَوْلُهُ: (كَرِهَ الْإِلْحَ) قَدْ يُشْكِلُ
الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْكَرَاهَةِ هُنَا وَتَفْهِيمُهَا فِيمَا يَأْتِي وَعَدَمُ الْحُرْمَةِ فِيهِ مَعَ وَجُوبِ الْإِفْرَاقِ إِذْ مُقْتَضَاهُ امْتِنَاعُ
الْإِسْتِغْلَالِ.

إِنْ كَانَ الْقَارِغُ الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ وَ (صَحَّ) النِّكَاحُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْقُرْعَةَ قَاطِعَةً لِلتَّنَازُعِ لَا سَالِيَةً لِلْوِلَايَةِ وَلَوْ بَادَرَ قَبْلَ الْقُرْعَةِ صَحَّ قَطْعًا وَلَا كِرَاهَةً.

(التَّيْبَةُ) : ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّ الْكِرَاهَةَ إِنَّمَا هِيَ لِجَرَيَانِ وَجْهِ بِالْبُطْلَانِ، وَعَدَمُهَا لِعَدَمِ جَرَيَانِهِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ الْقُرْعَةِ لِأَنَّ ذَاكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ قُطِعَ التَّنَازُعُ وَعَدَمُهُ لَكِنْ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ وَجُوبِهَا وَعَدَمِ تَوْفُّقِهَا عَلَى الْإِمَامِ وَنَائِبِهِ نَظَرًا إِذْ لَا يَصْلُحُ الْإِجْبَارُ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْهُ وَيُجَابُ بِحَمْلِ عَدَمِ تَوْفُّقِهَا عَلَيْهِ عَلَى مَا إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى فَعْلِهَا وَإِلَّا فَالْوَجْهَ رَفَعَ الْخَاطِبُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ لِيُزَيِّمَهُمْ بِهَا.

(وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ) أَيِ الْأَوْلِيَاءِ وَقَدْ أُذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ (زَيْنًا وَآخَرَ عَمَرًا) أَوْ وَكَّلَ الْوَلِيُّ فَرْوَجَ هُوَ وَوَكِيلَهُ أَوْ وَكَّلَ وَكَيْلَيْنِ فَرْوَجَ كُلِّ وَالزَّوْجَانِ كَفُؤَانٍ أَوْ أَسْقَطُوا الْكِفَاءَةَ وَلَا يَبْطُلُ مُطْلَقًا إِلَّا إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا كَفُؤًا أَوْ مُعَيَّنًا فِي إِذْنِهَا فَيَنْكَأُهَا الصَّحِيحُ وَإِنْ تَأَخَّرَ (فَإِنْ) سَبَقَ أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ (وَعَرِفَ السَّابِقُ مِنْهُمَا) بَيِّنَةً أَوْ تَصَادُقٍ مُعْتَبَرٍ وَلَمْ يُنْسَ (فَهُوَ الصَّحِيحُ) وَالْآخَرُ

الثَّانِيَةُ لِاتِّفَاقِهِ فَلَيْسَ مَوْرِدُ الْحُرْمَةِ وَالْكِرَاهَةِ امْتِرًا وَاجِدًا لِأَنَّ مَوْرِدَ الْحُرْمَةِ تَرْكُ الْإِقْرَاعِ وَمَوْرِدُ الْكِرَاهَةِ فِعْلُ الْعَقْدِ وَإِنْ أَوْهَمَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ اتِّحَادَهُ ذَاتًا وَاخْتِلَافَهُ بِالْحَيْثِيَّةِ، وَبِالْتَّأَمُّلِ فِيمَا ذَكَرَ يُعْلَمُ أَنَّ فَاغَ مَا أَوْزَعَهُ الْمُحَسِّنِيُّ إِلَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّيْبَةُ الْمَذْكُورُ سَاقِطًا مِنْ نُسخَتِهِ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُلْحَقَاتِ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ بِخَطِّهِ وَهَذَا الْمَحْمَلُ هُوَ اللَّائِقُ بِجَلَالَةِ الْفَاضِلِ الْمُحَسِّنِيِّ اهـ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ الْقَارِغُ الْإِمَامَ الْخ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ إِذَا كَانَ الْقَارِغُ غَيْرَهُمَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ سَبَبَ الْكِرَاهَةِ جَرَيَانُ وَجْهِ بِعَدَمِ صِحَّةِ النِّكَاحِ، وَإِطْلَاقُهُمْ يَقْتَضِي أَنَّهُ جَارٍ سَوَاءً أَقَرَعَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ أَوْ غَيْرُهُمَا اهـ ع ش. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْقُرْعَةَ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ الْكِرَاهَةِ فِي الْأَوَّلَى وَعَدَمُهَا فِي الثَّانِيَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَشَارَإَ إِلَيْهِ الثَّانِي فَقَطُّ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ الْإِشْكَالِ الْمَارِّ عَنْ سَم. فَوَدَّ: (وَعَدَمُهُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) الظَّاهِرُ مِنْهُمَا وَكَذَا عَلَيْهِمَا وَإِلَيْهِمَا فِيمَا يَأْتِي فَلَا تَغْفُلْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ أَفْرَادَ الضَّمِيرَ نَظَرًا إِلَى الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ وَنَائِبُهُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا فِيمَا مَرَّ آيَفَا. فَوَدَّ: (فَالْوَجْهَ رَفَعَ الْخَاطِبُ) هَلَا قِيلَ طَالِبُ الْقُرْعَةِ لِأَنَّهُ طَرَفُ التَّنَازُعِ حِينَئِذٍ وَعَلَى كُلِّ فَهَلْ مَا ذَكَرَ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَالْأَقْرَبُ الْوُجُوبُ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَأْمُورِينَ بِالْقُرْعَةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ. فَوَدَّ: (أَيِ الْأَوْلِيَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمُجَرَّدُ الْعِلْمِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: لِلتَّخَبُّرِ إِلَى الْمُشْنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ مُعَيَّنًا فِي إِذْنِهَا وَإِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَلَوْ سَبَقَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ مُعَيَّنًا فِي إِذْنِهَا. فَوَدَّ: (أَوْ وَكَّلَ الْوَلِيُّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُشْنِ زَوَّجَهَا أَحَدَهُمْ الْخ. فَوَدَّ: (الْوَلِيُّ) أَيِ الْمُجَبِّرِ اهـ مُعْنَى وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّخْصِصِ بِالْمُجَبِّرِ فَلْيُرَاجَعْ. فَوَدَّ: (أَوْ أَسْقَطُوا) أَيِ الْأَوْلِيَاءِ وَالْمَرْأَةِ اهـ حَلْبِي. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) يَنْفِي فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ الْخَمْسَةِ الْآتِيَةِ. فَوَدَّ: (أَوْ مُعَيَّنًا الْخ) قَدْ يَوْهَمُ إِطْلَاقَهُ صِحَّةَ نِكَاحِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ كُفٍّ وَلَمْ يُسْقَطُوا الْكِفَاءَةَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُ (فِي إِذْنِهَا) لِيَشْمَلَ تَفْسِيرَ الْوَلِيِّ أَيْضًا اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (أَوْ تَصَادُقٍ مُعْتَبَرٍ) بِأَنْ كَانَ صَرِيحًا عَنْ اخْتِيَارِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُنْسَ) سَيَّاتِي مُخْتَرَزُهُ فِي الْمُشْنِ.

باطل وإن دخل المسبوق بها للخبر الصحيح «أما امرأة زوّجها وإيان فهي للأول منهما» (وإن وقعا معاً) فباطلان وهو واضح (أو جهل السبق والمعية فباطلان) لتعذر الإنماء والأصل في الأبضاع الحرمة حتى يتحقق السبب المبيح نعم، يُسن للحاكم أن يقول: إن كان قد سبق أحدهما فقد حكمت ببطلانه لتجمل بقينا وتثبت له هذه الولاية للحاجة. (وكذا) يبطلان (لو علم سبق أحدهما ولم تعين) وأيسر من تعينه (على المذهب) لما ذكر ومجرد العلم بالسبق لا يفيد وإنما توقف في نظيره من الجمعتين فلم يحكم ببطلانهما لأن الصلاة إذا ثبتت صحيحة لا يطرأ عليها تبطل لها ولا كذلك العقد لأنه يفسخ بأسباب ولأن المدار ثم على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة بخلافه هنا، ويسن للحاكم هنا أيضاً نظير ما مر فيقول فسخت السابق منهما ثم الحكم ببطلانهما إنما هو في الظاهر حتى لو تعين السابق بعد فهو الزوج ومحلّه إن لم يجز من الحاكم فسخ وإلا انفسخ باطلاً أيضاً حتى لو تعين السابق فلا زوجة أما إذا لم يقع بأس من تعين السابق فيجب التوقف إلى تعينه (ولو سبق مُعَيَّن ثم اشتبّه) ليسيانه (وجب التوقف حتى يتبين) لتتحقق صحة العقد فلا يرتفع إلا بيقين فيمتنعان عنها ولا تنكح ..

• فود: (وإن دخل الخ) غاية. • فود: (المسبوق بها) الأولى بها لمسبوق. • فود: (لأول منهما) أي من الزوجين اه سم. • فود: (واضح) أي لأن الجمع مُتَّبِعٌ وليس أحدهما أولى من الآخر اه مُعْنَى. • فود: (نعم يسن الخ) هل يتوقف جواز الفسخ ونفوذه على ترفع من اثنتين أو ثلاثة منهم أو رفع ولو من المرأة وخدما أو لا يتوقف كما هو ظاهر إطلاقهم؟ محل نظر وقد يوجه ما اقتضاه ظاهر إطلاقهم بأن هذا الفسخ لم يشترع لرفع النزاع حتى يتوقف على الرفع بل لمجرد الاحتياط اه سيد عمر. • فود: (أن يقول الخ) أو يأمرهما بالتطليق اه مُعْنَى. • فود: (لتجمل الخ) عبارة المُعْنَى والاسنى ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة اه. • فود: (له) أي للحاكم اه ع ش. • فود: (وأيسر من تعينه) فلا قبلوا بنظير هذه فيما قبله اه سم. • فود: (لما ذكر) أي لتعذر الإنماء الخ اه ع ش. • فود: (فلن يحكم ببطلانهما) أي حتى تُعاد جماعة بل تُعاد ظهراً لا حتمال صحة إحداهما وذلك مانع من أن تُعاد جماعة اه ع ش. • فود: (بخلافه هنا) فإن المدار فيه على علم الزوج لتجوز له الإقدام على الوطء اه ع ش. • فود: (ثم الحكم) إلى قوله نعم في المُعْنَى. • فود: (الحكم ببطلانهما) أي فيما إذا علم السبق دون السابق وعند جهل السبق والمعية مُعْنَى وع ش. • فود: (ومحلّه) أي محلّ كَوْنِ الحكم بالبطلان في الظاهر فقط. • فود: (والأ) أي وإن جرى من الحاكم فسخ اه رشيدى. • فود: (فوجب التوقف) قضيته أنه لو بادر الحاكم للفسخ لم يتفد اه سم. • فود: (ليسيانه) إلى التنبية في النهاية لإلا قوله: فإن قلت إلى ولو مات. • فود: (لتتحقق صحة العقد) أي وعدم تعذر الإنماء حتى تفارق ما قبلها اه رشيدى وفيه

• فود: (فهي للأول منهما) أي من الزوجين. • فود: (نعم يسن الخ) كذا م ر. • فود: (وأيسر من تعينه) فلا قبلوا بنظير هذه فيما قبله. • فود: (فوجب التوقف الخ) قضيته أنه لو بادر الحاكم للفسخ لم يتفد.

غيرهما وإن طال عليها الأمر كزوجة المفقود حتى يُطلقها أو يموتا أو يُطلق واحد ويُموت الآخر نعم، بحث الزكشي كالباقين أنها عند اليأس من التبين - أي ويظهر اعتبار الغرض فيه - تطلب الفسخ من الحاكم ويُجيبها إليه للضرورة وكالفسخ بالعيب وأولى، ولا يُطالب واحد منهما بمهر وصحح الإمام أن التفقة حالة التوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع ابن كج والدارمي وصححه الخوارزمي واقتضى كلام الرافعي ترجيحه وهو الأوجه أنها عليهما نصفين بحسب حالهما لحبسهما لها ثم يرجع المنبوق على السابق وقيل عليها ثم هي عليه ويُتجه أنه لا بُد في الرجوع من إذن حاكم وجد.

نظر. هـ. فود: (حتى يُطلقها أو يموتا إلخ) أي وتنفضي عدتها من تطليق أو موت آخرهما اهـ. مـ. فود: (ويُجيبها إلخ) أي وجوباً على المعتد اهـ ع ش. هـ. فود: (وكالفسخ إلخ) عطف على قوله للضرورة أي قياساً على الفسخ إلخ. هـ. فود: (ولا يُطالب) إلى قوله وإلا فالإشهاد في المُنهي إلا قوله: وقيل إلى وتجه. هـ. فود: (ولا يُطالب واحد إلخ) للإشكال ولا سبيل إلى إلزام مهزئين ولا إلى قسمة مهر عليهما اهـ. مـ. فود: (كذلك) أي لا يُطالب واحد منهما بها. هـ. فود: (بحسب حالهما) من يسار أو غسار اهـ. سيد عمر عبارة سم أي قلو كان أحدهما موبراً والآخر مُغيراً مثلاً فقل الأول نصف نفقة الموير والثاني نصف المُغير اهـ. عبارة ع ش ثم إذا تعين الغني فهل ترجع المرأة عليه بما زاد على نصف نفقة الفقير وإذا تعين الفقير فهل يرجع الغني على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير؟ فيه نظر ولا يتعد الرجوع بما ذكر فيهما اهـ. هـ. فود: (لحبسها) قلو طلق أحدهما مثلاً فهل يقال يجب جميع التفقة على الثاني وهو مخير بين تجديد العقد والاستمرار على الإنفاق والتطليق أو غير ذلك ينبغي أن يحرر اهـ. سيد عمر أقول قضية التعليل بالحبس الوجوب والتخير ثم رأيت قال الطائفي بعد ذكر كلام السيد عمر المذكور ما نعه القياس الأول اهـ. ولله الحمد. هـ. فود: (ثم يرجع المنبوق إلخ) ولو فسَخ الحاكم عند القياس فينبغي أنه لا رجوع لواحد منهما اهـ. سم يعني لو تعين السابق بعد الفسخ وفيه وقفة. هـ. فود: (وقيل عليها إلخ) أي يرجع المنبوق على المرأة ثم ترجع هي على السابق.

هـ. فود: (نعم بحث الزكشي إلخ) في الرّوض ولها أي فيما إذا تعين السابق ثم نسي طلب الفسخ للضرورة انتهى قال في شرحه وهذه جزم بها الأصل في موانع النكاح انتهى وهذه وإن لم تكن مقيدة باليأس يفهم منها حكم اليأس بالأولى فليتأمل مع ذلك التعليل عن بحث الزكشي كالباقين. هـ. فود: (أنها عليهما نصفين) وهو المعتد شرح م ر. هـ. فود: (بحسب حالهما) أي قلو كان أحدهما موبراً والآخر مُغيراً مثلاً فقل الأول نصف نفقة الموير وعلى الثاني نصف نفقة المُغير. هـ. فود: (ثم يرجع المنبوق على السابق) لو فسَخ الحاكم عند اليأس فينبغي أن لا رجوع لواحد منهما. هـ. فود: (وقيل عليها) أي يرجع عليها ثم هي ترجع عليه أي السابق. هـ. فود: (وتجه) أي كما صوّبه الإسنوي وغيره. هـ. فود: (ويُتجه أنه لا بُد في الرجوع من إذن حاكم إلخ) وقول أبي عاصم العبادي -

والا فالإشهاد على نية الرجوع كما في حرب الجمال ونحوه فإن قلت: يُفَرَّقُ بَأَن هُنا إيجاب الشرع فليُفْن عن ذلك قلت وفي بعض تلك النظائر إيجابه أيضا ولم يُفْن عنه ويؤجبه بآته إيجاب مُتعلِّق بأمر مُشْتَبِه بَأَن خلافه فلم يُكْتَفَ به وحده ولو مات أحدهما وَقَفَ إِرْثُ زوجة أو هي فإرْثُ زوج.

(تنبيه): ظاهرُ عبارة المتن وكذا أصل الروضة هنا استمرار الوقف وهو مُشْكِلٌ لِمَزِيدِ تَضَرُّرِها به فلذا بحث ذانك ما دُكِرَ وكأنتهما لم يستخضرا قول أصل الروضة في موانع النكاح وإن طلبت الفسخ للاشتباه فُسخ كما في إنكاح الوليين اه فهو صريح كما ترى في أَنَّ لها طلب الفسخ هنا للضرورة أي لِتَضَرُّرِها بسبب التَّوَقُّفِ وفي أنه لا فرق في إيجابتها لذلك بين اليأس وعدمه ولا بين أَنَّ تَلَزَمَها نفقتها مُدَّة التَّوَقُّفِ وَأَنَّ لا والحق أَنَّ ما هنا والبحث المُفْرَعُ عليه أقوى مُذَرِّكًا إِذْ إيجابتها بِمُجَرَّدِ الاشتباه مع إيجاب نفقتها بِمُدَّةٍ جِدًّا فَنَامَلَهُ (فإن ادَّعى كل زوج) عليها (علمها بسبقه).....

• فود: (وَالَا) أي بَأَن قُفِدَ الحَاكِمُ أو شَقَّ الوُصُولُ إِلَيْهِ أو اِمْتَنَعَ مِنَ الحُكْمِ أي الإِذْنِ إِلَّا بِرِشْوَةٍ اه ع ش. • فود: (فَلْيُفْنِ) أي إيجاب الشرع عن ذَلِكَ أي إِذْنِ الحَاكِمِ. • فود: (ويؤجبه) أي عَدَمُ الإِغْنَاءِ بآته أي إيجاب الشرع هنا. • فود: (فَلَمْ يُكْتَفَ بِالْخ) لم يَظْهَرْ لِي وجه التَّفْرِيعِ. • فود: (وَقَفَ إِرْثُ زَوْجَةٍ) أي إن لم يَكُنْ له غَيْرُهَا وَلَا فَحِصَتُهَا مِنَ الرُّبُعِ أو الثُّمَنِ اه مُعْنِي. • فود: (فَإِرْثُ زَوْجٍ) إلى تَبَيُّنِ الحَالِ أو الإِضْطِلَاحِ اه مُعْنِي. • فود: (بَحْثُ ذَانِكَ) أي الزَّرْكَشِيُّ والبُلْقِينِيُّ وكذا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي وَكَأَنَّهُمَا الْخ وقوله ما دُكِرَ أي إِنَّهَا عِنْدَ الْيَاسِ مِنَ التَّبَيُّنِ الْخ. • فود: (قَوْلُهُمَا) أي الشَّيْخَيْنِ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ الْخ اعْتَمَدَهُ الْمُعْنِي وَمَالَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ عَمَّرَ عِبَارَتَهُ قَوْلَهُ: فُسخ كما في إنكاح الوليين قد يُقَالُ هَذَا أَوْجَهُ لِتَضَرُّرٍ فِي الجُمْلَةِ اه. • فود: (انتهى) أي قَوْلُهُمَا وكذا ضَمِيرُ فَهُوَ صَرِيحٌ. • فود: (إن ما هنا) أي قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ فِي هَذَا المَقَامِ وَجَبَ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ. • فود: (والبحث) عَطَفَ عَلَى مَا هُنَا أَي بَحْثُ البُلْقِينِيِّ والزَّرْكَشِيِّ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَي مَا هُنَا وَقَوْلُهُ أَقْوَى خَيْرٌ إِنَّ.

• فود (س): (فإن ادَّعى كُلُّ زَوْجٍ جِلْمَهَا الْخ) قَالَ الشَّهَابُ سَمِعْتُ عَنْ شَيْخِيهِ الْبُرْلُوسِيِّ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ

الذي حَكَاهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُفَرِّي - إِنَّهُ إِنَّمَا يَزْجَعُ إِذَا اتَّفَقَ بِغَيْرِ إِذْنِ الحَاكِمِ - وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ كَيْجٍ - حَمَلَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِالْإِذْنِ هُنَا الْإِزْرَامُ وَاللَّازِمُ لِلشَّخْصِ لَا يَزْجَعُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ شَرْخٌ م ر وَقَوْلُهُ الْإِزْرَامُ أَي بَأَن يَرَى الحَاكِمُ إِزْرَامَهُ بِهَا بَلَا رُجُوعٍ لَهُ فَإِذَا اتَّفَقَ بَلَا إِزْرَامٍ حَاكِمٍ لِذَلِكَ لَكِنْ بِإِذْنِ الحَاكِمِ فَلَهُ الرُّجُوعُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّفَقَ بِالْإِزْرَامِ حَاكِمٍ يَرَى الْإِزْرَامَ بَلَا رُجُوعٍ فَلَا رُجُوعَ وَهَذَا حَاصِلُ مُرَادِ الشَّيْخِ.

• فود في (س): (فإن ادَّعى كُلُّ زَوْجٍ جِلْمَهَا الْخ) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ الصُّوَرِ السَّابِقَةِ وَالْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجَانِ بِأَنَّ الحَالِ كَمَا دُكِرَ فَإِنْ تَنَازَعَا وَزَعَمَ كُلُّ أَنَّهُ السَّابِقُ وَأَنَّهُا تَعْلَمُ ذَلِكَ فَفِيهِ هَذَا

أَيَّ بَسْبَقِي نِكَاحِهِ عَلَى التَّعْيِينِ وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى (سُجِّعَتْ دَعْوَاهُمَا) كَدَعْوَى أَحَدِهِمَا إِنْ انْفَرَدَ (بِنَاءً عَلَى الْجَدِيدِ) الْأَصَحُّ كَمَا مَرَّ (وَهُوَ قَبُولُ إِقْرَارِهِمَا بِالنِّكَاحِ) لِأَنَّ لَهَا حِينَئِذٍ فَائِدَةً .
وَتُسْمَعُ أَيْضًا عَلَى وَاسِطَتِهَا إِنْ كَانَ مُجْبِرًا لِقَبُولِ إِقْرَارِهِ بِهِ أَيْضًا لَا دَعْوَى أَحَدِهِمَا أَوْ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ أَنَّهُ السَّابِقُ وَلَوْ لِلتَّخْلِيفِ لِأَنَّ الزَّوْجَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ زَوْجَةٌ وَلَوْ أُمَةً لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ وَتُسْمَعُ دَعْوَى النِّكَاحِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى الْمُجْبِرِ فِي الصَّغِيرَةِ فَإِنْ أَقَرَّ فَذَاكَ وَإِنْ أَنْكَرَ حَلَفَ فَإِنْ نَكَحَ حَلَفَ الزَّوْجُ وَأَخَذَهَا، وَالْكَبِيرَةُ لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجِ بَعْدَ تَخْلِيفِهِ تَخْلِيفُهَا إِنْ أَنْكَرَتْ وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَى وَلِيِّ ثَيِّبٍ.....

الصُّورِ السَّابِقَةِ وَالْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجَانِ بِأَنَّ الْحَالَ كَمَا ذَكَرَ فَإِنْ تَنَازَعَا وَرَعِمَ كُلُّ أَحَدِهِمَا عَلَى السَّابِقِ وَأَنَّهَا تَعْلَمُ ذَلِكَ فَفِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ وَيُعْرَفُ أَنَّ الْمَعْنَى هَذَا بِمُراجَعَةِ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ ارشيدِي أَقُولُ: وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى دُخُولُ الْمَعْنَى عَلَى الْمُتَنِ بِمَا نَهَى وَمَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ عِنْدَ اعْتِرَافِ الزَّوْجَيْنِ بِالْإِشْكَالِ فَإِنْ ادَّعَى الْخ. ة فَوَدَّ: (أَيَّ بَسْبَقِي نِكَاحِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى الْمُتَنِ فِي الْخ. ة فَوَدَّ: (عَلَى التَّعْيِينِ) أَيْ وَكُلِّ مِنْهُمَا كُفَّةً أَوْ عِنْدَ إِسْقَاطِ الْكُفَاءَةِ كَمَا مَرَّ اه مُعْنَى. ة فَوَدَّ: (عَلَى التَّعْيِينِ) هَذَا مِنْ جُمْلَةِ التَّفْسِيرِ لِلْمَتَنِ لَا تَقْيِدَ لَهُ مِنَ الْخَارِجِ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ اسْتِشْكَالُ الرَّشِيدِيِّ بِمَا نَهَى قَوْلُهُ: عَلَى التَّعْيِينِ انْظُرْ كَيْفَ يَتَأْتِي هَذَا التَّقْيِيدُ مَعَ إِضَافَةِ سَبْقِي إِلَى ضَمِيرِ الْمُدَّعِي الْمُنْفِيذِ أَنَّ الصُّورَةَ أَنَّ يَقُولُ كُلُّ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهَا تَعْلَمُ أَنَّ السَّابِقَ وَأَيُّ تَعْيِينٍ بَعْدَ هَذَا؟ اه. ة فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيْ بَانَ ادَّعَى كُلُّ عِلْمُهَا بِسَبْقِي أَحَدِهِمَا سَمَ وَمُعْنَى وَرَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى) لِلْجَهْلِ بِالْمُدَّعَى مُعْنَى وَأَسْنَى. ة فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي أَوَائِلِ فَضْلِ أَرْكَانِ النِّكَاحِ. ة فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى لِئَلَّا يَتَعَطَّلَ حَقُّهُمَا فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ إِقْرَارُهَا لَمْ تُسْمَعْ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ. ة فَوَدَّ: (لَهَا) أَيْ الدَّعْوَى اه ع ش وَكَانَ الْأَوَّلَى لَهُ أَيْ لِسَمَاعِ الدَّعْوَى. ة فَوَدَّ: (لَا دَعْوَى أَحَدِهِمَا) أَيْ الزَّوْجَيْنِ اه ع ش. ة فَوَدَّ: (لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ) أَيْ فَلَيْسَ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَدَّعِيهِ الْآخَرُ اه مُعْنَى. ة فَوَدَّ: (غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ) يَعْنِي غَيْرَ صُورَةِ مَا إِذَا زَوَّجَهَا وَلَيَّانِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الصُّورِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَانَ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى الْوَلِيِّ أَنَّهُ زَوَّجَهُ لِأَيَّاهَا اه رَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (وَالْكَبِيرَةُ) أَيْ الْبِكْرُ إِذَا الْكَلَامُ فِي الْوَلِيِّ الْمُجْبِرِ وَيُقَيِّدُهُ كَلَامُهُ السَّابِقُ فِي فَضْلِ لَا تَزَوَّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا لَكِنْ قَضِيَّةً تَقْيِيدُهُ فِيمَا يَأْتِي آتِفًا الثَّيِّبِ بِالصَّغِيرَةِ الْإِطْلَاقُ هُنَا وَيَأْتِي عَنِ الْمَعْنَى مَا يُقَيِّدُهُ آتِفًا. ة فَوَدَّ: (بَعْدَ تَخْلِيفِهِ) أَيْ الْوَلِيِّ. ة فَوَدَّ: (تَخْلِيفُهَا الْخ) أَيْ الْكَبِيرَةُ الْبِكْرُ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ وَقَيِّدُهُ الْمَعْنَى بِالثَّيِّبِ عِبَارَتُهُ ثُمَّ إِنْ حَلَفَ أَيْ الْمُجْبِرُ فَلِلْمُدَّعِي تَخْلِيفُ الثَّيِّبِ أَيْضًا بَعْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهَا فَإِنْ نَكَحَتْ حَلَفَ الْمُدَّعِي الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ وَتَبَّتْ نِكَاحَهُ وَكَذَا إِنْ أَقَرَّتْ لَهُ وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ حَلْفُ الْوَلِيِّ اه وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ مَوْضُوعِ الْكَلَامِ مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمُ السَّابِقِ فِي فَضْلِ (لَا تَزَوَّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا) فَلْيُرَاجَعْ.

التَّفْصِيلُ يُعْرَفُ أَنَّ الْمَعْنَى هَذَا بِمُراجَعَةِ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ بَر. ة فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيْ بَانَ ادَّعَى كُلُّ عِلْمُهَا بِسَبْقِي أَحَدِهِمَا. ة فَوَدَّ: (لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى) قَالَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ لِلْجَهْلِ بِالْمُدَّعِي.

صغيرة وإن قال نكحناها بكراً لأنه الآن لا يملك إنشاءه فلا يقبل إقراره به عليه قاله البغوي
ويؤخذ من تعليقه صحة حمل الغزبي له على ما إذا لم يكن له بينة بما ادّعاه (فإن) أقوت لهما
فكعديه أو (أو أنكرت خلقت) هي أو أنكر ولها المجبر خلّف وإن كانت رشيدة على نفي
العلم بالسبق لتوجه اليمين عليهما بسبب فعل غيرهما لكل واحد منهما يميناً انفراداً أو اجتماعاً
وإن رضىا بيمين واحدة وسكوت الشيخين هنا على ما يخالف ذلك للعلم بصغفه معاً قوّاه
في الدعاوى وغيرها وإذا خلقت لهما بقي التداعي والتحالف بينهما والمشتنع إنما هو ابتداء

• فؤد: (صغيرة) قضية إطلاقهم في فصل (لا تزوج امرأة نفسها) وتعليقهم الآتي أيّاً أنه ليس بقيد.
• فؤد: (من تعليله) وهو قوله: لأنه الآن إلخ. • فؤد: (لأنه) أي لقول البغوي المار. • فؤد: (فإن) أقوت
لهما) إلى قوله وهو مختل في النهاية والمغني إلا أن صريح الأول وظاهر الثاني أن خلّف الولي على
البت. • فؤد: (فإن) أقوت لهما إلخ) وظاهر أن المراد أنها أقوت لهما بعبارة واحدة وإلا فالزوج من أقوت
له أولاً كما هو واضح اهـ رشيد أي وسباني في المتن أيّاً. • فؤد: (فكعديه) فيقال لها: إما أن تقرّي أو
تخلفي اهـ نهاية قال ع ش قوله: إما أن تقرّي أي إقراراً يعتد به بأن يكون لواجدهما فقط اهـ.
• فؤد (سب): (خلقت) بضم أوله بخطه ولو خلّفها الحاضر فللغائب تخليفها في وجه الوجهين نهاية
ومغني وقد يفيد أيضاً قول الشارح الآتي انفراد إلخ. • فؤد: (على نفي العلم إلخ) متعلّق بكل من
خلقت وخلّف لئلا يمسك في حليفها لا في خلّف الولي بل إنما يخلّف على البت كما أفاده كلام شرح
الروض أي والنهاية وهو ظاهر اهـ سم وقال السيّد عمر قد يقال: صنع الشارح أولى بما في النهاية وفي
شرح الرّوض قلنا أمّل اهـ ولعل وجهه أن الأصل في اليمين أن تكون موافقة للجواب. • فؤد: (بالسبق)
أي على الثمين. • فؤد: (بسبب فعل غيرهما) هذا واضح في الزوجة وأما الولي فلا يتأتى فيه إلا إذا كان
وكل بتزويجها اهـ سلطان. • فؤد: (لكل واحد منهما) أي وجوباً ع ش ومغني. • فؤد: (وسكوت
الشيخين إلخ) يعني عدم تعرضيهما لما يخالف ذلك بأن يقول لكل منهما يمين مستقلة على الأصح
عبارة المغني.

• فؤد (سب): (خلقت) ضبطه المصنف بخطه بضم أوله شرح م ر. • فؤد: (خلّف) على البت شرح م
ر. • فؤد: (على نفي العلم) متعلّق بكل من: خلقت وخلّف وسباني فيما إذا لم يتعرّضاً للسبق ولا للعلم
به أن كلا من الزوجة والولي يخلّف على البت وحمل في شرح الرّوض كلام الرّوض في الولي على ما
يأتي فلذا قيد حليفه بأنه على البت حيث قال مع المتن ولهم الأولى ولهما الدعوى بما مرّ على الولي
المجبر ويخلّف على البت ولو كانت موليته كبيرة إلخ انتهى. • فؤد: (على نفي العلم) هذا مسكّن في
حليفها لا في خلّف الولي بل إنما يخلّف على البت كما أفاده كلام شرح الرّوض وهو ظاهر.
• فؤد: (وإذا خلقت لهما بقي التداعي إلخ) قال في الرّوض وكذا لو ردّت أي اليمين عليهما فخلقا أو
نكلا بقي الإشكال قال في شرحه: وقياس ما مرّ عن ابن الرّفعة أي قياس بطلان النكاحين بناء على

التداعي والتحالف بينهما من غير ربط الدعوى بها فمن خَلَفَ فَالْكَاحُ له كذا تَقْلَاهُ عن الإمام والغزالي وأقرّاه واعتزّاه بأن المنصوص عليه الأكترون أنّهما لا يتحالفان مُطلقاً قال جمع : فيبقى الإشكالُ وقال ابن الرُّفْعَةِ بل يَبْطُلُ التَّكَاحَانِ بِخِلْفِهَا قال الأذْرَعِيُّ وهو المذهب . وعن التَّصُّ أَنَّهُ لو امتنع خَلْفُهَا لِنَحْوِ خَرَسِ أَي مع عدم إشارة مُفْهِمَةٍ أو عَتَةِ أو صَبَا فُيَسَخَا أَيْضاً وهو مُحْتَمَلٌ إِلَّا فِي صِبَاهَا لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهَا مُجْبِرٌ فَقَدْ مَرَّ وَإِلَّا فَانْتَظَارُ بُلُوغِهَا سَهْلٌ لَا يَشُوغُ بِمِثْلِهِ

(فتية): قَصَبَةُ كَلَامِهِ الْإِحْفَاءُ يَمِينٍ وَاحِدَةٌ وَهُوَ أَخَذُ وَجْهَيْنِ قَالَ بِهِ الْقَفَالُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي لِكُلِّ مِنْهُمَا يَمِينٌ وَإِنْ رَضِيَ يَمِينٍ وَاحِدَةً وَبِهِ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَهُوَ الْأَوَجُّهُ كَمَا رَجَّحَهُ السُّبْكِيُّ اهـ . ة فُود: (أَنَّهُمَا لَا يَتَحَالَفَانِ الْخ) وَهُوَ الْأَوَجُّهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي . ة فُود: (مُطْلَقًا) أَي لَا ابْتِدَاءً وَلَا بَعْدَ خَلْفٍ الزَّوْجَةِ .
 ة فُود: (فَيَبْقَى الْإِشْكَالُ) أَي الْإِشْتِيَاءُ فِي التَّكَاحَيْنِ بِخِلْفِهَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِهِ . ة فُود: (بَلْ يَبْطُلُ التَّكَاحَانِ الْخ) لَعَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلِيٌّ مُجْبِرٌ وَلَا قَلْهُمَا تَخْلِيفُهُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ لِأَنَّ إِفْرَازَهُ مَقْبُولٌ وَلَوْ بَعْدَ خَلْفِهَا فَرَاجِعُهُ قَالَهُ سَمِ ثُمَّ جَزَمَ بِهِ فِي قَوْلِهِ أُخْرَى . ة فُود: (بِخِلْفِهَا) إِنْ رَدَّتْ عَلَيْهِمَا الْيَمِينَ فَخَلَفَا أَوْ نَكَلَا بَقِيَ الْإِشْكَالُ وَقِيَاسُ قَوْلِ ابْنِ الرُّفْعَةِ أَنَّهُمَا لَوْ خَلَفَا أَوْ نَكَلَا بَطُلَ نِكَاحُهُمَا كَمَا لَوْ اعْتَزَّاهَا بِالْإِشْكَالِ وَبِهِ صَرَّحَ الْجُزْجَانِيُّ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ فَإِنْ خَلَفَ أَحَدُهُمَا الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ ثَبَتَ نِكَاحُهُ وَخِلْفَانِ عَلَى الْبَيْتِ مُغْنِي وَأُسْنَى . ة فُود: (وَهُوَ الْمَذْهَبُ) وَصَرَّحَ بِهِ الْجُزْجَانِيُّ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ وَجَزَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْبَهْجَةِ نِهَآيَةً . ة فُود: (أَوْ عَتَةٍ) أَي خَبَلٍ . ة فُود: (أَوْ صَبَا) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ زَوْجُهَا وَلَيَانٍ بِأَذْنِهَا اهـ رَشِيدِي وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ نَظَرًا لِمَا سَبَقَ فِي الشَّارِحِ وَالنِّهَآيَةِ مِنْ قَوْلِهِمَا / وَتُسَمَّعُ دَعْوَى التَّكَاحِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ الْخ . ة فُود: (فُيَسَخَا) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي يَنْفَسِخُ التَّكَاحُ اهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: يَنْفَسِخُ الْخ لَعَلَّ الْمُرَادَ يَنْفَسَخُ الْحَاكِمُ وَعِبَارَةٌ خَجَّ فُيَسَخَا أَيْضًا اهـ وَهِيَ تُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ بِنَفْسِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ فُسْخِ الزَّوْجَيْنِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ أَقُولُ وَبِحَقْلِ قَوْلِ الشَّارِحِ (فُيَسَخَا) مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ أَي بَطُلَ التَّكَاحَانِ تَرْتَفِعُ الْمُخَالَفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ بَيْنَ تَغْيِيرِي الشَّارِحِ وَالنِّهَآيَةِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِمَا بَطْلَانُ التَّكَاحَيْنِ بِنَفْسِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ أَيْضًا وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: يَنْفَسِخُ التَّكَاحُ أَي فِي جَمِيعِ

أَنَّهُمَا لَا يَتَحَالَفَانِ إِذَا خَلَفَتْ أُنْ يُقَالُ: فَإِنْ خَلَفَا أَوْ نَكَلَا بَطُلَ نِكَاحُهُمَا كَمَا لَوْ اعْتَزَّاهَا بِالْإِشْكَالِ وَبِهِ صَرَّحَ الْجُزْجَانِيُّ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ وَجَزَيْتُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ ائْتَهَى ثُمَّ قَالَ فِي الزَّوْجِ عَقَبَ مَا ذَكَرَ وَالْآيَ أَنَّ خَلَفَ أَحَدُهُمَا الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ فَيَقْضَى لِلْحَالِفِ وَخِلْفَانِ عَلَى الْبَيْتِ ائْتَهَى .

ة فُود: (بَقِيَ التَّدَاوِي وَالتَّحَالُفُ بَيْنَهُمَا وَالْمُتَتَّبِعُ إِنَّمَا هُوَ ابْتِدَاءُ التَّدَاوِي وَالتَّحَالُفُ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ رِبْطِ الدَّهْوَى بِهَا) شَرْحُ رُؤُوسِ . ة فُود: (بِأَنَّ الْمَنْصُوصَ الْخ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّفْلِيُّ . ة فُود: (بَلْ يَبْطُلُ التَّكَاحَانِ) لَعَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلِيٌّ مُجْبِرٌ وَلَا قَلْهُمَا تَخْلِيفُهُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ لِأَنَّ إِفْرَازَهُ مَقْبُولٌ وَلَوْ بَعْدَ خَلْفِهَا فَرَاجِعُهُ . ة فُود: (وَهُوَ الْمَذْهَبُ) وَصَرَّحَ بِهِ الْجُزْجَانِيُّ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ شَرْحُ م . ة فُود: (فُيَسَخَا أَيْضًا) عِبَارَةٌ م وَتَنْفَسِخُ التَّكَاحُ .

الفسخ (وإن أقرت لأخيهما) على التعيين بالسبقي وهي بمن يصح إقرارها (ثبت نكاحه) بإقرارها (وسماع دعوى الآخر وتخليفها) مضدّ مضاف للمفعول (له) أي لأجله أنها لا تعلم سبق نكاحه (يضي) أي السماع وأقرده لأن التحليف تابع له (على القولين) السابقين في الإقرار (فيمن) قال هذا ليزيد بل لعمرو هل يقرّم لعمرو) بذلك (إن قلنا نعم) وهو الأظهر (فتنعم) تسمع الدعوى وله تخليفها رجاء أن تقرّ أو تنكّل فيحلف ويقرّمها مهر مثلها لأنها حالت بينه وبين بضئها بإقرارها الأول الدال على عدم صدقها فيه بإقرارها الثاني أو امتناعها من اليمين وما أفهمه ما تقرّر أن إقرارها له لا يفيده زوجية محلّه ما لم يثبت الأول وإلا صارث زوجة للثاني ويظهر أن

الصوّر ولا ينافيه أنه في الصوّر الثلاث معكوم بطلانه لأنه إذا لم يحصل من الزوجين تداع كما علم مما مرّ عن الشيخ عميرة فليراجع اه أقول بحمل الإنفاسخ على ظاهره أي الإنفاسخ بنفسه يتدفع المناقاة من أصلها. هـ قوله: (على الغنيين) إلى قوله ويظهر في النهاية إلا قوله: أي السماع إلى المشي وقوله: الدال إلى (وما أفهمه). هـ قوله: (بمن يصح إقرارها) أي بأن كانت بالغة عاقلة ولو سفيهة وفايعة وسكرانة بكراً أو ثيباً كما مرّ له بعد قول المصنّف ويقبل إقرار البالغة إلخ اه ع ش.

هـ قوله (سبي): (ثبت نكاحه إلخ) وقولها لأخيهما (لم يسبق نكاحك) إقراراً منها للآخر إن اعترفت قبله بسبقي أحدهما وإلا فيجوز أن يقام معاً فلا تكون موقرة بسبقي الآخر اه معني.

هـ قوله (سبي): (وتخليفها) الأولى أن يقرأ بالتصديق مفعولاً معه حتى لا يعتزّض على المصنّف بإفراد (يتبني) فتأمل اه سيّد عمر ويردّ عليه أن جمهور الثعاة اشتراطوا كون حامل المفعول معه فعلاً أو معنى فعل. هـ قوله: (لأن التخليف إلخ) أو على التأويل بالمذكور اه سم.

هـ قوله (سبي): (فيمن إلخ) أي في مسأله اه معني. هـ قوله: (وهو الأظهر) إلى قوله لأنها أحالت في المُنهي. هـ قوله: (فتخلف إلخ) أما إذا لم يخلف يمين الرّد فلا قرّم عليها نهاية ومعني. هـ قوله: (ويقرّمها إلخ) أي في الحالين اه سم زاد المعني وإن لم تحصل له الزوجية اه. هـ قوله: (لأنها حالت إلخ) قضية هذا التعليل مع معوله أنها لا تطالب بالمهر وقد بوجه بأنه لا سبيل إلى إلزام مهرين نعم الأقرب أنها لا تطالب بالمهر بعد انقضاء النكاح الأول بالموت أو الطلاق فليراجع. هـ قوله: (ما تقرّر) أي قوله: (ويقرّمها مهر الجثل). هـ قوله: (أن إقرارها له إلخ) أي حقيقة أو حكماً بأن نكحت وزدت اليمين على الثاني اه ع ش. هـ قوله: (وإلا صارث زوجة للثاني) وتفتد للأول عدة وفاة إن لم يطأها وإلا اعتدت بأكثر الأمرين منها ومن ثلاثة أقراء عدة الوطء ما لم تكن حاملاً والقياس أنها ترجع على الثاني بما عرّمت له لأنها إنما

هـ قوله: (وأقرده لأن إلخ) أو على التأويل المذكور. هـ قوله: (ويقرّمها إلخ) أي في الحالين. هـ قوله: (ما لم يمت الأول) وتفتد من الأول عدة وفاة إن لم يطأها وإلا اعتدت بأكثر الأمرين منها ومن ثلاثة أقراء عدة الوطء ما لم تكن حاملاً شرخ روض. هـ قوله: (وإلا صارث إلخ) قال في شرح الرّوض والقياس أنها حج على الثاني بما عرّمت له لأنها إنما عرّمته للحيلولة اه.

طلاقه البائن كموته ويَحْتَمَلُ الفرقَ وخرج بقوله «علمتها بسبقه» ما لو لم يَتَعَرَّضْا للسبقي لا يعلمها به بأن ادعى كل زوجيتهما وقُصِّلَ فتَحْلِفُ بئاً لكل أنها ليست زوجته فإن كانت الدعوى على المُجْبِرِ حَلَفَ بئاً أيضاً وإن حلفت فإن نكلت حَلَفَ المُدَّعي منهما أولاً وثَبَّتَ نكاحه كما لو أَقَرَّتْ له وإن حَلَفَ الولي .

عَرِمَتْهُ لِلْحَيْلُولَةِ اه نهاية وشرح الرّوض قال ع ش قوله : والقياس إلخ والقياس أيضاً أنها لا تَرِثُ مِنَ الْأَوَّلِ لِذَعْوَاهَا عَدَمَ زَوْجِيَّتِهِ وَمِنْ ثَمَّ سُلِمَتْ لِلثَّانِي بِلَا عَقْدٍ عَمَلًا بِإِقْرَارِهَا لَهُ اه . ة فَوَدَ : (وُخْرِجَ) إِلَى قَوْلِهِ كَزَوْجَتِهَا بِهِ فِي الْمُغْنِي . ة فَوَدَ : (مَا لَمْ يَتَعَرَّضْا لِلْسَّبْقِ الْإِلْح) فِيهِ أُمُورٌ يُحْتَاجُ لِتَحْرِيرِهَا . الْأَوَّلُ : مَا الْحُكْمُ فِيهَا لَوْ ادَّعَى مَعَا؟ الثَّانِي : مَا الْحُكْمُ فِيهَا لَوْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا ثُمَّ لِلْآخَرِ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ كَمَا فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ فِي دَعْوَى الْعِلْمِ بِالسَّبْقِ . الثَّالِثُ : فِيمَا إِذَا ثَبَّتَ النِّكَاحُ لِلْمُدَّعِي الْأَوَّلِ بِبَيِّنَةٍ هَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى الثَّانِي مُطْلَقًا أَوْ حَتَّى يَنْقَضِيَ النِّكَاحُ الْأَوَّلُ بِمَوْتٍ أَوْ نَحْوِهِ وَعَلَى كُلِّ فَمَا حُكْمُهُ؟ لَمْ أَرِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيُرَاجَعْ اه سَبَدَ عَمَزَ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَوَّلِ كَالثَّانِي فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وَقَدْ مَ هُنَاكَ عَنِ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرِّوْضِ حُكْمُ نِكُولِهَا وَبَيِّنِهَا وَنِكُولِهَا رَاجِعُهُ وَأَنَّ دَعْوَى الثَّانِي تُسْمَعُ مُطْلَقًا لِأَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ وَأَنَّ الْحُكْمَ أَيْضًا كَمَا فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وَالْحَاصِلُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْمُغْنِي أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي كَوْنِ الْحَلِيفِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ فِي الْأَوَّلَى وَعَلَى الْبَيِّنَةِ فِي الثَّانِيَةِ . ة فَوَدَ : (وَقُصِّلَ) أَيِ الْقَدَرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ اه مُغْنِي . ة فَوَدَ : (فَتَحْلِفُ بئاً لِلْإِلْح) وَيَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ سَبْقَهُ وَعَدَمَ الْعِلْمِ يُجَوِّزُ لَهَا الْحَلْفَ الْجَائِزَ اه مُغْنِي . ة فَوَدَ : (حَلَفَ الْإِلْح) وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ وَثَبَّتَ نِكَاحُهُ شَرَحَ الْإِزْهَادُ اه سَم . ة فَوَدَ : (وَإِنْ حَلَفَ الْوَلِيُّ) أَيِ فَلَا يَقْدَحُ حَلْفُهُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُمَا لَوْ بَدَأَ بِالْذَّعْوَى عَلَى الزَّوْجَةِ وَحَلَفَتْ فَلَهُمَا تَحْلِيفُ الْوَلِيِّ أَيْضًا فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ وَثَبَّتَ نِكَاحُهُ اه سَم .

ة فَوَدَ : (فَإِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى عَلَى الْمُجْبِرِ) عِبَارَةُ شَرَحَ الْإِزْهَادُ وَلِلزَّوْجَيْنِ الدَّعْوَى بِمَا عَلَى الْمُجْبِرِ وَيَحْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَةِ وَإِنْ كَانَتْ مَوَلِيَّتُهُ كَبِيرَةً لِصِحَّةِ إِقْرَارِهِ ثُمَّ إِنْ حَلَفَ فَلَهُ تَحْلِيفُهَا أَيْضًا فَإِنْ نَكَلَتْ حَلَفَ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ وَثَبَّتَ نِكَاحُهُ وَكَذَا إِنْ أَقَرَّتْ لَهُ وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ حَلْفُ الْوَلِيِّ انْتَهَى وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُمَا لَوْ بَدَأَ بِالْذَّعْوَى عَلَى الزَّوْجَةِ وَحَلَفَتْ فَلَهُمَا تَحْلِيفُ الْوَلِيِّ أَيْضًا فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ وَثَبَّتَ نِكَاحُهُ فَإِنْ قُلْتَ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ كَثِيرٌ وَإِذَا أُطْلِقَتْ لَهُمَا الْإِلْحُ يُحَالِفُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْهُ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهُمَا لَا يَتَحَالَفَانِ مُطْلَقًا وَمَا قَالَه ابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَبْتَغِي النِّكَاحَ بِنِكَاحِهِمَا إِلَّا أَنْ يَخْصُصَ هَذَا بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ وَلِيٌّ مُجْبِرٌ قُلْتَ لَا تُسَلِّمُ الْمُخَالَفَةَ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ هَذَا مَقْرُوضٌ فِيهِ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضْا لِلْسَّبْقِ وَلَا يَعْلَمُهَا بِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورُ مَقْرُوضٌ فِيهِ إِذَا تَعَرَّضَا لِذَلِكَ فَلَهُمَا مَسْأَلَتَانِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَخْصِصَ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ وَلِيٌّ مُجْبِرٌ فَلْيَبْتَأْ . ة فَوَدَ : (وَإِنْ حَلَفَ الْوَلِيُّ) أَيِ فَلَا يَقْدَحُ حَلْفُهُ .

(ولو تَوَلَّى جَدُّ طَرَفِي عَقْدَ فِي تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ) الْبَكْرِ أَوْ الْمَجْنُونَةِ كَذَا اشْتَرَطَهُ الْمُصَنِّفُ وَبِهِ يُفْلَمُ اشْتِرَاطُ إِجْبَارِهِ وَبِهِ صَرَحَ الْعِرَاقِيُّونَ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَيُشْتَبَّحُ ذَلِكَ فِي بِنْتِ الْإِبْنِ النَّبِيِّ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ (بَابِ ابْنِهِ الْأَخِي) الْمَحْجُورَ لَهُ وَالْأَبُ فِيهِمَا مَيْثٌ أَوْ سَاقِطُ الْوِلَايَةِ (صَحَّ فِي الْأَصَحِّ) لِقُوَّةِ وَلَايَتِهِ وَشَفَقَتِهِ دُونَ سَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ وَكَالْبَيْعِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِثْبَاتُ بِالْإِجْبَابِ وَالْقَبُولِ كَزَوْجَتِهَا وَقَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ بِالْوَاوِ فَلَا يَجُوزُ خَذْفُهَا كَمَا قَالَه صَاحِبُ الْأَسْتَقْبَاءِ وَابْنُ مَعِينٍ وَاقْتِضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِمَا خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ إِذِ الْجُمْلُ الْمُتَنَاسِبَةُ الْغَرَضُ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ عَاطِفٍ جَامِعٍ يَدُلُّ عَلَى كِمَالِ اتِّصَالِهَا وَإِلَّا لَكَانَ الْكَلَامُ مَعَهَا مُفْلَتًا غَيْرَ مُلْتَمِمْ وَلَا يَتَوَلَّاهَا غَيْرُ الْجَدِّ حَتَّى وَكَيْلُهُ بِخِلَافٍ وَكَيْلِيهِ أَوْ وَكَيْلِهِ وَهُوَ وَحْدِي الْحَاكِمُ فِي تَزْوِيجِ مَجْنُونَةٍ بِمَجْنُونٍ وَبَحَثُ الْبُلْفَنِيِّ فِي عَمِّ يُرِيدُ أَنْ يُزَوِّجَ بِنْتَ أَخِيهِ بَابِيهِ الصَّغِيرِ أَنَّ الْحَاكِمَ يُزَوِّجُهَا مِنْهُ يُولَدُ لَأَنَّ إِرَادَتَهُ الْقَبُولَ يُولَدُ صَيْرَتُهُ كَوَلِّي يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مُوَلَّيْتُهُ فَيُزَوِّجُهُ الْحَاكِمُ.

• فَوَدَّ: (جَدُّ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَزَوْجَتِهَا بِهِ إِلَى وَلَا يَتَوَلَّاهُمَا. • فَوَدَّ: (اشْتِرَاطُ إِجْبَارِهِ) أَي فِي تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَوْ سَم. • فَوَدَّ: (وَبِهِ صَرَحَ الْعِرَاقِيُّونَ) مُعْتَمَدًا هـ ع ش. • فَوَدَّ: (النَّبِيُّ الْإِنْسَانِي) وَمُغْلُومٌ أَنَّهُ أُذِنَتْ لَهُ أَوْ هـ ع ش. • فَوَدَّ: (الْبَالِغَةُ) هَلَا اسْقَطَهُ إِذْ لَا إِجْبَارَ فِي النَّبِيِّ الصَّغِيرَةِ الْعَاقِلَةِ أَيْضًا أَوْ سَم. • فَوَدَّ: (وَكَالْبَيْعِ الْإِنْسَانِي) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِقُوَّةِ الْإِنْسَانِي وَقِيَاسًا عَلَى الْبَيْعِ. • فَوَدَّ: (بِالْوَاوِ فَلَا يَجُوزُ خَذْفُهَا) وَهَذَا كَمَا قَالَ شَيْخِي رَأَيْتُ مَرْجُوحَ مُعْنِي وَنَهَايَةَ عِبَارَةِ سَم قَالَ فِي الْكَتْرِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ أَوْ. • فَوَدَّ: (إِذِ الْجُمْلُ) إِلَى قَوْلِهِ غَيْرُ مُلْتَمِمْ مَزْدُودٌ بِأَنَّ هَذَا لِلْأَوْلَوِيَّةِ لَا لِلصَّغِيرَةِ أَوْ نَهَايَةَ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتَوَلَّاهُمَا) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: إِذْ إِلَى بِخِلَافٍ. • فَوَدَّ: (غَيْرُ الْجَدِّ) شَمِلَ الْحَاكِمَ وَسَيَصْرُحُ بِهِ أَوْ هـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَحَتَّى الْحَاكِمُ الْإِنْسَانِي) وَلَوْ زَوَّجَ الْحَاكِمُ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا لِمَجْنُونٍ وَنَصَبَ مَنْ يَقْبَلُ وَيُزَوِّجُهَا مِنْهُ وَبِالْعَكْسِ صَحَّ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ أَوْ نَهَايَةَ زَادَ الْمَعْنَى لَكِنْ لَا يَصِحُّ فِي الْأَوَّلَى إِلَّا عَلَى رَأْيِ مَرْجُوحٍ أَوْ. • فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ الْإِنْسَانِي) اِغْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمَعْنَى ثُمَّ قَالَا: وَلِلْعَمِّ تَزْوِيجُ ابْنَةِ أَخِيهِ بَابِيهِ الْبَالِغِ وَلَايِنِ الْعَمِّ تَزْوِيجُ ابْنَةِ عَمِّهِ بَابِيهِ الْبَالِغِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّ الطَّرَفَيْنِ وَلَيْسَ لَهُ أَيُّ لِلشَّخْصِ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ فِي تَزْوِيجِ عَبْدِهِ بِأَمْنِهِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ إِجْبَارِهِ لَهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ أَوْ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْحَاكِمَ يُزَوِّجُهَا مِنْهُ يُولَدُ لَهُ) أَي يَقْبَلُ لَهُ أَبُوهُ نَهَايَةَ وَمَعْنَى. • فَوَدَّ: (أَنَّ يَتَزَوَّجَ الْإِنْسَانِي) أَي لِنَفْسِهِ.

• فَوَدَّ: (وَبِهِ يُفْلَمُ اشْتِرَاطُ إِجْبَارِهِ) أَي فِي تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ. • فَوَدَّ: (الْبَالِغَةُ الْعَاقِلَةُ) هَلَا اسْقَطَ قَوْلُهُ (الْبَالِغَةُ) إِذْ لَا إِجْبَارَ فِي النَّبِيِّ الصَّغِيرَةِ الْعَاقِلَةِ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (بِالْوَاوِ) قَالَ فِي الْكَتْرِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ. • فَوَدَّ: (بِالْوَاوِ الْإِنْسَانِي) وَنَفْسِيَّةُ إِطْلَاقِهِ - أَيِ الْمُتَيْنِ - عَدَمُ تَعَيُّنِ الْوَاوِ فَقَدْ مُنِعَ بِأَنَّ غَايَتَهُ إِثْبَاتُ الْأَوَّلَوِيَّةِ لَا تَوْقُفُ الصَّحَّةِ عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ) اِغْتَمَدَ التَّرَاغُ م ر. • فَوَدَّ: (مُفْلَتًا الْإِنْسَانِي) مَضْنُوعًا. • فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ الْبُلْفَنِيُّ فِي عَمِّ الْإِنْسَانِي) وَلِلْعَمِّ تَزْوِيجُ ابْنَةِ أَخِيهِ بَابِيهِ الْبَالِغِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّ الطَّرَفَيْنِ وَإِنْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمَا بَابِيهِ الطُّفْلِ لَمْ يَصِحَّ بَلْ يَقْبَلُ لَهُ وَالْحَاكِمُ يُزَوِّجُهَا مِنْهُ شَرْحُ م ر.

(ولا يُزَوَّج ابن العم) مثلاً إذ مثله في ذلك المعتق وعصبته (نفسه) من مؤلّيته التي لا ولي لها أقرب منه لإتهامه في أمر نفسه ولأنه ليس كالجدة (بل يُزَوَّجُه ابن عم في ذرّجته) لاشتراكه معه في الولاية لا أبعد منه ليحجبه به (فلان فُلَيْد) مَنْ في ذرّجته (فقاضي) ليتلّدها يُزَوَّجُها منه بالولاية العامة كَقَفْدِ وليّها وفي قولها له : زَوَّجني من نفسك يجوز للقاضي أن يُزَوَّجها له بهذا الإذن إذ معناه فَوْضُ أمري إلى مَنْ يُزَوَّجُك إثمائي بخلاف زَوَّجني فقط أو بمن شئت لأن المفهوم منه تزويجها بأجنبي .

(فلو أراد القاضي نكاح مَنْ لا ولي لها) غيره لنفسه أو لمحبوره (زَوَّجُه مَنْ) هي في عمله سواء مَنْ (فوقه من الولاية) وَمَنْ هو مثله (أو خليفته) لأن حكمه نافذ عليه وإن أَرَادَه الإمام الأعظم زَوَّجُه خليفته (وكما لا يجوز لواحد تولّي الطرفين) غير الجد كما مرّ (لا يجوز أن يؤكّل وكيلًا في أحدهما) ويتولّى هو الآخر (أو وكيلين فيهما) أي واحد في الإيجاب وواحد في القبول (في الأصح) لأن فعل وكيله كعمله بخلاف القاضي وخليفته فإن تصرفهما بالولاية العامة .

فصل في الكفاءة

وهي معتبرة في النكاح لا يصحته مطلقاً بل حيث لا رضا من المرأة وحدها في حب ولا غنى ومع وليّها الأقرب فقط فيما عداهما (زَوَّجها الولي) المُنْفَرِدُ كَأبٍ أو أخ مسلماً أو ذميّاً في ذميّة كما يأتي في نكاح المُشْرِك من جُمْلَةِ ضابط ذكرته أخذًا من أطراف كلامهم فراجعه فإنه

• قوله: (نفسه من مؤلّيته) لَمَلَّ فيه قلباً والأصل مؤلّيته من نفسه أو لفظه (من) زائدة . • قوله: (لا أبعد إلخ) فإذا كان ابن العم شقيقاً وله ابنا عم أحدهما شقيق والآخر لأب زَوَّجها منه الأول اهـ مُعْنِي .
• قوله: (وفي قولها له إلخ) عبارة المُعْنِي ولو قالت لابن عمّها أو لعمّتيها زَوَّجني إلخ اهـ . • قوله: (بهذا الإذن) ظاهر أو صريح في أنه لا يتوقّف على إذن الولي وقوله: إذ إلخ يؤمّ خلافة فليحرّر اهـ سيّد حمز أقول ولَمَلَّ الإيهام المذكور حَمَلَ المُعْنِي على إسقاطه . • قوله: (إذ معناه إلخ) أي يُحْمَلُ لفظها على ذلك وإن لم تُعرَف معناه اهـ ع ش . • قوله: (أو لمحبوره) أي بقبوله له اهـ مُعْنِي . • قوله: (من فوقه) أي كالسلطان اهـ مُعْنِي . • قوله: (لأن حكمه) أي الخليفة اهـ ع ش . • قوله: (أي واحداً في الإيجاب إلخ) بل طريقه أن يتولّى هو طرفاً والقاضي آخر كما تقدّم في قوله وَبَحَثَ البُلْقِينِي إلخ اهـ ع ش .

فصل في الكفاءة

• قوله: (في الكفاءة) إلى قوله والذي يتّجه في النهاية إلّا قوله: من جُمْلَةِ ضابط إلى المشي، وقوله: وإن نظّر فيها وقوله: كما زَوَّج آدم إلى (وخرَج) . • قوله: (لا يصحّته مطلقاً) الأوضح لصحّته لا مطلقاً . • قوله: (ولا حقّ) الأولى إسقاط (لا) . • قوله: (فيما عداهما) أي الحبّ والعته اهـ ع ش .
• قوله: (سنّي) (زَوَّجها إلخ) على تقدير أداة الشرط أي لو زَوَّجها . • قوله: (مُسْلِماً إلخ) أي سواء كان الولي مُسْلِماً إلخ . • قوله: (أو ذميّاً في ذميّة) أي إذا تَرَأَّعُوا إلينا عند العقد وإلا فليس لنا التعرّض لهم

مُهِمٌ (غيرُ كُفٍّ بِرِضَاهَا أَوْ زَوْجِهَا (بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ) وَلَوْ (الْمُسْتَوِينَ) فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ كَأَخَوَةٍ غَيْرِ كُفٍّ (بِرِضَاهَا) وَلَوْ سَفِيهَةٌ وَإِنْ سَكَتَ الْبَكْرُ بَعْدَ اسْتِذْنَائِهَا فِيهِ مُعَيَّنًا أَوْ بَوَضِفَ كَوْنُهُ غَيْرُ كُفٍّ (وَرِضَا الْبَاقِينَ) صَرِيحًا (صَحَّ) التَّزْوِيجُ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَإِنْ نَظَرَ فِيهَا وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : يُكْرَهُ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ مِنْ فَاسِقٍ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَفَاءَةَ حَقُّهَا وَحَقُّهُمْ وَقَدْ رَضُوا بِهِ بِإِسْقَاطِهَا وَلِأَنَّهُ ﷺ «أَمَرَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ وَهِيَ قُرَشِيَّةٌ بِنِكَاحِ أُسَامَةَ جَدِّهِ وَهُوَ مَوْلَى وَزَوْجُ أَبِي حَذَفَةَ سَالِمًا مَوْلَاهُ بِنْتُ أَخِيهِ الْوَلِيدِ بْنِ عُثْبَةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا وَالْجُمْهُورُ أَنَّ مَوَالِيَ قُرَيْشٍ لَيْسُوا أَكْفَاءَ لَهُمْ وَزَوْجُ ﷺ بَنَاتِهِ مِنْ غَيْرِ أَكْفَاءٍ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ ضَرُورَةٍ بَقَاءِ نَسْلِهِمْ كَمَا زَوَّجَ آدَمُ بَنَاتِهِ مِنْ بَنِيهِ لِذَلِكَ تَنْزِيلًا لِتَغَايِرِ الْحَمَلِينَ مَنْزِلَةَ تَغَايِرِ التَّسْبِينَ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ الْمُسْتَوِينَ الْأَبَدُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَلِيًّا - وَتَقْدِيمُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ لَا يَسْلُبُ كَوْنَهُ وَلِيًّا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ - لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا كَمَا

عَلَى مَا يَأْتِي فِي نِكَاحِ الْكُفَّارِ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ : (فِي فَرْجَةٍ وَاحِدَةٍ) أَي وَرَثَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَوْلُهُ : كَأَخَوَةٍ أَيْ اثْنَتَيْنِ أَوْ لَا بَ عِنْدَ قَدِّهِمْ اهـ رَشِيدِي . ٥ فَوَدَّ : (غَيْرُ كُفٍّ) مَفْعُولٌ أَوْ زَوْجُهَا . ٥ فَوَدَّ : (وَلَوْ سَفِيهَةٌ) وَلَوْ مَخْجُورَةٌ لِأَنَّ الْحَجَرَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَالِ فَلَا يَظْهَرُ لِسَفَهَاتِهَا أَثَرُهَا وَاسْتَنَى شَارِحُ التَّعْجِيزِ كَفَاءَةَ الْإِسْلَامِ فَلَا تَنْقُطُ بِالرِّضَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا» (الْبُرَّة: ٢٢١) اهـ مُغْنِي . ٥ فَوَدَّ : (وَإِنْ سَكَتَ) غَايَةً أُخْرَى اهـ رَشِيدِي . ٥ فَوَدَّ : (مُعَيَّنًا) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ فِيهِ الرَّاجِعُ إِلَى غَيْرِ كُفٍّ أَيْ مُعَيَّنًا بِشَخْصِهِ أَوْ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ كَابْنِ فَلَانٍ مَثَلًا لِأَنَّهُا مُتَمَكِّنَةٌ مِنَ السُّؤَالِ عَنْهُ كَذَا فِي ع ش . ٥ فَوَدَّ : (أَوْ بَوَضِفَ) (إِلَخ) أَيْ أَوْ مُعَيَّنًا بِهَذَا الْعُتْوَانِ بَأَنَ يُقَالُ مَثَلًا لِرَجُلٍ غَيْرِ كُفٍّ لَكَ .

٥ فَوَدَّ (سُئِلَ) : (وَرِضَا الْبَاقِينَ صَحَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَعْرِفِ الْكَفَاءَةَ لَا هِيَ وَلَا وَلِيَّهَا لِأَنَّهُمْ مُقْصَرُونَ بِتَرْكِ الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ : (مَعَ الْكَرَاهَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَرُدُّ فِي الْمَغْنِيِّ . ٥ فَوَدَّ : (وَإِنْ نَظَرَ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَيُكْرَهُ التَّزْوِيجُ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ بِرِضَاهَا كَمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَفْزَعِيُّ وَمِنْ فَاسِقٍ بِرِضَاهَا كَمَا قَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَخَافُ مِنْ فَاجِشَةٍ أَوْ رِبِيَّةٍ اهـ وَظَاهِرُهُ رُجُوعُ الْإِسْتِثْنَاءِ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ . ٥ فَوَدَّ : (إِلَّا لِرَبِيبَةٍ) أَيْ تَنْشَأُ مِنْ عَدَمِ تَزْوِيجِهَا لَهُ كَأَنَّ خَيْفَ زِنَاهُ بِهَا لَوْ لَمْ يَنْكِحْهَا أَوْ تَسَلَّطَ فَاجِرٌ عَلَيْهَا ع ش وَرَشِيدِي . ٥ فَوَدَّ : (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمَثْنِ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ : (وَالْجُمْهُورُ) (إِلَخ) جَوَابُ سُؤَالِ عِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ فَإِنَّ قِيلَ مَوَالِيَ قُرَيْشٍ أَكْفَاءُ لَهُمْ أَجِيبَ بَأَنَ الْجُمْهُورَ عَلَى الْمَنْعِ اهـ وَزَوْجُ ﷺ إِلَخَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَمَرَ فَاطِمَةَ إِلَخ . ٥ فَوَدَّ : (وَتَقْدِيمُ غَيْرِهِ لَا يَسْلُبُ) (إِلَخ) جُمْلَةً مُغْتَرِضَةً اهـ ع ش وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى اسْمِ كَانَ وَخَبَرِهِ . ٥ فَوَدَّ : (لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا) أَيْ فِي الْكَفَاءَةِ .

فَصْلٌ فِي الْكَفَاءَةِ

- ٥ فَوَدَّ : (وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ يُكْرَهُ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ مِنْ فَاجِشَةٍ أَوْ رِبِيَّةٍ اهـ .
- ٥ فَوَدَّ : (تَنْزِيلًا) قَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ تَزْوِيجِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْحَمَلِ الْوَاحِدِ لِبَعْضٍ .

قال. (ولو زوجه الأقرب) غير كفؤ (برضاها فليس للأبعد اعتراض) إذ لا حق له الآن في الولاية ولا نظر إلى تصرفه بلحق العار لنتسبه لأن القرابة يكثر انتشارها فيشترى اعتبار رضا الكل ولا ضابط ليدونه فيتقيد الأمر بالأقرب ولا يرد عليه ما لو كان الأقرب نحو صغير أو مجنون فإن المعتبر حينئذ رضا الأبعد لأنه الولي والأقرب كالمعدم (ولو زوجه أحدهم) أي المستوين (به) أي غير الكفؤ لغير حب أو غنى (برضاها دون رضاها) أي الباقيين ولم يرصوا به أول مرة (لم يصح) وإن جهل العاقد عدم كفايته لأن الحق لجميعهم (وفي قول يصح ولهم الفسخ) لأن التفص يقتضي الخيار فقط كغيب المبيع وإيجاب بوضوح الفرق أما المجبوب أو العيى فيكفي رضاها وحدها به لأن الحق فيه لها فقط وأما إذا رصوا به أولاً ثم بانث ثم زوجه أحدهم به برضاها فقط فيصح على مقتضى كلام الروضة وجزم به بعض مختصريها والذي يتجبه وفقاً لصاحب الكافي وجزم به صاحب الأنوار، ثقابله لأن هذه عظمة جديدة ومما يصرح به ما يأتي قريباً أن السيد لا يحتاج لإذنه.....

فرد: (إذ لا حق له الآن في الولاية) أي في التصرف بها وتزويجها وإلا لنا في قوله السابق فإنه وإن كان ولياً إلخ اه رشيدى عبارة سم قد ينافي قوله السابق وإن كان ولياً إلخ إلا أن يراد لا حق له في مقتضى الولاية أو نحو ذلك فليتأمل اه أي فكان الأولى في التزويج كما عبر في المغني والمحلى وشرحي الروض والمنهج. فرد: (للبونه) أي الكل اه سم عبارة الرشيدى أي دون رضا الكل اه وقال ع ش أي الأقرب اه وهو بعيد. فرد: (ولا يرد عليه) أي على مفهوم المتن وبذلك يندفع اعتراض السيد عمر بما نصه قوله: ولا يرد عليه ما المورذ عليه اه سم. فرد: (أي غير الكفؤ) إلى قوله والذي يتجبه في المغني إلا قوله: وإجاب بوضوح الفرق. فرد: (أو حية) الواو أنسب من (أو) اه سيد عمر. فرد: (ولم يرصوا به إلخ) سيد ذكر مختارته ثم يردّه. فرد: (ثم بانث) أي بخلع أو فسخ أو غير ذلك سم ونهاية ومغني. فرد: (فيصح) اغتمده النهاية والمغني وفي سم اغتمده م ر وأفتى به الشهاب الرملى اه. فرد: (على مقتضى كلام الروضة إلخ) عبارة المغني كما هو قضية كلام الروضة وجزم به ابن المقرئ اه زاد النهاية وأفتى به الولد رحمه الله تعالى اه. فرد: (ومما يصرح به ما يأتي إلخ) دغوى

فرد: (إذ لا حق له الآن في الولاية) قد ينافي قوله السابق وإن كان ولياً وتقدم غيره عليه لا يسلب كونه ولياً إلا أن يراد لا حق له في مقتضى الولاية أو ثمة الولاية أو نحو ذلك فليتأمل. فرد: (ولا ضابط لبونه) أي الكل. فرد: (ثم بانث) أي بخلع أو فسخ أو غير ذلك. فرد: (برضاها فقط) أي دون رضاها فظاهره وإن صرحوا بالرجوع عن الرضا به فانظر لو رصوا ابتداء ثم رجعوا قبل العقد عن الرضا به فإن أثر رجوعهم أشكل ما هنا إلا أن يفرق بأن الرضا به المتصل بالعقد أقوى. فرد: (فيصح إلخ) اغتمده م ر وأفتى به شيخنا الشهاب الرملى. فرد: (بعض مختصريها) أي صاحب الروض. فرد: (ومما يصرح به ما يأتي قريباً) دغوى أن ما يأتي قريباً يصرح بذلك ليست في محلها وهي

في الترجمة بخلاف إعادة البائين. (ويجوز القولان في تزويج الأب) وإن علا (بكرها صغيرة أو) تزويج الأب أو غيره (بالغة غير كفو بغير رضاها) أي البالغة المُنْجَبَةُ بالتكاح وغيرها بعدم الكُفُو بأن أذنت لوليها في تزويجها من غير تعيين زوج (فهي الأظهر) التزويج (باطل) لأنه على خلاف البنية (وفي الآخر يصح وللبالغة الخيار) حالاً (وللصغيرة) الخيار (إذا بلغت) لما مر أن النقص إنما يقتضي الخيار وقيل لا خيار وسيأتي في باب الخيار ما يُعلم منه أنه حيث كان هناك إذن في مُعَيَّن منها أو من الأولياء كفى ذلك في صحة التكاح وإن كان غير كفو ثم قد يثبت الخيار وقد لا، والحاصل أنه متى ظننت كفاءته فلا خيار إلا إن بانَ معيهاً أو رقيقاً وهذا محتمل قول البقوي لو أطلقت الإذن لوليها أي في مُعَيَّن فبان الزوج غير كفو تَحْثَرْت. ولو رُوجها المُنْجَبُ بغير الكفو ثم ادعى صغرهما المُمكن صدقَ بيمينه وبأن يُطلان التكاح وإنما لم يكن

أن ما يأتي قريباً يُصرح بذلك لَيْسَتْ في محلها بل مَنوعةً مَنَعاً واضِحاً لظهور الفرقي لأن الإحتياج إلى إذن السَّيِّد في أصل العقد، والكلام فيما نحن فيه في أمر تابع خارج عن العقد وأيضاً فتعلق السَّيِّد برقيقه قَوْفَ تَعْلَى الولي بمولاه اسم بحدف. فُود: (في الترجمة) أي رَجَعَهُ عِيده. فُود: (وإن علا) إلى قوله قال القاضي في النهاية. فُود: (بالتكاح) مُتَعَلِّق بِرِضاها اهـ رَشِيدِي عبارة سم قوله: بالتكاح مَلاً زَادَ أو بَعْدَ الكُفُو فَإِنَّ البالغة المُنْجَبَةَ لا بُدَّ مِنْ رضاها بغير الكُفُو وإن كان الولي الأب اهـ أقول وقد يُجَابُ بِجَمَلِ التَّكَاكِ مُتَعَلِّقاً بِالْمُنْجَبَةِ وَجَعَلَ (بَعْدَ الكُفُو) المُتَعَلِّقُ بِرِضاها رَاجِعاً لِكُلِّ مِنَ المُنْجَبَةِ وَغَيْرِهَا. فُود: (وغيرها) أي غير المُنْجَبَةِ عَطَفَ عَلَى المُنْجَبَةِ. فُود: (بأن أذنت إلخ) تَصْوِيرٌ لِمَدَمَ رِضا غير المُنْجَبَةِ بَعْدَ الكُفُو. فُود: (من غير تعيين إلخ) سَيَأْتِي مُخْتَرَةً فِي قوله وَسَيَأْتِي إلخ. فُود: (أو مِنَ الأولياء) أَوْ لِمَنْعِ الخُلُو. فُود: (حتى ظننت كفاءته) أي وَهُوَ مُعَيَّنٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ التَّفسيرِ الآتِي اهـ رَشِيدِي أي وَمِنْ أَوَّلِ كَلَامِهِ. فُود: (إلا إن بانَ معيهاً إلخ) أي بِخِلَافِ مَا لَوْ بَانَ فَاسِقاً أَوْ ذَنِيَّ التَّسَبُّبِ أَوْ الحِرْفَةِ مَثَلاً فَلَا خِيَارَ لَهَا حَيْثُ أَذِنَتْ فِيهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ زَوَّجَتْ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهَا فَالتَّكَاكِ بَاطِلٌ اهـ ع ش. فُود: (وهذا) أي المُسْتَشْنَى المَذْكُورُ مُحْتَمَلٌ قَوْلِ البَقَوِيِّ إلخ أي فَمُرَادُهُ بِغَيْرِ الكُفُو خُصُوصُ المَعْبُوبِ وَالرَّقِيقِ. فُود: (صغرهما) أي المُنْجَبَةِ.

مَنوعةً مَنَعاً واضِحاً لظهور الفرقي لأن الإحتياج إلى إذن السَّيِّد في أصل العقد، والكلام فيما نحن فيه في أمر تابع خارج عن العقد وأيضاً فَرِضا السَّيِّد مُتَعَبَّرٌ فِي التَّكَاكِ مُطْلَقاً وَرِضا الولي إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ أَيْ إِذَا انْتَهَتْ الكفاءة فَالِإحتِياجُ لِإِذْنِ السَّيِّدِ أَشَدُّ وَأَيْضاً فَتَعْلَى السَّيِّدِ بِرَقَبَتِهِ قَوْفَ تَعْلَى الولي بِمَوْلَانِهِ لِأَن رَقَبَةً مَمْلُوكٌ لَهُ وَمَنَافِقَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ وَالتَّكَاكِ يَقُوتُهَا عَلَيْهِ أَوْ يَنْقُصُهَا وَأَيْضاً فَلَا دَلِيلَ أَنَّ السَّيِّدَ انْتَقَى الإِذْنَ مُطْلَقاً بِخِلَافِ الولي لِأَنَّ الولي الآخَرَ قَدْ رَضِيَ. فُود: (المُنْجَبَةُ بالتكاح) مَلاً زَادَ أَوْ بَعْدَ الكُفُو فَإِنَّ البالغة المُنْجَبَةَ لا بُدَّ مِنْ رضاها بغير الكُفُو وإن كان الولي الأب. فُود: (وغيرها) أي المُنْجَبَةِ. فُود: (والحاصل إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر. فُود: (صُلُقَ بيمينه إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر.

القول قول الزوج لأنه يدعي الصحة لأن الأصل استصحاب الصغر حتى يثبت خلافه لأنه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في تصديقه لأن الحق لغيره مع عدم انعزاله عن الولاية بذلك لأنها صغيرة وكذا تصدق الزوجة إذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المنجبر عليها بغير الكفو قال القاضي: لو زوج الحاكم امرأة طائفاً بلوغها ثم مات الزوج فادعى وارثه صغرها عند العقد حتى لا ترث وأنكرت صدق يمينه كما لو ادعى البائع صغرته عند العقد وأمكن (ولو طلبت من لا ولي لها) غير القاضي لعدم غيره أو لفقد شرطه (أن يزوجه السلطان) الشامل حيث أطلق للقاضي ونايته ولو في معين كما مر (بغير كفو ففعل لم

فرد: (لأنه يدعي الخ) تغليب للمنفى وقوله: لأن الأصل الخ تغليب للمنفى. فرد: (استصحاب الصغر) مقتضى هذه الجملة أنه لو مات الزوج وادعى وارثه صغرها حتى لا ترث صدق اهـ ع ش أقول ويصرح بذلك قول الشارح الآتي قال القاضي الخ. فرد: (وكذا تصدق الزوجة الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكنها طائفة بعد الكمال اهـ سم عبارة ع ش قوله: وكذا تصدق الزوجة الخ قياس ما سباني في السفهية ونحوها أن محل ما ذكر إذا لم تمكنه بعد بلوغها مختارة اهـ وهل يقيد هذا بكونها عالمة بالمسألة لأنها مما يخفى على العوام والأقرب نعم إلا أن يوجد نقل بخلافه فليراجع.

فرد: (حال عقد المنجبر الخ) أي وبالأولى في غير المنجبر. فرد: (لو زوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعي في الإنلاء لو زوج أخته فمات الزوج فادعى وارثه أن الأخ زوجه بغير رضاها وأنها لا ترث فقالت زوجتي برضاي فالقول قولها وترث شرع الزوج اهـ سم. فرد: (وأنكرت) كذا في بعض النسخ ولعل الضمير على هذه للحاكم وفيه ما لا يخفى وفي أكثرها وأنكرت أي المرأة وهي الظاهرة أو الصحيحة. فرد: (كما لو ادعى البائع الخ) في التطهير به نظر فإن الثاني يدعي لقيمه حالة هو أعلم بها من غيره والأول يدعي على غيره حالة هو أعلم بها منه فتأمل ثم رأيت فرغ الإنلاء وهو مناقض لما قاله القاضي ومؤيد لما لمخته فتأمل مرافقاً للإنصاف مجانباً للإغتياف اهـ سيد عمر أقول وقد مر عن ع ش أخذنا من تغليبهم بالاستصحاب ما يوافق قول القاضي. فرد: (غير القاضي) إلى قوله وعلى الأول في المعنى وإلى قوله ثم رأيت في النهاية. فرد: (أو لفقد شرطه) أي الغير اهـ رشيد.

فرد: (حيث أطلق) أي السلطان اهـ ع ش. فرد: (ولو في معين) غاية في التائب أي وإن كان التائب نائيه في شيء معين أي شامل للإنكحة اهـ رشيد وعبارة الكردي أي ولو كان التائب نائياً في نكاح معين اهـ. فرد: (كما مر) أي في شرح (ولو قيد المقتضى زوج السلطان) اهـ كردي.

فرد: (وكذا تصدق الزوجة إذا الخ) كذا شرح م ر وهل شرط تصديقها عدم تمكنها طائفة بعد الكمال. فرد: (لو زوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعي في الإنلاء لو زوج أخته فمات الزوج فادعى وارثه أن الأخ زوجه بغير رضاها وأنها لا ترث فقالت زوجتي برضاي فالقول قولها وترث، شرح روض. فرد: (كما لو ادعى البائع الخ) فيه كلام سبق في باب التحالف.

يصح التزويج من غير محبوب وعَيْن (في الأصح) لما فيه من ترك الاحتياط بِمَنْ هو كالتائب عن الولي الخاص بل وعن المسلمين ولهم حَقُّ في الكفاة . وقال كثيرون أو الأكثرون يصح وأطال جمع متأخرون في ترجيحه وتزييف الأول وليس كما قالوا وخبر فاطمة بنت قيس السابق لا يُنافيه إذ ليس فيه أَنَّهُ ﷺ رَوَّجَهَا أُسَامَةَ بل أشارَ عليها أو أمرَها به ولا يُندري مَنْ رَوَّجَهَا فيتجوز أن يكون رَوَّجَهَا ولي خاص برضاها وخَصَّ جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه لِنَحْوِ غَيْبَةِ الولي أو عَضْلِهِ أو إحرابه وإلا لم يصح قطعاً لِبَقَاءِ حَقِّهِ وولايته وعلى الأول لو طلبت ولم يُجِبْهَا القاضي فهل لها تحكيم عَدْلٍ ويُرَوَّجُهَا حينئذٍ منه لِلضَّرورة أو يَفْتَنُّ عَلَيْهِ كَالقاضي؟ مَحَلُّ نَظَرٍ وَلَعَلَّ الأول أَقْرَبُ إن لم يكن في البلد حاكم يَرى ذلك لِقَلِّ يُؤَدِّي ذلك إلى فسادها ولأنه ليس كالتائب باعتبارِه السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين يَحْتَوِئُونَهَا لو لم

- فَوَدَّ: (وَلَهُمْ حَقٌّ) أَي لِّلْمُسْلِمِينَ اِهْ دَع ش . فَوَدَّ: (وَقَالَ كَثِيرُونَ الْخ) هَذَا مُقَابِلُ الْأَصَحِّ .
- فَوَدَّ: (وَتَزْيِيفُ الْأَوَّلِ) أَي مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ . فَوَدَّ: (وَلَيْسَ) أَي الْحُكْمُ كَمَا قَالُوا
- أَي الْكَثِيرُونَ أَوِ الْكَثُرُونَ . فَوَدَّ: (وَخَبَرُ فَاطِمَةَ الْخ) جَوَابُ سَوَالٍ . فَوَدَّ: (السَّابِقُ) أَي آتِياً فِي شَرْحِ وَرِضَا الْبَاقِينَ صَحَّ . فَوَدَّ: (لَا يُنَافِيهِ) أَي مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ قَالَ سَمِ قَدْ يُقَالُ بِلِ يُنَافِيهِ لِأَنَّهُ وَاقِعَةٌ حَالِ قَوْلِيَّةٍ وَالْإِحْتِمَالُ يُعَمِّمُهَا اِهْ . فَوَدَّ: (أَوْ أَمَرَهَا) اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عَلَى مَا قَبْلَهُ . فَوَدَّ: (بِرِضَاهُمَا) أَي النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ اِهْ دَع ش وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى تَأْنِيثُ الضَّمِيرِ كَمَا فِي بَعْضِ الشُّبُوحِ وَفِي الْمُعْنَى .
- فَوَدَّ: (وَخَصَّ جَمْعَ ذَلِكَ الْخ) أَي الثَّانِي اِهْ دَع ش . فَوَدَّ: (لِنَحْوِ هَيْبَةِ الْخ) اسْتَقَطَّ الْمُعْنَى لَفْظَةً التَّخْوِ . فَوَدَّ: (وَلَا لَمْ يَصِحَّ قَطْعًا) جَزَمَ بِهِ الْمُعْنَى بِغَيْرِ عَزْرِ لِلْجَمْعِ . فَوَدَّ: (لِبَقَاءِ حَقِّهِ الْخ) شَائِلٌ لِصُورَةِ الْمُضِلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ وَجْهَهُ ظَاهِرٌ لَأَنَّ عَضْلَهُ يَمْنَعُ التَّزْوِيجَ مِنْ غَيْرِ الْكُفِّ لَا يَجِلُّ بِوَلَايَتِهِ ، وَالْمُضِلُّ الْمُجَلُّ الْمَنْعُ مِنَ التَّزْوِيجِ بِالْكَفِّ اِهْ سَيِّدُ عَمَرَ . فَوَدَّ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَي الْأَصَحِّ . فَوَدَّ: (لَوْ طَلَبْتُ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَطْلُبْ وَحَكَمْتَ ابْتِدَاءً لَمْ يَصِحَّ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ يَكْفِي عِلْمُهَا بِامْتِنَاعِهِ اِهْ دَع ش . فَوَدَّ: (بِمَنَ) أَي مِنْ غَيْرِ كُفٍّ . فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي الْمُحْكَمُ . فَوَدَّ: (وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةُ وَالْأَوَّلُ اِهْ . فَوَدَّ: (يَرَى ذَلِكَ) أَي تَزْوِيجَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ . فَوَدَّ: (وَلَا تَهُ) أَي الْمُحْكَمُ .
- فَوَدَّ: (بِإِخْتِيَارِهِ السَّابِقِينَ) وَهُمَا النَّيَابَةُ عَنِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ بِلِ وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ اِهْ دَع ش . فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُ جَمْعًا مُتَأَخِّرِينَ يَحْتَوِئُونَهَا الْخ) أَي فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ الشَّامِلَةِ لَغَيْبَةِ الْوَلِيِّ وَعَضْلِهِ وَإِحْرَامِهِ ، عِبَارَةٌ فَتَحِ الْمُعْنَى : أَنَا الْقَاضِي فَلَا يَصِحُّ لَهُ تَزْوِيجُهَا لِغَيْرِ كُفٍّ وَإِنْ رَضِيَتْ بِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِنْ كَانَ لَهَا وَلِيٌّ غَائِبٌ أَوْ مَقْفُودٌ لِأَنَّهُ كَالْتَائِبِ عَنْهُ فَلَا يَتْرَكَ الْحَقُّ لَهُ وَبَحَثُ جَمْعٍ مُتَأَخِّرُونَ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَجِدْ كُفُّوا أَوْ خَافَتْ الْفِتْنَةُ
- فَوَدَّ: (لَا يُنَافِيهِ) قَدْ يُقَالُ بِلِ يُنَافِيهِ لِأَنَّهُ وَاقِعَةٌ حَالِ قَوْلِيَّةٍ وَالْإِحْتِمَالُ يُعَمِّمُهَا . فَوَدَّ: (وَخَصَّ جَمْعَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر . فَوَدَّ: (لِبَقَاءِ حَقِّهِ) شَائِلٌ لِصُورَةِ الْمُضِلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ . فَوَدَّ: (وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ) الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر . فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

تَجِدُ كُفُؤًا وَخَافَتِ الْعَنْتَ لَزِمَ الْقَاضِي إِبَاجَتُهَا قَوْلًا وَاحِدًا لِلضَّرُورَةِ كَمَا أُيِّحَتْ الْأُمَةُ لِخَائِفِ الْعَنْتِ اهـ وهو مُتَّجَةٌ مُذْرَكًا والذي يُتَّجَهُ نَقْلًا مَا ذَكَرْتَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ يَرَى تَزْوِيجَهَا مِنْ غَيْرِ الْكُفُؤِ تَعَيَّنَ فَإِنْ فُقِدَ وَوَجَدْتَ عَذْلًا تُحَكِّمُهُ وَيُزَوِّجُهَا تَعَيَّنَ فَإِنْ فُقِدَا تَعَيَّنَ مَا بَحَثَهُ هَؤُلَاءِ. (وَحِصَالُ الْكِفَاءَةِ) أَيِ الصِّفَاتِ الْمَعْتَبَرَةِ فِيهَا لِيُغْتَبَرُ مِثْلُهَا فِي الزَّوْجِ خَمْسٌ وَالْمَعْبَرَةُ فِيهَا بِحَالَةِ الْعَقْدِ نَعَمْ، تَرَكَ الْجَوْفَةَ الدُّنْيَا قَبْلَهُ لَا يُؤْثَرُ إِلَّا إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ كَذَا أَطْلَقَهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ تَلَبَّسَ بِغَيْرِهَا بِحَيْثُ زَالَ عَنْهُ اسْمُهَا وَلَمْ يُنْسَبْ إِلَيْهَا أَلْبَنَةُ وَالْأَفْلَا بُدٌّ مِنْ مَضِيِّ زَمَنِ يَقْطَعُ نِسْبَتَهَا عَنْهُ بِحَيْثُ صَارَ لَا يُعَيَّرُ بِهَا وَهَلْ تُغْتَبَرُ السَّنَةُ فِي الْفَاقِسَةِ إِذَا تَابَ كَالْجَوْفَةِ الْقِيَاسُ نَعَمْ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْوَلِيِّ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى عَدَمِ الْفِسْقِ وَهَذَا عَلَى التَّغْيِيرِ بِهِ وَهُوَ لَا يَنْتَفِي إِلَّا بِمَضِيِّ سَنَةٍ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ لَمْ يَأْتِ فِيهِ تَقْيِيلُ الْجَوْفَةِ الْمَذْكُورُ قُلْتَ لِأَنَّ عُرْفَ الشَّرْعِ أَطْرَدَ فِيهِ بَزْوَالِ وَضَمَّتْهُ بَعْدَ السَّنَةِ لَا فِي الْجَوْفَةِ فَعَمِلْنَا فِيهَا بِالْعُرْفِ الْعَامِّ عَلَى الْقَاعِدَةِ فِيمَا لَيْسَ لِلشَّرْعِ فِيهِ عُرْفٌ ثُمَّ رَأَيْتَ ابْنَ الْعِمَادِ وَالزَّرْكَشِيَّ يَبْحَثَانِ أَنَّ الْفَاقِسَ إِذَا تَابَ لَا يُكَافِيُ الْعَفِيفَةَ وَيَنْفِي حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَمُضِ سَنَةٌ مِنْ تَوْبَتِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِ

لَزِمَ الْقَاضِي إِبَاجَتُهَا لِلضَّرُورَةِ قَالَ شَيْخُنَا وَهُوَ مُتَّجَةٌ مُذْرَكًا أَمَا مَنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ أَصْلًا فَتَزَوِّجُهَا الْقَاضِي لِغَيْرِ كُفُؤٍ بَطْلِبَهَا التَّزْوِيجَ مِنْهُ صَحِيحٌ عَلَى الْمُخْتَارِ خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ اهـ وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ قَوْلُهُ: لَا إِنْ زَوَّجَهَا لَهُ حَاكِمٌ فَلَا يَصِحُّ الْخُ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يُكَافِيُهَا أَوْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَزْعُبُ فِيهَا مِنَ الْأَكْفَاءِ وَالْأَجَازِ أَنْ يَزَوِّجَهَا حَيْثُ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ الَّتِي يُزَوِّجُ فِيهَا حَيْثُ خَافَتِ الْعَنْتَ وَلَمْ يَوْجَدْ حَاكِمٌ يَرَى تَزْوِيجَهَا مِنْ غَيْرِ كُفُؤٍ وَلَمْ تَجِدْ عَذْلًا تُحَكِّمُهُ فِي تَزْوِيجِهَا مِنْ غَيْرِ الْكُفُؤِ وَالْأَفْلَا قَدْ مَضَى عَلَى الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ حَلْبِي اهـ. قُود: (وَالَّذِي يُتَّجَهُ الْخُ) أَيِ فِيمَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا غَيْرُ الْقَاضِي الْخُ. قُود: (أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخُ) بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ. قُود: (فَإِنْ فُقِدَ) أَيِ الْحَاكِمِ الَّذِي يَرَى ذَلِكَ لَعَلَّ الْمَرَادَ بِالْفَقْدِ اخْتِذَا مِنْ تَطَايُرِهِ مَا يَشْمَلُ تَعَدُّرَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ وَامْتِنَاعَهُ مِنَ التَّزْوِيجِ إِلَّا بِرِشْوَةٍ. قُود: (أَيِ الصِّفَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَلْ تُغْتَبَرُ سَنَةٌ فِي النِّهَايَةِ. قُود: (الْمُعْتَبَرَةُ فِيهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ الرَّشِيدِي وَع. ش. قُود: (لِيُغْتَبَرُ مِثْلُهَا) أَيِ الصِّفَاتِ فِي الزَّوْجِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ عُيُوبَ النِّكَاحِ لَا يُشْتَرَطُ سَلَامَةُ الزَّوْجِ مِنْهَا إِلَّا إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ سَلِيمَةً مِنْهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ (الْمُعْتَبَرَةُ فِيهَا) الْمَوْجُودَةُ فِي الزَّوْجَةِ وَقَوْلُهُ لِيُغْتَبَرُ لِيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى اهـ حَلْبِيَّ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: لِيُغْتَبَرُ مِثْلُهَا الْخُ أَنْظَرَهُ مَعَ مَا سَبَّاهُ مِنَ التَّخْيِيرِ بَنَحْوِ الْبَرَصِ وَإِنْ كَانَ مَا بَهَا أَقْبَحَ اهـ. قُود: (خَمْسٌ) خَبَرٌ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَحِصَالُ الْكِفَاءَةِ.

قُود: (وَالْمَعْبَرَةُ فِيهَا) أَيِ الْكِفَاءَةِ أَوْ حِصَالِهَا عِبَارَةٌ ع. ش. أَيِ الصِّفَاتِ اهـ. قُود: (أَطْرَدَ فِيهِ) أَيِ الْفِسْقِ. قُود: (حَلَى الْقَاعِدَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ عَمِلْنَا وَقَوْلُهُ: فِيمَا لَيْسَ الْخُ تَعْتَلُّ لَهُ. قُود: (فَعَمِلْنَا فِيهَا) أَيِ الْجَوْفَةِ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ مِنْ حَالِيَةِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ. قُود: (يَبْحَثَانِ أَنَّ الْفَاقِسَ الْخُ) أَفْتَى

قُود: (يَبْحَثَانِ أَنَّ الْفَاقِسَ إِذَا تَابَ لَا يُكَافِيُ الْعَفِيفَةَ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَإِنْ كَانَ الْفِسْقُ

بعضهم اعتماداً إطلاقيهما لكن بالنسبة للزنا فإنه أيّده بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبة وعلى ردّ قن مبيع ثبت زناه وإن تاب منه لأن أثر الزنا لا يزول بالتوبة فقضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا لأنه الذي لا تزول وضمة عاره مطلقاً وهو مختل ثم رأيت ابن العباد صرح في موضع آخر بأن الزاني المخصن وإن تاب وحسنت توبته لا يعود كفواً كما لا تعود عفته وبما تقرّر من أن العبرة فيها بحالة المقدّ يزود ما في تفقيه الرمي عن بعضهم أن طرؤ الحرفة الذنيفة يبيح لها الخيار قال وخالفه بعض المتأخرين ولا وجه له وليس كما زعم بل هو

بذلك شيخنا الشهاب الرملي وإن كان الفسق بغير نحو الزنا م ر اه سم عبارة الرشيدي أي وإن كان الفسق بغير الزنا كما أفتى به وإد الشارح خلافاً لابن حنّ وإن تبعه الزيايدي اه وعبارة ع ش ويمكن حمل قول حنّ ويتبعي حمله إلخ على غير الزنا فيكون مقتداً لإطلاق الشارح وعليه فالزاني لا يكون كفواً للنفقة وإن تاب وإن كان بكراً وعلى هذا فقول ابن العباد الزاني المخصن إلخ في مفهومه تفصيل وهو أن غير الزاني إذا تاب ومضت مدة الاستبراء كافاً للمنفقة وأن غير المخصن لا يكافئ المنفقة وإن تاب كالمخصن.

(فرغ) وقع في الدرس السؤال عما لو جاءت امرأة مجهولة النسب إلى الحاكم وطلبت منه أن يزوجه من ذي الحرفة الذنيفة ونحوها فهل يجيبها أم لا والجواب عنه أن الظاهر الثاني للإحتياط لأمر النكاح فلعلها تنسب إلى ذي حرفة شريفة ويفرض ذلك فتزويجها من ذي الحرفة الذنيفة باطل والنكاح يحتاج له اه. فود: (فإنه أيّده إلخ) تعليل لقوله لكن بالنسبة إلخ. فود: (وعلى ردّ قن مبيع إلخ) قياس ذلك أن ما الحقوه بالزنا في أنه يزود به وإن تاب أن الفاسق به لا يكافئ وإن تاب منه فليتاأمل اه سم.

فود: (فقضية قياسه تخصيص ذلك إلخ) بل قضية قياسه على المبيع أن لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدّم أي في البيع أنه عيب وإن تاب منه اه سم. فود: (مطلقاً) أي تاب أم لا. فود: (وهو إلخ) أي التخصيص بالزنا. فود: (بأن الزاني المخصن) ومثله البكر ويتبعي أن مثل الزاني اللائط اه ع ش زاد بعض المتأخرين وأتت البهائم والممكن من نفسه اه وهو ظاهر. فود: (لا يعود كفواً) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم. فود: (وبما تقرّر) إلى المتن في النهاية. فود: (قال) أي الرمي وكذا ضمير (زعم). فود: (بل هو) أي ما قاله بعض المتأخرين وقوله: وذلك أي ما في التفقيه عن بعضهم.

بغير نحو الزنا م ر. فود: (وعلى ردّ قن مبيع إلخ) قياس ذلك أن ما الحقوه بالزنا في أنه يزود به وإن تاب أن الفاسق به لا يكافئ وإن تاب منه فليتاأمل. فود: (فقضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا) بل قضية قياسه على المبيع أنه لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدّم أنه عيب وإن تاب منه. فود: (لا يعود كفواً) وأفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وبأن المحجور عليه بسفه لا يكافئ الزشيدة شرع م ر وسيأتي بعد في كلام الشارح.

الوجه وذلك هو الذي لا وجه له كما هو واضح لأن الخيار في رفع النكاح بعد صحته لا يوجد إلا بالأسباب الخمسة الآتية في بابهِ وينحو المتى تحت رقيق وليس طرؤ ذلك واحداً من هذه ولا في معناه وأما قول الاستوي ينبغي الخيار إذا تجددت الفسق فزده الأذرعى وابن الصماد وغيرهما بأنه لا وجه له وهو كما قالوا خلافاً للزركشي ووجه زده ما قرزته من كلامهم نعم، طرؤ الرق يُعطل النكاح، وقول الاستوي يُتخير به مردوداً بأنه وهم . أحدها (سلامة) للزوج وكذا لإبائه على أحد وجهين الأوجه مُقابلته : وزعم الأطناء الأعداء في الولد لا يُعزل عليه (من العيوب المُستبعدة للخيار) فمن به جنون أو مجذام أو برص لا يُكافئ ولو من بها ذلك وإن اتحد الزوج وكان ما بها أفتيح لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعافه من نفسه أو حب أو غنة لا يُكافئ ولو رثقاء أو قزواء ومَرَّ أن الولي لا حق له في هذا بخلاف الثلاثة الأول أما العيوب التي لا تُثبت الخيار فلا تؤثر كمنى وقطع أطراف وتشنؤه صورة خلافاً لجمع مُتقدمين بل قال القاضي : يؤثر كل ما يَكسِر ثبوت التوقان والرومانى ليس الشيخ كُفواً للشائبة واختير وكل ذلك

• قوله: (وليس طرؤ ذلك) أي الجزفة الدينية والأولى الأغصُر وليست هي . • قوله: (ما قرزته إلخ) أي من أن العبرة في الكفاءة بحالة العقد . • قوله: (يُتخير) كذا في نسخ الشرح بالياء وهو في النهاية بالياء .
• قوله: (به) أي طرؤ الرق اهـ ش . • قوله: (أحدها) الانسب لما سيأتي أولها . • قوله: (وكذا لإبائه) هل حتى من الحب والمُنة اهـ سم . • قوله: (على أحد وجهين) وهو الأقرب فلا يكون ابن الأبرص كُفواً لِمَن أبوا سليم لأنها تُعَيِّر به نهاية ومُغني قال الرشيدى : قد يتوقف في هذه الأقربية خصوصاً في نحو المُنة لا سيما إذا كان حصولها في الأب ليطغنه في السن اهـ ومَرَّ أيضاً من سم وقال السيد عَمَر بعد ذكر كلام النهاية ما نصه : أقول وعليه فهل هو على إطلاقه كما هو مُقتضى إطلاق الحكم ومحلّه حيث كان الولي يُعَيِّر به بخلاف ما إذا علا جداً بحيث لا يُعَيِّر به أخذاً من العلة؟ محل تأمل ولعل الثاني أقرب اهـ .
• قوله: (الأوجه مُقابلته) خلافاً للنهاية والمُغني كما مرَّ أيضاً . • وقوله: (وزعم الأطناء إلخ) قد يقال يكفي في توجيه ذلك أن الولد يُعَيِّر بأبائه حيثيذ فتُضَرُّ الزوجة اهـ سم .

• قوله (للخيار) أي في النكاح وستأتي في بابهِ اهـ مُغني . • قوله: (فمن به جنون) إلى قوله بل قال القاضي في المُغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله : ومَرَّ إلى أما العيوب . • قوله: (وإن اتحد الزوج) كذا في النهاية وفي أصل الشارح وإن اختلف الجنس فليُحرَّر اهـ سيد عَمَر ويوافق ما في أصل الشارح قول المُغني اختلف الميَّان كرتقاء ومُنجوب أو اتفقا كآبرص وبرصاء اهـ . • قوله: (أو حب) عطف على (جنون) . • قوله: (ومَرَّ) أي في أول الفصل . • قوله: (في هذا) أي المذكور من الحب والمُنة .

• قوله: (وكذا لإبائه) أي حتى من الحب والمُنة . • قوله: (على أحد وجهين) هو الأوجه خلافاً لما في الرُّوض عن الاستوي نقلاً عن الهروي م ر . • قوله: (وزعم الأطناء إلخ) قد يقال : يكفي في توجيه ذلك أن الولد يُعَيِّر بأبائه حيثيذ فتُضَرُّ الزوجة .

ضعيف لكن تنبني مراعاته بخلاف زعم قوم رعاية البلد فلا يكافئ مجتلي بلدًا فلا يُراعى لأنه ليس بشيء كما في الروضة .

(و) ثانيها (حُرْمَةُ الْوَرَقِ) أي مَنْ به رِقٌّ وَإِنْ قُلْ (ليس كُفْوًا لِحُرْمَةِ) ولو عتيقة ولا لِمُبْتَعْضَةٍ لأنها مع تعييرها به تَضَرُّرٌ بِإِنْفَاقِهِ نَفَقَةِ الْمُغْسِرِينَ (والعتيق ليس كُفْوًا لِحُرْمَةِ أَصْلِيٍّ) لِنَفْسِهِ عنها، وعروض نحو امْرَأَةٍ أو مَلِكٍ له لا ينفي عنه وضمة الرِّقِّ فاندفع ما أطال به الشُّبْكِيُّ هنا من المنازعة في ذلك وَإِنْ تَبِعَهُ الْبُلْقَيْنِي وَأَطَالَ أَيْضًا وكذا لا يُكافئ مَنْ عَتَقَ بِنَفْسِهِ مَنْ عَتَقَ أَبُوهَا وَلَا مَنْ مَسَّ الرِّقِّ أَحَدَ آبَائِهِ أو أَبَا له أَقْرَبَ مَنْ لم يَمَسَّ أَحَدَ آبَائِهَا أو مَسَّ لها أَبَا أبعد ولا أَقْرَبَ لِقِسْمِهِ لِلْأُمِّ .

(و) ثالثها (نَسَبٌ) والمعبرة فيه بالآباء كالإسلام فلا يُكافئ مَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ أو له أبوان في الإسلام مَنْ أَسْلَمَتْ بَأَيِّهَا أو مَنْ لها ثلاثة آبَاءٍ فيه وما لَزِمَ عليه من أَنَّ الصَّحَابِيَّ ليس كُفْوًا بنت تَائِبِيٍّ صحيح لا زَلَلٌ فيه لِمَا يَأْتِي أَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ فاندفع ما للأذْرَعِيِّ هنا واعتُيِّرَ النَّسَبُ فِي الْآبَاءِ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَفْتَحِرُ بِهِ فِيهِمْ دُونَ الْأُمَمَاتِ فَتَمَّزَّاتُ لِمَنْ تَشْرَفَ بِهِ لَا يُكافئها مَنْ لم يكن كذلك وحينئذٍ (فالمعجمي) أَبَا وَإِنْ كَانَتْ أُمَةٌ عَرَبِيَّةً (ليس كُفْوًا عَرَبِيَّةً) وَإِنْ كَانَتْ أَشْهَاءُ عَجَمِيَّةً لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اصْطَفَى الْعَرَبَ عَلَى غَيْرِهِمْ وَمَيَّزَهُمْ عَنْهُمْ بِفَضَائِلَ جَمِيَّةٍ كَمَا صَحَّحَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ وَقَدْ ذَكَرْتَهَا وَغَيْرَهَا فِي كِتَابِي مَبْلَغِ الْأَرَبِ فِي فَضَائِلِ الْعَرَبِ . (ولا غيرُ قُرَشِيٍّ) مِنَ الْعَرَبِ (قُرَشِيَّةً) أَي كُفْوًا قُرَشِيَّةً لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اصْطَفَى قُرَشًا مِنْ «كِنَانَةٍ»

• فَوَدَّ: (بَلَدِيًّا) الْأَوَّلَى (بَلَدِيَّةً) . • فَوَدَّ: (أَي مَنْ بِهِ رِقٌّ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقَرَّقُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَدْ ذَكَرْتُهَا إِلَى الْمُتَنِيِّ . • فَوَدَّ: (مَنْ بِهِ رِقٌّ) الْخ) أَي وَلَوْ مُكَاتَبًا أَهْ مُغْنِي . • فَوَدَّ: (وَلَا لِمُبْتَعْضَةٍ) وَهَلِ الْمُبْتَعْضُ كُفْوٌ لَهَا قَالَ فِي الْبَحْرِ إِنْ اسْتَوَى أَوْ زَادَتْ حُرْمَتُهُ كَانَ كُفْوًا لَهَا وَلَا فَلَا أَهْ مُغْنِي وَفِي ع ش عَنْ بَعْضِ الْهَوَائِشِ وَعَنْ خَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِلزُّمَلِيِّ مِثْلُهُ .

• فَوَدَّ (سُنِّي): (لَيْسَ الْخ) أَوْ كُفْوًا لِعَتِيقَةٍ أَهْ مُغْنِي . • فَوَدَّ: (وَعَرُوضٌ نَحْوُ امْرَأَةٍ الْخ) أَي عَرُوضٌ كَوْنُهُ أَمِيرًا أَوْ مَلِكًا أَهْ كُرْدِيٍّ . • فَوَدَّ: (فَانْدَفَعَ مَا أَطَالَ الْخ) هَذَا الْإِنْدِفَاعُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُجَرَّدِ الدَّعْوَى أَهْ سَمَّ وَكَذَا أَقَرَّ الْمُغْنِي مَا قَالَ الشُّبْكِيُّ وَالْبُلْقَيْنِي مِنْ أَنَّ طَرُفَ الْإِمْرَةِ أَوْ الْمَلِكِ لِلْعَتِيقِ يَجْعَلُهُ كُفْوًا لِحُرْمَةِ الْأَصْلِ .

• فَوَدَّ: (وَكَذَا لَا يُكَافئُ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ فِي الْمُغْنِي . • فَوَدَّ: (لَهَا أَبَا أَبَعَدَ) الْأَوَّلَى أَبَا أَبَعَدَ لَهَا . • فَوَدَّ: (مَنْ أَسْلَمَتْ بِأَيِّهَا الْخ) تَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ . • فَوَدَّ: (وَمَا لَزِمَ عَلَيْهِ) أَي عَلَى قَوْلِهِ كَالْإِسْلَامِ فَلَا يُكَافئُ الْخ . • فَوَدَّ: (بِمَنْ أَنْ الصَّحَابِيَّ) أَي الَّذِي أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ .

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَلَا غَيْرَ هَاشِمِيٍّ الْخ) كَتَبَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وَتَوَقَّلَ وَإِنْ كَانَا أَخَوَيْنِ لِهَاشِمٍ أَهْ مُغْنِي .

• فَوَدَّ: (وَلَا لِمُبْتَعْضَةٍ) شَامِلٌ لِمُبْتَعْضِ الزَّوْجِ مَعَ اتِّفَاقِ التَّبَعِضِ قَلِيلٍ أَجَع . • فَوَدَّ: (فَانْدَفَعَ) هَذَا الْإِنْدِفَاعُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُجَرَّدِ الدَّعْوَى .

المُصْطَفَيْنِ مِنَ الْعَرَبِ كَمَا بَأْتِي (وَلَا غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَمُطَلِيبِيٍّ) كُفُّوا (لَهُمَا) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مِنَ الْعَرَبِ كِنَانَةً وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةِ قُرَيْشٍ وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ» وَضَحَّ خَبَرُ نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَلِيبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَهُمَا مُتَكَافِئَانِ نَعَمْ، أَوْلَادُ فَاطِمَةَ مِنْهُمْ لَا يُكَافِئُهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ بَقِيَّةِ بَنِي هَاشِمٍ لِأَنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَنَّ أَوْلَادَ بَنَاتِهِ يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ فِي الْكِفَاءَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا صَرَحُوا بِهِ وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَا قَالَ أَنَّهُمْ أَكْفَاءٌ لَهُمْ كَمَا أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَاسْتِثْنَاءِ قُرَيْشٍ كُلِّهِمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِمَامَةِ الْمُطَلِيبِيَّةِ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى طَيْبِ الْمَعْدِنِ وَهُوَ عَالِمٌ فِيهِمْ وَهَذَا عَلَى الشَّرَفِ الْمُقْتَضِي لِلْحَقِّ عَازِمًا بِنِكَاحِ الْغَيْرِ . وَلَا شَكَّ أَنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِيبَ أَشْرَفُ مِنْ بَقِيَّةِ قُرَيْشٍ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ، وَغَيْرُ قُرَيْشٍ مِنَ الْعَرَبِ أَكْفَاءٌ وَكَانَتْهُمْ لَهَا لَمْ يُقَدِّمُوا كِنَانَةً مَعَ مَا مَرَّ فِيهِمْ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا يُعَدُّونَ لَهُمْ فَخْرًا مُتَمَيِّزًا عَلَى غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَتَعَيَّرُونَ لَوْ نَكَحَّ غَيْرُهُمْ نِسَاءَهُمْ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَالتَّقْدِيمِ فِي الدِّيَّانِ كَمَا مَرَّ فِي قِسْمِ الْغَنِيِّ لِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مُطَلِيبِ الشَّرَفِ لَا بِهَذَا الْفَيْدِ وَمَنْ ثُمَّ قَدَّمَ الْكِنَانَةَ فِي الْإِمَامَةِ عَلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَقَدْ يُتَصَوَّرُ تَزْوِيجُ هَاشِمِيَّةٍ بِرَقِيقٍ وَذَنِيٍّ نَسَبَ بِأَنَّ تَزْوِيجَ هَاشِمِيٍّ أُمَةً بِشَرْطِهِ فَقَلَدَ بَنَاتُهَا فِيهِ مَلِكٌ لِمَالِكٍ أُمُّهَا فَيُزَوَّجُهَا مِنْ رَقِيقٍ وَذَنِيٍّ نَسَبَ لِأَنَّ وَضْعَةَ الرُّقِّ الثَّابِتَ مِنْ غَيْرِ شَكِّ الْغَثِّ اعْتِبَارَ كُلِّ

• فَوَدَّ: (أَوْلَادُ فَاطِمَةَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْلَادُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ أ. ه. • فَوَدَّ: (مِنْهُمْ) أَيِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ .
 • فَوَدَّ: (أَنَّ أَوْلَادَ بَنَاتِهِ) أَيِ لِبَصْلِهِ ﷺ . • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ) أَيِ بِقَوْلِهِ إِنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ الْخ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُمْ) أَيِ غَيْرِ أَوْلَادِ فَاطِمَةَ مِنْ بَقِيَّةِ بَنِي هَاشِمٍ وَقَوْلُهُ: لَهُمْ أَيِ لِأَوْلَادِ فَاطِمَةَ . • فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ اسْتِثْنَاءِ بَنِي هَاشِمٍ وَمُطَلِيبٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَاءَةِ . • فَوَدَّ: (فِيهِمْ) أَيِ قُرَيْشٍ كُلِّهِمْ . • فَوَدَّ: (بِنِكَاحِ الْخ) أَيِ بِسَبَبِهِ .
 • فَوَدَّ: (وَغَيْرُ قُرَيْشٍ أَكْفَاءٌ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَيِ مِمَّا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ غَيْرَ قُرَيْشٍ مِنَ الْعَرَبِ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضُ الرَّاغِبِيَّ وَنَقَلَ الرَّاغِبِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ وَقَالَ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ إِنَّهُ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ قَالَ الرَّاغِبِيُّ وَمُقْتَضَى اغْتِيَارِ النَّسَبِ فِي الْعَجْمِ اغْتِيَارُهُ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ مِنَ الْعَرَبِ وَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ فِي الْحَاوِي وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ فَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ بِأَنَّهُمْ أَكْفَاءُ وَالْبَغْدَادِيُّونَ يَقُولُونَ بِالتَّفَاضُلِ فَيُفْضَلُ مُضَرٌّ عَلَى رَبِيعَةٍ وَعَدْنَانٌ عَلَى قُحْطَانٍ اغْتِيَارًا بِالْقُرْبِ مِنْهُ ﷺ وَهَذَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا هُوَ الْأَوْجَهُ إِذْ أَقْلُ مَرَاتِبِ غَيْرِ قُرَيْشٍ مِنَ الْعَرَبِ أَنْ يَكُونُوا كَمَا فِي الْمُهِمَّاتِ كَالْعَجْمِ قَالَ الْفَارَقِيُّ وَالْمُرَادُ بِالْعَرَبِيِّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى بَعْضِ الْقَبَائِلِ وَأَمَّا أَهْلُ الْحَضَرِ فَمَنْ ضَبَطَ نَسَبَهُ مِنْهُمْ فَكَالْعَرَبِ وَالْأَوَّلُ فَكَالْعَجْمِ أ. ه. • فَوَدَّ: (وَلِئِنْ لَمْ يُقَدِّمُوا كِنَانَةً) أَيِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ . • فَوَدَّ: (مَعَ مَا مَرَّ) أَيِ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ . • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُتَصَوَّرُ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ وَضْعَةَ الرُّقِّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَعَقَّةٌ) فِي النِّهَايَةِ .
 • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُتَصَوَّرُ الْخ) هُوَ فِي مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ أ. ه. ع. ش.

• فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ الْخ) لَوْ قِيلَ لَمْ كَانَ الْمَدَارُ هُنَاكَ وَهُنَا عَلَى مَا قَالَه؟ احْتِجَّ لِلْجَوَابِ .

• فَوَدَّ: (وَغَيْرُ قُرَيْشٍ مِنَ الْعَرَبِ) أَيِ حَتَّى كِنَانَةً، قَوْلُهُ: (نَعَمْ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ الْخ) أَجَابَ فِي شَرْحِهِ

كمالٍ معه مع كون الحق في الكفاءة في النسب لسيدها لا لها على ما جزم به شيخنا حتى لا ينافيه قولهما في تزويج أمية عربية بحر عجمي «الخلاف في ثقاته بعض الخصال ببعض» الظاهر في امتناع نكاحها وصوته الاستثنائي لأن محلها فيما إذا زوجها غير سيدها كوليها أو مأذونه (الأصح اعتبار النسب في العجم كالعرب) قياساً عليهم فالفرس أفضل من التبط وبنو إسرائيل أفضل من القبط لا عبرة بالانتساب للظلمة بخلاف الرؤساء بأمرة جائزة ونحوها لأن أقل مراتبها أن تكون كالحزب، وقول التثنية وللجم في النسب عوز فيفتنر يحمّل على غير ما ذكره مما مرّ كتقديم بني إسرائيل وكذا ما قيس بذلك من اعتبار عرفهم في الحزب أيضاً يتمين حملة على غير ما يأتي عنهم من أنه رفيع أو ذنيء وإلا لم يفتنر بعرف لهم ولا لغيرهم

• فؤد: (حتى لا ينافيه الخ) (حتى) هنا تغليظة والضمير راجع لقولهم لأن وضمة الرق الثابت من غير شك إلخ اهـ ش وقال الرشيد في قوله: حتى لا ينافيه الخ علة لقوله مع كون إلخ الذي حصل به الفرق بين هذه المسألة والتي بعدها فالضمير في (ينافيه) يرجع لأصل الحكم في هذا الذي هو جواز تزويج السيد أمته إلخ فكأنه قال إنما أتينا بهذه المعية حتى لا ينافي ما جزمنا به في هذه المسألة ما قاله في المسألة الأخرى وهذا أضوب مما في حاشية الشيخ اهـ. • فؤد: (في تزويج أمية إلخ) خبر مقدم للخلاف فهو من جملة مقول القول وقوله (الظاهر) وصف لقولهما وهذا أضوب مما في حاشية الشيخ اهـ رشيد في غني من قول ع ش إن قوله (الظاهر) صفة للخلاف اهـ. أقول وكل هذا على ما في نسخ النهاية وفي أكثر نسخ الثخنة من الظاهر بأن وأما على ما في بعض نسخها المصححة على أصل الشارح وكتب فوقه صح من ظاهر بدوي (أن) وكتب في هامشه: قوله: ظاهر كذا في أصل الشارح وفي النسخ (الظاهر) اهـ فقله: في تزويج إلخ ظرف لقولهما، وقوله ظاهر إلخ خبر قوله (الخلاف إلخ) والجملة مقول القول. • فؤد: (لأن محله) أي محل قولهما في تزويج أمية عربية بحر عجمي إلخ أي وما مرّ من التصوير فيما إذا زوجها سيدها. • فؤد: (غير سيدها إلخ) عبارة النهاية: الحاكم اهـ. • فؤد: (فالفرس أفضل إلخ) لما روي أنه - عليه الصلاة والسلام - قال: «لو كان الذين معلقاً بالثرى لتناول رجل من فارس اهـ مغني. • فؤد: (من التبط) بفتحين اهـ قاموس وقال ع ش التبط طائفة منزلهم شاطئ الفرات اهـ ع ش. • فؤد: (وبنو إسرائيل أفضل إلخ) لسلفهم وكثرة الأنبياء فيهم اهـ مغني. • فؤد: (من القبط) بكسر القاف اهـ ع ش. • فؤد: (بخللاف الرؤساء بأمرة جائزة) بأن كانت أهلاً لها ع ش ورشيد وكتب عليه السيد عمر أيضاً ما نصه يتردد النظر فيما لو كان الإمرة جائزة لكن بعد التولية ظلم وتجاوز الحدود فهل يلحق بمن ولي ابتداء ولاية باطله كجباية المكوس أو لا نظراً للأصل؟ محل تأمل اهـ أقول ومقتضى ما مرّ عن ع ش والرشيد الثاني. • فؤد: (غير ما ذكره) أي الآية. • فؤد: (بذلك) أي بقول التثنية. • فؤد: (هذه) أي عن الآية. • فؤد: (بغزف) كذا في أصله كحلته بالباء اهـ سيد عمر.

الروض يحمّل هذا على ما إذا تزوجها غير سيدها بإذن أو ولاية على مالها.

خالف ما ذكره الأئمة لأنهم أعلم بالغرف وهو بعد أن عرفوه وقرووه لا نسخ فيه .

(و) رابعها (عفة) عن الفسق فيه وفي آياته (فليس فاسق) ولو ذمياً فاسقاً في دينه أي على ما مر فيه أو مبتدع هذه القول ليست في نسخ الشرح التي بأيدينا هـ من هاشم ولا ابن أبي عمير وإن سفل (كفو عفيفه) أو شتيه ولا محجوز عليه كفو رشيد كما جزم به بعضهم وذلك لقوله تعالى ﴿أَمَّنْ كَانَ مِثْلًا لِّكَ لَمْ يَكُنْ مِثْلًا لِّكَ لَا يَسْتَوِينَ﴾ (الحج: ١٨) وغير الفاسق ولو مستورا كفو لها وغير مشهور بالصلاح كفو للمشهور به وفاسق كفو لفاسقة مطلقاً إلا إن زاد فسقه أو اختلف نوع فسقيهما كما بحثه الاستوي لكن نازعه الزركشي قال كما أنهم لم يفتعلوا بعد الاشتراك في ذنابة الجورفة أو النسب ورؤ بظهور الفرق ويخبر ذلك في مبتدع ومبتدعة .

(و) خامسها (جورفة) فيه أو في أحد من آياته وهي ما يتخوف به لطلب الرزق من الصنائع وغيرها وقد يؤخذ منه أن من باشر صنعة ذنبة لا على جهة الجورفة بل لينفع المسلمين من غير

• فود: (لا نسخ فيه) محل تأمل اه سيد عمر ويجاب بأن مراد الشارح بالنسخ مغناه اللغوي أي التغيير . • فود: (عن الفسق) إلى المني في النهاية وكذا في المني إلا قوله إلا أنه اعتد نزاع الزركشي في الفاسق . • فود: (عن الفسق فيه إلخ) قضية هذا السياق أن ابن الفاسق مثلاً وإن كان عفيفاً لا يكافئ العفة وإن كانت بنت فاسق وفي شرح الرزوي ما قد يخالفه فليراجع اه رشيد أقول في كون ذلك قضية سياق الشارح وقفة ظاهرة . • فود: (ولو فيما إلخ) أي إذا تراءفوا إلينا عند العقيدة اه ع ش .

• فود: (أو مبتدع) عطف على (فاسق) قال ع ش أي مبتدع لا تكفره بذنوبه كما هو ظاهر كالشيعة والرافضة اه وأقول هذا باختيار زمني ولا قفل من سليم منهم في زمنا من قذف سيدتنا عائشة وتكفير وإليها الصديق الأكبر - رضي الله تعالى عنهما - . • فود: (وإن سفل) هل هو كذلك وإن سفل جداً بحيث يجهل نسبته إليه أو لا لأنه لا تغيير حيث اه سيد عمر ويأتي منه أن الأقرب الثاني .

• فود: (لقوله تعالى ﴿أَمَّنْ كَانَ مِثْلًا لِّكَ لَمْ يَكُنْ مِثْلًا لِّكَ لَا يَسْتَوِينَ﴾ إلخ) كذا استدلوا بهذه الآية وفيه نظر لأنها في حق الكافر والمؤمن اه مغني . • فود: (كفة لها) أي للقيمة . • فود: (مطلقاً) أي سواء كان فسقهما بزناً أو شرب خمر أو غيرهما ع ش ورشيد . • فود: (إلا إن زاد إلخ) خلافاً للمغني عيارته وثانيها أن الفاسق كفة لفاسقة مطلقاً وهو كذلك وإن قال في المهمات الذي يتجه عند زيادة الفسق أو اختلاف نوعه عدم الكفاءة كما في الميوب اه . • فود: (ويخبري فلك) أي قوله: إلا إن زاد فسقه إلخ اه ع ش .

• فود: (وخامسها) إلى قوله وقضيته في النهاية إلا قوله: وجيزة فإنها أبدلته بـ (بجارة) بالتاء وقوله: والذي يتجه إلى وهل . • فود: (ما يتخوف به) يعني عمل ملازم عليه عادة . • فود: (وقد يؤخذ منه) أي من التعريف المذكور .

• فود: (كما جزم به بعضهم) وأفتى به شيخنا الشهاب الزملي . • فود: (كما بحثه الاستوي) اعتداه م ر . • فود: (قد يؤخذ إلخ) كذا شرح م ر .

مُقابِل لا يُؤْتَرُ ذلك فيه وهو مُحْتَمَلٌ وَيُؤَيِّدُهُ ما يَأْتِي أَنَّ مَنْ بَاشَرَ نَحْوَ ذَلِكَ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ لَا تَنْحَرِمَ بِهِ مُرُوعَتُهُ (فَصَاحِبُ حِرْفةٍ ذَنِيقةٍ) بِالْهَمْزِ وَالْمَدِّ وَهِيَ مَا ذَلَّتْ مُلَابَسَتُهُ عَلَى انْجِطَاطِ الْمُرُوعَةِ وَسُقُوطِ التَّقْصِ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَلَيْسَ مِنْهَا نِجَارَةٌ بِالتَّوْنِ وَنِجَارَةٌ وَقَالَ الرُّومَانِيُّ بُرَاعَى فِيهَا عَادَةُ الْبَلَدِ فَإِنَّ الزَّرَاعَةَ قَدْ تَفَضَّلَ التَّجَارَةُ فِي بَلَدٍ وَفِي بَلَدٍ آخَرَ بِالْمَكْسِ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي ذَلِكَ بِالْعُرْفِ الْعَامِّ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ أَنَّ مَا نَصَّوْا عَلَيْهِ لَا يُغْتَبَرُ فِيهِ عُرْفٌ كَمَا مَرَّ. وَمَا لَمْ يُنْصَبْ عَلَيْهِ يُغْتَبَرُ فِيهِ عُرْفُ الْبَلَدِ وَهَلِ الْمُرَادُ بِهَلِ الْعَقْدُ أَوْ بَلَدُ الزَّوْجَةِ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَقْرَبُ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى عَارِهَا وَعَدَمِهِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالنَّسْبَةِ لِعُرْفِ بَلَدِهَا أَيْ الَّتِي هِيَ بِهَا حَالَةُ الْعَقْدِ وَذَكَرَ فِي الْأَنْوَارِ تَفَاضُلًا بَيْنَ كَثِيرٍ مِنَ الْحِرْفِ وَلَقَلُّهُ بِاعْتِبَارِ عُرْفِ بَلَدِهِ (لَيْسَ) هُوَ أَوْ ابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ (كَقَوْلِهِ أَرْفَعُ مِنْهُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ (النحل ١٧١) أَيْ سَبَّيْهِ فَبَعْضُهُمْ يَصِلُهُ بَيْرٌ وَسَهُولَةٌ وَبَعْضُهُمْ بِضِلَّتِهِمَا (فَكُنَّاسٌ وَحِجَامٌ وَحَارِسٌ) وَيَنْطَلِزُ

• فَوَدَّ: (لَا يُؤْتَرُ ذَلِكَ الْإِنِّ) مُتَعَمِّدٌ أَمْرٌ ش. • فَوَدَّ: (أَنَّ مَنْ بَاشَرَ نَحْوَ ذَلِكَ) أَيْ وَإِنْ كَانَ بِمَوْضِعِ أَمْرٍ ش. • فَوَدَّ: (وَسُقُوطِ التَّقْصِ) عَطْفٌ تَفْسِيرٍ أَمْرٌ ش. • فَوَدَّ: (مَا ذَلَّتْ مُلَابَسَتُهُ الْإِنِّ) أَيْ كَمَلَابَسَةٍ الْقَاذِرَاتِ أَمْرٌ مُثْنِي. • فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْحِرْفَةِ الذَّنِيقةِ. • فَوَدَّ: (وَقَالَ الرُّومَانِيُّ الْإِنِّ) مُتَعَمِّدٌ أَمْرٌ ش. • عِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ وَذَكَرَ فِي الْجَلِيَّةِ أَنَّهُ تُرَاعَى الْعَادَةُ فِي الْحِرْفِ وَالصَّنَائِعِ فَإِنَّ الزَّرَاعَةَ الْإِنِّ وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ نَحْوَهُ أَيْضًا وَجَزَمَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَيَتَّبَعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْأَخْذُ بِهِ أ. • فَوَدَّ: (لَا يُغْتَبَرُ فِيهِ عُرْفٌ) أَيْ لَا عُرْفُ الْبَلَدِ وَلَا الْعُرْفُ الْعَامُّ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ أَنَّمَا قُبِّلَ قَوْلُ الْمُثْنِيِّ (وَعَقَّةٌ). • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) جَزَمَ بِهِ التَّهْيَاةُ وَقَالَ ع ش. أَيْ قَلَّ أَوْ جَبَّ الْوَلِيُّ فِي بَلَدٍ وَمَوْلَاتُهُ فِي بَلَدٍ أُخْرَى فَالْبَيْتَةُ بَلَدُ الزَّوْجَةِ لَا بَلَدُ الْعَقْدِ أ. • فَوَدَّ: (أَيْ الَّتِي بِهَا الْإِنِّ) فَضِيَّتُهُ اغْتِيَارُ بَلَدِ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَ مَجِيئُهَا لَهَا لِإِعَارِضِ كَرِبَارَةٍ وَفِي ثِيَابِهَا الْعُمُودُ إِلَى وَطَنِهَا وَيَتَّبَعِي خِلَافَهُ أَمْرٌ ش. • عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ: أَيْ الَّتِي هِيَ بِهَا حَالَةُ الْعَقْدِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الَّتِي هِيَ بِهَا عَلَى وَجْهِ التَّوَطُّنِ قَوَاضِيغٌ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ وَلَوْ غَرِيبةً بِهَا عَلَى عَزَمِ الْعُمُودِ لَيَلْدِيهَا فَمُشْكِلٌ مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ سَمِ قَتْلُخَصٍّ مِنْ كَلَامِ الْفَاضِلِ الْمُحْسِنِيِّ أَنَّ الْأَوَّلَى تَرْكُ هَذَا التَّفْسِيرِ الْمَوْهِمِ أ. • فَوَدَّ: (هُوَ أَوْ ابْنُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِيِّ (وَرَاعَ) فِي الْمُثْنِيِّ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ سَقَلَ) هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ تَنْقَطِعْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ عُرْفًا فِيهِ تَغْيِيرٌ مَا مَرَّ فَتَذَكَّرْ أَمْرٌ سَيِّدٌ عُمَرُ أَيْ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي كَمَا يَأْتِي مِنْهُ. • فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاللَّهُ الْإِنِّ) وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ مَا يُفْهَمُ مِنْ أَنَّ أَسْبَابَ الرِّزْقِ مُخْتَلِفَةٌ فَبَعْضُهَا أَشْرَفُ مِنْ بَعْضٍ أَمْرٌ ش. • فَوَدَّ: (بِضِلَّتِهِمَا) أَيْ بِذُلٍّ وَشَقَّةٍ أَمْرٌ مُثْنِي.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (فَكُنَّاسٌ وَحِجَامٌ وَحَارِسٌ الْإِنِّ) وَنَحْوُهُمْ كَحَالِكٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَؤُلَاءِ أَكْثَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

• فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهَا نِجَارَةٌ بِالتَّوْنِ) وَتِجَارَةٌ بِالتَّاءِ شَرْحٌ م ر. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْإِنِّ) اِغْتِمَادُهُ م ر.

• فَوَدَّ: (أَيْ الَّتِي بِهَا حَالَةُ الْعَقْدِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا عَلَى وَجْهِ التَّوَطُّنِ قَوَاضِيغٌ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ وَلَوْ لَبَّتْ بِهَا عَلَى عَزَمِ الْعُمُودِ لَيَلْدِيهَا فَمُشْكِلٌ مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ.

وَدَبَاغٌ (وراج) لَا يُنَافِي عَدَهُ هُنَا مَا وَرَدَ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ لِأَنَّ مَا هُنَا بِاعْتِبَارٍ مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ وَغَلِبَ عَلَى الرِّعَاءِ بَعْدَ تِلْكَ الْأُزْمِنَةِ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي الدِّهْنِ وَقِلَّةِ الْمُرُوءَةِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يَرَعَى مَالَ نَفْسِهِ وَمَنْ يَرَعَى مَالَ غَيْرِهِ بِأَجْرِهِ أَوْ تَبَرُّعًا وَلَوْ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ وَالْمُتَبَرِّعُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِيُنْعَزَلَ بِهِ عَنِ النَّاسِ وَيَتَأَسَّى بِالسَّلَفِ لَمْ يُؤْثَرْ كَمَا تَقْتَضِيهِ الْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى شَرَفِ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَّخِذْ (وَقِيَمُ حَمَامٍ) هُوَ أَوْ أَبُوهُ (لَيْسَ كُفُوًا بِنْتِ خَيْطٍ) . وَيُظْهِرُ أَنَّ كُلَّ ذِي حِرْفَةٍ فِيهَا مُبَاشَرَةٌ نَجَاسَةٍ كَالْجِرَارَةِ عَلَى الْأَصَحِّ لَيْسَ كُفُوًا الَّذِي حِرْفَتُهُ لَا مُبَاشَرَةَ فِيهَا لَهَا وَأَنَّ بَقِيَّةَ الْحِرْفِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا تَفَاضُلًا مُتَسَاوِيَةً إِلَّا إِنْ أَطْرَدَ فِي الْعُرْفِ التَّفَاوُثُ كَمَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا وَهُوَ أَنَّ الْقَصَابَ لَيْسَ كُفُوًا لِبَنَاتِ السَّهْلِ خِلَافًا لِلْقَمُولِيِّ (وَلَا خَيْطٍ) كُفُوًا (بِنْتِ تَاجِي) وَهُوَ مَنْ يَجْلِبُ الْبَضَائِعَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِجَنَسٍ مِنْهَا لِلْبَيْعِ وَيُظْهِرُ أَنَّ تَعْبِيرَهُمْ بِالْجَلْبِ لِلْغَالِبِ كَمَا يَذَلُّ عَلَيْهِ تَعْرِيفُهُمْ لِلتَّجَارَةِ بِأَنَّهَا تَقْلِبُ الْمَالَ لِعَرَضِ الْوُجُوحِ وَأَنَّ مَنْ لَهُ حِرْفَتَانِ ذَنْبَةٌ وَرَفِيعَةٌ اغْتَبِرَ مَا اسْتَشْهَرَ بِهِ وَلَا غُلِبَتْ الذَنْبَةُ بَلْ لَوْ قِيلَ بِتَغْلِيْبِهَا مُطْلَقًا - لَأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ تَعْيِيرِهِ بِهَا لَمْ يَتَّخِذْ (أَوْ تَزَانًا) وَهُوَ بَائِغُ الْبِرِّ (وَلَا هُمَا).....

أَهْ مُعْنَى . هُودُ : (لَا يُنَافِي عَدَهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْكَلَامُ فِيمَنْ اتَّخَذَ الرَّغْيَ حِرْفَةً سَمَ وَرَشِيدِي . هُودُ : (عَدَهُ هُنَا) أَيِ مِنَ الْحِرْفِ الذَّنْبَةُ أَهْ ع ش . هُودُ : (لَأَنَّ مَا هُنَا الْخ) وَاجِبُ الْمُعْنَى بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُهُ صِفَةً مَذْحٍ لِغَيْرِهِمْ إِلَّا تَرَى أَنَّ تَقْدِيرَ الْكِتَابَةِ فِي حَقِّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مُعْجِزَةٌ فَيَكُونُ صِفَةً مَذْحٍ فِي حَقِّهِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ أَه . هُودُ : (وَعَلَبَ الْخ) عَطَفَ عَلَى الصَّلَاةِ وَقَوْلُهُ : مِنَ التَّسَاهُلِ الْخ بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ . هُودُ : (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَوْلُهُ : لِأَنَّ مَا هُنَا الْخ . هُودُ : (وَقَضِيَّتُهُ) إِلَى الْمَنْ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ الَّذِي عَلَيْهِ خَطُّهُ فَلْيَحْرُرْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . هُودُ : (هُوَ أَوْ أَبُوهُ) الْأَنْسَبُ لِمَا قَدَّمَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْدَ لَيْسَ وَيُبْدِلُ (أَبُوهُ) بَابِي . هُودُ : (وَالْمُتَبَرِّعُ) مُقْتَضَى بَحْثِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ (وَحِرْفَةٍ) أَنَّ لَا يَقْيِدُ الْمُتَبَرِّعُ بِمَا ذَكَرَ فَلَا تَقْفُلْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . هُودُ : (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ مَنْ يَرَعَى مَالَ نَفْسِهِ . هُودُ : (وَيُظْهِرُ) إِلَى قَوْلِهِ (وَكَلَامِهِ اسْتِوَاءُ الْخ) فِي النَّهَايَةِ . هُودُ : (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْخ) إِنْ كَانَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَهُوَ مُقْيِدٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَالَّذِي يَنْتَجِ عَنْهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . هُودُ : (مُتَسَاوِيَةٌ) خَبَرُ (أَنَّ) . هُودُ : (فِي الْعُرْفِ) أَيِ عُرْفِ الْبَلَدِ لَا الْعُرْفِ الْعَامَّ حَتَّى لَا يُنَافِيَهُ مَا مَرَّ لَهُ أَيْضًا أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . هُودُ : (ثُمَّ رَأَيْتُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنْ الْقَصَابَ الْخ أَه . هُودُ : (أَوَّلًا) أَيِ قَوْلُهُ : إِنَّ كُلَّ ذِي حِرْفَةٍ الْخ . هُودُ : (وَهُوَ الْخ) أَيِ مَا يُؤَيِّدُ الْخ . هُودُ : (أَنَّ الْقَصَابَ) أَيِ الْجَزَارَ أَهْ ع ش . هُودُ : (كَمَا يَذَلُّ عَلَيْهِ تَعْرِيفُهُمْ الْخ) وَيَذَلُّ تَعْرِيفُهُمْ أَيْضًا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِجَنَسٍ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ أَيْضًا فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ رَشِيدِي وَسَيِّدُ عَمَرَ . هُودُ : (اغْتَبِرَ مَا اسْتَشْهَرَ بِهِ الْخ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ع ش . هُودُ : (لَمْ يَتَّخِذْ) أَقُولُ بَلْ يَتَعَيَّنُ مَا لَمْ يَتَذَرَّ تَعَاطِيَهُ لَهَا جِدًّا حَيْثُ لَا يَنْسَبُ

هُودُ : (لَا يُنَافِي عَدَهُ هُنَا مَا وَرَدَ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْكَلَامُ فِيمَنْ اتَّخَذَ الرَّغْيَ حِرْفَةً . هُودُ : (لَوْ قِيلَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا كُفُوٌ (بنت عالم أو قاضي) لاقتضاء العُرفِ ذلك وظاهرُ كلامهم أَنَّ المرادَ بينت العالمَ والقاضي مَنْ في آباؤها المنشوبة إليهم أحدهما وإنَّ علَّا لآنها مع ذلك تفتخِرُ به، وكلامه استواءُ التَّاجِرِ والبَرَّازِ والعالمِ والقاضي وهو مُخْتَمَلٌ وفي الروضة أَنَّ الجاهِلَ يُكافئُ العالمَ وهو مُشْكِلٌ فَإِنَّهُ يَرَى اعتبارَ العلمِ في آباؤها فكيف لا يعتبره فيها إلا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّ العُرفَ يُعَيِّرُ بنتَ العالمِ بالجاهِلِ ولا يُعَيِّرُ العالمَ بالجاهِلِ ويبحث الأذرعِي أَنَّ العلمَ مع الفسق لا أثر له إذ لا فخر به حينئذٍ في العُرفِ فضلاً عن الشرع ومثله في ذلك القضاء بل أولى.....

إليها ولا يُعَيِّرُ بها اه سيّد عُمَرُ . فُودَ : (أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيُّ التَّاجِرِ والبَرَّازِ . فُودَ : (لاقتضاء العُرفِ) إلى قوله (وكلامه) في المُغْنِي . فُودَ : (أَنَّ المرادَ بينت العالمِ إلخ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ فِي آبَائِهِ عَالِمٌ مَثَلًا وَمِنْ آبَائِهِ عَالِمَانِ أَوْ أَكْثَرُ هَلْ يُكَافِئُهَا أَوْ لَا ؟ اه سيّد عُمَرُ وَلَمَّا لَمَلَّ الثَّانِي أَقْرَبَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي شَرْحِ (وَنَسَبَ) . فُودَ : (مَنْ فِي آبَائِهِ إلخ) فَلَوْ كَانَ الْعَالِمُ فِي آبَائِهِ أَقْرَبَ مِنَ الْعَالِمِ فِي آبَائِهِ فَقِيَاسًا مَا مَرَّ فِي التَّحَاوُتِ بَيْنَ الْمُنْسَوْتَيْنِ إِلَى مَنْ أَسْلَمَ أَوْ إِلَى الْعَتِيقِ أَنَّهُ لَا يُكَافِئُهَا وَيُخْتَمَلُ الْفَرْقُ فَيَكُونُ كُفُوًا لَهَا كَمَا أَنَّ الْمُشْتَرَكِينَ فِي الصَّلَاحِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي مَرَاتِبِهِ أَكْفَاءُ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اه ع ش . فُودَ : (وَأَنَّ عَلًا) هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَحْدُثْ جَدًّا وَلَهُ شُهْرَةٌ كَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - بَحِثْ لَا يَفْتَخِرُ بِهِ عُرْفًا ؟ مَحَلٌّ تَأْمَلِ وَلَمَّا لَمَلَّ الثَّانِي أَقْرَبَ اه سيّد عُمَرُ . فُودَ : (وَكَلَامِهِ) هُوَ بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى (كَلَامِهِمْ) . فُودَ : (وَالْعَالِمِ إلخ) أَيُّ وَاسْتِوَاءِ الْعَالِمِ إلخ . فُودَ : (وهو مُخْتَمَلٌ) وَيُخْتَمَلُ تَقْدِيمُ الْقَاضِي لِأَنَّهُ عَالِمٌ وَزِيَادَةُ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَاضِي الْأَهْلِ وَلَمَّا لَمَلَّ هَذَا أَوْجَهَ فَلْيَتَأْمَلِ اه سم . فُودَ : (وفي الروضة إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْجَاهِلُ لَا يَكُونُ كُفُوًا لِلْعَالِمَةِ كَمَا فِي الْإِتْوَارِ وَإِنْ أَوْحَمَ كَلَامُ الرُّوضَةِ خِلَافَهُ لَأَنَّ الْعِلْمَ إِذَا اغْتَبِرَ فِي آبَائِهِمَا فَلَا يَنْعَتَرُ فِيهَا بِالْأُولَى إِذْ أَقْلُ مَرَاتِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ كَالْجِرْفَةِ، وَصَاحِبُ الذَّنْبَةِ لَا يُكَافِئُ صَاحِبَ الشَّرِيفَةِ اه . فُودَ : (وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِي) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى عَقِبَهُ النَّهَايَةُ بِمَا نَصَّهُ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْعِلْمَ مَعَ الْفُسْقِ بِمَنْزِلَةِ الْجِرْفَةِ الشَّرِيفَةِ فَيُعْتَبَرُ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ اه وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ : فَيُعْتَبَرُ إلخ أَيُّ فَلَوْ كَانَتْ عَالِمَةً فَاسِقَةً لَا يُكَافِئُهَا فَاسِقٌ غَيْرُ عَالِمٍ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ اه عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ : وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ إلخ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُتَّجِهَ أَنْ مَنْ أَبُوهَا عَالِمٌ فَاسِقٌ لَا يُكَافِئُهَا مَنْ أَبُوهُ فَاسِقٌ غَيْرُ عَالِمٍ لَأَنَّ الْعِلْمَ فِي نَفْسِهِ جِرْفَةٌ شَرِيفَةٌ وَقَدْ انْتَفَتْ وَلَا مَنْ أَبُوهُ عَدَلٌ غَيْرُ عَالِمٍ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ تَعَارُضُ

فُودَ : (وَكَلَامِهِ) هُوَ بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى (كَلَامِهِمْ) . فُودَ : (وهو مُخْتَمَلٌ) وَيُخْتَمَلُ تَقْدِيمُ الْقَاضِي لِأَنَّهُ عَالِمٌ وَزِيَادَةُ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَاضِي الْأَهْلِ وَلَمَّا لَمَلَّ هَذَا أَوْجَهَ فَلْيَتَأْمَلِ . فُودَ : (وفي الروضة إلخ) الْأَوْجَهَ أَنَّ الْجَاهِلَ لَا يُكَافِئُ الْعَالِمَةَ وَلَا يُنَافِي تَضْعِيفَ الرُّوضَةِ لِمَا نَقَلَهُ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ لَأَنَّ التَّضْعِيفَ لِلْمَجْمُوعِ م ر . فُودَ : (وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُتَّجِهَ أَنْ مَنْ أَبُوهَا عَالِمٌ فَاسِقٌ لَا يُكَافِئُهَا مَنْ أَبُوهُ فَاسِقٌ غَيْرُ عَالِمٍ لَأَنَّ الْعِلْمَ فِي نَفْسِهِ جِرْفَةٌ شَرِيفَةٌ وَقَدْ انْتَفَتْ وَلَا مَنْ أَبُوهُ عَدَلٌ غَيْرُ عَالِمٍ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ تَعَارُضُ الصِّفَاتِ وَسَيَأْتِي أَنْ بَعْضُهَا لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ فَلْيَتَأْمَلِ .

ثم رأيت صرح بذلك فقال إن كان القاضي أهلاً فعالم وزيادة أو غير أهل كما هو الغالب في
قضاة زماننا نجد الواحد منهم كقريب المهدي بالإسلام ففي النظر إليه نظرٌ ونجى فيه ما سبق
في الظلمة المستولين على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم الاعتبار لأن النسبة إليه عارٌ بخلاف
الملوك ونحوهم اهـ. وبحث أيضاً ونقله غيره عن فتاوى البغوي أن فسق أمه وجزفتها الذنبة
تؤثر أيضاً لأن المدار هنا على العزف وهو قاض بذلك وله اتجاه لكون كلامهم صريح في رده.
(تنبيه) : الذي يظهر أن مرادهم بالعالم هنا من يُسمى عالماً في العزف وهو الفقيه والمحدث
والمفسر لا غير أخذاً مما مر في الوصية وحينئذ فقصيته أن طالب العلم وإن برع فيه قبل أن
يُسمى عالماً يُكافئ بنته الجاهل وفيه وقفة ظاهرة كمكافأته لبنت عالم بالأصلين والعلوم
العربية ولا يتعد أن من نسب أبوها لعلم يُفتخر به عرفاً لا يُكافئها من ليس كذلك ويُفروق بين
ما هنا والوصية بأن المدار ثم على التسمية دون ما به افتحار وهنا بالمعكس فالعزف هنا غيره ثم
فتأمل،.....

الصفات وسبب أن بعضها لا يقابل ببعض فليتأمل اهـ سم. قوله: (ثم رأيت) أي الأذرع وقوله: فقال
إلخ تفصيل لقوله صرح بذلك. قوله: (ففي النظر إليه نظر) بل يتبعني أن لا يتوقف في مثل ذلك اهـ
مُفني. قوله: (بخلاف الملوك إلخ) أي المستولين على الرقاب. قوله: (ويبحث أيضاً) إلى قوله لكون
كلامهم في النهاية وعبارته والأوجه كما بحثه أيضاً إلخ. قوله: (تؤثر فيها إلخ) والأوجه عدم النظر إلى
الأم اهـ مُفني. قوله: (لكن كلامهم إلخ) عبارة النهاية وإن كان ظاهر كلامهم بخلافه اهـ. قوله: (صريح
في رده) في دعوى الصراحة نظر اهـ سم. قوله: (الذي يظهر إلخ).

(فرغ) المتجه اغتبار غير العلوم الثلاثة كالتحوي لانه لا يتقص عن الجزفة فمن أبوها تحوي أو أصولي
مثلاً لا يكافئها من ليس كذلك، وأن العلوم الثلاثة متساوية وأنه حيث عد كل منهما عالماً بواجب من
تلك العلوم لا أثر لمتاوتيهما فيها إذ التساوي لا يتضبط وأن العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم
وبعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة أو بعضها وخلا عن بقية العلوم وقوله كمكافأته أي
الجاهل اهـ سم. قوله: (بالأصلين) أي أصول الدين وأصول الفقه وقوله: والعلوم العربية أي كالتحوي

قوله: (لكن كلامهم صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر. قوله: (الذي يظهر أن مرادهم بالعالم
هنا إلخ).

(فرغ) المتجه اغتبار غير العلوم الثلاثة كالتحوي لانه لا يتقص عن الجزفة فمن أبوها تحوي أو أصولي
مثلاً لا يكافئها من ليس كذلك، وأن العلوم الثلاثة متساوية وأنه حيث عد كل منهما عالماً بواجب من تلك
العلوم لا أثر لمتاوتيهما فيها إذ التساوي لا يتضبط وأن العالم بالثلاثة أو بعضها لا يكافئه من شاركه في
العلوم الثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم أو بعضها وخلا عن بقية العلوم م ر. قوله: (كمكافأته) أي
الجاهل.

وإذا بحث بعض المتأخرين في حافِظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه أن من لا يحفظه كذلك لا يكافئ بنته فأولى في مسألتنا لكن خالفه كثيرون من معاصريه فقالوا إنه كمؤ لها أي لأنا لا نعتبر جميع الفضائل التي نصوا عليها وإنما نعتبر ما يطرد به الافتخار عرفاً بحيث يقدّم ضده عازاً بالنسبة إليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك إلا في بعض التواحي.

(والأصح أن اليسار) عرفاً (لا يفتقر) في بدو ولا خصبر ولا عَرَب ولا عجم لأن المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ولا يفتخر به أهل المروعات والبصائر ومجانب عن الخبر الصحيح «الحسب المال، وأما معاوية فصغولك» بأن الأول على طبق الخبر الآخر «تكنح المرأة لحسبها ومالها» الحديث أي إن الغالب في الأغراض ذلك ووكل بالحسب بيان ذم المال إلى ما عرّف من

والصرف والمعاني والبيان والبديع وغيرها من العلوم الاثني عشر. هـ قوله: (وإذا بحث الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وأقره ولده في الشارح رجمهما الله تعالى لكن في بعض البلاد يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافِظ القرآن فهل يُعتبر ذلك حتى لا يكافئ الثاني بنت الأول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكافئها لأن حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعاً، وعرف الشرع مقدّم على غيره نعم قد يقال مشيخة البلد كالجزفة وبعض الخصال لا يقابل بعضها اسم وظاهر أن محل اختيار شيخ البلاد حيث لا يمسك كجباية المكس اهـ سيّد حمز. هـ قوله: (لا يكافئ بنته) ومثل ذلك من يحفظ نصفه بالقرآن السبع لا يكافئ ابنة من يحفظه كله بواجدة أو يحفظه بقرآن ملققة وكما يُعتبر حفظ القرآن في حق الأب كذلك يُعتبر في بقية أصوله كما تقدّم في العالم والقاضي اهـ ع ش.

هـ قوله (سني) (والأصح أن اليسار الخ) وعليه لو زوجها وليها بالإيجاب بمغير بحال صداقها عليه لم يصح النكاح كما مرّ وليس مبنياً على اختيار اليسار كما قاله الزركشي بل لأنه بخسها حقها فهو كما لو زوجها من غير كُفٍّ ولا يُعتبر الجمال والبلد قال في الروضة وليس البخل والكرم والطول والقصير معتبراً قال الأذرع وفيما إذا أفرط القصير في الرجل نظر ويتبعي أن لا يجوز للأب تزويج ابنته ممن هو كذلك فإنه مما تتغير به المرأة نهايةً ومغني قال ع ش قوله: وليس البخل الخ مُتمم وقوله: مما تتغير به المرأة أي ومع ذلك لو وقع صحّ لأنه ليس من خصال الكفاءة اهـ. هـ قوله: (عرفاً) إلى المتن في النهاية إلا قوله: فإن قلت إلى الثاني. هـ قوله: (وحال حائل) أي نازل متغير وزائل قال ع ش هذه المعاطيف مناهيها مختلفة لكن المراد منها واحد اهـ. هـ قوله: (وطود) أي جيل اهـ ع ش. هـ قوله: (فصغولك) كمصغور الفقير اهـ قاموس. هـ قوله: (بأن الأول) أي خبر (الحسب المال).

هـ قوله: (وإذا بحث بعض المتأخرين الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمته الله لكن في الأرياف يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافِظ القرآن فهل يُعتبر ذلك حتى لا يكافئ الثاني بنت الأول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكافئها لأن حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعاً وعرف الشرع مقدّم على غيره نعم قد يقال مشيخة البلد كالجزفة وبعض الخصال لا يقابل بعضها.

الكتاب والسنة في دمه لا سيما قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوبِتَهُمْ سَفْهًا مِّنْ فَضْلِهِ﴾ [الزمر: ٢٣] إلى قوله ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزمر: ٢٥]، وقوله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ يَحْمِي عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الدُّنْيَا كَمَا يَحْمِي أَحَدَكُمْ مَرِيضَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لَوْ سَوَّيْتُ الدُّنْيَا عِنْدَ اللَّهِ بَجَنَاحٍ تَفُوضُ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ» ومن ثم قال الأئمة: لا يكفي في الخطبة الاقتصاد على دَمِ الدُّنْيَا لَأَنَّهُ يَمَّا تَوَاصَى عَلَيْهِ مُتَكَبِّرُو الْمَعَادِ أَيْضًا فَإِنْ قُلْتُ: التَّحْقِيقُ أَنَّ الْمَالَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا يُدَمُّ وَلَا يُنْدَحُّ وَإِنَّمَا دَمُهُ وَمَنْدَحُهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ وَسِيلَةً لِلْخَيْرِ وَسِيلَةً لِلشَّرِّ وَمِنْ ثَمَّ كَثُرَتْ أَحَادِيثُ بِدَمِهِ وَأَحَادِيثُ بِمَنْدَحِهِ وَمَحْتَلُّهَا مَا تَقَرَّرَ وَهَذَا يُنَافِي مَا ذَكَرْتُ، قُلْتُ: لَا يُنَافِيهِ لَأَنَّ الْقَصْدَ أَنَّهُ لَا يُنْدَحُّ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ فَلَا افْتِخَارَ بِهِ شَرْعًا وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْاِفْتِخَارِ بِهِ عُزُوفًا وَالثَّانِي نُصَحُّ بِمَا يُعَدُّ عُزُوفًا مُتَقَرَّرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَقَرَّرًا شَرْعًا كَمَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ فِي مَبْحَثِ الْخُطْبَةِ فَاَنْدَفَعَ بِهَذَا مَا لِلْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ بَعْضَ الْخُصَالِ لَا يُقَابَلُ بِبَعْضٍ) فَلَا يُكَافِئُ مَعِيْبٌ نَسِيْبٌ سَلِيْمَةٌ ذَنِيْقَةٌ وَلَا عَجْمِيٌّ غَفِيْفٌ عَرَبِيَّةٌ فَاِسِيْقَةٌ وَلَا فَاِسِيْقٌ حُرٌّ غَفِيْفَةٌ وَلَا فَاِسِيْقٌ عَالِمٌ حُرٌّ فَاِسِيْقَةٌ ذَنِيْقَةٌ بَلْ يَكْفِي صِفَةُ التَّقْصِصِ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْكِفَاةِ إِذِ الْفَضِيْلَةُ لَا تَجْبِرُهَا وَلَا تَمْنَعُ التَّغْيِيرَ بِهَا.

(وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيْجُ ابْنِهِ الصَّغِيْرِ أُمَّةً) لَأَنَّهُ مَأْمُونُ الْعَنْتِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: قَدْ يُنْتَعَجُ هَذَا فِي الْمُرَاهِقِ لَأَنَّ شَهْوَتَهُ إِذْ ذَاكَ أَعْظَمُ فَإِنْ قِيلَ فَعَلَهُ لَيْسَ زِنًا قِيلَ وَفَعَلَ الْمَجْنُونُ كَذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمْ جَوَزُوا لَهُ نِكَاحَ الْأُمَةِ عِنْدَ خَوْفِ الْعَنْتِ فَهَلَّا كَانَ الْمُرَاهِقُ كَذَلِكَ أ ه وَلَكَ زُدهُ بِأَنَّ وَطءَ الْمَجْنُونِ يُشْبِهُ وَطءَ الْعَاقِلِ إِتْرَالًا وَنَسَبًا وَغَيْرِهِمَا بِخِلَافِ وَطءِ الْمُرَاهِقِ فَلَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا، وَادْعَاءُ أَنَّ شَهْوَتَهُ إِذْ ذَاكَ أَعْظَمُ مَمْنُوعٌ لِأَنَّهَا شَهْوَةٌ.....

• فَوَدَّ: (مِنَ الدُّنْيَا) أَيِ الزَّائِدَةِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ إِيَّاهُ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) لَعَلَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَلَا يَفْتَحِرُ بِهِ الْخ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ الْخ) أَيِ دَمِ الدُّنْيَا. • فَوَدَّ: (تَوَاصَى عَلَيْهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بِهِ أ ه. • فَوَدَّ: (وَسِيلَةُ لِلْخَيْرِ الْخ) نَشَرُ مُشَوَّش. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنْ التَّحْقِيقُ مَا ذُكِرَ. • فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ مِنْ الْحَيَثِيَّتَيْنِ. • فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتُ) أَيِ مِنْ دَمِ الْمَالِ قَالَ الْكُرْدِيُّ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ وَلَا يَفْتَحِرُ بِهِ الْخ أ ه. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُقَدَّمُ الْخ) قَدْ يُنْتَعَجُ بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ قَاعِدَةٍ مَا لَيْسَ لِلشَّرْعِ فِيهِ عُزْفٌ يُحْكَمُ فِيهِ بِالْعُرْفِ الْعَامِّ. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي نُصَحُّ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلِ أ ه س م. • فَوَدَّ: (فَاَنْدَفَعَ بِهَذَا الْخ) فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ (سَيِّ): (ابْنَهُ الصَّغِيْرَ الْخ) بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ يَجُوزُ تَزْوِيْجُهُ بِهَا بِشَرْطِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ شَهْوَتَهُ) أَيِ الصَّغِيْرِ وَقَوْلُهُ: إِذْ ذَاكَ أَيِ حِينَ كَوْنِهِ مُرَاهِقًا. • فَوَدَّ: (فَعَلَهُ) أَيِ الْمُرَاهِقِ. • فَوَدَّ: (جَوَزُوا) أَيِ لِلْأَبِ لَهُ أَيِ لِابْنِهِ الْمَجْنُونِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نِكَاحَ الْأُمَةِ. • فَوَدَّ: (رَقَّةً) أَيِ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ أَوْ قِيَاسُ الْمُرَاهِقِ عَلَى الْمَجْنُونِ.

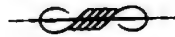
• فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (الْأَوَّلِ).

كاذبة إذ لم تنشأ عن داع قويٍّ وهو انعقاد المنى (وكذا معية) بعيب يثبت الخيار فلا يصح التكاخ (على المذهب) لأنه على خلاف الفطرة وكذا عمياء وعجوز ومقطوعة طرف كما في الأم واعتمده البلقيني والأذري ونقله عن خلايق من الأئمة وإنما صَحَّ تزويج المجنونة من نحو أعمى كما مرَّ لأنه كُفُو وليس المدار في نكاحها إلا عليه إذ الملحظ ثم العار وهنا المصلحة ولأنَّ تزويجها يُفيدُها وتزويجها يُغزِّمُه فاحتيط له أكثر (وتعجز) تزويجها (من لا تكافئه ببعض الخصال في الأصح) لأنَّ الرجل لا يتغيَّر باستفراش من لا تكافئه على أنه إذا بَلَغَ يثبت له الخيار كما صرحا به.

□ قود: (كاذبة) قد يمتنع كذبها وقوله: إذ لم تنشأ إلخ فيه بحث لأن انعقاد المنى ليس منشأ الشهوة بل الأمر بالعكس كذا أفاده المحشي ولا يخفى ما في كل من بحثه من الوهم مع ما في الأول من منع السند فليتأمل اهـ سيّد عمر. □ قود: (بعيب) إلى الفصل في النهاية والمغني.

□ قود: (يثبت الخيار إلخ) أي كالبرص كما في المغني والجنون كما في الرشدي.

□ قول (س): (على المذهب) وقطع بعضهم بالطلاق في تزويج الرثقاء والزناة لأنه بذل مال في بضع لا يتنفع به نهاية ومغني. □ قود: (وكذا عمياء إلخ) عبارة النهاية والمغني وإن زوّج المجنون أو الصغير عجزاً أو عمياء أو قطعة أو الصغيرة بهرم أو أعمى أو أقطع فوجهان أصحهما كما قاله البلقيني وغيره عدم الصحة في صورة المجنون والصغير ونقلوه عن نص الأم وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصحيح الصحة في صور الصغيرة وهذا هو الظاهر لكن يظهر حزمة ذلك عليه اهـ بحذف قال سم بعد ذكر ما يوافق ذلك عن الرّوض مع شرحه ما نصّه ثم قال في الرّوض والخصي والختنى غير المشكّل كالأعمى اهـ.



□ قود: (كاذبة) قد يمتنع كذبها وقوله: إذ لم تنشأ إلخ فيه بحث لأن انعقاد المنى ليس منشأ الشهوة بل الأمر بالعكس. □ قود: (وكذا عمياء وعجوز ومقطوعة طرف إلخ) قال في الرّوض وإن زوّج المجنون أو الصغير لعجز أو عمياء أو قطعة للأطراف أو بعضها والصغيرة بهرم أو أعمى أو أقطع فوجهان قال في شرحه صحح بينهما البلقيني وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الأم لأنه إنما يزوّجها بالمصلحة ولا مصلحة في ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصحيح الصحة في صورة الصغيرة وهذا هو الوجه لكن يظهر حزمة ذلك عليه أخذاً بما مرَّ في شروط الإيجاب شرح م ر لأن ولها إنما يزوّجها بالإيجاب من الكفو وكل من هؤلاء كفو فالأخذ في هذه وما قبلها مختلف ثم قال في الرّوض والخصي والختنى غير المشكّل كالأعمى اهـ.

□ قود: (يثبت له الخيار كما صرحا به) فيزاد ثبوت الخيار له بنحو الحزفة على ما يأتي في الخيار م ر.

فصل في تزويج المحجور عليه

(لا يُزَوَّجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ) أَي لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ إِذْ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ حَالًا وَبَعْدَ الْبُلُوغِ لَا يُذَرَى حَالُهُ بِخِلَافِ صَغِيرٍ عَاقِلٍ فَإِنَّ الظَّاهِرَ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ بَعْدَهُ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ ابْنِ دَاوُدَ وَأَقْرَهُ جَوَازَ تَزْوِيجِهِ لِلْمُجَنَّمَةِ وَإِنَّمَا يُشَجَّهُ فِي مُرَاهِقٍ لِأَنَّهُ فِي التَّظْهِيرِ كِبَالِيغٍ كَمَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتِ الزَّرْكَشِيَّ ذَكَرَ أَعْمَ مِنْهُ فَقَالَ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ «لَا مَجَالُ لِحَاجَةٍ تَعَهُدُهُ وَخِدْمَتُهُ فَإِنَّ لِلْأَجْنَبِيَّاتِ أَنْ يَقْمُنَ بِهِ» أَنَّ هَذَا فِي صَغِيرٍ لَمْ يُطْلِعْ عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ أَمَّا غَيْرُهُ فَيُلْحَقُ بِالْبَالِغِ فِي جَوَازِ تَزْوِيجِهِ لِحَاجَةِ الْخِدْمَةِ اهـ (وكذا) لَا يُزَوَّجُ مَجْنُونٌ (كَبِيرٌ) أَي بَالِغٌ لِأَنَّهُ يَفْزَمُ الْمَهْرَ وَالتَّقَفَّةَ (لَا لِحَاجَةَ) لِشَيْءٍ مِثْلَ مَرْ فِي مَبْحَثٍ وَجُوبِ تَزْوِيجِهِ فَيُزَوَّجُهُ إِنْ أَطْلِقَ جُنُونُهُ كَمَا مَرَّ ثُمَّ.....

فصل في تزويج المحجور عليه

• قُود: (فِي تَزْوِيجِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ) أَي وَمَا يَتَمَلَّكُ بِهِ كَلْزُومُ مَهْرٍ الْمِثْلِ إِذَا نَكَحَ بِلَا إِذْنٍ وَوَلِيٍّ غَيْرِ رَشِيدَةٍ اهـ ش. • قُود: (الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ) أَي بِجُنُونٍ أَوْ صِغَرٍ أَوْ قَلَسٍ أَوْ سَفَهٍ أَوْ رِقٍّ اهـ حَلَبِيٌّ.
• قُود: (جَوَازُ تَزْوِيجِهِ) أَي الْمَجْنُونُ لِلْخِدْمَةِ وَإِنَّمَا يُشَجَّهُ إِلَيْهِ مَنْعُ تَزْوِيجِهِ لِلْخِدْمَةِ مُطْلَقًا م ر اهـ سَم وَهُوَ أَي الْمَنْعُ مُطْلَقًا ظَاهِرٌ صَنِيعُ الْمُغْنِي. • قُود: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي أَوَّلِ الْبَابِ. • قُود: (ثُمَّ رَأَيْتِ الزَّرْكَشِيَّ (إِلَى) حِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيَّ (إِنَّ قَضِيَّتَهُ (إِلَى) مَنْعُوهَ اهـ. • قُود: (أَهَمُّ مِنْهُ) أَي مِنَ الْمُرَاهِقِ.
• قُود: (تَعَهُدُهُ (إِلَى) أَي الْمَجْنُونُ مِنْ إِصَافَةِ الْمَضْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ. • قُود: (فَإِنَّ لِلْأَجْنَبِيَّاتِ أَنْ يَقْمُنَ (إِلَى) وَلَوْ لَمْ تَوْجَدْ أَجْنَبِيَّةٌ تَقُومُ بِذَلِكَ فَهَلْ يُزَوَّجُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لَا لِئِنَّهُ قَفْدِيهِنَّ فَيُلْحَقُ ذَلِكَ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَضِيَّةٌ إِبْرَاهِيمُ الثَّانِي اهـ ش. • قُود: (أَنَّ هَذَا) أَي قَوْلُهُمْ لَا يُزَوَّجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ. • قُود: (أَمَّا غَيْرُهُ) أَي يَمُنُّ يَظْهَرُ عَلَى ذَلِكَ اهـ ش. • قُود: (أَمَّا غَيْرُهُ فَيُلْحَقُ بِالْبَالِغِ (إِلَى) هَذَا مَنْعُوهَ شَرَحَ م ر اهـ سَم. • قُود: (أَي بَالِغٌ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ يَأْتِي فِي النَّهَايَةِ. • قُود: (لِشَيْءٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ بِأَعْضَائِهِ فِي الْمُغْنِي.
• قُود: (لِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ) حِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَى لِحَاجَةِ النِّكَاحِ حَاصِلَةٌ حَالًا كَأَنَّ تَظْهَرَ رَغْبَتَهُ فِي النِّسَاءِ بِدَوْرَانِهِ حَوْلَهُنَّ وَتَعَلَّقَهُ بِهِنَّ أَوْ مَالًا كَتَوَقَّعَ شِفَائِهِ بِاسْتِغْرَافِ مَائِهِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ مِنَ الْأَطِبَّاءِ بِذَلِكَ أَوْ بَأَن يَخْتِاجُ إِلَى مَنْ يَخْدُمُهُ وَيَتَعَهُدُهُ وَلَا يَجِدُ فِي مَحَارِمِهِ مَنْ يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ وَتَكُونُ مُؤَنَةُ النِّكَاحِ أَخْفَ مِنْ

فصل في تزويج المحجور عليه

• قُود فِي (لِشَيْءٍ): (لَا يُزَوَّجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ: وَلَا يُزَوَّجُ مُغْنَى عَلَيْهِ تَنْتَظَرُ إِفَاقَتَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَحِبَارَةُ الْأَصْلِ أَمَّا الْمَغْلُوبُ عَلَى عَقْلِهِ بِمَرَضٍ فَتَنْتَظَرُ إِفَاقَتَهُ فَإِنْ لَمْ تَتَوَقَّعْ إِفَاقَتَهُ فَكُلَّ الْمَجْنُونِ اهـ.
• قُود: (وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ ابْنِ دَاوُدَ وَأَقْرَهُ جَوَازَ تَزْوِيجِهِ) أَي الْمَجْنُونُ لِلْخِدْمَةِ. • قُود: (وَإِنَّمَا يُشَجَّهُ (إِلَى) مَنْعُ تَزْوِيجِهِ لِلْخِدْمَةِ مُطْلَقًا م ر. • قُود: (فَيُلْحَقُ بِالْبَالِغِ (إِلَى) هَذَا مَنْعُوهَ شَرَحَ م ر. • قُود: (كَمَا مَرَّ ثُمَّ (إِلَى) حِبَارَتُهُ ثُمَّ أَمَّا إِذَا انْقَطَعَ جُنُونُهُمَا أَي الْمَجْنُونِ وَالْمَجْنُونَةُ فَلَا يُزَوَّجَانِ حَتَّى يُفِيَقَا وَيَأْذَنَا وَتَسْتَمِرَّ إِفَاقَتُهُمَا إِلَى تَمَامِ الْمَقْدَرِ كَذَا أَطْلَقُوهُ (إِلَى) اهـ.

مع ما خرج به الإمام فالجُدُّ فالسُّلْطَانُ وكولاية ماله إذا عَلِمَ أَنَّ تزويجه للحاجة (فواحدة) يجب الإقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها وفرض احتياج أكثر منها نادِرٌ فلم ينظروا إليه لكن يأتي في المُحْبِلِ أَنَّهُمْ نَظَرُوا لِحَاجَتِهِ مع نُدْرَتِهَا وبه يتأَيَّدُ بَحْثُ أَنَّ الواحدة لو لم تُعْفَ أو تُكْفَى للخدمة زيد عليها بقدر حاجته وكالمَجْنُونِ مُحْبِلٌ وهو مَنْ بعقله خَلَلٌ وبأعضائه استرخاءٌ ولا يحتاج للتكاح غالبًا ومغلوبٌ على عقله بنحو مَرَضٍ لم يَتَوَقَّعْ إفاقته منه .

ثَمَنُ أُمَةٍ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمُجْبِرَ تَزْوِيجُ مَجْنُونٍ ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ مِنْ مَزِيدٍ لِإِضْحَاحِ أَهٍ قَالَ ع ش قوله : بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَيْ أَوْ وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمَ أَهٍ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ . قُودَ : (مع ما خَرَجَ بِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَمَّا لَوْ كَانَ مُتَطَّلِعُ الْمَجْنُونِ فَلَا يُزَوِّجُ حَتَّى يَأْذَنَ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ وَلَا يَدْ أُنْ يَقَعُ الْعَقْدُ حَالِ الْإِفَاقَةِ فَلَوْ جُنَّ قَبْلَهُ بَطُلَ الْإِذْنُ أَه . قُودَ : (الْأَبُ الْإِنِّ) فَاعِلٌ قِيَزَوْجُهُ . قُودَ : (فَالسُّلْطَانُ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمَا أَنَّ الْوَصِيَّ لَا يُزَوِّجُهُ وَهُوَ الرَّاجِعُ نِيَاةً وَمُغْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ الْجَزْمُ بِذَلِكَ . قُودَ : (فَالسُّلْطَانُ) أَقُولُ لَا شُكَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِمَامَ وَنَوَابِهِ وَالْقَاضِي وَخُلَفَاءَهُ وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي قِيَمِ أَقَامَةِ الْقَاضِي عَلَيْهِ لِلنَّظَرِ وَالتَّصَرُّفِ فِي أُمُورِهِ هَلْ يُزَوِّجُهُ نَظَرًا لِكُونِهِ نَائِبًا عَنِ الْقَاضِي أَوْ لَا يُزَوِّجُهُ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْوَصِيَّ فِي أَنَّ تَصَرُّفَهُ خَاصٌّ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ الْقَاضِي تَزْوِيجُهُ بِالْخُصُوصِ وَالْأَقْبَاتِي فِيهِ مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَمَكَّنَ فِيمَا مَرَّ أَنَّ التَّائِبَ الْخَاصَّ كَالْعَامِّ فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ وَلْيَحْرَرْ أَهٍ سَيِّدُ عَمْرٍ .

قُودَ (سَيِّ): (فَوَاحِدَةً) بِالتَّصْبِيهِ أَيْ يُزَوِّجُهُ الْأَبُ الْإِنِّ وَيجوز الرِّفْعُ أَيْ فَوَاحِدَةً يُزَوِّجُهَا أَهٍ مُغْنَى .
 قُودَ (سَيِّ): (فَوَاحِدَةً) أَيْ وَلَوْ أُمَةٌ بِشَرْطِهِ بُرُئِي أَهٍ سَم . قُودَ : (لِإِنْدِفَاعِ الْحَاجَةِ بِهَا) قَدْ يُقَالُ : إِنْ كَانَ الْحَاجَةُ لِلتَّكَاحِ لَمْ يَزِدْ عَلَى وَاحِدَةٍ أَوْ لِلْخِدْمَةِ زَيْدٌ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ أَهٍ م ر وَيُوجَّهُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْوَاحِدَةِ أَنْ تُكْفَى حَاجَةُ التَّكَاحِ وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُكْفَى لِلْخِدْمَةِ أَهٍ سَم . قُودَ : (بَحْثُ أَنَّ الْوَاحِدَةَ الْإِنِّ) اِغْتَمَدَ الْمُغْنَى لَا النِّهَايَةَ عِبَارَتُهَا وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ - إِنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الشَّخْصَ قَدْ لَا تُعْفَى الْوَاحِدَةُ فَتُسْتَحَبُّ لَهُ الزِّيَادَةُ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى بِقَدْرِ يَحْصُلُ بِهِ الْإِعْفَافُ وَيَتَّجِهَ مِثْلُهُ فِي الْمَجْنُونِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى السَّفِيهِ - مَزْدُودٌ بِوَضُوحِ الْفَرْقِ فَقَدْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : رَأَيْتُ فِي وَصَايَا الْأُمِّ أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ لَهُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ وَلَا جَارَتَيْنِ لِلْوَطْءِ وَإِنْ أَتَسَّعَ مَالُهُ إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ إِلَيْهُمَا كَانَتْ عَنْدَهُ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهَا مَوْضِعٌ لِلْوَطْءِ فَيَتَكَبَّرُ أَوْ يَتَسَرَّى إِذَا كَانَ مَالُهُ مُحْتَمِلًا لِذَلِكَ أَهٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَوْ جُعِلَتْ أَوْ بَرِصَتْ أَوْ جُنَّتْ جُنُونًا يُخَافُ مِنْهُ عَلَيْهِ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَيْ يَجُوزُ جَمْعُهُ بَيْنَ بَيْنَتَيْنِ وَأَمَّا الْأُمَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمٌّ وَلَيْدٌ قَبَائِعٌ وَقَدْ لَا تُكْفَى الْوَاحِدَةُ أَيْضًا لِلْخِدْمَةِ قِيَرَادٌ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ أَهٍ قَالَ ع ش قوله : بِحَسَبِ الْحَاجَةِ أَيْ وَلَهُ التَّمَتُّعُ بِمَا زَادَ أَيْضًا أَه . قُودَ : (لَوْ لَمْ تُعْفَ الْإِنِّ) أَيْ الْمَجْنُونُ .

قُودَ : (فَالسُّلْطَانُ) دُونَ الْوَصِيِّ م ر . قُودَ : (فَوَاحِدَةً) وَلَوْ أُمَةٌ بِشَرْطِهِ بَر . قُودَ : (بِحَسَبِ الْإِقْتِصَارِ) عَلَيْهَا لِإِنْدِفَاعِ الْحَاجَةِ بِهَا الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَتْ الْحَاجَةُ لِلتَّكَاحِ لَمْ يَزِدْ عَلَى وَاحِدَةٍ أَوْ لِلْخِدْمَةِ زَيْدٌ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ أَهٍ وَيُوجَّهُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْوَاحِدَةِ أَنْ تُكْفَى حَاجَةُ التَّكَاحِ وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُكْفَى لِلْخِدْمَةِ .

(وله) أي الأب فالجد (تزوج صغير عاقل) غير ممسوح (أكثر من واحدة) ولو أربعا إن رآه مصلحة لأن له من سعة النظر والشفقة ما يحمله على أن لا يفعل ذلك إلا لقرض صحيح ويؤخذ من نظريهم للشفقة أن من بينه وبين ابنه عداوة ظاهرة لا يفعل ذلك وهو نظير ما مر في المجترة إلا أن يفرق بأن ولاية الإجمار أقوى لثبوتها مع الرشد مع إبقائه لها بسببها فيما لا يمكنها الخلاص منه في الأثناء لأن العضة ليست بيدها فاحتيط لذلك باشتراط عدم ظهور عداوة بينهما وإن كان اشتراط الكفاية قد يغني عنه بخلافه هنا وفي ولاية المال .

(ويزوج) جوازاً (المجنونة) إن أطبق جئونها نظير ما مر (أب أو جد) إن قيد الأب أو انتفت ولايته (إن ظهرت مصلحة) كزيادة مهر وقضية تقييده كغيره بالظهور أنه لا يكفي أصل المصلحة والظاهر خلافه أخذاً بما مر في التصرف في مال اليتيم إلا أن يفرق بنحو ما تقرر

فرد: (أي الأب) إلى قوله ويؤخذ في المعنى وإلى قوله بأن ولاية الإجمار في النهاية . فرد: (أي الأب فالجد) لا وصي ولا قاضي اه معني . فرد: (غير ممسوح) أما الصغير الممسوح ففي تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله الجوني نهاية ومعني قال ع ش قوله: غير ممسوح ظاهره ولو مجبواً أو خصياً اه وأنظر ما الفرق بين الممسوح وبين المجنون أو الخصي . فرد: (لا يفعل ذلك وهو إلخ) مغمّد اه ع ش . فرد: (إلا أن يفرق بأن إلخ) عبارة ع ش بإمكان تخلص الصغير من ضرر الزوجة إذا لم تلق به بعد كماله ولا كذلك المرأة اه . فرد: (أقوى لثبوتها إلخ) قد يقال إذا أثرت العداوة الظاهرة في الأقوى فلأن تؤثر في الأضعف بالأولى وقد يجاب بأن عدم العداوة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية الإجمار لا أن العداوة مانع وبينهما فرق دقيق هو بالتأمل حقيق فليتأمل وليحذر اه سيّد عمر . فرد: (مع إبقائه) أي الولي المجبر لها أي المرأة بسببها أي الولاية . فرد: (في الأثناء) أي أثناء النكاح ودوامه . فرد: (قد يغني إلخ) قد يقال إن كانت مهملة كما هو الظاهر فليس فيه كبير جدوى أو كلفة فلا وجه لاشتراط ما ذكر اه سيّد عمر أي عدم العداوة الظاهرة . فرد: (بخلافه هنا إلخ) لعل الأنسب بخلاف الولاية هنا وفي المال أي قاتنها ضعيفة لقدم ثبوتها مع الرشد . فرد: (جوازاً) إلى قول المتن في الأصح في النهاية إلا قوله: إلا أن يفرق بنحو ما تقرر . فرد: (وقضية تقييده إلخ) قد يكون المراد بالظهور الإطلاع فلا يقتضي ما ذكر اه سم . فرد: (بنحو ما تقرر) أي آيافاً .

فرد في (سبي): (ولزوج المجنونة أب أو جد) أي وإن طرأ جئونها بعد البلوغ كما يأتي وقال في الروضة: فرغ: في المجنونة أوجه الصحيح أن الأب والجد عند عدمه يزوجانها سواء كانت صغيرة أو كبيرة بكرة أم يتيماً إلى أن قال وسواء التي بلغت مجنونة ومن بلغت عاقلة ثم جئت بناء على أن من بلغ عاقلاً ثم جئت ولاية ماله لأبيه وهو الأصح وإن قلنا إنها للسلطان فكذا التزويج قد يكون المراد بالظهور الإطلاع فلا يقتضي ما ذكر . فرد: (وقضية تقييده كغيره بالظهور أنه لا يكفي إلخ) .

فرد: (والظاهر خلافه) اعتمداه م ر أيضاً .

(ولا يُشترط الحاجة) إلا في الوجوب كما مر بخلاف المجنون لأن تزويجه يُغرمه (وسواء) في جواز تزويج الأب فالجد المجنونة للمصلحة (صغيرة وكبيرة) ثبت ويكفر بثلث مجنونة أو عاقلة ثم جئت لأنه لا يُزجى لها حالة تُستأذن فيها والأب والجد لهما ولاية الإيجاب في الجملة (فإن لم يكن) للصغيرة المجنونة (أب وجد لم تزوج في صغرها) ولو لبطنة إذ لا إيجاب لغيرهما ولا حاجة في الحال (فإن بثلث زوجها) ولو تبينا (السلطان) الشامل لمن مر (في الأصح) كما يلي مالها ويُسّر له مراجعة أقاربها - ولو نحو خالي - وأقارب المجنون فيما مر تطيبنا لقلوبهم (للحاجة) المار تفصيلها (لا لمصلحة) كنفقة ويُؤخذ من جعل هذا مثالا للمصلحة أن الفرض فيمن لها مُنفق أو مال يُغنيها عن الزوج وإلا كان الإنفاق حاجة أي حاجة (في الأصح) وسيأتي أن الزوج ولو مُفسرا يلزمه إعدام نحو المريضة مُطلقا وغيرها إن خُدِمت في بيت أبيها ويتردّد النظر في المجنونة هل هي كالمريضة أو لا وحينئذ لو احتيج لإعدام المجنونة ولم تندفع حاجتها إلا بالزوج أتجه أن للسلطان تزويجها لحاجة الخدمة إن جعلناها كالمريضة أو إن كانت تُخدم لوجوب خدمتها على الزوج كما يُزوّج المجنون لحاجة الخدمة فيما مر بل هذا أولى لوجوب الخدمة هنا لإثم وإذا زوّجت ثم أفادت لم تتخير وقضية كلامه أن الوصي لا يُزوّج وهو المعتمد لقصور ولأبنته وبه فازق السلطان. (ومن حُجِر عليه بسفه) ليلوّه سفيها والمحجور في هذا بمعنى ذوابه وإن اختلف.....

- فؤد: (إلا في الوجوب) إلى قول المتن لا لمصلحة في المُغني إلا قوله: وأقارب المجنون فيما مر.
- فؤد: (بثلث مجنونة إلخ) ظاهر إطلاقهم ولو كان جُنُونُهَا بسفي ذواب مجنون اه سيّد عمر.
- فؤد: (لأنه لا يُزجى لها حالة إلخ) أي قلو زوّجها في هذه الحالة ثم أفادت لم يُصر ذلك في صحة النكاح ولا خيار لها كما يأتي اه ع ش. • فؤد: (ولا حاجة في الحال) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدّم في مبحث وجوب تزويج المجنونة الكبيرة ويأتي أيضا أن من الحاجة فيها الاحتياج للمهر والثقة فهلا جاز بل لزم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة لذلك كذا قدّمنا عن البقوي والزبيدي في مبحث الوجوب وعبارة الحلبي هنا قوله: ولا حاجة في الحال أي للمجنونة في صغرها إلى النكاح لعدم احتياجها للوطء وإن احتاجت للثقة ولا مُنفق أو احتاجت للخدمة ولا خادم هذا ظاهر كلامهم اه. • فؤد: (لمن مر) أي من القاضي ونوابه اه ع ش. • فؤد: (تطيبنا لقلوبهم) ولأنهم أعرف بمصلحتها ولهذا قال المتولي يراجع الجميع حتى الأخ والمم للأُم والخال نهاية ومُغني. • فؤد: (المار تفصيلها) عبارة المُغني للنكاح بظهور علامة شهرتها أو توقّع شفاؤها بقول عدلين من الأطباء اه. • فؤد: (مطلقا) أي خُدِمت في بيت أبيها أو لا. • فؤد: (وهيها) أي غير المريضة. • فؤد: (أو إن كانت) الأخصر الأوضح حذف (إن). • فؤد: (وإذا زوّجت) أي سواء زوّجها الولي المُجبر أو السلطان. • فؤد: (لم تتخير) أي في فسح النكاح وفاقا للنهاية والمُغني. • فؤد: (ليلوّه إلخ) وقوله: أو طرو إلخ اعتد هذا

جنسه فإنه لا يحتاج لإنشائه أو طرؤ تبذير عليه بعد رشده ولا بُد في هذا من إنشاء حَجَرٍ والأصح تصرفه ومنه نكاحه وإن قلنا بأنه لا يُزَوِّج مَوْلِيته لأنَّ ولاية الغير مُخْتَاطٌ لها ما لا يُخْتَاطُ بِتَصَرُّفِ النَّفْسِ (لا يَسْتَحِلُّ بِنِكَاحِ) كني لا يُفْنِي ماله في مؤنه ولا يصح إقراره وإليه عليه به ولا إقراره هو حيث لم يأذن له فيه وإلما صحَّ إقرار المرأة به لأنه يُفِيدُهَا، ونكاحه يُفَرِّمُهُ (بل يَنْكِحُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ) التَّكَاحُ بِإِذْنِهِ لِصِحَّةِ عِبَارَتِهِ فِيهِ بَعْدَ إِذْنِ الْوَلِيِّ لَهُ وَوَلِيَّهُ فِي الْأَوَّلِ الْأَبُ فَالْجَدُّ.....

التَّعْمِيمُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنَى. ة. فَوَدَ: (جِنْسُهُ) أَيِ جِنْسِ الْحَجَرِ الَّذِي أَصِيفَ إِلَيْهِ الدَّوَامُ. ة. فَوَدَ: (أَوْ طَرُؤُ الْخِ) عَطَفَ عَلَى بُلُوغِهِ. ة. فَوَدَ: (كَنِي لَا يُفْنِي) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَالْجَدُّ إِلَى (وَيُسْتَرْطُ).
 ة. فَوَدَ: (وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ وَلِيِّهِ الْخِ) قَضِيَّةٌ إِطْلَاقِيَّةٌ وَتَقْيِيدٌ مَا يَأْتِي أَنَّ الْحُكْمَ هُنَا كَذَلِكَ وَإِنْ قِيلَ لَهُ الْوَلِيُّ بِإِذْنِهِ فَلْيَحْرُرْ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرَ فَجَعَلَ الْحَيَّةَ الْآتِيَةَ قَيْدًا لِإِقْرَارِ السَّفِيهِ فَقَطَّ وَقَالَ سَمَ: وَأَقْرَأَ الرَّشِيدِيَّ يَتَّبِعِي رُجُوعَهَا لِإِقْرَارِ الْوَلِيِّ أَيْضًا أَهْ وَفِيهِ وَقَفَّةٌ ظَاهِرَةٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِرُجُوعِهَا رُجُوعُ نَظَرِهَا وَيُرَدُّعُ شَ قَالِ مَا نَعَهُ: قَوْلُهُ: وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ وَلِيِّهِ الْخِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ سَبَقَ مِنَ السَّفِيهِ إِذْنُ الْوَلِيِّ فِي تَرْوِيجِهِ وَقِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ فِي السَّفِيهِ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْقَبُولِ عِنْدَ عَدَمِ إِذْنِ السَّفِيهِ لِوَلِيِّهِ إِنْ أُريدَ بِضَمِيرٍ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي النِّكَاحِ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِقْرَارُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ أَتَجِبُ مَا ذَكَرَهُ أَهْ. وَعَقَبَهُ الرَّشِيدِيُّ بِقَوْلِهِ وَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ مِنْ جَوَازِ رُجُوعِ ضَمِيرٍ فِيهِ لِلْإِقْرَارِ فَبِهِ وَقَفَّةٌ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ أَهْ فَاتَّفَقَ سَمَ وَعَ شَ وَرَشِيدِيٌّ عَلَى تَقْيِيدِ مَسْأَلَةِ إِقْرَارِ الْوَلِيِّ أَيْضًا خِلَافًا لِلْسَّيِّدِ عَمَرَ. ة. فَوَدَ: (فِيهِ) أَيِ فِي النِّكَاحِ وَقَالَ عَ شَ أَيِ فِي الْإِقْرَارِ أَهْ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. ة. فَوَدَ: (وَإِنَّمَا صَحَّ إِقْرَارُ الْمَرْأَةِ) أَيِ السَّفِيهِ كَمَا مَرَّ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرَ.
 ة. فَوَدَ: (النِّكَاحُ بِإِذْنِهِ) هَلْ يُسْتَرْطُ إِذْنُ الْوَلِيِّ لَهُ بِالْإِذْنِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ لِصِحَّةِ الْخِ أَوَّلًا وَمُفَرَّقًا بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ فِي الْعَقْدِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ مَا لَا يُخْتَاطُ فِي تَابِعِهِ الْإِذْنُ وَمِنْ ثَمَّ أَجْزَأَ فِيهِ الشُّكُوتُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ وَلَمْ يَجْزِ الثُّلُوقُ فِي ذَاكَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَالْكِنَايَةِ؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرَ. ة. فَوَدَ: (بَعْدَ إِذْنِ الْوَلِيِّ لَهُ) قَضِيَّةٌ تَوْقُفُ قَبُولِ الْوَلِيِّ وَإِذْنِهِ أَيِ السَّفِيهِ لِلْوَلِيِّ عَلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ وَلْيُرَاجِعْ أَهْ سَمَ عِبَارَةَ الْحَلْبِيِّ. قَوْلُهُ: بِإِذْنِهِ أَيِ إِذْنِ السَّفِيهِ لَكِنْ بَعْدَ إِذْنِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ أَهْ وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي الْإِشْتِرَاطِ وَالتَّوَقُّفِ لَكِنْ ظَاهِرٌ صَنِيعُ الْمُعْنَى وَشَرْحِي الرُّوْضِ وَالْمُنْهَجِ عَدَمُ الْإِشْتِرَاطِ وَسَيَأْتِي عَنْ سَمَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ لِمَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ عِبَارَتِهِ الْخِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ أَهْ. ة. فَوَدَ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ مَنْ بَلَغَ سَفِيهَا أَهْ سَمَ.
 ة. فَوَدَ: (الْأَبُ فَالْجَدُّ) أَيِ إِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ أَوْ جَدُّ وَلَا قَتْرَ وَجْهَهُ إِلَى الْقَاضِي أَوْ نَائِيهِ كَذَا فِي الْأَثَوَارِ أَهْ

ة. فَوَدَ: (حَيْثُ) يَتَّبِعِي رُجُوعَهُ لِإِقْرَارِ الْوَلِيِّ أَيْضًا. ة. فَوَدَ: (بَعْدَ إِذْنِ الْوَلِيِّ لَهُ) قَضِيَّةٌ تَوْقُفُ قَبُولِ الْوَلِيِّ وَإِذْنِهِ لِلْوَلِيِّ عَلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ وَلْيُرَاجِعْ. ة. فَوَدَ: (وَوَلِيَّهُ فِي الْأَوَّلِ) أَيِ مَنْ بَلَغَ سَفِيهَا.
 ة. فَوَدَ: (الْأَبُ فَالْجَدُّ فَوَصِيٌّ إِذْنُ الْخِ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَالْمُرَادُ بِوَلِيَّتِهِ هُنَا الْأَبُ وَإِنْ عَلَا ثَمَ السُّلْطَانُ إِنْ بَلَغَ سَفِيهَا إِلَّا فَالسُّلْطَانُ فَقَطَّ أَهْ وَفِيهِ تَضَرُّعٌ أَنَّ السُّلْطَانَ يُزَوِّجُ فِي الْأَوَّلِ بَعْدَ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا.

فوصي إذن له في التزويج على ما في العزيز لكونه ضعيف وإن أطال الشبكي وغيره في اعتماده وفي الثاني القاضي أو نائيه وبشترط حاجته للتكاح بنحو ما مر في المجنون ولا يكتفى فيها بقوله بل لا بُد من ثبوتها في الخدمة وظهور قرائن عليها في الشهوة ولا يُزوّج إلا واحدة فإن كان مطلقاً بأن طلق بعد الحجر أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو اثنتين وكذا ثلاث

كزدي عبارة شرح المنهج والمراد بالولي هنا الأب وإن علا ثم السلطان إن بلغ سفيهاً وإلا فالسلطان فقط اهـ. قوله: (فوصي إذن له إلخ) وفقاً لإظهار المغني. قوله: (وفي الثاني) أي من طراً تبذيره اهـ سم. قوله: (وبشترط) إلى قوله من التزويج في المغني. قوله: (بنحو ما مر إلخ) ومينه أن يتوقع شفاؤه من مرض ينشأ عنه جدة توجب عدم حسن التصرف أو غير ذلك كحرارة تنشأ من عدم استغراق المنى وإن لم ينشأ عنها عدم حسن التصرف اهـ ش. قوله: (فلا ثلاث زوجات إلخ) يقتضي أنه لا يزوّج بعد تطليق امرأتين ويؤوّج بعد تطليقتين وعليه فما الفرق فليحرر اهـ سيّد عزم ولعل الفرق ظهور نسبة القصور إليه في الأولى دون الثانية. قوله: (وكذا ثلاث مزاب) أي متفرقة على ما يفيداه قوله: مزاب اهـ ش. قوله: (أبيدلت) أي حيث أمكن فإن تعدّد ذلك إمّا لعدم من يزعب فيها لأمر قام بها أو لصيرورتها مستولدة بقياس ما مرّ فيمن سقمت أن يضمّ معها غيرها من امرأة أو أمة اهـ ش. قوله: (نعم إلخ) استدراك على قوله ولا يزد إلخ. قوله: (يأتي هنا إلخ) عبارة المغني فإن لم يُعفّه واحدة زيد ما يحصل به الإغفاف كما مرّ في المجنون اهـ. قوله: (ما في المجنون) أي من أن الواحدة لو لم يُعفّه أو تكفّه للخدمة زيد عليها بقدر حاجته.

قوله: (فوصي إذن له في التزويج) لو كان الوصي أثنى لم يأت قوله: أو يقبل له الولي كما هو ظاهر واعلم أنه ليس في الكلام أيضاً من يزوّج الثيب البالغة التي طراً سفهها بعد البلوغ رشيدة وحجر عليها وقضية كلامهم أنه الأب فالجد إلخ وأن ولاية القريب وتقدمه على السلطان لا فرق فيها بين الرشيدة ومن حجر عليها بعد بلوغها رشيدة. قوله: (وفي الثاني) أي من طراً تبذيره القاضي أو نائيه عبارة التأثيري أما إذا طراً أي السفه وأبعد الحجر عليه فأمّر تزويجه منوط بالسلطان كما ذكره في باب الحجر وفيه على قولنا وليه الحاكم احتمال وهذا الحكم مطرد بعينه في السفه يزوّجها الحاكم مع وجود أبيها وإن كانت بكرًا انتهى وقوله: وإن كانت بكرًا تقدّم زه في شرح قوله وللاب تزويج البكر وقياس البكر الثيب فليحرر. قوله: (فإن كان مطلقاً إلى قوله مزي أمة) قيل ومن هذه المسألة يعلم اتفاق سائر الأصحاب أي حتى ابن سريج لأنه يوافق على هذه المسألة على بطلان الدور في المسألة السريجية كما أوضح ذلك التأثيري في نكته أتمّ إيضاح انتهى وأقول غاية ما يلزم اتفاق الأصحاب على صحة التزويج، وموافقة ابن سريج على صحته لا تقتضي موافقته على وجوبه أيضاً بل يجوز عنده ازتكاب طريق التعليق المانع من وقوع الطلاق، وعدم نصريجه هنا بذلك لا يقتضي عدم صحته عنده على ذلك ولعمري أن هذا في غاية الظهور وعجيب من التأثيري ومن وافقه على ما قال. قوله: (على الأوجه) كذا ش م ر.

مَوَاتٍ وَلَوْ فِي زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَوْجِهِ سُورِي أُمَةٌ فَإِنْ تَصَحَّرَ مِنْهَا أَبْدَلَتْ وَلَا يُزَادُ لَهُ عَلَى خَلِيلَةٍ وَإِنْ اتَّسَعَ مَالُهُ نَصَّ عَلَيْهِ نَعَمْ، يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي الْمَجْثُوبِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ يَحْمِلُ الْأَصْلَحَ مِنَ التَّسْرِي أَوْ التَّزْوِيجِ مَا لَمْ يُرِدْ التَّزْوِيجُ بِخُصُوصِهِ لِأَنَّ التَّحْصِينَ بِهِ أَقْوَى مِنْهُ بِالتَّسْرِي .

(النسبة) : ظاهر كلامهم هنا أَنَّ الْمَطْلَاقَ يُسْرَى وَإِنْ تَكَرَّرَ طَلَاقُهُ لِعُذْرٍ لَكِنْتُمْ ذَكَرُوا فِي الْإِعْفَافِ أَنَّ الْأَبَ إِذَا طَلَّقَ لِعُذْرٍ أَبْدَلَ زَوْجَةً أُخْرَى وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَكَرُّرِ ذَلِكَ وَعَدَمِهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِنَظِيرِهِ هُنَا وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْأَبَ قَوِيَّ الْعَقْلِ فَيُذَكِّرُ الْعُذْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ غَالِبًا وَهَذَا ضَعِيفُهُ فَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يَتَخَيَّلَ مَا لَيْسَ بِعُذْرٍ عُذْرًا نَعَمْ، إِنْ فُرِضَ ظُهُورُ الْعُذْرِ بِقَرَائِنٍ قَطْعِيَّةٍ عَلَيْهِ اتَّجَهَ تَسَاوِي الْبَاتِينَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا طَلَّقَ لِغَيْرِ عُذْرٍ وَلَوْ مَرَّةً لَا يُبْدَلُ بَلْ يُسْرَى فَيُخْتَمَلُ مَجْبِيئُهُ هُنَا وَيُخْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْمُؤَنَّ ثُمَّ عَلَى الْغَيْرِ فَضِيْقٌ عَلَى الْأَبِ أَكْثَرَ مِنْهُ عَلَى السَّفِيهِ لِأَنَّ الْمُؤَنَّ مِنْ مَالِهِ .

(فَلَاِنْ أَدْنَى لَهُ) الْوَلِيُّ (وَعَيْنُ امْرَأَةٍ) تَلِيْقُ بِهِ دُونَ مَهْرٍ (لَمْ يَنْكِحْ غَيْرَهَا).....

• فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يُسْرَى ابْتِدَاءً وَيَتَّبَعِي كَمَا قَالَ فِي الْمَهْمَاتِ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ كَمَا فِي الْإِعْفَافِ وَيَتَّبَعِي مَا فِيهِ الْمَضْلَعَةُ اهـ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ التَّحْصِينَ بِهِ الْإِلْحَ) أَيِ الْعِقَّةُ بِهِ عَنِ الْأَجْنَبِيَّاتِ وَلَكِنْ يُنْظَرُ مَا وَجْهُهُ فَإِنَّ السَّرِيَّةَ رُبَّمَا كَانَتْ أَجْمَلُ مِنَ الْحُرَّةِ وَذَلِكَ أَقْوَى فِي تَحْصِيلِ الْعِقَّةِ عَنِ الْأَجْنَبِيَّاتِ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِكَوْنِ التَّحْصِينَ بِهِ أَقْوَى أَنَّهُ تَحْصُلُ بِهِ صِفَةُ كَمَالٍ بِالنَّسَبِ لِغَيْرِهِ كَثُوبُ الْإِحْصَانِ الْمُتَمَيِّزُ لَهُ عَنِ التَّسْرِي اهـ ع ش .

• فَوَدَّ: (وَإِنْ تَكَرَّرَ الْإِلْحَ) الْأَوَّلَى وَإِنْ كَانَ تَكَرَّرَ الْإِلْحَ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ تَكَرُّرِ ذَلِكَ) أَيِ الطَّلَاقِ لِعُذْرٍ .
• فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي السَّفِيهِ. • فَوَدَّ: (وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْأَبَ قَوِيَّ الْعَقْلِ الْإِلْحَ) انْظُرِ الْأَبَ السَّفِيهِ اهـ سَم وَقَدْ يُقَالُ: فِي قَوْلِ الشَّارِحِ غَالِبًا إِشَارَةٌ إِلَى حَمْلِهِ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَنْتَعِدُ) وَفِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ بَعْدَ وَمَا هُنَا أَقْعَدُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْأَبِ. • فَوَدَّ: (لَهُ الْوَلِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ هُنَا فِي النَّهَايَةِ .

• فَوَدَّ (سَيِّ): (وَعَيْنُ امْرَأَةٍ) أَيِ بِشَخْصِهَا أَوْ نَوْعِهَا كَتَزْوُجَ فُلَانَةٍ أَوْ مِنْ بَنِي فُلَانٍ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (تَلِيْقُ بِهِ) انْظُرْ هَلْ هُوَ قَيْدٌ وَقَضِيَّةٌ مَا سَنَدَكُرُهُ عَنْ ع ش عِنْدَ قَوْلِ الْمُشْتَرِكِ مَنْ تَلِيْقُ بِهِ أَنَّهُ قَيْدٌ فَلَوْ عَيْنٌ غَيْرَ لَا يُقَعِّدُ فَتَكَحَّحَهَا لَمْ يَصِحَّ فَلْيُراجِعْ. • فَوَدَّ: (دُونَ الْمَهْرِ) أَيِ قَدْرِهِ وَإِنْ عَيْنٌ عَيْنًا يَجْعَلُهُ مِنْهَا أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مِنَ الْمُسَمَّى .

• فَوَدَّ (سَيِّ): (لَمْ يَنْكِحْ غَيْرَهَا) قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّم: وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ تَعَيُّنِ الْمَرَأَةِ مَنْحُولٍ عَلَى مَا إِذَا لَحِقَهُ مَغَارِمٌ بِسَبَبِ الْمُخَالَفَةِ فَلَوْ عَدَلَ إِلَى غَيْرِهَا وَكَانَتْ خَيْرًا مِنَ الْمُعَيَّنَةِ نَسَبًا وَجَمَالًا وَدِينًا وَدُونَهَا مَهْرًا

• فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْإِلْحَ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْأَبَ قَوِيَّ الْعَقْلِ الْإِلْحَ) انْظُرِ الْأَبَ السَّفِيهِ .

فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ بَدُونَ مَهْرٍ الْمُعْتَبَرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَيَّنَ مَهْرًا فَتَكَحَّ بِأَزِيدَ مِنْهُ أَوْ أَنْقَصَ لِأَنَّهُ تَابِعٌ (وَيَنْكِحُهَا) أَيِ الْمُعْتَبَرَةِ (بِمَهْرِ الْمَثَلِ) لِأَنَّهُ الْمَرْدُّ الشَّرْعِيَّ (أَوْ أَقْلَ مِنْهُ) لِأَنَّهُ فِيهِ رِقْعًا بِهِ (فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ فَالْمَشْهُورُ صَحَّةُ التَّكَاحِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ) أَيِ بِقَدْرِهِ (مِنْ الْمُسَمَّى) الَّذِي نَكَحَ بَعِيْنَهُ الْمَأْدُونُ لَهُ فِي التَّكَاحِ مِنْهُ وَيَلْغُو مَا زَادَ لِأَنَّهُ تَبَوَّعَ مِنْ سَفِيهِ وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ الْقِيَاسُ بِطُلَانِ الْمُسَمَّى جَمِيعِهِ لِأَنَّهُ لَمْ تَرْضَ إِلَّا بِجَمِيعِهِ وَتَرْجِعُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ أَيِ مِنْ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ فِي ذِمَّتِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْبَلْقِينِيُّ.....

وَنَفَقَةُ قَبِيْعِي الصَّحَّةَ قَطْعًا كَمَا لَوْ عَيَّنَ مَهْرًا فَتَكَحَّ بِدُونِهِ ائْتَهَى وَهَذَا ظَاهِرٌ نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش . قَوْلُهُ : وَدُونَهَا مَهْرًا وَنَفَقَةُ قَضِيَّتِهِ أَتَاهَا لَوْ سَاوَتْ الْمُعْتَبَرَةَ فِي ذَلِكَ أَوْ كَانَتْ خَيْرًا مِنْهَا نَسَبًا وَجَمَالًا وَمِثْلَهَا نَفَقَةُ وَمَهْرًا لَمْ يَصَحَّ نِكَاحُهَا وَهُوَ قَرِيبٌ فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ لِلْمُخَالَفَةِ وَجْهٌ دُونَ الثَّانِي لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي مُسَوِّغِ الْمُدُولِ مَزِيدٌ مِنْ وَجْهِ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِيمَا لَوْ سَاوَتْهَا فِي صِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ مِنْ ذَلِكَ وَزَادَتْ الْمُدُولُ إِلَيْهَا عَلَى الْمُدُولِ عَنْهَا بِصِفَةٍ وَقَوْلُهُ : وَهَذَا ظَاهِرٌ مُعْتَمَدٌ اهـ . قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَعَلَ) إِلَى قَوْلِهِ كَشْرِيكَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ : أَيِ مِنْ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ إِلَى (وَقَرَّقَ) . قَوْلُهُ : (لَمْ يَصَحَّ) أَيِ مَا لَمْ تَكُنْ خَيْرًا مِنَ الْمُعْتَبَرَةِ عَلَى مَا مَرَّ اهـ ع ش . قَوْلُهُ : (الَّذِي نَكَحَ بِعَيْنِهِ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ شَيْئًا بِالْكَلْبَةِ كَانَ قَالَهُ لَهُ : ائْكُحْ فَلَانَةً أَوْ مِنْ بَنِي فَلَانٍ وَلَمْ يَتَرَضَّ لِلصَّدَاقِ بِالْكَلْبَةِ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِيهَا أَنَّهُ يَصِحُّ بِمَهْرِ الْمَثَلِ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ الْإِخَ وَأَمَّا قَوْلُ الْمُحَشِّي بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَنْكِحْ بِعَيْنِهِ بِأَنْ عَيَّنَ لَهُ قَدْرًا مِنْ جِنْسِ فَتَكَحَّ فِي ذِمَّتِهِ بِأَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ . لَعَلَّ قِيَاسَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ صَحَّةَ التَّكَاحِ بِمَهْرِ الْيَثَلِ مِنَ الْجِنْسِ الْمُسَمَّى اهـ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَإِنْ قَوْلُهُ بَقِيَ الْإِخَ عَيَّنَ الْمَسْأَلَةَ الْآتِيَةَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ قَالَ ائْكُحْ بِالْأَيْفِ وَلَمْ يُعَيَّنْ الْإِخَ وَقَوْلُهُ : قِيَاسُ الْإِخَ هُوَ عَيَّنَ قَوْلِ الشَّارِحِ فِيمَا سَبَّأَنِي فِي تِلْكَ أَوْ أَزِيدَ مِنْهُ صَحَّ بِمَهْرِ الْيَثَلِ مِنْهُ خِلَافًا لِابْنِ الصَّبَّاحِ ائْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ : وَقَوْلُهُ : بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يُعَيَّنْ الْإِخَ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَقَوْلُهُ : فَإِنْ قَوْلُهُ بَقِيَ الْإِخَ عَيَّنَ الْمَسْأَلَةَ الْإِخَ فِيهِ أَنَّهُ كَيْفَ يَكُونُ الْمُقَيَّدُ بِتَحْيِينِ الْمَرْأَةِ عَيَّنَ الْمُطْلَقَ وَقَوْلُهُ : وَقَوْلُهُ قِيَاسُ الْإِخَ هُوَ عَيَّنَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْإِخَ فِيهِ أَنَّهُ كَيْفَ يَكُونُ الْمُقَيَّدُ بِتَحْيِينِ الْمَرْأَةِ عَيَّنَ الْمُقَيَّدَ بِتَحْيِينِ الْمَهْرِ فَقَطْ . قَوْلُهُ : (الْمَأْدُونُ لَهُ) فَاعِلٌ نَكَحَ وَقَوْلُهُ : فِي التَّكَاحِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَأْدُونِ وَكَذَا قَوْلُهُ : مِنْهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَضَمِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْوَلِيِّ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيَظْهَرُ أَنَّ مِنْهُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّكَاحِ وَضَمِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ مِنَ الْمُسَمَّى الْمُعَيَّنِ بِمَا عَيَّنَتْهُ بَأَنْ قَالَ لَهُ : أَمْهَرُ مِنْ هَذَا فَامْهَرْ مِنْهُ زَائِدًا عَلَى مَهْرِ الْيَثَلِ اهـ وَقَوْلُ سَم . قَوْلُهُ : الْمَأْدُونُ لَهُ فِي التَّكَاحِ مِنْهُ أَيِ

قَوْلُهُ : (الَّذِي نَكَحَ بِعَيْنِهِ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَنْكِحْ بِعَيْنِهِ بِأَنْ عَيَّنَ لَهُ قَدْرًا مِنْ جِنْسِ فَتَكَحَّ فِي ذِمَّتِهِ بِأَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ وَلَعَلَّ قِيَاسَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ صَحَّةَ التَّكَاحِ بِمَهْرِ الْيَثَلِ مِنَ الْجِنْسِ الْمُسَمَّى . قَوْلُهُ : (الْمَأْدُونُ لَهُ فِي التَّكَاحِ مِنْهُ) أَيِ بَأَنْ قَالَ لَهُ : أَمْهَرُ مِنْ هَذَا فَامْهَرْ مِنْهُ زَائِدًا عَلَى مَهْرِ الْيَثَلِ .

وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له بالأزيد الآتي قريباً وفوق الغرضي بما حاصله أن تصرف الولي وقع للغير مع كونه مخالفاً للشرع والمصلحة فتبطل المسمى من أصله، والتففيه هنا تصرف لنفسه وهو يملك أن يعقد بمهر المثل فإذا زاد تبطل في الزائد كشرطك باع مشتركاً بغير إذن شريكه وبأتي في الصداق أنه لو نكح لطفله بفوق مهر المثل أو أنكح مؤلته القاصرة أو التي لم تأذن بدونه فسدت المسمى وصح النكاح بمهر المثل أي في الذمة من نفد البلد فيوافق ما هنا في ولي التففيه ووقع هنا في شرح الروض صحته بقدره من المسمى في هذه الثلاثة وفيه نظرو واضح لما تقرّر في ولي التففيه الآتي في ولي الصغير مع أن ذلك لا يأتي في الأخيرين لأن الفرض فيهما أنه بدون مهر المثل.....

بأن قال له : أنهز من هذا قائمهر منه زائداً على مهر الجثل اهـ . فود : (وأراد) أي ابن الصباغ .
 فود : (وفوق الغرضي إلخ) مقتصد اهـ ع ش . فود : (والتففيه هنا إلخ) عطف على قوله (تصرف الولي إلخ) . فود : (تبطل في الزائد) أي وصح في غيره فيصح التسمية واختيار المسمى إليه اهـ سم .
 فود : (القاصرة) أي بصبا أو جنون . فود : (بدونه) تنازع فيه (تأذن) و(أنكح) اهـ سيد عمر .
 فود : (فيوافق) أي ما يأتي في الصداق . فود : (ووقع هنا إلخ) إنما ذكر هذا في شرح الروض على الإحتمال لأنه زد بينه وبين غيره اهـ سم . فود : (ووقع هنا) أي في مبحث نكاح التففيه . فود : (في هذه الثلاثة) أراد بها الطفل والقاصرة والتي لم تأذن وقوله : لما تقرّر إلخ يرجع إلى قوله بما حاصله أن تصرف الولي إلخ اهـ كزدي . فود : (في ولي التففيه) أي لا في نفس التففيه على المشهور اهـ سم عبارة ع ش قوله : في ولي التففيه أي حيث نكح له بفوق مهر الجثل أما بدون مهر الجثل فصحيح لأنه زاد خيراً اهـ ع ش . فود : (الآتي) نعت لما تقرّر سم وسيد عمر . فود : (في ولي الصغير) لا يظهر وجه التقييد به فإن ما ذكر يأتي في الولي في المسائل الثلاث فليأمل اهـ سيد عمر وقد يوجه التقييد بأن المراد بتصرف الولي فيما تقرّر تصرفه في مال مؤلته الموجود كما صرح به المعني . فود : (مع أن ذلك) أي الصحة بقدر مهر الجثل من المسمى . فود : (لأن الفرض فيهما إلخ) أي والصحة بقدر مهر الجثل إنما يتصور فيما إذا كان المسمى أكثر من مهر الجثل والفرض أنه دونه اهـ سم .

فود : (فإذا زاد تبطل في الزائد) قد يقال : ليس الكلام في الزائد لسقوطه في المسألتين بل في الكون من المسمى أو من نفد البلد ويجاب بأن المراد أنه تبطل في الزائد ويصح في غيره، وقضية صحته في غيره صحة التسمية واختيار المسمى بالتسمية له . فود : (ووقع هنا في شرح الروض إلخ) إنما ذكر هذا في شرح الروض على الإحتمال لأنه زد بينه وبين غيره فراجع . فود : (ولي التففيه) أي لا في نفس التففيه على المشهور . فود : (الآتي) نعت لما . فود : (لأن الفرض فيهما إلخ) وإذا كان الفرض ذلك لم يتصور صحته بقدر مهر الجثل من المسمى لأن الصحة بذلك تستلزم كون المسمى أكثر من مهر الجثل والفرض أنه دونه نعم إن أريد بقوله من المسمى من جنس تصور صحته بقدر مهر الجثل من جنس

إلا إن أريد من جنس المُسَمَّى. (ولو قال: له انكح بألفٍ ولم يُعَيِّن امرأةً نكح بأقل من ألفٍ ومهرٍ مثلها) لامتناع الزيادة على إذن الولي وعلى مهر المنكوحة فإذا نكح امرأةً بألفٍ وهو مُساوٍ لمهرٍ مثلها أو ناقصٌ عنه صَحَّ به أو أزيدٌ منه صَحَّ بمهر المثل منه خلافاً لابن الصَّبَّاح ولنا الزَّائِدُ وإن كانت الزوجة سفيهةً كما يُصَرِّحُ به كلامهم وإن خالفه الأذرعِي وغيره ويؤجبه بأنه ممنوعٌ من الزَّائِدِ فرجع للمردِّ الشرعي وإن لم ترضَ به المرأة لا من أصل التسمية فوجب قدرُ مهر المثل من المُسَمَّى فهما حيثيَّان مختلفان أعطوا كلاهما حكمها أو نكحها بأكثر من الألف بطلَ النكاح إن نقصَ الألف عن مهرٍ مثلها لتعذر صحته بالمُسَمَّى وبمهر المثل لأنَّ كلاهما أزيدٌ من المأذون فيه والأصحُّ بمهر المثل لأنَّه أقلُّ من المأذون فيه أو مُساوٍ له أو بأقل من ألفٍ والألف مهرٌ مثلها، أو أقلُّ صَحَّ بالمُسَمَّى - لأنَّه أقلُّ من مهر المثل أو أكثرُ صَحَّ بمهر المثل إن نكح بأكثرَ منه وإلا فبالْمُسَمَّى أما إذا عيَّن له قدراً وامرأةً كانكح فلانة بألفٍ فإن كان الألف مهرَ مثلها أو أقلَّ فنكحها به أو بأقلَّ منه صَحَّ بالمُسَمَّى لأنَّه لم يُخالف الإذن

• فَوُدَّ: (إلا إن أريد) بقوله من المُسَمَّى اه سم. • فَوُدَّ: (لامتناع الزيادة) إلى قوله وقول الزركشي في النهاية إلا قوله: وإن كانت الزوجة إلى أو نكحها وكذا في المُغْنِي إلا قوله: خلافاً لابن الصَّبَّاح. • فَوُدَّ: (صَحَّ به) ظاهره وإن كانت سفيهةً وفيه نظرٌ في التقصُّص عن مهرٍ مثلها بل يتبني البطلان هنا إذ لا يُمكن نقصها عنه ولا الزيادة على مُعَيَّنِ الولي اه سم عبارة المُغْنِي صَحَّ النكاح بالمُسَمَّى قال الأذرعِي وهو ظاهرٌ في رَشِيدَةِ رَضِيَّتِ بالمُسَمَّى دون غيرها اه. • فَوُدَّ: (صَحَّ بمهر المثل منه) هل هو ظاهره وعليه فما الفرقُ بين هذا وما مرَّ أو المراد به صَحَّ بقدره من المُسَمَّى ففيه تجوُّزٌ فليُحرَّرْ اه سيّدُ عَمَرَ أقول قول الشارح منه خلافاً إلخ وقوله: فَوَجَبَ قدرُ مهر المثل من المُسَمَّى صريحان في الثاني ولا موقعٌ للتوقُّف. • فَوُدَّ: (لا من أصل إلخ) عَطَفَ على (من الزَّائِدِ) اه سم. • فَوُدَّ: (حكّمها) وهو لَمَوْيَةٌ الزَّائِدِ وصحة التسمية بالنسبة إلى قدر مهر المثل من المُسَمَّى. • فَوُدَّ: (ولاً) أي بأن زاد الألف مهرَ مثلها أو ساوَاهُ. • فَوُدَّ: (صَحَّ بمهر المثل) فيه نظيرُ ما مرَّ من تَرَدُّدِ السَّيِّدِ عَمَرَ وجوابه. • فَوُدَّ: (أو أكثرُ) عَطَفَ على (مهرٍ مثلها) اه سم. • فَوُدَّ: (صَحَّ بمهر المثل) يأتي فيه نظيرُ ما مرَّ فتذكَّرْ اه سيّدُ عَمَرَ وقد مرَّ جوابه. • فَوُدَّ: (أما إذا عيَّن إلخ) عبارة المُغْنِي. (فتنبية): قد ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ لِلْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَ حالاتٍ وهي ما إذا عيَّن امرأةً فَقَطَّ أو مهرًا فَقَطَّ أو أطلق. وأهمَلَ رابعاً وهو ما إذا عيَّن المرأةَ وقدرَ المهرِ بأن قال انكح فلانة بألفٍ إلخ اه.

المُسَمَّى وإن كان الفرض ما ذُكِرَ. • فَوُدَّ: (إلا إن أريد من جنس المُسَمَّى) لو عيَّن المُسَمَّى الذي هو دون مهر المثل في الأخيرتين كَيْهَذَا فَهَلْ يَتَمَيَّنُ دَفْعُ الْمُعَيَّنِ وَيُكْمَلُ. • فَوُدَّ: (صَحَّ به) ظاهره وإن كانت سفيهةً وفيه نظرٌ في التقصُّص عن مهرٍ مثلها بل يتبني البطلان هنا إذ لا يُمكن نقصها عنه ولا الزيادة على مُعَيَّنِ الولي. • فَوُدَّ: (لا من) عَطَفَ على (من) الزَّائِدَةِ. • فَوُدَّ: (أو أكثرُ) عَطَفَ على (مهرٍ مثلها).

بما يضره أو بأكثر منه لَمَّا الزَّائِدُ فِي الْأُولَى لِيُزَادَتْهُ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَانْعَقَدَ بِهِ لِمُوَافَقَتِهِ لِلْمَأْذُونِ فِيهِ وَبَطَلَ النِّكَاحُ فِي الثَّانِيَةِ لِتَعَدُّهِ بِالْمُسَمَّى وَبِمَهْرِ الْمَثَلِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَزِيدَ مِنَ الْمَأْذُونِ فِيهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ فَالْإِذْنُ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ، وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْأَذْرَعِيِّ «الْقِيَاسُ صَحَّتْهُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ كَمَا لَوْ قَبِلَ لَهُ الْوَلِيُّ بِزِيَادَةٍ عَلَيْهِ يُرَدُّ بِأَنَّ قَبُولَ الْوَلِيِّ وَقَعَ مُشْتَعِلًا عَلَى أَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ الْحُكْمُ لَا ارْتِبَاطَ لِأَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فَأَعْطَيْنَا كُلًّا حُكْمَهُ وَهُوَ صَحَّةُ النِّكَاحِ إِذَا لَا مَانِعَ لَهُ وَبُطْلَانُ الْمُسَمَّى لِوُجُودِ مَانِعِهِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَأَمَّا قَبُولُ السَّفِيهِ فَقَارَنَهُ مَانِعٌ مِنْ صَحَّتِهِ وَهُوَ انْتِفَاءُ الْإِذْنِ لِمُجَوِّزٍ لَهُ مِنْ أَصْلِهِ وَلَا يُقَالُ بِصَحَّتِهِ فِي قَدْرِ مَهْرِ الْمَثَلِ لِمَا مَرَّ أَيْنَا فِي رَدِّ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَلِمَا يَأْتِي فِي بَإَيِّ شَيْءٍ .

(وَلَوْ أُطْلِقَ الْإِذْنُ) بِأَنَّ قَالَ : انْكَحْ وَلَمْ يُعَيَّنْ امْرَأَةٌ وَلَا قَدَرًا (فَالْأَصَحُّ صَحَّتْهُ) لِأَنَّ لَهُ مَرَدًّا كَمَا قَالَ (وَيُنْكَحُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ) لِأَنَّهُ الْمَأْذُونُ فِيهِ شَرْعًا أَوْ بِأَقْلٍ مِنْهُ فَإِنْ زَادَ لَمَّا الزَّائِدُ (مَنْ تَلَقَّى بِهِ) مِنْ حَيْثُ الْمَضْرِبُ الْمَالِي فَلَوْ نَكَحَ مَنْ يَسْتَفْرِقُ.....

• فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَلْفُ مَهْرَ مِثْلِهَا وَقَوْلُهُ: فِي الثَّانِيَةِ أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْهُ .
• فَوَدَّ: (أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (مَهْرَ مِثْلِهَا) . • فَوَدَّ: (فَالْإِذْنُ بَاطِلٌ إِنْ) أَيِ فَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ إِذَا مُنْعِي . • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ حُكْمُ كُلِّ . • فَوَدَّ: (وَأَمَّا قَبُولُ السَّفِيهِ إِنْ) قَدْ يُقَالُ وَقَبُولُ الْوَلِيِّ لِمَوْلَاهُ أَيْضًا قَارَنَهُ مَانِعٌ وَهُوَ الزِّيَادَةُ الْغَيْرُ الْمَأْذُونِ فِيهَا شَرْعًا سَمَ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ كَبِيرَةً وَقَعَلَهَا عَالِمًا بِهَا وَبِإِثْنَانِهَا فَهُوَ مَسْلُوبُ الْوِلَايَةِ حَيْثُ يُدْرِكُ الْكَلَامُ فِيهِ وَلَا فَلَ مَانِعَ إِذْ صَحَّةُ قَبُولِ الْوَلِيِّ لِلْسَّفِيهِ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى إِذْنِهِ وَقَدْ وَجَدَ مِنْهُ إِذْنٌ صَحِيحٌ وَأَمَّا كَوْنُ النِّكَاحِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَحُكْمٌ آخَرٌ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صَحَّةُ النِّكَاحِ بِخِلَافِ نِكَاحِ السَّفِيهِ فِيمَا ذَكَرَ فَإِنَّهُ مُوقُوفٌ عَلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ وَلَمْ يَوْجَدْ إِذْنٌ صَحِيحٌ لِيَرْبِطَهُ لَهُ بِفَاسِدٍ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ: يُؤْخَذُ مِنْهَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: انْكَحْ وَاجْعَلِ الصَّدَاقَ أَلْفًا وَلَمْ يَجْعَلِ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ قِيدًا لِلأُولَى صَحَّ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَلْيُبَحَّرْ إِنْ سَبَّحَ عَمَرَ أَقُولُ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَهُوَ انْتِفَاءُ الْإِذْنِ إِنْ عَدِمَ الصَّحَّةَ مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ . • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ أَيْنَا إِنْ) وَقَوْلُهُ: وَلِمَا يَأْتِي إِنْ يَتَأَمَّلُ فِيهِمَا إِنْ سَمَ . • فَوَدَّ: (بِأَنَّ قَالَ) إِلَى التَّيْهِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُفْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: خِلَافًا لِلْإِسْتَوْثِي إِلَى وَلَوْ زَوْجُ الْوَلِيِّ .

• فَوَدَّ (سَبَّ): (مَنْ تَلَقَّى بِهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ نَكَحَ مَنْ لَا تَلَقَّى بِهِ لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَفْرِقْ مَهْرَ مِثْلِهَا مَالَهُ وَلَا قَرَبٌ مِنَ الْإِسْتِفْرَاقِ وَهُوَ وَاضِحٌ إِنْ شَ . • فَوَدَّ: (فَلَوْ نَكَحَ مَنْ يَسْتَفْرِقُ إِنْ) يَتَبَنَّى أَنْ مَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ مَالُهُ يُزِيدُ عَلَى مَهْرِ اللَّائِقَةِ عَرَفًا أَمَّا لَوْ كَانَ بِقَدْرِ مَهْرِ اللَّائِقَةِ أَوْ دُونَهُ فَلَا مَانِعَ مِنْ تَزَوُّجِهِ بَعَنَ يَسْتَفْرِقُ مَهْرَ مِثْلِهَا مَالَهُ لِأَنَّ تَزَوُّجَهُ بِهِ ضَرُورِيٌّ فِي تَحْصِيلِ النِّكَاحِ إِذَا الْغَائِبُ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ لَا

• فَوَدَّ: (لِوُجُودِ مَانِعِهِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ إِنْ) قَدْ يُقَالُ: وَقَبُولُ الْوَلِيِّ لِمَوْلَاهُ أَيْضًا قَارَنَهُ مَانِعٌ وَهُوَ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الْمَأْذُونِ فِيهَا شَرْعًا . • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ أَيْنَا إِنْ) يَتَأَمَّلُ . • فَوَدَّ: (وَلِمَا يَأْتِي إِنْ) يَتَأَمَّلُ أَيْضًا .

مهز مثلها ماله لم يصح التكاح كما اختاره الإمام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه خلافاً للإسنوي ويظهر أنه لو لم يستغفره وكان الفاضل تافها بالنسبة إليه غزافاً كان كالمستغفر ولو زوّج الولي المجنون بهذه لم يصح على الأوجه لاعتبار الحاجة فيه كالشفية وهي تندفع بدون هذه بخلاف تزويجه للصغير العاقل فإنه منوط بالمصلحة في ظن الولي وقد تظهر له في نكاحها ومن ثم جاز له أن يزوجه بأربع كما مر.

(تنبيه) : قوله : لانتفاء المصلحة فيه تبينت فيه شرح المنهج ولا ينافيه قوله في شرح الروض تبعاً للروضة عن الإمام والغزالي لم يصح بل يتقيد بالمصلحة قال الزركشي ولا شك أن الاستغراق لا ينافي المصلحة فإنه قد يكون كسوتها أو المهز مؤجلاً اه وذلك لأن انتفاء المصلحة في هذه الصورة هو الغالب فلا نظّر لهذا الأمر التادير على أن النظر للكسب في المستقبل بعد خروج ما في يده بعيد وكذا للتأجيل لأنه بصدد الخلول والاحتياج فساغ نفى المصلحة من أصلها لكن الذي يتجه النظر لقرائن حاله الغالية فإن شهدت باضطرابه لينكاحها بخصوصها مع عدم تأثره بفقد ما بيده صَحَّ التكاح والا فلا ولو قال له : انكح من شئت بما شئت لم يصح لأنه رفع للحجر الكلية فبطل الإذن من أصله ومن ثم لم يتأت في تفريق الصفة وليس لشفية إذن له في نكاح توكيل فيه لأن حجزه لم يُرفع إلا عن مباشرته.

(فإن قيل له ولله اشترط إذنه في الأصح) لما مر من صحة عبارته هنا.....

يوافق عليه اه ع ش . قود : (مهز مثلها الخ) هلا قال : ما وجب بعقدها ماله . ليشمل ما إذا تزوجها بدون مهز مثلها وكان ما تزوجها به يستغفر ماله اه رشدي ومز عن ع ش آتفا جوابه . قود : (بهله) أي من يستغفر مهز مثلها مال المجنون حقيقة أو حكماً . قود : (وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع حاجته إلا هذه إلا أن يقال إنه ناير اه سم . قود : (لم يصح الخ) مقول قوله في شرح الروض . قود : (بل يتقيد بالمصلحة) أي بل يرتبط بالمصلحة ولا مصلحة هنا فيؤول الكلام إلى أن عدم الصفة لانتفاء المصلحة فلا منافاة بينه وبين ما في شرح المنهج اه كزدي ويأتي عن الحلبي ما يرده . قود : (فإنه) أي الشفة . قود : (اه) أي ما في شرح الروض وهذا يفيد أن المدار في ذلك على المصلحة وعدمها لا أنها في ذلك متضمنة فيه دائماً أبداً كما يفيد كلامه هنا أي في شرح المنهج فليتأمل اه حلبي .

قود : (وذلك) أي عدم المنافاة . قود : (في هذه الصورة) أي فيما لو نكح الشفة من يستغفر مهز مثلها ماله . قود : (لهذا الأمر التادير) أي أنه قد يكون كسوتاً الخ . قود : (النظر لقرائن حاله الخ) خبر (لكن) . قود : (تفريق الصفة) أي من صحة النكاح وبطلان المسمى . قود : (لما مر) إلى قوله قال ابن الرقعة في النهاية . قود : (لما مر من صحة عبارته الخ) قضيته صحة عبارته بدون إذن الولي فانظره مع

قود : (لم يصح على الأوجه الخ) كذا شرح م ر . قود : (وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع حاجته إلا هذه إلا أن يقال : إنه ناير . قود : (لما مر من صحة عبارته هنا) قضيته صحة عبارته بدون إذن الولي

(ويقبل) له (بمهر المثل فأقل) كالشراء له (فلان زاد صبح التكاح بمهر المثل) ولغت الزيادة لأنه ليس أهلاً للثبوت وبطل المسمى من أصله كما مرّ أيضاً بما فيه (وفي قول يطل التكاح كما لو اشترى له بأكثر من ثمن المثل ويجاب بأنه يلزم من بطلان الثمن بطلان البيع إذ لا مرد له بخلاف التكاح .

(ولو نكح السفية) السابق وهو المحجور عليه (بلا إذن) من وليه الشايل للحاكم عند فقد الأصل أو امتناعه وإن تعذر ثراجمه السلطان (فباطل) نكاحه لإلغاء عبارته فيفترق بينهما قال ابن الرفعة هذا إذا لم ينته إلى خوف العنت وإلا فالأصح صحة نكاحه كامرأة لا ولي لها بل أولى (فلان وطئ) منكوحته الرشيدة المختارة (لم يلزمه شيء) أي حد قطعاً للشبهة ومن ثم

ما سبق في شرح بل يتكبح بإذن وليه إلخ لكن الظاهر أن التحويل على ما هنا اه سم . قود : (ويقبل له إلخ) عبارة المغني وإنما يقبل له الولي نكاح امرأة تليق به بمهر المثل إلخ . قود : (لأنه إلخ) أي الولي بالنسبة لمال موليّه . قود : (كما مرّ أيضاً) أي في شرح بمهر المثل من المسمى . قود : (وهو المنجور عليه) أي حساً أو حكماً على ما مرّ اه رشدي . قود : (من وليه الشايل) إلى قوله ، وقول الأذرع في المغني إلا قوله : ومزوجة بالإيجاب وقوله : ولها الفسخ إلى المتي . قود : (هذه فقد الأصل أو امتناعه إلخ) يفيد أن الحاكم يزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح به اه سم . قود : (أو امتناعه) أي لغير مصلحة اه مغني . قود : (وإن تعذر إلخ) راجع إلى قوله الشايل للحاكم إلخ . قود : (فيفترق بينهما) أي بين السفية ومنكوحته بلا إذن . قود : (قال ابن الرفعة هذا إلخ) عبارة المغني ومحلّه كما قال ابن الرفعة إذا لم ينته إلخ . قود : (والأ فالأصح إلخ) لكن أفتى الوالد بخلافه اه نهاية قال ع ش . قوله : لكن أفتى الوالد إلخ مفتد وجهه نذره ما ذكره ابن الرفعة أي من تعذر رجوع الولي والحاكم وبقي ما لو لم يكن ثم ولي ولا حاكم هل يتزوج أم لا فيه نظر والأقرب الأول صيانة له عن الوقوع في الزنا اه وفي سم بعد ذكره عن الكثر مثل ما في الشارح ما نصّه لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بخلافه ويتبني أن الكلام كله مع عدم التحكيم أما معه فيبني أن يجوز وهو حيثيذ كمسألة المرأة المذكورة اه وأقره الرشدي . قود : (كامرأة إلخ) أي فإنها تحكم اه رشدي .

قود : (لا ولي لها) عبارة المغني في المفاضة لا تجد ولياً اه . قود : (منكوحته) إلى قول المتي وبإذنه في النهاية إلا قوله : بخلافه باطناً إلى بخلاف صغيرة وقوله : ومزوجة بالإيجاب . قود : (أي حد قطعاً إلخ) قضية إطلاقه ولو مع العلم بالفساد ويوجه بأن بعض الأئمة كالإمام مالك يقول بصحة نكاح السفية

فانظره مع ما سبق في شرح بل يتكبح بإذن وليه إلخ لكن الظاهر أن التحويل على ما هنا . قود : (هذه فقد الأصل أو امتناعه إلخ) يفيد أن الحاكم يزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح بذلك . قود : (والأ فالأصح صحة نكاحه) عبارة كثر الأئمة البكري : قال ابن الرفعة : وأصح الوجهين صحة نكاحه وهو أولى من المرأة في المفاضة لا تجد ولياً اه لكن أفتى شيخنا

لِحَقِّه الولد ولا مهر ظاهرًا ولو بعد فك الحجر وإن لم تعلم سفهه لأنها مُقَصَّرَةٌ بترك البحث مع كونها سُلْطَنَةً على بُضْمِها بخلافه باطنًا بعد فك الحجر عنه كما نص عليه في الأم واعتدوه بخلاف صغيرة ومجنونة ومكرهية ومزوجة بالإيجاب ونائية فيجب مهر المثل إذ لا يصح تسليطهن ومن ثم لو كُملَتْ بعد العقد وعلمت سفهه ومكنته مطاوعة لم يجب لها شيء كما هو ظاهر وكذا سفهة حالة الوطء فيجب لها مهر المثل أيضًا كما أفتى به الْمُصَنِّف وإن علمت الفساد وطاوعته واعترض بالاعتداد بإذن السفه في الإلتلاف البدني ولهذا لو قال سفهة لآخر أقطع يدي فقطعه هدر ويؤد بأن البضع مقوم بالمال شرعًا ابتداء فلم يكن لإذنها مع سفهها دخل فيه بخلاف نحو اليد (وقيل يلزمه مهر المثل) لِقَلِّا يخلو الوطء عن مقابل (وقيل) يلزمه (أقل مقتول) حذرًا من الخلط المذكور .

(ومن حَجَرَ عليه بقلبي صَحَّ نِكَاحُهُ) كما قدَّمه في الفلَس وأعادَه هنا توطئة لما بعده وذلك

وَنَبَّهَ لَوَلِيَّه الخِيَارَ وهذا موجب لإسقاط الحد على أن في كلام بعضهم ما يقتضي جريان الخلاف عندنا في صحته نكاحه اهـ ع ش . ٥ . فؤد: (ظاهرًا) الْمُتَمَتَّدُ عَدَمُ الوُجُوبِ باطنًا أيضًا م ر اه سم .

٥ . فؤد: (بخلافه باطنًا إلخ) وإفًا لِلْمُعْنَى كما مرَّ وخلافًا لِلنَّهَائِيَّةِ عِبَارَتُهُ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ وما نُقِلَ عَنِ النَّصِّ مِنْ لُزُومِهِ فِي ذِمَّتِهِ باطنًا ضَعِيفٌ اهـ . ٥ . فؤد: (بخلاف صغيرة إلخ) مُحْتَرَزُ الرَّشِيدَةِ الْمُخْتَارَةِ . ٥ . فؤد: (ومزوجة إلخ) خلافًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ يَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ الْمُزَوَّجَةُ بِالْإِجْبَارِ كَالسَّفِيهِ فَإِنَّهُ لَا تَقْصِرُ حَيْثُ يَزِيدُ مِنْ قَبْلِهَا فَإِنَّهَا لَمْ تَأْذَنْ وَالتَّمَكُّينُ وَاجِبٌ عَلَيْهَا مَزْدُودٌ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا التَّمَكُّينُ حَيْثُ يَزِيدُ اهـ وَزَادَ سَمٌ لَكِنْ لَوْ جَهِلْتَ فَسَادَ النِّكَاحِ وَاعْتَدَدْتَ وَجُوبَ التَّمَكُّينِ فَفِيهِ نَظَرٌ اهـ قَوْلُهُ: وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِحَمْلِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى هَذِهِ وَكَلَامِ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى عَلَى الْعِلْمِ بِالْفَسَادِ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَعَ ش مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: إِذْ لَا يَجِبُ التَّمَكُّينُ حَيْثُ أَيَّ حِينَ الْعِلْمِ بِفَسَادِ النِّكَاحِ وَعَلَيْهِ قَلَّ ظَنُّتُ صِحَّتَهُ فَالْوَجْهَ مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ اهـ . ٥ . فؤد: (ومكنته مطاوعة) أَي وَلَمْ يَسْبِقْ لَهَا تَمَكُّينٌ قَبْلُ وَلَا فَقَدْ اسْتَقَرَّ لَهَا الْمَهْرُ بِالْوَطْءِ السَّابِقِ وَلَا شَيْءَ لَهَا فِي الثَّانِي لِاتِّحَادِ الشُّبْهِةِ عَلَى مَا يَأْتِي اهـ ع ش .

٥ . فؤد: (واعترض) أَي إِفْتَاءُ الْمُصَنِّفِ اهـ كَزِدِّي . ٥ . فؤد: (مقوم بالمال شرعًا ابتداء) أَي بِخِلَافِ نَحْوِ قَطْعِ الْيَدِ فَإِنَّ وَاجِبَهُ الْقَوْدُ ابْتِدَاءً سَمَ أَيِ وَالْمَالُ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْعَقْرِ عَلَيْهِ ع ش . ٥ . فؤد: (لما بعده) أَي لِيَّانِ الْمُؤْنِ .

الرَّمْلِيُّ بِخِلَافِهِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ مَعَ عَدَمِ التَّمَكُّينِ أَمَّا مَعَ قَبْتِنِي أَنْ يَجُوزَ وَهُوَ حَيْثُ يَزِيدُ كَمَسْأَلَةِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ . ٥ . فؤد: (بخلافه باطنًا) الْمُتَمَتَّدُ عَدَمُ الوُجُوبِ باطنًا أيضًا م ر . ٥ . فؤد: (ومزوجة بالإيجاب) كَذَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَهُوَ مَزْدُودٌ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَمَكُّينُهُ مَعَ فُسَادِ النِّكَاحِ لَكِنْ لَوْ جَعَلْتَ فُسَادَ النِّكَاحِ وَاعْتَدَدْتَ وَجُوبَ التَّمَكُّينِ فَفِيهِ نَظَرٌ . ٥ . فؤد: (مقوم بالمال شرعًا ابتداء) أَي بِخِلَافِ نَحْوِ قَطْعِ الْيَدِ فَإِنَّ وَاجِبَهُ الْقَوْدُ ابْتِدَاءً . ٥ . فؤد: (فلَمْ يَكُنْ لِأَنَّهُمَا مَعَ سَفَهٍا دَخَلَ) إِذْ لَا اغْتِيَارَ بِإِذْنِ السَّفِيهِ فِي الْأَمْوَالِ .

لِصَحَّةِ عِبَارَتِهِ وَلَهُ ذِمَّةٌ (وَمَوْزُنُ النِّكَاحِ فِي كَسْبِهِ لَا فِيمَا مَعَهُ) لِتَعْلُقِي حَقَّ الْغُرْمَاءِ بِهِ مَعَ اخْتِيَارِهِ لِإِحْدَائِهَا بِخِلَافِ الْوَلَدِ الْمُتَجَدِّدِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ فِي ذِمَّتِهِ وَلَهَا الْفَسْخُ بِإِعْسَارِهِ بِشَرْطِهِ وَبَعَثَتْ تَخْيِيرَهَا إِنْ جَهِلَتْ فَلَسَتْ ضَعِيفٌ .

(وَلِكَاخٍ عَبْدٍ) وَلَوْ مُدْبِرًا وَمُبْعَضًا وَمُكَاتَّبًا وَمُعْلَقًا عَقْدَهُ بِصِفَةِ (بَلَا إِذِنْ سَيِّدِهِ) وَلَوْ أَنْثَى (بِاطِلٌ) لِلْحَجْرِ عَلَيْهِ وَلِلْخَبْرِ الصَّحِيحِ «أَيُّمَا مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذِنْ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ» وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ مَنَعَهُ سَيِّدُهُ فَرَفَعَهُ لِحَاكِمٍ يَرَى إِجْبَارَهُ فَأَمَرَهُ فَأَمْتَنَعَ فَأُذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ أَوْ زَوَّجَهُ فَإِنَّهُ يَصْصَحُ جِزْمًا كَمَا لَوْ عَصَلَ الْوَلِيُّ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ صَحَّتْهُ عَلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ الْحَاكِمِ لَمْ يَصْصَحِ الْإِسْتِثْنَاءُ أَوْ عَلَى مَذْهَبِنَا فَلَا وَجْهَ لَهُ وَأَقْهَمَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَوْقُوفَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ عَلَى جِهَةٍ.....

• **قَوْلُهُ (سَيِّدٌ):** (وَمَوْزُنُ النِّكَاحِ الْخ) أَيِ الْمُتَجَدِّدِ عَلَى الْحَجْرِ مِنْ مَهْرٍ وَنَفَقَةٍ وَغَيْرِهِمَا أَمَّا النِّكَاحُ السَّابِقُ عَلَى الْحَجْرِ فَمَوْزُنُهُ فِيمَا مَعَهُ إِلَى قِسْمَةِ مَالِهِ أَوْ اسْتِغْنَائِهِ بِكَسْبِ أَهْ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَلَوْ اشْتَرَى أَمَةً فِي ذِمَّتِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ وَاسْتَوْلَدَهَا فَهِيَ كَالزَّوْجَةِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ الْحَجْرِ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَه .

• **قَوْلُهُ:** (مَعَ اخْتِيَارِهِ لِإِحْدَائِهَا) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ مَعَ إِحْدَائِهَا بِاخْتِيَارِهِ أَه وَهِيَ أَحْسَنُ . • **قَوْلُهُ:** (بِخِلَافِ الْوَلَدِ الْمُتَجَدِّدِ) أَيِ فَإِنْ حُدُوثُهُ قَهْرِيٌّ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوَطْءِ الْإِخْبَالُ وَمَوْزُنُهُ فِي مَالِهِ حَتَّى يُقَسَّمْ أَه ع ش .

• **قَوْلُهُ:** (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَهْرِ عَدَمُ الْوَطْءِ وَبِالنِّسْبَةِ لِلنَّفَقَةِ مُضِيُّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَلَا إِنْفَاقٍ فَتَنْسَخُ صَبِيحَةَ الرَّابِعِ عَلَى مَا يَأْتِي أَه ع ش . • **قَوْلُهُ:** (وَلَوْ أَنْثَى) أَيِ أَوْ كَافِرًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيِ وَلَوْ كَانَ سَيِّدُهُ أَنْثَى أَوْ كَافِرًا . • **قَوْلُهُ:** (وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ يُسْتَنْتَى الْخ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي . • **قَوْلُهُ:** (فَرَفَعَهُ لِحَاكِمٍ الْخ) قَدْ يَهْدَى إِنْ وَجَدَ مِنَ الْحَاكِمِ الْمَرْفُوعِ إِلَيْهِ حُكْمٌ بِالْأَمْرِ بِالنِّكَاحِ أَوْ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ بَعْدَ وَقُوعِهِ فَالْإِسْتِثْنَاءُ وَاضِحٌ عَلَى مَذْهَبِنَا أَيْضًا وَلَا خَرَجَ عَلَى أَنْ تَصْرُفَ الْحَاكِمُ كُلُّهُ حُكْمٌ أَوْ لَا إِنْ قُلْنَا: حُكْمٌ فَكَذَلِكَ وَلَا فَلَا وَجْهَ لِلْإِسْتِثْنَاءِ فَتَأْمَلْ سَيِّدُ عَمَزٍ وَقَوْلُهُ: حُكْمٌ بِالْأَمْرِ بِالنِّكَاحِ انْظُرِ الْمُرَادَ بِهِ فَلَوْ أَرَادَ بِهِ الْإِذْنَ بِالنِّكَاحِ فَهُوَ مُوجُودٌ فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَقَوْلُهُ: وَلَا خَرَجَ عَلَى الْخِ قَدْ مَرَّ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ حُكْمٌ فِيمَا رَفَعَ إِلَيْهِ وَالرَّفْعُ هُنَا مُوجُودٌ فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فَالْإِسْتِثْنَاءُ وَاضِحٌ، عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: لَمْ يَصْصَحِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي عَدَمِ صَحَّتِهِ نَظَرٌ فَإِنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ شَامِلَةٌ لِهَذَا الْحَالِ وَهَذَا كَافٍ فِي صَحَّتِهِ أَه . • **قَوْلُهُ:** (عَلَى جِهَةٍ) قَضَيْتُهُ خُرُوجُ الْمَوْقُوفِ عَلَى مُعَيَّنٍ وَتَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ قَيْدَ الْمُعَيَّنِ وَعَصَبَتَهُ زَوَّجَ السُّلْطَانِ عَنْ

• **قَوْلُهُ فِي (سَيِّدٍ):** (وَمَوْزُنُ النِّكَاحِ فِي كَسْبِهِ) أَيِ قُسْتُتَى هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ الْحَجَرَ يَتَعَدَّى إِلَى مَا حَدَثَ لَهُ . • **قَوْلُهُ:** (وَلَوْ أَنْثَى) أَيِ وَلَوْ كَانَ سَيِّدُهُ أَنْثَى . • **قَوْلُهُ:** (لَمْ يَصْصَحِ الْإِسْتِثْنَاءُ) فِي عَدَمِ صَحَّتِهِ نَظَرٌ فَإِنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ شَامِلَةٌ لِهَذَا الْحَالِ وَهَذَا كَافٍ فِي صَحَّتِهِ . • **قَوْلُهُ:** (عَلَى جِهَةٍ) قَضَيْتُهُ خُرُوجُ الْمَوْقُوفِ عَلَى مُعَيَّنٍ وَتَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ قَيْدَ الْمُعَيَّنِ وَعَصَبَتَهُ زَوَّجَ السُّلْطَانِ عَنْ فَتَوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ أَنَّ الْعَبْدَ الْمَوْقُوفَ يَنْتَبِعُ تَزْوِجُهُ مُطْلَقًا فَرَأَجَعَهُ .

يَتَعَدُّ تَزْوِيجُهُ وَإِذَا بَطُلَ لِعَدَمِ الْإِذْنِ تَعَلَّقَ مَهْرُ الْمَثَلِ بِذِمَّتِهِ فَقَطْ وَيُتَجَنَّبُ أَنْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ نَحْوِ الصَّغِيرَةِ وَلَا تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي السَّفِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ بِحُثِّهِ وَجَزَمَ الْأَنْوَارُ كَالْإِمَامِ فِي وَطْئِهِ أُمَّةً غَيْرَ مَأْذُونَةٍ أَيْضًا بِتَعَلُّقِهِ بِرَقَبَتِهِ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ بَلْ بِذِمَّتِهِ (و) نِكَاحُهُ (إِذْهُ) .
أَيُّ السَّيِّدِ الرَّشِيدِ غَيْرِ الْمُحْرَمِ مُطْلَقًا.....

فَتَوَيَّ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْعَبْدَ الْمُزَوَّجَ يَمْتَنِعُ تَزْوِيجُهُ مُطْلَقًا فَرَأَيْتُهُ إِسْمَ أَيِّ مَبْنَحَةٍ تَزْوِيجِ الْعَتِيقَةِ شَرْحًا وَحَاشِيَةً. □ فَوُدَّ: (يَتَعَدُّ تَزْوِيجُهُ) أَيُّ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِسْمَ. □ فَوُدَّ: (إِذَا بَطُلَ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثَلِ. □ فَوُدَّ: (تَعَلَّقَ مَهْرُ الْمَثَلِ بِذِمَّتِهِ) أَيُّ إِنْ وَطِئَ أَحَدٌ رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (وَالَا) أَيُّ بَانَ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ مُكْرَهَةً أَوْ مُزَوَّجَةً بِالْإِجْبَارِ أَوْ سَفِيهَةً حَالِ الْوُطْءِ. □ فَوُدَّ: (تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ) أَيُّ لَوْ جَوِبَهُ بِغَيْرِ رِضَا مُسْتَحَقِّهِ الْمُغْتَبَرِ رِضَاهُ وَلَا عِبْرَةَ بِرِضَا الْوَلِيِّ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمَهْرِ سَمْعٌ وَعِشْرٌ. □ فَوُدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي السَّفِيهِ) أَيُّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ بِخِلَافِ صَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ الْخ وَقَوْلُهُ: فِي السَّفِيهِ أَيُّ فِي وَطْئِهِ نَحْوُ الصَّغِيرَةِ إِذَا نَكَحَهَا بِلَا إِذْنٍ وَلِيٍّ وَهِيَ يَتَحَلَّى تَوَقُّفٌ سَمْعًا بِمَا نَصَّهُ أَنْظَرُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ مَرَّ وَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ التَّعَلُّقُ بِرَقَبَةِ الْحُرِّ إِسْمَ وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ الْخ فَعَجَابُهُ أَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ مِنْ نَظِيرِ مَا مَرَّ فِي السَّفِيهِ التَّشْبِيهِ فِي أَصْلِ ثُبُوتِ الْمَهْرِ وَعَدَمِ سَقُوطِهِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِالذِّمَّةِ أَوْ الرَّقَبَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي السَّفِيهِ أَيُّ مِنْ حَيْثُ مُطْلَقُ الْوُجُوبِ بِهِ يَتَذَفَعُ مَا فِي حَوَاشِيِ الشُّحْفَةِ إِسْمَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

□ فَوُدَّ: (وَجَزَمَ الْأَنْوَارُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر إِسْمَ. □ فَوُدَّ: (غَيْرَ مَأْذُونِهِ الْخ) أَيُّ بَانَ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَوُطِئَتْ أَيْضًا كَمَا لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مَأْذُونًا أَحَدٌ كَرْدِي. □ فَوُدَّ: (وَقَالَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنْ قَالَ إِسْمَ.

□ فَوُدَّ: (أَيُّ السَّيِّدِ الرَّشِيدِ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَأَقْضَى كَلَامُهُ إِلَى وَإِنَّمَا أَجَبَرِ الْأَبُ، وَقَوْلُهُ: الَّتِي تَحِلُّ مِنْ قَبْلِ وَحُرِّ كِتَابِي وَقَوْلُهُ: بِنَاءٌ عَلَى جُلُّهُمَا إِلَى كَمَا يَزُوجُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَى أَمَّا الْكَافِرُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إِلَى وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا وَلِيُّ السَّفِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا أَجَبَرِ الْأَبُ إِلَى الْمَثَلِ وَقَوْلُهُ: وَلَا يُجَبِّرُ الْوَلِيُّ إِلَى الْكِتَابِ. □ فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمُحْرَمِ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ صِحَّتِهِ بِإِذْنِ السَّيِّدِ الْمُحْرَمِ وَإِنْ لَمْ يَتَكَيَّحْ إِلَّا بَعْدَ تَحْلِيلِهِ لِفَسَادِ الْإِذْنِ حَالِ الْإِحْرَامِ وَهَذَا مَا قَالَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِسْمَ.

□ فَوُدَّ: (يَتَعَدُّ تَزْوِيجُهُ) أَيُّ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ. □ فَوُدَّ: (وَالَا تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ) أَيُّ لَوْ جَوِبَهُ بِغَيْرِ رِضَا مُسْتَحَقِّهِ الْمُغْتَبَرِ رِضَاهُ وَلَا عِبْرَةَ بِرِضَا الْوَلِيِّ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمَهْرِ. □ فَوُدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي السَّفِيهِ) أَنْظَرُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ مَرَّ وَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ التَّعَلُّقُ بِرَقَبَةِ الْحُرِّ. □ فَوُدَّ: (وَجَزَمَ الْأَنْوَارُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمُحْرَمِ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ صِحَّتِهِ بِإِذْنِ الْمُحْرَمِ وَإِنْ لَمْ يَتَكَيَّحْ إِلَّا بَعْدَ تَحْلِيلِهِ لِفَسَادِ الْإِذْنِ حَالِ الْإِحْرَامِ وَهَذَا مَا قَالَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَإِنْ خَالَفَ غَيْرَهُ وَتَبِعَهُ فِي الْعُبَابِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَارِقَ تَوْكِيلَ الْوَلِيِّ الْمُحْرَمِ غَيْرَهُ حَيْثُ لَمْ يَقْبَدْ بِحَالِ الْإِحْرَامِ بِصِحَّةِ عِبَارَةِ الْوَكِيلِ فِي نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ أَحَدٍ فِي النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ قَضِيَتْ ذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ تَوْكِيلِ الْعَبْدِ الْمُحْرَمِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ

ولو أنشئ بكراً (صحيح) لمفهوم الخبر (وله إطلاق الإذن) فينكح حرة أو أمة بئله وغيرها نعم،
للسيد من الخروج إليها خلافاً لمن وهم فيه (وله تقيده بامراً) معينة (أو قبيلة أو بلد ولا
يعدل عما أذن فيه) ولا بطل وإن كان مهر المعدول إليها أقل من مهر معينة نعم، لو قدر له
مهرًا فزاد أو زاد على مهر المثل عند الإطلاق صحت الزيادة ولزمت ذمته فيشتبع بها إذا عتق
لأن له ذمة صحيحة بخلاف ما مر في السفية ويؤخذ منه أن الكلام في العبد الرشيد ومحل ما
ذكر في صورة التقدير إن لم ينه عن الزيادة ولا بطل النكاح لأنه غير مأذون فيه حينئذ ولا
يحتاج إلى إذن في الرجعة بخلاف إعادة البائن ولو نكح فاسداً نكح صحيحاً بلا إنشاء إذن
لأن الفاسد لم يتناوله الإذن الأول، ورجوعه عن الإذن كرجوع الموكل وكذا ولي السفية
كما هو ظاهر.

فؤد: (ولو أنشئ إلخ) أي أو كافراً أهـ مئني ويحتمل أن الضمير للعبد. فؤد: (لمفهوم الخبر) أي الماز
آياف. فؤد: (بئله) أي السيد. فؤد: (من الخروج إليها) أي الزوجة إذا كانت بغير بئله أهـ رشيد وقال
ع ش الضمير راجع إلى قوله بئله وغيرها أهـ. فؤد: (ولا بطل) أي وإن عدل بطل النكاح قال ع ش
ظاهره ولو كانت المعدول إليها خيراً من معينة نسباً وجمالاً وديناً وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين ما
تقدم في السفية عن ابن أبي الدم من الصحة بأن حنجر الرق أقوى من حنجر السفه أهـ ع ش. فؤد: (نعم)
إلخ) استندرك على قول المصنف ولا يعدل إلخ أهـ رشيد. فؤد: (لو قدر إلخ) وإن نقص عما عتبه له
سيده أو عن مهر المثل عند الإطلاق جاز ولو نكح بالمسمى من مهرها دون صح به أهـ مئني.
فؤد: (فزاد إلخ) ظاهره الصحة هنا وإن كان مهر مثلها فوق المقدّر وإن بطل في نظير ذلك من السفية
كما صرح به الروض وشرحه والفرق لا ينع واضع أهـ سم. فؤد: (صحت الزيادة ولزمت إلخ) الأولى
صح ولزمت الزيادة ذمته. فؤد: (ولزمت ذمته) هذا إذا كانت المرأة كثيرة فإن كانت صغيرة تعلق المهر
برقيته أهـ حلي. فؤد: (ويؤخذ منه) أي من التعليل. فؤد: (في العبد الرشيد) قلو كان غير رشيد هل
صح النكاح ولغت الزيادة مطلقاً أو فيه التفصيل المار في السفية؟ والثاني أقرب فليراجع.
فؤد: (ومحل ما ذكر إلخ) أي محل صحة النكاح فيما لو قدر لها مهرًا فزاد. فؤد: (ولا بطل النكاح)
أي كما في السفية أهـ مئني. فؤد: (ولو نكح فاسداً) أي بأن أطلق السيد الإذن له في النكاح فنكح
نكاحاً فاسداً ليقدر شرط من شروطه أهـ ع ش. فؤد: (نكح صحيحاً) أي جاز له أن يتكح ثانياً نكاحاً
صحيحاً أهـ ع ش. فؤد: (ورجوعه) أي السيد كرجوع الموكل أي يعتد به أهـ ع ش. فؤد: (وكذا ولي
السفية) أي رجوعه كرجوع الموكل أهـ رشيد.

له حيث لم يقيد بما ذكر وفيه نظر فليراجع. فؤد: (فزاد) ظاهره الصحة هنا وإن كان مهر مثلها فوق
المقدّر وإن بطل في نظير ذلك من السفية لكن الفرق لا ينع واضع قال في الروض ولو نكح بالمسمى
أي بالمؤمنين من مهرها دون صح به قال في شرجه بخلاف نظيره في السفية كما مر انتهى.

(والأظهر أنه ليس للسيد إيجاب عبده على التكاح) صغيراً كان أو كبيراً بسائر أقسامه السابقة لأنه يلزم ذمته مالا كالكتابة واقتضى كلاهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير وأطال الاستدلال فيه وإنما أجبر الأب الابن الصغير لأنه قد يرى تعيين المصلحة له حينئذ الواجب عليه رعايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاح قته بأقسامه السابقة أيضاً إذا طلبه منه في الأظهر لأنه يشوش عليه مقاصد الملك وفوائده كتزويج الأمة.
(وله إيجاب أهله) التي يملك جميعها ولم يعلق بها حق لازم على التكاح لكن معن مكافئها في

قول (سني): (والأظهر أنه ليس للسيد إيجاب عبده) والثاني له إيجابه كالأمة اه نهاية قال ع ش وعلى هذا الثاني لو طلق السيد مثلاً زوجته ثلاثاً ثم زوجها ولها بأذنها بعد انقضاء عدتها لهذا العبد بإيجاب سيده صح التكاح ثم إذا ملكها إياه سيده بعد وطئه لها انفسخ النكاح فلا يحتاج إلى تطليق من العبد وتحل المرأة بذلك لزوجه الأول بعد انقضاء عدتها من العبد قال بعض أهل العصر: والعمل بهذا القول حيث أمكن أولى مما يفعله الآن في التحليل بالصبي قال لسلامة ما ذكر من الاحتياط إلى المصلحة في تزويج الصغير فإنه حيث كان الزوج السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلحة اه وفيه بعد تسليمه أنه عمل بمقابل الأظهر. وقد صرح الشارح كتحج في شرح الخطبة بأنه لا يجوز العمل به ولو لتفسيه وأنه يحتاج مع ذلك إلى عدالة ولي المرأة والشهود وأتى بذلك ليكون العقد صحيحاً عند الشافعية تأمل ولا تغتر بما قيل اه أقول: ويفيد جواز التقليد والعمل لتفسيه بمقابل الأظهر في العبد الصغير قول الشارح واقتضى كلاهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير إلخ وقول المغني والثاني إيجابه كالأمة وقيل يجبر الصغير قطعاً وهو موافق لإظهار النص ولما عليه أكثر العراقيين وإقتضاء كلام الزايفي في بابي التحليل والرضاع أنه المذهب ولما سياتي للمصنف في كتاب الرضاع حيث قال: فيه ولو زوج أم ولده عبده الصغير إلخ اه وأما قول ع ش وأنه يحتاج إلخ فجوابه ظاهر غني عن البيان والله أعلم. فود: (بسائر إلخ) يشمل المكاتب والمبعض فيقتضي أن فيهما الخلاف وقال المغني والنهاية: إنهما لا يجبران قطعاً وزاد الأول والعبد المشترك هل يسديده إيجاباً وعليهما إجابة؟ فيه الخلاف المذكور في الطرفين ولو أجابه أحدهما إلى النكاح وامتنع الآخر امتنع عليه النكاح اه. فود: (لأنه) أي النكاح يلزمه إلخ ولأنه أي السيد لا يملك رفع النكاح بالطلاق فكيف يجبر على ما لا يملك رفعه نهاية ومغني. فود: (ترجيح مقابله إلخ) مال إليه المغني. فود: (وإنما أجبر الأب إلخ) أي بأن يزوجه بغير رضاه أي بقبوله النكاح له اه ع ش. فود: (ولا عكس) بالجزم أو الرفع نهاية ومغني قال الرشدي قوله: بالجزم لم يظهر لي وجهه فليتأمل اه. فود: (بأقسامه السابقة) إلا المرتد فلا يزوج بحال ناشر في اه سم.

فود: (سني): (وله إيجاب أمته) أي واحداً كان السيد أو متعدداً فالمشتركة يجبرها مالها اه ع ش.

فود: (التي يملك جميعها إلخ) سيدكز محترزه بقوله أما المبيعة إلخ، وقوله: في جميع ما مر ومنه

فود: (بأقسامه) إلا المرتد فلا يزوج بحال ناشر في.

جميع ما مرّ وإلا لم يصح بغير رضاها نعم، له إجبارها على رقيق وذنيء النسب إذ لا نسب لها وإنما صح بيعها بغير الكفو ولو مبيعاً ولزمها تمكيته على الأصح عند المتولي لأن الفرض الأصلي من الشراء المال ومن النكاح التمتع (بأي صفة كانت) لأن النكاح يرد على منافع البضع وهي ملكه ولانتفاعه بمهرها ونفقتها بخلاف العبد أما المبيعة والمكاتب فلا يجبرهما كما لا يجبرانه وممّا أنه ليس للزاهن تزويج موهونة لزم زهونها إلا من مرتهاين ومثلها جانية تعلق برقتها مال وهو مفسد وإلا صح وكان اختياراً للفداء وإنما لم يصح البيع حينئذ لأنه موقوف للرقبة وصح العتق لتشوف الشارع إليه وكذا لا يجوز لمفلس تزويج أمة بغير إذن الغرماء ولا لسيّد تزويج أمة تجارة عامل قراضه بغير إذنه لأنه ينفص قيمتها فيتضرر به العامل وإن لم يظهر به ربح.

العفة والسلامة من الغيوب ومن ذنابة الحرقة على ما أفاده قوله: نعم إلخ من أن ما عدا الرق وذنابة النسب مغتبراه ع ش. فؤد: (ولألم يصح) أي النكاح. فؤد: (له إجبارها على رقيق إلخ) أي وإن كان أبوها قرشياً كما مرّ مغني وسم. فؤد: (ولزمها تمكيته إلخ) أي عند أمن ضرر يلحقها في بذنها اه نهاية قال ع ش أي ولو باعتبار غلبة ظنّها كأن كان مجذوماً أو أبرص اه. فؤد: (المال) أي لا التمتع اه ع ش.

فؤد (سني): (بأي صفة كانت) نعميم في صفة الأمة من بكاره وثبوبة وصغر وكبر وعقل وجنون وتبشير واستيلاد اه مغني. فؤد: (كما لا يجبرانه) كان الظاهر تأنيث الفعل. فؤد: (وممّا أنه إلخ) مختار قوله ولم يتعلّق بها حق لزم اه ع ش. فؤد: (إلا من مرتهاين) أي أو بإذنه نهاية ومغني وسم وسيّد عزم. فؤد: (ومثلها جانية إلخ) أي بلا إذن المستحق اه مغني. فؤد: (حينئذ) أي حين إذ كان مويراً الذي هو معنى قوله وإلا اه رشيد. فؤد: (وصح العتق) أي إذا كان السيّد مويراً مع أنه موقوف للرقبة. فؤد: (لا يجوز لمفلس) أي محجور عليه بفلس اه سيّد عزم. فؤد: (تزوج أمة تجارة عامل قراضه) فيه تنابيح أربع إضافات. فؤد: (بغير إذن الغرماء) أي أما بإذنه فيصح ثم إن لم يظهر غريم آخر فذاك وإلا فيتبني بطلان النكاح اه ع ش. فؤد: (بغير إذنه) أي العامل. فؤد: (وإن لم يظهر إلخ) غاية.

فؤد: (وذنيء النسب) كذا عبر الشيخان وقصيته أنه يزوجه إذا كانت عريّة من عجمي قال السنوي قينافي قولهما فيما مرّ: والأمة العربيّة بالحر المجمع على هذا الخلاف أي الخلاف في أن يجبر بعض الخصال ببعض ونظر لما قاله صاحب الرّوض فمّر بما يفيد أنه لا يزوجه إذا كانت عريّة من عجمي ولو حرّاً وذكر شيخ الإسلام في شرحه أن الحق ما قاله قال ولا منافاة لأن الحق في الكفاءة في النسب ليسيّد لها وقد أسقطه هنا بزوجه ممن ذكر وما مرّ محلّه إذا زوجه غير سيّد لها بإذن أو ولاية على ماليتها اه. فؤد: (إلا من مرتهاين) أي أو بإذنه. فؤد: (وإنما لم يصح البيع إلخ) عبارة شرح الرّوض

أو تجارة قنّه المأذون له المدين بغير إذنه وإذن القرماء (فلان طلبت) منه أن يزوجه (لم يلزمه تزويجها) مطلقاً لتقصير قيمتها ولقوات استمتاعه بمن تجل له (وقيل : إن حرمت عليه مؤبداً والحق به ما إذا كان امرأة (قزمه) إجابتها تخصيماً لها .

(وإذا زوجه) أي الأمة سيدها (فالأصح أنه بالملك لا بالولاية) لأن التصرف فيما يملك استيفاءه ونقله إلى الغير إنما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالإجارة (فتزويج) على الأول مبني على أنه خلافاً للفقهاء كما مر (مسلم أمته الكافرة) التي تجل من قن وحر كتابي بخلاف المؤتدة - إذ لا تجل بحال - ونحو المجوسية والوثنية على أحد وجهين رجحه بعضهم لأنه لا يملك الاستمتاع بهما والأوجه ما رجحه الجلال البلقيني وشراح الحاوي بل نص عليه الشافعي رحمه الله أنه يزوجهما بكافر قن أو حر بناءً على جلها له الآتي عن الشنكي ترجيح خلافه كما يزويج محرمة بنحو رضاع وإن لم يكن له عليها ولاية من جهة أخرى خلافاً لما وهم فيه شارح أما الكافر فلا يزويج أمته المسلمة على ما مر لأنه ممنوع من كل تصرف فيها إلا إزالة ملكه عنها (ولها سبق) أمته كما يؤجرها.....

• فؤد: (أو تجارة قنّه الخ) عطف على (تجارة عايل) اه سم. • فؤد: (المأذون له) أي في التجارة .

• فؤد: (المدين) أي والأقرب زوجها بلا إذنه. • فؤد: (بغير إذنه) أي القن .

• فؤد (سني): (لم يلزمه تزويجها) أي وإن خاف عليها المنة وقوله : مطلقاً أي صغيرة أو كبيرة حلت أو لا اه ع ش. • فؤد: (مؤتدا) أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة وكانت بالغة كما قاله ابن يونس تايقة خائفة الزنا كما قاله الأذري اه معني. • فؤد: (ما إذا كان) أي السيد. • فؤد: (فيما يملك الخ) خبر (أن) وقوله : ونقله إلى الغير إنما يكون الخ عطف على اسمها وخبرها. • فؤد: (على الأول) أي أنه بالملك. • فؤد: (التي تجل) ينافي هذا التقيد ما يأتي من قوله والأوجه ما رجحه الخ وقوله : كما يزويج محرمة الخ. • فؤد: (ونحو المجوسية الخ) اشقط النهاية والمعني لفظة (نحو). • فؤد: (لأنه) أي السيد. • فؤد: (بهما) أي المجوسية والوثنية. • فؤد: (والأوجه ما رجحه الجلال الخ) وهو المتمد نهاية ومعني. • فؤد: (على جلها له) أي للكافر اه سم. • فؤد: (كما يزويج) أي السيد. • فؤد: (محرمة) أي المملوكة كأخيه سم ونهاية ومعني. • فؤد: (أما الكافر) مختار مسلم. • فؤد: (إلا إزالة ملكه الخ) أي وكتابتها نهاية ومعني .

واستشكل ذلك بمنع بينهما قبل اختيار الفداء. • فؤد: (أو تجارة قنّه) عطف على (تجارة عايل) .

• فؤد (في سني): (الكافرة) وقول الشارح أي الكتابية كما في المحرر مثالاً وإنما حمل كلامه على كلام أضله لأن الشيخين حكيا في المجوسية وجهين ولم يرجحاً شيئاً وقوله : لأن غيرها لا يجل نكاحها أي له ولا قسباتي جل الوثنية للوثني شرح م ر. • فؤد: (والأوجه ما رجحه الخ) وهو المتمد شرح م ر. • فؤد: (بناء على جلها له) أي الكافر. • فؤد: (كما يزويج محرمة) أي المملوكة كأخيه بنحو رضاع .

(وَمُكَاتَبَ) كِتَابَةً صَحِيحَةً أَمْتَهُ لَكِنْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ الْإِسْتِقْلَالُ بِتَرْوِيجِهَا كَعَبْدِهِ .
 (وَلَا يُزَوَّجُ وَلِيُّ عَبْدٍ) مُؤَلَّيْهِ مِنْ (صَبِيٍّ) وَمَجْنُونٍ وَسَفِيٍّ ذَكَرًا وَأُنْثَى لِعَدَمِ الْمَصْلُحَةِ فِيهِ بِانْقِطَاعِ
 كَسْبِهِ عَنْهُ وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى أَنَّهَا زُبْمًا تَظْهَرُ مَعَ تَرْوِيجِهِ لِثَنَرَتِهِ (وَيُزَوَّجُ) وَلِيُّ النِّكَاحِ وَالْمَالِ وَهُوَ
 الْأَبُ فَالْجَدُّ فَالْأَخُّ (أَمْتَهُ) لِإِجْبَارِهَا الَّتِي يُزَوَّجُهَا الْمُؤَلَّيْ بِتَقْدِيرِ كَمَالِهِ (فِي الْأَصْح) إِذَا ظَهَرَتْ
 الْغَيْبَةُ فِيهِ اِكْتِسَابًا لِلْمَهْرِ وَالتَّقْفَةِ.....

❦ فَوَيْ (سَيِّ): (وَمُكَاتَبَ الْخ) وَأَمَةُ الْمُكَاتَبَةِ يَتَّبِعِي أَنْ يُزَوَّجَهَا سَيِّدُهَا بِإِذْنِهَا فَلْيُرَاجِعْ قَالَهُ سَمِ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ
 الرُّؤُوسِ وَالْعُبَابِ مَا يُفِيدُهُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ مَا يُفِيدُهُ. ❦ فَوَيْ: (كَمَبِيهِ) أَيِ عَبْدِ الْمُكَاتَبِ أَيِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ
 الْإِسْتِقْلَالُ بِتَرْوِيجِ عَبْدِ الْمُكَاتَبِ بَلْ بِإِذْنِهِ لَهُ فِيهِ أَحَدٌ ش. ❦ فَوَيْ: (كَمَبِيهِ) أَيِ الْعَبْدِ وَقَوْلُهُ: عَنْهُ أَيِ
 الْمُؤَلَّي. ❦ فَوَيْ: (وَلِيُّ النِّكَاحِ الْخ) قَدْ يَصُدَّقُ عَلَى ابْنِ عَمٍّ وَصَبِيٍّ عَلَى بَنْتِ عَمٍّ وَجَابِ بِأَنْ الْمَقْصُودُ
 أَنْ تَكُونَ وَلَا يَتَّهَمُ لَهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ سَيِّدُ عَمٍّ وَقَوْلُهُ: مِنْ جِهَةِ الْخ وَلَمَّا الْأُولَى أَنْ يَقُولَ شَرْعِيَّةً لَا
 جَعْلِيَّةً. ❦ فَوَيْ: (لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ السَّفِيهِ) أَيِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى أَخَذًا مِنْ سَابِقِ كَلَامِهِ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ

❦ فَوَيْ فِي (سَيِّ): (وَمُكَاتَبَ الْخ) وَأَمَةُ الْمُكَاتَبَةِ يَتَّبِعِي أَنْ يُزَوَّجَهَا سَيِّدُهَا بِإِذْنِهَا فَلْيُرَاجِعْ قَالَ الشَّارِحُ فِي
 شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَبَحَثَ أَنَّ الْأَمَةَ الْمُتَبَعَةَ يُزَوَّجُهَا مَنْ يُزَوَّجُ الْمُتَبَعَةَ بِإِذْنِهَا أَيِ مَنْ يُزَوَّجُ الْمُتَبَعَةَ لَوْ
 كَانَتْ حُرَّةً وَهُوَ الْوَلِيُّ لَا مَنْ يُزَوَّجُهَا الْآنَ وَهُوَ مَالِكُ الْبَعْضِ وَالْوَلِيُّ أَوْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فِي
 بَحَثِ الْأَوْلِيَاءِ وَفِي الْعُبَابِ كَالرُّؤُوسِ وَيُزَوَّجُ أَمَةً غَيْرَ الْمَحْجُورَةِ وَلِئِذَا بِإِذْنِهَا مُطْلَقًا وَلَوْ بَكَرًا وَلَا يُعْتَبَرُ
 إِذْنُ الْأَمَةِ أَوْ لَا.

❦ فَوَيْ فِي (سَيِّ): (وَلَا يُزَوَّجُ وَلِيُّ عَبْدٍ صَبِيٍّ وَيُزَوَّجُ أَمْتَهُ الْخ) فِي الرُّؤُوسِ فَضَّلَ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ تَرْوِيجُ عَبْدِ
 الصَّبِيِّ وَالتَّسْفِيهِ وَالْمَجْنُونِ وَلَوْ زَوَّجَ أَمْتَهُمْ لِلْمَصْلُحَةِ أَبَوْ جَدًّا جَاَزًا لَا غَيْرُهُمَا إِلَّا السُّلْطَانُ فِي أَمَةٍ غَيْرِ
 الصَّغِيرِ وَيُزَوَّجُ أَيِ وَإِنْ عَلَا أَمَةُ النَّبِيِّ الْمَجْنُونَةِ لَا أَمَةَ النَّبِيِّ الصَّغِيرَةِ أَيِ الْعَاقِلَةِ وَإِنْ كَانَتْ أَيِ الْأَمَةُ
 لِسَفِيهِ اسْتَوْذِنَ أَوْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْأَمَةُ لِسَفِيهِ لَا تُسْتَأْذَنُ لَكِنْ قَوْلُ الْمَنْهَجِ وَشَرْحُهُ مَا نَصَّهُ وَلَوْلِي
 نِكَاحٍ وَمَالٍ مِنْ أَبٍ وَإِنْ عَلَا وَسُلْطَانٌ تَرْوِيجُ أَمَةٍ مُؤَلَّيٍّ مِنْ ذِي صَغَرٍ وَجُنُونٍ وَسَفَوٍ وَلَوْ أَنَّ بِي إِذْنِ ذِي
 السَّفَوِ فَلِلْأَبِ أَيِ وَإِنْ عَلَا تَرْوِيجُهَا إِلَّا إِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ صَغِيرَةً وَلَيْسَ لِغَيْرِهِمَا ذَلِكَ مُطْلَقًا أَوْ ظَاهِرًا فِي
 اغْتِيَابِ اسْتِثْنَائِهِ السَّفِيهِ أَيْضًا وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ بَكَرًا وَقَوْلُهُ (إِلَّا إِنْ كَانَ صَغِيرًا) شَامِلٌ لِذِي الْجُنُونِ
 مِنْهُمَا خِلَافَ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ الصَّغِيرَةَ بِالْمَجْنُونَةِ وَعِبَارَةُ الْجَوَاهِرِ هَلْ لَوَلِيِّ الطِّفْلِ وَالتَّسْفِيهِ وَالْمَجْنُونِ
 ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا تَرْوِيجُ رَقِيقِهِمْ عَبْدًا كَانَ أَوْ أَمَةً فِيهِ أَوْجُهُ إِلَى أَنْ قَالَ: وَالْقَائِلُ وَهُوَ الْأَخُّ أَنْ يُزَوَّجَ
 الْأَمَةَ لِلْمَصْلُحَةِ دُونَ الْعَبْدِ إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ أَيِ الرَّقِيقِ لِسَفِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ ثُمَّ قَالَ أَمَةُ الْمَرْأَةِ يُنْظَرُ فِي
 حَالِ سَيِّدَتِهَا فَإِنْ كَانَتْ مَحْجُورَةً فَقَدْ مَرَّ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً زَوَّجَهَا وَلِيُّ السَّيِّدَةِ بِرِضَا السَّيِّدَةِ دُونَ الْأَمَةِ
 سِوَاكَ كَانَ وَلِيًّا بِالتَّسْبِ أَوْ غَيْرِهِ وَسِوَاكَ كَانَتْ السَّيِّدَةُ نَيْبًا أَوْ بَكَرًا أَوْ لَا. ❦ فَوَيْ: (فَالسُّلْطَانُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ طَرَأَ
 السَّفَوُ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا فَلْيُرَاجِعْ.

نعم، لا بُدَّ من إذن السفه في نكاح أمته وخرج بوليَّهما أمة صغيرة عاقلة ثَيِّب فلا تزوج وأمة صغيرة وصغيرة مجنونة فلا تزوجها السلطان ولا يُجيز الولي على نكاح أمة المولى.

(باب ما يحرم من النكاح)

بيان لما أي النكاح المحرم لذاته لا لعارِض كالإحرام.....

المنهج وشرجه ما نصه هذا ظاهر في اعتبار استئذان السفهية أيضًا وظاهره وإن كانت بكرًا وبعد ذكر كلام شرخي الزوض والبهجة ما نصه وقضية ذلك أن السفهية الثيب كذلك اهـ. فود: (وخرج بوليَّهما) أي النكاح والمال ع ش ورشيدتي. فود: (أمة صغيرة) بالإضافة وكل من (عاقلة) و(ثيب) صفة (صغيرة). فود: (فلا تزوج) أي لانه لا يلي أحد نكاح تلك الصغيرة. فود: (وأمة صغيرة الخ) عطف على قوله أمة صغيرة. فود: (مجنونة) أسقطه النهاية والمغني وفي سم بعد ذكر كلام المنهج ما نصه: هذا شامل لذي الجنون منهما أي الصغير والصغيرة خلاف تفيد الشارح الصغيرة بالمجنونة اهـ.

فود: (فلا تزوجها السلطان) وإن ولي ماله لانه لا يلي نكاحهما.

(خاتمة): أمة غير المنجور عليها يزوجه ولي السيد تبعًا لولايته على سيديتها بإذن السيدة وجوبًا لانها المايكة لها نطقًا وإن كانت بكرًا لانها لا تستحي في تزويج أمتها اهـ مغني عبارة سم عن الجواهر أمة المرأة ينظر في حال سيديتها فإن كانت محجورة فقد مر وإن كانت مطلقة زوجه ولي السيد برضا السيد دون الأمة سواء كان وليًا بالنسب أو غيره وسواء كانت الأمة كبيرة أو صغيرة عاقلة أو مجنونة وسواء كانت السيدة ثيبًا أو بكرًا اهـ.

باب ما يحرم من النكاح

فود: (بيان لما) إلى قوله ومنها اختلاف الجنس في النهاية. فود: (بيان لما) لا يخفى قرب حمل من على التبعض بل أقربيه أي باب الأفراد المحرمة من جملة أفراد النكاح وأما حمل (من) على البيان فيلزمه نقصان البيان واحتياجه للتفيد اهـ سم وأقره الرشيدتي وقوله: فيلزمه نقصان البيان أي لانه لم يذكر جميع أفراد النكاح المحرم في هذا الباب، وقوله: واحتياجه للتفيد أي بقيد لذاته ولا يخفى أن التفيد يحتاج إليه مطلقًا وإن حمل (من) على التبعض كما أشار إليه الحلبي حيث قال أي باب بيان الأفراد المحرمة من جملة أفراد النكاح المحرم أي لا لعارِض كالإحرام بل لذاته اهـ.

فود: (نعم لا بُدَّ من إذن السفه في نكاح أمته) قال في شرح الزوض كما يستأذن في نكاحه وفي شرح البهجة لانه لا يلي نكاحه إلا بإذنه اهـ وقضية ذلك أن السفهية الثيب كذلك انتهى. فود: (وخرج بوليَّهما) أي النكاح والمال.

باب ما يحرم من النكاح

فود: (بيان لما) لا يخفى قرب حمل (من) على التبعض بل أقربيه أي باب الأفراد المحرمة من جملة أفراد النكاح وأما حمل (من) على البيان فيلزمه نقصان البيان واحتياجه للتفيد.

وحينئذ سارَتْ هذه التَّرْجُمَةُ ترجمة الروضة وأصلها باب مَوَائِعِ التَّكَاحِ ومنها اختلاف الجنس فلا يصحُّ للإنسي نِكَاحُ جَنِيَّةٍ وعكسه كما عليه أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ خِلَافًا لِلْقَمُولِيِّ وآخرين لأنَّ اللَّهَ تعالى اِمتَنَ علينا بجَعْلِ الأَزْوَاجِ مِنْ أَنْفُسِنَا لِيَتِمَّ الشُّكُونُ إِلَيْهَا وَالتَّائُسُّ بِهَا وَذَلِكَ بِسِتْلَازِمٍ مَا ذُكِرَ وَالْأَلْفَاتُ ذَلِكَ الْاِئْتِنَانُ وَفِي حَدِيثٍ فِيهِ ابْنُ لَهَيْعَةَ وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْجِنَّ» وَعَلَى الثَّانِي يَثْبُتُ سَائِرُ أَحْكَامِ التَّكَاحِ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسِيِّ فَقَطْ فِيمَا يَظْهَرُ لَأَنَّهُمْ وَإِنْ كَلَّفُوا بِفُرُوعِ شَرِيعَتِنَا إِجْمَاعًا مَعْلُومًا مِنَ الَّذِينَ بِالصَّرُورَةِ لَكِنَّا لَا نَدْرِي تَفَاصِيلَ تَكَالِيفِهِمْ نَعَمْ، ظَاهِرٌ كَلَامِ ائِمَّتِنَا أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْإِنْسِيِّينَ إِذَا اخْتَلَفَ مُقْلَدُهُمَا

• فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ قَيَّدَ بِقَيْدِ لُذَاتِهِ الْمُتَبَادِرِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ سَاوَتْ الْخُ أَيِ إِذَا الْمُتَبَادِرُ مِنْ مَوَائِعِ التَّكَاحِ مَا يَمْنَعُهُ لِذَاتِهِ وَقَدْ يَنْدَبِعُ بِذَلِكَ تَوَقُّفُ سَمِ وَاسْتَظْهَارُ الرَّشِيدِي إِتْيَا بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: سَاوَتْ الْخُ أَشَارَ الشُّهَابِ سَمِ إِلَى التَّوَقُّفِ فِيهِ وَالتَّوَقُّفُ فِيهِ ظَاهِرٌ اهـ. • فَوُدَّ: (وَمِنْهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى الثَّانِي فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (فَلَا يَصِحُّ لِلْإِنْسِيِّ الْخُ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوَالِدِهِ عِبَارَتُهُ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْقَمُولِيُّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَاعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ وَالْحَلَبِيُّ وَشَيْخُنَا اهـ. • فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْاِئْتِنَانُ الْمَذْكُورُ وَقَوْلُهُ: مَا ذُكِرَ أَيِ عَدَمِ الصَّحَّةِ مَعَ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ. • فَوُدَّ: (وَالْأَلْفَاتُ ذَلِكَ الْخُ) نَظَرَ فِيهِ سَمٌ وَغَيْرُهُ بِجَوَازِ الْاِئْتِنَانِ بِأَعْظَمِ الْأَمْرَيْنِ. • فَوُدَّ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُ) لِلْقَمُولِيِّ أَنَّ يَحْمِلَهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ لَا يُقَالُ حَقِيقَتُهُ التَّحْرِيمُ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَإِنَّمَا الَّذِي حَقِيقَتُهُ التَّحْرِيمُ هُوَ الصَّبِغَةُ أَيِ لَا تَفْعَلْ بِخِلَافِ لَفْظِ التَّهْنِي وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُ الرَّاوِي نَهَى أَيِ آتَى بِالصَّبِغَةِ قُلْتَ: مَمْنُوعٌ لِحُجُوزِ أَنَّهُ قَالَ أَنَّهُمَا اهـ سَمٌ وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنَّ حَمْلَ الْآيَةِ عَلَى الْاِئْتِنَانِ بِأَعْظَمِ الْأَمْرَيْنِ وَحَمْلَ الْحَدِيثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ كُلُّ مِثْلِهِمَا خِلَافُ الظَّاهِرِ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِيلٍ. • فَوُدَّ: (وَعَلَى الثَّانِي) أَيِ قَوْلِ الْقَمُولِيِّ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الصَّحَّةِ. • فَوُدَّ: (يَثْبُتُ سَائِرُ أَحْكَامِ التَّكَاحِ) فَيَجُوزُ لَهُ وَطُؤُهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهُا زَوْجَتُهُ وَإِنْ جَاءَتْ فِي صُورَةِ نَحْوِ جِمَارَةٍ أَوْ كَلْبَةٍ م ر اهـ سَمٌ وَع ش زَادَ شَيْخُنَا وَكَذَا عَكْسُهُ اهـ. • فَوُدَّ: (لَكِنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسِيِّ الْخُ) فَيَتَقَيَّضُ وَضُوءُهَا بِمَسِّهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْفُسْلُ بِوَطْئِهَا وَغَيْرُ ذَلِكَ وَمِنْهُ أَنَّ يَنْفَقَ عَلَيْهَا مَا يَنْفَقُهُ عَلَى الْأَمِّيَّةِ لَوْ كَانَتْ زَوْجَةً وَأَمَّا الْجَنِّيُّ مِنْهُمَا فَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِأَحْكَامِنَا اهـ ع ش.

• فَوُدَّ: (سَاوَتْ) يَتَأَمَّلُ. • فَوُدَّ: (خِلَافًا لِلْقَمُولِيِّ) تَبَعَ الْقَمُولِيُّ م ر. • فَوُدَّ: (وَالْأَلْفَاتُ ذَلِكَ الْاِئْتِنَانُ) فِيهِ نَظَرٌ لِحُجُوزِ الْاِئْتِنَانِ بِأَعْظَمِ الْأَمْرَيْنِ قَوْلُهُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْجِنَّ» لِلْقَمُولِيِّ أَيِ أَنَّ يَحْمِلَهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ لَا يُقَالُ حَقِيقَتُهُ التَّحْرِيمُ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ إِنَّمَا الَّذِي حَقِيقَتُهُ التَّحْرِيمُ هُوَ الصَّبِغَةُ أَيِ لَا تَفْعَلْ بِخِلَافِ لَفْظِ التَّهْنِي وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الرَّاوِي سَمِعَ الصَّبِغَةَ فَقَالَ: نَهَى الْخُ، قُلْتَ: مَمْنُوعٌ لِحُجُوزِ أَنَّهُ قَالَ أَنَّهُمَا اهـ. • فَوُدَّ: (وَعَلَى الثَّانِي يَثْبُتُ سَائِرُ أَحْكَامِ التَّكَاحِ) فَيَجُوزُ لَهُ وَطُؤُهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهُا زَوْجَتُهُ وَإِنْ جَاءَتْ فِي صُورَةِ نَحْوِ جِمَارَةٍ وَكَلْبَةٍ م ر.

وتعارض غرضاهما ولم يترافعا لحاكم باعتقاد الزوج لا الزوجة فيمكن أن يجري ذلك هنا إن أمكن فإن قلت : ما ذكر فيما إذا اختلف اعتقادهما فرأى جل الوطء وهي حرمة أنها تمكنه يُنافيه ما يأتي في مسائل الذين أن له الطلب وعليها الهرب قلت : لا يُنافيه لأن ذلك كما دل عليه كلامهم ثم في ظاهر يُحرّمها عليه في اعتقاديهما وباطن لا يُحرّمها عليه في اعتقاديهما ويُؤيّده قولهم لو صدقته جاز لها تمكينه ثم رأيت ما يؤيد ذلك أو يُصرّح به وهو ما في قواعد الزر كشي من أن للزوج غير الحنفية منع زوجته الحنفية من تناول نبيذ تمتقذ إباحته رعاية لِحَقِّه اه فإن قلت لا تأيد فيه لأنّ منعه من ذلك لا يلزم عليه ارتكابها مُحَرَّمًا في اعتقادها بخلاف نحو وطء حنفية شافعية بعد انقطاع الحيض وقبل الفسلي، قلت : تمكينها له - حيث اُعتبر اعتقاده - قهري عليها فلا حرمة فيه حتى في اعتقادها والكلام في نحو التمتع وما يحصل به نحو التشور والتقدير المتنافي لِكَمَالِ التمتع لا فيما عدا ذلك ممّا يترتب عليه ضررها الذي لا يُختل ككونه مالِكًا يمس الكلب رطبًا ثم يُريد مسها وهي شافعية فيُمنع من ذلك لأنه لا حاجة به إليه مع سهولة إزالته .

(فائدة) . الجن أجسام هوائية أو نارية أي يغلب عليهم ذلك فهم مُركبون من العناصر الأربعة كالملائكة على قول وقيل : أرواح مجردة وقيل نفوس بشرية مفارقة عن أبدانها وعلى كل

• فود : (باعتقاد الزوج إلخ) هذا محلّ نظر اه سم . • فود : (هنا) أي فيما إذا كان أحد الزوجين إنسيًا والآخر جنيًا . • فود : (فرأى جل الوطء إلخ) كما يأتي مثاله آتيا . • فود : (أنها تمكنه) بيان لما ذكر وقوله : يُنافيه إلخ خبره . • فود : (لأن ذلك) أي ما يأتي إلخ . • فود : (في ظاهر إلخ) أي كنيكاح ثان بعد الطلاق ثلاثًا بلا محلّ أي وثبت هذا عندهما معًا، وقوله : وباطن أي كبطلان النكاح الأول أي وثبت هذا عند الزوج فقط وبه يندفع قول : سم إن ذلك لا يقتضي اختلاف الحكم اه وقول السيد عمر قوله (لا يُحرّمها عليه في اعتقاديهما) الظاهر في اعتقاده اه . • فود : (ويؤيده) أي كون ذلك في ظاهر يُحرّمها إلخ . • فود : (ما يؤيد ذلك) أي إن العبرة باعتقاد الزوج لا الزوجة . • فود : (من ذلك) أي تناول النبيذ وقوله : عليه أي المنع . • فود : (قلت تمكينها إلخ) فيه شبهة مُصادرة فتأمل اه سيّد عمر . • فود : (حتى في اعتقادها) محلّ نظر اه سم . • فود : (والكلام إلخ) أي كلام أيثنا المتقدّم في قوله نعم ظاهر كلام أيثنا إلخ . • فود : (والتقدير عطف على (نحو التشور) أو على التشور وقوله (المتنافي) نعمت لما يحصل به إلخ . • فود : (على قول) راجع إلى (الملائكة) فقط . • فود : (وقيل : أرواح) أي الجن أرواح إلخ .

• فود : (باعتقاد الزوج) هذا محلّ نظر . • فود : (في ظاهر يُحرّمها عليه إلخ) أي فهو مُشارك لها في اعتقاد الحرمة لو ثبت ذلك الظاهر فكانت الحرمة من هذا الوجه أتمّ ممّا اختلفت باعتقادها ومع ذلك فهو لا يقتضي اختلاف الحكم فليأمل . • فود : (حتى في اعتقادها) محلّ نظر .

فلهم عُقُولٌ وفهمٌ ومقدِّرون على التَّشْكُلِ بأشكالٍ مختلفةٍ وعلى الأعمالِ الشَّاقةِ في أسرعِ زَمَنٍ وصَحَّ خبرُ أنهم ثلاثةُ أصنافٍ ذُووُ أجنيحةٍ يطِّهرون بها وحياتٍ وآخرون يَجْلُون ويَطْلُقُون وتوزَعُ في قُلُوبِهِم على التَّشْكُلِ باستلزامه رَفْعُ الثَّقةِ بشيءٍ فإنَّ مَنْ رَأَى ولو وَلَدَهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ جَنِيٌّ تَشْكُلُ بِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَكْفُلُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِمَعْصَتِهَا عَنْ أَنْ يَقَعَ فِيهَا مَا يُؤْذِي لِمَثَلِ ذَلِكَ الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهِ الرِّبِّيَّةُ فِي الدِّينِ وَرَفْعُ الثَّقةِ بِعَالِمٍ وَغَيْرِهِ فَاسْتَحَالَ شَرَعًا الاستلزامُ المذكورُ قال الشافعي رحمته الله ومن زعم أَنَّهُ زَاهِمٌ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ وَغُزِرَ لِمُخَالَفَتِهِ الْقُرْآنَ وَكَانَ الْمُصَنِّفُ أَخَذَ مِنْهُ قَوْلُهُ مَنْ مَنَعَ التَّفْضِيلَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ غُزِرَ لِمُخَالَفَتِهِ الْقُرْآنَ وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ عَلَى زَائِمٍ رُؤْيَا صَوْرِهِمُ الَّتِي خَلِقُوا عَلَيْهَا وَلَمَّا عُرِفَ الْبَيضَاوِيُّ الْجَنِّ فِي تَفْسِيرِهِ ﴿وَأَنْتَ كَانَ﴾ [الجن: ١٠] يَنْحُو مَا مَرَّ قَالَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عليه السلام مَا زَاهِمٌ وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا اتَّفَقَ حُضُورُهُمْ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِ قِرَاءَتِهِ فَسَمِعُوهَا فَأَخْبَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ أَهـ وَكَانَ لَمْ يُطْلَغَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْكَثِيرَةِ الْمَصْرُوحَةِ بِرُؤْيَاهُ عليه السلام لَهُمْ وَقِرَاءَتُهُ عَلَيْهِمْ وَسُؤَالُهُمْ مِنْ الزَّادِ لَهُمْ وَلِدَوَانِهِمْ عَلَى كَيْفِيَّاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَلَا يَسْقُطُ عَنَّا مَا كُلَّفْنَا بِهِ مِنْ نَحْوِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ أَوْ فُرُوضِ الْكَيْفَايَاتِ بِفِعْلِهِمْ لِمَا مَرَّ أَنَّهُمْ وَإِنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ عليه السلام وَكُلُّوْا بِشَرْعِهِ إِجْمَاعًا ضَرُورِيًّا فَيَكْفُرُ مُنْكَرُهُ.....

• فَوَدَّ: (بِاسْتِلْزَامِهِ) أَيِ اقْتِدَارِهِمْ عَلَى التَّشْكُلِ. • فَوَدَّ: (لِمُخَالَفَتِهِ الْقُرْآنَ) إِنْ أُرِيدَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّهُ يَرْبُّكُمْ هُوَ وَيَقِيلُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْبُّهُمْ﴾ [الأمراء: ٢٧] فَهُوَ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ غَايَةُ مَا فِي الْآيَةِ إِثْبَاتُ حَالَةٍ مُخْصِصَةٍ وَهِيَ تَمَكُّنُهُمْ مِنْ رُؤْيَانَا فِي حَالَةٍ لَا نَرَاهُمْ فِيهَا وَلَيْسَ فِيهَا عُمُومٌ وَلَا حَضَرٌ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي أَنَّ لَنَا حَالَةً أُخْرَى نَرَاهُمْ فِيهَا خُصُوصًا وَقَدْ وَرَدَتِ الْإِدْلَةُ بِرُؤْيِيهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ سَم. • فَوَدَّ: (مَنْ مَنَعَ التَّفْضِيلَ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ مَنَعَ التَّفْضِيلِ مَعَ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠] وَعَدَمُ تَأْوِيلِهِ فَلَا يَتَّبِعِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى التَّغْزِيرِ بَلْ يَتَّبِعِي الْحُكْمَ بِالْكَفْرِ وَإِنْ أُرِيدَ الْمَنَعُ مَعَ الْجَهْلِ بِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ مَعَ اِغْتِيَادِ تَأْوِيلِهِ عَلَى وَجْهِ يُعْذَرُ فِيهِ فَلَا يَتَّبِعِي التَّغْزِيرُ لِمُعْذَرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ سَم. • فَوَدَّ: (يَنْحُو مَا مَرَّ) أَيِ إِنْفَاءً فِي الْفَائِدَةِ.

• فَوَدَّ: (لِمُخَالَفَتِهِ الْقُرْآنَ) إِنْ أُرِيدَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّهُ يَرْبُّكُمْ هُوَ وَيَقِيلُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْبُّهُمْ﴾ [الأمراء: ٢٧] فَهُوَ مُشْكِلٌ بِأَنَّهُ غَايَةُ مَا فِي الْآيَةِ إِثْبَاتُ مُخْصِصَةٍ وَهِيَ تَمَكُّنُهُمْ مِنْ رُؤْيَانَا فِي حَالَةٍ لَا نَرَاهُمْ فِيهَا وَلَيْسَ فِيهَا عُمُومٌ وَلَا حَضَرٌ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي أَنَّ لَنَا حَالَةً أُخْرَى نَرَاهُمْ فِيهَا خُصُوصًا وَقَدْ وَرَدَتِ الْإِدْلَةُ بِرُؤْيِيهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (مَنْ مَنَعَ التَّفْضِيلَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ غُزِرَ لِمُخَالَفَتِهِ الْقُرْآنَ) قَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ مَنَعَ التَّفْضِيلِ مَعَ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالتَّفْضِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠] وَعَدَمُ تَأْوِيلِهِ فَلَا يَتَّبِعِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى التَّغْزِيرِ بَلْ يَتَّبِعِي الْحُكْمَ بِالْكَفْرِ لِأَنَّ ذَلِكَ رَدٌّ لِلْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَإِنْ أُرِيدَ مَنَعَ التَّفْضِيلِ مَعَ الْجَهْلِ بِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ مَعَ اِغْتِيَادِ تَأْوِيلِهِ عَلَى وَجْهِ يُعْذَرُ فِيهِ فَلَا يَتَّبِعِي التَّغْزِيرُ لِمُعْذَرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لهم تكاليف اخضعوا بها لا تعلم تفاصيلها ولا ينافي هذا اجراء غير واحد عليهم بعض الأحكام كانعقاد الجمعة بهم معنا وصحة إمامتهم لنا والجمهور على أن مؤمنهم يهابون ويدخلون الجنة وقول أبي خنيفة والليث لا يدخلونها وثوابهم التجارة من التار بالقوا في رده على أنه نفل عن أبي خنيفة أنه أخذ دخولهم من قوله تعالى ﴿لَا يَطْمِئِنُّ الْقَلْبُ وَلَا الْجَانُّ﴾ [الرحمن: ٥٦] ومنها غير ذلك .

وهو إما مؤبد وإما غيره وأسباب المؤبد قرابة ورضاع ومصاهرة لآية النساء ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] مع آية الأحزاب ﴿وَبَنَاتُ عَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] إلى آخرهما وأخصر ضابط للقرابة أنه محرم جميع من شملته ما عدا ولد العمومة وولد الخولة فحينئذ (محرم الأمهات) أي نكاحهن وكذا جميع ما يأتي إذ الأعيان لا توصف بجعل ولا حرمة على الأصح وقيل التقدير وطهرن فيتحدهن بوطء مملوكة المحرم على هذا إذ لا شبهة بعد النص على تحريم الوطء دون الأول والخلاف في غير الأم فهي تحده بوطئها اتفاقا إذ لا يتصور وطؤها وهي مملوكة هذا حاصل ما ذكره الزركشي وفيه نظر ظاهر لأن الإجماع على تحريم الوطء

فقد: (لهم تكاليف الخ) أي لكن لهم الخ . فقد: (ولا ينافي هذا) أي قوله: ولا يسقط عنا الخ إجراء غير واحد الخ انظر ما وجه عدم المناقاة الظاهرة في بادي الرأي . فقد: (والجمهور الخ) مبتدأ .
 وقد: (على الخ) أي ذهبوا على الخ خبره . فقد: (نفل عن أبي خنيفة الخ) أي فله قول آخر موافق لقول الجمهور . فقد: (ومنها) عطف على قوله: (منها اختلاف الجنس) فقوله: (غير ذلك) أي غير اختلاف الجنس . وقد: (وهو) أي غير ذلك . فقد: (مع آية الأحزاب ﴿وَبَنَاتُ عَيْكَ﴾ الخ) وذكرها مع أنه ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على سببية القرابة لأن في بيان جل من فيه تحريرا للقرابة المفتضية للتحريم وأن ما فيها ليس منها اسم . فقد: (للقرابة) أي المفتضية للتحريم . فقد: (وحينئذ) أي حين ضبط القرابة المانعة بما ذكر . فقد: (أي نكاحهن) إلى قوله: (على الأصح) في النهاية . فقد: (جميع ما يأتي) أي والآية السابقة أيضا وكان الأولى أن يصرح به هنا ليظهر قوله الآتي: (وقيل الخ) وما في الكزدني من أن قوله: (أي نكاحهن الخ) راجع إلى الآية لا إلى المتن يأتي عنه السياق .
 فقد: (على هذا) أي تقدير الوطء في الآية اه كزدني . فقد: (دون الأول) أي تقدير النكاح . فقد: (إذ لا يتصور وطؤها الخ) أي لأنها تغني بملكها فلا يتصور بقاء ملكها اسم أي وسباني منه .
 فقد: (هذا) أي قوله: (أي نكاحهن) إلى (هنا) . فقد: (على تحريم الوطء) أي وطء مملوكة المحرم .

فقد: (مع آية الأحزاب) قد يقال آية الأحزاب ﴿وَبَنَاتُ عَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] الخ ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على أن القرابة من أسبابه وجواب بأن في بيان جل ما فيها تحريرا للقرابة المفتضية للتحريم وأن ما فيها ليس منها . فقد: (إذ لا يتصور وطؤها وهي مملوكة) أي لأنها تغني بملكها فلا يتصور بقاء

مُطْلَقًا الْمَعْلُومَ ضَرُورَةً بِمَنْزِلَةِ النَّصِّ عَلَيْهِ بَلْ أَقْوَى وَقَدْ صَرَحُوا بِنَفْيِ الْحَدِّ مَعَ ذَلِكَ فَاقْتَضَى ضَعْفُ ذَلِكَ التَّفْرِيعِ كَمَا أَطْلَقَهُ فِي الْأُمِّ إِذْ يُتَصَوَّرُ مَلِكٌ وَلَدِيهَا لَهَا كَالْمَكَاتِبِ (وَكُلٌّ مِّنْ وَلَدَتِكَ أَوْ وَلَدَتْ مِّنْ وَلَدِكَ) وَهِيَ الْجِدَّةُ مِنَ الْجِهَتَيْنِ وَإِنْ عَلَتْ (فَهِيَ أُمُّكَ) حَقِيقَةً عِنْدَ عَدَمِ الْوَاسِطَةِ وَمَجَازًا عِنْدَ وَجُودِهَا عَلَى الْأَصَحِّ وَحَرَمَةُ أَزْوَاجِهِ ﷺ لِكَوْنِنَهُنَّ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْإِحْتِرَامِ فَهِيَ أَثْمَةٌ غَيْرُ مَا نَحْنُ فِيهِ .

(وَالْبَنَاتُ) وَلَوْ احْتِمَالًا كَالْمَنْفِيَّةِ بِاللَّمْعَانِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ لِحَقِّقَتِهِ وَمَعَ التَّفْهِي لَا يَتَّبِثُ لَهَا مِنْ أَحْكَامِ النَّسَبِ سِوَى تَحْرِيمِ نِكَاحِهَا عَلَى الْأَوْجِهِ سِوَاةٍ فِي تَحْرِيمِهِ أُعْلِمَ دُخُولَهُ بِأُمَّهَا أَمْ لَا

• فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ أُمَّا كَانَتْ أَوْ لَا . فَوَدَّ: (بِمَنْزِلَةِ النَّصِّ عَلَيْهِ) أَيِ نَصِّ الشَّارِعِ عَلَى تَحْرِيمِ الرُّوْطِ .
 • فَوَدَّ: (بِنَفْيِ الْحَدِّ) أَيِ بَوْطِ الْمَمْلُوكَةِ الْمَحْرَمِ اه سم . فَوَدَّ: (فَاقْتَضَى) أَيِ تَضَرِيحِهِمُ الْمَذْكُورَ ضَعْفَ ذَلِكَ التَّفْرِيعِ أَيِ قَوْلِهِ: (فَيَحْدُ بَوْطِ الْخ) . فَوَدَّ: (كَمَا أَطْلَقَهُ فِي الْأُمِّ) أَيِ كَضَعْفٍ مَا أَطْلَقَهُ فِي الْأُمِّ مِنْ عَدَمِ التَّصَوُّرِ اه سم . وَجِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ أَيِ كَضَعْفٍ مَا أَطْلَقَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْأُمِّ أَنَّهُ يُحْدُ بَوْطِهَا اتِّفَاقًا وَالْمَقْصُودُ تَشْبِيهُ التَّفْرِيعِ بِالْإِطْلَاقِ فِي مُطْلَقِ الضَّغْفِ لَا تَنْظِيرُهُ بِهِ فِي أَنَّهُ مِنْ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ اه .
 • فَوَدَّ: (بِمَلِكٍ وَلَدِيهَا الْخ) أَيِ اسْتِمْرَارِ مِلْكِهِ لَهَا اه سم . فَوَدَّ: (وَهِيَ الْجِدَّةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ مَعَ التَّفْهِي) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي . فَوَدَّ: (وَخَرَمَةُ أَزْوَاجِهِ الْخ) دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ تَعْرِيفُ الْأُمِّ بِمَا ذَكَرَ قَاصِرٌ فَإِنَّهُ لَا يَشْمَلُ زَوْجَاتِهِ ﷺ مَعَ أَنَّهُنَّ حُرُمٌ عَلَى غَيْرِهِ ﷺ وَسَمِينَ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ اه ع ش . فَوَدَّ: (غَيْرُ مَا نَحْنُ فِيهِ) أَيِ مِنْ أُمُومَةِ النَّسَبِ . فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ بَقَاءِ احْتِمَالِ بَشِيَّةِ الْمُنْفِيَّةِ بِاللَّمْعَانِ . فَوَدَّ: (لَوْ أَكْذَبَ) أَيِ التَّانِي . فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُنْفِي وَسَمِ فَاغْتَمَدُوا مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَتَّبِثُ لَهَا جَمِيعُ أَحْكَامِ النَّسَبِ سِوَى جَوَازِ النَّظَرِ وَالْخُلُوةِ فَيَحْرَمَانِ احْتِيَاطًا .

• مِلْكُهَا . فَوَدَّ: (بِنَفْيِ الْحَدِّ) أَيِ بَوْطِ الْمَمْلُوكَةِ الْمَحْرَمِ . فَوَدَّ: (كَمَا أَطْلَقَهُ فِي الْأُمِّ) أَيِ كَضَعْفٍ مَا أَطْلَقَهُ فِي الْأُمِّ مِنْ عَدَمِ التَّصَوُّرِ . فَوَدَّ: (إِذْ يُتَصَوَّرُ مَلِكٌ وَلَدِيهَا لَهَا) أَيِ اسْتِمْرَارِ مِلْكِهِ . فَوَدَّ: (وَلَوْ) احْتِمَالًا كَالْمَنْفِيَّةِ بِاللَّمْعَانِ) وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِأُمِّهَا وَفِي الْقِصَاصِ بِقَتْلِهِ لَهَا وَالْحَدُّ بِقَذْفِهِ لَهَا وَالْقَطْعُ بِسَرِقَةِ مَالِهَا وَقَبُولُ شَهَادَتِهِ لَهَا وَجِهَانِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ نَقْلَهُمَا الْأَصْلُ عَنْ التَّيْمَةِ اشْتَبَهَهُمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ التَّيْمَةِ نَعَمْ وَوَقَعَ فِي نَسَخِ الرُّوْضَةِ السَّقِيمَةِ مَا يَقْتَضِي تَضَحِيحَ مُقَابِلِهِ الْخ وَالْمُقْتَضَدُّ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ هُوَ مُقَابِلُهُ الَّذِي اقْتَضَى تَضَحِيحَهُ كَلَامُ الرُّوْضَةِ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْبُلْفَنِيُّ وَقَدْ يَأْتِي الرُّوْضَانِ فِي انْتِقَاضِ الرُّوْضِ بِمَسْأَلَةِ جَوَازِ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَالْخُلُوةُ بِهَا أَوَّلًا إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْحَرَمَةِ الْمَحْرَمِيَّةِ كَمَا فِي الْمُلَاعَنَةِ وَأُمُّ الْمُوْطُوءَةِ بِشَبْهَةِ وَبَيْتِهَا وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي عَدَمُ ثُبُوتِ الْمَحْرَمِيَّةِ انْتَهَى هَذَا بِكَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْأَوْجِهَ عَدَمُ الْإِنْتِقَاضِ بِالنَّسَبِ إِذْ لَا نَقُضُ بِالشَّكِّ م .

• فَوَدَّ: (سِوَى تَحْرِيمِ نِكَاحِهَا) قَدْ يُقَالُ مِنْ أَحْكَامِ النَّسَبِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحْكَامِ الرِّضَاعِ وَالْمُصَاهَرَةِ أَيْضًا عَدَمُ نَقْضِ الطَّهَارَةِ بِاللَّمْسِ وَلَا يَتَّجِعُ إِلَّا ثُبُوتُهُ إِذْ لَا نَقُضُ مَعَ الشَّكِّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْأَحْكَامُ الْخَاصَّةُ بِهِ وَمِنْ

وَمَنْ غَبِرَ بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِأَتَمِّهَا أَرَادَ ذَلِكَ إِذْ لَوْ عَلِمَ عَدَمَ دُخُولِهِ بِهَا لَمْ تَلَحُّفْهُ فَلَا يُخْتَلَجُ لِنَفْيِ (وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدَتْ مَنْ وَلَدَهَا) وَإِنْ سَقَلَ (فَهِيَ بَنَتْكَ) حَقِيقَةً وَمَجَازًا نَظِيرُ مَا مَرَّ (قُلْتُ وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ) مَاءٍ (زِنَاهُ فَجَلُّ لَهُ) لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُ إِذْ لَا يَنْبِئُ لَهَا تَوَارُثٌ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَحْكَامِ النَّسَبِ وَقِيلَ : تُحْرَمُ إِنْ أَخْبَرَهُ نَبِيٌّ كَمَيْسَى وَقَدْ تَزَوَّلَهُ بِأَتَمِّهَا مِنْ مَائِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الشَّارِعَ قَطَعَ نِسَبَهَا عَنْهُ كَمَا تَقَرَّرَ فَلَا نَظَرُ لِكُونِهَا مِنْ مَاءٍ سِفَاحِهِ نَعَمْ، يُكْرَهُ لَهُ نِكَاحُهَا لِلخِلَافِ فِيهَا (وَيُحْرَمُ عَلَى الْمَرْأَةِ) وَعَلَى سَائِرِ مُحَارِمِهَا (وَلَدُهَا مِنْ زِنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) إِجْمَاعًا لِأَنَّهُ بَعْضُهَا وَانْفَصَلَ مِنْهَا إِنْسَانًا وَلَا كَذَلِكَ الْمَنِيِّ وَمَنْ ثُمَّ أَجْمَعُوا هُنَا عَلَى إِزْنِهِ وَبِهِ اتَّضَحَ فَرْقُ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّهُ عَلِمَ تَصَرُّفَ الشَّارِعِ فِي نِسْبَةِ الْوَلَدِ لِلوَاطِي فَلَمْ يُبَيِّنْهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ لَا لِلْمَوْطُوعَةِ بَلْ الْحَقُّ بِهَا فِي الْكُلِّ .

(وَالْأَخَوَاتُ) مِنْ جِهَةِ أَبَوَيْكَ أَوْ أَحَدِهِمَا نَعَمْ، لَوْ زَوَّجَهُ الْحَاكِمُ مَجْهُولَةً ثُمَّ اسْتَلْحَقَهَا أَبُوهَا بِشَرْطِهِ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ هُوَ ثَبَّتْ أَخَوَاتُهَا لَهُ وَبَقِيَ نِكَاحُهُ نَصًّا عَلَيْهِ وَبِهِ تَنْدَفِعُ مُخَالَفَةُ جَمْعٍ فِيهِ

• قَوْلُهُ : (أَرَادَ ذَلِكَ) أَيَّ عَدَمَ عِلْمِ الدُّخُولِ لَا عِلْمَ عَدَمِ الدُّخُولِ . • قَوْلُهُ : (إِذْ لَوْ عَلِمَ هَذَا دُخُولَهُ لَمْ تَلَحُّفْهُ (إِلَخ) قَدْ تَمَنَّعَ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ لِإِمْكَانِ اسْتِدْخَالِ الْمَاءِ عِنْدَ عَدَمِ الدُّخُولِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالدُّخُولِ الْمُنْفِي مَا يَشْمَلُهُ أَهْلُ سَم . • قَوْلُهُ : (وَإِنْ سَقَلَ) إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَ كَمَالِهِ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ : وَبِهِ اتَّضَحَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ : الْمَجْنُونُ أَوْ الصَّغِيرُ . • قَوْلُهُ : (وَلَا خَيْرَ (إِلَخ) فَلَوْ وَطِئَ مُسْلِمٌ كَافِرَةً بِالزَّنَا قِيلَ لِحَقِّ الْوَلَدِ الْكَافِرَةِ فِي الدِّينِ كَمَا اغْتَمَدَهُ الشَّارِعُ تَبَعًا لِوَالِدِهِ أَهْلُ ش . • قَوْلُهُ : (وَقِيلَ تُحْرَمُ (إِلَخ) وَلَوْ أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ بِلَبَنِ الزَّانِي صَغِيرَةً فَكَبَّيْتُهَا مُنْفِي وَشَرْحُ الرُّؤُوسِ . • قَوْلُهُ : (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيَّ آتِفًا بِقَوْلِهِ إِذْ لَا يَبَيِّنُ (إِلَخ) . • قَوْلُهُ : (نَعَمْ يُكْرَهُ لَهُ (إِلَخ) أَيَّ مُطْلَقًا وَإِنْ أَوْهَمَ صَنِيعُهُ تَقْيِيدَهَا بِمَا إِذَا أَخْبَرَهُ نَبِيٌّ (إِلَخ) أَهْلُ سَمِ عَمَرُ . • قَوْلُهُ : (وَلَا كَذَلِكَ الْمَنِيِّ) أَيَّ مَنِيِّ الرَّجُلِ يَنْفِي لَمْ يَتَفَصَّلْ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَهْلُ ش . • قَوْلُهُ : (عَلَى (إِلَزِيهِ) أَيَّ مِنْ أُمِّهِ أَهْلُ ش . • قَوْلُهُ : (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ الْإِمْكَانُ وَتَصْدِيقُهَا إِنْ كَبُرَتْ أَهْلُ ش . • قَوْلُهُ : (وَلَمْ يُصَدِّقْهُ (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُنْفِي وَالتَّهَايَةِ فَإِنَّ صَدَقَهُ الْوَلَدُ وَالزَّوْجَةُ ثَبَّتَ النَّسَبُ وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ ثُمَّ إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا شَيْءَ لَهَا

أَحْكَامِهِ عَدَمُ الْقِصَاصِ بِالْقَتْلِ وَالْحَدِّ بِالْقَذْفِ وَالْقَطْعُ بِالسَّرِقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مَعَ ثُبُوتِ ذَلِكَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ بَلْ هُوَ الْمُغْتَمَدُ عَلَى مَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْأَحْكَامُ الْمُتَقَيِّقَ عَلَيْهَا وَفِيهِ نَظَرٌ أَوْ يَكُونُ اغْتِنَاقُهُ تَرْجِيحَ الْوَجْهِ الْآخَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ . • قَوْلُهُ : (أَرَادَ ذَلِكَ) أَيَّ فَلَيْسَ مُرَادُهُ عَدَمَ الدُّخُولِ بِهَا بَلْ عَدَمُ عِلْمِ ذَلِكَ . • قَوْلُهُ : (إِذْ لَوْ عَلِمَ هَذَا دُخُولَهُ بِهَا لَمْ تَلَحُّفْهُ) قَدْ تَمَنَّعَ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ لِإِمْكَانِ اسْتِدْخَالِ الْمَاءِ عِنْدَ عَدَمِ الدُّخُولِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالدُّخُولِ الْمُنْفِي مَا يَشْمَلُهُ أَوْ يُرِيدُ الدُّخُولَ وَمَا فِي حُكْمِهِ .

• قَوْلُهُ فِي (سُئِيَ) : (مِنْ زِنَاهُ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيَّ مِنْ مَاءِ زِنَاهُ . • قَوْلُهُ : (وَقِيلَ تُحْرَمُ (إِلَخ) وَإِذَا لَمْ تُحْرَمْ عَلَيْهِ فَغَيْرُهُ مِنْ جِهَتِهِ أَوَّلَى وَلَوْ أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ بِلَبَنِ الزَّانِي صَغِيرَةً فَكَبَّيْتُهِ . • قَوْلُهُ : (وَعَلَى سَائِرِ مُحَارِمِهَا) أَيَّ حَتَّى الزَّانِي مِنْهُمْ بِهَا كَانَ زَنَى بِأَخِيهِ فَاتَتْ بِبَنَاتٍ فَتُحْرَمُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِتْمَامُ بَنَاتٍ أَخِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَيَمُنْ جَرَى عَلَى الْأَوَّلِ الْعَادِي وَكَذَا الْقَاضِي مَرَّةً قَالُوا وَلَيْسَ لَنَا مَنْ يَنْكِحُ أُخْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ
غَيْرَ هَذَا وَلَوْ أَبَاتُهَا لَمْ تَجْعَلْ لَهُ وَكَذَا لَوْ اسْتَلْحَقَ زَوْجَ بِنْتِهِ الْمَجْهُولِ الْمَجْنُونِ أَوِ الصَّغِيرِ وَلَمْ
يُصَدِّقْهُ هُوَ بَعْدَ كَمَالِهِ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا يَنْتَهِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَرَاغَهُ.

(وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ.....)

أَوْ بَعْدَهُ فَلَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ وَإِنْ كَذَّبَاهُ وَلَا بَيِّنَةً لِلْأَبِ ثَبَتَ نَسَبُهَا وَلَا يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ وَإِنْ أَقَامَ الْأَبُ بَيِّنَةً ثَبَتَ
النَّسَبُ وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ وَحُكْمُ الْمَهْرِ كَمَا تَقَدَّمَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ وَصَدَّقَتْهُ الزَّوْجَةُ فَقَطْ لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ
لِحَقِّ الزَّوْجِ لَكِنْ لَوْ أَبَاتُهَا لَمْ يُجْزَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَجْدِيدُ نِكَاحِهَا لِأَنَّ إِذْنَهَا شَرْطٌ وَقَدْ اعْتَرَفَتْ بِالْتَحْرِيمِ وَأَمَّا
الْمَهْرُ فَيَلْزَمُ الزَّوْجَ لِأَنَّهُ يَدْعِي ثُبُوتَهُ عَلَيْهِ لِكِتَابَتِهِ تَنْكِحُهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَيُصْفُ الْمُسَمَّى أَوْ بَعْدَهُ فَكُلُّهُ
وَحُكْمُهَا فِي قَبْضِهِ كَمَنْ أَقْرَأَ لِشَخْصٍ بَشِيْرًا وَهُوَ يُتَكَبَّرُ وَتَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي بَابِ الْإِفْرَاقِ وَلَوْ وَقَعَ
الِاسْتِلْحَاقُ قَبْلَ التَّزْوِيجِ لَمْ يُجْزَ لِلْإِبْنِ نِكَاحُهَا إِنْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَتَقَدَّمَ حُكْمُهُ الْخ وَهُوَ أَنَّهُ يَبْقَى فِي يَدِ
مَنْ هُوَ بِيَدِهِ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُتَكَبِّرُ وَيَعْتَرَفَ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَيَمُنْ جَرَى عَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ بَقَاءِ النِّكَاحِ.

ه. قَوْلُهُ: (لَوْ أَبَاتُهَا لَمْ تَجْعَلْ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا لَمْ تُحْرَمْ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ فِي
حُكْمِ الزَّوْجَةِ وَنَحْتَمَلُ الْحُرْمَةَ إِذْ لَيْسَتْ زَوْجَةً حَقِيقَةً وَقَدْ حُرِّمَتْ بِالطَّلَاقِ فَلَا تَجْعَلُ الرَّجْعَةَ الَّتِي هِيَ
سَبَبُ الْجُلِّ مَعَ ثُبُوتِ الْأُخُوَّةِ أَه. سَمِ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. ه. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ اسْتَلْحَقَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ
وَالْمُغْنِي وَقَيْسُ بِهِذِهِ الصُّورَةُ مَا لَوْ تَزَوَّجَتْ بِمَجْهُولِ النَّسَبِ فَاسْتَلْحَقَهُ أَبُوهَا ثَبَتَ نَسَبُهُ وَلَا يَنْفَسَخُ
النِّكَاحُ إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ الزَّوْجُ أَه. ه. قَوْلُهُ: (الْمَجْنُونُ) أَيِ بَانَ طَرًّا جُنُونُهُ بَعْدَ الْعَقْلِ أَوِ الصَّغِيرِ أَيِ بَانَ كَانَ
الْعَقْلُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ أَه. ش. ه. قَوْلُهُ: (أَوِ الصَّغِيرِ) قَدْ يُشْكَلُ لِأَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ الصَّغِيرُ إِلَّا الْأَبُ وَالْجَدُّ وَلَا
أَبٌ وَلَا جَدٌّ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ مَجْهُولٌ وَأَمَّا الْمَجْنُونُ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ إِذْ يُمَكِّنُ طَرُّو جُنُونِهِ بَعْدَ تَزَوُّجِهِ
وَتَزْوِيجِ الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ سَمِ وَقَدْ يُدْفَعُ الْإِشْكَالُ بِأَنَّهُ يُزَوَّجُهُ حَاكِمٌ يَرَاهُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ
سَقَلْنَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَهِيَ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ إِلَى الْمَتْنِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَعَلِمَ
مِمَّا مَرَّ إِلَى الْمَتْنِ.

ه. قَوْلُهُ: (لَوْ أَبَاتُهَا لَمْ تَجْعَلْ لَهُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا لَمْ تُحْرَمْ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ فِي حُكْمِ
الزَّوْجَةِ وَنَحْتَمَلُ الْحُرْمَةَ إِذْ لَيْسَتْ زَوْجَةً حَقِيقَةً وَقَدْ حُرِّمَتْ بِالطَّلَاقِ فَلَا تَجْعَلُ الرَّجْعَةَ الَّتِي هِيَ سَبَبُ
الْجُلِّ مَعَ ثُبُوتِ الْأُخُوَّةِ وَقَدْ يَخْرُجُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرَّجْعِيَّةَ ابْتِدَاءً أَوْ اسْتِدَامَةً وَهِيَ مِمَّا يَخْتَلَفُ فِيهِ
التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ الْمَذْهَبِ. ه. قَوْلُهُ: (أَوِ الصَّغِيرِ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ لِأَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ الصَّغِيرُ إِلَّا الْأَبُ وَالْجَدُّ وَلَا
أَبٌ وَلَا جَدٌّ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ مَجْهُولٌ وَأَمَّا الْمَجْنُونُ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ إِذْ يُمَكِّنُ طَرُّو جُنُونِهِ بَعْدَ تَزَوُّجِهِ وَيُتَكَبَّرُ
تَزْوِيجُ الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ.

ه. قَوْلُهُ فِي (سَمِ): (وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ) عِبَارَةُ التَّنْثِيهِ وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتُ أَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ وَإِنْ
سَقَلْنَ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ أَوْلَادِ الْإِخْوَةِ وَإِنْ سَقَلْنَ انْتَهَى.

وإن سفلن، والعمات والخالات وكل من هي أخت ذكرٍ ولذك) وإن علا من جهة الأب أو الأم سواء أخته لأبويه أو أحدهما (فعمتك أو أخت أنثى ولذلتك) وإن علّت من جهة الأب أو الأم سواء أختها لأبويهما أو أحدهما (فخالتك) وعلم مما مر أن الأخصر من هذا كله أن يقال : يحرم كل قريب إلا ما دخل في ولد العمومة أو الخؤولة .

(ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا) أي كما حُرِّمَ بالنسب للنسب على الأُمّهات والأخوات في الآية وللمخير المُتَّفَق عليه «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» وفي رواية «ما يحرم من الولادة» (وكل من أرضعتك أو أرضعتك من أرضعتك أو أرضعتك (من ولذك) ولو بواسطة (أو ولدت مُرضعتك أو ولدت أو أرضعتك (ذا) أي صاحب (لبيها) شرعا كتحليل المُرضِعة الذي اللبن له وإن ولدت بواسطة (فأم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع

• قوله: (وإن سفلن) عبارة التَّيْبَةِ أي والمُفْنِي وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ وَإِنْ سَفَلْنَ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ الْأَخَوَةِ وَإِنْ سَفَلْنَ انْتَهَتْ أِهْ سَم. • قوله: (وإن علا إلخ) عبارة المُفْنِي بلا واسطة فَعَمَّتْكَ حَقِيقَةً أَوْ بِوَاسِطَةٍ كَعَمَّةٍ أَيْكَ فَعَمَّتْكَ مَجَازًا وَقَدْ تَكُونُ الْعَمَّةُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَأَخْتِ أَبِي الْأُمِّ أِه. • قوله: (وإن علّت إلخ) عبارة المُفْنِي بلا واسطة فَخَالَتْكَ حَقِيقَةً أَوْ بِوَاسِطَةٍ كَخَالَةِ أُمِّكَ فَخَالَتْكَ مَجَازًا وَقَدْ تَكُونُ الْخَالَةُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ كَأَخْتِ أُمِّ الْأَبِ أِهْ وَبِإِظْهَارِ الرُّضْعِ كَمَا فِي سَمِ فَأَخْتُ أَبِ الْأُمِّ عَمَّةٌ وَأَخْتُ أُمِّ الْأَبِ خَالَةٌ أِه. • قوله: (وعلم مما مر إلخ) هَذَا عَيْنُ مَا مَرَّ أِهْ ش. • قوله: (أن الأخصر إلخ) لَكِنْ يَقُوتُهُ حَيْثُ بَيَّنَّ جِهَةَ الْقَرَابَةِ أِهْ رَشِيدِي. • قوله: (في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعمات وقوله (أو الخؤولة) أي الشاملة للأخوال والخالات أِهْ سَم.

• قوله (سبي): (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع إلخ) سَيَاتِي فِي الرِّضَاعِ أَنَّ حُرْمَةَ الرِّضَاعِ تَنْتَشِرُ مِنْهُ إِلَى فُرُوعِهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَالتَّسْبِ لَا إِلَى أَصُولِهِ وَخَوَاشِيهِ وَأَنَّ حُرْمَتِي الرِّضَاعِ وَالْفَحْلِ يَنْتَشِرَانِ إِلَى الْجَمِيعِ أِهْ سَم. • قوله: (ولو بواسطة) تَعْمِيمٌ لِقَوْلِهِ أَوْ أَرْضَعْتَكَ مِنْ أَرْضَعْتِكَ إلخ. • قوله: (أو ولدت مُرضعتك) أي بواسطة أَوْ غَيْرَهَا أِهْ مُفْنِي. • قوله: (الذي اللبن له) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ كَانَ اللَّبَنُ لِغَيْرِهِ كَانَ تَزْوُجُ امْرَأَةٍ تَرْضِعُ فَإِنَّ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ صَاحِبَ اللَّبَنِ أِهْ ش. • قوله: (وإن ولدتك) أَوْ أَرْضَعْتَكَ بِوَاسِطَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَكَانَ يَنْتَبِهُ زِيَادَةُ هَذَا لِلْإِتِمَامِ مَا سَبَقَ أِهْ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ وَالْأَخْصَرُ الْأَشْمَلُ لِيُحْمَلَ الصَّوَرُ الثَّلَاثُ أَنَّ يَقُولَ: وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ.

• قوله: (وإن سفلن) وإِظْهَارُ الرُّضْعِ وَإِنْ بَعْدَ ذَلِكَ. • قوله: (وكل من هي أخت ذكرٍ ولذك) وَإِنْ عَلَا مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ إلخ) قَالَ فِي الرِّضْعِ: فَأَخْتُ أَبِي الْأُمِّ عَمَّةٌ وَأَخْتُ أُمِّ الْأَبِ خَالَةٌ انْتَهَى. • قوله: (في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعمات. • قوله: (أو الخؤولة) أي الشاملة للأخوال والخالات.

• قوله (سبي): (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا) وَسَيَاتِي فِي الرِّضَاعِ أَنَّ حُرْمَةَ الرِّضَاعِ تَنْتَشِرُ مِنْهُ إِلَى فُرُوعِهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَالتَّسْبِ لَا إِلَى أَصُولِهِ وَخَوَاشِيهِ وَأَنَّ حُرْمَتِي الرِّضَاعِ وَالْفَحْلِ يَنْتَشِرَانِ إِلَى

فَالْمُرْتَضِعَةُ بِلَيْتِكَ أَوْ بِلَيْتَيْنِ فَرَعَكَ وَلَوْ رِضَاعًا وَبَنَتْهَا كَذَلِكَ وَإِنْ سَفَلَتْ بِنْتُ رِضَاعٍ، وَالْمُرْتَضِعَةُ بِلَيْتَيْنِ أَيْبُكُ أَوْ أُمُّكَ وَلَوْ رِضَاعًا وَمَوْلُودُهُ أَحَدُهُمَا رِضَاعًا أَخْتُ رِضَاعٍ، وَبِنْتُ وَلَدِ الْمُرْتَضِعَةِ أَوْ الْفَخْلِ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا وَإِنْ سَفَلَتْ وَمُرْتَضِعَةُ بِلَيْتَيْنِ أَخِيكَ أَوْ أَخْتُكَ وَبَنَتْهَا نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا وَإِنْ سَفَلَتْ وَبِنْتُ وَلَدِ أَرْضَعْتَهُ أُمُّكَ أَوْ ارْتَضَعَ بِلَيْتَيْنِ أَيْبُكَ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا وَإِنْ سَفَلَتْ بِنْتُ أَخٍ أَوْ أُخْتِ رِضَاعٍ، وَأَخْتُ فَخْلٍ أَوْ مُرْتَضِعَةٍ وَأَخْتُ أَصْلِيهِمَا نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا وَمُرْتَضِعَةُ بِلَيْتَيْنِ أَصْلِي نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا عَمَّةٌ رِضَاعٌ أَوْ خَالَتُهُ .

(وَلَا تُحْرَمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعْتَ أَحَدًا) أَوْ أَخْتُكَ وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ أُمُّ أَخِيكَ نَسَبًا لِأَنَّهَا أُمُّكَ أَوْ مَوْطُوءَةٌ أَيْبُكَ (وَلَا مَنْ أَرْضَعْتَ) (بِإِلْفَتِكَ) أَيِ وَلَدٍ وَلَدِكَ لِأَنَّهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا أَجَنَبِيَّةٌ عَنْكَ وَحُرِّمَتْ أُمُّ نَسَبًا لِأَنَّهَا بِنْتُ أَوْ مَوْطُوءَةٌ.....

• فَوُدَّ: (فَالْمُرْتَضِعَةُ بِلَيْتِكَ الْخ) أَيِ سِوَاةِ كَانَتْ الْمُرْتَضِعَةُ زَوْجَةً أَوْ أُمَةً أَوْ مَوْطُوءَةً بِشُبُهَةِ امْرَأَةٍ ش. • فَوُدَّ: (وَبَنَتْهَا) أَيِ بِنْتُ الْمُرْتَضِعَةِ بِلَيْتِكَ الْخ. • فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ وَلَوْ رِضَاعًا أَوْ سَيْدٌ عَمَزَ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ رِضَاعًا) مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِّنْ أَيْبِكَ أَوْ أُمِّكَ أَوْ سَم. • فَوُدَّ: (وَمَوْلُودُهُ أَحَدُهُمَا رِضَاعًا) أَمَّا نَسَبًا فَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوْ سَم. • فَوُدَّ: (نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَعْمِيمًا لِيَشْتَبِرَ وَلَدُ الْمُرْتَضِعَةِ أَوْ لَهَا أَوْ لَهَا وَهُوَ الْأَنْسَبُ وَقَوْلُهُ: أَوْ أَخْتُكَ وَبَنَتْهَا نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا فِيهِ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فَتَذَكَّرْ وَبِالْأَثْمَلِ فِي كَلَامِهِ يَتَبَيَّنُ لَكَ تَدَاخُلُ بَعْضِ الْأَقْسَامِ أَوْ سَيْدٌ عَمَزَ وَبِإِبَارَةِ سَم قَوْلُهُ: نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا يَتَّبِعِي تَعَلُّقَهُ بِكُلِّ مِّنْ بِنْتٍ وَوَلَدٍ وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا يَتَّبِعِي تَعَلُّقَهُ بِقَوْلِهِ أَخِيكَ أَوْ أَخْتُكَ وَبَنَتْهَا أَيِ الْمُرْتَضِعَةِ وَقَوْلُهُ: بَعْدَهُ أَيْضًا نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِّنْ أُخْتِ الْفَخْلِ أَوْ الْمُرْتَضِعَةِ وَأَخْتُ أَصْلِيهِمَا وَأَصْلِيهَا أَوْ أُولَى: وَقَوْلُهُ: نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا عَقِبَ قَوْلِهِ وَبِنْتُ وَلَدِ أَرْضَعْتَهُ أُمُّكَ أَوْ ارْتَضَعَ بِلَيْتَيْنِ أَيْبُكَ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِّنَ الْبِنْتِ وَالْأُمِّ وَالْأَبِ. • فَوُدَّ: (بِلَيْتَيْنِ أَصْلٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَصْلُ الْفَخْلِ أَوْ الْمُرْتَضِعَةِ أَوْ أَصْلُ الشَّخْصِ الثَّانِي وَمَا قَوْلُهُ لَا أَصْلَهُ الْأَوَّلُ إِذَا الْمُرْتَضِعَةُ بِلَيْتَيْنِ أَخْتُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا عَمَّةٌ وَلَا خَالَتُهُ سَم عَلَى حَيْجِ امْرَأَةٍ ش. • فَوُدَّ: (عَمَّةٌ رِضَاعٍ) أَيِ فِي الْأَصْلِ الذَّكَرِ وَقَوْلُهُ: أَوْ خَالَتُهُ أَيِ فِي الْأَصْلِ الْأُنْثَى أَوْ سَم. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا بِنْتُ الْخ) أَيِ لَكَ.

الجميع. • فَوُدَّ: (وَلَوْ رِضَاعًا) مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِّنْ أَيْبِكَ أَوْ أُمِّكَ. • فَوُدَّ: (وَمَوْلُودُهُ أَحَدُهُمَا رِضَاعًا) أَمَّا نَسَبًا فَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ. • فَوُدَّ: (نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا) يَتَّبِعِي تَعَلُّقَهُ بِكُلِّ مِّنْ بِنْتٍ وَوَلَدٍ وَقَوْلُهُ: بَعْدَهُ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا يَتَّبِعِي تَعَلُّقَهُ بِقَوْلِهِ أَخِيكَ أَوْ أَخْتُكَ وَبَنَتْهَا أَيِ الْمُرْتَضِعَةِ وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ أَيْضًا نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِّنْ أُخْتِ الْفَخْلِ أَوْ الْمُرْتَضِعَةِ وَأَخْتُ أَصْلِيهِمَا وَأَصْلِيهَا. • فَوُدَّ: (وَمُرْتَضِعَةُ بِلَيْتَيْنِ أَصْلٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَصْلُ الْفَخْلِ أَوْ الْمُرْتَضِعَةِ أَوْ أَصْلُ الشَّخْصِ الثَّانِي وَمَا قَوْلُهُ لَا أَصْلَهُ الْأَوَّلُ إِذَا الْمُرْتَضِعَةُ بِلَيْتَيْنِ أَخْتُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا عَمَّةٌ وَلَا خَالَتُهُ. • فَوُدَّ: (عَمَّةٌ رِضَاعٍ) فِي الْأَصْلِ الذَّكَرِ. • فَوُدَّ: (أَوْ خَالَتُهُ) فِي الْأَصْلِ الْأُنْثَى.

ابن (ولا أم مُرضِعة وَلَدِك) لذلك وهي نَسَبًا أم موطوءتك (وبشها) أي المُرْضِعة لذلك وهي نَسَبًا بنتٌ أو ربيبة فَعَلِمَ أَنَّ هذه الأربعة لَا تُسْتَنَى من قاعدة يحُرِّم من الرضاع ما يحُرِّم من النَّسَبِ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ سَبَبَ انتفاءِ التحريم عَنْهُنَّ رَضَاعًا انتفاءً جِهَةً المحرمة نَسَبًا فَلِذَا لم يَسْتَنِيهَا كَالْمُحَقِّقِينَ فَاسْتَنَواُهَا فِي كَلَامٍ غَيْرِهِمْ صَوْرِيٌّ وَزَيْدٌ عَلَيْهَا أمَّ الْعَمِّ وَأُمُّ الْعَمَّةِ وَأُمُّ الْخَالِ وَأُمُّ الْخَالَةِ وَأَخُ الْإِبْنِ فَهَؤُلَاءِ أَيْضًا يُحَرِّمُونَ نَسَبًا لَا رَضَاعًا لِمَا تَقَرَّرَ وَصُورَةُ الْأَخِيرَةِ امْرَأَةٌ لَهَا ابْنٌ ارْتَضَعَ مِنْ أَجَنِبِيَّةٍ ذَاتِ ابْنٍ فَلَهَا نِكَاحُ أَخِي ابْنِهَا رَضَاعًا وَإِنْ حُرِّمَ نَسَبًا لِكُونِهِ ابْنَتَهَا أَوْ ابْنِ زَوْجِهَا وَهِيَ مِنْ هَذِهِ الْحَيِّثِيَّةِ غَيْرُ أمِّ الْأَخِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ. وَ (لَا) يُحَرِّمُ عَلَيْكَ أَيْضًا (أَخْتُ أُمِّكَ) الَّذِي مِنْ النَّسَبِ أَوْ الرضاع (بَنَسَبٍ وَلَا رَضَاعٍ) مُتَعَلِّقٌ بِأَخِيَّتِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (وَهِيَ) نَسَبًا (أَخْتُ أُمِّكَ لِأُمِّكَ لِأُمِّهِ) بَأَنَّ كَانَ لَأُمِّ أُمِّكَ لِأُمِّكَ بِنْتُ مِنْ غَيْرِ أُمِّكَ (وَعَكْسُهُ) أَيِ أُمِّكَ أُمِّكَ لِأُمِّكَ لِأُمِّهِ بَأَنَّ كَانَ لِأُمِّكَ لِأُمِّكَ بِنْتُ مِنْ غَيْرِ أُمِّكَ وَرَضَاعًا أُمِّكَ أُمِّكَ لِأُمِّكَ لِأُمِّهِ أَوْ أُمِّ رَضَاعًا بَأَنَّ ارْضَعْتَهُمَا أَجَنِبِيَّةً عَنْكَ.

فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (وَلَا أُمُّ مُرْضِعةٍ الْخ) وَأَمَّا الْمُرْضِعةُ نَفْسُهَا فَلَا إِشْكَالَ فِي عَدَمِ تَحْرِيمِهَا بِرُؤْسِيٍّ أَوْ سَمِ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ مَنْ ارْضَعَتْ وَلَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِصَدَدِ بَيَانٍ مَنْ يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ وَيَجْعَلُ مِنَ الرضاع وَأَمَّا مَنْ ارْضَعَتْ وَلَذَلِكَ فَهِيَ تَجْعَلُ مِنَ النَّسَبِ وَالرَضَاعِ مَعًا كَمَا لَا يَخْفَى أَه. فَوَيْلٌ: (وَهِيَ الْخ) أَيِ أُمِّ أُمِّ وَلَدِكَ. فَوَيْلٌ: (أَيِ الْمُرْضِعةِ) أَيِ مُرْضِعةٍ وَلَدِكَ. فَوَيْلٌ: (وَهِيَ) أَيِ بِنْتِ أُمِّ وَلَدِكَ. فَوَيْلٌ: (لِمَا عَلِمْتَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي عَنِ الرُّضْعَةِ لِأَنَّ أُمَّ الْأَخِ لَمْ تُحَرِّمَ لِكُونِهَا أُمُّ أَخٍ وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ لِكُونِهَا أُمًّا أَوْ حَلِيلَةً أَبٍ وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَكَذَا الْقَوْلُ فِي بَاقِيهِمْ أَه وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ قَائِمُ أَخِيكَ مَثَلًا لَمْ تُحَرِّمَ عَلَيْكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أُمُّ أَخِيكَ بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أُمُّكَ أَوْ مَظْهُوَةٌ أَيْكَ كَمَا تَقَدَّمَ وَذَاكَ مُتَتَّبِعٌ عَنْ ارْضَعْتَ أَخَاكَ مَثَلًا أَه. فَوَيْلٌ: (كَالْمُحَقِّقِينَ) رَاجِعٌ لِلتَّقْيِ. فَوَيْلٌ: (وَزَيْدٌ عَلَيْهَا) أَيِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ. فَوَيْلٌ: (أُمُّ الْعَمِّ) أَيِ مِنَ الرضاع أَه ع ش. فَوَيْلٌ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ مِنْ انْتِفَاءِ جِهَةِ الْمُحَرِّمَةِ نَسَبًا فِيهِمْ. فَوَيْلٌ: (مِنْ أَجَنِبِيَّةٍ ذَاتِ ابْنٍ) فَذَلِكَ الْإِبْنُ أَخُو ابْنِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ. فَوَيْلٌ: (فَلَهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقَوْلُهُ: غَيْرُ أُمِّ الْأَخِ الْخ إِنْ أَرَادَ مَا فِي قَوْلِهِ مَنْ ارْضَعْتَ أَخَاكَ فَقَدْ يُقَالُ مَا هُنَا مُبَيِّنٌ لَهُ مِنْ سَائِرِ الْحَيِّثِيَّاتِ إِذْ ذَاكَ فِي مُرْضِعةٍ أَخِ النَّسَبِ وَمَا هُنَا فِي أُمِّ الْأَخِ مِنَ الرضاع التَّسْبِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَمِ أَيِ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّنْبِيهِ إِلَى الْغَيْرِيَّةِ. فَوَيْلٌ: (مُتَعَلِّقٌ بِأَخِيَّتِ) أَيِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَه ع ش. فَوَيْلٌ: (بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا دَلِيلٌ تَعَلَّقَهُ بِأَخِيكَ أَيْضًا أَه سَمِ. فَوَيْلٌ: (لَأَبٍ أَوْ أُمِّ) كَانَ وَجْهٌ هَذَا التَّحْقِيرِ أَنَّ يَكُونُ

فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئٌ): (وَلَا أُمُّ مُرْضِعةٍ وَلَدِكَ) وَأَمَّا الْمُرْضِعةُ نَفْسُهَا فَلَا إِشْكَالَ فِي عَدَمِ تَحْرِيمِهَا بِرُ. فَوَيْلٌ: (فَلَهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ. فَوَيْلٌ: (غَيْرُ أُمِّ الْأَخِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ) إِنْ أَرَادَ مَا فِي قَوْلِهِ مَنْ ارْضَعْتَ أَخَاكَ فَقَدْ يُقَالُ مَا هُنَا مُبَيِّنٌ لَهُ مِنْ سَائِرِ الْحَيِّثِيَّاتِ إِذْ ذَاكَ فِي مُرْضِعةٍ أَخِي النَّسَبِ وَمَا هُنَا فِي أُمِّ الْأَخِ مِنَ الرضاع التَّسْبِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَيْلٌ: (بِدَلِيلِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا دَلِيلٌ تَعَلَّقَهُ بِأَخِيكَ أَيْضًا. فَوَيْلٌ: (لَأَبٍ أَوْ أُمِّ) كَانَ

(فرع): ادَّعَتْ أُمُّهَا أَنَّهَا أَخْتُهُ رِضَاعًا فَإِنْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ وَكَذَا بَعْدَهُ وَقَبْلَ التَّمَكُّينِ بَلْ وَبَعْدَ تَمَكُّينٍ مَعَ نَحْوِ صِغَرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِهِ بَعْدَ تَمَكُّينٍ مُعْتَبَرٍ إِلَّا إِنْ ادَّعَتْ غَلَطًا أَوْ نِسْيَانًا أَخَذًا مِمَّا فِي الرُّضْعَةِ قُبَيْلَ الصَّدَاقِ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَوْ ادَّعَتْ ذَلِكَ قَبْلَ قَوْلِهَا بِالنِّسْبَةِ لِتَحْلِيلِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَيْ فَإِنْ نَكَحَ حَلَفَتْ وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ وَبِخِلَافِهِ مَا لَوْ ادَّعَتْ أَنَّهَا أَخْتُهُ نَسْبًا وَفُرُقَ بَأَنَّ النَّسَبَ لَا يَتَّبِثُ بِقَوْلِ النِّسَاءِ بِخِلَافِ الرِّضَاعِ فَكَذَا التَّحْرِيمُ بِهِ وَيُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ الرُّضْعَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ أُمَّتَهُ لَوْ مَنَعَتْهُ وَقَالَتْ وَطَّقَنِي نَحْوَ أَيْكَ قَبْلَ قَوْلِهِ يَمِينُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَطْئِهِ أَهْ فَهَذَا مِثْلُ النَّسَبِ بِجَمَائِعٍ أَنَّ كَلًّا لَا يَتَّبِثُ بِقَوْلِ النِّسَاءِ فَلَا يَتَّبِثُ بِقَوْلِهَا بِخِلَافِ الرِّضَاعِ وَبِهَذَا الْمَذْكُورِ عَنِ الرُّضْعَةِ وَغَيْرِهَا الشَّامِلِ لِمَا إِذَا مَكَّنَتْهُ أَوْ لَا يَنْدَفِعُ الْحَاقُّ بَعْضُهُمْ دَعْوَى وَطْءٍ نَحْوِ الْأَبِ بِالرِّضَاعِ فِي تَفْصِيلِهِ الْمَذْكُورِ .

عَلَى طَرِيقٍ مَا ذُكِرَ فِي النَّسَبِ وَالْأَفَالَتَقِيْقُ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ سَم . فَوُدْ : (وَكَذَا بَعْدَهُ وَقَبْلَ التَّمَكُّينِ) هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ اعْتَمَدَهُ الرُّوضُ فِي بَابِ الرِّضَاعِ وَالثَّانِي أَنَّهَا لَا تُحَرِّمُ كَمَا بَعْدَ التَّمَكُّينِ وَهُوَ أَوْجَهُ كَمَا أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَهْ سَم . فَوُدْ : (إِلَّا إِنْ ادَّعَتْ غَلَطًا أَوْ نَسْيَانًا لَا يَنْظَرُ عَلَى مَا أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ مَا قَبْلَ التَّمَكُّينِ كَمَا بَعْدَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّمَكُّينَ غَلَطًا أَوْ نَسْيَانًا لَا يَزِيدُ عَلَى عَدَمِهِ رَأْسًا فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ إِنْ أُريدَ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ مُجَرَّدُ أَنَّ لَهَا تَحْلِيلَهُ فَهُوَ قَرِيبٌ أَهْ سَم أَيْ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ حَبِيزٌ صَوْرِيًّا . فَوُدْ : (أَخَذًا مِمَّا فِي الرُّضْعَةِ أَوْ نَسْيَانًا) قَدْ يُقَالُ : كَيْفَ تُوْخِذُ الْحُرْمَةُ بِدَعْوَاهَا مَا ذُكِرَ مِنْ قَبُولِ قَوْلِ الزَّوْجَةِ لِمُجَرَّدِ تَحْلِيلِهِ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا كَالزَّوْجَةِ فِي ذَلِكَ أَهْ سَم .

فَوُدْ : (لَوْ ادَّعَتْ ذَلِكَ) أَيْ الْغَلَطَ أَوْ النَّسْيَانَ . فَوُدْ : (لِتَحْلِيلِهِ) أَيْ الزَّوْجَ . فَوُدْ : (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ الْفَرْقَ . فَوُدْ : (فَهَذَا) أَيْ الْوَطْءَ . فَوُدْ : (فَلَا يَتَّبِثُ) أَيْ التَّحْرِيمُ بِهِمَا وَقَوْلُهُ : بِخِلَافِ الرِّضَاعِ أَيْ يَتَّبِثُ بِقَوْلِهَا فَكَذَا التَّحْرِيمُ بِهِ . فَوُدْ : (يَنْدَفِعُ الْحَاقُّ بَعْضُهُمْ الْخ) فِي الْجُزْمِ بِالْإِنْدِفَاعِ - مَعَ الْإِطْلَاقِ وَإِنْكَانِ التَّقْيِيدِ - شَيْءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم وَقَدْ يُجَابُ بِمَا صَرَّحَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ أَنَّ مَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ يُضَافُ إِلَيْهِمُ بِالْتَضَرِّيْعِ . فَوُدْ : (بِالرِّضَاعِ) أَيْ بِدَعْوَى الرِّضَاعِ فِي تَفْصِيلِهِ أَيْ تَفْصِيلِ الرِّضَاعِ وَدَعْوَاهُ

وَجْهٌ هَذَا التَّقْيِيدُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقٍ مَا ذُكِرَ فِي النَّسَبِ وَالْأَفَالَتَقِيْقُ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

فَوُدْ : (وَكَذَا بَعْدَهُ وَقَبْلَ التَّمَكُّينِ) أَحَدُ وَجْهَيْنِ اعْتَمَدَهُ الرُّوضُ فِي بَابِ الرِّضَاعِ وَالثَّانِي أَنَّهَا لَا تُحَرِّمُ كَمَا بَعْدَ التَّمَكُّينِ وَهُوَ أَوْجَهُ كَمَا أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ م . ر . فَوُدْ : (إِلَّا إِنْ ادَّعَتْ الْخ) هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ لَا يَنْظَرُ عَلَى مَا أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ مَا قَبْلَ التَّمَكُّينِ كَمَا بَعْدَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّمَكُّينَ غَلَطًا أَوْ نِسْيَانًا لَا يَزِيدُ عَلَى عَدَمِهِ رَأْسًا فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ إِنْ أُريدَ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ مُجَرَّدُ أَنَّ لَهَا تَحْلِيلَهُ فَهُوَ قَرِيبٌ . فَوُدْ : (أَخَذًا مِمَّا فِي الرُّضْعَةِ أَوْ نَسْيَانًا) قَدْ يُقَالُ كَيْفَ تُوْخِذُ الْحُرْمَةُ بِدَعْوَاهَا مَا ذُكِرَ مِنْ قَبُولِ قَوْلِ الزَّوْجَةِ بِمُجَرَّدِ تَحْلِيلِهِ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا كَالزَّوْجَةِ فِي ذَلِكَ . فَوُدْ : (يَنْدَفِعُ الْحَاقُّ بَعْضُهُمْ الْخ) فِي الْجُزْمِ بِالْإِنْدِفَاعِ مَعَ الْإِطْلَاقِ وَإِنْكَانِ التَّقْيِيدِ شَيْءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ .

(وَيُحْرَمُ) عَلَيْكَ بِالصَّاهِرَةِ (زَوْجَةً مِّنْ وَلَدَتِ) وَإِنْ سَفَلَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ (أَوْ وَلَدَكَ) وَإِنْ عَلَا (مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وَمَنْطُوقُ خَبَرٍ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ السَّابِقِ يُعَيَّنُ حَمْلُ «مِنْ أَصْلَابِكُمْ» عَلَى أَنَّهُ إِخْرَاجُ زَوْجَةِ الْمُتَّبَتِّي دُونَ ابْنِ الرِّضَاعِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢].

(و) يُحْرَمُ عَلَيْكَ (أُمَّهَاتُ زَوْجَتِكَ مِنْهُمَا) أَيِ النَّسَبِ أَوْ الرِّضَاعِ وَلَوْ لِبُطْلَانِ طَلْقِهَا وَإِنْ عَلَوْنَ وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ بِهَا لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وَحِكْمَتُهُ ابْتِلَاءُ الزَّوْجِ

بَكُونِهَا قَبْلَ التَّنْكِحِ الْمُعْتَبَرِ أَوْ بَعْدَهُ. ۞ قَوْلُهُ: (هَلَيْكَ بِالصَّاهِرَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تَنْظُرْ مَعَ ذَلِكَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: وَإِذَا خَالَه.

۞ قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَتُحْرَمُ زَوْجَةٌ مِّنْ وَلَدَتِ الْخ) عِبَارَةُ الرِّضَاعِ فَيُحْرَمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ أُمَّهَاتُ زَوْجَتِكَ وَزَوْجَاتُ أَصُولِكَ وَقُرُوعِكَ انْتَهَتْ إِهْ سَم.

۞ قَوْلُهُ (سَيِّ): (زَوْجَةٌ مِّنْ وَلَدَتِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَلَدُكَ بِهَا إِنْ مُغْنِي. ۞ قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَفَلَ) أَيِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى بِوَاسِطَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَهُوَ شَامِلٌ لِزَوْجَةِ ابْنِ الْبَيْتِ فَتُحْرَمُ عَلَى جَدِّهِ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ مِّنْ وَلَدِهِ بِوَاسِطَةٍ إِذَا الْوَلَدُ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى فَتَبَيَّنَ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ جَدًّا إِنْ هُوَ ش. ۞ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلَا) أَيِ بِوَاسِطَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَبَا أَوْ جَدًّا مِنْ قِبَلِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَالِدُكَ بِهَا إِنْ مُغْنِي. ۞ قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا النَّسَبُ فَلِلْأَيَّةِ وَأَمَّا الرِّضَاعُ فَلِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ فَإِنْ قِيلَ إِنَّمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فَكَيْفَ حُرِّمَتْ حَلِيلَةُ الْإِبْنِ مِنَ الرِّضَاعَةِ أُجِيبَ بِأَنَّ الْمَفْهُومَ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَنْطُوقٌ وَقَدْ عَارِضَهُ هُنَا قَوْلُهُ ﷻ: «يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ» فَإِنْ قِيلَ مَا فَايِدَةُ التَّشْيِيدِ فِي الْآيَةِ حَيْثُ أُجِيبَ بِأَنَّ فَايِدَةَ ذَلِكَ إِخْرَاجُ حَلِيلَةِ الْمُتَّبَتِّي إِنْ هُوَ. ۞ قَوْلُهُ: (وَمَنْطُوقُ الْخ) جَوَابُ اغْتِرَاضِ وَإِدْرَاعِ عَلَى الْإِسْتِذْلَالِ بِالْآيَةِ. ۞ قَوْلُهُ: (يُعَيَّنُ حَمْلُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لَّأَنَّ الْخَبَرَ عَامٌّ وَمَفْهُومٌ مِنْ أَصْلَابِكُمْ خَاصٌّ وَالْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ تُقَدِّمُ الْخَاصَّ وَلَوْ مَفْهُومًا إِنْ هُوَ. ۞ قَوْلُهُ: (لِإِخْرَاجِ زَوْجَةِ الْمُتَّبَتِّي) فَلَا يُحْرَمُ عَلَى الْمَرْءِ زَوْجَةٌ مِّنْ بَيْتِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِابْنٍ لَهُ إِنْ مُغْنِي. ۞ قَوْلُهُ: (أَوْ الرِّضَاعِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُنَاسِبُ بِيَادِي الرَّايِ إِنَّمَا هُوَ الْوَاوُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِنْ سَبَّحَ عَمَرَ أَقُولُ: قَضِيَّةٌ وَجُوبٌ مُطَابِقَةٌ الضَّمِيرِ لِمَرْجِعِهِ لَفْظُهُ (أَوْ) كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ۞ قَوْلُهُ: (وَحِكْمَتُهُ) أَيِ حِكْمَتُهُ عَدَمُ اغْتِرَاضِ الدُّخُولِ فِي تَحْرِيمِ

۞ قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَتُحْرَمُ زَوْجَةٌ مِّنْ وَلَدَتِ أَوْ وَلَدَكَ الْخ) عِبَارَةُ الرِّضَاعِ فَيُحْرَمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ أُمَّهَاتُ زَوْجَتِكَ وَزَوْجَاتُ أَصُولِكَ وَقُرُوعِكَ انْتَهَى. ۞ قَوْلُهُ: (يُعَيَّنُ حَمْلُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لَّأَنَّ الْخَبَرَ عَامٌّ وَمَفْهُومٌ «مِنْ أَصْنَابِكُمْ» [النساء: ٢٣] خَاصٌّ وَالْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ تُقَدِّمُ الْخَاصَّ وَلَوْ مَفْهُومًا وَمِنْ هُنَا يُشْكَلُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الرِّضَاعِ وَقَدْ أَمَّ أَيِ الْخَبَرِ عَلَى مَفْهُومِ الْآيَةِ لِتَقَدُّمِ الْمَنْطُوقِ عَلَى الْمَفْهُومِ حَيْثُ لَا مَانِعَ انْتَهَى.

بشكالتها والخلوة بها لترتيب أمر الزوجة فحُرِّمَتْ كسابقتها بنفس العقد لِيَتِمَّكَنَ مِنْ ذَلِكَ
ولا كذلك البنت نعم، يُشْتَرَطُ حَيْثُ لَا وَطْءَ صَحَّةُ الْعَقْدِ لِأَنَّ الْفَائِدَ لَا حَرَمَةَ لَهُ مَا لَمْ يَنْشَأَ
عنه وَطْءٌ أَوْ اسْتِذْخَالٌ لِأَنَّهُ حَيْثُ وَطْءٌ شُبْهَةٌ وَاسْتِذْخَالٌ وَهُوَ مُحَرَّمٌ كَمَا بَأْتِي (وَكَذَا بَنَاتُهَا) أَيِ
زَوْجَتِكَ وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ سِوَاءِ بَنَاتِ ابْنِهَا وَبَنَاتِ بَنَتِهَا وَإِنْ سَفَلْنَ (إِنْ دَخَلْتَ بِهَا) بِأَنْ وَطِئْتَهَا فِي
حَيَاتِهَا وَلَوْ فِي الدُّبُرِ وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فَائِدًا وَكَذَا إِنْ اسْتِذْخَلْتَ مَاءَكَ الْمُحْتَرَمَ فِي حَالِ نُزُولِهِ
وَإِذْخَالِهِ إِذْ هُوَ كَالوَطْءِ فِي أَكْثَرِ أَحْكَامِهِ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَيْقِي فِي
حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَيْقِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ (النساء: ٢٣) الْآيَةُ وَلَمْ يُعَذِّدْ دَخَلْتُمْ لِأُمَمَاتِ
نِسَائِكُمْ أَيْضًا وَإِنْ اقْتَضَتْ قَاعِدَةُ الشَّافِعِيِّ مِنْ رُجُوعِ الْوُضْفِ وَنَحْوِهِ لِسَائِرِ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ
اتَّخَذَ الْعَامِلُ وَهُوَ هُنَا مُخْتَلِفٌ إِذْ عَامِلُ نِسَائِكُمْ الْأُولَى الْإِضَافَةُ وَالثَّانِيَةُ حَرْفُ الْجَرِّ وَلَا نَظَرَ مَعَ
ذَلِكَ لِاتِّحَادِ عَمَلِهِمَا خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْعَامِلِ يَدُلُّ عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ بِحْكَمٍ وَمُجْرَدُ
الِاتِّفَاقِ فِي الْعَمَلِ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَذَكَرَ الْحُجُورِ لِلْغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ.
(تَنْبِيْهُ) لَمْ يُنْزِلُوا الْمَوْتَ هُنَا مَنْزِلَةَ الْوَطْءِ بِخِلَافِهِ فِي الْإِرْثِ وَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ التَّنْزِيلَ هُنَا
يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَقْدَ مُحَرَّمٌ وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ وَلَا كَذَلِكَ.....

أَصْلُ الْبِنْتِ دُونَ تَحْرِيمِهَا اهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (كَسَابَقَتُهَا) هُمَا زَوْجَةٌ مِّنْ وَلَدَتْ وَزَوْجَةٌ مِّنْ وَلَدَتْ .
قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ التَّرْتِيبِ . قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُشْتَرَطُ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ حُرِّمَ بِالْوَطْءِ لَا
يُغْتَبَرُ فِيهِ صِحَّةُ الْعَقْدِ كَالزَّوْجَةِ وَمَنْ حُرِّمَ بِالْعَقْدِ وَهِيَ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ صِحَّةِ الْعَقْدِ نَعَمْ لَوْ
وَطِئَ فِي الْعَقْدِ الْفَائِدِ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ حُرِّمَ بِالْوَطْءِ فِيهِ لَا بِالْعَقْدِ اه . قَوْلُهُ: (وَطْءٌ أَوْ اسْتِذْخَالٌ) ظَاهِرُهُ
وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي الدُّبُرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِيُوجِدَ مُسَمًّى الْوَطْءِ وَالِاسْتِذْخَالِ وَقَدْ قَالُوا الدُّبُرُ كَالْقَبْلِ فِي
أَحْكَامِهِ إِلَّا مَا اسْتَنْتَيْ وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا فِي الْمُسْتَنْتَبَاتِ فَيُنْسَبُ إِلَيْهِمْ مَنْطُوقًا لِمَا صَرَّحَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ
الْمُهَذَّبِ أَنَّ مَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ يُضَافُ إِلَيْهِمْ بِالتَّضَرُّيْحِ اه ع ش . قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْوَطْءِ أَوْ
الِاسْتِذْخَالِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ . قَوْلُهُ: (حَيْثُ) أَيِ حِينَ إِذْ نَشَأَ عَنِ الْعَقْدِ الْفَائِدِ .
قَوْلُهُ: (كَمَا بَأْتِي) أَيِ فِي الْمَثْنِ عَنْ قَرِيبٍ . قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَفَلْنَ) يُعْنَى عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُ وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ .
قَوْلُهُ: (وَإِذْخَالِهِ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَوَالِدِهِ . قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْإِلْحَ) تَغْلِيلٌ لِلْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعَذِّدْ الْإِلْحَ)
بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ (دَخَلْتُمْ) نَائِبٌ فَاعِلُهُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى أُعِيدَ الْوُضْفُ إِلَى الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ وَلَمْ يُعَذِّدْ إِلَى
الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَهِيَ وَأُمَمَاتِ نِسَائِكُمْ مَعَ أَنَّ الصِّفَاتِ عَقِبَ الْجُمْلِ تَعُودُ إِلَى الْجَمِيعِ الْإِلْحَ . قَوْلُهُ: (وَإِنْ
اقْتَضَتْ) أَيِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ أَيْضًا . قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَحَلَّهُ) أَيِ الْعَوْدِ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ . قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ اخْتِلَافِ
الْعَامِلِ . قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ الْإِلْحَ) مَالُ الْمُعْنَى إِلَيْهِ أَيِ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ . قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْإِلْحَ) تَغْلِيلٌ
لِغَدَمِ النَّظَرِ . قَوْلُهُ: (اسْتِغْلَالٌ كُلُّ) أَيِ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ . قَوْلُهُ: (هَلَى ذَلِكَ) أَيِ الْعَوْدِ لِلْجَمِيعِ .
قَوْلُهُ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَقْدَ الْإِلْحَ) لِتَأْتِلُ وَجْهَ الزَّرُومِ اه سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ سَم . قَوْلُهُ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْإِلْحَ) هَذَا
قَوْلُهُ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْإِلْحَ) هَذَا مَنَعُوعٌ إِنَّمَا اللَّازِمُ أَنَّ الْمُحَرَّمَ الْعَقْدَ مَعَ الْمَوْتِ لَا يُقَالُ هُوَ خِلَافُ النَّصِّ

ثُمَّ لِلنَّصِّ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَوْتَ مُوجِبٌ لِلْإِرْثِ وَالتَّقْرِيرِ، وَيَبْرُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْبِنْتِ لَوْ خَلَّتْ الْوِطَاءُ وَتَوَابَعَهُ فَلَمْ يُحْرَمْهُ إِلَّا مَا هُوَ مِنْ جَنْبِهِ فِي الْأُمِّ لِإِمْكَانِهِ وَعَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ فِي الْأُمَمَاتِ لِمَا مَرَّ، وَالْمَقْصُودُ فِيهِمَا الْمَالُ وَلَا جَنْسٌ لَهُ فَأَدِيرُ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مُقَرَّرٍ لِمُوجِبِهِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ وَهُوَ الْمَوْتُ أَوْ الْوِطَاءُ الْمُؤَكَّدُ لِذَلِكَ الْمَوْجِبِ .

(مَنْ وَطِئَ امْرَأَةً) حَيْثُ وَهُوَ وَاضِعٌ (بِمَلِكٍ) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ وَإِنْ كَانَتْ مُحْرَمَةً عَلَيْهِ أَبَدًا كَمَا يَأْتِي عَنْ أَصْلِ الرُّوْضَةِ (حُرْمٌ عَلَيْهِ أُمَمَاتُهَا وَبَنَاتُهَا وَحُرْمَتٌ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ) إجماعاً وَتَثْبُتُ هُنَا الْمَحْرَمِيَّةُ أَيْضًا (وَكَذَا) الْحَيْثُ (الْمَوْطُوءَةُ) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ (بَشْبَهَةٍ) إجماعاً أَيْضًا لَكِنْ لَا يَثْبُتُ بِهَا مُحْرَمِيَّةٌ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا ثُمَّ الْمَعْتَبَرُ هُنَا أَيُّ فِي تَحْرِيمِ الْمُصَاهَرَةِ وَفِي لُحُوقِ النَّسَبِ وَوُجُوبِ الْعِدَّةِ أَنْ تَكُونَ شَبَهَةً (فِي حَقِّهِ) كَأَنْ وَطِئَهَا بِفَاسِدٍ نِكَاحٍ وَكَطَلَّهَا.....

مَمْنُوعٌ وَإِنَّمَا اللَّازِمُ أَنَّ الْمُحْرَمَ الْعَقْدُ مَعَ الْمَوْتِ لَا يُقَالُ: هُوَ خِلَافُ النَّصِّ لِأَنَّا نَقُولُ هُوَ مُلْحَقٌ بِالْمَنْصُوصِ وَلَوْ اِمْتَنَعَ مِثْلُ ذَلِكَ انْتِدَاءً بِأَبِ الْقِيَاسِ اهـ . فُؤد: (ثُمَّ) أَيُّ فِي الْإِرْثِ وَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ .

فُؤد: (فَلَمْ يُحْرَمْهُ) أَيُّ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْبِنْتِ وَفِي سَمِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: فَلَمْ يُحْرَمْهُ الْخُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؟ اهـ . فُؤد: (مَنْ ذَلِكَ) أَيُّ السَّرِّ الْمَذْكُورِ . فُؤد: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ آتِياً فِي قَوْلِهِ وَجَحْمَتُهُ إِيْلَاءُ الزَّوْجِ الْخُ .

فُؤد: (وَالْمَقْصُودُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى (الْمَطْلُوبِ) . فُؤد: (فِيهِمَا) أَيُّ الْإِرْثِ وَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ .

فُؤد: (فَأَدِيرُ الْأَمْرَ فِيهِ الْخُ) لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؟ اهـ سَمِّ . فُؤد: (وَهُوَ) أَيُّ الْمُقَرَّرُ . فُؤد: (حَيْثُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ (وَكُونُهَا مُشْتَرَكَةً) إِلَى وَإِنْ عَلِمْتَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقْوَلِهِ: وَمِنْهَا أَنْ تَوَطَّأَ إِلَى وَلَا آثَرَ . فُؤد: (حَيْثُ) أَمَّا الْمَيْتَةُ فَلَا تَثْبُتُ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ بِوِطْئِهَا كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي الرِّضَاعِ اهـ مُغْنِي . فُؤد: (وَهُوَ وَاضِعٌ) سَيَذْكُرُ مُحْتَرَزَةً . فُؤد: (وَإِنْ كَانَتْ مُحْرَمَةً الْخُ) أَيُّ بَنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ كَخَالَتِهِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ فَتَحْرَمُ بِثَنَائِهِ عَلَيْهِ وَتَحْرَمُ هِيَ عَلَى أَبِيهِ اهـ سَمِّ . فُؤد: (إِجْمَاعاً) وَلَآنَ الْوِطَاءُ بِمَلِكٍ الْيَمِينِ نَازِلٌ مَنْزِلَةً عَقْدِ النِّكَاحِ مُحَلًى وَمُغْنِي . فُؤد: (لَكِنْ لَا يَثْبُتُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ .

(تَنْبِيْهُ): قَدْ يُشْعَرُ تَشْبِيْهُهُ وَطْءُ الشَّبَهَةِ بِالْوِطْءِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ أَنَّ وَطْءَ الشَّبَهَةِ يُوْجِبُ التَّحْرِيمَ وَالْمَحْرَمِيَّةَ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ التَّحْرِيمُ فَقَطْ فَلَا يَحِلُّ لِلْوِطْءِ بِشَبَهَةِ النَّظَرِ إِلَى أُمِّ الْمَوْطُوءَةِ وَبَنَاتِهَا وَلَا الْخُلُوءِ وَالْمُسَافَرَةِ بِهِمَا وَلَا مَسْهُمَا كَالْمَوْطُوءَةِ بَلِ أَوْلَى قُلُوبُهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ ثَبُتَ الْمَحْرَمِيَّةُ أَيْضًا اهـ . فُؤد: (بِهَا) أَيُّ بِوِطْءِ الشَّبَهَةِ وَتَأْيِثُ الضَّمِيرِ بِغَايَةِ الْمَصَافِ إِلَيْهِ . فُؤد: (لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ الْخُ) عِبَارَةُ عَمِيْرَةٍ: وَالْفَرْقُ احْتِيَاجُ الْأَصُولِ إِلَى الْمُخَالَطَةِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي اهـ . فُؤد: (وَفِي لُحُوقِ النَّسَبِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ هُنَا . فُؤد: (أَنْ تَكُونَ) نَامَةً (شَبَهَةً) فَاعِلُهُ . فُؤد: (بِفَاسِدٍ نِكَاحٍ) أَيُّ أَوْ شِرَاءٍ اهـ مُغْنِي .

لَآنَا نَقُولُ هُوَ مُلْحَقٌ بِالْمَنْصُوصِ وَلَوْ اِمْتَنَعَ مِثْلُ ذَلِكَ انْتِدَاءً بِأَبِ الْقِيَاسِ . فُؤد: (فَلَمْ يُحْرَمْهُ إِلَّا مَا هُوَ مِنْ جَنْبِهِ) لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ . فُؤد: (فَأَدِيرُ الْأَمْرَ فِيهِ الْخُ) لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ . فُؤد: (وَإِنْ كَانَتْ مُحْرَمَةً عَلَيْهِ أَبَدًا) أَيُّ بَنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ كَخَالَتِهِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ فَتَحْرَمُ بِثَنَائِهِ عَلَيْهِ وَتَحْرَمُ هِيَ عَلَى أَبِيهِ .

خليلته وكونها مشتركة أو أمة فريعه وكوطيها بجهة قال بها عالم يُعْتَدُّ بخلافه وإن علمت (قيل أو) توجد شبهة في (حقها) كأن ظننت خليلها أو كان بها نحو نؤم وإن علم فعلى هذا بأبيهما قامت الشبهة أثرت نعم، المعتبر في المهر شبهتها فقط ومنها أن توطأ في نكاح بلا ولي وإن اعتقدت التحريم فليست مستثناة خلافاً للبلقيني لما مر أن مُتَعَدِّدَ تخريمه لا يُحَدُّ للشبهة ولا أثر لوطء خُشْيَ لاحتمال زيادة ما أولج به أو فيه .

(تنبيه) مر أن الاستدخال كالوطء بشرط احترايمه حالة الإنزال ثم حالة الاستدخال بأن يكون لها شبهة فيه وحينئذ فيشكل بتأثير وطء شبهته وحده إلا أن يُجَابَ بقوة الوطء أو بأنه في حالة الوطء تعارض شبهته وتعاضداً فغلُتْ شبهته لأنها أقوى ليكونها أخرجت ماءً عن الشفاح حال وصوله للرجم وثم لا تعارض حال الإدخال فأثر علمها بحرمتها ويُؤَيِّدُ ذلك قولهم لا يَبْتَثُّ بالاستدخال بشرطه إلا التَّسَبُّ والمُصَاهَرَةُ والعِدَّةُ وكذا الرِّجْعَةُ على المَعْتَمِدِ بخلاف نحو الإحصان والتحليل، وغير المُخْتَرَمِ كماء زنا الزوج.....

• قود: (خليلته) أي زوجته أو أمتة. • قود: (وإن علمت) غاية للمُتَنِّي أي علمت الموطوءة أن الواطن أجبتى منها. • قود: (خليلها) أي زوجها أو سيدها. • قود: (وإن علم) غاية للمُتَنِّي. • قود: (فَعَلَى هَذَا) أي الوجه الثاني المزجج. • قود: (ومنها) أي من شبهتها. • قود: (بلا ولي) وكذا بلا ولي وشهود اهـ ش. • قود: (للشبهة) أي شبهة اختلاف المُلَمَّاء. • قود: (ولا أثر لوطء خُشْيَ) أي لا يترتب على وطئه حرمة الموطوءة على أصوله اهـ ش. • قود: (أولج) ببناء المفعول. • قود: (أو فيه) استقطه المُتَنِّي وهو اللائق لأن ما هنا مُخْتَرَزٌ قوله وهو واضح وأيضاً يلزم على ذكره أن يكون قوله: لوطء خُشْيَ من إضافة المصدِرِ إلى فاعله ومفعوله معاً. • قود: (مر) أي قِيلَ قول المُصَنِّفِ وكذا بناتها. • قود: (أن الاستدخال) إلى قوله ولقوة ذلك في المُتَنِّي إلّا قوله: وحينئذ فيشكل إلى لا يَبْتَثُّ بالاستدخال.

• قود: (كالوطء) خَيْرٌ (أن). • قود: (بشرط احترايمه) أي المنى. • قود: (بأن يكون الخ) راجع لحالة الاستدخال فقط. • قود: (وحيثئذ) أي حين إذ اغتبر في تأثير الاستدخال احترايم المنى حالة الاستدخال كحالة الإنزال. • قود: (فيشكل) أي عدم تأثير الاستدخال مع الاحترايم في حالة الإنزال فقط.

• قود: (ليكونها) أي شبهته. • قود: (وثم) أي في الاستدخال. • قود: (فأثر الخ) أي في عدم الحرمة. • قود: (ويؤيد ذلك) أي الجواب بقوة الوطء. • قود: (بالاستدخال بشرطه) عبارة المُتَنِّي والاسنى باستدخال ماء زوج أو سيده أو أجبتى بشبهة اهـ. • قود: (وكذا الرجعة الخ) عبارته في باب الرجعة ولا تحصل بفعل كوطء وإن قصِدَ به الرجعة وتختص الرجعة بموطوءة ولو في اللبث ويثقلها مُسْتَدْخِلُهُ ما به المُخْتَرَمِ على المُعْتَمِدِ اهـ. • قود: (بخلاف نحو الإحصان الخ) عبارة المُتَنِّي والاسنى دون الإحصان والتحليل وتقدير المهر وجوبه للمُفَوَّضَةِ والغسل والمهر في صورة الشبهة اهـ. • قود: (وغير المُخْتَرَمِ الخ) مُخْتَرَزٌ قوله بشرط احترايمه في حالة الإنزال عبارة المُتَنِّي والاسنى ولا يَبْتَثُّ ذلك أي التسبب والمُصَاهَرَةُ والعِدَّةُ والرجعة ولا غيره باستدخال ماء زنا الزوج أو السيد وعند البقوي يَبْتَثُّ جميع ذلك

لا يثبت به شيء وقال البقوي يثبت قياساً على من وطئ زوجته يظن أنه يزني بها وردوه بأن هذا الوطء ليس بزناً في نفس الأمر بخلافه في مسألتنا ولقوة ذلك الإشكال اعتمد بعضهم ما ليس بمعتد وهو أنه لا يشترط الاحترام إلا في حالة الإنزال واستدل بقول غيره لو أنزل في زوجته فساخقت بنته فحبلت منه لحقه الولد وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد إنزاله فيها فاستنجت به أجنبية فحبلت منه اهـ.

(حسية آخر) : أطلق جمع متقدمون حرمة وطء الشبهة وغيرهم حله وكلاهما عجيب لأنه إن أريد شبهة المحل كالمشتركة فهو حرام إجماعاً أو شبهة الطريق كأن قال بحله مجتهد يغلد فإن قلده وصف بالحل ولا فبالحرمة اتفاقاً فيهما بل إجماعاً أيضاً أو شبهة الفاعل كأن ظنّها خليته فهذا غافل وهو غير مكلف اتفاقاً ومن ثم حكى الإجماع على عدم إثمه وإذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محتمل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة (لا المزني بها) فلا يثبت لها ولا لأحد من أصولها وفروعها حرمة مصاهرة بالزنا الحقيقي.....

كما لو وطئ زوجته يظن الخ. قود: (لا يثبت به) أي باستدخال غير المخترم. قود: (في مسألتنا) أي في زنا الزوج. قود: (ولقوة ذلك الإشكال) أي المار في قوله فيشكل الخ. سم. قود: (اعتد بعضهم الخ) وفاقاً للنهاية وإليه كما مرّ عبارة سم قوله: وهو أنه لا يشترط الخ بمن اعتمد هذا شيخنا الشهاب الرزلي بل لعله المراد من قوله بعضهم اهـ. قود: (وكذا) أي في لحوق الولد.

قود: (وغيرهم) أي وأطلق غير ذلك الجمع. قود: (فهو حرام إجماعاً) إيش المانع من إرادة المطلقين الحرمة هذا الحرام إجماعاً حتى يتعجب منهم؟. قود: (فيهما) خبر مبتدئ محذوف أي هو أي قوله: اتفاقاً معتبر فيما قبل إلا وما بعده. قود: (وهو غير مكلف اتفاقاً) أي وإن جاز عند بعض كما في جمع الجوامع ولا منافاة بين الاتفاق على عدم الوقوع وقول بعض الجواز كما نبّه عليه سم.

قود: (انتفى وصف الخ) استشكله سم. قود: (فلا يثبت) إلى قوله وعليه فلا يخالفه في المغني إلا قوله: أو مكره وقوله: مطلقاً إلى (وحكمة ذلك) وإلى قوله (ومر في النهاية) إلا قوله: أو مكره.

قود: (ولقوة ذلك الإشكال) أي المار في قوله فيشكل الخ. قود: (اعتد بعضهم ما ليس بمعتد وهو أنه الخ) بمن اعتمد هذا شيخنا الشهاب الرزلي بل لعله المراد من قوله (بعضهم). قود: (فهو حرام إجماعاً) إيش المانع من إرادة المطلقين الحرمة هذا الحرام إجماعاً حتى يتعجب منهم؟. قود: (اتفاقاً) لا يقال هذا ممنوع بل فيه خلاف أشار إليه في جمع الجوامع بقوله والصواب امتناع تكليف الغافل كما بيّنه شارحه لأننا نقول كلام جمع الجوامع إنما يفيد أن لنا قولاً بالجواز ولا يلزم منه الوقوع وهو لا ينافي الجواز. قود: (انتفى وصف فعله بالحل والحرمة) لإقبال أن يقول: الحل المتنتفي الوصف به معناه الإذن والحرمة المتنتفي الوصف بها معناها المنع ويجوز أن يريد من أطلق الحرمة بها

بخلافه من نحو مجنون أو مكره عليه لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر ولأنه لا حرمة له (وليس مباشرة) بسبب مباح كصفاخذة (بشهوة كوطء في الأظهر) لأنها لا توجب عدة فكذا لا توجب حرمة قال الزركشي ويرد عليه لمس الأب أمة ابنه فإنها تحرم لما له من الشبهة في ملكه بخلاف لمس الزوجة ذكره الإمام اهـ. وفيه نظر بل الذي دل عليه كلامهم أنه لا يحرم إلا وطؤه.

(ولو احتلظت محرمة) بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو محرمة بسبب آخر كلعان أو تزني، ومنهم من تكلف وضبط المتن بالصم وتشديد الزاء ليشتمل ذلك (بیسوة قزیه کبیره) بأن كن غير محصورات (نكح) إن شاء (منهن) وإن قدر بسهولة على متيقنة الجل مطلقا خلافا للسبكي

• فود: (بخلافه من نحو مجنون إلخ) عبارة النهاية والمغني بخلافه من مجنون فإن الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طء بعلام لم يحرم على الفاعل أم الغلام وبشئ اهـ. • فود: (أو مكره عليه) عبارة شرح الإرشاد نعم وطء المكره والمجنون من أقسام وطء الشبهة فيغطي حكمه اهـ وقضيته ثبوت النسب من المكره والذي اعتمدته شيخنا الشهاب الزملي خلافه سم على حجة اهـ ش.

• فود: (امتن بالنسب والصهر) أي فلا يثبت الصهر بالزنا كالنسب اهـ مغني. • فود: (ولأنه إلخ) أي ماء الزنا. • فود: (بسبب مباح) أي كالزوجة والملك قاله سم وقد يقال: إن ما سيأتي من استثناء الزركشي والتظهير فيه بما يأتي يفيد أن المراد بالسبب المباح ظن الإباحة فليحذر اهـ رشدي.

• فود (في الأظهر) (في الأظهر) ولا أثر للمباشرة بلا شهوة عليهما اهـ كنز سم. • فود: (ويرد عليه) أي المتن. • فود: (لمس الأب إلخ) أي بشهوة اهـ ش. • فود: (أنه لا يحرم إلخ) أي لا يحرم الأمة على الابن إلا وطء الأب.

• فود (سبي): (ولو احتلظت محرمة إلخ) ومثله عكسه وهو ما لو احتلظت محرمة برجال قزیه قياتي فيه ما ذكر ثم رأيت في حاشية شيخنا الزبيدي وكأنه تركه لتلازميهما اهـ ش. • فود: (وضبط المتن إلخ) جرى على هذا الضبط المغني. • فود: (وتشديد الزاء) أي وفتحها. • فود: (ليشتمل ذلك) أي المحرمة بسبب آخر إلخ فكان الاتسب الثاني. • فود: (مطلقا) أي باجتهاد وغيره اهـ مغني وكان حقه أن يكتب عقب

عدم الإذن ولا يلزم منه الإثم ومن أطلق الجل به عدم المنع لا الإذن فليتامل. • فود: (بخلافه من نحو مجنون أو مكره عليه) عبارة شرح الإرشاد نعم وطء المكره والمجنون من أقسام وطء الشبهة فيغطي حكمه انتهى وقضيته ثبوت النسب من المكره والذي اعتمدته شيخنا الشهاب الزملي خلافه وعبارة شرح م ر بخلافه من مجنون فإن الصادر منه صورة زنا فيثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طء بعلام لم تحرم على الفاعل أم الغلام وبشئ انتهى. • فود: (بسبب مباح) أي كالزوجة والملك. • فود (في الأظهر) (في الأظهر) ولا أثر للمباشرة بلا شهوة عليها كنز. • فود: (وفي نظر إلخ) كذا شرح م

رُخْصَةً لَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى . وَجُكِّمَهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُنْكِحْ لَهُ ذَلِكَ رُبَّمَا انْسَدَّ عَلَيْهِ بَابُ النِّكَاحِ فَإِنَّهُ
وَأَنْ سَافَرَ لِيَتَلَدَّ لَا بِأَمْنٍ مُسَافَرَتَهَا إِلَيْهَا وَيُنْكِحُ إِلَى أَنْ يَبْقَى مَحْصُورٌ عَلَى مَا رَجَّحَهُ الزَّوْيَانِيُّ
وَعَلَيْهِ فَلَا يُخَالِفُهُ تَرْجِيحُهُمْ فِي الْأَوَانِي أَنَّهُ يَأْخُذُ إِلَى بَقَاءِ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ النِّكَاحَ يُخْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ
غَيْرِهِ وَأَمَّا الْفَرْقُ بِأَنَّ ذَلِكَ يَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ فَيُبَاحُ الْمُظَنُّونُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُتَيَقِّنِ بِخِلَافِهِ هُنَا
فَغَيْرُ صَحِيحٍ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ جُلِّ الْمَشْكُوكِ فِيهَا مَعَ وَجُودِ الْأَوَانِي تَحُلُّ بِقِيَّتَا وَيَأْتِي جُلُّ مُخَيَّرَتِهِ
بِالتَّحْلِيلِ وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَإِنْ ظَنَّ كَذِبَهَا وَمَرَّ فِي مَبْحَثِ الصَّبِغَةِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ عَلَى أَنْ
زَوَالَ يَقِينُ اخْتِلَاطَ الْمَحْرَمِ بِالنِّكَاحِ مِنْهُمْ يُضْعِفُ التَّقْيِيدَ بِالمَحْصُورَاتِ وَيُقَوِّي الْقِيَاسَ عَلَى
الْأَوَانِي وَعَدَمَ النَّظَرِ لِلِاحْتِيَاطِ الْمَذْكُورِ نَعَمْ، إِنْ أُرِيدَ بِالظَّنِّ الثَّبُتُ ثُمَّ وَالْمَنْفِي هُنَا النَّاشِئُ عَنْ
الْاجْتِهَادِ قَرُبَتْ صَحَّةُ ذَلِكَ الْفَرْقِ (لَا بِمَحْصُورَاتٍ) فَلَا يَنْكِحُ مِنْهُنَّ فَإِنْ فَعَلَ بَطُلٌ احْتِيَاطًا
لِلْأَبْضَاعِ مَعَ عَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِي اجْتِنَابِهِنَّ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ وَلَا مَدْخَلٌ لِلِاجْتِهَادِ هُنَا.....

الْمَتْنِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي أَوْ عَقِبَ قَوْلِهِ خِلَافًا لِلْسَّبْكِ لِيُظْهَرَ رُجُوعُ الْخِلَافِ إِلَى الْغَايَةِ . قُودُ : (رُبَّمَا انْسَدَّ
إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِتَضَرُّرِ السَّافِرِ وَرُبَّمَا انْحَصَرَ عَلَيْهِ بَابُ النِّكَاحِ : فَإِنَّهُ إِلَخ . قُودُ : (عَلَى مَا رَجَّحَهُ
الزَّوْيَانِيُّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا رَجَّحَهُ إِلَخ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذَا أَيُّ مَا رَجَّحَهُ الزَّوْيَانِيُّ هُوَ الْأَوْجَهُ .

قُودُ : (وَأَمَّا الْفَرْقُ إِلَخ) بِهَذَا فَرْقٌ شَنِخُ الْإِسْلَامِ اهـ سَمَ ، عِبَارَةُ النَّهَايَةِ : وَمَا فَرْقٌ بِهِ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ إِلَخ
مَزْدُودٌ بِمَا تَقَرَّرَ إِلَخ . قُودُ : (فَيُبَاحُ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِدَلِيلِ صِحَّةِ الطُّهْرِ وَالصَّلَاةِ بِمُظَنُّونِ الطَّهَارَةِ
وَجُلُّ تَنَاوُلِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مُتَيَقِّنِهَا أَيُّ فِي مَخْصُورٍ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ اهـ . قُودُ : (فَغَيْرُ صَحِيحٍ) أَيُّ
خِلَافًا لِلْسَّبْكِ وَيَجُوزُ أَنْ مَنَ فَرْقٌ بِذَلِكَ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى مَقَالَةِ السَّبْكِ اهـ ش . قُودُ : (وَيَأْتِي جُلُّ إِلَخ)
تَقْوِيَةً لِرَدِّ الْفَرْقِ الْمَارِ اهـ ش . قُودُ : (وَإِنْ ظَنَّ كَذِبَهَا) عِبَارَتُهُ فِيمَا يَأْتِي وَلَمْ يَقَعْ صِدْقُهَا فِي قَلْبِهِ اهـ وَلَا
يَلْزَمُ مِنْهُ ظَنُّ كَذِبِهَا لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْحَاصِلُ مُجَرَّدَ الشَّكِّ اهـ ش وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ فِي مَبْحَثِ
التَّحْلِيلِ كُلُّ مِنَ التَّنْبِيهِينِ . قُودُ : (بِالنِّكَاحِ) مُتَعَلِّقٌ بِزَوَالِ إِلَخ . قُودُ : (يُضْعِفُ التَّقْيِيدَ) أَيُّ بِقَوْلِنَا إِلَى أَنْ
يَبْقَى مَخْصُورٌ اهـ سَمَ . قُودُ : (وَيُقَوِّي الْقِيَاسَ إِلَخ) أَيُّ فَيَجُوزُ أَنْ يَنْكِحَ إِلَى أَنْ تَبْقَى وَاحِدَةٌ .

قُودُ : (وَعَدَمَ النَّظَرِ إِلَخ) عَطْفٌ عَلَى الْقِيَاسِ . قُودُ : (ثُمَّ) أَيُّ فِي الْأَوَانِي وَقَوْلُهُ : هُنَا أَيُّ فِي النِّكَاحِ
وَقَوْلُهُ : النَّاشِئُ أَيُّ الظَّنُّ النَّاشِئُ نَائِبٌ فَاعِلٌ (أُرِيدَ) .

قُودُ (سَبْ) : (لَا بِمَخْصُورَاتٍ) هَذَا التَّنْصِيلُ يَأْتِي فِيمَا لَوْ أَرَادَ الْوَطْءَ بِمِلْكِ الْيَمِينِ أَيْضًا اهـ مُغْنِي .
قُودُ : (فَلَا يَنْكِحُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : وَيَنْكِحُ إِلَى وَلَوْ اخْتَلَطَتْ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ :
نَعَمْ إِلَى ثُمَّ مَا عَسَرَ وَقَوْلُهُ : وَمَرَّ إِلَى (وَيَنْكِحُ) وَقَوْلُهُ بَلِ الْيَاثَةِ إِلَى (مَخْصُورٌ) . قُودُ : (فَلَنْ فَعَلَ بَطُلٌ)
أَيُّ مَعَ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ لِلشُّبْهِ اهـ ش أَيُّ إِذَا وَطِئَ . قُودُ : (بِخِلَافِ الْأَوَّلِ) أَيُّ غَيْرِ الْمَخْصُورَاتِ .

قُودُ : (عَلَى مَا رَجَّحَهُ الزَّوْيَانِيُّ إِلَخ) كَذَا شَرْحُ م ر . قُودُ : (وَأَمَّا الْفَرْقُ إِلَخ) هُوَ فَرْقُ شَنِخِ الْإِسْلَامِ .

قُودُ : (يُضْعِفُ التَّقْيِيدَ) أَيُّ قَوْلِنَا إِلَى أَنْ يَبْقَى مَخْصُورًا .

نعم، لو تَيَقَّنَ صِفَةً بِمَحْرَمِهِ كَسَوَادٍ نَكَحَ غَيْرَ ذَاتِ السَّوَادِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَاجْتَنَبَهَا إِنْ انْحَصَرْنَ ثُمَّ مَا عَسَرَ عَدَّهُ بِمَجْرُودِ النَّظَرِ - كَالْأَلْفِ - غَيْرُ مَحْصُورٍ وَمَا سَهَّلَ - كَالْعِشْرِينَ بِلِ الْيَائَةِ كَمَا صَرَحُوا بِهِ فِي بَابِ الْأَمَانِ وَذَكَرَهُ فِي الْأَنْوَارِ هُنَا - مَحْصُورٌ وَبَيْنَهُمَا أَوْسَاطٌ تَلَحُّقٌ بِأَحَدِهِمَا بِالظَّنِّ وَمَا يَشْكُ فِيهِ بِسُفْتِي فِيهِ الْقَلْبُ قَالَ الْغَزَالِيُّ وَالَّذِي رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ التَّحْرِيمُ عِنْدَ الشُّكِّ لِأَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ الْعِلْمَ بِحِلِّهَا وَاعْتَرَضَ بِقَوْلِهِمْ لَوْ زَوَّجَ أُمَةً مُؤَرَّتَهُ ظَاهِنًا حَيَاتَهُ فَبَانَ مَيْثًا أَوْ تَزَوَّجَتْ زَوْجَةً الْمَفْقُودَ فَبَانَ مَيْثًا صَحَّ وَمَرُّ مَا فِيهِ فِي فَصْلِ الصَّغِيغَةِ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ

• فَوَدَّ: (نَقَمَ الْخ) انْظُرْ مَا مَوْقِعُ هَذَا الْإِسْتِزَاكِ مَعَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ اخْتَلَطَتْ الْخ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ انْحَصَرْنَ أَوْ لَا سَمَ وَعَ ش. • فَوَدَّ: (وَاجْتَنَبَهَا) أَيِ ذَاتِ السَّوَادِ سَمَ وَعَ ش. • فَوَدَّ: (إِنْ انْحَصَرْنَ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَجْتَنِبُ ذَاتَ السَّوَادِ الْغَيْرَ الْمَحْصُورَاتِ وَهُوَ صَحِيحٌ أَهَ سَمَ أَيِ إِلَى أَنْ تَبْقَى مِنْهَا مَحْصُورَاتٌ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ مَا عَسَرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْإِمَامُ: الْمَحْصُورُ مَا سَهَّلَ عَلَى الْآحَادِ عَدَّهُ دُونَ الْوَلَاةِ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: غَيْرُ الْمَحْصُورِ كُلُّ عَدَدٍ لَوْ اجْتَمَعَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ لَفَسَّرَ عَلَى النَّظَرِ عَدَّهُ بِمَجْرُودِ النَّظَرِ أ. • فَوَدَّ: (كَمَا صَرَحُوا بِهِ) أَيِ بِالْتَّمِيلِ بِالْيَائَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ (وَذَكَرَهُ). • فَوَدَّ: (وَبَيْنَهُمَا) بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْعِشْرِينَ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِي عَنِ الْغَزَالِيِّ أَوْ بِالْيَائَةِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الشَّارِحِ وَصَرِيحُ النَّهَائَةِ حَيْثُ اسْتَقَطَتِ الْعِشْرِينَ. • فَوَدَّ: (قَالَ الْغَزَالِيُّ) أَيِ قَوْلُهُ: مَا عَسَرَ إِلَى هُنَا إِلَّا قَوْلُهُ: بَلِ الْيَائَةُ إِلَى قَوْلِهِ (مَحْصُورٌ). • فَوَدَّ: (لَأَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْأَذْرَعِيِّ وَعَلَّلَ الْمُغْنِي الْمُتَنِّ بِذَلِكَ ثُمَّ أَوْرَدَ الْإِعْزَاضَ الْآتِيَّ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ قَوْلُهُ: إِنَّ مِنَ الشُّرُوطِ الْعِلْمَ الْخ أَهَ سَمَ. • فَوَدَّ: (وَمَرُّ مَا فِيهِ) وَهُوَ أَنَّ هَذَا يَزْجَعُ لِلشُّكِّ فِي وَلايَةِ الْعَاقِلِ فِي كُلِّ مِنْ أُمَةٍ مُؤَرَّتِهِ وَزَوْجَةِ الْمَفْقُودِ وَمَا هُنَا يَزْجَعُ لِلشُّكِّ فِي ذَاتِ الْمَرْأَةِ هَلْ تَحِلُّ أَوْ لَا وَحَاصِلُ مَا مَرَّ أَنَّ الْمَيْرَةَ فِي الْمَفْقُودِ عَلَيْهِ بَيَقْنُ الْحِلِّ فَلَا يَكْفِي وَجُودُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَفِي غَيْرِهِ بِالنَّسْبَةِ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مُطَابَقَتُهُ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَبِالنَّسْبَةِ لِحَوَازِ الْإِقْدَامِ

• فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ انْحَصَرْنَ أَوْ لَا بِدَلِيلٍ مُقَابِلَتِهِ بِقَوْلِهِ إِنْ انْحَصَرْنَ قَوْلُهُ: إِنْ انْحَصَرْنَ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَجْتَنِبُهَا إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْنَ وَهُوَ مُسَلَّمٌ إِنْ كَانَ الْغَرَضُ تَعَدُّ السَّوَادِ مَعَ عَدَمِ الْإِنْحِصَارِ لِذَاتِ السَّوَادِ وَإِلَّا فَلَا فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (وَاجْتَنَبَهَا) أَيِ ذَاتِ السَّوَادِ وَقَوْلُهُ: إِنْ انْحَصَرْنَ إِنْ أَرَادَ انْحِصَارَ الْجُمْلَةِ مِنْ ذَاتِ السَّوَادِ وَغَيْرِهَا مَفْهُومُهُ عَدَمُ الْإِجْتِنَابِ إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْنَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِنْ اتَّحَدَتْ ذَاتُ السَّوَادِ أَوْ تَعَدَّدَتْ مَعَ الْإِنْحِصَارِ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي ذَوَاتِ السَّوَادِ وَإِنْ أَرَادَ انْحِصَارَ ذَوَاتِ السَّوَادِ فَالْمَفْهُومُ صَحِيحٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (إِنْ انْحَصَرْنَ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ الْإِجْتِنَابِ إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْنَ وَهُوَ صَحِيحٌ إِنْ تَعَدَّدَتْ السَّوَادُ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَتَقَيَّ سَوَادُ بَقِي مَا لَوْ اخْتَلَطَ غَيْرُ مَحْصُورٍ مِنَ الْمَحَارِمِ بِغَيْرِ مَحْصُورٍ وَتَسَاوَا أَوْ تَفَارَقَا كَالْفِ بِلِ الْأَلْفِ أَوْ الْفَيْنِ وَلَا إِشْكَالَ فِي الْعَزْمَةِ عَلَى طَرِيقِ السُّبُكِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ فِي نَحْوِ هَذَا الْمِثَالِ. • فَوَدَّ: (قَالَ الْغَزَالِيُّ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ إِنْ مِنَ الشُّرُوطِ الْعِلْمُ بِحِلِّهَا.

كالشككي في عشرين مثلاً من محاربه اختلطت بغير محصور ليكنه لو قُسم عليهن صار ما يخصّ كلا منهن محصوراً حرمة النكاح منهن نظراً لهذا التوزيع وخالفهما ابن العماد نظراً للجُملة وقال: إن الجبل ظاهر كلام الأصحاب وهو كما قال خلافاً لمن زعم أن كلامه لا وجه له ولو اختلطت زوجته بأجنبيات لم يجز وطء واحدة منهن مطلقاً لأن الوطء إنما يباح بالمعقّد دون الاجتهاد. (ولو طُراً مؤنثاً تخريم) بفتح الباء فهو من إضافة الصفة للموصوف وبكسرها (على نكاح قطع كوطء زوجة أبيه) بالياء.....

بظن استيفاء الشروط اء ش وإبارة المغني وقد يجاب عن الصورة الأولى بأن الشك في المزوج هل هو مالك أو لا وهو لا يضر إذا تبين أنه مالك كما لو زوج أخ خنتي أخته وتبيّن ذكوره وعن الثانية بأن بعض الأئمة يرى ذلك فإذا تبين أنه كان في نفس الأمر كذلك صحّ اه. فؤد: (صار ما يخصّ كلا إلخ) يؤخذ منه أننا نحرّم الإقدام عليه ونحكم بالبطلان ظاهراً فإن تبين بعد ذلك أنه غير محصور تبين الصحة وإلا استمر الحكم بالبطلان اه سيّد حمز ولعلّ موقعه قول الشارح احتياطاً للأضباع، وكتابته هنا من تحريف التايخين وإلا فلا يظهر وجه الأخذ ولا المراد بالتبيين. فؤد: (حرمة النكاح) مفعول بحث.

فؤد: (وهو) أي الحكم. فؤد: (لم يجز وطء إلخ) يؤخذ منه أنه لو أراد المعقّد على واحدة منهن لم يمتنع وهو ظاهر اه سيّد حمز. فؤد: (مطلقاً) أي محصورات أم لا اه ش. فؤد: (لأن الوطء إلخ) عبارة المغني ولو باجتهاد إذ لا مدخل للاجتهاد في ذلك ولأن الوطء إلخ.

فؤد (سئ): (ولو طُراً مؤنثاً إلخ) ولو عقد أب على امرأة وابنه على بنتها وزنت كل لغير زوجها ووطئها غلطاً انفسخ النكاحان ولزم كلاً للموطوءة مهر المثل وعلى السابق بينهما بالوطء لزوجه نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منهما وجوه أو جهها كما أفاده الشيخ يجب لصغيرة لا تغفل ومكرهه ونائمة لأن الانفاسخ حبيذ غير منسوب إليها ويترجع أي الثاني على السابق ينصف مهر المثل لا بمهر المثل ولا بما غرم ولا يجب لإعاقلة مطاوعة في الوطء ولو غلطاً وإن وطئنا ممّا فعلى كل لزوجه نصف المسمى ويترجع كل على الآخر في أحد وجهين يظهر كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى ترجيحه ينصف ما كان يترجع به لو انفرد ويهدر نصفه ولو أشكل الحال ولم يعلم سبق ولا ممية وجب للموطوءة مهر المثل وانفسخ النكاحان ولا رجوع لأحدهما على الآخر ولزوجه كل نصف المسمى ولو تكح امرأة وبنتها جاهلاً مرتباً فالثاني باطل فإن وطئ الثانية فقط عالماً بالتخريم فيكاح الأولى بحال أو جاهلاً به بطل نكاح الأولى ولزمه للأولى نصف المسمى ونحرّم عليه أبداً وللموطوءة مهر المثل وحرمت عليه أبداً إن كانت هي الأم وإن كانت البنت لم تحرّم أبداً إلا إن كان قد وطئ الأم اه نهاية وفي المغني مثله بزيادة تفصيل. فؤد: (بفتح الباء) إلى قوله كما يصرّح به في النهاية. فؤد: (وبكسرها) أي فيكون صفة لمخدوف تقديره سبب مؤنث للتخريم اه ش.

فؤد (سئ): (قطعة) أي منع دوامه اه مغني. فؤد: (بالياء) إلى قوله كما يصرّح به في المغني.

أو الثون كما ضَبَطَهُمَا بِخَطِّهِ (بشبهة) وكَوَظَهُ الزوج أم أو بنت زوجته بشبهة فينفسخ النكاح إلحاقاً للذوام بالابتداء لأنه معنى يُوجِبُ تخريماً مؤبداً فإذا طُرَأَ قَطَعَ كالرضاع وبهذا يَنْصَحُ أَنَّهُ لا فرق بين كون الموطوءة محرماً للواطي وغيرها فلو وطئ بنت أخيه أو خالته التي تحت وليه بشبهة حُرِّمَتْ على وليه أبداً كما يُصْرَحُ به قول أصل الروضة لو وطئ أمته المحرمة عليه بنسب أو رضاع فإن قلنا لا يجب الحد أي وهو الأصح بُنِيتِ المُصَاهَرَةُ فقول غير واحد لا

• فَوُدَّ: (أو الثون) يُسْتَنَى كما قال بعضهم الخُشْيُ فلا يَنْقَطِعُ بوطئه زوجه ابنة نكاح ابنة لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك ويُتَصَوَّرُ وجود ابن الخُشْيِ بما في البابِ عبارة مع شُرْحه للشارح: وإن مال إلى الرجال فأخبر بذلك ثم جامع وأتت موطوءته بولد قال ابن يونس نقلاً عن جده وقال إنه في غاية الحُسن والدقة لحقه نسباً احتياطاً ولا نَحْكُمُ بذكورته لأن الجسد لا يُكْذِبُهُ انْتَهَتْ سَمِ على خُتْمِ اه ع ش وأشار المُفْنِي في حَلِّ المَنِيِّ بقوله كَوَظَهُ الراضح زوجه ابنة إلى الاستثناء المذكور. • فَوُدَّ: (كما ضَبَطَهُمَا) أي ضَبَطَ بهما ففيه خَذْفٌ وإِصَالٌ. • فَوُدَّ: (بخطه) حَيْثُ كَتَبَ كَلِمَةً (مَعًا) على أبيه مُفْنِي. • فَوُدَّ: (وكَوَظَهُ الزوج أم أو بنت زوجته إلخ) أي فَتَحَرَّمَانِ الأولى أي أم زوجته مُطْلَقًا والثانية أي بنت زوجته إن دَخَلَ بِالْأَمِّ سَمِ وع ش. • فَوُدَّ: (إلحاقاً إلخ) تَمْلِيلٌ لِمَا في المَنِيِّ والشرح مَعًا. • فَوُدَّ: (وبهذا) أي التَّمْلِيل. • فَوُدَّ: (بين كَوْنِ الموطوءة إلخ) أي قَبْلَ العُدِّ عليها اه مُفْنِي. • فَوُدَّ: (وغيرها) عَطَفَ على (مَحَرَّمًا) إلخ. • فَوُدَّ: (فلو وطئ بنت أخيه إلخ) نَشَرُ مُرْتَبِّ. • فَوُدَّ: (أو خالته) عَطَفَ على أخيه اه سَمِ. • فَوُدَّ: (كما يُصْرَحُ به) أي بَدَمَ الفَرْقِ وقوله: لو وطئ إلخ مَقُولُ القَوْلِ. • فَوُدَّ: (فَقَوْلُ غير واحد إلخ) عبارة التَّهْيَاةِ والمُفْنِي خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ بِالشُّقِّ الثاني اه أي بِكَوْنِهَا غيرَ مَحَرَّمٍ. • فَوُدَّ: (فَقَوْلُ غير واحد لا تَحَرَّمَ) أي تَقْيِيدُهُمُ الموطوءةَ بِلا تَحَرَّمَ أي بِغَيْرِ المَحَرَّمِ.

• فَوُدَّ: (أو الثون) يُسْتَنَى كما قال بعضهم الخُشْيُ فلا يَنْقَطِعُ بوطئه زوجه ابنة نكاح ابنة لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك وقد يُشْكِلُ تَصَوُّرُ ابْنِ الخُشْيِ لَأنَّهُ إِنْ انْفَضَّحَتْ ذُكُورَتُهُ تَعَيَّنَ أَنَّ وطأه يقطع النكاح كغيره وإن لم يَنْصَحْ فَالْمُشْكِلُ لا يَصِحُّ نِكَاحُهُ حَتَّى يَتَصَوَّرَ لَهُ وَلَدٌ وَلِهَذَا قَالُوا مَا دَامَ مُشْكِلًا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ أَبًا أَوْ جَدًّا أَوْ أُمًّا أَوْ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً انْتَهَى وَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَوَّرَ بِمَسَالَةٍ ذَكَرَهَا فِي الْبَابِ فِي بَابِ الْحَدِيثِ، وَبَيَّارُهُ مَعَ شُرْحه للشارح وإن مال إلى الرجال فأخبر بذلك ثم جامع وأتت موطوءته بولد قال ابن يونس - نقلاً عن جده وقال: إنه في غاية الحُسن والدقة - : لِحَقِّهِ نَسَبًا احتياطاً ولا يُنَحْكَمُ بذكورته لأن الجسد يُكْذِبُهُ انْتَهَى بَقِيَ أَنَّهُ لَمْ خَصَّ هَذَا الْبَعْضُ الْإِسْتِثْنَاءَ بِزَوْجَةِ الْإِبْنِ وَهَلَّا ذَكَرَهُ فِي زَوْجَةِ الْأَبِ أَيْضًا ثُمَّ انْظُرْ مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَتَصَوَّرَ أَيْضًا بِمَا إِذَا اسْتَدَخَلَتْ امْرَأَةٌ ذَكَرَهُ وَهُوَ نَائِمٌ لِيُظَنَّ أَنَّهُ زَوْجُهَا وَأَتَتْ مِنْهُ بَوْلًا. • فَوُدَّ: (وكَوَظَهُ الزوج أم أو بنت زوجته بشبهة) أي فَتَحَرَّمَانِ فِي الْأَوَّلَى مُطْلَقًا وَفِي الثَّانِيَةِ إِنْ دَخَلَ بِالْأَمِّ. • فَوُدَّ: (أو خالته) عَطَفَ على أخيه.

تُحْرَمُ كما قاله ابنُ الحَدَّادِ وَمَنْ تَبِعَهُ ضَعِيفٌ وَزَعَمُ أَنَّ الْمُتَنَّ يُفِيدُهُ لَيْسَ فِي مُحَلِّهِ بَلْ يَصْدُقُ بِالْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّ الْمُصَاهَرَةَ الَّتِي اثْبَتَهَا الشَّيْخَانِ مُؤَيَّدٌ تَحْرِيمٌ طَرَأَ بِوَطْءِ الْأَبِ لِمَحْرَمِهِ عَلَى نِكَاحِهَا فَقَطَعَهُ وَحَرَّمَهَا أَبَدًا عَلَى ابْنِهِ لِأَنَّهَا مَوْطُوعَةٌ أَبِيهِ وَلَقَدْ بَالَعَ بَعْضُهُمْ فِي رَدِّ كَلَامِ ابْنِ الْحَدَّادِ فَقَالَ هُوَ خَيَالٌ بَاطِلٌ وَمَنْ تَبِعَهُ غَفَلَ عَمَّا تَقَرَّرَ عَنِ الشَّيْخَيْنِ وَخَرَجَ بِنِكَاحِ طَرُوهُ عَلَى مَلِكٍ يَمِينٍ كَوَطْءِ أَبِي جَارِيَةٍ ابْنِهِ فَإِنَّهَا وَإِنْ حُرِّمَتْ بِهِ عَلَى الْإِبْنِ أَبَدًا لَا يَنْقَطِعُ بِهِ مَلَكُهُ حَيْثُ لَا إِحْبَالَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ تَحْرِيمِهَا لِبَقَاءِ الْمَالِيَّةِ وَمُجَرَّدِ الْجُلُ هُنَا غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ .

(وَيُحْرَمُ جَمْعُ الْمَرَأَةِ وَاحْتِهَا أَوْ عَشَّتْهَا أَوْ خَالَتْهَا مِنْ رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ) وَلَوْ بِوَاسِطَةِ الْأَبْوَيْنِ أَوْ أَبِي أَوْ أُمِّ أُمِّ ابْتِدَاءٍ وَدَوَامًا لِلآيَةِ فِي الْأَخْتَيْنِ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِي الْبَاقِي وَحِكْمَةُ ذَلِكَ كَمَا فِيهِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى قِطْعَةِ الرَّجْمِ وَإِنْ رَضِيتَ بِذَلِكَ فَإِنَّ الطَّبِيعَ يَتَغَيَّرُ وَضَبَطُوا مَنْ يُحْرَمُ جَمْعُهُمَا بِكُلِّ امْرَأَتَيْنِ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ أَوْ رِضَاعٌ يُحْرَمُ تَنَاكُحُهُمَا لَوْ قُدِّرَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا فَخَرَجَ بِالْقَرَابَةِ وَالرِّضَاعِ الْمُصَاهَرَةُ - فَيَحِلُّ الْجَمْعُ بَيْنِ امْرَأَةٍ وَأُمِّ أَوْ بِنْتِ زَوْجِهَا أَوْ زَوْجَةٍ وَلَدِهَا إِذْ لَا رَجْمَ هُنَا يُخْشَى قِطْعُهُ - وَالْمَلِكُ فَيَحِلُّ الْجَمْعُ بَيْنِ امْرَأَةٍ وَأُمِّهَا بِأَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِشَرِطِهَا الْآتِي ثُمَّ يَتَزَوَّجَ سَيِّدَتِهَا ..

• فَوُدَّ: (كَمَا قَالَ الْإِسْلَامِيُّ) لَمَلَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَقُولِ وَإِلَّا كَانَ الْأَوْضَحُ الْأَخْصَرُ فَقَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ - كَابْنِ الْحَدَّادِ وَمَنْ تَبِعَهُ (لَا تُحْرَمُ) - ضَعِيفٌ. • فَوُدَّ: (يُفِيدُهُ) أَيِ التَّقْيِيدِ بِغَيْرِ الْمَحْرَمِ. • فَوُدَّ: (الَّتِي اثْبَتَهَا الشَّيْخَانِ) أَيِ بِقَوْلِهِمَا أَيْضًا ثَبَتَتْ الْمُصَاهَرَةُ وَقَوْلُهُ مُؤَيَّدٌ الْإِسْلَامِيُّ خَيْرٌ (أَنَّ) هَذَا سَمٌّ. • فَوُدَّ: (لِمَحْرَمِهِ) أَيِ الْأَبِ مُتَعَلِّقٌ بِوَطْءِ الْأَبِ وَقَوْلُهُ: عَلَى نِكَاحِهَا أَيِ الْمَحْرَمِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ طَرَأَ. • فَوُدَّ: (وَمَنْ تَبِعَهُ غَفَلَ الْإِسْلَامِيُّ) مُتَبَدِّئًا وَخَيْرٌ. • فَوُدَّ: (هَمَّا تَقَرَّرَ الْإِسْلَامِيُّ) أَيِ بِقَوْلِهِمَا أَيْضًا لَوْ وَطِئَ أَمَتَهُ الْمُحْرَمَةَ الْإِسْلَامِيُّ. • فَوُدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَوْجَهُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِسْلَامِيُّ قَوْلُ الْمُتَنِّ وَمَنْ حَرَّمَ جَمْعُهُمَا فِي النَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (بِنِكَاحِ) أَيِ بَطْرُوهُ وَعَلَى نِكَاحِ. • فَوُدَّ: (وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) أَيِ غَيْرِ الْإِثْمِ هَذَا سَمٌّ أَيِ إِنْ تَعَمَّدَ وَعِبَارَةٌ عَنِ شَيْءٍ لَا شَيْءَ لِلْإِبْنِ عَلَى الْأَبِ فِي مُقَابَلَةِ التَّحْرِيمِ أَمَّا الْمَهْرُ فَيَلْزَمُهُ فِي مُقَابَلَةِ الْوَطْءِ هَذَا.

• فَوُدَّ (سَمٌّ) (وَيُحْرَمُ جَمْعُ الْمَرَأَةِ الْإِسْلَامِيُّ) صَرَّحَ الْقُرْطُبِيُّ بِأَنَّهُ يَجُوزُ نِكَاحُ سَائِرِ الْمُحَارِمِ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الْأُمَّ وَالْبِنْتَ هَذَا سَمٌّ. • فَوُدَّ: (لَوْ بِوَاسِطَةِ) رَاجِعٌ لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ وَقَوْلُهُ: لِأَبْوَيْنِ الْإِسْلَامِيُّ رَاجِعٌ لِلْأَخْتِ أَيْضًا وَقَوْلُهُ: ابْتِدَاءً وَدَوَامًا رَاجِعٌ لِلْجَمْعِ. • فَوُدَّ: (كَمَا فِيهِ) أَيِ فِي خَبَرِ التَّنْهِيِّ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَهُمْ» هَذَا مُغْنِي. • فَوُدَّ: (يُحْرَمُ تَنَاكُحُهُمَا الْإِسْلَامِيُّ) تَخْرُجُ الْمَرَأَةُ وَبِنْتُ خَالَ أَوْ بِنْتُ عَمَّةٍ لَهَا هَذَا سَمٌّ. • فَوُدَّ: (وَالْمَلِكُ) عَطَفَ عَلَى (الْمُصَاهَرَةِ). • فَوُدَّ: (ثُمَّ يَتَزَوَّجُ سَيِّدَتِهَا) أَيِ أَوْ يَتَزَوَّجُ السَّيِّدَةَ أَوْ لَا ثُمَّ يَغْرِضُ لَهَا مَرْصَ يَمْتَنِعُ حُصُولَ الْعَقْدِ بِهَا هَذَا سَمٌّ.

• فَوُدَّ: (الَّتِي اثْبَتَهَا الشَّيْخَانِ) أَيِ بِقَوْلِهِمَا أَيْضًا ثَبَتَتْ الْمُصَاهَرَةُ. • فَوُدَّ: (مُؤَيَّدٌ) خَيْرٌ (أَنَّ). • فَوُدَّ: (وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) أَيِ غَيْرِ الْإِثْمِ. • فَوُدَّ: (يُحْرَمُ نِكَاحُهُمَا لَوْ قُدِّرَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا) يَخْرُجُ الْمَرَأَةُ وَبِنْتُ خَالَاتِهَا أَوْ بِنْتُ عَمَّتِهَا.

أَوْ يَكُونُ قِتْلًا وَإِنْ حُرِّمَتْ كُلُّ بَتَقْدِيرٍ ذِكُورَةُ الْآخَرَى إِذِ الْعَبْدُ لَا يَنْكِحُ سَيِّدَتَهُ وَالسَّيِّدُ لَا يَنْكِحُ أَمَتَهُ وَيَحِلُّ الْجَمْعُ أَيْضًا بَيْنَ بِنْتِ الرَّجُلِ وَرَبِّبَتِهِ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَرَبِّبَةِ زَوْجِهَا مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى وَبَيْنَ أَمَتِ الرَّجُلِ مِنْ أُمِّهِ وَأَخْتِهِ مِنْ أَبِيهِ إِذْ لَا تُحْرَمُ الْمُنَاكِحَةُ بَيْنَهُمَا بِتَقْدِيرِ ذِكُورَةِ إِحْدَاهُمَا .
(فَإِنْ جَمَعَ) بَيْنَ نَحْوِ أُخْتَيْنِ (بَعْقِدُ) وَاحِدٍ (يَطْلُ) التَّكَاحُنُ إِذْ لَا مُرْجِعَ (أَوْ) بِمَقْدَرٍ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي نِكَاحِ اثْنَيْنِ فَإِنْ وَقَعَا مَعًا أَوْ عُرِفَ سَبَقٌ وَلَمْ تَتِمَّ سَابِقَةٌ وَلَمْ يُزَوَّجْ مَعْرِفَتُهَا أَوْ جَهْلُ السَّبَقِ وَالْمَعْنَى بَطْلًا أَوْ وَقَعَا (مُزْنِيًا) وَعُرِفَتِ السَّابِقَةُ وَلَمْ تُنْسَ (فَالثَّانِي) هُوَ الْبَاطِلُ إِنْ صَحَّ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْجَمْعَ حَصَلَ بِهِ فَإِنْ نُسِيتِ زَوْجَتُهَا وَمَجِبَ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَبَيَّنَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يَخْتَلِجُ

• فَوَدَّ: (أَوْ يَكُونُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يَتَزَوَّجُهَا الْخ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ حُرِّمَتْ كُلُّ) أَيِ كُلِّ مِنَ الْمَرْأَةِ وَأَمَتِهَا عَلَى الْآخَرَى. • فَوَدَّ: (وَرَبِّبَتِهِ) أَيِ بِنْتِ زَوْجَتِهِ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ أَوْ ع. ش. • فَوَدَّ: (إِذْ لَا تُحْرَمُ الْمُنَاكِحَةُ بَيْنَهُمَا الْخ) وَلِأَنَّهُ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمَا وَلَا رِضَاعَ أَوْ سَم. • فَوَدَّ: (فِي نِكَاحِ اثْنَيْنِ) أَيِ فِي نِكَاحِ الْوَلِيِّينَ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ مَعْنَى. • فَوَدَّ: (فَإِنْ وَقَعَا الْخ) تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ الْخ. • فَوَدَّ (سُي): (أَوْ مُرْتَبًا فَالْثَّانِي).

(فَرَعَ): وَقَعَا مُرْتَبًا إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ بَلَا وَلِيٍّ أَوْ بَلَا شُهُودٍ لَكِنْ حَكَمَ بِصِحَّتِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ حُكْمًا مُقَارِنًا لِلْعَقْدِ الثَّانِي فَيَتَّبِعِي أَنْ الْعَقْدَ الصَّحِيحَ هُوَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ لِسَبَقِ وَجُودِهِ وَبِالْحُكْمِ تَبَيَّنَتْ صِحَّتُهُ مِنْ حِينِ وَجُودِهِ لَا مِنْ حِينِ الْحُكْمِ فَقَطْ وَلَوْ وَقَعَ حُكْمَانِ مُتَقَارِنَانِ أَحَدُهُمَا بِصِحَّتِهِ وَالْآخَرُ بِفَسَادِهِ فَيَتَّبِعِي تَقْدِيمَ الْحَاكِمِ بِصِحَّتِهِ مَرَّاهُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَوْ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَزَجَّتْ مَعْرِفَتُهَا) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُزَجَّ مَعْرِفَتُهَا لَا يَتَوَقَّفُ بَلْ يَبْطُلَانِ فَلْيُراجِعْ سَمَ عَلَى حَجِّ وَقَدْ رَاجَعْتُ مَا مَرَّ فِي نِكَاحِ اثْنَيْنِ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ مَحَلَّ الْبُطْلَانِ إِذَا لَمْ يُزَجَّ مَعْرِفَةُ السَّابِقِ وَالْأَوْجَبُ التَّوَقُّفُ أَوْ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يَخْتَلِجُ لِفَسْخِ الْحَاكِمِ وَأَنَّهُ الْخ) فِي الْقَوْبِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا الْأَوْجَهُ فِي صَوَرَتِي مَعْرِفَةُ السَّبَقِ دُونَ عَيْنِ السَّابِقَةِ وَجَهْلِ

• فَوَدَّ: (إِذْ لَا تُحْرَمُ الْمُنَاكِحَةُ بَيْنَهُمَا الْخ) وَلِأَنَّهُ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمَا وَلَا رِضَاعَ.

• فَوَدَّ (سُي): (أَوْ مُرْتَبًا فَالْثَّانِي).

(فَرَعَ): وَقَعَا مُرْتَبًا إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ بَلَا وَلِيٍّ أَوْ بَلَا شُهُودٍ لَكِنْ حَكَمَ بِصِحَّتِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ حُكْمًا مُقَارِنًا لِلْعَقْدِ الثَّانِي فَيَتَّبِعِي أَنْ الصَّحِيحَ هُوَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ لِسَبَقِ وَجُودِهِ وَبِالْحُكْمِ تَبَيَّنَتْ صِحَّتُهُ مِنْ حِينِ وَجُودِهِ لَا مِنْ حِينِ الْحُكْمِ فَقَطْ وَلَوْ وَقَعَ حُكْمَانِ مُتَقَارِنَانِ أَحَدُهُمَا بِصِحَّتِهِ وَالْآخَرُ بِفَسَادِهِ فَيَتَّبِعِي تَقْدِيمَ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ مَرَّاهُ سَمَ عَلَى حَجِّ وَقَدْ رَاجَعْتُ مَا مَرَّ فِي نِكَاحِ اثْنَيْنِ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ مَحَلَّ الْبُطْلَانِ إِذَا لَمْ يُزَجَّ مَعْرِفَةُ السَّابِقِ وَالْأَوْجَبُ التَّوَقُّفُ أَوْ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَزَجَّتْ مَعْرِفَتُهَا) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُزَجَّ مَعْرِفَتُهَا لَا يَتَوَقَّفُ بَلْ يَبْطُلَانِ فَلْيُراجِعْ

• فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يَخْتَلِجُ لِفَسْخِ الْحَاكِمِ) عِبَارَةُ الْقَوْبِ هَذَا إِذَا عَلِمْنَاهُ أَيِ الثَّانِي أَمَا لَوْ لَمْ نَعْلَمْ عَيْنَهُ أَصْلًا فَيَبْطُلَانِ وَإِنْ عَلِمْنَاهُ ثُمَّ اشْتَبَهَ تَوَقُّفُنَا كَمَا فِي نِكَاحِ الْوَلِيِّينَ مِنْ اثْنَيْنِ ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ تَقْلًا وَابْنُ الرَّفْعَةِ تَقْلًا قَالَ فِي الْأَمِّ لَوْ تَزَوَّجَهُمَا لَا يُدْرَى أَيُّهُمَا أَوَّلَى؟ أَفَسَدْنَا نِكَاحَهُمَا وَمَا فِي الْأَمِّ ظَاهِرٌ فِي التَّصْوِيرِ بِمَا إِذَا عَلِمَ السَّبَقُ وَلَمْ يَتَّعِنِ السَّابِقُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: وَهَلْ يَفْتَقِرُ بَطْلَانُهُ إِلَى فُسْخِ الْحَاكِمِ أَمْ لَا

لِفَسْخِ الْحَاكِمِ وَأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْعَقْدُ عَلَى إِحْدَاهُمَا امْتِنَاعٌ حَتَّى يُطْلَقَ الْأُخْرَى بَائِنًا لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا
الرَّوْجَةُ فَتَحِلُّ الْأُخْرَى بِقِيَمَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بَوَاحٍ أَمَّا إِذَا فَتَدَّ الْأَوَّلُ فَالثَّانِي هُوَ
الصَّحِيحُ سِوَاةٍ أَعْلَمَ بِذَلِكَ أَمْ لَا خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ وَمَنْ تَمَّ تَعَقُّبُهُ الْوُوبَانِي بِقَوْلِهِ وَعِنْدِي بِعَقْدِ
نِكَاحِ الثَّانِيَةِ بِكُلِّ حَالٍ غَالِبُهُ أَنَّهُ هَزَلٌ بِهَذَا الْعَقْدِ وَهَزَلُ النِّكَاحِ جَدُّ لِلْحَدِيثِ .
(تَبْيِيهِ) بِأَنِّي مَا ذَكَرَ فِي جَمْعٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ وَفِيمَا إِذَا نَكَحَ عَشْرَةً فِي أَرْبَعَةِ عُمُودٍ أَرْبَعًا وَثَلَاثًا
وِثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً وَجَهْلُ السَّابِقِ فَوُطِئَ بَعْضُهُنَّ وَمَاتَ مِنَ التَّرَكَةِ مُسَمًّى أَرْبَعَ لَأَنَّ فِي نِكَاحِهِ
أَرْبَعًا يَبْقَيْنَ.....

السَّبْقِ وَالْمَعْيَةِ يَعْني بِخِلَافٍ مَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ مِنْ أَنَّهُ فِي صُورَةِ التَّوَقُّفِ إِذَا سَمِيَ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ هَذَا
الْأَوْجَهُ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيمَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ هَيِّنُ السَّابِقَةِ بِأَنَّ عِلْمَ السَّبْقِ وَلَمْ تَعَيَّنِ السَّابِقَةُ أَمَّا إِذَا عُلِمَتِ
السَّابِقَةُ ثُمَّ تُسَيِّتُ فَلَا مَعْنَى لِإِفْتِقَارِ التَّوَقُّفِ الرَّاجِعِ عَلَى الْفَسْخِ فَلْيُرَاجِعْ سَمِيَ عَلَى حَقِّ نَعْمٍ لَهَا طَلَبُ
الْفَسْخِ مِنَ الْقَاضِي وَيَتَقَدَّرُ لِلضَّرُورَةِ وَيَزُولُ بِهِ التَّوَقُّفُ أَهْ وَفِي قَوْلِهِ نَعْمَ لَهَا الْخِ نَظَرٌ . فُؤَدُ : (وَأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ
الْعَقْدُ الْخِ) فِي حَيْزِ الْأَوْجَهُ وَالْمُتَبَادَّرُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَوْجَهُ لِمَا إِذَا تُسَيِّتُ السَّابِقَةَ وَرُجِيَتْ مَعْرِفَتُهَا وَحَيْثُ
فَمُقَابِلُ الْأَوْجَهُ إِنْ جَوَّزَ الْعَقْدُ عَلَى إِحْدَاهُمَا مُطْلَقًا فَفِي غَايَةِ الْبُعْدِ ثُمَّ جَرِيَانُ هَذَا الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا عُلِمَ
سَبْقُ وَلَمْ تَعَيَّنِ مُتَّجَةً جَدًّا أَهْ سَمِيَ يَعْني كَمَا مَرَّ عَنْ الْقَوِي . فُؤَدُ : (بَائِنًا) يَبْتَنِي أَوْ رَجْعِيًا وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ
أَهْ سَمِيَ . فُؤَدُ : (بِذَلِكَ) أَيِ فَسَادِ الْأَوَّلِ . فُؤَدُ : (خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ) أَيِ فِي قَوْلِهِ أَمْ لَا أَهْ ع . ش . فُؤَدُ : (مَا
ذَكَرَ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ جَمَعَ الْخِ مَعَ مَا زَادَهُ الشَّارِحُ . فُؤَدُ : (وَفِيمَا إِذَا نَكَحَ الْخِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَطَفَ
عَلَى (فِي جَمْعٍ) الْخِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَيُؤْخَذُ الْخِ وَالْفَاءُ فِيهِ شَبِيهُ فَاءِ الْجَزَاءِ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَزَلَوْنَ
الظَّرْفَ الْمُقَدَّمُ مَنَزِلَةَ الشَّرْطِ وَمُتَعَلِّقُهُ الْمُؤَخَّرُ مَنَزِلَةَ الْجَزَاءِ كَمَا قَرَّرَهُ سَيِّوْنُهُ فِي زَيْدٍ حِينَ لَقِيَتْهُ فَأَكْرَمَهُ .
فُؤَدُ : (فَوُطِئَ بَعْضُهُنَّ) أَيِ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ أَهْ ع . ش . فُؤَدُ : (مُسَمًّى أَرْبَعَ) قَدْ يُقَالُ إِذَا كَانَتْ
مُسَمِّيَاتُهُنَّ مُخْتَلِفَةً فَأَيُّ مُسَمًّى يُرَاعَى وَفِي الرِّوَايَةِ مُخَالَفَةً لِمَا هُنَا مِنْ وُجُوهٍ تُعَرَّفُ بِمُرَاجَعَتِهَا أَهْ
رَشِيدِي . فُؤَدُ : (لَأَنَّ فِي نِكَاحِهِ أَرْبَعًا يَبْقَيْنَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ فِي نِكَاحِهِ أَرْبَعًا أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ
هَذَا أَصَوْتُ مِنْ قَوْلِ التُّخَفَةِ لِأَنَّ فِي نِكَاحِهِ أَرْبَعًا يَبْقَيْنَ إِذْ لَا يَكُونُ فِي نِكَاحِهِ أَرْبَعٌ يَبْقَيْنَ إِلَّا إِنْ سَبَقَ نِكَاحُ
الْأَرْبَعِ أَوْ نِكَاحُ الثَّلَاثِ ثُمَّ الْوَاحِدَةِ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا سَبَقَ نِكَاحُ اثْنَتَيْنِ مَثَلًا فَهَؤُلَاءِ لَا

عَلَى وَجْهَيْنِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ لَهُ اسْتِثْنَاءَ الْعَقْدِ عَلَى اثْنَيْنِ شَاءَ وَيَبْتَنِي أَنْ لَا يَفْقَدَ عَلَى
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَتَّى يَنْتَلِفَ بِطَلَاقِ الْأُخْرَى لِاحْتِمَالِ سَبْقِ عَقْدِهَا فَتَكُونُ زَوْجَةً بَاطِنًا وَعِبَارَةُ التَّكْمِيلَةِ قَالَ
الْمَاوَزْدِيُّ وَفِي إِفْتِقَارِ الْبُطْلَانِ إِلَى فَسْخِ الْحَاكِمِ وَجْهَانِ انْتَهَى . فُؤَدُ : (وَأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْعَقْدُ عَلَى إِحْدَاهُمَا
الْخِ) فِي حَيْزِ الْأَوْجَهُ وَالْمُتَبَادَّرُ مِنَ الْعِبَارَةِ رُجُوعُهُ لِمَا إِذَا تُسَيِّتُ السَّابِقَةَ وَرُجِيَتْ مَعْرِفَتُهَا وَحَيْثُ فَمُقَابِلُ
الْأَوْجَهُ إِنْ جَوَّزَ الْعَقْدُ عَلَى إِحْدَاهُمَا مُطْلَقًا فَفِي غَايَةِ الْبُعْدِ ثُمَّ جَرِيَانُ هَذَا الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا عُلِمَ سَبْقُ وَلَمْ
تَعَيَّنِ مُتَّجَةً جَدًّا . فُؤَدُ : (بَائِنًا) يَبْتَنِي أَوْ رَجْعِيًا وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ . فُؤَدُ : (أَرْبَعًا يَبْقَيْنَ) انْظُرْ أَيُّ يَبْقَيْنَ مَعَ

يجب مهرهن وإن لم يدخل بهن ومهر مثل من دخل بهن لاحتمال أنهن من الزائدات على تلك الأربع وما أخذ للمدخول بهن يُدفع لهن وللأربع يُوقف بينهن وبين الورثة إلى البيان أو الصلح ولذلك تفرغ طویل في الروضة وغيرها فراجعها .
(ومن حرّم جمعهما بنكاح) كأختين (حرّم) جمعهما (في الوطء)

يصح بعده إلا نكاح الواحدة على أي تقدير إذ الصورة أنه لم يقع إلا أربعة عقود ومتى وقع نكاح من تحل ومن لا تحل في عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم اهـ . فود: (أربعاً يقيين) في حصول اليقين فيما ذكر نظر فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي نبّه على ذلك اهـ سيّد عمر عبارة سم أنظر أي يقيين مع احتمال تقدّم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث أو عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الأربع أو عقد الثلاث ثم الثنتين إلخ؟ فليتأمل اهـ . فود: (يجب إلخ) نعم أربعاً . فود: (ومهر مثل إلخ) عطفت على (مسمى أربع) . فود: (لاحتمال أنهن من الزائدات إلخ) يؤخذ منه أن صورة المسألة أن الموطآت زائدات على الأربع فيخرج بذلك ما إذا وطئ منهن سبباً أو أكثر إذ يلزم عليه الجمع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وأنظر ما حكم ما إذا وطئ فوق الزائدات على الأربع اهـ رشدي .
فود: (يدفع لهن) الوجه أن الذي يدفع لهن الأقل من مهر مطلقين والمسمى ويوقف الزائد لاحتمال أنهن الزوجات فليس لهن إلا المسمى أو الزائدات فليس لهن إلا مهر المثل فالمحقق الأقل والزائد مشكوك ثم رأيت في الرّوض ما يفيد ذلك اهـ سم وكذا في ع ش عن بعض نسخ النهاية ما يفيد ذلك .
فود: (وللأربع يوقف إلخ) عطفت على قوله للمدخول بهن يدفع إلخ . فود: (يوقف بينهن إلخ) لاحتمال أنهن زوجات فهو لهن أو زائدات فهو للورثة نعم المدخول بهن ينهي أن تعطى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها إياه بكل حال واستثراؤه لها لكن إن لم يكن أكثر من المسمى اهـ سم .
فود: (كأختين) إلى قوله وإن ظنتها تحل في المصني إلا قوله: ولأن التقاطع فيه أكثر وإلى قوله نعم يأتي في النهاية إلا قوله: وفي نسخ يبيع وهي أوضح وقوله: أو تقارن الملك والنكاح وقوله: وكان حكمة إلى قال ابن عبد السلام .

احتمال تقدّم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الأربع أو عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الأربع أو عقد الثلاث ثم الثنتين إلخ فليتأمل . فود: (يدفع لهن) الوجه أن الذي يدفع لهن الأقل من مهر مطلقين والمسمى، ويوقف الزائد لاحتمال أنهن الزوجات - فليس لهن إلا المسمى - ، والزائدات فليس لهن إلا مهر المثل فالمحقق الأقل والزائد مشكوك ثم رأيت في الرّوض ما يفيد ذلك . فود: (يوقف إلخ) أي لاحتمال أنهن زوجات - فهو لهن - ، أو زائدات فهو للورثة نعم المدخول بها ينهي أن تعطى قدر مهر مثل بلا وقف لاستحقاقها إياه بكل حال واستثراؤه لها لكن إن لم يكن أكثر من المسمى .
فود: (حرّم جمعهما في الوطء بملك لأنه إذا حرّم المقد فالوطء أولى لأنه أقوى ولأن التقاطع فيه أكثر) قد أفاد هذا الكلام حرمة وطئهما جميعاً وجواز وطء إحداهما فقط وقد يجاب بالمنع لأن في

بملك) لأنه إذا حُرِّمَ المقدُّ فالوطء أولى لأنه أقوى و لأنَّ التقاطع فيه أكثر (لا ملكهما) إجماعاً لأنَّ الملك قد يُقصدُ به غيرُ الوطء ولهذا جازَ له ملكُ نحوِ أخته (فإن وطئ) في فرج واضح أو دُبُر ولو مُكْرَهاً أو جاهِلاً (واحدةً) غيرُ مُحَرَّمةٍ عليه بنحوِ رِضَاعٍ وإنَّ ظَنُّها تَحِلُّ له، وظاهرُ كلامه أنَّ الاستدخالَ هنا ليس كالوطء وهو مُتَّبَعَةٌ (حُرِّمَت الأخرى حتى يُحَرِّمَ الأولى) لِقَلِّا يحصلُ الجمعُ المنهَى عنه ولا يُؤثِّرُ وطؤها وإنَّ حَبِلَتْ على الأوجهِ تَحْرِيمِ الأولى إذ الحرامُ لا يُحَرِّمُ الحلالَ ثمَّ التَّحْرِيمُ يحصلُ بمزِيلِ الملكِ.....

• قول (سني): (بملك) أو مِلْكٍ ونكاح وإن لم يُعْلَمَ مِن كَلَامِهِ اه مُعْنَى أَقُولُ وَيُعْيِدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ مَلَكَهَا ثُمَّ نَكَحَ الْخَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ هُنَاكَ أَوْ تَعَارَنَ الْمِلْكُ وَالنَّكَاحُ اه.

• قول (سني): (فإن وطئ) إلى قول الشَّارِحِ غَيْرِ مُحَرَّمةٍ لَا يَخْفَى مَا فِي مَرْجِهَ وَلَوْ آخَرَ قَوْلَهُ فِي فَرْجٍ وَاضِحٍ أَوْ دُبُرٍ وَقَالَ عَقِبَ قَوْلِهِ تَحِلُّ لَه فِي دُبُرِهَا مُطْلَقًا وَفَرْجِهَا إِنْ كَانَتْ وَاضِحَةً لَظَهَرَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ وَطِئَ طَائِعًا أَوْ مُكْرَهاً وَاحِدَةً مِنْهُمَا وَلَوْ فِي الدُّبُرِ أَوْ مُكْرَهاً أَوْ جَاهِلَةً حُرِّمَتِ الأُخْرَى ثُمَّ قَالَ وَلَوْ مَلَكَ شَخْصٌ أُمَّةً وَخَشِيَ قَوَّطَهُ جازَ لَه عَقِبَهُ وَطءُ الأُمَّةِ اه وهي ظاهرة. • قوله: (في فرج واضح) بالتوصيف وتقدُّمِ آيَةٍ عَنِ الْمُعْنَى مُحْتَرَزٌ وَاضِحٌ. • قوله: (غير مُحَرَّمةٍ عَلَيْهِ) قُلُو كَانَتْ مَجُوسِيَّةً أَوْ نَحْوَهَا كَمَحْرَمِ قَوَّطِهَا جازَ لَه وَطءُ الأُخْرَى مُعْنَى وَرَوْضٌ. • قوله: (وَلَا يُؤْثِّرُ الْخَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِذَا طَلَّقَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَفِي نَسْخِ بَيْعٍ وَهِيَ أَوْضَحُ. • قوله: (وَلَا يُؤْثِّرُ وَطؤها) أَيِ الثَّانِيَةِ بَأَن تَمُدِّي وَطئِهَا، ظَاهِرُهُ وَإِنَّ ظَنُّهَا الأَوَّلَى وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ يَشْمَلُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ قَبْلَ وَإِنَّ ظَنُّها تَحِلُّ لَه اه ع ش. • قوله: (تَحْرِيمِ الأَوَّلَى) أَيِ بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى جِلِّهَا وَيَلْزَمُهُ بَقَاءُ الثَّانِيَةِ عَلَى تَحْرِيمِهَا اه ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ وَطِئَ

وَطئِهَا مِنْ تَعَلُّقِ الْأَطْمَاعِ بِالوَاطِئِ مَا لَيْسَ فِي الْإِفْتِصَارِ عَلَى وَطءِ إِحْدَاهُمَا فَلَا يَنْشَأُ عَنْهُ تَقَاطُعٌ، وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّقَاطُعَ بِسَبَبِ تَخْصِيصِ إِحْدَاهُمَا بِالْوَطءِ أَكْثَرُ مِنْهُ بِسَبَبِ وَطئِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قوله: (غير مُحَرَّمةٍ عَلَيْهِ بِنَحْوِ رِضَاعٍ) اسْتَشْكَلَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِي فِي هَامِشِ فَرْجِ الْمَنْهَجِ بِمَا تَقَدَّمَ فِي وَطءِ الأبِّ بِشُبُهَةِ زَوْجَةِ ابْنِهِ أَنَّهُ أَقْوَى مِنْ وَطءِ السَّيِّدِ الأُمَّةَ لِأَنَّ أَثَرَ الأَوَّلِ التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ وَأَثَرَ الثَّانِي حُرْمَةُ مُؤَقَّتَةٌ أَلَّا تَرَى أَنَّ الرِّقِيقَةَ الْمَوْطُوءَةَ لِلرَّوْلِدِ إِذَا وَطئَهَا أَبُوهُ حُرِّمَتْ عَلَى الرَّوْلِدِ أَيْضًا فَزَوْجَةُ الرَّوْلِدِ مُحَرَّمةٌ عَلَى الأبِّ أَبَدًا وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ وَطئَهَا الأبُّ بِشُبُهَةِ انْقِطَاعِ نِكَاحِ الرَّوْلِدِ فَفَرَضَ كَوْنُهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَحْرَمًا لِلأَبِّ كَبَشَتْ أَخِيهِ مَثَلًا لَا أَثَرَ لَه لِأَنَّ غَايَتَهُ تَحْرِيمُهَا الْمُؤَبَّدُ عَلَى الأبِّ وَذَلِكَ حَاصِلُ بَرُوجِيَةِ الرَّوْلِدِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ أَخِي وَإِلَيْهِ فَالْوَجْهَ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا انْتَهَى وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ: فَرَعَ: لَوْ مَلَكَ أُخْتَيْنِ إِحْدَاهُمَا مَجُوسِيَّةً أَوْ أُخْتَهُ مِنْ رِضَاعٍ قَوَّطِهَا لَمْ تَحْرَمِ الأُخْرَى انْتَهَى. • قوله: (بِنَحْوِ رِضَاعٍ) أَيِ أَوْ تَمَجُّسٍ. • قوله: (وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ) كَذَا م. • قوله: (وَلَا يُؤْثِّرُ وَطؤها) أَيِ الأُخْرَى. • قوله: (إِذَا الْحَرَامُ لَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ) هَلْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا تَقَرَّرَ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدُ تَحْرِيمٍ عَلَى نِكَاحٍ قَطْعُهُ.

(كبيح) وفي نسخ بيع وهي أَوْضَحَ ولو لِبَعْضِهَا إِنْ لَزِمَ أَوْ شَرِطَ الْخِيَارُ فِيهِ لِلْمُشْتَرِي، وَهِيَ وَلَوْ لِبَعْضِهَا مَعَ قَبْضِهَا بِإِذْنِهِ (أَوْ) بِمُزِيلِ الْجِلِّ نَحْوُ (نِكَاحٍ أَوْ كِتَابَةٍ) صَحِيحَةٌ لَارْتِفَاعِ الْجِلِّ فَإِنْ عَادَ جِلُّ الْأَوَّلَى بِنَحْوِ فسخٍ أَوْ طَلَاقٍ قَبْلَ وَطْءِ الثَّانِيَةِ تَخَيَّرَ فِي وَطْءِ أُحَدِهِمَا شَاءَ بَعْدَ اسْتِبْرَاءٍ لِلْعَائِدَةِ إِنْ أَرَادَهَا أَوْ بَعْدَ وَطْءِهَا لَمْ يَطَأِ الْعَائِدَةَ حَتَّى يُحْرَمَ الْأُخْرَى وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ أَمَّا وَبَنَتْهَا حُرِّمَتْ إِحْدَاهُمَا مُؤَبَّدًا بِوَطْءِ الْأُخْرَى (لَا حَيْضٍ وَاحِرَامٍ) وَنَحْوِ رِدَّةٍ وَعِدَّةٍ لِأَنَّهَا أَسْبَابُ عَارِضَةٍ قَرِيبَةُ الزَّوَالِ (وَكَذَا وَهَنٌ) مَقْبُوضٌ (فِي الْأَصَحِّ) لِبَقَاءِ الْجِلِّ لَوْ أُذِنَ لَهُ الْمُزَوَّجَتَانِ .
(وَلَوْ مَلَكَهَا) أَيِ امْرَأَةٍ وَطَعَهَا أَمْ لَا (لَمْ تَكُحْ أَحْتَهَا) أَوْ عَمَّتْهَا أَوْ خَالَتْهَا الْحُرَّةُ أَوْ الْأَمَةُ بِشَرْطِهِ (أَوْ عَكْسًا) أَيِ نِكَاحِ امْرَأَةٍ ثُمَّ مَلَكَ نَحْوَ أَحْتَهَا أَوْ تَقَارَنَ الْمَلِكُ وَالتَّكَاحُ (حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ دُونَهَا) لِأَنَّ فِرَاشَ التَّكَاحِ أَقْوَى لِلْحَقِيقِ الْوَلَدِ فِيهِ بِالْإِمْكَانِ وَلَا يُجَاوِزُهُ الْجِلُّ لِلغَيْرِ بِخِلَافِ فِرَاشِ الْمَلِكِ فِيهِمَا .

(وَلِلْعَبْدِ) وَلَوْ مُبْعُضًا (امْرَأَتَانِ) لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ عَلَى التَّصْفِيفِ مِنَ الْحُرِّ (وَاللَّحْرُ أَرْبَعٌ فَقَطْ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ أَمْسِكَ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ .
وَكَأَنَّ حِكْمَةَ هَذَا الْعَدَدِ مُوَافَقَتُهُ لِأَخْلَاطِ الْبَدَنِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَوَلِّدَةِ عَنْهَا أَنْوَاعُ الشَّهْوَةِ الْمُسْتَوْفَاةِ غَالِبًا بِهِنَّ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ كَانَتْ شَرِيعَةُ مُوسَى تُحَلِّلُ النِّسَاءَ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ لِمُضْلَحَةِ الرِّجَالِ وَشَرِيعَةُ عِيسَى ﷺ تَمْنَعُ غَيْرَ الْوَاحِدَةِ لِمُضْلَحَةِ النِّسَاءِ فَرَاغَتْ شَرِيعَةُ نَبِيِّنَا ﷺ مُضْلَحَةَ

الثَّانِيَةِ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْأَوَّلَى إِيَّاهُ وَلَمْ تَحْرَمْ الْأَوَّلَى لِكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَطَأَ الْأَوَّلَى حَتَّى تَسْتَبْرَأَ الثَّانِيَةُ لِتَلَا يَجْتَمِعَ الْمَاءُ فِي رَجَمِ أُحْتَيْنِ أَه .

• قول (سَيِّئٌ) (كَبِيحٌ) أَيِ وَغَيْثٍ لِكُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا أَه مُغْنِي . • فَوَدَّ: (وَهِيَّةٌ) أَيِ وَلَوْ لِفَرْعِهِ وَلَا يَضُرُّ تَمَكُّنَهُ مِنَ الرَّجُوعِ فِي بَيْتِهَا أَه ش . • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ فسخٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِرَدِّ الْمَبِيعَةِ وَطَلَاقِ الْمُنْكَوْحَةِ وَعَجْزِ الْمُكَاتِبَةِ أَه . • فَوَدَّ: (إِنْ أَرَادَهَا) أَيِ الثَّانِيَةِ أَوْ طَاهَا . • فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَ وَطْئِهَا) أَيِ الثَّانِيَةِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ وَطْءِ إلخ . • فَوَدَّ: (وَعَلِمَ إلخ) أَيِ فَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَنِّ . • فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ عَنْ قَرِيبٍ يَقُولُ الْمُتَنِّ وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمِلْكٍ حُرِّمَ عَلَيْهِ أُمَمَاتُهَا وَبَنَاتُهَا . • فَوَدَّ: (لَوْ مَلَكَ أَمَّا وَبَنَتْهَا) أَيِ مَعَ أَنَّهُمَا مِمَّا حُرِّمَ جَمْعُهُمَا بِنِكَاحِ أَه سَم .

• قول (سَيِّئٌ) (حَلَّتِ الْمُنْكَوْحَةُ إلخ) أَيِ مَا دَامَ النِّكَاحُ بَاقِيًا فَإِنْ طَلَّقَ الْمُنْكَوْحَةُ حَلَّتِ الْأُخْرَى أَه ش .

• قول (سَيِّئٌ) (دُونَهَا) أَيِ الْمَمْلُوكَةِ وَلَوْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً وَقَوْلُهُ: امْرَأَتَانِ أَيِ فَقَطْ أَه مُغْنِي . • فَوَدَّ: (بِهِنَّ) أَيِ النِّسْوَةِ . • فَوَدَّ: (تُحَلِّلُ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ: تُحِلُّ أَه .

• فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَ) عَطَفَ عَلَى (قَبْلَ) . • فَوَدَّ: (لَوْ مَلَكَ أَمَّا وَبَنَتْهَا) أَيِ مَعَ أَنَّهُمَا مِمَّا حُرِّمَ جَمْعُهُمَا بِنِكَاحِ . • فَوَدَّ: (وَنَحْوُهَا) أَيِ كَالْمَقَةِ وَالْخَالَةِ .

التَّوَعْنِ وَقَدْ تَمَّيَّنَ الْوَاحِدَةُ كَمَا مَرَّ فِي نِكَاحِ السَّفِيهِ وَالْمَجْنُونِ .

(فَإِنْ نَكَحَ) الْمَرْءُ (خَمْسًا) أَوْ أَكْثَرَ (مَعَ بَطْلَانٍ) أَيْ نِكَاحَهُمْ إِذْ لَا مَرْجِعَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يُحْرَمُ جَمْعُهُ بَطْلٌ فِيهِ فَقَطْ وَصَحَّ فِي الْبَاقِيَاتِ إِنْ كُنَّ أَرْبَعًا فَأَقْلَ أَوْ نَحْوَ مَجْوسِيَّةٍ أَوْ مُلَاعِنَةٍ أَوْ أُمَةٍ بَطْلٌ فِيهَا فَقَطْ لِذَلِكَ (أَوْ مُرْتَبًا فَالْخَامِسَةُ) هِيَ الَّتِي يَبْطُلُ فِيهَا وَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي جَمْعِ نَحْوِ الْأَخْتَيْنِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ وَكَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ وَمُقَابِلِهِ وَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي جَمْعِ الْعَبْدِ ثَلَاثًا فَكَثُرَ . (وَتَجَلُّ الْأَخْتُ) وَنَحْوُهَا (وَالْخَامِسَةُ) لِلْمَرْءِ وَالثَّالِثَةُ لِغَيْرِهِ (فِي عِدَّةٍ بَالِيَةٍ) لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ (لَا رَجْعِيَّةٌ) وَتُتَخَلَّفُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَمُؤْتَدَّةٌ بَعْدَ وَطْءٍ وَقَبْلِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ . (وَإِذَا طَلَّقَ) قَبْلَ الْوَطْءِ أَوْ بَعْدَهُ (الْمَرْءُ ثَلَاثًا وَالْعَبْدُ) وَلَوْ مُتَّبَعًا (طَلَقَتَيْنِ) وَكَانَ قَبْلًا عِنْدَ الثَّانِيَةِ وَالْأُولَى كَأَنَّ عُلِّقَتْ بِهَتَمِهِ ثَبَّتَ لَهُ الثَّالِثَةُ (وَلَمْ تَجَلُّ لَهُ) تِلْكَ الْمُطَلَّاقَةُ (حَتَّى تَنْكِحَ)

• فَوَدَّ (سُنِّي): (مِمَّا) أَيْ بِمَقْدَرٍ وَهُوَ مَصْرُوبٌ عَلَى الْحَالِ أَهْ مُعْنَى . فَوَدَّ: (مَنْ يُحْرَمُ جَمْعُهُ) كَأَخْتَيْنِ مَثَلًا وَقَوْلُهُ: إِنْ كُنَّ أَرْبَعًا فَإِنْ كُنَّ سَبْعًا مَثَلًا بَطْلُ الْجَمْعِ أَهْ مُعْنَى عِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: مَنْ يُحْرَمُ جَمْعُهُ أَيْ جَمْعُ الزَّوْجِ يَتَنَهَّيْ فَإِنْ كَانَ فِي خَمْسٍ اخْتَصَّتْ بِالْبَطْلَانِ دُونَ غَيْرِهِمَا وَإِنَّمَا بَطْلَتْ فِيهِمَا مِمَّا لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَلَا أَوْلِيَّةٌ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى وَإِنْ كَانَتْ فِي سَبْعٍ بَطْلُ الْجَمْعِ أَهْ . فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوُ مَجْوسِيَّةٍ (إِلَخَ) عَطَفَ عَلَى مَنْ يُحْرَمُ (إِلَخَ) . فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيْ وَصَحَّ فِي الْبَاقِيَاتِ إِنْ كُنَّ أَرْبَعًا أَهْ كُرْدِيِّ . فَوَدَّ: (يَبْطُلُ) أَيْ النِّكَاحُ . فَوَدَّ: (مِنْ بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ) أَيْ الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِيمَا مَرَّ بِقَوْلِهِ فَإِنْ تُسَيِّتَ وَرُجِيَتْ مَفْرَقَتُهَا وَجَبَ التَّوَقُّفُ وَقَوْلُهُ: وَكَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ وَمُقَابِلُهُ أَيْ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قَسَدَ الْأَوَّلُ فَالثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ سِوَاةِ أَعْلَمَ بِذَلِكَ أَمْ لَا خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ أَهْ ش . فَوَدَّ: (وَكَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ وَمُقَابِلُهُ) بِالْجَزْءِ عَطَفَ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ . فَوَدَّ: (نَظِيرُ ذَلِكَ) أَيْ فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا إِلَى هُنَا مَتْنًا وَشَرْحًا . فَوَدَّ: (وَنَحْوُهَا) أَيْ كَالْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ أَهْ سَم . فَوَدَّ: (بَعْدَ وَطْءٍ (إِلَخَ) رَاجِعٌ لِلْأَخِيرَيْنِ فَقَطْ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى: لَا رَجْعِيَّةٌ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ فَلَا تَجَلُّ لَهُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا وَفِي مَعْنَاهَا الْمُتَخَلَّفَةُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُؤْتَدَّةُ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهِمَا بِبَقِيَّةِ الْعِدَّةِ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَاتَّكَرَّتْ وَأَمِنْ انْقِضَاؤِهَا فَلَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا وَأَرْبَعٌ سِوَاهَا لَزَعِيمَةٌ انْقِضَاءُهَا وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِسْقَاطِ نَفَقَتِهَا وَلَوْ وَطَّئَهَا حُدَّ لِمَا دُكِرَ أَوْ طَلَّقَهَا لَمْ يَقَعْ لِذَلِكَ أَهْ . فَوَدَّ: (قَبْلَ الْوَطْءِ أَوْ بَعْدَهُ) أَوْ قَعَّتْهُنَّ مِمَّا أَمْ لَا مُعْلَقًا كَانَ ذَلِكَ أَمْ لَا أَهْ مُعْنَى . فَوَدَّ: (كَأَنَّ حُلُقَتْ) أَيْ الثَّانِيَةُ .

• فَوَدَّ: (وَمُؤْتَدَّةٌ بَعْدَ وَطْءٍ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) أَيْ حَتَّى تُحْرَمَ الْأُمَةُ حَيْثُ وَإِنْ حَلَّ نِكَاحُهَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِانْقِضَائِهَا وَهِيَ مُتَبَكِّرَةٌ لِذَلِكَ وَامْتَنَ انْقِضَاؤُهَا فَلَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا وَأَرْبَعٌ سِوَاهَا لَزَعِيمَةٌ انْقِضَاءُهَا لَكِنْ لَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا إِذْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِسْقَاطِ حَقِّهَا وَلَوْ وَطَّئَهَا حُدَّ لَزَعِيمَةٌ انْقِضَاءُ عِدَّتِهَا أَوْ طَلَّقَهَا لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ لِذَلِكَ وَهَلَا حَكِيمٌ بِالْوُقُوعِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِغْوَاةِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ التَّطْلِيقُ انْتَهَى .

زوجاً غيره ولو كان صبياً حُرّاً عاقلاً أو عبداً بالغا عاقلاً كان أو مجنوناً بالثون أو خصياً أو ذمياً في ذمّة لكن إن وطئ في نكاح لو ترافقوا إلينا أفرزناهم عليه وكالذمّي نحو المجوسيّ كما في الروضة لكن توزّع فيه بأن الكتابيّ لا يحلّ له نحو مجوسية وقضيته أنّ نحو المجوسيّ لا تحلّ له كتابيّة وقد يجاب بأن كلام الروضة صريح في حلّ ذلك فمقابلته مقالة لا تردّ عليه (وتغيب) قيل: ينبغي فتح أوّله ليشتمل ما لو نزلت عليه أي أو انتفى قضدهما واحتزّز بذلك عمّا لو ضمّ وبني للفاعِلِ فإنّه إن كان فوقية أو هم اشتراط فعلها أو تحيته أو هم اشتراط فعله (بقيها حشفته).

ولو مع نؤم ولو منهما مع زوال بكارتها ولو غوراء على المعتمد وإن لفّ على الحشفة بخوقة كثيفة ولم يُنزّل أو قارنهما نحو حيض أو صوم أو عِدّة شبهة عَرَضَتْ بعد نكاحه نعم، يأتي في مبحث الغنة أنّ بكاره غير الغوراء لو لم تُزل لِرقة الذكّر كان وطئاً كاملاً وأنّ هذا صريح في إجزائه في التحليل. وما نُقل عن ابن المُسيّب من الاكتفاء بالمقدّر بتقدير صحته عنه مُخالف للإجماع فلا يجوز تقليده ولا الحكم به ويُتقَضّ قضاء القاضي به وما أحسن قول جمع من أكابر الحنفية إنّ هذا قول رأس المعتزلة بشر الميسري وأنّه مُخالف للإجماع وأنّ من أفتى به

• فود: (زوجاً غيره) إلى قوله نتم في المُثني إلّا قوله: قيل: إلى المثني وقوله: ولو غوراء.
• فود: (ولو كان) أي المُحلّل. • فود: (حُرّاً) أي لأنّ الصبيّ الرقيق لا يتأتّى نكاحه إلّا بالإيجاب وقد مرّ أنّه مُنتبِح اه مُثني. • فود: (عاقلاً) أي لأنّ الصبيّ المجنون لا يصحّ تزويجه كما تقدّم سم ورشدي.
• فود: (بالغا) أي لأنّ غيره لا يصحّ تزويجه كما مرّ اه رشدي. • فود: (أو كان مجنوناً) عطف على كان صبياً. • فود: (أفرزناهم عليه) أي بأن لا يكون مُفْسِدَ مُقَارِنٍ لِلتَّرَافُعِ اه ع ش. • فود: (وكالذمّي إلخ) عبارة المُثني وتحلّ كتابيّة لمُسلم بوطء مجوسيّ ووثنّي في نكاح يُقرّهم عليه عند ترافعهم إلينا اه. • فود: (قيل: ينبغي فتح أوّله) جزم به النهاية. • فود: (بذلك) أي بقوله ينبغي فتح أوّله. • فود: (هنا لو ضمّ إلخ) أي أوّل (تغيب) في المثني. • فود: (فإنّه إن كان) أي أوّل المضموم. • فود: (ولو منهما) أي ولو كان النؤم منهما. • فود: (أو قارنهما إلخ) عبارة المُثني ويكفي وطء مُحرّم بِسُكِّ وخصي ولو كان صائماً أو كانت حائضاً أو صائمة أو مظاهراً منها أو مُتَعَدّة مِن شُبُهَةٍ وَقَعَتْ فِي نِكَاحِ الْمُحْلِلِ أو مُحرمة بِسُكِّ لآته وطء زوج في نكاح صحيح اه. • فود: (بعد نكاحه) أي المُحلّل. • فود: (وما نُقل عن ابن المُسيّب إلخ) راجع إلى قول المثني (وتغيب) بقيها إلخ. • فود: (بتقدير صحته) أي الثقل عنه أي عن ابن المُسيّب. • فود: (أنّ هذا) أي الاكتفاء بالمقدّر.

• فود: (عاقلاً) أي لأنّ الصبيّ المجنون لا يصحّ تزويجه كما تقدّم. • فود: (بالغا) أي لأنّ غيره لا يصحّ تزويجه كما تقدّم. • فود: (وكالذمّي نحو المجوسيّ) كما في الروضة إلخ وقضيته أنّ نحو المجوسيّ لا تحلّ له كتابيّة أي فلا يتأتّى أنّ نحو المجوسيّ كالذمّي. • فود: (وقد يجاب إلخ) كذا م ر.

فعلية لَعْنَةُ اللَّهِ والملائكة والناس أجمعين وبعض الحنفية ما يخالف بعض ذلك وهو زلة منه كنسبته للشافعي ذلك فلا يُغْتَرَبُ به (أو قدرها) من فاقدها الذي يُراد تقييده فالعبرة بقدر حشفته التي كانت دون حشفة غيره كما مرَّ أول الفصل المعلوم منه أن ما أوجب دخوله الفصل أجزاً هنا وما لا فلا ويُطْلَقُهَا وتنقضي عدتها لقوله تعالى ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠) أي وبطأها للخبر المتفق عليه «حتى تذوق عُسَيْلَتَهُ وَتَذُوقُ عُسَيْلَتِكَ» وهي عند الشافعي ومجتهور الفقهاء الجماع لخبر أحمد والنسائي أنه ﷺ فسرَّها به سُمِّيَ بذلك تشبيهاً بالمسل بجماع اللذة أي باعتبار المظنة واكتفي بالحشفة لإناطة الأحكام بها نصاً في الفصل وقياساً في غيره لأنها الآلة الحساسة وليس الالتذاذ إلا بها . وقيس بالحرِّ غيره وسُرْعَ تنفيراً عن الثلاث وخرج بتنكح وطء السيِّد بالملك بل لو اشتراها المطلق لم تحلَّ له وبقيها وطء الدُّبُر وبقيها أقل منه كعوض حشفة السليم وكإذخال المنى (بشرط الانتشار) بالفعل وإن قلَّ أو أُعِين بنحو أضبع

• فُود: (كنسبته) أي بعض الحنفية وقوله: ذَلِكَ أي ما يخالف بعض شروط التخليل المقررة هنا .

• فُود: (من فاقدها) إلى قوله أي باغتيال المظنة في المنى إلا قوله: كما مرَّ إلى ويُطْلَقُهَا وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية إلا ذلك القول .

• فُود (أو قدرها) أي وتعتَرَفُ بِذَلِكَ وعليه فلو عَقَدَ لها على آخر ثم طَلَّقَهَا وَلَمْ تَعْتَرَفْ بِإِصَابَةِ وَلَا عَدَمِهَا وَإِذْنَتْ فِي تَزْوِجِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ثُمَّ ادَّعَتْ عَدَمَ إِصَابَةِ الثَّانِي فَالظَّاهِرُ تَضَدُّيقُهَا سَوَاءً كَانَ قَبْلَ عَقْدِ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ أَوْ بَعْدَهُ اهـ ع ش بخذف . • فُود: (تقييده) أي الفايده . • فُود: (المعلوم منه) أي مِنَّا مَرَّ . • فُود: (ويُطْلَقُهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ تَنْكِحَ عِبَارَةَ الْمُغْنِي وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُطْلَقَهَا وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَرَّرُ وَأَسْقَطَهُ الْمُصَنِّفُ لَوْضُوحِهِ اهـ . • فُود: (لقوله تعالى إلخ) تَحْلِيلَ لِمَا فِي الْمُتَنِ مِنَ الْحُرْمَةِ إِلَى أَنْ تَحْلَلَ . • فُود: (أي وبطأها) عَطَفَ عَلَى تَنْكِحَ فِي الْآيَةِ . • فُود: (وهي إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُرَادُ بِهَا عِنْدَ الْقَوَاتِنِ اللَّذَّةُ الْحَاصِلَةُ بِالْوَطْءِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ إلخ . • فُود: (فسرَّها به) أي وبهذا اتَّضَحَ وَجْهُ الْإِكْتِفَاءِ بِدُخُولِ الْحَشْفَةِ مَعَ تَوْبِهَا اهـ ع ش . • فُود: (سُمِّيَ بِذَلِكَ) أي سُمِّيَ الْجَمَاعُ بِلَفْظِ عُسَيْلَةٍ . • فُود: (تشيبيها) أي لِلْجَمَاعِ . • فُود: (لإناطة الأحكام) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِإِنَاطَةِ أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ اهـ . • فُود: (وقيس بالحرِّ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إلخ أي قِيسَ بِالْحَرِّ الَّذِي نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي حَقِّهِ اهـ كُرْدِي . • فُود: (هيمه) أي العبد والمبعض بجوامع استيفاء ما يملكه من الطلاق اهـ مُغْنِي . • فُود: (وسُرْعَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَسُرْعَ الزَّوْجِ وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ تَحْلَلَ تَنْفِيرًا . • فُود: (وبقيها أقل منه كعوض حشفة السليم إلخ) عِبَارَةُ سُرْعِ الْمَنْهَجِ وَبِالْحَشْفَةِ مَا دُونَهَا وَإِذْخَالُ الْمَنِيِّ اهـ . • فُود: (وكإذخال المنى) وَالْأَوَّلَى اسْقَاطُ الْكَافِ . • فُود: (بالفعل) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا لِحَقِّ بِالْوَطْءِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَيْسَ لَنَا إِلَى الْمُتَنِ . • فُود: (وإن قلَّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ ضَعُفَ

• فُود: (بالفعل) كذا م ر .

وقول الشبكي لم يشترطه بالفعل أحد بل الشرط سلامته من نحو غنة وسلب رذوه بأنه الصحيح مذهباً ودليلاً وليس لنا وطء يتوقف تأثيره على الانتشار سيوى هذا (وصحة النكاح) فلا يؤثر فاسد وإن وقع وطء فيه لأن النكاح في الآية لا يتناول من ثم لو خلف لا ينكح لم يبحث به وإنما لجق بالوطء فيه التسبب ووجبت العدة لأن المدار بينهما على مجزؤ الشبهة وإن لم يوجد نكاح أصلاً وعدم اختلاله فلا يكفي وطء مع ردة أحدهما أو في عدة طلاق رجعي بأن استدخلت ماء وإن راجع أو أسلم المزدن (وكونه معن يمكن جماعه) أي يتشوف إليه منه عادة لما يأتي في غير المراهي (لا طفلاً) وإن انتشر ذكره كما يصرح به المتن وغيره لأنه لا أهلية فيه لذوق غسيلة . ومثله البندنجي بابن سبع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكرته في شرح الإرشاد أن من اشتبه طبعاً خلل كما يتقضى الوضوء بلمسه ومن لا فلا وأما ما اقتضاه كلام غير البندنجي من أن المراد به غير المراهي وهو من لم يقارب البلوغ فبيد من عبارة المتن وغيره فإن قلت لم يضببط بالتمييز فقط قلت لأن التمييز غير منظور إليه هنا لأن المجنون يخلل مع عدم تمييزه فأنيط بمن شأنه أن يتأهل للوطء وهو من مؤ.....

الانتشار واستعان بأضبعه أو أضبعها هـ . فؤد: (بأنه الصحيح) أي اشتراط الانتشار بالفعل لا بالقوة اهـ
مغني .

فؤد (سني): (وصحة النكاح) يعلم منه أن الضبي لا يحصل التخليل به إلا إن كان المزدن له أباً أو جدّاً وكان عدلاً وفي تزويجه مصلحة للضبي وكان المزدن للمرأة ولها العدل بخضرة عدلين فمتى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التخليل لفساد النكاح ومنه يعلم أن ما يقع في زمنا من تعاطي ذلك والإكفاء به غير صحيح اهـ ع ش . فؤد: (فيه) أي النكاح الفاسد . فؤد: (فيهما) أي التسبب والعدة .

فؤد: (وعدم اختلاله) أي ويشترط عدم اختلال النكاح . فؤد: (فلا يخفي) إلى المتن في المغني .
فؤد: (بأن استدخلت ماء) أي ماء الثاني وهو تصوير يكون الزوج الثاني طلق رجعياً قبل الوطء ثم وطئ ثم بعده أو ارتد ثم وطئ بعده مع أن الطلاق قبل الدخول يكون بائناً وأن الردة قبله تنجز الفرقة اهـ ع ش بأذن زيادة . فؤد: (فإن راجع) أي المطلق . فؤد: (عادة) أي من ذوات الطباع السليمة اهـ ع ش . فؤد: (ومثله) أي الطفل الذي لا يتأتى منه الجماع . فؤد: (منه) أي من تمثيل البندنجي .

فؤد: (أن من اشتبه) لعلة ببناء الفاعل لكونه شكّل في بعض النسخ المعول عليه ببناء المفعول .
فؤد: (وأما ما اقتضاه الخ) اعتمدته النهاية ورجع ع ش كلام الشارح لما يأتي . فؤد: (من أن المراد به) أي بالطفل . فؤد: (وهو) أي غير المراهي . فؤد: (فبيد الخ) خلافاً للنهاية كما مرّ آنفاً .

فؤد: (فإن قلت) إلى التثنية في النهاية إلا قوله: وقد غلط إلى ولو كذبها . فؤد: (وهو) أي من شأنه الخ من مزاي من تشبه طبعاً خلافاً للنهاية عبارته وهو المراهي دون غيره اهـ قال ع ش قوله: دون غيره أي ولو اشتبه فيما يظهر من عبارته ولعله غير مراد لما تقدّم عن حجج اهـ .

وَأَمَّا تَحْلُلُ طِفْلَةً لَا يُمَكِّنُ جَمَاعُهَا بِجَمَاعٍ مَنْ يُمَكِّنُ جَمَاعَهُ لِأَنَّ التَّنْفِيزَ الْمَشْرُوعَ لِأَجْلِهِ التَّحْلِيلُ بِحَصْلِهِ بِهِ دُونَ عَكْسِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَانْدَفَعَ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ فِيهِمْ) أَيِ الْإِتِّشَارِ وَمَا بَعْدَهُ .

(وَلَوْ نَكَحَ) مُرِيدُ التَّحْلِيلِ (بِشَرْطٍ) وَلِيَّهَا وَمُؤَافَقَتَهُ هُوَ أَوْ عَكْسِهِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ (أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ أَوْ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ) (بِأَثَرٍ) مِنْهُ (أَوْ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ) (فَلَا يَكَاحُ) بَيْنَهُمَا أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ (يَطْلُقُ) التَّكَاحُ لِإِنْفَاءِ الشَّرْطِ فِيهِمْ لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ وَعَلَى ذَلِكَ حَيْثُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «لَمَنْ أَلَّهَ الْمُحْلِلُ وَالْمُحْلَلُ لَهُ» وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ أَيْضًا مَا وَقَعَ فِي الْأَنْوَارِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْلِلِ اسْتِدْعَاءُ التَّحْلِيلِ (وَفِي التَّطْلِيقِ قَوْلٌ) أَنَّهُ لَا يَضُرُّ شَرْطُهُ كَمَا لَوْ نَكَحَهَا بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ شَيْءٌ خَارِجٌ عَنِ التَّكَاحِ لَا يُنَافِي ذَاتَهُ الْمَوْشُوعَ هُوَ لَهَا فَفَسَدٌ دُونَ الْعَقْدِ بِخِلَافِ شَرْطِ الطَّلَاقِ وَخَرَجَ بِشَرْطِ ذَلِكَ إِضْمَارُهُ فَلَا يُؤْثَرُ وَإِنْ تَوَاطَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْعَقْدِ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ لِأَنَّ كُلَّ مَا لَوْ صُرِّحَ بِهِ أَبْطَلَ يُكْرَهُ إِضْمَارُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَيُكْرَهُ تَزَوُّجُ مَنْ ادَّعَتْ التَّحْلِيلَ لِمَنْ كَانَ إِمَّاكَانَ....

• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا تَحْلُلُ طِفْلَةً) أَيِ مُطْلَقَةً ثَلَاثًا . • قَوْلُهُ: (بِجَمَاعٍ مَنْ يُمَكِّنُ جَمَاعَهُ) أَيِ بَأَنَّ كَانَ دَعَرَهُ صَغِيرًا مَعَ ش . • قَوْلُهُ: (دُونَ عَكْسِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ بِخِلَافِ غَيْبِيَّةِ حَشْفَةِ الطُّفْلِ اهـ .
• قَوْلُهُ: (فِي صُلْبِ الْعَقْدِ) فَإِنْ تَوَاطَا الْعَاقِدَانِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ الْعَقْدِ ثُمَّ عَقَدَا بِذَلِكَ الْقَضْدِ بِلَا شَرْطٍ كَرِهَ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَبْطَلَهُ اهـ مُغْنِي وَيُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآخِي وَإِنْ تَوَاطَا عَلَيْهِ . • قَوْلُهُ: (أَوْ نَعُوْ ذَٰلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يُحْلِلَهَا لِلْأَوَّلِ صَحَّحَ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطِ الْفَرْقَةَ بَلْ شَرْطُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ فَإِنْ نَكَحَهَا بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَطَّاهَا أَوْ لَا يَطَّاهَا إِلَّا نَهَارًا أَوْ إِلَّا مَرَّةً مَثَلًا يَطْلُقُ التَّكَاحُ أَيِ لَمْ يَصِحَّ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ مِنْ جِهَتِهَا لِإِنْفَائِهِ مَقْصُودَ الْعَقْدِ فَإِنْ وَقَعَ الشَّرْطُ مِنْهُ لَمْ يَضُرَّ لِأَنَّ الْوَطْءَ حَقٌّ لَهُ فَلَمْ تَزَكِهِ وَالتَّمَكِّنُ حَقٌّ عَلَيْهَا فَلَيْسَ لَهَا تَزَكُهُ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ لَا تَحِلَّ لَهُ لَمْ يَصِحَّ لِإِخْلَالِهِ بِمَقْصُودِ الْعَقْدِ وَلِلتَّنَاقُضِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْبُضْعَ وَارَادَ الْإِسْتِمْتَاعَ فَكَشَرِطُ أَنْ لَا يَطَّاهَا وَإِنْ أَرَادَ مِلْكُ الْعَيْنِ لَمْ يَضُرَّ لِأَنَّهُ تَضَرُّعٌ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ اهـ . • قَوْلُهُ: (وَعَلَى ذَلِكَ) أَيِ شَرْطٍ مَا ذَكَرَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ . • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْلِلِ الْإِخ) الَّذِي فِي الْأَنْوَارِ عَلَى الْمُحْلِلِ لَهُ بِيَزَادَةٍ (لَهُ) بَعْدَ (الْمُحْلِلِ) الَّذِي هُوَ مَفْتُوحُ اللَّامِ اهـ رَشِيدِي . • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ اشْتِرَاطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ . • قَوْلُهُ: (فَقَسَدَ) أَيِ الشَّرْطِ . • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَضَمَّ فِي الْمُغْنِي . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَوَاطَا) أَيِ الْعَاقِدَانِ . • قَوْلُهُ: (مَنْ ادَّعَتْ التَّحْلِيلَ) بِأَنَّ قَالَتْ تَكْحَنِي زَوْجٌ وَوَطِئْتَنِي وَفَارَقْتَنِي وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُ اهـ كُرْدِي .

• قَوْلُهُ فِي (سُي): (وَلَوْ نَكَحَ بِشَرْطٍ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ الْإِخ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَوْ نَكَحَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَطِئَهَا طَلَّقَهَا يَطْلُقُ التَّكَاحُ وَلَوْ تَزَوَّجَ بِلَا شَرْطٍ وَفِي عَزْمِهِ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَهَا طَلَّقَهَا كَرِهَ وَصَحَّ الْعَقْدُ وَحَلَّتْ بَوَاطِيهِ وَلَوْ نَكَحَهَا عَلَى أَنْ لَا يَطَّاهَا إِلَّا مَرَّةً فَإِنْ شَرْطَتُهُ الزَّوْجَةَ يَطْلُقُ التَّكَاحُ وَإِنْ شَرْطَتُهُ الزَّوْجَ فَلَا انْتَهَى قَالَ

ولم يقع في قلبه صدقها وإن كذبها زوج عينته في النكاح أو الوطء وإن صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر أو نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في أصل النكاح تكذيب الولي والشهود كما في الروضة خلافاً للزر كشيء والبلقيني وإن نقله عن الزاز وغيره نعم، في التهذيب لو كذبها الزوج والشهود خلّت ولا يرد ذلك على الروضة لأنه إنما منع عند تكذيب الثلاثة دون اثنين منهم ومرو أنه يقبل إقرارها بالنكاح لمن صدقها وإن كذبها الولي والشهود ولو أنكر الطلاق صدق ما لم يعلم الأول كذبه وإنما قيل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها لما مرو أن العبرة في العقود بقول أربابها وأنه لا عبرة بالظن إذا لم يكن له مستند شرعي وقد غلب المصنف كالإمام المخالف في هذا ولكن انتصر له الأذرع وأطال ولو كذبها ثم رجع قبل كما أفتى به

• فود: (ولم يقع في قلبه صدقها) بل وظن كذبها كما يأتي ومرو. • فود: (فإن كذبها) غاية امره ش.

• فود: (في النكاح إلخ) متعلق بكذبها. • فود: (فإن صدقناه) أي الزوج الثاني يسميه اه مغني.

• فود: (في نفيه) أي النكاح أو الوطء، وقوله حتى لا يلزمه أي الزوج مهر أو نصفه نشر مرتب.

• فود: (عن الزاز) اسمه أبو الفرج اه ع ش. • فود: (خلّت) أي للزوج الأول. • فود: (ذلك) أي ما في التهذيب. • فود: (على الروضة) أي على ما مرو منها أيها. • فود: (لأنه) أي صاحب الروضة إنما منع أي جلّها للزوج الأول عند تكذيب الثلاثة أي الزوج والولي والشهود. • فود: (ومرو) أي في فصل (لا تزوج المرأة نفسها) وهذا تأكيد لما قبله اه كزدي. • فود: (ولو أنكر إلخ) عطف على قوله من ادعت التحليل أي يحكمه تزوج من أنكر الزوج الثاني طلاقها قاله الكزدي وفي هذا العطف ما لا يخفى ويظهر أنه عطف على ويكره تزويج إلخ. • فود: (ما لم يعلم الأول) أي الزوج الأول. • فود: (مع ظن الزوج إلخ) أي الأول عبارة الزوجين مع شرحه أي والمغني وللأول تزويجها وإن ظن كذبها لكن يحكمه فإن كذبها بأن قال هي كاذبة متعنه من تزويجها إلا أن قال بعده ثبتت صدقها فله تزويجها لأنه ربما تكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين ظن كذبها من غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وأن الأول لا يمنع تزويجها بخلاف الثاني إلا أن رجع وقال: ثبتت صدقها اه. • فود: (لما مرو) أي في فصل لا ولاية لزوجي. • فود: (في هذا) أي إن العبرة إلخ. • فود: (انتصر له) أي للمخالف. • فود: (ولو كذبها إلخ) تقدم أيها عن الأسنى والمغني ما يوافقه.

الزر كشيء ولو تزويجها على أن يجلّها للأول ففي الاستبكار للدائم فيه وجهان وجزم الماوردي بالصحة لأنه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد شرح روض. • فود: (كما في الروضة إلخ) اعتمدته م ر. • فود: (ولو أنكر الطلاق صدق إلخ) فعلم أن الموعول على الزوج الثاني في إنكار الطلاق دون إنكار الوطء م ر. • فود: (وإنما قيل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها إلخ) قال في الروض وشرحه وله أي للأول تزويجها وإن ظن كذبها لكن يحكمه فإن كذبها بأن قال هي كاذبة متعنه من تزويجها إلا أن قال بعده ثبتت صدقها فله تزويجها لأنه ربما انكشف له خلاف ما ظنه انتهى فعلم الفرق بين

القِفَالُ وَمَرَّ أَنَّهَا مَتَى أَقْرَبَتْ لِلْحَاكِمِ بِزَوْجٍ مُعَيَّنٍ لَمْ يَقْبَلْهَا فِي فِرَاقِهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَوْ أَخْبَرَتْهُ بِالتَّحْلِيلِ ثُمَّ رَجَعَتْ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ بِمَعْنَى قَبْلِ الْعَقْدِ لَمْ تَحِلَّ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ وَلَوْ اعْتَرَفَ الثَّانِي بِالإِصَابَةِ وَأَنْكَرَتْهَا لَمْ تَحِلَّ أَيْضًا وَفِي الْحَاوِي لَوْ غَابَ بِزَوْجَتِهِ ثُمَّ رَجَعَ وَزَعَمَ مَوْتَهَا حَلَّ لِأَخْتِهَا نِكَاحَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ غَابَتْ زَوْجَتُهُ وَأَخْتُهَا فَرَجَعَتْ وَزَعَمَتْ مَوْتَهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ اهـ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّهُ عَاقِدٌ فَصُدِّقَ بِخِلَافِ الْأَخْتِ.

(تَبْيِيحٌ) : ظَاهِرٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ لِمُطَلِّقَتِهَا قَبُولَ قَوْلِهَا بِإِلْغَائِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ شَيْخِنَا يَبْهِنُهَا يُحْمَلُ عَلَى مَا لَوْ تَزَوَّجَتْهُ فَوْقَ مَا لِقَاضِي فَأَدْعَتْ التَّحْلِيلَ الْمُمْكِنَ فَتَحْلَفُ هِيَ حِينَئِذٍ وَيُمْكِنُ مِنْهَا وَكَذَا انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ وَمَرَّ أَوَّلُ فَصْلِ «لَا تَزَوَّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا» مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا هُنَا

فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي فَضْلِ لَا وَلاِيَّةَ لِرَقَبَتِي عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَمَحَلُّ ذَلِكَ أَيِ تَصْدِيقِهَا فِي خُلُوعِهَا مِنْ الْمَوَانِعِ مَا لَمْ يُعْرِفْ تَزَوُّجَهَا بِمُعَيَّنٍ وَإِلَّا اشْتَرَطَ فِي صِحَّةِ تَزْوِيجِ الْحَاكِمِ لَهَا دُونَ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ إِثْبَاتُهَا لِغَيْرِهَا اهـ. فَوَدَّ: (وَفِي الْجَوَاهِرِ الْإِنِّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَلَوْ قَالَتْ لَمْ أَتَخَيَّرْ ثُمَّ رَجَعَتْ وَقَالَتْ كَذَبْتُ بَلْ نَكَحْتُ زَوْجًا وَوَطَّنِي وَطَلَّقَنِي وَاعْتَدَدْتُ وَأُمَكِّنَ ذَلِكَ وَصَدَّقَهَا الزَّوْجُ فَلَهُ نِكَاحُهَا وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقَنِي ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَتْ كَذَبْتُ مَا طَلَّقَنِي إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ التَّزْوِيجُ بِهَا بِغَيْرِ تَحْلِيلٍ قَالَهُ فِي الْأَنْوَارِ وَوَجْهُهُ أَنَّهَا لَمْ تُبَيِّلْ بِرُجُوعِهَا حَقًّا لِغَيْرِهَا اهـ وَقَدْ يُقَالُ أَبْطَلْتُ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ التَّحْلِيلُ وَانْظُرْ قَوْلَهُ وَصَدَّقَهَا الزَّوْجُ مَعَ عَدَمِ اغْتِيَابِ تَصْدِيقِهِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُكْرَهُ تَزَوُّجُ مَنْ أَدْعَتْ التَّحْلِيلَ الْإِنِّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِتَقَدُّمِ إِنْكَارِ النِّكَاحِ هُنَا اهـ سَمِ قَوْلُهُ: وَقَدْ يُقَالُ الْإِنِّ يَنْدَفِعُ بَطْنٌ صِدْقِهَا كَمَا هُوَ الْمَفْرُوضُ. فَوَدَّ: (لَوْ أَخْبَرَتْهُ) أَيِ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا زَوْجَهَا الْأَوَّلَ. فَوَدَّ: (وَلَوْ اعْتَرَفَ الثَّانِي الْإِنِّ) أَيِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ كَمَا تَقَدَّمَ اهـ سَمِ.

فَوَدَّ: (وَأَنْكَرَتْهَا) أَيِ مِنْ أَصْلِهَا بِأَنْ لَمْ يَنْسَبْ مِنْهَا اغْتِرَافَ بِالتَّحْلِيلِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (زَعَمَ) أَيِ ادَّعَى الزَّوْجَ. فَوَدَّ: (وَزَعَمَتْ) أَيِ الْأَخْتُ مَوْتَهَا أَيِ الزَّوْجَةِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ الزَّوْجِ. فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَيُكْرَهُ تَزْوِيجُ مَنْ أَدْعَتْ التَّحْلِيلَ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا قُبِلَ قَوْلُهَا فِي التَّحْلِيلِ الْإِنِّ. فَوَدَّ: (وَقَوْلُ شَيْخِنَا الْإِنِّ) أَيِ وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَيُمْكِنُ) مِنَ التَّمَكُّينِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ لِلْقَاضِي وَالْبَارِزُ لِلزَّوْجِ. فَوَدَّ: (وَكَذَا انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُقْبَلُ قَوْلُهَا أَيْضًا يَبْهِنُهَا عِنْدَ الْإِمْكَانِ فِي انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَلِلْأَوَّلِ تَزَوُّجُهَا وَإِنْ ظَنَّ كَذِبَهَا لَكِنْ يَكْرَهُ اهـ.

خُلِفَ كَذِبُهَا مِنْ غَيْرِ تَكْذِيبِهَا بِاللَّفْظِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَمْنَعُ تَزَوُّجَهَا بِخِلَافِ الثَّانِي يَمْنَعُ إِلَّا أَنْ رَجَعَ وَقَالَ بَيَّنَّتْ صِدْقَهَا. فَوَدَّ: (وَلَوْ اعْتَرَفَ الثَّانِي بِالإِصَابَةِ الْإِنِّ) أَيِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ كَمَا تَقَدَّمَ. فَوَدَّ: (فَرَجَعَتْ) أَيِ أَخْتِهَا. فَوَدَّ: (أَنَّ لِمُطَلِّقَتِهَا قَبُولَ قَوْلِهَا بِإِلْغَائِهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَتْ: أَنَا لَمْ أَتَخَيَّرْ ثُمَّ رَجَعَتْ وَقَالَتْ: كَذَبْتُ بَلْ نَكَحْتُ زَوْجًا وَوَطَّنِي وَطَلَّقَنِي وَاعْتَدَدْتُ وَأُمَكِّنَ ذَلِكَ وَصَدَّقَهَا الزَّوْجُ فَلَهُ نِكَاحُهَا وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقَنِي ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَتْ كَذَبْتُ مَا طَلَّقَنِي إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ التَّزَوُّجُ بِهَا بِغَيْرِ تَحْلِيلٍ قَالَهُ فِي الْأَنْوَارِ وَوَجْهُهُ أَنَّهَا لَمْ تُبَيِّلْ بِرُجُوعِهَا حَقًّا لِغَيْرِهَا وَقَدْ يُقَالُ أَبْطَلْتُ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ التَّحْلِيلُ

فصل في نكاح من فيها رق وتوابعه

(لا يَنْكِحُ مَنْ يَمْلِكُهَا) ولو مُسْتَوْلَدَةٌ ومُكَاتَبَةٌ (أو) يَمْلِكُ (بعضها) لِتَنَاقُضِ أَحْكَامِ الْمَلِكِ وَالنَّكَاحِ إِذِ الْمَلِكُ لَا يَقْتَضِي نَحْوَ قَسَمٍ وَطَلَاقٍ وَمَلِكٍ زَوْجَةً لِتَفْقُتْهُ لَكِنَّهُ أَقْوَى لِأَنَّهُ يَمْلِكُ بِهِ الرِّقَّةَ وَالْمَنْفَعَةَ فَتَبَيَّنَ وَسَقَطَ النَّكَاحُ الْأَضْعَفُ إِذْ لَا يَقْتَضِي مَلِكٌ أَحَدَهُمَا بَلْ أَنَّ يَنْتَفِعَ بِشَيْءٍ خَاصٍّ نَعَمْ، فِرَاشُ النَّكَاحِ أَقْوَى كَمَا مَرَّ عَلَى أَنَّ التَّرْجِيحَ هُنَاكَ بَيْنَ عَيْنَيْنِ وَهُنَا بَيْنَ وَضْعَيْنِ عَيْنٍ فَاتَّضَحَ الْفَرْقُ وَمَمْلُوكُهُ مُكَاتَبُهُ كَمَمْلُوكِهِ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ يَزْهَمُ وَكَذَا.....

فصل في نكاح من فيها رق وتوابعه

• فَوُدُ: (فِي نِكَاحٍ) إِلَى قَوْلِهِ الْمَوْسِرِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَمْلِكُ زَوْجَةً لِتَفْقُتْهَا. • فَوُدُ: (وَتَوَابِعُهُ) أَيِ كَطَرُ الْبِسَارِ اه ع ش.

• فَوُدُ (سَيِّئُ): (لَا يَنْكِحُ الْخ) أَيِ الرَّجُلُ وَلَوْ مُبْعَضًا اه ع ش. • فَوُدُ: (وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً) أَيِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لِمَا طَبِيعَةً فَاسِدًا لِأَنَّ وَطَأَهَا جَائِزٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ اه ع ش. • فَوُدُ: (وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ أَنَّ يَنْتَفِعَ فِي الْمُغْنَى. • فَوُدُ: (إِذَا يَمْلِكُ لَا يَقْتَضِي الْخ) أَيِ بِخِلَافِ الزَّوْجِيَّةِ. • فَوُدُ: (وَيَمْلِكُ زَوْجَةً لِتَفْقُتْهَا) عَطَفَ عَلَى (قَسَمٍ) وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الرِّكَّةِ. • فَوُدُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الشَّخْصِ يَمْلِكُ بِهِ أَيِ يَمْلِكُ الْيَمِينِ.

• فَوُدُ: (إِذَا لَا يَقْتَضِي الْخ) تَقْلِيلٌ لِأَضْعَفِيَّةِ النَّكَاحِ وَقَوْلُهُ: يَمْلِكُ أَحَدَهُمَا أَيِ الرِّقَّةِ وَالْمَنْفَعَةِ.

• فَوُدُ: (بِشَيْءٍ خَاصٍّ) بِغَيْرِ طَبِيعَتِهِ خَاصٌّ وَهُوَ التَّمَتُّعُ بِالْبُضْعِ وَغَيْرِهِ. • فَوُدُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ آيَةً فِي شَرْحِ خَلَّتِ الْمَتَكُوْحَةُ دُونَهَا. • فَوُدُ: (حَلَّى أَنْ التَّرْجِيحُ الْخ) يُتَأَمَّلُ الْعِلَاوَةُ اه سم. • فَوُدُ: (بَيْنَ عَيْنَيْنِ) وَهُمَا الزَّوْجَةُ وَالْأُمَةُ وَالْمَرَادُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِعَيْنَيْنِ وَقَوْلُهُ: بَيْنَ وَضْعَيْنِ عَيْنٍ أَيِ الْأُمَةِ وَوَضْعَاهَا الْمَلِكُ وَالنَّكَاحُ رَشِيدِي وَسَم. • فَوُدُ: (وَمَمْلُوكُهُ مُكَاتَبُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْرُزُ لِلْمَرْأَةِ فِي الْمُغْنَى. • فَوُدُ: (وَمَمْلُوكُهُ مُكَاتَبُهُ الْخ) وَكَذَا الْأُمَةُ الْمُوقُوفَةُ عَلَيْهِ أَوْ الْمَوْصِي لَهُ بِمَنَافِعِهَا كَمَمْلُوكَتِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَوْ الْمَوْصِي لَهُ الْخ قَالَ حَجَّ وَمَا ذَكَرَ فِي الْمَوْصِي لَهُ بِمَنَافِعِهَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَوْ أَوْصَى لَهُ بِخِدْمَتِهَا أَوْ مَنَافِعِهَا عَلَى التَّأْيِيدِ لِأَنَّ هَذِهِ هِيَ الَّتِي يَنْتَجِبُ عَدَمُ صِحَّةِ زَوْجِهِ بِهَا الْخ وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَيْهِ بِأَنْ يُقَالَ أَيِ بِمَنَافِعِهَا كُلِّهَا لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْمَعْرِفَةِ تُفِيدُ الْعُمُومَ اه.

انتهى وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اختيار تصديقه في قوله السابق ويكره تزويج من ادعت التحليل الخ إلا أن يفرق بتقدم إنكار النكاح هنا.

فصل في نكاح من فيها رق وتوابعه

• فَوُدُ: (حَلَّى أَنْ التَّرْجِيحُ الْخ) يُتَأَمَّلُ الْعِلَاوَةُ. • فَوُدُ: (بَيْنَ عَيْنَيْنِ) يُتَأَمَّلُ. • فَوُدُ: (بَيْنَ عَيْنَيْنِ) أَيِ وَهُمَا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ. • فَوُدُ: (بَيْنَ وَضْعَيْنِ عَيْنٍ) يُتَأَمَّلُ. • فَوُدُ: (بَيْنَ وَضْعَيْنِ عَيْنٍ) أَيِ وَهِيَ الْأُمَةُ وَوَضْعَاهَا الْمَلِكُ وَالنَّكَاحُ. • فَوُدُ: (كَمَمْلُوكَتِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهَا غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ لَهُ مَعَ أَنَّ الْمَكَاتَبَ مَمْلُوكٌ لَهُ فَلْيَحْرُزْ.

مملوكة فرجه المومير لأنه يلزمه إعفائه بخلاف المُقْسِر ويجوز للمرأة تزوج عبد فرجها لأنه لا يلزمه إعفائها كما يأتي (ولو ملك) هو أو مكاتبه لا فرجه لأن تعلق السيد بمال مكاتبه أقوى منه بمال فرجه (زوجته أو بعضها) ملكاً ثانياً (بطل نكاحه) لما تقرر أنه أضغف وإنما لم تنسخ إجارته عتق بشرائها لأنه لا مناقضة بين ملك العين والمنفعة أما لو لم يتم كأن اشتراها بشرط الخيار له ثم فسح فإنه يستمر نكاحه كما نقله الماوردی عن ظاهر النص والرواي عن ظاهر المذهب وأقره في المجموع واعتمدوه وإن قال الإمام والغزالي: المشهور خلافه لكون ما زعماه المشهور هو الوجه من حيث المعنى إذ لا نسلم ضعف الملك كيف وهو يأخذ فوائده المبيع ويأخ له وطؤه من حيث الملك كما مر فأبي ضعف فيه حتى يمنع الانفساخ وقد يجاب بأن الملك هنا طارئ.....

• قوله: (مملوكة فرجه المومير) وأطلق الفرع في شرح الروض وفي الجواب وقيد م ر بالمومير ثم ضرب عليه سم على حجة وفي كلام الزبائني الجزم بما في الأصل اهـ ع ش. • قوله: (لا يلزمه) أي الفرع إعفائها أي الأم. • قوله: (هو أو مكاتبه) إلى قوله كما نقله الماوردی في النهاية. • قوله: (لا فرجه) أي يفرق في ملك الفرع بين الابتداء والدوام بخلاف المكاتب اهـ سم. • قوله: (ملكاً ثانياً) إلى قوله كما نقله الماوردی في المعنى.

• قوله (سني: (بطل نكاحه) أي انفسخ اهـ معني. • قوله: (لما تقرر إلخ) ولو وقفت عليه زوجته أو وصي له بمنفعتها قبل تنسخ نكاحها كما لو ملك به مكاتبته زوجته أو لا؟ فيه نظر والأقرب الأول لأنها كالمملوكة له خصوصاً والوقف لا يتم إلا بقبول له والوصية لا تملك إلا به اهـ ع ش. • قوله: (بشرائها) أي العين. • قوله: (بشرط الخيار له) أي أما إذا كان الخيار للبائع أو لهما فلا ملك له أصلاً اهـ رشيد. • قوله: (وأقره) أي الزبائني. • قوله: (ضعف الملك) أي ملك المشتري في زمن الخيار له. • قوله: (كما مر) أي في البيع اهـ كزدي. • قوله: (حتى يمنع الانفساخ) أي يمنع الضعف انفساخ النكاح. • قوله: (وقد يجاب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم أطلال في ردو. • قوله: (هنا) أي فيما إذا

• قوله: (وكذا مملوكة فرجه المومير) وكذا الموقوفة عليه أو الموصى له بمنفعتها شرح م ر وأطلق الفرع في شرح الروض وفي الجواب: ويحرم على الحر ابتداء نكاح أمه فرجه النسب وقوله: التسيب خرج به الفرع من الرضاع فيحل نكاح أمته بشرطه وإن سفل ولم يلزمه إعفائه انتهى وقيد م ر بالمومير ثم ضرب عليه. • قوله: (لا فرجه) أي يفرق في ملك الفرع بين الابتداء والدوام بخلاف المكاتب.

• قوله: (بشرائها) أي العين. • قوله: (وقد يجاب إلخ) لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب فإن قوله الملك هنا طارئ على ثابت محقق إن أراد بالثابت المحقق ملك البائع فإن أراد أنه حال طريانه كان ملك البائع ثابتاً محققاً فغير صحيح إذ لا يتصور ثبوت الملك للبائع حال ثبوته للمشتري وإن أراد أنه كان ثابتاً محققاً قبل الطريان ثم زال بذلك الطريان كما هو الموافق للواقع لم يثبت ضعفه بمجرد ذلك

على ثابت مُحَقَّقٍ فلا بُدَّ من تمام سببه حتى يقوى على رفع ذلك الثابت وبالإفساخ في زمن الخيار زال السبب فصَغَفَ المُسَبِّبُ عن إزالة ذلك وبهذا فارقَ جُلَّ الوطءِ وملك الفوائد اكفاءً بوجود السبب والمُسَبِّبِ عِنْدَ وجودِهِما لا غير وكذا في عكسه الذي تَصَنُّتْهُ .
قوله : (ولا تنكح) المرأة (من تملكه أو بعضه) ملكاً تاماً لِنِضَادِ أَحكامِهِما هنا أيضاً لأنها تُطالِبُهُ بالسَّفرِ لِلشُّرُوقِ لأنه عبدها وهو يُطالِبُهَا به لِلغُرُوبِ لأنها زوجته وعِنْدَ تَعَدُّرِ الجَمْعِ يَسْقُطُ الْأَضْعَفُ كما مرَّ وخرج بمن تملكه عبداً أياً أو ابنها فيجِلُّ لها نِكَاحُهُ على المَعْتَمِدِ خِلافاً

اشتراكها بشرط الخيار له . فؤد : (على ثابت إلخ) يعني النكاح . فؤد : (من تمام سببه) أي بانقطاع الخيار . فؤد : (وبالإفساخ) أي إفساخ عقد البيع . فؤد : (زال السبب) أي الشراء . فؤد : (فصَغَفَ المُسَبِّبُ) أي يملك المشتري عن إزالة ذلك أي النكاح الثابت . فؤد : (وبهذا فارق إلخ) ما وجه افتضائه هذه المفارقة والإكفاء المذكورين اهـ . فؤد : (اكفاء إلخ) علة لكل من الجِلِّ والمِلِكِ .
فؤد : (وكذا) إلى قوله وخرَجَ في المُغْنِي وإلى قوله كذا قاله شارح في النهاية إلا قوله : وقال آخرون إلى المثني وقوله : بكسر الجيم على الأنصح . فؤد : (وكذا في حكمه) راجع إلى قوله أما لو لم يتم إلخ كما هو صريح صنيع المغني حيث أخر مفهوم التقييد السابق وقال عقب ذكره هنا ومثله ما لو ابتاعته كذلك اهـ .

فؤد (سني) : (ولا تنكح من تملكه إلخ) أي الموقوف عليها أو الموصى لها بمقتضيه على الدوام اهـ شيخنا . فؤد : (ملكاً تاماً) مفهومه على قياس مفهوم التقييد به السابق أنها تنكح من تملكه ملكاً غير تام كان اشتراطه بشرط الخيار لها وخذها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحاً صحيحاً قليراجع سم على حجة وقضية كلام المصنف الفساد وعليه فيفروق بين طرؤ المِلِكِ على النكاح - فيشترط تمامه فلا يتفسخ النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه دواماً - وبين طرؤ النكاح على المِلِكِ فيحتاج له فيبطل النكاح لوجود المِلِكِ في الجملة وإن كان مزلزلاً اهـ ع ش . فؤد : (أو ابنها) هذا قد تقدّم اهـ سم أي قبيل

وقوله : حتى يقوى على رفع ذلك الثابت يردُّ عليه أن رفعه قطعاً قبل ذلك التمام وإنما المتوقف على ذلك التمام استمراره ويعني عن هذا التعسف الاستدلال على ضعفه بالتَمَكُّن من إزالته بالخيار فليتأمل وإن أراد بالمحقق الثابت النكاح فلا نسلم الأبدية التي ادعاه ولو سلم فلا نسلم عدم تمام السبب بدليل جُلَّ الوطءِ وملك الفوائد، والمتوقف على انقطاع الخيار وإنما هو استغراض السبب لا أصله وكما أن النكاح ثابت مُحَقَّقٌ كذلك جُلَّ الوطءِ وأخذ الفوائد من حيث المِلِكِ فليتأمل . فؤد : (وبهذا فارق إلخ) ما وجه افتضائه هذه المفارقة والإكفاء المذكورين . فؤد : (والمُسَبِّبُ) ما هو ؟

فؤد في (سني) : (من تملكه أو بعضه) أي وملك مكاتبها كملكها . فؤد : (ملكاً تاماً) مفهومه على قياس مفهوم التقييد به السابق أنها تنكح من يملكها ملكاً غير تام كان اشتراطه بشرط الخيار لها وخذها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحاً صحيحاً قليراجع . فؤد : (أو ابنها) وهذا تقدّم .

لأبي زُرْعَةَ وليس كَتَرُوج الأب أمة ابنه لِشبهة الإعفاف هنا لا ثم، ومُجَرَّدُ استحقاق التَّفَقُّعِ في مال الأب أو الابن لا نَظَرُ إليه ومن ثم نَكَحَ الولدُ أمةَ أبيه (ولا الحُرُّ) كُلُّهُ (أمةٌ غيْرُه) ويُلْحَقُ بها فيما يظهرُ حُرَّةٌ ولَدُها رَقِيقٌ بأن أَوْصَى لِرَجُلٍ بِحَمَلٍ أَمْتَهُ دَائِمًا فَأَعْتَقَهَا الْوَارِثُ كما مَرَّ آخِرُ الوَصِيَّةِ بِالْمَنَافِعِ بما فيه (إلا بِشَرْطٍ) أَرْبَعَةٌ بَلْ أَكْثَرُ . أَحَدُهَا : (أَنْ لَا تَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ) أو أمةٌ (تَصْلُحُ لِلإِسْتِمْتَاعِ) وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ لِلتَّهْنِي عَنِ نِكَاحِ الأُمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ وَهُوَ مُزْمَلٌ لِكُنْهَ اغْتِصَادِ وَلَا

قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ مَلَكَ . قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ نَكَحَ الْخ) أَي مَعَ وَجوبِ نَفَقَتِهِ عَلَى أَبِيهِ اه سم . قُودُ: (كُلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ فِي الْمُتَنِ . قُودُ: (حُرَّةٌ وَلَدُهَا رَقِيقٌ) انْظُرْ هَلْ يَصِحُّ تَزْوِيجُ هَذِهِ الْحُرَّةِ مِنَ الْمَوْصَى لَهُ بِأَوْلَادِهَا لِأَنَّهُمْ يَتَعَقِدُونَ عَلَيْهِ أَوْ لَا لِأَنَّهُمْ يَتَعَقِدُونَ إِرْقَاءَهُ ثُمَّ يَغْتَفُونَ فِي هَذَا النِّكَاحِ إِزْقَاقَ أَوْلَادِهِ وَإِنْ لَمْ تَسْتَجِبْ الْمُتَجَهِّ الثَّانِي اه سم وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْمُتَنِ عِبَارَتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ مَا فِي الشَّارِحِ نَعَمَ الْمَسْمُوحُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا يَتَّهَى عَلَى ذَلِكَ شَيْخِي وَكَذَا مَنْ أَوْصَى لَهُ بِأَوْلَادِهَا فَلَا يَتَّهَى عَلَيْهِ اه . قُودُ: (بِأَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِحَمَلٍ أَمْتَهُ دَائِمًا) أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ أَوْصَى بِبَعْضِ أَوْلَادِهَا فَيَصِحُّ تَزْوِيجُهَا مِنَ الْحُرِّ إِذَا عَقَّتْ وَوَلَدَتْ مَا أَوْصَى بِهِ فَلَوْ أَوْصَى بِأَوَّلٍ وَلَدٍ تِلْكَ صَحَّ تَزْوِيجُهَا مِنَ الْحُرِّ بَعْدَ وَلَادَةِ الْأَوَّلِ لَا قَبْلَهُ اه ع ش . قُودُ: (فَأَعْتَقَهَا الْوَارِثُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ اغْتَقَهَا الْمَوْصَى كَانَ رُجُوعًا عَنِ الْوَصِيَّةِ بِالْحَمَلِ فَلْيُرَاجَعِ اه ع ش .

قُودُ (سُي): (إِلَّا بِشَرْطٍ) .

(فَرَعَ) لَوْ عُلِّقَ سَيْدُ الأُمَةِ عَقْقُهَا بِتَزْوِيجِهَا مِنْ زَيْدٍ فَهَلْ يَصِحُّ تَزْوِيجُهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ لِأَنَّ الْحُرَّةَ تَعَارَى الْعَقْدَ أَوْ تَعَقُّبَهُ فَلَا تُرْفَقُ أَوْلَادُهَا تَبَعْدُ الصَّحَّةَ م ر سم عَلَى حَجٍّ بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ عُلِّقَ عَقْقُهَا عَلَى صِفَةٍ تَوْجَدُ قَبْلَ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِ بِهَا عَادَةً صَحَّ تَزْوِيجُهَا بِهَا لِعَدَمِ إِمْكَانِ إِزْقَاقِ الْوَلَدِ الْحَاصِلِ مِنْهُ اه ع ش . قُودُ: (أَوْ أمةٌ) أَي بِالْمَلِكِ أَوْ النِّكَاحِ اه شَيْخُنَا .

قُودُ (سُي): (تَصْلُحُ لِلإِسْتِمْتَاعِ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الإِسْتِمْتَاعَ الدَّافِعَ لِلْعَنْتِ اه سم .

قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ نَكَحَ الْوَلَدُ) أَي مَعَ وَجوبِ نَفَقَةِ أُمِّهِ . قُودُ: (كُلُّهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ بِخِلَافِ الْمُتَبَعِّصِ وَكُلُّ مَنْ فِيهِ رَقٌّ يَجُوزُ لَهُمَا نِكَاحُ الأُمَةِ وَالْمُبْعُصَةِ بِلا شَرْطٍ مِمَّا يَأْتِي انْتَهَى وَظَاهِرُهُ جَوَازُ الأُمَةِ لِلْمُبْعُصِ مَعَ تَبَسُّرِ الْمُبْعُصَةِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ أَنَّهُ آخِرُ الْفَصْلِ: أَمَّا مَنْ فِيهِ رَقٌّ فَيَجُوزُ جَمْعُهُمَا بَلْ هَذَا يُصَرِّحُ بِهِ . قُودُ: (حُرَّةٌ وَلَدُهَا رَقِيقٌ) انْظُرْ هَلْ يَصِحُّ تَزْوِيجُ هَذِهِ الْحُرَّةِ مِنَ الْمَوْصَى لَهُ بِأَوْلَادِهَا لِأَنَّهُمْ يَغْتَفُونَ أَوْ لَا لِأَنَّهُمْ يَتَعَقِدُونَ إِرْقَاءَهُ ثُمَّ يَغْتَفُونَ فِي هَذَا النِّكَاحِ إِزْقَاقَ أَوْلَادِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَجِبْ؟ الْمُتَجَهِّ الثَّانِي . قُودُ: (فَأَعْتَقَهَا) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ اغْتَقَهَا الْمَوْلَى كَانَ رُجُوعًا عَنِ الْوَصِيَّةِ بِالْحَمَلِ فَلْيُرَاجَعِ .

(فَرَعَ) لَوْ عُلِّقَ سَيْدُ الأُمَةِ عَقْقُهَا بِتَزْوِيجِهَا مِنْ زَيْدٍ فَهَلْ يَصِحُّ تَزْوِيجُهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ لِأَنَّ الْحُرَّةَ تَعَارَى الْعَقْدَ أَوْ تَعَقُّبَهُ فَلَا تُرْفَقُ أَوْلَادُهَا؟ لَا يَتَّبَعْدُ الصَّحَّةَ م ر .

قُودُ فِي (سُي): (تَصْلُحُ لِلإِسْتِمْتَاعِ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الإِسْتِمْتَاعَ الدَّافِعَ لِلْعَنْتِ وَسَيَأْتِي قُبَيْلَ الصَّدَاقِ قَوْلُ

منه العنتُ المشترطُ بنصِّ الآية ومن ثم قيل لا حاجة لهذا الشرط مع قوله وأن يخاف زنا، ويُردُّ بأنَّ نجدَ كثيرًا من تحتها صالحةٌ لذلك وهو يخافُ الزنا فاحتيجُ للتضريح بهما ولم يُفْنِ أحدهما عن الآخر فالأحسنُ التعليلُ بأنَّ وجودها أبلغُ من استطاعة طَوْلها المانع بنصِّ الآية والتقيدُ فيها بالمُحصَنات أي الحراريِّ المؤمنات للغالب أنَّ المسلمَ إنما يرغبُ في حُرَّةِ مسلمةٍ وخرج بالحرِّ كلُّ العبدِ والمُبْعُضُ فله نكاحُ الأمة لأنَّ إزقاقَ ولده غيرُ غيبٍ (قيل : ولا غيرُ صالحةٍ) لا استمتاعُ لنحوِ غيبٍ خيارٍ أو حرِّمَ لصومِ التَّهْيِ السابقِ ولأنَّه يُمكنُ الاستغناء بوطءٍ ما دون الفرجِ وتضعيفُهُ هذا كالجمهورٍ من زيادته عند جمعٍ وقال آخرون : إنَّ أصله يُشيرُ لذلك وآخرون : إنَّ الذي فيه خلافه والحقُّ أنَّ عبارته مُختَمَلَةٌ . (و) ثانيها (أن يعجز) بكسر الجيم على الأقصح (عن حُرَّةٍ) ولو بكتابيةٍ بأنَّ لم يُفَضَّلْ عَمَّا معه أو مع فرعه الذي يلزمه إعفاؤه إما لا يُباعُ في الفطرة فيما يظهر ما يفي بمهرٍ مثلها وقد طلبته أو لم ترضَ إلا بزيادةٍ عليه وإنَّ قلتُ : وقَدَر عليها نعم، لو وجد حُرَّةٌ وأمةٌ لم يرضَ سيِّدُها إلا بأكثرَ من مهرٍ مثل تلك الحُرَّةِ ولم ترضَ هذه الحُرَّةُ إلا بما طلبه السيِّدُ لم تجلُ له الأمةُ أخذًا من التَّصَرُّفِ لِقَدْرته على أن يَنكِحَ

فُود : (المُشترطُ) أي العنتُ أي حُرَّتُهُ . فُود : (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) أي من أجل حصول الأمن بوجودها . فُود : (قيل الْخ) وافقه الْمُثْنِي . فُود : (كثيرًا) مفعولٌ مُطلَقٌ مُجازيٌّ لِنَجْدٍ . فُود : (فالأحسنُ التَّعليلُ الْخ) أي بَدَلَ قولهم ولا مِنه العنتُ الْخ اه زشيدِي . فُود : (المانع) أي استطاعة الطَّوْل ، والتَّذْكِيرُ لأنَّ المصدَّرَ الْمُؤَنَّثَ يَذْكَرُ وَيُؤَنَّثُ . فُود : (والتَّقْيِيدُ فيها) أي الآية وهذا جوابٌ عَمَّا يَرُدُّ على قوله أو (أمة) وقوله : ولو بكتابية . فُود : (وخرج) إلى قوله لأنَّ إزقاقَ الْخ في الْمُثْنِي . فُود : (فَلَهُ) أي لِكُلِّ من العبدِ والمُبْعُضِ نكاحُ الأمةِ أي بلا شَرْطٍ اه شَرْحُ الرُّوضِ وظاهره جوازُ الأمةِ لِلْمُبْعُضِ مع تيسرِ المُبْعُضَةِ ويُصرِّحُ به قولُ الشَّارِحِ الآتي آخرَ الفصلِ أما من فيه رِقٌّ فَيَجوزُ جَمْعُهُما اه سم . فُود : (السَّابِقُ) أي أَيْضًا . فُود : (ولأنَّه يُمكنُ الْخ) يُتَأَمَّلُ اه سم عبارةٌ ع ش قوله : ما دونَ فَرَجِهِ أي كإبطها اه . فُود : (وقال آخرون) أي لَيْسَ مِن زيادته اه زشيدِي . فُود : (ولو بكتابية) إلى قوله كذا قاله شارحُ في الْمُثْنِي . فُود : (بأنَّ لم يُفَضَّلْ الْخ) عبارةٌ الْمُثْنِي لِفَقْدِها أو فَقْدِ صَدَاقِها أو لم تَرْضَ إلا بزيادةٍ على مهرٍ مثلها أو لم تَرْضَ بينكاحه لِقُصورِ نَسَبِهِ أو نَحْوِهِ اه . فُود : (مِمَّا لا يُباعُ الْخ) بَيَانٌ لِمَا في عَمَّا اه سيِّدُ عَمَرٍ . فُود : (أو لم تَرْضَ الْخ) عَطَفَ على قوله لم يُفَضَّلْ الْخ . فُود : (إلا بأكثرَ من مهرٍ مثل الحُرَّةِ) أي وهو مهرٌ مثلُ الأمةِ اه ع ش .

الشارح إذ الحرُّ لا يَتَزَوَّجُ الْوَقْتَةَ الطُّفْلَةَ مُطلَقًا انتهى . فُود : (وَيُرَدُّ الْخ) قد يقالُ إنما يَرُدُّ هذا لو قيل لا حاجة لِقوله وأن يخافُ زنا مع هذا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وإنما قيل العكسُ ويُجابُ بالمنع بل يَرُدُّ مع العكسِ أيضًا إذا جامع خَوْفُ الزَّنا وجودَ الصَّالِحَةِ مع اشتراطِ عَدَمِ وجودها فَيُحتَاجُ إلى ذِكْرِ هذا الاشتراطِ . فُود : (ولأنَّه يُمكنُ الْخ) يُتَأَمَّلُ .

بصدائقها حرة وإن كان أكثر من مهر الحرة كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر فإنه مع منافاته
لكلامهم يُقدَّر مغبوتاً بالزيادة على مهر مثل الحرة ولا يُقدَّر مغبوتاً في الأمة إذ المعتبر في مهر
مثلها جشمة السيد وشرقه وقد يقتضي شرف السيد أن يكون مهر أمته بقدر مهر حرائر آخر
فالوجه أنه لا اعتبار بذلك (تصلح) للاستمتاع وهل المراد بصلاحيتهما هنا وفيما مر باعتبار
طلبه أو باعتبار العرف؟ كلُّ مُحْتَمَلٍ، وللنظر فيه مجال وتمثيلهم للصالحية بمنزلة تحتمل وطء
ولا بها عيب خيار ولا حرمة ولا زانية ولا غائبة ولا معتدة يُرجح الثاني وبه إن أريد باحتمال
الوطء ولو توقفاً يُعلم أن المتخيرة صالحة تمنع الأمة لتوقع شفاهاها ثم رأيت بعضهم بحسب
وبحث منع نكاح أمة متخيرة قال لمنع وطئها شرعاً فلا تدفع بها حاجتها وفي التقام هذين
البحثين نظر ظاهر فالوجه النظر فيها للحالة الزانية فلا تمنع الأمة ولا يحل نكاحها لما تقرر
ولأنه الاحتياط فيها.....

قود: (كذا قاله شارح وفيه نظر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على أن ما طلبه السيد
مهر مثل أمته فإن لم يكن في كلامه ما يمنع حملَه على أن ما طلبه السيد أزيد من مهر مثل أمته اندفع عنه
ما أورده عليه اه سم. قود: (وقد يقتضي شرف السيد الخ) وحيث يجب تقييد الحكم بما إذا كان
شريعاً وإلا فلا وجه له إذا كان دينياً بالفعل اه رشيدى. قود: (حرائر آخر) الأولى إسقاط (آخر).
قود: (بذلك) أي بقدرته على أن يتكح الخ. قود: (للاستمتاع) إلى التثنية الأولى في النهاية إلا قوله:
ثم رأيت إلى قوله ولا يحل وقوله: فيها. قود: (باعتبار الخ) أي الصلاحية باعتبار الخ.
قود: (يرجع الثاني) أي اعتبار العرف معتد اه ع ش. قود: (وبه) أي بالتثنية المار. قود: (ولو
توقفاً) أي احتماله ولو الخ. قود: (أن المتخيرة) أي التي تحته. قود: (تمنع الأمة الخ) وهو كذلك
فيما يظهر أن أمن العت زمن توقع الشفاء بخلاف ما إذا لم يأمنه فلا تمنعها اه نهاية وأقره سم.
قود: (ثم رأيت بعضهم بحته الخ) يُحمل على ما إذا أمن زمن التوقع والبحث الآخر على ما إذا لم
يأمن فليتأمن اه سم. قود: (النظر فيها) أي في المتخيرة التي تحته وكذا ضمير فلا تمنع. قود: (ولا
يحل نكاحها الخ) أي الأمة المتخيرة اه سم عبارة النهاية ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت أمة نظراً
لحالة الزانية اه. قود: (ولأنه الاحتياط فيها) قد يُمنع في الأول بل الاحتياط منع المتخيرة الأمة كذا

قود: (كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على أن ما طلبه
السيد مهر مثل أمته فإن لم يكن في كلامه ما يمنع حملَه على أن ما طلبه السيد أزيد من مهر مثل أمته
اندفع عنه ما أورده عليه. قود: (وبه يُعلم أن المتخيرة صالحة تمنع الأمة لتوقع شفاهاها) وهو كذلك فيما
يظهر أن أمن العت زمن توقع الشفاء بخلاف ما إذا لم يأمن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو
كانت أمة نظراً للحاجة الزانية وعملاً بالاحتياط وبه يُفرق الخ شرح م ر. قود: (ثم رأيت بعضهم بحته)
يُحمل على ما إذا أمن العت زمن التوقع والبحث الآخر على ما إذا لم يأمن فليتأمن.

وبه يُفَرَّق بين هذا وعدمِ نَظَرِهِم لها في خيارِ التَّكاحِ وأيضًا فالفسخُ يُختَطُّ له ومن ثَمَّ لم يُلْحَقُوا بأسبابه الخمسةُ الآتيةُ غيرها مع وجودِ المعنى فيه وزيادة (قيل أو لا تَصْلُحُ) نظيرُ ما مرَّ ولعدمِ حُصولِ الصَّالِحَةِ هنا لا ثَمَّ جَرَى في الرُّوضَةِ في هذه على ما هنا وأُطْلِقَ الخِلافُ ثَمَّ ولم يُرْجَعْ منه شيئًا.

(تنبيه): ما تَقَرَّرَ من إطلاقِ المَعْتَدَةِ هو ما وَقَعَ في كلامِ شارِحٍ لكن في مفهومه تفصيلٌ هو أنَّ الرِّجْعِيَّةَ والمُتَخَلِّفَةَ عن الإسلامِ والمُرْتَدَّةَ بعدَ الوطءِ كَالزَّوْجَةِ كما مرَّ آنفًا فلا تَجُلُّ له الأُمَةُ قبلَ انقضاءِ العِدَّةِ وإنْ وُجِدَتْ فيه شُرُوطُهَا، والبائِنُ تَجُلُّ له في عِدَّتِهَا الأُمَةُ كَأَخْتِهَا وأَرَبِعَ سِوَاهَا ومثلُهَا المَوطُوءَةُ بِشَبْهَةِ مَنْ ثَمَّ قالَ شَيْخُنَا هنا: ولا مُعْتَدَةٌ عن غيره أي بخلافِ

قاله المُحَسَّنِيُّ وَلَكْ أَنْ تَقُولَ: المرادُ بِالاحتياطِ أَمْنُهُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الزَّنا فِيهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ اه سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَقُولُ سَمِ فِيمَا إِذَا آمِنَ زَمَنَ التَّوَقُّعِ مِنَ الْعَنَتِ كَمَا مَرَّ فَلَا يَلَاقِيهِ رَدُّهُ. فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَلَا تَهَ الإحتياطُ فِيهِمَا. فَوُدَّ: (وَعَدَمُ نَظَرِهِمَ إِلَيْهِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يُخَيِّرُوا الزَّوْجَ بِالتَّخْيِيرِ لَتَعَطُّلِ الْوَطْءِ فِي الْحَالِ وَإِنْ تَوَقَّعَ اه سَمِ. فَوُدَّ: (لَهَا) أَيِ لِلْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ اه سَمِ. فَوُدَّ: (هِيَ) أَيِ الْخَمْسَةِ مَفْعُولٌ لَمْ يُلْحَقُوا. فَوُدَّ: (وَزِيَادَةُ) مَفْعُولٌ مَعَهُ. فَوُدَّ: (الصَّالِحَةُ) قَدْ يُقَالُ الْأُولَى (الْمُنْكَوْحَةُ) فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ رَأَيْتَ الْمُحَسَّنِيَّ أَشَارَ إِلَيْهِ وَعِبَارَتُهُ لَعَلَّ الْأُولَى الْمَرْأَةُ أَوْ الْحُرَّةُ فَتَأَمَّلْ اه سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (هَنا) أَيِ فِي الشَّرْطِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ: لَا ثَمَّ أَيِ فِي الشَّرْطِ الْأَوَّلِ. فَوُدَّ: (فِي هَذِهِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَجْزِ عَنِ الْحُرَّةِ. فَوُدَّ: (عَلَى مَا هَنا) أَيِ فَرَجَعَ الْأَوَّلَ اه سَمِ. فَوُدَّ: (وَلَمْ يُرْجَعْ مِنْهُ شَيْئًا) أَيِ مَعَ ذَلِكَ الْمُعْتَمَدِ مَا فِي الْكِتَابِ اه ع ش. فَوُدَّ: (مَا تَقَرَّرَ إِلَيْهِ) أَيِ فِي التَّشْبِيلِ الْمَارِ. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ آنفًا) أَيِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُشْنِ وَإِذَا طُلِقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا. فَوُدَّ: (وَالْبَائِنُ) عَطْفٌ عَلَى (الرَّجْعِيَّةِ). فَوُدَّ: (وَالْبَائِنُ تَجُلُّ لَهُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ الْكَلَامُ فِي الْحُرَّةِ الْمَفْجُوزِ عَنْهَا لَا فِي الَّتِي تَحْتَهَا وَحَيْثُ تَجُلُّ فَالْمُعْتَدَةُ الْبَائِنُ مِنْهُ أَوْ لَوْ طُءَ شَبْهَةٌ مِنْهُ تَجَلَّانِ لَهُ فَلَيْسَ عَاجِزًا عَنْ حُرَّةٍ تَصْلُحُ وَحَيْثُ تَجُلُّ فَمُخْتَرَزٌ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَلَا مُعْتَدَةٌ عَنْ غَيْرِهِ لَيْسَ مَا أَفَادَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ بَلْ أَفَادَهُ أَنَّ الْمُعْتَدَةَ مِنْهُ إِمَّا لِيَتَنَوَّعَ أَوْ طُءَ بِشَبْهَةٍ وَهِيَ صَالِحَةٌ أَوْ لِرَجْعِيٍّ أَوْ نَحْوِهِ وَهِيَ فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ فَتَأَمَّلْ اه سَيِّدُ عُمَرَ وَلَكْ أَنْ تَمْنَعَ كَوْنُ الْكَلَامِ فِي الْحُرَّةِ الْمَفْجُوزِ عَنْهَا بَلْ الْكَلَامُ فِيمَا يَشْمَلُهَا وَالَّتِي تَحْتَهَا بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَهَلِ الْمُرَادُ هَنا وَفِيمَا مَرَّ إِلَيْهِ. فَوُدَّ: (هَنا) أَيِ فِي الشَّرْطِ الثَّانِي وَهُوَ الْعَجْزُ عَنْ حُرَّةٍ تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ.

فَوُدَّ: (فَلَا تَمْنَعُ) أَيِ الْمُتَخَيَّرَةُ. فَوُدَّ: (وَلَا يَجُلُّ بِكَاحِهَا) أَيِ الْأُمَةُ الْمُتَخَيَّرَةُ. فَوُدَّ: (وَلَا تَهَ الإحتياطُ فِيهِمَا) قَدْ يَمْنَعُ فِي الْأَوَّلِ بَلْ الإحتياطُ مِنْهُ الْمُتَخَيَّرَةُ الْأُمَةُ. فَوُدَّ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَعَدَمِ إِلَيْهِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يُخَيِّرُوا الزَّوْجَ بِالتَّخْيِيرِ لَتَعَطُّلِ الْوَطْءِ فِي الْحَالِ وَإِنْ تَوَقَّعَ. فَوُدَّ: (وَعَدَمُ نَظَرِهِمَ لَهَا) أَيِ لِلْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ. فَوُدَّ: (الصَّالِحَةُ) لَعَلَّ الْأُولَى الْمَرْأَةُ أَوْ الْحُرَّةُ فَتَأَمَّلْهُ. فَوُدَّ: (ثَمَّ جَرَى فِي الرُّوضَةِ فِي هَذِهِ عَلَى مَا هَنا) أَيِ فَرَجَعَ الْأَوَّلَ.

المعتدة منه فإن فيها التفصيل السابق (فلو قدر على) حرة غايية حلت له أمة إن لحقه مشقة ظاهرة) وهي ما ينسب متحلها في طلب زوجة إلى مجاوزة الحد (في قضدها أو خاف زنا) بالاعتبار الآتي (مذقه) أي مدة قضدها وإلا لم تجل له ولزمه السفر لها إن أمكن انتقالها معه ليئله وإلا فكالمدم كما بحثه الزركشي لأن في تكليفه التفرّب أعظم مشقة ولا يلزم قبول هبة مهر وأمة للمئة.

(تنبيه): أطلقوا أن غيبة الزوجة أو المال يبيح نكاح الأمة والأول مشكّل بما تقرّر فيمن قدر على من يتزوجها بالسفر إليها فينبغي أن يتأتى فيها تفصيلها والثاني مشكّل بذلك التفصيل أيضا بما مرّ في قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودونهما وقد يفرّق بأن الطمع في حصول حرة لم يألفها يخفّف العنت وبأن ما هنا يختاط له أكثر خشية من الزنا.

(فرع): في الوسيط للشفليس نكاح الأمة وحمله ابن الرفعة على غير المحجور عليه قال لأن المحجور عليه متهّم في دعواه خوف الزنا لأجل الغرماء اهـ ويؤخذ منه أن هذا بالنسبة للظاهر

فوق (س): (على حرة غايية) أي غير متزوج بها ويريد تزويجها اهـ ع. ش. فود: (وهي) إلى التثنية في المغني وإلى قول المتن ولو وجد في النهاية. فود: (الآتي) أي في شرح وأن يخاف زنا. فود: (والأ) أي بأن انتهى كل من الأمرين المذكورين. فود: (والأ) أي وإن لم يكن الانتقال. فود: (فكالمدم) أي فهي كالمعدومة. فود: (التفرّب) (الانسب) (التقرب) اهـ سيّد عمر أي كما عبّر به المغني.

فود: (وأمة) لعل الأولى (أو) كما في النهاية. فود: (أطلقوا إلخ) أي فيما وقع في كلامهم من ذلك وإن لم يتقدّم في كلام المصنّف اهـ ع. ش. فود: (والأول) هو قوله: إن غيبة الزوجة يبيح إلخ اهـ ع. ش. مشكّل إلخ عبارة النهاية ولا يشكّل الأول إلخ. فود: (فيتنبّي أن يتأتى إلخ) يأتي التفصيل في الأول متّجه جدا فلا يتنبّي المدوّل عنه وكذا في الثاني وإن أئجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات سم على حج وهو وجبة اهـ ع. ش. فيها أي في الزوجة الغايية تفصيلها أي الحرة الغايية التي يريد تزويجها السابقة في المتن. فود: (والثاني) هو قوله: إن غيبة المال يبيح إلخ اهـ ع. ش. فود: (مشكّل) عبارة النهاية ولا الثاني إلخ. فود: (بأن الطمع إلخ) ثم قوله: وبأن ما هنا إلخ نشر على ترتيب اللف فالأول راجع للإشكال بذلك التفصيل والثاني راجع للإشكال بما مرّ في قسم الصدقات. فود: (العت) أي خوف العنت اهـ كزدي. فود: (لأن المحجور عليه متهّم) قد يقال اتّهامه لا يصلح علة لامتناع نكاح الأمة عليه وإنما يصلح لامتناع صرف مهرها من أعيان أمواله ونكاحها لا يتوقّف على ذلك بل هو

فود: (أطلقوا إلخ) كذا م ر. فود: (والأول مشكّل إلخ) قد يشكّل أيضا إطلاقهم أن الفترة على المقتدة لا تمنع الأمة. فود: (فيتنبّي أن يتأتى فيها تفصيلها) تأتي ذلك التفصيل في الأول متّجه جدا فلا يتنبّي المدوّل عنه وكذا في الثاني وإن أئجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات. فود: (وقد يفرّق إلخ) كذا م ر. فود: (لأن المحجور عليه متهّم إلخ) قد يقال اتّهامه لا يصلح علة لامتناع نكاح الأمة

وَأَنهَا تَجِلُّ لَهُ بَاطِنًا لِعَجْزِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ . (ولو وجد حُرَّةٌ) تَرْضَى (بمُؤْجَلٍ) ولم يَجِدْ المَهْرَ وهو يَتَوَقَّعُ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَجْلُ وَلَوْ مِنْ جِهَةِ ظَاهِرَةٍ كَمَا اقْتِضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ (أو بدون مهر مثل) وهو يَجِدُهُ (فَالْأَصَحُّ جُلُّ أُمَةٍ فِي الْأَوَّلَى) لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُ وَفَاءً فَتَصِيرُ ذِمَّتُهُ مَشْغُولَةٌ وَإِنَّمَا وَجِبَ شَرَاءُ مَاءٍ بِنَظِيرِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ فِي التَّيَسُّمِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْمَاءِ أَنَّهُ تَافِيَةٌ يُقَدَّرُ عَلَى ثَمَنِهِ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ مَشَقَّةٌ بِخِلَافِ الْمَهْرِ وَأَيْضًا فَهُوَ هُنَا بِحَتَّاجٍ مَعَ ذَلِكَ كَلْفًا أَخَرُ كَنَفَقَةٍ وَكَسْوَةٍ وَالْفَرَضُ أَنَّهُ مُقْسِرٌ فَلَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ بَيْنَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَلَا يُكَلَّفُ بَيْعَ مَا يَبْقَى فِي الْفِطْرَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدْ مَنَعَهُ أَيْضًا وَمِنْهُ مَا صَرَحُوا بِهِ هُنَا مِنْ مَسْكِنِهِ وَخَادِمِهِ الَّذِي بِحَتَّاجٍ إِلَيْهِ وَلَوْ أُمَةٌ لَا تَجِلُّ أَوْ لَا تَصْلُحُ وَمَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ فِيهَا مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَا بِحَتَّاجُهَا لِإِخْدَمَةِ نَعَمْ، يُنْجِجُهُ فِي نَحْوِ خَادِمٍ أَوْ مَسْكِنٍ نَقِيسَ قَدَرٍ عَلَى بَيْعِهِ وَتَخْصِيلِ خَادِمٍ وَمَسْكِنٍ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ ثُمَّ (دُونَ الثَّانِيَةِ) لَا عِتْيَادَ الْمُسَامَحَةِ فِي الشُّهُورِ فَلَا مَنَّةٌ بِخِلَافِ الْمُسَامَحَةِ بِهِ كُلِّهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْتَضَ....

مُمْكِنٌ بِمَهْرٍ فِي ذِمَّتِهِ سَمَ عَلَى حَجِّهِ ع ش . قُودُ : (وَأَنهَا تَجِلُّ لَهُ بَاطِنًا) ظَاهِرُهُ وَيَصْرِفُ مَهْرَهَا مِنْ الْمَالِ كَالْتَفَقَةِ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّهُ قَدْ تَرَدَّدَ فِيهِ م ر ه س م . قُودُ : (وَلَمْ يَجِدْ الْمَهْرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَجَّحَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ فِي الثَّاهِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ : وَلَا نَظَرَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ : لَا عَلَى التُّدْوِيرِ . قُودُ : (هَذَا الْمَجْلُ) بِكَسْرِ الْحَاءِ أَيْ الْحُلُولِ . قُودُ : (وَهُوَ يَجِدُهُ) أَيْ الدَّوْنَ .

قُودُ (سُيِّ): (جُلُّ أُمَةٍ) أَيْ وَاحِدَةٌ أَوْ مُغْنِي . قُودُ : (لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ ذِمَّتَهُ تَصِيرُ مَشْغُولَةٌ فِي الْحَالِ وَقَدْ لَا يَصْدُقُ رَجَاؤُهُ عِنْدَ تَوَجُّهِ الطَّلَبِ عَلَيْهِ أَوْ هِيَ أَحْسَنُ . قُودُ : (بِنَظِيرِ ذَلِكَ) أَيْ الْمُؤْجَلِ أَوْ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِمُؤْجَلٍ بِأَجَلٍ يَمْتَدُّ إِلَى وَصُولِهِ بِلَدِّ مَالِهِ أ . قُودُ : (فَهُوَ هُنَا بِحَتَّاجٍ الْخ) أَيْ بِخِلَافِ ثَمَنِ الْمَاءِ . قُودُ : (بَيْنَ ذَلِكَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ (بَيْنَ) . قُودُ : (مِمَّا قَدْ مَنَعَهُ أَيْضًا) أَيْ فِي شَرْحِ وَأَنْ يَتَجَزَّ عَنْ حُرَّةٍ أَوْ كُرْدِي . قُودُ : (وَمِنْهُ) أَيْ مِمَّا يَبْقَى فِي الْفِطْرَةِ . قُودُ : (فِيهَا) أَيْ الْأُمَةُ الَّتِي لَا تَجِلُّ الْخ وَقَالَ ع ش : أَيْ الْفِطْرَةِ أ . قُودُ : (وَمَهْرُ حُرَّةٍ) أَيْ أَوْ ثَمَنِ أُمَةٍ يَتَسَرَّى بِهَا كَمَا يَأْتِي . قُودُ : (أَنَّهُ يَلْزَمُهُ) أَيْ الْبَيْعُ أَوْ ع ش . قُودُ : (أَنَّهُ يَلْزَمُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يَتَكَيَّحِ الْأُمَةُ أَوْ هِيَ أَحْسَنُ . قُودُ : (مِمَّا مَرَّ) أَيْ فِي الْفِطْرَةِ . قُودُ : (لَا عِتْيَادَ الْمُسَامَحَةِ الْخ) وَلَوْ كَانَ مَا رَضِيَتْ بِهِ تَافِيَةً جِدًّا فَهَلَّ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَخْذًا بِإِطْلَاقِهِمْ أَوْ لَا ؟ أَخْذًا مِنْ تَغْلِيلِ مَسْأَلَةِ الدَّوْنِ بِاخْتِيَارِ الْمُسَامَحَةِ وَمَسْأَلَةِ إِسْقَاطِ الْكُلِّ بِالْمَنَّةِ الَّتِي لَا تُحْتَمَلُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَوْجَهُ أَوْ سَيِّدُ عَمَر . قُودُ : (بِخِلَافِ الْمُسَامَحَةِ بِهِ) أَيْ الْمَهْرِ .

عَلَيْهِ إِنَّمَا يَصْلُحُ لِامْتِنَاعِ صَرْفِ مَهْرَهَا مِنْ أَهْيَانِ أَمْوَالِهِ وَنِكَاحِهَا لَا يَتَوَقَّعُ عَلَى ذَلِكَ بَلْ هُوَ مُمَكِّنٌ بِمَهْرٍ فِي ذِمَّتِهِ . قُودُ : (لِعَجْزِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامَ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ سَبَبُ الْعَجْزِ تَعَلَّقَ حَقُّ الثَّرَمَاءِ بِالْمَالِ وَأَنَّهُ مَمْنُوعٌ لِذَلِكَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي أَهْيَانِ مَالِهِ فَهُوَ كَمَا يَقْتَضِي عَجْزُهُ عَنْ مَهْرِ الْحُرَّةِ يَقْتَضِي عَجْزَهُ عَنْ مَهْرِ الْأُمَةِ وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ وَكَذَا يُقَالُ إِنْ كَانَ سَبَبُهُ عَدَمُ وُجُودِ مَالٍ لَهُ مَعَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ مُوجُودًا وَلَا يَمْتَنِعُهُ صَرْفُهُ لِلنِّكَاحِ لِكَيْتَهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْحُرَّةِ دُونَ الْأُمَةِ فَهَذَا مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ وَإِنْ

مع لزومه له بالوطء، ولا نَظَر - كما اقتضاه كلامهم - إلى أنها قد تنذر له بإسقاطه إن وطئ
للينة التي لا تُحْتَمَلُ حيثُ.

(و) ثالثها (أن يخاف) ولو خصيصاً (زناً) بأن يتوقعه لا على الثدور بأن تغلب شهوته تقواه بخلاف
من غلبت تقواه أو مروءته المانعة منه أو اعتدلاً وذلك لقوله تعالى ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ أَلَمَنَّا
مِنْكُمْ﴾ (هـ: ٢٥) أي الزنا وأصله المشقة الشديدة سُمِّيَ به الزنا لأنه سببها بالحد أو العذاب
والمزعج عندنا كما في البحر عمومته فلو خافه من أمية بعينها بقوة ميله إليها لم تجل له إذا
وجد الطول قال شارح بل وإن فقدّه وهو ظاهر ومن ثم قال شيخنا والوجه ترك التقيد بوجود
الطول لأنه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيقول اعتبار عموم العنت مع أن وجود
الطول كافٍ في المنع من نكاحها ولا اعتبار بعشقه لأنه داء تهيج الباطنة وإطالة الفكر وكم
من ابتلي به وزال عنه ولاستحالة زنا المحبوب دون مقدماته منه قال جمع متقدمون : لا تجل
له الأمة نظراً للأول ورجحه بعض المتقدمين وآخرون تجل له.....

فؤد: (مع لزومه) جلة ثانية لجل الأمة والضمير للمهر الجلل اه ع ش. فؤد: (لا على الثدور) تأمله مع
قوله الآتي أو اعتدلاً يتبين لك ما فيه من التدافع فتأمله اه سيد عمر يعني فكان حقه أن يقدم قوله الآتي
على قوله بخلاف الخ. فؤد: (لا على الثدور) خلافاً للمعنى عبارته وإن لم يغلب على ظنه وقوع الزنا
بل توقعه على ثدور اه لكن النهاية وافق شارح وكذا شيخنا عبارته أي بأن يتوقعه لا على ثدور بأن
يغلب على ظنه الوقوع فيه أو يحتمل الوقوع فيه وعدمه على سواء بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه
بخلاف ما إذا توقعه على ثدور بأن تضعف شهوته أو قويت شهوته وقويت تقواه أيضاً فلا تجل له الأمة
اه. فؤد: (وأصله) أي العنت وكذا ضمير به. فؤد: (بالحد أو العذاب) أو فيه للتوبيخ والمراد بالحد
في الدنيا أي إن حد والعذاب في الآخرة أي إن لم يحد اه سيد عمر عبارة ع ش عبر بأو بناء على أن
الحدود جواب في المسلمين وهو الراجح ممن حد في الدنيا لا يعذب في الآخرة اه. فؤد: (همومة)
أي الزنا بأن يخاف الزنا مع كل من يجده اه كزدي. فؤد: (تهيج) من باب التفعيل. فؤد: (بنة) أي
من المحبوب متعلق باستحالة الخ اه رشيد. فؤد: (قال جمع الخ) جزم به في الروض اه سم
واعتمده النهاية والمعنى. فؤد: (لا تجل له الأمة) أي مطلقاً نهاية ومعنى. فؤد: (نظراً للأول) أي
لاستحالة الزنا من المحبوب اه رشيد. فؤد: (ورجحه بعض المحققين) عبارة المعنى وهو كذلك
خلافاً للروائي ومن تبعه اه زاد النهاية ومثله في ذلك العتيق وقول ابن عبد السلام يتبني جوازه

كان المراد أنه إذا وقى ماله بمهر أمية ولم يق بمهر حرة جازت الأمة فهذا ممكن إن جاز له التصرف في
أعيان ماله للنكاح فليراجع ثم رأيت م ر جوز له نكاح الأمة باطناً وصرف مهرها من المال كالتفقه اه
فليرحز فإنه إنما قال ذلك على التردد. فؤد: (والمزهي عندنا الخ) كذا م ر. فؤد: (قال جمع
متقدمون) اعتمده م و جزم به في الروض.

نَظَرًا لِلثَّانِي وَيُجْزِي ذَلِكَ فِي الْعَيْنِ نَظَرًا إِلَى بُعْدِ وَقُوعِ الزَّنا مِنْهُ لِعَدَمِ غَلْبَةِ شَهْوَتِهِ فإِطْلَاقُ الْقَاضِي أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَوَّلِ وَبَحَثَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ جُلُهَا لِلْمَمْسُوحِ لِتَعْدِيرِ لُحُوقِ الْوَلَدِ بِهِ وَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَنَّ خَوْفَ الزَّنا أَوْ الْمُقَدِّمَاتِ إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ عِنْدَ إِمْكَانِ لُحُوقِ الْوَلَدِ بِهِ وَفِيهِ مَا فِيهِ، وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَنَّ نِكَاحَهَا نَقَضَ مُطْلَقًا فَيُشْتَرِطُ الْاضْطِرَارُ إِلَيْهِ بِخَوْفِ الزَّنا أَوْ مُقَدِّمَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يُلْخَفْ الْوَلَدُ؟ وَأُطْلِقَ الْقَاضِي أَنَّ الْمَجْنُونِ - بِالثَّوْنِ - لَا يُزَوِّجُ أُمَةً وَاعْتَرَضَهُ شَارِحُ بَأَنَّ الْأَوْجَةَ أَنَّهُ إِذَا أَعْسَرَ وَخِيفَ عَلَيْهِ الْعَنْتُ زَوْجُهَا وَلَيْسَ لِمَنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ نِكَاحِ الْأُمَةِ نِكَاحُ أُمَةٍ صَغِيرَةٍ لَا تَوْطَأُ وَرِثَاءَ وَقَرْنَاءَ لِأَنَّهُ لَا يَأْتُرُ بِهِ الْعَنْتُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ هَؤُلَاءِ يَمُنُّ لَا يَصْلُحْنَ كَذَلِكَ (فَلَوْ) كَانَ مَعَهُ مَالٌ لَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى حُرَّةٍ وَ (أَمَكْنَهُ تَسْرُ) بِشَرَاءٍ صَالِحَةٍ لِلِاسْتِمْتَاعِ بِهِ بِأَنَّ قَدَرَ عَلَيْهَا بِشَمَنِ مِثْلِهَا فَاضِلًا عَمَّا مَرَّ (فَلَا خَوْفَ) مِنَ الزَّنا حِينَئِذٍ فَلَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَةُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَمْنِهِ الْعَنْتُ بِهِ فَلَا حَاجَةَ لِإِرْقَاقِ وَلَدِهِ فَإِنْ كَانَتْ بِمِلْكِهِ فَكَذَلِكَ قَطْعًا .

(و) رَابِعُهَا (إِسْلَامُهَا).....

لِلْمَمْسُوحِ مُطْلَقًا لِانْتِزَاعِ مَخْذُورِ رَقِّ الْوَلَدِ خَطَأً فَاجَشَّ اهـ . فَوَدَّ: (نَظَرًا لِلثَّانِي) أَيِ تَأْتِي الْمُقَدِّمَاتُ مِنْهُ اهـ رَشِيدِي . فَوَدَّ: (وَيُجْزِي ذَلِكَ) أَيِ الْخِلَافِ الْمَذْكُورُ . فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ) أَقْرَاهُ الْمُغْنِي . فَوَدَّ: (وَمَا الْمَانِعُ الْخ) عَلَى هَذَا يَمْتَنِعُ نِكَاحُ الْأُمَةِ وَإِنْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِأَنَّهَا لَا تَلِدُ أَوْ بَأَنَّهُ لَا يَلِدُ م ر وقوله: أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَنَّ نِكَاحَهَا الْخ أَوْ يَنْظُرَ إِلَى أَنَّهُ مَظِنَّةُ إِزْقَاقِ الْوَلَدِ اهـ سَم . فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ امْكَنْ لُحُوقِ الْوَلَدِ بِهِ أَمْ لَا . فَوَدَّ: (بِخَوْفِ الزَّنا) أَيِ عَلَى مَا قَالَهُ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ الرَّاجِعُ أَوْ مُقَدِّمَاتُهُ أَيِ عَلَى مَا قَالَهُ جَمَعَ آخَرُونَ الْمَرْجُوحُ . فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْأَوْجَةَ الْخ) مُعْتَمِدٌ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (أَنَّ غَيْرَ هَؤُلَاءِ الْخ) أَيِ كَالْمُتَحَرِّةِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (فَلَوْ كَانَ مَعَهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَبْلَ وَمَا ذَكَرَ الْخ فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: كَذَا قَبْلَ وَإِنَّمَا يَمْتَسَّى إِلَى وَيُشْتَرِطُ وَقَوْلَهُ: وَسَيَأْتِي إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلَهُ: وَيَحِلُّ لِمُسْلِمٍ إِلَى الْمُتَنِ .

فَوَدَّ: (صَالِحَةٍ لِلِاسْتِمْتَاعِ) أَيِ بِإِغْيَارِ الْعُزْبِ بِالتَّظَرِّ لِغَالِبِ النَّاسِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ الْمَالِ وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالشَّرَاءِ . فَوَدَّ: (عَمَّا يَتَّقَى فِي الْفِطْرَةِ الْمَارِّ فِي شَرْحِ فِي الْأَوَّلَى اهـ كُرْدِي .

فَوَدَّ: (فَلَا تَحِلُّ لَهُ الْخ) أَشَارَ بِتَقْدِيرِهِ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لَا فِي الْخَوْفِ لِلْقَطْعِ بِإِنْيَاقِهِ فَكَانَ

فَوَدَّ: (وَيُجْزِي ذَلِكَ الْخ) كَذَا م ر . فَوَدَّ: (فَإِطْلَاقُ الْقَاضِي الْخ) الْوَجْهَ التَّفْصِيلُ فِي الْعَيْنِ كَغَيْرِهِ فَإِنْ وَجَدَ فِيهِ شُرُوطَ نِكَاحِ الْأُمَةِ حَلَّتْ لَهُ وَإِلَّا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ م ر . فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ جُلُهَا لِلْمَمْسُوحِ الْخ) الْمُعْتَمِدُ حُرْمَتُهَا عَلَيْهِ وَاعْتَرَضَ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْمَمْسُوحِ بِأَنَّهُ خَطَأً فَاجَشَّ مُخَالِفَ لِنَصِّ الْقُرْآنِ وَقَدْ يَسْتَبْطِئُ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى يُخَصِّصُهُ وَإِنَّا الصَّبِيَّ لَا يَنْبَغِي الْأُمَةُ مَعَهُ أَنَّهُ لَا يُولَدُ لَهُ وَإِمْتِنَاعُ نِكَاحِ الْأُمَةِ الصَّغِيرَةِ مَعَهَا لَا تَلِدُ م ر . فَوَدَّ: (وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَنْظُرَ الْخ) أَوْ يَنْظُرَ إِلَى أَنَّهُ مَظِنَّةُ إِزْقَاقِ الْوَلَدِ . فَوَدَّ: (وَمَا الْمَانِعُ الْخ) عَلَى هَذَا يَمْتَنِعُ نِكَاحُ الْأُمَةِ وَإِنْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِأَنَّهَا لَا تَلِدُ أَوْ بَأَنَّهُ هُوَ لَا يَلِدُ م ر .

- وَيجوزُ جُرْهُ - فلا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ نِكَاحُ أُمَةٍ كِتَابِيَّةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ فَتَنَكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (نساء: ٢٥) ولا جَمَاعٍ نَقَضَ الكُفْرَ والرِّقَ بِلِ أُمَّةٍ مُسْلِمَةٍ وَإِنْ كَانَتْ لِكَافِرٍ (وَيَحِلُّ لِحُرٍّ وَعَبْدٍ كِتَابِيَّينِ أُمَّةً كِتَابِيَّةً عَلَى الصَّحِيحِ) لِتَكَافُفِهِمَا فِي الدِّينِ وَكَذَا الْمَجُوسِيُّ مَجُوسِيَّةٌ وَوثنِيَّةٌ وَثَنِيَّةٌ كَذَا قِيلَ وَإِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى خِلَافٍ مَا يَأْتِي عَنِ السُّبُكِيِّ أَوَّلَ الْفَصْلِ الْآتِي، وَيُشْتَرَطُ عِنْدَ تَرَاغُبِهِمُ إِلَيْنَا لَا مُطْلَقًا لِصِحَّةِ اتِّكَحْتِهِمْ خَوْفَ الْعَنْتِ وَقَدْ طَوَّلَ الْحُرَّةُ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ كَالْمُسْلِمِ إِلَّا فِي نِكَاحِ أُمَةٍ كَافِرَةٍ قَالَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ وَخَالَفَهُمُ الْبُلْقِينِيُّ فَقَالَ إِنَّمَا تُغْتَبَرُ الشُّرُوطُ فِي مُؤْمِنٍ حُرٍّ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَسَيَأْتِي قُبَيْلَ فَصْلِ «أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ ضَائِبٌ يُغْلَمُ مِنْهُ الرَّاجِحُ مِنْهُمَا فَرَاغُهُ» (لَا يَلْبِدُ مُسْلِمٌ فِي الْمَشْهُورِ) لِأَنَّ مُذْرَكَ الْمَنْعِ فِيهَا كَفَرُهَا فَاسْتَوَى فِيهَا الْمُسْلِمُ الْحُرُّ وَالْقَيْنُ كَالْمُرْتَدَّةِ وَيَحِلُّ لِمُسْلِمٍ وَطءُ كِتَابِيَّةٍ بِالْمَلِكِ لَا نَحْوِ مَجُوسِيَّةٍ كَمَا يَأْتِي .

الْأَوَّلَى لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يُصَرِّحَ بِهِ اهْ مُعْنِي . هـ فُود: (وَيَجُوزُ جُرْهُ) أَي لَأَنَّ قَوْلَهُ أَنْ لَا يَكُونَ الْخَ عَقِبَ قَوْلِهِ إِلَّا بِشُرُوطٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ جَرٍّ عَلَى أَنَّهُ بَدَلُ مُفْصَلٍ مِنْ مُجْمَلٍ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَخْذُوفٍ فَالْجَرُّ هُنَا عَلَى الْأَوَّلِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الثَّانِي لِأَنَّهُ مَقْطُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِغْرَابُ رَشِيدِي وَسَيَذْ عُمَرُ وَسَم . هـ فُود: (لِتَكَافُفِهِمَا) أَي الزَّوْجَيْنِ . هـ فُود: (وَكَذَا الْمَجُوسِيُّ الْمَجُوسِيَّةُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي وَنِكَاحُ الْحُرِّ الْمَجُوسِيِّ أَوِ الْوثنِيَّةِ الْأُمَّةِ الْمَجُوسِيَّةِ أَوِ الْوثنِيَّةِ كَنِكَاحِ الْكِتَابِيِّ الْكِتَابِيَّةِ اهـ . هـ فُود: (وَيُشْتَرَطُ) أَي فِي نِكَاحِ الْحُرِّ الْكِتَابِيِّ وَكَذَا الْحُرِّ الْمَجُوسِيِّ وَالْوثنِيَّةِ الْأُمَّةِ إِذَا طَلَبُوا مِنْ قَاضِيَا ذَلِكَ خَوْفَ الْعَنْتِ الْخ وَالْأَفْلَ فَإِنَّ نِكَاحَ الْكُفَّارِ مَحْكُومٌ بِصِحَّتِهِ فَقَوْلُهُ: لِصِحَّةِ الْخِ عِلَّةُ لِقَوْلِهِ لَا مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ: خَوْفُ الْعَنْتِ الْخِ فَاعِلٌ يُشْتَرَطُ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُمْ الْخِ عِلَّةُ لَهُ أَي الْإِشْتِرَاطُ . هـ فُود: (جَعَلُوهُ) أَي الْكِتَابِيَّةِ . هـ فُود: (إِلَّا فِي نِكَاحِ أُمَةٍ كَافِرَةٍ) فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ وَتَحِلُّ لِلْكِتَابِيِّ اه ع ش أَي وَكَذَا تَحِلُّ لِلْمَجُوسِيِّ وَالْوثنِيَّةِ . هـ فُود: (قَالَهُ السُّبُكِيُّ الْخ) وَاعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنِي . هـ فُود: (فَرَاغُهُ) وَقَدْ رَاجَعْتُ مَا يَأْتِي فَوَجَدْتُهُ مُوَافِقًا لِمَا قَالَهُ السُّبُكِيُّ . هـ فُود: (فِيهَا) أَي فِي الْأُمَّةِ الْكِتَابِيَّةِ .

هـ فُود: (وَيَجُوزُ جُرْهُ) أَي لِإِبْدَالِهِ مَعَ الْمَقْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ شُرُوطٍ . هـ فُود: (كَذَا قِيلَ) فِي شَرْحِ الزَّوْجَيْنِ قَالَ فِي الزَّوْجَةِ وَنِكَاحِ الْحُرِّ الْمَجُوسِيِّ أَوِ الْوثنِيَّةِ الْأُمَّةِ كَالْكِتَابِيِّ الْأُمَّةِ الْكِتَابِيَّةِ انْتَهَى وَهَذَا يُخَالِفُ بَحْثَ السُّبُكِيِّ الْآتِي أَوَّلَ الْفَصْلِ فَتَأَمَّلْهُ وَيُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ بَعْدَهُ وَوَطَّئَهَا بِمَلِكِ الْيَمِينِ . هـ فُود: (قَالَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ) قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الشُّهَابُ الْبِرْلُوسِيُّ وَمِنْ خَطِّهِ بِهِامِشِ الْمُحَلِّي تَقَلَّتْ مَا نَصَّهُ هَذَا قَدْ يَشْكِلُ عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ أَمْنُ الزَّوْنِ وَالسَّارِ إِذَا قَارَنَا عَقْدَ الْكَافِرِ ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يَقْدَحُ إِلَّا إِنْ كَانَ مُقَارَنًا بَعْدَ ذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ الْإِسْلَامَيْنِ فَإِنَّهُ يُقِيدُ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ غَيْرُ مُغْتَبَرٍ فِي حَقِّ الْكَافِرِ وَالْأَفْلَ عِنْدَ مُقَارَنَةِ الْعَقْدِ مَعَ أَحَدِ الْإِسْلَامَيْنِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُفْسِدَاتِ كَالْعِدَّةِ وَنَحْوِهَا انْتَهَى . هـ فُود: (قَالَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ) قِيلَ الْأَوْجَهُ مَا قَالَهُ السُّبُكِيُّ .

وخايشها : أن لا تكون موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها ولا مملوكة لملكاته أو ولده على ما مرّ كذا قيل وما ذكّر في الثانية بتعيين حملها على ما لو أوصى له بخدمتها أو نفعها على التأييد لأن هذه هي التي يُتجه عدم صحّة تزوّجه بها لجريان قول بآنها بملكها بخلاف غيرها فإن غايتها أنّها كمستأجرة له فالوجه جلّ تزوّجه بها إذا رضي الوارث لأنّه ملكه ولا شبهة للموصى له في ملك رقبته (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا يملكها الخو إلا بالشروط السابقة لأن إزاق بعض الولد محذور أيضا ومن ثمّ لو قدر على مَبْعُضَةِ أُمِّه لم تجلّ له الأمّة كما رجحه الزركشي وغيره وكان شارحا أخذ منه بهخفه أنّه لو قدر على أُمِّه لأصله أُمِّه لغيره تميّنت الأولى لانعقاد أولادها أحرارا . وفيه نظر واضح لأنّ بقاء ملك أصله إلى علوقها غير مُتَيَّن ودلالة الاستصحاب هنا ضعيفة .

(ولو نكح حرّة أمة بشرطه ثمّ أيسر أو نكح حرّة لم تنفسخ الأمّة) أي نكاحها لأنّه يُفْتَقَرُ في الدوام لقوته بوقوع العقد صحيحا ما لا يُفْتَقَرُ في الابتداء ومن ثمّ لم يتأثّر أيضا بطرؤ إحصاء وعِدَّة وِرْدَةٍ نعم، طرؤ رقّ على كِتَابِيَّةٍ زوجة حرّ مسلم يقطع نكاحها لأنّ الرّق أقوى تأثيرا من غيره .

• فُود: (في الثانية) أي في الأمّة الموصى له بخدمتها . • فُود: (فلا يملكها الخو) إلى قوله وكان شارحا في النهاية والمغني . • فُود: (لو قدر على مَبْعُضَةِ الخ) ويتّبعني أنّه لو وجد مَبْعُضَتَيْنِ حرّة إحداهما أكثر من حرّة الأخرى وجب تقديم من كثرت حرّتها اهـ ع ش . • فُود: (كما رجحه الزركشي الخ) بناء على أنّ ولد المَبْعُضَةِ يَتَعَقَّدُ مَبْعُضًا وهو الرّاجع اهـ نهاية زاد المغني والانسى أما إذا قلنا يَتَعَقَّدُ حُرًّا كما رجحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الأمّة قطعًا اهـ . • فُود: (لانعقاد أولادها أحرارا) فيه نظر بل غاية الأمر أنّهم يَتَعَقَّدُونَ على الأصل ثمّ رأيت في شرح الإرشاد عبّر به اهـ سم . • فُود: (ودلالة الاستصحاب الخ) جواب سؤال نشأ عما قبله وقوله : ضعيفة قد يقال ضعفها بالنسبة إلى إفادة بقاء الملك لا ينافي كونها مرّجحة لأمة الأصل الكافي في تميّنها فليُراجِع . • فُود: (أي نكاحها) إلى قوله كما بيّنته في النهاية . • فُود: (ومن ثمّ) أي من أجل أنّه يُفْتَقَرُ في الدوام الخ وقوله : لم يتأثّر أي النكاح اهـ ع ش . • فُود: (يقطع نكاحها) شامِلٌ لما لو كان زوجها يَمُرُّ تجلّ له الأمّة لأنّها صارت أمة كِتَابِيَّةٍ وهو مُسْلِمٌ اهـ ع ش .

• فُود: (كما رجحه الزركشي وغيره) أي من تَرُدُّ للإمام لأنّ تخفيف الرّق مطلوب والشرع مُتَشَوِّفٌ لِلْحُرِّيَةِ قال وما قاله الإمام بناء على القول بأنّ ولد المَبْعُضَةِ يَتَعَقَّدُ مَبْعُضًا وهو الرّاجع شرح م ر فإن قلنا : يَتَعَقَّدُ حُرًّا كما رجحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الأمّة قطعًا كذا في شرح الرّوض وقد يُقال قياس انعقاده حُرًّا مُسْلِماً المَبْعُضَةُ لِلْحُرَّةِ فَيَصِحُّ نكاحها وإنّ قدر على الحرّة فليُراجِع . • فُود: (لانعقاد أولادها أحرارا) فيه نظر بل غاية الأمر أنّهم يَتَعَقَّدُونَ على الأصل ثمّ رأيت في شرح الإرشاد عبّر بقوله لأنّ أولاده منها يَتَعَقَّدُونَ على ماليتها انتهى .

(ولو جمع من أي حرّ لا تجل له أمة) أمتين بطلنا قطعاً أو (حرّة وأمة بمقدّم) وقدم الحرّة كزواجك بنتي وأمتي بكذا أو يكون وكلاً فيهما أو ولياً في واحد وكلاً في الآخر فقبلهما (بطلت الأمة) قطعاً لأن شرط نكاحها فقد القدرة على الحرّة (لا الحرّة في الأظهر) تفريقاً للصفقة وفارق نكاح الأختين بعدم المرجح فيه وهنا الحرّة أقوى، أو جمعهما من تجل له كأن وجد حرّة بمؤجل أو بلا مهر بطلت الأمة قطعاً أيضاً وفي الحرّة طريقان والزاجع عدم بطلانها فالتقيّد بمن لا تجل له لأن الأظهر إنما يأتي فيه أما من فيه رق فيصح جمعهما إلا أن

• فؤد: (أي حرّ) وقول المني بتقيّد سباني في الشارح مختزراًهما. • فؤد: (أمتين بطلنا الخ) كذا في المغني. • فؤد: (وقدم الحرّة) أما لو لم يقدم الحرّة فإنه على الخلاف نهاية وسم قال ع ش: والزاجع منه الصحة في الحرّة دون الأمة أي فالتقيّد بتقديم الحرّة لأن الأظهر إنما يأتي فيه.

• فؤد: (أو يكون وكلاً الخ) عطف على زواجك بنتي الخ عبارة الرّوض مع شرح وتصور الجمع بأن يزوّج بنته وأمه أو يوكّله أي المزوّج لهما الوليان أو يوكّل أحد الوليين الآخر فيقول المزوّج: زواجك هذه وهذه بكذا ويقبل نكاحهما اه. • فؤد: (في واحد) وقوله: في الآخر كان الأولى تأنيئهما.

• فؤد: (قطعاً لأن الخ) إلى الفرع في المغني. • فؤد: (وفارق نكاح الأختين) أي حيث بطل نكاحهما معاً. • فؤد: (وهنا الحرّة أقوى الخ) ويؤخذ من الفرع المذكور أنه لو جمع من لا تجل له الأمة في عقدتين أختين إحداهما حرّة والأخرى أمة أنه يصح في الحرّة دون الأمة وهو كما قاله بعض شراح الكتاب ظاهر ولو جمع بين مسلمة ومجوسية أو نكحها صح في المسلمة بمهر البتل وكذا لو جمع بين أجنبية ومحرّم أو خلية ومعتقة أو مزوجة اه مغني وقوله: ولو جمع بين مسلمة الخ كذا في الرّوض وشرحه. • فؤد: (أو جمعهما الخ) عطف على جمع من لا تجل الخ. • فؤد: (بطلت الأمة) ظاهره وإن لم تكن الحرّة صالحة للتمتع بقياس ما مرّ من جواز نكاح الأمة على غير الصالحة صحة نكاحهما هنا حيث كانت الحرّة غير صالحة ويؤيده ما يأتي للشارح في نكاح المشرك من أنه لو أسلم على حرّة غير صالحة وأمة لم تنذفع الأمة لأن الحرّة الغير الصالحة كالمدم فليراجع اه ع ش. • فؤد: (والزاجع هدم بطلانها) وإن كانت غير صالحة للتمتع اه سلطان. • فؤد: (فالتقيّد بمن لا تجل له الخ) وأيضاً من تجل له إن كان غير حرّ صح نكاحهما وإلا فالحرّة والمفهوم إن كان فيه تفصيل لا يرد مغني ونهاية.

• فؤد: (أما من فيه رق الخ) أي ولو مبعضاً كما صرح به في شرح الرّوض وهذا صريح في جواز

• فؤد: (وقدم الحرّة الخ) كذا شرح م ر. • فؤد: (وقدم الحرّة) لم يتعرّض لمختزّره ويحتمل لأنه كما في تفريق الصفقة في البيع فيجري فيه ما قبل ثم. • فؤد: (وقدم الحرّة) تقدّم في البيع في تفريق الصفقة اختلاف في أنه هل شرطها تقديم الجائز أو لا فرق فهل اشترط تقديم الحرّة بناء على الاشتراط وتفرّق بين الباتين؟ فيه نظر. • فؤد: (فالتقيّد الخ) قد يقال التقيّد لإحراز عن العبد إذا جمع بينهما فيجلان له جميعاً م ر انتهى. • فؤد: (أما من فيه رق) ولو مبعضاً كما صرح به في شرح الرّوض وهذا صريح في

تكون الأمة كِتَابِيَّةً وهو مسلم وأما بعقدين كزَوْجَتُكَ بنتي بألف وأمتي بِمِائَةِ فَقِيلَ الْبِنْتُ ثُمَّ الْأُمَةُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِي الْحُرَّةِ قَطْعًا وَفِي هَذِهِ لَوْ قَدَّمَ الْأُمَةَ إيجابًا وَقَبُولًا وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ صَحَّ نِكَاحُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلِ الْحُرَّةَ إِلَّا بَعْدَ صَحَّةِ نِكَاحِ الْأُمَةِ وَلَوْ فَصَّلَ فِي الْإِيجَابِ فَجُمِعَ فِي الْقَبُولِ أَوْ عَكْسَ فَكَذَلِكَ .

الرَّقِيقَةُ لِلْمُبْعُوضِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى مُبْعُوضَةٍ مَرَاهِمَ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ كَالرَّقِيقِ فَيَنْكِحُ الْأُمَةَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْحُرَّةِ اهـ . فَوُدَّ: (فَقِيلَ الْبِنْتُ ثُمَّ الْأُمَةُ) أَوْ قِيلَ الْبِنْتُ فَقَطَّ اهـ مُغْنِي . فَوُدَّ: (وَفِي هَذِهِ) أَيِ فِي صُورَةِ الْجَمْعِ بِعَقْدَيْنِ اهـ ع ش . فَوُدَّ: (فَجُمِعَ فِي الْقَبُولِ) فَصَّيْته أَنَّهُ يَصِحُّ فِي الْحُرَّةِ قَطْعًا وَلَا يَخْلُو أَيِ الْقَطْعِ عَنْ تَأْمُلٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا تَقْدِيمُ الْأُمَةِ إيجابًا وَقَبُولًا حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ حَيْثُ يَصِحُّ نِكَاحُهَا إِذَا حَلَّتْ لَهُ لَأَنَّ جَمْعَ الْقَبُولِ يُنَافِي ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: أَوْ عَكْسَ فَصَّيْته أَنَّهُ لَوْ قَالَ: زَوْجَتُكَ هَاتَيْنِ أَوْ بَنَتِي وَأَمْتِي بِكَذَا فَقِيلَتْ بَنَتُكَ بِكَذَا وَأَمْتُكَ بِكَذَا بَأَنَّ وَرَجَّحَ الْمُسَمَّى عَلَيْهَا أَوْ تَرَكَ ذَكَرَ بِكَذَا صَحَّ فِي الْحُرَّةِ قَطْعًا وَلَا يَخْلُو عَنْ تَأْمُلٍ وَيَتَصَوَّرُ هُنَا تَقْدِيمُ الْأُمَةِ إيجابًا وَقَبُولًا وَهَلْ يَأْتِي فِي ذَلِكَ حَيْثُ يُثْبِتُ التَّغْلِيلَ الْمَذْكُورَ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلِ الْحُرَّةَ إِلَّا بَعْدَ صَحَّةِ نِكَاحِ الْأُمَةِ أَوْ لَا لِأَنَّ صَحَّةَ نِكَاحِهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى تَمَامِ الْقَبُولِ إِذْ لَا يَصِحُّ قَبُولُ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَطْيِيرُهُ فِي الْبَيْعِ فِيمَا إِذَا أُوجِبَ بِالْألفِ فَقِيلَ يَصِفُهُ بِخَمْسِمِائَةٍ وَنِصْفِهِ بِخَمْسِمِائَةٍ أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَحْرُرْ اهـ سَمِ أَقُولُ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنَّهَائَةِ فَكَذَلِكَ وَقَوْلُ الْمُغْنِي بِذَلِكَ فَكَتَفَصِّلُهَا فِي الْأَصَحِّ اهـ تَصَوَّرُ تَقْدِيمَ الْأُمَةِ وَجَرِيَانِ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ فِي كُلِّ مِنْ صَوَرَتَيْهِ تَفْصِيلُ أَحَدِ طَرَفَيْهِ الْعَقْدِ وَاجْتِمَاعُ الْآخَرِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ ع ش قَوْلُهُ: فَكَذَلِكَ أَيِ يَصِحُّ نِكَاحُ الْحُرَّةِ دُونَ الْأُمَةِ اهـ عَدَمُ جَرِيَانِ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ فِيهِمَا مَعَاً وَلَقَدْ هُوَ الظَّاهِرُ .

فَوُدَّ: (فِي أَنْ الْوَلَدَ رَقِيقٌ الْخ).

(تَبَيَّنَ) وَلَدَ الْأُمَةُ الْمُنْكَوْحَةُ رَقِيقٌ لِمَا لَيْكَهَا تَبَيَّنَا لَهَا وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا الْحُرَّ عَرَبِيًّا وَكَذَا لَوْ كَانَ مِنْ شُبُهَةِ لَا تَقْتَضِي حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ أَوْ مِنْ زَنَاءٍ لَوْ زَوَّجَ بِأَمٍّ وَلَدَ الْغَيْرِ قَوْلُهُ مِنْهَا كَالْأَمِّ وَلَوْ ظَنَّ أَنَّ وَلَدَ الْمُسْتَوْلَدَةِ يَكُونُ حُرًّا فَيَكُونُ حُرًّا كَمَا فِي الْأَثَارِ وَتَلَزَمَ الْقِيَمَةُ لِلْسَّيِّدِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ: عَرَبِيًّا بَلْ أَوْ كَانَ هَائِمِيًّا أَوْ مُطْلِيًّا كَمَا تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ: كَالْأَمِّ أَيِ فَيَنْعَقِدُ رَقِيقًا وَيَتَقَبَّلُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَلَا يَنْكِحُ إِنْ كَانَ بَنًا إِلَّا بِشُرُوطِ الْأُمَةِ وَقَوْلُهُ: لَوْ ظَنَّ الْخ وَإِنَّمَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ إِذَا كَانَ مِنْهُمْ يَخْفَى عَلَى مِثْلِهِ ذَلِكَ اهـ .

جَوَازِ الرَّقِيقَةِ لِلْمُبْعُوضِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى مُبْعُوضَةٍ مَرَاهِمَ فَوُدَّ: (كَزَوْجَتُكَ بَنَتِي الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَإِنْ قَالَ زَوْجَتُكَ بَنَتِي هَذِهِ بِكَذَا وَزَوْجَتُكَ أَمْتِي هَذِهِ بِكَذَا فَفَصَّلَ فِي الْقَبُولِ صَحَّ نِكَاحُ الْبِنْتِ قَطْعًا وَكَذَا لَوْ حَصَلَ التَّفْصِيلُ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ انْتَهَى . فَوُدَّ: (فَجُمِعَ فِي الْقَبُولِ) فَصَّيْته أَنَّهُ يَصِحُّ فِي الْحُرَّةِ قَطْعًا وَلَا يَخْلُو عَنْ تَأْمُلٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا تَقْدِيمُ الْأُمَةِ إيجابًا وَقَبُولًا حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ حَيْثُ يَصِحُّ نِكَاحُهَا إِذَا حَلَّتْ لَهُ لَأَنَّ جَمْعَ الْقَبُولِ يُنَافِي ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: أَوْ عَكْسَ فَصَّيْته أَنَّهُ لَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ هَاتَيْنِ أَوْ بَنَتِي وَأَمْتِي بِكَذَا صَحَّ فِي الْحُرَّةِ قَطْعًا وَلَا يَخْلُو عَنْ تَأْمُلٍ وَيَتَصَوَّرُ هُنَا تَقْدِيمُ الْأُمَةِ إيجابًا وَقَبُولًا وَهَلْ يَأْتِي فِي ذَلِكَ

(فرع): نكاح الأمة الفاسد كالصحيح في أن الولد رقيق ما لم يشترط في أحدهما عتقه بصيغة تعليلي لا مطلقاً كما يثبت في شرح الإرشاد الكبير ومع هذا الشرط بصيغة التعليلي لا تحل الأمة لأن بقاءها بملك الشارط المقتضي لحروية الولد غير متيقن فما أوهمه كلام بعضهم أن ذلك الشرط يفيد حل الأمة لانتهاء المحذور وهو رِقُّ الولد غلط صريح فتنبه له. فإن قلت: يُمكن امتناع خروجها عن ملكه بأن يديرها ويحكم به حتفي فلا محذور حينئذ قلت: ممنوع بل يُمكن مع ذلك البيع تبيح فساد التذبير أو الحكم به فالخشية موجودة مطلقاً.

فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه

(محرم) على مسلم وكذا كتابي على الأوجه من وجهين في الكيفية.....

• قوله: (ما لم يشترط الخ) فإن شرط كان حراً للتعليلي وقوله: في أحدهما أي الصحيح والفاسد وقوله: بصيغة تعليلي أي بأن قال إن أتت منك بولد فهو حر وقوله لا مطلقاً أي فلو زوجه وشرط في صلب العقب أن يكون أولادها أحراراً لنا الشرط وانعقدوا أرقاء ومن ثم لم تنكح إلا حيث وجدت فيها شروط الأمة اهـ ش وقوله: ومن ثم الخ قد يفهم صحة نكاحها مع الشرط بصيغة التعليلي للحر مطلقاً وفقاً للبعض الآتي في الشارح مع زده. • قوله: (مطلقاً) أي وجد التذبير والحكم بصحته أو لا. • قوله: (فبالخشية) أي خشية رِقِّ الولد.

فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه

• قوله: (في حل نكاح الكافرة) إلى قول المتن والكتابية يهودية في النهاية والمغني إلا أنها عطفاً مجوسية على من لا كتاب لها وحذفاً قوله أي ولم يخش فتنة بها بوجوه وقوله: أي تصلي، وقوله لا تصلي الخ وحذف المغني قوله منسوب إلى زرادشت وقوله: وكتابي إلى لقوله تعالى: ﴿وَالْمُصَنِّتُ﴾ (النساء: ٢٤) وقوله: حيث لم يخش إلى المتن. • قوله: (وتوابعه) كحكم تهود التصرائف وعكسه وجوب

حيث التعليل المذكور بقوله: لأنه لم يقبل الحرية إلا بعد صحة نكاح الأمة أولاً لأن صحة نكاح الأمة يتوقف على تمام القبول إذ لا يصح قبول إحداهما دون الأخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما إذا أوجب باللف قليل نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة أو يفرق بينهما؟ فيه نظر فليحذر. • قوله: (قلت ممنوع الخ) أقول أحسن من هذا كله وأقرب أن يقال: الأولاد وإن شرط عتقهم بصيغة تعليلي يتعقدون أرقاء محذور فتأمل انتهى.

فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه

• قوله: (وكذا كتابي الخ) وقول الشيخ أي شيخ الإسلام: إن ظاهر كلامهم عدم منيهم من ذلك إن قلنا بأنهم لا يمتنعون فهل كذلك الوطء بملك اليمين ويتبعني نعم فراجع وأنه لو وقع حكم عليه بالصحة وهو ظاهر بناء على الأصح من صحة أنكحهم فقد قالوا لو كان تحتة مجوسية أو وثنية وتخلقت عن الإسلام قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده فلا إلا أن نصير على ذلك إلى انقضاء العدة قال شيخنا

وَيُؤَيِّدُهُ بِالْأُولَى بَحْثُ السُّبُكِيِّ أَنَّ مِثْلَهُ وَثْنِي وَمَجُوسِي وَنَحْوُهُمَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ (بِكَاحٍ مِّنْ لَا كِتَابَ لَهَا كَوَثْنِيَّةٌ) أَيْ عَابِدَةٌ وَثْنٍ أَيْ صَنَمٌ وَقِيلَ : الْوَثْنُ غَيْرُ الْمُصَوِّرِ، وَالصَّنَمُ الْمُصَوَّرُ (وَمَجُوسِيَّةٌ) وَعَابِدَةٌ نَحْوِ شَمْسٍ وَقَمَرٍ وَصُورَةٍ، وَوُطُوها بِمِلْكِ الْيَمِينِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] خَرَجَتْ الْكِتَابِيَّةُ لِمَا يَأْتِي فَيَبْقَى مَن عَدَاها عَلَى عَمُومِهِ، وَمَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ الْمُتَنِ مِنْ عَطْفٍ مَجُوسِيَّةٍ عَلَى وَثْنِيَّةٍ لَا عَلَى «مَن» مِنْ أَنَّ الْمَجُوسِيَّةَ لَا كِتَابَ لَهَا مَحَلُّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْآنَ، وَلَا فَقَدَ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ مُنْشُوبٌ إِلَى زَرَادُشْتٍ فَلَمَّا بَدَّلُوهُ رُفِعَ عَلَى الْأَصَحِّ وَخُرِمَتْ مَعَ ذَلِكَ احتياطًا وَلِعَدَمِ تَيَقُّنِ أَصْلِهِ .

(وَتَجِلُّ كِتَابِيَّةٌ) لِمَسْلَمٍ وَكِتَابِيٍّ وَكَذَا غَيْرُهُمَا عَلَى مَا تَرَى مِنَ الرُّوضَةِ بِمَا فِيهِ فِي مَبْحَثِ التَّحْلِيلِ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٥] أَيْ حُلٌّ لَكُمْ نَعَمْ، الْأَصَحُّ حَرَمُهَا عَلَيْهِ ﷺ نِكَاحًا لَا تَسْرُوبًا وَتَمَسُّكًا بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَطَأُ صَفِيَّةَ وَرَبِحَانَةَ قَبْلَ

الْقِسْلِ عَلَى الْكَافِرَةِ اهـ ع ش . فُودُ : (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ قَوْلُهُ : وَكَذَا كِتَابِيٍّ الْخ . فُودُ : (إِنْ مِثْلُهُ) أَيْ مِثْلُ الْمُسْلِمِ وَثْنِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ الْخ أَي فَيُخْرَمُ عَلَى كُلِّ نِكَاحٍ الْوَثْنِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ وَنَحْوَهُمَا كَعَابِدَةِ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ . فُودُ : (مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ) مُتَعَمِّدٌ اهـ ع ش .

فُودُ (سُيِّ) : (وَمَجُوسِيَّةٌ) وَهِيَ عَابِدَةُ النَّارِ . فُودُ : (وَوُطُوها بِمِلْكِ الْيَمِينِ) مَقْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ نِكَاحُ الْخِاهِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَحُكْمُ الْوُطُو بِمِلْكِ الْيَمِينِ فِيمَنْ ذُكِرَ حُكْمُ النِّكَاحِ قَالَ الزَّكَّاشِيُّ هُوَ مَذْهَبُنَا وَفِي التَّفْسِيرِ مِنْهُ شَيْءٌ تُعْرَفُ بِتَأْمُلِ الْأَثَارِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي وَطُو السَّبَايَا وَالْجَوَابُ عَنْهَا غَيْرُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ . فُودُ : (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخ) دَلِيلٌ لِمَا فِي الْمُتَنِ فَقَطْ . فُودُ : (لِمَا يَأْتِي) أَيْ أَيُّهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ [النساء: ٢١] الْخ . فُودُ : (وَمَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ الْمُتَنِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَمَجُوسِيَّةٌ عَطْفٌ عَلَى مَنْ لَا كِتَابَ لَهَا لَا عَلَى وَثْنِيَّةٍ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ لَا كِتَابَ لَهَا أَصْلًا مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ اهـ . فُودُ : (إِلَى زَرَادُشْتٍ) وَفِي ع ش عَنْ ابْنِ أَقْبَرَسَ وَفِي السَّيِّدِ عُمَرُ عَنْ الْأَكَاكِيِّ قَالَ السُّلْطَانُ عِمَادُ الدِّينِ فِي تَارِيخِهِ وَزَرَادُشْتُ بَزَائِي مَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ قَرَأَ مُهْمَلَةً بَعْدَهَا أَلِفٌ قَدَالٌ مَضْمُومَةٌ مُهْمَلَةٌ فَشَيْنٌ سَاكِنَةٌ مَقْطُوعَةٌ فَتَاءٌ مُثَنَّاةٌ قَوْقُ وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ الْمَجُوسِ اهـ . فُودُ : (وُخْرِمَتْ) أَيْ الْمَجُوسِيَّةُ . فُودُ : (وَلَعَدَمِ تَيَقُّنِ أَصْلِهِ) أَيْ أَصْلُ كِتَابٍ لِلْمَجُوسِيَّةِ أَيْ وَجُودِ كِتَابٍ لَهُمْ فِي الْأَصْلِ . فُودُ : (وَكَذَا غَيْرُهُمَا) أَيْ مِنْ نَحْوِ وَثْنِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ اهـ ع ش . فُودُ : (بِمَا فِيهِ) أَيْ مِنَ التَّرَاعِ وَجَوَابِهِ .

الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ : إِنَّهُ غَيْرُ مُلَاقٍ لِكَلَامِ السُّبُكِيِّ إِذْ هُوَ فِي التَّخْرِيمِ وَهَذَا فِي عَدَمِ تَمَيُّنِهِمْ . فُودُ : (وَوُطُوها بِمِلْكِ الْيَمِينِ) هُوَ مَقْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ نِكَاحُ الْخِاهِ وَهَذَا كَيْفَ بَحْثُ السُّبُكِيِّ الْمَذْكُورِ يُخَالِفُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجُوسِيِّ وَالْوَثْنِيِّ مَا مَرَّ قُبَيْلَ الْفَضْلِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ الرُّوضَةِ . فُودُ : (وَلَعَدَمِ تَيَقُّنِ أَصْلِهِ) عَلَى هَذَا يَصِحُّ حَمْلُ قَوْلِهِ مَنْ لَا كِتَابَ لَهَا مَقْلُومٌ فَتَدْخُلُ الْمَجُوسِيَّةُ أَنْتَهَى . فُودُ : (وَكَذَا غَيْرُهُمَا) أَيْ كَمَجُوسِيٍّ .

إسلاميهما قال الزركشي : وكلام أهل السير يخالف ذلك (لكن يُكْوَرُه) للمسلم حيث لم يخش العنت فيما يظهر كبايئة (حريئة) ولو تَسَرَّيَا لَقَلَّ يَرْقُ وَلَدُهَا إِذَا سُبِيَتْ حَامِلًا فَإِنَّهَا لَا تُصَدَّقُ أَنَّ حَمَلَهَا مِنْ مُسْلِمٍ وَلَآنَ فِي الْإِقَامَةِ بِدَارِ الْحَرْبِ تَكْثِيرُ سَوَادِهِمْ وَمِنْ ثَمَّ كُرِهَتْ مُسْلِمَةٌ مُقِيمَةً ثُمَّ (وَكَذَا ذُمِّيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ) لَقَلَّ تَفَتَّتَهُ - بِفَرْطِ مَيْلِهِ إِلَيْهَا - أَوْ وَلَدَهُ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ مَيْلُ النِّسَاءِ إِلَى دِينِ أَزْوَاجِهِمْ وَإِشَارَتِهِمْ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ نَعَمْ، الْكَرَاهَةُ فِيهَا أَخْفُ مِنْهَا فِي الْحَرِيَّةِ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ نَذْبَ نِكَاحِهَا إِذَا رُجِيَ بِهِ إِسْلَامُهَا أَيْ وَلَمْ يَخْشَ فِتْنَةُ بِهَا بِوَجْهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ . كَمَا وَقَعَ لِغُثْمَانَ أَنَّهُ نَكَحَ نَضْرَانِيَّةً كَلْبِيَّةً فَأَسْلَمَتْ وَحَسُنَ إِسْلَامُهَا وَهُوَ وَغَيْرُهُ أَنَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ إِنْ وَجَدَ مُسْلِمَةٌ أَيْ تُصَلِّيُ وَلَا فَهِيَ أُولَى مِنْ مُسْلِمَةٍ لَا تُصَلِّيُ عَلَى مَا مَرَّ أَوْ

• فَوُدَّ: (وَكَلَامُ أَهْلِ السِّيرِ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش . • فَوُدَّ: (يُخَالِفُ ذَلِكَ) أَيْ فَلَمْ يَطَّأُهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِسْلَامِ اهـ ع ش . • فَوُدَّ: (خَيْثُ لَمْ يَخْشَ الْعَنْتَ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُسْلِمَةً اهـ ع ش .
• فَوُدَّ (سَيِّ): (حَزْبِيَّةٌ) أَيْ لَيْسَتْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ اهـ مُغْنِي أَيْ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الذَّمِّيَّةِ كَمَا فِي سَم . • فَوُدَّ: (لَقَلَّ يَرْقُ الْخ) وَلَمَّا فِي الْمَيْلِ إِلَيْهَا مِنْ خَوْفِ الْفِتْنَةِ اهـ مُغْنِي . • فَوُدَّ: (فَإِنَّهَا لَا تُصَدَّقُ الْخ) بِهِ يَنْدَفِعُ مَا تَوَهَّمُ مِنْ إِشْكَالِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُقَرَّرَ فِي السِّيرِ أَنَّ زَوْجَةَ الْمُسْلِمِ لَا يَجُوزُ إِزْقَاقُهَا اهـ سَم . • فَوُدَّ: (كُرِهَتْ مُسْلِمَةٌ) أَيْ نِكَاحًا وَتَسَرِّيًّا اهـ مُغْنِي . • فَوُدَّ: (أَوْ وَلَدَهُ) أَيْ أَوْ تَفَتَّتَ وَلَدَهُ اهـ ع ش .
• فَوُدَّ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَكَذَا النِّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَالْأَوْجَهُ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ اهـ .
• فَوُدَّ: (نَذْبَ نِكَاحِهَا) أَيْ الذَّمِّيَّةَ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْحَزْبِيَّةَ مِثْلُهَا اهـ ع ش . • فَوُدَّ: (كَمَا وَقَعَ الْخ) تَأْيِيدٌ لِلْبَحْثِ . • فَوُدَّ: (وَهُوَ الْخ) عَطَفَ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ أَيْ وَبَحَثَ هُوَ وَغَيْرُهُ اهـ سَم . • فَوُدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ) أَيْ كَرَاهَةِ الذَّمِّيَّةِ اهـ نِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : وَمَحَلَّ كَرَاهَةِ الذَّمِّيَّةِ الْخ قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْحَزْبِيَّةَ بَاقِيَةٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُسْلِمَةً أَيْضًا اهـ . • فَوُدَّ: (وَالْأَفْهَى أُولَى الْخ) وَقِيلَ تَارِكَةُ الصَّلَاةِ أُولَى وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع ش .

• فَوُدَّ: (فَإِنَّهَا لَا تُصَدَّقُ الْخ) بِهِ يَنْدَفِعُ مَا تَوَهَّمُ مِنْ إِشْكَالِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُقَرَّرَ فِي السِّيرِ أَنَّ زَوْجَةَ الْمُسْلِمِ لَا يَجُوزُ إِزْقَاقُهَا . • فَوُدَّ: (وَلَآنَ فِي الْإِقَامَةِ بِدَارِ الْحَرْبِ الْخ) صَرِيحٌ فِي تَضْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِإِقَامَتِهَا بِدَارِ الْحَرْبِ فَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِ كَوْنِهَا حَزْبِيَّةً حَتَّى إِذَا انْتَقَلَتْ مَعَ الزَّوْجِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ خَرَجَتْ عَنْ وَضْعِ الْجَرَايَةِ وَصَارَ لَهَا أَمَانٌ بِسَبَبِهِ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى قَضْدِ تَقْلِيلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَوُثِّقَ مِنْهَا مَوَافَقَتُهَا عَلَى ذَلِكَ تَنْتَهِي الْكَرَاهَةُ عَنْ هَذَا التَّزْوِيجِ أَوْ لَيْسَ مِنْ لَازِمِ كَوْنِهَا حَزْبِيَّةً بَلْ يَثْبُتُ لَهَا هَذَا الْوَضْعُ وَإِنْ انْتَقَلَتْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَى أَنَّ يَثْبُتَ لَهَا أَمَانٌ بِطَرِيقِهِ أَوْ كَيْفِ الْحَالِ؟ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيَحَرَّزْ ذَلِكَ وَقَدْ يُقَالُ: هِيَ بِإِنْقَالِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَحُصُولِ أَمَانٍ لَهَا لَا تَزِيدُ عَلَى الذَّمِّيَّةِ الْمُقِيمَةِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ مَعَ كَرَاهَةِ نِكَاحِهَا كَمَا تَقَرَّرَ فَهَذَا التَّزْوِيدُ كُلُّهُ لَا طَائِلَ نَحْتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . • فَوُدَّ: (وَهُوَ وَغَيْرُهُ) عَطَفَ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ أَيْ وَبَحَثَ هُوَ وَغَيْرُهُ .

النكاح (والكتابية يهودية أو نصرانية) لقوله تعالى ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [المجادل: ١٠٦] (لا تمتسكة بالزبور وغيره) كصُحُفِ شِيث وإدريس وإبراهيم صَلَّى الله وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِمْ فَلَا تَحِلُّ وَإِنْ أَقْرَبُوا بِالْجِزْيَةِ سَوَاءٌ أَثَبَّتْ تَمَسُّكُهَا بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ أَمْ بِالتَّوَاتُرِ أَمْ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَسْلَمَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّهُ أَوْحَى إِلَيْهِمْ مَعَانِيهَا لَا أَلْفَاظُهَا أَوْ لِكُونِهَا حِكْمًا وَمَوَاعِظُ لَا أَحْكَامًا وَشَرَائِعُ وَفَوْقَ الْقِفَالِ بَيْنَ الْكِتَابِيَّةِ وَغَيْرِهَا بِأَنَّ فِيهَا نَقَصَ الْكُفْرِ فِي الْحَالِ، وَغَيْرِهَا فِيهِ مَعَ ذَلِكَ نَقَصُ فَسَادِ الدِّينِ فِي الْأَصْلِ (لِإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكِتَابِيَّةُ) أَي لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُهَا (إِسْرَائِيلِيَّةً) أَي مِنْ نَسْلِ إِسْرَائِيلَ وَهُوَ يَعْقُوبُ صَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمْ، وَمَعْنَى «إِسْرَاءَ عَبْدٌ» (إِلَّ) اللَّهُ بِأَنَّ عَرَفَ أَنَّهَا غَيْرُ إِسْرَائِيلِيَّةٍ أَوْ شَكَّ أَهِيَ إِسْرَائِيلِيَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا ؟ (فَالْأَطْلَافُ جُلُهَا) لِلْمُسْلِمِ وَالْكِتَابِيِّ . (وَإِنْ عَلِمَ) بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَسْلَمَا لَا بِقَوْلِ الْمُتَعَادِلِينَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَإِنَّمَا قُبِلَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْجِزْيَةِ تَقْلِيدًا لِحَقْنِ الدَّمَاءِ وَبِمَا تَقَرَّرَ فِي الْعَدْلَيْنِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ الْعِلْمَ أَوْ الظَّنَّ الْقَوِيَّ إِذَا اخْتَبَرَهُمَا إِنَّمَا يُفِيدُهُ لِكُنْهَ ظَنُّ إِقَامَةِ الشَّارِعِ مَقَامَ الْيَقِينِ وَلَمْ يَكْفِ وَاحِدٌ احْتِيَاظًا لِلنِّكَاحِ نَعَمْ، قِيَاسُ قَوْلِهِمْ لَوْ اخْتَبَرَ زَوْجَةُ الْمَفْقُودِ عَذْلٌ بِمَوْتِهِ حُلٌّ لَهَا التَّرْوُجُ أَي

هـ. قُودُ: (كُصُفِ شِيث) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ سَوَاءٌ أَثَبَّتْ إِلَى لَاتِهِ أَوْحَى إِلَى قَوْلِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ فِي النِّهَايَةِ. هـ. قُودُ: (سَوَاءٌ أَثَبَّتْ تَمَسُّكُهَا بِذَلِكَ) أَي بِالزُّبُورِ وَغَيْرِهِ، لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّعْمِيمِ هُنَا أَهْ رَشِيدِي. هـ. قُودُ: (لِأَنَّهُ أَوْحَى إِلَيْهِمْ مَعَانِيهَا الْخ) أَي فَشَرَفُهَا دُونَ شَرَفِ مَا أَوْحَى بِأَلْفَاظُهَا وَمَعَانِيهَا أَعْ ش. هـ. قُودُ: (نَقَصُ فَسَادِ الدِّينِ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَقْيِ الْكِتَابِ فَسَادُ الدِّينِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَالَ الشَّهَابُ سَمِ يَتَأَمَّلُ قَوْلُهُ: نَقَصُ فَسَادِ الدِّينِ الْخ أَهْ أَقُولُ لَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّهُ كَيْفَ يُقَالُ بِفَسَادِ الدِّينِ فِي الْأَصْلِ فَيَمُنُّ تَمَسُّكُ بِالزُّبُورِ وَنَحْوِهِ فَإِنْ كَانَ هَذَا مُرَادَهُ بِالْأَمْرِ بِالتَّأَمُّلِ فَالْجَوَابُ عَنْ أَنَّ الزُّبُورَ وَنَحْوَهُ لَا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ حِكْمٌ وَمَوَاعِظُ لَا أَحْكَامٌ وَشَرَائِعُ أَه. هـ. قُودُ: (وَمَعْنَى إِسْرَاءَ الْخ) أَي بِالْجِبْرَانِيَّةِ أَهْ مُغْنَى وَعْ ش. هـ. قُودُ: (بِأَنَّ حَرَفَ الْخ) أَي بِمَا يَأْتِي آتِيًا. هـ. قُودُ: (أَنَّهَا غَيْرُ إِسْرَائِيلِيَّةٍ) أَي بِلِ مِنَ الرُّومِ وَنَحْوِهِ أَهْ مُغْنَى. هـ. قُودُ: (لِلْمُسْلِمِ وَالْكِتَابِيِّ) أَي وَالْمَجُوسِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَنَحْوِهِمَا أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَهْ ش. هـ. قُودُ: (بِالتَّوَاتُرِ) أَي وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ أَهْ سَم. هـ. قُودُ: (لَا بِقَوْلِ الْمُتَعَادِلِينَ) أَي بِالنِّسْبَةِ لِلظَّاهِرِ فَيَحِلُّ النِّكَاحُ بَعَلْمَهُمَا ذَلِكَ بَاطِنًا فِيمَا يَظْهَرُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَهْ سَم. هـ. قُودُ: (وَإِنَّمَا قُبِلَ ذَلِكَ) أَي دَعْوَى الْكَافِرِ أَنَّ أَوَّلَ آبَائِهِ دَخَلَ قَبْلَ التَّنْخِ أَهْ شْ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَاعْتَدَّ الْفَرْقَ أَي بَيْنَ بَابِ النِّكَاحِ وَبَابِ الْجِزْيَةِ الْأَذْرَعِي ثُمَّ قَالَ وَحَبِيزَةُ فَيَنْكَاحُ الدِّمِّيَّاتِ فِي وَقْتِنَا مُمْتَنِعٌ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ مِنْهُمُ اثْنَانِ وَيَشْهَدَانِ بِصِحَّةِ مَا يَوَافِقُ دَعْوَاهُمَا أَه. هـ. قُودُ: (أَنَّ الْمُرَادَ) أَي بِقَوْلِ الْمُثْنِ عَلِيمٌ.

هـ. قُودُ: (نَقَصُ فَسَادِ الدِّينِ فِي الْأَصْلِ) يَتَأَمَّلُ. هـ. قُودُ: (لَا بِقَوْلِ الْمُتَعَادِلِينَ) أَي بِالنِّسْبَةِ لِلظَّاهِرِ فَيَحِلُّ النِّكَاحُ بَعَلْمَهُمَا ذَلِكَ بَاطِنًا فِيمَا يَظْهَرُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي.

باطناً الجِلَّ باطناً هنا بإخبارِ العدْلِ فهما شرطانِ بالنسبةِ لِلظَّاهِرِ فقط وَحينئذٍ لا بُدَّ من شَهادَتِهِما عِنْدَ القاضِي كما هو ظاهرٌ وَكَأَنَّ مَنْ عَجَّرَ مَرَّةً بِشَهادَتِهِما وَمَرَّةً بِإِخبارِهِما لَحَظَ ذَلِكَ فَالْأَوَّلُ بِالنَّسْبَةِ لِلظَّاهِرِ والثَّانِي بِالنَّسْبَةِ لِلْبَاطِنِ (دخولُ قُومِهما) أَي أَوَّلُ آبائِهما (فِي ذَلِكَ الدِّينِ) أَي دِينِ مُوسَى أَوْ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّيْنِما وَعَلَيْهِما وَسَلَّمْ (قَبْلَ نَسْخِهِ وَتَحْرِيفِهِ) أَوْ قَبْلَ نَسْخِهِ أَوْ بَعْدَ تَحْرِيفِهِ وَاجْتَنَبُوا الْمُحَرِّفَ يَقِينًا لِيَتَمَسَّكَهُمْ بِهِ حِينَ كَانَ حَقًّا فَالْجِلَّ لِفَضِيلَةِ الدِّينِ وَحَدَّثَهَا وَمَنْ سَمَّى هَرَقْلَ وَأَصْحَابَهُ أَهْلَ الْكِتَابِ فِي كِتَابِهِ إِلَيْهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا إِسْرَائِيلِيِّينَ (وَقِيلَ يَكْفِي) دُخُولُهُمْ بَعْدَ تَحْرِيفِهِ وَإِنْ لَمْ يَجْتَنِبُوا الْمُحَرِّفَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ (قَبْلَ نَسْخِهِ) لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَزَوَّجُوا مِنْهُمْ وَلَمْ يَنْحَثُوا . وَالْأَصْحُ الْمَنْعُ لِبَطْلَانِ فَضِيلَةِ الدِّينِ بِتَحْرِيفِهِ وَخَرَجَ بِعِلْمِ مَا لَوْ شَكَّ هَلْ دَخَلُوا قَبْلَ التَّحْرِيفِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَ النَّسْخِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُمْ وَلَا ذَبَائِحُهُمْ أَخْذًا بِالْأَحْوَطِ وَيَقْبَلُ ذَلِكَ الَّذِي ذَكَرَهُ وَذَكَرَنَاهُ مَا لَوْ دَخَلُوا بَعْدَ التَّحْرِيفِ وَلَمْ يَجْتَنِبُوا وَلَوْ احْتِمَالًا أَوْ بَعْدَ النَّسْخِ كَمَنْ تَهَوَّدَ أَوْ تَنْصَرَّ بَعْدَ بَقْيَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ تَهَوَّدَ بَعْدَ بَقْيَةِ عِيسَى بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهَا نَاسِخَةٌ لِشَرِيعَةِ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ : إِنَّهَا مُخَصَّصَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا جِلَّ لَكُمْ بِغَضِّ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [٥٠:١] وَلَا ذَلَالَةٌ

• فَوَدَّ: (الْجِلَّ الْخ) خَبَرٌ (قِيَاسُ) الْخ. • فَوَدَّ: (فَهُمَا الْخ) أَي الْمَذَلَّانِ. • فَوَدَّ: (أَي دِينِ مُوسَى) إِلَى قَوْلِهِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فَالْجِلَّ لِفَضِيلَةِ الدِّينِ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِلَى أَمَّا الْإِسْرَائِيلِيَّةُ. • فَوَدَّ: (يَقِينًا) مُتَعَلِّقٌ بِاجْتِنَابِ فَقَطْ سَمِيعِ شَأْنِهِ وَلَمَّا لَمَّا بِالْيَقِينِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْحَاصِلَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ نَظِيرِ مَا مَرَّ آتِفًا فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (لِيَتَمَسَّكَهُمُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (فَالْجِلَّ) أَي جِلَّ النِّكَاحِ. • فَوَدَّ: (لِفَضِيلَةِ الدِّينِ الْخ) أَي فِي غَيْرِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا أَمَّا الْإِسْرَائِيلِيَّةُ فَسَبَّأَتِي أَنَّ النَّظَرَ فِيهَا لِنَسَبِهَا هَرَقْلَ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَمِنْ قَوْمٍ) أَي مِنْ أَجْلِ فَضِيلَةِ الدِّينِ وَخَدَّ. • فَوَدَّ: (فِي كِتَابِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ لِسَمِيِّ. • فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّهُمْ) أَي هَرَقْلَ وَأَصْحَابَهُ. • فَوَدَّ: (إِذَا كَانَ ذَلِكَ) أَي الدُّخُولُ. • فَوَدَّ: (بِتَحْرِيفِهِ) أَي وَعَدَمَ اجْتِنَابِ الْمُحَرِّفِ يَقِينًا. • فَوَدَّ: (وَيَقْبَلُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِعِلْمِ هَرَقْلَ. • فَوَدَّ: (الَّذِي ذَكَرَهُ) أَي الْمُصَنَّفُ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ نَسْخِهِ الْخ وَقَوْلُهُ: وَذَكَرَنَاهُ أَي فِي قَوْلِهِ أَوْ قَبْلَ نَسْخِهِ وَبَعْدَ تَحْرِيفِهِ الْخ وَقَوْلُهُ: مَا لَوْ دَخَلُوا بَعْدَ التَّحْرِيفِ الْخ أَي فَلَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُمْ الْخ هَرَقْلَ. • فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَ النَّسْخِ الْخ) عَطْفٌ عَلَى بَعْدِ التَّحْرِيفِ. • فَوَدَّ: (وَقِيلَ: إِنَّهَا مُخَصَّصَةٌ) يَعْني نَاسِخَةٌ لِلْبَعْضِ لَا لِلْجَمِيعِ الَّذِي هُوَ مُرَادُ الْأَصَحِّ كَمَا لَا يَخْفَى لِاسْتِحَالَةِ إِرَادَةِ التَّخْصِيسِ حَقِيقَةً هُنَا الَّذِي هُوَ قَضَرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَقْرَائِهِ هَرَقْلَ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَلَا ذَلَالَةٌ فِيهِ) أَي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا جِلَّ لَكُمْ﴾ [٥٠:١] مَرْنِ: [٥٠:١] الْخ هَرَقْلَ.

• فَوَدَّ: (يَقِينًا) مُتَعَلِّقٌ بِاجْتِنَابِ فَقَطْ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِقْتِصَارُ فِي بَيَانِ الْمَقْهُومِ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي وَلَمْ يَجْتَنِبُوا وَلَوْ احْتِمَالًا. • فَوَدَّ: (وَيَقْبَلُ ذَلِكَ) عَطْفٌ عَلَى عِلْمِ.

فيه وإن انتصر له الشبكي لاحتماله التسخُّ أيضًا إذ لا يُشترطُ في نسخ الشريعة لما قبلها رفعها لجميع أحكامها . وقول الشبكي ينبغي الجُلَّ فيمن علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال وإلا فما من كتابي اليوم لا يُعلم أنه إسرائيلي إلا ويُحتمل فيه ذلك فيؤدِّي إلى أن لا تجلُ ذبائح أحد منهم اليوم ولا مُناكَحتهم بل ولا في زمن الصحابة كبتني قُرْنِظَة والتضير وقَيْثَغَاغ وطَلِبَ مِنِّي بالشام منهم من الذبائح فأبيث لأن يذهبهم على ذبيحتهم دليل شرعي، ومنهم قبلي مُحْتَسِبٌ بفتوى بعضهم ولا بأس بالمنع وأما الفتوى به فجهل واشتباة على من أفتى به اهـ مُلَخَّصًا ضعيف على أن فيه مناقشات ليس هذا محلَّ بسطها أما الإسرائيلية بقيتا بالتواتر أو بقول عدلين لا المتعاقدين كما مرَّ بما فيه فتحلُّ مُطلقًا لشرف نسبها ما لم يُتَيَقَّنْ دخول أول آباؤها في ذلك الدين بعد بَغْتَة تنسخه لِسُقُوطِ فضيلته بنسخه وهي بَغْتَة عيسى أو نَبِيْنَا صلى الله عليهما وسلم لا بَغْتَة من بين موسى وعيسى لأنهم كلهم أرسلوا بالتوراة، وزبور داود قد مرَّ أنه حكَمَ ومواعظ ولا يُؤثِّرُ هنا تَمَشُّكُهم بالمُحَرِّفِ قبل التسخُّ لما ذَكَرَ واقتضاء كلام الشيخين أن الإسرائيلية ولو يهودته لا تُحَرِّمُ إلا إن كان تَهَوُّدُ أول أصولها بعد بَغْتَة نَبِيْنَا ﷺ مِنِّي على ما مرَّ أن بَغْتَة عيسى غير ناسخة وقد هُجِبَتْ بَخْنُ البناء ويؤجبه بأن شَرَفُهم اقتضى أن لا يُحَرِّمُوا إلا بعد بَغْتَة ناسخة قطعًا لِقَوْلِهَا فلا شبهة بخلاف المُحْتَمَلَةِ وإن كان الأصحُّ أنها ناسخة .

• فَوَدَّ: (لاحتماله التسخُّ) أي لِلْجَمِيعِ . • فَوَدَّ: (وَيُحْتَمَلُ فِيهِ ذَلِكَ) أي الشكُّ المذكور أو كَوْنُ الدُخُولِ بعد التسخُّ، والتحريف الأولى أن يقول وفي ذلك التردُّدُ . • فَوَدَّ: (وطَلِبَ إلخ) ببناء المفعول وقوله: (منهم) نائب فاعله . • فَوَدَّ: (دليل شرعي) أي على جُلِّ ذبائِحِهِمْ . • فَوَدَّ: (ضعيف) خبر وقول الشبكي . • فَوَدَّ: (ومنهم إلخ) بصيغة المضى يقينا أراد به ما يَشْمَلُ الظنَّ القويَّ بقرينة قوله أو بقول عدلين نظير ما مرَّ في قول المصنِّفِ عِلْمَ . • فَوَدَّ: (مطلقًا) يعني قوله ما لم يُتَيَقَّنْ إلخ . • فَوَدَّ: (ما لم يُتَيَقَّنْ دخول إلخ) بأن عِلْمَ دخوله فيه قبلها أو شكُّ وإن عِلْمَ دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بَغْتَة لا تنسخه كَبَغْتَة من بين موسى وعيسى مُغْنِي وشرح المنهج . • فَوَدَّ: (وزبور داود قد مرَّ إلخ) استِثْنَاءُ بيانِي . • فَوَدَّ: (ولا يُؤثِّرُ هنا) أي في الإسرائيلية يقينا اهـ ش . • فَوَدَّ: (لما ذَكَرَ) أي من شَرَفِ نسبها . • فَوَدَّ: (بأن شَرَفُهم) وقوله: أن لا يُحَرِّمُوا الأولى فيهما الإفراد والثانيث . • فَوَدَّ: (فلا شبهة) لَعَلَّه تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ قَطْعًا .

• فَوَدَّ: (أما الإسرائيلية يقينا) هذا مُشْكِلٌ مع قوله أو بقول عدلين إلا إن أراد اليقين ولو حُكِّمًا أو أراد به ما يَشْمَلُ الظنَّ القويَّ نظير ما قاله في قول المصنِّفِ السابِقِ عِلْمَ . • فَوَدَّ: (بعد بَغْتَة تنسخه) قال في شرح المنهج بأن عِلْمَ دخوله فيه قبلها أو شكُّ وإن عِلْمَ دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بَغْتَة لا تنسخه كَبَغْتَة من بين موسى وعيسى انتهى .

(تنبيه) : يُعْلَمُ مِنَّا بِأَنِّي مِنْ حَرَمَةِ الْمُتَوَلَّدَةِ بَيْنَ مَنْ تَحِلُّ وَمَنْ لَا تَحِلُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ هُنَا فِي الْإِسْرَائِيلِيَّةِ وَغَيْرِهَا «أَوَّلُ آبَائِهَا» أَوَّلُ الْمُتَنَقِّلِينَ مِنْهُمْ وَأَنَّهُ يَكْفِي فِي تَحْرِيمِهَا دُخُولُ وَاحِدٍ مِنْ آبَائِهَا بَعْدَ التَّنْخِخِ أَوْ التَّحْرِيفِ عَلَى مَا مَرَّ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ غَيْرُهُ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ صَارَتْ مُتَوَلَّدَةً بَيْنَ مَنْ يَحِلُّ وَمَنْ تُحْرَمُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكْفِي هُنَا بَعْضُ آبَائِهَا مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ نَظِيرَ مَا بَأْتِيَ ثُمَّ (وَالْكِتَابِيَّةُ الْمُتَنَكِّحَةُ) الْإِسْرَائِيلِيَّةُ وَغَيْرُهَا (كَمُسْلِمَةٍ) مُتَنَكِّحَةٍ (فِي نَفْسِهَا) وَكِسْوَةٍ وَمَسْكَنِ (وَقَسَمِ) وَطَلَاقٍ وَغَيْرِهَا مَا عَدَا نَحْوَ التَّوَارِثِ وَالْحَدِّ بِقَذْفِهَا لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الزَّوْجِيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِذَلِكَ (وَتُجَبِّزُ) كَحَلِيلَةٍ مُسْلِمَةٍ أَيْ لَهُ إِجْبَارُهَا (عَلَى غُسْلِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ) عَقِبَ الْإِنْقِطَاعِ لِتَوْقُفِ حِلِّ الْوَطْءِ عَلَيْهِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْحَنْفِيَّ لَا يُجَبِّرُهَا لَكِنْ الْأَوْجَهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ احْتِيَاظٌ فَنَائِئُهُ أَنَّهُ كَالْجَنَابَةِ فَإِنْ أَبَتْ غَسْلُهَا وَتَشْتَرَطُ نَيْثُهَا - إِذَا اغْتَسَلَتْ اخْتِيَارًا كَمُغْسَلِ الْمَجْنُونَةِ

• فَوَدَّ: (يُعْلَمُ مِنَّا بِأَنِّي) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتِعْمَالِ قَوَائِمِ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (مِنَّا بِأَنِّي) أَيْ أَنفَاءً فِي الْمَنْعِ.
• فَوَدَّ: (أَوَّلُ الْمُتَنَقِّلِينَ) (إِلَى) أَيْ فَاغْتِيَاظُ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْغَالِبَ تَبَعِيَّةُ أَبْنَائِهِ لَهُ وَلِلْإِحْتِرَازِ عَنْ دُخُولِ مَا عَدَا الْأَوَّلِ مَثَلًا قَبْلَ التَّنْخِخِ وَالتَّحْرِيفِ فَلَا اغْتِيَاظَ بِهِ فَيَكُونُ الْحَاصِلُ أَنَّ شَرْطَ الْحِلِّ دُخُولُ الْأَوَّلِ بِشَرْطِهِ يَقِينًا مُطْلَقًا أَوْ احْتِمَالًا فِي الْإِسْرَائِيلِيَّةِ وَتَبَعِيَّةُ مَنْ بَيْنَهَا أَيْ الْمُتَنَكِّحَةِ وَبَيْنَهُ أَيْ الْأَبِ الْمَذْكُورِ لَهُ أَيْ لِهَذَا الْأَبِ وَجَهْلُ الْحَالِ فِيهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ عَدَمُ عِلْمِ عَدَمِ التَّبَعِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّهِ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا) أَيْ الْكِتَابِيَّةُ حِينَئِذٍ أَيْ حِينَ إِذْ دَخَلَ وَاحِدٌ مِنْ آبَائِهَا بَعْدَ التَّنْخِخِ وَالتَّحْرِيفِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ مَنْ تَحِلُّ) (إِلَى) الظَّاهِرُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ. • فَوَدَّ: (وَظَاهِرُهُ) لَعَلَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ قَوْلُهُ: أَنَّ يَكْفِي فِي تَحْرِيمِهَا إِلَخَ أَوْ قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ إِلَخَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِلَخَ بِلَا ضَمِيرٍ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ فِي تَحْرِيمِ كِتَابِيَّةٍ دَخَلَ وَاحِدٌ مِنْ آبَائِهَا إِلَخَ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ فِي الْمُتَوَلَّدَةِ بَيْنَ مَنْ تَحِلُّ وَمَنْ تُحْرَمُ.
• فَوَدَّ: (وَغَيْرِهَا) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَبَتْ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِاشْتِرَاكِهِمَا) أَيْ الْكِتَابِيَّةِ وَالْمُسْلِمَةِ الْمُتَنَكِّحَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (كَحَلِيلَةٍ مُسْلِمَةٍ) (إِلَى) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتُجَبِّرُ الزَّوْجَةَ الْمُتَمَتِّعَةَ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً وَكَذَا الْأُمُّ أَيْ لِلْحَلِيلِ إِجْبَارُهَا عَلَى غُسْلِ إِلَخَ وَيَسْتَبِيحُ بِهَذَا الْغُسْلِ الْوَطْءُ وَإِنْ لَمْ تَتَوَّهْ لِلضَّرُورَةِ أ. • فَوَدَّ: (عَقِبَ الْإِنْقِطَاعِ) مُتَمَلِّقٌ بِتَجَبُّرٍ أَوْ غُسْلٍ فِي الْمَنْعِ. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيْ التَّحْلِيلُ.
• فَوَدَّ: (نَيْثُهَا) أَيْ الْكِتَابِيَّةِ وَقَوْلُهُ إِذَا اغْتَسَلَتْ اخْتِيَارًا مُتَمَلِّقٌ بِشَرْطٍ وَسَيَذْكَرُ مُحْتَزَرَهُ بِقَوْلِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي مُكَرَّمَةِ إِلَخَ وَقَوْلُهُ: اسْتِيحَاةُ التَّمَتُّعِ مَفْعُولٌ نَيْثُهَا وَقَوْلُهُ: كَمُغْسَلِ الْمَجْنُونَةِ إِلَخَ أَيْ كَمَا يُشْتَرَطُ نَيْثُ

• فَوَدَّ: (أَوَّلُ الْمُتَنَقِّلِينَ) (إِلَى) أَيْ فَاغْتِيَاظُ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْغَالِبَ تَبَعِيَّةُ أَبْنَائِهِ لَهُ وَلِلْإِحْتِرَازِ عَنْ دُخُولِ مَا عَدَا الْأَوَّلِ مَثَلًا قَبْلَ التَّنْخِخِ وَالتَّحْرِيفِ فَلَا اغْتِيَاظَ بِهِ فَيَكُونُ الْحَاصِلُ أَنَّ شَرْطَ الْحِلِّ دُخُولُ الْأَوَّلِ بِشَرْطِهِ يَقِينًا مُطْلَقًا أَوْ احْتِمَالًا فِي الْإِسْرَائِيلِيَّةِ وَتَبَعِيَّةُ مَنْ بَيْنَهَا أَيْ الْمُتَنَكِّحَةِ وَبَيْنَهُ أَيْ الْأَبِ الْمَذْكُورِ لَهُ أَوْ جَهْلُ الْحَالِ فِيهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ عَدَمُ عِلْمِ عَدَمِ التَّبَعِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (تَشْتَرَطُ) نَيْثُهَا إِلَخَ كَذَا شَرَحَ م. ر.

على المعتمد والمُتَمَتِّع - استحباحة التمتع وخالف في المجموع في موضع فجزم بعدم اشتراط نية الأولى للضرورة ولا اشتراط في مكرهه على غسلها للضرورة مع عدم مباشرته للفعل (وكذا جنابة) أي غسلها ولو فوراً وإن كانت غير مكلفة (وترك أكل خنزير) وشرب ما يُسَكِّرُ - وإن اعتقدت جلّه -، ونحو بصل نيء، وإزالة وسخ وشعر ولو بنحو إبط وظفر ككل مُتَفَرِّعٍ عن كمال التمتع (في الأظهر) لما في مخالفة كل مما ذكر من الاستقذار وبخس استثناء مسسوح ورتقاء ومُتَخَيِّرَةٍ وَمِنْ بَعْدِهِ شُبُهَةٌ أَوْ إِحْرَامٌ - فلا يُجْبِرُهَا على نحو الفسل إذا لا تَمَتَّعَ - فيه نظراً، والوجه ما أطلقوه لأن دوام نحو الجنابة يُورِثُ قَدْرًا في البدن.....

مُبايِرٍ غُسْلِ الْمَجْنُونَةِ إلخ. □ فُود: (والمُتَمَتِّعَةُ) أي مُسْلِمَةٌ كَانَتْ أَوْ كَافِرَةٌ سَمَ وَكُرْدِي. □ فُود: (وَخَالَفَ إلخ) عبارة النهاية وإن خالف إلخ. □ فُود: (نية الأولى) أي الكتابية اهـ ع ش. □ فُود: (ولا يُشْتَرَطُ) أي نية المُجْبِرِ أَوْ الْمُجْبِرَةِ استحباحة التمتع فكان الأولى التائب وقوله: في مكرهه إلخ أي في مُتَغَيِّلَةٍ بِالْإِجْبَارِ لَا بِالْإِخْتِيَارِ. □ فُود: (مع عدم مباشرته) أي المُجْبِرِ على الفعل أي الغسل. □ فُود: (أي غسلها) عبارة المُغْنِي أي تُجْبِرُ الْكِتَابِيَّةَ عَلَى غُسْلِهَا مِنَ الْجَنَابَةِ اهـ. □ فُود: (ولو فوراً) هو غاية في الإيجاب والوجه الثاني أنه لا يُجْبِرُهَا إِلَّا إِذَا طَالَ زَمَنُ الْجَنَابَةِ اهـ رَشِيدِي. □ فُود: (وشرب ما يُسَكِّرُ) إلى المنى في المُغْنِي. □ فُود: (وإن اعتقدت إلخ) عبارة المُغْنِي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي إِجْبَارِ الْكِتَابِيَّةِ عَلَى تَرْكِ أَكْلِ لَحْمِ الْخَنَزِيرِ إِذَا كَانَتْ تَعْتَقِدُ جِلَّهُ كَالنَّصْرَانِيَّةِ فَإِنْ كَانَتْ تَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ كَالْيَهُودِيَّةِ مَنَعَهَا مِنْهُ قَطْعًا.

□ فُود: (ونحو بصل إلخ) وأكل ما يُخَافُ مِنْهُ خُدُوثُ الْمَرَضِ اهـ مُغْنِي. □ فُود: (ولو بنحو إبط وظفر إلخ) عبارة المُغْنِي وَلَهُ إِجْبَارُهَا أَيْ الزَّوْجَةُ مُطْلَقًا أَيْضًا عَلَى التَّنْظِيفِ بِالِاسْتِغْدَادِ وَقَلَمِ الْأُظْفَارِ وَإِزَالَةِ شَعْرِ الْإِبْطِ وَالْأَوْسَاحِ إِذَا تَفَاحَشَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَفَاحَشْ اهـ. □ فُود: (ويُخَسَّسُ اسْتِثْنَاءُ إلخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ الْآتِي فِيهِ نَظَرٌ. □ فُود: (استثناء مسسوح إلخ) يعني استثناء ما إذا كان الحليل مَمْسُوحًا مُطْلَقًا أَوْ كَانَتْ الْحَلِيلَةُ رَتْقَاءَ إلخ. □ فُود: (والوجه ما أطلقوه) سئل العلامة حجّ عمّا إذا امْتَنَعَتِ الزَّوْجَةُ مِنْ تَمَكِينِ الزَّوْجِ لِتَشَعُّبِهِ وَكَثْرَةِ أَوْسَاحِهِ هَلْ تَكُونُ نَاشِئَةً أَمْ لَا فَأَجَابَ بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ نَاشِئَةً بِذَلِكَ إِذْ كُلُّ مَا تُجْبِرُ الْمَرْأَةَ عَلَى إِزَالَتِهِ يُجْبِرُ هُوَ عَلَيْهِ أَخْذًا يَمَّا فِي الْبَيَانِ أَنَّ كُلَّ مَا يَتَأَذَى بِهِ الْإِنْسَانُ تُجِبُّ عَلَى الزَّوْجِ إِزَالَتُهُ اهـ أَيْ حَيْثُ تَأَذَّتْ بِذَلِكَ تَأَذَّى لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ جَوَابُ السُّوَالِ عَنْ رَجُلٍ ظَهَرَ بِيَدَيْهِ الْمُبَارَكُ الْمَعْرُوفُ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَخْبِرَ طَبِيبَانِ أَنَّهُ مِمَّا يُعْدِي أَوْ تَأَذَّتْ بِهِ تَأَذَّى لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً لِمَلَاذِمَتِهِ مَعَ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ تَنْظِيفِ مَا بِيَدَيْهِ فَلَا تَصِيرُ نَاشِئَةً بِامْتِنَاعِهَا وَإِنْ لَمْ يُخَيَّرْ بِذَلِكَ وَلَا زَمَ عَلَى التَّظَافَةِ بِحَيْثُ لَمْ يَتَّقِ بِيَدَيْهِ مِنَ الْمُفْونَاتِ مَا يَتَأَذَّى بِهِ عَادَةً وَجَبَ عَلَيْهَا تَمَكِينُهُ وَلَا عِزَّةٌ بِمُجَرَّدِ تَفَرُّتِهَا وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي

□ فُود: (والمُتَمَتِّعَةُ إلخ) أي سِوَا الْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِرَةِ كَمَا بَيَّنَّ الشَّارِحُ فِي فِتَاوِيهِ. □ فُود: (وَخَالَفَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي مَوْضِعِ فَجَزَمَ إلخ) فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَيُتَفَرَّقُ عَدَمُ النَّيَّةِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي الْمُسْلِمَةِ الْمَجْنُونَةِ مَحْمُولٌ عَلَى نَفْيِ ذَلِكَ فِيهَا فَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ شَرْحُ م ر.

فَيَشَوُّشُ عَلَيْهِ التَّمَتُّعُ وَلَوْ بِالنَّظَرِ (وَتَجَبُّزُ هِيَ مُسَلِّمَةٌ عَلَى غَسَلِ مَا تَجَبَّسَ مِنْ أَعْضَائِهَا) وَشَيْءٌ مِنْ بَدَنِهَا وَلَوْ بِمَعْفُوٍّ عَنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ لِتَوَقُّفِ كِمَالِ التَّمَتُّعِ عَلَى ذَلِكَ وَغَسَلِ نَجَاسَةِ مَلْبُوسٍ ظَهَرَ رِيحُهَا أَوْ لَوْنُهَا وَعَلَى عَدَمِ لُبْسِ نَجِسٍ أَوْ ذِي رِيحٍ كَرِيهِهِ وَخُرُوجِ وَلَوْ لِمَسْجِدٍ أَوْ كَنِيسَةٍ وَاسْتِعْمَالِ دَوَاءٍ يَمْنَعُ الْحَمْلَ وَالْقَاءَ أَوْ إِفْسَادِ نُطْفَةِ اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّجْمِ لِحَرَمَتِهِ وَلَوْ قَبْلَ تَخْلُقِهَا عَلَى الْأَوْجِهِ كَمَا مَرَّ وَعَلَى فَعَلٍ مَا اعْتَادَهُ مِنْهَا حَالَ التَّمَتُّعِ مِمَّا يَدْعُو إِلَيْهِ وَيُرْغَبُ فِيهِ أَخْذًا مِنْ جَعْلِهِمْ إِعْرَاضَهَا وَغُبُوشَهَا بَعْدَ لُطْفِهَا وَطَلَاقِ وَجْهِهَا أَمَارَةً تُشَوِّزُ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ إِطْلَاقَ بَعْضِهِمْ وَجُوبَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لاعتْيَادِ وَعَدَمِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَظَاهَرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَكْرُوهِ كَكَلَامِ حَالٍ جَمَاعٍ فَقَدْ سُئِلَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا خَيْرَ فِيهِ حِينَئِذٍ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ أَوَّلًا

هَذَا التَّفْصِيلُ الْفُرُوحُ السَّيَّالَةُ وَنَحْوُهَا مِنْ كُلِّ مَا لَا يُثَبِّتُ الْخِيَارَ وَلَا يُعْمَلُ بِقَوْلِهَا فِي ذَلِكَ بَلْ بِشَهَادَةِ مَنْ يُعْرِفُ حَالَهُ لِكَثْرَتِهِ عَشْرَةٌ لَهُ أَهـ ع ش . قُودُ: (فَيَشَوُّشُ عَلَيْهِ التَّمَتُّعُ) أَيُّ وَلَوْ كَانَ التَّمَتُّعُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَزَوَالِ الْإِحْرَامِ أَهـ ع ش وَبِهِ يَنْدَفِعُ اعْتِرَاضُ سَمٍ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَلَوْ بِالنَّظَرِ قَضَيْتُهُ جَوَازُ نَظَرِ الْمُعْتَدَةِ عَنْ شُبْهَةٍ وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَابِ الْعِدَّةِ مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ نَظَرُهَا وَلَوْ بِلا شُبْهَةٍ أَهـ .

قُودُ (لَسِي): (وَتَجَبُّزُ هِيَ الْإِخ) وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِسْتِمْنَاعُ بِمَعْصِيَةِ مُتَجَبِّسٍ إِذَا تَوَلَّدَ مِنْهُ تَجَبُّسٌ كَمَا بَحَثَهُ الْأَفْرَعِيُّ وَفِي قَدَرٍ مَا يُجَبِّزُهَا عَلَى الْغُسْلِ مِنْ نَحْوِ أَكْلِ خَنْزِيرٍ وَجِهَانٍ أَوْ جَهْمَا سَبْمًا كَوَلُوغِهِ . وَكَالزَّوْجِ فِيمَا ذَكَرَ السَّيِّدُ كَمَا فَهِمَ بِالْأَوَّلَى وَلَيْسَ لَهُ إِجْبَازُ أَمَتِهِ الْمَجُوسِيَّةِ أَوْ الْوَنُثِيَّةِ عَلَى الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الرِّقَّ أَفَادَهَا الْأَمَانَ مِنَ الْقَتْلِ أَهـ نِهَاجُهُ زَادَ الْمُغْنِي وَلَهُمَا مَنَعُ الْكِتَابِيَّةِ مِنْ شُرْبِ مَا يُسَكِّرُ وَكَذَا مِنْ غَيْرِهِ وَمِنْ الْبَيْعِ وَالْكَتَابَةِ كَمَا يَمْنَعُ الْمُسْلِمَةُ مِنْ شُرْبِ التَّبِيدِ إِذَا كَانَتْ تَعْتَقِدُ إِيَّاخَتَهُ مِنَ الْقَدْرِ الَّذِي يُسَكِّرُ وَكَذَا مِنْ غَيْرِهِ وَمِنْ الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ أَهـ . قُودُ: (وَلَوْ بِمَعْفُوٍّ عَنْهُ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِلنَّجَاسَةِ أَثَرٌ مِنْ لَوْنٍ أَوْ غَيْرِهِ أَهـ ع ش . قُودُ: (ظَهَرَ رِيحُهَا الْإِخ) أَخْرَجَ مَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ ذَلِكَ وَلَا يَتَعَدُّ جَبْرُهَا حِينَئِذٍ أَيْضًا إِذَا خَشِيَ عِنْدَ التَّمَتُّعِ التَّلَوُّثَ مِنْ رَطْبٍ قَدْ يَتَّقُوهُ أَهـ سَم . قُودُ: (لُبْسِ نَجِسٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: لُبْسِ جِلْدِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ دِبَاغِهِ أَهـ . قُودُ: (اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّجْمِ) عَبَّرَ فِي بَابِ الْعِدَّةِ بِاسْتِقْرَارِ النُّطْفَةِ فِي الرَّجْمِ وَأَخَذَهَا فِي مَبَادِيِ التَّخْلُقِ أَهـ سَم . قُودُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي أَوَائِلِ بَابِ النِّكَاحِ . قُودُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيُّ بِقَوْلِهِ أَخْذًا مِنْ جَعْلِهِمْ الْإِخ . قُودُ: (مَا ذَكَرْتَهُ أَوَّلًا) أَيُّ قَوْلُهُ: وَعَلَى فَعَلٍ مَا اعْتَادَهُ .

قُودُ: (وَلَوْ بِالنَّظَرِ) قَضَيْتُهُ جَوَازُ نَظَرِ الْمُعْتَدَةِ عَنْ شُبْهَةٍ وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَابِ الْعِدَّةِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَبِيلَ فَصْلٍ (عَاشَرَهَا كَزَّوْجٍ وَلَا يَسْتَمْتِعُ بِهَا حَتَّى تَقْضِيَهَا) حَيْثُ عَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ لَاخْتِلَالِ النِّكَاحِ بِتَمَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهَا وَقَالَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَظَرُهَا وَلَوْ بِلا شُبْهَةٍ وَالْخُلُوءُ بِهَا أَنْتَهَى . قُودُ: (ظَهَرَ رِيحُهَا الْإِخ) أَخْرَجَ مَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ ذَلِكَ وَلَا يَتَعَدُّ جَبْرُهَا حِينَئِذٍ أَيْضًا إِذَا خَشِيَ عِنْدَ التَّمَتُّعِ التَّلَوُّثَ مِنْ رَطْبٍ قَدْ يَتَّقُوهُ . قُودُ: (اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّجْمِ) عَبَّرَ فِي بَابِ الْعِدَّةِ بِاسْتِقْرَارِ النُّطْفَةِ فِي الرَّجْمِ وَأَخَذَهَا فِي مَبَادِيِ التَّخْلُقِ .

نَقُلُ بِمَعْضِهِمْ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّ عَلَيْهَا رَفَعَ فَيَحْذَرُهَا وَالتَّحْرِيكَ لَهُ وَاخْتَارَ بِمَعْضِهِمْ وَجُوبَ رَفْعِ تَوَقُّفٍ عَلَيْهِ الْوُطْءَ دُونَ التَّحْرِيكِ، وَبِمَعْضِهِمْ وَجُوبَهُ أَيْضًا لَكِنْ إِنْ طَلَبَهُ، وَبِمَعْضِهِمْ وَجُوبَهُ لِمَرِيضٍ وَهَرِمٍ فَقَطْ وَهُوَ أَوْجَهُ وَلَوْ تَوَقَّفَ عَلَى اسْتِعْلَائِهَا عَلَيْهِ لِنَحْوِ مَرَضٍ اضْطَرَّهِ لِلِاسْتِقْلَاءِ لَمْ يَتِمُّدْ وَجُوبُهُ أَيْضًا .

(وَتَحْرُمُ مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ وَلَنِيٍّ) أَوْ مَجُوسِيٍّ وَإِنْ عَلَا (وَكِتَابِيَّةٌ) جَزْمًا لِأَنَّ الْإِنْتِسَابَ إِلَى الْأَبِ وَهُوَ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ (وَكَذَا عَكْسُهُ) فَتَحْرُمُ مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ كِتَابِيٍّ وَنَحْوِ نِسْيَةٍ (فِي الْأَطْهَرِ) تَغْلِيظًا لِلتَّحْرِيمِ إِلَّا إِنْ بَلَغَتْ وَاخْتَارَتْ دِينَ الْكِتَابِيِّ مِنْهُمَا كَمَا حَكَاهُ عَنِ النَّصِّ وَإِقْرَارِهِ لَاسْتِقْلَالِهَا حِينَئِذٍ وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ وَإِنْ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِتَحْرِيمِهَا وَعَاطَمَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَوَجَّهَ تَخْصِيصَ الْخِلَافِ بِالشَّانِيَةِ أَنَّ تَبَعِيَّةَ الْأَبِ أَقْوَى فَحُرْمَتِ الْأُولَى قَطْعًا دُونَ الشَّانِيَةِ عَلَى قَوْلِ وَمَرَّ أَوَّلُ التَّجَاسَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ حُكْمُ الْمُتَوَلِّدَةِ بَيْنَ آدَمِيٍّ وَغَيْرِهِ .

(وَأَنَّ خَالَفَتِ السَّامِرَةَ الْيَهُودَ) وَهِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، أَصْلُهُمُ السَّامِرِيُّ عَابِدُ الْعِجَلِ (وَالصَّابِثُونَ) مَنْ صَبَأَ إِذَا رَجَعَ (التَّصَارِي) وَهِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ (فِي أَصْلِ دِينِهِمْ).....

• فَوُدْ: (وَبِمَعْضِهِمْ وَجُوبُهُ) أَيِ التَّحْرِيكِ وَيُحْتَمَلُ (أَيِ الرَّفْعِ) . فَوُدْ: (لِمَرِيضٍ وَهَرِمٍ) قَدْ يُقَالُ إِنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ الْوُطْءُ فَظَاهِرٌ وَالْأَقْمَحَلُ تَأْمُلُ وَحِينَئِذٍ فَالضَّابِطُ أَنَّ كُلَّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْوُطْءُ مِنْ رَفْعٍ فَيَحْذَرُ وَيُحْرَكُ وَاسْتِعْلَاءٍ يَجِبُ وَمَا لَا فَلَا وَيُحْتَمَلُ وَجُوبُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَمَا أَلِ التَّمَتُّعُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفَ عَلَيْهِ أَضْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فَتَدَبَّرْ وَلَوْ قِيلَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ أَضْلُ التَّمَتُّعِ يَجِبُ مُطْلَقًا وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَمَا أَلِ كَتَحْرِيكِ يَجِبُ إِنْ طَلَبَهُ وَالْأَقْلَامُ لَمْ يَتِمُّدْ إِسْدَ عَمَرُ . فَوُدْ: (إِلَّا إِنْ بَلَغَتْ الْخ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ وَكَذَا أَيْضًا .

• فَوُدْ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ . فَوُدْ: (وَاخْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ) وَهُوَ الْوَجْهَ شَرَحَ م ر اه سم . فَوُدْ: (وَمَرَّ أَوَّلُ التَّجَاسَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ حُكْمُ الْمُتَوَلِّدَةِ الْخ) قَالَ هُنَاكَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُتَوَلِّدَ بَيْنَ آدَمِيٍّ أَوْ آدَمِيَّةٍ وَمُعَلِّظٌ لَا يَجِلُّ مُنَاكَحَتَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ مِثْلُهُ وَإِنْ اسْتَوَى فِي الدِّينِ وَأَنَّهُ لَوْ وَطِئَ آدَمِيٌّ بِهَيْمَةٍ قَوْلُهَا الْآدَمِيُّ مَمْلُوكٌ لِمَالِكِهَا وَلَا يَلْحَقُ نَسَبُهُ بِنَسَبِ الْوَاطِئِ حَتَّى يَرْتَهُ انْتَهَى اه سم اخْتِصَارًا .

• فَوُدْ: (وَهُمْ طَائِفَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَلَوْ تَهَوَّدَ فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ الرَّافِعِيُّ إِلَى الْمُتَنِّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ مَا لَمْ تَكْفُرْهُمْ الْيَهُودَ وَالتَّصَارِي .

• فَوُدْ: (وَاخْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ) وَهُوَ أَوْجَهُ شَرَحَ م ر . فَوُدْ: (وَمَرَّ أَوَّلُ التَّجَاسَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْخ) قَالَ هُنَاكَ فِي آدَمِيٍّ مُتَوَلِّدٍ بَيْنَ آدَمِيٍّ أَوْ آدَمِيَّةٍ وَمُعَلِّظٌ وَمِثْلُ الْإِسْنَوِيِّ إِلَى عَدَمِ حِلِّ مُنَاكَحَتِهِ وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ لِأَنَّ فِي أَحَدٍ أَضْلَيْهِ مَا لَا يَجِلُّ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً وَلِمَنْ هُوَ مِثْلُهُ وَإِنْ اسْتَوَى فِي الدِّينِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ وَطِئَ آدَمِيٌّ بِهَيْمَةٍ قَوْلُهَا الْآدَمِيُّ مَمْلُوكٌ لِمَالِكِهَا اه وَذَكَرَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ قَالَ بِمَعْضِهِمْ وَيَتَعَدُّ أَنَّ يَلْحَقُ نَسَبُهُ بِنَسَبِ الْوَاطِئِ حَتَّى يَرْتَهُ انْتَهَى وَالْوَجْهَ عَدَمُ اللَّحُوقِ لِأَنَّ شَرْطَهُ حِلُّ الْوُطْءِ أَوْ اقْتِرَائِهِ بِشَبْهَةِ الْوَاطِئِ وَهُمَا مُتَّفَقَانِ هُنَا وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ بِمَا يَتَّبِعِي مُرَاجَعَتُهُ وَاسْتِحْضَارُهُ انْتَهَى .

ولو احتمالاً كأنْ نَفَوْا الصَّابِغَ أو عَبْدُوا كوكبا قال الزَّافِعِي فِي الصَّابِغَةِ : أو عَبْدُوا الكَوَاكِبَ السَّبْعَةَ عَلَيْهِ فهو لَا يُنَافِي مَا يَأْتِي فِي الصَّابِغَةِ الْأَقْدَمِينَ لِاحْتِمَالِ مُوَافَقَةِ هَؤُلَاءِ لِأَوَّلِكَ (مُحَرَّمِينَ) كَالْمُرْتَدِّينَ لِخُرُوجِهِمْ عَنْ مِلَّتِهِمْ إِلَى نَحْوِ رَأْيِ الْقَدَمَاءِ الْآتِي (وَالَا) يُخَالِفُهُمْ فِي ذَلِكَ بِأَنْ وَافَقُوهُمْ فِيهِ يَمِينًا وَإِنَّمَا خَالَفُوهُمْ فِي الْفُرُوعِ (فَلَا) يُحَرِّمُونَ إِنْ وَجَدَتْ فِيهِمُ الشُّرُوطُ الصَّابِغَةُ مَا لَمْ تُكْفَرُوهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَمُبْتَدِعَةٍ مِلَّتِنَا وَقَدْ تُطْلَقُ الصَّابِغَةُ أَيْضًا عَلَى قَوْمٍ أَقْدَمَ مِنَ النَّصَارَى كَانُوا فِي زَمَنِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنُشَوِّينَ لِصَابِغِ عَمِّ نُوحٍ ﷺ يَعْبُدُونَ الكَوَاكِبَ السَّبْعَةَ وَيُضَيِّقُونَ الْأَنَارَ إِلَيْهَا وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ لِقَلْبِكَ حَيٍّ نَاطِقٍ وَلَيْشُوا مِمَّا نَحْنُ إِذْ لَا تَحِلُّ مِمَّا كَحَثُّهُمْ وَلَا ذَبَائِحُهُمْ مُطْلَقًا وَلَا يُقَرُّونَ بِجِزْيَةٍ وَمِنْ ثَمَّ أَفْتَى الْإِسْطَخْرِيُّ وَالْمَحَامِلِيُّ الْقَاهِرُ بِقَتْلِهِمْ لَمَّا اسْتَفْتَى الْفُقَهَاءَ فِيهِمْ فَبَدَّلُوا لَهُ مَا لَا كَثِيرًا فَتَرَكَهُمْ.

(وَلَوْ تَهَوَّدَ نَضْرَانِيّ أَوْ عَكْسَهُ) أَيِ تَنَصَّرَ يَهُودِيٌّ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ دَارِنَا كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَمُضْلِحُهُ قَبُولُ الْجِزْيَةِ بَعْدَ الْإِنْتِقَالِ بِدَارِ الْحَرْبِ الَّذِي زَعَمَهُ الزَّرْكَشِيُّ لَا نَظَرَ إِلَيْهَا وَلَا لِأَقْرَبِ إِذَا طَلَبَهَا وَلَيْسَ انْتَقَلَ بِدَارِنَا (لَمْ يَقَرَّ فِي الْأَطْهَى) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ يَطْلَانِ مَا انْتَقَلَ عَنْهُ وَكَانَ مُقَرًّا يَطْلَانِ مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ فَلَمْ يَقَرَّ كَمُسْلِمٍ ارْتَدَّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَنْ انْتَقَلَ عَقِبَ بَلُوغِهِ إِلَى مَا يَقَرُّ عَلَيْهِ يَقَرُّ وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَأَنَّا لَا نَعْتَبِرُ اعْتِقَادَهُ بَلِ الْوَاقِعُ وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْبَاطِنِ وَالتَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ لِلغَالِبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ.....

• فَوَدَّ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) فَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِمُوَافَقَتِهِمْ فِي أَصْلِهِ أَوْ سَمِّهِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا تَنْظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْكِتَابِيَّةِ الْغَيْرِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْقَوِيَّ. • فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ مُوَافَقَةِ هَؤُلَاءِ) أَيِ الصَّابِغَةِ مِنَ النَّصَارَى لِأَوَّلِكَ أَيِ لِلصَّابِغَةِ الْأَقْدَمِينَ فِي عِبَادَةِ الكَوَاكِبِ السَّبْعَةِ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ تُكْفَرُوهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى) أَيِ عَلَى التَّوْزِيعِ أَوْ رَشِيدِيٍّ. • فَوَدَّ: (كَمُبْتَدِعَةٍ الْخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ وَإِنْ كَانَ مَا ذُكِرَ مِنْ عِبَادَتِهِمُ الْكَوَاكِبِ السَّبْعَةَ وَإِضَافَتِهِمُ الْأَنَارَ إِلَيْهَا احْتِمَالًا. • فَوَدَّ: (لَمَّا اسْتَفْتَى الْفُقَهَاءَ فِيهِمْ) أَيِ وَفِيمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ صَابِغَةِ النَّصَارَى مَنَهِجٍ أَوْ ع. ش. • فَوَدَّ: (فَتَرَكَهُمْ) أَيِ فَالْبَلَاءِ قَدِيمٍ أَوْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَيِ تَنَصَّرَ) إِلَى الْبَابِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ (وَمُضْلِحُهُ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ افْتَضَى إِلَى الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ (أَوْ دَارِنَا). • فَوَدَّ: (وَالَا لِأَقْرَبِ الْخ) وَيَنْظُرُ بِتَأْمُلٍ كَلَامَ الزَّرْكَشِيِّ الْآتِي عَنْ النِّهَايَةِ أَنَّهُ لَا يَقُومُ عَلَيْهِ أَيِ الزَّرْكَشِيُّ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِإِقْرَارِهِ فِيمَا ذُكِرَ. • فَوَدَّ: (إِذَا طَلَبَهَا) أَيِ الْجِزْيَةَ وَقَبُولَهَا مِنْهُ. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّعْلِيلُ أَيِ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ قَوْلِهِ وَكَانَ مُقَرًّا الْخ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) فَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِمُوَافَقَتِهِمْ فِي أَصْلِهِ. • فَوَدَّ: (لَا يَزِي جِلَّ الْمُشْتَبَلَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِنْ رَأَى نِكَاحَهَا أَقْرَبَ نَهَاها انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ بِأَنْ كَانَ لَهُ أَمَانٌ بُلُغَ سَامَتِهِ وَفَاءَ بِأَمَانِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ثُمَّ هُوَ حَرْبِيٌّ إِنْ ظَنَرْنَا بِهِ قَتْلَنَا انْتَهَى وَافْتِصَارُهُ عَلَى الْقَتْلِ يُفْهِمُ أَنَّهُ لَا يُكْفِي إِزْقَافَهُ وَيُوجِبُهُ بِأَنْ تَرَكَ قَتْلَهُ بِتَضَمُّنِ قَبُولِ غَيْرِ الْإِسْلَامِ مِنْهُ وَإِقْرَارِهِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ وَعَلَى هَذَا قَلُّوا أَرْقَقْنَاهُ

(فَإِنْ كَانَتْ) الْمُتَنَقِّلَةُ (امْرَأَةً لَمْ تَحِلَّ لِمُسْلِمٍ) لِأَنَّهَا لَا تُقَرُّ كَالْمُرْتَدَّةِ (وَأِنْ كَانَتْ) الْمُتَنَقِّلَةُ (مُتَكَوِّفَةً) أَيْ الْمُسْلِمِ وَمِثْلُهُ كَافِرٌ لَا يَرَى حِلَّ الْمُتَنَقِّلَةِ (فَكُرْدَةٌ مُسْلِمَةٌ) فَتَنْتَجِزُ الْفُرْقَةُ قَبْلَ الْوُطْءِ وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ لَمْ تُسَلِّمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَمَانٌ؛ فَتَنْقُضُهُ إِنْ ظَفِرْنَا بِهِ وَلَا بُلُغَ مَأْمَنِهِ وَفَاءَ بِأَمَانِهِ (وَفِي قَوْلٍ) لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ (أَوْ دِيْنُهُ الْأَوَّلُ) لِأَنَّهُ كَانَ مُقَرَّاً عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُطْلَبُ مِنْهُ أَحَدُهُمَا؛ إِذْ طُلِبَ الْكُفْرُ كُفْرًا بَلْ إِنَّهُ يُطَالَبُ بِالْإِسْلَامِ عَيْنًا فَإِنْ أُمِّي وَرَجَعَ لِدِينِهِ الْأَوَّلِ لَمْ تَعْرُضْ لَهُ وَقِيلَ الْمُرَادُ ذَلِكَ وَلَا طَلَبَ فِيهِ لِلْكُفْرِ لِأَنَّهُ إِحْبَازٌ عَنِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ كَمَا يُطَالَبُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ الْجِزْيَةِ (وَلَوْ تَوَلَّى).....

• قَوْلُ (سَيِّ): (فَإِنْ كَانَتْ) الْأَوَّلَى إِسْفَاطُ نَاءِ التَّانِيثِ. • قَوْلُ: (الْمُتَنَقِّلَةُ) أَيْ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ أَوْ بِالْمُكْسِ. • قَوْلُ: (فَتَنْتَجِزُ الْفُرْقَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ الْمُرَادُ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُ: (قَبْلَ الْوُطْءِ) أَيْ وَوُصُولِ مَنِي مُخْتَرَمٍ فِي فَرْجِهَا مُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (مِنْهُ) أَيْ مِمَّنْ انْتَقَلَ مِنْ دِينِ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَى دِينِ الْيَهُودِيَّةِ أَوْ بِالْمُكْسِ. • قَوْلُ: (فَتَنْقُضُهُ) إِنْ ظَفِرْنَا بِهِ) أَيْ يَجُوزُ لَنَا قَتْلُهُ وَيَجُوزُ ضَرْبُ الرَّقِّ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ الْمَنُّ عَلَيْهِ أَهْ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَهَذَا فِي الذَّكْرِ وَقِيَاسُهُ فِي الْمَرْأَةِ أَتَاهَا لَا تُقْتَلُ وَلَكِنَّهَا تُرْفَقُ بِمُجَرَّدِ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَيْهَا كَسَائِرِ الْحَرْبِيَّاتِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: قَبْلُ: لِأَنَّهَا لَا تُقَرُّ كَالْمُرْتَدَّةِ لِجَوَازِ أَنْ يُرِيدَ أَتَاهَا لَا تُقَرُّ بِالْجِزْيَةِ قَالَهُ ع ش وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذْ كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي تَعْيِينِ الْقَتْلِ بَلْ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي أَيْفًا صَرِيحٌ فِيهِ أَيْضًا قَوْلُهُ: لِجَوَازِ أَنْ يُرِيدَ الْخِ ظَاهِرُ الْمَنْعِ وَلِذَلِكَ عَقَّبَ الْحَلَبِيُّ مَا مَرَّ عَنِ الزِّيَادِيِّ بِمَا نَصَّهِ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ وَإِنْ ضَرَبْنَا عَلَيْهِ الرَّقَّ أَوْ مَتَّأ عَلَيْهِ أَهْ وَقَالَ سَمِ قَوْلُهُ: وَلَا بُلُغَ مَأْمَنِهِ قَالِ فِي شَرْحِ الرَّوَضِ ثُمَّ هُوَ حَزْبِي وَإِنْ ظَفِرْنَا بِهِ قَتَلْنَاهُ أَهْ وَافْتِصَارُهُ عَلَى الْقَتْلِ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِزْقَافُهُ وَيُوجِبُهُ بَأَنْ تَرَكَ قَتْلَهُ يَتَضَمَّنُ قَبُولَ غَيْرِ الْإِسْلَامِ مِنْهُ وَإِقْرَارَهُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ رَفَقْنَاهُ فَهَلْ نَقُولُ لَا يَثْبُتُ الرَّقُّ أَوْ نَقُولُ يَثْبُتُ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ؟ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ أَهْ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَفِي قَوْلِ الْخِ) وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ (وَيُظْهَرُ أَنَّ عَدَمَ قَبُولِ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فِيمَا بَعْدَ عَقْدِ الْجِزْيَةِ أَيْ قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ أَمَّا لَوْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ بَدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ جَاءَ وَقِيلَ الْجِزْيَةُ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ لِمَصْلَحَةِ قَبُولِهَا) مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ أَهْ نِهَآيَةً وَمَرَّ أَيْفًا فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ. • قَوْلُ: (كَمَا يُطَالَبُ بِالْإِسْلَامِ الْخِ) وَيُقَرَّرُ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنْ طُلِبَ الْجِزْيَةُ لَيْسَ طُلِبَ الْكُفْرُ بِخِلَافِ طُلِبَ الرُّجُوعُ لِدِينِهِ

فَهَلْ نَقُولُ لَا يَثْبُتُ الرَّقُّ أَوْ نَقُولُ يَثْبُتُ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ فِيهِ؟ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُ: (كَمَا يُطَالَبُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ الْجِزْيَةِ) وَيُقَرَّرُ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنْ طُلِبَ الْجِزْيَةُ لَيْسَ طُلِبَ الْكُفْرُ بِخِلَافِ طُلِبَ الرُّجُوعُ لِدِينِهِ الْأَوَّلِ. • قَوْلُ: (كَمَا يُطَالَبُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ الْجِزْيَةِ) وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ (وَيُظْهَرُ أَنَّ عَدَمَ قَبُولِ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فِيمَا بَعْدَ عَقْدِ الْجِزْيَةِ أَيْ قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ أَمَّا لَوْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ بَدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ جَاءَنَا وَقِيلَ الْجِزْيَةُ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ لِمَصْلَحَةِ قَبُولِهَا) مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ شَرْحُ م ر.

كتابي (لم يُقرِّ) لما مرَّ (وفيما يُقبلُ) منه (القولان) المذكورانِ أظهرهما تعيُّنُ الإسلامِ فإنَّ أبي فكما مرَّ (ولو تهوَّدَ ونُسي أو تنصَّرَ لم يُقرِّ) لذلك (ويُتعيَّنُ الإسلامُ كمسلم ارتدَّ) ولم يُخْرِ هنا القولانِ لأنَّ المُتَنَقِّلَ عنه أَذَوْنُ فإنَّ أبي فكما مرَّ أيضًا على الأوجه وإنَّ اقتضى كلامهم قتله مُطلقًا تَغْلِيظًا لِخَفَنِ الدِّمِ وَوَفَاءَ بِالْأَمَانِ إنَّ كانَ له والفرقُ بينه وبين مسلم ارتدَّ ظاهرًا، وزعم الزَّرْكَشِيُّ كالأذرعِيِّ أَنَّهُ يَبْقَى على حكمه، وإنَّ وَقَعَ منه ذلكَ بَعِيدٌ من كلامهم والمعنى كما هو ظاهرٌ .

(ولا تجلُّ مُرتدَّةً لأخيه) مسلم لإهدارها وكافرٍ لغلقة الإسلامِ ومُرتدَّةً لإهداره أيضًا .
(ولو ارتدَّ زوجانِ) مَعَ (أو أحدهما قبلَ دخولي) أي وطئًا أو وُصُولِ مِنِّي مُخْتَرَمٍ لِفِرْجِهَا (تَجَزَّتْ الفُرْقَةُ) لأنَّ النِّكَاحَ لم يَتَأَكَّدْ لِقَعْدِ غَايَتِهِ (أو) ارتدَّا أو أحدهما (بعده وَقَعْتُ) الفُرْقَةُ كطَلَاكِ وظَهَارٍ وإِلَاءٍ (فإنَّ جمعهما الإسلامُ في العِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ) بينهما لِتَأَكُّدِهِ وَنَقْدَ مَا ذَكَرَ (والا فَالفُرْقَةُ) بينهما حَاصِلَةٌ (من) حينِ (الرُّدَّةِ) منهما أو من أحدهما ولا يَنْفُذُ مَا ذَكَرَ (ويُحَرِّمُ الوطْءَ في) مُدَّةِ (التَّوَقُّفِ) لِنَزُولِ مَلِكِ النِّكَاحِ بِإِشْرَافِهِ عَلَى الزَّوَالِ (ولا حَدِّ) فيه لِشُبْهَةِ بَقَاءِ النِّكَاحِ

الأوَّلِ اه سم . فوَدَ: (كتابي) إِلَى التَّيَمُّنِ فِي الْمُغْنَى إِذَا قَوْلُهُ نَعَمْ يُعَزَّرُ . فوَدَ: (كتابي) أَي أَوْ مَجُوسِيْ
اه مُغْنَى . فوَدَ: (لِمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحٍ لَمْ يُقَرَّرْ فِي الْأَظْهَرِ . فوَدَ: (أَظْهَرُهُمَا تَعَيُّنُ الْإِسْلَامِ) فَإِنْ كَانَ امْرَأَةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ فَكَرَدَةٌ مُسْلِمَةٌ فِيمَا يَأْتِي اه مُغْنَى . فوَدَ: (فَكَمَا مَرَّ) أَي آيَفَا فِي قَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَمَانٌ
إِلَخ . فوَدَ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) فِي الْأَصْلِ عَلَى الْأَوَّلِ فَلْيُحَرِّرْ اه سَيِّدُ عُمَرَ . فوَدَ: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءٌ كَانَ لَهُ أَمَانٌ أَوْ لَا . فوَدَ: (تَغْلِيظًا لِلِإِلَاحِ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ الْغَايَةِ . فوَدَ: (وَزَعَمَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ إِبْرَاءُ الْأَذْرَعِيِّ عَقَبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ كَمُسْلِمٍ ارْتَدَّ نَصُّهَا هَذَا الْكَلَامُ يَنْتَضِي أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُسْلِمَ قَتَلْنَاهُ كَالْمُرْتَدِّ وَالْوَجْهَ أَنَّ يَكُونُ حَالُهُ كَمَا قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ أَمَانٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ حُكْمُهُ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ حَرْبِيًّا لَا أَمَانٌ لَهُ قِيلَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ وَهَذَا وَاصِحٌ انْتَهَتْ اه رَشِيدِي . فوَدَ: (وَإِنْ وَقَعَ مِنْهُ) أَي مِنْ الْوَثْقِيِّ ذَلِكَ أَي الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ . فوَدَ: (بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ إِلَخ) أَقُولُ وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ حُكْمُهُ إِلَخ عَلَى بَقَاءِ أَمَانِهِ وَعَدَمِ جَوَازِ قَتْلِهِ حَالًا بَلْ يُبْلَغُ مَآثِمُهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ حَرْبِيٌّ إِنْ ظَفِرْنَا بِهِ قَتَلْنَاهُ يَرْفَعُ الْخِلَافُ فَتَأَمَّلْ بِالْإِنْصَافِ .

فَوَدَ (سُنِّي) (بَعْدَهُ) أَي الدُّخُولُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ اه مُغْنَى . فوَدَ: (كَطَلَاكِ وَظَهَارٍ وَإِلَاءٍ) أَي أَوْقَعْتُ فِي الرُّدَّةِ فَإِنَّهَا مَوْقُوفَةٌ اه سَيِّدُ عُمَرَ .

فَوَدَ (سُنِّي) (فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ) أَي بَانَ اتِّفَاقُ عَدَمِ قَتْلِهِمَا حَتَّى أَسْلَمَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ يُؤَخَّرُ قَتْلُهُمَا لِيَنْظَرَ هَلْ تَعُودَانِ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَوْ لَا اه ع ش . فوَدَ: (وَنَقْدَ مَا ذَكَرَ) أَي نَحْوُ الطَّلَاكِ اه سَيِّدُ عُمَرَ .

فوَدَ: (وَنَقْدَ مَا ذَكَرَ) أَي مِنَ الطَّلَاكِ وَغَيْرِهِ .

ومن ثمَّ وجِبَتْ له عِدَّةٌ نعم، يُعَزَّرُ فليس له في زَمَنِ التَّوْقُفِ نِكَاحٌ نحوِ أختها.
(تَمَّةٌ) مَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : يا كَافِرَةٌ مُرِيدًا حَقِيقَةَ الكُفْرِ جَرى فيها ما تَقَرَّرَ في الرِّدَّةِ، أو الشَّتْمِ فلا
وكذا إنَّ لم يُرِدْ شَيْئًا لأَصْلِ بَقَاءِ العِصْمَةِ وَجَزَائِ ذلك لِلشَّتْمِ كَثِيرًا مُرَادًا به كُفْرُ نِعْمَةِ الزَّوْجِ.

(بَابُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ)

هو هنا الكافر على أيِّ مِلَّةٍ كان وقد يُطْلَقُ على مُقَابِلِ الْكِتَابِيِّ كما في أَوَّلِ سُورَةِ ﴿لَمْ يَكُنْ﴾
[البقرة: ١١٦] وقد يُسْتَعْمَلُ معه.....

• فَوَدَّ: (وَجِبَتْ له عِدَّةٌ) وهما عِدَتَانِ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ كما لو طَلَّقَ زَوْجَتَهُ رَجْعِيًّا وَوَلَّطَهَا فِي الْعِدَّةِ
وَلَهَا مَهْرٌ يَثَلُ فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ فَالْتَّصُّ هُنَا السَّقُوطُ وَفِي الرَّجْعِيَّةِ إِذَا وَلَّطَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا لَمْ
يَسْقُطْ اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (نِكَاحٌ نَحْوِ أَخِيهَا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى أَنْ يَنْكِحَ أَخِيهَا وَلَا أَرْبَعًا سِوَاهَا وَلَا أَنْ يَنْكِحَ
أُمَّةً لِاحْتِمَالِ إِسْلَامِهَا اه. • فَوَدَّ: (جَرى فيها ما تَقَرَّرَ إلخ) وَفِي الرِّوَضَةِ وَالشَّرْحِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَخْتَهُ مُسْلِمَةً
وَكَافِرَةً غَيْرُ مَذْخُولٍ بِهِمَا فَقَالَ لِلْمُسْلِمَةِ ارْتَدَدَتْ وَلِلدُّمِيَّةِ اسْلَمَتْ فَاتَّكَرَّتَا ارْتَنَعَ نِكَاحُهُمَا بِزَعْمِهِ لِأَنَّ
الدُّمِيَّةَ صَارَتْ بِإِنْكَارِهَا مُرْتَدَّةً بِزَعْمِهِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ أَيْ بِهِمَا وَقَفَ النِّكَاحُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ يَهَابُهُ
أَقُولُ الْأَمْرَ بِالتَّوْقُفِ فِي الدُّمِيَّةِ وَاضِحٌ لِأَنَّهَا مُسْتَمِرَّةُ الْإِنْكَارِ لِمَا ادَّعَاهُ وَذَلِكَ يَقْتَضِي دَوَامَ رِدَّتِهَا بِاعْتِقَادِهِ
وَأَمَّا فِي الْمُسْلِمَةِ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِأَنَّهَا بِإِنْكَارِ الرِّدَّةِ وَاعْتِرَافِهَا بِالْإِسْلَامِ قَدْ زَالَ حُكْمُ الرِّدَّةِ حَتَّى بِزَعْمِهِ وَإِنَّمَا
أَثَرُ فِيمَا قَبْلَ الدُّخُولِ مُطْلَقًا لِأَنَّ طَرِيقَ الرِّدَّةِ يَبْطُلُ النِّكَاحُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّلَفُّظِ
بِالشَّهَادَتَيْنِ فَلَا يَكْفِي إِنْكَارُ الرِّدَّةِ وَالْإِعْتِرَافُ بِالْإِسْلَامِ وَالْفَرَضُ أَنَّهُمَا لَمْ تَأْتِ بِهِمَا اه سَيِّدُ عُمَرَ.

• فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا) فِيهِ مُنَافَاةٌ لِمَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ فِي الرِّدَّةِ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَأَهُ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي
التَّكْفِيرَ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ تَمَّ مَا هُنَا كَانَ مُقْبِلًا لِمَا هُنَاكَ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَلْحَقُ بِهَا مَنْ فِي مَعْنَاهَا مِنْ نَحْوِ
مَوْلَى وَقَيْنٍ يَتَأَمَّلُ اه سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (مُرَادًا به كُفْرُ نِعْمَةِ الزَّوْجِ) أَيْ أَوْ نَحْوَهُ.

بَابُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ

• فَوَدَّ: (هو هنا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَأَسْلَمْتُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ أُمَّةً إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ
أَسْلَمْتُ فِي الْتَهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَإِنْ قُلْتُ إِلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (عَلَى أَيْ مِلَّةٍ كَانَ) أَيْ كِتَابِيًّا كَانَ أَوْ لَا اه
مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مَعَهُ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَلِذَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِنَّ الْمُشْرِكِ وَالْكِتَابِيِّ كَمَا يَقُولُ
أَصْحَابُنَا فِي الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ إِنْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ اخْتَلَفَ مَذْلُوبُهُمَا وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا تَنَوَّلَ
الْآخَرُ اه وَهِيَ لِإِسْلَامِهَا عَمَّا يَوْمُهُ تَغْيِيرُ الشَّارِحِ وَالتَّهَابَةِ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ اسْتِفْهَالٌ ثَالِثٌ أَحْسَنُ.

• فَوَدَّ: (جَرى فيها ما تَقَرَّرَ فِي الرِّدَّةِ) وَفِي الرِّوَضَةِ وَالشَّرْحِ قُبِيلَ الصَّدَاقِ عَنْ فِتَاوَى الْبَقَوِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ
تَخْتَهُ مُسْلِمَةً وَكَافِرَةً غَيْرُ مَذْخُولٍ بِهِمَا فَقَالَ لِلْمُسْلِمَةِ ارْتَدَدَتْ وَلِلدُّمِيَّةِ اسْلَمَتْ فَاتَّكَرَّتَا ارْتَنَعَ نِكَاحُهُمَا
بِزَعْمِهِ لِأَنَّ الدُّمِيَّةَ صَارَتْ بِإِنْكَارِهَا مُرْتَدَّةً بِزَعْمِهِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَ النِّكَاحُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
شَرْحُ م

كالفقير مع المسكين لو (أسلم كتابي أو غيره) كمجوسي أو وثني (وتحت كتابي) حرة تجل له نكاحها ابتداء أو أمة وعققت في العدة أو أسلمت فيها وهو ممن تجل له نكاح الأمة كما تعلم مما يأتي (دام نكاحه) إجماعاً (أو) أسلم وتحت كتابي لا تجل أو (وثني أو مجوسي) مثلاً (فتخلفت) عنه بأن لم تسلم معه (قبل دخول) أو استدخال ماء مختبر (تتجزت الفرقة) بينهما لما مر في الردة (أو) تخلفت (بعده) أي الدخول أو نحوه (وأسلمت في العدة دام نكاحه) إجماعاً إلا ما شذ به التخييم (والا) تسلم فيها بل أضرت لانقضائها وإن قازنه إسلامها كما اقتضاه كلامهم ثقلها للمانع (فالفرقة) بينهما حاصلة (من) حين (إسلامه) إجماعاً .

ولو أسلمت زوجة كافر (وأصق) زوجها على كفره كتاباً كان أو غيره (فكفكبه) المذكور فإن كان قبل نحو وطء تتجزت الفرقة أو بعده وأسلم في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من حين إسلامها فإن قلت : علم بما تقرر أن هذا نظير لما قبله لا عكس له قلت ممنوع بإطلاقه بل هو عكس في التصوير لأن ذاك أسلم وتخلفت وهذه أسلمت وتخلفت وفي الحكم من

فرد : (كالفقير مع المسكين) لعل المراد أنه حيث أطلق المشرِك شمل الكتابي كما في الترجمة أما شمول الكتابي عند إطلاقه لغير الكتابي فلا يخفى بعده اهـ رشدي . فرد : (يجل له إلخ) أي لوجود شرط جلها السابق في الفضل السابق اهـ سم . فرد : (أو أمة) أي كتابية كما يفيد العطف على (حرة) اهـ سم . فرد : (مما يأتي) أي في الفضل الآتي . فرد : (كتابية لا تجل) أي يفقد شرط جلها السابق في الفضل السابق اهـ سم . فرد : (أو استدخال إلخ) عبر المكني بالواو بدل أو . فرد : (لما مر في الردة) أي من قوله لأن النكاح لم يتأكد إلخ . فرد : (لانقضائها) اللام بمعنى إلى . فرد : (وإن قازنه) أي الإنقضاء اهـ ش واستشكل سم والسيّد عمر تصور المقارنة واجعهما . فرد : (من حين إسلامه) فيتزوج حالاً نحو أخيها اهـ ش . فرد : (زوجة كافر) أي مطلقاً كتابية كانت أو غيرها اهـ ش . فرد : (نحو وطء) أي من استدخال المني المختبر . فرد : (من حين إسلامها) أي فتزوج حالاً . فرد : (فإن قلت إلخ) فيه ما لا يخفى على ذي فطرة سليمة إذ المفهوم من كلام المصنف أن ما ذكر نظير لما قبله في الحكم

باب نكاح المشرِك

فرد : (يجل له) أي لوجود شرط جلها السابق في الفضل السابق . فرد : (أو أمة) السابق فكدها بالكتابية لعلها على (حرة) . فرد : (أو أمة وعققت في العدة أو أسلمت فيها إلخ) هذا يخالف ما أفاده كلام الزّواجر وشرحه الآتي . فرد : (لا تجل) أي يفقد شرط جلها السابق في الفضل السابق . فرد : (وإن قازنه إسلامها) اعلم أن إسلامها قد يقارن آخر جزء من العدة بحيث لا يتأخر آخر لفظ الإسلام عن آخر جزء منها وقد يغيب آخر جزء منها بلا فاصل فإن أراد المعنى الأول فليس بظاهر أو الثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض مقتض ومانع حتى يقلب المانع قبيحاً . فرد : (لا عكس له) فيه أدنى شبه لأن المصنف لم يجعل هذا عكساً لما قبله بل شبه العكس وإن لم منه ما قاله .

حَيْثُ إِنَّ الْفُرْقَةَ نَمَّ نَشَأَتْ عَنْ تَخَلُّفِهَا وَهنا نَشَأَتْ عَنْ تَخَلُّفِهِ وَهِيَ فِيهِمَا فُرْقَةٌ فَسَخَّ لَا طَلَاقَ لِأَنَّهُمَا بَغِيرٌ اخْتِيَارِهِمَا .

(ولو أسلما مَتَا) قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ (دَامَ التَّكَاحُ) بَيْنَهُمَا إِجْمَاعًا عَلَى أَيِّ كُفْرٍ كَانَا وَلِتَسَاوِيهِمَا فِي الْإِسْلَامِ . الْمُتَنَابِيبُ لِلتَّقْرِيرِ : فَارَقَ هَذَا مَا لَوْ ارْتَدَّا مَتَا (وَالْمَعِيَّةُ) فِي الْإِسْلَامِ إِنَّمَا تُغْتَبَرُ (بِأَخْرِ اللَّفْظِ) الْمُحْصَلُ لَهُ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي حُصُولِهِ عَلَيْهِ دُونَ أَوَّلِهِ وَوَسْطِهِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا يَجْرِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ فَلَوْ سَرَعَ فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ فَمَاتَ مُورُثُهُ بَعْدَ أَوَّلِهَا وَقَبْلَ آخِرِهَا لَمْ يَرِثْهُ وَكَانَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّهُ يَنْتَبِهُنَّ بِالرَّاءِ دَخُولُهُ فِيهَا مِنْ حِينَ النُّطْقِ بِالْهَمْزَةِ أَنَّ يُقَالُ بِالتَّبْيِينِ هُنَا إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بِأَنَّ التَّكْبِيرَ ثُمَّ رُكْنٌ وَهُوَ مِنَ الْأَجْزَاءِ فَكَانَ ذَلِكَ التَّبْيِينُ ضَرُورِيًّا ثُمَّ وَأَمَّا هُنَا فَكَلِمَةُ الشَّهَادَةِ خَارِجَةٌ عَنْ مَاهِيَةِ الْإِسْلَامِ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّبْيِينِ فِيهَا بَلْ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْمُحْصَلَ هُوَ تَمَامُهَا لَا مَا قَبْلَهُ مِنْ أَجْزَائِهَا وَالْإِسْلَامُ بِالتَّبَعِيَّةِ كَهُوَ اسْتِقْلَالًا فِيمَا ذُكِرَ نَعَمْ، لَوْ أَسْلَمَتْ بِالْعَةِ عَاقِلَةٌ مَعَ أَبِي الطُّفْلِ أَوْ الْمَجْنُونِ قَبْلَ نَحْوِ الْوُطْءِ دَامَ التَّكَاحُ كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا بِنَاءً عَلَى مَا صَحَّحُوهُ أَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ تُقَارَنُ مَعْلُولُهَا فَتَرْتَّبُ إِسْلَامُهُ عَلَى إِسْلَامِ أَبِيهِ لَا يَقْتَضِي تَقْدُّمًا وَتَأَخُّرًا بِالزَّمَانِ وَقَالَ جَمَعَ مِنْهُمْ الْبَقْوَى : تَنْجُزُ الْفُرْقَةُ بِنَاءً عَلَى تَقْدُّمِهَا وَاخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ وَوَجَّهَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ بَعْدَهُ مُقَارَنَةً إِسْلَامِهَا لِأَنَّ إِسْلَامَهُ إِنَّمَا يَقَعُ غَيْبَ إِسْلَامِ أَبِيهِ

وَعَكَسَ فِي التَّصْوِيرِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْمُحَقِّقِ مَا يُوَافِقُهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ بِحَذْفِ . فَوُدَّ : (فُرْقَةٌ فَسَخَّ) أَيِ فَلَا يَنْقُصُ عَدَدُ الطَّلَاقِ أَهْ ع . ش . فَوُدَّ : (وَلِتَسَاوِيَهُمَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَارَقَ الْخ . فَوُدَّ : (مَا لَوْ ارْتَدَّا مَتَا) أَيِ حَيْثُ فَصَّلَ فِيهِ بَاتَهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ تَنْجِزَتْ الْفُرْقَةُ أَوْ بَعْدَهُ وَقَفَّتْ الْخ . فَوُدَّ : (الْمُحْصَلُ لَهُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي الَّذِي يَصِيرُ بِهِ مُسْلِمًا بِأَنْ يَقْتَرِنَ آخِرُ كَلِمَةٍ مِنْ إِسْلَامِهِ بِأَخْرِ كَلِمَةٍ مِنْ إِسْلَامِهَا سِوَاةٍ أَوْ قَعِ أَوَّلُ حَرْفٍ مِنْ لَفْظِهَا مَتَا أَمْ لَا وَإِسْلَامُ أَبِي الصَّغِيرَيْنِ أَوْ الْمَجْنُونَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا كِلَا إِسْلَامِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أ . ه . فَوُدَّ : (فَمَاتَ مُورُثُهُ) أَيِ الْمُسْلِمُ أَمَّا مُورُثُهُ الْكَافِرُ فَيَرِثُهُ لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ أَهْ ع . ش . فَوُدَّ : (مِنْ مَاهِيَةِ الْإِسْلَامِ) وَهِيَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ أَهْ ع . ش . فَوُدَّ : (لَا مَا قَبْلَهُ الْخ) أَيِ قَبْلَ التَّمَامِ . فَوُدَّ : (فَتَرْتَّبَ إِسْلَامُهُ) أَيِ الزَّوْجِ الطُّفْلِ أَوْ الْمَجْنُونِ . فَوُدَّ : (وَقَالَ جَمَعَ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي .

فَوُدَّ : (وَلِتَسَاوِيَهُمَا) عَطَفَ عَلَى إِجْمَاعًا . فَوُدَّ : (لِأَنَّ الْمُحْصَلَ هُوَ تَمَامُهَا الْخ) إِنْ أَرَادَ أَنْ تَمَامُهَا وَخَذَهُ مُحْصَلٌ وَلَا مَدْخَلَ لِمَا قَبْلَهُ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مَتَا ظَاهِرًا وَالْأَزْمُ حُصُولُ الْإِسْلَامِ إِذَا أَتَى بِأَخْرِهَا دُونَ أَوَّلِهَا وَإِنْ أَرَادَ التَّوَقُّفَ عَلَى التَّمَامِ مَعَ مَدْخَلِيَّةٍ مَا قَبْلَهُ فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الصَّحَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَيُمْكِنُ أَنْ يُفْرَقَ بِأَنَّ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ بِالتَّبْيِينِ وَهِيَ تَتَحَقَّقُ مَعَ أَوَّلِ التَّكْبِيرَةِ وَفِي الْإِسْلَامِ بِالْإِغْتِرَافِ بِمَعْنَى الشَّهَادَةِ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ الْإِغْتِرَافُ إِلَّا بِالتَّمَامِ إِذْ قَبْلَهُ لَمْ يَوْجَدْ الْإِغْتِرَافُ بِجَمِيعِ مَعْنَاهَا فَتَأَمَّلْهُ . فَوُدَّ : (وَقَالَ جَمَعَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م . ر .

فهو عَقِبَ إسلامها لأنَّ الحكمَ لِلتَّابِعِ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْحُكْمِ لِلْمَتَّبِعِ فَلَا يُحْكَمُ لِلوَلَدِ بِإِسْلَامِ حَتَّى يَصِيرَ الْأَبُ مُسْلِمًا، وَلَكَ رَدُّهُ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى مَا بَنَاهُ عَلَيْهِ الْبَغْوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ تَقَدُّمِ الْعِلَّةِ بِالزَّمَانِ لَمْ يَحْتَجْ لِهَذَا التَّوْجِيهِ وَإِنْ بَنَاهُ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْعِلَّةَ تُقَارَنُ مَعْلُولَهَا لَمْ يَصْخُحْ هَذَا التَّوْجِيهِ لِأَنَّ الشَّارِعَ نَزَلَ نَظْمًا لِلْمَتَّبِعِ بِإِسْلَامِ مَنْزِلَةِ نَظْمِ التَّابِعِ بِهِ فَكَأَنَّ نَظْمَهُمَا وَقَعَ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ وَحِينَئِذٍ انْدَفَعَ زَعْمُهُ أَنَّ إِسْلَامَهُ لَمْ يُقَارَنِ إِسْلَامُهَا، وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلتَّابِعِ إِلَى آخِرِهِ لَا يُفِيدُ هُنَا لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ بِالزَّمَانِ لِكُونِهِ مَحْسُوسًا لَا بِالرُّثْبَةِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ لَا يُنَاسِبُ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ قَالَ الْبَغْوِيُّ وَيَبْطُلُ أَيْضًا إِنْ أَسْلَمَتْ عَقِبَ إِسْلَامِ الْأَبِ لِأَنَّ إِسْلَامَهَا قَوْلِيٌّ وَإِسْلَامُهُ حَكْمِيٌّ وَهُوَ أَسْرَعُ فَيَكُونُ إِسْلَامُهُ مُتَقَدِّمًا عَلَى إِسْلَامِهَا وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي إِسْلَامِ أَبِيهَا مَعَهُ.

(فائدة): وَرَدَّ أَنَّهُ ﷺ زَوَّجَ بِنْتَهُ زَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ الْبَغْثَةِ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِإِسْلَامٍ وَلَا كُفْرٍ، وَالْعَقْدُ لَا يُوصَفُ بِجُلٍّ وَلَا حَرَمَةٍ ثُمَّ بَعْدَ الْبَغْثَةِ كَانَ كَافِرًا وَلَمْ تَبْنِ مِنْهُ بَانْقِضَاءُ عِدَّتِهَا لِأَنَّ تَحْرِيمَ نِكَاحِ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمَةِ إِنَّمَا نَزَلَ

• فَوُدَّ: (فَهُوَ) أَيِ إِسْلَامِ الزَّوْجِ. • فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخ) غَرَضُ الْبُلْقِينِي بِمَا ذَكَرَهُ تَوْجِيهِ التَّقَدُّمِ الَّذِي عَلَّلَ بِهِ الْبَغْوِيُّ وَلَوْ سَلَّمَ فَقَوْلُهُ: لَمْ يَحْتَجْ لِهَذَا التَّوْجِيهِ يُدْفَعُ بِأَنَّهُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لَا يَقْتَضِي الرَّدَّ اهـ سَم. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الشَّارِعَ نَزَلَ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ تَأَخُّرَ الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ الْفَرْعِ عَنِ إِسْلَامِ الْأَصْلِ لَا يَقْتَضِي تَأَخُّرَ الْمَخْكُومِ بِهِ أَيْضًا بَلْ إِذَا صَارَ الْأَصْلُ مُسْلِمًا حُكِمَ بِإِسْلَامِ الْفَرْعِ مَعَ إِسْلَامِهِ زَمَانًا اهـ سَم. • فَوُدَّ: (زَعْمُهُ) أَيِ الْبُلْقِينِي. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى التَّقَدُّمِ الْخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ وَقَوْلُهُ: لِكُونِهِ مَحْسُوسًا لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ كُلٌّ مِنَ الزَّمَانِ وَالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ بِهِ لَيْسَ مَحْسُوسًا اهـ سَم وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ ضَمِيرِي فِيهِ وَلِكُونِهِ لِلْحُكْمِ. • فَوُدَّ: (لِكُونِهِ الْخ) عِلَّةٌ لِكُونِ الْمَدَارِ فِيهِ عَلَى التَّقَدُّمِ الْخ. • فَوُدَّ: (لَا بِالرُّثْبَةِ) عَطَفَ عَلَى الزَّمَانِ. • فَوُدَّ: (لَا يُنَاسِبُ هُنَا) أَيِ الْإِسْلَامِ فِي الْمَخْكُومِ بِهِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ الْخ أَيِ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ بِالرُّثْبَةِ. • فَوُدَّ: (وَيَبْطُلُ) إِلَى الْفَائِدَةِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيَأْتِي ذَلِكَ الْخ. • فَوُدَّ: (وَيَبْطُلُ) أَيِ النِّكَاحِ. • فَوُدَّ: (إِنْ أَسْلَمَتْ الْخ) أَيِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ قَبْلَ نَحْوِ الْوَطْءِ. • فَوُدَّ: (فِي إِسْلَامِ أَبِيهَا) أَيِ إِسْلَامِ أَبِي الزَّوْجَةِ الطِّفْلِ أَوْ الْمَجْنُونَةِ قَبْلَ نَحْوِ الْوَطْءِ وَقَوْلُهُ: مَعَهُ أَيِ الزَّوْجِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ أَيِ أَوْ عَقِبَ إِسْلَامِهِ. • فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ قَبْلَ الْبَغْثَةِ. • فَوُدَّ: (وَالْعَقْدُ) أَيِ وَأَنَّ الْعَقْدَ حِينَئِذٍ.

• فَوُدَّ: (لَمْ يَحْتَجْ لِهَذَا التَّوْجِيهِ) عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لَا يَقْتَضِي رَدَّهُ وَغَرَضُ الْبُلْقِينِي بِمَا ذَكَرَهُ تَوْجِيهِ التَّقْدِيمِ الَّذِي عَلَّلَ بِهِ الْبَغْوِيُّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَأَخُّرَ الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ الْفَرْعِ عَنِ إِسْلَامِ الْأَصْلِ لَا يَقْتَضِي تَأَخُّرَ الْمَخْكُومِ بِهِ أَيْضًا بَلْ إِذَا صَارَ الْأَصْلُ مُسْلِمًا حُكِمَ بِإِسْلَامِ الْفَرْعِ مَعَ إِسْلَامِهِ زَمَانًا. • فَوُدَّ: (لِكُونِهِ مَحْسُوسًا) لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ كُلٌّ مِنَ الزَّمَانِ وَالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ بِهِ لَيْسَ مَحْسُوسًا. • فَوُدَّ: (لَا يُنَاسِبُ هُنَا) لَمْ ذَلِكَ؟ • فَوُدَّ: (وَيَبْطُلُ أَيْضًا) كَذَا ر.

بعد الهجرة بل استمرت معزولة عنه إلى الهجرة فهاجرت معه ﷺ واستمرت كذلك حتى نزلت آية تخريم المسلمين على المشركين بعد صلح الحديبية سنة ٦ هـ فحينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها فلم يلبث حتى جاء وأظهر إسلامه فردّها ﷺ له بنكاحها الأول لأنه ليس بين إسلامه وتوقف نكاحها على انقضاء العدة إلا اليسير وبما تقرّر في هذه القضية يعلم أنّ جميع ما فيها موافق لمذهبنا لا يردّ عليه منها شيء خلافاً لمن زعم فيها أشياء لم تثبت ثم أوردّها علينا . (وحيث أدّنا النكاح لا نضّر مقارنة العقد) أي عقد النكاح الواقع في الكفر (للمفسد) من مفاسدات النكاح (هو زائل عند الإسلام) لأن الشروط لنا ألغى اعتبارها حال نكاح الكافر رخصة لكون جميع من الصحابة أسلموا وأقرّهم النبي ﷺ بل وأمر من أسلم على أختين أن يختار إحداهما وعلى عشر أن يختار أربعاً وجب اعتبارها حال التزام أحكامنا بالإسلام لئلا يخلو العقد عن شرطه في الحالين معاً نعم، إن اعتقدوا إفساد المفسد الزائل فلا تقرير ويظهر فيما لو اختلف دين قوم الزوج والزوجة اعتبار الأول أخذاً مما مرّ أول باب موانع النكاح.....

• فؤد: (فهاجرت معه) أقول: القصة الشهيرة في كتب السير في أسر أبي العاص قبل إسلامه مصرحة بتأخير هجرته عن هجرته ﷺ فليراجع ثم رأيت قال المحسني لعل المراد المعية المطلقة بمعنى أنها هاجرت كما أنه ﷺ هاجر وإلا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير اه سيّد عمر .
 • فؤد: (أي عقد النكاح) إلى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله لكون جميع إلى وجب .
 • فؤد: (أي عقد النكاح إلخ) أي واعتقدوا صحته اه معني . • فؤد: (لكون جميع إلخ) دليل للإلغاء .
 • فؤد: (وجب إلخ) جواب لما . • فؤد: (اختيارها إلخ) انظر كيف يتحقق اختيارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ، فليتاأمل في أمثلة المصنف يظهر إشكال هذا الكلام إلا أن يريد بالشروط انقضاء الموانع فقط اه سم . • فؤد: (فلا تقرير) بل يرتفع النكاح نهاية ومعني .

• فؤد: (فهاجرت معه ﷺ) لعل المراد المعية المطلقة بمعنى أنها هاجرت كما أنه هاجر وإلا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير .
 • فؤد في (سني): (للمفسد هو زائل عند الإسلام) كان المراد بالمفسد هنا وفي قوله وكانت بحيث تجل له الآن أي لعدم مفسد حينئذ ما عدا أوصاف الكفر لقوله في أول الباب فيما إذا كانت وثنية أو مجوسية أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه مع أن وصف المجوسية والوثنية مانع من النكاح ومفسد له وقد بقي إلى إسلام الزوج ومفارق بقاء نحو العدة والمحرمة واللعان والطلاق ثلاثاً بأن هذه الأمور مانعة مطلقاً وجنس الكفر غير مانع في الجملة . • فؤد: (وجب اختيارها حال إلخ) انظر كيف يتحقق اختيارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتاأمل في أمثلة المصنف يظهر إشكال هذا الكلام إلا أن يريد بالشروط انقضاء الموانع فقط وفيه تأمل فليتاأمل .

(وكانت بحيث تجعل له الآن) أي يجعل له ابتداء نكاحها وقت الإسلام قيل لا حاجة لهذا لأنه احتزر عن مسألة الحرة والأمة الآتية وهي معلومة بما قبله لأن المفسد فيها وهو عدم الحاجة لنكاح الأمة لم يزل عند الإسلام وأجيب بأنه ذكر تأكيداً وإيضاحاً (وإن بقي المفسد) المقارن لعقد الكفر إلى وقت إسلام أحدهما بحيث كانت محرومة عليه وقته كنيكاح محرم وملاغنة ومطلقة ثلاثاً قبل تحليل . (فلا نكاح) بينهما لامتناع ابتدائه حينئذ إذا تقرر ذلك (فيقر على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكراه أو نحوه لجعل نكاحها الآن فالضابط أن تكون الآن بحيث يجعل ابتداء نكاحها مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم (و) يقر على نكاح وقع (في)

• قوله (سني): (وكانت بحيث تجعل له الآن) قال شيخنا الشهاب البرلسي: يحتاج إليه لئلا يرد ما لو زال المفسد المقارن للمقد قبل الإسلام ولكن طراً قبل الإسلام مؤيداً بتحريم من رضاع ونحوه اه كالمطلقة ثلاثاً فظهر أن قوله (وكانت إلخ) ليس لمجرد التأكيد والإيضاح بل للاحتراز أيضاً اه سم بحذف .

• قوله: (أي يجعل له ابتداء نكاحها إلخ) ويكفي الجمل في بعض المذاهب كما ذكره الجزجاني نهاية ومثني . • قوله: (مما قبله) أي من قوله لمفسد هو زائل إلخ . • قوله: (المقارن) إلى قوله وبهذا يقر في المثني إلا قوله فالضابط إلى المثني وإلى قول المثني ونكاح الكفار في النهاية إلا قوله وله احتمال أنه إلى المثني ، وقوله ولا نكاح بشرط الخيار إلى فإن قلت . • قوله: (إلى وقت إسلام أحدهما) أي وإن زال قبل إسلام الآخر اه سم . • قوله: (وقته) أي وقت إسلام أحدهما .

• قوله (سني): (فلا نكاح) أفهم كلامه أن المفسد الطارئ بعد العقد لا يضرب وهو كذلك إلا في رضاع أو جماع رافعين للنكاح اه مثني أي أو طلاق ثلاث كما مر عن سم وفي الشارح ويأتي في المثني: أو طرو يسار أو اغفاف في الأمة كما يأتي في الشارح . • قوله: (إذا تقرر ذلك فيقر إلخ) عبارة المثني ثم قرع المصنف على المفسد الزائل عند الإسلام بقوله فيقر إلخ . • قوله: (أو مع إكراه) عبارة المثني وبلا إذن يجب أو بغير والولي غير أب وجد اه .

• قوله في (سني): (وكانت بحيث تجعل له الآن) قال شيخنا الشهاب البرلسي قلت: قول النهاج المذكور يحتاج إليه لئلا يرد ما لو زال المفسد المقارن للمقد قبل الإسلام ولكن طراً قبل الإسلام مؤيداً بتحريم من رضاع ونحوه فهذا خارج بقوله . وكانت بحيث تجعل له الآن نعم يرد عليه ما لو زال المفسد قبل الإسلام وطراً مانع من الجمل لا يقتضي تأييد التحريم كعدة عن وطء شبهة مثلاً عرّضت بعد زوال المفسد الذي قارن العقد وحصل الإسلام فيها فإن النكاح يدوم فيما يظهر مع صدق أنها لا تجعل له الآن انتهى وأقول يمكن أن يجاب بأن قوله (وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة على المذهب لا نكاح محرم) قرينة قوية على أن قوله وكانت بحيث تجعل له الآن إنما احتزر به عن مؤيد التحريم ونحوه كالمطلقة ثلاثاً فقط فظهر اندفاع هذا الإغراض وأن قوله وكانت إلخ ليس لمجرد التأكيد والإيضاح بل للاحتراز أيضاً فليتأمل انتهى . • قوله: (إلى وقت إسلام أحدهما) أي وإن زال قبل إسلام الآخر .

عِدَّةٌ لِلْغَيْرِ سِوَاءِ عِدَّةِ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِهَا (هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ) بِخِلَافِهَا إِذَا بَقِيََتْ لِمَا تَقَرَّرَ (و) يُقَرَّرُ عَلَى غَضَبٍ حَرْبِيٍّ أَوْ ذِمِّيٍّ لِحَرْبِيَّةٍ إِنْ اعْتَقَدُوهُ نِكَاحًا وَعَلَى نِكَاحٍ (مُؤَقَّتٍ إِنْ اعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا) لِإِغَاءِ لِيذِكْرِ الْوَقْتِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اعْتَقَدُوهُ مُؤَقَّتًا فَإِنَّهُمْ لَا يُقَرَّرُونَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ تِمَامِ الْمُدَّةِ لِأَنَّ بَعْدَهَا لَا نِكَاحَ فِي اعْتِقَادِهِمْ وَقَبْلَهَا يَحْتَقِدُونَهُ مُؤَقَّتًا وَمِثْلُهُ لَا يَجِلُّ ابْتِدَاؤُهُ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَالتَّفْصِيلِ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ وَفِي النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ بَيْنَ بَقَاءِ الْمُدَّةِ وَالْعِدَّةِ فَلَا يُقَرَّرُونَ وَانْقِضَائُهَا فَيُقَرَّرُونَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ بَعْدَهَا هُنَا لَا نِكَاحَ فِي اعْتِقَادِهِمْ بِخِلَافِهِ فِي ذَيْنِكَ وَقَبْلَهَا الْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي الْكُلِّ . (وَكَذَا) يُقَرَّرُ (وَلَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامُ) مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْهُمَا (عِدَّةٌ شُبْهَةٌ) كَأَنَّ أَسْلَمَ فَوُطِّقَتْ بِشُبْهَةٍ ثُمَّ أَسْلَمَتْ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ وَطِّقَتْ بِشُبْهَةٍ ثُمَّ أَسْلَمَا فِي عِدَّتِهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) وَإِنْ امْتَنَعَ ابْتِدَاءُ نِكَاحِ الْمَعْتَدَةِ لِأَنَّ طَرُوءَ عِدَّةِ الشُّبْهَةِ لَا يَقْطَعُ نِكَاحَ الْمُسْلِمِ.....

• فَوُدَّ: (وغيرها) أي كَعِدَّةِ النِّكَاحِ اه سم. • فَوُدَّ: (لِما تَقَرَّرَ) أي فِي قَوْلِهِ لَا مِثْلَ ابْتِدَائِهِ حِينَئِذٍ اه ع ش. • فَوُدَّ: (عَلَى غَضَبٍ حَرْبِيٍّ الْخ) فَإِنْ غَضَبَ ذِمِّيٌّ فَاتَّخَذَهَا زَوْجَةً فَإِنَّهُ لَا يُقَرَّرُ وَإِنْ اعْتَقَدُوهُ نِكَاحًا لِأَنَّ عَلَى الْإِمَامِ دَفْعَ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ وَهَذَا مُقَيَّدٌ كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَوَطَّنِ الذِّمِّيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْأَوَّلُ فَهُوَ كَالْحَرْبِيِّ إِذْ لَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْهُ حِينَئِذٍ اه نِهَاجُ زَادِ الْمُغْنِيِّ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ غَضَبَ الْحَرْبِيُّ ذِمِّيَّةً وَاعْتَقَدُوهُ نِكَاحًا لَا يُقَرَّرُ بِهِ صَرَّحَ الْبُلْقَيْنِيُّ وَكَالْمَنْصِبِ فِيمَا ذَكَرَ الْمُطَاوَعَةَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّنْبِيهِ اه قَالَ ع ش بَقِيَ الْمَعَاهِدُ وَالْمُؤْمَنُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَالْحَرْبِيِّ لِأَنَّ الْجَرَابَةَ فِيهِمَا مُتَّصِلَةٌ وَأَمَّا هُمَا مُعَرَّضٌ لِلزَّوَالِ فَكَانَ لَا أَمَانَ لَهُمَا اه. • فَوُدَّ: (إِنْ اعْتَقَدُوهُ نِكَاحًا) إِقَامَةً لِلْفِعْلِ مَقَامَ الْقَوْلِ اه مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ بَعْدَهَا الْخ) أي الْمُدَّةُ عِبَارَةٌ نَهَائِيَّةٌ لِأَنَّهُ لَا نِكَاحَ بَعْدَهَا اه. • فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ) أي الْمَوْقِفُ اغْتِنَادًا. • فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أي قَوْلُهُ: لِأَنَّ بَعْدَهَا لَا نِكَاحَ الْخ اه ع ش. • فَوُدَّ: (وَالْتَفْصِيلُ الْخ) أي وَبَيْنَ التَّفْصِيلِ الْخ. • فَوُدَّ: (بَيْنَ بَقَاءِ الْمُدَّةِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفْصِيلِ. • فَوُدَّ: (وَحَاصِلُهُ) أي الْفَرْقُ. • فَوُدَّ: (أَنَّ بَعْدَهَا) أي الْمُدَّةُ وَقَوْلُهُ: فِي ذَيْنِكَ أي شَرْطِ الْخِيَارِ وَالنِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ اه ع ش. • فَوُدَّ: (وَقَبْلَهَا) أي الْمُدَّةُ. • فَوُدَّ: (الْحُكْمُ وَاحِدٌ الْخ) وَهُوَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ. • فَوُدَّ: (عِدَّةٌ شُبْهَةٌ) أي بَعْدَ الْعَقْدِ اه مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (وغيرها) أي كَعِدَّةِ النِّكَاحِ. • فَوُدَّ: (وَكَذَا لَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامُ عِدَّةَ شُبْهَةِ الْخ) فِي الرِّوَايَةِ وَإِنْ أَسْلَمَ وَتَخَتَّ كِتَابِيَّةً فَإِنْ أَسْلَمَتْ وَعَقَّتْ فِي الْعِدَّةِ قُرِّرَتْ وَإِلَّا انْفَسَخَ نِكَاحُهَا انْتَهَى وَقَوْلُهُ: وَإِلَّا قَالَ فِي شَرْحِهِ بَأَنَّ لَمْ تَكُنْ كِتَابِيَّةً كَانَ كَانَتْ وَثْنِيَّةً أَوْ كَانَتْ كِتَابِيَّةً وَلَمْ تُسَلِّمْ وَلَمْ تَعْتِقْ أَوْ أَسْلَمَتْ وَعَقَّتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ انْتَهَى وَلَا يَخْفَى تَضَرُّعُ هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ كِتَابِيَّةٍ وَإِنْ أَسْلَمَتْ وَعَقَّتْ فِي الْعِدَّةِ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا وَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَبِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ كِتَابِيَّةً وَعَقَّتْ وَلَمْ تُسَلِّمْ أَوْ أَسْلَمَتْ وَلَمْ تَعْتِقْ لَيْكُنَّ مِمَّنْ يَجِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا وَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ أَيْضًا وَتَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَوَّلُ الْبَابِ التَّضَرُّعُ بِخِلَافِهِ.

فهذا أولى فمن غلب عليه حكم الاستدامة هنا دون نظائره نعم، إن حرمها وطء ذي الشبهة عليه لكونه أباه أو ابنه فلا تقرير كما مال إليه الأذرع ولـ احتمال أنه يناط بمعتقدهم فإن لم يعتقدوا فيه شيئاً فلا تقرير ويؤدّه ما يأتي أن نكاح المحرم لا يُنظر لاعتقادهم فيه وحيث لم يفترون بمفسيد لا يؤثّر اعتقادهم لفساده لأنه لا رخصة في رعاية اعتقادهم حينئذ (لا نكاح محرم) كبنته وزوجة أبيه فإنه لا يقر عليه إجماعاً نعم، لا تتعرض لهم فيه إلا بقيد الآتي ولا نكاح زوجة الآخر كذا أطلقوه ويظهر أن محلّه حيث لم يقصد الاستيلاء عليها وهي حريّة وإلا ملكها وانفسخ نكاح الأول كما تعلّم ممّا يأتي ولا نكاح بشرط الخيار ولو لأحدهما قبل انقضاء المدّة إلا إن اعتقدوا إلغاء الشرط وأنه لا أثر له فيما يظهر أخذاً ممّا مرّ في المؤقت فإن قلت: ما الفرق بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأييد ونحو نكاح بلا وليّ وشهود اعتقدوا صحته؟ قلت: لأن أثر التأييد من زوال العصة عند انتهاء الوقت باقي فلم يُنظر لاعتقادهم. (ولو أسلم ثم أحرم) بشك (ثم أسلمت) في العدة (وهو مخرم) أو أسلمت ثم أحرمت ثم أسلمت في العدة وهي مخرمة (أقرب) النكاح بينهما (على المذهب) لأن طرؤ الإحرام لا يؤثّر في نكاح المسلم فهذا أولى نظير ما مرّ أما لو أسلما ممّا ثم أحرم أحدهما فبقر جزماً.

• فود: (فهذا أولى) أي لانه يُحتمل في النكاح الكفار ما لا يُحتمل في النكاح المسلمين مُغني ونهاية.
 • فود: (دون نظائره) أي كطرو المخرمية بنحو رضاع مطلقاً وطرو البسار أو الإغاف في الأمة.
 • فود: (نعم) إلى قوله وله احتمال في المُغني. • فود: (عليه) أي الزوج وقوله: لكونه أي الواطي.
 • فود: (ويؤدّه) أي الاحتمال المذكور. • فود: (ما يأتي) أي أيّفاً في المتن. • فود: (وحيث لم يفترون إلخ) لعلّه مُحترز مُقارَنة العقد لمفسيد السابق في المتن وتقييد لقوله السابق هناك نعم إن اعتقدوا إلخ.
 • فود: (سلي) (لا نكاح مخرم) عطف على (نكاح بلا وليّ). • فود: (إلا بقيد الآتي) وهو الترافع اهـ ع
 ش. • فود: (ولا ملكها إلخ) هذا استثناء صوريّ ولا فعند قصد الاستيلاء عليها ليس بزواج اهـ ع ش زاد
 سم ولعلّ استثناء هذا ممّا فهم قبله أنه ليس له التعرض بزوجة آخر اهـ ولا يخفى بعده. • فود: (مما
 يأتي) أي في السير في فصل نساء الكفار إلخ. • فود: (بين مؤقت إلخ) أي حيث لا يقرّون عليه اهـ
 سم. • فود: (ونحو نكاح بلا وليّ إلخ) أي حيث نظروا لاعتقادهم وأقروا النكاح اهـ رشديّ.
 • فود: (لأن أثر التأييد إلخ) الأوفى لما قبله: الفرق أن أثر إلخ. • فود: (أو أسلمت) إلى قوله وإتالم
 يُقرّوا في المُغني. • فود: (نظير ما مرّ) أي أيّفاً في شرح على المذهب. • فود: (أما لو أسلما إلخ) مُحترز
 ثم أسلمت في المتن. • فود: (فيقرّ جزماً) ولو قارن إخراجهم إسلامها هل يقرّ جزماً أو على الخلاف قال

• فود: (ولا ملكها وانفسخ نكاح الأول) قد يقال ليس في هذا إقرار على نكاح زوجة لآخر حتى
 يحتاج إلى استثنائه ممّا قبله ولعلّ المقصود استثناء هذا ممّا فهم قبله أنه ليس له التعرض لزوج
 آخر. • فود: (بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأييد) أي حيث لا يقرّون عليه.

(ولو نكح حُرَّةً صالحةً لِلْمُتَّعِ (وامةً) مَعَ أَوْ مُرْتَبًا (وَأَسْلَمُوا) أَيِ الثَّلَاثَةِ مَعَ أَوْ لَوْ قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ أَسْلَمْتَ الْحُرَّةُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْعِدَّةِ كَمَا بَأْتِي فِي ضِمْنِ تَقْسِيمِ مُنْعٍ وَقَوْعِهِ فِي التَّكَرَّارِ (هَيْئَتِ الْحُرَّةُ وَانْدَفَعَتْ الْأُمَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ) لَامْتِنَاعِ نِكَاحِهَا مَعَ وَجُودِ حُرَّةٍ صَالِحَةٍ تَحْتَهُ وَإِنَّمَا لَمْ يُفَرَّقُوا بَيْنَ تَقْدِيمِ نِكَاحِهَا وَتَأْخِيرِهِ لِمَا مَرَّ أَيْضًا فِي الْأَخْتَيْنِ وَكَذَا تَنْدَفِغُ الْأُمَةُ بِيَسَارٍ أَوْ إِعْفَافٍ طَارِئٍ قَارَنَ إِسْلَامَهُمَا مَعَ وَإِنْ قُفِدَ ابْتِدَاءُ وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ وُجِدَ ابْتِدَاءُ لَأَنَّ وَقْتَ اجْتِمَاعِهِمَا فِيهِ هُوَ وَقْتُ جَوَازِ نِكَاحِ الْأُمَةِ إِذْ لَوْ سَبَقَ إِسْلَامُهُ حُرْمَتُ عَلَيْهِ الْأُمَةُ لِكُفْرِهَا أَوْ إِسْلَامُهَا حُرْمَتُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامِهَا وَإِنَّمَا غَلَبُوا هُنَا شَائِبَةُ الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ الْمُفْسِدَ خَوْفُ إِزْقَاقِ الْوَلَدِ وَهُوَ دَائِمٌ.....

السُّبْكِيُّ: لَمْ أَرِ فِيهِ خِلَافًا وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ عَلَى الْخِلَافِ الرَّاجِحُ مِنْهُ التَّفْرِيعُ ش.
 ٥ فَوَدَّ: (صَالِحَةٌ لِلْمُتَّعِ) أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحُرَّةُ صَالِحَةً فَكَالْمَدَمِ نِهَايَةُ وَمُغْنِي وَسَيَذْكُرُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ (أَوْ حُرَّةٌ وَإِمَاءٌ الْخ). ٥ فَوَدَّ: (أَوْ أَسْلَمْتَ الْحُرَّةُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَوْ أَسْلَمْتَ الْحُرَّةُ فَقَطَّ مَعَ الزَّوْجِ تَعَيَّنَتْ أَيْضًا وَانْدَفَعَتْ الْأُمَةُ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (كَمَا بَأْتِي) أَيِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي. ٥ فَوَدَّ: (مُنْعٍ وَقَوْعِهِ الْخ) الْجُمْلَةُ صِفَةٌ (تَقْسِيمِ). ٥ فَوَدَّ: (بَيْنَ تَقْدِيمِ نِكَاحِهَا) أَيِ الْأُمَةِ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ أَيْضًا فِي الْأَخْتَيْنِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ نِكَاحِ حُرَّةٍ وَأُمَةٍ بِعَقْدٍ وَنِكَاحِ الْأَخْتَيْنِ بِعَقْدٍ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَفَارَقَ أَيِ نِكَاحِ حُرَّةٍ وَأُمَةٍ بِعَقْدٍ نِكَاحِ الْأَخْتَيْنِ بِعَدَمِ الْمُرْجُحِ فِيهِ وَمِنَا الْحُرَّةُ أَقْوَى اهـ وَهَذَا الْفَرْقُ يَجْرِي هُنَا ثَمَ رَأَيْتُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ الْخ أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا مَرْتَبَةَ لِإِخْدَامِهَا عَلَى الْأُخْرَى اهـ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ هُنَا بِوَقْتِ الْإِسْلَامِ لَا التَّكَاحِ. ٥ فَوَدَّ: (قَارَنَ إِسْلَامَهُمَا) أَيِ الرَّجُلِ وَالْأُمَةِ مَعَ لَعَلَّ الْمَعْنَى قَارَنَ اجْتِمَاعُ إِسْلَامِهِمَا بِذَلِيلِ قَوْلِهِ لِأَنَّ وَقْتَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْخ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ لَوْ أَسْلَمَ مُوسِرٌ ثَمَ أَعْسَرَ ثَمَ أَسْلَمْتَ أَيِ زَوْجَتُهُ الْأُمَةُ فِي الْعِدَّةِ اسْتَمَرَ نِكَاحُهَا وَكَذَا لَوْ أَسْلَمْتَ وَهُوَ مُوسِرٌ ثَمَ أَسْلَمَ وَهُوَ مُغْسِرٌ اهـ سم. ٥ فَوَدَّ: (إِذْ لَوْ سَبَقَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِأَنْحِصَارِ وَقْتِ الْجَوَازِ فِي وَقْتِ الْاجْتِمَاعِ. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا غَلَبُوا الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ فَكَانَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْإِسْلَامِ شَبِيهَا بِحَالِ ابْتِدَاءِ نِكَاحِ الْأُمَةِ وَاعْتِبَرِ الطَّارِئُ هُنَا دُونَ مَا مَرَّ مِنْ عِدَّةِ الشُّبُهَةِ وَالْإِحْرَامِ لِأَنَّ الْمُفْسِدَ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْيَسَارِ أَوْ الْإِعْفَافِ الطَّارِئِ.

٥ فَوَدَّ فِي (سُي): (وَانْدَفَعَتْ الْأُمَةُ) قَالَ فِي الْقَوِي أَطْلَقَ الْأَيْمَةُ انْدِفَاعَ الْأُمَةِ سَوَاءً أَسْلَمُوا مَعَ أَوْ تَقَدَّمَتْ الْأُمَةُ وَاجْتَمَعُوا عَلَى الْإِسْلَامِ فِي الْعِدَّةِ وَيُشَبَّهُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا كَانَتْ الْحُرَّةُ صَالِحَةً لِلِاسْتِمْنَاعِ إِلَى انْتَهَى وَقَوْلُهُ: أَوْ تَقَدَّمَتْ الْأُمَةُ كَذَا فِي الشُّعْبَةِ الَّتِي رَأَيْتُهَا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا بَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (أَوْ حُرَّةٌ وَإِمَاءٌ) الْخ وَمُخَالَفٌ لِتَقْيِيدِ الشَّارِحِ إِسْلَامَهُمْ بِالْمَعْيَةِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحُرَّةِ انْتَهَى. ٥ فَوَدَّ: (قَارَنَ إِسْلَامَهُمَا) أَيِ الرَّجُلِ وَالْأُمَةِ مَعَ لَعَلَّ الْمَعْنَى قَارَنَ اجْتِمَاعُ إِسْلَامِهِمَا بِذَلِيلِ قَوْلِهِ لِأَنَّ وَقْتَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْخ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ: لَوْ أَسْلَمَ مُوسِرٌ ثَمَ أَعْسَرَ ثَمَ أَسْلَمْتَ أَيِ زَوْجَتُهُ الْأُمَةُ فِي الْعِدَّةِ اسْتَمَرَ نِكَاحُهَا وَكَذَا لَوْ أَسْلَمْتَ وَهُوَ مُوسِرٌ ثَمَ أَسْلَمَ وَهُوَ مُغْسِرٌ انْتَهَى. ٥ فَوَدَّ: (حُرْمَتُ عَلَيْهِ لِإِسْلَامِهِمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَكَانَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْإِسْلَامِ شَبِيهَا بِحَالِ ابْتِدَاءِ نِكَاحِ الْأُمَةِ انْتَهَى. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا غَلَبُوا هُنَا شَائِبَةُ الْإِبْتِدَاءِ) كَانَ الْمُرَادُ اعْتِبَارَ أَنَّهُ يَحِلُّ ابْتِدَاءُ نِكَاحِهَا الْآنَ.

فأشبهت المحرمية بخلاف العدة والإحرام ليزوالهما عن قُرب .
 (ونكاح الكفار) الأصليين الذي لم يستوف شروطنا لكن إن كان مِمَّا يُقْرُون عليه لو أسلموا
 بناءً على ما نقلناه عن الإمام من القطع بأن من نكح محرمة لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح
 غيرها من نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى لأن النكاح لم ينعقد ورجحه الأذرعى وأيده
 بالنص وغيره ونقله عن جماعة لكنهما نقلنا عن القفال أنها كغيرها وكلاهما يحيل إليه
 فيحكم بصحة نكاحها واستثنأوها إنما هو مِمَّا يُقْرُون عليه لا من الحكم بصحة أنيحتهم
 (صحيح) أي محكوم بصحته إذ الصحة تستدعي تحقق الشروط بخلاف الحكم بها رخصة
 وتخفيفاً (على الصحيح) لما مر من التخيير بين إحدى الأختين والأمر بإسالك أربع من عشرة
 مع عدم البحث عن وجود شرائطه أو لا أما ما استوفى شروطنا فهو صحيح جزئاً (وقيل :

• قوله: (شأنية الابتداء) كان المراد اختيار أنه يحل ابتداء نكاحهما الآن اه سم وما مر أيضاً من شرح
 الرّوض صريح في هذا المراد . • قوله: (فأشبه) أي اليسار أو الإغفاف الطائري المخرمة أي الطائري بنحو
 رضاع . • قوله: (الأصليين) إلى المتن في النهاية . • قوله: (الأصليين) خرج به المرتدون اه سم .
 • قوله: (الذي إلخ) نعت للمضاف وسبذكر مختزله . • قوله: (بناءً على ما نقلناه عن الإمام) ضعيف اه
 ش . • قوله: (لأن النكاح) أي نكاح المخرم . • قوله: (لكنهما نقلنا عن القفال إلخ) وهو المعتقد بنهاية
 ومغني . • قوله: (أنها) أي المخرم وكذا الضامير الثلاثة الآتية وقوله: كغيرها أي في استحقاق نحو
 المسمى تارة ومهر المثل أخرى . • قوله: (أي محكوم) إلى قوله ثم رأيت بعضهم في النهاية وكذا في
 المغني إلا قوله ثم أسلم هو أو غيرها وقوله: وما ذكرته إلى المتن وقوله: أي الرشيدة إلى المتن .
 • قوله: (أي محكوم بصحته) لعل المراد أن يُعطى حكم الصحيح والآن فمجرد أنه محكوم بصحته لا
 يخلص فتأمل اه سم . • قوله: (إذ الصحة إلخ) تعليل للتفسير وقوله: رخصة إلخ تعليل للمتن .
 • قوله (سني: (على الصحيح) فلا يجب البحث عن شرائط أنيحتهم ولو ترفعوا إلينا لم نبطله قطعاً
 ولو أسلموا أقرزناه اه مغني . • قوله: (أما ما استوفى إلخ) كان الأولى تأخيرها عن القولين الآتين اه
 رشدي عبارة ش هذا مختز قول الذي لم يستوف شروطنا إلخ ومثاله ما لو زوجها قاضي المسلمين
 بحضرة مسلمين عدلين اه . • قوله: (فهو صحيح) أي حقيقة لا بمعنى محكوم بصحته على ما مر أيضاً

• قوله: (الأصليين) خرج المرتدون . • قوله: (من القطع بأن من نكح محرمة لا يترتب عليه ما يترتب
 على نكاح غيرها إلخ) قال في شرح الرّوض وهذا هو الموافق لنص الشافعي من أن ما زاد على أربع لا
 مهر لهن إذا اندفع نكاحهن باختيار أربع قبل الدخول ولما سيأتي أواخر الباب من أن المجوسي إذا مات
 وتخته محرم لم نورثها انتهى النص المذكور مزجوج والمعتقد استحقاق من زاد على أربع المهر شرح
 م ر . • قوله: (لكنهما نقلنا عن القفال أنها كغيرها) هو المعتقد شرح م ر . • قوله: (أي محكوم بصحته)
 لعل المراد أنه يُعطى حكم الصحيح والآن فمجرد أنه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل .

فأبسد) لمدم مراعاتهم للشروط وإقراضهم عليه رخصة للترغيب في الإسلام (وقيل) لا يُحكم بصحته ولا بفساده بل يتوقف إلى الإسلام ثم (إن أسلم وقرن) عليه (تبيناً لصحته وإلا فلا) إذ لا يُمكن إطلاقاً صحته مع اختلال شروطه، ولا فسادِه مع أنه يُقرُّ عليه (فعلى الصحيح) وهو الحكم بصحة أنيختهم .

(لو طلق) كتابية (ثلاثاً) في الكفر ثم أسلم هو أو غيرها (ثم أسلماً) ولم تتحلل في الكفر وما ذكرته في الصورة الأولى ظاهر وإن أوهَم إطباقهم على التعبير هنا بشم أسلماً خلافه لكن قولهم السابق وصحته كتابية حرة يحل له نكاحها ابتداءً يُفهم هذا (لم تحل) له (إلا بمحلل) بشروطه السابقة وإن لم يعتقدوا وقوع الطلاق إذ لا أثر لاعتقادهم مع الحكم بالصحة وعلى الأخيرين لا يقع على كلام في ثانيهما لابن الرفعة وفيهما للأذرعى فإنه قال الظاهر أنه يقع في كل عقيد يُقرُّ عليه في الإسلام وذلك موجود في كلام الأصحاب ولو نكحها في الشرك من غير مُحلل ثم أسلم لم يُقر . ولو طلق أختين أو حرة وأمة ثلاثاً ثلاثاً قبل إسلام الكل لم ينكح واحدة إلا بمحلل أو بعد إسلام لم ينكح مختارة الأختين.....

عن ع ش . فؤد: (أو غيرها) بالتصبي أي أو طلق غير الكتابية اهـ سم . فؤد: (ولم تتحلل في الكفر) أما لو تحللت في الكفر كفى في الحل نهاية ومُفني قال ع ش قوله: كفى في الحل أي إن وجدت شروطه عندنا ويُحتمل الإكتفاء باعتقادهم وهو ظاهر قوله كفى في الحل اهـ ولعل الإكتفاء هو الظاهر .

فؤد: (في الصورة الأولى) وهي قوله: لو طلق كتابية ثلاثاً في الكفر ثم أسلم هو . فؤد: (ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها (ثم أسلم هو) شاملاً لما إذا أسلمت قبله لأن الحكم لا يختلف كما هو ظاهر اهـ سم . فؤد: (خلافه) أي حل الكتابية المطلقة ثلاثاً في الكفر للزوج بعد إسلامه بلا محلل .

فؤد: (بفهم هذا) أي خلاف ما ذكرته أي حيث أطلقوا هناك دوام النكاح بإسلامه فيشمل ما لو طلق ثلاثاً ولم تتحلل . فؤد: (بالصحة) أي صحة النكاح ويُحتمل صحة الطلاق . فؤد: (وعلى الأخيرين) أي قوله الفساد والوقف . فؤد: (لا يقع) أي الطلاق . فؤد: (ولو نكحها إلخ) عبارة المُفني ولو طلقها في الشرك ثلاثاً ثم نكحها في الشرك إلخ . فؤد: (أو بعد إسلام إلخ) عبارة النهاية والمُفني وإن أسلموا معاً أو سبق إسلامه أو إسلامهما بعد الدخول أي وقيل انقضاء العدة ثم طلق ثلاثاً ثلاثاً لم ينكح إلخ . فؤد: (مختارة الأختين) أي للنكاح اهـ ع ش .

فؤد: (أو غيرها) بالتصبي أي أو أطلق غيرها أي الكتابية . فؤد: (وما ذكرته في الصورة الأولى ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها ثم أسلم هو شاملاً لما إذا أسلمت قبله لأن الحكم لا يختلف كما هو ظاهر . فؤد: (أو حرة وأمة) قال في الرّوض ولو أختين . فؤد: (أو بعد إسلام) عبارة الرّوض وشريحه: وإن أسلموا ثم طلقهن ثلاثاً ثلاثاً أو أسلمتا ثم طلقهما ثلاثاً ثلاثاً أسلمت في العدة أو عكسه بأن أسلم ثم طلقهما ثلاثاً ثلاثاً ثم أسلمتا فيها تعيّن الحرة للتحليل واندفعت الأمة ولا يحتاج فيها إلى مُحلل

أو الحرّة إلا بمَحَلٍّ (و) اعلم أنّه كما بُنِيَتْ الصُّعَّةُ لِلنِّكَاحِ بُنِيَ المُسَمَّى عَلَى غَيْرِ قَوْلِ الْفَسَادِ
فَحِينَئِذٍ (عَنْ قُرْزَتِ فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ) أَمَّا عَلَى قَوْلِ الْفَسَادِ فَلَا وَجْهَ أَنَّ لَهَا مَهْرَ الْمَثَلِ (وَأَمَّا)
الْمُسَمَّى (الْقَائِدُ كَخَمِي) مُعَيَّنَةٌ أَوْ فِي الدُّمِّيِّ (فَلَا قَبْضَهُ) أَيِ الرِّشِيدَةِ أَوْ قَبْضِهِ وَلِيٍّ غَيْرِهَا وَلَا
رُجْعَ لاعتقادهم على الأوجه (قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ لَهَا) لَا تَفْصَالِ الْأَمْرِ بَيْنَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَجْرِيَ
عَلَيْهِمْ حُكْمُنَا نَعَمْ، إِنْ أَصْدَقَهَا حُرًّا مُسْلِمًا اسْتَرْقَوْهُ فَلَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ وَإِنْ قَبْضَهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ لَأَنَّا
لَا نَقْرُؤُهُمْ فِي كُفْرِهِمْ عَلَيْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْخَمْرِ وَلَأَنَّ الْفَسَادَ فِي الْخَمْرِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَهَذَا
لِحَقِّ الْمُسْلِمِ فَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهُ وَكَالْمُسْلِمِ سَائِرُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَأَمٍّ وَلَدِهِ نَعَمْ عَلَيْهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ
الْحُرَّ الدُّمِّيَّ الَّذِي بَدَرْنَا وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلْزُمُنَا الدَّفْعُ عَنْهُمْ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ بَحْثَ

فُود: (أو الحرّة) عبارة الرّوضِ تَعَيَّنَتْ الحرّةُ لِلتَّحْلِيلِ وَانْدَفَعَتْ الْأُمَةُ انْتَهَتْ اه سم.

فُود (سني): (فَلَا قَبْضَتُهُ) أَيِ وَلَوْ بِإِجْبَارٍ قَاضِيهِمْ كَمَا بَخَعَهُ الرِّزْكَشِيُّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. فُود: (أَيِ
الرِّشِيدَةِ) أَيِ الْمُخْتَارَةِ اه سم وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِمَا مَرَّ أَيْفًا. فُود: (وَالْإِلَّا) أَيِ بَأَنَّ قَبْضَتَهُ غَيْرَ الرِّشِيدَةِ بِنَفْسِهَا
اه سم. فُود: (رُجْعَ) بَيْنَاءُ الْمَقْعُولِ. فُود: (لَا عِتْقَادِيهِمْ) أَيِ فِي قَبْضِ غَيْرِ الرِّشِيدَةِ وَالْوَلِيِّ هَلْ يَصِحُّ
هَذَا أَمْ لَا؟ فَإِنْ اعْتَقَدُوهُ صَحِيحًا نَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ وَالْإِلَّا أَهْ كُرْدِي. فُود: (سَائِرُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ) أَيِ
بِالْمُسْلِمِ. فُود: (كَأَمٍّ وَلَدِهِ) وَكَذَا قَتْلُهُ وَسَائِرُ مَمْلُوكَاتِهِ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ سَائِرُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مَا يَشْمَلُ
الْمَمْلُوكَ لَهُ اه رَشِيدِي. فُود: (وَيُظْهَرُ الْخ) وَلَوْ بَاعَ الْكَافِرُ أَيِ لِيُغْلِبَ الْخَمْرَ بَشَرًا هَلْ يَمْلِكُهُ وَيَجِبُ
عَلَى الْمُسْلِمِ قَبُولُهُ مِنْ دِينِهِ لَوْ كَانَ أَوْ لَا؟ جَرَى الْقِفَالُ فِي فِتَاوَاهِ عَلَى الْأَوَّلِ وَصَحَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي الْجَزِيَةِ
الثَّانِي وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ بَلْ لَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فُود: (هَنَهُمْ) أَيِ الدُّمِّيِّ الَّذِينَ بَدَرْنَا.

انتهى. فُود: (أو الحرّة) عبارة الرّوضِ تَعَيَّنَتْ الحرّةُ لِلتَّحْلِيلِ وَانْدَفَعَتْ الْأُمَةُ انْتَهَى. فُود: (أَيِ
الرِّشِيدَةِ) أَيِ الْمُخْتَارَةِ. فُود: (أَوْ قَبْضَهُ وَلِيٍّ غَيْرِهَا) وَلَوْ بِإِجْبَارٍ مِنْ قَاضِيهِمْ كَمَا بَخَعَهُ الرِّزْكَشِيُّ شَرَحَ م
ر. فُود: (وَالْإِلَّا) أَيِ بَأَنَّ قَبْضَهُ غَيْرَ الرِّشِيدَةِ بِنَفْسِهَا رُجْعَ لاعتقادهم على الأوجه عبارة القوتِ بَقِيَ هَذَا
شَيْءٌ لَمْ أَرِ فِيهِ نَصًّا وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَقْبَضَهَا الْخَمْرُ وَالْجَنْزِيرُ وَنَحْوَهُ فِي حَالِ صِفَرِهَا أَوْ جُنُونِهَا أَوْ سَفَهِهَا
أَوْ قَبْضَتِهِ مُكْرَهَةً هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ كَالْعَدَمِ حَتَّى يُفْضَى لَهَا بِمَهْرِ الْمَثَلِ عَلَى الْمَذْهَبِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَوْ عِنْدَ
الْتِفَاعِ إِلَيْنَا أَوْ يَكُونُ كَقَبْضِ الْكَبِيرَةِ الرِّشِيدَةِ أَوْ يُقَالُ إِذَا اغْتَبَرُوهُ فَلَا مَهْرَ وَلَا وَجِبَ؟ هَذَا مَوْضِعُ تَأَمُّلٍ
انْتَهَى قَالَ الرِّزْكَشِيُّ: قَضِيَّةٌ كَلَامِيهِمْ هَذَا أَنَّ الْكَافِرَ يَمْلِكُ ثَمَنَ الْخَمْرِ الَّذِي بَاعَهُ وَلِهَذَا لَمْ يُوَجِبْ عَلَيْهِ
الرَّدُّ لِحَالِ الْكُفْرِ وَلَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَحِينَئِذٍ فَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَدَفَعَ لَهُ ثَمَنَ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ
قَبُولُهُ وَبِهِ أَجَابَ الْقِفَالُ فِي فِتَاوَاهِ لَكِنَّ الرَّافِعِيَّ فِي بَابِ الْجَزِيَةِ قَالَ: أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ لَا يُجْعَلُ عَلَى الْقَبُولِ
بَلْ لَا يَجُوزُ وَلَا يُخْتَارُ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ: قَضِيَّةٌ كَلَامِيهِمْ الْخ يُمْنَعُ أَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِهِمْ
ذَلِكَ فَلَا إِشْكَالَ. فُود: (وَيُظْهَرُ أَنَّ الْحُرَّ الدُّمِّيَّ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر.

أَيْضًا لِكَيْتَهُ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِمَا قَيَّدَتْ بِهِ وَلَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا يُقَلَّمُ مِمَّا يَأْتِي . (وَالَا تَقْبِضُهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ (فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلِي) لِأَنَّهَا لَمْ تَرْضَ إِلَّا بِمَهْرٍ وَيَتَمَدَّرُ الْآنَ مُطَالَبْتُهَا بِالْخَمْرِ فَيَتَعَيَّنُ الْبَدَلُ الشَّرْعِيُّ وَهُوَ مَهْرٌ الْمِثْلِي (وَأَنْ قَبِضْتُ بَعْضَهُ) فِي الْكُفْرِ (فَلَهَا قِسْطٌ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِي) لِتَعَدُّ قَبْضِ الْبَعْضِ الْآخِرِ بِالْإِسْلَامِ نَعَمْ، لَوْ كَانَتْ حَرِيَّةً وَمَنْعَهَا مِنْ ذَلِكَ أَوْ الْمُسْمَى الصَّحِيحِ قَاصِدًا تَمْلُكُهُ سَقَطَ كَمَا لَوْ نَكَحُوا تَفْوِيضًا وَاعْتَقَادَهُمْ أَنَّ لَا مَهْرَ لِلْمُفَوَّضَةِ بِحَالٍ ثُمَّ أَسْلَمُوا بَعْدَ وَطْءٍ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا مَهْرَ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ وَطْءًا بِمَا مَهْرٌ كَمَا قَالَ هُنَا وَذَكَرَا فِي الصَّدَاقِ خِلَافَهُ لِكَيْتَهُ فِي الذَّمِّينِ لِاتِّزَامِهِمْ أَحْكَامَنَا فَتَعَيَّنَ أَنَّ مَا هُنَا فِي حَرِيَّتَيْنِ وَالْإِعْتِبَارِ فِي تَقْسِيطِ ذَلِكَ فِي صُورَةٍ مِثْلِي كَخَمْرِ تَعَدَّدَتْ ظُرُوفُهَا وَاخْتَلَفَ قَدْرُهَا أَمْ لَا بِالْكَيْلِ وَفِي صُورَةٍ مُتَقَوِّمٍ كَخَمْرَيْنِ زَادَتْ إِحْدَاهُمَا بِوَضْفٍ يَمْتَضِي زِيَادَةً قِيَمَتَهَا وَكَيْخَزِيرَيْنِ وَاجْتِمَاعِيهِمَا كَخَمْرٍ وَكَلْبَيْنِ وَثَلَاثَةِ خَنَازِيرٍ وَقَبِضْتُ أَحَدَ الْأَجْنَاسِ أَوْ بَعْضَهُ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا . (وَمَنْ أَنْدَفَعَتْ بِإِسْلَامٍ) مِنْهَا أَوْ مِنْهُ (بَعْدَ دُخُولِ) أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنْ مَخْتَرَمٍ بِأَنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُسَلِّمِ الْآخَرُ فِي الْعِدَّةِ (فَلَهَا الْمُسْمَى الصَّحِيحُ إِنْ صُحِّحَ نِكَاحُهُمْ) لِاسْتِقْرَارِهِ بِالْدُخُولِ وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ نَكَحَ أَنَا وَبَتَّهَا.....

• فَوَدَّ: (بِمَا قَيَّدَتْ بِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: الَّذِي بَدَأْنَا. • فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ فِي السَّيْرِ. • فَوَدَّ: (وَالَا تَقْبِضُهُ الْخ) بِأَنْ لَمْ تَقْبِضْهُ أَصْلًا أَوْ قَبِضْتَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ سِوَاهُ كَانَ بَعْدَ إِسْلَامِهِمَا أَوْ إِسْلَامِ أَحَدِهِمَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَوْ كَانَتْ حَرِيَّةً الْخ) أَيِ وَالزَّوْجُ مُسْلِمٌ أَوْ حَرِّيٌّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ مَهْرُ الْجِلَّةِ أَوْ الْمُسْمَى مُعَيَّنًا أَمَا لَوْ كَانَ فِي الذَّمَّةِ فَهَلْ يَأْتِي ذَلِكَ فِيهِ أَيْضًا بِأَنْ يَقْصِدَ عَدَمَ رَفْعِ مَا فِي ذِمَّتِهِ وَيَبْرَأَ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ انْظُرْهُ عَنَانِي وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَأْتِي فِيهِ أَيْضًا شَيْخُنَا اهْ بَجَيْرِي. • وَقَوْلُهُ: (مَهْرُ الْجِلَّةِ أَوْ الْمُسْمَى) الْأَصُوبُ الْمُسْمَى الصَّحِيحُ أَوْ الْفَائِدُ إِذْ مَهْرُ الْجِلَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الذَّمَّةِ وَقَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْخ هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الشَّارِحِ وَمَنْعَهَا مِنْ ذَلِكَ إِذِ الْمُبَادَرُ أَنَّ الْإِشَارَةَ لِلْمُسْمَى الْفَائِدِ مُعَيَّنَةٌ أَوْ فِي الذَّمَّةِ. • فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ نَكَحُوا تَفْوِيضًا) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَرُدَّ إِلَى عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي وَقَوْلُهُ (خَتَمَ) إِلَى فَتَوَّرَهُمْ وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَمَا هُنَا فِي حَرِيَّتَيْنِ) زَادَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي وَفِيمَا إِذَا اعْتَقَدَا أَنَّ لَا مَهْرَ بِحَالٍ بِخِلَافِهِ ثُمَّ أَيِ فِي الصَّدَاقِ فِيهِمَا اه. • فَوَدَّ: (فِي صُورَةٍ مِثْلِي الْخ) أَيِ لَوْ فُرِضَ مَا لَا. • فَوَدَّ: (أَمْ لَا) رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَدَّدَتْ الْخ وَقَوْلِهِ وَاخْتَلَفَ الْخ اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَاجْتِمَاعِيهِمَا) بِالْجَرِّ اهْ رَشِيدِي أَيِ عَطَفًا عَلَى (مُتَقَوِّمٍ) أَيِ فِي صُورَةٍ اجْتِمَاعِ الْمِثْلِي وَالْمُتَقَوِّمُ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَلَوْ أَضَدَّهَا جَنْسَيْنِ فَاتَّكَرَّ كَرَفِي خَمْرٍ وَكَلْبَيْنِ الْخ. • فَوَدَّ: (بِالْقِيَمَةِ الْخ) نَعَمْ لَوْ تَعَدَّدَ الْجَنْسُ وَكَانَ مِثْلًا كَرَفِي خَمْرٍ وَزَيْ بُولٍ وَقَبِضْتُ بَعْضَ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى السَّوَاءِ فَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الشَّيْخُ اغْتِيَارَ الْكَيْلِ نَهَايَةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَذَكَرَا فِي الصَّدَاقِ خِلَافَهُ لِكَيْتَهُ فِي الذَّمِّينِ الْخ) وَمَا هُنَا فِي الْحَرِيَّتَيْنِ وَفِيمَا إِذَا اعْتَقَدَا أَنَّ لَا مَهْرَ بِحَالٍ بِخِلَافِهِ ثُمَّ أَيِ فِي الصَّدَاقِ فِيهِمَا شَرْحٌ م ر .

ودخل بالأَم ثم أسلمَ وجب لها مهر المثل مع أنها إنما اندفعت بإسلام بعد دخول ويُرد بمنع هذا الحضر وإنما الذي دفعها في الحقيقة صيرورتها محرماً له بالمقد على بنتها على أنه يأتي قريباً أن محل وجوب مهر المثل إن فسد المسمى (والا) أو كان قد سُمي فاسداً ولم تقيضه في الكفر (فمهر مثل) لها في مقابلة الوطء فإن قبضت بعضه في الكفر فكما مر أنما (و) اندفعت بإسلام (قبله) أي الدخول (وضح) النكاح لاستيفائه شرائطه أو على الأصح أنه محكوم بصحته (فإن كان الاندفاع بإسلامها فلا شيء لها) لأن الفرقة من جهتها وإذا لم يجب لها شيء مع صحته فأولى مع فساده إذ الفرض أن لا وطء فقله «وضح» غير قيد هنا بل فيما بعده كما تعلم مما يأتي وبهذا يندفع الاعتراض عليه (أو بإسلامه) وضح النكاح (فصنف) مسمى إن كان المسمى (صحيحاً والا) يصح كخمر (فصنف مهر مثل) ككل تسمية فاسدة فإن لم يسم شيء فمشتة أما إذا لم يصحح النكاح فلا شيء لها لأن الموجب في النكاح الفاسد إنما هو الوطء أو نحوه ولم يوجد .

(ولو تراءى لنا) في نكاح أو غيره (ذمي) أو معاهد (ومسلم وجب) علينا (الحكم) بينهما جزماً (أو ذميان) كيهوديين أو نصرانيين أو ذمي ومعهدي (وجب) الحكم بينهما (في الأظهر) قال تعالى ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] وهي ناسخة كما صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما

• قوله: (ودخل بالأَم) أي فقط اهـ معني . • قوله: (لها) أي للأَم مهر المثل أي لا المسمى اهـ معني .
 • قوله: (وإنما الذي إلخ) قد يخدشه أنه لو لم يقع الإسلام لم تنعز له فليتاأمل اهـ سم عبارة ع ش قد يشكل هذا بما مر من أن المخزمية إنما تؤثر في عدم التقرير لا في استحقاق المهر اهـ . • قوله: (يأتي قريباً) أي في الفصل الآتي فلا إيراد اهـ سم . • قوله: (أن محل وجوب مهر المثل) أي للأَم في المسألة المذكورة وقوله: قد سمى أي الزوج لها اهـ معني . • قوله: (وعلى الأصح) الموافق لما مر على الصحيح . • قوله: (هنا) أي في الاندفاع بإسلامها وقوله: بل فيما بعده أي في الاندفاع بإسلامه .
 • قوله (سبي): (أو بإسلامه إلخ) وظاهر كلامه أن المخرم في ذلك كغيرها وكلام الروضة يميل إليه ونقله عن القفال وهو المعتقد كما رجحه ابن المقرئ فيمن أسلم وتحت أم وبنتها ولم يدخل بواحدة منهما ورجحه البلقيني معني ونهاية وتقديم في الشرح ما يوافقه . • قوله: (فإن لم يسم شيء إلخ) أي ونكحها نفوياً واعتدوا أن لا مهر كما سبق وإلا وجب نصف مهر المثل إن كان الاندفاع قبل الوطء وإلا فيكفه لأن عدم التسمية من غير المؤوضة يوجب مهر المثل اهـ ع ش .
 • قوله (سبي): (وجب في الأظهر) أفهم كلامه أنه لو ثبت على أحدهما شيء استوثقناه وبه صرح البقوي نهاية ومعني .

• قوله: (وإنما الذي إلخ) كذا شرح م وقد يخدشه أنه لو لم يقع الإسلام لم تنعز له فليتاأمل .

• قوله: (يأتي قريباً) أي في الفصل الآتي فلا إيراد . • قوله: (وجب مهر المثل) أي للأَم .

لِقَوْلِهِ ﴿أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٧] أَمَا بَيْنَ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ حُجْلُ التَّخْيِيرِ فَلَا نَسَخَ وَهُوَ أَوَّلَى وَحَيْثُ وَجِبَ الْحُكْمُ بَيْنَهُمَا لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَا الْخَصْمَيْنِ بَلْ فَيَجِبُ جُزْأً وَقِيلَ عَلَى الْخِلَافِ لَا مُعَاهَدَانِ لِأَنَّا لَمْ نَلْتَزِمْ دَفْعَ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ وَعَلَيْهِمَا رِضَا أَحَدِهِمَا وَحَيْثُ جِبَ الْإِعْدَاءُ وَالْحُضُورُ وَطَلَبُهُ رِضًا (وَنَقَرُوهُمْ) أَيِ الْكُفَّارَ فِيمَا تَرَأَفُوا فِيهِ إِلَيْنَا (عَلَى مَا نَقَرُوهُمْ) عَلَيْهِ (لَوْ أَسْلَمُوا) وَتَبَيَّنَ مَا لَا نَقَرُ هُمْ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا خَتَمَ بِهِذَا مَعَ تَقَدُّمِ كَثِيرٍ مِنْ صَوْرِهِ لِأَنَّهُ ضَائِبٌ صَحِيحٌ يَجْمَعُهَا وَغَيْرَهَا فَتَقَرُّهُمْ عَلَى نَحْوِ نِكَاحٍ خَلَا عَنْ وَلِيِّيَّ وَشُهُودٍ لَا عَلَى نَحْوِ نِكَاحٍ مُحَرَّمٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَلِمْنَا فِيهِمْ وَلَمْ يَتَرَأَفُوا إِلَيْنَا فِيهِ فَلَا تَعَرُّضُ لَهُمْ . وَلَوْ جَاءَنَا مَنْ تَحْتَهُ اخْتِنَانٌ لَطَلَّبَ فَرَضَ التَّقَفَةِ مَثَلًا أَعْرَضْنَا عَنْهُ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِحُكْمِنَا فَتَأَمَّرَهُ اخْتِيَارًا إِحْدَاهُمَا.....

• فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِمَا) أَيِ الْمُعَاهَدَيْنِ أَيِ إِذَا لَمْ يَتَرَأَفَا مَعَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ بِقَرِينَةٍ مَا مَرَّ أَهْرَ شَيْدِي .
• فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِمَا حُجْلُ التَّخْيِيرِ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ الْآيَةَ الْأُولَى عَلَى الذَّمِّينِ وَالثَّانِيَةِ عَلَى الْمُعَاهَدَيْنِ وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّنْخِصِ وَلِهَذَا قَيَّدَ النُّصْفَ بِالذَّمِّينِ أَه . • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْحَمْلِ أَوَّلَى أَيِ مِنَ التَّنْخِصِ . • فَوَدَّ: (لَا مُعَاهَدَانِ) وَقِهِمْ مِمَّا تَقَرَّرَ عَدَمُ لُزُومِ الْحُكْمِ لَنَا بَيْنَ حَزْبَيْنِ أَوْ حَزْبِيٍّ وَمُعَاهِدٍ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ عُقِدَتِ الذَّمَّةُ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَهَمَّ كَالْمُعَاهَدَيْنِ إِذْ لَا يَلْزَمُنَا الدَّفْعُ عَنْهُمْ فَكَذَا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ نِهَآيَةً وَمُغْنَى . • فَوَدَّ: (وَحَيْثُ جِبَ الْإِعْدَاءُ وَالْحُضُورُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَإِذَا أَوْجَبْنَا الْحُكْمَ وَجِبَ الْإِعْدَاءُ وَالْحُضُورُ وَالْأَيُّ يَجِبَانِ أَه . • فَوَدَّ: (يَجِبُ الْإِعْدَاءُ) أَيِ الطَّلَبِ أَه .
ع ش عِبَارَةُ الْكَزْدِيِّ أَيِ إِعَانَةِ الطَّالِبِ مِنْهُمَا إِخْضَارَ خُصْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ أَيِ خُصْمُهُ أَه .

• فَوَدَّ: (وَالْحُضُورُ وَطَلَبُهُ رِضًا) يَغْنَى لَا يَجِبُ فِي الرِّضَا الصَّرَاحَةُ بَلْ حُضُورُ أَحَدِهِمَا وَطَلَبُ حُضُورِ الْآخَرِ كَانَ رِضًا مِنْهُ أَهْ كَزْدِيٍّ . • فَوَدَّ: (رِضًا) أَيِ بِالْحُكْمِ أَهْ ع ش .
• فَوَدَّ (سُي): (لَوْ أَسْلَمُوا) (إِلَخ) قَيَّدَ لِقَوْلِهِمْ مَا نَقَرُوهُمْ . • فَوَدَّ: (مَعَ تَقَدُّمِ كَثِيرٍ مِنْ صَوْرِهِ) قَدْ يُتِمَّنُ أَنَّ الذَّمِّيَّ مَرَّ مِنْ صَوْرِهِ هَذَا الضَّائِبِ لِأَنَّ تِلْكَ الصُّورَ فَيَمَنَ أَسْلَمَ مِنْهُمْ وَهَذَا الضَّائِبُ فِيمَا إِذَا تَرَأَفُوا إِلَيْنَا فِي حَالِ الْكُفْرِ وَاسْتَفْتَى الْمُصَنِّفُ عَنْ إِعَادَةِ تِلْكَ الصُّورِ هُنَا بِهَذَا الضَّائِبِ الَّذِي حَاصِلُهُ أَنَّ حُكْمَهُمْ إِذَا تَرَأَفُوا إِلَيْنَا كَحُكْمِهِمْ إِذَا أَسْلَمُوا فِيمَا يَقَرُّونَ عَلَيْهِ وَمَا لَا أَهْرَ شَيْدِي . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ عَلِمْنَا) (إِلَخ) حَالٌ مِنْ مَقْدَرٍ وَالْأَصْلُ فَتَقَرُّهُمْ لَوْ تَرَأَفُوا إِلَيْنَا عَلَى نَحْوِ نِكَاحٍ إِلَخ . • فَوَدَّ: (أَعْرَضْنَا عَنْهُ) وَلَا تَقَرُّقُ بَيْنَهُمْ أَهْ مُغْنَى . • فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِحُكْمِنَا) (إِلَخ) فَإِنْ قِيلَ قَدْ مَرَّ فِي نِكَاحِ الْمُحَرَّمِ أَنَّا تَقَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ

• فَوَدَّ: (لَا مُعَاهَدَانِ) (إِلَخ) وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ عُقِدَتِ الذَّمَّةُ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَهَمَّ كَالْمُعَاهَدَيْنِ إِذْ لَا يَلْزَمُنَا الدَّفْعُ عَنْهُمْ فَكَذَا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ شَرْحُ م ر . • فَوَدَّ: (وَلَوْ جَاءَنَا) (إِلَخ) كَذَا شَرْحُ م ر . • فَوَدَّ: (أَعْرَضْنَا عَنْهُ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِحُكْمِنَا) هَلَّا جَعَلَ طَلَبُهُ فَرَضَ التَّقَفَةِ رِضًا عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ السَّابِقِ (وَطَلَبُهُ رِضًا) إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا طَلَبُ فَرَضِ التَّقَفَةِ لَا مَا يَتَمَلَّقُ بِفَرْضِ النِّكَاحِ . • فَوَدَّ: (أَعْرَضْنَا عَنْهُ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِحُكْمِنَا) كَذَا فِي الرُّوْضِ فَلَمْ يَكْتَفِ بِالرِّضَا الَّذِي تَصَمَّنَتْ التَّرَافُعُ لَطَلَبِ التَّقَفَةِ وَعِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ

وَيُجِبُهُمْ حَاكِمُنَا فِي تَزْوِيجِ كِتَابِيَّةٍ لَا وَلِيَّ لَهَا بِشُهُودٍ مِنَّا وَمَنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ زِنًا أَوْ سَرِقَةً يُحَدُّ - وَإِنْ لَمْ يَرْضَ -، أَوْ شَرِبَ خَمْرٍ لَمْ يُحَدِّ وَإِنْ رَضِيَ لاعتقادهم جلها فإن قلت مُشْكِلٌ عَلَيْهِ حَدُّ الْحَنْفِيِّ بِشُرْبِ مَا لَا يُسَكِّرُ قُلْتُ : يُفَرَّقُ بَأَنَّ مِنْ عَقِيدَةِ الْحَنْفِيِّ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِمَذْهَبِ الْحَاكِمِ الْمُتَرَفِّعِ إِلَيْهِ مَعَ التَّزَايُدِ لِقَوَائِدِ الْأَدْلَةِ الشَّاهِدَةِ بِضَعْفِ رَأْيِهِ فِيهِ وَلَا كَذَلِكَ هُمْ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ فَارَقْتَ الْخَمْرَ نَحْوَ الزِّنَا قُلْتُ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ لِأَنَّهَا أُجِلَّتْ وَإِنْ أَسْكُرْتَ فِي ابْتِدَاءِ مِلَّتِنَا وَتِلْكَ لَمْ تَحُلْ فِي مِلَّةٍ قَطُّ فَمَنْ ثَمَّ اسْتَنْثَيْتَ - أعني الخمر - من قولهم يلزمه الحكم بينهم بأحكام الإسلام لقوله تعالى ﴿وَأَيْنَ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَمَا أَرْزَلَهُ اللَّهُ﴾ (المائدة: ٤٩) واحضار التوراة لِرَجْمِ الزَّانِئِينَ إِنَّمَا هُوَ لِتَكْذِيبِ ابْنِ صُورِهَا اللَّعِينِ فِي قَوْلِهِ : لَيْسَ فِيهَا رَجْمٌ لَا لِرِغَايَةِ اعْتِقَادِهِمْ وَلَوْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا بَعْدَ الْقَبْضِ فِي بَيْعٍ فَايَسِدَ أَوْ قَبْلَهُ وَقَدْ حَكَمَ حَاكِمُهُمْ بِإِمضائه لَمْ تَعْرُضْ لَهُ وَلَا نَقْضُهُ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِمَا مَرَّ فِي نَحْوِ النِّكَاحِ الْمُؤَقَّتِ أَوْ بِشَرْطٍ نَحْوِ خِيَارٍ مِنَ التَّنْظِيرِ لاعتقادهم وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمُهُمْ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِحَكَمِ حَاكِمِهِمْ هُنَا اعْتِقَادُهُمْ أَيْ فَإِنْ اعْتَقَدُوهُ صَحِيحًا لَمْ تَعْرُضْ لَهُ وَلَا نَقْضُهُ وَحِينَئِذٍ فَالْحَاصِلُ كَمَا يُقْلَمُ مِنْ هَذَا مَعَ مَا مَرَّ فِي قَوْلِي فَإِنْ قُلْتُ مَا الْفَرْقُ إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُمْ مَتَى نَكَحُوا نِكَاحًا.....

لَمْ يَرْضَوْا بِحُكْمِنَا فَهَلَّا كَانَ فِي الْأَخْتَيْنِ كَذَلِكَ أَجِبُ بَأَنَّ الْمَحْرَمَ أَشَدُّ حُرْمَةً لَأَنَّ مَنَعَ نِكَاحِهَا لِذَاتِهَا وَإِنَّمَا مَنَعَ فِي الْأَخْتَيْنِ لِلْمُهْنَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مُعْنَى وَسَم. ٥ فَوُدَّ: (وَيُجِبُهُمْ حَاكِمُنَا فِي تَزْوِيجِ كِتَابِيَّةٍ لَا وَلِيَّ لَهَا) أَيْ فَيُزَوِّجُهَا الْحَاكِمُ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ أَمْ رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (حَدُّ) أَيْ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الزِّنَا وَالسَّرِقَةِ مِنَ الْجُلْدِ وَالتَّغْرِيبِ أَوْ الرِّجْمِ وَمِنْ الْقَطْعِ وَغَرَمِ الْمَالِ أَمْ ع. ش. ٥ فَوُدَّ: (بِشُرْبِ مَا لَا يُسَكِّرُ) أَيْ قَدَرٍ لَا يُسَكِّرُ مِنَ التَّبْيِيدِ. ٥ فَوُدَّ: (يُفَرَّقُ بَأَنَّ مِنْ عَقِيدَةِ الْحَنْفِيِّ الْإِلْخ) وَأَيْضًا الْحَنْفِيُّ يُعْتَقِدُ حُرْمَةَ جَنْسِ الْمُسْكِرِ فِي الْجُمْلَةِ أَمْ سَم. ٥ فَوُدَّ: (بِضَعْفِ رَأْيِهِ الْإِلْخ) أَيْ الْحَنْفِيُّ أَيْ إِمَامِيهِ. ٥ فَوُدَّ: (أَعْنِي الْخَمْرَ) تَفْسِيرٌ لِزَيْنَابٍ فَاعِلٍ اسْتَنْثَيْتَ. ٥ فَوُدَّ: (يَلْزَمُهُ) أَيْ حَاكِمُنَا. ٥ فَوُدَّ: (وَإِحْضَارُهُ) أَيْ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ ع. ش. ٥ فَوُدَّ: (وَقَدْ حَكَمَ الْإِلْخ) قَيْدٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُّ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْحَاصِلِ. ٥ فَوُدَّ: (مَا الْفَرْقُ الْإِلْخ) لَقَلَّهِ رِوَايَةٌ بِالْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَمْ يُعْبَرْ

وَلَوْ تَرَفَّعُوا أَيْ الْكُفَّارُ إِلَيْنَا فِيهَا أَيْ فِي التَّفَقُّهِ كَأَن جَاءَنَا كَافِرٌ وَتَخَتَّ أَخْتَانِ وَطَلَبُوا فَرَضَ التَّفَقُّهِ اغْرَضْنَا عَنْهُمْ مَا لَمْ يَرْضَوْا بِحُكْمِنَا وَلَا تُفَرَّقُ بَيْنَهُمْ فَإِنْ رَضَوْا بِهِ فَرَقْنَا بَيْنَهُمْ بَأَنَّ تَأَمَّرَ بِاخْتِيَارِ إِحْدَاهُمَا انْتَهَى لِكَيْتِه قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ مَا نَصَّه مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ نَكَحَ الْمَجُوسِيُّ مَحْرَمًا لَهُ وَلَمْ يَتَرَفَّعْنَا إِلَيْنَا لَمْ نَعْرِضْ عَلَيْهِمَا فَإِنْ اغْتَرَضَا إِلَيْنَا فِي التَّفَقُّهِ فَرَقْنَا بَيْنَهُمَا أَيْ أَبْطَلْنَا نِكَاحَهُمَا وَلَا تَفَقُّهَ لَأَنَّهُمَا بِالْتَّرَفُّعِ أَظْهَرَا مَا يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ قَاسِمًا مَا لَوْ أَظْهَرَ الذَّمُّ الْخُمْرَةَ انْتَهَى فَلَمْ يُعْتَبَرْ هُنَا الرِّضَا بَيْنَ التَّرَفُّعَيْنِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْأَخْتَيْنِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ أَمْرَ نِكَاحِ الْمَحْرَمِ أَغْلَظُ مِنْ جَمْعِ الْأَخْتَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ فَوُدَّ: (يُفَرَّقُ بَأَنَّ مِنْ عَقِيدَةِ الْحَنْفِيِّ الْإِلْخ) وَأَيْضًا الْحَنْفِيُّ يُعْتَقِدُ حُرْمَةَ جَنْسِ الْمُسْكِرِ فِي الْجُمْلَةِ. ٥ فَوُدَّ: (مَا الْفَرْقُ الْإِلْخ) كَأَنَّهُ رِوَايَةٌ بِالْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَمْ يُعْبَرْ ثَمَّ بِمَا الْفَرْقُ.

أَوْ عَقَدُوا عَقْدًا مَخْتَلًا عِنْدَنَا لَمْ تَعْرُضْ لَهُمْ فِيهِ شَيْءٌ إِنْ تَرَأَفُوا إِلَيْنَا فِيهِ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ آثَارِهِ وَعَلَيْنَا اشْتِمَالُهُ عَلَى الْمُفْسِدِ وَلَيْسَ لَنَا الْبَحْثُ عَنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي أَنْكِحْتَهُمُ الصَّحَّةُ كَأَنْكِحْتَنَا نَظَرْنَا فَإِنْ كَانَ سَبَبُ الْفَسَادِ مُنْقَضًا أَثَرُهُ عِنْدَ التَّرَافُعِ كَالْخُلُوعِ عَنِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ وَكُمُقَارَنْتَهُ لِعِدَّةٍ انْقَضَتْ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مُفْسِدٍ انْقَضَى وَكَانَتْ بِحَيْثُ تَجَلُّ لَهُ الْآنَ أَفَرَزْنَاهُمْ وَإِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ لَا تَجَلُّ لَهُ عِنْدَنَا فَإِنْ قَوِيَ الْمَانِعُ كِنِكَاحِ أُمَةٍ بِلا شُرُوطِهَا وَمُطْلَقَةً ثَلَاثًا قَبْلَ التَّحْلِيلِ لَمْ نَنْظُرْ لَاعْتِقَادِهِمْ وَقَرَفْنَا بَيْنَهُمْ احْتِيَاظًا لِرِقِّ الْوَلَدِ وَلِلْبُضْعِ وَمِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ عَدَمُ الْكِفَايَةِ دَفْعًا لِلْعَارِ وَإِنْ ضَعُفَ كُمُوقَاتُ اعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا وَمَشْرُوطٌ فِيهِ نَحْوُ خِيَارِ وَنِكَاحِ مَغْصُوبَةٍ نَظَرْنَا لَاعْتِقَادِهِمْ فِيهِ فَإِنْ قُلْتُ : هُمْ مُكَلَّفُونَ بِالْفُرُوعِ فَلِمَ لَمْ نَتَّخِذْهُمْ بِهَا مُطْلَقًا قُلْتُ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِعِقَابِهِمْ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ وَمَا نَحْنُ فِيهِ إِلَّا مَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِأَحْكَامِ الدُّنْيَا عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ عِنْدِي أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُكَلَّفِينَ إِلَّا بِالْفُرُوعِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا دُونَ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا إِذْ لَا عِقَابَ فِيهِ إِلَّا عَلَى مُتَعَدِّ التَّحْرِيمِ أَوْ الْمُقْلَدِ لَهُ وَلَا يُنَافِي مَا قَرَّرْتَهُ حَمَلِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ قَوْلَ الْمَاوَزْدِيِّ الْعَبْرَةَ فِي صَيَغِ طَلَاقِهِمْ بِمَا عِنْدَهُمْ عَلَى أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا لَمْ يَتَرَأَفُوا إِلَيْنَا وَلَا حَكَمْنَا

ثُمَّ بِمَا الْفَرْقُ أَهَ سَمِ عِبَارَةَ التَّهَامَةِ مَعَ مَا مَرَّ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَمْرِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ إلخ. ة. قُودُ : (أَوْ عَقَدُوا عَقْدًا مَخْتَلًا) وَمِنْهُ الْعَقْدُ بِلا صَيَغَةٍ أَوْ بِلا رَوَايَةٍ فَإِذَا تَرَأَفُوا إِلَيْنَا فِيهِ أَفَرَزْنَاهُمْ لَانْقِضَاءِ الْمُفْسِدِ عِنْدَ التَّرَافُعِ كِنِكَاحِ بِلا وَلِيِّ وَلَا شُهُودٍ اهـ ع. ش. ة. قُودُ : (وَلَيْسَ لَنَا الْبَحْثُ عَنْهُ) أَيِ عَنْ اشْتِمَالِ أَنْكِحْتَهُمْ عَلَى مُفْسِدٍ أَيْ لَيْسَ لَنَا ذَلِكَ بَعْدَ التَّرَافُعِ وَالْمُرَادُ أَنَا لَا تَبَحُّثُ عَنْ اشْتِمَالِهَا عَلَى مُفْسِدٍ ثُمَّ نَنْظُرُ فِي ذَلِكَ الْمُفْسِدِ هَلْ هُوَ بَاقٍ فَتَنْقُضُ الْعَقْدَ أَوْ زَائِلٌ فَتُبْقِيهِ؟ فَمَا مَرَّ مِنْ أَنَا تَنْقُضُ عَقْدَهُمُ الْمُشْتَمِلَ عَلَى مُفْسِدٍ غَيْرِ زَائِلٍ مَحَلَّهُ إِذَا ظَهَرَ لَنَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ وَالْأَوَّلُ الْبَحْثُ مُتَتَّبِعٌ عَلَيْنَا وَنَحْكُمُ بِالصَّحَّةِ مُطْلَقًا هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ رَشِيدِي. ة. قُودُ : (لِأَنَّ الْأَصْلَ) الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ فِي التَّحَالُفِ فِي الْبَيْعِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ اهـ رَشِيدِي. ة. قُودُ : (فِي أَنْكِحْتَهُمْ إلخ) الْأَنْسَبُ فِي عُقُودِهِمْ إلخ وَكُمُقُودِنَا إلخ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. ة. قُودُ : (بِحَيْثُ تَجَلُّ لَهُ إلخ) أَيْ عِنْدَنَا وَقَوْلُهُ : بِحَيْثُ لَا تَجَلُّ لَهُ أَيْ الْآنَ قَفِي كَلَامِهِ احْتِيَاظًا. ة. قُودُ : (وَمِنْهُ) أَيْ الْمَانِعِ الْقَوِيُّ. ة. قُودُ : (وَمَشْرُوطٌ فِيهِ نَحْوُ خِيَارِ إلخ) أَيْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ إِنْ اعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا. ة. قُودُ : (مُطْلَقًا) أَيْ تَرَأَفُوا إِلَيْنَا أَمْ لَا اهـ ع. ش. ة. قُودُ : (عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ عِنْدِي أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُكَلَّفِينَ إلخ) فِيهِ مَا سَلَفَ لَكَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فَلَا تَغْفُلْ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. ة. قُودُ : (مَا قَرَّرْتَهُ) أَيْ بِقَوْلِهِ وَإِنْ ضَعُفَ كُمُوقَاتُ إلخ اهـ كُرْدِي وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَيْ بِقَوْلِهِ ثُمَّ إِنْ تَرَأَفُوا إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ .

ة. قُودُ : (إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِعِقَابِهِمْ إلخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَهُ أَوَّلَ فَضْلٍ (بِخَرْمٍ نِكَاحٍ مِنْ لَا كِتَابَ لَهَا) وَأَيْدَهُ بِبَحْثِ السُّبُكِيِّ فَإِنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَقَدْ بَنَاهُ عَلَى أَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ فَرَاغَهُ وَتَأَمَّلْهُ يَظْهَرُ لَكَ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ثُمَّ بِالْحُرْمَةِ مُجَرَّدَ الْإِثْمِ لَا الْعِقَابَ فِي الْآخِرَةِ لِكَيْتَهُ مِنْ أَبْعَدِ الْبَعِيدِ مِنْ سِيَاقِهِ خُصُوصًا وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ قَطْعًا فِي الْمُسْلِمِ الَّذِي الْحَقُّ بِهِ الْكَافِرُ فِي ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ .

باعتقادنا؛ لأنّ ذاك في آثار عقيد لم نعلم اشتماله على مُفسِد وما هنا في آثار عقيد عِلْمُ اشتماله عليه وكان الفرقُ أنّا قد نُقرُّهم على عُقودٍ مُختلّةٍ ترغيبًا في الإسلام وما هنا محضُ أثرٍ لا ترغيبٍ فيه فحَكَمْنَا فيه باعتقادنا .

فصل في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم وهن زائدات على العدد الشرعي

إذا (أسلم) كافِرٌ حُرٌّ (وتحتَه أكثرُ من أربع) من الزوجات الحراريّ (وأسلمن معه) ولو قبل وطء (أو) أسلمن قبله ثم أسلم هو أو عكسه بعد نحو وطء وهن (في العدة أو كن كتابات) يَجِلُّ للمسلم نكاحهن وإن لم يُسلمن (لزمه)

• فُؤد: (وما هنا) أي ما قرّرتُه هنا . • فُؤد: (لأنّ ذاك) إشارة إلى قوله حَمَلِي إلخ اه كُردِي . • فُؤد: (لَمْ نَعْلَم إلخ) قد يُعْلَمَ فَهَلْ يُعْتَبَرُ حَيْثُ اعْتَقَدْتُمْ؟ اه سم . • فُؤد: (وكان الفرقُ) أي بينَ نَحْوِ عَقْدِ نِكَاحٍ مُؤَقَّتٍ وبينَ صَبْغِ الطَّلَاقِ . • فُؤد: (على عُقودٍ مُختلّةٍ) أي في صَوَرٍ ضَمِنَ المَانِعِ وقوله: وما هناكَ مَحْضُ أثرٍ يعني أنّ الطَّلَاقَ أثرُ عَقْدِ النِّكَاحِ اه كُردِي . • فُؤد: (وما هنا) الأولى هناكَ بزيادةِ الكافِ كما مرَّ أَيْنًا في نُسْخَةِ الكُردِي مِنَ الشَّارِحِ . • فُؤد: (وما هنا مَحْضُ أثرٍ لا ترغيبٍ إلخ) قد يُنْتَعُ أن الآثَارَ لا ترغيبَ فيها اه سم

فصل في أحكام زوجات الكافر

• فُؤد: (إذا أسلم إلخ) قَيِّدْ بِذَلِكَ لآته لم يَذْكُرْ جَمِيعَ أَحْكَامِ الزَّوْجَاتِ هنا اه ع ش . • فُؤد: (كافِرٌ حُرٌّ) إلى قولِ المَثْنِ والَطَّلَاقِ اخْتِيَارٌ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وقوله: وفيه بَسْطٌ إِلَى المَثْنِ .
• فُؤد: (حُرٌّ) شَامِلٌ لِلْمُخْجُورِ بَسْمَهُ عِنْدَ الْإِسْلَامِ فَقَضِيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ اخْتِيَارٌ أَرْبَعٌ بَلْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَمُؤْنَةُ الْجَمِيعِ إِلَى الْإِخْتِيَارِ وَقَدْ يُوَجِّهُ بآئِهِ يُفْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِيتِدَاءِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَنْ تَحْتَهُ أَرْبَعٌ لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بَسْمَهُ لَمْ يُؤَثَّرْ فِي نِكَاحِيهِنَّ سَمَ عَلَى خَجِّ اه ع ش . • فُؤد: (الحراريّ) أي وَسَيَاتِي حُكْمُ الْإِمَاءِ . • فُؤد: (قَبْلَهُ) أي الزَّوْجِ . • فُؤد: (وَأَن لَمْ يُسْلِمْنَ) لَوْ قَالَ وَلَمْ يُسْلِمْنَ كَمَيَّ فَإِنَّ حُكْمَ مَا لَوْ أُسْلِمْنَ عِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ وَأُسْلِمْنَ مَعَهُ وَعَلَيْهِ قَالُوا لِلْحَالِ اه ع ش .
• فُؤد: (لِزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ) كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا يُجْزِي اخْتِيَارُ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ نِكَاحَ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ

• فُؤد: (لَمْ نَعْلَمَ اشْتِمَالَهُ إلخ) قد يُعْلَمَ فَهَلْ يُعْتَبَرُ حَيْثُ اعْتَقَدْتُمْ؟ . • فُؤد: (وما هنا مَحْضُ أثرٍ لا ترغيبٍ فيه) قد يُنْتَعُ أن الآثَارَ لا ترغيبَ فيها .

فصل في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم

• فُؤد: (حُرٌّ) شَامِلٌ لِلْمُخْجُورِ بَسْمَهُ عِنْدَ الْإِسْلَامِ فَقَضِيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ اخْتِيَارٌ أَرْبَعٌ بَلْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَمُؤْنَةُ الْجَمِيعِ إِلَى الْإِخْتِيَارِ وَقَدْ يُوَجِّهُ بآئِهِ يُفْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِيتِدَاءِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَنْ تَحْتَهُ أَرْبَعٌ لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بَسْمَهُ لَمْ يُؤَثَّرْ فِي نِكَاحِيهِنَّ .
• فُؤد: (لِزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ) كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِيَارُ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ نِكَاحَ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ

لَزُومًا حَتْمًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ مَعْنَى لَزِمَهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِنْ تَأَهَّلَ لِلِاخْتِيَارِ لِكُونِهِ مُكَلَّفًا أَوْ سَكْرَانًا
مُخْتَارًا غَيْرَ مُزْتَدٍّ وَلَوْ مَعَ إِحْرَامٍ وَعِدَّةٍ شَبِيهَةٍ (اخْتِيَارٌ أَرْبَعٌ) - وَلَوْ ضَمْنًا بِأَنْ يَخْتَارَ الْفَسَخَ فِيمَا
زَادَ عَلَيْهِمْ كَمَا يَأْتِي لِحُرْمَةِ الزَّائِدِ عَلَيْهِمْ - لَا إِمْسَاكُهُمْ فَلَهُ بَعْدَ اخْتِيَارِهِمْ فِرَاقُهُمْ (مَنْهُمْ) وَلَوْ
مِثَابَاتٌ فَبِرْتُهُمْ تَقْدَمُ أَوْ تَأْخُرُونَ اسْتَوْفَى نِكَاحُهُمْ الشُّرُوطُ أَمْ لَمْ يَسْتَوْفِهَا كَأَنْ عَقَدَ عَلَيْهِمْ مَعَ
لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ السَّابِقِ «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ مَنْ أَسْلَمَ وَتَحَتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ أَنْ يَخْتَارَ أَرْبَعًا وَلَمْ يُفْصَلْ لَهُ

فَيَسْتَمِيرُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فِي أَرْبَعَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ عَلَى شَيْخِنَا الزَّمَلِيِّ خِلَافَهُ
مَرَاهِمَ عَلَى حَجِّهِمْ عِبَارَةُ الْحَلِيِّ قَوْلُهُ: لَزِمَهُ اخْتِيَارُ مُبَاحَةٍ وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُمْ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يَخْتَارَ مَا دُونَ مُبَاحَةٍ أَيْ يَأْتُمُّ بِذَلِكَ إِنْ عِبَارَةُ السَّبِّدِ عَمَرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ نَفْسُهَا ثُمَّ الَّذِي يَظْهَرُ فِي
تَوْجِيهِ لَزُومِ اخْتِيَارِ الْأَرْبَعِ الَّذِي اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ الْمَثْنِ هُوَ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ يَنْدَفِعُ بِالْإِسْلَامِ وَتَبَقَّى
الْأَرْبَعُ فِي الْعِصْمَةِ مُبْهَمَاتٍ وَلَا يُزِيلُ الْإِبْهَامَ إِلَّا الْإِخْتِيَارُ لِأَرْبَعٍ إِذْ بِهِ تَتَمَيَّنُ بَاقِيَةُ الْعِصْمَةِ مِنْ زَائِلَتِهَا
وَاخْتِيَارُ مَا دُونَهَا لَيْسَ طَلَاقًا لِمَنْ تَبَقَّى مِنْ تَيَمِّمَةِ الْأَرْبَعِ نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ بَعْدَ اخْتِيَارٍ مُعَيَّنَةٍ مَا عَادَهَا
زَالِ الْمَحْذُورِ إِنْ عَمَرَ يَظْهَرُ أَنَّهُ الْخَبَرُ يَرُدُّهُ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مَعَ الْمَثْنِ: وَالطَّلَاقُ اخْتِيَارٌ
لِلْمُطَلَّغَةِ إِذْ لَا يُخَاطَبُ بِهِ إِلَّا الزَّوْجَةُ فَإِنْ طَلَّقَ أَرْبَعًا تَعَيَّنَ كُلُّ لِّلنَّكَاحِ وَانْدَفَعَ الْبَاقِي شَرْعًا إِنْ وَجَّهَ الرَّدُّ
أَنْ طَلَّقَ مَا عَدَا الْمُعَيَّنَةَ اخْتِيَارًا لِهُنَّ جَمِيعًا فَالْمَحْذُورُ وَهُوَ الْإِبْهَامُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ. قَوْلُهُ: (لَزُومًا حَتْمًا)
لِتَاكِيدِ الرَّدِّ عَلَى الزَّائِمِ الْآتِي. قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَ الْخَبَرُ) وَافَقَهُ الْمُفْنِي عِبَارَتَهُ.

(تَنْبِيْهُ): تَغْيِيرُ الْمُصْطَفِ بِلَزُومِ اخْتِيَارِ أَرْبَعٍ يَوْهَمُ لِإِجَابِ الْعَدِيدِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ أَضْلَ الْإِخْتِيَارِ
وَاجِبٌ وَأَمَّا إِمْسَاكُ أَرْبَعٍ فَجَائِزٌ لَا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ جَمْعٌ مِنْ شَرَّاحِ الْكِتَابِ مِنْهُمْ ابْنُ شَهْبَةَ وَابْنُ
قَاسِمٍ وَالذَّمِيَّاطِيُّ لَكِنْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ اللَّزُومُ وَالْقَائِلُ بِعَدَمِ اللَّزُومِ يَخِيلُ الْأَمْرَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْإِبَاحَةِ
كَمَا سَيَأْتِي عَنْ الشُّبْكِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ إِنْ بَحَذَفَ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيْ اخْتِيَارُ الْأَرْبَعِ. قَوْلُهُ: (إِنْ تَأَهَّلَ الْخَبَرُ)
قَيْدٌ لِلْمَثْنِ إِنْ شِيدِيَّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَيْدٌ لِلزُّومِ وَاحْتِرَازٌ عَمَّنْ لَا يَتَأَهَّلُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بَلْ لَا يَصِحُّ مِنْهُ حَتَّى
يَصِيرَ مُكَلَّفًا كَمَا يَأْتِي إِنْ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (لَوْ مَعَ إِحْرَامٍ الْخَبَرُ) غَايَةُ لِلْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَخْتَارَ الْخَبَرُ) تَصْوِيرٌ
لِلضَّمْنِيِّ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصْطَفِ وَالطَّلَاقُ اخْتِيَارٌ. قَوْلُهُ: (لِحُرْمَةِ الزَّائِدِ الْخَبَرُ) تَغْلِيلٌ
لِلْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (لَا إِمْسَاكُهُمْ) عَطَفَ عَلَى (اخْتِيَارِ أَرْبَعٍ) سَمِ وَرَشِيدِيَّ. قَوْلُهُ: (تَقْدَمُ) إِلَى قَوْلِهِ
لَا جَمْعَ إِسْلَامِيٍّ فِي الْمُفْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ أَسْلَمَ مَعَهُ إِلَى أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِثَابَاتٍ) وَلَا نَظَرَ
لِئْتِمَةِ الْإِزْبِ فَبِرْتُهُمْ أَيْ الْمِثَابَاتِ الْمُخْتَارَاتِ غَيْرَ الْكِتَابِيَّاتِ إِنْ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (تَقْدَمُ) إِلَى تَغْيِيمِ لِلْمَثْنِ
أَيْ سَوَاءً تَقْدَمَ نِكَاحُهُمْ أَوْ تَأْخُرَ الْخَبَرُ. قَوْلُهُ: (لِلخَبَرِ الْخَبَرُ) تَغْلِيلٌ لَهُ وَلِلتَّعْيِيمِ الَّذِي فِي الشَّرْحِ.

فَيَسْتَمِيرُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فِي أَرْبَعَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ عَلَى شَيْخِنَا الزَّمَلِيِّ خِلَافَهُ
مَرَاهِمَ عَلَى حَجِّهِمْ عِبَارَةُ الْحَلِيِّ قَوْلُهُ: لَزِمَهُ اخْتِيَارُ مُبَاحَةٍ وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُمْ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يَخْتَارَ مَا دُونَ مُبَاحَةٍ أَيْ يَأْتُمُّ بِذَلِكَ إِنْ عِبَارَةُ السَّبِّدِ عَمَرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ نَفْسُهَا ثُمَّ الَّذِي يَظْهَرُ فِي
تَوْجِيهِ لَزُومِ اخْتِيَارِ الْأَرْبَعِ الَّذِي اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ الْمَثْنِ هُوَ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ يَنْدَفِعُ بِالْإِسْلَامِ وَتَبَقَّى
الْأَرْبَعُ فِي الْعِصْمَةِ مُبْهَمَاتٍ وَلَا يُزِيلُ الْإِبْهَامَ إِلَّا الْإِخْتِيَارُ لِأَرْبَعٍ إِذْ بِهِ تَتَمَيَّنُ بَاقِيَةُ الْعِصْمَةِ مِنْ زَائِلَتِهَا
وَاخْتِيَارُ مَا دُونَهَا لَيْسَ طَلَاقًا لِمَنْ تَبَقَّى مِنْ تَيَمِّمَةِ الْأَرْبَعِ نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ بَعْدَ اخْتِيَارٍ مُعَيَّنَةٍ مَا عَادَهَا
زَالِ الْمَحْذُورِ إِنْ عَمَرَ يَظْهَرُ أَنَّهُ الْخَبَرُ يَرُدُّهُ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مَعَ الْمَثْنِ: وَالطَّلَاقُ اخْتِيَارٌ
لِلْمُطَلَّغَةِ إِذْ لَا يُخَاطَبُ بِهِ إِلَّا الزَّوْجَةُ فَإِنْ طَلَّقَ أَرْبَعًا تَعَيَّنَ كُلُّ لِّلنَّكَاحِ وَانْدَفَعَ الْبَاقِي شَرْعًا إِنْ وَجَّهَ الرَّدُّ
أَنْ طَلَّقَ مَا عَدَا الْمُعَيَّنَةَ اخْتِيَارًا لِهُنَّ جَمِيعًا فَالْمَحْذُورُ وَهُوَ الْإِبْهَامُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ. قَوْلُهُ: (لَزُومًا حَتْمًا)
لِتَاكِيدِ الرَّدِّ عَلَى الزَّائِمِ الْآتِي. قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَ الْخَبَرُ) وَافَقَهُ الْمُفْنِي عِبَارَتَهُ.

فَدَلَّ عَلَى الْعُمُومِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْوَقَائِعِ الْقَوْلِيَّةِ . وَحَمَلَهُ عَلَى الْأَوَائِلِ تَرْدُهُ رِوَايَةُ الشَّافِعِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ فِيمَنْ تَحْتَهُ خَمْسٌ اخْتَارَ أَوَّلَهُنَّ لِلْفِرَاقِ وَعَلَى تَجْدِيدِ الْعَقْدِ مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ، وَإِسْلَامُ مَنْ فِيهِ رِقٌّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ اثْنَتَيْنِ كِإِسْلَامِ الْخُرُوعِ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ هُنَا وَفِي جَمِيعِ مَا بَأْتِيَ وَقَدْ يُتَصَوَّرُ اخْتِيَاؤُهُ لِأَرْبَعٍ بِأَنْ يَحْتَقَّ قَبْلَ إِسْلَامِهِ سَوَاءٌ قَبْلَ إِسْلَامِيَّتِهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَقَبْلَ إِسْلَامِيَّتِهِ لِأَنَّ الْعِمْرَةَ بَوَاقِ الْأَخْتِيَارِ وَهُوَ عِنْدَهُ حُرٌّ وَمَنْ ثُمَّ امْتَنَعَ عَلَيْهِ إِمْسَاكُ الْأُمَةِ وَلَوْ أَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ اثْنَانِ ثُمَّ عَتَقَ ثُمَّ أَسْلَمَتِ الْبَاقِيَاتُ فِيهَا لَمْ يَخْتَرْ الْاِثْنَتَيْنِ وَلَوْ مِنْ الْمُتَأَخَّرَاتِ لِاسْتِيفَائِهِ عِدَّةَ الْعَبِيدِ قَبْلَ عِتْقِهِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ كَغَيْرِ مُكَلِّفٍ أَسْلَمَ تَبَعًا فَيُوقَفُ اخْتِيَاؤُهُ لِكَمَالِهِ ، وَنَفَقَتُهُنَّ فِي مَالِهِ وَإِنْ كُنَّ أَلْفًا لَأَنْتَهُنَّ مَحْبُوسَاتٌ لِحَقِّهِ (وَيَنْدَفِعُ) بِاخْتِيَارِهِ الْأَرْبَعَ نِكَاحُ (مَنْ زَادَ) مِنْهُنَّ عَلَى الْأَرْبَعِ الْمُخْتَارَةِ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْإِسْلَامُ إِنْ أَسْلَمُوا مَعًا وَلَا فَمِنْ إِسْلَامِ السَّابِقِ مِنَ الزَّوْجِ وَالْمُتَدَفِّعَةِ فَتُحْسَبُ الْعِدَّةُ مِنْ حَيْثُذِلْ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِي الْفُرْقَةِ.....

• فَوُدَّ: (فَدَلَّ) أَي عَدَمُ التَّفْصِيلِ . • فَوُدَّ: (كَمَا هُوَ شَأْنُ الْوَقَائِعِ الْخ) أَي وَالْقَاعِدَةُ أَنْ تَرَكَ الْإِسْتِصَالِ فِي وَقَائِعِ الْأَحْوَالِ يُتْرَكُ مَتَرَلَةُ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ وَهَذِهِ مُعَارَضَةٌ لِقَاعِدَةِ أُخْرَى وَهِيَ وَقَائِعُ الْأَحْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ كَسَاهَا قَوْلُ الْإِحْمَالِ وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ وَخُصَّتِ الْأَوَّلَى بِالْأَقْوَالِ وَالثَّانِيَةُ بِالْأَفْعَالِ حَلِيِّ وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ كَمَسَّ عَائِشَةُ لِرَجُلٍ الثَّيِّبِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي مَعَ اسْتِمْرَارِهِ فِيهَا الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو خَنِيفَةَ عَلَى عَدَمِ التَّقْضِ بِمَسِّ الْأَجْنَبِيَّةِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَمَسُهَا بِحَائِلٍ فَلَا يُسْتَدَلُّ بِهِ أَهْ بِجَبْرِ مِي . • فَوُدَّ: (وَحَمَلَهُ) - أَي ذَلِكَ الْخَبَرِ - مُبْتَدَأً ، خَبَرُهُ قَوْلُهُ: تَرْدُهُ الْخ . • فَوُدَّ: (اخْتَارَ الْخ) مَفْعُولٌ رِوَايَةُ الْخ . • فَوُدَّ: (وَعَلَى تَجْدِيدِ الْعَقْدِ) عَطَفَ عَلَى الْأَوَائِلِ أَه سَم . • فَوُدَّ: (مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ) أَي فَإِنْ الْإِنْسَاكَ صَرِيحٌ فِي الْإِسْتِمْرَارِ أَه مُعْنَى . • فَوُدَّ: (وَقَدْ يُتَصَوَّرُ اخْتِيَاؤُهُ) أَي مَنْ فِيهِ رِقٌّ أَه ع ش . • فَوُدَّ: (بِأَنْ يَنْقُضَ الْخ) حَاصِلُ هَذَا قَبْلَ اجْتِمَاعِ الْإِسْلَامِيِّنَ أَه سَم عِبَارَةٌ ش قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ عِتْقُهُ عَنْ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِيَّتِهِ تَعَيَّنَ اخْتِيَارُ اثْنَتَيْنِ وَهُوَ مُسْتَفَادٌ بِالْأَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ أَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ الْخ أَه . • فَوُدَّ: (سَوَاءٌ قَبْلَ الْخ) أَي سَوَاءٌ كَانَ عِتْقُهُ قَبْلَ الْخ . • فَوُدَّ: (أَوْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ الْخ) يَتَّبِعِي أَوْ مَعَهُ . • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْعِمْرَةَ بَوَاقِ الْأَخْتِيَارِ) أَي الْوَقْتُ الَّذِي يَدْخُلُ بِهِ الْإِخْتِيَارُ وَهُوَ وَقْتُتُ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِ الْجَمِيعِ أَه رَشِيدِي زَادَ ع ش فَمِتْقُهُ بَعْدَ إِتْمَا حَصَلَ بَعْدَ تَعَيُّنِ اخْتِيَارِ الثَّانِيَيْنِ أَه . • فَوُدَّ: (ثُمَّ حَتَّى ثُمَّ أَسْلَمَتِ الْبَاقِيَاتُ) لَمْ تَرَكَ عَكْسَ هَذَا وَمَا لَوْ أَسْلَمَ وَالْبَاقِيَاتُ مَعًا أَه سَم . • فَوُدَّ: (لِاسْتِيفَائِهِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَقَ ثُمَّ أَسْلَمَتِ الْبَاقِيَاتُ كَانَ لَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ أَه ع ش . • فَوُدَّ: (أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ) كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ عَقْدَ لَهُ وَلِيَّهُ النِّكَاحَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ أَه مُعْنَى . • فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُذِلْ) أَي مِنْ حَيْثُ الْإِسْلَامِ . • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) أَي الْإِسْلَامُ .

• فَوُدَّ: (بِأَنْ يَنْقُضَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ سَوَاءٌ الْخ) حَاصِلُ هَذَا قَبْلَ اجْتِمَاعِ الْإِسْلَامِيِّنَ . • فَوُدَّ: (أَوْ قَبْلَهُ) يَتَّبِعِي أَوْ مَعَهُ . • فَوُدَّ: (ثُمَّ أَسْلَمَتِ الْبَاقِيَاتُ) لَمْ تَرَكَ عَكْسَ هَذَا وَمَا لَوْ أَسْلَمَ وَالْبَاقِيَاتُ مَعًا .

لا من حين الاختيارِ وَقَدْ تَهْتَرُ فُرْقَةُ فسخ لا فُرْقَةُ طلاقٍ ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيارٌ على الأصحَّ أسلموا مَعًا أو مُرْتَبًا ثُمَّ إِنْ تَرْتَّبَ التَّكَاحُ فِيهِ لِلأَوَّلِ وكذا لو أسلموا دونها أو الأول وحده وهي كِتَابِيَّةٌ فَإِنْ مَاتَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ مَعَ الثَّانِي أَفْرَثَ مَعَهُ إِنْ اعْتَقَدُوا صَحَّتْ وَإِنْ وَقَعَا مَعًا لَمْ تَقْرُ مَعَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُطْلَقًا . (وَإِنْ أَسْلَمَ) مِنْهُنَّ (مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِ) أَوْ أَسْلَمَ مِنْهُنَّ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ بَعْدَ الدُّخُولِ (فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٌ فَقَطْ) بِأَنْ اجْتَمَعَ إِسْلَامُهُ وَإِسْلَامُهُنَّ قَبْلَ انْقِضَائِهَا وَلَيْسَ تَحْتَهُ كِتَابِيَّةٌ (هَعَيْنُ) وَانْدَفَعَ نِكَاحٌ مَنْ بَقِيَ لِيَعْدُرَ إِسْمَاكِهِنَّ بِتَخْلُيفِهِنَّ عَنْهُ فِي الْأُولَى وَعَنِ الْعِدَّةِ فِي الثَّانِيَةِ وَأَفْهَمَ مَا تَقَرَّرَ فِيهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ ثَمَانٍ مِثْلًا فَأَسْلَمَ أَرْبَعٌ لَمْ يَخْتَرْهُنَّ وَأَسْلَمَ الزَّائِدَاتُ أَوْ بَعْضُهُنَّ فِي الْعِدَّةِ أَوْ كَانَتِ الزَّائِدَاتُ كِتَابِيَّاتٍ لَمْ يَتَّعِنَنَّ الْأُولَى وَأَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ أَرْبَعٌ ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ أَوْ مِثْنٌ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ الْبَاقِيَّاتُ فِي عِدَّتِهِنَّ تَعَيَّنَتْ الْأَخِيرَاتُ لِاجْتِمَاعِ

• قَوْلُهُ: (لَا مِنْ حِينَ الْإِخْتِيَارِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ حِينَ الْإِسْلَامِ . قَوْلُهُ: (إِنْ أَسْلَمُوا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَالْأَزْوَاجِ . قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَيِ لِلأَوَّلِ . قَوْلُهُ: (أَوْ الْأَوَّلِ الْإِلَخ) أَيِ أَوْ أَسْلَمَ سَابِقُ النِّكَاحِ دُونَ الزَّوْجَةِ وَمُتَأَخَّرُ النِّكَاحِ . قَوْلُهُ: (وَهِيَ كِتَابِيَّةٌ) قَيْدٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَبْلَهُ أَهْ سَيِّدٌ عَمَزَ . قَوْلُهُ: (فَإِنْ مَاتَ) أَيِ الْأَوَّلِ . قَوْلُهُ: (صَحَّتْ) أَيِ التَّزْوِيجِ بِزَوْجَيْنِ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَقَعَا مَعًا) أَيِ التَّكَاحِ بِبَقْيِ مَا لَوْ عَلِمَ السَّابِقُ وَنُسِيَ أَوْ لَمْ يُعْلَمْ سَبَقٌ وَلَا مَعِيَّةٌ أَوْ عَلِمَ السَّبَقُ وَلَمْ يُعْلَمْ عَيْنُ السَّابِقِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يُحْكَمَ بِالْوَقْفِ فِيمَا لَوْ عَلِمَ السَّابِقُ وَنُسِيَ وَرَجَحِيَ بَيَانُهُ وَبِالْبُطْلَانِ فِي الْبَاقِي أَهْ ع . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَإِنْ اعْتَقَدُوا جَوَازَهُ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهُ) يَتَبَيَّنُ أَوْ مَعَهُ أَهْ سَمِ أَيِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي .

• قَوْلُهُ (سَبَقَ): (أَرْبَعٌ فَقَطْ) أَيِ أَوْ أَقَلُّ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ (سَبَقَ): (تَعَيَّنَ) أَيِ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُنَّ وَهِيَ أَرْبَعٌ لِلزَّوْجَةِ . قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَيِ فِي الْإِسْلَامِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَوْلُهُ: فِي الثَّانِيَةِ أَيِ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ الدُّخُولِ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ فِيهَا) أَيِ الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ بِأَنْ اجْتَمَعَ إِسْلَامُهُ وَإِسْلَامُهُنَّ قَبْلَ انْقِضَائِهَا الْإِلَخ . قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ تَحْتَهُ ثَمَانٍ الْإِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَوْ أَسْلَمَ أَرْبَعٌ ثُمَّ أَسْلَمَ الزَّوْجُ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ ثُمَّ أَسْلَمَ الْبَاقِيَّاتُ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ مِنْ وَقْتِ إِسْلَامِ الزَّوْجِ اخْتَارَ أَرْبَعًا مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ أَوْ الْأَخِيرَاتِ كَيْفَ شَاءَ فَإِنْ مَاتَتِ الْأَوَّلِيَّاتُ أَوْ بَعْضُهُنَّ جَازَ لَهُ اخْتِيَارُ الْمَيِّتَاتِ وَبَرِثَ مِنْهُنَّ أَهْ . قَوْلُهُ: (لَمْ يَخْتَرْهُنَّ) أَيِ لَمْ يَتَّبِعَنَّ أَنَّهُ اخْتَارَهُنَّ بَعْدَ إِسْلَامِهِنَّ . قَوْلُهُ: (وَأَسْلَمَ الْإِلَخ) أَيِ وَالْحَالُ أَهْ ع ش وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْقُوفًا عَلَى قَوْلِهِ أَسْلَمَ أَرْبَعٌ . قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَّعِنَنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ مَنْ أَسْلَمَ أَوَّلًا مِنْهُنَّ لِلزَّوْجَةِ . قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ أَرْبَعٌ الْإِلَخ) أَيِ بَعْدَ الدُّخُولِ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ الْبَاقِيَّاتُ الْإِلَخ) لَمْ تَرَكَ عَكْسَ هَذَا وَمَا لَوْ أَسْلَمَ وَالْبَاقِيَّاتُ مَعًا أَهْ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي: ثُمَّ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَأَسْلَمَتِ الْبَاقِيَّاتُ الْإِلَخ . قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَتْ الْأَخِيرَاتُ) رَاجِعٌ وَجْهَهُ فِي الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اخْتِيَارُ الْمَيِّتَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْتُهُنَّ قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِمَنْزِلَةِ انْقِضَاءِ

• قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَتْ الْأَخِيرَاتُ) رَاجِعٌ وَجْهَهُ فِي الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اخْتِيَارُ الْمَيِّتَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْتُهُنَّ قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِمَنْزِلَةِ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ قَبْلَهُ وَيُخَصُّ بِذَاكَ مَا تَقَدَّمَ فَيَكُونُ قَوْلُهُ السَّابِقُ (وَلَوْ مَيِّتَاتٍ)

إسلامهن قول المُحسِّي: قوله: أو قبله إلخ الذي في الشرح قبل إسلامهن أو بعده أو معه اهـ من هـامش مع إسلامه قبل انقضاء عدتهن ولو أسلمن أربع ثم هو قبل انقضاء عدتهن وتخلفن الباقيات حتى انقضت عدتهن من حين إسلامه أو مثنى مثنى كاتبت مثنى الأوليات لما ذكر فإن لم يتخلفن بل أسلمن قبل انقضاء عدتهن من حين إسلامه اختار أربعاً كيف شاء لاجتماع إسلامه وإسلام الكل قبل انقضاء عدتهن .

(ولو أسلمن وتحت أم وبنتها كتابيتين أو غير كتابيتين ولكن (أسلمتا فإن دخل بهما) أو شك في عين المذخور بها (حرمتا أبداً) وإن قلنا بفساد أنكحتهما لأن وطء كل بشبهة يحرم الأخرى ولكل المسمى إن صبح وإلا فمهر مثل (أو لا) دخل (بواحدة) منهما أو شك هل دخل بواحدة منهما أو لا (هـيئت البنت).....

عدتهن قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق لو ميثبات مفروضاً فيما إذا مثنى بعد إسلامه فليراجع سم على حجة اهـ ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نفسها والعبارة المذكورة هي عبارة أضل الروضة ويظهر بالتأمل في صنيعهم أنه إنما ينظر إلى المية إذا اجتمع إسلامه وإسلامها ولا اجتماع في الصورة المذكورة اهـ أقول ما مر آنفاً عن المعنى كالصريح في ذلك . فود: (ثم هو إلخ) انظر عكسه اهـ سم أقول: حكمه الأصل أخذ من التعليل وقوله الآتي فإن لم يتخلف إلخ يجري في العكس أيضاً . فود: (لما ذكر) أي لاجتماع إسلامهن إلخ اهـ ش . فود: (فإن لم يتخلفن إلخ) مكرّر مع قوله فأسلمن أربع فإنه مندرج فيه .

فود (سـ): (وتحت أم وبنتها) نكحهما معاً أو لا اهـ معني . فود: (أو غير كتابيتين) إلى قول المثنى عند اجتماع إسلامه في المعنى . فود: (لأن وطء كل بشبهة يحرم إلخ) أي فينكاح أولى ولتبين تحريم إحداهما في صورة الشك قال المازدي لأن الإسلام كابتداء النكاح ولا بد عند ابتدائه من تبين جل المنكوحه اهـ معني . فود: (ولكل المسمى إلخ) قد يشكّل في صورة الشك للعلم بأن إحداهما إنما تستحق النصف فالقياس أن لكل نصف المسمى أو مهر المثل ويوقف نصف أحدهما إلى تبين المذخور بها أو الصلح ولم يزد في شرح الروض أي والمعنى في صورة الشك على بطلان نكاحها اهـ سم .

مفروضاً فيما إذا مثنى بعد إسلامه فليراجع . فود: (ثم هو) انظر عكسه .

فود (سـ): (حرمتا أبداً) انظره في الشك مع احتمال أن المذخولة البنت فلا تحرم إلا أن يراد هنا أن الحرمة ظاهراً حتى لو تبين أن المذخولة البنت حلت . فود: (ولكل المسمى إلخ) قد يشكّل في صورة الشرح وهي ما لو شك في عين المذخور بها للعلم بأن إحداهما إنما تستحق النصف فالقياس أن لكل نصف المسمى أو مهر المثل ويوقف نصف أحدهما إلى تبين المذخور بها أو الصلح ولم يزد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحها .

واندفعت الأم لحرمتها أبداً بالعقد على البنت بناءً على صحة أنكحتهم (وفي قول يتخير) بناءً على فسادها (أو) دخل (بالبت) فقط (بميت) البنت أيضاً لحرمة الأم أبداً بالعقد على البنت أو بوطئها (أو) دخل (بالأم حُرْمَتاً أبداً) الأم بالعقد على البنت بناءً على صحة أنكحتهم وهي بوطء الأم ولها مهر المثل بالوطء كذا قاله واعترض بأن قياس صحة أنكحتهم وجوب المسمى وأجيب بحمله على ما إذا فسد المسمى (وفي قول: تبقى الأم) بناءً على فساد أنكحتهم ومن اندفعت منهما بلا وطء لا مهر لها عند ابن الحنابلة ولها نصفه عند القفال إن صححنا أنكحتهم .

(أو) أسلم حُرْمَةً (وتحت أمة) فقط (وأسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعده أو قبله (في العدة أقر) النكاح (إن حلت له الأمة) عند اجتماع إسلامه وإسلامها لإعساره مع خوفه العنت حيث أنه يُقر على ابتداء نكاحها حيث بخلاف ما إذا لم تحل له الآن ولو طلقها في الحالة الأولى ثم أيسر حلت له رجعتها لأن الرجعية زوجة (وإن تخلفت) عن إسلامه أو عكسه (قبل دخول تنجزت الفرقة).....

• فؤد: (واندفعت الأم) واستحقت نصف المسمى إن كان صحيحاً وإلا فنصف مهر المثل لانديفاع نكاحها بالإسلام قبل الدخول وهذا ما رجحه ابن المقرئ وبه صرح البلقيني وغيره وقيل لا شيء لها بناءً على فساد أنكحتهم اهـ مُغْنِي. • فؤد: (لحرمة الأم أبداً إلخ) ولها نصف مهر المثل كما صرح به في أصل الروضة ومحلّه كما علم مما مر إن كان المسمى فاسداً وإلا قلنا نصف المسمى اهـ مُغْنِي.

• فؤد: (بالعقد على البنت) أي بناءً على صحة أنكحتهم أو بوطئها أي بناءً على فسادها. • فؤد: (أو) دخل (بالأم) أي فقط اهـ مُغْنِي. • فؤد: (وهي) أي البنت. • فؤد: (ولها) أي الأم. • فؤد: (على ما إذا فسد إلخ) عبارة المغني والنهاية على ما إذا نكح الأم والبنت بمهر واحد فإنه يجب للأم مهر المثل كما لو نكح نسوة بمهر واحدة اهـ. • فؤد: (ولها نصفه عند القفال) تقدّم عن المغني آنفاً عنه وعن النهاية في مبحث نكاح الكفار اغتنامه ومال الشارح هناك أيضاً إلى ترجيحه. • فؤد: (إن صححنا أنكحتهم) يغني بناءً على صحة أنكحتهم فكلام القفال مبني على صححتها كما أن كلام ابن الحنابلة مبني على فسادها خلافاً لما يوهّمه صنيعه اهـ رشيد. • فؤد: (بعده إلخ) أي بعد إسلام الزوج وقوله حيثيذ أي حين اجتماع الإسلامتين. • فؤد: (في الحالة الأولى) وهي ما لو حلت له الأمة عند اجتماع إسلاميهما.

• فؤد: (أو عكسه) أي أو تخلفت هو عن إسلامها.

• فؤد: (سئ: (قبل دخول إلخ) أو بعد دخول ولم يجمعهما الإسلام في العدة أو لم تحل له عند اجتماع • فؤد: (بوطء البنت) وكذا بمجرّد العقد الصحيح على البنت. • فؤد: (وهي) أي البنت وقوله: ولها أي الأم. • فؤد: (لا مهر لها عند ابن الحنابلة ولها نصفه عند القفال) تقدّم في شرح نكاح الكفار صحيح ما يتعلّق بذلك. • فؤد: (والكتابية هنا) أي في مسألة الأمة كغيرها إلخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية

لِما مرَّ أوَّلُ البابِ والكِتَابِيَّةُ هنا كغيرِها لِما مرَّ من حرمةِ الأُمَّةِ الكافِرَةِ على المسلم مُطلقًا .
 (أو) أَسْلَمَ وتَحَتَّ (إِماءَ وأَسْلَمْنَ معه) ولو قَبْلَ وطءٍ (أو) أَسْلَمْنَ قَبْلَهُ أو بَعْدَهُ (فِي الْعِدَّةِ اخْتَارَ أُمَةً)
 وَاحِدَةً مِنْهُنَّ (إِنْ خَلَّتْ لَهُ) لِيُوجِدَ شُرُوطَ نِكَاحِهَا فِيهِ (عِنْدَ) اجْتِمَاعِ (إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِيَّهِنَّ) قَيَّدَ
 فِي اخْتِيَارِ أُمَةٍ مِنَ الْكُلِّ فَلَا يُنَافِي قَوْلَ غَيْرِهِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِيَّهَا لِأَنَّهُ فِي أُمَةٍ مُعَيَّنَةٍ
 مِنْهُنَّ كَمَا يَأْتِي وَذَلِكَ لِيَجْلِيَ ابْتِدَاءَ نِكَاحِهَا حِينَئِذٍ وَيَنْفَسِخَ نِكَاحُ الْبَاقِي هَذَا إِنْ كَانَ خُرًا كُلُّهُ
 وَالْاِخْتِيَارُ يَثْنِي (وَالْإِلاءَ) بِأَنْ لَمْ تَجُلْ لَهُ الأُمَةُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِيَّهِنَّ (انْدَفَقْنَ) كُلُّهُنَّ مِنْ
 حِينَ الإِسْلَامِ لِحَرَمَةِ ابْتِدَاءِ نِكَاحِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ حِينَئِذٍ وَلَوْ اخْتَصَّ الْجُلُ بِوُجُودِهِ فِي بَعْضِهِنَّ
 تَعَيَّنَ فَلَوْ أَسْلَمَ ذُو ثَلَاثِ إِمَاءٍ فَأَسْلَمَتْ وَاحِدَةٌ وَهِيَ تَجُلُ لَهُ ثُمَّ الْأُخْرَيَانِ وَهَمَا لَا يَجْلَانِ
 تَعَيَّنَتْ الأُولَى أَوِ الأُولَى وَالثَّالِثَةُ وَهَمَا يَجْلَانِ دُونَ الثَّانِيَةِ اخْتَارَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا وَلَوْ أَسْلَمَ عَلَى
 أَرْبَعِ إِمَاءٍ فَأَسْلَمَ مَعَهُ ثِنْتَانِ وَتَخَلَّفَ ثِنْتَانِ فَعَتَمَتْ وَاحِدَةً مِنَ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ ثُمَّ أَسْلَمَتْ الْمُتَخَلِّفَتَانِ

الإِسْلَامَيْنِ اهْ مُعْنِي . قُودُ: (لِما مرَّ أوَّلُ البابِ) أَي مِنْ أَنَّ النِّكَاحَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَتَأَكَّدُ .
 قُودُ: (وَالكِتَابِيَّةُ هُنَا) أَي فِي مَسْأَلَةِ الأُمَّةِ كغيرِها إلخ أَي بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ الحُرَّةِ الْكِتَابِيَّةِ فَإِنَّهَا إِذَا
 تَخَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ لَا تَتَجَزَّى الْفُرْقَةُ لِيَجْلِيَ الحُرَّةِ الْكِتَابِيَّةِ لِلْمُسْلِمِ اهْ سَم . قُودُ: (عَلَى الْمُسْلِمِ مُطْلَقًا) أَي
 وَجَدَتْ شُرُوطَ نِكَاحِ الأُمَّةِ أَوْ لَا اهْ ع ش . قُودُ: (قَيَّدَ) أَي قَوْلَ الْمُثْنِ (وَإِسْلَامِيَّهِنَّ) قَيَّدَ إلخ اهْ سَم .
 قُودُ: (كَمَا يَأْتِي) لَعَلَّ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَصَّ الْجُلُ بِوُجُودِهِ إلخ . قُودُ: (وَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ
 (وَالْاِخْتِيَارُ) فِي الْمُعْنِي لِأَقْوَلِهِ وَاحِدَةً إِلَى (الأُولَى وَالثَّالِثَةُ) وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ بَسْطٌ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ
 مَاتَتْ أَوْ ارْتَدَّتْ . قُودُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمُثْنِ . قُودُ: (هَذَا إِنْ كَانَ خُرًا) أَي كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ
 السَّابِقِ أَسْلَمَ خُرًا اهْ ع ش . قُودُ: (وَالْإِلاءَ) أَي بِأَنْ كَانَ فِيهِ رَقٌّ . قُودُ: (لِغُرْمَةِ ابْتِدَاءِ نِكَاحِ وَاحِدَةٍ) إلخ (أَي
 فَلَا يَجُوزُ اخْتِيَارُهَا كَذَوَاتِ الْمُحَارِمِ اهْ مُعْنِي . قُودُ: (حِينَئِذٍ) أَي حِينَ اجْتِمَاعِ الإِسْلَامَيْنِ الَّذِي هُوَ
 وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ بِوُجُودِهِ فِي بَعْضِهِنَّ، الْأَخْصَرُ (بِبَعْضِهِنَّ) . قُودُ: (تَعَيَّنَ) أَي ذَلِكَ الْبَعْضُ بِالزَّوْجِيَّةِ اهْ
 سَم . قُودُ: (وَهِيَ تَجُلُ لَهُ) أَي لِيُوجِدَ شُرُوطَ نِكَاحِهَا فِيهِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهَا عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَهُوَ مُعْصِرُ
 خَائِفِ الْعَتَّةِ اهْ . قُودُ: (وَهُمَا لَا يَجْلَانِ) أَي بِأَنْ كَانَ مُوَبَّرًا عِنْدَ إِسْلَامِهِمَا وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ اهْ
 رَشِيدِي وَالْوَاوُ حَالِيَّةٌ . قُودُ: (أَوِ الأُولَى) إلخ (عَطَفَ) عَلَى قَوْلِهِ وَاحِدَةً عِبَارَةُ الْمُعْنِي فَعَلَى هَذَا لَوْ أَسْلَمَ
 عَلَى ثَلَاثِ إِمَاءٍ فَأَسْلَمَتْ وَاحِدَةٌ وَهُوَ مُعْصِرُ خَائِفِ الْعَتَّةِ ثُمَّ الثَّانِيَةُ فِي عِدَّتِهَا وَهُوَ مُوَبَّرٌ ثُمَّ الثَّالِثَةُ
 كَذَلِكَ وَهُوَ مُعْصِرُ خَائِفِ الْعَتَّةِ انْدَفَقَتْ الْوُسْطَى وَخُيِّرَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ اهْ . قُودُ: (دُونَ الثَّانِيَةِ) أَي لَمْ
 تَجُلْ لَهُ حِينَ إِسْلَامِهَا . قُودُ: (مِنْهُمَا) أَيِ الأُولَى وَالثَّالِثَةِ . قُودُ: (انْدَفَقَ نِكَاحُهُمَا) مُتَقَدِّمَ اهْ ع ش .

فَإِنَّهَا إِذَا تَخَلَّفَتْ قَبْلَ دُخُولِ لَا تَتَجَزَّى الْفُرْقَةُ لِيَجْلِيَ الحُرَّةِ الْكِتَابِيَّةِ لِلْمُسْلِمِ . قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي وَلَوْ
 كِتَابِيَّةٌ . قُودُ: (قَيَّدَ) أَي قَوْلَ الْمُثْنِ (وَإِسْلَامِيَّهِنَّ) قَيَّدَ إلخ . قُودُ: (تَعَيَّنَ) أَي بَعْضُهُنَّ .

على الرق اندفع نكاحهما لأن تحت زوجهما حرة عند إسلاميه وإسلاميهما لا نكاح القنّة المتقدّمة لأن عتق صاحبتها كان بعد اجتماع إسلاميهما وإسلام الزوج فلم يؤثّر في حقّها واختار واحدة منهما هذا ما ذكره واعتزّض بأن الأصح ما ذكره آخرون حتى المصنّف في تنقيحه أنّه يتخيّر بين الجميع لأن العتيقة في حالة الاجتماع في الإسلام كانت أمة لكن أطال الشنكي في ردّه والانتصار للأوّل وفيه بسط مهمّ في شرح الإرشاد الكبير فراجع.

(أو) أسلم حرّ وتحت (حرة) تصلّح للتمتع (وإماء وأسلمن) أي الحرة والإماء (معه) ولو قبل وطء (أو) أسلمن قبله أو بعده (في العدة لعنت) الحرة وإن ماتت أو ارتدّت سواء أسلم الإماء قبلها أم بعدها أم بين إسلام الزوج وإسلاميهما (واندلقن) أي الإماء لأنها تمتعهن ابتداء فكذا دواتا ومن ثمّ لو لم تصلّح اختار واحدة منهنّ كما بحثه الأذرعوي وهو ظاهر (وإن أصرّ) الحرة على الكفر وهي غير كتابية (فانقضت عدتها) وهي مبرورة (اختار أمة) إن خلّت له حينئذ ليتبين اندفاع الحرة من حين إسلاميه فهو كما لو تمتعت الإماء أمّا لو اختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وإن بأن اندفاع الحرة لوقوعه في غير وقته فيجذّده بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرة (وعتق) أي الإماء (ثم أسلمن في العدة فكهرالن) أصليّات لكمالهنّ قبل انقضاء عدتهنّ

• فود: (عند إسلاميه وإسلاميهما) أي عند اجتماع الإسلاميين اه سم. • فود: (لأن عتق صاحبتها إلخ) قضيه أنّه لو قازن عتقها بإسلاميهما اندفعت القنّة المتقدّمة أيضًا. • فود: (هذا) أي اندفاع نكاح المتخلفتين دون نكاح القنّة المتقدّمة ما ذكره أي تبعًا للفرائي وهو الظاهر وجزى عليه ابن المقرئ في روضه اه مغني. • فود: (وفيه) أي في المقام أو في الانتصار للأوّل. • فود: (أو أسلم حرّ) أمّا غير الحرّ قلّه اختيار ليتبين فقط اه مغني. • فود: (تصلّح للتمتع) أي ويقرّ على نكاحها اه مغني. • فود: (أو أسلمن قبله إلخ) أي قبل إسلاميه وكنّ مذخولاً بهنّ اه مغني. • فود: (وإن ماتت) ولو ماتت قبل إسلاميه وإسلام الإماء فهل ينسقط اختيارها ويختار أمة أخذًا بما تقدّم راجعه اه سم أقول وهو أي السقوط قضية تعليلهم ويؤيده أيضًا الضابط الآتي أنّا. • فود: (اختار واجدة إلخ) عبارة المغني قلّه اختيار واجدة منهنّ اه. • فود: (وهي غير كتابية) أي يجعل ابتداء نكاحها نهاية ومغني أي أمّا إن كانت كتابية كذلك تبيّن واندفعت الإماء ع ش. • فود: (حيثيذ) هل مغناه عند انقضاء العدة لأن الاختيار قبله لا يصحّ كما ذكره اه سم. • فود: (فهو) أي إسلامهم مع إصرار الحرة على الكفر. • فود: (لوقوعه) أي الاختيار وكذا ضمير فيجذّده. • فود: (ولو أسلمت الحرة) أي معه أو في العدة نهاية ومغني. • فود: (أي الإماء) أي قبل اجتماع إسلاميه وإسلاميهنّ نهاية ومغني.

• فود: (عند إسلاميه وإسلاميهما) أي عند اجتماع الإسلاميين. • فود: (وإن ماتت) لو ماتت قبل إسلاميه وإسلام الإماء فهل ينسقط اختيارها ويختار أمة أخذًا بما تقدّم راجعه. • فود: (حيثيذ) هل مغناه عند انقضاء العدة لأن الاختيار قبله لا يصحّ كما ذكره.

(فيختار) الحرّ منهنّ (أربعا) وكذا لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلمن ثم عتقن ثم أسلمن ثم أسلمن وضابطه أن يعتقن قبل اجتماع إسلاميه وإسلاميهن فإن تأخر عتقهن عن الإسلاميين تعيّن الحرّة إن كانت وصلحت وإلا اختار أمة تجلّ والحقّ مقارنة العتيق لإسلاميهن بتقدّمه عليه .
(والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه (اخترتك) أو اخترت بكاحك أو تفريره أو حبسك أو عقدك أو قوزتك (أو قوزت بكاحك أو أمسكتك) أو أمسكت بكاحك (أو قبلك) أو قبكت بكاحك أو حبستك على النكاح وكلها ضرائع إلا ما حذف منه لفظ النكاح ومثله مرادفه كالزواج فكتابة بناء على جواز الاختيار بها نظرنا إلى أنه إدامة ومجرّد اختيار الفسخ للزائدات على الأربع يعيّن الأربع للنكاح كما لو قال لهنّ : أريدكن وإن لم يقل للزائدات لا أريدكن لكن يظهر أخذنا

• قوله: (منهنّ أربعا) أي ولو دون الحرّة اهـ معني . • قوله: (أو عتقن ثم أسلمن إلخ) أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلمن .

(فرغ) لو أسلم من إماء معه أو في العدة واحدة ثم عتقت ثم عتق الباقيات ثم أسلمن اختار أربعا منهنّ لتقدّم عتقهن على إسلاميهن اهـ معني . • قوله: (فإن تأخر جتقهن إلخ) بأن أسلمن ثم أسلمن أو عتقهن ثم عتقن اهـ معني . • قوله: (تعيّنت الحرّة إلخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وإن حصل العتيق قبل الاختيار ويدلّ عليه تغيير الزكشي بقوله أما إذا تأخر عتقهن عن الإسلاميين بأن أسلمن ثم أسلمن ثم عتقن استمرّ حكم الإماء عليهن فتتعيّن الحرّة إن كانت وإلا اختار أمة فقط بشرطه اهـ سم . • قوله: (إن كانت) أي وجدت اهـ ع ش وإبارة سم أي تحته وإن ماتت أخذا مما تقدّم فليس المراد إن كانت حيّة ليخرج الميتة فراجع اهـ .

• قوله (سني): (والاختيار اخترتك إلخ) وليس الشهادة شرطاً فيه بخلاف ابتداء النكاح اهـ ع ش . • قوله: (أي ألفاظه) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية والمعني إلّا قوله ومثله مرادفه كالزواج . • قوله: (وكلها ضرائع) أي فلا تحتاج لنبية اهـ ع ش . • قوله: (ومثله إلخ) أي مثل النكاح مرادف النكاح وقوله: فكتابة أي فما حذف منه ذلك فكتابة اهـ كزدي . • قوله: (كالزواج) أي والعقد . • قوله: (بناء على جواز الاختيار إلخ) واعتمده أي الجواز المعني والنهاية . • قوله: (بها) أي الكناية . • قوله: (نظرنا إلى أنه) أي الاختيار إدامة أي لا ابتداء نكاح . • قوله: (ومجرّد اختيار الفسخ إلخ) أي بدون أن يقول للأربع اخترنكن . • قوله: (كما لو قال إلخ) أي قياساً عليه .

• قوله: (تعيّنت الحرّة إلخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وإن حصل العتيق قبل الاختيار ويدلّ عليه تغيير الزكشي بقوله أما إذا تأخر جتقهن عن الإسلاميين بأن أسلمن ثم أسلمن ثم عتقن استمرّ حكم الإماء عليهن فتتعيّن الحرّة إن كانت وإلا اختار أمة فقط بشرطه انتهى . • قوله: (إن كانت) أي تحته وإن ماتت أخذاً مما تقدّم فليس المراد إن كانت حيّة ليخرج الميتة فراجع اهـ . • قوله: (والحقّ مقارنة العتيق لإسلاميهن) عبارة شرح الرّوض ويؤخذ من هذا أي تمثيل الضابط المذكور بأن اجتماع الإسلاميين حالة

مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ أَرِيدَ كُنْ لِلنِّكَاحِ صَرِيحٌ وَمَعَ حَذْفِهِ كِنَايَةٌ وَنَحْوُ فَسَخَتْ أَوْ أَرَلَتْ أَوْ رَفَقَتْ أَوْ
صَرَفَتْ نِكَاحًا صَرِيحٌ فَسَخَ وَنَحْوُ فَسَخْتُكْ أَوْ صَرَفْتُكَ كِنَايَةٌ (وَالطَّلَاقُ) بِصَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ وَلَوْ
مُغْلَقًا كَانَ نَوَى بِالْفَسْخِ طَلَاقًا (اخْتِيَارًا) لِلْمُطَلَّقةِ إِذْ لَا يُخَاطَبُ بِهِ إِلَّا الزَّوْجَةُ فَإِنْ طَلَّقَ أَرَبَعًا
تَعَيَّنَ لِلنِّكَاحِ وَانْدَفَعَ الْبَاقِي شَرْعًا وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ فِي الْفَسْخِ قَاعِدَةٌ أَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ
لَأَنَّهُ أَغْلِيظُ وَيُؤَسِّدُ اسْتِنَاءً هَذَا مِنْهَا التَّوْبِيعَةُ عَلَى مَنْ رَغِبَ فِي الْإِسْلَامِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ قَضِيَّةِ الْقَاعِدَةِ
أَنَّ نِيَّةَ الطَّلَاقِ بِالْفَسْخِ كَهَوِ فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ فِيهِ رَغْبَةٌ دُونَ التَّخْيِيرِ فَاقْتَضَتْ
مُسَامَحَتَهُ بِأُمُورٍ أُخْرَى مُسَامَحَتَهُ بِالْإِعْتِدَادِ بِنَيْتِهِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ التَّعْلِيْقُ فَلَا تَنْظَرُ إِلَى كَوْنِ الطَّلَاقِ
أَصْرًا مِنَ الْفَسْخِ لِتَنْقِصِهِ الْعَدَدَ دُونَهُ فَلَا مُسَامَحَةَ لِأَنَّ الْمُسَامَحَةَ مِنْ جِهَةٍ لَا تَقْتَضِيهَا مِنْ كُلِّ
جِهَةٍ . قِيلَ : إِنْ أَرَادَ لَفْظُ الطَّلَاقِ اقْتِضَى أَنْ لَا يَصْحُحُ بِمَعْنَاهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ «فَسَخْتُ
نِكَاحِي» بِنِيَّةِ الطَّلَاقِ اخْتِيَارًا لِلنِّكَاحِ وَإِنْ أَرَادَ الْأَعْمُ وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الْفِرَاقَ مِنْ صَرَائِحِ الطَّلَاقِ

• فُودَ : (مِمَّا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَكُلُّهَا صَرَائِحُ إِلَّا الْخ . • فُودَ : (وَمَعَ حَذْفِهِ) أَيِ النِّكَاحِ وَمُرَادِفِهِ .
• فُودَ : (وَنَحْوُ فَسَخْتُكَ أَوْ صَرَفْتُكَ كِنَايَةً) وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ صِحَّةَ الْإِخْتِيَارِ بِالْكِنَايَةِ وَإِنْ مَتَّعَ الْمَاوَرِدِيُّ
وَالزَّوْيَانِيُّ وَقَالَا : إِنَّهُ كَانَتْ بَدِئَةُ النِّكَاحِ نِيَاةً وَمُقْنِي .

• فُودَ (رِسِّي) : (وَالطَّلَاقُ اخْتِيَارًا) إِطْلَاقُهُمُ الْمَذْكُورَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ مِنْ حَيْثُ الْمَذْكُورُ إِذَا الْجَاهِلُ الْقَرِيبُ
الْمُهْدِي بِالْإِسْلَامِ كَيْفَ يُؤَاخِذُ بِذَلِكَ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ . • فُودَ : (وَلَوْ مُغْلَقًا) أَيِ وَلَوْ كَانَ الطَّلَاقُ بِقِسْمَيْنِ مُغْلَقًا
وقوله كَانَ نَوَى الْخِ مِثَالُ الْكِنَايَةِ . • فُودَ : (مَا تَقَرَّرَ فِي الْفَسْخِ) أَيِ مِنْ كَوْنِهِ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ أَهْ سَمِ أَيِ مَعَ
كَوْنِهِ صَرِيحًا فِي الْفَسْخِ عِبَارَةً شِ أَيِ مِنْ صَرَاحَتِهِ مَعَ النِّكَاحِ وَجَعَلَهُ كِنَايَةً بِدُونِهِ وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِنِيَّةِ
الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ كَانَ نَوَى الْخِ أَهْ . • فُودَ : (مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ) أَيِ وَوَجَدَ نَفَادًا فِي مَوْضُوعِهِ لَا
يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ . • فُودَ : (وَيُسَرِّدُ اسْتِنَاءً هَذَا) أَيِ مَا تَقَرَّرَ فِي الْفَسْخِ وَقَوْلُهُ : مِنْهَا أَيِ الْقَاعِدَةُ
الْمَذْكُورَةُ . • فُودَ : (وَيُوجِبُهُ) أَيِ ذَلِكَ السَّرُّ بِأَنَّ قَضِيَّةَ الْقَاعِدَةِ الْخِ فِيهِ تَأَمُّلٌ . • فُودَ : (كَهَوِ) أَيِ كَالْفَسْخِ
الْمُطْلَقِ فَلَا يُعْتَدُ بِنِيَّةِ الطَّلَاقِ . • فُودَ : (فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ) أَيِ تَعْلِيْقُ الْفَسْخِ الْمُرَادُ بِهِ الطَّلَاقُ كَمَا لَا يَجُوزُ
تَعْلِيْقُ الْفَسْخِ الْمُطْلَقِ . • فُودَ : (لَهُ فِيهِ) أَيِ لِمَنْ أَسْلَمَ فِي التَّعْلِيْقِ . • فُودَ : (مُسَامَحَتُهُ) أَيِ مَنْ أَسْلَمَ .
• فُودَ : (مُسَامَحَتُهُ الْخِ) مَفْعُولٌ فَاقْتَضَتْ . • فُودَ : (بِنَيْتِهِ) أَيِ الطَّلَاقِ . • فُودَ : (لِتَنْقِصِهِ) تَعْلِيلٌ لِلْكُوزِ
الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ : فَلَا مُسَامَحَةَ مُفَرَّغٌ عَلَى التَّنْظَرِ إِلَى ذَلِكَ الْكُوزِ وَقَوْلُهُ : لِأَنَّ الْمُسَامَحَةَ الْخِ تَعْلِيلٌ لِتَنْفِي
ذَلِكَ التَّنْظَرِ . • فُودَ : (قِيلَ الْخِ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ . • فُودَ : (إِنْ أَرَادَ) أَيِ الْمُصْتَفِ بِالطَّلَاقِ فِي قَوْلِهِ وَالطَّلَاقُ
اخْتِيَارٌ . • فُودَ : (بِمَعْنَاهُ) أَيِ بِلَفْظٍ آخَرَ بِمَعْنَى الطَّلَاقِ . • فُودَ : (وَلِإِنْ أَرَادَ الْأَعْمُ) أَيِ مُطْلَقَ اللَّفْظِ الذَّالِّ
عَلَى الطَّلَاقِ .

إِمْكَانِ الْإِخْتِيَارِ أَنَّ الْيَقْنَ مَعَ الْإِجْتِمَاعِ كَهَوِ قَبْلَهُ انْتَهَى . • فُودَ : (مَا تَقَرَّرَ فِي الْفَسْخِ) أَيِ مِنْ كَوْنِهِ كِنَايَةً فِي
الطَّلَاقِ . • فُودَ : (مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ) أَيِ وَالْفَسْخُ صَرِيحٌ فِي بَابِهِ .

وهو هنا فسخّاه ويُجانب باختيار الثاني ولا يردّ الفراق لأنه لفظٌ مشتركٌ وهو هنا بالفسخ أولى منه بالطلاق لأنه المتبادر منه فمن ثم قالوا: إنه صريحٌ فيه كنايةٌ في الطلاق (لا الظهار والإيلاء) فليس أحدهما اختيارًا (في الأصح) لأنّ كلًّا من الظهارِ لِتَحْرِيمِهِ والإيلاءِ لِتَحْرِيمِهِ أيضًا لكونه خليفًا على الامتناع من الوطءِ بالأجنبيّةِ التيّ منه بالمنكوحَةِ فإنّ اختارَ المولى أو المظاهرةَ منها لِلتَّكَاحِ حُسِبَتْ مُدَّةُ الإيلاءِ والظهارِ من وقت الاختيارِ لأنها قبله كانت مُتَزَدِّدَةً بين الزوجيّةِ وضدّها فيصيرُ في الظهارِ عائدًا إن لم يُفارقها حالًا وليس الوطءُ اختيارًا لأنّ الاختيارَ ابتداءً أو استدامةً لِلتَّكَاحِ وكلُّ منهما لا يحصلُ به.

(ولا يصحّ تعليقُ اختيارٍ ولا فسخٍ) كأنّ دَخَلْتَ فقد اخترتِ نِكَاحَكَ أو فسَخْتَهُ لِمَا تقرر أنّه ابتداءً أو استدامةً لِلتَّكَاحِ وكلُّ منهما يَمْتَنِعُ تعليقُهُ ولأنّ مناطَ الاختيارِ الشَّهْوَةُ فلم يقبل تعليقًا لأنها قد تُوجَدُ وقد لا؛ نعم، يصحّ تعليقُ الاختيارِ لِلتَّكَاحِ ضِمْنًا كأنّ دَخَلْتَ فأنت طالقٌ أو من

• فَوُدَّ: (وهو) أي الفَرْقُ هنا أي في بابِ الاختيارِ فَسَخَّ أي لا اختيارَ. • فَوُدَّ: (باختيارِ الثاني) أي الأعم. • فَوُدَّ: (لأنه لفظٌ مُشْتَرَكٌ) أي بَيْنَ الطَّلَاقِ والفسخِ وَحَقِيقَةً في كُلِّ مِنْهُمَا وَيَتَعَيَّنُ في كُلِّ مِنْهُمَا بِالْقَرِينَةِ اهـ مُعْنَى وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الرَّزْكَانِيِّ مَا نَصَّهُ وفيه إِشْعَارٌ بِمَدَمِ تَبَادُّرِهِ في الفسخِ وَالْأَتَمُّ فِيهِ بِلَا قَرِينَةٍ اهـ وقد يُجَابُ بأنّ تَبَادُّرَهُ في الفسخِ بِحَسَبِ الْمَقَامِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بقوله هنا والحاصلُ أنّ الْمَقَامَ قَرِينَةٌ لِإِرَادَةِ الْإِخْتِيَارِ. • فَوُدَّ: (أنّه) أي لَفْظُ الْفِرَاقِ صَرِيحٌ فِيهِ أَيِ الْفَسْخِ. • فَوُدَّ: (فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا) إِلَى التَّيْبَةِ الثَّانِي فِي التَّهْيِيزَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ يَقَرُّ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى الْمَنَى وَكَذَا فِي الْمُعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ (وَيُذَكَّرُ الْمَشْرِي إِلَى الْمَنَى). • فَوُدَّ: (لِتَحْرِيمِهِ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي (الَّتِي) الَّذِي هُوَ خَبَرٌ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَالْإِيْلَاءُ) عَطْفٌ عَلَى (الظَّهَارِ) وَقَوْلُهُ: لِيَكُونَ الْخِ عِلَّةً لِتَحْرِيمِ الْإِيْلَاءِ وَقَوْلُهُ: بِالْأَجْنَبِيَّةِ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا أَيْضًا. • فَوُدَّ: (المولى والمُظَاهَرَةُ) بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ: مِنْهَا تَنَازَعٌ فِيهِ الْوَضْعَانِ وَضَمِيرُهُ رَاجِعٌ إِلَى أَلٍ فِيهِمَا. • فَوُدَّ: (وَالظَّهَارِ) مَقْطُوفٌ عَلَى مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ اهـ رَشِيدِي.

• فَوُدَّ: (وَلَيْسَ الْوُطْءُ اخْتِيَارًا) وَلِلْمَوْطُوءَةِ الْمُسَمَّى الصَّحِيحِ أَوْ مَهْرٍ الْمِثْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا إِنْ اخْتَارَ غَيْرَهَا اهـ مُعْنَى. • فَوُدَّ: (إِبْتِدَاءً) أَيِ عَلَى الْمَرْجُوحِ أَوْ اسْتِدَامَةً الْخِ أَيِ عَلَى الرَّاجِعِ. • فَوُدَّ: (وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَخْصُلُ بِهِ) أَيِ كَالرَّجْعَةِ اهـ مُعْنَى. • فَوُدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ الْخِ) وَقَوْلُهُ: وَلَآنَ مَنَاطُ الْخِ كُلُّ مِنْهُمَا عِلَّةٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَقَطَّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ لَأَنَّهُمَا تَغَيَّرَا وَلَا تَغَيَّرَا مَعَ التَّعْلِيلِ اهـ هِيَ لِشُمُولِهِ لِلْمَعْطُوفِ أَيْضًا أَحْسَنُ. • فَوُدَّ: (فَلَمْ يَقْبَلْ) أَيِ الْإِخْتِيَارِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا الْخِ أَيِ الشَّهْوَةُ.

• فَوُدَّ: (وَلَا يَرُدُّ الْفِرَاقُ الْخِ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّ لَفْظَ الْفِرَاقِ صَرِيحٌ فِي الْفَسْخِ كَمَا أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيهِمَا وَيَتَعَيَّنُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِالْقَرِينَةِ أَنْتَهَى وفيه إِشْعَارٌ بِمَدَمِ تَبَادُّرِهِ فِي الْفَسْخِ وَالْأَتَمُّ فِيهِ بِلَا قَرِينَةٍ.

دخلت فهي طالق لأنه يُتَقَرَّرُ في الصُّغْنِي مَا لَا يُتَقَرَّرُ فِي الْمُسْتَقِيلِ وَتَصِيحُ نَيْةُ الطَّلَاقِ بِلَفْظِ
الْفَسْخِ وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ لِكَوْنِهِ طَلَاقًا كَمَا مَرَّ .

(ولو حَصَرَ الاختِيَارَ فِي خَمْسٍ) أَوْ عَشْرِ مَثَلًا جَازَ لَأَنَّهُ خَفَّفَ الْإِبْهَامَ وَحِينَئِذٍ (انْدَفَعَ مَنْ زَادَ) عَلَى
تِلْكَ الْمُحْصَوْرَاتِ (وَعَلَيْهِ التَّعْيِينَ) هُنَا بَلْ مُطْلَقًا لِأَرْبَعٍ فِي الْحُرِّ وَثْنَتَيْنِ فِي غَيْرِهِ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ
الْفَصْلِ الْمُغْنِي عَمَّا هُنَا لَوْلَا تَوْفُّهُمُ أَنَّ ذَاكَ لَا يَأْتِي هُنَا (وَنَفَقَتُهُنَّ) أَيِ الْخَمْسِ وَكَذَا كُلُّ مَنْ
أَسْلَمَ عَلَيْهِنَّ إِذَا لَمْ يَخْتَرْ مِنْهُنَّ شَيْقًا وَأَرَادَ بِالتَّفَقَّةِ مَا يَعُومُ سَائِرَ الْمُؤَنِّ (حَتَّى يَخْتَارَ الْحُرُّ مِنْهُنَّ
أَرْبَعًا وَغَيْرَهُ يَثْنَيْنِ لِأَنَّهُنَّ مُحْبُوسَاتٌ بِحُكْمِ النِّكَاحِ (فَإِنْ تَرَكَ الْاِخْتِيَارَ) أَوْ التَّعْيِينَ (حَبْسًا) بِأَمْرِ
الْحَاكِمِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ لِمَتَنَاعِهِ مِنْ وَاجِبٍ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِيهِ فَإِنْ اسْتَظَنَّهُ أَنْظَرَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
لَأَنَّهَا مُدَّةُ التَّرْوِي شَرْعًا فَإِنْ لَمْ يُفِذْ فِيهِ الْحَبْسُ عَزَّزَهُ بِمَا يَرَاهُ مِنْ ضَرْبٍ وَغَيْرِهِ فَإِذَا بَرِيَ مِنْ أَلَمِ
الْأَوَّلِ كَرَّرَهُ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَخْتَارَ . وَيُخْلَى نَحْوُ مَجْنُونٍ حَتَّى يُفِيْقَ وَلَا يَثْبُتَ الْحَاكِمُ عَنْ
الْمُسْتَتَبِعِ هُنَا لَأَنَّهُ خِيَارٌ شَهْوَةٌ وَبِهِ فَارَقَ تَطْلِيْقَهُ عَلَى الْمُؤَلِّي الْآتِي، وَبَحْثُ الشُّبْكِيِّ تَوَقُّفٌ حَبْسِهِ
عَلَى طَلَبٍ وَلَوْ مِنْ بَعْضِيْهِنَّ لَأَنَّهُ خَفَّفَهُنَّ كَالَّذِينَ هُوَ مَتْنِي عَلَى رَأْيِهِ إِنْ أَمْسَكَ أَرْبَعًا فِي الْخَبْرِ

• فَوَدَّ: (وَتَصِيحُ نَيْةُ الطَّلَاقِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (يَصِيحُ) الْخ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَالطَّلَاقِ
اِخْتِيَارَ .

• فَوَدَّ (سُيْ): (وَلَوْ حَصَرَ الْاِخْتِيَارَ الْخ) لَوْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ مَثَلًا وَاخْتَارَ مِنْهُنَّ سِتًّا فِيْهِنَّ أُخْتَانِ فَالظَّاهِرُ
أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِ أَرْبَعٍ مِنَ السُّتِّ وَلَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْاِخْتِيَارِ لِانْدِفَاعِ الْأَخْتَيْنِ لِجَوَازِ اخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً
مِنْهُمَا مَعَ ثَلَاثٍ غَيْرِهِمَا مَرَّاهِمَ عَلَى حَتِّهِمَا ش .

• فَوَدَّ (سُيْ): (وَعَلَيْهِ التَّعْيِينَ) أَيِ قَوْرًا أَوْ بُعْثَرِيٍّ عَنِ الْحَلْبِيِّ . • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ) أَيِ فِي
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ الْمُغْنِي عَمَّا هُنَا أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ التَّعْيِينَ . • فَوَدَّ: (لَا يَأْتِي هُنَا) أَيِ فِيمَا
لَوْ حَصَرَ الْاِخْتِيَارَ فِي نَحْوِ خَمْسٍ . • فَوَدَّ: (إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ) أَيِ بِالْاِخْتِيَارِ فِي الصُّورَةِ الْمَارَّةِ أَوَّلِ الْفَضْلِ
أَوْ التَّعْيِينَ هُنَا . • فَوَدَّ: (أَنْظَرَهُ) أَيِ وَجُوبًا وَقَوْلُهُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَيِ كَوَامِلِ أَمْرٍ ش . • فَوَدَّ: (مُدَّةُ التَّرْوِي) أَيِ
التَّكْرَرِ فَإِنْ لَمْ يُفِذْ فِيهِ الْحَبْسُ عَزَّزَهُ الْخ وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ أَقْرَبَ بِحَقِّ وَقَدَّرَ عَلَى أَدَائِهِ وَامْتَنَعَ وَأَصَرَ وَلَمْ يَتَجَبَّعْ
فِيهِ الْحَبْسُ وَرَأَى الْحَاكِمُ أَنْ يَفْضُلَ إِلَى الْحَبْسِ التَّغْزِيرَ بِالضَّرْبِ وَغَيْرِهِ فَلَهُ ذَلِكَ أَوْ مُغْنِي . • فَوَدَّ: (وَهَكَذَا
إِلَى أَنْ يَخْتَارَ) وَلَوْ اخْتَارَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ ثُمَّ قَالَ: رَجَعْتُ عَمَّا اخْتَرْتُ لَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهُ نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ -
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَوْ مُغْنِي . • فَوَدَّ: (إِلَى أَنْ يَخْتَارَ) أَيِ وَلَوْ طَالَ الزَّمَنُ جِدًّا أَمْرٍ ش .

• فَوَدَّ: (وَيُخْلَى نَحْوُ مَجْنُونٍ الْخ) قَدْ تَقَدَّمَ مَا يَشْمَلُ هَذَا وَغَيْرَهُ أَوْ رَشِيدِي . • فَوَدَّ: (إِلَى إِفَاتِيهِ) وَإِنْ

• فَوَدَّ فِي (سُيْ): (وَلَوْ حَصَرَ الْاِخْتِيَارَ فِي خَمْسٍ الْخ) لَوْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ مَثَلًا وَاخْتَارَ مِنْهُنَّ سِتًّا فِيْهِنَّ
أُخْتَانِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِ أَرْبَعٍ مِنَ السُّتِّ وَلَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْاِخْتِيَارِ لِانْدِفَاعِ الْأَخْتَيْنِ لِجَوَازِ
اِخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْهُمَا مَعَ ثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهِمَا مَرَّاهِمَ .

للإباحة والمعتمد أنه بمعنى اختيارهن للتحكاح للوجوب وإن وافقه الأذرع هو وجوب
لحق الله تعالى لما يلزم على جل تركه من إمساك أكثر من أربع في الإسلام وهو مُتَنَبِّع فمن
ثم اتجه وجوبه وعدم توقُّفه على طلب كما أطلقوه.

(تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريح قولهما عن الإمام : إذا حَسِبَ لا يُعَزِّرُ عَلَى الْفَوْرِ فَلَعَلَّه يَتَرَوَى
أَنَّ الْحَبْسَ لَيْسَ تَعْزِيرًا وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْزِيرُهُ ابْتِدَاءً بِنَحْوِ ضَرْبِ وَالْقَضِيَّةِ الْأُولَى غَيْرُ مُرَادَةٍ وَالثَّانِيَّةِ
مُتَّجِهَةٌ وَوَجْهُهَا أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَرَوٍّ فَلَمْ يُبَادَرْ بِمَا يُشَوِّشُ الْفِكْرَ وَيُعْطِلُهُ عَنِ الْإِخْتِيَارِ بَلْ بِمَا
يُصَفِّيه وَيَحْمِلُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْحَبْسُ .

(لأن مات قبله) أي الاختيار (اعتدت حامل به) أي بوضع الحمل - وإن كانت ذات أقرء -
(و ذات أشهر وغير مذخول بها) وإن كانت ذات أقرء (بأربعة أشهر وعشر) احتياطاً لاحتمال
الزوجية في كلٍّ منهما وذكر المشرِّ تغليبا لليالي كما في الآية.....

طال جنونه اه ع ش . قود : (والمُعْتَمَدُ أَنَّهُ) أَيِ انْسَكَ بِمَعْنَى الْخِ أَيِ حَالِ كَوْنِهِ بِمَعْنَى الْخِ فَقَوْلُهُ :
لِلْوُجُوبِ خَبَرٌ أَنَّ يَفْنِي أَنَّهُ بِهَذَا الْمَعْنَى اه كُرْدِي . قود : (اِخْتِيَارُهُنَّ) لَمَلَّ الْأَصُوبَ اخْتَرَهُنَّ فَلْيُرَاجِعْ
أَصْلُ الشَّارِحِ . قود : (وَأَنَّ وَافَقَهُ الْأَفْرَهِي) وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا الزِّيَادِي وَسَمِ تَقْلًا عَنِ الْبُرْلُوسِي أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ
تَعَقَّبَ السُّبْكِيَّ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يُوَافِقْهُ فَرَأَجَعَهُ اه فَلَعَلَّ الْأَذْرَعِيَّ اخْتَلَفَ كَلَامُهُ اه ع ش وَبِعِبَارَةِ الْمُنْفِي بَعْدَ
ذِكْرِ كَلَامِ السُّبْكِيَّ قَالَ الْأَذْرَعِيَّ : وَقَوْلُهُ أَيِ السُّبْكِيَّ امْسِكْ أَرَبْعًا لِلْإِبَاحَةِ لَا يُنَازَعُ فِيهِ أَحَدٌ وَإِنْ أَوْهَمَ
كَلَامُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ الْوُجُوبَ وَقَوْلُهُ : - إِنَّ السُّكُوتَ مَعَ الْكُفِّ عَنْهُنَّ لَا مَحْذُورَ فِيهِ إِلَّا إِذَا طَلَبْنَ إِزَالَهَ
الْحَبْسِ فَيَجِبُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ - مُؤْضِعٌ تَوْقُفٍ لَآنَ السُّكُوتَ مَعَ الْكُفِّ يَلْزَمُ مِنْهُ امْسَاكُ
أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ فِي الْإِسْلَامِ وَذَلِكَ مَحْذُورٌ اه وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ اه وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ وَافَقَ السُّبْكِيَّ فِي
دَعْوَى كَوْنِ الْأَمْرِ فِي الْحَدِيثِ لِلْإِبَاحَةِ وَخَالَفَهُ فِي دَعْوَى تَوْقُفِ الْحَبْسِ عَلَى الطَّلَبِ . قود : (هَلَى جَلِ
تَرْكِه) أَيِ الْإِخْتِيَارِ وَالْأُولَى حَذَفَ (جَلِ) . قود : (مِنْ امْسَاكِ الْخِ) بَيَانٌ لِمَا يَلْزَمُ الْخِ . قود : (إِذَا حَبِسَ
الْخِ) مَقُولُ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ : أَنَّ الْحَبْسَ الْخِ خَبَرٌ (ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ) . قود : (وَالْقَضِيَّةُ الْأُولَى غَيْرُ مُرَادَةٍ)
وَحَيْثُذُ فَالْمَعْنَى لَا يُعَزِّرُ بَغِيرَ الْحَبْسِ اه سم . قود : (أَيِ الْإِخْتِيَارِ) أَيِ أَوْ التَّعْيِينِ . قود : (أَيِ بَوْضِعِ
الْحَمْلِ) هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ (حَامِلٍ) اه سم .

قود (سلي) : (و ذات أشهر) أَيِ لِكُونِهَا صَغِيرَةً أَوْ آيَسَةً اه ع ش . قود : (وَذَكَرَ الْمَشْرِّ تَغْلِيْبًا لِلْيَالِي الْخِ)
وَكَانَهَا إِنَّمَا غَلِبَتْ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : وَعَشْرَةٌ لَتَوَهَّمُ الْعَشْرَةُ مِنْ الْأَشْهُرِ اه رَشِيدِي .

قود : (وَالْقَضِيَّةُ الْأُولَى غَيْرُ مُرَادَةٍ) وَحَيْثُذُ فَالْمَعْنَى لَا يُعَزِّرُ بَغِيرَ الْحَبْسِ . قود : (أَيِ بَوْضِعِ الْحَمْلِ
الْخِ) هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ حَامِلٍ . قود : (وَذَكَرَ الْمَشْرِّ تَغْلِيْبًا لِلْيَالِي كَمَا فِي الْآيَةِ الْخِ) قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ فِي تَفْسِيرِ
الْآيَةِ مَا نَصَّهُ وَتَأْنَيْتِ الْمَشْرِّ بِاِغْتِيَارِ اللَّيَالِي لِأَنَّهُا غُرُزُ الشُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ وَلِذَلِكَ لَا يَسْتَعْمِلُونَ التَّذْكِيرَ فِي
مِثْلِهِ قَطُّ ذَهَابًا إِلَى الْإِيَّامِ حَتَّى إِنَّهُمْ يَقُولُونَ صُنْتُ عَشْرًا وَشَهِدْتُ لَهُ قَوْلُهُ : ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ (طه : ١٠٣)

وَجَزَيْتَا عَلَى قَاعِدَتِهِمْ وَمَنْ تَمَّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ لَوْ قِيلَ وَعَشْرَةٌ كَانَ خَارِجًا عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (وَذَاتُ أَقْرَاءٍ بِالْأَكْثَرِ مِنْ) الْبَاقِي وَقَتَّ الْمَوْتَ مِنَ (الْأَقْرَاءِ) الْمَحْشُوبِ ابْتِدَاؤُهَا مِنْ حِينَ إِسْلَامِهَا إِنْ أَسْلَمَا مَعًا وَلَا فَمِنْ إِسْلَامِ السَّابِقِ (وَأَرْبَعَةٌ) مِنَ الْأَشْهُرِ (وَعَشْرٌ) مِنَ الْمَوْتِ لِأَنَّ كُلًّا يَحْتَمِلُ كَوْنَهَا زَوْجَةً فَتَلَزُمُهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَمُفَارَقَةُ فِي الْحَيَاةِ فَعَلَيْهَا الْأَقْرَاءُ فَوَجِبَ الْإِحْتِيَاظُ لِتَجَلُّلِ بَيَقِينِ (وَيُوقَفُ) فِيمَا إِذَا مَاتَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ (نَهَيْتُ زَوْجَاتِ) أَسْلَمْنَ كُلُّهُنَّ مِنْ رُبْعٍ أَوْ ثَمْنٍ بِقَوْلٍ أَوْ دُونِهِ لِلْعَلَمِ بِأَنَّهُ فِيهِنَّ أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ لَكِنْ جَهَلْنَا أَعْيَانَهُنَّ (حَتَّى) تُفَرَّزَ كُلُّ مِنْهُنَّ لِصَاحِبَتِهَا أَنَّهَا هِيَ الزَّوْجَةُ ثُمَّ تَسْأَلُهَا تَرَكَ شَيْءٌ مِنْ حَقِّهَا فَتَسْتَمَعَ وَ (يَضْطَلِعْنَ) عَلَى ذَلِكَ بِتَسَاوٍ أَوْ تَفَاضُلٍ لَا مِنْ غَيْرِ التَّرَكِّ نَعَمْ، إِنْ كَانَ فِيهِنَّ مُحَجَّرٌ عَلَيْهَا لَمْ يُجْزِ لَوَلِيِّهَا أَنْ يُصَالِحَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ جِصَّتِهَا مِنْ عَدَدِهِنَّ كَالثَّمْنِ إِذَا كُنَّ ثَمَانِيَةً لِأَنَّهَا لَمْ تَتَيَقَّنْ أَنَّ حَقِّهَا لِكُلِّهَا صَاحِبَةٌ يَدَّ عَلَى ثَمْنِ الْمَوْقُوفِ وَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمْ شَيْئًا قَبْلَ الصُّلْحِ أُعْطِيَ الْيَقِينُ وَإِنْ لَمْ يَتَرَأَّ مِنْ الْبَاقِي فَلَوْ كُنَّ ثَمَانِيًا فَطَلَبَ أَرْبَعٌ لَمْ يُعْطَيْنِ شَيْئًا، أَوْ خَمْسٌ أُعْطَيْنِ رُبْعُ الْمَوْقُوفِ لِتَيَقُّنِ أَنَّ فِيهِنَّ زَوْجَةً، أَوْ سِتٌّ فَالْتَصَفَ وَهَكَذَا وَلَهُنَّ قِسْمَةٌ مَا أَخَذْنَهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ وَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ تَمَامُ حَقِّهِنَّ أَمَّا إِذَا أَسْلَمَ بَعْضُ الْبَاقِيَّاتِ يَصْلُحْنَ لِلنِّكَاحِ كَثَمَانٍ كِتَابَاتٍ أَسْلَمَ مِنْهُنَّ أَرْبَعٌ، أَوْ أَرْبَعٌ

هـ فَوَدَّ: (وَجَزَيْتَا عَلَى قَاعِدَتِهِمْ) وَهِيَ أَنَّ الْعَشْرَ بِلَا تَأْيٍ لِلْمُؤَنَّثِ وَاللِّيَالِي مُؤَنَّثَةٌ أَهْ كُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (لَوْ قِيلَ) (إِلَخ) أَيِ لَوْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ أَهْ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (كَانَ خَارِجًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ) قَالَ سَمْعٌ عَنِ الْيَضَاوِيِّ مَا مَنَاهُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مُرَاعَاةُ الْإِيَّامِ أَصْلًا وَوَجْهَهُ أَنَّ اللَّيَالِي غَرَزَ الْأَعْوَامَ وَالشُّهُورَ أَهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ش. أَيِ لَا تَهْمُ يُعْلَبُونَ اللَّيَالِي عَلَى الْإِيَّامِ وَمِنْ تَمَّ يُؤَرِّخُونَ بِهَا فَيَقُولُونَ لِمَشْرِ لَيَالٍ مُضَيَّنٍّ مِنْ شَهْرٍ كَذَا أَوْ بَقِيْنَ مِنْهُ وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّيَالِي سَابِقَةٌ عَلَى الْإِيَّامِ أَه. هـ فَوَدَّ: (فَعَلَيْهَا الْأَقْرَاءُ) أَيِ الْإِعْتِدَادُ بِالْأَقْرَاءِ أَهْ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (فَوَجِبَ الْإِحْتِيَاظُ) (إِلَخ) فَلَاذَا مَضَتْ الْأَقْرَاءُ الثَّلَاثَةُ قَبْلَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ أَكْمَلَتِهَا وَابْتِدَاؤُهَا مِنَ الْمَوْتِ وَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ وَالْعَشْرُ قَبْلَ تَمَامِ الْأَقْرَاءِ أَتَمَّتْ الْأَقْرَاءُ وَابْتِدَاؤُهَا مِنْ حِينَ إِسْلَامِهَا إِنْ أَسْلَمَا مَعًا وَلَا فَمِنْ حِينَ إِسْلَامِ السَّابِقِ أَهْ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (تَفَرَّزَ كُلُّ مِنْهُنَّ) (إِلَخ) سَيَأْتِي تَضْعِيفُهُ فَكَانَ الْإِتْسَابُ السُّكُوتُ عَنْهُ هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ مُقَابِلَةً عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ أَنَّهُ مُضْرُوبٌ عَلَيْهِ. هـ فَوَدَّ: (لَا مِنْ غَيْرِ التَّرَكِّ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَيَقْسَمُ الْمَوْقُوفُ عَلَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَهُنَّ مِنْ تَفَاضُلٍ أَوْ تَسَاوٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُنَّ نَعَمْ إِلَخ. هـ فَوَدَّ: (ثَمَانِيَةً) الْأُولَى ثَمَانِيًا لِأَنَّ الْمَعْدُودَ مُؤَنَّثٌ أَهْ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ تَمَامُ حَقِّهِنَّ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِنَّ أَنْ لَا يَتَرَأَّ عَنِ الْبَاقِي وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ لِأَنَّ تَيَقُّنًا أَنَّ فِيهِنَّ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْمَذْفُوعَ فَكَيْفَ يُكَلِّفَنَّ بِدَفْعِ الْحَقِّ إِلَيْهِنَّ إِسْقَاطَ حَقِّ آخَرَ إِنْ كَانَ أَه. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَسْلَمَ) (إِلَخ) مُخْتَزَرُ قَوْلِهِ أَسْلَمْنَ كُلُّهُنَّ.

ثُمَّ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا يَوْمًا انْتَهَى وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِ وَتَأْنِيثِ الْعَشْرِ وَقَوْلِ الشَّارِحِ وَذَكَرَ الْعَشْرَ.

كِتَابَاتٍ وَأَرْبَعٌ وَثَنِيَّاتٍ وَأُسَلِّمُ الْوَثَنِيَّاتُ فَلَا شَيْءَ لِلْمُسْلِمَاتِ لِحْتِمَالِ أَنَّ الْكِتَابَاتِ هُنَّ الزَّوْجَاتُ.

(تبيين) ظاهر كلام الصيمري توقف صحة هذا الصلح على الإقرار فإنه لو قال وطريق الصلح ليقع على الإقرار أن تقول كل منهن لصاحبها إنها هي الزوجة ثم تسألها ترك شيء من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره هنا اعتماده وليس كذلك أما أولاً فهو مُشْكِلٌ لأن فيه إلحاق ضرر عظيم بالمقبرة لأنها قد تتورط بصدور الإقرار ثم تأتي المقبرة لها أن تنزك لها شيئاً فيلزم ضياعها، وأما ثانياً فقد ذكروا هنا صحة صلح الولي أنه يتمدّد إقراره على مؤليه هذا صريح في أن هذا الصلح لا يتوقف على الإقرار فالوجه أن كلام الصيمري مقالة ضعيفة على أنه يمكن تأويله بأن مراده بقوله وطريق الصلح إلى آخره تصوير وقوع الصلح هنا على الإقرار لا أن الإقرار شرط لصحة هذا الصلح. وأما ثالثاً فالأمر هنا منتهى انبهاً لا يوجب انكشافه بوجه فكيف نخيل كلاً منهن على الإقرار بما يعلم كل أحد بطلانه فأنصح أن الوجه أنه لا يشترط هنا إقرار وأنه يصح الصلح بدونه ليعلمه كما علمت. ثم رأيت الشيخين صرحاً بما ذكرته في نظير مسألتنا وهو ما لو طلق إحدى امرأتي ومات قبل البيان وقف لهما نصيب زوجة فاصطلحنا وكذا لو ادعيا دعيماً في يد رجل فقال: لا أعلم لأيهكما هي ثم اصطلحا فيها على شيء وكذا لو تداعيا داراً في يدهما وأقام كل بيته ثم اصطلحا اهـ ولم يصرحا باستثناء هذه الثلاث من اشتراط الإقرار لكن كلامهما كالصريح في الاستثناء وبه صرح غيرهما، ونقل الزايعي في الأولى عن الأصحاب أن ما فيها ليس صلحاً على إنكار اعتراضه الزركشي بتصريح

• فؤد: (فلا شيء للمسلمات إلخ) عبارة المغني فلا يوقف للزوجات شيء بل تقسم كل الثروة بين باقي الورثة لأن استحقاق الزوجات الإرث غير معلوم لاحتمال أنهن الكتابيات وكذا لو كان تحت مسلمة وكتابية وقال: إحدكما طالق ومات ولم يبين اهـ. • فؤد: (لاحتمال أن الكتابيات هن الزوجات) أي وشرط الإرث تحقق موجه اهـ ش. • فؤد: (اعتماده) أي التوقف. • فؤد: (ضياعها) أي حق المقبرة على حذف المضاف. • فؤد: (وهذا) أي ما ذكروا هنا من صحة صلح الولي. • فؤد: (تأويله) أي كلام الصيمري. • فؤد: (فكيف نخيل كلامهن) كذا فيما رأينا من نسخ القلم ولعله من تخريف التايخ والاصل نخيل كلاً منهن كما في بعض نسخ الطبع أو نخيل كل منهن كما يؤيده ما قدمنا من قول المغني فكيف يكلف إلخ. • فؤد: (بطلانه) أي الإقرار أو المقرب به. • فؤد: (أن الوجه أنه لا يشترط هنا إلخ) وفقاً للمغني كما مر. • فؤد: (بما ذكرته) أي من عدم اشتراط الإقرار وقوله: وهو نظير مسألتنا أو ما صرح به الشيخان. • فؤد: (انتهى) أي قول الشيخين. • فؤد: (وبه) أي باستثناء هذه الثلاث. • فؤد: (ونقل الزايعي إلخ) مبتدأ خبره قوله: اعتراضه الزركشي إلخ. • فؤد: (في الأولى) أي في مسألة التعليل.

الْقَالَ فِيهَا بِجَوَازِ الصُّلْحِ وَيَكُونُهُ عَلَى إِنْكَارٍ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ تَقُولُ : الْمَوْقُوفُ لِي وَحْدِي قَالِ
وَكَذَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ وَفِي مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ أَسْلَمَ عَلَى ثَمَانٍ أَوْ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : الْإِنْكَارُ
هَذَا ضَمْنِي لَكِنْ عَارِضُهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ كَوْنُ الْمَوْقُوفِ تَحْتَ يَدِ كُلِّهِنَّ بِالسُّوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ
مُرْجِعٍ لِإِحْدَاهُمَا فَسَاغَ لَهُنَّ الصُّلْحُ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ صَرِيحُ الْإِقْرَارِ لِتَعَدُّرِهِ كَمَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ
وَجْهَهُمَا الصُّلْحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا يَقْرُبُ مِثْلًا وَجْهَهُ بِهِ وَهُوَ أَنَّ مَنْ قَبِضَ شَيْئًا يَقُولُ هُوَ :
مَلِكِي وَمُقْبِضُهُ يَقُولُ : هُوَ هِبَةٌ مِنِّي إِلَيْكَ وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ فِي سَبَبِ الْمَلِكِ لَا فِي
أَصْلِهِ وَهُوَ لَا يُؤْتَرُ كَمَا فِي لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ ثَمَنًا فَقَالَ بَلْ قَرَضًا وَرَأَيْتُ الْقَاضِيَّ وَجْهَهُ بِمَعْنَى مَا
ذَكَرْتَهُ حَيْثُ قَالَ : قَالَ الْخُصُومُ : صَاحِبُكُمْ - أَيِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - جَوَّزَ الصُّلْحَ عَلَى
الْإِنْكَارِ فِي مَسْأَلٍ وَعَدَّدُوا مَا سَبَقَ قُلْنَا لَيْسَ مَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ صُلْحًا عَلَى إِنْكَارٍ لِأَنَّ كُلَّ
وَاحِدٍ يَدْعِي جَمِيعَ الْحَقِّ لِنَفْسِهِ وَيُنْكِرُ صَاحِبَهُ وَالْيَدُ لَهَا ثَابِتَةٌ فَإِذَا صَالَحَ فِيهِ زَعَمَ كُلُّ وَاحِدٍ
أَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ الْحَقِّ لِصَاحِبِهِ وَتَبَرَّعَ بِهِ عَلَيْهِ .

فصل في مؤنة المسلمة لو للزوجة

(لو أسلمنا معًا) قبل دخول أو بعده (استمرت النفقة) لبقاء النكاح (ولو أسلم وأصرت حتى
انقضت العدة) وليست كتابية كما في أصله وحذفت للعلم به من كلامه قبل (فلا) نفقة لها
لإساءتها بتخلفها عن الإسلام الواجب فوزًا من غير رخصة فلم يكن من جهته منع بوجه (وإن
أسلمت فيها لم تستحق) نفقة (لعدة التخلف في الجديد) لإساءتها بالتخلف أيضًا وإن بان

• قوله: (الموقوف) أي التصيبُ الموقوف لِزوجة. • قوله: (قال) أي الزَّكَّاشِي. • قوله: (في المسألتين
إلخ) أي من الثلاثِ المُتَقَدِّمَةِ أَيضًا. • قوله: (انتهى) أي كلامُ الزَّكَّاشِي. • قوله: (ولك أن تقول إلخ) أي في
توجيه استثناء هذه المسائلِ مِنْ أَشْرَاطِ الْإِقْرَارِ. • قوله: (وهو إلخ) أي ما يَقْرُبُ إلخ. • قوله: (وهذا إلخ)
مِنْ تَيَمُّنِ تَوَجُّهِهِمْ. • قوله: (قال الخصوم) كالحنفِي. • قوله: (ويُنْكِرُ) أي كُلُّ قَوْلِهِ : صَاحِبُهُ بِالتَّضْبِ
عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. • قوله: (فإذا صالح) أي كُلُّ صَاحِبِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُضَدِّرِ أَيْ
وَقَعَ الصُّلْحُ.

فصل في مؤنة المسلمة أو المُرْتَدَّةِ

• قوله: (في مؤنة المسلمة) إِلَى الْبَابِ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • قوله: (في مؤنة المسلمة إلخ) أي فِي حُكْمِ
مُؤْنِ الزَّوْجَةِ إِذَا أَسْلَمَتْ أَوْ ائْتَدَتْ مَعَ زَوْجِهَا أَوْ تَخَلَّفَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ أَوْ مُعْنَى. • قوله: (أو
الْمُرْتَدَّةِ) كذا فِي أَصْلِهِ وَالْوَاوُ اتَّسَبَّ أَوْ سَيِّدَ عَمَرَ. • قوله: (سُنِّي) : (استمرت النفقة) أي وَبَقِيَّةُ الْمُؤْنِ نِهَايَةً
وَمُعْنَى. • قوله: (في أصله) أي فِي الْمُحَرَّرِ. • قوله: (وحذفت) أي قَيَّدَ (ولَيْسَتْ كِتَابِيَّةً). • قوله: (فلا نفقة
لها) أي وَلَا شَيْءَ مِنْ بَقِيَّةِ الْمُؤْنِ أَمَّا الْكِتَابِيَّةُ فَلَهَا النَّفَقَةُ قَطْعًا إِذَا كَانَ يَحِلُّ لَهُ ابْتِدَاءُ نِكَاحِهَا وَإِلَّا فَهِيَ
كَغَيْرِهَا مِنَ الْكَافِرَاتِ أَوْ مُعْنَى. • قوله: (سُنِّي) : (فيها) أي الْعِدَّةُ.

بإسلامها أنها زوجة وبحث الزركشي وغيره أن تخلّفها لو كان لصغر أو جثون أو إغماء ثم أسلمت غيب زوال المانع استحقّت كما أرشد إليه تعليلهم، وفيه نظر لأن التخلّف منزّل منزلة النشور كما صرحوا به والنشور مسقط للتفقة ولو من نحو صغيرة ولو اختلفا فيمن سبق إسلامه منهما صدقت لأنه يدعي مسقطاً للتفقة التي كانت واجبة والأصل عدمه .

(ولو أسلمت أولاً فأسلم في العدة أو أضرت إلى انقضائها فلها نفقة العدة على الصحيح) لإحسانها وإساءته بالتخلّف وفارق حججها بأن الإسلام واجب فوري أصالة فهو كصوم رمضان وإنما سقط المهر إذا سبق إسلامها قبل الوطء لأنه عوض البضع فسقط بتفويت معوضه ولو بمنذر كأكل البائع المبيع مضطراً قبل القبض والتفقة للتمكين وهو المفوت له، وبحث الزركشي أنه لو تخلّف لنحو جثون يأتي فيه نظير ما مرّ وفيه نظر أيضاً لأن عذر الزوج لا يسقط التفقة كما يعلّم مما يأتي في بابها.

(وإن ارتدت) أو ارتداً معاً (فلا نفقة) لها في مدة الردّة (وإن أسلمت في العدة) كالتأخير بل أولى ومن إسلامها ولو في غيبته تستحقّ التفقة بخلاف ما لو رجعت عن النشور في غيبته ليزوال موجب الشفوط بالإسلام هنا وثم لا يزول النشور إلا بالتمكين ولا يحصل إلا بما يأتي في التفقات (ولو ارتد فلها نفقة العدة) لأن المانع من جهته.

• قوله: (وبحث الزركشي) هو هنا وفيما يأتي بصيغة الماضي . • قوله: (وفيه نظر إلخ) عبارة المغني وردّ هذا البحث وإن كان التعليل يزيد إليه بأنها تسقط بعدم التمكين وإن لم يكن نشور ولا تقصير من الزوجة كما تسقط بحببها ظلماً اهـ . • قوله: (ولو اختلفا فيمن سبق إلخ) فقال الزوج أسلمت أولاً فلا نفقة لك وقالت بل أسلمت أولاً فلي التفقة اهـ مغني .

• قوله (س): (فأسلم في العدة) فلها نفقة مدة تخلّفه نهاية ومغني . • قوله: (إذا سبق إسلامها إلخ) أي مع إحسانها وإساءته بالتخلّف . • قوله: (قبل القبض) أي قبض الثمن . • قوله: (التفقة إلخ) عطف على اسم (أن) وقوله للتمكين على خبرها عبارة المغني وقرئ المتولي بين هذه وبين ما إذا سبقت إلى الإسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع إحسانها بأن المهر عوض العقد فسقط بتفويت العقد، وغير ذلك معوضه إلخ والتفقة للتمكين وإنما تسقط للتعدّي ولا تعدّي هنا اهـ . • قوله: (وهو) أي الزوج المفوت له أي للتمكين عبارة النهاية والمغني وإنما تسقط للتعدّي ولا تعدّي هنا اهـ . • قوله: (يأتي فيه إلخ) هو من كلام الزركشي . • قوله: (نظير ما مرّ) وهو بحث الزركشي أيضاً اهـ كردي . • قوله: (نظير ما مرّ) أراد به قيد ما مرّ أي عدم الاستحقاق اهـ رشدي . • قوله: (لأن عذر الزوج لا يسقط إلخ) مستمد اهـ ع ش .

• قوله: (ومن إسلامها) أي من حين إسلام المرتدة متعلّق بقوله الآتي تستحقّ إلخ . • قوله: (إلا بما يأتي في التفقات) أي فلا بد من دفعها للقاضي وإعلامها له بأنها رجعت للطاعة فيرسل القاضي إلى الزوج فإن مضت بعد الإرسال والعلم مدة إمكان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لأن المانع الآن من جانيه اهـ ع ش .

فهرس

كتاب الفرائض ٥

٢٩	فصل في بيان الفروض التي في القرآن الكريم وذويها
٣٤	فصل في الحجب
٤٣	فصل: في إزث الأولاد وأولاد الابن اجتماعاً وانفراداً
٤٥	فصل في كيفية إزث الأصول
٥٠	فصل في إزث الحواشي
٥٨	فصل في الإرث بالولاء
٦٢	فصل في أحكام الجد مع الإخوة
٦٩	فصل في موانع الإرث وما معها
٩٤	فصل في أصول المسائل وما يعول منها وتوابع لذلك

(كتاب الوصايا) ١١١

١٤٧	فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض
١٦٢	فصل في بيان المرض المخوف
١٨٧	فصل في أحكام لفظية للموصى به وله
٢٢٤	فصل في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يُقفل عن الميت وما ينفعه
٢٥٥	فصل في الرجوع عن الوصية
٢٦٨	(فصل في الإيصاء)

كتاب الوديعة ٢٩٩

كتاب قسم الهية والغنيمة ٣٥٨

٣٨٣	فصل في الغنيمة وما يتبعها
-----	---------------------------

كتاب قسم الصدقات ٤٠٠

٤٢٥	فصل في بيان مستند الإعطاء وقدر المغطى
-----	---------------------------------------

٤٣٩	فصل في قِسْمَةِ الزَّكَاةِ بَيْنَ الْأَصْنَافِ وَنَقْلُهَا وَمَا يَتَّبِعُهَا
٤٥٤	فصل في صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ

كِتَابُ النِّكَاحِ ٤٦٨

٥١٨	فصل في الْخُطْبَةِ بِكَسْرِ الْخَاءِ، وَهِيَ التَّمَاثُ النِّكَاحِ
٥٣٦	فصل في أَرْكَانِ النِّكَاحِ وَتَوَابِعِهِ
٥٧٢	فصل فِيمَنْ يَعْقِدُ النِّكَاحَ وَمَا يَتَّبِعُهُ
٦٠٤	فصل في مَوَانِعِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ
٦٤٤	فصل في الْكِفَاءَةِ
٦٦٤	فصل في تَرْوِيجِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ
٦٨٥	(بَابُ مَا يُحْرَمُ مِنَ النِّكَاحِ)
٧٢٠	فصل في نِكَاحِ مَنْ فِيهَا رِقٌّ وَتَوَابِعِهِ
٧٣٥	فصل في حِلِّ نِكَاحِ الْكَافِرَةِ وَتَوَابِعِهِ
٧٤٨	(بَابُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ)
٧٦٥	فصل في أَحْكَامِ زَوَاجَاتِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ وَهُنَّ زَانِدَاتٌ عَلَى الْعَدَدِ الشَّرْعِيِّ
٧٨٠	فصل في مُؤْنَةِ الْمُسْلِمَةِ أَوْ الْمُزْتَدَّةِ

